

صيفة	صيفة
مطلب يستعجل المثنى في الواحد	١٧٣ مطلب في شراء المستقرض القرض من المقرض
مطلب في بيع المعوّه	١٧٤ مطلب كل قرض جرّ نفعاً حرام
مطلب في بيع المقضض والمزركش وحكيم علم الثوب	١٧٦ باب الربا
٢٣٧ مطلب في حكم بيع فضة بفضة قليلة مع شيء آخر لاسقاط الربا	١٧٦ مطلب في البراء عن الربا
٢٣٩ مطلب مسائل في المقاصصة	١٨١ مطلب في أن النص اقوى من العرف
٢٤٣ مطلب في بيان ما يكون مبيعاً وما يكون غنماً	١٨٢ مطلب في استقراض الدراهم عدداً
٢٤٤ مطلب في بيع العينة	١٨٨ باب الحقوق
٢٤٤ مطلب في بيع التليئة	١٨٩ مطلب الاحكام تبني على العرف
٢٤٦ مطلب في بيع الوفاء	١٩١ باب الاستحقاق
٢٤٧ مطلب باع داره وفاء ثم استاجرها	١٩٥ مطلب في ولد المغرور
٢٤٨ مطلب قاضي خان من أهل التصحيح والترجيح	١٩٦ مطلب لا يرجع على بائعه بالعقر ولا باجرة الدار التي ظهرت وقفاً
٢٤٩ كتاب الكفالة	١٩٦ مطلب في مسائل التناقص
٢٥١ مطلب في كفالة نفقة الزوجة	١٩٨ مطلب فيما لو باع عقاراً وبرهن انه وقتاً
٢٥٢ مطلب تصح كفالة الكفيل	١٩٨ مطلب لا عبرة بتاريخ الغيبة
٢٥٣ مطلب لفظ عندى يكون كفالة بالنفس ويكون كفالة بالمال	٢٠٣ باب السلم
٢٥٤ مطلب لو قال انا اعرفه لا يكون كفيل	٢٠٥ مطلب هل اللحم قيمى أو مثلى
٢٥٥ مطلب في الكفالة الموقته	٢١٢ مطلب في الاستصناع
٢٥٧ مطلب كفالة النفس لا تبطل ببراء الاصيل بخلاف كفالة المال	٢١٣ مطلب ترجمة البردعى
٢٥٩ مطلب حادثة الفتوى	٢١٤ باب المنفقات
٢٥٩ مطلب في المواضع التي ينصب فيها القاضى وكيلها بالقبض عن الغائب المتوارى	٢١٥ مطلب في التداوى بالمحرّم
٢٦١ مطلب في تعزير المتهم	٢١٥ مطلب امر نابتهم وما يدينون
٢٦١ مطلب لا يلزم أحد الاحتراز احد الا في أربع	٢١٦ مطلب للقاضى ايداع مال غائب واقراضه وبيع منقوله الى آخره
٢٦٢ مطلب كفالة المال	٢١٧ مطلب في الملبوا اذا سقط
٢٦٢ مطلب كفالة المال قسمان كفالة بنفس المال وكفالة بتقاضيه	٢١٧ مطلب فيما ينصرف اليه اسم الدرهم
٢٦٦ مطلب في تعليق الكفالة بشرط غير ملام وفي تأجيلها	٢١٨ مطلب في التبرجة والزوف والسوقة
٢٦٩ مطلب في ضمان المهر	٢١٩ مطلب اذا اكتسب حراماً ثم اشترى فهو على نجسة أو وجه
٢٧٣ مطلب فيما يبرأ به الكفيل عن المال	٢٢٠ مطلب دين في داره وتأذى الجيران
٢٧٤ مطلب لو كفّل بالقرض مؤجلاً تأجل عن الكفيل دون الاصيل	٢٢٠ مطلب الضرر البين يزال ولو قد عا
٢٧٦ مطلب في بطلان تعليق البراءة من الكفالة بالشرط	٢٢٠ مطلب شرى بذربطخ فوجده بذرقنا
	٢٢١ مطلب شرى شجرة وفي قلعها ضرر
	٢٢٢ ما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه به
	٢٢٦ مطلب قال لمديونه اذا امت فانت بري
	٢٣٣ مطلب ما تصح اضافته وما لا تصح
	٢٣٤ باب الصرف

٢٧٩	مطلب بيع العينة
٢٨٦	باب كفالة الرجلين
٢٨٨	كتاب الحوالة
٢٩٠	مطلب في حوالة الغازي وحوالة المستحق من الوقف
٢٩٥	مطلب في تأجيل الحوالة
٢٩٥	مطلب في السفينة وعلى البوالصة
٢٩٦	كتاب القضاء
٢٩٧	مطلب في التنفيذ
٢٩٧	مطلب امر القاضي هل هو حكم اولاً
٢٩٧	مطلب الحكم الفعلي
٢٩٩	مطلب في حكم القاضي الدرزي والنصراني
٣٠٠	مطلب في قضاء العدو على عدوه
٣٠٢	مطلب يفتي بقول الامام على الاطلاق
٣٠٣	مطلب في الكلام على الرشوة والهدية
٣٠٥	مطلب السلطان يصير سلطاناً بامر من
٣٠٥	مطلب في تفسير الصلاح والصلاح
٣٠٥	مطلب في الاجتهاد وشروطه
٣٠٦	مطلب طريق النقل عن المجتهد
٣٠٧	مطلب للسلطان أن يقضى بين الخصمين
٣٠٧	مطلب ما كان فرض كفاية يكون ادنى فعله الندب
٣٠٧	مطلب ابو حنيفة دعى الى القضاء ثلاث مرات فأبى
٣٠٨	مطلب في حكم تولية القضاء في بلاد تغلب عليها الكفار
٣٠٨	مطلب في العمل بالسجلات وكتب الاوقاف القديمة
٣١٠	مطلب في ابرة المحضر
٣١٠	مطلب في هدية القاضي
٣١١	مطلب في حكم الهدية للمفتي
٣١١	فصل في الحبس
٣١٤	مطلب لا تحبس زوجته معه لو حبسته
٣١٧	مطلب اذا تعارض ما في المتون والفتاوى فالمعتد ما في المتون
٣٢٠	مطلب في ملازمة المديون
٣٢١	مطلب بينة اليسار حق من بينة الاعسار عند التعارض

٣٢٢	مطلب في استخلاف القاضي نائباً عنه
٣٢٥	مطلب في عموم النكحة في سياق الشرط
٣٢٥	مطلب ما يتقدم من القضاء وما لا يتقدم
٣٢٥	مطلب مهم في قواهم بشرط كون القاضي عالماً باختلاف الفقهاء
٣٢٧	مطلب مهم في الحكم بالموجب
٣٢٨	مطلب الموجب على ثلاثة أقسام
٣٢٩	مطلب في الحكم بما خالف الكتاب أو السنة أو الاجماع
٣٣١	مطلب يوم الموت لا يدخل تحت القضاء
٣٣٣	مطلب في القضاء بشهادة الزور
٣٣٤	مطلب مهم المقضى له أو عليه يتبع رأى القاضي وان خالف رأيه
٣٣٤	مطلب في قضاء القاضي بغير مذهبه
٣٣٤	مطلب حكم الحنفى بمذهب أبي يوسف أو محمد حكم بمذهبه
٣٣٥	مطلب الحكم والفتوى بما هو مرجوح خلاف الاجماع
٣٣٥	مطلب في أمر الامير وقضائه
٣٣٥	مطلب في القضاء على الغائب
٣٣٦	مطلب فيمن يتصب خصماً عن غيره
٣٣٧	مطلب المسائل التي يكون القضاء فيها على الحاضر قضاء على الغائب ٢٩
٣٣٩	مطلب في القضاء على المسخر
٣٤٠	مطلب في الخصم اذا اختفى في بيته
٣٤٠	مطلب في بيع التركة المستغرقة بالدين
٣٤٠	مطلب دفع الورثة كراماً من التركة الى أحدهم ليقضى دين موزنهم فقضاء يصح
٣٤٠	مطلب للقاضي اقراض مال اليتيم ونحوه
٣٤١	مطلب فيما لو قضى القاضي بالبحر
٣٤٢	مطلب اذا قاس القاضي وأخطأ فالخصومة للمدعى عليه مع القاضي والمدعى يوم القيامة
٣٤٢	مطلب القضاء يقبل التقييد والتعليق
٣٤٢	مطلب في عدم سماع الدعوى بعد خمس عشرة سنة
٣٤٢	مطلب هل يبقى النهي بعدم موت السلطان
٣٤٤	مطلب اذا ترك الدعوى ثلاثة وثلاثين سنة لا تسمع

٣٦٩	كتاب الشهادات	٣٤٤	مطلب باع عتار واحد اقاربه حاضر لا تسع
٣٧٦	باب القبول وعدمه		دعواه
٣٨٨	باب الاختلاف في الشهادة	٣٤٤	مطلب طاعة الامام واجبة
٣٩٢	باب الشهادة على الشهادة	٣٤٥	مطلب لا يصح رجوع القاضي عن قضائه
٣٩٦	باب الرجوع عن الشهادة		الا في ثلاث
٣٩٩	كتاب الوكالة	٣٤٥	مطلب في حكم القاضي بعلمه
٤٠٣	باب الوكالة بالبيع والشراء	٣٤٥	مطلب فعمل القاضي حكم
٤٠٦	فصل لا يعقد وكيل البيع والشراء مع من ترد شهادته له	٣٤٥	مطلب اعشاء التولي يحتاج للدعوى بخلاف
٤١٢	باب الوكالة بالخصومة والقبض		السعي والتمني
٤١٦	باب عزل الوكيل	٣٤٥	مطلب في القضاء الضمني
٤١٩	كتاب الدعوى	٣٤٦	مطلب امر القاضي حكم
٤٢٠	باب التحالف	٣٤٦	مطلب يحل القاضي غريم الميت
٤٢٤	فصل في دفع الدعاوى	٣٤٦	مطلب في حبس الصبي
٤٢٦	باب دعوى الرجلين	٣٤٧	مطلب جلد من لا يحبس عشرة
٤٤٣	باب دعوى النسب	٣٤٧	باب الحكم
٤٤٨	كتاب الاقرار	٣٤٨	مطلب حكم بينهم ما قبل تحكيمه ثم اجازاه جاز
٤٥٨	باب الاستثناء وما في معناه	٣٥٠	باب كتاب القاضي الى القاضي وغيره
٤٦١	باب اقرار المريض	٣٥٢	مطلب لا يعمل بالحظ
٤٦٨	فصل في مسائل شتى	٣٥٣	مطلب في العمل بما في الدفاتر السلطانية
٤٧٢	كتاب الصلح	٣٥٣	مطلب في دفتر البيع والصراى والسمار
٤٧٩	فصل في دعوى الدين	٣٥٥	مطلب في قضاء القاضي بعلمه
٤٨١	فصل في التخارج	٣٥٦	مطلب في جعل المرأة شاهدة في اوقف
٤٨٣	كتاب المضاربة	٣٥٦	مطلب لا يصح تقرير المرأة في وظيفة الامامة
٤٨٧	باب المضارب يضارب	٣٥٦	مطلب لا يصح تولية السلطان مدرسا ليس باهل
٤٩٠	فصل في المتفرقات	٣٥٦	مطلب في توجيه الوطئ لابن ولوصة را
٤٩٢	كتاب الايداع	٣٥٧	مسائل شتى
٥٠٢	كتاب العارية	٣٥٨	مطلب فيما لو انهم دم المشترك و اراد احدهما
٥٠٨	كتاب الهبة		البناء وابي الآخر
٥١٥	باب الرجوع في الهبة	٣٥٩	مطلب في فتح باب آخر لادار
٥٢٠	فصل في مسائل متفرقة	٣٦٠	مطلب اقسام ادارا و اراد كل منهم فتح باب
			لهم ذلك

هذا الجزء الرابع من رد المحتار

على الدر المختار للعلامة

الحبر الجبر القهامة

الشيخ محمد عابدين

تفعنا الله به

امين

5437

رد اختار عن الاختار

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده وصلى الله على من لا نبي بعده

* (كتاب البيوع) *

(قوله لما فرغ الخ) بيان للمناسبة بين جملة ما تقدم وجملة ما يأتي مع بيان المناسبة بين خصوص الوقف والبيع والمراد بالعبادات ما كان المقصود منها في الاصل تقرب العبد الى الملك المعبود ونيل الثواب والجنود كالاركان الاربعة ونحوها وبالمعاملات ما كان المقصود منها في الاصل قضاء مصالح العباد كالبيع والكفالة والحوالة ونحوها وكون البيع أو الشراء قد يكون واجبا لعارض لا يخرج عن كونه من المعاملات كما يخرج الصلاة مع الرياء عن كون أصل الصلاة عبادة ثم ان ما تقدم غير مختص بالعبادات بل هو حققة تعالى وهي ثلاثة عبادات وعقوبات وكفارات فالمعاملات في مقابلة حقوقه تعالى وأورد في الفقه انه لا يخفى شروعه في المعاملات من زمان فان ما تقدم من اللقطة واللقط والمفقود من المعاملات قال في التهذيب ان النكاح أولى بالذكر من اللقطة ونحوه اه قلت وفيه نظر ظاهر فان النكاح وان كان من المعاملات لكنه من العبادات أيضا بل المقصود الاصل منه العبادة وهي تحصيل النفس عن المحرمات وتكثير المسلمين بل قالوا ان التخلي له أفضل من التخلي للنوافل وقد يقال الاولى ايراد الشركة لان كلامنا اللقطة واللقط أي التقاطها من مندوب اليه من حيث هو وقد يجب فلذا ذكر في حقوقه تعالى وكذا رد الا بقاء وأما المنقود فانه ذكر فيها المناسبة اقتضته وكذا اللقطة ونحوها والشركة كما ذكرنا في المعاملات بعض العبادات كالأضحية لمناسبتها للذبايح والقرض لمناسبتها للبيع تأمل (قوله لكن لا الى مالك) أي الازالة في الوقف لا تنسحب الى مالك فهو في حكم ملك الله تعالى وهذا أقولهما وقال الامام هو حبس العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة ط (قوله فكانا كبسيط ومركب) أي والبسيط مقدم على المركب في الوجود فقدم عليه في الذكر قال ط وانما لم يكن البيع من كاحقيقة لان الازالة أمر اعتباري لا يتحقق منها تركيب (قوله وجمع الخ) لما كان البيع

* (كتاب البيوع) *
لما فرغ من حقوق الله تعالى
العبادات والعقوبات شرع في
حقوق العباد المعاملات ومناسبتها
للقفازالة الملك لكن لا الى مالك
وهذا اليه فكانا كبسيط ومركب
وجمع لكونه

قوله منها هكذا بطله ولعل الاصول
فيها تأمل اه محتجبه

في الاصل مصدرا والمصدر لا يجمع لانه اسم للحدث كالقيام والتعود وقد جمعه تعالى للهداية أجاو اعنه بأنه
 قدر اديه المفعول لجمع باعتبار كايجمع المبيع أي فان أنواع المبيعات كثيرة مختلفة أو انه بقي على أصله مرادا
 به المعنى لكنه جمع باعتبار أنواعه فان البيع الذي هو الحدث ان اعتبر من حيث هو فهو أربعة نافذ ان أفاد
 الحكم للعالم وموقوف ان أفاده عند الاجازة وفاسدان أفاده عند القبض وباطل ان لم يفده أصلا وان
 اعتبر من حيث تعلقه بالمبيع فهو أربعة أيضا لانه ما أن يقع على عين بعين أو غن بمن أي يكون المبيع فيه من
 الاثمان أي النقود أو غن بعين أو غن بمن ويسمى الاقل مقاضة والثاني صرفا والثالث سلما وليس للرايع اسم
 خاص فهو بيع مطلق وان اعتبر من حيث تعلقه بالثمن أو جقداره فهو أربعة أيضا لانه ان كان بثل الثمن الاول
 مع زيادة فراجحة أو بدون زيادة فتولية أو أنقص من الثمن فوضيعة أو بدون زيادة ولا نقص خساومة وزاد في
 الجبر خامسا وهو الاشارة أي أن يشارك غيره فيما اشتراه أي بأن يبعه نصفه مثلا وتركه الشارح لانه غير خارج
 عن الاربعة وقد اعتبر من حيث تعلقه بوصف الثمن ككونه حالا أو مؤجلا وبما قرناه ظهر لك أن قوله باعتبار
 كل من البيع والمبيع ليس المراد اعتبار المبيع وحده أي بدون تعلق بيع به حتى يرد أنه اذا اريد كل منهما
 بانفراده يلزم الجمع بين الحقيقة والجاز فان جمع البيع باقيا على مصدرية نظر الى أنواعه حقيقة بخلاف جمعه
 منقول الى اسم المفعول فانه مجاز ووجه عدم الورد أن المراد جمعه باعتبار حقيقة لكن نظرا الى ذاته منفردا
 أو متعلقا بغيره لا منقول الى اسم المفعول فافهم (قوله أنواع أربعة) خبر الكون وقوله نافذ الخ بيان
 للأنواع الاربعة في كل واحد من الثلاثة على طريق اللف والنشر المرتب وقد علمت بيانها ثم ان تقسيم الاول
 الى ما ذكره وما مشى عليه في الحاوي وظاهره أن الموقوف من قسم الصحيح وهو أحد طريقين للشيء وهو
 الحق ومنهم من جعله قسما للصحيح وعليه مشى الزيلعي فانه قسمه الى صحيح وباطل وفاسد وموقوف وتام تحقيقه
 في اول البيع الفاسد من الجبر وبأن قريبا استثناء بيع المكروه (قوله هولة مقابلة شيء) أي على
 وجه المبادلة ولو عبر به بادل المقابلة لكان أولى كما فعل المصنف فيما بعد وظاهره شمول الاجازة لان المنفعة شيء
 باعتبار الشرع انها موجودة حتى صح الاعتياض عنها بالمال وكذا باعتبار اللغة تأمل (قوله ما لا اول الخ)
 المراد بالمال ما عيّل اليه الطبع ويمكن ادخاره لوقت الحاجة والمالية ثبت بقول الناس كافة أو بعضهم والتقويم
 ثبت بها وباباحة الانتفاع به شرعا فإني لا أقول لا يكون ما لا تحب حنطة وما يتحمل بلا اباحة انتفاع لا يكون
 متقوما كالخمر واذا عدم الامر ان لم يثبت واحد منهما كعدم جبر المصاعن الكشف الكبير وحاصل أن
 المال اعم من المتقولا لان المال ما يمكن ادخاره ولو غير مباح كالخمر والمتقويم ما يمكن ادخاره مع الاباحة فالخمر
 مال لا متقويم فلذا قسّد البيع بجعلها ثمننا وانما لم ينقد أصلا بجعلها مبيعا لان الثمن غير مقصود بل وسيلة الى
 المقصود اذا انتفاع بالاعيان لا بالاثمان ولهذا اشترط وجود المبيع دون الثمن فهذا الاعتبار صار الثمن من
 جهة الشروط بمنزلة آلات الصناعات وتام تحقيقه في فصل النسي من التلويح ومن هذا قال في الجبر ثم اعلم أن
 البيع وان كان مبنيا على البدلين لكن الاصل فيه المبيع دون الثمن ولذا اشترط القدرة على المبيع دون الثمن
 وينسخ بهلاك المبيع دون الثمن اه وفي التلويح أيضا من بحث القضاء والتحقيق أن المنفعة ملك لا مال لان
 الملك ما من شأنه أن يتصرف فيه بوصف الاختصاص والمال ما من شأنه أن يدخر للانتفاع وقت الحاجة
 والتقويم يستلزم المالية عند الامام والمالك عند الشافعي وفي الجبر عن الحاوي القدسي المال اسم لغير
 الآدمي خلق لمصالح الآدمي وأمكن احرازه والتصرف فيه على وجه الاختيار والعبد وان كان فيه معنى
 المالية ولكنه ليس بمال حقيقة حتى لا يجوز قتله واهلاكه اه قلت وفيه نظر لان المال المتقوع به في التصرف
 على وجه الاختيار والقتل والاهلاك ليس بانتفاع ولان الانتفاع بالمال يعتبر في كل شيء بما يصلح له ولا يجوز
 اهلاك شيء من المال بلا انتفاع أصلا كقتل الدابة بلا سبب موجب (قوله بدليل وشروء بمن تجس) أي
 باعوه أي اخوة يوسف بمن ناقص قبل باعوه بعشرين درهما قال لا بدليل على أن البيع لا يلزم كون المبيع فيه
 ما لا لان الحر لا يملك قلت وفيه أن أهل اللغة في الجاهلية كانوا يسترقون الاسرار ويبيعونهم فلا تدل الآية على
 أن البيع لغة لا يشترط فيه المالية على أن الظاهر أن الحر يملك قبل شرعا بدليل قالوا جزاؤه من وجد في رحله
 فهو حرأوه ثم رأيت ذلك في القهستاني من البيع الفاسد حيث قال ان الحر كان مالا في شرعية يعقوب عليه

باعتبار كل من البيع والمبيع
 والثن أنواع أربعة نافذ موقوف
 فاسد باطل ومقاضة صرف
 سلم مطلق ومراجحة قولية
 وضعية مساومة (هو) لغتم
 مقابلة شيء بشئ مالا أو لا بدليل
 وشروء بمن تجس

مطلب في تعريف المال والمالك
 والتقويم

وعلى نينا الصلاة والسلام حتى استرق السارق كما في شرح التأويلات فلا ينبغي أن يقال أنه لم يكن ما لا عند
أحد اه قالوا الاستدلال بثل أن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم فاستبشروا ببيعكم أولئك الذين
اشتروا الضلالة بالهدى ونحوه ولا ينبغي أن دعوى النجاس في ذلك خلاف الأصل فافهم وهذا أظهر أن تعريفه لغة
بما ذكره الشارح تبعاً للحيط أولى مما في القمع عن نحر الاسلام من أن البيع لغة مبادلة المال بالمال لكن يرد
على الأول أنه يدخل فيه النكاح الآن براد بالمقابلة ما يكون على وجه التملك حقيقة تأمل (قوله وهو
من الاضداد) أي من الالفاظ التي تطلق على الشيء وعلى ضده كما في قوله تعالى وكان وراءهم ملك أي قد امهم
قال في القمع يقال باعه إذا أخرج العين من ملكه اليه وباعه أي اشتراه اه وكذا الشراء بدل وشره بمن
يخص فيطلق كل منهما على الآخر وفي المصباح والبيع من الاضداد مثل الشراء ويطابق على كل واحد من
المتعاقدين أنه بائع لكن إذا أطلق البائع فالتبادر الى الذهن باذل السلعة (قوله ويستعمل متعدياً) أي بنفسه
الى مفعولين (قوله وعن التأكيد) كعبت من زيد الدار وظاهر القمع أنها التعدي لانه قال ويستعدي بنفسه
وبالحرف (قوله وباللام) أي قليلاً وبعبارة ابن القطاع على ما في المصباح وبما دخلت اللام مكان من
تقول بعك الشيء وبعك لك فهي زائدة اه (قوله يقال بعك الشيء) مثال المستعدي بنفسه وترك مثال
التعدي بن (قوله وباع عليه القاضى) أفاد أنه يستعدي بعلى أيضاً في مقام الاجبار والالزام (قوله مبادلة
شيئ) مصدر مضاف الى مفعوله الأول والفاعل محذوف والأصل أن يتبادل المتبايعان شيئاً مرغوباً فيه
بمثله شيئاً مفعول أول وبمثله مفعول ثان بواسطة الحرف فافهم (قوله مرغوب فيه) أي ما من شأنه أن
ترغب اليه النفس وهو المال ولذا احتريزه الشارح عن التراب والميتة والدم فانها ليست بمال فرجع الى قول
الكثر والمتقى مبادلة المال بالمال وإذا فسر الشارح كلام المتقى في شرحه بقوله أي تملك شيئاً مرغوب فيه
بشيئ مرغوب فيه فقد تساوى التعريفان فافهم ثم زاد في الكثر بتراضى وأورد عليه أنه يخرج بيع المكره
مع أنه منقذ وأجاب في شرح النقاية بأن من ذكره أراد تعريف البيع النافذ ومن تركه أراد الاعم واعترضه
في الجبر بأن بيع المكره فاسد موقوف لا موقوف فقط كبيع الفضولي كما يفهم من كلام شارح النقاية قلت
لكن قدسنا أن الموقوف من قسم الصحيح ومقتضاه أن بيع المكره كذلك لكن صرحوا في كتاب الاكراه أنه ثبت
به المالك عند القبض للفساد فهو صريح في أنه فاسد وان خالف بقية العقود الفاسدة في أربعة صور سيد كرها
المصنف هنالك وأفاد في المنار وشرحه أنه يعتقد فاسدا لعدم الرضى الذي هو شرط النفاذ وأنه بالاجازة يصح
ويزول الفساد وبه علم أن الموقوف على الاجازة صحته فصيح كونه فاسداً موقوفاً وظاهر أن الموقوف منه فاسد
كبيع المكره ومنه صحيح كبيع عبد أو صبي محجورين وأسئلته كثيرة ستأتى في باب بيع الفضولي والخاص
أن الموقوف مطلقاً صحيح حقيقة والفساد بيع أيضاً وان توقف حكمه وهو المالك على القبض فلا يناسب ذكر
التراضى في التعريف ولذا قال في النسخ أن التراضى ليس جزء مفهوم البيع الشرعى بل شرط بثبوت حكمه
شرعاً اه أي لانه لو كان جزء مفهومه شرعاً لزم أن يكون بيع المكره باطلاً وليس كذلك بل هو فاسد كما علمت
وأنت خبير بأن التعريف شامل للفساد بسائر أنواعه كما ذكره في النهر لانه بيع حقيقة وان توقف حكمه على
القبض فالتقييد بالتراضى لاخراج بعض الفساد وهو بيع المكره غير مرضى لانه إذا كان المراد تعريف مطلق
البيع يكون غير جامع لخروج هذا منه وان اردت تعريف البيع الصحيح فليس يمنع من دخول أكثر البياعات
الفاصلة فيه ثم اعلم أن الخبر مال كما قد مناه عن الكشف والتلويح وان كان غير متقوم مع أن بيعه باطل في حق
المسلم بخلاف البيع به فانه فاسد ومز الفرق وأما ما في البحر عن المحط من انه غير مال فالظاهر أنه أراد بالمال
المتقوم فوفقا بين كلامهم وحينئذ فردد على تعريف المصنف كالكثرة فافهم ويرد على تعريف المصنف فقط الاجارة
والنكاح قال ط فان فيها مبادلة مال مرغوب فيه بمرغوب فيه ولا يخرج ان بقوله على وجه مخصوص لان
المراد به الايجاب والقبول والتعاطى اه الآن يجاب بأن المراد بالمرغوب فيه المال كما قررناه أولاً والمنفعة
غير مال كما مر أو يقال ان المبادلة هي التملك كما في النهر عن الدراية أي التملك المطلق والمنفعة في الاجارة
والنكاح مملوكة ملكاً مقيداً فافهم (قوله على وجه مقيد) هذا التقييد غير مقيد اذا غايته أنه أخرج
ما لا يفيد كبيع درهم بدرهم اتحاداً وناوصفة وهو فاسد وقد علمت شمول التعريف لجميع انواع الفساد

وهو من الاضداد ويستعمل متعدياً
وبن التأكيد وباللام يقال بعك
الشيء وبعك لك فهي زائدة قاله ابن
القطاع وباع عليه القاضى أى
بلا رضاه * وشرعاً (مبادلة شيئاً
مرغوب فيه بشئ) وشرعاً غير
المرغوب كتراب وميتة ودم
(على وجه) مفيد
مطلب في بيع المكره والموقوف
قوله في أربعة صور هكذا ضبطه
والاصوب تجريد العدد من التاء
للتأخذ بالمعقولة اه صححه

فلا فائدة في اخراج نوع منه كإقلاؤه في بيع المكرم لو كان يبيع الدرهم بالدرهم باطلا فهو تقييد مفيد لكن بطلانه بعيد لوجود المبادلة بالمال قاتل (قوله أي بإيجاب أو نعطاط) بيان للوجه الخصوص وأراد بالإيجاب ما يكون بالقول بدليل المقابلة فيشمل القبول والام يخرج التبرع من الجانبين على ما قاله ط قاتل (قوله نخرج التبرع من الجانبين الخ) قال المصنف في المنع ولما كان هذا يشمل مبادلة رجلين بما لهما بطريق التبرع أو الهبة بشرط العوض فانه ليس يبيع ابتداء وان كان في حكمه بقاء اراد اخراج ذلك فقال على وجه مخصوص اه قلت وهذا صريح في دخولهما تحت المبادلة على خلاف ما في النهر ووجهه انه لو تبرع لرجل بشئ ثم الرجل عوض عليه بشئ آخر بلا شرط فهو تبرع من الجانبين مع المبادلة لكن من جانب الثاني وهذا يوجد كثيرا بين الزوجين يبيع اليها متاعا وتبعه له أيضا وهو في الحقيقة هبة حتى لو ادعى الزوج العارية رجع ولها أيضا الرجوع لانها قصدت التعويض عن هبة فلما لم توجد الهبة بدعى العارية لم يوجد التعويض عنها فلما الرجوع كما سيأتي في الهبة وكذا لو وهبه شأ على أن بهتوضه عنه شيئا معيناً فهو هبة ابتداء مع وجود المبادلة المشروطة فافهم (قوله استويا وزنا) أما اذا لم يستويا فيه فالبيع فاسد بل بالفضل لعدم الفائدة وقوله وصفته خرج ما اختلافها مع اتحاد الوزن ككون أحدهما كبيراً والأخر صغيراً أو أحدهما اسوداً والأخر أبيض قالت والمسألة مذكورة في الفصل السادس من الذخيرة باع درهما كبيراً بدرهم صغيراً ودرهما جيداً بدرهم رديء جاز لان لهما فيه غرضاً صحيحاً أما اذا كانا مستويين في القدر والصفة اختلفوا فيه قال بعض المشايخ لا يجوز واليه اشار محمد في الكتاب وبه كان يفتي الحاكم الامام ابواجد اه (قوله ولا مقايضة احد الشريكين) أي المستويين والمتبادلين من التعبير بالشريكين أن الدار مشاعة بينهما ما لو كانت حصة كل منهما مفروزة عن الأخرى فالظاهر جواز المقايضة لانه قد يكون رغبة كل منهما فيما في يده الآخر فهو يبيع مفيد بخلاف المشاعة فافهم (قوله ولا اجارة السكنى بالسكنى) لان المنفعة معدومة فيكون بيع الجنس بالجنس نسبته وهو لا يجوز ط عن حاشية الاشياء (قوله ويكون) أي البيع مخ والظاهر ارجاع الضمير الى قوله على وجه مخصوص فهو بيان له والا كان تكراراً تاملاً (قوله وهما ركنه) ظاهره أن الضمير للإيجاب والقبول ويحتمل ارجاعه للقول والفعل كما يفيد قول البحر وفي البدائع ركنه المبادلة المذكورة وهو معنى ما في الفتح من أن ركنه الإيجاب والقبول الدالان على التبادل أو ما يقوم مقامهما من التعاطي فركنه الفعل الدال على الرضى بتبادل المالكين من قول أو فعل اه وأراد بالفعل أولاً ما يشمل فعل الإنسان وبالفعل ثانياً غيره وقوله الدال على الرضى أي بالنظر الى ذاته وان كان ثم ما ينافي الرضى كإكراه وظاهر كلام المصنف أن الإيجاب والقبول غير البيع مع أن ركن الشيء عنه وإذا أجمعنا الضمير في قوله ويكون الى قوله على وجه مخصوص لا يرد ذلك وكذا اذا اراد بالبيع حكمه وهو الملك وههنا أبحاث رائعة مذكورة في النهر (قوله وشروطه اهلية المتعاقدين) أي يكونهما عاقلين ولا يشترط البلوغ والحرية وذكري الجنان شرائط البيع اربعة انواع شرط انعقاد ونفاذ وصحة ولزوم فالقول اربعة انواع في العاقد وفي نفس العتد وفي مكانه وفي المعقود عليه فشرائط العاقد اثنان العقل والعدد فلا ينعقد بيع مجنون وصبي لا يعقل ولا وكيل من الجانبين الا في الأب ووصيه والقاضي وشراء العبد نفسه من مولاه بأمره والرسول من الجانبين ولا يشترط فيه البلوغ ولا الحرية فيصح بيع الصبي والعبد لنفسه موقوفاً وغيره نافذاً ولا الاسلام والنطق والحسب وشروط العقد اثنان أيضاً موافقة الإيجاب للقبول فلو قبل غير ما أوجبه أو بعضه أو بغير ما أوجبه أو ببعضه لم ينعقد الا في الشفعة بأن باع عبداً وعقاراً فطلب الشفع العقار وحده وكونه بلفظ الماضي وشروط مكانه واحد وهو اتحاد المجلس وشروط المعقود عليه ستة كونه موجوداً مالم يمتقوماً لم يملك كافي نفسه وكون المالك للبائع فيما يبيعه لنفسه وكونه مقدوراً للتسليم فلم ينعقد بيع المردوم وماله خطر العدم كالحمل واللين في الضرع والثر قبل ظهوره وهذا العبد فاذا هو جارية ولا يبيع الحر والمذبر وأم الولاد والمكاتب ومعقوب البعض والميتة والدم ولا يبيع الحر والخنزير في حق مسلم وكسرة خبر لان أدنى القيمة التي تشترط لجواز البيع فلس ولا يبيع الكلال ولو في ارض مملوكة والماء في نهر أو بئر أو الصيد والخطب والحشيش قبل الاحراز ولا يبيع ما ليس بمملوكة وان ملكه بعده الا السلم والمغصوب لو باعه الغاصب ثم ضمن قيمته وبيع الفضولي فانه منعقد وموقوف وبيع الوكيل فانه

(مخصوص) أي بإيجاب أو نعطاط
نخرج التبرع من الجانبين والهبة
بشرط العوض وخرج بتقييد
ما لا يبيد فلا يبيع بغير درهم
بدرهم استويا وزناً وصفته
ولا مقايضة احد الشريكين
حصة دار بمجسة الا بخصر صرية
ولا اجارة السكنى بالسكنى
اشياء (ويكون بقول أو فعل)
أما القول فالإيجاب والقبول
وهما ركنه وشروطه اهلية
المتعاقدين

مطلب شرائط البيع انواع اربعة

تأخذ ولا يبيع معجوز التسليم كالاتي والطير في الهواء والسمك في البحر بعد أن كان في يده فصارت شرائط
الانعقاد أحد عشر قلت صوابه تسعة * وأما الثاني وهو شرائط النفاذ فاثنتان المالك أو الولاية وأن لا يكون
في البيع حق لغير البائع فلم ينعقد بيع الفضولي عندنا أما شرأؤه فنافذ قلت أي لم ينعقد إذا باعه لأجل
نفسه لأجل مالكه لكنه على الرواية الضعيفة والصحيح انعقاده موقوفاً كإسيأني في بابه والولاية أما بآبانية
المالك كوكالة أو الشارع كولاية الأب ثم وصيه ثم الجد ثم وصيه ثم القاضي ثم وصيه ولا ينفذ بيع مرهون
ومستأجر والمستأجر فسخه ان لم يعلم المرتمن ومستأجر * وأما الثالث وهو شرائط الصحة فخمسة وعشرون منها
عامة ومنها خاصة فالعامة لكل بيع شروط الانعقاد المارة لان ما لا ينعقد لا يصح وعدم التوقيت ومعلومية
المبيع ومعلومية الثمن بمبارف المنازعة فلا يصح بيع شاة من هذا القطع وبيع الشيء بقيته أو يحكم فلان
وخلوه عن شرط مفسد كإسيأني في البيع الفاسد والرضي والفائدة تقديس المصكره وشرأؤه وبيع
مالاً فائده فيه وشرأؤه كإمتر * والخاصة معلومية الاجل في البيع المؤجل عنه والقبض في بيع المشتري المنقول
وفي الدين فقسد بيع الدين قبل قبضه كإسلم فيه ورأس المال وبيع شيء بدين على غير البائع وكون البدل مسبي
في المبادلة القولية فان سكت عنه فسد ومالك بالقبض والمماثلة بين البدلين في اموال الربا والخلو عن شبهة الربا
ووجود شرائط السلم فيه والقبض في الصرف قبل الافتراق وعلم الثمن الاول في مرايحة وقولية واشراك
ووضعية * وأما الرابع وهو شرائط الزوم بعد الانعقاد والنفاذ فخلو من الخيارات الاربعة المشهورة وباقي
الخيارات الاتية في أول باب خيار الشرط فقد صارت جله شرائط ستة وسبعين اهـ ملخصاً أي لان شرائط
الانعقاد أحد عشر على ما قاله أولاً وشرائط النفاذ اثنتان وشرائط الصحة خمسة وعشرون صارت ثمانية وثلاثين
وهي كلها شرائط الزوم مع زيادة الخلو من الخيارات لكن بذلك نصير الجلة سبعة وسبعين نعم تنقص ثمانية على
ما قلنا من أن الصواب أن شرائط الانعقاد تسعة فيسقط منها اثنان ومن شرائط الصحة اثنان ومن شرائط الزوم
أربعة قصير الجلة تسعة وستين نعم يزداد في شروط العقود عليه اذ المبرياء الاشارة اليه أو الى مكانه كإسيأني
في باب خيار الرؤية وسيأتي تمام الكلام عليه عند قوله وشرط الصحة معرفة قدر مبيع وثمن (قوله ومجمله
المال) فيه نظر لما مر من أن الخمر مال مع أن يبعه باطل في حق المسلم فكان عليه ابداله بالمعقود وهو أخص من
المال كما مر بيانه فيخرج ما ليس بمال اصلاً كالهيئة والدم وما كان ما لا غير متقوم كالخمر فان ذلك غير محل للبيع
(قوله وحكمه ثبوت المالك) أي في البدلين لكل منهما في بدل وهذا حكمه الاصل والتابع وجوب تسليم
المبيع والثمن وجوب استبراء الحبارية على المشتري ومالك الاستمتاع بها وثبوت الشفعة لو عقار واعتق
المبيع لو محرماً من البائع بحر وصوابه من المشتري (قوله وحكمه نظام بقاء المعاش والعالم) حته
أن يقول بقاء نظام المعاش الخ فانه سبحانه وتعالى خلق العالم على أتم نظام وأحكم أمره معاشه أحسن
احكام ولا يتم ذلك الا بالبيع والشراء اذ لا يقدر أحد ان يعمل لنفسه كل ما يحتاجه لانه اذا اشتغل ببحرث
الارض وبذر القمح وخدمته وحراسته وحصده ودراسته وتربيته وتظيفه وطنه وعجنه لم يقدر على أن
يشغل بيده ما يحتاج ذلك من آلات الحرث والحصد ونحوه فضلاً عن اشتغاله فيما يحتاجه من ملبس ومسكن
فاضطر الى شراء ذلك ولولا الشراء لكان يأخذه بالقهر أو بالسؤال ان أمكن والا فإتلف صاحبه عليه ولا يتم
مع ذلك بقاء العالم (قوله مباح) هو ما خلا عن أوصاف ما بعده (قوله مكروه) كالبيع بعد النداء في
الجمعة (قوله حرام) كبيع خمر لمن يشربها (قوله واجب) كبيع شيء لمن يضطر اليه (قوله والسنة)
فانه عليه الصلاة والسلام باع واشترى واقرأ أصحابه على ذلك أيضاً (قوله والقياس) عبارة البحر والمعقول
اهـ ح لانه امر ضروري يجزم العقل بثبوته كإثبات الامور الضرورية المتوقفة عليها النظام معاشه وبقائه
فافهم (قوله فالإيجاب الخ) هذه القاء الفصيحة وهي المفصلة عن شرط مقدراً أي اذا أردت معرفة الإيجاب
والقبول المذكورين وفي الفتح الإيجاب الإثبات لغة لا شيء كان والمراد هنا اثبات الفعل الخاص الدال على
الرضي الواقع أولاً سواء وقع من البائع أو من المشتري كأن يبتدئ المشتري فيقول اشتريت منك هذا بألف
والقبول الفعل الثاني والافكل منهما إيجاب أي إثبات فسمي الثاني بالقبول تمييزاً له عن الإثبات الاول ولانه يقع
قبولاً ورضى بفعل الاول اهـ (قوله والقبول) في بعض النسخ فالقبول بالقاء فهو تبرع على تعريف

وحكمه المال وحكمه ثبوت
المالك وحكمته نظام بقاء المعاش
والعالم وصفه مباح مكروه حرام
واجب وثبوته بالكتاب والسنة
والاجماع والقياس (فالإيجاب)
هو ما يتركز أولاً من كلام
أحد المتأخرين والقبول

قوله علم أن الإيجاب الخ
هكذا بخطه وصوابه علم أن
القبول الخ كما هو ظاهر اه
مصححه

مطلب القبول قد يكون
بالفعل وليس من صور التعاطي

ما يدكرنا من الآخر
سواء كان بعت أو اشتريت
(الدال على التراضي) قديده
اقتداء بالآية وبينا البيع
الشرعي ولذا لم يلزم بيع المكره
وان انعقد ولم ينعقد مع الهزل
لعدم الرضي بحكمه ههنا

مطلب في منكم البيع
مع الهزل

الإيجاب وإذا قال المصنف لماذا ذكر أن الإيجاب ما ذكر أو لا علم أن الإيجاب هو ما ذكرنا من كلام أحدهما
افاده ط (قوله ما يدكرنا من الآخر) أي من العاقد الآخر والتعبر به كرايشل الفعل وعرفه في
الفتح بأنه الفعل الثاني كما مر وقال لأنه اعتمد من اللفظ فان من الفروع ما لو قال كل هذا الطعام ب درهم فكله تم
البيع واكله حلال والركوب والبس بعد قول البائع اركبها بجائته والبسه بكذا رضى بالبيع وكذا اذا قال
بعته بألف فقبضه ولم يقل شيئا كان قبضه قبولا بخلاف بيع التعاطي فإنه ليس فيه إيجاب بل قبض بعد معرفة
الثن فقط في جعل الأخيرة من صور التعاطي كما فعل بعضهم نظرا اه وذلك في الخاتمة أن القبض يقوم مقام
القبول وعليه فتعريف القبول بالقول لكونه الاصل (قوله الدال على التراضي) الاولى أن يقول
الرضي كما عبره في الفتح والجرحان التراضي من الجانبين لا يدل عليه الإيجاب وحده بل هو مع القبول افاده ح
(قوله قيد به بالآية) وهي قوله تعالى الآن تكون تجارة عن تراض منكم (قوله وبينا بالبيع
الشرعي) استظهر في الفتح أن التراضي لا بد منه في البيع اللغوي أيضا فإنه لا يفهم من باع زيد عمده لغة الا أنه
استبدل به بالتراضي اه ونقل مثله القهستاني عن اكرام الكفاية والكرماني وقال وعليه يدل كلام الراغب
خلافا للشيخ الاسلام (قوله ولذا لم يلزم بيع المكره) قدمنا أن بيع المكره فاسد موقوف على اجازة البائع
وأن البيع المعترف يشمل سائر أنواع البيع الفاسد وأن قول الكنز البيع مبادلة المال بالمال بالتراضي غير
مرضي لأنه يخرج بيع المكره مع أنه داخل وأجب عنه بما ذكره الشارح بأنه قيد به اقتداء بالآية أي
للاحتراز لكن قوله وبينا بالبيع الشرعي أن أراد به البيع المقابل للغوي يرد عليه ما علمته من اعتبار
التراضي في البيع اللغوي وأنه لا يعتبر في البيع الشرعي اذ لو كان جزء منه موهوم لم أن يكون بيع المكره باطلا
فاسدا بل التراضي شرط لثبوت حكمه شرعا وهو الملك كما قدمناه عن الفتح وان اراد بالشرعي الخالي عن
الفساد فالتقييد بالتراضي لا يخرج بقية البيوع الفاسدة بل التعريف شامل لها ثم لا ينبغي أن هذا كله انما يتأتى
في عبارة الكنز حيث جعل فيها التراضي قيداً في التعريف أما قول المصنف الدال على التراضي فلا لكونه ذكره
صفة للإيجاب فهو بيان للواقع فان الاصل فيه أن يكون دليلاً على الرضي ولكن لا يلزم منه وجود الرضي حقيقة
فلا يخرج به بيع المكره ناقل (قوله ولم ينعقد مع الهزل الخ) الهزل في اللغة اللعب وفي الاصطلاح هو
أن يراد بالشئ ما لم يوضع له ولا ماصح له اللفظ استعارة والهزل يتكلم بصيغة العقد مثلاً باختياره ورضاه لكن
لا يختار ثبوت الحكم ولا يرضاه والاختيار هو القصد الى الشئ وارا دته والرضي هو اثاره واستحسانه فالمكره
على الشئ يختاره ولا يرضاه ومن هنا قالوا ان المعاصي والقبايح بارادة الله تعالى لا يرضاه ان الله لا يرضى لعباده
الكفر كذا في التلويح وشرطه أي شرط تحقق الهزل واعتباره في التصرفات أن يكون صريحاً باللسان مثل
أن يقول اني أبيع هازلا ولا يكتفى بدلالة الحال الا أنه لا يشترط ذكره في العقد فيكتفى أن تكون المواضعة سابقة
على العقد فان نواضعاً على الهزل بأصل البيع أي توافقاً على انهما يتكلمان بلفظ البيع عند الناس ولا يريدانه
واتفاقاً على البناء أي على انهما لم يرفعا الهزل ولم يرجعا عنه فالبيع منعقد لصدوره من أهله في محله لكن
يفسد البيع لعدم الرضي بحكمه فصار كالبيع بشرط اختيار أيد الكنه لا يملك بالقبض لعدم الرضي بالحكم حتى
لو اعتقد المشتري لا ينفذ عقده هكذا ذكرنا وينبغي أن يكون البيع باطلا لوجود حكمه وهو أنه لا يملك بالقبض
وأما الفاسد فخكمه أن يملك بالقبض حيث كان مختاراً راضياً بحكمه أما عند عدم الرضي به فلا اه منار
وشرحه لصاحب البحر فقول الشارح ولم ينعقد مع الهزل الذي هو من مدخول العلة غير صحيح لما فاته ما تقدم
من أنه منعقد لصدوره من أهله في محله لكنه يفسد البيع لعدم الرضي بالحكم الآن يحمل على نفي الانعقاد
الصحيح او تنقي على البحث الذي ذكره بقوله وينبغي الخ اه ط قلت قد صرح في الخاتمة والقنية بأنه بيع باطل
وبه يتأيد ما بينه في شرح المنار وكثيرا ما يطلعون الفاسد على الباطل كما ستعرفه في بابك لكن يرد على بطلان انهما
لو أجازاه جاز والباطل لا تلحقه الاجازة وأن الباطل ما ليس منعقداً أصلاً والفاسد ما كان منعقداً بأصله
لا بوصفه وهذا منعقد بأصله لأنه مبادلة مال بمال دون وصفه وذلك أجاب بعض العلماء بجمل ما في الخاتمة
على أن المراد بالبطلان الفساد كما في حاشية المجوى وتامه فيها قلت وهذا اولى لموافقته لما في كتب الاصول
من أنه فاسد وأما عدم افادته الملك بالقبض فلكونه أشبه البيع باختيار لهما وليس كل فاسد يثبت بالقبض وإذا

قال في الاشياء اذا قبض المشتري المبيع فاسد ام ملكه الا في مسائل الاولى لا يملكه في بيع الهازل كفي الاصول
 الثانية لاشترائه الاب من ماله لابنه الصغير او باعه له كذلك فاسد الا يملكه بالقبض حتى يستعمله كذا في المحيط
 الثالثة لو كان مقبوضا في يد المشتري امانة لا يملكه اه وذكر الشارح مسألة بيع الهزل قبيل الكفالة وذكرها
 المصنف متنا في الاكرام (قوله ويرد على التعريفين) أي تعريفى الايجاب والقبول حيث قيد الايجاب بكونه
 اقولا والقبول بكونه ثانيا ط (قوله لكن في التهستانى الخ) ومثله في التجنيس لصاحب الهداية (قوله كما
 قالوا في السلام) أي لردة على المسلم مع السلام فلا بد من الاعداء (قوله وعلى الاول) أي ويرد على التعريف
 الاول حيث قد يكونه اقولا والمعتبر في التكرار هو الثاني والجواب أن الايجاب الاول لما بطل صار الثاني اقولا
 في التحقيق على أن كلامنا من الايجابين اول بالسبب الى القبول افاده ط (قوله تكرر الايجاب) أي قبل
 القبول (قوله مضطرب للاول) وينصرف القبول الى الايجاب الثاني ويكون يعا بالثمن الاول بجر وصوابه
 بالثمن الثاني كما هو ظاهر ويعلم مما يأتي (قوله الا في عتق وطلاق على مال) لم يذكر في الاشياء الطلاق بل ذكره
 في الجرح وقد اعترض البيهقي على الاشياء حيث اقتصر على العتق مع أن الوراء الجرح ذكر الطلاق أيضا وذكر
 أنه روى عن أبي يوسف أنها كالبيع وأن ما روى عن محمد أصح اه وفي البيهقي أيضا عن الذخيرة قال غيره
 بعثك هذا بألف درهم ثم قال بعثك بمائة دينار فقال المشتري قبلت انصرف فقوله الى الايجاب الثاني ويكون
 يعا بمائة دينار بخلاف ما لو قال لعبد أنت حر على ألف درهم أنت حر على مائة دينار فقال العبد قبلت لزمه
 الممان والفرق أن الايجاب الثاني رجوع عن الايجاب الاول ورجوع البائع قبل قبول المشتري عامل ألا ترى
 أنه لو قال رجعت عن ذلك قبل قبول المشتري يعمل رجوعه وإذا عمل رجوعه بطل الايجاب الاول وانصرف
 القبول الى الايجاب الثاني أما رجوع المولى عن ايجاب العتق ليس بعامل ألا ترى أنه لو قال رجعت عن ذلك
 لا يعمل رجوعه لأن ايجاب العتق بالمال تعليق بالقبول والرجوع في التعليقات لا يعمل فبقي كل من الايجاب
 الاول والثاني فانصرف القبول لهما اه (قوله وسيجيء في الصلح) قال الشارح هناك والاصل أن كل عقد
 أعده فالثاني باطل الا في الكفالة والشراء والاجارة اه وفيه أن هذا وما في النظم من تكرار العقد والكلام
 في تكرار الايجاب كما لا يخفى اه ح أي لأن العقد اسم لمجموع الايجاب والقبول وتكراره غير تكرار الايجاب
 الذي كلامه فيه (قوله وكل عقد بعد عقد جدد الخ) في التارخانية قال بعثك عبدى هذا بألف درهم
 بعثك بمائة دينار فقال المشتري قبلت ينصرف الى الايجاب الثاني ويكون يعا بمائة دينار ولو قال بعثك هذا
 العبد بألف درهم وقبل المشتري ثم قال بعثك بمائة دينار في المجلس أو في مجلس آخر وقال المشتري اشتريت
 بنقود الثاني وينسخ الاول وكذا الوبايع يجس الثمن الاول بأقل أو بأكثر نحو أن يبيعه منه بعشرة ثم باعه بتسعة
 أو بأحد عشر فان باع بعشرة لا ينقذ الثاني ويبقى الاول بحاله اه فهذا مثال لتكرار الايجاب فقط ومثال
 لتكرار العقد (قوله فأبطل الثاني) أي اذا كان يمثل الثمن الاول كما علمت لأنه سدى أي لا فائدة فيه (قوله
 فالصلح بعد الصلح باطلا) هذا اذا كان الصلح على سبيل الاسقاط أما اذا كان الصلح على عوض ثم
 اصطلحا على عوض آخر فالثاني هو الجائز وينسخ الاول كالبيع يبرى عن الخلاصة عن المتق قلت الطاهر
 أن الصلح على سبيل الاسقاط بمعنى البراء وبطلان الثاني ظاهر ولكنه بعد الارادة هنا فالمناسب حل الصلح
 على المتبادر منه ويكون المراد به ما اذا كان يمثل العوض الاول بقرينة قوله كالبيع وعليه فالظاهر أن حكمه
 كالبيع في التفصيل المار فيه (قوله كذا النكاح) أي فالثاني باطل فلا يلزمه المهر المسمى فيه الا اذا جدد
 للزيادة في المهر كافي القنية بجر قلت لكن قدمنا في اوائل باب المهر عن البرازية أن عدم اللزوم اذا جدد العقد
 للاحتياط وقد تمنا أيضا عن الكافي لوروجهما في السر بألف ثم في العلانية بألفين فظاهر المنصوص في الاصل أنه
 يلزمه عنده الا لسان ويكون زيادة في المهر وعند أبي يوسف المهر هو الاول اذا العقد الثاني لغو فلو ما فيه
 وعند الامام أن الثاني وان لم يعلو ما فيه من الزيادة اه وذكر في الفتح هناك أن هذا اذا لم يشهد على أن
 الثاني هزل والا فلا خلاف في اعتبار الاول ثم ذكر أن بعضهم اعتبر ما في العقد الثاني فقط وبعضهم أوجب
 كلا المهرين وأن فاضى خان افترى بأنه لا يجب بالعقد الثاني شيء ما لم يقصد به الزيادة في المهر ثم وفق بينه وبين اطلاق
 الجمهور اللزوم بحمل كلامه على أنه لا يلزمه ديانة في نفس الامر الا بقصد الزيادة بل يلزمه قضاء لأنه يؤخذ

ويرد على التعريفين ما في
 التارخانية لو خرج بمائة
 البيع لكان في التهستانى
 لو كانا معا لم ينفذ كما قالوا في
 السلام وعلى الاول ما في
 الاشياء تكرر الايجاب مبطل
 للاول الا في عتق وطلاق على
 مال وسيجيء في الصلح وفي
 المظومة المحببة
 وكل عقد بعد عقد جدد
 فأبطل الثاني لأنه سدى
 فالصلح بعد الصلح أفضى باطلا
 كذا النكاح ما عدا امثالا

بظاهر لفظه الآن يشهد على اليزول اه والحاصل اعتماد قول الامام الذي هو ظاهر المنصوص من لزوم
الزيادة وحيتذخنى كون الثاني لغوا انه لا ينفسخ الاول به (قوله ما عدا مسائل) استثناء من قوله
فأبطل الثاني (قوله منها الشراء بعد الشراء) بقصر الشراء الاول للنظم قال فى الاشياء اطلقه فى جامع
الفصولين وقدمه فى القضية بأن يكون الثاني أكثر غنا من الاول أو أقل أو يجنس آخر أو لا يلاصيح اه قلت
فعلى ما فى القضية لافرق بين الشراء والبيع ولذا أطلق العقد فى البحر حيث قال واذ اعتد بالايجاب والقبول
انعتد الثاني وانفسخ الاول ان كان الثاني بأزيد من الاول أو انقص وان كان مثله لم ينفسخ الاول واختلقوا
فيما اذا كان الثاني فاسدا هل يتضمن فسخ الاول اه قال فى التهر ومقتضى النظر أن الاول لا ينفسخ اه
لكن جزم فى جامع الفصولين والبرازية بأنه ينفسخ وكذا قال فى الذخيرة ان الثاني وان كان فاسدا فانه يتضمن
فسخ الاول كما لو اشترى قلب فضة وزنه عشرة وعشرة وتقاضاهم اشتراه منه بتسعة وعمله البرازى بأن الفاسد
معلق بالصحيح فى كثير من الاحكام اه وعلى ملخصا (قوله كذا كفالة) قال فى الخاتمة الكفيل بالنفس اذا أعطى
الطالب كفلا بنفسه فبات الاصيل برئ الكفيلان وكذا الوماث الكفيل الاول برئ الكفيل الثاني كذا ذكره
بعض الافاضل قال وأشار بجواز تعددها الى أن المكفول له لو أخذ من الاصيل كفلا آخر بعد الاول لم يبرأ
الاول كذا فى الخاتمة حاشية السيد أبى السعود على الاشياء (تنبيه) زاد فى الاشياء ان الاجارة بعد
الاجارة من المستأجر الاول فسخ للاولى كما فى البرازية وقال فى البحر وينبغى أن المدة اذا اتحدت فيهما واتحد
الاجران لانصح الثانية كالبيع (قوله اذ المراد الخ) تعليل لعدم بطلان الكفالة الثانية بأن المراد منها فى
الحقيقة اذن أى حين كترت انما هو زيادة التوفيق بأخذ كفيل آخر حتى يتمكن من مطالبة ايها أراد (قوله
وهما عبارة الخ) أى الايجاب والقبول معبرهما عن كل لفظين الخ قال الزيلعى وسعقد بكل لفظين عن
التحقيق كبعث واشترى ورضيت أو أعطيتك أو أخذه بكذا اه أو كل هذا الطعام بدرهم لى عليك فأكله
ونحو ذلك من الاعمال كما قدمناه عن الفتح قبل ورقتين وسعقد ببيع معلق بفعل قلب كان أردت فقال أردت
او ان اعجبك أو وافقت فقال اعجبني أو وافقتي وأما ان ادبت الى الثمن فتدبعتك فان أدى فى المجلس صح ويصح
الايجاب بلفظ الهبة وأشركت فيه وأدخلت فيه وسعقد بلفظ الرد بجر عن التنازلية قلت وعبارتها
ولو قال ارد عليك هذه الامنة بخمسين دينارا وقبل الاخرت ببيع اه وفى البحر ويصح الايجاب بلفظ
الجعل كقوله جعلت لك هذا بألف وعتمامه فيه قلت وفى عرفنا يسمى بيع الثمار على الاشجار ضمنا فاذا قال
ضممتك هذه الثمار بكذا وقبل الاخر ينبغى أن يصح وكذا انما عرفوا فى بيع احد الشريكين فى الدواب لشريكه
الاخر لفظا المقاصرة فيقول قاصر ترك بكذا او مراده بعثك حصتي من هذه الدابة بكذا فاذا قبل الاخر صح
لانهم من ألقاظ التملك عرفا (تنبيه) ظاهر قوله عن لفظين انه لا يعتقد بالاشارة بالأس ويدل عليه ما فى
الخواص الزاهدى فى فصل البيع الموقوف فضولى باع مال غيره فبلغه فسكت متأتلا فقال ثالث هل
اذنت لى فى الاجارة فقال نعم فأجازه ينفذ ولو حرر رأسه بنم فلا لان تحريك الرأس فى حق الناطق لا يعتبر اه
لكن قد يقال اذا قال له بعنى كذا بكذا فأشار برأسه نعم فقال الاخر اشترى وحصل التسليم بالتراضى يكون
يبعا بالتعاطى بخلاف ما اذا لم يحصل التسليم من أحد الجانبين على ما يأتى فى بيع التعاطى انه لا بد من وجوده
ولو من احدهما هذا ما ظهر لى وفى الاشياء من أحكام الاشارة وان لم يكن متعلق اللسان لم تعتبر اشارته الا فى
اربع الكفر والاسلام والنسب والاققاء الخ (قوله أو حالين) بخفيف اللام (قوله لا يحتاج الاول) وهو
الصادر بل لفظين ماضيين ط عن المنع وكذا الماضى فيما لو كانا مختلفين (قوله بخلاف الثاني) فانه يحتاج
اليها وان كان حقيقة الحال عندنا على الاصح لغلبة استعماله فى الاستقبال حقيقة أو مجازا بجر عن البدائع
(قوله والا لا) صادق بما اذا نوى الاستقبال ولم ينو شيئا ط (قوله الحال) أى ولا يستعملونه
للوعد والاستقبال ط (قوله) فكلماضى فلا يحتاج الى النية بجر ط (قوله وكأبيك الآن) عطف
على المستثنى اه ح وهذا أولى بالحكم لانه اذا علمت نية الحال فالتصريح به أولى ط (قوله وأما المتعص
للاستقبال) كالمقرون بالسين وسوف ط (قوله فكلما مر) بان قال المشتري بعنى هذا الثوب بكذا فيقول
بعث أو يقول البائع اشتره منى بكذا فيقول اشترى به (قوله لا يصح أصلا) أى سواء نوى بذلك الحال أولا

منها الشراء بعد الشراء صحوا
كذا كفالة على ما صرحوا
اذا المراد صاح فى الحق
منها اذا زيادة التوفيق
وهما عبارة عن كل لفظين

ينبثق عن معنى التملك والتملك
ماضيين كبعث واشترى
(أو حالين) كضارعين لم يقرنا
بسوف والسين كأبيك فيقول
اشترى به أو أحدهما ماض

والاخر حال (و) لكن
لا يحتاج الاول الى نية بخلاف
الثاني فان نوى به الايجاب

الحال صح على الاصح والا لا
الا اذا استعملوه الحال كهل
خوارزم فكلما مضى وكأبيك
الآن لمعصيه الحال وأما
المتعص للاستقبال فكلما مضى
لا يصح أصلا

قوله عن لفظين هكذا بخطه
والذى فى نسخ الشارح عن كل
لفظين اه

يكون الامر متحيزا للاستقبال وكذا المضارع المترون بالسين أو سوف (قوله كئذ بكذا الخ) قال
 في الفتح فانه وان كان مستقبلا لكن خصه من مادته اعني الامر بالاخذ يستدعي سابقه البيع فكان كالمأخوذ
 الا ان استدعاء الماضي سبق البيع بحسب الرضع واستدعاء خذ مسبقه بطريق الاقتضاء فهو كما اذا قال
 بعثك عبدي هذا بألف فقال فهو حر عتق وشئت اشتريت اقتضاء بخلاف ما لو قال هو حر بلا فاء لا يعتق (قوله
 كوجهه وفرج) بأن قال بعثك وجه هذا العبد وفرج هذه الامه لانه مما يعبر به عن الكل (قوله وكل ما دل
 الخ) تفصيل لقوله وجمعا عبارتان عن كل لفظين الخ (قوله قبول) خبر قوله وكل وظاهره انه قبول
 سواء كان من البائع أو المشتري وانه لا يكون ايجابا مع انه يكون من البائع فقط كانه عليه بقوله لكن في
 الرلوالجية ويكون ايجابا أيضا قال في البحر ل قال انه عني عبدك هذا بألف فقال نعم فقال أخذه فهو بيع لازم
 فوقعت بكلمة نعم ايجابا وكذا انتفع قبول لا خيار قال اشتريت منك هذا بألف فقال نعم اه ونحوه في الفتح (قوله
 لكن في الرلوالجية الخ) ومثله ما في التتارخانية بعث منك هذا بألف فقال المشتري قد فعلت فهذا بيع
 ول قال نعم لا يكون معاوذا كفي فتاوى سمرقند أن من قال لغيره اشتريت عبدك هذا بألف درهم فقال البائع
 قد فعلت أو قال نعم أو قال هات الثمن صح البيع وهو الاصح اه فهذا أيضا صريح في انه لا يكون قبولاً من
 المشتري (قوله لانه ليس بتحقيق) لان قول المشتري نعم تصديق لقول البائع بعثك ولا يتحقق البيع بمجرد
 قوله بعثك بخلاف قول البائع نعم بعد قول المشتري اشتريت لانه جواب له فكأنه قال نعم اشتريت مني والشراء
 يتوقف على سبق البيع هذا ما ظهر في قائله (قوله وفي القنية الخ) استدراك أيضا على المتن بأنه يكون
 ايجابا أيضا كائنه عليه وعبارتها كما في البحر كهل بعث مني بكذا أو هل اشتريت مني بكذا الخ وظاهره أن
 نقد الثمن قائم مقام القبول لان نعم بعد الاستفهام ايجاب فقط فكان النقد بمنزلة قوله أخذه أو رضيت
 ولا يشترط في القبول أن يكون قولاً كما نقلناه سابقا عن الفتح (قوله ولو قال بعث الخ) المناسب ذكر هذا
 الفرع عقب قوله لا في الا اذا كان بكلمة أو رسالة ووجه الجواز ما نقل عن المحيط انه حين قال بلغه فقد أظهر
 من نفسه الرضى بالتبليغ فكل من بلغه كان التبليغ رضاه فان قبل صح البيع (قوله ولا يتوقف) أي
 بل يطل ح (قوله شطر العقد) المراد به الايجاب الصادر أولاً (قوله فيه) أي البيع احتراز عن
 الخلع والعتق كما يأتي (قوله فبلغه) أي من غير أن يأمر احداً ببلغه كما في الخلاصة أمالوا امر احداً به فبلغه
 وقبل يصح ولو كان المبلغ غير المأمور كما مر آنفاً (قوله الا اذا كان بكلمة أو رسالة) صورة الكتابة أن يكتب
 أما بعد فقد بعث عبدي فلان منك بكذا فبلغه الكتاب قال في مجملته ذلك اشتريت ثم البيع بينهما وصورة
 الارسال أن يرسل رسولا فيقول البائع بعث هذا من فلان الغائب بألف درهم فاذهب يا فلان وقل له فذهب
 الرسول فأخبره بما قال فقبل المشتري في مجملته ذلك وفي النهاية وكذا هذافي الاجارة والهبة والكتابة بجر
 قلت ويكون بالكتابة من الجانبين فاذا كتب اشتريت عبدك فلا يابكذا فكتب اليه البائع قد بعث فهذا بيع
 كما في التتارخانية (قوله فيعتبر مجلس بلوغها) أي بلوغ الرسالة أو الكتابة قال في الهداية والكتابة كالخطاب
 وكذا الارسال حتى اعتبر مجلس بلوغ الكتابة وأداء الرسالة اه وفي غاية البيان وقال شمس الائمة السرخسي
 في كتاب النكاح من مبسوطة كما ينقصد النكاح بالكتابة ينقصد البيع وسائر التصرفات بالكتاب أيضا وذكر
 شيخ الاسلام خواهر زاده في مبسوطة الكتاب والخطاب سواء الا في فصل واحد وهو أنه لو كان حاضر انخطبها
 بالسكاح فلم تجب في مجلس الخطاب ثم أجابت في مجلس آخر فان السكاح لا يصح وفي الكتاب اذا بلغها وقرأت
 الكتاب ولم تروج نفسها منه في المجلس الذي قرأت الكتاب فيه ثم تزوجت نفسها في مجلس آخر بين يدي الشهود
 وقد سمعوا كلامها وما في الكتاب يصح النكاح لان الغائب انما صار خطيبا لها بالكتاب والكتاب باقي في المجلس
 الثاني فصار بقاء الكتاب في مجلسه وقد سمع الشهود ما فيه في المجلس الثاني بمنزلة ما لو تكرر الخطاب من الحاضر
 في مجلس آخر فاما اذا كان حاضر انما صار خطيبا لها بالكلام وما وجد من الكلام لا يبيح الى المجلس الثاني
 وانما سمع الشهود في المجلس الثاني احد شطري العقد اه وحاصله أن قوله تزوجتك بكذا اذا لم يوجد قبول
 يكون مجرد خطبة منه لها فاذا قبلت في مجلس آخر لا يصح بخلاف ما لو كتب ذلك اليها لانها لما قرأت الكتاب
 ثانيا وفيه قوله تزوجتك بكذا وقبلت عند الشهود صح العقد كمالو خطبها به ثانيا وظاهره أن البيع كذلك وهو

قوله وجمعا عبارتان الخ هكذا
 يحفظه بالتنبيه والذي تقدم
 وجمعا عبارة بالافراد اه

الا الامر اذا دل على الحال
 كئذ بكذا الخ فقال أخذت
 اورضيت صح بطريق الاقتضاء
 فليحفظ (ويصح اضافته الى عنو
 بيعم اضافته العتق اليه) كوجه
 وفرج (والالا) كطهر ويطن
 (د) كل ما دل على معنى بعث
 واشترت نحو (قد فعلت ونعم
 وهاتين) وهولاء أو عبدك
 وفداك وأخذه (قبول) لكن
 او فداك وأخذه (قبول) لكن
 في الرلوالجية ان بدأ البائع بقبول
 المشتري بنعم لم ينقذ لانه ليس
 بتحقيق وبعبك صح لانه جواب
 وفي القنية نعم بعد الاستفهام
 كهل بعث مني بكذا بيع ان نقصد
 الثمن لان النقد دليل لبلغه
 ولو قال بعث فبلغه يا فلان فبلغه
 (ولا يتوقف)
 غيره جاز فليحفظ (أي البيع) على
 شطر العقد فيه (أي البيع) على
 قبول غائب) فلو قال بعث فلانا
 الغائب فبلغه فقبل لم ينقصد
 (انفا) الا اذا كان مكان بكلمة
 أو رسالة فيعتبر مجلس بلوغها

خلاف ظاهر الهداية قائل ثم لا يفتي أن قراءة الكتاب صارت بمنزلة الإيجاب من الكاتب فإذا قبل المكتوب
السيد في المجلس فقد صدر الإيجاب والقبول في مجلس واحد فلا حاجة إلى قوله إلا إذا كان بكتابة أو رسالة نعم
بالنظر إلى مجلس الكتابة يصح فإنه لما كتب بعث لم يبلغ بل توقف على القبول وإن كان ذلك القبول متوقفا على
قراءة الكتاب فافهم (قوله فله الرجوع) ليس المراد أن الموجب له الرجوع في هذه الصورة فإن الإيجاب
إذا كان باطلا فلا معنى للرجوع عنه بل المراد أن الموجب له الرجوع قبل قبول الحاضر قال في المنع ثم في كل
موضع لا يتوقف شرط العقد فإنه يجوز من العاقد الرجوع عنه ولا يجوز تعليقه بالشرط لأنه عقد معاوضة وفي
كل موضع يتوقف كالتلغ والعق على مال لا يصح الرجوع ويصح التعليق بالشرط لكونه ميمنا من جانب الزوج
والمولى معاوضة من جانب الزوجة والعبد اهـ ح (قوله لأنه يمين) أي من جانب الزوج والمولى وذلك أن
اليمين بغير الله تعالى ذكر الشرط والجزاء والتعلق تعليق الطلاق والتعلق بقبول المرأة والعبد وهما من
جانب المرأة والعبد معاوضة بحيث كان ميمنا من جانب الزوج والمولى استمع الرجوع وتماه في العزيمة (قوله
وأما الفحل) عطف على قوله أما القول (قوله وهو التناول فاموس) قال في البحر وهكذا في الصحاح
والمصباح وهو انما يقتضى الاعطاء من جانب والاخذ من جانب لا الاعطاء من الجانبين كما فهم الطرسوسى
أى حيث قال ان حقيقة التعاطى وضع الثمن وأخذ الثمن عن تراض منهما من غير لفظ وهو يفيد أنه لا بد من
الاعطاء من الجانبين لأنه من المعاطاة وهى مفاعلة اهـ قلت وقوله من غير لفظ يفيد ما قد مر من
أنه لو قال بعثتك بألف قبضه المشتري ولم يقل شيئا كان قبضه قبولا وليس من بيع التعاطى خلافا لمن جعله منه
فإن التعاطى ليس فيه إيجاب بل قبض بعد معرفة الثمن (قوله في خيس ونفيس) النفس ما كثر عنه كالعبد
والخيس ما قل ثمنه كالخيز ومنهم من حد النفس بنصاب السرقة فأكثر والخيس بما دونه والاطلاق
هو المعتمد ط عن البحر قلت ليس في البحر قوله والاطلاق هو المعتمد نعم ذكره في شمول التعاطى للخيس
والنفس فقال وهو الصحيح المعتمد (قوله خلافا للكرخى) فإنه قال لا ينعقد إلا في الخيس ط عن
القهستانى وما في الحاوى القدسي من أن هذا هو المشهور فهو خلاف المشهور كما في البحر (قوله ولو التعاطى
من أحد الجانبين) صورته أن يتفقا على الثمن ثم يأخذ المشتري المتاع ويذهب برضى صاحبه من غير دفع
الثمن أو يدفع المشتري الثمن للبائع ثم يذهب من غير تسليم المبيع فإن البيع لازم على الصحيح حتى لو استع
أحدهما بعده أجبره القاضي وهذا فيما ثمنه غير معلوم أما الخيز والعم فلا يحتاج فيه إلى بيان الثمن ذكره في البحر
والمراد في صورة دفع الثمن فقط أن المبيع موجود معلوم لكن المشتري دفع ثمنه ولم يقبضه ط وفي القنية
دفع إلى بائع الخنطة خمسة دنانير ليأخذ منه خنطة وقال لا بكم تبعتها فقال مائة دينار فسكت المشتري
ثم طلب منه الخنطة ليأخذها فقال البائع غدا ادفع لك ولم يجر بينهما بيع وذهب المشتري فجاء غدا ليأخذ
الخنطة وقد تغير السعر فعلى البائع أن يدفعها بالسعر الأول قال رضى الله عنه وفي هذه الواقعة أربع مسائل
أحداها الانعقاد بالتعاطى الثانية الانعقاد في الخيس والنفس وهو الصحيح الثالثة الانعقاد به من جانب
واحد الرابعة كما ينعقد باعطاء المبيع ينعقد باعطاء الثمن اهـ قلت وفيها مسألة خامسة أنه ينعقد به
ولو تأخرت معرفة الثمن لكون دفع الثمن قبل معرفته بحر (قوله لم ينعقد) أى وإن كان يعلم عادة السوق
أن البائع إذا لم يرض بزيادة الثمن أو يسترد المتاع ولا يكون راضيا به ويصيح خلفه لا اعطيتا تطيبا لقلب المشتري
فأنه مع هذا لا يصح البيع قنية (قوله كالوكان) أى البيع بالتعاطى بعد عقد فاسد وعبرة الخلاصة
اشترى رجل من وسائد وسائد ووجوه الطنافس وهى غير منسوجة بعد ولم يضر به أجل لم يجز فلونسج
الوسائد ووجوه الطنافس وسلم إلى المشتري لا يصير هذا بيعا بالتعاطى لانهما يسلان بحكم ذلك البيع السابق
وأنه وقع باطلا اهـ وعبرة البرازية والتعاطى انما يكون بيعا إذا لم يكن بناء على بيع فاسد أو باطل سابق أما
إذا كان بناء عليه فلا اهـ (قوله لا ينعقد بهما البيع قبل متاركة الفاسد) يتفرع عليه ما في الخائنة لو اشترى
ثوبا شراء فاسدا ثم لقيه غدا فقال قد بعته ثوبك هذا بألف درهم فقال بلى فقال قد أخذته فهو باطل وهذا
على ما كان قبله من البيع الفاسد فان كان متاركا البيع الفاسد فهو جائز اليوم اهـ قلت لكن في النهاية والفتح
وغيرهما عند قول الهداية ومن باع صبرة طعام كل فقير بدرهم الخ البيع بالرقم فاسد لان فيه زيادة جهالة

مطلب البيع بالتعاطى

(كما) لا يتوقف (في التكا
على الاظهر) خلافا لثانيه
الرجوع لأنه عقد معاوضة
بخلاف الخلع والعق على مال
حيث يتوقف اتفاقا فلا رجوع
لأنه يمين نهائية (وأما الفعل
فالتعاطى) وهو التناول فاموس
(في خيس ونفيس) خلافا
للكرخى (ولو) التعاطى
(من أحد الجانبين على الأصح)
فتح وبه يفتى فيض (إذا لم يصرح
معه) مع التعاطى (بعدم الرضى)
فلو دفع الدراهم وأخذ البطاطنج
والبائع يقول لا أعطيها بها لم
ينعقد كما لو كان بعد عقد فاسد
خلاصة وبرازية وصح في
البحر بأن الإيجاب والقبول
بعد عقد فاسد لا ينعقد بهما
البيع قبل متاركة الفاسد

تمكنت في صلب العقد وهي جهالة الثمن برقم لا يعلمه المشتري فصار بمنزلة القمار وعن هذا قال شمس الأئمة
 الخوافي "وان علم بالرقم في المجلس لا يتقلب ذلك العقد جازا ولو كان البائع دائما على الرضى فرضى به
 المشتري يعتقد بينهما عقد بالتراضي اه وعبر في الفتح بالتعاطي والمراد واحد وسأيت أيضا في باب البيع
 الفاسد أن يبيع الا بئ لا يبيع وانه لو باعه ثم عاد وفسده يبيع في رواية وظاهر الرواية انه لا يتم قال في البحر
 حنك وأول الرواية الاولى بأنه يعتقد ببيع بالتعاطي اه وظاهر هذا عدم اشتراط متاركة الفاسد وقد يجاب على
 بعد يجعل الاشتراط على ما اذا كان التعاطي بعد المجلس أما فيه فلا يشترط كما هنا والفرق انه بعد المجلس يتقرر
 الفساد من كل وجه فلا بد من المتاركة أما في المجلس فلا يتقرر من كل وجه ففصل المتاركة ضمنا تأمل ويحتمل
 وهو الظاهر أن يكون في المسألة قولان وانظر ما يأتي عند قوله وفسد في الكل في بيع ثلث الخ هذا وما ذكره
 عن الخوافي في البيع بالرقم جزم بخلافه في الهنديه آخر باب المراجعة وذكر أن العلم في المجلس يجعل كاستداء
 العقد وبصر كآخر القبول إلى آخر المجلس وبه جزم في الفتح هناك ايضا (قوله في بيع التعاطي بالاولى الخ)
 ما خوذ من البحر حيث قال في بيع التعاطي بالاولى وهو صريح الخلاصة والبرازية ان التعاطي بعد عقد فاسد
 أو باطل لا ينعقد به البيع لانه بناء على السابق وهو محمول على ما ذكرناه اه وقوله على ما ذكرناه من أن
 عدم الانعقاد قبل متاركة الاول وهو معنى قول الشارح فيعمل ما في الخلاصة وغيرها على ذلك ومما رده بما
 في الخلاصة ما قدمه من قوله كالأول كان بعد عقد فاسد ونقلنا عبارتها وعبارة البرازية وليس فيها التقييد بما قبل
 متاركة الاول فقيده الشارح به تعالى البحر لئلا يخالف كلام غيرهما فافهم (قوله وتماه في الاشياء من الفوائد)
 أي في آخر الفتن الثالث وليس فيه زيادة على أصل المسألة فلعله اراد ما كتب على الاشياء في ذلك الموضع
 او ما شبه هذه المسألة مما تفرع على الأصل المذكور (قوله اذا بطل المتضمن بالكسر بطل المتضمن بالفتح)
 فانه لما بطل البيع الاول بطل المتضمن من القبض اذا كان قبل المتاركة قال ح وهو يدل من الفوائد يدل
 بعض من كل اه ط وفي هذه القاعدة بحث سند كره عند الكلام على بيع الثمرة البارزة (قوله فتحتر ثلاثة
 أقوال) هذا الاختلاف نشأ من كلام الامام محمد فانه ذكر بيع التعاطي في مواضع فصوره في موضع بالايعطاء
 من الجانبين ففهم منه البعض انه شرط وصورة في موضع بالايعطاء من أحدهما ففهم البعض انه يكفي به
 وصورة في موضع تسليم المبيع ففهم البعض أن تسليم الثمن لا يكفي بجزع الذخيرة ط (قوله وحزرتا في
 شرح الملقى الخ) عبارته عن البرازية الاذالة تتعقد بالتعاطي أيضا من احد الجانبين على الصحيح اه وكذا
 الاجارة كفي العمادية وكذا الصرف كفي النهر مستدلا عليه بما في التارخاية اشترى عبد ألف درهم
 على أن المشتري بالخيار فأعطاه مائة دينار ثم فسخ البيع فعلى قول الامام الصرف جائز ورده ادراهم وعلى قول
 أبي يوسف الصرف باطل وهي فائدة حسنة لم ار من نبه عليها اه (تمت) طالب مديونه فبعث اليه شعيرا قد روا
 معلوما وقال خذه بسعر البلد وسعره لم معلوم كان يعاون لم يعلم فلا ومن بيع التعاطي تسليم المشتري
 ما اشتراه الى من يطلبه بالشفعة في موضع لاشفعة فيه وكذا تسليم الوكيل بالشراء الى الموكل بعدما أنكر
 التوكيل ومنه حكما ما اذا جاء المودع بأمة غير المودعة وحلف حل للمودع وطؤها وكان يباعا بالتعاطي وعن
 أبي يوسف لو قال الخياط ليست هذه بطايتي خلف الخياط انها هي وسعه أخذها وبيعني تقييده بما اذا كانت العين
 للدافع ومنه لو ردها بخيار عيب والبائع متيقن انها ليست له فأخذها ورضى بها كفي الفتح وعلى هذا فلا بد
 من الرضى في جارية الوديعة والبطانة وتماه في البحر (قوله ما يستجره الانسان الخ) ذكر في البحر أن
 من شرائط العقود عليه أن يكون موجودا فلم ينعقد بيع المودوم ثم قال وعمما ما يجوز فيه وأخرجوه عن هذه
 القاعدة ما في القصة الاشياء التي تؤخذ من البائع على وجه الخرج كاهو العادة من غير بيع كاهو من الملح
 والزيت ونحوها ثم اشتراها بعد ما انعدمت صح اه فيجوز بيع المودوم هنا اه وقال بعض الفضلاء ليس هذا
 بيع معدوم انما هو من باب ضمان المتلفات باذن مالكها عرفا تسهلا لا مبرا ودفعه للخارج كاهو العادة وفيه
 أن الضمان بالاذن مما لا يعرف في كلام الفقهاء جرى وفيه أيضا أن ضمان المتلفات بالمثل لا بالقيمة والقيمتان
 بالقيمة لا بالثمن ط قلت كل هذا قياس وقد علمت أن المسألة استحسان ويمكن تحريمها على فرض الاعيان
 ويكون ضمانها بالثمن استحسانا وكذا حل الاتفايع في الاشياء القيمة لان قرضها فاسد لا يحل الاتفايع به وان

ففي بيع التعاطي بالاولى وعليه
 ويجعل ما في الخلاصة وغيرها
 على ذلك وتماه في الاشياء من
 الفوائد اذا بطل المتضمن بطل
 المتضمن والمبني على الفاسد
 فاسد (وقيل لا بد) في التعاطي
 فاسد (من الاعطاء من الجانبين وعليه
 الاكثر) قاله الطرسوسي
 واختاره البرازي وأفتى به
 الخوافي وأكتفى الكرماني
 الخوافي في بيان الثمن
 بتسليم المبيع مع بيان الثمن
 فتحتر ثلاثة أقوال وقد علمت
 المقتضى به وحزرتا في شرح الملقى
 صحة الاذالة والاجارة والصرف
 بالتعاطي فليحفظ (فروع)
 ما يستجره الانسان من البائع
 اذا حاسبه على أتمائها بعد
 استهلاكها جاز استحسانا *

نصاب في بيع الاستعجار

ملكك بالقبض وخزجه في النهر على كون المأخوذ من العدس ونحوه يعا بالتعاطي وانه لا يحتاج في مثله الى بيان الثمن لانه معلوم اه واعترضه المجوى بأن ثمن هذه تختلف فتنفي الى المنازعة اه قلت ما في النهر مبنى على أن الثمن معلوم لكنه على هذا لا يكون من بيع المعدوم بل كلما أخذ شيئاً انعقد بيعاً بثمنه المعلوم قال في الرولاجية دفع دراهم الى خباز فقال اشترت منك مائة من من خبز وجعل يأخذ كل يوم خمسة أسنان فالبائع فاسد وما أكل فهو مكروه لانه اشترى خبزاً غير مشار اليه فكان البيع مجهولاً ولو أعطاه الدراهم وجعل يأخذ منه كل يوم خمسة أسنان ولم يقل في الاستداء اشترت منك يجوز وهذا حلال وان كان نيته وقت الدفع الشراء لانه يجوز الدنية لا ينقذ البيع وانما ينقذ البيع الآن بالتعاطي والآن المبيع معلوم فنعقد البيع صحيحاً اه قلت ووجهه أن عن الخبز معلوم فاذا انعقد بيعاً بالتعاطي وقت الاخذ مع دفع الثمن قبله فكذا اذا تأخر دفع الثمن بالاولى وهذا ظاهر فيما كان ثمنه معلوماً وقت الاخذ مثل الخبز والحم اما اذا كان ثمنه مجهولاً فانه وقت الاخذ لا ينقذ بيعاً بالتعاطي لجهة الثمن فاذا انصرف فيه الاخذ وقد دفعه البائع برضاه بالدفع والتصرف فيه على وجه التعريض عند لم ينقذ بيعاً وان كان على نية البيع لماعلمت من أن البيع لا ينقذ بالنية فيكون شبه القرض المضمون بمثله او ببقية فاذا اوفى على شيء بدل المثل او القيمة برئت ذمة الاخذ لكن يبقى الاشكال في جواز التصرف فيه اذا كان قيمياً فان قرض القيمي لا يصح فيكون تعجيله هنا استحساناً كقرض الخبز والخميرة ويمكن تخريجها على الهبة بشرط العوض او على القبوض على سوم الشراء ثم رأيت في الاشياء في القول في ثمن المثل حيث قال ومنها لو أخذ من الارز والعدس وما اشبهه وقد كان دفع اليه ديناراً مثلاً لينفق عليه ثم اختصما بعد ذلك في قيمته هل تعتبر قيمته يوم الاخذ او يوم الخصومة قال في التهمة تعبير يوم الاخذ قيل له لو لم يكن دفع اليه شيئاً بل كان يأخذ منه على أن يدفع اليه ثمن ما يجمع عنده قال يعتبر وقت الاخذ لانه سوم حين ذكر الثمن اه (قوله بيع البراءة) جمع براءة وهي الاوراق التي يكتبها كاتب الديوان على العاملين على البلاد بحفظ كعطاء أو على الأكارين بقدر ما عليهم وسميت براءة لانه يبرأ بدفع ما فيها ط (قوله بخلاف بيع خطوط الائمة) بالخاء المهملة والطاء المشالة جمع حظ بمعنى النصيب المرتب له من الوقف أي فانه يجوز بيعه وهذا مخالف لما في الصيرفية فان مؤلفها سئل عن بيع الخط فاجاب لا يجوز ط عن حاشية الاشياء قلت وعبرة الصيرفية هكذا سئل عن بيع الخط قال لا يجوز فانه لا يخلو اما ان باع ما فيه او عين الخط لوجه الاول لانه بيع ما ليس عنده ولا وجه للثاني لان هذا القدر من الكاغد ليس متقوماً بخلاف البراءة لان هذه الكاغدة متقومة اه قلت ومقتضاه أن الخط بالخاء المعجمة والطاء المهملة وهذا لا يخالف ما ذكره الشارح لان المراد بحفظ الائمة ما كان قائماً في يد المتولي من نحو خبز أو حنطة قد استحقته الامام وكلام الصيرفية فيما ليس بموجود (قوله غنة) أي هناك أي في مسألة بيع خطوط الائمة وأشار اليها بالبعيد لان الكلام كان في بيع البراءة ولذا أشار اليه بلفظ هنا (قوله من المشرف) أي المباشر الذي يتولى قبض الخبز (قوله بخلاف الجندی) أي اذا باع الشعير المعين لعاف دابته من حاشية السيد أبي السعود (قوله وتعقبه في النهر) أي تعقب ما ذكر من مسألة بيع الاستجرا وما بعد هاجت قال أقول الظاهر أن ما في القضية ضعيف لاتفاق كلمتهم على أن بيع المعدوم لا يصح وكذا غير المدلول وما المانع من أن يكون المأخوذ من العدس ونحوه يعا بالتعاطي ولا يحتاج في مثله الى بيان الثمن لانه معلوم كما سيأتي وحظ الامام لا يملك قبل القبض فأنى يصح بيعه وكن على ذكر مما قاله ابن وهبان في كتاب الشرب ما في القضية اذا كان مخالفاً للقواعد لا التفات اليه ما لم يعضده نقل من غيره اه وقد منا الكلام على بيع الاستجرا وأما بيع خط الامام فالوجه ما ذكره من عدم صحة بيعه ولا ينافي ذلك انه لو مات يورث عنه لانه اجرة استحقها ولا يلزم من الاستحقاق الملك كما قالوا في الغنمة بعد احرارها بدار الاسلام فانها حق تأكد بالاحراز ولا يحصل الملك فيها للغنيين الا بعد التسمية والحق المتأكد يورث حتى الرهن والرذ بالعيب بخلاف الضعيف كالفقعة وخيار الشرط كما في الفتح وعن هذا بحث في البحر هناك بأنه ينبغي التفصيل في معلوم المستحق بأنه ان مات بعد خروج الغلة واحراز الناظر لها قبل التسمية يورث نصيبه لتأكد الحق فيه كالغنمة بعد الاحراز وان مات قبل ذلك لا يورث لكن قد مناهنا أن معلوم الامام له شبه الصلة وشبه الاجرة والارجح الثاني وعليه يتحقق الارث ولو قبل احراز الناظر ثم لا يخفى انها لا تملك قبل قبضها فلا يصح بيعها (قوله وأفتى المصنف

بيع البراءة التي يكتبها الديوان على العمال لا يصح بخلاف بيع خطوط الائمة لان مال الوقف قائم ثمة ولا كذلك هنا اشياء وقنية ومفاد انه يجوز للمستحق بيع خبزه قبل قبضه من المشرف بخلاف الجندی بحر وتعقبه في النهر وأفتى المصنف بطلان بيع الحامكية لما في الاشياء بيع الدين انما يجوز من المديون

مطلب في بيع الجامكية

مطلب لا يجوز الاعتياض

عن الحقوق المجردة

وفيها وفي الاشياء لا يجوز

الاعتياض عن الحقوق المجردة

كحق الشفعة وعلى هذا لا يجوز

الاعتياض عن الوظائف

بالاوقاف وفيها في آخر بحث

تعارض العرف مع اللغة

المذهب عدم اعتبار العرف

انخاص لكن أتى كثير

باعتباره وعليه فيفتي بجواز

التزول عن الوظائف بمال

مطلب في الاعتياض عن

الوظائف والتزول عنها

مطلب في العرف انخاص

والعام

مطلب في التزول عن الوظائف

بمال

(الخ) تأيد لكلام النهر وعبارة المصنف في فتاواه سئل عن بيع الجامكية وهو أن يكون لرجل جامكية في بيت المال ويحتاج الى دراهم مجله قبل أن يخرج الجامكية فيقول له رجل بعني جامكتك التي قدرها كذا بكذا انقص من حقه في الجامكية فيقول له بعنك فهل البيع المذكور صحيح أم لا لكونه بيع الدين بنقد أجاب اذا باع الدين من غير من هو عليه كذا لا يصح قال مولانا في فتاواه وبيع الدين لا يجوز ولو باعه من المديون أو وهبه جاز اهـ (قوله وفيها) الظاهر أن الضير التقنية ويحتل عوده لفتاوى المصنف المفهومة من أفتى وأما ضمير وفيها الاشياء فلا شبهة اهـ ح (قوله لا يجوز الاعتياض عن الحقوق المجردة) عن الملك قال في البدائع الحقوق المفردة لا تتحمل التملك ولا يجوز الصلح عنها أقول وكذا لا تضمن بالاتلاف قال في شرح الزيادات للسرخسي وأتلاف مجرد الحق لا يوجب الضمان لأن الاعتياض عن مجرد الحق باطل الا اذا قوت حقاؤه كذا فانه يلحق بتقويت حقيقة الملك في حق الضمان كحق المهرن ولذا لا يضمن بالاتلاف شيء من الغنمة أو وطاء جارية منها قبل الاحراز لأن الفاتئ مجرد الحق وانه غير مضمون وبعد الاحراز اضرار الاسلام ولو قبل القسمة يضمن لتقويت حقيقة الملك ويجب عليه القيمة في قتله بعد امن الغنمة بعد الاحراز في ثلاث سنين يرى وأراد بقوله لتقويت حقيقة الملك الحق المؤكد اذا اتصلت حقيقة الملك الابعاد القسمة كما مر (قوله كحق الشفعة) قال في الاشياء فلو صلح عنها بمال بطلت ورجع ولو صلح الخيرة بمال لتختاره بطل ولا شيء لها ولو صلح احدى زوجتيه بمال لتترك نوبتها لم يلزم ولا شيء لها وعلى هذا لا يجوز الاعتياض عن الوظائف في الاوقاف ونخرج عنها حق القصاص وملك النكاح وحق الرق فانه يجوز الاعتياض عنها كما ذكره الزيلعي في الشفعة والكفيل بالنفس اذا صلح المكفول له بمال لا يصح ولا يجب وفي بطلانها روايتان وفي بيع حق المرور في الطريق روايتان وكذا بيع الشرب الاتعا اهـ (قوله وعلى هذا لا يجوز الاعتياض عن الوظائف بالاوقاف) من امامة وخطابة وأذان وفراشه ويوابة ولا على وجه البيع أيضا لأن بيع الحق لا يجوز كما في شرح الادب وغيره وفي الذخيرة ان أخذ الدار بالشفعة أمر عرف بخلاف القياس فلا يظهر ثبوته في حق جواز الاعتياض عنه اهـ أقول والحق في الوظيفة مثله والحكم واحد يرى (قوله المذهب عدم اعتبار العرف انخاص) قال في المستصفي التعامل العام أي الشائع المستفيض والعرف المشترك لا يصح الرجوع اليه مع التردد اهـ وفي محل آخر منه ولا يصح مقيد الا انه لما كان مشتركا كان متعارضا اهـ يرى وفي الاشياء عن البرازية وكذا أي تفسد الاجارة لو دفع الى حائك غزلا على أن يشجه بالثك ومشايخ بلخ وخوارزم اقوا بجواز اجارة الحائك للعرف وبه أفتى أبو علي النسفي أيضا والفتوى على جواب الكتاب لانه منصوص عليه فلا يلزم ابطال النص اهـ فأفاد أن عدم اعتباره بمعنى انه اذا وجد النص بخلافه لا يصح ناسخا للنص ولا مقيدا له ولا فقد اعتبره في مواضع كثيرة منها مسائل الايمان وكل عاقد وواقف وحالف يحمل كلامه على عرفه كما ذكره ابن الهمام وأفاد ما مر أيضا أن العرف العام يصلح مقيدا ولذا نقل البيهقي في مسألة الحائك المذكورة قال السيد الشهيد لا تأخذ باستحسان مشايخ بلخ بل تأخذ بقول أصحابنا المتقدمين لأن التعامل في بلد لا يدل على الجواز ما لم يكن على الاستمرار من الصدر الاول فيكون ذلك دليلا على تقرير النبي عليه الصلاة والسلام اياهم على ذلك فيكون شرعانه فاذا لم يكن كذلك لا يكون فعلهم حجة الا اذا كان كذلك من الناس كافة في البلدان كلها فيكون اجاعا والاجاع حجة ألا ترى انهم لو تعاملا على بيع الخمر والربا لا يفتي بالحل اهـ قلت وبه يظهر الفرق بين العرف انخاص والعام وتعمم الكلام على هذه المسألة تبسوط في رسالتنا المسماة بنشر العرف في بناء بعض الاحكام على العرف (قوله وعليه فيفتي بجواز التزول عن الوظائف بمال) قال العلامة العيني في فتاواه ليس للتزول شيء يعتمد عليه ولكن العلماء والحكام مشوا ذلك للضرورة واشتروا امضاء الناظر لتلايق فيه نزاع اهـ ملخصا من حاشية الاشياء للسيد أبي السعود وذكر الجوى أن العيني ذكر في شرح نظم درر البحار في باب القسم بين الزوجات انه سمع من بعض شيوخه الكبار انه يمكن أن يحكم بحجة التزول عن الوظائف الدينية قياسا على ترك المرأة قسمها لصاحبها لان كلامهما مجردا عن انقطاع اهـ قلت وقد سئلت في الوقف عن البحر أن للمبتولى عزل نفسه عند القاضي وأن من العزل الفراغ لغيره عن وظيفة النظر أو غيره وانه لا ينزل بمجرد عزل نفسه خلافا للعلامة قاسم بل لا بد من تقرير القاضي المفروغ له لو أهلا وأهله لا يلزم

لا يلزم القاضي تقريره ولو أهلا وأنه جرى العرف بالفراغ بالدرهم ولا يخفى ما فيه فينبغي الإبراء العام بعده اه
 أي لما فيه من شبهة الاعتياض عن مجرد الحق وقد مر أنه لا يجوز وليس فيما ذكر عن العيني جوازه لكن قال
 الجوى وقد استخرج شيخنا في نور الدين على المقدسي صحة الاعتياض عن ذلك في شرحه على نظم الكثر
 من فرع في مبسوط السرخسي وهو أن العبد الموصى بربيته لشخص وبخدمته لآخر لقطع طرفه أو شئ
 مؤذنه فأدى الأرض فان كانت الجناية تنقص الخدمة يشتري به عبد آخر يخدمه أو يقيم اليه عن العبد بعد
 بيعه فيشتري به عبد يقوم مقام الأول فان اختلفا في بيعه لم يبيع وان اصطالحا على قسمة الأرض بينهما نصين فلهما
 ذلك ولا يكون ما يستوفيه الموصى له بالخدمة من الأرض بدل الخدمة لأنه لا يملك الاعتياض عنها ولكنه اسقاط
 لحقه به كما لو صالح موصى له بالرقبة على مال دفعه للموصى له بالخدمة ليسم العبد له اه قال فربما يشهد هذا
 للنزول عن الوظائف بمال اه قال الجوى فليحفظ هذا فإنه نفيس جدا اه وذكر نحوه البيهقي عند قول
 الاشباة وينبغي أنه لو نزل له وقبض المبلغ ثم أراد الرجوع عليه لا يملك ذلك فقال أي على وجه اسقاط الحق الخافا
 له بالصيغة بالخدمة والصلح عن الألف على خمسمائة فانهم قالوا يجوز أخذ العوض على وجه الاسقاط للحق
 ولا ريب أن الفارغ يستحق المنزل به استحقا فإحصا بالتقرير ويؤيد ما في خزانة الأكل وان مات العبد الموصى
 بخدمته بعد ما قبض الموصى له بدل الصلح فهو جائز اه فقهه دلالة على أنه لا رجوع على النازل وهذا الوجه
 هو الذي يطمئن به القلب لقربه اه كلام البيهقي ثم استشكل ذلك بما مر من عدم جواز الصلح عن حق الشفعة
 والقسم فإنه يمنع جواز أخذ العوض هنا ثم قال ولقائل أن يقول هذا حق جعله الشرع ادفع الضرر وذلك حق
 فيه صله ولا جامع بينهما فافترقا وهو الذي يظهر اه وحاصله أن ثبوت حق الشفعة للشفيع وحق القسم للزوجة
 وكذا حق الخيار في النكاح للخبرة وانما هو ادفع الضرر عن الشفيع والمرأة وما ثبت لذلك لا يصح الصلح عنه لأن
 صاحب الحق لما رضى علم أنه لا يتضرر بذلك فلا يستحق شيئا ما حق الموصى له بالخدمة فليس كذلك بل ثبت له على
 وجه البر والصلة فيكون ثابتا له أصالة فيصح الصلح عنه إذا نزل عنه لغيره ومثله ما مر عن الاشباة من حق
 القصاص والنكاح والرق حيث صح الاعتياض عنه لأنه ثابت لصاحبه أصالة لا على وجه رفع الضرر عن
 صاحبه ولا يخفى أن صاحب الوظيفة ثبت له الحق فيه بتقرير القاضي على وجه الأصالة لا على وجه رفع الضرر
 فالحقها بحق الموصى له بالخدمة وحق القصاص وما بعده أولى من الحقها بحق الشفعة والقسم وهذا كلام
 وجيه لا يخفى على نبيه وبه اندفع ما ذكره بعض محشي الاشباة من أن المال الذي يأخذه النازل عن الوظيفة
 رشوة وهي حرام بالنص والعرف لا يعارض النص وجه الدفع ما علمت من أنه صلح عن حق كافي نظائره والرشوة
 لا تكون بحق واستدل بعضهم للجواز بنزول سيدنا الحسن ابن سيدنا علي رضي الله تعالى عنهم عن الخلافة
 لمعاوية على عوض وهو ظاهر أيضا وهذا أولى مما قدمناه في الوقف عن الخبرة من عدم الجواز من أن
 للمفروغ له الرجوع بالبدل بناء على أن المذهب عدم اعتبار العرف الخاص وأنه لا يجوز الاعتياض عن مجرد
 الحق لما علمت من أن الجواز ليس مبنيا على اعتبار العرف الخاص بل على ما ذكرنا من نظائره الدالة عليه وأن عدم
 جواز الاعتياض عن الحق ليس على إطلاقه ورأيت بخط بعض العلماء عن المقتي أبي السعود أنه أفتى بجواز أخذ
 العوض في حق القرار والتصرف وعدم صحة الرجوع وبالجملة فالمسألة ظنية والنظر متشابهة والبحث فيها
 مجال وان كان الظاهر فيها ما قلنا فالأولى ما قاله في البحر من أنه ينبغي الإبراء العام بعده والله سبحانه أعلم (تنبيه)
 ما قلنا في الفراغ عن الوظيفة يقال مثله في الفراغ عن حق التصرف في مشد مسكة الأراضي وبإني بيانها قريبا
 وكذا في فراغ الزعيم عن تيماره ثم إذا فرغ عنه لغيره ولم يوجهه السلطان للمفروغ له بل أبقاءه على الفارغ
 أو وجهه لغيره ما ينبغي أن يثبت الرجوع للمفروغ له على الفارغ ببدل الفراغ لأنه لم يرض بدفعه إلا بمقابلته ثبوت
 ذلك الحق له لا بمجرد الفراغ وان حصل لغيره وبهذا أفتى في الاسماعيلية والحامدية وغيرهما خلافا لما أفتى به
 بعضهم من عدم الرجوع لأن الفارغ فعل ما في وسعه وقدرته إذ لا يخفى أنه غير المقصود من الطرفين ولا سيما إذا
 أبقى السلطان أو القاضي التيمار أو الوظيفة على الفارغ فإنه يلزم اجتماع العوضين في تصرفه وهو خلاف
 قواعد الشرع فافهم والله سبحانه أعلم (قوله وبازوم خلوا الحوائث) عبارة الاشباة أقول على اعتباره
 أي اعتبار العرف الخاص ينبغي أن يفهم بأن ما يقع في بعض أسواق القاهرة من خلوا الحوائث لازم وبصير خلوا

قوله يستحق المنزل به كذا
 رايته والظاهر أن يقال المنزل
 عنه اه من خط المؤلف

وبازوم خلوا الحوائث فليس لرب
 الحائث إخراجها ولا إيجارها
 لغيره ولو وقفا انتهى ملخصا

مطلب في خلوا الحوائث

في الحانوت حقاله فلا يملك صاحب الحانوت احر اجه منها ولا اجارها لغيره ولو كانت وقفاً وقد وقع في حوايت
الجلون في الغورية أن السلطان الغوري لما بناها أسكنها التجار بالخلو وجعل لكل حانوت قدراً أخذ منه منهم وكتب
ذلك بكتوب الوقف اه وقد أعاد الشارح ذكر هذه المسألة قبيل كتاب الكفالة ثم قال قلت وأيد في زواهر
الجواهر عافى واقعات الضريري رجل في يده دكان فغاب فرفع المتولى أمره للقاضي فأمره القاضي بفتح
واجارته ففعل المتولى ذلك وحضر الغائب فهو أولى بدكانه وان كان له خلوفه هو أولى بخلوه أيضاً وله الخيار في
ذلك فان شاء فسخ الاجارة وسكن في دكانه وان شاء اجازها ورجع بخلوه على المستأجر ويؤمر المستأجر بأداء
ذلك ان رضى به والا يؤمر بالخروج من الدكان اه بلفظه اه لكن قال السيد الجوى أقول ما نقل عن
واقعات الضريري من ذكر لفظة الخلوف فلا عن أن يكون المراد بها هو المتعارف كذب فان الابات من النقلة
كصاحب جامع الفصولين نقل عبارة الضريري ولم يذكر فيها لفظ الخلوف وهذا وقد اشترت نسبة مسألة الخلوف الى
مذهب الامام مالك والحال انه ليس فيه نص عنه ولا عن احد من أصحابه حتى قال البدر القرافي من المالكية
انه لم يقع في كلام الفقهاء التعرض لهذه المسألة وانما فيها قتيلا العلامة ناصر الدين القاني المالكي بتأهاعلى
العرف وخترجهما عليه وهو من أهل الترجيح فيعتبر بخبره وان نوزع فيه وقد انتشرت قتيلا في المشارق
والمغرب وتلقاها علماء عصره بالقبول اه قلت ورأيت في قساوى الكازرونى عن العلامة القسائى انه
لو مات صاحب الخلوف في منه ديونه ويورث عنه وينقل لبيت المال عند فقد الوارث اه هذا وقد استدل
بعضهم على لزومه وصحة بيعه عندنا بما في الثانية رجل باع سكنى له في حانوت لغيره فأخبر المشتري أن اجرة الحانوت
كذا فظهر أنهم اكثر من ذلك قالوا ليس له أن يرذ السكنى بهذا العيب اه وللعلامة الشرنبلالى رسالة رد فيها
على هذا المستدل بأنه لم يفهم معنى السكنى لان المراد بها عين مركبة في الحانوت وهى غير الخلوف في الخلاصة
اشترى سكنى حانوت في حانوت رجل مراكب وأخبره البائع أن اجرة الحانوت كذا فاذا اشترى ليس له أن يرذ وفي
جامع الفصولين عن الذخيرة شري سكنى في دكان وقف فقال المتولى ما أدت له أى للبائع بوضعها فامرده أى امر
المشتري بالرفع فلوشراه بشرط القرار يرجع على بائعه والا فلا يرجع عليه بئنه ولا بقصانه اه ثم نقل عن عدة
كتب ما يدل على أن السكنى عين قائمة في الحانوت ورد فيها أيضاً على الاشياء بأن الخلوف لم يقل به الا متأخر من
المالكية حتى افتى بحة وقفه ولزم منه أن أوقاف المسلمين صارت للكاثرين بسبب وقف خلوها على كائسهم
وبأن عدم اخراج صاحب الحانوت لصاحب الخلوف يلزم منه جحر الحر المكلف عن ملكه واتلاف ماله مع أن
صاحب الخلوف لا يعطى أجر المثل ويأخذ هو في نظير خلوه قدراً كثيراً بل لا يجوز هذا في الوقف وقد نصوا على أن
من سكن الوقف يلزمه اجر المثل وفي منع الناظر من اخراجه فتويت نفع الوقف وتعطيل مشروطه الراقق من
اقامة شعائر مسجد ونحوها اه ملخصاً قلت وما ذكره حق خصوصاً في زماننا هذا وأما ما يتمسك به صاحب
الخلوف من انه اشترى خلوه بما لا كثير وأنه بهذا الاعتبار تصير اجرة الوقف شيئاً قليلاً فهو يتمسك باطل لان ما اخذه
منه صاحب الخلوف الاول لم يحصل منه نفع للوقف فيكون الدافع هو المضيع ماله فكيف يحل له ظلم الوقف بل
يجب عليه دفع اجرة مثله وان كان له فيه شئ زائد على الخلوف من بناء ونحوه مما يسبح في عرفنا بالكدك وهو المراد
من لفظ السكنى المارفاذا لم يدفع اجرة مثله يؤمر برفعه وان كان موضوعاً باذن الواقف أو أحد النظار ويرجع
هذا الى مسألة الارض المحركة المنقولة في اوقاف الخصاص حيث قال حانوت أصله وقف وعمارة له رجل وهو
لا يرضى أن يستأجر أرضه بأجر المثل قالوا ان كانت العمارة بحيث لو رفعت يستأجر الاصل بأكثر مما يستأجر
صاحب البناء كلف رفعه ويؤجر من غيره والا يترك في يده بذلك الاجر اه وقوله والا يترك في يده يفيد أنه أحق
من غيره حيث كان ما يدفعه أجر المثل فهنا يقال ليس للمؤجر أن يخرج به ولا أن يأمره برفعه اذ ليس
في استبقائه ضرر على الوقف مع الفرق به يدفع الضرر عنه كما أوضحناه في الوقف وعن هذا قال في جامع
الفصولين وغيره بنى المستأجر أو غرس في أرض الوقف صار له فيها حق القرار وهو المسمى بالكردار له الاستبقاء
بأجر المثل اه وفي الخيرية وقد صرح علماؤنا بأن لصاحب الكردار حق القرار وهو أن يحدث المزارع
والمستأجر في الارض بناء أو غرسا أو كبسا بالتراب باذن الواقف أو الناظر فتبقى في يده اه وقد يقال ان
الدراهم التي دفعها صاحب الخلوف للواقف واستعان بها على بناء الوقف شبيهة بكبس الارض بالتراب فيصير له

قوله يرجع على بائعه أى لان
البيع اذا وقع بهذا الشرط
يقع فاسداً والافهه صحيح
فلا رجوع له على البائع بشئ
اه منه

مطلب في الكدك

حق القرار فلا يخرج من يده اذا كان يدفع اجر المثل ومثله ما لو كان يتم دكان الوقف ويقوم بلوازمها من ماله باذن الناظر أما يجوز وضع اليد على الدكان ونحوها وكونه يستأجرها عدة سنين بدون شيء مما ذكر فهو غير معتبر فلامؤخر اخراجها من يده اذا مضت مدة اجارته وايجارها لغيره كما أوضحناه في رسالتنا تحرير العبارة في بيان من هو أحق بالاجارة وذكرنا حاصلها في الوقف وعلى ما ذكرناه من أن صاحب الخلو المعبراً حق من غيره لو استأجر بأجر المثل يحمل ما ذكره في الخيرية من الوقف حيث سئل في الخلو الواقع في غالب الاوقاف المصرية والاوقاف الرومية في الحوايت وغيرها هل يصير حقاً لازماً لصاحب الخلو ويجوز بيع سكه وشراؤه واذا حكم به حاكم شرعي يمنع على غيره من أحكام الشرع الشريف نقضه ثم ذكر في الجواب عبارة الاشباه وواقعات الضرري وما ذكرناه من مسألة الارض المحتكرة ومسألة حق القرار ومسألة بيع السكنى ثم قال أقول ليس الغرض بآراء هذه الجمل القطع بالحكم بل ليقع اليقين بارتفاع الخلاف بالحكم حيث استوفى شرائطه من مالكي يراه او غيره صحيح ولزم وارتفع الخلاف خصوصاً فيما للناس اليه ضرورة لاسيما في المدن المشهورة كصرو مدينة الملك فانهم يتعاطونه ولهم فيه نفع كلي وبضربهم نقضه واعدامه فلا يباع بفعلة تكثير الاوقاف ألا ترى الى ما فعله الغوري كما مر وما بلغني أن بعض الملوكة عمر مثل ذلك باموال التجار ولم يصرف عليه من ماله الدرهم والدينار وكان صلى الله عليه وسلم يحب ما خفف عن امته والدين يسر ولا مفسدة في ذلك في الدين ولا عار به على الموحدين والله تعالى اعلم اهـ ملخصاً ومن أفتى بلزوم الخلو الذي يكون بمقابلته دراهم يدفعها للمستولى او المالك العلامة المحقق عبد الرحمن افندي العمادى صاحب هدية ابن العماد وقال فلا يملك صاحب الحانوت اخراجه ولا اجارته لغيره ما لم يدفع له المبلغ المرقوم فيقضى يجوز ذلك للضرورة قياساً على بيع الوفاء الذي تعارفه المتأخرون احتيالا على الربا الخ قلت وهو مقيد أيضاً بما قلنا بما اذا كان يدفع أجر المثل والا كانت سكه بمقابلته ما دفعه من الدراهم عين الربا كما قالوا في دفع المقرض دار اليسكنها أو حمار اليركب الى أن يستوفى قرضه انه يلزمه أجره مثل الدار أو الحمار على أن ما اخذته المتولى من الدراهم ينتفع به لنفسه فلو لم يلزم صاحب الخلو أجر المثل للمستحقين يلزم ضياع حقهم اللهم إلا أن يكون ما قبضه المتولى صرفه في عمارة الوقف حيث تعين ذلك طريقاً الى عمارته ولم يوجد من يستأجره بأجرة المثل مع دفع ذلك المبلغ اللازم للعمارة فحينئذ قد يقال يجوز اسكه بدون أجره المثل للضرورة ومثل ذلك يسمى في زماننا حراً صدراً كما قدمناه في الوقف والله سبحانه اعلم ببق طريق معرفة أجر المثل وينبغي أن يقال فيه اننا ننظر الى ما دفعه صاحب الخلو للواقف أو المتولى على الوجه الذي ذكرناه والى ما ينفعه في مرتبة الدكان ونحوها فاذا كان الناس يرغبون في دفع جميع ذلك لصاحب الخلو ومع ذلك يستأجرون الدكان بمائة مثلاً فالمائة هي أجره المثل ولا ينظر الى ما دفعه هو الى صاحب الخلو السابق من مال كثير طمعاً في أن أجره هذه الدكان عشرة مثلاً كما هو الواقع في زماننا لان ما دفعه من المال الكثير لم يرجع منه نفع للوقف أصلاً بل هو محض ضرر بالوقف حيث لزم منه استئجار الدكان بدون اجرتها بغبن فاحش وانما ينظر الى ما يعود دفعه الى الوقف فقط كما ذكرنا نعم جرت العادة أن صاحب الخلو حين يستأجر الدكان بالأجرة اليسيرة يدفع للناظر دراهم تسمى خدمة هي في الحقيقة تكمل له أجره المثل أو دونها وكذا اذا مات صاحب الخلو أو نزل عن خلوه لغيره يأخذ الناظر من الوارث أو المنزل له دراهم تسمى تصديقا فهذه تحسب من الأجرة أيضاً ويجب على الناظر صرفها الى جهة الوقف كما قدمناه في كتاب الوقف في مسألة العوايد العرفية والله سبحانه وتعالى اعلم (تنبيه) ذكر السيد محمد ابو السعود في حاشيته على الاشباه أن الخلو يصدق بالعين المتصل اتصال قرار وبغيره وكذا الجدل المتعارف في الحوايت المملوكة ونحوها كالقهاوى تارة يعلق بماله حق القرار كالبناء بالحانوت وتارة يتعلق بما هو أعم من ذلك والذي يظهر أنه كخلو في الحكم يجاسع وجود العرف في كل منهما ما والمراد بالتصل اتصال قرار ما وضع لاي فصل كالبناء ولا فرق في صدق كل من الخلو والجدل به وبالتصل لاعلى وجه القرار كالخشب الذي يركب بالحانوت لوضع عدة الحلاق مثلاً فان الاتصال وجد لكن لاعلى وجه القرار وكذا يصدقان بمجرد المنفعة المتقابلة للدراهم لكن ينقد الجدل بالعين الغير المتصلة أصلاً كالبكارج والقناجين بالنسبة للقهوة والقشة والقوط بالنسبة للحمام والشونة بالنسبة للفرن وبهذا الاعتبار يكون الجدل أعم ببق لو كان الخلو بناءً أو غراساً بالارض المحتكرة أو المملوكة فيجوز فيه حق

منظرة
في بيان مشد المسكة

وفي معنى المفتي للمصنف معزيا
للرواجية عبارة في ارض بيعت
فان بناء أو شجار اجاز وان كرايا
أو كرى انهار او نحوه مما لم يكن
ذلك بمال ولا بمعنى مال لم يجوز
اتى قلت ومفاده أن يبيع
المسكة لا يجوز وكذا رهنها ولذا
جعلوه الآن فراغا كالوظائف
فليجوز اتى وسند كره في
بيع الوفاء (وينعقد) أيضا
(بلفظ واحد كما في بيع) القاضي
والوصي - و (الاب من طفله
وشراؤه منه) فانه لو فور شقيقته
جعلت عبارته كعبارتين

مطلب
في انعقاد البيع بلفظ واحد
من الجانبين

قوله أي يبيع مال اليتيم من قيم
آخر الخ أقول ما نقل عن البدائع
مخالف لما هو المتقول عن الأئمة
المعتبرين كالفقيه أبي جعفر
الطحاوي - أحد المجتهدين في
المسائل والقاضي أبي جعفر
الاستروشنى وغيرهما في
احكام الصغار نقل عن القاضي
أبي جعفر القاضي اذا باع مال
أحد اليتيمين من الآخر وكذا
الاب والوصي لو فعل لا يجوز
بالاتفاق وذكر رشيد الدين في
فتاواه القاضي في بيع مال
أحد الصغرين من الآخر مثل
الوصي بخلاف الأب وفي
الحاصل من شرح الطحاوي
لا يجوز من الوصي بيع مال
أحد اليتيمين من الآخر ويجوز
ذلك من الأب اذا لم يقض الغبن
اه اذا علمت ذلك فظهر لك انه
لا وجه لاحاقه بالاب هنا ؟

الشفعة لانه لما اتصل بالارض اتصال قرار التحق بالعقار اه قلت ما ذكره من جريان الشفعة فيه سهل وظاهر
لخالفته المنصوص عليه في كتب المذهب كما سيأتى في بابها ان شاء الله تعالى فافهم هذا غاية ما تحررلى
في مسألة الخلو فاعتنته فانه مفرد وقد أوفنا الفرق في باب مشد المسكة من تنقيح الفتاوى الحامدية بين المشد
والخلو والجلد والقيمة والمرصد المتعارفة في زماننا ايضا لا يوجد في غير ذلك الكتاب والمجد لله الملك الوهاب
(قوله وفي معنى المفتي الخ) أفاده أن الخلو اذا لم يكن عينا قائمة لا يصح بيعه (قوله جاز) تركنا ذكره
في معنى المفتي وهو قوله اذا لم يشترط تركها اه ومنه في الحاشية أى لانه شرط مقصد البيع (قوله وان كرايا
أو كرى انهار) في المغرب كرب الارض كرايا قلبها الحرث من باب طلب وكريت النهر كرايا حقيرته (قوله ولا بمعنى
مال) لعل المراد به التراب المسمى كبا وهو ما تكسب به الارض أى تطم وتسوى فتأمل وفي ط هو
كالسكنى في الارض الموقوفة بطريق الخلو والجلد على ما سلف (قوله ومفاده أن يبيع المسكة لا يجوز)
لانها عبارة عن كرايا الارض وكرايا انهارها سميت مسكة لان صاحبها صار له مسكة بها بحيث لا تنزع من يده
بسيها وتسمى أيضا مشد مسكة لان المشد من الشدة بمعنى القوة أى قوة التمسك ولها أحكام مبنية على أوامر
سلطانية أفتى بها علماء الدولة العثمانية ذكرت كثيرا منها في بابها من تنقيح الفتاوى الحامدية منها انما لا تورث
وانما توجه للابن الصادر عليها دون البنت وعند عدم الابن تعطى للبنت فان لم توجد فلا تلحق لاب فان لم يوجد
فلا تلحق الساكنة في القرية فان لم توجد فلا تلحق وذكرنا شارح في خراج الدر المنقى انها تنقل للابن ولا تعطى
البنت حصة وان لم يترك ابنا بل يتلأ يطعمها ويعطيها صاحب التيار لمن أراد وفي سنة غاية وخبر وسعمنة
في مثل هذه الاراضى التى تحبى وتفلح بعمل وكلفة دواهم فعلى تقدير أن تعطى للغير بالطاوى فالبنات لما كان يلزم
حرمانهن من المال الذى صرفه أبوهن ورد الامر السلطاني بالاعطاء لهن لكن تنافس الاخوت البنت في ذلك
فتوى بجماعة ليس لهن غرض فأى مقدار قد رواه الطاوى تعطيه البنات وبأخذن الارض اه ونقل
في الحامدية انه اذا وقع التفويض بلاذن صاحب الارض يعنى التيارى الذى وجه السلطان له أخذ
خراجها لا تزول الارض عن يد المفوض حقيقة فكانت في يد المفوض السه عارية واذا كانت الارض وقفا
فتفويضها متوقف على اذن الناظر لا على اجازة التيار ولا تورث من لا مسكة له مع وجوده بدون وجه شرعى
ولذا زرع اجنبى فيها بلاذن صاحب المسكة يؤمر بقطع الزرع ويسقط حق صاحبها بانتركها ثلاث سنوات
اختيارا اه فافهم (قوله ولذا جماعوه) أى جعلوا بيعها والمراد به الخروج عنها بمعنى أن المسكة لما لم تكن
مالا متوقفا لا يمكن بيعها فاذا أراد صاحبها التزول عنها لفرد بعض جعلوا ذلك بطريق الفراغ كالتزول عن
الوظائف وقد منع المفتي أبى السعود أنه أفتى بجوازه وكان الشارح لم يطلع على ذلك فأمر بتحريره والله
سبحانه اعلم (قوله وسند كره في بيع الوفاء) اى قيل كآب الكفالة والذى ذكره هناك هو التزول عن
الوظائف ومسألة الخلو ولم يتعرض هناك للمسكة (قوله وينعقد أيضا) أى كما ينعقد بإيجاب وقبول منهما
او سقاط من الجانبين ط (قوله بلفظ واحد) ظاهره انه لا يكون بالتعاطي هنا (قوله كما في بيع القاضي) أى
بيع مال اليتيم من قيم آخر أو شراؤه له كذلك اما عقده لنفسه فلا يجوز لان فعله قضاء وقضاء لنفسه باطل أفاده
في البحر جامع بذلك بين ما في البدائع من الجواز وما في الخزائنه من عدمه ط (قوله والوصي) اى اذا اشترى
للقيم من مال نفسه او لنفسه منه بشرطه المعروف وقده في تطم الزندوبى بما اذا لم يكن نصبه القاضي اه
فتح أى لان وصى القاضي وكيل محض والوصي لا يملك البيع او الشراء لنفسه خلاصة واراد بالشرط المعروف
الخيرية وحى في الشراء من مال اليتيم لنفسه أن يكون ما يساوى عشرة بخمسة عشر وفي البيع منه بالعكس
وقيل يكتب بدينارين في العشرة والاول المعتمد كما قدمنا قبيل البيوع (قوله والاب من طفله) ولا تشترط
فيه الخيرية كما في البحر وزاد في تولى العقد من الطرفين العبد اذا اشترى نفسه من مولاه بأمره والرسول من
الجانبين بخلاف الوكيل منهما اه زاد في الدرر قوله وكذا لو قال بعث منك هذا بدينارهم فقضه المشتري
ولم يقل شيئا ينعقد البيع اه وقال في العزمية والظاهر أن هذا من باب التعاطي اه وفيه نظر لان بيع
التعاطي ليس فيه ايجاب بل قبض بعدمعرفة الثمن فقط كما قدمناه عن الفتح وقد مناعه أن القبول يكون
بالقول والفعل وأن القبض قبول فحينئذ لم يوجد انفراد أحدهما بالعقد (قوله فانه لو فور شقيقته الخ) أى

٣ وكذلك الوصي فانه وان

جاز بيعه وشراؤه منه بشرط
الخيرية لئلا لا تكون عبارته
عن عبارتين كما هو مصرح به في
الخاتمة والبزاية وغيرهما كتبه
خويد مد عبد الغني الغني هكذا
وجد بها من نسخة المؤلف اه

وتما في الدرر (واذا أوجب

واحد قبل الآخر) بائعا

كان او مشتريا (في المجلس) لان

خيار القبول مقيد به (كل

المبيع بكل الثمن او ترك) لئلا

يلزم تفريق الصفقة (الا اذا)

اعاد الايجاب والقبول او رضى

الآخر وكان الثمن منقسما على

المبيع بالاجزاء مكمل وموزون

والالا وان رضى الآخر لعدم

جواز البيع بالحصصة ابتداء

مطلب

في بيان ما يوجب اتحاد الصفقة

وتفريقها

قوله أي وان يكن الثمن الخ

هكذا بخطه ولعل صوابه

وان لا يكن الخ بدليل الاضراب

بعده تأمل اه صحيحه

ووصى الاب نائب عنه فله حكمه ولذا سكنت عنه وأما القاضى فكذلك (قوله وتما في الدرر) ذكر فيها
بعد عبارة الشارح مانعه فلم يتجوز الى القبول وكان أصيلا في حق نفسه ونا بعا عن طفله حتى اذا بلغ كانت العهدة
عليه دون أبيه بخلاف ما اذا باع مال طفله من أجنبي فبلغ كانت العهدة على أبيه فاذا لم عليه الثمن في صورة
شراؤه لا يبرأ عن الدين حتى نصب القاضى وكذا لا يقبضه للصغير فردة على أبيه فيكون أمانة عنده اه (قوله
قبل الآخر) بكسر الباء من القبول المتقابل للايجاب وقوله وأترك عطف عليه أي بخير الآخر بين القبول
والترك في المجلس مادام الموجب على ايجابه فلورجع عنه قبل القبول بطل كما يأتي ولا بد أيضا من كون القبول
في المجلس وكونه موافقا للايجاب كإيه عليه وكونه في حياة الموجب فلو مات قبله بطل الا في مسألة على
ما فهمه في الجبر ورده في النهر بأنه لا استثناء فراجع وكونه قبل رد الخطاب للايجاب وكونه قبل تغير المبيع
فلو قطعت يد الجارية بعد الايجاب وأخذ البائع ارشها لم يصح قبول المشتري كما في الخاتمة بجر والظاهر أن
التقييد بأخذ الارش اتفاق في نهر قلت ويؤيده قول الشارح خاتمة ودفع ارش البائع الى المشتري لم يدفع (قوله
في المجلس) حتى لو تكلم البائع مع انسان في حاجة فانه يبطل بجر فالمراد بالمجلس ما لا يوجد فيه ما يدل على
الاعراض وأن لا يشتغل بمقتول فيه وان لم يكن للاعراض أفاده في النهر فان وجد بطل ولو اتحد المكان ط
(قوله كل المبيع بكل الثمن) بيان لاشتراط موافقة القبول للايجاب بأن يقبل المشتري ما أوجبه المبيع
بما أوجبه فان خالفه بأن قبل غير ما أوجبه أو بغير ما أوجبه أو بغيره لم يستفد الا في الصفقة كما قدمناه
في شروط العقد والافهام اذا كان الايجاب من المشتري فقبل البائع بأنتقص من الثمن صحيح وكان خطأ وكان من
البائع فقبل المشتري بأزيد صحيح وكان زيادة ان قبلها في المجلس لزم أفاده في الجبر وذكر أن هبة الثمن بعد
الايجاب قبل القبول تبطل الايجاب وقيل لا يكون ابراء وسكوت المشتري عن الثمن مفسد للبيع اه (قوله
لئلا يلزم تفريق الصفقة) هي ضرب اليد على اليد في البيع ثم جعلت عبارة عن العقد نفسه مغرب قال في
الجبر ولا بد من معرفة ما يوجب اتحادها وتفريقها وحاصل ما ذكره أن الموجب اذا اتحد وتعدد الخطاب
لم يجز التفريق بقبول أحدهما بائعا كان الموجب او مشتريا وعلى عكسه لم يجز القبول في حصه أحدهما وان
اتحد لم يصح قبول الخطاب في البعض فلم يصح تفريقهما مطلقا في الاحوال الثلاثة لاتحاد الصفقة في الكل وكذا
اذا اتحد العاقدان وتعدد المبيع كان يوجب في مثليين او قمين ومثلي لم يجز تفريقهما بالقبول في أحدهما الا أن
يرضى الآخر بذلك بعد قبوله في البعض ويكون المبيع مما ينقسم الثمن عليه بالاجزاء كعبد واحد أو مكمل
أو موزون فيكون القبول ايجابا وارضى قبوله وبطل الايجاب الاول فان كان مما لا ينقسم الا بالقيمة كثنوين
وعبدين لا يجوز فلين من كل واحد فلا يتخلوا ما أن يكثر لفظ البيع فالانتفاء على انه صفقتان فاذا قبل
في احد هما يصح كقوله بعتك هذين العبدين بعتك هذا بألف وبعثك هذا بألف واما أن لا يكثره وفصل الثمن
فظهار الهداية التعدد وبه قال بعضهم ومنعه الآخرون وجاؤا كلامه على ما اذا كثر لفظ البيع وقيل ان
اشتراط تكراره للتعدد استحسان وهو قول الامام وعدمه قياس وهو قولهما ووجه في الفسخ بقوله والوجه
الاكتفاء بمجرد تفريق الثمن لان الظاهر أن فائدة ليس الاقصده بأن يبيع منه ايهما شاء والا فلا وكان غرضه أن
لا يدعهما منه الاجل لم تكن فائدة لتعين ثمن كل اه واعلم أن تفصيل الثمن انما يجعلها معقدين على القول به
اذا كان الثمن منقسما عليهم باعتبار القيمة أما اذا كان منقسما عليهم باعتبار الاجزاء كالقفيزين من جنس واحد
فان التفصيل لا يجعله في حكم عقدين لان تقسام من غير تفصيل فلم يعتبر التفصيل كما في شرح الجمع للصنف وهو
تقييد حسن اه ما في الجبر وتما الكلام فيه (قوله الا اذا أعاد الايجاب والقبول) كأن قال اشترت
نصف هذا المكمل بكذا وقبل الآخر فيكون بيعا مستأنفا لوجود ركنيه وبطل الاول (قوله اورضى الآخر)
أي بدون إعادة الايجاب فيكون القبول ايجابا وارضى قبوله كما مر (قوله مكمل وموزون) أدخلت الكاف
العبد الواحد كما سلف ذكره في عبارة الجبر ط ووجه الحق انه اذا كان الثمن منقسما عليهم باعتبار الاجزاء
تكون حصه كل بعض معلومة (قوله والا لا) أي وان يكن الثمن منقسما عليهم كما كذلك بل كان منقسما
باعتبار القيمة كما اذا كان المبيع عبيدين أو ثوين لا يصح القبول في احد هما وان رضى الآخر لجهالة ما ينقص
احدهما من الثمن (قوله لعدم جواز البيع بالحصصة ابتداء) صورته ما اذا قال بعت منك هذا العبد بحصته من

الالف الموزع على قيمته وقيمة ذلك العبد الآخر فانه باطل لجهة الثمن وقت البيع كذا في فصل قصر العام من التلويح عزيمة وقوله ابتداء خرج به ما اذا عرض البيع بالحصصة بأن باعه الدار بقسمها فاستحق بعضها ورضى المشتري بالباقي فانه يصح لعروض البيع بالحصصة انتهاء وقد علمت أن يحمل عدم الجواز فيما إذا لم يكثر الثمن ولفظ البيع أو يفصل الثمن فقط على ما ذهب اليه صاحب الهداية ط (قوله كما حرره الوافي) لم يذكر الرائي في هذا المجل تحريرا ط (قوله أو بين غن كل) أي فيما إذا كان المبيع بما ينقسم الثمن عليه بالقيمة كعبد بنو بنين (قوله وان لم يكثر لفظ بعث) لانه بمجرد تفصيل الثمن تعدد الصفقة على ما هو ظاهر الهداية كما مر (قوله وهو المختار) تقدم وجه ترجيحه عن الفتح (قوله بطل الايجاب ان رجوع الموجب الخ) قال في البحر والحاصل أن الايجاب يبطل بما يدل على الاعراض ورجوع أحدهما عنه ويموت أحدهما ولدا قلنا ان خيار القبول لا يورث وتغير المبيع بقطع يد وتخل عيصير وزيادة بولادة وهلاكه بخلاف ما إذا كان بعد قلع عينه بأن قد سماوية أو بعد ما وهب للمبيع هبة كافي المحيط وقد مناهه يبطل بهبة الثمن قبل قبوله فأصل ما يبطله سبعة فليحفظ اهـ (قوله قبل القبول) وكذا معه فلو خرج القبول ورجوع الموجب معا كان الرجوع اولى كافي الخاتمة بحر (قوله وان لم يذهب عن مجلسه على الراجح) وقيل لا يبطل مادام في مكانه بحر ويبطل بالقصاص وان كان لمصلحة لا معرضا كافي القنية قال في التمر واختلاف المجلس باعتراض ما يدل على الاعراض من الاشتغال بعمل آخر ككل الا اذا كان لقمة وشرب الا اذا كان الاناء في يده ونوم الا أن يكونا جالسين وصلاة الا اتمام القرية او شفع نقلا وكلاما ولو لم حاجة ومشي مطلقا في ظاهر الرواية حتى لو تباعا وهما يشبان أو سيران ولو على دابة واحدة لم يصح واختار غير واحد كالطحاوي انه ان أجاب على فور كلامه متصلا جاز وصححه في المحيط وقال في الخلاصة لو قبل بعد ما مشى خطوة أو خطوتين جاز وفي مجمع التفاريق وبه نأخذ وفي المجتبى المجلس المتحد أن لا يشتغل أحد المتعاقدين بغير ما عقده المجلس أو ما هو دليل الاعراض والسفينة كالتيت فلا ينقطع المجلس بحربانها لانهم لا يملكان إيقافها اهـ ملخصا ط وفي الجوهره لو كان قائما فاقعد لم يبطل بحر وكذا لو ناما جالسين لا لو مضطجعين أو أحدهما فتح تأمل (قوله فانه كمجلس خيار الخيرة) أي التي ملكها زوجها طلاقها بقوله لها اختار نفسك وفي البحر عن الحاروي القدسي ويبطل بمجلس البيع بما يبطل به خيار الخيرة اهـ وهذا اولى لان خيارها يقتصر على مجلسها خاصة لا على مجلس الزوج بخلاف البيع فانه يقتصر على مجلسهما كافي البحر عن غاية البيان (قوله وكذا سائر التليكات فتح) لم يذكر في الفتح الاخبار والخيرة ط وفي البحر قيد بالبيع لان الخلع والعق على مال لا يبطل الايجاب فيه بقيام الزوج والمولى لكونه ميمنا ويبطل بقيام المرأة والعبد لكونه معاوضة في حقوقهما كافي النهاية اهـ (قوله خلافا للشافعي) وبقوله قال احمد وبقولنا قال مالك كافي الفتح (قوله وحديثه) أي الخيار أو الشافعي وقد روي بروايات متعددة كافي الفتح منها ما في البخاري من حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهم المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا أو يكون البيع خيارا ط (قوله محمول على تفرق الاقوال) هو أن يقول الآخر بعد الايجاب لا يشتري أو يرجع الموجب قبل القبول واسناد التفرق الى الناس مراد به تفرق أقوالهم كثير في الشرع والعرف قال الله تعالى وما تفرق الذين أوتوا الكتاب الا من بعد ما جاءتهم البينة وقال صلى الله عليه وسلم افترقت بنو اسرائيل على اثنتين وسبعين فرقة وستفرق امتي على ثلاث وسبعين فرقة فتح (قوله اذا الاحوال ثلاثة) لان حقيقة المتبايعين المشتغلان بأمر البيع لا من تم البيع بينهما وانقضى لانه مجاز والمتشغلان يعني المتساومين يصدق عند ايجاب أحدهما قبل قبول الآخر انهما متبايعان فيكون ذلك هو المراد وهذا هو خيار القبول وهذا حل ابراهيم النخعي رحمه الله تعالى لا يقال هذا أيضا مجاز لان الثابت قبل قبول الآخر بائع واحد لا متبايعان لاننا نقول هذا من المواضع التي تصدق الحقيقة فيها بجزء من معنى اللفظ ولاننا نفهم من قول القائل زيد وعمر وهما متبايعان على وجه التبادر لانهم مشتغلان بأمر البيع متراوضان فيه فليكن هو المعنى الحقيقي والجل على الحقيقي متعين فيكون الحديث لنفي توهم انهما اذا اتفقا على الثمن وتراضا عليه ثم اوجب احدهما البيع يلزم الآخر من غير ان يقبل ذلك أصلا للاتفاق والتراضي السابق على أن السمع والقياس معضدان للمذهب أما السمع فقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود وهذا عقد قبل التخيير وقوله تعالى

مطلبه
ما يبطل الايجاب سبعة

كما حرره الوافي (أو بين غن كل)
كقوله بعثما كل واحد بمائة
وان لم يكثر لفظ بعث عند أبي
يوسف ومحمد وهو المختار كافي
الشر بن لامية عن البرهان
(ر) ما لم يقبل بطل الايجاب ان
رجع الموجب قبل القبول
(ا) قام أحدهما وان لم يذهب
(عن مجلسه) على الراجح نهر
وابن الكمال فانه كمجلس خيار
الخيرة وكذا سائر التليكات
فتح (واذا وجد الزم البيع)
بلا خيار الا لعب أو رؤية
خلافا للشافعي وحديثه محمول
على تفرق الاقوال اذا الاحوال
ثلاثة قبل قولهما وبعده وبعده
أحدهما

قوله الا انهما الخ لعل الصواب
استطاع الأور زيادة لا قبل قوله
نفهم تأمل اهـ صححه

لأننا كلوا أموالكم بينكم بالباطل الآن تكون تجارة عن تراض منكم وبعد الإيجاب والقبول تصدق تجارة
عن تراض من غير توقف على التخير فقد أباح الله تعالى كل المشتري قبل التخير وقوله تعالى وأشهدوا إذا
تبايعتم أمر بالتزقي بالشهادة حتى لا يقع التجاحد والبيع يصدق قبل الخيار بعد الإيجاب والقبول فلو ثبت
الخيار وعدم اللزوم قبله كان ابطالا لهذه النصوص وأما القياس فعلى النكاح والخلع والعق والكتابة كل
منها عقد معاوضة يتم بلا خيار المجلس بمجرد اللفظ الدال على الرضى فكذا البيع وتبامه في المنخ والفتح ط
(قوله مجازا الاول) أي باعتبار ما يؤول اليه عاقبته ط عن المنخ مثل أني أرأني أعصر خرا (قوله مجاز
الكون) أي باعتبار ما كان عليه من قبل مثل وأتو اليأني أموالهم (قوله) وشرط لصحته معرفة قدر
منبيع وثمن) كتر حنطة وخمسة دراهم أو أكرار حنطة نخرج ما لو كان قدر المبيع مجهولا أي جهالة فاحشة
فانه لا يصح وقيدنا بالقائمة لما قالوه لو باعهم جميع ما في هذه القرية أو هذه الدار والمشتري لا يعلم ما فيها لا يصح
لفحص الجهالة أما لو باعهم جميع ما في هذا البيت أو الصندوق أو الجوالق فانه يصح لان الجهالة يسيرة قال
في القنية الا اذا كان لا يحتاج معه الى التسليم والتسلم فانه يصح بدون معرفة قدر المبيع كن اقتران في يده متاع
فلان غصبا أو ودعة ثم اشتراه جاز وان لم يعرف مقداره اه ومعرفة الحدود تغني عن معرفة المقدار في
البرازية باعه ارضا وذكروا هذا لاذرعها طولا وعرضا جاز وكذا ان لم يذكروا الحدود ولم يعرفه المشتري اذا
لم يقع بينهما تجاحد وفيها جهل البائع معرفة المبيع لا يمنع وجهل المشتري يمنع اه وعلى هذا افتقر ما
في القنية لك في يدي ارض خربة لا تساوي شيئا في موضع كذا فبعها مني بستة دراهم فقال بعته ولم يعرفها البائع
وهي تساوي اكثر من ذلك جاز ولم يكن ذلك بيع المجهول لانه لما قال لك في يدي ارض صار كأنه قال ارض كذا
وفي الجمع لو باعهم نصيبه من دار فعمل العاقدين شرط اي عند الامام ويجزئه أي أبو يوسف مطلقا وشرط أي محمد علم
المشتري وحده وفي الخاتمة اشترى كذا كذا قرية من ماء الفرات قال أبو يوسف ان كانت القرية بعينها جاز
لمكان التعامل وكذا الزاوية والجرّة وهذا استحسان وفي القياس لا يجوز اذا كان لا يعرف قدرها وهو قول
الامام ونخرج أيضا ما لو كان الثمن مجهولا كالباع بقمته أو برأس ماله أو بما اشتراه أو بمثل ما اشتراه فلان علم
المشتري بالقدر في المجلس جاز ومنه ايضا ما لو باعه بمثل ما يبيع الناس الآن يكون شيئا لا يتفاوت نهر (قوله
ووصف ثمن) لانه اذا كان مجهول الوصف تحقق المنازعة فالمشتري يريد دفع الادون والبائع يطلب الارتفاع
فلا يحصل مقصود شرعية العقد نهر (تنبيه) ظاهر كلامه كالذي يطى أن معرفة وصف المبيع غير شرط
وقد نفي اشتراطه في البدائع في المبيع والتمن وظاهر الفتح اثباته فيهما ووفق في البحر بمحمل ما في البدائع على
المشار اليه الى مكانه وما في الفتح على غيره لكن حقق في النهر أن ما فهمه من الفتح وهم فاحش لان كلام الفتح
في الثمن فقط قلت وظاهره الاتفاق على اشتراط معرفة القدر في المبيع والتمن وانما الخلاف في اشتراط الوصف
فيهما والعلامة الشربلالي رسالة سماها نفيس المتجر بشرائه الدرر حقق فيها أن المبيع المسمى جنسه لا حاجة
فيه الى بيان قدره ولا وصفه ولو غير مشار اليه أو الى مكانه لان الجهالة المانعة من الصحة تنفي بثبوت خيار
الرؤية لانه اذا لم يوافقته برده فلم تكن الجهالة مفضية الى المنازعة واستدل على ذلك بفروع صحوا فيها البيع
بدون بيان قدر ولا وصف منها ما قد مناه من صحة بيع جميع ما في هذا البيت والصندوق وشراء ما في يده من
غصب أو ودعة وبيع الارض مقتصر على ذكر حدودها وشراء الارض الخربة المارة عن القنية ومنها
ما قالوا لو قال بعثك عبدي وليس له الا عبد واحد صحيح بخلاف بعثك عبدا بدون اضافة فانه لا يصح في الاصح
ومنها لو قال بعثك كذا من الحنطة فان لم يكن كل الكثر في ملكه بطل ولو بعضه في ملكه بطل في المعدوم وفسد في
الموجود ولو كله في ملكه لكن في موضعين أو من نوعين مختلفين لا يجوز ولو من نوع واحد في موضع واحد جاز
وان لم يصف الباع الى تلك الحنطة وكذا لو قال بعثك ما في كتي فعاتتهم على الجواز وبعضهم على عدمه وأول قول
الكنز ولا بد من معرفة قدر ووصف ثمن بأن لفظ قدر غير مننون مضافا لما بعده من الثمن مثل قول العرب بعثك
بشعب وربع درهم قلت ما ذكره من الاكفاء بذكر الجنس عن ذكر القدر والوصف يلزم عليه صحة البيع في نحو
بعثك حنطة بدرهم ولا فائل به ومثله بعثك عبدا أو دارا وما قاله من انتفاء الجهالة بثبوت خيار الرؤية مدفوع
بأن خيار الرؤية قد يسقط برؤية بعض المبيع فتبقى الجهالة المفضية الى المنازعة وكذا في بطل خيار الرؤية قبلها

واطلاق المتبايعين في الاول
مجازا الاول وفي الثاني مجاز
الكون وفي الثالث حقيقة
فيحمل عليه (وشرط لصحته
معرفة قدر) مبيع وثمن
(ووصف ثمن)

قوله جاز ولم يكن ذلك بيع
المجهول قال الخبر الرمي
لم يذكروا خيار الثمن البائع
ولاشك أن له ذلك على ما عليه
الفتوى حيث كان الثمن
فاحشا للتغريب وقد اقيمت به
في مثل ذلك مرارا والله سبحانه
أعلم اه قلت وبه صرح في
الحاوي اه منهم

بخصيص اورحن لما اشترى كما سألني بانه في باه اوله اقال المصنف هنالك البيع والشراء لما يريد والاشارة
 اليه اولى مكانه شرط الجواز اه فأناد أن انتفاء الجهالة بهذه الاشارة شرط جواز أصل البيع لينت بعد
 خيار الرؤية نعم صحيح بعضهم الجواز بدون الاشارة المذكورة لكنه محمول على ما اذا حصل انتفاء الجهالة بدونها
 ولذا قال في النهاية هنالك بيع شراء ما لم يره يعني شيئا مسمى موصوفا او مشارا اليه اولى مكانه وليس فيه غيره
 بذلك الاسم اه وقال في العناية قال صاحب الاسرار لان كلامنا في عين هي جهالة لو كانت الرؤية حاصلة لكان
 البيع جائزا اه وفي حاوي الزاهدى باع حنطة قدرا معلوما لم يبينها بالاشارة ولا بالوصف لا يصح اه
 هذا والذي يظهر من كلامهم تفريعا وتعليلان المراد بعرفة القدر والوصف ما يتنى الجهالة الفاحشة وذلك
 بما يخص المبيع عن أنظاره وذلك بالاشارة اليه لو حازرا في مجلس العقد والافيان مقدار مع بيان وصفه
 لمن المتدورات كبعثك كرت حنطة بلدية مثلا بشرط كونه في ملكه او يبيان مكانه الخاص كبعثك ما في هذا
 البيت او ما في كمي او باضاقة الى البائع كبعثك عبدي ولا عبده غيره أو يبين حدود أرض فني كل ذلك
 تنبى الجهالة الفاحشة عن المبيع وتنبى الجهالة اليسيرة التي لا تنافي صحة البيع لارتفاعها بثبوت خيار الرؤية
 فان خيار الرؤية انما يثبت بعد صحة البيع لرفع تلك الجهالة اليسيرة لالرفع الفاحشة المنافية لاحتها فاعتن
 بتحقيق هذا المقام بما يرفع الظنون والاهام ويندفع به التناقض والالوم عن عبارات القوم (قوله كعصرى
 اودمشى) ونظيره اذا كان الثمن من غير النقود كالحنطة لابد من بيان قدرها ووصفها ككرت حنطة بحرية
 او صعيدية كما فاده الكمال وحققه في النهر (قوله غير مشارا اليه) أى الى ما ذكر من المبيع والتمن قال في البحر
 لان التسليم والتسلم واجب بالعقد وهذه الجهالة مفضية الى المنازعة فيمنع التسليم والتسلم وكل جهالة هذه
 صفاتها تنع الجواز اه (قوله لا يشترط ذلك في مشارا اليه) قال في البحر وقوله غير مشار قيد فيها لان المشار اليه
 مسعا كان أو غمنا لا يحتاج الى معرفة قدره ووصفه فلو قال بعتك هذه الصبرة من الحنطة وهذه الكورجة من
 الأرز والشاشات وهى مجهولة العدد بهذه الدراهم التي في يدك وهى مرتبة له فتقبل جازولزم لان الباقي جهالة
 الرصف يعني القدر وهو لا يفسر اذ لا يمنع من التسليم والتسلم اه (قوله ما لم يكن) أى المشار اليه ربويا
 قول بجنسه أى وبيع مجازفة مثل بعتك هذه الصبرة من الحنطة بهذه الصبرة قال في البحر فانه لا يصح لاحتمال
 الربا واحتماله مانع كحقيقته (قوله أو سلبا) أراد به المسلم فيه بقرينة ما بعده لكنه لا حاجة لذكره لان المسلم
 فيه مؤجل غير حاضر فلا يصح أن يكون مشارا اليه والكلام فيه (قوله لومكلا او موزونا) فلا تكن
 الاشارة اليه كفى مذكور وحيدان خلافا لهما لانه لا يتدر على تحصيل المسلم فيه فيحتاج الى رد رأس المال
 وقد ينقو بعضه ثم يجد باقية مع ما فترده ولا يستبدل رب المسلم في مجلس الرد فيفسخ العقد في الردود ويبقى في غيره
 فتزعم جهالة المسلم فيه فيما يتبقى فوجب بيانه كما سيبي في باب السلم (قوله خير) أى البائع والذي في النسخ
 والبحر عدم التخيير وعارة الفتح ولو قال اشتريتها بهذه الصبرة من الدراهم فوجد البائع ما فيها بخلاف نقد البلد
 فلأن يرجع نقد البلد لان مطلق الدراهم في البيع ينصرف الى نقد البلد وان وجد هذا نقد البلد جاز ولا خيار
 للبائع بخلاف ما لو قال اشترت بما في هذه الخاية ثم رأى الدراهم التي كانت فيها كان له الخيار وان كانت نقد
 البلد لان الصبرة يعرف مقدار ما فيها من خارجها وفي الخاية لا يعرف ذلك من الخارج فكان له الخيار ويسمى
 هذا الخيار خيار الكمية لا خيار الرؤية لان خيار الرؤية لا يثبت في النقود اه ط (قوله وصح بثن حال)
 بتشديد اللام قال في المصباح حل الدين يحل بالكسر حلولا اه قيد بالتمن لان تأجيل المبيع المعين لا يجوز
 ويقسده بحر واعلم أن كلاما من التقدين ثمن ابدا والعين الغير المثلى مبيع ابدا وكل من المكمل والموزون الغير
 النقد والعددي المتقارب ان قول بكل من التقدين كان مبيعا أو قول بعين فان كان ذلك المكمل
 والموزون المتقارب متعينا كان مبيعا أيضا وان كان غير متعين فان دخل عليه حرف الباء مثل اشترت هذا
 العبد بكر حنطة كان ثمنه وان استعمل استعمال المبيع كان سلما مثل اشترت منك كرت حنطة بهذا العبد فلا بد
 من رعاية شرائط السلم غرر الاذ كاشرح درر البحار وسألني له زيادة بيان في آخر الصرف (قوله وهو الاصل)
 لان الحلول مقتضى العقد وموجبه والاجل لا يثبت الا بالشرط بحر عن السراج (قوله لا يفسى الى النزاع)
 تعليل لاشتراط كون الاجل معلوما لان عمله لا يفسى الى النزاع وأما مفهوم الشرط المذكور وهو أنه لا يصح

كعصرى اودمشى (غير
 مشار) اليه (لا يشترط ذلك
 في مشارا اليه) لئني الجهالة
 بالاشارة ما لم يكن ربويا قول
 بجنسه أو سلبا انتفا أو رأس
 مال سلم لومكلا أو موزونا
 خلافا لهما كما سيبي (فرع)
 لو كان الثمن في صرة
 ولم يعرف ما فيها من خارج خير
 ويسمى خيار الكمية لا خيار
 الرؤية لعدم ثبوته في النقود فتح
 (وصح بثن حال) وهو الاصل
 (ومؤجل الى معلوم) لثلا
 يفسى الى النزاع

مسألة
 في الفرق بين الاثمان والمبيعات

مطلب
في التأجيل الى أجل مجهول

إذا كان الاجل مجهولا فعليه كونه يقضى الى التزاع فافهم سيد كرا المصنف في البيع الفاسدين الاجل المفسد
 وغيره (تنبيه) من جهالة الاجل ما اذا باعه بألف على أن يؤدى الثمن في بلد آخر ولو قال الى شهر على أن
 يؤدى الثمن في بلد آخر جاز بألف الى شهر ويظل الشرط لان تعيين مكان الايفاء فيما لاجل له ولا مؤنة غير صحيح
 فلو جعل ومؤنة يصح ومنها اشتراط أن يعطيه الثمن على التفريق او كل اسبوع البعض فان لم يشرط في البيع
 بل ذكر بعده لم يفسد وكان له اخذ الكل جلة رعاها في الجبر وقوله لم يفسد أى البيع فيه كلام بأقربا
 (قوله ولو باع مؤجلا) أى ببيان مدة بأن قال بعثك بدرهم مؤجل (قوله صرف لشهر) كأنه لانه
 المعهود في الشرع في السلم والبيع في ليقضين دينه أجالا بحر (قوله به يقضى) وعند البعض لثلاثة ايام بحر
 عن شرح الجمع قلت وبشكل على القولين أن شرط صحة التأجيل أن يعرفه العاقدان وإلا لم يصح البيع بمن
 مؤجل الى النهرين والمهرجان وصوم النصارى اذ لم يذكره العاقدان كإسباني في البيع الفاسد وكذا الوعره
 أحدهم مادون الآخر قاتل (قوله فالقول لنافيه) وهو البائع لان الاصل الملول كإسباني (قوله الا
 في السلم) فان القول المثبت لانه نافيه يدعى فساده بفقد شرط صحته وهو التأجيل ومدعيه يدعى صحته بوجوده
 والقول المدعى الصحة ط (قوله فلهذا على الاقل) لانكاره الزيادة ح (قوله والبينة فيهما) أى في المسألتين
 للمشتري لانه ثبت خلاف الظاهر والبيئات للابتن ح (قوله فالقول والبينة للمشتري) لانهما المتفق
 على الاجل فالاصل بقاؤه فكان القول للمشتري في عدم مضيه ولانه منكر توجه المطالبة وهذا ظاهر وأما
 تقديم بيته على بيته البائع فعليه في الجبر عن الجوهره بأن البينة مقدمة على الدعوى اه وهو مشكل فان
 شأن البينة اثبات خلاف الظاهر وهو نادى البائع على أن بيته المشتري على عدم المضى شهادة على النفي
 وقد يجاب عن الثاني بانه اثبات في المعنى لان المعنى أن الاجل باق تأجل وحينئذ فوجه تقديم بيته كونها أكثر
 اثباتا وبذلك له ما سبأ في السلم من انهم لو اختلفا في معنى الاجل فالقول للمسلم اليه يمينه وان برهنا في بيته
 اولى وعليه في الجبر بآبائها زيادة الاجل قال فالقول وقوله والبينة بيته هذا وليذكر الاختلاف في الثمن
 او في المبيع لانه سبأ في كتاب الدعوى في فصل دعوى الرجلين (قوله ويظل الاجل بموت المديون) لان
 فائدة التأجيل أن يجبر فيؤدى الثمن من غاء المال فاذا مات من له الاجل تعين المتروك لقضاء الدين فلا يفسد
 التأجيل بحر عن شرح الجمع وصرح قبله بانه لو مات البائع لا يظل الاجل (قوله او مجهولا) أى جهالة
 بسيرة بدليل التمثيل فيخرج ما لو اجماله الى اجل مجهول جهالة فاحتمل كهبوب الريح (قوله صار مؤجلا)
 كذا اخرج به المصنف في باب البيع الفاسد كإسباني متناوذا كره في الهداية ايضا وكذا في الزيلعي ومتن
 الملتقى والدرر وغيرهما وعزاه في التارخانية الى الكافي وفي الخاتمة رجل باع شيئا معا جزا وآخر الثمن الى
 الحصاد او الدباس قال يفسد البيع في قول أبي حنيفة وعن محمد أنه لا يفسد البيع ويصح التأجيل لان التأخير
 بعد البيع تبرع فيقبل التأجيل الى الوقت المجهول كما لو كفل بمال الى الحصاد او الدباس وقال القاضي الامام
 أبو علي النسفي هذا يشكل بما اذا اقترض رجلا وشرط في القرض أن يكون مؤجلا لا يصح التأجيل ولو
 اقترض ثم آخر لا يصح ايضا فكان الصحيح من الجواب ما قال الشيخ الامام انه يفسد البيع سواء اجله الى هذه
 الاوقات في البيع او بعده اه قلت وهذا صحيح بخلاف ما قدمناه عن الهداية وغيرها وفيه بحث فان
 الحاق البيع بالقرض غير ظاهر بدليل أن القرض لا يصح تأجيله أصلا وان كان الاجل معلوما وتأجيل
 البيع الى اجل معلوم صحيح اتفاقا على أنه ذكر في التاسع والثلاثين من جامع الفصولين الشرط الفاسد
 لو ألحق بعد العقد هل يلتحق بأصل العقد عند أبي حنيفة قيل نعم وقيل لا وهو الصحيح اه ثم قال بعده استأجر
 أرضا وشرط تعجيل الاجرة الى الحصاد او الدباس يفسد العقد ولو لم يشرطه في العقد بل بعده لا يفسد كافي
 البيع فان الرواية محفوفة انه لو باع مطلقا ثم اجل الثمن الى حصاد او دباس لا يفسد ويصح الاجل اه (تنبيه)
 علم مما مر أن الاجال على ضربين معلومة ومجهولة والمجهولة على ضربين متقاربة كالخضار ومثاقاة كهبوب
 الريح فالثمن العين يفسد بالتأجيل ولو معلوما والدين لا يجوز لمجهول لكن لوجهاله متقاربة وأبطله المشتري
 قبل محله وقبل فسخه للفساد انقلب جائزا لو بعد مضيه أما لو متقاربة وأبطله المشتري قبل التفريق انقلب
 جائزا كما في الجبر عن السراج هذا وذكر الشارح في البيع الفاسد عن العيني ما يوههم أن الاخير لا ينقلب جائزا

ولو باع مؤجلا صرف لشهر به
 يقضى ولو اختلفا في الاجل
 فالقول لنافيه الا في السلم
 به يقضى ولو في قدره فلهذا
 الاقل والبينة فيهما للمشتري
 ولو في مضيه فالقول والبينة
 للمشتري ويظل الاجل بموت
 المديون لا الدائن (فروع)
 باع بمال ثم أجله أجلا معلوما
 او مجهولا كنيروز وحصاد
 صار مؤجلا منية

قوله تعجيل الاجرة هكذا بخطه
 ولعل صوابه تأجيل الاجرة
 بدليل قوله الى الحصاد الخ
 وبدليل التنظير بالبيع في قوله
 كما في البيع الخ تأمل اه

وليس كذلك فانهم ونقل الشارح هناك تبعاً للمصنف عن ابن كمال وابن ملك أن إبطاله قبل التفرق شرط
في المجهول جهة المقاربة كالحصاد وهو خطأ كما سيئنه هناك إن شاء الله تعالى (قوله فليس بتأجيل) لأن
مجرد الأمر بذلك لا يستلزم التأجيل تأجل (قوله إن أخل بنجم) حال من فاعل جعله بتقدير القول أي جعله
ربه نجوماً قالوا إن أخل الخ اه ح (قوله قات ومما يكثر وقوعه الخ) اعلم أنه إذا اشترى بالدرهم التي
غلب غشها أو بالفلس ولم يسألها للبائع ثم كسدت بطل البيع والانقطاع عن أيدي الناس كالكساد ويجب
على المشتري رد المبيع لو قاتماً ومثله أوقفته لو هالكاً وإن لم يكن مقبوضاً فلا حكم لهذا البيع أصلاً وهذا عنده
وعندهما لا يطل البيع لأن المتعذر التسليم بعد الكساد وذلك لا يوجب القساد لا احتمال الزوال بالراجح لكن
عند أبي يوسف تجب قيمته يوم البيع وعند محمد يوم الكساد وهو آخر ما تعامل الناس بها وفي الذخيرة الفتوى
على قول أبي يوسف وفي المحط والتمه والحقائق ويقول محمد يفتي رفقاً بالناس اه والكساد أن تترك
المعاملة بها في جميع البلاد فلو في بعضها لا يطل لكنه تنعيب إذا لم ترجح في بلدتهم فخير البائع إن شاء أخذه
وإن شاء أخذ قيمته وحذا الانقطاع أن لا يوجد في السوق وإن وجد في يد الصيارفة والبيوت هكذا في الهداية
والانقطاع كالكساد كما في كثير من الكتب لكن قال في المضمرات فإن انقطع ذلك فعليه من الذهب والفضة قيمته
في آخر يوم انقطع هو المختار اه هذا إذا كسدت وانقطعت أما إذا غلت قيمتها وانقطعت فالبائع على حاله
ولا يخير المشتري ويطالب بالتقديس بذلك العيار الذي كان وقت البيع كذا في فتح القدير وفي البرازية عن المتني غلت
الفلس أورخت فعند الامام الأول والثاني أو لئس عليه غيرها وقال الثاني ثانياً عليه قيمتها من الدراهم
يوم البيع والقبض وعليه الفتوى وهكذا في الذخيرة والخلاصة عن المتني ونقله في البحر وأقره حيث صرح
بأن الفتوى عليه في كثير من المعبرات فيجب أن يعول عليه افتاء وقضاء ولم أر من جعل الفتوى على قول الامام
هذا خلاصة ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى في رسالته بذل المجهود في مسألة تغير النقود وفي الذخيرة عن
المتني إذا غلت الفلس قبل القبض أورخت قال أبو يوسف قولي وقول أبي حنيفة في ذلك سواء وليس له
غيرها ثم رجع أبو يوسف وقال عليه قيمتها من الدراهم يوم وقع البيع ويوم وقع القبض اه وقوله يوم وقع
البيع أي في صورة البيع وقوله ويوم وقع القبض أي في صورة القرض كما نبه عليه في الهري باب الصرف
وحاصل ما مر أنه على قول أبي يوسف المقتضى به لا فرق بين الكساد والانقطاع والرخص والغلاء في أنه تجب قيمتها
يوم وقع البيع أو القرض لأمثله وفي دعوى البرازية من النوع الخامس عشر عن فوائد الامام أبي حفص
الكبير استقرض منه دائق فلس حال كونها عشرة بدائق فصارت ستة بدائق أورخص وصار عشرون
بدائق يأخذ منه عدداً ما أعطى ولا يزيد ولا ينقص اه قات هذا مبني على قول الامام وهو قول أبي يوسف أولاً
وقد علمت أن المفتي به قوله ثانياً بوجوب قيمتها يوم القرض وهو دائق أي سدس درهم سواء صار الآن ستة
فلس بدائق أو عشرين بدائق تأمل ومثله ما سجد كره المصنف في فصل القرض من قوله استقرض من الفلس
الرائجة والعدا في كسدت فعليه مثلها كأداة لاقيمتها اه فهو على قول الامام وسيأتي في باب الصرف
متناوشرها اشترى شيئاً أي بغالب الغش وهو نفاق أو بفلس نافقة فكسدت ذلك قبل التسليم للبائع بطل
البيع كالأناقطعت عن أيدي الناس فإنه كالكساد وكذا حكم الدراهم لو كسدت وانقطعت بطل وصحها بقيمة
المبيع وبه يفتي رفقاً بالناس بحر وحقائق اه وقوله بقيمة المبيع صوابه بقيمة الثمن الكاسد وفي غاية
البيان قال أبو الحسن لم تختلف الرواية عن أبي حنيفة في قرض الفلس إذا كسدت أن عليه مثلها قال بشر
قال أبو يوسف عليه قيمتها من الذهب يوم وقع القرض في الدراهم التي ذكرت لك أصنافها يعني البخارية والطيرية
والريدية وقال محمد قيمتها في آخر نقاقها قال القدوري وإذا نمت من قول أبي حنيفة في قرض الفلس ما ذكرنا
فالدراهم البخارية وفلس على صفة مخصوصة والطيرية واليزيدية هي التي غاب الغش عليها فتجبرى مجرى الفلس
فلذلك قاسها أبو يوسف على الفلس اه ما في غاية البيان وما ذكره في القرض جاري البيع أيضاً كما قدمناه
عن الذخيرة من قوله يوم وقع البيع الخ ثم اعلم أن الذي فهم من كلامهم أن الخلاف المذكور إنما هو في الفلس
والدراهم الغالبة الغش ويدل عليه أنه في بعض عبارات اقصر على ذكر الفلس وفي بعضها ذكر العدا
معها وهي كما في البحر عن البناء بفتح العين المهمة والدال وكسر اللام درهم فيها غش وفي بعضها تنقيدها درهم

مطالع
مبهم في أحكام النقود إذا كسدت
أرسلت أو غلت أو رخصت

له ألف من ثمن مبيع قتال أعط
كل شهر مائة فلس بتأجيل
برازية عليه ألف ثمن جعله ربه
نجوماً ما أن أخل بنجم حل الباقي
فالامر كما شرط ملتقط وهي
كثيرة الوقوع قلت ومما يكثر
وقوعه ما لو اشترى بقطع
رائجة فكسدت بضرب
جديدة يجب قيمتها يوم البيع
من الذهب لا غير إذ لا يمكن
الحكام الحكم بعلتها لمنع
السلطان منها ولا يدفع قيمتها
من الفضة الجديدة لأنها مالم
يغلب غشها فجديدها ورديتها
سواء أجماعاً

بغالبية الغش وكذا تعليلهم قول الامام بطلان البيع بأن الثنية بطلت بالكسادلان الدراهم التي غلب غشها
 انما جعلت ثمنها بالاصطلاح فاذا ترك الناس المعاملة بها بطل الاصطلاح فلم يبق ثمنها في البيع بلائغ فبطل
 ولم ار من صرح بحكم الدراهم الخالصة أو المغلوبة الغش سوى ما أفاده الشارح هنا وينبغي انه لا خلاف في انه
 لا يبطل البيع بكساده ويجب على المشتري مثلها في الكساد والانتقطاع والرخص والغلاء أما عدم بطلان
 البيع فلا نهان خلقه فترك المعاملة بها لا يبطل ثمنها فلا يتأتى تعليل البطلان المذكور وهو بقاء البيع بلائغ
 وأما وجوب مثلها وهو ما وقع عليه العقد كما ذهب شخص أو مائة ريال فرنجي فلبقاء ثمنها أيضا وعدم
 بطلان تقوّمها وتما يمان ذلك في رسالتنا تنبيه الرقود في أحكام النقود وأما ما ذكره الشارح من انه يجب
 قيمتها من الذهب فغير نظاهر لان مثلتيهما تبطل فكيف يعدل الى القيمة وقوله اذالم يمكن الخ فيه فطر لان منع
 السلطان التعامل بها في المستقبل لا يستلزم منع الحاكم من الحكم على شخص بما وجب عليه منها في الماضي
 وأما قوله ولا يدفع قيمتها من الجديدة فظاهر وبإنه أن كسادها عيب فيها عادة لان الفضة الخالصة اذا كانت
 مضروبة رائجة تقوّم بأكثر من غيرها فاذا كانت العشرة من الكسادة تساوي تسعة من الرائجة مثلافان
 أزمانا المشتري بقيمتها وهو تسعة من الجديدة يلزم الربا وان أزمانه عشرة نظرا الى أن الجودة والرداءة في باب
 الربا غير معتبرة يلزم ضرر المشتري حيث أزمانه بأحسن مما التزم فلم يمكن الزامه بقيمتها من الجديدة ولا بمثلها
 منها فتعين الزامه بقيمتها من الذهب لعدم إمكان الزامه بمثلها من الكسادة أيضا لما علمت من منع الحكم منه لكن
 علمت ما فيه هذا ما ظهر لي في هذا المقام والله سبحانه وتعالى أعلم وبقي ما لوقع الشراء بالقروش كما هو عرف
 زماننا ويأتى الكلام عليه قريبا (قوله أما ما غلب غشه الخ) أفاد أن كلامه السابق فيما كان خاليا عن الغش
 او كان غشه مغلوبا وانه لا خلاف فيه على ما يفهم من كلامهم كما قررناه آنفا (قوله كما سيبيء في فصل القرض)
 صوابه في باب الصرف كما علم مما قدمناه (قوله وهذا) اي ما ذكره في المتن من صحة البيع بثن مؤجل الى
 معلوم (قوله بثن دين الخ) أراد بالدين ما يصح أن يثبت في الذمة سواء كان نقدا او غيره وبالعين ما قابله
 فدخل في الدين الثوب الموصوف بما يعرّفه بقوله في الفتح وغيره ان الثياب كما ثبت مبيعا في الذمة بطريق السلم
 ثبت ديناً مؤجلا في الذمة على انها من حيث يشترط الاجل لانها من بل لتصور حقيقة السلم في كونها ديناً في
 الذمة فلذا قلنا اذا باع عبدا ثوب موصوف في الذمة الى أجل جاز ويكون بيعا في حق العبد حتى لا يشترط
 قبضه في المجلس بخلاف ما لو أسلم الدراهم في الثوب وانما ظهرت أحكام المسلم فيه في الثوب حتى شرط فيه
 الاجل واستنع يعده قبل قبضه لاحاقه بالسلم فيه اه فافهم (قوله وبخلاف جنسه) عطف على قوله بثن دين
 وفي بعض النسخ او بدل الواو والاولى اولى لان الشرط كل منهما لا أحدهما كما أفاده ط وقوله ولم يجمعهما
 قدر جملة حاله والقدر كبل او وزن وذلك كبيع ثوب بدراهم واحترز عما لو كان بجنسه وجمعهما قدر ككثر
 بثلله او كان بجنسه ولم يجمعهما قدر كثوب هروى بثلله او كان بخلاف جنسه وجمعهما قدر ككثر بكثر شعير
 فانه لا يصح التأجيل لمافيها من ربا النساء فتقول الشارح لمافيها من ربا النساء بالفتح اي التأخير لتعليل المفهوم
 المتن وهو عدم صحة التأجيل في الصور الثلاث افاده ح قلت بقي شرط آخر وهو أن لا يكون المبيع الكلي
 او الوزني هالكا فتدكر ان خير الرمي أول البيوع عن جواهر الفتاوى له على آخر حنطة غير السلم فباعها منه
 بثن معلوم الى شهر لا يجوز لانه يبيع الكلي بالكلي وقد نهينا عنه وان باعها من عليه ونقد المشتري الثمن في
 المجلس جاز فيكون ديناً بعين اه وذكر المسألة في المخ قبيل باب الربا ومثله كل مكيل وموزون وكالبيع الصلح في
 الثلاثين من جامع الفصولين ولو غصب كثر بر فصالحه وهو قائم على دراهم مؤجلة جاز وكذا الذهب والفضة
 وسائر الموزونات ولو صالحه على كيلي مؤجل لم يجوز اذا الجنس بانفراده يحترم التساوي لو كان البر هالكا لم يجوز
 الصلح على شيء من هذا النسبة لانه دين بدين الا اذا صالح على بثلله أو أقل منه مؤجلا جاز لانه عين حقه والخط
 جائز لا لو على اكثر للربا والصلح على بعض حقه في الكلي والوزني حال قيامه لم يجوز اه وفي البرازية الحيلة
 في جواز بيع الحنطة المستهلكة بالنسيئة أن يبيعها ثوب ويقبض الثوب ثم يبيع بدراهم الى أجل اه اقول
 وتجري هذه الحيلة في الصلح أيضا وهي واقعة القنوى ويكثر وقوعها اه (قوله فتسقط الخيار
 عنده) اي عند أبي حنيفة لان ذلك وقت استقرار البيع (قوله مذنسلم) متعلق بأجل (قوله لنوع) اللام

أما ما غلب غشه ففيه خلاف
 كما سيبيء في فصل القرض فتدبه
 وبه أجاب سعدى افندي وهذا
 اذا بيع بثن دين فلو بعين فسد
 فتح و (بخلاف جنسه ولم
 يجمعهما قدر) لمافيها من ربا
 النساء كما سيبيء في باب
 (و) الاجل (ابتداءه من
 وقت التسليم) ولو فيه خيار
 فتسقط الخيار عنده خاتمة
 (وللمشتري) بثن مؤجل
 الى سنة منكرة (اجل سنة
 ثانية) مذنسلم (لمنع البائع
 السلعة) عن المشتري (سنة
 الاجل) المنكرة

للتعليل والتوقيت متعلقة بما تعلق به قوله وللمشتري (قوله بتحصيل الفائدة التأجيل) وهي التصرف في البيع وايفاء الثمن من ربحه مثلا (قوله فلو معينة) كسنة كذا ومثلها الى رمضان مثلا (قوله لان التقصير منه) تعليل للثانية أما الاولى فلكونه لما عين تعين حقه فيما عينه فلا يثبت في غيره (قوله والثمن المسمى قدره لا وصفه) لما كان قول المصنف يتصرف مطلقا سو هما أن المراد بالطلاق ما لم يذكر قدره ولا وصفه بقية قوله أولا وشرط لصحته معرفة قدر ووصف عن دفع ذلك بأن المراد المطلق عن نسبة الوصف فقط (قوله بجمع الفتاوى) فانه قال معزنا الى يسوع الخزانة باع عينا من رجل بأصفهان بكذا من الدنانير فلم يقبله الثمن حتى وجد المشتري بخاري يجب عليه الثمن بغير أصفهان فيعتبر مكان العقد اه منح قلت وتظهر غررة ذلك اذا كانت مائة الدينار مختلفة في البلدين وتوافق العاقدان على أخذ قيمة الدينار لفقده أو كساده في البلدة الاخرى فليس للبائع أن يلزمه بأخذ قيمته التي في بخاري اذا كانت أكثر من قيمته التي في اصفهان وكما يعتبر مكان العقد يعتبر زمنه ايضا كما يفهم مما تقدمناه في مسألة الكساد والرخص فلا يعتبر زمن الايفاء لان القيمة فيه مجهولة وقت العقد وفي البحر عن شرح المجموع لوباعه الى أجل معين وشرط أن يعطيه المشتري اي تقدير ربح أو مثله كان البيع فاسدا (قوله كذهب شريفي وبندقي) فانهما اتفقا في الرواج لكن مائة أحدهما أكثر فاذا باع بمائة ذهب مثلا ولم يبين صفته فسد للتنازع لان البائع يطلب الاكثر مائة والمشتري يدفع الأقل (قوله مع الاستواء في رواجهما) أما اذا اختلفت رواجهما مع اختلاف مائتيها او بدونه فصيح ويتصرف الى الارواح وكذا يصح لو استوت مائة ورواجا لكن بخار المشتري بين أن يؤدي أيهما شاء والحاصل أن المسألة رباعية وأن الفساد في صورة واحدة وهي الاختلاف في المائة فقط والصحة في الثلاث الباقية كما بسطه في البحر ومثل في الهداية مسألة الاستواء في المائة والرواج بالثاني والثلاثي واعترضه النسخ بأن مائة الثلاثة أكثر من الاثنين وأجاب في البحر بأن المراد بالثاني والثلاثي ما قطعنا منه بدرهم وبالثلاثي ما ثلاثة منه بدرهم قلت وحاصله أنه اذا اشترى بدرهم فله دفع درهم كامل او دفع درهم مكسر قطعتين او ثلاثة حيث تساوى الكل في المائة والرواج ومثله في زماننا الذهب يكون كاملا ونصفين واربعه ارباع وكلها سواء في المائة والرواج بل ذكر في الفقيه في باب المتعارف بين التجار كالمشروط برمز عت باع شيئا بعشرة دنانير واستقرت العادة في ذلك البلد أنهم يعطون كل خمسة اسداس مكان الدينار واشتهرت بينهم فالعقد ينصرف الى ما تعارفه الناس فيما بينهم في تلك التجارة ثم رمز فك جرت العادة فيما بين اهل خوارزم أنهم يشترون سلعة بدنانير ثم يفقدون ثلثي دينار محمودية او ثلثي دينار وطسوج نيسابورية قال يجزى على المواضعة ولا يثني الزيادة دينار عليهم اه ومثله في البحر عن التارخانية ومنه يعلم حكم مانع ورف في زماننا من الشراء بالقروش فان القروش في الاصل قطعة مضروبة من الفضة تقوم بأربعين قطعة من القطع المصرية المسماة في مصر نصفان ثم ان انواع العملة المضروبة تقوم بالقروش فيها ما يساوي عشرة قروش ومنها أقل ومنها أكثر فاذا اشترى بمائة قروش فالعادة أنه يدفع ما أراد اما من القروش او بما يساويها من بقية انواع العملة من ريال او ذهب ولا يفهم أحد أن الشراء وقع بنفس القطعة المسماة قروشا بل هي او ما يساويها من انواع العملة المتساوية في الرواج المختلفة في المائة ولا يرد أن صورة الاختلاف في المائة مع التساوي في الرواج هي صورة الفساد من الصور الاربع لانه هنا لم يحصل اختلاف مائة الثمن حيث قدر بالقروش وانما يحصل الاختلاف اذا لم يقدر بها كما لو اشترى بمائة ذهب وكان الذهب انواعا كلها رائجت مع اختلاف ما ليتها فقد صار التقدير بالقروش في حكم ما اذا استوت في المائة والرواج وقدمت أن المشتري يخير في دفع أيهما شاء قال في البحر فلو طلب البائع أحدهما للمشتري دفع غيره لأن امتناع البائع من قبول ما دفعه المشتري ولا فضل لعنت اه بني هنا شيء وهو أنا فقدمنا أنه على قول أبي يوسف المفتي به لا فرق بين الكساد والانتقطاع والرخص والغلاء في أنه يجب قيمتها يوم وقع البيع او القروش اذا كانت فلوسا وغالبه الغش وان كانت فضة خالصة او مغلوقة الغش يجب قيمتها من الذهب يوم البيع على ما قاله الشارح او مثلها على ما يجتأه وهذا اذا اشترى بالريال والذهب مما يراى ان نفسه أما اذا اشترى بالقروش المراد بها ما بيع الكل كما قرناه ثم رخص بعض انواع العملة او كلها واختلفت في الرخص كما وقع مرارا في زماننا فقيه اشتباه فانها اذا كانت غالبية الغش وقبلنا يجب قيمتها يوم البيع فهنا لا يمكن ذلك لانه ليس المراد

مطلب
يعتبر الثمن في مكان العقد وزمنه

تحصيل الفائدة التأجيل فلو معينة او لم يمنع البائع من التسليم لا اتفاقا لان التقصير منه (و) الثمن المسمى قدره لا وصفه (يتصرف مطلقا الى غالب نقد البلد) بلاد العقد بجمع الفتاوى لانه المتعارف (وان اختلف النقود مائة) كذهب شريفي وبندقي (قد العقد مع الاستواء في رواجهما)

مطلب
مهم في حكم الشراء بالقروش في زماننا

قوله نوع معين هكذا بنظرة
وصوابه نوع معين بالنصب
لانه خبر ليس اه صححه

قوله لزوم الضرر الاولى حذف
قوله لزوم كالايتي اه صححه

(الاذايين) في المجلس لزوال
الجهالة (وصح بيع الطعام)
هو في عرف المتقدمين اسم

للخطة وديقها (كيلا
وجرافا) مثل الجيم معرب
كراف المجازفة (اذا كان

بخلاف جنسه ولم يكن رأس
مال سلم) لشرطية معرفته
كاسيبي (أو كان يجنسه وهو

دون نصف صاع) اذا ربا فيه
كاسيبي (و) من المجازفة
البيع (بأناء وجبر لا يعرف

قدره) قيد فيهما وللمشتري
الخيار فيهما نهر وهذا
(اذا لم يحتمل) الاناء (النقصان

(و) الخجر (التفتت) فان
احتملها لم يجز كبيع قدر
مايلاً هذا البيت ولو قدر

مايلاً هذا الطشت جاز
سراج (و) صح (في) ماسمي
(صاع في بيع صبرة

بالقروش نوع معين من العملة حتى فوجب قيمته واذا قلنا ان الخيار للمشتري في تعيين نوع منها كما كان الخيار له
قبل أن ترخص فانه كان مخيراً في دفع اى نوع اراد فاقسم الخيار له بعد الرخص يؤدى الى النزاع والضرر فان
خياره قبل الرخص لا ضرر فيه على البائع أما بعده ففيه ضرر لان المشتري يتطرق الى الانقوع له ولا ضرر على البائع
فيختاره فان ما كان يساوي عشرة اذا صار نوع منه بثمانية ونوع منه بثمانية ونصف يختار ما صار بثمانية فيدفعه
للبائع ويحسبه عليه بعشرة كما كان يوم البيع وهذا في الحقيقة دفع مثل ما كان يوم البيع لاقيمته لان قيمة كل
نوع تعتبر بغيره فحتم لم يمكن دفع القيمة لما قلنا وزم من ابقاء الخيار للمشتري لزوم الضرر للبائع حصل الاشتباه
في حكم المسألة كما قلنا والذي حزرته في رسالتى تنبيه الرقود أنه ينبغي أن يؤمر المشتري بدفع المتوسط رخصاً
لأبالاته رخصاً ولا بالاقلة حتى لا يلزم اختصاص الضرر به ولا بالبائع لكن هذا اذا حصل الرخص لجميع
انواع العملة أما لو بقي منها نوع على حاله فينبغي أن يقال بالرام المشتري الدفع منه لان اختياره دفع غيره يكون
نعتاً بقصد اضرار البائع مع امكان غيره بخلاف ما اذا لم يمكن بأن حصل الرخص للجميع فهذا غاية ما ظهر لى
في هذه المسألة والله سبحانه اعلم (قوله الاذايين في المجلس) قال في الجرافا اذا ارتفعت الجهالة يبين
احدهما في المجلس ورضى الاخر صرح لارتفاع المقد قبل تقرر فصار كالبيان المقارن (قوله هو في عرف
المتقدمين الخ) كذا قاله في الفتح واستدل به بحديث الفطرة كما خرج على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
صاعاً من طعام او صاعاً من شعير لكن قال في الجرافا في المصباح الطعام عند اهل الجرافا خاصة وفي العرف
اسم لما يؤكل مثل الشراب اسم لما يشرب وجعه اطعمة اه والمراد به في كلام المصنف الحبوب كلها لا البر
وحده ولا كل ما يؤكل بقرينة قوله كيلا وجرافا اه (قوله كيلا وجرافا) منصوبان على الحال لانهما بمعنى
اسم الفاعل او المفعول فافهم (قوله مثل الجيم الخ) اى يجوز في جميع الحركات الثلاث في القاموس
الجرافا والجرافة مثلثين والمجازفة الحدس في البيع والشراء معرب كراف اه والحدس الطن والتخمين
وحاصله ما في المغرب من انه البيع والشراء بلا كيل ولا وزن ونقل ط أن شرط جوازه أن يكون ميمزاً مشاراً
اليه (قوله اذا كان بخلاف جنسه) أما يجنسه فلا يجوز مجازفة لاحتمال التفاضل الا اذا ظهر تساويهما
في المجلس بمر حتى لو لم يحتمل التفاضل كان باع كفة ميران من فضة بكفة منها جازوان كان مجازفة كما في الفتح
والمجازفة فيه بسبب انه لا يعرف قدرها (قوله لشرطية معرفته) لاحتمال أن يتفاحها السلم فريد المسلم
اليه دفع ما أخذ ولا يعرف ذلك الا بعرفة القدر ط (قوله ومن المجازفة البيع الخ) صرح بأنه من
المجازفة مع أن ظاهر المتن انه ليس منها بقرينة العطف والاصل فيه المغايرة لانه على صورة الكيل والوزن وليس به
حقيقة افاده في النهر (قوله والمشتري الخيار فيهما) أفاد أن البيع جائز غير لازم وهذا الخيار خاف كشف
الحال بمر وفي رواية لا يجوز البيع والاول اصح وأظهر كافي الهداية وأول في الفتح قوله لا يجوز بأنه لا يلزم
توقيفاً بين الرويتين اى فلا حاجة الى التصحيح لارتفاع الخلاف فاعتراض البحر عليه بأنه خلاف ظاهر الهداية
غير ظاهر وفي البحر عن السراج ويشترط لبقاء عقد البيع على الصحة بقاء الاناء والخجر على حالهما فلو تلفا قبل
التسليم فسد البيع لانه لا يعلم مبلغ ما باعه منه اه (قوله وهذا اذا لم يحتمل الاناء النقصان) بأن لا ينكس
ولا ينقبض كأن يكون من خشب او حديد أما اذا كان كالزنبيل والحوالي فلا يجوز الا في قرب الماء استحصانا
للتعامل نهر (قوله والخجر التفتت) هذا مرئى عن ابي يوسف حتى لا يجوز بوزن هذه البطيخة ونحوها
لانها تنقبض بالجفاف وعول بعضهم على ذلك وليس بشئ فان البيع بوزن تجر عينه لا يصح الا بشرط تعجيل
التسليم ولا جفاف يوجب نقصاناً في ذلك الرمان وما قد يعرض من تأخره يوماً او يومين من نوع بل لا يجوز ذلك
كما لا يجوز في السلم وكل العبارات تفسد بتسديد البيع في ذلك بالتعجيل وعامة في الفتح قال في البحر
وهو حسن جداً وقواه في النهر أيضاً (قوله كبيع الخ) عبر في الفتح وغيره بقوله وعن ابي جعفر باعه من هذه
الخطة قدر ما يملأ الطشت جاز ولو باعه قدر ما يملأ هذا البيت لا يجوز اه (قوله وصح فيما سمي) اشار به
الى أن الصاع ليس بقيد حتى لو قال كل صاعين او كل عشرة بدرهم صح في اثنين وعشرة وعلى هذا فقول المتن صاع
بدل من ما بدل بعض من كل وفيه من الخازنة ما لا يتخفى اه ح (قوله في بيع صبرة) هي الطعام المجموع سميت
بذلك لافراغ بعضها على بعض ومنه قيل السحاب صبر قاله الازهرى وأراد صبرة مشار إليها

كما ساقى وليست قد ابل كل مكيل او موزون او معدود من جنس واحد اذ لم يختلف قيمته كذلك فهو وقيد
بصورة آخره ازاعن صبرين من جنسين كما في الغرر وقال في شرحه الدرر اى لا يصح البيع عنده في القدر المستحق
اذا بيع صبرتان من جنسين كصبري بتر وشعير كل قفيز او قفيزين بكذا حيث لم يصح البيع عنده في قفيز واحد
لتفاوت الصبرتين وعندهما يصح فيما ابضا و ذكر في المحيط والايضاح ان العقد يصح على قفيز واحد منهما اه
وقوله يصح اى عنده كما في الكافي وقوله منهما اى من الصبرتين من جنسين اى من كل واحدة نصف قفيز كما به
عليه شرح الهداية عزيمه (قوله كل صاع بكذا) قيل يجوز كل بدل من صبرة وقيل مبتدأ وخبر والجملة صفة
صبرة اه اى على تقدير القول اى مقول فيها كل صاع بكذا او يحتمل كون الجملة صفة لبيع وكونها في محل نصب
على الحال باختيار القول أيضا (قوله مع الخيار للمستري) اى دون البائع فهو وفي البحر ولم يذكر المصنف
الخيار على قول الامام فالواو له الخيار في الواحد كما اذا رآه ولم يكن رآه وقت البيع ثم نقل عن غاية البيان ان لكل
منهما الخيار قبل الكيل وذلك لان الجملة فاعلة اول تفرق الصفقة ثم قال وصرح في البدائع بلزوم البيع في
الواحد وهذا هو الظاهر وعندهما البيع في الكل لازم ولا خيار اه (قوله لتفرق الصفقة عليه) استشكل
على قول الامام لانه قائل بانصرافه الى الواحد فلا تفرق وأجاب في المعراج بأن انصرافه الى الواحد محتمل
فيه والعوام لا علم لهم بالمسائل الاجتهادية فلا ينزل عالما فلا يكون راضيا كذا في القوائد الظهيرية وفيه نوع تأمل
اه بحر ولعل وجه التأمل انه يلزم عليه أن من علم أن العقد منصرف الى الواحد لم يثبت له الخيار لعدم تفرق
الصفقة عليه مع أن كلامهم شامل للعالم وغيره وعن هذا كان الظاهر ما مر عن البدائع من لزوم البيع في الواحد
(قوله ويسمى خيار التكشف) اى تكشف الحال بالصحة في واحد وهو من الاضافة الى السبب ط (قوله
ان كليت في المجلس) وله الخيار أيضا كما في الفتح والتميين والنهر (قوله لزوال المفسد) وهو جهالة المبيع
والثمن (قوله قبل تقزره) اى قبل ثبوته بانقضاء المجلس ط (قوله اوسمى جملة قفزاتها) وكذا الوسمى عن
الجميع ولم يبين جملة الصبرة كالو قال بعثك هذه الصبرة بمائة درهم ككل قفيز درهم فانه يجوز في الجميع اتفاقا
بحر والحاصل انه ان لم يسم جملة المبيع وجملة الثمن صح في واحد وان سمي احدهما صح في الكل كالو سمي
الكل ويأتى بيان ما لو ظهر المبيع ازيدا وانقص وبقي ما اذا باع قفيزا مثلا من الصبرة والظاهر انه يصح بلا خلاف
للعلم بالمبيع فهو كبيع الصبرة كل قفيز بكذا اذا سمي جملة قفزاتها ولذا أفتى في الخيرية بصفة البيع بلا ذكر خلاف
حيث سئل فيمن اشترى غراير معلومة من صبرة كثيرة فأجاب بأنه يصح ويلزم ولا جهالة مع تسمية الغرائر اه
(قوله بلا خيار لو عند العقد) صرح به ابن كمال والظاهر أن التسمية قبل العقد في مجلسه كذلك (قوله وبه
لو بعده الخ) الضمير الاول للخيار والثاني للعقد قال ح اى وصح في الكل بالخيار للمستري لو سمي جملة قفزاتها
بعد العقد في المجلس (قوله اوبعده) اى بعد المجلس (قوله عندهما) راجع لقوله اوبعده ولكن لا خيار
للمشتري في هذه الصورة عندهما خلافا لما تنقضه عبارته افاده ح قلت فكان الاصول أن يقول لا بعده
وصح عندهما وعبارة الملتقى مع شرحه لا يصح لو زالت الجهالة بأحدهما بعد ذلك اى المجلس لتقرر المفسد
وقالا لا يصح مطلقا اه ولا يخفى أن عدم الصحة عندهما انما هو فيما زاد على صاع أما فيه فالصحة ثابتة وان لم
توجد تسمية أصلا كما تنفيده عبارة المتن (قوله وبه يفتى) عزاه في الشرح بلائية الى البرهان وفي النهر عن
عيون المذاهب وبه يفتى لا لضعف دليل الامام بل لتيسيرا اه وفي البحر وظاهر الهداية ترجيح قولهما
لتأخير دليلهما كما هو عادته اه قلت لكن رجع في الفتح وقوله وقوى دليله على دليلهما ونقل ترجيحهما أيضا
العلامة قائم عن الكافي والمجوبى والنسقى وصدر التبريعة ولعله من حيث قوة الدليل فلا ينافى ترجيح
قولهما من حيث التيسير ثم رأيت في شرح الملتقى أفاد ذلك وظاهره ترجيح التيسير على قوة الدليل (قوله
فان رضى) تفرع على قوله وبه لو بعده في المجلس (قوله الظاهر انهم) هو رواية محمد عن الامام استظهرها
في النهر على رواية أبي يوسف عنه انه لا يجوز الا براضيهما (قوله وفسد في الكل) اى عنده خلافا لهما الا ان
الافراد اذا كانت متقاونة لم يصح في شيء بحر اى لافى واحد ولا فى اكثر بخلاف مسألة الصبرة وساقى
ترجيح قولهما وهذا شروع في حكم القيمات بعد بيان حكم المثليات كالصبرة ونحوها من كل مكيل وموزون
(قوله يفتح) اى يفتح الثاء المثلثة أما بضمها فالكثير من الناس او من الدراهم وبكسرهما الهلكة كما في التماموس

كل صاع بكذا مع الخيار
المشتري لتفرق الصفقة عليه
ويسمى خيارا لتكشف (ر) صح
(في الكل ان) كليت في المجلس
لزوال المفسد قبل تقزره او
(سمى جملة قفزاتها) بلا خيار
لو عند العقد وبه لو بعده
في المجلس او بعده عندهما
وبه يفتى فان رضى حل يلزم
البيع بلارضى البائع الظاهر
نعم هر (وفسد في الكل
في بيع ثلة) يفتح قدسديد
قطيع الغنم

(قوله وثوب) اي بضرة التبعض أما في السكر باس فينبغي جوازه في ذراع واحد كافي الطعام الواحد
 بجر عن غاية البيان قلت ووجهه ظاهر فان الكرياس في العادة لا يختلف ذراع منه عن ذراع ولذا فرض
 القهستاني المسألة فيما يختلف في القيمة وقال فان الذراع من مقدم البيت او الثوب اكثر قيمة من مؤخره اه
 فأفاد أن ما لا يختلف مقدمه ومؤخره فهو كالصبرة (قوله كل شاة) أما لو قال كل شاتين بعشرين وسمى الجملة
 مائة مثلاً كان باطلا لاجاها وان وحده كما سمي لان كل شاة لا يعرف منها الا بانضمام غيرها اليها قاله الحدادي
 وفي الخاتمة ولو كان ذلك في مكمل او موزون أو عددى متقارب جاز نهر (قوله وان علم) اي بعد العقد
 كما يفيد ما يأتي (قوله ولورضيا الخ) في السراج قال الحلواني الاصح أن عند أبي حنيفة اذا احاط عليه
 بعدد الاغنام في المجلس لا ينقلب صحيحا لكن لو كان البائع على رضاه ورضى المشتري بعقد البيع بينهما بالتراضي
 كذا في القوائد الظهيرية ونظيره البيع بالرقم اه بجر وفي المجتبى ولو اشترى عشر شياه من مائة شاة أو عشر
 بطيخات من ورق فالبيع باطل وكذا الرمان ولو عزلها البائع وقبلها المشتري جاز استحسانا والعزل والقبول بمنزلة
 ايجاب وقبول اه ومثله في التارخانية وغيرها قال الخيزراني وفيه نوع اشكال وهو أنه تقدم أن التعاطي
 بعد عقد فاسد لا ينعقد به البيع اه وانظر ما قدمناه من الجواب عند الكلام على بيع التعاطي (قوله ونظيره
 البيع بالرقم) يسكون القاف علامة يعرف بها مقدار ما وقع به البيع من الثمن فاذا لم يعلم المشتري بنظران علم في
 مجلس البيع نفذ وان تنذر قافل العلم بطل درر من باب البيع الفاسد وتعقبه في الشربلية بأن النافذ لازم
 وهذا فيه اخبار بعد العلم بقدر الثمن في المجلس وبأن قوله بطل غير مسلم لانه فاسد يفيد الملك بالقبض وعليه قيمته
 بخلاف الباطل واجيب عن الاول بأنه ليس كل نافذ لازما فقد شاع أخذهم النافذة مقابل له وقوف اه وفي
 الفتح أن البيع بالرقم فاسد لان الجهالة تمكنت في صلب اله قد وهو جهالة الثمن بسبب الرقم وصارت بمنزلة
 القمار للخطر الذي فيه انه سيظهر كذا وكذا وجوزاه فيما اذا علم في المجلس بعقد آخر هو التعاطي كما قاله الحلواني اه
 وانظر ما قدمناه في بحث البيع بالتعاطي (قوله ولو سمي الخ) اي في صلب العقد فلا ينافي قوله وان علم عدد
 الغنم في المجلس الخ قال في البحر قيد بعدم تسمية ثمن الكل لانه لو سمي كما اذا قال بعتك هذا الثوب بعشرة
 دراهم كل ذراع بدرهم فانه جائز في الكل اتفاقا كما لو سمي جملة الذرعان او القطيع اه (قوله والضابط للكلمة
 كل الخ) اعلم انهم ذكروا فروعا في كل ظاهرها التنافي فانهم تارة جعلوها مضيدة للاستغراق وتارة للواحد
 وتارة لانه قد شئنا منها فاقحم صاحب البحر في ذكر ضابط يحصر الفروع المذكورة بعد تصريحهم بأن لفظ كل
 لاستغراق افراد ما دخلته من المنكر وأجزائه في المعترف قلت ولذا اصح قولك كل رمان ما كول بخلاف قولك
 كل الرمان ما كول لان بعض أجزائه كقشره غير ما كول (قوله ان لم تعلم نهايتها) أما ان علمت فالامر فيها
 واضح كما اذا قال كل زوجة لي طالق وله اربع زوجات مثلاً فان كلات استغرقتها اه ح اي بلا تفصيل (قوله
 فان لم تؤد للجهالة) اي المفضية الى المنازعة والاولى قول البحر فان لم نقض الجهالة الى منازعة (قوله
 كمين وتعلق) عطف تفسير وعبرة البحر كسألة التعليق والامر بالدفع عنه وذكر قبله مسألة التعليق وقال
 انها للكل اتفاقا كما اذا قال كل امرأة اتر زوجها أو كلها اشترت هذا الثوب أو ثوبا فهو صدقة او كلاركبت هذه
 الدابة او دابة وقرق ابويوسف بين المنكر والمعين في الكل وتماه في الزيلعي من التعليق وفي الخاتمة كلما
 اكلت اللحم فعلى درهم فعليه بكل لقمة درهم وذكر مسألة الامر بالدفع فيما اذا أمر رجلا بأن يدفع لزوجته
 نفقة فقال ادفع عني كل شهر كذا فادفع المأمورا اكثر من شهر لزم الامر (قوله والا) اي بأن أدت للجهالة
 المنفضة الى المنازعة (قوله فان لم تعلم) اي لم يمكن علمها كافي البحر في عبارة تسامح (قوله كاجارة)
 صورته أجزأك داري كل شهر بكذا صح في شهر واحد وكل شهر سكن أوله لزمه (قوله وكفالة) صورته اذا
 ضمن لها نفقتها كل شهر أو كل يوم لزمه نفقة واحدة عند الامام خلافا لابي يوسف بجر (قوله واقرار) صورته
 اذا قال لك على كل درهم ولوراد من الدراهم فقياس قول الامام عشرة وقال ثلاثة بجر (تنبيه) زاد في البحر
 هنا قسما آخر وعبارته ثم رأيت بعد ذلك في آخر غصب الخاتمة من مسائل البراء لو قال كل غريمي فهو في حل
 قال ابن مقاتل لا يبرأ غرماؤه لان البراء ايجاب الحق للغرماء ويجاب الحقوق لا يجوز الا للقوم بأعيانهم وأما
 كلمة كل في باب الاباحة فقال في الخاتمة من ذلك الباب لو قال كل انسان تناول من مالي فهو له حلال قال محمد بن

مطلب
 البيع بالرقم

قوله وهو جهالة الثمن هكذا
 بخطه والصواب وهي بالتأنيث
 اي الجهالة اه محصيه

مطلب
 الضابط في كل

(وثوب كل شاة أو ذراع) لف
 ونشر (بكذا) وان علم عدد
 الغنم في المجلس لم ينقلب صحيحا
 عنده على الاصح ولورضيا
 انعقد بالتعاطي ونظيره البيع
 بالرقم سراج (وكذا) الحكم
 (في كل معدود متفاوت)
 كابل وعبيد ويطبخ وكذا كل
 مافي تبعضه ضرر كصوغ وان
 بدائع ولو سمي عدد الغنم
 او الذرع او جملة الثمن صح
 اتفاقا والضابط لكلمة كل
 أن الافراد ان لم تعلم نهايتها
 فان لم تؤد للجهالة فلا تستغراق
 كمين وتعليق والا فان لم تعلم
 في الجاس فعلى الواحد انفاقا
 كاجارة وكفالة واقرار

سأله لا يجوز ومن تناوله ضمن وقال ابو نصر محمد بن سلام هو جاز تنظر الى الاباحة والاباحة للصبي هول جائرة ومحمد
جعله ابراء عما تناوله والابراء للجهول باطل والفتوى على قول أبي نصر اه ويمكن أن يقال في الضابط بعد
قوله فيه وعلى الواحد اتفاقا ان لم يكن فيه ايجاب حق لاحد فان كان لم يصح ولا في واحدة كسألة الابراء اه كلام
البحر (قوله والا) اي بأن علمت في المجلس والمراد أمكن عليها فيه كما قد ساءه عن البحر في قوله فان لم تعلم وحديث
فلا يرد أن الغنم ان علمت في صلب العقد صح في الكل وأن الصبرة ان علمت في المجلس صح في الكل أيضا فافهم
(قوله كالغنم) أدخلت الكاف كل معدود متفاوت ط (قوله والا) بأن لم تتفاوت (قوله وصحها) فافهم
في الكل) اي وصحها صاحبان العقد في الثلثة والصبرة في كل الغنم وكل الاقصة اه ح اي سواء علم في المجلس
اولا والاوى ارجاع ضمير فيها الى المثلي والقيمي ليشمل المذروع وكل معدود متفاوت وعبارة مواهب الرحمن
هكذا اوسع صبرة مجهولة القدر كل صاع بدرهم وثله او ثوب كل شاة او ذراع بدرهم صحيح في واحد في الاولى فاسد
في كل الثانية والثالثة وأجازاه في الكل كما لو علم في المجلس بكيل او قول وبه بقي اه وعبارة القهسته تاني وهذا
كله عنده وأما عندهما فتقد في الكل في الصورتين اي صورتي المثلي والقيمي بلا خيار للمشتري ان رآه وعليه
الفتوى كما في المحيط وغيره اه (قوله وان باع صبرة الخ) قيل هذا مقابل قوله وفي صاع في بيع صبرة قلت
وفيه نظر بل مقابلة قوله وصح في الكل ان سعى جلة قفزانها وما هنيئان لذلك المقابل وتفصيل له فافهم
(قوله على انها مائة قفيز) قيد بكونه بيع مكاييل لانه لو اشترى حنطة مجازفة في البيت فوجد تحتها ذكنا خيري بين
اخذها بكل الثمن وتركها وكذا لو اشترى بئرا من حنطة على انها كذا وكذا ذراعا فاذا هي اقل واذا كان طعاما
في حب فاذا انصفه بين يأخذه بنصف الثمن لان الحب وعاء يكال فيه فصار المبيع حنطة مقدرة والبيت والبئر
لا يكال بهما ومثل ما اذا كان المسعى مشروطا بلفظ أو بالعاد فلما في البزاية اتفق اهل بلدة على سعر الخبز
والحم وشاع على وجه لا يتفاوت فأعطى رجل ثمننا واشترى وأعطاء اقل من المتعارف ان من اهل البلدة يرجع
بالنقصان فيهما من الثمن والارجع في الخبز لانه فيه متعارف فيلزم الكل لافي اللحم فلا يعم اه بحر (قوله أخذ
الاقل بحصته أو فسخ) اطلق في تخيره عند النقصان في المثلي وذكر له في البحر قدين الاول عدم قبضه كل المبيع
او بعضه فان قبض الكل لا يخرجه في الخانية يعني بل يرجع في النقصان والثاني عدم كونه مشاهدا لما
في الخانية اشترى سويقا على أن البائع له بمن من الثمن وتقابضا والمشتري ينظر اليه فظهر أنه له بنصف من جاز
البيع ولا خيار للمشتري لان هذا ما يعرف بالعيان فاذا عاينته اتقى الغرور كما لو اشترى صابونا على أنه متخذ من
كذا جرة من الدهن فظهر أنه متخذ من اقل والمشتري ينظر الى الصابون وقت الشراء وكذا لو اشترى قيصا
على أنه متخذ من عشرة اذرع وهو ينظر اليه فاذا هو من تسعة جاز البيع ولا خيار للمشتري اه واعتراض
في النهر الاول بأن الموجب للتخير انما هو تفرق الصفقة وهذا القدر ثابت فيما لو وجد بعد القبض ناقصا الا أن
يقال انه بالقبض صار راضيا بذلك قدبره اه قلت هذا نظرا اذا علم بنقصه قبل القبض والا فلا يكون راضيا
فينبغي التفصيل تأمل واعتراض في النهر أيضا الثاني بأن الكلام في مبيع يتقسم أجزاء الثمن فيه على أجزاء
المبيع وما في الخانية ليس منه لتصر يحجم بأن السويق قيمتي لما بين السويقين من التفاوت الفاحش بسبب القلي
وكذا الصابون كما في جامع الفصولين وأما الثوب فتطاهر وعلى هذا ما سأتى من أنه يخفى في نقص القيمي بين
أخذه بكل الثمن او تركه مقيد بما اذا لم يكن مشاهدا قدبره اه قلت وينبغي أن يكون هذا فيما يمكن معرفة
النقصان فيه بمجرد المشاهدة وذلك انما يظهر فيما يشعش نقصانه فاذا شاهده يكون راضيا به ثم ان الظاهر من
كلام الخانية انه عند المعاينة يلزم البيع بكل الثمن بلا خيار وكلامنا في التخيير بين الفسخ وأخذ الاقل بحصته
لا بكل الثمن فلذا جعل في النهر عدم المشاهدة قيدا في القيمي لافي المثلي اي أنه في القيمي يأخذ الاقل بكل الثمن
بلا خيار اذا كان مشاهدا وعن هذا لم يذكره الشارح هنا بل في القيمي (قوله ليس في تعييضه ضرر) خرج
ما في تعييضه ضررا لما في الخانية لو باع لؤلؤة على انها وزن مثقالا فوجد حاكرا كثر سلبت للمشتري لان الوزن فيما يضره
التعويض وصف بتزلة الذرعان في الثوب اه وفيما القول للمشتري في النقصان وان وزنه له البائع ما لم يقر
بأنه قبض منه المقدار اه نهر (قوله وما زاد للبائع) راجع الى قوله او اكثر قال في النهر وقيد الزا هدى
بما لا يدخل تحت الكيلين او الوزنين أما ما يدخل فلا يجب رده واختلف في قدره فقيل نصف درهم في مائة وقيل

والا فان تناوت الافراد كالغنم
لم يصح في شيء عنده والاصح
في واحد عنده كالصبرة
وصحها فيهما في الكل
بحر وفي النهر عن العيون
والشر بلالية عن البرهان
والقهسته تاني عن المحيط وغيره
وبقولها ما بقي تسيرا (وان
باع صبرة على انها مائة قفيز بمائة
درهم وهي اقل او اكثر اخذ)
المشتري (الاقل بحصته)
ان شاء (أو فسخ) لتفرق
الصفقة وكذا كل مكيل
او موزون ليس في تعييضه
ضرر (وما زاد للبائع)

دافع في ماله لا حكم له وعن أبي يوسف دافع في عشرة كثير وقيل مادون حبة عذو في المينار وفي التفتة المعتاد
 في زمانه من اد (قوله على قدر معين) فما زاد عليه لا يدخل في العقد فيكون تبائع بحرمه وانه ان
 المتعبر ما وقع عليه العقد من العدد وان كان ثلث البائع او المشتري انه اقل او اكثروا اقل في التفتة عند الكراغند
 فتنها أربعة وعشرين وأخير البائع به ثم اضاف العقد الى عينا ولم يترك العدد ثم زادت على ما ظنه في حلال
 يشتري ماومه الخطة كل فتنة بمش معين وحاسبوا فبلغ ستائة درهم فقلوا وحاسبوا المشتري بخمسمائة
 وربعها منه بالخمسائة ثم قالوا ان فيها غلنا لا ينزله الا خمسمائة * أقر القصاب أربع شياء فقال بأنه عاخي
 بخمسة كل واحدة دينار وربع جاء القصاب بأربعة ذناب فقال هل بعت هذه بهذا القدر والبائع يعتقد أنها
 خمسة من البيع قال وهذا اشارة الى أنه لا يعتبر ما سبق أن كل واحدة دينار وربع اد وأقره في البحر
 (قوله وان باع المذروع) كئوب وأرض درم متي (قوله على انه مائة ذراع) بيان للمثلية والاولى أن
 يزيد بمائة درهم لثم المائنة (قوله الا اذا قبض المبيع او شاعده الخ) قدما قريبا أن صاحب البحر ذكر
 ذلك في بيع المثلي كالمسبرة اذا ظهر المبيع ناقصا وأنه في النهر بحث في الاول بأنه لا فرق بين ما قبل القبض
 او بعده وفي الثاني بأنه مسلم في نقص التبعي دون المثلي فلذا ذكر الشارح ذلك في المذروع لأنه قبي وتلك ذكره
 في المثلي وصكاه لم يعتبر ما بحث في النهر في الاول وهو اعتبار القبض وقد سنا انه ينبغي التفصيل وأن سقوط
 الخيار بالمساعدة ينبغي أن يكون فيما يدر له نقصانه بالمساعدة (قوله وأخذ الاكثر) اي قضاء وحل محل له
 الزيادة ديانته فيه خلاف نقله في البحر عن المعراج قلت وظاهر اطلاق المتن اختيارا حل وفي البحر عن العدة
 لو اشترى خطبا على أنه عشرون وقرا فوجده ثلاثين طاب له الزيادة كما في الذرعان قال في البحر وهو مشكل
 وينبغي أن يكون من قبيل القدر لان الخطب لا يتعيب بالتبعض فينبغي أن تكون الزيادة للبائع خصوصا ان كان
 من الطرفا التي تعرف وزنها بالتأخرة اد (قوله لان الذرع وصف الخ) بيان لوجه الفرق بين القدر
 في المثليات من مكيل وموزون وبين الذرع في التقيات حيث جعل القدر أصلا والذرع وصفا ونوعا على ذلك
 أحكاما منها ما ذكره هنا من مسألة بيع المسبرة على انها مائة فتنة بمائة بيع المذروع كذلك وقد اختلفوا في
 وجه الفرق على احوال منها ما ذكره الشارح هنا وكذا في شرحه على المثلي حيث قال قلت وانما كان الذرع
 وصفا دون المقدار لان التشقص يضرب الاول دون الثاني وقالوا ماتعيب بالتشقص والزيادة والنقصان
 وصف وما ليس كذلك اصل وكل ما هو وصف في المبيع لا يقابل شيئا من الثمن الخ (قوله الا اذا كان مقصودا
 بالتناول) اي تناول المبيع له كانه جعل كل ذراع مبيعا ط (قوله لصيرورته) اي الذرع اصلا اي مقصودا
 كالتدري في المثليات (قوله بافراده) الباء للبيان (قوله كل ذراع بدرهم) بنصب كل حال من الاكثر
 لتأوله بالمشتق اي مذكورا كل ذراع بدرهم (قوله اوفسخ) حاصله أن له الخيار في الوجهين أما في النقصان
 فلتفرق الصفة وأما في الزيادة فلدفع ضرر التزام الزائد من الثمن وحق قول الامام وهو الاصح وقيل الخيار
 فيما تنافوت جوانبه كالتقصيص والسر او يل وأما فيما لا تنافوت كالكرباس فلا يأخذ الزائد لأنه في معنى المكيل
 كذا في شرح المثلي ط وقد سنا وجه كونه في معنى المكيل وأنه جزم به في البحر عن غاية البيان وبأن أيضا
 وكذا يأتي في كلام المصنف ما اذا كانت الزيادة والنقصان بنصف ذراع فقيه تفصيل وفيه خلاف (تنبيه)
 قال في الدرر انما قال في الاولى اوترك وقال ههنا اوفسخ لان البيع لما كان ناقصا في الاولى لم يوجد المبيع
 فلم يعتقد البيع حقيقة وكان أخذ الاقل بالاقل كالبيع بالتعاطي وفي الثانية وجد المبيع مع زيادة هي تابعة في
 الحقيقة فتدبر اد (قوله من مائة ذراع) قيد به وان كان فاسدا عنده بين جلة ذراعها أولا لدفع قول الخلفاء
 ان محل الفساد عنده فيما اذا لم يسم جلتها فانه ليس بصحيح وليصح قوله لا اسم فانه لو لم يبين جلة السهام كان فاسدا
 اتفاقا وحيث لا يكون الفساد فيما اذا لم يبين جلة الذرعان فهو ما اولوا بافاده في البحر (قوله من دار أو حجام)
 أشار الى أنه لا فرق بين ما يحتل النسخة وما لا يحتلها ح (قوله وصحاح الخ) ذكر في غاية البيان نقلا عن الصدر
 الشهيد والامام العتباتي أن قولهما يجوز البيع اذا كانت الدار مائة ذراع وفيهم هذا من تعليلهما أيضا حيث
 قال لان عشرة اذرع من مائة ذراع عشر الدار فاشبه عشرة أسهم من مائة سهم وله أن البيع وقع على قدر معين
 من الدار لا على شائع لان الذراع في الاصل اسم لخشب يدرع بها واستعره للمايحله وهو معين لا مشاع لان

مثله

المعتبر ما وقع عليه العقد وان

ثلث البائع او المشتري انه اقل او اكثر

لوقوع العقد على قدر معين

(وان باع المذروع مثله) على

انصافه ذراع مثلا (أخذ)

المشتري (الاقل بكل الثمن

او ترك) الا اذا قبض المبيع

او شاعده فلا خيار له لا تناف

الغرور غير (و) أخذ (الاكثر

بلا خيار للبائع) لان الذرع

وصف لتعيبه بالتبعض ضد

القدر والوصف لا يقابل شيئا

من الثمن الا اذا كان مقصودا

بالتناول كما افاده بقوله (وان

قال) في بيع المذروع (كل

ذراع بدرهم أخذ الاقل

بمحضته) لصيرورته أصلا

بافراده بذكر الثمن (او ترك)

لتفريق الصفة (وكذا)

أخذ (الاكثر) كل ذراع

بدرهم أو فسخ) لدفع ضرر

التزام الزائد (وفد بيع عشرة

اذرع من مائة ذراع من دار)

أوجام وصحاح

المشاع لا يتصور أن يذرع فإذا أريد به ما يحلده وهر معين لكنه مجذور الموضع بطل العقد درر قلت ووجه
 كون الموضع مجعولا أنه لم يمين أنه من مقدم الدار أو من مؤخرها وجوابها تفاوت قيمة فكان المعقود عليه
 مجعولا لجهالة مفضية الى التزاع فيفسد كبيع بيت من بيوت الدار كذا في الكافي عزمية (قوله على
 الصحيح الخ) حاصلا أنه إذا سمي جملة الذرعان صح والاقبال لا يجوز عند هذا الجلالة والصحيح الجواز عندهما لانها
 جهالة يد هما اي المتبايعين از التبايان تقاس كلها فيعلم نسبة العشرة منها فيعلم المبيع فتح (قوله لسبوع
 السهم) لان السهم اسم للجزء الشائع فكان المبيع عشرة أجزاء شائعة من مائة سهم كافي النسخ اي فهو كبيع
 عشرة قاريط مثلا من أربعة وعشرين فانه شائع في كل جزء من أجزاء الدار بخلاف الذراع كما مر (قوله
 فيبيع بالتعاطي) بناء على أنه لا يلزم في صحة متاركة العقد الاول وقدمنا الكلام عليه (قوله اشترى عددا)
 أي معدودا وقوله من قيمتي بيان له واحتربه عن المثلي كالصبرة وقدمنا حكمها وبالعقدى عن المذروع ومز
 حكمه أيضا فاقبل ان الاولى أن يقول اشترى قيميا على أنه كذا لان كذا عبارة عن العدد مدفع فافهم (قوله
 على أنه كذا) بأن قال بعثك ما في هذا العدل على أنه عشرة أثواب بمائة درهم نهر وفسر الشراء في كلام
 الكتبة بالبيع فلذا صور به وهو غير لازم (قوله للجهاالة) اي جهالة الثمن في نقصان لانه لا تنقسم أجزاءه على
 أجزاء المبيع القيمي فلم يعلم لشوب الناقص حصة معلومة من الثمن المسمى لينقص ذلك التقدير منه فكان الناقص
 من الثمن قدرا مجعولا فخصر الثمن مجعولا ووجه الالة المبيع في فصل الزيادة لانه يحتاج الى رد الزائد فتنزعان في
 المردود نهر (قوله شمرا) قيد به لانه لوباع أرضا على أن فيها كذا تخلة فوجدنا المشتري ناقصة جازا البيع
 ويخبر المشتري ان شاء أخذها بجميع الثمن وان شاء تركه لان الشجر يدخل في بيع الارض تعا ولا يكون له قط
 من الثمن وكذا الرباع دارا على أن فيها كذا كذا ما فوجدنا ناقصة جازا البيع ويخبر على هذا الوجه بحر عن
 الخاتمة (قوله فسد) لان الثمرة لقط من الثمن فإذا كانت الواحدة غير مثمرة لم يدخل المعدوم في البيع فصارت
 حصة الباقي مجعولة فيكون هذا ابتداء عقد في الباقي بثن مجعول فيفسد البيع بحر عن الخاتمة (قوله
 كالوباع) تنظير لا تمثيل وقوله هدا لا بكسر العين في المغرب عدل الشيء مثله من جنسه وفي المقدار أيضا ومنه
 عدل الجمل اه فعدل الجمل ما يساوى العدل الا سرق في مقداره وهذا شامل للوعاء وما فيه من الساب ونحوها
 والمرا دبه هنا الساب (قوله فسد) لانه يؤدي الى التنازع في المستثنى بخلاف ما اذا كان معينا (قوله ولولين
 الخ) راجع الى قوله اشترى عددا من قيمتي (قوله ونقص ثوب) الاولى أن يقول ثوبا كذا قال في طرف الزيادة
 فيكون في نقص ضمير يعود على القيمي وثوبا تميز وعلى جعله فاعل نقص يحتاج الى تقدير ضمير مجرور بمن يعود على
 القيمي فتدبر (قوله بقدره) أي بما سوى قدر الناقص فتح ونهر والاولى بقدر ما سوى الناقص او بقدر
 الموجود المعلوم من المقام أو بقدر القيمي المذكور الذي نقص ثوبا وهذا أقرب بناء على ما قلنا من أن الاولى
 نصب ثوبا فيجدهم جمع الضمير في نقص وفي بقدره (قوله للجهاالة المزيد) قطع المنازعة في تعيين العشرة المبيعة
 من الاحد عشر كافي النهر (قوله ولورد الزائد) اي الى البائع ان كان حاضرا وقوله او عزله أي افرزه وأبقاه
 عنده ان كان البائع غابا (قوله خلاف) مذكور في الشرح والنهر لم يذكر في النهر خلافا وانما ذكره
 في شرح المصنف وعبارته قلت وفي البرازية اشترى عدلا على أنه كذا فوجدنا زيد والبائع غائب بعزل الزائد
 ويستعمل الباقي لانه ملكه اه وكذا استحسن والا فالبيع فاسد للجهاالة المزيد وقد صرح في الخاتمة
 والقضية بأن محمدا قال فيه أسحسن أن يعزل ثوبا من ذلك ويستعمل البقية وفيها قبله اشترى شأ فوجدنا زيد
 يدفع الزيادة الى البائع والباقي حلال له في المثلثات وفي ذوات القيم لا يحل له حتى يشتري منه الباقي الا اذا كانت
 تلك الزيادة مما لا يجرى فيها الضمة فينزع اه وهو يقتضي عدم الحل عند غيبة البائع بالاولى فهو معارض
 لما تقدم اه ما في شرح المصنف وهو مأخوذ من البحر ويمكن دفع المعارضة بحمد الثاني على القياس
 فلا ينافي ما مر أنه استحسن ويظهر منه ترجيح ما مر لكن ذكرنا الاستحسان في صورة غيبة البائع قال
 في الخاتمة فان غاب البائع فالوا يعزل المشتري من ذلك ثوبا ويستعمل الباقي وهذا استحسان أخذه بمحمد نظرا
 للمشتري اه أي لانه عند غيبة البائع يلزم الضرر على المشتري بعدم الانتفاع بالمبيع الى حضور البائع
 وربما لا يحضر أو تطول غيبته فلذا استحسن محمد عزل ثوب واستعمال الباقي نظرا للمشتري وهذا لا يجرى

وان لم يسم جلتها على الصحيح
 لان از التبايد هما (لا) يفسد
 بيع عشرة (أسم) من مائة
 سهم اتنا ذ لسبوع السهم
 بلا ذراع بقى لوراضيا على
 تعيين الذرع في مكان
 لم اره وينبغي انقلابه محصيا
 لوفى المجلس ولوبعد فبيع
 بالتعاطي نهر (اشترى عددا
 من قيمتي) ثابا او غما
 جوخرة (على أنه كذا
 فنقص وزاد فسد) للجهاالة
 ولواشترى أرضا على أن فيها
 كذا تخلة شمرا فاذا واحدة
 قيمها لا تمرد بحر (كالوباع
 عدلا) من الساب (او غما
 واستثنى واحدا بغير عينه)
 قد (ولربيعه جاز) البيع
 خاتمة (ولولين عن كل من
 القيمي) بأن قال كل ثوب منه
 يكذا (ونقص) ثوب (صح)
 البيع (بقدره) لعدم الجهاالة
 (وخبر) لفرق الصفقة
 (وان زاد) ثوبا (فسد) للجهاالة
 المزيد ولورد الزائد أو عزله
 حل يحل له الباقي خلاف
 (اشترى ثوبا) تفاوت جوابه
 فلم تفاوت ككرباس
 لم يحل له الزيادة ان لم يضره
 القطع
 قوله لم يذكر في النهر الخ سياق
 هذا الكلام يقتضي ان قوله
 مذكور في الشرح والنهر من
 عبارة الشارح ولعلها اسهت
 والافصح الشارح التي يدي
 ليس فيها قوله مذكور الخ
 ويجزى اه صحيح

في صورة حضرة البائع لا يمكن تجديده العقد معه فالظاهر بقاؤه على القياس وبه ظهر أنه لا معارضة بين الكلامين
 وأن ما ذكره الشارح من اجراء الخلاف في المورتين غير محترفا فهم (قوله وجاز بيع ذراع منه نهر) عبارة النهر
 قدينا بتفاوت جوانبه لأنها لم تتفاوت كالكراس لأنه لا زيادة لانه بمنزلة الموزون حيث لا يضرمه نقصان
 وعلى هذا فالواجب جواز بيع ذراع منه اهـ (قوله في عشرة وزيادة نصف) أي فيما إذا ظهر أنه عشرة ونصف
 (قوله لانه انفع) كالواشتره مع ما فوجده سالما نهر أي حيث لا خيار له (قوله في تسعة ونصف) أي في نقصانه
 نصف من العشرة (قوله وقال محمد الخ) يوجد قبل هذا في بعض النسخ وقال ابو يوسف يأخذ في الاولى بأحد
 عشر بالخيار وفي الثانية بعشرة به (قوله وفي الثاني بتسعة ونصف به) لأن من ضرورية مقابلة الذراع بالدرهم
 مقابلة نصفه بنصفه فيجرب عليه حكمهما درر وقوله بأي بالخيار لأن في الزيادة نفع عايش وبه ضرر بزيادة الثمن
 عليه وفي النقصان فوائد وصف مرغوب فيه نهر (قوله وهو) أي قول محمد أعدل الاقوال قال الاتقاني
 في غاية البيان وبه تأخذ (قوله لكن صحح القهستاني وغيره الخ) وفي الفتح عن الذخيرة قول ابي حنيفة اصح اهـ
 وفي تصحيح العلامة قاسم عن الكبرى أنه المختار (قوله فعليه الفتوى) تقرير على ما ذكر من تصحيحه ومشي
 المتون عليه لانه اذا اختلف التصحيح لقولين وكان احدهما قول الامام او في المتون اخذ بما هو قول الامام
 لانه صاحب المذهب وبما في المتون لأنها موضوعة لثقل المذهب وهنا اجتمع الامر ان فافهم والله سبحانه
 وتعالى اعلم

(فصل فيما يدخل في البيع تبعا وما لا يدخل)

وفيه ما يصح امتثاله من المبيع ومسائل آخر (قوله الاصل الخ) في المصباح اصل الشيء اسفله وأساس الحائط
 اصله حتى قبل اعمل كل شيء ما يستند وجود ذلك الشيء اليه اهـ وفيه ايضا القاعدة في الاصطلاح بمعنى الضابط
 وهو الامر المكمل المنطبق على جميع جزئياته اهـ فالمراد هنا ان الامل الذي يستند اليه معرفة هذا الفصل
 هو أن مسائله مبنية على قاعدتين ولا يخفى أن هذا تركيب صحيح فافهم (قوله على قاعدتين) الاولى أن يقول على
 ثلاث قواعد كما فعل في الدرر وقال والثالث أن ما لا يكون من القسمين ان كان من حقوق المبيع ومرافقه
 يدخل في المبيع بذكرها والا فلا اهـ وقد ذكره الشارح بقوله وما لم يكن من القسمين الخ افاده ط (قوله
 يعني كل ما هو متناول اسم المبيع) اشار به الى أن البناء في كلام المصنف مثال لا قيد وكذا الدار ط (قوله
 اتصال قرار الخ) فیدخل الخبارة الخلوقة والمنبئة في الارض والدار لا المدفونة يدل عليه قولهم لو اشترى ارضا
 بحقوقها وانهم حائط منها فاذا فيه رصاص او ساج او خشب ان من جلة البناء كالذي يكون تحت الحائط
 يدخل وان شيئا مودعه فيه فهو للبائع وان قال البائع ليس لي حكمه حكم القطة فقولهم شيئا مودعا يدل
 فيه الاجبار المدفونة ويقع كثيرا في بلادنا انه يشتري الارض والدار فيرى المشتري فيها بعد حفرها اجار
 المرمر والكدان والبلاط والحكم فيه ان كان مبنيا فله المشتري وان موضوعا لعل وجه البناء فله البائع وهي كثيرة
 الوقوع فاعتنم ذلك في لوازم البيع انها كانت مدفونة فلم تدخل والمشتري انما مبنية فقد يقال يتحالفان
 لانه يرجع الى الاختلاف في قدر المبيع وقد يقال يصدق البائع لان اختلافه في نافع لم يرد عليه العقد
 والتحالف على خلاف القياس فيما ورد عليه العقد فلا يقاس عليه غيره والبائع ينكر خروجه عن ملكه والاصل
 بقاء ملكه فتأمل اهـ ملخصا من حاشية المنح للغير الملى (قوله وهو ما وضع لالا بفصله البشر الخ) فیدخل
 الشجر كما يأتي اتصالها بها اتصال قرار الالياس لانه على شرف القطع كما يأتي ولا يدخل الزرع لانه متصل
 لان يفصل فاشبهه متاعا فيها كما في الدرر وانما يدخل الافتتاح لانه تبع للعقل المتصل فهو كالجزء منه اذا ينتفع
 به الا به بخلاف مفتاح القفل كما يأتي والحاصل انه قد يدخل به من المتقول المنفصل اذا كان تبعا للمبيع بحيث
 لا ينتفع به الا به فبصرفه كجزء كولد البقرة الرضيع بخلاف ولد الانان وقد يدخل عرفا كقتلادة الجمار
 وثياب العبد (قوله وما لا فلا) تبع فيه الدرر والمناسب اسقاطه ليصح التفصيل في قوله وما لم يكن
 من القسمين الخ تأمل (قوله فان من حقوقه ومرافقه) المرافق هي الحقوق في ظاهر الرواية فهو عطف
 مرادف والحق ما هو متبع للمبيع ولا بد له منه ولا يقصد الا لاجله كالطريق والشرب للارض كما سألني
 في باب الحقوق ان شاء الله تعالى (قوله يدخل بذكرها) أي بذكر الحقوق والمرافق (قوله والا لا) أي

وجاز بيع ذراع منه نهر

(على انه عشرة اذرع كل

ذراع بدرهم اخذه بعشرة في

عشرة) زيادة (نصف بلا

خيار) لانه انفع (و) اخذه

(بتسعة في تسعة ونصف بخيار)

لتفرق الصفة وقال محمد

يأخذه في الاول بعشرة

ونصف بالخيار وفي الثاني

بتسعة ونصف به وهو اعدل

الاقوال بجر وأقره المصنف

وغيره قلت لصكن صحح

القهستاني وغيره قول الامام

وعليه المتون فعليه الفتوى

(فصل) فيما يدخل في البيع

تبعا وما لا يدخل الاصل أن

مسائل هذا الفصل مبنية

على قاعدتين احدهما

ما افاده بقوله (كل ما كان

في الدار من البناء) يعني كل

ما هو متناول اسم المبيع عرفا

يدخل بلا ذكر وذكر الثانية

بقوله (او متصلا به تبعا لها)

دخل في بيعها) يعني أن

كل ما كان متصلا بالمبيع

اتصال قرار وهو ما وضع لا

لان يفصله البشر دخل تبعا

وما لا فلا وما لم يكن من

القسمين فان من حقوقه

ومرافقه دخل بذكرها والا لا

وان لم يكن من حقوقه ومرافقه لا يدخل وان ذكر خاف لا يدخل التبر بغيره شجرة لانه وان كان اتصاله خلقا
فهو لقطع الاتصال فصار كالزراع الا اذا قال بكل ما فيها او منها لانه حينئذ يكون من المبيع كما في الدرر (قوله
فدخل البناء والمفاتيح الخ) وكذا العلو والكنيف كما في الدرر وقوله الا ترى في بيع دار متعلق يسد خل أي اذا
باعها بحدودها يدخل ما ذكر وان لم يقل بكل حقها او بمرافقتها كما في الدرر قال لان الدار اسم لما يدار عليه
الحدود والعلو منها وكذا البناء ثم قال لا يدخل في بيعها الظلة والطريق والشرب والمسبل الابه أي بكل حق
لها ونحوه أما الظلة فلانها مبنية على هواء الطريق فأخذت حكمه وأما الطريق والشرب والمسبل فلانها
خارجة عن الحدود لكن من الحقوق قد دخل بذكرها وتدخل في الاجارة بلا ذكرها لانها تابعة للارتفاع
ولا يحصل الابه بخلاف البيع لانه قد يكون للتجارة اه قلت وذكر في الذخيرة أن الاصل أن ما لا يكون من
بناء الدار ولا متصلا بها لا يدخل الا اذا جرى العرف في أن البائع لا يمنع عن المشتري فالمفتاح يدخل استحسانا
لا قياسا لعدم اتصاله وقلنا بدخوله بحكم العرف اه ملخصا ومقتضاه أن شرب الدار يدخل في ديارنا
دمشق الحمية للتعارف بل هو أولى من دخول السلم المنفصل في عرف مصر القاهرة لان الدار في دمشق
اذا كان لها ماء جار وانقطع عنها الاصل لم يتفجع بها وأيضا اذا علم المشتري انه لا يستحق شربها بعقد البيع لا يرضى
بشرائها الابن قليل جدا بالنسبة الى ما يدخل فيها شرها وتتمام الكلام على ذلك في رسالتنا المسماة بنشر
العرف في بناء بعض الاحكام على العرف (قوله المتصلة أغلقها الخ) جمع غلق بفتحين أي ما يغلق على الباب
قال في الفتح المراد بالغلق ما منبه ضيقة وهذا اذا كانت مركبة لا اذا كانت موضوعة في الدار اه هذا وانما
اقتصر على ذكر المفاتيح العلم بدخول الاغلاق المتصلة بالاولى لان دخول المفاتيح بالتبعية لهما فافهم (قوله
كضبة وكيلون) قيل الاول هو المسمى بالسكرة والثاني المسمى بالغال (قوله لا القفل) بضم فسكون أي
لا يدخل سواء ذكر الحقوق اولا وسواء كان الباب مغلقا اولا وسواء كان المبيع حائطا او بيتا او دارا كما في
الخاتمة بجر (قوله لعدم اتصاله) وانما تدخل الألواح وان كانت منفصلة لانها في العرف كالابواب المركبة
والمراد بهذه الألواح ما تسمى بمصدر درايب الدكان وقد ذكر فيها عدم الدخول فلا يعول عليه اه فتح أي
لانها لا يتفجع بالكأن الابه (قوله والسلم المتصل) في عرف القاهرة ينبغي دخوله مطلقا لان بيوتهم طبقات
لا يتفجع بها بدونه ولا يرد عدم دخول الطريق مع انه لا ارتفاع الابه لان ملك رقبته لا يقصد الاخذ بشقعة
الجوار ولها تدخل في الاجارة بلا ذكر كما سبأ في بجر أي لان اجارة الارض لا يقصد بها الا ارتفاع برقيتها
فلذا دخل الطريق فيها بخلاف البيع لكن لا يخفى أن هذا ناقض للجواب لان لقائل أن يقول في بيوت القاهرة
لا يدخل السلم الموضوع لانه قد يقد بغيره البيت الاخذ بالشقعة أي أن يأخذ بالشقعة ما يجاوره فلم يكن
المقصود الارتفاع برقبته حتى يدخل فيه السلم تبعاتامل (قوله المتصلة) هذا يغني عن قوله قبله المتصل
لانه نفث للثلاثة المذكورة ولو جعل نعتا للسري والدرج لكان المناسب أن يقول المتصلان قال في البحر
ويدخل الباب المركب لا الموضوع ولو اختلف فيه فادعاه كل فلو لم يكتم اتصاله بالبناء فالقول للمشتري ولو مقلوبا
فلو الدار بيد البائع فالقول له والا فللمشتري اه قلت وبه علم حكم ابواب الشبايك وذلك أن الابواب التي
كلها من الدف تدخل ان كانت مركبة متصلة والتي من البلور لا تدخل الا اذا كانت متصلة ايضا لان غير
المتصلة توضع وترفع تأمل وأما الدف الذي يفرش في ايوان البيوت لدفع العفن والندوة فالظاهر أنه كالسري
المسمى بالتحف فيعتبر فيه الاتصال وعدمه لكن قد يقال ان السري يتقل ويحول وأما هذا فانه لا يتقل من محله
فهو في حكم المتصل فليتأمل (قوله لو أسفلها مبنيا) أي قيد خل الخرج الاعلى استحسانا وهذا في ديارهم
أما في ديار مصر لا تدخل الرحى لانها بجريها تتقل وتحول ولا تبقى فهي كالباب الموضوع لا يدخل بالاتفاق
فتح (قوله والبكرة) أي بكرة البئر التي عليها قد دخل مطلقا لانها مركبة بالبر اه بجر وظاهر التعليل
انها لو لم تكن مركبة بأن كانت مشدودة بجبل او موضوعة بخطاف في حلقة الحشبة التي على البئر أنها
لا تدخل ويحزر وفي الهندية والبكرة والدلو الذي في الحمام لا يدخل كذا في محيط السرخسي قال السيد
ابوالقاسم في عرفنا للمشتري كذا في مختارات الفتاوى اه وهذا يقتضي أن المعتبر العرف ط (قوله
في بيعها أي الدار) وهو متعلق بقوله قيد دخل كما قد مناه (قوله وكذا ابستانها) أي الذي فيها ولو كبير الاول

(فدخل البناء والمفاتيح)
المتصلة أغلقها كضبة
وكيلون ولو من نضلة القفل
لعدم اتصاله (والسلم المتصل
والسري والدرج المتصلة)
والرحى لو أسفلها مبنيا والبكرة
لا الدلو والجبل ما لم يقل
بمرافقتها (في بيعها) أي
الدار وكذا ابستانها

خارجها وان كان بابه فيها ذله اوسلميان وقال الفقيه ابو جعفر يدخل لراعه غرمها ومقتنه فيها لرا كبير
 أو مثلها وقيل ان صغر دخل والا لا وقيل يحكم الثمن اه فتح (قوله كما سيبي في باب الاستحقاق) صوابه
 في باب الحقوق وعبارته وكذا البستان الداخل وان لم يصرح بذلك لا البستان الخارج الا اذا كان اصغر منها
 فمدخل تعاولو مثلها او اكبر فلا الا بالشرط رابعي وعيني اه وبذلك جزم ايضا في البحر والنهر هناك (قوله
 ويدخل في بيع الحمام القدور) جمع قدر بالكسر آنية يطبخ فيها مصباح والظاهر أن المراد بها قدر الخماس التي
 يحضن فيها الماء وتسمى حلة أو المراد الفساق التي ينزل فيها الماء ويقتل منها وتسمى أجرانا لكن ان كانت
 متصلة فلا كلام أما ان كانت منفصلة موضوعة فان كانت كبيرة لا تقتل ولا تحرق فالتأخر أنها كالتصلة والا
 فلا تأمل قال في الفتح وأما قدر الصباغين والقصارين وأجاجين الغسالين وخوابي الزياتين وجبابهم ودنانهم
 وجذع القصار الذي يدق عليه المئبب كل ذلك في الأرض فلا يدخل وان قال بمحقوقها قلت ينبغي أن تدخل كما اذا
 قال برافتها اه اقول بل في التنازع عن الذخيرة انه على قياس مسألة البكرة والسلم ما كان مشتتا في البناء من
 هذه الاشياء ينبغي أن يدخل في البيع اه أي وان لم يقل بمحقوقها (قوله وفي الجار كانه) في القاموس اكاف
 الجار ككتاب وغراب بردعته وهي المجلس تحت الرحل وقد تقطد له اه وظاهر كلام الفقهاء انه غيره
 والعرف انها الخشب فوق البردعة بجر (قوله لا لومن الجريين) جمع جري وهو من يبيع الخير وكأنه
 لان عادتهم التجارة فيه المجردة عن الاكاف ط قلت يؤيد قوله في التنازع وهذا بحسب العرف وفيها
 ايضا اذا باع حمارا موكفا دخل الاكاف والبردعة بحكم العرف وفي الظهيرة هو المختار وان لم يكن عليه بردعة
 ولا اكاف دخلا أيضا كذا اخبره الصدر الشهيد وبعضهم قالوا اذا كان عربا لا يدخل شيء وفي الخاتمة أن ابن
 الفضل قال لا يدخل ولم يفصل بين كونه موكفا ولا وهو الظاهر ثم اذا دخل لا يكون لهما حصصة من الثمن
 كما في ثياب الجارية (قوله وتدخل فلدته عرفا) في الظهيرة باع فرسا دخل العذار بحكم العرف والعدار
 والمقود واحد اه لكن في الخاتمة لا يدخل المقود في بيع الجار لانه يتقاربونه بخلاف القرس والبعر
 قال في الفتح وليتأمل في هذا (قوله وفي الاتان لا الخ) الفرق أن البقرة لا يتفقع بها الا بالجلجلا ولا كذلك
 الاتان ظهيرة (قوله وتدخل ثياب عبد وجارية الخ) هذا اذا بيع في الثياب المذكورة والادخل
 ما يستر العورة فقط ففي البحر لرباع عبد او جارية كان على البائع من الكسوة ما يراى عورته فان بيعت
 في ثياب مثلها دخلت في البيع اه ومثله في الفتح ودخل ثياب المثل بحكم العرف كما في التنازع خاتمة
 وحينئذ فالمدار على العرف (قوله يعطيهما هذه أو غيرها) اي يخير البائع بين أن يعطيهما أو غيره لان
 الداخل بالعرف كسوة المثل ولهذا لم يكن لها حصصة من الثمن حتى لو استحق ثوب منها لا يرجع على البائع بشئ
 وكذا اذا وجد بهما عيبا ليس له أن يردها زبلي زادي في البحر ولو هلك الثياب عند المشتري وتعتبت
 ثم ردت الجارية بعيب ردها بجميع الثمن اه وقول الزبلي لا يرجع على البائع بشئ قال بعض الفضلاء يعني
 من الثمن وأما رجوعه بكسوة مثلها فثبت له كما يعلم من كلامهم اه وفي التنازع خاتمة وكذلك اذا وجد بالجارية
 عيبا ردها وردها معها ثيابها وان لم يجد بالثياب عيبا اه وعليه خافي الزبلي من قوله لو وجد بالجارية
 عيبا كان له أن يردها بدون تلك الثياب فعنه كما في البحر اذا هلك الثمن والالزم حصولها للمشتري بلا مقابل
 وهو لا يجوز (قوله او قبضها) أي المشتري وسكت أي البائع لانه كالتسليم منع عن الصيرفة وفي التنازع خاتمة
 فان سلم البائع الخلى لها فهو لها وان سكت عن طلبه وهو يراه فهو كالوسم لها ووقع ما عن المحيط باع عبد امعه مال
 فان سكت عن ذكر المال جاز البيع والمال للبائع هو الصحيح ولو باعه مع ماله وسعى مقداره فان كان الثمن من
 جنسه لا بد أن يكون الثمن ازيد من مال العبد ليكون بازا مال ان يعبد قدره من الثمن والباقي بازا العبد وتعامه
 فيها (قوله ويدخل الشجر الخ) قال في المحيط كل ماله ساق ولا يقطع اصله كأن شجرا يدخل تحت بيع الأرض بلا
 ذكره ولم يكن بهذه الصفة لا يدخل بلاذ كراهه بمنزلة الثمرة اه ط عن الهندية (قوله قيد للسالتين) الاولى
 البناء وما عطف عليه والثانية الشجر ط (قوله ثمرة كانت اول الخ) لان محمدا لم يفصل بينهما ولا بين الصغيرة
 والكبيرة فكان الحق دخول الكل خلافا لمن قال ان غير الثمرة لا تدخل الا بالذكر لانها لا تنفس للقرار بل للقطع
 اذا كبر خشبها فصارت كزرع ولين قال ان الصغيرة لا تدخل فتح وفي التنازع خاتمة عن المحيط ان هذا اصح أي

كما سيبي في باب الاستحقاق
 ويدخل في بيع الحمام القدور
 لا القصاص وفي الجار كانه ان
 اشتراه من المزارعين وأهل
 القرى لا لومن الجريين وتدخل
 فلدته عرفا ويدخل ولد البقرة
 الرضيع وفي الاتان لا رضيعا
 اولاه يفتي وتدخل ثياب
 عبد وجارية أي كسوة مثلها
 يعطيهما هذه أو غيرها لاحتيا
 الا ان سلمها او قبضها وسكت
 وتعامه في الصيرفة (ويدخل
 الشجر في بيع الأرض بلا ذكر)
 قيد للسالتين فبالذكر اولى
 (ثمرة كانت اولا) صغيرة
 او كبيرة الا اليابسة

عدم التفصيل اه قلت لكن في الذخيرة أن العرائش والأشجار والأبنية تدخل لأنها ليس لها نهاية معلومة فتكون للتأيد فتتسع الأرض بخلاف الزرع والثرلان لقطعهما غاية معلومة فكانت كالمتطوع اه ملخصاً ومقتضاه أن غير المثمر المعد للقطع كالزراع الآن يقال أنه ليس له نهاية معلومة (قوله لأنها على شرف القلع) فهي كحطب موضوع فيها فتح (قوله كالبناء) أشار بذلك إلى أن العلة في دخول الشجر هي العلة في دخول البناء وهي أنها وضعت للقرار ط (قوله فلوفوقها صغار الخ) تنقل في القتح عن الخانية وبأن قريبا ما يفيد أن صغرها وقطعها في كل سنة غير قيد (قوله وان من وجه الأرض لا) أي لا تدخل لأنها تكون حينئذ كالثمرة كما يعلم مما ذكره قريبا (قوله وتماه في شرح الوهبانية) حاصله أنه في الواقعات صرح بأن القصب لا يدخل بلا شرط لانه مما يتقطع فكان بمنزلة الثمرة وأخذ المفسر سوسى من التعليل بالقطع أن الحور ونحوه مما يتقطع في أوقات معروفة لا يدخل ونارعه تليده ابن وهبار بأن القصب يتقطع في كل سنة فكان كالثمرة بخلاف خشب الحور فلا وجه للإلحاق اه لكن في الواقعات أيضا لوفوقها أشجار تقطع في كل ثلاث سنين فلوقطع من الأصل تدخل ولومن وجه الأرض فلا لأنها بمنزلة الثمرة قال ابن النخعي فيه إشارة إلى أن العلة كونه يباع شجرا بأصله فلا يكون كالثمرة بخلاف المتطوع من وجه الأرض مع بقاء أصله لانه كالثمرة اه قلت والحاصل أن الشجر الموضوع للقرار وهو الذي يقصد للمزيد دخل إذا ديس وصار حطبا كمر أما غير المثمر المعد للقطع فان لم يكن له نهاية معلومة فلا يدخل أيضا بخلاف ما اعتد للقطع في زمن خاص كأيام الربيع أو في كل ثلاث سنين فهو على التفصيل المذكور ولا يخفى أن الحور بالهاتين ليس لقطعه نهاية معلومة والله سبحانه أعلم هذا واعلم أنه نقل في البحر وكذا في شرح الوهبانية عن الخانية أنه لو باع أرضا فيها رطبة وزعفران أو خلافه يقع في كل ثلاث سنين أو يباح أو يقول قال الفضلي ما على وجه الأرض بمنزلة الثمر لا يدخل بلا شرط وما في الأرض من أصولها يدخل لأن أصولها بالبقاء بمنزلة البناء وكذلك لو كان فيها قصب أو حشيش أو حطب نابت يدخل أصوله لا ما على وجه الأرض واختلفوا في قوائم الخلاف والصحيح أنه لا تدخل اه وفي شرح الوهبانية أن هذا التفصيل أنسب لمقتضى قواعدهم اه (قوله دخل الوثائق الخ) الوثيل بالتحريك الحبل من الليف والوثيل ثبت كذا في جامع اللغة اه ح وهو المنقول عن القنية وفي نسخة الوثائر وهو جمع وتيرة وهي ما يوتر بالعمدة من البيت كالوتره محتركة كذا في التماموس ثم قال وترها يترها على عليها اه فالمراد ما يتعلق عليه الكرم والذي وقع فيما رأيت من نسخ المنع يدخل الوثائر المشدودة على الاوتار المنصوبة في الأرض اه ط قلت والذي رأيت في النسخ وكذا في المنع الوثائر المشدودة على الاوتار الخ بالبدال المهملة في الموضوعين تأمل (قوله وكذا العمدة المدفونة في الأرض) قال في المنع تقييده بالمدفونة يفيد أن الملقاة على الأرض لا تدخل لأنها بمنزلة الحطب الموضوع في الكرم وصارت المسألة واقعة الفتوى فيفتى بالدخول في المبيع ان كانت مدفونة وهي المسألة في ديوانا برباب الكرم اه (قوله وفي النهر الخ) قال فيه ولذا قال في القنية اشترى دارا فذهب بناؤها لم يسقط شيء من الثمن وان استحق اخذ الدار بالصفة ومنهم من سوى بينهما اه ونحو ذلك ثياب الجارية كما سلف ط وفي الكافي رجل له أرض بيضاء ولا تحرقها فخل فباعها مارب الأرض باذن الأخر بألف وقيمة كل واحد خمسمائة فالثمن بينهما نصفان فان ذلك النخل قبل القبض باقية مما يوجب خيرا المشتري بين الترتل واخذ الأرض بكل الثمن لان النخل كالوصف والثلث بقايله الأصل لا الوصف فلذا لا يسقط شيء من الثمن اه وقيد في البحر بما إذا لم يفصل ثمن كل فوفصل سقط قسط النخل بهلاكها كما في تلخيص الجامع (تنبيه) في حاشية السيد أبي السعود استفيد من كلامهم أنه إذا كان لباب الدار المبيعة كياون من فضة لا يشترط أن يتقدم الثمن ما يقابله قبل الاقتراق لدخوله في المبيع تبعا ولا بشكل بما سيأتي في الصرف من مسألة الامعة مع الطوق والسيف المحلى لان دخول الطوق والحلية في المبيع لم يكن على وجه التبعية لكون الطوق غير متصل بالامة والحلية وان اتصلت بالسيف الآن السياف اسم للحلية أيضا كما سيأتي في الصرف فكانت من مسمى السياف إذا علم هذا ظهر أنه في بيع الشاش ونحوه إذا كان فيه علم لا يشترط تقدم ما قبل العلم من الثمن قبل الاقتراق خلافا لمن نوههم ذلك من بعض اهل العصر لان العلم لم يكن من مسمى المبيع فكان دخوله على وجه التبعية فلا يقابله حصه من الثمن اه قلت وما ذكره في الكيلون غير مسلم وسند كثر بر المسألة في باب الصرف ان شاء الله تعالى (قوله ولا يدخل الزرع الخ)

لأنها على شرف القلع فتح (إذا كانت موضوعة فيها) كالبناء (للقرار) فلوفوقها صغار تنقل زمن الربيع ان من أصلها تدخل وان من وجه الأرض لا إلا بالشرط وتماه في شرح الوهبانية وفي القنية شري كرم ما دخل الوثائق المشدودة على الاوتار المنصوبة في الأرض وكذا الأعمدة المدفونة في الأرض التي عليها اغصان الكرم المسماة بأرض الخليل بركاثر الكرم وفي النهر كل ما دخل تبعا لا يقابله شيء من الثمن لكونه كالوصف وذكره المحنف في باب الاستحقاق قبيل السلم (ولا يدخل الزرع في بيع الأرض بلا تبعية)

مطلب
كل ما دخل تبعا لا يقابله شيء من الثمن

الاطلاقه يعم ما اذا لم يثبت لانه حينئذ يمكن اخذه بالغربال وما اذا عفن واختار الفضلى - وتسه في الذخيرة انه حينئذ يكون للمشتري لانه لا يجوز بيعه على الافراد وبالاطلاق اخذ ابو الليث نهر وقال في الفتح واختار الفقيه ابو الليث انه لا يدخل بكل حال كما هو اطلاق المصنف اه (قوله الا اذا ثبت ولا قيمة له) ذكر في الهداية قولين في هذه المسألة بلاترجم وذكر في التجنيس أن الصواب الدخول كما نص عليه القدوري والسبب في مخالفي مبنى على الاختلاف في جواز بيعه قبل أن تناله المشافر والمناجل قال في الفتح يعني أن من قال لا يجوز بيعه قال يدخل ومن قال يجوز قال لا يدخل ولا يخفى أن كلامنا في الاختلافين مبنى على سقوط تقويمه وعدمه فإن القول بعدم جوازه وعدم دخوله في البيع كلاهما مبنى على سقوط تقويمه والاوجه جوازه بيعه على رجاء تركه كما يجوز بيع الخش كما ولد رجاء حياته فيتقنع به في ثانی الحال اه ما في الفتح وظاهر ما اختار عدم الدخول لا خياره جوازه بيعه وبه صرح في السراج حيث قال لو باعه بعد ما ثبت ولم تنله المشافر والمناجل فقيه روايتان والصحيح انه لا يدخل الاب التسمية ومنشأ اختلاف هل يجوز بيعه ولا الصحيح الجواز اه والحاصل أن الصور اربع لانه اما أن يكون بعد الثبات أو قبله وعلى كل اما أن يكون له قيمة أولا ولا يدخل في الكل لكن وقع الخلاف فيما ليس له قيمة قبل الثبات أو بعده في الثانية الاصح الدخول كما ذكره الشارح بل عات أنه الصواب وظاهر الفتح اختيار عدمه وبه صرح في السراج وكذا في الاولى اختلف الترجيح فاخترنا الفضلى الدخول واختار ابو الليث عدمه كما قدمناه عن النهر والفتح واقتصار الشارح على استثناء الثانية فقط يفيد ترجيح ما اختاره ابو الليث في الاولى لكن قد مناعن الفتح أن اختيار أبي الليث انه لا يدخل بكل حال كما هو اطلاق المصنف يعني صاحب الهداية وظاهره عدم الدخول في الصور الاربع وقد وقع في البحر هنا خلل في فهم كلام السراج المتقدم وفي بيان الخلاف في الصور المذكورة والصواب ما ذكرناه كما أوضحته فيما علقته عليه فافهم (تنبيه) قيد بالبيع لانه في رهن الارض يدخل الشجر والتمر والزروع وفي وقفها يدخل البناء والشجر لا الزرع وكذا لو أقر بأرض عليها زرع او شجر دخل ولا يدخل الزرع في اقالة الارض وتماسه في البحر (قوله ولا التمر في بيع الشجر) التمر بثلاثة الجمل الذي تخزجه الشجرة وان لم يؤكل فيقال ثمر الاراك والعوج والعنب مصباح وفي الفتح ويدخل في الثمرة الورد والياسمين وشجوهما من المشومات نهر وشمل ما اذا بيع الشجر مع الارض او وحده كان له قيمة أولا بحر (قوله ليفيد أنه لا فرق) أي بين أن يسمى الزرع والتمر بأن يقول بعثك الارض وزرعها او بزروعها والشجر وثمره او معه اوبه وبين أن يخرجها مخرج الشرط فيقول بعثك الارض على أن يكون زرعها لك او بعثك الشجر على أن يكون الثمر لك كذا في المنح اه ح ومثله في البحر (قوله وخصه بالتمر) أي خص ذكر الشرط بمسألة التمر دون مسألة الزرع مع امكان العكس تساءل العديد المذكور الذي استدله به الامام محمد على انه لا فرق بين كون التمر مؤثرا أولا والتأثير التلقح وهو أن يشق الكم ويذرفه من طلع النخل ليصلح انائها والكم بالكسر وعاء الطلع وأما حديث الكتب الستة من باع نخلا مؤثرا فالثمره للبائع إلا أن يشترط المبتاع فلا يعارضه لان مفهوم الصفة غير معتبر عندنا وما قيل من أن الحديث الاول غريب فقيه أن المجتهد اذا استدله بحديث كان صحيحا له كما في التحرير وغيره نعم بردها في الفتح ان حمل المطلق على المقيد هنا واجب لانه في حادثة واحدة في حكم واحد ثم اجاب عنه بأنهم فاسوا الثمر على الزرع كما قال في الهداية انه متصل للقطع للبقاء وهو قياس صحيح وهم يقتضون القياس على المفهوم اذا تعارضوا واعتراضوا في البحر قوله ان حمل المطلق على المقيد واجب الخ بأنه ضعيف لما في النهاية من أن الاصح انه لا يجوز لاني حادثة ولا في حادتين حتى جوز أبو حنيفة التيم بجميع أجزاء الارض بحديث جعلت لي الارض مسجدا وطهورا ولم يحمل هذا المطلق على المقيد وهو حديث التراب طهور اه اقول اجبت عنه فيما علقته على البحر بأن المقيد هنا لا يتنى الحكم مما عده لان التراب لقب ومفهوم اللقب غير معتبر الا عند فرقة شاذة عن اعتبار المفاهيم فليس مما يجب فيه الجمل فلا دلالة في ذلك على انه لا يحمل في حادثة عندنا كيف وحمل المطلق على المقيد عند اتحاد الحكم والحادثة مشهور عندنا مصرح به في متن المنار والتوضيح والتلويع وغيرها استند اليه من كلام النهاية غير مسلم فافهم (قوله ويؤمر البائع بقطعهما) أي فيما اذا باع أرضا فيها زرع لم يسمه او شجرا عليها ثم يشترطه حتى يبقى الزرع والتمر على ملك البائع (قوله الزرع والتمر) بدل من ضمير التثنية وقوله الارض والشجر بدل

قوله قبل أن تناله المشافر
والمناجل أي قبل أن يمكن
اكتساب الدواب له وتناوله
بمشافرها وقبل أن يمكن
حصده بالمناجل فان مشفر
البعير شففته جمعها مشافر
والنخل ما يحصده الزرع جمع
مناجل اه منه

الا اذا ثبت ولا قيمة له فيدخل
في الاصح شرح الجمع (و) لا
(التمر في بيع الشجر بدون
الشرط) عبرنا بالشرط وثمة
بالتمهيد ليفيد أنه لا فرق وأن
هذا الشرط غير مفسد وخصه
بالتمر اتباعا لقوله صلى الله عليه
وسلم الثمرة للبائع إلا أن يشترطه
المبتاع (ويؤمر البائع
بقطعهما) الزرع والتمر
(وتسليم المبيع) الارض
والشجر

مطلب
المجتهد اذا استدله بحديث كان
نقصا له
مطلب
في حمل المطلق على المقيد

من المبيع (قوله عند وجوب تسليمها) أي تسليم الأرض والشجر وذلك عند نقد المشتري الثمن (قوله لم يضمنه) أي بالقطع لعدم وجوب التسليم (قوله وان لم يظهر صلاحه) الأولى صلاحهما أي الزرع والشجر وهو المناسب لقوله بقطعهما (قوله لان ملك المشتري مشغول الخ) عليه لقوله ويؤمر البائع بقطعهما الخ وفي التمر عن جامع الفصولين باع شجر عليه ثم أكرمه عليه غيب لا يدخل الثمر فلو استأجر الشجرة من المشتري لترك عليه الثمر لم يجز ولو كان يباع على الأذن فلو باي المشتري بخير البائع ان شاء بطل البيع او قطع الثمر اه وسد كره الشارح آخر الباب فتأمل مع قول المتون ويؤمر البائع بالقطع فانه ينافي التخصيص المذكور ولعله قول آخر فيجوز (قوله وما في الفصولين) أي جامع الفصولين لابن قاضي مساواة جمع فيه بين فصول العمادي والاستروشي ط (قوله محمول على ما اذا رضى المشتري) أي رضى بابقاء الزرع بأجر مثل الأرض والأمر البائع بالقطع توفيقا بين كلامهم وأما اذا انتقص المدة في الاجارة فلم يستأجر أن يبقى الزرع بأجر المثل الى انتهاء لانها لا انتفاع وذلك بالترك دون القطع بخلاف الشراء لانه ملك الرقبة فلا يراعى فيه اسكان الانتفاع بجر (قوله ومن باع ثمرة بارزة) لما فرغ من بيع الثمر تبعا للشجر شرع في بيعه مقصودا ولم يذكر حكم بيع الزرع والشجر مقصودا قال في الدرر لا يصح بيع الزرع قبل صيرورته بقلا لانه ليس بمنفعة به وتابع للارض فيكون كالرصف فلا يجوز ايراد العقد عليه بانقراده وان باع على أن يتركه حتى يدرك لم يجز وكذا الرقبة والبقول ويجوز بيع حصته من شريكه مطلقا أي سواء بلغ او ان الحصاد أولا ومن غيره بغير اذنه ان لم يفسخ الى الحصاد فانه حينئذ ينقلب الى الجواز كما اذا باع الحذخ في السقف ولم يفسخ البيع حتى أخرجه وسلم اه ويأتى في المتن بيع البر في سنبله وفي البحر عن التضمينية اشترى شجرة للقطع يؤمر بقطعها بغير وقها وليس له حفر الأرض الى انتهاء العروق بل يقطعها على العادة الا ان شرط البائع القطع على وجه الأرض او يكون في القطع من الاصل مضرة للبائع ككونها بقرب حائط او بر فيقطعها على وجه الأرض فان قطعها او قلعه فانبت مكانها أخرى فالنابت للبائع الا اذا قطع من اعلاها فهو للمشتري سراج ولو اشترى نخلة ولم يبين انها للقطع والقرار قال ابو يوسف لا يملك ارضها وأدخل محمد ما تحتها وهو المختار وان اشترى ارضا للقطع لا تدخل الأرض اتفاقا وان دخل اتفاقا وان باع نصيبا من شجرة بلا اذن الشريك جاز ان بلغت او ان قطعها والا فلا اه وقدسنا في الشركة حكم بيع الحصة الشائعة من ثمرة وزرع او شجر مفصلا موضوعا فراجع (قوله اما قبل الظهور) اشار الى أن البروز بمعنى الظهور والمراد به انقراض الزهر عنها وانقضاء ثمرة وان صغرت (قوله ظهر صلاحها اولا) قال في الفتح خلاف في عدم جواز بيع الثمار قبل أن تظهر ولا في عدم جوازها بعد الظهور قبل بدو الصلاح بشرط التملك ولا في جوازها قبل بدو الصلاح بشرط القطع فيما يتوقع به ولا في الجواز بعد بدو الصلاح لكن بدو الصلاح عندنا أن تزمن العادة والفساد وعند الشافعي هو ظهور النضج وبدو الحلاوة والخلاف انما هو في بيعه اقبل بدو الصلاح على الخلاف في معناه لا بشرط القطع فعند الشافعي ومالك وأحمد لا يجوز وعندنا ان كان بحال لا يتوقع به في الاكل ولا في علف الدواب فيه خلاف بين المشايخ قبل لا يجوز ونسبه قاضي خان لعامة مشايخنا والصحيح انه يجوز لانه مال متوقع به في ثانی الحال ان لم يكن متوقعه في الحال والحيلة في جوازها باتفاق المشايخ أن يبيع الكثرى أول ما يخرج مع اوراق الشجر فيجوز فيها تبعا للارواق كانه ورق كله وان كان بحيث يتوقع به ولو علفا للدواب فالبيع جائز باتفاق اهل المذهب اذا باع بشرط القطع او مطلقا اه (قوله لا يصح في ظاهر المذهب) قال في الفتح ولو اشترى ارضا مطعنا أي بلا شرط قطع او ترك فأثمر ثم آخر قبل القبض فسد البيع لانه لا يمكنه تسليم المبيع لتعذر التمييز فأشبهه هلاكه قبل التسليم ولو أثمرت بعد القبض بشرط كان فيه للاختلاف والقول قول المشتري في مقدار مدع يمينه لانه في يده وكذا في بيع الباذنجان والبطيخ اذا حدث بعد القبض خروج بعضها اشتركا كما ذكرنا اه ومقتضاه انما لو أثمرت بعد القبض يصح البيع في الموجود وقت البيع فاطلاق المصنف تعالى الزايع محمول على ما اذا باع الموجود والعدوم كما يفيد ما يأتي عن الخوانى وما ذكره في الفتح من التفصيل محمول على ما اذا باع الموجود فقط وعلى هذا فتقول الفتح عتب ما قد مناه عنه وكان الخوانى يقتضي بجوازها في الكل الخ لا يناسب التفصيل الذي ذكره لانه لا وجه لجواز البيع في الكل اذا وقع البيع على الموجود فقط فاعتنم هذا التحرير (قوله وأفتى الخوانى بالجواز) وزعم انه مروى

قوله فلو استأجر الشجرة هكذا
بخطه والأولى الشجر بلاتاء
ليناسب سابقه ولا حقه
اد معتنجه

مطلب
في بيع الثمر والزرع والشجر
مقصودا

عند وجوب تسليمها فلو لم
يقصد الثمن لم يضمنه خاتمة
(وان لم يظهر) صلاحه لان ملك
المشتري مشغول بملك البائع
فيصير على تسليمه فارغا (كقوله)
أوصى بخيل لرجل وعليه
بسر حيث تجبر الورثة على قطع
السرة والمختار من الرواية
ولزاجية وما في الفصولين باع
أرضا بدون الزرع فهو للبائع
بأجر مثلها محمول على
ما اذا رضى المشتري به
(ومن باع ثمرة بارزة) أما قبل
الظهور فلا يصح اتفاقا (ظهر
صلاحها اولا) في الاصح
(ولو برز بعضها دون بعض
لا يصح) في ظاهر المذهب
رحمته المرحسى وافقى
الخوانى بالجواز

عن اصحابنا وكذلك احكى عن الامام الفضلي وقال استحسن فيه تعامل الناس وفي نزع الناس عن عاداتهم
خرج قال في النخ وقد رأيت رواية في نحو هذا عن محمد في بيع الورد على الاشجار فان الورد متلاحق وجوز
البيع في الكل وهو قول مالك اه قال الربيعي وقال شمس الأئمة السرخسي والاصح انه لا يجوز لان المصير الى
مثل هذه الطريقة عند تحقق الضرورة ولا ضرورة هنا لانه يمكنه أن يبيع الاصول على ما ينبت او يشتري الموجود
يبعض الثمن ويؤخر العقد في الباقي الى وقت وجوده او يشتري الموجود بجميع الثمن ويبع منه الانتفاع
بما يحدث منه فيحصل مقصودهما بهذا الطريق فلا ضرورة الى تجوز العقد في المعدوم مصادما للنص
وهو ما روي انه عليه الصلاة والسلام نهى عن بيع ما ليس عند الانسان ورخص في السلم اه قلت لكن لا ينبغي
تحقق الضرورة في زمانها ولا سببها في مثل دمشق الشام كثيرة الاشجار والتجار فانه الغلبة الجهل على الناس
لا يمكن الزامهم بالتخلص بأحد الطرق المذكورة وان امكن ذلك بالنسبة الى بعض أفراد الناس لا يمكن بالنسبة
الى عامتهم وفي نزعهم عن عاداتهم خرج كما علت ويلزم تحريم اكل التاجر في هذه البلدان اذ لا تباع الا كذلك
والنبي صلى الله عليه وسلم انما رخص في السلم للضرورة مع انه بيع المعدوم فثبتت الضرورة هنا أيضا
امكن الحاقه بالسلم بطريق الدلالة فلم يكن مصادما للنص فلذا جعلاه من الاستحسان لان القياس عدم الجواز
وظاهر كلام الفتح الميل الى الجواز ولذا أورده الرواية عن محمد بل تقدم أن الحلواني رواه عن اصحابنا وما ضاق
الامر الاتسع ولا ينبغي أن هذا مستوع للعدول عن ظاهر الرواية كما يعلم من رسالتنا المسماة ثمر العرف في بناء
بعض الاحكام على العرف فراجعها (قوله لو ان الخارج اكثر) ذكر في البحر عن الفتح أن ما نقله شمس الأئمة
عن الامام الفضلي لم يقيد عنه بكون الموجود وقت العقد اكثر بل قال عنه أجعل الموجود أصلا وما يحدث
بعد ذلك تبعاً (قوله ويقطعها المشتري) أي اذا طلب البائع تفريغ ملكه وهذا راجع لاصل المسألة
(قوله جبر عليه) مفاده انه لا خيار للمشتري في ابطال البيع اذا امتنع البائع عن ابقاء الثمار على الاشجار
وفيه بحث لصاحب البحر والنهر سيد كره السارح آخر الباب (قوله فسد) أي مطلقا كما يرشد اليه التفصيل
في القول المقابل له فافهم وعمل في البحر الفساد بأنه شرط لا يقتضيه العقد وهو شغل ملك الغير (قوله كشرط
القطع على البائع) في البحر عن الولوالجية باع عن جابر افا وكذا الثوم في الارض والجزر والبصل فعلى المشتري
قطعه اذا خلى بينه وبين المشتري لان القطع انما يجب على البائع اذا وجب عليه الكيل والوزن ولم يجب
لانه لم يبيع سكايا ولا موازنة (قوله وبه يفتي) قال في النخ ويجوز عند محمد استحسانا وهو قول الأئمة الثلاثة
واختاره الطحاوي اعموم الباقى (قوله بحر عن الاسرار) عبارة البحر وفي الاسرار الفتوى على قول محمد
وبه أخذ الطحاوي وفي المتن ضم اليه اباءوسف وفي التحفة والتحجج قولهما (قوله لكن في القهستاني عن
المضمرات) حقه أن يقول عن النهاية لان عبارة القهستاني مع المتن وشرط تركها على الشجر والذى به يفسد
البيع عندهما وعليه الفتوى كافي النهاية ولا يفسد عند محمدان بد اصلاح بعض وقرب صلاح الباقي
وعليه الفتوى كافي المضمرات اه وما نقله القهستاني عن المضمرات مخالف لما في الهداية والفتح والبحر
وغيره من حكاية اختلاف في الذي تنهى صلاحه فانه صريح في تنهى الصلاح لا في بدوه وايضا المتبادر منه
صلاح الكل تأمل (قوله فتنه) اشار به الى اختلاف التحجج وتخيار المفتي في الافتاء بأيها شاء لكن حيث
كان قول محمد هو الاستحسان يترجى على قولهما تأمل (قوله قيد باشتراط الترتك) أي قيد المصنف الفساده
(قوله مطلقا) أي بلا شرط ترك او قطع وظاهره ولو كان الترتك متعارفا مع انهم قالوا المعروف عرفا كالمشروط
نصا ومقتضا فساد البيع وعدم حل الزيادة تأمل (قوله طاب له الزيادة) هي ما زاد في ذات المبيع فلا ينافي
ما قد مناه من انه لو أثمر ثمرا آخر فان قبل القبض فسد البيع او بعده يترك فيه لان ذلك في الزيادة على المبيع
مما لم يقع عليه البيع وهذا في زيادة ما وقع عليه البيع كما افاده في التهر وحاصله أن المراد هنا الزيادة المتصلة
لا المنفصلة (قوله تصدق بما زاد في ذاتها) لحصوله بجهة محظورة بحر وتعرف الزيادة بالتقويم يوم البيع
والتقويم يوم الادراك فالزيادة تساوت ما بينهما ط عن العيني (قوله لم تصدق بشئ) نعم عليه انهم غصب
المنفعة فتح (قوله بطلت الاجارة) وان عين المدة درشتي فان اصل الاجارة مقتضى القياس فيها البطلان
الا أن الشرع اجازها للعاجلة فيما فيه تعامل ولا تعامل في اجارة الاشجار المجردة فلا يجوز كذا لو استأجر

لو ان الخارج اكثر زياحي
(ويقطعها المشتري في الحال)
جبر عليه (وان شرط تركها على
الاشجار فسد) البيع كشرط
القطع على البائع حاوي
(وقيل) قائله محمد (لا) يفسد
(لذا تنهات) الثمرة للتعرف
فكان شرطا يقتضيه العقد
(وبه يفتي) بحر عن الاسرار
لكن في القهستاني عن
المضمرات انه على قولهما
الفتوى فتنه قيد باشتراط
الترك لانه لو شرعا مطلقا
وتركها باذن البائع طاب له
الزيادة وان بغير اذنه تصدق
بما زاد في ذاتها وان بعدما
تنهات لم تصدق بشئ وان
استأجر الشجر الى وقت
الادراك بطلت الاجارة وطابت
الزيادة لبقاء الاذن

أشجار الخيف عليها نسيابه لم يجز ذكره الكرخي فتح (قوله لتترك الزرع) الأولى تعبير الهداية وغير هابته قوله
 الى أن يدرك الزرع أي الى وقت ادراكه بلاذ كرمدة (قوله ولم تطب الزيادة) أي الزيادة على الثمرة وعلى
 ما غرم من اجرة المثل ط عن العيني (قوله كما حترناه في شرحه) ونصه لفساد الاذن بفساد الاجارة
 وفساد المتضمن بوجوب فساد المتضمن بخلاف الباطل فانه معدوم شرعا أصلا ووصفا فلا يتضمن شيئا فكانت
 مباشرة عبارة عن الاذن اه ح وحاصل الفرق كفي الفتح وغيره أن الفساد له وجود لانه فائت الوصف
 دون الاصل فكان الاذن ثابتا في ضمنه فيفسد بخلاف الباطل فانه لا وجود له أصلا فلم يوجد الا الاذن ولا يخفى
 أن هذا الفرق ينافي ما مر أول البيوع من أن البيع بعد عقد فاسد باطل لا يعتد قبل مشاركة العقد الأول
 وينافي فروعا آخر مذكورة في آخر الفن الثالث من الاشياء عند قوله فائدة اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه
 فراجعها متأملا (قوله والحيلة) في أن يطيب للمشتري ما زاد في ذات المبيع وما لم يكن بارزا وقت العقد
 (قوله أن يأخذ) أي المشتري (قوله معاملة) أي مسافة مدة معلومة كافي التنية (قوله على أن له الخ)
 أي للبائع قال في شرحه على المتن ويصح أن يقول المشتري للبائع بعد ما دفع الثمن اخذت منك هذا الشجر
 معاملة على أن لك جزءا من ألف جزء ولبي ألف جزء الاجزاء أي من الثمر ذكره الثمن وفيه أن المشتري قد
 أخذ الثمر شراء فكيف يأخذ معاملة الا أن يقال انه دفع له الثمن على وجه التبرع ويكون الاعتبار على عقد
 المعاملة اه قلت الشراء انما وقع على البارز وقت العقد والمعاملة لاجل طيب ما لم يبرز بعد وطيب ما زاد في
 ذات البارز نعم هذه الحيلة انما تنافي اذا لم يكن الشجر وقفا وليتم لعدم الحظ والمصلحة في اخذه جزءا من
 ألف جزء والباقى للمشتري كما ذكر الشارح تطهيره في أول كتاب الاجارة (قوله وأن يشتري الخ) هذه حيلة
 ثانية ويسانها أن المشتري اما أن يكون مما هو جد شيئا فاشيا وقد وجد بعضه او لم يوجد منه شيء كالباذنجان
 والبطيخ والخبز او يوجد كله لكنه لم يدرك كالزرع والحشيش او يكون وجد بعضه دون بعض كثر الاشجار
 المختلفة الا انواع في الاول يشتري الاصول ببعض الثمن ويستأجر الارض مدة معلومة يباقي الثمن لتلايأمره
 البائع بالقطع قبل خروج الباقي او قبل الادراك وفي الثاني يشتري الموجود من الحشيش والزرع ويستأجر
 الارض كما قلنا وفي الثالث يشتري الموجود من الثمر بكل الثمن ويحل له البائع ما سيوجد لان استيجار الارض
 لا يتأق هنا لان الاشجار باقية على ملك البائع وقامها في الارض مانع من صحة استيجار الارض الا أن
 يأخذها أولا معاملة كما مر لانها تصير في تصرفه او تكون الاشجار على المسنة فانها حينئذ لا تمنع صحة اجارة
 الارض كما يعلم من بابها ومسألة الاحلال تأتي في الاول والثاني أيضا (قوله ببعض الثمن) تنبازع فيه
 يشتري الاول ويشتري الثاني في المسألتين وقوله ويستأجر الارض راجع للمسألتين أيضا كما علم بما مرناه
 (قوله وفي الاشجار الموجود) أي وفي ثمار الاشجار يشتري الموجود منها (قوله فان خاف الخ) قال في جامع
 الفصولين اقول كتبت في لطائف الاشارات انهم قالوا لو قال وكنتك بكذا على اني كلما عزلتك فانت وكنتي
 صح وقيل لا فاذا صح بطل العزل عن المعلقة قبل وجود الشرط عند أبي يوسف وجوز محمد فيقول في عزله
 رجعت عن الوكالة المعلقة وعزلتك عن الوكالة المنجزة اه رملي وحاصله انه على قول محمد يمكن الرجوع
 هنا عن الاحلال بأن يقول رجعت عن الاحلال المعلق وعن التجزئتين حينئذ الاحتمال بالمعاملة على
 الاشجار كما مر (قوله في الترتك) المناسب في الاكل لان فرض المسألة انه احل له ما هو جد في المستقبل والتترك
 انما يناسب الموجود الا أن يدعى أن المراد ما يوجد من الزيادة في ذات المبيع الموجود (قمة) اشترى الثمار على
 رؤس الاشجار فرأى من كل شجرة بعضها بنبت له خيار الرؤية يجز ثم ذكر حكم بيع الغيب في الارض
 وسأق الكلام عليه ان شاء الله تعالى في أول البيع الفاسد (قوله ما جاز ايراد العقد عليه الخ) هذه قاعدة
 مذكورة في عامة المعربات مفترع عليها مسائل منها ما ذكرها من (قوله صح استثناءه منه) أي
 من العقد كما هو مصرح به في عبارة الفتح وهذا أولى من جعل الضمير في منه راجعا للمبيع المعلوم من المقام
 فانهم ولا يصح ارجاعه الى ما لانها واقعة على المستثنى فيلزم استثناء الشيء من نفسه كما لا يخفى قال في الفتح
 وبيع قتيير من صبرة جائز فكذلك استثناءه بخلاف استثناء الحمل من الجارية والشاة وأطراف الحيوان لا يجوز
 كالرباع هذه الشاة الا ألبتها وهذا العبد الا يذره فيصير مشتركا في غير خلاف ما لو كان مشتركا على الشروع

مما
 فساد المتضمن يوجب فساد
 المتضمن

ولو استأجر الارض لتترك
 الزرع فسدت بلهالة المدة ولم
 تطب الزيادة ملتي الاجرة
 لفساد الاذن بفساد الاجارة
 بخلاف الباطل كما حترناه
 في شرحه والحيلة أن يأخذ
 الشجرة معاملة على أن له جزءا
 من ألف جزء وأن يشتري اصول
 الرطبة كالباذنجان وأشجار
 البطيخ والخيار لكون الحادث
 له ما يشتري وفي الزرع والحشيش
 يشتري الموجود ببعض الثمن
 ويستأجر الارض مدة معلومة
 يعلم فيها الادراك يباقي الثمن
 وفي الاشجار الموجود ويحل له
 البائع ما يوجد فان خاف
 أن يرجع يقول على اني متى
 رجعت في الاذن تكون مأذونا
 في الترتك شئنا ملخصا (ما جاز
 ايراد العقد عليه بانفراده صح
 استثناءه منه)

فانه جائز اه أي كبيع العبد الاصفه مثلالانه غير مقتر في جزء بعينه بل شائع في جميع أجزائه فيجوز (قوله يصح افرادها) بأن يوصى بها واحد هادون الرقبة اه ح (قوله دون الاستثناء) بأن يوصى له بعبد دون خدمته اه ح وقيد بالخدمة لان الحمل يصح استثناءه في الوصية حتى يكون الحمل ميراثا والحارية وصية والفرق أن الوصية اخت الميراث والميراث يجري فيما في البطن بخلاف الخدمة والغلة كالخدمة بجر من البيع الفاسد (قوله وشاة معينة من قطع) أما لو غير معينة فلا يجوز كتوب غير معين من علمه أفاده في الجبر (قوله وأرطال معلومة) أفاد أن محل الاختلاف الآتي ما إذا استثنى معينان استثنى جزءا كربع وثلاث فانه صحيح اتفاقا كافي الجبر عن البدائع قلت ووجهه أن ما يقدر بالرطل شيء معين بخلاف الربع مثلا فانه غير معين بل هو جزء شائع كقولنا آتفا ونظيره ما قدمناه عند قوله وفنديع عشرة أذرع من مائة ذراع من دار لاسهم وقيد بالأرطال لانه لو استثنى رطلا واحدا جاز اتفاقا لانه استثناء القليل من الكثير بخلاف الأرطال بل واز أن لا يكون الا ذلك القدر فيكون استثناء الكل من الكل بجر عن البناية ومقتضاه أنه لو علم انه يبقى أكثر من المستثنى يصح ولو استثنى أرطالا على رواية الحسن الآتية وهو خلاف ما يدل عليه كلام الفتح من تعديل هذه الرواية بأن الباقي بعد اخراج المستثنى ليس مشارا اليه ولا معلوم الكيل المخصوص فكان مجهولا وان ظهر آخر انه بقي مقدار معين لان المقدس هو الجهالة القائمة اه ومقتضاه الفساد باستثناء الرطل الواحد أيضا على هذه الرواية تأمل (قوله لصحة ايراد العقد عليها) أي على القبر والشاة المعنية والأرطال المعلومة وهو تعديل لقوله فصح أفاده دخول ما ذكر تحت القاعدة المذكورة (قوله ولو التمر على رؤس النخل) فصح اذا كان مجذوبا بالاولى لانه محل وفاق (قوله على الظاهر) متعلق بقوله فصح ومقابل ظاهر الرواية رواية الحسن عن الامام انه لا يجوز واختاره الطحاوي والقنوري لان الباقي بعد الاستثناء مجهول وفي الفتح انه اقيس بذهب الامام في مسألة بيع الصبرة واجاب عنه في النهر فراجع (قوله بغير سنبلة البر) متعلق ببيع والباء فيه للبدل قال النهر الملى في حاشية الجبر ساقى في الربا أن بيع الحنطة الخالصة بخنطة في سنبلة لا يجوز ويجب تقييده بما اذا لم تكن الحنطة الخالصة أكثر من التي في سنبلة واحدة قد صرح بذلك في الخاتمة ويعلم بذلك أنه يجوز بيع التي في سنبلة واحدة بالآخرى التي في سنبلة واحدة صرفا للجنس الى خلافه اه وبه يظهر أن قول المصنف كبيع بر في سنبلة ان أراد به بيع الحب فقط كما يشعر به قول الشارح الآتي وعلى البائع اخراجه فقيده بقوله بغير سنبلة البر احتراز عما اذا باعه بسنبلة البر أي بالبر مع سنبلة فانه لا يجوز اذا لم يكن الحب الخالص أكثر مما اذا كان أكثر يكون الزائد بمقابلة التبن فيجوز وان أراد به بيع البر مع السنبلة فلا يصح تقييده بقوله بغير سنبلة لمعاملات من جواز بيعه بمثله بأن يجعل الحب في احدهما بمقابلة التبن في الآخر (قوله لاحتمال الربا) تعليل للمفهوم وهو أنه لو بيع بسنبلة البر لا يجوز لاحتمال أن يكون البر الذي يبيع وحده مساويا للبر الذي يبيع مع سنبلة أو أقل فيكون الفضل ربا اذا علم أن ما يبيع وحده أكثر كما قلنا آتفا (قوله وباقلاء) هو الفول بجر على وزن فاعلاء يشد دقة صر ويخفف فية الواحدة باقلاء في الوجهين مصباح (قوله في قشرها الاول) وكذا الثاني بالاولى لان الاول فيه خلاف الشافعي (قوله فعلى البائع اخراجه) في البرازية لو باع خنطة في سنبلة لم يباع البائع الدوس والتذرية بجر وكذا الباقل وما بعدها (قوله الا اذا باع بمافيه) عبارته في الدر المتقى الا اذا بيعت بمافيه اه وهي أوضح يعني اذا باع الحنطة بالتبن لا يلزم البائع تحليصه ط (قوله الوجهه) لانه لم يره فتح وأقره في البحر والنهر (قوله وانما بطل الخ) قال في الفتح وأورد المطالبة بالفرق بين ما اذا باع حب قطن في قطن بعينه أو نوى تمر في تمر بعينه أي باع ما في هذا القطن من الحب أو ما في هذا التمر من النوى فانه لا يجوز مع أنه أيضا في غلافه اشار ابو يوسف الى الفرق بأن النوى هناك معتبر بعد ما دالكا في العرف فانه يقال هذا تمر وقطن ولا يقال هذا نوى في تمر ولا حب في قطنه ويقال هذه خنطة في سنبلة وهذا الورق فستق في قشره ولا يقال هذه قشور فيها الورق ولا يذهب اليه وهم وبما ذكرنا يخرج الجواب عن امتناع بيع التبن في الضرع والعم والشحم في الشاة والالة والا كارع والجلد فيها والدقيق في الحنطة والزيت في الزيتون والعصير في العنب وشو ذلك حيث لا يجوز لان كل ذلك منعدم في العرف لا يقال هذا عصير وزيت في محله وكذا الباقي اه (قوله من نوى الخ) نشر مرتب ط (قوله لانه من تمام التسليم) اذا تحقق تسليم المبيع

قوله دون الاستثناء هكذا بخطه والذي في نسخ الشارح دون استثناءها ولعلها نسخة اخرى كتب عليها اه معصمه

الا الوصية بالخدمة يصح افرادها دون استثناءها اشباه ثم فرع على هذه القاعدة بقوله (فصح استثناء) قنيز من صبرة وشاة معينة من قطع و (أرطال معلومة

من بيع ثم نخلة) لصحة ايراد العقد عليها ولو التمر على رؤس النخل على الظاهر (ك) صحة

(بيع بر في سنبلة) بغير سنبلة البر لاحتمال الربا (وباقل

وأرز وسمسم في قشرها وجوز ولو زوفستق في قشرها الاول)

وهو الاعلى وعلى البائع اخراجه الا اذا باع بمافيه وهل له خيار الرؤية الوجه نعم فتح وانما بطل بيع ما في تمر وقطن وضرم من نوى وحب ولبن لانه معدوم عرفا (واجرة

كيل ووزن وعدة وذرع على

بائع) لانه من تمام التسليم قوله فعلى البائع الخ كذا بخطه والذي في نسخ الشارح وعلى الخ بالواو اه معصم

الابك له ووزنه ونحوه ومعلوم أن الحاجة الى هذا اذا باع مكايلا أو موازنة ونحوه اذ لا يحتاج الى ذلك في المجازفة وكذا صلب الخنطة في وعاء المشتري على البائع فتح (قوله وأجرة وزن عن ونقده) أما كون أجرة وزن الثمن على المشتري فهو باتفاق الائمة الاربعة وأما الثاني فهو ظاهر الرواية وبه كان يفتي الصدر الشهيد وهو الصحيح كما في الخلاصة لأنه يحتاج الى تسليم الجيد وتعرفة بالنقد كما يعرف المقدار بالوزن ولا فرق بين أن يقول دراهمي منقودة أو لا وهو الصحيح خلافاً لمن فصل وتماه في النهر (قوله وقطع غر) في الفتح عن الخلاصة وقطع الغناب المشتري جزافاً على المشتري وكذا كل شيء باعه جزافاً كالثوم والبصل والجزر الا اذا خلى بينها وبين المشتري وكذا قطع الثمرين اذا خلى بينهما وبين المشتري اهـ (قوله الا اذا قبض البائع الثمن الخ) اي فان اجرة النقد على البائع لأنه من تمام التسليم وشرط لثبوت الرد اذا لا تثبت زيافته الان بقده قال في البحر وأما اجرة نقد الدين فعلى المدين ان اذا قبض رب الدين الدين ثم ادعى عدم النقد فلا اجرة على رب الدين لأنه بالقبض دخل في ضمانه (قوله في قدره) اي فبر من الاجرة بقدر ما ظهر زيفاً في قدر نصف الاجرة ان ظهر نصف الدراهم زيوفاً وما غراه الى البرازية رأيت أيضاً في الخانية والولولجية ورأيت منقولاً عن المحيط أنه لا أجر له بظهور البعض زيوفاً لأنه لم يوف علمه ولا خبان عليه (قوله فأجرته على البائع) وليس له أخذ شيء من المشتري لأنه هو العاقد حقيقة شرح الوهبانية وظاهره أنه لا يعتبر العرف هنا لأنه لا وجه له (قوله يعتبر العرف) فتجب الدلالة على البائع او المشتري او عليهم ما يجب العرف جامع الفصولين (قوله ان احضر البائع السلعة) شرط لزام المشتري بتسليم الثمن او لا والشرط أيضاً كون الثمن حالا وأن لا يكون في البيع خيار للمشتري فلا يطالب بالثمن قبل حلول الاجل ولا قبل سقوط الخيار وأفاد أن للبائع حبس المبيع حتى يستوفي كل الثمن فلو شرط دفع المبيع قبل نقد الثمن فسد البيع لأنه لا يقتضيه العقد وقال محمد بن الهالة الاجل فلو سعى وقت تسليم المبيع جازوله الحبس وان بقي منه درهم كما في البحر وفي الفتح واندر المتق لو ذلك المبيع بفعل البائع أو بفعل المبيع أو بأمر سماوى بطل البيع ويرجع بالثمن لو مقبوضاً وان هلك بفعل المشتري فعليه منه ان كان البيع مطلقاً أو بشرط الخيار له وان كان الخيار للبائع أو كان البيع فاسداً لزمه ضمان مثله ان كان مثلياً وقيمته ان كان قيمياً وان هلك بفعل أجنبي فالمشتري بالخيار ان شاء فسخ البيع فيضمن الجاني للبائع ذلك وان شاء أمضاه ودفع الثمن واتبع الجاني ويطلب له الفضل ان كان الضمان من خلاف الثمن والا فلا اهـ (تنبيه) للبائع حبس المبيع الى قبض الثمن ولو بقي منه درهم ولو المبيع شيئين بصفقة واحدة وسعى لكل غنا فله حبسهما الى استيفاء الكل ولا يسقط حق الحبس بالرهن ولا بالكفيل ولا بإبرائه عن بعض الثمن حتى يستوفي الباقي ويسقط بحوالة البائع على المشتري بالثمن اتفاقاً وكذا بحوالة المشتري البائع به على رجل عند أبي يوسف وعند محمد فيه روايتان وبأنجيل الثمن بعد البيع وتسليم البائع المبيع قبل قبض الثمن فليس له بعده رده اليه بخلاف ما اذا قبضه المشتري بلاذنه الا اذا رآه ولم يمنعه من القبض فهو اذن وقد يكون القبض حكماً قال محمد كل تصرف يجوز من غير قبض اذا فعله المشتري قبل القبض لا يجوز وكل ما لا يجوز الا بالقبض كالهبة اذا فعله المشتري قبل القبض جاز وبصر المشتري قابضاً اهـ أي لان قبض الموهوب له يقوم مقام قبض المشتري ومن القبض مالاً أو دعه المشتري عند أجنبي أو أعاره وأمر البائع بالتسليم اليه لا لو أودعه أو أعاره أو أجره من البائع أو دفع اليه بعض الثمن وقال تركته عندك رهناً على الباقي ومنه ما لو قال للغلام تعال معي وامش فتخطى أو أعتقه أو أثلّف المبيع أو أحدث فيه عيباً أو أمر البائع بذلك ففعل أو أمره بطن الخنطة فطن أو وطئ الامة فحبلت ومنه ما لو اشترى دهنًا ودفع فارورة ربه فيها فوزته فيها بحضرة المشتري فهو قبض وكذا ابغيته في الاصم وكذا كل مكيل أو موزون اذا دفع له الوعاء فكاله أو وزنه فيه بأمره ومنه ما لو غصب شيئاً ثم اشتراه صار قابضاً بخلاف الوديعة والعارية الا اذا وصل اليه بعد التخلية ولو اشترى ثوباً وحظته فقال للبائع بعه قال الامام الفضلي ان كان قبل القبض والرؤية كان فسحاً وان لم يقل البائع نعم لان المشتري ينقذ بالفسخ في خيار الرؤية وان قال بعه لي أي كن وكيلاً في الفسخ فالم يقبل البائع لا يكون فسحاً وكذا لو بعد القبض والرؤية لكن يكون وكيلًا بالبيع سواء قال بعه أو بعه لي هذا كله ملخص مما في البحر (قوله أو عن مثله) المراد بالثمن النقود من الدراهم والدنانير لأنها خلقت أثماناً ولا تتعين بالتعيين (قوله سلماً معاً) لا استراهم ما في التعيين في الأول وفي عدمه في الثاني أي ما في بيع سلعة بثمن فاما تعين حق المشتري في المبيع

(وأجرة وزن ثمن ونقده)
وقطع غر وأخرج طعام من
سقيفة (على مشر) الا اذا
قبض البائع الثمن ثم جاء رده
بعيب الزبافة (فرع) تظهر بعد
نقد الصراف أن الدراهم زيوفاً
وذا الاجرة وان وجد البعض
فبقدره نهر عن اجارة
البرازية وأما الدلال فان باع
العين بنفسه باذن ربها فاجرته
على البائع وان سعى بينهما
وباع المالك بنفسه يعتبر
العرف وتماه في شرح
الوهبانية (وبسلم الثمن أولاً
في بيع سلعة بدنانير ودراهم)
ان احضر البائع السلعة (وفي
بيع سلعة بثمنها) أو عن مثله
(سلماً معاً)

مطلب
في حبس المبيع لقبض الثمن
وفي هلاكه وما يكون قبضاً

مثله
فيما يكون قبضاً للمبيع

فلذا أمر بتسليم الثمن أولا ليتعين حق البائع أيضا تحقيقا للمساواة (قوله ما لم يكن الخ) الظرف الذي نابت عنه
 ما المصدرية الظرفية متعلق بقوله وبسليم الثمن فكان المناسب ذكره عقب قوله ان أحضر البائع السلعة بأن
 يقول ولم يكن ديننا الخ (قوله كسلم ونحن مؤجل) تمثيل لما اذا كان أحد العوضين ديننا فالأول مثال المبيع
 لأن المراد بالسلم المسلم فيه والثاني مثال الثمن (قوله ثم التسليم) أي في المبيع والثمن ولو كان البيع فاسدا
 كما في الجبر ط (قوله على وجه يتمكن من القبض) فلما اشترى حنطة في بيت ودفع البائع المفتاح إليه وقال
 خلت بينك وبينها فهو قبض وان دفعه ولم يقل شيئا لا يكون قبضا وان باع دارا غائبة فقال سلم اليك فقال
 قبضتها لم يكن قبضا وان كانت قريبة كان قبضا وهي أن تكون بحال يقدر على اغلاقها والا فهي بعيدة
 وفي جمع النوازل دفع المفتاح في بيع الدار تسليم اذا نهى له فتحه بلا كلفة وكذا لو اشترى بقر في السرح فقال
 البائع اذهب واقبض ان كان يرى بحيث يمكنه الاشارة اليه يكون قبضا ولو اشترى ثوبا فأمره البائع بقبضه
 فلم يقبضه حتى أخذه انسان ان كان حين أمره بقبضه أمكنه من غير قيام صغ التسليم وان كان لا يمكنه الا بقيام
 لا يصح ولو اشترى طيرا أو فرسا في بيت وأمره البائع بقبضه ففتح الباب فذهب ان أمكنه أخذه بلا عون كان
 قبضا وعنايه في الجبر وحاصله أن التخلية قبض حكا لومع القدرة عليه بلا كلفة لكن ذلك يختلف بحسب
 حال المبيع ففي نحو حنطة في بيت مثلا فدفع المفتاح اذا أمكنه الفتح بلا كلفة قبض وفي نحو دار فالقدرة
 على اغلاقها قبض أي بأن تكون في البلد فيما يظهر وفي نحو بقر في مرعى فكونه بحيث يرى ويشار اليه قبض وفي
 نحو ثوب فكونه بحيث لو امتد به تصل اليه قبض وفي نحو فرس أو طير في بيت أمكان أخذه منه بلا معين قبض
 (قوله بلا مانع) بأن يكون مفرا غير مشغول بحق غيره فلو كان المبيع شاغلا لحنطة في جوارق البائع
 لم يعمه جبر وفي الملتقط ولو باع دارا وسلمها الى المشتري وله فيها سماع قليل أو كثير لا يكون تسليما حتى يسلمها
 فارغة وكذا لو باع أرضا وفيها زرع اه وفي الجبر عن التفتة ولو باع حنطة في سنبليها فسلمها كذلك لم يصح كقطن
 في فراش ويصح تسليم ثمار الاشجار وهي عليها بالتخلية وان كانت متصلة بملك البائع وعن الوري المتاع لغير
 البائع لا يمنع فلا إذن له بقبض المتاع والبيت صح وصار المتاع وديعة عنده اه قلت ويدخل في الشغل بحق
 الغير ما لو كانت الدار مأجورة فليس للبائع مطالبة المشتري بالثمن لعدم القبض وهي واقعة الفتوى سئلت
 عنها ورأيت نقلها في الفصل الثاني والثلاثين من جامع الفصولين باع المستأجر ورضى المشتري أن لا يشفع
 الشراء الى مضي مدة الاجارة ثم يقبضه من البائع فليس له مطالبة البائع بالتسليم قبل مضيه ولا للبائع مطالبة
 المشتري بالثمن ما لم يجعل المبيع بمحل التسليم وكذا لو شري غائبا لا يطالب به بثمنه ما لم يهايا المبيع للتسليم اه
 (قوله ولا حائل) بأن يكون في حضرته اه ح وقد علمت بيانه (قوله أن يقول خلت الخ) الظاهر أن المراد
 به الاذن بالقبض لا خصوص لفظ التخلية لما في الجبر ولو قال البائع للمشتري بعد البيع خذ لا يكون قبضا
 ولو قال خذه يكون تخلية اذا كان يصل الى أخذه اه وفي الفروع المارة ما يدل عليه أيضا (قوله أو كان
 بعيدا) اي وان قال خلت الخ كما مر والمراد بالبعيد ما لا يقدر على قبضه بلا كلفة ويختلف باختلاف المبيع
 كما قررناه او المراد به حقيقة وبقاس عليه ما شابهه (قوله وهو لا يصح به القبض) اي الاقرار المذكور
 لا يتحقق به القبض وقيد بالقبض لأن العقد في ذاته صحيح غير أنه لا يجب على المشتري دفع الثمن لعدم القبض
 (قوله على الصحيح) وهو ظاهر الرواية ومقابلها ما في المحيط وجامع شمس الائمة انه بالتخلية يصح القبض
 وان كان العقار بعيدا غائبا عنهم عند أبي حنيفة خلافا لهما وهو ضعيف كما في الجبر وفي الخاتمة والصحيح
 ما ذكر في ظاهر الرواية لانه اذا كان قريبا يتصور فيه القبض الحقيقي في الحال فتقام التخلية مقام القبض أما
 اذا كان بعيدا لا يتصور القبض في الحال فلا تنقسم التخلية مقام القبض اه هذا ثم ان ما ذكره الشارح هنا
 نقل مثله في أواخر الاجارات عن وقف الاشباه ثم قال قلت لكن نقل محشي ابن المصنف في زواهر الجواهر عن
 يوع فتاوى قارئ الهداية انه متى مضى مدة يتمكن من الذهاب اليها والدخول فيها كان قابضا والا فلا تقبضه
 اه قلت لكن أنت خير بأن هذا مخالف للروايتين ولا يمكن التوفيق بحمل ظاهر الرواية عليه لأن الاعتبار فيها
 القرب الذي يتصور معه حقيقة القبض كما علمته من كلام الخاتمة (قوله وكذا الهبة والصدقة) أي لا تكون
 تخلية البعيد فيها مقبضا قال في الجبر وعلى هذا تخلية البعيد في الاجارة غير صحيحة فكذا الاقرار بتسليمها اه

مطلب
 في شروط التخلية

مطلب
 اشترى دارا مأجورة لا يطالب
 بالثمن قبل قبضها

ما لم يكن احدهما ديننا كسلم
 ونحن مؤجل ثم التسليم يكون
 بالتخلية على وجه يتمكن
 من القبض بلا مانع ولا حائل
 وشروط في الاجناس شرطا
 ثالثا وهو أن يقول خلت
 بينك وبين المبيع فلو لم يقله
 أو كان بعيدا لم يصح قابضا
 والناس عنه غافلون فانهم
 يشترطون قربة ويقرون بالتسليم
 والقبض وهو لا يصح به القبض
 على الصحيح وكذا الهبة
 والصدقة خاتمة وعنايه فيها
 علقناه على الملتقى

(وجده) اى البائع الثمن

(زئوف ليس له استرداد السلعة

وحبسها به) لسقوط حقه

بالتسليم وقال زفر له ذلك

كما لو وجد حارضا واستوفى

او مستحقا وكلمته من منية

(قبض) بدل دراهمه (الجياذ)

التي كانت له على زيد (زئوف)

على ظن انها جياذ (ثم علم) بأنها

زئوف (يردها ويسترد الجياذ

ان) كانت (قائمة والافلا)

يرده ولا يسترد كما لو علم بذلك عند

القبض وقال ابو يوسف يرد

مثل الزئوف ويرجع بالجياذ كما

لو كانت رصا صا واستوفى

(اشترى شيئا وقبضه ومات

مفلسا قبل نقد الثمن فالبايع

اسوة للغرماء) وعند الشافعي

رضي الله عنه هو أحق به

(كما لو يقبضه) المشتري (فان

البائع أحق به) اتفاقا ولنا

قوله عليه الصلاة والسلام

اذا مات المشتري مقلسا

فوجد البائع متاعه بعينه

فهو اسوة للغرماء شرح مجمع

العيني

مطلب
اشترى شيئا ومات مفلسا قبل
قبضه فالبايع احق

قلت ومفاده أن تحلة القريب في الهبة قبض لكن هذا في غير الفاسدة كما في الخالية حيث قال أجمعوا على أن
 التحلة في البيع الجائر تكون قبضا وفي البيع القاسد روايتان والصحيح أنه قبض وفي الهبة الفاسدة كالهبة في
 المشاع الذي يحتمل القسمة لا تكون قبضا باتفاق الروايات واختلفوا في الهبة الجائرة ذكر الفقيه أبو الليث أنه
 لا يصير قابضا في قول أبي يوسف وذكر شمس الأئمة الحلواني أنه يصير قابضا ولم يذكر فيه خلافا اه (تمه)
 في البرازية قبض المشتري المشتري قبل تقدمه بلاذن البائع فطلبه منه فخل بينه وبين البائع لا يكون قبضا حتى
 يقبضه بيده بخلاف ما إذا خل البائع بينه وبين المشتري اشترى بقرعة من فضة وخلاها في منزل البائع فأنزلان
 هلك فخل ومات فن البائع لعدم القبض وكذا لو قال للبائع سقه الى منزلك فأذهب فأتسلها فهلكت حال
 سوق البائع فان ادعى البائع التسليم فالقول للمشتري قال المشتري للعبد اعمل كذا أو قال للبائع مره بعمل
 كذا فعمل فغضب العبد ذلك من المشتري لانه قبض قال المشتري للبائع لا اعتدك على المبيع فسلمه الى فلان فسك
 حتى أدفع لك الثمن ففعل البائع وذلك عند فلان هلك من البائع لان الامساك كان لاجله اشترى وعاء لبن خائر
 في السوق فأمر البائع بنقله الى منزله فسقط في الطريق فعلى البائع ان لم يقبضه المشتري اشترى في المنصر حطبيا
 فغصبه غاصب حال حمل الى منزله فن البائع لان عليه التسليم في منزل الشاري بالعرف قال البائع زنه لي وابعثه
 مع غلامك أو غلامي ففعل وانكسر الوعاء في الطريق فالتلف من البائع الا أن يقول اذفعه الى الغلام لانه
 يوكل للغلام والدفع اليه كالدفع الى المشتري اه (قوله لسقوط حقه بالتسليم) فيه أن التسليم موجود
 أيضا فيما لو وجد رصا صا واستوفى فالاولى التعليل بما في المنع بأنه استوفى أصل حقه فلا يكون له حق نقض
 التسليم اه أي لان الزئوف دراهم لكنهم امعية ومثلها التبرجة كما في المنية بخلاف الرصاص والسوفة
 فانها ليست دراهم فلم يوجد قبض الثمن أصلا فلا نقض التسليم وأفاد أن هذا الوسم المبيع أمال وقبضه المشتري
 بلاذن البائع فله نقضه في الزئوف وغيرها كما في البرازية (قوله كما لو وجدها) الاولى وجده أي الثمن انحدث
 عنه (قوله أو مستحقا) أي بأن أثبت رجل أن المقبوض حقه فثبت للبائع استرداد السلعة لا يتقاض
 الاستيفاء (قوله وكلمته من) عبارة منية المتي والمرتهن يسترد في الوجه وكما اه أي في الزئوف والرصاص
 وغيرها أي لو قبض دينه وسلم الرهن لانه ثم ظهر ما قبضه زئوفا ورصا صا واستوفى أو مستحقا فانه يسترد الرهن
 (تنبيه) لو تصرف المشتري في المبيع بعد قبضه يباع اوجه ثم وجد البائع الثمن كذلك لا ينقض التصرف لان
 تصرف المشتري بعد القبض باذن البائع كتصرفه وان كان قبضه بعد نقد الثمن بلاذن البائع وتصرف فيه
 ثم وجد الثمن كذلك ينقض من التصرفات ما يحتمل النقض ولا ينقض ما لا يحتمل النقض برزاية وما يحتمل النقض
 كالبيع والهبة وما لا يحتمل كالتعق وفروعه (قوله والا) أي وان لم تكن قائمة سواء كانت حالكة أو مستهلكة
 درر (قوله كما لو علم بذلك) أي بأنها زئوف لانه يكون راضيا بها فلا يكون لرد ولا استرداد
 (قوله وقال ابو يوسف يرد مثل الزئوف الخ) لان الرجوع بالنقصان باطل لاستلزامه الربا ولا وجه لابطال
 حقه في الجوده لعدم رضاه درر قال في الحقائق نقلا عن العيون ان ما قاله ابو يوسف حسن وأدفع للضرر وإذا
 اخترناه للقوى اه وكذلك صرح في الجمع بأنه المتي به عزيمة (قوله كما لو كانت رصا صا واستوفى)
 فانها ترد اتفاقا درر وظاهر اطلاقه انها ترد ولو علم بها وقت القبض لانها ليست من جنس الاثمان ط (قوله
 ومات مفلسا) اي ليس له مال بني بماعليه من الديون سواء فلسه القاضي اولا (قوله فالبايع اسوة للغرماء)
 اي يقسمونه ولا يكون البائع أحق به درر (قوله فان البائع أحق به) الظاهر أن المراد أنه احق بحبسه عنده
 حتى يستوفي الثمن من مال الميت أو يبيعه القاضي ويدفع له الثمن فان وفي جميع دين البائع فيها وان زاد دفع
 الزائد لباقي الغرماء وان نقص فهو اسوة للغرماء فيما بقي له وليس المراد بكونه أحق به أنه يأخذه مطلقا اذا وجه
 لذلك لان المشتري ملكه وانتقل بعد موته الى ورثته وتعلق به حتى غرماه وانما كان أحق من باقي الغرماء
 لانه كان له حق حبس المبيع الى قبض الثمن في حياة المشتري فكذا بعد موته وهذا انظر ما سئذ كره المصنف
 في الاجارات من أنه لو مات المؤجر وعليه ديون فالمستأجر أحق بالدار من غرماه أي اذا كانت الدار بيده وكان
 قد دفع الاجرة وانفسخ عقد الاجارة يموت المؤجر فله حبس الدار وهو أحق بثمنها بخلاف ما اذا بطل الاجرة ولم
 يقبض الدار حتى مات المؤجر فانه يكون اسوة لسائر الغرماء ولا يكون له حبس الدار كما في جامع الفصولين وكذا

ماسيا في البيع الفاسد لو مات بعد فسخه فالمشتري أحق به من سائر الغرماء فلا حبسه حتى يأخذ ماله هكذا ينبغي حل هذا الجمل وبه ظهر جواب حادثة الفتوى سئلت عنها وهي ما لو مات البائع مفلأ بعد قبض الثمن وقبل تسليم المبيع للمشتري يكون المشتري أحق به لأنه ليس للبائع حق حبسه في حياته بل للمشتري جبره على تسليمه مادامت عنه باقية فيكون له أخذه بعد موت البائع أيضا إذا لاحق للغرماء فيه بوجه لأنه أمانة عند البائع وإن كان مغفونا بالثمن لو هلك عنده ومثله الرهن فإن الراهن أحق به من غرماء المرتهن والله سبحانه أعلم (قوله باع نصف الزرع الخ) صورة المسألة رجل له أرض دفعها لكارأى فلاح ودفع له البذر أيضا على أن يعمل الأكار فيه بيقره بنصف الخارج فعمل وخرج الزرع فباع الأكار نصفه لرب الأرض جازا البيع أم لو باع رب الأرض نصفه للأكار فلا يجوز لأنه يأمره بقلع ماباعه ولا يمكن الأبطال الكل فيتضرر المشتري بقلع نصيبه الذي كان له قبل الشراء مستحقا للبقاء في الأرض إلى وقت الادراك نعم إذا كان البذر من الأكار يكون مستأجرا الأرض بنصف الخارج فليس لرب الأرض أمره بقلع ماباعه فينبغي أن يجوز البيع لعدم الضرر وهذه من مسائل بيع الحصة الشائعة من الزرع وقد مناه الكلام عليها وعلى نظائرها أول كتاب الشركة (قوله قال في النهر الخ) أصله لصاحب البحر وحاصل البحث أنه ينبغي على قياس هذا أنه لو باع غرة بدون الشجر ولم يرش البائع بأعارة الشجر أن يخير المشتري أيضا إن شاء أبطل البيع أو قطعها الآن في القطع أنلاف المال وفيه ضرر عليه لكن تقدم نصريح المتن بكفره من المتون بقوله ويقطعها المشتري في الحال وأيضاً فاقوله عن جامع الفصولين مخالف أيضا لتصريح المصنف بكفره في بيع الشجر وحده أو الأرض وحدها بقوله ويؤمر البائع بقطعهما أي الزرع والنهر وتسليم المبيع وإن لم يظهر صلاحه كأيها عليه هناك فافهم والله سبحانه أعلم

* (باب خيار الشرط) *

من إضافة الشيء إلى سببه لأن الشرط سبب للخيار بجر فإن الأصل في العقد اللزوم من الطرفين ولا يثبت لاحدهما اختيار الامضاء أو الفسخ ولو في مجلس العقد عندنا لا باشتراط ذلك (قوله مبين في الدرر) حيث قال بعد ما ترجمه باب خيار الشرط والتعيين وقد هـ ما على باقي الخيارات لانها يعينان ابتداء الحكم ثم ذكر خيار الرؤية لأنه يمنع تمام الحكم وآخر خيار العيب لأنه يمنع لزوم الحكم * وخيار الشرط أنواع * فاسد وفاقا كما إذا قال اشترت على أني بالخيار أو على أني بالخيار أيا ما أو أبدا وجائز وفاقا وهو أن يقول على أني بالخيار ثلاثة أيام فادونها ومختلف فيه وهو أن يقول على أني بالخيار شهرا أو شهرين فإنه فاسد عند أبي حنيفة وزفر والشافعي جائز عند أبي يوسف ومحمد اه وفي البحر فرع لا يصح تعليق خيار الشرط بالشرط فلو باع جارا على أنه إن لم يجاوز هذا النهر فردّه يقبله والالم يصح وكذا إذا قال ما لم يجاوز به إلى الغد كذا في القنية اه (قوله الثلاثة المبوبة لها) أي التي ذكر لكل واحد منها باب وهي خيار الشرط وخيار الرؤية وخيار العيب (قوله وخيار تعيين) هو أن يشتري أحد الشيئين أو الثلاثة على أن يعين أي شاء وهو المذكور في هذا الباب في قول المصنف باع عبد بن علي أنه بالخيار في أحدهما الخ (قوله وغبن) هو ما أتى في المراجعة في قوله ولا ردغبين فاحش في ظاهر الرواية وبقي بالردان غره أي غر البائع المشتري أو بالعكس أو غره الدال والافلا (قوله وتنفذ) هو ما أتى قريبا في قوله فان اشترى على أنه إن لم يتقد الثمن الخ (قوله وكية) هو ما مر أول البيوع فيما لو اشترى بما في هذه الخالية الخ وقت منايانه (قوله واستحقاق) هو ما سيذكره في باب خيار العيب في قوله استحق بعض المبيع فان كان استحقاقه قبل القبض للكل خيري الكل وإن بعده خير في القتي لا في غيره (قوله وتغير فعلى) أمما القول فهو ما مر في قوله وغبن والفعل كالتصيرية وهي أن يشتد البائع ضرر الشاة ليجتمع لبنها فيظن المشتري أنها غيرة اللبن والخيار الوارد فيها أنه إذا حلها ان رضىها امسكها وإن سخطها ردها وصاعا من ثمر وبه أخذ الإجماع الثلاثة وأبو يوسف وعندهما يرجع بالنقصان فقط إن شاء وسيأتى تمام الكلام على ذلك إن شاء الله تعالى في خيار العيب عند قوله اشترى جارية لها لبن (قوله وكشف حال) هو ما مر أول البيوع فيما إذا اشترى بوزن هذا الحجر ذهباً بائنا أو جبر لا يعرف قدره فقد ذكر الشارح هناك أن للمشتري الخيار فيها وقد منعان البحر هناك أن هذا الخيار خيار كشف الحال ومنه ما ذكره

(فروع) * باع نصف الزرع
بلا أرض إن باعه الأكار لرب
الأرض جاز وبعبكه لا إلا إذا
كان البذر من الأكار فينبغي أن
يجوز خائفة * باع شجرا
أو كرما ضمرا لا يدخل الثمر
وحينئذ في عار الشجر إلى
الادرال فلو باي المشتري اعارته
خير البائع إن شاء أبطل البيع
أو قطع الثمر جامع الفصولين
قال في النهر ولا فرق يظهر بين
المشتري والبائع

(باب خيار الشرط)

وجه تقديمه مع بيان تسميته
مبين في الدرر ثم الخيارات
بلغت سبعة عشر الثلاثة
المبوبة لها وخيار تعيين
وغبن ونقد وكية واستحقاق
وتغير فعلى وكشف حال

بعده في بيع صبرة كل صاع بكذا ومز الكلام عليه (قوله وخيانة مرا بحة وتولية) هو ما سأتى في المراجعة
 في قوله فان ظهر خيانة في مرا بحة باقرار اوبرهان على ذلك او نكوله عن الميمن أخذه المشتري به كل غنه
 اوردة لفوات الرضى وله الخط قدر الخيانة في التولية لتتحقق التولية قال ح ويبنى أن تكون الواقعة كذلك
 (قوله وفوات وصف مرغوب فيه) هو ما يذكر في هذا الباب في قوله اشترى عبد بشرط خبزه أو كتبه الخ
 (قوله وتفرق صفقة بهلاك بعض مبيع) أي هلاكه قبل القبض وتبدل البعض لان هلاك الكل قبل قبضه
 فيه تفصيل قدمناه قبل هذا الباب وحاصله كافي جامع الفصولين انه ان كان باقة سماوية أو بفعل البائع
 أو بفعل المبيع يطل البيع وان بفعل أجنبي يتخير المشتري ان شاء فسخ البيع وان شاء اجاز ومن المستهلك
 اه وذكر في البرازية أيضا ثم قال وان ذلك البعض قبل قبضه سقط من الثمن قدر النقص سواء كان نقصان قدر
 أو وصف وخير المشتري بين الفسخ والامضاء وان بفعل أجنبي فالجواب فيه كالجواب في جميع المبيع وان
 باقة سماوية ان نقصان قدر طرح عن المشتري حصة الفائت من الثمن وله الخيار في الباقي وان نقصان
 وصف لا يسقط شيء من الثمن لكنه يتخير بين الاخذ بكل الثمن او الترتك والوصف ما يدخل تحت البيع بالاذكر
 كالاتجار والبناء في الارض والاطراف في الحيوان والحدود في الكلي والوزني وان بفعل المعقود عليه
 فالجواب كذلك ونعم الكلام فيها فراجع (قوله وظهور المبيع مستأجرا أو موهونا) أي لو اشترى
 دارا مثلا فظهر أنها موهونة أو مستأجرة يتخير بين الفسخ وعدمه وظاهره انه لو كان عالما بذلك لا يتخير وهو قول
 أبي يوسف وقال لا يتخير ولو علما وهو ظاهر الرواية كافي جامع الفصولين وفي حاشيته للرمل وهو الصحيح وعليه
 الفتوى كافي الوالولية اه وكذا يتخير المرمتهن والمشتاجر بين الفسخ وعدمه وهو الاصح كافي جامع
 الفصولين لكن في حاشيته للرمل عن الزبلي أن المرمتهن ليس له الفسخ في اصح الروايتين وفي العمادية أن
 المشتاجر له ذلك في ظاهر الرواية وذكر شيخ الاسلام أن الفتوى على عدمه وسيأتى في فصل الفصولي
 أن من الموقوف بيع الموهون والمشتاجر والارض في مراعة الغير على اجازة مرمتهن ومشتاجر ومزارع
 اه فان اجاز المشتاجر أو المرمتهن فلا خيار للمشتري وان لم يجز فالخيار للمشتري في الانتظار والفسخ وسيأتى
 تمامه في فصل الفصولي (قوله اشباه) قال فيها وكأها ياشرها العاقدان الا التحالف فانه لا يفسخ به وانما
 يفسخه القاضى وكأها يحتاج الى الفسخ ولا يفسخ شيء منها بنفسه اه ح (قوله ويفسخ باقالة وتحالف)
 لا ينبغي أن الكلام في الخيار لا في مجرد الفسخ لكن قد يجاب بأنه لو أقال احدهما الآخر فالأخر بالخيار بين
 القبول وعدمه وكذا يتخير كل منهما بين الحلف وعدمه فلا يختار عدم الحلف يلزمه دعوى صاحبه وصورة
 التحالف أن يختلفا في قدر غن أو مبيع أو فهم ما يعجزا عن البينة ولم يرض واحد منهما بدعوى الآخر تحالفا
 وفسخ القاضى البيع بطلب أحدهما والمسألة مبسطة في باب دعوى الرجلين من كتاب الدعوى (قوله صح
 شرطه) أي شرط الخيار المذكور وصرح بفاعل صح إشارة الى أن ضمير صح الواقع في عبارة الكثر وغيره
 عائذ الى المضاف اليه في الترجمة قال في البحر والظاهر أن الضمير يعود الى الخيار وفي الوقاية والنقابة صح
 خيار الشرط فأبرزه والاولى ما في الاصلاح صح شرط الخيار لأن الموصوف بالبيعة شرط الخيار لنفس
 الخيار اه فالضمير على الاول في كلام البحر عائذ الى المضاف وعلى الاخير الى المضاف اليه وبه جزم في التهر
 فقال الضمير في صح يعود الى المضاف اليه بقرينة صح ولقد افصح المصنف عنه في الخلع حيث قال وصح شرط
 الخيار لها في الخلع لاله ومن غفل عن هذا قال ما قال اه قلت فيه نظر فان الشرط الواقع في الترجمة عام بقرينة
 الاضافة ولقولهم انه من اضافة الحكم الى سببه أي الخيار الواقع بسبب الشرط فلا يصح عود الضمير الى
 الشرط المذكور لأن الموصوف بالبيعة شرط خاص وهو شرط الخيار الذي أفصح عنه في الخلع وأين العام من
 الخاص وما في الاصلاح لا يصلح دليلا على عوده الى الشرط بل هو تركيب آخر صحيح في نفسه والاحسن
 ما استظهره في البحر من عوده الى الخيار لكن بقيد وصفه بالمشرطية فانه في الاصل من اضافة الموصوف الى
 صفته أي الخيار المشروط وهذا لا ينافي كون الشرط سببا للحكم كما افاده الجوى وقد يقال ان خيار الشرط
 مركب اضافي صار علميا اصطلاح الفقهاء على ما ثبت لاحد المتعاقدين من الاختيار بين الامضاء والفسخ
 وكذا خيار الرؤية وخيار التعيين وخيار العيب كما صار القاعل والمفعول به ونحو ذلك من التراجم علميا في

مبطل
 في هلاك بعض المبيع قبل قبضه

وخيانة مرا بحة وتولية
 وفوات وصف مرغوب فيه
 وتفرق صفقة بهلاك بعض
 مبيع واجازة عند الفصولي
 وظهور المبيع مستأجرا
 او موهونا اشباه من أحكام
 الفسخ قال ويفسخ باقالة
 وتحالف فبلغت تسعة عشر
 شأ وأغلبها ذكره المصنف
 يعرفه من مارس الكتاب
 (صح شرطه لا متبايعين) معا

اصطلاح التصويب على شيء خاص عند حسم وعلى هذا يعرّد التخيير في صنع الى هذا المركب الانشائي وهو ما أفصح عنه في الوفاية والتمية كما ترك كان ينبغي للمستفت من التكتف والتعسف (قوله ولو وصيا) وكذا لو وكيل قال في البحر ولو أمره ببيع مطلق فعقد خيار له أولا أم لا جني بصحاء ولو أمره ببيع بخيار لا مرفشرطه لنفسه لا يجوز ولو أمره بشراء بخيار لا مرفشرطه بدون الخيار نفذ الشراء عليه دون الأمر للخالفه بخلاف ما إذا أمره ببيع بخيار فباع بآنا حيث يطل أصلا اه ملخصا ط ومذكر الشارح الفرق بين الفرعين الآخرين (قوله ولغيرهما) ويثبت الخيار ليس مع ذلك الغير أيضا كما سيأتي في قول المصنف ولو شرط المشتري الخيار لغيره صنع الخ (قوله ولو بعد العقد) ربما يتوهم اختصاصه بقوله ولغيرهما مع أنه جار في الاقسام الثلاثة فلو قدمه وقال صنع شرطه ولو بعد العقد لكان أولى اه ح فلو قال أحدهما بعد البيع ولو بأيام جعلتك بالخيار ثلاثة أيام مع اجاعا بجر (قوله لا قبله) فلو قال جعلتك بالخيار في البيع الذي عقده ثم اشتري مطلقا لم يثبت بجر عن التنازائية (قوله أو بعضه) لافرق في ذلك بين كون الخيار للبائع والمشتري ولا بين أن يفصل الثمن أولا لأن نصف الواحد لا يتفاوت ط عن النهر (قوله كئله أو ربعه) مثله ما إذا كان المبيع متعدد وشرط الخيار في معين منه مع تفصيل الثمن كما يأتي قبيل خيار التعيين اه ح (قوله ولو فاسدا) أي ولو كان العقد الذي شرط فيه الخيار فاسدا وكان الأقدم في التركيب أن يقول صنع شرطه ولو بعد العقد ولو فاسدا كما لا يخفى ح وفائدة اشتراطه في الفساد مع أن لكل منهما الفسخ بدونه ما قبل أنه ثبت لمن اشترط ولو بعد القبض ولا يتوقف على القضاء به والرضى اه قلت وفيه نظر لأنه ان كان التخيير في قوله ولا يتوقف الخ عائدا الى الخيار فهو لا يتوقف على ذلك مطاقا والى فسخ البيع الفاسد فكذلك نعم تظهر الفائدة في أنه لو كان الخيار للبائع أولهما وقبضه المشتري باذن البائع لا يدخل في ملك المشتري مع أنه لو لا الخيار ملكه بالقبض فافهم (قوله فالقول لنافيه) لأنه خلاف الأصل كما في البحر وهو مكرّم مع ما يأتي منا اه ح (قوله على المذهب) وعند محمد القول لمذمعه والبيئة لا تخرج عن البحر (قوله ثلاثة أيام) لكن ان اشترى شأما يتسارع اليه الفساد في القياس لا يخير المشتري على شيء وفي الاستحسان يقال له ما أن تفسخ البيع أو تأخذ المبيع ولا شيء عليك من الثمن حتى تخير البيع أو يفسد المبيع عند دفعه للضرر من الجانبين بجر عن الخاتية (تنبيه) اعلم أن الخيار في العقود كما لا يجوز أكثر من ثلاثة أيام الا في الكفالة في قول الامام زاد في البرازية والاحتال وكذا في الوقف لان جوازها على قول الثاني وهو غير مقيد عنده بالثلاث درم متي وتمامه في النهر (قوله وفسد عند اطلاق) أي عند العقد أو لوباع بلا خيار ثم لقيه بعد مدة فقال له انت بالخيار فله الخيار وما دام في المجلس بمنزلة قوله لك الاقالة كما في البحر عن الوالدية وغيرها وحل عليه قول الفتح لو قال له انت بالخيار فله خيار المجرى فقط قال في النهر ولم ارم من فرق بينهما ويظهر لي أن المفسد في الثاني أي الاطلاق وقت العقد مقارن فقوي عمله في الاول بعد التمام فضعف وقد أمكن تصحيحه بإمكان الخيار له في المجلس اه (تنبيه) قد منعت الدرر أنه لو قال على أي بالخيار أياما فهو فاسد واعترض في الشربلية بأن قولهم لو حلف لا يكلمه أياما يكون على ثلاثة ومقتضاه أن يكون هنا كذلك تصحيح الكلام العاقل عن الالغاء والافاء الفرق قلت قد يجاب بأن أياما في الحلف يصح أن زاد منه الثلاثة والعشرة مثلا لكن اقتصر على الثلاثة لانها المتيقن وذلك لا ينافي صحة ارادة ما فوقها حتى لو نوى الاكثر حيث بخلافه هنا فان الثلاثة لازمة بالنص البتة ولفظ أياما صالح لما فوقها وما فوقها مفسد للعقد فلا يتعناخه على الثلاثة لأنه لا يقطع الاحتمال (قوله فلكل فسخه) شمل من له الخيار منهما والآخر وهذا على القول بفساده ظاهر وكذا على القول الآخر بأنه موقوف قال في الفتح وذكر الكرخي نصا عن أبي حنيفة أن البيع موقوف على اجازة المشتري وأثبت للبائع حق الفسخ قبل الاجازة لان لكل من المتعاقدين حق الفسخ في البيع الموقوف اه (قوله خلافا لهما) فعندهما يجوز اذا سمي مدة معلومة فتح (قوله غير أنه يجوز ان اجاز في الثلاثة) وكذا لو أعتق العبد أو مات العبد أو المشتري أو أحدث به ما يوجب لزوم البيع ينقلب البيع جائزا عند أبي حنيفة وتمامه في البحر عن الخاتية (قوله في الثلاثة) ولو في ليلة الرابع فمستأنى (قوله فينقلب صحيحا الخ) لأنه قد زال المفسد قبل تقريره وذلك أن المفسد ليس هو شرط الخيار بل واصله بالاربع فاذا استقطه

(ولا أحدهما) ولو وصيا

(ولغيرهما) ولو بعد العقد لا قبله

(تارخائية) في بيع) كله

(أو بعضه) كئله أو ربعه

ولو فاسدا ولو اختلفا في

اشتراطه فالقول لنافيه على

المذهب (ثلاثة أيام أو أقل)

وفسد عند اطلاق أو تأيد

(لا أكثر) فيفسد فلكل

فسخه خلافا لهما (غير أنه يجوز

ان اجاز) من له الخيار (في

الثلاثة) فينقلب صحيحا على

الظاهر

(ومنع) شره أيضا (و)
لازم يحتمل السخ كزراعة
ومعاملة و (اجارة وقصة
وصلى عن مال) ولم يغير عنه
(وكذا يخلع) ورهن (وعق
عن مال) لشرط الزوجية
وراهن وقت (وتحوا)
ككفالة وحوالة وبراء
وتسليم شفعة بعد الطلوعين
ورقب عند الثاني اشباه
واذالة برؤية ففى ستة عشر
لا فى نكاح وطلاق وبمين
وشر وصرف وسلم واقرار
الاقرار بعقد يقبله اشباه

مطلب
المواضع التى يصح فيها خيار
الشرط والتى لا يصح

تتمحق زوال المعنى المنسوبة بل يحتمل نفي العقد صحيا ثم اختلفوا فى الحكم هذا العقد فى الابتداء فعند مشايخ
العراق حكمه الفساد ظاهر اذا ظاهر دواهم على الشرط فاذا استلزمه خلاف الظاهر فينقلب صحيا
وقال مشايخ خراسان والامام السرخسى ونحو الاسلام وغيرهما من مشايخ ما وراء النهر هو موقوف
وبالاستقاط قبل الرابع يعتقد صحيا واذ امنى جزء من الرابع فسد العقد الآن وهو الاوجه كذا فى الظهيرة
والذخيرة فتح ملخصا وقامه فيه ولكن الاول ظاهر الرواية بجر ومنع وفى الحدادى فائدة الخلاف تظهر
فى أن الفاسد يملك اذا انفصل به القبض والموقوف لا يملك لأن يبيزه المالك ونظر فيه بأن الفاسد أيضا لا يملك
الاباذن البائع كفى المجمع والاولى أن يقال انها تظهر فى حرمة المباشرة وعدمها فحرم على الاول لا على الثانى
نهر قلت وفى التنزيل نظر فان المالك فى الفاسد يحصل بقبض المبيع باذن البائع فالموقوف فيه على اذن البائع هو
القبض لانفس المالك وأما الموقوف كبيع الفضولى فان المالك يتوقف فيه على اجازة المالك البيع فتبقى ثمة
الخلاف ظاهرة لكن ما قدمناه قريبا عن الخاتمة من انه لو اعتق العبد بقلب جائزا يشمل ما قبل القبض مع
أن قوله بقلب جائزا انما يناسب القول بأنه فاسد لا موقوف فيقيد حصول المالك قبل القبض ويؤيده ما مر من
أن حكمه عند مشايخ العراق الفساد ظاهر اقبل على أنه لا فساد فى نفس الامر واذا قال فى الفتح ان حقيقة
القولين انه لا فساد قبل الرابع بل هو موقوف ولا يتحقق الخلاف الا باثبات الفساد على وجه يرتفع شرعا باستقاط
الخيار قبل مجيء الرابع كما هو ظاهر الهداية (قوله فى لازم) أخرج به الوصية فلا يحل للخيار فيها لان الموصى
الرجوع فيها مادام حيا والموصى له القبول وعدمه أفاده ط ومثله العارية والوديعة (قوله يحتمل الفسخ)
أخرج ما لا يحتمل ككساح وطلاق وخلع وصلح عن قود واستشكل فى جامع الفصولين النكاح بفسخه بالردة ومالك
أحدهما الآخر فانه فسخ بعد التمام أما فسخه بعدم الكفاءة والعق والبلوغ فهو قبل التمام قلت قديما
بأن المراد بما يحتمل الفسخ ما يحتمله بترضى المتعاقدين قصدا وفسخ النكاح بالردة والمالك ثبت تبعا (قوله
كزراعة ومعاملة) أى مسافة وهذا ذكرهما فى البحر بحثا فقال وينبئ صحته فى المزارعة والمعاملة لانهما
اجارة مع انه جزم بذلك فى الاشباه قال الجوى يحتمل انه نظير بالمقول بعد ذلك فان تصنف البحر سابق (قوله
واجارة) فالفسخ فى اليوم الثالث هل يجب عليه أجر يومين أفتى صط انه لا يجب لانه لم يتمكن من الانتفاع
بحكم الخيار لانه لو انتفع يطل خياره جامع الفصولين (قوله وقصة) لانها بيع من وجه (قوله وصلح عن
مال) احتزبه عن صلح عن قود لانه لا يحتمل الفسخ كما مر (قوله ورهن) كان ينبغى تقديمه على الخلع أو تأخيره
عن العتق لان قول المتن على مال راجع الخلع أيضا ولا يصح رجوعه للرهن كما لا يخفى وكان ينبغى أن يذكر الطلاق
على مال أيضا لانه معاوضة من جانب المرأة كالمخلع وكما أن العتق على مال معاوضة من جانب العبد اه ح
(قوله لزوجة وراهن وقت) لان العقد فى جانبهم لازم يحتمل الفسخ بخلاف الزوج والسيد فان العقد من
جانبهما وان كان لازما لكنه لا يحتمل الفسخ لانه عين وبخلاف المرتن فان العقد من جانبه غير لازم أصلا
وحينئذ فيجب ذكرهم فى المقابل اه ح أى فيما لا يصح فيه الخيار ويمكن أن يقال ان الخلع والعتق على
مال داخلان فى قوله لا يمين تأمل وقوله لازم يحتمل الفسخ أى قبل تمامه بالقبول أما بعد القبول من
الزوجة والراهن والفقن فلا يحتمله (قوله ككفالة) أى بنفس او مال وشرط الخيار للمكفول له أو لكفيل
بجر وقد من أن الخيار فى الكفالة والحوالة يصح أكثر من ثلاثة ايام (قوله وحوالة) اذا شرط للمعتال
او المحال عليه لانه يشترط رضا ط (قوله وبراء) بأن قال أبرأك على أنى بالخيار ذكره نحر الاسلام
من بحث الهزل بجر قال ط لكن نقل الشريف الجوى عن العمادية لو أبرأ من الدين على انه بالخيار
فان الخيار باطل ولعل فى المسألة خلافا اه قلت وبالثانى جزم الشارح فى أول كتاب الهبة وعزاه الى الخلاصة
(قوله ووقف) فيه انه لا يحتمل الفسخ تأمل (قوله عند الثاني) لانه عنده لازم وعند محمد وان كان كذلك
لكنه اشترط أن لا يكون فيه خيار شرط ولو معلوما وقتما فى الوقت أن الخلاف فى غير المسند فالوجه صبح
الوقف وبطل الخيار (قوله ففى ستة عشر) أى مع البيع (قوله لا فى نكاح الخ) لانها لا يحتمل الفسخ
(قوله وطلاق) أى بلا مال للمعرفة وينبغى أن يكون الخلع بلا مال مثله اه ح (قوله واقرار الخ) عبارته
مع المتن فى كتاب الاقرار اقرب شئ على انه بالخيار ثلاثة ايام لانه بلا خيار لان الاقرار اخبار فلا يقبل الخيار وان

ووكالة ووصية نهر فيبي تسعة
وقد كنت غيرت ما نظمته في
النهر فقلت
بأي خيار الشرط في الاجارة
والبيع والابراء والكفالة
والرهن والعق وترك الشفعة
والصلح والخلع كذا والقسم
والوقف والحالة الاقالة
للاصرف والاقرار والوكالة

ولا النكاح والطلاق والسلم

نذروايمان فهذا يغتم

(فان اشترى) شخص شياً (على

انه) أى المشتري (ان لم ينقد

ثمنه الى ثلاثة ايام فلا بيع

صح) استحسانا خلافا لفر

فلو لم ينقد في الثلاث فسد

فنفذ عقبه بعد هالوفى يده

فليحفظ (و) ان اشترى كذلك

(الى أربعة) ايام (لا) يصح

خلافا لمحمد (فان تنقد في الثلاثة

جاز) اتفاقا لان خيار النقد

ملحق بخيار الشرط فلو ترك

التفريع لكان اولي (ولا يخرج

مبيع عن ملك البائع مع

خياره) فقط اتفاقا (فهذا على

المشتري بيمينه) أى بدله ليعم

المثلى

مطلبه

خيار النقد

صدقه المترلة في الخيار الا اذا اقترع بعد بيع وقع بالخيار له فيصح باعتباره العقد اذا صدقه اذ برهن الخ (قوله
ووكالة ووصية) فلا خيار فيه بالعدم للزوم من الطرفين ولزوم الوكالة في بعض الصور نادراً فاده ط وعذان
زادهما في النهر بحثنا أخذاً مما مر في قوله في لازم (قوله فهي تسعة) يراذع عشر وهو الهبة لما سذكه
المصنف في بابها من أن من حكمها عدم صحة خيار الشرط فيها الخ (قوله وقد كنت غيرت ما نظمته في النهر)
فان نظم النهر كان هكذا والصلح والخلع مع الحوالة * والوقف والتسمة والاقالة

وليس في هذا التغيير كبير فائدة مع انها لم يستوفيا الاقسام كما قاله ح اى لانها اسقطا من القسم الاول
المزارة والمعاملة والكفالة ومن الثاني الوصية لكن الظاهر أن اسقاط الكتابة ذهول وأما ماعدا ما فلكونه
بحثنا كما علمته مما مر قلت وقد كنت نظمت جميع مسائل القسمين مشيراً الى البحث منها مع زيادة الهبة في القسم
الثاني فقلت

يصح خيار الشرط في ترك شفعة * وبيع وبراء ووقف كفالة

وفي قسمة خلع وعق اقالة * وصلح عن الاموال ثم الحوالة

مكاتبه رهن كذلك اجارة * وزيد مسافة مزارعة له

وما ضح في نذر نكاح أليسة * وفي سلم صرف طلاق وكالة

وأقرار ايهاب وزيد وصية * كما مر بحثنا فاعنتم ذى المقالة

(قوله والخلع) بالرفع خبره كذا ولا يصح جعل كذا خبراً عن القسمة لانه محروم بالعطف على ما قبله نعم يصح جعله
متعلقاً بمحذوف حالاً من الخلع (قوله على انه اى المشتري الخ) وكذا لو تنقد المشتري الثمن على أن البائع
ان رد الثمن الى ثلاثة فلا بيع بينهما صح أيضاً والخيار في مسألة الثمن للمشتري لانه المتضمن من امضاء البيع
وعده وفي الثانية للبائع حتى لو أعتقه صح ولو أعتقه المشتري لا يصح نهر (تنبيه) ذكر في الجرح هنا بيع
الوفاء تعال الخيانة فانه لا ينافي من أقراد مسألة خيار النقد أيضاً وذكر فيه ثمانية أقوال وذكره الشارح آخر
اليوم قبيل كتاب الكفالة وسيأتي الكلام عليه هناك ان شاء الله تعالى (قوله فلو لم ينقد في الثلاث فسد)
هذا الوقي المبيع على حاله قال في النهر ثم لو باعه المشتري ولم ينقد الثمن في الثلاث جاز البيع وكان عليه الثمن
وكذا لو قتلها في الثلاث أو مات أو قتلها أجنبي خطأ وغرم القيمة ولو وطئها وهى بكر أو ثيب أو جنى عليها
أو حدث بها عيب لا يفعّل أحد ثم مضت الايام ولم ينقد خير البائع ان شاء أخذها مع نقصان ولا شيء له من الثمن
وان شاء تركها وأخذ الثمن كذا في الخيانة اه (قوله فنقد عقته الخ) اى وعليه قيمته مجر عن الخيانة
وهذا تقر بربع على قوله فسد قال في النهر واعلم أن ظاهر قوله فلا بيع يفيد أنه ان لم ينقد في الثلاث ينفسخ قال
في الخيانة والصحيح انه يفسد ولا ينفسخ حتى لو أعتقه بعد الثلاث فنقد عقته ان كان في يده اه وأما عقته قبل
مضي الثلاث فينفذ بالاولى كالمو باعه كما مر لانه بمعنى خيار الشرط (قوله وان اشترى كذلك) اى على انه
ان لم ينقد الثمن الى أربعة ايام (قوله لا يصح) والخلاف السابق في انه فاسد أو موقوف ثابت هنا نهر عن
الذخيرة (قوله خلافاً لمحمد) فانه جوزه الى ما سيبه (قوله فلو ترك التفريع) أى في قوله فان اشترى فان الاجلاق
يقضى المغيرة والتفريع يقتضى انه من فروعه قال في الدرر لم يذكره بالقضاء كذا في الوقاية اشارة الى أنه
ليس من صور خيار الشرط حقيقة ليقترع عليه بل اورده عقيب لانه في حكمه معنى اه قال محشي خادى
أقصدى أقول الواقع في الزباني كونها من صورته وقد قال صدر الشرع بعد في وجه ادخال الفاء انه فرع مسألة
خيار الشرط لانه انما شرع ليدفع بالفسخ الضرر عن نفسه سواء كان الضرر تأخيراً أو أداء الثمن أو غيره على أن قوله
لانه في حكمه يصلح أن يكون علته معجزة لا دخول الفاء (قوله ولا يخرج مبيع عن ملك البائع مع خياره)
لانه يمنع الحكم وفي قوله عن ملك البائع ايماء الى أن البائع هو المالك فلو كان فضولاً كان اشتراط الخيار له مبطلاً
للبيع لان الخيار له بدون الشرط كما في فروق الكرايسى ولا يرد الوكيل بالبيع اذا باع بشرط الخيار له لانه
كالمالك حكاه نهر (قوله فقط) قسده وان كان الحكم كذلك اذا كان الخيار لهما لان المصنف سذكه
صريحاً والازم التكرار فانهم (قوله فيهلك) بكسر اللام ط (قوله على المشتري بيمينه) لان البيع
ينفسخ بالهلال لانه كان موقوفاً ولا ينفذ بدون بقاء المحل فبقى مقبوضاً سيده على سوم الشراء وفيه القيمة كذا

في الهداية ولا فرق في مسألة المصنف بين هلاكه في مدة الخيار مع بقائه أو بعد ما فسخ البائع البيع كإي جامع
 الفصولين وأما إذا هلك في يده بعد المدة فلا فسخ فيها فإنه يهلك بالثمن لسقوط الخيار ولو ادعى هلاكه في يد المشتري
 ووجوب القيمة وادعى المشتري إياها من يده فالقول له بيمينه لأن الطاهر حياته ويتم البيع ولو ادعى البائع
 الأباقي والمشتري الموت فالقول للبائع بيمينه كذا في السراج بحر (قوله إذا قبضه باذن البائع) وكذا
 بلاذنه بالاولى ط وأما إذا هلك في يد البائع انفسخ البيع ولا شيء عليهما كإي المطلق عنه وان تعيب في يد
 البائع فهو على خساره لأن ما انتقص بغير فعله لا يكون مضمونا عليه ولكن المشتري يتخير ان شاء أخذه بجميع
 الثمن وان شاء فسخ كإي البيع المطلق وإذا كان العيب بفعل البائع ينتقص المبيع فيه بقدره لان ما يحدث بفعله
 يكون مضمونا عليه وتسقط به حصته من الثمن بحر عن الزيلعي ويأتي حكم تعيبه في يد المشتري (قوله يوم
 قبضه) ظرف لقيته ح (قوله فإنه بعد بيان الثمن مضمون بالقيمة) أطلقه فشكل بيان الثمن من البائع
 او المساوم وخصة الطرسوسي في انقاع الوسائل بالثاني ورده في البحر بأنه خطأ لما في الخاتمة طلب منه ثوبا
 ليشتريه فأعطاه ثلاثة أثواب وقال هذا بعشرة وهذا بعشرين وهذا ثلاثين فأجلها فأى ثوب ترضى بعته منك
 فحمل فهلك عند المشتري قال الامام ابن الفضل ان هلكت جملته أو متعاقبا ولا يدرى الاول وما بعده ضمن
 ثلث الكل وان عرف الاول رسمه ذلك الثوب والثوبان أمانة وان هلك اثنان ولا يعلم أيهما الاول ضمن نصف
 كل منهما ورده الثالث لأنه أمانة وان نقص الثالث ثلثه أو ربعه لا يضمن النقصان وان هلك واحد فقط لزمه
 ثمنه ويرد الثوبين اه ملخصا قال في البحر فهذا صريح في أن بيان الثمن من جهة البائع يكفي للضمان اه
 وأجاب العلامة المقدسي بأن مراد الطرسوسي أنه لا بد من تسمية الثمن من الجانبين حقيقة أو حكما أما
 الاول فقطاهر وأما الثاني فبان يسمى أحدهما ويصدر من الآخر ما يدل على الرضى به ثم قال ومن نظر عبارة
 الطرسوسي وجدها تنادى بما ذكرناه اه قلت وبيان ذلك أن المساوم انما يلزمه الضمان إذا رضى بأخذه
 بالثمن المسمى على وجه الشراء فإذا مسمى الثمن البائع وسلم المساوم الثوب على وجه الشراء يكون راضيا بذلك كما
 أنه إذا مسمى هو الثمن وسلم البائع يكون راضيا بذلك فكان التسمية صدرت منهما معا بخلاف ما إذا أخذ على
 وجه الطر لأنه لا يكون ذلك رضى بالشراء بالثمن المسمى قال في القنية سم عن أبي حنيفة قال له هذا الثوب
 لك بعشرة دراهم فقال هاته حتى أنظر فيه أو قال حتى أريه غيري فأخذه على هذا وضاع لا شيء عليه ولو قال هاته
 فان رضىته أخذه فضاع فهو على ذلك الثمن اه قلت في هذا وجدت التسمية من البائع فقط لكن لما قبضه
 المساوم على وجه الشراء في الصورة الأخيرة صار راضيا بتسمية البائع فكانها وجدت منهما أما في الصورة
 الاولى والثانية فلم يوجد القبض على وجه الشراء بل على وجه النظر منه أو من غيره فكان أمانة عنده فلم يضمنه
 ثم قال في القنية ط أخذ منه ثوبا وقال ان رضىته اشتريته فضاع فلا شيء عليه وان قال ان رضىته أخذه
 بعشرة فعليه قيمته ولو قال صاحب الثوب هو بعشرة فقال المساوم هاته حتى أنظر اليه وقبضه على ذلك وضاع
 لا يلزمه شيء اه قلت ووجهه أنه في الاولى لم يذكر الثمن من احد الطرفين فلم يصح كونه مقبوضا على وجه
 الشراء وان صرح المساوم بالشراء وفي الثاني لم يصح بالثمن على وجه الشراء صار مضمونا وفي الثالث وان
 صرح البائع بالثمن لكن المساوم قبضه على وجه النظر لا على وجه الشراء فلم يكن مضمونا وبهذا اظهر الفرق
 بين المقبوض على سوم الشراء والمقبوض على سوم النظر فافهم واغمم تحقيق هذا المحل (قوله مضمون بالقيمة)
 أى إذا هلك أما إذا استهلكه مضمون بالثمن كما حققه الطرسوسي وان رده في البحر بأنه غير صحيح لما في الخاتمة
 إذا أخذ ثوبا على وجه المساومة بعد بيان الثمن فهلك في يده كان عليه قيمته وكذا لو استهلكه وارث المشتري بعد
 موت المشتري اه قال والوارث كالمورث فقد أجاب في النهر بقوله لا نسلم أنه غير صحيح إذا الطرسوسي لم يذكر
 تفقها بل نقلا عن المشايخ صرح به في المتن وعليه في المحيط بأنه صار راضيا بالمبيع جلا فله على الصلاح
 والساد وعزاه في الخزانة أيضا إلى المتن غير أنه قال في القياس يجب القيمة اه كلام النهر قلت وما نقله
 في البحر عن الخاتمة لادلالة فيه على ما يدعيه بل فيه ما ينافيه لان قوله وكذا لو استهلكه وارث المشتري يفيد
 أنه لو استهلكه المشتري نفسه كان الواجب الثمن لا القيمة ووجهه أيضا ظاهر لما علمته من تعليل المحيط والفرق
 بينه وبين استهلاك الوارث أن العاقد هو المشتري فإذا استهلكه كان راضيا بما مضى عقد الشراء بالثمن المذكور

مطلب
 في المقبوض على سوم الشراء

(إذا قبضه باذن البائع) يوم
 قبضه كما قبض على سوم
 الشراء فإنه بعد بيان الثمن
 مضمون بالقيمة

بجلاف ما اذا استملكه وارثه لان الوارث غير العاقد بن العقد انفسخ بموته فبقى امانة في يد الوارث فلزمه القيمة دون الثمن فقوله في البحر والوارث كما مورث غير مسلم ثم رأيت الطرسوسي نقل عن المتقي ما يفيد ذلك وهو قوله ولو قال البائع رجعت عما قلت أو مات احدهما قبل أن يقول المشتري رضيت انتقض جهة البيع فان استملكه المشتري بعد ذلك فعليه قيمته كما في حقيقة البيع لو انتقض بيق المبيع في يده مضمونا فكذا هنا اه
فهذا من مخرج بانفساخ العقد بموته فكيف يلزم الوارث الثمن باستملاكه فافهم واغتنم (قوله بالغة ما بلغت) رد على الطرسوسي حيث قال وظاهر كلام الاصحاب انها تجب بالغة ما بلغت ولكن ينبغي أن يقال لا يزداد بها على المسمى كما في الاجارة الفاسدة قال في التهر وفيه نظر بل ينبغي أن يجب بالغة ما بلغت وقد صرحوا بذلك في البيع الفاسد فكذا هنا اه (قوله ولو شرط المشتري) أي مرید الشراء وهو المساوم (قوله ولو في يد الوكيل الخ) قال في البحر عن الخائنة الوكيل بالشراء اذا أخذ الثوب على سوم الشراء فأراه الموكل فلم يرض به ورده عليه فهلك عند الوكيل قال الامام ابن الفضل ضمن الوكيل قيمته ولا يرجع بها على الموكل الا أن يأمره بالاخذ على سوم الشراء فحينئذ اذا ضمن الوكيل رجوع على الموكل اه (قوله أما على سوم النظر) بأن يقول هاته حتى أنظر اليه أو حتى أريه غيري ولا يقول فان رضيت أخذه وقوله مطلقا أي سواء ذكر الثمن أو لا اه ح عن التهر ولا يخفى أن عدم ضمانه اذا هلك أمالوا استملكه القابض فانه يضمن قيمته وقد مناووجه الفرق بينه وبين المقبوض على سوم الشراء وفي حكمه المقبوض على سوم الشراء اذا لم يبين الثمن أو مات احد العاقدين قل الرضى اورجع عما قال كما قدمناه آنفا عن المتقي وقد مناوأل المسألة ما لو قبض ثلاثة أبواب ومضى عن كل واحد بعينه لمشتري احدها فهلك واحد منها فانه يضمنه دون الآخرين وتقدم تفصيله وهل هذا خاص بما اذا كانت ثلاثة لتكون مما فيه خيار التعيين لا في سائرته وأعم وانظرا للثاني اذ لو كانت أكثر فلا شك أن واحدا منها مقبوض على سوم الشراء وان كان فاسدا والباقي على سوم النظر فهو أمانة بخلاف الاول فتأمل (قوله وعلى سوم الرهن بالاقبل من قيمته ومن الدين) أي اذا سمى قدر الدين فلا ينافي ما سذكره المصنف في كتاب الرهن من قوله المقبوض على سوم الرهن اذا لم يبين المقدار ليس بمضمون على الاصح اه وفي البرازية الرهن بالدين الموعود مقبوض على سوم الرهن مضمون بالموعود بأن وعده أن يقرضه أنفا فاعطاه رهنا وهلك قبل الاقراض يعطيه الالف الموعود جبرا فان هلك هذا في يد المرتن أو العدل ينظر الى قيمته يوم القبض والدين وعن الثاني أقرضني وخذ هذا ولم يسم القرض فأخذ الرهن ولم يقرضه حتى ضاع يلزمه قيمة الرهن اه وما عن الثاني مقابل الاصح المذكور (قوله وعلى سوم القرض الخ) في البحر عن جامع الفصولين وما قبض على سوم القرض مضمون بما ساوم كقبوض على حقيقته بمنزلة مقبوض على سوم البيع الا أن في البيع يضمن القيمة وهما يكملان الرهن بما ساومه من القرض اه وقوله يهلك الرهن بما ساومه من القرض اي اذا كانت قيمته مثل الرهن لا اقل فلا ينافي ما تقدم من انه يضمن بالاكل وبه ظهروا ما في قوله وما قبض تكرة موصوفة بمعنى الرهن فتكون هذه عين المسألة التي قبلها كما يعلم بمناقضاته عن البرازية في تصوير المسألة السابقة فافهم (قوله وعلى سوم النكاح الخ) يعني لو قبض أمة غيره ليتزوجها باذن مولاها فاهلكت في يده ضمن قيمتها جامع الفصولين قال محشمه الخير الرملي أقول تقدم أن ما بعث مهر ابعدا خطبة وهو قائم أو هالك يسترد فهو صريح أيضا في أن ما قبض على سوم النكاح من المهر مضمون ولو لم يسم المهر اه (تنبيه) ظاهر كلامهم وجوب قيمة الامه ولو لم يكن المهر مسمى ويحتاج الى وجه الفرق بينه وبين المقبوض على سوم الشراء أو سوم الرهن فانه لا يضمن الا بعد بيان الثمن أو بيان القرض وقد أطال الكلام فيه السيد الجوى في حاشية الاشباه من النكاح ولم يأت بطائل (قوله ويخرج عن ملكه أي البائع) فالو اعقده لم يصح عقده ولو كان حلف ان يعنه فهو حر لم يعتق لخروجه عن ملكه بحر (قوله مع خيار المشتري فقط) مثل ما اذا كان الخيار لهما وأسقط البائع خياره بأن أجاز البيع كما في البحر قال ح ومثله ما اذا جعل المشتري الخيار لاجنبى (قوله فملك يده بالثمن) لان الهلاك لا يعبرى عن دقة عيب يمنع الرد فهلك وقد انبزم البيع فيان لم يخلو ما اذا كان الخيار للبائع لان تعيبه في هذه الحالة لا يمنع الرد فهلك والعقد موقوف فيبطل نهر واذا بطل العقد يضمن القيمة والفرق بين الثمن والقيمة أن الثمن ما تراضى عليه المتعاقدان سواء زاد على القيمة أو نقص والقيمة ما تقوم به الشيء بمنزلة

بالغة ما بلغت نهر ولو شرط المشتري عدم ضمانه برأية ولو في يد الوكيل ضمنه من ماله بلا رجوع الا بأمره بالسوم خائنة أما على سوم النظر فغير مضمون مطلقا وعلى سوم الرهن بالاقبل من قيمته ومن الدين وعلى سوم القرض بقرض ساومه به وعلى سوم النكاح لامة بقيمتها نهر (ويخرج عن ملكه) أي البائع (مع خيار المشتري) فقط (فهلك يده بالثمن) مطلب

المقبوض على سوم النظر

قوله والدين معطوف على قوله قيمة أي ينظر الى قيمته والدين فيضمن بالاقبل منهما اه منهم

مطلب

في الفرق بين القيمة والثمن

(قوله ولا يخرج شيء منهما الخ) فان تصرف البائع جاز وكان فسخا وكذا ان تصرف المشتري في الثمن ان كان عينا وتصرف كل منهما فيما اشتراه باطل وأيهما ملك قبل التسليم بطل البيع فان ذلك بعده بطل أيضا ولزم قيمته من (قوله عن مالكة) لاحاجة اليه ط (قوله وأيهما أجاز بطل خياره فقط) اي وصار العقد باتا من جانبه والاخر على خياره وان لم يوجد منهما اجازة ولا فسخ حتى مضت المدة لزوم البيع ولو أجاز أحدهما وفسخ الاخر بطل البيع بينهما سواء سبق الفسخ أو الاجازة أو كانا معا ولا عبرة للاجازة بكل حال اه منحه وحاصله انه اذا أجاز أحدهما فالآخر على خياره فان أجاز ايضا تم العقد وان فسخ بطل وان سكتا حتى مضت المدة لزوم العقد (قوله وهذا الخلاف) أي المذكور بين الامام وصاحبيه في مسألة خيار المشتري وهو أن المبيع لا يدخل في ملك المشتري عنده ويدخل عندهما والفقهاء في المسائل الآتية على قوله (قوله بقي النكاح) لانه لم يملكها عنده واداسط الخيار بطل اي النكاح للتنافي أي بين ثبوت المتعة بملك المين وبالعقد وعندهما انفسخ النكاح لدخولها في ملك الزوج فاذا فسخ المشتري البيع رجعت الى مولاها بالنكاح عليها عندهما وعنده تستقر زوجته كما في الفسخ قال في البحر وعلى هذا الوأشترى زوجته فاسدا وقبضها يفسد النكاح ثم اذا فسخ البيع للفساد لا يرتفع فساد النكاح (قوله لا يعتبر استبراء) أي عنده وعندهما يعتبر ولوردت بحكم الخيار الى البائع لا يجب الاستبراء عنده وعندهما يجب اذا ردت بعد القبض بجر وهي المسألة الآتية في رمز الفاء (قوله فلا يعتق محرمه) أي اذا اشترى قريبه المحرم لا يعتق عليه في مدة الخيار عنده حتى تنقضي المدة ولم يفسخ وعندهما يعتق لانه ملكه (قوله فله ردّها) لانه حيث لم يملكها عنده كان وطؤها لها في مدة الخيار بالنكاح لا بملك المين فلا يمنع الرد لانه لم يكن دليل الرضى بالبائع بخلاف وطء غير منكوحه كما سيأتي وعندهما يمنع لان الوطء حصل في الملك وقد بطل النكاح فكان دليل الرضى (قوله الا اذا انقضها) أي الوطء ولو تبنا فتمنع الرد نهر وفتح ومقتضاه أن دواحي الوطء ليست كالوطء لعدم التنقيص بها فلا يجري فيها اختلاف المذكور بخلافها في غير المنكوحه فان دواحيه مثله تكون دليل الرضى بالبائع فتمنع الرد اتفاقا كما سيأتي وعلى هذا فيشكل ما في شرح من لا مسكين من أنه يمنع الرد عند الامام لو قبلها أو مسها أو مسته بشهوة وكذا لو وطئها غير الزوج في يده اه ووجه الاختلاف ظاهر لان وطء غيره موجب للعقرو هو زيادة منفصلة متولدة من المبيع بعد القبض فتمنع الرد كما مر ويأتي (نتبه) قال في البحر ولم أر حكم حل وطء المبيعة بخيار أتما اذا كان الخيار للبائع فينبغي حله لا للمشتري وان كان للمشتري ينبغي أن لا يحل لهما ونقله في المعراج عن الشافعي اه ولا ينبغي أن هذا في غير منكوحه ثم اعلم أن هذه المسألة غير مكررة مع الاولى المرموز لها بالالف وان كان موضوعهما شراء الامة المنكوحه لان المقصود من الاولى أن شراءها لا يبطل نكاحها ومن هذه أن وطء زوجها لا يمنع من ردّها كما نبه عليه ط وهو ظاهر (قوله من الوديعة عند بائعه الخ) أي اذا قبض المشتري المبيع باذن البائع ثم اودعه عند البائع فهلك في يده في تلك المدة هلك من مال البائع عنده لا ارتفاع القبض بالرد لعدم الملك وعندهما من مال المشتري لحاجة الايداع باعتبار قيام الملك وتما في البحر (قوله لعدم الملك) على العلة (قوله لو ولدت) أي بالنكاح بجر (قوله لم تصر أم ولد) أي للمشتري لعدم الملك خلافا لهما بجر (قوله لزوم العقد الخ) أي اتفاقا وتصر أم ولد للمشتري اذا ادعاه بجر عن ابن كمال لان تعيب المبيع في مدة الخيار بعد قبضه لم يطل خياره (قوله اذا ولدت الخ) أي في يد المشتري فيوافق ما قبله ط (قوله ولم تنقصها الولادة) مقتضاه أن الولادة قد لا تكون نقصانا وهو خلاف الاطلاق السابق ويؤيد السابق ما في البرازية اشتراها وقبضها ثم ظهر ولادتها عند البائع لا من البائع وهو لا يعلم في رواية المضاربة عيب مطلقا لان التكسر الحاصل بالولادة لا يزول أبدا وعليه الفتوى وفي رواية أن نقصتها الولادة عيب وفي اليه أم ليست بعيب الا أن نوجب نقصانا وعليه الفتوى اه وسيد كرا الشارح في خيار العيب عن البرازية خلاف ما نقلناه عنها وهو تحريف كما سنوضحه هناك (قوله فهو البائع بعد الفسخ) لانه عنده لم يحدث على ملك المشتري وعندهما للمشتري لحدوثه على ملكه بجر قال ط وأما اذا لم يفسخ فالزائد تبع للمبيع كما سلف (قوله فلا استبراء على البائع) لانه انما يجب بتجديد الملك ولم يوجد حيث لم تدخل في ملك غيره فكانه لم يزل ملك البائع ابن كمال (قوله لكن عبارة ابن الكمال وأسلم المشتري) وكذا في الفتح وغيره فيكون هو المراد من لفظ أحدهما في

(ولا يخرج شيء منهما) أي من مبيع وثمن من ملك بائع ومشتري عن مالكة اتفاقا (اذا كان الخيار لهما) وأيهما فسخ في المدة انفسخ البيع وأيهما أجاز بطل خياره فقط (و) هذا الخلاف (نظره غرة في) عشر مسائل جمعها العيني في قوله (اسحق عزك نغم) (الف) من الامة لو اشتراها بخيار وهي زوجته بقي النكاح (والسين) من الاستبراء فخصها في المدة لا يعتبر استبراء (والحاء) من المحرم فلا يعتق محرمه (والقاف) من القربان لمنكوحته المشتراة فله ردّها الا اذا قصصها به (والعين) من الوديعة عند بائعه فهلك على البائع لا ارتفاع القبض بالرد لعدم الملك (والزاي) من الزوجة المشتراة ولولدت في المدة في يد البائع لم تصر أم ولد ولو في يد المشتري لزوم العقد لان الولادة عيب درر وابن كمال وفي البحر عن الخائفة اذا ولدت بطل خياره وان كان الولد ميتا ولم تنقصها الولادة لا يبطل خياره وأقره المصنف (والكاف) من الكسب للعبد في المدة فهو للبائع بعد الفسخ (والفاء) من الفسخ البائع (والحاء) من الحار فلو شره اذمى من مثله بالخيار فأسلم أحدهما فهو البائع عيني وتبعه المصنف لكن عبارة ابن الكمال وأسلم المشتري

عبارة العيني - لأنه لو أسلم البائع لا تظهر فيه غيرة الاختلاف لبقاء الخيار اجماعاً كما في الزيلعي حيث قال لو اشترى ذئب من ذي - خرا على أنه أي المشتري بالخيار ثم أسلم المشتري في مدة الخيار بطل الخيار عندهما لأنه ملكها فلا يملك تلكها بالرد وهو مسلم وعنده يطل البيع لأنه لم يملكها فلا يملكها باسقاط الخيار وهو مسلم ولما أسلم البائع والخيار للمشتري بقي على خياره بالاجماع ولوردتها المشتري عادت إلى ملك البائع لأن العقد من جانب البائع بات - فإن أجاز له صار له وان فسخ صار الخيار للبائع والمسلم من أهل أن يملك الخيار حكماً كما في الارث ولو كان الخيار للبائع فأسلم هو بطل البيع لأن المبيع لم يخرج عن ملكه والمسلم لا يرد وأن يملك الخيار ولو أسلم المشتري لا يطل العقد والبائع على خياره لأن العقد من جهة المشتري بات - فإن أجاز العقد صار له لأن المسلم من أهل أن يملك الخيار حكماً وان فسخه كان للبائع وهذا كله فيما إذا أسلم أحدهما بعد القبض والخيار لأحدهما فلو قبل القبض بطل البيع في الصور كلها سواء كان البيع باتاً وبخيار لأحدهما أو إياه ما لان للقبض شبهة بالعقد من حيث أنه يفيد ملك التصرف فلا يملكه بعد الاسلام اهـ ملخصاً (قوله من المأذون الخ) أي إذا اشترى عبد مأذون شيئاً بالخيار وأبرأه بآبائه عن غنمه في مدة الخيار بقي خياره لأنه لم يملكه كان ردّه في المدة امتناعاً عن التملك والمأذون ولاية ذلك فانه إذا وحب له شيء فلا ولاية أن لا يقبله دور وعندهما يطل خياره لأنه لم يملكه كن الرد منه تملكاً بغير عوض وهو ليس من أهله وهذا يقتضي صحة الإبراء وقد مناه أنه لا يصح عند أبي يوسف قياساً ويصح عند محمد استحساناً بجر (قوله كل ذلك) أي المذكور من أحكام المسائل العشر (قوله لم يعتق) لأنه عنده لم يملكه فلم يوجد الشرط وعندهما وجد فاعتق لأنه ملكه وأما لو قال ان اشترى بدل قوله ان ملكت فانه يعتق اتفاقاً لوجود الشرط وهو الشراء فيكون كالمشتري للعتق بعده فيسقط الخيار فتح وبجر (قوله واستدامة السكنى الخ) صورته اشترى داراً على انه بالخيار وهو ساكنها بأجرة وأعاره فاستدام سكناً قال خواهر زاده استدامتها اختياراً عندهما الملك العين وعنده ليس باختيار فتح ومثله خيار العيب وخيار الشرط في القسمة ولو ابتدأ السكنى بطل خياره ونعمته في البحر (قوله فأحرم) أي وخوف يده بطل البيع عنده ويردّه إلى البائع وعندهما يلزم المشتري ولو كان الخيار للبائع ينتقض بالاجماع ولو كان للمشتري فأحرم المشتري له أن يردّه بجر وعبارة الفتح ولو كان للمشتري فأحرم البائع للمشتري أن يردّه وهي النواص (قوله بعد الفسخ) متعلق بما يتعلق به قوله للبائع أي ثبت للبائع بعد الفسخ لأنها لم تحدث على ملك المشتري وعندهما للمشتري لأنه احدثت على ملكه كما في الفتح ثم لا يفتي أن الزوائد تتم المتصلة والمنفصلة متولدة أو غيرها وليس يصحح هنا ما قد مناه عن التنازع من أن حدوثهما عند المشتري يمنع الفسخ بالخيار الا اذا كانت منفصلة غير متولدة كالكسب فهذه متأتية فيها اجراء الخلاف لا مكان الفسخ فيها ما في بقية الصور الثلاث فلا بل هي للمشتري قطعاً لحدوثها على ملكه حيث امتنع بها الفسخ ولم يسهل البيع ثم رأيت في جامع الفصولين ذكر مسائل الزيادة كما قد مناه امتناع الفسخ في الكل الا في صورة المنفصلة الغير المتولدة وان الخلاف فيها فقط وحينئذ فاطلاق الزوائد هنا ليس بما ينبغي بل المراد به الصورة المذكورة وهي مسألة الكسب التي رمن لها بالكاف فكان على الشارح اسقاط هذه لترك ارجاعها اليها بخلاف المراد كما ظنه من قال ان الزوائد تتم المتصلة والمنفصلة فيستغنى بها عن الكاف المشار بها إلى الكسب اهـ فافهم (قوله قد) أي البيع عنده العجزه عن تملكه باسقاط خياره ويتم عندهما العجزه عن ردّه بشخصه فتح (قوله خلافاً لهما) راجع للمسائل الخمس المزيدة فافهم (قوله ويضم الرمن للرمن) كذا في بعض النسخ أي يضم الرمن للرمن بلقط تصدّر الرمن السابق وفي بعض النسخ ويضم الرمن للرمن بجزء الاول باللام والثاني بالاضافة وهذه النسخة أظف وعليها ففي يضم ضمير يعود للرمن المزيد ويكون المراد بالرمن الجور باللام الرمن السابق عن العيني وبالرمن الجور بالاضافة شرح الكثر للعيني فان اسمه الرمن وفي ط فيصير المعنى استحق عزك أي الحق بتواضعك وعظم الله تعالى في قلبك فاستل أمره ونهيه وعظم الناس بانزالهم منزلتهم تصدير صدر أي مقدماً ومقرراً عند الله تعالى وعند الناس (قوله ولم أره لأحد) أي لم ير الرمن بتصدر والا فالمسائل في المنع والبحر ط (قوله أجاز من له الخيار) أي أجاز بالقول أو بالفعل كالاتفاق والوطء ونحوهما كما يأتي وفي جامع النصولين اذا قال أجزت شراءه أو وثقت أخذه أو وضيت أخذه بطل خياره ولو قال هو يت أخذه أو أوجب

(والميم) من المأذون لو أبرأه
البائع من الثمن صح استحساناً
وبقي خياره لأنه يلى عدم
التكليف كل ذلك عنده خلافاً
لهمما قلت وزيد على ذلك
مسائل منها (التاء) للتعليق
كان ملكته فهو حر
فشراءه بخيار لم يعتق (والتاء)
واستدامة السكنى بأجرة
او اعاره ليس باختيار (والصاد)
وصيد شراءه بخيار فأحرم بطل
البيع (والدال) والزوائد
الحادثة في المدة بعد الفسخ
للبيع (والراء) والعصير
في بيع مسلمين لو تحصر في المدة
فسد خلافاً لهما فينبغي أن
يرمن لها لفظ تصدّر ويضم
الرمن للرمن ولم أره لأحد
فليحفظ (أجاز من له الخيار)
ولو أجزتها

أو أردت أو أعجبت أو وافقت لا يطل لو اختار الرد أو القبول بقلبه فهو باطل لتعلق الأحكام بالنظر لا بالباطن
 (قوله ولو مع جهل صاحبه) أي العاقد معه أما لو كان المشتري ينسخ أحدهما بغيبه الآخر لم يجز كما في جامع
 الفصولين (قوله إلهما) أي لكل من المتعاقدين (قوله فليس للاسخر الإجازة) أي إذا قبل الأول
 إجازته يدل عليه ما في جامع الفصولين باعه بخيار فنسخه في المدة أنسخ فان قال بعده أجزت وقبل المشتري
 جاز استحساناً ولو كان الخيار للمشتري فأجاز ثم نسخ وقبل البائع جاز وينسخ اه فيكون الأول يعاثر
 كما سيذكره الشارح والثاني إقالة (قوله لأن المنسوخ لا تلحقه الإجازة) فيه اشكال سيذكره الشارح
 مع جوابه (قوله لا يصح إلا إذا علم الأسخر) هذا عندهما وقال أبو يوسف يصح وهو قول الأئمة الثلاثة
 قال الكرخي وخيار الرؤية على هذا الخلاف وفي العيب لا يصح فنسخه بدون علمه أجماعاً ولو أجاز البيع بعد
 فنسخه قبل أن يعلم المشتري جاز وبطل فنسخه ذكره الاستيعابي يعني عندهما وفيه يظهر أثر الخلاف وفيما إذا
 باعه بشرط أنه إذا غاب فنسخ فسد البيع عندهما خلافاً لأبي يوسف ورجح قوله في الفتح نهر (قوله فلو لم يعلم)
 أي في مدة الخيار سواء علم بعدها أو لم يعلم أصلاً (قوله أن يستوثق بكفيل) الذي في العيني أن ما خذ منه
 وكبلا يعني إذا بدله النسخ رده عليه اه ومثله في البحر وغيره ح (قوله أو يرفع الأمر للحاكم لينصب الخ)
 في العمادية وهذا أحد قولين وقيل لا ينصب لأنه ترك النظر لنفسه بعدم أخذ الوكيل فلا ينظر القاضي إليه
 وتعامه في النهر (قوله لخصته بالفعل بالإعلم) مثال النسخ بالفعل أن يتصرف البائع في مدة الخيار تصرف
 الملاك كما إذا أعتق المبيع أو باعه أو كان جارية فوطئها أو قبلها أو أن يكون الثمن عينا فتصرف فيه المشتري
 تصرف الملاك فيما إذا كان الخيار للمشتري صرح به الأكمل في العناية وغيره من المشايخ مخ والمراد بقوله
 أن يتصرف البائع الخ أن يكون الخيار له وتصرف كذلك فيكون فسخاً حكماً لأنه دليل استبقاء المبيع على
 ملكه وأما لو كان الخيار للمشتري وفعل ما ذكرناه يتم البيع كما يأتي (قوله كما أفاده الخ) أي أفاد الفعل
 الذي يصح به النسخ يعني أن أمثلة النسخ بالفعل تستفاد من قوله المذكور وان لم يكن المذكور من أمثلة
 النسخ بل من أمثلة التمام والإجازة قال في الفتح وجميع ما قد مناه إجازة إذا أصدر من المشتري من الأفعال
 فهو فسخ إذا أصدر من البائع اه وقد أفاد الشارح ذلك بقوله لا يقي ولو فعل البائع ذلك كان فسخاً والمراد
 به الاعتاق وما بعده وحينئذ فليس في كلامه غلط بل هو من رموزه التي تحق على المعارضين فافهم (قوله وتم)
 العقد الخ) أي تحصل الإجازة بواحد مما ذكره وهو كلام موهم فان في بعضها يكون إجازة سواء كان الخيار
 للبائع أو للمشتري وهو الموت ومضى المدة وفي بعضها إذا كان للمشتري وهو الاعتاق وتوابعه فلو للبائع كان
 فسخاً أفاده في البحر (قوله بموته) أي موت من له الخيار بأنه كان أو مشترياً لأن موت غيره لا يتم به العقد بل
 الخيار باق لمن شرط له فان أمضى العقد معنى وان فسخه أنسخ كما في الفتح نهر وفي جامع الفصولين لو الخيار
 لهما مات أحدهما لم يلزم البيع من جهته والأسخر على خياره وفيه أيضاً وكيل البيع أو الوصي باع بخيار
 أو المالك باع بخيار لغيره مات الوكيل أو الوصي أو الموكل أو الوصي أو من باع بنفسه أو من شرط له الخيار قال
 محمد بن أبي حنيفة في كل ذلك لأن لكل منهم حق في الخيار والجنون كالموت اه وكذا الإغماء وتعامه في النهر
 (قوله ولا يختلف الوارث) لأنه ليس الأمشيئة وارادة ولا يتصور انتقاله والارث فيما يقبل الانتقال هداية
 (قوله كخيار رؤية) نص على ذلك في الغرر والوقاية والتقية ومختصرها والمثني والأصلاح والبحر والنهر وكذا
 في الهداية والفتح من باب خيار الرؤية ولم أر من ذكر فيه خلافاً وعليه خافي فرائض شرح البيري عن شرح الجمع
 لابن القيم من أن الصحيح أن خيار الرؤية يورث فهو غريب ولعل أصل العبارة لا يورث تأمل (قوله وتغيرير
 ونقد) لم يذكرهما في الدرر بل ذكر المصنف الأول منهما في المخ بجنائز كالثاني في النهر بجنائز أيضاً ووجه ذلك
 أن الحقوق الجزئية لا تورث وكان الوجه لما قوى عند الشارح بجزم به وقد رأيت مسألة النقد في شرح البيري
 عن خزانة الأكمل نص على أنه لو مات قبل نقد الثمن بطل البيع وليس لوارثه نقده وأما مسألة التغرير فنقد وقع
 فيها اضطراب فنقل الشارح في آخر باب المراجعة عن المقدسي أنه أفتى بمنع ما جئته المصنف هنا ثم ذكر أن المصنف
 ذكر في شرح منظومته الفتية أن خيار التغرير يورث كخيار العيب وأن ابن المصنف أيدوه وسند كران شاء الله
 تعالى ما فيه هنالك من بحث الخيال الرملي أيضاً في حاشية البحر أنه يورث قياساً على خيار فوات الوصف المرغوب

(صح ولو مع جهل صاحبه)
 أجماعاً إلا أن يكون الخيار
 إلهما ونسخ أحدهما فليس
 للاسخر الإجازة لأن المنسوخ
 لا تلحقه الإجازة (فان فسخ)
 بالقول (لا يصح) (إذا علم)
 الأسخر في المدة فلو لم يعلم لم
 العقد والحيلة أن يستوثق
 بكفيل مخافة الغيبة أو يرفع
 الأمر للحاكم لينصب من يرد
 عليه عيني قيدنا بالقول
 لخصته بالفعل بلا علمه انفاً
 كما أفاده بقوله (وتم العقد
 بموته) ولا يختلف الوارث
 كخيار رؤية وتغيرير ونقد

فيه كسراء عبد على انه خيار وقال انه به أشبه لانه اشتراه بناء على قول البائع فكان شرطه اقصاء وصفا
مرغوبا فبان بخلافه وقد اختلف تفقه الشيخ على المقدسي والشيخ محمد الغزي في هذه المسألة لانهما
لم يراها منقولة ومال الشيخ على لما قلته فقال والذي أميل اليه انه مثل خيار العيب يعني فيورث اه وبه
علم أن ما نقله الشارح عن المقدسي مخالف لما نقله عنه الرمي لكن سياقي في المراجعة انه لو ظهر له خيانة في
المراجعة له رده ولو حدث المبيع قبل رده أو حدث به ما يمنع من رد الزم به جميع الثمن وسقط خياره وعملوه هناك
بأنه مجرد خيار لا يقابله شيء من الثمن كخيار الرؤية والشرط بخلاف خيار العيب لان المستحق فيه جزء فأتت
فيسقط ما يتأمله وأخذ منه في البحر هناك أن خيار ظهور الخيانة لا يورث كما سنده هناك ولا ينبغي أن التعرير
أشبه بظهور الخيانة في المراجعة فكان الحاقه به أولى من الحاقه بالوصف المرغوب لان الوصف المرغوب بمنزلة
جزء من المبيع فيقابلة جزء من الثمن حيث كان الوصف مشروطا فاذا فات يسقط ما يقابله كخيار العيب وليس
في التعرير شيء من ذلك بل هو مجرد خيار لا يقابله شيء من الثمن مثل خيار الخيانة في المراجعة وبه يعلم أن الأراج
انه لا يورث كما جزم به الشارح والله سبحانه أعلم (قوله لان الاوصاف لا يورث) هذا التعليل انما يناسب
التعريض بأن خيار الشرط ونحوه لا يورث كما وقع في الدرر والوقاية والشارح انما عبر بأنه لا يخلفه الوارث لانه
أضبط لأن ما لا يورث قد يخلفه الوارث فيه كخيار العيب فكان الاولى التعليل بأن الاوصاف لا تنقل كما مر عن
الهداية أي فان خيار الشرط مجرد مشيئة وأراد ذلك وصف لصاحب الخيار فلا يمكن انتقاله الى الوارث
لا بطريق الارث ولا بطريق الخلقة ومثله خيار الرؤية والتعريض ولا ينبغي أن هذا لا يتأتى في خيار النقل لان نقله
الثنى فعل لا وصف وهذا يرجح انه كخيار العيب تأمل (تمه) في شرح البيرى عن شرح الجمع لابن الصياء
وأجمعوا أن خيار القبول لا يورث وكذا خيار الاجازة في بيع القضوى اه والمراد بخيار القبول
خيار المجلس وقول أن يقبل في مجلس العقد بعد ايجاب الموجب (قوله وفوات الوصف المرغوب فيه) هذا
غير موجود في الدرر نعم ذكره في البحر والنهر ووجهه ظاهر لانه في معنى العيب (قوله فيخلفه الوارث فيها
الخ) لان المورث استحق المبيع سليما من العيب فكذا الوارث وكذا خيار التعيين ثبت للوارث ابتداء
لاختلاط ملكه به لا لأن يورث الخيار هداية وبديل على أن ذلك ليس بطريق الارث ما في الدرر من أن
الوارث ثبت له الخيار فيما تعيب في يد البائع بعدم موت المورث وان لم يثبت للمورث اه وفي غاية البيان
والدليل على أن هذا الخيار للوارث غير ما كان للمورث أن المشتري كان له أن يختار أحدهما أو يردّهما وليس
لوارث أن يردّهما وخيار المشتري كان موقفا وللورثة ثبت غير موقت اه (قوله ومضى المدة) أي مدة
الخيار قبل النسخ أي سراء كان الخيار للبائع أو للمشتري لانه لم يثبت الخيار الا فيها فلا بقاء له بعدها بحر
(قوله وان لم يعلم) أي بتضيها (قوله لمرض أو انغماء) مشى على ما هو التحقيق من أن الانغماء والخنوع
لا يسقطان الخيار انما المسقط له مضي المدة من غير اختيار ولو افاق فيها وفسخ جاز بحر (قوله والاعتاق)
ولو بشرط وجد في المدة بحر (قوله ولو لم يرضه) أي لبعض العبد المبيع قال في النهر وقد أغفلوه هنا (قوله
ونوابه) كالكتابة والتدبير (قوله الا في الملك) أي ملك المباشر للفعل بطريق الاصاله (قوله كاجارة)
تمثيل لقوله لا ينفذ الا في الملك قال في البحر وأشار بالاعتاق الى كل تصرف لا يفعل الا في الملك كما اذا باعه أو وهبه
وسله أو رحن أو أجز وان لم يسلم على الأصح أو أبرأه من الثمن أو اشترى به شيئا أو ساومه به أو جهم العبد أو سقاه
دواء أو حلق رأسه أو سقى زرع الارض أو حصده أو عرض المبيع للبيع أو أسكنه في الدار ولو بلا أجر أو رم
منها شيئا أو بنى بناء أو طينه أو حده أو حلب البقرة أو شق أو داج الدابة أو برغها لا لو قص حوافرها
أو أخذ من عرفها أو استخدم الخادم مرة أو لبس الثوب مرة أو ركب الدابة مرة أو أمر الامتبارضاع ولده لانه
استخدام والاستخدام ثانيا الاجازة الا اذا كن في نوع آخر اه ملخصا وبقي ما لو زاد المبيع في يد المشتري وقد منّا
حكمه عند قوله كعيبه (قوله ونظر الى فرج الخ) تمثيل لقوله ولا يحل الا في الملك وأورد أن مقتضى الضابط
تعميم النظر الى كل ما لا يحل قلت وفيه نظر لان الضابط في تصرف لا يحل الخ لا في فعل ومطلق النظر وان كان
فعلا لكنه ليس بتصرف الا اذا كن الى الفرع انه اخل فانه تصرف حكما بمنزلة الوطء بدليل ثبوت حرمة المصاهرة
به فانهم قال في البحر واعلم أن دواعي الوطء كالوطء فاذا اشترى غير زوجته بالخيار فقبلها بشهوة أو لمساها

لان الاوصاف لا يورث وأما
خيار العيب والتعيين وفوات
الوصف المرغوب فيه فيخلفه
الوارث فيها الا انه يورث خياره
درر فليحفظ (ومضى المدة)
وان لم يعلم مرض أو انغماء
(والاعتاق) ولو لم يرضه
(ونوابه) وكذا كل تصرف
لا ينفذ ولا يحل الا في الملك
كاجارة ولو بلا تسليم في الاصح
ينظر الى فرج داخل

أو نظر إلى فرجها بها سقط خياره وحدها انتشار الله أو زيادته وقيل بالقلب وإن لم ينتشر فلو بلا شهوة لم يسقط في الكل اهـ وقيد بغير زوجته اذ لو شري زوجته ووطئها لم يسقط خياره لعدم دلالة على الرضى الا اذا نقصها كما قدمه الشارح (قوله بشهوة) فلو بغيرها لم يسقط لأن ذلك يحل في غير المالك في الجملة لأن الطبيب والقبالة يحل لهما النظر فتح (قوله والقول لمنكر الشهوة) عبارة الفتح ولو أنكر الشهوة في هذه اى في الدراعى كان القول قوله لأنه ينكر سقوط خياره وكذا اذا فعلت الجارية ذلك سقط خياره في قول أبي حنيفة وقال محمد لا يكون فعلها البتة اجازة للبيع والمباذعة ولو مكرها اختيار وانما يلزم سقوط الخيار في غير المباذعة اذا أقر بشهوتها اهـ وبه علم أنه في المباذعة منها أو منه لا يصدق في عدم الشهوة واذا قال في البحر لو ادعى عدم الشهوة في التقبيل في القم لم يقبل أى لأن التقبيل على القم لا يتخلو عن الشهوة عادة فالمباذعة بالاولى (قوله ومضاده) أى مفاد ما ذكر من الضابط قال في التبر بعد قوله كأن اجازة لان هذا الفعل وإن احتج اليه للامتحان الا انه لا يحل في غير المالك بحال (قوله ولو وجدها ثيبا الخ) أى لو اشترى على أنها بكر فوطئها فوجدها ثيبا ردها بهذا العيب اى عيب الثبوة لقوات الوصف المرغوب وهو البكارة أما لو لم يشترطها فلا ردة أصلا كما سيأتى في خيار العيب ثم اعلم أن التفصيل بين اللبث وعدمه خلاف ما يفيد الضابط اذ لا شأن أن الوطء لا يحل في غير المالك سواء كانت ثيبا أو بكرا فلا فرق فيه بين اللبث وعدمه وعبارة المهر لا تغرب عليها حيث قال وقد قالوا بأنه لو وجدها ثيبا الخ فان قوله وقد قالوا الاستدراك على ما ذكره من المصادى أى ما قالوه من التفصيل خلاف هذا المفاد وما استدل به ذكره في القضية ثم رخص بعده وقال والوطء يمنع الرد وهو المذهب اهـ وبه علم أن مفاد الضابط هو المذهب فلا وجه للاستدراك عليه على أن هذا الضابط انما هو في خيار الشرط وهذه المسألة من مسائل خيار العيب (قوله وسيجيء في بابها) أى في باب خيار العيب والذي سيبيء حكاية أقوال في المسألة وقد علمت ما هو المذهب وعليه مشي المصنف هناك فانهم (قوله ولو فعل البائع ذلك) أى التصرف الذى لا يتخذ أو لا يحل الا في المالك وكان الخيار له ط (قوله وطلب الشفعة بها) صورته أن يشتري دار بشرط الخيار له ثم يتبع دار بجوارها فطلب الشفعة بسبب الدار التي اشترىها سقط خياره فيها وتم البيع (قوله بخلاف خيار رؤية وعيب) فانه اذا اشترى دار ولم يرها فبيعت دار بجوارها فأخذها بالشفعة فله أن يرد الدار بخيار الرؤية درر وكذا بخيار العيب (قوله من المشتري) متعلق بطلب أو به وبالاتفاق (قوله اذا كان الخيار له) ظاهره انه لو كان للبائع يتي خياره بعد طلب الشفعة لان ملكه باق بخياره بخلاف المشتري لانه لا ملك له مع خياره فطلبه الشفعة دليل التملك لانهم علوا المسألة بأنه لا يكون الا بالملك فكان دليل الاجازة قسطن سقوط الخيار اهـ فانهم (قوله أو البائع الخ) هو مذكور في غاية البيان عن الجامع الصغير وعبارة اعلم أن احدا العاقلين اذا اشترط الخيار لغيرهما كان البيع جائزا بهذا الشرط اهـ وصرح به متلامسكين عن السراجية والكافي وقال ان التقييد بالمشتري اتفاق وتلقه الجوى عن المفتاح ويأتى قريبا عن البحر (قوله الخيار) أى خيار الشرط لان خيار العيب والرؤية لا يثبت لغير العاقلين بحر عن المعراج (قوله عانداً كأن أو غيره) تعميم لغير لكن قال ح الاول أن يراد بالغير الاجنبى لأن مسألة ما اذا جعل المشتري الخيار للبائع أو بالعكس قد ذكرت أول الباب في قوله ولا أحدهما وأيضاً فيما اذا جعل المشتري الخيار للبائع لا يكون الخيار لهما بل للبائع فقط وفي العكس يكون الخيار للمشتري فقط فكيف يصح قوله فان أجاز أحدهما الخ ولذلك قال في البحر ولو قال المصنف ولو شرط أحد المتعاقدين الخيار لاجنبى صح لكان أولى ليشمل ما اذا كان الشارط البائع أو المشتري ولخرج اشتراط أحدهما للاخر فان قوله لغيره صادق بالبائع وليس بمراد ولذا قال في المعراج والمراد من الغير هنا غير العاقلين ليسأتى فيه خلاف زفر اهـ قلت ومثله في الفتح وبه زال تردد صاحب النهر حيث قال ولم أر ما لو اشترطه المشتري للبائع هل يكون نائباً عنه أيضاً محل تردد قد بره اهـ (قوله صح استحساناً) والقياس أن لا يصح وهو قول زفر (قوله ان واقفه الاخر) قيد به لانه محل الصحة على الاطلاق وهو مفاد التفصيل الذى بعده (قوله لعدم المزاحم) لان الاسبق ثبت حكمه قبل المتأخر فلم يعارضه وان كان المتأخر أتى كالفسخ (قوله ولو كانا معا) بأن خرج الكلامان معاً كافي السراج وهذا قد يعسر والظاهر أنه يكفى عدم العلم بالسابق منهما نهر (قوله في الاصح) صححه

بشهوة والقول لمنكر الشهوة فتح ومفاده أنه لو اشترىها بالخيار على أنها بكر فوطئها لعلم اى بكر أم لا كان اجازة ولو وجدها ثيبا ولم يلبث فله الرد بهذا العيب نهر وسيجيء في بابها ولو فعل البائع ذلك كان فسخاً (وطلب الشفعة) وان لم يأخذها معراج (بها) أى بدار فيها خيار الشرط بخلاف خيار رؤية وعيب معراج (من المشتري اذا كان الخيار له) لانه دليل الاجازة (ولو شرط المشتري) أو البائع كما يفيد كلام الدرر وبه جزم البهنسى (الخيار لغيره) عاقداً كان أو غيره بهنسى (صح) استحساناً وثبت الخيار لهما (فان أجاز أحدهما) من النائب والمستنيب (أو نقض صح) ان واقفه الاخر (وان أجاز أحدهما وعكس الاخر) فالاسبق اولى لعدم المزاحم (ولو كانا معا فالفسخ أحق) في الاصح زيلجى

لان المجاز يفسخ والمنسوخ لا يجاز واعترض بأنه يجاز لما في المبسوط (لو) تفاه خاتم (تراضي اعلى) فسخ الفسخ وعلى (اعادة العقد بينهما جاز) اذ فسخ الفسخ اجازة وأجيب بفتح كونه اجازة بل بفتح ابتداء (باع عبيدين على انه بالخيار في أحدهما ان فصل عن كل واحد منهما) وعين الذي فيه ان خيار (صح) البيع للعلم بالمبيع والتمن (والا) بعين ولا يفصل أو عين فقط أو فصل فقط (لا) يصح لجهالة المبيع والتمن أو أحدهما) وكذلك كان الخيار للمشتري) تنافى أيضا الأنواع الأربع (فرع) وكله يبيع بشرط الخيار فباع بلا شرط لم يجز ولو وكله بالشراء والحالة هذه نفذ على الوكيل والفرق أن الشراء متى لم ينفذ على الأمر ينفذ على المأمور بخلاف البيع فسخ وسعي في القسوى والوكالة فيحفظ (وضح خيار التعيين) في القيمات لافي المثلثات لعدم تفاوتها ولوللبائع في الاصح كافي لانه قد يثرب قيميا ويقبضه وكله ولا يعرفه فيبيعه بهذا الشرط فثبت الحاجة اليه نهر

مطلب
في خيار التعيين

قاضى خان معزيا المبسوط وفي رواية ترجح تصرف العاقد لقوته لان النائب يستفيد الرأية منه وقيل هو قول محمد وما في الكتاب قول أبي يوسف بحر (قوله والمنسوخ لا يجاز) أى ضار الفسخ أى لكونه لا يتقضى بالاجازة فلذا كان أحق (قوله بل بفتح ابتداء) وعليه فقوله واعادة العقد بمعنى عقده ثانيا بالاجاز والقبول أو بالتعاطى أفاده ط (قوله باع عبيدين الخ) أراد بهما القيمتين احتراز عن قبي أو مثليتين اذ في القبي الواحد اذا شرط الخيار في نصفه يصح مطلقا وفي المثليتين كذلك لعدم التفاوت بحر عن الزبني وفي النهر الظاهر أن القيمتين ليسا بقيد اذ لو كانا مثليتين أو أحدهما مثليا والاخر قيميا وفضل وعين فالحكم كذلك فيما ينبغي اه قلت هذا لا يرد على ما قبله من كونه قيدا احترازيا اذ المراد الاحتراز عما عدا القيمتين ليعتبه مع التفصيل والتعيين وبدونهما ولذا قال يصح مطلقا لانه في القيمتين لا يصح بدونهما فعمل انه مع التفصيل والتعيين يصح في القيمتين وغيرهما قد يرفع بفتح تقييد المثليتين بما اذا كانا من جنس واحد اذ لو تفاوتا كبر وشعر صارا كالقيمين في اشتراط التفصيل والتعيين ليقع العلم بالمبيع والتمن تأمل (قوله على انه بالخيار) أى ثلاثة ايام كفى الهداية (قوله ان فصل الخ) كقوله بعثك هذين العبيدين كل واحد بخمس مائة على اني بالخيار في هذا ثلاثة ايام (قوله والا يعين ولا يفصل) كقوله بعثك هذين بألف على اني بالخيار في أحدهما (قوله أو عين فقط) أى عين من فيه الخيار فقط أى ولم يفصل التمن كقوله بعثك هذين بألف على اني بالخيار في هذا (قوله أو فصل فقط) كقوله بعثك هذين بألف كل واحد بخمس مائة على اني بالخيار (قوله لجهالة المبيع والتمن) أى فيما اذ لم يعين ولم يفصل لان الذي فيه الخيار لا ينعقد البيع فيه في حق الحكم فكانه خارج عن البيع والمبيع انما هو في الاخر وهو مجهول لجهالة من فيه الخيار ثم عن المبيع مجهول لان التمن لا ينقسم في مثله على المبيع بالاجزاء كذا في الفتح (قوله أو أحدهما) أى التمن فيما ذعن ولم يفصل او المبيع فيما اذ فصل ولم يعين (قوله الأنواع الأربع) أى الصور ط (قوله لم يجز) لانه أمره ببيع لا يزيل الملك بدون رضاه وقد خالف ط (قوله وضح خيار التعيين) أى بأن يقع البيع على واحد لا بعينه بخلاف المسألة السابقة فليست من خيار التعيين لو وقع البيع فيها على العبدين وأما قول الهداية فمنا ومن اشترى ثوبين فالمراد أحد ثوبين كانه عليه في العناية وغيرها وفي الفتح المراد أن يشتري أحد ثوبين او ثلاثة غير معين على أن يأخذ أيهما شاء على انه بالخيار ثلاثة ايام فيما يعينه بعد تعيينه المبيع أما اذا قال بعثك عبدان هذين بمائة ولم يذ كر قوله على انك بالخيار في أيهما شئت لا يجوز انفاقا كقوله بعثك عبدان من عبيدي وان اشترى أحد أربعة لا يجوز اه وقد استفيد من هذه العبارة امور الاول أن خيار التعيين انما يكون البيع فيه على واحد من اثنين او ثلاثة لا بعينه وهو ما قلناه الثاني انه لا يكون في واحد من أربعة كما يأتي الثالث أنه لا بد أن يقول بعد قوله بعثك أحد هذين العبدين على انك بالخيار في أيهما شئت او على أن تأخذ أيهما شئت ليكون نصا في خيار التعيين وقال في البحر لانه لو لم يذ كر هذه الزيادة يكون فاسدا لجهالة المبيع فان قبضهما وما تاعده ضمن نصف قيمة كل واحد منهما وان مات أحدهما قبل الاخر لم يذ كر قيمة الاخر كذا في المحيط اه الرابع انه لا بد أيضا من ذكر خيار الشرط بأن يقول على انك بالخيار ثلاثة ايام أى اذا عين واحد من احدهما بمحكم خيار التعيين يكون له فيه خيار الشرط وهذا الرابع فيه خلاف يأتي (قوله لافي المثلثات) أى التي من جنس واحد بحر (قوله ولوللبائع) صورته أن يقول المشتري اشتريت منك أحد هذين الثوبين على أن تعطيني أحدهما نهر فله أن يلزم المشتري أيهما شاء الا اذا تعين أحدهما قل ليس له أن يلزمه المبيع الا برضاه فاذا ألزمه اياه ولم يرض به ليس له أن يلزمه الاخر بعد ذلك ولو هلك أحدهما في يده كان له أن يلزمه الباقي وأما اذا كان الخيار للمشتري فالبيع لازم في أحدهما الا أن يكون معه خيار شرط والمبيع مضمون بالتمن وغيره امانة فاذا هلك أحدهما تعين هو مبيعا والاخر امانة ولو هلكا معا ضمن نصف كل ولو اختلفا في الهالك أو لا فالقول للمشتري بمينه وعينه البائع أولى ولرعيبا معا فالخيار بجماله ولو متعاقبا تعين الاول مبيعا ولو باعهما المشتري ثم اختار أحدهما صح بيعه فيه وتماه في البحر (قوله لانه قد يثرب الخ) جواب من صاحب البحر عما أورده في الفتح من أن جواز خيار التعيين للحاجة الى اختيار ما هو الاوفق والارفق فيختص بالمشتري لان المبيع كان مع البائع قبل البيع وهو أدري بما لاء منه اه واعترض الجوى الجواب بأن ما ذكر من صورة الارث صورة نادرة والاحكام

لاتناط بنادر قلت وقد يجاب أيضا بأن الانسان مادام المبيع في ملكه لا يتأمل فيما يلائمه وانما يحتاج الى التأمل
بعد البيع وأيضا كثيرا ما يحتاج الى رأى غيره فافهم (قوله ومدته كخيار الشرط) أى ثلاثة ايام ظاهر كلام
البحر أن هذا مبنى على القول بأنه يشترط معه خيار الشرط فقد ذكر في البحر أن شمس الأئمة صحح الاشتراط
ونفى الاسلام صححه عدمه ورجحه في الفتح لكن ذكر قاضى خان أن الاشتراط قول الاكثر ثم قال في البحر واذا لم
يذكر خيار الشرط على هذا القول فلا بد من تأقيت خيار التعيين بالثلاث عنده وبأى مدة معلومة كانت
عندهما كذا في الهداية اهـ لكن قوله على هذا القول ليس في الهداية والمتبادر من كلام الهداية أن اشتراط
التوقيت مبنى على ما صححه نفا الاسلام ويأتى عن الفتح ما يدل عليه ثم اعلم أن اشتراط التوقيت نازع فيه
الزبلى فقال اذا لم يذكر خيار الشرط فلا معنى لتوقيت خيار التعيين بخلاف خيار الشرط فان التوقيت فيه
يفيد لزوم العقد عند مضى المدة وفي خيار التعيين لا يمكن ذلك لانه لازم في أحدهما قبل مضى الوقت ولا يمكن
تعيينه بمضى الوقت بدون تعيينه فلا فائدة لشرط ذلك والذي يغلب على الظن أن التوقيت لا يشترط فيه اهـ
وأجاب في الحواشى السعدية بأن له فائدة هي أن يجبر على التعيين بعدمضى الايام الثلاثة وأقره في النهرو هو
معنى قوله في الشربلاية بل له فائدة هي دفع ضرر البائع لما يلحقه من مطل المشتري التعيين اذا لم يشترط فيفوت
على البائع نفعه ونصره فله فائدة اهـ وأبدى في البحر فائدة أخرى وهي انه يمكن ارتفاع العقد فيهما أى في
الثوبين مثلا بمضى المدة من غير تعيين بخلاف مضى خيار الشرط فانه اجازة ليكون لكل خيار ما يناسبه
اهـ قلت لكنه لم يستند الى نقل في ذلك ولو كان كذلك لما خفى على الزبلى (قوله ولا يشترط معه خيار شرط في
الاصح) غير أنهما ان تراضا على خيار الشرط فيه ثبت حكمه وهو جواز رد كل من الثوبين الى ثلاثة ايام ولو
بعد تعيين الثوب الذى فيه البيع ولوردة أحدهما كان بحكم خيار التعيين وبثب البيع في الآخر بخيار الشرط
ولومضت الثلاثة قبل رد شيء وتعيينه بطل خيار الشرط وانبرم البيع في أحدهما وعليه أن يعين ولومات المشتري
قبل الثلاثة تتم بيع أحدهما وعلى الوارث التعيين لأن خيار الشرط لا يورث والتعيين ينتقل الى الوارث ليمين ملكه
عن ملك غيره على ما ذكرنا وان لم يتراضا على خيار الشرط معه لابتدأ من توقيت خيار التعيين بالثلاثة عند ابى
حنيفة ففتح وتعامه فيه وقوله وان لم يتراضا الخ معطوف على قوله ان تراضا وظهر أنه أن اشتراط توقيت
خيار التعيين مبنى على القول بأنه لا يشترط أن يكون مع خيار التعيين خيار الشرط لاعلى القول بالاشتراط
خلاف ما يفيد كلام البحر المار وهو ظاهر لأن خيار الشرط موقت فلا حاجة الى توقيت التعيين أيضا (قوله
فرضي أحدهما) قال في البحر ذكر الرضى اذ لوردة أحدهما لا يميزه الآخر ولم أره صريحا ولكن قولهم ولوردة
أحدهما الرده مع ما يدل عليه اهـ (قوله اودلالة) كبسج واعتاق (قوله بعد رؤية الآخر) أى ورضاه به
لأن مجرد الرؤية لا يوجب تمام البيع ط (قوله لضرر البائع الخ) على لعدم الرد في المسائل الثلاث ووجه كون
الشركة عيبا انه صار لا يقدر على الاتقاء به الا بطريق المهايأة وتعامه في الفتح (قوله صفقة واحدة) قيده اذ
لو كان العقد صفقتين فلكل الرد والاجازة مخالفا لا لآخر رضى المشتري بعيب الشركة كما لا يخفى ط (قوله
للباعين) بدل من قوله لهما (قوله فليس لاحدهما الانفراد اجازة) أى بعد ما رد الآخر وقوله اورد الى ليس
لاحدهما الانفراد رد ابعدهما اجازة الآخر اهـ ثم لا يخفى أن التفرع غير ظاهر فكان الاولى أن يقول ولوردة
أحدهما في المسألتين لا يميزه الآخر فليس لاحدهما الخ وهذا ذكره في البحر بقوله لو باع ليس لاحدهما
الانفراد اجازة اورد الما فى الخاتمة اشترى عيدين رجلين صفقة واحدة على أن البايعين بالخيار فرضي احدهما
بالبيع ولم يرض الآخر لزمهما البيع في قول ابى حنيفة اهـ وانت خبير بأن ما فى الخاتمة لا يدل على قوله
اوردًا فالظاهر أنه بحث منه كما بحث مثله في المسألة السابقة (قوله يجمع) لم أره فيه نعم قال في شرحه لابس
ملك قيد بالمشتريين لأن البائع لو اثنين والمشتري واحدا وفي البيع خيار شرط او عيب فرد المشتري نصيب
احدهما دون الآخر بحكم الخيار جازا اتفاقا كذا فى جامع المحبوبي اهـ ومثله فى شرح المنظومة وغيره الا ذكر
ولا يخفى أن هذه المسألة غير ما فى المتن لأن هذه فى رد المشتري وتلك فى رضى احد البايعين وهذه وفاقية وتلك
خلافية كما مر عن الخاتمة (قوله بشرط خبره) أى صريحا اودلالة كما يأتى بيانه وسيأتى آخر الباب بيان

(فيما دون الاربعة) لاندفاع

الحاجة بالثلاثة لوجود جيد

وردى ووسط ومدته كخيار

الشرط ولا يشترط معه خيار

شرط فى الاصح فتح (ولو

اشترى) ساء على انهما (بالخيار

فرضي أحدهما) بالبيع

صريحا اودلالة (لا يرد

الآخر) بل بطل خياره

خلافهما (وكذا) الخلاف

(فى خيار الرؤية والعيب)

فليس لاحدهما الرد بعد

الرؤية أى بعد رؤية الآخر

رضاه بالعيب خلافهما

لضرر البائع بعيب الشركة

(كما يلزم البيع لو اشترى رجل

عبيدا من رجلين صفقة

واحدة) على ان الخيار لهما

للباعين (فرضي أحدهما

دون الآخر) فليس لاحدهما

الانفراد اجازة اوردًا خلافا

لهما يجمع (اشترى عبد بشرط

خبره أو كسبه)

أى حرقته كذلك (فتلهم بخلافه) بأن لم يوجد معه أدنى ما ينطلق عليه اسم الكتابة أو الخبز (أخذ به بكل الثمن) إن شاء (أو تركه) لغوات الرصف المرغوب فيه ولا أدى المشتري أنه ليس كذلك لم يجبر على التبع حتى يعلم ذلك وكذا ما أخرجه اختياره ولو امتنع الرذيل بمتروك كذا وغيره كانت ورجع بالتفاوت في كتاب ورجع بالتفاوت في الأصح (بجلاف شرائه شاة

على أنها حامل أو تنجب كذا رطلا) أو ينجب كذا صاعا أو يكتب كذا قدرافسدلانه شرط فاسد لا وصف حتى لو شرط أنها حلوب أو لبون جاز لانه وصف (والقول للمتكسر) لا اختلاف (في) شرط (الخيار) على الظاهر (كما

في دعوى الاجل والمضى) والاجازة والزيادة (اشترى جارية بالخيار فردت غيرها) بدلها (فأثابا بأنها المستراة

فقال البائع ليست هي) ولا بينة له (فالقول للمشتري) يمينه (وجاز للبائع وطوها) درر وانعقد بيعا بالتعاطي فتح وكذا الرد في الودعة فليحفظ

مطلبه فيما لا اختلاف في الخيار أو في مضه أو في الاجل أو في الاجازة أو في تعيين المبيع

مطلبه اشتري جارية على أنها بكر ثم اخفا

الرصف الذي يصح شرطه وماذا يصح (قوله أى حرقته كذلك) لانه لم يفعل هذا الفعل أحيا بالايسمى خيارا بجر عن المراج (قوله بأن لم يوجد الخ) أى ليس المراد النهاية في الجودة بل أدنى الاسم بأن يفعل من ذلك ما يسمى به التساعل خيارا أو كتابا لآن كل واحد لا يعجز في العادة عن أن يكتب على وجه تبين حروفه وأن ينجز مقدار ما يدفع الهلاك عن نفسه وبذلك لا يسمى خيارا ولا كتابا بجر عن الذخيرة وبه يظهر أن المناسب أبال قول الشارح اسم الكتابة أو الخبز بقوله اسم الكتاب والخيار ولذا قال في الفتح اعنى الاسم المشعر بالحرقه (قوله أخذ به بكل الثمن) لأن الأوصاف لا يقابلها ثمن من الثمن ما لم تكن مقصودة درمستى وقصد الوصف بأفراد به كالثمن كما مر فيه الرباع المذروع كل ذراع بكذا (قوله لم يجبر على القبض) لأن الاختلاف وقع في وصف عارض والأصل فيه العدم والقول قول من يدعى الأصل والقول للبائع في أنها بكر لانه أصفة أصلية والوجود فيها أصل وعلمه في البحر (قوله ورجع بالتفاوت) فإن كان بقدر العشر رجع بعشر الثمن بجر عن الذخيرة قال ط أى يعتبر التفاوت من الثمن فإن هذا البيع صحيح لا نظره للقيمة (قوله في الأصح) وهو ظاهر الرواية وفي رواية لا رجوع بشئ بجر (قوله شاة على أنها حامل) قيد بالشاة لأن اشتراط الحمل في الأمانة فيه تفصيل سيذكره الشارح في القروع الآتية (قوله قدرا) بفتح القاف أى يكتب مقدار كذا من الورق أو من الأسطر مثلا (قوله فسد) أى البيع (قوله لانه شرط فاسد) لانه شرط زيادة مجهولة لعدم العلم بها فتح أى لا تفي في البطن والنشرع لا تعلم حقيقته (قوله جاز) أى على رواية الطحاوى ويفسد على رواية الكرخى شربلاية وجزم بالآول في الفتح والدرر (قوله لانه وصف) الاول أن يزيد مرغوب لانه ليس كل وصف يصح اشتراطه كما سيذكره في الضابط آخر الباب (قوله والقول للمتكسر الخ) لأن الخيار لا يثبت إلا بالشرط فكان من العوارض فيكون القول لمن يقبضه كما في دعوى الاجل درر (قوله والمضى) أى إذا اختلفا في مضى المدة فالقول للمتكسر لانه ما تصادقا على ثبوت الخيار ثم ادعى أحدهما سقوط بعضى المدة فالقول للمتكسر درر (قوله والاجازة) أى اجازة البيع بمن له الخيار كما إذا ادعى البائع على المشتري بالخيار وأنه اجاز البيع وأنكر المشتري فالقول قوله لأن البائع يدعى سقوط الخيار وجوب الثمن وهو ينكر ط (قوله والزيادة) أى إذا اختلفا في قدر الاجل فالقول لمن يدعى اخصر الرقبتين لأن الآخرة يدعى زيادة شرط عليه وهو ينكر درر وتقدم أول البيوع عند قوله وصح بمن حال ومو أجل أنه لو اختلفا في الاجل أى في أصله فالقول لنافقه الا في السلم وسياقى في باب خيار العيب ما لو اختلفا بعد التقاض في عدد المبيع أو عدد المقبوض فالقول للمشتري لأن القول للقابض مطلقا قدره أو وصفه أو تعيينا فلو جاء ليرده بخيار شرط أو رؤية فقال البائع ليس هو المبيع فالقول للمشتري في تعيينه ولو بخيار عيب فالبائع الخ وسياقى الكلام عليه هنالك وكذا في آخر خيار الرؤية وفي ما إذا اختلفا في تعيين المبيع الذى فيه خيار الشرط عند اجازة من له الخيار العقود ذكره في البحر في آخر باب خيار الرؤية عن الظهيرية ثم قال والحاصل أن السلعة لو مقبوضة فالقول للمشتري سواء كان الخيار له أو للبائع والأقول الخيار للمشتري فالقول للبائع وعكسه فالقول للمشتري (تنبيه) اشترى جارية على أنها بكر ثم اختلفا قبل القبض أو بعده فقال البائع بكر للحال والمشتري ثيب فإن الثاني يبره بالنساء فإن قل بكر لمز المشتري بلاعين البائع لأن شهادتهن تأيدت هنا بأن الأصل البكارة وان قلن ثيب لم يثبت حق الفسخ لانه حق قوى وشهادتهن ضعيفة لم تأيد بعوى لكن يثبت حق الخصومة لتتوجه اليهن على البائع فيخلف بالله لقد سألها بحكم البيع وهي بكر فان نكل ردت عليه والازم المشتري وعنه ما في رواية أنها ترد بشهادتهن قبل القبض بلاعين البائع ولو قال سلمها اليك وهي بكر وزالت في يدك فالقول قوله لأن الأصل البكارة ولا يبره الثاني النساء لأن البائع مقر بزوال البكارة فتح ملخصا وسند كراهه من يد تحقيقه وبيان في خيار العيب عند قول الشارح واعلم أن العيوب أنواع وهذا إذا علم أنها ثيب بغير الوطاء فلو به فلا رد لها بل يرجع بالنقصان كما سياقى هنالك عند قول المصنف اشترى جارية الخ (قوله فأثابا بأنها) ضمن فأثابا معنى ادعى فعدها بالباء (قوله وجاز للبائع وطوها) لأن المشتري لما ردها رضى بتلكها من البائع بذلك الثمن فكان البائع أن يملكها درر وعلى هذا القياس القصار إذا رد الثوب الأسخر على رب الثوب وكذا الأسكا فى تارخانية قلت وهذا إذا لم يعلم أن الثوب المراد وثوب غير القصار (قوله وانعقد بيعا بالتعاطي) أفاد ذلك وجوب الاستبراء

على البائع ط (قوله ولو قال البائع للمشتري عند رده) هذه المسألة مؤخره عن موضعها اح (قوله لكنه نسي عندك) أي وقد نسي في تلك المدة بجر وهذا القيد هو محل التوهم اذ لو قصرت المدة فكذلك بالاولى (قوله لتغير المبيع قبل قبضه) هذا التعليل يناسب ما لو نسي بعد العقد أما لو قبله فالعلة كون الوصف مشروطا لدلالة قال في البحر واعلم أن اشتراط الوصف المرغوب فيه إما أن يكون صريحا أو دلالة لما في البدائع في خيار العيب والجهل بالطبخ والخبز في الجارية ليس يعيب لكونه حرفة كالنسيطة إلا أن يكون ذلك شرطاً في العقد وان لم يكن مشروطاً وكانت تحسن الطبخ والخبز في يد البائع ثم نسبت في يده فاشترها لردّها لان الظاهر انه انما اشترها رغبة في تلك الصفة فصارت مشروطة دلالة وهو كالشرط ناصا اه والظاهر أن هذا اذا كان المشتري عالماً بتلك الصفة لكن يشكك على هذا ما في الحاوي الزاهدي لو قال اشترى منك هذه البقرة على انها ذات لبن وقال البائع أنا أبيعها كذلك ثم باشر العقد حر سلامن غير شرط ثم وجدها بخلاف ذلك ليس له الرد اه فان هذا صريح في انه لا بد من ذكر الشرط في صلب العقد ولا تنفي الدلالة ولعله قول آخر تأمل (قوله أن الاوصاف لا يقابلها شيء من الثمن) لا ينافيه ما تقدم من الرجوع بالتفاوت عند التقويم لان ذلك فيما اذا امتنع الرد اح أي لدفع ضرر المشتري فهو ضروري (قوله لا خيار للمشتري) أي خيار فوات الوصف المرغوب لان قوله بما فيه الميز كره على وجهه الشرط وهذا لا ينافي ثبوت خيار الرؤية وثبوت خيار التغير بر تأمل ثم رأيت بعض المحشين نقل عن المحيط أن وجه عدم الخيار أنه لم يشترط هذه الاشياء في البيع ولم يجعلها صفة للمبيع بل أخبر عن وجودها فيه وانعدامها ليس بشرط في البيع ولا صفة للمبيع لا يوجب الخيار أما قوله بأخذها وأبوابها فله الخيار لانه جعلها صفة للدفع فالباع يتناول الموصوف بصفته فإذا لم يجد تلك الصفة فله الخيار اه وأقاده أنه لو ذكر على وجه الشرط ثبت له الخيار الا آخر أيضا لما في جامع الفصولين باع أرضا على أن فيه نخيلا او دارا على أن فيه بيتا ولم يكن فإنه يجوز العقد ويخبر المشتري أخذه بكل الثمن أو تركه والاصل فيه أن ما يدخل في العقد بلا شرط اذا شرط وعدمه فان العقد يجوز وما لا يدخل بلا شرط اذا شرط ولم يوجد لم يجز اه فافهم (قوله شري دارا الخ) قال في الفتح واعلم انه اذا شرط في المبيع ما يجوز اشتراطه ووجده بخلافه فتارة يكون البيع فاسدا وتارة يستمر على الصحة وثبت للمشتري الخيار وتارة يسفر صحيحا ولا خيار للمشتري وهو ما اذا وجده خيرا مما شرطه ومضابطه ان كان المبيع من جنس المسمى فيه الخيار والقياس أن جناس اعني الهروي والاسكندري والكنان والقطن والذريع الاثني في بني آدم جنسان وفي سائر الحيوانات جنس واحد والضايط نفس التفاوت في الاغراض وعدمه اه أي ضابط اختلاف الجنس وعدمه نفس التفاوت في المقاصد وعدمه (قوله فسد) أي لفحس التفاوت فيكون اختلاف الجنس وعند اختلاف الجنس لا يعتبر كونه خيرا مما شرطه كالمصوغ برعفران ولذا ذكر في الفتح من أمثلة الفساد لو اشترى دارا على أن لا بناء ولا تخل فيها فاذا فيها بناء أو تخل أو على أنه عبد فاذا هو جارية فافهم نعم علل في البرازية الفساد في اشتراط أن لا بناء فيها بانه يحتاج الى النقص ويشكل مسألة الشجرة التي لا تثمر فانه لا يظهر اختلاف الجنس فيها فالتظاهر ما في البرازية باع أرضا على أن فيها كذا شجرا مثمر باشرها فوجد فيها نخلة لا تثمر فسد لان الثمرة لها قسط من الثمن بالذكر وسقط حصّة المعدوم ولا يعلم كم الباقي من الثمن فأشبهه شراء شاة مذبوحة فاذا أخذها ما تقطوعة اه تأمل (قوله جاز وخير) أي لا اتحاد الجنس لكون الذكروا الاثني في غير الاثني جنسا واحدا وانما خير لكون الاثني في الحيوانات خيرا من الذكور فقد فوات الوصف المرغوب فيخير قال في الفتح وكذا على انه ناقة فكان جلا أو لحم معز فكان لحم ضأن أو على عكسه فله الخيار اه أي لان ذلك جنس واحد ولذا لم يفرق بينهما في الزكاة (قوله وبعبه) بأن اشترى على انه بغل فاذا هو بغلة وكذا على انه حمار أو بعير فاذا هو أنان أو ناقة أو جارية على انها رتقاء أو حبل أو ثيب فاذا هو بخلافه جاز ولا خيار له لانه صفة أفضل من المشروطة وينبغي في مسألة البعير والناقة أن يكون في العرب وأهل البوادي الذين يطلبون الدر والنسل أما أهل المدن والمكارية فالبعير أفضل فتح وذكر في باب البيع التاسع أن صاحب الهداية ذكر أنه لو باع عبدا على انه خبز فاذا هو كاتب خير مع أن صناعة الكتابة أشرف عند الناس وكان صاحب الهداية من المشايخ الذين لا يفرقون بين كون الصفة التي ظهرت أشرف أولا وذهب آخرون الى أن الخيار فيما اذا كان الموجود ناقص وصح الاول لقوات غرض المشتري

(ولو قال البائع للمشتري عند

رده كان يحسن ذلك لكنه

نسي عندك فالتقول للمشتري)

لان الاصل عدم الخيار والكتابة

فكان الظاهر شاهدا له

(ولو اشترى من غير اشتراط

كسبه وخبره وكان يحسن ذلك

ففسمه في يد البائع رد اليه)

لتغير المبيع قبل قبضه في بيعي

قال ولو اختار أخذه أخذه

بكل الثمن لما مر أن الاوصاف

لا يقابلها شيء من الثمن (فروع)

* باع داره بما فيها من الجذوع

والابواب والخشب والتخل

فاذا ليس فيها شيء من ذلك

لا خيار للمشتري * شري دارا

على أن بناءها بالبحر فاذا هو

بائن أو أرضا على أن شجرها

كها مثمر فاذا واحدة منها

لا تثمر أو ثوبا على انه مصبوغ

بعضفر فاذا هو برعفران فسد

ولو على انها بغلة مثلا فاذا هو

بغل جاز وخير وبعبه جاز

بلا خيار

بجلاف ما اذا اشترى عبدا على انه كافر فاذا هو مسلم فلا خيار له لان الاستخدام لا يتفاوت بين مسلم وكافر
 بخلاف تعين الخبر أو الكتابة فإنه يفيد أن حاجته هذا الرصف اه ملخصا ومفاده تصحيح ثبوت الخيار وان
 ظهر الرصف أقبل من الشروط الا اذا لم يحصل التفاوت بين الوصفين في الغرض المقصود بالمشتري كالعبد
 المسلم والكافر (قوله فليحفظ الضابط) هو ما قد مناه أولا عن الفتح (قوله البيع لا يبطل بالشرط في اثنين
 وثلاثين موضعا) هي شرط رهن معلوم بامارة أو تسمية فان أعطاء الرهن في المجلس جاز استحسانا وشرط كفيل
 حاضر أو غائب وحضر قبل الاقتراق وكفل فلو غابا وكفل حين علم فسد وشرط احوالة المشتري للبائع على غيره
 بالثمن استحسانا وفسد لرعي أن يحيل البائع بالثمن على المشتري وشرط اشتهاد على البيع وشرط خيار الشرط
 الى ثلاثة أيام وشرط تقدر على انه ان لم يتقد الثمن الى ثلاثة أيام فلا بيع بينهما وشرط تأجيل الثمن الى أجل
 معلوم وشرط البراءة من العيوب ويبرأ البائع من كل عيب وشرط قطع الثمار المبيعة أى على المشتري فإنه
 يتخذه اله قد تفرغا لملك البائع عن ملكه وشرط تركها على التخليل بعد ادراكها على المقتني به وشرط وصف
 مرغوب فيه كما مر وشرط عدم تسليم المبيع حتى يسلم الثمن وشرط رده بعيب وجدفيه وشرط كون
 الطريق لغير المشتري وشرط عدم خروج المبيع عن ملكه في غير الآدمى أما لو اشترى عبدا على أن لا يبيعه
 أو لا يخرججه عن ملكه فسد وشرط اطعام المشتري المبيع اذا عيى ما يطعم الآدمى كان شرط أن يطعم
 العبد المبيع خبيصا فيفسد وشرط حمل الجارية على التفصيل الذي ذكره الشارح بعد وشرط كونها مغنية
 لانه عيب شرعا فيكون براءة من العيب فان لم يجدها مغنية فلا خيار له لانه وجدها سالمة من العيب وان شرط
 المشتري ذلك على وجه الرغبة فسد البيع لشرطه ما هو محترم ونظيره ما في البرازية لو شرى على انه فحل فاذا هو
 خصى له الرد ولو عكس قال الامام الخصاص في العبد عيب فاذا بان فلاما ركانه شرط العيب فبان سليما وقال
 الثاني المصنف أفضل لرغبة الناس فيه فيخير اه وجزم في الفتح بقول الثاني ومقتضاه جريان ذلك في الامة
 المغنية وشرط كون البقرة حلويا وشرط كون القرص حملا جاكسر الهاء أى مهمل السير بسرعة وشرط
 كون الجارية ما ولدت فلو ظهر أنها كانت ولدت له الرد قلت وظاهره انه لا يرد بدون هذا الشرط مع انه ذكر
 في البرازية انه لو قبضها ثم ظهر ولادتها عند البائع لامن البائع وهو لم يعلم فهو عيب مطلقا لان التكسر الحاصل
 بالولادة لا يزول أبدا وعليه الفتوى وفي رواية ان نقصها الولادة عيب وفي البهايم ليس بعيب الا ان نقصها وعلمه
 الفتوى وشرط ابقاء الثمن في بلد آخر وهذا لو كان الثمن مؤجلا الى شهر مثلا فالبيع جائز والشرط باطل الا أن
 يكون له مؤنة فيتعين أما لو غير مؤجل فالبيع فاسد لانه يصير أجلا مجهولا وشرط الحمل الى منزل المشتري فيقاله
 حمل لوبا الفارسية أما في العربية فإنه يفرق فيها بين الايضاء والحمل والعقد يقتضى الاول لا الثاني ففسد البيع
 وشرط حذو النعل وشرط خرز الخلف وشرط جعل رقعة على ثوب اشتراه من خلقاني وشرط كون الثوب
 سدا سافا فاذا وجدته تخاسا أخذ به بكل الثمن أو رطل لانه اختلاف نوع لا جنس فلا يفسد وشرط كون السويق
 ملتوا بجم سمن وشرط كون الصابون متخذ من كذا اجرة من الزيت ففيها لو كان ينظر الى المبيع وقبضه ثم
 ظهر أنه متخذ من أقل مما ذكر من السمن أو الزيت جاز البيع بلا خيار لان هذا مما يعرف بالعيان فاذا اعانته
 اتنى الغرر ومثله ما لو اشترى قميصا على انه متخذ من عشرة أذرع وهو ينظر اليه فظهر من تسعة جاز بلا خيار
 قلت ويشكل عليه مسألة السداسى على أن كونه مما يعرف بالعيان غير ظاهر الا اذا فحش التفاوت وشرط
 بيع العبد الا اذا قال من فلان بأن قال بعثك العبد على أن تبعه من فلان فإنه يفسد لان له طلبا وشرط جعلها
 بعة والمشتري ذمى بأن اشترى دارا من مسلم على أن يتخذها بعة جاز البيع وبطل الشرط وكذا بيع العصور على
 أن يتخذ خرا او اما جاز لان هذا الشرط لا يخرجها عن ملك المشتري ولا مطالب له بخلاف اشتراط أن يجعلها
 المسلم مسجدا فإنه يخرج عن ملكه الى الله تعالى وكذا بشرط أن يجعلها ساقية أو مقبرة للمسلمين أو أن يصدق
 بالطعام على الفقراء فإنه يفسد وشرط رضى الجيران بأن اشترى دارا على أنه ان رضى الجيران أخذها قال
 الصفار لا يجوز وقال أبو البثان سعى الجيران وقال الى ثلاثة أيام جاز اه ط ملخصا مع بعض زيادة (قوله
 شرط انها مغنية) هذه والتي بعدها تقدمنا في مسائل الاشياء (قوله ولو شرط جعلها) أى الامة
 بخلاف الشاة فإنه مفسد كما قدمه المصنف لان الولد زيادة مرغوبة وانها موهومة لا يدرى وجودها فلا يجوز

من
 البيع لا يبطل بالشرط في ٣٢

للكونه على صفة خبر من
 المشروط مجتبى فليحفظ الضابط
 البيع لا يبطل بالشرط في اثنين
 ولان موضعامذ كورة في
 الاشياء * شرط انها مغنية
 ان لا يتبرى لا يفسد وان للرغبة
 فسد بدائع ولو شرط جعلها
 ان الشرط من المشتري فسد
 وان من البائع جاز لان جعلها
 عيب فذكره للبراءة منه حتى
 لو كان في بلد رغبون في شراء
 الاماء للملا ولا فسد خائفة
 ولو شرط انها ذات لبن

خاتمة (قوله على الاكثر) أي على قول أكثر انتهائهم (قوله لا مافيه غرر) كبيع النائم على انها حامل
(قوله الآن لا يرغب فيه) لأن اشتراطه يكون بمعنى البراءة من وجوده كما في جبل الامة (قوله ما يعرف
بالعيان) كسألة السويق والصابون كما مر في مسائل الاشياء (قوله اتنى الغرر) فليس له أن يرد إذا انظر
بمخلاف ما اشترط والله سبحانه أعلم

* (باب خيار الرؤية) *

قدمه على خيار العيب لأنه يمنع تمام الحكم وذلك يمنع لزومه والازم بعد التمام والرد بخيار الرؤية ففتح قبل
التبصير بعده ولا يحتاج الى قضاء ولا رد في البائع وينسخ بقوله رددت الا انه لا يصح الرد الا بعلم البائع خلافا
لثاني وهو ثبت حكما بالشرط ولا يتوقف ولا يمنع وقوع الملك للمشتري حتى لو تصرف فيه جاز تصرفه وبطل
خياره وزلزم الثمن وكذا لو حدث في يده أو صار الى حال لا يملك فسخه بطل خياره كذا في السراج بحر (قوله
من اضافة المسبب الى السبب) الذي ذكره في الفتح والبحر أن الرؤية شرط ثبوت الخيار وعدم الرؤية هو السبب
لثبوت الخيار عند الرؤية اه (قوله ظاهر) كذا في أغلب النسخ ولا يناسبه التعليل بعده وفي بعض النسخ
ظاهر البطلان وفي بعضه ما غير ظاهر وبه عبر في الدر المنثور وعزاء مع التعليل بعده الى الهنسي (قوله لماسيحي
الخ) يعني والثني لا يثبت قبل شرطه وفيه أن هذا مرد أيضا على ما ذكره لأن المسبب لا يتقدم على سببه وسيأتي
جوابه قريباً وهو أنه بسبب آخر ويانه كما قال ح أن حق النسخ قبلها ليس من نتائج ثبوت الخيار له بل يحكم
انه عقد غير لازم لأنه لم يقع منبر ما فخر فسخه لضعف فيه كاحقته في العناية وسيد كره الشارح اه (قوله
في أربعة مواضع) أي لاغيرها كما في الفتح (قوله الشراء للاعيان) أي اللازم تعيينها ولا يثبت دينا
في الذمة والمراد الشراء الصحيح لما في البحر عن جامع القصولين أن خيار الرؤية وخيار العيب لا يثبتان في البيع
الفاسد اه أي لوجوب فسخه بدونهما (قوله والتسعة) في الشربلالية عن العيون أن قسمة الاجناس
المختلفة يثبت فيها الخيارات الثلاث خيار الشرط والعيب والرؤية وقسمة ذوات الامثال كالمكبلات والموزونات
يثبت فيها خيار العيب فقط وقسمة غير المثلثات كالشباب من نوع واحد والبقر والغنم يثبت فيها خيار العيب وكذا
الشرط والرؤية على رواية أبي سليمان وهو الصحيح وعليه الفتوى وعلى رواية أبي حنيفة لا اه (قوله فليس في
ديون ونقود) في بعض النسخ في ديون النقود وفي بعضها في دين النقود والاولى أولى وعطف النقود على الديون
من عطف الخاص على العام قال في الفتح وعرف من هذا أي قصره على المواضع الاربعة أنه لا يكون في الديون
فلا يكون في المسلم فيه ولا في الاثمان الخالصة أي كالدراهم والدنانير بخلاف ما اذا كان المبيع انا من أحد
التقدين فان فيه الخيار اه قال في البحر وأما رأس مال السلم اذا كان عينا فانه يثبت الخيار فيه للمسلم اليه
(قوله وعقود لا تنسخ) قال في الفتح ومحمد كل ما كان في عقد ينسخ بالفسخ لا فيما لا ينسخ كالمهر وبدل
البيع عن التخاص وبدل الخلع وان كانت أعيانا لأنه لا يفد فيها لان الرق لم يوجب الانساح في العقد فأنما
وقيامه يوجب المطالبة بالعن لا بما يقا بلها من القيمة فلو كان له أن يردّه كان له أن يردّه أبدا (قوله لمالم يراه)
أي العاقدان قال في البحر أراد بمالم يراه ماله وقت العقد ولا قبله والمراد بالرؤية العلم بالمقصود من باب عموم
المجاز فصارت الرؤية من أفراد المعنى المجازي فيشمل ما اذا كان المبيع مما يعرف بالشم كالمسك وما اشتراه بعد
رؤيته فوجده متغيرا وما اشتراه الاعى وفي التسعة اشترى ما مذاق فذاقه لئلا ولم يره سقط خياره اه (قوله
أي المبيع) أي الذي لم يراه بأن كان مستورا (قوله فلو لم يشر الى ذلك الخ) عبارة الفتح هكذا وفي المبسوط
الاشارة اليه أو الى مكانه شرط الجواز فلو لم يشر اليه ولا الى مكانه لا يميز بالاجماع انتهى لكن اطلاق
الكتاب يقتضي جواز البيع سواء سعى جنس المبيع أو لا وسواء أشار الى مكانه أو اليه وهو حاضر مستور
أو لا مثل أن يقول بعت منك مافي كبي بل عامة المشايخ قالوا اطلاق الجواب يدل على الجواز عنده وطائفة قالوا
لا يجوز لحيالة المبيع من كل وجه والظاهر أن المراد بالاطلاق ما ذكره شمس الايمه وغيره كصاحب الاسرار
والذخيرة لبعده القول بجواز مالم يعلم جنسه أصلا كأن يقول بعتك شيأ بعشرة اه كلام الفتح وحاصله
التوفيق بين ما قاله عامة المشايخ وما قاله بعضهم بحمل اطلاق الجواب على ما قاله شمس الايمه وغيره من لزوم

بماز على الاكثر قلت والخاتمة
للاوصاف أن كل وصف لا غرر
فيه فاشترطه بماز لا مافيه
غرر الآن لا يرغب فيه وفي
الخاتمة في فصل الشروط
المتسدة متى عاين ما يعرف
بالعيان اتنى الغرر

* (باب خيار الرؤية) *

من اضافة المسبب الى السبب
وما قيل من اضافة الشيء الى
شرطه ظاهر لماسيحي أنه
الرد قبل الرؤية (هو يثبت
في أربعة مواضع) (الشراء)
للاعيان (والاجارة والتسعة
والصلح عن دعوى المال على
شيء بعينه) لأن كلا منها
معاوضة فليس في ديون ونقود
وعقود لا تنسخ بالفسخ خيار
الرؤية فتح (صح الشراء
والبيع لمالم يراه) والاشارة
اليه أي المبيع (أو الى مكانه
شرط الجواز) فلو لم يشر الى
ذلك لم يميز اجماعا فتح وبهر

الاشارة انه اولى مكانه اذ لا يصح بيع ما لم يعلم جنسه أم لا أى لا يوصف ولا بإشارة وإذ قال صاحب النهاية
يعنى شيئاً متجسماً موصوفاً ومشاراً إليه أو الى مكانه وليس فيه غيره بذلك الاسم اه فأقاد أن لزوم الاشارة عند
عدم تسمية الجنس والوصف والتسمية كافية عن الاشارة حتى لو قال بعثك كرخطة بلدية بكذا والكتر في
ملك من نوع واحد في موضع واحد جاز البيع وكذا الاضافة في مثل بعثك عبدي وليس له غيره وذكر الحدود
في مثل بعثك الارض الملاينة والمدار على نفي الجهالة الفاحشة ليصح البيع كما حققنا ذلك بما لا مزيد عليه أول
اليوم عند قوله وشرط لصحته معرفة قدر مبيع وثن قد ذكره بالمرجعة فانه ينفع هنا وهذا التقرير
سقط ما في الحواشي السعدية من قوله أقول في كون الاشارة الى المبيع أو الى مكانه شرط الجواز سيما بالاجماع
كلام قلياً تامل اه لما علمت من أن الاشارة ليست شرطاً دائماً بل عند عدم معرفت آخرير فرع الجهالة فافهم
(قوله وفي حاشية أخرى زاده) أى حاشيته على صدرنا شريعة قال في المنع وفي حاشية أخرى زاده ذكر هذا
البحث ثم قال وقال عامة مشايخنا اطلاق الجواب يدل على جوازه وهو الاصح وقال بعضهم لا يجوز وصح
يؤيده ما في جامع الفصولين من الفصل الثالث بشرط كون المبيع حاضر موجوداً مهيأً مقدوراً للتسليم وما
في المبسوط من أن الاشارة اليه أو الى مكانه شرط الجواز حتى لو لم يشر اليه أو الى مكانه لا يجوز بالاجماع اه
وفي العناية قال القدوري من اشترى شيئاً لم يره فالبيع جائز معناه أن يقول بعثك الثوب الذي في كتي هذا
او هذه الجارية المسقبة وكذلك العين الغائب المشار الى مكانه وليس في ذلك المكان بذلك الاسم غير ماسح
والمكان معلوم باسمه والعين معلومة قال صاحب الاسرار لان كلامنا في عين هي بحالة لو كانت الرؤية حاصلة
لكان البيع جائزاً اه ما في المنع ملخصاً ولا يخفى أن حاصلة تقييد اطلاق الجواب بما قاله في المبسوط وغيره كما مر
عن فتح القدير وهو محل اطلاق المتن كعبارة القدوري المذكورة (قوله أى للمشتري) كان ينبغي للمصنف
التصريح به لانه لم يتقدم له ذكر ايهاام عود الضمير للبائع وان كان يرتفع بقوله لا تقي ولا خياراً للبائع (قوله
اذا رآه) أى علمه كما تقدمناه (قوله الا اذا جله البائع الخ) في البحر عن جامع الفصولين شراء وجهه البائع
الى بيت المشتري فراه ليس له الرد لانه لورده يحتاج الى الحمل فيصير هذا كبيع حدث عند المشتري ومؤنة رد
المبيع بعيب أو بخيار شرط أو رؤية على المشتري ولشرى متاعاً ووجهه الى موضع فله رده بعيب أو رؤية لورده الى
موضع العقد والا فلا اه وظاهره انه انما يرد لورده الى موضع العقد فيما الوجه المشتري بخلاف البائع وهو
خلاف ما نقله الشارح عن الاشياء والذي يظهر عدم الفرق وأن ما ذكر من قوله لانه لورده الخ غير ظاهر لانه
لا يناسبه قوله بعده ومؤنة الرد على المشتري فافهم ثم رأيت صاحب نور العين اعترض التعليل المذكور
بما ذكره ثم انه يستفاد من كلام الفصولين أن ما أنفقه البائع على تحميله الى منزل المشتري لا يلزم المشتري اذا رد
عليه المبيع الى محل العقد لان البائع متبرع بما أنفقه لان الواجب عليه التسليم في محل العقد دون التحميل وبه
يظهر جواب حادثة الفتوى اشترى حديد الميره وشرط على البائع تحميله الى بلدة المشتري ثم رآه فلم يرض به
وأراد فسخ البيع بخيار الرؤية أو بفساد العقد بسبب الشرط المذكور والجواب انه يلزمه تحميله الى بلدة
البائع ليرده عليه وان كان الرد بسبب الفساد لما صرح به في جامع الفصولين أيضاً من أن مؤنة رد المبيع فاسدا
بعد الفسخ على القابض (قوله وان رضى بالقول قبله) قيد بالقول لانه لو أجاز به الفعل بأن تصرف فيه بزل
خياره كما في الشربلية عن شرح الجمع (قوله أى قبل أن يراه) أشار الى أن الضمير المذكور في قوله
عائد الى المعنى المصدري لا الى لفظ الرؤية المفهوم من قوله اذا رآه لانه مؤنث تأمل وأجاب في البحر بأنه ذكر
الضمير للمعنى أى لان المراد من الرؤية العلم كما مر (قوله لان خياره معلق بالرؤية بالنص) أى بحديث من
اشترى شيئاً لم يره فهو بالخيار اذا رآه ان شاء أخذه وان شاء تركه قال في الدرر وفيه أن هذا استدلال بفهم
الشرط ونحن لا نقول به اه قلت وجوابه أن الاصل في العقد اللزوم فلا يثبت الخيار الا بدليله والنص انما أثبت
عند الرؤية فينبغي ما رواه على الاصل فالحكم ثابت بدليل الاصل لا بفهم هذا الشرط وهذا معنى قول
الشارح ولا وجود للمعلق قبل الشرط وقال في الفسخ والمعلق بالشرط عدم قبل وجوده والاسقاط لا يتحقق قبل
الثبوت اه أى اذا كان الخيار معلقاً بالرؤية كان عدم ما قبله فلا يصح اسقاطه بالرضى فافهم (قوله لعدم لزوم
البيع) بيان للفرق بين الفسخ والاجازة فانها غير لازمة قبل الرؤية وهو لازم مع استوائهما في التعلق بالشرط

وفي حاشية أخرى زاده الاصح
الجواز (وله) أى للمشتري
(أن يردّه اذا رآه) الا اذا جله
البائع لبيت المشتري فلا يردّه
اذا رآه الا اذا أعاده الى البائع
أشياء (وان رضى) بالقول
(قبله) أى قبل أن يراه لان
خياره معلق بالرؤية بالنص
ولا وجود للمعلق قبل الشرط
(ولرخصه قبلها) قبل الرؤية
(صح) فسخه (في الاصح) بغير
لعدم لزوم البيع بسبب جهالة
المبيع فلم يقع منه بطلان

في الحديث المارو ذلك أن النسخ له سبب آخر وهو عدم لزوم هذا العقد وما لا يلزم فلا يشتري قبضه ولم يثبت
 للأجازة سبب آخر فيثبت على عدم وحاصله أنه غير لازم قبل الرؤية لجهالة المبيع وإذا آراه حدث له سبب آخر
 لعدم لزومه وهو الرؤية ولا مانع من اجتماع الأسباب على مسبب واحد أفاده في البحر (قوله غير موقت بمتة)
 تفسير لا إطلاق (قوله هو الأصح) وقيل موقت بوقت إمكان الفسخ بعد الرؤية حتى لو تمكن منه ولم يفسخ سقط
 خياره بحر (قوله وهو مبطل خيار الشرط) كتعب في يده وتعذر رد بعضه وتصرف لا يفسخ كادعتان
 وتوابعه أو يوجب حقا للغير كالبيع المطلق أي عن شرط الخيار للبائع والرهن والأجازة قبل الرؤية وبمدها
 وما لا يوجب حقا للغير كالبيع بخيار أي للبائع والمساومة والهبة بلا نساهم بطل بعدها لا قبلها ملتي وفي جامع
 الفصولين باع بخيار لا يبطل به خيار الرؤية إلا في رواية وبخيار المشتري يبطل وكذا الوبايع يباع فاسدا وذلك بعض
 المبيع عند المشتري بطل خياره لأن خيار الرؤية يمنع تمام الصفقة فإذا تعذر رد بعضه بطل خياره
 ولو عرض بعضه بعد الرؤية على البيع أو قال رضيت ببعضه بطل خياره وكذا خيار العيب وكذا الوراة فقبضه
 رسوله اه قال في نور العين ومسألة تعرض بعضه على البيع ليست وفاقية لما في الخاتمة لو عرض بعضه على البيع
 بعد الرؤية بطل خياره عند محمد لا عند أبي يوسف اه قلت صاحب الخاتمة يقدم الأشهر بقدر (قوله مطلقا)
 أي قبل الرؤية وبعدها كما علمت (قوله ومفيد الرضى) نقل لعبارة الدرر بالمعنى لأنه قال ويظهر ما لا يوجب
 حق الغير كالبيع بالخيار والمساومة والهبة بلا تسليم بعد الرؤية لا قبلها لأن هذه التصرفات لا ترتد على
 صريح الرضى وهو أنما يبطل بعد الرؤية وأما التصرفات الأولى فهي أقوى لأن بعضها لا يقبل الفسخ وبعضها
 أو بطل حق الغير فلا يملك البطلان اه ثم أعلم أنه في الكزاقمصر على قوله ويبطل بما يبطل به خيار الشرط فأورد
 عليه في البحر الأخذ بالشفعة والعرض على البيع والبيع بخيار البائع والأجازة والإسكان بلا أجر والرضى
 بالمبيع قبل الرؤية فإنها تبطل خيار الشرط دون خيار الرؤية اه لكن الصواب إسقاط قوله والأجازة فإنها
 توجب حقا للغير وقد علمت أن مسألة العرض خلافية ثم إن ما أوردته في البحر احتراز عنه الشارح بقوله ومفيد
 الرضى بعد الرؤية لا قبلها فإن هذه الأشياء لا تبطل خيار الرؤية قبل الرؤية لأنها تفيد الرضى وصريح الرضى
 قبلها لا يبطله فلذا قال بعد الرؤية لا قبلها لكن يبقى إيراد البحر وإرداء على قوله وهو مبطل خيار الشرط مطلقا
 فإن هذه الأشياء تبطل خيار الشرط فيتوهم أنها تبطل خيار الرؤية قبلها وبعدها مع أنها لا تبطل قبلها لما علمت
 ولا يفيد قوله ومفيد الرضى الخ لأن بعض ما يبطل خيار الشرط يفيد الرضى كالعتق والبيع وشحوه ما من
 التصرفات ويبطل خيار الرؤية قبلها وبعدها (تنبيه) عتق في البحر مما يبطل خيار الرؤية قبض المبيع ونقد
 الثمن بعد الرؤية زاد في جامع الفصولين وكذا الوراة فقبضه رسوله اه وجهه إلى بيت المشتري فإذا آراه ليس له
 رده ما لم يرده إلى موضع العقد كما مر بيانه وكذا لو اشترى أرضا لم يرها أو أعارها فزرعها المستعير وكذا لو اشترى
 عدل ثياب قلنس واحد بطل خياره في الكل اه (قوله فله الأخذ بالشفعة الخ) تفرع على قوله لا قبلها
 أي إذا كان مفيد الرضى لا يبطل خيار الرؤية قبل الرؤية فلو اشترى دارا ولم يرها فبيعت دار بجنبها فله الأخذ
 الثانية بالشفعة ولا يبطل خياره في الأولى حتى إذا آراها ولم يرش بها فله رد خيارها بخيار الرؤية (قوله درر من خيار
 الشرط) وكذا ذكره الشارح هناك عن المعراج بقوله بخلاف خيار رؤية وعيب (تنبيه) انما عزاذلا إلى
 الدرر من خيار الشرط مع أنه في الدرر ذكره في هذا الباب محتما بقوله كذا طلب الشفعة بجامر به لأنه جعله
 مبطلًا لخيار الرؤية قبل الرؤية وهو غير صحيح (قوله خوف الغرر) أي غرر البائع بسبب اعتماده على شرائه
 فلا يطلب لسعته مشتريا آخر ط (قوله ولا خيار لبائع ما لم يره في الأصح) بأن ورث عينا فباعها بالأخيار له
 بالاجماع السكوتى درمىنى أى وقع الحكم به بمحض من الصحابة رضى الله تعالى عنهم ولم يرو عن أحد منهم
 خلافة فكان إجماعا سكتوتيا كما بسطه في الفتح وهو قول الامام المرجوع إليه كما في البحر وبه ظهر أن قوله
 في الأصح لا محل له لإيهامه أن مقابله صحيح مع أن ما رجع عنه المجتهد لم يبق قول له لأنه في حكم المنسوخ (قوله
 وكفى رؤية ما يؤذن بالمقصود) لأن رؤية جميع المبيع غير مشروط لتعذره فيكتفى برؤية ما يدل على العلم
 بالمقصود هداية والمراد أن رؤية ذلك قبل الشراء كافية في سقوط خياره بعده لأنه قد اشترى ما رأى فلا خيار
 له وليس المراد أنه لو اشترى قبل الرؤية ثم رأى ذلك يسقط خياره كما توهمه بعض الطلبة فاستشكله بأن خيار

(ويثبت الخيار) الرؤية (مطلبا
 غير موقت) بمتة هو الأصح
 عناية لا إطلاق النص ما لم
 يوجد بطله وهو مبطل خيار
 الشرط مطلقا ومفيد الرضى
 بعد الرؤية لا قبلها درر فله
 الأخذ بالشفعة ثم رد الأول
 بالرؤية درر من خيار الشرط
 فيحفظ (ويشترط للفسخ علم
 البائع) بالفسخ خوف الغرر
 (ولا خيار لبائع ما لم يره) في
 الأصح (وكفى رؤية ما يؤذن
 بالمقصود)

الرؤية غير موقت وأنه إذا رآه بعد الشراء لا يسقط الا بقول أو فعل يدل على الرضى فكيف يستطع تجرد رؤية ما يؤذن بالقصود أفاده في النهرويشير اليه الشارح ولا شك أنه توهم ساقط والالزم أن لا يثبت خيار الرؤية بعد الشراء الا قبل الرؤية بعده ولا قائل به مع أن الرؤية بعد الشراء شرط ثبوت الخيار على ما مر (قوله كوجه صبرة) المراد بها ما لا تتفاوت أحاده قال في الفتح فان دخل في البيع أشياء فإن كانت الاحاد لا تتفاوت كالمكيل والموزون وعلامته أن يعرض بالتخوذج فيكتفى برؤية واحد منها في سقوط الخيار الا اذا كان الباقي أردى مما رأى فينبغي أن يكون له الخيار أى خيار العيب لا خيار الرؤية ذكره في الباييع وعلل في الكافي بأنه انما رضى بالصفة التي رآها لا بغيرها ومفاده انه خيار الرؤية وهو مقتضى سوق كلام المصنف أى صاحب الهداية والتحقيق انه خيار عيب اذا كان اختلاف الباقي يوصله الى حد العيب وخيار رؤية اذا كان لا يوصله الى اسم العيب بل الدون وقد يجتمعان فيما اذا اشترى ما لم يره فلم يقبضه حتى ذكره البائع به عيباً ثم أراد المبيع في الحال اهـ وأقره في البحر والحاصل انه اذا كان الباقي أردى مما رأى لا تكتفى برؤية بعضه أى لا يسقط بها الخيار مطلقاً وانما يسقط بها خيار الرؤية فقط ويبقى خيار العيب على ما في الباييع أو يبقى معها خيار الرؤية على ما في الكافي والتحقيق التفصيل وهو أنه ان كان الباقي معيباً يبقى الخياران والاختيار الرؤية فقط وبهذا التقرير سقط ما في النهرويشير قال وعندى أن ما في الكافي هو التحقيق وذلك أن هذه الرؤية اذا لم تكن كافية فباللذ لا يسقط خيار رؤيته حتى انتقل منه الى خيار العيب فتدبره اهـ وهذا اعتراض على ما في الباييع والجواب انها قد أسقطت خيار الرؤية وانما لم تكن كافية في لزوم المبيع لانه يبقى معها خيار العيب كما قررناه به كلام الباييع وعلت ما هو التحقيق ثم قال في الفتح ثم السقوط برؤية البعض اذا كان في وعاء واحد فلو فى أكثر فقبل كذلك وقيل لا بد من رؤية كل وعاء والصحيح الاول لان رؤية البعض تعرف حال الباقي هذا اذا ظهر أن ما في الوعاء الآخر مثله أو أوجدوا أردى فهو على خياره اهـ (تنبيه) قال في جامع الفصولين فان قال المشتري لم أجذ الباقي على تلك الصفة وقال البائع هو على تلك الصفة فالقول للبائع والبينة للمشتري اهـ ومثله في الخاتمة ولا يخفى أن هذا اذا هلك النموذج الذى رأى وأدعى المشتري مخالفة الباقي له أما لو كان موجوداً فانه يعرض على من له خبرة بذلك فيتضح الحال لكن ينشئ وهو أن هذا انما يظهر لو كان المبيع حاضراً مستورا بكيس أو نحوه أما لو كان غائباً وأحضر له البائع النموذج وهلك ثم أحضر له الباقي فادعى المشتري انه ليس على الصفة التي رآها في النموذج فينبغي أن يكون القول للمشتري لانه منكر ضمناً كون ذلك هو المبيع بخلاف ما اذا كان حاضراً لاتفاقهما على انه المبيع وانما الاختلاف في الصفة وبهذا يظهر أن ما يجنبه الخبر الرملى في حواشيه على الفصولين من انه لو هلك النموذج فالقول للمشتري لانكاره كون الباقي هو المبيع ضمناً محمول على ما لو كان غائباً كما قلنا والاختلاف صريح المتقول كاعلمت فاعلم هذا التحرير (قوله وريقى) أى ووجه رقيق أو أكثر كما في السراج عبداً كان أو أمة لان سائر الاعضاء في العبد والاماء تبع للوجه ولذا تنافوت القيمة اذا فرض تفاوت الوجه مع تساوى الاعضاء ودل كلامه انه لو نظر لسائر أعضائه غير الوجه لا يسقط خياره وبه صرح في السراج فهو ولا تسترط رؤية الكفين والاسنان والاسنان والشعر عندنا بحر (قوله تركب) احتراز عن شاة اللعم أو الفنة والبقرة الخلوب أو الناقة كما في النهرويشير حكما (قوله وكفلها) أى مع كفلها بفتحين بمعنى العجز وأفاد أن رؤية القوائم غير شرط وهو الصحيح نهر (قوله فى الاصح) هو قول أبى يوسف واكتفى بمحذور رؤية الوجه نهر (قوله وظاهر نوب مطوى الخ) لان البادى يعرف ما فى الطى فلو شرط فقحه لتضرر البائع بتكسر رؤيه ونقصان هجته وبذلك ينقص غنه عليه الا أن يكون له وجهان فلا بد من رؤيتهما أو يكون في طيه ما يقصد بالرؤية كالعالم قبل هذا في عرفهم أنما في عرفنا لم يرباطن الثوب لا يسقط خياره لانه استقر اختلاف الباطن والظاهر في الثياب وهو قول زفر وفى المبسوط الجواب على ما قال زفر فتح وبجر قلت ومقتضى التعليل الاخير انه لو لم يختلف سقط الخيار الا اذا ظهر باطنه اردى من ظاهره فله الخيار على ما مر وبني شئ لم ار من نيه عليه وهو ما لو كان المبيع اثواباً متعددة وهي من نمط واحد لا تختلف عادة بحيث يباع كل واحد منها بمن محمد ويظهر لى انه يكتفى برؤية نوب منها الا اذا ظهر الباقي أردى وذلك لانها تساع بالتخوذج في عادة التجار فاذا كانت ألوانا مختلفة يتطرون من كل لون الى نوب واحد بل قد يقطعون من كل لون قطعة قدر الاصع ويلصقون القطع

كوجه صبرة وريقى ووجه
(دابة) تركب (وكفلها) أيضاً
فى الاصح (و) رؤية (ظاهر
نوب مطوى)

في ورقة فيعلم حال جميع الاثواب برؤية هذه الورقة ويكون طول الثوب وعرضه معلوما فاذا وجدت الاثواب كلها على الحال المرفى والمعلوم بالمتفاوت بينها ينبغي أن يسقط خيار الرؤية لانها حينئذ تكون بمنزلة العددي المتقارب كالجوز والبيض اذ لا شك انه قد يحصل تفاوت بين جوزة وجوزة ولكنه يسير لا يتقص الثمن فاذا كان نوع من الثياب على هذا الوجه لا يختلف ثوب منها عن ثوب آخر لا يتقص الثمن عادة كان كذلك ولا سيما اذا كانت الثياب من سدى واحدا لانه داخل تحت قول الهداية وغيرها انه يكتفى برؤية ما يدل على العلم بالمتصود وفي الزيلعي لو كان اشياء لا تتفاوت آحاده كالمكيل والموزون وعلايته أن يعرض بالتوذج يكتفى برؤية بعضه لجريان العادة بالاكتفاء ببعض في الجنس الواحد ولو وقع العلم به بالباقي الا اذا كان الباقي أردى فله الخار فيه وفيما رأى وان كان آحاده تتفاوت وهو الذي لا يباع بالتوذج كالثياب والدواب والعبيد فلا بد من رؤية كل واحد من أفراد لانه برؤية بعضها لا يقع العلم بالباقي للتفاوت اه أي للتفاوت الفاحش بين عبيد وعبيد وثوب وثوب لكنه جعل المناط في الفرق تفاوت الآحاد وعدمه وعرضه في العرف بالتوذج وعدمه فيدل على انه لو كان نوع من الثياب لا تتفاوت آحاده ويعرض بالتوذج في العادة كما قلنا فهو في حكم المكيل والموزون وذكر في الهداية انه يجوز السلم في المذروعات لانه يمكن ضبطها بذكر الذرع والصفة والصنعة لا في الحيوان لان فيه تفاوتا فاحشا في المالية باعتبار العاني الباطنة فيفضي الى المنازعة بخلاف الثياب لانه مصنوع العبادتة يتفاوت الثوبان اذا استجعا على منوال واحد اه ومراده انهما يتفاوتان قليلا كما في الفخ اي بحيث لا يعتبر عادة ولا يفضي الى المنازعة فقد اعتقروا للتفاوت اليسير في السلم الوارد على خلاف القياس لانه يسع معدوم فينبغي أن يقال هنا كذلك ولهذا اكتفى في العددي المتقارب برؤية البعض في الصحيح خلافا للكرخي هذا ما ظهر لي بحثا (قوله وقال زفر الخ) قال في التبريل هذا قول زفر وهو الصحيح وعليه الفتوى واكتفى الثلاثة برؤية خارجها وكذا برؤية صحتها والاصح أن هذا بناء على عاداتهم في الكوفة او بغداد فان دورهم لم تكن متفاوتة الا في الكبر والصغر وكونها جديدة اولافا ما في ديوانا فهي متفاوتة قال الشارح الزيلعي لان بيوت الشتوية والصيفية والعالية والسفلية مرافقها ومطابخها واسطوحها مختلفة فلا بد من رؤية ذلك كله في الاظهر وفي الفخ وهذا هو المعبر في ديار مصر والشام والعراق وهذا عرف أن كون ما في الكتاب قول زفر كما ظنه بعضهم غير واقع موقعه لانه كان في زمنهم ولم يكتب برؤية الخارج فكان مذهبه عدم الاكتفاء به مطلقا اه كلام النهر وحاصله أن اجتماع الثلاثة كتنوا برؤية خارج البيوت وحسن الدار لكونها غير متفاوتة في زمنهم وزفر كان في زمنهم وقد خالفهم فلم انه قائل باشتراط رؤية داخلها وان لم تتفاوت وهذا اختلاف ما صححه من اشتراط رؤية داخلها في ديارنا للتفاوت فيكون اختلاف عصر وزمان أما خلاف زفر فهو اختلاف جهة وبرهان لا اختلاف عصر وزمان (قوله ومثله الكرم والبستان) فلا بد في البستان من رؤية ظاهره وباطنه وفي الكرم لا بد من رؤية الغنم من كل نوع شيئا وفي الزمان لا بد من رؤية الحلو والحامض وفي الثمار على رؤس الاشجار تعتبر برؤية جميعها بخلاف الموضوع على الارض بحر وذكر في فصل ما يدخل في البيع نعا اشتري الثمار على رؤس الاشجار فرأى من كل شجرة بعضها ثبت له خيار الرؤية اه وهذا بناء في ما ذكره في الكرم ولعله يفرق بين ما اذا اشترى الشجر بثمره فيكون أن يرى من كل نوع شيئا وبين ما اذا اشترى الثمر مقصودا قائل (قوله شاة قنية) هي التي تحبس في البيوت لاجل التناج من اقتنيته اخذته لنفسه قنية اي للنسل لا للتجارة بحر فقوله للدر والنسل تفسير لها (قوله مع ضرعها) قال في البحر بعد عزوه للظهيرية فليحفظ فان في بعض العبارات ما يؤهم الاقتصار على رؤية ضرعها اه يمكن في النهر الظاهر أنه لو اقتصر عليه كفاه كما جزم به غير واحد (قوله وشم مشوم) وفي دغوف المغازي لا بد من سماع صوتها لان العلم بالشيء يقع باستعمال آلة ادراكه ولا يسقط خياره حتى يدركه زيلعي (قوله لوجود الحائل) فهو لم ير الدهن حقيقة وفي الحقيقة لو نظر في المرأة فرأى المبيع قالوا لا يسقط خياره لانه ما رأى عينه بل مثاله ولو اشترى سمكا في ماء يمكن اخذه بلا اصطياذ فراه فيه قيل يسقط خياره لانه رأى عين المبيع وقيل لانه لا يرى في الماء على حاله بل يرى أكبرهما كان فهذه الرؤية لا تعترف بالمبيع بحر (قوله وكفى رؤية وكيل قبض وشراء) فلا خيار له ولا موكله وهذا لو بشراء شيء لا بعينه ففي العين ليس للوكيل خيار رؤية واذا اشترى ماراة موكله ولم يعلم به الوكيل فلا خيار اذا لم يره كما في جامع

وقال زفر لا بد من ثمره كله وهو المختار كما في اكثر المعبرات قاله المصنف (وداخل دار) وقال زفر لا بد من رؤية داخل البيوت وهو الصحيح وعليه الفتوى جوهرية وهذا اختلاف زمان لبرهان ومثله الكرم والبستان (و) كفى (جس شاة لحم ونظر) جميع جسد (شاة قنية) للدر والنسل مع ضرعها ظهيرية وضرع بقرة حلوب وناقعة لانه المقصود جوهرية (و) كفى (ذوق مطعوم) وشم مشوم (لا خارج دار وصحتها) على الملقى به كما مر (اورؤية دهن في زجاج) لوجود الحائل (وكفى رؤية وكيل قبض و) وكيل (شراء)

لارؤية رسول (المشتري وبينه
في الدرر) (ودفع عنه الاعنى)
ولرؤية وهو كالبصير الا
اننى عشرة مسأله مذكورة
في الاشياء (وسقط خياره
بجس مبيع رشمه وذوقه)
فما يعرف بذلك (ووصف
عقار) ونحوه وعبد وكذا كل
ما لا يعرف بجس وشتم وذوق
معدى او بنظر وكيله ولو
أبصر بعد ذلك فلا خيار له
هذا كله (اذا وجدت)
المذكورات كشم الاعنى
وكذا رؤية البصير وجه الصيرة
ونحوها نهر (قبل شرائه ولو
بعده ثبت له الخيار بها) أى
بالمذكورات

مثلا
الاعنى كالبصير الا في مسائل

التصديق واخترت عمالوكه بارؤية متصور او قال ان رضىته فخذ لا يصح ولا تصبر رؤيته كروية سوكة جامع
القولين قال في البحر لانها من المباحات لا توقف على توكيل الا اذا فوض اليه البيع والا جازة لما في المحيط
وكه بالنظر الى ما شاء ولم يرد ان رضى يلزم العقد وان لم يرض يفسخ يصح لانه جعل الرأى والنظر اليه فيفسخ
كأنه فوض البيع والا جازة اليه في البيع بشرط الخيار انه قال في التهرود كلامه ان رؤيته قبل التوكيل به
لا اثر له فلا يسقط بها الخيار كما في الفقه وغيره (قوله لارؤية رسول المشتري) سواء كان رسولا بالقبض
او بالبراءة زيلجى (قوله وبينه في الدرر) حيث قال اعلم ان ههنا وكيل بالبراءة ووكيلا بالقبض ورسولا
وصورة التوكيل بالبراءة ان يقول كن وكلا عنى براءة كذا وصورة التوكيل بالقبض ان يقول كن وكلا عنى
بقبض ما اشتريته وما رأيت وصورة الرسالة ان يقول كن رسولا عنى بقبضه فروية الوكيل الاول تسقط الخيار
بالاجماع ورؤية الثاني تسقط عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا قبضه ناظرا اليه فحينئذ ليس له ولا للموكل ان
يرده الا بعيب وأما اذا قبضه مستورا ثم رآه فأسقط الخيار فانه لا يسقط لانه لما قبضه مستورا انتهى التوكيل
بالقبض الناقص فلا يملك اسقاطه قصدا له ويردته أجنبيا وان أرسل رسولا بقبضه فقبضه بعد ما رآه فلا يشتري
أن يردده وقال الوكيل بالقبض والرسول سواء في أن قبضها بعد الرؤية لا يسقط خيار المشتري اه ح قال في
الشرعية لانه فيه نظر لانه لا خلاف في هذه الحالة وما خلا في نظر الوكيل بالقبض حالة قبضه لافي نظره
السابق على قبضه ولا المتأخر عنه كفى التبيين اه ط (تنبيه) نقل في البحر عن الفوائد أن صورة الرسالة
أن يقول كن رسولا عنى قبضه أو أمرتك بقبضه أو أرسلتك لقبضه أو قل فلان أن يدفع المبيع اليك وقيل
لا فرق بين الرسول والوكيل في فصل الامر بأن قال اقبض المبيع فلا يسقط الخيار اه وذكر في البحر من
كأب الوكالة عن البدائع أن الإيجاب من الموكل أن يقول وكلتك بكذا أو افعل كذا أو أذنت لك أن تفعل كذا
ونحوه اه فهذا صريح في أن الامر والاذن توكيل لكن ذكر هناك عن الوكالة ما يدل على أن الامر
توكيل اذا دل على اناية المأمور من باب الامر وسألتني تحريره هناك ان شاء الله تعالى وكتبت هناك في تنقيح
الحامدية بعض ذلك فراجع (قوله ولو غيره) كأن يكون وصيا أو وكيلا (قوله الا في اننى عشرة مسألة)
قال في الاشياء وهو كالبصير الا في مسائل منها الاجهاد عليه ولا جعة ولا جاعة ولا ج وان وجد قائدا ولا يصلح
لشهادة مطلقا على المعتد والقضاء والامامة العظمى ولا دية في عينه وانما الواجب الحكومة وتكره امامته
الا أن يكون اعلم بالشوم ولا يصح عقده عن كفارة ولم ارحكم ذبحه وصيده وحضاته ورؤيته لما اشتراه بالوصف
وينبغي أن يكره ذبحه أما حضاته فان أمكنه حفظ المحضون كان أهلا والا فلا ويصلح ناظرا ووصيا والثانية في
منظومة ابن وهبان والاولى في أوقاف دلال كما في الاسعاف اه وقوله ولا يصلح للشهادة مطلقا اي ولو فيما قبل
فيه الشهادة بالنساع وقوله ولا يصح عقده مصدر مضاف لمفعوله أى أن يعتقه سيده عن كفارته وقوله ولم ار
الخ عبارة في البحر ويكره ذبحه ولم ارحكم صيده ورميه واجتهاده في القبلة وقوله ورؤيته لما اشتراه بالوصف
رؤيته مبتدأ خبره قوله بالوصف اي عليه بالمبيع المحتاج للرؤية بالوصف وقوله ويصلح ناظرا او وصيا ليس من
المستثنيات لانه وافق فيه البصير (قوله وسقط خياره بجس مبيع الخ) محمول على ما اذا وجد منه الجس
ونحوه قبل الشراء وأما اذا اشتري قبل أن يوجد منه ذلك لا يسقط خياره بوجوده بل ثبت بانفراق الروايات
ويتمد إلى أن يوجد منه ما يدل على الرضى من قول أو فعل في الصحيح ثم نبلاية عن الزيلجى (قوله وكذا
كل ما لا يعرف بجس الخ) ظاهره أن ما يعرف بالجس ونحوه لا يكتفى فيه بالوصف وكذا عكسه وانه لا يشترط
اجتماع الوصف والجس لكن في المعراج وعن أبي يوسف اعتبار الوصف في غير العقار وقال ائمة طبع من الحيطان
والاشجار وعن محمد يعتبر اللبس في الثياب والخنطة ثم قال وبالجملة ما يقف به على صفة المبيع فهو المعتبر فحينئذ
لا تختلف هذه الروايات في المعنى لان الخيار ثابت للاعنى لجهله بصفات المبيع فاذا زال ذلك باى وجه كان
يسقط خياره اه (تنبيه) في البحر عن البدائع لابتدأ الوصف للاعنى من كون المبيع على ما وصف له ليكون
في حقه بمنزلة الرؤية في حق البصير (قوله او بنظر وكيله) أى وكيل الشراء او القبض لا وكيل النظر الا اذا
فوض اليه الفسخ والا جازة على ما مر (قوله بعد ذلك) أى من الجس ونحوه والوصف او نظر الوكيل
(قوله فلا خيار له) لانه قد سقط فلا يعود الاسباب جديدا ولو اشترى البصير ثم عي انتقل الخيار الى الوصف بغير

(قوله لأنها) أي الرؤية بهذا المذكورات (قوله كما غلط فيه بعضهم) أي بعض الطلبة وقد منيابه
 (قوله أو تعيب) بالجزم عطفًا على مدخول لم وهو يوجد لعل قول لأن التعيب والهلاك ليسا من المشتري
 البتة وإنما منع الرد بهلاك البعض لأنه يلزم عليه تفريق الصفة كما يأتي (قوله ولو قبل الرؤية) مبالغة
 على قوله أو تعيب أو يهلك بعينه وأما الفعل فنه ما يستتبع بعد الرؤية فقط وسنه ما يستتبع مطلقًا ومزيانه (قوله
 ولا عيب) لم يذكره في التهرب بل في البحر عن الرواجية وبه استتبع ما بجسته المجزى في شرحه أنه لو وجد بعد إخراج
 منتفع الراتحة فالظاهر أن الرد بجيب العيب لأنه بحث مخالف للمنتول بل والمعتول إذ كيف يسوغ الرد بعد
 حدوث عيب جديد (قوله يدخل عليه عيبًا ظاهرًا) حتى لو لم يدخل كان له أن يرد بجيب العيب والرؤية جميعا
 بجر (قوله لتفريق الصفة) يأتي بيانه واستقيد منه أنه لو أراهما فرضي بأحدهما أنه لا يرد إلا آخر بجر
 (قوله فأصد الشراء عند رؤيته) فلو قصد شراءه ثم أراه لكنه عندهما لم يتصد الشراء ثم شره ثبت له الخيار
 للعلل المذكورة ط (قوله قال المصنف الخ) قال الخبر الملى هو خلاف الطاهر من الرواية وقد ذكره
 في جامع الفصولين أيضا بصيغة قبل وهي صيغة التبريض فكيف يقول عليه في منه والمتون موضوعه لما هو
 الصحيح من المذهب تأمل اه وكذا رده المقدسي بأنه مناف لاطلاقاتهم (قوله فلو لم يعلم به) كأن
 رأى جارية ثم اشترى جارية متقبلة لا يعلم أنها التي كان أراها ثم ظهرت أيًا فأن له الخيار لعدم ما يوجب الحكم
 عليه بالرضى أو رأى ثوبا فلف في ثوب وباع فاشتره وهو لا يعلم أنه ذلك فتح (قوله ولا يعرفه) أي الباقي
 بجر (قوله وكذا لو كانا ملفوفين الخ) في البحر عن الظهيرة لو رأى ثوبين ثم اشتراهما بن من متفاوت ملفوفين فلا
 الخيار لأنه ربما يكون الأردى بأكثر الثمن وهو لا يعلم اه أي بأن اشترى أحدهما بعينه بعشرة والآخر بعينه
 بعشرين مثلا فانه لا يعلم وقت الشراء أن الذي قبله العشرين جيد أو رديء أما لو اشترى أحدهما بعشرين
 ولم بعينه فسد البيع لجهالة المبيع ولو اشترى كل واحد بعشرة فلا خيار له لأنه عالم بأوصاف المعتود عليه حالة
 الشراء حيث سوي بينهما في الثمن لأنه دليل تساويهما في الوصف فيكون عالما بأوصاف المعتود عليه حالة الشراء
 ذخيرة وبه علم أن علل الخيار في الأولى هي جهل وصف المبيع وقت الشراء وأن ثمين أن الثمن الأدنى للأعلى
 فافهم وأيضا فيه احتمال دخول الضرر على المشتري فيما لو ظهر الاحسن معيبا وكان ثمنه أقل فانه يرد على
 البائع بالثمن الأقل ويبقى عليه الأدنى بالثمن الأعلى (قوله ولو سمي الخ) هذا تفصيل لمسألة الثوبين الملفوفين
 المذكورة في الشرح كما ظهر لك مما نقلناه عن الذخيرة وقد جعله المصنف تفصيلا لقوله رأى ثوبا الخ والظاهر
 أن الحكم فيها كذلك تأمل (قوله والقول للبائع الخ) هذا من تنمة قوله فلا خيار له إلا إذا تغير فكان المناسب
 ذكره عقبه كما هو الواقع في كثير من الكتب حتى في الهداية والمآل والفرق (قوله عملا بالظاهر)
 فان الطاهر أنه لا يبيح الشيء في دار التغيير وهي الدنيا زمانا طويلا لم يطرقة التغيير قال محمد أرايت لو رأى
 جارية ثم اشتراها بعد عشرين سنين أو عشرين وقال تغيرت ألا يصدق بل يصدق لأن الطاهر شاهد له قال شمس الأئمة
 وبه يفتي الصدر الشهيد والامام المرغيناني فيقول ان كان لا يتفاوت في تلك المدة غالبًا فالقول للبائع وان كان
 التفاوت غالبًا فالقول للمشتري مثاله لو رأى دابة أو نحوها فاشترى بعد شهر وقال تغير قال قول للبائع لأن الشهر في
 مثله قليل فتح والمراد التغيير بنقص بعض الصفات كنقص الحسن أو القوة لا بعروض عيب لأن عروضه
 قد يكون في أقل من شهر وبه ثبت خيار العيب (قوله لو اختلفا في أصل الرؤية) بأن قال له البائع رأيت قبل
 الشراء وقال المشتري ما رأيته وكذا لو قال له رأيت بعد الشراء ثم رخصت فقال رخصت قبل الرؤية كما في البحر
 (قوله لأنه يشكر الرؤية) أي وهي أمر عارض والأصل عدمه وبقي ما لو رأى التوذج وهلك ثم ادعى مخالفته
 للباقي وقد منيابه (قوله في بيع بات) كذا في التهر والفتح والظاهر أنه أراد به اللازم وهو ما لا خيار فيه
 بقريته المتبادلة ولذا قال ح الظاهر أن الرد فيه بالاقالة اه فافهم (قوله والفرق) أي بين ما القول فيه
 للمشتري وما القول فيه للبائع من الخيارات الثلاث وبيانه ما في الفتح والتهر أن المشتري في الخيار ينفسخ العقد
 بتسخه بلا توقف على رضى الآخر بل على علمه وإذا انفسخ يكون الاختلاف بعد ذلك في المقبوض والقول فيه
 للقباض ضمنا كان أو أمينا كالغائب والمودع وفي العيب لا ينقرد لكنه يدعى ثبوت حتى ينفسخ فيما أحضره
 والبائع ينكره والقول قول المذكر اه ثم اعلم أن هذا في الاختلاف في المردود وعند النسخ أمالوا اختلاف في

(فتنحة) خياره في جميع عمره على
 التصحيح (مالم يوجد منه ما يدل على
 الرضى من قول أو فعل) أو تعيب
 أو يهلك بعينه عنده ولو قبل الرؤية
 ولو اذن لا كأن أن يزعمه قبل
 الرؤية فنزعهما بطل لأن فعله بأمره
 كفعله عني ولو شرى ذاته مسك
 فأخرج المسك منها لم يرد بجيب الرؤية
 ولا عيب لأن الإخراج يدخل عليه
 عيبا ظاهرا نهر (ومن رأى أحد
 ثوبين فاشترى أحدهما ثم رأى الآخر
 فلا ردهما) ان شاء (لأرد الآخر
 وحده) لتفريق الصفة (ولو
 اشترى ما رأى) حال كونه قاصدا
 لشراؤه عند رؤيته فلا رده لا لتقص
 شراء ثم شره قبل له الخيار لظهوره
 ووجهه ظاهر لأنه لا تأمل التأمل
 للمفرد بجر قال المصنف ولو
 مدركه عولنا عليه (عالمًا بأنه مرئي)
 السابق (وقت الشراء) فلو لم يعلم به
 خير لعدم الرضى درر (فلا خيار له
 إلا إذا تغير) فيخير (رأى ثوبا برفع
 البائع بعضها ثم اشترى الباقي
 ولا يعرفه فلا خيار) وكذا لو كانا
 ملفوفين وثمنهما متفاوت لأنه ربما
 يكون الأردى بالا أكثر ثمنًا (ولو سمي
 لكل واحد) من الثوب (عشرة لا)
 خيار له لأن الثمن المالم يختلف استويا
 في الأوصاف بجر (والقول للبائع)
 يمينه (إذا اختلفا في التغيير) هذا
 (لو المدة قريبة وان بعيدة فالقول
 للمشتري) عملا بالظاهر وفي الظهيرة
 الشهر فما فوقه بعد وفي الفتح
 الشهر في مثل الدابة والمملوك قليل
 (كما) أن القول للمشتري يمينه
 (لو اختلفا في أصل الرؤية) لأنه
 ينكر الرؤية وكذا لو أنكر البائع
 كون المردود مبيعًا في بيع بات
 أو فيه خيار شرط أو رؤية فالقول
 للمشتري ولو فيه خيار عيب فالقول
 للبائع والفرق أن المشتري ينقرد
 بالنسخ في الأول لا الأخير

تعيين ما فيه خيار الشرط عند الاجازة من له الخيار فتدكره في البحر عن الظهيرية وقد منا حاصلة قبيل هذا
الباب (قوله اشترى عدلا) بكسر العين هو أحد فرد في الحمل (قوله من متاع) حوما يتبع به من ثياب
ونحوها وهذا من التيمات ولم أر من ذكر المثلثات من مكمل ومرزوق والناظر أنه لا فرق بينها في هذا الحكم
لأنه إذا كانت العلة تقربى الصفة فهو غير جائز في المثلث أيضا كما قد مناه أول البيوع عند قوله كل المبيع بكل
التمن وسياقي حكم الرد العيب في المثلثات في الباب الا ترى عند قوله أو كان المبيع طعاما فأكله أو بعضه (قوله
ولم يره) قيده لم يكن تأتى خيار الرؤية فيه ولا ينافيه ذكر خيار العيب والشرط لأنهما قد يمتنعان مع خيار
الرؤية فافهم (قوله أو لبس) أى حتى تغير كفى الحاكم قال الخياط الرملى وكذا الواسطى لم يكره ذلك أو كان
عبدان أو أعتقه كما سرح به في التناظرية اه وفي الخاوى اشترى أربعة برود على أن كل مائة عشرة
ذراعا فباع احدها ثم ذرع البقية فاذا هي خمس عشرية فله رد البقية (قوله بعد القبض) قيده في الجامع
الصغير وكان المصنف استغنى عنه بقوله باع لان ما لم يقبض لا يصح بيعه ولا حبسته نهر أى لا يصح بيعه لو منقولا
بخلاف العقار وأفاده قبل القبض لا فرق بين الخيارات الثلاث في أنه لا رد الباقي كما يعلم مما يأتى (قوله رده)
أى الباقي من العدل (قوله الاصل أن رد البعض) أى بعض المبيع كدباقي العدل ورد أحد الثوبين فيما
لورأى أحدهما ثم رأى الآخر في مسألة المارة أو أمثال ذلك (قوله يوجب تفريق الصفة) أى تفريق
العقد بأن يوجب الملك في بعض المبيع دون البعض وقد مناه أول البيوع ما يوجب تفريقها وعدمه وسعى
العقد صفة للعادة في أن المتبايعين يصفق كفه في كف الآخر (قوله يمتنعان تمامها) فإن خيار الرؤية مانع
من التمام أما خيار الشرط فانه مانع ابتداء لكن ما يمنع ابتداء يمتنع التمام وأطلقه فشم لما قبل القبض أو بعده
وذلك لانه لا يفسخ بغير قضاء ولا رضى فكون فسخا من الاصل لعدم تحقق الرضى قبله لعدم العلم بصفات المبيع
ولذا يحتاج الى القضاء أو الرضى كفى الفسخ (قوله وخيار العيب يمنع) أى يمنع تمام الصفة قبل القبض
ولذا يفسخ بقوله ردت ولا يحتاج الى رضى البائع ولا الى القضاء ولا يمنع بعده ولذا لو رده بعده لا يفسخ
الا برضى البائع أو بحكم (قوله وحل يعود خيار الرؤية الخ) أى بأن عاد الثوب الذى باعه من العدل أو ووجهه
بسبب هو فسخ محض كالدخول بخيار الرؤية أو الشرط أو العيب بالقضاء أو الرجوع في الهبة فهو أى مشتري العدل
على خياره فله أن يرد الكل بخيار الرؤية لا ارتفاع المانع من الاصل وهو تفريق الصفة كذا ذكره شمس الائمة
السرخسى وعن أبى يوسف لا يعود لان الساقط لا يعود كخيار الشرط الاسباب جديد وصححه قاضى خان وعليه
اعتماد القندورى وحقيقة الملاحظ مختلفة فشمس الائمة لم يلاحظ البيع والهبة ما نزال فيعمل المقضى وهو خيار
الرؤية عليه ولحظه الثانى مسقطا فلا يعود بلا سبب وهذا أوجه لان نفس التصرف يدل على الرضى ويطل الخيار
قبل الرؤية وبعدها فتح وادعى في البحر أن الأول أوجه وردة في النهر (قوله ليس للبائع مطالبته بالتمن قبل
الرؤية) لعدم تمام العقد قبلها (قوله فليهما الخيار) أى باعتبار أن كلا منهما مشتري للتمن التى باعها الآخر
(قوله لم يطل البيع في الجارية بحصة الالف) أى لم يطل بحصة العبد فان كانت قيمته خمسمائة مثلا بطل
البيع في ثلث الجارية وبقي في حصة الالف وهى الثلثان منها (قوله لما مر أنه لا خيار في الدين) أى من أول
الباب فى قوله فليس في دين ونقد الخ وإذا لم يكن له خيار في الالف يبيى البيع لازما من الجارية بقدر الالف
(قوله ثم يبيع الثوب مع الضبعة) أى ويسلمها للمشتري لتم الصفة (قوله ثم المقتل يستحق الثوب) أى
بأقامة الميتة على اقرار البائع والتاخر أن هذا مبنى على القول بأن الاقرار يفيد الملك للمقتل أما على المعتمد
من عدمه فلا يحل ذلك ديانة فالأظهر في الحيلة أن يبيع الثوب لانسان ثم يبيعه مع الضبعة تأمل (قوله
الزوم تفريق الصفة) لانه لما قبض الثوب والضبعة تمت الصفة وتفرقت بها بعد التمام لا يجوز بخلاف ما لو قبض
احدهما دون الآخر ثم استحق أحدهما له الخيار لتفرقت فيها قبل التمام كفى النسخ وفي الدرر من فصل الاستحقاق
ولا يشب له خيار العيب هنا لان استحقاق الثوب لا يورث عيبا في الضبعة بخلاف ما إذا كان المعقود عليه شيا
واحدا مما ياتي ببعض فمر كذا إذا ران بعد فانه بالخيار ان شاء رضى بحصته من الثمن وان شاء رد وكذا إذا كان
المعقود عليه شيئين وفي الحكم كنى واحدا فاستحق أحدهما كالمسك بالعمد والقوس بالورق فله الخيار في الباقي
اه (قوله الا ترى الشفعة) ليس على اطلاقه لان الشفع لو أراد أخذ بعض المبيع وترك الباقي لم يملك ذلك

قوله ان المتبايعين يصفق ككفه
الخ عند الجملته ولعله سقط من قبله
لفظ أحد قبل قوله المتبايعين تأمل
اه معجمه

(اشترى عدلا) من متاع ولم يره
(وباع) أو لبس نهر (منه ثوبا)
بعد القبض (أو وحب وسلم رده
بخيار عيب لا) بخيار (رؤية
أو شرط) الاصل أن رد البعض
يوجب تفريق الصفة وهو بعد
التمام جائز لاقبله بخيار الشرط
والرؤية يمتنعان تمامها وخيار
العيب يمنع قبل القبض لا بعده
وحل يعود خيار الرؤية بعد سقوطه
عن الثانى لا خيار شرط وصححه
قاضى خان وغيره (فروع) شرى
شيا لم يره ليس للبائع مطالبته
بالتن قبل الرؤية ولو باعنا
بعين فليهما الخيار مجتبى شرى
جارية بعد و ألف فتباينا ثم رد باع
الجارية العبد بخيار رؤية لم يطل
البيع في الجارية بحصة الالف
ظهيرية لما مر أنه لا خيار في الدين
أراد يبيع ضبعة ولا يكون المشتري
خيار رؤية فاحيله أن يتر شرب
لانسان ثم يبيع الثوب مع الضبعة
ثم المقتل يستحق الثوب المقتر به
فيطل خيار المشتري لزوم تفريق
الشفعة وعلا يجوز الا في الشفعة
ولو اوجبه

جبر على المشتري لضرر تفريق الصفقة وكذا لو كان المبيع دارين في مصرين يعتا صفقة واحدة ليس لشفعيهما
أخذ أحدهما فقط الا على قول زفر قبل وبه يبقى أما لو كان شفعيا لاحدهما له أخذها وحدها احياء لحقه
كما سيأتى في بابها ان شاء الله تعالى في الفرع الاخير تفريق الصفقة للضرورة وهذا هو المراد من قول الشارح
في آخر الشفعة لو كانت دار الشفع لملاصقة لبعض المبيع كان له الشفعة فيما لا صفة فقط ولو فيه تفريق الصفقة
اه فالمراد ببعض المبيع احدى الدارين كما قيده محشى الاشباه وغيره بخلاف الدار الواحدة والعلامة ما ذكرنا
فانهم (قوله شري شئين) أى قيمين وهذه المسألة سيأتى تفصيلها في الباب الاخرى (قوله لما مر) اى
قريسا من أن خيار العيب يمنع تمام الصفقة قبل القبض لابعده والله سبحانه وتعالى أعلم

* (باب خيار العيب) *

تقدم وجه ترتيب الخيارات والاضافة فيه اضافة الشيء الى سببه والعيب والعيبه والعياب بمعنى واحد يقال عاب
المتاع أى صار ذا عيب وعابه زيد يعتدى ولا يعتدى فهو معيب ومعيوب أيضا على الاصل اه فتح ثم ان خيار
العيب يثبت بلا شرط ولا يتوق ولا يمنع وقوع الملك للمشتري ويورث ويثبت في الشراء والمهر وبديل الخلع
وبديل الصلح عن دم العمد وفي الاجارة ولو حدث بعد العقد والقبض بخلاف البيع وفي القسمة والصلح عن المال
وبسط ذلك في جامع الفصولين (قوله ما يخلو عنه أصل الفطرة السليمة) زاد في النسخ مما يعتبه ناقصا اه أى
لان ما لا ينقصه لا يعتب عيبا قال في الشرح لبلاية والفطرة الخلقة التى هى أساس الاصل الا يرى انه لو قال بعثك
هذه الخلطة وأشار اليها فوجدها المشتري رديئة لم يكن علمها ليس له خيار الرد بالعيب لان الخلطة تخلق جيدة
ورديئة ووسطا والعيب ما يخلو عنه أصل الفطرة السليمة عن الاثبات العارضة لها فالخلطة المصابة بهمواء منعها
تمام بلوغها الادراك حتى صارت رقيقة الحب معيبة كالغفن والبلل والسوس اه قلت وعن هذا قال في
جامع الفصولين لا يرد البرداء نه لانها ليست بعيب ويرد المسوس والعفن وكذا اليردة اثناء فسخه بردائه بلا غش
وكذا الامنة لا ترد بفتح الوجه وسواده ولو كانت محترقة الوجه لا يستين لها قبح ولا جمال فله ردّها اه وفيه
واقعة شري فرسا فوجده كبير السن قيل ينبغي أن لا يكون له الرد الا اذا اشراه على انه صغير السن لما مر من مسألة
جمار وجده بطيء السير اه (قوله وشرا عما أفاده الخ) أى المراد في عرف أهل الشرع بالعيب الذى يرد به
المبيع ما ينقص الثمن أى الذى اشترى به كما في الفسخ قال لأن ثبوت الرد بالعيب لتضرر المشتري وما يوجب
نقصان الثمن يتضرر به اه وعبرة الهداية وما أوجب نقصان الثمن في عادة التجار فهو عيب لان التضرر
بنقصان المالية وذلك بانقصا القيمة اه ومفاده أن المراد بالثمن القيمة لان الثمن الذى اشتراه به قد يكون أقل
من قيمته بحيث لا يورثى نقصانها بالعيب الى نقصان الثمن به والظاهر أن الثمن لما كان في الغالب مساويا للقيمة
عبروا به تأمل والضابط عند الشافعية انه المقتضى للقيمة أو ما ينفوت به غرض صحيح بشرط أن يكون الغائب في
أمثال المبيع عدمه فاخرجوا بفوات الغرض الصحيح ما لو بان فوات قطعة يسيرة من نخذه أو ساقه بخلاف
ما لو قطع من اذن الشاة ما يمنع التخمية فله ردّها وبالغالب ما لو كانت الامنة تبيع أن الثبابة تنقص القيمة لكنه
ليس الغالب عدم الثبابة اه قال في البحر وقواعدنا لا تأباه للمأمل اه قلت ويؤيده ما في الخاتمة وجد
الشاة مقطوعة الاذن ان اشترى الا لا ضحمة له الرد وكذا كل ما يمنع التخمية وان لغيرها فلا ما لم يعتبه الناس عيبا
والقول للمشتري انه اشترى الا لا ضحمة لو في زمانها وكان من اهل أن يضحى اه وكذا ما في البرازية اشترى
شجرة ليخند منها الباب فوجدها بعد القطع لا تفلح لذلك رجوع بالنقص الا أن يأخذ البائع الشجرة كما هي اه
فقد اعتبر عدم غرض المشتري عيبا موجبا للرد ولكنه يرجع بالنقص لان القطع مانع من الرد وفيها أيضا اشترى
ثوبا أو خفا أو قلنسوة فوجده صغير الرد اه أى لانه لا يصلح لغرضه وفيها لو كانت الدابة بطيئة السير لا يرد الا اذا
شرط انها بحول اه أى لان بطء السير ليس الغالب عدمه فان كلاما من البطء والعجلة يكون في أصل الفطرة
السليمة وفيها اشترى دابة فوجدها كبيرة السن ليس له الرد الا اذا شرط صغرها وسيأتى أن الثبوبة ليست بعيب
الا اذا شرط عدمها أى فله الرد لتقدّر الوصف المرغوب وبما ذكرنا من القروع ظهر أن قولهم في ضابط العيب
ما ينقص الثمن عند التجار مبنى على الغالب والا فهو غير جامع وغير مانع أما الاول فلانه لا يشمل مسألة الشجرة

شري شئين وباحدهما عيب
ان قبضهما له رد العيب والا لا
لما مر

* (باب خيار العيب) *

هولغة ما يخلو عنه أصل
الفطرة السليمة وشرا عما أفاده
يقوله

والثوب والخف والقلنسوة وشاة الاضحية لان ذلك وان لم يصلح لهذا المشتري يصلح لغيره فلا ينقص الثمن مطلقا
وأما الثاني فلا نه يدخل فيه مسألة الاداية والامة الثيب فان ذلك ينقص الثمن مع انه غير عيب فعلم انه لا بد من
تقييد الضابط بما ذكره الشافعية والظاهر أنهم لم يقصدوا حصر العيب فيما ذكر لان عبارة الهداية والمكتنزا
اوجب نقصان الثمن عند التجار فهو عيب فان هذه العبارة لا تدل على أن غير ذلك لا يسمى عيبا فاعتنم هذا التحرير
ثم اعلم انه لا بد أن يكون العيب في نفس المبيع لما في الخاتمة وغيرها رجل باع سكينة له في حانوت لغيره فأخبر
المشتري أن أجرة الحانوت كذا فظهر أنها أكثر فالرئيس له الرد بهذا السبب لان هذا ليس بعيب في المبيع اه
قلت المراد بالسكنى ما ينسبه المستأجر في الحانوت ويسمى في زماننا بالكذلك كما مر أول البيوع لكنه اليوم يختلف
قوته بكثره اجرة الحانوت وقلتها فينبغي أن يكون ذلك عيبا تأمل (قوله من وجد بمشربه الخ) أطلقه فشمّل
ماذا كان به عند البيع أو حدث بعده في يد البائع بغير بخلاف ماذا كان قبله وزال ثم عاد عند المشتري لما في
البرازية لو كان به عرج فبرأ بمعالجة البائع ثم عاد عند المشتري لاي ردّه وقيل رده ان عاد بالسبب الاول (تنبيه)
لا بد في العيب أن لا يتمكن من ازالته بلا مشقة فخرج احرام الحاربية ونجاسة ثوب لا ينقص بالغسل لانه من
تحليلها وغسله وأن يكون عند البائع ولم يعلم به المشتري ولم يكن البائع شرط البراءة منه خاصا أو عاما ولم يرل قبل
القسخ كبايض النجلى وحجى زالت نهر فالقيود خمسة وجعلها في الجرسنة فقال الثاني أن لا يعلم به المشتري عند
البيع الثالث أن لا يعلم به عند القبض وهي في الهداية اه لكن قال في الشربة لالية انه يقتضى أن مجرد الرؤية
رضى وبخلافه قول الزيلعي ولم يوجد من المشتري ما يدل على الرضى به بعد العلم بالعيب اه وكذا قول النجوع ولم
يرض به بعد رؤيته اه قلت صرح في الذخيرة بأن قبض المبيع مع العلم بالعيب رضى بالعيب فما في الزيلعي
والنجوع لا يخالف ما مر عن الهداية لان ذلك جعل نفس القبض بعد رؤية العيب رضى وما في الزيلعي صادق
عليه ويدل عليه أن الزيلعي قال والمراد به عيب كان عند البائع وقبضه المشتري من غير أن يعلم به ولم يوجد
من المشتري ما يدل على الرضى به بعد العلم بالعيب فقوله وقبضه الخ يدل على انه لو قبضه عالما بالعيب كان
قبضه رضى فقوله ولم يوجد من المشتري الخ أعم مما قبله أو أراد به ما لو علم بالعيب بعد القبض (تنبيه) في جامع
الفصولين لو علم المشتري الا انه لم يعلم انه عيب ثم علم بغيره كان عيبا ينال يحنى على الناس كالغدة
ونحوها لم يكن له الرد وان حتى فله الرد ويعلم منه كثير من المسائل اه وفي الخاتمة ان اختلف التجار فقال
بعضهم انه عيب وبعضهم لا ليس له الرد اذ لم يكن عيبا ينال عند الكل اه (قوله ولو سيرا) في البرازية السير
ما يدخل تحت تقويم المقومين وتفسيره أن يقوم سليما بألف ومع العيب بأقل وقومه آخر مع العيب بألف أيضا
والفاحش ما لو قوم سليما بألف وكل قوموه مع العيب بأقل اه (قوله بكل تجارة) الاولى من كل تجارة
قال ح يعني انه يعتبر في كل تجارة أهلها وفي كل صنعة أهلها (قوله أخذه بكل الثمن أو رده) أطلقه فشمّل
ما اذاردّه فوراً أو بعد مدة لانه على التراخي كما سجد كره المصنف ونقل ابن السخنة عن الخاتمة لو علم بالعيب قبل
القبض فقال أبطلت البيع بطل لو بخرصة البائع وان لم يقبل ولو في غيبته لا يطل الا ابتضاء أو رضى اه وفي
جامع الفصولين ولو رده بعد قبضه لا ينسخ الا برضى البائع أو بحكم قال الرملي وقوله الا برضى البائع يدل
على انه لو وجد الرضى بالفعل كسلمه من المشتري حين طلبه الرد ينسخ البيع لان من المقر عندهم أن الرضى
يثبت تارة بالقول وتارة بالفعل وقدم في بيع التعاطى لوردها بخيار عيبم والبائع متيقن انها ليست له فأخذها
ورضى فهي بيع بالتعاطى كما في الفتح وفيه أيضاً أن المعنى يقوم مقام اللفظ في البيع ونحوه اه وأما ما يقع
كثيراً من انه اذا اطلع على عيب رده المبيع الى منزل البائع ويقرل دونك دابك لا أريد ما ليس برده وتملك على
المشتري ولو تهدمها البائع حيث لم يوجد بينهما فصح قولاً وفعلاً (قوله ما لم يعين امساك) قيد للتخير
بين الاخذ والرد فاذا وجد ما يمنع الرد يعين الاخذ لكن في بعض الصور يرجع بنقصان العيب وفي بعضها
لا يرجع كما يأتي قريباً وكذا سألني عند قول المصنف حدث عيب آخر عند المشتري رجع بنقصانه وبما يمنع الرد
ما في الذخيرة اشترى من اخر عبد أو باعه من غيره ثم اشتراه من ذلك الغير فرأى عيباً كان عند البائع الاول لم رده
على الذي اشتراه منه لانه غير مفيد اذ لو رده لورده الاسترخ عليه ولا على البائع الاول لان هذا الملك غير مستفاد
من جهته اه ولو وهبه البائع الثمن ثم وجد بالمبيع عيباً قبل لا يرد وقيل يرد ولو قبل القبض يردّه انفاً خاتمة ثم

(من وجد بمشربه ما ينقص
الثمن) ولو سيرا جوهرة
(عند التجار) المراد بهم أرباب
المعرفة بكل تجارة وصنعة
قوله المصنف (أخذه بكل الثمن
أو رده) ما لم يعين امساك

بحزم بالقول الثاني وحزم في البازية بالاقول ومن ذلك ما في كافي الحاكم اشتراجا بية فوجداهما عيبا فرضى
 احدهما لم يكن للاخر ذرة هاعنده وله ذرة حصته عندهما (قوله لكلاين احرا ما أو أحدهما) يعني اذا اشترى
 احدا لكلاين من الاخر صيدا ثم أحرا ما أو أحدهما ثم وجد المشتري به عيبا منع رده ورجع بالتقصان اه ح
 عن البحر قالمراد بتعين امسا كه عدم رده على البائع فلا يتناى وجوب ارساله كما مر في الحج (قوله وقيته ثلاثة
 آلاف) الظاهر أن المدار على الزيادة التي تركها يكون مضرا اه ط (قوله للاضرار الخ) قلت قد يكون
 العيب مرضا يفتني الى الهلاك فيجب أن يستغنى مقدسي وفيه نظر لان فرض المسألة فيما قيمته زائدة على غنه
 مع وجود ذلك العيب فيه ومثله لا يكون عيبه مفضيا الى الهلاك تأمل (قوله بخلاف خيار الشرط والرؤية)
 أي حيث يكون لهم الرد لعدم تمام الصفقة كما في البحر ح (قوله وينبغي الرجوع بالتقصان) عبارة
 النهرو في مهر فخر القدير لو اشترى الذي خرق قبضها وبها عيب ثم أسلم سقط خيار الرد اه وفي المحيط وصي
 أو وكيل الخ ثم قال في النهرو ينبغي الرجوع بالتقصان في المسالتين اه أي مسألة مهر الفسخ ومسألة المحيط
 (قوله كوارث الخ) أي فانه يمنع الرد ويرجع بالتقصان كما في البحر ح (قوله اشترى من التركة) أي
 بمن من تركة الميت (قوله لا يرجع) أي الاجنبي على بائعه قال في السراج لانه لما اشترى الثوب ملكه
 وبالكففين يزول ملكه عنه وزوال الملك بفعل مضمون يسهط الارش وأما في الوجه الاول فانه مقدار الكفن
 لا يملكه الوارث من التركة فاذا اشتراه وكفنه لم ينتقل بالكففين عن الملك الذي أوجبه العقد وقد تعذر فيه الرد
 فرجع بالارش اه ومثله في الذخيرة (قوله وهذه احدي ست مسائل الخ) تبع في ذلك صاحب النهر
 حيث قال لا يرجع بالتقصان في مسائل ثم نقل ست مسائل عن البازية ليس فيها التصريح بعدم الرجوع الا في
 مسألة واحدة وهي لو باع الوارث من مورثه فبات المشتري وورثه البائع ووجد به عيبا رد الى الوارث الاخران
 كان قان لم يكن له سواء لا يرد ولا يرجع بالتقصان فافهم وزاد في البحر مسألة أخرى عن المحيط لو اشترى المولى
 من مكاتبه فوجد عيبا لا يرد ولا يرجع ولا يخاسم بائعه لكونه عبده اه وسأني مسائل أخرى في الشرح والمتن
 عند قول المصنف حدث عيب آخر عند المشتري رجع بنقصانه الخ وذكرنا شارح في كتاب الغصب مسألة
 أخرى عند قول المصنف خرق ثوبا وهي ما لو اشترى حياصة فتسه بموتها بالذهب بوزنها فضة فزال ثوبها عند
 المشتري ثم وجد به عيبا فلا يرجع بالعيب القديم لتعيبها بزوال الثوب ولا بالتقصان لازوم الربا ومنها ما في
 البازية كل تصرف يدل على الرضى بالعيب بعد العلم به يمتنع الرد والرجوع بالتقص (قوله معزيا للفتنة) قال
 فيها وفي تمة الفتاوى الصغرى باع عبدا واصله وكل رجلا بقبض غنه فقال الوكيل قبضته فضاع أو دفعته الى
 الامر ووجد الامر كله قال قول للوكيل مع يمينه وبرئ المشتري من الثمن فلو وجد به عيبا ورده لا يرجع بالثمن على
 البائع لعدم ثبوت القبض في رذعه ولا على الوكيل لانه لا عقدين بينهما وانما هو أمين في قبض الثمن وانما يصدق
 في دفع الضمان عن نفسه قال رضى الله عنه وعرف به انه اذا صدق الامر الوكيل في الدفع اليه يرجع المشتري
 بعد الرد بالعيب بالثمن على الامر دون القابض اه ح (قوله كالاباق) بالكسر اسم يقال ابن ابنا من باب
 نعب وقتل وضرب وهو الاكثر كما في المصباح وفي الجوهر عن الثعالبي الابن الهارب من غير ظلم السيد
 فلو من ظلمه سمى هاربا فعلى هذا الاباق عيب لا الهرب اطلقه فشم ما لو كان من المولى أو من مودعه أو المستعير
 منه أو المستأجر وما اذا كان مسيرة سفرا ولا خرج من البلدة أولا قال الزينعي والاشبه أن البلدة لو كبيرة
 كالقاهرة كان عيبا والا لا بان كان لا يحنى عليه أهلها أو يوتونها فلا يكون عيبا نهر وبأنى انه لا بد من تكرره
 بأن يوجد عند البائع وعند المشتري (قوله الا اذا أتى من المشتري الى البائع) وكذا الوأبق من الغاصب الى
 المولى أو الى غيره اذا لم يعرف بيت المالك أو لم يقف على الرجوع اليه نهر (قوله في البلدة) قيده لما في النهر
 عن الفتنة لو أتى من قرية المشتري الى قرية البائع يكون عيبا (قوله ولم يحتج) فلو احتج عند البائع يكون
 عيبا لانه دليل التردد (قوله والاحسن انه عيب) وقيل لا مطلقا وقيل ان دام على هذا الفعل فعيب لا لو مرتين
 أو ثلاثا والظاهر أن غير الثور من الهائم كالثور ط (قوله قبل عوده من الاباق) ومثله قبل موته كما في
 البحر فان مات آبشار رجع بنقصان العيب كما في الهندية ومؤنة الرد على المشتري فيما له جل ومؤنة بحر ويرده
 في موضع العقد زادت قيمته أو نقصت أو في موضع التسليم لو اختلف عن موضع العقد كما في الخانية سياجاني

لكلاين أحرا ما أو أحدهما
 وفي المحيط وصي أو وكيل
 أو عبدا مأذون شري شيا
 بألف وقيته ثلاثة آلاف لم يرد
 بعيب للاضرار يقيم وموكل
 ومولى بخلاف خيار الشرط
 والرؤية أشباه وفي النهرو ينبغي
 الرجوع بالتقصان كوارث
 اشترى من التركة كفننا ووجد به
 عيبا ولو تبرع بالكفن اجنبي
 لا يرجع وهذه احدي ست
 مسائل لا رجوع فيها بالتقصان
 مذكورة في البازية وذكرنا
 في شرحنا للمتن معزيا للفتنة
 انه قد رد بالعيب ولا يرجع
 بالثمن (كالاباق) الا اذا أتى
 من المشتري الى البائع في
 البلدة ولم يحتج عنده فانه
 ليس بعيب واختلف في الثور
 والاحسن انه عيب وليس
 للمشتري مطالبة البائع بالثمن
 قبل عوده من الاباق

ابن ملك قنية (والبول في
الفراس والسرقه) الاذا سرق
شألا كل من المولى أو يسرا
كفلس أو فلسين ولو سرق
عند المشتري أيضا قطع رجح
برج الثمن لقطعه بالسرقين
جميعا ولو رضى البائع بأخذه
رجح ثلاثة أرباع ثمنه عيني
(وكذا يختلف صفرا) أى مع
التميز وقد روه بخمسين سنين
أو أن يأكل ويلبس وحده
وتقامه في الجوهرة فلولم يأكل
ولم يلبس وحده لم يكن عيبا
ابن ملك (وكبرا) لانها في
الصغر لقصور عقل وضعف
مشاة عيب وفي الكبر اسوء
اختيار وداء باطن عيب آخر
فعند اتحاد الحالة بأن ثبت
اباقه عند بائعه ثم مشتريه
كلاهما في صفراء أو كبره الرد
لاتحاد السبب وعند الاختلاف
للكونه عيبا حادثا كعبد حتم
عند بائعه ثم حتم عند مشتريه ان
من نوعه له رده والا لا عيني
بقى لو رده يول ثم يعيب حتى
رجع بالنقصان ثم بلغ هل
للبائع أن يسترد النقصان
لزال ذلك العيب بالبلوغ
ينبغي نعم فتح (والجنون) هو
اختلال القوة التي بها ادراك
الكليات تلويح وبه علم
تعريف العقل انه القوة
المذكورة ومعدنه القلب
وشعاعه في الدماغ درر (وهو
لا يختلف بهما) لاتحاد سببه
بجلا في مامر

(قوله ابن ملك قنية) في بعض النسخ وقنية بزيادة واو العطف وهي أحسن وذكر المسألة أيضا في البحر عن جامع
الفصولين (قوله والسرقه) سواء أوجب قطعاً أولاً كالتساقط والطرار وأسبابها في حكمها كما اذا نهب
البيت واطلاقهم بيم الكبرى كافي الظهيرية ح عن النهر (قوله الا اذا سرق شيئاً للاكل من المولى) أى فانه
لا يكون عيباً بخلاف ما اذا سرق لبيعته أو سرقه من غير المولى ليا كلفه فانه عيب فيها بحر فافهم وظاهره قصر
ذلك على المأكل ويشده قول البرازية وسرقه النقد مطلقاً عيب وسرقه المأكولات الاكل من المولى لا يكون
عيباً قال في النهر وينبغي انه لو سرق من المولى زيادة على ما يأكله عرفاً يكون عيباً (قوله أو يسرا كفلس
أو فلسين) جزم به الزيلعي وظاهره ما في المعراج انها قولية وأن المذهب الاطلاق وعلى هذا القول مادون
الدرهم كذلك كما ذكره فيه بحر (قوله ولو سرق الخ) ستأني هذه المسألة أو اخر الباب عند قول المصنف قتل
المقبوض أو قطع الخ وهي مذكورة في الهداية (قوله أيضاً) أى بعد ما سرق عند البائع (قوله رجح ربع
الثلث) سواء كانت السرقه متكررة عندهما أو اتحدت عند أحدهما وتكررت عند الآخر كما يفيد التعليل
ووجه الرجوع بالربع أن دية اليد في الحر نصف دية النفس وفي الرقيق نصف القيمة وقد تلف هذا النصف بينين
تحقق أحدهما عند البائع والآخر عند المشتري فيستوفى الموجب فيرجع بنصف النصف وهو الربع وأطلق
فيه فعمل ما اذا طلب رب المال المسروق في السرقين أو في أحداهما دون الأخرى وهذا التعليل يقيد اعتبار
القيمة لا الثلث وقد يقال انما عبر به نظر الى أن الغالب أن الثلث قدر القيمة ط (قوله رجح ثلاثة أرباع ثمنه) أى
رجح المشتري عليه بذلك لأن ربع الثلث سقط عن البائع بالسرقه الثانية (قوله أو أن يأكل الخ) قال في النهر
وفسره أى التميز بعضهم بأن يأكل ويشرب ويستنجي وحده وهذا يقتضى أن يكون ابن سبع لانهم قد روه بذلك
في الحضنة لكن وقع التصريح في غير موضع بتقديره بخمسين سنين فافهم وما دون ذلك لا يكون عيباً
قلت والفرق بين الباين أن المداخره على الادراك وحسب الاستغناء عن النساء تأمل (قوله وتماه في
الجوهرة) لم أر فيها زيادة على ما هنا الا انه ذكر فيها التقدير الاول عند قوله والبول في الفران والثاني عند
قوله والسرقه وظاهر البحر وغيره عدم الفرق بين الموضعين (قوله لانتها) أى هذه العيوب الثلاثة (قوله
لقصور عقل) يرجع الى الابق والسرقه كما أن قوله بعده لسوء اختيار يرجع اليهما أيضاً ط (قوله فعند
اتحاد الحالة الخ) تفريع على اختلافها صفراً وكبرا (قوله بأن ثبت اباقه) أى او بوله أو سرقته (قوله
عند بائعه) او عند بائع بائعه (قوله ثم مشتريه) أفاد أنه لو ثبت عند البائع ولم بعد عند المشتري لا يرد وهو
الصحيح كافي جامع الفصولين (قوله ان من نوعه) بأن حتم في الوقت الذي كان يحتم فيه عند البائع كافي النهر ح
(قوله لو وجدته يبول) أى وهو صغير وثبت بوله عند بائعه أيضاً (قوله حتى رجح بالنقصان) أى نقصان
البول لانه بالعب الحادث استنع الرد فحين الرجوع بالنقصان والظاهر أن العيب الحادث غير قابل لمثل
مال أو اراد الرد فصالحه البائع عن العيب على شئ معلوم ثم رأيت في النهر عن الخاتبة اشترى جارية وأدعى انها
لا تحيض واسترد بعض الثلث ثم حاضت قالوا ان كان البائع أعطاء على وجه الصلح عن العيب كان للبائع أن
يسترد ذلك اه وسأني آخر الباب تقييد الشارح ذلك بما اذا زال العيب بلا علاجه (قوله ينبغي نعم) نقل
ذلك في الفتح عن والد صاحب الفوائد الظهيرية وانه قال لا رواية فيه وانه استبدل لذلك بمسألتين أحدهما اذا
اشترى جارية ذابت زوج كان له ردّها ولو تعبت بعيب آخر رجح بالنقصان فلو أبانها زوجها كان للبائع أن يسترد
النقصان لزوال ذلك العيب فكذا فيما نحن فيه والثانية اذا اشترى عبداً فوجده مريضاً كان له الرد ولو تعبت
بعيب آخر رجح بالنقصان فاذا رجح ثم برى بالمدواة لا يسترد والا استرد والبلوغ هنا بالمدواة فينبغي أن
يسترد اه (قوله تلويح) قال في البحر وفي تلويح الجنون اختلال القوة المميزية بين الأشياء الحسنة
والقيحة المدركة للعواقب انتهى والاختصار اختلال القوة التي بها ادراك الكليات اه وأشار بقوله والاختصار
الى أن المؤدى واحد فاعزاه الشارح الى تلويح نقل بالمعنى فافهم (قوله ومعدنه القلب الخ) سئل على
رضي الله تعالى عنه عن معدن العقل فقال القلب وأشار الى الدماغ وهو خلاف ما ذكره الحكماء وقول على
اعلى عند العلماء من شرح بدء الامالى للقارى (قوله وخلا يختلف بهما) فلو جرح في الصغرى يد البائع ثم
عاود في يد المشتري في الصغرى أو في الكبير رده لانه عين الاول لأن سبب الجنون في حال الصغرى والكبرى متحد وهو

فساد الباطن أي باطن الدماغ وهذا معنى قول محمد رحمه الله تعالى والجنون عيب أبدا لا ما قبل ان معناه انه لا تشترط المماودة للبغون في يد المشتري فترد بمجرد وجوده عند البائع فانه غلط لان الله تعالى قادر على ازالته بازالتسببه وان كان فلما يزول فاذ لم يعاود به ان يكون البيع صدر بعد الازالة فلا يرد به لا يتحقق قيام العيب فلا بد من المعاودة وهذا هو الصحيح وهو المذكور في الاصل والجامع الكبير واختاره الاسيحاقي فتح (قوله) وقيل يختلف فيكون مثل ما مر من الابق ونحوه فلا بد من تكرره في الصغرا وفي الكبير وهذا قول ثالث (قوله) ومقداره فوق يوم وليله) جزم به الزيلعي وقيل هو عيب ولو ساعة وقيل المطلق نهر والمطلق بفتح الباء بحر ومرة يرفعه في الصوم (قوله في الاصح) قد علمت أن مقابله غلط (قوله الا في ثلاث الخ) فيه أن الكلام في معاودة الجنون وهذه ليست منه وهي مستثناة من اشتراط المعاودة مطلقا وعبارة البحر الاصل أن المعاودة عند المشتري بعد الوجود عند البائع شرط للرد الا في مسائل الخ (قوله والتولد من الزنى) بأن يكون الرقبتي متولدا من الزنى لكن هذا مما لا يمكن معاودته ط (قوله والولادة) قال في الفتح اذا ولدت الجارية عند البائع لاسن البائع أو عند آخر فانها ترد على رواية كتاب المضاربة وهو الصحيح وان لم تلد ثانيا عند المشتري لان الولادة عيب لازم لان الضعف الذي حصل بالولادة لا يزول أبدا وعليه الفتوى وفي رواية كتاب البيوع لا ترد اه وقوله لاسن البائع لانها ولدت منه صارت أم ولده فلا يصح بيعها قال في الشربلالية وقوله وان لم تلد ليس المراد ما يولد منها عند المشتري لاستناعه بتعيها عنده بالولادة ثانيا مع العيب السابق بها اه قلت هذا مسلم ان حصل بالولادة الثانية عيب زائد على الاول فتأمل (قوله فتح) صوابه بحر لانه في الفتح لم يذكر الا الاخرة (قوله واعتمده في النهر) حيث قال وعندى أن رواية البيوع اوجه لان الله تعالى قادر على ازالة الضعف الحاصل بالولادة ثم رأيت في البرازية عن النهاية بالولادة ليست بعيب الا أن توجب نقصانا وعليه الفتوى اه وهذا الذي ينبغي أن يقول عليه اه كلام النهر أقول الذي رأيت في نسخة من البرازية وكذا في غيرها نقلنا عن ما نصه اشتراها وقبضها ثم ظهر ولادتها عند البائع لاسن البائع وهو لا يعلم في رواية المضاربة عيب مطلقا لان التكسر الحاصل بالولادة لا يزول أبدا وعليه الفتوى وفي رواية أن نقصتها بالولادة عيب وفي البهائم ليست بعيب الا أن توجب نقصانا وعليه الفتوى اه فقوله وفي البهائم كانه وقع في نسخة صاحب النهر وفي النهاية نقلته تصحيحا للرواية الثانية في مسألة الجارية وهو تصحيح من الكتاب بنى عليه ما زعمه وليس كذلك فلم يكن في المسألة اختلاف تصحيح بل التصحيح الثاني للولادة البهيمية فافهم (قوله الحبل عيب الخ) نص على هذا التفصيل في كافى الحاشية فصار الحبل في حكم الولادة على ما عرفت وعمله في السراج بأن الجارية تراد للوط والتزويج والحبل يمنع من ذلك وأما في البهائم فهو زيادة فيها (قوله وكذا الأدر) بفتح الهمزة والدال مع القصر أما معدود الهمزة فهو من به الأدر وفعله كفرح والاسم الادرة بالضم وقوله الاشئين غير شرط بل اتفخا احدهما كاف فيما يظهر ط (قوله والعين) الظاهر أن الباء زائدة من النسخ والاصل والعين ينون فيكون قوله وانخصى بكسر ففتح وعبارته الخائنة والعنة عيب وكذا انخصى والادرة (قوله عيب) مصدر بصدق بالمتعد وغيره فلا ينافي جملة خبرا عن شيئين وعلى كون النسخة العين وانخصى بالتشديد فيها يكون التقدير ذوا عيب (قوله فلا خيار له) لان الخصاء عند الامام في العبد عيب فكانه شرط العيب فان سلما وقال الثاني انخصى أفضل لرغبة الناس فيه فيخير برازية وجزم في الفتح بقول الثاني ومقتضاها جريان الخلاف أيضا فيما لو شري الجارية على انها مغنية لان الغناء عيب شرعا كاختصاصه كما قد مره قبل خيار الرؤية (قوله والخير) بالوحدة المفتوحة وانما المعجزة ما بالجم فانتفاخ ما تحت السرّة وهو عيب في الغلام أيضا وفي الفتح البحر الذي هو العيب هو الثاني من تغير المعدة دون ما يكون اقل في الاسنان فان ذلك يزول بتنظيفها اه نهر والقلع بالقاف والحاء المهملة محتر كصفرة الاسنان كما في التاموس وهذا أولى مما قبل انه بالقاء والجم وهو باعد ما بين الاسنان (قوله والدفر) بفتح الدال المهملة والفاء وسكونها أيضا أما بالذال المعجمة ففتح الفاء لا غير وهو حدة من طيب أو تنق قال في العناية منه قولهم سلك اذفر وابط ذفر وهو مراد الفقهاء من قولهم الذفر عيب في الجارية اه واصل في المغرب الا أن كونه مراد الفقهاء لا غير فيه نظر اذا يشترط في كونه عيبا شدة فالاولى كونه بالمهملة قدبر نهر (قوله

وقيل يختلف عيبى ومقداره فوق يوم وليله ولا بد من معاودته عند المشتري في الاصح والاولاد الا في ثلاث زنى الجارية والتولد من الزنى والولادة فتح قلت لكن في البرازية الولادة ليست بعيب الا أن توجب نقصانا وعليه الفتوى واعتمده في النهر وفيه الحبل عيب في نبات آدم لافي البهائم والجذام والبرص والعصى والعور والحول والصمم والخرس والقروح والامراض عيوب وكذا الأدر وهو اتفخ الاشئين والعين وانخصى عيب وان اشترى على انه خصى فوجده فخلا فلا خيار له جوهرة (والخير) تنق النهم (والدفر) تنق الابط

قوله فيكون قوله وانخصى بكسر ففتح يلزم عليه انه مقصور مع انه معدود ككسائه كفى المصباح وبه تعلم ما في قوله بعد في عبارة الخائنة وكذا انخصى تأمل اه مصححه

وكذا اتفقنا (الافتقار) الظاهر أنه يقال فيه ذفر بالمجبة وتنزع الباطن بها (قوله) كما عيب فيها لافيه) أي
 في الجارية لافى الغلام لأن الجارية قد يراد منها الاستفراش وهذه المعاني تمنع منه بخلاف الغلام لأنه لا استخدام
 وكذا التولد من الرنى لأن الواديعسر بالأم التي هي ولد الرنى كافي العزيمة عن المعراج (قوله خلاصة) نص
 عبارته والاصح أن الأمر دونه سواء اهـ وبه سقط ما في حاشية توح افندي والرواى أنه في الخلاصة جعل
 البحر في الغلام الأمر دعياً (قوله بأن يتكرر) لأن اتباعه من محل بالخدمة دور (قوله واللوامة
 بها) أي بالمرأة بأن كانت تطلب من الناس ذلك (قوله عيب مطلقاً) أي مجاناً أو بأجر لأنه يفسد القراش
 بحر (قوله وبه ان مجاناً) الظاهر تقييده بما اذا تكرر (قوله لأنه دليل الامة) في القاموس الامة
 بالضم العقدة في العود والعيب اهـ والمراد هنا عيب خاص وهو داء في الدبر تنفعه اللوامة (قوله والكفر)
 لأن طبع المسلم ينقر عن صحبته ولأنه يمنع صرفه في بعض الكفارات فقتل الرعية فلو اشتراه على أنه كافر فوجد
 مسلماً لا رد لأنه زوال العيب هداية زاد في الشريعة لالامة أي ولو كان المشتري كافراً ذكره في المنع شرح المجمع
 والسراج الوهاج كذا يحيط العلامة الشيخ على المقدسي اهـ أي لأن الاسلام خير محض وان شرط المشتري
 الكافر عدمه (قوله بحر مجتاً) حيث قال ولم أر ما لو وجدته خارجاً عن مذهب أهل السنة كالمعتزلي
 والرافضي فينبغي أن يكون كالكافر لأن السني ينقر عن صحبته وربما قتله الرافضي لأن الرافضة يستحلون قتلنا
 اهـ وأنت خير بأن الصحيح في المعتزلة والرفضه وغيرهم من المبتدعة أنه لا يحكم بكفرهم وان سبوا الصحابة
 أو استحلوا قتلنا بشبهة دليل كالحجج الذين استحلوا قتل الصحابة بخلاف الغلاة منهم كالفقهاء بالنسبة إلى أهل
 والقاذفين للصديقة فإنه ليس لهم شبهة دليل فهم كفار كالفلاسفة كما بسطناه في كتابنا تنبيه الولاة والحكام
 على حكم شاتم خير الانام وقد منابضه في باب الردة وبه ظهر أن مراد البحر غير الكافر منهم وإذا شبهه بالكافر وبه
 سقط اعتراض النهر بأن الرافضي الساب للشيخين داخل في الكافر وكذا ما أجاب به بعضهم من أن مراد البحر
 المفضل لا الساب فافهم (قوله عيب فيهما) أي في الجارية والغلام (قوله ولو المشتري ذمياً سراج)
 عبارة السراج على ما في البحر الكفر عيب ولو اشتراه مسلم أو ذمى قال في البحر وهو غريب في الذمى اهـ وكذا
 قال في النهر ولم أره في كلام غير السراج كيف ولا نفع للذمى بالمسلم لأنه يجبر على إخراجه عن ملكه اهـ يعني أنه
 لو ظهر مشرى الذمى مسلماً ليس له الرد كما قدمنا مع أنه لا يمكن من إبقائه على ملكه فإذا ظهر كافر يكون عدم
 الرد الأول لأنه يبق على ملكه فهو أنفع له من المسلم فكيف يكون كفرة عيباً في حق الذمى دون إسلامه هذا
 تقرير كلامه فافهم وقد يجاب بأن الإسلام نفع محض شرعاً وعقلاً فلا يكون عيباً في حق أحد أصلاً بخلاف الكفر
 فإنه أقيح العيوب شرعاً وعقلاً فهو عيب محض في حق الكل ولذا قال المصنف في المنع بعد ما مر عن البحر أقول
 ليس بغريب لما علم من أن العيب ما ينقص الثمن عند التجار ولا شك أن الكفر بهذه المثابة لأن المسلم ينقر عنه
 وغيره لا يرغب في شراؤه لعدم الرغبة فيه من الكل وهو أقيح العيوب لأن المسلم ينقر عن صحبته ولا يصلح للاعتاق
 في بعض الكفارات فتختل الرغبة اهـ قلت ويؤيدها أنها لو ظهرت مغنية له الرد مع أن بعض الفسقة يرغب فيها
 ويزيد في ثمنها لأنه عيب شرعاً وكذا لو ظهر الأمر بالبحر ليس له الرد مع أنه عيب عند بعض الفسقة لكنه ليس
 بعيب شرعاً لأنه لا يحل بالاستخدام وان اخل بغرض المشتري الفاسق نعم بشكل عليه ما في الخاتمة هو دوى باع
 يهوديان ساقعت فيه قطرات خمر جازا البيع وليس له الرد لأن هذا ليس بعيب عندهم اهـ تأمل (قوله
 وعدم الحيض) لأن ارتفاع الدم واستقراره علامة الداء لأن الحيض مركب في نبات آدم فإذا لم تحض
 فالظاهر أنه لداء فيها وذلك الداء هو العيب وكذا الاستحاضة لداء فيها زيلعي (قوله وعندها خمسة عشر)
 ويقولها مائتي ط فانقطاع الحيض لا يكون عيباً إذا كان في أو أنه أما انقطاعه في سن الصغر أو الأياس
 فلا اتفاقاً كما في البحر عن المعراج قال في النهر ويجب أن يكون عيباً إذا اشتراها عالماً بذلك وفي المحيط اشتراها على
 أنها تحيض فوجدتها لا تحيض ان تصاد فاعلى أنها لا تحيض بسبب الأياس فله الرد لأنه عيب لأنه اشتراها الجبل
 والآية لا تحبل اهـ قلت ما في المحيط ظاهر لأنه حيث اشترط حضها كان فوات الوصف المرغوب أما إذا لم
 يشترطه فالظاهر أنها لا ترد لما قدمناه عن البرازية لو وجد الداء كبيرة السق لا ترد إذا اشترط صغرها فتدبر
 وفي القضية وجدتها تحيض كل ستة أشهر مرة فله الرد (قوله ويعرف بشواها الخ) قال في الهداية ويعرف ذلك

وكذا اتفقنا (الافتقار) بزيادة
 (والرني والتولد منه) كالعيب
 (فيها) لافيه ولو أمر في الاصح
 خلاصة (الأن يفحص الأولان
 فيه) بحيث يمنع القرب من
 المولى (أو يكون الرني عادة له)
 بأن يتكرر أكثر من مرتين
 واللوامة بها عيب مطلقاً وبه
 ان مجاناً لأنه دليل الامة وان
 بأجر لا قنية وفيها شرى جارا
 تغلوه الجران طواع فعب
 والا لا وأما التخت بلين صوت
 وتكسر مشى فان كثر رد لان
 قل بزيادة (والكفر)
 يقاسمه وكذا الرفض
 والاعتزال بحر مجتاع
 (فيهما) ولو المشتري ذمياً
 سراج (وعدم الحيض) لبنت
 سبعة عشر وعندها خمسة
 عشر ويعرف بقولها إذا انضمت
 اليه نكول البائع قبل القبض
 ويعده هو الصحيح ملتي

يقول الامه فترد اذا انضم اليه نكول البائع قبل القبض وبعده هو الصحيح اه واصله في متن الملتقى وذكر الزباني
تعالى الهيا به وغيره من شروح الهداية انه لا تسمع دعواه بأنه ارتفع حيفها الا اذا ذكر سببه وهو الداء أو الحبل
خالم يذكر أحدهما لا تسمع دعواه ويعرف ذلك بقول الامه لانه لا يعرفه غيرها ويستحلف البائع مع ذلك فترد
بنكوله لو بعد القبض وكذا قبله في الصحيح وعن أبي يوسف ترد بلايين البائع قالوا في ظاهر الرواية لا يقبل قول
الامه فيه كما في الكافي والمرجع في الحبل الى قول النساء وفي الداء الى قول الاطباء واشترط لثبوت العيب قول
عدين منهم اه ملخصا واعترضهم في الفتح بأن اشتراط ذكر السبب مناف لتقرير الهداية بأنه يعرف بقول
الامه وكذا قال العتابي وغيره وهو الذي يجب أن يقول عليه اذ لو لم يدعى الداء أو الحبل لم يتصور أن يثبت
بقولها توجه اليين على البائع بل لا يرجع الا الى قول الاطباء أو النساء ولذا لم يتعرض له فقيه النفس قاضي خان
فظهر أن اشتراطه قول مشايخ آخرين يغلب على الظن خطأهم اه ملخصا واعترضه في البحر بأن قاضي خان
صرح أولا بالاشتراط تفلا عن الامام ابن الفضل ثم نقل عنه أيضا بعد صفحة ما عزاها صاحب الفتح الى الخاتمة
ولا منافاة بين قولهم يعتبر قول الامه وقولهم والمرجع الى النساء في الحبل والى الاطباء في الداء لان الاول انما
هو لاجل انقطاع الدم لتوجه الخصومة الى البائع فاذا توجهت اليه بقولها وعين المشتري انه عن حبل رجعنا
الى النساء العالمات بالحبل لتوجه اليين على البائع وان عين انه عن داء رجعنا الى قول الاطباء كذلك
كما لا يخفى اه لكن قال في النهر ورأيت في المحيط أن اشتراط ذكر السبب رواية النوادر وعليه يحمل ما في
الخاتمة اه ومقتضاه تعيين الرجوع الى قول الامه لكن ينافيه ما مر من قوله قالوا ظاهر الرواية انه لا يقبل
قوله نافيه الا أن يقال ان لفظ قالوا يشير الى الضعف ونقل العلامة المقدسي عن الرئيس الشيخ قاسم انه ذكر
عبارتي الخاتمة وقال ان الثانية أى التي اقصر عليها في الفتح أوجه قلت وهذا ترجيح منه لما اختاره في الفتح
واليه يشير كلام النهر ايضا (تنبيه) في صفة الخصومة في ذلك أما على ما ذكره الشراح فهي انه بعد بيان السبب
والرجوع الى النساء أو الاطباء ومضى المدة الا أن يانها يسأل القاضي البائع فان صدق المشتري ردها عليه
وان قال هي كذلك للعال وما كانت كذلك عندي توجهت الخصومة على البائع لتصادقهما على قيامه للعال
فالمشتري تخلفه فان حلف برئ والاردت عليه وان أنكر الانقطاع للعال لا يستحلف عنده وعندهما يستحلف
قال في النهاية ويجب كونه على العلم بالله ما يعلم انقطاعه عند المشتري وتعبه في الفتح بأنه لو حلف كذلك لا يكون
الابارة اذ من أين يعلم انهم لم تحض عند المشتري اه وأما صفتها على ما صححه في الفتح فقال بأن يدعى الانقطاع
للعال ووجوده عند البائع فان اعترف البائع به ردت عليه وان اعترف به للعال وأنكر وجوده عنده استخبرت
الجارية فان ذكرت انها منقطعة اتجهت الخصومة فيحلفه بالله ما وجد عنده فان نكل ردت عليه وان اعترف
بوجوده عنده وأنكر الانقطاع للعال فاستخبرت فانكرت الانقطاع لا يستحلف عنده وعندهما يستحلف اه
(قوله ولا تسمع في أقل من ثلاثة أشهر عند الثاني) اعلم أن الزباني ذكر هنا أيضا تعال الشراح الهداية انه لو ادعى
انقطاعه في مدة قصيرة لا تسمع دعواه وفي المديدة تسمع وأقلها ثلاثة أشهر عند أبي يوسف وأربعة أشهر وعشر
عند محمد وعن أبي حنيفة وزفر انها ستان اه وفي رواية تسمع دعوى الحبل بعد شهرين وخمسة أيام وعليه عمل
الناس برأية وغيرها وذكروا الجبر أن ابتداء المدة من وقت الشراء ورجح في الفتح ما في الخاتمة من تقديرها
بشهر ورد عليه في البحر بأنه خبط عجيب وغلط فاحش لانه لا اعتبار بما في الخاتمة مع صريح النقل عن أئمتنا
الثلاثة وأقره في النهر قلت وهو مدفوع فقد قال في الذخيرة أما اذا ادعى المشتري انقطاع حيفها وأراد ردها
بهذا السبب لا يوجد لهذا رواية في المشاهير ثم قال بعد كلام ويحتاج بعد هذا الى بيان الحد الفاصل بين المدة
المسيرة والكثيرة قالوا ويجب أن يكون هذا كمال المدة الاستبراء اذا انقطع الحيض والروايات فيها مختلفة ثم ذكر
الروايات السابقة فعلم أن ما ذكره هنا من المدة عما ذكره بطريق القياس على مسألة استبراء ممتدة الطهر وقد نبه
على ذلك المحقق صاحب الفتح ورد القياس ببدء القارق بين المسألتين فانه نقل ما في الخاتمة من تقدير المدة بشهر
ثم قال وينبغي أن يقول عليه وما تقدم هو خلاف بينهم في استبراء ممتدة الطهر والرواية هناك تستدعي ذلك
الاعتبار فان الوطء ممنوع شرعا الى الحيض لاحتمال الحبل فكون ماؤه سابقا زرع غيره فقد رده أبو حنيفة وزفر
بسنتين لانه أكثر مدة الحمل وهو أقيس وقدره محمد وأبو حنيفة في رواية بعدة الوفاة لانه يظهر فيها الحمل غالبا

ولا تسمع في أقل من ثلاثة أشهر
عند الثاني

(والاستحاضة والسعال)

(القديم) لا المعتاد (والدين)
الذي يطالب به في الحال
لا الموجل اعتقه فانه ليس
بعبب كما نقله مسكين عن الذخيرة
لكن عم الكمال وعلاه بنقصان
ولانه وميراثه (والشعر والماء)

في العين وكذا كل مرض فيها)

فهو عيب معراج كسبل

وحوص وكثرة دمع

(والثؤلول) بثلثة كزبور يثر

صغار صلب مستدبر على صور

شنتي جعه ناكيل قاموس

وقيد بالكثر بعض شراح

الهداية (وكذا الكي) عيب

(وعن داء والا) وقطع

الاصبع عيب والاصبعان

عيان والاصابع مع الكف

عيب واحد والعسر وهو من

يعمل يشاره فقط الآن يعمل

بالعين أيضا كعمر الخطاب

رضي الله تعالى عنه والشيب

وشرب خمر جهر او قاران عت

عيا وعدم ختمها لوكبيرين

مولدين وعدم نهق جمار وقلة

اكل دواب ونكاح وكذب

ونجمة وترك صلاة لكن في

القنية تركها في العبد لا يوجب

الرد وفيها لو ظهر أن الدار

مشؤمة ينبغي أن يتمكن من

الرد لان الناس لا يرغبون فيها

قوله وكذا غيرها من الذنوب

هكذا بخطه ولعل الاولى وكذا

غيره اى الترك او وكذا غيرها

من الفرائض مثلا تأمل اه

مجموعه

وأبو يوسف ثلاثة أشهر لا ثم عاده من لا تحبض وفي روايه عن محمد بن زهران وخسة أيام وعليه الفتوى والحكم
هنا ليس الا كون الاستداد عيبا فلا يجبه اناطه بسنتين أو غيرهما من المدد اه ملخصا فقد ظهر لك انه لا يصح في
مسألة التنادعوى النقل عن ايمان الثلاثة لأن المنقول عنهم ذلك انما هو في مسألة الاستبراء المذكورة أما مسألة
العيب فلا ذكر لها في المشاهير وانما اختلف المتأخر فيها قياسا على مسألة الاستبراء والإمام فقيه النفس
فاضي خان اختار تقدير المدة بشهر لتوجه الخصومة بالعيب المذكور لانه يظفر للقبول أو للاطباء في شهر
فلا حاجة الى الاكثر ورجحه خاتمة المحققين وهو من أجل الترجيح فالقول بأنه خطا عيب هو العيب فاعتم هذا
التحقيق والله تعالى ولي التوفيق (قوله والاستحاضة) بالجر عطف على المضاف الذي هو عدم ط (قوله
والسعال القديم) أى اذا كان عن داء فأما التقدير المعتاد منه فلا فتح وظاهره أن الحادث غير عيب ولو وجد
عندهما لكن المنظور اليه كونه عن داء لا القدم ولذا قال في الفصولين السعال عيب ان خفى والا فلا أفاده في
البحر (قوله والدين) لان مالئته تكون مشغولة به والغرماء مقدمون على المولى وكذا لو في رقبته جناية قال
في السراج لانه يدفع فيها فسحق رقبته بذلك وهذا يصور فيما لو حدثت بعد العقد قبل القبض فالقول العقد
فبالبيع صار البائع مختارا للفداء ولو قضى المولى الدين قبل الرد سقط الرد لان الموجب له اه وكذا لو أراه
الغريم برازية وفي القنية الدين عيب اذا كان يسيرا لا يعتد بمثله تقصانا بجر (قوله لا الموجل لعقته)
اللام معنى الى والمراد الذي تأخر المطالبة به الى ما بعد عتقه كدين لمسه بالمبايعه بلا اذن المولى (قوله لكن عم
الكمال) هو بحث منه مخالف للثقل بجر (قوله وعلاه بنقصان ولانه وميراثه) لم يظهر وجه نقصان الولاء
الأ أن راد نقصان الولاء بنقصان غمرته وهي الميراث تأمل اه ح (قوله كسبل) هو داء في العين يشبه
غشاوة كأنها شج العنكبوت بعروق جمر اه ح عن جامع اللغة (قوله وحوص) بفتحين والحاء والصاد
مهملان ضيق في آخر العين وبابه ضرب ح عن جامع اللغة ونحوه في القاموس والمصباح وفي الفقه انه نوع
من الحول (قوله يثر) بضم الباء وتسكين المثلثة يفرق بينه وبين واحده بالتاء ويذكر كونه اسم جنس ويؤنث
تنظرا الى الجمعية فانه اسم جنس وضعا جنى استعمالا على المختار ط (قوله والاصبعان عيان الخ) أى
قطعهما فافوا بعاها بشرط البراءة من عيب واحد في يدها فاذا هي مقطوعة اصبع واحدة ترى لا لو أصبعين لهما
عيان وان كانت الاصابع كلها مقطوعة مع نصف الكف فهو عيب واحد ولو مقطوعة الكف لا يبرأ لأن البراءة
عن عيب اليد والعيب يكون حال قيامها لالحال عدتها كما في الخائفة ومفاده انه لو لم يقل في يدها يبرأ لو مقطوعة
الكف وعليه يحمل كلام الشارح وكان الانبذ كرهذه المسألة فمما سأق عند ذكر اشتراط البراءة (قوله
والشيب) ومثله الشمط وهو اختلاط النياض بالسواد وعلاه بأنه في أو أنه للكبر وفي غير أو أنه للداء قال في
جامع الفصولين أقول جعل الكبر خنا عيبا لاني عدم الخيض حتى لو ادعى عدم الخيض للكبر لم يسمع على ما يدل
عليه ما مر من قوله لا تنفع دعوى عدم الخيض الآن يذهب به مجمل أوداء وينهم ما منافاة اه (قوله وشرب
خمر جهر) أى مع الادمان فالوعلى الكتمان أحيانا فليس بعيب كما في جامع الفصولين أى لانه لا ينقض الثمن
وان كان عيبا في الدين (قوله ان عتعبا) كقمار يثر وشرط لجر ونحوهما لان كان لا يعتد عيا عرفا كقمار
يجوز وبطخ جامع الفصولين فالمدار على العرف (قوله لو ككبرين مولدين) بخلافه في الصغيرين
وفي الجلب من دار الحرب لا يكون عيبا مطلقا قال في الخائفة وهذا عندهم يعنى عدم الختان في الجارية
المولدة أما عندنا عدم الخفض في الجارية لا يكون عيبا بجر (قوله وعدم نهق جمار) لانه يدل على عيب
فيه ط (قوله وقلة كل دواب) احتراز عن الانسان فكثرة فيه عيب وقيل في الجارية عيب لا الغلام
ولاشك انه لا فرق اذا أقرط فتح (قوله ونكاح) أى في العبد والجارية خائفة لان العبد يلزمه نفقة الزوجة
والجارية يحرم وطؤها على السيد قال في الخائفة وكذا لو كانت الجارية في العدة عن طلاق رجعي لا عن
طلاق بائن والاحرام ليس بعيب فيها وكذا لو كانت محترمة عليه برضاع أو صهرية (قوله وكذب ونجمة)
يشغى تقييدهما بالكثير المضمر (قوله وترك صلاة) وكذا غيرها من الذنوب بجر (قوله لكن في القنية الخ)
يؤيده ما في جامع الفصولين راجع الى الاصل الزنى في القن ليس بعيب لانه نوع فسق فلا يوجب خلا ككونه
أكل الحرام أو تارك الصلاة اه فافهم (قوله ينبغي أن يتمكن من الرد الخ) أقرد في البحر والنهر

وفي الولو الجنية والهنوع عيب وهو مأخوذ من الهتعة وهي دائرة بيضاء تكون في صدر الحيوان الى جانب فخره
 يتشام به فيوجب نقصا في الثمن بسبب تشاؤم الناس اه (قوله لو على الذقن الخ) عبارة البحر وكذا الخال
 ان كان قبيحا منقصا اه وفي البرازية والخال والنولول في موضع محل بالزينة أتما في موضع لا يخل بها كحت
 الابط والركبة لا (قوله والعيوب كثيرة) منها الادرة في الغلام والعقلة وهي ورم في فرج الجارية
 والسن الساقطة والخضراء والسوداء خرسا أولا واختلاف في الصفرة ومنها الظفر الاسودان نقص القيمة وعدم
 استكمال البول والحزن في الدابة وهو أن تقف ولا تتقاد والجوح وهو أن لا تقف عند اللجام وخلع الرسن
 واللجام وكذا لو اشترى كراما فوجد فيه ممتزا أو مسيلا للغير أو كان مرتفعا لا يصل اليه الماء بالسكر أو لا شرب له
 برازية وذكر في البحر زيادة على ذلك فراجع (قوله حدث عيب آخر عند المشتري) من ذلك ما اذا اشترى
 حديد يتخذ منه آلات التجارين وجعله في الكور ليحتر به بالنار فوجد به عيبا ولا يصلح لتلك الآلات يرجع
 بالنقصان ولا يرده ومنه أيضا بل الجلود أو الأبريسم فانه عيب آخر يمنع الرد ونما في البحر (قوله بغير فعل
 البائع) ومثله الاجنبي فبقي كلام المصنف شاملا لما اذا كان بفعل المشتري أو بفعل المعقود عليه أربا قة سماوية
 ففي هذه الثلاث لا يرده بالبائع القديم لانه يلزم رده بعين وانما يرجع بحصة العيب الا اذا رضى البائع به ناقصا
 أفاده في البحر (قوله فلو به) أي بفعل البائع ومثله الاجنبي وقوله بعد القبض يعني عنه قول المصنف عند
 المشتري لكنه صرح به ليقابله بقوله وأما قبله فافهم (قوله رجع بحصته) أي حصة العيب الأول وامتنع
 الرد بحر (قوله ووجب الارش) أي ارش العيب الحادث بفعل البائع فحينئذ يرجع على البائع بشئين الأول
 حصة العيب الأول من الثمن والثاني ارش العيب الثاني ط ولو كان العيب الثاني بفعل أجني رجع بالارش
 عليه (قوله وأما قبله الخ) أي وأما اذا كان حدوث العيب الثاني بفعل البائع قبل القبض خير المشتري
 سواء وجد به عيبا أو لا بين أخذه أي مع طرح حصة النقصان من الثمن وبين رده وأخذ كل الثمن وكذا لو كان
 با قة سماوية أو بفعل المعقود عليه فانه يرده بكل الثمن أو يأخذه وي طرح عنه حصة جناية المعقود عليه وكذا
 لو كان بفعل أجني فانه يخير ولكنه ان اختار الإخذ يرجع بالارش على الجاني وان كان بفعل المشتري لزمه
 بجميع الثمن وليس له أن يسكه ويطلب النقصان أفاده في البحر وقوله وي طرح عنه حصة جناية المعقود عليه
 ظاهره انه لا ي طرح عنه شيء لو النقصان با قة سماوية ثم رأيت في جامع الفصولين قال ولو با قة سماوية فان كان
 النقصان قد را بطرح عن المشتري حصته من الثمن وهو مخير في الباقي أخذه بحصته أو تركه ككون المبيع كليا
 أو وزنيا أو عديا متقاربا وفات بعض من القدر وان كان النقصان وصفا لا ي طرح عن المشتري شيء من الثمن وهو
 مخير أخذه بكل ثمنه أو تركه والوصف ما يدخل في المبيع بلا ذكر كشجر وبناء في الارض واطراف في الحيوان
 وجوده في الكلي والوزني اذا اوصاف لا قسط لها من الثمن الا اذا اورد عليها الجناية أو القبض يعني اذا قبض
 ثم استحق شيء من الاوصاف يرجع بحصته من الثمن اه (قوله بكل الثمن) متعلق بقوله وأورده ولا يصح تعلقه
 أيضا بقوله فله أخذه أفاده ح (قوله مطلقا) أي سواء وجد به عيبا أولا ح ومثله ما مر عن البحر ولا يخفى
 أن المراد العيب القديم والا فالكلام فيما اذا حدث به عيب وأشار الى أن حدوثه قبل القبض ففعل كاف في
 التخيير بين الأخذ والرد سواء كان به عيب قديم أولا فافهم (قوله فالقول للبائع) لا يناسب قوله ولو برهن
 الخ فكان المناسب أن يقول أولا ولو ادعى البائع حدوثه الخ أفاده ح (قوله الا في بلد العقد) الاولى
 أن يقول في موضع العقد ليشمل ما لو نقله الى يسه في بلد العقد وأشار الى أن تحميله بمثله حدوث عيب لمافيه
 من مؤنة الرد الى موضع العقد لكن هذا العيب غير مانع لأن مؤنة الرد على المشتري فلا ضرر فيه على البائع
 وقد منا الكلام على هذه المسألة اول باب خيار الرؤية (قوله رجع بنقصانه) بأن يقوم بلا عيب ثم مع
 العيب وينظر في التفاوت فان كان مقداره عشر القيمة يرجع بعشر الثمن وان كان اقل أو أكثر فعلى هذا
 الطريق حتى لو اشترى بعشرة وقيمه مائة وقد نقصه العيب عشرة رجع بعشر الثمن وهو درهم قال البرازي وفي
 المقايضة ان كان النقصان عشر القيمة يرجع بنقصان ما جعل ثمنيا يعني ما دخل عليه الباء ولا بد أن يكون
 المقوم اثنين بخبرنا بلانظ الشهادة بمحضرة البائع والمشتري والمقوم الا هل في كل حرفة ولو زال الحادث كان له
 رد المبيع مع النقصان وقيل لا وقيل ان كان بدل النقصان قائما ردا والا لا كذا في القنية والا قول بالتقواعد

وفي المنظومة المحببة والخال
 عيب لو على الذقن او الشفة
 لا اخذ والعيوب كثيرة برأى الله
 منها (حدث عيب آخر عند
 المشتري) بغير فعل البائع فلو به
 بعد القبض رجع بحصته من
 الثمن ووجب الارش وأما قبله
 فله أخذه أو رده بكل الثمن
 مطلقا ولو برهن البائع على
 حدوثه والمشتري على قدمه
 فالقول للبائع والبينة للمشتري
 ولا يرده جبراماله حمل ومؤنة
 الا في بلد العقد بحر (رجع
 بنقصانه)

التي نهر (قوله الا فيما استثنى) أى من المسائل الست المتقدمة أقول الباب ط وقد علمت ما فهمنا وكنا
هناك مسائل أخر منها ما يأتي قريبا في كلام المصنف من مسألة البعير وغيره ما في فتح القدير ثم الرجوع بالنقصان
إذا لم يمنع الرد بفعل مضمون من جهة المشتري أما إذا كان بفعل من جهة ذلك كأن قتل المبيع أو بابه
أو وشمه وسله أو اعتقه على مال أو كاتبه ثم اطلع على عيب فليس له الرجوع بالنقصان وكذا إذا قتل عند المشتري
خطأ لأنه لما وصل البدل إليه صار كذلك أنه ملكه من القاتل بالبدل فكان كالموابعه ثم اطلع على عيب لم يكن
له حق الرجوع ولو امتنع الرد بفعل غير مضمون له أن يرجع بالنقصان ولا يرد المبيع (قوله ومنه ما لو شره
تولية) هذه إحدى مسألتين ذكرهما في البحر بقوله يستثنى مسألتان أحدهما بيع التولية لبائع شيئاً تولية
ثم حدث به عيب عند المشتري وبه عيب قديم لا رجوع ولا رد لأنه لو رجع صار الثمن الثاني انتقص من الأول
وقضية التولية أن يكون مثل الأول الثانية لو قبض المسلم فيه فوجده عيباً كان عند المسلم اليه وحدث به
عيب عند رب السلم قال الامام بخير المسلم اليه ان شاء الله معيباً بالعيب الحادث وان شاء لم يقبل ولا شيء عليه
من رأس المال ولا من نقصان العيب لأنه لو غرم نقصان العيب من رأس المال كان اعتياضاً عن الجودة
فيكون ربا اء ملخصاً (قوله وأخطه لطفه) الأولى أن يقول أو قطعه لطفه لأن من اشتري ثوباً فقطعه لباساً
لطفه وأخطه صار ملكاً له بالقطع قبل الخطأ فإذا وجد به عيباً لا يرجع بنقصانه أما لو كان الولد كبيراً يرجع
بالعيب لأنه لا يصير ملكاً له إلا بقبضه فإذا أخطه قبل القبض امتنع الرد بالخطأ فإذا حصل التقليل بعد ذلك
بالقسيم لا يمنع الرجوع بالنقصان بناء على ما سيأتي من أن كل موضع للبائع أخذه معيباً لا يرجع باخراجه
عن ملكه والارجع في الأول أخرجه عن ملكه قبل امتناع الرد وفي الثاني بعده اذ ليس للبائع أخذه معيباً بعد
الخطأ كما يأتي ونعامة في الزيلعي وبما قررناه ظهر أن التقييد بالخطأ بغير اللطافة اخترازي في الكبير
اتفاقي في الصغير كما به عليه في البحر (قوله أو رضى به البائع) يعني أنه لو أراد الرجوع بنقصان العيب ورضي
البائع بأخذه منه معيباً امتنع رجوع المشتري بالنقصان بل أمأن يسكه بلا رجوع وأما أن يرد لا يقال لأحاجة
إلى هذه المسألة مع قول المتن وله الرد برضى البائع لأن ما في المتن لبيان أنه مخير بين الرجوع بالنقصان والرد
برضى البائع وهذا لا يدل على أن رضى البائع بالرد يطل اختيار المشتري الرجوع بالنقصان فلذا ذكر الشارح
هذه المسألة في سبطلات الرجوع فله دره بما حواه دره فافهم (قوله وله الرد برضى البائع) لأن في الرد
اضراراً بالبائع لكونه خرج عن ملكه سالماً عن العيب الحادث فتعين الرجوع بالنقصان إلا أن يرضى بالضرر
فيخير المشتري حينئذ بين الرد والامساك من غير رجوع بنقصان وهذا المعنى لا يستفاد من المتن فلو قال ولم يرجع
بنقصان لكان أولى نهر قلت وقد أفاد الشارح هذا المعنى بذكر المسألة التي قبله كما قررناه اتفاقاً ثم ان مقتضى
قوالهم إلا أن يرضى بالضرر أن المشتري يرجع عليه بجميع الثمن كاملاً وبه صرح الفهستاني حيث قال غير
طالب أى البائع لحصة النقصان اه فدل على أن البائع ليس له طلب حصة النقصان الحادث فيرد كل الثمن
ثم رأيت أيضاً في حاشية نوح اقتدى حيث قال لست بمرط حقه برضاه بالضرر فلا يرجع على المشتري بنقصان العيب
الحادث اه ولينظر الفرق بين هذا وبين ما قدمه الشارح عن العيني عند قوله والسرقة (تنبيه) أشار
المصنف باشتراط رضى البائع إلى فرع في القضية لو رد المبيع بعيب بقضاء أو بغير قضاء أو تقايلاً ثم ظفر البائع
بعيب حدث عند المشتري فللبائع الرد اه يعني لعدم رضاه أولاً وفي البرازية رد المشتري بعيب وعلم
البائع بحدوث عيب آخر عند المشتري رد على المشتري مع إرضى العيب القديم أو رضى بالرد ولا شيء به وان
حدث فيه عيب آخر عند البائع رجع البائع على المشتري بأرض العيب الثاني إلا أن يرضى أن يقبله بعيبه الثالث
أيضاً اه بخير هذا وسيدكر المصنف أنه يعود الرد بالعيب القديم بعد زوال العيب الحادث (قوله
الامانع عيب) أى الالعيب مانع من الرد كالموتل المبيع عند المشتري رجلاً خطأ ثم ظهر أنه قتل آخر عند
البائع فقبله البائع بالجنائين لا يجبر المشتري على ذلك وإنما يرجع بالنقصان على الجنابة الأولى دفعاً للضرر عنه
لأنه لو رد على بائعه كان مختاراً للقاء فيها وكما اشتري عصيراً فقتله بعد قبضه ثم وجد فيه عيباً لا يردّه وان
رضى البائع وإنما يرجع بالنقصان كذا في النهر ح (قوله أو زيادة) أى أو الزيادة مانعة كما سيأتي في نحو
الخطأ ح ثم اعلم أن الزيادة في المبيع ما قبل القبض أو بعده وكل منهما نوعان متصلة ومنفصلة والمتصلة نوعان

الا فيما استثنى ومنه ما لو شره
تولية أو أخطه لطفه زيلعي
أورضى به البائع جوهره
(وله الرد برضى البائع) الا
لما عيب أو زيادة

مطلب
في أنواع زيادة المبيع

متوادة كمين وجمال فلا تمنع الرد قبل القبض وكذا بعده في ظاهر الرواية والمشتري الرجوع بالنقصان وليس للبائع قبوله عندهما وعند محمد له ذلك وغير متوادة كغرس وبناء وصبغ وخياطة فتمنع الرد مطلقا والمنفصلة نوعان متوادة كالولد والتمر والارث فقبل القبض لا تمنع فان شاء ردهما اورضى بهما بجميع الثمن وبعد القبض يمنع الرد ويرجع بحصة العيب وغير متوادة ككسب وغلة وهبة وصدة فقبل القبض لا تمنع الرد فاذا رد فهي للمشتري بلا عن عنده ولا تطيب له وعندهما للبائع ولا تطيب له وبعد القبض لا تمنع الرد ايضا وتطيب له الزيادة ويقامه في البحر عن القنية وحاصله أنه يمنع الرد في موضعين في المنفصلة الغير المتوادة مطلقا وفي المنفصلة المتوادة لو بعد القبض كما في البرازية وغيرها ووقع في الفتح أن المنفصلة المتوادة تمنع الرد كما قال بعده أنه قبل القبض يجزى كأمير وبعد القبض رد المبيع وحده بحصته من الثمن واعترضه في البحر بأنه سهواً هذا التفصيل لا يناسب قوله تمنع الرد وانما يناسب الرد وهو خلاف ما مر عن القنية والبرازية وغيرهما وذكر نحوه في نور العين وأجاب في النهر بأن قول الفتح تمنع الرد معناه تمنع رد الأصل وحده قلت ولا يخفى ما فيه فان قول الفتح وبعد القبض رد المبيع وحده بنا فيه وقد صرح في الذخيرة أيضاً بأنه لا يرده لأن الولد بصير رباً لكونه صار للمشتري بلا عوض بخلاف غير المتوادة كالكسب لانها لم تتولد من المبيع بل من منافعها فلم تكن مبيعة فامكن أن تسلم للمشتري مجاناً أما الولد فانه مبيع من وجه لتولده من المبيع فله حصته فلو سلم للمشتري مجاناً كان رباً ونحوه في الزيلعي (قوله كأن اشترى ثوباً) تمثيل لاصل المسألة لالازية قال في البحر وهو تكرار لأن رجوعه وجواز رده برضى بائعه في الثوب من أفراد ما قدمه ولم تظهر فائدة لأفراد الثوب الا ليرتب عليه مسألة ما اذا خاطه فانه يمنع الرد ولو برضاه اه ط (قوله فقطعه) ووطء الجارية كالقطع بكر كانت أو ثيباً نهر وستأى مسألة الجارية في المتن (قوله فاطلع على عيب) ذكر الفاء يفيد أن القطع لو كان بعد الاطلاع على العيب لا يرجع بالنقصان ووجهه ظاهر فليراجع اه ح ويشهد له قول المصنف الآتي واللبس والركوب والمداداة رضى بالعيب الخ (قوله فاسداً) الاولى فاسدة (قوله لا يرجع لافساد ماليته) اشار به الى الفرق بين هذه المسألة وما قبلها وهو أن التخرافاد للمالية لصيرورة المبيع به عرضة للثمن والفساد ولذا لا يقطع السارق به فاختل معنى قيام المبيع كما في النهر ح وعدم الرجوع قول الامام وفي الخاتمة وجامع الفصولين لو اشترى بغيراً فلما ادخله داره سقط فذبحه فظهر عيبه يرجع بنقصانه عندهما وبه أخذ المشايخ كما لو اكل طعاماً فوجد به عيباً ولو علم عيبه قبل الذبح فذبحه لا يرجع اه قال في البحر وفي الوقعات الفتوى على قوله ما في الاكل فكذا هنا اه قال الخياط الملى ويجب تقييد المسألة بما اذا انخره وحياته مرقوة أما اذا أيس من حياته فله الرجوع بالنقصان عند الامام أيضاً لان التعريف هذه الحالة ليس افساداً للمالية تأتلف اه (قوله كما لا يرجع لوباع المشتري الثوب الخ) أى اخرجته عن ملكه والبائع مثال فمـ مالو ووجهه أو أثر به لغيره ولا فرق بين ما اذا كان بعد رؤية العيب أو قبله كما في الفتح وسواء كان ذلك لخوف تلفه أو لا حتى لو وجد السمكة المبيعة معيبة وغاب البائع بحيث لو انظره لفسدت فباعها لم يرجع أيضاً بشئ كما في القنية نهر ثم اعلم أن البيع ونحوه مانع من الرجوع بالنقصان سواء كان بعد حدوث عيب عند المشتري أو قبله الا اذا كان بعد زيادة الخياطة ونحوها كما يأتي ولذا قال في المحيط ولو أخرج المبيع عن ملكه بحيث لا يبقى للمدكه اثر بأن باعه او وهبه أو أثر به لغيره ثم علم بالعيب لا يرجع بالنقصان وكذا لو باع بعضه وان تصرف لتصرف لا يخرج عنه عن ملكه بأن آجره اورهنه او كان طعاماً فقطحه او سورقة فقلته بسمي أو بئى في العرصة او نحو ذلك ثم علم بالعيب فانه لا يرجع بالنقصان الا في الكتابة بجر لكن في جامع الفصولين شراء فاجر فوجد عيبه فله نقض الاجارة ورده بعينه بخلاف رهنه من غيره فانه يرده بعد فكه اه والطاهر أن ما في المحيط من عدم رجوعه بالنقصان بعد الاجارة والهن المراد به اذ رضى البائع معيباً حينئذ لا يرجع بل يرده تامل (قوله أو بعينه) ظاهره انه ليس له رد ما بقي لتعيبه بالقطع او الشركة وكذا ليس له الرجوع بنقصان الباقي كما يفيد ما نقلناه عن المحيط ثم رأيت في التهستانى لوباع بعضه لم يرجع بالنقصان بحصة ما باع وكذا بحصة ما بقي على الصحيح ولم يرده عنده كما في المحيط اه وهذا بخلاف ما لو كان أثواباً فباع بعضها فان له رد الباقي كما مر متابعيل هذا الباب وسيأتى أيضاً في قوله اشترى عيدين الخ وبخلاف ما لو كان المبيع

(كأن اشترى ثوباً فقطعه

فاطلع على عيب رجع به) أى

بنقصانه لتعذر الرد بالقطع

(فان قبله البائع كذلك له ذلك)

لانه اسقط حقه (ولو اشترى

بغيراً فخره فوجد أمعاه

فاسداً لا يرجع لافساد ماليته

(كما لا يرجع لوباع المشتري

الثوب) كذا أو بعضه أو وجهه

(بعد القطع)

قوله أو قبله هكذا بخطه

والاولى أو قبله أى رؤية العيب

اه مصححه

لعامو بأى الكلام عليه (قوله لجواز رده مقطوعا لا مخطئا) يعنى أن الرد بعد القطع غير ممتنع برضى البائع
على باعه المشتري صار حابسا بالمبيع بالبيع فلا يرجع بالنقصان لكونه صار موقوفاً بالرد بخلاف ما لو خاطه
قبل العلم بالعيب ثم باعه فإنه لا يظل الرجوع بالنقصان لأن الخطأ ما نفع من الرد كما يأتي فيبيع بعد امتناع الرد
لأن تأثيره لأنه لم يصرح بالبائع كما أفاده الزيلعي وغيره والاصل كما في الذخيرة أنه في كل موضع أمكن
المشتري رد المبيع القاسم في ملكه على البائع برضاء أو بدونه فإذا أزال عن ملكه بيع أو شبهه لا يرجع بالنقصان
وفي كل موضع لا يمكنه رده على البائع فإذا أزاله عن ملكه يرجع بالنقصان ونحوه في الزيلعي ونحوه عليه مسألة
ما لو خاط الثوب لطفله وقدمت (قوله وخاطه) أشار به مع ما عطف عليه إلى الزيادة المتصلة بالغير المتولدة
وقد مناساتها (قوله بأى صبح كان) ولو أسود وعند أى خيفة السواد نقصان فيكون للبائع أخذه وهو
اختلاف زمان اهـ ح (قوله أولت السويق بسم) أى خلطه به ومثله لو اتخذ الزيت المبيع صابوناً
وهى واقعة الحال رمى (قوله أو غرس أبى) أى فى الأرض المبيعة ط (قوله ثم اطاع على عيب) أى
فى السويق أو الثوب بعد هذه الأشياء منح قال ح وهو يفيد أن الزيادة لو كانت بعد الاطلاع على العيب
لا يرجع بالنقصان ووجه ظاهر ويدل عليه أيضاً قول مسكين ولم يكن عالماً بوقت الصبح والت اهـ (قوله
بسبب الزيادة) لأنه لا وجه للفسخ فى الأصل دونها لأنها لا تنفك عنه ولا وجه اليه معها لحق الشرع الخ (قوله
لحصول الربا) فإن الزيادة حيث تكتون فضلاً مستحقاً فى عقد المعاوضة بلا مقابل وهو معنى الربا وشبهته
ولشبهة الربا حكم الربا فتح وبه اندفع ما فى الدر المنثور من الوائى من قوله وفيه أن حرمة الربا بالقدردان الجنس
وهما مفقودان ههنا فتأمل اهـ ويوضح الدفع قوله فى العزيمة أنه كلام غير محترق فإن الربا ليس بمحصن عندهم
فى الصورة المذكورة لقولهم إن الشروط الفاسدة من الربا وهى فى المعاوضات المالية وغيرها لأن الربا هو
الفضل الخالى عن العوض وحقيقة الشروط الفاسدة هى زيادة ما لا يقتضيه العقد ولا يلائمه فقيم أفضل خال
عن العوض وهو الربا كما فى الزيلعي وغيره قبل كتاب الصرف (قوله أى الممتنع رده فى هذه الصور) أى صور
الزيادة المتصلة من خطا ونحوها وأفاد أن امتناع الرد سابق على البيع بسبب الزيادة فقتر بها الرجوع
بالنقصان قبل البيع فيبقى له الرجوع بعد البيع أيضاً وإن كان البيع بعد رؤية العيب قال فى الفتح وإذا امتنع
الرد بالفسخ فلوبا عه المشتري يرجع بالنقصان لأن الرد لا يمنع لم يكن المشتري يبيعه حابساً له (قوله بعد رؤية
العيب) وكذا قبلها بالأولى ح (قوله قبل الرضى به صريحاً أو دلالة) لم أر من ذكر هذا القيد هنا بعد مراجعته
كثيراً من كتب المذهب وانما رأيت فى حواشى المنح الخير الرملى ذكره بعد قوله أو مات العبد وهو فى محله كما تعرفه
قريباً أما هنا فلا محل له لأن العرض على البيع رضى بالعيب كما سيأتى وهذا وجد البيع حقيقة ولم يمنع
الرجوع بالنقصان لتقرر الرجوع قبله كما علمت أن الشارح رأى هذا القيد فى حواشى شيخه فسبق
قوله فكتبه فى غير محله فتأمل (قوله أو مات العبد) لأن الملك ينتهى بالموت والنشئ بانهائه يتقرر فكان بقاء
الملاك قائماً والرد متعذر وذلك موجب للرجوع ونماه فى ح عن الفتح قال فى النهر ولا فرق فى هذا أى
موت العبد بين أن يكون بعد رؤية العيب أو قبلها اهـ لكن إذا كان الموت بعد رؤية العيب لا بد أن يكون
قبل الرضى به صريحاً أو دلالة كما ذكره الخير الرملى ووجهه ظاهر لأنه إذا رأى العيب وقال رضيت به أو عرضه
على البيع أو استخدمه مراراً أو نحو ذلك مما يبيكون دلالة على الرضى امتنع رده والرجوع بنقصانه
لوقى العبد حياً فكذلك الوفاة بالأولى (قوله المراد هلاك المبيع الخ) قال فى النهر ولو قال أو هلك المبيع
لكان أفرد إذا فرق بين الآدمى وغيره ومن ثم قال فى الفصول ذهب إلى بائعه ليرده بعينه فهل فى الطريق
هالك على المشتري ويرجع بقصه وفى القنية اشترى جداراً ما نال فلم يعلم به حتى سقط فله الرجوع بالنقصان اهـ
وفى الحاوى اشترى ثوباً باع على أن كل واحد منها ستة عشر ذراعاً فباع بها إلى بغداد فأذا هى ثلاثة عشر ذراعاً
فرجع بها ليردها وهلك فى الطريق يرجع بنقصان القيمة فى ظاهر المذهب (قوله أو أعتقه) قال فى الهداية
وأما الاعتاق فالقياس فيه أن لا يرجع لأن الامتناع بفعله قصار كالقتل وفى الاستحسان يرجع لأن العتق
إنهاء الملك لأن الآدمى ما خلق فى الأصل محلاً للملك وانما ثبت الملك فيه مؤقتاً إلى الاعتاق إنهاء كالوفاة وهذا
لأن النشئ يتقرر بانهائه فيجعل كأن الملك باق والرد متعذر والتدبير والاستيلاء بمنزلة لأنه تعذر النقل مع بقاء

لجواز رده مقطوعاً لا مخطئاً كما
أفاده بقوله (فلو قطعه) المشتري
(وخاطه أو صبغه) بأى صبح
كان عني (أولت السويق
بسم) أو خبر الدقيق أو غرس
أبى (ثم اطاع على عيب يرجع
بنقصانه) لا امتناع الرد بسبب
الزيادة لحق الشرع لحصول
الربا حتى لو تراضيا على الرد
لا يقضى القاضى به درر وابن
كمال (كما يرجع لربا عه) أى
المتنع رده (فى هذه الصور
بعد رؤية العيب) قبل الرضى
به صريحاً أو دلالة (أو مات
العبد) المراد هلاك المبيع عند
المشتري (أو أعتقه) أو دبر
أو استوله

الحمل بالأمر الحكيم ٥١ ح (قوله أو وقف) فإذا وقف المشتري الأرض ثم علم بالعيب رجع بالنقصان وفي جعلها مسجداً واختلاف الرجوع بالنقصان كما في جامع الفصولين وفي البرازية وعليه الفتوى وما رجع به بسلم إليه لأن النقصان لم يدخل تحت الوقف ٥١ نهر (قوله قبل علمه) ظرف لاعتقه وما بعده ٥١ ح والحاصل أن هلاك المبيع ليس كاعتاقه فإنه إذا هلك المبيع رجع بنقصان العيب سواء كان بعد العلم به أو قبله وأما الاعتاق بعد العلم به فمانع من الرجوع بنقصانه بخلافه قبله وليس اعتاقه كاستهلاكه فإنه إذا استهلكه فلا رجوع مطلقاً إلا في الأكل عندهما بجر ط (قوله أو كان المبيع طعاماً كله) احتراز بالأكل عن استعماله بغيره ففي الذخيرة قال القدوري ولو اشتري ثوباً وطعاماً وأحرق الثوب واستهلك الطعام ثم أطلع على عيب لا يرجع بالنقصان بلا خلاف ٥١ وكذا لو باعه أو وهبه ثم أطلع على عيب لم يرجع بشيء أجماعاً كما في السراج لكن في بيع بعضه اختلاف الآتي وأراد بالطعام المكمل والموزون كما يعلم من الذخيرة والخانية (قوله فأكله أو بعضه) أي ثم علم بالعيب كما في الهداية وهذا يدل على أن الرجوع فيما إذا أطعمه عبده أو مديره أو أم ولده أو لبس الثوب حتى تحترق مقيد بما قبل العلم بالعيب فالوآخر الشارح قوله قبل علمه بعينه عن قوله أو لبس الثوب حتى تحترق ليكون قيداً في المسائل العشرة لكان أولى ح قلت ويؤيده أنه في الفتح قال بعد هذه المسائل وفي الكفاية كل تصرف يسقط خيار العيب إذا أوجده في ملكه بعد العلم بالعيب فلا رد ولا إرش لأنه كالرضي به (تنبيه) وقع في المنع أو أكله بعد اطلاعه على العيب وهو سبق قلم كما به عليه الرمي (قوله أو أطعمه عبده أو مديره أو أم ولده) انما يرجع في هذه المسائل لأن ما كذباً كما في البحر يعني أن العبد والمدير وأم الولد انما أكلوا الطعام على ملك السيد لأنهم لا يملكون وإن ملكوا فكان ملكه باقياً في الطعام والرد متعذر كما تقررناه في الاعتاق بخلاف ما إذا أطعمه طفله وما عطف عليه مما سياتي حيث لا يرجع لأن فيه حبس المبيع بالملك من هؤلاء فانهم من أهل الملك ٥١ ح (قوله فإنه يرجع بالنقصان استحصانا عندهما) الذي في الهداية والعناية والفتح والتبيين أن الاستحصان عدم الرجوع وهو قول الإمام فليحتر ٥١ ح قلت ما ذكره الشارح من أن الاستحصان قولهم ما ذكره في الاختيار وتبعه في البحر وكذا نقله عنه العلامة قاسم ونسبه على أنه عكس ما في الهداية وسكت عليه فلذا منتهى عليه المصنف في منتهى ذكر في الفتح عن الخلاصة أن عليه الفتوى وبه أخذ الطحاوي لكن قال في الفتح بعده أن جعل الهداية قول الإمام استحصانا مع تأخير وجوابه عن دليلهما فيفيد مخالفته في كون الفتوى على قولهما ٥١ ح قلت ويؤيده أنه في الكنز والمآني وغيرهما مشوا على قول الإمام وفي الذخيرة ولو لبس الثوب حتى تحترق من اللبس أو أكل الطعام لا يرجع عنده هو الصحيح خلافاً لما ٥١ والحاصل أنهما قولان صحيحان ولكن صححوا قولهما بأن عليه الفتوى وألفظ الفتوى أكد الفاظ التصحيح ولا سيما هوارف بالناس كما يأتي فلذا اختاره المصنف في منتهى وهذا في الأكل أما المبيع ونحوه فلا رجوع فيه أجماعاً كما علمت ويأتي وجه الفرق (تنبيه) ظاهر كلام الشارح أن الخلاف جارٍ في جميع المسائل التي ذكرها مع أنهم لم يذكروها إلا في أكل الطعام ولبس الثوب أفاده ح قلت الظاهر جريان الخلاف في مسائل الأكل أيضاً لأنه لو أكل الطعام لا يرجع عند الإمام فكذا إذا أطعمه عبده بالاولى تأمل (قوله وعنهم ما يرد ما بقي ويرجع بنقصان ما أكل) هذه رواية ثانية عنهم في صورة أكل البعض والاولى أنه يرجع بنقصان العيب في الكل فلا يرد ما بقي هكذا نقل عنهم القدوري في التقريب وتبعه في الهداية وذكر في شرح الطحاوي أن الاول قول أبي يوسف والثانية قول محمد كما في الفتح وأما عند الإمام فلا يرد ما بقي ولا يرجع بنقصان ما أكل ولا ما بقي كما في الذخيرة والفتوى على قول محمد كما نقله في البحر عن الاختيار والخلاصة ومثله في النهاية وغاية البيان وجامع الفصولين والخانية والنجي فلذا اقتصر عليه الشارح وهذا كله في أكل البعض أما لو باع بعض المكمل والموزون في الذخيرة أنه عندهما لا يرد ما بقي ولا يرجع بشيء وعن محمد يرد ما بقي ولا يرجع بنقصان ما باع هكذا ذكر في الأصل وكان الفقيه أبو جعفر وأبو الليث يفتيان في هذه المسائل بقول محمد رقباً بالناس واختاره الصدر الشهيد ٥١ وفي جامع الفصولين عن الخانية وعن محمد لا يرجع بنقص ما باع ويرد الباقي بخصته من الثمن وعليه الفتوى ٥١ ومثله في الولولية والنجي والمواهب والحاصل أن المفتي به أنه لو باع البعض أو أكله يرد الباقي ويرجع بنقص ما أكل لا بنقص ما باع والفرق كما في الولولية أنه بالأكل تقرر

مطلب
فيما لو أكل بعض الطعام

أو وقف قبل علمه بعينه (أو كان)
المبيع (طعاماً فأكله أو بعضه)
أو أطعمه عبده أو مديره أو أم
ولده أو لبس الثوب حتى تحترق
فإنه يرجع بالنقصان استحصانا
عندهما وعليه الفتوى بجر
وعنه ما يرد ما بقي ويرجع
بنقصان ما أكل وعليه
الفتوى اختياراً وهو ستاتي

قوله في الصفحة السابقة
والحاصل الخ أقول قد نظمت
هذه المسألة والتي قبلها ليسهل
حفظهما فقلت

وان يبيع كل المكيل او اكل
ثم رأى عيبا فلا يرجع بل
يرجع ان كان لبعض الكلا
ينقصه وان يبيع بعضا فلا
وما بقي عن اكل او يبيع يرد
عند محمد وذلك المعتد
اه منه

العقد فتقرر أحكامه وبالبائع يقطع الملك فتقطع أحكامه قال فصار بمنزلة ما لو اشترى غلامين فقبضهما وابع
أحدهما ثم وجد بهما عيبا يرد ما بقي ولا يرجع بنقصان ما يباع بالاجماع فكذا اخنا عند محمد اه قلت لكن
سيد كذا المصنف بغيره من المتون لو وجد بعض المكيل أو الموزون عيبا لرد كله أو أخذه فان مقتضاه انه
ليس له رد المبيع وحده الآن يقال انه محمول على ما اذا كان كله باقيا في ملكه لم يتصرف في شيء منه بقربته قوله
له رد كله فيفرق بين ما اذا بقي كله وبين ما اذا تصرف ببعضه يبيع أو اكل أو يقال هو مبني على قول غير محمد
تأمل (تنبيه) الطعام في عرفهم البر والمراد به هنا هو ما كان مثله من مكيل وموزون كما علم مما قلناه
أننا عن الذخيرة وفي البحر عن التتية ولو كان غزلا فتسجده أو فلقا فجعله ابريسما ثم ظهر انه كان رطبا وانقص
وزنه يرجع بنقصان العيب بخلاف ما اذا باع اه وبه علم أن الاكل غير قابل مثله كل تصرف لا يخرج به عن
ملكه كما يعلم مما قدمناه عن المحط وتقدم حكم القبي عند قوله كما لا يرجع لوباع المشتري الثوب الخ (قوله
ابن كمال) حيث قال والخلاف فيما اذا كان الطعام في وعاء واحد أو لم يكن في وعاء فان كان في وعاءين فلا رد
الباقى بحصته من الثمن في قولهم كذا في الحقائق والخاتمة اه قلت ولفظ الخاتمة فان كان في وعاءين فأكل ما
في أحدهما أو باع ثم علم بعيب كان له أن يرد الباقي بحصته من الثمن في قولهم لأن المكيل والموزون بمنزلة أشياء
مختلفة فكان الحكم فيه ما هو الحكم في العبدین والثوبين ونحو ذلك اه ومقتضاه انه لا خلاف في ثبوت رد
المبيع وحده نعم نقل العلامة قاسم في تصحيحه عن الذخيرة أن من المشايخ من قال لافرق بين الوعاء والوعبة
ليس له أن يرد البعض بالعيب واطلاق محمد في الاصل يدل عليه وبه كان بقي شمس الأئمة السرخسي ثم قال
العلامة قاسم والاول أقبس وأرفق (قوله وسجي) أي قبيل قوله اشترى جارية لكن الذي سيجيء هو ترجيح
عدم الفرق بين الوعاء والاكثر (قوله فعلى ما في الاختيار الخ) أي من قوله وعندهما يرد ما بقي ويرجع الخ فانه
يفيد أنه قياس لذكره بعد قوله فانه يرجع بالنقصان استحسانا عندهما وحاصله ان احدي الروايتين عنهما
استحسان والثانية قياس فيكون ترجيح الثانية كما وقع في الاختيار والتهستاني من ترجيح القياس على
الاستحسان هذا تقرير كلام الشارح وبه اندفع ما قيل ان الشارح وافق هنا ما في الهداية وغيرها من أن القياس
قولهما فافهم نعم مافهمه الشارح على ما قررناه خلاف المفهوم من كلامهم فقد قال في الهداية وأما الاكل
فعلى الخلاف عندهما يرجع وعنده لا يرجع استحسانا وان أكل بعض الطعام ثم علم بالعيب فكذا الجواب
عنده وعنهما انه يرجع بنقصان العيب في الكل وعنهما انه يرد ما بقي اه وقال في الاختيار عندهما يرجع
استحسانا وعنده لا يرجع الخ فان المفهوم من هذا انه في الهداية جعل الرجوع بالنقصان عندهما قياسا
وعنده عندهما استحسانا وفي الاختيار بالعكس وحاصله أن الرجوع بالنقصان عندهما قيل انه قياس وقيل انه
استحسان ثم بعد قوله ما بالرجوع بالنقصان في صورة أكل البعض عنهما روايتان الاولى يرجع بنقصان الكل
فلا يرد الباقي والثانية يرجع بنقصان ما أكل فقط ويرد ما بقي وأنت خبير بأنه ليس في هذا ما يفيد أن احدي
هاتين الروايتين قياس والاخرى استحسان كما فهمه الشارح بل كل منهما قياس على ما في الهداية والاستحسان
قول الامام بعدم الرجوع بشيء أصلا وكل منهما استحسان على ما في الاختيار والقياس قول الامام المذكور
قتبه (قوله ولو اعتقه على مال) أي لا يرجع لانه حبس بدله وحبس البديل تحبس المبدل وعنه انه يرجع
لانه انهاء للملك وان كان بعوض ح عن الهداية وعند أبي يوسف يرجع في هذه المسائل (قوله أو كاتبه)
هي بمعنى الاعناق على مال كافي البحر والكلام فيه مغن عن الكلام فيها ح (قوله أو قتلته) هو ظاهر الرواية
عن أصحابنا ووجهه أن القتل لم يعهد شرعا الا مضغونا وانما سقط عن المولى بسبب الملك فصار كالمستفد به
عوضا وهو سلامة نفسه عن القتل ان كان عمدا والدية ان كان خطأ فكأنه باعه نهر (قوله طفله) ليس
بقابل المصريح به في البحر والفتح الولد الصغير والكبير والعلة وهي أحلية الملك كما قدمناه تشملهما اه ح (قوله
كذا ذكره المصنف) حيث قال فلو اعتقه على مال أو قتل بعد اطلاعه على عيب وقال محشمه الرمي صوابه
قبل اطلاعه اذ هو محل الخلاف اذ بعده لا يرجع اجماعا ولهذا لم يقيد به الزيلعي وأكثر الشراح وكأنه تبع
العيني فيه وهو سهو (قوله في الرمز) أي شرح الكثر (قوله لكن ذكر في الجمع في الجميع) أي في جميع
المسائل المذكورة وهي العتق على مال والكتابة والابق وهذا هو الصواب لما علمت من انه لا رجوع اجماعا

مطلب
يرج القياس

ولو كان في وعاءين فلا رد الباقي
بحصته من الثمن اتفاقا ابن
كمال وابن مالك وسجي
قلت فعلى ما في الاختيار
والتهستاني يترج القياس
قنية (ولو اعتقه على مال)
أو كاتبه (أو قتلته) أو أبق
أو أطلعهم طفله أو امرأته أو
مكاتبه أو ضيفه مجتبي بعد
اطلاعه على عيب كذا ذكره
المصنف بغير العيني في الرمز
لكن ذكر في الجمع في الجميع
قبل الرؤية

لويعد الاطلاع على العيب للما قبل من انه يلزم أن لا يتي فرق بين هذه المسائل والمسائل المتقدمة فانه ممنوع
 اذ الفرق واضح وهو ثبوت الرجوع في المسائل المتقدمة وعدمه في هذه اجماعا فافهم (قوله حتى العيني)
 أي في شرحه على نظم الجمع أي فناقض كلامه في الرمز (قوله بالاولوية) أي لانه اذا امتنع الرجوع اذا
 كانت هذه الاشياء قبل الاطلاع على العيب يمنع بعد الاطلاع بالاولوية لان دليل الرضى (قوله والاصل الخ)
 قدما مناسبه عند قوله لجواز رده مطلقا لا مختطوا وقد مناهنا بناء على أصل آخر (قوله وفيه الخ) مكرر
 مع ما تقدمه قريبا ح (قوله فوجده فاسدا الخ) لو قال فوجده معيبا لكان أولى لان من عيب الجوز قلده له
 وسواده كافي البرازية وصريح في الذخيرة بأنه عيب لفساد واحترز بقوله فوجده أي المبيع عما اذا كسر
 البعض فوجده فاسدا فانه يرده أو يرجع بنقصه فقط ولا يقيس الباقي عليه ولذا قال في الذخيرة ولا يرده الباقي
 الا أن يبرهن أن الباقي فاسد اه أفاده في البحر وقوله فانه يرده الخ أي يرده ما كسره ولو غير منتفع به أو يرجع
 بنقصه فقط لو ينتفع به (قوله ان لم يتناول منه شيئا) فلو كسره فذاقه ثم تناول منه شيئا لم يرجع بنقصانه لرضاه
 به وينبغي جريان الخلاف فيما لو اكل الطعام بحر وأصل البحث للزيلي واعترضه ط بأن الخلاف في الطعام
 اذا علم بالعيب بعد الاكل لا قبله (قوله نقصانه) أي له نقصان عيبه لارده لان الكسر عيب حادث بحر وغيره
 قلت الكسر في الجوز يزيد في ثمنه فهو زيادة لا عيب تأمل (قوله الا اذا رضى البائع به) أي بأخذه معيبا
 بالكسر فلا رجوع للمشتري بنقصانه (قوله ولو علم) أي المشتري بعيبه قبل كسره أي ولم يكسره قال
 في النهر فلو كسره بعد العلم بالعيب لا يرده لانه صار راضيا اه ونبه على ذلك الزيلي أيضا فقال لا يرده ولا يرجع
 بالنقصان لان كسره بعد العلم به دليل الرضى اه لكن الزيلي ذكر هذا بقوله وان لم ينتفع به أصلا واعترض
 بأن محله هنا لانه ان لم ينتفع به أصلا يرده ويرجع بكل الثمن (قوله وان لم ينتفع به أصلا) بأن كان البيض منتنا
 والقضاء من الجوز خاويا وما في العيني أو من تخاف فيه نظر لانه يأكله الفقراء نهر قلت وكذا ينتفع به
 باستخراج دهنه لكن هذا لو كان كثيرا بل قد يقال ولو قليلا لانه يباع لمن يستخرج دهنه فيكون له قيمة الا أن
 يكون جوزة أو جوزتين مثلا (قوله فله كل الثمن الخ) لانه تبين بالكسر أنه ليس بمال فكان البيع بأطلا قليل
 هذا صحيح في الجوز الذي لا قيمة لقشره أما اذا كان له قيمة بأن كان في موضع يباع فيه كسره يرجع بحصة الب فقط
 وقيل يرده ويرجع بكل الثمن لان ماله به باعتبار الب وظاهر الهداية يفيد ترجحه وكذا في البيض أمابيض
 النعامة اذا وجد فاسدا بعد الكسر فانه يرجع بنقصان العيب قال في العناية وعليه جرى في الفسخ ان هذا يجب
 أن يكون بخلاف لان ماله به ببيض النعامة قبل الكسر باعتبار القشر وما فيه جميعا قال ابن وهبان وينبغي
 أن يفصل بأن يقال هذا في موضع يقصد فيه الانتفاع بالقشر أما اذا كان لا يقصد الانتفاع الا بالمح - بأن كان
 في ثريه والقشر لا ينتقل كان كغيره قال الشيخ عبد البر ولا يخفى عليك فساد هذا التفصيل فان هذا القشر
 مقصود بالشراء في نفسه ينتفع به في سائر المواضع وما ذكره لا ينهض لان هذا قد يتفق في كثير مما اتفقوا على صحة
 بيعه ولا يكون ذلك موجبا لفساد البيع اه نهر (قوله ولو كان اكثره فاسدا اجاز بحصته) أي بحصة الصحيح
 منه وهذا عندهما وهو الاصح كما في الفتح وكذا في النهر عن النهاية أما عنده فلا يصح في الصحيح منه أيضا لانه
 كالجمع بين الطر والعبد في صفقة واحدة ووجه الاصح كما في الزيلي انه بمنزلة ما لو فصل ثمنه لانه بقسم ثمنه
 على أجزائه كالكيل والموزون لا على قيمته اه أي بخلاف الخرمع العبد (تنبيهه) عبر بالاكثر نفع العيني
 واعترض بأنه مختل والصواب تعبير النهر وغيره بالكثير قلت وهو مدفوع لانه اذا صح فيما يكون اكثره فاسدا
 يصح فيما يكون الكثير منه فاسدا بالاولى فافهم نعم الاولى التعبير بالكثير ليفيد صحة البيع في الكل اذا كان الفاسد
 منه قليلا لانه لا يمكن التجرع عنه اذا يتناول عن قليل فاسد فكان كقليل التراب في الحنطة فلا يرجع بشيء أصلا
 وفي القياس يفسد كما في الفتح قال في النهر والقليل ما يتناول عنه الجوز عادة كالواحد والاثني في المائة كذا
 في الهداية وهو ظاهر في أن الواحد في العشرة كثير وبه صرح في القنية وقال السرخسي الثلاثة عفو يعني
 في المائة اه وفي البحر القليل الثلاثة ومادوم في المائة والكثير ما زاد اه وفي الفتح وجعل الفقيه أبو الليث
 الخمسة والستة في المائة من الجوز عفو اه (فرع) اشترى أقله حنطة أو سمسم فوجده فيه ترابا ان كان يوجد مثله
 في ذلك عادة لا يرده والا فان أمكنه رد كل المبيع يرده ولو أراد حبس الحنطة ورد التراب أو العيب محميا ليس له

وأقره شرحه حتى العيني
 ففقد البعدي بالاولوية فتنبه
 (لا) يرجع بشيء لا امتناع الرد
 بقوله والاصل أن كل موضع
 للبائع أخذه معيبا لا يرجع
 باخراجه عن ملكه ولا يرجع
 اختيار وفيه الفتوى على
 قوله ما في الاكل وأقره
 القهستاني (شرى نحو بيض
 ويطبخ) يجوز وقضاء (فكسره
 فوجده فاسدا ينتفع به)
 ولو علقا للدواب (قوله) ان لم
 يتناول منه شيئا بعد علمه بعيبه
 (نقصانه) الا اذا رضى البائع
 به ولو علم بعيبه قبل كسره فله
 رده (وان لم ينتفع به أصلا فله
 كل الثمن) لبطان البيع ولو
 كان اكثره فاسدا اجاز بحصته
 عندهما نهر

مطلب
 وجد في الحنطة ترابا

ذلك فان ميزان التراب وأراد أن يخلطه ورد أن أمكنه الرد على ذلك الكيل ردوا إلا بأن نقص من ذلك الكيل شيء لا
ورجع بنقصان الخطة الآن يرضى البائع بأخذها ناقصة بزيادة وفي الخاتمة لم يعد ذلك التراب عسا
فلا ردوا إلا فان لم يغش ردوا وغش خيرا المشتري بين أخذ الخطة بنقصانها من الغش أو ردوا وأخذ كل الغش
(قوله وفي المجتبى الخ) هذه من أفراد مسألة الأكل السابقة ط فكان الأولى ذكرها هنا (قوله رد
على بائعه) معناه أن له أن يخاسم الأول ويفعل ما يجب أن يفعل عند قصد الرد ولا يكون الرد عليه ردًا على بائعه
بخلاف الوكيل بالبيع حيث يكون الرد عليه بالبيع بقضاء ردًا على موكله لأن البيع واحد فإذا ارتفع رجع
إلى الموكل بجر وعامة فيه وبخلاف الاستحقاق فإنه إذا حكم به على المشتري الأخير يكون حكمًا على كل البائع
كما سأتى في باب قال في النهر وهذا الاطلاق قيده في المبسوط بما إذا ادعى المشتري العيب عند البائع الأول أما
إذا أقام البينة أن العيب كان عند المشتري ولم يشهد أنه كان عند البائع الأول ليس للمشتري الأول أن يرد
إجماعا كذا في الفتح تبعًا للدرية اه وأقره في البحر أيضًا قلت وهو مقيد أيضًا بما إذا لم يعترف بالعيب بعد الرد
قال في الفتح لو قال بعد الرد ليس به عيب لا يرد على البائع الأول بالاتفاق (قوله لو رد عليه بقضاء) شامل
لما إذا أقر بالعيب واستمع من القبول فرد عليه القاضي جبرًا كما إذا أنكر العيب فأثبت بالبينة أو التناول عن
البينة أو بالبينة على إقرار البائع بالعيب مع أنكاره الإقرار به فانه يرد على بائعه في الصور الأربع لكون القضاء
فسخًا فيما شربلالية (تنبيه) البائع أن يمنع عن القبول مع علمه بالعيب حتى يقضى عليه ليعتد إلى بائعه
بجر عن البرازية (قوله لانه فسخ) أي لأن الرد بالقضاء فسخ من الأصل فجعل البيع كأن لم يكن غاية الأمر
أنه أنكر قيام العيب لكنه صار مكذبًا بشرعًا بالقضاء هداية والمراد أنه فسخ فيما يستقبل لافي الأحكام
الماضية بدليل أن زوائد المبيع للمشتري ولا يرد هاهنا مع الأصل وعامة في البحر وسيد كرا الشارح آخر الباب
أنه فسخ في حق الكل إلا في مسألتين الخ ويأتى تمامه (قوله ما لم يحدث به عيب آخر عنده) أي عند البائع
الثاني قيد قوله رد على بائعه وقوله يرجع تفريع على مفهوم القيد المذكور أي فان حدث عيب آخر عند البائع
الثاني ثم رد عليه المشتري منه بالعيب القديم فلا يرد على بائعه بل يرجع عليه بنقصان العيب القديم لأن العيب
الحادث عنده يمنع من الرد وما قلناه من إرجاع ضمير عنده إلى البائع الثاني أصوب من إرجاعه إلى المشتري
الثاني فلا يخالف قول الامام لما في البحر لو باعه فاطلع مشتره على عيب قديم به لا يحدث مثله وحدث عنده
عيب ورجع بنقصان العيب القديم فعنده لا يرجع البائع على بائعه بنقصان العيب القديم وعندهما يرجع كذا
ذكره الاسيحي ومثله في الصغرى اه فافهم (قوله وهذا) أي اشتراط القضاء للرد اه ح (قوله لو بعد
قبضه) أي قبض المشتري الثاني المبيع ط (قوله فلو قبله الخ) أي فلو كان الرد قبل قبضه فالمشتري الأول أن
يرده على البائع الأول مطلقا سواء كان رد عليه بقضاء أو برضى المشتري الأول الذي هو البائع الثاني لأن بيع
المبيع قبل قبضه لا يجوز فلا يمكن جعله يباع جديدًا في حق غيره ما جعل فسخًا من الأصل في حق الكل فصار
كلو باع المشتري الأول للثاني بشرط الخيار له أو يباع فيه خيار رؤيته فانه إذا فسخ المشتري الثاني بحكم الخيار
كان للأول أن يرد مطلقا والفسخ بالخيارين لا يتوقف على قضاء قال الزيلعي وفي العقار اختلاف المشايخ
على قول أبي حنيفة والظاهر أنه بيع جديد في حق البائع الأول لأن العقار يجوز بيعه قبل القبض عنده فليس
له أن يرد على بائعه كأنه اشتراه بعدما باعه وعند محمد فسخ لانه لا يجوز بيعه قبل القبض عنده وعند أبي يوسف
بيع في حق الكل اه من حاشية نوح أفندي (قوله وهذا) الإشارة إلى قوله رد على بائعه (قوله
فلا رد مطلقا) أي لا قضاء ولا رضى لأن بيعه بعد رؤيته العيب دليل الرضى به (قوله وهذا) أي اشتراط
القضاء للرد (قوله في غير التقدين) قال في البحر وقيد بالمبيع وهو العين احترازًا عن الصرف فانه يجعل
فسخًا إذا رد تبع لافرق بين القضاء والرضى لانه لا يمكن أن يجعل يباع جديدًا الآن الذي نارهنا لا يتعين في العقود
فاذا اشترى دينارًا بدها ثم باع الدينار من آخر ثم وجد المشتري الثاني بالدينار عيبًا ورده المشتري بغير قضاء فانه
يرده على بائعه لما ذكرناه وجهه في الكافي بأن العيب ليس بمبيع بل المبيع السليم فيكون المبيع ملك البائع فإذا
رد على المشتري يرد على بائعه أما هنا المبيعان موجودان وذكر في الظهيرية وعلى هذا إذا قبض رجل
دراهم على رجل وقضاها من غريمه فوجد بها الغريم زيفًا فاردّها عليه بالقضاء فلا ردّها على الأول اه وما ذكر

وفي المجتبى لو كان من هذا الباب
فأصله ثم انظر بائعه بوقوع
فأردته رجع بنقصان العيب
عندهما وبه ينق (باع
ما اشتراه فرد) المشتري

الثاني (عليه يبيع رده على
بائعه لو رد عليه بقضاء) لانه
فسخ ما لم يحدث به عيب آخر
عنده فيرجع بالتدبيران وهذا
(لو بعد قبضه) فلو قبل رده
مطلقا في غير العقار كالرد بخيار
الرؤية أو الشرط دور وهذا
إذا باعه قبل اطلاعه على
العيب فلو بعده فلا رد مطلقا
بجر وهذا في غير التقدين
لعدم تعيينهما فله الرد مطلقا
شرح مجمع

مطلب
لا يرجع البائع على بائعه بنقصان
العيب

مطلب
مهم قبض من غريمه دراهم
فوجد هازيًا فاردّها عليه بلا
قضاء

في الطهيرة أفنى به الخير الرمي - تبعاً لما في فتاوى قاري الهداية وفتاوى ابن نجيم وهذا إذا لم يكن أقر بقبض
حقه أو الثمن أو الدين فلما أقر بذلك ثم جاء لردّه لم يقبل منه لتساقطه كما أوضح ذلك العلامة الطرسوسي في أنفع
الوسائل ونقلت ذلك في تنقيح الحامدية وبقي ما إذا تصرف فيه القابض بعده بغيره فانه لا يردّه إذا ردت عليه
لما في التنبيه برهن القاضي عبد الجبار إذا أخذ من دينه ديناراً فجعله في الروث ليروج أو جعل الدرهم في البصل
ونحوه ليس له الرد كالرد على عيب مشريه ليس له الرد اهـ فليحفظ لكن سيد الشارح من موانع الرد العرض
على البيع إلا الدراهم إذا وجدها زوفاً فعرضها على البيع فليس يرثنى وسيد ذكره أيضاً في آخر متفرقات
اليوم وعلمه في الجربان حقه في الجباد فلم تدخل الزيف في ملكه لكن صرحوا بأنه لو تجاوز بها ملكها
وصارت عين حقه فصار الحاصل أنه لو رثنى بها امتنع الرد ولا فلا يردّها وان عرضها على البيع وبه يظهر أن
عرضها على البيع لا يكون دليل الرثنى بها فيحمل ما مر عن التنبيه على ما ذكرني بها صريحاً فليست مثل وسأقي
في متفرقات البيوع متناوياً وشرط قبض زيفاً بديل جيد كان له على أخرجاً لابه فلو علم وأنفقه كان قضاء اتفاقاً
ونفق أو أنفقه فهو قضاء لحقه فلو قام ردّه اتفاقاً وقال أبو يوسف إذا لم يعلم بدمشك زيفه ويرجع بحجبه
استحساناً كما لو كانت ستوفة أو تهرجة واختاروه للفتوى اهـ (قوله ولورد برضاه الخ) أي لورد المشتري
الثاني على الأول برضاه ليس له ردّه على بائعه سواء كان العيب يحدث مثله في المدة كالمرض أو لا كالاصبع الزائدة
لأن الرد بالعيب بعد القبض أقاله وهي بيع جديد في حق الثالث وضح في حق المتعاقدين والبائع الأول ثالثهما
فصار في حقه كأن المشتري الأول اشتراه من الثاني فلا خصومة له مع بائعه لا في الرد ولا في الرجوع بالنقصان
بخلاف الرد بقضاء القاضي فانه فسح في حق الكل لعموم ولايته فيصير كأن البائع الأول لم يبعه أفاده فوح
افندي (تنبيه) الوكيل بالبيع على هذا التفصيل فإذا ردت عليه المبيع بقضاء لزم الموكل ولو بدونه لزمه دون
الموكل وليس له أن يخاضم الموكل وان كان العيب لا يحدث مثله هو الصحيح لأن الرد بقضاء في حق الموكل بمنزلة
الاقالة وتماه في الخاتمة (قوله أو حط عن) فيما إذا حدث عنده عيب آخر فانه يحط من الثمن نقصان العيب
كما مر (قوله بعد قبضه المبيع) قيد اتفاقاً لأن البائع له المطالبة بالثمن قبل تسليم المبيع فإذا ادعى المشتري
عيباً لم يجبر فصدق عدم الجبر قبل القبض أيضاً بجر واعتراض بأنه لا يجبر وان ثبتت المطالبة قلت وهو ممنوع
والأخاف أنه المطالبة فافهم (قوله لم يجبر المشتري) لاحتمال صدقه عني والاولى للشارح ذكر المشتري عقب
قوله ادعى لتسحب الضمان كلها عليه (قوله لاثبات العيب) أي اثبات وجوده عنده وعند البائع فإذا أثبتته
كذلك رد المبيع على البائع أو قبله ودفع ثمنه (قوله أو يحلف بائعه على نفيه) أي نفي العيب عنده أي عند
البائع وقوله ويدفع الثمن أي المشتري بعد أن حلف البائع وقوله ان لم يكن شهود مرتبطة بقوله ويجحلفه أو بقوله
ويدفع والاولى إسقاطه للعلم به من عطف أو يحلف على يبرهن ثم اعلم أن المتبادر من هذا أن له تحليف البائع
قبل إقامة البينة على قيام العيب للحال وهذا قوله ماوروا به ضعفة عن الامام والصحيح عنده ما ذكره عقبه في
مسألة دعوى الاباق من أنه لا يحلف بائعه حتى يبرهن المشتري أنه أتى عنده كما يأتي بيانه وعن هذا أول الزيلعي
قول الكثر أو يحلف بائعه بقوله أي بعد إقامة المشتري البينة أنه وجد فيه عنده أي عند المشتري وأوله في الجربا
إذا أقر البائع بقيام العيب به ولكن أنكر قدمه واعترضه في النهر بأنه مما لا دليل في كلامه عليه ثم قال وقد
ظهر لي أن موضوع هذه المسألة في عيب لا يشترط تكراره كالولادة فإذا ادعى المشتري ولا يبرهان له حلف بائعه
وقوله بعده ولو ادعى اباً باقياً لما يشترط تكراره والا كان الثاني حشواً وقد بره فاني لم أر من عرّج عليه اهـ قلت
وأشار إليه الشارح بقوله الآتي مما يشترط الخ (قوله وان ادعى غيبة شهوده) أي عدم حضورهم في المصر أو
لوقال لي بينة حاضرة أمهله القاضي إلى المجلس الثاني إذا لضر رفيه على البائع بجر (قوله تقبل خلافاً لهما
فتح) عبارة الفتح تقبل في قول أبي حنيفة وعند محمد لا تقبل ولا يحفظ في هذا رواية عن أبي يوسف اهـ وذكر قبله
أنه لو قال لي بينة حاضرة ثم أتى بها تقبل بلا خلاف (قوله ولزم العيب بنكوله) أي لزمه حكمه لأن النكول حجة
في المال لانه بذل أو اقرار (قوله أبا فاق ونحوه الخ) احتراز عما لا يشترط تكرره وهو ثلاث زني الجارية والتواد
من الزنى والولادة كما قدمه أول الباب ففيه لا يشترط إقامة البينة على وجودها عند المشتري بل يحلف عليها
البائع ابتداء كافي الجبر (قوله عندهما) أي عند البائع والمشتري (قوله وجنون) قيل هذا على القول

(ولو) ردّه (برضاه) بقضاء
(لا) وان لم يحدث مثله في الاصح
لانه اقاله (ادعى عيباً) موجبا
لفسخ أو حط عن (بعد قبضه
المبيع لم يجبر) المشتري (على
دفع الثمن) للبائع (بل يبرهن)
المشتري لاثبات العيب (أو
يحلف بائعه) على نفيه ويدفع
الثمن ان لم يكن شهود (وان
ادعى غيبة شهوده دفع) الثمن
(ان حلف بائعه) ولو قال
أحضرهم إلى ثلاثة أيام أجله
ولو قال لا بينة لي خلفه ثم أتى
بها تقبل خلافاً لهما فتح (ولزم
العيب بنكوله) أي البائع عن
الحلف (ادعى) المشتري (اباقاً)
ونحوه مما يشترط لردّه وجود
العيب عندهما كبول وسرقة
وجنون

قوله مرتبط بقوله ويجحلفه هكذا
بخطه مع أن الذي في الشارح
أو يحلف بائعه على نفيه كافي
صدر القول فتأمل اهـ صحيحه

الضعف المنقول عن العيني فيما تقدم اه قلت الذي تقدم هو أن الجنون مما يختلف صغرا وكبرا بمعنى انه اذا وجد في البائع في الغفرو في يد المشتري في الكبر لا يكون عيبا كالاباق وأخويه والكلام خناسا في اشتراط المعاودة عند المشتري وهو التول الاصح كما تقدمه الشارح وهذا غير ذلك كما لا يخفى وبني عليه ط أيضا فافهم (قوله لم يحلف بانه) قال في البحر رأى اذا ادعى عيبا يطالع عليه الرجال ويمكن حدوثه فلا بد من اقامة البينة أولا على قيامه بالبيع مع قطع النظر عن قدمه وحدونه لينتصب البائع خصما فان لم يبرهن لايمن على البائع عند الامام على الصحيح وعند ما يحلف على نفي العلم ونعامة فيه (قوله اذا أنكر قيامه للرجال) أما لو اعترف بذلك فانه يسأل عن وجوده عنده فان اعترف به رده عليه بالتام من المشتري وان انكر طولب المشتري بالبينة على أن الاباق وجد عند البائع فان اقامه رده والا حلف نهر (قوله انه قد أنق عنه) أي عند المشتري نفسه لان التول وان كان قول البائع لكن انكاره انما يعتبر بعد قيام العيب به في يد المشتري ومعرفة تكون بالبينة درر (قوله فان برهن) أي المشتري على قيامه للرجال نهر (قوله حلف بانه عندهما) صوابه انشاقا لان الخلاف في تحلف البائع انما هو قبل برهان المشتري كما علمت أما بعده فانه يحلف انشاقا لانه انتصب خصما حين أثبت المشتري قيام العيب عنده عند الامام فكذا عندهما بالاولى (قوله بالله ما أنق قط) عدل عن قول الكزوري غير والله ما أنق عندك قط بزيادة الظرف لما قاله الزيلعي من أن فيه ترك النظر للمشتري لانه يحتمل انه باعه وقد كان أنق عند غيره وبه رده عليه فالاحوط أن يحلف ما أنق قط أو ما يتحقق عليك الرد من الوجه الذي ذكره أول قد سلمه وما به هذا العيب قال في النهر الا أن كون حذف الظرف أحوط بالنظر الى المشتري مسلم لا بالنظر الى البائع اذ يجوز انه أنق عند الغاصب ولم يعلم منزل المولى ولم يقدر عليه وقد مر أنه ليس بعيب فالاحوط بالله ما يستحق عليك الرد الخ وما بعده وفي الزاوية والاعتماد على المروي عن الثاني بالله ما لهذا المشتري قبلك حق الرد بالوجه الذي يدعيه تحلفا على الحاصل اه ولا يحلف بالله لقد باعه وما به هذا العيب لان فيه ترك النظر للمشتري بل هو اذ حدوثه بعد البيع قبل التسليم فيكون بارأ مع انه يوجب الرد قيل كيف يحلف على البتات مع انه فعل الغفرو التحليف فيه انما يكون على العلم واجيب بأنه فعل نفسه في المعنى وهو تسليم المعقود عليه سليما كما التزمه قاله السرخسي قال في الفتح وعما نظر رخصانه انه لو لم يأنق عند البائع وأنق عند المشتري وكان أنق عند آخر قبل هذا البائع ولا علم للبائع بذلك فادعى المشتري بذلك وأثبت رده به ولو لم يقدر على اثباته له أن يحلف على العلم وكذا في كل عيب يرد في تكرره اه والمطارحة القاء المسائل وهي هنا ليست في أصل الرد كما ظنه في البحر فقال انه منقول في القية بل في تحليفه على عدم العلم أخذ من قولهم انما يحلف على البتات لا دعائه العلم به والغرض هنا انه لا علم له به قد براه اه ما في النهر ملخصا ونعامة فيه (قوله وما جتن) الاولى اسقاطه كما تعرفه (قوله وفي الكبير الخ) عطف على محذوف تقديره هذه الكيفية في اباق الصغير وفي الكبير الخ ط (قوله لاختلافه صغرا وكبرا) فيحتمل انه أنق عنده في الصغير فقط ثم أنق عند المشتري بعد البلوغ وذلك لا يوجب الرد لاختلاف السبب على ما تقدم فلما أقره انشاء الحلف على ما أنق عنده قط أضررنا به وأزمناه ما لا يلزمه ولو لم يحلف أصلا أضررنا بالمشتري فيحلف كما ذكره كذا في كل عيب يختلف فيه الحال فيما بعد البلوغ وقبله بخلاف ما لا يختلف كالجنون فتح فعلى هذا كان الاولى اسقاط قوله وما جتن لانه لا يناسب قوله وفي الكبير الخ (قوله خني كتابا) أي من كل عيب لا يعرف الا بالتجربة والاختبار كالسرقة والبول في الفراش والجنون والزنى فتح (قوله وعلم حكمه) أي حكم رده مما ذكره المصنف اتفاقا (قوله للتيقن به) أي في يد البائع والمشتري فتح (قوله اذا لم يتدع الرضى به) أي رضى المشتري به أو العلم به عند الشراء أو الإبراء منه فان ادعاه سأل المشتري فان اعترف امتنع الرد وان أنكر أقام البينة عليه فان عجز يستحلف ما علم به وقت البيع أو ما رضى وشهوه فان حلف رده وان نكل امتنع الرد فتح (قوله ككبد) أي كوجع كبده وطعمال فتح وفي بعض النسخ ككبدى ساء التسبب أي كداء منسوب الى الكبد (قوله فيكفي قول عدل) أي لتوجه الخصومة قال في الفتح فان اعترف به عندهما رده وكذا اذا أنكره فأقام المشتري البينة أو حلف البائع فشكل الا ان ادعى الرضى فيعمل ما ذكرنا وان أنكره عند المشتري يريه طبييين مسلمين عدلين والواحد يكتفي والاشنان احوط فاذا قال به ذلك يخاصمه في انه كان عنده اه واشتراط العدلين منهم انما هو للرد والواحد لتوجه الخصومة فيحلف البائع كما

(لم يحلف بانه) اذا أنكر
قيامه للرجال (حتى يبرهن
المشتري انه) قد (أنق عنده
فان برهن حلف بانه) عندهما
(بالله ما أنق) وما سرق وما جتن
(قوله) وفي الكبير بالله ما أنق
مذبلع مبلغ الرجال لاختلافه
صغرا وكبرا واعلم أن العيوب
أنواع خني كتابا وعلم حكمه
ونظائر كعور وصمم واصبح
زائدة أو ناقصة فيتضمن بالرد
بلاعيين للتيقن به اذا لم يتدع
الرضى به وما لا يعرفه الا الاطباء
ككبد فيكفي قول عدل

في البدائع ولكن في أدب القاضي ما يخالفه بجر قال في البرازية وفي أدب القاضي الذي يرجع فيه إلى الأطباء لا يثبت في حق توجبه الخصومة ما لم يتفق عدلان بخلاف ما لا يطلع عليه الرجال حيث ثبت بقول المرأة الواحدة في حق الخصومة لا في حق الرد اهـ قلت الأول اظهر لأن العدلين يكتبن فيهما اللابيات فيكفي الواحد لتوجبه الخصومة ولذا جزم به في الخاتمة حيث قال ان أخبر بذلك واحد ثبت العيب في حق الخصومة والدعوى وان شهد عدلان انه قدّم كان عند البائع ردّه على البائع (قوله فيكفي قول الواحدة) أي لا يثبت العيب في حق الخصومة لا في الرد في ظاهر الرواية خاتمة وقد أشار إلى هذا بقوله فيحلف البائع اذ لو ثبت الرد بقولها لم يتجئ إلى التحليف وهذا اذا كان بعد القبض بالاتفاق كما في شرح الجامع لقاضي خان فلو قبله ففيه اختلاف الروايات ففي الخاتمة ان آخر ما روى عن محمد وأبي يوسف انه يردّ بشهادتين في الجبل فلا تردّ بشهادتين وفي الذخيرة الواحدة العدالة تكفي والثنتان أحوط فاذا قالت واحدة عدلة أو ثنتان انها حلفت بيبث العيب في حق توجبه الخصومة ثم ان قالت أو قلنا كان ذلك عند البائع ان كان ذلك بعد القبض لا تردّ بل يحلف البائع لان شهادة النساء حجة ضعيفة والعقد بعد القبض قوي ولا يفسخ العقد القوي بحجة ضعيفة وان قبل القبض فكذلك لا ردّ بقول الواحدة أما المثني فتقبل على قياس قوله لا تردّ وعلى قياس قولهما تردّ ذكر الخصاص انها لا تردّ في ظاهر رواية أصحابنا وفي القدوري انه المشهور من قولهما لان ثبوت العيب بشهادتين ضروري ومن ضرورة ثبوته توجبه الخصومة دون الرد فيحلف البائع فان نكل تأيدت شهادته بشهادتين بيبث قوله فيثبت الرد وروى الحسن عن الامام ثبوت الرد بشهادتين في الجبل لانه تعالى تولى علمه بنفسه اهـ ما في الذخيرة ملخصا ثم ذكر روايات آخر والحاصل أن شهادة الواحدة أو الثنتين يثبت بها العيب المذكور في حق توجبه الخصومة لا في حق الرد سواء كان ذلك قبل القبض أو بعده في ظاهر الرواية عن علماءنا الثلاثة وهو المشهور فكان هو المذهب المعتمد وان اقتصر في كثير من الكتب على خلافه وقد منّا ما يؤيد ذلك عن الفتح في آخر خيار الشرط ولا ينافي ذلك ما اتفق عليه أصحاب المتون في أول كتاب الشهادة من قبول شهادة الواحدة في البكارة والعيوب التي لا يطلع عليها إلا النساء لان المراد به أن العيب يثبت بقولهن ليحلف البائع كما نص عليه في الهداية هناك وهذا معنى قولهم هنا يثبت في حق توجبه الخصومة فاعتمد تحقيق هذا المجل فأنك لا تجد في غيره هذا الكتاب والحمد لله الملك الوهاب (قوله قلت وبقي خامس الخ) هذا الفرع مذكور في الفتح والبحر والنهر لكنهم اقتصروا على عدل الأنواع أربعة فلما رأى الشارح مخالفة حكمه لهذه الأربعة جعله نوعا خامسا فكان من زيادته الحسنة فافهم قلت ومن هذا النوع ما لو ادّعى ارتفاع حوض الجارية فقد صرحوا بأنه لا تقبل الشهادة عليه لانه لا يعلم الامناء وتوجه الخصومة بقولها على ما اختاره في الفتح ثم على ما اختاره غيره من انه لا بد من دعوى المشتري انه عن داء فيرجع فيه إلى شهادة الأطباء أو عن حبل فيرجع إلى شهادة النساء لا يكون من هذا النوع بل من أحد النوعين قبله (فروع) لو أراد المشتري الرد ولم يدع البائع عليه مسقطا لم يحلف المشتري وعند الثاني يحلف وفي الخلاصة والبرازية ان القاضي لا يستحلف الخصم بلا طلب المدعى إلا في مسائل منها خيار العيب وفي البدائع لو أخبرت امرأة بالحبل وامرأتان بعدهم صحّت الخصومة ولا يقبل قول النافية وفي التهذيب برهن البائع انه حدث عند المشتري وبرهن المشتري انه كان معيبا في يد البائع تقبل بينة المشتري بجر ملخصا (قوله قبل القبض للكل) ذكر الكل غير قيد فأن قبض البعض حكمه حكم ما إذا لم يقبض الكل كاذكره المصنف عقبه ولكن لما افرد المصنف البعض بالذكر علم أن كلامه هنا في الكل فالذاصر ح به الشارح ثم لو قال المصنف قبل القبض ولوللبعض لاستغنى عن قوله بعده وان قبض أحدهما (قوله خير في الكل) أي في القيمي وغيره بقرينة قوله وان بعده خير في القيمي لا في غيره فالمراد أنه بخير في الباقي بعد الاستحقاق بين امساكه وردّه فليس المراد بالكل كل المبيع حتى يرد عليه أن البيع في البعض المستحق باطل فافهم (قوله لتفرق الصفقة) أي تفرقها على المشتري قبل تمامها لانها قبل القبض لم تتم فلذا كان له الخيار (قوله وان بعده الخ) أي وان كان استحقاق البعض بعد القبض خير في القيمي لا في غيره اذ لا يضّر التبعض (قوله كما سيبي) لم أره في هذا الباب صريحا تأمل (قوله فلو استحق) بيان لقوله فحكمه حكم ما قبل قبضه مسا وقوله أو تعيب زيادة بيان والا فالكلام في الاستحقاق وأما تعيب أحد الشئتين فسيذكره المصنف في قوله اشترى عبدان الخ (تنبيه) حاصل ما ذكره المصنف في هذه المسائل ما في جامع

مطلب
فيما لا يطلع عليه إلا النساء

ولا يثبت له عند بائعه عدلين وما
لا يعرفه إلا النساء كرتق فيكفي
قول الواحدة ثم يحلف البائع
عيني قلت وبقي خامس ما لا
يتطره الرجال والنساء ففي
شرح قاضي خان شري جارية
وادّعى انها خنتي حلف البائع
(استحق بعض المبيع فان)

كان استحقاقه (قبل القبض)
للكل (خير في الكل) لتفرق
الصفقة (وان بعده خير
في القيمي لا في غيره) لا
تعيض القيمي عيب لا المثلّي
كما سيبي (وان شري شئتين

فقبض أحدهما دون الآخر
فحكمه حكم ما قبل قبضهما)
فلو استحق أو تعيب أحدهما

خير
مطلب
يحلف المشتري انه لم يفعل
مسقطا لخيار العيب

مطلب
في تخيير المشتري اذا استحق
بعض المبيع

الفصولين عن شرح الطحاوي - لاستحق بعض المبيع قبل قبضه بطل البيع في قدر المستحق وبخبر المشتري في الباقي سواء أورث الاستحقاق عيبا في الباقي أو لا لتفرق الصفقة قبل التمام وكذا الاستحقاق بعد قبض بعينه سراء استحق المقبوض أو غيره بخبر المشتري ولو لم يورث عيبا فيه - كقولنا بين أوقنين استحق أحدهما أو كليهما أو وزني - استحق بعينه ولا ينثر تبعينه فالمشتري يأخذ الباقي بلا خيار اه وفي النهر عن العناية حكم العيب والاستحقاق سيان قبل القبض في جميع الصور يعني فيما يكال ويوزن وغيرهما وحكمهما بعد القبض كذلك في المكبل والموزن (قوله وما في الحواوي) أي من أنه إذا أسكه بعد الاطلاع على العيب مع قدرته على الرد كان رضاه ح (قوله كدليل الرضى) مما يأتي قريبا وصريحه بالاولى (قوله وفي الخلاصة الخ) حيث قال وجده عيبا ولم يجد البائع ليرده فأطعمه وأسكه ولم يتصرف فيه تصرفا يديل على الرضى فانه يرده على البائع لو حضر ولو ذلك يرجع بالنقصان اه أي ولا يرجع على بائعه بالثمن وهذا اذا لم يرفع الامر الى القاضي كما سيذكره المصنف (قوله واللبس والركوب الخ) أي لو اطلع على عيب في المبيع قلبه أو ركه حاجته فهو رضى دلالة ولو كان ركوبه للدابة لينظر الى سيرها ولبسه الثوب لينظر الى قدرته كافي النهر وغيره فان قلت ان فعل ذلك لا يطل خيار الشرط فكذلك خيار العيب قلت فرق في الذخيرة بأن خيار الشرط مشروع للاختبار واللبس والركوب مرة يراد به ذلك بخلاف خيار العيب فانه شرع للرد ليصل الى رأس ماله عند الجزع عن الوصول الى الفاتت فلا يحتاج الى أن يحتج بالمبيع (تنبيه) أشار الى أن الرضى بالعيب لا يلزم أن يكون بالقول ثم ان الرضى بالقول لا يصح معلقا لما في البحر عن البرازية عثر على عيب فقال للبائع ان لم أردت اليك اليوم رضيت به قال محمد القول باطل وله الرد (قوله والمداد اذ له أوبه) أي انه يشك ما لو كان المبيع عبدا مثل فداؤه من عبده أو كان دواء فداوى به نفسه أو غيره بعد اطلاعه على عيب فيه (قوله رضى بالعيب الذي يداويه فقط) قال في البحر المداد اذ انما تكون رضى بعيب دواؤه أما اذا دوى المبيع من عيب قد برئ منه البائع وبه عيب آخر فانه لا يتمتع برده كافي للولولجية اه وفي جامع الفصولين شري معباف رأى عيبا آخر فعالج الاول مع علمه بالثاني لا يرده ولو عالج الاول ثم علم عيبا آخر فله رده اه قلت بقي ما لو اطلع على العيب بعد الشراء ولم يكن قد برئ البائع منه فدأوه ثم اطلع على عيب آخر وظاهر كلام الشارح انه يرده وهو الظاهر كالرضى بالاول صريحنا ثم رأى الآخر اذ قد رضى بعيب دون عيب أو بعيب واحد لا بعينين تأمل ثم رأيت في الذخيرة عن المشتري عن أبي يوسف وجد بالجارية عبدا فداواها فان كان ذلك دواء من ذلك العيب فهو رضى والا فلا الا أن ينقصها اه (قوله ما لم ينقصه) كما اذا دوى يده الموجودة فشلت أو عينه من يباض بها فاعورث فانه يتمتع برده بعيب آخر لما حدث فيه من النقص عند المشتري ط (قوله بعد العلم بالعيب) أي علمه بكون ذلك عيبا في الخاتمة لرأى بالامة قرحة ولم يعلم انها عيب فشرها ثم علم انها عيب له رد حال انه لما يشتبه على الناس فلا يشت الرضى بالعيب اه وقدما انه لو كان مما لا يشتبه على الناس كونه عيبا ليس له الرد وفي نور العين عن المنية قال البائع بعد تمام البيع قبل القبض تعيب المبيع فاتهمه المشتري في اخباره ويقول ان غرضه أن أرد عليه فتبعضه المشتري لا يكون رضى بالعيب ولا تصرفه اذ لم يصدقه لكن الاحتياط أن يقول له لا أعلم بذلك وأما لا أرضى بالعيب فلو ظهر عندي أردته عليك اه (قوله والارض) أي نقصان العيب (قوله ومنه العرض على البيع) ولو بأمر البائع بأن قال له اعرضه على البيع فان لم يشتري منك رده على وتوطلب من البائع الاقالة فأبى فليس بعرض فله الرد ولو عرض بعض المبيع على البيع أو قال رضيت ببعضه بطل خيار الرؤية وخيار العيب جامع الفصولين وقدما عن الذخيرة أن قبض المبيع بعد العلم بالعيب رضى بالعيب وفي جامع الفصولين قبض بعضه رضى ثم نقل ليس برضى حتى يسقط خياره عند أبي يوسف اه قلت وهذا في غير المثلي لما في البحر عن البرازية لو عرض نصف الطعام على البيع لزمه النصف ويرد النصف كالبائع اه وسيدكر الشارح الكلام في الاستخدام (تنبيه) نقل في البحر من جملة ما يدل على الرضى بالعيب بعد العلم به الاجارة والعرض عليها والمطالبة بالغلة والرحن والكتابة أما لو أجره ثم علم بالعيب فله تضيها للعدور ويرد بخلاف الرهن فلا يرده الا بعد انفكاكه ومنه ارسال ولد البقرة عليها ليرضع منها وحلب لبنها أو شربه وحل يرجع بالنقصان قولان وابتداء سكنى الدار والدوام عليها وسقى الارض وزراعتها وكسح الكرم والبيع كالأوبعضا والاعتاق والهبة

مطلب
فيما يكون رضى بالعيب

(وهو) أي خيار العيب بعد رؤية العيب (على التراخي) على المعتقد وما في الحواوي غريب بحر (فلو خاصم ثم تزل ثم عاد وخصم فله الرد) ما لم يوجد مبطله كدليل الرضى فتح وفي الخلاصة لم يجد البائع حتى ذلك يرجع بالقبضان (واللبس والركوب والمداد اذ له أوبه عيني) رضى بالعيب الذي يداويه فقط ما لم ينقصه من جسد كذا كل مفيد رضى بعد العلم بالعيب يمنع الرد والارض ومنه العرض على البيع
مطلب
فيما يكون رضى بالعيب وينع الرد

قوله اذا اطله هكذا بخطه
بالالف ولعل صوابه طلاه
بدونها كما يستفاد من القاموس
والمصباح اه مصححه

الا الدراهم اذا وجد هازي وفا
فعرضها على البيع فليس
برضى كعرض ثوب على خياط
لينظر أيكفيه أم لا أو عرضه
على المقومين لم يقم ولو قال له
البائع أتبعه قال نعم لم
ولو قال لا لا لأن نعم عرض
على البيع ولا تقرير للملكه
بزازية (لا) به كون رضى
(الركوب للرد) على البائع
(أو شراء العلف) لها (أو للسقي
(و) الحال أن المشتري (لا بدله
منه) أي الركوب للجزأ وصعوبة
وهل هو قيد للاخيرين أو الثلاثة
استظهر البرجندى الثاني
واعتمده المصنف تبعاً للدرر
والبحر والشمى وغيرهم الاقول
ولو قال البائع ركبها
لحاجتك وقال المشتري بل
لا ردها فاقول للمشتري بحر
وفي القتح وجد بها عيباً في السفر
فخلفها فهو عذر

ولو بلا تسليم لانها أقوى من العرض ودفع باقى الثمن وجع غلات الضيعة وكذا تركها لانه تضييع وليس منه اكل
ثم الشجر وغلة القن والدار وارضاع الامة ولد المشتري وضرب العبدان لم يؤثر الضرب فيه اه ملخصا وفي
الذخيرة اذا اطله بعد رؤية العيب أو حجه او جزأه فليس برضى ثم ذكر تفصيلا في الجملة بين كونها دواء
لذلك العيب فهو رضى والا فلا وفيها أمر رجلا يبعه ثم علم أن به عيبا فان باعه الوكيل بحضرة الموكل ولم يقل
شيأ فهو رضى بالعيب (قوله الا الدراهم الخ) ذكر المسألة في الذخيرة وجامع الفصولين وغيرهما وسيد كرها
الشارح في آخر متفرقات البوع عن الملتقط ثم انه ينبغي أن يذكر هنا أيضا ما امتنع رده قبل البيع بزيادة رضىها
كما لو ت السويق أو خايط الثوب ثم اطاع على عيب ثم باعه فان بيعه بعد رؤية العيب لا يكون رضى وله الرجوع
بنقصانه كما مر فكذلك الوعرضه على البيع بالاولى (قوله فليس برضى) فلا يمنع الرد على المشتري لان ردها
لكونها خلاف حقه لان حقه في الجياذ فلم تدخل الزیوف في ملكه بخلاف المبيع العين فانه ملكه فالعرض
رضى بعيبه بحر ومثل ذلك ما لو باعها ثم ردت عليه بلا قضاء فلدها على بائعه كما قدمه الشارح عند قوله باع
ما اشتراه الخ وقد مناهم الكلام على ذلك (قوله كعرض ثوب الخ) محترز قوله على البيع والتشبيه في عدم
الرضى (قوله قال نعم) الاولى فقال نعم عطا على قال الاول (قوله لزوم) جواب لو أى لزوم البيع ولا يمكنه
رده بالعيب قال في نور العين وهذه تصلح حيلة من البائع لاسقاط خيار العيب عن مشتريه (قوله ولا تقرير
للملكه) لفظ لا مبتدأ وتقرير خبره والضمير في ملكه للبائع كانه يقول لا يبعه لكونه ملكا لا في رده عليك وفي
البرازية وينبغي أن يقول بدل قوله نعم لا لان قوله نعم الخ يريد بذلك تنبيه المشتري على لفظ يتمكن به من
الرد وهو لفظ لا ويحذره من مانع الرد وهو نعم ط وبه اندفع توقف المحشى في هذه العبارة وكأنه فهم ان قوله
وينبغي أن يقول الخ أى يقول الناقل لحكم المسألة فيصير المعنى ولو قال له البائع أتبعه فقال لا لم فينا فى
ما ذكره الشارح وليس كذلك بل ضمير يقول للمشتري أى ينبغي للمشتري أن يقول لا بدل قوله نعم لئلا يلزم
البيع فيكون تحذير للمشتري فافهم ثم ان الذى رأيت في البرازية وغالب نسخ البحر نقلها عن ولا تقرير لملكته
أى تمكنه من الرد على البائع وعليه فالضمير للمشتري (قوله الركوب للرد على البائع) وكذا الوركه ليرده
فيجز عن البينة فركبها بما فله الرد بحر عن جامع الفصولين أى له رده بعد ذلك اذا وجد بينه على كون العيب
قدما لان ركوبه بعد الجز ليس دليل الرضى (قوله أو شراء العلف لها) فالوركه العلف دابة أخرى فهو رضى
كأفي الذخيرة (قوله للجزأ وصعوبة) أى العجزه عن المشى أو صعوبة الدابة بكونها لا تستفاد معه (قوله وهل هو)
أى قوله ولا بدله منه (قوله واعتمده المصنف الخ) الذى في شرح المصنف والدرر والشمى والبحر جعله قيدا
للاخيرين فقط ولكن في كثير من النسخ واعتمده المصنف بالضمير وهى الصواب فقوله وغيرهم بالجز عطف على
يجرور اللام في قوله تبعاً للدرر الخ وقوله الاول بالنصب مفعول اعتمد أ ما على نسخة اعتمده بالضمير يكون
قوله وغيرهم مرفوعا والتقدير واعتمد غيرهم الاول ومشى في القتح على الاول وفي الذخيرة على الثاني قال ويبدل
له ما ذكره محمد في السير الكبير أن جوالق العلف لو كان واحدا فركب لا يكون رضى لانه لا يمكن حله
الا بالركوب بخلاف ما اذا كان اثنين اه لكن قال في القتح ان العذر المذكور في السقي يجري فيما اذا كان
العلف في عدلين فلا ينبغي اطلاق امتناع الرد فيه اه وبقي قول ثالث هو ظاهر الكثرة وهو أنه غير قيد في الثلاثة
وظاهر الزيلعي اعتماده حيث عبر عن القولين بقيل وفي الشرح نبالة عن المواهب الركوب للرد أو للسقي أو لشراء
العلف لا يكون رضى مطلقا في الاظهر اه فافهم (قوله فالقول للمشتري) لان الظاهر يشهد له ط وكذا
لو قال ركبها للسقي بلا حاجة لانها تستفاد وهى ذلول ينبغي أن يسمع قول المشتري لان الظاهر أن مسوق الركوب
بلا بطل الرد خوفاً من شئ مما ذكرنا لا حقيقة الجوع والصعوبة والناس يختلفون في تحيل أسباب
الخوف فرب رجل لا يخطر بخاطر شئ من تلك الاسباب وآخر بخلافه كذا في القتح (قوله فهو عذر) قال
في الشرح نبالية بعد نقله ويخالفه ما في البرازية لو حل عليه فاطاع على عيب في الطريق ولم يجد ما يحميه عليه
ولو اتقاء في الطريق يلق لا يتمكن من الرد وقيل يتمكن قياسا على ما اذا حل عليه علفه قلت الفرق واضح
فان علفه مما يقومه اذ لولاه لا يبقى ولا كذلك العدل فكان من ضرورة الرد اه ما في البرازية وهذا يفيد
أن ما في القتح ضعيف اه ط قلت وذكر الفرق أيضا في جامع الفصولين ويؤيده ما في الذخيرة عن السير الكبير

اشترى دابة في دار الاسلام وعزا عليها فوجد بها عيبا في دار الحرب ينبغي له أن لا يركبها لان الركوب بعد العلم
 بالعيب رضى منه فلا يمكن من ردها فليحترز منه وان لم يجد دابة غيرها لان العذر الذي له غير معتبر فليارجع
 الى البائع والركوب لحاجته دليل الرضى اه ملخصا وحاصله أن الركوب دليل الرضى وان كان لعذر لان عذره
 أزمه الرضى بالعيب لانه لا يعتبر في حق البائع وأنت خير بأن هذا مختلف للقول الثالث الذي اعتمدته الزيلعي
 وغيره كما قد مرناه اتفاقا وقد يجاب بأن العذر في ركوبها للثقة واللف انما هو لغير البائع اذ فيه حياتها بخلاف العذر
 في مسألة السر الكبير والتي قلنا (قوله اختلاف بعد التقاض الخ) أي لو اشترى جارية مثلا فقبضها وأقبض
 الثمن ثم جاء ليردها بعيب واعترف به البائع الا انه قال بعثك هذه وأخرى معها فذلك على رخصة هذه فقط
 من الثمن لا كله وقال المشتري بعثتها وحدها فارد كل الثمن ولا يئنه لهما فالقول للمشتري لانه قابض ينكر
 زيادة يدعيه البائع ولان البيع انفسخ في المردود بالرد وذلك مستط للثمن عنه والبائع يدعي بعض الثمن بعد
 ظهور سبب السقوط والمشتري ينكر وتعامه في الفتح (قوله ليرزع الثمن الخ) عليه ادعوى البائع وبيان
 لقائدها على تقدير الرد أي رد الثمن لانه على دعواه يلزمه رد بعضه كما قررناه (قوله أوفى عدد المقبوض) أي
 بأن اتفقا على مقدار المبيع انه الجاريتان وقبض البائع منهما ثم جاء المشتري ليردها فاحدا فقال البائع قبضتني
 وانما استحق حصة هذه وقال المشتري لم أقبض سواها (قوله والقول للقباض) وتقبل بينته لاسقاط الميمن
 عنه كالمودع اذا ادعى الرد والهلاك وأقام بينة تقبل مع أن القول قوله والبينة لاسقاط الميمن مقبولة كذا
 في الذخيرة من باب الصرف بمر (قوله مطلقا) فسر ما بعده (قوله قدرا) أي قدر المبيع او المقبوض
 كما مر ومنه ما في النهر عن صلح الخلاصة لو قال المشتري بعد قبض المبيع موزونا وجدته ناقصا الا اذا سبق منه
 اقرار بقبض مقدار معين (قوله أوصفت) تبع في ذلك البحر عن العمادية ويحالفه ما في الظهيرية حيث قال
 وان اختلفا في وصف من أوصاف المبيع فقال المشتري اشتريت منك هذا العبد على انه كاتب أو جاز وقال
 البائع لم اشترط شيئا فالقول للبائع ولا يتحالفان اه ومثله في الذخيرة والتارخانية وفي فتاوى فاري الهداية
 اختلفا في وصف المبيع فقال المشتري ذكرت لي أن هذه السلعة شامية فقال البائع ما قلت الا انها بالدية أجاب
 القول للبائع يمينه لانه ينكر حق الفسخ والبينة للمشتري لانه مدع اه وفي النهر عن الظهيرية اشترى
 عبدين أحدهما بألف حالة والاخر بألف الى سنة صفقة أو صفقتين فرد أحدهما بعيب ثم اختلفا فقال البائع
 رددت مؤجل اثنان وقال المشتري بل محجول فالقول للبائع سواء ذلك ما في يد المشتري أولا ولا يتحالف اه
 ويؤيده قوله الاتي كالواختلفا في طول المبيع وعرضه على خلاف ما في النهر كما تعرفه فافهم (قوله فلو جاء
 ليرده الخ) تفريع على قوله تعيينا ومثله ما في البحر وغيره لو اختلفا في الرق فالقول للمشتري (قوله فالقول
 للبائع) والفرق أن المشتري في خيار الشرط والرؤية ينفسخ العقد بفسحه بلا توقف على رضى الآخر بل على علمه
 على الخلاف واذا انفسخ يكون الاختلاف بعد ذلك اختلافا في المقبوض فالقول فيه قول القباض بخلاف
 الفسخ بالعيب لا يفرد المشتري بفسحه ولكنه يدعي ثبوت حق الفسخ في الذي أحضره والبائع ينكره كذا في
 الفتح من آخر خيار الرؤية قلت ومقتضى هذا التعليل انه لو كان البيع فاسدا يكون القول في تعيين المبيع
 للمشتري لان العقد ينفسخ بفسحه بلا توقف على رضى الآخر وحى واقعة الفتوى (قوله كالواختلفا في طول
 المبيع وعرضه) لم أر هذا في الفتح وانما ذكر المسألة التي قبله مع الفرق الذي نقلناه عنه نعم ذكره في البحر عن
 الظهيرية مصرحاً بأن القول للبائع قلت وهو الذي رأيت في الظهيرية ومتخبا للعيني وكذا في الذخيرة
 والتارخانية فما نقله في النهر عن الظهيرية من أن القول للمشتري تحريف أو سبق قل فافهم ونص الظهيرية ابن
 سماعة عن محمد رجل باع من آخر ثوبا مر وبافقبضه أو لم يقبضه حتى اختلفا فقال البائع بعته على انه ست في سبع
 وقال المشتري اشتريته على انه سبع في ثمان فالقول قول البائع مع يمينه اه (تمة) قال بعتهما وبها قرحة في
 موضع كذا فجاء المشتري ليردها بقرحة في ذلك فأنكر البائع انها هذه القرحة بل القرحة برئت وهذه غيرها
 فالقول للمشتري والحاصل أن البائع اذا نسب العيب الى موضع وسماه فالقول للمشتري وان ذكره مطلقا
 فالقول للبائع وتعامه في الذخيرة (خاتمة) باع ألف رطل من القطن ثم ادعى انه لم يكن في ملكه يوم
 البيع قطن وعنده يوم الخصومة ألف رطل من القطن يقول اصبت به بعد البيع كان القول قوله يمينه كافي الخاتمة

مطلب
 معتم في اختلاف البائع والمشتري
 في عدد المقبوض أو قدره أو
 صفته

(اختلاف بعد التقاض في عدد
 المبيع) أو واحد أو متعدد
 ليرزع الثمن على تقدير الرد
 (أوفى عدد) (المقبوض) (القول
 للمشتري) لانه قابض والقول
 للقباض مطلقا قدرا أو وصفة
 أو تعيينا فلو جاء ليرده بخيار
 شرط أو رؤية فقال البائع
 ليس هو المبيع فالقول للمشتري
 في تعيينه ولو جاء ليرده بخيار
 عيب فالقول للبائع كالواختلفا
 في طول المبيع وعرضه فتح

(قوله اشترى عبد بن الخ) اعلم أن المبيع لا يخلو من كونه شيئا واحدا أو شيئين كواحد حكما من حيث لا يقوم أحدهما بلا صاحبه كصراحي باب وزوجي خف أو شيئين بلا اتحاد حكما كزوين وعبد بن ثم الحادث في المبيع نوعان عيب واستحقاق والإحوال ثلاثة قبل القبض وبعده وبعد قبض بعضه فقط أما لو وجد في بعضه عيبا قبل قبض كله وكان العيب موجودا وقت البيع أو حدث بعده قبل قبضه فالمشتري مخير بين أخذ الكل بثمنه أو رد كله لا المبيع وحده بخصته من الثمن وكذا ليس للبائع أن يقبل المبيع خاصة إلا إذا تراضيا على رد المبيع فقط وأخذ الباقي بخصته من الثمن فلهما ذلك إذا الصفة لا تتم قبل القبض بدليل انقضاء العيب برده بالرضى ولا قضاء ولو قبض بعضه فقط فوجد فيه أو فيما بقي عيبا لحكمه حكم الفصل الأول في كل ما مر إذا الصفة لا تتم بعد سواء كان المبيع واحدا أو أشياء ولو قبض كله فوجد بعضه عيبا قديما أو حادثا بين شرائه وقبضه فإن كان المبيع واحدا كدار وكرم وأرض وثوب أو كيلد أو وزنيا في وعاء واحد أو صورة واحدة أو شيئين كشيء واحد حكما يخير بين أخذ كله أو رد كله دون رد بعضه فقط لأنه زيادة عيب هو الاشتراك في الأعيان وإن كان شيئين أو أكثر بلا اتحاد حكما ككتاب وعبد أو كيلد أو وزنيا في أوعية مختلفة فللمشتري الرضى به بكل ثمنه أو رد المبيع فقط ولا يرد كله إلا بتراض ولا يرد المبيع إلا برضى أو قضاء إذا الصفة تمت فيصعق ثمنه فأيضا فأيضا المبيع بخصته من الثمن غير مبيع إذا المبيع المبيع دخل في البيع سليما وفي خيا وشرط ورؤية ليس له رد بعضه فقط وإن قبض الكل لانهما ينعان تمام الصفة فهي قبل تمامها لا تحتل التفريق وانما قلنا أنه يمنع تمام الصفة لأنه يرد بلا قضاء ولا رضى ولو قبض الكل ومتى عجز عن رد البعض لزمه الكل سواء كان المبيع واحدا أو أكثر جامع الفصولين عن شرح الطحاوي ثم ذكر بعد ذلك مسائل الاستحقاق وقد مرت والحاصل أنه لو وجد العيب قبل قبض شيء من المبيع أو بعد قبض البعض فقط فليس له رد المبيع وحده بالرضى البائع وكذا لو بعد قبض الكل إذا كان متعددا غير متحد حكما كزوين وطعام في وعاءين على ما ذكرنا بخلاف ما لو كان في وعاء واحد فإنه بمنزلة المبيع الواحد وهذا ظاهر لو كان الطعام كله باقيا فلو باع بعضه أو أكل بعضه فقد منى في هذا الباب أن المفتي به قول محمد أن له أن يرد الباقي ويرجع بقصان ما أكل لا ما باع ومتر بانه هناك (قوله صفة واحدة) منصوب على أنه حال من فاعل اشترى لتأوله بالمشقة أي صافقا بمعنى عاقدا أو على نزع الخافض أي بصفة أي عقد واحتزبه عما لو كان كل منهما بعد على حدة فهو من قسم ما لو كان المبيع واحدا وقد علمته (قوله وقبض أحدهما) وكذا لو لم يقبضهما كإمتر (قوله رد العيب) احتراز عما فيه خيار شرط أو رؤية كما مر (قوله لم يعلم به إلا بعد القبض) هذا لا يناسب إلا ما إذا وجد العيب في المقبوض كالأبني ح ٥١ قلت بل هو في غاية الخفاء لأن كلام الشارح يصدق على ما إذا قبض السلم ولم يعلم بعيب الآخر إلا بعد قبض المقبوض ولذا قال في الجريد بترأخي ظهور العيب عن القبض لأنه لو وجد بأحدهما عيبا قبل القبض فإن قبض المبيع منه الزمان أما المبيع فلم يوجد الرضى به وأما الآخر فلا لأنه لا عيب به ولو قبض السلم منهما أو كانا معينين وقبض أحدهما لم يرددهما جميعا لأنه لا يمكن الزام البائع في المقبوض دون الآخر لما فيه من تفريق الصفة على البائع ولا يمكن إسقاط حقه في غير المقبوض لأنه لم يرض به كذا في المحيط فافهم (قوله كالمقبوض الخ) تشبيه بقوله أخذهما أو رددهما والأولى عدم التمسك هنا بالقبض كافي الكثرة ليشمل ما قبل القبض قال في البحر وما وقع في الهداية من أن المراد بعد القبض فأنما هو ليقع الفرق بين القيمات والمثلثات اه فان القيمات كعبد بن لرد المبيع منهم ما بعد قبضهما بخلاف المثلثات كطعام في وعاء أو ما قبل القبض فليس له رد المبيع في الكل لكن هذا الاعتذار لا يتأني في عبارة المصنف حيث أتى بكاف التشبيه (قوله ونحوه) أي من كل شيئين لا يتقنع بأحدهما بدون الآخر وله أحكام ذكرها في البحر عن المحيط فراجع (قوله فان لرد كله أو أخذه) أي دون أخذ المبيع وحده وهذا تسريح بما تضمنه التشبيه وعلت أن هذا لو كان كله باقيا بخلاف ما لو باع البعض أو أكله (قوله ولو في وعاءين) أي إذا كانا من جنس واحد كتمر برقي أو صيحاني أو لبانة أو خبطة صعيدية أو تمرية فأنهما جنسان يتقانونان في الثمن والعجين كذا احتزره في فتح القدير (قوله على الاظهر) وقيل إذا كان في وعاءين يكون بمنزلة عبد بن حتى يرد الوعاء الذي وجد فيه العيب وحده زبلي وقد مناعن العلامة قاسم أن هذا القول أرفق وأقرب اه ولذا مشي عليه في شرح الطحاوي كما علمته أنا (قوله أو قبلها أو مسها

(اشترى عبد بن) أي شيئين
يتقنع بأحدهما وحده صفة
واحدة (وقبض أحدهما
ووجد) به أو (بالآخر عيبا)
لم يعلم به إلا بعد القبض
(أخذهما أو رددهما ولو
قبضهما رد المبيع) بخصته
سالم (وحده) لجواز التفريق
بعد التمام (كالمقبوض كليا
أو وزنيا) أو زوجي خف
ونحوه كزوجي ثور ألف
أحدهما الآخر بحيث لا يعمل
بدونه (ووجد بعضه عيبا فان
لرد كله أو أخذه) بعيبه لأنه
كشيء واحد ولو في وعاءين
على الاظهر عناية وهو
الاصح برهان (اشترى جارية
فوهها أو قبلها أو مسها

بشهوة) قال في البرازية قال انتم تاشي قول السرخسي التقييل بشهوة يمنع الرد محمول على ما بعد العلم بالعيب
 شر بلالية قلت يخالف هذا الحل ما في الذخيرة واذا وطئها ثم اطلع على عيب لم يردّها ويرجع بالنقصان
 سواء كانت بكرا أو ثيبا الآن يقبلها البائع كذلك وكذا اذا كان قبلها بشهوة أو لمساها بشهوة فان وطئها أو قبلها
 بشهوة أو لمساها بشهوة بعد علمه بالعيب فهو رضى بالعيب فلا رد ولا رجوع بنقصان اهـ وكذا ما في الخاتمة
 لرقبضها فوطئها أو قبلها بشهوة ثم وجد بها عيبا لا يردّها بل يرجع بنقصان العيب الخ ولا رد قوله الا لأنه
 استوفى ما هالاق وداعى الوطء تأخذ حكمه في مواضع كافي حرمة المصاهرة فافهم (قوله ولما انه استوفى
 ما هالاق وهو جزؤها) أي فاذا ردّها صار كأنه أشك بعضها شرح المجمع وعلى في شرح درر الجار بأن الرد
 بعيب فسخ العقد من أصله فيكون وطؤه في غير مملوكة له فيكون عيبا يمنع الرد وهذا في الثيب فالبكر يمنع ردّها
 بالعيب اتفاقا اهـ قلت وهذا التعديل اطهر لانه يشمل دواعي الوطء (قوله ولما الوطئ زوجها) أي الزوج
 الذي كان من عند البائع أمال الزوجها المشتري لم يكن له ردّها ووطئها أولا وان رضى بها البائع لحصول الزيادة
 المنفصلة وهي المهر وانما تمنع الرد كما مر كل الوطئ اجنبي شبهة في يد المشتري لوجوب العقر على الوطئ بخلاف
 ما لو رضى بها فلا رد ويرجع بالنقصان الا أن رضى بها البائع كذلك لانه انعتب بعيب الزنى كذا في الذخيرة (قوله
 ان ثيبا ردّها) أي اذا لم ينقصها الوطء وكان الزوج ووطئها عند البائع أيضا أمال اذا لم يكن ووطئها الا عند المشتري
 لم يذكره محمد في الاصل واختلف المشايخ فيه والصحيح انه يردّها ذخيرة (قوله ويرجع بالنقصان) كذا في الدرر
 ومثله في البحر عن الطهريه عند قول الكزومي ان المشتري يوافق طهعه الخ وعزاه في الشربلية الى البدائع
 وغيرها ومثله أيضا ما ذكرناه اتفان الذخيرة والخاتمة وفي كافي الحاكم ووطئ المشتري ثم وجد بها عيبا لا يردّها به
 ولكن تقوم وبها العيب وتقوم وليس بها عيب فان كان العيب ينقصها العشر يرجع بعشر الثمن اهـ ملخصا
 وقال في الخلاصة وفي الاصل رجل اشترى جارية ولم يبرأ من عيوبها فوطئها ثم وجد بها عيبا لا يملك ردّها
 سواء كانت بكرا أو ثيبا ينقصها الوطء أولا بخلاف الاستخدام وكذا لو قبلها أو لمساها بشهوة ويرجع بالنقصان
 الا أن يقول البائع أنا قبلها اهـ فهذا نص المذهب فان الاصل للامام محمد بن كتب ظاهر الرواية وكافي الحاكم
 جمع فيه كتب ظاهر الرواية للامام محمد كذا في الفتح والبحر في مواضع متعددة وبه سقط ما في الشربلية
 حيث قال وفي البرازية ما يخالفه حيث جوز الرجوع بالنقص مع المس والنظر ومنعه مع الوطء اهـ قلت
 وسقط به أيضا ما في البرازية أيضا من أن وطء الثيب يمنع الرد والرجوع بالنقصان وكذا التقييل والمس بشهوة
 قبل العلم بالعيب وبعده وكذا ما بأي قرياعن الخاتمة فافهم (قوله فبانت ثيبا) أي بوطء المشتري وفي الخاتمة
 من أول فصل العيوب ولو اشترى جارية على انها بكر ثم قال هي ثيب يريها القاضى النساء ان قلن بكر كان القول
 للبائع بلا عين وان قلن ثيب فالقول للمشتري بيمينه وان ووطئ المشتري فان زياها كما علم انها ليست بكر ابلابث
 والارزمتة هكذا ذكر الشيخ أبو القاسم اهـ ومشي الشارح على هذا التفصيل في خيار الشرط عند قول المصنف
 وتم العقد بعوته الخ لكن علت نص المذهب ولهذا ذكر في القيمة التفصيل المذكور عن أبي القاسم ثم رخص
 لكتاب آخر الوطء يمنع الرد وهو المذهب اهـ (قوله بل يرجع بأربعين درهما) فيه أن هذا العيب قد ينقص
 القيمة أقل من هذا القدر وقد ينقصها أكثر منه فواجه هذا التعيين ط قلت قد يجاب بأن نقصان الثيوبه
 كان كذلك في زمانهم (قوله الثيوبه ليست بعيب الخ) لانه ليس الغالب عدمها فاصارت كلوشرى دابة
 فوجدتها كبيرة السن كما حققناه أول الباب نعم لو شرط البكارة ولم توجد كان له الرد لانه من باب فوات الوصف
 المرغوب كلوشرى العبد على انه كاتب أو خباز وهذا لو وجدها ثيبا بغير الوطء والا فالوطء يمنع الرد ولو تزوج
 بلا بثل على المذهب كما عت فافهم (قوله الا اذا قبلها البائع) أي رضى أن يأخذها بعد ما ووطئ المشتري
 وحذا استثناء من قوله ويرجع بالنقصان (قوله ويعود الرد الخ) محل هذه الجملة عند قول المصنف سابقا
 حدث عيب آخر عند المشتري يرجع بنقصانه ط (قوله لعود الممنوع) أشار به الى أن الرد لم يسقط وانما منع
 منه مانع اذ لو كان ساقطا لماعاد ط (قوله مع النقصان) أي الذي يرجع به المشتري على البائع حين كان
 الرد ممنوعا ط (قوله على الراجح) بناء على انه من زوال المانع وقيل لا يرد لان الرد يسقط والساقط لا يعود
 وقيل ان كان بدل النقصان قائما ثبت له الرد والا لا ط (قوله بمشري البائع) الاضافة على معنى من أي

بشهوة ثم وجد بها عيبا لم يردّها
 مطلقا) ولرثيبا خلافا للشافعي
 وأحمد ولما انه استوفى ما هالاق
 وهو جزؤها ولو الرطئ زوجها
 ان ثيبا ردّها وان بكرا لا يجر
 (ويرجع بالنقصان) لا امتناع
 الرد في المنظومة المحببة لو شرط
 بكرا ثم فبانت ثيبا لم يردّها
 بل يرجع بأربعين درهما
 نقصان هذا العيب وفي الحواص
 والمثلثة الثيوبه ليست بعيب
 الا اذا شرط البكارة فبردّها
 لعدم المشروط (الا اذا قبلها
 البائع) لان الامتناع لحقه
 فاذا رضى زال الامتناع
 (يعود الرد بالعيب القديم
 بعد زوال) العيب (الحادث)
 لعود الممنوع بزوال المانع
 درر فيرد المبيع مع النقصان
 على الراجح نهر (ظهر عيب
 بمشري) البائع (الغائب)

مطلب
 الاصل للامام محمد بن كتب
 ظاهر الرواية وكافي الحاكم
 جمع فيه كتب ظاهر الرواية

كقوله من كل عيب به ولو قال

جما يحدث صح عند الثاني

وقد عند الثالث نهر (أبرأه)

من كل داء فهو على المرض

وقيل على (ما في الباطن)

واعتمده المصنف تعاملا

للاختيار والجوهرة لانه

المعروف في العادة (وما سواه)

في العرف (مرض) ولو أبرأه

من كل غائلة فهي السرقة

والإباق والزني (اشترى عبدا

فقال لمن ساومه اياه اشتره

فلا عيب به فلم يتفق بينهما البيع

(فوجد) مشتربه (به عيبا) فله

(ردّه على بائعه) بشرطه

(ولا يمنعه) من الرد عليه (أقراره

السابق) بعدم العيب لانه مجاز

عن الترويج (ولو عينه) أى

العيب فقال لا عوربه أو لا شلل

(لا) ردّه لاحاطة العلم به الآن

لا يحدث مثله كالأصبع به

زائدة ثم وجدها فله ردّه للتيقن

بكدبه (قال) لا (آخر) (عبدى)

هذا (أبى) فاشتره منى فاشتره

(وباع) من آخر (فوجدته)

المشتري (الثانى) أبقا لا يرده بما

سبق من اقرار البائع (الأول

(مالم يرضه) انه أبى عنده

لان اقرار البائع الأول ليس

بمجببة على البائع الثانى

الموجود منه السكوت (اشترى

جارية لها لبن فأرضعت صياله

ثم وجد بها عيبا كان له

أن يردها) لانه استخدام

بخلاف الشاة المصراة فلا يردها

مع لبنها أو صاع تمر بل يرجع

بالتقصان على المختار شروح

جميع وحزناه فيما علقناه

على المنار

مطلبه

في سألة المصراة

والغرض من هذا الشرط الزام انعقد باسقاط المشتري حقه عن وصف السلامة للزمن على كل حال ولا يطالب
البائع بحال وذلك بالبراءة عن كل عيب يوجب للمشتري الرد والحادث بعد العقد كذلك فاقضى الغرض المعلوم
دخوله فتح (قوله) كقوله من كل عيب به) فانه لا يدخل فيه الحادث اجماعا بجر (قوله) ولو قال مما يحدث
أى باع بشرط البراءة من كل عيب وما يحدث بعد البيع قبل القبض فتح (قوله) صح عند الثانى (الخ) هذا على
رواية المبسوط أما على رواية شرح الطحاوى فلا يصح بالاجماع وأورد على الثانية انه لو أبرأه عن كل عيب يدخل
الحادث عند أبى يوسف بلا تنصيص فكيف يسلط مع التنصيص وأوجب بجمع الاجماع لما علمت من رواية
المبسوط ولئن سلم فالفرق أن الحادث يدخل بعبارة التقرير غرضهما وكما من شئ لا يثبت مقصودا ويثبت تبعا أفاده
في الفتح ونقل ط عن الجوى عن شرح المجمع أن الأصح وبه قطع الاكثر انه فاسد اه فهذا تصحيح لرواية
شرح الطحاوى لكنى لم أر ذلك في شرح المجمع المسمى فاعله في شرح آخر فلا يرجع نعم في البحر عن البدائع ان
البيع بهذا الشرط فاسد عندنا لان الإبراء لا يحتمل الاضافة وان كان اسقاطا ففيه معنى التملك ولهذا لا يقبل
الرد فلا يحتمل الاضافة نصا كالتعليق فكان شرطاً فاسدا فأفسد البيع اه وظاهر قوله عندنا انه قول
علما الثلاث موافقا لما في شرح الطحاوى فقول النهر انه مبنى على قول محمد غير ظاهر (قوله) وقيل على
ما في الباطن) من طحال أو فساد حبض مخ (قوله) واعتمده المصنف) حيث قال وهذا ما عولنا عليه
في المختصر اعتمادا على ما هو معروف في العادة والا فالمشهور من المذهب الأول وانما قيدنا بالعادة لان الداء
في اللغة هو المرض سواء كان بالجوف أو بغيره اه قلت لكن عرفنا الآن موافق للغة (قوله) ففي السرقة
والإباق والزني) هكذا روى عن أبى يوسف فتح وفي المصباح غائله العبد فجوره وابقاه ونحو ذلك (قوله)
بشرطه) أى بالينة أو باقرار البائع أو نكوله اه ح ومن شروط الرد أن لا يزيد زيادة مانعة من الرد ولا يوجد
ما هو دليل الرضى بالعيب مما مزل لا يرى البائع من عيوبه (قوله) لانه مجاز عن الترويج) وواج المسامحة نفاقه
اى انه أراد رواجه ونفاقه عند المشتري قال في المنح لظهور أنه لا يتخلو عن عيب متافيقن القاضي بأن ظاهره
غير مراده اه وفي الشربلية عن المحيط وهذا يمكن قال جاريتيه بازانية ما يجنونه فليس باقرار بالعيب ولكنه
للتسمية حتى قيل لو قال ذلك في الثوب أى قال لا اشتريه فلا عيب به يكون اقرارا بنى العيب لان عيوب الثوب
ظاهرة اه (قوله) عبدى هذا أبى) أفاد باسم الإشارة أن العبد حاضر وأن قوله أبى بمعنى الماضى وهذا
بخلاف ما إذا قال بعثك على انه أبى أو على انى برى من ابقاه وقبله المشتري الأول فان الثانى ردّه عليه
كما سنوضحه عند قوله باع عبدا الخ (قوله) فوجدته المشتري الثانى أبقا) بأن أبى عنده أيضا لان الإباق
لا يكون عيبا لا يكرهه (قوله) لا يرده) أى على البائع الثانى (قوله) انه أبى عنده) أى عند البائع الأول
المقر (قوله) الموجود منه السكوت) يعنى والسكوت ليس تصديقا منه لبائعه فيما أقر به فأما إذا قال البائع
الثانى وجدته أبقا الآن صار مصداقا للبائع في اقراره بكونه أبقا شربلية (قوله) اشترى جارية الخ) قال
في شرح الوهبانية وفي البرازية اشترى مرضعا ثم اطعم بها على عيب ثم أمرها بالارضاع له الرد لانه استخدام
ولو حلب اللبن فأكله أو باعه لا يرذلان اللبن جزء منها فاستنفاؤه دليل الرضى وفي الفتوى الحلب بلا أكمل
أو بيع لا يكون رضى وحلب لبن الشاة رضى شرب أم لا (قوله) لانه استخدام) والاستخدام لا يكون
رضى خائفة أى في المرة الأولى ويكون رضى في الثانية كما يأتي قريبا ومقتضاه انه لو أمرها به ثانيا كان رضى
لأنه أَرْضَعَتْ مرات بالامر الأول تأمل (قوله) بخلاف الشاة المصراة) روى أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال لا تصرفوا الإبل والغنم فمن أساعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها فان رضىها أمسكها وان سخطها
ردّها وصاعا من تمر متفق عليه شرح التحرير وتصروا بضم الناء وقع الصاد من التصرية وهي ربط ضرع
الناقة أو الشاة وترك حلبها اليومين أو الثلاثة حتى يجتمع اللبن قال الشارح في شرحه على المنار وهو مخالف
للقياس الثابت بالكتاب والسنة والاجماع من أن ضمان العدو والمثل أو القيمة والتمر ليس منهم ما فكان
مخالفا للقياس ومخالفة للكتاب والسنة واجماع المتقدمين فلم يجعل به لما مر في رد قيمة اللبن عند أبى
يوسف وقال أبو حنيفة ويرجع على البائع بأرضها اه وفي شرح التحرير وقد اختلف العلماء في حكمها
فذهب الى القول بظاهر الحديث الآية الثلاثة وأبو يوسف على ما في شرح الطحاوى لا سيما في نقله عن

(كما لو استخدمها) في غير ذلك. ففي
 البسوط الاستخدام بعد العلم
 بالغيب ليس برضى استحسانا لأن
 الناس يتوسعون فيه فهو للاختبار
 وفي البرازية الصحيح أنه رضى في المرة
 الثانية الا اذا كان في نوع آخر وفي
 الصغرى أنه مرة ليس برضى الاعلى
 كره من العبد بجر (قال المشتري
 ليس به) بالمبيع (اصبع زائدة
 أو نحوها عما لا يحدث) مثله في تلك
 المدة (ثم وجد به ذلك كان له الرد)
 بلايين لماسر (باع عبدا وقال)
 للمشتري (برئت اليك من كل عيب
 به الا الاباق فوجده أبقاؤه الرد
 ولو قال الاباق له) لأنه في الأول
 لم يصف الاباق للعبد ولا وصفه به
 فلم يكن اقرارا بابقه للحال وفي
 الثاني أضافه اليه فكان اخبارا
 بأنه أبق فكون راضيا به قبل
 الشراء خائفة وفيها لو برئ من
 كل حق له قبله دخل العيب لا الدرك
 (مشتري) لعبد أو أمة (قال أعنتق
 البائع) العبد (أو دبرا واستولد)
 الأمة (أو هو حر الأصل وأنكر
 البائع حلف) لعجز المشتري عن
 الاثبات (فان حلف اقضى على
 المشتري بما قاله) من العتق ونحوه
 لاقراره بذلك (ورجع بالعيب ان
 علم به) لأن المبطل للرجوع
 ازالته عن ملكه الى غيره بانثائه
 أو اقراره ولم يوجد (حتى لو قال
 باعه وهو ملك فلان وصدقه)
 فلان (وأخذه لا) يرجع بالنقصان
 لازالته باقراره كأنه وهبه (وجد
 المشتري لغنية محرزة) بدارنا
 أو غير محرزة ولو البيع (من الامام
 أو امينه) بجر قال المصنف
 فقيد محرزة غير لازم (عيا لا يرده
 عليهما) لان الامين لا ينتصب
 خصما

أحساب الامالى عنه والمذكور عنه الخطابي وابن قديمه انه يرد هاهنا مع قيمة اللبن ولم يأخذ أبو حنيفة ومحمد به
 لانه خبر مخالف للاصول اه والحاصل كما في الحقائق انه اذا اشتراها خلبا فوجدها قليلة اللبن ليس له أن يردّها
 عندنا وعند الشافعي وغيره له أن يردّها مع اللبن لو قائما او مع صاع تمر لو هالكا وهل يرجع بالنقصان عندنا فعلى
 رواية الاسرار لا وعلى رواية الطحاوي نعم قال في شرح الجمع وهو المختار لان البائع بفعل التصرية عز
 المشتري فصار كما اذا عثره بقوله انه لبون (قوله في غير ذلك) أى في غير الارضاع (قوله فهو للاختبار)
 بالباء الموحدة أى لاجل أن يحتج به ويحتج به ليعلم انه مع العيب يصلح له ام لا (قوله الاعلى كره من العبد) مخالف
 لاطلاق ما مرّ أنه الاستحسان مع أن وجهه خفي تأمل (قوله لماسر) أى قريبا في قوله للتيقن يكذبه
 (قوله فله الرد الخ) كذا في الفتح واستشكله في الشربلية بما في المحيط وقال على انى برى من ابقاؤه وعلى
 انه أبقى وقبله المشتري الاول على ذلك يردّه الثاني عليه لانه ذكر هذا وصفا للايجاب أو شرطافه رالايجاب
 يقتضى الى الجواب والجواب يتضمن اعادة ما في الخطاب فاذا قال المشتري قبلت ذلك ما ركا ته قال اشريت على
 انه أبقى فيكون اعترافا بكونه أبقا بخلاف قوله على انى برى من اباق موجود من العبد يحتمل
 التبرى عن اباق سيحدث في المستقبل فلا يصير مقربا بكونه أبقا للحال بالثبوت فلا يثبت حتى الرد بالشك اه
 وكتب الشربلية في هامش الشربلية ان حق العبارة في كلام الفتح لو قال أنا برى من كل عيب الا ابقا
 لا يبرأ من ابقا فيرده ولو قال الا الاباق فليس له الرد اه وحاصله أن عبارة المصنف والفتح مقول به بخلافها
 لما في المحيط أقول لا مخالفة ولا قلب اصلا وذلك أن ما في المحيط فيما اذا اشتراه كذلك ثم باعه لا تحرف للمشتري
 الا تحرّده على الاول بخلاف مسألة المصنف ويبيانه انه اذا قال البائع الا ابقا باضافة الاباق اليه يكون اخبارا
 بابقه ويكون المشتري راضيا به قبل الشراء فلا يردّه بابقه عنده بخلاف الا الاباق بلا اضافة ولا وصف اذ ليس
 فيه اقرار بابقه للحال فلم يوجد رضى المشتري به فله ردّه فلو فرض أن هذا المشتري باعه لا تحرف لا تحرّده عليه في
 الصورة الاولى لافى الثانية وهذا هو المذكور في المحيط فتدبر (قوله لو برى من كل حق له قبله دخل العيب
 لا الدرك) لان العيب حق له قبله للحال والدرك لا كذا في الذخيرة ويبيانه لو قال المشتري للبائع ابرأ منك من كل
 حق لى قبلك ثم ظهر في المبيع عيب ليس له دعوى الرد به لان الرد بالعيب من جلة الحقوق الثابتة له وقد ابرأ منها
 بخلاف ما لو اشترى رجل عبدا مثلا فضمن له آخر الدرك أى ضمن له الثمن اذا ظهر العبد مستحقا ثم قال المشتري
 للضامن ابرأ منك من كل حق لى قبلك لا يدخل الدرك فلو استحق العبد كان للمشتري الرجوع على الضامن بالثمن
 لانه لم يكن له وقت الابراء حق الرجوع بالثمن لانه يتوقف على وجود الاستحقاق ثم على القضاء للمستحق على
 البائع بالثمن لان مجرد الاستحقاق لا ينتضى البيع في ظاهر الرواية ما لم يقض له بالثمن على البائع فلم يجب على
 الاصيل رد الثمن فلا يجب على الكفيل كما في الهداية من الكفالة ثبت لم يثبت ذلك الحق في الحال لم يدخل في
 الابراء المذكور (قوله لعجز المشتري عن الاثبات) الامام للتوقيت أى شفع البائع وقت عجز المشتري أمالو
 برهن المشتري فانه يردّه على البائع (قوله ان علم به) أى علم أن به عيبا بعد قوله ما ذكر (قوله لان المبطل
 للرجوع ازالته عن ملكه الى غيره بانثائه) أى بأن باعه أو أعنتقه على مال أو كاتبه ثم اطلع على عيب لانه صار
 حابسا له بجبس بدله بخلاف ما اذا أعنتقه بلا مال او دبره أو استولد الأمة ثم اطلع على عيبه فانه لا يبطل الرجوع
 بالنقصان لان ذلك انهاء للملك كما مرّ تقرير ذلك لكن قد يبطل الرجوع بدون ازالة عن ملكه الى غيره كما
 لو استملكه فكلامه مبنى على العالب فافهم (قوله او اقراره) مثاله ما قرعه عليه بقوله حتى لو باع الخ
 (قوله وصدقه فلان) فلو كذبه رده بالعيب لبطان اقراره بكذبه عزيمة عن الكافي (قوله كأنه وهبه)
 قال في الكافي ولا نعى به انه تملك لكن التملك يثبت مقتضى الاقرار ضرورة فجعل كأنه ملكه بعد الشراء
 ثم اقر به اه عزيمة (قوله لغنية) أى شئ مغنوم من الكفار (قوله بجر) ونصه ثم اعلم أن الامام
 يصح بيعه للغنائم ولو في دار الحرب كما في التلخيص وشرحه وقولهم لا يصح بيعها قبل القسمة وفي دار الحرب محمول
 على غير الامام وأمينه اه قلت لكن قيدي الذخيرة يبيع الامام بقوله لمصلحة رآها فادقيد آخر وهو أنه
 لا يبيع لغیر مصلحة (قوله قال المصنف الخ) رد على صاحب الدرر (قوله لان الامين لا ينتصب خصما)

(إن) ينصبه الإمام ختمه بقرعة
على (منسوب الإمام ولا ينصبه)
لأن ذلك الخلف النكول ولا يصح
نكوله وإقراره (فإذا رد عليه)
المعيب (بعد ثبوته) يصح وينفع
أثنى إليه وردة النقض والنسل
إلى محله (لأن الغرم بالغنم دور
وجود) المشتري (بمشرية عيبا
وأراد الرد به فاصح للمعا على أن
يدفع البائع الدرهم إلى المشتري
ولا يرد عليه جاز) ويجعل حظا من
الغنم (وعلى العكس) وهو أن
يسطحا على أن يدفع المشتري
الدرهم إلى البائع ويرد عليه
(لا) يصح لأنه لا وجه له غير الرشوة
فلا يجوز وفي الصغرى ادعى عيبا
فصلحه على مال ثمراً أو ظهر
أن لا عيب للبائع أن يرجع بما
أدى ولو زال بمعالجة المشتري لا
تثبت (رضى الوكيل بالعيب لزوم
الموكل إن كان المبيع مع العيب)
الذي به (يساوى الثمن) المسمى
(والا) يساوه (لا) يلزم الموكل
أه (فروع) لا يحل كتمان العيب
في مبيع أو غنم لأن الغنم حرام
الافى مسألتين الأولى الأسير
إذا شري شيئا ثم دفع الثمن
مغشوشا جاز أن كان حذر العبد

مطلب
في الصلح عن العيب

في جملة ما يثبت به خيار العيب

المراد باليمين ما يمين الإمام ليوافق الدليل المستدعي لأن الإمام نفسه أمين بيت المال عزمية وبين في الذخيرة
وجه كونه لا ينتصب ختمها بأن يبيع الإمام خراج على وجه القضاء بالنظر للغائبين فلو صار خصما خرج بعد
عن أن يكون قضاء لأن الثاني لا يصلح خصما أه (قوله ولا يحلفه) أي لا يحلف منهوب الإمام ولو لم يكن
عند المشتري يمينه قال في الجرد لا يقبل إقراره بالعيب ولا يمين عليه لم أنكر وانما خصم لاثباته باليمين كالأب
وصيه في مال الصغير بخلاف الوكيل بالخصوص إذا أقر على موكله في غير محاسن القضاء فإنه وإن لم يصح لكنه
يتعزل به أه قلت لكن في الذخيرة فلو أقر منهوب الإمام لم يصح إقراره ويخرج القضاء الثاني عن الخصوصية
وينصب للمشتري خصما آخر أه ومقتضاه أنه مثل الوكيل بالخصوص فأتم (قوله ولا يصح نكوله وإقراره)
المناسب أن يقول ولا يصح نكوله لأنه ما بذل أو أقرار ولا يصح بذله ولا إقراره أه ح (قوله ويرد النقض
والفضل إلى محله) أي أن تقص الثمن الآخر عن الأول إن كان المبيع من الأربعة أخماس يعطى منها وإن كان
من الخمس يعطى منه وكذا الزيادة توضع فيما كان المبيع منه ح عن الدرر (قوله لأن الغرم بالغنم) المراد به
خنا أن الغرم وهو رد النقض إلى المشتري بسبب الغنم وهو رد الفضل إلى محله (قوله الدراهم) الأولى دراهم
بالتكثير ط (قوله لا يصح) إذا حدث به عيب عند المشتري كما يجنبه الخبير المثل قلت ويستثنى أيضا
ما إذا لم يقر البائع بالعيب لما في جامع النصولين شراء بمانة وقبضه فطعن بعيب قصاصا على أن يأخذه البائع
ويرد مائة الواحد قال أن أقر البائع أن العيب كان عنده فعليه رد باقي الثمن والامك الباقي وهو قول أبي
يوسف أه (قوله لأنه لا وجه له غير الرشوة) في جامع النصولين لأنه رد باول صاحب الجرد رسالة في الرشوة ذكر
ط هنا حاصلها ومحل الكلام علم ما في القضاء وسنذكره هناك إن شاء الله تعالى (قوله ولو زال بمعالجة لا)
أي لا يرجع وعبر عنه في جامع النصولين بقيل حيث قال ولو قبض بدل الصلح وزال ذلك العيب يرد بدل الصلح
وقيل هذا لو زال بلا علاجه فإن زال به لاجل لا يرد أه (فروع) لو شراه فوجد عيبا فصالح أحدهما البائع
من حسنه فليس لا آخر أن يخاصم وهذا فرع مسألة أن رجلين لو شرا فوجد عيبا فوجد أحدهما الرديون
الآخر عنده وعندهما الكل منهما رده حسنه جامع النصولين (قوله رضى الوكيل بالعيب) أي الوكيل
بالشراء (قوله يساوى الثمن المسمى) أي الذي اشتراه به كفي الخانية عن المتقي بعدما ذكر قول آخر وهو
أنه إن كان قد قبض المبيع لزوم الموكل للعيب يسيرا والافيلزم الوكيل وإن اليسير بما لا يفوت جنس المنفعة
كقطع يد واحدة وفق عين بخلاف قطع اليد وفق العين فهو فاحش وذكر أن السرخصي قال إن
ملا يدخل تحت تقويم المتقويمين فاحش بأن لا يقوم أحد مع العيب بقيمة الصحيح وإن ما في المتقي قريب من
هذا ثم قال وفي الزيادات أن رضى قبل القبض لزوم الموكل وإن بعده لزوم الوكيل ولم يفصل بين اليسير والفاحش
والصحيح ما في المتقي سواء كان قبل القبض أو بعده لأنه يصير كأنه اشتراه مع العلم بالعيب فإن كان لا يساوى ذلك
الثن لا يلزم الأمر أه فافهم (تنبيه) قال في الجرد وإلى هنا ظهر أن خيار العيب يسقط بالعلم به وقت
البيع أو وقت القبض أو الرضى به بعدهما أو اشتراط البراءة من كل عيب أو الصلح على شيء أو الإقرار بأن لا عيب
به إذا عينه كقوله ليس بأبق فإنه إقرارا بتقاء الأباق بخلاف قوله ليس به عيب كما مر أه ملخصا (قوله
لأن الغنم حرام) ذكر في الجرد أول الباب بعد ذلك عن البرازية عن الفتاوى إذا باع سلعة معينة علمه البيان
وإن لم يبين قال بعض مشايخنا يفسق وترد ثمنه قال الصدر لا تأخذه أه قال في النهر أي لا تأخذ بكونه
يفسق بمجرد هذا لأنه صغيرة أه قلت وفيه نظر لأن الغنم من كل أموال الناس بالباطل فكيف يكون صغيرة
بل الظاهر في تعليل كلام الصدر أن فعل ذلك مرة بلا إعلان لا يصير به مردود الثمن وأه كان كبيرة كافي شرب
المسكر (قوله الأولى الأسير إذا شري شيئا الخ) عبارة الأشباه عن الولوالجية اشترى الأسير المسلم من دار
الحرب ودفع الثمن الخ والمتبادر منه أن الأسير فاعل الشراء كما هو صريح عبارة الشارح وليس كذلك بل
هو منفعوله لأن نص عبارة الولوالجية هكذا رجل اشترى الأسير من أهل الحرب وأعطاهم الزئوف والسوق
أو اشترى بعروض وأعطاهم العروض المغشوشة جاز لأن شراء الأحرار ليس بشراء يجب عليه المال المسمى
لكنه طريق لتخليصهم فكيفها استطاع تخليصهم له أن يفعل وعلى هذا قالوا إذا اضطرت المرء إلى إعطاء جعل
العوان أجزاء أن يعطيه الزئوف والسوق وينقص الوزن بدليل مسألة الأسير وهذا إذا كان الأمراء أحرارا

الثانية يجوز اعطاء الزئوف
والناقص في الجبايات أشباه
وفيه رد المبيع بعيب بقضاء
فسخ في حق الكمل الا في
مسألة من أحداهما لو أحال
البائع بالثمن ثم رد المبيع بعيب
بقضاء لم تبطل الحوالة الثانية
لوعا به بعد الرد بعيب بقضاء
من غير المشتري وكان منقولا
لم يجز قبل قبضه ولو كان فسخا
لحاز وفي الهزلية شري عبدا
فضمن له رجل عيوبه فاطلع
على عيب ورده لم يضمن لأنه
ضمن العهدة وضمنه الثاني
لأنه ضمن العيوب وان ضمن
السرقه أو الحرية أو الجنون
أو العمي فوجده كذلك ضمن
الثن وفي جواهر الفسوى
شري ثمرة كرم ولا يمكن قضا فيها
لغلبة الزنا بيران بعد القبض لم
يرده وان قبله فان انتقص المبيع
بقتول الزنا برفله الفسخ لتفرق
الصفة عليه

* (باب البيع الفاسد) *

مطلب
في ضمان العيوب

فان كانوا عبيدا لا يسهى من ذلك اذا دخل بأمان اه ومثله في انطاية رجل اشترى الاسراء من أهل الحرب
جاز له أن يعطيهم الزئوف والغشوش لان شراء الاحرار لا يكون شراء حقيقة وان كان الاسراء عبيدا
لا يسهى ذلك اه (قوله في الجبايات) جمع جباية بالباء الموحدة قال في فتح القدير الجبايات الموظفة
على الناس ببلاد فارس على الضياع وغيرها للسلطان في كل يوم أو شهر أو ثلاثة أشهر فأنها ظلم يرى ونقل قبله
ما قدمناه آنفا عن الزئوف الجبائية من مسألة جعل العوان (قوله فسخ في حق الكمل) أي المتبايعين وغيرهما
وقد ذكر ذلك في البحر عند قول الكثر ولو باع المبيع فرد عليه الخ ثم أورد على ذلك مسائل منها مسألة الحوالة
المذكورة ومنها انه لو كان المبيع عقارا فرد بعيب لم يبطل حق الشفع في الشفعة ولو كان فسخا لبطلت
الحوالة والشفعة ثم ذكر أنه أجاب في المعراج بأنه فسخ فيما يستقبل لافي الاحكام الماضية بدليل أن روائد
المبيع للمشتري ولا يردها مع الاصل قلت وعليه فلا محل للاستثناء الذي ذكره الشارح تأمل (قوله لو أحال
البائع بالثمن) صورة المسألة كما في الذخيرة باع عبدا من رجل بألف درهم ثم ان البائع أحال غريما على المشتري
حوالة مفيدة بالثمن فمات العبد قبل القبض حتى سقط الثمن أورد العبد بخيار رؤية أو بخيار شرط أو بخيار عيب
قبل القبض أو بعده لا تبطل الحوالة استحسانا لانها تعتبر متعلقة بمثل ما اضيفت الحوالة اليه من الدين فلا تكون
متعلقة بعين ذلك الدين وتعتبر مطلقة اذا ظهر أن الدين لم يكن واجبا وقت الحوالة وقيد بما اذا أحال البائع لأنه
اذا أحال المشتري البائع ثم رد المشتري بالعيب بقضاء فان القاضى يبطل الحوالة يرى قلت ولم يذكر أن المشتري
أحال البائع على آخر حوالة مفيدة فظاهر انها مطلقة مع انه صرح في الجوهره من الحوالة بأن المطلقة لا تبطل
بمحال ولا تنقطع فيها المطالبة مع أن المفيدة هنا بقيت والمطلقة بطلت لكن بقاء المفيدة هنا استحسان كما علمت
والقياس بطلانها اذا ظهر بطلان المال الذي قيدت به وهو الثمن هنا وانما بطلت المطالبة هنا بطلان المال الذي
كان للتحال وهو البائع وانما لا تبطل المطلقة بطلان ما على المحال عليه تأمل (قوله ثم رد المبيع) بالبناء
للعجهول أي رده المشتري على البائع (قوله من غير المشتري) أم لو باعه منه ثانيا جاز ط ولا يرده عليه
ماسيد كره المصنف في فصل التصرف في المبيع والثمن من انه لو باع المنقول من بآعه قبل القبض لم يصح لأن ذلك
فما اذا كان العقد الاول باقيا بدليل ما ذكره في باب الافالة من انها فسخ في حقهما فيجوز للبائع بيعه من المشتري
قبل قبضه (قوله وكان منقولا) احتراز عن العقار لجواز بيعه قبل قبضه خلافا لمحمد وزفر أفاده ط (قوله
لأنه ضمن العهدة) وهو باطل عند الامام للاشتباه كإسأني في الكفالة ان شاء الله تعالى وهنا لما ضمن عيوبه
يحمّل أن المراد أنه يداويه منها ويحمّل أن يضمن له النقصان أو أنه يضمن له الرد على البائع من غير منازعة فلذا كان
الضمان فاسدا ط (قوله لأنه ضمن العيوب) أي وهو عنده ضمان الدرك كما في الهندية فهو كالمسألة
المذكورة بعد ط (قوله ضمن الثمن) أي للمشتري ولو مات عنده قبل أن يرده وقضى على البائع بنقصان
العيب كان للمشتري أن يرجع على الضامن ولو ضمن له بحصة ما يجحد من العيوب فيه من الثمن فهو جاز في
قول أبي حنيفة وأبي يوسف فان رده المشتري رجع على الضامن بذلك كما يرجع على البائع ذخيرة (قوله
لم يرده) لأنه عيب حدث عند المشتري ط (قوله وان قبله) أي وان حصلت الغلبة قبل القبض ط (قوله
لأنه فسخ في حق الكمل) أي هلال بعض المبيع قبل قبضه باقعة مماوية وقد منع جامع الفصولين انه يطرح
عن المشتري حصة النقصان من الثمن وهو مختير في الباقي بين أخذه بحصته أو تركه والله سبحانه وتعالى
أعلم

* (باب البيع الفاسد) *

آخره عن الصحيح لكونه عقدا مخالفا للدين كما أوضحه في الفتح وسيأتى انه معصية يجب رفعها وسيأتى في باب
الربا أن كل عقد فاسد فهو ربا يعني اذا كان فسادا بالشرط الفاسد وفي التاموس فسد كنصر وقعد وكرم
فسادا وفسودا ضد صلح فهو فاسد وفاسد ولم يسهى انفسد اه ونقل في الفتح انه يقال للعم الذي لا ينفع به لادود
ونحوه بطل واذا أنتن وهو بحيث يتفقع به فسد للعم وفيه مناسبة للمعنى الشرعى وهو ما كان مشروعا بأصله
لا بوصفه وجرادهم من مشروعية أصله كونه مالا متوقفا لاجوازه وصحته لأن فسادا يمنع صحته أو أطلقوا

المراد بالفساد المتروك مجازا
عرفنا قيم الباطل والمكروه
وقد نذكر فيه بعض الصحيح تبعا
وكل ما أورث خللا في ركن
البيع فهو مبطل وما أورثه
في غيره ففسد (بطل بيع
ماليس بمال) والمال ما يميل
اليه الطبع ويجرى فيه البذل
والمنع درر

مطلب
في أنواع البيع

مطلب
البيع الموقوف من قسم الصحيح

مطلب
في تعريف المال

المشروعة عليه نظرا الى انه لو خلا عن الوصف لكان مشروعا وأما الباطل ففي المصباح بطل الشيء بطل بطلا
ويطولا وبطلا تبين الاوائل فسد أو سقط حكمه فهو باطل والجمع بواطيل أو بأبطل اه وفيه مناسبة
للمعنى الشرعي وهو ما لا يكون مشروعا لأبطل ولا يوصفه وأما المكروه فهو لغة خلاف المحبوب واصطلاحا
ما نهى عنه مجازا كالباع عند اذان الجمعة وعرفته في البناء بما كان مشروعا بأبطل ووصفه لم يكن نهى عنه
مجازا ويمكن ادخاله تحت الفساد أيضا على ارادة الاعم وهو ما نهى عنه فيمثل الثلاثة كما في البحر (قوله
المراد بالفساد المتروك الخ) قد علمت أن الفساد مبين للباطل لان ما كان مشروعا بأبطل ففسد فقط بيان ما ليس
بمشروع أصلا وأيضا حكم الفساد أنه يفيد الملك بالقبض والباطل لا يفيد أصلا وتبين الحكمين دليل تبينهما
فاطلاق الفساد في قولهم باب البيع الفاسد على ما يمثل الباطل لا يصح على حقيقة فاما أن يكون لفظ الفساد
مستركا بين الاعم والخاص أو يجعل مجازا عرفيا في الاعم لانه خير من الاشتراك وتعممه في الفسخ ثم اعلم أن
البيع جائز وقد مر باقسامه وغير جائز وهو ثلاثة باطل وفساد وموقوف كذا في الفسخ وأراد بالباطل النافذ
وتعاقبه غيره لا الحرام اذ لو أريد ذلك لخرج الموقوف لما قالوه من أن بيع مال الغير بلاذنه بدون تسليم ليس
بمعصية على انه في المستصحب جعله من قسم الصحيح حيث قال البيع نوعان صحيح وفساد والصحيح نوعان لازم
وغير لازم نهر وذكر في البحر أن البيع المنهي عنه ثلاثة باطل وفساد ومكروه تحريما وقد مر وما لا نهى
فيه ثلاثة أيضا نافذ لازم ونافذ ليس بل لازم وموقوف فالاول ما كان مشروعا بأبطل ووصفه ولم يتعلق به حق
الغير ولا خيار فيه والثاني ما لم يتعلق به حق الغير وفيه خيار والموقوف ما يتعلق به حق الغير وحصره
في الثلاثة في خمسة عشر قلت بل أو صلا في النهر الى نصف وثلاثين كما سأتى في باب بيع الفضولي ثم قال في
البحر والصحيح يشمل الثلاثة لانه ما كان مشروعا بأبطل ووصفه والموقوف كذلك فهو قسم منه وهو الحق لصديق
التعريف وحكمه عليه فان حكمه افادة الملك بلا توقف على القبض ولا يضر توقفه على الاجازة كوقوف ما فيه
خيار على اسقاطه اه قلت ينبغي استثناء بيع المكروه فانه موقوف على اجازته مع انه فاسد كما حققناه اول
البوع وحذرنا هناك أيضا أن بيع الهزل فاسد لا باطل وان كان لا يفيد الملك بالقبض لكونه أشبه البيع
بالتحيار وليس كل فاسد عيبا بالقبض كما سأتى (قوله في ركن البيع) هو الايجاب والقبول بأن كان من
مجنون أو صبي لا يعقل وكان عليه أن يزيد أو في محله أعني المبيع فان اخلل فيه سطل بأن كان المبيع مئة
أو دما أو حزا أو خرا كما في ط عن البدائع (قوله وما أورثه في غيره) أي في غير الركن وكذا في غير المخل وذلك
بأن كان في الثمن بأن يكون خرا مثلا أو بأن كان من جهة كونه غير مقدور التسليم أو فيه شرط مخالف لما تقتضي
العقد فيكون البيع بهذه الصفة فاسدا لا باطلا لسلامة ركنه ومحلّه عن اخلل كما في ط عن البدائع وبه ظهر
أن الوصف ما كان خارجا عن الركن والمحل (تنبيه) في شرح مسكين ثم الضابط في تعيين الفاسد من الباطل
أن احدهما عوضين اذ لم يكن ما لا في دين سماوى فالبيع باطل سواء كان مبيعا أو متفاسعا المبتة والدم والخمر
باطل وكذا البيع به وان كان في بعض الاديان ما لا دون البعض ان امكن اعتباره غنا فالبيع فاسد فيبيع
العبد بالخمر والخمر بالعبد فاسد وان تعين كونه مبيعا فالبيع باطل فيبيع الخمر بالدرهم او الدرهم بالخمر باطل اذ
قلت وهذا الضابط يرجع الى الفرق بينهما من حيث المخل فقط وما مر من حيث الركن والمحل فهو أعم فافهم
(قوله بطل بيع ماليس بمال) أي ماليس بمال في سائر الاديان بقريته قوله والبيع به فان ما يطل سواء كان
مبيعا أو غنا ماليس بمال أصلا بخلاف نحو الخمر فان يبيعه باطل اذا تعين كونه مبيعا أما لو أمكن اعتباره غنا
فبيعه فاسد كما علمت من الضابط المذكور اتفالا أن البيع وان كان مبنا على البدلين لكن الاصل فيه المبيع
دون الثمن ولذا ينسخ البيع بهلاك المبيع دون الثمن ولان الثمن غير مقصود بل هو وسيلة الى المقصود وهو
الاتقاع بالايمان (قوله والمال) أي من حيث هو لا المذ كورق لانه لا يعرف المذ كورق يدخل فيه الخمر
ففي مال وان لم تكن متقومة ولذا قال بعده وبطل بيع مال غير متقوم كثير وخبر فان المتقوم هو المال المباح
الاتقاع به شرعا وقد مرنا اول البوع تعريف المال بما يميل اليه الطبع ويمكن ادخاله لوقت الحاجة وانه خرج
بالادخار المنفعة فهي ملك لا مال لان الملك ما من شأنه أن تصرف فيه بوصف الاختصاص كما في التلخيص فالاولى
ما في الدرر من قوله المال موجود يميل اليه الطبع الخ فانه يخرج بالوجود المنفعة فافهم ولا يرد أن المنفعة

تلك بالاجارة لان ذلك تملك لا يبيع حقيقة ولذا قالوا ان الاجارة بيع المنافع حكماى أن فيها حكم البيع وهو
الملك لا حقيقة فاعتنم هذا التحرير (قوله نخرج التراب) اى القليل مادام في عمله والافتد بعرض له
بالقل ما ييسره مالا معتبرا ومثله الماء ونخرج أيضا فحوجة من حنطة والعدرة الخاصة بخلاف الخلوطة
بتراب ولذا جازيها كسريقين كما يأتى ونخرج أيضا المنفعة على ما ذكرنا آنفا (قوله والميتة) يفتح الميم وسكون
الباء التى ماتت حنط انفسها الاسبب ويشديد الباء المكسورة التى لم تمت حنط انفسها بل بسبب غير الدابة
كالخنقة والموقودة فوح افندى ولم أر هذا الفرق فى القاموس وفى المصباح ولا غيرهما فراجع (قوله
ولا فرق فى حق المسلم الخ) أما فى حق الذمى فإدراهم الاول وأما الثاني فاختلفت عباراتهم فيه فى التجنيس
جعله قسما من الصحيح لانهم يهدونوه ولم يحكم خلافا وجعله فى الايضاح قول أبى يوسف وعند محمد لا يجوز وجزم
فى الذخيرة بقساده وجعله فى البحر من اختلاف الروايتين نهر وعبارة البحر وحاصله أن فيما لم يمت حنط انفسه
بل بسبب غير الدابة روايتين بالنسبة الى الكافر وفى رواية الجواز وفى رواية الفساد وأما البطلان فلا رأى فى
حقنا فالكل سواء اه وذكر ط أن عدم الفرق فى حقنا فى المتخفة مثلا اذا قبلت بدراهم حتى تعين كونها
ميسرا أما اذا قبلت بعين أمكن اعتبارها ثمن فكان فاسدا بالنظر الى العوض الاستحباب بالنظر اليها وهذا
ما اقتضاه الضابط السابق اه (قوله التى ماتت حنط انفسها) الحنط الهلاك يقال مات حنط انفسه اذا مات
بغير ضرب ولا قتل ومعناه أن يموت على فراشه فيتنفس حتى يتقضى ريقه ولهذا خص الانف مصباح (قوله
او يحنط) مثل كنف ويسكن تحتها مصباح (تنبيه) لم يذكرنا حكم دودة القز حرر أم اذا كانت حية فنحنى
جربان الخلاف الا ترى في دود القز وبرزه ويضيه وأما اذا كانت ميتة وهو الغالب فانما على ما بلغنا نحنط فى
الكس او الخلف فتنفى ما مر بطلان بيعها بالدراهم لان الميتة وقد ذكر سيدى عبد الغنى النابلسى فى رسالة
أن بيعها باطل وأنه لا يضمن متلفها لانها غير مال قلت وفيه انه من أعز الاموال اليوم ويصدق عليها تعريف
المال المتقدم ويحتاج اليها الناس كثيرا فى الصباغ وغيره فنحنى جواز بيعها كبيع السرقين والعدرة المحتلطة
بالتراب كما يأتى مع أن هذه الدودة ان لم يكن لها نفس سائلة تكون ميتة ظاهرة كالذباب والعوض وان لم يحز
أكلها وسيأتى أن جواز البيع يدور مع حل الانتفاع وأنه يجوز بيع العلق للحاجة مع انه من الهوام وبيعها
باطل وكذا بيع الحيات للتداوى وفى القنية وبيع غير السمك من دواب البحر لونه غنى كالسقنة ورو جواز الخنزير
ونحوها يجوز والا فلا وجل الماء قبل يجوز حيا للميتة والحسن أطلق الجواز اه فتأمل ويأتى له مزيد بيان
عند الكلام على بيع دود القز والعلق (قوله والبيع به) أى بما ليس بمال (قوله والمعدوم كبيع حق التعلى)
قال فى الفتح واذا كان السفلى لرجل وعلاه لا خرف سقطا أو سقط العلو وحده فباع صاحب العلو علوه لم يحز
لان المبيع حينئذ ليس الا حق التعلى وحق التعلى ليس بمال لان المال عين يمكن احرازها وامساكها ولا هو
حق متعلق بالمال بل هو حق متعلق بالهواء وليس الهواء مالا يباع والمبيع لابد أن يكون أحدهما بخلاف
الشرب حيث يجوز بيعه تبعا للارض فلو باعه قبل سقوطه جاز فان سقط قبل القبض بطل البيع لهلاك المبيع
قبل القبض اه والحاصل أن بيع العلو صحيح قبل سقوطه لابعده لان بيعه بعد سقوطه بيع حق التعلى وهو
ليس بمال ولذا عبر فى الكنز بقوله وعلو سقط وعبر فى الدرر بحق التعلى لانه اراد من قول الكنز وعلو سقط كما
علمت من عبارة الفتح فالمراد من العبارتين واحد فلذا افسر الشارح احدهما بالآخرى دفعا لما يروى من
اختلاف المراد منهما فافهم (تنبيه) لو كان العلو لصاحب السفلى فقتل بعثك علوه هذا السفلى يكذب صاحبه
ويكون سطح السفلى لصاحب السفلى وللمشتري حق القرار حتى لو انهدم العلو كان له أن يبني عليه علوا آخر مثل
الاول لان السفلى اسم لمبنى مسقف فكان سطح السفلى سقفا للسفلى خاتمة (قوله لانه معدوم) يعنى عنه
قول المصنف والمعدوم أفاده ط (قوله ومنه) اى من بيع المعدوم (قوله بيع ما اصد غائب) اى ما يثبت
فى باطن الارض وهذا اذا كان لم يثبت أو ثبت ولم يعلم وجوده وقت البيع والاجازيعة كما يأتى قريبا (قوله
وبخل) بضم الفاء وبضمين قلموس (قوله كورد ويا سمين) فانه يخرج بالتدريج ط (قوله وورق فرصاد)
قبل هو التوت الاجر وقال ابو عبيد هو التوت وفى التهذيب قال الليث الفرصاد شجر معروف مصباح
(قوله وبه أفتى بعض مشايخنا) بالياء فى مشايخ لا بالهمزة قال التهستائى وأفتى العقيلي وغيره بجوازه

نخرج التراب ونحوه (كادم)
المسفوح فجاز بيع كبد وطحال
(والميتة) سوى سمك وجراد ولا فرق
فى حق المسلم بين التى ماتت حنط
انفسها او يحنط ونحوه (والحرر
والبيع به) اى جعله ثمنا با دخال
الباء عليه لان ركن البيع مبادلة
المال بالمال ولم يوجد (والمعدوم
كبيع حق التعلى) اى علو سقط
لانه معدوم ومنه بيع ما اصد غائب
بجزر وبخل او بعضه معدوم كورد
ويا سمين وورق فرصاد وجوز
مالا لتعامل الناس وبه أفتى
بعض مشايخنا عملا بالاستحسان

مطلب
في بيع المغيب في الارض

مطلب
في بيع اصل الفصصة

هذا اذا ثبت ولم يعلم وجوده فاذا علم جازوله خيار الرؤية وتكفي رؤية البعض عندهما وعليه الفتوى شرح مجمع (والمضامين) ما في ظهور الالقاء من المني (والملاقح) جمع ملقوحة ما في البطن من الجنين (والتنج) بكسر التون حبل الحبله اي تاج التاج لداية أو آدمي (وبيع أمة تين انه) ذكر الضمير لتدكير الخبر (عبد وعكسه) بخلاف البهائم والاصل أن الذكور والانتى من بني آدم جنسان حكمانيطسل وفي سائر الحيوانات جنس واحد فيصح ويتخير لقوات الوصف (ومتروك التسمية عمدا) ولومن كافر برأيه

مطلب

فيما اذا اجتمعت الاشارة مع التسمية

بتبعة الموجود اذا كان اكثر من المعدوم اه ط قلت وهو رواية عن محمد وقدنا الكلام عليه في فصل ما يدخل تبعا (قوله هذا اذا ثبت الخ) الاشارة الى قوله ما صله غائب وكن الاولى أن يقول هذا اذا لم يثبت أو ثبت ولم يعلم وجوده فانه لا يجوز بيعه فيها ما يكفي ط عن الهندية (قوله وله خيار الرؤية الخ) قال في الهندية ان كان المبيع في الارض مما يكال أو يوزن بعد القلع كالزوم والجزر والبصل فقلع المشتري شيئا باذن البائع أو قلع البائع ان كان المتلوع مما يدخل تحت الكيل أو الوزن اذا رأى المتلوع ورضى به لازم البيع في الكل وتكون رؤية البعض كروية الكل اذا وجد الباقي كذلك وان كان المتلوع شيئا بسيرا لا يدخل تحت الوزن لا يطل خياره قال في البحر وان كان يباع بعد التلع عددا كالقيل فقلع البائع أو قلع المشتري باذن البائع لا يلزمه الكل لانه من العدديات المتفاوتة بغيره الباب والعيودان قلعه بلاذن البائع لزمه الكل لأن يكون ذلك شيئا بسيرا وان أبي كل القطع تبرع متبرع بالقطع أو فسخ القاضي العقد اه ط قلت بقي شيء لم أر من نسه عليه وهو ما يكون أصله تحت الارض ويبقى سنين متعددة مثل الفصصة تززع في أرض الوقف وتكون كالكردار للمستأجر في زمانها فاذا باع ذلك الأصل وعلم وجوده في الارض صح بيعه لكنه لا يرى ولا يقصد قلعه لانه أعد للبقاء فهل للمشتري فسخ البيع بخيار الرؤية الظاهر نعم لأن خيار الرؤية يثبت قبل الرؤية تأمل (قوله ما في ظهور الالقاء من المني) موافق لما في الدرر والمنع وعبارة البحر المضامين جمع مضمونة ما في أصلا بل والملاقح جمع ملقوح ما في بطونها وقيل بالعكس (قوله والملاقح الخ) يجب أن يحمل ههنا على ما يكون والا كان جلا وسيأتي أن بيع الحمل فاسد لا باطل درر قلت وفي فساد كلام سيأتي (قوله والتنج بكسر التون) كذا ضبطه النووي واختاره المصنف يعني صاحب الدرر وضبطه الكاكي بفتح التون وهو مصدر تجت الناقة على البناء للمفعول والمراد به هنا المتزوج وفسره الزيلعي والرازي ومسكين بحبل الحبله وتبعهم المصنف نوح (قوله حبيل الحبله) بالفتحين فيما قال في المغرب مصدر حبيلت المرأة حبلا فهي حبلى حتى به المحول كما سي بالجل وانما أدخل عليه التاء للاشعار بمعنى الانوثة لان معناه انتهى عن بيع ما سوف يحمله الجنين ان كان انتى ومن روى الحبله بكسر الباء فقد أخطأ اه نوح (قوله وبيع أمة الخ) علله في الدرر بأنه يبيع معدوم ومقتضاه أن يكون معطوفا على قوله حق التعليل اوقوله والتنج فكان الواجب اسقاط لفظ بيع نوح (قوله ذكر الضمير) اي أتى به مذكرا مع أن الامة مؤنثة مراعاة لتدكير الخبر وهو عبد أو باعتبار الواقع (قوله وعكسه) بالرفع عطف على قوله يبيع وبالجزع عطف على أمة ط (قوله بخلاف البهائم) كما اذا باع كبشا فاذا هو نجة حيث يعقد البيع ويتخير بجزع (قوله والاصل الخ) قال في الهداية والفرق بيني على الاصل الذي ذكرناه في النكاح لمجدرحه الله تعالى وهو أن الاشارة مع التسمية اذا اجتمعتا ففي مختلفي الجنس يتعلق العقد بالمسي ويطل لانعدامه وفي متحدى الجنس يتعلق بالمشار اليه وبه قد لوجوده ويتخير لقوات الوصف كن اشترى عبدا على أنه خباز فاذا هو كاتب وفي مسألتنا الذكر والانتى من بني آدم جنسان للتفاوت في الاغراض وفي الحيوانات جنس واحد للتقارب فيها اه قال في البحر والاصل المذكور متفق عليه هنا ويجرى في سائر العقود من النكاح والاجارة والصلح عن دم العمد والخلع والعق على مال وبه يظهر أن الذكر والانتى في الآدمي جنسان في النطق وان اتحد جنسا في المنطق لانه الذائق المقول على كثيرين مختلفين بمعنى داخل وفي النطق المقول على كثيرين لا يتفاوت الغرض منها فاحشا قال في الفتح ومن المختلفي الجنس ما اذا باع فصا على أنه ياقوت فاذا هو زجاج فالبيع باطل ولو باعه ليل على أنه ياقوت أحر قطهر أصفر صح البيع ويتخير (قوله ولومن كافر) نقله في البحر أيضا عن البرازيه وأقره قلت ويبقى أن يجري فيه اختلاف المارة فيما مات بسبب غير الذبح مما يدين به أهل الذمة بل هذا الاولى لانه مما يدين به بعض المجتهدين وكون حرمة بالنص لا يقتضي بطلان بيعه بين أهل الذمة لان حرمة المخنقة بالنص أيضا ولما اعتقدوا حاكمها لم يحكم بطلان بيعها بينهم نعم لو باع متروك التسمية عمدا مسلم يقول بجملة كشاف في تحكيم بطلان بيعه لانه ملزم لاحكامنا ومعتقد لبطلان ما خالف النص فلزمه بطلان البيع بالنص بخلاف أهل الذمة لانا أخرنا بتركهم وما يدينون فيكون بيعه بينهم صحيحا أو فاسدا لا باطلا كما مر ويؤيده ما مر في شركة المفوضة من عدم صحته بين مسلم وذمي لعدم تساوي في التصرف ونصح بين حنفي وشافعي وان كان يصرف في متروك التسمية وعلاوه بأن ولاية الاقدام

قائمة ومعناه ما ذكرنا قد بر (قوله وكذا ما ضم اليه) قال في النهر ومتروك التسمية عمدا كالذي مات حنف
 انته حتى يسرى الفساد الى ما ضم اليه وكان ينبغي أن لا يسرى لانه مجتهد فيه كالمدبر فينقد فيه البيع بالقضاء
 وأجاب في الكافي بأن حرمة منصوص عليها فلا يعتبر بخلافه ولا يتخذ بالقضاء (قوله ويبيع الكراب وكري
 الانهار) في المصباح كريت الارض من باب قتل كرابا بالسكر قبلته بالعرث وفيه أيضا كرى النهر كريان
 باب رمى حفرة جديدة (قوله ولولاجية) قال فيها ولو كان رجل عمارة في أرض رجل فباعها
 ان كان بناء أو أشجارا جاز بيعه اذ لم يشترط تركها وان كرابا وكري الانهار ونحوه فلم يكن ذلك بمال ولا بمعنى
 مال لا يجوز اه يعني يطل فانه داخل تحت قولنا بطل بيع ماليس بمال كما لا يخفى وبعدم الجواز في الكراب
 وكري الانهار ونحو ذلك صرح في الخاتمة معللا بأنه ليس بمال متقوم منج وتقدمت المسألة أول البيوع مع
 الكلام على مشد المسكة ويبيع البراوات والجاكية والنزول عن الوظائف وأشبعنا الكلام على ذلك كله (قوله
 فان بيع هؤلاء باطل) كذا في الهداية وأورد أنه لو كان باطلا لسرى البطلان الى ما ضم اليهم كالمتقوم الى
 الحر وسماي أن لا يسرى وقال بعضهم فاسد وأورد أنه يلزم أن يملكوا بالقبض مع انهم لم يملكوا به اتفاقا
 وأجيب عنهم بما ادعاه التخصيص وهو أن من الباطل ما لا يسرى حكمه الى المتقوم اضعفه ومن الفاسد
 ما لا يملك بالقبض وذكري الفتح أن الحق أنه باطل ولا تخصيص لجواز تخلف بعض الافراد لخصوصية قلت
 وما ذكره الشارح يصلح بنا للخصوصية وذلك أن بيع الحر باطل ابتداء وبقاء لعدم محليته للبيع أصلا بثبوت
 حقيقة الحرية ويبيع هؤلاء باطل بقاء لخلق الحرية فلذا لم يملكوا بالقبض لا ابتداء لعدم حقيقتها فلذا جاز
 بيعهم من انفسهم ولا يلزم بطلان بيع قن ضم اليهم لانهم دخلوا في البيع ابتداء لكونهم محلالة في الجملة ثم
 خرجوا منه لتعلق حقهم في القن بحصته من الثمن ونماه في الدرر (قوله وقول ابن الكمال) عمارته
 البيع في هؤلاء باطل موقوف بقلب جازا بالاضى في المكاتب والقضاء في الاخرين لقيام المالية اه (قوله
 قبل البيع) ونسخ الكتابة في ضمنه لان الزوم كان لحقه وقد رضى باسقاطه أما اذا باعه بغير رضاه فأجاره
 لم يجز رواية واحدة لان اجازته لم تضمن فسخ الكتابة قبل العقد كذا في السراج وفي الخاتمة لوبيع بغير رضاه
 فأجاز بيع مولاه لم ينفذ في الصحيح من الرواية وعلقه عامة المشايخ نهر قلت لكن ذكر في الهداية آخر
 الباب فيما لوجه بين عبد ومدبر وبيعه في الجبر والفتح أن البيع في هؤلاء موقوف وقد دخلوا تحت العقد لقيام
 المالية وانها ينفذ في المكاتب برضاه في الاصح وفي المدبر بقضاء القناني وكذا في أم الولد عند أبي حنيفة
 وأبي يوسف اه فقولهم موقوف مخالف لقوله باطل وقوله ينفذ في المكاتب برضاه في الاصح مخالف
 لامد كور عن السراج والخاتمة وبهذا يتأيد ما ذكره ابن الكمال وقد يجب أن قوله ينفذ في المكاتب برضاه
 في الاصح أي رضاه وقت البيع فيكون موقفا في الابتداء على رضاه فلو لم يرض كان باطلا وهذا اتفق المخالفة
 بين كلاميه لكن هذا الجواب لا يتأني في عبارة ابن الكمال فتأمل (قوله قلت الاوجه الخ) أي اذا قضى
 بتفاد بيع أم الولد قاض براه لا ينفذ فاذا ارفع الى قاض آخر فأما قضاء الاول وان رده ارتدت فمتحقق بذلك
 في باب الاستيلاد (قوله فليكن التوفيق) بحمل ما في الجبر على ما قبل الامضاء وما في الفتح على ما بعده
 (قوله ولده هؤلاء كهم) أي ولد أم الولد من غير سببها بأن زوجها فولدت بعد ما ولدت من سببها وكذا اولاد
 المدبر او المكاتب المولود بعد التدبير والكتابة وقوله كهم أي في حكمهم ونفسه ادخل الكاف على الضمير وهو
 قليل (قوله ويبيع مبعوض) أي معتق البعض كبيع الحر (قوله ابن كمال) ونصه التقوم على ما ذكر في
 التلويح ضربان عرفي وهو بالاحراز فغير الحرز كالصيد والحشيش ليس بمعتوم وشرعي وهو باباحة
 الانتفاع به وهو المراد ههنا منقبا اه أي هو المراد بالتقوم المنفي هنا (قوله كهم) قيد بها لان بيع
 ما سواها من الاشربة المحترمة جازع عنده خلافا لها كذا في البدائع نهر (قوله ومينة لم تمت حنف انها)
 هذا في حق المسلم أما الذي في رواية يبيعها صحيح وفي أخرى فاسد كما قد مناه عن الجبر وظاهره أن اختلاف
 الرواية في الميتة فقط أما العنصر فصح (قوله ونحوه) كالجرح والضرب من اسباب الموت سوى الذكاة
 الشرعية (قوله فانها) أي الميتة المذكورة أما التي ماتت حنف انها فهي غير مال عند الكل فلذا بطل
 بيعها في حق الكل كما مر (قوله وهذا) أي الحكم المذكور بطلان البيع بلا تفصيل (قوله أي بالدين)

وكذا ما ضم اليه لان حرمة

بالنص (ويبيع الكراب وكري

الانهار) لانه ليس بمال متقوم

بخلاف بناء وشجر فيصح اذ لم

يشترط تركها ولولاجية (وما في

حكمه) أي حكم ماليس بمال

(كأن الولد والمكاتب والمدبر

المطلق) فان بيع هؤلاء باطل

أي بقاء فلم يملكوا بالقبض

لا ابتداء فصح بيعهم من انفسهم

ويبيع قن ضم اليهم درر وقول

ابن الكمال بيع هؤلاء باطل

موقوف ضعفه في الجبر بأن المرجح

اشتراط رضى المكاتب قبل البيع

وعدم نفاذ القضاء ببيع أم الولد

وصحح في الفتح نفاذه قلت الاوجه

لوقفه على قضاء آخر امضاء او ردا

عيني ونهر فليكن التوفيق

وفي السراج ولده هؤلاء كهم ويبيع

مبعوض كحر (و) بطل (بيع مال

غير متقوم) أي غيره باح الاشاع

به ابن كمال فليحفظ (كنهر

وخنزير ومينة لم تمت حنف انها)

بل بالخلق ونحوه فانها مال عند

الذي كهم وخنزير وهذا ان

يبيع (بالتن) أي بالدين

كدرهم ودناير وسكيل وموزون
بطل في الكل وان بيعت بعين
كعرض بطل في الخمر وفسد
في العرض فبطل بالقبض بقبضته
ابن كمال (و) بطل (بيع قن ضم)
الى حر وذكية تمت الى مئة
مات حنث انزيا قيد به لتكون
كالخمر (وان سبي عن كل) اي فصل
الثنى خلافا لهما ومبنى الخلاف
أن الصفة لا تعدد بمجرد تفصيل
الثنى بل لابد من تكرار لفظ العقد
عنده خلافا لهما وظاهر الهابة
يقيد أنه فاسد (بخلاف بيع قن
ضم الى مدبر) او نحوه فانه يصح
(او قن غيره وملاك ضم الى وقف)
غير المسجد العام فانه كالخمر
بخلاف الغامر بالمعجمة الخراب
فكمدر أشباه من قاعدة اذا
اجتمع الحرام والحلال (ولو محكوما
به) في الاصح خلافا لما أفتى به المتأله
لأبو السعود

مطلب

فما اذا اشترى أحد الشرىكين
جميع الدار المشتركة من شريكه

مطلب

في بطلان بيع الوقف وصحة بيع
المثل المضموم اليه

اي ما يصح أن يثبت ديناً في الدمة قال ابن كمال انما قال بالدين دون الثمن لان الدين أعم منه والمعتبر المقابل به
دون الثمن (قوله بطل في الكل) لان البيع هو الاصل وليس محلاً للتكليف فبطل فيه فكذلك في الثمن بخلاف
ما اذا كان الثمن عيناً فانه مبيع من وجه مقصود بالتكليف ولكن فسدت التسمية فوجب قيته دون الخمر المسمى
(قوله بطل في الخمر) اي وفي أخويه كما يستفاد من المتن والزبلي سايحاني قال في البحر والحاصل أن بيع
الخمر باطل مطلقاً وانما الكلام فيما إذا كان باطلاً أيضاً وان عرضاً كان فاسداً ثم قال وقيدنا بالمال
لان اهل الذمة لا يبيعون من بيعه الا اعتقادهم الحلال والتقول وقد أمرنا بتركهم وما يدعون كذا في البدائع اه
ملخصاً وظاهر الحكم بحصة بيعها فيما بينهم ولو بيعت بالثنى وبشمله فروع ذكرها بعده (قوله بقبضته) لم يذكر
ابن كمال التهمة وان كانت فزادة ط (قوله ضم الى حر) ولو مبعضاً كعتق البعض كما رت في باب عتق البعض
(قوله لتكون كالخمر) اي فلا تكون مالاً أصلاً أمالاً وماتت بخنق أو نحو ذلك مال غير متقوم كما رت أنشأ فينبني
أن يصح البيع فيما ضم اليها كبيع قن ضم الى مدبر تأمل (قوله خلافا لهما) فعندهما اذا فصل عن كل جاز
في القن والذكية بجمعهما من الثمن لان الصفة تصير متعددة معنى فلا يسرى الفساد من احدهما الى الاخرى
(قوله وظاهر النهاية يقيد أنه فاسد) أي ما ضم الى الحر والمئة وهو القن والذكية وعزاده الفهستاني للصحي
والمبسوط وغيرهما والظاهر أن المراد بالفساد الساطل فيوافق ما في الهداية وغيره من التصريح بالبطلان
تأمل (قوله بخلاف بيع قن ضم الى مدبر) ككتاب وآم ولد كما في الفتح اي فيصح في القن بحصته لان المدبر
محل للبيع عند البعض فيدخل في العقد ثم يخرج فيكون البيع بالحصة في البقاء دون الابتداء وقاعدة ذلك
تصحح كلام العاقل مع رعاية حق المدبر ابن كمال قلت ومعنى البيع بالحصة بقاء أنه ما يخرج المدبر صار القن
مبيعاً بحصته من الثمن بأن يقسم الثمن على قيمته وقيمة المدبر فما أصاب القن فهو ثمنه وهذا بخلاف ضم القن الى
الخرق فانه البيع بالحصة ابتداء لان الحر لم يدخل في العقد لعدم ماليته (تنبيه) تقدم أن بيع المدبر ونحوه
باطل لعدم دخوله في العقد وهما انما يدخل لتصحح العقد فيما ضم اليه قال في الهداية هناك فصار كمال المشتري
لا يدخل في حكم عقده بانفراده وانما يثبت حكم الدخول فيما ضم اليه اه أي اذا ضم البائع اليه مال نفسه
وباعها له صفقة واحدة يجوز البيع في المضموم بالحصة من الثمن المسمى على الاصح وان قيل انه لا يصح أصلاً في
شيء فتح قلت علم من هذا ما يقع كثيراً وهو أن احد الشريكين في دار ونحوها يشتري من شريكه جميع الدار
يثمن معلوم فانه يصح على الاصح بجمعة شريكه من الثمن وهي حادثة القنوى فلتحفظ وأصرح من ذلك ما سياتي
في المراجعة في مسألة شراء رب المال من المضارب مع أن الكل كماله (قوله او قن غيره) معطوف على
مدبر (قوله فانه) اي المسجد العام (قوله بخلاف الغامر بالمعجمة الخراب) يجوز الخراب على أنه
بدل من الغامر وكان الاولى أن يقول وغيره اي من سائر الاوقاف وحاصله أن المسجد قبل خرابه كالخراب ليس
بمال من كل وجه بخلافه بعد خرابه لجواز بيعه اذا خرب في أحد القولين فصار مجتهداً فيه كالمدبر فيصح بيع
ما ضم اليه ومثل سائر الاوقاف ولو عامرة فانه يجوز بيعها عند الحنابلة لثبتي بثبها ما هو خير منها كما في المراجع
(قوله فكمدر) أي فهو باطل أيضاً قال في الشربلالية صرح رحمه الله تعالى ببطلان بيع الوقف وأحسن
بذلك اذ جعله في قسم البيع الباطل اذ لا خلاف في بطلان بيع الوقف لانه لا يقبل التكليف والتكليف غلط من
جعله فاسداً وأفتى به من علماء القرن العاشر ورد كلامه بجملة رسائل ولنا فيه رسالة هي حسام الحسام
متضمنة لبيان فساد قوله وبطلان قتواه اه والغالب المذكور هو قاضي القضاة نور الدين الطرابلسي
والعلامة احمد بن يونس الشبلي كما ذكره الشربلالي في رسالته المذكورة (قوله ولو محكوما به الخ) قال
في النهر تكميل قد علت أن الاصح في الجمع بين الوقف والمالك أنه يصح في الملك وقيد بعض موالى الروم هو مولانا
ابو السعود جامع أشونات العلوم نعمده الله تعالى برضوانه بما اذا لم يحكم بلزومه فاقى بقساد البيع في هذه
الصورة وواقته بعض علماء العصر من المصريين ومنهم شيخنا الاخ الأمانة قال في شرحه هشار د عليه ما صرح
به قاضي خان من أن الوقف بعد القضاء تسمع دعوى الملك فيه وليس هو كخر بديل انه لو ضم الى ملك لا يفسد
البيع في الملك وهكذا في الظهيرية وهذا لا يمكن تأويله فوجب الرجوع الى الحق وهو اطلاق الوقف لانه بعد
القضاء وان صار لازماً بالاجماع لكنه يقبل البيع بعد لزومه ما بشرط الاستبدال على المفتي به من قول

فيصح بحصته في القن وعنده
والملك لانها مال في الجملة ولو
باع قرية ولم يستثن المساجد
والمقابر لم يصح عيني (كباطل
بيع صبي لا يعقل ومجنون)
شيأ وبول (ورجيع ادعى لم
يغلب عليه التراب) فلو غلبوا
به جاز كسرقين وبعر واكتفى
في البحر بمجرد خلطه بتراب
(وشعر الانسان) لكرامة
الادعى ولو كافر اذ كره
المصنف وغيره في بحث شعر
الخنزير (وبيع ما ليس في ملكه)
لبطلان بيع المعدوم وماله
خطر العدم (لا بطريق السلم)
فانه صحيح لانه عليه الصلاة
والسلام نهى عن بيع ما ليس
عند الانسان ورخص في
السلم (و) بطل (بيع صرح
بنفي الثمن فيه) لانعدام الركن
وهو المال (و) البيع الباطل
(حكمه عدم ملك المشتري
اياه) اذا قبضه (فلا ضمان
لوهلك) المبيع (عنده) لانه
امانة وصح في القنية ضمانه
قيل وعليه الفتوى وفيها بيع
الحربي اياه وابنه قيل باطل
وقيل فاسد وفي وصاياها بيع
الوصى مال اليتيم بغبن فاحش
باطل وقيل فاسد ويرج

ابي يوسف اوبوررد غصب عليه ولا يمكن انتزاعه ونحو ذلك والله الموفق للصواب والسبب المرجع والمآب اه
والحاصل ان ههنا مسألتين * الاولى ان يبيع الوقف باطل ولو غير مسجد خلافا لما نفي بفساده لكن المسجد
العاصر كالحجر وغيره كالمدر * المسألة الثانية انه اذا كان كالمدر يكون بيع ما ضم اليه صحيحا ولو كان الوقف
محمكا وما يلزمه خلافا لما أفتى به الملق ابو السعود (قوله فيصح) تفريع على قول المصنف فيصح الخ
على وجه الترتيب (قوله لانها) اي المدر ووقف الغير والوقف (قوله لم يصح) لما مر من أن المسجد العاصر
كالحجر فيبطل بيع ما ضم اليه لكن نقل في البحر عن المحيط أن الاسبح الصحة في الملك لان ما فيها من المساجد
والمقابر مستثنى عادة اه اي فلم يوجد ضم الملك الى المسجد بل البيع واقع على الملك وحده (قوله لا يعقل)
قيده لانه الصبي العاقل اذا باع واشترى انعقد بيعه وشراؤه موقوف على اجازة وليه ان كان لنفسه وانفذا
بلاعده عليه ان كان لغيره بطريق الولاية ط عن المنع وهذا اذا باع الصبي العاقل ماله واشترى بدون غبن
فاحش والام يتوقف لانه حينئذ لا يصح من وليه عليه كما يأتي فلا يصح منه بالاولى (قوله شيأ) قدره للاشارة
الى أن الاضافة في بيع صبي من اضافة المصدر الى فاعله ط (قوله جاز) اي بيعه ط (قوله كسرقين
وبعر) في التباين السرقين وكسرهما معتربا سرقين بالفتح وفسره في المصباح بالزبل قال ط
والمراد انه يجوز بيعهما ولو خالصين اه وفي البحر عن السراج ويجوز بيع السرقين والبحر والانتفاع به
والوقود به (قوله واكتفى في البحر) حيث قال كانه عنه في المنع ولم ينعد بيع النحل ودود القز الاتباع
ولا بيع العذرة خالصة بخلاف بيع السرقين والخلاطة بتراب اه (قوله وشعر الانسان) ولا يجوز الانتفاع به
لحديث لعن الله الواصلة والمستوصلة وانما يرخص فيما يتخذ من الورق فيزبد في قرون النساء وذواشبههن هداية
(فرع) لو أخذ شعر النبي صلى الله عليه وسلم من عنده وأعطاه هدية عظيمة لا على وجه البيع فلا بأس به سياحني
عن الفتاوى الهندية (قوله ذكره المصنف) حيث قال والادعى مكترم شرعا وان كان كافرا فايراده القدر
عليه وابتدأ به بالخاقه بالجدات اذلال له اه اي وهو غير جائز وبعضه في حكمه وصرح في فتح القدير ببطلانه
ط قلت وفيه أنه يجوز استرقاق الحربي وبيعه وشراؤه وان أسلم بعد الاسترقاق الا أن يجاب بأن المراد تكرم
صورته وخلقه ولدا لم يجز كسر عظام ميت كافر وليس ذلك محل الاسترقاق والبيع والشراء بل محله النفس
الحيوانية فلذا لا يملك بيع لبن أمته في ظاهر الرواية كما سيأتي فليست أمثلة (قوله وبيع ما ليس في ملكه) فيه أنه
يشمل بيع ملك الغير بوكالة أو بدونه سماع أن الاول صحيح نافذ والثاني صحيح موقوف وقد يجاب بأن المراد بيع
ما سلكه قبل ملكه ثم رأيت كذلك في الفتح في أول فصل بيع الفضولي وذكر أن سبب النهي في الحديث ذلك
(قوله لبطلان بيع المعدوم) اذن شرط المعقود عليه أن يكون موجودا لا متوقفا على ما لو كان في نفسه
وأن يكون ملك البائع فيما يبيعه لنفسه وأن يكون مقدورا للتسليم مخ (قوله وماله خطر العدم) كالحل
واللبن في الفسخ فانه على احتمال عدم الوجود وأما بيع تاج السراج فهو من امثلة المعدوم فافهم (قوله
لا بطريق السلم) فلو بطريق السلم جاز وكذا الوباغ ما غصبه ثم أدى ضمانه كما قد منه اول البيوع (قوله لانعدام
الركن وهو المال) اي من أحد الجانبين فلم يكن يباع وقبل ينعد لان نفيه لم يصح لانه في العقد فصار كانه سكت
عن ذكر الثمن وفيه ينعد البيع وينبت الملك بالقبض كما يأتي قريبا فادع في الدرر (قوله لانه أمانة) وذلك لان
العقد اذا بطل بقي مجرد القبض باذن المالك وهو لا يوجب الضمان الا بالتعدي دزر (قوله وصح في القنية
ضمانه الخ) قال في الدرر وقيل يكون مضموفا لانه يصير كالقبض على سوم الشراء وهو أن يسمى الثمن فيقول
اذ ذهب هذا فان رضيت به اشترته بما ذكرنا اذ لم يسمه فذهب به فهلك عنده لا يضمن نص عليه الفقيه أبو الليث
قيل وعليه الفتوى كذا في العنانية اه قال في العزيمة الذي يظهر من شروح الهداية عود الضمير في قوله
وعليه الى أن حكم القبض على سوم الشراء ذلك تعويلا على كلام الفقيه الا أن القول الثاني في مسألة التباين يرجح
على القول الاول اه لكن في النهر واختار السرخسي وغيره أن يكون مضموفا للمال او بالقيمة لانه لا يكون
أدنى حالا من المقبوض على سوم الشراء وهو قول الأئمة الثلاثة وفي القنية انه الصحيح لكونه قبضه لنفسه فشا به
الغصب وقيل الاول قول أبي حنيفة والثاني قولهما وما تم فيه (قوله بغبن فاحش) المشهور في تفسيره انه
ما لا يدخل تحت تقويم المقومين (قوله ويرج) وجهه في البحر حيث قال ينبغي أن يجري القولان في بيع الوقف

منه
بيع المظطر وشراؤه فاسد

منه
في البيع السادس

وفي التفبيع المظطر وشراؤه
فاسد (وفسد) بيع (ماسكت)

اي وقع السكوت (فيه عن
الثمن) كبيعته بغيره (و) فسد

(بيع عرض) هو المتاع
القيمي ابن كمال (بضم

وعكسه) فيعقد في العرض
لا الخمر كما مر (و) فسد

(يع) اي العرض (بأم
الولد والمكاتب والمذبح حتى

لو تشابها ملك المشتري)
للعرض (العرض) لما مر أنهم

مال في الجلة (و) فسد (بيع
مسك لم يصد) لربا العرض

والافباطل لعدم الملك صدر
الشرعية (او صيد ثم التقي في

مكان لا يؤخذ منه الا بحيلة)
للعجز عن التسليم (وان أخذ

بدونها صح) وله خيار الرؤية
(الا اذا دخل بنفسه ولم يصد

مدخله) فلو صد ملكه ولم تجز
اجارة بركة ليمسك منها السمك

بحر
مطاب

في حكم ايجار البركة ليمسك منها

المشروط استبداله او الخراب الذي جاز استبداله اذا بيع بغير فاحش وينبغي ترجيح الثاني فيه ما لا نه اذا ملك
بالنقص وجبت قيمته فلا ضرر على النقص والوقف اه قلت وينبغي ترجيح الاول حيث لزم الضرر بأن كان
المشتري مفلسا او مضافا تأمل (قوله) بيع المظطر وشراؤه فاسد) هو أن يضطر الرجل الى طعام او شراب
اولباس أو غيرهما ولا يبيعها البائع الا بأكثر من ثمنها بكثير وكذلك في الشراء منه كذا في المنع اه ح وفيه نص
ونشر غير مرتب لأن قوله وكذا في الشراء منه اي من المظطر مثال لبيع المظطر أي بأن اضطر الى بيع شيء
من ماله ولم يرض المشتري الا بشراؤه بدون عن المثل بغير فاحش ومثاله ما لو ألزمه القاضى ببيع ماله لا يفيده
أو ألزمه الذي يبيع معصفا او عبدا مسلم ونحو ذلك لكن سيذكر المصنف في الاكراه لو صدره السلطان ولم يعين
بيع ماله فباع صح قال الشارح حاله والحيلة أن يقول من أين اعطى فاذا قال الظالم بيع كذا فقد صار مكرها فيه
اه فاذا دأنه يجزى المصادرة لا يكون مكرها بل يصح بيعه الا اذا أمره بالبيع مع انه بدون أمر مضطر الى البيع
حيث لا يمكنه غيره وقد يجاب بأن هذا ليس فيه أنه باع بغير فاحش عن عن المثل نعم العبارة مطلقة فيمكن
تقييدها بأنه انما يصح لرباع عن المثل أو عن يسير توفيقا بين العبارتين فتأمل (قوله) وفسد الخ) شروع في
البيع السادس بعد الفراغ من الباطل وحكمه (قوله) ماسكت فيه عن الثمن) لأن مطلق البيع يقتضي
المعاوضة فاذا سكت كان غرضه القية فكانه باع بغيره فيفسد ولا يطل درر اي بخلاف ما اذا صرح ببيع
التمس كاقدمه قريبا (قوله) وعكسه) اي بيع الخمر بالعرض بأن ادخل الباء على العرض فيعقد في العرض
اي لأنه لا يمكن اعتبار الخمر غناوى مال في الجلة بخلاف بيع العرض بدم او ميتة (قوله) كما مر) اي في قوله وان
يبتع بعين كعرض بطل في الخمر وفسد في العرض فيملكه بالقبض بقيته وهذا في حق المسلم كاقدمناه (قوله) ملك
المشتري للعرض) قيده لان المشتري لأم الولد وأخويه الا يملكهم بالقبض لاطلاق بيعهم بقاء كما مر (قوله)
لما مر أنهم مال في الجلة) اي فيدخلون في العقد وان لا يطل العقد فيمنعهم الى واحد منهم وبيع معهم ولو كانوا
كلهم لابطل كافي الدرر (قوله) وفسد بيع سمك لم يصد لربا العرض الخ) ظاهره أن الفاسد بيع السمك وأنه
يملك بالقبض وفيه أن يبيع ما ليس في ملكه باطل كما تقدمت لانه يبيع المعدوم والمعدوم ليس بمال فينبغي أن يكون
بيعه باطلا وأن يكون الفاسد هو بيع العرض لانه يبيع من وجه وان دخلت عليه الباء ويكون السمك ثمننا
فيصير كأنه باع العرض وسكت عن الثمن أو باعه بأثم الولد بل يمكن أن يقال ان يبيع العرض أيضا باطل لأن السمك
ليس بمال فيكون كبيع العرض بميتة أو دم لكن جعله كأن الولد أظهر لانه مال في الجلة فانه لو صاده بعده ملكه
نعم هذا يظهر لربا بيع سمكة بعينه اقبل صيدها مال وكانت غير معينة ثم صاد سمكة لم تكن عين ما جعلت ثم العرض
حتى يقال انها ملكك بالصيد والحاصل أنه لو باع سمكة مطلقة بغيره ينبغي أن يكون البيع باطلا من الجانبين
كبيع ميتة بغيره أو عكسه ولو كانت السمكة معينة بطل فيه الا انها غير مملوكة وفسد في العرض لأن السمكة مال
في الجلة ومنها ما لو كان البيع على لحم سمك لانه مثلي ولو باعها بدمها بطل البيع لتعين كونها بميتة وهي غير
مملوكة هذا ما ظهر لي في تقرير هذا المثل ولم أر من تعرض لشيء منه (قوله) صدر الشريعة) حيث قال السمك
الذي لم يصد ينبغي أن يكون البيع باطلا اذا كان بالدرهم والدناير ويكون فاسدا اذا كان بالعرض لانه مال
غير مستقوم لأن التقويم بالا حرازة الاراض مستف (قوله) وله خيار الرؤية) ولا يعتد برؤيته وهو في الماء لانه
يتفاوت في الماء وخارجه شربلا لية (قوله) الا اذا دخل بنفسه الخ) استثناء منقطع من قوله وان أخذ
بدونها صح يعني أنه لو صيد فأتى في مكان يؤخذ منه بدون حيلة كان صحيحا وأما اذا دخل بنفسه ولم يستمدخله
يكون باطلا لعدم الملك بشرئته وقوله فلو صد ملكه فاقهم (قوله) فلو صد ملكه) اي فيصير بيعه أن يمكن أخذه
بلا حيلة والا فلا لعدم القدرة على التسليم والحاصل كافي الفتح أنه اذا دخل السمك في خنطرة فاما أن يعتد
لذلك الاول في الاول يملكه وليس لاحد أخذه ثم ان أمكن أخذه بلا حيلة جاز بيعه لانه مملوك مقدور التسليم
والا لم يجز لعدم القدرة على التسليم وفي الثاني لا يملكه فلا يجوز بيعه لعدم الملك الا أن يستد الخنطرة اذا دخل
فخفف يملكه ثم ان أمكن أخذه بلا حيلة جاز بيعه والا فلا وان لم يعتد لذلك لكنه أخذه وأرسله فيه املكه فان
أمكن أخذه بلا حيلة جاز بيعه لانه مقدور التسليم او يملكه لم يجز لانه وان كان مملوكا فليس مقدور التسليم اه
(قوله) ولم تجز اجارة بركة الخ) قال في الهرازمي أن في مصر بركة صغيرة كبركة القهادة تجتمع فيها الاممك

دل تجوز اجازتها لصيد السمك منه انتقل في البحر عن الابضاح عدم جوازها ونقل اولاعن أبي يوسف في كتاب
الخراج عن أبي الزناد قال كتب الى عمر بن الخطاب في بحيرة يجتمع فيها السمك بأرض العراق أن يؤجرها
فكتب الى أنافلو واماني الابضاح بالقواعد الفقهية ألقى اه ونقل في البحر أبضاعن أبي يوسف عن أبي
حنيفة عن جاد عن عبد الحميد بن عبد الرحمن أنه كتب الى عمر بن عبد العزيز يسأله عن بيع صيد الآجام فكتب
اليه عمر انه لا بأس به وسماه الحبس اه ثم قال في البحر فعلى هذا لا يجوز بيع السمك في الآجام الا اذا كان
في أرض بيت المال ويلحق به أرض الرقف وقال الخير الرمي اقول الذي علم مما تقدم عدم جواز البيع مطلقا
سواء كان في بحر أو نهر أو أجمه وهو باطلا فلهذا أعم من أن يكون في أرض بيت المال أو أرض الوقف وما تقدم
عن كتاب الخراج غير بعيد أيضا عن القواعد ومرجعه الى اجابة موضع مخصوص لمنفعة معلومة حتى
الاصطلاح وما حدث به ابو حنيفة عن جاد مشكل فانه يبيع السمك قبل الصيد ويحجب بأنه في آجام هيت لذلك
وكان السمك فيها مقدور التسليم فتأمل واعتن بهذا التحرير فان المسألة كثيرة الفروع ويكثر السؤال عنها اه
ليكن قوله غير بعيد الحنفية نظرا لان الاجارة واقعة على استهلاك العين وسيأتي التصريح بأنه لا يصح اجارة
المراعى وهذا كذلك ولذا جرم المقدسي بعدم الصحة واعترض البحر عما قلنا والله اعلم (قوله ويبيع طير) جمع
طائر وقد يبيع على الواحد والجمع ظيور وأطيار بجرعن القاموس (قوله لا يرجع بعدار ساله من يده) أشار
الى أنه مملوك له ولكن علم الفساد كونه غير مقدور التسليم فلو سلبه بعد البيع لا يعود الى الجواز عند مشايخنا
وعلى قول الكرخي يعود وكذا عن الطحاوي وأطلقه فتمل ما اذا كان الطير مبيعا او ثما بجر (قوله
أما قبل صيده فباطل أصلا) ينبغي أن يجري فيه الكلام الذي ذكرناه في السمك (قوله صح) ذكره في
الهداية والخاتمة وكذا في الذخيرة عن المتقي بجر قال في الفتح لان المعلوم عادة كالواقع ويجوز كونها لا تعود
أو عروض عدم عودها لا يمنع جواز البيع كيجوز هلاك المبيع قبل القبض ثم اذا عرض الهلاك انفسخ كذا
هنا اذا فرض وقوع عدم الاعتماد من عودها قبل القبض انفسخ اه (قوله وقيل لا) في البحر والشرعية لانه
أنه ظاهر الرواية (قوله ويرجعه في النهر) حيث ذكرنا من عرض الفتح ثم قال وأقول فيه نظرا لان من شروط
صحة البيع القدرة على التسليم عقبه ولذا لم يجز بيع الآبق اه قال ح أقول فرق ما بين الحمام والآبق
فان العادة لم تقض بعوده غالبا بخلاف الحمام وما ادعاء من اشتراط القدرة على التسليم عقبه ان أراد به القدرة
حقيقة فهو ممنوع والا لا شرط حضور المبيع مجلس العقد وأحد لا يقول به وان اراد به القدرة حكما كما ذكره بعد
هذا فها نحن فيه كذلك لحكم العادة بعوده اه قلت وهو وجوبه فهو نظير العبد المرسل في حاجة المولى فانه
يجوز بيعه وعلوه بأنه مقدور التسليم وقت العقد حكما اذا ظاهر عوده ولأبق بعد البيع قبل القبض خير
المشتري في فسخ العقد كما في البحر وحنا كذلك لكن ليستظمتي يحكم بفسخ العقد لعدم عود ذلك الطائر فانه
مادام محتمل الحياة فيحتمل عوده (تنبيه) في الذخيرة باع برج حمام فان لبلاجاز ولو نهارا فلا لان بعضه يكون
خارج البيت فلا يمكن أخذه الا بالاحتيال اه والظاهر انه مبنى على ظاهر الرواية تأمل وفيه الغر بعضهم
فقال

يا اماما في نقه نعمان اشئني * حائز السبق مفرد الابحار

اي بيت يجوز بيعك ايا ه بليس ولا يجوز نهارا

(قوله ويبيع الحمل) يسكون الميم (قوله ويرجعه في البحر يطلانه) لانه صلى الله عليه وسلم عن المضامين
والملاقي وحبل الحبله ولما فيه من الغرر وتقدم أن بيع الثلاثة باطل واعترض في المعقضية التعليق بالغرر
وهو الشك في وجوده بأنه ينبغي عليه أن لا يجوز بيع الشيء الملقوف الموصوف لانه يحتمل أن لا يوجد شيء
أو وصفه المذكور مع تفسير يحتمل بجوازه اه قلت فيه أنه لا غرر فيه لانه يسهل الاطلاع عليه بخلاف الحمل
فتدبر وفي البحر عن السراج فلو باع الحمل وولدت قبل الاقتراق وسلم لا يجوز (قوله لفساده بالشرط) لان
مالا يصح افراده بالعقد لا يصح استثناءه منه والحمل لا يجوز افراده بالبيع فكذا استثناءه لانه بمنزلة الاطراف
فصار شرطا فاسد اوقفه منفعة البائع فيفسد البيع ثم استثناء الحمل في العقود على ثلاث مراتب في وجه
يفسد العقد والاستثناء كالببيع والاجارة والهن لانها تظاير الشروط الفاسدة وفي وجه العقد جائز والاستثناء

(و) بيع (طير في الهواء

لا يرجع) بعدار ساله من يده

أما قبل صيده فباطل أصلا

لعدم الملك (وان) كان (بطين

ويرجع) كالحمام (صح)

وقيل لا ويرجعه في النهر (و) بيع

(الحمل) اي الجنين ويرجعه في

البحر يطلانه كالشئ (و) أمة

الاجلها) لفساده بالشرط

مطلب

استثناء الحمل في العقود على

ثلاث مراتب

باطل كالهبة والصدقة والسكاح والخلع والصلح عن دم العمد وفي وجه يجوز ان وهو الرصية كالزاد
 بجارية الاحياء وكذا الراوى يحملها لا ترفع لان الوصية اخت الميراث والميراث يجري في الجمل فكذا
 الرصية بخلاف الخدمة زيلعي ملخصا اى لراوى له بأمة الا خدمتها لا يصح الاستثناء لان الميراث لا يجري
 فيها والقله كالخدمة بحر (قوله بخلاف هبة ووصية) اى حيث يصح العقد فيه ما لكن الاستثناء باطل في
 الهبة جائز في الوصية كما عرفت فافهم (قوله وجزم البرجندى بطلانه) قال صدر انشريعة ذكر وافي فساد
 علقين احدهما انه لا يعلم انه لبن اودم اوريح وهذه تقتضى بطلان البيع لانه مشكوك الوجود فلا يكون
 مالا والاخرى ان اللبن يوجد شيئا فشيئا فيختلط ملك المشتري بملك البائع اى وهذه تقتضى الفساد
 ط قلت مقتضى الفساد لا ينافى مقتضى البطلان بل بالعكس لان ما يقتضى البطلان يدل على عدم المشروعية
 اصلا فلذا جزم بطلانه فتأمل (قوله للغرر) لانه لا يعلم وجوده وينبغي ان يكون باطلا للعلل المذكورة
 فهو مثل اللبن رملى قلت ويؤيده ما فى التجسس رجل اشترى لؤلؤة فى صدف قال ابو يوسف البيع جائز وله
 الخمار اذ اراده وقال محمد البيع باطل وعليه الفتوى اى قال الزيلعي بخلاف ما ذاباع تراب الذهب والحبوب
 فى غلافها حيث يجوز لكونها معلومة ويمكن تجربتها بالبعث ايضا اى قال فى النهر وينبغي ان يكون
 من ذلك الجوز الهندى (قوله ووصف على ظهر غنم) انتهى عنه ولانه قل الجز ليس بمال متقوم فى نفسه
 لانه بمنزلة وصف الحيوان لقيامه به كسائر أطرافه ولانه يزيد من أسفل فيختلط المبيع بغيره كما قلنا فى اللبن
 زيلعي (قوله وجوزه الثانى) هو رواية عنه كفى الهداية (قوله لم ينقلب صحيفا) مقتضاه انه وقع
 باطلا ولا الصبح بزوال المفسد كما يستضع فى بيع الا بق وهو ايضا مقتضى التعليل بأنه ليس بمال متقوم فكان
 على المصنف ذكره فى الساطل (قوله وكذا كل ما اتصاه خلقى) بخلاف اتصال الجذع والشوب فانه
 يصنع العباد ابن ملك (قوله لما مر أنه معدوم عرفا) اى مر فى فصل ما يدخل فى البيع تبعا عند قوله
 كبسع بر فى سنبله ويناد هناك بأنه يقال هذا تمر وقطن ولا يقال هذا نوى فى تمره ولا حب فى قطنه ويقال
 هذه حنطة فى سنبها وهذا لوز وفستق فى قشره ولا يقال هذه قشور فيها لوز (قوله وانما صحىوا الخ)
 جواب عما استدلل به ابو يوسف من جواز بيع الصوف على ظهر الغنم كفى الكراث وقوائم الخلاف بالكر
 وتحقير اللام نوع من الصفصاف اى مع أنها تزيد والجواب كما فى الزيلعي أنه اجيز فى الكراث والقوائم
 للتعامل اذ لا نص فيه فلا يلحق به المنصرص عليه اى وأبضا بالقوائم تزيد من اعلاها اى فلا يحصل اختلاط
 المبيع بغيره بخلاف الصوف ويعرف ذلك بالخضاب كما أناده الزيلعي وفى البحر من فصل فيما يدخل فى البيع
 تبعا عن الظهيرية اشترى رطبة من البقول او قناء أو شيئا يفر ساعة فساعة لا يجوز كبسع الصوف ويبع
 قوائم الخلاف يجوز ان كان يعملان نحوهما من الاعلى بخلاف الرطبات الا الكراث للتعامل وما لا تعامل فيه
 لا يجوز اى قلت وقوله للتعامل على لقوله الا الكراث فقط والا فكون قوائم الخلاف تنمو من الاعلى بخلاف
 الرطبات فيفيد الجواز بلا حاجة الى التعليل بالتعامل وذكر فى البحر حنا عن الفضلى تعميم عدم الجواز فى قوائم
 الخلاف لانه وان كان ينمو من أعلاه موضع القطع مجهول كمن اشترى شجرة للقطع لا يجوز بلهالة موضع القطع
 لكن فى القمع أن منهم من منع اذ لا بد للقطع من حفر الارض ومنهم من أجاز للتعامل وفى الصغرى القياس
 فى بيع القوائم المنع لكن جاز للتعامل وبيع الكراث يجوز وان كان ينمو من اسفله للتعامل أيضا ويحصل
 الجواب عما استدلل به الفضلى على المنع فى القوائم لمن تأمل نهر (قوله وشجر الصفصاف) اى قوائم
 شجرة اى اغصانه (قوله وفى القنية باع اوراق نوت) اى مع أغصانها قال فى القنية اشترى اوراق النوت
 ولم يبين موضع القطع لكنه معلوم عرفا وهو ترك الاغصان لانه أن يقطعها فى السنة الثانية ولوباغ اوراق نوت
 لم يقطع قبل سنة يجوز وبسنتين لا يجوز لانه سنة يعلم موضع قطعها عرفا اى (قوله وجدع) هو
 القطعة من الخلل أو غيره توضع عليها الاخشاب نهر لانه لا يمكن تسليمه الا بضرب ولم يكن معنا لا يجوز
 أيضا لما ذكرنا بلهالة أيضا هداية فتقوله معنى ليس للاحتراز عن الفساد بل لما ذكره بعده (قوله أما غير
 المعين الخ) الاولى ذكره بعد قوله فلا يقطع وسلم ط (قوله فلا ينقلب صحيفا) قال فى النهر وذكر الزاحدى
 عن شرح الطحاوى أنه فى غير المعين لا ينقلب بالتسليم صحيفا وجزم به فى ايضاح الاصلاح وخروصيف لانه فى

بخلاف هبة ووصية (ولبن فى
 ضرع) وجزم البرجندى
 بطلانه (ولؤلؤ فى صدف)
 للغرر (وصوف على ظهر غنم)
 وجوزه الثانى ومالك وفى
 السراج لوسم الصوف واللبن
 بعد العقد لم ينقلب صحيفا
 وكذا كل ما اتصاه خلقى
 بكبد حيوان ونوى تمر وبرز
 بطبخ لما مر أنه معدوم عرفا
 وانما صحىوا بيع الكراث وشجر
 الصفصاف وأوراق النوت
 بأغصانها للتعامل وفى القنية
 باع اوراق نوت لم يقطع قبله
 بسنة جاز وبسنتين لانه يشتمه
 موضع قطعه عرفا (وجدع)
 معين (فى سقف) أما غير المعين
 فلا ينقلب صحيفا ابن كمال

(وذراع من ثوب بضرة التبعية)
فلو قطع وسلم قبل فتح المشتري
عاد صحيحاً ولو لم بضرة القطع
كصكر باس جاز لا تنقضاء المانع
(وضربة القناص) بشاف ونون
الصائد (والغائص) بغين معجمة
الغواص والبيع فيه ما بطل للغير
بجر ونهر والكيل وابن الكمال
قال المصنف وقد نظمه متلاخسرو
في سلك القاصد فتبعته في المختصر
ويجب أن يراد به الباطل لأنه مما
ليس في ملكه كما مر (والمزانية)
هي بيع الرطب على النخل بقر
مقطوع مثل كيله تقديراً شروح
جميع ومثله الغيب بالزبيب عناية
للنهي ولشبهة الربا قال المصنف
فلو لم يكن رطباً جاز لا اختلاف
الجنس (والملاسة) للسلعة
(والمناينة) أي بندها للمشتري
(والقاء الحجر) عليها وهي من يوع
الجاهلية فنهي عنها كلها عني
لوجود القمار فكانت فاسدة
ان سبق ذكر الثمن بجر (و) بيع
(ثوب من ثوبين) أو عبد من
عبدين بلهالة المبيع فلو قبضهما
وهلكاهما ضمن نصف قيمة كل اذ
الفساد معتبر بالصحيح ولو مرتين
فقيمة الاول لتعذر رده والقول
للفاسد

غير المعين معالي بلزوم الضرر والجهالة فاذا تحمل البائع الضرر وسلمه زال المفسد وارقت الجهالة أيضاً ومن
ثم جزم في النسخ بأنه يعود صحيحاً اهـ قلت والذي نقله العلامة نوح عن الرازي عن شرح مختصر الطحاوي
عكس ما نقله عنه في النهر فليراجع نعم عبارة ابن كمال في ايضاح الاصلاح ان غير المعين لا يعود صحيحاً وعزاه الى
الرازي في شرح القدروري (قوله بضرة التبعية) كالثوب المهيأ للبس زيالي وأشار المصنف الى عدم
جواز بيع حلية من سيف أو نصف زرع لم يدرك لأنه لا يمكن تسليحه الا بقطع جميعه وكذا بيع فص خاتم مركب
فيه وكذا انصبيه من ثوب مشترك من غير شريكه وذراع من خشبة للضرر في تسليم ذلك ولا اعتبار بما التزمه
من الضرر لأنه انما التزم العقد ولا ضرره يجر وفتح وفي بيع نصف الزرع ونحوه كلام طويل قدمناه أول
كتاب الشركة (قوله جاز) كما يجوز بيع قفيز من صبرة بجر (قوله لا تنقضاء المانع) عليه للمساكين (قوله
وضربة القناص) من قنص قنصاً على حد ضرب صاد كافي الصحاح بأن يقول بعثك ما يخرج من القناص هذه
الشبكة مرة بكذا نهر (قوله والغائص) بأن يقول أغوص غوصاً أخرجه من الآلي فهو الكيل بكذا
كافي ثم سبب الازهرى ومقتضاه المباشرة بين القناص بالقاف والغائص بالغين فسر الزبلي ضربة القناص
بالتفاف عما يخرج من الصيد بضربة الشبكة أو بغوص الصائد في الماء قال في النهر وهذا هو شمول القناص
بالقناص للغائص والواقع ما قد علمته وجعل في السراج القناص صياد البر والغائص صياد البحر والحق أن
الصائد بالآلة وهو القناص بالقاف أعظم من كونه في البحر والبر بخلاف الغائص اهـ وحاصله أن القناص
بالقاف من اصطاد الصيد بر أو بجر أو أماً الغائص بالغين فهو من يغوص لاستخراج الآلي مثلاً (قوله كما مر)
أي في قول المصنف وبيع ما ليس في ملكه (قوله والمزانية) من الزين وهو الدفع لأنها تؤدي الى النزاع
والمداخلة كافي البحر عن الفائق (قوله مثل كيله تقديراً) أي بأن يقتدر الرطب الذي على النخل بمقدار مائة
صاع مثلاً بطريق الظن والحزب فيعيه بقدره من التمر (قوله ومثله الغيب) أي على الكرم (قوله ولشبهة
الربا) لأنه يبيع مكيل بمكيل من جنسه مع احتمال عدم المساواة بينهما بالكيل (قوله فلو لم يكن) أي
ما بيع بالتمر المقطوع قال في البحر ثم اعلم أن تعريف المزانية بأنها بيع التمر بالتمر أي بالثلثة في الاول والمنشأة
في الثاني خلاف التحقيق والاولى أن يقال يبيع الرطب بتمر الخ لأن التمر بالثلثة حمل الشجر رطباً أو غيره وإذا
لم يكن رطباً جاز لا اختلاف الجنس ولو كان الرطب على الأرض كالتبر لم يجز بيعه متساوياً عند العلماء إلا بأخفيفه
لما سبقت في باب الربا اهـ (قوله قنص عنها كلها) في الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الملاسة والمنابذة زاد مسلم أما الملاسة فأن يأس كل منهما ثوب
صاحبه بغير تأمل يلزم اللامس البيع من غير خيار له عند الرؤية وهذا بأن يكون مثلاً في ظلمة أو يكون الثوب
مطويهما ثم يتفقا على أنه إذا لمسه فقد باعه منه وفساده لتعلق التملك على أنه متى لمسه وجب البيع وسقط
خيار المجلس والمنابذة أن يبد كل واحد منهما ما ثوبه الى الآخر ولا ينظر كل واحد منهما الى ثوب صاحبه على
جعل التذبيعاً وهذه كانت يوعايتعارفون في الجاهلية وكذا القاء الحجر أن يلقي حصاة وعة أبواب فأى ثوب
وقع عليه كان المبيع بل تأمل وروية ولا خيار بعد ذلك ولا بد أن يسبق تراوضهما على الثمن ولا فرق بين كون
المبيع معيناً أو غير معين ومعنى الثمن ما في كل من الجهالة وتعلق التملك بالخطر فانه في معنى إذا وقع تجرى على
ثوب فقد بعته منك أو بعته بكذا أو إذا بذته اولسته كذا في الفتح وذكر في الدرر أن النهي عن القاء الحجر
ألحق بالاولين دلالة (قوله لوجود القمار) أي بسبب تعليق التملك بأحد هذه الافعال اهـ ح (قوله
ان سبق ذكر الثمن) عبارة البحر ولا بد في هذه البيوع أن يسبق الكلام منهما على الثمن اهـ أي لتكون علامة
الفساد ما ذكره الا كان الفساد لعدم ذكر الثمن ان سكت عنه لما مر أن البيع مع نفي الثمن باطل ومع السكوت عنه
فاسد (قوله وثوب من ثوبين) قيد القيمي اذ يبيع المبيع في المثلتي جائز كقفيز من صبرة (قوله ضمن نصف
قيمة كل) لأن احدهما مضمون بالقيمة لأنه مقبوض بحكم البيع الفاسد والاخر أمانة وليس احدهما بأولى من
الآخر فشاعت الامانة والضمان بجر (قوله اذ الفاسد معتبر بالصحيح) أي لمحق به فانه لو كان البيع صحيحاً
بأن يقبض ثوبين على أنه بالخيار في احدهما صح فاذا هلكا ضمن نصف عن كل واحد والقيمة في الفاسد كالثمن
في البيع الصحيح كافي البحر (قوله لتعذر رده) أي رد ما هلك أو لا فتعين مضمونا بجر (قوله والقول

لصام (اى في تعيين الصائغ وذلك بأن اختلث الثوبان او العبدان وادعى الصائغ أن الهالك هو الاقل قيمة
 وعكس الآخر ولربما خفي هذان البائع اولى فيما يظهر كما قدمنا التصريح به في خيار التعيين (قوله وهذا)
 أى النساد فيما اذا باع ثوبين مثلا (قوله اذا لم يشترط خيار التعيين) أى فيما دون الاربعة وقول البحر فيما
 دون الثلاثة فيه قصور (قوله فلو شرط أخذ ثوبين ما شاء) بنصب أخذ مصدر اعلى انه مفعول به بشرط بأن
 قال بعث واحد منهم على انك بالخيار تاخذ أيهما شئت فانه يجوز استحسانا وتقدم ذكر المسألة بفروعها
 في خيار الشرط فتح (قوله للمار) أى في باب خيار الشرط والتعيين (قوله والمرامى) في المصباح الرعى
 بالسكر والمرامى بمعنى واحد وهو ما ترعاه الدواب والجمع المرامى بحر (قوله أى الكلا) فسرهما
 بالكلا دفعا لوجه أن يراد مكان الرعى فانه جائز فتح أى اذا كان مملوكا له كالا يخفى والكلا بكسر العين
 رطبه ويابسها قاموس قال في البحر ويدخل فيه جميع أنواع ما ترعاه المواشي رطبا كان أو يابسا بخلاف
 الاشجار لان الكلا مالا ساق له والشجر له ساق فلا تدخل فيه حتى يجوز بيعها اذا ثبت في أرضه لكونها ملكه
 والكلا كالكلا اه (قوله أما بطلانها) هذا مخالف لسوق كلام المصنف لان كلامه في ذكر الفساد
 نمراده أن يبيعها فاسد وبه صرح في شرحه نعم قال بعد ذلك وصرح من لا يخسر وبفساد هذا البيع وصرح
 في شرح الوفاة بطلانه وعلا به عدم الاحراز اه فكان المناسب شرح كلامه على وفق مرامه مع بيان القول
 الآخر وكان الشارح لما رأى القول بالفساد معلا بعدم الملك حمله على أن المراد به البطلان لان بيع المالك
 باطل كما علم مما مر لكنه لا يوافق غرض المصنف كما علمت (قوله فلعدم الملك) لاشتراك الناس فيه اشتراك
 اباحة لملك ولانه لا يحصل للمشتري فيه فائدة لانه يملكه بدون بيع فتح (قوله لحديث الناس شركاء في
 ثلاث) أخرجه الطبراني بلفظ المسلمون شركاء في ثلاث الخ وكذا أخرجه ابن ماجه وفي آخره وثمته حرام
 أى عن كل واحد منها وأخرجه ابوداود وأحمد وابن أبي شيبة وابن عدى قال الحفاظ ابن حجر ورجاله ثقات
 فصح افندي ومعنى الشركاء في النار الاصطلاح بها وتخفيف الثياب لا اخذ النجار الا باذن صاحبه وفي الماء
 الشرب وسقي الدواب والاستقاء من الآبار والحياض والانهار المملوكة وفي الكلا الاحتشاش ولو في أرض
 مملوكة غير أن لصاحب الأرض المنع من دخوله ولغيره أن يقول ان فى فى أرضك حقا فاما أن توصلي اليه
 أو تحته أو تستقي وتدفعلى وصارك ثوب رجل وقع فى دار رجل اما أن يأذن للمالك فى دخوله ليأخذه
 واما أن يخرج به اليه فتح ملخصا (قوله وأما بطلان اجارتهما) ما ذكره عن ابن الكمال من بطلان اجارتهما
 مخالف لسوق كلام المصنف أيضا وقال فى فتح القدير وهل الاجارة فاسدة أو باطلة ذكر فى الشرب أنها فاسدة
 حتى يملك الاجارة بالقبض وينفذ عقده فيه اه قال فى النهر فيحتاج الى الفرق بين البيع والاجارة اه
 (قوله وهذا) اى بطلان بيع الكلا (قوله وقيل لا) اى لا يملكه وهو اختيار القديري لان الشركاء
 ثابتة وانما تنقطع بالحيازة وسوق الماء ليس بحيازة وعلى الجواز أكثر المشايخ واختاره الشهيد قال فى الشيخ
 وعليه قلنا أن يقول ينبغي أن حافر البئر يملك الماء بتكلفه الحفر والطين لتحصيل الماء كما يملك الكلا بتكلفه
 سوق الماء الى الأرض ليستفاد منه المستقي وان لم يكن فى ارض مملوكة له اه وأقول يمكن أن يفرق بينهما
 بأن سقى الكلا كان سببا فى اباته فثبت بخلاف الماء فانه موجود قبل حفره فلا يملكه بالحفر نهر وقال الرملى
 أن صاحب البئر لا يملك الماء كما قدمه فى البحر فى كتاب الطهارة فى شرح قوله وانتفاع حيوان عن الولوالجية
 فراجعوه وهذا مادام فى البئر أما اذا أخرجه منها بالا حتمال كما فى السواني فلا شك فى ملكه لحيازته له
 فى الكيزان ثم صبه فى البرك بعد حيازته تأمل ثم حرر الفرق بين ما فى البئر وما فى الحباب والصهاريج الموضوعة
 فى البيوت لجمع ماء الشتاء بأنها اعتدت لاحتراز الماء فهناك ما فيها فالواجب الدار لا يباح للمستأجر ماؤها الا باباحة
 الميزر اه ملخصا (قوله قال) اى العيني (قوله ويبيع القصيل والرطبة) فى المصباح قصلته قصلا
 من باب ضرب قطعته فهو قصيل ومقصول ومنه القصيل وهو الشعر يجز اذا اخضر لعلف الدواب والرطبة
 القصعة خاصة قبل أن تجف والجمع رطاب مثل كبة وكلاب والرطب وزان قفل المرعى الاخضر من بقول الربيع
 وبعضهم يقول الرطبة وزان غرفة الخلا وهو الغض من الكلا (قوله وحيلته) اى حيلة جواز بيع الكلا
 وكذا اجارته قال فى البحر والحيلة فى جراز اجارته أن يستأجرها لارض لا يضاف الدواب فيها ولنفعه أخرى

قوله اما بطلانها عكذا يخظه والذي
 فى نسخ الشارح اما بطلانها
 وهو المناسب لمقابلة قوله بعد وأما
 بطلان اجارتهما وليحرر اه

وهذا اذا لم يشترط خيار التعيين
 فلو شرط أخذ ثوبين ما شاء جاز للمار
 (والمرامى) أى الكلا (واجارتهما)
 أما بطلان بيعها فلعدم الملك لحديث
 الناس شركاء فى ثلاث فى الماء
 والكلا والنار وأما بطلان
 اجارتهما فلانها على استهلاك عيني
 ابن كمال وهذا اذا ثبت بنفسه
 وان أثبتت بسبب وتربية ملكه وجاز
 بيعه عيني وقيل لا قال ويبيع
 القصيل والرطبة على ثلاثة أوجه
 ان لقطعها أو ليرسل دابة فتأكله
 جاز وان لم يتركه لم يجز وحيلته أن
 يستأجر الأرض لضرب فسطاطه
 أو لا يتألف دوابه أو لنفعه أخرى

مطلب
 صاحب البئر لا يملك الماء

(قوله فان خارج كله للمالك) أي ان خارج وهو انتزاع اللبن والحقن والبيض كله للمالك فان استملكه العامل
نخسه (قوله وعليه قيمة العلف) أي ان كان يلو كما (قوله وأجر مثل العامل) الظاهر أن له الأجر بالغا
ما بلغ له قيمة التسمية وانظر ما كتبناه في اجارات تنقيح الحامدية (قوله ومثله دفع البيض) قال في النهر
والمعارف في أرياف مصر دفع البيض ليكون الخارج منه بالتصريف مئلا وخوعلى وزان دفع القز بالتصريف
فان خارج كله لصاحب البيض وللعامل أجر مثله اهـ قلت ويتعارف الآن أيضا دفع المهر أو العجل أو الجحر
لربيه نصفه فيبقى على مالك الدافع وللعامل أجر مثله وقيمة علفه والحل فيه أن يبيعه نصف المهر ثم يسير فيصير
مشترا كسبهم ما ويتعارف أيضا ما سذكه المصنف في كتاب المساقاة وهو دفع الأرض مدة معلومة ليعرسها
وتكون الأرض والشجر بينهما فانه لا يصح والنهر والغرس (رب الأرض تبعا للأرض ولا تخريفة غرسه يوم غرسه
وأجر مثل عمله اهـ (قوله والأتين) أي المطلق وهو الذي أتى من يد مالكه ولم يزعم المشتري أنه عنده فهذا
يبعه فاسد او باطل على الخلاف الذي حكاه المصنف بعد أمالو أتى من يد عاصبه وباعه المالك منه أو من يد
مالكه وباعه ممن يزعم انه عنده فيبعه صحيح كما يأتي وأمالي باعه ممن يزعم انه عنده غره في النهر ان يبعه فاسد اتفاقا
وعليه في النسخ بأن تسليه فعل غيره وهو لا يقدر على فعل غيره فلا يجوز وفي النهر أيضا خارج بالأتين المرسل في
حاجة المولى فانه يجوز بيعه لانه مقدور التسليم وقت العقد حكاه في الظاهر عوده (قوله ولو وهبه له ما صح)
والفرق أن شرط البيع القدرة على التسليم عقب البيع وهو منتف وماتى له من اليد يصلح لقبض الهبة
لالتبض البيع لانه قبض بآراء مال مقبوض من مال الابن وهذا قبض ليس بآراء مال من الوالد فكفت ذلك
البطل نظر للصغير لانه لو عاد عاد الى ملك الصغير حكذا في الفتح والتبيين يحرم وفيه عن الذخيرة تصيد صحة
الهبة بعمادام العبد في دار الاسلام (قوله وما في الاشياء تحريف نهر) اعترض من وجهين الأول أن ما في
الاشياء موافق لما خا وهذا ان يصح بالأتين لا يجوز الاتين يزعم انه عنده ولولر له الصغير كما في الخاتمة الثاني
انه في النهر لم يعترض للاشياء بل حكم بالتحريف على ما في بعض نسخ الخاتمة المنقول في البحر وهو جواز بيع
الا بقطفه لا حبته والمقول عليه النسخة الاخرى قلت الذي رأيته في الاشياء ولولر له من ولو وعلم ان كتب
الجوى واعترضها بما مر عن الفتح والتبيين ولما كان ما في الاشياء معزيا الى الخاتمة ورد عليها ما ورد على الخاتمة
فما ذكرها بدل الخاتمة لانها اكثر تداول في أيدي الطلبة من الخاتمة فافهم ثم اعلم أن في عبارة البحر خاتمة ايضا
فانه ذكر نسخة الخاتمة المخترقة وقال انه عكس ما ذكره الشارحون ثم قال ان الحق ما ذكره قاضي خان لما في
المعراج لو باعه لطفه لا يجوز ولو وهبه له جاز الخ والصواب أن يقول والحق خلاف ما ذكره قاضي خان فنبه
(قوله الا ممن يزعم انه عنده) مفاده أن النظر لزعم المشتري أن الاتين عنده لانه يزعم أن التسليم حاصل فانتفى
المانع وهو عدم قدرة الساتع على التسليم عقب البيع (قوله عنده) شامل لما اذا كان في منزله أو كان يقدر على
أخذه ممن هو عنده فان كان لا يقدر على الأخذ الا بخصومة عند الحاكم لم يجوز بيعه كما في السراج نهر وهذا
مخالف لما تقدم من النهر من أنه لو باعه ممن يزعم انه عنده غره فهو فاسد اتفاقا وأجاب ط بحمل ما تقدم
على ما اذا لم يقدر على أخذه الا بخصومة اهـ قلت راجعت عبارة السراج فلم أرفها قوله عن خر عنده ومثله
في الجوهره وحينئذ فترو له أو كان يقدر على أخذه أي في حال اباقه قبل أن يأخذه أحد ما اذا أخذه احد
فلا يجوز لما علمت من تعليل النسخ السابق وقد صور المسألة في الفتح بما اذا كان ذلك الاخذ له معترف بأخذه فافهم
(قوله وهل يصير قابضا الخ) أي لو اشتراه من زعم انه عنده هل يصير قابضا في الحال حتى لو رجع فوجد ذلك
بعد وقت البيع يتم القبض والبيع أم لا (قوله ان قبضه) أي قبض الاتين حين وجدته لنفسه لا يرد على
سيده وهذا يعني عنه قوله أو قبضه ولم يشهد أي على أنه قبض له فافهم (قوله فلو أجزأه الدائم) أي يصير قابضا لان قبضه
هذا قبض غصب وهو قبض ضمان كقبض البيع كما في الفتح (قوله ان قبضه) أي لا يصير قابضا لان
قبضه عند قبض امانته حتى لو ذلك قبل أن يصل الى سيده لا يتم (قوله فلا يشوب عن قبض الضمان)
أي عن قبض البيع فانه مفقود بالثمن قال في الفتح فان ذلك قبل أن يرجع اليه انتسخ البيع ورجع بالثمن اهـ
وأشار بهذا الى ما في البحر عن الذخيرة اذا اشترى ما هو امانة في يده من ودعة أو عارية لا يكون قابضا الا اذا
ذهب الى العين الى مكان يتكمن من قبضه فافهم الآن قابضا بالتخلية فاذا اهلك بعده ذلك من ملكه وليس للمانع

فان خارج كله للمالك لحدوثه من
ملكه وعليه قيمة العلف وأجر مثل
العامل عيني ملصحا ومثله
دفع البيض كالا يميني (والأتين)
ولولطفه أو ليطيم في حجره ولو وهبه
ليما صح عيني وما في الاشياء
تحريف نهر (الا ممن يزعم انه)
أي الاتين (عنده) فحينئذ يجوز
اعدم المانع وهل يصير قابضا ان
قبضه لنفسه أو قبضه ولم يشهد
نعم وان أشهد لا لانه قبض امانة
فلا يشوب عن قبض الضمان لانه
أقرب عناية

حبس العين بالثمن لانه صار راضيا بقبض المشتري دلالة اه ملخصا (قوله والاذا ابقى الخ) عطف على قوله الامن بزعمه عنده (قوله ذخيرة) قال فيها والاصل أن الاباق انما يمنع جواز البيع اذا كان التسليم محتاجا اليه بأن ابقى من يد المالك ثم باعه المالك فأما اذا لم يكن محتاجا اليه كما في مسألة التناجوز بالبيع اه (قوله يتم البيع) هو رواية عن ابي حنيفة ومحمد لقيام المالك والمالية في الابقى ولذا صح عقته وبه أخذ الكرخي وجاعة من المشايخ حتى اجبر البائع على تسليمه لان صحة البيع كانت موقوفة على القدرة على التسليم وقد وجدت قبل الفسخ بخلاف ما اذا رجع بعد أن فسخ القاضى البيع او تخاصما فلا يعود صحيحا اتفاقا فتح (قوله على القول بفساده) قال في الفتح والحق أن الاختلاف فيه بناء على الاختلاف في أنه باطل أو فاسد وأما علم أن ارتفاع الفساد في الفاسد بركه صحيحا لان البيع قائم مع الفساد ومع البطلان لم يكن قائما بصفة البطلان بل معدوم فوجه البطلان عدم قدرة التسليم ووجه الفساد قيام المالية والمالك (قوله ورجحه الكمال) حيث قال والوجه عندى أن عدم القدرة على التسليم مفسد لا مبطل وأطال في تحقيقه (قوله وهو الاظهر من الرواية) قال في البحر وأقولوا تلك الرواية بأن المراد منها انه نقاد البيع بالتعاطي الآن اه قلت وهذا يناقض ما تقدم أول البيوع من أن البيع لا يتعد بعد بيع باطل أو فاسد الا بعد متاركة الأول (قوله وبه كان يفتى البلخي) الذي في الفتح وهو مختار مشايخ بلخ والبلخي بالثاء والجيم ط قلت والأول هو أبو مطيع البلخي من اصحاب أبي حنيفة توفي ١٩٧ سنة والثاني هو محمد بن شجاع البلخي من اصحاب الحسن ابن زياد توفي وهو ساجد ٢٢٦ سنة (قوله ولو في وعاء) أتى بالواشارة الى أنه غير قيد وما في البحر من أن الأولى تقيده بذلك لان حكم اللبن في الضرع تقدم دفعه في التهرب بأن الضرع خاص بذوات الاربع كالشدى للمرأة فلاولى عدم التقييد ليمت ما قبل الانفصال وما بعده (قوله على الاظهر) اى ظاهر الرواية وعن أبي يوسف جواز بيع لبن الامه لجواز ايراد البيع على نفسه فكذلك اى جزئها قلنا الرق حل نفسه فأما اللبن فلا رقه فيه لانه يختص بحمل تحقق فيه القوة التي هي ضده وهو الحلي ولا حياة في اللبن فلا يكون محلا للعق ولالرق فكذا البيع وأشار الى أنه لا يضمن متلفه لكونه ليس بمال والى أنه لا يحمل التداوى به في العير الرمء وفيه قولان قيل بالمنع وقيل بالجواز اذا علم فيه الشفاء كما في الفتح هنا وقال في موضع آخر ان أهل الطب يشنون نفع اللبن البت للعين وهي من أفراد مسألة الانتفاع بالمحرم للتداوى كالتبر واخلار في النهاية والخاصية الجواز اذا علم فيه الشفاء ولم يجد دواء غيره بحر وسبأ في أن شاء الله تعالى تمامه في منفردات البيوع وكذا في الحظر والاباحة (قوله لنجاسة عينه) اى عين الخنزير اى بجميع أجزائه وأورد في الفتح على هذا التعليل بيع السرقين فانه جائز للانتفاع به مع أنه نجس العين اه قال في التهرب بل الصحيح عن الامام أن الانتفاع بالعدرة الخاصة جائز كما سبأ في أن شاء الله تعالى في الكراهية اه اى مع أنه لا يجوز بيعها خالصة كما مر (قوله فيبطل بيعه) نقله في الشرنبلالية أيضا عن البرهان وفيه ترك على المصنف حيث عده في الفاسد لكن قد يقال انه مال في الجملة حتى قال محمد بطهارته لضرورة الخرز به النعال والاختلاف تأمل (قوله لضرورة الخرز) كان في مبدأ شعره صلاحية فدر أصبح وبعده لم يصلح لوصول الخيط به فهستأني ط (قوله وكره البيع) لانه لا حاجة اليه للبائع زيلعي وظاهره أن البيع صحيح وفيه أن جواز اقدام المشتري على الشراء للضرورة لا يفيد صحة البيع كالمواظرة الى دفع الرشوة لاحياء حقه جازله الدفع وحرم على القابض وكذا المواظرة الى شراء ماله من غاصب متغلب لا يفيد ذلك صحة البيع حتى لا يملك البائع الثمن فتأمل (قوله فلا يطيب ثمنه) مقتضى ما بحثناه أنه لا يملكه (قوله على الصحيح) اى عند أبي يوسف لان حكم الضرورة لا يتعداتها وهي في الخرز فتكون بالسببية اليه فقط كذلك وما ذكر في بعض المواضع من جواز صلاة الخرز من مع شعرا الخنزير وان كان اكثر من قدر الدرهم ينبغي أن يخرج على القول بطهارته في حقهم أما على قول أبي يوسف فلا وهو الوجه فان الضرورة لم تدعهم الى أن يعلق بهم بحيث لا يقدررون على الامتناع منه ويجمع في ثيابهم هذا المقدار فتح (قوله خلافا لمحمد) راجع الى قوله ويفسد الماء اى فانه لا يفسد عنده قال الزيلعي لان اطلاق الانتفاع به دليل طهارته اه وهذا يفيد عدم تقييد حل الانتفاع به بالضرورة ويفيد جواز بيعه وانما قال في التهرب ينبغي أن يطيب للبائع الثمن على قول محمد (قوله قبل هذا) اى الخلاف المذكور في نجاسته

والا اذا ابقى من الغاصب قباعة المالك منه فانه يصح لعدم لزوم التسليم ذخيرة (ولو باعه ثم عاد) وساه (يتم البيع) على القول بفساده ورجحه الكمال (وقيل لا يتم على) القول بطلانه وهو (الاظهر) من الرواية واختار في الهداية وغيرها وبه كان يفتى البلخي وغيره بحر وابن كمال (وابن امرأة) ولو (في وعاء ولو أمة) على الاظهر لانه جزء آدمي والرق مختص بالحي ولا حياة في اللبن فلا يحل الرق (وشعر الخنزير) لنجاسة عينه فيبطل بيعه ابن كمال (و) ان (جاز الانتفاع به) لضرورة الخرز حتى لو لم يوجد بلان جاز الشراء للضرورة وكره البيع فلا يطيب ثمنه ويفسد الماء على الصحيح خلافا لمحمد قيل هذا في المتوف أما المجزوز فظاهر غناية

مطلب
في التداوى باب البت الرمء قولان

وطهارته وأشار بقل الى ضعفه اذا المتوف يفسد الماء ولومن غير الخنزير لا اتصال اللحم بالنفس يجعل انتف منه
ولوقيل ان الخلاف في المجزوز أما المتوف فغير طاهر لكان له وجه (قوله وعن أبي يوسف الخ) مقابل قول
المتن وجاز الانتفاع به قال الزبلي - والاول هو الظاهر لان الضرورة تبطل له فالشعر أولى اه (قوله لانه
نجس) فيه أن النجاسة لا تنافي حل الانتفاع عند الضرورة كما عات لكن علل الزبلي - للكرامة بأن الخنزير يأتي
بغيره ومثله في الفتح وحيث تأتي بغيره فلا ضرورة فلا يحل الانتفاع بالنفس قال في الفتح الآن يقال ذلك فرد
تحمّل مشقة في خاصة نفسه فلا يجوز أن يلزم العموم حرامته اه وحاصله أن تأتي الخنزير بغيره من شخص
حل نفسه مشقة في ذلك لا تزول به ضرورة الاحتياج اليه من عاتة الناس (قوله ولعل هذا) أي حل الانتفاع
به لضرورة الخنزير (قوله أما في زماننا فلا حاجة اليه) للاستغناء عنه بالخنازير والابر قال في البحر ظاهر كلامهم
منع الانتفاع به عند دم الضرورة بأن أمكن الخنزير بغيره ط (قوله وجملة ميتة) قيد بها لانه لو كانت
مذبوحة فباع لجمها او جملة ما جاز لانه يظهر بالدكاة الا الخنزير خائنة (قوله لوبالعرض الخ) أي ان بيعه فاسد
لوبيع بالعرض وذكر في شرح المجمع قولين في فساد البيع وبطلانه قلت وما ذكره الشارح من التفصيل يصلح
توفيقا بين القولين لكنه يتوقف على ثبوت كونه مالا في الجملة كالخنزير والميتة لا يحجب انفهام عن أن الزبلي - علل
عدم جواز بيعه بأن نجاسته من الرطوبة المتصلة به بأصل الخلقة فصار حكم الميتة زاد في الفتح فيكون نجس
العين بخلاف الثوب والدهن المتنجس حيث جاز بيعه لعروض نجاسته وهذا يفيد بطلان بيعه مطلقا ولذا ذكر
في الشرح لبطلانه عن البرهان أن الاظهر البطلان تأمل (قوله اعتقادا على ما سبق) أي في قول المصنف تعالى الدرر
وبطل بيع مال غير متقوم كخمر وخنزير وميتة لم تمت حقت انفهام بالثمن (قوله الاجلدا انسان الخ) فلا يباع وان
دفع لكرامته وفي الباقي لاهاته ولعدم عمل الدباجة فيه كما مر في محله (قوله وينتفع به) أي بالجلد بعد دبه
(قوله ولو جلد ما كحل على الصحيح) وقال بعضهم يجوز اكله لانه طاهر كجلد الشاة المذكورة أما جلد غير
الما كحل كالحمار لا يجوز اكله اجماعا لان الدبغ فيه ليس بأقوى من الدكاة وذلك لانه لا يتبيح فكذلك ادبغه أفاده
المصنف ط (قوله وتبيخ ببيع الدهن المتنجس) عبارة المجمع النجس لكن مراده المتنجس أي ما عرض له
النجاسة وأشار بالفعل المضارع المستند لضعف الجماعة الى خلاف الشافعي كما هو اصطلاحه (قوله في غير
الأكل) كالاستصباح والدباجة وغيرهما ابن ملك وقيدوا الاستصباح بغير المسجد (قوله بخلاف الودك)
أي دهن الميتة لانه جزؤها فلا يكون مالا ابن ملك أي فلا يجوز بيعه اتفاقا وكذا الانتفاع به لحديث البخاري
ان الله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والاصنام قبل يارسول الله رأيت شحوم الميتة فانه يطلى بها السفن
ويدهن بها الجلود ويستصبح بها الناس قال لا حرم الحديث (قوله كعصها ووصفها) ادخات الكاف
عظمها وشعرها وريشها ومنقارها وظلفها وحافر هافان هذه الاشياء طاهرة لا تحلها الحياة فلا يحلها الموت
وجوز بيع عظم الفيل والانتفاع به في الحل والكوب والمقاتلة من خلاص ط (قوله وفسد شرا ما باع الخ)
أي لو باع شيئا وقبضه المشتري ولم يقبض البائع الثمن فاشترى بأقل من الثمن الاول لا يجوز زبلي - أي سواء كان
الثمن الاول حالا أو مؤجلا هداية وقيد بقوله وقبضه لان بيع المنقول قبل قبضه لا يجوز ولومن باعته كسيأى
في بابه والمقصود بيان الفساد بالشراء بالأقل من الثمن الاول قال في البحر وشمل شراء الكل او البعض (قوله
نفسه أو بوكيله) تنازع فيه كل من شراء وباع قال في البحر وأطلق فيما باع فشمّل ما باعه بنفسه أو بوكيله وما باعه
أصالة أو وكالة كشمّل الشراء لنفسه أو لغيره اذا كان هو البائع اه فأفاد أنه لو باع شيئا أصالة بنفسه أو بوكيله
أو وكالة عن غيره ليس له شراء أوه بالأقل - لا لنفسه ولا لغيره لان بيع وكيله بأذنه كبيعته بنفسه والوكيل بالبيع
أصيل في حق الحقوق فلا يصح شراؤه لنفسه لانه شراء البائع من وجه ولا لغيره لان الشراء واقع له من حيث
الحقوق فكان هذا شراء ما باع لنفسه من وجه كذا يفسد من الزبلي - أيضا (قوله من الذي اشتراه) متعلق
بشراء وخرج به ما لو باعه المشتري لرجل أو وجهه له أو أوصى له به ثم اشتراه البائع الا أن من ذلك الرجل فانه
يجوز لان اختلاف سبب المالك كاختلاف العين زبلي - ولو خرج عن ملك المشتري ثم عاد اليه بحكم ملك جديد
كقالة أو شراء أو هبة أو وارث فاشترى البائع منه بالأقل جائزا لان عاد اليه بما هو فصح بخيار رؤية أو شرط قبل
القبض أو بعده يجر عن السراج (قوله ولو لحكا) نعيم لقوله من الذي اشتراه (قوله كوارثه) أي

وعن أبي يوسف يكره الخنزير لانه
نجس ولذا لم يلبس السلف مثل
هذا الخنزير ذكره القهستاني
ولعل هذا في زمانهم أما في زماننا
فلا حاجة اليه كما لا يخفى (وجلد
ميتة قبل الدبغ) لوبالعرض
ولربالتمس قباطل ولا يفصله ههنا
اعتمادا على ما سبق قاله الواني
فليحفظ (وبعد) أي الدبغ (يباع)
الجلد انسان وخنزير وحية
(وينتفع به) لطهارته حينئذ (لغير
الأكل) ولو جلد ما كحل على
الصحيح سراج لقوله تعالى حرمت
عليكم الميتة وهذا جزؤها وفي
المجمع وتبيخ ببيع الدهن المتنجس
والانتفاع به في غير الأكل بخلاف
الودك (كما ينتفع بها لانه حياة
منها) كعصها ووصفها كما مر
في الطهارة (و) فسد (شراء ما باع
بنفسه أو بوكيله) من الذي اشتراه
ولرحمكم كوارثه

(بالاقل) من قدر الثمن القول

(قبل نقد) كل (الثن)

الاول صورته باع شيئا بعشرة ولم

يقبض الثمن ثم شره بخمسة لم يجوز

وان رخص السعر للربا خلافا

للشافعي (وشراء من لا يجوز

شهادته له) كانه وآية (كشرايه

بنفسه) فلا يجوز أيضا خلافا لهما

في غير عبده ومكاتبه (ولا بد)

لعدم الجواز (من اتحاد جنس

الثن) وكون المبيع بجماله (فان

اختلف جنس الثمن أو تعيب

المبيع (جاز مطلقا) كالمشراة

بأزيد أو بعد النقد (والدراهم

والدنانير جنس واحد) في ثمان

مسائل منها (هنا) وفي قضاء دين

وشفعة وأكرام ومضاربة ابتداء

واتهاء وبقاء

مطالب

الدراهم والدنانير جنس واحد في

مسائل

وارث المشتري أي فلو اشترى من وارث مشتريه بأقل مما اشترى به المورث لم يجوز لقيام الوارث مقام المورث بخلاف ما إذا اشترى وارث البائع بأقل مما باع به مورثه فانه يجوز ان كان من تجوز شهادته له والفرق أن وارث البائع انما يقوم مقامه فيما يورث وهذا مما لا يورث ووارث المشتري قام مقامه في ملك العين فأفاده في البحر (قوله بالاقل من قدر الثمن الاول) وكذا القدر الوصف كالمبيع بأقل إلى سنة فاشتراه به إلى سنتين بحر (قوله قبل نقد كل الثمن الاول) قيد به لأن بعده لا فساد ولا يجوز قبل النقد وان بقي درهم وفي القصة لو قبض نصف الثمن ثم اشترى النصف بأقل من نصف الثمن لم يجوز بحر قلت وبه يظهر أن ادخال الشارح لفظه كل لا محل له لأنه يفهم أنه قبل نقد البعض لا يفسد وهو خلاف الواقع والحاصل أن نقد كل الثمن شرط لصحة الشراء لا لفساده لأنه يفسد قبل نقد الكل والبعض فتأمل (قوله وان رخص السعر) لأن تغير السعر غير معتبر في حق الاحكام كافي حق الغاصب وغيره فعاد إليه المبيع كما خرج عن ملكه فيظهر الربح زبلي (قوله للربا) علة لقوله لم يجوز أي لأن الثمن لم يدخل في ضمان البائع قبل قبضه فإذا عاد إليه عين ماله بالصفة التي خرج عن ملكه وصار بعض الثمن قصاصا لبعض بقي له عليه فضل بلا عوض فكان ذلك ربح مالم يضمن وهو حرام بالنص زبلي (قوله كانه وآية) وكعبده ومكاتبه لأن شراء هؤلاء ككشرايه البائع بنفسه لا اتصال منافع المال بينهم وهو نظير الوكيل في البيع إذا عقد مع هؤلاء زبلي أي نظير ما لو باع الوكيل من ابنه ونحوه ثم لا يخفى أن المراد شراء هؤلاء بالاقل لأنفسهم أما لو اشترى بالوكالة عن البائع لا يجوز ولو كانوا أجنب عنه كما مر في قول المصنف أبو كيده (قوله في غير عبده ومكاتبه) فشرأؤهما متفق على عدم جوازه قال الزبلي لأن كسب العبد لسيده وله في كسب مكاتبه حق الملك فكان تصرفه كصرفه (قوله جاز مطلقا) أي سواء كان الثمن الثماني أقل من الاول والا لأن الربح لا يظهر عند اختلاف الجنس أه مخ ولان المبيع لو انتقص يكون النقصان من الثمن في مقابلة ما انتقص من العين سواء كان النقصان من الثمن بقدر ما انتقص منها أو أكثر منه بحر عن الفتح (قوله كالمشراة الخ) تشبيهه في الجواز مع قطع النظر عن قوله مطلقا (قوله بأزيد أو بعد النقد) ومثل الازيد المساوي كافي الزبلي وهذا قول المصنف بالاقل قبل نقد الثمن (قوله والدراهم والدنانير جنس واحد) حتى لو كان العقد الاول بالدراهم فاشتراه بالدنانير وقيمتها أقل من الثمن الاول لم يجوز استحسانا لأنه اجنسان صورة وجنس واحد معنى لأن المقصود بهما واحد وهو الثمنية فبالنظر إلى الاول يصح وبالنظر إلى الثاني لا يصح فغلبنا الحزم على المبيع زبلي ملخصا (قوله في ثمان مسائل) الذي في المنع عن العمادية أن المسائل سبع غير الاربعة المزیدة أه ح وزاد الشارح مسألة المضاربة ابتداء (قوله منها هنا) من اسم بمعنى بعض مبتدأ مضاف إلى الضمير وهنا اسم مكان مجازي مبنى على السكون لتضمنه معنى الإشارة في محل نصب بعد حذف خبر ابتداء ولا يصح جعل منها خبرا عن هنا لأنه لتضمنه معنى غير مستقل لا يصح الابتداء به ولو قال منها ما هذا كان أولى أه ح قلت ما ذكره من عدم صحة الابتداء بهنا صحيح ولكن علة أنه من الظروف التي لا تصرف كافي المغنى لا ما ذكره والالزام أن لا يصح الابتداء بأسماء الإشارة كلها فافهم (قوله وفي قضاء دين) صورته عليه دين دراهم وقد امتنع من القضاء فوقع من ماله في يد القاضي دنانير كأنه أن يصرفها بالدراهم حتى يقضى غريمه ولا يفعل ذلك في غير الدنانير عند الامام وعندهما غير الدنانير كذلك ط (قوله وشفعة) صورته أخبر الشفيع أن المشتري اشترى الدار بألف درهم فسلم الشفعة ثم تبين أنه قد اشترى بها دنانير قيمتها ألف درهم أو أكثر ليس له طلبها وسقطت بالتسليم الاول ط (قوله وأكرامه) كالمواكراه على بيع عبده بألف درهم فباعه بخمسين ديناراً قيمتها ألف درهم كان البيع على حكم الاكرام لا لوباعه بكبلي أو زنى أو عرض واقعية كذلك (قوله ومضاربة ابتداء واتهاء وبقاء) لم يذكر ذلك التقسيم في العمادية وانما ذكر صورتين في المضاربة احدهما ما إذا كانت المضاربة دراهم فأت رب المال أو عزل المضارب عن المضاربة وفي يده دنانير لم يكن للمضارب أن يشتري بها شيئا ولكن يصرف الدنانير بالدراهم ولو كان ما في يده عروض أو مكمل أو موزون له أن يتحوّل إلى رأس المال ولو باع المتاع بالدنانير لم يكن له أن يشتري بها إلا الدراهم ثانياً لما لو كانت المضاربة دراهم في يد المضارب فاشترى متاعاً بكبلي أو زنى لزمه ولو اشترى بالدنانير فهو على المضاربة استحساناً عندهما أه ملخصاً فالصورة الاولى تصلح مثلاً للاتهاء

قوله عروض أو مكمل الخ هكذا

يخطه ولعل الاصول عروضاً الخ

كما لا يخفى أه

والثانية للبقاء لكن لم يظهر لي كون الاولى مما نحن فيه اذ لو كانت الدراهم والدنانير في اجناسا واحدا ما كان يلزمه أن يصرف الدنانير بالدراهم تأمل ثم رأيت الشارح في باب المضاربة جعلهما جنسين في هذه المسألة وهذا عين ما فهمته ولقد تعالى الحد وأمام المسألة المضاربة ابتداء فقد زادها الشارح وقال ط صورته عقد معه المضاربة على ألف دينار وبين الربح فدفع له دراهم قيمتها من الذهب تلك الدنانير صحت المضاربة والربح على ما شرطوا أولا كذا ظهري (قوله وامتناع مراجحة) صورته اشترى ثوبا بعشرة دراهم وباعه مراجحة باثني عشر درهما ثم اشتراه أيضا بدنانير لا يبعه مراجحة لانه يحتاج الى أن يحط من الدنانير بربحه وهو درهمان في قول الامام ولا يدرك ذلك الا بالحرر والطن ولو اشتراه بغير ذلك من الصكيلي او الزرقى او العروص باعه مراجحة على الثمن الثاني اه وقوله ولا يدرك الخ اي لانه يحتاج الى تقويم الدنانير بالدراهم وهو مجرد ظن وسبني المراجحة كالتولية والوضعية على اليقين بما قام عليه لتدني شبهة الخيانة اه ح (قوله ويزاد زكاة) فانه يضم أحد الجنسين الى الآخر ويكمل به النصاب ويخرج زكاة أحد الجنسين من الآخر ط (قوله وشركات) اي اذا كان مال احدهم دراهم ومال الآخر دنانير فانما تنقد شركة العنان بينهما ط (قوله وقيم المتلفات) يعني أن المقوم ان شاء قوم بدراهم وان شاء قوم بدنانير ولا يتعين أحد الجنسين ط (قوله وأروش جنابات) كل موضحة يجب فيها نصف عشر الدية وفي الهاشمية العشر وفي المنقلة عشر ونصف عشر وفي الجاتقة ثلث الدية والدية اما ألف دينار أو عشرة آلاف درهم من الورق فيجوز التقدير في هذه الاشياء من اي الجنسين ط (قوله وفي الخلاصة الخ) لاجل لهذه الجلالة هنا وسأتى بعينها في محلها وهو فصل التصرف في المبيع والتمس عتب باب المراجحة ح (قوله كل عوض الخ) كالمقول اذا اشتراه لا يجوز له التصرف فيه قبل قبضه بالبيع بخلاف ما اذا اعتقه او دبره او وجسه أو تصدق به أو أقرضه من غير بائعه فانه يصح على ما سأتى وقوله ينفسخ اي العقد به لانه لا يملك الا في حاله والعوض والجلالة صفة عقد قال ط أخرج به الثمن فانه يجوز التصرف فيه بهيمة أو بيع أو غيرهما قبل قبضه سواء تعين بالتعيين ككيل او لا كنفوذ لان العقد لا ينفسخ به لانه لان الاصل وهو المبيع موجود وبأى ايضا ح ان شاء الله تعالى في محله (قوله وصح البيع فيما ضم اليه) اي الى شراء ما باعه بأقل قبل نقد الثمن منح (قوله ثم اشتراه مع شيء آخر بعشرة) وكذا لو اشتراهما بخمسة عشر كافي النهر والفتح ويظهر منه أنه لو اشتراهما بخمسة مثلا بأقل من الثمن الاول فهو كذلك بالاول فافهم (قوله لانه طارئ) لانه يظهر بانقسام الثمن او المقاصة فلا يسرى زيلعي (قوله ولمكان الاجتهاد) اي فكان الفساد فيما يبيع أولا ضعيفا لاختلاف العلماء فيه فلا يسرى كما اذا اشترى عبدان فاذا أحدهما مدبر لا يفسد في الآخر كذلك بخلاف الجمع بين حر وعبد وتقام في الفتح ولانه انما منع في الاول باعتبار شبهة الربا ولو اعتبر في المنعوم لكان اعتبارا للشبهة الشبهة وهي غير معتبرة درر (قوله لان مقتضى العقد الخ) اي وهذا الشرط ليس مقتضى العقد ففسده لان فيه نفعا لاحد العائدين لانه قد يكون اكثر مما شرط أو أقل قال ط والحيلة في جوازها أن لا يعقد العقد الا بعد وزنه تحتر بالحقبة فيقول بعد الوزن بعنك ما في هذا الطرف بكذا ويقول الآخر قبلت فيكون هذا من بيع الجزاف وهو صحيح جوى عن شرح ابن السلمي (قوله فانه يجوز) فلو باع المشتري السلعة قبل أن يزن الطرف عن أبي حنيفة لا يجوز بيع المشتري وقال ابو يوسف يجوز خائفة (قوله كما عرف قدر وزنه) بيناء عرف للعجول اي لو عرفاه وشترط طرح قدره فانه مقتضى العقد فيجوز (قوله وقدره) الواو بمعنى او ط (قوله لانه قابض او منكر) لف ونشر مرتب قال في البحر لانه ان اعتبرنا خلافا في تعيين الرق المقبوض فالقول للقباض ضمينا كان أو أمينا وان اعتبرنا خلافا في الزيت فهو في الحقيقة اختلاف في الثمن فيكون القول للمشتري لانه ينكر الزيادة واذا برهن المبتاع قبلت بينته وأورد عليه مسائلان احدهما لو باع عبدان ومات أحدهما عند المشتري وجاء بالآخر بدينار بعينها فاختلاف في قيمة المبت فالحق للبايع والثانية أن الاختلاف في الثمن يوجب التحالف وأجيب عن الاول بأن القول فيه للبايع لانكاره الزيادة أيضا عن الثاني بأن التحالف على خلاف القياس عند الاختلاف في الثمن قصد او هذا الاختلاف فيه تبع لاختلافه في الرق المقبوض أهو هذا ام لا فلا يوجب التحالف كذا في الفتح والرق بالسكر الطرف (قوله وصح بيع الطريق) ذكر في الهداية أنه يحتمل بيع رقة الطريق وبيع حق المرور وفي الثاني

وامتناع مراجحة ويزاد زكاة وشركات وقيم المتلفات وأروش جنابات كإبطه المصنف معزيا للعادية وفي الخلاصة كل عوض ملك بعقد ينفسخ به لانه قبل قبضه لم يجز التصرف فيه قبل قبضه (وصح البيع فيما ضم اليه) كأن باع بعشرة ولم يقيضها ثم اشتراه مع شيء آخر بعشرة ففسد في الاول وجاز في الآخر فيقسم الثمن على قيمتهما ولا يبيع الفساد لانه طارئ ولمكان الاجتهاد (و) بيع زيت على ان يزنه بطرفه وبطرح عنه بكل ظرف كذا (وطا) لان مقتضى العقد طرح مقدار وزنه كما أفاده بقوله (بخلاف شرط طرح وزن الطرف) فانه يجوز كالو عرف قدر وزنه (ولو اختلفا في نفس الطرف وقدره فالقول للمشتري) بينه لانه قابض او منكر (وصح بيع الطريق)

مطاب
في بيع الطريق

روايتان اه ولما ذكر المصنف الثاني فيما يأتي علم أن مراده هنا الأول ثم في الدرر عن التنازعانية الطرق
ثلاثة طريق الى الطريق الاعظم وطريق الى سكة غير نافذة وطريق خاص في ملك انسان فالأخير لا يدخل في
البيع بلاذ كره أو ذكر الحقوق أو المرافق والاولان يدخلان بلاذ كره اه ملخصا وحاصله لو باع دارا مثلا دخل
فيها الاولان تبع بلاذ كره بخلاف الثالث والظاهر أن المراد هنا هو الثالث وقد علمت أيضا أن المراد بيع رقبة
الطريق لاحق المرو ولان الثاني يأتي في كلام المصنف فاذا كانت داره داخل دار رجل وكان له طريق في دار ذلك
الرجل الى داره قائما أن يكون له فيها حق المرو فقط وانما أن يكون له رقبة الطريق فاذا باع رقبة الطريق صح فان
حد فظاهر والا فلا بقدر عرض باب الدار العظمى كما يأتي والفرق بين هذا الطريق والطريق الثاني وهو ما يكون
في سكة غير نافذة أن هذا ملك للبائع وحده ولذا سمي خاصا بخلاف الثاني فانه مشترك بين جميع أهل السكة وفيه
أيضا حق للعائنة كما يأتي بيانه قريبا وقد اشتبه ذلك على الثربلائي فراجع به يظهر لك ما فيه بعد فهمك ما قرره
والحمد لله (قوله وفي الثربلائية عن الخائنة لا يصح) نقل في الثربلائية عن الخائنة الصحة عن مشايخ بلخ
شاهنا بناء عليه اه قلت عبارة الثربلائية هكذا قوله وصح بيع الطريق بخلافه ما قال في الخائنة ولا يجوز
بيع مسيل الماء وحبته ولا بيع الطريق بدون الارض وكذلك بيع الثرب وقال مشايخ بلخ جائز ويخالفه
أيضا قوله الآتي في رواية الزيادات اه كلام الثربلائية والمتبادر من قول الخائنة وقال مشايخ بلخ جائز أن
خلافهم في بيع الثرب أي بدون أرض لا في جميع المسائل المذكورة بدليل فصله بقوله وكذلك الخ وقد ذكر
في الدرر خلافهم في مسألة الثرب فقط ولم أر من ذكر خلافهم في بيع المسيل والطريق فافهم ثم اعلم ان ما ادعاه
في الثربلائية من المخالفة غير مسلم لان قول المصنف وصح بيع الطريق مراده به رقبة الطريق بدليل تعليل
الدرر بأنه عين معلوم وبدليل ذكره بيع حق المرو بعده والا كان تكرارا وقد تابعه المصنف هنا مراد الخائنة
ببيع الطريق في بيع حق المرو بدليل قوله بدون الارض وقوله ويخالفه أيضا الخ غير مسلم أيضا لان رواية الزيادات
انما ذكرها في الدرر في بيع حق المرو ولا في بيع الطريق فن ابن الخائنة وما ذكره المصنف من جواز بيع الطريق
وحبته مشى عليه في المتن أيضا بلاذ كره خلاف وكذا في الهداية وغيرها وانما ذكرنا اختلاف الرواية في بيع
حق المرو كما يأتي (تنبيه) باع رقبة الطريق على أنه لا يملك البائع حق المرو والسفل على ان له قرارا لعلو جاز
فتح قبيل قوله والبيع الى النيروز (قوله ومن قسمة الوهبانية) خبر مقدم والبيت مبتدأ مؤخر أي هذا البيت
مستقل منها ط (قوله وليس لهم الخ) جملة قال الامام معترضة بين بعض المقول وهو خبر ليس المقدم واسمها
المؤخر والواو في ولم ينفذ للعمال أي والحال أن الدرب ليس بنافذ قال ابن الشحنة والميالة من التهمة عن نوادر
ابن رستم ٣ قال ابو حنيفة في سكة غير نافذة ليس لأصحابها أن يبيعوها ولو اجتمعوا على ذلك ولا أن يقسموها فيما
بينهم لان الطريق الاعظم اذا كثرت الناس فيه كان لهم أن يدخلوا هذه السكة حتى يحفظ هذا الزحام قال الناطقي
وقال شتاد في دور بين خمسة باع أحدهم نصيبه من الطريق فالبائع جائز وليس للمشتري المرو فيه الا أن يشتري
دار البائع واذا أرادوا أن ينصبوا على رأس سكتهم دربا ويستوارأ السكة ليس لهم ذلك لانها وان كانت ملكا
لهم فظاهر الكسب للعائنة فيها نوع حق اه ملخصا ثم أفاد أن ما توهمه الناظم في شرحه من اختلاف الروايتين
مدفوع فان ما ذكره ابن رستم في بيع الكل وما ذكره شتاد في بيع البعض والفرق أن الثاني لا ينفذ الى
ابطال حق العائنة بخلاف الاول وهذا وقد علمت مما قرره سابقا أن ما في الوهبانية غير ما ذكره المصنف لأن مراد
المصنف الطريق الخاص المملوك لواحد وهذا طريق مشترك في سكة مشتركة (قوله وفي معاياتها) خبر مقدم
والبيت مبتدأ مؤخر وجملة وارتضاه الخ معترضة والنهي للوهبانية وهي مغالاة من عاياه اذا سألته عن شيء
ينظن عجزه عن جوابه من قولهم عني عن جوابه اذا عجز وعماه في ط عن ابن الشحنة قال السائحان والمعاية
عند القرصيين كالغاز عند الفقهاء والاحاج عند أهل اللغة لان ما يستخرج بالجز يقوى الجاء أي العقل
والالغاز جع اغز بنهم الام وقيل يتقها وفتح الغين المججمة (قوله وارتضاه في الغاز الاشياء) حقه أن
يذكر عند البيت الاول فان الذي في الغاز الاشياء هكذا أي شركاء فيما يمكن قسمته اذا طلبوها لم يقسم
فقل السكة الغير النافذة ليس لهم أن يقتسموها وان اجمعوا على ذلك اه (قوله ومالك ارض الخ) هي
الارض المملوكة من السكة الغير النافذة فانه لا يملك بيعها من غير شريكه قال ولو باعها البعض الشركاء هل يجوز

وفي الثربلائية عن الخائنة
لا يصح ومن قسمة الوهبانية
وليس لهم قال الامام تقاسم
بدرب ولم ينفذ كذا البيع يذكر
وفي معاياتها وارتضاه في الغاز الاشياء
ومالك ارض ليس يملك بيعها
لغير شريك ثم لو منه يتظون

ابن رستم هو ابو بكر المروزي احد
الاعلام تفقه على محمد بن الحسن
وروى عنه النوادر وشتادهو
ابن حكيم من اصحاب زفر مات
سنة عشر ومائتين تراجهم العلامة
قاسم اه منه

(حد) اي بين له طول وعرض
(أولاهيته) واذ الميمن يقدر
بعرض باب الدار العظمى (لا بيع
مسيل الماء وهبته) لجهالة اذ
لا يدري قدر ما يسغله من الماء
(وصح بيع حق المرور تبعاً للارض
(بلا خلاف) مقصوداً وحده
في رواية) وبه أخذ عامة المشايخ
ثمنى وفي أخرى لا وصححه ابو
الليث (وكذا) بيع (الشرب)
وظاهر الرواية فساد الاتباع
خاتمة وشرح وهبانية وسنخقه
في احياء الموات (لا) يصح (بيع
حق التسييل وهبته) سواء كان
على الارض لجهالة محله كما مر

مطله
في بيع المسيل

مطله
في بيع الشرب

فيه نظر ولم أقف على الجواب فيه اه قلت ظاهر قولهم أنه لا يجوز بيع الطريق يقتضى المنع مطلقاً حالة
الانفراد وانما يجوز بالتبعية فيما اذا باع الدار وطريقها قاله عبد البر ابن الشحنة قلت الذي تقدم عن شداد
جواز البيع ثم عدم الجواز انما هو على ما في الخاتمة وقال مشايخ بلخ بالجواز ط قلت قدمنا الكلام على
ما في الخاتمة فانهم (قوله وان لم يمين الخ) بيان اقوله اولاً وكان الاولى تقديمه على قوله وهبته كفعول
في الدرر (قوله يقدر بعرض باب الدار العظمى) عزاء في الدرر الى النهاية ومثله في الفتح زيادة قوله وطوله
الى السكة النافذة ثم قال في الدرر وعلى التقديرين يكون عينا معلوماً فيصح بيعه وهبته اه قلت واطاهر أن
العظمى صفة لباب وانها لاكتساب الباب التأنيث باضافته الى الدار الموثقة ومعناه أنه لو كان له دار في داخل
دار جاره مثلاً وطريق في دار الجار فباع الطريق وحده ولم يمين قدره كان للمشتري من دار الجار بعرض باب
دار البائع فلو كان له بابان الاول اعظم من الثاني كان له قدر الباب الاعظم هذا ما ظهر لي وفي القهستاني
وطريق الدار عرضه عرض الباب الذي هو مدخلها وطوله منه الى الشارع اه وفي الفتح عند قوله ولو اشترى
جارية الاجلها الخ ولو قال بعتك الدار الخارجة على ان تجعل لي طريقاً الى دارى هذه الداخلة فسد البيع
ولو قال الا طريقاً الى دارى الداخلة جاز وطريقه بعه بعرض باب الدار الخارجة اه (فرع) في الخاتمة باع نخلة
في أرض صحراء بطريقها من الارض ولم يمين موضع الطريق قال ابو يوسف يجوز له أن يذهب الى النخلة من
اي النواحي شاء اه فأقاد جواز بيع الطريق تبعا وان لم يكن له ما يقدر به تأمل (قوله لا بيع
مسيل الماء) هذا أيضا يحتمل بيع رقة المسيل وبيع حق التسييل كما في الهداية ولكن لما قال المصنف
بعده لا بيع حتى التسييل علم أن مراده هنا بيع رقة المسيل ووجه الفرق بينه وبين بيع رقة الطريق
كما في الهداية أن الطريق معلوم لأن له طولاً وعرضاً معلوماً كما مر وأما المسيل فيجهول لأنه لا يدري
قدر ما يسغله من الماء اه قال في الفتح ومن هنا عرف أن المراد ما اذا الميمن مقدار الطريق والمسيل أما لو يمين
حد ما يسيل فيه الماء أو باع أرض المسيل من غير أو غيره من غير اعتبار حق التسييل فهو جائز بعد أن يمين
حدوده اه (قوله تبعاً للارض) يحتمل أن يكون المراد تبعاً للارض الطريق بأن باع الطريق وحق المرور
فيه وأن يكون المراد ما اذا كان له حق المرور في أرض غيره الى أرضه فباع أرضه مع حق مرورها الذي
في أرض الغير واطاهر أن المراد الثاني لأن الاول ظاهر لا يحتاج الى التنصيص عليه ولقولهم أنه لا يدخل
الابذكرة أو بذكرة كل حق له او هذا خاص بالثاني كما لا يخفى (قوله وبه أخذ عامة المشايخ) قال السائحى وهو
الصحيح وعليه الفتوى مضمرات اه والفرق بينه وبين حق التعلل حيث لا يجوز هو أن حق المرور حتى يتعلق
برقة الارض وهي مال هو عين فباعتل به له حكم العين اما حتى التعلل فمعلق بالهواء وهو ليس بعين مال اه
فتح (قوله وفي أخرى لا) قال في الدرر وفي رواية الزيادات لا يجوز وصححه الفقيه ابو الليث بأنه حق من
الحقوق وبيع الحقوق بانفراده لا يجوز اه وهذه الرواية التي توهم في الشربة ليلية مخالفتها لقول المصنف
والدرر وصح بيع الطريق وقد منما فيه (قوله وكذا بيع الشرب) اي فانه يجوز تبعاً للارض بالايجاع
ووحده في رواية وهو اختيار مشايخ بلخ لأنه نصيب من الماء درر ومحل الاتفاق ما اذا كان شرب تلك
الارض فلو شرب غيرها فحقه اختلاف المشايخ كما في الفتح والنهر (قوله وظاهر الرواية فساد الاتباع) وهو
الصحيح كما في الفتح وظاهر كلامهم أنه باطل قال في الخاتمة وينبغي أن يكون فاسداً لا باطلاً لأن بيعه يجوز
في رواية وبه أخذ بعض المشايخ وبجرت العادة ببيعه في بعض البلدان فكان حكمه حكم الفاسد يملك بالقبض
فاذا باعه بعده اي مع أرض له ينبغي أن يجوز ويؤيد ما في الاصل لو باعه بعد قبض العبد وأعتقه جاز عتقه
ولو لم يكن الشرب محلاً للبيع لما جاز عتقه كما لو اشترى بمئة أو دم فأعتقه لا يجوز اه وأما ضمانه بالاتلاف
بان يسقى أرضه بشرب غيره فهو احدى الروايتين والفتوى على عدمه كما في الذخيرة وهو الاصح كما في الظهيرية
ونماه في النهر (قوله وسنخقه في احياء الموات) حيث قال هو والمصنف هناك ولا يباع الشرب
ولا يوهب ولا يؤجر ولا يتصدق به لأنه ليس بمال متقوم في ظاهر الرواية وعليه الفتوى ثم نقل عن شرح الوهبانية
أن بعضهم جوز بيعه ثم قال وسنخذ الحكم بعه بعه اه ط (قوله لا يصح بيع حق التسييل الخ) اي
باتفاق المشايخ ووجه الفرق بينه وبين حق المرور على رواية جواز أن حق المرور معلوم لمحل معلوم وهو

الطريق اما التسبيل فان كان على السطح فهو نظير حق التعلل ويبع حق التعلل لا يجوز بانفاق الروايات ومزوجه وحراته ليس حتماً متعلناً بما هو مال بل بالهواء وان كان على الارض وهو أن يسيل الماء عن أرضه كيلا يفسدها فيزده على أرض غيره فهو مجهول بجهة الله المحل الذي يأخذه ويتمامه في الفتح (قوله لانه حق التعلل) اي نظيره (قوله بمن مؤجل) اي ثمن دين اما تأجيل المبيع والتمن العين شدة مطلقاً كما سبكه الشارح (قوله الى النيروز) أصله نوروز عزرب وقد تكلم به عمر رضي الله تعالى عنه فقال كل يوم لنا نوروز حين كان الكفار يتجربون به فتح (قوله في الحوت) الذي في الحوى عن البرجندى الجدى ط قلت وهذا اول فصل الشتاء وما ذكره الشارح مذكور في القهستاني (قوله فاذا لم يبيننا الخ) اي اذا لم يبين العاقدان واحداً من السبعة فسد اما اذا يبيناه اعتبر معرفة وقته فان عرفاه سمح والا فسد وهو ما ذكره المصنف (قوله والمهرجان) بكسر الميم وسكون الهاء ط عن المفتاح وفي القهستاني أنه نوعان عامة وهو اول يوم من الخريف أعنى اليوم السادس عشر من مهرماه وخاصة وهو اليوم السادس والعشرون منه (قوله فاكتفي بذكر أحدهما) ولكن انما اعتبر المصنف بذلك كغيره لما قاله في السراج أيضاً ان صوم النصارى غير معلوم وفطرهم معلوم واليهود بعكسه اه والحاصل أن المدار على العلم وعدمه كما أفاده المصنف بقوله اذا لم يدر المتعاقدان (قوله فلو عرفاه جاز) اي عرفه كل منهما فلو عرفه أحدهما فلا أفاده الرمي (قوله للعلم به) قال في الهداية لان مدة صومهم بالايام فهي معلومة فلا جهالة اه ومفاده أن صوم اليهود ليس كذلك قال في الفتح والحاصل أن المفسد الجهالة فاذا اتقت بالعلم بخصوص هذه الاوقات جاز (قوله وهو خسون يوماً) كذلك في الدرر عن الترمثي وفي الفتح والنهر خمسة وخسون يوماً وفي القهستاني صوم النصارى سبعة وثلاثون يوماً في مدة ثمانية وأربعين يوماً فان ابتداء صومهم يوم الاثنين الذي يكون قريبا من اجتماع النيرين الواقع ثانی شباط من آذار ولا يصومون يوم الاحد ولا يوم السبت الا يوم السبت الثامن والاربعين ويكون فطرهم يعني يوم عيدهم يوم الاحد بعد ذلك (قوله والحصاد) بفتح الحاء وكسرها ومثله القطباف والدياس فتح (قوله والدياس) هودوس الحب بالقدم لينقشر واصله الدواس بالواو لانه من الدوس قلبت ياء للكسرة قبلها فتح (قوله لانها) اي المذكورات من قوله الى قدوم وما بعده (قوله ولوباع الخ) أفاد أن ما ذكر من الفساد بهذه الاجال انما هو اذا ذكرت في اصل العقد بخلاف ما اذا ذكرت بعده كالو الحقابعد العقد شرطاً فاسداً ويأتي تصحيح أنه لا يلحق (قوله شئني) ومثله في الفتح (قوله صح التأجيل) كذا جزم به في الهداية والمثني وغيرها وقد مناساها الكلام عليه اول البيوع عند قوله وصح بمن حال ومؤجل الى معلوم فراجع (قوله متحملة في الدين) راجع الى قوله ولوباع وماذا الخ يعني ان التأجيل بعد صحة العقد تأجيل دين من الديون فتحمّل فيه الجهالة اليسيرة بخلافه في صاب العقد لان قبول هذه الاجال شرط فاسد والعقد يفسده أفاده في الفتح (قوله والكفالة) فانها تحتمل جهالة الاصل كالكفالة بما ذاب لك على فلان والذوب غير معلوم الوجود فتحمّل جهالة الوصف وهو الاجل اولى وعامة في الفتح (قوله لا الفاحشة) كالى هبوب الريح ونحوه كما يأتي قال في النهر وهذا يشير الى أن اليسيرة ما كانت في التقدم والتأخر والفاحشة ما كانت في الوجود كهبوب الريح كذا في العناية اه (تنبيه) في الزاهدي باعه بمن نصفه نقد ونصفه اذا رجع من بلد كذا فهو فاسد (قوله أو اسقط المشتري الاجل) وجه الصحة ان الفساد كان للتنازع وقد ارتفع قبل تفرقه وأفاد أن من له الحق يستبد باسقاطه لانه خالص حقه وأما قول القدوري تراصاعلى اسقاطه فهو قيد اتفاقي كما في الهداية (قوله قبل حله) قيده لانه لرأسقطه بعد حله لا يتقلب جائزاً مخ اي لو قال ابطال التأجيل الذي شرطته في العقد لا يبطل ويبيح الفساد لتفرقه بمعنى الاجل وليس المراد اسقاط الاجل الماضي فافهم (قوله وقبل فسخته) اي فسح العقد ما لو فسخته للفساد ثم اسقط الاجل لا يعود العقد صحيحاً لارتفاعه بالفسح (قوله وقبل الاقتراق) هذا في الاجل المجهول متفاحشة كما يأتي فلا محمل لذكره هنا ولذا اعترضه الرمي بان اطباق المتون على عدم ذكره صريح في عدم اشتراطه وقول الزيلعي لو اسقط المشتري الاجل قبل أخذ الناس في الحصاد والدياس وقبل قدوم الحجاج جاز البيع صريح بانقلابه جائزاً ولو بعد أيام ولو شرطنا قبل الاقتراق لما صح قوله قبل أخذ الناس الخ واذا اتبعت كلامهم جميعاً وجدته كذلك اه ملخصاً (قوله ابن كمال وابن مالك) أقول عزاه

أوعلى السطح لانه حق التعلل وقد مر بطلانه (و) لا (البيع) بمن مؤجل (الى النيروز) هو أول يوم من الربيع تحل فيه الشمس برج الحمل وهذا نيروز السلطان ونيروز المجوس يوم تحل في الحوت وعده البرجندى سبعة فاذا لم يبينوا فالعقد فاسد ابن كمال (والمهرجان) هو أول يوم من الخريف تحل فيه الشمس برج الميزان (وصوم النصارى) وفطرهم (وفطر اليهود) وصومهم فاكتفي بذكر أحدهما سراج (اذا لم يدره المتعاقدان) النيروز وما بعده فلو عرفاه جاز (بخلاف فطر النصارى) بعد ما شرعوا في صومهم (للعلم به) وهو خسون يوماً (و) لا (الى قدوم الحجاج والحصاد) للزرع (والدياس) للحب (والقطاف) للعب لانهما تتقدم وتتأخر (ولوباع مطلقاً عنها) اي عن هذه الاجال (ثم أجل الثمن) الدين اما تأجيل المبيع او الثمن العين ففسد ولو الى معلوم شئني (اليهاصح) التأجيل (كالوكفل الى هذه الاوقات) لان الجهالة اليسيرة متحملة في الدين والكفالة لا الفاحشة (أو اسقط) المشتري (الاجل) في الصور المذكورة (قبل حله) وقبل فسخته (و) قبل (الاقتراق) حتى لو تفرق قبل اسقاط ما كده الفساد ولا يتقلب جائزاً اتصافاً ابن كمال وابن مالك

ابن كمال الى شرح الطحاوي وعزاه ابن ملك الى الحقائق عن شرح الطحاوي وهو غير صحيح فان الذي رأيته في الحقائق وهو شرح المنظومة النفيسة في باب ما اختص به زفر هكذا اعلم ان البيع باجل مجهول لا يجوز اجماعا سواء كانت الجهة المتقاربة كالخصاد والدياس مثلا أو متقاربة كهبوب الريح وقدم واحد من سفره فان أبطل المشتري الاجل المجهول المتقارب قبل محله وقبل فسخ العقد بالفساد انقلب البيع جائزا عندنا وعند زفر لا يتقلب ولو مضت المدة قبل ابطال الاجل تأكد الفساد ولا يتقلب جائزا اجماعا وان أبطل المشتري الاجل المجهول المتفاوت قبل التفريق ونقد الثمن انقلب جائزا عندنا وعند زفر لا يتقلب جائزا ولو تفترقا قبل الابطال تأكد الفساد ولا يتقلب جائزا اجماعا من شرح الطحاوي في قول السلم قلت ذكر أبو حنيفة الاجل المجهول مطلقا وقد بينت أن اسقاط كل واحد موقت بوقت على حدة اه ما في الحقائق وقد مناهه اول البيوع عن البحر عن السراج ورأيت مقتولا أيضا عن البدائع وحاصله أن اعتبار ابطال الاجل قبل التفريق انما هو في الاجل المجهول المتفاوت اي المجهول جهة متفاحشة لا في المجهول المتقارب فانهم لم يذكروا فيه والظاهر أن ابن كمال تابع ابن ملك وأن نسخة الحقائق التي نقل منها ابن ملك فيها سقط وتبعه أيضا المصنف والشارح وهذا من جملة المواضع التي لم أر من تبعه عليها والله تعالى الحمد (تنبيه) قول اخقائقي وقد الثمن غير شرط في المجلس لما في التاسع والثلاثين من جامع الفصولين أبطل المشتري الاجل الفاسد ونقد الثمن في المجلس أو بعده جاز البيع عندنا استحضانا وقال زفر والشافعي لم ييجز وتما فيه (قوله فلا يتقلب جائزا وان أبطل الاجل) هذا يوم ان المراد وان أبطل الاجل قبل الافتراق وليس كذلك لما علمت من صريح القول أنه يتقلب جائزا ولان العيني لم يذكر قوله قبل الافتراق فتعين أن المراد وان أبطله قبل محله (قوله أو أمر المسلم الخ) عطف على كفل من قوله كالموكل فط (قوله يبيع خرا وخنزير) اي الموكلين له بأن أسلم عليهم ما مات قبل أن ينلهم ما وله وارث مسلم فبهم فسخ (قوله يعني صحيح ذلك) اي التوكيل وبيع الوكيل وشراؤه بحر (قوله مع أشد كراهة) اي مع كراهة التحريم فيجب عليه أن يحلل الخمر أو يريقها ويسبب الخنزير ولو وكله ببيعهما يجب عليه أن يتصدق بثلثيها من غيرهما ونهر وغيره وانظر لم يقولوا ويقتل الخنزير مع أن تسبب السوايب لا يحل (قوله كاصح ما تر) وهو المعطوف عليه منخ اي الكفالة واسقاط الاجل واقاد هذا ان قوله أو أمر معطوف على قوله كفل لثلاثيهم عطفه على ما لا يصح وهو البيع الى التبرؤ (قوله لان العاقد الخ) اي ان الوكيل في البيع يتصرف بأهلية نفسه لنفسه حتى لا يلزمه أن يضيف العقد الى الموكل وترجع حقوق العقد اليه وهو أهل لبيع الخمر وشراؤها شرعا فلا مانع شرعا من توكله فسخ (قوله أمر حكمي) اي يحكم الشرع بانتقال مائتة للوكيل من الملك اليه فيثبت له كتبون الملك الجبري له يموت مورثه (قوله وقال لا يصح) اي يبطل كافي البرهان (قوله وهو الاظهر) لعل وجهه ما قاله في الفتح من أن حكم هذه الوكالة في البيع أن لا ينفع بالثمن وفي الشراء أن يسبب الخنزير ويحلل الخمر أو يريقها فحق تصرفا بلا فائدة فلا يشترع مع كونه مكرها متحررا ذائ فائدة في الصحة وأجاب في النهر بأننا انسلم عدم المنع والى عدم طيب الثمن لا يستلزم عدم الصحة كافي شعرا خنزير اذا لم يوجد مباح الاصل جازيعة وان لم يطب ثمنه وأما في الشراء فله فائدة في الجلة وهي تحليل الخمر اه وتأخذ ذلك مع ما قدمناه عند قوله وشعرا خنزير الخ (قوله ولا يبيع بشرط) شروع في الفساد الواقع في العقد بسبب الشرط لنهه صلى الله عليه وسلم عن بيعه بشرط لكن ليس كل شرط يفسد البيع نهر وأشار بقوله بشرط الى أنه لابد من كونه مقارنا للعقد لان الشرط الفاسد لو التحق بعد العقد قيل يلحق عند أبي حنيفة وقيل لا وهو الاصح كما في جامع الفصولين في ٣٩ لكن في الاصل انه يلحق عند أبي حنيفة وان كان الاخلاق بعد الافتراق عن المجلس وتما في البحر قلت هذه الرواية الاخرى عن أبي حنيفة وقد علمت تصحيح مقابليها وهي قوله ما يؤيده ما قدمه المصنف تعالى الهداية وغيره من أنه لو باع مطلقا عن هذه الاجال ثم أجل الثمن اليها صح فانه في حكم الشرط الفاسد كما أشيرنا اليه هناك ثم ذكر في البحر أنه لو أخرجه مخرج الوعد لم يفسد وصررته كافي في اللؤلؤ الجلبه قال اشترى حتى أبى الحوائط اه قال في النهر بعد ما ذكر عبارة جامع الفصولين وبهذا ظهر خطأ بعض حنفية العصر اذا فتي في رجل باع لا شرطه سكر قد را عينا واشهد على نفسه بأنه يسقيه ويقوم عليه بأن البيع فاسد لانه شرط تركه على الارض فم الشرط غير لازم اه قلت وفي جامع الفصولين أيضا لو ذكر البيع

بجهة الفاحشة كهبوب الريح
وحجى مطر فلا يتقلب جائزا وان
أبطل الاجل عيني (أو أمر
المسلم ببيع خرا وخنزير أو شرائهم)
اي وكل المسلم (ذميا) أو أمر
المحرم غيره اي غير المحرم (ببيع
صيده) يعني صح ذلك عند الامام
مع أشد كراهة كاصح ما تر لان
العاقد يتصرف بأهليته وانتقال
الملك الى الأمر أمر حكمي وقالوا
لا يصح وهو الاظهر شرعا ليلية
عن البرهان (و) لا (بيع بشرط)

مطلب
في البيع بشرط فاسد

مطلب
في الشرط الفاسد اذا ذكر بعد
العقد او قبله

بلا شرط ثم ذكر الشرط على وجه العدة جاز البيع ولزم الوفاء بالوعد اذا المواعيد قد تكون لازمة فيجعل لازما
 لحاجة الناس تباعا بلا ذكر شرط الوفاء ثم شرطه يكون بيع الوفاء اذا الشرط اللاحق يلتحق بأصل العقد
 عند أبي حنيفة ثم مر انه يلتحق عنده لا عندهما وأن الصحيح انه لا يشترط للاحقة مجلس العقد اهـ وبه أفتى
 في الخيرية وقال فقد صرح علماءنا بأنهم ما لزموا كرا البيع بلا شرط ثم ذكر الشرط على وجه العدة جاز البيع ولزم
 الوفاء بالوعد اهـ قلت فهذا أيضا سبني على خلاف ما مر تصحيحه والظاهر أنهم ما قولان معجمان (تنبيه) في
 جامع الفصولين أيضا لو شرط اشترط فاسدا قبل العقد ثم عقد الميطل العقد اهـ قلت وينبغي الفساد وانفقا
 على بناء العقد عليه كما صرحوا به في بيع الوزل كما سألني آخر البيوع وقد سئل الخبر الرملي عن رجلين فراضعا
 على بيع الوفاء قبل عتده وعقدا البيع خالبا عن الشرط فأجاب بأنه صرح في الخلاصة والقيض والتاريخية
 وغيرها بأنه يكون على ما راضعا (قوله عطف على التيروز) كذا في الدرر لكن هذا اذا شرط لو كان لفظه
 بيع ليست من المتن كعبارة الدرر أما على كونها من المتن فالعطف على البيع في قوله والبيع الى التيزوز (قوله
 الاصل الجامع) مبتدأ وقوله بسبب شرط خبره اهـ ح والجملة في محل نصب يعني ويحتل نصب الاصل
 على أنه مفعول يعني أي يعني المصنف الاصل الجامع في فساد العقد الخ ط قلت وفي كل من التوجيهين خفاء
 وكان الاوضح ان يراد الشارح لفظه ما قبل قوله لا يقتضيه فتكون هي الخبر لان الظاهر أن قوله بسبب متعلق
 بفساد وهذا ينافي كونه خبرا عن الاصل ولأن مراده أن يصير قوله لا يقتضيه العقد الخ أصلا وضابطا ولا يتم
 ذلك الا بما قلنا نعم يحتل كون الخبر بيع بشرط دل عليه ما قبله ولا يصح كون ما قبله هو الخبر لا لقراءة بالواو
 العاطفة (قوله لا يقتضيه العقد ولا يلائمه) قال في البحر معنى كون الشرط يقتضيه العقد أن يجب
 بالعقد من غير شرط ومعنى كونه ملائما أن يؤكدهم موجب العقد كذا في الذخيرة وفي السراج الخارج أن يكون
 راجعا الى صفة الثمن أو المبيع كاشتراط الخبز والطبخ والكفاية اهـ ما في البحر (قوله وفيه نفع لاحدهما)
 الاولى قول الرملي وفيه نفع لاهل الاستحقاق فإنه أشمل وأخصر لشموله ما فيه نفع لأجنبي فيوافي قوله انه في
 ولا نفع فيه لاحد ولا يستغناه عن قوله أولمبيع (تنبيه) المراد بالنفع ما شرط من احد العاقدين على
 الآخر فلو على أجنبي لا يفسد ويطل الشرط لما في الفتح عن الزواجية بعك الدار بألف على ان يرضى فلان
 الاجنبي عشرة دراهم فقبل المشتري لا يفسد البيع لانه لا يلزم الاجنبي ولا خيار للبائع اهـ ملخصا وفي البحر
 عن المتقي قال محمد كل شيء يشترطه المشتري على البائع يفسده البيع فإذا شرطه على أجنبي فهو باطل كما اذا
 اشترى دابة على ان يهبه فلان الاجنبي كذا وكل شيء يشترطه على البائع لا يفسده البيع فإذا شرطه على
 أجنبي فهو جائز وهو بالخيار كما اذا اشترى على ان يحيط عنه فلان الاجنبي كذا جاز البيع فان شاء أخذه
 بجميع الثمن أو ترك اهـ (قوله من أجل الاستحقاق) أي بمن يستحق حقا على الغير وهو الادعي بحر
 (قوله فلو لم يكن الخ) صرح بمعترض هذا القيد والذي بعده وان كان يأتي لزيادة البيان (قوله كشرط
 أن يقطع) أي يقطع البيع من حيث هو الصادق على التوب أو العبد أو غيرهما وبهذا ما عود الضمير عليه
 في قوله أو يعبقه الخ (قوله مثال لما لا يقتضيه العقد) أي ولا يلائمه ولم يذكر مثال ما يقتضيه العقد
 ولا يلائمه قال في البحر وخرج عن الملام للعقد ما لا يشترط ان يراها أو لا يراها فالباع فاسد
 لان الملام للعقد الاطلاق وعن أبي يوسف يجوز في الاول لانه ملائم وعند محمد يجوز فيها لان الثاني ان
 لم يقتضه العقد لا نفع فيه لاحد فهو شرط لا طالب له اهـ (قوله وفيه نفع للمشتري) ومنه ما لو شرط على
 البائع طحن الخبضة أو قطع الثمرة وكذا ما اشتراه على ان يذوقه البائع اليه قبل دفع الثمن أو على ان يدفع الثمن
 في بلد آخر أو على ان يهب البائع منه كذا بخلاف على أن يحيط من غنمه كذا لان الخط ملحق بما قبل العقد ويكون
 البيع مجاورا لخطوط البحر (قوله مثال لما فيه نفع للبائع) ومنه ما لو شرط البائع ان يهبه المشتري شيئا
 أو يرضه أو يسكن الدار شهرا أو ان يدفع المشتري الثمن الى غريم البائع لسقوط مؤنة القضاء عنه ولأن الناس
 يتفاوتون في الاستيفاء فمنهم من يسامح ومنهم من يمسكس أو على ان يضمن المشتري عنه أنفاله الغريم بحر
 (قوله لما مر الخ) قال في العزمية على الدرر لم يسبق منه شيء مثل هذا في باب خيار الرؤية ولا في غيره ولو سلم
 فلا ساس له بمسألتنا (قوله أو يعبقه) الضمير المستتر فيه فيما بعد عائدا على المشتري (قوله فان أعنته صح)

عطف على ال تيروز يعني الاصل
 الجامع في فساد العقد بسبب شرط
 (لا يقتضيه العقد ولا يلائمه وفيه
 نفع لاحدهما أو) فيه نفع (المبيع)
 هو (من أجل الاستحقاق) للنفع
 بأن يكون آدميا فلو لم يكن كشرط
 ان لا يركب الدابة المبيعة لم يكن
 مفسدا كما سبني (ولم يجر العرف
 به) لم (يرد الشرع بجوازها) انما لو
 جرى العرف به كبس نفع مع شرط
 تشريكه أو ورد الشرع به كخيار
 شرط فلا فساد (كشرط ان
 يتطعه) البائع (ويخطه قباء)
 مثال لما لا يقتضيه العقد وفيه نفع
 للمشتري (أو يستخدمه) مثال لما
 فيه نفع للبائع وانما قال (شهرا)
 لما مر أن الخيار اذا كان ثلاثة
 ايام جاز ان يشترط فيه الاستخدام
 درر (أو يعبقه) فان أعنته صح
 ان بعد قبضه ولزم الثمن عنده
 والا لا شرح جميع

أى انقلب جائزاً عنده خلافاً لهما حتى يجب على المشتري الثمن وعندهما القيمة بخلاف التدبير ونحوه لأن شرط
 العقد بعد وجوده يصير ملأماً للعقد لأنه منه الملك والقاسد لا يتقرر له فيكون صحيحاً ولا كذلك التدبير ونحوه
 لجواز أن يحكم قاض بحقه يبيعه فيستقر الفساد واجبوا على أنه لو أعتقه قبل القبض لا يعتق إلا إذا أمره
 البائع بالعق لأنه صار قبض المشتري سابقاً عليه لأن البائع سلطه عليه وعلى أنه لو ذلك في هذا المشتري قبل العقد
 أو بابه أو وجهه يلزمه القيمة نهر ملحقاً (قوله مثال ما فيه نفع لبيع يستحقه) لأن العبد آدمي والآدمي من
 أهل الاستحقاق ومنه اشتراط أن لا يبيعه أو لا يبيعه لأن المملوك ليس به إن لا تتداوله الأيدي وكذا بشرط أن
 لا يخرج من مكة وفي الخلاصة اشترى عبد على أن يبيعه جاز وعلى أن يبيعه من فلان لا يجوز لأن له طابا وفي
 البرازية اشترى عبد على أن يبيعه لم يفسد وعلى أن يطعمه خبيصاً فسد أه بحر ونقل في الفتح أيضاً عبارة
 الخلاصة وأقرها والظاهر أن وجهها كون بيع العبد ليس فيه نفع له فإذا شرط بيعه من فلان صار فيه نفع لفلان
 وهو من أهل الاستحقاق فيفسد وجهه ما في البرازية أن اطعام العبد من مقتضيات العقد بخلاف اطعامه نوعاً
 خاصاً كالخبص (قوله ثم فزع على الأصل) أى ذكره وعامة من عليه وتقدم في آخر باب خيار الشرط أن البيع
 لا يفسد بالشرط في اثنين وثلاثين موضعاً فراجعها (قوله يقتضيه العقد) أى يجب به بلا شرط (قوله ولا نفع
 فيه ل أحد) أى من أهل الاستحقاق للنفع والأفادة تمتنع ببعض الشروط وشمل ما فيه مضرة لأحد هما
 قال في النهر كأن كان ثوباً على أن يخرج أو جارية على أن لا يطأها أو داراً على أن يهدمها فعد بمحمد البيع جائز
 والشرط باطل وقال أبو يوسف البيع فاسد كذا في الجوهره ومثل في البحر ما فيه مضرة بما إذا اشترى ثوباً
 على أن لا يبيعه ولا يبيعه والبيع في مثل جائز عندهما خلافاً لأبي يوسف أه قلت فأطلق المصنف مبنى على
 قوله ما وشمل أيضاً ما لا مضرة فيه ولا منفعة قال في البحر كأن اشترى طعاماً بشرط أكله أو ثوباً بشرط
 لبسه فإنه يجوز أه تأمل (قوله ولو أجنبياً) تعمم لقوله لأحد وبه صرح الزيلعي أيضاً (قوله فلا بشرط
 الخ) تفريع على مفهوم التعميم المذكور فإن مفهومه أنه لو كان فيه نفع لأجنبى يفسد البيع كما لو كان
 لأحد المتعاقدين (قوله وأن يقرضه) أى أن يقرض فلاناً أحد العاقدين كذا بأن شرط المشتري على
 البائع أن يقرض زيدا الأجنبى كذا من الدراهم أو شرط البائع على المشتري ذلك (قوله فلا يظهر الفساد)
 وبه جزم في الفتح بقوله وكذا إذا كانت المنفعة لغير العاقدين ومنه إذا باع ساحة على أن يبني بها مسجد أو طعاماً
 على أن يتصدق به فهو فاسد أه ومفاده أنه لا يلزم أن يكون الأجنبى معيناً وتأخذ مع ما قدمناه أنما
 عن الخلاصة إلا أن يجب بأن المسجد والصدقة راد بهما التقرب إلى الله تعالى وحده وإن كانت المنفعة فيهما
 لعباده فصار الشرط له معيناً بهذا الاعتبار تأمل (قوله وظاهر البحر ترجيح الصحة) حيث قال وخرج
 أيضاً ما إذا شرط منفعة لأجنبى كان يقرض البائع أجنبياً فالبيع صحيح كما في الذخيرة عن الصدر الشهيد وفيها
 وذكر القدوري أنه يفسد كان يقول اشترى منك هذا على أن تقرضنى أو تقرض فلاناً أه وفي القهستاني
 عن الاختيار جواز البيع وبطلان الشرط وفي المنع واختار صاحب الوفاية تبعاً لصاحب الهداية عدم الفساد
 أه وبه جزم في الخاتمة قلت لكن قد علمت أن ما نقله الشارح عن ابن ملك من التعميم للأجنبى صرح به
 الزيلعي وبه جزم في الفتح وكذا في الخلاصة كما قدمناه آنفاً والحاصل أنهم اختلفوا في المذهب (قوله عبر ابن
 الكمال بترك الدابة) وهو أحسن لأن المراد بقوله ولا نفع فيه لأحد أى من أهل الاستحقاق فالتقييد بأهل
 الاستحقاق لا احتراز عما فيه نفع لغيرهم كالدابة في بيعها بشرط أن لا يركبها فإنه غير مفسد لأنها ليست بأهل
 لاستحقاق النفع وأما اشتراط أن لا يبيعه فإنه ليس فيه نفع لها عادة ولا غيرها وذلك ليس محل التوهم ليعتزر عنه
 بخلاف ما فيه نفعها (قوله لكن يلائمه) عبره له في الفتح بما يتضمّن التوثيق بالثمن وهو قريب مما قدمناه
 عن الذخيرة من تفسير الملائم بما يؤكّد موجب العقد فإن الثمن من موجبات العقد (قوله كشرط رهن
 معلوم) أى بالاشارة أو التسمية فالو لم يكن معلوماً بذلك لم يجز إلا إذا تراضيا على تعينه في المجلس ودفعه إليه
 قبل أن يتفرقا أو يعجل الثمن ويطلق الرهن وإذا كان سمي فامتنع عن تسليمه لم يجز وإنما يؤمر بدفع الثمن فإن لم
 يدفعه ما خیر البائع في الفسخ بحر (قوله وكفيل حاضر) أى وقبل الكفالة وكذا الوعايا حاضر وقبلها
 قبل التفرق فالو بعده أو كان حاضرًا فلم يقبل لم يجز واشتراط الحوالة كالصفة بحر قلت في الخاتمة

(أوبد بره أو يكاتبه أو يستولدها
 أو لا يخرج القن عن ملكه) مثال
 لما فيه نفع لبيع يستحقه ثم فزع
 على الأصل بقوله (فيصح) البيع
 بشرط يقتضيه العقد كشرط الملك
 للمشتري) وشرط حبس المبيع
 لاستيفاء الثمن (أو لا يقتضيه ولا
 نفع فيه لأحد) ولو أجنبياً ابن ملك
 فلا بشرط أن يسكنها فلان أو أن
 يقرضه البائع أو المشتري كذا
 فلا يظهر الفساد ذكره أخى زاده
 وظاهر البحر ترجيح الصحة (كشرط
 أن لا يبيع) عبر ابن الكمال بترك
 الدابة المبيعة) فأنما ليست بأهل
 للنفع (أو لا يقتضيه لكن) يلائمه
 كشرط رهن معلوم وكفيل حاضر
 ابن ملك

ولرباع على ان يجعل البائع رجلا بالثمن على المشتري فسد البيع قياسا واستحسانا ولو باع على ان يجعل المشتري البائع على غيره بالثمن فسد قياسا وجاز استحسانا اه (قوله اى صرم) بفتح الصاد المهملة وهو الاديم اى الجلد (قوله سماء باسم ما يؤول) اى كسمية العصير خرا وذلك ان قوله على ان يحذوه اى يقطعه لا ياسب النعل وانما ياسب الجلد فانه يقطع ثم يصير نعلًا وجوز في الفتح ان يكون حقيقة اى اشترى نعل رجل واحدة على ان يحذوها اى يجعل معها مثالا آخر ليتم نعلًا للرجلين ومنه حذوت النعل بالنعل قدرته بمثال قطعه قال ويدل عليه قوله اوى بشركه فجعله مقابلًا لقوله نعلًا ولا معنى لان يشتري اديما على ان يجعل له شرا كافلا بد أن يراد حقيقة النعل اه وأجاب في النهر بأنه يجوز أن يراد بالنعل الصرم وخير بشركه للنعل بالمعنى الحقيقي على طريق الاستخدام اه قلت ارادة الحقيقة اظهر في عبارة الهداية حيث قال على ان يحذوها اوى بشركه انما يشير التأييد لان النعل مؤنثة اتماعا على عبارة المصنف كالنمن تذكير الفصحى والظاهر ارادة المجاز وهو الجلد (قوله ومثله تسمية القبقاب) أصله للعقيق ابن الهمام حيث قال ومثله في ديارنا شراء القبقاب على ان يسمره سيرا (قوله استحسانا للتعامل) اى يصح البيع ويلزم الشرط استحسانا للتعامل والقياس فساد له لان فيه نفعًا لاحدهما وصار كمصغ الثوب مقتضى القياس منعه لانه اجارة عقدت على استهلاك عين الصغ مع المنفعة ولكن جواز للتعامل ومثله اجارة الظئر وللتعامل جواز الاستئجار مع انه بيع العدم ومن انواعه شراء الصوف المنسوج على ان يجعله البائع قلنسوة أو قلنسوة بشرط ان يجعل البائع لها بطانة من عنده وتغامد في الفتح وفي البرازية اشترى ثوبا وخفا خفقا على ان يرقعه البائع ويسلمه صغ اه ومثله في الثانية قال في النهر بخلاف خياطة الثوب لعدم التعارف اه قال في المخ فان قلت نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع وشروط فيلزم ان يكون العرف فاضيا على الحديث قلت ليس بقاض عليه بل على القياس لان الحديث معلول بوقوع النزاع الخارج للعقد عن المقصود به وهو قطع المنازعة والعرف ينفي النزاع فكان موافقا للمعنى الحديث فلم ينفي من الموانع الا القياس والعرف فاض عليه اه ملخصا قلت وتدل عبارة البرازية والخانية وكذا مسألة القبقاب على اعتبار العرف الحادث ومقتضى هذا انه لو حدث عرف في شرط غير الشرط في النعل والثوب والقبقاب ان يكون معتبرا اذ الميؤد الى المنازعة وانظر ما حترناه في رسالتنا المسماة نشر العرف في بناء بعض الاحكام على العرف التي شرحت بها قولي

والعرف في الشرع له اعتبار * لذا علمه الحكم قديرا

(قوله وهذا) اى التفصيل السابق (قوله انما هو اذا علمه بكلمة على) والظاهر من كلامهم ان قوله بشرط كذا اجتزأ على نهر قلت يؤيده ما في القهستاني حيث قيد الشرط بكون حرفه الباء وعلى دون ان اه قال في النهر ولا بد ان لا يقولها بالواو وحى لو قال بعثك بكذا وعلى ان تقرضى كذا فالبيع جائز ولا يكون شرطا وان يكون الشرط في صلب العقد الخ وقد مناه الكلام على الاخير (قوله بطل البيع) ظاهره ولو كان مضرا لانفع فيه لاحد وبه صرح القهستاني (قوله ووقته) بصيغة الماضي من التوقيت ط (قوله كخيار الشرط) اى كتوقيت خيار الشرط وهو ثلاثة ايام وهذا منه فان خيار الشرط يصح لغير العاقلين (قوله وبجر من مسائل شتى) اى متفرقة جمع شئت والمسألة مذكورة في الجرح في هذا الباب ايضا وكذا في النهر والقهستاني (قوله واذا قبض المشتري المبيع الخ) شروع في بيان احكام البيع الفاسد ومثله قبض وكيله والقبض الحكمي لما قدمناه من ان امر البائع بالعقد قبله صحيح لاستلزامه القبض وهل التحلية قبض هنا صحيح في المجتبى والعمادية عدمه وصح في الخانية انها قبض واختار في الخلاصة من البحر والنهر وطن البائع الخطة بأمر المشتري كالعتق كما سيذكره الشارح ويأتى غامه (قوله عبر ابن الكمال باذن) اى ليعم بيع المكره اذ هو فاسد ولا رضاء فيه كاحترناه ازل البيوع (قوله بأن يأمره بالقبض) اى وقبضه بمحضه أو غيبته ط عن الاتفاق (قوله بأن قبضه في مجلس العقد بمحضه) تصوير لا اذن دلالة اما بعد المجلس فلا بد من صريح الاذن الاذا قبض البائع الثمن وهو مما يملك به فانه يكون اذنا بالقبض دلالة اه ح عن النهر فان كان مما يملك بالقبض كالنهر والخزير فلا بد من صريح الاذن كما أفاده الزملي (قوله وتقدم مع حكمه) اى في قوله والبيع الباطل حكمه عدم ملك المشتري اياه اذا قبضه الخ (قوله وحينئذ) اى

او (جرى العرف به كبيع

نعل) اى صرم سماء باسم ما يؤول

عنى (على ان يحذوه) البائع

(وبشركه) اى يضع عليه الشراك

وهو السير ومثله تسمية القبقاب

(استحسانا) للتعامل بلانكير

هذا اذا علمه بكلمة على وان بكلمة

ان بطل البيع الا في بيعت ان رضى

فلان ووقته كغيره الشرط اشباه

من الشرط والتعليق وبجر من

مسائل شتى (واذا قبض المشتري

المبيع برضى) عبر ابن الكمال باذن

(بأنه صريحا ودلالة) بأن قبضه

في مجلس العقد بمحضه (في المبيع

الفاسد) وبه خرج الباطل وتقدم

مع حكمه وحينئذ فلا حاجة

لقول الهداية والعناية وكل من

عوضه مال كما أفاده ابن الكمال

قوله بان يأمره بالقبض هذه الجملة

ليست موجودة في نسخ الشارح

التي بأيدينا اه

سواء اخرج الباطل بشبه الفاسد (قوله كما مر) أى فى أول الباب فى قوله والمراد بالفاسد الخ الممنوع
 مجازا عرفا قيم الباطل والمكروه (قوله حتى اخرج به) أى اخرج الباطل بذلك أى بقوله ركن
 من عوضه مال وتعبه الجوى بان من افراد الباطل ما لا يخرج بهذا القيد وهو بيع الخمر والخنزير بالدرهم
 فانه باطل مع ان كلام من عوضه مال وعلى هذا فلا بد من حذف هذا القيد لاقتضائه ان هذا الفرد من الباطل
 يكون فاسدا على التبع وليس كذلك ط قلت المراد المال المتقوم كما قيده به فى النهر ولا شك ان الخمر ونحوه غير
 متقوم وبطل على هذا انه فى أول الباب قال وبطل ببيع ما ليس بمال والبيع به فان المراد به ما ليس بمال فى سائر
 الاديان والخمر والخنزير مال عند أهل الدمة ولذا قال بعده وبطل ببيع مال غير متقوم كخمر ونحوه فعلم ان المراد
 بالمال هنا المتقوم وهو المال فى سائر الاديان فلا يدخل فيه الخمر ونحوه فافهم (قوله ولم ينهه) قيده لقوله
 أو دلالة كما هو صريح الهداية وغيره أى أن الرضى بالقص دلالة كما مر تصويره مقيد بما اذا لم ينهه عن
 القبض لان الدلالة تلغوم النهى الصريح فافهم (قوله ولم يكن فيه خيار شرط) يؤيده قول الحاشية وبثبت
 خيار الشرط فى البيع الفاسد كما ثبت فى البيع الخارج حتى لو باع عبدا بألف درهم ورطل خرعى انه بالخيار
 ثلاثة أيام وقبض المشتري العبد وأعتقه فى الايام الثلاثة لا ينفذ اعتاقه ولو لا خيار الشرط للبائع نفذ اعتاق
 المشتري بعد القبض اه سائحافى ومفاده صحة اعتاقه بعدمضى المدة (لوال خيار وهو ظاهر) (قوله
 ملكه) أى ملكا خبيثا حراما فلا يحل أكله ولا لبسه الخ قهستانى وأفاد انه يملك عينه وهو الصحيح المختار
 خلافا لقول العراقيين انه يملك التصرف فيه دون العين ونعامة فى البحر (قوله الا فى ثلاث) قلت يزداد
 مثلهما وهى بيع المكاتب والمذبر وآم الولد على القول بفاده كما مر الخلاف فيه (قوله فى بيع الهازل) أى
 على ما سرح به البزدوى وصاحب الناموس انه فاسد وذكر فى القنية انه باطل فلا استثناء كما فى البروق وبطنا
 الكلام عليه أول البيوع وحققنا ان المراد من قول الحاشية والقنية انه باطل أى فاسد بدليل انه ما لم أر اجازاه
 جاز والباطل لا يلحقه الاجازة وانه منعقد بأصله لانه مبادلة مال بمال لا بوصفه فافهم (قوله وفى شراء الاب
 من ماله لطفلة الخ) وقعت هذه العبارة كذلك فى البحر والاشباه عن المحيط وصوابها وفى شراء الاب من مال
 طفله لنفسه فاسدا أو يبعه من ماله لطفلة كذلك لان عبارة المحيط على ما فى الفتح والهر هكذا باع عبدا من ابنه
 الصغير فاسدا أو اشترى عبده لنفسه فاسد الا ثبت الملك حتى يقبضه ويستعمله اه وبه اندفع توقف المحشى
 (قوله حتى يستعمله) لان قبض الاب حاصل فلا بد من الاستعمال حتى يتحقق قبض حادث ولذا اجمع فى
 المحيط بين القبض والاستعمال وعلى هذا فلا يلزم فى صورة الشراء لطفلة أن يكون الاستعمال فى حاجة لطفلة
 فافهم (قوله لا يملكه به) أى بالقبض وفى الفتح عن جمع التفاريق لو كان ودبعة عشده وهى حاضرة ملكها
 قال فى النهر أقول يجب أن يكون مخرجا على أن التخلية قبض ولذا قيده بكونها حاضرة والا فقدم أن قبض
 الامانة لا ينوب عن قبض المبيع اه أى لان قبض المبيع مضمون بالثمن أو بالقيمة لو فاسد او قبض الامانة غير
 مضمون وهو أضعف من المضمون فلا ينوب عنه وقد منافى باختلاف التصحيح فى كون التخلية قبضا فى البيع
 الفاسد (قوله واذا ملكه) مر تبط بقول المصنف ملكه ط (قوله ثبت كل أحكام الملك) فيكون المشتري
 خصما لمن يذمه لانه يملك رقبته نص عليه محمد رحمه الله ولو باعه كان الثمن له ولو أعتقه صح والولد له ولو أعتقه
 البائع لم يرد حتى ولو بيعت دار الى جنبها فالشفعة للمشتري ونعامة فى البحر (قوله ولا وطوها) ذكر العمادى
 فى فصوله خلافا فى حرمة وطئها فقبل بكره ولا يحرم وقيل يحرم بحر أى لان فيه اعراضا عن الرد الواجب
 وفى حاشية الجوى قيل وهل اذا تزوجها يحل للزوج وطؤها الظاهر نعم وهل يطيب المهر للمشتري أم لا محل نظر
 (قوله ولان يترجها منه البائع) المراد لا يصح لانها باسدد أن تعود الى البائع نظرا الى وجوب الفسخ
 فيصير ناكحا أمته جوى (قوله ولا شفعة لجار له عقارا) أى لو اشترى دارا شراء فاسدا وقبضها
 لا يثبت للجار حق الشفعة قال ط عن حاشية الاشباه للسيد ابى السعود ولا يخلطه فى نفس المبيع وشريكه
 فى حق المبيع لان حق البائع لم يقطع لانه على شرف الفسخ والاسترداد انفسا للفاسد حتى اذا سقط حق الفسخ
 بأن بنى المشتري فيها ثبت حق الشفعة اه (قوله ولا شفعة بها) هذا سبق نظر لان البنى فى الجوهره هكذا
 واذا كان المشتري دارا فبيعت دار الى جنبها ثبتت الشفعة للمشتري اه ثم ذكر المسئلة المارة فقال ولا تجب

لكن أجاب سعدى بأنه لما كان
 الفاسد بيم الباطل مجازا كما مر
 حتى اخرج به ذلك فقبضه (ولم
 ينهه) البائع عنه ولم يكن فيه خيار
 شرط (ملكه) الا فى ثلاث فى بيع
 الهازل وفى شراء الاب من ماله
 لطفلة أو يبعه له كذلك فاسدا لا
 يملكه حتى يستعمله والمقبوض
 فى يد المشتري أمانة لا يملكه به
 واذا ملكه ثبت كل أحكام الملك
 الا خمسة لا يحل له أكله ولا لبسه
 ولا وطؤها ولا ان يترجها منه
 البائع ولا شفعة لجاره لو عقارا
 اشباه وفى الجوهره وشرح المجمع
 ولا شفعة بها فى سادسة

فيها شفعة للشفيع اه وفي الزيلعي والجبر وجامع الفضولين لو اشترى دارا اشراء فاسدا فبيعت بمجنها دار
 أخذها المشتري بالشفعة اه نعم في شرح المجمع لو اشترى دارا لا تجوز الشفعة بها اه ويجب أن تكون الباء
 بمعنى في لو افق كلام غيره ولا يمكن تأويل كلام الشارح بذلك لانه يصير عن المسئلة التي قبلها (قوله بئله ان
 مثليا) وان انقطع المثل بقيته يوم الخصومة كما أفتى به الرملي وعليه المتون في كتاب الغصب (قوله والافقيته
 يستثنى من ذلك العبد المبيع بشرط ان يعتقه المشتري فانه اذا اعتقه بعد القبض يلزمه الثمن كما قدمه الشارح
 (قوله يعني ان بعد هلاكه الخ) تفيد لضمائه بالمثل او بالقيمة لانه اذا كان قائما بحاله كان الواجب رد عينه
 (قوله او تعذر ردّه) عطف عام على خاص لان تعذر الرد يكون بالهلاله وبصرف قولي اوحسنى مما يأتي
 (قوله يوم قبضه) متعلق بقيته وقال محمد بقيته يوم أتلفه لانه بالاتلاف يتقرر بجر عن الكافي (قوله
 لان به) أي بالقبض والاولى لانه ط (قوله فلا تعتبر الخ) تفريع على اعتبار بقيته يوم القبض لا يوم
 الاتلاف اي لو زادت قيمته في يده فأتلفه لم تعتبر الزيادة كالغصب (قوله والاقول فيها) أي في القيمة منخ
 وفي الجبر والجوهرة فيهما بضمير التثنية أي في المثل والقيمة (قوله للمشتري) أي مع بينه والبينة للبائع بجر
 (قوله لانكاره الزيادة) أي الزيادة في المثل او القيمة التي يتعيها البائع (قوله ويجب على كل واحد
 الخ) عدل عن قول الكنز والهداية ولكل منهما فسحه لان اللام تفيد التخيير عن النسخ واجب وان
 اجيب بأن اللام مثلها في وان أسأتم فلها وان المراد بيان ان لكل منهما ولاية النسخ رفعا لتوهم انه اذا ملك
 بالقبض لزم لان الآية تقتضي كون اللام بمعنى على بخلافها هنا ولان كون المراد بيان الولاية المذكورة يلزم
 منه ترك بيان الوجوب مع انه مراد أيضا والتصريح بالوجوب يدل على المرادين فكان اولى (قوله فسحه)
 أي فسخ البيع الفاسد قلت وهذا في غير بيع المكره فانهم صرحوا بأنه فاسد وبأنه مخير بين الفسخ والامضاء
 نعم يظهر الوجوب في جانب المكره بالكسر (قوله قبل القبض او بعده) لكن ان كان قبله فلكل الفسخ يعلم
 صاحبه لارضاء وان كان بعده فان كان الفساد في صلب العقد بأن كان راجعا الى البدلين المبيع والثمن كبيع
 درهم بدرهم وكالبيع بالجر أو بالخزير فكذلك وان كان بشرط زائد كالبيع الى اجل مجهول او بشرط فيه نفع
 لاحدهما فكذلك عندهما لعدم اللزوم وعند محمد لمن له منفعة الشرط واقتصر في الهداية على قول محمد
 ولم يذكر خلافا بجر وأفاد أن من عليه منفعة الشرط يفسخ بالقضاء او الرضاء على ما قال محمد قهستانى
 (قوله ويكون استناعا عنه) أي عن الفساد قال في الهداية وهذا قبل القبض ظاهر لانه لم يقد حكمه فيكون
 الفسخ استناعا عنه اه فقوله منه يحتمل عوده على الفساد أو على حكم البيع وهو الملك تأمل (قوله مادام
 المبيع بحاله) متعلق بقوله وعلى كل واحد منهما فسحه واحتزبه عما اذا عرض عليه ما تعذر به رده مما يمنع
 الفسخ كما يأتي بيانه (قوله ولذا) أي لوجوب رفع المعصية والاولى عدم زيادة التعديل والاقصا على عبارة
 المصنف ليصح التعديل بعده والا كان التعديل الثاني عين الاول الا ان يفرق بأن الثاني اعم من الاول تأمل
 (قوله واذا أصرت أحدهما) عبارة المصنف في المنع أي البائع والمشتري وظاهره ان أصرا بضمير التثنية وهو
 الموافق لما في البرازية ولما قدمناه قريبا من ان لكل الفسخ يعلم الآخر لارضاء فاصر احدهما لا يحتاج معه
 الى فسخ القاضي (قوله وكل مبيع فاسد) وصف المبيع بالفساد لكونه محله (قوله كاعارة) وكودعة ورهن
 بجر (قوله وغصب) فيه ان الكلام في رد المشتري والجواب ان المراد بالرد وقوعه في يد البائع كما افاده
 ما بعده ط (قوله ووقع في يديه) الظاهر ان هذا شرط في الرد الحكمي كما في المسائل المذكورة اما الوردة
 عليه قصد اقلها في الخالية رده المشتري للفساد فلم يقبله فأعادته الى منزله فهلك لا يضمنه وقال بعضهم هذا
 لو الفساد متفقا عليه فلو مختلفا فانه ضمنه والصحيح انه يبرأ فيما الا اذا وضع بين يديه فلم يقبله فذهب به الى منزله
 فانه يضمنه اه وذكر في الجبر عن القنية ان الاشبه ما قاله بعضهم من التفصيل المذكور قلت لكن لا يخفى
 أن تصحيح قاضي خان مقدم لانه فقيه النفس والحاصل ان الرد صحيح مطلقا وان لم يقع في يد البائع لكون الرد قصدا
 لا ضمنا وبه يخرج عن الضمان لانه فعل الواجب عليه لكن اذا وضعه بين يدي البائع حصل القبض أيضا بناء
 على ان الخلية قبض وهو ما مر تصحيحه عن قاضي خان أيضا فاذا ذهب به بلاذنه صار غاصبا فيضمنه بخلاف
 ما اذا ذهب به قبل الخلية المذكورة لعدم حصول القبض من البائع فلم يصير غاصبا بالذهاب ولم يضمنه
 لوجود الرد الواجب عليه كما قلنا وبه ظهران المراد بوقوعه في يده ووقوعه فيها حقيقة اوحكاما والخلية المذكورة

(بئله ان مثليا والافقيته) يعني ان
 بعد هلاكه او تعذر رده (يوم قبضه)
 لان به يد خل في صفاته فلا تعتبر
 زيادة قيمته كالمغصوب (والقول
 فيها للمشتري) لانكاره الزيادة
 (و) يجب (على كل واحد منهما فسحه
 قبل القبض) ويكون استناعا عنه
 ابن ملاك (او بعده مادام) المبيع
 بحاله جوهره (في يد المشتري)
 اعدا ما للفساد لانه معصية فيجب
 رفعها بجر (و) لذا لا يشترط فيه
 قضاء قاض لان الواجب شرعا
 لا يحتاج للقضاء دور (واذا أصر)
 احدهما (على امساكه وعلم به
 القاضي فله فسحه) جبر اعلمهما
 حقا للشرع برزازية (وكل مبيع
 فاسد رده المشتري على بائعه بهية
 او صدقة او بيع او بوجه من
 الوجوه) كاعارة واجارة وغصب
 (ووقع في يديه بائعه فهو متاركة)
 للبيع (وبرئ المشتري من صفاته)
 قنية

مطلبه

رد المشتري فاسدا الى بائعه فلم يقبله

والاصل ان المشتق بجهة اذا وصل الى المشتق بجهة أخرى اعتبر واصلا بجهة مستحقته ان وصل اليه من المشتق عليه والا فلا وتامة في جامع الفصولين (فان باعه) أي باع المشتري المشتري فاسدا (يعا حجيها بانا) فلو فاسدا أو يجزأ لم يمنع الفسخ (لغير باعه) فلو منه كان نقضا للأول كما علمت (وفساده بغير الاكراه) فلو به ينقض كل تصرفات المشتري (أو وجهه وسلم) أو اعتقه أو كاتبه أو استولدها ولو لم يجزئ ردها مع عقرها انصافا سراج (بعد قبضه) فلو قبله لم يعتق بعته بل يعتق البائع بأمره وكذا لو أمره بطعن الحنطة أو ذبح الشاة فيصير المشتري قابضا اقتضاء فقد ملك المأمور مالا يملكه الآخر وما في الحاشية على خلاف هذا اما رواية او غلط من الكتاب كما بسطه العمادى (أو وقفه) وقفا صحيحا لانه استهلكه حين وقفه وأخرجه عن ملكه وما في جامع الفصولين على خلاف هذا غير صحيح كما بسطه المصنف

مطلب
ملك المأمور مالا يملكه الآخر

وان هذا شرط في الرذ الحكي لا القصدى كما علمه هذا ما ظهر لي فاعتقه (قوله ان المشتق بجهة) كالأرد للفساد هنا فانه مستحق للبائع على المشتري ومثله رد المصوب على المصوب منه (قوله بجهة أخرى) كالهبة ونحوها (قوله والا فلا) أي وان لم يصل من جهة المشتق عليه بل وصل من جهة غيره فلا يعتبر حتى ان المشتري فاسدا اذا وهب المشتري من غير باعه أو باعه رجل فوهبه الرجل من البائع الأول وسلمه لا يبرأ المشتري عن قيمته ولم يعتبر العين واصلا الى البائع بالجهة المستحقه لما وصل من جهة أخرى جامع الفصولين (قوله فان باعه اخ) محترز قوله مادام في يد المشتري وقيد ببيع المشتري لان البائع لو باعه بعد قبض المشتري وادعى ان الثاني كان قبل فسخ الأول وقبضه وزعم المشتري الثاني انه كان بعد الفسخ والقبض من الأول فالقول له لا للبائع وينفسخ الأول بقبض الثاني مجرى عن البرازية ومثله في جامع الفصولين ولعل وجه انفساخ الأول ان المشتري الثاني نائب عن البائع في القبض لوجوب التسليم عليه فصار كانه وقع في يد البائع تأمل وأفاد أن البيع ثابت اما لو ادعى المشتري بيعه من فلان الغائب وبرهن لا يقبل للبائع أخذه ولو صدق فله القيمة كما في جامع الفصولين (قوله لم يمنع الفسخ) لان البيع فيه مالم يسلم بل لازم ولم يدخل المبيع في ملك المشتري في صورة الخيار ط (تنبيه) عبر في الوفاة بقوله فان خرج عن ملك المشتري وهو أحسن من قول المصنف فان باعه لانه يستغنى به عما ذكره بهد (قوله كما علمت) من قول المصنف وكل مبيع فاسد ط (قوله وفساده) أي فساد البيع الأول (قوله ينقض كل تصرفات المشتري) أي التي يمكن نقضها بخلاف ما لا يمكن كالاتاق فانه يتعين فيه أخذ القيمة من المكروه بالكسوف فافهم (قوله وسلم) قال في البحر شرط في الهداية التسليم في الهبة لانها لا تفيد الملك الا به بخلاف البيع (قوله واستولدها) أفاد انه لا يلزمه مع القيمة العقر وقيل عليه عقرها أيضا جامع الفصولين قال ط وظاهره أي ظاهر ما في المتن ان المراد استيلا حدث فلو كانت زوجته أولا واستولدها ثم اشتراها فاسدا وقبضها هل يكون كذلك للملك اياها فلجوز اه قال الطاهر بقاء الفسخ لانه حق الشرع ولم يعرض عليه تصرف حدث يمنعه (تنبيه) نقل في النهر عن السراج ان التدبير كالاتيلا ومثله في القهستاني ولم ير في البحر منقولاً فذكره بحثا (قوله بعد قبضه) الأولى ذكره آخر المسائل ط (قوله فلو قبله لم يعتق بعته) تخصيصه التفريع على العتق يوهن ان قوله بعد قبضه متعلق بقوله أو اعتقه فقط وليس كذلك فكان الاظهر أن يقول فلو قبله لم تنفذ تصرفاته المذكورة الا اذا اعتقه البائع بأمر المشتري (قوله وكذا الرأمره الخ) وفي جامع الفصولين ولورب الغلظة البائع بطعام المشتري بأمره قبل قبضه صار قابضا عليه مثله بحر (قوله فيصير المشتري قابضا اقتضاء) الاقتضاء ما يقتدر لتجميع الكلام كاعتق عدل عني بألف فانه يقتضى سبق البيع ليصح العتق عن الأمر وهنا كذلك فان صحة تصرف البائع عن المشتري تقتضى ان يقدر ان قبض سابقا عليه ولهذا قال في المنع عن الفصول العمادية وانما كان كذلك لانه لما امر البائع بالعتق فقد دلب ان يسلطه على القبض واذا اعتق البائع بأمره صار المشتري قابضا اقتضاء بقاء عليه اه ففهم (قوله مالا يملكه الآخر) فان الأمر وهو المشتري لا يصح اعتاقه بنفسه ولا يجوز له الطعن والذبح لكن الظاهر ان المأمور وهو البائع في مسألة الطعن والذبح لا يجوز له أيضا لان الواجب عليه الفسخ رفعا للمعصية كما مر وفي فعله ذلك تقريرها فقد استوى الأمر والمأمور في ذلك ولذلك ذكر في البحر مسألة الأمر بالعتق فقط ثم قال وهذه بحجة حيث ملك المأمور مالم يملك الأمر اه والظاهر أن البائع يأثم بالعتق أيضا لما قلنا ولكن الذي ملكه هو دون الأمر انما هو نقاد العتق مع قطع النظر عن الاثم وعدمه كما في باقي تصرفات المشتري بعد القبض هذا ما ظهر لي قد بره (تنبيه) اهذه المسألة نظير ملك المأمور فيه مالا يملكه الآخر وهو ما مر في قول المتن أو أمر المسلم ببيع خمر أو خنزير أو شرائها ذنبا أو أمر المحرم ببيع صيده (قوله وما في الحاشية الخ) أي حيث جعل العتق عن البائع والدقيق والشاة له أيضا ومثله في البرازية أيضا (قوله كما بسطه العمادى) وأقره في جامع الفصولين (قوله وقفا صحيحا) فلو فاسدا كأن اشترط فيه بيعه عند الحاجة لا يمنع الفسخ ط (قوله وأخرجه عن ملكه) عطف لازم على قوله وقفه (قوله وما في جامع الفصولين) حيث قال ولو وقفه او جعله مسجدا لا يطل حق الفسخ مالم يبين اه ح أي فالمنع من الفسخ هو البناء (قوله غير صحيح) جله في النهر على احدى روايتين وهو أولى من التغلط ح وجله في البحر على ما ذكره لم يقض به اما اذا قضى به فانه يرتفع الفساد لازومه قلت لكن المسجد يلزم بدون القضاء

اتفاقا فافهم (قوله اورهنه) أى وسله لان الرهن لا يلزم بدونه (قوله أو وصى به) أى ثم مات لانه ينتقل من ملكه الى ملك الموصى له وهو ملك مبتدأ فصار كالباعه مخ (قوله أو تصدق به) أى وسله لانه لا يخرج عن ملك المتصدق بدون تسليم (قوله نفذ البيع الفاسد) أى لم والا فالاصل ان النافذ ما قبل الموقوف واللازم ما لا خيار فيه وهذا فيه خيار الفساد وبهذه التصرفات لم تأمل ثم ان الشارح تبع المصنف حيث جعل فاعل نفذ هو البيع الفاسد والمنفهوم من الهداية ان الفاعل ضمير يعود الى ما ذكر من التصرفات وقال فى الفتح فاذا اعتقه او باعه او وهبه وسلمه فهو جائز وعليه القيمة لما ذكرنا من انه ملكه بالتبض فتنفذ تصرفاته فيه وانما وجبت القيمة لانه انقطع حق الاسترداد لتعلق حق العبد به والاسترداد حق الشرع وحق العبد مقدم لفقره فقد قوت المكنة بتأخير التوبة ام ملخصا أى ان الواجب عليه كان هو التوبة بالقسخ والاسترداد وبتأخيرها الى وجود هذه التصرفات التى تعلق بها حق عبيد يكون قد قوت مكنته من الاسترداد فعين لزوم القيمة ومقتضاها ان المعصية تنقزلت عليه فلا يخرج عن عهدتها الا بالتوبة وان القسخ قبل هذه التصرفات توبة كما يشير اليه قول الشارح رفع المعصية (قوله الا فى اربع الخ) عبارة الاشهاد العقد الفاسد اذا تعلق به حق عبيد لم يرفع الفساد الا فى مسائل أجبر فاسدا فأجبر المستأجر صحيفا الاول نقضها المشتري من المكره لوباع صحيفا للمكره نقضه المشتري فاسدا اذا أجبر فللبائع نقضه وكذا اذا زوج اه وانت خبير بأن كلام المتن فى تصرف المشتري فاسدا فلا يصح استثناء الاولى لعدم دخولها وكذا الثانية لاحتراز المتن عنها والصورة الثالثة والرابعة ذكرهما الشارح حيث قال غير اجارة ونكاح اه قلت والضمائر فى نقضه للعقد الاول بقربة الاستثناء وعليه فقوله وكذا اذا زوج أى يكون للبائع نقض البيع لا التزويج فلا ينافى ما يأتى تحريره (قوله وكذا كل تصرف قولى) عطف على قوله فى جميع ما مر وأراد به نحو التدبير وما لوجه له مهرا أو بدل صلح او اجارة او غير ذلك مما يخرج به عن ملكه كإفسيده عبارة النقاية التى قلنا ها عند قوله فان باعه (قوله غير اجارة ونكاح) أى فلا يمنعان القسخ لان الاجارة تنسخ بالا عذار ورفع الفساد من الاعذار والنكاح ليس فيه اخراج عن الملك بحر (قوله وهل يبطل نكاح الامة) لما ذكر ان النكاح لا يمنع البائع من فسح البيع اراد أن بين انه هل يفسخ النكاح الذى عقده المشتري كما يفسخ الاجارة ام لا (قوله المختار نعم ولو الجنية) مخالف لما صرح به فى الفتح من عدم الانقاسخ وكذا فى الزيلعي وغاية البيان عن التحفة وقال فى المحتجى الا الاجارة وتزويج الامة لكن الاجارة تنسخ بالاسترداد دون النكاح وفى التارخانية عن نوادر ابن سماعة لو فسح البيع للفساد وأخذ البائع الجارية مع نقصان التزويج ثم طلقها الزوج قبل الدخول رد البائع على المشتري ما أخذه من النقض وفى السراج لا يفسخ النكاح لانه لا يفسخ بالا عذار وقد عقده المشتري وهى على ملكه وقد نقل فى البحر عبارة السراج ثم قال ويشكل عليه ما ذكره الولوالجى فى الفصل الاول من كتاب النكاح لو زوج الجارية المبيعة قبل قبضها وانقض البيع فان النكاح يبطل فى قول ابى يوسف وهو المختار لان البيع متى انقض قبل القبض انقض من الاصل معنى فصار كانه لم يكن فكان النكاح باطلا اه الا ان يحمل ما فى السراج على قول محمد أو يظهر بينهما فرق اه ما فى البحر وتبعه فى النهر والمنح وكتب فيما علقته على البحر أن الفرق موجود لان كلام الولوالجى فيما قبل القبض وكلام السراج فيما بعد القبض المفيد للملك ثم رأيت طنبه على ذلك الفرق وكذلك نبه عليه الخير الرملى فى حاشية المنح حيث قال العجب من ذلك مع ان ما فى السراج فيما عقده بعد القبض وما فى الولوالجى قبل القبض كما هو صريح كل من العبارتين فكيف يستشكل بأحداهما على الاخرى ولئن كان كلام السراج فى البيع الفاسد وكلام الولوالجى فى مطلق البيع فقد تقررت أن فاسد البيع كما نزه فى الاحكام قائل اه قلت ويكفيها ما سمعنا نقله عن كتب المذهب على ان الظاهر أن كلام الولوالجى لا يمكن حمله على مطلق البيع بل مراده البيع الفاسد لان البيع الصحيح صورة اما ان ينقض بالاستحقاق او بالخيار أو بهلاك المبيع قبل قبضه ولا فرق فى الاولين بين ما قبل القبض وما بعده لعدم الملك اصلا فتخصيص الحكم بما قبل القبض دليل على انه اراد البيع الفاسد فاذا تزوجها المشتري قبل القبض ثم فسح العقد يظهر بطلان النكاح لكونه قبل الملك بخلاف ما اذا تزوجها بعده لانه تزوجها وهى فى ملكه فلا يفسخ النكاح بفسح البيع واما اذا ماتت الجارية قبل قبضها فى يد البائع فقد صرح فى مستقرات يوسع البحر عن الفتح بأنه لا يبطل النكاح وان يبطل البيع (قوله كرجوع هبة) أى رجوع

(اورهنه أو وصى) أو تصدق

(به نفذ) البيع الفاسد فى جميع

ما مر وأمنع القسخ لتعلق حق

العبد به الا فى اربع مذكورة فى

الاشياء وكذا كل تصرف قولى

غير اجارة ونكاح وهل يبطل

نكاح الامة بالقسخ المختار نعم

ولو الجنية ومتى زال المانع كرجوع

هبة ويحجز مكاتبه وفك رهن

واجب في هيته بقضاء او بدونه كما في الجرح عن الفتح (قوله عاده حق الفسخ) لان هذه العقود لم توجب الفسخ
 من كل وجه في حق الكل فصولين وكذا لو فسخ البيع بعيب بعد قبضه بقضاء فالبائع حق الفسخ ولم يقض
 بقيته لزوال المانع ولورده بعيب بلا قضاء لا يعود حق الفسخ كما لو اشتراه ثانيا بجر لان رده بلا قضاء عقد جديد
 في حق ثالث (قوله لا بعده) أي ليزال المانع بعد القضاء بالقيمة على المشتري لا يعود حق الفسخ لان القاضي
 ابطال حق البائع في العين ونقله الى القيمة باذن الشرع فلا يعود حقه الى العين وان ارتفع السبب كما لو قضى على
 الغاصب بقيمة المغصوب بسبب الاباق ثم عاد العبد ذخيرة ومراوده بالقيمة ما بيع المثل (قوله جوت احدهما)
 وكذا بالاجارة والرجن كما علمته (قوله حتى يرد ثمنه) أي ما قبضه البائع من ثمن اوقية كما في الفتح (قوله
 المنقود) لان المبيع مقابل به فيصير محبوسا به كالمهر فسخ والمراد بالمنقود المقبوض احترازا عن الدين (قوله
 بخلاف ما لو شري) أي بخلاف غير المنقود كما لو شري الخ (قوله كاجارة ورهن) أي فاسدين اه ح وقوله
 وعقد صحيح قبل صوابه بخلاف عقد صحيح لما في النهر اما اذا لم يكن الثمن منقودا كما اذا اشترى من مدينه عبدا
 بدين سابق شراء فاسدا وقبضه بالاذن فأراد البائع أخذه يحكم الفساد ليس للمشتري حبه لاستيفاء ماله عليه
 من الدين والاجارة الفاسدة وكذا الرهن الفاسد على هذا بخلاف ما اذا كان العقد صحيحا في الابواب
 الثلاثة اه قلت هذا بناء على ما فهمه المعترض وهو غير متعين لانه يمكن حل كلام الشارح على وجه صحيح
 وهو أن قوله كاجارة ورهن راجع لاصل المسألة وهو قوله لا يأخذه حتى يرد الثمن المنقود فيه كون المراد
 ما اذا كان بدل الاجارة والرهن منقودين قال في البحر وأشار المؤلف الى انه لو استأجر اجارة فاسدة ونقد
 الاجارة وارهن رهن فاسدا أو أقرض قرضا فاسدا وأخذ به رهنا كان له ان يحبس ما استأجر وما ارهن حتى
 يقبض ما تنقذ اعتبارا بالعقد الجائر اذا تنافخا اه ونحوه في الفتح وعليه فتقوله وعقد صحيح تصد بذكره
 ان هذه العقود مثله اذا كان البدل فيها منقودا فانه اذا كان منقودا لفرق بين العقد الصحيح والفاسد
 في ثبوت حق الحبس بعد الفسخ في الكل بل الفرق بينهما في غير المنقود قال في جامع القصرلين برمز الخبايه
 شري من مدينه فاسدا ففسخ ليس له حبس المبيع لاستيفاء دينه وكذا لو أجر من دانه اجارة فاسدة ولو كان
 عقد البيع او الاجارة جائزا فله الحبس لدينه اه فأذا أن له الحبس في العقد الجائر اذا كان البدل غير دين
 بالاولى فانهم (قوله والفرق في الكافي) أي الفرق بين الفاسد والصحيح اذا كان البدل غير منقود حيث
 يملك الحبس في الصحيح دون الفاسد هو ما ذكره في كافي النسبي وحاصله انه لما وجب للمدين على المشتري مثل
 الدين صار الثمن قصاصا لاستواءه ما قدرا ووصفا فاعتبر بمال الواستوفيا حقيقة فكان له حق الحبس وفي الفساد
 لم يملك الثمن بل يجب قيمة المبيع عند القبض وهي قبله غير مقررة لاحتمالها السقوط بالفسخ ودين المشتري مقرر
 والمقاصة انما تكون عند الاستواء وصفاف لم يكن له حق الحبس اه (قوله فان مات احدهما) عبارة
 العيني والزباني فان مات البائع وهي انب لقول المنصف فالمشتري احق (قوله والمستقرض) بأن
 استقرض قرضا فاسدا أو أعطى به رهنا بجر (قوله فاسدا) حال من الكل وفيه وصف العاقد بصفة
 عقده مجازا لانه محله (قوله بعد الفسخ) نص على المتوهم فان الحكم كذلك قبل الفسخ بالاولى ط
 (قوله فالمشتري ونحوه) أي المستأجر والمقرض والمرتهن وحاصله ان الحى الذي يدهه عين المبيع او المستأجر
 او الرهن احق بما في يده من العين من غرماء الاخر الميت حتى يقبض ما تنقذ قال في الفتح لانه مقدم عليه في
 حياته فكذا على ورثته وغرمائه بعد وفاته الا ان الرهن مضمون بقدر الدين والمشتري بقدر ما أعطى فافضل
 فللغرماء اه قال الرحتى لكن سيأتى في كتاب الاجارة ان الراهن فاسد اسوة الغرماء وسيأتى آخر الرهن
 مثل ما هنا ووقفنا بأن ما هنا وما يأتى في الرهن اذا كان الرهن سابقا على الدين وما في الاجارة اذا كان الدين
 متقدما على الرهن اه وسيأتى توضيحه في آخر الرهن ان شاء الله تعالى (تنبيه) لم يذكره اذا مات المشتري
 فاسدا في الخلاصة والبرازية ولومات المشتري فالبايع احق من سائر الغرماء بماله فان زاد شي فهو للغرماء
 اه ومعناه انه لو اشترى عبدا فاسدا وتقاضاه ثم مات المشتري وعليه ديون فسخ البائع البيع مع الرهنه فالبايع
 احق بماله العبد وهي ما قبضه من المشتري حتى يسترد العبد المبيع كالومات البائع فان كانت قيمة العبد
 اكثر مما قبض فالزائد للغرماء هذا ما ظهر لي فتأمل (قوله بل قبل تجهيزه) أي تجهيز البائع أو ما أوجر

عاده حق الفسخ لو قبل القضاء بالقيمة
 لا بعده ولا يبطال حق الفسخ بموت
 احدهما فيختلف الوارث به بقى
 (و) بعد الفسخ (لا يأخذه) بائعه
 (حتى يرد ثمنه) المنقود بخلاف
 ما لو شري من مدينه بدينه شراء
 فاسدا فليس للمشتري حبه
 لاستيفاء دينه كاجارة ورهن
 وعقد صحيح والفرق في الكافي
 (فان مات) احدهما او المأجر
 او المستقرض او الراهن فاسدا
 عيني وزباني بعد الفسخ (المشتري)
 ونحوه (احق به) من سائر الغرماء
 بل قبل تجهيزه فله حق حبه حتى
 يأخذ ماله (فياخذ) المشتري
 دراهم الثمن بعينه لو فاقته

وما يؤيد به من انه لو مات وصكان المبيع ثوباً مثلاً احتج بالكذب فيه فباعتري به حتى يأخذ ماله قال ط
والاول ان يقول بل من يتغير به (قوله بناء على تعين الدراهم) المراد من ان يتغير في الاشياء التبدل
لا يتغير في الامور ذات وفي تعينه في العقد السادس روايات ورجح بعضهم تغييره بان ما قد من أصله أي كماله
المذموم المبيع - تراوهم ولديته فيه لا فيما يتحقق بعد حصة أي كماله من المبيع قبل التسليم والتحقق تعينه
في الصرف بعد فساد ما بعده خلاص المبيع وفي الدين المستر في ممر رد نصف ما قبض على شريكه وفيما اذا تبين
سلان الشبهة فلو ادعى على آخر ما لا يأخذ ثم أقض أنه لم يكن له على خصمه حتى في المذموم ردين ما قبض مادام
ذنبوا لا يتعين في المهر ولو بعد الطلاق قبل ان يحول قدرته مثل نفسه وإن الزمهاز كان له ان ياحولها عند هذا
ولان الذم والوكالة قبل التسليم وأما بعده فالعامة كذلك وتعين في الامانات واليعة والسدقة والشركة
والمشاركة والغصب وعمامة في جامع التصولين اد (قول المصنف وطاب ثبائع ماريح للمشتري) صورة
المسألة ما ذكره عند في الجامع الصغير رجل اشترى من رجل جارية يعاها فادى بالثمن درهمين وثمانين ورجع كل
منهما ما قبض فبعضه الذي قبض الجارية بالرجع وبقيت الرجح لذي قبض الدراهم اد وقول الشارح
واخطاب الخ اورد في صورة جواب عما استشكله صدر الشريعة وصاحب العناية والفتح والدرر والجر
والمخ وغيرهم من أن المذكور في المتن من أن الرجح يطيب للبائع في الثمن النقد هو الموافق للرواية المنصوصة
في الجامع الصغير وهو مروي في أن الدراهم لا يتعين في البيع الفاسد فيناقض قولهم ان تعينه هاهنا هو الاصح
فانه يقتضي أن الاصح انه لا يطيب الرجح للبائع فيما قبض وقد أجاب العلامة سعدى جلبي في حاشية العناية
بما أشار اليه الشارح وهو انه يطيب على كل من القولين لان عدم التعيين انما هو في العقد الثاني الصحيح
لا في العقد الاول الفاسد اد وبيانه انه اذا باع فاسداً وقبض دراهم الثمن ثم نسخ العقد يجب رد تلك الدراهم
بعينها على المشتري لان الاصح تعينه في البيع الفاسد فلو اشترى بها عبد امتلأ ثم نسخ العقد يجب له ما ربح
لانها لا تتعين في هذا العقد الثاني لكونه عقد صحيحاً حتى لو أشار اليها وقت العقد له دفع غيره فاعدم تعينها
في هذا العقد الصحيح لا ينافي كون الاصح تعينه في العقد الفاسد وقد أجاب العلامة الخيري الرمي بمثل ما أجاب
العلامة سعدى قبل اطلاعه عليه وقال اني في عجب عجيب من فهم هؤلاء الاجلاء التناقض من مثل هذا مع
ظهوره (قوله لا على الرواية الصحيحة) أي القائل بعدم تعين الدراهم في العقد الفاسد اد ح (قوله في بيع
يتعين بالتعيين) أراد بالبيع المبيع وأشار بقوله يتعين بالتعيين كالمبد مثل الى وجه الفرق بين طيب الرجح
للبائع لا للمشتري وهو ان ما يتعين بالتعيين يتعلق بالعقدية فتمكن الخبث فيه والنقد لا يتعين في عقود المعاوضة
فلم يتعلق العقد الثاني بعينه فلم يتمكن الخبث فلا يجب التصديق في الهداية واعمال يتعين النقد لان ثمن المبيع
ثبت في الذمة بخلاف نفس المبيع لان العقد يتعلق بعينه ومضاد هذا الفرق انه لو كان بيع مقابضة لا يطيب
الرجح لهما لان كل من الدين مبيع من وجه ولو كان عقد صرف يطيب لهما لكن قد مننا اتفاق الاشهاد أن
الصحيح تعينه في الصرف بعد فساد وفي شرح البيري عن الخطاطي انه الصحيح المذكور في عامة الروايات اد
فافهم (قوله بان باعه بأزيد) تصويره لظهور الرجح فلا يطيب لذلك الزائد عما اشترى به وأفاد أن ذلك
في أول عقد وأما اذا أخذ الثمن وتجروى به بعده أيضا يطيب له لعدم التعين في العقد الثاني كما به عليه ط
وهو ظاهر مما مر (قوله كما طاب الخ) صورته ما في الجامع الصغير أيضا الراي على آخر ما لاقتضاه ثم تصادفاً
على انه لم يكن له عليه شيء وفد ربح المذموم في الدراهم التي قبضها على انها دينه يطيب له الرجح لان الدين وجب
بالاقرار عند الدعوى ثم استحق بالتصادق وكان المقبوض بدل المستحق وهو الدين وبديل المستحق بمولك ملكا
فاسد ابدليل أن من اشترى عبداً بجارية أو ثوب ثم أعتق العبد واستحقته الجارية ببيع عتق العبد فلم يكن بدل
المستحق بمولك ببيع العتق اذ لا عتق في غير الملك وتعلمه في الفتح (قوله لان بدل المستحق بمولوكا) كذا فيما
رأيت في عدة نسخ نصب بمولوك وهو كذلك في بعض نسخ النهر وفي بعضها بالرفع وهو الصواب على اللغة
المشهورة في رفع خبرات (قوله فيما يتعين) كالعروض لا فيما لا يتعين كالقودوم ورياسه (قوله كالغصب)
وكذا دية فاذا انصرف الغاصب أو المودع في العرض أو التصدق بحد في الرجح لتعلق العقد بجال غيره وعمامة
في الدرر (قوله وقال الكمال الخ) تقييد لما في المتن (قوله لا يملكه أصلاً) لانه متيقن انه لا ماله له فيه

وقوله في النهر وقوله في النهر) بتصریحهم في الاقرار بأن المقر له
قد دخل بامان وأخذ مال حرث
بلا رضا وأخرجه الناصر ملكه
وصح بيعه لكن لا يطيب له
ولا المشتري منه بخلاف البيع
الفاقد فإنه لا يطيب له لفساد
عقده ويطيب للمشتري منه لجهة
عقده وفي حظر الاشهاد الحرمه
تتعدد مع العلم بها الا في حق
الوارث وقيدته في الطهريه بأن
لا يعلم أرباب الاموال وسحقته
ثم (في أوغرس فيما اشتراه
فاسدا)

مطلب

البيع الفاسد لا يطيب له ويطيب
للمشتري منه

مطلب
الحرمه تتعدد

مطلب
فمن ورث مالا حراما

فتح أي فلا يطيب له ما ربح مطلقا سواء عين أو لا (قوله وقوله في النهر) بتصریحهم في الاقرار بأن المقر له
إذا كان يعلم أن المقر كاذب في اقراره لا يحل له أخذه عن كرمه أما لو اشتبه الامر عليه حل له الأخذ عند محمد
خلافا لابي يوسف وحينئذ لا يطيب له ربحه ويحمل الكلام حينئذ على ما إذا ظن أن عليه دين بالارث من أبيه ثم
تبين أن وكيله أو فاه لا يبيعه قصدا فاعلى أن لا دين فيئذ لا يطيب له وهذا فقه حسن قدره اه وتقلده عنه الرملي
وأقره وبه اندفع مافي البحر من أن ظاهر اطلاقهم خلاف مافي الفتح (قوله الحرام يتقبل) أي تنقل حرمة وان
تداولته الايدي وتبدلت الاملاك ويأتي تمامه قريبا (قوله ولا للمشتري منه) فيكون بشرائه منه مسئلا لانه
ملكه بكسب خبيث وفي شرائه تقرير للخبث ويؤمر بما كان يؤمر به البائع من رد على الحربى لان وجوب الرد
على البائع انما كان لمراعاة ملك الحربى ولا جل غدر الامان وهذا المعنى قائم في ملك المشتري كما
في ملك البائع الذي أخرجه بخلاف المشتري شراء فاسدا اذا باعه من غيره بيعا صحيحا فان الثاني لا يؤمر بالرد
وان كان البائع مأمورا به لان الموجب للرد قد زال ببيعه لان وجوب الرد بفساد البيع حكمه مقصور على ملك
المشتري وقد زال ملكه بالبيع من غيره كذا في شرح السير الكبير للسر حسي من الباب الخامس بعد المائة
(قوله ويطيب للمشتري منه لجهة عقده) فيه أن عقد المشتري في المسألة الاولى صحيح أيضا وقد ذكر هذا
الحكم في البحر معزالا لسيباني بدون هذا التعليل فكان المناسب استقائه ثم اعلم انه ذكر في شرح السير الكبير
في الباب الثاني والسبعين بعد المائة انه ان لم يرده يكره للمسلمين شرائه منه لانه ملك خبيث بمنزلة المشتري فاسدا
إذا أراد بيع المشتري بعد القبض يكره شرائه منه وان نفذ ببيعه وعقده لانه ملك حصل له بسبب حرام شرعا
اه فهذا مخالف لقوله ويطيب للمشتري وقد يجاب بأن ما أخرجه من دار الحرب لما وجب على المشتري ردده على
الحربى لبقاء المعنى الموجب على البائع ردده تمكن الخبيث فيه فلم يطيب للمشتري أيضا كالبائع بخلاف البيع
الفاقد فان ردده واجب على البائع قبل البيع لا على المشتري لعدم بقاء المعنى الموجب للرد كما قد مناه فلم يتمكن
الخبيث فيه فاذا طاب للمشتري وهذا لا ينافي أن نفس الشراء مكروه لحصوله للبائع بسبب حرام ولان فيه
اعراضا عن الفسخ الواجب هذا ما طهرلى (قوله الحرمه تتعدد الخ) نقل الجوى عن سيدى عبد الوهاب
الشعراني انه قال في كتابه المتن وما نقل عن بعض الحنفية من أن الحرام لا يتعدى ذمتين سألت عنه الشهاب بن
الشبلي فقال هو محمول على ما إذا لم يعلم بذلك أما لو رأى المكاس مثلا يأخذ من أحد شيئا من المكس ثم يعطيه
آخر ثم يأخذه من ذلك الآخر فهو حرام اه (قوله الا في حق الوارث الخ) أي فانه اذا علم أن كسب
مورثه حرام يحل له لكن اذا علم المالك بعينه فلا شك في حرمة ووجوب ردده عليه وهذا معنى قوله وقيدته
في الطهريه الخ وفي منية المقتضى مات رجل ويعلم الوارث أن اياه كان يكسب من حيث لا يحل ولكن لا يعلم
الطالب بعينه ليرد عليه حل له الارث والافضل أن يتورع ويتصدق بنية خصماء أبيه اه وكذا لا يحل اذا علم
عين الغصب مثلا وان لم يعلم مالكة لما في البرازيه أخذ مورثه رشوة أو ظلم ان علم ذلك بعينه لا يحل له أخذه والا
فله أخذه حكما أما في الدنيا فتصدق بنية ارضاء الخصماء اه والحاصل انه ان علم أرباب الاموال وجب
ردده عليهم والافان علم عين الحرام لا يحل له ويتصدق بنية صاحبه وان كان لا يحتاط لمجتمع من الحرام ولا يعلم
أربابه ولا شيئا منه بعينه حل له حكما والاحسن ديانة التزهد عنه ففي الذخيرة سئل الفقيه أبو جعفر عن اكسب
ماله من امرأه السلطان ومن الغرامات المخترجات وغير ذلك هل يحل لمن عرف ذلك أن يأكل من طعامه قال
احب الى في دينه أن لا يأكل ويسعه حكما ان لم يكن ذلك الطعام غصبا أو رشوة وفي الخائنة امرأه زوجها
في أرض الجوران أكلت من طعامه ولم يكن عين ذلك الطعام غصبا ففي سعة من أكله وكذا لو اشترى طعاما
أو كوة من مال أصله ليس بطيب فمضى في سعة من تناوله والائتم على الزوج اه (قوله وسحقته ثم) أي في
كتاب الحظر والاباحة قال هناك بعد ذكره ما غننا لكن في المحتجب مات وكسبه حرام فالمرثان حلال ثم روى وقال
لاناخذ هذه الرواية وهو حرام مطلقا على الرتبة فتنبه اه ح ومفاده الحرمه وان لم يعلم أربابه وينبغي تقييده
بما إذا كان عين الحرام ليوافق ما نقلناه اذ لو اخطأ بحيث لا يتبرع ملكه ملكا خبيثا لكن لا يحل له التصرف فيه
مالم يؤد به كما حققناه قبل باب زكاة المال فتأمل (قوله بنى أوغرس فيما اشتراه فاسدا) وكذا لو اشترى فاسدا
قصبان نخل فغرسه وأطعم وان شره مطعما فغرسه فكذلك عنده وعند الثاني يقلعه ان لم يضر الارض ذخيرة

شروع فيما يقطع حق الاسترداد
من الافعال الحسية بعد الفراغ
من القولية (لزمه قيمتها)
وامتنع الفسخ وقال لا يتقضيها ويرد
المبيع ورجحه الكمال وتعقبه
في التبرر لخصوليها بتسليط البائع
وكذا كل زيادة متصلة غير متولدة
كصبغ وخياطة وطحن حنطة
وات سويق وغزل قطن وجارية
علقت منه فلو منفصلة كقوله
أو متولدة كسمن فله الفسخ ويضمنها
باستهلاكها سوى منفصلة غير
متولدة كجوهرة وفي جامع
الفصولين لو نقص في يد المشتري
بفعل المشتري أو المبيع أو بآفة
سمائية أخذ البائع مع الارش
ولو بفعل البائع صار مستردا ولو بفعل
أجنبي خير البائع (وكره) تحريرا
مع الحقبة (المبيع)

مطلب
في أحكام زيادة المبيع فاسدا

(قوله لزمه قيمتها) أي قيمة الدار والارض منج والاولى افراد النخيل لان العطف بأو وعمله الكرخ في
مختصره بأن البناء استهلاك عند الامام أي ومثله الغرس لأن البناء والغرس بقصد بهما الدوام وقد حصل
بتسليط من البائع فينقطع بهما حق الاسترداد كالبيع (قوله ورجحه) حيث قال وتوليها ما وجه وكون البناء
يقصد للدوام يمنع لا تنافي في الاجارة على ايجاب القلع فظهر أنه قد يراد البقاء وقد لا فان قال ان المستأجر يعلم
انه يكلف القلع ففعله مع ذلك دليل على انه لم يراد البقاء قلنا المشتري فاسدا أيضا يكلف القلع عندنا اه (قوله
وتعقبه في التبرر الخ) حيث قال أقول البناء الحاصل بتسليط البائع انما يقصد به الدوام بخلاف الاجارة وبهذا
عرف أن محط الاستدلال انما هو التسليط من البائع وكل ما هو كذلك يتنقطع به حق الاسترداد اه قلت
وفيه أن المؤجر انما تسلط المستأجر على الاتقاع بارضه والمستأجر يملك البناء فالاحسن الجواب بالفرق بين
التسليطين بأن البائع سلطه على المبيع على وجه قد يتنقطع به حق الاسترداد بأن يخرج عن ملكه ببيع ونحوه
أو بأن يفعل فيه ما يقصد به الدوام لجواز أن لا يطلب البائع الفسخ قبله بخلاف المؤجر فانه انما سلطه في وقت
خاص وأما كون الفسخ حقا للشرع فلا يطل بتسليط البائع فينتقض بأنه قد بطل باخراجه عن ملكه ببيع
ونحوه وهو بتسليط البائع فكذا هنا تفديما لحق العبد لفقره وكون البيع ونحوه يتعلق به حق الغير فيقدم وهنا
تعلق به حق العاقد العاصي فلا يقدم قد يمنع بأن العاصي لم يطل الشرع حقه كمن غصب حجرا وجعله اس حائطه
يضمن قيمته ولا يكاف بنقص الحائط فانهم (قوله وكذا) أي ومثل البناء والغرس في امتناع الفسخ كل زيادة
متصلة بالمبيع غير متولدة منه (قوله وجارية علقت منه) جعله من الزيادة الغير المتولدة نظرا للماء الرجل ط
(قوله فلو منفصلة كولد الخ) أي بأن ولدت من غيرا المشتري وفي الجوهرة لو كانت الزيادة متصلة غير متولدة
كالصبغ والخياطة انقطع حق الفسخ وان كانت متولدة أي كالسمن لا تمنع الفسخ وكذا منفصلة متولدة كالولد
والعقر والارش ولو هلكت هذه الزوائد في يد المشتري لا يضمنها وان استهلكها ضمن وان هلك المبيع فقط فلا يباع
أخذها وأخذ قيمة المبيع يوم القبض وان كانت منفصلة غير متولدة كالكسب والهبة فلا يباع أخذ المبيع معها
ولا تطيب له ويتصدق بها وان هلكت في يد المشتري لا يضمن وكذا لو استهلكها عنده وعندهما يضمن وان استهلك
المبيع فقط ضمنه والزوائد لتقرض ضمان الاصل اه ملخصا وبه علم أن الزيادة بأقسامها الاربع لا تمنع الفسخ
الا المتصلة الغير المتولدة أما المتصلة المتولدة كالسمن والمنفصلة المتولدة كالولد والغير المتولدة كالكسب
فانها لا تمنع الفسخ وانه يضمن المتولدة بالاستهلاك لا بالهلاك وكذا غير المتولدة عندهما لا عنده وهذا
التقرير أيضا موافق لما في البحر عن جامع الفصولين (قوله سوى منفصلة غير متولدة) أي كالكسب وهذا
استثناء من قوله ويضمنها باستهلاكها فان هذه لا تضمن بالاستهلاك عند الامام كما علمته (قوله لو نقص الخ)
شروع في حكم نقصان المبيع فاسدا بعد بيان زيادته (قوله أخذ البائع مع الارش) أي ارش النقصان
ويجبر على ذلك لو اراده المشتري ما في جامع الفصولين لو قطع ثوبا شراء فاسدا ولم يحطه حتى أودعه عند بائعه
يضمن نقص القطع لاقيمته لو صوله الى ربه الا قدر نقصه فوقع عن الرد المستحق قال هذا التعديل اشارة الى
أن المبيع فاسد اذا انقص في يد المشتري لا يطل حقه في الرد اذ لو بطل لما كان الرد مستحقا عليه اه فهو كما ترى
ناطق بما قلنا سلمى (تنبيه) لو زال العيب رجع المشتري على البائع بالارش الذي دفعه اليه كما لو ابيضت عين
الجارية في يد المشتري فاسدا وردت مع نصف القيمة ثم ذهب البياض فعلى البائع رد الارش كما في التتارخانية
ومثله ما قدمناه عنها فيملا الزوج المشتري الامم ثم فسح البيع وأخذ البائع نقصان التزويج ثم طلقها الزوج قبل
الدخول بهارجع المشتري على البائع بما أخذ (قوله صار مستردا) حتى لو هلك عند المشتري ولم يوجد منه
حبس عن البائع هلك على البائع جامع الفصولين (قوله خير البائع) ان شاء أخذه من المشتري وهو يرجع على
الجاني وان شاء اتبع الجاني وهو لا يرجع على المشتري جامع الفصولين (قوله وكره تحريرا مع الحقبة) أشار
الى وجده تأخير المكره عن الفساد مع اشتراكهما في حكم المنع الشرعي والاثم وذلك انه دونه من حيث صحته
وعدم فساده لان النهي باعتبار معنى مجاور للبيع لا في صلبه ولا في شرائط صحته ومثل هذا النهي لا يوجب
الفساد بل الكراهية كما في الدرر وفيها أيضا انه لا يجب فسحه ويملك المبيع قبل القبض ويجب الثمن لا القيمة اه
لكن في التبرر عن النهاية ان فسحه واجب على كل منهما أيضا صونا لها عن المخلوط وعليه مشي الشارح في آخر

مطلب
في البيع المكره

عند الاذان الاول) الاذان ابا
يشيان فلا بأس به لتعليل النهي
بالاخلال بالسعي فاذا اتقى اتقى
وقد خص منه من لا يجده عليه
ذكره المصنف (و) كره (التجش)
بفتحين ويسكن أن يزيد ولا يريد
الشراء أو يمدحه بما ليس فيه
ليروجه ويجري في الشكاح وغيره ثم
النهي محمول على ما (إذا كانت

السلعة بلغت قيمتها ما زاد المبلغ لا)
يكره لاتقاء الخداع عناية
(والسوم على سوم غيره) ولو ذمما
أو مستأمنًا وذكر الاخر في
الحديث ليس قيده بل لزيادة
التفسير نهر وهذا (بعد الاتفاق
على مبلغ الثمن) أو المهر (والالا)
يكره لانه بيع من يزيد وقد
باع عليه الصلاة والسلام قد حا
وحلسا بيع من يزيد (وتلقى
الجلب) بمعنى المجلوب أو الجالب
وهذا (إذا كان بضرة بأهل البلد
أو ليس السعر) على الواردين
لعدم علمهم به فيكره للضرر والغرر
(أما إذا اتقيا فلا) يكره (و) كره
(بيع الحاضر للبادي) وهذا

(في حالة قطع وعوز والا) لانعدام
الضرر قيل الحاضر المالك
والبادي المشتري والاصح كما
في المجتبى أنهم المسمار والبائع

قوله وثانيهما ~~كذا~~ بخطه
والاولى وثانيهما كما لا يخفى اه
مصححه

انباب ويأتي تمامه (قوله عند الاذان الاول) وهو الذي يجب السعي عنده (قوله الاذان ابا عيشيان
الخ) قال الزيلعي - هذا مشكل فان الله تعالى قد نهى عن البيع مطلقا فمن أطلقه في بعض الوجوه يكون
تخصيصا وهو نسخ فلا يجوز بالرأى شربلاية والجواب ما أشار اليه الشارح من أن النص معلل بالاخلال
بالسعي ومخصص لكن ما شئ عليه الشارح هنا شئ على خلافه في الجمعة تعالى البحر والزيلعي - (قوله وقد
خص منه الخ) جواب ثان أي والعلم اذا دخله التخصيص صار ظاهرا فيجوز تخصيصه ثانيا بالراي أي بالا جتهاد
وبه اندفع قول الزيلعي - فلا يجوز بالرأى قلت وفيه نظر فان اشكال الزيلعي - من حيث أن قوله تعالى وذروا البيع
مطلق عن التقييد بحالة دون حالة فان مفاد الآية الامر بترك البيع عند النداء وهو شامل لحالة المشي والذي
خص منه من لا تجب عليه الجمعة هو الواو في فاسعوا ولا يلزم منه تخصيص من ذكر أيضا في وذروا البيع لأن
القرآن في النظم لا يلزم منه المشاركة في الحكم كما تقر في كتب الاصول نظيره قوله تعالى أقيموا الصلاة وآتوا
الزكاة فان الخطاب عام في الموضوعين لكن خص الدليل من الاول جماعة كالمرضى العاجز ومن الثاني جماعة
كالفقير مع أن المريض تلازمه الزكاة والفقير تلازمه الصلاة والحاصل أن الدليل خص من وجوب السعي جماعة
كالمرضى والمسافر ولم يرد الدليل بتخصيص هؤلاء من وجوب ترك البيع فيبقى الامر شاملا لهم الا أن يعلى بترك
الاخلال بالسعي فيرجع الى الجواب الاول فلم يبق الثاني شيئا تأمل (قوله وكره التجش) لحديث الصحيحين
لا تتلقى الركان للبيع ولا يبيع بعضكم على بيع بعض ولا تتاجشوا ولا يبيع حاضر لباد فتح (قوله أو يمدحه)
تفسير آخر عبر عنه في المهر يقبل نقلا عن القرطبي في شرح المقدمة قال وفي القاموس ما يفيد (قوله
في الشكاح وغيره) أي كالأجارة وهذا ذكره المصنف في منحه (قوله لا يكره) بل ذكره القهستاني وابن
الكمال عن شرح الطحاوي - انه في هذه الصورة محجود (قوله والسوم على سوم غيره) وكذا البيع على بيع
غيره ففي الصحيحين نبى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تلقى الركان الى أن قال وأن يستام الرجل على سوم
أخيه وفي الصحيحين أيضا لا يبيع الرجل على بيع أخيه ولا يتخطب على خطبة أخيه الا أن يأذن له وصوره السوم
أن يتراضيا بمن ويقع الركون به فيجىء آخر فيدفع للمالك أكثر أو مثله وصوره البيع أن يتراضيا على ثمن سلعة
فيقول آخر أنا أبيعك مثلها بأقل من هذا الثمن أفادته في الفتح قال الخليل الرمي - ويدخل في السوم الاجارة
اذ هي بيع المنافع (قوله بل لزيادة التسفير) لان السوم على السوم يوجب ايجابا واضرا وهو في حق الاخر
أشد منعا قال في النهر كقوله في الغيبة ذكر كذا الخ لا يكره اذا اخفاء في منع غيبة الذمى (قوله وقد باع عليه
الصلاة والسلام قد حا وحلسا الخ) رواه أصحاب السنن الاربعة في حديث مطول ذكره في الفتح وفي المصباح
الحلس كساء يجعل على ظهر البعير تحت رحله جمعه أحلاس كحمل وأجال والحلس بساط يسط في البيت
(قوله وتلقى الجلب) بفتحين وهو المراد من تلقى الركان في الحديث المار وهذا يؤيد تفسيره بالجلب لان الركان
جمع راكب ~~الذي~~ الذي في المصباح والمغرب تفسيره بالجلب تأمل قال في الفتح والتلقى صورتان احدهما
أن يتلقاهم المشترون للطعام منهم في سنة حاجة لبيعوه من أهل البلد بزيادة وثانيهما أن يشتري منهم بأرخص
من سعر البلد وهم لا يعلمون بالسعر (قوله للضرر والغرر) لف ونشر مرتب فالضرر في الصورة الاولى والغرر
بتليس السعر في الصورة الثانية (قوله وبيع الحاضر للبادي) لحديث الصحيحين عن ابن عباس رضي الله
تعالى عنهما نبى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتلقى الركان وأن يبيع حاضر لباد قال لابن عباس ما قوله
حاضر لباد قال لا يكون له مسمار فتح والحاضر من كان من أهل الحضر خلاف البدو فالبادي من كان من أهل
البادية أي البرية ويقال حضري وبدوي نسبة الى الحضر والبدو (قوله في حالة قطع وعوز) الققطع انقطاع
المطر والعوز تخريك الواو الحاجة قال في المصباح عوز الشيء عوزا من باب تعب عز فليرجو جد وعزت الشيء أعوزته
من باب قال احتج اليه فلم أجده (قوله قيل الحاضر المالك الخ) مشئ عليه في الهداية حيث قال وهو أن
يبيع من أهل البدو طمعا في الثمن الغالى لما فيه من الاضرار بهم اه أي بأهل البلد قال الخليل الرمي - ويشهد
لصحة هذا التفسير ما في الفصول العمادية عن أبي يوسف لو أن أعرابا قدموا الكوفة وأرادوا أن يتاروا منها
وبضرة ذلك بأهل الكوفة قال أنمعهم عن ذلك قال الا ترى أن أهل البلدة يمنعون عن الشراء للحركة فهذا الاولى
اه (قوله والاصح انهما المسمار والبائع) بأن يصير الحاضر مسمارا للبادي البائع قال في الفتح قال

الجلواني هو أن يمنع المصار الحاضر القروي من البيع ويقول له لا تبع أنت أنا أعلم بذلك فيستوكل له ويبيع
ويغالي ولزكه يبيع بنفسه لخص على الناس (قوله لموافقته آخر الحديث) ولموافقته لتفسير راوي
الحديث كما قد مناه عن الصحيحين (قوله دعوا الناس يرزق بعضهم بعضا) كذا في الجبر والذي في
الفتح دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض ونقل الخير الرمي عن ابن جبر الهيئتي أن بعضهم زاد دعوا
الناس في غفلاتهم ونسبه لمسلم قال وهو غلط ولا وجود لهذه الزيادة في مسلم بل ولا في كتب الحديث كما قضى به
سبر ما بأيدي الناس منها اهـ (قوله ولذا عدى باللام لابن) هذا مخرج آخر للتفسير الثاني فإن اللام في أن
يباع حاضر لباد تكون على حقيقتها وهي التعليق أما على التفسير الأول تكون بمعنى من أوزانته لأنه يقال بعث
الثوب من زيد قال في الصباح وربما دخلت اللام مكان من يقال بعثك الشيء وبعثه لك فاللام زائدة زيادتها في
قوله تعالى واذبوا آل إبراهيم مكان البيت والاصل بوا آل إبراهيم (قوله للمسلم) أي قريبا من قوله وقد باع
عليه الصلاة والسلام الخ (قوله ويسمى بيع الدلالة) أي بيع الدلال قال في الفتح وهو صفة البيع في أسواق
مصر المسمى بالبيع في الدلالة (قوله ولا يفرق) بالبناء للجهول وهو أولى من قول النهر ولا يفرق المالك
لأن حذف الفاعل لا يجوز إلا أن يقال أنه تفسير للضمير الراجع إلى المالك المفهوم من المقام تأمل وكما يمنع
المالك عن التفريق يمنع المشتري كما يأتي والكره فيه تحريمية كما في الفتح (قوله عبر بالنبي مبالغة في المنع)
كيد في الفتح ووجهه أن شأن المسلم عدم فعل المحترم شرعا فكانه أمر لا يتبع منه فلا حاجة إلى نهي عنه (قوله
وعن الثاني الخ) قال العلامة فوح في حواشي الدرر وعن أبي يوسف روايتان رواية لا يجوز البيع في قرابة
الولاد ويجوز في قرابة غيرها وهو الأصح في مذهب الشافعي وفي رواية لا يجوز في الكل أي قرابة الولاد وغيرها
وهو قول الإمام أحمد لأن الأمر بالرذ في الحديث لا يكون إلا في الفاسد وقال مالك لا يجوز في الأم ويجوز
في غيرها اهـ وما ذكره الشارح بعيد عن هذا ط (قوله غير بالغ) أشار به إلى أن مدة منع التفريق تمتد
إلى بلوغ الصغير بالاحتلام أو بالحيض وهو قول للشافعي وفي أظهر قوله إلى زمان التمييز يسع أو غانم بالتقريب
وقال بعض متابعينا إذا راعا احتقار ضياع التفريق فلا بأس به لأنهم ممن أهل النظر لا تقسم ما ورجا بيان المصلحة
في ذلك ففتح (قوله وذى رحم) أطلقه فشمّل ما إذا كان صغيرا أيضا أو كبيرا كما في الهداية وغيرها وإذا قال
بعده بخلاف الكبيرين (قوله أي محرم من جهة الرحم) أشار إلى أن الصغير في منه راجع إلى الرحم لا إلى
الصغير فلا بد أن تكون محرمية من جهة الرحم لا من الرضاغ احترازا عن ابن عم هو أخ رضا عاقاته رحم محرم
لكن محرمية من الرضاغ لا من الرحم وإلى ذلك أشار بقوله قافهم وخرج أيضا بالاولى المحرم لا من الرحم
كالأخ الأجنبية رضاعا وامرأة الأب والرحم غير المحرم كابن العم (قوله ونوابعه) هي التدبير والاستلاد
والكتابة ح (قوله ولو على مال) مبالغة على الاعتاق قطب كما لا يخفى فلو قدمه لمكان أولى اهـ ح لكن
إذا كان مما لا يخفى استوى فيه التقديم والتأخير قافهم (قوله أو يبيع من حلف بعقده) أي إذا حلف
بقوله إن ملكك هذا فهو حر فباعه للمالك منه ليعتق لم يكره لأن العتق ليس بتفريق بل فيه زيادة التمكن
من الاجتماع مع محرمه (قوله أو كان للمالك كافرا) ظاهره ولو كان المشتري مسلما لكان لا يناسبه التعليق
مع أنه يكره التفريق بالشراء وفي الفتح أما إذا كان كافرا فلا يكره لأنهم غير مخاطبين بالشرائع والوجه
أنه إن كان التفريق في ملتهم حللا لا يتعرض لهم إلا أن كان يبيعهم من مسلم فيستع على المسلم وإن كان ممنعا في
ملتهم فلا يجوز اهـ وذكر قبله أنه يجوز للمسلم شراءه من حربي مستأمن لأن مفسدة التفريق عارضها
أعظم منها وهو دخابه إلى دار الحرب وفيه مفسدة الدين والدنيا أما الدين فظاهر وأما الدنيا فتعريضه للقتل
والسبي اهـ وظاهره أنه يكره للمسلم شراءه من كافر غير حربي لعدم هذه المفسدة المعارضة وهو موافق
لما استوجبه فصار وعلى هذا فلا وجه لما في النهر من أن المراد بالحربي الكافر وبه ظهر أنه كان الأولى
للشارح أن يقول كما في الجبر أو كان البائع حر يا مستأمن المسلم فإنه لا يمنع المسلم من الشراء دفعه للمفسدة (قوله
أرمتعدا الخ) أي إذا كان المالك متعديا بأن كان أحدهم الزيد والآخر لعمر وفلا بأس بالبيع وإن كان
العبد الآخر لطفل المالك الأول ولم يكتبه إذ الشرط اجتماعهما في ملك شخص واحد قال في البرازية
ولو أخذ عمله والآخر لولده الصغير ولم يملكه أو ملكته أو مضاربه لا يكره التفريق ولو كلاهما له فباع أحدهما

مطل

في التفريق بين الصغير ومحرمه

لموافقته آخر الحديث دعوا
الناس يرزق بعضهم بعضا وإذا
عدى باللام لابن (لا يكره بيع
من يزيد) لما رمى ويسمى بيع الدلالة
(ولا يفرق) عبر بالنبي مبالغة في
المنع لعنه عليه السلام من فرق
بين والد وولده وأخ وأخيه رواه
ابن ماجه وغيره عني وعن الثاني
فساده مطلقا وبه قال زفر والأئمة
الثلاثة (بين صغير) غير بالغ
(وذى رحم محرم منه) أي محرم
من جهة الرحم لا الرضاغ كابن عم
هو أخ رضا عاقاته (الأذا كان)
التفريق باعتاق ونوابعه ولو على
مال أو يبيع من حلف بعقده أو كان
المالك كافرا لعدم مخاطبته
بالشرائع أو متعديا ولو الآخر
لطفله أو ملكته

قوله وظاهر القهستاني الخ حيث
قال ولا ينهما اذا كانا جليين لكل
منهما شقص او لصبي ورجل
او لرجل وامرأته او مملوكه
او مضاربه وتمامه في النظم اه
والشقص الطائفة من الشيء كافي
المصباح فيمكن أن يكون مراده
بالشقص واحدا تاما فيكون
المعنى لكل منهما عبد تأمل اه
منه

قلا باس به او تعدد محارمه فله
بيع ماسوى واحد غير الاقرب
والابوين والمحقق بهما فتح
او (بحق مستحق) كزوجته
مستحقا و (كدفع أحدهما
بالجناية ويبيعه بالدين) او بانلاف
مال الغير (ورده ببيع) لان
النظر في دفع الضرر عن الغير لافي
الضرر بالغير (بخلاف الكبيرين
والزوجين) فلا باس به خلافا لاجد
فالمستثنى احد عشر (وكما يكره
التفريق ببيع) وغيره من اسباب
المالك كصدقة ووصية (يكره)
بشراء الامن حربي ابن ملك
و (بقسمة في الميراث والغنائم)
جوهره واعلم أن فسح المكروه
واجب على كل واحد منهما أيضا
بحر وغيره لرفع الاثم مجمع وفيه
وتفصيلا كافر مسلما او معصفا
مع الاجبار على اخراجهما عن
ملكه وسبي في المتفرقات

* (فصل في الفضولي) *

من ابنه الصغير يكره اه وبقي ما اذا كانت الشركة في كل منهما معا وظاهر القهستاني عدم الكراهة أيضا
فليراجع (قوله فلا باس) جواب لقوله ولولا الاخر لطفه على أن لو شرطية لا وصية وانما فصله عما قبله
مصرحاً بالجواب للتنبيه على أنه لا يكره وان كان له ولاية على طفله بحيث يمكن بيعه معا بلا تفريق وان كان له
حق في مال مكاتبه بحيث يمكن عود الآخر الى ملكه اذا عجز المكاتب فافهم (قوله أو تعدد محارمه الخ)
اي محارم الصغير كالوكان له أخوان شقيقان مثلاً أو عمان أو خالان أو أوصياء يبيع الزائد على الواحد
منهم ويبقى الواحد مع الصغير ليسأنس به وله بيع الصغير مع واحد منهم لا وحده قال في الفتح وكذا لو ملك ستة
أخوة ثلاثة كآرا وثلاثة صغاراً فباع مع كل صغير كبيراً باس استحساناً (قوله غير الاقرب) حال من ما اح
فلو كان معه أخت شقيقة وأخت لاب وأخت لأم باع غير الشقيقة كافي الفتح (قوله والابوين) اي وغير
الابوين فاذا كان معه أبواه لا يبيع واحدا منهما هو الصحيح في المذهب كافي البحر عن الكفاية (قوله والمحقق
بهما) كاخ لاب وأخ لأم وأخ لأم والمحقق بالاب كالأب وإذا كان للصغير أب
وأُم واجتعا في ملك واحد لا يفرق بين أحدهم فكذا هنا وكذا لو كان له عمه وخالة أو أم وأب وأم لم يفرق بينه
وبين أحدهما جوهره قلت لكن الاخلاق بالابوين انما يعتبر عند عدم أحدهما لما في الفتح لو كان معه أم وأخ
أو أم وعمه أو خالة أو أخ جازي بيع من سوى الأم في ظاهر الرواية وهو الصحيح لأن شفقة الأم تغني عن سواها وإذا
كانت أحق بالحضانة من غيرها والجدة كالأم فلو كان له جدّة وعمّة وخالة جازي بيع العمّة والخالة ولو كان
معه عمّة وخالة لم يساعوا الا معاً لا اختلاف الجهة مع اتحاد الدرجة ثم قال ولو ادّعى رجلان فصارا ابوين له
ثم ملكوا جله فالقياس أن يباع أحدهما لا بتحاد جهتهما وفي الاستحسان لا يباع لأن الأب في الحقيقة واحد
فاحتمل كونه الذي يبيع فيمتنع احتياطاً فصار الاصل انه اذا كان معه عدداً أحدهم أبعد جازي بيعه وان كانوا
في درجة وكفوا من جنس مختلفين كالأب والأم والخالة والعمّة لا يفرق ولو كان يبيع الكل أو يملك الكل
وان كانوا من جنس واحد كالأخوين والعين والخالين جاز أن يملك مع الصغير أحدهما ويبيع ماسواه ومثل
الخالة والعلم أخ لاب وأخ لأم اه (قوله كزوجته مستحقاً) بأن ادّعى رجل أحدهما أنه له وأبنته
(قوله بالجناية) كأن قتل أحدهما رجلاً خطأ ودفعه سيده بها (قوله ويبيعه بالدين) بأن كان مأذوناً
واستغفره الدين (قوله لأن النظر الخ) يعني أن المتظور اليه في منع التفريق دفع الضرر عن غيره وهو الصغير
لا الحاق الضرر به اي بالمالك فلو منعنا التفريق هنا كان الزاماً للضرر بالمالك كذا في الفتح اي لأن المالك
يتضرر بالزامه القداء لولي الجناية والزامه القيمة للغرماء والزامه المعيب من غير اختياره زيلعي (قوله
والزوجين) اي ولو صغيرين زيلعي (قوله فالمستثنى أحد عشر) كان الواجب تقديم هذه الجملة على قوله
بخلاف الكبيرين والزوجين لعدم دخولهما في المستثنى منه اه ح والاحد عشر الاعتاق لوابعه بيعه من
حلف بعقته كون المالك كافراً كونه متعدداً تعدد المحارم ظهوره مستحقاً دفعه بجناية بيعه بالدين بيعه
بانلاف مال رده ببيع وزاد في البحر ما اذا كان الصغير مراهقاً ورضيت أمه ببيعه اه ط قلت في الفتح لو كان
الولد مراهقاً فرضي بالبيع واختاره ورضيته أمه جازي بيعه اه ويراد أيضاً ما في الفتح حيث قال ومن صور
جواز التفريق ما في الميسر اذا كان للذي عبده امرأته أمة ولدت منه وأسلم العبد وولده صغير فانه يجبر
الذي على بيع العبد وابنته وان كان تفريقاً بينه وبين أمه لانه يصير مسلماً باسلام أبيه فهذا تفريق بحق (قوله
الامن حربي) لأن مفسدة التفريق عارضها اعظم منها كما قدمناه (قوله أيضاً) اي كافي البيع الفاسد
وقد منعنا الدرر أنه لا يجب فسحه وما ذكره الشارح عزاه في الفتح أول باب الاقالة الى النهاية ثم قال وتبعه
غيره وهو حق لأن رفع العصية واجب بقدر الامكان اه قلت ويمكن التوفيق بوجوبه عليه مادامه بخلاف
البيع الفاسد فانهما اذا اصرع عليه يفسخه القاضي جبراً عليهما ووجهه ان البيع هنا صحيح ويمك قبل
القبض ويجب فيه الثمن لا القيمة فلا يلى القاضي فسحه لحصول الملاك الصحيح (قوله مجمع) عبارة ويجوز
البيع وبأثم اه وليس فيه ذكر الفسخ (قوله مسلماً) اي رقيقاً مسلماً ط (قوله مع الاجبار الخ) اي
لرفع ذل الكافر عن المسلم ولحفظ الكتاب عن الاثانة ط والله سبحانه أعلم

* (فصل في الفضولي) *

نسبة الى الفضول جمع الفضل اى الزيادة وفتح الفاء خطأ ولم ينسب الى الواحد وان كان هو القياس لانه صار
بالغلبة كالعلم لهذا المعنى فصار كالانصاري والاعرابي ط عن البانية وفي المصباح وقد استعمل الجمع
استعمال المفرد فيما لاخير فيه ولهذا نسب اليه على لفظه فتقبل فضولى لمن يشتغل بما لايعنيه لانه جعل
علما على نوع من الكلام فنزل منزلة المفرد (قوله مناسبته ظاهرة) هي توقف اقادة كل من الفاسد
والموقوف المالك على شيء وهو القبض فى الاول والاجازة فى الثانى ح (قوله لانه من صورته) ووجهه
أن المستحق يقول عند الدعوى هذا ملكى ومن باعك انما باعك بغير اذننى فهو عين بيع الفضولى اه ح
(قوله هو) اى لغة ولم يصح بذلك اكتفاء بقوله بعده واصطلاح الخ فافهم (قوله يخشى عليه الكفر)
لان الامر بالمعروف وكذا النهى عن المنكر مايعنى كل مسلم وانما يكفر لاحتمال أنه لم يرد أن هذا فضول
لاخير فيه بل أراد أن امرأ لا يؤثروا وضو ذلك (قوله بمنزلة الجففس) فبدخل فيه الوكيل والوصى والولى
والفضولى مخ (قوله خرج به نحو وكيل ووصى) المراد خروج هذين وماشاهم هم الا هم فقط فهو
تظير قولهم مثلك لايجزى فالوكيل والوصى يتصرفان باذن شرعى وكذا الولى والقاضى والسلطان
فيمارجع الى بيت المال ونحوه وأمير الجيش فى الغنائم (قوله كل تصرف الخ) ضابط فيما يتوقف على
الاجازة وما لا يتوقف (قوله صدر منه) اى من الفضولى أو من المتصرف مطلقا (قوله كبيع وتزويج)
أشار الى أن المراد بالتأنيك مايعم الحقيقى والحكمى (قوله أو اسقاط الخ) اى اسقاط الملك مطلقا قال
فى التبع حتى لو طلق الرجل امرأه غيره أو أعتق عبده فأجاز طلقته وعتق وكذا سائر الاسقاطات للديون
وغيرها اه (تنبيه) قال فى الجبر والظواهر من فروعههم أن كل صاحب التوكيل به اذا باشره الفضولى يتوقف
الاشراف بشرطه اه قال الخبر الرملى اى من العقود والاسقاطات ليخرج قبض الدين فى جامع الفضولين
من قبض دين غيره بلامره ثم أجاز الطالب لم يجز قائما او هالكا اه قلت هذا أحد قولين ذكرهما فى جامع
الفضولين فانه ذكر قبل ما مر راضا الى كتاب آخر مانعه قال لمديون ادفع الى ألف الفلان عليك فعسى
يجزى الطالب وأنا لست بوكيل عنه فدفع وأجاز الطالب يجوز ولو هلك بعد الاجازة هلك على الطالب ولو هلك ثم
أجاز لا تعتبر الاجازة اه (قوله من يقدر على اجازته) كذا فسرته فى التبع فأفاد أنه ليس المراد المجيز بالفعل
بل المراد من له ولاية امضاء ذلك الفعل من مالك أوولى كتاب وجهد ووصى وفاض كما مر بيانه قبيل باب المهر
وفى أحكام الصغار للاستروشى من مسائل النكاح عن فوائد صاحب المحط صبيحة زوجت نفسها من كنف
وهى تعقل النكاح ولاولى لها فالعقد يتوقف على اجازة القاضى فان كانت فى موضع لم يكن فيه قاض ان كان
ذلك الموضع تحت ولاية قاضى تلك البلدة يعتقد ويتوقف على اجازة ذلك القاضى والا فلا يعتقد وقال بعض
المؤخرين يعتقد ويتوقف على اجازته بعد البلوغ اه فهذا صريح فى أن من ليس له ولى أو وصى خاص وكان
تحت ولاية قاض قصصه موقوف على اجازة ذلك القاضى أو اجازته بعد بلوغه وهذا اذا كان تصرفا يقبل
الاجازة احترازا عما اطلق أو أعتق كإبائى وقد حذرنا هذه المسألة قبيل كتاب الغصب من كتاب تنقيح الفتاوى
الحامدية فارجع اليه فان فيه فوائد سنية (قوله انعقد موقوفا) اى على اجازة من يملك ذلك العقد ولو كان
العقد نفسه بيانه ما فى الرابع والعشرين من جامع الفضولين باعه او زوجته بلا اذن ثم اجاز بعد وكالته جاز
استحسانا باع مال يتيم ثم جعله القاضى وصيا له فأجاز ذلك البيع صح استحسانا ولو تزوج بلا اذن مولاه ثم اذن له
فى النكاح فأجاز ذلك النكاح جاز ولا يجوز الا باجازه ولو لم يأذن له ولكنه عتق جاز بلا اجازة بعد عتقه ولو تزوج
الصبي أو باع ثم اذن له وليه أو بلغ لم يجز الا باجازه وتام الفروع هناك فراجع (قوله وما لا يجيزه) اى وكل
تصرف ليس له من يقدر على اجازته حالة العقد (قوله بيانه) اى بيان هذا الضابط المذكور وهذا يقيد أن
الضمير فى قول المصنف كل تصرف صدر منه راجع للمتصرف لا للفضولى لان الصبي هذا لا ينطبق عليه تعريف
الفضولى المار لانه يتصرف فى حق نفسه الا أن يجاب ان مباشرة العقد ليست حقه بل حق الولى ونحوه فالمراد
بالحق فى التعريف ما يشمل العقد كما أفاده ط (قوله صبي) اى غيره أذن (قوله باع مثلا الخ) اى تصرف
تصرفا يجوز عليه لو فعله وليه فى صغره كبيع وشراء وتزويج وتزويج امته وكتابة قنه ونحوه فاذا فعله
الصبي بنفسه يتوقف على اجازة وليه مادام صبييا ولو بلغ قبل اجازة وليه فأجاز بنفسه جاز ولم يجز بنفسه البالغ

مناسبة ظاهرة وذكره فى الكنز
بعد الاستحقاق لانه من صورته
(هو) من يشتغل بما لايعنيه
فالتسائل لمن يامر بالمعروف أنت
فضولى يخشى عليه الكفر فتح
واصطلاحا (من يتصرف فى حق
غيره) بمنزلة الجففس (بغير اذن
شرعى) فصل خرج به نحو وكيل
ووصى (كل تصرف صدر منه)
تلكا كان كبيع وتزويج
او اسقاطا كطلاق واعتاق (وله
مجيز) اى لهذا التصرف من يقدر
على اجازته (حال وقوعه انعقد
موقوفا) وما لا يجيزه حالة العقد
لا يعتقد أصلا بيانه صبي باع مثلا
ثم بلغ قبل اجازة وليه فأجاز بنفسه
جاز لان له وليا يجيزه حالة العقد

بلا اجازة جامع الفصولين (قوله بخلاف ما لوطاق مثلا) اى أو خلع أو حررقه مجانا أو بوعض أو وحب ماله
أو تصدق به أو تزج عنه امرأته أو باع ماله مجابة فاحشة أو شىء بأكثر من قيمته فاحشا أو عند عقد
بما لو فعله وله في صباه لم يجز عليه فهذه كلها باطلة وان أجازها الصبي بعد بلوغه لم تجز لانها وقت
العقد فلم توقف على الاجازة الا اذا كان لفظ اجازته بعد البلوغ يصلح لابتداء العقد فيصح ابتداء الاجازة كقوله
أوقعت ذلك التلاق أو العتق فيقع لانه يصلح للابتداء جامع الفصولين (قوله وقت بيع مال الغير) اى على
الاجازة على ما يشاء وفى حكم الغير الصبي لو باع مال نفسه بلا إذن وله كما عرفت ثم اذا أجاز بيع الفضولى والثمن
تقدمه للغير أما لكان عرضا فهو للفضولى لانه صار مشتريا له وعليه قيمته للغير كما سأتى (قوله لو الغير بالغ
عاقلا الخ) لم أر ذلك فى الحاوى ووجهه غير ظاهر اذا كان للصغير وللجنون ولـ أو كان فى ولاية قاض لانه
يصير عقدا له يجزى وقت العقد فيتوقف على أنه مخالف لما قد مناه عن جامع الفصولين من أنه لو باع مال يمين ثم
جعله وصيا له فأجاز ذلك البيع صح استحسانا فهذا امر صحيح فى أنه انعقد موقوفاً فانه لم يتقدم اصلا لم يشل
الاجازة بعد ما صار وصيا ولعل ما فى الحاوى قياس والعمل على الاستحسان (قوله وهذا) اى التوقف
المأخوذ من قول المصنف وقت (قوله على أنه للمالك الخ) اى على أن البيع لا يحل للمالك لا لغيره وهذا
مأخوذ من البحر حيث قال ولو قال المصنف باع ملك غيره للمالك لكان أولى لانه لو باعه لنفسه لم يتقدم اصلا كما فى
البدائع اذ لكن صاحب المتن قال فى منحه اقول يشكل على ما قلته شيئا عن البدائع ما قالوه من أن المبيع
اذا استحق لا ينسخ العقد فى ظاهر الرواية بقضاء الشاى بالاستحقاق والمستحق اجازته وجه الاشكال أن
المانع باع لنفسه لا للمالك الذى هو المستحق مع أنه توقف على الاجازة ويشكل عليه بيع العاصب فانه توقف
على الاجازة فالظاهر ضعف ما فى البدائع فلا ينبغي أن يقول عليه مخالفة لفرع المذهب اذ و ذكر نحوه الخ
الرملى ثم استظهر أن ما فى البدائع رواية خارجة عن ظاهر الرواية أقول يظهر أن ما فى البدائع لا اشكال
فيه بل هو صحيح لأن قول البدائع لو باعه لنفسه لم يتقدم اصلا معناه لو باعه من نفسه فاللام على من فهو المسألة
الثانية من المسائل الخمس وحيث ذكر اد البدائع أن الموقوف ما باعه لغيره أما لو باعه لنفسه لم يتقدم اصلا فالخل
انما جاء مما فهمه صاحب البحر من أن اللام للتعليل وانه احتراز عما اذا باعه لاجل ماله والله در أخيه
صاحب التهر حيث وقف على حقيقة الصواب فقال عند قول الكثر ومن باع ملك غيره بعته لغيره أما اذا باع
لنفسه لم يتقدم كذا فى البدائع اذ لكنه لو عبر عن بدل اللام لكان أبعد عن الإيهام وعلى كل فهو عين
ما ظهر لى والحمد لله رب العالمين (قوله أو باعه من نفسه) لانه يكون مشتريا لنفسه وقد صرحوا بأن الواحد
لا يتولى الطرفين فى البيع أفاده فى المنح (قوله أو شرط الخيار للمالك) قال فى النهر وفى فروق الكرايى
لو شرط الفضولى الخيار للمالك بطل العقد لانه له بدون الشرط فيكون الشرط له مبطلا اذ وكان ينبغي
أن يكون الشرط لغوا فقط قد بره اذ اى لانه اذا كان للمالك الخيار فى أن يجيز العقد أو يبطله يكون اشتراطه
لا فائدة فيه فبلغو حيث لم يكن منافيا للعقد فينبغى أن لا يبطله وظاهر التعليل أن المراد خيار الاجازة
ومقتضى ما فى الاشباه أن المراد به خيار الشرط حيث قال خيار الشرط داخل على الحكم لا البيع فلا يبطله
الا فى بيع الفضولى وقال البيرى وتبيده بالمالك ليس بشرط بل اذا شرط الفضولى لا يشتري له بأن قال
اشتريت هذا الثوبان بكذا على أن فلا باختيار ثلاثة ايام لا يتوقف كما فى قاضى حان ومثية المفتى اذ قلت
ولعل وجهه أن الاصل فساد العقد بشرط لا يقتضيه العقد ولا يلائمه الا فى صور منها ورود النص به كشرط
الخيار وفائدة التروى دفعا للعين ومن وقع له عقد الفضولى ثبت له الخيار بلا شرط غير مستبعد فـ فكان
اشتراط الخيار له ثلاثة ايام فقط مخالفا للنص لانه لا فائدة فيه بل فيه ضرر بقصر المدة فلذا لم يتوقف على الاجازة
بل بطل لضعف عقد الفضولى وان كان الشرط الفاسد يقتضى الفساد لا البطالان هذا ما ظهر لى والله سبحانه
اعلم (قوله المكلف) قيد به لأن المالك اذا كان صبياً أو مجنوناً فالبيع باطل وان لم يشترط الخيار فيه اذ ح
وهذا بناء على ما مر عن الحاوى وعلمت ما فيه (قوله أو باع عمر الخ) بيانه لرجل عبد وأمة فغصب زيد العبد
وعمر والأمة ثم باع زيد العبد من عمرو بالأمة فأجاز للمالك البيع لم يجز قال فى البحر لأن فائدة البيع بثوب ملك
الرقبة والتصرف وهما حاصلان للمالك فى البديلين بدون هذا العقد فلم يتقدم فله اجازة ولو غصب من رجلين

بخلاف ما لوطاق مثلا ثم بلغ فاجازه
بنفسه لم يجز لانه وقت العقد
لا يجزى له فيبطل ما لم يقل أو وقته
فيصح انشاء الاجازة كما بطله
العمادى (وقت بيع مال الغير)
لغيره بالغ عاقلا فلو صغيرا
أو مجنونا لم يتقدم اصلا كما
فى الزواهر معزى لى الحاوى وهذا
ان باعه على أنه (للمالك) أما
لو باعه على أنه لنفسه أو باعه من
نفسه أو شرط الخيار فيه للمالك
المكلف أو باع عرضا من غاصب
عرض آخر

قوله أو شرط الخيار للمالك كذا
بخطه والذى فى نسخ الشارح
أو شرط الخيار فيه للمالك والمالك
واحد اذ معجته

وتابعوا وأجاز المالكان جاز ولو غصبا التقدين من واحد وعقد الصرف وتقابضاً ثم أجاز جاز لأن التقود لا تعين
 في المعاوضات وعلى كل واحد من الغاضبين مثل ما غصب كذا في التبع من آخر الباب اهـ (قوله للمالك) أي
 مالك العرض الأول وهو متعلق بمخدوف نعت لعرض آخر فكون كل من العرضين لمالك واحد كما ملنا (قوله
 به) متعلق بقوله باع والضمير عائداً على العرض الآخر (قوله إلا في هذه الخمسة) أي الأربعة المذكورة هنا
 ومسألة الحارثي هي الخامسة وقد علمت أن الخامسة ليست كذلك وكذلك مسألة يعصه على أنه لنفسه في
 المستثنى ثلاثة فقط وهي الآتية عن الأشباه قلت ويزاد ما في جامع الفصولين باع ملك غيره فشره من مالكه
 وسلم إلى المشتري لم يجز والبيع باطل لا فاسد وانما يجوز إذا تقدم سبب ملكه على بيعه حتى إن الغاصب لو باع
 المغصوب ثم ضمنه المالك جاز بيعه أما لو شره الغاصب من مالكه أو وهبه له أو ورثه منه لا ينفذ بيعه قبله ولو
 غصب شيئاً وباعه فإن ضمنه المالك قيمته يوم الغصب جاز بيعه لا لو ضمنه قيمته يوم البيع اهـ فهاتان مسألتان
 فرجعت المسائل المستثناة خسا أكن في الأخيرة كلام سيأتي (قوله نفذ عليه) أي على المشتري ولو أشهد أنه
 يشتره لفلان وقال فلان رضىته فانه قد للمشتري لانه اذا لم يكن وكيلاً بالشراء وقع الملك له فلا اعتبار بالاجازة
 بعد ذلك لانها انما تلحق الموقوف لا النافذ فان دفع المشتري اليه العبد وأخذ الثمن كان بيعاً بالتعاطي بينهما وان
 ادعى فلان أن الشراء كان يأمره وأنكر المشتري فالقول لفلان لأن الشراء باقراده وقع له بجرع البرازية
 (قوله فيوقف) أي على اجازة من شره لانه فان أجاز جاز وعهده على المجيز لا على العاقد وهذا الآن الشراء
 انما لا يتوقف اذا وجد تفاذا ولا نفذ هنا على العاقد أفاده في جامع الفصولين (قوله هذا) أي نفاذ الشراء
 على الفضولي الغير المحجور (قوله وقال البائع بعته لفلان) أي وقال الفضولي اشتريت لفلان كما في البرازية
 وغيرها لأن قوله بع أمر لا يصلح إيجاباً وفي الفتح قال اشتريته لاجل فلان فقال بعث أو قال المالك ابتداء بعته
 منك لاجل فلان فقال اشتريت لم يتوقف لانه وجد تفاذا على المشتري لانه اضيف اليه ظاهراً وقوله لاجل
 فلان يحتمل لاجل شفاعته أو رضاه اهـ وذكره في البرازية كذلك ثم قال والصحيح انه اذا اضيف العقد في احد
 الكلامين الى فلان يتوقف على اجازته وأقره في البحر كن في البرازية أيضاً لو قال اشتريت لفلان وقال البائع
 بعث منك الاصح عدم التوقف اهـ وظاهره أنه ينفذ على المشتري لكن نقل في البحر هذه الأخيرة عن فروق
 الكرايسي وقال بطل العقد في اصح الروايتين لانه خاطب المشتري فبرده لغيره فلا يكون حوا بافكان شطر العقد
 بخلاف قوله بعته لفلان فقال اشتريت له او قبلت ولم يقل له وقوله بعث من فلان فقال اشتريت لاجله أو قبلت
 فانه يتوقف لاضافته الى فلان في الكلامين قال في التهر وعلى هذا فلا اكفاء بالاضافة في أحد الكلامين
 بأن لا يضاف الى الآخر اهـ وحاصله أن ما مر عن البرازية من تصحيح التوقف بالاضافة الى فلان في أحد
 الكلامين محمول على ما اذا لم يصف العقد في أحد الكلامين الى المشتري فلا ينافي ما صححه في الفروق وعلمه فلو
 أضيف في أحدهما الى المشتري وفي الآخر الى فلان بطل العقد كقوله بعث منك فقال اشتريت لفلان أو بالعكس
 لأن الكلام الثاني لا يصلح قبولاً ولا إيجاباً لكن لا يمتنع أن يصرح بتصحيح البرازية أنه اذا أضيف الى فلان في أحد
 الكلامين يتوقف والمفهوم من تصحيح الفروق انه لا يتوقف الا اذا اضيف اليه في الكلامين وهو المفهوم من كلام
 الفتح السابق فصار الحاصل انه اذا اضيف الى فلان في الكلامين توقف على اجازته والافتد على المشتري مالم
 يصف الى الآخر صريحاً فيبطل ووقع في بعض الكتب هنا اضطراب وعدول عن الصواب كما يعلم من مراجعة
 نور العين وهذا ما تحصل لي بعد التأمل والله سبحانه اعلم (قوله برازية وغيرها) يوجد هنا في بعض النسخ زيادة
 نقلت من نسخة الشارح ونصها قد بيعه لمالكه لأن بيعه لنفسه باطل كما في البحر والأشباه عن البدائع كونه
 لانه غاصب وكذا من نفسه لأن الواحد لا يتولى طريق البيع الا الإيب كما مر وعبارة الاشياء وبيع الفضولي
 موقوف إلا في ثلاث فباطل اذا باع لنفسه بدائع وإذا شرط الخيار فيه للمالك تلقى وإذا باع عرضاً
 من غاصب عرض آخر للمالك به فتح لكن ضعف المصنف الأولى لمخالفتها القروع المذهب لتصريحهم
 بأن بيع الغاصب موقوف وبأن المبيع اذا استحقق فلم يستحق اجازته على الظاهر مع أن البائع باع لنفسه
 لا للمالك الذي هو المستحق مع انه توقف على الاجازة وأما الثانية ففي التهر وينبغي الغاء الشرط فقط قلت
 وحاصله كما قاله شيخنا أن بيعه موقوف ولو لنفسه على الصحيح اهـ لكن في حاشية الأشباه لابن المصنف

للمالك به فالبيع باطل والحاصل
 أن بيعه موقوف إلا في هذه الخمسة
 فباطل قيد بالبيع لانه لو اشترى
 لغيره نفذ عليه الا اذا كان المشتري
 صعباً أو محجوراً عليه فيوقف
 هذا اذا لم يصفه الفضولي الى
 غيره فلو أضافه بأن قال بع هذا
 العبد لفلان فقال البائع بعته
 لفلان توقف برازية وغيرها

وزدت مسألتين من الحاوى وهما بيع الفضلى مال صغير ومجنون لا يتعقد أصلاً هذا آخر ما وجدته من الزيادة ولا يخفى ما فيها من التكرار وكان الشارح قصد أن يعدل إليها ما كتبه أولاً من قوله أما لو باعه الى قوله قيد بالبيع (قوله المحجورين) أخرج الماذنين فلا يتوقف بيعهما ط (قوله وكذا المعتوه) اى حكمه فى البيع حكم الصبي والعبد المحجورين ط (قوله وسنحققه فى الجبر) حيث قال وصح طلاق عبد وقراره فى حق نفسه فقط لاسيده فلوأقر بما لا آخر الى عقته ولو تغير مولاه ولوله هدر ويحدث وقد أقيم فى الحال لبقائه على اصل الحرية فى حقهما ومن عقد عقد ايدورين نفع وضرر من هؤلاء المحجورين وهو بعهله أجاز وليه أو ردة وان لم يعقله فباطل وان أنفقوا شيئاً ضمنوا لكن ضمان العبد بعد العتق اه وبه ظهر أن قول العمادية لا يتعقد الخ ليس على اطلاع وأن مراده بلا يتعقد لا يتعقد فبشئ ما يتعقد موقوفاً وما لا يتعقد أصلاً فلا يخالف ما فى المتن (قوله ووقف بيع ماله من فاسد عقل الخ) كذا فى الدرر وفى أول البيع السادس من الجبر عن الخلاصة وبيع غير الرشيد موقوف على اجازة القاضى اه وهذا اولى لأن الكلام فى توقف المبيع أماعلى ما فى المتن فالموقوف شراء فاسد العقل أما البيع الصادر من الرشيد فغير موقوف ولذا قال فى الشربلية هذا التركيب فيه نظر والمسألة من الخيانة الصبي المحجور اذا بلغ سفهاً يتوقف بيعه ومشاؤه على اجازة الوصى او القاضى وفى الخلاصة اذا باع ماله وهو غير رشيد يتوقف على اجازة القاضى اه قلت وهذا على قولهما أما على قول الامام قصره صحيح كما سأتى فى بابيه (قوله ووقف بيع المرهون والمستأجر الخ) اى فان أجازة المرهون والمستأجر نفذ ودل يمكن الفسخ قبل لا وهو الصحيح وقيل يمكنه المرهون دون المستأجر لأن حقه فى المنفعة ولذا لو هلك العين لا يسقط دينه وفى الرهن يسقط وتماه فى الجبر وجزم فى الخيانة بالثانى لكن فى حاشية الفصولين للرمل عن الزيلعي لا يمكن المرهون الفسخ فى أصح الروايتين اه وليس للراهن والمؤجر الفسخ وأما المشتري فله خيار الفسخ ان لم يعلم بالاجارة والرهن عند أبي يوسف وعندهما له ذلك وان علم وعزى كل منهما الى ظاهر الرواية كما فى الفسخ لكن فى حاشية الفصولين للرمل عن الثوالة أن قولهما هو الصحيح وعليه الفتوى بى لو لم يجز المستأجر حتى انفسخت الاجارة نفذ البيع السابق وكذا المرهون اذا قضى دينه كما فى جامع الفصولين وفيه أيضاً عن الذخيرة البيع بلاذن المستأجر نفذ فى حق البائع والمشتري لا فى حق المستأجر فلو سقط حق المستأجر عمل ذلك البيع ولا حاجة الى التجديد وهو الصحيح ولو أجاز المستأجر نفذ فى حق الكل ولا يتزع من يده لصيل اليه ماله اذ رضاه بالبيع يعتبر لفسخ الاجارة لا للاتراخ من يده وعن بعضنا أنه لو باع وسلم وأجازهما المستأجر بطل حق حبه ولو أجاز البيع لا التسليم لا يطل حق حبه اه (تنبيه) لو بيع المستأجر من مستأجره لا يتوقف كما علم مما ذكرناه وبه صرح فى الفصولين وغيره وفيه باع المستأجر ورضى المشتري أن لا يفسخ الشراء الى مضي مدة الاجارة ثم يقبضه من البائع فليس له مطالبة البائع بالتسليم قبل مضى مهلة ولا للبائع مطالبة المشتري بالثمن ما لم يجعل المبيع بمثل التسليم (قوله وخزارع) صورته كما فى ح عن الفتاوى الهندية اذ ادفع أرضه من اربعة مائة معلومة على أن يكون البذر من قبل العامل فزرعها العامل ولم يزرع فباع صاحب الارض الارض يتوقف على اجازة المزارع اه اى لانه فى حكم المستأجر للأرض وأما لو كان البذر من المالك فنفسد ولو لم يزرع لأن المزارع أجبر له ولوزرع لا تعلق حتى المزارع وتماه فى جامع الفصولين (قوله نفذ) حقه أن يقول توقف لانه اذا علم فى المجلس توقف على اجازته فيخير بين أخذه وتركه لأن الرضى لم يتم قبله لعدم العلم فيخير كما فى خيار الرؤية كما ذكره فى البحر من المراجعة (قوله والابطال) المناسب لما بعده والافسد (قوله قلت الخ) استدراك على المصنف فان مفاد كلامه أن المتوقف صحته اى انه صحيح له عرضة الفساد فهو مبنى على الضعيف ويمكن حمل كلام المصنف على ما بعد العلم فى المجلس (قوله وبيع المبيع من غير مشترية) قال فى الدرر صورته باع شيئاً من زيد ثم باعه من بكر لا يتعقد الثانى حتى لو تفاخخا الاول لا يتعقد الثانى لكن يتوقف على اجازة المشتري ان كان بعد القبض وان كان قبله فى المنقول لا وفى العقار على الخلاف اه وقوله أو لا لا يتعقد الثانى معناه لا يتعقد بقرينة الاستدراك عليه بقوله لكن يتوقف الخ وأراد بالخلاف ما سأتى فى فصل التصرف من أن يبيع العقار قبل قبضه صحيح عندهما لا عند محمد فهو عنده كبيع المنقول واعترضه فى الشربلية بما حاصله ان الخلاف الا ترى انما هو فيما اذا اشترى عقاراً فباعه قبل قبضه

مطلب
فى بيع المرهون والمستأجر

(و) وقف (بيع العبد والصبي المحجورين) على اجازة المولى والمولى وكذا المعتوه وفى العمادية وغيرها لا يتعقد أقرار العبد ولا عقوده وسنحققه فى الجبر
(و) وقف (بيع ماله من فاسد عقل غير رشيد) على اجازة القاضى
(و) وقف (بيع المرهون والمستأجر والارض فى مراعاة الغير) على اجازة مرهون ومستأجر ومزارع
(و) وقف (بيع شئ برفقه) اى بالكتاب عليه فان علمه المشتري فى مجلس البيع نفذ والابطال قلت وفى مراجعة البحر انه فاسد له عرضة الصحة لا بالعكس هو الصحيح وعليه فحرم مباشرة وعلى الضعيف لا وترك المصنف قول الدرر وبيع المبيع من غير مشترية

والكلام هنا في بيع البائع قلت لا يخفى أن الاجازة اللاحقة كالوكالة السابقة فالبيع في الحقيقة من المشتري ولذا قال في جامع الفصولين شراءه ولم يقبضه حتى باعه البائع من آخر بأكثر فأجازته المشتري لم يجز لأنه يبيع ما لم يقبض اه فاعتبره ببيعاً من جانب المشتري قبل قبضه فافهم وظاهره أنه يبقى على ملك المشتري الأول ويأتي تمامه في فصل التصرف في البيع (قوله لدخوله في بيع مال الغير) لا يخفى أن في هذه الصورة تفصيلاً ورفقاً بين الاجازة قبل القبض أو بعده وهو محتاج للتنبيه عليه بخلاف غيرهما من بيع مال الغير فالأولى ذكرهما كما فعل في الدرر (قوله وبيع المرتبة) فإنه موقوف عند الامام على الاسلام ولا يتوقف عندهما ط (قوله ان علم في المجلس صح) اي وله الخيار شربلاية عند قوله والبيع بمبايع فلان والظاهر أن المسائل بعده كذلك (قوله والابطال) غير مسلم لأنه فاسد بملاك القبض شربلاية (قوله وبيع فيه خيار المجلس كما مر) الذي مر أول البيع أنه إذا أوجب أحدهما فلا أثر للقبول في المجلس لأن خيار القبول مقبضه فإذا قبل فيه لم يبيع بالأخبار اليعيب أو روثه خلافاً للشافعي فإن كان المراد خيار القبول نفسه كما قال الواقي أن البيع الموقوف أخيراً يكون بعد الإيجاب والقبول وإن كان المراد خيار الشرط ففي الشربلاية أنه ليس من الموقوف والخيار المشروط المقتدر بالمجلس صحيح وله الخيار مادام فيه وإذا شرط الخيار ولم يقدر له أجل كان له الخيار بذلك المجلس فقط كما في الفتح اه وبما أنه أن الموقوف مقابل للنافذ وما فيه خيار مقابل للأزم فافهم خيار غير لازم لا موقوف لكن قد يقال إن لزومه موقوف على استباط الخيار فيصع وصفه بالموقوف لكن على هذا الحاجة للتقييد بالمجلس بل كان عليه أن يقول وبيع فيه خيار الشرط ليشمل ما كان مقبضاً بالمجلس وغيره ولثلاثيهم منه خيار القبول ثم إن ما نقله الشربلاي عن الفتح مخالف لما قدمه الشارح من أن خيار الشرط ثلاثة أيام أو أقل وأنه يفسد عند اطلاق أو تأييد وقد مناه ذلك انه إذا أطلق عن التقييد بثلاثة أيام انما يفسد إذا أطلق وقت العقد أما لو باع بلا خيار ثم لقيه بعد مدة فقال له أنت بالخيار فله الخيار مادام في المجلس كما في البحر عن إلوالية وغيرها وحل عليه في البحر كلام الفتح (قوله على اجازة المالك) فلو تدولته الايدي فأجاز عقد من العقود جاز ذلك العقد خاصة كما سيأتي تحريره وفي جامع الفصولين لو باعه الغاصب ثم ضمنه مالك جاز البيع ولو شراء غاصبه من ماله أو وهبه منه أو ورثه لم ينفذ بيعه بل ذلك (قوله يعني اذا باعه المالك الخ) تبع في ذلك المصنف مع أن المصنف ذكر فيما مر أن هذا مخالف لقواعد المذهب فلا فرق بين بيعه للمالك أو لنفسه وقد علمت الكلام على ما في البدائع (قوله على الميتة) اي ان اترك الغاصب ط (قوله وبيع ما في تسليمه ضرر) كبيع جذع من السقف سواء كان معينا أو لا على ما في النهر عن الفتح وقد علم أن المراد تعداد الموقوف ولو صدر فاسداً فإن البيع في هذه الصورة فاسد موقوف ط (قوله وبيع المريض لوارثه) اي ولو بمثل القيمة وهذا عنده وعندهما يجوز ويخير المشتري بين فسخ وإتمام لو فيه غبن أو محاباة قلت او كثرت وكذا وصي الميت لو باعه من الوارث فهو على هذا الخلاف وكذا وارث صحيح باع من مورثه المريض فهو على هذا الخلاف عنده لم يجز ولو قيمته وعندهما يجوز جامع الفصولين (قوله على اجازة الباقي) أو على صحة المريض فإن صح من مرضه نفذ وان مات منه ولم تجز الورثة بطل فتح (قوله على اجازة الغرماء) عزاده في البحر إلى الزباني ومثله في جامع الفصولين (قوله وبيع أحد الوكيلين) عزاده في البحر إلى وكالة الزباني ثم ذكر أحد الوصيين أو الناظرين وقال توقف على اجازة الآخر أخذ من الوكيلين ولم أرهما الآن صريحا اه (قوله وأوصله) اي البيع الموقوف (قوله إلى نصف وثلاثين) اي عثمان وثلاثين ذكر المصنف والشارح منها ثلاثة وعشرين صورة وذكر في النهر بيع غير الرشيد فإنه موقوف على اجازة القاضي والذي ذكره المصنف هنا البيع منه وبيع البائع المبيع بعد القبض من غير المشتري فإنه يتوقف على اجازة المشتري وما شرط فيه الخيار أكثر من ثلاث فإن الأصح أنه موقوف وشراء الوكيل نصف عبد وكل في شراء كله فإنه موقوف ان اشترى الباقي قبل الخصومة نفذ على الموكل وبيع نصيبه من مشترك بالخلط أو الاختلاط فإنه موقوف على اجازة شريكه وتقدم ذلك قول كتاب الشركة وبيع المولى عبده المأذون فإنه موقوف على اجازة الغرماء وكذا يبيعه اكسابه وبيع وكيل الوكيل بلا إذن فإنه موقوف على اجازة الوكيل الأول وبيع الصبي بشرط الخيار اذا بلغ الصبي في المدة والبيع بمباحل به او بما يريد او بما يجب أو برأس ماله او بما اشتراه اه اي

لدخوله في بيع مال الغير (وبيع

المرتبة والبيع بمبايع فلان والبائع

يعلم والمشتري لا يعلم والبيع بمثل

ما يبيع الناس به أو بمثل ما أخذ

به فلان) ان علم في المجلس صح

والابطال (وبيع الشيء بقيمته) فان

بين في المجلس صح والابطال واني

(وبيع فيه خيار المجلس) كما مر

(و) وقف (بيع الغاصب) على

اجازة المالك يعني اذا باعه للمالك

لأنفسه على ما مر عن البدائع

ووقف أيضا بيع المالك الموقوف

على الميتة أو اقرار الغاصب وبيع

ما في تسليمه ضرر على تسليمه في

المجلس وبيع المريض لوارثه على

اجازة الباقي وبيع الورثة التركة

المستغرة على اجازة الغرماء وبيع

أحد الوكيلين أو الوصيين

أو الناظرين اذا باع بحضرة الآخر

توقف على اجازته أو بيعته فباط

وأوصله في النهر إلى نصف وثلاثين

مطلبه

البيع الموقوف نصف وثلاثون

قوله ثلاثة وعشرين صورة هكذا

يخطه ولعل الأولى ثلاثا بتجريد

من التاء كما لا يخفى اه صححه

فانه يتوقف على بيانه في المجلس كاتقدم نظيره ط (قوله قبول الاجازة) اي ولو تداولته الايدي كاقدمناه
 آتيا (قوله من المالك) افاد انه لا يجوز اجازة وارنه كايذ كرهه سايوفي عن هذا تصریح المصنف بأن من
 شروط الاجازة قيام صاحب المتاع (قوله بأن لا يغير المبيع) علم منه حكمه ذلك بالاولى فان لم يعلم حاله جاز
 البيع في قول أبي يوسف أولا وهو قول محمد لان الأصل بقاؤه ثم رجح أبو يوسف وقال لا يصح حتى يعلم قيامه
 عند الاجازة لان الشك وقع في شرط الاجازة فلا يثبت مع الشك فتح ونهر ولو اختلفا في وقت الهلاك
 فالقول للبائع انه هلك بعد الاجازة لا للمشتري انه هلك قبلها كما في جامع الفصولين (قوله بحيث يعتد بشأ آخر)
 بيان للمنفق وهو التغير فلو صبغه المشتري فأجاز المالك البيع جاز ولو قطعه وخاطه ثم أجاز لا يجوز لانه صار
 شيئا آخر مخ ودرر ومنه في التنازع عن فتاوى أبي الليث ويحالفه ما في البحر والبرازية انه لو أجاز
 بعد الصبغ لا يجوز تأمل وفي جامع الفصولين باع دارا فانهم بناؤها ثم أجاز يصح ابقاء الدار بقاء العرصة
 (قوله لان اجازته كالبيع حكما) اي ولا بد في البيع من قيام هذه الثلاثة (قوله لو كان عرضا معينا) بان
 كان بيع مقايضة فتح وقيد بالتعيين لان الاحتراز عن الدين انما يحصل به فان العرض قد يكون دينيا على
 ما استق عليه ابن كمال اي كالم (قوله فيكون ملكا للفضولي) اي فاذا هلك ملكه عليه ط وانما
 توقف على الاجازة لان اجازة المالك اجازة تقدر لا اجازة عقد بمعنى أن المالك اجاز للبائع أن يقد ما باعه غنا
 لما ملكه بالعقد لا اجازة عقد لان العقد لازم على الفضولي كما في العناية قال في البحر لا يملك ما كان العرض متعينا
 كان شراء من وجهه والشراء لا يتوقف بل يتقضى على المباشران وحده نفاذا فيكون ملكا له وباجازة المالك
 لا ينتقل اليه بل تأثير اجازته في النقل لا في العقد ثم يجب على الفضولي مثل المبيع ان كان مثليا والواقعية لانه
 لما صار البديل له صار مشتريا لنفسه بما لا غير مستقرضه في ضمن الشراء فيجب عليه رد كالمقضى دينه بمال
 الغير واستقراض غير المثل جاز نعمنا وان لم يجر قصدا الا ترى أن الرجل اذا تزوج امرأه على عبد الغرض
 ويجب عليه قيمته (قوله امانة في يد الفضولي) فلو هلك لا يضمنه كالوكيل لان الاجازة اللاحقة كالوكالة
 السابقة من حيث انه صار بها تصرف نافذا وان لم يكن من كل وجه فان المشتري من المشتري من الفضولي اذا
 أجاز المالك لا يتقضى بل يطل بخلاف الوكيل وعمامة في الفتح وأطلقه فشمع ما اذا هلك قبل تحقق الاجازة
 او بعده كما يأتي بيانه (فرع) لو اراد المشتري استرداد الثمن منه بعد دفعه له على رجاء الاجازة لم يملك ذلك ذكره
 في المجتبى آخر الوكالة رمى على الفصولين (قوله وحكمه أيضا الخ) تبع في ذلك المصنف وهو عدول
 عن ظاهر المتن فان الظاهر منه أن قوله وأخذ الثمن مستدا وقوله الا في اجازة خبره وهذا اولى كما يفيد قوله
 الا في عن العمادية ويكون اجازة افاده ط (قوله اخذ المالك الثمن) الظاهر أن أكل اللبس فيكون أخذ
 بعضه اجازة أيضا لانه على الرضى ولتصريحهم في نكاح الفضولي بأن قبض بعض المهر اجازة افاده الرمي
 عن المصنف (قوله وهل للمشتري الخ) كان الاولى ذكره هذه الجملة بقاها عقب ما قدمه عن المتن لان ذلك
 فيما اذا وجدت الاجازة وهذا فيما اذا لم توجد وحاصله انه اذا لم توجد الاجازة ينيق الثمن غير العرض على ملك
 المشتري فاذا ذلك في يد الفضولي حل يضمنه المشتري في شرح الوهبانية قال في القنية بعد أن روى للقاضي
 عبد الجبار والقاضي البديع اشترى من فضولي شيئا ودفع اليه الثمن مع علمه بأنه فضولي ثم هلك الثمن في يده
 ولم يجز المالك البيع فالثمن مضمون على الفضولي ثم روى للقاضي خان وقال يرجع على الفضولي بمثل الثمن ثم روى
 لبرهان صاحب المحيط وقال لا يرجع عليه شيء ثم روى لظهير الدين المرغيناني وقال ان علم انه فضولي وقت
 أداء الثمن يملك امانة ذكره في المتن قال البديع وهو الاصح اه وعله تصحيح كونه امينا أن الدفع اليه مع
 العلم بكونه فضوليا صيره كالوكيل اه (قوله واعقده ابن الشحنة) كانه أخذ اعتماده له من ذكره عله التصحيح
 المذكورة تأمل (قوله وأقره المصنف) قلت وبه جزم في البرازية وجامع الفصولين وعزاد في شرح المتن الى
 القهسي تاني عن العمادية (قوله وجزم الزيلعي وابن مالك الخ) حيث قالوا اذا أجاز المالك كان الثمن مملوكا
 له امانة في يد الفضولي بمنزلة الوكيل حتى لا يضمن بالهلاك في يده سواء هلك بعد الاجازة أو قبلها لان الاجازة
 اللاحقة كالوكالة السابقة اه وبه علم أن قول الشارح مطلقا معناه سواء هلك قبل الاجازة أو بعد حافقهم ثم اعلم
 أن المتبادر من كلام الزيلعي وابن مالك أن المراد اذا وجدت الاجازة لا يضمن الفضولي الثمن سواء هلك قبلها

(وحكمه) اي بيع الفضولي قوله
 مجيز حال وقوعه كالم (قبول
 الاجازة) من المالك (اذا كان
 البائع والمشتري والمبيع قائما)
 بأن لا يغير المبيع بحيث يعتد بشأ
 آخر لان اجازته كالبيع حكما
 (وكذا) يشترط قيام (الثمن) أيضا
 (لو) كان (عرضا) معينا لانه
 مبيع من وجه فيكون ملكا
 للفضولي وعليه مثل المبيع لو مثليا
 والافقمة وغير العرض ملك
 للغير امانة في يد الفضولي ملتي
 (و) كذا يشترط قيام (صاحب
 المتاع أيضا) فلا يجوز اجازة
 وارنه لبطلانه بموته (و) حكمه
 أيضا (أخذ) المالك (الثمن
 او طلبه) من المشتري ويكون اجازة
 عمادية وهل للمشتري الرجوع
 على الفضولي بمنزلة لو هلك في يده
 قبل الاجازة الاصح نعم ان لم يعلم أنه
 فضولي وقت الاداء لان علم
 قنية واعقده ابن الشحنة وأقره
 المصنف وجزم الزيلعي وابن مالك
 بأنه امانة مطلقا

أوبعد هذا لأن الثمن غير العرض يصير ملكا للبعث لأن الفضولي بالاجازة صار كالوكيل فيكون الثمن في يده أمانة قبل الهلاك من حين قبضه فهلك على المبيع وان كانت الاجازة بعد الهلاك والمتبادر من كلام القسمة أن الاجازة لم توجد أصلا قبل الهلاك ولا بعده فلذا اختلف المشايخ في ضمانه وعدمه وأما ما ذكره الزيلعي وابن ملك فلا وجه للاختلاف فيه فلا منافاة بين النقلين هذا ما ظهر لي فتدبره وبقي ما إذا اهلك الثمن العرض في يد الفضولي قبل الاجازة ففي جامع الفصولين يبطل العقد ولا تلحقه الاجازة ويضمن للمشتري مثل عرضه او قيمته لو قبضه لانه قبضه بعته قاسد اه (تقمة) لم يذكركم حكما خلاص المبيع وذكر في جامع الفصولين وصاحبه أنه لو ذلك قبل الاجازة فإن كان قبل قبض المشتري يبطل العقد وان بعده لم يميز بالاجازة وللمالك تضمين أيهما شاء وأيهما اختار تضمينه ملكه ويبرأ الاستر فلا بد من أن يضمه ثم ان ضمن المشتري يبطل البيع لأن أخذ القيمة كالأخذ العين والمشتري أن يرجع على البائع بمثله لا بما ضمن وان ضمن البائع فإن كان قبض البائع مضمو ناعليه أي بأن قبضه بلا إذن مالكه نفذ به بضمانه وان كان قبضه أمانة وانما صار مضمو ناعليه بالتسليم بعد البيع لا ينفذ به بضمانه لأن سبب ملكه تأخر عن عقده وذكر محمد في ظاهر الرواية أن البيع يجوز بتضمين البائع وقبل تأويله أنه لم يوافق حتى صار مضمو ناعليه ثم بعده فصار كغصب اه (قوله بش ما صنعت) قال في جامع الفصولين هو اجازة في النكاح وسبع وطلاق وغيرها كذا روى عن محمد وفي ظاهر الرواية هو رد وبه يفتى اه والظاهر أن مثله أسأت (قوله على المختار) أي في احسن وأصبت ومقابلته ما في الخاتمة من أنه ليس اجازة لانه يذكر للاستهزاء وفي الذخيرة أن فيه روايتين وفي جامع الفصولين احسن أو وفقت أو كسيت مؤنة البيع أو أحسن بجزء الله خيرا ليس اجازة لانه يذكر للاستهزاء الأت محمد اقل ان أحسن أو أصبت اجازة استحسانا أقول ينبغي أن يفصل فإن قاله جذا فهو اجازة لا لوقاله استهزاء ويعرف بالقرائن ولو لم توجد ينبغي أن يكون اجازة اذا الأصل هو الجذ اه وفي حاشيته للرمل عن المصنف أن المختار ما ذكره من التفصيل كما افصح عنه البرازي (قوله لو المبيع قائما) ذكره لانه تقمة عبارة العمادية والافالكلام فيه (قوله بيع الأجر) بالبيع المكسورة (قوله جاز) لانه بعدم اجازته لا يفسخ لما مر من أن المستأجر لا يملك الفسخ (قوله بالفعل وبالقول) الاول من قوله أخذ الثمن والثاني من قوله وأطلبه وما بعده وفي جامع الفصولين لو أخذ المالك بمثله خطأ من المشتري فهو اجازة لا لو سكت عند بيع الفضولي بحضرته اه وسيد كرا الشارح مسألة السكوت آخر الفصل (قوله وان للمالك الخ) استفيد ذلك من قول المصنف وحكمه قبول الاجازة فإن المراد اجازة المالك كما مر فانه يفيد أن له الفسخ أيضا وأن المشتري والفضولي ليس لهما الاجازة فافهم (قوله وللمشتري الفسخ) أي قبل اجازة المالك تحترز عن لزوم العقد بحر وهذا عند التوافق على أن المالك لم يميز البيع ولم يأمر به فلا ينافي قول المصنف الآتي بإع عبد غيره بغير أمره الخ هذا وذكر في الفتح وجامع الفصولين في باب الاستحقاق ولو استحق فأراد المشتري نقض البيع بلا قضاء ولا رضى البائع لا يملك لأن احتمال إقامة البيئة على التنازع من البائع أو على التنازع من المستحق ثابت الا اذا حكم القاضي فيزيم العجز فيفسخ اه وقدمت أول الفصل أن الاستحقاق من صور بيع الفضولي فينبغي تقييد قوله وللمشتري الفسخ بالرضى أو القضاء تأمل (قوله وكذا للفضولي قبلها) أي قبل اجازة المالك ليدفع الحقوق عن نفسه فانه بعد الاجازة يصير كالوكيل فترجع حقوق العقد اليه فيطالب بالتسليم ويخادع بالعيب وفي ذلك ضرر عليه فله دفعه عن نفسه قبل ثبوته (قوله لا النكاح) أي ليس للفضولي في النكاح الفسخ بالقول ولا بالفعل لانه معبر محض فبالاجازة تنقل العبارة الى المالك قصير الحقوق منوطة به لا بالفضولي وفي النهاية أن له الفسخ بالفعل بأن زوج رجلا امرأة ثم اختار قبل الاجازة فهو فسخ للاول وفي الخاتمة خلافه بحر ملخصا (قوله خير المشتري في حصته) أي حصة الميز لأن المشتري يرغب في شرائه يسلم له جميع المبيع فاذا لم يسلم بخياره كونه معيبا يعيب الشركة وأزمه محمد به لانه رضى بتقريب الصفة عليه لعله أنهم ما قد لا يجتمعان على الاجازة شرح المجمع (قوله فالمعتبر اجازته) ولو يد بالرد ثم أجاز فالمعتبر ما يد رضى على الفضولين (قوله مطلقا) أي علم المالك بالثمن أو لم يعلم وأجاب صاحب الهداية أنه اذا علم بالحط بعد الاجازة فله الخيار بين الرضى والفسخ بحر عن البرازية (فروع) في الفضولين أمره ببيع

(قوله) أسأت شهر (بش ما صنعت أو أحسن أو أصبت) على المختار فتح (وهبة الثمن من المشتري والتصدق عليه به اجازة) لو المبيع قائما عمادية (قوله لا اجيز رد له) أي للبيع الموقوف فلو أجاز به بعده لم يميز لأن الفسخ لا يميز بخلاف المستأجر لو قال لا اجيز بيع الآخر ثم أجاز جاز وأفاد كلامه جواز الاجازة بالفعل وبالقول وأن للمالك الاجازة والفسخ وللمشتري الفسخ لا الاجازة وكذا للفضولي قبلها في البيع لا النكاح لانه معبر محض برأية وفي المجمع لو أجاز أحد المالكين خير المشتري في حصته وأزمه محمد بها (سمع أن فضولي باع ملكه فأجاز ولم يعلم مقدار الثمن فلما علم رد البيع فالمعتبر اجازته) لصيرورته بالاجازة كالوكيل حتى يصح حطه من الثمن مطلقا برأية

(اشترى من غاصب عبد فاعتقه)
 المشتري (أو باعه فأجاز المالك)
 بيع الغاصب (أو أدى الغاصب)
 الضمان إلى المالك على الأصح
 هداية (أو) أدى (المشتري الضمان
 إليه) على الصحيح زيلعي (نفذ
 الأول) وهو العتق (للاثنائي)
 وهو البيع لأن الاعتاق انما يقتصر
 للملك وقت نفاذه لا وقت ثبوته
 قيد بعتق المشتري لأن عتق
 الغاصب لا ينفذ بأداء الضمان
 لثبوت ملكه به زيلعي (ولو قطعت
 يده) مثلاً (عند مشتريه فأجيز)
 البيع (فأرشه) أي القطع (له)
 وكذا كل ما يحدث من البيع
 (كالكسب والرد والعقر) ولو (قل)
 الإجازة) يكون للمشتري لأن
 الملك تم له من وقت الشراء بخلاف
 الغاصب لما مر (وتصديق بما زاد

مطلب
 إذا طرأ ملك بات على موقوف
 أبطله

بما أنه دينار فباعه بألف درهم فقال المالك قبل العلم أجرت جاز بألف درهم وكذا النكاح لولو قال أجرت
 ما أمرت به - برهن المالك على الإجازة ليس له أخذ الثمن من المشتري إلا إذا ادعى أن الفضولي وكه بقضه
 مات العقد في يد المشتري ثم ادعى المالك الأمر أو الإجازة فإن قال كس أمرته به صدق ولو قال يلغى فأجرته
 لم يصدق الإيمنة وكذا الزوج الكبيرة أو حوامات زوجها فطلبت الارث وادعت الأمر أو الإجازة (قوله
 اشترى من غاصب عبدا) لوقال من فضولي - لكان أولى لأنه لا يسلّم المبيع لم يكن غاصبا مع أن الحكم
 كذلك ولعله اغماذ كره لاجل قوله أو باعه فإن بيع العبد قل قبضه فاسد أفاده في البحر وصورة المسألة زيد باع
 عبدا رجلا بلاذنه من عمرو فأعتق عمرو العبد أو باعه من بكر فأجاز المالك بيع زيد أو ضمنه أو ضمن عمرا
 المشتري وهو المعتق فنعتق عمرو ان كان أعتقه وأما ان كان باعه فلا ينفذ البيع (قوله فأجاز المالك بيع
 الغاصب) قيده لأنه لو أجاز بيع المشتري منه وهو بيع عمرو لبكر جاز قال في جامع الفصولين رامرا
 للمبسوط لو باعه المشتري من غاصب ثم حرق تداولته لا يبدى فأجاز ما كسبه عقدا من العقود جاز ذلك العقد
 خاصة لتوقف كلها على الإجازة فإذا أجاز عقدا منها جاز ذلك خاصة اه وبه يظهر أن بيع المشتري من الغاصب
 موقوف وأما ما في البحر والتميز عن النهاية والمعراج من أنه باطل فهو مخالف لما في جامع الفصولين وغيره من
 الكتب كحرقه الخبر الرمي في حاشية البحر (قوله أو أدى الغاصب الضمان إلى المالك على الأصح هداية)
 وتسه في البناء خلافا لما في الزيلعي من أنه لا ينفذ بأداء الضمان من الغاصب وينفذ بأدائه من المشتري أفاده
 في البحر (قوله نفذ الأول) هذا عندهما وقال محمد لا يجوز عتقه أيضا لأنه لم يملكه (قوله وهو البيع)
 أي بيع المشتري من الغاصب أما بيع الغاصب فانه ينفذ بإجازة المالك وكذا بالتضمن وفي جامع الفصولين
 وانما يجوز لو تقدم سبب ملكه على بيعه حتى ان غاصب لو باعه ثم ضمنه مال كسبه جاز بيعه ولو شرده غاصبه من
 ملكه أو وجهه منه أو ورثه لم ينفذ بعد قبل ذلك إذا الغصب سبب الملك عند الضمان وليس بسبب البيع أو الهبة
 أو الارث ففي السبب وهو البيع والهبة والارث متأخران عن البيع ويجوز بيعه لو ضمنه فتيه يوم غصبه لا يوم
 بيعه اه ثم ذكر أنه لم يفصل بين قيمة وقيمة في عامة الروايات (قوله لأن الاعتاق الخ) علة لنفاذ الاعتاق
 وأما عدم نفاذ البيع فليطأنه بالإجازة لأنه ثبت به الملك للمشتري بانا والمالك البات اذا اورد على الموقوف
 أبطله وكذا لو وجهه مولد للغاصب أو تصدق به عليه أو مات فرثه فهذا كله يبطل الملك الموقوف وأورد
 عليه أن بيع الغاصب ينفذ بأداء الضمان مع أنه طرأ ملك بات للغاصب على ملك المشتري الموقوف وأوجب
 بأن ملك الغاصب ضروري - ضرورة أداء الضمان فلم يظهر في بطل ملك المشتري بحر وأجاب في حواشي
 مكين بأن هذا غير وارد لأن الأصل المذكور ليس على إطلاقه لما في البرازية عن القاعدى ونصه الأصل
 أن من باشر عقدا في ملك الغير ثم ملكه ينفذ لزوال المانع كالفصل باع المصرب ثم ملكه وكذا الرباع ملك أبيه
 ثم ورثه نفذ وطروا البات انما يبطل الموقوف اذا حدث لغيره من باشر الموقوف كما اذا باع المالك ما باعه الفضولي
 من غير الفضولي ولو بمن اشترى من الفضولي - أما ان باعه من الفضولي فلا اه قلت وعليه ففي مسألة بيع
 المشتري من الغاصب لو أجاز بيع الغاصب نفذ وبطل بيع المشتري لأن الملك البات للغاصب طرأ على ملك
 موقوف باشره هو وأما بالسبب إلى المشتري فقد طرأ على ملك موقوف لغيره من باشره لأن المباشر للمبيع الثاني
 أي بال ضمان لا بالغصب لأن الغصب غير موضوع لأفاده الملك اه ح (قوله ولو قطعت يده) أي يد ما باعه
 الغاصب وقوله مثلاً أشار به إلى أن المراد أرض أي براحة كانت واحتراز بالقطع عن القتل أو الموت عند
 المشتري فإن البيع لا يجوز بالإجازة لقوات العقود عليه وشرط صحة الإجازة قبضه كما مر وعماه في الفتح
 (قوله عند مشتريه) احتراز عن الغاصب كما يأتي (قوله له) أي للمشتري (قوله يكرن للمشتري)
 نصريح بما أفاده التشبيه في قوله وكذا الخ (قوله لأن الملك تم له من وقت الشراء) أي فحين أن القطع
 ورد على ملكه ط عن المنع (قوله بخلاف الغاصب) أي لو قطعت اليد عنده ثم ضمن قيمته لا يكون
 الارش له لما مر قريبا من أن ثبوت ملكه بالضمان أي لا بالغصب لأن الغصب غير موضوع للملك فلا يملك الارش
 وان ملك العبد لعدم حصوله في ملكه (قوله بما زاد) أي من الارش على نصف الثمن ان كان نصف القيمة أكثر

من نصف الثمن نهر (قوله وجوبا) قال في البحر هو ظاهر ما في الفتح (قوله اعدم دخوله في ضمانه) لان الملك غير موجود حقيقة وقت القطع وأرض اليد الواحدة في الحزن نصف الدين وفي العبد نصف القيمة والذي دخل في ضمانه هو ما كان عقابله الثمن فيما زاد على نصف الثمن شبهة عدم الملك وتعامه في البحر (قوله قيد اتفاقي) فانه وان وقع في الجامع الصغير فليس من صورة المسألة فتح اي لان ذكره يفيد توافق المتعاقدين عليه مع انه محل المنازعة بينهما (قوله مثلا) راجع لقوله فبرهن ما في النهر وغيره من انه لو لم تكن بينه كان القول لمعنى الامر اذ غيره متناقض فلا تصح دعواه ولذا لم يكن له استخلافه اذ وليس راجعا لقوله المشتري على معنى أن البائع كذلك لانه يتكرر مع قول المصنف كما لو أقام البائع البيعة أفاده ط (قوله الفضي) لا محل لذكره بعد تصريحه بأن قوله بغير أمره قيد اتفاقي (قوله ردت بينته) اي ان برهن وقوله ولم يقبل قوله اي ان لم يبرهن (قوله للتناقض) اذا الاقدام على الشراء والبيع دليل على دعوى الصحة وانه ملك البيع ودعوى الاقرار بعدم الامر تناقضه وقبول البيعة مبنى على صحة الدعوى نهر وغيره واعترض بأن التوفيق يمكن لجواز أن لا يعلم الا بعد الشراء باخبار عدوله بأننا معنا اقرار البائع بذلك قبل البيع وأجاب في البحر بأنه وان أمكن التوفيق بذلك لكنه ساع في نقض ما تم من جهته فسيبى مردود عليه فتقوا لهم امكان التوفيق يدفع التناقض على احد القولين مقيد بما اذا لم يكن ساعيا في نقض ما تم من جهته (قوله الا في مسألتين) ذكرهما في البحر هذا المكان الشارح قدم في الوقف عند قوله باع دارا ثم ادعى اني كنت وقفها أن المستثنى سمس وقد سنا هذا عن قضاء الاشياء انها تسع ومتر الكلام عليها فراجع (قوله ولو عند غير القاضي) أفاد أن قول الكثر عند القاضي قيد اتفاقي (قوله لان التناقض) اي من البائع لا يمنع صحة الاقرار لعدم التهمة في اقراره على نفسه فلم يشتري أن يساعده على ذلك فيحقق الاتفاق بينهما فيبطل البيع في حقهما (قوله خلافا للثاني) فعنده لرب العبد مطالبة المشتري فاذا أذى رجوع على البائع نهر وفيه ولو أنكر المالك التوكيل ونصادق عليه فان برهن الوكيل فيها والاستحلف المالك فان نكل لزمه لان حلف وتعامه فيه وفي البحر (قوله بغير أمره) لاحاجة اليه لانه محل النزاع ط ولذا لم يذكره في الكثر (قوله نهر) نقله عن السبابة ولم يتكلم على مفهومه ولعله لانه أولى فانه اذا لم يضمن اذا قبضها لا يضمن اذا لم يقبض بالاولى ط (قوله لم يقيد اتفاقا) اي وقع في الكثر وغيره اتفاقا لا مقصودا للاحتراز لانه اذا لم يدخلها يكون بالاولى (قوله لعدم سرية اقراره على المشتري) هذا لا يصلح عليه لما قبله وانما هو على عدم نزاع الدار من يد المشتري وأما على عدم ضمان البائع قيمة الدار مع اقراره بغصبها فهي عدم صحة غصب العقار وهو قولهما وقال محمد يضمن قيمة الدار وهو قول أبي يوسف أولا صحة غصبه عنده ط ولذا قال في الفتح وهي مسألة غصب العقار هل يتحقق أولا فعند أبي حنيفة لا فلا يضمن وعند محمد نعم فيضمن اه (قوله فان برهن الخ) وان لم يبرهن كان التلف مضاعفا إلى مجزئه عنه لا إلى عقد البائع قال الساجي والظاهر أن الثمن يوضع في بيت المال حتى يتبين الحال (قوله لانه تورد دعواه بها) اي جعل لها نورا بالبيعة اي اوضحها وأظهرها (قوله باعه) اي الشيء (قوله قصير مملوكه لازوجه) انما على انما لا تصير زوجة مع أن البيع يقدم على الاجارة والرهن أيضا لانه يفهم من نبي الزوجية نبي الادنى منها بالاولى قال في الفتح وتثبت الهبة لوجهه فضولي وآجره آخر وكل من العتق والكتابة والتدبير أحق من غيرها لانها لازمة والاجارة أحق من الرهن لا فادتها ملك المنفعة والبيع أحق من الهبة لبطانها بالشروع في الايصال بالشروع كهيئة فضولي عبيد اوبيع آخر اياه يستويان لان الهبة مع القبض نسأوى البيع في افادة المالك وهبة المشاع فيما لا يقسم صحيحة فيأخذ كل نصفه ولو تزوجها كل من رجل فأجزأ بطلا ولو باعها تناقض بين المشتريين ويجوز كل منهما اه والله سبحانه أعلم

(باب الاقالة)

مناسبتها للفضولي أنه عقد يرفع عند عدم الاجازة والاقالة رفع ط وذكرها في الهداية والكثرة عتب البيع الفاسد والمكروه لوجوب رفع كل منهما على المتعاقدين كما تروى بآتي تمامه (قوله من اقال) ويأتي ثلاثا يقال قاله قبل من باب باع الا انه قليل نهر (قوله أجوف) اي عينه حرف علة ثم بينه بأنه ياتي وهو خبر

(باب الاقالة)

(هي) لغة الرفع من أقال أجوف يائي

مبتدأ المحذوف أي هو أجوف ويأتي خبر ثان ١٥ ح وفيه رد على من قال أنه واو من القول والهمزة للسلب
 فأقال بمعنى أزال القول أي القول الأول وهو البيع كأنشأه أزال شكايته ودفع بثلاثة أوجه ذكرها في الفتح *
 الأول قولهم قلته بالكسر فهو يدل على أن عينه باء لا واو فليس من القول * الثاني أنه ذكر الالة في التصحيح
 من الصفاء مع الباء لأمع الواو * الثالث أنه ذكر في مجموع اللغة قال البيع قبالا وقالة فسخه ١٥ (قوله رفع
 العقد) ولو في بعض المبيع لما في الحواوي لوباع منه حنطة مائة من بدينار ودفعها إليه فاقترع قائم قال للمشتري
 ادفع إلى الثمن أو الحنطة التي دفعها إليك فدفعها أو بعضها فهو فسخ في المردود ١٥ (قوله دفع بعبر العقد) فهو
 تعريف للعدم من اقالة البيع والاجارة ونحوهما يجوز واعترضه في الزهر بأن مراده بالعقد عقد البيع قلت
 تخصيصه بالبيع لكون الكلام فيه والافهوت تعريف للالة مطلقا لأن حقيقة في الاجارة لا تحالف حقيقة في
 البيع ولذا الميز كره له باب في غير هذا الموضع ونظيره النية مثلا ثم ذكر في باب الصلاة ونحوها وتعرف بالقصد
 الشامل للصلاة وغيرها فافهم والمراد بالعقد القابل للتسخين بخيار كما يعلم مما يأتي بخلاف النكاح (قوله وهذا
 ركها) الأولى تأخير عن قوله أو أحدهما مستقبلا كما فعل المصنف ط (قوله أو أحدهما مستقبلا الخ) اعلم
 أن الالة عند أبي يوسف بيع الآن لا يمكن فسخ كما يأتي وعند محمد بالعكس والعجب أن قول أبي يوسف كقول
 الامام في أنها تصح بلفظ أحدهما مستقبلا مع أنها بيع عنده والبيع لا يستعبد بذلك ومحمد يقول إنه انفسخ
 ويقول لا تعتقد إلا بماضين لأنها كالبيع فأعطاها بسبب الشبهة حكم البيع وأبو يوسف مع حقيقة البيع
 لم يعطها حكمه والجواب له أن المساومة لا تجرى في الالة فخل اللفظ على التحقيق بخلاف البيع فتح (قوله
 لعدم المساومة فيها) إشارة إلى الجواب المذكور لأن الالة لا تكون إلا بعد نظر وتأمل فلا يكون قوله
 أقلني مساومة بل كان تحقيقا للتصرف كما في النكاح وبه فارق البيع كما في شروح الهداية (قوله وقال محمد
 كالبيع) أي فلا تعتقد إلا بماضين كما مر قال في الفتح والذي في الثانية أن قول الامام كقول محمد (قوله قال
 البرجندی الخ) قال في الفتح وفي الخلاصة اختاروا قول محمد وفي الشرح بلانية ويرجح قول محمد كون الامام
 معه على ما في الثانية ١٥ قلت واختار المصنف قول أبي يوسف تعالى الدرر والميتي (قوله وتصح أيضا الخ)
 فلا يتعين فيها لفظ كما في الفتح وظاهره أنه لا فرق بين لفظ الالة وهذه الالفاظ وهو غير مراد فإن الالة فسخ في
 حق المتعادين بيع في حق غيرهما وهذا إذا كانت بلفظ الالة فلو بلفظ مفاضة أو متاركة أو ترادف لم يجعل بيعا
 اتفاقا ولو بلفظ بيع بيع اجاعا كما يأتي فتنبه لذلك وفي البرازية طلب الالة فقال المشتري هات الثمن فاقالة
 ١٥ قلت والظاهر أن مثله ما لو كان الطلب من المشتري فقال اناخذ الثمن وفيه اشتري عبدا ولم يقضه حتى
 قال للبائع بعه لنفسك فلو باع جاز وانفسخ الأول ولو قال بعه لي أو بعه من شئت أو بعه ولم يزد عليه لا يصح ١٥
 وظاهره أنه في الصورة الأولى ينفسخ وإن باعه بعد المجلس تأمل وجهه أنه اقالة اقتضاء فان أسره بالبيع لنفسه
 لا يتم الابتداء اقالة فهو نظير قولك أعنت عبدا عنى باللفظ بخلاف بقية الصور فإنه تركيل لا اقالة ثم رأيت
 ذلك الترجيح في الولو الحية وفي البرازية ولا يصح تعليق الالة بالشرط بأن باع ثورا من زيد فقال اشتره
 رخصا فقال زيد ان وجدت مشتريا بالزيادة فبعه منه فوجد فباع بأزيد لا ينعقد البيع الثاني لأنه تعليق الالة
 لا الوكالة بالشرط وفيها قال المشتري أنه يخسر فقال البائع بعه فان خسر فعلى قناع نخسر لا يلزمه شيء (قوله
 هو الصحيح برازية) عبارتها قبض الطعام المشتري وسلم بعض الثمن ثم قال بعد أيام ان الثمن غال فردد البائع بعض
 الثمن القبوض فن قال البيع ينعقد بالتعاطي من أحد الجانبين جعله اقالة وهو الصحيح ومن شرط القبض من
 الجانبين لا يكون اقالة ١٥ ومثله في الثانية (قوله وفي السراجية الخ) مقابل الصحيح والمراد بالتسليم تسليم
 المبيع وبالقبض قبض الثمن المدفوع ط (قوله وتوقف على القبول) فلما اشترى حمارا ثم جاء به ليرده فلم يقبله
 البائع صريحاً واستعمل الحمار أياماً ثم امتنع عن رد الثمن وقبول الالة كان له ذلك لأنه المارء كلام المشتري
 بطل فلا تتم الالة باستعماله خاتمة (قوله في المجلس) فلو قبل بعد زوال المجلس أو بعد ما صدر عنه فيه ما يدل
 على الاعراض لا تتم الالة ابن ملك وفي القنية جاء الدلال بالثمن إلى البائع بعد ما باعه بالامر المطلق فقال
 له البائع لا أدفعه بهذا الثمن فأخبره المشتري فقال أنا لا أريده أيضا لا ينفسخ لأنه ليس من ألفاظ الفسخ ولأن
 اتحاد المجلس في الإيجاب والقبول شرط في الالة ولم يوجد اشترى حمارا ثم جاء ليرده فلم يجد البائع فأدخله

قوله رفع العقد ~~هـ~~ ذابحله
 والذي في نسخ الشارح رفع البيع
 وهو الذي يدل عليه قول الشارح
 وعم في الجوهره الخ ١٥ صححه

وشرعا (رفع البيع) وعم في

الجوهره دفع بعبر العقد (وتصح بلفظ

ماضين) وهذا ركها (أو أحدهما

مستقبلا) كذا قلنا فقال

أفتلك لعدم المساومة فيها فكات

كالنكاح وقال محمد كالبيع قال

البرجندی وهو المختار (و) تصح

أيضا (بفاسختك وتركت وتاركتك

ورفعت وبالتعاطي) ولو من أحد

الجانبين (كالبيع) هو الصحيح

برازية وفي السراجية لا بد من

التسليم والقبض من الجانبين

(وتوقف على قبول الآخر في

المجلس

قوله على القول ~~هـ~~ كذا بنظره
 والذي في نسخ الشارح التي يبدى
 على قول الآخر والخطب سهل
 ١٥ صححه

في اصطبله بقاء البائع بالبيطار فبغضه فليس يفسخ لان فعل البائع وان كان قبولا ولكن بشرط فيه اتحاد المجلس
 اه (قوله ولو كان القبول فعلا) أفاد أنه بعد الإيجاب لا يكون من التعاطي لان التعاطي ليس فيه إيجاب
 لما قد مر منه أقول البيوع عن النسخ من انه اذا قال بعنك بألف قبضه ولم يقل شيئا كان قبضه قبولا خلافا لما قال
 انه يبيع بالتعاطي لان التعاطي ليس فيه إيجاب بل قبض بعد معرفة الثمن فقط اه (تنبيه) قال في البرازية بقاء
 بقالة العقار المشتري فأخذها البائع وتصرف في العقار فأقاله وفي الخزانة دفع القبالة الى البائع وقبضه ليس
 بأقاله وكذا لو تصرف البائع في المبيع بعد قبض القبالة وسكت المشتري لعدم تسليم المبيع وقبض الثمن اه
 قلت والقبالة بالفتح الصك الذي يكتب فيه الدين ونحوه والظاهر أن ما ذكره أولا من كون ذلك أقاله مبنى على
 ما هو الصحيح من الاكتفاء بالتعاطي من احد الجانبين وهو تصرفه في المبيع بعد قبض القبالة وما ذكره عن
 الخزانة مبنى على انه لا بد بكونه من الجانبين بقريته التعليل تأمل (قوله فور قول المشتري اقلتك) متعلق
 بالامر من قال في النسخ ويجوز قبول الاقالة دلالة بالفعل كما اذا قطعه قصافي فور قول المشتري اقلتك اه
 والمراد بالقورية أن يكون في المجلس بأن يقطع قبل أن يتفرقا ولم يتكلم بشئ كما في ح عن الخانية وظاهر هذا
 أن القبض فورا بلا قطع لا يكفي وهو خلاف قول الشارح وأقبضه ولعل المسألة مفروضة فيما اذا كان الثوب
 بيد البائع قبل قوله اقلتك فتأمل ثم رأيت في الذخيرة وكذا في الحاوي صورة المسألة بمباريع الاشكال حيث
 قال وكذا دلالة بالفعل ألا ترى أن من باع ثوبا وسلمه ثم قال للمشتري اقلت المبيع فاقطعه لي قصافا قطعته في
 المجلس فهو أقاله والا فلا اه فالتكلم بقوله أقلت هو البائع والتقاطع هو المشتري لا البائع عكس ما في الفتح
 والخانية فقطع المشتري الثوب قبل قبض البائع قبول دلالة ولا اشكال فيه فتدبر (قوله لان من شرائها الخ)
 علة لقوله وتوقف الخ ولا بد أن المعطوفات لاتصلح تعليلا لانه لان العلة مجموع ما ذكره قال لان لها
 شروطا منها اتحاد المجلس فافهم (قوله ورضى المتعاقدين) لان الكلام في رفع عقد لازم وأما رفع مالمس
 بل لازم فان له الخيار بعلم صاحبه لارضاءه بجر وحاصله أن رفع العقد غير لازم وهو ما فيه خيار لا يسمى أقاله
 بل هو فسخ لانه لا يشترط فيه رضاها فافهم (قوله أو الورثة أو الوصي) أشار الى ما في البحر من انه لا يشترط
 لصحتها بقاء المتعاقدين قصح أقاله الوارث والوصي ولا تصح أقاله الموصى له كما في القنية اه (قوله وبقاء الخ)
 أي المبيع كالأوبعض الماسمذ كره المصنف من انه يمنع صحتها لأك المبيع وهلاك بعضه يمنع بقدره (قوله
 القابل للفسخ بخيار) نعت للحمل وبخيار متعلق بالفسخ ووصف الحمل بقوله الفسخ مجاز لان القابل لذلك عقده
 قال ح أي القابل للفسخ بخيار من الخيارات كخيار العيب والشرط والرؤية كما في الفتاوى الهندية اه وفي
 الخلاصة والذي يمنع الرد بالعيب يمنع الاقالة ومثله في الفتح (قوله فلوزاد الخ) تنزيح على قوله القابل للفسخ
 بخيار وقدمنا في خيار العيب أن الزيادة أتماصلة متوادة كسمن وجمال أو غير متوادة كغرس وبناء وخياطة
 وأتما من فصله متوادة كولد وغرة وارش أو غير متوادة ككسب وحبه والكل اما قبل القبض أو بعده ويمتنع
 الفسخ بخيار العيب في موضعين في المتصلة الغير المتوادة مطلقا وفي المنفصلة المتوادة لو بعد القبض فقط فافهم
 ويأتي له زيادة بيان (قوله وقبض بدلي الصرف في أقالته) أي أقاله عقد الصرف أتما على قول أبي يوسف فظاهر
 لانها يبيع وأتما على أصلهما فلانها يبيع في حق ثالث وهو حق الشرع بجر (قوله وأن لا يهب البائع الثمن
 للمشتري) أي المشتري المأذون فلوروجه لم تصح الاقالة بعدها وقوله قبل قبضه أي قبض البائع الثمن من
 المأذون وذلك لانها لو صححت الاقالة حينئذ لكان تبرعا بالمبيع للبائع ولا يقدر على الرجوع عليه بالثمن لانه
 لم يصل الى البائع منه شيء وهو ليس من أهل التبرع أما بعد القبض فيرجع المأذون عليه بالثمن لو صوله ليد
 فلم يكن متبرعا فصححت الاقالة ويرجع على البائع بعدها بقدر الموهوب له فيكون الواصل اليه قدر الثمن مرتين
 الموهوب وقدره وقاس ح على المأذون وصى اليتيم ومتولى الوقف نظرا للصغير والوقف فيجوز فيها حكمه
 ط (قوله في بيع مأذون ووصى ومتولى) وكذا اذا اشتروا بأقل من القيمة فان الاقالة لاتصح نهر وكان على
 الشارح أن يقول وأن لا يهب الثمن للمشتري المأذون أو الوصي أو المتولى قبل قبضه وأن لا يكون بيعهم بأكثر
 من القيمة ولا شراؤهم بأقل منها اه ح ويمكن أن يكون قوله في بيع مأذون الخ قيما للمسألتين لكن المأذون
 مع ما عطف عليه بالنسبة الى المسألة الاولى مشتري بالنسبة الى الثانية بائع فتكون اضافة بيعه بالنظر الى الاولى

(ولو) كان القبول (فعلا)
 كما لو قطعه أو قبضه فور قول
 المشتري اقلتك لان من شرائها
 اتحاد المجلس ورضى المتعاقدين
 أو الورثة أو الوصي وبقاء الخ
 القابل للفسخ بخيار فلوزاد زيادة
 تمنع الفسخ لم تصح خلافا لهما
 وقبض بدلي الصرف في أقالته
 وأن لا يهب البائع الثمن للمشتري
 قبل قبضه وأن لا يكون البيع
 بأكثر من القيمة في بيع مأذون
 ووصى ومتولى (وتصح أقاله
 المتولى ان خيرا) للوقف

من اضافة المصدر الى مفعوله وبالنظر الى الثانية الى الفاعل تأمل (قوله الاصل أن من ملك البيع) أى
 أو الشراء كما يظهر عما يأتى (قوله الثلاثة المذكورة) أى المأذون والوصى والمتولى اذا باعوا بأكثر من القنية
 قال فى جامع الفصولين الوصى والمتولى لوباع شيأ بأكثر من قيمته ثم أقال لم يحز اه وعبارة الاشهاد الا فى
 مسائل اشترى الوصى من مديون الميت دار بعشرين وقيمتها بخمسون لم تصح الاقالة اشترى المأذون غلاما
 بألف وقيمته ثلاثة آلاف لم تصح والمتولى على الرقبة لو أجزا الوقف ثم أقال ولا مصلحة لم يحز على الوقف اه
 ثم فى جامع الفصولين فى البيع وما فى الاشهاد فى الشراء (قوله والوكيل بالشراء) بخلاف الوكيل بالبيع تصح
 ويضمن بجزر ثم قال وانما يضمن الوكيل بالبيع اذا أقال بعد قبض الثمن أما قبل قبضها فى قول محمد كذا فى
 الظهيرية اه وفى جامع الفصولين الوكيل بالبيع لو أقال أو احتال أو أبرأ أو حط أو وهب صح عندهما وضمن
 لموكله لا عند أبى يوسف الوكيل لو قبض الثمن لا يملك الاقالة اجماعا اه وفى حاشيته للخير الرملى بعد أن ذكر
 عسارة البحر أقول وفيه توقف من وجوه الاول تقييده الضمان بما اذا كانت الاقالة بعد قبض الثمن مع أن
 الوكيل لو قبض الثمن لا يملك الاقالة اجماعا الثانى قوله فيملكها عند محمد مع اجماعه عند الامام أيضا فوجه
 التخصيص بقول محمد الثالث ترتب عدم الضمان على كونه يملكها مع قواهم تصح عندهما وضمن لموكله فهو
 صريح فى الضمان مع كونها صحيحة وصريح كلام الظهيرية واطلاقه يفيد صحة اقالة وكيل البيع مطلقا قل
 قبض الثمن وبعده ثم رأيت فى جامع الفتاوى والبرازية ماصورة والوكيل بالبيع يملك الاقالة بخلاف الوكيل
 بالشراء يستوى أن تكون الاقالة قبل القبض أو بعده فتأمل مع ما فى الظهيرية ومع ما فى جامع الفصولين والظاهر
 أن معنى قوله فى الظهيرية فيملكها فى قول محمد أى على الموكل فيعود المبيع الى ملكه ومعنى قوله فى الفصولين
 الوكيل لو قبض الثمن لا يملك الاقالة اجماعا أى على الموكل فلا يعود المبيع الى ملكه وتصح الاقالة عليه فيضمن
 وبهذا يحصل التوفيق ويتضح الامر وقد ذكر فى البحر أول الاقالة فراجع لطيف عن القنية فيه دلالة على صحة
 التوفيق المذكور فراجع فتحصل أن اقالته تصح عند الامام قبل القبض وبعده ويضمن وعند محمد بما كفاه قبله
 على الموكل قسص ولا يضمن وبعده تصح ويضمن وعند أبى يوسف لا تصح مطلقا ولا يضمن اه كلام الخير
 الرملى قلت وهو توفيق لطيف لكن ذكر فى الباب العاشر من يوع البرازية اقالة الوكيل بالبيع جائزة عند
 الامام ومحمد اه ومثله فى القنية وزاد أن المعنى فيه كون اقالته تسقط الثمن عن المشتري عندهما ويلزم المبيع
 الوكيل وعند أبى يوسف لا تسقط الثمن عن المشتري أصلا اه ولعل ما فى الظهيرية رواية عن محمد ويؤيده ما فى
 وكالة كفى الحاكم الشهيد لو وكل رجلا ببيع خادم له فباعها ثم أقال البائع البيع فيها لزمه المال والخادم
 له وكذلك لو لم يكن قبضها المشتري حتى أقاله من عيب أو من غير عيب اه فهذا نص المذهب ومقتضاه أنه قول
 ايمنا الثلاثة لكونه لم يذكر فيه خلافا وظاهره أنه لا فرق بين كونه قبل قبض الثمن أو بعده وهو الوجه لأن الاقالة
 بيع جديد فى حق ثالث وهو الموكل هنا فاذا أقال البائع له لا يصير مشتريا له اذ لا يملك ذلك عليه بل صار
 البائع مشتريا لنفسه اذ الشراء متى وجد نفذ الا يتوقف به بظهوره الفرع الذى ذكره فى البحر عن القنية وهو
 قوله باعته ضيعة مشتركة بينها وبين ابنها البائع وأجاز الابن البيع ثم أقال وأجاز الابن الاقالة ثم باعها ثانيا بغير
 اجازته يجوز ولا يتوقف على اجازته لأن الاقالة يعود المبيع الى ملك العاقد لا الى ملك الموكل والخير اه أى
 لأنها باجازه ابنها البيع الاول صارت وكيلة عنده ثم صارت بالاقالة مشتريه لنفسها فلذا انفذ بيعها الثانى بلا
 اجازته يظهر مما ذكرنا أن اقالة المتولى أو الوصى البيع فيما تقدم تصح عليه ويضمن فاعتم تحريره هذا المحل
 (قوله قيل بالسلم) أى عند أبى يوسف قال فى جامع الفصولين الوكيل بالسلم لو قبض أو دون مباشره صح
 وضمن لموكله ما شرط عند أبى حنيفة ومحمد وكذا لو أبرأه عن السلم أو وهبه قبل قبضه أو اقاله أو احتال به صح
 وضمن عندهما ولم يحز عند أبى يوسف (قوله ولا اقالة فى نكاح الح) أى لعدم قبول الفسخ بخيار (قوله
 الحديث) هو قوله صلى الله عليه وسلم من أقال مسلما بيعته أقال الله عثرته أخرجه أبو داود وزاد ابن ماجه يوم
 القيمة ورواه ابن حبان فى صحيحه والحاكم وقال على شرط الشيخين وعند البيهقى من أقال نادما فسخ (قوله
 وتجب فى عقد مكره وفاسد) لوجوب رفع كل منهما على المتعاقدين صونا لها عن المخطور ولا يكون الا بالاقالة
 كما فى النهاية وتبعه غيره قال فى الفتح وهو مصرح بوجوب التفاسخ فى العقود المكرهة والسابقة وهو حق لأن رفع

مطالبتهم
 تحرير مهمهم فى اقالة الوكيل بالبيع

(والالا) الاصل أن من ملك
 البيع ملك اقالته الا فى خمس
 الثلاثة المذكورة والوكيل بالشراء
 قيل وبالسلم أشباه ولا اقالة
 فى نكاح وطلاق وعتاق وجوه
 وراء بجزر من باب التحالف (وهى)
 مندوبة الحديث وتجب فى عقد
 مكره وفاسد بجزر

المعصية واجب بقدر الاسكان اه وظاهر كلام النهاية أن ذلك أقالة حقيقة ومقتضاه أنه يترتب عليه أحكام
 البيع الآتية وأورد عليه أن الفاسد يجب فسخه على كل منهما دون رضى الآخر وكذا التامني فسخه
 بلا رضاهما والأقالة يشترط لها الرضى اللهم إلا أن يراد بالأقالة مطلق الفسخ كما أفاده محنسي مسكين قلت واليه
 بشير كلام الفتح المذكور وهو الظاهر لأن المقصود منه رفع العقد كأنه لم يكن رفعاً للمعصية والأقالة تحقق العقد
 من بعض الأوجه فلا بد أن يكون الفسخ في حق المتعاقدين وحق غيرهما والله سبحانه أعلم (قوله وفيما
 إذا غرّه البائع يسيرا الخ) أصل البحث صاحب البحر ومن الشارح غرّه معنى غبنه والمعنى إذا غرّه غاباً عنه
 يسيراً أي فإذا اطلب منه المشتري الأقالة وجدت عليه رفعاً للمعصية تأمل (قوله كما سيبي) أي في آخر الباب
 الآتي (قوله وحكمها أنها فسخ الخ) الظاهر أنه أراد بالفسخ الانقضاء لأن حكم العقد الانقضاء بالثابت به كالمالك
 في البيع وأما الفسخ بمعنى الرفع فهو حقيقتها (قوله فسخ في حق المتعاقدين) هذا إذا كانت قبل القبض
 بالإجماع وأما بعده فكذا ذلك عند الامام إذا انعذر بأن ولدت المبيعة فتبطل قال أبو يوسف هي بيع إلا إذا انعذر
 بأن وقعت قبل القبض في منقول فتكون فسخاً إذا انعذر أيضاً بأن ولدت المبيعة والأقالة قبل القبض فتبطل
 وقال محمد هي فسخ إن كانت بالثمن الأول أو بأقل ولو بأكثر أو بجنس آخر فيبيع والخلاف مقيد بما إذا كانت
 باللفظ الأقالة كما يأتي نهر والصحيح قول الامام كما في تصحيح العلامة قاسم (قوله فيما هو من موجبات
 العقد) قيده الزيلعي وتبعه أكثر الشراح وفيه شيء فإن الكلام فيما هو من موجبات العقد لا فيما هو ثابت
 بشرط زائد إذا الأصل عدمه فتقوله فسخ أي لما أوجبه عقد البيع فهو على إطلاقه تدبر رملي على المنع (قوله
 أي أحكام العقد) أي ما ثبت بنفس العقد من غير شرط بحر (قوله بشرط زائد) الأولى أن يقول بأمر زائد
 وذلك كقول الدين فإنه لا يفسخ بالأقالة ليعود الأجل لأن حلوله إنما كان برضى من هو عليه حيث ارتضاه غنماً
 فقد أسقطه فلا يعود بعد ط (قوله كأنه باعه منه) أي كأن المشتري باع العين من البائع لأنه لما سقط الدين
 سقط الأجل وصارت المقابلة بعد ذلك كأنه باع المبيع من البائع فثبت له عليه دين جديد تأمل (قوله ولورده
 بخيار) أي خيار عيب وعبرة البحر عيب (قوله لأنه فسخ) فإن الرد بخيار العيب إذا كان بالقضاء يكون
 فسخاً ولذا يثبت للبائع رده على بائعه بخلاف ما إذا كان بالتراضي فإنه يبيع جديد (قوله لم تعد الكفالة فيها)
 أي في الأقالة والرد بعيب بقضاء اه ح فتحصل أن الأجل والكفالة في البيع جماعليه لا يعودان بعد الأقالة
 وفي الرد بقضاء في العيب يعود الأجل ولا تعود الكفالة اه ط قلت ومقتضى هذا أنه لو كان الرد بالرضى
 لا تعود الكفالة بالأولى وذكر الرمي في كتاب الكفالة أنه ذكر في التتارخانية عن المحيط عدم عودها
 سواء كان الرد بقضاء أو رضى وعن المسبوط أنه ان كان بالقضاء تعود والأجل ثم قال الرمي والحاصل أن فيها
 خلافاً بينهم (قوله لا قبله مطلقاً) أي متصله أو منفصله قال في الفتح والحاصل أن الزيادة متصلة كانت
 كالسمن أو منفصلة كالولد والارث والعقرا إذا كانت قبل القبض لا تمنع الفسخ والدفع وإن كانت بعد القبض
 متصلة فكذا ذلك عنده وإن كانت منفصلة تبطل الأقالة لتعذر الفسخ معها اه ومثل في ابن مالك على الجمع لكن
 قد مناعن الخلاصة أن ما يمنع الرد بالعيب يمنع الأقالة وقد مناعن أيضاً أن الرد بالعيب يمنع في المتصلة الغير المتولدة
 مطلقاً وفي المنفصلة المتولدة ليعود القبض فقط ويوافقه ما في الخامس والعشرين من جامع الفصولين أن الرد
 بالعيب يمنع لو الزيادة متصلة لم تولد انصافاً كصنع وبناء والمنفصلة المتولدة كولد وغر وارس وعقر تمنع الرد
 وكذا تمنع الفسخ بسائر أسباب الفسخ والمنفصلة التي لم تولد ككسب وغلة لا تمنع الرد والفسخ بسائر
 أسبابه اه (تنبيه) قال في الحاوي نقلاً عن البيع في الثوب بعد ما قطعه المشتري وخطه قصاً وفي الحديد
 بعد ما اتخذ سدفاً لا تنصع الأقالة كمن اشترى غزلاً ففسجه أو حنطة فطنها وهذا إذا تقابلا على أن يكون الثوب
 للبائع والخطاطة للمشتري يعني يقال للمشتري افترق الخطاطة وسلم الثوب لما فيه من ضرر المشتري فالرخصي
 يكون الخطاطة للبائع بأن يسلم الثوب إليه كذلك يقول تصح اه وفي حاشية الأخير الرمي على الفصولين وقد
 سئل في مبيع استعمله المشتري هل تنصع الأقالة فيه فأجبت بتولى نعم وتطيب الغلة له والغلة اسم الزيادة
 المنفصلة كآجرة الدار وكسب العبد فلا يخالف ما في الخلاصة من قوله رجل باع آخر كرم فسلمه إليه فأكل نرله
 يعني ثمره سنة ثم نقلاً لا تنصع وكذا إذا ملك الزيادة المتصلة أو المنفصلة أو استهلكها الاجمعي اه (قوله
 وتصح بمثل الثمن الأول) حتى لو كان الثمن عشرة دنانير فدفع إليه دراهم ثم نقلاً لا وقد رخصت الدنانير رجوع

وفيما إذا غرّه البائع يسيراً نهر
 بحثاً فلو فسخاً فله الرد كما سيبي
 وحكمها أنها (فسخ في حق

المتعاقدين فيما هو من موجبات
 يفتح الجيم أي أحكام (العقد)
 أما لو وجب بشرط زائد كانت يبيعا
 جديداً في حقهما أيضاً كأن نرى
 بدنه المؤجل عينا ثم تقابل لم يعد
 الأجل فيصير بدنه حالاً كأنه باعه
 منه ولورده بخيار بقضاء عاد
 الأجل لأنه فسخ ولو كان به كفيل
 لم تعد الكفالة فيها خاتمة ثم ذكر
 لكونها فسخاً فروعا (د) الأول
 أنها (تبطل بعد ولادة المبيعة)
 لتعذر الفسخ بالزيادة المنفصلة بعد
 القبض حقاً للشرع لا قبله مطلقاً
 ابن مالك (و) الثاني (تصح بمثل
 الثمن الأول)

بالذات لا بما دفع وكذا الورق عيب وكذا في الأجرة لو فسخت ولو عقد بدراهم ففسدت ثم تشابها لرد الكاسد
 كذا في البيع نهر (قوله وبالسكوت عنه) المراد أن الواجب هو الثمن الأول سواء سماه أو لا قال في الفسخ
 والاصل في لزوم الثمن أن الأقالة فسخ في حق المتعاقدين وحقيقة الفسخ ليس الرفع الأول كأن لم يكن فثبت
 الحال الأول وثبوته برجوع عين الثمن إلى مال كذا لم يدخل في الوجود غيره وهذا يستلزم تعيين الأول وثني
 غيره من الزيادة والنقص وخلاف الجنس اهـ (قوله ويرد مثل المشروط الخ) ذكر هذا هنا غير مناسب
 لأنه ليس من فروع كونهما فسخا بل من فروع كونهما بيعا ولا ذكره إلا بلي - وغيره في محتررات قوله فيما هو
 من موجبات العقد فقال وكذا لو قبض أردى من الثمن الأول أو أوجد منه يجب رد مثل المشروط في البيع
 الأول كأنه باعه من البائع بمثل الثمن الأول وقال النقيع أبو جعفر عليه رد مثل المقبوض لأنه لو وجب عليه
 رد مثل المشروط للزمه زيادة ضرر بسبب تبرعه ولو كان الفسخ بخيار رؤية أو شرط أو عيب بقضاء يجب رد
 المقبوض اجماعا لأنه فسخ من كل وجه اهـ ومثله في المنع فافهم (قوله ولو تقابلا الخ) قدمناه آنفا عن النهر
 (قوله لم تجز أقالته) مرعاة للوقف والصغير منع وينبغي أن تجوز على نفسه في مسألة البيع كما قدمناه (قوله
 وان شرط غير جنسه) متعلق بما قبل الاستثناء فكان ينبغي تقديمه عليه اهـ ح (قوله أو أكثر منه) أي
 من الثمن الأول أو من الجنس (قوله أو أجله) بأن كان الثمن حالا فأجله المشتري عند الأقالة فإن التأجيل
 يطل وتصح الأقالة وان تقابلا ثم أجله ينبغي أن لا يصبح الاجل عند أبي حنيفة فإن الشرط اللاحق بعد العقد
 يلحق بأصل العقد عنده كذا في القنية جبر لكن تقدم في البيع الفاسد أنه لا يصح البيع إلى قدموم الحاج
 والحصاد والدياس ولو باع مطلقا ثم أجل الهامص التأجيل وقدما أيضا تصحيح عدم الصحاق الشرط الفاسد
 (قوله الامع تعيبه) أي تعيب المبيع عند المشتري فإنها تصح بالاقل وصار المحطوط بازا نقصان العيب
 قهستان (قوله لا أزيد ولا أنقص) فلو كان أزيد أو أنقص هل يرجع بكل الثمن أو ينقص بقدر العيب ويرجع
 بما بقي فليراجع ط قلت الظاهر الثاني لأن الأقالة عند التعيب جائزة بالاقل والمراد في الزيادة والنقصان عن
 مقدار العيب فصار الباقي بمنزلة أصل الثمن فتلغو الزيادة والنقصان فقط ويرجع بما بقي والله أعلم (تنبيه) علم
 من كلامهم أنه لو زال العيب فأقال على أقل من الأول لا يلزم الا الأول بقى لوزال بعد الأقالة هل يرجع المشتري
 على البائع بنقصان العيب الذي أسقطه من الثمن الأول مقتضى كونهما فسخا في حقهما أنه يرجع ونظيره
 ما قدمناه في أوائل باب خيار العيب لو صاحبه عن العيب ثم زال رجع البائع تأمل وفي التنازخانية تعيب
 الجارية بيد المشتري ففعلها أو باقة سماوية وتقابلا ولم يعلم البائع بالعيب وقت الأقالة إن شاء أمضى الأقالة
 وإن شاء رد وان علم به لا خياره اهـ قال الخليل الرمي في حواشي المنع بعد نقله أقول فلو تعذر الرد به لكان
 المبيع هل يرجع بنقصان العيب بمقتضى جعلها بيعا جديدا أم لا لانها فسخ في حقهما الظاهر الثاني اهـ وهذا
 يزيد ما قلنا (قوله قبل الخ) نقله في الجرح عن البناية عن تاج الشريعة ولم يعبر عنه بقبيل ولعل الشارح
 أشار إلى ضعفه لخالفته اطلاق ما في الزيلى والفتح من ثني الزيادة والنقصان مع أن وجه هذا القول ظاهر لأن
 المراد بما يتغابن فيه ما يدخل تحت تقويم المقومين فلو كان المبيع ثوبا حدث فيه عيب بعضهم يقول بنقصه
 عشرة وبعضهم أحد عشر فهذا الدرهم يتغابن فيه نعم لو اتفق المقومون على شيء خاص تعين ثني الزيادة تأمل
 (قوله لا تنفسد بالشرط الفاسد) كشرط غير الجنس أو الأكثر والأقل كما علمت (قوله وان لم يصح تعليقها به)
 مثل له في الجرح بما قدمناه عن البرازية من قول المشتري للبائع ان وجدت مشتريا بأزيد فبعه منه (قوله كما
 سمي) أي قبيل باب الصرف اهـ ح (قوله والرابع الخ) صورته باع زيد من عمرو شيئا مفتولا كتب
 وقبضه ثم تقابلا ثم باعه زيد ثانيا من عمرو قبل قبضه منه جاز البيع لأن الأقالة فسخ في حقهما فقد عاد إلى البائع
 ملكه السابق فلم يكن بائعا ما شاء قبل قبضه (قوله ولو كان) أي عقد المقابلة (قوله لبطل) أي فسد
 وبه عبر الحنف ووجهه أنه باع المفتول قبل قبضه ط (قوله كبيعته من غير المشتري) أي كالأول باعه البائع
 المذكور من غير المشتري قبل قبضه من المشتري فيفسد البيع لكون الأقالة بيعا جديدا في حق ثالث فصار بائعا
 ما شاء قبل قبضه بخلاف ما إذا باعه من المشتري لما علمت (قوله جاز قبض المكيل والموزون) المراد جواز
 التصرف به ببيع أو كل بلا إعادة كيله أو وزنه ولو كانت الأقالة بيعا لم يجز ذلك كما سياتي في باب وقوله

وبالسكوت عنه) ويرد مثل
 المشروط ولو المقبوض أجود
 أو أرد أو تقابلا وقد كسدت رد

الكاسد (الأذباغ المتولى

أو الوصي للوقف أو للع غير شيا

بأكثر من قيمته أو اشتريا شيئا بأقل

منها للوقف أو للع غير لم تجز أقالته

ولو غسل الثمن الأول وكذا

المأذون كالمز (وان) وصلية

(شرط غير جنسه أو أكثر منه أو)

أجله وكذا في (الأقل الاسع

تعيبه) فتكون فسخا بالاقل لو

يتدر العيب لا أزيد ولا أنقص قبل

الابتدأ ما يتغابن الناس فيه

(و) الثالث (لا تنفسد بالشرط

الفاسد (وان لم يصح تعليقها به)

كاسيبي (و) الرابع (جاز للبائع

بيع المبيع منه) ثانيا ببعدها

(قبل قبضه) ولو كان بيعا في حقهما

لبطل كبيعته من غير المشتري عيني

(و) الخامس (جاز قبض المكيل

والموزون منه) بعدد (بلا إعادة

كيله ووزنه) السادس (جارية

المبيع منه بعد الأقالة

منه أى من المشتري متعلق قبض (قوله قبل القبض) متعلق بهبة وفائده انه لو كانت الاقالة بيعا انسخ لان البيع ينسخ بهبة المبيع للبائع قبل القبض كفى الجروا اذا انسخ لم تنسخ الهبة (قوله يبيع فى حق ثالث) انما كانت منه فسخا فى حقهما لانها تنبى عن النسخ والرفع ويباعى فى حق الثالث ضرورة انه ثبت به مثل حكم البيع وجرا لا يقتضى الصيغة فقبل عليه لعدم ولا يتسما على غيرهما كما فى الزيلعى وتوضيحه فى الشربلية عن الجوهرية (قوله بلفظ الاقالة) أى صريحا وخمنا لا يقد تكرر بالتعاطى كما مر فالمراد الاحتراز عما لو كانت بلفظ فسخ ونحوه أو يبيع (قوله فى غير العقار) أى فى المنقول لانه لا يجوز بيعه قبل قبضه أما فى العتار فهى بيع مطلقا لجواز بيعه قبل قبضه وما ذكره الشارح من كونها يباع بعد القبض فسخا قبله هو ما جزم به الزيلعى وذكر فى الجرع البدائع أن هذا رواه عن أبي حنيفة قال وظاهره ترجيح الاطلاق اه وبؤيده ما فى الجوهرية من انه لا خلاف بينهم انها يبيع فى حق الغير سواء كانت قبل القبض أو بعده وجعله على العقار بعيد فليأتل (قوله لم يجعل بيعا تنافا) اعمالا لموضوعه المغرى ط عن الدرر (قوله ولو بلفظ البيع) كما لو قال البائع لبعنى ما اشتريت فقال بعت كان يباع بحر (قوله فبيع اجماعا) أى من أبى يوسف ومنهم ما يجرى فيها حكم البيع حتى اذا دفع السلعة من غير بيان الثمن كان يباع فاسدا ط وكذا يفسد لو كان المبيع منقولا قبل قبضه وما فى ح من انما يبيع لوبعد القبض ولا يفسخ لئلا يلزم بيع المنقول قبل قبضه فقهه أن هذا التفصيل فى لفظ الاقالة والكلام فى لفظ البيع فافهم ولا يرد ما قدمناه عن البرازية من أن المشتري لو قال للبائع بعه لنفسك فلو باع جاز وانسخ الاول لان المراد بالبيع هنا أن يبيعه المشتري للبائع وفيما مر اذنه بالبيع لنفسه يقتضى تقدم الاقالة كما قدمناه (قوله وغيرته) أى مرة كونها يباعى فى حق ثالث (قوله فلم الشفع الشفعة) قيد به لتظهر فائدة كونها يباعا والاول لم يسل بأن أقال قبل أن يعلم الشفع بالبيع فله الاخذ بالشفعة أيضا ان شاء بالبيع الاول وان شاء بالبيع الحاصل بالاقالة تأمل رملى (قوله قضى لهما) أى اذا طهر باعده لهما بالمقابلة (قوله والثانى لا يرد الخ) أى اذا باع المشتري المبيع من آخر ثم تقايلا ثم طلع على عيب كان فى يد البائع فأراد أن يردّه على البائع ليس له ذلك لانه يبيع فى حقه فكأنه اشتراه من المشتري بجر فالثالث هنا هو البائع الاول وهذه كفى الشربلية حيلة للشراء بأقل مما باع قبل فقد غنه (قوله لانه) أى الموهوب له لما تقابل مع المشتري منه صار كالمشتري من المشتري منه فكأنه عاد اليه الموهوب بملك جديد وذلك مانع من رجوع الواهب فى هبته فالثالث هنا هو الواهب (قوله والرابع المشتري الخ) صورته اشتري شيئا فقبضه قبل نقد الثمن فباعه من آخر ثم تقايلا وعاد الى المشتري ثم ان البائع اشتراه من المشتري بأقل من الثمن قبل النقد جاز ويجعل فى حق البائع كانه ملكه بسبب جديد فتح (قوله اذا رد تعيب بلا قضاء اقالة) أى والاقالة يبيع جديد فى حق الفقير فيكون بالبيع الاول مستهلكا للعروض فتجب الزكاة ولو كانت الاقالة فسخا فى حق الفقير لا ترفع البيع الاول وصار كانه لم يبيع وقد هلكت العروض فلا تجب الزكاة اه ح وعن هذا قبل المصنف بكون العبد للخدمة اذ لو كان للتجارة لم يكن البيع استملا كما فاذا هلكت العروض بعد الرد لم تجب زكاتها وكذا قيد بكون الرد بغير قضاء لانه بالقضاء يكون فسخا فى حق الكل فكأنه لم يصدر بيع فلا تجب زكاتها ولا كنهان بعده أفاده ط بئى شئ وهو أن كون الاقالة يباعى فى حق ثالث شرطه كونها بلفظ الاقالة كما قدمناه والرد بلا قضاء ليس فيه لفظها والجواب أن هذا الرد اقالة حكما وليس المراد خصوص حروف الاقالة كما بينها عليه فيما مر فتدبر (قوله التقابض فى الصرف) لما مر من أن قبض يبدله شرط فى صحته قال فى الفتح لانه مستحق الترفع فكان يباع جديدا فى حق الشرع (قوله ووجوب الاستبراء) أى اذا اشترى جارية وقبضها ثم تقايلا البيع نزل هذا التقابل منزلة البيع فى حق ثالث حتى لا يكون للبائع الاول وطوؤها الابعدا الاستبراء سوى عن ابن مالك (قوله لانه حق الله تعالى) علة للمألتين (قوله والاقالة بعد الاجارة والرهن) أى لو اشترى دارا فأجرها أو رهنها ثم تقابل مع البائع ذكر فى التهرأخذا من قولهم انها يبيع جديدا فى حق ثالث انما اتوقف على اجارة المهرن أو قبضه دينه وعلى اجارة المستأجر (قوله فالمرن ثالثهما) الاولى زيادة المستأجر (قوله فهى تسعة) يراد ما قدمناه فى قوله أما لو وجب بشرط زائد كانت يباع جديدا فى حقهما أيضا الخ وقد مر أن من فروع ذلك ما ذكره بعده من قوله ويرد مثل المشروط ولو المقبوض أجود

قبيل القبض) ولو كان يباعى

حتيما لما جاز كل ذلك (و) انما

(هى يبيع فى حق ثالث) أى لو بعد

القبض بلفظ الاقالة فلو قبله فهى

فسخ فى حق الكل فى غير العقار

ولو بلفظ مفاسحة أو متاركة أو راد

لم يجعل بيعا تنافا ولو بلفظ البيع

فبيع اجماعا وغيره فى مواضع

(ف) الاول (لو كان المبيع عقارا

فلم الشفع الشفعة ثم تقايلا ففى

لهما) لكونها يباع جديدا فكان

الشفيع ثالثهما (و) الثانى (لا يرد

البائع الثانى على الاول بميب علمه

بعدها) لانه يبيع فى حقه

(و) الثالث (ليس الواجب الرجوع

اذا باع الموهوب له الموهوب من

آخر ثم تقايلا) لانه كالمشتري من

المشتري منه (و) الرابع (المشتري

اذا باع المبيع من آخر قبل نقد الثمن

جاز للبائع شراءه منه بالاقل

(و) الخامس (اذا اشترى بعروض

التجارة عبد للخدمة بعد ما حال

عليها الخول ووجده عيبا فرده بغير

قضاء أو استرد العروض فهلكت

فى يده لم تسقط الزكاة)

فالفقير ثالثهما اذا رد تعيب بلا قضاء

اقالة وزير التقابض فى الصرف

ووجوب الاستبراء لانه حق الله

تعالى قاله ثالثهما صدر الشريعة

والاقالة بعد الاجارة والرهن

فالمرن ثالثهما نهر فهى تسعة

(و) ان ذمة (يجمع صحتهم اهلاك
المبيع) ولو حكي كافي (لا انهم)
ولو في بدل الصرف (وهلاك
بعضه يمنع) الاقالة (بشره)
اعتبار الجزء بالكل وليس منه
ما لم يشرى صابوا بخف تقايلا
لقاء كل المبيع فتح (واذا هلك
احد المدينين في المتباينة) وكذا
في السلم (صحت) الاقالة (في الباقي
منه ما وعل المشتري قيمة الهالك
ان قيميا ومثلا ان مثليا ولو هلكا
بطلت) الا في الصرف (تقايلا فابق
العبد من يه المشتري ويحزن
تسليمه اودك المبيع بعد ما قبل
القبض بطلت) بزانية (وان اشترى)
أرضاً مشجرة فقطعه أو (عبدا
فقطعت يده وأخذ أرضها ثم تقايلا
صحت ولزمه جميع الثمن ولا شيء
لبائع من ارش الشجر والبدان
عالمه) بقتل اليد والشجر (وقت
الاقالة وان غير عالم شريين الاخذ
بجميع ثمنه او الترك) قنية وفيها
شري أرضاً من روعة ثم حصده ثم
تقايلا صحت في الارض بخصتها
ولو تقايلا بعد ادراكه لم يميز وفيها
تقايلا ثم علم أن المشتري كان وطني
المبيعة ردّها وارأخذ ثمنها وفيها مؤنة
الرد على السائق مطاقا (ونصح
اقالة الاقالة ولو تقايلا المبيع ثم
تقايلا لا) اي الاقالة (ارتفعت
وعدم البيع

أو ردّي (قوله ويمنع صحتهم اهلاك المبيع) لما ستر أن من شرطها بقاء المبيع لانها ردع العقد والمبيع متحدان
وكذا اهلاكه بعد الاقالة وقبل التسليم يظلها كما يأتي وقد منعنا عن الخلاصة أن ما يمنع الرد بالعيب يمنعها (قوله
كافي) تمثيل لهلاك حكمي لا يأتى قبل الاقالة أو بعد ما لم يقدر على تسليمه (قوله ولو في بدل الصرف) لأن
المعقود عليه الذي وجب لكل واحد منهما بذمة صاحبه وهذا باق نهر والاولى أن يقول ولو في بدل الصرف
وكأنه نظر الى أن لنظير بدل مكره مضافة قتم (قوله وهلاك بعضه) اي بعض المبيع كما يأتي تصويره في قوله شري
أرضاً من روعة الخ (قوله اعتبارا للجزء بالكل) يعني هلاك الكل كما منع في الكل فهلاك البعض يمنع في البعض
وفيه اشارة الى أنه لو قابله في بعض المبيع وقبله صح وبه صرح في الحاوي سائحان وقدما قول الباب عبارة
الحاوي (قوله وليس منه) اي من هلاك البعض فليس له أن ينتقص شيئا من الثمن لحفاظه ط (قوله في
المتباينة) بالياء المشناة القنية وهي بيع عين بعين كأن يباع عبدا بجارية فهلاك العبد في يد بائع الجارية ثم أنقلا
البيع في الجارية وجب رد قيمة العبد ولا تبطل بهلاك أحدهما بعد وجودهما لأن كل واحد منهما ما يبيع فكلان
المبيع قائما وتما في العناية (قوله وكذا في السلم) قال في البحر ثم اعلم انه لا يرد على اشتراط قيام المبيع لصحة
الاقالة اقالة السلم قبل قبض المسلم فيه فانها صحيحة سواء كان رأس المال عينا أو دينا وسواء كان قائما في يد المسلم
اليه او هالكاً لأن المسلم فيه وان كان ديناً حقيقة فله حكم العين حتى لا يجوز الاستبدال به قبل قبضه واذا صحت
فان كان رأس المال عبارة وان كانت هالكاً رد المثل ان كان مثليا والقيمة ان كان قيميا وكذا اقالته بعد قبض
المسلم فيه ان كان قائما ويرد رب السلم عين المقبوض لكونه متعينا كذا في البدائع اه ح (قوله ولو هلكا)
اي البدلان (قوله الا في الصرف) فهلاك بدليه لا يبطل الاقالة لما ستر أن المعقود عليه ما في ذمة كل من
المتعاقدين (قوله تقايلا فابق العبد) أراد به أن الهلاك كما يمنع ابتداء الاقالة يمنع بقاءها اه ح وبه صرح
في البحر (قوله اودك المبيع) اي حقيقة لأن الباقي هلاك لكنه حكمي والحاصل أن قول المصنف ويمنع
صحتهم اهلاك المبيع لا يختص بكون الهلاك قبل الاقالة بل مثله ما اذا كان الهلاك حقيقة أو حكما بعد الاقالة قبل
التسليم الى البائع ونص عبارة البرازية هلك المبيع بعد الاقالة قبل التسليم بطلت اه ثم رأيت الرمي في حاشية
البحر نقل هذه العبارة عن البرازية ونقلها أيضا بعينها عن مجمع الفتاوى وعن مجمع الرواية شرح القدوري عن شرح
الطحاوي ثم قال ومثله في كثير من الكتب اه وبه سقط ما قيل ان هذه العبارة ليست في البرازية بل ذكرها
في البحر بلا عزو وبدون قوله قبل القبض اه فافهم (قوله بزانية) عزو لقوله تقايلا الخ به به على أنه ليس من
مسائل المتون (قوله مشجرة) في القاموس أرض شجرة ومشجرة شجرة كثيرة الشجر اه فهي بفتح الميم
والجيم والراء كما يقال أرض مسبعة على وزن مرحلة كثيرة السباع كما في القاموس أيضا فافهم (قوله فقطعه)
اي المشتري والضمير للشجر المعلوم من شجرة ط (قوله من ارش الشجر واليد) في المصباح ارش الجراحة
ديتها واصل الفساد ثم استعمل في نقصان الاعيان لانه فساد فيها اه فالمراد هنا بدل الفساد أي بدل نقصان
المبيع فافهم (قوله قنية) عزو لقوله وان اشترى الخ وقد نقل ذلك عنها في البحر ثم قال ورقم برقم آخر
الاشجار لا تسلم للمشتري وللبائع أخذ قيمتها منه لانها موجودة وقت البيع بخلاف الارش اي ارش البدقانه
لم يدخل في البيع اصلا لا قصدا ولا ضمنا اه قال الخياط الرمي وعليه فكل شيء موجود وقت البيع للبائع أخذ
قنينة دخل ضمنا وقصدا وكل شيء لم يدخل اصلا لا قصدا ولا ضمنا ليس للبائع أخذه وينبغي ترجيح هذا لما فيه من
دفع الضرر عنه اه (قوله صحت في الارض بخصتها) الفرق بينه وبين الشجر أن الشجر يدخل في بيع الارض
بما بخلاف الزرع كما في البحر اه ح اي ان الزرع لا يدخل في بيع الارض الا اذا نص عليه فيكون بعض المبيع
فله حصص من الثمن بخلاف الشجر وعلى النقل الاخر عن القنية لا فرق بينهما (قوله ولو تقايلا بعد ادراكه)
اي في يد المشتري لم يجر لأن العقد انما ورد على التفصيل دون الخطئة بجرع القنية اي والخطئة زيادة منفصلة
متولدة وهي مانعة كما قد مناه عن جامع الفصولين (قوله ردّها وارأخذ ثمنها) اي لذلك وقد مناه أن ما يمنع الرد
بالعيب يمنع الاقالة وقدّم المصنف في خيار العيب انه لو طي الجارية أو قبلها أو مسها بشهوة ثم وجد بها عيبا
لم يردّها مطلقا اي ولو ثيبا (قوله وفيها مؤنة الرد على البائع مطلقا) لانه عاد الى ملكه كثرية ردّه عليه قال القاضي
بيدع الدين سواء تقايلا بخصرة المبيع او بغيبته اه مخ وهذا معنى قوله مطلقا وان لم يذكر في عبارة القنية

فقط ما قيل ان الصواب استناطه فافهم (قوله الاقالة السلم) اى قبل قبض المسلم فيه فلو بعده صحت كما تعرفه
 (قوله لكون المسلم فيه ديناً سقط) اى بالاقالة فلو انسخت الاقالة لكان حكم انفساخها عود المسلم فيه
 والساقط لا يحتمل العود بخلاف الاقالة في البيع لانه عين فامكن عوده الى ملاك المشتري يمر من باب السلم
 (قوله رأس المال) اى مال السلم (قوله كهبوبها) اى حكمه بعدها حكمه قبلها وفيه ادخال الكاف على
 ضمير الرفع المنفصل وهو مختص بالضرورة وكذا قوله كقبليها فيه أن الظروف التي تقع غايات لا تجزى الا عن حوى
 (قوله فلا تصرف فيه) اى بنمو بيع وشركة قبل قبضه فلا يجوز لب السلم شراء شئ من المسلم اليه رأس المال
 بعد الاقالة قبل قبضه اى قبل قبض رب السلم رأس المال من المسلم اليه وهذا في السلم الصحيح فلو فاسد اجاز
 الاستبدال كسائر الديون كما ذكره الشارح في بابيه وفيه كلام سيبأى هناك (قوله الا فى مسألتين) استثناء من
 قوله كهبوبها (قوله لو اختلفا فيه) اى في رأس المال بعدها اى بعد الاقالة يعنى وقبل تسليم المسلم فيه لما في
 سلم الجرعن الأخيرة لو تفايلا بعد ما سلم المسلم اليه المسلم فيه ثم اختلفا في رأس المال بخلاف الاقالة المسلم فيه عين فائمة
 وليس بدین فالاقالة هنا تحتتمل التسخيم قصدا اه وهذا صريح في أن اقالة الاقالة في السلم جائزة ولو بعد قبض
 المسلم فيه (قوله فلا تخالف) بل القول فيه قول المسلم اليه ذخيرة بخلاف ما قبلها ط عن أبى السعود قال ح
 لأن الخالف باعتبار أن اختلافهما في رأس المال اختلاف في نفس العقد ولا عقد بعد الاقالة (قوله ولو تفرقا
 قبل قبضه) اى قبض رأس مال السلم بعد الاقالة جاز لأن قبضه شرط حال بقاء العقد لا بعد اقالته (قوله الا فى
 الصرف) استثناء منقطع اه ح لأن اصل الكلام في رأس المال فالاولى أن يقول بخلاف الصرف فان
 الحاصل أن رأس المال في السلم بعد الاقالة لا يجوز الاستبدال به ولا يجب قبضه في مجلسها وبديل الصرف بالعكس
 فان قبضه في مجلس الاقالة شرط انحتمل ويجوز الاستبدال به قال في البحر من السلم ووجه الفرق أن القبض في
 مجلس العقد في البدلين ما شرط لعينه بل للتعين وهو أن يصير البديل معيناً بالقبض صيانة عن الافتراق عن دين
 بدین ولا حاجة الى التعيين في مجلس الاقالة في السلم لانه لا يجوز استبداله فتعود اليه عينه فلا تقع الحاجة الى
 التعيين بالقبض فكان الواجب نفس القبض فلا راعى له المجلس بخلاف الصرف لأن التعيين لا يحصل
 الا بالقبض لأن استبداله جائز فلا بد من شرط القبض في مجلس التعيين اه وحاصله أن السلم لما لم يجز
 الاستبدال به قبل قبضه لم يلزم قبضه في مجلس الاقالة لأن التعيين موجود بخلاف الصرف فانه لما جاز استبداله
 لزم قبضه ليحصل التعيين (قوله اختلف المتابعان الخ) كان الاولى ذكر هذه المسألة في باب البيع الفساد
 ولكن مناسبتها هنا ذكر المسألة المستنائة (قوله فالقول لم تدعى البطلان) لأن انعقاد البيع حادث والاصل عدمه
 اه ح فهو منكر لاصل العقد (قوله لم تدعى الصحة) لان ما لم تدعى على العقد كان الظاهر من اقامه ما عليه
 صحته اه ح ولأن مدعى الفساد يدعى حق الفسخ وخصمه يشكر ذلك والقول للمكر ط ولو برهننا بالبينة بينة
 الفساد وهذا الرواى الفساد بشرط فاسد او اجل فاسد باق الروايات وان كان لمعنى في صلب العقد بأن ادعى
 انه اشتراه بألف درهم وبرطل خمر والاخر يدعى البيع بألف درهم فيه روايتان عن أبى حنيفة في ظاهر الرواية
 القول لم تدعى الصحة أيضاً والبينة بينة الاخر كما في الوجه الاول وفي رواية القول لم تدعى الفساد خاتمة ولم يذكر
 هنا لما لو اختلفا في انه تلجئة أو جدوا واختلفا في أنه بات أو وفاء لانه سيد كذلك آخر باب الصرف (قوله قلت
 الا فى مسألة) الاستثناء من صاحب الاشياء وعزافها المسألة الى الفسخ (قوله وادعى البائع الاقالة) اى به كما
 في الفسخ والطاهر أن الضمير في به عائداً الى الأقل المذكور لا الى الثمن فصوره المسألة اشترى زيد من عمرو ثوباً بألف
 ثم رد زيد الثوب اليه قبل نقد الثمن وادعى انه باعه منه قبل النقد تسعين وفسد البيع بذلك وادعى البائع انه رده
 اليه على وجه الاقالة بالتسعين فالقول لزيد المشتري اى مع يمينه في انكار الاقالة كما في الفسخ ووجهه كما قال
 الحوى أن دعوى الاقالة تستلزم دعوى صحة البيع لانها لا تكون الا فى الصحيح اه قلت لكن تقدم انها يجب
 في عقد مكرره فغاسد مع ما فيه من الكلام ويظهر لى أن وجهه هو أن المشتري لما ادعى بيعه بالتسعين لم يجب له
 غير ما وادعى الاقالة يدعى أن الراجب المانة لأن الاقالة ان كانت بجائنة فظاهروا ان كانت بتسعين فلانها لا تكون
 الا بمثل الثمن الاول وان شرط أقل منه كما مر فقد صار مكرراً للمشتري بالعشرة والمشتري يكذب فلغاً كلام مدعى
 الاقالة تأمل (قوله ولو بعكسه) بأن ادعى زيد المشتري الاقالة وادعى عمرو البائع انه اشتراه من المشتري

(الاقالة السلم) فأنتم لا تقبل الاقالة
 لكون المسلم فيه ديناً سقط والساقط
 لا يعود أشباه وفيها رأس المال
 بعد الاقالة كهبوبها فلا تصرف
 فيه بعدها كقبليها الا فى مسألتين
 لو اختلفا فيه بعدها فلا تخالف
 ولو تفرقا قبل قبضه جاز الا فى
 الصرف وفيها اختلف المتابعان
 في الصحة والبطلان فالقول لم تدعى
 البطلان وفي الصحة والفساد تدعى
 الصحة قلت الا فى مسألة اذا ادعى
 المشتري بيعه من بائعه بأقل من
 الثمن قبل النقد وادعى البائع
 الاقالة فالقول للمشتري مع دعواه
 الفساد ولو بعكسه

مطلب

في اختلافهما في الصحة والفساد
 او في الصحة والبطلان

تسعين (قوله تحالفا) وجهه ان المشتري بدعواه الاقالة يدعى أن الثمن الذي يستحقه بالرد مائة والبائع بدعواه الشراء بالتسعين يدعى أن الثمن الواجب ردّه لانه مشتري تسعون فنزل اختلافهما فيما يجب تسليمه الى المشتري بمنزلة اختلافهما في قدر الثمن الموجب لتحالف بالنسب والافالمائة التي هي الثمن الاول انما ترد الى المشتري بحكم الاقالة في البيع الاول وهي غير الخسائر التي هي الثمن في البيع الثاني أفاده النجوى قلت وقيل ان الكلام فيما قبل تعدد المشتري الثمن وأيضاً مسألة التحالف عند اختلاف المتبايعين ورد به النص على خلاف القياس فكيف يقاس علمه غير هاهنا عدم التماثل والذي يظهر لي أن المسألة مفترقة على قول أبي يوسف ان الاقالة تسع لافسخ وحينئذ قد توافقا على البيع الحادث لكن المشتري يدعيه بوجه الاقالة والواجب فيها مائة والبائع يدعيه بالبيع بالاقلة وذلك اختلاف في الثمن في عقد حادث والله اعلم فأفهم (قوله بشرط قيام المبيع الخ) هذا شرط التحالف مطلقاً قال في الاشباه بشرط قيام المبيع عند الاختلاف في التحالف الا اذا استهلك في يد البائع غير المشتري كما في الهداية اه فانه اذا استهلكه غير المشتري تكون قيمة العين قائمة مقامها وما اذا استهلكه المشتري في يد البائع نزل قابض واستغنى الاقالة وكذا اذا استهلكه أحد في يده لفقده شرط الصحة وهو بقاء المبيع ومحل عدم التحالف عند هلاك المبيع اذا كان الثمن ديناً ما اذا كان عيناً بأن كان العقد متباينة وهلاك أحد العوضين فانهما يتماثلان من غير خلاف لان المبيع في أحد الجانبين قائم ويرتفع الهالك أو قيمته والمصير الى التحالف فرع العجز عن اثبات الزيادة بالبنية ونحوها في حاشية الاشباه لابن السعدي ط (قوله نزل) بضم النون والراي والمراد غرضه اه ح (قوله لم تصح) تمام عبارة الخلاصة وكذا اذا هلك الزيادة المتصلة او المنفصلة او استهلكها أجنبي اه اقول ينبغي تقييد المسألة بما اذا حدثت هذه الزيادة بعد القبض أم قبله فلا تمنع الاقالة كما في الرد بالعيب تأمل وفي التارخانية ولو اشترى أرضاً فيها مثل فأكل الثمر ثم تقابلا قالوا انه تصح الاقالة ومعناه على قيمته الآن برضى البائع أن يأخذها كذلك اه رمي على المنع وبما ذكره من التقييد يدفع ما يوتهم من منافاة ما في الخلاصة لما مر من أن دلاله لبعضه يمنع الاقالة بتدبر والماتر في قوله شري أرضاً من روعة الخ ومثله مسألة التارخانية المذكورة ويؤيده ما قدمناه من أن الزيادة المنفصلة المتولدة تمنع لو بعد القبض والله سبحانه اعلم

* (باب المراجعة والتولية) *

وجه تقديم الاقالة عليهما أن الاقالة بمنزلة المفرد من المركب لانها انما تكون مع البائع بخلاف التولية والمراجعة فانهما أعظم من كونهما مع البائع وغيره ط وأيضاً الاقالة متعلقة بالمبيع لا بالثمن وإذا كن من شروط اقيام المبيع والتولية والمراجعة متعلقان أصالة بالثمن والاصل هو المبيع (قوله لما بين الثمن الخ) قال في الغاية لما فرغ من بيان انواع البيوع اللازمة وغير اللازمة كالبيع بشرط الخيار وكانت هي بالنظر الى جانب المبيع شرع في بيان انواعها بالنظر الى جانب الثمن كالمراجعة والتولية والربا والصرف وتقديم الاول على الثاني لاصالة المبيع دون الثمن اه ط عن الشبلي (قوله ولم يذكر المساومة) هي البيع بأي ثمن كن من غير نظر الى الثمن الاول وهي المعتادة (قوله والوضعية) هي البيع بمثل الثمن الاول مع نقصان يسير اتقاني وفي البحر هي البيع بأقل من الاول وقد مرنا اول البيوع عن البحر خامساً وهو الاشتراك اي أن يشرك غيره فيما اشترى اي بأن يبيعه نصفه مثلاً لكنه غير خارج عن الاربعة (قوله وشرايع مملوكه بما قام عليه وبفضل) عدل عن قول الكثر هو بيع بثن سابق لما أورد عليه من أنه غير مطرد ولا منعكس اي غير مانع ولا جامع أما الاول فلا من شري ذاتياً بالدرام لا يجوز له بيعها امر ابعة وكذا من اشترى شيئاً بثن نسبته لا يجوز له أن يراجعه عليه مع صدق التعريف عليهما وأما الثاني فلا أن المصوب الا بقاء اذا عايد بعد القضاء بالقيمة على الغاصب جاز بيع الغاصب له امر ابعة بأن يقول قام على بكذا ولا يصدق التعريف عليه لعدم الثمن وكذا الورقم في الدوب مقدارا ولو ازيد من الثمن الاول ثم راجعه عليه جاز كما سيأتي بيانه عند ذكر الشارح له وكذلك لو ملكه بهبة او ارث او وصية وقومه قيمة ثم راجعه على تلك القيمة ولا يصدق التعريف عليه لكن اجيب عن مسألة الدنانير بأن الثمن المطلق فيقيد أن مقابله مبيع متعين ولذا قال الشارح من العروض ويأتي بيانه وعن مسألة الاجل بأن الثمن

تحالفا بشرط قيام المبيع الا اذا استهلك في يد البائع غير المشتري ورأيت معزياً للخلاصة باع كرماسله فأكل مشترية نزله سبعة ثم تقابلا لم تصح

* (باب المراجعة والتولية) *

لما بين الثمن شرع في الثمن ولم يذكر المساومة والوضعية لظهورهما (المراجعة) مصدر راجع وشيرعا (بيع مملوكه)

مقابل بشئين اى بالمبيع وبالاجل فلم يصدق في احدهما انه بمن سابق وقول الجرائه لا يرد لجوازها اذ ادين
 أنه اشتراة نسبته رده في الثمن بأن الجواز اذ ادين لا يختص بذلك بل هو في كل ما لا تجوز فيه المراجعة كما لو اشترى
 من اصوله او فروعه جاز اذ ادين كما سياتى وعن مسائل العكس بأن المراد بالثمن ما قام عليه بالخيانة وتماه في
 الثمن فكان الاولى قول المصنف بما للدور بيع مامله الخ لعدم احتياجه الى تحرير المراد ولانه لا يدخل فيه
 مسألة الاجل لانه اذ المبيع الاجل لم يصدق عليه أنه يبيع مامله كما قام عليه لما علمت (قوله من العروض)
 احتراز عما ذكرنا من أنه لو شري دنانير بدراهم لا يجوز له بيعها مراجعة كما في الزيلى والجبر والنهر والفتح
 وعمله في الفتح بأن بدلى الصنف لا يتبعينان فلم تكن عين هذه الدنانير متعينة لتلزم مبيعها اهـ لكن هذا
 وارد على تعريف المصنف اذ دلالة فيه عليه بخلاف تعريف الكثر وغيره فان قوله بالثمن السابق دليل على
 أن المراد بمامله المبيع المتعين لان كون مقابله ثمن مطلقا يفيد أن مامله بالضرورة مبيع مطلقا كما في الفتح
 وقول المصنف بما قام عليه ليس المراد به الثمن لما مر فلذا زاد الشارح قوله من العروض تقيما للتعريف (قوله
 ولو بهية الخ) تعميم لقوله مامله أشار به الى دخول هذه المسائل فيه كما علمت (قوله فانه اذا ثمنه الخ)
 جواب اذا قوله جاز وعدل عن قول غيره وقومه قيمة ليشمل المثلى وحاصله أن ما وهب له ونحوه مما لم يملكه بعد
 معاوضة اذا قدر ثمنه ونظم اليه مؤنه مما يأتى يجوز له أن يبيعه مراجعة وكذا اذا رقبه على ثوب رقا
 كما مر قال في الفتح وصورة المسألة أن يقول قيمته كذا اورقه كذا فاراجعك على القيمة او الرقبه اهـ وظاهره انه
 لا يقول قام على بكذا وبه صرح في البحر في الرقبه والظاهر أن الهبة ونحوها كذلك وحينئذ لا يدخل ذلك
 في كلام المصنف تأمل ويأتى تمامه هذا وقال ح ان قول الشارح فانه اذا ثمنه أخرج به بعض التعريف عن
 كونه تعريفافوضر الفضل بما يضمن فصار مجموع المتن مع الشرح عبارة المبسوط وهي عبارة مستقيمة ذاتها
 لكن بقي تعريف المراجعة يبيع مامله فقط وهو تعريف فاسد لكونه غير مانع اهـ اى لان قوله بما قام عليه جزء
 التعريف وكذا قوله وبفضل فان مراده به فضل الربح لتحقق المراجعة والا كان العقد تولية وأما فضل المؤنة فانه
 يضمن الى ما قام عليه لكن لما كانت عبارة المتن في نفسها تعريفا تاما اكتفى بها ولقصدا الاختصار أخذ بعضها
 وجعله بياناً لتصوير مسألة الهبة ونحوها تأمل (قوله وان لم تكن من جنسه) اى وان لم تكن المؤنة المخضومة
 من جنس المبيع ط قلت والاظهر كون المراد من جنس الثمن بقرينة ما بعده تأمل (قوله ونحوه) اى
 كصباغ وطراز (قوله ثم باعه مراجعة) اى بزيادة ربح على تلك القيمة التي قوم بها الموهوب ونحوه مع ضم المؤنة
 اليها لان كلامه في ذلك بخلاف ما كان اشتراة بمن فانه يراجع على ثمنه لا على قيمته فافهم (قوله جعله واليا)
 فكان البائع جعل المشتري واليا فيما اشتراه نهر اى جعل له ولاية عليه وهذا البدء مناسبة المعنى الشرعى
 للمعنى اللغوى (قوله يبيعه بثمنه الاول) قد علمت أن المصنف عدل في تعريف المراجعة عن التعبير بالثمن
 الاول الى قوله بما قام عليه لدفع الاراد السابق خاف من وقوع فيه ثانياً فكان المناسب أن يقول والتولية يبيعه
 كذلك بلا فضل (قوله ولو حكا) ادخل به ما مر في قوله ولو بهية الخ فانه يوليه بقيمته لكونه لم يملكه بمن (قوله
 يعنى بقيمته) تفسير للثمن الحكيم لا لقوله بثمنه كما لا يخفى ح (قوله وعبر عنها به) اى بالثمن حيث اراد به ما يبيع
 القيمة حتى صار عبارة عنه وعنها فافهم (قوله لانه الغالب) اى الغالب فيما يملكه الانسان انه يكون بمن
 سابق (قوله كون العروض) اى السكائن في العقد الاول اهـ ح وهو مامله به المبيع نهر (تنبيهه)
 المستفيد من التعريف أن المعتبر ما وقع عليه العقد الاول دون ما وقع عوضا عنه فلو اشترى بعشرة دراهم فدفع
 عنها ديناراً او ثوباً بقيمته عشرة أو اقل أو أكثر فأس المال العشرة لا الدينار والثوب لان وجوبه بعقد آخر وهو
 الاستبدال فتح ولو كان المبيع مثلاً فراجع على بعضه كقفير من قفيرين جاز لعدم التفاوت بخلاف القبي وتام
 تعريفه في شرح النجوع وفي المخط لو كان ثوباً ونحوه لا يبيع جزءاً منه معبلاً انقسامه باعتبار القيمة وان باع جزءاً
 شائعاً جاز وقيل يقصد بجزء (قوله مثلاً) كالدرهم والدنانير والمكيل والموزون والعددي المتقارب أما اذا
 لم يكن له مثل بأن اشترى ثوباً بعدد مقاضة مثلاً فراجعه اذ لو كان يباع بقيمة عدل صفته كذا بقيمة عبد ابتداء
 وهي محمولة فتح ونهر (قوله أو قيمياً مملوكاً لمشتري) صورته اشترى زيد من عمرو عبداً بثوب ثم باع العبد
 من بكر بذلك الثوب مع ربح او لا والحال أن بكر كان قد ملك الثوب من عمرو وقبل شراء العبد أو اشترى

من العروض ولو بهية أو وارث
 أو وصية أو عصب فانه اذا ثمنه
 (بما قام عليه وبفضل) مؤنة
 وان لم تكن من جنسه كأجر قصار
 ونحوه ثم باعه مراجعة على ذلك
 القيمة جاز مبسوط (والتولية)
 مصدرولى غيره جعله والياً
 وشرعاً (يبيعه بثمنه الاول) ولو حكا
 يعنى بقيمته وعبر عنها به لانه الغالب
 (وشرط صحتهما كون العروض
 مثلياً أو قيمياً) مملوكاً لمشتري

قوله ملك الثوب من عمرو والذى في
 عبارة ح من زيد هنا وفيما بعده
 وصوابه من عمرو وكذا قلنا اهـ منه

العبد بالتوب قبل أن يملكه من عمرو فأجازه بعده فلا شك أن التوب بعد الإجازة صار مملوكا للبكر المشتري فيتناول
قول المتن أو مملوكا للمشتري اهـ فهذه الصورة مستثناة مما لا مثل له (قوله وكون الربح شيئا معلوما)
تقدير لفظ الكون هو مقتضى نصب المصنف قوله معلوما ووقع في عبارة المجمع مرفوعا حيث قال ولا يصح ذلك
حتى يكون العوض مثلا أو مملوكا للمشتري والربح مثلي معلوم ومثله في الغرر وسرّح في شرحه الدرر بأن
الجملة حالية وكذلك قال في البحر أن قوله أي المجمع والربح مثلي معلوم شرط في القبي المملوك للمشتري
كما لا يخفى اهـ وتبعه في المنع فقد ظهر أن هذا ليس شرطا مستقلا بل هو شرط للشرط الثاني لأن معلومية
الربح وإن كانت شرطا في صحة البيع مطلقا لكنه أمر ظاهر لا يحتاج إلى التنبيه عليه لأن جهالة التبعي إلى
جهالة الثمن وإنما المراد التنبيه على أنه إذا كان الثمن الذي ملك به المبيع في العقد الأول قبيلا لا يصح البيع
مراجعة إلا إذا كان ذلك القبي مملوكا للمشتري والحال أن الربح معلوم ولهذا ذكر في الفتح أولا أنه لا يصح
كون الثمن قبيلا ثم قل أمالو كان ما اشتراه به وصل إلى من يبيعه منه فراجع عليه بربح معين كان يقول أبيعك
مراجعة على التوب الذي يملك وربح درهم أو كره شعير أو ربح هذا التوب جائز لأنه بقدر على الوفاء بما التزمه
من الثمن اهـ وأفاد أن الربح المعلوم أعم من كونه مثليا أو قبيلا كإنبه عليه الشارح بقوله ولو قبيلا الخ فاعتمد
تحرير هذا المحل (قوله حتى لو باعه) تفريع على مفهوم قوله معلوما في مسألة كون القبي مملوكا للمشتري
يعني فلو كان الربح مجهولا في هذه الصورة لا يجوز حتى لو باعه الخ فافهم واعلم أن لفظ ده بفتح الدال وسكون
الهاء اسم للعشرة بالفارسية ويزاده بالياء المثناة التحتية وسكون الزاي اسم أحد عشر بالفارسية
كما نقله ح عن النجاشية وبيان هذا التفريع ما في البحر حيث قال وقد ربح بكونه معلوما لا اخترازا إذا
باعه بربح ده يازده لأنه باعه برأس المال ويبعض قيمته لأنه ليس من ذوات الامتثال كذا في الهداية ومعنى
قوله ده يازده أي بربح مقدار درهم على عشرة دراهم فإن كان الثمن الأول عشر من كان الربح بزيادة درهمين
وإن كان ثلاثين كان الربح ثلاثة دراهم فهذا يقتضي أن يكون الربح من جنس رأس المال لأنه جعل الربح
مثل عشر الثمن وعشر الشيء يكون من جنسه كذا في النهاية اهـ ما في البحر وخاصة أنه إذا كان الثمن في العقد
الأول قبيلا كالعبد مثلا وكان مملوكا للمشتري فباع المالك المبيع من المشتري بذلك العبد وربح ده يازده
لا يصح لأنه يصير كأنه باعه المبيع بالعبد وبعشر قيمته فيكون الربح مجهولا لكون القيمة مجهولة لأنها إنما تدرج
بالجزر والتخمين والشرط كون الربح معلوما كما مر بخلاف ما إذا كان الثمن مثليا والربح ده يازده فإنه يصح
قال في النهر ولو كان البدل مثليا فباعه به وبعشره أي عشر ذلك المثلي فإن كان المشتري يعلم جملة ذلك صح
والأفان علم في المجلس خبره والافسد اهـ وبه ظهر أن قول الشارح لم يجز أي فيما إذا كان الثمن قبيلا كما قرئناه
أولا وقوله الآن يعلم الخ أي فيما إذا كان مثليا لأنه الذي يمكن علمه في المجلس فافهم (قوله أجر القصار)
قيده بالاجرة لأنه لو عمل هذه الأعمال بنفسه لا يضم شيئا منها وكذا لو نطوق معطوق بها أو باعارة نهر
وسيجي (قوله والصبح) هو بالفتح مصدر وبالكسر ما يصبح به درر والظاهر هنا الفتح لقول الشارح
بأي لون كان ط (قوله والقتل) هو ما يصنع باطراف الثياب بحريز أو كتان من قتل الحبل
أقله بحر (قوله وكسوته) بالنصب أي كسوة العبد المبيع قال في الفتح ولا يضم ثمن الجلال ونحوه
ويضم الثياب في الرقيق اهـ تأمل (قوله وطعام المبيع بلاسرف) فلا يضم الزيادة ط عن حاشية
الشارح قال في الفتح ويضم الثياب في الرقيق وطعامهم إلا ما كان سرفا ويزاد ويضم علف الدواب لأن يعود
عليه شيء متولد منها كاللبانها وصفها وسمها فيسقط قدر ما نال ويضم ما زاد بخلاف ما إذا أجز الدابة أو العبد
أو الدار فأخذ اجرة فإنه يربح مع ضم ما أتفق عليه لأن الغلة ليست متولدة من العين وكذلك إذا حاجة
أصاب من ينضها يحسب بماله وبما أتفق ويضم الباقي اهـ (قوله وسقي الزرع) أي أجرته وكذا يقال
فيما بعده ط (قوله وكسوها) في المصباح كسحت البيت كسحا من باب نفع كسسته ثم استعير لتقية
البئر والنهر وغيره فقيل كسحته إذا تقيته وكسحت الشيء قطعته وأدبسته (قوله وكري المسنة) في المصباح
كري النهر كريما من باب رعى حفر فيه حفرة جديدة والمسنة حائط يبنى في وجه الأرض ويسمى السدة اهـ وفسرها
في المغرب بما بنى للسيل ليرد الماء وكان الشارح ضمن الكري معنى الإصلاح تأمل (قوله هو الدال على مكان

(و) كون (الربح شيئا معلوما)
ولو قبيلا مشارا إليه كهذا التوب
لا تنفاه الجهالة حتى لو باعه بربح
ده يازده أي العشرة بأحد عشر
لم يجز إلا أن يعلم بالثمن في المجلس
فيغير شرح مجمع العيني (ويضم)
البائع (إلى رأس المال أجر القصار
والصبح) بأي لون كان
(والطراز) بالكسر علم التوب
(والقتل وحمل الطعام وسوق
الغنم واجرة الغسل والخطاطة
وكسوته) وطعام المبيع
بلاسرف وسقي الزرع والكسرم
وكسوها وكري المسنة والانهار
وغرس الأشجار وتخصيص الدار
(واجرة السمسار) هو الدال على
مكان السلعة وصاحبها (المشروطة
في العقد) على ما جزم به في الدرر

السلعة وصاحبها) لا فرق لغة بين السمسار والدلال وقد فسرهما في القاموس بالموسط بين البائع والمشتري
وفرق بينهما الفقهاء فالسمسار هو ما ذكره المؤلف والدلال هو المصاحب للسلعة غالباً فأدسرى الدين عن بعض
المتأخرين ط وكأنه أراد ببعض المتأخرين صاحب النهر فانه قال وفي عرفنا الفرق بينهما هو أن السمسار الخ
(قوله ورجح في البحر الاطلاق) حيث قال وأما اجرة السمسار والدلال فقال الشارح الزيلعي ان كانت مشروطة
في العقد تضم والا فلا كثرهم على عدم التضم في الاول ولا تضم اجرة الدلال بالاجماع اه وهو ناسخ فان اجرة
الاول تضم في ظاهر الرواية والتفصيل المذكور قوله وفي الدلال قيل لا تضم والمرجع العرف كذا في فتح
القدير اه (قوله وضابطه الخ) فان الصبغ واخوانه يزيد في عين المبيع والحل والسوق يزيد في قيمته لانها
تختلف باختلاف المكان فلتحق اجرة بامرأ المال ددر لكن أورد أن السمسار لا يزيد في عين المبيع ولا في قيمته
وأجيب بأن له دخلاً في الاخذ بالقل فيكون في معنى الزيادة في القيمة وقال في الفتح بعد ذكر الضابط المذكور
قال في الايضاح هذا المعنى ظاهر ولكن لا يمتشي في بعض المواضع والمعنى العمدة عليه عادة التجار حتى يتم
المواضع كلها (قوله وكذا اذا قوم الموروث الخ) قال في الفتح لوملكه بهبة وأورث أو وصية وقومه قيمته
ثم باعه مرابحة على تلك القيمة يجوز وصورته أن يقول قيمته كذا أو رقه كذا فأرابعك على القيمة أو رقه ومعنى
الرقم أن يكتب على الثوب المشتري مقدار اسواء كان قدر الثمن أو ازيد ثم يراجعه عليه وهو اذا قال رقه كذا وهو
صادق لم يكن خائفاً من غبن المشتري فيه فن قبل جهله اه قال في البحر وقيد في المحيط بما اذا كان عند البائع
أن المشتري يعلم أن الرقم غير الثمن فأما اذا كان المشتري يعلم أن الرقم والثمن سواء فانه يكون خيانة وله الخيار اه
وفي البحر أيضاً عن النهاية في مسألة الرقم ولا يقول قام على بك كذا ولا قيمته كذا ولا اشتريته بكذا فتحرزاً عن
الكذب اه وبه يظهر أن ما يفيد كلام الشارح من انه يقول قام على بكذا غير مما ادبل يظهر انه لا يقول ذلك
في مسألة الهبة أيضاً لانه يوجب انه ملكه بهذه القيمة مع انه ملكه بلا عوض ففيه شبهة الكذب وبؤيده قول الفتح
وصورته أن يقول قيمته كذا الخ فقد سوى بينه وبين مسألة الرقم في التصوير ثم ان قول الفتح وهو صادق ظاهره
اشتراط كون الرقم بمقدار القيمة فيخالف ما مر عن النهاية وسد على أن معناه انه لا يرقه بعشرة ثم يبيعه لجاهل بالخط
على رقم احد عشر بعيداً ولا حسن الجواب بجملة على ما اذا كان المشتري بظن أن الرقم والقيمة سواء كما يشير اليه
ما مر عن المحيط فافهم (قوله وفيه ما فيه) فانه يفيد أنه لا يضم وان كان متعارفاً وهو خلاف ما دل عليه
كلام المبسوط قال في الفتح وكذا أي لا يضم أجبر تعليم العبد صناعة او قرأنا وعلماً وشعر الا ان ثبوت
الزيادة تعلق فيه أي في المتعلم وهو حد اقته فلم يكن مأثقة على التعليم موجباً للزيادة في المأثقة ولا يفتي ما فيه
اذ لا شك في حصول الزيادة بالتعلم وانه مسبب عن التعليم عادة وكونه بمساعدة القابلية في المتعلم كقابلية الثوب
لالصبغ لا يمنع نسبته الى التعليم فهو علة عادية والقابلية شرط وفي المبسوط لو كان في ضم المتفق في التعليم عرف
ظاهر يلحق برأس المال اه قلت فقد ظهر أن البحث ليس في العلة فقط بل فيها وفي الحكم فافهم (قوله
ولا نفقة نفسه) أي في سفره لكسوته وطعامه ومركبه ودهنه وغسل ثيابه ط عن حاشية الشلبي (قوله وجعل
الآبق) لانه نادر فلا يطبق بالسائق لانه لا عرف في النادر فتح (قوله وكأنه للعرف) اصل هذا صاحب
النهر حيث قال وقدمت أن اجرة المخزن تضم وكأنه للعرف والا فالمخزن وبيت الحفظ سواء في عدم الزيادة في العين
اه ط (قوله هذا هو الاصل) أي ولو في نفقة نفسه كما يقتضيه العموم ط (قوله كما يفيد كلام
الكامل) حيث ذكر ما قدمناه عنه ثم قال أيضاً بعد أن عد جله بما لا يضم كل هذا ما لم تجر عادة التجار اه
وقد عت مما مر عن المبسوط أن المتعبر هو العرف الظاهر لاخراج النادر بجعل الآبق لانه لا عرف في النادر
كما قدمناه آنفاً (قوله فان ظهر خيانتاه) أي البائع في مرابحة بأن ضم الى الثمن ما لا يجوز ضمه كافي المحيط
أو أخبر بأنه اشتراه بعشرة وراجح على درهم قتيين انه اشتراه بتسعة نهر (قوله أو برهان الخ) وقيل لا تثبت
الاباقراره لانه في دعوى الخيانة متناقض والحق سماعها كدعوى العيب فتح (قوله اخذه بكل ثمنه الخ) أي
ولا حظ هنا بخلاف التولية وهذا عنه وقال ابو يوسف يحط قيمه ما وقال محمد يخير قيمه ما والمتون على قول الامام
وفي البحر عن السراج وبيان الخط في المرابحة على قول أبي يوسف اذا اشتراه بعشرة وباعه بربح خمسة ثم ظهر انه
اشتراه بثمانية فانه يحط قدر الخيانة من الاصل وهو الخمس وهو درهمان وما قبله من الربح وهو درهم فيأخذ

ورجح في البحر الاطلاق وضابطه
كل ما يزيد في المبيع او في قيمته
يضم ددر واعتد العيني وغيره
عادة التجار بالتضم (وبقول قام
على بكذا ولا يقول اشتريته) لانه
كذب وكذا اذا قوم الموروث ونحوه
أو باع برقه لوصادق في الرقم فتح
(لا يضم (اجر الطبيب) والمعلم
ددر ولولعلم والشعر وفيه ما فيه
ولذا علم في المبسوط بعدم العرف
(والدلالة والراعي) لا نفقة
نفسه) ولا اجر عمل بنفسه
أو نطوق به متطوع (وجعل الآبق
وكراء بيت الحفظ) بخلاف اجرة
المخزن فانها تضم كما صرحوا به
وكانه للعرف والا فلا فرق يظهر
قد بر (وما يؤخذ في الطريق من
الظلم الا اذا جرت العادة بضمه) هذا
هو الاصل كما علمت فليكن المعقول
عليه كما يفيد كلام الكمال (فان
ظهر خيانتاه في مرابحة باقراره
أو برهان) على ذلك (أو ينكوله)
عن العيين (أخذه) المشتري
(بكل ثمنه أو رده) لفوات الرضى

الثوب ياتي عشر درهمها ٥١ (قوله وله الخط) اي لا غير بحر (قوله لتحقق التولية) في نسخة بتامين وفي نسخة بناء واحدة على انه فعل مضارع والتولية فاعله أو مصدر مضاف الى التولية وعلى كل فهو عمله لقوله وله الخط قدرا لخيانة في التولية ط قال ح يعني لو لم يحط في التولية تخرج عن كونها تولية لانها تكون باكثر من الثمن الاول بخلاف المراجعة فانه لو لم يحط فيها بقيت مراجعة (قوله ولو هلك المبيع الخ) لم أو ما لو هلك بعضه هل يمنع رد الباقي مقتضى قوله أو حدث به ما يمنع من ردائه له الرد كالأكل بعض المثل - أو باعه ثم ظهر له فيه عيب أو اشترى عشرين أو ثوبين فباع أحدهما ثم رأى في الباقي عيبا له رد ما بقي بخلاف الثوب الواحد كما مر في خيار العيب تأمل (قوله لزمه جميع الثمن) في الروايات الظاهرة لانه بمجرد خيار لا يقابله شيء من الثمن كخيار الرؤية والشرط وفيه ما يلائمه تمام الثمن قبل الفسخ فكذا هنا وهو المشهور من قول محمد بخلاف خيار العيب لأن المستحق فيه جزء فانت بطلب به فيسقط ما يقابله اذا عجز عن تسليمه وتعامه في الفسخ وانظر ما سجد كره الشارح عن أبي جعفر (تنبيه) قال في الجروظا هر كلاهم أن خيار ظهروا لخيانة لا يورث فاذا مات المشتري فاطلع الوارث على خيانة بالطريق السابق فلا خيار له (قوله وقدئنا) اي في أوائل خيار العيب (قوله لو وجد المولى) بتشديد اللام المفتوحة اسم مفعول من التولية (قوله لم يرجع بالنقصان) لانه بالرجوع يصير الثاني انقص من الاول وقضية التولية أن يكون مثل الاول بحر (قوله شراء ثانيا الخ) صورته اشترى بعشرة وباعه مراجعة بخمسة عشر ثم اشترى بعشرة فانه يبيعه مراجعة بخمسة ويقول قام على بخمسة (قوله يجنس الثمن الاول) يأتي محترزه (قوله فان راجع الخ) ظاهر دليل الامام يقتضي انه لا فرق بين بيعه مراجعة أو تولية والمثون كلها مقدمة بالمراجعة وظاهرها جواز التولية على الثمن الاخير والظاهر الاول كما لا يخفى بحر وبه جزم في النهر (قوله وان استغرق الرجع ثمنه) كالأشترى بعشرة وباعه بعشرين مراجعة ثم اشترى بعشرة لا يبيعه مراجعة أصلا وعندهما راجع على عشرة في الفصلين بحر اي في الاستغراق وعدمه (قوله لم يراجع) لأن شبهة حصول الرجع بالعقد الثاني ناسئة لانه اي الرجع بنا كذبه بعدما كان على شرف السقوط بالظهور وعلى عيب فيه رد فيزول الرجع عنه والشبهة كالحققة في بيع المراجعة احتياط وقيد بقوله لم يراجع لأن له أن يبيعه مساومة نهر (قوله بحر) اي عن المجيب ومعنى كون قول الامام أو ثوق اي أحوط لما علمت من أن الشبهة كالحققة هنا للتحرز عن الخيانة (قوله ولو بين ذلك) بأن يقول كتبته فريحت فيه عشرة ثم اشترى بعشرة وأنا أبيع به ربيع كداعي العشرة نهر (قوله أو باع بغير الجنس) بأن باعه بوصيف اي غلام أو بدابة أو عرض آخر ثم اشترى بعشرة كان له أن يبيعه مراجعة على عشرة لانه عاد اليه باليس من جنس الثمن الاول ولا يمكن طرحه الا باعتبار القيمة ولا مدخل لها في المراجعة ولذا قلنا لو اشترى أشياء صفقة واحدة بثمن واحد ليس له أن يبيع بعضها مراجعة على حصته من الثمن كذا في الفقه وأراد بالاشياء القيمات وتعامه في النهر وقد مر (قوله أو وتحلل ثالث) بأن اشترى من مشتري مشتريه لأن التأكد حصل بغيره درر (تنبيه) علم من التقييد بالشراء انه لو وهب له ثوب فباعه بعشرة ثم اشترى بعشرة ربيع على عشرة ومن التقييد بالبيع ربيع انه لو أجر المبيع ولم يذخ له نقص ربيع بلا بيان لأن الاجرة ليست من نفس المبيع ولا من أجرانه فلم يكن حاسبا لشيء منه اي بخلاف ما لو نال من صوفه أو سمحه كما قدمناه وأنه لو حط عنه بأحد كل الثمن يراجع على ما اشترى بخلاف ما لو حط البعض لالتحاقه بالعقد دون حط الكل لثلا يكون بيعا بلا ثمن فصار عليك مبتدأ كالهبة وسيأتي أن الزيادة تلحق في ربيع على الاصل والزيادة وفي المحيط شراء ثم خرج عن ملكه ثم عادان عا قد علم ماله كرجوع في هبة أو بخيار شرط أورؤية أو عيب أو اقالة ربيع بما اشترى لانفساخ العقد كأن لم يكن لان عاد بسبب جديد كهبة وارث وتعامه في البحر (قوله اي جاز أن يراجع) الا بعد في التعبير اي اذا أراد أن يراجع يبيد الخ وجب عليه أن يراجع على ما اشترى العقد لان المراجعة على ذلك واجبة لا جائزة ط وكان الشارح نظرا الى بيان محتمل فغير بالجواز تعال للدرر فافهم (قوله من مكاتبه) أو مدره نهر (قوله فاعتبار هذا القيد) اي بالنظر الى مجرد عبارة الثمن قال في التهرثم كونه مديونا بما يحيط برقبته صرح به محمد في الجامع الصغير عن الامام ومن المشايخ من لم يقيده بالمحيط كالصدر الشهيد وبيعه المصنف وشمس الأئمة في المبسوط لم يذكر الدين أصلا قال في العناية والحق ذكره لانه اذا لم يكن عليه دين لم يصح البيع والتحقيق أن ذكره وعدمه سواء بالنظر الى المراجعة لانها اذا لم تجز مع الدين منع

قوله لزمه جميع الثمن هكذا بخطه
والذي في نسخ لزمه بجميع الثمن

٥١

مطل

خيار الخيانة في المراجعة لا يورث

(وله الخط) قدرا لخيانة (في التولية)

لتحقق التولية (ولو هلك المبيع)

أو استهلكه في المراجعة (قبل رده)

أو حدث به ما يمنع منه (من الرد)

(لزمه بجميع الثمن) المسمى (وسقط)

خياره) وقدئنا انه لو وجد المولى

بالمبيع عيبا ثم حدث آخر لم يرجع

بالنقصان (شراء ثانيا) يجنس الثمن

الاول (بعديعه ببيع فان راجع

طرح ما رجع) قبل ذلك (وان

استغرق الرجع ثمنه لم يراجع)

خلافا لهما وهو أرفق وقوله أو ثوق

بحر ولو بين ذلك أو باع بغير الجنس

أو تحلل ثالث جاز اتفاقا ففتح

(راجع) اي جاز أن يبيع مراجعة

لغيره (سيد شري من) مكاتبه

أو (مأذونه) ولو (المستغرق دينه

قبته) فاعتبار هذا القيد

لتحقيق الشراء بغير المديون بالاول

قوله اي جاز أن يراجع هكذا بخطه

والذي في نسخ الشارح التي يدي

اي جاز أن يبيع مراجعة والمال

واحد اه معجمه

قوله وعنده هكذا يحطه راعل
الاولى وعندها الى صحة العقد كما
لا يخفى اهـ صححه

مطلب
اشترى من شريكه سلعة

(على ماشرى المأذون كعكسه)
ففي التهمة وكذا كل من لا تقبل
شهادته له كصله وفرعه ولو بين ذلك
رايح على شراء نفسه ابن كمال
(ولو كان مضارباً) معه عشرة
(بالنصف) اشترى بها ثوباً وباعه
من رب المال بخمسة عشر (باع)
الثوب (مراجعة رب المال بائناً
عشر ونصف) لأن نصف الرايح
ملكه وكذا عكسه كما سيحى
في بابيه وتحقيقه في النهر (رايح)

عنده اولى وأما بالنظر الى صحة العقد وعنده فله فائدة والباب لم يعقد الا للراجحة فصنيع شمس الائمة أنعد
اهـ (قوله على ماشرى المأذون) متعلق بقوله رايح وصورته كما في الكنز اشترى المأذون ثوباً بعشرة وباعه من
سبده بخمسة عشر يبيعه على عشرة (قوله كعكسه) وهو ما اذا باع المولى للعبد (قوله ففيا التهمة) لأن
الحاصل للعبد لم يحل عن حق المولى ولذا كان له أن يستبقى ما في يده ويقتضى دينه وكذا في كسب المكاتب ويصير
ذلك الحق له حقيقة بمجرد فسخه كانه باع واشترى ملك نفسه من نفسه فاعتبر عدمه في حكم المراجعة ففيا التهمة
نهر (قوله كصله وفرعه) وأحد الزوجين وأحد المتقاضين عنده وخالفه في باع العبد والمكاتب يجوز
(قوله ولو بين ذلك) اي بين أن أحد هؤلاء اشتراه بعشرة ثم اشتراه هو منه بخمسة عشر (تنبيه) في الفسخ
اشترى من شريكه سلعة ليست من شركته ما رايح على ما اشترى ولا يبين ولو من شركته ما يبيع نصيب شريكه على
خمسائه في الشراء الثاني ونصيب نفسه على خمسائه في الشراء الاول لجواز كونها شريفة بالف من شركتهما
فاشترى اهما منه بألف ومائتين فانه رايح على ألف ومائة لأن نصيب شريكه من الثمن ستمائة ونصيب نفسه من الثمن
الاول خمسائة فيبيعها على ذلك اهـ (قوله بالنصف) اي بنصف الربح له والباقي لرب المال وهو متعلق بقوله
مضارباً فكان الاوضح تقديمه على قوله معه عشرة كما قاله ح (قوله باع مراجعة رب المال بائناً عشر ونصف)
هذا في خصوص هذا المثال صحيح والتفصيل ما ذكره في مضاربة البحر عن المحيط من أنه على أربعة أقسام
الاول أن لا يبيع في قيمة المبيع ولا في الثمن فصل على رأس المال بان كان رأس المال ألفاً فاشترى منها
المضارب عبداً بخمسمائة قيمته ألف وباعه من رب المال بألف فأن رب المال رايح على ما اشترى به المضارب
الثاني أن يكون الفضل في قيمة المبيع دون الثمن فانه كالاول الثالث أن يكون فيهما فانه رايح على ما اشترى
به المضارب وحصة المضارب الرابع أن يكون الفضل في الثمن فقط وهو كاللثالث اهـ ح ولا يخفى أن مثال
الشارح يحتمل كونه من الثالث او الرابع لصدقه على كون قيمة الثوب عشرة كراس المال او أكثر فلذا كان له
أن يرايح على ما اشترى به المضارب وهو عشرة وعلى حصة المضارب من الربح وهو درهمان ونصف دون حصة
رب المال لانها سالت له ولم يخرج عن ملكه ثم اعلم أن المصنف لم يسبق منه تمثيل المسألة بالشراء بالعشرة
والباع بالخمسة عشر حتى يظهر قوله بائناً عشر ونصف وهذا وان وقع في عبارة ~~الكنز~~ كذلك لكنه صور
المسألة قبله في مسألة المأذون كما قدمناه ولذا أوضح الشارح عبارة المصنف في أثناء تقريره للمثال (قوله
وكذا عكسه) وهو ما اذا كان البائع رب المال وهذا أيضاً على أربعة أقسام قسمان لا يرايح فيهما الا على
ما اشترى به رب المال وهما اذا كان لافضل في الثمن وقيمة المبيع على رأس المال كما لو اشترى المضارب من رب
المال بألف المضاربة عبداً قيمته ألف وكان قد اشتراه رب المال بنصف ألف أو لافضل في قيمة المبيع فقط بأن
اشترى رب المال عبداً بألف قيمته ألف وباعه من المضارب بألفين وقسمان يرايح على ما اشترى به رب المال
وحصة المضارب وهما اذا كان فيهما افضل بأن اشترى رب المال عبداً بألف قيمته ألفان ثم باعه من المضارب
بألفين بهد ما عمل المضارب في ألف المضاربة وبيع فيها ألفاً فانه رايح على ألف وخمسائة او كان في قيمة العبد
فقط بأن كان العبد يساوي ألفاً وخمسائة فاشترى رب المال بألف فباعه من المضارب بألف يبيعه المضارب
على ألف ومائتين وتحسين كذا في البحر عن المحيط اهـ ح وبه ظهر أن قول الشارح ~~وكذا عكسه~~ أراد به
القسمين الآخرين (قوله كما سيحى) في بابيه وهو باب المضارب يضا رب ط (قوله وتحقيقه في النهر)
حاصله أنه ذكر في مضاربة الكنز بيعاً للهداية أنه لو اشترى المضارب من المالك بألف عبداً اشتراه بنصفه رايح
بنصفه اهـ فاعتبر أقل الثمن وقال الزيلعي "هناك ولو بالعكس اي بأن اشترى رب المال بألف من المضارب
عبداً اشترى بنصفه رايح بنصفه أيضاً فصوره العكس هناك مفروضة في شراء رب المال من المضارب وهي
مسألة المتون هنا فذكره الزيلعي "هناك مخالفاً لما سرح به نفسه هنا من أنه يضم حصة المضارب وذكر
في السراج أنه يضم حصة المضارب في صورة الاصل وصورة العكس وقد وفق في البحر بين كلامي الزيلعي
بتوفيق ردة في النهر وقال ان ما في السراج مخالف لصريح الرواية المصرح بها في كتاب المضاربة وما ذكره الزيلعي
من أن رب المال لا يضم حصة المضارب محمول على رواية ذكر ح أن الجواب الحق ما في مضاربة البحر من
أن صورة العكس التي ذكرها الزيلعي "هناك هي القسم الاول من كلام المحيط فلم يكن فيه مخالفاً لما ذكره

في المراجعة أنه يشتم حصة المضارب لانه القسم الثالث أو الرابع من كلام الحبيب اه مافى مضاربة الجبر
مخلصا قات ولم يتقرر هناك الجواب عما في السراج وقد علمت صحة تاركه على قول الشارح وكذا
ممكنه وقد أخرجنا هذا المقام بأكثر مما خافنا فيه اعقضاء على الجبر (قوله مريدنا) اى مراد المراجعة
(قوله اى من غير بيان) لاجابة الى هذا البيان لوضوحه ط (قوله أما بيان نفس العيب فواجب)
لأن الفسخ حرام الا فى سائلين كما تقدمه آخر خيار العيب ومتر الكلام على ذلك (قوله تعيب عنده)
أما لو وجد بالمبيع عيبا فرضى به كان له أن يبيعه مرابحة على الثمن الذى اشتراه به لأن الثابت له خيار فاسقاطه
لا يمنع من البيع مرابحة كما لو كان فيه خيار شرط او روية وكذا الراشتراد مرابحة فاطلع على خيانة فرضى به
كأن له أن يبيعه مرابحة على ما أخذ به لما ذكرنا أن الثابت له مجرد خيار بغير من الفسخ (قوله بالتعيب)
مصدر تعيب صار معينا بلا صنع أحد ويلحق به ما اذا كان بصنع المبيع وشمل ما اذا كان نقصان العيب يسيرا
وكثيرا وعن محمد لو نقص قدر لا يتغيب الناس فيه لا يبيعه مرابحة بل يابى ودل كلامه أنه لو نقص بتغير
السعر بأمر الله تعالى لا يلزمه البيان بالاولى بحر (قوله ووطئ الثيب) بصيغة الفعل الماضي عطف على
وله اشتراه أو بصيغة المصدر عطف على أنه اشتراه (قوله كقرص فأورق نار) الاولى ذكرهما بعد قوله
أفقه سماوية اه ح وقرض باللفظ وذكره ابو اليسر بالناء فسخ والذى فى القاموس والمصباح الاول (قوله
لمشتري) بصيغة المنفعل نعم للثوب (قوله لا بد من بيانه) اى بيان أنه تعيب عنده بالتعيب (قوله
رجحه الكمال) نعم رجهه أولا بقوله واختياره هذا حسن لأن معنى المراجعة على عدم الخيانة وعدم ذكره انها
تقتضى ايهام للمشتري أن الثمن المذكور كان لها ناقصة والعالم أنه لو علم أن ذلك ثمنها صحىحه لم يأخذها معيبة
لا يحيط به اه لكه قال بعده لكن قولهم هو كماله لو تغير السعر بأمر الله تعالى فانه لا يجب عليه أن
يبين أنه اشتراه فى حال غلته وكذا الواصف الثوب لطول مكته او نسخ الزام قوى اه نعم أجاب فى النظر بقوله
بغير فرق بأن الايهام فيما ذكره ضعيف لا يعول عليه بخلاف ما لورثت الجارية فراجحه على ثمنه فانه قوى جدا
بغير اه قلت وفيه كلام فقد يكون تفاوت السعرين أغش من التفاوت بالعيب والكلام حيث لا علم
بمشتري بكل ذلك والاحسن الجواب بأن ذلك مجرد وصف لا يقابل شئ من الثمن بخلاف الفاسد بعور الجارية
فرض القار ونحوه فانه جزء من المبيع ولا يرد ما اشتراه بأجل فانه لا راجح بل يابى كما أتى لقولهم ان الاجل
بالبه جزء من الثمن عادة فيكون كالجزء فيلزمه البيان (قوله وأقره المصنف) وكذا شيخه فى بحر والمقدم
قوله بالتعيب) مصدر عيبه اذا أحدث به عيبا بحر (قوله ولو فعل غير الخ) دخل فيه ما اذا كان
عليه بالاولى وكذا ما اذا كان بفعل غير ما بمره واحترزه عما اذا كان بفعل المبيع فانه ملحق بالافقه السماوية
لمر لا أن المراجح لم يكن حاسبا شيا (قوله وان لم يأخذ الارش) لتحقق وجوب الضمان فسخ (قوله
طه البكر) لأن العذرة جزء من العين يقابلها الثمن وقد حبسها فسخ (قوله كتكسر) اى تكسر الثوب (قوله
يرورة الاوصاف مقصودة بالانلاف) اى فخرج عن التبعة بالقصدية فوجب اعتبارها فاقابل ببعض الثمن
وهذا اعلة لقوله ببيان بالتعيب (قوله ولذا قال الخ) اى فانه يفهم منه أن الثيب لو نقصها الوطء يلزمه
بيان لانه صار مقصودا بالانلاف (قوله اشترا بألف نسيئة) أفاد أن الاجل مشروط فى العقد فان لم يكن
كأنه كان معتادا للتجيم قيل لا بد من بيانه لأن المعروف كالمشروط وقيل لا يلزمه البيان وهو قول الجمهور
فى الزيلعى نهر وينبغى ترجيح الاول لانها مبنية على الامانة والاحتراز عن شبهة الخيانة وعلى كل من
ولين لو لم يكن مشروطا لا معروف او انما أجله بعد العقد لا يلزمه بيانه بحر قال فى النظر لما تر من أن الاصح
سماو الحنابلة شرط لا يلحق بأصل العقد فيكون تأجيلا مستأنفا وعلى القول بأنه يلحق ينبغى أن يلزمه
بيان اه (قوله خير المشتري) أى بين رده وأخذه بألف ومائة حالة لأن للاجل شبهة بالمبيع ألا ترى انه يزداد
لثمن لاجل والشبهة ملحقه بالحقيقة فصارت كأنه اشترى شيئين بالالف وباع أحدهما بها على وجه المراجعة وهذا
سنة فيما اذا كان مبيعا حقيقة واذا كان احدا الشئيين بشبه المبيع يكون هذا شبهة الخيانة فسخ
وله لزم كل الثمن حالا) لأن الاجل فى نفسه ليس بمال فلا يقابل شئ حقيقة اذا لم يشترط زيادة الثمن بمقابلته
قد يزداد فى الثمن لاجله اذا ذكر الاجل بمقابلته زيادة الثمن قصدا فاعتبر ما فى المراجعة احترازا عن شبهة

ممر يندعها (بلايان) اى من غير
بيان (انه اشترا مملوكا) ابايان
نفس العيب فوجب (ضعيب
عنه بدلتعيب) باقاة مساوية
او بضع المبيع (وولى النيب ولم
يتنه الرطه) كقرص فأورق
نار للثوب المشتري وقال ابو يوسف
وزقر والثلاثة بدتن بيانه قال
ابو الايثوبه تأخذ وجه الكمال
وأقره المصف (و) ابرامح (بيان
بالتعيب) ولو بفعل غيره بغير
اخره وان لم يأخذ الارض وقيد
أخذه فى الهدايه وغيرها اتفاق
فتح (ووطه البكر ككسرهم)
بشتره وطيه لصيرورة الاوصاف
مقصوده بالتلاف ولذا قال ولم
يتقصها الرطه (اشتره بألف
نسيته وباع بربح مائه بلايان
شخر المشتري فان تلف المبيع
تعييب أو تعيب (فلم) بالاجل
(لزم كل الفئ حالا وكذا) حكم
(التولية)

قوله كنكسر الخ هكذا بخطه من غير تغيير والذي في نسخ السراح كنكسره بالضمير وهو الانسب بقوله اى تنكسر الثوب اه

مختار

قوله لزم كل الثمن الخ كذا بخطه
بدون ضمير والذي في التسع لزمه
بالضمير فليجوز اه معجمه

الحياة ولم يعتبر ما لا في حق الرجوع عملاً بالحقيقة بحر (قوله في جميع مامتر) أي لا كما وقع في الزبلي والفتح من ارجاعه الى المسألة التي قبله وهو بحث البحر حيث قال وينبغي أن يعود قوله وكذا التولية الى جميع ما ذكره للمراجعة فلا بد من البيان في التولية أيضاً في التعيب ووطء البرك وبدونه في التعيب ووطء الثيب (قوله وقال أبو جعفر الخ) عبر عنه في الفتح قبيل حيث قال وقيل تقوم بثمن حال ومؤجل فيرجع بفضل ما يئتمس على البائع قاله الفقيه أبو جعفر الهندواني اه قلت وينبغي على قول أبي جعفر أن يرجع بالاولى فيما اذا ظهرت خيانة في مراجعة لأن الاجل لا يقابله شيء من الثمن حقيقة تأمل (قوله بحر ومصنف) ومثله في الزبلي مع لاد بالتعارف (قوله وخبر الخ) لأن الفساد لم يتقرر فاذا حصل العلم في المجلس جعل كاستدعاء العقد وصار ككتاب خبر التبول الى آخر المجلس وتظهير بيع الشيء برقه اذا علم في المجلس وانما يتخير أن الرضى لم يتم قبله لعدم العلم كما في خيار الروية وظاهر كلام المصنف وغيره أن هذا العقد ينقض فاسداً بعرضه للصحة وهو الصحيح خلافاً للصروي عن محمد انه صحيح له عرضية الفساد كذا في الفتح وينبغي أن تظهر الثمرة في حرمة مباشرة فعلى الصحيح يحرم وعلى الضعيف لا بحر (قوله والباطل) أي تقر فساد ط (تمة) في الظهيرية اشتراه بأكثر من ثمنه مما لا يتغاب الناس فيه وهو يعلم لا يراجع بلا بيان وكذا لو اشترى بالدين من مدينه وهو لا يشتري بمثل الثمن من غيره فلو يشتري بمثله أن يراجع سواء أخذه بلفظ الشراء أو الصلح وفي ظاهر الرواية يفرق بينهما بأن مبنى الصلح على الخط والتجوز بدون الحق ومبنى الشراء على الاستقصاء اه ملخصاً (قوله لارديغبين فاحش) في البحر عن المصباح غبنه في البيع والشراء غبنان باب ضرب مثل غبنه فانغبين وغبنه أي نقصه وغبن بالبناء للمفعول فهو مغنون أي منقوص في الثمن أو غيره والغبنه اسم منه (قوله هو ما لا يدخل تحت تقويم المقومين) هو الصحيح كما في البحر وذلك كما لو وقع البيع بعشرة مثلاً ثم أن بعض المقومين يقول انه يساوي خمسة وبعضهم ستة وبعضهم سبعة فهذا غبن فاحش لأنه لم يدخل تحت تقويم أحد بخلاف ما اذا قال بعضهم ثمانية وبعضهم تسعة وبعضهم عشرة فهذا غبن يسير (قوله وبه أفتى بعضهم مطلقاً) أي سواء كان الغبن بسبب التغير أو بدونه ولكن هذا الاطلاق لم يذكر في القنية وانما حكى في القنية الاقوال الثلاثة ففهم منه أن هذا غير مقيد بالتغير أو بدونه ولكن نقل في الفتح أن الامام علاء الدين السمرقندي ذكر في تحفة الفقهاء أن أصحابنا يقولون في المغنون انه لا يرد لكن هذا في مغنون لم يغتر أمافي مغنون غتر يكون له حق الرد استدلالاً بما في المراجعة اه أي بمسألة ما اذا خان في المراجعة فان ذلك تغير يثبت به الرد (قوله وبقي بالرد) ظاهره الاطلاق أي سواء غره أو لا بقرينة القول الثالث (قوله أو غره الدلال) قال الرملي مفهومه انه لو غره رجل أجنبي غير الدلال لا يثبت له الرد بقي ما لو غتر المشتري البائع في العقار فأخذه الشفيع هل البائع أن يسترد منه ينبغي عدمه لأنه لم يغره وانما غره المشتري وعامة في حاشيته على البحر (قوله وبه أفتى صدر الاسلام وغيره) وهو الصحيح كما يأتي وظاهر كلامهم أن الخلاف حقيقى ولو قيل انه لفظى ويحمل القولان المطلقان على القول المفصل لكان حسناً ويدل عليه حل صاحب التحفة المتقدم ط قلت ويؤيده أيضاً عدم التصريح بالاطلاق في القولين الاولين وحيث كان ظاهر الرواية محمولا على هذا القول المفصل يكون هو ظاهر الرواية اذ لم يذكر أن ظاهر الرواية عدم الرد مطلقاً حتى يناقى التفصيل فلذا جزم في التحفة بحمله على التفصيل وحينئذ لم يبق لنا القول واحد هو المصرح بأنه ظاهر الرواية وبأنه المذهب وبأنه المفتى به وبأنه الصحيح في أفتى في زماننا بالرد مطلقاً فقد أخطأ خطأ فاحشاً لما علمت من أن التفصيل هو الصحيح المفتى به ولا سيما بعد التوفيق المذكور وقد أوضحت ذلك بما لا مزيد عليه في رسالة سببها تحجير التحرير في ابطال القضاء بالفسخ بالغبن الفاحش بلا تغير (قوله فيرد مثل ما أنفذه) أي مع رد الباقي كما في القنية ونصها قال لغزال لا معرفة في الغزل فأتى بغزل أشتره فأتى رجل بغزل لهذا الغزال ولم يعلم به المشتري فجعل نفسه دلالاً بينهم واشترى ذلك الغزل له بأزيد من ثمن المثل وصرف المشتري بعضه الى حاجته ثم علم بالغبن وبما صنع فله أن يرد الباقي بحصته من الثمن قال رضى الله عنه والصواب أن يرد الباقي ومثل ما صرف في حاجته ويسترد جميع الثمن كمن اشترى يتيماً ملوماً من بر فاذا قيد كان عظيم فله الرد وأخذ جميع الثمن قبل انفاق شيء منه وبعد يرد الباقي ومثل ما أفتى ويسترد الثمن كذا ذكره أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى اه (قوله في مالو كذا قيباً) أي وتصرف ببعضه فهل يرجع بقدر ما غبن

في جميع ما مر وقال أبو جعفر المختار للفتوى الرجوع بفضل ما بين الحال والمؤجل بحر ومصنف (ولى رجلاً شيئاً) أي باعه تولية (بما هو عليه أو بما اشتراه) به (ولم يعلم المشتري بكم قام عليه فسد) البيع لجهالة الثمن (وكذا) حكم (المراجعة وخبر) المشتري بين أخذه وتركه (لو علم في مجلسه) والباطل (و) اعلم انه (لارديغبين فاحش) هو ما لا يدخل تحت تقويم المقومين (في ظاهر الرواية) وبه أفتى بعضهم مطلقاً كما في القنية ثم رقم وقال (ويبقى بالرد) رفقاً بالناس وعليه أكثر روايات المضاربة وبه يفتى ثم رقم وقال (ان غره) أي غتر المشتري البائع أو بالعكس أو غره الدلال فله الرد (والالا) وبه أفتى صدر الاسلام وغيره ثم قال (وتصرفه في بعض المبيع) قبل علمه بالغبن (عير مانع منه) فيرد مثل ما أنفذه ويرجع بكل الثمن على الصواب اه ملخصاً بقي مالو كان قيباً لم أره

مطلب

في الكلام على الرد بالغبن الفاحش

قوله فأتى رجل بغزل لهذا الغزال أي بغزل مملوك لهذا الغزال وحاصله أن الغزال دفع غزله لرجل ثم جعل نفسه دلالاً بين الطالب والرجل واشترى للطالب الغزل من الرجل بزيادة ثم تصرف المشتري أي من له الشراء حقيقة في بعض الغزل ثم علم بالغبن وبأن الغزال هو صاحب الغزل وأنه فعل ذلك تغيراً للطالب اه منه

فيه أو لا يرجع أو يرد الباقي ويضمن قيمة ما تصرف به ووجه التوقف أن ما ذكره في القضية مفروض في المثل لأن
 الغزل مثلي كما هو صريح كلام القضية المذكور اتفاقا وكذا صرح في الفصل الثالث والثلاثين من جامع الأصول
 بأنه مثلي وفي التنازع الثانية عن المتقرب ولا يصح بيع غزل قطن لين بغزل قطن خشن الامثلة بل لأن القطن سواء
 به فثبت كان المنقول هذا في المثل لم يعلم حكم الشيء فافهم ثم اعلم أن ما قدمنا من المنع عن تخلف الفقهاء من
 أن المغبون إذا غزله الرذ استبدل لا بمسألة المراجعة يفيد أن خيار التغير في حكم خيار الرجاء في المراجعة وقد مر
 في المتن والشرح أنه لو ذلك المبيع أو استعمله في المراجعة قبل رده أو حدث به ما يمنع من الرذ لزمه جميع الثمن
 المسمى وسقط خياره وذكرنا حاشا أن مقتضى قوله أو حدث به الخ أنه لو هلك البعض أو استعمله لرد الباقي
 الا في نحو الثوب الواحد الخ والظاهر أن هنا كذلك فتأمل (قوله قلت وبالاختار الى قوله وغيره) الاولى ذكر
 هذا عند قوله وبه أفتى صدر الاسلام وغيره اهـ ح (قوله وفي كفالة الاشياء الخ) حيث قال الغرور لا يوجب
 الرجوع فلو قال اسلك هذا الطريق فانه آمن فسلكته فخذ الصوص أو قال كل هذا الطعام فانه ليس بمسوم
 فأكله ومات لم يضمن وكذا الرأى خبره رجل انها حرة فترجوها ثم ظهر انها لم تكن حرة فلا رجوع بقيمة الولد على المخبر
 الا في ثلاث مسائل الاولى اذا كان الغرور بالشرط كما لو تزجه امرأه على انها حرة ثم استحققت فانه يرجع على
 المخبر عما غرمه للمستحق من قيمة الولد الثانية أن يكون في ضمن عقد معاوضة فيرجع المشتري على البائع بقيمة الولد
 اذا استحققت بعد الاستيلاد ويرجع بقيمة البناء لو بى المشتري ثم استحققت الدار بعد أن يسلم البناء وإذا قال الاب
 لاه السوق بايعوا ابني فقد أذنت له في التجارة فظهر انه ابن غيره رجعوا عليه لغرور وكذا لو قال بايعوا
 عبدى فقد أذنت له فبايعوه ولحقه دين ثم ظهر انه عبد لغره رجعوا عليه ان كان الاب حرا والاف بعد العتق
 وكذا لو ظهر حرا أو مديرا أو سكا تاولا بدين الرجوع من اضافته اليه والامر بمبايعته كذا في السراج الزهراج
 الثالثة أن يكون في عقد يرجع نفعه الى الدافع كودبعة واجارة فلو هلكت الودبعة والعين المستأجرة ثم
 استحققت ضمن المودع والمستأجر فانه ما يرجع ان على الدافع بما ضمنه وكذا من كان يمعناهما وفي عارية وهبة
 لا رجوع اذا قبض كان لنفسه وتماه في الثانية من فصل الغرور من البيوع اهـ قلت وعبر في الثانية في الثالثة
 بالقبض بدل العقد وهو الصواب فتدبر (قوله الا في ثلاث) زادت في نور العين مسألة رابعة وهي ما اذا ضمن الغار
 صفة السلامة كما اذا قال اسلك هذا الطريق فانه آمن وان أخذ مالك فأناضامن فانه يضمن كما سبذكره المصنف
 آخر الكفالة عن الدرر (قوله منها هذه) أى مسألة المتن وهي داخل تحت الثانية الثانية (قوله وضابطها)
 أى الثلاث المستثناة (قوله أن يكون في عقد) صوابه في قبض كما قدمناه عن الثانية لأن مسألة العقد تأتي
 بعد تامل (قوله رجوع) أى الشخص الذى هو المودع أو المستأجر على الدافع لانه غره بأنه أو دعه أو أجره
 ملكه (قوله لا يكون القبض لنفسه) أى نفس المستعير أو الموهوب له فكان هو المتفع بالقبض دون
 الغير أو الوهاب (قوله أن يكون في ضمن عقد معاوضة) من بيع صحيح أو فاسد وأخرج به عقود التبرعات
 كالهبة والصدقة فإن الغرور لا يثبت الرجوع فيها ط عن البيروني وكذا أخرج الرهن لانه عقد وثيقة
 لا معاوضة كما يأتى وفي البيروني عن المبسوط ان الغرور في عقد المعاوضات يثبت الرجوع لان العقد يستحق
 صفة السلامة من العيب ولا عيب فوق الاستحقاق فلما بعد التبرع فلان الموهوب له لا يستحق الموهوب
 بصفة السلامة (قوله كما به وعبدى الخ) أى فيكون ضامنا للرد فيما يثبت لهم على العبد في عقد
 المبايعه لحصول التغير في هذا العقد كما يأتى تقريره وبه اندفع ما قيل ان التغير لم يوجد في ضمن عقد المعاوضة
 (قوله ثم ظهر حرا أو ابن الغير) لف ونشر مرتب (قوله ان كان الاب حرا) الاولى ما في بعض نسخ
 الاشهاد ان كان الآذن حرا ثم الموهوب للمولى والاب أى الاب صورة لاحقة وهذا القيد لشيء مقدّر في قوله
 رجعوا عليه أى في الحال بقرينة قوله والاف بعد العتق (قوله وهذا) أى الرجوع شرطه شيان أن يضيف
 العبد أو الابن الى نفسه وأمرهم بمبايعته فيضمن الاقل من قيمته ومن الدين كما في البيروني عن مختصر المحيط
 (قوله ومنه) أى من التغير في ضمن عقد المعاوضة (قوله اشتري فانا عبد ارتهنى) صوابه بخلاف
 ارتهنى أى لو قال العبد اشتري فانا عبد فاشترته فاذا هو حرا فان كان البائع حاضرا أو غائبا معروفة أى
 يدري مكانه لا يرجع على العبد بما قبضه البائع للتمكن من الرجوع على القابض وان كان لا يدري أين هو رجوع

مثلا
 الغرور لا يوجب الرجوع الا في
 مسائل

قلت وبالاخير جزم الامام علماء
 الدين السمرقندي في تخلف الفقهاء
 وصححه الزيلعي وغيره وفي كفالة
 الاشياء عن بيع الثانية من فصل
 الغرور ان الغرور لا يوجب الرجوع
 الا في ثلاث منها هذه وضابطها أن
 يكون في عقد يرجع نفعه الى الدافع
 كودبعة واجارة فلو هلكا ثم
 استحققتا رجوع على الدافع بما ضمنه
 ولا رجوع في عارية وهبة لكون
 القبض لنفسه الثانية أن يكون
 في ضمن عقد معاوضة كما بعوا
 عبدى أو ابني فقد أذنت له ثم ظهر
 حرا أو ابن الغير رجعوا عليه للغرور
 ان كان الاب حرا والاف بعد العتق
 وهذا ان أضافه اليه وأمر بمبايعته
 ومنه لو بى المشتري أو استولد ثم
 استحققتا رجوع على البائع بقيمة البناء
 والولد ومنه ما يأتى في باب الاستحقاق
 اشترى فانا عبد ارتهنى الثالثة
 اذا كان الغرور بالشرط

المشتري على العبد ورجع العبد على بائعه بما رجع به عليه وانما يرجع مع أن البائع لم يأمره بالضمان عنه لانه
أدى دينه وهو مضطر في أدائه بخلاف من أدى عن آخر ديناً بلا أمره والتقيد بقوله اشتري فأنا عبد لانه
لو قال أنا عبد ولم يأمره بالشراء أو قال اشتري ولم يقل فأنا عبد لا يرجع عليه بشئ ولو قال ارتبني فأنا عبد
الراهن لم يرجع على العبد ولو الراهن غائب في ظاهر الرواية عنهم وعن أبي يوسف لا يرجع في البيع والرهن لأن
الرجوع بالمعاوضة وهي المبيعة هنا أو بالكفالة ولم يوجد هنا بل وجد مجرد الأخبار كاذباً فصار كما لو قال
اجني لشخص ذلك ولو ما أن المشتري شرع في الشراء معقداً على أمره وأقراره فكان مغروراً من جهته
والتغريب في المعاوضات التي تقتضي سلامة العوض يحصل سبباً للضمان دفعا للغرر بقدر الامكان فكان
تغريبه ضامناً للدرك الثمن له عند تعذر رجوعه على البائع كما لو اذ قال لادل السوق باعوا عبدي فاني
أذنت له ثم ظهر استحقاق العبد فأنهم يرجعون على المولى بقيمة العبد ويجعل المولى بذلك ضامناً للدرك ما ذاب
عليه دفعا للغرر وعن الناس بخلاف الرهن فإنه ليس عقد معاوضة بل عقد وثيقة لاستيفاء عين حقه حتى جاز
الرهن ببذل المصروف والمسلم فيه ولو كان عتد معاوضة كان استبداد الابه قبل قبضه وهو حرام وبخلاف الاجنبي
فأنه لا يعبد بأمره فالرجل هو الذي اغتر به المخلص من الفسخ في أوّل باب الاستحقاق (قوله كما لو تزوجه امرأة
الاشياء (قوله استظهر المصنف لا) حيث قال ولم اطع في كلامهم على ما لو مات من ثبت في حقه التغريب
هل ينتقل الحق فيه الى وارثه حتى يملك الرد كما في خيار العيب والا كما في خيار الرؤية والشرط لكن الظاهر
عندى الثاني وقواعدهم شاعرة به فقد صرحوا بأن الحقوق المجردة لا تورث وأما خيار العيب فأنما ثبت فيه
حق الرد للوارث باعتبار أن الوارث ملكه سليماً فاذا ظهر رقبه على عيب رده وليس ذلك بطريق الارث كما يفيد
كلامهم وتعليقهم عدم ثبوت خيار الوارث في خيار الرؤية والشرط بأنه ليس الامتثالية وارادة فلا يتصور
انتقاله الى الوارث وهكذا عرضته على بعض الاعيان من اصحابنا فارتضاه وافق به وجبه اه قلت ويؤيده ما بحثه
في البحر من أن خيار ظهور الخيانة لا تورث مستنداً لذلك بما مر من انه لو هلك المبيع لزمه جميع الثمن وعلاوه
بأنه مجرد خيار لا يقابل بشئ من الثمن كخيار الرؤية والشرط الخ ما قدمناه هناك وفي مجموعة الساجاني بخطه
وأجاد المصنف بالاستشهاد بخيار الشرط لأن الكل لدفع الخداع فاذا كان خيار الشرط المفقود به لا تورث
فكيف غير المفقود مع كونه مختلفاً فيه اه (قوله قلت وقدّمناه الخ) قدّمناه هناك أن ذلك لم يذكر في الدرر
بل ذكره المصنف هناك أيضاً وقدّمنا أيضاً أن الخير الرمي نقل عن العلامة المقدسي انه قال والذي ائيل اليه
انه مثل خيار العيب يعني فيورث اه وهذا خلاف ما عراه الشارح الى حاشية ابن المصنف عن المقدسي
وقدّمنا أيضاً أن الخير الرمي وافق المقدسي في انه يورث قياماً على خيار فوات الوصف المرغوب فيه كسواء
عبد على انه خيار وقال انه به اشبه لانه اشتد على قول البائع فكان شرطه اقتصاء وصفه مرغوباً فيه فبان
بخلافه اه وقدّمنا مثلاً ترجيح ما بحثه المصنف من انه لا يورث خيار ظهور الخيانة في المراجعة وانه به اشبه
فراجعهم فانهم (قوله ومال الى انه يورث) المراد بالارث انتقاله الى الوارث بطريق الخليفة لا بطريق الارث
حقيقة كما علم مما نقلناه من عبارة المصنف في المنح وحققناه في باب خيار الشرط وعلمت ترجيح ما بحثه المصنف
أولاً (قوله قبيل التاسعة) صوابه قبيل العاشرة (قوله وبصير مغروراً) عبارة الاشياء ثم اعلم أن ملك الوارث
بطريق الخلافة عن الميت فهو قائم مقامه كانه حتى فبرّد المبيع بعيب ورد عليه وبصير مغروراً بالخيارية التي
اشترها الميت الخ قلت ومعناه أن الوارث لو استولد الجارية ثم استحققت فالولد حرّ بالقيمة لكونه وطناً بناءً
على انها ملكه فيرجع بمافضن على بائع مورثه كما لو استولد المورث وأنت خير بأن هذا لا يدل على انه يثبت له
خيار الرد بالتغريب فيما اذا اشترى مورثه شيئاً بغبن فاحش بتغير البائع لانه مجرد خيار لا يقابل بشئ من الثمن
بخلاف ثبوت حرّية ولده فانه ليس بخيار فهذا تأييد بما لا يفيد فافهم (قوله وقدّمنا) اي قبيل باب
خيار الرؤية (قوله اتنى الغرر) كما لو اشترى سويقاً على أن البائع له عين من السمّن وتقابضاً والمشتري
ينظر اليه فظهر أنه لته به نصف من جاز البيع ولا خيار للمشتري وهو نظير ما لو اشترى صابوناً على انه يتخذ من كذا
جزء من الدهن ثم ظهر أنه يتخذ بأقل من ذلك والمشتري كان ينظر الى الصابون وقت الشراء جاز البيع من غير

بكال تزوجه امرأة على انها حرّة ثم
استحققت رجوع على الخبير بقيمة الولد
المستحق وسيجيء آخر الدعوى
(فرع) هل ينتقل الرد بالتغريب
الى الوارث استظهر المصنف
لاتصريحهم بأن الحقوق المجردة
لا تورث قلت وفي حاشية الاشياء
لابن المصنف وبه أفق شيخنا العلامة
على المقدسي مفتي مصر قلت
وقدّمناه في خيار الشرط معزيا
لادرر لكن ذكر المصنف في شرح
منظومته الفقهية ما يحالفه ومال
الى أنه يورث خيار العيب وتلاه
عنه ابنه في كتابه معونة المفتي
في كتاب الفرائض وأيده بما في بحث
القول في الملك من الاشياء قبيل
التاسعة أن الوارث يرد بالعيب
وبصير مغروراً بخلاف الوصي
فتأمل وقدّمنا عن الخيانة أنه متى
عابن ما يعرف بالعيان اتنى الغرر
فتدبر

خير طرية قلت وكون ذلك مما يعرف بالبيان غير طاهر فليأتنا من قد ساء له الله سبحانه أعلم
* (فصل في التصرف في المبيع والتمن الخ) *

أورد هاهنا فصل على حدة لأنه ليست من المراجعة غير أن صحتها ما توقف على القبض كان لها ارتباط بالتصرف
بالمبيع قبل القبض والباقي استطراد نهر (قوله صحيح عقار الخ) أي عندهما وقال محمد لا يجوز وعبر
بالصفة دون النفاذ واللزوم لأنهم ما وقفوا على نقد الثمن أو رضى البائع والأفد البائع إبطاله أي إبطال بيع
المشتري وكذا كل تصرف يقبل النقص إذا فعله المشتري قبل القبض أو بعده بغير إذن البائع الجاز والمجورور
بخلاف ما لا يقبل النقص كالعتق والتدبير والاستيلاء بجر وقوله أو بعده بغير إذن البائع الجاز والمجورور
متعلق بالخبر العائد على القبض أي بعد القبض الراجع بلاذنه لأن قبض المبيع قبل نقد الثمن بلا إذن البائع
غير معتبر لأن له استرداده وحبه إلى قبض الثمن وقيد بالمبيع لأنه لو اشترى عتق أو فوجبه قبل القبض من غير
البائع يجوز عند الكل كفي البجر عن الخيانة أي لحصول القبض بقبض الموهوب له كما يأتي واحترزه عن
الاجارة فأنها لا تصح كما يأتي (قوله من بائعه) متعلق بقبض لا ببيع لأن بيعه من بائعه قبل قبضه فاسد كما في
المقول ويراجع ط (قوله لهدم الغرر) أي غرر انقاس العقد على تقدير الهلاك وعليه بقوله لهدم غررك
العتار ط (قوله حتى لو كان الخ) تنزيح على مفهوم قوله لا يخشى هلاكه (قوله ونحوه) بأن كُن في موضع
لا يؤمن أن تغلب عليه الرمال ح عن النهر ومنه في الفتح (قوله كان كقول) أي بمنزلة من حيث لحوق
الغرر به لأك (قوله ككاتبه) قال في الجوهر وفي الكتابة يحتمل أن يقال لا يجوز لأنها عقد مبادلة كالبيع
ويحتمل أن يقال يجوز لأنها أوسع من البيع جوازاً اه لكن قال الزياطي ولو كاتب العبد المبيع قبل القبض
نقضت كتابته وكان للبائع حبه بالثمن لأن الكتابة محتملة للفسخ فلم تنفذ في حق البائع نظراً له وإن نقد الثمن نفذت
لزوال المانع اه قال في البجر ولا خصوصية لها بل كل عقد يقبل النقص فهو موقوف كما قد سناه اه وبه
علم أن الكتابة تصح لكنها تتوقف فلا يناسب قوله فلا يصح اتفاقاً كما أفاده ح فكان المناسب إسقاطها (قوله
واجارة) أي اجارة العقار فأنها لا تصح اتفاقاً وقيل على الخلاف والصحيح الإزول لأن المعقود عليه في الاجارة
المنافع وهلاكها غير نادر وهو الصحيح كذا في الفوائد الطهرية وعليه الفتوى كذا في الكافي فتح وغيره (قوله
وبيع منقول) مجرور بالعطف على كتابة وهو في عبارة المصنف مرفوع والاولى في التعبير أن يقول حتى
لو كان علواً أو على شط نهر أو نحوه أراحه كُن كقول ولا يصح بيع منقول الخ وفي البجر ودخل في البيع
الاجارة لأنها بيع المنافع أي وهي في حكم المقول والصلح لأنه بيع اه أي الصلح عن الدين كافي الفتح وتعبير
النهر بالخلع سبق فلم ثم قال في البجر وأراد بالمقول المبيع المنقول بخاز بيع غيره كالمهر وبذل الخلع والعتق
على مال وبذل الصلح عن دم العمد (قوله ولو من بائعه) مرتبط بقوله وبيع منقول ط (قوله كما سيجي) اه
أي قريسي في قول المصنف ولرباعه منه قبله لا يصح ط (قوله بخلاف عتقه وتديره) يؤهم أن فيه خلاف
محمد الا في وليس كذلك في الجوهر وأما الرخصة والعتق والتدبير وإقراره بانها أم رده يجوز قبل القبض
بالاتفاق اه وفي البجر وأما تزويج اخبارية المبيعة قبل قبضها جائز لأن الغرر لا يمنع جوازها بدليل صحة
تزويج الباقي ولو تزوجها قبل القبض ثم فسخ البيع انتسخ النكاح على قول أبي يوسف وهو المختار كما في
الرواجية (قوله من غير بائعه) قيد به ليفهم أنه لو كان من بائعه فهو كذلك بالاولى (قوله وهو الاصح)
صريحه الزيلعي وغيره خلافاً لأبي يوسف (قوله والاصل الخ) قال في الفتح الاصل أن كل عقد يفسخ
بهلاك العوض قبل القبض لم يجز التصرف في ذلك العوض قبل قبضه كالبيع في البيع والاجارة إذا كانت
عينا في الاجارة وبذل الصلح عن الدين إذا كان عينا لا يجوز بيع شيء من ذلك ولو أن يشر لك فيه غيره وما لا يفسخ
بهلاك العوض بالتصرف فيه قبل القبض جائز كما المهر إذا كان عينا وبذل الخلع والعتق على مال وبذل
الصلح عن دم العمد كل ذلك إذا كان عينا يجوز بيعه وهبته واجارته قبل قبضه وسائر التصرفات في قول
أبي يوسف ثم قال محمد كل تصرف لا يتم الا بالقبض كالبضاعة والصدقة والرهن والقرض فيوجز لأنه يكون
تأباعته ثم يصير قبضاً لنفسه كما لو قال أعلم عن كذا في جاز ويكون الفقير تأباعته في القبض ثم قبضاً لنفسه
اه ملخصاً قلت وحيث منى المصنف على قول محمد كُن ينبغي للشارح ذكر الاصل الثاني أيضاً لأنه يظهر

هـ (قلت) في التصرف في المبيع
والثمن قبل القبض والزيادة والخط
فيما وتأجيل الدين (صحيح)
عقار لا يخشى هلاكه قبل قبضه
من بائعه لعدم الغرر لهدم غررك
العتار حتى لو كان علواً أو على شط
نهر ونحوه كان كقول (لا) يصح
اتفاقاً ككتابة واجارة و (بيع
منقول) قبل قبضه ولو من بائعه
كما سيجي (بخلاف) عتقه وتديره
(و) خبته والصدق به وإقراره
ورده وإعارته (من غير بائعه)
فنه صحيح (على) قول محمد وهو
(الاصح) والاصل أن كل عرض
ملك بعقد يفسخ به لأك قبل
قبضه بالتصرف فيه غير جائز
وما لا جائر عني

مما ذكرنا أن الأصل الأول غير خاص بقول أبي يوسف إلا أن الشق الأول منه وهو ما ينسخ بهلاك العرض قبل القبض كالبيع والأجارة لا يجوز التصرف قبل القبض في عوضه المعين عند أبي يوسف مطلقاً وأجاز محمد فيه كل تصرف لا يتم إلا بالقبض كالهبة ونحوها لأن الهبة لما كانت لا تتم إلا بالقبض صار الموهوب له نائباً عن الوهاب وهو المشتري الذي وهبه المبيع قبل قبضه ثم يصرف قبضه لنفسه فتم الهبة بعد القبض بخلاف التصرف الذي يتم قبل القبض كالبيع مثلاً فإنه لا يجوز لأنه إذا قبضه المشتري الثاني لا يكون قابضاً عن الأول لعدم توقف البيع على القبض فيلزم منه تملك المبيع قبل قبضه وهو لا يصح لكن يرد على الأصل المذكور العتق والتدبير بأن أعتق أودبر المبيع قبل قبضه فقد علت جوازه اتفاقاً مع أنه يتم قبل القبض وهو تصرف في عقد ينسخ بهلاك العرض قبل القبض فليتأمل (قوله قبله) أي قبل هبته فإن لم يقبلها باطلت والبيع صحيح على حاله جوهرية (قوله لأن الهبة مجاز عن الأقالة) يقال هب لي ديني وأقلى عتقي وإنما كان كذلك لأن قبض البائع لا ينوب عن قبض المشتري كما في شرح المجموع (قوله بخلاف بيعه) فإنه لا يحتمل المجاز عن الأقالة لأنه ضدها ط عن الشايجي (قوله مطلقاً) أي سواء باعه من باعته ومن غيره ح (قوله قلت الخ) استند إلى قول الجوهرة فإنه باطل (قوله ونفي الصحة) أي الواقع في المتن يحتملها أي يحتمل البطلان والفساد والظاهر الثاني لأن علة الفساد الغرر كما مر مع وجود ركني البيع وكثيراً ما يطلق الباطل على الفساد أفاده ط (تمت) جميع ما مر أنما هو في تصرف المشتري في المبيع قبل قبضه فلو تصرف فيه البائع قبل قبضه فاما بأمر المشتري أولاً ولو بأمره كأن أمره أن يهبه من فلان أو يوزجه ففعل وسلم صح وصار المشتري قابضاً وكذلك لو أعار البائع أو وهب أو رهن فأجاز المشتري ولو قال ادفع الثوب إلى فلان يسكه إلى أن أدفع لك ثمنه فهلك عند فلان لزم البائع لأن أسالك فلان لأجل البائع ولو أمره بالبيع فإن قال بعه لنفسك أو بعه ففعل كان فضحاً وإن قال بعه لي لا يجوز وأما تصرفه بلامر المشتري كالأمر ببيع المبيع قبل قبضه أو أجره أو أودعه فمات المبيع انفسخ بيعه ولا تضمن لأنه لو تضمن رجوعاً على البائع ولو أعاره أو وهبه فمات أو أودعه فاستعمله المودع فمات فإن شاء المشتري أمضى البيع وضمن هؤلاء وإن شاء فضحه لأنه لو تضمن لم يرجعوا على البائع ولو باعه البائع فمات عند المشتري الثاني فلا ذل فسخ البيع وله تضمن المشتري الثاني فيرجع بالثمن على البائع إن كان نقده اه ملخصاً من الجرع الثانية وفي جامع الفصولين شراؤه ولم يقبضه حتى باعه البائع من آخر بأكثر فأجاز المشتري لم يحز لأنه يبيع ما لم يقبض اه وبظهور منه ومما قبله أنه يبقى على ملك المشتري الأول فله أخذه من الثاني لو فاعماً وتضمنه لو هلكا والظاهر أن له أخذ قائم لو كان نقد الثمن لباعه والا فلا باذن باعته تأمل (قوله اشتري مكيلاً الخ) قيد بالشراء لأنه لو ملكه بهبه أو ارثاً أو وصية جاز التصرف فيه قبل الكيل والمطلق من البيع يتصرف إلى الكامل وهو الصحيح منه حتى لو باع ما اشتراه فاسد بعد قبضه مكايلاً لم يمتنع المشتري الثاني إلى إعادة الكيل قال أبو يوسف لأن البيع الفاسد يملك بالقبض كالترض (قوله أي كره تحريماً) فسر الحرمة بذلك لأن النهي خبراً أحاد لا يثبت به الحرمة القطعية وهو ما أسنده ابن ماجه عن جابر رضي الله تعالى عنه أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان صاع البائع وصاع المشتري ويقولوا أخذ مالك والشافعي وأحمد وحسين عليه الله السلام بأنهم من تمام القبض ألحقوا بمنع البيع منع الأكل قبل الكيل والوزن وكل تصرف يبنى على الملك كالهبة والوصية وما اشبههما ولا خلاف في أن النص محمول على ما إذا وقع البيع مكايلاً فلو اشتراه بمجازفة له التصرف فيه قبل الكيل وإذا باعه مكايلاً يحتاج إلى كيل واحد له مشتري وتماه في الفتح (قوله وقد سرحوا بفساده) سرح محمد في الجامع الصغير بما نصه محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة قال إذا اشتريت شيئاً بمكيال أو بوزن أو بعتة فاشتريت ما يكال كميلاً وما يوزن وزناً وما يبعث عدلاً تبعه حتى تكيله وترثه وتعدّه فإن بعته قبل أن تفعل وقد قبضته فالبيع فاسد في الكيل والوزن اه ط قلت وظاهره أن الفساد هو البيع الثاني وهو بيع المشتري قبل كيله وأن الأول وقع صحيحاً لكنه يحرم عليه التصرف فيه من أكل أو بيع حتى يكيله فإذا باعه قبل كيله وقع البيع الثاني فاسد المأثر من أن العلة كون الكيل من تمام القبض فإذا باعه قبل كيله فكأنه باع قبل القبض وبيع المدقول قبل قبضه لا يصح فكانت هذه المسألة من فروغ التي قبلها فلذا أعقبها بما قبل ذكر

مطلبة

في تصرف البائع في المبيع قبل
القبض

(و) المنقول (لو وهبه من البائع

قبل قبضه قبله) المانع (التقص

البيع ولو باعه منه قبله لم يصح)

هذا البيع ولم ينتقض البيع الأول

لأن الهبة مجاز عن الأقالة بخلاف

بيع قبله فإنه باطل مطلقاً جوهرية

قلت وفي المواهب وفسد بيع

المنقول قبل قبضه انتهى ونفي

الصحة يحتملها فتدبر (اشتري

مكيلاً بشرط الكيل حرم) أي كره

تحريماً (بيعته وأكله حتى يكيله)

وقد سرحوا بفساده

مع الغيبة (قوله فلو قيل الخ) فترجع على قوله لا قبله أصلاً لأن قوله لعدم كمال الأول مبنى على عدم اعتبار الكيل الواقع بحضرته قبل شرائه ثم أن عبارة الفتح هكذا ومن هنا ينشأ فرع وهو ما لو قيل طعام بحضرة رجل ثم اشتراه في المجلس ثم باعه مكايلاً قبل أن يكمله بعد شرائه لا يجوز هذا البيع سواء اكمله للمشتري منه أولاً لأنه لما لم يكمل بعد شرائه لم يكن قابضاً فباعه بيع مالم يقبض فلا يجوز اهـ ومثله في البحر والمخ فقوله سواء اكمله للمشتري منه أولاً الخ صريح في أن فاعل اكمله هو المشتري الأول الذي كمل الطعام بحضرته ثم اشتراه ثم باعه وقول الشارح وإن اكمله الثاني صريح في أن فاعل اكمله هو المشتري الثاني وعبارة الفتح أحسن لافتادها أن هذا الكيل الواقع من المشتري الأول للمشتري الثاني لا يكتفيه عن كمل نفسه لو قوعه بعده ببيع الثاني فكان يباع قبل القبض لعدم اعتبار الكيل الواقع أولاً بحضرته قبل شرائه وأما على عبارة الشارح فلا شبهة في عدم الجواز ثم أن ما أفاده كلام الفتح من أن كيله للمشتري منه لا يكفي عن كمل نفسه ظاهر للتعديل الذي ذكره لكنه مخالف لما شرح به كلام الهداية أولاً حيث قال وإن كاله بعد العقد بحضرة المشتري مرة كفاه ذلك حتى يجعل للمشتري التصرف فيه قبل كيله وعند البعض لا يضمن الكيل مرتين اهـ ملخصاً فإن قوله كفاه أي كفى البائع وهو المشتري الأول بقيد أنه يكتفيه ذلك عن الكيل لنفسه ولعل الشارح لأجل ذلك جعل فاعل اكمله المشتري الثاني لكن الظاهر عدم الاكتفاء بذلك الكيل وإن وقع من المشتري الأول بعد البيع لما ذكره من التعديل والله سبحانه أعلم (قوله ولو كان المكيل أو الموزون ثمناً) أي بأن اشترى عبداً مثلاً بكثر بئر أو برطل زيت ثم لا يمتحن أن هذه المسألة من أفراد قوله الاتي وجاز التصرف في الثمن قبل قبضه وقد تبع المصنف شيخه في ذكرها هنا (قوله فقبل الكيل أولى) لأن الكيل من تمام القبض كما مر (قوله وإن اشتراه بشرطه) أي وإن اشترى المذروع بشرط الذرع (قوله في حرمة ما ذكر) أي من البيع ولا يصح إرادته الأكل هنا وفي حكم البيع كل تصرف يبنى على الملك ط (قوله والاصل ما مر مراراً الخ) منها ما قدمه أول البيع عند قوله وإن باع صرة الخ وقد منا هنا وجه الفرق بين كون الذرع في القيمات وصفاً وكون القدر بالكيل أو الوزن في المثليات أصلاً وهو كون التخصيص بغير الأول دون الثاني الخ وذكر في الأخيرة الفرق بأن الذرع عبارة عن الزيادة والنقصان في الطول والعرض وذلك وصف (قوله فيكون كله للمشتري) قال في الفتح فلو اشترى ثوباً على أنه عشرة أذرع جاز أن يبيعه قبل الذرع لأنه لو زاد كان للمشتري ولو نقص كان له الخيار فإذا باعه بلا ذرع كان مستطاعاً أخيره على تقدير التخصيص له ذلك اهـ (قوله إذا كان مقصوداً) بأن أفرد لكل ذراع ثمناً لأنه بذلك التحق بالقدر في حق ازدياد الثمن فصار المبيع في هذه الحالة هو الثوب المتدر وذلك يظهر بالذرع والقدر معوق وعليه في المقدرات حتى يجب رد الزيادة فيما لا يضره التبعيض ويزيده الزيادة من الثمن فيما يضره وينقص من ثمنه عند انتقامه اهـ ط عن الزياني (قوله واستثنى ابن الكمال الخ) أي بخلاف ما يضره التبعيض كصوغ فيجوز التصرف فيه قبل وزنه ولو اشتراه بشرطه والأولى للشارح ذكره عند قول المصنف ومثله الموزون ط وعبارة ابن الكمال هي قوله بعد ذكر الأصل المار ولا يمتحن أن موجب هذا التعديل أن يستثنى ما يضره التبعيض من جنس الموزون لأن الوزن فيه وصف على ما مر اهـ (قوله وجاز التصرف في الثمن الخ) الثمن ما يثبت في الذمة ديناً عند المقابلة وهو الثمن والمثليات إذا كانت معينة وقوبلت بالأعيان أو غير معينة وصحها حرف الباء وأما المبيع فهو القيمات والمثليات إذا قوبلت بتدافع معين وهي غير معينة مثل اشترت كثر بئر بهذا العبد هذه حاصل ما في التبريلالية عن التبعيض وسيد كره المصنف في آخر الصرف (قوله وأغبرهما) كسبارة ووصية مخ (قوله أي مشاراً إليه) هذا التفسير لم يذكره ابن مالك بل زاده الشارح والمراد بالشار إليه ما يقبل الإشارة فيوافق تفسير بعضهم له بالخاص وذكروا أنه يشمل القيمي والمثلي غير التقدير واعتضه ط بأنه لا وجه له لأن الباعث للشارح على هذا التفسير إدخال التقدير لأنه يتوهم من العين العرض ليقابل قوله ولودينا قلت أنت خير بأن دخول القيمي هنا لا وجه له أصلاً لأن الكلام في الثمن وهو ما يثبت ديناً في الذمة والقيمي مبيع لا عن وانما مراد الشارح بيان أن الثمن قسمان لأنه نارة يكون حاضراً كما لو اشترى عبداً بهذا الكثر من البر أو بهذه الدراهم فهذه يجوز التصرف فيه قبل قبضه بهبه وغيرهما من المشتري وغيره نارة يكون ديناً في الذمة

فلو قيل بحضرة رجل فشرراه فباعه قبل كيله لم يجوز أن اكمله الثاني لعدم كمال الأول فلم يكن قابضاً فتح (ولو كان) المكيل أو الموزون (ثمناً) جاز التصرف فيه قبل كيله ووزنه) بجوازه قبل القبض فقبل الكيل أولى (لا) يحرم (المذروع) قبل ذرعه (وإن اشتراه بشرطه إلا إذا أفرد لكل ذراع ثمناً فهو) في حرمة ما ذكر (كموزون) والاصل ما مر مراراً أن الذرع وصف لا قدر فيكون كله للمشتري إلا إذا كان مقصوداً واستثنى ابن الكمال من الموزون ما يضره التبعيض لأن الوزن حينئذ فيه وصف (وجاز التصرف في الثمن) بهبه أو بيع أو غيرهما لو عينا أي مشاراً إليه

مطلب
في بيان الثمن والمبيع والدين

وأفاد أنه إذا لم يشتره فكذلك بالاولى (قولود وكونه) أي المبيع محلاً للمقابلة أي المقابلة زيادة الثمن ط قال
 ح ولا حاجة اليه مع قول الشايع ولو حكما كما لا يخفى (قولود حقيقة) احتراز عما إذا أخرج عن الحلية بأن ذلك
 حقيقة كون الشاة أو حكما كالنسيب والكتابة (قولود فلو باع الخ) تفرع على قوله فلا تصح بعد هلاكه وكذا
 لو وهب وسلم أو طبخ اللحم أو طحن أو نسج الغزل أو تخمر العصير أو أسلم مشترى الخمر ذمياً لا تصح الزيادة لفوات
 محل العقد إذا العقد لم يرد على المخبون والنسوج ولهذا يصير الغاصب أحق بهما إذا قل بالمعصوب ذلك
 وكذا الزيادة في المهر شرطها بقاء الزوجية فلو زاد بعد موتها لا يصح اه فتح وروى الحسن في غير رواية الأصول
 أنها تصح بعد هلاك المبيع وعلى هذه الرواية تصح الزيادة في المهر بعد الموت نهر قلت وهذه خلاف ظاهر
 الرواية كما أنه عليه في الجوهره وغيرها والعجب من الزيلعي حيث ذكر أن الزيادة لا تصح بعد هلاك المبيع في ظاهر
 الرواية وأنها تصح في رواية النوادر ثم ذكر أن الهلاك الحكمي ملحق بالحقيقي ثم قال ولو أعتق المبيع أو كاتبه
 أو دبره أو أسسه وتولد الأمة أو تخمر العصير أو أخرجه عن ملكه ثم زاد عليه جاز عند أبي حنيفة خلافاً له ما وعلى
 هذا الخلاف الزيادة في مهر المرأة بعد موتها اه فلنأتمل (قولود بخلاف ما لو أجر) وكذا لو خاط الثوب
 أو قطعت يد العبد وأخذ المشتري الأرض فتح (قولود لقيام الاسم والصورة) أي في غير جعل الحديد سبباً
 فإن الصورة تبدلت فيه ط (قولود وصح الخط منه) أي من الثمن وكذا من رأس مال السلم والمسلم فيه كما هو
 صريح كلامهم رمى على الخ (قولود وقبض الثمن) بالجر عطف على هلاكه وسأقي بيان الخط بعد قبض الثمن
 عند قوله وبصح الخط من المبيع الخ (قولود يلتحقان بأصل العقد) هذا الخط من غير الوكيل ففي شفعة
 الخاتمة الوكيل بالمبيع إذا باع الدار بألف ثم حط عن المشتري مائة صح وضمن المائة لداره وبرئ المشتري عنها
 وبأخذ الشفيع الدار بالألف لأن حط الوكيل لا يلتحق بأصل العقد (قولود بالاستناد) وهو أن ثبت أولاً
 في الحال ثم يستند إلى وقت العقد ولهذا لا تثبت الزيادة في صور الهلاك كما مر لأن ثبوته في الحال متعذر ولا يتقاه
 المحل فتعذر استناده كالبيع الموقوف لا ينهمر بالأجازة بعد هلاك المبيع وقتها كما في الفتح (قولود فبطل حط
 الكل) أي بطل التحاقه مع صحة العقد وسقوط الثمن عن المشتري خلافاً لما توهمه بعضهم من أن البيع يفسد
 أخذاً من تعميل الزيلعي بقوله لأن الالتحاق فيه يؤدي إلى تبديله لأنه يتقابله أو يعابلاً عن فيفسد وقد كان
 من قصد هلاك التجارة بعدد مشروع من كل وجه فالالتحاق فيه يؤدي إلى تبديله فلا يلتحق به اه فقولده فلا يلتحق
 صريح في أن الكلام في الالتحاق وأن قوله فيفسد مقرر على الالتحاق كما صرح به في شرح الهداية وقال في
 الذخيرة إذا حط كل الثمن أو وهب أو أبرأ عنه فإن كان قبل قبضه صح الكل ولا يلتحق بأصل العقد وفي البدائع
 من الشفعة ولو حط جميع الثمن بأخذ الشفيع بجميع الثمن ولا يسقط عنه شيء لأن حط كل الثمن لا يلتحق بأصل
 العقد لأنه لو التحق لبطل البيع لأنه يكون يعابلاً عن فلم يصح الخط في حق الشفيع وصح في حق المشتري وكان
 ابراء له عن الثمن اه زاد في المحط لأنه لا يدين شيئاً مما في ذمته وتماه في فتاوى العلامة قاسم (قولود وأثر
 الالتحاق الخ) لا يخفى أن الزيادة تجب على المشتري والمحطوط يسقط عنه لكن لما كان ذلك بين المتعاقدين
 ربما توهم أنه لا يعتد به إلى غير ذلك العقد فنبه على أن أثر ذلك يظهر في مواضع (قولود في تولية ومراجمه)
 فيول ويراجع على الكل في الزيادة وعلى الباقي بعد المحطوط بجر (قولود وشفعة) فأخذ الشفيع بما بقي في
 الخط دون الزيادة كما يأتي (قولود واستحقاق) فيرجع المشتري على البائع بالكل ولو أجاز المستحق البيع أخذ
 الكل بجر أي كل الثمن والزيادة (قولود وهلاك) حتى لو هلكت الزيادة قبل القبض تسقط حصتها من الثمن
 بخلاف الزيادة المتولدة من المبيع حيث لا يسقط شيء من الثمن بهلاكها قبل القبض زيلعي قلت ولا يخفى عليك
 أن هذا في الزيادة في المبيع والكلام في الزيادة في الثمن فلا يناسب ذكر ههنا فافهم (قولود وحس مبيع)
 فله حبه حتى يقبض الزيادة (قولود وفساد صرف) فلو باع الدراهم بالدراهم متساوية ثم زاد أحداهما أو حط
 وقبل الآخر وقبض الزائد في الزيادة أو المردود في الخط فسد العقد كأنهم لم يعقداه كذلك من الابتداء عند أبي
 حنيفة زيلعي وبأن تمام الكلام عليه أول باب الربا وزاد الزيلعي مما يظهر فيه أثر الالتحاق ما إذا تزوج أمته ثم
 أعتقه ثم زاد الزوج على مهرها بعد العتق تكون الزيادة للمولى اه وفي النهر وتظهر فيما لو وجد بالتياب المبيعة
 عيار جرح بخصته من الثمن مع الزيادة وفيما إذا زاد في الثمن ما لا يجوز الشراء به وفي المبيع ما لا يجوز بيعه فقبل

زاد في الخلاصة وكونه محلاً
 للمقابلة في حق المشتري حقيقة
 فلو باع بعد القبض أو دبر أو كاتب
 أو ماتت الشاة فزاد لم يجز لفوات
 محل البيع بخلاف ما لو أجر
 أو رهن أو جعل الحديد سبباً
 أو ذبح الشاة لقيام الاسم والصورة
 وبعض المنافع (و) صح (الخط
 منه) ولو بعد هلاك المبيع وقبض
 الثمن (و) الزيادة والخط (يلتحقان
 بأصل العقد) بالاستناد فبطل
 حط الكل وأثر الالتحاق في تولية
 ومراجمه وشفعة واستحقاق
 وهلاك وحس مبيع وفساد صرفه

قد العقد كذا في السراج اه وتما فيه وكذا الشارح لم يرد كرهه الثلاثة لان كذا في التتم تأمل (قوله)
 الخط فتنه لان في الزيادة ابطال حواله تسع الثابت قبليها فلا يملكه فله أن يأخذ بدون الزيادة (قوله ان
 في غير سلم) قال الزيلعي ولا يجوز الزيادة في المثل فيه لانه مع عدم حقيقة وانما جعل موجودا في الزيادة (قوله ان
 المثل اليه والزيادة في المثل فيه لا تدفع حاجته بل تزيد في حاجته فلا يجوز اه ح ودل كلام السراج على جواز
 الخط منه رمي (قوله وقيل المشتري) اي في مجلس الزيادة كما يفيد ما مر في الزيادة في الثمن (قوله ايضا) اي
 كتمه في الزيادة في الثمن ط (قوله فلو خلطت الزيادة الخ) هذا ما تقدمه الشارح في قوله ودلائل (قوله وكذا
 لوزاد) اي المشتري ط (قوله انسخ العقد بقدره) فترامى بجائه وتقابضا ثم زاد المشتري عرضا فبقيت
 تخون وهذا العرض قبل التسليم ينسخ العقد في ثلثه بجرع التثنية ووجه الانقضاء أن العرض مبيع
 وان جعل ثلثا ودخل المبيع قبل القبض يوجب الانقضاء فقيم (قوله فتصح بعد هلاكه) لانها ثبتت بتأجيل
 الثمن ودفعه بجرع عن الخلاصة (قوله بخلافه في الثمن) الاولى بخلافها ط (قوله كما مر) اي
 في قوله وكان المبيع قائما اي لان المبيع بعد هلاكه لم يبق على حالة يصح الاعتراض عنه بخلاف الخط من الثمن
 لانه يحال يمكن اخراج البديل عما يقابله فيلحق بأصل العقد استنادا بجرع (قوله فيرجع) اي المشتري
 على البائع (قوله لا في براءة الاستيفاء) لان براءة الاسقاط تسقط الدين عن الزمة بخلاف براءة الاستيفاء
 مثال الاولى استقلت وحططت وأبرأت براءة اسقاط ومثال الثانية أبرأت براءة استيفاء أو قبض أو أبرأت
 عن الاستيفاء اه ح وحاصل أن براءة الاستيفاء عبارة عن الاقرار بأنه استوفى حقه وبقضه (قوله
 انقضا) يرجع اليهما ط (قوله ولو أطلقها) كقوله أبرأتك ولم يقيد بشئ اه ح (قوله وأما الإبراء
 المضاف الى الثمن الخ) تابع صاحب المخرج ذكر اولها لجهة المبيع لودى بالاعنا وعلمه بتمامه ثم ذكر حط
 الثمن وحبته وإبراء وحاصل ما ذكره في البحر عن النخبة أنه لو وجبه بعض الثمن أو أبرأه عنه قبل القبض فهو
 حط وان حط البعض أو وجبه بعد القبض صح ووجب عليه له المشتري مثل ذلك ولو أبرأه عن البعض بعد ولا يصح
 والفرق أن الدين باق في ذمة المشتري بعد القضاء لانه لا يقضى عين الراجب بل مثله الا أن المشتري لا يصاب
 لان له مثله على البائع بالقضاء فلا تنفيذ المطالبة فقد صادف اليه والخط دينا قائما في ذمة المشتري وانما
 لم يصح الإبراء لانه نوعان براءة قبض واستيفاء وبراءة اسقاط فاذا أطلقت تحمل على الاول لانه أقل تكاثرا
 قال أبرأتك براءة قبض واستيفاء وفيه لا يرجع ولو قال براءة اسقاط صح ورجع على البائع أما اليه والخط
 فاسقاط فقط واذا وجبه كل الدين أو حط أو أبرأه منه فهو على ما ذكرنا هذا ما ذكره شيخ الاسلام وذكر
 السرخسي أن الإبراء المضاف الى الثمن بعد الاستيفاء صحيح حتى يجب على البائع رد ما قبض وسوى بين
 الإبراء واليه والخط فيأصل عند الفتوى اه هذا حاصل ما في البحر عن النخبة قال في التمه وعرف من
 هذا أنه لا خلاف في رجوع المانع مما إذا أبرأه براءة اسقاط وفي عدم رجوعه اذا أبرأه براءة استيفاء
 وأن الخلاف مع الاطلاق وعلى هذا فنقول ما لو علق طلاقا بإبرائها عن المهر ثم دفعه لها لا يبطل التعليق فاذا
 أبرأه براءة اسقاط وقع ورجع عليها كذا في الاشياء اه قلت والظاهر أن المبيع الذي مثل الثمن فيما ذكر
 فكان الاولى للشارح أن يقول بعد قوله بخلاف الدين وكذا الثمن لو حط بعضه أو وجبه أو أبرأه عنه قبل القبض
 وكذا بعده فيرجع المشتري بما دفع لكن لو أبرأه براءة اسقاط لا براءة استيفاء انقضاء ولو أطلقها فقولان فيأصل
 عند الفتوى الخ فافهم (قوله وهو المناسب للاطلاق) اي الرجوع هو المناسب للاطلاق لبراءة لكن
 الظاهر قاله شيخ الاسلام من حملها عند الاطلاق على براءة القبض والاستيفاء لانه أقل كما مر لان
 حملها على معنى الاسقاط يوجب الرجوع عليه بما اخذ وهذا أكثر (قوله لا يثبت بانقضاء) ولان وقوع الإبراء
 بعد انقضاء فترسه على أن المراد به براءة القبض الا أن يظهر بقدرته حالية ارادة معنى الاسقاط وعن هذا والله
 تعالى أعلم قال فيأصل عند الفتوى اي يتأمل المتفق وسطر ما يقتضيه المقام في الحادثة المستول عنها فيفتي
 به والله سبحانه أعلم (قوله لمعوق الخط بأصل العقد) كونه باعاً ابتداءً باق قدر الباقي بعد الخط ط اي
 بخلاف اليه فكان شرطاً لا يقتضيه انقضاء فيه فتع لاجدهما (قوله والاستحقاق الخ) المراد به هنا
 طلب الحق أو ثبوت الحق وقوله البائع متعلق به ومعناه في البائع أن له حتى حبس المبيع حتى يقبض الثمن وما زينه

٣ مثلاً
 في بيان براءة الاستيفاء وبرائة
 الاسقاط
 يمكن انما يظهر في الشفعة الخط
 خط (و) صح (الزيادة في المبيع)
 ولزم البائع دفعها (ان) في غير سلم
 زيلعي و (تبل المشتري وتلتحق)
 أيضا (بالعقد فلو خلطت الزيادة
 قبل قبض سقط حصتها من الثمن)
 وكذا الزيادة في الثمن عرضا فلو قبل
 تسليمه انسخ العقد بقدره فنية
 (ولا يثبت براءة الزيادة هنا قيام المبيع)
 فتصح بعد هلاكه بخلافه في الثمن
 كما مر (ويصح الخط من المبيع ان)
 كان المبيع (دينا وان عين لا)
 يصح لانه اسقاط واسقاط العين
 لا يصح بخلاف الدين فيرجع بما دفع
 في براءة الاسقاط لا في براءة الاستيفاء
 انقضا ولو أطلقها فقولان وأما
 الإبراء المضاف الى الثمن فصح
 ولو بيه أو حط فيرجع المشتري
 بما دفع على ما ذكره السرخسي
 فيأصل عند الفتوى بجرع قال
 في التمه وهو المناسب للاطلاق
 وفي البرازية باع على أن يهبه من
 الثمن كذا لا يصح ولو على أن يحط
 من ثمنه كذا اجاز لمعوق الخط بأصل
 العقد دون اليه (والاستحقاق)
 لبائع أو مشتراً وشيخ (ينعلق
 بما دفع عليه العقد) يتعلق
 بالزيادة) أيضا
 قوله قوله لا يثبت بالمثل هكذا بمقطه
 وليست هذه العبارة موجودة في
 نسخ الشارح التي يدي فيلنر
 اه -

فيه ومعناه في المشتري انه لو استحق منه البيع رجع على بائعه بالثمن وما زيد فيه كما تقدم وكذلك الوردة
بعيب ونحوه كما يأتي ومعناه في الشفيع انه لو زاد البائع في العتار المبيع فان الشفيع يأخذ الكل وعليه فالمراد
بالزيادة اعم من أن تكون في الثمن أو في المبيع (قوله فلوردة الخ) تفريع على قوله أو مشترى إذا رد المشتري
المبيع بخيار عيب أو نحوه من خيار شرط أو رغبة رجع على بائعه بالكل أي بالثمن وما زيد فيه وفي الجوهرة إذا
اشترى عشرة أثواب بمائة درهم فزاد البائع بعد العقد ثوبا آخر ثم اطلع المشتري على عيب في احد الثياب
ان كان قبل القبض فالمشتري بالخيار ان شاء فسخ البيع في جميعها وان شاء رضى بها وان كان بعد القبض فلا
رد المبيع بمحضه وان كانت الزيادة هي المعيبة اهـ (قوله ولزم تأجيل كل دين) الدين ما وجب في الذمة
بعتد أو استهلاك وما صار في ذمته دينيا باستقراضه فهو أعم من القرض كذا في الكفاية ويأتي في
أول الفصل تعريف القرض وأطلق التأجيل فشم ما لو كان الاجل معلوما أو مجهولا لكن ان كانت الجهةالة
مستقاربة كالحصاد والدياس يصح لان كانت متفاحشة كهبوب الرشح كافي الهداية وغيرهما ومن في باب البيع
الفساد أن الجهةالة اليسيرة متخذة في الدين بمنزلة الكفالة (قوله ان قبل المديون) فالو لم يقبل بطل التأجيل
فيكون حالا ذكره الاسيحي ويصح تعليق التأجيل بالشرط فلو قال ان عليه ألف حالة ان دفعت الى غدا
خمسائة فان الخمائة الاخرى مؤخرة عنك الى سنة فهو جائز كذا في الذخيرة وفي الخاتمة لو قال المديون أبطلت
الاجل أو تركته صار حالا بخلاف برئت من الاجل أو لاحتاجة اليه فيه واذا قضاه قبل الحلول فاستحق
المقبوض من القبايض أو وجدته زوفا فرده أو وجد بالمبيع عيبا فرده بقضاء عاد الاجل لا لو اشترى من مديونه
شأ بالدين وقبضه ثم تقايلا البيع ولو كان بهذا الدين المؤجل كفيل لاتعود الكفالة في الوجهين اهـ بحر وقوله
في الوجهين أي في الاقالة وفي الرد بعيب بقضاء وقد مناه في الاقالة أن عدم عود الكفالة في الرد بعيب فيه خلاف
فراجع (قوله الا في سبع) هي في الحقيقة ست فان مسألتي الاقالة واحدة (قوله بدلي صرف وسلم)
لاشترط القبض لبدي الصرف في المجلس واشترطاه في رأس مال السلم وهو المراد ببدله هنا أما المسلم فيه
فشرطه التأجيل ط (قوله وثمن عند اقالة وبعدها) في القنية أجل المشتري البائع سنة عند الاقالة صححت
الاقالة ربطل الاجل ولو تقايلا ثم أجله ينبغي أن لا يصح الاجل عند أي خفيفة فان الشرط اللاحق بعد العقد
ملتحق بأصل العقد عنده اهـ بحر وتقدمت المسألة في باب الاقالة وكذا هنا انما قدمنا في البيع الفاسد
تصحج عدم التحاق الشرط الفاسد وعليه في صح التأجيل بعدها ويؤيده ما نقله بعضهم عن سلم الجوهرة من انه
يجوز تأجيل رأس مال السلم بعد الاقالة لانه دين لا يجب قبضه في المجلس كسائر الديون اهـ ثم رأيت
العلامة البيري قال ان قوله الشرط اللاحق ملتحق بأصل العقد ساقت لان التأجيل وقع بعد العقد لا على
وجه الشرط بل على وجه التبرع كما في سائر الديون ويؤيده انه نقل جواز تأخير الثمن بعد الرد بعيب بقضاء
أو بغيره والعجب من المؤلف أي صاحب الاشباه كيف أقره على ذلك اهـ كلام البيري ملخصا قلت لكن وجه
ما في القنية أن الاقالة تباع من وجهه وقد مر اختلاف في باب البيع الفاسد فيما لو باع مطلقا ثم أجل الى أجل
مجهول قبل يصح الاجل وقبل لانه على انه يلتحق بالعقد وهنا اذا التحق به قد الاقالة يلزم أن يزيد الثمن فيها
يوصف التأجيل مع أن الاقالة انما تصح بمثل الثمن الاول فالاحسن الجواب بما قلنا من تصحج عدم الالتحاق
تأمل (قوله وما أخذه الشفيع) يعني لو أجل المشتري الشفيع في الثمن لم يصح بحر وشمل ما لو كان
الشراء بمؤجل فان الاجل لا يثبت في أخذ الشفيع كما سيذكره في بابها (قوله ودين الميت) أي لو مات
المديون وحل المال فأجل الدائن وارثه لم يصح لان الدين في الذمة وفائدة التأجيل أن يغير في ذمة الدين من
نماء المال فاذا مات من له الاجل تعين المتردد القضاء الدين فلا يفيد التأجيل كذا في الخلاصة وظاهره انه في كل
دين وذكره في القنية في القرض بحر وفي الفسخ مثل ما في القنية لكن في الذخيرة تأجيل رب الدين
ماله على الميت لا يجوز والصحيح انه قول الكل لان الاجل صفة الدين ولادين على الوارث فلا يثبت الاجل في
حقه ولا وجه أيضا لثبوت الميت لانه سقط عن ذمته بالموت ولا لثبوت في المال لانه عين والاعيان لا تقبل
التأجيل وفي البرجندي قال صاحب المحيط الاصح عندي أن تأجيله صحيح وهكذا أفق الامام قاضي خان لانه
اذا كان هذا الدين يتعلق بالتركة لكنه يثبت في الذمة فلا يكون عينا فيصح التأجيل وأفتى بعضهم بعدم الصحة

مطلب
في تأجيل الدين

فلوردة بنحو عيب رجع المشتري
بالكل (ولزم تأجيل كل دين) ان
قبل المديون (الا) في سبع على
ما في مديونات الاشياء بدلي صرف
وسلم وثمن عند اقالة وبعدها وما
أخذه الشفيع ودين الميت

كذا في الفصول العمادية يرى (قوله فلا يلزم تأجيله) أي أنه يصح تأجيله مع كونه غير لازم فلا يقرض
الرجوع عنه لئلا يقال في الهداية فإن تأجيله لا يصح لأنه اعارة وصلة في الانتفاء حتى يصح بالغة الاعارة
ولا يملكه من لا يملك التبرع كالوصى والصبي ومعاوضة في الانتفاء فعلى اعتبار الانتفاء لا يلزم التأجيل فيه
كفي الاعارة إذ لا يجبر في التبرع وعلى اعتبار الانتفاء لا يصح لأنه يصير بيع الدراهم بالدراهم نسبة وهو ربا أو
ومقتضاه أن قوله لا يصح على حقيقته لأنه إذا وجد فيه مقتضى عدم الزوم ومقتضى عدم الفسخ لعدم الصحة أيضا بقوله ولأنه
لا ينافي الثاني لأن ما لا يصح لا يلزم وجب اعتبار عدم الصحة ولهذا علل في الفسخ لعدم الصحة أيضا بقوله ولأنه
لوزم كان التبرع مازما على المتبرع ثم للمثل المردود حكم العين كانه رد العين والا كان تملك الدراهم بدراهم
بلا قبض في المجلس والتأجيل في الاعيان لا يصح اه ملخصا وبويده ما في النهر عن القصة التأجيل في
القرض باطل (قوله الا في أربع) أي بعد مسأتي الحوالة واحدة ومسأتي الوصية واحدة أيضا وقد نظمت
هذه مع التي قبلها بقولي

ست من الديون ليس يلزم * تأجيلها بدل صرف وسلم
دين على ميت وماله مشترى * على مقيل أو شفيح يأسرى
والقرض الأربعة فيها مضى * بتجدد وصية حوالة قضى

(قوله إذا كان مجحودا) في الخاتمة رجل له على رجل ألف درهم قرض فصالحه على مائة إلى أجل صرح الخط
والمائة حالة وإن كان المستقرض جاحدا للقرض فالمائة إلى الأجل اه يرى ومثله ما لو قال المستقرض
للمقرض سر لا أؤتلك حتى تؤجله عنى فأقرضه عند اليهود بالالف مؤجلا (قوله أو حكم مالكي بلزومه)
فانه عنده لازم وقيد به لأن الأراج أن حكم الحنفي بخلاف مذهبه لا يتخذ خصوصا في قضاء زمانا وقيد بقوله
بعد ثبوت أصل الدين عنده لأنه لو لم يكن ثابتا لا يصح حكمه بلزوم تأجيله ولأن المجحود لا يتوقف تأجيله على
حكم مالكي (قوله أو أحالة الخ) في الفسخ والحيلة في لزوم تأجيله أن يحيل المستقرض المقرض على آخر دينه
فيؤجل المقرض ذلك الرجل المحال عليه فيلزم اه وإذا لم يكن كان للحيل على المحال عليه دين فلا إشكال
والأقرب التحيل بقدر المحال به للمحال عليه مؤجلا أشار إليه في المحيط بحر وفائدة الاقتران يمكن المحال عليه
من الرجوع على المحيل بما يدفعه للمقرض (قوله أو أحالة على مديون الخ) أفاد أنه لا فرق بين كون تأجيل
المحال عليه صادرا من المقرض أو من المحيل وهو المستقرض (قوله لأن الحوالة مبرئة) أي تبرأها براءة
المحيل وينتبه للمحال أي المقرض دين على المحال عليه بحكم الحوالة فهو في الحقيقة تأجيل دين لا قرض
(قوله فيلزم من ثلثه) فان خرجت الالف من الثلث فيها والا فبقدر ما يخرج ط (قوله وبسماح فيها نظرا
للموصى) لأنه وصية بالتبرع بمنزلة الوصية بالخدمة والسكنى فيلزم حقا للموصى هداية وحاصله أن لزوم
الوصية بالتبرع ومنه ما نحن فيه خارج عن القياس رجة فضلا على الموصى إذ كان القياس أن لا تنفع
وصيته لأنها تملك مضاف إلى حال زوال مال كونه (قوله وأقره المصنف) أي أقر ما ذكر من الحاصل وهو
أصاحب البحر فكان الأولى عزوه إليه (قوله وتعقبه) أي تعقب الحاصل المذكور فافهم (قوله بأن
المحقق بالقرض) هو الأقالمة بتسميتها والشفيح ودين الميت ح (قوله تأجيله باطل) لتعبرهم فيها بلا يصح
أو باطل فلا يقال إن التأجيل فيها صحيح غير لازم ط قلت وقد علت عما قد مناه أن القرض كذلك ولعل مراد
صاحب البحر بالبطل ما يحرم فعله ويلزم منه الفساد فان تأجيل بدلى الصرف والسلم كذلك بخلاف القرض
والمحقق به فانه لو ترك المطالبة به إلى حلول الأجل لم يلزم منه ذلك فلذا قال انه صحيح غير لازم لكن ما قد مناه
عن الهداية في القرض من قوله وعلى اعتبار الانتفاء لا يصح لأنه يصير بيع الدراهم بالدراهم نسبة وهو ربا اه
يقضى أنه يلزم منه الفساد وأنه حرام ولم يظهر لي وجهه فليستأمل (قوله لأن الدين واحد) أي فإذا تأخر عن
الكفيل لم تأخيره عن الاصيل أيضا إذ ثبت ضمننا ما يمنع قصدا كبيع الشرب والطريق كافي البحر عن تلخيص
الجامع لكن في النهر عن السراج قال أبو يوسف إذا أقرض رجل رجلا ما لا كفيل به رجل عنه إلى وقت كان
على الكفيل إلى وقته وعلى المستقرض حالا اه ونقل نحو ذلك في كتابه البحر عن الذخيرة والغاشية وذكر في أشنع
الوسائل مثله عن عدة كتب وذكر أن هذه الحيلة لم يقل بها أحد غير الحصري في التحرير وانه إذا تعارض كلامه
وحده مع كلام كل الأصحاب لا يفتى به اه وحاصله أن الجمهور على أنه تأجيل على الكفيل دون الاصيل وبه

والسابع (القرض) فلا يلزم تأجيله
(الا في أربع) إذا كان مجحودا
أو حكم مالكي بلزومه بعد ثبوت
أصل الدين عنده أو أحاله على آخر
فأجله المقرض أو أحاله على مديون
مؤجل دينه لأن الحوالة مبرئة
والرابع الوصية (أو وصى بأن
يفرض من ماله ألف درهم فلانا
إلى سنة) فيلزم من ثلثه وبسماح
فيها نظرا للموصى (أو وصى
بتأجيل قرضه) الذي له (على
زيد سنة) فيصح ويلزم والحاصل
أن تأجيل الدين على ثلاثة أوجه
باطل في بدلى صرف وسلم وصحيح
غير لازم في قرض وأقالمة وشفيح
ودين ميت ولازم فيما عدا ذلك
وأقره المصنف وتعقبه في النهر بأن
المحقق بالقرض تأجيله باطل قلت
ومن حيل تأجيل القرض كفالته
مؤجلا فأتاخر عن الاصيل لأن
الدين واحد بحر وينهر فهي
خامسة فلتحفظ

ألقى العلامة قارى الهداية وغيره وسياً في تمامه في الكفالة ان شاء الله تعالى (تنبيه) لم يذكروا أجل الكفيل الاصيل وهو جاز في البيروى روى ابن سماعة عن محمد بن رجل قال لغيره اخن عنى لذلان الالف التى على ففعل واذا احال الضامن ثم ان الضامن آخر المضمون عنه فالتأخير جاز وليس هذا بمنزلة القرض ولو قال اقض عنى هذا الرجل ألف درهم ففعل ثم آخرها لم يجز التأخير لان هذا الذى عنه قصار مقرضاً والتأخير في القرض باطل والاول اذى عن نفسه اهـ (قوله أن يقر الوارث الخ) الظاهر انه مفروض في وارث لا مشارك له في الميراث والاي يلحقه شرر بلزوم الدين عليه وحده والمقصود من هذه الحيلة بيان حكمها لو وقعت كذلك لا تعلم فعلها الآن فيها الاخبار بخلاف الواقع (قوله ويصدق الطالب انه الخ) لو قال ويصدق الطالب في ذلك لكان أخصر وأظهر لان تصديقه يتأجل على الميت غير لازم (قوله والا لامر الوارث الخ) عبارة الاشياء والاقتدح حل الدين بموته فهو ميراث الوارث الخ (قوله وسبى آخر الكتاب) أى قبيل كتاب القراض وهذا مأخوذ من القنينة حيث قال فيها بر من نجم الدين قفى المديون الدين قبل الحلول أو مات فأخذ من تركته فجواب المتأخرين انه لا يأخذ من المراجعة التى جرت بينهم الا بقدر ما مضى من الايام قبل له أنفق به أيضاً قال نعم قال ولو أخذ المقرض القرض والمراجعة قبل مضى الاجل فالمديون أن يرجع بحصة ما بقى من الايام اهـ وذكر الشارح آخر الكتاب انه ألقى به المرحوم مفتى الروم أبو السعود وعمله بالرفق من الجانبين قلت وبه ألقى الحانوتى وغيره وفى الفتاوى الحامدية سئل فيما اذا كان لزيد بذة سمعرو وبلغ دين معلوم فراجعه عليه الى سنة ثم بعد ذلك بعشرين يوماً مات عمرو المديون فخل الدين ودفعه الوارث لزيد فهل يؤخذ من المراجعة شئ أولاً الجواب جواب المتأخرين انه لا يؤخذ من المراجعة التى جرت بالمبايعة عليها بينهم الا بقدر ما مضى من الايام قبل للعلامة نجم الدين أنفق به قال نعم كذا فى الانقروى والتنوير وألقى به علامة الروم مولانا أبو السعود وفى هذه الصورة بعد أداء الدين دون المراجعة اذا ظنت الورثة أن المراجعة تلتزمهم فراجعوه عليها عذبة سنين بناء على أن المراجعة تلتزمهم حتى اجتمع عليهم مال فهل يلزمهم المال أولاً الجواب لا يلزمهم لما فى القنينة بر من بكر خواهر زاده كان يطالب الكفيل بالدين بعد أخذه من الاصيل ويبيعه بالمراجعة حتى اجتمع عليه سبعون ديناراً ثم تبين انه قد أخذه فلا شئ له لان المبايعة بناء على قيام الدين ولم يكن اهـ هذا ما ظهر لنا والله سبحانه أعلم اهـ

* (فصل فى القرض) *

بالفتح والكسر متح ومتاسبته لما قبله ذكر القرض فى قوله ولزم تأجيل كل دين الا القرض ط (قوله ما تعطيه لتتقاضاه) أى من قفى أو مثلى وفى المغرب تناقضه دينى وبدينى واستقضيته طلب قضاء وافتضت منه حتى أخذته (قوله وشرعاً ما تعطيه من مثلى الخ) فهو على التفسيرين مصدر بمعنى اسم المفعول لكن الثانى غير مانع لصدقة على الوديعة والعارية فكان عليه أن يقول لتتقاضى مثله وقدمنا قريياً أن الدين أعم من القرض (قوله عقد مخصوص) الظاهر أن المراد عقد بلفظ مخصوص لان العقد لفظ ولذا قال أى بلفظ القرض ونحوه أى كالدين وكقوله أعطى درهماً لارد عليك مثله وقد مناعن الهداية أنه يصح بلفظ الاعارة (قوله بمنزلة الجنس) أى من حيث شموله القرض وغيره وليس جنساً حقيقياً لعدم الماهية الحقيقية كما عرف فى موضعه واعتراض بأن الذى بمنزلة الجنس قوله عقد مخصوص وأما هذا فهو بمنزلة الفصل خرج به ما لا يرد على دفع مال كالنكاح وفيه أن النكاح لم يدخل فى قوله عقد مخصوص أى بلفظ القرض ونحوه كما عرفت فصار الذى بمنزلة الجنس هو مجموع قوله عقد مخصوص يرد على دفع مال تأمل (قوله لا سخر) متعلق بقوله دفع (قوله خرج نحو وديعة وهبة) أى خرج وديعة وهبة ونحوهما كعارية وصدقة لانه يجب رد عين الوديعة والعارية ولا يجب رد شئ فى الهبة والصدقة (قوله فى مثلى) كالمكيل والموزون والمعدود المتقارب كالخز ورو البض وحاصله أن المثلى لا لا تتفاوت أحاده أى تتفاوت فى القيمة فان نحو الخبز تتفاوت أحاده متفاوتاً يسيراً (قوله لتعذر رد المثل) على لقوله لا فى غيره أى لا يصح القرض فى غير المثلى لان القرض اعارة ابتداء حتى صح بلفظها دعاً وضاً انتهاء لانه لا يمكن الانتفاع به الا باستهلاكه عينة فيستلزم إيجاب المثل فى الذخعة وهذا لا يتأتى فى غير المثلى قال فى البحر ولا يجوز فى غير المثلى لانه لا يجب ديناً فى الذمة ويملكه المستقرض بالقبض كالصحیح والمتبوض بقرض فاسد يتعين للرد وفى القرض الجائز لا يتعين بل يرد المثل وان كان قائماً وعن أبى يوسف ليس له اعطاء غيره

مطلب
اذا قضى المديون الدين قبل حلول
الاجل أو مات لا يؤخذ من المراجعة
الا بقدر ما مضى

وفى حيل الاشياء حيلة تأجيل
دين الميت أن يقر الوارث بأنه
ضمن ما على الميت فى حياته مؤجلاً
الى كذا ويصدق الطالب انه كان
مؤجلاً عليه ما يقر الطالب بأن
الميت لم يترك شيئاً والا لامر الوارث
بالبيع للدين وهذا على ظاهر
الرواية من أن الدين اذا حل بموت
المديون لا يحل على كفيه قلت
وسبى آخر الكتاب انه لو حل
بموته أو أداء قبل حلوله ليس له من
المراجعة الا بقدر ما مضى من الايام
وهو جواب المتأخرين

* (فصل فى القرض)

هو لغة ما تعطيه لتتقاضاه وشرعاً
ما تعطيه من مثلى لتتقاضاه وهو
أخصر من قوله (عقد مخصوص)
أى بلفظ القرض ونحوه (يرد على
دفع مال) بمنزلة الجنس (مثلى)
خرج القفى (لا سخر ليرد مثله)
خرج نحو وديعة وهبة (وصح)
القرض (فى مثلى) هو كل ما يضمن
بالمثل عند الاستهلاك (لا فى غيره)
من القيمات كحيوان وحطب
وعقار وكل متفاوت لتعذر رد المثل

الارضاء وعارية ما جاز قرضه قرض وما لا يجوز قرضه عارية اه أي قرض ما لا يجوز قرضه عارية من حيث
انه يجب رد عينه لا مطلقا لما علمت من انه يملك بالقبض تأمل (قوله كقبض يبيع فاسد) أي فاسد المالك
بالقبض كما علمت وفي جامع الفصولين القرض الفاسد يفسد المالك حتى لو استقرض بيتا فبخره ملكه وكذا سائر
الاعيان وتجب القيمة على المستقرض كالأمر بشراء قن بأمة المأمور ففعل فالتق للآمر (قوله فيحرم الخ)
عبارة جامع الفصولين ثم في كل موضع لا يجوز القرض لم يجز الاتفاق به لعدم الحل ويجوز بيعه لنسب المالك
كبيع فاسد اه فقوله ويجوز بيعه بمعنى يبيع لا معنى يحمل اذ لا شك في أن الفاسد يجب فسخه والبيع مانع
من الفسخ فلا يحمل كما لا يحمل سائر التصرفات المانعة من الفسخ كما مر في باب به به تعلم ما في عبارة الشارح (قوله
وكغذ) أي قرطاس وقوله عددا قبل الثلاثة وما ذكره في الكاغذ ذكره في التارخانية ثم نقل بعده عن الخاتبة
ولا يجوز السلم في الكاغذ عددا لانه عددي متفاوت اه ولعل الثاني محمول على ما إذا لم يعلم لو عد وصفته
(قوله كما سيبي) أي في باب الربا حيث قال ويستقرض الخبز وزنا وعددا عند محمد وعليه الفتوى ابن مالك
واستحسنه الكمال واختاره المصنف تبيرا اه وفي التارخانية قال أبو حنيفة لا يجوز قرضه واستقرضه
لا عددا ولا وزنا وفي رواية عن أبي يوسف مثله وقوله المعروف انه لا بأس به وعليه افعال الناس جارية والفتوى
على قول محمد اه ملخصا ونقل في الهندية عن الخاتبة والطهيري والكافي أن الفتوى على جواز استقرضه
وزنا لا عددا وهو قول الثاني اه وإعله هو المراد بقوله المعروف وسد كراستقرض العجين والخميرة (قوله
والعدلي) بفتح العين المهملة وتصحف الدال المهملة وباللام المكسورة وهي الدراهم المنسوبة الى العدال
وكأنه اسم ملك نسب اليه درهم فيه غش كذا في صرف البحر عن البناية قلت والمراد به سادراهم غالبية العن
كما وقع التصريح به في الفتح وغيره بدل لفظ العدالي لان غالبية الغش في حكم الفلوس من حيث انهم انما صاروا
ثمنا بالاصطلاح على غشهم فبطل غشهم بالكساد وهو ترك التعامل به بالخلاف ما كانت فضتها خالصة أو غالبية
فانهم أئمان خلقة فلا تبطل غشهم بالكساد كما حققناه أول البيوع عند قوله وصح بمن حال ومؤجل (قوله
فعليه مثلها كسدة) أي أذا هلكت ولا فبرد عينها اتفاقا كما في صرف الشر بنبلالية وفيه كلام سيأتي (قوله
فلا عبرة بغلانه ورخصه) فيه أن الكلام في الكساد وهو ترك التعامل بالفلوس ونحوها كما قلناه والعلاء
والرخص غيره وكاله نظر الى اتحاد الحكم فصح التفرع تأمل وفي كافي الحاشا كقولنا أقرضني داني حنطة
فأقرضه ربع حنطة فعليه أن يرده مثله وإذا استقرض عشرة أفلس ثم كسدت لم يكن عليه الا مثله في قول
أبي حنيفة وقال عليه قيمتها من الفضة يستحسن ذلك وان استقرض داني فلوس أو نصف درهم فلوس ثم رخصت
أو غلت لم يكن عليه الا مثل عدد الذي أخذوه وكذلك لو قال أقرضني عشرة دراهم غلته بدينار فأعطاه عشرة
دراهم فعليه مثلها ولا ينظر الى غلاء الدراهم ولا الى رخصها وكذلك كل ما يكال ويوزن فالقرض فيه
جائز وكذلك ما بعد من البيض والجز اه وفي الفتاوى الهندية استقرض حنطة فأعطى مثلها بعد ما تغير
سعرها يجبر المقرض على القبول (قوله وجعله) أي ما في المتن من قوله فعليه مثلها (قوله وعند الثاني
الخ) حاصله أن الصاحب انفق على وجوب رد القيمة دون المثل لانه لما بطل وصف الثمنية بالكساد تعذر
رد عينها كما قبضها فيجب رد قيمتها وظاهر الهداية اختيار قولهما فتح ثم انهما اختلفا في وقت الضمان قال
في صرف الفتح وأصله اختلفا فهما فمين غصب مثليا فأنقطع فعند أبي يوسف يجب قيمته يوم الغصب وعند محمد
يوم القضاء وقولهما أنظر لاهم قرض من قول الامام لان رد المثل اشتراره ثم قول أبي يوسف أنظر له أيضا
لان قيمته يوم القرض اكثر من يوم الانقطاع وهو أيسر أيضا فان ضبط وقت الانقطاع عسر اه ملخصا ولم يذكر
حسبهم العلاء والرخص وقد منّا أول البيوع انه عند أبي يوسف يجب قيمتها يوم القبض أيضا وعليه الفتوى
كافي البرازية والذخيرة والخلاصة وهذا يؤيد ترجيح قوله في الكساد أيضا وحكم البيع كالقرض الا انه عند
الامام يبطل البيع وعند أبي يوسف لا يبطل وعليه قيمتها يوم البيع في الكساد والرخص والعلاء كما قلناه
أول البيوع (قوله فأخذه) بمذاهم مذاهب أي طلب أخذه منه (قوله بالعراق يوم اقتراضه) متعلقان
بقوله قيمته والثاني يعني عن الأول (قوله وعند الثالث يوم اختصما) وعبارة الخاتبة قيمته بالعراق يوم
اختصما فأذا أن الواجب قيمته يوم الاختصام التي في بلد القرض فكان المناسب ذكر قوله بالعراق هنا

واعلم أن المقبوض بقرض فاسد
كقبض يبيع فاسد سواء فيحرم
الاتفاق به لايحه لنسب المالك
لجامع الفصولين (يبيع استقرض
الدراهم والدنانير وكذا) كل
(ما يكال أو يوزن أو يعد متقاربا
فصح استقرض جوز ويض)
وكاغذ عددا (ولحم) وزنا وخبز
وزنا وعددا كما سيبي (استقرض
من الفلوس الرائجة والعدالي
فكسدت فعليه مثلها كسدة)
و (لا) يقرم (قيمتها) وكذا كل
ما يكال ويوزن لما مر أنه مضمون
بمثله فلا عبرة بغلانه ورخصه ذكره
في المبسوط من غير خلاف وجعله
في البرازية وغيرها قول الامام
وعند الثاني عليه قيمتها يوم القبض
وعند الثالث قيمتها في آخر يوم
رواجه وعليه الفتوى قال وكذا
اختلف اذا (استقرض طعاما
بالعراق فأخذه صاحب القرض
بمكة فعليه قيمته بالعراق يوم اقتراضه
عند الثاني وعند الثالث يوم اختصما)

قوله لانه لما بطل وصف الثمنية
بالكساد الخ ظاهر انها لو كانت
قائمة غيرها لك لا يمكن رد عينها
أيضا وهو خلاف ما قلناه أنفا
عن الشر بنبلالية تأمل اه منه

واستاقه من الاول كما فعل في الذخيرة (قوله يأخذ طعامه) اي مثل في بلد القرض (قوله ولو استقرض
 الطعام الخ) هذه هي المسألة الاولى وهي مالودجبا الى بلدة غير بلدة القرض وقيمة البلدتين مختلفة لان العادة
 أن الطعام في مكة أغلى منه في العراق وهذه رواية أخرى وهي قول الامام كاصح به في الذخيرة فانه ذكر اولاً
 ما تر من حكاية القولين ثم قال مانصه بشر عن أبي يوسف رجل أقرض رجلاً طعاماً أو غصبه اياه وله سجل
 ومؤنة والتقي في بلدة أخرى الطعام فيها أغلى أو أرخص فان أبا حنيفة قال يستوثق له من المطلوب حتى يوفيه
 طعامه حيث غصب أو حيث أقرضه وقال أبو يوسف ان تراضي على هذا الحسن وأيهما طلب القيمة اجبر الآخر
 عليه وهي القيمة في بلد الغصب والاستقرض والقول في ذلك قول المطلوب ولو كان الغصب قائماً بعينه
 اجبر على أخذه لاعلى القيمة اه وفيه أيضاً وذكر القدر في شرحه اذا استقرض دراهم بخارية
 والتقي في بلدة لا يقدر فيها على البخارية فان كان يتفق في ذلك البلد فان شاء صاحب الحق أجله قدر المسافة
 ذاهباً ورجلاً واستوثق منه وان كان البلد لا يتفق فيها وجب القيمة اه وقد سئل عن البيوع أن الدرهم
 البخارية فلو س على مئة مخصوصة فلذا أوجب القيمة اذا كانت لا تتفق في ذلك البلد لطلان القيمة بالكساد
 كما قدمناه وبهذا ظهر أنه لو كانت الدراهم فضتها خالصة أو غالبية كالريال الفرجي في زماننا فالواجب رد مثلها
 وان كانا في بلدة أخرى لا تمنية الفضة لا تبطل بالكساد ولا بالرخس أو الغلاء ويدل عليه ما قدمناه
 عن كافي الحاكم من أنه لا ينظر الى غلاء الدراهم ولا الى رخصها هذا ما ظهر لي فتأمله وانظر ما كتبناه اول
 البيوع (قوله استقرض شيئاً من الفواكه الخ) المراد ما هو كيلي أو وزني اذا استقرضه ثم انقطع عن
 ايدي الناس قبل أن يقبضه الى المقرض فعند أبي حنيفة يجب المقرض على التأخير الى ادراك الجديدي لصل
 الى عينه حقه لان الانقطاع بمنزلة الهلاك ومن مذهبه أن الحق لا ينقطع عن العين بالهلاك وقال أبو يوسف
 هذا لا يشبه كساد الفلوس لان هذا مما يوجد فيجب المقرض على التأخير الا أن يتراضيا على القيمة وهذا
 في الوجه كما لو التقي في بلد الطعام فيه غال فليس له حبسه ويوثق له بكفيل حتى يعطيه اياه في بلدة ذخيرة ملخصاً
 (قوله بنفس القبض) اي قبل أن يستلمه (قوله خلافاً للثاني) حيث قال لا يملك المستقرض القرض
 مادام قائماً كما في المنع آخر الفصل اه ح (قوله فله رد المثل) اي لو استقرض كرتز مثلاً وقبضه فله
 حبه ورد مثله وان طلب المقرض رد العين لانه خرج عن ملك المقرض وثبت له في ذمة المستقرض مثله لا عينه
 ولو قائماً (قوله بناء على انعقاده الخ) هكذا نقل هذه العبارة هنا في المنع عن الجبر ونقل أبو ساعد الريلي
 انهم اختلفوا في انعقاده بلفظ القرض قبل نفعه وقيل لا وقيل الاول قياس قولهما والثاني قياس قوله اه
 قلت والعبارة ان غير مذكورتين في هذا الفصل من الجبر وشرح الريلي وانما ذكرهما في كتاب النكاح
 عند قول الكثرز ويعتقد بكل ما وقع لتلك العين في الحال فالضمير في انعقاده في عبارة الجبر المذكورة في
 الشرح وعبارة الزياحي التي نقلناها عائد على النكاح لاعلى القرض كما يوهمه كلام الشارح تبعاً للمنع وهذا
 أمر عجيب نعم لهذه المسألة مناسبة هنا وذلك أن ظاهر كلام المتن ترجيح قولهما فكان المناسب للشارح أن
 يقول وعلى هذا ينبغي اعتماد انعقاد النكاح بلفظ القرض وهو أحد التصحيحين لافادته الملك للعمال فافهم
 (قوله بخاز شراء المستقرض القرض) تفريع على قولهما والمراد شراءه ما في ذمته لعين القرض الذي
 في يده وحينئذ فقله ولو قائماً فيه استخدام لانه عائد الى عين القرض الذي في يده وبيان ذلك أنه تارة يشتري
 ما في ذمته للمقرض وتارة ما في يده اي عين ما استقرضه فان كان الاول ففي الذخيرة اشترى من المقرض
 السكر الذي له عليه بمائة دينار جاز لانه دين عليه لا يعقد صرف ولا سلم فان كان مستهلكاً وقت الشراء
 فالجواز قول الكل لانه ملكه بالاستهلاك وعليه مثله في ذمته بخلاف وان كان قائماً فكذلك عندهما وعلى
 قول أبي يوسف ينبغي أن لا يجوز لانه لا يملكه ما لم يستلمه فلم يجب مثله في ذمته فاذا أضاف الشراء الى الكثرز
 الذي في ذمته فقد أضافه الى معدوم فلا يجوز اه وهذا ما في الشرح وان كان الثاني ففي الذخيرة أيضاً
 استقرض من رجل كرتزاً وقبضه ثم اشترى ذلك الكرتز بعينه من المقرض لا يجوز على قولهما لانه ملكه بنفس
 القبض فيصير مشترياً ملك نفسه أما على قول أبي يوسف فالكرتز باق على ملك المقرض فيصير المستقرض مشترياً
 ملك غيره فيصح وبقي مالوكان المستقرض هو الذي باع الكثرز من المقرض فيجوز على قولهما لانه باع ملك نفسه

وليس عليه أن يرجع) معه (الى
 العراق فيما أخذ طعامه ولو استقرض
 الطعام يبلد الطعام فيه رخيص
 فلقية المقرض في بلد الطعام فيه
 غان فأخذه لطالب بمحقة فليس
 له حبس المطلوب ويؤمر المطلوب
 بأن يوثق له) يكفيل (حتى يعطيه
 طعامه في البلد الذي أخذه منه
 استقرض شيئاً من الفواكه كيلاً
 أو وزناً لم يقبضه حتى انقطع فانه
 يجبر صاحب القرض على تأخير
 الى مجيء الحديث الا أن يتراضيا
 على القيمة لعدم وجوده بخلاف
 الفلوس اذا كسدت وقامه في
 صرف الخانية (ويملك) المستقرض
 (القرض بنفس القبض عندهما)
 اي الامام ومحمد خلافاً للثاني فله
 رد المثل ولو قائماً خلافاً له بناء على
 انعقاده بلفظ القرض وفيه تصحيحان
 وينبغي اعتماد الانعقاد لافادته الملك
 للعمال بخر بخاز شراء المستقرض
 القرض ولو قائماً من المقرض

مطابق
 في شراء المستقرض القرض من
 المقرض

بدر اهرام مقبوضة فلو نفر وقيل

قضها بطل لانه افتراق عن دين

برازية فليحفظ (أقرض صيدا)

ميجورا (فاستهلكه الصبي)

لا يضمن) خلافا للثاني (وكذا)

الخلافا لو باعه أو أودعه ومثله

(المعتوه ولو) كان المستقرض

(عبدا ميجورا لا يؤخذ به قبل

العق) خلافا للثاني (وهو

كلودبة) سواء خائبة وفيها

(استقرض من آخر دراهم فأنه

المقرض بها فقال المستقرض ألقها

في الماء فأتاها) قال محمد (لا شيء

على المستقرض) وكذا الدين والسلم

بجلاف الشراء والوديعه فانه

بالالقاء بعد قباض والفرق أن له

اعطاء غيره في الأول لا الثاني

وعزاه لغريب الرواية (و) فيها

(القرض لا يتعلق بالجائز من

الشروط فالفساد منها لا يطله ولكنه

يلغو شرط رده أي أخر فلو استقرض

الدراهم المكسورة على أن يؤدى

صحيا كان باطلا) وكذا لو أقرضه

طعاما بشرط رده في مكان آخر

(وكان عليه مثل ما قبض) فان

قضاء أجود بلا شرط جاز ويجوز

الدائن على قبول الاجود وقيل لا

يجوز وفي الخلاصة القرض

بالشرط حرام والشرط لغو بان

يقرض على أن يكتب به الى بلد

كذا لو في دينه وفي الاشهاد كل

قرض جزئ نفعا حرام فكره للمرتن

سكنى المرحونة باذن الراهن

٢١ قوله لا يضتره لعل الصواب

اسقاط لا اه منه

٢٢ مطلب

كل قرض جزئ نفعا حرام

واختلفوا على قول أبي يوسف بعضهم قال لا يجوز لأن المستقرض على قوله وان لم يملك الكثر بنفسه انقرض

الا أنه يملك التصرف فيه ويعاونه واستهلا كافي صير مقل كاله وبالباع من المقرض صا زمتمه فافيه وزال

عن ملك المقرض فصح البيع منه اه ملخصا (قوله بدر اهرام مقبوضة الخ) في البرازية من آخر الصرف

اذا كان له على آخر طعام أو فلول فاشتراه من عليه بدر اهرام ونقر فاقبل قبض الدراهم بطل وهذا لا يحفظ فان

مستقرض الخنطة أو الشعر يتلفها ثم يطالبه المالك بها ويجوز عن الاداء فيبيعها مقرضها منه بأحد التقدين الى

أجل وانه فاسد لانه افتراق عن دين يدين اه وفيها في الفصل الثالث من البيوع والحيلة فيه أن يبيع الخنطة

وشعرها شوب ثم يبيع الثوب منه بدر اهرام ويسلم الثوب اليه اه (قوله أقرض صيدا ميجورا فاستهلكه) قيد

بالميجور لانه لو كان مأذونا فهو كالسالم وبلاستل لانه لو بقيت عليه فلما لا أن يسترده ولو تلف بنفسه لا يضمن

انتقافا كما في جامع الفصولين (قوله خلافا للثاني) فانه يضمن قال في الهدية عن المبسوط وهو الصحيح ط

(قوله وكذا الخلافا لو باعه) أي باع من الصبي أو أودعه أي واستهلكه ما ولا حاجة الى ذكر قوله أو أودعه

لتصريح المصنف به في قوله وهو كلودبة اه ط (قوله خلافا للثاني) فيؤاخذ به حالا كلودبة عند هندية

ط (قوله وهو) أي الاقراض ليهؤلاء (قوله وكذا الدين والسلم) أي لوجاء المدين أو رب السلم بدر اهرام ليدفعها

الى الدائن عن دينه او الى المسلم اليه عن رأس المال فقال له ألقها الخ (قوله بجلاف الشراء والوديعه)

المراد بالشراء المشرى أي لوجاء السائح بالمشرى أو المودع بالوديعه فقال له المشتري أو صاحب الوديعه

أتى ذلك في الماء فألقاه صح الامر ويكون ذلك على الامر وبصير قابض لا أن حقه متعين لانه ليس للسائح اعطاء

غير المبيع وللا مودع اعطاء غير الوديعه بجلاف المقرض والمدين ورب السلم فأن له أن يتدل ما جاء به ويعطى

غيره لانه قبل القبض باق على ملكه وقد في المخ الشراء بما اذا كان صحيحا أي لأن الفساد لا يفيد المالك قبل

القبض فيكون على ملك السائح (قوله وعزاه لغريب الرواية) ظاهره أن الضمير عائذ على صاحب الخائبة

لانه نقل ما في المتن عنهم أن ما في النسخ لم أره في الخائبة وانما عزاه المصنف الى غريب الرواية (قوله وفيها)

أي في الخائبة معطوف على قوله وفيها (قوله شرط رده أي آخر) الظاهر أن اصل العبارة كشرط رده أي

آخر اه ح (قوله وقيل لا) هذا هو الصحيح كما في الخائبة وفيها ولو كان الدين مؤجلا فضاء قبل حلول الاجل

يجبر على القول اه وذكر الشارح اعطاء الاجود ولم يذكر الزيادة وفي الخائبة وان أعطاها المدين أكثر

مما عليه وزنا فان كانت الزيادة تجرى بين الوزنين أي بأن كانت تظهر في ميزان دون ميزان جاز وأجمعوا على أن

الدائق في المائة يسير بجري بين الوزنين وقد رد الدرهم والدرهمين كثير لا يجوزواختلفوا في نصف الدرهم قال

الدبوسي انه في المائة كثير رده على صاحبه فان كانت كثيرة لا تجرى بين الوزنين ان لم يعلم المدين به تارة على

صاحبها وان علم وأعطاها اختيارا ان كانت الدراهم المدفوعة مكسرة او صحاحا لا يضترها البعض لا يجوز

اذا علم الدافع والقابض وتكون هبة المشاع فيما يحتمل القسمة وان كان لا يضترها البعض وعلما جاز وتكون

هبة المشاع فيما لا يحتمل القسمة اه وسد كر الشارح بعضه اول باب الربا (قوله بأن يقرض الخ) هذا

يسمى الآن بالوصية قال في الدرر كره السنتجة بضم السين وفتح التاء تعريب سفته وهي شيء يحكم وبسبب هذا

القرض به لاحكام أمره وصورته أن يدفع الى تاجر مبلغا قرضا ليدفعه الى صديقه في بلد آخر ليستفيد به سقوط

خطر الطريق اه وقال في الخائبة وتكره السنتجة الآن يستقرض مطلقا وفي بعد ذلك في بلاد أخرى من

غير شرط اه وسأيت تمام الكلام عليها آخر كتاب الحوالة (قوله كل قرض جزئ نفعا حرام) أي اذا كان

مشروطا كما علم مما نقله عن البحر وعن الخلاصة وفي الذخيرة وان لم يكن النفع مشروطا في القرض فعلى قول

الكرخي لا بأس به ويأتى تمامه (قوله فكره للمرتن الخ) الذي في رهن الاشهاد يكره للمرتن الانتفاع

بالرهن الا باذن الراهن اه سأتحا قلت وهذا هو الموافق لما سذكره المصنف في أول كتاب الرهن

وقال في المخ هنالك وعن عبد الله محمد بن أسلم السمرقندي وكان من كبار علماء سمرقند أنه لا يحل له أن يتنفع بشيء

منه بوجه من الوجوه وان أذن له الراهن لانه أذن له في الربا لانه يستوفي دينه كاملا فتبقى له المنفعة فضلا

فتكون ربا وهذا أمر عظيم قلت وهذا مخالف لمائة المعبرات من أنه يحل بالاذن الآن يحمل على الديانة

ومافي المعبرات على الحكم ثم رأيت في جواهر الفتاوى اذا كان مشروطا صار قرضا فيه منفعة وهو ربا

(فروع) استقرض عشرة دراهم وأرسل عبده لاختذها فقال المقرض دفعته اليه وأقر العبد به وقال دفعتها الى مولاي فأنكر المولى قبض العبد العشرة فقال قول له ولا شيء عليه ولا يرجع المقرض على العبد لأنه أقر أنه قبضها بحق انتهى * عشرون رجلا جاؤا واستقرضوا من رجل وأمره بالدفع لاحدهم فدفع ليس له أن يطلب منه الاحصية قلت: ومضاه حصة التوكيل بقض القرض لا بالاستقراض فنية وفيه استقراض العجين وزنا يجوز وينبغي جوازه في الخيرة بلا وزن سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن خيرة يعطاهما الخمران أيكونان فقال ما رأه المسلون حسنا فهو عند الله حسن وما رأه المسلون قبيحا فهو عند الله قبيح وفيها شراء الشيء اليسير بمن غاله الحاجة القرض يجوز ويكره وأقره المصنف قلت وفي معروضات المفتي أبي السعود لو آدان زينا العشرة بأثنى عشر أو بثلاثة عشر بطريق المعاملة في زماننا بعد أن ورد الأمر السلطاني وقضى شيخ الاسلام بأن لا تعطى العشرة بأزيد من عشرة ونصف وبنيه على ذلك فلم يعتزل ماذا يلزمه فأجاب بعز ويحبس الى أن تظهر نوبته وصلاحيه فترك وفي هذه الصورة هل يرد ما أخذه من الرجح اداجبه فأجاب ان حصله منه بالتراضي ورد الامر بعدم الرجوع

والافلا بأس به اه مافي المخ ملخصا وتعبه الجوى بأن ما كان ربلا يظهر فيه فرق بين الديانة والتضاء على انه لا حاجة الى التوفيق بعد أن الفتوى على ما تقدم اى من انه يباح قلت ومافي الجواهر فيدق قريبا آخر يحصل مافي المعينات على غير المشروط ومامر على المشروط وهو أولى من ابقاء الثاني ويؤيده ما ذكره فيما لو أهدى المستقرض للمقرض ان كانت بشرط كرهه والافلا وأفتى في الخيرة فيمن رحن شجر الزيتون على أن يأكل المرحمن ثمره نظير صبره بالدين بأنه يضعن (قوله دفعته) اى القرض والاولى دفعته اى العشرة (قوله فانكر المولى الخ) مفهومة انه اذا أقر بقبض العبد يلزمه مافي الخاتمة ولو أرسل رسولا الى رجل وقال ابعت الى بعشرة دراهم قرضا فبعث بها مع رسوله كان الامر ضامنا لها اذا أقر أن رسوله قبضها اه (قوله لأنه أقر أنه قبضها بحق) وهو كونه نائبا عن سيده في القبض (قوله ليس له) اى ليس للمقرض أن يطلب منه اى من القابض الاحصية من القرض لانه قبض الباقي بالوكالة عن رفقته (قوله لا بالاستقراض) هذا منصوص عليه ففي جامع الفصولين بعث رجلا ليستقرضه فأقرضه فضاع في يده ولو قال أرض للمرسل ضمن مرسله ولو قال أقرضنى للمرسل ضمن رسوله والحاصل أن التوكيل بالاقرض جائز لا بالاستقراض (والسالة بالاستقراض تجوز ولو أخرج وكيلا الاستقراض كلامه مخرج الرسالة يقع القرض للامر ولو مخرج الوكالة بأن أضافه الى نفسه يقع للتوكيل وله منعه عن أمره اه قلت والفرق انه اذا أضاف العقد الى الموكل بأن قال ان فلانا يطلب منك أن تقرضه كذا صار رسولا والرسول سفير ومعبر بخلاف ما اذا أضافه الى نفسه بأن قال أقرضنى كذا او قال أقرضنى فلان كذا فانه يقع لنفسه ويكون قوله فلان معنى لاجله وقالوا انما يصح التوكيل بالاستقراض لانه توكيل بالتكدي وهو لا يصح قلت ووجهه أن القرض صله وتبرع ابتداء يقع للمستقرض اذا تصح النيابة في ذلك فهو نوع من التكدي بمعنى الشكافة هذا ما ظهر لى (قوله استقراض العجين وزنا يجوز) هو المختار مختار الفتاوى واحتراز بالوزن عن المجازفة فلا يجوز بجرط (قوله ما رأه المسلون) هو من حديث احمد عن ابن مسعود رضى الله تعالى عنه قال ان الله نظر الى قلوب العباد فاختر له اصحابا فجعلهم انصار دينه ووزراء نبيه فخاراه المسلون الخ وهو موقوف حسن وقامه في المقاصد الحسنة ط (قوله يجوز ويكره) اى يصح مع الكراهة وهذا الوالشرء بعد القرض مافي الذخيرة وان لم يكن النفع مشروطا في القرض ولكن اشترى المستقرض من المقرض بعد القرض متاعا بمن غاله فعلى قول الكرخى لا بأس به وقال الخصاص ما أحب له ذلك وذكر الخواص أنه حرام لانه يقول لم أكن اشتريته منه طالبى بالقرض في الحال ومحمد لم ير بذلك بأسا وقال خواهرزاده ما نقل عن السلف محمول على ما اذا كانت المنفعة مشروطة وذلك مكرهه بلا خلاف وما ذكره محمد محمول على ما اذا كانت غير مشروطة وذلك غير مكرهه بلا خلاف هذا اذا تقدم الاقرض على البيع فان تقدم البيع بأن باع المطلوب منه المعاملة من الطالب ثوبا قيمته عشرون دينار بأربعين دينارا ثم أقرضه ستين دينارا اخرى حتى صار له على المستقرض مائة دينار وحصل للمستقرض ثمانون دينارا ذكر الخصاص انه جائز وهذا مذهب محمد بن سلة امام بلخ وكثير من مشايخ بلخ كانوا يكرهونه ويقولون انه قرض جرت منفعة اذلولاه لم يتحمل المستقرض غلاء الثمن ومن المشايخ من قال يكره لو كان في مجلس واحد والا فلا بأس به لان المجلس الواحد يجمع الكلمات المتفرقة فكانت ما وجدنا معافا كانت المنفعة مشروطة في القرض وكان شمس الايمة الخواص يفتى بقول الخصاص وابن سلة ويقول هذا ليس بقرض جرت منفعة بل هذا بيع جرت منفعة وهى القرض اه ملخصا وانظر ما سنذكره في الصرق عند قوله وبيع درهم صحيح ودرهمين غلة (قوله بطريق المعاملة) هو ما ذكره من شراء الشيء اليسير بمن غاله (قوله بأزيد من عشرة ونصف) وهناك فتوى اخرى بأزيد من احد عشر ونصف وعليها العمل سائحاتى واعلمه لو ورد الامر بها متاخرا عن الامر الاول (قوله بعز) لان طاعة امر السلطان بمباح واجبة (قوله ما أخذه من الرجح) أى زائدا عما ورد به الامر ط (قوله ان حصله منه بالتراضي الخ) مفهومة انه لو أخذه بلا رضاه انه يثبت له الرجوع بالرائد عما ورد به الامر وهو غير ظاهر لانه اذا أقرضه مائة وباعه سلعة ثلاثين مثالا بعامسة وتوفيا شرأته الشرعية لم يكن فيه الا مخالفة الامر السلطاني لان مقتضى الامر الاول أن يبيع السلعة بخمسة فقط لتكون العشرة بعشرة ونصف ومقتضى الامر الثاني أن يبيعها بخمسة عشر لتكون العشرة بأحد عشر ونصف

ولا ينبغي أن مخالفة الامر لا تقتضي فساد البيع لان ذلك لا يزيد على مخالفة أمر الله تعالى بالسعي وترك البيع وقت النداء فإذا باع وترك السعي يكره البيع ولا يفسد فكذلك إذا باع الأولى على أنه إذا فسد البيع وجب الفسخ ورد جميع الثمن وإذا صح وجب جميع الثمن فلا وجه لرد الزائد وأخذ ما ورد به الامر فقط سواء قلنا بجهة البيع أو فساد فتيين أن هذا المفهوم غير مراد فتأمل (قوله لكن يظهر الخ) لوجه للاستدراك بعد ورود الامر الواجب الاتباع بعدم الرجوع ط وقد يجاب بأن المراد أن المناسب أن يرد الامر السلطاني بالرجوع أي وإن أخذ ما أخذ بالتراضي لكن علت ما فيه (قوله وأقبح من ذلك العلم الخ) أي أقبح من بيع المعاملة المذكورة ما ينعله بعض الناس من دفع دراهم سلما على حنطة أو نحوها إلى أهل القرى بحيث يرد ذلك إلى حراب القرية لأنه يجعل الثمن قليلا جدا فيكون اضراره أكثر من اضرار البيع بالمعاملة الزائدة عن الامر السلطاني فيظهر أن المناسب أيضا ورود أمر سلطاني بذلك ليعز من مخالفة وظاهره أنه لم يرد بذلك أمر والله سبحانه اعلم

* (باب الربا) *

لما فرغ من المراجعة وما يتبعها من التصرف في المبيع ونحو ذلك من القرض وغيره ذكر الربا لأن في كل منها زيادة الآن تلك الزيادة حلال وهذه حرام والحل هو الأصل في الأشياء والربا بكسر الراء وقحها خطأ مقصور على الأشهر وينبغي رويان بالواو على الأصل وقد يقال ريان على التخفيف كما في المصباح والنسبة اليدوي بالكسر والفتح خطأ كما في المغرب (قوله ولو حكما الخ) تبع فيه المهر لكنه لا يناسب تعريف المصنف فإنه قد يكون بعبارة شرعية وهذا لا يدخل فيه ربا بالنسيئة ولا المبيع الفاسد إلا إذا كان فسادا لعله الربا فالظاهر من كلام المصنف تعريف ربا الفضل لأنه هو المتبادر عند الإطلاق وإذا قال في البحر فضل أحد المتجانسين نعم هذا يناسب تعريف الكثر بقوله فضل مال بلا عوض في معاوضة مال بمال اه فان الاجل في أحد العوضين فضل حكيم بلا عوض ولما كان الاجل يقصده زيادة العوض كما مر في المراجعة صح وصفه بكونه فضل مال حكما تأمل قال في الشريعة المالية ومن شرائط الربا عصمة الدين وكونها مضمونين بآء تلاف فقصه أحدهما وعدم تقومه لا يمنع فشراء الأسير والتاجر مال الحربي أو المسلم الذي لم يهاجر مجنسه متفاضلا جائز ومنها أن لا يكون البدلان مما لو كان لأحد المتبايعين كالسبد مع عبده ولا مشترك بينهما بشرطه عتاقا أو مفاضلة كما في البدائع اه وسيأتي بيان هذه المسائل آخر الباب (قوله والبيع الفاسد الخ) تبع فيه البحر عن البناء وفيه نظر فان كثيرا من البيوع الفاسدة ليس فيه فضل خال عن عوض كبيع ما سكت فيه عن الثمن وبيع عرض بغيره أو بآتم ولد فجب القيمة ويملك بالقبض وكذا يبيع جذع من سقف وذراع من ثوب يضره التبعض وثوب من ثوبين والبيع إلى التبرؤ ونحو ذلك مما سبب الفساد فيه الجهالة أو الضرر أو نحو ذلك نعم يظهر ذلك في فساد بسبب شرط فيه نفع لأحد العاقلين مما لا يقتضيه العقد ولا بلائعه وبو بذلك ما في الزيلعي قبيل باب الصرف في بحث ما يبطل بالشرط الفاسد حيث قال والأصل فيه أن كل ما كان مبادلة مال بمال يبطل بالشرط الفاسد لا ما كان مبادلة مال بغير مال أو كان من التبرعات لأن الشرط الفاسد من باب الربا وهو يختص بالمعاوضة المالية دون غيرها من المعاضات والتبرعات لأن الربا هو الفضل الخالي عن العوض وحقبة الشروط الفاسدة هي زيادة ما لا يقتضيه العقد ولا بلائعه فيكون فيه فضل خال عن العوض وهو الربا بعينه اه ملخصا (قوله ويجب رد عين الربا لو قائما لرد ضمانه الخ) يعني وإنما يجب رد ضمانه لو استملكه وفي هذا التفرع خفاء لأن المذكور قبله أن البيع الفاسد من جهة الربا وإنما يظهر ولو ذكر قبله أن الربا من جهة البيع الفاسد لأن حكم البيع الفاسد أنه يملك بالقبض ويجب ردّه لو قائما وورد مثله أوقيته لو مستمكا وذكر في البحر عن القنية ما حاصله أن شيخ صاحب القنية أفتى فيمن كان يشتري الدينار الرديء بخمسة دنانير ثم أبراه غرماؤه عن الرائد بعد الاستهلاك بأنه يبرأ ووافقه بعض علماء عصره واستدل به بقول البزدوي أن من جله صور البيع الفاسد جله العقود الربوية يملك العوض فيها بالقبض وخالفه بعضهم قائلا أن الأبراء لا يعمل في الربا لأن ردّه لحق الشرع وأيد صاحب القنية الأول بأن الرائد إذا ملكه الفاضل بالقبض واستهلكه

ليكن يظهر أن المناسب الامر بالرجوع وأقبح من ذلك العلم حتى ان بعض القرى قد خربت بهذا الخصوص اه

* (باب الربا) *

(هو) لغة مطلق الزيادة وشرعا (فصل) ولو حكما فدخل ربا بالنسيئة والبيوع الفاسدة فكلها من الربا فيجب رد عين الربا لو قائما لرد ضمانه لأنه يملك بالقبض قنية ويجز

مطابق
في الأبراء عن الربا

وضمن مثله فلو لم يصح البراءة ولم يرد مثل ما استعمله لا يرتفع العقد السابق بل يتقرر بمقدار العمل في الزائد
 فلم يكن في رده فائدة تنقض عقد الربا الجيب حقا للشرع لأن الواجب حقا للشرع ردة عين الربا لو قائما لارده فمما
 اه واستحسنه في النهر قلت وحاصله أن فيه حقين حق العبد وهو ردة عينه لو قائما ومثله لو حالكا وحق الشرع
 وهو ردة عينه لنقض العقد المنتهى شرعا وبعد الاستهلاك لا يتأتى ردة عينه فتعين رد المثل وهو محض حق العبد
 ويصح إبراء العبد عن حقه فقول ذلك البعض أن البراءة لا يعمل في الربا لأن ردة لحق الشرع إنما يصح قبل
 الاستهلاك والكلام فيما بعده ثم اعلم أن وجوب ردة عينه لو قائما فيما لو وقع العقد على الرائد أما لو باع عشرة
 دراهم بعشرة دراهم وزاده دانقا وهبه منه فانه لا يفسد العقد كما يأتي بيانه قريبا (قوله خرج مسألة تصرف
 الجنس بخلاف جنسه) كبيع كز وكر شعير بكزى وكزى شعير فان للثاني فضلا على الأول ولكنه غير خال عن
 العوض لصرف الجنس بخلاف جنسه والمنوع فضل المتجانسين (قوله بعبارة شرعية) متعلق بمحذوف صفة
 لافضل احوال منه ولو أسقط هذا القيد اشتمل التعريف بربا النساء ويمكنه الاحتراز عن الذرع والعبد بالتصريح
 بنفيه (قوله فليس الذرع والعبد بربا) أي يذرى بربا وبعبارة رافقه وعلى حذف مضاف أو الذرع والعبد بمعنى
 المذروع والعبد أى لا يتحقق فيه ما ربا والمراد بالفضل التحقق بربا النسبة فلو باع خمسة أذرع من الهروى
 بستة أذرع منه أو بيضة ببيضتين جاز لو يدايد لا بالنسبة لأن وجود الجنس فقط يحترم النساء لا الفضل كوجود
 القدر فقط كما يأتي (قوله مشروط) تركه أولى فانه مشعر بأن تحقق الربا يتوقف عليه وليس كذلك والحد لا يتم
 بالعناية فهستأنى فان الزيادة بلا شرط ربا أيضا لأن مبيها على ما سبأنى (قوله أى بائع أو مشتر) أى مثلا
 خثلهما المقرضان والراهنان فهستأنى قال ويدخل فيه ما إذا شرط الانتفاع بالهين كالأستخدام والركوب
 والزراعة والبس وشرب اللبن وكل الثمر فان الكل ربا حرام كما في الجواهر والتنف اه ط (قوله فلو شرط
 لغيرهما فليس بربا) عزاه في البحر إلى شرح الوقاية وهذا مبني على ما حققناه من أن البيوع الفاسدة ليست كلها
 من الربا بل ما فيه شرط فاسد فيه تنفع لاحد العاقلين فانهم (قوله بل يعبأ فاسدا) عطف على محل خبر ليس
 ط وهذا مبني على ما قدمه في باب البيع الفاسد من أن الاظهار الفساد بشرط النفع للاجنبي وبه اندفع
 ما في حواشى مسكن (قوله فليس الفضل في الهبة بربا) أى وان كان مشروطا ط عن الدر المنقى أى
 كالمقال وهبتك كذا بشرط أن يتقدمنى شهر فان هذا شرط فاسد لا بطل الهبة به كما سبأنى قبيل الصرف وظاهر
 ما هنا أنه لو خدمه لم يكن فيه باس (قوله فلو شرى الخ) تفريع على مفهوم قوله مشروط (قوله وزاده
 دانقا) أى ولم يكن مشروطا في الشراء كما هو في عبارة الذخيرة المنقول عنها فلو مشروطا وجب رده
 لو قائما كما مر عن القنية ثم أن قوله وزاده بنهي المذكر يفيد أن الزيادة مقصودة وذكر ح أن الذي في المخ زادت
 بالنساء أى زادت الدراهم ومفاده أن الزيادة غير مقصودة لكن الذي رأيت في المخ عن الذخيرة بدون تاء وكذا
 في البحر عنها وكذا رأيت في الذخيرة أيضا فافهم (قوله وهذا) أى انعدام الربا بسبب الهبة ان ضررها أى
 الدراهم الكسر فلو لم يضرها الكسر لم تصح الهبة الا بشقة الدائق وتسليمه لامكان الشقة (قوله وفي صرف
 الجمع الخ) قال في الذخيرة من الفصل الرابع في الخط عن بدل الصرف والزيادة فيه سوى ابو حنيفة بين الخط
 والزيادة فحكم بصحتها والتعاقب ما بأصل العقد وفساد العقد بتسميتهما وكذا ابو يوسف سوى بينهما أى
 فأبطلهما وما لم يجعل شيئا منهما هبة مبتدأة ومحمد فرق بينهما فصح الخط هبة مبتدأة دون الزيادة والفرق
 أن في الخط معنى الهبة لأن المخطوط يصير ملكا للمخطوط عنه بلا عوض بخلاف الزيادة إذ لو صححت بالاصل
 العقد ويأخذ حصته من المبيع والهبة تمليك بلا عوض والتمليك بلا عوض لا يصلح كناية عن التملك بعوض
 لهذا اختلفا اه قلت وتوضيحه أن الخط انقطاع بلا عوض فيجعل كناية عن الهبة لأنها تمليك بلا عوض أيضا
 بخلاف الزيادة فانها تكون مع باقي الثمن عوضا عن المبيع فكانت تمليك بعوض فلا يصح جعلها كناية عن
 الهبة فلذا ابطالها (قوله كخط كل الثمن) وجه الشبهة ان خط كل الثمن لو لم يجعل هبة مبتدأة التحق بأصل
 العقد فانفسد ببقائه لا ثمن وكذا الخط هنا فانه لو التحق بثبوت الثمن لا يفسد العقد فلذا جعل هبة مبتدأة
 (قوله والفرق بينهما خنى عندى) قدأسمعناك الفرق وقال ح قال الشيخ قاسم ولكنه ظاهر
 عندى لأن من الخط ما يمكن أن لا يلحق بأصل العقد ويجعل هبة مبتدأة بالاتفاق وهو خط جميع الثمن فكان

قوله لخلاف جنسه هكذا بخطه
 باللام ولعل الاصول بخلاف بالباء
 كما هو في عبارة الشارح تأمل اه
 صحيحه

(خال عن عوض) خرج مسألة
 صرف الجنس بخلاف جنسه
 (بعبارة شرعية) وهو السكيل
 والوزن فليس الذرع والعبد بربا
 (مشروط) ذلك الفضل (لاحد
 المتعاقدين) أى بائع أو مشتر فلو
 شرط لغيرهما فليس بربا بل يعبأ
 فاسدا (في المعاوضة) فليس الفضل
 في الهبة بربا فلو شرى عشرة
 دراهم فضة بعشرة دراهم وزاده
 دانقان وهبه منه انعدم الربا ولم
 يفسد الشراء وهذا ان ضررها
 الكسر لانها هبة مشاع لا يقسم
 كما في المخ عن الذخيرة عن محمد وفي
 صرف الجمع أن صحة الزيادة والخط
 قول الامام وأن محمدا أجاز الخط
 وجعله هبة مبتدأة كخط كل الثمن
 وأبطل الزيادة قال ابن مالك والفرق
 بينهما خنى عندى

المعنى كالكل بخلاف الزيادة فانها لا تكون الا ملحقه بالعقد وبذلك يفوت التساوى ا ه (قوله قال
 وفي الخلاصة الخ) اى قال ابن ملك ناقلا عن الخلاصة ما يفيد عدم الفرق بين الخط والزيادة فان قول الخلاصة
 خاله اى وهبه زيادته جازي في ذلك (قوله قلت الخ) استدراك على الجمع وتأيد لكلام شارحه ابن ملك
 (قوله صريح في عدم الفرق بينهما) اى بين الزيادة والخط فان ما قدمه من قوله ان وهبه منه انعدم الربا صريح
 فى أن زيادة الدائق صحيحة عند محمد بن سنانى قول الجمع انه أجاز الخط وأبطل الزيادة أقول والذي يظهر لى أن
 ما قدمه الشارح عن الذخيرة عن محمد صريح فى الفرق بينهما لا فى عدمه لان قوله ان وهبه منه انعدم الربا
 صريح فى أن الزيادة بدون الهبة باطلة لان الخط والزيادة فى الثمن اوفى المبيع غير الهبة ولذا يلحقان بالعقد
 كما تقدم قبل فصل القرض فاذا اشترى ثوبا بعشرة دراهم ودفع خمسة عشر فان جعل الخمسة زيادة فى الثمن وقيل
 البائع ذلك فى المجلس صح والتحق بأصل العقد ان كان المبيع قائما وان جعل الخمسة هبة لم تنص زيادة فى الثمن
 بل تكون هبة مبتدأة فبراعى لها شروط الهبة من الافراز والتسليم سواء كان المبيع قائما ولا اذا علمت ذلك ظهر
 لك أن ما قدمه عن الذخيرة ليس من باب الزيادة فى الثمن اوفى المبيع لانه جعله هبة مبتدأة حتى اشترط لها شرط
 الهبة وهو قوله وهذا ان شرها الكسر الخ ومثله ما نقله ابن ملك عن الخلاصة في هذا صريح فى انه لا يصح زيادة
 وانما يصح هبة بشرطها ولا مخالفة فيه لقول الجمع ان محمد أبطل الزيادة والحاصل أن محمد أجازنا الخط دون
 الزيادة لكنه يجعل الخط هبة مبتدأة لاحاطة حقيقة لئلا يفسد العقد كما مر وأما الزيادة فقد أبطلها لانها لا تلحق
 بالعقد أفسدته ولا يصح جعلها كتابة عن الهبة لما مر فلذا بطلت الا اذا وهب الزيادة صريحا ولذا قال فى الذخيرة
 وانما جاز هذا الصنف لانه لم يجز انما لم يجز لمكان الربا فاذا وهب الدائق منه فقد انعدم الربا اه هكذا يجب
 أن يفهم هذا المحل فافهم ثم لا يخفى أن هذا كله اذا لم تكن الزيادة مشروطة بكافة مناه عن الذخيرة فلو مشروطة
 ووقع العقد على الكل وجب نقض العقد لحق الشرع ولا تؤثر الهبة والاراء الابدع الاستسلام كما مر بخبره عن
 القنية (قوله وعليه) اى على ما فهمه من التنافى بين عبارات المذكورة وعلمت عدمه وأن الزيادة انما تصح
 اذا صرح بكونها هبة فتكون هبة بشرطها ومع عدم التصريح فهي باطلة وهو الذى فى الجمع (قوله فيفسد)
 لان الزيادة والخط يصحان عنده على حقيقةهما لا بمعنى الهبة واذا صحا التحق بأصل العقد فيفسد لعدم التساوى
 (قوله وعلته) العلة لغة المرض الشاغل واصطلاحا ما يضاف اليه ثبوت الحكم بلا واسطة وتعامه فى البحر
 (قوله اى علة تحريم الزيادة) كذا فسر الضمير فى الفتح وهو اولى من قول بعضهم اى علة الربا لانه وان كان هو
 المذكور سابقا لكنه يحتاج الى تقدير مضاف وهو لفظ تحريم فافهم وأراد بالزيادة الحقيقية كما فى قوله بعده اى
 الزيادة وأما كون المراد بها هنا ما يشمل الحكمة وهى الاجل ففيه أن المصنف لم يدخلها فى التعريف كما يشاء
 فالمستبدار ارادة الزيادة المعروفة وهى الحقيقية وأضاف قوله القدر مع الجنس يختص بالحقيقة لان علة الحكمة
 أحدهما كما بينه بعده فقد عرفت الحقيقة وبين عائلها لكونها هى المتبادرة عند الاطلاق ثم ذكر علة الحكمة
 تنميلا للقائدة فافهم (قوله المعهود بكيل أو وزن) أشار الى ما فى الخواشى السعدية من أن آل فى القدر للعهد
 وبه اندفع ما فى الفتح من اعتراضه على الهداية بشموله الذرع والعدة لكن الاولى أن يقول وعلته الكيل أو الوزن
 لكونه أوضح ولئلا يرد ما ذكره عن ابن كمال (تنبيه) ما ينسب الى الرطل فهو وزن قال فى الهداية معناه
 ما يباع بالاولى لانها قدرت بطريق الوزن حتى يحتسب ما يباع بها وزنا بخلاف سائر المكيال اه قلت
 وليس المراد بالرطل والاولى معناه المتعارف بل المراد بالرطل كل ما يوزن به وبالاوقى والاونية التى يوضع فيها
 الدهن ونحوه وتقدر بوزن خاص مثل كوز الزيت فى زماننا فانه يباع الزيت به وبحسب بالوزن هكذا يفهم من
 كلامهم وعليه فالاولى جمع واقية من الوقاية وهى الحفظ لانها يحفظ بها المائع ونحوه لتعسر وضعه فى الماران
 بدونه ولذا قال الخبير الملى فعلى هذا الزيت والسمن والعسل ونحوها موزونات وان كبت بالموازين لا اعتبار
 الوزن فيها اه (قوله بالذات) اى مع فتح النون (قوله فلم يجز الخ) ترك التفرع على النضل لظهوره ط اى
 كبيع قفير بقر بغير وزن منه حالا (قوله متساويا) أما اذا وجد التفاضل مع النساء فالحرمة للنساء أفاده
 ابن كمال ط (قوله وأحدهما نساء) اى ذنونا والمجدة حالمة قال ط فلو كان كل نسيئة يحرم أيضا لانه بيع
 الكالى بالكالى ابن كمال اى النسيئة بالنسيئة كمال ثم اعلم أن ذكر النساء للاحتراز عن التأجيل لان القبض

قال وفى الخلاصة لو باع درهمهما
 بدرهم وأحدهما أكثر وزنا خاله
 زيادته جاز لانه هبة مشاع لا يقسم
 ولو باع قطعة لحم بلحم أكثر وزنا
 فهو هبة الفضل لم يجز لانه هبة
 مشاع يقسم قلت وما قد منع من
 الذخيرة عن محمد صريح فى عدم
 الفرق بينهما وعليه فالكل من
 الزيادة والخط والعقد صحيح عند
 محمد وكذا عند الامام سوى العقد
 فيفسد لعدم التساوى فليحفظ
 فان لم أر من نبه على هذا (وعلة)
 اى علة تحريم الزيادة (القدر)
 المعهود بكيل أو وزن (مع الجنس)
 فان وجد احرم الفضل اى
 الزيادة (والنساء) بالذات التأخير
 فلم يجز بيع قفير بقر بغير منه متساويا
 وأحدهما نساء

في المجلس لا يشترط الا في الصرف وهو بيع الاثمان بعضها ببعض أما ما عداها فأنما يشترط فيه التمين دون
التفاضل كما يأتي (قوله كهروى - بمروين) الاولى أن يريد نسيئة كما عبر في البحر وغيره ليكون مثالا لحل الفضل
والنساء بسبب فقد القدر والجنس فان الثوب الهروى والثوب المروى يسكون الراء جنسان كما يعلم مما يأتي
وايسا بمكيل ولا موزون (قوله لعدم العلة الخ) لان عدم العلة وان كان لا يوجب الحكم لكن اذا تحدثت العلة
لزم من عدمها العدم لا يعنى انها تؤثر العدم بل لا يثبت الوجود لعدم علة فيبقى عدم الحكم وهو عدم الحرمة
فيما نحن فيه على عدمه الاصل - واذا عدم سبب الحرمة والاصل في البيع مطلقا الاباحة الا ما اخرج الدليل
كان النابت الحل فتح (قوله اى التدر وحده) كالخطة بالشعر (قوله او الجنس) اى وحده كالهروى
بهروى مثله (قوله حل الفضل الخ) فيحل كزبر - بكزى شعير حلا وهروى بهروين حلا ولو مؤجلا لم يحل
والحاصل كما في الهداية أن حرمة ربا الفضل بالوصفين وحرمة النساء بأحدهما (قوله ولومع التساوى)
مبالغة على قوله وحرم النساء فقط ح (قوله لوجود الجنسية) فيه أن علة الحكم هنا عدم قبول العبد التأجيل
لا وجود الجنسية فلم يمتل بيع هروى - بمثله لكان اولى ح (قوله واستثنى في الجمع الخ) وكذا في الهداية
حيث قال الا انه اذا سلم النقود في الزعفران ونحوه اى كالتطن والحديد والنحاس يجوز الخ قال في الفتح فان
الوزن فيها مختلف فانه في النقود بالثاقيل والدرهم الصنجات وفي الزعفران بالامناء والقبان وهذا اختلاف
في الصورة بينهما وبينهما اختلاف آخر معنوى - وهو أن النقود لا تتعين بالتعيين والزعفران وغيره يتعين واخر
حكى - وهوان لوباع النقود موازنة وقضها كان له يبيعها قبل الوزن وفي الزعفران ونحوه يشترط إعادة الوزن
فاذا اختلف اى النقود ونحو الزعفران في الوزن صورة ومعنى وحكم لم يجمعهما القدر من كل وجه ثم ضعف في
الفتح هذه الفروق وقال ان الوجه أن يستثنى اسلام النقود في الموزونات بالاجاع كيلا يفسد أكثر ابواب السلم
وسائر الموزونات غير النقد لا يجوز أن تسلم في الموزونات وان اختلفت اجناسها كاسلام حديد في قطن وزيت
في جبن وغير ذلك الا اذا خرج من أن يكون وزينا بالصنعة الا في الذهب والفضة فلو اسلم سيفا فيما يوزن جاز الا في
الحديد لان السيف خرج من أن يكون موزونا ومنعه في الحديد لا اتحاد الجنس وكذا يجوز بيع انا من غير
النقدين بمثله من جنسه يدا بيد فحاشا أن اوحدها وان كان أحدهما أثقل من الآخر بخلافه من الذهب
والفضة فانه يجري فيها ربا الفضل وان كانت لا تباع وزنا لان الوزن منصوص عليه فيهما فلا يتغير بالصنعة
فلا يخرج عن الوزن بالعادة (قوله ونقل ابن الكمال) عبارة ابن الكمال وعلة الكيل أو الوزن مع الجنس
لم يقل القدر مع الجنس لان القدر مشترك بين المكيل والموزون فعلى تقدير ما ذكر يلزم أن لا يجوز اسلام الموزون
في المكيل لأن أحد الوصفين محترم للنساء وقد نص على جواز اسلام الخطة في الزيت اهـ وكتب في الهامش
أن المسألة المذكورة في غاية البيان اهـ قلت وحاصل ما ذكره انه لو عبر بالقدر ثم قال وان وجد أحدهما الخ
لا فاد تخرج اسلام الموزون في المكيل لانه قد وجد القدر وان كان مختلفا بخلاف ما لو عبر بالكيل أو الوزن اى
بأولى لاحد الشيئين فانه لا يشمل القدر المختلف لكن فيه أن لفظ القدر مشترك كما قال ولا يجوز استعماله في
كلام معنييه عندنا فاذا ذكر لا بد أن يراد منه اما الكيل وحده أو الوزن وحده فيساوى التعبير بالكيل أو الوزن
الا أن يدعى أن القدر مشترك معنوى - لا لفظى - تأمل (قوله ومفاده) اى مفاد ما ذكر من جواز اسلام منقود
في موزون واسلام الخطة في الزيت فانه قد وجد في الاول القدر المتفق وفي الثانى القدر المختلف فانهم (قوله
فليحزر) تحزيره ما أفاده عقبه من أن المراد بقوله وعلة القدر هو القدر المتفق كبيع موزون بموزون أو مكيل
بمكيل بخلاف اختلاف كبيع مكيل بموزون نسبة فانه جائز ويستثنى من الاول اسلام منقود في موزون للاجاع
كما مر (قوله وقد مر في السلم الخ) بيان لتحريم المراد لكن اعترض بأن السلم سيأتى بعد وهذا على نسخة قننه
بالفاء والا مر بالتنبه وفي بعض النسخ قننه بالصادف اسم الكتاب المشهور وصاحب القنية قدم السلم اول البيع
فصح قوله وقد مر في السلم (تنبيه) ما أفاده من أن حرمة النساء بالقدر المتفق مؤيد لما نقله ابن كمال من جواز
اسلام الخطة في الزيت لاختلاف القدر لكون الخطة مكيلا والزيت موزونا وبقي ما لو اسلم الخطة في شعير
وزيت اى فى مكيل وموزون وقد نص في كافى الحاشا على أنه لا يجوز عندهما ويجوز عند محمد في حصة الزيت
(قوله متفاضلا) اى ونسيئة وتركه لفهمه لزم ما فانه كلما حرم الفضل حرم النساء ولا عكس وكلما حل النساء حل

(وان عدما) بكسر الدال من باب

علم ابن ملك (حلا) كهروى -

بمروين لعدم العلة فيبقى على اصل

الاباحة (وان وجد أحدهما)

اى القدر وحده والجنس (حل)

الفضل وحرم النساء) ولومع

التساوى حتى لوباع عبدا بعدد

الى أجل لم يجوز لوجود الجنسية

واستثنى في الجمع والدر اسلام

منقود في موزون كيلا يفسد أكثر

أبواب السلم ونقل ابن الكمال عن

الغاية جواز اسلام الخطة في

الزيت قلت ومفاده أن القدر

بافتراده لا يحترم النساء بخلاف

الجنس فليحزر وقد مر في السلم

أن حرمة النساء تتحقق بالجنس

وبالقدر المتفق قنية ثم فرغ على

الاصل الاول بقوله (حرم بيع

كيلي - ووزنى) بجنسه متفاضلا

ولو غير مطعوم

الفلس ولا عكس اه (قوله خلافاً للشافعي) فانه جعل العلة الطعم والمثنية فماليس يطعموم ولا ثمن فليس
 بروى (قوله كيلي) قيده احترازاً عما اذا اصطلح الناس على بيعه جزافاً فان التفاضل فيه جائز ومثله قوله
 وزنى فانه احتراز عما اذا لم يتعارفوا وزنه او عن بعض انواعه كالسيف اه ح اى فان السيف خرج بالصنعة
 عن كونه وزنياً فيحل بيعه بمجته متفاضلاً بشرط الحلول كما مر (قوله ثم اختلاف الجنس الخ) الاولى ذكر هذا
 عند قوله قبله وان عدما الخ لانه لا ذكر هنا لاختلاف الجنس الا ان يقال ان قوله يمينه يستدعى معرفة
 ما يختلف به الجنس ليعلم ما يتحده (قوله كما بسطه الكمال) حيث قال بعد ما تقدم فالحنطة والشعر جنسان
 خلافاً لما لك لانهما مختلفان اسماً ومعنى وافراد كل عن الآخر في قوله صلى الله عليه وسلم الحنطة بالحنطة
 والشعر بالشعر يدل عليه والا قال الطعام بالطعام والثوب الهوى والمروى جنسان لاختلاف الصنعة وقوام
 الثوب بهما وكذا المروى المنسوج بغيره وخراسان والبدل الارمنى والطالقانى جنسان والتركاه جنس واحد
 والحديد والرصاص والنشبه اجناس وكذا اغزل الصوف والشعر ولحم البقر والضأن والمعز والالية والعم
 وشحم البطن اجناس ودهن البنفسج والجيري جنسان والادهان المختلفة اصولها اجناس ولا يجوز بيع
 رطل زيت غير مطبوخ برطل مطبوخ مطيب لان الطيب زيادة اه لمخصاً وسيد كر الشارح ان الاختلاف
 باختلاف الاصل او المقصود او بتبدل الصفة ويأتى بيانه (قوله متانلاً) الشرط تحقيق ذلك عند العقد في الفتح
 لو تباعاً بمجازفة ثم كبل بعد ذلك فظهر امتساوين لم يميز خلافاً لفران العلم بالمساواة عند العقد بشرط الجواز اه
 لكن ذكر في الجواز كآب الصرف عن السراج لو تباعاً بذهباً بذهباً وفضة بفضة بمجازفة لم يميز فان علم
 التساوى في المجلس ونفترق عن قبض صح اه فيحمل الاول على ما اذا علم التساوى بعد المجلس تأمل (قوله
 لامتفاضلاً) صرح به وان علم بالمقابلة بما قبله اشارة الى ان المراد التماثل في القدر فقط لا مقدمه في البيع الفاسد
 من أنه لا يصح بيع درهم بدرهم استويا وزناً وصفة لكونه غير مفيد تأمل (قوله وبلا معيار شرعى) قال في
 الفتح لما حصر والمعرف في الكيل والوزن أجازوا ما لا يدخل تحت الكيل بمجازفة كتفاحة بتفاحية وحفنة
 بحفنتين لعدم وجود المعيار المعروف للمساواة فلم يتحقق الفضل ولهذا كان مضموناً بالقيمة عند الاتفاق لا بالتماثل
 ثم قال وهذا اذا لم يبلغ كل واحد من البدلين نصف صاع فلو بلغه أحدهما لم يميز حتى لا يجوز بيع نصف صاع
 فصاعداً بحفنة اه ثم رجح الحرمة مطاقاً ويأتى بيانه (قوله لم يقدّر المعيار بالذرة) قال في البحر لو باع ما لا يدخل
 تحت الوزن كالأذرة من ذهب وفضة بما لا يدخل تحتها جاز لعدم التقدير شرعاً اذا لا يدخل تحت الوزن اه
 وطاهر قوله كالأذرة انها غير قيد وبؤيده قول المصنف وذرة من ذهب الخ فيشمل الذرتين والاكثر مما يوزن
 والظاهر ان الحبة معيار شرعاً فلو باع نصف درهم بنصف الحبة لم يميز كما سألني آخر الصرف فقد اعتبروا الحبة
 مقدراً شرعياً وفي الفتح عن الاسرار ما دون الحبة من الذهب والفضة لاقبته اه ومقتضاه ان ما دون الحبة
 في حكم الذرة فالمراد بالذرة هنا ما لا يبلغ حبة فافهم (قوله كحفنة) بفتح المهملة وسكون القاء مل الكفين
 كفى الصالح والمقاييس لكن في المغرب والقاموس والطلبة والنهاية مل الكف قهستانى (قوله ما لم يبلغ
 نصف صاع) أى فاذا بلغ نصف صاع لم يصح بيعه بحفنة كما ذكرناه اتفاقاً عن الفتح (قوله وفلس بفلسين)
 هذا عندهما وقال محمد لا يجوز ومبنى الخلاف على أن الفلوس الرائجة اثمان والاعنان لاتعين بالتعيين فصار
 عنده كبيع درهم بدرهمين وعندهما لما كانت غير اثمان خلقة بطلت ثمنيتها باصطلاح العقادين واذا بطلت
 تعين بالتعيين كالعروض وعندهما في الفتح (قوله بأعيانهما) أى بسبب تعيين ذات البدلين ونقدية هما
 فالباء للسببية لا بمعنى مع كاطن فانه حال ولم يميز بتكرار صاحبها كما تقرّر قهستانى قلت كون الباء للسببية بعيد
 لان قوله بأعيانهما شرط لصحة البيع لاسبب وكونها بمعنى مع لا يلزم كونه حالاً بل يجوز كونه صفة تأمل
 (قوله انه قيد في الكل) المتبادر من كلام الفتح وغيره انه قيد لقوله وفلس بفلسين وقد يقال يعلم انه قيد للكل
 بالاولى لانه اذا اشترط التعيين في مسألة الفلوس مع الاختلاف في بقائها اثماناً أو لا ففي غير حال بالاولى
 اذا خلاص في أن غير هاليس اثماناً بل في حكم العروض فلا بد من تعيينها تأمل (قوله فلو كانا) أى البدلان
 وهذا بيان لمحتز قوله بأعيانهما (قوله لم يميز اتفاقاً) قال في المهر بعده غير أن عدم الجواز عند انتفاء تعيينهما
 باق وان تقابضاً في المجلس بخلاف ما لو كان أحدهما فقط وقبض الدين فانه يجوز كذا في المحيط اه وحاصله

خلافاً للشافعي (بجس) كيلي
 (وحديد) وزنى ثم اختلاف الجنس
 يعرف باختلاف الاسم الخاص
 واختلاف المقصود كما بسطه
 الكمال (وحلى) بيع ذلك (متانلاً)
 لا متفاضلاً (وبلا معيار شرعى)
 فان الشرع لم يقدّر المعيار بالذرة
 وبما دون نصف صاع (كحفنة
 بحفنتين) وثلاث وخمس ما لم يبلغ
 نصف صاع (وتفاحة بتفاحية
 وفلس بفلسين) أو أكثر (بأعيانهما)
 لو آخره لكان أولى لما في التهرانه
 قيد في الكل فلو كانا غير معينين أو
 أحدهما لم يميز اتفاقاً

أن الصور أربع مالو كانا عيين وهو مسألة المتن الخلافية وما إذا كانا غير معينين فلا يصح انقضاء مطلقا ومالوعين
 أحد البدلين دون الآخر وفيه صورتان فإن قبض المعين منهما صح والأقل وهذا مخالف لإطلاق المصنف الآتي
 في قوله باع ذلوسا عيناها وأتاني تمامه (قوله ويضعة بيضتين) فيه أن هذا مال لم يدخله القدر الشرعي كالسيف
 والسيفين والابرة والابرتين فجواز التفاضل لعدم دخول القدر الشرعي فيهما ويحرم النساء لوجود الجنس
 ط والجواب أن قول المصنف وبالعيار شرعي أعظم من أن يكون مما يمكن تقديره بالعيار الشرعي
 أولا فالعلة في الكل عدم القدر كما سرح به الزبلي وأفاده الشارح بعد فافهم (قوله وسيف بسيفين الخ)
 لانه بالصنعة خرج عن كونه وزنيا كما قدمناه عن الفتح (قوله وانه بأثقل منه) أي إذا كان لا يساع وزنا
 لما في الجرع عن الحاشية باع اناء من حديد بجديدان كان الاناء يساع وزنا تعتبر المساواة في الوزن والافلا وكذا
 لو كان الاناء من نحاس أو صفر باعه بصفر اه (قوله فيمنع التفاضل) أي وإن كانت لاتباع وزنا لأن صورة
 الوزن منصوص عليها في النقدين فلا تتغير بالصنعة فلا تخرج عن الوزن بالعادة كما قدمناه عن الفتح (قوله
 مما لا يدخل تحت الوزن) بيان قوله وذرة أسأربه إلى ما قدمناه من أن الذرة غير قيد (قوله بمنهيا) أي
 بمنى الذرة وفي بعض النسخ بصيغة المفرد والاولى أولى لموافقته لقوله حفنة بحفنتين الخ (قوله فجواز الفضل
 الخ) فترجع على جميع ما مر بيان أن وجه جواز الفضل في هذه المذكورات كونها غير مقدرة شرعا وإن اتحد
 الجنس فتحدثت إحدى العليتين فلذا حل الفضل وحرم النساء ولم يصرح المصنف بشرط الحلول لعله مما سبق
 (قوله حتى لو اتنى) أي الجنس (قوله فيحل) الاولى اسقاط الفاء لانه جواب لو (قوله مطلقا) أي
 حالا ونسبة (قوله وصحح كائنه الكمال) مفاده أن الكمال يقل تصحجه عن غيره مع انه هو الذي بحث
 ما يفيد تصحجه فانه ذكر ما مر من عدم التقدير شرعا بعمادون نصف صاع ثم قال ولا يسهل كمن الخطا إلى هذا
 بل يجب بعد التعليل بالتصدي إلى صيانة أموال الناس تحريم التفاحاة بالتفاحيتين والحفنة بالحفنتين أما ان كان
 مكائيل أصغر منها كما في ديارنا من وضع ربع القدح وغن القدح المصري فلا شك وكون الشرع لم يقدّر بعض
 المقدرات الشرعية في الواجبات المالية كالقمارات وصدقة النظر باقل منه لا يستلزم اهدار التفاوت المتيقن
 بل لا يحل بعد تيقن التفاضل مع بيقن تحريم اهداره ولقد أعجب غاية العجب من كلامهم هذا وروى المعلى عن
 محمد انه كره التمرة بالتمرين وقال كل شيء حرم في الكثير فالقليل منه حرام اه فهذا كما ترى تصحح لهذه الرواية
 وقد نقل من بعده كلامه هذا وأقره عليه كصاحب البحر والنهر والمنع والشر بنبلالية والقدسي (قوله كبر
 وشعر الخ) أي كهذه الاربعة والذهب والفضة والكاف في الموضع استقصائية كافي الدر المنقي (قوله
 لا يتغير ايدا) أي سواء وانقه العرف أو صار العرف بخلافه (قوله ولو مع التساوي) أي التساوي وزنا في
 الخطة وكيلافي الذهب لاحتمال التفاضل بالعيار المنصوص عليه أما لو علم تساويهما في الوزن والكيل معاجلز
 ويكون المنقول راليه هو المنصوص عليه (قوله لأن النص الخ) يعني لا يصح هذا البيع وإن تغير العرف
 فهذا في الحقيقة تعاليل لوجوب اتباع المنصوص قال في الفتح لأن النص أقوى من العرف لأن العرف جاز
 أن يكون على باطل كتعارف أهل زماننا في اخراج الشموع والسرير إلى المقابر ليالي العيد والنص بعد ثبوته
 لا يحتمل أن يكون على باطل ولان حجية العرف على الذين تعارفوه والتزموه فقط والنص حجة على الكل فهو
 أقوى ولان العرف انما صار حجة بالنص وهو قوله صلى الله عليه وسلم ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن
 اه (قوله ومالم ينص عليه) كغير الاشياء الستة (قوله حل على العرف) أي على عادات الناس
 في الاسواق لانها أي العادة دلالة على الجواز فيما وقعت عليه الحديث فتح (قوله وعن الثاني) أي عن
 أبي يوسف وأفاد أن هذه رواية خلاف المشهور عنه (قوله مطلقا) أي وإن كان خلاف النص لأن النص
 على ذلك الكيل في الشيء والوزن فيه ما كان في ذلك الوقت الا لان العادة اذ ذاك كذلك وقد تبدلت فتبدل
 الحكم وأجيب بأن تقرر صلى الله عليه وسلم اياهم على ما تعارفوا من ذلك بمنزلة النص منه عليه ولا يتغير
 بالعرف لأن العرف لا يعارض النص كذا وجه اه فتح (قوله ورجحه الكمال) حيث قال عقب ما ذكرناه
 ولا ينبغي أن هذا لا يلزم أبي يوسف لأن قصاره انه كصمه على ذلك وهو يقول يصار إلى العرف الطاري بعد النص
 بناء على أن تغير العادة يستلزم تغير النص حتى لو كان صلى الله عليه وسلم حي انص عليه اه وتعامه فيه وحاصله

(وقرة بقرتين) ويضعة بيضتين
 وجوزة بجوزتين وسيف بسيفين
 ودواة بدواتين وانه بأثقل منه
 مالم يكن من أحد النقدين فيمنع
 التفاضل فتح واردة بقرتين (وذرة
 من ذهب وفضة مما لا يدخل تحت
 الوزن بمنهيا) فجواز الفضل
 لفقده القدر وحرم النساء لوجود
 الجنس حتى لو اتنى كحفنة بر بحفنتي
 شعير فيحل مطلقا لعدم العلة وحرم
 الكل محمد وصحح كائنه الكمال
 (ومانص) الشارح (على كونه
 كيليا) كبر وشعر وتمر وملح
 (أو وزنيا) كذهب وفضة (فهو
 كذلك) لا يتغير (أبد فلم يصح بيع
 حنطة بحنطة وزنا كالبواضع ذهباً
 بذهب أو فضة بفضة كيلاً) ولو
 (مع التساوي) لأن النص أقوى
 من العرف فلا يترك الأقوى بالادنى
 (ومالم ينص عليه حل على العرف)
 وعن الثاني اعتبار العرف مطلقا
 ورجحه الكمال

مطلب

في أن النص أقوى من العرف

توجيه قول أبي يوسف ان المعتبر العرف الطارى بأنه لا يخالف النص بل يوافقه لأن النص على كلمة الاربعة ووزنية الذهب والفضة مبنى على ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم من كون العرف كذلك حتى لو كان العرف اذ ذاك بالعكس لورد النص موافقاً له ولتغير العرف في حياته صلى الله عليه وسلم لنص على تغير الحكم ومحلصه أن النص معلول بالعرف فيكون المعتبر هو العرف في أى زمن كان ولا يمتنى أن هذا فيه تقوية لقول أبي يوسف فافهم (قوله وخرج عليه سعدى أفندى) أى في حواشيه على العناية ولا يختص هذا بالاستقراض بل مثله السبع والاجارة اذ لا بد من بيان مقدار الثمن أو الأجرة الغير المشار اليهما ومقدار الوزن لا يعلم بالعد كالعكس وكذا قال العلامة البركوى في أواخر الطريقة المحمدية انه لا حيلة فيه الا التمسك بالرواية الضعيفة عن أبي يوسف لكن ذكر شارحها سيدي عبد الغنى النابلسي ما حاصله أن العمل بالأصعيف مع وجود الصحيح لا يجوز ولكن نحن نقول اذا كان الذهب والفضة مضروبين فذكر العدد كناية عن الوزن اصطلاحاً لأن لهما وزناً مخصوصاً ولذا نقس وضط والنقصان الحاصل بالقطع أمر جزئى لا يبلغ المعيار الشرعى وأيضاً فالدرهم المقطوع عرف الناس مقداره فلا يشترط ذكر الوزن اذا كان العدد دالاً عليه وقد وقع في بعض العبارات ذكر العدد بدل الوزن حيث عبر في زكاة درر البحار بعشرين ذهباً وفي الكنز بعشرين ديناراً بدل عشرين مثقالاً اهـ ملخصاً وهو كلام وجهه ولكن هذا ظاهر فيما اذا كان الوزن مضبوطاً بأن لا يريد دينار على دينار ولا درهم على درهم والواقع في زماننا خلافه فان النوع الواحد من أنواع الذهب أو الفضة المضروبين قد يختلف في الوزن كالجهادى والعدلى والغازى من ضرب سلطان زماننا أيده الله فاذا استقرض مائة دينار من نوع فلا بد أن يوفى بدلهما مائة من نوعها الموافق لها في الوزن أو يوفى بدلهما وزناً اعدداً وأما بدون ذلك فهو ربا لا بد مجازفة والطاهر أنه لا يجوز على رواية أبي يوسف أيضاً أن المتبادر عما قد مناه من اعتبار العرف الطارى على هذه الرواية أنه لو نعرف تقدير المكييل بالوزن أو بالعكس اعتبر أماً لنعرف الغاء الوزن أصلاً كما في زماننا من الاقتصار على العدد بلا نظر الى الوزن فلا يجوز لأعلى الروايات المشهورة ولا على هذه الرواية لما يلزم عليه من ابطال نصوص التساوى بالمكييل أو الوزن المتفق على العمل بها عند الأئمة المجتهدين نعم اذا غلب الغش على النقود فلا كلام في جواز استقراضها عدداً بدون وزن اتباعاً للعرف بخلاف بيعها بالقدرة الخاصة فانه لا يجوز الا وزناً كما سيأتى في كتاب الصرف ان شاء الله تعالى وعمام الكلام على هذه المسألة مبسوط في رسالتنا نشر العرف في بناء بعض الاحكام على العرف فراجعها (قوله وسبع الدقيق الخ) لاجابة الى استخراجها فقد وجد في الغياثية عن أبي يوسف أنه يجوز استقراضه وزناً اذا تعارف الساس ذلك وعليه الفتوى اهـ ط وفي التارخانية وعن أبي يوسف يجوز بيع الدقيق واستقراضه وزناً اذا تعارف الناس ذلك استحسن فيه اهـ ونقل بعض المحققين عن تلقح الجبوي أن بيعه وزناً جائز لأن النص عين الكيل في الخنطة دون الدقيق اهـ ومقتضاه انه على قول الكل لأن ما لم يرد فيه نص يعتبر فيه العرف اتفاقاً لكن سنذكر عن الفتح أن فيه روايتين وأنه في الخلاصة جزم برواية عدم الجواز (قوله يعنى بمثله) المراد من التخرج على هذه الرواية بيع الدقيق وزناً بمثله احترازاً عن بيعه وزناً بالدرهم فانه جائز اتفاقاً كما في الذخيرة ونصه قال شيخ الاسلام وأجمعوا على أن مائت كيلة بالنص اذا بيع وزناً بالدرهم يجوز وكذلك ما ثبت وزنه بالنص (قوله وفي الكافي القسرى على عادة الناس) ظاهر الجبر وغيره أن هذا في السلم في المخ عن الجبر وأما الاسلام في الخنطة وزناً فمضاهى روايتان والفتوى على الجواز لأن الشرط كونه معلوماً وفي الكافي القسوى على عادة الناس اهـ قال في النهر وقول الكافي القسوى على عادة الناس يقتضى أنهم لم يعتادوا أن يسلوا فيها كيلاً وأسلم وزناً لا يجوز ولا يعنى ذلك بل اذا اتفقوا على معرفة كيل أو وزن يشغى أن يجوز ولو جرد الصحيح واستفاء المانع كذا في الفتح اهـ والحاصل أن عدم جواز الوزن في الأشياء الاربعة المنصوص على انها مكيلة انما هو فيما اذا بيعت مثلها بخلاف بيعها بالدرهم كما اذا أسلم درهم في خنطة فانه يجوز تقديرها بالمكييل أو الوزن وظاهر الكافي وجوب اتباع العادة في ذلك وما بحثه في الفتح طاهر ويؤيده ما قد مناه اتفاقاً عن الذخيرة (قوله بجبر وأقره المصنف) الطاهر أن مراده بهذا تقوية كلام الكافي وأنه لم يرض بما ذكره في النهر عن الفتح لكن علمت ما يؤيده (قوله والمعتبر تعيين الربوى في غير الصرف) لأن غير الصرف تعيين

مطلب
في استقراض الدراهم عدداً

وخرج عليه سعدى أفندى
استقراض الدراهم عدداً وبيع
الدقيق وزناً في زماننا يعنى بمثله
وفي الكافي القسوى على عادة
الناس بجبر وأقره المصنف
(والمعتبر تعيين الربوى في غير
الصرف)

بالتعيين ويمكن من التصرف فيه فلا يشترط قبضه كالشباب أي إذا بيع ثوب بثوب بخلاف الصرف لأن القبض
 شرط فيه للتعيين فإنه لا يتعين بدون القبض كذا في الاختيار وحاصله أن الصرف وهو ما وقع على جنس
 الاثمان ذهباً وفضة بجنسه أو بخلافه لا يحصل فيه التعيين الا بالقبض فإن الاثمان لا تتعين بملوكه الا به ولذا كان
 لكل من العاقلين تبدلها أما غير الصرف فإنه يتعين بمجرد التعيين قبل القبض (قوله ومصوغ ذهب وفضة)
 عطف خاص على عام فإن المصوغ من الصرف كما صرح به الشارح في بابه وكأنه خصه بالذکر دفع ما توهم
 من خروجه عن حكم الصرف بسبب الصنعة (قوله حتى لو باع الخ) قال في البحر يانه كما ذكره الاسي جابي
 بقوله وإذا تباعا كلباً بكنبي أو وزناً بوزن كلاًهما من جنس واحد أو من جنسين مختلفين فإن البيع لا يجوز
 حتى يكون كلاًهما عيناً أضيف إليه العقد وهو حاضر أو غائب بعد أن يكون موجوداً في ملكه والتقاضى
 قبل الافتراق بالابدان ليس بشرط لجوازه الا في الذهب والفضة ولو كان أحدهما عيناً أضيف إليه العقد والاخر
 ديناً موصوفاً في الذمة فإنه ينظر ان جعل الدين منهما ثمناً والعين مبيعاً جاز البيع بشرط أن يتعين الدين منهما ما قبل
 التفريق بالابدان وان جعل الدين منهما مبيعاً لا يجوز ان أحضره في المجلس والذي ذكره الباء ثمن وما لم يدخل
 فيه الباء مبيعاً فإنه إذا قال بعثك هذه الخنطة على أنها قفيز بقفيز خنطة جيدة أو قال بعثت منك هذه
 الخنطة على أنها قفيز بقفيز من شعير جيد فالبيع جائز لانه جعل العين منهما مبيعاً والدين الموصوف ثمناً ولكن
 قبض الدين منهما ما قبل التفريق بالابدان شرط لأن من شرط جواز هذا البيع أن يجعل الافتراق عن عين بعين
 وما كان ديناً لا يتعين الا بالقبض ولو قبض الدين منهما ثم تفرق جاز البيع قبض العين منهما ولم يقبض ولو قال
 اشتريت منك قفيز خنطة جيدة بهذا القفيز من الخنطة أو قال اشتريت منك قفيز شعير جيد بهذا القفيز
 من الخنطة فإنه لا يجوز ان أحضر الدين في المجلس لانه جعل الدين مبيعاً فصار بائعاً ما ليس عنده وهو لا يجوز
 اه ح (قوله خلافاً للشافعي في بيع الطعام) أي كل مطعوم خنطة أو شعير أو لحم أو فاكهة فإنه يشترط
 فيه التقاضى وتماه في الفتح (قوله وجيد مال الربا ورديته سواء) أي فلا يجوز بيع الجيد بالردى مما فيه
 الربا الا مثلاً بمثل لا هدار التفاوت في الوصف هداية (قوله لاحقوق العباد) عطف على مال الربا قال
 في الخ قيد بمال الربا لان الجودة معتبرة في حقوق العباد فاذا أنلف جيد الزمه مثله قدره وجودة ان كان مثلاً
 وقيمه ان كان قيساً ولكن لا تستحق أي الجودة باطلاق عقد البيع حتى لو اشترى خنطة أو شعيراً فوجده
 ردياً بلا عيب لا يردّه كما في البحر معزياً الى صرف الخط اه ح أي لأن العيب هو العارض على أصل الخلقة
 والجودة أو الرداءة في الشيء أصل في خلقه بخلاف العيب العارض ككسور السوس في الخنطة أو عظم الفلّ الردي
 لا بالرداءة الا باشتراط الجودة كما قدمنا بيانه في خيار العيب (تنبيه) أراد بحقوق العباد ما ليس من
 الاموال الربوية أي ما لا يجزىها قدر وجنس ولا يتقيد ذلك بالانلاف ولذا قال البيهقي قيد بالاموال الربوية
 لان الجودة في غيرها لها قيمة عند المقابل بجنسها مكن اشترى ثوباً جيداً بثوب رديء وزيادة درهم باراءة الجودة
 كان ذلك جائزاً كما في الذخيرة اه (قوله الا في أربع الخ) فيه أن هذه الاربعة من حقوق العباد أيضاً
 وان كان المراد من حقوق العباد خصوص الضمان عند التعدي فالمناسب أن يذكره مع الاربعة ويقول
 الا في خمس ثم ان الأولى ذكرها في البحر بحثاً فإنه قال وتعتبر أي الجودة في الاموال الربوية في مال المقيم فلا يجوز
 للوصى بيع قفيز خنطة جيدة بقفيز رديء وينبغي أن تعتبر في مال الوقف لانه كاليتيم ثم قال وفي حق المريض
 حتى تمه من الثلث وفي الرهن القلب اذا انكسر عند المرتن ونقصت قيمته فإن المرتن يضمن قيمته ذهباً ويكون
 رهناً عنده اه قلت والقلب بضم القاف وسكون اللام ما يلبس في الذراع من فضة جعة قلبه كقصر وقطرة
 وهي الخاق في الاذن فان كان من ذهب فهو السوار ككما في البيهقي عن شرح التلخيص للخلاطي وقوله
 فان المرتن يضمن قيمته ذهباً فأدبه أن ضمان القيمة انما يكون من خلاف جنسه اذ لو ضمن قيمته فضة وهي أكثر
 من وزنه بسبب الصبغة يلزم الربا ولو ضمن مثل وزنه يلزم ابطال حق المالك في تضمينه القيمة من خلاف الجنس
 اعمال لحق الشرع وحق العبد وليس هذا خاصاً بقلب الرهن بل مثله كل مثلي تعيب بغصب أو نحوه فإنه يضمن
 بقيمته من خلاف جنسه كما قدمناه في باب خيار الشرط فيما لو كان الخيار للمشتري وهلك في يده ولا يلزم
 قبض القيمة قبل التفريق لانه صرف حكم لا حقيقة كما سند كره في الصرف وبما قررناه علم أن استثناء هذه

ومصوغ ذهب وفضة (بلا شرط

تقاضى) حتى لو باع برأيه

بعينه ما وتفرق قبل القبض جاز

خلافاً للشافعي في بيع الطعام

ولو احدهما ديناً فان هو الثمن

وقبضه قبل التفريق جاز والا لا

كبيعه ما ليس عنده سراج

(وجيد مال الربا) لاحقوق العباد

(ورديته سواء) الا في أربع مال

وقف وتيم ومريض وفي القلب

الرهن اذا انكسر أشباه

(باع فلو ساء بثلثها أو بدراهم

أو بدنانير

المسائل من اهدار الجوده باثبات اعتبارها انما هو مراعاة حق العبد لكن على وجه لا يورث الى ابطال حق
 الشرع فاقبل انه يفهم من استثناءها انه يجوز للوصي بيع قفيز جيد بقفيزين رديين نظر الجوده المعبره في مال
 التيم ونحوه من بقية المسائل وهو خطأ للزم الربا غير وارد لان المراد انه لا يجوز اهدار الجوده في مال التيم
 ونحوه حتى لا يجوز للوصي بيع قفيز الجيد بقفيز ردي ولا يلزم من اعتبار اهدار الحقين اهدار الحق الا شر
 فاعتم تحقيق هذا المخل (قوله فان نقد أحدهما جاز الخ) نقل المسألة في البحر عن المحيط لكنه وقع فيه تحريف
 حيث قال وان نفق قابلا قبض أحدهما جاز وصوابه لم يجوز كما عبر الشارح ونبه عليه الرملي ثم انه نقل في البحر قبله
 عن الذخيرة في مسألة بيع فلس بفسلين بأعيانهم أن محمد إذا كره في صرف الاصل ولم يشترط التقابض وذكر في
 الجامع الصغير ما يدل على انه شرط فتم من لم يصحح الثاني لان التقابض مع التعيين شرط في الصرف وليس به
 ومنهم من صححه لان الفلوس لها حكم العروض من وجه وحكم الثمن من وجه بخلاف التفاضل للاول واشترط
 التفاضل الثاني اه وأنت خير بأن لفظ التقابض يفيد اشتراطه من الجانبين فقوله فان نقد أحدهما جاز فنزل
 ثالث لكن يتعين حل ما في الاصل على هذا فلا يكون قولنا آخر لان ما في الاصل لا يمكن حله على انه لا يشترط
 التقابض ولو من أحد الجانبين لانه يكون اقتراعا من دين بدين وهو غير صحيح فتعين حله على انه لا يشترط منه
 جميعا بل من أحدهما فقط فصار الحاصل أن ما في الاصل يفيد اشتراطه من أحد الجانبين وما في الجامع اشتراطه
 منهما ثم ان الذي مر اشتراط التعيين في البدلين أو أحدهما مع القبض في المجلس فلو غير معين لم يصح وان
 قبض في المجلس فقوله لما مر فيه نظر (تنبيه) سئل الخافق عن بيع الذهب بالفلوس نسيئة فاجاب بأنه يجوز
 اذا قبض أحد البدلين لما في البرازية لراشترى مائة فلس بدرهم يعني التقابض من أحد الجانبين قال ومثله
 ما لو باع فضة أو ذهبا بفلوس كافي البحر عن المحيط قال فلا يعترض بما في قسوى قارى الهنداية من انه لا يجوز بيع
 الفلوس الى أجل بذهب أو فضة لقولهم لا يجوز اسلام موزون في موزون الا اذا كان المسلم فيه مبيعا كزعفران
 والفلوس غير مبيعة بل صارت أثمانا اه قلت والجواب حل ما في قسوى قارى الهنداية على ما دل عليه كلام
 الجامع من اشتراط التقابض من الجانبين فلا يعترض عليه بما في البرازية المحمول على ما في الاصل وهذا أحسن
 مما أجاب به في صرف النهر من أن مراده بالبيع السلم والفلوس له شبهة بالثمن ولا يصح السلم في الاثمان ومن حيث
 انها عروض في الاصل امكنني بالقبض من أحد الجانبين تأمل (قوله فيموز كيفما كان) اى سواء كان
 اللحم من جنس ذلك الحيوان أو لا مساويا لما في الحيوان أولا نهر (قوله أمانسنة فلا) لانها ان كانت في
 الحيوان أو في اللحم كان مسلما وهو في كل منهما غير صحيح نهر (قوله وشرط محمد زيادة الجحاش) قال في النهر
 وقال محمد ان كان يغير جنسه كعجم البقر بالشاة الحية جاز كيفما كان وان كان بجنسه كعجم شاة بشاة حية فلا بد
 أن يكون اللحم المفروزا أكثر من الذى في الشاة لتكون الشاة بتقابله مثله من اللحم وباقى اللحم بتقابله السقط (قوله
 ولو باع مذبوحه بحية) قال في النهر أمانس على قولهما فافظا حروا على قول محمد فلا نه لحم بلحم وزيادة اللحم
 في أحدهما مع سقطها بازاء السقط اه والظاهر أنه يقال ذلك في المذبوحه بالمذبوحه ط (قوله وكذا
 المساوختين) اى وكذا يبيع المساوختين فقيه حذف المضاف وإبقاء المضاف اليه على اعرابه (قوله عن
 السقط) فتحتين قال في الفتح المراد به ما لا يطلق عليه اسم اللحم كالكرش والمعلق والجلد والاكارع اه (قوله
 كرباس) بكسر الكاف نوب من القطن الابيض قاموس (قوله كيفما كان) منساويا أو متفاضلا اه
 (قوله لا اختلافهما جنسا) لانه وان اتحد الاصل فقد اختلفت الصفة كالخنطة والخيز وذلك اختلاف
 جنس كما سيأتى وعلمه في الاختيار باختلاف المقصود والعيار (قوله في قول محمد) وقال أبو يوسف لا يجوز
 الامتساويا بجر وأفاد أن يبيع الكرباس بالقطن لا خلاف فيه وبه صرح في الاختيار قلت لان القطن يصير
 غزلا ثم يصير كرباسا فالغزل أقرب الى القطن من الكرباس فلذا ادعى أبو يوسف الجحاشه بين الغزل والقطن لا بين
 الكرباس والقطن (قوله وهو الاصح) والقوى عليه كافي الاختيار وفي البحر أنه الاظهر (قوله
 وفي القنية) اى عن أبي يوسف (قوله لانهم ليسا بموزونين) اى بل أحدهما موزون فقط وهو الغزل فلم
 يجمعهما القدر بخلاف بيع أحدهما بالآخر متفاضلا وقوله ولا جنسين اى بل هما جنس واحد لانهما من أجزاء
 القطن فلذا قيد بقوله يدايد فيحرم النساء لاتحاد الجنس ويظهر لى أن ما في القنية محمول على ثياب يمكن تفخيما

فان نقد أحدهما جاز وان نفق قابلا
 بلا قبض أحدهما لم يجوز لما مر
 (كما جاز يبيع لحم بحيوان ولو من
 جنسه) لانه يبيع الموزون بما ليس
 بموزون فيجوز كيفما كان بشرط
 التعيين أما نسيئة فلا وشرط محمد
 زيادة الجحاش ولو باع مذبوحه
 بحية أو بذبوحه جاز اتفاقا وكذا
 المساوختين ان تساويا وزنا ابن
 مالك وأراد بالمسلوخة المفصولة
 عن السقط ككرش وأمعاء
 بجر (و) كما جاز يبيع (كرباس
 بقط وغزل مطلقا) كيفما كان
 لا اختلافهما جنسا (كبيع قطن
 بغزل) القطن (في) قول محمد وهو
 (الاصح) حاوى وفي القنية لا بأس
 بغزل قطن بثياب قطن يدايد لانهما
 ليسا بموزونين ولا جنسين وكذلك
 غزل كل جنس يشابه اذ لم توزن

سكن لا تباع وزنا كما تمده آخره فظهر اتحاد الجنس نظر الما بعد النقض وحيد فلا يخالف قول الشارح
 في بيع الكرياس بالقطن لا اختلافهما جنسا لأن الكرياس بالنقض يعود غزلا لا قطنا فاختلاف الجنس بعد
 النقض في صورة بيع الكرياس بالقطن موجود لأن القطن مع الغزل جنسان على ما هو الاصح بخلافه في صورة
 بيعه بالغزل ويدل على هذا الحمل قوله في التنازع بين الغنمية ويجوز بيع الثوب بالغزل كيفما كان الأتوب
 يوزن وينقض اه فافهم (قوله خلافا للعين) حيث قال وزنا وكأنه سبق قلم ح (قوله في الحال)
 متعلق بقوله متائلا (قوله لا المالك) بمذاهم مائة أي لا يعتبر التماثل بعد الجفاف (قوله خلافا لهما)
 راجع لقوله اوتبر وبقولهما قالت الأئمة الثلاثة أمبيع الرطب بالرطب فهو جائز بالإجماع كما في التمر وغيره
 (قوله لم يجز اتفقا) لأن المجازفة والوزن لا يعلم بهما إلا بالوزن لا بالاعتبار كذا في المتن من الآخر
 وزنا وهو أنقص كيلا فأفاده ط (قوله اوتبر) فيه الاختلاف السابق وقيل لا يجوز اتفقا بجر وحكي
 في الفتح فيه قولين آخرين الجواز اتفقا والجواز عندهما بالاعتبار كالزيت بالزيتون (قوله كذلك) أي
 في الحال لا المالك اه ح وهذا بالنظر إلى عبارة الشرح أماعلى عبارة المتن فالإشارة إلى قوله متائلا فافهم
 (قوله كمين ورمان) وكشمس وجوز وكثرى واجاص فتح (قوله يباع رطبا برطبا الخ) بفتح الراء
 وسكون الطاء خلاف اليابس وهذا تصریح بوجه التشبه المقاد من قوله وكذا وهذا على الخلاف الماريتين
 الامام وضاحيه (قوله بئله) أي رطبا برطب او مبلوا بمبلول وقوله وباليابس أي رطبا يابس او مبلوا يابس
 فالصواب أربع كافي العناية (قوله منقوع) الذي في الهداية والدرر وغيرهما منقوع وفي الغزمية عن الغرب
 المنقوع بالفتح لا غير من أنشع الزبيب في الخلابة إذا ألقاه بئله وتخرج منه الخلاوة اه (قوله خلافا للمجد)
 راجع لما ذكر في قوله كبيع بر إلى هنا كما في الفتح وذكر أيضا أن الأصل أن محمد اعتبر المائلة في أعدل الأحوال
 وهو المالك عند الجفاف وهما اعتبارهما في الحال الآن أي يوسف ترك هذا الأصل في بيع الرطب بالتمر لحديث
 النهي عنه ولا يلحق به إلا ما في معناه قال الحلواني الرواية محفوظة عن محمد أن يبيع الخلطة المبلولة باليابة
 انما لا يجوز إذا انفتحت أما إذا لم تنفتح من ساعتها يجوز بيعها باليابة إذا تساوى كيلا (قوله وفي العناية الخ)
 بيان لضابط فيما يجوز بيعه من المتجانسين المتفاوتين وما لا يجوز وأورد على الأصل للأول جواز بيع البر المبلول
 بئله وباليابس مع أن التفاوت بينهما يصنع العبد قال في الفتح واجيب بأن الخلطة رطبة وهي مال
 الربا ذو اللب واللب بالماء يعيدها إلى ما هو أصل الخلقة فيم يباع بغير اختلاف القلي (قوله فهو ساقط الاعتبار)
 فيجوز البيع بشرط التساوى (قوله كاسيحي) أي قريبا في قوله لا يبيع البر بدقيق الخ (قوله لحوم مختلفة)
 أي مختلفة الجنس كحم الابل والبقرة والغنم بخلاف البقر والحاموس والمعز والضأن (قوله يد ايسد)
 فلا يحمل النساء لوجود القدر (قوله ولبن بقر وغنم) الأولى تقديمه على قوله بعضها بعض وفي نسخة وابن
 بقر بغنم أي لبن غنم وهذه النسخة أولى (قوله باعتبار العادة) أي باتخاذ الخل منه (قوله وشحم بطن
 بألية او لحم) لأنها وإن كانت كلها من الضأن لأنها أجناس مختلفة لاختلاف الاسماء والمقاصد نهر قال
 ط فقوله بعد لاختلاف أجناسها يرجع إلى هذا أيضا (قوله بالفتح) أي فتح الهزمة وسكون اللام وتحقيق
 الباء المشناة التحية (قوله ببر أو دقيق) لأن الخبز بالصنعة صار جنسا آخر حتى خرج من أن يكون مكيلا والبر
 والدقيق مكيلان فلم يجمعهما القدر ولا الجنس حتى جاز بيع أحدهما بالآخر نسيئة بجر ويأتي تمامه قريبا
 (قوله ولومنه) أي ولو كان الدقيق من البر (قوله وزيت مطبوخ بغير المطبوخ الخ) كذا في البحر وقال
 في الفتح واعلم أن الجانسة تكون باعتبار ما في الضمن فتقع النسيئة كما في الجانسة العينة وذلك كالزيت مع الزيتون
 والشيرج مع السمسم وتتنى باعتبار ما اضيفت إليه فيختلف الجنس مع اتحاد الأصل حتى يجوز التفاضل بينهما
 كدهن البنفسج مع دهن الورد أصلهما واحد وهو الزيت أو الشيرج فصارا جنسين باختلاف ما اضيفا إليهما
 من الورد أو البنفسج نظرا إلى اختلاف المقصود والغرض وعلى هذا قالوا الوضمن إلى الأصل ما طيبه دون
 الآخر جاز متفاضلا حتى أجازوا بيع قفيز سمسم مطيب بقفيزين من غير المربي وكذا رطل زيت مطيب برطلين
 من زيت لم يطيب فخلوا الرائحة التي فيها بأزاء الزيادة على الرطل اه ملخصا وعما فيه فراجع وعلى هذا
 فتقول الشارح وزيت مطبوخ إن أراد به المغلي لا يصح لأنه لا يظهر فيه اختلاف الجنس أو المطبوخ بغيره فلا

(و) كبيع (رطب برطب اوتبر
 متائلا) كيلا وزنا خلافا للعين
 في الحال لا المالك خلافا لهما فلو
 باع مجازفة او موازنة لم يجز اتفقا
 ابن ملك (وعنب) بعنب او (زبيب)
 متائلا (كذلك) وكذا كل ثمرة
 تجف كتين ورمان يباع رطبا
 برطبا وباليابس كبيع بر رطبا
 او مبلوا بئله وباليابس وكذا يبيع
 تمر أو زبيب منقوع بئله وباليابس
 منهما خلافا للمجد زيلعي وفي
 العناية كل تفاوت خافي كالرطب
 والتمر والحيد والردى فهو ساقط
 الاعتبار وكل تفاوت يصنع العباد
 كالخلطة بالدقيق والخلطة المتقلبة
 بغيرها يفسد كاسيحي (و) كبيع
 (لحوم مختلفة بعضها بعض
 متفاضلا) يد ايسد (ولبن بقر وغنم
 وخل دقل) بفتحين ردى التمر
 وخصه باعتبار العادة (بجمل عنب
 وشحم بطن بألية) بالفتح ما يجمع
 العوام ألية (او لحم وخبز) ولومن
 بر (بر أو دقيق) ولومنه وزيت
 مطبوخ بغير المطبوخ ودهن مربي
 بالبنفسج بغير المربي منه (متفاضلا)

يسمى زياتعين أن المراد به المطلب وأن صحة بيعه متفاضلا مشروطة بما إذا كانت الزيادة في غير المطلب لتكون الزيادة فيه بازاء الزاتحة التي في المطلب (قوله أو وزن) المناسب استفاضة لانه يعنى عنه قوله بعده كيف كان ولأن قول المصنف متفاضلا قد بلج ما ذكره وقال الشارح لا اختلاف أجناسا فافهم نعم وقع في النهر لفظ أو وزن في محله حيث قال وصح أيضا بيع الخبز بالبر وبالدينق مفاضلا في أصح الروايتين عن الامام قبل حواظر مذهب علماء الثلاثة وعليه القوي عددا أو وزن كما اصططحو عليه نه بالصنعة صار جنسا آخر والبر والدينق مكيلان فانتقت العنتان اه (قوله فلو اتحد) كعلم البقر والجاموس والعز والضأن وكذا ألبانها نهر (قوله الا في لحم الطير) فيوزع الجنس الواحد منه كالسبان والعصافير متفاضلا فتح وفي القهستاني ولا بأس بلحوم الطير واحدا بان يدا يد كفي الطهيية (قوله حتى لو وزن) اى واتحد جنسه لم يجوز اى متفاضلا (قوله أن الاختلاف) اى اختلاف الجنس (قوله باختلاف الاصل) كحل الدقل مع خل العنب ولحم البقر مع لحم الضأن (قوله او المقصود) كسعر العز وصفوف الغنم فان ما يقصد بالشعر من الآلات غير ما يقصد بالصوف بخلاف لجهما ولبنهما فانه جعل جنسا واحدا كما لم يدم الاختلاف أفاده في الفتح (قوله أو بتبدل الصفة) كالخبز مع الخنطة والزيت المطيب بغير المطيب وعسارة الفتح وزيادة الصنعة بالنون والعين (قوله وجازا لآخر) وهو بيع خبزير أو دق (قوله ولو اخبز نسيئة) عبارة الدرر وبالنساء في الاخير فقط والشارح أخذ ذلك من قوله به يفتى لانه اذا كان المتأخر هو البر جازا اتفاقا لانه أسلم وزينا في كلى والاختلاف فيما اذا كان الخبز هو النسيئة فغدا وأجاز ابو يوسف ط (قوله والاحوط المنع الخ) قال في الفتح لكن يجب أن يحتاط وقت القبض بقبض الجنس المسمى حتى لا يصير استبدال بالاسم فيه قبل قبضه اذا قبض دون المسمى صفة واذا كان كذلك فالاحتياط في منعه لانه قل أن يأخذ من النوع المسمى خصوصا فممن يقبض في أيام كل يوم كذا كذا رغبنا (قوله الاحسن الخ) اى في بيع الخبز بالبر نسيئة ووجه كونه أحسن كون الخبز فيه ثمنا لا مبيعا فلا يلزم فيه شروط السلم تأمل وأصل المسألة في الذخيرة حيث قال في السلم واذا دفع الخنطة الى خباز جلة وأخذ الخبز فترقا ينبغي أن يبيع صاحب الخنطة خاتما أو سكتا من الخباز بألف من من الخبز مثلا ويجعل الخبز ثمنا ويصفه بصفة معلومة حتى يصير دينيا ذمة الخباز ويسلم الخاتم اليه ثم يبيع الخباز الخاتم من صاحب الخنطة بالخنطة مقدرا ما يريد الدفع ويدفع الخنطة فيسقي له على الخباز الخبز الذي هو ثمن هكذا قيل وهو مشكل عندي قالوا اذا دفع دراهم الى خباز فأخذ منه كل يوم شيئا من الخبز فكما أخذ يقول هو على ما قاطعتك عليه اه ما في الذخيرة قلت ولعل وجه الاشكال أن اشتراطهم أن يقول المشتري كلما أخذ شيئا هو على ما قاطعتك عليه له يكون بيعا مستأنفا على شيء متعين وهذا يقتضى أن الخبز لا يصح أن يكون دينيا في الذمة والال يمتح الى أن يقول المشتري ذلك ورأيت عزرا الى خط المقدسى مانصه اقول يمكن دفعه بأن الخبز هنا ثمن بخلاف التي قيست عليها فتأمل اه أقول بيانه أن المبيع هو المقصود من البيع ولذا لم يجوز بيع المدوم الا بشروط السلم بخلاف الثمن فانه وصف ينبت في الذمة ولذا صح البيع مع عدم وجود الثمن لأن الموجود في الذمة وصف يطابقه الثمن لا عين الثمن كما حققته في الفتح من السلم على أن المقيس عليها لا يلزم فيها قول المشتري ذلك لانه لو أخذ شيئا وسكت به قديما بالتعاطي نعم لو قال حين دفع الدراهم اشتريت منك كذا من الخبز وصار يأخذ كل يوم من الخبز يكون فاسدا والا كل مكروه لانه اشتري خبزا غير مشار اليه فكان المبيع مجهولا كما قد مناه عن الرولالية أول البيوع في مسألة بيع الاستحجار (قوله وكذا عددا وعليه القوي) هذا موجود في عبارة القهستاني عن المضمرات بهذا اللفظ فتنى وجوده فيها فكأنه سقط من نسخة ولعل وجه الاقتاء به مبني على الاقتاء بقول محمد الآتي في استقراضه عددا (قوله وسيجي) اى قريامتنا (قوله بدقيق أو سويق) اى دقيق البر أو سويقه بخلاف دقيق الشعير أو سويقه فانه يجوز لا اختلاف الجنس أفاده في الفتح (قوله هو الجروش) اى الخشن وفي القهستاني وغيره السويق دقيق البر المقل ولعله يجرش فلا ينافي ما قبله (قوله ولا يبيع دقيق سويق) اى كلاهما من الخنطة والشعير كفي الفتح فلا اختلاف الجنس جاز (قوله ولو متساويا) تفسير لا طلاق (قوله لعدم المستوى) قال في الاختيار والاصل فيه أن شبهة البر وشبهة الجنسية ملحقمة بالحقيقة في باب الربا احتياطا للحرمة وهذه الاشياء جنس واحد تنظر الى الاصل والمخلص

أو وزن كما لا اختلاف أجناسا فلو اتحد لم يجوز متفاضلا الا في لحم الطير لانه لا يوزن عادة حتى لو وزن لم يجوز زيلجى وفي التبع لحوم الدجاج والاوز وزنى في عادة مصر وفي النهر اعلمه في زمنه أما في زماننا فلا والحاصل أن الاختلاف باختلاف الاصل او المقصود أو بتبدل الصفة فيحفظ وجازا لآخر ولو اخبز نسيئة به يفتى درر اذا اتى بشرائط السلم لحاجة الناس والاحوط المنع اذ قلنا يقبض من جنس ما يبي وفي القهستاني معزيا للزمانة الاحسن أن يبيع خاتما مثلا من الخباز بقدر ما يريد من الخبز ويجعل الخبز الموصوف بصفة معلومة ثمنا حتى يصير دينيا في ذمة الخباز ويسلم الخاتم ثم يشتري الخاتم بالبر وفيه معزيا للمضمرات يجوز السلم في الخبز وزنا وكذا عددا وعليه القوي وسيجي جواز استقراضه أيضا (و) جاز بيع (البن بالجن) لا اختلاف المقاصد والاسم حاوى (لا) يجوز (بيع البر بدقيق أو سويق) هو الجروش ولا يبيع دقيق بسويق (مطلقا) ولو متساويا لعدم المستوى

أي عن الربادو التساوي في الكيل وأنه متعذر لا تكلس الدقيق في المكيال أكثر من غيره وإذا عدم المخلص حرم البيع (قوله خلافا لهما) هذا الخلاف في بيع الدقيق بالسويق كخوص صريح الزبلي - فأجازاد لهما ما جئنا من مختلفان لاختلاف الاسم والمقصود ولا يجوز نسبة لأن التقدير يجمعهما ط وكذا اقتصر على ذكر الخلاف في هذه المسألة في الهداية وغيرها وفي شرح درر البحار ومنع اتفاقا أن يساع البر بأجره كدقيق وسويق ونخالة والدقيق بالسويق ممنوع عنده مطلقا وجوزاه مطلقا (قوله متساويا كيلا) نصب متساويا على الحال وكذا على التمييز وهو غير نسبة مثل تصيب عرفا والاصل متساويا كده ففتح (قوله إذا كانا مكبوسين) لم يذكر في الهداية وغيرها بل عزاده في الأخيرة إلى ابن الفضل قال في الفتح وهو حسن ثم قال وفي بيعه وزنا رواه ابنان ولم يذكر في الخلاصة إلا رواية المنع وفيها أيضا سواء كان أحد الدقيقين أحسن أو أدق وكذا بيع النخالة بالنخالة وبيع الدقيق المتحول بغير المتحول لا يجوز إلا بمثل ولا يبيع النخالة بالدقيق يجوز بطريق الاعتبار عند أبي يوسف بأن تكون النخالة الخاصة أكثر من التي في الدقيق (قوله وخطة مقلية بمثلية) المقل - الذي يقل على النار وهو المحص عرفا قال في الفتح واختلفوا فيه قبل يجوز إذا تساويا كيلا وقيل لا وعليه عقول في المبسوط ووجه أن النار قد تأخذ في أحدهما أكثر من الآخر والاول أولى اه (قوله ففاسد) أي اتفاقا ففتح (قوله والسهم) بكسر السين وسكن فتحهما (قوله الشرج) بوزن جعفر (قوله حتى يكون الزيت الخ) أي بطريق العلم فلو جهل أو علم أنه أقل أو مساو لا يجوز فالاحتمالات أربع والجواز في أحدها ففتح وكب بعضهم هنا أنه يؤخذ من نظائره في باب الصرف اشتراط القبض لكل من المبيع والمثلن في المجلس بعد هذا الاعتبار خصوصا من تعليل الزبلي - بقوله لا اتحاد الجنس بينهما معنى باعتبار ما في ضمنهما وان اختلفا صورة فثبت بذلك شبهة المخانة والبايئث بالشبهة اه قلت وفيه غفلة عما تقدم مسائل أن التقاض معتبر في الصرف أما غيره من الرويات فاعتبر فيه التعيين وتعليل الزبلي - بالجنسية لوجوب الاعتبار وحرمة التفاضل بدونه قدبر (قوله بالثقل) بضم التاء المثلثة ما استقر تحت الشيء من كدره قاموس وغيره (قوله يجوز بدنه الخ) قال في الفتح وأظن أن لاقية لثقل الحوز لأن يكون بيع بفسده فيوقد وكذا الغب لاقية لثقله فلا تشتط زيادة العسير على ما يخرج اه (قوله فسد بالزيادة) ولا بد من المساواة لأن التراب لاقية له فلا يجعل بآرائه شيء من ط (تنبيه) مثل ما ذكر في الوجوه الأربعة بيع شاة ذات لبن أو صوف بلبن أو صوف والربط بالدبس والقطن بحبه والتمر بنواه ونظامه في القهستاني (قوله عند محمد) وقال أبو حنيفة لا يجوز وزنا ولا عدد أو قال أبو يوسف يجوز وزنا لا عدد أو به جزم في الكتروفي الزبلي - أن الفتوى عليه (قوله وعليه الفتوى) وهو المختار لتعامل الناس وحاجاتهم إليه ط عن الاختيار وما عزاه النارج إلى ابن ملاء ذكره في التتارخانية أيضا كما قدمناه في فصل القرض (قوله واستحسنه الكمال) حيث قال ومحمد يقول قد أهدر الجيران تفاوته وبينهم يكون اقتراضه غالباً وانقياس يتول بالتعامل وجعل المتأخرون الفتوى على قول أبي يوسف وأنا أرى أن قول محمد أحسن (قوله وبعبكس لا) أي وإذا كان الرغبة نقداً والرغيف نسبة لا يجوز يجر ونهر عن المجتبى وهكذا رأيت في المجتبى فافهم وانظر ما وجه المسألتين وقال ط في توجيه الأولى لأنه عددي متفاوت فيجعل الرغبة بمقابلة أحد الرغيفين والأجل يجعل رغيفاً حكماً بمقابلة الرغبة الثانية مجتبى اه ولم أره في المجتبى ويرد عليه أنه متى وجد الجنس حرم النساء كما مر في بيع تمر بقرتين وأيضا التعليل بأنه عددي متفاوت يقتضي عدم الجواز ولما أجاز محمد استراضه عليه باحد التفاوت فكيف يجعل التفاوت عليه الجواز وعاله شجعتا بأن تأجيل الثمن جائز دون المبيع وفيه أن هذا لا يظهر في الكسرات والحاصل أنه مشكل ولما قال الساجي أن هذا الفرع خارج عن التواعد لأن الجنس بانقراده محرم النساء فلا يعمل به حتى ينص على تصحيحه كيف وخو من صاحب المجتبى (قوله كيف كان) أي نقدا ونسبة مجتبى (قوله ولا يابن السيد وعبد) لأنه وما في يده لمولاد فلا يتحقق الربا لعدم تحقق البيع فتح (قوله ولو مدبراً) دخل أم الزاد كما في الفتح (قوله لا مكاتباً) لأنه صار كالخريد أو تصرف في كسبه نهر (قوله إذا لم يكن دينه مستغرقاً) وكذا إذا لم يكن عامه دين أصلاً بالأولى فافهم (قوله يتحقق الربا اتفاقاً) أما عند الامام فاعدم ملكه للمالي يذعبد المأذون المديون وأما عند ما فلا أنه لم يزل ملكه عما في يده لكن تعلق بما في يده حتى الغرماء فصار المولى كالاجتبي

فيحرم لشبهة الربا خلافا لهما
وأما بيع الدقيق بالدقيق متساويا
كما إذا كانا مكبوسين فجائز
اتفاقاً ابن مالك كبيع
سويق بسويق وخطة مقلية بمثلية
وأما المقلية بغيرها ففاسد كما مر
(و) لا (الزيتون بزيت والسهم
بجل) بمثله الشرج (حتى يكون
الزيت والحل أكثر مما في الزيتون
والسهم) ليكون قدره بمثله والزائد
بالثلث وكذا كل ما لثقله لاقية
بجوز بدنه ولبن بسمه وعنب
بعصره فان لاقية له كبيع تراب
ذهب بذهب فسد بالزيادة لربا الفضل
(وب قرض الخبز وزنا وعدد)
عند محمد وعليه الفتوى ابن مالك
واستحسنه الكمال واختاره
المصنف تيسيراً وفي المجتبى باع رغيفاً
نقداً برغيفين نسبة جاز وبعبكس
لا جاز يبيع كسبراه كيف كان
(ولا يابن سيد وعبد) ولو مدبراً
لا مكاتباً (إذا لم يكن دينه مستغرقاً
لرقبه وكسبه) فلو مستغرقاً
يتحقق الربا اتفاقاً ابن مالك وغيره
قوله فلانه ان لم يزل هكذا بخطه
ولعله سقط من قلبه الخوا قبل ان
والاصل فلانه وان لم يزل الخ
فتأمل اه معجمه

فيحقق الربا بينهما كما يتحقق بينه وبين مكاتبه (قوله التحقيق الاطلاق) اى عن الشرط المذكور كما نعلم في الكنز تعالى المبسوط وقد تبع المصنف الهداية (قوله لا للربا بل لتعلق حق الغرماء) لانه أخذ بغير عوض ولو اعطاه العبد درهمين بدرهمين لا يجب عليه الرد اى على المولى كما في صرف المحيط نهر (قوله اذا تبايعا من مال الشركة) الظاهر ان المراد اذا كان كل من البديلين من مال الشركة أما لو اشترى أحدهما بدرهمين من مال الشركة بدرهمين من ماله مثلاً فقد حصل للمشتري زيادة وهي حصة شريكه من الدرهم الزائد بلا عوض وهو عين الربا تأمل (قوله ولا بين حربي ومسلم مستأمن) احتراز بالحربي عن المسلم الاصل - والذي وكذا عن المسلم الحربي اذا هاجر اليانام عاد اليهم فانه ليس للمسلم أن يراي معه اتفاقاً كما يذكره الشارح ووقع في البحر ضاغط حيث قال وفي المجتبى مستأمن مناباشر مع رجل مسلماً كان أو ذمياً في دارهم أو من اسلم هناك شيئاً من العقود التي لا تجوز فيما بيننا كالرقيات وبيع الميتة جازعاً عندهما خلافاً لابي يوسف اه فان مدلوله جوار الربا بين مسلم أصلي مع مثله أو مع ذمى خنكاً وهو غير صحيح لما علمته من مسألة المسلم الحربي والذي رأيت في المجتبى هكذا مستأمن من اهل دارنا مسلماً كان أو ذمياً في دارهم أو من اسلم هناك باشر معهم من العقود التي لا تجوز الخ وهي عبارة صحيحة مخافى البحر تحريف قنبه (قوله ومسلم مستأمن) مثله الاسير لكن له أخذ مالههم ولو بلا رضاهم كما مر في الجهاد (قوله ولو بعد فساد) اى ولو كان الربا بسبب عقد فاسد من غير الاموال الربوية كبيع بشرط كما حققناه فيما مر وأعم منه عبارة المجتبى المذكورة وكذا قول الزيلعي - وكذا اذا تبايعا قهراً فاسداً (قوله غم) اى في دار الحرب قديبه لانه لو دخل دارنا بامان فباع منه مسلم درهمين لا يجوز اتفاقاً ط عن مسكين (قوله لان ماله غم مباح) قال في فتح القدير لا يجزئ أن هذا التعليل اغما يقتضى حل مباشرة العقد اذا كانت الزيادة ينالها المسلم والربا أعم من ذلك اذ ينحل ما اذا كان الدرهمان اى في بيع درهم بدرهمين من جهة المسلم ومن جهة الكافر وجواب المسألة بالحل - عام في الوجهين وكذا القمار قد يقضى الى أن يكون مال الخطر للكافر بأن يكون التغلب له فالظاهر أن الاباحة بقيد نيل المسلم الزيادة وقد أزم الاصحاب في الدرس أن مرادهم من حل الربا والقمار ما اذا حصلت الزيادة للمسلم نظر الى العلة وان كان اطلاق الجواب خلافه والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب اه قلت ويدل على ذلك ما في السير الكبير وشرحه حيث قال واذا دخل المسلم دار الحرب بأمان فلا بأس بأن يأخذ منهم اموالهم بطيب أنفسهم بأى وجه كان لانه اغما أخذ المباح على وجه عرى عن القدر فيكون ذلك طيباً له والاسير والمستأمن سواء حتى لو باعهم درهمين بدرهمين او باعهم مئة بدرهمين أو أخذ ما لا منهم بطريق القمار فذلك كله طيب له اه ملخصاً فانظر كيف جعل موضوع المسألة الاخذ من اموالهم برضاهم فعلم أن المراد من الربا والقمار في كلامهم ما كان على هذا الوجه وان كان اللفظ عاماً لان الحكم يدور مع علته غالباً (قوله مطلقاً) اى ولو بعد فساد ط (قوله بلا غدر) لانه لما دخل دارهم بأمان فقد التزم أن لا يغدرهم وهذا القيد زيادة الايضاح لان ما أخذ برضاهم لا يغدره (قوله خلافاً للثاني) اى ابي يوسف وخلافه في المستأمن دون الاسير (قوله والثلاثة) اى الائمة الثلاثة (قوله لان ماله غير معصوم) العصمة الحفظ والمنع وقال في الشربلالية لعله أراد بالعصمة التقوم اى لا تقوم له فلا يضمن بالاتلاف لما قال في البدائع مع الاطلاق حنيفة لان العصمة وان كانت ثابتة فالتقوم ليس بثابت عنده حتى لا يضمن بالاتلاف وعندهما نفسه وماله معصومان متقومان اه (قوله فلا ربا اتفاقاً) اى لا يجوز الربا معه فهو نقي بمعنى النهي كما في قوله تعالى فلا رفث ولا فسوق فافهم (قوله ومنه يعلم الخ) اى يعلم بما ذكره المصنف مع تعليله أن من أسلمة ولم يهاجر لا يتحقق الربا بينهما أيضاً كما في التهر عن الكرماني وهذا يعلم بالاولى (قوله الا في هذه الست مسائل) اقلها السيد مع عبده وآخرها من أسلم ولم يهاجر وحقه أن يقول المسائل بالتحريف والله سبحانه أعلم

(باب الحقوق)

قوله اذا تبايعا من مال الشركة هكذا يحفظه والذي في المتن اذا تبايعا من ماله قال الشارح بعده اى من مال الشركة فليحتر اه

مصححه

الذكر في البحر عن المعراج التحقيق الاطلاق وانما يراد الرائد للربا بل لتعلق حق الغرماء (ولا) ربا (بين متداوئين وشريكي عنان اذا تبايعا من ماله) اى مال الشركة زياني (ولا بين حربي ومسلم) مستأمن ولو بعد فساد أو قات (غم) لان ماله غم مباح فيحل برضاه مطلقاً بلا غدر خلافاً للثاني والثلاثة (و) حكم (من اسلم في دار الحرب ولم يهاجر كحربي) قاله سلم الربا معه خلافاً لهما لان ماله غير معصوم فلو هاجر اليانام عاد اليهم فلا ربا اتفاقاً جوهره قلت ومنه يعلم حكم من أسلمة ولم يهاجر والحاصل أن الربا حرام الا في هذه الست مسائل

(باب الحقوق)

في البيع

جمع حق والحق خلاف الباطل وهو مصدر حق الشيء من بابي ضرب وقتل اذاوجب وثبت ولهذا يقال لموافق الدار حقوها اه وفي البناية الحق ما يستحقه الرجل وله معان أخر منها هذا الباطل اه وتماه في البحر

آخرها لتبعيتها ولتبعيته ترتيب
 الجامع الصغير (اشترى يتأفوقه
 آخر لا يدخل فيه العلو) مثلث العين
 (ولو قال بكل حق) هو لا وبكل
 قليل وكثير (ما لم ينص عليه) لأن
 الشيء لا يستتبع مثله (وكذا لا يدخل)
 العلو (بشراء منزل) هو ما لا اصطبل
 فيه (الابكل كل حق هو له
 أو عرفه) أي حقوقه كطريق
 ونحوه وعند الثاني المرافق المنافع
 أشباه (أو بكل قليل أو كثير هو
 فيه أو منه ويدخل) العلو (بشراء
 دار وإن لم يذكر شيئاً) ولو الابنية
 بتراب أو بجماع أو بقباب وهذا
 التفصيل عرف الكوفة وفي عرفنا
 يدخل العلو بلا ذكر في الصور
 كلها فتح وكافي سواء كان المبيع
 يتأفوقه علواً وغيره الادار الملك
 قسمي سراي نهر (ك) ما
 يدخل في شراء الدار (الكنيف
 وبئر الماء والاشجار التي في حديقها
 و) كذا (البستان الداخل)
 وإن لم يصرح بذلك (لا) البستان
 (الخارج الا اذا كان اجزئها)
 فيدخل تبعاً ولو مثلها أو أكبر فلا
 ٢ الا بالشرط زيلعي وعيني (والطلبة
 لا تدخل في بيع الدار) لبنائها
 على الطريق فأخذت حكمه
 (الابكل حق ونحوه) عمار وقال
 ان مفتحتها في الدار تدخل كالعلو
 (ويدخل الساب الاعظم في بيع
 بيت أو دار مع ذكر المرافق) لانه
 من مرافقها خاتمة (لا) يدخل
 (الطريق والمسبل)

وفي النهر اعلم أن الحق في العادة يذكر فيها مبيع للمبيع ولا بد له منه ولا يقتصر الا لاجله كالطريق والشرب
 للارض وبأي تأماته (قوله لتبعيتها) أي لأن الحقوق توابع فليقتصر ذكرها بعد مسائل المبيع بحر عن
 المعراج قال بعضهم ولهذا الباب مناسبة خاصة بالان في بيان فضل هو حرام وهنبايان فضل على المبيع هو
 حلال (قوله لتبعيته) أي المصنف وكذا صاحب الكنز والهداية (قوله مثلث العين) واللام ساكنة ط
 عن الجوى (قوله لان الشيء) علته لقوله لا يدخل فيه العلو وذلك أن البيت اسم لمصنف واحد جعل لبيات فيه
 ومنهم من يزيد له دهليز فإذا باع البيت لا يدخل العلوم لم يذكر اسم العلو صريحاً لان العلوم مثله في أنه مصنف
 يبات فيه والشيء لا يستتبع مثله بل هو أدنى منه فتح ولم يدخل يذكر الحق لان حق الشيء تبع له فهو ودونه والعلو
 مثل البيت لادونه (قوله هو ما لا اصطبل فيه) قال في الفتح المنزل فوق البيت ودون الدار وهو اسم لمكان
 يشتمل على يمين أو ثلاثة ينزل فيها للادوية واهلها وله مطبخ وموضع قضاء الحاجة فتأتى السكنى بالعيال مع ضرب
 قصور اذ ليس له حن غير مستقف ولا اصطبل الدواب فيكون البيت ودونه ويصلح أن يستتبعه فلسبه بالدار يدخل
 العلو فيه تبعاً عند ذكر التوابع غير متوقف على التخصيص على اسمه الخاص ولشبهه بالبيت لا يدخل بلا ذكر زيادة
 اه أي زيادة ذكر التوابع أي قوله بكل حق هو له الخ (قوله أي حقوقه) في جامع الفصولين من الفصل السابع
 أن الحقوق عبارة عن مسبل وطريق وغيره وفأما والمرافق عند أبي يوسف عبارة عن منافع الدار وفي ظاهر
 الرواية المرافق هي الحقوق واليه يشير قوله أو عرفه نهر فعلى قول أبي يوسف المرافق أعم لانها انواع الدار
 مما يرفق به كالمنازل والمطبخ كافي في القهستاني وقدم قبله أن حق الشيء تابع لبدله منه كالطريق والشرب اه
 فهو أخص تأمل (قوله كطريق) أي طريق خاص في ملك انسان وبأي بيانه (قوله هو فيه أو منه) أي
 هو داخل فيه أو خارج منه بأودون الواو على ما اختاره أصحابنا كما ذكره الصيرفي والجملة صفة لحق مقتدر
 للقليل أو كثير فإن الصفة لا توصف ولا لكل على رأي كاتفر وجمها التقرير اندفع طعن أبي يوسف على محمد
 بدخول الامتعة فيها وطعن زفر عليه بدخول الزوجة والولد والحشرات قهستاني (قوله بشراء دار) هي
 اسم لساحة أدير عليها الحدود تشتمل على بيوت واصطبل وحن غير مستقف وعلو فيجمع فيها بين الحن
 للاسترواح ومنافع الابنية للاسكان فتح (قوله سواء كان المبيع يتألف الخ) عبارة النهر قالوا هذا في عرف اهل
 الكوفة أما في عرفنا فيدخل العلو من غير ذكر في الصور كما هو سواء كان المبيع يتأفوقه علواً ومنزلاً كذلك لان
 كل مسكن يسمى خانة في الجهم ولو علواً سواء كان صغيراً كالبيت أو غيره الادار الملك قسمي سراي اه وهو
 مأخوذ من الفتح لكن قوله ولو علواً صوابه وله علو كما في عبارة الفتح وعبارة الهداية ولا يتخلو عن علو قلت
 وحاصله أن كل مسكن في عرف الجهم يسمى خانة الادار الملك تسمى سراي والخاتمة لا يتخلو عن علو فلذا دخل العلو
 في الكل وظاهره أن البيع يقع عندهم بلفظ خانة لكن في البحر عن السكا في عرفنا يدخل العلو في الكل سواء
 باع باسم البيت أو المنزل أو الدار والاحكام تبني على العرف فيعتبر في كل اقليم وفي كل عصر عرف اهل اه قلت
 وحيث كان المعتبر العرف فلا كلام سواء كان باسم خانة أو غيره وفي عرفنا لو باع بيتاً من دار أو باع دكاناً أو اصطبل
 أو نحو ذلك لا يدخل علوه المبني فوقه ما لم يكن باب العلو من داخل المبيع (قوله الادار الملك) المستثنى منه غير
 مذكور في كلامه كما علم بما ذكرناه (قوله الكنيف) أي ولو خارجاً مبنياً على الظلة لانه يعد من الدار بحر وهو
 المستراح وبعضهم يعبر عنه ببيت الماء نهر (قوله والاشجار) أي دون آثارها الا بالشرط كما مر في فصل ما يدخل
 في المبيع تبعاً وفيه بيان مسائل يحتاج الى مراجعتها (قوله فيدخل تبعاً) بقيد التقييد ابو جعفر بما اذا كان
 منفعته فيها (قوله والطلبة لا تدخل) في المغرب قول الفقهاء ظلة الدار يريدون السدة التي فوق الباب
 وأدعى في ايضاح الاصلاح أن هذا وهم بل هي الساباط الذي أحد طرفيه على الدار والاخر على دار أخرى
 أو على الاسطوانات التي في السكة وعليه جرى في فتح القدير وغيره نهر (قوله ويدخل الباب الاعظم) أي
 اذا كان له باب اعظم ودخله باب آخر ودونه وقوله مع ذكر المرافق يفيد أنه لا يدخل بدونه وهو خفي فإن الظاهر
 انه مثل الطريق الى سكة كما يأتي فتأمل وقد يقال ان صورة المسألة ما لو باع بيتاً من دار فدخل في البيع باب
 البيت فقط دون باب الدار الاعظم وكذا لو باع دار ادخل دار أخرى لا يدخل باب الدار الأخرى أيضاً بدون ذكر
 المرافق بخلاف ما اذا كان البابان للمبيع وحده وكان يتوصل من أحدهما الى الآخر تأمل (قوله لا يدخل

٢ مطلب
 الاحكام تبني على العرف

الطريق الخ) يوههم انه لا يدخل مع ذكر المرافق وليس كذلك فكان عليه أن يقول وكذا الطريق الخ وبه
يستغنى عن الاستثناء بعده قال في الهداية ومن اشترى بيتا في داراً ومنزلاً أو مسكناً لم يكن له الطريق الا أن يشترى به
بكل حق حوله أو عرقه أو بكل قليل وكثير وكذا الشرب والمسبل لانه خارج الحدود الا انه من التوايع فيدخل
في التوايع اه قال في الفتح وفي المخطط المراد الطريق الخاص في ملك انسان فأما طريقها الى سكة غير نافذة
أولى الطريق العام فيدخل وكذا ما كان له من حق تسهيل الماء والقاء الثلج في ملك انسان خاصة اه اي
ولا يدخل في الكفاية عن شرح الطحاوي وقال نحر الاسلام اذا كان طريق الدار المبيعة أو مسبل مائها في
دار اخرى لا يدخل بلاذ كالحقوق لانه ليس من هذه الدار اه وصورة اذا كانت دار داخل دار اخرى للبائع
أو غيره فباع الداخلة فطريقها في الدار الخارجة ليس من الدار المبيعة بل من حقوقها فلا يدخل فيها بلاذ ك
الحقوق ونحوها فصارت بمنزلة بيع بيت أو نحو من دار فان طريقها في الدار لا يدخل فيه لانه ليس منه بل خارج
عن حدوده كما مر عن الهداية فما أورده في الفتح من أن تعليل نحر الاسلام يقتضي أن الطريق الذي في هذه
الدار يدخل وهو خلاف ما في الهداية ففيه نظر فتدبر (تنبيه) قال في الكفاية وفي الذخيرة بذ كالحقوق
انما يدخل الطريق الذي يكون وقت البيع لا الطريق الذي كان قبله حتى ان من سدد طريق منزله وجعل له
طريقاً آخر وباع المنزل بحقوقه دخل في البيع الطريق الثاني لا الاول اه وفي الفتح عن نحر الاسلام فان قال
البائع ليس للدار المبيعة طريق في دار اخرى فالمشتري لا يستحق الطريق ولكن له أن يردها بالعيب ولو كان عليها
جدوع ادار اخرى فان كانت للبائع أمر برفعها وان اغبره كانت بمنزلة العيب ولو ظهر فيها طريق أو مسبل ماء
لدار اخرى للبائع فلا طريق له في المبيعة اه وفي حاشية الرمي عن النوازل لداران مسبل الاولى على سطح
الثانية فباع الثانية بكل حق لها ثم باع الاولى من آخر فلمشتري الاول منع الثاني من التسهيل على سطحه
الا اذا استثنى البائع المسبل وقت البيع اه ملخصاً قال وما وقع في الخلاصة والبرازية عن النوازل من انه
ليس للأول منع الثاني سبق قلم لان الذي في النوازل ما قد مناه ومثله في الولوالجية وبه علم جواب حادثة القنوي
له كمران طريق الاول على الثاني فباع لبقته الثاني على أن له المروفيه كما كان فباعته لاجبي ليس للاجبي
منع الاب (نقطة) جرى العرف في بلاد الشام أنه اذا كان في الدار ميازيب مركبة على سطحها أو بركة ماء في
صحنها أو نهر كنيف تحت أرضها وهو المسمى بالمالح دخول حق التسهيل في الميازيب وفي النهر المذكور ودخول
شرب البركة الجاري اليها وقت البيع وان لم ينصوا على ذلك ولا سيما ماء البركة فإنه مقصود بالشراء حتى ان
الدار بدونه ينقص ثمنها انقصا كثيراً وقد مر أنناعن الكافي أن الاحكام تبني على العرف وانه يعتبر في كل اقليم
وعصر عرف أهله وقد نبهنا على ذلك في فصل ما يدخل في البيع وأيدناه بما في الذخيرة من أن الاصل أن ما كان
من الدار متصلاً بما يدخل في بيعها تبعا بلاذ **ذكر** وما لا فلا يدخل بلاذ كالأماجرى العرف أن البائع لا يمنعه
عن المشتري فيدخل المفتاح استحمسا نال العرف بعدم منعه بخلاف القفل ومفتاحه والسلم من خشب اذا لم يكن
متصلاً بالبناء وقد مناخناك عن البحر أن السلم الغير المتصل يدخل في عرف مصر القاهرة لان بيوتهم طبقات
لا يتقعر بها بدونه وتعام ذلك في رسالتنا نشر العرف والله سبحانه أعلم (قوله والشرب) بكسر الشين المعجمة
الحظ من الماء وفي الخاتمة رجل باع أرضاً بشربها فلمشتري قدر ما يكفيها وليس له جميع ما كان للبائع اه
عزيمة (قوله ونحوه) لاجابة اليه مع المتن (قوله مما مر) اي من ذكر المرافق أو كل قليل وكثير منه
ط (قوله فتدخل بلاذ ك) اي يدخل الطريق والمسبل والشرب نهر (قوله لانها الخ) اي لان
الاجارة تعقد لا ارتفاع بعين هذه الاشياء والبيع ليس كذلك فان المقصود منه في الاصل ملك الرقبة لا خصوص
الارتفاع بل اما هو أو ليخبر فيها أو يأخذ ثمنها نهر قال الزيلعي ألا ترى أنه لو استأجر الطريق من صاحب
العين لا يجوز يعني لعدم الارتفاع به بدون العين فتعين الدخول فيها ولا يدخل مسبل ماء المزبأ اذا كان
في ملك خاص ولا مسقط الثلج فيه اه ومثله في المنع عن العيني وفي حواشي مسكين أن هذا تقييد لقول
المصنف بخلاف الاجارة فأقاد أن دخول المسبل في الاجارة بلاذ كالحقوق مقيد بما اذا لم يكن في ملك
خاص (قوله كالبيع) أفاد به أن الشرب والمسبل في حكم الطريق ط (قوله ولا يدخل في القسمة الخ)
حاصل ما في الفتح أنهم اذا اقسما ولا أحدهما على الآخر مسبل أو طريق ولم يذ كالحقوق لا تدخل لكن ان

والشرب الا بنحو كل حق) ونحوه
مما مر (بخلاف الاجارة) لدار
أو أرض قد تدخل بلاذ كلاً منها تعقد
للاستعانة لا غير (والرهن والوقف)
خلاصة (ولو أقرب داراً وصالح
عليها أو أوصى بها ولم يذ كحقوقها
ومرافقتها لا يدخل الطريق)
كالبيع ولا يدخل في القسمة وان
ذكر الحقوق والمرافق

قوله دخول حق التسهيل هكذا
نخطه ولعل الاصول التعبير
ببداخل بدل دخول ليكون جواب
اذا أخبر أن تأمل اه محتمل

أمكن له أحداها في نصيبه فالقسمة صحيحة والأفلا بخلاف الإجارة لأن الأجر انما يستوجب الإجراء اذا تمكن
 المستأجر من الانتفاع ففي ادخال الشرب توفير النفعه عليهم وان ذكر الحقوق في القسمة دخلت ان لم يمكنه
 احداها الان امكن البرئى صريح لان المتصور بالقسمة تميز المالك لكل منهم المتنفع به على الخصوص
 بخلاف البيع فان الحقوق تدخل بذكرها وان أمكن احداها الان المتصور منه ايجاد المالك اهـ ومثله في
 الكفاية عن الفوائد الظهيرية وفي النهر عن الوهبانية اذ لم يمكنه فتح باب وقد علم ذلك وقت القسمة بحيث وان لم
 يعلم فسدت اهـ اي لانه عيب وينبغي أن يقيد بذلك قول الفتح والأفلا اي وان لم يمكن احداها فلا تنفع القسمة
 ان لم يعلم بذلك وقت الانه اذ اعلم يكون راضيا بالعيب تأمل (قوله نهر عن الفتح) كأن عليه أن يؤخر العزو
 الى النهر اخر العبارة فان جميع ما يأتي مذكور فيه اهـ (قوله كاستر) اي في المتن وعزاه الشارح الى
 الخلاصة (قوله أن تكون الهبة) اي هبة الدار (قوله على مال) عبارة النهر على داره وهو متعلق بالثلاثة
 (قوله والوجه فيها لا يخفى) لانها الاستحداث ملك لم يكن لخصوص الانتفاع بخلاف الإجارة والله
 سبحانه أعلم

* (باب الاستحقاق) *

ذكره بعد الحقوق للمناسبة بينهما لفظا ومعنى ولولا هذا لكان ذكره عقب الصرف اولى (قوله هو طلب
 الحق) أفاد أن السين والتاء للطلب لكن في المصباح استحق فلان الامر استوجبه قاله الفارابي وجاعة فالامر
 مستحق بالفتح اسم مفعول ومنه خرج البيع مستحقا اهـ فاشار الى أن معناه الشرعي موافق للقوى وهو
 كون المراد بالاستحقاق ظهور كون الشيء حقا واجبا للغير (قوله بالكلية) اي بحيث لا يبقى لاحد عليه حق
 التملك منخ ودرر والمراد بالا حد أحد الباعية مثلا لا المدعى فان له حق التملك في المذهب والمكاتب والاستحقاق
 فيها من المبطل كما ذكره بعد ط (قوله والناقل لا يوجب فسخ العقد) بل يوجب توقيفه على اجازة المستحق كذا
 في النهاية وتبعه الجماعة واعتزضه شارح بأن غايته أن يكون بيع فضولي وفيه اذا وجد عدم الرضى ينفسخ العقد
 واثبات الاستحقاق دليل عدم الرضى والمفسوخ لا تلحقه اجازة قال في الفتح وما في النهاية هو المتصور وقوله
 اثبات الاستحقاق دليل عدم الرضى اي بالبيع ليس يلزم لجواز أن يكون دليل عدم الرضى بأن يذهب من يده
 مجازا وذلك لانه لو لم يدع الاستحقاق ويثبت استمر في يد المشتري من غير أن يحصل له عينه ولا بدله فاقبضه ليحصل
 أحدهما اما العين او البدل بأن يجبر ذلك البيع ثم اعلم انه اختلف في البيع متى ينفسخ فقبل اذا قبض
 المستحق وقبل بنفس القضاء والصحيح انه لا ينفسخ ما لم يرجع المشتري على بائعه بالثمن حتى لو أجاز المستحق بعد
 ما قضى له أو بعد ما قضيه قبل أن يرجع المشتري على بائعه بضم وقال الحلواني الصحيح من مذهب اصحابنا أن
 القضاء للمستحق لا يكون فسخا للبيعات ما لم يرجع كل على بائعه بالقضاء وفي الزيادات روى عن الامام انه
 لا ينقض ما لم يأخذ العين بحكم القضاء وفي ظاهر الرواية لا ينفسخ ما لم يفسخ وهو الاصح اهـ ومعنى هذا أن
 يتراضيا على الفسخ لا بد كرفها أيضا انه ليس للمشتري الفسخ بلا قضاء أو رضى البائع لان احتمال اقامة البائع
 البينة على النتائج ثابت اذا قضى القاضي فيلزم فينفسخ وتماه في الفتح فقد اختلف الصحاح فيما ينفسخ به
 العقد ويأتي قريبا عن الهداية انه لا ينقض في ظاهر الرواية ما لم يقض على البائع بالثمن ويمكن التوفيق بين هذه
 الاقوال بأن المقصود أنه لا ينقض بمجرد القضاء بالاستحقاق بل يبقى العقد موقوف فاعده على اجازة المستحق
 أو فسخه على الصحيح فاذا فسخته صريحا فلا شك فيه وكذا لو رجع المشتري على بائعه بالثمن وسأله اليه لانه رضى
 بالفسخ وكذا لو طلب المشتري من القاضي أن يحكم على البائع بدفع الثمن فيحكم له بذلك أو تراضيا على الفسخ ففي
 ذلك كله ينفسخ العقد فليس المراد من هذه العبارات حصر الفسخ بواحد من هذه الصور بل أيها وجد بعد
 الحكم بالاستحقاق انفسخ العقد هذا ما ظهر لي في هذا المقام بقي شيء وهو أنه ثبت للبائع الرجوع على بائعه
 بالثمن وان كان قد دفع الثمن الى المشتري بلا الزام القاضي اياه وهذا مذهب محمد وعليه الفتوى خلافا لابي
 يوسف كما في الحامدية وفورا العين عن جواهر الفتاوى (قوله لانه لا يوجب بطلان المالك) أي ملك المشتري لان
 الاستحقاق أظهر توقف العقد على اجازة المستحق أو فسخه كما علمت (قوله حكم على ذي اليد) حتى يؤخذ

البرئى صريح نهر عن الفتح
 وفي الحواشي العتويية ينبغي
 أن يكون الرهن كالبيع اذ
 لا يقصد به الانتفاع قلت هو جيد
 لولا مخالفته للمنقول كما مر ولفظ
 الخلاصة ويدخل الطريق في الرهن
 والصدقة الموقوفة كالاجارة
 واعتمده المصنف تبعاً للجر نعم
 ينبغي أن تكون الهبة والنكاح
 والخلع والعتق على مال كالبيع
 والوجه فيها لا يخفى اهـ

* (باب الاستحقاق) *

هو طلب الحق (الاستحقاق نوعان)
 أحدهما (مبطل للملك) بالكلية
 (كالعتق) والخرية الأصلية
 (ونحوه) ككتدير وكابة
 (و) ثانيهما (ناقل له) من شخص
 الى آخر (كالاستحقاق به) اي بالملك
 بأن ادعى زيد على بكر أن ما في يده
 من العبد ملك له وبرهن (والناقل
 لا يوجب فسخ العقد) على الظاهر
 لانه لا يوجب بطلان المالك (والحكم
 به حكم على ذي اليد)

المدعى من يده درر وهذا اذا كان خصما فلا يحكم على مستأجر ونحوه (قوله وعلى من تلقى ذواليد الملك منه) هذا مشروط بما اذا ادعى ذواليد الشراء منه في الجرعن الخلاصة اذا قال المشتري في جواب دعوى الملك هذا ملكي لاني شرته من فلان صار البائع مقضيا عليه ويرجع المشتري عليه بالثمن اما ان قال في الجواب ملكي ولم يرد عليه لا يصير البائع مقضيا عليه والارث كالشراء نص عليه في الجامع الكبير وصورته دار يد رجل يدعى أنما له فجاء آخر وادعى أنه له وقضى له بها فجاء أخو المقضى عليه وادعى أنها كانت لبيه تركها ميراثا له وللقضى عليه يقضى للاخ المدعى بنصفها لان ذاليد لم يقل ملكي لاني ورثتها من أبي ليصير الاخ مقضيا عليه وكذا لو أقر الاخ المقضى عليه أنه ورثها من أبيه بعد انكاره واقامة اليينة ولو أقر بالارث قبل اقامة اليينة لانسج دعوى الاخ اه قال وذكر قبله اذا صار المورث مقضيا عليه في محدودات فادعى وارثه ذلك المحدود ان ادعى الارث من هذا المورث لانسج وان ادعى مطلقا انسج وان كان المورث مدعيا وقضى له ثم بعد موته ادعى المقضى عليه على وارث المقضى له هذا المحدود مطلقا لانسج اه (فرع) في البرازية سلم باع عبدا من نصراني فاستحقه نصراني بشهادة نصرانيين لا يقضى له لانه لو قضى للرجع بالثمن على المسلم (قوله ولو مورثه) الضمير عائد على من في قوله وعلى من تلقى الملك منه اي لو اشتراه ذواليد من مورثه فالحكم عليه بالاستحقاق حكم على المورث فلا تسمع دعوى بقية الورثة على المستحق بالارث (قوله فلا تسمع دعوى الملك منهم) تفرع على قوله والحكم به حكم على ذى اليد الخ درر وأتى بضمير الجمع اشارة الى شمول الوارثين للبيع من واحد الى آخر وهكذا اذا قال في الدرر بلا واسطة او وسيط وفزع في الفرع على ذلك أيضا أنه لا تعداد اليينة للرجوع قال في شرحه يعني اذا كان الحكم المستحق حكما على الباعة فاذا أراد واحد من المشتري أن يرجع على بائعه بالثمن لا يحتاج الى اعادة اليينة (قوله بل دعوى الساج) عبارة الفرع بل دعوى الساج او تلقى الملك من المستحق قال في شرحه الدرر بأن يقول بائع من الباعة حين يرجع عليه بالثمن أنا لا أعطى الثمن لان المستحق كاذب لان المبيع نتج في ملكي او ملك بائعي بلا واسطة او بها فتسمع دعواه ويطلق الحكم ان أثبت او يقول أنا لا أعطى الثمن لاني اشتريته من المستحق فتسمع أيضا اه وأفاد كلامه أنه لا يشترط لاثبات الساج حضور المستحق كما أجاب به في الحامدية وقال انه مقتضى ما أفق به في الخبرية في باب الاقالة موافقا لما في العمادية من أن هذا القول أظهر وأشبه لكن في البرازية أن الاشتراط هو الاظهر والأشبه قلت وعبارة البرازية وعند محمد وهو اختيار شمس الاسلام يقبل بلا حضرته لان الرجوع بالثمن أمر يخص المشتري فاكتفى بحضوره واختيار صاحب المنظومة وهو قياس قوله ما هو الاظهر والأشبه عدم القبول بلا حضور المستحق اه لكن في الذخيرة قيل على قول محمد وأبي يوسف الاخر يشترط وعلى قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف الاقل لا يشترط وهذا القول أشبه وأظهر اه وهكذا عزاه في العمادية الى الذخيرة والمحيط ومثله في جامع الفصولين ونور العين فالظاهر أن ما في البرازية من العكس سبق قلم كاحترارناه في تنقيح الحامدية فنبه لذلك واختلف في اشتراط حضرة المبيع وأفتى ظهير الدين بعدمه كما سنذكره (قوله ما لم يرجع عليه) فليس للمشتري الاوسط أن يرجع على بائعه قبل أن يرجع عليه المشتري الاخير درر وأفاد أنه لا يشترط الزام القاضى البائع بالثمن بل له الرجوع على بائعه بدونه وهو قول محمد المقتضى به كما علمت ثم انما يثبت له الرجوع اذا لم يبرئه البائع عن الثمن قبل الاستحقاق فلو أبرأه البائع ثم استحق المبيع من يده لا يرجع على بائعه بالثمن لانه لا ثمن له على بائعه وكذلك بقية الباعة لا يرجع بعضهم على بعض ذخيرة اي لتعذر القضاء على الذي أبرأه مشتريه جامع الفصولين ثم نقل فيه أن في رجوع بقية الباعة بعضهم على بعض خلافا بين المتأخرين وأما لو أبرأ المشتري البائع بعد الحكم له بالرجوع فبأنى قريبا انه لا يمنع (قوله ولا على الكفيل) اي الضامن بالدرك درر اي ضامن الثمن عند استحقاق المبيع (قوله ما لم يقض على المكفول عنه) اعترض بأن المكفول عنه وهو البائع صار مقضيا عليه بالقضاء على المشتري الاخير لماعت من أن الحكم بالاستحقاق حكم على ذى اليد وعلى من تلقى الملك منه وقبل القضاء لا مطالبة لاحد قلت هذا اشتباه فان المراد بالقضاء هنا القضاء على المكفول عنه بالثمن والقضاء السابق قضاء بالاستحقاق والمسألة ستأتى متنا في الكفاية قبيل باب كفالة الرجلين ونصها ولا يؤخذ ضامن الدرك اذا استحق المبيع قبل القضاء على البائع بالثمن اه وحى في الهداية والآثر وغيرهما وعلة في الهداية

وعلى من تلقى ذواليد (الملك منه) ولو مورثه فيتعدى الى بقية الورثة
 أشباه (فلا تسمع دعوى الملك منهم) للعكم عليهم (بل دعوى الساج ولا يرجع) أحد من المشتري (على بائعه ما لم يرجع عليه ولا على الكفيل ما لم يقض على المكفول عنه)

هناك بقوله لأن مجرد الاستحقاق لا يقتضي البيع على ظاهر الرواية ما لم يقض له بالتثمين على البائع فلم يجب على
 الاصيل رد الثمن فلا يجب على الكفيل اه فافهم لكن علمت مما قرناه أن العقد يقتضي فسخ العاقدين
 وبالرجوع بالتثمين على البائع بدون قضاء وأنه ليس المراد قصر الفسخ على واحد مما ذكرنا وإذا انفسخ العقد بواحد
 منها وجب على الاصيل وهو البائع رد الثمن على المشتري فيجب على الكفيل أيضا ولو بدون قضاء ويؤيده قول
 محمد المنقذ به المار آنفاً (قوله ثلاثي جمع ثمان الخ) عليه لقوله ولا يرجع أحد الخ كما أفاده في الدرر قال ط
 وهذا التعديل يظهر في غير المشتري الاخير وغير البائع الاول فيظهر في الباعة المتوسطين فان عند كل منهم
 ثمان فالورجع بالتثمين قبل أن يرجع عليه اجتمع في ملكه ثمان اه (قوله لان بدل المستحق مملوك) أي ثمنه
 باق على ملك البائع وعبر عنه بالبدل ليشمل ما لو كان قيميا وهذا بيان لوجه اجتماع الثمين في رجوع أحدهم
 قبل الرجوع عليه (قوله ولو صالح بشئ الخ) عبارة جامع الفصولين المشتري لو رجع على بائعه وصالح
 البائع على شئ قليل فلبائعه أن يرجع على بائعه بثمنه وكذلك لو أبرأ المشتري عن ثمنه بعد الحكم له بالرجوع عليه
 فلبائعه أن يرجع على بائعه أيضا لان مانع اجتماع البدل والمبدل في ملك واحد ولو لم يجد لزال المبدل عن
 ملكه ولو حكم للمستحق وصالح المشتري لباخذ المشتري بعض الثمن من المستحق ويدفع المبيع الى المستحق ليس
 له أن يرجع على بائعه بثمنه لانه بالصالح ابطال حق الرجوع اه قلت وما ذكره في الابراء انما هو في ابراء المشتري
 البائع وأما لو أبرأ البائع المشتري عن الثمن قبل الاستحقاق فقد منّا آنفاً انه يمنع الرجوع ثم قال في الفصولين
 فلوا ثبته أي الاستحقاق وحكم له فدفع اليه شيئا وأمسك المبيع يصير هذا شراء للمبيع من المستحق
 فينبغي أن يثبت له الرجوع على بائعه اه (قوله فصالح المشتري) أي دفع المستحق الى المشتري بعض الثمن
 صلحا عن دعوى المشتري تاجعا عند بائعه أو نحوه مما يبطل الاستحقاق لم يرجع على بائعه بالتثمين لان صلحه مع
 المستحق على بعض الثمن أسقط حقه في الرجوع وهذا بخلاف العكس وهو ما إذا دفع المشتري الى المستحق شيئا
 وأمسك المبيع لانه صار مشتريا من المستحق فلا يبطل حق رجوعه كما علمت وهذه المسألة هي الآتية عن نظم
 المحبة ولا ينبغي ظهور الفرق بينهما وبين الاولى كما أفاده ط فافهم (قوله يوجب فسخ العقود) أي الجارية بين
 الباعة بلا حاجة في انفساخ كل منها الى حكم القاضي درر (قوله ولكل واحد الخ) فلوا قام العبد بينه
 انه حر الاصل أو أنه كان عبدا فلان فأعتقه أو أقام رجل البيعة له عبده وبره ففتنى بشئ من ذلك فذلك واحد
 أن يرجع على بائعه قبل القضاء عليه وكذلك المشتري يرجع على الكفيل قبل الرجوع عليه هندية عن الحاوي
 (قوله وان لم يرجع عليه) بصيغة الجھول أي وان لم يحصل الرجوع عليه درر (قوله ويرجع هو أيضا)
 أي يرجع من له الرجوع على الكفيل بالدرك أيضا أي كماله الرجوع على بائعه وقوله كذلك يغني عنه قول
 المصنف ولو قبل القضاء عليه أي قبل القضاء على المكفول عنه بالتثمين (قوله والحكم بالحرية بالصلصة الخ)
 هذه الجلة في موقع التعليل لما قبلها واحتراز بالاصلية عن العارضة يعقوب ونحوه لانها تأتي (قوله أو بقوله
 انما حر) صورته ادعى انه عبده فقال المادعي عليه انما حر الاصل ولم يسبق منه اقرار بالرق وعجز المدعي عن البيعة
 حكم القاضي بالحرية بالاصلية وكان حكمه بها حكما على العامة اه ح (قوله اذا لم يسبق منه اقرار بالرق)
 أي ولو حكما كسواءه عند البيع مع انقياده كما سيأتي وتسمع دعواه الحرية بعد اعترافه بالرق اذا برهن
 كما سيأتي (قوله وكذا العتق وفروعه) عطف على قوله والحكم بالحرية بالصلصة أي اذا ادعى انه كان عبدا
 فلان فأعتقه أو ادعى رجل انه عبده وبره أو أنها أمته استولدها وحكم بذلك فهو حكم على الكافة فلا تسمع
 دعوى أحد عليه بذلك ونقل الجوى عن بعضهم أن هذا بعد ثبوت ملك المعتق والافتقار لعق الانسان مالا
 يملكه (قوله وأما الحكم بالعتق في الملك المؤرخ الخ) يعني اذا قال زيد لبيكر انك عبيدي ملكك منذ خمسة
 أعوام فقال بكر اني كنت عبدا بشر ملكي منذ ستة أعوام فأعتقني وبرهن عليه اندفع دعوى زيد ثم اذا قال
 عمرو لبيكر انك عبيدي ملكك منذ سبعة أعوام وانت ملكي الآن فبرهن عليه وقبيل ويفسخ الحكم بحريته
 ويجعل ملكا لعمره درر وكذا الحكم بالملك على المستحق منه حكم على الباعة من وقت التارخ كافي الخالية
 وفي المقدسي شراها منذ شهرين فأقام رجل بينة انها له منذ شهر يقضى بها له ولا يقضى على بائعه برهنت أمة
 في يد مشتر أخير على انها معتقة فلان أو مدبرته أو أم ولد رجوع الكل الامن كان قبل فلان سألحائي (قوله)

ثلاثي جمع ثمان في ملك واحد لان
 بدل المستحق مملوك ولو صالح بشئ
 قليل أو أبرأ عن ثمنه بعد الحكم له
 بالرجوع عليه فلبائعه أن يرجع على
 بائعه أيضا لزال البدل عن ملكه
 ولو حكم للمستحق فصالح
 المشتري لم يرجع لانه بالصالح ابطال
 حق الرجوع وتعماده في جامع
 الفصولين (والمبطل بوجهه) أي
 يوجب فسخ العقود اتفاقا (ولكل
 واحد من الباعة الرجوع على بائعه
 وان لم يرجع عليه ويرجع) هو أيضا
 كذلك (على الكفيل ولو قبل القضاء
 عليه) لعدم اجتماع الثمين اذا بدل
 الحر لاعتك (والحكم بالحرية
 الاصلية حكم على الكافة) من
 الناس سواء كان بينة أو بقوله
 انما حر اذا لم يسبق منه اقرار بالرق
 اشاه (فلا تسمع دعوى الملك من
 أحد وكذا العتق وفروعه) بمنزلة
 حرية الاصل (وأما الحكم بالعتق
 في الملك المؤرخ ف) على الكافة
 (من) وقت (التارخ) و (لا) يكون
 قضاء (قبلة) كما بسطه منا خسرو
 ويعقوب باشا فاحتظه فان أكثر
 الكتب عنه خالية

قبل (الحزبية) أتى به المولى أبو السعود ويرزى به في الحمية ووجه المصنف في كتاب الوقت كما قدمه الشارح
 أول الرقب (قوله وهو المختار) في الفواكه البدرية لابن القرس وهو الصحيح اه واقتصر عليه في الخاتمة
 في باب ما يظل دعوى المدعى واستدل له فكان مختاره (قوله وصححه العمادى) نقل الرملى عن المصنف
 عبارة الفصول العمادية وليس فيها تصحيح أصلا بل يميز حكاية الأول عن الحلوانى والسعدى والشان
 عن أبي الليث والصدور الشهيد اه وفي جامع التصولين القضاء بالوقفة قبل يكون على الناس كافة وقيل لا
 (قوله القضاء يتعدى الخ) فاذا قضى بواحدة منها لا تنفع دعوى آخر وأراد بالحزبية ما يشمل المعارضة
 كالعق ويجرى في النكاح ما جرى في الملك المؤرخ فتشيع دعوى غيره على نكاحها قبل التاريخ لا بعده كما
 استنبطه والمحمشى مسكين من كلام الدرر الممار قال الجوى ويراد على الأربع ما في معين الحكم لرأى أحضر
 رجلا وادعى عليه حقا أو كله وأقام البينة على أنه وكله في استيفاء حقوقه والخصومة في ذلك قبلت ويقضى
 بأثر كاله ويكون قضاء على كافة الناس لانه ادعى عليه حقا بسبب الوكالة فكان إثبات السبب عليه اثباتا
 على الكافة حتى لرأى أحضر آخر وادعى عليه حقا لا يكلف إعادة البينة على الوكالة اه (قوله ويثبت رجوع
 المشتري على بائعه بالثمن الخ) أشار الى أن الاستحقاق لا بد أن يرد على ما كان ملك البائع ليرجع عليه ففي
 الجامع الكبير لو اشترى ثوبا فقطعه وخاطه ثم استحق بالبينة لا يرجع المشتري على البائع بالثمن لأن الاستحقاق
 ما ورد على ملكه لانه لو كان ملكه في الاصل انقطع بالقطع والخياطة كن غصبه فقطعه وخاطه ملكه فالأصل
 أن الاستحقاق اذا ورد على ملك البائع الكاش من الاصل يرجع عليه وان ورد عليه بعد ما صار الى حال لو كان
 غصبا ملكه لا يرجع لانه متيقن الكذب وعرف أن المعنى أن يستحقه باسم القميص فلو برهن انه كان له قبل
 هذه الصفة رجع المشتري بالثمن وعلى هذا لو اشترى حنطة وطحنها ثم استحق الدقيق ولو قال كانت لي قبل الطحن
 يرجع وكذا لو اشترى لحافا شواه اه فتح ملخصا وأطلق المصنف الرجوع فشمهل ما اذا كان الشراء فاسدا
 كما في جامع الفصولين وما اذا كان عالما بكونه ذلك المستحق كما سبذ كره المصنف وما لو أبرأ البائع المشتري
 عن ثمنه فللبائع الرجوع على بائعه لو الأبراء بعد الحكم لا قبله كما مر وما لو مات بائعه ولا وارث له فالقاضي ينصب
 عنه وصيا ليرجع المشتري عليه وما اذا زعم بائعه انه نتج في ملكه وعجز عن إثباته وأخذ منه الثمن فله الرجوع على
 بائعه لانه لما حكم عليه التحق دعواه بالعدم وكذا لو زعم انه ليس له الرجوع لانكاره البيع لانه لما حكم عليه
 سبينة التحق زعمه بالعدم وما لو أزم القاضي البائع بدفع الثمن أولا كما مر وما لو أحوال البائع رجلا بالثمن على
 المشتري وأدى اليه ثم استحق الدار فانه يرجع على البائع لاعلى المحال وان لم يظفر بالبائع وما اذا كان البائع
 وكبلا فالمشتري مطالبته بالثمن من ماله ولا ينتظر ان كان دفع الثمن اليه وان كان دفعه للموكل ينتظر أخذ من
 الموكل وما اذا قال البائع المشتري قد علمت أن الشهود شهدوا بزرور وأن المبيع لي فصدقه المشتري فانه يرجع
 عليه بالثمن لانه لم يسلم له المبيع فلا يحل للبائع أخذ الثمن وقد استحق المبيع اه ملخصا كل ذلك من الذخيرة
 (تنبيه) اذا ادعى المشتري استحقاق المبيع على بائعه ليرجع بثمنه فلا بد أن يفسر الاستحقاق وبين سببه فلو بينه
 وانكر البائع البيع فأنته المشتري رجع بثمنه وقيل يشترط حضرة المبيع لسمع البينة وقيل لا وبه أفق طهیر
 الدين المرغيناني فلو ذكر شبه العبد وصفته وقدر ثمنه كفى جامع الفصولين وفيه أن للمستحق عليه تحليف
 المستحق بالله ما باعه ولا وهبه ولا تصدق به ولا خرج عن ملكه بوجه من الوجوه وتماه فيه (فرع) استأجر حمارا
 فأدعاه رجل ولم يصدقه أنه مستأجر واستحقه عليه لا يرجع الأجر على بائعه لأن هذا الاستحقاق ظلم لانه لم يبيع
 على خصم ذخيرة (قوله اذا كان الاستحقاق بالبينة) فلو أخذ المستحق العين من المشتري بلا حكم فذلك
 فالوجه في رجوع المشتري على بائعه أن يدعى على المستحق انك قضته منى بلا حكم وكن ملكي وقد هلك في يدك
 فأد إلى قيمته فيبرهن أنه له فيرجع المشتري على بائعه بثمنه جامع الفصولين ومفهمه أنه لو لم يملك فله المشتري
 منه استرداده حتى يبرهن فيرجع المشتري على بائعه أن لم يقر المشتري أولا بأنه للمستحق وفي الفصولين أيضا أخذه
 بلا حكم فقال المشتري لبائعه أخذه المستحق منى بلا حكم فأد ثمنه إلى فأداه ثم برهن على المستحق انه له
 في غيبة المشتري صح لانفساخ البيع بينه وبين المشتري بتراضيه ما بقي على ملك البائع ولم يصح الاستحقاق اه
 واحترز بقوله بلا حكم عما اذا كان بحكم ولم يرجع المشتري على بائعه بالثمن فانه لا يصح مع غيبة المشتري لعدم

(و) استندوا في القضاء بالوقف
 قيل بالحزبية وقيل لا فتشيع فيه
 دعوى ملك آخر أو وقف آخر (وهو
 اختار) وصححه العمادى وفي
 الاثبات القضاء يتعدى في أربع
 حزبية ونسب ونكاح وولاء وفي
 الرقب يقتصر على الاصح (ويثبت
 رجوع المشتري على بائعه بالثمن
 اذا كان الاستحقاق بالبينة)
 لما سيجيء انها حجة معتدلة

قوله لانه لو كان ملكه الخ هكذا
 بخطه ولعله سقط من قوله واو قبل
 لو والاصل لانه ولو كان الخ فتأمل
 اه معجمه

انفساخ البيع بالاستحقاق رملی (قوله باقرار المشتري) ولوعدل المشتري شهود المستحق قال ابو يوسف
اسأل عنهما فان عدل ارجع بالثمن والا فلا لانه كإقرار ذخيرة (قوله او ينكوله) كأن طلب المستحق تحليفه على
انك لاتعلم أن المبيع ملكي (قوله فلا رجوع) فلو برهن المشتري أن الدار ملك المستحق ليرجع بثمنه على بائعه
لا يقبل للتناقض لانه لما أقدم على الشراء فقد أقر أنه ملك البائع فاذا ادعى غيره كان تناقضا يمنع دعوى الملك
ولانه اثبات ما هو ثابت باقراره ظغماً ما لو برهن على إقرار البائع أنه للمستحق يقبل لعدم التناقض وأنه اثبات
ماليس ثابت ولو لا يثبت له فلا تحليف البائع بالله ما هو للمدعى لانه لو أقر لزمه جامع الفصولين نعم لو أقر به
للمستحق ثم برهن على أن الامة حرة الاصل وهي تدعى أو أنها ملك فلان وهو اعترافها او برهانها واستولدها قبل
الشراء تقبل ويرجع بالثمن لان التناقض في دعوى الحرية وفروعهها لا يضر فتح قال في النهر وظاهر أن قوله
وهي تدعى اتفاقاً (قوله كما هو ظاهر كلام الزيلعي) حيث قال لان البينة لتأخير رجعة الا بقضاء القاضي وللقاضي
ولاية عامة فينفذ قضاؤه في حق الكافة والاقرار رجعة بنفسه لا يتوقف على القضاء وللمقر ولاية على نفسه دون
غيره فيتصر عليه اه قال ط وحده الرملی في حاشية المنهج على بعض القضايا أو يراد بالكافة كل من
يتعدى اليه حكم القاضي في تلك القضية لكافة الناس اه وحينئذ فلا حاجة للاستدراك اه (قوله وشعوه)
من فروعه وكولا ونكاح ونسب ط (قوله فان ثبت الحق بهما) الظاهر أنه احتراز عما لو سبق الحكم بالبينة
عقب الانكار ثم أقر بخلاف العكس لانه بعد الحكم للمستحق باقرار المشتري لا يصح الحكم بعده بالبينة بخلاف
ما اذا كان قبل الحكم بشئ منهم ما بأن برهن ثم أقر المشتري أو بالعكس فانه يجعل الحكم قضاء بالبينة عند الحاجة
الى الرجوع كما هنا وان أمكن جعله قضاء بالاقرار فافهم وعلى هذا جلي في الفتح ما في فتاوى رشيد الدين من أنه
لو أقر ومع ذلك برهن المستحق وأثبت عليه بالبينة رجوع لان القضاء وقع بالبينة لا بالاستحقاق ثم ذكر رشيد الدين
في كتاب الدعوى لو ادعى عبداً وبرهن وقبل أن يقضى له أقر له المدعى عليه اختلفوا فيقبل يقضى بالاقرار وقيل
بالبينة والاول اظهر وأقرب للصواب اه قال في الفتح وهذا يناقض ما قبله الا أن يخص ذلك بعارض الحاجة
الى الرجوع فيحصل انه اذا ثبت الحق بهما يقضى بالاقرار على ما جعله الاظهر وان سبقته اقامة البينة مع تمكن
القاضي من اعتباره قضاء بالبينة وعند تحقق حاجة الخصم اليه ينبغي اعتباره قضاء بهما ليندفع الضرر عنه
بالرجوع اه ملخصاً قلت ويؤيد هذا التوفيق انه في جامع الفصولين نقل عبارة رشيد الدين الاولى معلة بالحاجة
وذكر في نور العين أن هذا أظهر وحقق ذلك فراجعوه والظاهر أن مثل ما هنا ما لو باع شيئاً كان اشتراؤه ثم رد عليه
بعبق قديم وأقر به وبرهن عليه المشتري وقضى بذلك يجعل قضاء بالبينة لحاجته الى الرجوع على بائعه بخيار
العيب (قوله فبالبينة اولى) اي فاعتبار القضاء بالبينة اولى (قوله فلو استحققت مبيعة ولدت) يشل الدابة اذا
ولدت عند المشتري أو لاد كما في نور العين عن جامع الفتاوى (قوله لا باستيلاده) قيد به لمكان قوله يتبعها ولدها
والا فاستيلاد المشتري لا يمنع استحقاق الوالد بالبينة لكنه لا يتبعها بل يكون ولد المشتري حرّاً بالقيمة كما نبه عليه
بعده (قوله يتبعها ولدها) وكذا أرضها فتح قال ولا خصوصية للولد بل زوائد المبيع كلها على التفصيل
اه اي التفصيل بين كون الاستحقاق بالبينة أو بالاقرار وبين دعوى المقر له الزوائد وعدها وسيد كرا الشارح
الزوائد آخر (قوله بشرط القضاء به) لانه اصل يوم القضاء لانفصاله واستقلاله فلا بد من الحكم به وهو الاصح
في المذهب فتح قال في الهداية واليه تشير المسائل فان القاضي اذا لم يعلم بالزوائد قال محمد لا تدخل الزوائد
في الحكم وكذا الولد اذا كان في يد غيره لا يدخل تحت الحكم بالاتم تبعاً اه والظاهر أن الارش لا يدخل تبعاً
(قوله في الاصح) مقابله ما قيل انه اذا قضى القاضي بالاتم يصير مقتضاه أيضاً تبعاً كما في الفتح (قوله وكلام
البرازي في تقييد تقييده) اي تقييد القضاء بالولد للمستحق وأخذ ذلك في النهر من قول البرازي شهودا على رجل
في يده جارية انها لهذا المدعى ثم غابا أو ماتا ولها ولد في يد المدعى عليه يدعى انه له وبرهن على ذلك لا يلتفت الحاكم
الى برهانه ويقضى بالولد للمدعى فان حضر الشهود وقالوا الولد للمدعى عليه ضمن الشهود قيمة الولد كما أنهم
رجعوا فان كانوا حضروا وسألهم عن الولد فان قالوا انه للمدعى عليه أو لا ندري لمن الولد يقضى بالاتم للمدعى
دون الولد اه (قوله بما اذا سكنت الشهود) اي عن كونه لذي اليد وكذا بالاولى اذا قالوا انه للمستحق (قوله ثم
استيلاده) اي استيلاد المشتري (قوله فيكون ولد المغرور) الاولى أن يقول ولكن يكون الخ لان قوله

قوله وهي تدعى أو أنها الخ هكذا
بخطه ولعل الصواب استقاط كلمة
او كما لا يخفى اه صححه

(أما اذا كان) الاستحقاق

(باقرار المشتري او ينكوله)

أو باقرار وكيل المشتري بالخصومة

أو ينكوله فلا رجوع لانه حجة

قاصرة (و) الاصل أن (البينة

حجة معتد به) تظهر في حق كافة

الناس لكن لا في كل شئ كما هو

ظاهر كلام الزيلعي والعين بل

في عتق ونحوه كما مر ذكره المصنف

(لا الاقرار) بل هو حجة قاصرة على

المقر لعدم ولايته على غيره بقى

لواجتماعان ثبت الحق بهما قضى

بالاقرار الا عند الحاجة فبالبينة

اولى فتح ونهر (فلو استحققت

مبيعة ولدت) عند المشتري

لا باستيلاده (بينه يتبعها ولدها

بشرط القضاء به) اي بالولد في

الاصح زيلعي وكلام البرازي

يفيد تقييده بما اذا سكنت الشهود

فلو ثبت أنه لذي اليد أو قالوا لا ندري

لا يقضى به مبر ثم استيلاده لا يمنع

استحقاق الولد بالبينة فيكون ولد

المغرور حرّاً

مطلب

في ولد المغرور

لا يمنع الخ يتوهم منه انه يتبعها كما اذا كان لا باستلاده فيناسبه الاستدراك بأنه يكون ولد المفور رأى يكون
لذى البدحرا لان وطاه كان في الملك ظاهر او عليه المستحق القيمة اى يوم الخصومة كما سيذكره في باب دعوى
النسب قال في جامع الأصول ولولا واردا على حبة أو صدقة أو شراء أو وصية أخذ المستحق الامة وقيمة الولد اذا
الموجب للفرور ملك مطلق الاستباحة في الظاهر وقد وجد ويرجع الاب على البائع بثمنها وقيمة ولدها بالفرور
عندنا ولا يرجع على الوهاب والمصدق والموصى بقيمة الولد عندنا ولو باعها المشتري الاول فأولدها الثاني
فاستحققت يرجع المشتري الثاني على الاول بالثمن وبقيمة الراد ولا يرجع الاول على بائعه الا بالثمن عنده وعندهما
يرجع بقيمة الولد أيضا ونظيره أن المشتري الثاني لو وجد عبدا وقد تعذر رد لعب حدث فيرجع على بائعه بنقص
العيب وبائعه لا يرجع به على بائعه عنده خلافا لهما (تنبيه) انما يرجع المشتري بالفرور لانه بدل منفعة استوفاهما
لنفسه وجزاء على فعله ومثله ما لو نقصت الارض المستحقة بالزراعة وضمن نقصانها لا يرجع به على بائعه وبه يظهر
جواب حادثة الفتوى فيمن اشترى دارا فظهرت وقفا وضمنه ناظر الوقت اجرتها فأوجب بأنه لا يرجع بالاجرة
على البائع خلافا لما افتى به بعض علماء مصر القاهرة في زماننا مستدلا بقولهم الفرور في ضمن عقد المعاوضة
يوجب الرجوع ولا يحنى انه غير صحيح لانه انما يرجع بما يمكن تسليمه كيا بى بيانه وبما ليس جزاء لفعله كما علمت
(قوله بالقيمة لمستحق) اى مضمونها بالمستحق والمراد القيمة يوم الخصومة كما ذكر في باب دعوى النسب
(قوله كما مر) صوابه كما يأتى (قوله والفرق ما مر) قال في الهداية ووجه الفرق أن البيعة حصة مطلقة فانها
كاسمها مبينة فيظهر بها ملكه من الاصل والولد كان متصلا بها فيكون له أما الاقرار بحجة قاصرة فيثبت الملك في
المخبر به ضرورة صحة الاخبار وقد حصلت باثباته بعد الانفصال فلا يكون اولده (قوله يتبعها) لان الظاهر
أنه لا يباعى عن النهاية ومقتضى الفرق المذكور انه لا يكون له كافي الفتح (قوله) وكذا اى كلوله في التفصيل
المذكور كما مر (قوله نعم لا ضمان بهلاكها) اى هلاك الزوائد ومنه موت الولد واحترز عن استهلاكها
قضى به (قوله ومنع التناقض دعوى الملك) هذا اذا كان الكلام الاول قد أثبت لشخص معين حقا والام
يمنع كقوله لاحق لى على أحد من اهل سمرقند ثم ادعى شيئا على أحد منهم تصح دعواه كفى المؤبدية عن صدر
الشريعة اه وكذا اذا كان كل من الكلامين عند القاضى واكتفى بعضهم في تحققة كون الثاني عند القاضى
واختار في النهر الاول لان من شرائط الدعوى كونها لديه واختار في البحر من مقتزات القضاء الثاني قال في
الخ ولعل وجهه انه الذى يتحقق به التناقض اه وقال المقدسى يكاد أن يكون الخلاف لفظيا لان الكلام
الاول لا بد أن يثبت عند القاضى ليرتب على ما عنده حصول التناقض والثابت بالبيان كالنائب بالعيان
فكانهما في مجلس القاضي فالذى شرط كونهما في مجلسه يعم الحقيقى والحكمى فى السابق واللاحق اه قلت
ويشبهه مسائل كثيرة في دعوى الدفع وسيأتى تمام الكلام عليه في مقتزات القضاء ان شاء الله تعالى ثم اعلم أن
التناقض يرتفع بتصديق الخصم وبكذيب الحاكم أيضا وهو معنى قولهم المقر اذا صار كذبيا باطل اقراره
بحر عن البرازية وقد مناقب نحو ورقة مسائل في ارتفاعه بكذب الحاكم ثم ذكر في البحر بعد ورقة
ارتفاعه ثالث حيث قال اذا قال تركت أحد الكلامين فإنه يقبل منه لما في البرازية عن الذخيرة ادعاء مطلقا
فدفعه بأنك كنت ادعيت قبل هذا مقيد او برهن عليه فقال المدعى ادعاه الا بذلك السبب وترك المطلق
يقبل اه اى لكون المطلق ازيد من المقيد وهو مانع لجهة الدعوى ولذا الوادى المطلق اولاً تسمع كما في البرازية
لكونه بدعوى المقيد ثانياً يدعى أقل لكن ما نقله في البحر عن البرازية لا يدل على كون ذلك قاعدة في ابطال
التناقض والا لزم أن لا يضر تناقض اصلا لتتمكن التناقض من قوله تركت الكلام الاول فاذا أقر أنه ليس له ثم
قال هو لى وترك الاول تسمع ولا فائل به أصلا والظاهر أن ما نقله عن البرازية وجهه كونه توفيقا بين الكلامين
بأن مراد المدعى الأقل الذى ادعاه أو لا يدل لما في البرازية أيضا ادعى عليه ملكا مطلقا ثم ادعى عليه عند
ذلك الحاكيم بسبب يقبل بخلاف العكس الآن يقول العاكس أردت بالمطلق الثاني المقيد الاول لكون المطلق
ازيد من المقيد وعليه الفتوى اه فافهم (قوله طلب نكاح الامة بمنع دعوى نكاحها) تنبيه عبارة الصغرى
وطلب نكاح الحر مانع من دعوى نكاحها اه وكان الاولى ذكره لانه مثال منع دعوى الملك في المنفعة (قوله
وكما يمنعها لنفسه يمنعها لغيره الخ) كما اذا ادعى انه لفلان وكذا بالخصومة ثم ادعى انه لفلان آخر وكذا بالخصومة

مطلب
لا يرجع على بائعه بالفرور ولا بأجرة
الدار التي ظهرت وقفا

بالقيمة لمستحقه كما مر في باب
دعوى النسب (وان أقر) ذوالد
(بها) رجل (لا) يتبعها فباخذها
وحدها والفرق ما مر من الاصل
وهذا اذا لم يدعه المقر له فلو
ادعاه يتبعها وكذا سائر الزوائد
نعم لا ضمان بهلاكها كزائد
المغصوب ولم يذكر التناول لانه
في حكم الاقرار قهستانى معزيا
للعامة (ومنع التناقض) اى
التدافع في الكلام (دعوى الملك)
لعين او منفعة لما في الصغرى طلب
نكاح الامة بمنع دعوى نكاحها
وكما يمنعها لنفسه يمنعها لغيره الا اذا
وفق

مطلب
في مسائل التناقض

قوله واكتفى بعضهم في تحققة كون
الثاني الخ هكذا يجتطه ولعل
صوابه بكون الثاني الخ تأمل اه
متحججه

لاتقبل الاذا وفق وقال كان لفلان الاول وقد وكلني بالخصومة ثم باعه من الثاني ووكلي أيضا والتدارك
 يمكن بأن غاب عن المجلس وجاء بعد فوت مدة برهن على ذلك على ماض عليه الخصم في الجامع دل على أن
 الامكان لا يكتفي نهر عن البرازية (قوله مستحقة الخ) حاصل ما ذكره هناك حكاية الخلاف قلت وذكر في البحر
 هناك أن الاكتفاء بإمكان التوفيق هو القياس والاستحسان أن التوفيق بالفعل شرط وذكره حشبه الرمي عن
 منة المذني أن جواب الاستحسان هو الأصح اه وفي جامع الفصولين بعد حكاية الخلاف والاصوب عندي
 أن التناقض إذا كان ظاهرا للباب والاحباب والتوفيق خفيا لا يكتفي إمكان التوفيق والابتنى أن يكتفي الامكان
 يؤيده ما في ح انه لو أقر له أنه لم يفتك قدر ما يمكنه الشراء منه ثم برهن على الشراء منه بلا تاريخ قبل لا مكان
 التوفيق بأن يشتريه بعد اقراره ولأن البيعة على العقد الملم به تفيد الملك الحال ولذا لا تعتبر الزوائد اه وأقر في نور
 العين (قوله وفروع هذا الاصل كثيرة) منها ادعى عليه ألفادينا فأنكرهم ادعاها من جهة الشركة لا تسمع
 وبالعكس تسمع لامكان التوفيق لأن مال الشركة يجوز كونه دينيا بالحدود ادعى الشراء من أبيه ثم برهن على أنه
 ورثه منه يقبل لامكان انه جده الشراء ثم ورثه منه وبالعكس لا ادعى أولا الوقف ثم لنفسه لا تسمع كالأدعاء
 لغيره ثم لنفسه وبالعكس تسمع لصحة الاضافة بالاختصاص انتفاعا ادعاء بشراء أو وارث ثم ادعاء مطلقا لا تسمع
 بخلاف العكس كما مر بجرم خلاص (قوله وان قال أبي أو ابني) مفاد أن قول ذلك بعد قول المدعي الاول هو
 أخى وليس كذلك لأن المراد أن مدعى النفقة لو قال هو أبي أو ابني وكذبه ثم بعد موته صدقة المدعي عليه وادعى
 الارث يقبل والفرق أن ادعاء الولاد محذور يقبل لعدم حمل النسب على الغير بخلاف دعوى الاخوة أفاده ح
 ويمكن الرجوع ضمير قال هنا وفي المعطوف عليه الى مدعى النفقة ويكون المراد أن مدعى الارث وافقه على دعواه
 فافهم (قوله والاصل الخ) أشار به ذابالكاف الى أنه ليس المراد حصر ما يعنى فيه التناقض بما ذكره المصنف
 بل كل ما في سببه خفاء فنه اشترى أو استأجر دارا من رجل ثم ادعى أن أباه كان اشتراخا له في صغره وأنه ورثها
 منه وبرهن قبل ادعى شراء من أبيه ثم برهن على أنه ورثها منه يقبل وبالعكس لا ادعى عياله وعليه قيمتها ثم
 ادعى انها قائمة في يده وعليه احضارها أو بالعكس يقبل اشترى ثوبا في منديل ثم زعم انه له وأنه لم يعرفه يقبل
 اقسما التركة ثم ادعى أحدهما أن أباه كان جعل له منها الشيء الفلاني ان قال كان في صغري يقبل وان مطلقا لا
 وتماسه في البحر (قوله كالنسب) كالموابع عبد اولاد عنده وباعه المشتري من آخر ثم ادعى البائع الاول انه ابنه
 يقبل ويطل الشراء الاول والثاني لأن النسب يمتدح على العلوق فيمتدح عليه فيعذر في التناقض عيني وفي جامع
 الفصولين قال أنالت وارث فلان ثم ادعى ارثه وبين الجهة يصح اذا التناقض في النسب لا يمنع صحة دعواه
 ولو قال ليس هذا الوارثي ثم قال هو مني يصح وبالعكس لا يكون النسب لا يمتدح بنفسه وهذا اذا صدقه الابن
 والا فلا يثبت النسب لانه اقرار على الغير بأنه جرتي لكن اذا لم يصدقه الابن ثم صدقه ثبت البينة لأن اقرار الاب
 لم يطل بعدم التصديق ولو أنكر الاب اقراره فبرهن الابن عليه يقبل والاقرار بأنه ابني يقبل لانه اقرار على
 نفسه بأنه جرتي أما اقرار بأنه أخوه فلا لانه اقرار على الغير ولو ادعى أن أبي فلان وصدقه ثبت نسبه فاذا
 ادعى انه ابن فلان آخر لا يسمع لأن فيه ابطال حق الاول وكذا لو لم يصدقه الاول لانه اثبت له حتى التصديق فلو
 صححنا اقراره الثاني يفضي الى ابطال حق التصديق الاول وصار كن ادعى انه مولى فلان ولم يصدقه ثم ادعى انه
 مولى فلان آخر لم يجز اه وتماسه فيه (قوله والطلاق) حتى لو برهنت على الثلاث بعدما اختلعت قبل
 برهانهما واستردت بدل الخلع لاستقلال الزوج بذلك بدون علمها وكذا لو قامت المرأة ورثة زوجها وقد أقرها
 بالزوجية كبارا ثم برهنوا على أن زوجها كان طلقها في صحته ثلاثا رجوعا عليها بما أخذت نهر وفي البحر
 عن البرازية ادعت الطلاق فأنكر ثم مات لا تملك مطالبة الميراث اه تأمل (قوله وكذا الحرية) اي ولو عارضة
 وفصل عما قبله بكذا اشارة الى أن التفرع بعده عليه فقط ومن فروع ذلك لو برهن البائع أو المشتري أن البائع
 حرره قبل بيعه يقبل اذا التناقض متحمل في العتق قال في جامع الفصولين بعد قوله اقول التناقض انما يتحمل
 بناء على الخفاء وذا يتحقق في المشتري لا البائع لانه يستند بالعتق فالاولى أن يحمل هذا على قوله ما اذا دعوى
 غير شرط عندهما في عتق العبد فتقبل بينة البائع حسبة وان لم تصح الدعوى للتناقض اه ومنها لو ادعى
 المكاتب بدل الكتابة ثم ادعى تقدم اعنافة قبله يقبل برازية وفي المبسوط أقرب بالرق فباعها ثم برهنت على

وهل يكتفي إمكان التوفيق خلاف
 مستحقة في متفرقات القضاء وفروع
 هذا الاصل كثيرة ستنى في الدعوى
 ومنها ادعى على آخر أنه أخوه وادعى
 عليه النفقة فقال المدعي عليه ليس
 هو باخي ثم مات المدعي عن تركة
 بخفاء المدعي عليه يطلب ميراثه ان
 قال هو أخى لم يقبل للتناقض وان
 قال أبي أو ابني قبل والاصل أن
 التناقض (لا) يمنع دعوى ما يمتدح
 سببه (بالنسب والطلاق
 وكذا الحرية)

فلو قال عبد اشترى في فأعبد

لريد (فاشتره) معقدا على مقالته

(فاذا هو حر) اى طهر حرا

(فان كان البائع حاضرا أو غائبا

عينة معروفة) يعرف مكانه (فلا شيء

على العبد) لوجود القايض (والا

رجع المشتري على العبد) بالثمن

خلافا للثاني ولو قال اشترى فقط

أو أعبد فقط لارجوع عليه اتفاقا

ر ر (و) رجع (العبد على البائع)

اذا طهره (بخلاف الرهن) بأن

قال ارتهنى فاني عبد لم يضمن اصلا

والاصل أن التعريض يوجب الضمان

في ضمن عقد المعاوضة لا الوثيقة

(باع عقارا ثم رهن انه وقف محكوم

بلزومه قبل والا) لان مجرد الوقف

لا يزيل الملك بخلاف الاعتناق

فتح واعقده المصنف بهما للبحر

على خلاف ما صوبه الزيلعي وتقدم

في الوقف وسيجيء آخر الكتاب

(اشترى شيئا ولم يقبضه حتى ادعاه

آخر) أنه له (لا تسع دعواه بدون

حضور البائع والمشتري) للقضاء

عليهما ولو قضى له بحضورهما ثم

برهن أحدهما على أن المستحق

باعه من البائع ثم هو باعه من

المشتري قبل لزوم البيع وتماه

في الفتح (لا عبرة بتاريخ الغيبة)

مطل

فيما لو باع عقارا وبرهن انه وقف

مطل

لا عبرة بتاريخ الغيبة

عقني من البائع أو على أنها حرة الاصل يقبل استحسانا ولو باع عبدا وقبضه المشتري وذهب به الى منزله والعبد ساكت وخوف من يعبر عن نفسه فهو اقرار منه بالرق فلا يصح في دعوى الحرية بعده لسعيه في نقض ما تم من جهته الآن يبرهن فيقبل وكذا الورهنه أو دفعه بجناية كان اقرارا بالرق لا لوجه آخر ثم قال أنا حر قال لبقول له لان الاجارة تصرف في منافع لا في عينه وتماه في البحر (قوله ولو قال عبد) اى انسان وتماه عبد باعتبار ظاهر الحال الآن والا فالقراض انه حر وقوله لمشتري اريد الشراء (قوله اشترى فأعبد) لا بدنى كون المشتري مغرورا يرجع بالثمن من هذين القيدن اعنى الامر باشراء والاقرار بكونه عبدا كفى الفتح وغيره وما في العناية من الاكتفاء بسكوت العبد عند البيع في رجوع المشتري عليه فهو بخلاف ما في سائر الكتب وان غلط فيه بعض من تصدر للاقتناء بدرا للسلطنة العلية وأفتى بخلافه كما أفاده الاقروى في منهوات فتاويه وأفاده بقوله اشترى انه لو قال له اجنبي اشتره فانه حر فلا رجوع بحال كفى جامع الفصولين وغيره (قوله لزيد) كذا في النهر قال السائحان والظاهر انه ليس بشرط لان الغرور في ضمن المعاوضة ليس ككفالة صريحة حتى يشترط معرفة المكحول له وعنه ومما اعتقروا بوضاهن رجوع العبد على سيده بما أدى مع انه لم يأمره بهذا الضمان الواقع منه ضمن قوله اشترى فأعبد اه (قوله معقدا على مقالته) احتريه عما اذا كان عالما بكونه حرا لانه لا تغريم العلم كالا يخفى ولذا لو استولدها عالما بأن البائع غصبها فاستحققت لارجع بقيمة الولد وهو رقيق كما ذكره الشارح فافهم (قوله اى ظهر حرا) بينه أقامه هالانه وان كان دعوى العبد شرط اعند أبي حنيفة في الحرية الاصلية وكذا في العارضة بعقني ونحوه في الصحيح لكن الناقض لا يمنع صحته كما أفاده تفريع المسألة وتماه في الفتح (قوله يعرف مكانه) ظاهر اطرافهم ولو بعد بحيث لا يوصل اليه عادة كقصي الهند فافهم (قوله لوجود القايض) اى البائع والاوى قول الفتح للتمكن من الرجوع على القايض (قوله والا) اى بأن لم يعلم مكانه ومثله ما اذا مات ولم يترك شيئا فلو كان له تركه يعلم مكانه يرجع فيها فيما يظهر لان ذلك دين عليه كما أتى والذين لا يسلط بالموت فافهم (قوله رجع المشتري على العبد بالثمن) لانه يجعل العبد بالامر بالشراء ضامنا للثمن له عند تعذر رجوعه على البائع دفعا للغرور والضرر ولا تعذرا لافيا لا يعرف مكانه والبيع عقد معاوضة فاسكن أن يجعل الامر به ضمنا للسلامة كما هو وجبه هداية (قوله خلافا للثاني) اى فى رواية عنه (قوله لارجوع عليه اتفاقا) لان الحر يشترى تحليصا كالاسير وقد لا يجوز شراء العبد كالمكاتب زيلعي (قوله ورجع العبد على البائع) اعلم يرجع عليه مع انه لم يأمره بالضمان عنه لانه أدى دينه وهو مضطر في أدائه فتح فهو كغير الرهن اذا قضى الدين لتحلص الرهن يرجع على المدينين لانه مضطر في ادائه (قوله لم يضمن اصلا) اى سواء كان البائع حاضرا أو غائبا قال في الهداية لان الرهن ليس بمعاوضة بل هو وثيقة لاستيفاء عين حقه حتى يجوز الرهن ببدل الصرف والمسلم فيه مع حرمة الاستبدال فلا يجعل الامر به ضمنا للسلامة وبخلاف الاجنبي اى لو قال اشتره فانه حر لانه لا يعبا بقوله فيه فلا يتحقق الغرور ونظير مسائلنا قول المولى بايعوا عبدي هذا فاني قد أدت له ثم ظهر الاستحقاق يرجعون عليه بقيمة اه (قوله والاصل الخ) مر هذا الاصل مبسوطا آخرا باب المراجعة والتولية (قوله لان مجرد الوقف لا يزيل الملك) اى عند الامام والفتوى على لزومه بدون الحكم بلزومه (قوله على خلاف ما صوبه الزيلعي) حيث قال وان أقام البينة على ذلك قيل تقبل وقيل لا تقبل وهو أصوب وأحوط اه (قوله وتقدم في الوقف) قدمنا هناك أن الاصح سماع البينة دون الدعوى المجردة بلا تفصيل لان الوقف حق الله تعالى فتسعى فيه البينة وتماه تحقيق المسألة هناك فراجعوه (قوله للقضاء عليهم) لان الملك للمشتري واليد للبائع والمدة يدعيه فاشترط القضاء عليهم ما حضروهما فتح بقى لو قال المستحق لا يثبت لي وأستحلفهما فحلف البائع ونكل المشتري فانه يؤخذ بالثمن فاذا أداه أخذ العبد وسلمه الى المدعى وان حلف المشتري ونكل البائع لزوم البائع كل قيمة العبد الآن يجبر المستحق البيع ويرضى بالثمن بزازية وجامع الفصولين (قوله ثم هو) اى البائع (قوله ولزم البيع) لانه يقرر القضاء الاول ولا ينقضه فتح لان القضاء بأن المستحق باعه يقرر القضاء بأنه ملك المستحق (قوله وتماه في الفتح) حيث قال ولو فسح القاضي البيع بطلب المشتري ثم رهن البائع أن المستحق باعه اتمه ياخذها وتبقى له ولا يعود البيع المنتقض اه فأفاد أن قوله ولزم البيع مقيد بما اذا لم يفسح القاضي البيع (قوله لا عبرة بتاريخ الغيبة الخ) اعلم أن الخارج مع ذى اليد لا ذى العيا ملكا

بل العبرة لتاريخ الملك (فلو قال)

(المستحق) عند الدعوى (غابت)

عنى (هذه) الدابة (مذسنة)

فقبل القضاء بها المستحق اخبر

المستحق عليه البائع عن القصة

(نقال البائع لى بينة انما كانت

ملكالى منذستين) مثلاً وبرهن على

ذلك (لاتدفع الخصومة) بل يقضى

بها للمستحق لبقاء دعواه فى ملك

مطلق خال عن تاريخ من الطرفين

(العلم بكونه ملك الغير لا يمنع من

الرجوع) على البائع (عند

الاستحقاق) فلو استولد مشتراة يعلم

غصب البائع اياها كان الولد رقيقاً

لانعدام الغرور ويرجع بالنظر وان

أقر بملكه المبيع للمستحق درر

وفى القنية لو أقر بالملك للبائع ثم

استحق من يده ورجع لم يطل اقراره

فلو وصل اليه بسبب ما أمر بتسليمه

اليه بخلاف ما اذا لم يقر لانه محتمل

بخلاف النص (لا يحكم) القاضي

(بسجل الاستحقاق بشهادته

كأب) قاضى (كذا) لان الخط يشبه

الخط فلم يحز الاعتماد على نفس

السجل (بل لا بد من الشهادة على

مضمونه) ليقضى للمستحق عليه

بالرجوع بالنظر (كذا) الحكم فيه (ما

سوى نقل الشهادة والوكالة) من

محاضر وسجلات وصكوك

لان المقصود بكل منها الزام الخصم

بخلاف نقل وكالة وشهادة لانهما

لتحصيل العلم للقاضى ولذا الزم

اسلامهم ولو الخصم ككافرا

(ولارجوع فى دعوى حق مجهول

من دار صولح على شئ) معين

(واستحق بعضها) لجواز دعواه

فيما بقى (ولو استحق ككاهن رد كل

العوض)

مطلقاً فان خارج اولى الا اذا برهن ذواليد على التناج وأرثا الملك وتاريخ ذى اليد أسبق فهو أولى ولو أرث أحدهما فقط يقضى للخارج عندهما وعند أبي يوسف وهو رواية عن الامام يحكم للمؤرخ خارجاً أو ذا يد كما فى جامع الفصولين من الفصل الثامن وأفاد المصنف أن تاريخ الغيبة غير معتبر لان قول الخارج ان هذا الجار غاب عني منذ سنة ليس فيه تاريخ ملك فإذا قال ذواليد انه ملكي منذ سنتين مثلاً وبرهن لا يحكم له لانه وجد تاريخ الملك من أحدهما فقط وهو غير معتبر فيقضى به للخارج عندهما كما علمت ومثله لو برهن الخارج انه له منذ سنتين وذواليد أنه بيده منذ ثلاث سنين فهو للخارج لان ذواليد لم يبرهن على الملك كما فى جامع الفصولين (قوله بل العبرة لتاريخ الملك) اى التاريخ الموجود من الطرفين كما علمت والافتراض الملك هنا جرد من المادى عليه لكنه لم يوجد من المادى بل وجد منه تاريخ الغيبة فقط (قوله فتقبل) ظرف متعلق بأخبر (قوله أخبر المستحق عليه) اى الذى ادعى عليه بالاستحقاق وهو المشتري وهو مرفوع على انه فاعل اخبر والبائع مفعوله (قوله بل يقضى بها للمستحق) لانه ما ذكر تاريخ الملك بل تاريخ الغيبة فبقي دعواه الملك بل تاريخه والبائع ذكرا تاريخ الملك ودعواه دعوى المشتري لان المشتري تاقى الملك منه فصار كأن المشتري ادعى ملكاً تابعه بتاريخ سنتين الآن التاريخ لا يعتبر حالة الانفراد فسقط اعتبار ذكره وبقيت الدعوى فى الملك المطلق فيقضى بالدابة درر اى يقضى بها للمستحق قال فى جامع الفصولين من الفصل السادس عشر بعد ذكره ما مر أقول ويقضى بها للمؤرخ عند أبي يوسف لانه يرجح المؤرخ حالة الانفراد وينبغي الاقضاء به لانه أرفق وأظهر والله تعالى اعلم اه (قوله لانعدام الغرور) لعله بحقيقة الحال درر ومثله ما لو تزوج من اخبرته بانها حرة عالماً بكنيتها فأولدها فالولد رقيق كما فى جامع الفصولين (قوله ويرجع بالنظر) اى على بائعه وكن الاولى ذكر الرجوع بالنظر أو لا لكونه المقصود من التفرع على كلام المتن ثم يقول ولكن يكون الولد رقيقاً أفاده السأخاني (قوله وان أقر بملكه المبيع للمستحق) اى بعد أن يكون الاستحقاق ثابتاً بالينة لا باقرار المشتري المذكور فلا ينافى قول المصنف السابق أما اذا كان باقرار المشتري أو ينكره فلا على انه قد تم الشارح انه اذا اجتمع الاقرار والينة يقضى بالينة عند الحاجة الى الرجوع وبه ادفع ما فى الشربلانية من توهم المافاة فافهم (قوله ويرجع) اى بالنظر (قوله بسبب ما) اى بشراء أو هبة أو وارث أو وصية (قوله بخلاف ما اذا لم يقر) اى المشتري اى لم يقر بخصابائه ملك للبائع فان الشراء وان كان اقراراً بالملك لكنه محتمل وفى جامع الفصولين لانه وان جعل مقرراً بالملك للبائع لكنه مقتضى الشراء وقد انسخ الشراء بالاستحقاق فينسخ الاقرار (قوله بل لا بد من الشهادة على مضمونه) بأن يشهد أن قاضى بلدة كذا قضى على المستحق عليه بالدابة التى اشتراها من هذا البائع وأخرجها من يد المستحق عليه كما فى جامع الفصولين وغيره (قوله من محاضر) بيان لما والمراد مضمون ما فى المذكورات فلا يفيها من الشهادة على مضمون المكتوب لما فى المنع والمخبر ما يكتبه القاضي من حضور الخصمين والتداعى والشهادة والسجل ما يكتب به نحو ذلك وهو عنده والصلح ما يكتبه لمشتراً أو شفيع ونحو ذلك اه ط (قوله بخلاف نقل وكالة) كما اذا وكل ائتمنى انساناً بحضرة القاضي ليدعى على شخص فى ولاية قاض آخر وكتب القاضي كتاباً يخبره بالوكالة ط (قوله وشهادة) كما اذا شهدوا على خصم غائب فان القاضي لا يحكم بل يكتب الشهادة ليحكم به القاضي المكتوب اليه ويسلم المكتوب لشهود الطريق كما يأتى فى باب كتاب القاضي الى القاضي ح (قوله لانهم لا تحصيلى العلم للقاضى) اى لجزء الاعلام لانتقل الحكم فلا تشترط الشهادة على مضمونهما بل تكفى الشهادة بأنهما من قاضى بلدة كذا هذا ما يفيد كلامه تعالى الدرر لكن سأتى فى كتاب القاضي الى القاضي اشتراط قراءته على الشهود أو اعلامهم به ومقتضاه انه لا بد من شهادتهم بمضمونه والاخالفنا فى قراءته عليهم ولعل ما هنا مبنى على قول أبي يوسف بأنه لا يشترط سوى شهادتهم بأنه كاهن وعليه الفتوى كما سأتى هناك (قوله ولذا الزم الخ) قال المصنف فى كتاب القاضي الى القاضي فى مسألة نقل الشهادة ولا بد من اسلام شهوده ولو كان لذى على ذمى وعلمه الشارح بقوله لشهادتهم على فعل المسلم اه ط (قوله ولا رجوع الخ) اى لو ادعى حقاً مجهولاً فى دار فصولح على شئ كانه درهم مثلاً فاستحق بعض الدار لم يرجع صاحب الدار بشئ من البدل على المادى لجواز أن تكون دعواه فيما بقى وان قل درر وعبرة الهداية فاستحققت الدار الاذراعا منها والظاهر انه لو كان الاستحقاق على سهم شائع كرجع أو نصف فهو كذلك لان المادى لم يدع سهماً منها لان

دعوى حتى مجهول تنحل السهم والجزء نعم لو ادعى سهماشاعا يكون استحقاق الربع مثلا واردا على ربع ذلك
 السهم أيضا فللمدعى عليه الرجوع ربع بدل الصلح هذا ما طهرلى قائله (قوله لدخول المذموم في المستحق)
 بالبناء للمجهول فيها قال في الدرر للعلم بأنه أخذ عرض مالم يملكه (قوله واستنفيد منه الخ) كذا ذكره شراح
 الهداية (قوله لان جهالة الساقط لا تنفي إلى المنازعة) لان المصالح عنه ساقط فهو مثل البراء عن المجهول
 فانه جائز عندنا ما اذا كان بخلاف عوض الصلح فانه لما كان مطلوب التسليم اشترط كونه معلوما لئلا يفتنى الى
 المنازعة (قوله لصحته) اى صحة الصلح (قوله لجهالة المذموم به) بيان لوجه عدم صحة الدعوى لان المذموم به
 اذا كن مجهول لا تصح الدعوى حتى لو برهن عليه لم يقبل (قوله مالم يدع اقراره به) اى فاذا ادعى اقرار
 المذموم عليه بذلك الحق للمجهول وبرهن على اقراره به يقبل اى ويجبر المقتضى على البيان كما نقله ط عن نوح (قوله
 بحصته) الاولى ذكره بعد قوله شئ منها لان الضمير راجع اليه ط (قوله لفوات سلامة المبدل) اى الشئ الذى
 استحق فانه لم يسلم للمصالح قال في الدرر لان الصلح على مائة وقع عن كل الدار فاذا استحق منها شئ تبين أن المذموم
 لا يملك ذلك القدر فردد بحسابه من العوض اه فافهم (قوله لم يرجع الخ) هذا ظاهر فيما اذا ورد الاستحقاق
 على سهم شائع أيضا كربعها ونصفها أما اذا استحق جزء معين منها كذراع مثلا من موضع كذا فالصلح عن دعوى
 ربعها يدخل فيه ربع ذلك الجزء المستحق تأمل (قوله وان بقي أقل) بأن ادعى الربع ولم يبق بعد الاستحقاق في
 يد المذموم عليه الا الثمن فيرجع بحصة الثمن المستحق ط (قوله فوجب الرجوع) اى بأصل المذموم وهو الدابر
 ط (قوله وفيهافروع آخر فلتنظر) منها استحقاق بعض المبيع وسأى ومنها مسائل آخر فقدمت في فصل
 الفضولى (قوله الا اذا البائع هاهنا ادعى الخ) اى فلا يرجع بالثمن لانه لو رجع على بائعه فهو أيضا يرجع عليه
 رازية لكن هذا ظاهر اذا اتحد الثمن فلوزاد له الرجوع بالزيادة كما قاله ط وكذا لو ادعى عليه اقراره بأنه
 اشتراه منى وهى حيلة لامن البائع غائلة الرد بالاستحقاق ويسأى أن يقر المشتري بأن بائعى قبل أن يبعه منى
 اشتراه منى فحينئذ لا يرجع بعد الاستحقاق لما قلنا أما لو قال لا يرجع بالثمن ان ظهر الاستحقاق فظهر كأن له
 الرجوع ولا يعمل ما قاله لان البراء لا يصح تعليقه بالشروط كفى الفتح (قوله وطفقا ذاك) اى شرع واسم
 الاشارة للمشتري (قوله آكامها) بمدة الهمة جمع التكة محركة التل (قوله تمامها) اى الخرابه وما بناه فيها
 (قوله مطلقا) لم يظهر لى المراد به تأمل (قوله بذالذى كان عليها انفق) متعلق بقوله راجعا للمنفرد فى
 المعطوف او المذكور فى المعطوف عليه ولو قدم هذا الشرط على الذى قبله لكان اظهر ويكون المراد بقوله
 مطلقا انه لا يرجع على المستحق بما أنفق ولا بالثمن أما على البائع فلا رجوع بما أنفق فقط ويرجع بالثمن كما صرح
 به في جامع الفصولين ثم المراد بما أنفق قيمة البناء ان كان بنى فيها أو اجرة التسوية ونحوها كما يظهر مما أتى ثم اعلم
 أما قد سنأه لا يرجع المشتري على البائع بالثمن اذا صار المبيع بحال لو كان غصبا للملك كالموقع الذوب وخاطه
 قصا فاستحق القيمة أو طوى البر فاستحق الدقيق وقد اختلفوا فيما لو غصب ارضا وبنى فيها أو غرس ما قبلته
 أكثر من قيمة الارض حل ملك الارض بقيمتها ام يؤمر بالقطع والذالى المالك أفتى المتقى او السعود بالثاني
 وعليه يظهر اطلاقهم هنا أما على القول الاول فتعقد المسألة بما اذا كان قيمة البناء أقل والا كان الاستحقاق
 واردا على ملك المشتري وهو الارض والبناء فلا رجوع له على البائع أصلا فتنبه لذلك (قوله به) اى بالمبيع
 او بالاستحقاق وهو متعلق بقوله قضى والضمير فى قوله فصالح عائد على من اشترى والذي ادعاه وهو المستحق
 مفعول صالح وصلحا مفعول مطلق وضمير له عائد على الذى (قوله يرجع الخ) اى لانه صار شاريا بالمبيع من
 المستحق وتمام الكلام على ذلك أوائل الباب (قوله لشري دارا) اى ولو كان الشراء فاسدا كما فى جامع
 الفصولين معللا بتحقيق الغرور فيه (قوله وبنى فيها) اى من ماله فلو بنى بنقضها لم يرجع بقيمتها كما هو ظاهر
 ولا بما أنفق كما يعلم مما أتى (قوله فاستحققت) اى الدار وحدها دون ما بناه فيها (قوله وقيمة البناء مبني) اى
 يقوم مبنيها فيرجع بقيمتها لا مقلوعا والمراد بالبناء ما يمكن نقضه وتسليمه كما أتى فلا يرجع بما أنفق من طين ونحوه
 ولا باجرة الباني ونحوه (قوله على البائع) ثم هذا البائع يرجع على بائعه بالثمن فقط لا بقيمة البناء عنده وعندهما
 يرجع بقيمة البناء ذخيرة (قوله اذا سلم النقض اليه) ظاهر انه يرجع بعدما كلفه المستحق الهدم فيهدمه
 والبائع غائب ثم سلم نقضه الى البائع وذكر فى الخاتمة عن طاهر الرواية انه لا يرجع عليه الا اذا سلمه البناء فأما

فهذه البائع ثم قال والاول أقرب الى النظر قلت وعزاه في الذخيرة الى عامة الكتب (قوله يوم تسليمه) متعلق بقيمة فلوس كان فيه وانهدم بعضه أو زادت قيمته يرجع عليه بقيمة البناء يوم التسليم كما بسطه في جامع الفصولين ونقلناه في آخر المراجعة عن الخانية (قوله بمائة الفين لا غير) وعند البعض له اسماء النقص والرجوع بنقصانه أيضا كما في الذخيرة (قوله كما لو استحققت بجميع بنائها) أي فانه يرجع بالثمن لا غير وهذه مسألة الخرابه السابقة (قوله لما تقرر الخ) قال في جامع الفصولين لأن الاستحقاق اذا ورد على ملك المشتري لا يوجب الرجوع على البائع والبناء ملك المشتري فلا يرجع به ولأنه لما استحق الكل لا يقدر المشتري أن يملك البناء الى البائع وقد مر أنه لا يرجع بقيمة بنائه ما لم يسلمه الى البائع اهـ (قوله لأن الحكم الخ) أي حكم القاضي بالاستحقاق يوجب الرجوع بقيمة أي بقيمة ما يمكن نقضه وتسليمه كما يأتي لا بالنفقة أي لا بما انفقه وهو هنا جرة الحفر والترميم بطين ونحوه مما لا يمكن نقضه وتسليمه وأفاد أنه لا فرق بين أن يستحق لجهة وقف أو ملك وعبارة الشارح آخر كتاب الوقف توهم خلافه وقد مرنا الكلام عليها هناك (قوله كما في مسألة الخرابه) أي المتقدمة في النظم وهذا انشبهه لقوله لا بالنفقة ان كان لم يبن في الخرابه وان كان يبن فيها فهو يشمل لقوله كما لو استحققت الخ (قوله حتى لو كتب في الصلح) أي صلح عقد البيع وهو تفرع على قوله لا بالنفقة (قوله فعل البائع) أي اذا ظهرت مستحقة ط (قوله يفسد البيع) لانه شرط فاسد لا يقتضيه العقد ولا يلائمه ط (قوله وطواها) أي بناها بحجر أو آجر (قوله لا بقيمة الحفر) كذا في جامع الفصولين والظاهر التعبير بنفقة الحفر لأن الحفر غير منقوم (قوله فلوس شرطاه) أي الرجوع بنفقة الحفر (قوله وبالجملة) أي وأقول قولنا ملتبس بالجملة أي مشقلا على جملة ما تقرر (قوله بقيمة ما يمكن نقضه وتسليمه) أي بعد أن يسلمه للبائع كما مر وهذا ان لم يكن عالما بأن البائع غاصب فلو علم لم يرجع لانه معتز لا مغرور برأيه ولو قال البائع بعثها بمبيدة وقال المشتري أنا بئتها فأرجع عليك فالقول للبائع لانه منكر حتى الرجوع ولو أخذ دارا بنفقة فبني ثم استحق منه رجوع على المشتري ببقية لا بقيمة بنائه لانه أخذها برأيه جامع الفصولين وفيه لو أضرب الزرع بالارض فلم يستحق أن يضمنه لك نقصان ولا يرجع المشتري على بائعه الا بالثمن (تنبيه) نظم في الحمية مسألة أخرى وعزاه لها شارحها سيدي عبد الغني النابلسي الى جامع الفتاوى وهي رجل اشترى كرمًا فقبضه وتصرف فيه ثلاث سنين ثم استحقه رجل وهرن وأخذ به قضاء القاضي ثم طلب الغلة التي انفقها المشتري هل يجوز رده ام لا الجواب فيه يوضع من الغلة مقدار ما أنفق في عمارة الكرم من قطع الكرم واصلاح الشواقي وبنين الجدران وحرمته وما فضل من ذلك يأخذه المستحق من المشتري اهـ وبه أفتى في الحامدية أيضا وعزاه الى جامع الفتاوى وقال وبالله أنفتى الشيخ خير الدين في فتاواه وأيضاً ابو السعود أفندي مفتي السلطنة نقلا عن التوفيق كما في صور المسائل من الاستحقاق ونقله الانقروى في فتاواه اهـ قلت وهذا مشكل لانه مثل قيمة الجص والطين فلا يرجع به على البائع ولا على المستحق لأن زوائد المغصوب متصلة أو منفصلة فضمن بالاستهلاك والغلة منهما ولعل وجهه انه اذا اقتطع من الغلة ما أنفق لم يكن رجوعاً من كل وجه لأن الغلة انما تمت وصحلت بانفاقه كما في الاتفاق على الدائيه كما يأتي لكن كان الاوفق الرجوع على البائع لانه غر المشتري في ضمن عقد البيع ولا يصنع للمستحق في ذلك فليأخذ (قوله في الفصل الخامس عشر) صوابه السادس عشر (قوله له رد الباقي) لعيب الشراكة (قوله ان لم يتغير الخ) لان ذلك مانع من الرد بالعيب (قوله ولو شري ارضين الخ) قال في جامع الفصولين استحق بعض المبيع فالو لم يميز لا بضرر كذا روى كرم وأرض وزوجي خف ومصر اعي باب وقت يتخير المشتري والا فلا كذا بين لان منفعة الدائيه تعلق بعضها ببعض ومنفعة الثوب لا تعلق بنفقة ثوب آخر اهـ وهذا اذا كان بعد القبض ولذا قال بعده ولو استحق بعض المبيع قبل قبضه بطل البيع في قدر المستحق ويخير المشتري في الباقي كما مر سواء اورث الاستحقاق عيباً في الباقي أو لا لتفرق الصفقة قبل التمام وكذا لو استحق بعد قبضه سواء استحق المقبوض أو غيره يتخير كما مر لما مر من التفرق ولو قبض كله فاستحق بعضه بطل البيع بقدره ثم لو اورث الاستحقاق عيباً في الباقي يتخير المشتري كما مر ولو لم يورث عيباً فيه كذا بين أو قنين استحق أحدهما أو كلي أو وزني استحق بعضه أو لا يضر ببعضه فالمشتري يأخذ الباقي بلا خيار اهـ وتقدم تمام الكلام على ذلك في خيار العيب (قوله لم يرجع بما انفق) أي لم يرجع المشتري على البائع قيمة وفيها أيضاً اشترى بالمداهزيل فلفها حتى سمته ثم استحققت لا يرجع

يوم تسليمه وان لم يسلم فبالثمن لا غير كما لو استحققت بجميع بنائها لما تقرر أن الاستحقاق متى ورد على ملك المشتري لا يوجب الرجوع على البائع بقيمة البناء مثلاً ولو حفر بئراً أو بنى بالوعة أو رمت من الدار شيئاً ثم استحققت لم يرجع بشيء على البائع لأن الحكم يوجب الرجوع بالقيمة لا بالنفقة كما في مسألة الخرابه حتى لو كتب في الصلح ما أنفق المشتري فيها من نفقة أو رمت فيها من مائة فعلى البائع يفسد البيع ولو حفر بئراً وطواها يرجع بقيمة الطين لا بقيمة الحفر فلوس شرطاه فسد وكذا لو حفر ساقية ان قطر عليها رجح بقيمة بناء القنطرة لا بنفقة حفر الساقية وبالجملة فاعا يرجع اذا بنى فيها أو غرس بقيمة ما يمكن نقضه وتسليمه الى البائع فلا يرجع بقيمة جص وطين وعماه في الفصل الخامس عشر من الفصولين وفيه شري كرمًا فاستحق نصفه له رد الباقي ان لم يتغير في يده ولم يأكل من ثمره ولو شري أرضين فاستحققت احداهما من قبل القبض خير المشتري وان بعده لزمه غير المستحق بحصته من الثمن بلا خيار ولو استحق العبد أو البقرة لم يرجع بما انفق

على البائع بما اتفق به وبالعرف اه وتقبل في الحامدية بعده عن القاعدية اشترى بقره وسمنها ثم استحققت فانه يرجع على بائعه بما زاد كما لو اشترى دارا وبني فيها ثم استحققت اه وهذا يناسب مسألة الكرم المارة آنفا لكن ينبغي أن يكون الرجوع على البائع كما قلنا وما ذكره في القنية من عدم الرجوع هنا ظاهر والفرق بين التسمين والبناء ظاهر مما مر فلذا منى عليه الشارح (قوله ولو استحق ثياب القن الخ) في جامع الفصولين شري أرضا فيها اشجار حتى دخلت بلادا فاستحققت الاشجار قبل لاحصة لها من الثمن كشوب قن وبردة جوارقان ما يدخل تحالاحصة له من الثمن وقيل الرواية انه يرجع بحصة الاشجار والفرق أنها مركبة في الارض فكانه استحق بعض الارض بخلاف الثياب فالسبعة هنا أقل ولما كان البائع أن يعطى غير خالو كانت ثياب مثله ثم قال أقول في الشجر وكل ما يدخل تعادلا استحق بعد القبض ينبغي أن يكون له حصة من الثمن اه قلت ويدل له ما نقل عن شرح الاسيحيابي الاوصاف لا قسط لها من الثمن الا اذا ورد عليها القبض والاوصاف ما يدخل في البيع بلاذ كركباء وشجر في أرض وأطراف في حيوان وجوده في الكيل والوزن وعن فتاوى رشيد الدين البناء وان كان تعادلا لم يذ كفي الشراء لكن اذا قبض يصير مقصودا وبصير له حصة من الثمن اه وفي الخاتمة وضع محمد رحمه الله تعالى أصلا كل شيء اذا بيعته وحده لا يجوز بيعه واذا بيعته مع غيره جاز فاذا استحق ذلك الشيء قبل القبض كان المشتري بالخيار ان شاء أخذ الباقي بجميع الثمن وان شاء تركه وكل شيء اذا بيعته وحده يجوز بيعه فاذا بيعته مع غيره فاستحق كان له حصة من الثمن اه قلت فصار الحاصل أن ما يدخل في البيع تعادلا استحق بعد القبض كان له حصة من الثمن فيرجع على البائع بحصته وان استحق قبل القبض فان كان لا يجوز بيعه وحده كالشرب فلا حصة له من الثمن فلا يرجع بشيء بل يخير بين الاخذ بكل الثمن والتركة وان جاز بيعه وحده كالشجر وثوب القن كان له حصة من الثمن فيرجع بها على البائع وهذا اذا لم يذ كفي البيع لما في جامع الفصولين اذا ذكر البناء والشجر ككنا مبيعين قصدا لا يتعاضدان قبل القبض يأخذ الارض بحصتها ولا خيار له ولو احترقا أو قلعهما ظالم قبل القبض يأخذ ما يبيع الثمن أو تركه ولا يأخذ بالحصة بخلاف الاستحقاق والهلاكل بعد القبض وهو على المشتري (قوله بلاعادة يئنه) اي على الاستحقاق وهذا اذا كان الرجوع عند القاضي الذي حكم بالاستحقاق وهو اذا كر ذلك فلو نسي أو كان عند غيره لا بد من الاعادة كما أفاده في جامع الفصولين (قوله لو أبرأ الاول من الثمن) اي بأن حكم القاضي بالاستحقاق وحكم للمشتري الاخير بالرجوع على الاول بالثمن ثم أبرأ عنه فلم يشتري الاول الرجوع على بائعه كما قدمه الشارح أوائل الباب عن جامع الفصولين ونقلنا قبله عن الذخيرة وجامع الفصولين انه لو أبرأ البائع عن الثمن قبل الاستحقاق فلا رجوع له بعد الاستحقاق لانه لا ثمن له على بائعه وكذا لا يرجع لبقية الباعة (قوله لكن في الفصولين ما يباح له) الذي في جامع الفصولين التفرقة بين الاستحقاق المبطل والتاقل كما تقدم في التمر أوّل الباب وهذا لا يخالف المنقول هنا عن أبي حنيفة وان كان مراده المخالفة في مسألة الابراء فلم ارفه مخالفة لما هنا أيضا بل فيه التفرقة بين ابراء المشتري البائع وبين ابراء البائع المشتري كما ذكرناه آنفا وقد مناه أول الباب (قوله لم يرجع المشتري بالمال على المعق) كذا في القنية والظاهر أن المراد بالمال ما كان من كسب العبد لا نانية انه ظهر بالاستحقاق أن المعق غاصب للعبد والغاصب يملك كسب العبد المغضوب أما لو كان المال للمولى مع العبد فاعتقه عليه ينبغي أن يثبت للمشتري الرجوع به على المعق تامل (قوله وأخذت بالشفعة) اي بقيمة العبد أو بعينه ان وصل الى الشفيع بجهة ط (قوله وبأخذ البائع الدار من الشفيع) اي ويرجع الشفيع بما دفع من قيمة العبد على البائع (قوله لبطالان البيع) علة لقوله بطلت الشفعة ط والتعليل بذلك مذكور في القنية وهو صريح في أن الاستحقاق في بيع المقايضة يظل البيع وفي جامع الفصولين استحقاق بدل المبيع بوجوب الرجوع بعين المبيع فأعما وبقيته هالكا وفيه أيضا اذا استحق أحد البدلين في المقايضة وطلب البدل الآخر يجب قيمة اليك لا قيمة المستحق لا تقاض البيع اه وفي حاشيته للغير الرمي هذا بدل باطلاقة على ما لو باع الما ايضا لغيره وسأله ثم استحق بدله من يد المقايض الثاني أن يرجع بعين المبيع على المشتري منه لا تقاض البيع ومن لرازمه رجوعه الى ملكه فاذا رجع عليه وأخذ منه يرجع هو بما دفع لبائعه من الثمن وتسمع دعوى مالك المبيع على المشتري بقيمة بائعه لدعواه الملك لنفسه فيقتصب خصما للمدعى وهي واقعة الحال في مقايضة بهم يهيم

ولو استحق ثياب القن أو برذعة الجار لم يرجع شيء وكل شيء يدخل في البيع تبعا لاحصة له من الثمن ولكن يصير المشتري فيه قنية ولو استحق من يد المشتري الاخير كن قضاء على جميع الباعة ولكل أن يرجع على بائعه بالثمن بلاعادة يئنه لكن لا يرجع قبل أن يرجع عليه المشتري عند أبي حنيفة ودل ابريوسف له أن يرجع قال ألا ترى أن المشتري الشئ لو أبرأ الاول من الثمن كان للاول الرجوع كما لو وجد العبد حر افل كل الرجوع قبله خاتمة لكن في الفصولين ما يباح له فتنه بحال أخذه منه ثم استحق العبد لم يرجع المشتري بالمال على المعق ولو شري دارا بعد وأخذت بالشفعة ثم استحق انعد بطلت الشفعة وبأخذ الساع الدار من الشفيع لبطالان البيع والله اعلم

وتقايضا وباع أحدهما ما في يده وسلم فاستحق من مشتريه ولم أرفها صريح النقل غير ما هنا لكن مجرد الاستحقاق لا يوجب نقض البيع وفسخه كما ترى به اه ملخصا ونظامه فيها (خاتمة) لم أر من ذكر ما إذا ورد الاستحقاق بعد هلاك المبيع كوت الداية مثلا وهي واقعة الفتوى وقد أجبت بأن المستحق لا يبدله من إقامة البيعة على قيمتها يوم الشراء فيضمن المشتري القيمة ويرجع على بائعه بالثمن لا بما ضمن لأن المشتري غاصب الغاصب وقد صرحوا في الغصب بأن المشتري من الغاصب اذا ضمن القيمة يرجع على بائعه بالثمن لأن رد القيمة كذا العين والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب السلم)

شروع فيما يشترط فيه قبض أحد العوضين أو قبضهما كالصرف وقدم السلم عليه لأنه بمنزلة المقر من الماركب وخص باسم السلم لتحقيق إيجاب التسليم شرعا فيما صدق عليه أعني تسليم رأس المال ونظامه في النهر (قوله وشرعا) معطوف على قوله لغة (قوله بيع أجل بعاجل) كذا عرفت في الفتح واعترض على ما في السراج والغناية من أنه أخذ عاجل بأجل بأنه غير صحيح لصدقه على البيع بمن مؤجل وفي غاية البيان أنه تعريف من التساخ وأجاب في البحر بأنه من باب القلب والاصل أخذ أجل بعاجل قلت وفيه أن القلب لا يسوغ لغير البلغاء لأجل نكتة بيانية كما صرحوا به ولا سيما في التعريف ويظهر لي الجواب بأنه ناظر إلى ابتداءه من جانب السلم إليه أي أخذ من عاجل وبؤيده كون السلم كالسلف مشعرا بالتقدم أو لا فالمناسب الابتداء بالعاجل وهو الثمن ثم رأيت في النهر عن الحواشي السعدية ما وافق ما قلنا حيث قال يجوز أن يسأل المراد أخذ من عاجل بأجل بتقرينة المعنى اللغوي إذا الاصل هو عدم التغيير الآن ثبت بدليل اه ويظهر لي أيضا أن الأولى في تعريفه أن يقال شراء أجل بعاجل لأن السلم اسم من الاسلام كما في التمهيد ولا ينبغي أن الاسلام صفة السلم فهو المنظور إليه أصالة ولذا سمى به رب السلم أي صاحبه فأناسب بناء التعريف على ما يشعر به اللفظ والمعنى وهو الشراء الذي هو المراد بالاسلام الصادر من رب السلم بخلاف البيع الصادر من المسلم إليه ومثله الاخذ لعدم اشعار اشتقاق اللفظ بهما (قوله وركنه ركن البيع) من الإيجاب والقبول (قوله حتى يعتقد الخ) وكذا يعتقد البيع والشراء باللفظ السلم ولم يحك في القضية فيه خلافا نهر (قوله ويصح فيما أمكن ضبط صفته) لأنه دين وهو لا يعرف الا بالوصف فاذا لم يمكن ضبطه به يكون مجعولا جهالة تنفي إلى المنازعة فلا يجوز كسائر الديون نهر (قوله ككيل وموزون) فلو أسلم في المكيل وزنا كما إذا أسلم في البر والشعير بالميزان فيه روايتان والمعتقد الجواز لوجود الضميمة وعلى هذا الخلاف لو أسلم في الموزون ككلا بحر (قوله فلم يجز فيها السلم) لكن إذا كان رأس المال دراهم أو دنانير أيضا كان العقد باطلا اتفاقا وإن كان غيرها كتوب في عشرة دراهم لا يصح سائلا اتفاقا وحل يعتقد بيعا في التوب بمن مؤجل قال أبو بكر الأعمش يعتقد وعيسى بن أبان لا وهو الأصح اه وهذا صحت في الهندية ويرجع في الفتح الأول وأقره في البحر واعترضه في النهر بما حوسا قاطنا كما أوضحته فيما علقته على البحر (قوله وعددي متقارب) الفاصل بين المتفاوت والمتقارب أن ما ضمن مستهلكا بالمثل فهو متقارب وبالضمة يكون متساوتا بحر عن المعراج (قوله كوز) أي جوز الشام بخلاف جوز الهند كما في البحر (قوله ويض) ظاهر الرواية أن يرض النعام من المتقارب وفي رواية الحسن عن الامام لا يجوز لتفاوت أحاده والوجه أن ينظر إلى الغرض في العرف فإن كان الغرض منه الأكل فقط كعرف أهل البوادي وجب العمل بالأول أو القسري لاختلاف سلاسل التبادل كما في مصر وغيرها وجب العمل بالرواية الأخرى ووجب مع ذكر العدد تعيين المقدار والوأن من قضاء البياض واهداره أو فادته في الفتح وأجازوه في الباذنجان والكمأة عددا وسئل في الفتح على باذنجان ديارهم وفي ديارنا ليس كذلك وعلى كاعده بقال خاص والالا يجوز اه وفي الجوهر لا يجوز السلم في الزرق إلا أن يشترط منه شرب معلوم الطول والعرض والجودة (قوله وفلس) الأولى وفلس لأنه مفرد لا اسم جنس قيل وفيه خلاف محمد لأنه بيع الفلس بالناسين الآن ظاهر الرواية عنه كتولهما وبيان الفرق في النهر وغيره (قوله بكسر الباء) أي المارحدة وقد تحذف فصير كمل كما في النصاب وهو الطوب الخ نهر (قوله وأجز) بفتح الجيم وتشديد الراء مع المد أشهر من التخفيف وهو اللين إذا طبخ

(باب السلم)

(هو) لغة كالسلف وزنا ومعنى
وشرعا (بيع أجل) وهو السلم فيه
(بعاجل) وهو رأس المال (وركه
ركن البيع) حتى يعتقد بلفظ بيع
في الأصح (ويسمى صاحب الدراهم
رب السلم والمسلم) بكسر اللام
(و) يسمى (الآخر السلم إليه
والخطة مثلا المسلم فيه) والثمن
رأس المال (وحكمه ثبوت المالك
للمسلم إليه ورب السلم في الثمن
والمسلم فيه) فيه اف ونشر
مرتب (ويصح فيما أمكن ضبط
صفته) كجودته وورادته (ومعرفة
قدره ككيل وموزون) خرج
بقوله (مثن) الدراهم والدنانير
لأنها أثمان فلم يجز فيها السلم خلافا
لمالك (وعددي متقارب كوز
ويض وفلس) وكثري ومشمش
وتين (ولين) بكسر الباء (وأجز

مصباح (قوله بلبن) كمنبر قالب الطين قاموس فهو بفتح الباء وما في البحر عن الصحاح من انه بكسر الباء
فيوسق قلم فانه لم يوجد في الصحاح بل الذي فيه اللبن قالب اللبن والمليخ الحلب (قوله بين صفته ومكان ضربه
خلاصة) فيه نظر فان عبارة الخلاصة ولا بأس في السلم في اللبن والآجر اذا بين اللبن والمكان وذ كرعددا
معلوما والمكان قال بعضهم مكان الايقاع وهذا قول أبي حنيفة وقال بعضهم المكان الذي يضرب فيه اللبن اه
اي لاختلاف الارض رخاوة وصلابة وقربا وبعدا ولا يخفى أن اللبن اذا كان معينا لا يحتاج الى بيان صفته
بجلاف ما اذا كان غير معين فلا بد من كونه معلوما ويعلم كافي الجوهره بذ كرطوله وعرضه وسنجه (قوله
وذري - كتب الخ) وكل بسط والحصر والبوارى كافي الفتح وأراد بالثوب غير المخطط قال في الفتح ولا في الجلود
عددا وكذا الاخشاب والجوالقات والقراء والسياب المخططة والخفاف والقلانس الآن يذ كر العدد لقصد
التعدي في المسلم فيه ضبط الكممة ثم يذ كر ما يقع به الضبط كأن يذ كر في الجلود مقدارا من الطول والعرض بعد
النوع بجلود البقر والغنم الخ (قوله بين قدره) اي كونه كذا كذا ذراعا فتح وظاهره أن الضمير للثوب لا للذراع
وفي البرازية ان أطلق الذراع فله الوسط وفي الذخيرة اختلفوا في قول محمد له ذراع وسط فقل المراد به المصدر
أي فعل الذرع فلا بد لكل المد ولا يري كل الارحاء وقيل الالة والصحيح انه يحمل عليهما (قوله كظن) فيه أن
هذا جنس والصفة كاصفر ومركب منهما كالمخمس ط عن المنخ وفسر الصفة في الدرر بالرقعة والغلط لكنه
لا يناسب المتى (قوله فان الدياج) هو ثوب سداه ولحمته ابرسم بكسر الدال اصوب من فتحها مصباح
وهو نوع من الحرير (قوله والحرير الخ) قال في الفتح هذا في عرفهم وعرفنا ثياب الحرير أيضا وهي المسماة
بالكمياء كلما نقلت زادت القيمة فالخاص ان لا بد من ذكر الوزن سواء كانت القيمة تزيد بالثقل أو بالخفة اه
(قوله فلا بد من بيانه مع الذرع) هو الصحيح كافي الظهيرية ولو ذكر الوزن بدون الذرع يجوز وقيد خواهر زاده
بما اذا لم يكن لكل ذراع غنما فان بينه جاز كذا في التارخانية نهر (قوله ما تفاوت مائته) اي مائة أفراد
(قوله بلا مير) اي بلا ضابط غير مجرد العدد كطول وغاط ونحو ذلك فتح (قوله وما جاز عتد اجاز كيلا ووزنا)
وما يقع من التخلل في الكيل بين كل نحو يرضين معتقدا لرضي رب السلم بذلك حيث اوقع العقد على مقدار ما يملأ
هذا الصكيل مع تخلله وانما يمنع ذلك في أموال الربا اذا قبلت بجنسها والمعدود ليس منها وانما كان
باصطلاحهم فلا يصير بذلك ميلا مطلقا ليكون ربوا واذا أجزناه كيلا فوزنا أولى فتح وكذا ما جاز كيلا جاز
وزنا وبالعكس على المعتقد لوجود الضبط كما قد مناه عن البحر اي وان لم يجز فيه عرف كما قد مناه في الربا قيل قوله
والعبرانيين الربوي (قوله ويصح في سمل مليخ) في المغرب سمل مليخ ومناوح وهو القديد الذي فيه الملح (قوله
ومالح لغة رديئة) كذا في المصباح وذكر أن قولهم ماء مالح لغة حجازية واستشهد لها وأطال (قوله
وفي طري - حين يوجد) فان كان ينقطع في بعض السنة كما قيل انه ينقطع في الشتاء في بعض البلاد أي لا يجباد
الماء فلا ينقطع في الشتاء ولو أسلم في الصيف وجب أن يكون الاجل لا يبلغ الشتاء هذا معنى قول محمد لا خير
في السمل الطري الا في حينه يعني أن يكون السلم مع شروطه في حينه كذا ينقطع بعد العقد والحاول وان كان
في بلد لا ينقطع جازم لظهورنا لاعداد الما ذكرنا من التفاوت في آحاده فتح أما المالح فانه يتدخروا في الاسواق
فلا ينقطع حتى لو كان ينقطع في بعض الاحيان لا يجوز فيه كما أفاده ط ولا يخفى أن هذا في بلاد يوجد فيها أما
في مثل بلادنا فلا يصح لانه لا يباع في الاسواق الا نادرا (قوله جاز وزنا وكلا) اي بعد بيان النوع لقطع المازعة
ط (قوله وفي الكبار) اي وزنا ولا يجوز كيلا رواية واحدة أفاده ابو السعود ط (قوله روايتان) واختار
الجواز وهو قولهما لان السمن والهزال غير معتبر فيه عادة وقيل الخلاف في لحم الكار منه كذا في الاختصار
وفي الفتح وعن أبي حنيفة في الكبار التي تقطع كما تقطع اللحم لا يجوز السلم في لحمها اعتبارا بالسلم في اللحم اه (قوله
لا في حيوان ما) اي دابة كان أو رقيقا ويدخل فيه جميع أجناسه حتى الحمام والقمرى واله صافير هو المنصوص
عن محمد انه لا ينحصر من عموم السمل نهر قال في البحر لكن في الفتح ان شرطت حياته اي السمل فلنا
أن نمنع صحتة اه وأقر في النهر والمنخ (قوله خلافا للشافعي) ومعه مالك وأجد وأطال في الفتح في ترجيح
أدلة المذهب المنقولة والمعقولة ثم ضعف المعقولة وحط كلامه على أن المعتبر انتهى الوارد في السنة كما قاله محمد
أي فهو تعبدى (قوله وأكارع) جمع كراع وهو ما دون الركبة في الدواب فتح (قوله وجاز وزنا في روايته) 3

بلبن معين بين صفته ومكان ضربه
خلاصة (وذري - كتب بين قدره)
طولا وعرضا (وصفته) كظن
وكان ومركب منهما (وصنعت)
كعمل الشام أو مصر أو زبد أو عرو
(ورقه) أو غطه (ووزنه ان يبع
به) فان الدياج كلما ثقل وزنه زادت
قيمتها والحرير كلما خف وزنه زادت
قيمتها فلا بد من بيانه مع الذرع
(لا يصح في عددى - متفاوت)
هو ما تفاوت مائته (كبطيخ
وقرع) ودر ورمات فلم يجز
عددا بلا مير وما جاز عتدا جاز
كيلا ووزنا نهر (ويصح في سمل
مليخ) ومالح لغة رديئة (و في
طري - حين يوجد وزنا وصربا)
اي نوعا قبلهما (لا عددا)
للتفاوت (ولو صغار اجاز وزنا
وكلا) وفي الكبار روايتان
مجتبى (لا في حيوان) ما خلافا
للشافعي (واطرافه) كروث
واكرع خلافا لمالك وجاز وزنا
في رواية

٨ قوله وفيه والقت الفضة الخ هكذا
يخطه والذي في المصباح في باب
القاف والناء مانصه القت الفضة
اذا بيعت الخ ما قاله وذكر في باب
الفاء والصاد وما مثلهما مانصه
٨ والفضة بكسر الفاء من الرطبة
قبل أن تجف فاذا جفت زال عنها
اسم الفضة وسُميت القت والجف
فصافض اه قلعه سقط من قلم
المؤلف الفاء والصاد الاخرين
وليحذر اه محطه

(و) لافي (حطب بالحزم ورطبة

بالحزم اذا اضبط بما لا يؤدي الى

زراع) وجاز وزنا فتح (وجوهر

وخز الاصغار اولو باع وزنا) لانه

انما يعلم به (ومنقطع) لا يرجد

في الاسواق من وقت العقد الى

وقت الاستحقاق ولو انقطع في اقليم

دون آخر لم يجز في المنقطع ولو انقطع

بعد الاستحقاق خرب السلم بين

انتظار وجوده والفسخ وأخذ

٢ رأس ماله (ولحم ولومنزوع عظم)

وجوزاه اذا بين وصفه وموضعه

لانه موزون معلوم وبه قالت الامة

الثلاثة وعليه الفتوى بحر

وشرح جمع لكن في القهستاني

انه يصح في المتزوع بلا خلاف انما

الخلاف في غير المتزوع فتنبه لكن

صرح غيره بالروايتين قدبر ولو

حكم بجوازه صح اتفاقا بزاوية

وفي العيني انه قبيح عنده مثلي

عندهما (و) لا (بكمال وذراع

مجهول) قيد فيها وجوزة الثاني

في الماء قربا بالتعامل فتح

٢ مطل

هل اللحم قبيح أو مثلي

السراج لو أسلم فيه وزنا اختلفوا فيه نهر واختار هذه الرواية في الفتح حيث قال وعندى لا بأس بالسلم في
الرؤس والا كارع وزنا بعد ذكر النوع وباقي الشروط فانها من جنس واحد وحينئذ لا تتفاوت تفاوتا فاحشا اه
وأقر في النهر (قوله بالحزم) بضم الحاء وفتح الراء جمع حزمة في القاموس حزمة يحزمه شدة والحزمة بالضم
ما حزم (قوله ورطبة) هي الفضة خاصة قيل أن تجف والجف رطاب مثل كلبة وكلاب والطب وزان قتل المرعى
الاخضر من يقول الربيع وبعضهم يقول الرطبة وزان غرفة اخلاء وهو الغض من الكلاء مصباح (قوله
بالحزم) جمع حزمة مثل غرف وغرف وهي القبضة من القت وتجوده أو الحزمة مصباح وفيه والقت الفضة
اذا بيعت (قوله الا اذا ضبط الخ) بأن بين الحبل الذي يشده الحطب والرطبة وبين طوله وضبط ذلك بحيث
لا يؤدي الى انزع زيلعي (قوله وجاز وزنا) اي في الكل فتح قال وفي ديارنا تعارفوا في نوع من الحطب
الوزن فيجوز الاسلام فيه وزنا وهو اضبط وأطيب (قوله وجوهر) كالباقوت والجنس والنيروزج نهر
(قوله وخز) بالتحريك الذي ينظم وخزنان الملك جواهرناجه وكان اذا ملكا ما زيدا في تاجه خزة اعلم
عدد سمي ملكه قاله الجوهرى وذلك كالعقبن والبلور لتفاوت أحادها تفاوتا فاحشا وكذلك لا يجوز في الا
الكبار نهر (قوله من وقت العقد الى وقت الاستحقاق) دوام الانقطاع ليس شرطا حتى لو كان منقطعاً عند
العقد موجوداً اعتد الحبل أو بالعكس أو منقطعاً فيما بين ذلك لا يجوز وحدة الانقطاع أن لا يوجد في الاسواق
وان كان في البيوت كذا في التبيين شربلاية ومثله في الفتح والبحر والنهر وعبرة الهداية ولا يجوز السلم
حتى يكون السلم فيه موجوداً من حين العقد الى حين الحبل وسيد كره الشارح فأوهمه كلامه هنا كالدرر غير
مراد (قوله لم يجز في المنقطع) اي المنقطع فيه لانه لا يمكن احضاره الاشقة عظيمة فيجوز عن التسليم بحر
(قوله بعد الاستحقاق) اي قبل أن يوفى السلم فيه بحر (قوله ولحم) في الهداية ولا يخفى السلم في اللحم
قال في الفتح وهذه العبارة تأكيد في نفي الجواز وتماهيه (قوله ولومنزوع عظم) هو الاصع هداية
وهو رواية ابن شجاع عن الامام وفي رواية الحسن عنه جواز منزوع العظم كما في الفتح (قوله وجوزاه اذا بين
وصفه وموضعه) في البحر وقال لا يجوز اذا بين جنسه ونوعه وسنه وصفته وموضعه وقدره كشاة خصي حتى
سمن من الخب أو الفخذ ما نرطل اه ولعل الشارح أراد بالوصف جميع ما ذكر (قوله وعليه الفتوى
بحر) نقل ذلك في البحر والفتح عن الحقائق والعيون (قوله لكن في القهستاني الخ) استدر العلى المتن
فافهم (قوله بالروايتين) اي رواية الحسن ورواية ابن شجاع وهي الاصح فخاف في القهستاني مبنى على
خلاف الاصح (قوله وفي العيني الخ) في البحر عن الظهيرية واقرض اللحم عندهما يجوز كالم وعنه روايتان
وهو مضمون بالقيمة في ثمان العدوان لم يطلبوا اجاءاً ولولياً فكذلك هو الصحيح اه وذكر في الفتح عن
الجامع الكبير والمتنى أن اللحم مضمون بالقيمة واختيار الاسبيجاني ضمائه بالمثل وهو الوجه لان جريان ربا
الفصل فيه قاطع بأنه مثلي في فرق بين الضمان والسلم بأن المعادلة في الضمان منصوص عليها وتماهيا بالمثل لانه
مثل صورة ومعنى والقيمة مثل معنى فقط وتماهيا الكلام فيه (قوله ولا بكمال وذراع مجهول) اي لم يدر قدره
كما في الكز والواو بمعنى أو أي لا يجوز السلم بكمال معين أو بذراع معين لا يعرف قدره لانه يحتمل أن يضيع
فيؤدي الى النزاع بخلاف البيع به حالاً حيث يجوز لأن التسليم به يجب في المال فلا يهون فوته وفي السلم يآخر
التسليم فيضاف فوته زيلعي زاد في الهداية ولا بد أن يكون الميكال مما لا يتقبض ولا ينسبط كالنصاع مثلاً
وان كان مما ينكس بالكبس كالزئيل والجراب لا يجوز الا في قرب الماء للتعامل فيه كذا عن أبي يوسف اد
واعترضه الزيلعي بأن هذا التفصيل انما يستقيم في البيع حالاً حيث يجوز بآنا لا يعرف قدره بشرط
أن لا ينكس ولا ينسبط ويصدق فيه استثناء قرب الماء ولا يستقيم في السلم لانه ان كان لا يعرف قدره لا يجوز
السلم به مطلقاً وان عرف قدره فالسلم به لبيان القدر لا لتعيينه فكيف يأتي فيه الفرق بين المنكس وغيره اه
وأجاب في النهر بأنه اذا أسلم بمقدار هذا الوعاء بتراً وتعرف أنه دية مثلاً جاز غير أنه اذا كان يتقبض وينسبط
لا يجوز لانه يؤدي الى النزاع وتسلم في الكبس وعدمه لانه عند بقاء عينه يتعين وقول الزيلعي لتعيينه
ممنوع نعم هلاكه بعد العلم بمقداره لا يفسد العقد اه قلت ولا يخفى مانصه لان الوعاء اذا تحقق معرفة قدره
لا يتعين قطعاً والفسد العقد بعد هلاكه ولا نزاع بعد معرفة قدره لا مكان العدول الى ما عرف من مقداره

فيما به لا تنازع كما اذا اختلف لان السلام فيما عرف قدره ويظهر الى الجواب عن الهندية بأن قوله ولا بد الخ
 بيان لما يعرف قدره لا شرط زائد عليه ويكون المراد أنه اذا كان مما يقتض ويكتسب بالكس لا يقتدر بمقدار معين
 تداون لا تقتضي والكس فيؤدي الى النزاع ولذا لم يميز البيع فيه حالا فكلام الزملي - واراد على ما يتبادر من
 كلام الهندية من أنه شرط زائد على معرفة التدر وعلى ما قلنا فلا فاعتم هذا التحرير (قوله الا اذا كانت
 النسبة للثمة الخ) كان الاولى اسقاط قوله للثمة واذا كان يقول للثمة أو يتر الى خضلة أو قرية تأمل قال في الفتح
 ولو كانت نسبة الثمة الى قرية معينة لبيان المنفعة لا لتعيين الخارج من أرضها بعينه كخضرا في بخارى
 والساجي وهي قرية خطتها جيدة بفرغانة لا بأس به ولأنه لا يراد خصوص الثابت هناك بل الاقليم ولا يتوهم
 انقطاع طعام اقليم بكمله فالسليم فيه وفي طعام العراق والشام سواء وكذا في ديار مصر في فتح الصعيد وفي
 انخلاصة والمجتبي وغيره لو سلم في حنطة بخارى وسمرقند أو اسيجاب لا يجوز لتوهم انقطاعه ولو سلم في حنطة
 هراة لا يجوز أو في ثوب هراة رد كشرط السلم يجوز لأن حنطتها يتوهم انقطاعها اذا الاضافة لتخصيص البقعة
 بخلاف اضافة الثوب لانها لبيان الجنس والنوع لا لتخصيص المكان فلو أتى المسلم اليه شرب نبي في غير ولاية
 هراة من جنس الهروي - يعني من صفته ومؤنه اجبر برب السلم على قبوله فقله رأن المانع والمقتضى العرف فان
 تعورف كون النسبة لبيان الصفة فقط جاز ولا فلا اه ملخصا قلت ويظهر من هذا أن النسبة الى بلدة
 معينة كبخارى وسمرقند مثل النسبة الى قرية معينة فلا يصح الا اذا اراد بها الاقليم كالشام والعراق مثلا وعلى
 هذا فلو قال دمشق لا يصح لانه لا يراد بدمشق الاقليم ولكن هل المراد بخارى وسمرقند دمشق خصوص
 البلدة أو هي وما يشمل قراها النسوية اليها فان كان المراد الاول فعدم الجواز ظاهرا وان كان الثاني فلا وجه
 لانها ليست اقلما ولكن لا يصح قول الشارح كتصريح مرجي أو بلدي فان القمع المرجي نسبة الى المرح وهو كورة
 شرقى - دمشق تشتمل على قرى عديدة مثل حوران وهي كورة قلى - دمشق وقرائها اكثر وتقعها اجود من باقي
 كور دمشق والبلدي في عرفنا غير الحوراني - ولا شك أن ذلك كله ليس باقليم فان الاقليم واحد اقاليم الدنيا
 السبعة كما في الشاموس وفي المصاح يقال الدنيا سبعة اقاليم وقد يقال ليس مرادهم خصوص الاقليم
 المنقطع بل ما يشمل القطر والكورة فانه لا يتوهم انقطاع طعام ذلك بكمله فيصح اذا قال حورانية وامرجية
 وبه يصح كلام الشارح تأمل (قوله فالمانع الخ) تقدم آتيا يانه فيما لو سلم في حنطة هراة أو ثوب هراة
 (قوله الى وقت المحل) بفتح فكسر مصدر ميمي - بمعنى الحلول (قوله لانه لا يدرى الخ) هذا التعليل مخالف
 للتعليل المار عن التبع وعزاء الى شرح الطحاوي - قال في النهر وهو اولى لان مقتضى هذا أنه لو عين جديدا اقليم
 بكديدة من الصعيد مثلا أن يصح اذ لا يتوهم عدم طلوع شيء فيه أصلا اه يعني وهذا المقتضى غير مراد لما فانه
 لشرط المار (قوله قلت الخ) القول والتقسيد الذي بعده لصاحب البحر (قوله اى شروط محتمة) أشار
 الى أن الاضافة في شرطه الجنس فيصدق على الواحد والاكثر (قوله التي تدعى العقد) أفاد أن له شروطا
 أخر سكت عنها المصنف لانها لا يشترط ذكرها فيه بل وجودها نهر وذلك كتعبير رأس المال ونقده وعدم
 الخبار وعدم علقى الربا لكن ذكر المصنف من الشروط قبض رأس المال قبل الافتراق مع أنه ليس مما يشترط
 ذكره في العقد (قوله سبعة) اى اجمالا والا فلا أربعة الاول منها يشترط في كل من رأس المال والمسلم فيه
 ففي ثمانية بالنقصيل بحر وسيأتى وفيه عن المعراج انما يشترط بيان النوع في رأس المال اذا كان في البلد
 فتدو مختلفة والا فلا وفيه عن الخلاصة لا يشترط بيان النوع فيما لا نوع له (قوله كبر أو تمر) ومن قال
 كصعيدية او بحرية فتدوهم وانما هو من بيان النوع كما في البحر (قوله كسبي) هو ما يسقى سجاى بالماء
 الجارى (قوله ويعلى) هو ما سقى السماء قاموس (قوله لا يتقبض ولا ينسبط) كالصاع مثلا بخلاف
 الجراب والزبيل (قوله وأجل) فان أسلم الحالا ثم ادخل الاجل قبل الافتراق وقبل استهلاك رأس المال
 جاز اه ط عن الجوهرة (قوله في السلم) احتراز عن خيار الشرط ولا حاجة اليه (قوله به يبقى) وقبل ثلاثة
 ايام وقيل اكثر من نصف يوم وقيل ينظر الى العرف في تأجيل مثله والاول اى ما في المتن اصح وبه يبقى زيلعي
 وهو المعتقد بحر وهو المذهب نهر (قوله ولذا شرط الخ) اى لكونه يؤخذ من تركته حالا شرط الخ وتحاصل
 بيان فائدة اشتراطهم عدم انقضاءه فيما بين العقد والمحل - وذلك فيما لو مات المسلم اليه وقوله لتدوم الخ - اه - نقوله

(وبر قرية) يعنيها (وغير خلة)
 معينة الا اذا كانت نسبة للثمة
 أو خلة أو قرية (بيان النسبة)
 لا لتعيين الخارج كتصريح مرجي أو
 بلدي - ببارنا فالمانع والمقتضى
 العرف فتح (د) لا (في خلة)
 حديثة قبل حدوثها لانها منقطعة
 في الحال وكونها موجودة وقت
 العقد الى وقت المحل شرط فتح
 وفي الجوهرة سلم في حنطة جديدة
 او في ذرة حديثة لم يجز لانه لا يدرى
 أ يكون في تلك السنة شيء أم لا قلت
 وعليه فليكتب في وثيقة السلم من
 قوله جديدا عامه مفسده اى قبل
 وجود الجديد أما بعده فيصح كما
 لا ينبغي (وشرطه) اى شروط محتمة
 التي تدعى العقد سبعة (بيان
 جنس) كبر أو تمر (و) بيان (نوع)
 كسبي أو يعلى (وصفة) بجيد
 أو ردى (وقدر) ككذا
 كذا لا يتقبض ولا ينسبط (وأجل
 وأقله) في السلم (شهر) به يبقى
 وفي الحواى لا بأس بالسلم في نوع
 واحد على أن يكون حلول بعضه
 في وقت وبعضه في وقت آخر
 (ويطل) الاجل (بموت المسلم)
 اليه لا بموت رب السلم فيؤخذ
 المسلم فيه (من تركه حالا) لبيان
 الاجل بموت المدين لا الدائن
 ولذا شرط دوام وبقائه لتدوم
 التدر على تسليمه بموته

اشتراط وقوله بموته الباء للسببية متعلقة بتسليمه والموت في الحقيقة ليس سببا للتسليم بل للخلول الذي هو سبب التسليم في سبب السبب (قوله ان تعلق العقد بمتداره) بأن تنقسم أجزاء المسلم فيه على أجزائه فتح أي بأن يقابل النصف بالنصف والرابع بالرابع وهكذا وذلك انما يكون في الثمن المثلّي (قوله واكتفيا بالاشارة اخ) فلو قال استلمت اليك هذه الدراهم في كثر بتر ولم يدور وزن الدراهم أو قال استلمت اليك هذا الثمن في كذا مناسن الزعفران ولم يدور قدر البز لا يصح عنده وعندهما يصح وأجمعوا على أن رأس المال اذا كان ثوبا أو حيوانا يصير معلوما بالاشارة درر (قوله كما في مذروع وحيوان) لأن الذرع وصف في المذروع والمبيع لا يقابل الأوصاف فلا يتعلق العقد على قدره ولهذا لو نقص ذراعا أو تلف بعض أعضاء الحيوان لا ينقص من المسلم فيه شيء بل المسلم اليه بالخيار ان شاء رضى به بكل المسلم فيه وان شاء فسح لفوات الوصف المرغوب وتغامه في الفتح (قوله قلنا الخ) هو جواب عن قولهما بأنه لا يلزم بيان قدر رأس المال ولو في مكيل ونحوه بل تكفي الاشارة اليه لأن المقصود حصول التسليم بلا منازعة (قوله فيحتاج الى رد رأس المال) أي فاذا كان غير معلوم القدر أدى الى المنازعة (قوله ولا يستبدل الخ) أي لا يتيسر له ذلك في المجلس وربما يكون الزئوف أكثر من النصف فاذا رده واستبدل بهما في المجلس يفسد السلم لانه لا يجوز الاستبدال في أكثر من النصف عنده خلافا لهما كما في الفتح (قوله في مجلس الرد) كذا في الفتح وفي بعض النسخ في مجلس العقد والصواب الأول (تنبيه) من فروع المسألة ما لو أسلم في جنسين كأن يدرهم في كثر حنطة وكثر شعير بلا بيان حصة واحد منهما من رأس المال لم يصح فيه ما لا انقسامه عليهما بالقيمة وهي تعرف بالخزركذا لو أسلم جنسين كدراهم ودنانير في كثر حنطة وبين قدر أحدهما فقط لطلان العقد في حصة ما لم يعلم قدره فيبطل في الآخر أيضا لاتحاد الصفة بجر وغيره (قوله للمسلم فيه) احتراز عن رأس المال فانه يتعين مكان العقد لا يفائه اتصافا بجر (قوله فيما له حمل) بفتح الحاء أي نقل يحتاج في حمله الى ظهور وأجرة جمال نهر (قوله ومثله الثمن والجرة والتسعة) بأن اشترى أو استأجر دارا بمكيل أو موزون موصوف في الذمة أو اقتسمهاها وأخذ أحدهما أكثر من نصيبه والتزم بمقابله الزائد بمكيل أو موزون كذلك الى أجل فعنده يشترط بيان مكان الايفاء وهو الصحيح وعندهما لا يشترط نهر (قوله وعينا مكان العقد) أي ان امكن التسليم فيه بخلاف ما اذا كان في مركب أو جبل فيجب في أقرب الاماكن التي يمكن فيها بجر وفتح واختار قول الامام كما في الدر المنثور عن الفهستاني (قوله كبيع الخ) أي لو باع حنطة أو استقرضها أو ائتمنها أو غصبها فانه يتعين مكان التسليم المبيع والقرض وبدل المثلث وعين المغصوب (قوله واجبة التسليم في الحال) فان تسلمها يستحق بنفس الالتزام فيعين موضعه بجر بخلاف الأول أي السلم فانه غير واجب في الحال فلا يتعين مكانه فيفضي الى المنازعة لا زقيم الاشياء تختلف باختلاف الاماكن فلا بد من البيان وتغامه في الفتح (قوله فكل محلا تمساؤه فيه) قيل هذا اذا لم تبلغ نواحيه فرسخا فان بلغت فلا بد من بيان ناحية منه فتح وبجر وجرمه في النهر (قوله وفيها قبله) أي في البرازية قبل ما ذكر (قوله بعد الايفاء) قيد به لانه لو شرط الايفاء فقط أو الحال فقط أو الايفاء بعد الحال جاز ولو شرط الايفاء بعد الايفاء كشرط أن يوفيه في محله كذا ثم يوفيه في منزله لم يجز على قول العامة كما في البحر (قوله الاجارة) أي التي تضمنها شرط الحال بعد الايفاء والتجارة أي الشراء المقصود بالعقد وهذا بدل من الصفتين بدل مفصل من مجمل (قوله وما لا حمل له الخ) هو الذي لا يحتاج في حمله الى ظهور وأجرة جمال وقيل هو الذي لو أمر انسانا بمحملة الى مجلس القضاء حمله بجانا وقيل ما يمكن رفعه بيد واحدة اه ح عن النهر (قوله كسك وكافور) يعني التليل منه والافتد يسلم في أناسن من الزعفران كثيرة تبلغ أجالا فتح وأراد بالتليل ما لا يحتاج الى ظهور وأجرة جمال فانهم (قوله وصحح ابن كمال مكان العقد) نقل تصحيحه عن المحيط السرخسي وكذا نقله عنه في البحر وجرمه في الفتح لكن المتن على الأول وصححه في الهداية والمثلّي (قوله فيما ذكر) أي فيما لا حمل له ولا مؤنة (قوله لانه يفيد سقوط خطر الطريق) هذا التعليل مذكور في الفتح أيضا تبعا للهداية ومعناه انه اذا عين المكان وأوفاه في مكان آخر يلزم المسلم اليه نقله الى المكان المعين فاذا هلك في الطريق بئس ملك عليه فيكون رب السلم قد سقط عنه خطر الطريق بذلك بخلاف ما اذا لم يتعين فانه اذا نقل بعد الايفاء الى المكان المعين يكون هلاكا على رب السلم (قوله وبقي من الشروط) انما غير التعبير لان هذه

(و) بيان (قدر رأس المال) ان تعلق العقد بمتداره كما (في مكيل وموزون وعددي غير متفاوت) واكتفيا بالاشارة كما في مذروع وحيوان قلنا ربما لا يقدر على تحصيل المسلم فيه فيحتاج الى رد رأس المال ابن كمال وقد ينقص بعضه ثم يجد باقيه معيبا فترده ولا يستبدل به رب السلم في مجلس الرد فينفسخ العقد في المردود ويبقى في غيره فلزم جهالة المسلم فيه فيما بقي ابن ملك فوجب بيانه (و) السابع بيان (مكان الايفاء) للمسلم فيه (فما له حمل) ومؤنة ومثله الثمن والجرة والقيمة وعينا مكان العقد وبه قالت الثلاثة كبيع وقرض واتلاف وغصب قلنا شاهد واجبة التسليم في الحال بخلاف الأول (شرط الايفاء في مدينة فكل محلا تمساؤه فيه) أي في الايفاء (حتى لو أوفاه في محله منهارى) وليس له أن يطالبه في محله أخرى برأية وفيها قبله شرط حمله الى منزله بعد الايفاء في المكان المشروط لم يصح لاجتماع الصفتين الاجارة والتجارة (وما لا حمل له كسك وكافور وصغار لو لا يشترط فيه بيان مكان الايفاء) اتفاقا (ويوفيه حيث شاء) في الاصح وصحح ابن كمال مكان العقد (ولو عين) فيما ذكر (مكانا من في الاصح) فتح لانه يفيد سقوط خطر الطريق (و) بقي من الشروط

الشروط الاتية ليست مما يشترط ذكرها في العقد بل وجودها ط (قوله قبض رأس المال) فلو انتقض القبض بطل السلم كالأمر كان عينا فوجده معيبا أو مستحقا ولم يرض بالعيب أو لم يميز المستحق أو دينا فاستحق ولم يميزه واستبدل بعد المجلس فلو قبله صح أو وجده زيوفا أو بهرجة ورد حابدا بعد الافتراق سواء استبدلها في مجلس الرذ أو لا فلو قبله واستبدلها في المجلس أو رضى بها ولو بعد الافتراق صح والكثير كالكل وفي تحديد روايات ما زاد على الثلث أو ما زاد على النصف وإن وجده مستوقا أو رصا صافا أن استبدلها في المجلس صح وإن بعد الافتراق بطل وإن رضى بها لأنها غير جنس حقه بجزء من جنسها (قوله ولو عينا) هو جواب الاستحسان وفي الواقعات يباع عبدا بثوب موصوف إلى أجل جاز لو جود شرط السلم فلو افتراق قبل قبض العبد لا يبطل لأنه يصبر سلبا في حق الثوب يعاقب في حق العبد ويجوز أن يعتبر في عقد واحد حكم عقدين كالهبة بشرط العوض وكما في قول المولى أن أدبت إلى ألفا فأنت حر اه نهر قلت والنظر أن هذا مفرع على جواب القياس تأمل (قوله وصحت الكفالة والحالة الخ) أي فلا مطالبة الكفيل والمحتمل عليه أن قبض المسلم إليه رأس المال من المحتمل عليه أو الكفيل أو رب السلم في مجلس العاقدين صح وبعده بطل السلم والحالة والكفالة وفي الرهن إن حلك الرهن في المجلس فلو قيمته مثل رأس المال أو أكثر صح ولو أقل صح العقد بقدره وبطل في الباقي وإن لم يملك حتى افتراق بطل السلم وعليه رد الرهن لصاحبه بجزء من البدائع ملخصا (قوله برأس مال السلم) وكذا الكفالة بالمسلم فيه صرح به في منية المتقي وماسيا في الكفالة من أنها لا تصح في المبيع لأنه مضمون بغيره وهو الثمن فذا في بيع العين وهذا بيع الدين أفاده في حوائثي مسكين أي فإن عقد السلم لا ينسخ بملك قدر المسلم فيه قبل قبضه لأن له أن يقيم غيره مقامه لعدم تعيينه بخلاف حلك المبيع العين قبل قبضه فإنه مضمون بغيره وهو الثمن فيسقط عن المشتري وسمى الثمن غيرا لأن المضمون بالقيمة مضمون بعينه حكاه في البحر عن إضاح الكرماني لو أخذ بالمسلم فيه ربا واسطه على بيعه فباعه ولو بغير جنس المسلم فيه جاز (قوله وهو شرط بقاءه على الصحة) هو الصحيح وستأتي فائدة الاختلاف في الصرف بجزء وعبارته في الصرف وغرة الاختلاف تظهر فيما إذا ظهر الفساد فيما هو صرف فهل يفسد فيما ليس بصرف عند أي حنيقة فعلى القول الضعيف بتعدي الفساد وعلى الأصح لا كذا في الفتح اه (قوله بوصفها) أي وصف الصحة والاضافة بيانية (قوله كون رأس المال منقودا) أي تنقده الصيرفي ليعرف جديده من الردي وليس المراد بالنقد القبض فإنه شرط آخر قد مر أفاده في البحر وفائدة اشتراطه كما في الغاية الاحتراز عن الفساد لأنه إذا رد بعضه بعيب الزيادة ولم يتفق الاستبدال في مجلس الرذ انسخ العقد بتدوير المردود واستشكله في البحر بأن هذه الفائدة ذكرت في تعليل قول الإمام أن بيان قدر رأس المال شرط ولا تنكح الإشارة إليه كما مر ومفاده عدم اشتراط الانتقاد أولا وذكر قبله أن اشتراط الانتقاد يغني عن اشتراط بيان القدر وحاصله أن أحدهما يكفي عن الآخر وأجاب في النهري أن بيان القدر لا يدفع نهم الفساد المذكور أي فلا بد من اشتراط الانتقاد قلت ويرد على هذا الشرط أيضا أنه تقدم أنه لو وجد هازيو فافرضي بها صح مطلقا ولو استوقا لا إلى آخر ما مر ومفاده أن الضرر جاء من عدم التبديل في المجلس لأن عدم الانتقاد على أن الفساد قد يخطئ وأيضافا أن رأس المال قد يكون مكبلا أو موزونا ويظهر بعضه معيبا فترده بعد هلاك البعض ويلزم الجهالة كما مر فلا بد ح من ذكر الشرطين تأمل (قوله وعدم الخيار) أي خيار الشرط فإن أسقطه قبل الافتراق ورأس المال قائم في يد المسلم إليه صح وإن هالكه لا يتقلب صحها بجزء عن البرازية (تنبيه) لا يثبت في السلم خيار الرؤية لأنه لا يثبت فيما لم يملكه ديني في الدمة كما في جامع الفصولين ومز أول خيار الرؤية (قوله وهو القدر المتفق) ذكره الخبير باعتبار الخبر واحتراز المتفق عن القدر المختلف كسلام تقود في حنطة وكذا في زعفران وشحوة فإن الوزن وإن تحقق فيه إلا أن الكيفية مختلفة كما تقدم في الربا أفاده ط وكذا اسلام الحنطة في الزيت فإنه جائز كما مر هنالك عن ابن كمال (قوله سبعة عشر) ستة في رأس المال وهي بيان جنسه ونوعه وصفته وقدره ونقده وقبضه قبل الافتراق وأحد عشر في المسلم فيه وهي الأربعة الأول بيان مكان إيقانه وأجله وعدم انقطاعه وكونه مما يتعين بالتعيين وكونه مضبوطا بالوصف كالأجناس الأربعة المكمل والموزن والمذروع والمعدود المتقارب وواحد يرجع إلى العقد وهو كونه باتا ليس فيه خيار شرط وواحد بالنظر للبدين وهو عدم شمول إحدى على الربا البدين فصح بتصرف ط (قوله القدر

(قبض رأس المال) ولو عينا
(قبل الافتراق) بأبدانهم ما وإن
ناما أو سارا فرسخا أو أكثر ولو
دخل ليخرج الدراهم أن توارى
عن المسلم إليه بطل وإن يحمي براه
لا وصحت الكفالة والحالة
والارتهان برأس مال السلم برزازية
(وهو شرط بقاءه على الصحة لا شرط
انعقاده بوصفها) فينقذ صحها
ثم يبطل بالافتراق بلا قبض (ولو
أبى المسلم إليه قبض رأس المال
أجبر عليه) خلاصة وتبي من
الشروط كون رأس المال منقودا
وعدم الخيار وأن لا يشمل البدين
أحدى على الربا وهو القدر
المتفق أو الجنس لأن حرمة النساء
تتمت قبضه وعدتها العيني تبعها للغاية
سبعة عشر

على تحصيل المسلم فيه) لاجابة اليه مع اشتراط عدم الانقطاع قال في النهر والقدرة على تحصيله بأن لا يكون منقطعاً ا د ح وأما القدرة بالفعل في الحال فليست شرطاً عندنا ومعلوم انه لو اتفق بجزء عند الحلول وافلاسه لا يطل السلم قاله الكمال ط (قوله والمكول صاع ونصف) والصاع ثمانية اربطال بالبغدادى كل رطل مائة وثلاثون درهما ط قلت فيكون القفيز اثني عشر صاعاً والكثير سبع مائة وعشرين صاعاً والصاع نصف مثاقيل تقر بيها لكثير أربع غرام ونصف غرام كل غرام ثمانون مثاقيل (قوله حال كرون المائتين) أشار به الى أن مائة في الموضوعين نصب على الحال بتأويل مقسومة هذه التسمة وتجاوز البدلية ا د ح (قوله ديناً عليه) صفة لمائة نهر أو بدل عيني وهو احتراز عما إذا كانت ديناً على أجنبي كما يأتي قال في النهر والتقييد بأضافة العقد اليه ما أي الى المائتين المذكورتين ليس احترازاً لانه لا أضافه الى مائتين مطلقاً ثم جعل المائة قصاصاً بما في ذمتهم من الدين فالحكم كذلك في الاصح اه (قوله لانه طار) أي عرض بالافتراق قبل القبض لما مر أن القبض شرط لبقاء العقد على الصحة لا شرط انعقاد (قوله ولو احدهما دانابر) محترز قول المصنف ما تني درهم الخ حيث فرض المسألة بكون ما تني الدين والتقدير متحدى الجنس لانه لو اختلفا بأن أسلم مائة درهم نقد او عشرة دانابر ديناً وبالعكس لا يجوز في الكل أما حصة الدين فلما مر وأما حصة العين فلجهالة ما يخصه وهذا عنده وعندهما يجوز في حصة النقد كما في الزباني والخلاف مبنى على اعلام قدر رأس المال بحر (قوله أو على غير العاقلين) محترز قوله مائة ديناً عليه فلو قال أسلمت اليك هذه المائة والمائة التي لي على فلان بطل في الكل وان نقد الكل لا شرط تسليم الثمن على غير العاقد وهو مفسد مقارن فتعدي بحر (قوله قبل قبضه) أي قبض ما ذكر من رأس المال أو المسلم فيه أما الاول فلما فيه من تقويت حق الشرع وهو القبض المستحق شرعاً قبل الافتراق وأما الثاني فلانه يسع منقول وقدمت أن التصرف فيه قبل القبض لا يجوز نهر (قوله بخويع الخ) متعلق بالتصرف وذكره البيع مستنداً بقوله بعده ومراجعة وقولية تأمل (قوله وشركة) صورته أن يقول رب السلم لا آخر أعطني نصف رأس المال ليكون نصف المسلم فيه لك بحر (قوله ومراجعة وقولية) صورة التولية أن يقول لا آخر أعطني مثل ما أعطيت المسلم اليه حتى يكون المسلم فيه لك بحر عن الايضاح والمراجعة أن يأخذ زيادة على ما أعطى وقبل يجوز كل من المراجعة والتولية قبل القبض وبه جزم في الحاوي قال في البحر وهو قول ضعيف والمذهب منعهما (قوله ولو يمن عليه) فلو باع رب السلم المسلم فيه من المسلم اليه ما أكثر من رأس المال لا يصح ولا يكون اقالة بحر عن الفينة وانظر ما فائدة التقييد بالاكثر وتقدم أقول فصل التصرف في المبيع أن يبيع المتقول من بائعه قبل قبضه لا يصح ولا يتنقض به البيع الاول بخلاف هبته منه لانها مجاز عن الاقالة (قوله حتى لو وهبه منه الخ) في المبسوط لو أبرأ رب السلم المسلم اليه عن طعام السلم صح ابرأؤه في ظاهر الرواية وروى الحسن انه لا يصح ما لم يقبل المسلم اليه فان قبله كان فسخاً لعقد السلم ولو أبرأ المسلم اليه رب السلم من رأس المال وقبل الابراء يبطل السلم فان رده لا والفرق أن السلم فيه لا يستحق قبضه في المجلس بخلاف رأس المال نهر قال في البحر والحاصل أن التصرف المتني في المتن شامل للبيع والاستبدال والهبة والابراء لأن في الهبة والابراء يكون مجازاً عن الاقالة فیرد رأس المال كلاً أو بعضاً ولا يشمل الاقالة لانها جائزة ولا التصرف في الوصف من دفع الجسد مكان الرديء والعكس اه (قوله اقالة بعض السلم جائزة) أي لو أقاله عن نصف السلم فيه أو ربعه مثلاً جاز ويبيق العتدي الباقي قال في البحر واحتراز به عن الاقالة على مجرد الوصف بأن كان المسلم فيه جيداً فافتقاراً لا على الرديء على أن يرد المسلم اليه درهما لا يجوز عندهما خلافاً لابي يوسف في رواية فيجوز عنده لا بطريق الاقالة بل بطريق الخط عن رأس المال اه قال الرمي وفيه صراحة بجواز الخط عن رأس المال وتجوز الزيادة فيه والظاهر فيها اشتراط قبضها قبل التفرق بخلاف الخط وقد مناه لانه لا تجوز الزيادة في السلم فيه ويجوز الخط اه (قوله بعد الاقالة) أفاد أن الاقالة جائزة في السلم مع أن شرط الاقالة قسام المبيع لان المسلم فيه وان كان ديناً حقيقة فلا حكم العين ولذا يجوز الاستبدال به قبل قبضه واذا صحت فان كان رأس المال عيناً ردت وان كانت هالكاً رد المثل أو القيمة لرقية وتقدم تمامه في بابها (قوله فلو كان فاسداً جاز الاستبدال) لان رأس ماله في يد البائع كمنصوب من عن جامع النصولين لكن لا يفتي أن جواز الاستبدال لا يدل على جواز التصرف بالشراء كما هو موضوع المسألة

وزاد المصنف وغيره القدرة على تحصيل المسلم فيه ثم فترع على الشرط الثالث بقوله (فإن أسلم ما تني درهم في كتر) بضم فتشديد ستون قفيزاً والقفيز ثمانية مكايك والمكول صاع ونصف عيني (بقر) حال كون المائتين مقسومة (مائة ديناً عليه) أي على المسلم اليه (ومائة نقداً) نقداً هارب السلم (واقترفاً) على ذلك (فالسلم في) حصة (الدين باطل) لانه دين يدين وصح في حصة النقد ولم يشع الفساد لانه طار حتى لو نقد الدين في مجلسه صح في الكل ولو احدهما دانابر أو على غير العاقلين فسد في الكل (ولا يجوز التصرف) للمسلم اليه (في رأس المال) لارب السلم في (المسلم فيه قبل قبضه بخويع وشركة) ومراجعة (وقولية) ولو يمن عليه حتى لو وهبه منه كان اقالة اذا قبل وفي الصغرى اقالة بعض السلم جائزة (ولا) يجوز رب السلم (شراء شيء من المسلم اليه برأس المال بعد الاقالة) في عقد السلم الصحيح فلو كان فاسداً جاز الاستبدال

كما يظن ذلك قريبا (قوله كسائر الديون) أي كدين مهر وأجرة وثمان متلف ونحو ذلك سوى صرف وسلم
 لكن التصرف في الدين لا يجوز إلا بقلبه من هو عليه به أو وصية أو بيع أو إجارة لا من غيره إلا إذا سلطه
 على قبضه وقد منعت الكلام عليه في فصل التصرف في البيع والثمن (قوله قبل قبضه) أي قبض رب
 السلم رأس المال من المسلم اليه (قوله بحكم الأقالة) أي قبضا كما تنبأ بحكم الأقالة لا بحكم عقد السلم لأن
 رأس المال مقبوض في يد المسلم اليه والالم تصح الأقالة لعدم صحة السلم (قوله لقوله عليه الصلاة والسلام
 الخ) رواه جعناد أبو داود وابن ماجه وحسنه الترمذي وتماه في الفتح (قوله فاستنع الاستبدال) فصار
 رأس المال بعد الأقالة بمنزلة السلم فيه قبلها فأخذ حكمه من حرمة الاستبدال بغيره فحكم رأس المال بعدها
 حكمه قبلها إلا أنه لا يجب قبضه في مجلسها كما كان يجب قبلها لكونها ليست بيعا من كل وجه ولهذا جاز إراءه
 عنه وإن كان لا يجوز قبلها بجر وقدم الشارح في باب الأقالة عن الأشباه أن رأس المال بعدها كيد قبلها
 إلا في مسألتين الخ (قوله حيث يجوز الاستبدال عنه) لأنه لا يعين بالتعيين فلو تباعد راسمها بغيره جاز
 استبدالها قبل القبض بأن يسكما ما أشار إليه في العقد ويؤيد به قبل الاقتراق كما سأل في باب الصرف واحتز
 بالاستبدال عن التصرف فيه لماسألتين هناك أنه لا يتصرف في غن الصرف قبل قبضه فلو باع دينارا بدينار
 واشترى ما قبل قبضها ثوبا فبسيح الثوب وبهذا ظهر أن قول المصنف بخلاف الصرف غير مستقيم لأن الكلام
 قبله في الشراء برأس المال قبل قبضه والصرف مثله في ذلك كما علمت وظهر أيضا أن قول الشارح لجواز تصرفه
 فيه غير صحيح لأن الجائز هو الاستبدال بيد الصرف دون التصرف فيه كما هو مصرح به في المتن فكان على
 المصنف أن يقول ولا يشترط قبض رأس المال في مجلس الأقالة ولا يجوز الاستبدال عنه بخلاف الصرف
 وأصل المسألة في البحر حيث قال قيد بالسلم لأن الصرف إذا تقيلا به جاز الاستبدال عنه ويجب قبضه في مجلس
 الأقالة بخلاف السلم وقال قبله وفي البدائع قبض رأس المال شرط حال بقاء العقد لا بعد ارتفاعه بأقالة أو غيرها
 وقبض بدل الصرف في مجلس الأقالة شرط لصحتها كقبضه في مجلس العقد ووجه الفرق أن القبض في مجلس
 العقد في البدلين ما شرط لعينه بل للتعيين وهو أن يصير البدل معينا بالقبض صيانة عن الاقتراق عن دين بدين
 ولا حاجة إلى التعيين في مجلس الأقالة في السلم لأنه لا يجوز استبداله فتعود إليه عنه فلا تقع الحاجة إلى التعيين
 بالقبض فكان الواجب نفس القبض فلا يرعى له المجلس بخلاف الصرف لأن التعيين لا يحصل إلا بالقبض
 لأن استبداله جائز فلا بد من شرط القبض في المجلس للتعيين اهـ (قوله ولو شرى المسلم اليه في كراخ) صورته
 أسلم رجلا مائة درهم في كراخ فاشتري المسلم اليه كرا وأمر رب السلم بقبضه لم يصح حتى يكال له رب
 السلم مرتين مرة عن السلم اليه ومرة عن نفسه قال في البحر قيد بالشراء لأن السلم اليه لو ملك كرا بآثار أو دابة
 أو وصية فأوفاه رب السلم وكاله مرتة جاز لأنه لم يوجد الاعتد واحد بشرط الكيل وقيد بالكر لأنه لو اشترى
 حنطة مجازقة فأكاله مرتة جاز لما قلنا وأشار بالكر المكيل إلى أن الموزون كذلك وكذا المعداد إذا اشتراه
 بشرط العد وفي البناء أن فيه روايتين (قوله قضاء) مفعول لاجله (قوله لازم الكيل مرتين) لأنه
 اجتمع صفتان صفة بين المسلم اليه وبين المشتري منه وصفة بين المسلم اليه وبين رب السلم بشرط الكيل فلا بد
 منه مرتين بجر حتى لو ذلك بعد ذلك يهلك من مال المسلم اليه والمسلم ان يطالبه بحقه نهر (قوله وصح
 لو كان الكر قرضا) صورته استقرض المسلم اليه كرا وأمر رب السلم بقبضه من المقرض وكذا لو استقرض
 رجل كرا ثم اشترى كرا وأمر المقرض بقبضه قضاء لحقه كافي البحر (قوله لأنه) أي القرض اعارة حتى
 يعتقد بلفظها فكان المقبوض عين حقه تقديرا بجر (قوله ثم لنفسه) الشرط أن يكمله مرتين وإن لم يتعد
 الأمر حتى لو قال قبض الكر الذي اشتريته من فلان عن حقل فذهب فأكاله ثم أعاد كيله صار قابضا ولو لفظ
 الجامع يفيد بجر عن الفتح (قوله لزوال المانع) عليه الصلح (قوله أي المسلم اليه) تفسير لتضمير المتصل
 المنصوب (قوله في ظرفه) أي ظرف رب السلم ويفهم منه حكم ما إذا أمره بكيه في ظرف المسلم اليه بالاولى
 بجر وهذا إذا لم يكن في الظرف طعام لرب السلم فلو فيه طعامه في الميسوط الأصح عندى أنه يصير قابضا
 لأن أمره بخلطه على وجه لا يتميز بغيره فأيضا فتح (قوله فيصير قابضا بالخلية) أي سواء كان
 الطرف له أو للبائع أو مستأجرا وبه صرح الثقفي أبو الليث بجر عن البناء (قوله بذلك) أي بكيه

كسائر الديون (قبل قبضه) يحكم
 الأقالة لقوله عليه الصلاة والسلام
 لا تأخذ المسلم أورأس مالك أي
 الأسلك حال قيام العقد وأورأس
 مالك حال انقضاخه فامتنع
 الاستبدال (بخلاف) يدل
 (الصرف حيث يجوز الاستبدال
 عنه) لكن بشرط قبضه في مجلس
 الأقالة لجواز تصرفه فيه بخلاف
 السلم (ولو شرى) المسلم اليه في كرا
 (كرا وأمر) المشتري (رب السلم
 بقبضه قضاء) عما عليه (لم يصح)
 للزوم الكيل مرتين ولم يوجد
 (وصح لو) كان الكر قرضا
 و (أمر مقرضه به) لأنه اعارة لا
 استبدال (كرا) صرح (لرأمر)
 المسلم اليه (رب السلم بقبضه منه له
 ثم لنفسه ففعل) فأكاله مرتين
 لزوال المانع (أمره) أي المسلم
 اليه (رب السلم ان يكيل المسلم فيه)
 في ظرفه (فكاله في ظرفه) أي وعاء
 رب السلم (بغيبته لم يكن قبضا) أما
 بحضرة فيصير قابضا بالخلية (أو
 أمر) المشتري (البائع بذلك)

في ظرفه (قوله ظرف البائع) بدل من قوله ظرفه (قوله لم يكن قبضاً لحقه) لأن رب السلم حقه في الذمة ولا يملكه إلا بالقبض فلم يصادف أمره ملكه فلا يصح فيكون المسلم إليه مستعيراً للظرف جاء عليه ملك نفسه كالأشياء إذا دفع كسلاً إلى الدين وأمره أن يزن دونه ويجعله فيه لم يصرف قبضاً وفي مسألة البيع يكون المشتري استعارة ظرف البائع ولم يقبضه فلا يصير يده فكذا ما يقع فيه فصار كما لو أمره أن يكيله في ناحية من بيت البائع لأن البيت بنواحيه في يد البائع بجر (قوله لأن حقه في العين) لأنه ملكه بنفس الشراء فيصح أمره لمصادفته ملكه فيكون قبضاً بجعله في الظرف ويكون البائع وكيلاً في المسالك الظرف فيكون الظرف والواقع فيه في يد المشتري حكماً قال في الهداية ألا ترى أنه لو أمره بالطحن كان الطحن في السلم للمسلم إليه وفي الشراء للمشتري لجهة الأمر وكذا إذا أمره أن يصبه في البحر في السلم يملك من مال المسلم إليه وفي الشراء من مال المشتري أم قال في النهر وأورد أنه لو وكل البائع بالقبض صريحاً لم يصح فعدم العصة هنا أولى وأجيب بأنه لما صح أمره لكونه مالكا صار وكيله ضرورة وكمن شئ ثبت ضمناً لا قصداً (قوله كميل العين) مبتدأ وجعلهما معطوف عليه وقوله قبض خبره وصورة المسألة رجل أسلم في كز حنطة فلما حل الأجل اشتري رب السلم من المسلم إليه كز حنطة بعينه وأدفع رب السلم ظرفاً إلى المسلم إليه ليجمع السكر المسلم فيه والسكر المشتري في ذلك الظرف فان بدأ بكيال العين المشتري في الظرف صار قبضاً للعين لصحة الأمر فيه وللمسلم فيه لمصادفته ملكه كمن استقرض حنطة وأمر المقرض أن يزرعها في أرضه وان بدأ بالدين لم يصرف قبضاً لشيء منهما أما الدين فلعدم صحة الأمر فيه وأما العين فلأنه فلا دخله بملكه قبل التسليم فصار مستهلكاً عند أبي حنيفة فينتقض البيع وهذا الخلط غير مرضي به لجواز أن يكون مراده البدء بالعين وعندهما بالخيار إن شاء نقض البيع وإن شاء شاركه في الخلط لأن الخلط ليس باستهلاك عندهما درر (قوله وقبضت) أي قبضها المسلم إليه قال في النهر قد بذلك لأنهما لو تفرقا لاعتن قبضها لم تصح الأقالة لعدم صحة السلم (قوله قبل قبضها) أي قبل أن يقبضها رب السلم بسبب الأقالة (قوله أو ماتت) عطف على قوله السابق فتقايلاً لا فيكون الموت بعد القبض (قوله صح) أي عقد الأقالة (قوله لبقاء المعقود عليه) لأن الجارية رأس المال وهو في حكم الثمن في العقد والمبيع هو المسلم فيه وصحة الأقالة تعتمد قيام المبيع لا الثمن كما مر فهاذا لا يغير حال الأقالة من البقاء في الأولى والصحة في الثانية درر (قوله وعليه قيمتها) لأنه إذا انفسخ العقد في المسلم فيه انفسخ في الجارية تبعاً فوجب عليه ردّها وقد عجز عنه فوجب رد قيمتها درر (قوله كذا الحكم في المقايضة) هي بيع العين بالعين فبقي الأقالة وتصح بعد هلاك أحد العوضين لأن كل واحد منهما مبيع من وجه وعن من وجه ففي الباقي يعتبر المبيعية وفي الهالك الثمنية درر (قوله بخلاف الشراء بالثمن فيهما) أي في المسألتين فإذا اشترى أمة بألف فتقايلاً فماتت في يد المشتري بطلت الأقالة ولو تقايلاً بعد موته فالأقالة باطلة لأن الأمانة هي الأصل في البيع فلا تبقى بعده هلاكها فلا تصح الأقالة ابتداء ولا تبقى انتهاء لعدم محلها درر (قوله في السلم) أي وفي المقايضة (قوله بخلاف البيع) أي بالثمن (قوله تقايلاً البيع الخ) تقدمت هذه المسألة في باب الأقالة متناً (قوله والقول لم تدعى الرداء) هذا صادق بما إذا قال أحدهما شرطاً ردياً فقال الآخر لم نشترط شيئاً وما إذا ادعى الآخر اشتراط الجوده وقال الآخر أنا شرطنا ردياً والمراد الأول وإذا أردفه بقوله لا لنساق في الوصف والأجل ولا فائدة أن الرداء مشال حتى لو قال أحدهما شرطنا جديداً وقال الآخر لم نشترط شيئاً فالحكم كذلك نهر والظاهر أن القول إنما يقبل مع اليقين وقد صرح به في مسألة الأجل الآتية ولا فرق يظهر (قوله وهو الرداء) أي مثلاً (قوله والأجل) بالجر عطف على الوصف والأجل مدة الشيء والمراد به هنا التأجيل وهو تحديد الأجل بقرينة التعبير به قبله وادعى في البحر أنه ينعين كون التأجيل بمعنى الأجل مجازاً بدليل ما بعده وبظهر أن المتعين العكس كما قلنا لأن المراد الاختلاف في أصل التأجيل لا في مقدار الأجل ويؤيده قول المصنف بعده ولو اختلفا في مقداره (قوله والأصل أن من خرج كلامه تعنتاً) بأن أنكر ما ينفعه كأن قال المسلم إليه شرطت لك ردياً وقال رب السلم نشترط شيئاً فاقول للمسلم إليه لأن رب السلم متعنت في إنكار العصة لأن المسلم فيه يربو على رأس المال في العادة وكذا القولا رب السلم كان له أجل وأنكر المسلم إليه فهو متعنت في إنكاره حقه وهو الأجل كافي الهداية (قوله وان خرج خصومة) بأن أنكر ما يضره كعكس التصوير

فكأله في ظرفه) ظرف البائع
(لم يكن قبضاً) لحقه (بجلاى
كيله في ظرف المشتري بأمره) فانه
قبض لأن حقه في العين والأول
في الذمة (كيل العين) المشتراة (ثم
كيل الدين) المسلم فيه وجعلهما
(في ظرف المشتري قبض بأمره)
لتبعية الدين للعين (وعكسه) وهو
كيل الدين أولاً (لا) يكون قبضاً
وخبره بين نقض البيع والشركة
(أسلم أمة في كز) بر (وقبضت
فتقايلاً) السلم (فماتت) قبل قبضها
بحكم الأقالة (بقي) عقد الأقالة
(أو ماتت فتقايلاً صح) لبقاء
المعقود عليه وهو المسلم فيه (وعليه
قيمتها يوم القبض فيهما) في المسألتين
لأنه سبب الضمان (كذا) الحكم
في (المقايضة بخلاف الشراء بالثمن
فيهما) لأن الأمانة أصل في البيع
والحاصل جواز الأقالة في السلم
قبل هلاك الجارية وبعده بخلاف
البيع (فتقايلاً البيع في عبد فابق)
بعد الأقالة (من يد المشتري فان
لم يقدر على تسليمه) للبائع (بطلت
الأقالة والبيع بحاله) قنية
(والقول لم تدعى الرداء والتأجيل
لأن في الوصف) وهو الرداء
(والأجل) والأصل أن من خرج
كلامه تعنتاً فاقول لصاحبه
بالاتفاق وان خرج خصومة

ووقع الاتفاق على عقد واحد
 فالقول المذموم للصحة عندهما
 وعنده للمنكر (ولو اختلفا في
 مقدار القول للطالب مع عينه)
 لانكاره الزيادة (وأى برهن قبل
 وان برهنا قضى بينه المطالبون)
 لاثبات الزيادة (وان اختلفا
 في مضيه فالقول للمطالب) أى
 المسلم اليه بينه الآن يبرهن الآخر
 وان برهنا فبينه المطالب ولو اختلفا
 في السلم تحالفا استحسانا فتح
 (والاستصناع) هو طلب عمل
 الصنعة (بأجل) ذكر على سبيل
 الاستحسان لا الاستحجال فإنه
 لا يصبر سلبا (سلم) فتعتبر شرائطه
 (جرى فيه تعامل أم لا) وقالوا
 الاول استصناع (وبدونه) أى
 الاجل (ففيه تعامل) الناس
 كنف وقصة وطست) بمجمله
 وذكره في المغرب في الشين المجبة
 وقد يقال طسوت

٢ قوله قوله هو لغة طالب الصنعة
 هكذا يحظه مع أن الذى في نسخ
 الشارح هو طلب عمل الصنعة
 فلعلها نسخة أخرى وليجزأه
 متحججه

٣ مطلب
 في الاستصناع

في المأثنتين فالقول المذموم للصحة عنده وخو رب السلم في الاولى والمسلم اليه في الثانية وعندهما الحكم
 كالأول كما قرئ في الهداية وغيرها (قوله ووقع الاتفاق على عقد واحد) احتراز عما اذا لم يتقاعلى عقد واحد كما
 لو قال رب المال للمضارب شرطت لك نصف الربح الا عشرة وقال المضارب بل شرطت لي نصف الربح فان
 القول لرب المال لانه ينكر استحقاق زيادة الربح وان تضمن ذلك انكار الصحة هذا عندهما وأما عنده فلان عقد
 المضاربة اذا صح كان شركة واذا فسد صار اجارة فلم يتقاعلى عقد واحد فان مذموم الفساد يذم اجارة ومذموم
 الصحة يذم الشركة فكان اختلافهما في نوع العقد بخلاف السلم فان السلم الحلال وهو ما يذم منه منكر الاجل
 سلم فاسد لا عقد آخر ولهذا يبحث في عينه لا يسلم في شيء فقد اتفقا على عقد واحد واختلفا في صحته فالقول المذموم
 للصحة وعما في الفتح (قوله فالقول المذموم للصحة عندهما وعنهما للمنكر) كذا في بعض النسخ وهو سبق قلم
 وعبارة الهداية وغيرها فالقول المذموم للصحة عندهما وعنهما للمنكر وهو كذلك في بعض النسخ (قوله فالقول
 للطالب) أى رب السلم فإنه يطلب المسلم اليه بالمسلم فيه (قوله وأى برهن قبل) لكن برهان رب السلم
 وحده موكد لقوله لا مثبت لأن القول له بدونه بخلاف برهان المسلم اليه وحده وإذا قضى بينه اذ برهنا معا
 (قوله فالقول للمطالب) لانكاره توجه المطالبة بحر (قوله وان برهنا فبينه المطالبون) لاثبات زيادة
 الاجل فالقول قوله والبينه بينه بحر (قوله ولو اختلفا في السلم تحالفا استحسانا) أى ويبدأ بين المطالب
 وأى برهن قبل وان برهنا فبرهان الطالب والمأثلة على أوجه لأن رأس المال اتماعين أو دين وعلى كل أما
 أن يتقاعلى ويختلفا في السلم فيه أو بالعكس أو يختلفا فيهما فان كان عينا واختلفا في السلم فيه فقط كقوله هذا
 الثوب في كثر خنطة وقال الآخر في نصف كثر أو في شعرا وخنطة رديئة وبرهنا قدّم الطالب وان اختلفا في رأس
 المال فقط هل هو ثوب أو عبد أو بينهما وبرهنا قضى بالسليم وان كان دراهم واتفقا فيه فقط يقضى للطالب بسلم
 واحد عند الثاني خلافا لمحمد وكذا في الاختلاف في السلم فيه فقط ولو فيها كقوله عشرة دراهم في كثر خنطة
 وقال الآخر خمسة عشر في كثر وبرهنا فعند الثاني ثبت الزيادة فيجب خمسة عشر في كثرين وعند محمد يقضى
 بالعقدين اه فتح ملخصا (قوله هو لغة طالب الصنعة) أى أن يطلب من الصانع العمل في القاموس
 الصناعة ككتابة حرفة الصانع وعمل الصنعة اه فالصنعة عمل الصانع في صناعته أى حرقته وأما شرائطه
 طلب العمل منه في شيء خاص على وجه مخصوص يعلم مما يأتي وفي البدائع من شروطه بيان جنس المصنوع
 ونوعه وقدره وصفته وأن يكون مما فيه تعامل وأن لا يكون مؤجلا والا كان سلبا وعندهما المؤجل استصناع
 الا اذا كان مما لا يجوز فيه الاستصناع فينتقل سلبا في قولهم جميعا (قوله بأجل) متعلق بمحذوف حال
 من الاستصناع لكن فيه مجيء الحال من المبتدا وهو ضعيف ولا يصح كونه خبرا لانه لا يفيد بل الخبر هو قوله
 سلم والمراد بالاجل ما تقدم وهو شهر فافوقه قال المصنف قسدا بالاجل بذلك لانه اذا كان أقل من شهر كان
 استصناعا ان جرى فيه تعامل والافساد ان ذكره على وجه الاستحمال وان كان للاستحجال بأن قال على
 أن تفرغ منه غدا أو بعد غد كان صحيحا اه ومثله في البحر وغيره وسيد كره الشارح (قوله ذكر على سبيل
 الاستحمال الخ) كن الواجب عدم ذكر هذه الجملة لما علمت من أن المؤجل بشهر فأكثر سلم والمؤجل بدونه ان
 لم يجز فيه تعامل فهو استصناع فاسد الا اذا ذكر الاجل للاستحمال فصحيح كما أفاده ط وقد تبع الشارح
 ابن كمال (قوله سلم) أى فلا يبقى استصناعا كما في التارخانية فلذا قال الشارح فتعتبر شرائط أى شرائط
 السلم ولهذا لم يكن فيه خيار مع أن الاستصناع فيه خيار لكونه عقدا غير لازم كما يأتي في تحريره (قوله جرى
 فيه تعامل) كنف وطست وقصة ونحوها درر (قوله أم لا) كالشباب ونحوها درر (قوله وقالوا
 الاول) أى ما فيه تعامل لان اللفظ حقيقة للاستصناع فيحافظ على قضيته ويحمل الاجل على
 التعجيل بخلاف ما لا تعامل فيه لانه استصناع فاسد فيحمل على السلم الصحيح ولانه دين يحتل السلم وجواز
 السلم باجماع لاشبهته فيه وفي تعاملهم الاستصناع نوع شبهة فكان الحل على السلم أولى هداية (قوله وبدونه)
 متعلق بقوله صح الاثنى ومقابل هذا قوله بعد ولم يصح فيما لم تعامل به (قوله وذكره في المغرب في الشين المجبة)
 هو خلاف ما في الصحاح والقاموس والمصباح (قوله وقد يقال) أى في جمعه وبيان ما في المصباح
 الطست قال ابن قتيبة أصلها طس فأبدلت من احد المضعفين تاء لانه يقال في جمعه طساس كسهم وسهام

وجعت أيضا على طسوس باعتبار الاصل وعلى طسوت باعتبار اللفظ (قوله يباع لعدة) أي صح على انه بيع
 لا على انه موعدة ثم يعقد عند الفراغ يباع بالتعاطى اذ لو كان كذلك لم يختص بمافيته تعامل وتعامه في البحر
 قال في التمر وأورد أن بطلانه بموت الصانع ينافي كونه يباعا وأجيب بأنه انما يطل بموته لشبهه بالاجارة وفي
 الذخيرة هو اجارة ابتداء بيع انتهاء لكن قبل التسليم لا عند التسليم وأورد أنه لو انعقد اجارة لاجر الصانع
 على العمل والمستصنع على اعطاء المسمى وأجيب بأنه انما لا يجبر لانه لا يمكنه الا بالتلاف عين له من قطع الاديم
 وشوهه والاجارة تفسخ بهذا العذر ألا ترى أن الزراع له أن لا يعمل اذا كان البذر من جهته وكذا رب الارض
 اه ومنه في البحر والفتح والزباني (قوله فيجبر الصانع على عمله) تبع في ذلك الدرر ومختصر الوقاية وهو
 مخالف لما ذكرناه آنفا عن عدة كتب من انه لا يجبر فيه ولقول البحر وحكمه الجواز دون اللزوم ولذا قلنا للصانع
 أن يبيع المصنوع قبل أن يراه المستصنع لأن العقد غير لازم اه ولما في البدائع وأما صفته فهي أنه عقد غير
 لازم قبل العمل من الجانبين بخلاف حتى كان لكل واحد منهما خيار الامتناع من العمل كالبيع بالخيار
 للمتبايعين فان لكل منهما الفسخ وأما بعد الفراغ من العمل قبل أن يراه المستصنع فكذلك حتى كان للصانع
 أن يبيعه من شاء وأما اذا حضره الصانع على الصفة المشروطة سقط خياره والمستصنع خياره لهذا جواب
 ظاهر الرواية وروى عنه ثبوته لهما وعن الثاني عدمه لهما والصحح الاول اه وقال أيضا لكل واحد منهما
 الامتناع من العمل قبل العمل بالاتفاق ثم اذا صار سائرا على شرط السلم فان وجدته صح والا لا اه وقال
 أيضا فان ضرب له أجلا صار سائرا حتى يعتريه فيه شرائط السلم ولا خيار لواحد منهما اذا سلم الصانع المصنوع على
 الوجه الذي عليه في السلم اه وذكر في كافي الحاكم أن للصانع يبيعه قبل أن يراه المستصنع ثم ذكر أن الاستصناع
 لا يصح في الثوب وانه لو ضرب له أجلا وجعل الثمن جاز وكان سائرا ولا خيار له فيه اه وفي التتارخانية ولا يجبر
 المستصنع على اعطاء الدراهم وان شرط تعجيله هذا اذ لم يضرب له أجلا فان ضرب قال ابو حنيفة بصير سائرا
 ولا يبقى استصناعا حتى يشترط فيه شرائط السلم اه فقد ظهر لك بهذه النقول أن الاستصناع لا يجبر فيه
 الا اذا كان مؤجلا بشرفا كتره في سائرا وهو عقد لازم يجبر عليه ولا خيار فيه وبه علم أن قول المصنف فيجبر
 الصانع على عمله ولا يرجع الأمر عنه انما هو فيما اذا صار سائرا فكان عليه ذكره قبل قوله وبدونه والا فهو
 مناقض لما ذكره بعد من اثبات الخيار للأمر ومن أن المعقود عليه العين لا العمل فاذا لم يكن العمل معقودا
 عليه كيف يجبر عليه وأما ما في الهداية عن المبسوط من انه لا خيار للصانع في الاصح فذا التبع ما صنعته ورآه
 الأمر كما صرح به في الفتح وهو ما مر عن البدائع والظاهر أن هذا منشأ توهم المصنف وغيره كما ياتي وبعد
 تحريري لهذا المقام رأيت موافقته في الفصل الرابع والعشرين من نورا العين اصلاح جامع الفصولين حيث
 قال بعد أن أكثر من النقل في اثبات الخيار في الاستصناع فظهر أن قول الدرر تبعا لثبوت المقتضى ان الصانع يجبر
 على عمله والأمر لا يرجع عنه وهو ظاهر اه فاعتمد هذا التحرير والله الحمد (قوله والمبيع هو العين لا عمله)
 أي أنه يبيع عين موصوفة في الذمة لا يبيع عمل أي لا اجارة على العمل لكن قد مناه أنه اجارة ابتداء بيع انتهاء
 تأمل (قوله خلا للبردي) بالباء الموحدة وسكون الراء وفتح الادل المهملة وفي آخره عين مهملة نسبة الى
 بردة بلدة من أقصى بلاد اذربيجان وهو أحمد بن الحسين ابو سعيد من الفقهاء الكبار قتل في وقعة القرامطة
 مع الحاج سنة سبع عشرة وثلثمائة وتمايم ترجمته في طبقات عبد القادر (قوله بمصنوع غيره) أي بما صنعته
 غيره (قوله فأخذه) أي الأمر (قوله بلارضاء) أي رضى الأمر أو رضى الصانع (قوله قبل رؤية أمره)
 الاولى قبل اختياره لان مدار عينه له على اختياره وهو يتحقق بقبضه قبل الرؤية ابن كمال (قوله ومفاده الخ)
 قد مناه التصريح بهذا المفاد عن البدائع وعمله بأن الصانع بائع مالم يره ولا خيار له ولانه باحضاره أسقط خيار
 نفسه الذي كان له قبله فبقي خيار صاحبه على حاله اه وفي الفتح وأما بعد ما رآه فالأصح أنه لا خيار للصانع بل
 اذا قبله المستصنع أجبر على دفعه لانه بالآخره بائع اه وهذا هو المارد من ثبوت الخيار في المبسوط فتقول
 المصنف في المنع ولا خيار للصانع كذا ذكره في المبسوط فيجبر على العمل لانه باع مالم يره الخ صوابه أن يقول فيجبر
 على التسليم لان الكلام بعد العمل وأيضاً فالتعليل لا يوافق المعال على ما فهمه وهذا هو منشأ ما ذكره في مثله
 أولا وقد علمت تصريح كتب المذهب بثبوت الخيار قبل العمل وفي كافي الحاكم الذي هو متن المبسوط ما نصه

(صح) الاستصناع (يباع لعدة)

على الصحيح ثم فرع عليه بقوله

فيجبر الصانع على عمله ولا يرجع

الأمر عنه (ولو كان عدة لما لم

والمبيع هو العين لا عمله) خلافا

للبردي (فان جاء) الصانع

(بمصنوع غيره أو بمصنوعه قبل

العقد) فأخذه (صح) ولو كان

المبيع عمله لما صح (ولا يتعين)

المبيع (له) أي للأمر (بلارضاء

فصح يبيع الصانع) لمصنوعه

(قبل رؤية أمره) ولو تعين له لما صح

بيعه (وله) أي للأمر (أخذه

وتركه) بخيار الرؤية ومفاده أنه

لا خيار للصانع بعد رؤية المصنوع

له

مطلب
ترجمة البردي

وهو الاصح نهر (ولم يصح فيما لم)

يتعامل فيه كالنوب (الاباجل كما مر)
فان لم يصح فسدان ذكر الاجل
على وجه الاستعمال وان للاستعمال
كعلى أن تفرغه غدا كان صحيحا
(فرع) السلم في الدبس لا يجوز
لما في اجارة جواهر الفتاوى
لوجعل الدبس اجرة لا يجوز لانه
ليس بمثل لان النار عات فيه
وله لا يجوز السلم فيه فلا يجب
في الذمة حتى لو كان عينا جاز
قلت وسيجيء في الغصب أن
الرب والقطر والعم والقهم والاجر
والصابون والعصر والسرقة
والجلود والصرم وتر مخلوط بشعر
قبي - فليحفظ

* (باب المتفرقات) *

من أبوابها وعبر في الكثر
بمسائل مثورة وفي الدرر بمسائل
شقي والمعنى واحد (اشترى
نورا أو فرسا من حرف ل) اجل
(استثناس الصبي لا يصح
و) لا قيمة له (لا يضمن مثله
وقيل بخلافه) يصح ويضمن قنية
وفي آخر - نظر المجتبى عن أبي يوسف
يجوز بيع اللعبة وأن يلبس بها
الصبيان (ومح بيع الكلب) ولو
عقورا (والقهة) والقبيل والقرد
(والسباع) بأسر أنواعها حتى
الهرة وكذا الطيور (علمت اولاً)
سوى الخنزير وهو المختار للاقتناع
بها ويجوزها كما قد مناه في البيع
الناسد والمصحح بالقرود وان كان
حراما لا يمنع بيعه بل يكرهه كبيع
العنبر شرح وهبانية (فرع)
لا ينبغي اتخاذ كلب الاكلوف
لأن غيره فلا بأس به ومثله سائر
السباع عني وجاز اقتناؤه
لسبب وحراسة ماشية وزرع اجماعا

والمستصنع بالخيار اذا رآه مفروغا منه واذا رآه فليس للصانع منعه ولا يبيعه وان باعه الصانع قبل أن يراه جاز
بيعه (قوله وهو الاصح) وهو ظاهر الرواية وعنه ثبوت الخيار له ما وعن الثاني عدمه لهما كما مر عن البدائع
(قوله الاباجل كما مر) اي بأجل مماثل لما مر في السلم من أن أقله شهر فيكون سلبا بشرطه (قوله فان لم يصح)
اي الاجل لعقد السلم بأن كان أقل من شهر (قوله وان للاستعمال) اي بأن لم يقصده التاجيل والاستعمال
بل قصده الاستعمال بلامهال وظاهره أنه لو لم يذ كر أجلا أصلا في السلم لم يجز فيه تعامل صحيح لكنه خلاف ما يفهم
من المتن ولم أره صريحا قاتل (قوله في الدبس) بكسر وبكسرتين غسل الثرو وعسل النخل قاموس
والمنهور والآن أنه ما يخرج من العنب (قوله ولذا) اي لكون النار عات فيه فصار غير مثلي لا يجوز السلم
فيه وظاهره أن السلم لا يجوز الا في المثلي مع أنه يجوز في النياب والبسط والخصر ونحوها كما مر أفاده ط
(قوله حتى لو كان عينا) اي لوجعل الاجرة دبسا معنا (قوله الرب) دبس الرطب اذا طبخ مصباح (قوله
والقطر) نوع من عسل القصب قال المؤلف في الغصب ان كلامهم ما يتفاوت بالصناعة ولا يصح السلم فيه مما
ولا يثبت في الذمة ط (قوله والعم) ولولنا ذكر المؤلف في الغصب وتقدم الكلام فيه (قوله والاجر
والصابون) لاختلافهما في الطبخ (قوله والصرم) بالفتح الجلد مصباح وقد منا اول الباب عن الفتح أنه يصح
السلم في الجلود اذا بين ما يقع به الضبط (قوله وتر مخلوط) الا صوب وبراً مخلوطا عطف على الرب المنسوب
نعم الرفع جائز على القول بجواز العطف بارفع على محل اسم ان قبل استكمال العمل فافهم والله سبحانه أعلم

* (باب المتفرقات) *

جرت عادتهم أن المسائل التي تشد عن الابواب المتقدمة فلم تذكر فيها يجتمعونها بعدد وسعونها باحد هذه الاسماء
ط (قوله بمسائل مثورة) شبهت بالمشور من الذهب والقضة لنفاستها وهو بالرفع على الحكاية ط ويجوز الجز
(قوله من خرف) اي طين قال ط قيد به لانها لو كانت من خشب او صفر جاز اقتناها فيما ينظر لاماكان
الاقتناع بها وحزرها اه وهو ظاهر (قوله ولا يضمن مثله) كانه لانه آله هو ولا يقال فيها نحو ما قيل في عود
الاهو من انه يضمن خشبا لامهيا على أحد القولين لانه لا قيمة له هذه الاشياء اذا قطع النظر عن التلبيس بها ط
(قوله وقيل بخلافه) يشعر بضعفه مع أن المصنف نقله عن القنية وفي القنية لم يعبر عنه بقيل بل رمز للاول
ثم للثاني (قوله عن أبي يوسف) اي نافلا عن أبي يوسف وظاهره انه قوله لا رواية عنه حتى يقال ان هذا
يشعر بضعفه ونسبته الى أبي يوسف لا تدل على أن الامام يخالفه لاحتمال أن لا يكون له في المسألة قول فانهم
(قوله ولوعقورا) فيه كلام يأتي (قوله والقبيل) هذا بالاجماع لانه مستنقع به حقيقة مباح الاقتناع به شرعا
على الاطلاق فكان مالا يجز عن البدائع اي ينقع به للقتال والحمل وينقع بعظمه (قوله والقرود) فيه
قولان كما يأتي (قوله والسباع) وكذا يجوز بيع لحمها بعد الذكاة لا طعام كلب أو سمنه وبخلاف لحم
الخنزير لانه لا يجوز اطعامه محبط لكن على أصح التجهيز من أن الذكاة الشرعية لا تظهر الا لجلود دون اللحم
لا يصح بيع اللحم شربلاية (قوله حتى الهرة) لانها تضطاد الفار والهوام المؤذية فهي مستنقع بها فتح
(قوله وكذا الطيور) اي الجوارح درر (قوله علمت أولا) تصريح بما فهم من عبارة محمد في الاصل وبه
صرح في الهداية أيضا لكن في البحر عن المبسوط انه لا يجوز بيع الكلب العقور الذي لا يقبل التعليم في الصحح
من المذهب وهذا نقول في الاسدان كان يقبل التعليم وبسطا به يجوز بيعه والا فلا والقهة والبازي
يقبلان التعليم فيجوز بيعهما على كل حال اه قال في الفتح فعلى هذا لا يجوز بيع النمر بحال لانه لشراسته
لا يقبل التعليم وفي بيع القرود روايتان اه وجه رواية الجواز وهو الاصح زيلعي انه يمكن الاقتناع بجلده وهو
وجه ما في المتن أيضا وصح في البدائع عدم الجواز لانه لا يشتري للاقتناع بجلده عادة بل للتلبيس به وهو حرام اه
جبر. قلت وظاهره انه لو لا قصد التلبيس به لجاز بيعه ثم انه رد عليه ما ذكره الشارح عن شرح الوهبانية من أن هذا
لا يقتضي عدم صحة البيع بل كراهته والحاصل أن المتن على جواز بيع ماسوي الخنزير مطلقا وصح
السرخسي التقييد بالعلم منها (قوله لا ينبغي اتخاذ كلب الخ) الاحسن عبارة الفتح وأما اقتناؤه للصيد
وحراسة الماشية والبيوت والزرع فيجوز بالاجماع لكن لا ينبغي أن يتخذ في داره الا ان خاف لصوا وأعداء

(كأنه يبيع خروءا كثيرا) صَحَّ (هَبْتَهُ) قَنِة (و) أَدْنَى (القيمة التي تشتترط لجواز البيع فلس ولو كانت كسرة خبز لا يجوز) قَنِة (كما لا يجوز بيع هوام الأرض كالخناس) والقنافذ والعقارب والوزغ والضب (و) لا هوام (الجر ٢١٥ كالسرطان) وكل ما فيه سوى سمك وجوز في

القنية يبيع ماله ثم كسفتقور وجلود خروء وجل الماء لوجبا وأطلق الحسن الجواز وجوز أبو الليث يبيع الحيات إن اتفقت بها في الادوية والا لا وردة في البدائع بأنه غير سديد لأن المحترم شرعا لا يجوز الاتفعا به للتدوى كالتفرق فلا تقع الحاجة إلى شرع البيع (ويجوز بيع دهن نجس) أي متنجس كما قد مناه في البيع الفاسد (ويمنع به ٢ للاستصباح) في غير مسجد كما مر (والذي كالمسلم في بيع) كصرف وسلم وروبا وغيرها (غير النحر والخنزير وميتة لم تمت حنفاً فيها) بل بنحو خنق أو ذبح مجوساً فإنها كغيره وقد أمرنا بتركهم وما يدنيون (وصح شرأوه) أي الكافر كما قد مناه في البيع الفاسد (عبداً مسلماً أو مصحفاً) أو شقة صامنها

٢ مطلب في التدوى بالمحترم ٣ قوله لأن الصحيح الخ قال في متن المنار والكفار مخاطبون بالامر بالإيمان والمشروع من العقوبات وبالعمالات والشرائع في حق المؤاخذه في الآخرة بخلاف وأما في وجوب الاداء في احكام ٣ الدنيا فكذلك عند البعض والصحيح انهم لا يخاطبون بأداء ما يحل السقوط من العبادات اه قال ابن تيمية في شرحه كالصلاة والصوم فلا يعاقبون على تركها ثم قال والراجح ما عليه الاكثر من العلماء على التكليف لموافقته اظاهر الاصرص فليكن هو المعتقد اه منه ٤ مطلب أمرنا بتركهم وما يدنيون

للحديث الصحيح من اقتنى كلبا الا كلب صيد أو ماشية نقص من اجره كل يوم قيراطان (قوله خروءا كثيرا) لعل المراد به ما يبلغ قيمته فلسا فإنه أقل قيمة المبيع ط ومثل الحمام بقية الطيور المأكولة لظاهرة خروءها وتقدم في البيع الفاسد جواز بيع سرقين وبعير ولو خالين والاتفعا به والقودبه وبيع ربيع الادى لو مخلوطا بتراب (قوله لا يجوز) أي إذا لم تبلغ قيمتها فلسا (قوله والقنافذ) جمع قنفذ منهم الفاء وتفتح مصباح وذكره في القاموس في الدال المهملة والذال المعجمة (قوله والوزغ) هو سام أبرص (قوله وكل ما فيه) أي في الجر (قوله سوى سمك) عبارة البحر عن البدائع الا السمك وما جاز الاتفعا بجلده او عظمه اه (قوله يبيع ماله ثم) في الشرع لئلا يله عن المحيط بجوز بيع العلق في الصحيح لقول الناس واحتياجهم إليه لمعالجة مص الدم من الجسد اه قلت وعليه فيجوز بيع دودة القرمز لأنها من أعز الاموال وأنفسها في زماننا وينتفع بها خلافا لما أفتى بأنه لا يجوز بيعها ولا يضمن متلفها كما حذرناه في البيع الفاسد (قوله كسفتقور) حيوان مستقل وقيل بيض الناسج اذا فسد وبكبر طول ذراعين على أنحاء السمكة وغمامه في تذكرة الشيخ داود (قوله وجلود خروء) الخوازم دابة ثم أطلق على الثوب المتخذ من وبرها مصباح (قوله لوجبا) عبارة البحر عن القنية قيل يجوز حيا لا ميتا الخ (قوله وردة في البدائع الخ) قد مناه في البيع الفاسد عند قوله ولبن امرأته أن صاحب الخاية والنهاية اختار اجواز ان علم أن فيه شفاء ولم يجد دواء غيره قال في النهاية وفي التهذيب يجوز للعليل شرب البول والدم والميتة للتدوى إذا أخبره طبيب مسلم أن فيه شفاء ولم يجد من المباح ما يقوم مقامه وان قال الطبيب يتجمل شفاؤك به فيه وجهان وهل يجوز شرب العليل من النحر للتدوى فيه وجهان كذا ذكره الامام القزويني وكذا في الذخيرة وما قيل ان الاستشفاء بالحرام حرام غير مجرى على اطلاقه وان الاستشفاء بالحرام انما لا يجوز اذا لم يعلم أن فيه شفاء أما اذا علم وليس له دواء غيره يجوز ومعنى قول ابن مسعود رضي الله عنه لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم يحتمل أن يكون قال ذلك في داء عرف له دواء غير المحترم لانه حينئذ يستغنى بالحلال عن الحرام ويجوز أن يقال تنكشف الحرمة عند الحاجة فلا يكون الشفاء بالحرام وانما يكون بالحلال اه نور العين من آخر الفصل التاسع والاربعين (قوله أي متنجس) احتزبه عن دهن الميتة والخنزير اه ح (قوله ويتفعا به للاستصباح) عطف على معلول ط لأن الاتفعا به على جواز البيع (قوله كما مر) أي في باب الانجاس لكن عبارته هناك ولا يضر أن دهن الادهن ودل ميتة لانه عين النجاسة حتى لا يدفع به جلد بل يستصح به في غير مسجد اه وقد مناهنا لك تأييد ما ههنا بالحديث الصحيح وقد مناهنا ذلك أيضا في البيع الفاسد (قوله غير النحر والخنزير الخ) فأنجز بيع بعضهم بعضا لخصوص فيه من قول عمر رضي الله تعالى عنه أخرجه أبو يوسف في كتاب الخراج حضر عمر بن الخطاب واجتمع اليه عماله فقال يا هؤلاء انه بلغني أنكم تأخذون في الجزية الميتة والخنزير والنحر فقال بل أجل انهم يفعلون ذلك فقال فلا تفعلوا ولكن ولوا أربابهم يا هؤلاء خذوا الثمن منهم ولا تجيز فيما بينهم بيع الميتة والدم فتح (قوله وميتة الخ) هذا زاد ابن السكال وصاحب الدرر استدراكا على الهداية بأن المستثنى غير محصور بالنحر والخنزير واستمدرك أيضا في النهر شرأه عبدا مسلما أو مصحفاً قلت هذا انما يظهر أن لو كان التشبيه في قولهم والذي كالمسلم الخ من جهة الحل والحرمة وانما ظاهره أنه من جهة الصحة والفساد لان الصحيح من مذهب اصحابنا أن الكفار مخاطبون بشترايع هي محترمة فكانت ثابتة في حقهم أيضا لو كان التشبيه من جهة الحل والحرمة لم يصح استثناء شيء تعين ما قلنا وحينئذ فلا بد خل الجبر على البيع في التشبيه حتى يصح استثناءه ولذا غاير المصنف في التعبير فقال وصح شرأوه عبدا الخ ثم هذا على رواية أن يبيع ما لم يمت حنفاً انه صحيح بينهم وفي رواية أنه فاسد بخلاف ما مات حنفاً انه فان يبعه باطل فيما بيننا وبينهم كما مر أول البيع الفاسد (قوله وقد أمرنا بتركهم وما يدنيون) كذا في الهداية وقال دل عليه قول عمر ولو هم يبيعها وخذوا العشر من أعماها اه وأشار به إلى أن اعراضنا عنهم ليس لكونها مباحة شرعا في حقهم كما هو قول البعض بل الحرمة ثابتة في حقهم في الصحيح لانهم مخاطبون بها كما قلنا لكم لا يمنعون من بيعها لانهم لا يعتقدون حرمتها وتقولونها وقد أمرنا بتركهم وما يدنيون كما في البحر عن البدائع لكن الأولى الاستدلال بأن هذا مخصوص بالاثم المقتول عن عمر كما مر والورد عليه انه لو اعتقد واحد ما مات حنفاً انه أن يصح بيعه مع أنهم لو ارتفعوا لينا فحكم بطلانه

وأيضاً لاعتقده واحد المسلم أو الصنف أو نحوهما بدون شروطه المعتبرة عندنا بحكم بينهم بشرعنا إلا في الخبر
والخبر يرفع عنهم عليهما كعقدنا على الشاة والعصير وفي البحر عن حدود القنية وينع الذي عاينع المسلم
الاشرب الخرفان غنوا وضربوا العيدان منعوا كالمسلمين لأنه لم يستثن عنهم اه قال في النهر ويرد عليه أنه لا يمنع
من لبس الحرير والذهب بخلاف المسلم اه (قوله ويجبر على بيعه) ولو اشتراه من كافر مثله شراء فاسد أجزير
على رده لأن دفع الفساد واجب حقاً للشرع ثم يجبر البائع على بيعه بحر (قوله أجزير عليه) وينبغي أن عقد
الصغير في هذا لا يتوقف على الإجازة نهر اى لعدم فائده لأنه إذا أجاز له وليه أجزير أيضاً على بيعه وقد يقال أنه
قد يسلم قبل إجبار وليه فيسبى على ملكه فكان للإجازة فائدة (قوله وكذا لو أسلم عنده) في بعض النسخ عنده
بالباء بدل النون وأفاد أنه لا فرق بين كون العبد مسلماً وقت الشراء أو بعده (قوله ويتبعه ظله) اى لو أسلم
العبد وله غيره بالغ يتبعه في الاسلام والاجبار على بيعه معه (قوله فان عجز) اى المكاتب (قوله اجبر)
اى الكافر على بيعه ومفهومه انه لا يجبر مادام عقد الكتابة وهو ظاهر لأن المكاتب لا يجبر ببيع (قوله من
عاده شراء المردان) عبارة النهر عن المحيط الفاسق المسلم اذا اشترى عبداً مراً وكان من عادته اتباع المرد أجبر
على بيعه دفعاً للفساد اه وعن هذا أفى المولى ابو السعود بأنه لا تسع دعواه على أمر دونه أفى الخبر المولى
والصنف أيضاً (قوله يؤمر بارسالة) ولا يصح بيعه ومتر بيان ذلك كاه في الحج (قوله ولو أسلم مقرض الخبر
سقطت) لتعذر قبضها فصار حلاً كما مستنداً الى معنى فيها وفي البيع لرأساً أو أحدهما قبل القبض انتقض
البيع اى ثبت حق النسخ لتعذر القبض بالاسلام فصار كالرأى في البيع وقامه في البحر (قوله فروايتان) اى
عن الامام في رواية تسقط وفي رواية عليه قيمته وهو قول محمد لتعذره لمعنى من جهته بحر (قوله التي انكحها
المشتري الخ) اى اذا اشترى امه وزوجها رجل قبل قبضها من البائع فوطئها الزوج صار المشتري قابضاً
(قوله فصار فله) اى الزوج كفله اى المشتري (قوله استحساناً) والقياس أن يكون قبضاً لأنه تعيب
حكى ألا ترى أنه لو وجد المشتري من زوجة يردّها بالعيب وجه الاستحسان أنه لم يتصل بها ففعل حتى من
المشتري والتزويج فعل تعيب حكى بمعنى تقليل الرغبات فيها كنقصان السعر وقامه في النهر (قوله فلو
انتقض البيع) اى بنحو خيار عيب أو فساد (قوله بطل النكاح) لأن البيع متى انتقض قبل القبض انتقض
من الاصل فصار كأن لم يكن فكان النكاح باطلا بحر (قوله وقيد الكمال) لم يقيد الكمال من عنده بل قال
وقيد القاضي الامام ابو بكر بطلان النكاح الخ فلو قال الشارح وقيد القاضي ابو بكر لكان أصوب ولسلم
عزوه في آخر العبارة الى الفتح من الاستدراك (قوله بطلانه) اى البيع (قوله فيلزمه المهر للمشتري فتح)
لم أجده هذه العبارة في الفتح بل ذكرها في النهر ونقل محشى مسكين عن شيخه أنه لم يجدها في النهاية ولا في الغنيابة
والبحر ونقل عن الشيخ شاهين أنه وجدها في المعراج ثم استشكلها بأنه كيف تكون هالكه من مال البائع
ويكون المهر للمشتري فهو مخالف لقولهم الغرم بالغنم اه قلت عدم بطلان النكاح دليل على أن بطلان
البيع مقتصر على وقت الموت فلم يصح العقد كأن لم يكن فيظهر أن النكاح كان على ملك المشتري فيستحق
المهر تأمل وانظر ما قد مناه في البيع الفاسد قبيل قوله ولا يبطل حتى الفسخ بموت أحدهما (قوله اذا العقار
لا يبيعه القاضي) في بعض النسخ لا يبيعه الا القاضي بزيادة الا والصواب الاول وهو الموجود في النهر وكذا
في البحر عن النهاية وجامع الفصولين وعبارة جامع الفصولين جاز للقاضي بيع المبيع وابقاء الثمن لو كان منقولاً
لا لوعقار اه (قوله قبل القبض) فلو غاب بعده لا يبيعه القاضي لأن حقه غير متعلق بماليته بل بذمة
المشتري وقيد في جامع الفصولين بما اذا لم يحتج عليه التلف فان خيف جاز له البيع حيث قال للقاضي ايداع
مال غائب ومفقود وله اقراضه وبيع منقوله اذا خيف تلفه ولم يعلم مكان الغائب لا لوعلم اه وينبغي أن يقال
ان خوف التلف يجوز للبيع علم مكانه اولاً وقد مناه في خيار الشرط فارجع اليه نهر (قوله غيبة
معروفة) بأن كانت البلدة التي خرج اليها معروفة وان بعدت نهر (قوله فأقام بآئمه بينة الخ) ليست
البينة هنا للقضاء على الغائب بل لثبوت التهمة وانكشف الحال كافي الزيلعي فلا يحتاج الى خصم حاضر لأن
العبد في يده وقد أقر به للغائب على وجه يكون مشغولاً بحقه بحر قال في جامع الفصولين الخصم شرط لقبول
البينة لو أراد المدعى أن يأخذ من يده الخصم الغائب شيئاً أما اذا أراد أن يأخذ حقه من مال كان للغائب

(ويجبر على بيعه) ولو المشتري
صغيراً أجبر وله فلو لم يكن أقام
القاضي له ولياً وكذا لو أسلم عنده
ويتبعه ظله ولو اعتقه أو كاتبه جاز
فان عجز أجبر أيضاً ولو دبره أو
استولاه سعيماً في قيمته ما ووجع
ضر بالوطئ مسلمة وذلك حرام
(فرع) من عادته شراء المردان
يجبر على بيعه دفعاً للفساد نهر
وغيره وكذا محرم أخذ صدا
يؤمر بارسالة ولو أسلم مقرض الخبر
سقطت ولو استقرض فروايتان
(وطء زوج) الامة (المشترأة) التي
انكحها المشتري قبل قبضها (قبض)
لمشتريها لحصوله بتسليمه فصار
فله كفله (لا) مجزئ (نكاحها)
استحساناً (فلو انتقض البيع)
قبل القبض (بطل النكاح في)
قول الثاني وهو (المختار) وقيد
الكمال بما اذا لم يكن بطلانه بموتها
فلو به قبل القبض لم يبطل النكاح
وان بطل البيع فيلزمه المهر للمشتري
فتح (اشترى شيئاً) منقولاً اذا العقار
لا يبيعه القاضي (وغاب) المشتري
(قبل القبض) ونقد الثمن غيبة
معروفة فأقام بآئمه بينة

طلب
لقادى ايداع مال غائب واقراضه
وبيع منقول الخ

فيه فلا يشترط ولا يحتاج لو كبل كهذه المسألة وكذا لو استأجر ابلا الى مكة ذاهبا وجائيا ودفع الكراء ومات
 رب الدابة في الذهاب فانسخت الاجارة فله أن يركبها ولا يضمن وعليه اجرتها الى مكة فاذا أتاهما ورفع الامر
 الى القاضي فرأى بيعها ودفع بعض الاجر الى المستأجر جاز وعلى هذا لورهن المديون وغاب غيبة منقطعة
 فرفع المرتن الامر الى القاضي لبيع الرهن ينبغي أن يجوز كما في هاتين المسألتين اه وأقره في البحر (قوله)
 أنه باعه منه) وأنه لم يتقد اليه الثمن نهر وفتح (قوله باعه القاضي أو أموره) ولو أذن له بأن يؤجر الدابة
 ويعلمها من أجرها جاز كما في جامع الفصولين وظاهر كلامهم أن البائع لا يملك البيع بلا إذن القاضي فان باع كان
 فضولا وان سلم كان متهديا والمشتري منه غاصب يجر تلت وفي اللؤلؤ الجاية اشترى لمخاضه ليجيء بالثمن فأبطأ
 تخاف البائع أن يفسد بيع البائع يبعه لان المشتري يكون راضيا بالانقضاء فان باع بزيادة تصدق بها أو بزيادة
 وضع عن المشتري وهذا نوع استحسان اه وبه علم أن ما يسرع فساد لا يتوقف على القاضي لرضاه بالانقضاء
 بخلاف غيره فان القاضي يبيعه على ملك المشتري ولذا كان الفضل له والنقص عليه (قوله نظر الغائب) اي
 وللبيع لان البائع يصل به الى حقه ويبرأ عن ضمانه والمشتري أيضا تبرأ ذمته من دينه ومن تراكم نفقته بجر
 (فرع) في جامع الفصولين مثل شجر الدين عن ربه أميرهامة فأخبرته انها لا ترحل فأخذت وتداولها الايدي
 حتى وصلت اليه ولا يجد وارث القليل ويعلم انه لو خلاها ضاعت ولو أمسكها يخاف القسمة فأجاب للقاضي يبيعها
 من ذي اليد فلوظهر المالك كان له على ذي اليد ثمنها (قوله وان اشترى اثنان شيئا) اي اشترى عبد اصفقة واحدة
 كما عبر في الجامع الصغير لقاضي خان (قوله وغاب واحد منهما) اي بجموت لم يدرك مكانه نهر وقيد به لانه لو كان
 حاضرا يكون منبر غالبا لاجماع لانه لا يكون مضطرا في ايفاء الكل اذ يمكنه أن يتخاصمه الى القاضي في أن يتقد
 حصته ليقبض نصيبه فتح (قوله ويجبر الخ) الظاهر أن هذا هو المبيع غير منقلى أما المثلث كالبر وشحوه
 مما يمكن قسمة فلا يجبر على دفع الكل ولذا صوروا المسألة بالعبد كذا كرنا نأمل (قوله وله) اي للناصر
 قبضه اي قبض كل المبيع (قوله حتى يتقد شريكه الثمن) اي عن حصته اذا كان الثمن حالا وفي ط عن
 للوافي النقد في الاصل غير الجيد من الردي من نحو الدراهم ثم استعمل في معنى الاداء (قوله بخلاف أحد
 المستأجرين) لو غاب قبل نقد الاجرة فنقد الحاضر جميعها كان تبرعاً لانه غير مضطرا اذ ليس للمؤجر حبس
 الدار لاستيفاء الاجرة ذكره الترمذي نهر وهذه الاحكام المذكورة من دفع الثمن وجبر البائع ودفع الكل
 والقبض والحبس مذهبهما وخالف ابو يوسف في جميعها ط (قوله فكان مضطرا) نصاركيع الرهن اذا أفلس
 الراهن وهو المستعير أو غاب فان المعير اذا افترقه بدفع الدين يرجع على الراهن لانه مضطرا فيه وكصاحب العلو
 اذا سقط بسقوط السفل كان له أن يني السفل اذ لم يمتد مالكة بغير أمره ليتوصل به الى بناء علوه ثم يرجع عليه
 ولا يمكنه من دخوله لم يعطه ما صرفه وتعامه في الفتح (قوله اللهم الخ) بحث لصاحب النهر (قوله له دم
 الاولوية) لانه اضاف المتقال اليه ما على السواء فيجب من كل واحد منهما نصفه ويشترط بيان الصفة من الجوده
 وغيرها بخلاف ما اذا قال بألف من الدراهم والدنانير حيث لا يشترط بيان الصفة وينصرف الى الجاد نهر
 (قوله وانصرف للوزن المعهود الخ) فان المعهود وزن الذهب بالمناقل ووزن الفضة بالدراهم فهو كما لو قال
 بألف من الدراهم والدنانير (قوله وهذه قاعدة الخ) الاشارة الى ما ذكره المصنف اي ان قوله باع بألف منقال
 الخ ليس البيع قيد في ذلك وكذا الموزون بل مثله المكيل ونحوه كالأثر له برطل من سمن وعسل وزيت أو بمائة
 من بيض وجوز وتفاح أو بمائة ذراع من كان واربعم وخز يزنه من كل ثلث (قوله ووزن سبعة) اي العشرة
 من الدراهم وزن سبعة مثاقيل كل درهم أربعة عشر قيراطا اه ط (قوله وأفاد الكمال الخ) اعلم أنه وقع
 اشتباه في موضعين بالنظر الى العرف الحادث الاول فيما ينصرف اليه اسم الدرهم والثاني في قيمته فذكر في
 الفتح أن انصرف الدراهم الى وزن سبعة اذا كان متعارفا في بلد العقد وأما في عرف مصر فلفظ الدرهم ينصرف
 الآن الى زنة أربعة دراهم بوزن سبعة من الفلوس الا أن يعقد بالفضة فينصرف الى درهم بوزن سبعة وأخذ
 منه في البحر أن الواقف بمصر لو شرط دراهم للمستحق ولم يقيد ها ينصرف الى الفلوس الحاس وان قيدها بالانقرة
 ينصرف الى الفضة واعترضه في النهر بأن ما في الفتح حكاية عما في زنه ولا يزن منه كون كل زمن كذلك
 فالذي ينبغي أن لا يعدل عنه اعتبار زمن الواقف ان عرف والامصرف الى الفضة لانه الاصل اه الموضع الثاني

وأفاد في التهر أن قيمته تختلف باختلاف الأزمان فأفتى الثاني بأنه يساوي نصفاً وثلاثة فلوس فلو أطلق الواقب الدرهم اعتبر زمنه أن عرف والاسرف للفضة لأنه الأصل كالوقيد بالثقرة واقتب الشيخونية والصرعشمية ونحوهما فقيمة درهمها نصفان وأفاد المصنف أن الثقرة تطلق على الفضة وعلى الذهب وعلى الفلوس الخاص بعرف مصر الآن فلا بد من مرجع فإن لم يوجد فالعمل على الاستمارات القديمة للوقف كما عولوا عليها في نظائره كعرفة خراج ونحوه قال وبه أفتى الملا أبو السعود افندي (ولو قبض زيفاً بديل جيد) كان له على آخر (جاهل به) فلو علم ٢ وأنفقه كان قضاء اتفاقاً (ونفق أو أنفق) فلو قام بأمره اتفاقاً (فهو قضاء) لحقه وقال أبو يوسف إذا لم يعلم يرد مثله زيفه ويرجع بحجده استحساناً كما لو كانت مستوفى أو بهرجة واختاره للفتوى ابن كمال قلت ورجحه في البحر والنهر والشر بلالية فيه يفتى (ولو فرخ طير أو باض في أرض رجل أو تكسر فيها طير) أي انكسر رجله بنفسه فلو كسر هارجل كان للكاسر لا لاخذ (فهو لا لاخذ) لسبق يده لمصباح (إذا أذاها أرضه لذلك) فهو له (أو كان صاحب الأرض قريباً من الصيد بحيث يقدر على أخذه لو متدبه فهو لصاحب الأرض) لتكنه منه فلو أخذه غيره لم يملكه نهر (وكذا) مثل ما مر

٢ مطلب

في البهرجة والزئوف والستوقة

قال في التهر وأما قيمة كل درهم منها فقال في الضر بعد ما أعاد المسألة في الصرف قد وقع الاشتباه في أنها خالصة أو مغشوشة وكنت قد استقيت بعض المالكية عنها يعني به علامة عصره ناصر الدين الثاني فأفتى أنه يجمع بين يوق به أن الدرهم منها يساوي نصفاً وثلاثة من الفلوس قال فليعزل على ذلك ما لم يوجد خلافه اه وقد اعتبر ذلك في زماننا لأن الأدنى متيقن به وما زاد عليه فهو مكشوف فيه ولكن لا يفرع مذهبنا وجوب درهم وسطاً في جامع الفصولين من دعوى الثقرة لورثتها على مائة درهم بقرينة لم يصفها صاحب العقد ولو أذنت مائة درهم منها واجب لها مائة وسط اه فنبغي أن يقول عليه اه ورأيت في فتاوى بعض الشافعية أن قيمته باعتبار المعاملة نصف وثلاث وأنت قد علمت أن القيمة تختلف باختلاف الأزمان ولا شك في اختلاف الأزمنة الواقفين فينبغي اعتبار زمن الواقع والله تعالى الموفق اه قلت وفي زماننا وقبله عدة مدنية ترك الناس التعامل بلفظ الدرهم وإنما يدكرون لفظ القرش وهو اسم لأربعين نصف فضة وهذا يختلف باختلاف الأزمان فينظر إلى قرش زمن الواقع أيضاً (قوله فضة درهمها نصفان) هذا ذكره في التهر بعد ما حذر المقام والظاهر أن مراده أن ذلك كان في زمن الواقع فلا ينافي ما حذر رده قبله (قوله أن الثقرة تطلق الخ) إطلاقها على الفلوس عرف حادث ففي المغرب الثقرة القطعة المذابة من الذهب أو الفضة (قوله فلا بد من مرجع) وذلك كأن يعلم ما كانت تطلق عليه في زمن الواقع أو يكون قيداً بشئ فافهم (قوله الاستمارات القديمة) أي التصرفات أو العطاءات أو الدفاتر أو نحوها مأخوذة من استمرار الشئ إذا دام والمراد أنه ينظر إلى ما جرى عليه التعامل من قديم الزمان فيتمتع (قوله ولو قبض زيفاً) أي ردياً وهو من الوصف بالمصدر لأنه يقال زافت الدراهم تربف زيفاً من باب سارأى ردت ثم وصف به فقيل درهم زيف ودراهم زئوف كفلس وفلوس ورعايل وأتف على الأصل كافي المصباح وفي التارخانية الدراهم أنواع أربعة جياذ وبهرجة وزئوف وستوقة واختلفوا في تفسير البهرجة قيل هي التي تضرب في غير دار السلطان والزئوف هي المغشوشة والستوقة صفر عتوه بالفضة وقال عامة المشايخ الجياذ فضة خالصة تزوج في التجارات وتوضع في بيت المال والزئوف ما زيفه بيت المال أي رده ولكن تأخذه التجار في التجارات لأبأس بالشرأه بها ولكن يبين للبائع أنه زئوف والبهرجة ما رده التجار والستوقة أن يكون الطاق الأعلى فضة والأسفل كذلك وبينهما صفر وليس لها حكم الدراهم اه وقال في النفع الوسائل وحاصل ما قالوه أن الزئوف أجود وبعده البهرجة وبعدهما الستوقة وهي بمنزلة الزغل التي نحاسها أكثر من فضتها (قوله كان قضاء اتفاقاً) لأنه صار راضياً بترك حقه في الجودة وقيد بقوله وأنفقته لأنه لو عرض على البيع ولم يتفق له رده كما سيذكره الشارح آخر الفروع (قوله ونفق) أي هلك يقال نفقت الدابة نفوقاً من باب قعد هلك مصباح (قوله استحساناً) وقوله ما قياس كما ذكره في الأسلام وغيره وظاهره ترجيح قول أبي يوسف بحر (قوله ولو فرخ طير) يقال فرخ بالشد يد وأفرخ صار ذا أفرأخ وأفرخت البيضة انفلقت عن القرح فخرج منها مصباح (قوله أو تكسر) وقع في الكثرة تكسر وفي المغرب كسر الطير دخل في الكسار كنوساً من باب طلب وتكسر مثله ومنه الصيد إذا تكسر في أرض رجل أي استبر وروى تكسر وانكسر اه وفي الفتح وفي بعض النسخ تكسراى وقع فيها فكسر أحسن أزعما لوكسره رجل فيها بحر وقوله من باب طلب صوابه من باب جلس رملى وقوله احتراز الخ انما يتم إذا لم يكن تكسراً له طاعة والافهم من فعل غيره يقال كسره بالشد يد فكسر وكسره بالتخفيف فانكسر أي قبل ذلك تأمل (قوله إذا أذاها أرضه لذلك الخ) أي بأن حفر فيها ثأراً ليسقط فيها أو أعد مكاناً للفراخ ليأخذها فتح لأن الحكم لا يضاف إلى السبب الصالح إلا بالقصد بحر (قوله أو كان صاحب الأرض قريباً الخ) ظاهره أن سبب الملك أحدث شئ من أمان التهمة أو القرب ومقتضاه أنه لو خرج الصيد من أرضه المهيأة قبل قرب منه يفتى على ملكه فلا يس لغیره أخذه لكن يشكل عليه ما في الذخيرة عن المتقي حيث قال نصب حباله فوقع فيها صيد فاضطرب وانفلت فأخذه غيره فهو له فلو جاء صاحب الحباله ليأخذه فلما دنا منه بحيث يقدر عليه انفلت فأخذه غيره فهو لصاحب الحباله والفرق أن صاحب الحباله فيها وان صار أخذه إلا أنه في الأول بطل الأخذ قبل تأكده وفي الثاني بعد تأكده وكذا صيد البازي والكلب إذا انفلت فهو على هذا التفصيل اه أفاده ط (قوله فلو أخذه غيره لم يملكه) استدلل عليه في التهر بعبارة المتقي المذكورة (قوله مثل ما مر) بدل من قوله وكذا أو عطف بيان أفاده أن

(صيد تعلق بشبكة نصبت للجفاف)

أوردخل دار رجل (ودرههم)

أو سكر ترفوق على ثوب لم يعدله

سابقاً (ولم يكف) لاحقاً فلو أعتده

أو كفه ملكه بهذا الفعل (فروع)

عسل النحل في أرضه ملكه مطلقاً

لأنه صار من أنزالها * شري دارا

فطلب المشتري أن يكتب له البائع

صكاً لا يبر عليه ولا على الأشهاد

والخروج إليه إذا أجاز به بعدل

وصك فليس له الامتناع من الاقرار

* شري قطعاً فغزله امرأته

فكله له * المرأة إذا كفت

بلاذن الورثة كفن مثله

رجعت في التركة ولو أكثر لا ترجع

بشيء قال رحمه الله تعالى ولو قيل

ترجع بقيمة كفن المثل لا يعد *

اكتسب حراماً واشتري به

أو بالدرهم المغصوبة شيئاً قال

الكرخي ان تقبل البيع تصدق

بالمبيع والا وهذا قياس وقال ابو

بكر كلاهما سواء ولا يطيب له

وكذا لو اشترى ولم يقل بهذه

الدرهم وأعطى من الدراهم *

دفع ماله مضاربة لرجل جاهل جاز

أخذ ربحه ما لم يعلم أنه اكتسب

الحرام * من ربح ثوبه لا يجوز

لأخذ أخذه ما لم يقل حين ربحي

لأخذ من أراد * باع الاب

ضبعة طفله والاب مفسد فاسق

٢ مثله

إذا اكتسب حراماً ثم اشترى فهو

على خمسة أوجه

الإشارة إلى ما ذكر في أول المسألة من أنه لا أخذه (قوله أوردخل دار رجل) وكذا لو دخل بيته وأغلق عليه الباب ولم يعلم به لم يصح أخذ ما لكانه حتى لو خرج بعد ذلك فأخذه غيره ملكه وعن أبي يوسف لو اصطاده في دار رجل من الهواء أو على الشجر ملكه لأن حصوله على حائط رجل أو شجرته ليس بأجزاء قال رب الدار كانت اصطده قبل أن كان أخذ من الهواء فهو له لأنه لا يدرب الدار على الهواء وإن أخذه من حائطه أو شجرته فالقول رب الدار لا أخذه من محل هو في يده وإن اختلفا في أخذه من الهواء أو الشجرة فكذلك لأن الظاهر أن ما في داره يكون له وتما في البحر (قوله ملكه بهذا الفعل) أي بالاعداد أو الصك وظاهره أنه بدون ذلك لا يملكه وإن وقع قرياً من حيث تاله يده والفرق بينه وبين الصيد أن الصيد يملكه بالقرب منه إذا وقع في أرضه ونحوها لاطلاقه لا لزم أنه لو قرب من صيد في بركة ملكه والشاركون في بيت أهل العرس عادة فلا يعتبر فيه مجرد القرب بل لابد من اعداد الثوب أو كفته وأيضاً لو اعتبر مجرد القرب يؤدي إلى المتنازع بين الحاضر من الذين وقع بينهم إذا كلهم يذعيه (قوله ملكه مطلقاً) أي وإن لم يذعه هال ذلك (قوله لأنه صار من أنزالها) أي ربيعاً وهو يفتح التهمة جمع نزل قال في المصباح نزل الطعام نزالاً من باب تعب كثر ربيعاً وتماؤه فهو نزل وطعام كثير النزل بوزن سبب أي البركة ومنهم من يقول كثير النزل بوزن قفل (قوله لا يبر عليه) وكذا لا يبر على إعطاء الصك القديم كافي الخبرة عن جواهر الفتاوى قال نعم لو وقف أحياء الحق على عرضه كالأغصان المبيع وامتنعت الشهود من الشهادة حتى يروا خطوطهم يجبر على عرضه كما أفتى به الفقيه أبو جعفر صيانة لخلق المشتري اه (قوله ولا على الأشهاد والخروج إليه) أي إلى الانهاد وهو عطف تفسير على الأشهاد لأنه ليس له الامتناع عن الأشهاد المجزئية ما بعده (قوله فليس له الامتناع من الاقرار) فإن لم يقر برفعه إلى الحاكم فإن أقر بين يديه كتب سجلاً وأشهد عليه ملقط (قوله فغزله امرأته) أي بأذنه أو بغير أذنه ملقط (قوله المرأة إذا كفت) أي كفت زوجها وعبارة مجمع الفتاوى وغيره إذا أحد الورثة إذا كفت الميت بما له الخ فالمرأة غير قيد نعم خرج الاجنبى فإنه لا يرجع كفي التارخانية أي إذا كان وصياً (قوله ولو أكثر لا ترجع بشيء) علمه في البرازية بأن اختيار ذلك دليل التبرع وهذا إذا أفتق الوارث من ماله ليرجع وسيد كرم المصنف في باب الوصي أنه إذا زاد في عدد الكفن ضمن الزيادة وإن زاد في قيمته ضمن الكل أي لأنه صار مشترياً لنفسه فيضمن مال الميت وقد حذرت هذه المسألة بما لا مزيد عليه في تنقيح الحامدية من الوصايا (قوله قال رحمه الله) الصغير عائد إلى صاحب الملتقط فإن هذه الفروع كلها من الملتقط كاذكروا شارح آخرها والعبارة كذلك مذكورة فيه على عادة المتقدمين في كتبهم فافهم (قوله لا يعد) لعل وجهه أنه لا يلزم من التكفين بأكثر من كفن المثل اختياراً تترجع بالكل بل بالأثر (قوله اكتسب حراماً الخ) توضيح المسألة ما في انتشارخانية حيث قال رجل اكتسب مالاً من حرام ثم اشترى به هذا على خمسة أوجه اما أن دفع تلك الدراهم إلى البائع أولاً ثم اشترى منه بها أو اشترى قبل الدفع بها أو دفعها أو اشترى قبل الدفع بها ودفع غيرها أو اشترى مطلقاً ودفع تلك الدراهم أو اشترى بدراهم أخرى ودفع تلك الدراهم قال أبو نصر يطيب له ولا يجب عليه أن يتصدق إلا في الوجه الأول واليه ذهب الفقيه أبو الليث لكن هذا خلاف ظاهر الرواية فإنه نص في الجامع الصغير إذا غضب ألفاً فاشترى بها أجارية وباعها بألفين تصدق بالبيع وقال الكرخي في الوجه الأول والثاني لا يطيب وفي الثلاث الأخيرة يطيب وقال أبو بكر لا يطيب في الكل لكن الفتوى الآن على قول الكرخي دفعها للخرج عن الناس اه وفي الولوجية وقال بعضهم لا يطيب في الوجود كلها وهو المختار لكن الفتوى اليوم على قول الكرخي دفعها للخرج لكثرة الحرام اه وعلى هذا مشي المصنف في كتاب الغصب تعالى الدرر وغيرها (قوله قال الكرخي) صوابه قال أبو نصر كجاريته في الملتقط ولم أرفعه ذكر قول الكرخي أصلاً (قوله جازاً أخذ ربحه) لأن الظاهر أنها اكتسب من الحلال ولولاجية وظاهره أنه لا كراهة فيه وتقدم في شركة المناوضة أن أبي يوسف أجازها مع اختلاف المذاهب الكراهة وعمله الزيلعي هناك بأن الكافر لا يمتد إلى الجائر من العقود (قوله لا يجوز لأحد أخذه الخ) ظاهره أنه لا يجوز الاقدام على الأخذ ما لم يسمع المالك قال لأخذ من أراد وظاهره أنه يملكه بالأخذ إذا قال المالك ذلك والا لا وتقدم تمام الكلام على هذه المسألة في باب الجنسية على الأحرام من كتاب الحج (قوله والاب مفسد فاسق) احتراز عما إذا كان محموداً عند

الناس أو مستور الحال فانه حينئذ يصح بيعه عقاراً به الصغير كما سيذكره في باب الوصي (قوله لم يجز بيعه)
 أي فلولاً تقتضيه بعد بلوغه هو المختار إلا إذا كان خيراً بأن يبيع بضع القيمة ويبيع منه قوله يجوز في رواية يوضع
 ثمنه في يد عدل لافي رواية لولا خير بضع قيمته وبه يفتي جامع الفصولين (قوله على أن لا ترجع عليه) قيد
 بذلك لما في الأشباه شراء الآثم لأبنها الصغير ما لا يحتاج إليه غير نافذ عليه إلا إذا اشترت من أبيه أو منه ومن
 أجنبي كافي الزلوالجية (قوله جاز وهو كالهبية) قال في الخانية تكون الآثم مشتركة لنفسها ثم يصير منها
 هبة لولدها الصغير وصلة وليس لها أن تمتع الضيعة عن ولدها الصغير اه ط (قوله رجوع بما أدي) يخالف
 لما صححه في النفقات حيث قال تعلقاً عن جامع الفصولين الأسير ومن أخذه السلطان بصادره ولو قال لرجل خلصني
 فدفع المأمور ما لا يخلصه قيل يرجع وقيل لا في الصحيح به يفتي اه لكن سأتى في الكفاية بقيل كفاية الرجلين
 تصحح الأول ومثله في البرازية والخانية وقد منّا في النفقات تأييده فهم أقولان صحيحان ثم رأيت الجوزم بالأول
 في شرح السير الكبير ولم يحك فيه خلافاً فكان هو المذهب فافهم (قوله ولو قال بألف الخ) عبارة الملتقط
 وقال شذاد إذا قال الأسير الحر اشتري بألف درهم فاشتراه بأكثر منه جاز وعليه قدر الألف ولا يلزمه الفضل
 لانه يتخلص لاشراء بخلاف الوكيل بالشراء اه قلت سيانه أن الوكيل بالشراء لو شري بأكثر مما عينه
 الموكل وقع الشراء له ولا يلزم الموكل شيء من الثمن لأن الشراء متى وجد نفذ أعلی المشتري لم يلزمه جميع الثمن
 ولا يلزم الأمر شيء وخسائر الأمر قد مر ما عينه لانه هنا يتخلص لاشراء حقيقة ووقع في جامع الفصولين
 خلاف هذا فانه قال أسير أمره أن يفتديه بألف ففداه بألفين يرجع بألفين عليه وليس كوكيل بشراء اه لا عقد
 هنا وإنما أمره أن يخلصه فصار كمن أمره أن يتفق عليه أنفاقاً تتفق عليه ألفين اه أقول ويظهر لي أن قوله يرجع
 بألفين سبق قلم وصوابه بألف بدليل التعديل والتظهير فإن المأمور بانفاق ألف لا شك أنه لا يرجع بأكثر من ألف
 ثم راجعت السير الكبير للسرخرسي فرأيت فيه من مثل ما قد منّا عن الملتقط وقال انما يرجع عليه بالألف خاصة
 لأن الرجوع بحكم الاستقراض وذلك في الألف خاصة وهذا بخلاف الشراء الخ فهذا صريح فيما قلنا والله الحمد
 فافهم (قوله وتأذي جيرانه) قال في جامع الفصولين القياس في جنس هذه المسائل أن من تصرف في
 خالص ملكه لا يمنع ولو أضر بغيره لكن ترك القياس في محل يضر بغيره ضرراً ينافي له بأخذ كثير من المشايخ
 وعليه الفتوى اه وفيه أراد أن يبي في داره تنور الخبز دائماً وأورحى الطحن أو مدقة للقصار ين يبيع عنه
 لتضرر جيرانه ضرراً فاحشاً وفيه لو اتخذ داره حماماً وتأذي الجيران من دخانهم فظلم منه إلا أن يكون دخان
 الحمام مثل دخان الجيران اه وانظر ما لو كانت دار قديمة بهذا الوصف هل للجيران الحادثين أن يغيروا القديم
 عما كان عليه ط قلت الضرر البين يزال ولو قد بما كما أفتي به العلامة المههمنداري ومثله في حاشية البحر
 للخير الرملي من كتاب القضاء كافي كتاب الحيطان من الحامدية (قوله على أنه لحم غنم) الغنم اسم جنس
 يطلق على الضأن والمغز مصباح والمراد هنا الضأن بحكم العرف (قوله له الرد) أي لاختلاف الرغبة
 وان كان في باب الرابح نساً واحداً تأمل قال في الملتقط وكذلك إذا اشترى على أنه لحم موجه فوجده لحم غنم
 (قوله قال زنى الخ) في المجرد عن أبي حنيفة قال للعام كيف تباع اللحم فقال لكل ثلاثة أرطال
 بدرهم فقال أخذت منك زنى فله أن لا يزن وأن وزن فلكل واحد منهما أن يرجع فان قبض المشتري أو جعل
 البائع في وعاء المشتري بأمره فقد تم البيع وعليه درهم قال محمد قال لقصاب زنى من هذا اللحم كذا أبكذا
 فوزن فله الخيار ولو قال زنى من هذا الجنب كذا أبكذا أو قال زنى ما عندك من اللحم بحساب كذا فوزنه جاز
 ولا خيار له وعن أبي يوسف مثله حاوي الرازي قلت ولعل وجه قول الامام أن هذا بيع بالتعاطي فلا يتم
 قبل قبض المبيع وعلى قول محمد يتم بالوزن ان عين الموضع أو كان العقد على الكل تأمل (قوله لم يجز) لعن
 وجهه أن الخبر المشتري منه لا يختلف بخلاف اللحم فان لحم الرقبة والفخذ أحسن من لحم الخاصرة مثلاً فثبت
 له الخيار بعد الوزن إلا إذا شري الكل أو عين الموضع كهذا الجنب فيتم البيع بالوزن كما عرفت تأمل (قوله
 ان فاعلم الرد الخ) أي لاختلاف الجنس فبطل البيع ولو اختلف النوع لا يرجع ثمنه جامع الفصولين وفيه
 شري على أنه بذر بطيخ شتوي فزرعه فوجده صيفياً بطل البيع فإخذ المشتري ثمنه وعليه مثل ذلك البذر اه
 قلت ومقتضاه أنه من اختلاف الجنس كالوجود بذرة ثاء والذي يظهر أنه من اختلاف النوع وبؤيده ما ذكره

لم يجز بيعه استحقاقاً * شرت
 لظننا على أن لا ترجع عليه بالثمن
 جاز وهو كالهبية استحقاقاً * قال
 الأسير اشتري أو فكني فشره ارجع
 بما أدي كانه أقرضه ولو قال
 بألف فشره بأكثر لم يلزمه الفضل
 لانه يتخلص لاشراء * شري داراً
 ودفع وتأذي جيرانه ان على الدوام
 يمنع وعلى الندرة يتم منه *
 شري لجماعاً على أنه لحم غنم فوجده
 لحم معز له الرد * قال زنى من
 هذا اللحم ثلاثة أرطال فوزن له
 أخيره ومن هذا الخبر فوزن لم
 يجز * شري بذراً خريفاً فاذا هو
 ربيعاً أو شري بذراً بطيخاً فاذا هو
 بذراً فثاء ان فاعلم الرد وان مستهلكاً
 فعليه مثله

مطلب

دفع في داره وتأذي الجيران

مطلب

الضرر البين يزال ولو قد بما

مطلب

شري بذر بطيخ فوجده بذرة ثاء

* ساوم صاحب الزباج فدفع له
 قد حاشته فوقع منه على أفداح
 فأنكسر وضمن الأفداح لا القدح
 * شري شجرة بأصلها وفي قلعهام من
 الاصل ضرر بالبائع يقطعه من
 وجه الارض من حيث لا يتضرر به
 البائع ولو انهم من سقوطه حائط
 ضمن القاطع ما تولد من قلعه * دفع
 دواهم زيوفا فكسرها المشتري
 لاشي عليه ونعم ما صنع حيث غشه
 وخانه وكذا يدفع اليه لينظر اليه
 فكسره ولا بأس ببيع الغشوش
 اذا بين غشه أو كان ظاهرا يرى وكذا
 قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى في
 حنطة خاط فيها الشعر والشعر
 يرى لا بأس ببيعه وان طعنه لا يبيع
 وقال الثاني في رجل مع فضة
 نحاس لا يبيعها حتى يبين وكل شيء
 لا يجوز فانه ينبغي أن يقطع ويعاقب
 صاحبه اذا آتفته وهو يعرفه *
 شري فلوسا بدرهم فدفعها اليه
 وقال حي بدرهمك لا يتفقها حتى
 بعدا * شري بالدرهم الزيف
 ورضي بأقل مما يشري بالمبدل
 له * شري ثيابا بغير ادع على أن
 يوفي غشه بغير قدر لم يجز لجهالة
 الاجل * باع نصف أرضه بشرط
 خراج كما هاعلى المشتري فهو قادم
 * أخذ الخراج من الاكرال أن
 يرجع على المدققان استخسانا *
 شري الكرم مع الغلة وقبضه ان
 رضى الاكرال بالبيع وله حصته
 من الثمن وان لم يرض لم يجز بيعه *
 قتناه درهمه وقال آتفته فان جاز
 والا فردة على فقبضه ولم يتفق له
 رده استخسانا بخلاف جارية وجد
 بها عيبا فقال اعرضها أو بعها فان
 نفذت والاردها فعرضها على البيع
 سقط الرد * قال ابو حنيفة رحمه
 الله تعالى

مطلب

شري شجرة وفي قلعهام ضرر

فيه أيضا لو شري بذرا على انه بذر بطيخ كذا فظهر على صفة اخرى جاز البيع لا تتعدا الجنس من حيث انه بطيخ
 واختلاف الصفة لا يفسد العقد ولا يرجع بنقص العيب عند أبي حنيفة اد اى لانه ظهر عيبه بعد استهلاكه
 وذكر فيه قبله شري بزا على انه ربيعي فزرعه فظهر انه خرقي اختيار المشايخ انه يرجع بنقص العيب وهو
 قولهما بناء على ما اذا شري طعاما فأكله فظهر عيبه وقدمت أن الفتوى على قولهما اه والحاصل انه اذا
 ظهر خلاف الجنس كبذر البطيخ وبذر الشتاء بطل البيع فبرده لو قائما ورده لو خالكا ويرجع بالثمن ولو ظهر
 خلاف الوصف كالربيعي والخرقي صح البيع فبرده لو قائما ولا يرجع بشي لو خالكا عند الامام وعندهما يرجع
 بنقصانه وبه يفتى وبقي ما لو زرعه فلم يثبت في الخيرية ليس له الرجوع بالثمن ولا بالنقص لانه قد استهلك المبيع
 ولا رجوع بعد الاتلاف كما صرح به ظاهر الدين في حب التطن وقيل يرجع بنقصانه ان ثبت عدم بانه لعيب به
 والا لا بالاتفاق لاحتمال أن عدم نيانه لراءه تحرته أو بطفاف أرضه أو لآخر اه قلت الناظر ان ما نقله
 عن ظاهر الدين مبنى على قول الامام وقوله وقيل يرجع مبنى على قوله المأثري كما علمت (قوله فأنكسروا)
 في بعض النسخ فأنكسرت وهي الاولى لان الواو لجماعة القلاء (قوله ضمن الافداح لا القدح) لان القدح
 قبضه على سوم الشراء بلا بيان الثمن والافداح انكسرت بقوله فبعضها بين الثمن والا كما في الخاتمة (قوله
 بأصلها) هو المدفون في الارض المسمى شرشا (قوله ببقاعه من وجه الارض) عبارة الملتقط بقطعها وفيه
 أيضا اذا اشترى آتخيار من وجه الارض وفي قطعها بالصف ضرر للبائع أن يدفع اليه قيمتها وهي قائمة الآن
 يتراضيا على تركها الى وقت لا ضرر في قطعها وفيه أيضا ولو باع شجرة ان بين وضع قطعها من وجه الارض
 فعلى ذلك وان بين بأصلها فعلى قرارها من الارض وان لم يبين له أن يقطع من اصلها الآن تقوم دلالة اه
 (قوله فكسرها المشتري) كذا رأيت في الملتقط وكأنه مصور في الصرف والا فالمناسب فكسرها البائع ورأيت
 فيه تقيد الزيوفا بالنهرجة ويدل له ما نقله بعض المحققين عن الخاتمة لر أن المشتري دفع الى البائع دراهم
 فصاحا فكسرها البائع فوجدها بنهرجة كان له أن يردّها على المشتري ولا يضمن بالكرس لان الصالح والمكسرة
 فيه سواء اه (قوله وان طعنه لا يبيع) اى الا أن يبين لانه لا يرى (قوله وقال الثاني الخ) وقال أيضا لا
 بأس أن يشري بستوة اذا بين رأى السلطان أن يكسرها العاقل اتفق في ايدى من لا يبين وروى بشرى الاملاء
 عنه اكره للرجل أن يعلى الزيوفا والنهرجة والاستوفة وان بين ذلك وتجوز لهم اعند الاخذ من قبل أن انفاها
 ضرر على العوام وما كان ضررا عاما فهو مكروه خوفا من الوقوع في ايدى المدلسة على الجاحل به ومن التاجر
 الذى لا يخرج اه حنطان الهندية (قوله لا يتفقها حتى بعدا) لا محال أن يظهر الدرهم معيا وقد
 اتفق الفلوس أو بعضها فلم يزل الجاهل في المنفى والظاهر أن عمله اذا أخذها عددا لا وزنا وحل ذلك يجزى في
 صرف الذهب بالفضة يجوز ط نأمل (قوله ثمنه) النهر راجع للمشتري اى الثمن الراجب عليه أو للثياب
 باعتبار كونها مبيعا (قوله لجهالة الاجل) لانه لم يعلم بذلك وقت الدفع نعم لقال الى شرعى أن يؤديه بغير قدر
 جازي يبال الشرط كما تقدمه اول البيوع (قوله فهو قادم) لان فيه نفعا للبائع ولا يقضيه العقد (قوله
 من الاكرال) اى المزارع (قوله يرجع على الدهقان) اى صاحب الارض وفي هذه المسألة كلام سياتى
 ان شاء الله تعالى قبيل باب كسالة الرجلين (قوله ان رضى الاكرال جاز) اى اذا دفع صاحب الكرم
 كرمه الى الاكرال مساقاة بالربع مثلا وعلى الاكرال حتى صار له حصه في الثمر يتوقف بيع الثمر على رضى الاكرال لانه
 فيه حصه فان أجاز البيع يقسم الثمن على قيمة الارض وقيمة الثمر فأخذ الاكرال قدر حصته من ثمن الثمر وأمالو
 دفع أرضه من اربعة على أن يكون البذر من العاقل قبضه الارض توقف بيع الارض على اجازة المزارع لانه
 صار بمنزلة مستأجر الارض كما مر في باب الفضولى ولا يجزى أن حذو مسألة اخرى فافهم (قوله فقبضه ولم يتفق له)
 الاوضح فعرضه على البيع ولم يتفق ط (قوله بخلاف جارية الخ) الشرق أن المتبوض من الدراهم ليس
 عين حق القابض بل هو من جنس حقه لتجوز به جاز وصار عين حقه فاذا لم تجوز بزي على ملك الدافع فصح أمر
 الدافع بالتصرف فهو في الابتداء تصرف للدافع وفي الانتهاء لنفسه بخلاف التصرف في العين لانها ملكه
 فتصرفه لنفسه فبطل خبارة ط عن الجهر وقد منّا تمام الكلام على هذه المسألة في خيار العيب عند قول
 المصنف باع ما اشتراه فرد عليه بعيب الخ فراجع (قوله قال ابو حنيفة الخ) لماناسبة لهذه المسألة خنا

وقد منسا الكلام عليها مستوفى في فصل محرمات النكاح والله سبحانه اعلم

* (ما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه به) *

لم يترجم له بفصل ولا باب لدخوله في باب المتفرقات وما اسم موصول مبتدأ خبره قوله البيع الخ وتقدم في باب
البيع الفاسد بيان الشرط الفاسد والتعليق ربط حصول مضمون جملة بمحصل مضمون جملة أخرى وتقدم
الكلام عليه في كتاب الطلاق ومثال الشرط الفاسد بعثك بشرط كذا ومثال التعليق بعثك ان رضى فلان وفي
حاشية الاشباه للعموى عن قواعد الزركشى الفرق بين التعليق والشرط أن التعليق داخل في اصل الفعل
بان ونحوها والشرط ما جزم فيه بأصل الفعل أو يقال التعليق ترتيب أمر لم يوجد على أمر لم يوجد بان او احدى
أخواتها والشرط التام لم يوجد في أمر لم يوجد بصيغة مخصوصة اهـ (قوله ههنا أصلان الخ) الذى تحصل من
هذين الاصلين أن ما كان مبادلة مال بمال يفسد بالشرط الفاسد ويبطل تعليقه أيضا لدخوله في التعليلات لانها
أعم وما ليس بمبادلة مال بمال ان كان من التعليلات او التقييدات يبطل تعليقه بالشرط فقط وان لم يكن منهما
فان كان من الاسقاطات والالتزامات التى يختلف بها يصح تعليقه باللائم وغيره وان كان من الاطلاقات
والولايات والتحريرات يصح باللائم فقط وبه يظهر أن قول المصنف ولا يصح تعليقه به معطوف على ما يبطل
عطف تفسير فالمراد بالشرط التعليق به ويحتمل أن يكون قاعدة ثانية معطوفة على الاولى على تقدير ما اخرى اى
وما لا يصح تعليقه به كافي قوله تعالى وما أنزل النسا وأنزل اليكم اى وما أنزل اليكم فيكون ما فى المتن قاعدة تين
الاولى ما يبطل بالشرط والثانية ما لا يصح تعليقه به وبدون هذا التقدير يكون قاعدة واحدة اريد بها ما اجتمع
فيه الامران وذلك خاص بالتعليلات التى هى مبادلة مال بمال فانها تبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه بها به
وذلك غير مراد لان المصنف عد من ذلك الرجعة والابراء وعزل الوكيل والاعتكاف والاقرار والوقف
والتحكيم وليس فى شئ من ذلك تعليق مال بمال مع أن السبعة المذكورة لا تبطل بالشرط الفاسد فتعين أن يكون
ما ذكره المصنف قاعدة واحدة هى ما لا يصح تعليقه بالشرط والعطف للتفسير كقولنا فان جميع ما ذكره المصنف
يبطل تعليقه بالشرط أو قاعدة تين كما دل عليه ذكر الاصلين المذكورين وعليه فاذكره المصنف منه ما هو داخل
تحت ما معاومنه ما هو داخل تحت الثانية فقط ويدل عليه أيضا ما فى الزياح حيث قال بعد ذكر ما لا يبطل
بالشرط الفاسد ثم الشيخ ذكر هنا ما يبطل بالشرط الفاسد وما لا يبطل بها وما لا يصح تعليقه بالشرط ولم يذكر
ما يجوز تعليقه بالشرط الخ اذ علمت ذلك ظهر لك أن ههنا أربعة قواعد الاولى ما يبطل بالشرط الفاسد الثانية
ما لا يصح تعليقه بالشرط وهاتان المذكورتان ههنا والثالثة عكس الاولى وهى ما يأتى فى قول المصنف
وما لا يبطل بالشرط بالفاسد الخ والرابعة عكس الثانية وهى المذكورة فى قول الشارح وبقي ما يجوز تعليقه الخ
والاولى داخل تحت الثانية لان كل ما يبطل بالشرط الفاسد لا يصح تعليقه به ولا عكس فالرفع الذى ذكرها
المصنف كلها داخل تحت الثانية وبعضها تحت الاولى لخروج الرجعة والابراء ونحوهما كما ذكرناه وما خرج عنها
دخل تحت الثالثة والرابعة داخل تحت الثالثة لان كل ما جاز تعليقه لا يبطله الشرط الفاسد ولا عكس كما
ستعرفه ثم اعلم أن قوله لا يصح تعليقه ليس المراد به بطلان نفس التعليق مع صحة المعلق لان ما كان من التعليلات
يفسد بالتعليق بل المراد أنه لا يقبل التعليق بمعنى أنه يفسد به فاعتنم تحرير هذا المقام فان به سند دفع كثير من
الادام كما يظهر لك فى تقرير الكلام (قوله وما لا فلا) اى وما لا يكون مبادلة مال بمال بأن كان مبادلة مال بغير
مال كالتكاح والطلاق والخلع على مال ونحوها أو كان من التبرعات كالهبية والوصية لا يفسد بالشرط الفاسد
وقوله كالقرض هو تبرع ابتداء مبادلة انتهاء فيحل مثلا للشيئين وانما لا يفسد ذلك لان الشروط الفاسدة من
باب الربا وهى المعاوضات المالية لا غير لان الربا هو الفضل الخالى عن العوض وحقيقة الشروط الفاسدة كما مر
هى زيادة ما لا يقتضيه العقد ولا يلائمه فيكون فيها فضل خال عن العوض وهو الربا ولا يتصور ذلك فى المعاوضات
الغير المالية ولا فى التبرعات بل يفسد الشرط ويصح التصرف ونعامة فى الزيلعي (قوله من التعليلات) كبيع
واجارة واستئجار وهبة وصدقة ونكاح واقرار وبراء كفى جامع الفصولين فهو أعم مما قبله (قوله او التقييدات)
كرجعة وكعزل الوكيل ونحو العبد كفى الفصولين وذلك أن فى الوكالة والاذن للعبد اطلاقا عما كانا ممنوعين

اذا وطئ رجل امته ثم تزوجها
مكانه فلا زوج وطؤها بلا استبراء
وقال ابو يوسف أستقبح ولا يقر بها
حتى تحيض حيضة كما لو اشتراها كما
سيجيء فى الحظر والكل من الملقط

* (ما يبطل بالشرط الفاسد

ولا يصح تعليقه به) *

ههنا أصلان أحدهما أن كل ما كان
مبادلة مال بمال يفسد بالشرط
الفاسد كالبيع وما لا فلا كالقرض
* ثانيهما أن كل ما كان من
التعليلات أو التقييدات كرجعة

قوله بالشرط بالفاسد هكذا بخطه
وصوابه بالشرط الفاسد كما هو
عبارة المصنف الاتية اهـ

مصححه

عنه من التصرف في مال الموكل والمولى وفي العزل والخبر تقييد لذلك الاطلاق وكذا في الرجعة تقييد لامرأة
عما اطلق لها بالطلاق من حقوق الزوجية (قوله يطل تعليقه بالشرط) اي المحض كما في البحر وغيره والظاهر
أنه احتراز عن التعليق بشرط كائن فانه تقييد كما في جامع الفصولين قال ألا ترى أنه لو قال لامرأة انت
طالق ان كان السماء فوقنا والارض تحتنا اطلق للبحال ولوعاق البراءة بشرط كائن يصح ولو قال للناسط زوجت
بني من فلان فكذبه فقال ان لم اكن زوجتها منه فقد زوجتها منك فتقبل الخطاب وظهر كذب الاب ان فقد
(قوله والاصح) اي ان لا يمكن من التملكيات والتقييدات بأن كان من الاسقاطات المحضة او الالتزامات
او الاطلاقات او الولايات او التكريضات صح التعليق (قوله لكن في اسقاطات) اي محضة كالتطلاق والعناق
بحر احتراز عن البراء فانه وان كان اسقاطا لكسه فذلك من وجه كما يأتي فهو من التملكيات (قوله يحلف
بهما) الضمير للمتي عائد الى اسقاطات والتزامات وقوله كج وطلاق اف ونشر مشوش وقوله مطلقا اي بشرط
ملائم أو غير ملائم ولم يظهر من كلامه حكم ما لا يحلف به من التوعين ولا امثله ولم أر من ذكر ذلك ويظهر
لي أنه كالتملكيات يطل تعليقه وأن من الاول تسليم الشفعة اذا علق بشرط غير كائن فانه فاسد ويقي على شفخته كما
سنوضحه ومن الثاني ما اذا التزم ما لا يلزمه شرعا كالأول استأذن جاره لهدم جدار مشترك بينهما فاذن بشرط
منع الضرر عنه بنصب خشبات ولم يفعل حتى انهدم منزل الجار لا يضمن لانه ليس عليه حفظ دار شريكه
كما في الواجبة ففيه التزام الحفظ كانه قال اهدم الجدار بشرط نصب الخشبات فلا يصح تأمل (قوله
وفي اطلاقات) كالأذن بالتجارة وولايات كالتقضاء والامارة وتكريضات نحو من قتل قتيلا فله سلبه اه ح
(قوله بالملائم) اي يصح تعليقه بالشرط الملائم وفسره في الخلاصة بما يؤكده موجب العقد اه مثل ان
وصلت الى بلدة كذا افتد وليت قضاءها وامارتها أو ان قتلت قتيلا فلك سلبه بخلاف نحو ان هبت الريح (قوله
فالاوّل الخ) قد علمت أن حاصل الاصلين المذكورين في النسخ أن من المسائل ما يفسد بالشرط الفاسد
وما لا يصح تعليقه بالشرط الفاسد وما يصح بالشرط وما يصح تعليقه به فهي أربعة الفاسد منها قسمان والصحيح
قسمان فقولاه الاول أربعة عشر أراد به الفاسد منها يتسميه وهو الذي عبر عنه المصنف بقوله ما يطل بالشرط
الفاسد ولا يصح تعليقه وأما ما يصح فيذكر المصنف القسم الاول منه بقوله وما لا يطل بالشرط الفاسد
وذكر الشارح بعده القسم الآخر بقوله وبقي ما يجوز تعليقه بالشرط كما بينها عليه أولا وحينئذ فلا حاجة الى أن
يراد بالاول الاصل الاول من الاصلين حتى رد عليه أن الصور التي ذكرها المصنف ليست كلها مبادلة مال
بمال بل بعضها فافهم (قوله على ما في الدرر الخ) اي كونها أربعة عشر مبنى على ما ذكر في هذه الكتب
وأشار به الى انها تزيد على ذلك كما تبينه عليه الشارح بعد وبأني تمامه ثم ان المذكور في اجارة الوقاية ما يصح مضافا
وهو ما سأتى آخره وليس الكلام فيه كما لا يخفى (قوله البيع) صورة البيع بالشرط قوله بعته بشرط استخداه
شهرا وتعليقه بالشرط كقول بعته ان كان زيد حاضرا وفي اطلاق البطلان على البيع بشرط تسامح لانه من قبيل
الفاسد لا الباطل واليه يشير قوله وقد مر في البيع الفاسد شربلاية (قوله ان علقه بكلمة ان) الا في صورة
واحدة وهي أن يقول بعث منك هذا ان رضى فلان فانه يجوز ان وقته ثلاثة ايام لانه اشترط اخبارا الى اجنبي
وهو جائز بحر لكن فيه أن الكلام في الشرط الفاسد وهذا شرط صحيح تأمل (قوله على ما ينفي البيع
الفاسد) اي من انه ان كان مما يقتضيه العقد أو يلائمه أو فيه أثر أو جرى التعامل به كشرط تسليم البيع
أو الثمن أو التأجيل أو اخبارا وحذاء الفعل لا يفسد ويصح الشرط وان لم يكن كذلك فان كان فيه منقعة لاهل
الاستحقاق فسد والا فلا اه وقول العاقد بشرط كذا بمنزلة على ولا بد أن لا يقرن الشرط بالواو والاجاز
ويجعل مشاورة وأن يكون في صلب العقد حتى لو ألحقاه به لم يلحق في اصح الروايتين مكي وفي الذخيرة اشترى
حطبا في قرية شراء صحيحا وقال موصولا بالشراء من غير شرط في الشراء اجمعه الى منزلي لا يفسد أو استأجر
أرضا للزراعة ثم قال بعد تمامها ان الجرف على المستأجر لا يفسد لانه كلام مبتدأ اه ط وتقدم أحزاب
خيار الشرط أن البيع لا يفسد بالشرط في اثنين وثلاثين موضعا ذكرها في الاشياء وأوصفناها هناك (قوله
واقسمه) من صور فسادها بالشرط ما اذا اقتصم الشريكان على أن لا أحدهما الصامت ولا آخر العروض
أو على أن يشتري أحدهما من الآخر داره بألف أو على شرط هبة أو صدقة أو مالوا اقتسموا على أن يزيد شيئا

يطل تعليقه بالشرط والاصح
لكن في اسقاطات والتزامات
يحلف بهما كج وطلاق يصح
مطلقا وفي اطلاقات وولايات
وتكريضات بالملائم برزاية
فالاول أربعة عشر على ما في الدرر
والكفر واجارة الوقاية (بيع)
ان علقه بكلمة ان لا يعلى على ما ينفي
في البيع الفاسد (واقسمه) للمثلي

معلوم فهو جائز كالبيع وكذا على أن يرد أحدهما على الآخر دراهم سبعة بحر عن الولولية وقال أيضا
 وصورة تعليقها أن يقتسموا دارا وشرطوا رضى فلان لأن القسمة فيها معنى المبادلة فهي كالبيع عيني
 ومزجواز تعليق البيع برضى فلان على أنه شرط خيار إذا وقع ولكن في الولولية خيار الشرط والرؤية ثبت
 في قسمة لا يجبر إلا على علمه وفي قسمة الاجناس المختلفة لا يجبر عليها كالمثلي من جنس واحد بحر ملخصا
 وحاصله أن تعليق القسمة على رضى فلان غير موقت لا يصح مطلقا وموقتا يصح في الجنس الواحد على أنه خيار
 شرط لا جنبي كما يصح في البيع فكلام العيني محمول على غير الموقت أو على الاجناس المختلفة ثم اعلم أن
 القسمة التي يجبر الا على علمه بالمثل لانها تكون في العروض المتحد جنسها الا الرقيق والجواهر فلا يجبر
 عليها كقسمة الاجناس بعضها في بعض وكذا ورثته أودار وضعة فيقسم كل منها وحده لا بعضها في بعض
 الا بالتراضي كما سيأتي في بابها (قوله أما قسمة القيمي الخ) أفاد أن قسمة المثلي لا تصح بالشرط مطلقا أما قسمة
 القيمي فتصح ان علق بتخير شرط أو رؤية والا فلا لكن علمت أن الاقتراح بين الخبر وعدمه لا بين المثلي والقيمي
 فافهم وأيضاً فالكلام في الشرط الفاسد كما مر وشرط الخيار ليس شرطاً فاسداً فلا حاجة إلى التنبه على صحته
 تأمل (قوله والاجارة) أي كأن أجرداره على أن يقرضه المستأجر أو يهدي إليه أو أن قدم زيد عيني
 ومن ذلك استأجر حائونا بكذا على أن يعمره ويحسب ما انتفعه من الاجرة فعليه أجرة المثل وله ما شق وأجره بل
 قيامه عليه وتعماد في الجروبه علم انها تفسد بالشرط الفاسد والتعليل لانها تملك المنفعة والاجارة (قوله
 فيصح به يبقى) لعل وجهه انه وقت يجي لا محالة فلا يمكن تعليقاً بخبر أو هو إضافة لتعليل والاجارة تقبل
 الاضافة كما سيأتي وفيه فلا حاجة إلى الاستثناء (قوله مع انه تعليل بعدم التفريق) ولعل وجه صحته
 انه لما كان التفريق واجباً على الغاصب في الحال فاذا لم يفرغ صار راضياً بالاجارة في الحال كما أنه علقه على
 القبول قبل تأمل (قوله فقول البكر الخ) الاولى ابدال البكر بالبغلة كما هو في عبارة البرازية (قوله
 وكذا كل ما لا يصح تعليقه بالشرط) وهو التملكات والتقييدات كما مر وهذا التعميم أخذ في العزم من اطلاق
 عبارة الكنز لفظ الاجارة واستشهد له بما مر عن البرازية وأقره في النهر واعترضه الجوى بما في القسمة قال
 باعني فلان عبدك بكذا فقال ان كان كذا فقد أجرته أو فهو جائز جازان كان بكذا أو بأكثر من ذلك النوع
 ولو أجاز بين آخر يطل اه قلت قد يجاب بأن هذا تعليل بكائن فلم يكن شرطاً محضاً كما لو قال ان لم اكن زوجتها
 من فلان فقد زوجتها منك كما قد مناه تأمل (قوله تقصرها على البيع قصور) تعرض بما يفيد كلام العيني
 حيث صور الاجارة بقوله بأن باع فضولي عبده فقال أجرته بشرط أن تقرضني أو تهدي الي أو علق اجازته بشرط
 لانها بيع معنى اه ومنه قول الدرر والبيع واجازته وقال ح ينبغي أن يراد بالاجارة اجارة عقد هو
 مبادلة مال بمال لان كلامه فيما يطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه بالشرط وذلك خاص بالمعاوضات المالية
 وما ذكره عن البرازية من اجارة النكاح صحيح في نفسه لكنه لا يلائم المتن لان اجارة النكاح مثله فلا تطل بالشرط
 الفاسد وان لم يصح تعليقها به اه ملخصا قلت قد علمت مما قترناه سابقاً أن ما ذكره المصنف قاعدة ثان
 لا واحدة والفروع التي ذكرها المصنف بعضها مفرغ على القاعدين وبعضها على واحدة منهم ما قبل اجارة
 النكاح مفرغة على الثانية فقط ومثل اجارة البيع مفرغة على كل منهما ما كان من اقصر على تصوير الاجارة
 بالبيع قصديان ما تفرغ على القاعدين فافهم (قوله قال شيخنا في بخره) من كلام المصنف في الخ (قوله
 وأطال الكلام الخ) حاصله أن ما ذكره في الكنز لم يقرده بل قاله جماعة غيره ويدل على بطلانه أن المذكور في كافي
 الحناكم وغيره أن تعليق الرجعة بالشرط باطل ولم يذكرها أنها تطل بالشرط الفاسد وكيف تطل به مع أن اصلها
 وهو النكاح لا يطل به وصرح في البدائع بأنها تنص مع الاكراه والهزل واللعب والخطا كالنكاح وفي كتب
 الاصول من بحث الهزل أن ما يصح مع الهزل لا تطله الشروط الفاسدة وما لا يصح معه تطله اه قلت وقد مر
 أيضاً في الاصل الاول أن ما ليس بمبادلة مال بمال لا يفسد بالشرط الفاسد ولا يفتي أن الرجعة كذلك والجواب
 عما قاله في البحر أنه مبيى على أن قولهم ما يطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه به قاعدة واحدة والفروع
 المذكورة بعدا مفرغة عليها وذلك غير صحيح بل هما قاعدة ثان كما قترناه والرجعة مفرغة على الثانية منها فقط
 فلا بطلان في كلامهم بعد فهم مرادهم فافهم (قوله لكن تعقبه في النهر) حيث قال وحيث ذكر الثقات بطلانها

أما قسمة القيمي فتصح بتخير شرط
 ورؤية (والاجارة) الا في قوله اذا
 جاء رأس الشهر فقد أجرته كداری
 بكذا فيصح به يبقى عمادية
 وقوله لغاصب داره فترغها
 والافاجرتها كل شهر بكذا
 جازك ما سيبي في متفرقات
 الاجارة مع انه تعليل بعدم التفريق
 (والاجارة) بالزاي فقول البكر
 أجرته النكاح ان رضيت اى مبطل
 للاجارة برؤية وكذا كل ما لا يصح
 تعليقه بالشرط اذا انعقد موقفاً
 لا يصح تعليق اجازته بالشرط بحر
 فقصرها على البيع قصور كما وقع
 في المنع (والرجعة) قال المصنف انما
 ذكرتها بغير الكنز وغيره قال شيخنا
 في بخره وهو خطأ والصواب أنها
 لا تطل بالشرط اعتباراً لها بأصلها
 وهو النكاح وأطال الكلام لكن
 تعقبه في النهر وفسر بأن لا تنقصر
 لشهود ومهر وله رجعة أمة على
 حرة نكحها بعد طلاقها وبطل
 بالشرط بخلاف النكاح

بالشرط الفاسد لم يبق الشأن الا في السبب الداعي للتفرقة بينهما وبين النكاح ثم ذكر الفرق المذكور في الشرح
 واعترضه ح بأنه لا يلزم من مخالفتها النكاح في أحكام أن تخالفه في هذا الحكم اه قات وأضاف قوله وبطل
 بالشرط هو محل النزاع فالصواب ذكر ما لفاء لا بالواو على انك قد سمعت الجواب الحاسم لما دة الاشكال (تنبيه)
 عال في الخلاصة لعدم صحة تعليق الرجعة بالشرط بأنه انما يحتمل التعليق بالشرط ما يجوز أن يخلف به ولا يخلف
 بالرجعة اه واعترضه في نور العين بأن عدم التخليف في الرجعة قول الامام والمفتي به قولهما انه يخلف وعليه
 فينبغي أن يصح تعليقها بالشرط اه قلت اشتباه عليه الامر فان قول الخلاصة لا يخلف بالرجعة بتخفيف اللام
 بمعنى انه لا يقال ان فعلت كذا فعلى أن أراجع زوجتي كما يقال فعلى حج أو عمرة أو غيرهما مما يخلف به وكأنه
 ظنه يخلف بتشديد اللام وجعل البناء للبيبة أى اذا أنكر الرجعة لا يخلفه القاضي عليها كبقية المسائل الستة
 التي لا يخلف عليها المنكر عنده وعند هذا يخلف ولا يخفى أن هذا من بعض الظن فاجتنبه (قوله والصلح عن
 مال بمال) كصالحك على أن تسكنني في الدار سنة أو ان قدم زيد لانه معاوضة مال بمال فيكون بيعا عيني
 وفي صلح الزبلي انما يكون بيعا اذا كان البذل خلاف جنس المدعى به فلو على جنسه فان بأقل منه فهو حوط
 وبراء وان مثله قبض واستيفاء وان بأكثر فهو فضل وربما (قوله وفي النهر الظاهر الاطلاق) أى عدم التقيد
 بكونه بيعا فيشمل ما اذا كان على جنس المدعى بصوره الثلاث المذكورة آنفا لكن الاولى منها اذا اخلا في الابرأ
 الآتى والثالثة فاسدة بدون الشرط والتعليق لكونها ربا وأما الثانية فيظهر عدم فسادها مطلقا تأمل ويحتمل
 أن يراد بالاطلاق عدم التقيد بكونه عن اقرار بقربة التفرع وما قبل من أن الحق التقيد لان الكلام فيما
 يبطل بالشرط الفاسد وهو المعاوضات المالية والصلح عن سكوت أو انكار ليس منها فجوابه ما علمته من أن
 المتفرع عليه قاعدتان لا واحدة فالمراد بصلح فرعا لا يكون فرعاً لثانية ولذا اقتصر الشارح على قوله ولا يجوز
 تعليقه فافهم (قوله والابرأ عن الدين) بأن قال أبرأتك عن ديني على أن تخدمني شهرا أو ان قدم فلان
 عيني وفي العزيمة عن ايضاح الكرماني بأن قال أبرأت ذمتك بشرط أن لا تخبرني في رد الابرأ وتخصيه
 في أى وقت شئت أو قال ان دخلت الدار فقد أبرأتك أو قال لمدنيوه أو كفضله اذا آديت الى كذا أو متى آديت
 أو ان آديت الى خمسمائة فانت بريء عن الباقي فهو باطل ولا ابراء اه وذكر في البرصحة الابرأ عن الكفالة
 اذا علقه بشرط ملائم كان واقبت به غدا فانت بريء فوافاه به بريء من المال وهو قول البعض وفي الفقه انه
 الاوجه لانه اسقاط لا تمليك بجر وسبأ في تمام الكلام عليه في بابها (قوله لانه تمليك من وجه) حتى يرتد
 بالرد وان كان فيه معنى الاسقاط فيكون معتبرا بالتملكات فلا يجوز تعليقه بالشرط بجر عن العيني وفيه أن
 الابرأ عن الدين ليس من مبادلة المال بالمال فينبغي أن لا يبطل بالشرط الفاسد وكونه معتبرا بالتملكات لا يدل
 الاعلى بطلان تعليقه بالشرط واذك فرعه عليه وعلى هذا فينبغي أن يذكر في القسم الآتى هذا ما ظهر في قائله
 ح وهكذا قال في البحر ان الابرأ يصح تقييده بالشرط وعليه فروع كثيرة مذكورة في آخر كتاب الصلح وذكر
 الزبلي هنالك أن الابرأ يصح تقييده لا تعليقه اه وأوضحناه فيما علقناه على البحر لكن لا بد أن يكون الشرط
 متعارفا كما يأتي والحاصل أن الابرأ منفرع على القاعدة الثانية فقط فلا ذكره هنا فافهم ومن فروعه ما في
 البحر عن المبسوط لو قال الخصم ان حلفت فانت بريء فهذا باطل لانه تعليق البراءة بخبر وهي لا تحتمل
 التعليق اه ويصح تفرع الابرأ على القاعدة الاولى أيضا اذا كان الشرط غير متعارف ومنه ما نقلناه عن
 العزيمة فافهم (قوله اذا كان الشرط متعارفا) كقول أبرأتك مطلقته بشرط الامهار فيصح لانه شرط
 متعارف وتعليق الابرأ بشرط متعارف جائز فان قبل الامهار وهم بأن يتهربا فأتيت ولم تزوج فنفسم منه لا يبرأ
 لقوات الامهار الصحيح ولو أبرأتك المبتوتة بشرط تجديد النكاح بجهوم مهر مثلها مائة فلزوجه دلها نكاحا بدينار
 فأبت لا يبرأ بدون الشرط قالت المسترح لزوجها تزوجني فقال لي المهر الذي لك على فأتزوجك فأبرأتك
 مطلقا غير معلق بشرط التزوج يبرأ اذا تزوجها والا فلا لانه ابراء معلق دلالة وقيل لا يبرأ وان تزوجها لانه رشوة
 يجرع عن القينة ومنه يعلم أن التعليق يكون بالدلالة ويفترع على ذلك مسائل كثيرة فيحفظ ذلك رملي والمراد
 بالتعليق المذكور التقييد بالشرط بقريئة الامثلة المذكورة (قوله وأعلقه بأمر كائن الخ) منه ما في جامع
 الفصولين لو قال اغريبه ان كان لي عليك دين فقد أبرأتك وله عليه دين بريء لانه علقه بشرط كائن فتجيز اه

(والصلح عن مال) بمال دور
 وغيرها وفي النهر الظاهر الاطلاق
 حتى لو كان عن سكوت أو انكار
 كان فداء في حق المنكر ولا يجوز
 تعليقه (والابرأ عن الدين) لانه
 تمليك من وجه الا اذا كان
 الشرط متعارفاً أو علقه بأمر كائن

٢ قوله وذكر الزبلي الخ قلت
 وحاصل ما ذكره الزبلي هنالك انه
 لو قال أدلى نصف الاف على
 أنك بريء من الفضل ففعل بريء
 ولو قال ان أو اذا أو متى آديت
 لا يصح لانه صريح الشرط وفي
 ٢ أبرأتك من نصفه على أن تعطيني
 نصفه غدا يبرأ وان لم يؤد له لان
 البراءة حصلت بالاطلاق أو لا
 فلا تغير بما يوجب الشك آخر
 لان كلة على تصكون للشرط
 وللمعاوضة فتشمل على الشرط
 عند تعذر المعاوضة والابرأ يجوز
 تقييده بالشرط لا تعليقه وفي
 الاولى لم يبرأ أولا وآخره معلق
 بشرط فلا يسقط الدين بالشك لان
 على تحتمل الشرط فلا يبرأ
 الا بالاداء وتحتمل العوض فغيراً
 مطلقاً فلا يبرأ بالشك اه منه

(قوله كان أعطيه شريك الخ) هذا ذكره في الدرر بالفاظ فارسية وفسره الزاقي بذلك والتاخر أن المراد بالبراءة شئ براءة الاستقاط فبرء عليه ما قبضه شريكه إلا أن يكون المراد الإبراء عن باقي الدين (قوله وكذا عبوته الخ) في الخيانة لو قال لمدنيونه أدامت فأنت بريء من الدين جاز ويكون وصية ولو قال إن شئ أي فسخ النكاح لا يبرأ وهو مخاطرة كان دخلت الدار فأنت بريء لا يبرأ اه وفيها وقالت المريضة لزوجها إن مت من مرضي هذا فتهري عليك صدقة أو أنت في حل منه فحلت فيه مهرها عليه لأن هذه مخاطرة فلا تصح اه قلت والفرق بين هذه المسائل مشكل فإن الموت في الأولين يحقق الوجود فإن كان المراد بالمخاطرة جوار الموت مع بناء الدين فهو موجود في المسألتين ولعل الفرق أن تعليقه بموت نفسه أمكن تصحيحه على أنه وصية وتعليق الوصية صحيح كما سيأتي حتى تصح من العبد بقوله أدامت فقلت مالي وصية كما في وصايا الرضائي بخلاف تعليقه بموت المديون فإنه لا يمكن جعله وصية فبقي محض إبراء ولا يعلم أنه هل يبقى الدين إلى موته فكان مخاطرة فلم يصح وكذلك مسألة المهر فيها مخاطرة من حيث تعليق الإبراء على موتها من ذلك المرض فإنه لا يعلم هل يكون أولاً لكن علمت أن الوصية يصح تعليقها بالشرط فإن قيد بغيره لا يصح تعليقها بالشرط بلزم أن لا تصح هذه الوصية لو كانت لاجبي مع أن حقيقة الوصية عليك مضاف لما بعد الموت ويصح تعليقها بالتعلق كما علمت وإن كانت المخاطرة من حيث أنه لا يعلم هل تجوز الورثة ذلك أولاً وهل يكون أجنبياً عنها وقت الموت حتى تصح الوصية أولاً لم يبق فائدة لقولها من مرضي هذا ويلزم منه صحة التعليق إذا قالت إن مت بدون قولها من مرضي هذا ويحتاج إلى نقل في المسألة (قوله على ما جئته في النهر) حيث قال بعد مسألة المهر السابقة وينبغي أنه إن أجازته الورثة يصح لأن المانع من صحة الوصية كونه وارثاً اه وفيه أن المانع كونه مخاطرة كما صرح به في عبارة الخيانة ط (قوله وعزل الوكيل) بأن قال له عزلتك على أن تهدي إلى شئ أو أن قدم فلان لأنه ليس مما يخلف به فلا يجوز تعليقه بالشرط عني قال في البحر تعليقه يقتضي عدم صحة تعليقه لا كونه يطل بالشرط وعندى أن هذا خطأ أيضاً وأنه مما لا يصح تعليقه لا مما يطل بالشرط اه ملخصاً وبدل عليه أن ما يفسد بالشرط الفاسد ما كان مبادلة مال بمال وهذا ليس منه بل هو من التقيدات كما مر في بطل تعليقه فيكون مقرراً على القاعدة الثانية فقط فلا يمكن ذكره هنا خطأ فافهم وقيد بعزل الوكيل لأن الوكالة تخالفه حيث يصح تعليقها كما يأتي (قوله والاعتكاف) قال في البحر عندى أن ذكره هنا خطأ لما في القضية قال الله على اعتكاف شهر إن دخلت الدار ثم دخل لزمه عند علمائنا فإذا صح تعليقه بالشرط لم يطل بالشرط الفاسد لما في جامع الفصولين ما جاز تعليقه بالشرط لم يطل بالشرط الفاسد وكيف والاجماع على صحة تعليق المندور من العبادات أي عبادة كانت حتى إن الوقف كما يأتي لا يصح تعليقه بالشرط ولو علق النذر به بشرط صح التعليق وفي الخيانة الاعتكاف سنة مشروعة يجب بالنذر والتعلق بالشرط والشروع فيه ثم قال وأجمعوا أن النذر لو كان معلقاً بأن قال إن قدم غائب أو شفى الله مريضى فلا نأفقه على أن اعتكف شهر فاجعل شهر قبل ذلك لم يجز فهذه العبارة دالة على صحة تعليقه بالاجماع وهذا الموضع الثالث مما أخطأوا فيه وأخطأ هنا أفع لكثرة الصراح بصحة تعليقه وأما متعجب لكونهم تداولوا هذه العبارات متوناً وشروحاتاً وفتاوى وقد يقع كثيراً أن مؤلفاً يذكري شيئاً خطأ فيقولونه بلا تنبيه فيكثر التافلون وأصله لو احدث خطأ اه وعامة فيه وأجاب العلامة المقدسي بأن المراد أن نفس الاعتكاف لا يتعلق بالشرط لأنه ليس مما يخلف به قال في النهر وهو مردود على هبة النهاية بجملة ما لا يصح تعليقه بالشرط الفاسد ثلاثة عشر وعد منها تعليق الاعتكاف بالشرط ويمكن أن يجاب عنه بأن معناه ما إذا قال أوجب على الاعتكاف إن قدم زيد لكنه خلاف الظاهر قد بره اه ثم قال والحق أن كلامهم هنا محمول على رواية في الاعتكاف وإن كانت الأخرى هي التي عليها الأكثر اه قلت وفيه نظر لما علمت من أن ما هنا مذكور في المتن والشروح والفتاوى بل الصواب في الجواب أنه إذا كان كلامهم فيما لا يصح تعليقه بالشرط الفاسد علم أن مرادهم أنه لا يصح تعليق الاعتكاف بالشرط الفاسد لا بمطلق شرط وإذا أجمعوا على أن تعليق الاعتكاف بشرط ملام كان شفى الله مريضى صحيح كيف يصح حمل كلامهم هنا على ما يناقضه ثم يعترض عليهم بأنهم أخطأوا وتداولوا الخطأ حتى لا يبقى لاحد نقمة بكلامهم الذي يتوافقون عليه مع أن نأفقه على من خرج عن كلامهم عما يدلولونه فأنهم قد وتناوعدتنا شاكراً لله سبحانه بل الواجب حمل كلامهم على وفق مرادهم

مطلب
فإن لمدنيونه أدامت فأنت بريء

كان أعطيه شريك فقد أبرأتك
وقد أعطاه صح وكذا عبوته
وبكون وصية ولو لوارثه على
ما جئته في النهر (وعزل الوكيل
والاعتكاف)

وذلك كما شـل به في الموائى العزيمة بقوله فساد الاعتكاف بالشرط بأن زال من عليه اعتكاف أيام نوبت
أن اعتكف عنده أيام لا يجده بشرط أن لا أصوم أو بأشهر أمراً في الاعتكاف أو أن أخرج عنه في أى وقت
شئت بحسبة أو بغير حاجة يكون الاعتكاف فاسداً وتعليقه بالشرط بأن يقول نوبت أن اعتكف عشرة أيام
إن شاء الله تعالى اهـ **لـ** كن هذا تصور للنفس الاعتكاف لا لإيجابه فيصير إيجابه بأن يقول الله على
أن اعتكف شهراً بشرط أن لا أصوم الخ أو أن رضى زيد وقد يقال إن الشرع فيه موجب أيضاً فاذ اشترع
فيه بالنسبة على هذا الشرط الفاسد لم يصح إيجابه فانهم والمحدثه على ما ألهم (قوله فانهم ليسا بما يحلف به)
هذا الصحيح في عزل الوكيل أما الاعتكاف فيحلف به بالاجماع كعلت أفاده ح (قوله والصحيح المطلق
الاعتكاف بالنذر) أى في صحة تعليقه بالشرط وهذا الصحيح مأخوذ من قول النهر وإن كانت الأخرى هى
التي عليها الاكدر فهو تنقيح للرواية التي مشى عليها أصحاب التون والشرع وقد علت الجواب الصواب
(قوله لانهم ما اجارة) فيكونان معاوضة مال بمال فيفسدان بالشرط الفاسد ولا يجوز تعليقه بالشرط كما
لو قال زارعك أرضى أو سأكلك كرمى على أن تقرنى ألقاً أو أن قدم زيد وتماه في الجرح قال الرملـ وبه يعلم
فساد ما يقع في بلادنا من المزارعة بشرط مؤنة العامل على رب الأرض سواء كانت من الدراهم أو من الطعام
(قوله والاقرار) بأن قال فلان على كذا أن أقرضنى كذا أو أن قدم فلان لانه ليس مما يحلف به فلا يصح
تعليقه بالشرط عبنى وفي المبسوط ادعى عليه ما لا فقال ان لم آتك غدا فهو على لم يلزمه ان لم يأت به غدا لانه
تعلق الاقرار بالخطر وفيه لفلان على ألف درهم ان حلف أو على أن يحلف بخلف فلان ويجوز المقر لم يؤخذ به
لانه علق الاقرار بشرط فيه خطر والتعلق بالشرط يخرج منه من أن يكون اقراراً اهـ بجر وظاهره أن قوله
على أن يحلف بتعلق لا بشرط لكن قد يطلق التعلق على التقييد بالشرط وذكر في البحر أن ظاهر الاطلاق دخول
الاقرار بالطلاق والتعلق مثل ان دخلت الدار فأما مقر بطلاقها أو بعنته فلا يقع بخلاف تعليق الانشاء ويدل
على الفرق بينهما أنه لو أكره على الانشاء به وقع أو على الاقرار به لم يقع هذا وقد سـكى الزيلى في كتاب الاقرار
خلافاً في أن الاقرار المعلق باطل أولاً ونقل عن المبسوط ما يشهد لصحته فظاهره تصحيحه والحق تضعفه
لتصريحهم هنا بأنه لا يصح تعليقه بالشرط وانه يطل بالشرط الفاسد اهـ ملخصاً واعترض في النهر بأنه حيث
اعتمد على كلامهم هنا كان عليه التزامه في عزل الوكيل والاعتكاف قلت انما لم يلزمه فيهما بناء على ما فهمه
من مخالفته لكلامهم ولا يلزم اطراده في باقى المسائل نعم في كون الاقرار مما يطل بالشرط نظر لانه ليس
من المعاوضات المالية ولم أر من صرح بطلانه به ولا يلزم من ذكره هنا بطلانه لما علمته مما مر مراراً أن ما ذكره
المصنف من الفروع بعضها مما يطل بالشرط وبعضه مما لا يطل فلا بد من نقل صريح ولا سيما وقد اقتصر
الزيلى وغيره على ذكر أنه لا يصح تعليقه بالشرط فليراجع (قوله الا اذا علقه بجبى الغد) كقوله على ألف
اذا جاء غدا أو رأس الشهر أو أنظر الناس لان هذا ليس بتعلق بل هو دعوى الاجل الى الوقت المذكور
فقبل اقراره ودعواه الاجل لا تنقل الى الجبى زيلى من كتاب الاقرار (قوله أو يموت) مثل له على ألف
ان مت فهو عليه مات أو عاش لانه ليس بتعلق لان موته كائن لا بحالة بل مراده الاشهاد عليه ليشهدوا به بعد
موته اذا اجدت الزورته فهو تأكيد لا اقرار زيلى (قوله والوقف) لانه ليس مما يحلف به فلو قال ان قدم
ولدى فدارى صدقة موقوفة على المساكين فجاء ولده لا تصير وقفاً لان شرطه أن يكون مخبز اجزم به في فتح
التدبير والاسعاف حيث قال اذا جاء غدا أو رأس الشهر أو اذا اكملت فلاناً واذا تزوجت فلانة فأرضى صدقة
موقوفة يكون باطلاً لانه تعليق والوقف لا يحتمل التعلق بالخطر وفيه أيضاً وقف أرضه على أن له أصلها أو على
أن لا يزول ملكه عنها أو على أن يبيع أصلها ويصدق بثمنها كل الوقف باطلاً وحكى في البرازية وغيرها أن عدم
صحة تعليقه رواية والظاهر ضعفها لحزم المصنف وغيره بها نهر وصوابه أن يقول والظاهر اعتماداً وضعف
مقابلتها اللهم الا أن يكون الضمير للحكاية المقهومة من قوله وحكى تأمل ومقتضى ما نقله عن الاسعاف ثانياً
أن الوقف يطل بالشرط الفاسد مع أنه ليس بمبادلة مال بمال وأن المفتى به جواز شرط استبداله ولا يلزم من ذكر
المصنف له هنا أنه مما يطل بالشرط الفاسد ما قد مر مرة قبل ذكرى العزيمة أن قاضى خان صرح بأنه لا يطل

فانهم ليسا بما يحلف به فلم يجز
تعليقهما بالشرط وهذا في احدى
الروايتين كما بسطه في النهر والصحيح
المطلق الاعتكاف بالنذر
(والمزارعة والمعاملة) أى
المساواة لانهم ما اجارة (والاقرار)
الا اذا علقه بجبى الغد أو يموت
فيجوز ويلزمه الحال عبنى (والوقف)

بالشروط الفاسدة ويمكن التوفيق بينه وبين ما في الاسعاف بأن الشرط الفاسد لا يبطل عقد التبرع اذا لم يكن
موجبه نقص العقد من أصله فان اشتراط أن تبقى ربة الارض له أو أن لا يزول ملكه عنها أو أن يبيعها بلا
استبدال تقص التبرع (قوله لانه صلح معنى) قال في الذوق انه نولية صورة وصلح معنى اذا لبس باليه
الايراضها لقطع الخصومة بينهما باعتبار أنه صلح لا يصح تعليقه ولا اضافته واعتبار أنه نولية يصح فلا يصح
بالشك اه وانظروا أنه لا يقصد بالشرط الفاسد لانه ليس بمبادلة مال بمال (قوله عند الثاني) وعند محمد
يجوز كلوكالة والامارة والقضاء بغير (قوله كفي قضاء الخاتمة) ومثله في بيع الخلاصة (قوله وبني ابطال
الاجل) بني أيضا تعليق الكفالة بشرط غير ملائم كما سيأتي في بابها ان شاء الله تعالى والاقالة كما مر في بابها
وبأني مثاله والكتابة بشرط في صلب العقد كما يأتي بيانه قريباً والعقود والايارة في جامع الفصولين
قال للثاني اذا جاء عند فقد عرفت ان القود لا يصح لعني التملك قال اذا جاء عند فقد عرفت انك تبطل لانها عليك
المنفعة وقبل تجوز كالأجارة وقبل تبطل الاجارة ولو قال أعرفت عند تصح العارية اه وبني أيضا عزل القاضي
في أحد القولين كما يأتي وسيدكر الشارح أن ما لا تصح اضافته لا يعلن بالشرط (قوله في البرازية انه يبطل
بالشرط الفاسد) بأن قال كلما حل تخيم ولم تؤد المال حال صح وصار حالاً هكذا عبارة البرازية واعتراضها في البحر
بأنهم اسهوا ظاهر لانه لو كان كذلك لبقى الاجل فكيف يقول صح وعبارة الخلاصة وابطال الاجل يبطل بالشرط
الفاسد ولو قال كلما حل تخيم الخ فجعلها مسألة أخرى وهو الصواب اه وذكر العلامة المقدسي أن
العبارتين مشككتان وأن الظاهر أن المراد أن الاجل يبطل وأنه اذا علق على شرط فاسد كعدم اداء تخيم في
المثال المذكور يبطل به الاجل فيصير المال حالا اه وحاصله أن لفظ ابطال في عبارتي البرازية والخلاصة زائد
وأنه لا مدخل لذكر في هذا القسم أصلاً (قوله وكذا الخ) يوهم انه يقصد بالشرط الفاسد وليس كذلك
كما سيأتي نعم لا يصح تعليقه بالشرط قال في جامع الفصولين ولو قال لقته اذا جاء عند فقد أذنت لك في التجارة
صح الاذن ولو قال اذا جاء عند فقد جرت عليك لا يصح والقاضي لو قال لرجل قد جرت عليك اذا سفت لم يكن
حكماً بحجبه ولو قال لسفيه قد أذنت لك اذا صلت جاز اه (قوله وما يصح ولا يبطل بالشرط الفاسد) شروع
في القاعدة الثالثة المقابلة للاولى والاصل فيها ما ذكر في البحر عن الاصوليين في كتب الاصول في بحث الموزل
من قسم العوارض أن ما يصح مع الهزل لا يبطله الشرط الفاسد وما لا يصح مع الهزل تبطله الشروط
الفاسدة اه والمراد بقول الشارح ما يصح أي في نفسه ويلغو الشرط وانما زاده ليكون في البطلان لا يستلزم
الحجة لصدقه على الفساد فافهم (قوله لعدم المعاوضة المالية) أشار الى ما قدمه في الاصل الاول من أن
ما ليس بمبادلة مال بمال لا يفد بالشرط الفاسد أي ما لا يقتضيه العقد ولا يلاعه وذلك فضل خال عن العوض
فيكون ربا والربا لا يكون في المعاوضات الغير المالية ولا في التبرعات (قوله وزدت ثمانية) هي البراء عن دم
العمد والصلح عن جنابة غضب وودبعة وعارية اذا ضمنها الخ والتب والخر على المأذون والغصب وأمان
القرن ط قلت وقد منّا أن كل ما جاز تعليقه لا يقصد بالشرط الفاسد وسيأتي أيضا (قوله القرض)
كأن قرضك هذه المائة بشرط أن تتخذه مني سنة وفي البرازية وتعلق القرض حرام والشرط لا يلزم والذي
في الخلاصة عن كفالة الاصل والقرض بالشرط حرام اه نهر أي المراد بالتعلق الشرط وفي صرف
البرازية أقرضه على أن يوفيه بالعراق فسد اه أي فسد الشرط والاختلاف ما شئت تأمل (قوله والهبة
والصدقة) كوهبتك هذه المائة أو صدقت عليك بها على أن تتخذه مني سنة نهر قصص ويبطل الشرط لانه
فاسد وفي جامع الفصولين ويصح تعليق الهبة بشرط ملائم كوهبتك على أن تعرضني كذا ولو لم يخالفنا تصح
الهبة لا الشرط اه وفي حاشيته للخير الرمي أقول يؤخذ منه جواب واقعة القوي ودب لزوجه بقره على انه
ان جاء أولاد منها تب البقره لهم وهو صحة الهبة وبطلان الشرط اه وسيدكر الشارح أن الهبة يصح تعليقها
بالشرط وبأني الكلام عليه (قوله والتكاح) كزوجتك على أن لا يكون لك مهر فيصح التكاح ويبطل
الشرط ويجب مهر المثل ومن هذا القبيل ما في الخاتمة تزوجتك على أني بالتخياري يجوز التكاح ولا يصح التخياري
لانه ما علق التكاح بالشرط بل بالشرط والتكاح بشرط الخيار اه وليس منه أن أجاز أبي أودعي لانه تعليق
والتكاح لا يحمله فلا يصح كفي الخاتمة وكلام النهر ضاع غير محرز قدبر وفي الظاهرية لو كان الاب حاضر اقبل

(و) الرابع عشر (الحكيم) كقول
المحكمن اذا أهل الشهر فاحكم
بيننا لانه صلح معنى فلا يصح تعليقه
ولا اضافته عند الثاني وعليه
القوي كفي قضاء الخاتمة وبني
ابطال الاجل في البرازية انه يبطل
بالشرط الفاسد وكذا الخ
على ما في الاشياء (وما) يصح
(لا يبطل بالشرط الفاسد) لعدم
المعاوضة المالية سبعة وعشرون
على ما عده المصنف تبعا لعيني
وزدت ثمانية (القرض والهبة
والصدقة والتكاح

وفي الخاتمة من الهبة وهبت
مهورى منك على أن كل امرأة
تتزوجها تجمل امرها يدي
فان لم يقبل طلت الهبة وان قبل
في المجلس صحت ثم ان فعل الزوج
ذلك فالهبة ماضية والا فكذا
عند البعض كمن أعتق أمة على
أن لا تتزوج عتقت تزوجت أولا
قالت وهبت مهورى ان لم تطلني
فقبل ثم طلتها فالهبة فاسدة
للتعلق بالشرط وتماه في البحر
عند قوله والبراء عن الدين
ومفاده انه لو لم يطلقها تصح الهبة
في صريح التعليق بالشرط تأمل
اه منه

في المجلس جازم في النهر وهو مشكل والحق ما في الثانية اه قلت ما في التظهير ذكره في الثانية أيضا عن
 أمالي أبي يوسف وقال انه استبان (قوله والطلاق) كطلقتك على أن لا تزوجي غيري بحر والظاهر أنه إذا
 قال ان لم تزوجي غيري فكذلك وبأن يانه قريبا (قوله والخلع) كنهالك على أن لا تخير مديرا لها بطل
 الشرط ووقع الطلاق ووجب المال وأما اشتراط الخيار لها فصح عند الامام كما مضى بحر (قوله والعق)
 بأن قال اعتقك على أني بالخيار بحر وقدما أننا لو اعتق أمة على أن لا تزوج عقت تزوجت أولا (قوله
 والرهن) بأن قال رهنتك عدي بشرط أن استخدمه او على أن الرهن ان ضاع ضاع بلا شيء أو ان لم أوف متاعك
 لك اني كذا فالرهن لك بما لك بطل الشرط وصح الرهن بحر (قوله بكعتك وصيا الخ) هذا المثال أحسن
 مما في البحر جعلتك وصيا على أن يكون لك مائة لان الكلام في الشرط الفاسد الذي لا يفسد العقد وما هنا صحيح
 نهر وفيه نظرقانه قال في البرازية فيوصي والشرط باطل والمائة له وصية اه ومعنى بطلانه كافي البحر أنه
 يطل جعلها بشرط الايباء وتبي وصية ان قبلها كانت له والا فلا اه اي فهو شرط فاسد لم يفسد عقد الايباء
 (قوله والوصية) ككأوصيت لك ثلث مالي ان أجاز فلان عيني وفيه نظرقانه مثال تعليقها بالشرط وليس
 الكلام فيه وفي البرازية وتعليقها بالشرط جائز لانها في الحقيقة اثبات الخلاف عند الموت اه ومعنى صحة
 التعليق أن الشرط ان وجد كان للموصي له المال والا فلا شيء له بحر ثم قال وفي الثانية لو أوصي بثلثه لأم ولده
 ان لم تزوج قبلت ذلك ثم تزوجت بعد انتفاء عدهما بزمان فلها الثلث بحكم الوصية اه مع أن الشرط
 لم يوجد الا أن يكون المراد بالشرط عدم تزوجها عقب انتفاء العدة لا عدمه الى الموت بدليل انه قال تزوجت
 بعد انتفاء عدهما بزمان للاحتراز عن تزوجها عقب الانتفاء اه قلت ووجهه انه اذا مضت مدة بعد العدة ولم
 تزوج فيها تحقق الشرط فلا تبطل الوصية بتزوجها بعده اذ لو كان الشرط عدم تزوجها أبد الزم أن لا يوجد شرط
 الاستحقاق الا بموتها ويظهر من هذا أنه اذا قال طلقك ان لم تزوجي أنه اذا مضى بعد العدة زمان ولم تزوج
 يتحقق الشرط لكن فيه أن الطلاق العلق انما يتحقق بعد تحقق الشرط فيلزم أن يكون ابتداء العدة بعده لا قبله
 فالظاهر بطلان هذا الشرط ودفع الطلاق منجزا وبؤيده ما مر قريبا من تزوجته في كتاب الطلاق في أول باب
 التطبيق (قوله والشركة) فيها انها تفسد باشتراط ما يؤدي الى قطع الاشتراك في الربح كاشتراط عشرة
 لاحدهما وفي البرازية الشركة تبطل ببعض الشروط الفاسدة دون بعض حتى لو شرط التفاضل في الوضعية
 لا تبطل وتبطل باشتراط عشرة لاحدهما وفيها لو شرط صاحب الالف العمل على صاحب الالفين والربح
 نهقين لم يجز الشرط والربح بينهما أملا ما اه أمالو لم بشرط العمل على أفضلهما ما لا يل تربع به فأجاب في البحر
 بأن شرط الربح صحيح لان التبرع ليس من قبيل الشرط بدليل ما في بيوع الذخيرة اشترى حطباً في قرية وقال
 موصولاً بالشراء من غير شرط في الشراء اجمعه الى منزلي لا يفسد لانه كلام مبتدأ بعد تمام البيع (قوله وكذا
 المضاربة) كالوشرط نفقة السفر على المضارب بطل الشرط وجازت برازية وفيها ولو شرط من الربح عشرة
 دراهم فسدت لانه شرط بل لقطع الشركة دفع اليه ألف الفاعل أن يدفع رب المال للمضارب أرضاً بزرعها سنة
 أو داراً للسكنى بطل الشرط وجازت ولو شرط ذلك على المضارب لرب المال فسدت لانه جعل نصف الربح عوضاً
 عن عمله واجرة الدار اه وبه علم أنها تفسد ببعض الشروط كالشركة (قوله كوليته بلدة كذا مؤبداً) فقوله
 مؤبداً شرط فاسد لان التولية لا تقتضي ذلك لانه يغزل بعارض جنون أو عزل أو نحوه ومثله وليته على أن
 لا تغزل أبداً أو على أن لا تركب كما مثل به في البحر وقال فهذا الشرط فاسد ولا تبطل امرته بهذا (قوله واختار
 في النهر اطلاق النحلة) حيث قال راداعلي ذلك البعض وعندي انه لا سلف له فيه ولا دليل يقتضيه لانه حيث
 صح العزل كان الغاء للتأييد سواء نص على الغاية أولاً (قوله صح التقليد والشرط) فان فعل شيئاً من ذلك
 انعزل ولا يسلط قضاؤه فيما مضى ولا ينفذ قضاء القاضي في خصوصه زيد ويجب على السلطان أن يفصل قضيته
 ان اعترافه قضية بحر عن البرازية وفيه عنها أيضاً الوشرط في التقليد أنه متى فسق يغزل انعزل اه قلت
 وانما صح الشرط لكونه شرطاً صحيحاً والقاضي وكيل عن السلطان فيتقيد قضاؤه بما قدمه به حتى يتقيد بالزمان
 والمكان والشخص ومن ذلك ما اذا نهاه عن سماع دعوى مضى عليها خمس عشرة سنة كإسبا في القضاء ان شاء
 الله تعالى (قوله والكفالة والحوالة) بأن قال كفلت غريمك على أن تقرضني كذا وأحللتك على فلان بشرط

والطلاق والخلع والعق والرهن
 والايضاء بكعتك وصيا على أن
 تزوج بنى (والوصية والشركة
 و) كذا (المضاربة والقضاء
 والامارة) كوليته بلد كذا مؤبداً صح
 وبطل الشرط فله عزله بلا حجة ودل
 بشرط لائحة عزله كدروس أبده
 السلطان أن يقول رجعت عن
 التأيد أفقى بعضهم بذلك واختار
 في النهر اطلاق النحلة وفي البرازية
 لو شرط عليه أن لا يرثني ولا يشرب
 الخمر ولا يمثل قول أحد ولا يسمع
 خصوصه زيد صح التقليد والشرط
 (والكفالة والحوالة)

أن لا ترجع على عند التوى نهر يعني قضيح ويطل الشرط وفي البرازية لو قال كلفته به على اتى متى أو كلفا
 طوبت به فلى أجل شهر فاذا طال به فله أجل شهر من وقت المطالبة الاولى فاذا تم الشهر من وقت المطالبة
 الاولى لم التسليم ولا يكون للمطالبة الثانية تأجيل اه وفيه أن كلفته قضيح التكرار مقدسى ولعله أنفى
 التكرار هنا لما يلزم عليه من ابطال موجب الكفالة وحيث أمكن الاعمال فهو أولى من الابطال تأمل وسد كر
 الشارح هذه المسألة أوائل الكفالة ويأتى توضيحها هناك وفي البرازية أيضا كفل على انه بالخيار عشرة أيام
 أو أكثر يصح بخلاف البيع لأن مبناه على التوسع اه ففي هذا وفيما قبله صححت الكفالة والشرط لانه شرط
 تأجيل أو خيار وكلاهما شرط صحيح ولا رد على المصنف لان كلامه في الشرط الفاسد وسبأتى في بابها انه
 لا يصح تعليقه بشرط غير ملائم ويأتى هنا في كلام الشارح أيضا (قوله الا اذا شرط الخ) اى شرط المحال على
 المحال عليه أن يعطيه المال المحال به من عن دار المحيل قال في البرازية بخلاف ما اذا التزم المحتال عليه الاعطاء
 من عن دار نفسه لانه قادر على بيع دار نفسه ولا يجبر على بيع داره كما اذا كان قبولها بشرط الاعطاء عند
 الحصاد لا يجبر على الاداء قبل الاجل اه وظاهره صحة التأجيل الى الحصاد لانه مجهول جهالة يسيرة
 بخلاف هبوب الريح كما يأتى في بابها (قوله من المحتال) صوابه المحتال عليه (قوله فليجزر) أشار الى ما فى
 هذا الجواب فان كونه وعدا لا يخرج من كونه شرطاً مع أن فرض المسألة انه مذكور في صلب العقد على انه
 شرط اذ لو كان بعد العقد لاعلى وجه الاشتراط لم يفسد العقد كما مر عند قوله والشركة وأيضاً لا يظهر به الفرق
 بين المسألتين ويظهر الى الجواب بأن الحوالة قد تكون مقيدة كالوأحوال غريمه بألف الودعة على المودع تقيدت
 به حتى لو هلكت الا ان يرى المحال عليه كإساقى أن شاء الله تعالى في بابها وهذا ما بشرط الدفع من عن دار المحيل
 صارت مقيدة به ولما لم يكن له قدرة على الوفاء بذلك فسدت الحوالة بمنزلة ما لو هلكت الودعة المحال بها ولهذا
 لو كان البيع مشروطاً في الحوالة صححت ويجبر على البيع كما في آخر حوالة البرازية أما لو بشرط الدفع من عن داره
 صححت الحوالة لقدوته على بيع داره ولكن لا يجبر على البيع ولو باع يجبر على الاداء لتحقيق الوجوب كما في الدرر
 (قوله والوكالة) كوكنتك على أن تبرئني مما لى على نهر وفي البرازية الوكالة لا تبطل بالشرط الفاسدة
 اى شرط كان وفيها تعليق الوكالة بالشرط جائز وتعليق العزل به باطل وتقرر عليه أنه لو قال لكنا عزلتك فأنت
 وكلى صح لانه تعليق التوكيل بالعزل ولو قال لكنا وكنتك فأنت معزول لم يصح لانه تعليق العزل بالشرط بحر
 (قوله والاقالة) حتى لو تقابلا على أن يكون الثمن اكثر من الاول أو اقل صححت ولغا الشرط وقدمت في بابها
 نهر وذكر المصنف في بابها انها لا تفسد بالشرط وان لم يصح تعليقه بها وبصورة التعليق كما ذكره في البحر خالفه عن
 البرازية ما لو باع ثورا من زيد فقال اشتريته رخيصا فقال زيد ان وجدت مشترياً بالزيادة فبعه منه فوجد فباع
 بأزيد لا ينعقد البيع الثاني لانه تعليق الاقالة لا الوكالة بالشرط (قوله والكتابة) بأن كاتبه على ألف بشرط
 أن لا يخرج من البلد أو على أن لا يعمل فلانا أو على أن يعمل في نوع من التجارة قضيح ويطل الشرط لانه غير
 داخل في صلب العقد نهر (قوله في صلب العقد) صلب الشيء ما يقوم به ذلك الشيء وقيام البيع بأحد
 العوضين فكل فساد يكون في أحدهما يكون فساداً في صلب العقد درر (قوله وعليه) اى على كون الفساد
 في صلب العقد ط (قوله يحمل اطلاقهم) اى اطلاق من قال انها تبطل بالشرط الفاسد كالعماوى
 والاستروشى فانهم ما قالوا وتعليق الكتابة بالشرط لا يجوز وانما تبطل بالشرط ويحمل قولها ما نانا الكتابة بشرط
 متعارف وغير متعارف نصح ويطل الشرط على كون الشرط زائدا ليس في صلب العقد وبه يدفع اعتراض
 صاحب جامع الفصولين عليه ما هذا حاصل ما فى الدرر وأما ما فى البحر عن البرازية كاتبة ما فى حامل على أن
 لا يدخل ولدها في الكتابة فسدت لانها تبطل بالشرط الفاسد اه فالمراد به ما كان في صلب العقد لأن استثناء
 جملها هو جزء منها شرط في صلب العقد كالباع أمة الاجلها لان أحد العوضين فافهم (قوله واذا العبد في
 التجارة) ككأذنتك في التجارة على أن تجزى شهر أو على أن تجزى كذا فيكون عاماً في التجارة والاقالات
 ويطل الشرط بحر (قوله كهذا الولد منى ان رضيت امرأتى) تابع البحر في ذلك مع انه في البحر اعترض على
 المعنى سراراً بأن الكلام في الشرط الفاسد لا في التعليق فالاولى قول النهر بشرط رضى زوجتى وقال في العزيمة
 وصور ذلك في ايضاح البركرمانى بأن ادعى نسب التوءم من بشرط أن لا تكون نسبة الا تخر منه أو ادعى نسب ولد

الا اذا شرط في الحوالة الاعطاء
 من عن دار المحيل قضيح لعدم
 قدرته على الوفاء بالتزام كإعزاه
 المصنف للبرازية وأجاب في التهر
 بأن هذا من المحتال وعد وليس
 الكلام فيه فليجزر (والوكالة
 والاقالة والكتابة) الا اذا كان
 الفساد في صلب العقد أى نفس
 البطل ككاتبته على خمر فتفسد
 به وعليه يحمل اطلاقهم كما حزره
 خسرو (واذا العبد في التجارة
 ودعوة الولد) كهذا الولد منى ان
 رضيت امرأتى

بشرط أن لا يرث منه ثبت نسب كل واحد من التوأمين ويرث وبطل الشرط لانهم من ماء واحد فن ضرورة
 ثبوت نسب أحدهما ثبت الآخر لما عرف بشرط أن لا يرث شرط فاسد لخالفه الشرع والنسب لا يفسده اه
 (قوله والصلح عن دم العمد) بأن صالح ولي المقتول عمدا القاتل على شيء بشرط أن يقرضه أو يهدى اليه
 شيئا فالصلح صحيح والشرط فاسد وبسط الدم لانه من الاسقاطات فلا يحتمل الشرط بحر (قوله ولم يذكروه
 اكفاء بالصلح) اذ ليس بينهما كثير فرق فان الولي اذا قال للقاتل عمدا ابرأت ذمتك على أن لا تقيم في هذا البلد
 مثلا أو صالح معه عليه صح البراء والصلح ولا يعتبر الشرط درر (قوله التي فيها القود) في المصباح القود
 القصاص وبه عبر في الدرر فلا فرق في التعبير فافهم (قوله والا) بأن كان الصلح عن القتل الخطأ والجراحة
 التي فيها الارش كان من القسم الاول درر اي لان موجب ذلك المال فكان مبادلة لا اسقاطا (قوله وعن
 جناية غضب) اي مغضوب وقوله اذا ضمنها اي موجبات الصلح في الصور المذكورة درر ولعل صورة المسألة
 لو اتلف ما غصبه أو تلف ودبعة أو عارية عنده وأراد المالك أن يضمه ذلك فصالحه على شيء ضمن وجعل موجب
 الصلح بشرط أن يجلبه به على آخر أو يكفل به آخر صح الضمان وبطل الشرط لكن لا يخفى أن الضمان كفالة وقد
 سرت مسألة الكفالة ولم أر من أوضح ذلك فتأمل (قوله والنسب) تقدم تصويره في مسألة دعوى الولد
 (قوله والجرح على المأذون) فلا يطل به وبطل الشرط شربلاية عن العمادية ومثله في جامع الفصولين
 ولا ينافي ما قدمه عن الاشياء لان ذلك في بطلان تعليقه بالشرط كما قدمناه (قوله والغضب) كذا ذكره في
 جامع الفصولين وغيره مع ذكرهم مسألة جناية الغضب المارة وفيه أن الغضب فعل لا يقيد بشرط فان كان
 المراد ضمان الغضب بشرط فهو داخل في الكفالة فافهم (قوله وأمان القن) أقول في السير الكبير لمحمد بن
 الحسن تعليق الأمان بالشرط جائز بدليل أن النبي صلى الله عليه وسلم حين أتمن أهل خيبر علق أمانهم بكتبتهم
 شيئا وأبطل أمان آل أبي الجعد بكتبتهم الحلي اه وبه يعلم أن القن ليس قيذا جوى أى سواء كانت اضافة
 الأمان من اضافة المصدر الى فاعله أو الى مفعوله وفي بعض النسخ وأمان النفس (قوله وعقد الذمة) فان
 الامام اذا فتح بلدة وأقر أهلها على أملاكهم وشرطوا معه في عقد الذمة أن لا يعطوا الجزية بطريق الاهانة كما هو
 المشروع فالعقد صحيح والشرط باطل درر (قوله وتعليق الرد بالعيب وبخيار الشرط) هكذا عبر في الكنز وعبر
 في النهاية بقوله وتعليق الرد بالعيب بالشرط وتعليق الرد بخيار الشرط بالشرط ومثله في جامع الفصولين وغيره
 فعلم أن قوله بالعيب متعلق بالرد لا بتعليق وأن المراد أن الرد بخيار عيب أو شرط يصح تعليقه بالشرط ولا يخفى
 أن الكلام فيما يصح ولا يفسد تقييده بالشرط الفاسد لانها يصح تعليقه فكان المناسب حذف لفظة تعليق
 كما فعل صاحب الدرر وقد يجاب بأن المراد بالتعليق التقييد وأن كل ما صح تعليقه صح تقييده كما مر وبه ظهر أنه
 ليس المراد ما توههم أن تعليق الرد بأحد الخيارين بالشرط يصح تقييده بالشرط اذ لا يظهر تصوير تقييد التعليق
 ثم انه مثل الاول في البحر بما اذا قال ان وجدت بالبيع عيبا رده عليك ان شاء فلان والثاني بما اذا قال من له
 خيار الشرط رددت البيع أو أسقطت خيارى ان شاء فلان فانه يصح وبطل الشرط اه تأمل وفي البحر من
 باب خيار الشرط مانصه فان قلت هل يصح تعليق ابطاله واضافه قلت قال في الخاتمة لو قال من له خيار ان لم
 أفعل كذا اليوم فقد أبطلت خيارى كان باطلا ولا يطل خياره وكذا لو قال في خيار العيب ان لم أرده اليوم فقد
 أبطلت خيارى ولم يرده اليوم لا يطل خياره ولو لم يكن كذلك ولكنه قال أبطلت غدا أو قال أبطلت خيارى اذا
 جاء غدا فجاء غدا كفى المستحق انه يطل خياره قال وليس هذا كالأول لان هذا وقت يجيء لا محالة بخلاف
 الاول اه قال في البحر هناك فتدس وابين التعليق والاضافة في المحقق مع أنهم لم يسووا بينهما في الطلاق
 والعتاق وفي التنازعانية لو كان الخيار للمشتري فقال ان لم افسح اليوم فقد رضيت أو ان لم افعل كذا فقد
 رضيت لا يصح اه اي بل يبي خياره (قوله وعزل القاضي) في جامع الفصولين ولو قال الامير لرجل اذا قدم
 فلان فأنت قاضى بلدة كذا أو أميرها يجوز ولو قال اذا أتاك كذا فأنت معزول يشغل بوصوله وقيل لا اه
 وذكر في الدرر عن العمادية والاستروثية أن الثاني به يفتى واعترض بأن عبارة العمادية والاستروثية قال
 ظهر الدين المرغيناني ونحن لا نقى بصحة التعليق وهو أقوى الاوزجدي اه وظاهر ما في جامع الفصولين
 ترجيح الاول ولذا منى عليه في الكنز والمقتى وغيرهما (قوله كعزلك ان شاء فلان) كذا مثل في البحر

(والصلح عن دم العمد) وكذا
 البراء عنه ولم يذكروه اكفاء
 بالصلح درر (و) عن (الجراحة)
 التي فيها القود والا كان من
 القسم الاول وعن جناية غضب
 ودبعة وعارية اذا ضمنها رجل
 وشرط فيها حوالة أو كفالة درر
 والنسب والجرح على المأذون فهو
 والغضب وأمان القن اشياء
 (وعقد الذمة وتعليق الرد بالعيب
 (و) تعليقه (بخيار الشرط وعزل
 القاضي) كعزلك ان شاء فلان

واعترض بأن هذا تعليق وليس الكلام فيه قلت والعجب أنه في الصراحتين على العيني مرارا بطل هذا وقد
يجاب بأنه إذا لم يطل بالتعليق لا يطل بالشروط الأولى كعزلتك على أن أوليك في بلدة كذا (قوله لما ذكرنا) أي
في قوله لعدم المعاوضة المالية (قوله وبقي ما يجوز تعليقه بالشروط) هذه القاعدة الرابعة وقد مناها إذا خلت تحت
الثالثة لما في جامع القصولين أن ما جاز تعليقه بالشروط لا يطل بالشروط كطلاق وعق وحوالة وكفالة ويطل
الشروط اهـ (قوله وهو مختص بالاسقاطات المحضة التي يخلف بها) لو حذف قوله التي يخلف بها لاحتج به الدخول في
في التجارة وتسليم الشفعة لكونها اسقاطا ولكن لا يخلف بها ما أفاده في البحر ويدخل فيه أيضا الإبراء عن
الكفالة فإنه يصح تعليقه بسلام كإبراء عن الدين (قوله والتوليات) فيصح تعليقه بالسلام فقط وكذا في
الطلاقات وتحريرات كإبراء في الأصل الثاني (قوله وتسليم الشفعة) أي لأنه اسقاط محض كما علمت فيصح تعليقه
هذا في شفعة الهدية عند قوله وإذا صالح من شفيعته على عوض بطلت ورد العوض لأن حق الشفعة لا يتعلق
اسقاطه بالجائز من الشروط فبالفساد أولى واعترضه في العناية بما قال محمد في الجامع الصغير لو قال سلبت
الشفعة في هذه الدار إن كنت اشتريتها لنفسك وقد اشتراها غيره فهذا ليس بتسليم لأنه علقه بشرط وضح لأن
تسليم الشفعة اسقاط محض كالطلاق فيصح تعليقه بالشروط اهـ قال الطوري في تكملة البحر وقد يفرق بحمل
ما في الهدية على التي تدل على الأعراض والرضى بالجواردة مطلقا والثاني على خلافه فيفرق بين شرط وشرط
اهـ (تنبيه) لا يخفى أن هذا كله في التسليم بعد وجوبها وبقي ما لو قال الشفيع قبل البيع إن اشتريت فقد سلمتها
هل يصح أم لا بحث فيه الخير الرمي بقوله لا شبهة في أنه تعليق الاسقاط قبل الوجوب بوجوده ومقتضى
قولهم التعليق بالشروط المحض يجوز فيما كان من باب الاسقاط المحض وقولهم المعلق بالشروط كالمجزع عند وجوده
وقولهم من لا يملك التخيير لا يملك التعليق إلا إذا علقه بالملك أو سببه صحة التعليق المذكور لأنه اسقاط وقد علقه
بسبب الملك فكانه تجزعه عند وجوده لكن أورد في الظهيرية اشكالا على كون تسليم الشفعة اسقاطا محضا وهو
ما ذكره السرخسي في باب الصلح عن الجسديات من أن القصاص لا يصح تعليق اسقاطه بالشروط ولا يحتمل
الإضافة إلى الوقت وإن كان اسقاطا محضا وترى هذا لا يرتد برغم عليه القصاص ولو أكره على اسقاط الشفعة
لا يطل حقه قال وبه تميز أن تسليم الشفعة ليس باسقاط محض والصلح مع الإكراه كسائر الاسقاطات اهـ
قال الرمي وعليه لا يصح التعليق قبل الشراء كالتخيير قبله والمسألة تقع كثيرا والذي يظهر عدم صحة التعليق
اهـ (قوله وحذر المصنف دخول الاسلام في القسم الأول) أي ما لا يصح تعليقه بالشروط وذلك حيث ذكر
أولا أن الاسلام لا بد فيه بعد الاتيان بالشهادتين من التبري كما علمت تفصيلا في الكتب المبسطة ويؤخذ عدم
صحة تعليقه بالشروط من قولهم بعدم صحة تعليق الإقرار بالشروط وتحقيقه أن الاسلام تصديق باللسان وإقرار
باللسان وكلاهما لا يصح تعليقه بالشروط ومن المعلوم أن الكافر الذي يعلق اسلامه على فعل شيء غالبا يكون شأ
لا يريد كونه فلا يقصد تحصيل ما علق عليه وقد ذكر الزيلعي وغيره أن الاسلام عمل بخلاف الكفر فإنه ترك ونظيره
الإقامة والصيام فلا يصير المقيم مسافرا ولا الصائم مفطرا ولا الكافر مسلما بمجرد النية لأنه فعل ويصير مقيما
وصائغا وكافرا بمجرد النية لأنه ترك فإذا علقه المسلم على فعل وفعله والظاهر أنه مختار في فعله فيكون فاصدا للكفر
فيكفر بخلاف الاسلام اهـ (قوله ودخول الكفر هنا) أي فيما يصح تعليقه وفيه أن كلام المصنف كما جمعه
أنفليس فيه تعرض لدخول الكفر في هذا القسم بل فيه ما ينافيه وهو أنه يصير كافر بمجرد النية لأنه ترك أي ترك
العمل والتصديق فيتحقق في الحال قبل وجود المعلق عليه ولو صح تعليقه لما وجد في الحال فافهم (قوله
ويصح تعليق هبة) في البرازية من اليسوع تعليق الهبة بان باطل ويعلى أن ملائكة كهنته على أن يعرضه يجوز أن
مخالف باطل الشرط وصحت الهبة اهـ بحر وهذا مخالف لما ذكره الشارح لأن كلامه في صحة التعليق بأداة الشرط
لأنه في التقيد بالشروط لأن هذا تقدم في المتن حيث ذكر الهبة فيما لا يطل بالشروط الفاسد فافهم لكن في البحر
أيضا عن المناقب عن الناصبي لو قال إن اشتريت جارية فقد ملكتها منك يصح ومعناه إذا قبضه بناء على ذلك
اهـ أي إذا قبض الموهوب له الموهوب بناء على التملك يصح مع أنه معلق بان وهو خلاف ما في البرازية من
اطلاق بطلانه وأعله قول آخر يجعل التعليق بالسلام صحيحا كالتقيد تأمل (قوله وحوالة وكفالة)
في البرازية من اليسوع وتعليق الكفالة أن متعارفا كعدم المطلوب يصح وإن شرط محضا كان دخل الدار أو هبت

فينعزل ويطل الشرط لما ذكرنا
أنها كلها ليست بمعاوضة مالية فلا
تؤثر فيها الشروط الفاسدة وبقي
ما يجوز تعليقه بالشروط وهو مختص
بالاسقاطات المحضة التي يخلف بها
كطلاق وعقاق وبالالتزامات التي
يخلف بها الحجج وصلاة والتوليات
كقضاء وامارة عيني وزيلعي زاد
في النهر الاذن في التجارة وتسليم
الشفعة والاسلام وحذر المصنف
دخول الاسلام في القسم الأول
لأنه من الإقرار ودخول الكفر هنا
لأنه ترك ويصح تعليق هبة وحوالة
وكفالة

الربح لا والكفالة الى دبوب الربح جائزة والشرط باطل ونص النسفي - أن الشرط ان لم يعارف تصح الكفالة
ويبطل الشرط والحوالة كقبي اه بحر (قوله وبراء عنها) كان واقبت به غدا فأنت بريء كما قدمنا في
مسألة الإبراء عن الدين (قوله بلام) قيد الاربعة (تق) بقي مما يصح تعليقه دعوة الولد كان كانت جاريتي
حاملتني وكذا الوصية والايصاء والوكالة والنزل عن القضاء فهذه نص في البحر عليهم في أثناء شرحها ونهنا
على ذلك والبراء عن الدين اذا عاق بكائن او بمتعارف كما مر وذكر في جامع القصولين مما يصح تعليقه اذن القن
وكذا النكاح بشرط علم للعالم وكذا تعليق الامهال اى تأجيل الدين غير القرض ان علق بكائن ولو قال بعته
بكذا ان رضى فلان جاز البيع والشرط جميعا ولو قال بعته منك ان شئت فقال قبلت ثم البيع وقد منا تقييد
مسألة البيع بما اذا وقته بثلاثة ايام وذكر خلاف في صحة تعليق القبول (قوله وما تصح اضافته الخ) شروع
فيما يضاف وما لا يضاف بعد الفراغ من الكلام على التعليق ولم أر من ذكر ذلك ضابطا وسيا في بيانه ثم الفرق
بين التعليق والاضافة هو أن التعليق يمنع المعلق عن السببية للعكف كما فن شئ أنت طالق سبب للطلاق في الحال
فاذا قال أنت طالق ان دخلت الدار منع انعقاده سببا للحال وجعله متأخرا الى وجود الشرط فعند وجوده
ينعقد سببا مفضيا الى حكمه وهو الطلاق وأما الايجاب المضاف مثل أنت طالق غدا فانه ينعقد سببا للحال
لاتقاء التعليق المانع من انعقاد السببية لكن يتأخر حكمه الى الوقت المضاف اليه فالاضافة لا يخرج عن
السببية بل تؤخر حكمه بخلاف التعليق فاذا قال ان جاء غدا فله على - أن أتصدق بكذا لا يجوز له التصديق قبل
الغد لانه تعجيل قبل السبب ولو قال لله على - أن أتصدق بكذا غدا له التججيل قبله لانه بعد السبب لان الاضافة
دخلت على الحكم لا السبب فهو تعجيل للمؤجل وتقرع عليه ما لو حلف لا يطلق امرأته فأضاف الطلاق الى الغد
حنت وان علقه لم يحنت هذا حاصل ما ذكره في كتب الأصول والمحقق ابن الهمام في التحرير أبحاث في الفرق
بينهما ذكرها ابن نجيم في شرح المنار في فصل الادلة الفاسدة وقال والفرق بينهما من أشكل المسائل (قوله
الاجارة) في جامع القصولين ولو قال أجرتك غدا فيه اختلاف واختار أنها تجوز ثم في الاجارة المضافة اذا باع
او وهب قبل الوقت يبقى بجواز ما صنع ويبطل الاجارة فلوردة عليه بعيب بقضاء أو رجوع في الهبة قبل الوقت
عادت الاجارة ولو عاد اليه بملك مستقبل لا تعود الاجارة وفي فتاوى ظهير الدين لو قال أجرتك هذه رأس كل شهر
بكذا يجوز في قولهم (قوله وضخها) في العزيمة عن الخيانة أن الفتوى عليه وفي الشر بلائمة المعقد اختيار
عدم الصحة وهو المذكور في الكافي واختيار ظهير الدين اه ففيه اختلاف التصحيح (قوله والمزارعة
والمعاملة) فأنهما اجارة حتى ان من يجهزهما لا يجهزهما الا بطريقها وبراى فيهما مشرا نطها درر (قوله
والمضاربة والوكالة) فأنهما من باب الاطلاقات والاسقاطات فان تصرف المضارب والوكيل قبل العقد
والتوكيل في مال المالك والموكل كان موقوفا حقا للمالك فهو بالعقد والتوكيل اسقطه فيكون اسقاطا فيقبل
التعليق درر اى واذا قبل التعليق يقبل الاضافة بالاولى لان التعليق يمنع السببية بخلاف الاضافة كما علمت
وبه اندفع اعتراض المصنف في المنع بأن الكلام في الاضافة لافى التعليق لكن لم أر من صرح بصحة التعليق في
المضاربة ولعله أراد بالتعليق التقييد بالشرط فانهم يطلقون عليه لفظ التعليق تأمل (قوله والكفالة) لانها من
باب الالتزامات فتجوز اضافتها الى الزمان وتعليقها بالشرط الملائم درر (قوله والايصاء) اى جعل الشخص
وصيا والوصية بالمال فانها لا يفيدان الابعاد الموت فيجوز تعليقهما واضافتهما درر (قوله والقضاء
والامارة) فانها موقولية وتفويض محض فجاز اضافتهما درر (قوله والطلاق والعناق) فانها من باب
الاطلاقات والاسقاطات وهو ظاهر درر (قوله والوقف) فان تعليقه الى ما بعد الموت جائز درر
والكلام فيه كما مر في المضاربة والوكالة (قوله وبقي العارية والاذن في التجارة) قال في جامع القصولين
الذى جمع فيه الفصول العمادية والفصول الاستروثنية تبطل اضافة الاعارة بأن قال اذا جاء غدا فقد أعرتك
لانها تعليل بالمنفعة وقيل تجوز ولو قال أعرتك غدا تصح وقال قبله ولو قال لقنه اذا جاء غدا فقد أذنت لك في التجارة
صح الاذن ولو قال اذا جاء غدا فقد جرت عليك لا يصح اه وأنت خبير بأن الكلام في الاضافة ولفظ اذا جاء
غدا تعامق وبسبب اضافة باعتبار ذلك الوقت فيه لا حقيقة ولا فرق في مسألة الاعارة بين ذكر اذا وعده فعند الاذن
في التجارة هنا تبعاً للههتاني غير ظاهراً تدل وفي جامع القصولين اذا قال أبطلت خيارى غدا بطل خياره وقد منا

مطلب
ما تصح اضافته وما لا تصح

وابراء عنها بلام) وما تصح اضافته
الى الزمان (المستقبل الاجارة
وضخها والمزارعة والمعاملة
والمضاربة والوكالة والكفالة
والايصاء والوصية والقضاء
والامارة والطلاق والعناق
والوقف) فهي أربعة عشر وبقي
العارية والاذن في التجارة فيصحبان
مضافين أيضاً عمادية

(وما لا ينع) اشأنه (الى
المستقبل) عشرة (البيع واجازته
رفعه والتسعة والشركة والهيئة
والشكاح والرجعة والصلح عن
مال والابراء عن الدين) لانها
تلك كات للعال فلا تضاف
للاستقبال كما لا تعلق بالشروط
فيه من التصار وبقي الوكالة على
قول الثاني المتي به

• (باب الصرف) •

عنوانه بالباب لا بالكاتب لانه من
انواع البيع (هو) لفظة الزيادة
وشرا (بيع الثمن بالثمن) أى
ما خلق للتمنية ومنه المصوغ (جنس
بجنس أو بغير جنس) كذهب بفضة
(ويشترط) عدم التأجيل والخيار
(والتماثل) أى التساوى وزنا
(والتفاضل) بالبراجم لا بالتخيلية
(قبل الافتراق)

٢٢ قوله وصيروف كذا يجمله
والذى رأيت في نسخة من المصباح
وصيرف بحذف الواو وقوله
وصرفته بالتثنية واسم الفاعل
الخ هكذا يجمله أيضا وفيه سقط
والاصل وصرفته بالتثنية بمبالغة
واسم الفاعل الخ وقوله في عبارة
القاموس أو الحيل الذى في عبارة
أو الحيلة فليراجع اه معجمه

فما يصح تعليقه أن اسقاط التخاص لا يجعل الاضافة الى الوقت (قوله لانها تملكيات الخ) كذا في الدرر وقال
الزبلى آخر كتاب الاجارة لانها تملك وقد أمكن تمييزها للعال فلا حاجة الى الاضافة بخلاف الفصل الاول لان
الاجارة وماشا كلها لا يمكن تملكه للعال وكذا الوصية وأما الامارة والقضاء فبن باب الولاية والكفالة من باب
الالتزام اه قلت ويظهر من هذا وعماد كذا آتفا عن الدرر أن الاضافة تصح فيما لا يمكن تملكه للعال وفيما
كان من الاطلاقات والاستقاطات والالتزامات والولايات ولا تصح في كل ما أمكن تملكه للعال تامل (قوله
لما فيه من القمار) هو المراهنة كما في القاموس وفيه المراهنة والرحان المخاطرة وحاصله انه تملك على سبيل
المخاطرة ولما كانت هذه تملكيات للعال لم يصح تعليقها بالخطر لوجود معنى القمار (قوله وبقي الوصية كالة)
القمار أنه سبق ولم يوصو به الحكيم فانه الذى فيه خلاف أبي يوسف قال في البرازية وتعلق كونه حكما بالخطر
أو الاضافة الى مستقبل صحيح عند محمد خلافا للثاني والقوى على الثاني اه وهكذا قدمه الشارح قبل
ما لا يطل بالشروط الفاسد وكيف يصح عدل الوكالة هنا وقد ذكرها المصنف تبعا للكنز والوقاية فيما تصح اضافته
وكذا في جامع الفصولين وغيره وكذا تقدم أنهما لا يفسد بالشروط وبه صرح في الكنز وغيره بل قدمنا
جواز تعليقها بالشروط فكيف لا تصح اضافتها نعم بقي فسح الاجارة على احدا التعيين كما قدمناه آثارا والله
سبحانه أعلم

• (باب الصرف) •

لما كان عقد اعلى الاثمان والثمن في الجملة تبع لما هو المقصود من البيع آخره عنه (قوله عنوانه بالباب) قال في
الدرر عنوانه الا كثر من بالكاتب وهو لا يناسب لكون الصرف من أنواع البيع كالربا والسلم فالاحسن ما اخبر
هنا (قوله هو لفظة الزيادة) هذا احده معانيه في المصباح صرفته عن وجهه صرفا من باب شرب وصرفت
الاجير والصبي خليت سيده وصرفت المال أنفقته وصرفت الذهب بالدرهم بعتة واسم الفاعل من هذا
صيرت وصيرت وصيرت للمبالغة قال ابن فارس الصرف فضل الدرهم في الجوده على الدرهم وصرفت
الكلام زبته وصرفته بالتثنية واسم الفاعل مصرف والصرف التوبة في قوله عليه الصلاة والسلام لا يقبل
الله منه صرفا ولا عدلا والعدل القدية اه زاد في القاموس في معنى الحديث المذكور قوله وهو النافلة
والعدل القرية أو بالعكس أو الوزن والعدل الكيل أو هو الاكتساب والعدل القدية أو الحيل اه وقد
علت أنه يطلق لفظة على بيع الثمن بالثمن لكنه في الشرع اخص تأمل (قوله أى ما خلق للتمنية) ذكر نحوه في البحر
ثم قال وانما فسرناه به ليدخل فيه بيع المصوغ بالمصوغ أو بالنقد فان المصوغ يسبب ما اتصل به من الصنعة
لم يبق عناصر يحا ولهذا يتعين في العقد ومع ذلك يبيع صرف اه (قوله ويشترط عدم التأجيل والخيار) أى
وعدم الخيار أى خيار الشرط بخلاف خيار رؤية أو عيب كما يأتى ولا يقال هذا أكثر مع قوله لا تقي ويفسد
بختيار الشرط والاجل لان ذلك التفريع على هذا كما هو العادة من ذكر الشروط ثم التفريع عليها فافهم نعم ذكر في
النهر أنه لا حاجة الى جعلهما شرطين على حدة كما جرى عليه في البحر تبعا للنهاية وغيره لان شرط التقابض يغني
عن ذلك لان خيار الشرط يمنع ثبوت الملك أو عنامه على القولين وذلك يحل بتمام القبض وهو ما يحصل به
التعيين اه ولا يخفى ما فيه (قوله أى التساوى وزنا) قيد به لانه لا اعتبار به عددا بجزء عن الذخيرة والشرط
التساوى في العلم لا بحسب نفس الامر فقط فلو لم يعمل التساوى وكان في نفس الامر لم يجز الا اذا ظهر التساوى
في المجلس كما أوضحه في الفتح ونذكر قريبا حكم الزيادة والخط (قوله بالبراجم) جمع برجة بالنم وهي متناصل
الاصابع ح عن جامع اللغة (قوله لا بالتخيلية) أشار الى أن القيد بالبراجم للاختراع عن التخيلية واشترط
التبصر بالفعل لا خصوص البراجم حتى لو وضع له في كفه أو في جيبه صار قابضا (قوله قبل الافتراق) أى
افتراق المتعاقدين بأبدانهم سما والتقسيد بالعاقدين بعم المالكين والتأيين وتقسيد الفرق بالابدان فيسعدوم
اعتبار المجلس ومن ثم قالوا انه لا يطل بما يدل على الاعراض ولوسا افرحنا ولا يتفرق قاصح وقد اعتبروا المجلس
في مسائله ما قاله الاب اشهدوا أنى اشتريت هذا الدار من ابى الصغير عشرة دراهم ثم قام قبل أن يزن
العشرة فهو باطل كذا عن محمد لانه لا يمكن اعتبار التفرق بالابدان نهر وفي البحر لو نادى أحدهما صاحبا

من وراء جدار أو من بعيد لم يجز لانهما مفترقان بأبدانهما وتفرع على اشتراط القبض انه لا يجوز الا براء
عن بدل الصرف ولا حبه والتصدق به فلو قيل لم يصح بدون قبول الاخر فان قيل انتقض الصرف والا لم يصح
ولم ينتقض وعامة في البحر (تنبيه) قبض بدل الصرف في مجلس الاقالة شرط لاحتها كقبضه في مجلس العقد
بخلاف اقالة السلم وقد مناه الفرق في بابه وفي البحر ولو جوب دين بعقد متأخر عن عقد الصرف لا يصير تصاصا يبدل
الصرف وان تراخيا ولو قبض بدل الصرف ثم انتقض القبض فيه لمعنى أو جوب انتقاضه يطل الصرف
ولو استحق احد بدينه بعد الافتراق فان أجاز المستحق والبذل قائم أو ضمن الناقذ وهو الاك جاز الصرف
وان استردده وهو قائم أو ضمن التقاض قيمته وهو كالمطل الصرف (قوله على الصحيح) وقيل شرط
لانه فاده صحيحا وعلى الاول قول الهديا فان تفرق قبل القبض بطل فلو لا أنه منعقد لما بطل بالافتراق كما
في المعراج وثمرة الخلاف فيما اذا ظهر الفساد فيما هو صرف يتبدل فيما ليس صرفا عند أبي حنيفة ولا يفسد
على القول الاصح فتح (قوله وان اختلفا جودة وصياغة) قيد اسقاط الصفة بالاثمان لانه لو باع اناه
شخص بدينه وأحدهما أثقل من الآخر جازع أن النحاس وغيره مما يوزن من الاموال الربوية أيضا لان صفة
الوزن في النقدين منصوص عليها فلا تتغير بالصناعة ولا يخرج عن كونه موزونا بتعارف جعله عددا لو تعورف
ذلك بخلاف غيرهما فان الوزن فيه بالعرف فيخرج عن كونه موزونا بتعارف عدديته اذا صيغ وصنع كذا
في الفتح حتى لو تعورفوا ببيع هذه الاواني بالوزن لا بالعدد لا يجوز بيعها بنفسها الامتساويا كذا في الذخيرة نهر
(قوله لما مر في الربا) أي من أن جسد مال الربا ورديه سواء وتقدم استثناء حقوق العباد ومز الكلام
فيه فراجع ومنه ما في البحر عن الذخيرة غصب قلب قضية ثم استهلكه فعليه قيمته مصوغا من خلاف جنسه
فان تفرق قبل قبض القيمة جاز خلافا لفرقة لانه صرف حكم الاثمان الواجب بالغصب لا بمصودا فلا يشترط له
القبض اه وانما زعم الضمان من خلاف جنسه لئلا يلزم الربا لان قيمته مصوغا أزيد من وزنه (قوله شرط
التقاضي) أي قبل الافتراق كما قيده في بعض النسخ وفي البحر عن الذخيرة لو اشترى المودع الوديعه الدراهم
بدنانير واقترا قبل أن يجتد المودع قبضا في الوديعه بطل الصرف بخلاف المصوبة لان قبض الغصب ينوب
عن قبض الشراء بخلاف الوديعه اه (قوله لحرمه النسا) بالفتح أي التأخير فانه يحرم باحدى عاتق
الربا أي القدر أو الجنس كما مر في بابه (قوله فلو باع النقدين) تقرير على قوله والاشترى فانه يفهم
منه انه لا يشترط التماثل وقيد بالنقدين لانه لو باع فضة بفلس فانه يشترط قبض احد البدين قبل الافتراق
لا قبضهما كما في البحر عن الذخيرة ونقل في النهر عن فتاوى قارئ الهداية انه لا يصح تأجيل أحدهما ثم أجاب
عنه وقد مناه ذلك في باب الربا وقد مناهناك انه احد قولين فراجع عند قول المصنف باع فلو سا بمثلها أو بدرهم
الخ (قوله احدهما بالآخر) احتراز اعمال الربا الجنس بالجنس جزافا حيث لم يصح ما لم يعلم التساوي قبل
الافتراق كما قدمناه (قوله جزافا) أي بدون معرفة قدر وقوله أو يفضل أي بتحقيق زيادة أحدهما على الآخر
وسكت عن التساوي لعدم بعينه بالاولى (قوله والعوضان لا يتعينان) أي في الصرف مادام صحيحا
أما بعد فساد فالصحيح التعيين كما في الاشياء وقد مناهنا في أواخر البيع الفاسد ما تعين فيه النفوذ وما لا تعين
(قوله حتى لو استقرض الخ) صورته قال أحدهما لا لا يتعكك درهم بدرهم وقبل الآخر ولم يكن عندهما
شيء ثم استقرض كل منهما درهمان ثالثا وتقا بضا قبل الافتراق صح وكذا الوقال بعتك هذا الدرهم بهذا
الدراهم وأمسك كل منهما درهمه قبل التسليم ودفع كل منهما درهمه آخر قبل الافتراق ومثله كما في الدرهم مالو
استحق كل من العوضين فأعطى كل منهما صاحبه بدل ما استحق من جنسه (قوله وأذا مثلهما) ضمير مثلهما
عائد على ما وثناه باعتبار المعنى (قوله ويفسد الصرف) أي فسادا من الاصل لانه فساد مقترن بالعقد
كما في المحط شربلاية (قوله لا خلاهما بالقبض) لان خيار الشرط يمتنع به استحقاق القبض ما بقي الخيار
لان استحقاقه مبنى على الملك والخيار يمتنع والاجل يمنع القبض الواجب درر (قوله ويصح مع اسقاطهما
في المجلس) هكذا في الفتح وغيره والظاهر أن المراد اسقاطهما بتقدير البدين في المجلس لا بقولهما اسقطنا الخيار
والاجل اذ بدون نقد لا يكفي وأنه لا يلزم الجمع بين الفعل والقول ثم رأيت في القهستاني قال فلو تفرق فامن غير
تقاضي أو من أجل أو شرط خيار فسد البيع ولو تقاضيا في الصور قبل التفرق انقلب صحيحا اه ونحوه

وهو شرط بقائه صحيحا على الصحيح
(ان اتحدا جنسا وان) وصلية
(اختلفا جودة وصياغة) لما مر
في الربا (والا) بأن لم يتجانسا
(شرط التقاض) لحرمه النسا
(فلو باع) النقدين (أحدهما
بالآخر جزافا أو يفضل وتقا بضا
فيه) أي المجلس (صح و) العوضان
(لا يتعينان) حتى لو استقرضا
فأذا قبل افتراقهما أو أمسا
ما أشار اليه في العقد وأذا مثلهما
جاز (ويفسد) الصرف (بختيار
الشرط والاجل) لا خلاهما
بالقبض (ويصح مع اسقاطهما
في المجلس)

في التارخانية فافهم (قوله لزوال المانع) أي قبل تفرقه درر (قوله في مصوغ لا نقد) فيه أن النقد
يدخل خيار العيب كما ذكره المصنف في قوله عقبه ظهر بعض الثمن زيوفا الخ وقال في البحر وأما خيار العيب
فثبت فيه وأما خيار الزوئية فثبت في العين دون الدين الخ وفي الفتح وأيس في الدراهم والدنانير خيار زوئية
لأن العقد لا يفسخ بردها لأنه انما وقع على مثلها بخلاف التبر والخلي والاولى من الذهب والفضة لأنه يقتض
العقد برده لتعينه فيه الخ فكان الصواب أن يقول في مصوغ لا خيار زوئية في نقد (قوله الشرط الفاسد الخ)
في البحر لو تصارفا جسا يجنس متساويا وبقا وبقا فقام زادا أحدهما الآخر شيئا أو حط عنه وقبله الآخر فسد
البيع عنده وعند أبي يوسف بطلا وصح الصرف وعند محمد بطلت الزيادة وجاز الحط بمنزلة الهبة المستقبل
وهذا فرع اختلافهم في أن الشرط الفاسد المتأخر عن العقد إذا ألحق به حل يلحق لكن محمد فرق بين الزيادة
والحط ولو زاد أو حط في صرف بخلاف الجنس جازا جاعا بشرط قبض الزيادة قبل الاقتراق اه وانظر
ما حترناه في أول باب الربا (قوله ينتقض فيه فقط) أي ينفسخ الصرف في المردود ويبقى في غيره لارتفاع
القض فيه فقط درر وفي كافي الحاكم اشترى عشرة دراهم دينار وتقاضاهم وجد فيها درهمين وسوقا أو رصا
فان كانا لم يفرقا استبدله وان كانا قد تفرقا رده عليه وكان شريكا في الدين بخصته وهذا بمنزلة ما لو نقده تسعة
دراهم ثم فارقه اه ومقتضاه أنه بعد التفرق لا يتأتى الاستبدال فافهم (قوله لا يتصرف في بدل الصرف
قبل قبضه) أي هبة أو صدقة أو بيع حتى لو وهبه البذل أو تصدق أو أبرأه منه فان قبل بطل الصرف والالا
فان البراءة ونحوها سبب الفسخ فلا يفتريه أحد هب بعد صحة العقد فتح وقيد بالتصرف لأن الاستبدال به
صح كما مر (قوله فسد بيع الثوب) لأنه لو جاز سقط حتى القبض المستحق لله تعالى فلا يسقط باسقاط
المتعاقدين فتح وعند زفر يصح البيع لأن الثمن في بيعه لم يتعين كونه بدل الصرف لأن النقد لا يتعين وقواه
في الفتح ونازع في البحر بما اعترضه في النهر وأجاب عما في الفتح بجواب آخر فراجع وأطلق فساد البيع فحمل
ما لو كان الشراء من صاحبه أو من أجنبي كما في الكافي (قوله والصرف بجاله) أي فيقبض بدله
من عاقده معه فتح وهذا بخلاف ما لو أبرأ أو وهبه وقبل فان الصرف يبطل كما علمت (قوله باع أمة الخ)
حاصل هذه المسائل أن الجمع بين النقود وغيرها في البيع لا يخرج النقود عن كونها صر فاجبا بقا بلها من الثمن
نهر (قوله قيمته ألف) كون قيمة الجارية مع الطوق متساوين ليس بشرط بل اذا بيع نقد مع غيره من جنسه
لابد أن يزيد الثمن على النقد المضموم اليه فلو قال مع طوق رتته ألف بألف ومائة لكان أولى نهر (قوله انما
بين قيمتهما الخ) أشار الى ما اعترض به الزيلعي من أن في عبارة المصنف تسامحا لأنه ذكر القيمة في كل منهما
ولا تعتبر القيمة في الطوق وانما يعتبر القدر عند المقابلة بالجنس وكذا الحاجة الى بيان قيمة الجارية لأن قدر
الطوق مقابل به والباقي بالجارية قلت قيمتها أو كثرت فلا فائدة في بيان قيمتها الا اذا قدر أن الثمن بخلاف جنس
الطوق فينبذ فيقيد ببيان قيمتها لأن الثمن ينقسم عليهما على قدر قيمتهما اه وبه ظهر أن تقييد الشارح أن لا الطوق
بكونه فضة لا يناسب ما ذكره من الانقسام الا أن يحمل الالف في قوله قيمته ألف على أنه من الذهب أي ألف
منقال لكن قوله أو أنه غير جنس الطوق ينافي ذلك وقد تبع فيه العيني وصوابه اذا كان غير جنس الطوق
فيوافق ما أجاب به الزيلعي لأن الانقسام المذكور انما يكون عند اختلاف الجنس وبعد هذا يرده عليه كما قال
ط انه عند اختلاف الجنس لا تعتبر القيمة بل يشترط التقاض كاسيد كره في الاصل الا في وفي المنع ولو بيع المصوغ
من الذهب أو المزرع منه بالدراهم فلا يحتاج الى معرفة قدره وهل هو أقل أو أكثر بل يشترط القبض في
المجلس فلو بيع بالذهب يحتاج الخ قلت وقد يجاب بأن بيان القيمة لا فائدة وان اختلف الجنس وذلك عند
استحقاق الطوق أو الجارية تأمل (قوله ألف نقد وألف نيئة) قيد بتأجيل البعض لأنه لو أجل الكل
فسد البيع في الكل عنده وقال في الطوق فقط وتماه في البحر وذكر في الدرر أنه لو نقد ألفا في تأجيل الكل فيمو
حصه الطوق واعترضه في الشرب لبلية بانه فاسد من الاصل على قول الامام فلا يحكم ببعثه بنقد الالف بعده
وأجيب بانه اذا نقد حصه الصرف قبل الاقتراق يعود الى الجواز لزوال المفسد قبل تفرقه كما مر في اشتراط الاجل
(قوله ويخلص بلا ضرر) الاولى اسقاطه كما فعل في الكنز وقد سيع المصنف في ذكره الوفاية والدرر واعترضه
في العزيمة وغيرها وأيضا فلا معنى لكونه شرطيا في هذه المسألة لأن البيع صح في الكل وأجيب بأنه يفهم

لزوال المانع وصح خيار زوئية وعيب
في مصوغ لا نقد (فرع) الشرط
الفاسد يلحق بأصل العقد عنده
خلاف الهما نهر (ظهر بعض
الثمن زيوفا فرده ينتقض فيه فقط
لا يتصرف في بدل الصرف قبل
قبضه) لوجوبه حق الله تعالى (ولو
باع دينار يدراهم واشترى بها)
قبل قبضها (توبا) مثلا (فسد بيع
الثوب) والصرف بجاله (باع أمة
تعدل ألف درهم مع طوق) فضة
في عنقه (قيمة ألف) انما بين
قيمتها البضد انقسام الثمن على الثمن
أو أنه غير جنس الطوق والافالعة
لوزن الطوق لالقيمة فقد رده مقابل
به والباقي بالجارية (بألفين) متعلق
يباع (وقدس الثمن ألفا أو باعها
بألفين ألف قدو ألف نسبة أو باع
سيغا حليته خمسون ويخلص بلا
ضرر)

ما اذا تخلص بغير بالاولى نعم ذكره عند قوله الا ترى فان افتراقنا في محله (قوله ونقد خسين) أى والخسئون
 الباقية دين أو نسيئة ط (قوله تحتر بالجواز) اذا الظاهر قصدهما الوجه المصحح لان العقد لا يفيد تمام
 مقصودهما الا بالهبة فكان هذا الاعتبار عملا بالظاهر والظاهر يجب العمل به الا اذا صرح بخلافه كما يأتي
 وقوله خذنه من ثمنها لا يخالفه لان الثمن استعمل في الواحد أيضا كما في قوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان
 وقوله تعالى يا معشر الجن والاناس ألم يأتكم رسل منكم والرسل من الانس وقوله تعالى نسيأحوتهم
 وقوله صلى الله عليه وسلم اذا سافر تمافأ ذوا قوما وعقابه في الفتح قال في البحر وتطيره في الفقه اذا احتسنا
 حصة أو ولد تمافأ على باحدهما للاستحالة بخلاف ما اذا لم يذكر المفعول به لا يمكن (قوله لانه اسم
 للعلية أيضا الخ) عبارة الزيلعي لانهم ما شئ واحد اه وبه يظهر انه في مسألة الجارية المطوقة لو قال خذ هذا
 من ثمن الجارية يفسد البيع وبه صرح في النهر (قوله ولو زاد خاصة فسد البيع) أى بان قال هذا المجل
 حصة السيف خاصة بعبارة الميسوط انتقض البيع في الحلية وظاهره انه يصح في السيف دون الحلية وعليه
 فكان المناسب أن يقول فسد الصرف لكن هذا محمول على ما اذا كانت الحلية تتميز بلا ضرر لا يمكن
 التسليم وبهذا الجمل وفق الزيلعي بين ما في الميسوط وبين ما في المحيط من انه لو قال هذا من ثمن النصل خاصة
 فان لم يمكن التمييز لا يضرر يكون المتقود عن الصرف ويصحان جميعا لانه قصد حصة المبيع ولا حصة له الا بصرف
 المتقود الى الصرف فحكمنا بجوازه تعميما للبيع وان أمكن تمييزها بلا ضرر بطل الصرف اه ولا يخفى
 حسن هذا التوفيق لانه اذا صح البيع والصرف مع ذكر النصل يجعل المتقود غنا للعلية التي لا يمكن تمييزها
 الا بضرر يلزم أن يصح مع ذكر السيف بالاولى اذ لا شك أن لفظ النصل أخص من لفظ السيف لان
 السيف يطلق على النصل والحلية وبه اندفع ما في البحر نعم في كلام الزيلعي تقرر من وجه آخر يبينه فيما
 علقناه على البحر (تنبيه) بقى ما لو قال نصفه من ثمن الحلية ونصفه من ثمن السيف فالمتبوض من ثمن الحلية كما
 في الزيلعي والظاهر حله على ما اذا لم يمكن تمييزه بلا ضرر فلو أمكن فسد الصرف في نصف الحلية بدل عليه
 ما في كافى الحناكم ولو باع قلب فضة فيه عشرة فبوابعشرين درهمافقدته عشرة وقال نصفها من ثمن القلب
 ونصفها من ثمن الثوب ثم نفترقا وقد قبض القلب والثوب انتقض البيع في نصف القلب وأما في السيف اذا سمي
 فقال نصفها من ثمن الحلية ونصفها من ثمن نصل السيف ثم نفترقا لم يفسد البيع اه تأمل وانظر ما علقناه على
 البحر (قوله ووصح في السيف) لعدم اشتراط قبض ثمنه في المجلس نهر (قوله كطوق الجارية) الاولى
 كالجارية المطوقة لانه اذا تخلص السيف عن حليته بلا ضرر يقدر على تسليمه فيصير كبيع الجارية مع طوقها
 (قوله بطل أصلا) أى بطل بيع الحلية والسيف لتعذر تسليم السيف بلا ضرر كبيع جذع من سقت نهر
 (تنبيه) قال في كافى الحناكم واذا اشترى لجاما مموها بقصة بدراهم أقل مما قيمه أو أكثر فهو جائز لان التوبة
 لا يخلص الا ترى انه اذا اشترى الدار المموهة بالذهب بثن مؤجل يجوز ذلك وان كان ما في سقوطها من التوبة
 بالذهب أكثر من الذهب في الثمن اه والتوبة الطلى ونقل الخير الرعى نحوه عن المحيط ثم قال وأقول يجب
 تقييد المسألة بما اذا لم تكثر الفضة أو الذهب المموه أما اذا كثر بحيث يحصل منه شيء يدخل في الميزان بالعرض
 على النار يجب حينئذ اعتباره ولم أره لا صحابنا لكن رأيت للشافعية وقواعدنا شاهد به فتأمل اه (قوله
 والاصل الخ) أشار به الى قاعدة قوله فباعه بمائة أى بثن زائد على قدر الحلية التي من جنس الثمن ليكون قدر
 الحلية ثمنها والرائد غنا للسيف اذ لو لم تحقق الزيادة بطل البيع أما لو كان الثمن من خلاف جنسها جازا البيع
 كيفما كان لجواز التفاضل كما في البحر ومقتضاه أن المؤدى من خلاف الجنس وان قل يقع عن ثمن الحلية
 وغير المؤدى يكون ثمن النصل تحتر بالجواز (قوله كفضض وحزر كرش) الاول ما رجع بقصة أو ألبس قصة
 كسرج من خشب ألبس قصة والثاني في العرف هو المطرز يضوط فضة أو ذهب وبه عرفت في البحر وأما حلية
 السيف فتشمل ما اذا كانت الفضة غير ذلك كقبعة السيف تأمل وخرج المموه كما علمت آنفا (تنبيه) لم يذكر حكم
 العلم في الثوب وفي الذخيرة واذا باع ثوبا منسوبا بالذهب بالذهب الخالص لا بد لجوازه من الاعتبار وهو أن يكون
 الذهب المنفصل أكثر وكان ينبغي أن يجوز زيدونه لان الذهب الذي نسيج خرج عن كونه وزنيا ولذا الأيساع وزنا
 لكنه وزنى بالنسب فلا يخترجه عن كونه مال ربان ثم قال وفي المتن أن في اعتبار الذهب في السقف روايتين

مطلب

يستعمل الثمن في الواحد

فباعه (بمائة ونقد خسين فما نقد)

فهو (عن الفضة سواء سكت

أو قال خذ هذا من ثمنها) تحريا

لجواز وكذا لو قال هذا المجل

حصة السيف لانه اسم للعلية أيضا

لدخولها في بيعه تبعاً ولو زاد خاصة

فسد البيع لازالة الاحتمال

(فان افترقا من غير قبض بطل في

الحلية فقط) وصح في السيف (ان

يخلص بلا ضرر) كطوق الجارية

(وان لم يخلص) الا بضرر (بطل

أصلاً) والاصل انه متى بيع نقد مع

غيره كفضض وحزر كرش بقدم

جنسه شرط زيادة الثمن فلو مثله

أو أقل أو جهل بطل

مطلب

في بيع المموه

مطلب

في بيع المفضض والمزركش وحكم

علم الثوب

فلا يعتبر العلم في الثوب وعن أبي حنيفة وأبي يوسف أنه يعتبر اه وفي التنازع حاشية عن الغياثية ولو باع دارا في سقوفها ذهب بذهب في رواية لا يجوز بدون الاعتبار لأن الذهب لا يكون تبعا بخلاف علم الثوب والابريس في الذهب فانه لا يعتبر لانه تباع محض اه ونظائر التعليل أن ذهب السقوف عين قائمة لا تجرد تحويه ويدل عليه ما قدمناه آتفاعن الكفاي من أن الموه لا يعتبر لكونه لا يخلص وفي الهندية عن المحيط والدار فيها صنفان ذهب أو فضة يبيعها بجنسها كالسيف المخل اه وحاصل هذا كله اعتبار المسجوع قولا واحدا واختلاف الرواية في ذهب السقف والعلم وأن المتمدع عدم اعتبار في المسجوع وقد علم بهذا أن المذهب ان كان عيناً قائمة في المبيع كما سائر الذهب ونحوها في السقف مثلا يعتبر كطوق الامة وحلية السيف ومثله المسجوع بالذهب فانه قائم بعينه غير تابع بل هو مقصود بالبيع كالحلية والطوق وبه صار الثوب ثوبا ولا يسمى ثوب بذهب بخلاف الموه لانه مجرد لون لا عين قائمة وبخلاف العلم في الثوب فانه تباع محض فان الثوب لا يسمى به ثوب بذهب ولا يرد ما قدمه الشارح من أن الحلية تباع للسيف أيضا فان تبعية اله من حيث دخولها في مسماء عرفا سواء كانت فيه أو في قرابه لهما أصل من حيث قيامها بآثارها وقصد هابا للشراء كطوق الجارية ولا كذلك علم الثوب لأن الشرع أهدر اعتبارا حتى حل استعماله لكن ينبغي انه لو راد على أربعة أصابع أن يعتبر هنا أيضا هدا كما طهرلى في تحرير هذا المخل فتأمل (قوله شرط التقابض فقط) أى ولا يشترط تحقق زيادة الثمن كما قدمناه (قوله صح فيما قبض) لوجود شرط الصرف فيه نهر (قوله لانه صرف) هذا علة العلة لان علة الاشتراك بطلان البيع فيما لم يقبض لانه صرف أو هو علة لقوله صح فيما قبض وما بعده والمراد أنه صرف كله كفاي الهداية قال في الكفاية فصح فيما وجد شرطه وبطل فيما لم يوجد بخلاف مسألتى الجارية مع الطوق والسيف مع الحلية فان كل واحدة منهما صرف ويباع فإذا تبدل الصرف صح في الكل (قوله لتعبيه من قبله) أى لتعيب الاناء ببيع الشركة من جهة المشتري بصنعه بسبب عدم نقده كل الثمن قبل الافتراق (قوله فيخير) أى في أخذ الباقي (قوله واذا استحق بعضه) أى وقد كان نقدا كل الثمن (قوله لتعبيه بغير صنعه) لأن عيب الاشتراك كان موجودا عند البائع مقارنا للنقد (قوله ومفاده) أى مفاد التعليل المذكور (قوله لا باقاره) أى لو ادعى المشتري بعض الاناء فأقر له به المشتري لا يخير لان الشركة ثبت بصنعه ولا يخفى أن الكول عن اليمين ان كان من البائع فهو كاليمين وان كان من المشتري فهو في حكم الاقرار منه ولذا لا يرجع بالثمن على بائعه اذا نكل كالو أقر كما مر في باب (قوله اختلفوا الخ) فانه قيل ان العقد ينفسخ بقضاء القاضي للمستحق بالاستحقاق وهو رواية الخصاص وقيل لا مالم يرجع المشتري على بائعه وقيل مالم يأخذ المستحق العين وقيل مالم يقض على البائع بالثمن وفي الهداية انه ظاهر الرواية وقد مناختر بالكلام على ذلك والتوفيق بينه وبين ما نقله عن الفتح فراجع في أول باب الاستحقاق وأشار الشارح الى أن ما سئى عليه المصنف أحسن مما في البحر عن السراج حيث قال فان أجاز المستحق قبل أن يحكم له بالاستحقاق فإن مفهومه انه ليس له الاجازة بعد الحكم بالاستحقاق لانفساخ العقد بالحكم وهذه رواية الخصاص كما علمت وهي خلاف ظاهر الرواية (قوله وكان الثمن له) أى للمستحق لان البائع كان قرضيا في بيع ما استحقه المستحق وتوقف على اجزائه قبل الفسخ فاذا أجاز نفذ العقد وكان الثمن له (قوله اذا لم يفتقر) أى البائع والمشتري وهذا متعلق بقوله جاز العقد (قوله بعد الاجازة) كذا في البحر عن السراج مع أن الذي في الجوهرية وهي للعداوى صاحب السراج قبل الاجازة ويؤيده قوله في السراج والجوهرية حتى لو افترق العاقدان قبل اجازة المستحق بطل العقد وان فارقا للمستحق قبل الاجازة والمتعاقدان باقيا في المجلس صح العقد اه والحاصل أن الاجازة اللاحقة كالمو كالة السابقة فيصير هذا القرضى بعد الاجازة كأنه كان وكلا بالبيع قبلها فان حصل التقابض بينه وبين المشتري قبل الافتراق نفذ العقد بالاجازة اللاحقة وان افترقا قبل التقابض لا ينفذ العقد بها لانه لو كان وكلا حقيقة قبل العقد يفسد الافتراق بلا قبض فكيف اذا صار وكلا بالاجازة اللاحقة ثم اذا حصل التقابض قبل الافتراق والاجازة ثم أجاز نفذ العقد وان افترقا بعد أم اذا أجاز قبل الافتراق والتقابض فلا بد من التقابض بعد ما قبل الافتراق لفساد العقد بالافتراق بدون تقابض وان أجاز قبله وعلى هذا يحمل كلام المصنف (قوله ولو باع قطعة نفرة) بضم النون وهي كفاي المغرب والقاموس القطعة المذابة

ولو بغير جنسه شرط التقابض
فتنقل (ومن باع اناء فبئسه بفضة
أو بذهب وتقد بعض نمسه) في
المجلس (ثم افترقا صح فيما قبض
واشتركا في الاناء) لانه صرف (ولا
خيار للمشتري) لتعبيه من قبله
بعدم نقده (بجولاف هلالا احد
العبدان قبل القبض) فيخير لعدم
صنعه (واذا استحق بعضه) أى
الاناء (أخذ المشتري ما بقي بقسطه
أورد) لتعبيه بغير صنعه قلت
وهنا قد تخصص استحقاقه باليمين
لا باقراره فليحزن (فان أجاز
المستحق قبل فسخ الحاكم العقد جاز
العقد) اختلفوا متى ينفسخ
البيع اذا طهر الاستحقاق وظاهر
الرواية انه لا ينفسخ مالم يفسخ وهو
الاصح فتح (وكان الثمن له يأخذه
البائع من المشتري ويسلمه له اذا لم
يفترقا بعد الاجازة ويصير العاقد
وكلا للجبر فتعلق أحكام
العقد به دون الجبر) حتى يطل
العقد بفارقة العاقد دون المستحق
جوهرة (ولو باع قطعة نفرة
فاستحق بعضها)

من الزجب أو التهمة وقبل الأذابة تسمى تبرأ كذا في المصباح وينال تفرقة على الاضافة بيان كما في المغرب
(قوله لأن التبعض لا يضرها) فلم يلزم عيب التمسكة لأنه كان أن يتلغ حسنة مثلا نهر (قوله
لأن التبعض) أي قبل تمامها بخلاف ما بعد التبعض لتمامها بحر (قوله وكذا الدينار والدرهم) أي نظير
الحاكم الذي ما دلت في مسألة الأمان السابقة أفاده التبرأ لا (قوله وكذا الدينار والدرهم) أي نظير
التمرة لأن الشكر في ذلك لا تعد عيبا كذا في الكرخي منع عن الجهررة أي لو استحق بعضه لا يخرجه لأنه ليس
عيبا قال ط لا مكان صرفه واستيفاء كل حقه من بدله (قوله بصرف الجنس بخلاف جنسه) أي تصحبا
للعقد كالأربع نصف عبد مشترك بينه وبين غيره فإنه يصرف إلى نصيبه تصحبا للعتد وفي الظهيرية عن المبسوط
باع عشرة ونوب بعشرة وثوب وافتراق قبل القبض بطل العقد في الدراهم ولو صرف الجنس إلى خلاف جنسه
لم يطل ولكن قبل في العقود للتعرج في الابتداء ولا يمتثل للبقاء على الصحة اه بحر أي لأن التمسك هنا
عرض بالافتراق قبل القبض (قوله وكذا بيع أحد عشر درهما الخ) فتكون العشرة بالعشرة والدرهم
بالدينار وأردف هذه المسألة وإن علت مما قبلها البيان أن صرف الجنس إلى خلاف جنسه لا فرق فيه بين
أن يوجد الجنسان في كل من البلدين أو أحدهما أفاده في النهر عن الغاية (قوله بفتح وتشديد) أي بفتح
العين المجبة وتشديد اللام (قوله ما ردت بيت المال) أي لا يأنها بل لكونها قاطعا عزمي عن النهاية وفيه
توفيق بين تفسيرهما إذ كراشراح وتفسيرهما بالدراهم المقطعة (تنبيه) في الهداية ولو تابعا فبضعة
أو ذهبان ذهب ومع أقلهما شيء آخر تبلغ قيمته باقي البضعة جازا لبيع من غير كراهة وإن لم تبلغ فمع الكراهة وإن لم
يكن له قيمة لا يجوز البيع الحقيقي الربا إذا الزيادة لا يقابلها عوض فبضعة تكون ربا اه وصرح في الإيضاح
بأن الكراهة قول محمد وأما أبو حنيفة فقال لا بأس وفي المحط أنما كرهه محمد خوفا من أن يألفه الناس
ويستعملوه فيما لا يجوز وقيل لأنهما باشرا الحيلة لاسقاط الربا كيبيع العينة فإنه مكره اه بحر وأورد
أنه لو كان مكرها لم يكن أن يكره في مسألة الدرهم والدينار درهم ودينارين ولم يذكره وأجيب عنه بجواب
اعترضه في التتمع ثم قال وغاية الأمر أنه لم ينص هناك على الكراهة فيه ثم ذكر أصلا كلما يفيد وينبغي أن يكون
قول أبي حنيفة أيضا على الكراهة كما هو ظاهر إطلاق المصنف بلا ذكر خلاف اه وبأن الكلام على بيع
العينة آخر الباب وفي الكفالة أن شاء الله تعالى وانظر ما قد مناه قبيل الربا (قوله من هي له) متعلق ببيع
(قوله ففتح بضع منه) هذا وإن علم لكن كرهه ليس أن قوله دينار مفعول ببيع وكان الاوضح والاحصر
للمصنف أن يقول وصح ببيع دينار بعشرة عليه أو مطلقة من هي له (قوله وتقع المقاصة بنفس العقد) أي
بلا توقف على إرادتهما لاختلاف المسألة الآتية ووجه الجواز أنه جعل منه دراهم لا يجب قبضها ولا تعيينها
بالقبض وذلك باعتبار اجتماعا لأن التعيين للاحتراز عن الربا أي ربا النسيئة ولأربا في دين سقط وإنما الربا
في دين يقع الخطار في عاقبته ولذا التمسك بأدراهم دينارين بدراهم فلو فات الخطر (قوله إن دفع البائع
الدينار) قيد في الصورتين ط عن مكى (قوله وتقتاضا العشرة) قيد في الثانية فقط نهر (قوله
بالعشرة الدين استحقانا) والقياس أن لا يجوز وهو قول زفر لكونه استبدل الصنف قبل قبضه ووجه
الاستحسان أنه بالتقاضي انفسح العقد الأول وانعقد صرف آخر مضاف إلى الدين لأنها لما غيرا موجب
العقد فقد فسخدا إلى آخر اقتضاء كالأربعة ببيع بأكثر من الثمن الأول كذا قالوا وغمامه في النهر وأطلق
في العشرة الدين فعمل ما إذا كانت عليه قبل عقد الصرف أو حدث بعده في الأصح فإذا استقرض بائع الدينار
عشرة من المشتري أو غصب منه فقد صار قضا ولا يحتاج إلى التراضي لأنه قد وجد منه القبض بحر ملخصا
ولا يخفى أن هذا الخاص بالصورة الثانية الذي في القيدة لا يتصور أن يكون الدين حادثا لأن فرضها أن يبيع الدينار
بعشرة عليه فمافي النهر من ذكر ذلك في الأولى سبق قلم فتنبه ثم قال في البحر والحاصل أن الدين إذا حدث بعد
الصرف فإن كان بقرض أو غصب وقعت المقاصة وإن لم يتقاصا وإن حدث بالشراء بأن باع مشتري الدينار
من بائع الدينار فبإعشيرة إن لم يجعله قضا صا لا يصير قضا صا باتفاق الروايات وإن جعله قضا فمافي رواية
ومن مسائل المقاصة ما لو كان له ودع على صاحب الوديعة دين من جنسها لم تصرف قضا صا له إلا إذا افتتاع عليه
وكانت في يده أو رجع إلى أمله فأخذها والمغصوب كالوديعة وكذلك لا تقع المقاصة ما لم يتقاصا لو كان الدينان

(أخذ) المشتري (ما بين بضمه
بلا خيار) لأن التبعض لا يضرها
(د) هذا (ل) كين الاستحقاق
(بعد قبضها وإن قبل قبضه واله
الخيار) لتفرق التهمة وكذا
الدينار والدرهم جوهرية (وصح
بيع درهمين ودينارين درهم
ودينارين) بصرف الجنس بخلاف
جنسه (د) مثله (بيع كزيتروكز
شعير بكزيتروكز شعير
(د) كذا (بيع أحد عشر درهما
بعشرة دراهم ودينارين) صح
بيع درهم صحح ودرهم غلة
بفتح وتشديد ما ردت بيت المال وبه
التجار (بدرهمين تعميمين ودرهم
غلة) للمساواة وزنا وعدم اعتبار
الجودة (د) صح (بيع من عليه
عشرة دراهم) دين (من هي له) أي
من دأته ففتح بضع منه (دينارا
بها) انشاقا وتقع المقاصة بنفس
العقد إذا لربا في دين سقط (أو)
يبعه (بعشرة مطلقة) عن التقييد
بدين عليه (إن دفع) البائع
(الدينار) للمشتري (وتقاصا
العشرة) الثمن (بالعشرة) الدين
أيضا استحقانا

٢ مطلب

في حكم بيع فضة بفضة قليلة مع
شي آخر لا سقط الربا

مطلب

مسائل في المقاصة

من جنسين أو متفاوتين في الوصف أو مؤجلين أو أحدهما حالا والاخر مؤجلا أو أحدهما غلة والاخر صحيحا
 كما في الذخيرة وإذا اختلف الجنس وتماثل كالألوان كان له عليه مائة درهم والمدين مائة دينار عليه فإذا اتفقا
 تصير الدراهم قصاصا عما منه من قيمة الدينارين يبقى لصاحب الدينارين على صاحب الدراهم ما بقي منها ظهيرة ودين
 النفقة للزوجة لا يقع قصاصا بدين للزوج عليها إلا بالتراضي بخلاف سائر الديون لأن دين النفقة أدنى فروق
 الكرايسى اه ملخصا قال وتقدم شيء من مسائل المقاصة في باب أم الولد (قوله حكما) تميز بحول عن المبدأ
 أى حكم ما غلب فضته وذخبه حكم القضة والذهب الخالص وذلك لأن النقود لا تخلو عن قليل غش للانطباع
 وقد يكون خلقيا كما في الردي فيعتبر القليل بالردى فيكون كالسهمك ط (قوله الاستقراض بها) الاوضح
 استقراضه ط وبه عبر في الملتقى (قوله كما ترى بابه) لم أره صرح بذلك في باب الترض (قوله في حكم
 عروض) الاولى تعبير الكثر بقوله ليس في حكم الدراهم والدينارين وذلك لأنه يجب فيها الاعتبار والتفاضل
 وتعين بالتعيين ان راجت (قوله اعتبارا للغالب) أى في الصورتين (قوله ان كان الخالص أكثر من
 المغشوش) أى أكثر من الخالص الذى خالطه الغش والاوضح أن يقول أكثر ما في المغشوش قال في الفتح
 ولا يخفى أن هذا لا يتأتى في كل دراهم غالبه الغش بل اذا كانت القضة المغلوبة بحيث لا تتخلص من النحاس اذا
 أريد ذلك أما اذا كانت بحيث لا تتخلص لقلتها بل تخترق لا عبرة بها أصلا بل تكون كالموعدة لا تعتبر ولا تراعى فيها
 شرائط الصرف وانما هو كاللون وقد كان في أوائل سبعمائة في قضة دمشق قريب من ذلك قال المصنف أى
 صاحب الهداية وشا بن جانيعى شايخ ما وراء الهرم بن جاري وسمي قد لم يقتوا بجواز ذلك أى يعها بجنسها
 متفاحلا في العدالة والغطارفة مع أن الغش فيها أكثر من القضة لأنها أعز الاموال في ديارنا فلأربح التفاضل
 فيها يفتح باب الربا الصريح فإن الناس حينئذ يعادون في الاموال النفيسة فيتدبرون ذلك في النقود
 الخالصة فتع حسم المادة الفساد اه وفي البازية والصواب انه لا يبقى بالجواز في الغطارفة لأنها أعز الاموال
 وعليه صاحب الهداية والفضلى (قوله كما ترى) أى في مسألة بيع الزيتون بالزيت بحر وهذه مرتبة في باب
 الربا ويحتمل كون التشبيه راجعا الى ما في المتن من اشتراط كون الخالص أكثر مما مراده بما مر مسألة حلية السيف
 كما أفاده في الهداية (قوله وزنا وعددا) أى على حسب حالها في الزواج قال في الهداية ثم ان كانت تروج
 بالوزن فالبيع والاستقراض فيها بالوزن وان كانت تروج بالعذبة والعذوان كانت تروج بهما فكل واحد
 منهما لأن المعتبر والمعتاد فيها اذا لم يكن نص اه وبأى قريبا (قوله بصرف الجنس خلافا) أى بأن بصرف
 قضة كل واحد منهما الى غش الاخر (قوله في الصورتين) أى صورة يبعه بالخالص وصورة يبعه بجنسه
 (قوله لنضر التميز) قال في البحر بشرط التقاض قبل الافتراق لأنه صرف في البعض لوجود القضة
 أو الذهب من الجانبين ويشترط في الغش أيضا لأنه لا يثير الاضرار اه فالعلة المذكورة لاشتراط قبض الغش
 فاشتراط قبضه لانه بل لا يمكن فلهذا عن الخالص الذى فيه المشروط قبضه لانه لا يقال ان النحاس الذى
 هو الغش موزون أيضا فقد وجد فيه القدر في شرط قبضه لانه أيضا لا نقول وزن الدراهم غير وزن النحاس
 ونحوه فلم يجمعهما قدر والالزام أن لا يجوز بيع القطن ونحوه مما يوزن الا اذا كان منه من الدراهم مقبوضا في
 المجلس لأن القدر يحرم النساء مع انه يجوز السلم فيه كما ترى بابه ولا يخفى أن الغش لو كان قضة في ذهب فالشرط
 قبض الكل لانه لانه صرف في الكل (قوله وان كان الخالص مثلا الخ) محتمز قوله ان كان الخالص أكثر
 وحاصله أن الصور أربعة اما أن يكون الخالص أكثر أمثله أو أقل أو لا يدري فيصعب في الاولى فقط دون الثلاثة
 الباقية كما ترى في بيع السيف مع حليته (قوله أى مثل المغشوش) أى الذى اختلط بالغش (قوله فلا يصح
 البيع) أى لا في القضة ولا في النحاس أيضا اذا كان لا تتخلص القضة الا بضر فتح (قوله للربا
 في الاولين) بزيادة الغش في الاول وزيادة مع بعض الذهب أو القضة في الثانى ط (قوله ولا حتماله في الثالث)
 والشبهة في الربا حكم الحقيقة ط (قوله لا يتعين بالتعيين) فلو قال اشترت بهذه الدراهم فله أن يسكها
 ويدفع غيرها مثلها (قوله لتمينه حينئذ) أى حيزا ذكر رأينا لانه بالاصطلاح صار أمثالا تاما ذلك
 الاصطلاح موجودا لا تبطل الثمنية لقيام مقتضى بحر فلو حاك قبل القبض لا يبطل العقد فتح (قوله
 تعينه) أى بالتعيين لأن هذه الدراهم في الاصل سلعة وانما صارت أمثالا بالاصطلاح فاذا تركوا المعاملة بها

(وما غلب فضته وذخبه قضة
 وذخبه) حكما (فلا يصح
 بيع الخالص به ولا يصح بعضه
 ببعض الامتساويا وزنا) كذا
 (لا يصح الاستقراض بها الا وزنا)
 كما ترى بابه (والغالب) عليه
 (الغش منهما في حكم عروض)
 اعتبارا للغالب (فصح يبع
 بالخالص ان كان الخالص أكثر)
 من المغشوش ليكون قدره بمثله
 والرائد بالغش كما ترى (ويجنبه
 متفاضلا) وزنا وعددا بصرف
 الجنس خلافا (بشرط التقاض)
 بل الافتراق (في المجلس) في
 الصورتين لضرب التميز (وان كان
 الخالص مثله) أى مثل المغشوش
 (أو أقل منه أو لا يدري فلا يصح
 البيع للربا في الاولين ولا حتماله
 في الثالث (وهو) أى الغالب
 الغش (لا يتعين بالتعيين ان راجت
 لتمينه حينئذ (والا) يرج
 تعينه) كسلعة وان قبله البعض
 فكز يوف

رجعت الى أصلها بجر فيبطل التعديل كما قبل التسليم هذا اذا كانا يعلمان بحالها ويعلم كل منهما
 أن الآخر يعلم فان كانا لا يعلمان أو لا يعلم أحدهما أو يعلمان ولا يعلم كل أن الآخر يعلم فان البيع يتعلق بالدرهم
 الرايحة في ذلك البلد لا بإشارته من هذا الدرهم التي لا تزوج فتح (قوله ان علم البائع بحاله) لانه رضى
 بذلك وأدرج نفسه في البعض الذين يقبلونها فتح (قوله والا) أي وان كان لا يعلم بحاله هذه الدراهم
 أو باعه بها على ظن انها جياذ تعلق حقه بالجياذ لعدم الرضى بها بجر (قوله بماروج منه) أي من الذي
 غلب منه (قوله عملا بالعرف الخ) الاول ذكره بعد قوله فبكل منهما لان المراد أن اعتبار الوزن أو العدد
 أو كل منهما مبنى على ما هو المتعارف فيها من ذلك (قوله فيه) أي فالبيع والاستقراض بالوزن (قوله
 وذبحه) الاول على عطفه بأو (قوله فلم يجز الا بالوزن) بمنزلة الدراهم الرديئة لان الفضة فيها موجودة حقيقة
 ولم تصرف مغلوقة فيجب الاعتبار بالوزن شرعا بجر (قوله الا اذا أشار اليهما) أي ان المتساوي وغالب
 الفضة أي في المباينة فيكون بيان المقدرة ما هو وصفها ولا يبطن البيع بها كما قبل القبض وبعبطه من ايليا لكونها
 ثمنان متعين بجر وأفاد أنه في الاستقراض لا يجوز الا بالوزن وان أشار اليها (قوله كما في الخالصة) أي كما
 لو أشار الى الدراهم الخالصة من الغش وعبرة النهر كالو أشار الى الجياذ اه أي فانه يجوزنا البيع بما أشار اليه
 منها بالوزن أيضا (قوله فيجب بالاعتبار الممار) أي اذا بيعت بجنس بصرف الجنس الى خلاف جنسه أي
 بأن يصرف ما في كل منهما من الغش الى ما في الآخر من الفضة كما ترى الغالب غشه وظاهره جواز التفاضل
 هنا أيضا لکن قال الزيلعي وفي الخاتمة ان كان نصفها صفرا ونصفها فضة لا يجوز التفاضل فظاهره انه أراد به
 فيما اذا بيعت بجنسها وهو مخالف لما ذكرناه ووجهه أن فضتها لم تصرف مغلوقة جعلت كأن كلها فضة في حق
 الصرف احتياطا اه وأقره في البحر والنهر والمنع وظاهره اعتماد ما في الخاتمة تأمل وقال الزيلعي ولو باعها
 بالفضة الخالصة لا يجوز حتى تكون الخالصة أكثر مما فيه من الفضة لانه لا غلبة لاحدهما على الآخر فيجب
 اعتبارهما فصا كالأول جمع بين فضة وقطعة فحاشا فباعها بما بينهما وبفضة فقط اه وقوله لا غلبة لاحدهما أي
 لواحد من الغش والفضة التي فيه المساوية (قوله وهو رافق) أي رأيي من باب تعقب (قوله فكسد)
 من باب قتل أي لم يبق للثمن الرغبة فيه مصباح (قوله ذلك) أفاد به أن افراد الضمير في كسب باعتبار
 المذكور ووجهه أن العطف بأو والاولى فيه الافراد ط (قوله قبل التسليم للبائع) قيده لانه لو قبضها
 ولو فوض وليا فيه فكسدت لا يفسد البيع ولا شيء له نهر وسببه عليه الشارح وفي النهر أيضا وان كان نقد
 بعض الثمن دون بعض فسد في الباقي (قوله بطل البيع) أي ثبت للمشتري فسخه كما يأتي مع ما فيه ووجه
 بطلانه عند الامام كما في الهداية أن الثمن يهلك بالكساد لان الثنية بالاصطلاح ولم يبق فبقى يعال بالثمن فيبطل
 فاذا بطل يجب رد المبيع ان كان قائما وقيمته ان كان هالكا كما في البيع الفاسد اه (قوله فانه كالكساد)
 كذا في البحر مع الزيلعي وفي المنهيات لو انقطع ذلك فعليه من الذهب والفضة قيمته في آخر يوم انقطع
 هو المختار وفي الذخيرة الانقطاع كالكساد والاول أصح اه رمي عن المصنف (قوله وكذا حكم
 الدراهم) كذا في البحر ولم أره لغيره وقال حشيه الرمي أي الدراهم التي لم يغلب عليها الغش فاقتصر المصنف
 على غالب الغش والفلس والغلبة الفساد فيهما دون الجيدة تأمل اه ملخصا قلت لكن علك أن بطلان البيع
 في كساد غالب الغش والفلس معلل عند الامام ببطلان الثنية فبقى يعال بالثمن ولا شك أن الجياذ لا تبطل ثمنيتها
 بالكساد لان ثمنيتها بأصل الخلقة كما حتر حوايه لا بالاصطلاح فلا وجه لبطلانه عنده بكساد الجياذ فظاهر
 أن مراد البحر بالدراهم غالبه الغش لكنه مكرر بما في المتن تأمل ثم رأيت في الفتح قال ولا يبي حنيفة أن الثمن
 يهلك بالكساد لان مالبة الفلوس والدراهم الغالبة الغش بالاصطلاح لا بالخلقة بخلاف الثقلين فان مالتهما
 بالخلقة لا بالاصطلاح اه نعم يمكن أن يجاب بأن هذا في النقود الخالص والمغشوشة التي غلبت فضتها تخالفه
 لكن قدمتم أنها كالخالصة لان الفضة قلما تنطبع الا بقليل غش والخاصل أن ما ذكره في البحر وبعه الشارح
 يحتاج الى نقل صريح أو يحمل على ما قلنا أو لاقتاتل وانظر ما قدمناه أول السور عند قوله وبمن حال ومؤجل
 (قوله وصحناه بتممة المبيع) صوابه بتممة الثمن سأحكي أو بتممة الهالك ط قال في الفتح وقال أبو يوسف
 ومحمد والشافعي وأحمد لا يبطل ثم اختلفوا فقال أبو يوسف عليه قيمته يوم البيع قال في الذخيرة وعليه السوى

فيعلق العتد بمنه زينا ان علم
 البائع بحاله والا فيجنسه جيدا
 (و) صح (المباينة والاستقراض

بماروج منه) عملا بالعرف
 فيما لا نص فيه فان راج (وزنا) فيه
 (أو عددا) فيه (أو بهما) فبكل
 منهما (والمساوي) غشه
 وفضته وذبحه (كغالب الفضة)

والذهب (في تباع واستقراض)
 فلم يجز الا بالوزن الا اذا أشار اليها
 كما في الخالصة (و) أما (في الصرف)

ف (كغالب غش) فيصح بالاعتبار
 الممار (اشترى شيئا به) بغالب الغش
 وهو نفاق (أو بفلس نافقة

فكسد) ذلك (قبل التسليم) للبائع
 (بطل البيع) كالأول انقطعت عن
 أيدي الناس فانه كالكساد وكذا

حكم الدراهم لو كسدت أو
 انقطعت بطل وصحناه بتممة المبيع
 وبه يفتى رفقاب الساس بجر وحقائق

(وسد الكساد أن تترك المعاملة)

بها في جميع البلاد) فلوراجت
في بعضها لم يطل بل يختار البائع
لعيها (و) حذ (الانقطاع عدم

وجوده في السوق وان وجد في

أيدي الصارفة) و (في البيوت)

كذا ذكره العيني وابن المالك

والعطف خلا لما في نسخ المصنف

وقد عزاه له بداية ولم أره فيها

والله أعلم وفي البرازية فلوراجت

قبل فتح البائع البيع عاد جازا

لعدم انقضاء العقد بالافسخ

وعليه قول المصنف بطل البيع

أي ثبت للبائع ولاية فسخه

والله الموفق (و) قيد بالكساد

لأنه (لوقعت قيمته قبل القبض

فالباع على حاله) اجماعا ولا يغير

البائع (و) عكسه (لو غلت قيمته

وازدادت فكذلك البيع على حاله

ولا يغير المشتري وبطال بنقد

ذلك العيار الذي كان) وقع (وقت

البيع) فتح وقيد بقوله قيل ٢

التسليم لأنه (لرباع دلال) وكذا

فضولي (متاع الغير بغير إذنه

يدراهم معاومة واستوفاه

فكسدت قبل دفعها إلى رب

المتاع لا يفسد البيع) لأن حق

القبض له عيني وغيره (وضم

البيع بالفلوس النافقة وان لم تعين)

كالدراهم (و) بالكسدة لا حتى

يعينها) كسلف (ويجب) على

المستقرض (رد) مثل (أفلس

القرض إذا كسدت)

٢ قوله فزاد قوله أو فضولي حكذا

بخطه والاولى أن يقول فزاد قوله

وكذا فضولي لأنه الموجود

في نسخ الشارح وليناسب مصدر

القول اه صحيحه

لأنه مضمون بالبيع كقوله في المغدوب إذا حلك عليه قيمته يوم الغصب لأنه يوم تحقق السبب وقال محمد عليه قبحها
آخر ما تعامل الناس به وهو يوم الانقطاع لأنه وأن الانتقال إلى القيمة وفي المحط والقيمة والخلفاء في بقي
رفقا بالناس اه ونحوه في البحر وتعلم ما في عبارة الشارح (قوله بل يختار البائع لهيها) قال في البحر
وان كانت تروج في بعض البلاد لا يطل لكنه تعيب إذا ترج في بلدهم فيختار البائع ان شاء أخذه وان شاء أخذ
قيمه اه ومفاده أن التخيير خاص بما إذا كان الكساد في بلد العقد (قوله خلا لما في نسخ المصنف)
حيث قال في البيوت بدون عطف (قوله فلوراجت) أي بعد الكساد (قوله عاد جازا) الاولى
أن يقول يتي على الصحة بدليل التعليل أفاده ط (قوله أي ثبت للبائع ولاية فسخه) هذا تفسير لمحدوف
وهو موقول وذلك المحذوف خبر المستد وهو قول ثم أن ما ذكره مأخوذ من الجراستة لا بالعبارة البرازية
والظاهر أن ما فيها مبني على قول البعض في الفسخ لو اشترى مائة فلس بدراهم فكسدت قبل القبض بطل البيع
استحسانا لأن كسادها كهلا كهلا وهلاك المعقود عليه قبل القبض يطل العقد وقال بعض مشايخنا انما يطل
العقد إذا اختار المشتري إبطاله فخلا لأن كسادها كعيب فيها والمعقود عليه إذا حدث به عيب قبل القبض
ثبت للمشتري فيه الخيار والاول أظهر اه ومثله في غاية البيان (قوله لو نقصت قيمتها) أي قيمة عالية
الغش ويعلم منه أنه لا يطل في غالبه القضية بالاولى أفاده ط عن أبي السعود (قوله وعكسه) لا حاجة إليه
(قوله ويطلب بنقد ذلك العيار) أي بدفع ذلك المقدار الذي جرى عليه العقد ولا ينظر إلى ما عرض بعده
من الغلاء أو الرخص وهذا عزاه الشارح إلى الفسخ ومثله في الكفاية والظاهر أنه المراد مما نقله في البحر عن الخانية
والاسيماجي من أنه يلزمه المثل ولا ينظر إلى القيمة فزاده بالمثل المقدار تأمل وفيه عن البرازية والخبرة
والخلاصة عن المتقي غلت الفلوس القرض أو رخصت فعند الامام الاول والثاني أو لا ليس عليه غيرها وقال
الثاني ثانيا عليه قيمته من الدراهم يوم البيع والقبض وعليه الفتوى أي يوم البيع في البيع ويوم القبض
في القرض ومثله في النهر فهذا ترجيح لخلاف ما مشى عليه الشارح ووجه المصنف أيضا كما قدمناه في فصل
القرض وعليه فلا فرق بين الكساد والرخص والغلاء في لزوم القيمة (قوله وكذا فضولي) يعني غير
دلال ولا حاجة إليه لأن الدلال إذا باع بغير إذن كان فضوليا واجد زاده لأن الدلال في العادة يبيع بالأذن كما هو
مقتضى اشتقاقه من الدلالة فإنه يدل البائع على المشتري أو بالعكس لمتوسط بينهما في البيع فزاد قوله أو فضولي
ليناسب قول المصنف بغير إذنه ويشير إلى أنه لا فرق بين كونه بالأذن أو لا ولهذا قال في النهر قيدنا بعدم قبض
البائع لأنه لو قبضها ولو فضوليا فكسدت لا يفسد البيع ولا شيء (قوله عيني وغيره) اعترض بأن عبارة
الفتح والعيني والخالصة دلال باع متاع الغير بإذنه قلت لكن الذي رأيته في الفتح عن الخلاصة كعبارة
المصنف وإفظه وفي الخلاصة عن المحيط دلال باع متاع الغير بغير إذنه الخ نعم الذي في العيني والجرع
الخالصة عن المحيط وكذا في متن المصنف مصححا إذنه وهو المناسب لقوله لا يفسد البيع وقوله لأن حق القبض
له وعلى ما في الفتح يكون المراد أن المالك أجاز البيع ليناسب ما ذكر تأمل (قوله وان لم تعين) لأنها
ضارت عما نابا بالاصطلاح فجازها البيع ووجب في الذمة كالتقدين ولا تعين وان عينها كالنقد إذا قال
أردنا نعتني الحكم بعينها فحينئذ يتعلق بها بخلاف ما إذا باع فلان يدين بأعيانها حيث تعين بل انصرف إلى
بفسد البيع بجر وهو ملخص من كلام الزيلعي (قوله حتى يعينها) لأنها مبيعة في هذه الجملة والمبيع
لا بد أن يعين نهر (قوله كسلف) عبارة البحر لانها سلف وفي المصباح السلعة المذاعة جعها سلع كسرة
وسد (قوله رد مثل أفلس القرض إذا كسدت) أي رد مثلها بعد ادعاء أبي حنيفة بجر وأما إذا
استقرض دراهم غالبه الغش فكذلك في قياس قوله قال أبو يوسف ولست أروى ذلك عنه ولكن لروايته
في الفلوس فتح قال محشي مسكين وانظر حكم ما إذا اقترض من فضة خالصة أو غالبية أو مسافاة للغش
ثم كسدت هل هو على هذا الاختلاف أي بين الامام وصاحبيه أو يجب رد المثل بالاتفاق اه قلت ونظاري
الثاني لما قدمناه فريسا وما يأتى فريسا عن الهداية ولم يذكر الانقطاع والظاهر أن الكلام فيه كما ترى غالب
الغش تأمل في حاشية مسكين أن تقييد الاختلاف في رد المثل أو القيمة بالكساد يشير إلى أنها إذا غلت
أو رخصت وجب رد المثل بالاتفاق وقد مر نظيره فيما إذا اشترى بطلب الغش أو بالفلوس نافقة اه قلت لكن

قد سافر يبا أن الفتوى على قول أبي يوسف ثانياً ان عليه قيمتها من الدراهم فلا فرق بين الكساد والرخس
والغلاء عنده (قوله وأوجب محمد قيمتها يوم الكساد) وعند أبي يوسف يوم القبض ووجه قول الامام كافي
الهداية أن القرض اعارة وموجب رد العين معنى والتمنية فضل فيه وله ما في وجوب القيمة انه لما بطل وصف
التمنية تعذر ردّها كما قبض فيجب رد قيمتها كما اذا استقرض مثلياً فانقطع اه وفي الشربلالية عن شرح
المجمع محل الخلاف فيما اذا هلكت ثم كسدت أمالو كانت باقية عنده فانه رد عينها اتفاقاً اه ومثله في الكفاية
قلت ومفاد التعليل المذكور يخالفه فتأمل (قوله وعليه الفتوى برأيه) وكذا في الخالية والتساوي الصغرى
وفقاً بالناس يجوز وفي الفتح وقوله ما انظر للمقرض من قوله لان في رد المثل اضراراً به وقول أبي يوسف أتتله
أيضاً من قول محمد لان قيمته يوم القرض أكثر من يوم الانقطاع وقول محمد انظر للمستقرض وتقول أبي يوسف
أيسر لان القيمة يوم القبض معلومة لا يختلف فيها ويوم الانقطاع يعسر ضبطه فكان قول أبي يوسف أيسر في
ذلك اه ومثله في الكفاية (قوله وفي النهر الخ) أصله لصاحب الفتح (قوله في اختيار قولهما) أي بوجوب
القيمة (قوله اشترى بنصف درهم فلوس) الظاهر أنه يجوز في درهم عدم التنوين مضافاً الى فلوس على معنى
من كذا صنف خاتم حديد والتنوين مع رفع فلوس على انه خبر مبتدأ محذوف أي هو فلوس ويدل عليه قوله بعده
أو بدرهمين فلوس فانه لو كان مضافاً وجب حذف نون التثنية أو جر فلوس على انه بدل أو عطف بيان ويجوز
نصبه على التمييز (قوله مثلاً) الاولى حذفه للاستغناء عنه بقول المصنف به وكذا اثبات درهم أو ربعه
وان كن راجعاً الى قوله درهم فهو مستغنى عنه بقوله وكذا لو اشترى بدرهم فلوس الخ ط قلت ولعله أشار الى
أن لفظ دينار كذلك (قوله للعلم به الخ) جواب عن قول زفر انه لا يصح لانه اشترى بالفلوس وهي تقدر بالعدد
لا بالدرهم والدائق لانه موزون فذكره لا يغني عن العد في الثمن مجهولاً والجواب انه لما ذكر الدرهم ثم وصفه
بأنه فلوس وهو لا يمكن علم أن المراد ما يباع به من الفلوس وهو معلوم فأغنى عن ذكر العدد فلم يلزم جهالة الثمن
كما أوضحه في الفتح (قوله جاز عند الثاني الخ) قال في البحر قيد بمادون الدرهم لانه لو اشترى بدرهم فلوس
أو بدرهمين فلوس لا يجوز عند محمد لعدم العرف وجوز أبو يوسف في الكل للعرف وهو الاصح كذا في الكافي
والمنتهى اه فافهم (قوله بالنصب صفة نصف) تبع في ذلك النهر وفيه أن فلوساً اسم جامد غير مؤنول
فالمناسب انه تميز للعدد أعطف بيان (قوله من النضة صغيراً) الاولى أن يقول كافي النهاية وغيرها أي
درهما صغيراً يساوي نصفاً الاحبة وبه تظهر المقابلة لقوله كبيراً وبعبارة الدرر أي ما ضرب من النضة على وزن
نصف درهم اه قلت والاولى أن يقول على وزن نصف درهم الاحبة لان العادة أن ما يضرب من أنصاف
الدرهم أو أرباعه تنقص مجموعاً عن الدرهم الكامل (قوله بمثله) أي مبيعاً بمثله من الدرهم الكبير (قوله
ولو كثر لفظ نصف) بأن قال أعطني بنصفه فلوساً ونصفه نصفاً الاحبة فنصفهما جازا البيع في الفلوس وبطل
فيما بقي من النصف الآخر لانه ربا على قياس قول الامام بطل في الكل لان النضة متحدة والفساد قوى
مقارن للعقد ولو كثر لفظ الاعطاء بأن قال وأعطني بنصفه نصفاً الاحبة اختص الفساد بالنصف الآخر اتفاقاً
لانهم ما يعان لتعدد الصفقة وهذا هو المختار وتماه في الفتح والحاصل انه في صورة المتن صح البيع اتفاقاً
وفي صورة الشرح فسدى في الكل عنده وفي النضة فقط عندهما وفي الاخر جاز في الفلوس فقط كافي البحر قال
ولم يذكر المصنف القبض قبل الافتراق للعلم به مما قدمه وحاصله ان تفرقاً قبل القبض فسدى في النصف الاحبة
لكونه صرفاً لا في الفلوس لانه يبيع في قبض احد البدين ولو لم يعلّم الدرهم ولم يأخذ الفلوس حتى افتراقاً
بطل في الكل للافتراق عن دين بدين اه (قوله وبما تنقرر) أي من أول البيوع الى هنا ط (قوله مبيع
بكل حال) أي قول بيمينه أولاً دخلت عليه الباء أولاً وقد يقال في بيع المتباضة كل من السلعتين مبيع
من وجهه ومن وجه ط قلت المراد بالثمن هنا ما ثبت ديناً في الذمة وهذا ليس كذلك (قوله كالثلثيات) أي
غير التقدين وهي المكيال والموزن والعددي المتقارب (قوله فان اتصل بهم الباء فنحن) هذا اذا كانت غير
متعينة ولم تقابل بأحد التقدين كبعتك هذا العبد بكذا خطاً أمالو كانت متعينة وقوبلت بتقديمي مبيعة
كافي درر الجوار أول البيوع وفي الشربلالية في فصل التصرف في المبيع معزى بالفتح لو قوبلت بالاعيان وهي
متعينة فنحن اه أي كبعتك هذا العبد بهذا الكثر وهذا الكثر بهذا العبد لانه لم يقبده بدخول الباء عليها

وأوجب محمد قيمتها يوم الكساد

وعليه الفتوى برأيه وفي النهر

وتأخير صاحب الهداية دليلهما

ظاهري في اختيار قولهما (اشترى)

شيئاً (بنصف درهم) مثلاً (فلوس

سخ) بلا بيان عددها للعلم به (وعليه

فلوس تباع بنصف درهم وكذا اثبات

درهم أو ربعه وكذا لو اشترى بدرهم

فلوس أو بدرهمين فلوس جار

عند الثاني وهو الاصح للعرف

كافي (ومن أعطى صير فيا درهم)

كبيراً (فقال أعطني به نصف درهم

فلوساً) بالنصب صفة نصف (ونصفه

من النضة صغيراً) (الاحبة صح)

ويكون النصف الاحبة بمثله وما بقي

بالفوس ولو كثر لفظ نصف بطل

في الكل للزوم الربا (و) بما تنقرر

ظهران (الاسوال ثلاثة) الاول

(من بكل حال وهو النقدان) بحسبه

الباء اولاً قول بيمينه أولاً (و) الثاني

(مبيع بكل حال كالتياب والدواب

و) الثالث (من وجه مبيع

من وجه كالثلثيات) فان اتصل بها

الباء فنحن

مطلب

فبيان ما يكون مبيعاً وما يكون ثمناً

وفي القبح خنا وان لم تعين أي المثلثات فان صحبها حرف الباء وقابلها مبيع فهي ثمن وان لم يصحبها حرف الباء ولم يقابلها ثمن فهي مبيعة وهذا لأن الثمن ما ثبت في الذمة ديناً عند المقابلة اهـ فالأول كما مثلنا والثاني كقولك اشتريت منك كزحطة بهذا العبد فيكون الكز مبيعا وبشروط له شرائط السلم (قوله والاخيـج) أي وان لم يصحبها الباء فهي مبيع وهذا إذا لم يقابلها ثمن وهي غير متعينة كما علمت من كلام الفتح وتكون سلباً كما قلنا وكذا لو قابلها ثمن بالأولى كما شترت منك كزحطة بمانه درهم وكذا لو كانت متعينة وقوبلت ثمن كما علمت من عبارة تدور الحار والحاصل أن المثلثات تكون ثمناً إذا دخلتها الباء ولم تقابل بثن أي بأحد التقديرين سواء تعينت أو لا وكذا إذا لم تدخلها الباء ولم تقابل بثن وتعينت وتكون مبيعا إذا قربت بثن مطلقاً أي سواء دخلتها الباء أو لا تعنت أو لا وكذا إذا لم تقابل بثن ولم يصحبها الباء ولم تعين كبعتك كزحطة بهذا العبد كما علم من عبارة الفتح الثانية (قوله وأما الفلوس الرائجة) يستفاد من الجبر أن أقدم رابع حيث قال وثن بالاصطلاح وهو سلعة في الأصل كالفلوس فان كانت رائجة فهي ثمن والافسلة اهـ ط (قوله ويصح الاستبدال به في غير الصرف والسلم) الأولى أن يقول ويصح التصرف به قبل قبضه في غير الصرف والسلم لأن الاستبدال يصح في بدل الصرف لأنه لا يعين بالعين فلو باع دارهم بدينار جاز أن يسك ما أشار إليه في القدر ويدل عليه قبل الافتراق بخلاف التصرف به ببيع ونحوه قبل قبضه كما ترقى بابه وأوخنا ذلك في باب السلم فراجع قال في الشربلية في باب التصرف في البيع قوله جاز التصرف في الثمن قبل قبضه يستثنى منه بدل الصرف والسلم لأن المقبوض من رأس مال السلم حكمه عين المبيع والاستبدال بالمبيع قبل قبضه لا يجوز وكذلك في الصرف ويصح التصرف في القرض قبل قبضه على الصحيح والمراد بالتصرف نحو المبيع والهبة والجاراة والرخصة وسائر الديون كالثمن اهـ (قوله وهكذا) أي وتقول هكذا في عكس باقي الأحكام المذكورة في الثمن بأن تقول ويطل البيع بهلاكه ولا يصح الاستبدال به (قوله ومن حكمهما) أي حكم الثمن والمبيع (قوله كأنقرر) أي في باب الربا (قوله تذيب) شبه هذه المسائل التي ذكرها في آخر كتاب البيوع بنسب الحيوان المتصل بعجزه وجعل ذكرها في آخره بمنزلة تعليق الذنب في عجز الحيوان وفيه استعارة لا تخفى (قوله في بيع العينة) اختلف المشايخ في تفسير العينة التي ورد النهي عنها قال بعضهم تفسيرها أن يأتي الرجل المحتاج إلى آخر ويستقرضه عشرة دراهم ولا يرغب المقرض في الاقراض طمعاً في فضل لا مثاله بالقرض فيقول لا أقرضك ولكن أبيعك هذا الثوب ان شئت باثني عشر درهما وقيته في السوق عشرة لبيعه في السوق بعشرة فيرضى به المستقرض فيبيعه كذلك فيحصل الرب الترب درهمان والمشتري قرض عشرة وقال بعضهم حتى أن يدخل بينهما ثالثاً فيبيع المقرض ثوبه من المستقرض باثني عشر درهما ويسله إليه ثم يبيعه المستقرض من الثالث بعشرة ويسله إليه ثم يبيعه الثالث من صاحبه وهو المقرض بعشرة ويسله إليه يأخذ منه العشرة ويدفعها للمستقرض فيحصل المستقرض عشرة ولصاحب الثوب عليه اثنا عشر درهما كذا في المحيط وعن أبي يوسف العينة جائزة مأجور من عمل بها كذا في مختار الفتاوى هندية وقال محمد هذا البيع في قلبي كأمثال الجبال ذميمة اخترعه أكلة الربا وقال عليه الصلاة والسلام إذا باع بيمين بالعين واتبعتم أذئاب البقر ذلتم وظهر عليكم عدوكم قال في الفتح ولا كراهة فيه الاختلاف الأولى لما فيه من الأعراض عن مبرة القرض اهـ ط ملخصاً (قوله ويأتي متناً في الكفالة) وانما به على ذكره هنا لأنه من أقسام البيوعات ونسبه على أن بيانه سيأتي في الكفالة (قوله وبيع التجئة) هي ما ألجئ إليه الإنسان بغير اختياره وذلك أن يخاف الرجل السلطان فيقول لا آثر أن أظهراني بعت دارى منك وليس يبيع في الحقيقة وانما هو تجئة ويشهد على ذلك مغرب (قوله بل كالهزل) أي في حق الأحكام والهزل كما في المنار وهو أن يراد بالشيء ما لم يوضع له ولا ما يصلح اللفظ له لاستعارة وهو ضد الحق وهو أن يراد ما وضع له أو ما صلح له وأنه ينافي اختيار الحكم والرضى به ولا ينافي الرضى بالمباشرة واختيار المباشرة فصار بمعنى خيار الشرط في البيع وشرطه أن يكون صريحاً مشروطاً باللسان أي بأن يقول اني ابيع هازلاً لأنه لا يشترط ذكره في العقد بخلاف خيار الشرط اهـ فالهزل أعم من التجئة لأنه يجوز أن لا يكون مضطراً إليه وأن يكون سابقاً ومقارناً والتجئة انما تكون عن اضطرار ولا تكون مقارنة كذا قيل والظاهر أنهم اساءوا في الاصطلاح كما قال نغرا الاسلام التجئة هي الهزل كذا في جامع الاسرار

بقره أي وان لم يصحبها الخ المناسب بكلام الشارح أن يقول أي وان لم يتمل بها الخ اهـ محصه

والاخيـج وأما الفلوس فان رائجة فكثن والافسلة (و) الثمن (من حكمه عدم اشتراط وجوده في ذلك العقاد عند العقد وعدم بطلانه أي العقد (بهلكه) أي الثمن (ويصح الاستبدال به في غير

الصرف والسلم) لافيهما (وحكم المبيع خلافه) أي الثمن (في الكل) فيشترط وجود المبيع في ملكه وهكذا ومن حكمهما وجوب التساوى عند المقابلة بالجنس في المقدرات كأنقرر (تذيب) في بيع العينة ويأتي متناً في الكفالة وبيع التجئة ويأتي متناً في الأقراء وهو أن يظهر اعتداهما لا يريدانه يلجأ إليه لخوف عدو وهوليس يبيع في الحقيقة بل كالهزل كما بسطته في آخر شرحي على المنار

٣. قوله رأما الفلوس الرائجة هكذا بخطه والذي في عدته من نسخ الشارح وأما الفلوس فان رائجة الخ وليجوز اهـ محصه

٣ مطالب في بيع العينة

٤ مطالب في بيع التجئة

على المنار للكاكي ثم اعلم أن التلجئة تكون في الانشاء وفي الاخبار كالاقرار وفي الاعتقاد كالردة والاول قسبان
ما يحتمل الفسخ وما لا كالتلاق والعناق وقد بسط ذلك كله في المنار والغرض الآن بيان الانشاء المحتمل للفسخ
كالبيع وهو ثلاثة أنسام لانه ما أن يكون الهزل في اصل العقد أو في قدر الثمن أو بنسبه قال في المنار فان
تواضع على الهزل بأصل البيع وانفق على البناء أي بناء العقد على المواضعة يفسد البيع لعدم الرضى بالحكم
فصار كالبيع بشرط الخيار لما يؤيد أي فلا يملك بالقبض وان انفق على الاعراض أي بأن قال بعد البيع قد أعرضنا
وقت البيع عن الهزل إلى الجدة فالبيع صحيح والهزل باطل وان انفق على أنه لم يحضرهما شيء عند البيع من
البناء والاعراض أو اختلفا في البناء على المواضعة والاعراض عنها فالعقد صحيح عنده في الحالين خلافا لهما
فجعل صحة الإيجاب أولى لانها الاصل وهما اعتبارا المواضعة الآن يوجد ما يناقضها أي كما اذا اتفقا على البناء
وان كان ذلك أي المواضعة في القدر أي بأن اتفقا على الجدة في العقد يأنف لكنهما تواضعا على البيع بألفين على
أن أحدهما هزل فان اتفقا على الاعراض عن المواضعة كان الثمن أثنين لبطان الهزل باعراضهما وان اتفقا
على أنه لم يحضرهما شيء من البناء والمواضعة أو اختلفا فالهزل باطل والتسمية للالفين صحيحة عنده وعندهما
العمل بالمواضعة واجب والالف الذي هزله باطل لما مر أن الاصل عنده الجدة وعندهما المواضعة وان اتفقا
على البناء على المواضعة فالثمن ألفان عنده وان كان ذلك الهزل في الجنس أي جنس الثمن بأن تواضعا على مائة
دينار وانما الثمن مائة درهم او بالعكس فالبيع جائز بالمسمى في العقد على كل حال بالاتفاق أي سواء اتفقا على
البناء او على الاعراض او على عدم حضور شيء منهما واختلفا فيما له موضوعا من شرح الشارح عليه ومن
حواشينا على شرحه السماتية سمات الاسمار على افاضة الانوار وتمايم بيان ذلك مبسوط فيها (قوله أن
الاقسام ثمانية وسبعون) قال في التلويح لأن المتعاقدين إما أن يتفقا ويختلفا فان اتفقا فالانفاق اما على
اعراضهما واما على بناءهما واما على ذهولهما واما على بناء أحدهما واعراض الآخر أو ذهولهما واما على
اعراض أحدهما وذهول الآخر فصور الاتفاق ستة وان اختلفا فدعوى احدهما المتعاقدين تكون اما
اعراضهما واما بناءهما ولما ذهولهما ولما بناء مع اعراض الآخر أو ذهولهما ولما اعراض مع بناء الآخر
أو ذهولهما ولما ذهول مع بناء الآخر أو اعراضه تصير تسعة وعلى كل تقدير من التقادير التسعة يكون اختلاف
انضم بأن يدعى احدي الصور الثمانية السابقة قصيرا أقسام الاختلاف اثنين وسبعين من ضرب التسعة في
الثمانية اه وهي مع الست صور الاتفاق ثمانية وسبعون قلت وقد أوصلت في حاشيتي على شرح المنار للشارح
الى سبعة مائة وثمانين ولم أر من اوصلها الى ذلك فراجعها هذا الواضح بدعائه (قوله ملخصه أنه بيع منعقد غير
لازم) لم يصرح في الخاتمة بذلك وانما ذكر أن التلجئة على ثلاثة أوجه كما قدمناه ثم قال في الاول وهو ما اذا كانت
في نفس العقد لتصادقا على المواضعة فالبيع باطل وعنه في رواية أنه جائز ولو تصادقا أن البيع كان تلجئة ثم
أجازاه صحة الاجازة كالتباعد لا ثم جعلاه جتدا يصير جتدا وان أجاز أحدهما لا يصح وفي بيع التلجئة اذا
قبض المشتري العبد المشتري واعتقه لا يجوز اعتاقه وليس هذا كبيع المكروه لأن بيع التلجئة هزل وذكري
الاصل أن بيع المهازل باطل أما بيع المكروه ففساد اه ملخصا ولعل الشارح فهم انه منعقد غير لازم من قوله ثم
أجازاه صحة الاجازة لكن يسافيه التصريح بأنه باطل فان اريد بالباطل الفساد فافاه التصريح بأنه اذا قبض
العبد لا يصح اعتاقه أي لانه لا يملك بالقبض كما مر مع أن الفساد يملك به وقد يقال ان صحة الاجازة مبنية على أنها
تكون بيعا جديدا فلا تنافي كونه باطلا وحينئذ فلا يصح قوله أنه بيع منعقد غير لازم لأن يجب أن يكون
باطل بمعنى أنه قابل للبطلان عند عدم الاجازة والاحسن ما اجبتنا في اول البيوع من أنه فاسد كما صرح به
الاصوليون لأن الباطل ما ليس منعقد أصلا وهذا منعقد بأصله لانه مبادلة مال بمال دون وصفه لعدم الرضى
بحكمه كالبيع بشرط الخيار أبدا ولذا لم يملك بالقبض وليس كل فاسد يملك بالقبض كالواشترى الاب شيئا من ماله
لطفله أو باعته كذا فاسدا لا يملكه بالقبض حتى يستعمله كافي المحيط وقدّمنا ذلك تمام الكلام على ذلك والله
تعالى هو الموفق للصواب (قوله ولولا دعى أحدهما الخ) هذا أيضا مذكور في الخاتمة سوى قوله ولولا تحضرهما
نية الخ (قوله فالقول لم تدعى الجدة) لانه الاصل (قوله ولو برهن أحدهما قبل) الاظهر قول الخاتمة ولو برهن
مدعى التلجئة قبل لأن مدعى الجدة لا يحتاج الى برهان كما علمت لأن البرهان ثبت خلاف الظاهر (قوله فالتلجئة)

ونقلت عن التلويح أن الاقسام
ثمانية وسبعون وعقوله قاضي خان
فصلا آخر الاكراه ملخصه انه بيع
منعقد غير لازم كالبيع بالخيار
وجعله الباقى فاسدا ولو ادعى
أحدهما بيع التلجئة وان كان
الآخر فالقول لم تدعى الجدة يمينه
ولو برهن أحدهما قبل ولو برهن
فالتلجئة ولو تباعد في العلامة ان
اعترف ببناءه على التلجئة

أى لا تخلف الظاهر (قوله فالبيع باطل) أى فاسد كما علمت فإن نقضه أحدهما انتقض لان أجازة أى بل
 يتوقف على إجازة جميعه لانه كخيار الشرط لهما وان أجازاه جاز بقيد كونها فى ثلاثة أيام عنده ومطلقا عندهما
 كذا فى التحرير (قوله والا) بأن انتقابه بعد البيع على أنه ما عرضا وقته عن المواضعة (قوله ولو لم تحضرهما
 ينة فباطل الخ) منه فى المؤبدية عن الغنية حيث قال وان تصاد فاعلى أنهم لم تحضرهما ينة عند العقد فى ظاهر
 الجواب البيع باطل وروى المعلى عن أبى يوسف عن أبى حنيفة أن البيع صحيح ١٥ والاول قولهما كما مر عن
 المنار ووجهه أيضا المحقق ابن الهمام فى التحرير وأقره تليذه ابن أمير حاج فى شرحه وجعل المحقق مثله ما اذا
 اختلف فى الاعراض والبناء أى بأن قال أحدهما بنينا العقد على المواضعة وقال الآخر على الحد فلا يصح أيضا
 عندهما ثم قال ولو قال أحدهما عرضت والآخر لم يحضر فى شئ أو بنى أحدهما وقال الآخر لم يحضر فى شئ
 فعلى أصله عدم الحضور كالاعراض أى فيصح وعلى أصلهما كالبنا أى فلا يصح (قوله ومناداه الخ) أى مفاد
 قوله والا فلازم لكن انما يتم هذا المفاد اذا قصد الاخلاء العقد عن شرط الوفاء أما لو لم يحضرهما ينة فقد علمت انه
 باطل وهذا المفاد صرح به فى جامع الفصولين حيث قال لو شرط التجبئة فى البيع فسد البيع ولو فاضا قبل
 البيع ثم تابعا بلاذ كشرط فيه جاز البيع عند أبى حنيفة الا اذا تصادقا فهما يتابعان على تلك المواضعة وكذا
 لو فاضا الوفاء قبل البيع ثم عقدا بلا شرط الوفاء فالعقد جائز ولا عبرة للمواضعة السابقة ١٦ وفى البرازية
 وان شرط الوفاء ثم عقدا مطلقا ان لم يقر بالبناء على الاول فالعقد جائز ولا عبرة بالسابق كفى التجبئة عند
 الامام وقوله فالعقد جائز أى بناء على قول أبى حنيفة المذكور ولا يخفى أن الشارح حتى على خلافه وعليه
 فالمناسب أن يقول فالعقد غير جائز (قوله ذكره حنا معا للدرر) وذكره فى البحر فى باب خيار الشرط وذكر
 فيه ثمانية اقوال وعقده فى جامع الفصولين فصلا مستقلا هو الفصل الثامن عشر وذكره فى البرازية فى الباب
 الرابع فى البيع الفاسد وذكر فيه تسعة اقوال وكتب عليه اكثر من نصف ترأسه ووجه تسميته بيع الوفاء
 أن فيه عهدا بالوفاء من المشتري بأن يرد المبيع على البائع حين رد الثمن وبعض الفقهاء يسميه البيع الجائز
 وله معنى على أنه بيع صحيح لحاجة التخلص من الربا حتى يسوغ للمشتري اكل ربه وبهذه يسميه بيع
 المعاملة ووجهه أن المعاملة ربح الدين وهذا يشترطه الدائن ليتفق به بمقابلته (قوله صورته الخ) كذا
 فى العناية وفى الكفاية عن المحيط هو أن يقول البائع للمشتري بعت منك هذا العين بما للدين على من الدين على
 انى متى قضيته فهو لى ١٧ وفى حاشية الفصولين عن جواهر الفتاوى هو أن يقول بعت منك على أن تبعه
 متى متى جئت بالثمن فهذا البيع باطل وهو رهن وحكمه حكم الرهن وهو الصحيح ١٨ فعلم أنه لا فرق بين قوله
 على أن ترد على أو على أن تبعه متى (قوله بيع الامانة) وجهه أنه أمانة عند المشتري بناء على أنه رهن
 أى كالامانة (قوله بيع الطاعة) كذا فى عامة السخ وفى بعضها بيع الطاعة وهو المشهور الآن فى بلادنا
 وفى المصباح أطاعه طاعة أى اتقاده وطاعه طوعا من باب قال لغة والظاع له انتقاد قالوا ولا تكون
 الطاعة الا عن امر كما أن الجواب لا يكون الا عن قول يقال أمره فأطاع ١٩ ووجهه جزمه أن الدائن يأمر
 المدين ببيع داره مثلا بالدين فيطيعه فصار معناه بيع الاتقياد (قوله قيل هو رهن) قدمنا أناسا عن جواهر
 الفتاوى أنه الصحيح قال فى الخيرية والذى عليه الاكثر أنه رهن لا يفتقر عن الرهن فى حكمه من الاحكام
 قال السيد الامام قلت للامام الحسن الماريدى قد فشا هذا البيع بين الناس وفيه مفيدة عظيمة وقول
 انه رهن وأنا أيضا على ذلك فالضوابط أن يجمع الأمانة وتتفق على هذا أو تظهره بين الناس فقال المعتبر اليوم
 فتوانا وقد ظهر ذلك بين الناس فى خالفنا فيه برز نفسه وليقه دليله ٢٠ قلت وبه صدق فى جامع الفصولين فقال
 راجع الفتاوى التمسى البيع الذى تعارفه اهل زماننا احتسابا للربا وسموه بيع الوفاء هو رهن فى الحقيقة
 لا يملكه ولا يتفق به الا باذن مالكة وهو ضمان لما كل من مرة وأتلف من شجرة ويسقط الدين به لا كلوا بى
 ولا يضمن الزيادة للبائع استرداده اذا قضى دينه لا فرق عندنا بينه وبين الرهن فى حكمه من الاحكام ٢١ ثم نقل
 ما مر عن السيد الامام وفى جامع الفصولين ولو بيع كرم مجتب هذا السكرم فالشفعة للبائع لا للمشتري
 لأن بيع المعاملة وبيع التجبئة حكمتها حكم الرهن وللا رهن حق الشفعة وان كان فى يد المارتهن ٢٢ (قوله
 وقيل بيع يفيد الاتقاع به) هذا محتمل لاحد قولين الاول انه بيع صحيح مفيد لبعض أحكامه من حل

بطل
 فى بيع الوفاء

فالبيع باطل لا تنافهما انها لا
 به والا فلازم ولو لم تحضرهما ينة
 فباطل على الظاهر منية قلت
 ومفاده انهما لو فاضا على
 الوفاء قبل العقد ثم عقدا خاليا عن
 شرط الوفاء فالعقد جائز ولا عبرة
 للمواضعة وبيع الوفاء ذكره حنا
 معا للدرر صورته أن يبعه العين
 بأنف على انه اذا رد عليه الثمن رد
 عليه العين وسموه الشافعية بالرهن
 المعاد وينسب بمصر بيع الامانة
 وبالشام بيع الطاعة قيل هو
 رهن فتضمن زوائده وقيل بيع
 يفيد الاتقاع به

الاتفاق به الا انه لا يملك بيعه قال الزيلعي في الاكراه وعليه الفتوى الثاني القول الجامع لبعض
المحققين انه فاسد في حق بعض الاحكام حتى ملك كل منهما الفسخ صحيح في حق بعض الاحكام كحل الانزال
ومنافع المبيع ورهن في حق البعض حتى لم يملك المشتري بيعه من آخر ولا رهنه وسقط الدين به لا كدفوه
مركب من العقود الثلاثة كالرافة فيها صفة البعير والبقر والخمر يجوز لحاجة الناس اليه بشرط سلامة
البدين لصاحبهما قال في البحر وينبغي أن لا يعدل في الاقضاء عن القول الجامع وفي الهر والعمل في ديارنا
على ما رجه الزيلعي (قوله لم يكن رهننا) لأن كلامهما عقد مستقل شرعاً لكل منهما أحكام مستقلة
اه درر ط (قوله ثم ان ذكر الفسخ فيه) أي شرطاه فيه وبه عرفت الدرر ط وكذا في البرازية (قوله
أوقبله) الذي في الدرر بدل هذا أو تعلقاً بلطف البيع بشرط الوفاء اه ط ومثله في البرازية (قوله جاز)
مقتضاه انه يبيع صحيح بقرينة مقابلة لقوله كان يبيع فاسدا والظاهر أنه مبني على قولهما بأن ذكر الشرط
الفساد بعد العقد لا يفسد العقد فلا ينافي ما بعده عن الظهري (قوله ولزم الوفاء به) ظاهره انه لا يلزم
الورثة بعد موته كما أفق به ابن الشبلي معلا بانقطاع حكم الشرط بموته لانه يبيع فيه اقالة وشرطها بقاء
المتعاقدين ولانه بمنزلة خيار الشرط وهو لا يورث اه قلت وهذا ظاهر على هذا القول بأنه يبيع صحيح لا يفسده
الشرط اللاحق فلا ينافي ما يأتي عن الثربلاية هذا وفي الخبرية فيما لو أطلق البيع ولم يذكر الوفاء الا انه عهد
الى البائع انه ان أوفى مثل الثمن يفسخ البيع معه أجاب هذه المسألة اختلف فيها شيخنا على أقوال ونص
في الحاوي الزاهدي أن الفتوى في ذلك أن البيع اذا أطلق ولم يذكر فيه الوفاء الا أن المشتري عهد الى البائع
انه ان أوفى مثله غشه فانه يفسخ معه البيع يكون بائنا حيث كان الثمن من المثل أو بعين يسير اه وبه أفق
في الحامدية أيضاً فلو كان بعين فاحش مع علم البائع به فهو رهن وكذا الوضع المشتري على أصل المال رجحاً
أما لو كان بمثل الثمن أو بعين يسير بلا وضع ربح فبات لا نافعاً لغيره رهننا بظاهر حاله انه لا يقصد البات عالماً بالغب
أو مع وضع الربح أفاده في البرازية وذكر أنه مختار ايمه خوارزم ذكر في موضع آخر أنه لو آجره من البائع قال
صاحب الهداية الاقدام على الاجارة بعد البيع دل على انهم مقصد بالبيع الرهن لا البيع فلا يحل للمشتري
الاتفاق به اه واعترض في نور العين بأن دلالة ذلك على قصد حقيقة البيع أظهر قلت وفيه نظر فان العادة
الناسية فاقصة بقصد الوفاء كما في وضع الربح على الثمن ولا سيما اذا كانت الاجارة من البائع مع الربح أو نقص
الثمن (قوله لان المواعيد قد تكون لازمة) قال في البرازية في أول كتاب الكفالة اذا كفل معلماً بأن قال
ان لم يؤد فلان فأنا أدفعه اليك ونحوه يكون كفالة الماعلم أن المواعيد باكتفاء صور التعلق تكون لازمة
فان قوله أنا أع لا يلزم به شيء ولو علق وقال ان دخلت الدار فأنا أع يلزم الحجج (قوله بزيادة وفي الظهري الخ)
يعني أن ابن ملك أقدم أيضاً زاد عليه قوله وفي الظهري الخ أي مشترياً هذا الزيادة فلطف زيادة مصدر وما بعده
جمله أريد بها تفهيمها في محل نصب مفعول المصدر (قوله يلحق بالعقد عند أبي حنيفة) أي فيصير بيع الوفاء
كأنه شرط في العقد فيأتي منه اختلاف انه رهن أو بيع فاسد أو بيع صحيح في بعض الاحكام وقد مناهى البيع
الفساد ترجيح قولهما بعدم التحاق الشرط المتأخر عن العقد به (قوله ولم يذكرانه في مجلس العقد أو بعده)
أي فيفهم انه لا يشترط له المجلس وفي جامع الفصولين اختلف فيه المشايخ والصحيح انه لا يشترط اه ومثله في
البرازية (قوله ولو باعه) أي البائع وقوله توقف الخ أي على القول بأنه رهن وهل يتوقف على بقية
الاقوال المارة محل تردد (قوله فللبائع أو ورثته حق الاسترداد) أي على القول بأنه رهن وكذا
على القولين القائلين بأنه يبيع يقيد الاتفاق به فانه لا يملك بيعه كما تقدمناه (قوله وأفاده في الثربلاية الخ)
ذكره بحثاً وقوله نظر الجانب الرهن فيقيد أنه لا يتخالف ما تقدمناه عن ابن الشبلي فافهم وهذا البحث مصرح به
في البرازية حيث قال في القول الاول انه رهن حقيقة باع كرمه وفاء من آخر وباعه المشتري بعد قبضه من آخر
باتا وسلمه وغاب فللبائع الاول استرداده من الثاني لأن حق الحس وان كان للمرتهن لكن يد الثاني مبطله
فلما ملك أخذ من المالك المبتلى فاذا حضر المرتهن اعاد يده فيه حتى يأخذ منه وكذا اذا مات البائع والمشتري
الاول والثاني فلو رثه البائع الاول الاخذ من ورثة المشتري الثاني ولو رثه المرتهن اعاد يدهم الى قبض ديه
اه (قوله لا يلزمه الاجراخ) أفق به في الحامدية تبعاً للخبرية فانه قال في الخبرية ولا تصح الاجارة المذكورة

وفي اقالة شرح المجمع عن النهاية
وعليه الفتوى وقيل ان بلطف البيع
لم يكن رهننا ثم ان ذكر الفسخ فيه
أو تمله أو زعماء غير لازم كان يبيع
فاسدا ولو بعده على وجه الميعاد
جاز ولزم الوفاء به لان المواعيد
قد تكون لازمة لحاجة الناس وهو
الصحيح كما في الكافي والخانية وأقره
خسرو هنا والمصنف في باب
الاكراه وابن الملك في باب الاقالة
بزيادة وفي الظهريه لو ذكر الشرط
بعد العقد يلحق بالعقد عند أبي
حنيفة ولم يذكرانه في مجلس العقد
أو بعده وفي البرازية ولو باعه
لاخر باتا توقف على اجازة مشتريه
وفاء ولو باعه المشتري فللبائع
أو ورثته حق الاسترداد وأفاده في
الثربلاية أن ورثته كل من
البائع والمشتري تقوم مقام
مورثهما نظراً لجانب الرهن فليحفظ
ولو استأجره بائعه لا يلزمه الاجر
لانه رهن حكماً حتى لا يحل الاتفاق

به

مطلب

باع داره وفاء ثم استأجرها

ولا تجب فيها الاجرة على المقتي به سواء كانت بعد قبض المشتري الدار أم قبله قال في النهاية سئل القاضي الامام الحسن المازني عن ياع داره من آخره من بيع الوفاء وتقاضاهم استأجرها من المشتري مع شرائط صحة الاجارة وقبضها ومضت المدة هل يلزمه الاجر فقال لا لانه عندنا رهن والراهن اذا استأجر الرهن من المرتهن لا يجب الاجر اه وفي البرازيه فان أجر المبيع وفاء من البائع فمن جعله فاسدا قال لا تصح الاجارة ولا يجب شيء ومن جعله رهننا كذلك ومن أجازه جواز الاجارة من المبيع وغيره وأوجب الاجرة وان أجره من البائع قبل القبض أوجب صاحب الهداية انه لا يصح واستدل بما لو أجر عبدا اشتراه قبل قبضه انه لا تجب الاجرة وهذا في البات فما ظنك بالمازاه فعلم به أن الاجارة قبل التقاض لا تصح على قول من الاقوال الثلاثة اه ما في الخيرية وفيها أيضا وأما اذا أجره المشتري وفاء باذن البائع فهو كاذن الراهن للمرتهن بذلك وحكمه أن الاجرة للراهن وان كان بغير اذنه يتصدق بها أو يردّها على الراهن المذكور وهو أولى صرح به علماؤنا اه قلت واذا أجره باذنه يظل الرهن كاذر في حاشيته على الفصولين (قوله ولولبناء وحده) أي ولو كان البيع وفاء لبناء وحده كالقائم في الارض المحتكرة (قوله فهي صحيحة) أي بناء على القول ببيع وازال البيع كما علمت فانه يملك الانتفاع به وقد علمت ترجيح القول بأنه رهن وأنه لا تصح ايجارته من البائع (قوله لازمة للبائع) اللام بمعنى على أي على البائع أو للتقوية لكون العامل اسم فاعل فهي زائدة (قوله وعليه) أي على القول بصحة الاجارة (قوله يلزم أجر المثل) هذا مشكل فان من أجر ملكه مدة ثم انقضت وبقي المستأجر ساكنا لا يلزمه أجره الا اذا طال به المالك بالاجرة فاذا سكن بعد المطالبة يكون قبولا للاستئجار كاذر كره في محله وهذا في الملك الحقيقي فما ظنك في المبيع ونه مع كون المستأجر هو البائع نعم قالوا يلزم الاجرة في الوقف ومال اليتيم والمعدة للاستغلال ولعل ما ذكره مبني على انه صار معدا للاستغلال بذلك الايجار كما يشير اليه قوله ويسمونه بيع الاستغلال وفيه نظر فليست اتم وعلى كل في هذا مبني على خلاف الراجح كما علمت (قوله واختلف في المنقول) قال في البرازيه بعد كلام ولهذا لم يصح بيع الوفاء في المنقول وصح في العقار باستحسان بعض المتأخرين ثم قال في موضع آخر وفي النوازل جواز الوفاء في المنقول أيضا اه والظاهر أن الخلاف فيه على القول بجواز البيع كما يفيد قوله وصح في العقار الخ أما على القول بأنه رهن فينبغي عدم الخلاف في صحته (قوله القول لمدعي الجدة والبنات) لانه الاصل في العقود (قوله الابترينة) هي ما يأتي من نقصان الثمن كثيرا (قوله ان القول لمدعي الوفاء) في جامع الفصولين برمز شيخ الاسلام برهان الدين ادعى البائع وفاء والمشتري باناء وعكسا فالقول لمدعي البات وكنت أفقي في الابداء أن القول لمدعي الوفاء وله وجه حسن الا أن أئمة بخاري هكذا أجابوا فوافقتهم اه وفي حاشيته للرملي بعد كلام نقله عن الخاتمة وغيرها قال فظهر به وبقوله كنت أفقي الخ أن المذهب في المذهب أن القول لمدعي البات منه ما وأن البينة مدعي الوفاء منهم ما وقد ذكر المسألة في جواهر الفتاوى وذكر فيها اختلافا كثيرا واختلفا تصحيح ولكن عليك بما في الخاتمة فان قاضي خان من أهل التصحيح والترجيح اه وبهذا أفقي في النظرية أيضا قلت لكن قوله هنا استحسانا يقتضي ترجيح مدعي الوفاء فينبغي تقييده بقيام القرينة ثم راجعت عبارة الملتقط فرأيت ذكر الاستحسان في مسألة الاختلاف في البينة فانه قال في الشهادات وان ادعى أحدهما ما يعا باناء والآخر بيع الوفاء وأقاما البينة كما لو ايقنوا أن البات أولى ثم أقوا أن بيع الوفاء أولى وهذا استحسان اه ولا يخفى أن كلام الشارح في الاختلاف في القول مع انه في الملتقط قال في البيوع ولو قال المشتري اشتريته باناء وقال البائع بعته بيع الوفاء فالقول قول من يدعي البات وكان يفتي فيما مضى أن القول قول الآخر وهو القياس اه فتحصل من عبارتي الملتقط أن الاستحسان في الاختلاف في البينة ترجيح بينة الوفاء وفي الاختلاف في القول ترجيح قول مدعي البات وهذا الذي حيزه الرملي فصار قد تدر به بظهره أن ما ذكره الشارح سبق فلم يفهم (قوله ولو قال البائع الخ) هذه العبارة بعينها ذكرها في الملتقط عقب عبارة التي ذكرناها عنه في البيوع وهي تفيد تقييد الاستحسان وهو كون القول لمدعي البات بما اذا لم تقم القرينة على خلافه وهذا مؤيد لما بحثناه آنفا ولكن في التعبير مساهلة فانه كان ينبغي أن يقول ولو قال المشتري اشتريته باناء الخ لانه هو الذي يدعي البات عند نقصان الثمن كثيرا بخلاف البائع (قوله الا أن يدل على الوفاء بنقصان الثمن كثيرا

قلت وفي فتاوى ابن الحلبي ان صدرت الاجارة بعد قبض المشتري المبيع وفاء ولولبناء وحده فهي صحيحة والايحة لازمة للبائع طول مدة التواجر انتهى فتنبه قلت وعلمه فلم مضت المدة وتبي في يده فأتى علماء الروم بلزوم أجر المثل ويسمونه بيع الاستغلال وفي الدرر صرح بيع الوفاء في العقار استحسانا واختلف في المنقول وفي الملتقط والمنية اختلفا أن البيع بات أو وفاء جد أو هزل القول لمدعي الجدة والبنات الابترينة الهزل والوفاء قلت لكنه ذكر في الشهادات أن القول لمدعي الوفاء استحسانا كما سيبي فليحفظ ولو قال البائع بعته باناء فالقول له الا أن يدل على الوفاء بنقصان الثمن كثيرا

مطلب
قاضي خان من أهل التصحيح
والترجيح

مشايخ بخاري للعرف ثم قل في آخرها عن اجارة البرازية أن به أفنى مشايخ بلخ وخوارزم وأبو علي النسفي أيضا قال والقنوي على جواب الكتاب للطحا لانه منصوب عليه فلم يبطال النص وفيه لمن البيع الفاسد القول السادس في بيع الوفاء انه صحيح لحاجة الناس فرار من الربا وقالوا ما ضاق على الناس أمر الاتسع حكمه ثم قال والمحصل أن المذهب عدم اعتبار العرف الخاص ولكن أفنى كثير باعتباره فأقول على اعتباره ينبغي أن يفى بأن ما يقع في بعض الاسواق من خلوا الخوايت لازم ويصير الخلو في الحانوت حقه فلا يملك صاحب الحانوت اخراجه منها ولا اجارتها لغيره ولو كانت وقفا وكذا أقول على اعتبار العرف الخاص قد تعارف الفقهاء النزول عن الوظائف

كثيرا) وهو لا يتعاقب فيه الناس جامع القصولين قلت وينبغي أن يراد هنا ما مر في الوعد بالوفاء بعد البيع من أنه لو وضع على المال ربحا يكون ظاهره في انه رهن وما قاله صاحب الهداية من أن الاقدام على الاجارة بعد البيع دل على انها مقصد بالبيع الرهن لا البيع (قوله الآن يدعى) اي مع البرهان (قوله وفي الاشياء الخ) المقصود من هذه العبارة بيان حكم العرف العام والخاص وأن العام معتبر ما لم يخالف نصا وبه يعلم حكم بيع الوفاء ويبع الخلو لا يتأثم على العرف (قوله بالنصف) اي نصف ما ينتج اجارة على النسخ (قوله ثم قل) اي صاحب الاشياء (قوله والقنوي على جواب الكتاب) اي المبسوط لا الامام محمد وهو المسمى بالاصل لانه مذكور في صدر عبارة الاشياء أفاده ط (قوله للطحا) اي لمسألة فقير الطحا وهي كما في البرازية أن يستأجر رجلا ليعمل له طعاما أو يطبخه بفقير منه فالاجارة فاسدة ويجب أجر المثل لا يتجاوز به المسمى (قوله لانه منصوب) اي عدم الجواز منصوص عليه بالنهي عن فقير الطحا ودفع الغزل الى حائل في معناه قال الميرى والمحصل أن المشايخ أرباب الاختيار اختلفوا في الاقتناء في ذلك قال في العناية قال ابو الليث النسخ بالثلث والرابع لا يجوز عند علمائنا لكن مشايخ بلخ استحسنوه وأجازوه لتعامل الناس قال وبه تأخذ قال السيد الامام الشهيد لا تأخذ باستحسن مشايخ بلخ وانما تأخذ بقول اصحابنا المتقدمين لان التعامل في بلد لا يدل على الجواز ما لم يكن على الاستمرار من الصدر الاول فيكون ذلك دليلا على تقرير النبي صلى الله عليه وسلم اياهم على ذلك فيكون شرعاً منه فاذ لم يكن كذلك لا يكون فعلهم حجة الا اذا كان كذلك من الناس كافة في البلدان كلها فيكون اجاعا والاجاع حجة ألا ترى انهم لو تعاملوا على بيع النحر والربا لا يفى بالحل اه (قوله وفيها) اي في البرازية وهو من كلام الاشياء (قوله فرار من الربا) لان صاحب المال لا يقرض الانفع والمستقرض محتاج فأجازوا ذلك ليتنفع المقرض بالبيع وتعارفه الناس لكنه مخالف للنهي عن بيع وشرط فلذا ربحوا كونه رهن (قوله فأقول على اعتباره الخ) قد منا الكلام على مسألة الخلو أول البيوع فراجع (قوله وكذا أقول الخ) قد منا أيضا هناك الكلام على هذه المسألة وذكرنا أيضا عن الجوى أن ما نقله عن واقعات الضرير ليس فيه لفظ الخلو وبطنا الكلام خاله فراجع فانه تكفل بالمقصود والحمد لله ذي الفضل والجلود

(بسم الله الرحمن الرحيم) * (كتاب الكفالة) *

(قوله لكونها فيه غالبا) الاولى حذف اللام ط والاولى أيضا كونها عقبه غالبا قال في الفتح اوردها عقب البيوع لانها غالبا يكون تحققة في الوجود عقب البيع فانه قد لا يطعم من البائع الى المشتري فيحتاج الى من يكفله بالثمن أولا يطعم من المشتري الى البائع فيحتاج الى من يكفله في المبيع وذلك في السلم فلما كان تحققة في الوجود غالبا بعدها اوردها في التلميم بعدها (قوله ولكونها الخ) عبارة الفتح ولها مناسبة خاصة بالصرف وهي انها تصير بالآخرة معاوضة عما تبت في الذمة من الاثمان وذلك عند الرجوع على المكفول عنه ثم لم تقدم الصرف لكونه من ابواب البيع السابق على الكفالة (قوله هي لغة الضم) قال تعالى وكفاهما زكرا اي ضمها الى نفسه وقال عليه الصلاة والسلام تأواكفل اليتيم كهاتين اي ضام اليتيم الى نفسه وفي المغرب وتركيبه يدل على الضم والتضمين (قوله كفلته وكفلت به وعنه) اي يعتدي بنفسه وبالبايع وعنه وفي القهستاني وينعدي الى المقفول الثاني في الاصل بالبإيه فأنكول به الا ين يعتدي بعن للمدبون وباللام للدائن (قوله وتثليث الفاء) مئة ضامه أن ابن القطاع حكاه وليس كذلك وعبارة البحر قال في المصباح كفلت بالمال وبالنفس كفلنا من باب قتل وكفولا أيضا والاسم الكفالة وحكي ابو زيد سمعا من العرب من بابي تعب وقرب وحكي ابن القطاع كفلته وكفلت به وعنه اذ التهمت به اه ح (قوله ضم ذمة الكفيل) الذمة وصف شرعي به الاجابة لوجوب ماله وعليه وفسرنا خاخر الاسلام بالنفس والرقبة التي لها عهد والمراد به العهد فقوله في ذمة اي في نفسه باعتبار عهدها من باب اطلاق الحال وارادة المحل كذا في التحرير خمر (قوله بنفس) متعلق بمطالبة ح (قوله اوبدين أو عين) زاد بعضهم رابعا وهو الكفالة بتسليم المال ويمكن دخوله في الدين قلت وكذا بتسليم عين غير مضمونة كالامانة وسيأتي تحقيق ذلك كله (قوله كمنصوب ونحوه) اي من كل ما يجب

بما يعطى لصاحبها فينبغي الجواز وأنه لو نزل له وقبض منه المبلغ ثم أراد الرجوع لا يملك ذلك ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم قلت وأيده في زواجر الجواهر بما في واقعات الضرير رجل في يده دكان فغاب فرفع المتولى أمره للقاضي فأمره القاضي بفقهه واجارته ففعل المتولى ذلك وحضر الغائب فهو أولى بدكانه وان كان له خلو فهو أولى بخلوه أيضا وله انخار في ذلك فان شاء فسح الاجارة وسكن في دكانه وان شاء أجارها ورجع بخلوه على المستأجر ويؤمر المستأجر بأداء ذلك ان رضى به والا يؤمر بالخروج من الدكان والله أعلم اه بلفظه

(كتاب الكفالة)

مناسبتها للبيع لكونها فيه غالبا

ولكونها بالامر معاوضة انتهى (هي لغة الضم وحكي ابن القطاع وشرا (ضم ذمة) الكفيل (الى ذمة) الاصيل (في المطالبة مطلقة) بنفس أو بدين أو عين كمنصوب ونحوه

تسلية بعينه وإذا احتك ضمن مثله أو قيمته كالمبيع فاسد أو المقبوض على سوم الشراء والمهر وبديل الخلع والنيل
عن دم عمدا احترازاً عن المضمون بغيره كالمهر ونحوه وغير المضمون أصلاً كالامانة فلا تصح الكفالة بأعيانها (قوله
كجاسي) أي في كفالة المال ح (قوله لأن المطالبة نعم ذلك) أي المذ كؤرم من الأقسام الثلاثة
وهو تعليل لتفسير الإطلاق بها وتعميد لقوله وبه يستغنى الخ (قوله ومن عرفها بالضم في الدين الخ) اعلم أنه
اختلف في تعريف الكفالة فقيل إنها الضم في المطالبة كما سئى عليه المصنف وغيره من أصحاب المتون وقيل
الضم في الدين فنبت به آدين آخر في ذمة الكفيل ويكتفى باستيفاء أحدهما ولم يرجع في المبسوط أحد القولين
لكن في الهداية وغيرها الأول أصح ووجهه كما في العناية أنها كما تصح بالمال تصح بالنفس ولادين وكما تصح بالدين
تصح بالأعيان المضمونة ويلزم أن يصير الدين الواحد دينين أحدهما فيه نظر أذن عرفها بالضم في الدين إنما أراد
تعريف نوع منها وهو الكفالة بالمال وأما الكفالة بالنفس والأعيان فهي في المطالبة اتفاقاً وهما ما هيئان لا يمكن
جمعهما في تعريف واحد وأفراد تعريف الكفالة بالمال لأنه محل الخلاف نهر وحاصله أن كون تعريفه بالضم
في المطالبة أعم لشموله الأنواع الثلاثة لا يصلح توجيهه لكونه أصح من تعريفها بالضم في الدين لأن المراد به
تعريف نوع منها وهو كفالة الدين أما النوعان الآخران فتتفق على كون الكفالة لهما كفالة بالمطالبة ولا يمكن
الجمع بين الكفالة بالأول والكفالة بالآخرين في تعريف واحد لأن الضم في الدين غير الضم في المطالبة ثم لا يخفى
أن تعريفها بالضم في الدين يقتضي ثبوت الدين في ذمة الكفيل كما صرح به أولاً وبديل عليه أنه لو ذهب الدين
للكفيل صح ورجع به على الأصل مع أن ذمة الدين من غير من عليه الدين لا تصح وما أورد عليه من لزوم صيرورة
الدين الواحد دينين دفعه في المبسوط بأنه لا مانع لأنه لا يستوفي الأمان أحدهما كالمغاصب مع غاصب الغاصب
فإن كلاً ضامن للقيمة وليس حتى المالك إلا في قيمة واحدة لأنه لا يستوفي الأمان أحدهما واختياره تضمن أحدهما
يوجب براءة الآخر فكذا هنا لكن هنا بالقبض لا بمجرد اختياره لكن المختار الأول وهو أنه الضم في مجرد المطالبة
لا الدين لأن اعتباره في ذمتين وإن أمكن شرعاً لا يجب الحكم بوجوع كل ممكن إلا بموجب ولا موجب هنا لأن
التوثيق يحصل بالمطالبة وهو لا يستلزم ثبوت اعتبار الدين في الذمة كالوكيل بالشراء يطالب بالثمن وهو في ذمة
الموكل كذا في الفتح وكذا الوصي والولي والنظر يطالبون بمالهم دفعه ولا شيء في ذمتهم كافي بالجرود ذكر أنهم
لم يذكروا هذا الاختلاف ثمرة فإن الاتفاق على أن الدين لا يستوفي الأمان أحدهما وأن الكفيل مطالب وأن
ذمة الدين له صحيحة ورجع به على الأصل ولو اشترى الطالب بالدين شيئاً من الكفيل صح مع أن الشراء بالدين
من غير من عليه لا يصح ويمكن أن تظهر فيما إذا حلف الكفيل أن لا دين عليه فيجوز على الضعيف لا على الأصح
أه قلت يظهر لي الاتفاق على ثبوت الدين في ذمة الكفيل أيضاً بدليل الاتفاق على هذه المسائل المذكورة
ولأن اعتباره في ذمتين ممكن كما علمت وما ذكر من هذه المسائل موجب لذلك الاعتبار ولو كانت ضماناً في المطالبة
فقط بدون دين لزم أن لا يؤخذ المال من تركه الكفيل لأن المطالبة تنقطع عنه بموته كالكفيل بالنفس لما كان
كفيلاً بالمطالبة فقط بطلت الكفالة بموته مع أن المصريح به أن المال يحل بموت الكفيل وأنه يؤخذ من
تركته ولأن الكفيل يصح أن يكفله عند الطالب كفيل آخر بالمال المكفول به فإذا أدى الآخر المال إلى الطالب
لم يرجع به على الأصل بل يرجع على الكفيل الأول فإن أدى إليه رجع الأول على الأصل ولو الكفالة بالامر
نفس عليه في كافي الحاكم وبشبه ذلك فروع أخرى ستظهر في محالها وعلى هذا فمعي كون التعريف الأول أصح
شموله أنواع الكفالة الثلاثة بخلاف التعريف الثاني كما مر عن العناية والجواب بأنه إنما أراد تعريف نوع منها
لا يدفع الإيراد لأنه لم يعرف النوعين الآخرين فكان موهماً اختصاصاً بهذا النوع فقط هذا ما ظهر لي قد بره
(قوله وهو الكفالة بالمال) أراد بالمال الدين والافهوشمل العين مقابل الدين أه ح (قوله لأنه محل
الخلاف) بيان لوجه اقتضائه على تعريف كفالة الدين فقط ولا يخفى أن التعريف يذكر لتعليم والتفهيم
في ابتداء الأبواب فلا بد من التنبيه على ما يوقع في الاشتباه فكان عليه أن يذكر تعريف النوعين الآخرين كما
قلنا اتفاقاً (قوله وبه) أي بما ذكر من تعميم المطالبة (قوله يستغنى عما ذكره من لا خسر) أي صاحب
الدرر قال في النهر وبه استغنى عما في نكاح الدرر من تعريفها بضم ذمة التي ذمة في مطالبة النفس والمال
أو التسليم متعياً أن قولهم والأول أصح لا صحة له فضلاً عن كونه أصح لأنهم قسموها إلى كفالة في المال والنفس

كجاسي، لأن المطالبة نعم ذلك
ومن عرفها بالضم في الدين إنما
أراد تعريف نوع منها وهو الكفالة
بالمال لأنه محل الخلاف وبه يستغنى
بما ذكره من لا خسر

ثم ان تسميهم بشعر بانحصارها مع أنهم ذكروا في أثناء المسائل ما يدل على وجود قسم ثالث وهو الكفالة
 بالتسليم اه وأنت قد علمت ما هو الواقع اه اي من أن ما عرّف به هو مرادهم لأن المطالبة تشمل الأنواع
 الثلاثة فليس فيها قاله زيادة على ما أراد وغير التصريح به فافهم (قوله وركمها ايجاب وقبول) فلا تتم
 بالكفيل وحده ما لم يقبل المكفول له أو أجنبي عنه في المجلس رمل (قوله ولم يجعل الثاني) اي ابو يوسف
 وقوله الثاني اي القبول وهو بالنصب على انه مفعول يجعل وقوله ركمها مفعوله الا ترى جعلها تتم بالايجاب
 وحده في المال والنفس واختلف على قوله فقيل تتوقف على اجازة الطالب فلو مات قبلها لا يؤخذ الكفيل
 وقيل تنفذ للطالب الرد كافي الجبر وهو الاصح كافي المحيط اي الاصح من قوله نهر وفي الدرر والبرازية
 وبقول الثاني يبقى وفي انفع الوسائل وغيره الفتوى على قوله ما وسع أي تمامه عند قوله ولا تصح بلا قبول
 الطالب في مجلس العقد (قوله نفسا أو مالا) الاولى اسقاطه ليتأتى له التفرع بقوله فلم تصح بجدة وقود
 فانهم الياسين نفس ولا مال ان اريد الضمان بهما أما اذا اريد الضمان بنفس من هما عليه فان الكفالة حينئذ تكون
 جائزة كما سيذكر المصنف نعم بشرط كون النفس مقدورة التسليم اذ لا شك أن كفالة الميت بالنفس لا تصح لانه
 لو كان حيا ثم مات بطلت كفالة النفس وكذا لو كان غائبا لا يدري مكانه فلا تصح كسأله بالنفس كافي جامع
 الفصولين وعبارة الجبر عن البدائع وأما شرائط المكفول به فالقول أن يكون مضمونا على الاصل دينا
 او عينيا ونفسا او فعلا ولكن يشترط في العين أن تكون مضمونة بنفسها الثاني أن يكون مقدورا لتسليم من
 المكفيل فلا تجوز بالحدود والقصاص الثالث أن يكون الدين لازما وهو خاص بالكفالة بالمال فلا تجوز
 الكفالة ببدل الكتابة (قوله وفي الدين كونه صحيحا) هو ما لا يسقط بالابادة او البراء كإسبأ أي متنا
 وسمي ذكر الشارح هناك استثناء الدين المشترك والنفقة وبدل السعاية رأفاً أنه لا يشترط أن يكون معلوم
 القدر كافي الجبر وسبأ أي أيضا مع بيانه (قوله لا ساقط الخ) محترز قوله قائما فلا تصح كفالة ميت مفلس
 بدين عليه كما سيذكره المصنف (قوله ولا ضعيفا) محترز قوله صحيحا (قوله كبديل كتابة) لانه يسقط
 بالتجيز (قوله ونفقة زوجة الخ) عبارة النهر وينبغي أن يكون من ذلك الكفالة بنفقة الزوجة قبل القضاء بها
 او الرضى لما قدمناه من أنها لا تصير دينا الا بهما وبديل الكتابة دين الا انه ضعيف ولا تصح الكفالة به فاليس دينا
 اولى اه وبه يظهر ما في عبارة الشارح من الخفاء فكان عليه أن يقول ولا ضعيفا كبديل كتابة فاليس دينا
 كبنفقة زوجة قبل القضاء او الرضى بالادنى ولا يخفى انها حيث لم تصير دينا لا تكون من امثلة الدين الساقط فافهم
 ثم ظاهر كلام النهر أنها لو صارت دينا بالقضاء بها أو بالرضى تصير دينا صحيحا مع انه ليس كذلك لسقوطها بالموت
 او الطلاق الا اذا كانت مستدانة باهر القاضى ~~ال~~مكن غير المستدانة مع كونها دينا غير صحيح فصح الكفالة بها
 استحسانا فهي مستثناة من هذا الشرط كما سنبينه عليه الشارح عند قول المصنف اذا كان دينا صحيحا بل ذكر بعده
 بأسطر عن الخاتمة لو كفل لهارجل بالنفقة أبدا مادامت الزوجية جاز وكذا ذكر قبيل الباب الا ترى جواز الكفالة
 بها اذا أراد زوجهما السفر وعليه الفتوى مع انها لم تصير دينا اصلا لأن النفقة لم تجب بعد فيحمل ما ذكره هنا
 تبع للنهر على النفقة الماضية لانها تسقط بالمضى قبل القضاء او الرضى فلا تصح الكفالة بها والفرق بين الماضية
 والمستقبله أن الزوجة مقصورة بتركها بدون قضاء او رضى الى أن سقطت بالمضى بخلاف المستقبله فتدبر
 (قوله وحكمها الزوم المطالبة على الكفيل) اي ثبوت حق المطالبة متى شاء الطالب سواء تعذر عليه مطالبة
 الاصيل أولا فتح وذكر في الكتابة أن اختيار الطالب تضمين أحدهما لا يوجب براءة الآخر ما لم توجد حقيقة
 الاستيفاء فلذا يملك مطالبة كل منهما بخلاف الغاصب وغاصب الغاصب اه وقد مرنا ايضا (قوله
 بما هو على الاصيل) الاولى بما وقعت الكفالة به عن الاصيل لأن الاصيل عليه تسليم نفسه وتسليم المال
 والكفيل بالنفس ليس عليه تسليم المال ولأن الكفيل لو تعذر لا يلزمه الا بقدر ما يخصه كنصف الدين لو كانا
 اثنين او ثلثه لو ثلاثة ما لم يكفوا على التعاقب قط الب كل واحد بكل المال كما ذكره السرخسي (قوله
 نفسا أو مالا) شمل المال الدين والعين وينبغي أن يزيد أو فعلا كما لو كفل تسليم الامانة أو تسليم الدين كإسبأ أي بيانه
 والمراد بالعين المضمونة بنفسها كالمغصوب كما مر (قوله فلا تنفذ من صبي ولا مجنون) اي ولو الصبي تاجر
 وكذا لا تجوز له الا اذا كان تاجرا وأما الكفالة عنه فهي لازمة للكفيل يؤخذ بها ولا يجبر الصبي على

(وركمها ايجاب وقبول) بالانفاظ
 الاتمية ولم يجعل الثاني ركما
 (وشروطها كون المكفول به) ندسا
 أو مالا (مقدور التسليم) من
 الكفيل فلم تصح بجدة وقود
 (وفي الدين كونه صحيحا قائما)
 لا ساقطا بموته مفلسا ولا ضعيفا
 كبديل كتابة ونفقة زوجة قبل
 الحكم بها فاليس دينا بالاولى
 نهر (وحكمها زوم المطالبة على
 الكفيل) بما هو على الاصيل نفسا
 أو مالا (واهلها من هو أهل التبرع)
 فلا تنفذ من صبي ولا مجنون

مطلب
 في كفالة نفقة الزوجة

الحضور معه الا اذا كانت بطلبه وخوفاً أو بطلب أبيه مطلقاً فان غيب فله أخذ الاب باحضاره او تخليصه
والوصي كلاب ولو كفل بنفسه الصبي على انه ان لم يوافق به فعليه ما ذاب عليه جازت كفالة النفس وما قننى به
على أبيه او وصيه لزم الكفيل ولا يرجع على الصبي الا اذا أمره الاب او الرضى بالضممان اه ملخصاً من كفى
الحاكم (قوله الا اذا استدان له وليه) اى من له ولاية عليه من اب او وصى لنفقة او غيرها مما لا بد له منه (قوله
وأمره أن يكفل المال عنه) قيد بالمال احترازاً عن النفس لأن ضمان الدين قد يلزمه اى لزم الصبي من غير شرط
فالشرط لا يريده الا تأكيداً فلم يكن متبرعاً فامضمان النفس وهو تسليم نفس الاب او الرضى فلم يكن عليه
فكان متبرعاً به فلم يجوز جبره عن البدائع (قوله ويكون اذنانى الاداء) لأن الرضى ينوب عنه فى الاداء فاذا
أمره بالضممان فقد أذن له فى الاداء فيجب عليه الاداء نهر عن المحيط (قوله ولولا ما طواب الولي) اى فقد
(قوله ولا من مريض الامن الثالث) لكن اذا كفل لوارث أو عن وارث لا تصح امسلاً ولو كان عليه دين محيط
بماله بطلت ولو كفل ولادين عليه ثم أقر بدين محيط لا يجنبى ثم مات فامقر له اولى بتركته من المكفول له وان لم
يصط فان كانت الكفالة تخرج من ثلث ما بقى بعد الدين صحت كلها ولا يفقد الثلث وان أقر المريض أن الكفالة
كانت فى صحت لزمه الكل فى ماله ان لم تكن لو ارث أو عن وارث وتماه فى الفصل التاسع عشر من التارخانية
(قوله ولا من عبد) اى لا تصح الكفالة منه بنفس أو مال كفى الكافى وسواء كفل عن مولاه أو اجنبى كما
فى التارخانية (قوله الا ان أذن له المولى) اى بالكفالة عن مولاه أو عن اجنبى فتصح كفالته اذا لم يكن
مديوناً وكذا الامة والمدينة واتم الولد وان كان مديوناً لا يلزمه شئ مالم يعنى تارخانية وسيأتى تمام الكلام
عليه قبل الحوالة (قوله ولا من مكاتب الخ) اى وبطلبها بعد عتقه وهذا لو كانت عن اجنبى كفى الجبر
وقال أيضاً وتصح كفالة المكاتب والمأذون عن مولاهما قال فى النهر وينبغى أن يقيد ذلك بما اذا كانت بأمره
ثم رأيت أنه كذلك فى عقد القران معزى الى الميسوط قلت وسيأتى أيضاً متناقيل الحوالة فى العبد مع التقييد
بكونه غير مديون مستغرق (قوله والمدعى) اى من يكون له حق الدعوى على غيره اذ لا يلزم فى اعطاء
الكفيل الدعوى بالفعل (قوله مكفول له) ويسمى الطالب أيضاً (قوله مكفول عنه) هذا فى كفالة المال
دون كفالة النفس فى الجبر عن التارخانية ويقال للمكفول بنفسه مكفول به ولا يقال مكفول عنه اه لكن
قال الخبير الملى وجدنا بعضهم يقولون وجد فى التارخانية عن الذخيرة (قوله كفيل) ويسمى ضامناً
وضميناً وجبلاً وزعيماً وصبراً وقبلاً وتماه فى حاشية البحر للرمى (قوله وسنده) اى سند الاجماع اذ
لا اجماع الا عن مستند وان لم يلزم علمنا به (قوله قوله عليه الصلاة والسلام الزعيم غارم) اى يلزمه الاداء عند
المطالبة به فهو بيان لحكم الكفالة والحديث كفى الفتح رواه ابو داود والترمذى وقال حديث حسن
وقد استدلل فى الفتح اشترعها بقوله تعالى ولمن جاء به حمل بعير وأنا به زعيم وعادتهم تقديم ما ورد فى الكتاب
على ما فى السنة والشارح لم يذكر امسلاً ولعله لشهرته أو لما قيل انه لا كفالة هنالاه مستأجر لمن جاء بالصواع
بحمل بعير والمستأجر يلزمه ضمان الاجرة ولكن جوابه أن الكفيل كان رسولاً من الملك لا وكيلاً بالاستئجار
والرسول سفير فكانه قال ان الملك يقول لمن جاء به حمل بعير ثم قال الرسول وأما بذلك الخ لزمى اى كفيل
وبحث فيه فى النهر (قوله وتركها احوط) اى اذا كان يخاف أن لا يملك نفسه من الندم على ما فعله من هذا
المعروف أو المراد أحوط فى سلامة المال فى الديانة اذ هى بالنية الحسنة تكون طاعة ثاب عليها فقد قال فى
الفتح ومحاسن الكفالة تجليله وهى تفريج كرب الطالب الخائف على ماله والمطلوب الخائف على نفسه حيث
كفياً مؤتمناً ما أهمهما وذلك نعمة كبيرة عليهما ولذا كانت من الافعال العالية وتماه فيه (قوله مكتوب فى
التوراة الخ) رأيت فى الملتقط قيل مكتوب على باب من ابواب الروم وفيه زيادة على ما هنا ومن لم يصدق فليجرب
حتى يعرف البلاء من السلامة (قوله أولها سلامة) سقط أولها من بعض النسخ وهو موجود فى البحر
عن الجنبى والمراد والله أعلم انه يعقبها فى أول الامر الملازمة لنفسه منه أو من الناس ثم عند المطالبة بالمال ينضم
على اتلافه لماله ثم بعد ذلك يغرم المال أو يعقب نفسه باحضار المكفول به لان الغرم لزوم الضرر ومنه قوله
تعالى ان عذابها كان غراماً (قوله وكفالة النفس تنعقد الخ) عبارة الكبر وتصح بالنفس وان تعددت
قال فى النهر أى بأن أخذ منه كفلاً ثم كفلاً أو كان للكفيل كفيل ويجوز عود الضمير الى النفس بأن يكفل

الا اذا استدان له وليه وامره أن
يكفل المال عنه فتصح ويكون
اذنانى الاداء محيط ومفاده
أن الصبي يطلب بهذا المال
بحوجب الكفالة ولولا ما طواب
الولى نهر ولا من مريض الامن
الثالث ولا من عبد ولو مأذوناً فى
التجارة وبطلب بعد العتق الا ان
أذن له المولى ولا من مكاتب ولو
بأذن المولى والمدعى وهو الدائن
مكفول له والمدعى عليه
وهو المديون مكفول عنه ويسمى
الاصيل أيضاً والنفس او المال
مكفول به ومن لزمته المطالبة
كفيل ودليلها الاجماع وسنده
قوله عليه الصلاة والسلام الزعيم
غارم وتركها أحوط مكتوب فى
التوراة الزعامة أولها سلامة
وأوسطها ندامة وآخرها غرامة
مجبى (وكفالة النفس تنعقد

مطالب
تصح كفالة الكفيل

واحد نذ وسوا الاقول هو الظاهر اه وقد مناعن كافي الحاصكم حجة كذالة الكفيل بالمال أيضا (قوله بكفلت بنفسه) بفتح الفاء أفصح من كسرها ويكون بمعنى عال فيتعدي بنفسه ومنه وكفلهما زكريا وبمعنى ضمن والترم فتنعدي بالحرف واستعمال كثير من الفقهاء لم يتعدوا بنفسه مؤول رملي عن شرح الروض (قوله بما يعبر به عن بدنه) أي عما يعبر به من أعضائه عن جملة البدن كراسه ووجهه ورقبته وعنقه وبدنه وروحه وذكروا في الطلاق الفرج ولم يذكروا هنا قالوا وينبغي حجة الكفالة إذا كانت امرأة كذا في التتارخانية نهر وعامة فيه (قوله وبجزء شائع الخ) لأن النفس الواحدة في حق الكفالة لا تجزأ فذكر بعضها شائعا كذا ذكر كلها ولو أضاف الكفيل الجزء الى نفسه ككفل لك نصي أو ثلثي فانه لا يجوز كذا في السراج لكن لو قيل ان ذكر بعض ما لا يجزأ كذا ذكر كله لم يقتض الحال نهر (قوله وتعتقد بضمنته الخ) أما ضمته فلا تخرج بضمته الكفالة لانه يصير ضامنا للتسليم والعقد يتعقد بالتصريح بوجبه كالبيع يتعقد بالتقليد وأما على فلا تخرج صيغة التزام ومن هذا أفتى قارئ الهداية بأنه لو قال التزمت بجماعي فلان كان كفالة والى بجماعه هنا وعامة في النهر ثم اعلم أن ألفاظ الكفالة كل ما ينفي عن العهدة في العرف والعادة وفي جامع الفتاوى هذا الى أو على وأنا كفيل به أو قبيل أو زعيم كان كله كفالة بالنفس لا كفالة بالمال اه تارخانية وفي كافي الحاصكم وقوله ضمنت وكفلت وهو الى وهو على سواء كله وهو كفيل بنفسه اه ثم ذكر في باب الكفالة بالمال اذا قال ان مات فلان قبل أن يوفيك مالا ففوعلى فهو جائز اه فقد علم أن قوله أو لا هو الى هو على كفيل بنفسه انما هو حيث كان الضمير للرجل المكفول به أما لو كان الضمير للمال فهو كفالة مال وكذا بقية الالفاظ ففي التتارخانية أيضا عن الخلاصة لو قال رب المال أنا ضامن ما عليه من المال فهذا ضمن صحيح ثم قال ولو ادعى انه غصبه عبدا ومات في يده فقال خله فأنا ضامن بقيمة العبد فهو ضامن يأخذه منه من ساعته ولا يحتاج الى اثبات بالينة اه فقد ظهر لك أن ما مر أولا عن التتارخانية من أن هذه الالفاظ كفالة نفس لا كفالة مال ليس المراد أنها لا تكون كفالة مال أصلا بل المراد أنه اذا قال أنا به كفيل أو زعيم الخ أي بالرجل كان كفالة نفس لانها أدنى من كفالة المال ولم يصرح بالمال بخلاف ما اذا توجهت هذه الالفاظ على المال فانها تكون كفالة مال لانها صريحة بقلايراد بها الادنى وهو كفالة النفس مع التصريح بالمال أو بضميره وهذا معنى ما نقله الشافعي عن شرح القنوري للشيخ أبي نصر الاقطع من قوله فاذا ثبت أن هذه الالفاظ يصح الضمان بها فلا فرق بين ضمان النفس وضمان المال اه أي اذا قال ضمنت زيدا أو أنا كفيل به أو هو على أو الى يكون كفالة نفس كما أفتى به في الخبرية واذا قال ضمنت لك ما عليه من المال أو أنا كفيل به الخ فهو كفالة مال قطعاً أما اذا لم يعلم المكفول به انه كفالة نفس أو مال فلا تصح الكفالة أصلاً كما يأتي بيانه قريباً وبه يعلم انه لا تحرير فيما قاله الشافعي بعد ما مر عن شرح الاقطع من انه ينبغي أن يقال هذه الالفاظ اذا أطلقت تحمل على الكفالة بالنفس واذا كان هنالك تبرئة على الكفالة بالمال تتحيز حينئذ للكفالة به اه فانه اذا لم يعلم المكفول به بأن قال أنا ضامن ولم يصرح بنفس ولا مال لا تصح أصلاً كما يأتي بقوله تحمل على الكفالة بالنفس مخالف للمقول كما نعرفه ثم لو قامت قرينة على أحدهما يمكن أن يقال يعمل بها كما اذا قال قائل اضمن لي هذا الرجل فقال لا أضمن أنا ضامن فهو قرينة على كفالة النفس وان قال اضمن لي ما عليه من المال فقال أنا ضامن فهو قرينة على الكفالة بالمال لان الجواب معاد في السؤال فافهم واغتم تحرير هذه المسألة فانك لا تجد في غيره هذا الكتاب والله الحمد (قوله أو عندي) في البحر عن التتارخانية لك عندي هذا الرجل أو قال دعه الى كانت كفالة اه يعني بالنفس وقال في البحر أيضاً عند قوله ولو قال ان لم أوافك به عدا الخ عن الحاشية ان لم أوافك به فعندي لك هذا المال لزمه لان عندي اذا استعمل في الدين يراد به الوجوب وكذا لو قال الى هذا المال اه فهذا صريح أيضاً بان عندي يكون كفالة نفس وكفالة مال بحسب ما توجه اليه اللفظ وبه أفتى في الخبرية والحامدية وأما ما قاله في البحر عند قول الكثر وبما لك عليه من أن عندي كعلي في التعليق فقط ولا تصيد كفالة بالمال بل بالنفس وما أفتى به من انه لو قال لا تطالب فلانا مالا عندي لا يكون كفالة فقد رده في النهر بأن ما مر عن الحاشية من العلة المذكورة غير مقيد بالتعليق وردّه المصنف أيضاً وكذا الخبر الرملي بقولهم ان مطلق لفظ عندي للوديعة لكنه بقرينة الدين يكون كفالة وفي الزيلعي من الاقوال انه العرف قال الرملي ومقتضى ذلك

يكفلت بنفسه ونحوها بما يعبر به
عن بدنه) كالطلاق وقد مناعة
انهم لو تعارفوا اطلاق البدعي
الجملة وقع به الطلاق فكذا في
الكفالة فتح (و) بجزء شائع
ككفلت (بصفة أو بعبارة
(و) تعتقد بضمنته أو على أو الى)
أوعندي

مطلب
لفظ عندي يكون كفالة بالنفس
ويكون كفالة بالمال

أن الثاني لو سأل المتدعي عليه عن جواب الدعوى فقال عندى كذا أترأى اه (قوله بمعنى محمول) كذا
عزاء المصنف الى البدائع أيضا قال ط الاظهار أن يكون بمعنى فاعل لانه حامل لكفالة (قوله وتنعقد
بقوله اناضامن حتى تجتمع الخ) أقول اشتبه هنا على المصنف مسألة بمسألة بسبب سقط وقع في نسخة الثانية
التي نقل عنها في شرحه فانه قال فيه قال في الخاتمة وعن أبي يوسف لو قال هو على حتى تجتمعما أو حتى تلقيا
لا يكون كفالة لانه لم يبين المضمون انه نفس أو مال اه مع أن عبارة الخاتمة هكذا وعن أبي يوسف لو قال هو
على حتى تجتمعما أو قل على أن أو افيك به أو القالة كانت كفالة بالنفس ولو قال اناضامن حتى تجتمعما أو حتى
تلقيا لا يكون كفالة لانه لم يبين المضمون انه نفس أو مال اه كلام الخاتمة وفي السراج لو قال هو على حتى
تجتمعما أو تلقيا فهو جائز لأن قوله هو على ضمان مضاف الى العين وجعل الالتقاء غاية له اه يعنى أن الضمير
في هو على عائده الى عين الشخص المكفول به فيكون كفالة نفس الى التقائه مع غيره بخلاف قوله اناضامن حتى
تجتمعما أو حتى تلقيا فلا يصح أصلا لأن قوله اناضامن لم يذكريه المضمون به هل هو النفس أو المال فقد ظهر
وجه الفرق بين المسألتين فكان الصواب في التعبير أن يقال وتنعقد به قوله هو على حتى تجتمعما أو تلقيا لا بأنا
ضامن حتى تجتمعما أو تلقيا لعدم بيان المضمون به فتنبه لذلك ثم ان المسألة مذكورة في كافي الحاكم الذي جمع فيه
كتب ظاهر الرواية وهو العمدة في نقل نص المذهب وذلك انه قال ولو قال أبا به قيس أو زعيم أو قال ضمن فهو
كفيل وقال أبو يوسف ومحمد وكذلك لو قال على أن أو افيك به أو على أن أأنا به أو قال هو على حتى
تجتمعما أو حتى توفيا أو حتى تلقيا وان لم يقل هو على وقال اناضامن لك حتى تجتمعما أو تلقيا فهو باطل اه
ولم يذكريه قول أبي حنيفة في المسألة فلم انه لا قول له فيها في ظاهر الرواية وانما المسألة منقولة عن صاحبين فقط
في ظاهر الرواية عنهما وبه علم أن قول الخاتمة وعن أبي يوسف ليس لحكاية الخلاف ولا لاثباته بل هو بيان
لكون ذلك منقولاً عنه وكذا عن محمد كما علمت وحيث لم يوجد نص للامام فالعمل على ما نقله الثقات عن أصحابه
كما علم في محله (قوله تارخانية) عبارتها هو على حتى تجتمعما فهو كفيل الى الغاية التي ذكرها اه هكذا
ذكره المصنف في المنع وأنت خير بأن هذه المسألة ليست التي ذكرها في مسنده فان التي ذكرها في مسنده لا تتعقد فيها
الكفالة أصلا كما علمت آنفا (قوله كما نقله في الخاتمة) قد اسمعناك عبارة الخاتمة (قوله قال المصنف والظاهر
انه ليس المذهب) الضمير في انه عائده الى ما نقله عن الثاني وهو الذي عبر عنه في المتن بقوله وقيل لا وقد علمت انه
ليس في المذهب قول آخر بل هما مسألة اثنان احدهما تصح فيها الكفالة والاخرى لا تصح بلاذكر خلاف فيهما
كما حذرناه آنفا (قوله لكنه استنبط الخ) يعنى أن المصنف قال في شرحه انه ليس المذهب مع انه في فتاويه
استنبط منه ما ذكره ووجه الاستنباط أن الطالب والضامن لم يتقاعلى أمر واحد فلم يعلم المضمون به هل هو
نفس أو مال فلا تصح الكفالة (قوله ثم قال وينبغي الخ) أقول هذا مسلم اذا كان الطالب يدعى كفالة النفس
أيضا أما لو ادعى عليه كفالة المال فقط فلا اذا اقرار بربطه بالذات لا بواجب المقت بل ادعى أفاده الرضى (قوله
على المذهب) لانهم قالوا انه ظاهر الرواية زاد في المنع عن الرافعات وبه بقي وفي البحر عن الخلاصة وعليه
الفتوى (قوله لانه لم يلزم المطالبة بل المعرفة) فصار كقوله اناضامن لك على أن أو ففك عليه أو على أن أدلك
عليه أو على منزله فتح قال في البحر وأشار الى انه لو قال انا أعرفه لا يكون كفلا كما في السراج (قوله والوجه
اللزوم) لانه مصدر متعد الى اثنين قد التزم أن يعرفه الغريم بخلاف معرفته فانه لا يقتضى المعرفة الكفيل
للمطلوب فتح فصار معنى الاول اناضامن لان أعرفك غريمك وتعريفه بحضوره للطالب والاف ومعرفة له
ومعنى الثاني اناضامن لان أعرفه ولا يلزم منه احضاره لكن ما يأتي عن الخاتمة في لزوم دلالة عليه وان لم
يصر كفلا قال في النهر وما مر من انه صار كالترامه الدلالة يؤيد قوله ولا يلزم الخ أى لا يلزم من لزوم دلالة عليه
أن يكون كفلا بنفسه ليرتب عليه أحكامها نهر أى لانه يخرج عن ذلك بقوله هو في المحل الفلاني فاذهب
اليه فلا يلزمه احضاره أو السقر اليه اذا غاب وغير ذلك من أحكام كفالة النفس (تمت) قد سألنا أن أأناضامن الكفالة
كل ما ينشئ عن العهدة في العرف والعادة ومن ذلك كما في الفتح على أن أو افيك به أو على أن القالة أو دعه الى
ثم قال وفي فتاوى النسب لو قال الدين الذي لك على فلان أنا أدفعه اليك أو أسله اليك أو أقضه لا يكون كفالة
مالم يتكلم بتأجيل على الالتزام وقيد في الخلاصة بما اذا قاله منجزا فلم يعلتيا يكون كفالة نحو أن يقول ان لم يؤد

(أو أبا به زعيم) أى كفيل (أو قيسيل
به) أى فلان أو غريم أو جليل
بمعنى محمول بدائع (و) تتعقد
بقوله (أناضامن حتى تجتمعما
أو) حتى (تلقيا) ويكون كفلا الى
انغاية تارخانية (وقيل لا) تتعقد
(لعدم بيان المضمون به) اه نفس
أو مال كما نقله في الخاتمة عن الثاني
قال المصنف والظاهر أنه ليس
المذهب لكنه استنبط منه في فتاويه
انه لو قال الطالب ضمنتم بالمال
وقال الضامن انما ضمنت بنفسه
لا يصح ثم قال وينبغي انه اذا اعترف
انه ضمن بالنفس أن يواخذ بأقراره
فراجع (كما) لا تتعقد (في) قوله
(أناضامن) أو كفيل (لمعرفته)
على المذهب خلافا للثاني لانه
لم يلزم المطالبة بل المعرفة واختلف
في اناضامن لتعريفه أو على
تعريفه والوجه اللزوم فتح كأننا
ضامن لوجهه لانه يعبر به عن الجلالة
سراج وفي معرفة فلان على
يلزمه أن يدل عليه خاتمة ولا يلزم
أن يكون كفلا نهر

مطل
لو قال أنا أعرفه لا يكون كفلا

فأنا أؤذي نظيره في السند ولو قال أنا أئج لا يلزمه شيء ولو قال ان دخلت الدار فأنا أئج يلزمه الحج اه قلت لكن
 لو قال خدمت لك ما علمه أنا عقبه وأدفعه اليك يصير كفاية بالقص والتسليم كما يستدركه في بحث كفاية المال
 (قوله وإذا كفل إلى ثلاثة أيام الخ) حاصله أنه إذا قال كفلت لك زيداً أو ما على زيد من الدين إلى شهر مثلاً صار
 كفيلاً في الحال أبداً أي في الشهر وبعدد ويكون ذلك المدة لتأخير المطالبة إلى شهر لا لتأخير الكفاية كما لو باع
 عبداً بألف إلى ثلاثة أيام يصير مطالباً بالثمن بعد الثلاثة وقيل لا يصير كفيلاً في الحال بل بعد المدة فقط وهو ظاهر
 عبارة الأصل وعلى كل فلا يطالب في الحال وهو ظاهر الرواية كما في التتارخانية وفي السراجية وهو الأصح
 وفي الصغرى وبه يفتي كما في البحر قلت ومقابل ما قاله أبو يوسف والحسن أنه يطالب به في المدة فقط وبعد ما يبرأ
 الكفيل كما لو ظاهر أو إلى من أمر أنه مدة فأنهم ما يقع فيها ويطلقان بعضها كما في الظهيرية وغيرها وفيها أيضاً
 ولو قال كفلت فلاناً من هذه الساعة إلى شهر تنهيه الكفاية بمعنى الشهر بخلاف ولو قال شهر الميزكره محمد
 واختلف فيه فقيل هو كفيل أبداً كما لو قال إلى شهر وقيل في المدة فقط أي كما لو قال من هذه الساعة إلى شهر
 والحاصل أنه إما أن يذكر إلى بدون من فيقول كفلته إلى شهر وهي مسألة المثل فيكون كفيلاً بعد الشهر
 ولا يطالب في الحال وعند أبي يوسف والحسن هو كفيل في المدة فقط وإما أن يذكر من وإلى فيقول كفلته من
 اليوم إلى شهر فهو كفيل في المدة فقط بخلاف وإما أن لا يذكر من وإلى فيقول كفلته شهراً أو ثلاثة أيام
 فقيل كالأول وقيل كالثاني وفي التتارخانية عن جمع التفاريق قال واعتماد أهل زماننا على أنه كالثاني قلت
 وبني على عدم الفرق بين الصور الثلاث في زماننا كما هو قول أبي يوسف والحسن لأن الناس اليوم لا يقصدون بذلك
 الا نفي الكفاية بالآية وأنه لا كفاية بعدها وقد تقدم أن مبنى ألفاظ الكفاية على العرف والعادة وأن لفظ
 عندى للامانة وصار في العرف للكفاية بقرينة الدين وقالوا إن كلام كل عاقد وناذر وحالف وواقف يحمل على
 عرفه سواء وافق عرف اللغة أولاً ثم رأيت في الذخيرة قال وكان القاضي الامام الاجل أبو علي النسفي يقول
 قول أبي يوسف أشبه بعرف الناس إذا كفوا إلى مدة يفهمون بضرب المدة أنهم يطالبون في المدة لا بعدها
 الا أنه يجب على المفتي أن يكتب في الفتوى أنه إذا مضت المدة المذكورة فالقاضي يخرجها عن الكفاية احترازاً
 عن خلاف جواب الكتاب وإن وجد هناك قرينة تدل على إرادته جواب الكتاب فهو عليه اه لكن نازع
 في ذلك في أنفع الوسائل بأن القاضي المقلد لا يحكم الا بظاهر الرواية لا بالرواية الشاذة الا أن يصوا على
 أن الفتوى عليها اه قلت ما ذكره الامام النسفي مبنى على أن المذكور في ظاهر الرواية إنما هو حيث لا عرف
 اذا وجه للحكم على المتعاقدين بما لم يقصدها فليس قضاء بخلاف ظاهر الرواية وما ذكره من إخراج القاضي
 له عن الكفاية زيادة احتياط لاحتمال كون العقادين عالين بذلك المعنى قاصدين له وإذا قال ان وجد قرينة
 على خلاف العرف يحكم بجواب ظاهر الرواية والله سبحانه أعلم (قوله لما في المنتقى الخ) تعليل لمفاهيم من
 قوله أيضاً من أنه يكون كفيلاً قبل الثلاثة اه ح (قوله لوسله للجال برئ) ويجبر الطالب على القبول كن
 عليه دين موجب اذا عجله قبل حلول الاجل يجبر الطالب على القبول خاتمة فالو لم يصير كفيلاً قبل مضي المدة
 لم يصح تسليمه فيها ولم يجبر الاخر على القبول (قوله لم يصير كفيلاً أصلاً) لانه لا يصير كفيلاً بعد المدة لنفيها
 الكفاية فيه مريضاً ولا في الحال على ما ذكرنا في ظاهر الرواية ظهيرية (قوله ونقل القولين في البحر
 أيضاً عن البرازية) (قوله أنه يصير كفيلاً) أي في المدة فقط كما يفيد قول جامع الفصولين في الفصل السادس
 والعشرين ككفل نفسه إلى شهر على أنه برئ بعد الشهر فهو كما قال (قوله لكن تقوى الأول بأنه ظاهر
 المذهب) قلت وتقوى الثاني بأنه المتعارف بين الناس بحيث لا يقصدون غيره الا أن يكون الكفيل عالماً بحكم
 بظاهر المذهب فاصدق الله فالأمر بظاهر (قوله ولا يطالب الخ) أي في مسألة المثل (قوله لزوم التسليم) أي بالطلب
 الأول وقوله ولا أجل له ثانياً أي بالطلب الثاني وهذا ما لم يدفعه إليه فان قال برئت اليك منه يبرأ في
 المستقبل وإن لم يبرأ منه فله أن يطالبه ثانياً ولا يكون ذلك براءة لانه قال في الكفاية كلما طلبته متى فلي أجل شهر
 فكانت له قال كلما طلبته متى وافيتك به الا أن لي أجل شهر حتى اطلبه وكلمة كلما تقتضي التكرار فتقتضي تكرار
 الموافة كلما تكرر الطلب فبالدفع اليه يبرأ عن موافاة لزمته بالمطالبة السابقة لا عن موافاة لزمته بمطالبة توجد
 في المستقبل وانما يبرأ عن ذلك بصريح البراء فاذا برئ إليه حين دفعه مرة وجد مخرج البراء وما لا فلا

مطلب
 في الكفاية الموقفة

(وإذا كفل إلى ثلاثة أيام) مثلاً

(كان كفيلاً بعد الثلاثة) أيضاً

أبدحتي بسله لما في المنتقى وشرح

الجمع لوسله للجال برأ وانما المدة

لتأخير المطالبة ولو زاد وأما برئ

بعد ذلك لم يصير كفيلاً أصلاً في

ظاهر الرواية وهي الحيلة في كفاية

لا تلزم درو وأشباه قلت ونقله في

لسان الحكماء عن أبي الليث وأن

علمه الفتوى ثم نقل عن الواقعات

أن الفتوى أنه يصير كفيلاً اه لكن

تقوى الأول بأنه ظاهر المذهب

فتنه (ولا يطالب) بالملكفول به

(في الحال) في ظاهر الرواية (وبه

يفتي) وصححه في السراجية وفي

البرازية كفل على أنه متى أو كلما

طلب فله أجل شهر صحت وله أجل

شهر مذ طابه فاذا تم الشهر فطابه

لزم التسليم ولا أجل له ثانياً

فإذا دفعه إليه ولم يبرأ فطالبه بعد ذلك فلا كفيل أجل شهر آخر من يوم طلبه لانه غير الطالب الأول بخلاف ما إذا لم يدفعه مرة ذخيرة وبرزازية ملخصا قلت وحاصله انه إذا طالبه تسليم المكفول بنفسه فله أجل شهر فإذا تم اشهر فله مطالبة بالتسليم ولا أجل له في هذه المطالبة الثانية فإذا سلمه وتبرأ إليه من عهده فلا شيء عليه بعد ذلك وإن سلمه ولم يتبرأ ثم طالبه به لمزمه تسليمه ثانيا لكن ثبت له أجل شهر آخر بعد هذا الطلب فإذا تم الشهر ولم يسلمه فطالبه به فلا أجل له ما لم يسلمه الى الطالب وحكذا ثم لا يمتنع أن هذا في كفالة النفس أما في كفالة المال فانه بعد تسليمه لا يطالب به ثانيا لان الكفالة تنسحب به وإذا قال في الذخيرة ولو كذله بأنثى على انه متى طالبه به فله أجل شهر حتى يطلبه فله الأجل فإذا مضى فله أخذته متى شاء بالطالب الأول ولا يكون للكفيل أجل شهر آخر اد وبه يظهر أن كلام الشارح محمول على كفالة المال ولعله جردت متى وكلما عن العموم لعدم امكانه خنالمنا قلنا بخلاف كفالة النفس كما علمت (قوله بخلاف البيع) فانه لا يصح الخيار فيه أكثر من ثلاثة أيام (قوله وان شرط) يعني كونه بالياء للمفعول ليشمل ما إذا كان الشرط في لفظ الكفيل أو الطالب ظ (قوله احضره) أي لزمه احضاره بالشرط (قوله فيها) أي فبالقضية المشروطة قد وفي (قوله حين يظهر مطلقه) في بعض النسخ حتى والصواب الأول وذلك كالو انكر الكفالة حتى اقيمت عليه البيعة بخلاف ما لو أقبرها فانه لا يحجب في أول مرة وهذا ظاهر الرواية كما في البرازية أي لظهور مطلقه بانكاره فصار كسأله المدينون وبه صرح في الخاتمة وكان الزيلعي لم يطلع على ذلك فذكره مجتأ أفاده في البحر (قوله لا يحجب) لكن لا يحول بينه وبين الكفيل فيلزمه ولا يمتنع من أشغاله وفي التارخانية لو أخرته ملازمته لاستوثق منه بكفيل شهر (قوله فان غاب) أي المكفول عنه وطلب الغريم منه احضاره شهر وهذا إذا ثبت عند القاضي غيبته بيلد آخر يعلم القاضي أو يبينه أقامها الكفيل كما في البرازية وكافي الحاكم وأطلقه فشمى المسافة القرية والبعيدة كما في الفتح بحر (قوله امهله) أي إذا أراد الكفيل السفر إليه فان أبي حنيفة للعالم بالامهال كما في البرازية وفي التارخانية وان كان في الطريق عذرا لا يؤخذ الكفيل به بحر (قوله وإياه) بالكسر أي رجوعه (قوله ولو دار الحرب) ولا تطل بالعاقبة دار الحرب لانه وان كان موثا حكا لكن بالنسبة إلى ماله والافه وحى مطالب بالتوبة والرجوع هكذا أطلقه في النهاية وقده في الذخيرة بما إذا كان الكفيل قادرا على رده بأن كان يبتنا ويبتهم موادعة انهم يردون اليها المرتد والالابوا خذبه اه وهو تنقيد لا بد منه بحر (قوله لا يطالب به) مقيد بما إذا لم يبرهن الطالب على انه بوضع كذا فان برهن أمرا الكفيل بالذهاب اليه واحضاره لانه علم مكانه بحر (قوله ان ثبت ذلك تصديق الطالب) عبارة الزيلعي لانه عاجز وقد صدقه الطالب عليه اه فأنت ترى أن الزيلعي لم يجعل ذلك شرطاً في المطالبة بل بين أن فرض المسألة فيما إذا صدقه الطالب ثم اعقب الزيلعي ذلك بقوله ولو اختلفا إلى آخر ما يأتي فبين حكم ما إذا لم يصدقوه وهو أنه إذا لم يكن له خرجة معروفة فالقول للكفيل أي فلا يطالب به فعلم أن تصديق الطالب غير شرط في نفي المطالبة تأمل وبه يعلم أنه لا حاجة إلى إقامة البيعة فعبارة المصنف هنا غير محذرة (قوله بجاني القنية) أي عن الامام على السعدي (قوله وحيلة دفعه) أي دفع الطالب عن ملازمته للكفيل (قوله فان برهن على ذلك) أي برهن الكفيل على أن غيبته لا تدرى لكن هذه بيعة فيها نفي ولعله يقبل لكونه تبعا والقصد اثبات سقوط المطالبة مقدسي ومما قاله الرحمتي من أن الصمير في برهن للطالب فغير صحيح لانه لا يتناسب قوله وحيلة دفعه (قوله ولو اختلفا) أي بأن قال الكفيل لأعرف مكانه وقال الطالب تعرفه زيلعي (قوله والاحلف) عبارة الزيلعي والفتح والبحر والافالقول للكفيل لأنه متمسك بالأصل وهو الجهل ومنكر لزوم المطالبة وقال بعضهم لا يلتفت إلى قول الكفيل ويحبسه القاضي إلى أن يظهر عجزه لان المطالبة كانت متوجهة عليه فلا يصدق في إسقاطها عن نفسه بما يدعي اه وكان الشارح صرح بالحليف أخذ من قولهم يحلف في كل موضع لو أقبر به لمزمه ثم قد علمت أن كون القول للكفيل مخالفاً للمتن فإنه يقتضي انه لا يكتب بقول الكفيل لا اعرف مكانه ما لم يصدق الطالب أو يبرهن عليه الكفيل ثم ما في المتن يمتنع على قول البعض المعبر عنه في الفتح بقبل وذلك فيفيد ضعفه (تنبيه) قال في النهر ولم أرم الوبر هنا ونمضي أن تقدم بيعة الطالب لان معها زيادة علم (قوله ويبرأ الكفيل بالنفس بجوت المكفول به) أي يبرأ أصلا بجوت الشخص المطلوب والمراد أنها تبطل بعونه كما عبر به في الكثر وغيره لتحقيق عجز الكفيل عن احضاره كما في الهراي عجزا مسمة راخلاف الجهل بمكانه لاحتمال

ثم قال كفل على انه بالخيار عشرة أيام أو أكثر صرح بخلاف البيع لان مينا على التوسع (وان شرط تسليمه في وقت بيعته احضره فيه ان طلبه) كدين مؤجل حل (فان احضره) فيها (والاحبس الحاكم) حين يظهر مطلقه ولو ظهر عجزه ابتداء لا يحبس عيني (فان غاب) أمهله مدة ذهابه وإياه ولو دار الحرب عيني وابن ملك (و) لو لم يعلم مكانه لا يطالب به لانه عاجز (ان ثبت ذلك تصديق الطالب) زيلعي زاد في البحر (أو يبينه أقامها الكفيل) مستدلا بجاني القنية غاب المكفول عنه فلهذا من خلازمة الكفيل حتى يحضره وحيلة دفعه أن يدعي الكفيل عليه أن خصمك غاب لغيبة لا تدرى فبين إلى موضعه فان برهن على ذلك تدفع عنه الخصومة ولو اختلفا فان له خرجة للتجارة معروفة أمرا الكفيل بالذهاب اليه والاحلف انه لا يدرى موضعه ثم في كل موضع قلنا بذهابه اليه لا طالب أن يستوثق بكفيل من الكفيل لئلا يغيب الآخر (ويبرأ الكفيل بالنفس

العلم به بعد فلذا قالوا هـ لا يطالب به وقالوا نحن نطلب وأما ما في البرازية والخلاصة من أنه لو كان المكفول به غالباً لا يعلم مكانه ولا يوقف على أثره يجعل كالموت ولا يجنبه فالمراد به أنه كالموت في عدم المطالبة في الحال ولذا قال ولا يجنبه لافي بطلان الكفالة وسقوط المطالبة أصلاً والاختلاف كلامهم متوناً وشروحاً ونهنا على ذلك تمهيد المائدة كرهت قريباً من حادثة الفتوى (قوله بموت المكفول به) هذا شامل لبراءة كفيل الكفيل بموت الكفيل ولبراءتهما بموت الأصل قال في الخاتمة الكفيل بالنفس إذا أعطى الطالب كفيل بنفسه فمات الأصل برئ الكفيلان وكذا لو مات الكفيل الأول برئ الكفيل الثاني اه قال في البحر وأشار باقتصاره في بطلانها على موت المطلوب والكفيل الى انه لا يطل ببراءة الأصل وتعمامه فيه وسيد ذكره الشارح قبيل كفاية المال (قوله أراد به الخ) كذا في المخ ولا يخفى أن التوهم باق وذلك أنه قال في الخلاصة لو كفل بنفس عبد مات العبد برئ الكفيل ان كان المتدعي به المال على العبد وان كان المتدعي بنفس العبد لا يبرأ وضمن قيمته اه ففي المسألتين المكفول به بنفس العبد لكن المتدعي به في الاولى المال على العبد وفي الثانية رقة العبد فقول المصنف ولو عبد ايهم انه شامل للمسألتين مع انه لا يبرأ بموت العبد في الثانية وان تعذر تسليمه بالموت بل تلزمه قيمته فلا بد في دفع التوهم من أن يقول ولو عبد ادعى عليه مال تأمل (قوله وسيجيء) اي في الباب الآتي مالو كفل برقبته اي بأن كان المتدعي برقبته العبد وهي المسألة الثانية وسيجيء المسألتان جميعاً قبيل الحوالة (قوله وبموت الكفيل) اي الكفيل بالنفس لان الكلام فيه أما الكفيل بالمال فلا يطل بموته لان حكمه ابعده موته يمكن فيوفى من ماله ثم ترجع الورثة على المكفول عنه ان كانت بأمره وكان الدين حالاً فلو مؤجلاً فلا رجوع حتى يحل الاجل بمرور وقامه في الفتح (قوله بل وارثه او وصيه يطالب الكفيل) فان سلمه الى أحد الورثة أو أحد الوصيين خاصة فللباق المطالبة باحضاره بمرور عن البنائيع وقد يشكك عليه قولهم أحد الورثة يتصب خصماً للميت قيمته وعليه نهر قلت في جامع الفصولين أحد الورثة يصلح خصماً عن المورث فيما له وعليه ويظهر ذلك في حق السكك الآن له قبض حصته فقط اذا ثبت حق السكك اه وبه يظهر الجواب وذلك أن حق المطالبة ثابت لكل واحد من الورثة فاذا استوفى أحدهم حقه لا يسقط حق الباقي لان له استيفاء حقه فقط وانما قام مقام الباقي في اثبات حقه فافهم (قوله وقيل يبرأ) اي الكفيل بموت الطالب (قوله ويبرأ بدفعه الى من كفل له) اي بالتخلي عنه وبين الخصم وذلك برفع الموانع فيقول هذا خصمك فخذ ان شئت وأطلقته فعمل ما اذا كان للتسليم وقت فلمه قبله أولاً لان الاجل حق الكفيل فله اسقاطه كالدين المؤجل اذا قضاه قبل الاجل بمرور (قوله اي في موضع يمكن الخ) ويشترط عندهما أن يكون هو المصير الذي كفل فيه لا عند الامام وقوله ما اوجه كما في الفتح وقيل انه اختلاف عصر وزمان لا جهة وبرهان ويسانده في الزياني واحترزه عمالوهم في برية اوسود وقامه في النهر (قوله سواء قبله الطالب اولاً) فيجبر على قبوله بمعنى أنه ينزل قابضاً كالغاصب اذا رد العين والمدينون اذا دفع الدين من غير خلاف ما اذا سلمه اجنبى فلا يجبر كما يأتي (قوله ويبرأ بتسليمه مرة) الا اذا كان فيها ما يقتضي التكرار كما اذا كذله على أنه كلما طلبه فله أجل شهر كما تم تقريره (قوله به يفتى) وهو قول زفر وهذا احدى المسائل التي يفتى فيها بقول زفر بمرور وعدة اسبوعاً وقال وليس المراد الحصر قلت وقد زدت عليها مسائل وذكرتها منظومة في النفقات قال في النهر وفي الوقائع الحاسية جعل هذا رأياً المتأخرين لا قولاً زفر وانقطه والمتأخرون من مشايخنا يقولون جواب الكتاب أنه يبرأ اذا سلمه في السوق او في موضع آخر في المصير بناء على عادتهم في ذلك الزمان أما في زماننا فلا يبرأ لان الناس يعيرون المطلوب على الاستناع عن الحضور لغلبة الفسق فكان الشرط مفيداً فيصح وبه يفتى اه وهو الظاهر اذ كيف يكون هذا اختلاف عصر وزمان مع أن زفر كان في ذلك الزمان اه قلت فيه نظراً لظاهر فكيف من مسألة اختلاف فيها الامام وأصحابه وجعلوا الخلاف فيها بسبب اختلاف الزمان كمسألة الاكتفاء بظاهر العدائين وغيرها وكالمسألة المارة آنفاً وبعد نقل الثقات ذلك عن زفر كيف يتفق بكلامه يحتمل أنه سنى على قوله والمشهد اختلاف الزمان في مدة يسيرة (قوله ولو سلمه عند الامير) اي وقد شرط تسليمه عند القاضي (قوله عند قاض آخر) اي غير قاضى الراسخ كما أجاب بعضهم واستحسنه في الفتية لان أغلظهم ظلة قال ط قلت ولا خصوص للراسخ ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم (قوله ابن مالك) ونص كلامه في شرحه على المجموع ولو سلمه في السجن وقد حبسه

مطلب
كفالة النفس لا يطل ببراءة الأصل
بخلاف كفالة المال

(بموت المكفول به ولو عبداً) أراد به دفع توهم أن العبد مال فاذا تعذر تسليمه لزمه قيمته وسيجيء مالو كفل برقبته (وبموت الكفيل) وقيل يطالب وارثه باحضاره سراج (لا) بموت (الطالب) بل وارثه او وصيه يطالب الكفيل وقيل يبرأ وحاشية والمذهب الاقول (و) يبرأ (بدفعه الى من كفل له حيث) اي في موضع (يمكن محاصمته) سواء قبله الطالب أولاً (وان لم يقل) وقت الكفيل (اذا دفعته اليك) فأنا برى (ويبرأ بتسليمه مرة) قال سلمته اليك بجهة الكفالة أولاً لان طلبه منه والا فلا بد أن يقول ذلك (ولو شرط تسليمه في مجلس القاضى سلمه فيه ولم يجز) تسليمه (في غيره) به يفتى في زماننا انها ون الناس في اعانة الحق ولو سلمه عند الامير أو شرط تسليمه عنده هذا القاضى سلمه عند قاض آخر جاز بمرور ولو سلمه في السجن لو سجن هذا القاضى أو سجن أمير البلد في هذا المصر جاز ابن مالك

غير الطالب لا يبرأ لأنه لا يمكن من احتضاره مجلس الحكم وفي المحيط هذا إذا كان البعج فاقض آخر في بلد آخر أما لو كان ضمن هذا القصاصي أو ضمن أمير البلد في هذا المسمى يبرأ وإن كان قد حبسه غير الطالب لأن بعجه في يده فيبقى سيده حتى يجيب خنجه ثم يعيده إلى السجن اه وفي الخبر عن البرازية ولو ضمن وهو محبوس فسله فيه يبرأ ولو أطلق ثم حبس ثانياً فدفعه إليه فيه ان الحبس الثاني في أمور التجارة وشروطها مع الدفع وإن في أمور اللسان وشروطها لا اه وفي كافي الخاصكم وإذا حبس المكذوب لا يدين أو غيره أخذت الكفيل لأنه يتدر على أن يشكك بما جسر به بأداء من الذي حبسه اه أي إذا لم يمكنه تسليمه كما يعلم من كلام المحيط المار (قوله) وكذا يبرأ الكفيل بتسليم المطلوب نفسه) هذا إذا كانت الكفالة بالاجر أي أمر المطلوب والافلا يبرأ كافي السراج عن الفوائد والوجه فيه ظاهر لأنها إذا كانت بغير أمره لا يلزم المطلوب الخضوع فليس مطالباً بالتسليم فإذا سلم نفسه لا يبرأ الكفيل شهر وفي التواريخ أنه لو كفل نفسه بلا أمره فلا مطالبة للكفيل عليه إلا أن يجده فسله فيبرأ اه وعليه فلا يبرأ بعدم التمكن منه فله الهرب بخلاف ما إذا كانت بأمره وكذا قولهم له متعه من السفر انما هو إذا كانت بأمره فأقاده في البحر (قوله) وبسليم وكيل الكفيل لو قال وبسليم نائبه إسكان أجود وأقود لأن كفيل الكفيل لو سلمه برئ الكفيل أيضاً كافي الخاتمة شهر (قوله) ورسوله إليه أي إلى الطالب بأن دفع المطلوب إلى رجل يسلمه إلى الطالب على وجه الرسالة فيقول الرجل ان الكفيل أرسل معي هذا لاسلمه إليك (قوله) لأن رسوله إلى غيره كالأجنبي) تعليل لمفهوم قوله إليه فان منهزمه أنه لا يبرأ لو كان رسوله إلى غيره بمجرد التسليم ومثاله كافي ط لو قال الكفيل لشخص خذ هذا وسلمه فإني لا يسلمه للطالب فأخذه الرسول وسلمه إلى الطالب بنفسه فانه يكون تسليم الأجنبي (قوله) وفيه أي في تسليم الأجنبي بشرط أي زيادة على الشرط الذي بعده قبول الطالب قال في الخبر وقيد بالوكيل والرسول لأنه لو سلمه أجنبي بغير أمر الكفيل وقال سلت إليك عن الكفيل وقف على قبوله فان قبله الطالب برئ الكفيل وان سكت لا اه (قوله) وبشرط أن يقول كل واحد من هؤلاء أي الثلاثة وهم المطلوب والوكيل والرسول وهذا دخول على المتأخر أراد به التنبيه على أمرين أحدهما أن قول المصنف من كفايته قيد في الكل لافي الوكيل والرسول فقط كما قد يتوهم من عبارة المصنف حيث كثر لفظ تسليم ولا في المطلوب فقط كما يتوهم من عبارة الكثر حيث قدم قوله من كفايته على تسليم الوكيل ثانيهما أنه لا يكفي قصد كون التسليم عن الكفالة بل لا بد من التصريح به بأن يقول سلت إليك عن الكفيل من كفايته فانهم لكن اقتصر في الدرر على قوله عن الكفيل وعزاه إلى الخاتمة واقتصر في البحر على قوله عن الكفالة وعبر في الفتح مرة بالاول ومرة بالثاني فعلم أنه لا يلزم الجع بينهما فلو زاد الشارح كلمة أو بأن قال أو من كفايته لكان أولى (قوله) ولا لا يبرأ أي ان لم يقل أحد هؤلاء ذلك لا يبرأ الكفيل (قوله) ابن بكال) ومثله في الفتح والبحر والمنع وغيرها (قوله) فان قال ان لم أواف الخ) قيد بعدم الموافقة للاحتراز عما في البرازية كمثل نفسه على أنه متى طالبه سلمه فان لم يسلمه فعليه ماله ومات المطلوب وطالبه بالتسليم وعجز لا يلزمه المال لأن المطالبة بالتسليم بعد الموت لا تصح فإذا لم تصح المطالبة لم يتحقق العجز الموجب لزوم المال فلم يجب اه بحر (قوله) أي أت) ومثله ان لم أدفعه إليك وان غاب عنك شهر (قوله) فهو أي القائل وهو من تمة المقول بالمعنى لأنه انما يقول فأنما من لماعليه أو عندي كافي الخاتمة وقد مر (قوله) لماعليه) أشار إلى أنه لا يشترط تعيين قدر المال كما يأتي وقيد بقوله لماعليه لأنه لو قال فال مال الذي لك على فلان رجل آخر وهو أوف درهم فهو على جاز في قول أبي يوسف وقال محمد الكفالة بالنفس جائزة والكفالة بالمال باطلة لأنه مخاطرة إذا كان المال على غيره وانما يجوز إذا كان المال عليه استحساناً ولو كفل بنفس رجل للطالب عليه مال فلزم الطالب الكفيل وأخذ منه كفايته بنفسه على أنه ان لم يواف به فال مال الذي على المكفول به الاقل عليه جاز وليس هذا كالذي عليه مال ولم يكفل به أحد كذا في كافي الحاكم (قوله) مع قدرته عليه) صرح بهذا القيد الزبلي والشح في شرح النقاية وكذا في البحر وقال المصنف في المنع انه قيد لازم لأنه اذا عجز لا يلزمه إلا اذا عجز بموت المطلوب أو جنونه اه (قوله) فلو عجز لحبس أو مرض) أي مثلاً فيدخل فيه ما اذا غاب المكفول به ولم يعلم مكانه فتدبر التصريح بأن ذلك عجز وقد علت أن شرط ضمان المال عدم الموافقة مع القدرة وحيث صرحوا بأن الغيبة المذكورة عجز عن الموافقة لم تتحقق القدرة ولم يستثنوا من العجز إلا العجز بموت المطلوب أو جنونه

(وكذا يبرأ) الكفيل (بتسليم
المطلوب نفسه) لحصول التصود
(وبسليم وكيل الكفيل) لتسليمه
مذامه (ورسوله) إليه لأن رسوله
إلى غيره كالأجنبي وفيه بشرط
قبول الطالب وبشرط أن يقول
كل واحد من هؤلاء سلت إليك
عن الكفيل درر (من كفايته)
أي يحكم الكفالة عني ولا لا يبرأ
ابن بكال فليحفظ (فان قال ان لم
أواف) أي أت (به عند افهوض من
لماعليه) من المال (فلو واف به
مع قدرته عليه) فلو عجز لحبس
أو مرض لم يلزمه المال

فدخلت الغيبة المذكورة في العجز وأما ما قد مناه عن الخلاصة والبرازية من أن الغيبة المذكورة كال موت
فتد من أن المراد أنها منه في سقوط المطالبة في الحال لا من كل وجه على أن ذلك مذكور في كفاية النفس والموت
هناك مبطل للكفاية بالنفس وسقط للمطالبة بالكلية وليس هناك كفاية بالمال وهنا المراد بثبوت كفاية المال
المعلقة على عدم الموافقة مع القدرة والموت هنا تحقيق لكفاية المال وثبت للضمان فاذا جعلت الغيبة المذكورة
كال موت بالمعنى المراد فيجوز وهو سقوط المطالبة بالنفس للعجز عن تسليمه لا يلزم منه ثبوت ضمان المال المعلق
على عدم الموافقة مع القدرة بل يلزم عدم ثبوته لتحقيق العجز وان جعلت كال موت بالمعنى المراد هنا وهو ثبوت
الضمان نافي قولهم مع القدرة وقد علمت أن الغيبة المذكورة عجز منافع للضمان وأنهم لم يستثنوا من العجز
الاموت والجنون على أن جعلها كال موت في ثبوت الضمان خلاف ما أورد في البرازية والخلاصة لأنهما إنما
ذكرتا ذلك في كفاية النفس المجردة عن كفاية المال وقد صرح اصحاب المتن وغيرهم بأن الغيبة المذكورة
مسقطه للمطالبة بالتسليم وذلك منافع لثبوت الضمان أي ضمان النفس فلا يصح الاستدلال بتلك العبارة
على كون الغيبة المذكورة مسقطه للمطالبة بالمال في سألنا وانما سقط المطالبة بالنفس فقط وأما المطالبة
بالمال ففي حكم الكفاية الأخرى المعلقة على عدم الموافقة مع القدرة فاذا وجد ما علق عليه ثبتت والا فلا ومع
الغيبة المذكورة لم توجد القدرة فلا ثبتت المطالبة بالمال كما لا يخفى فاذا علمت ذلك ظهر لك جواب حادثة الفتوى
قرياً من كتابي لهذا الحل وحى رجلان عليهما ما ديون فكفلها مزيد كفاية مال وكفلها مع مزيد أربعة رجال على
أنهم لم يوافقوه بالمطولين عند حلول الاجل فالمال المذكور عليهم ثم حل الاجل وأدى زيد إلى اصحاب الديون
وطالب الأربعة بالمطولين فأحضر والده أحدهما وعجزوا عن احضار الآخر لكونه سافراً في بلاد الحرب ولا يدري
مكانه فأجبت بأنه لا يلزمهم المال للعجز عن الموافقة بالغيبة المذكورة فعارضني الحاكم النيرجي بعبارة البرازية
المارة فأجبت بجهالة خبره والله سبحانه أعلم (قوله كما أفاده بقوله الخ) أي أفاده بعضه لأنه لم يذكر الجنون لكن
يفهم حكمه من الموت لأن المستحق عليه تسام يكون ذريعة إلى انضمام ولا يتحقق ذلك مع الجنون كال موت
(قوله أو مات المطلوب) يعني بعد الغد كذا في الفتح وبهذا يزول اشكال المسألة وهو أن شرط الضمان عدم
الموافقة مع القدرة ولا شك أنه لا قدرة على الموافقة بالمطوب بعد موته فاذا قيد الموت بما بعد الغد يكون قد وجد
شرط الضمان قبله لأن فرض المسألة عدم الموافقة به غدا كما تبين عليه الشارح بقوله في الصورة المذكورة أي
المقيدة بالغد لكن مقاده أنه لو لم يقيد بالغد لا يثبت الضمان بالموت مع أنه صرح في الفتح أيضاً بأنه لا فرق بين المقيد
والمطلق فليست أمراً في كافي الحاشية قيد بقوله فثبات المكفول به قبل الاجل ثم حل الاجل فالمال على
الكفيل فهذا يحتاج لقول الفتح يعني بعد الغد (قوله في صورتين) أي صورة عدم الموافقة مع القدرة وصورة
موت المطلوب وموت المطلوب وان أبطل الكفاية بالنفس وانما هو في حق تسليمه إلى الطالب لا في حق المال بجز
(قوله بشرط متعارف) فلو قال ان وائت بك به غدا فعلى ما عليه ثم وافى به لم يلزمه المدل لأنه شرط لزومه ان
احسن اليه كذا في منية المفتي يعني أنه تعلّق بشرط غير متعارف نهر لكن في جامع الفصولين لو قال ان
وائت بك به غدا والافعل - المال لم تصح الكفاية بخلاف ان لم أوافك به غدا اه واستشكل في نور العين الفرق
بين المسألتين لأن قوله والافعل - المال يعني ان لم أوافك به غدا قلت الظاهر أن قوله والافعل - والصواب
استقاطه بدليل كلام المنية وبه يزول الاشكال تدبر (قوله لعدم التساني) اذ كل منهما للتوثق ولعله بطلاله
بحق آخر تدعى به غير المال الذي كدل به معلقا كذا في الفتح (قوله لقد شرطه) وهو بقاء الكفاية بالنفس لزوالها
بالبراء وطوبى بالفرق بينه وبين موت المطلوب فانها بالبراء زالت أيضاً وأجيب بأن البراء وضع لتسخير
الكفاية فتفسخ من كل وجه والانتساح بالموت انما هو ضرورة العجز عن التسليم المقيد فيقتصر اذ لا ضرورة إلى
تعدّيه إلى الكفاية بالمال كذا في الفتح نهر (قوله طلب وارثه) أي طلب وارثه من الكفيل احضار المكفول به
في الوقت وان مضى الوقت طلب منه المال (قوله طلب وارثه) أي باحضار المكفول به في الوقت وبالمال
بعده (قوله فان دفعه) تفرع على قوله ولزمات الكفيل الخ (قوله فالقول للطالب) ويكون الامر على
ما كان في الابتداء ولا يمين على واحد منهما الا لكلا منهما مدع الكفيل البراءة والطالب الوجوب ولا يمين على
المدعى عندنا بجزر عن نظم الفقه (قوله ولو اختفى الطالب) أي عند مجيء الوقت (قوله نصب القاضي

مطل

حادثة الفتوى

٢

الاذا عجز عثر المطلوب أو جنونه
كما أفاده بقوله (أو مات المطلوب)
في الصورة المذكورة (ضمن
المال) في صورتين لأنه على
الكفاية بالمال بشرط متعارف فصح
ولا يبرأ عن كفاية النفس لعدم
التساني فلو أراه عنها فلم يوافق به لم
يجب المال لفقده شرطه قيد موت
المطوب لأنه لو مات الطالب طلب
وارثه ولزمات الكفيل طوبى وارثه
درر فان دفعه الوارث إلى الطالب
برئ وان لم يدفعه حتى مضى الوقت
كان المال على الوارث يعني من
تركة الميت عيني (ولو اختفا
في الموافقة) وعدمها (فالقول
الطالب) لأنه منكرها (و) حيث
ف(المال لازم على الكفيل)
حاشية وفيها ولو اختفى الطالب فلم
يجده الكفيل نصب القاضي عنه
وكيلا

مطل

في المواضع التي نصب فيها القاضي
وكيلا بالقبض عن الغائب
المواري

عنه وكلاهما) أى فيسأله الله وكذا الراشدي بان يشار قوارى البائع أو حلف ليقضين دينه اليوم فتعيب الدائن
أو جعل أمر حايدها ان لم تصل نفعها فتعيب فالتأخر على أن القاذى نصب وكلاهما الغائب فى الكل
وهو قول أبي يوسف كذا فى المائة قال أبو الليث هذا خلاف قول أصحابنا وانما روى فى بعض الروايات عن
أبي يوسف ولو فعله القاذى فهو حسن نهر (قوله ولا يصدق الكفيل الخ) الاولى ذكره بعد قوله لانه
سكرها (قوله ادعى على آخره) أفاد أنه لا فرق بين أن يبين مقدارا أصلا وبين المقدار ولم يبين صفته وقد
جمع بين المسألتين الامام محمد فى الجامع الصغير واقتصر فى الكفر على الثانية قال فى النهر ولو تبعه المصنف لكان
أولى والخلاف الا ترى جارفهما خلافا لما يوجبهما كلام الجهر (قوله لتصح الدعوى) عليه للمنفى بل أفاد
أن صحة الدعوى وقت الكفالة غير شرط (قوله أى فعله المائة) أى المائة الزينار المذكورة الاولى أن يريد
مائة دينار مسكرة لاجل قوله حقا وقيد بكونه كفل بقدر معلوم لما فى كافى الحاكم من انه لو كفل بنفسه على انه
ان لم يوافق به غدا فعليه ما للطالب عليه من شيء فلم يوافق به فى القدر وقال الكفيل لا شيء لك عليه قال قول للمع
يمينه على علمه وكذلك اذا أقر الكفيل بمائة والمطلوب بمائتين صدق الطالب على نفسه ولم يصدق على الكفيل
ولو قال فعله من المال ما أقر به المطلوب فأقر المطلوب بألف قال الكفيل ضامن لها ولو قال فعله ما ادعى الطالب
وادعى ألفا وأقر له بها المطلوب قال قول للكفيل مع يمينه على علمه اه (قوله فعله المائة) هذا قول الامام
والثاني آخره وقال محمدان لم ينها ثم ادعى وبينهما التلازم وتعامه فى النهر (قوله اما بالينة الخ) تابع فيه
صاحب النهر وكانه أخذها مما يأتى عن السراج من اشتراط اقرار المدعى عليه بالمال والينة مثل الاقرار لكن
هذا مخالف لكلام المصنف وغيره من أن القول للمدعى كما يأتى (قوله والقول له أى للكفيل) عبارة
المصنف فى المخ أى المكفول له وهى الصواب وقد تبع الشارح الدرر واعترضه فى العزيمة بقوله هذا سهو ظاهر
والصواب للمدعى أماد راية فلان قولهم لانه يدعى الصحة بشهد بذلك فان ادعاء الصحة لا يوافق مدعاء وأما
رواية فقوله فى معراج الدراية ويكون القول له فى هذا البيان لانه يدعى الصحة والكفيل يدعى الفساد ذكره
فى الذخيرة اه وفى غاية البيان ويقبل قول المدعى انه أراد ذلك عند الدعوى لانه يدعى الصحة اه ما فى العزيمة
وفى النهاية فاذا بين المدعى ذلك عند التناضى ينصرف بيانه الى ابتداء الدعوى والملازمة فتظهر صحة الكفالة
بالنفس والمال جميعا ويكون القول قوله فى هذا البيان لانه يدعى صحة الكفالة اه ومثله فى شرح الجامع
الصغير لى خان فهذه العبارات صريحة فى المراد وهو ظاهر عبارات المتون والهداية (قوله وكلام
السراج يفيد الخ) وذلك حيث قال ولو ادعى على رجل ألفا فأنكره فقال له رجل ان لم أوافق به غدا فى على
فلم يوافق به غدا لا يلزمه شيء لان المكفول عنه لم يعترف بوجود المال ولا اعترف الكفيل بها أيضا فصار هذا
مالا معقلا بخطر ولا يجوز اه (قوله فليجوز اه) لا يخفى أن ما فى السراج لا يعارض ما فى مشاهير كتب المذهب
التي ذكرناها وقال السامحاني الذى تحزرنى أن يجعل ما فى السراج على قول محمد وقول أبي يوسف ثانيا اه
وهو ظاهر ولا يقال ان قول السراج فأنكره يفيد التوفيق بحمل كلامهم على الاقرار لانه خلاف ما فرض
به المسألة فى كافى الحاكم من كون الكفيل والمطلوب منكبرين للمال (قوله فى دعوى حد وقود) قيد
بالدعوى لان الكفالة بنفس الحد والقود لا تجوزا جمعا كما يأتى اذا لم يكن استيفاؤه من الكفيل وقيد
بالقصاص لانه فى القتل والجراحة خطأ يجبر على الكفيل اجماعا لان الموجب هو المال نهر (قوله مطلقا)
أى فى حقه تعالى أو حق عبده وهذا راجع لقوله حد والاولى ذكره عقبه (قوله وسرفة) هذا الخلق
الترتاشى وجعله من حقوق العباد لكون الدعوى فيه شرطا بخلاف غيره لعدم اشتراطها بحرق
قد صرح به الحاكم فى الكفا حيث قال ولو ادعى رجل قبل رجل أنه سرق ماله منه وقال يبنى حاضرة فانه
يؤخذ له كفيل بنفسه ثلاثة أيام ولو قال قد قبضت منه السرقة ولكنى أريد أن أقوم الحد لم يؤخذ منه كفيل ثم
قال واذا أقام شاهدين على السارق وعلى السرقة وهى بعينها فيده لم يؤخذ منه كفيل ولكن يحبس وتوضع
السرقة على يده عدل حتى يركب النهمود اه قلت والظاهر أنه يحبس ولا يكفل فى الثانية لانه صار متم ما يقيم
الينة قبل التركة والنهمود بس كما يأتى وفى الاولى لم يحبس لان الحبس عقوبة فلا ينعلمها قبل الشهادة (قوله
كعزير) قال فى الكفا لو ادعى رجل قبل رجل شتمه فيها تعزير ورواى يبنى حاضرة أخذ له منه كفيل بنفسه

قوله لا فرق بين أن يبين الخ هكذا
بخطه ولعله سقط من قوله حرف
التنقي والاصل بين أن لا يبين الخ
تأمل اه معجمه

أقول قوله أى فعله المائة هكذا
بخطه بضمير الغيبة والذى فى نسخ
الشارح التى يبدى أى فعلت المائة
بضمير التكلم وليجوز اه معجمه

ولا يصدق الكفيل على الموافاة
الابحجة (ادعى على آخر) حقا
عيني أو مائة دينار ولم يبينها
أجيدة أم ردية أم اشرقية لتصح
الدعوى (فقال) رجل للمدعى
دعه فأنا كفيل بنفسه و (ان لم
أوافق به غدا فعليه) أى فعلت
(المائة فلم يوافق) الرجل (به غدا)
فعلبه المائة التى بينها المدعى
اما بالينة أو باقرار المدعى عليه
وتصح الكفالة لانه اذا بين
التحق البيان بأصل الدعوى
فتبين صحة الكفالة بالنفس فترتب
عليها الثانية (والقول له) أى للكفيل
(فى البيان) لانه يدعى صحة الكفالة
وكلام السراج يفيد اشتراط اقرار
المدعى عليه بالمال فليجوز (لا يجبر)
المدعى عليه (على اعطاء الكفيل
بالنفس فى) دعوى (حد وقود)
مطلقا ولا يجبر فى قود وحد وقود
وسرفة كعزير

ثلاثة أيام لأنه ليس بجحد وخدم من حقوق الناس ألا ترى أنه لو عاقبته وتزكروا بجزئته قال وإن أقام عليه شاهدان
بالشبهة لم يجبس ولكن يؤخذ منه كقيل بنفسه حتى يسأل عن الشهود فإن زكروا عززه التماسي أسوأ ما وإن
رأى أن لا يضر به وأن يحبس الما عاقوبة فعل وإن كان المدعى عليه رجلاً له مروءة وخطر استخسنت أن
لا أحبس ولا عززه إذا كان ذلك أول ما فعل اهـ (قوله لانه حق آدمي) ظاهره أن ما كان أي من التعزير
من حقوقه تعالى لا يجوز به الكفيل كالحذ بحر (قوله والمراد بالجبر) أي على قولهما كما في البحر (قوله
الملازمة) أي بأن يدور معه الطالب حيث دار كيلا يتعب عنه وإذا أراد دخول داره فإن شاء المظلوب ادخله
معه ولا منعه الطالب عنه نهر (قوله جاز) لانه أمكن ترتيب موجه عليه لأن تسليم النفس فيها واجب
فيطالب به الكفيل فيحقق النسم هداية قال في الفتح ومقتضى هذا التعليل صحة الكفالة إذا سمع بها في الحدود
الخاصة لأن تسليم النفس واجب فيها لكن نص في القوائد الجزائية على أن ذلك في الحدود التي للعباد فيها
حق كحد القذف لا غير اهـ نهر وفي البحر قد منأ أنه لا يجوز بنفس من عليه في الحدود الخاصة (قوله وظاهر
كلامهم) أي حيث اقتصر وعلى هذه الثلاثة وقد أسمعناك التصريح به في الفتح عن الجزائية وذكره قبل ذلك
أيضا حيث قال بخلاف الحدود الخاصة فقال الله تعالى كحد الرئي والشرب لا تجوز الكفالة وإن طابت نفس المدعى
عليه بأعطاء الكفيل بعد الشهادة وأقبلها ثم ذكر وجهه (قوله فليكن التوفيق) أي فليكن ظاهراً كلامهم
المذكور توفيقاً بين ما ذكره المصنف من أنه لو أعطى كفلاً برضاه جاز وبين ما سيجي به من أجل ما هنا على حقوق
العباد وما سيجي به على حقوقه تعالى لكن فيه أن الكفالة بنفس الحد لا تصح مطلقاً لأن حد السرقة وإن كان ملحقاً
بحقوق العباد كما مر لكن إذا قال قبضت السرقة وقال أريد إقامة الحد لم يؤخذ له كفيل كما قد مناه فالأظهر أن
يكون مراده أن ما سيجي به من قولهم لا تصح بنفس حد وقود هو التوفيق بينه وبين ما هنا من أنه لو أعطى كفلاً
برضاه جاز فإن ذلك في أنها لا تصح بنفس الحد والقود وما هنا من الجواز في دعوى الحد والقود كما أشار إليه
أولاً حيث قال في دعوى حد وقود (قوله ولا حبس فيها) أي في الحدود والقصاص (قوله يعرفه القاضي
بالعدالة) أي فلا يحتاج إلى تعديله (قوله لأن الحبس للثمة مشروع) أي والتهمة تثبت بأحد شطري
الشهادة العدد أو العدالة فتح وهذا جواب عما ندي به قال الحبس أقوى من الكفالة فإذا لم يؤخذ بالادنى
كيف يؤخذ بالأقوى فأجاب بأن الحبس للثمة لا للحد أفاده السائحاني (قوله وكذا تعزير المتهم) أي
في غير هذه المسألة والأفهي أيضاً من تعزير المتهم فإن الحبس من أنواع التعزير وعبارة البحر وكلامهم ما يدل
ظاهره على أن القاضي يعزير المتهم وإن لم يثبت عليه وقد كتبت فيها رسالة وحاصلها أن ما كان من التعزير من
حقوقه تعالى لا يتوقف على الدعوى ولا على الثبوت بل إذا أخبر القاضي عدل بذلك عززه لتصريحهم هنا
بحبس المتهم بشهادة مستورين أو عدل والحبس تعزير اهـ ملخصاً وحاصله جواز تعزير المتهم فيما هو من
حقوقه تعالى ويدل عليه ما قد مناه أتباع الكافي من جواز حبسه إذا أقيمت اليقينة على السرقة حتى ترك
الشهود بخلاف ما إذا أقيمت على شتمه فإنه يكفل ولا يجبس إلا بعد تركتهم فحينئذ يضرب أو يجبس (تنبيه)
أورد في النهر أن تعزير القاضي المتهم وإن لم يثبت عليه مبنى على خلاف المقتضى به عند المتأخرين من أنه ليس
للقاضي أن يقضي ببعله ثم أجاب بأن الخلاف فيما كان من حقوق العباد أما في حقوقه تعالى فيقضي فيها ببعله
اتفا حاتم قال لما يكتب من المحاضر في حق إنسان فإن للحاكم أن يعقده من العدول ويعمل بموجبه في حقوقه
تعالى اهـ ملخصاً قلت وهذا خاص بالتعزير لأن قضاءه ببعله في الحدود الخاصة لا يصح اتفاقاً كما صرح به
في الفتح قبيل باب الحكم وكذا في شرح الوهابية للشرنبلالي وحزم به في شرح ادب القضاء بإحكامه خلاف
نما أجاب به في النهر غير صحيح وسيأتى تمام الكلام على ذلك إن شاء الله تعالى في باب كتاب القاضي إلى القاضي
(قوله إلا في أربع) استثناء من قوله لا يلزم أحداً (قوله كفيل نفس) أي عند القدرة أشباه (قوله
وسيجان قاض) أي إذا دخل رجلان من المسجونين حبسه القاضي بدين عليه فرب الدين أن يطلب السجان
بأحضاره كما في القضية أشباه وقيد بأحضاره إذا يلزمه الدين لعدم موجه (قوله والاب في صورتين)
الأولى الاب إذا أمر أجنبياً بثمانية قطب عليه الضامن منه الثانية آدمي الاب مهرجته من الزوج فأدعى
الزوج أنه دخل بها وطلب من الاب إحضارها فإن كانت تخرج في حوائجها أمر القاضي الاب بأحضارها وكذا

لانه حق آدمي والمراد بالجبر الملازمة
لا الحبس (ولرا عطي) برضاه كفلاً
في قود وقذف وسرقة (جار) اتناً
ابن كمال وظاهر كلامهم أنها
في حقوقه تعالى لا تجوز نهر
قلت وسيجيء أنها لا تصح بنفس
حد وقود فليكن التوفيق (ولا حبس
فيها حتى يشهد شاهدان
مستوران أو) واحد (عدل) يعرفه
القاضي بالعدالة لأن الحبس
للهمة مشروع وكذا تعزير المتهم
بحر (فوائد) لا يلزم أحداً إحضار
أحد فلا يلزم الزوج إحضار زوجته
لسماع دعوى عليها إلا في أربع
كفيل نفس وسجان قاض والاب
في صورتين في الأشباه

مطلب
في تعزير المتهم

مطلب
لا يلزم أحداً إحضار أحد إلا في
أربع

لواذی الزوج علیها شیء آخر والا أرسل اليها أمينا من أمنائه ذكره الولوالجي - اشباه قلت والمقصود من طاب
احضارها أن يسألها القاضي عن دعوى الزوج أنه دخل بها فان أقرت بذلك أجبرها القاضي على المصير إلى بيت
الزوج وان أنكرت فالقول قولها كذا في الولوالجية وهكذا فهمته قبل أن أراه والله تعالى الخدافهم وهذا
مبنى على القول بأنهم بعد الدخول بهابرضا ليس لها منع نفقة القرض المهر (قوله الاب يطالب باحضار
طفله اذا تغيب) اي اذا كان مأذونا في التجارة وطلب من رجل أن يضمه فافهم وهذه غير الاولى من الصورتين
السابقتين وقد مناه عن الكافي وكذا قال في جامع الفصولين من الاحكامات لو تغيب الغلام وأخذ الكفيل
أبا الغلام وقال أنت أمرتني أن أضمنه فخلصني فان الاب يؤاخذ به حتى يحضر ابنه اذا الصبي في يده وتديره
وكذا قالوا ان الصبي المأذون لو أعطى كفيل بنفسه ثم تغيب الصبي فان الاب يطالب باحضاره بخلاف اجنبي
قال الكفيل بنفس زيد وكفل فغاب زيد فالأمر بالكفالة لا يطالب باحضار زيد لانه لم يكن بيده وتديره اه
(قوله وفيها) اي في الاشباه (قوله باحضار المدعى) بالنسخ اي المدعى به اذا كان منقولا (قوله وكذا
المدعى عليه) اي يأخذ من المدعى عليه كفيل بنفسه اذا برهن المدعى ولم تره شهوده أو أقام واحدا أو ادعى
وقال شهودي حضور ولا يجبر على اعطاء كفيل بالمال أشباهه (قوله الا في اربع الخ) عبارة الاشباه
ويستثنى من طلب كفيل بنفسه اذا كان المدعى عليه وصيا أو وكيلاً ولم يثبت المدعى الوصاية والوكالة وهما في
أدب القضاء للخصاف وما اذا ادعى بدل الكفاية على مكاتبه او ديناً غيرهما وما اذا ادعى العبد المأذون الغير
المديون على مولاه ديناً بخلاف ما اذا ادعى المكاتب على مولاه او المأذون المديون فانه يكفل كذا في كافي الحاكم
اه (قوله اذا لم يثبت المدعى الوصاية والوكالة) لان المدعى عليه اذا أنكر كونه وصيا أو وكيلاً لم يكن خصماً
عن الميت أو الغائب بل هو أجنبي - فاذا قال المدعى عندى بينة على كونه وصيا أو وكيلاً لم يؤخذ له كفيل من
المدعى عليه بنفسه لان الوصاية أو الوكالة ليست حقا على المدعى عليه أما لو أثبت ذلك وأراد أن يثبت دينه
على الميت أو الموكل فقد صار المدعى عليه خصماً فاذا قال للقاضي لي بينة حاضرة في المصير فخذني كفيلاً بنفسه
الى ثلاثة ايام مثلاً فانه يجيبه هذا ما ظهر لي في تقرير هذا المحل (قوله لا يجبر على الكفيل) وفي ظاهرها رواية
يجبر كما أنه يجبر على اعطاء الكفيل وان كان المال حقيقاً ط عن حاشية أبي السعود (قوله الا كفيل النفس)
فان الطالب اذا أقرب أنه لا حق له قبل المكفول به فان أباحقيقة قال له أن يأخذ الكفيل به ألا ترى أنه يكون
وصياً يثبت عليه أو وكيلاً في خصوصية كافي (قوله وأما كفالة المال الخ) معطوف على قوله وكفالة النفس
قال في شرح الملتقى وزاد بعضهم الكفالة بتسليم المال ويمكن دخوله في المال فلا يحتاج الى جعله قسماً ثانياً فتأمل
اه وهو ظاهر ما في البحر عن التتارخانية له مال على رجل فقال رجل للطالب ضمنت لك ماعلي فلان أن اقضيه
وأدفعه اليك قال ليس هذا على ضمان المال أن يدفعه من عنده انما هو على أن يتقاضاه ويدفعه اليه وعلى هذا
معاني كلام الناس ولو غصب من مال رجل ألفاً فقاتله المخصوب منه وأراد أخذه منه فقال رجل لا تقاتله
فأما ضمان لها أخذهها وأدفعها اليك لزمه ذلك ولو كان الغاصب استهلك ألفاً وصارت ديناً كان هذا الضمان
باطلاً وكان عليه ضمان التقاضي اه فهذه الالفاظ لا تكون كفالة بنفس المال بل بتقاضيه وهذا اذا لم يذكره
معاذني جامع الفصولين قال دينك الذي على فلان أنا أدفعه اليك أنا اسله أنا اقضيه لا يكون كفلاً ما لم يتكلم
بالقضية تدل على الالتزام ثم قال لو أتى بهذه الالفاظ منجز لا يصير كفلاً - ولو معلقاً كقوله لم يؤدقنا أو دى فأننا
أدفع بصير كفلاً اه وقد علم بما مر أن كفالة المال قسمان كفالة بنفس المال وكفالة بتقاضيه ومن الثاني
الكفالة بتسليم عين كأمائه ونحوها كما يأتي ومنه أيضاً قوله ولو غصب من مال رجل الخ لان دراهم الغصب
تعين فيجب رد عينها ولو قائمة بخلاف ما اذا هلك لانها تصير ديناً فلا تصح الكفالة بدفعها بل يصير كفلاً
بالتقاضى وبه ظهر الفرق بين المسألتين (قوله قصص به) اطلقه فشمع ما اذا كان الاصيل مطالباً به الا أن
أولاً تصح عن العبد المحجور بما يلزمه بعد العتق باستملاكه أو قرض وبطالب الكفيل الا أن كالموكل القاضي
المديون وله كفيل فان المطالبة تتأخر عن الاصيل دون الكفيل كما في التتارخانية نهر وشمل كفالة المال عن
الاصيل وعن الكفيل بأن كفل عن الكفيل كفيل آخر جماعلي الاصيل كما تقدمت منه اول الباب عن الكافي وقال
في البحر اطلق صحتها فشمع كل من عليه المال حراً كان أو عبداً مأذوناً أو محجوراً أصيباً أو بالغار جلاً أو امرأة

وقى حاشيتها لابن المصنف معزياً
لأحكام العمدية الاب يطالب
باحضار طفله اذا تغيب وفيها
القاضي يأخذ كفيلاً باحضار
المدعى وكذا المدعى عليه الا في
أربع مكاتبه ومأذونه ووصي
ووكيل اذا لم يثبت المدعى الوصاية
والوكالة وفي شرح الجمع عن محمد
اذا كان المدعى عليه معروفاً
لا يجبر على الكفيل ولو كان غريباً
لا يجبر اتفاقاً بل حقه في المين
قط اه ببراء الاصيل براء الكفيل
الا كفيل النفس الا اذا قال
لا حق لي قبله ولا موكل لي ولا لتيتم
أنا وصيه ولا لوقف أنا متوايه
حينئذ براء الكفيل اشباه
(و) أما (كفالة المال) (ف) تصح به

مطلب
كفالة المال

مطلب
كفالة المال قسمان كفالة بنفس
المال وكفالة بتقاضيه

مسلم كان أو ذميا وكل من له المال لكن في الزاوية الكفالة للصبي - التاجر صحيحة لأنه تبرع عليه وللصبي - العاقل غير التاجر روايتان اهـ وذكر الحاكم الشهيد أن الجواز قول أبي يوسف وفي التنازعية إذا كفل رجل لصبي - ان كان الصبي - تاجرا صح بخطابه وقبوله وان كان محجورا فان قبل عنه وله أو أجنبي - وأجازوا له جاز وان لم يخاطب ولئ - ولا اجنبي - بل الصبي - فقط فعل الخلاف اهـ قلت والظاهر أن معنى الخلاف على أنه هل يشترط في الكفالة القبول في المجلس ولوم من فضولي - وعند أبي يوسف لا يشترط وسيأتي اختلاف الصحيح وقد سرحوا بأنه يصح ضمان الولي - مهر الصغيرة وسيأتي تمام الكلام عليه (قوله ولو المال مجهولا) لا يتنازع على التوسع وقد أجمعوا على صحته بالدرك مع أنه لا يعلم كم يستحق من المبيع نهر ويأتي في المتن أربعة أمثلة للجهول وفي الفتح وما نوقض به من أنه لو قال كفلت لك بعض مالك على فلان فإنه لا يصح ممنوع بل يصح عندنا وانحسار للضامن ويلزمه أن يبين أي - مقداره اهـ وفي البحر عن البدائع لو كفل بنفس رجل أو بما عليه وهو ألف جاز وعليه أحدهما أيهما شاء اهـ ومثله في الكافي (قوله إذا كان ذلك المال دينيا صحيحا) يأتي تفسيره ودخل فيه المسلم فيه فتصح الكفالة به كإعزاه الحانوتي إلى شرح التكملة ويشترط أيضا أن يكون الدين فاعنا كما قدمه أول الباب (قوله كما سيجيء) في قوله ولا نسريك بدين مشترك فهذا دين صحيح لا تصح به الكفالة (قوله لان قسمة الدين قبل قبضه لا يجوز) لأنه إما أن يكفل نصفًا مقدرا فيكون قسمة الدين قبل قبضه أو نصفًا شائعا فيصير كفلا لنفسه لأن له أن يأخذ من المقبوض نصفه كافي النهر عن الخيط (قوله والافى مسألة النفقة المقررة) ما قبل هذا الاستثناء وما بعده استثناء من صريح قوله إذا كان دينيا صحيحا وهذا استثناء من مفهومه فإنه يفهم منه أنه إذا كان الدين غير صحيح لا تصح الكفالة فقال الافي مسألة النفقة المقررة قائما تصح الكفالة به مع أنها دين غير صحيح لسقوطها بوجوب أو طلاق وهذا إذا كانت غير مستدانة بأمر القاضي والافى دين صحيح لا يسقط الا بالتعاضد أو الإبراء والمراد بالمقررة ما قرر منها بالتراضي أو بقضاء القاضي وتصح الكفالة أيضا بالنفقة المستقلة كما ذكره الشارح بعد أسطر مع أنها لم تصد دينيا أصلا أو ما قدمه أول الباب من أنها لا تصح بالنفقة قبل الحكم فمحمول على الماضية لأنها تسقط بالفتنى - الا إذا كانت مقررة بالتراضي أو بقضاء القاضي كما حذرناه هناك (قوله والافى بدل السعاية) أي كما إذا اعتق بعضه وسعى في باقيه وفي كافي الحاكم والمستسعى في بعض قيمته بعد ما عتق بمنزلة المكاتب في قول أبي حنيفة لا تجوز كفالة أحد عنه بالسعاية لمولاه ولا لنفسه وكذلك العتق عند الموت إذا لم يخرج من الثلث فلتزمه السعاية وأما المعتق على جعل فهو بمنزلة الحر والكفالة للمولى بالجعل عنه وغيره جائزة اهـ (قوله فليغز أي دين صحيح الخ) فيقال هو بدل السعاية وكذا الدين المشترك كما علمته قال في النهر فان قلت دين الزكاة كذلك ولا تصح الكفالة به قلت انما لا تصح لأنه ليس دين حقيقة من كل وجه اهـ قلت وفي قوله كذلك نظر لأن الدين الصحيح لا يسقط الا بالاداء أو الإبراء ودين الزكاة يسقط بالموت وبهلاك المال فلا يرد السؤال من أصله (قوله وأي دين ضعيف) هو دين النفقة (قوله ولو حكما) أي ولو كان الإبراء حكما ط (قوله بفعل) الباء السببية ط (قوله فيسقط دين المهر) الأولى فدخل دين المهر السابق ببطاوعتها ط (قوله للإبراء الحكمي) لأن تعمد هاذلك قبل الدخول مسقط لمهرها فكانها أبرأته منه لكن بقي أن المهر يسقط نصفه بالطلاق قبل الدخول أبراء من نصف المهر لأنه بطلان سقط عنه لا عنها وقد يجاب بأن المهر وجب بنفس العقد لكن مع احتمال سقوطه بردها وتقبيها البسه أو تصفه بطلاقها قبل الدخول ويتأكد لزوم تمامه بالوطء ونحوه حتى أنه بعد تأكده بالدخول لا يسقط وإن كانت الفرقة من قبل المرأة كالتن إذا تأكد قبض المبيع كما قدمناه في باب المهر وقد صرحوا هناك بصحة كفالة ولي الصغيرة بالمهر وكذا كفالة وكيل الكبيرة ولم يقيده بكونه بعد الدخول ووجه ذلك والله تعالى أعلم أن احتمال سقوطه أو سقوط نصفه لا يشتر لأنه بعد السقوط يظهر براءة الكفيل كالبصير احتمال سقوطه عن المبيع باستحقاق المبيع أو برده بغير عيب أو شرط أو روية فان الكفيل به يبرأ من الكفالة مع أن الثمن عند العقد كان دينيا صحيحا يصدق عليه أنه لا يسقط الا بالاداء أو الإبراء أي لا يسقط الا بذلك عالم يعرض له مسقط ناسخ لحكم العقد وهو لزوم الثمن لأنه بأحد هذه الأشياء يظهر أن العقد غير ملزم للثمن في حق العاقدين فكذلك عقد النكاح يلزم به تمام المهر بحيث لا يسقط

ولو المال (مجهولا إذا كان)
ذلك المال (دينا صحيحا) الا إذا كان
الدين مشتركا كما سيجيء لان قسمة
الدين قبل قبضه لا يجوز ظهريه
والافى مسألة النفقة المقررة فتصح
مع أم اتسقط بموت وطلاق اشياء
وكانهم أخذوا فيها بالاستحسان
للحاجة لا بالقياس والافى بدل
السعاية عنده بزانية وكأنها
ألحق ببذل الكتابة والافى لا يسقط
لأنه لا يقبل التحجير فيلغز أي دين
صحيح ولا تصح الكفالة به وأي دين
ضعيف وتصح به (و) الدين الصحيح
(هو ما لا يستطع الا بالاداء أو الإبراء)
ولو حكما بفعل يلزمه سقوط الدين
فيسقط دين المهر ببطاوعتها لابن
الزواج للإبراء الحكمي ابن كمال

الا بالاداء او الالراء ما لم يعرض له سقط لكاه او نصفه لانه ان تقدم من اصله محتلا اسقوطه بذلك المسقط فاذا
 عرض ذلك المسقط تبين أنه لم يجب من اصله بخلاف سقوطه بالاداء او الالراء فانه مقتصر على الحال وهذا
 التبرير طهره أنه لا حاجة الى ما نقله عن ابن كمال فاعتزم ذلك والله الحمد (قوله فلا تصح بديل الكتابة) وكذا لا تصح
 الكفالة بالدية كما في الخلاصة والبرازية وفي الظهيرية واعلم أن الكفالة تبطل بالكتابة والدية لا تصح اه ونقلها
 في التتارخانية عن الظهيرية ولم يقل فيه خلافا ونقلها صاحب النقول عن الخلاصة ومضى ولعل وجهه أن
 الدية ليست ديناً حقيقة على العاقلة لانها انما تجب اولاً على القاتل ثم على العاقلة بطريق التمسك والمعاونة
 والظاهر أن الوجب في مال القاتل كالمركب باعتباره تصح الكفالة بها فاقاملى وفي كافي الحاشية قال ان قتلت
 فلان خطأ فأنا ضامن لبيتك فقتله فلان خطأ فهو ضامن لديته (قوله بالتجيز) بطل من قوله بدونه ما حصل
 أن عقد الكتابة عقد غير لازم من جانب العبد فله أن يستقل باسقاط هذا الدين بأن يعجز نفسه متى أراد فلم يكن
 ديناً صحيحاً لان العقد من اصله لم ينقذ من مباديل الكتابة لانه دين للسيد على عبده ولا يستحق السيد على
 عبده ديناً ولو اذ ليس له حصة به فظهر الفرق بينه وبين المهر والتمن فتدبر (قوله ولو كفل) اى ضمن بديل
 الكتابة (قوله بغير الخ) هذا ذكره صاحب النهر (قوله وسيجى) اى عند قوله وبالعهد وبانخلاص
 (قوله قيد آخر) هو اذا حسب انه مجبر على ذلك لفنائه السابق قلت ويظهر من هذا انه يرجع على المولى لانه
 دفع له ما لا على ظن لزومه له ثم تبين عدمه وحينئذ فلا فائدة للقيد الا قول الا اذا كان المراد الرجوع على المكاتب
 تأمل ثم رأيت بعض المحشين ذكر فصولاً منه (قوله بكفالت الخ) أشار الى أن الكفالة بالمال لانه يكون به
 ما لم يدل عليه دليل والا كانت كفالة نفس والى أن سائر ألفاظ الكفالة المار في كفالة النفس تكون كفالة مال
 أيضاً كما حذرناه هناك والى ما في جامع الفصولين من انه لو قال دينك الذى على فلان أنا دافعه اليك أنا اسلمه أنا
 اقضه لا يصير كفلاً ما لم يتكلم بالصفة تدل على الالتزام كقوله كفلت خمنت على الى وقد مناعنه قريسي أنا
 ادفعه الخ لو أتى بهذه اللفاظ منجز الا يصير كفلاً ولو لمعقفاً كقوله لولم يؤدقاً ناؤدى فأنا دافعه بصير كفلاً
 (قوله بمالك عليه) قال في البحر وسيأتى أنه لا بد من البرهان أن له عليه كذا وأقرار الكفيل والاقا قول
 له مع عبده اه وقد مناعن النسخ صحة الكفالة بكفالت بعض مالك عليه ويجوز الكفيل على البيان (قوله وهذا
 يسمى ضمان الدرك) يقتضين ويسكون الرأى وهو الرجوع بالتمن عند استحقاق المبيع وتماه في البحر وشرطه
 ثبوت الثمن على البائع بالقبض كما سيذكره المصنف آخر الباب ويأتى بيانه (قوله وبما بيعت فلا نفلى)
 معطوف على قوله بكفالت فهو متعلق أيضاً بصح لا على قوله بألف اذ لا يناسبه جعل ما شرطية جواباً لقوله
 فعلى (قوله وكذا قول الرجل الخ) في الخاتمة قال لغيره ادفع الى فلان كل يوم درهماً على أن ذلك على
 تدفع حتى اجتمع عليه مال كثير فقال الأمر لم أرد جميع ذلك كان عليه الجميع بمنزلة قوله ما بيعت فلا نافى
 على يلزمه جميع ما بايعه وهو كقوله لاهراً أو الغير كفلت لك بالنفقة أبداً يلزمه النفقة أبداً مادامت في نكاحه
 ولو قال لها مادمت في نكاحه ففقتك على فان مات أحدهما وزال النكاح لاتبى النفقة اه وقد سماه في باب
 النفقات لزوم الكفيل نفقة العدة أيضاً (قوله وما غصبك فلان) وكذا ما تالف لك المودع فعلى وكذا كل
 الامانات جامع الفصولين (قوله ما هنا شرطية) اى في قوله ما بايعت وما غصبك (قوله اى ان بايعته
 فعلى لا ما اشترته) أراد بيان أمرين كون منجز والشرط مثل ان وكون المكفول به الثمن لا المبيع بقرينة
 التعليل وعارة الدرر أظهر في المقصود حيث قال اى ما بايعت منه فاقى ضامن لثمنه لا ما اشترته فاقى ضامن
 للمبيع لان الكفالة بالمبيع لا تجوز كما سيأتى ثم قال وما في هذه الصور شرطية معناه ان بايعت فلا نافى كون
 في معنى التعليق اه وما كتبه ح هنا لا يفتى ما فيه على من تأمله فافهم (تنبيه) قيد بضمن الثمن
 لما في البحر عن البرازية لو قال بايع فلان على أن ما أصابك من خسران فعلى لم يصح اه قال الخليل الرالى وهو
 صريح بأن من قال استأجر طاحونة فلان وما أصابك من خسران فعلى لم يصح وهي واقعة الفتوى اه (قوله
 لما سيجى) اى في قوله ولا يبيع قبل قبضه وهذا في البيع الصحيح وسيأتى تمامه (قوله بأن بايعه الخ)
 تصوير للقبول دلالة وعبارة النهر هكذا وفي الكل يشترط القبول الا أنه في البرازية قال طلب من غيره قرضاً فلم
 يقرضه فقال رجل أقرضه فما أقرضته فأنا ضامن فأقرضه في الحال من غير أن يقبل شمله صريحاً يصح

(قوله فلا تصح بديل الكتابة)
 لانه يستلزم بدونهما بالتجيز ولو
 كفل وأدى رجوع بما أدى
 مجر يعنى لو كفل بأمره
 وسيجى قيد آخر (بكفالت) متعلق
 بتصح (عنه بألف) مثال المعلوم
 (و) مثل المجهول بأربعة أمثلة
 (ب) ثلاث عليه وبما يدرك في هذا
 البيع وهذا يسمى ضمان الدرك
 (وبما بيعت فلا نافى) وكذا قول
 الرجل لاهراً أو الغير كفلت لك
 بالنفقة أبداً مادامت الزوجية
 حامية فليحفظ (وما غصبك فلان
 فعلى) ما هنا شرطية اى ان بايعته
 فعلى لا ما اشترته لما سيجى
 أن الكفالة بالمبيع لا تجوز بشرط
 في الكل القبول اى ولو دلالة بان
 بايعه او غصب منه للعالم نهر

ويكنى هذا القدر اه وينبغي أن يكون ما بايعت فلاناً أو ما غصبك فعلى كذا إذا بايعه أو غصب منه الحال
 اه ما في النهر قلت ما ذكره في المبايعة صحيح بخلاف الغصب فإن الطالب مغضوب منه فكيف يصور كون
 الغصب قبولاً منه للكفالة لأن الغصب فعل غيره أما المبايعة فهي فعله فاقدامه عليها في الحال يصح كونه قبولاً
 منه فانهم (قوله الا في كذا) هذا ما مشى عليه العيني وابن الهمام قال في الفتح لأن المعنى ان بايعته فعلى
 ذلك ذلك البيع وان ذاب لك عليه شيء فعلى وكذا ما غصبك فعلى وإذا صحت فعليه ما يجب بالمبايعة الاولى فلو
 بايعه مرة بعد مرة فلا يلزمه ثمن في المبايعة الثانية ذكره في البحر دعي أبي حنيفة نصاً وفي نوادر أبي يوسف رواية
 ابن جماعة يلزمه كاه اه (قوله وقيل يلزم) اي في ما مثل كذا وكذا الذي (قوله الا في اذا) اي وشوفا
 مما لا يفيد التكرار مثل متى وان قال في النهر وفي المبسوط لو قال متى أو اذا أو ان بايعت لزمه الاول فقط
 بخلاف كذا وما اه وزاد في المحيط الذي اه ومقتضى ما مر عن الفتح أن ما في المبسوط رواية عن أبي يوسف
 وأن الاول قول الامام ونقل ط التصريح بذلك عن حاشية سرى الدين على الزيلعي عن المحيط وغيره لكن
 ما في المبسوط هو الذي في كافي الحاكم ولم يذكره خلافاً فكان هو المذهب والحاصل الاتفاق على افادة
 التكرار في كذا وعلى عدمها في اذا ومتى وان واخلاف في ما (قوله وعليه القهستاني والشرنبلاني)
 ومشى عليه أيضاً في جامع الفصولين (قوله ولو رجع عنه الكفيل الخ) في البرازية تبعاً للمبسوط لو رجع
 عن هذا الضمان قبل أن يساعه ونهاه عن مبايعته لم يلزمه بعد ذلك شيء ولم يشترط الوالو الجني تنبيه عند الرجوع
 حيث قال لو قال رجعت عن الكفالة قبل المبايعة لم يلزم الكفيل شيء وفي الكفالة بالذوب لا يصح والفرق
 أن الاولى مبنية على الامر دلالة وهذا الامر غير لازم وفي الثانية مبنية على ما هو لازم اه وهو ظاهر نهر
 اي لأن قوله كفلت لك بما ذاب لك على فلان اي بما ثبت لك عليه بالتضام كفاً لم يحقق لازم بخلاف بما بايعته
 فانه لم يحقق بعد يسائه ما في البحر عن المبسوط لأن لزوم الكفالة بعد وجود المبايعة وتوجه المطالبة على الكفيل
 فأما قبل ذلك فهو غير مطلوب بشيء ولا ملزم في ذمته شيئاً فيصح رجوعه بوجهه أو بعد المبايعة انما اوجبت المال
 على الكفيل دفعا للغرور عن الطالب لانه يقول انما اعتدت في المبايعة معه كفاً لهذا الرجل وقد اندفع هذا
 الغرور حين نهاه عن المبايعة اه (قوله وبخلاف ما غصبك الناس الخ) مرتبط بالمتن قال في الفتح قيد بقوله
 فلان ليصير المكفول عنه معلوماً فإن جهاته تمنع صحة الكفالة اه وقد ذكرنا شرح ستة مسائل في الاولى
 جهالة المكفول عنه وفي الثانية والثالثة والرابعة جهالة المكفول بنفسه وفي الخامسة والسادسة جهالة المكفول
 له وهذا داخل تحت قوله الا في ولا تصح بجهالة المكفول عنه الخ (قوله كقوله ما غصبك أهل هذه الدار الخ)
 اي لأن فيه جهالة المكفول عنه بخلاف ما لو قال لجماعة حاضر من مبايعته فعلى فانه يصح فأيهم بايعه فعلى
 الكفيل والفرق أنه في الاولى ليسوا معينين معلومين عند المخاطب وفي الثانية معينون والحاصل أن جهالة
 المكفول له تمنع صحة الكفالة وفي التخيير لا تمنع نحو كفلت مالك على فلان أو فلان كذا في الفتح نهر وذكر في
 الفتح انه يجب كون أهل الدار ليسوا معينين معلومين عند المخاطب والافلا فرق (قوله او عقلت بشرط
 صريح) عطف على قوله بكفلت من حيث المعنى فانه مخبر فهو في معنى قولك اذا نجرت أو عقلت الخ والمراد
 بالصريح ما صرح فيه بأداة التعليق وهي ان او احدى اخواتها قد دخل فيه بالاولى ما كان في معنى التعليق مثل
 على فانه يسمى تقييداً بالشرط لاتعلقاً محضاً كما يعلم مما مر في بحث ما يبطل تعليقه او المراد بالشرح ما قابل
 الضمني في قوله ما بايعت فلاناً فعلى فان المعنى ان بايعت كذا في الفتح وقد عده في الهداية من امثلة المعلق
 بالشرط فانهم (قوله ملائم) اي موافق من الملازمة بالهمز وقد قلب ياء (قوله بأحد أمور) متعلق بموافق
 والباء البيئية ط (قوله بكونه شرطاً الخ) بدل من أحد أمور بدل فصل من مجمل ط وعبر في الفتح
 بدل الشرط بالسبب وقال فان استحقاق البيع سبب لوجوب الثمن على البائع للمشتري (قوله او جددك
 المودع) ومثله ان اتفك المودع وكذا كل الامانات كما قدمناه عن التصولين (قوله او قتلتك) اي خطأ
 كما في الفتح عن الخلاصة وقدمناه عن الكافي وقدمنا أيضاً عن عدة كتب أن الكفالة بالدية لا تصح فليأمل
 (فعلى الدية) أراد بها البدل فيشمل باقي الامثلة (قوله ورضي به المكفول) اي المكفول له (قوله
 بخلاف ان اكل سبع) لأن فعله غير مضمون لحديث جرح العجماء جبار (قوله او شرطاً لا مكان الاستيفاء الخ)

ولو باع ثانياً لم يلزم الكفيل الا في
 كذا وقيل يلزم الا في اذا وعليه
 القهستاني والشرنبلاني فليحفظ
 ولو رجع عنه الكفيل قبل المبايعة
 صح بخلاف الكفالة بالذوب
 وبخلاف ما غصبك الناس أو من
 غصبك من الناس أو بايعك أو قتلك
 أو من غصبته أو قتله فأنما كفهله
 فانه باطل كقوله ما غصبك أهل
 هذه الدار فأنما ضامنه فانه باطل
 حتى يسمى انساناً بمينه (أو عقلت
 بشرط صريح ملائم) اي موافق
 للكفالة بأحد أمور ثلاثة بكونه
 شرطاً للزوم الحق (نحو) قوله
 (ان استحق المبيع) او جددك المودع
 او غصبك كذا أو قتلك أو قتل ابنك
 او صيدك فعلى الدية ورضي به
 المكفول جاز بخلاف ان اكل سبع
 (او) شرطاً لا مكان الاستيفاء

نحو ان قدم زيد فعلى ما عليه

من الدين وهو معنى قوله (وهو)

اي والمحال أن زيدا (مكفول عنه)

او مضاربه او مودعه او غاصبه

جازت الكفالة المتعلقة بقدمه

لتوسل الاداء (او) بشرط

(لتعذر) اي الاستيفاء (نحو ان

غاب زيد عن المصر) فعلى وأمثلته

كثيرة فهذه جملة الشروط التي

يجوز تعليق الكفالة بها (ولا تصح)

ان عاقت (ب) غير ملام (نحو ان

هبث الريح اوجاء المطر) لانه

تعلق بالمطر فبطل ولا يلزم المال

وما في الهداية سهو كما حتره ابن

الكمال

• طلب

في تعليق الكفالة بشرط غير ملام

وفي تأجيلها

اي لسهولة تمكن الكفيل من استيفاء المال من الاصيل قال في الفتح فان قدمه سبب موصل للاستيفاء منه
(قوله وهو معنى قوله) اي ما ذكر من كون التقدير فعلى ما عليه من الدين هو معنى قوله وهو مكفول عنه
(قوله او مضاربه) الضمير فيه وفيما بعده يرجع الى المكفول عنه اه ح وقد افاد أنه لا بد أن يكون قدوم
زيد وسيلة للاداء في الجملة وان لم يكن اصلا بخلاف ما اذا كان اجنبيا من كل وجه وهذا ما حققته في النهر
والرملي في حاشية الحر رد اعلى ما فهمه في البحر قلت ومن امعن النظر في كلام البحر لم يجد مخالفا لذلك بل
من اده ما ذكر فانه ذكر أولا أن كلام القنية شامل لكون زيدا اجنبيا ثم قال والحق انه لا يلزم أن يكون مكفولا
عنه لما في البدائع لان قدمه وسيلة الى الاداء في الجملة لجواز أن يكون مكفولا عنه او مضاربه اه ثم قال
وعبارة البدائع ازال اللبس وأوضح كل تخمين وحس اه فهذا ظاهر في أنه لم يرد الاجنبى من كل وجه
تأمل (قوله وأمثلته كثيرة) منها ما في الدراية ضمنت كل مال على فلان ان توى وكذا ان مات ولم ينج شيا
فأناضامن وكذا ان حل مال على فلان ولم يوافك به فهو على وان حل مال على فلان او ان مات فهو على
وقد مناعن الخاتمة ان غاب ولم يوافك به فأناضامن لما عليه فهذا على ان يوافي به بعد القنية وعن محمد بن لم
يدفع مديونك او ان لم يقضه فهو على ثم ان الطالب تقاضى المطلوب فقال المدينون لا دفعه ولا ارضه وجب على
الكفيل الساعة وعنه أيضا ان لم يعطك فأناضامن ثبات قل ان تقاضاه ويعطيه بطل الضمان ولو بعد التقاضى
قال أنا اعطيتك فان اعطاه مكانه او ذهب به الى السوق أو منزله وأعطاه جاز وان طال ذلك ولم يعطه لم يكفيل
وفي القنية ان لم يؤد فلان مال على الى ستة اشهر فأناضامن له يصح التعليق لانه شرط متعارف نهر قلت ويقع
كثيرا في زماننا ان راح لك شيء عنده فأناضامن وهذا معنى قوله المار ان توى اى هلك وسأبى في الحوالة ان
التوى عند الامام لا يتحقق الاجوبة مفسا (قوله ولا تصح ان عاقت غير ملام الخ) اعلم أن ههنا مسائلين
احداهما تأجيل الكفالة الى أجل مجهول فان كان مجهولا خيالة متفاحشة كقوله كفلت لك زيدا أو كفلت
بمالك عليه الى أن يهب الريح أو الى أن يجي المطر لا يصح ولكن تثبت الكفالة بطل الاجل ومثله الى قدوم زيد
وهو غير مكفول به وان كان مجهولا خيالة غير متفاحشة مثل الى الحصاد او الدياس او المهرجان او العطاء
او صوم النصارى جازت الكفالة والتأجيل وكذلك الحوالة ومثله الى أن يقدم المكفول به من سفره صرح
بذلك كله في كافى الحاكم وكذا في الفتح وغيره بلا حكاية خلاف وهذا النزاع فيه المسألة الثانية تعليق الكفالة
بالشرط وهذا لا يخفى ما ان يكون شرطا ملاما او لا في الاول تصح الكفالة والتعليق وقدم وفي الثاني وهو
التعليق بشرط غير ملام مثل ان يقول اذا هبت الريح او اذا جاء المطر أو اذا قدم فلان الاجنبى فأنا كفيل
بنفس فلان أو بمالك عليه فالكفالة باطلة كما نقله في الفتح عن المبسوط والخاتمة وصرح به أيضا في النهاية والمعراج
والعتابة وشرح الوقاية ومثله في اجتناس الناطقى حيث قال كل موضع أضاف الضمان الى ما هو سبب لزوم
المال فذلك جائز وكل موضع أضاف الضمان الى ما ليس بسبب لزوم فذلك الضمان باطل كقوله ان هبت الريح
فمالك على فلان فعلى اه وحزم بذلك الزيلعي وصاحب البحر والنهر والمنع ولكن وقع في كثير من الكتب أنه بطل
التعليق وتصح الكفالة ويلزم المال حالا منها حاشية الهداية للبخاري وغاية البيان وكذا الكفالة للبيهقي حيث
قال فان قال اذا هبت الريح أو دخل زيد الدار فالكفالة جائزة والشرط باطل والمال حال وكذا في شرح العيون
لابي الليث والمختار ووقع اختلاف في نسخ الهداية ونسخ الكزنفى بعضها كالأول وفي بعضها كالثاني وقد مال الى
الثاني العلامة الطرسوسى في انفع الوسائل وأرجع ما رجع عن الخاتمة وغيرها الى ورد عليه العلامة الشرنبلالى
في رسالة خاصة وادعى أن ما في البخارية مؤول وأرجعه الى ما في الخاتمة وغيرها ورد أيضا على قول الدرر ان في
المسألة قولين أقول والانصاف ما في الدرر لان ارتكاب تأويل هذه العبارات وارجاع بعضها الى البعض يحتاج
الى نهاية التكلف والتعسف والاولى اتباع ما مشى عليه جمهور شراح الهداية وشراح الكزنفى وغيرهم تبعوا المبسوط
والخاتمة من بطلان الكفالة (قوله وما في الهداية) حيث قال لا يصح التعليق بمجرد الشرط كقوله ان هبت الريح
أرجاء المطر الا أنه تصح الكفالة ويحب المال حالا لان الكفالة لما صنع تعليقها بالشرط لا تبطل بالشرط الناشئة
كالطلاق والعتاق وتصح صاحب الكافى لكن في بعض نسخ الهداية بعد قوله اوجاء المطر وكذا اذا جعل واحدا
منها اجملا وحينئذ فقوله الا أنه تصح الكفالة الخ راجع الى مسألة الاجل فقط ولا ينافيه قوله لان الكفالة لما صنع

تعليقاً بالشرط الخ لأن المراد به الشرط الملائم وقد أظالم الكلام على تأويل عبارة الهداية في البحر والنهر وغيرهما (قوله نعم لجعله أجلاً) أي بأن قال إلى حبوب الریح أو مجيء المطر ونحوه مما خرج مجهول جهالة متفاحشة فيبطل التأجيل وتصح الكفالة بخلاف ما كانت جهالته غير متفاحشة كالطصاد ونحوه فأنما تصح إلى الأجل كما قد مناه آتفاً (قوله في تعلیق) نحو أن غصبك إنسان شيئاً فأما كفيل اه ح ويستثنى منه ما سألني من آخر الباب وهو ما لو قال له أسالك هذا الطريق الخ وسيأتي بيانه (قوله وإضافة) نحو ما ذاب لك على الناس فعلى اه ح وقد صرح أيضاً في الفتح بأنه من جهالة المضمون في الإضافة قلت ووجهه أن ما ذاب ماضٍ أريد به المستقبل كما يأتي فكان مضافاً إلى المستقبل بمعنى وعن هذا جعل في الفصول العمادية المعلق من المضاف لأن المعلق واقع في المستقبل أيضاً وقد مناه في الهداية جعل ما يابعت فلان من المعلق لأنه في حكمه من حيث وقوع كل منهما في المستقبل وبه ظيهر أن كلامهم ما يطلق على الآخر نظراً إلى المعنى وأما بالنظر إلى اللفظ فخاصر فيه بأداة الشرط فهو معلق وغيره مضاف ودخول الأوضح فلذا غاير بينهما تعال الفتح فافهم (قوله لا تخيير) بالخاء المعجمة وسماه تخيير الكون المكفول له مخيراً كما ذكره لكن الواقع في عبارة الفتح وغيره تخيير الجسيم والزاي وهو الأصوب لأن المراد به الحال المقابل للتعلیق والإضافة المراد بهما المستقبل ووجه جواز جهالة المكفول عنه في التخيير دون التعلیق كافي الفتح أن القياس يأتي جواز إضافة الكفالة لأنها تعليل في حق الطالب وانما جاوزت استحساناً للتعامل والتعامل فيما إذا كان المكفول عنه معلوماً بقي المجهول على القياس (قوله والتعيين للمكفول له لأنه صاحب الحق) كذا في البحر عند قوله وبالمال ولو مجهول ولا يتبعه في النهر لكن جعل في الفتح تخييراً للكفيل ونصه ولو قال رجل كفلت بمالك على فلان أو مالك على فلان رجل آخر جاز لأنها جهالة المكفول عنه في غير تعلیق ويكون تخييراً للكفيل اه ومثله ما في كافي الحاشية لو قال أنا كفيل بفلان أو فلان كان جائزاً يدفع أيهما شاء الكفيل فبما عن الكفالة ثم قال وإذا كفل بنفس رجل أو بما عليه وهو مائة درهم كان جائزاً وكن عليه أي ذلك شاء الكفيل وأيهما دفع فهو بريء اه وبه علم أن ما هنا قول آخر أو سبق قلم (قوله ولا يجهالة المكفول له) يستثنى منه الكفالة في شركة المناوضة فأنما تصح مع جهالة المكفول له لثبوتها ضمنياً لا صريحاً كما ذكر في الفتح من كتاب الشركة (قوله وبه) أي ولا تصح بجهالة المكفول به والمراد هنا النفس لا المال لما تقدم من أن جهالة المال غير مانعة من صحة الكفالة والقربة على ذلك الاستدراك اه ح قات والظاهر أن المانع هنا جهالة متفاحشة لما علت آتفاً من قول الكافي لو قال أنا كفيل بفلان أو فلان جاز تأسل (قوله مطلقاً) أي سواء كانت في تعلیق أو إضافة أو تخيير قال في الفتح والحاصل أن جهالة المكفول له تمنع صحة الكفالة مطلقاً وجهالة المكفول به لا تمنعها طلاقاً وجهالة المكفول عنه في التعلیق والإضافة تمنع صحة الكفالة وفي التخيير لا تمنع اه ومن إده بالمكفول به المال عكس ما في الشرح (قوله جاز) لأن الجهالة في الإقرار لا تمنع صحته بجرع البرازية وذكره أيضاً لو شهد ا على رجل أنه كفل بنفس رجل نعرفه بوجهه ان جاء به لكن لا نعرفه باسمه جاز (قوله لم يضمن) لأن فعله جبار كما مر في أن أكل سمع (قوله أي ما ثبت) قال في المنصورة الذوب والزوجم يراد بهما القضاء فلم يقض بالمكفول به بعد الكفالة على المكفول عنه لا يلزم الكفيل وهذا في غير عرف أهل الكوفة أما عرفنا فالذوب والزوجم عبارة عن الوجوب فيجب المال وإن لم يقض به اه ط وهذا أي ما ذاب ماضٍ أريد به المستقبل كما في الهداية وسيد كره الشارح أيضاً لأنه في معنى الشرط كما تقدم فلا يلزم الكفيل ما لم يقض به على الاصيل بعد الكفالة لكنه هنا لا يلزمه شيء بجهالة المكفول عنه (قوله مثال الأول) وهو جهالة المكفول عنه (قوله ونحوه ما يابعت الخ) أي هو مثال الأول أيضاً (قوله مثال الثاني) أي جهالة المكفول له (قوله ولا تصح بنفس حد وقصاص) أمالو كفل بنفس من عليه الحد تصح لكن هذا في الحدود التي فيها للعباد حق كحد القذف بخلاف الحدود الخالصة كما تقدم بيانه (قوله مستأجرة له) أي للعمل (قوله لأنه يلزم الخ) قال في الدرر لأنه استحق عليه الجمل على دابة معينة والكفيل لرأى على دابة من عنده لا يستحق الأجرة لأنه أتى بغير المعقود عليه ألا يرى أن المؤجر لو سلمه على دابة أخرى لا يستحق الأجرة فصار عاجزاً ضرورة وكذا العبد للخدمة بخلاف ما إذا كانت الدابة غير معينة لأن الواجب على المؤجر الجمل مطلقاً والكفيل يقدر عليه بأن يحمل

نعم لجعله أجلاً تصح لزوم المال للمال فليحفظ (ولا) تصح أيضاً (بجهالة المكفول عنه) في تعلیق وإضافة لا تخيير ككفلت بمالك على فلان أو فلان فتصح والتعيين للمكفول له لأنه صاحب الحق (ولا بجهالة المكفول له) وبه مطلقاً نعم لو قال كفلت رجلاً أعرفه بوجهه لا باسمه جاز وأى رجل أتى به وحلف أنه هو برأى برازية وفي السراجية قال لضيفه وهو يخاف على دابته من الذئب أن أكل الذئب حارك فأناضامن فأكله الذئب لم يضمن (نحو ما ذاب) أي ما ثبت (لك على الناس أو) على (أحد منهم فعلى) مثال الأول ونحوه ما يابعت به أخدامن الناس معين الفتوى (أو ما ذاب) عليك (لناس أو لا أحد منهم عليك فعلى) مثال الثاني (ولا) تصح (بنفس حد وقصاص) لأن البيابة لا تجرى في العقوبات (ولا بحمل دابة معينة مستأجرة له وخدمة عبد معين مستأجر له) أي للخدمة لأنه يلزم تغيير المعقود عليه

على راية نفسه اه (قوله لا التسليم) لانه لو كان الواجب التسليم لم صحة الكفالة في المعينة أيضا
 لان الكفالة بتسليمها صحيحة كما ينبغي (قوله ولا يبيع قبل قبضه) بأن يقول للمشتري ان هلك المبيع فولي
 درر لان ما ليسه غير مضمونة على الاصيل فانه لو حلت ينفسخ البيع ويجب رد الثمن كذا كره صدر الشريعة
 (قوله ومرحون وأمانة) اعلم ان الاعيان اما مضمونة على الاصيل أو أمانة فالثاني كالوديعة ومال المضاربة
 والشركة والعارية والمستأجر في يد المستأجر والمضمونة اما بغيرها كالبيع قبل القبض والرحن فانها
 مضمونة بالثمن والدين وأمانتها كالمبيع فاسدا والمقبوض على سوم الثمن والمغضوب ونحوه مما يجب
 قيمته عند الهلاك وهذا نص الكفالة به كما ذكره المصنف دون التولي في فقد شرطها وهو أن يكون المكفول
 مضمونا على الاصيل لا يخرج عنه الا بدفع عنه أو بدله هذا خلاصة ما في البحر وغيره (قوله فلو بتسليمها صح
 في الكل) أي في الامانات والمبيع والمردون فاذا كانت قائمة وجب تسليمها وان هلكت لم يجب على المكفل
 شيء كالكفيل بالنفس وقيل ان وجب تسليمها على الاصيل كالعارية والاجارة جازت الكفالة بتسليمها والا فلا
 درر اي وان لم يجب تسليمها على الاصيل كالوديعة ومال المضاربة والشركة فلا تجوز لان الواجب عليه عدم
 المنع عند الطلب لا رد وهذا التفصيل جزم به شراح الهداية (قوله ورجحه الكل) أي رجع ما في الدرر
 من حتمه في تسليم الامانات كغيرها وحاصل ما ذكره الوجه عند صحة الكفالة بتسليم الامانة اذ لا شك
 في وجوب ردّها عند الطلب غير أنه في الوديعة وأخريها يكون بالتخلية وفي غيرها يحمل الردود الى ربه قال
 في الذخيرة الكفالة بتسليم المودع من الاخذ صحيحة اه وما ذكره السرخسي من أن الكفالة بتسليم العارية
 باطله فهو باطل لما في الجامع الصغير والمبسوط انها صحيحة ونص القدوري انها بتسليم المبيع جائزة وأقره
 في الفتح واتصرفة في العناية بأنه لعله اطلع على رواية أقوى من ذلك فاخترها واعترضه في النهر بأنه أمر
 موهوم قال في البحر ورده على السرخسي مأخوذاً من معراج الدراية وباعده قول الزيلعي ويجوز في الكل
 أن يكفل بتسليم العين مضمونة أو أمانة وقيل ان كان تسليمه واجبا على الاصيل كالعارية والاجارة جاز
 والا فلا فاذا كان التفصيل بين أمانة وأمانة ضعيف اه (قوله فلو هلك المستأجر) بفتح الجيم قال في الفتح
 ولو عجز أي عن التسليم بأن مات العبد المبيع أو المستأجر أو الزهن انفسخت الكفالة على وزان كفالة النفس
 (قوله وصح لو غننا) أي صح تكفله الثمن عن المشتري واحترزه عن تكفل المبيع عن البائع فانه لا يصح
 لانه مضمون بغيره وهو الثمن كما تقدم والمراد بقوله لو غننا أي غن مبيع يعا حجة لما في النهر عن التارخاية لو ظهر
 فساد البيع رجع الكفيل بما اذاعه على البائع وان شاء على المشتري ولو فسد بعد صحته بأن ألقاه شرط فاسدا
 فالرجوع للمشتري على البائع يعني والكفيل يرجع بما اذاعه على المشتري وكأن الفرق بينهما انه يظهر الفساد
 تبين أن البائع أخذ شيئا لا يستحقه فيرجع الكفيل عليه وان ألقاه شرط فاسدا لم تبين أن البائع حين قبضه قبض
 شيئا لا يستحقه اه وفيه أيضا وقالوا لو استحق المبيع برئ المكفل بالثمن ولو كانت الكفالة لغريم البائع
 ولورد عليه بعيب بقاء أو بغيره أو بخيار رؤية أو شرط برئ الكفيل إلا أن تكون الكفالة لغريم فلا يبرأ والفرق
 بينهما فيما يظهر أنه مع الاستحقاق تبين أن الثمن غير واجب على المشتري وفي رد البائع ونحوه وجب المقطع بعد
 مانع على حق الغريم فلا يسرى عليه اه (قوله الآن يكون الخ) قال في النهر وقدمنا انه لو كفل عن صبي
 ثمن متاع اشتراه لا يلزم الكفيل شيء ولو كفل بالدرل بعد قبض الصبي الثمن لا يجوز وان قبله جاز اه ومسألة
 الدرل فيما لو كان الصبي بائعا وهو الذي قدمه في النهر عند قول الكثر اذا كان ديناصحيا (قوله وكذا
 لو مغضوب الخ) لان هذه الاعيان مضمونة بنفسها على الاصيل فيلزم الضامن احضارها وتسليمها وعند الهلاك
 يجب قيمتها وان مستهلكة فالضمان لقيمتها نهر بخلاف الاعيان المضمونة بغيرها كالبيع والرحن وبخلاف
 الامانات على ما تقدم زيلعي (قوله والافه وأمانة كما مر) أي في البيع واذا كان أمانة لا يكون من هذا
 النوع بل من نوع الامانات وقدم حكمها (قوله وبدل صلح عن دم) أي لو كان البدل عبدا مثلا فكفل به
 انسان صح فان ذلك قبل القبض فعليه قيمته بغير عقيدته بالدم فيبدل الكفالة بتبدل الصلح في المال لا تصح
 لانه اذا هلك انفسخ لكونه كالبيع ط (قوله وخلع) عطف على صلح أي وبدل خلع (قوله ومهر) أي
 وبدل مهر فتصح الكفالة في هذه المواضع بالعين كعبد مثلاً لان هذه الاشياء لا تبطل بهلاك العين كما في البحر

بخلاف غير المعين لوجوب مطلق
 الفعل لا التسليم (ولا يبيع)
 قبل قبضه (ومرحون وأمانة)
 بأعيانها فلو بتسليمها صح في الكل
 درر ورجحه الكل فلو هلك
 المستأجر مثلاً لا شيء عليه
 ككفيل النفس (وصح) أيضا
 (لو) المكذوب به (غننا) لكونه ديناً
 صحها على المشتري إلا أن يكون
 صدياً محجوراً عليه فلا يلزم الكفيل
 تبع الاصيل خاتمة (و) كذا
 لو (مغضوباً أو مقبوضاً على سوم
 اشراء) ان يبيع الثمن والافه
 أمانة كما مر (ومبيعاً فاسداً) وبدل
 صلح عن دم وخلع ومهر خاتمة
 والاصل أنها تصح بالاعيان
 المضمونة بنفسها لا بغيرها ولا
 بالامانات

(قوله بنوعها) أي بالنفس والمال (قوله ولو فضولاً) أي وتوقف على إجازة الطالب وبه ظهر أن شرط الصحة مطلق القبول وأما قبول الطالب بخصوصه فهو شرط النفاذ كما أفاده ابن الكمال وفي كافي الحاكم الكذل بكذا عن فلان فلا نفي لقتال قد فعلت والطالب غائب ثم قدم فرضي بذلك إجازة له مخاطب به مخاطب وان لم يكن وكذا ولا كفيل أن يخرج من الكفالة قبل قدوم الطالب وفي الجرع عن السراج لو قال ضمننت ما لفلان على فلان وهما غائبان فقبل فضولي ثم بلغتهما وأجازا فإن أجاب المطلب أولاً ثم الطالب جازت وكانت كفالة بالامر وان بالعكس كانت بلا أمر وان لم يقبل فضولي لم تجز مطلقاً وان كان الطالب حاضراً وقبل ورخي المطلب وان رضی قبل قبول الطالب رجع عليه وان بعده فلا اه وعلة في الخاتمة بأن الكفالة تمت أي بقبول الطالب أولاً ونفذت ولزم المال الكفيل فلا تغير بإجازة المطلب اه وبه علم أن إجازة المطلب قبل قبول الطالب بمنزلة الأمر بالكفالة فلذلك لا يرفع الرجوع عما فيه فتنبه لذلك (تنبيه) قدمنا أنه لو كذل رجل لصي صح بقبوله لوماً ذونا والاف قبول وبه اوقبل أجنبي وإجازة وبه لم يقبل عنه أحد فعلى الخلاف أي فعندهما لا يصح وعليه فلو ضمن للصغيرة مهرها لم يصح الا بقبول كذا ذكره هذا الواجبياني باب الاولياء من الخاتمة زوجه صغيرة وضمن لها مهرها عن الزوج صح ان لم يكن في مرض موته فاذا بلغت وضمت الاب لم يرجع على الزوج الا اذا كان بأمره وان زوجه ابنه الصغير وضمن عنه المهر في صحته جاز ويرجع بما ضمن في مال الصغير قياساً وفي الاستحسان لا يرجع وعندها هناك (قوله واختاره الشيخ قاسم) حيث نقل اختيار ذلك عن أدل الترجيح للحموي والنسفي وغيرهما وأقره الرمي وظاهر الهداية ترجيحاً لما أخرجه دليهما وعليه المتون (قوله ولو أخبر عنها الخ) بيان لاستثناء مسألتين من قوله ولا تصح بلا قبول الطالب وفي استثناء الأولى ظركا يظهر من التعليل (قوله بجال فلان) الأولى جعل مأموصلة وجعل اللام متصلة بفلان على أنها جازة كما يوجد في بعض النسخ (قوله وارث المريض) قبله لانه لو قال هذا في الصحة لم يجز ولم يلزم الكفيل شيء وهذا قول محمد وهو قول أبي يوسف الأول ثم رجع وقال الكفالة جائزة كافي وجزم بالآثر في الفتح عن المبسوط (قوله الملى) أي الذي عنده ما يفي بدينه (قوله لانه اوصية) تعليل للثانية وترك تعليل الأولى لظهوره فان الاخبار عن العقد اخبار عن ركنيه الايجاب والقبول اه ح فليست في الحقيقة كفالة بلا قبول وما ذكر في وجه الاستحسان من انها وصية هو أحد وجهين في الهداية قال ولهذا تصح وان لم يسم المكفول لهم وانما تصح اذا كان له مال الوجه الثاني أن المريض قائم مقام الطالب لما حجة اليه تفرغاً لذمته وفيه نفع للطالب فصار كما اذا حضر بنفسه فعلى الأول هي وصية لا كفالة وعلى الثاني بالعكس واعتراض الأول بأنه يلزم عدم الفرق بين حال الصحة والمرض الا أن يؤتى بأنه في معنى الوصية وفيه بعد واعتراض الثاني في الجرح بأنه لا فائدة في الكفالة لانه لا يحتاجنا وجود المال فالوارث يطالب به على كل حال وأجاب في النهر بأن فائدة تطهر في تفرغ ذمته تأمل قال في النهر والاستثناء على الأول منقطع وعلى الثاني متصل ولذا كان ارجح الا أن مقتضاه مطالبة الوارث وان لم يكن للميت مال اه قلت الطاهر أن هذا وصية من وجه وكفالة من وجه فراجع الشبه من الطرفين لانهم ذكروا الاستحسان وجهين متنافيين فعلم أن المراد من اعانتها بالثمن امكن والا لزم الغاؤها (قوله الصحة اوجه) ايده في الخواشي السعدية بأن الوارث حيث كان مطالباً بالدين في الجملة كان فيه شبهة الكفالة عن نفسه في الجملة فكان ينبغي أن لا تجوز كفالة فاذا جازت المامر في الوجهين فكفالة الاجنبي وهي سالمة عن هذا المانع أولى أن تصح اه وأقره في النهر (قوله وحقق انها كفالة) أي وبني عليه صحته من الاجنبي لكن يرد عليه الغاء أحد وجهي الاستحسان واذا دسنا على ما قلنا من اعمال الوجهين ولو غير الشبهين بالوصية والكفالة لم يضربنا لان الاجنبي يصح كونه وصياً وكونه كفيلاً (قوله لكن يرد عليه توفيقه على المال) حيث قد يكون المريض ملياً والكفالة عن المريض لا تتوقف على المال قلت وهذا وارد على كونها كفالة من كل وجه وقد علمت أن لها شبهين واشتراط المال مبنى على شبه الوصية كما أن اشتراط المرض مبنى على شبه الكفالة دون الرصة (قوله لم أره) أصل التوقف احب البحر والجواب لصاحب النهر ولا ينبغي عدم افادته رفع التوقف لان معنى التوقف وجود الشبهين نعم على ما حققه في الفتح من انها كفالة حقيقة لا ينتظر لكن علمت ما فيه وقد يقال ان اشتراط المال مبنى على شبه الرصة دون الكفالة كما علمت وبها

مطلب
في ضمان المهر

(و) لا تصح الكفالة بنوعها
(بلا قبول الطالب) أو ناسبه
ولو فضولاً (في مجلس العقد)
وجوزها الثاني بلا قبول وبه يفتي
دروزي ازية وأقره في البحر وبه
قالت الاثمة الثلاثة لكن
نقل المصنف عن الطرسوسي أن
القوى على قولهما واختاره
الشيخ قاسم هذا حكم الانشاء
(ولو أخبر عنها) بأن قال أنا كفيل
بجال فلان على فلان (حال غيبة
الطالب أو كفيل وارث المريض)
الملى (عنه) بأمره بأن يقول
المريض لو ارثته تكفل عني بما على
من الدين فكفل به مع غيبة
الغرماء (صح) في صورتين
بلا قبول اتصافاً واستحساناً لانها
وصية فلو قال لاجنبي لم يصح
وقيل يصح شرح مجمع وفي الفتح
الصحة أوجه وحقق انها كفالة
لكن يرد عليه توفيقه على المال
ولوله مال غائب هل يؤمر الغريم
بانتظاره أو يطالب الكفيل لم
أره وينبغي على انه وصية أن ينتظر
لا على انها كفالة

ينظر أنه ليس المراد دفع الورثة من مالهم بل من مال الميت وذلك يفيد الانتظار ويفيد أيضا أنه لو هلك المال بعد الموت لا يلزم الورثة ولم أره صريحا (قوله ولو ضمنه) أي لو ضمن الوارث المريض المثل بعد موته في عبة الطالب (قوله وله قول الثاني لما مر) أي من تجوز الكفالة بلا قبول وهذا الحمل متعين لأنها إذا لم تصح عند جرماني حال الصحة لا تصح بعد الموت بالأولى ولا وجه كونها كفالة في المرض تمام المريض مقام الطالب في القبول (قوله اختلفا في الأخبار والانشاء) راجع لمسألة المصنف الأولى أي إذا قال أنا كفيل زيدا فقال الطالب كنت مخبرا بذلك فلا يحتاج لقبولي وقال الكفيل كنت منشا للكفالة فالقول الخبر لأنه يتدعى الصحة والانشاء الفساد كذا في شرح الجامع لقاضي خان (قوله بدين ساقط) أي بسبب موته مفسدا (قوله عن ميت مفلس) هو من مات ولا ترك له ولا كفيل عنه بحر (قوله الا اذا كان به كفيل أو رهن) استثناء من قوله ساقط ولو حذف ساقط أولا ثم علل بقوله لأنه يسقط بموته ثم استثنى منه لكان أو رهن يعني أن الدين يسقط عن الميت المفلس الا اذا كان به كفيل حال حياته أو رهن قال في البحر قيد بالكفالة بعد موته لأنه لو كفيل في حياته ثم مات مفسدا لم تبطل الكفالة وكذا لو كان به رهن ثم مات مفسدا لا يبطل الرهن لأن سقوط الدين في أحكام الدنيا في حقه للضرورة فتقتدر بقدرها فأبقينا في حق الكفيل والرهن لعدم الضرورة كذا في المعراج ولا يلزم مما ذكره صحة الكفالة به حينئذ للاستغناء عنها بالكفيل وبيع الرهن ط (قوله أو ظهر له مال) في كافي الحاكم لولا ترك الميت شيئا لا يفي لزم الكفيل بقدره (قوله على الطريق) المراد به الحفر في غير ملكه (قوله لزمه ضمان المال في ماله وضمن النفس على عاقبته) هذا زيادة من الشارح على ما في البحر (قوله وهو الحفر الثابت حال قيام الذمة) والمستند ثبت أولا في الحال ويلزمه اعتبار قوله حينئذ به لكونه محل الاستيفاء بحر عن التحرير أي ويلزم موته في الحال اعتبار قوة الذمة حين موته به أي بالدين وقوله لكونه محل الاستيفاء زيادة من البحر على ما في التحرير (قوله وهذا) الإشارة إلى ما في المتن (قوله مطلقا) أي ظهر له مال أولا (قوله ولو تبرع به) أي بالدين أي بإيقائه (قوله صح اجماعا) لأنه عند الامام وان سقط لكن سقوطه بالنسبة إلى من هو عليه لا بالنسبة إلى من هو له فإذا كان باقيا في حقه حل له أخذه (قوله ولا تصح كفالة الوكيل بالثمن) وكذا عكسه وهو لو قبض الكفيل بقبض الثمن كإسائه في الكفالة بحر قيد بالوكيل لأن الرسول بالبيع يصح ضمانه الثمن عن المشتري ومثله لو قبض الكفيل بقبض الثمن عن المشتري عن الامام لأنه كالرسول وقيد بالثمن لأن الوكيل يتزوج المرأة لو ضمن لها المهر صح لكونه فقيرا ومعبرا بحر وقيد بالكفالة لأنه لو تبرع بإداء الثمن عن المشتري صح كافي التبرع عن الخائفة (قوله فيما وكل ببيع) الأولى أن يقول أي عن ما وكل ببيع قديبه لأن الوكيل بقبض الثمن لو كفيل به يصح كافي البحر (قوله لأن حق القبض له بالاصالة) ولذا لا يبطل بموت الموكل وبعزله وجاز أن يكون الموكل وكيل عنه في القبض ولو وكيل عزله وقامه في البحر (قوله ومفاده الخ) هو لصاحب البحر وبيع في النهر (قوله لو أبرأه) بعد الهزيمة بتبني التثنية (قوله لما مر) أي في الوكيل من قوله لأن حق القبض له الخ (قوله ولأن الثمن الخ) ذكره الزبلي وقوله أمانة عندهما أي عند الوكيل والمضارب وهذا بعد القبض إشارته إلى أنه لا فرق في عدم صحة الكفالة بين أن تكون قبل قبض الثمن أو بعده ووجه الأول ما مر ووجه الثاني أن الثمن بعد قبضه أمانة عندهما غير مخبونة والكفالة غرامة وفي ذلك تغيير لحكم الشرع بعدم ضمانه فلا تعد وأيضاً كفايتهما لما قبضاه كفالة الكفيل عن نفسه وأما ما مر من صحة الكفالة بتسليم الامانة فذلك في كفالة من ليست الامانة عنده (قوله ولا تصح للشريك الخ) مفهومه أنه لو ضمن أجنبي لأحد الشريكين بجهة تصح وإظهار أنه يصح مع بقاء الشركة مما يؤيده الكفيل يكون مشتركا بينهما كما لو أذى الأصل تأمل (قوله ولو بارث) تفسير للاطلاق وأشار به إلى أن ما وقع في الكثر وغيره من فرض المسألة في ثمن المبيع غير قيد (قوله مع الشركة) بأن ضمن نصفاشاعا (قوله يصير ضمانا لنفسه) لأنه ما من جزء يؤديه المشتري أو الكفيل من الثمن الا لشريكه فيه نصيب زبلي (قوله ولو صح في حصة صاحبه) بأن كفل نصف ما مقدرا (قوله وهذا لا يجوز) لأن القسمة عبارة عن الافراز والحيازة وهو أن يصير حق كل واحد منهم ما مقرر في حيز على جهة وذا لا يتصور في غير العين لأن الفعل الحسي يستدعي محلا حسيا والدين حكمي وقامه في الزبلي (قوله لنم لو تبرع جاز) أي لو أذى نصيب شريك

وقيد بأبائهم لأن تبرع الوارث بضمائه في غيبته لا يصح وروى الحسن الحجة ولو ضمنه بعد موته صح سراج وله قول الثاني لما مر وفي البرازية اختلفا في الأخبار والانشاء فالقول للخبر (و) لا تصح (بدين) ساقط ولومن وارث (عن ميت مفلس) الا اذا كان به كفيل أو رهن مع سراج أو ظهر له مال فتصح بقدره ابن ملك أو لحقه دين بعد موته فتصح الكفالة به بأن حفر يراعى الطريق فلف به شيء بعد موته لزمه ضمان المال في ماله وضمن النفس على عاقبته لثبوت الدين مستندا إلى وقت السبب وهو الحفر الثابت حال قيام الذمة بحر وهذا عنده وصحها مطلقا وبه قالت الثلاثة ولو تبرع به أحد صح اجماعا (و) لا تصح كفالة الوكيل (بالثمن للموكل) فيما وكل ببيعه لأن حق القبض له بالاصالة قصير ضمانا لنفسه ومفاده أن الوصي والناظر لا يصح ضمانهما الثمن عن المشتري فيما باعاه لأن القبض لهما وإذا أبرأه عن الثمن صح وضما (و) لا تصح كفالة المضارب (لرب المال به) أي بالثمن لما مر ولأن الثمن أمانة عندهما فالضمان تغيير لحكم الشرع (و) لا تصح (لشريك بدين مشترك) مطلقا ولو بارث لأنه لو صح الضمان مع الشركة يصير ضمانا لنفسه ولو صح في حصة صاحبه يؤدى إلى قسمة الدين قبل قبضه وهذا لا يجوز نعم لو تبرع جاز

بلا سبب ضمان جاز ولا يرجع بما أدى بخلاف صورة النعمان فإنه يرجع بما دفع اذ قضاءه على فساد كما في جامع
 الفصولين (قوله كالأمر كان صفتين) بأن سمي كل منهما بالنصيبة فتناصح ضمان أحدهما نصيب الآخر لا متياز
 نصيب كل منهما فلا شركة بدليل أن له أي للمشتري قبول نصيب أحدهما فقط ولو قبل الكل ونقد حصص أحدهما
 كان للنقد قبض نصيبه وقد اعتبروا هنا تعدد الصفقة تفصيل الثمن وذكروا في البيوع أن هذا قولهما
 وأما قوله فلا بد من تكرار لفظ بعث بجر (قوله ولا تنصح الكفالة بالعهد) بأن يشتري عبدا فيضمن رجل
 العهدة للمشتري نهر (قوله لا اشتباه المراد بها) لا إطلاقها على الصك القديم أي الوثيقة التي تشهد للبائع
 بالملك وهي ملكه فإذا ضمن بتسليمها للمشتري لم يصح لأنه ضمن ما لم يقدر عليه وعلى العقد وحقوقه وعلى الدرك
 وخيار الشرط فلم تنصح الكفالة للجهالة نهر قلت فلو فسر هذا بالدرك صح كالأمر لا يشترط إطلاقها عليه في العرف زال
 المانع تأمل (قوله ولا بالخلاص) أي عند الامام وقال لا تنصح والخلاف مبني على تفسيره فهما فسر
 بتخليص المبيع أن قدر عليه ورده الثمن أن لم يقدر عليه وهذا ضمان الدرك في المعنى وفسره الامام بتخليص المبيع
 فقط ولا قدر له عليه نهر (قوله متى أدى بكفالة فاسدة رجع كحجيحة) لم أر هذه العبارة في جامع
 الفصولين وإنما قال في صورة الضمان أي ضمان أحد الشريكين يرجع بما دفع اذ قضاءه على فساد فيرجع كالأمر
 الذي بكفالة فاسدة ونظيره لو كفل يبدل السكنية لم يصح فيرجع بما أدى اذ حسب أنه مجبر على ذلك لضمانه
 السابق وبجمله لو أدى من غير سبق ضمان لا يرجع لتبرعه وكذا وكيل البيع اذ ضمن الثمن أو كله لم يجز فيرجع
 ولو أدى بغير ضمان جاز ولا يرجع اهـ (قوله ولو كفل بأمره) شمل الأمر حكما كما إذا كفل الأب عن ابنه
 الصغير مهر أمه ثم مات الأب وأخذ من تركته كان للورثة الرجوع في نصيب الابن لأنه كفالة بأمر الصبي
 حكما للثبوت الولاية فان أدى بنفسه فان أشهد رجع والا لا كذا في نكاح الجمع وكألو جحد الكفالة فبرهن المدعي
 علمه بالأمر وقضى على الكفيل فأدى فإنه يرجع وان كان متناقضا لكونه صارم كذا بشرع اذ قضاءه عليه
 كذا في تخليص الجامع الكبير نهر وقد تناقرا قريبا عند قول الشارح ولو فوضوا أن إجازة المطلوب قبل قبول
 الطالب بمنزلة الأمر بالكفالة ونقله أيضا في الدر المنثور عن التهستاني عن الخاتبة وتأتي الإشارة إليه في كلام
 الشارح قريبا (قوله أي بأمر المطلوب) فلو بأمر أجنبي فلا رجوع أصلا في تور العين عن الفتاوى
 الصغرى أمر رجلا أن يكفل عن فلان لفلان فكفل وأدى لم يرجع على الأمر اهـ (قوله أو على أنه على)
 أي على أن ما تضمنه يكون على قال في الفتح فلو قال ضمن الألف التي لفلان على لم يرجع عليه عند الأداء
 لجواز أن يكون القصد ليرجع أو لطلب التبرع فلا يلزم المال وهذا قول أبي حنيفة ومحمد اهـ لكن في النهر
 عن الخاتبة على كعني فلو قال اكفل فلان بألف درهم على أو اتقده ألف درهم على أو اضمن له الألف
 التي على أو اقضه ماله على ونحو ذلك رجع بما دفع في رواية الأصل وعن أبي حنيفة في المجرد إذا قال لا أستر
 ضمن لفلان الألف التي له على فظنها وأدى إليه لا يرجع اهـ فعلم أن ما في الفتح على رواية المجرد وقد جزم
 في الولو الحبيبة بالرجوع وإنما حكى الخلاف في نحو ضمن له ألف درهم إذا لم يقبل عني أو هي له على ونحوه
 فعندهما لا يرجع الا إذا كان خليطا وعند أبي يوسف يرجع مطلقا ومثله في الذخيرة وكذا في كافي الحاكم قال
 في النهر وأجمعوا على أن الأمور لو كان خليطا رجع وهو الذي في عماله من والد أو ولد أو زوجة أو أجير والشريك
 شركة عنان كذا في النيسابغ وقال في الأصل والخليط أيضا الذي يأخذ منه ويعطيه ويدينه ويضع عنده
 المال والظاهر أن الكل يعطى لهم حكم الخليط وتما فيه قلت وما استظهره مصرح به في كافي الحاكم (قوله
 وهو غير صبي الخ) قال في جامع الفصولين الكفالة بأمر أجنبي لا يرجع ولو كان الأجنبي من يجوز إقراره
 على نفسه فلا يرجع على صبي محجور ولو أمره ويرجع على القن بعد عتقه اهـ قال في البحر بخلاف الماذن
 فيها لصحة أمره وان لم يكن أهلا لها أي للكفالة (قوله رجع بما أدى) شمل ما إذا صالح الكفيل الطالب
 عن الألف بخمسائه فيرجع بها بالألف لأنه استساق أو إبراء كافي البحر وقال أيضا أن قوله رجع بما أدى مقيد
 بما إذا دفع ما وجب دفعه على الأصل فلم يركل عن المستأجر بالجرة فدفع الكفيل قبل الوجوب لا رجوع له
 كافي إجازات البرازية اهـ قلت ونظيره ما لو أدى الأصل قبله في حاو الزايدة الكفيل بأمر الأصل
 أدى المال إلى الدائن بعد ما أدى الأصل ولم يعلم به لا يرجع به لأنه شيء حكمت فلا فرق فيه بين العلم والجهل

كما لو كان صفتين (و) لا تنصح
 الكفالة (بالعهدة) لا اشتباه المراد
 بها (و) لا (بالخلاص) أي تخليص
 مبيع يستحق لجزءه عنه ثم لو ضمن
 تخليصه ولو بشراء ان قدر والا
 فبردة الثمن كان كالدرك عيسى
 (فائدة) متى أدى بكفالة فاسدة
 رجع كحجيحة جامع الفصولين
 ثم قال ونظيره لو كفل يبدل
 السكنية لم يصح فيرجع بما أدى
 اذ حسب أنه مجبر على ذلك لضمانه
 السابق وأقره المصنف فليحفظ
 (ولو كفل بأمره) أي بأمر
 المطلوب بشرط قوله عني أو على
 أنه على وهو غير صبي وعبد
 محجورين ابن مالك (رجع) عليه
 (بما أدى)

كعزل الوكيل اه اى بل يرجع على الدائن (قوله ان ادى بما ضمن) الاولى حذف الباء (قوله وان ادى
أردى) ان وصلة أى ان لم يؤد ما ضمن لا يرجع بما ادى بل بما ضمن كما اذا ضمن بالجيد فأدى الاردى
أو بالعكس (قوله للملك الدين بالاداء الخ) أى يرجع بما ضمن لا بما ادى لان رجوعه بحكم الكفالة وحكمها
انه يملك الدين بالاداء فخصير كالمطالب نفسه فيرجع بنفس الدين فصار كما اذا ملك الكفيل الدين بالارث بأن مات
المطالب والكفيل وارثه فانتاله عنه وكذا اذا اوجب الطالب الدين للكفيل فانه يملكه ويطلب به المالك
بعينه وصحت الهبة مع أن هبة الدين لا تنسخ الامن عليه الدين وليس الدين على الكفيل على الاختار لان
الواهب اذا أذن للموهد بقبض الدين جاز استحقاقا وهاهنا بقصد الكفالة سلطه على قبضه عند الاداء وهذا
بخلاف المأمور بقضاء الدين فانه يرجع بما ادى لانه لم يملك الدين بالاداء وتماه في الفتح (قوله وان يغيره)
أى وان كفل بغير أمره لا يرجع (قوله الا اذا أجاز في المجلس) أى قبل قبول الطالب فلو كفل بحضورهما
بلا أمره فرضى المطلوب أو لا يرجع ولو رضى الطالب أولا لا تمام العقد به فلا يغير فيستأنى عن الحائبة
وقد مناه أيضا عن السراج (قوله وحيلة الرجوع بلا أمر الخ) عبارة الوالو الحية رجل كفل بنفس رجل ولم
يقدر على تسليمه فقال له الطالب ادفع الى مالى على المكفول عنه حتى تبرأ من الكفالة فإراد أن يؤديه على وجه
يكون له حق الرجوع على المطلوب فالحيلة في ذلك أن يدفع الدين الى الطالب ويهبه الطالب ماله على المطلوب
ويؤكله بقبضه فيكون له حق المطالبة فاذا قبضه يكون له حق الرجوع لانه لو دفع المال اليه بغير هذه الحيلة
يكون متطوعا ولو ادى بشرط أن لا يرجع لا يجوز اه ولا يفتي انه ليس في ذلك كفالة مال بل كفالة نفس فقط
لكن اذا ساع له الرجوع بدون كفالة بهذه الحيلة تنفع الكفالة أولى لكن علت آتفا أن هبة الطالب الدين لا كفيل
لا يشترط فيها الاذن بقبضه لان عقد الكفالة يتضمن اذنه بالقبض عند الاداء والظاهر أنه لا فرق في ذلك بين
كونها اذن المطلوب أو بدونه فقول الشارح ويؤكله بقبضه غير لازم هنا بخلافه في مسألة الوالو الحية لانها ليس
فيها عقد كفالة بالمال فلذلك ذكر فيها التوكيل بالقبض اذ لا تصح الهبة بدونه وأوردته اذ دفع دين الاصيل برئ
الاصيل من دينه فلا رجوع له عليه الا اذا دفع قدر الدين من غير تعرض لكونه دين الاصيل أى بأن يدفعه
للمطالب على وجه الهبة قلت هذا وارد على مسألة الوالو الحية أتماعلى ما ذكره الشارح من فرض المسألة في
الكفيل بالأمر فلا لمعات من أن الكفيل يملك الدين بمجرد الهبة ويرجع بعينه على الاصيل فافهم نعم ينبغي أن
تكون الهبة سابقة على أداء الكفيل والا كانت هبة دين سقط بالاداء فلا تصح (قوله لان يملكه بالاداء) أى
تملك الكفيل الدين انما ثبت له بالاداء لا قبله فاذا اذاه بصير كالمطالب كما قررناه آنفا فحينئذ ثبت له حبس
المطالب (قوله نعم للكفيل أخذ رهن الخ) يعنى لو دفع الاصيل الى الكفيل رهن بالدين فله أخذه والاولى
في التعبير أن يقال نعم للاصيل دفع رهن للكفيل للتأويلهم لزوم الدفع على الاصيل بطلب الكفيل وقد تنبع
الشارح في هذا التعبير صاحب الجبر أخذ من عبارة الثانية مع انها انما تصيد ما قلنا فانه قال فيها ذكر في الاصل
انه لو كفل بمال مؤجل على الاصيل فأعطاه المكفول عنه رهن بذلك جاز ولو كفل بنفس رجل على انه ان لم يواف
به الى سنة فعليه المال الذى عليه وهو أقدرهم ثم أعطاه المكفول عنه بمال رهن الى سنة كان الرهن
باطلا لانه لم يجب المال للكفيل على الاصيل بعد وكذا لو قال ان مات فلان ولم يؤد ذلك فهو على ثم أعطاه المكفول
عنه رهن لم يجوز وعن أبي يوسف في التوارد يجوز اه (قوله واذا حبسه له حبسه) في حاشية المخ للرملي
أقول سيأتى في كتاب القضاء من بحث الحبس أن المكفول له يتمكن من حبس الكفيل والاصيل وكفيل
الكفيل وان كنتموا اه (قوله هذا اذا كفل بأمره الخ) تنبيه لقول المصنف فان لزوم لازمه الخ
وقيد أيضا في البحر حيثما اذا كان المال حالا على الاصيل كالكفيل والا فليس له ملازمة اه وقيد
في التمر بلاية أيضا بما اذا لم يكن المطلوب من أصول الطالب فلو كان أباه مثلا ليس له حبس الكفيل لما يلزم
من فعل ذلك بالمطالب وهو ممنوع أى لانه لا يحبس الاصل بدين فرعه واذا امتنع اللازم امتنع الملتزم واعترضه
السيد أبو السعود بنع الملازمة وبأنه يخالف المتقول في القهستاني فلا يعول عليه وان تبعه بعضهم اه
قلت وعبارة القهستاني وان حبس حبس هو المكفول عنه الا اذا كان كفيلًا عن أحد الابوين أو الحدين
فانه ان حبس لم يحبسه به يشعر قضاء الخلاصة اه ولا يفتي أن المتبادر من هذه العبارة ما اذا كان الطالب

ان ادى بما ضمن والاقباض ضمن
وان ادى أردى للملك الدين بالاداء
فكان كالمطالب وكالمملكة بهية
أوارث عني (وان يغيره
لا يرجع) لتبرعه الا اذا أجاز في
المجلس فيرجع عمادية وحيلة
الرجوع بلا أمر أن يهبه الطالب
الدين ويؤكله بقبضه ولو الحية
(ولا يطالب كفيل) أصيلا بمال
قبل أن يؤدى الكفيل (عنه) لان
تملكه بالاداء نعم للكفيل أخذ رهن
من الاصيل قبل ادائه خاتمة
(فان لزوم) الكفيل (لازمه) أى
لازم هو الاصيل أيضا حتى يخلصه
(واذا حبسه له حبسه) هذا اذا
كفل بأمره ولم يكن على الكفيل
للمطالب دين مثله والا فلا ملازمة
ولا حبس سراج

أجنبي والمطلوب أى المدين أصلاً للكفيل لا للطالب وهذا غير ما فى الشرع بلالية وهو ما إذا كان المطلوب أصلاً
 للطالب لا للكفيل ففى الشرع بلالية تقيده لقولهم إن للطالب حبس الكفيل وما فى القسطنطينية تقيده لقولهم
 للكفيل حبس المكفول إذا حبس أى إذا كان المكفول أصلاً للكفيل فلا طالب الأجنبي حبس الكفيل وليس
 للكفيل إذا حبس أن يحبس المكفول لكونه أصلاً بخلاف ما إذا كان المكفول أصلاً للطالب فإنه ليس للطالب
 حبس الكفيل لأنه يلزم من حبسه أنه يحبس هو المكفول فيلزم حبس الأصل بدین فرعه وقد ذكر ذلك
 الزمربلى فى رسالة خاصة وذكر فيها أنه سئل عن هذه المسألة ولم يجد فيها نقلاً وحقق فيها ما ذكرنا لم يكن ذكر
 الخير الرملى فى حاشية البحر فى باب الحبس من كتاب القضاء أنه وقع الاستفتاء عن هذه المسألة ثم قال للكفيل
 حبس المكفول الذى هو أصل الدائن لأنه إنما يحبس لحق الكفيل ولذلك يرجع عليه بما أدى فهو محبوس بدینه
 فلم يدخل فى قولهم لا يحبس أصل فى دين فرعه لأنه إنما يحبس أجنبي - فيما ثبت له عليه اه ملخصاً ومفاده أن
 للطالب الذى هو فرع المكفول حبس الكفيل الأجنبي لأن الكفيل لا يحبس المكفول ما لم يحبس الطالب
 ولا يخفى أن المكفول إنما يحبس بدین الطالب حقيقة فيلزم حبس الأصل بدین فرعه وإن كان الحبس له مباشرة
 غير الفرع نعم يظهر ما ذكره الخير الرملى على القول بأن الكفالة ضم ذمة إلى ذمة فى الدين لكن علمت أن
 الكفيل لا يملك الدين قبل الاداء فبقي الدين للطالب ولم المحذور والله سبحانه أعلم فافهم (قوله يوجب
 براءة) أى براءة الكفيل والأصل وقوله الطالب قبل متعلق باداء قلت وفيه بعد ولا يظهر تعلقه بمعدود
 على أنه حال من براءة أى منتبهة إلى الطالب على أن اللام بمعنى إلى وتظهيره قوله الآتى برئت إلى فافهم (قوله
 الا اذا أحاله) فأن الحوالة كما يأتى نقل الدين من ذمة المحيل إلى ذمة المحال عليه فهو فى حكم الاداء فصح
 الاستثناء فافهم (قوله وشرط براءة نفسه فقط) فحينئذ يبرأ الكفيل دون الأصل والطالب إذا أخذ الأصل
 أو المحال عليه بدینه ما لم يتوالمال على المحال عليه وبدون هذا الشرط يبرأ الأصل أيضاً لأن الدين عليه
 والحوالة حصلت بأصل الدين فتضمنت براءة ما كفى البحر عن السراج (قوله وبرئ الكفيل باداء الأصل)
 وكذا يبرأ لو شرط الدفع من وديعة فهلكت فى الكافى لو كفل بأف عن فلان على أن يعطيه أيا من وديعة
 لفلان عنده فإن هلكت الوديعة فلا ضمان على الكفيل اه وفيه أيضاً فى باب بطلان المال عن الكفيل بغير
 أداء ولا إبراء لو كفل عن رجل بالثمن فاستحق المبيع من يده أو رده ببيع ولو بلا قضاء أو باقالة أو بخيار رؤية
 أو بفساد المبيع برئ الكفيل وكذا لو بطل المهر أو بعضه عن الزوج بوجه برئ مما بطل عن الزوج أو ضمن المشتري
 الثمن لغيره البائع فاستحق المبيع من يد المشتري بطلت الكفالة أيضاً وكذلك الحوالة أو ما لورده المشتري ببيع
 ولو بلا قضاء لم يبرأ الكفيل ويرجع به على البائع وكذا لو هلك المبيع قبل التسليم أو ضمن الزوج مهر المرأة لغيرها
 ثم وقعت بينهما فرقة من قبله أو من قبلها لم يطل الضمان وتغلب فيه (قوله الا اذا برهن) أى الأصل على
 ادائه قبل الكفالة فيبرأ أى الأصل فقط أى دون الكفيل لأنه أقرب بهذه الكفالة أن الآلف على الأصل وبهذا
 يظهر أن الاستثناء منقطع لما فى البحر من أن هذا ليس من البراءة وإنما بين أن لادين على الأصل والكفيل
 عومل باقزاره أى لأن البينة لما قامت على الاداء قبل الكفالة علم أن ما كفل به الكفيل غير هذا الدين بخلاف
 ما إذا برهن أنه قضا بعد الكفالة فى البحر أنهم ما يبرأ (قوله بحر) صوابه نهر فإنه نقل عن القنية براءة
 الأصل إنما توجب براءة الكفيل إذا كانت بالاداء أو الإبراء فان كانت بالخلف فلا لأن الخلف يفيد براءة
 الخائف فحسب اه والطاهر أنه مصور فيما إذا كانت الكفالة بغير أمره والاقوله اكفل على فلان بكذا
 اقرار بالمال لفلان كفى الخيانة وغيرها وحينئذ فإذا ادعى عليه المال فأنكر وحلفه برئ وحده وإنما قلنا
 كذلك لأنه لو ادعى الأصل الاداء فعليه البينة لا العيين تأمل (قوله ولو أبرأ الطالب الأصل الخ) محل
 براءة الكفيل ببراء الطالب الأصل إذا لم يكفل بشرط براءة الأصل فإن كفل كذلك برئ الأصل دون الكفيل
 لأنها حوالة ط ولو قال ولو برئ الأصل لثمن على الخيانة لومات الطالب والأصل واره برئ الكفيل أيضاً
 اه بحر (قوله برأ الكفيل) بشرط قبول الأصل وموته قبل القبول والرد يقوم مقام القبول ولو رده
 ارتد وهل يعود الدين على الكفيل أم لا خلاف كذا فى الفتح نهر وفى التتارخانية عن المحيط لا ذكر لهذه
 المسألة فى شئ من الكتب واختلف المشايخ فمنهم من قال لا يبرأ الكفيل أى برأ الأصل الإبراء كفى رد الهبة

وفى الاشباه اداء الكفيل
 يوجب براءة طالبا الا اذا
 أحاله الكفيل على مديونه وشرط
 براءة نفسه فقط (وبرئ الكفيل
 بأداء الأصل) اجماعا الا اذا
 برهن على ادائه قبل الكفالة فيبرأ
 فقط كما لو حلف بحر (ولو أبرأ)
 الطالب (الأصل أو أخر عنه)
 أى أجله (برأ الكفيل) يعلم
 للأصل

مطلب
 فيما يبرأ به الكفيل عن المال

ومنهم من قال ببراء الكفيل اه قال في الفتح وهذا بخلاف الكفيل فانه اذا أبرأه صح وان لم يقبل ولا يرجع
على الاصيل ولو كان ابراء الاصيل أو هبته أو التصديق عليه بعدم موته فعند أبي يوسف القبول والرد للورثة فان
قبلا وصح وان ردتوا ارتدت وقال سجد لا يرتد بردهم كالأبرأ أبرأهم في حال حياته ثم مات وهذا يختص بالابراء اه
(قوله كما مر) أي قبيل الكفالة بالمال (قوله وتأخر الدين عنه) مرهبط بقوله أو أخر عنه وتخل الكفيل
الكفيل فاذا اخرج الطالب عن الاصيل تأخر عن الكفيل وكفيله وان أخره عن الكفيل الاول تأخر عن الثاني
أيضاً لأن الاصيل كما في الكافي وشروطه أيضاً قبول الاصيل فلورده ارتدت كما أفاده في الفتح (قوله تأخرت
مطالبة المصالح) مصدر مضاف الى مفعوله والمراد به المكاتب والفاعل والى القليل أو الى فاعله والمراد به الولي
والمفعول المكاتب فان المصالح مفاعلة من الطرفين وهذا أولى لئلا يلزم الاظهار في مقام الاختصاص فانهم
ومثل هذه المسألة ما لو كفل العبد المحجور بحال مره بعد عتقه فان المطالبة تأخر عن الاصيل الى عتقه وبطال
كفيله للحال لكن في هذين الفرعين تأخر لا يتأخر ابراء الطالب فلم يرد خلاف كلام المصنف كما أفاده في البحر والنهر
(قوله ولا ينكس) أي لو أبرأ الكفيل أو أخر عنه أي أجله بعد الكفالة بالمال حالاً لا ببراء الاصيل ولا يتأخر
عنه قال في النهر وأما ببراء الاصيل لم يرجع عليه الكفيل بشئ بخلاف ما لو وهبه الدين أو تصدق عليه به حيث
يرجع اه (قوله نعم لو تكفل بالمال مؤجلاً الخ) أفاد أنه لو كان مؤجلاً على الاصيل فكفل به تأخر عنهما
بالاولى وان لم يسم الاجل في الكفالة كما صرح به في الكافي وغيره (قوله لان تأجيله على الكفيل تأجيل
عليهما) هذا التعليل غير تام فان العلة كما في الفتح هي أن الطالب ليس له حال الكفالة حتى يقبل التأجيل الا الدين
فبالضرورة يتأجل عن الاصيل بتأجيل الكفيل أما في مسألة المتن وهي ما اذا كانت الكفالة ثابتة قبل التأجيل
فقد تقرروا حكمها وهو المطالبة ثم طرأ التأجيل عن الكفيل فينصرف الى ما تقرروا عليه به وهو المطالبة (تنبيه)
ما ذكره الشارح بتعالله اية وغيره من انه يتأجل عليه ما يستثنى منه ما اذا أضاف الكفيل الاجل الى نفسه
بأن قال اجاني أو شرط الطالب وقت الكفالة الاجل للكفيل خاصة فلا يتأخر الدين حينئذ عن الاصيل كما ذكره
في الفتاوى الهندية ونقل طعبارتها ويستثنى أيضاً ما لو كفل بالقرض مؤجلاً الى سنة مثلاً فهو على الكفيل
الى الاجل وعلى الاصيل حال كما في البحر عن التاخر خاصة معزى الى الذخيرة والقيامية ثم نقل خلافه عن تلخيص
الجامع من ثبوته للقرض وان هذا هو الحيلة في تأجيل القرض وسيد ذكره الشارح آخر الباب قلت لكن رده
العلامة الطرسوسي في أنفع الوسائل بأن هذا انما قاله الحصري في شرح الجامع وكل الكتب تخالفه
فلا يلتفت اليه ولا يجوز العمل به وقد من تمام الكلام عليه قبيل فصل القرض ويؤيده أن الحاكم الشهيد
في الكافي صرح بأنه لا يتأخر عن الاصيل وكفى به حجة (قوله وفيه) متعلق بقوله بشرط والضمير المحجور وعائد
الى قول المتن ولو أبرأ الاصيل الخ ولو أسقط لفظه فيه لكان أوضح وعبارة الدرر هكذا أبرأ الطالب الاصيل
ان قبل رثا أي الاصيل والكفيل معاً وأخر عنه تأخر عنهما بلا عكس فيهما ولو أبرأ الكفيل فقط برئ وان
لم يقبل اذ لا دين عليه ليجتاح الى القبول بل عليه المطالبة وهي تسقط بالابراء ولو وهب الدين له أي للكفيل
ان كان غنياً أو تصدق عليه ان كان فقيراً يشترط القبول كما هو حكم الهبة والصدقة وهبة الدين الغير من عليه
الدين نصح اذا سلط عليه والكفيل مسلط على الدين في الجملة كذا في الكافي وبعده له الرجوع على الاصيل اه
وضمير بعده للقبول وحاصله أن حكم الابراء والهبه في الكفيل مختلف ففي الابراء لا يحتاج الى القبول وفي الهبة
والصدقة يحتاج وفي الاصيل متفق فيحتاج الى القبول في الكل وهو أنه قبل القبول والرد كالقبول شره لا لية
ولم يذ كر حكم الرد وأفاد في الفتح أن الابراء والتأجيل يرتدان برده الاصيل وأما الكفيل فلا يرتد برده الابراء بل
التأجيل والفرق أن الابراء اسقاط محض في حق الكفيل ليس فيه تملك مال لان الواجب عليه مجزء المطالبة
والاسقاط المحض لا يمتثل الرد لتلاشي الساقط بخلاف التأخير لعوده بعد الاجل فاذا عرف هذا فان لم يقبل
الكفيل التأخير أو الاصيل فالمال حال يطالبان به للحال اه وقد من تمام الكلام عليه (تنبيه) نقل
في البحر عند قوله وبطل تعليق البراءة عن الهداية مثل ما هنا من أن ابراء الكفيل لا يرتد بالرد بخلاف ابراء
الاصيل ثم نقل عن الحاشية لو قال للكفيل أخر جتك عن الكفالة فقال الكفيل لا أخرج لم يصح خارجاً ثم قال
في البحر ثبت أن ابراء الكفيل أيضاً يرتد بالرد اه قال في النهر وفيه نظر ولم يبين وجهه وأجاب المقدسي بأن

الا كفيل النفس كما مر (وتأخر)
الدين (عنه) تبعاً للاصيل الا اذا
صالح المكاتب عن قتل العمد
بما لم كفه انسان ثم عجز المكاتب
تأخرت مطالبة المصالح الى عتق
الاصيل وله مطالبة الكفيل
الا ان يشبه (ولا ينكس)
لعدم تبعية الاصيل للقرع نعم
لو تكفل بالمال مؤجلاً تأجيل
عنهما لان تأجيله على الكفيل
تأجيل عليهما وفيه بشرط قبول
الاصيل الابراء

مطالب
لو كفل بالقرض مؤجلاً تأجيل عن
الكفيل دون الاصيل

والأجل لا الكفيل إلا إذا وهدبه
أو تصدق عليه درر قلت وفي
فتاوى ابن نجيم أجله على الكفيل
يتأجل عليهما وعزاه للحاوى
القدسى فليحفظ وفي القضية طالب
الذات الكفيل فقال له أصبر حتى
يجيء الأصل فقال لا تعلق لي عليه
إنما تعلق عليك هل يرى أجب نعم
وقبل لا وهو المختار (واذا حل)
الدين المؤجل (على الكفيل بموته
لا يحل على الأصل) فلو آذاه
وارثه لم يرجع لو الكفالة بأمره
إلا إلى أجل خلا فالزفر (كما لا يحل)
المؤجل (على الكفيل) انفاً
(إذا حل على الأصل به) أى بموته
ولو ما تأخير الطالب درر (صالح
أحمد هما رب المال عن ألف)
الدين (على نصفه) مثلاً (برئاً
إلا) أن المسألة من ربعة فإذا شرط
براءتهما أو براءة الأصل أو سكت
برئاً (إذا شرط براءة الكفيل
وحده) كانت فسخاً للكفالة
لا إسقاطاً لأصل الدين (فبرأ
هو) وحده عن خمسمائة (دون
الأصل) فتبقى عليه الألف ف يرجع
عليه الطالب بخمسمائة والكفيل
بخمسمائة لو بأمره ولو صالح
على جنس آخر يرجع بالألف كما مر
(صالح الكفيل الطالب عن شئ
ليبرنه عن الكفالة لم يصح) الصلح
(ولا يجب المال على الكفيل)
خاتمة

ما في الخاتمة في معنى الإزالة لعقد الكفالة بحيث لم يقبلها الكفيل بطالت فتبقى الكفالة بخلاف الإبراء لانه شخص
اسقاط قيمته" بالمسقط اه على أن ما في الهداية منصوص عليه في ذكي المصالحكم (قوله والتأجيل) هذا
غير موجود في عبارة الدرر كما عرفت نعم هو في الفتح كما ذكرناه آنفاً (قوله لا الكفيل) أى لا يشترط قبول
الكفيل الإبراء والتأجيل لكن لم يذكر في الدرر عدم اشتراطه في التأجيل وهو غير صحيح بل هو شرط كما سمعته
من كلام الفتح (قوله وفي فتاوى ابن نجيم الخ) ونفسه مثل عن رجل ضمن آخر في دين عليه ثمن مبيع أو أجرة
لازمة عليه ثم أن رب المال أجله على الكفيل إلى مدة معلومة هل يصير مؤجلاً عليه وحده وعلى الأصل حالاً
أو مؤجلاً عليهما أجب أصبر مؤجلاً عليهما كما صرح به في الحاوى القدسى اه أقول هذا غير صحيح بخلافه
لإشارات المتن والشروح على أنى راجعت الحاوى القدسى قرأت خلاف ما عراه إليه ونص عبارة الحاوى
وأن آخر الطالب الدين عن الأصل كان تأخيراً عن الكفيل وأن آخره عن الكفيل لم يكن تأخيراً عن الأصل
اه بالحرف وكان ابن نجيم استنبه عليه ذلك بما لو تكفل بالحل مؤجلاً مع أن صريح السؤال خلافه فافهم
(قوله فليحفظ) بل الواجب حفظ ما في كتب المذهب لأن هذا سبق نظر فلا يحفظ ولا يلحظ (قوله وهو
المختار) لأن الناس لا يريدون نفي التعلق أصلاً وإنما يريدون نفي التعلق الحسى وإنى لا تعلق به تعلق المطالبة
اه ح على أن إبراء الأصل يتوقف على قبوله ولم يوجد (قوله وإذا حل الدين المؤجل الخ) أفاد أن الدين
يحل بموت الكفيل كما صرح به في الغرر وشرح الوهبانية عن المسألة وعلاه في الفتح عن الولو الحية بأن
الأجل يسقط موت من له الأجل (قوله لا يحل على الأصل) وكذا إذا أجل الكفيل الدين حال حياته
لا يرجع على المطلوب إلا عند حلول الأجل عند علمائنا الثلاثة وهو نظير ما لو كفل بالزوف وأدنى الجباد
تأخراته (قوله خير الطالب) أى في أخذه من أى التزكيت شاء لأن دينه ثابت على كل واحد منهما
كما في حال الحياة درر (قوله مثلاً) فالنصف غير قيد (قوله برئاً) أى الأصل والكفيل لانه أضاف
الصلح إلى الالف الدين وهو على الأصل فيبرأ عن خمسمائة وبرأه فوجب براءة الكفيل درر (قوله وإذا
شرط براءة الكفيل وحده الخ) ليس المراد أن الطالب يأخذ البدل في مقابلة إبراء الكفيل عنهما وإنما المراد
أن ما أخذه من الكفيل محسوب من أصل دينه ويرجع بالباقي على الأصل بجر ونبه بذلك على الفرق
بين هذه وبين المسألة التي عقبها كما بأتى ويوضحه ما في الفتح عن البسوط لو صالحه على مائة درهم على أن إبراء
الكفيل خاصة من الباقي يرجع الكفيل على الأصل بمائة ويرجع الطالب على الأصل بتسعمائة لأن إبراء
الكفيل يكون فسخاً للكفالة ولا يكون إسقاطاً لأصل الدين اه (قوله كانت فسخاً للكفالة) هذه عبارة
المبسوط كما علمت أى أن البراءة عن باقى الدين التي تضمنها عقد الصلح تنقض فسخ الكفالة لسقوط المطالبة
عن الكفيل بهذا الشرط ولا يسقط بها أصل الدين إذ لو سقط لم يبق للطالب على المطلوب شئ مع أنه بطالبه
بالنصف الباقي بخلاف الصور الثلاث فإن مطالبته ستطعت عنهما جميعاً (قوله فيبرأ هو) أى الكفيل وحده
عن خمسمائة وهي التي ستطعت بعقد الصلح وكذا عن التي دفعها يد لاعتن الصلح وخطاها لأن الصلح على بعض الدين
أخذ لبعض حقه وإبراء عن الباقي بحيث أخذ الطالب من الكفيل بعض حقه وأبرأه عن باقيه فقد سقطت
المطالبة عنه أصلاً وبرأه الكفيل لا توجب براءة الأصل فلذا قال دون الأصل (قوله والكفيل
بخمسمائة) أى ويرجع الكفيل على الأصل بخمسمائة وهي التي إذاها الطالب بدل الصلح في الصور الأربع
(قوله لو بأمره) أى يرجع بها لو كفل عنه بأمره والافلا رجوعه (قوله على جنس آخر) مفهوم قوله على
نفسه اه ح (قوله يرجع بالالف) لأن الصلح يجنس آخر بمبادلة فبذلك الدين فيرجع بجميع الألف فتح وكذا
يرجع بجميع الألف لو صالحه على خمسمائة على أن يجب له الباقي كما في الفتح أيضاً ومثله في الكافي (قوله كما مر)
الاولى أن يقول لما مر أى من أنه يملك الدين بالاداء (قوله صالح الكفيل الطالب الخ) في الهداية ولو كان
صالحه بما استوجب بالكفالة لا يبرأ الأصل لأن هذا إبراء الكفيل عن المطالبة اه ومقتضاه صحة الصلح
ولزوم المال وسقوط المطالبة عن الكفيل دون الأصل وهو خلاف ما ذكره المصنف تبعاً للثانية إلا أن يحمل
على الكفالة بالنفس ما في التنازع خاتمة الكفيل بالنفس إذا صالح الطالب على خمسمائة دينار على أن إبراء
من الكفالة بالنفس لا يجوز ولا يبرأ عنها فلو كان كسباً بالنفس والمال على انسان واحد برئ اه وفي الهداية

وهو باطله بيم الكفالة بالمال
والنفس بجر (قال الطالب
للكفيل برئت الى من المال)
الذي كفلت به (رجع) الكفيل
بالمال (على المطلوب اذا كانت
الكفالة (بأمره) لاقراره
بالقبض ومفاده براءة المطلوب
لطالب لاقراره كالكفيل (وفي)
قبوله للكفيل (برئت) بلا الى (أو)
أبرأتك لا رجوع لقوله أنت
في حل لانه إبراء لا اقرار بالقبض
(خلافا لابي يوسف في الاول) أي
برئت فانه جعله كالاول أي الى
قبيل وهو قول الامام واختاره
في الهداية وهو أقرب الاحتمالين
فكان أولى نهر معز بالعبارة
وأجمعوا على انه لو كتبه في الصك
كان اقرارا بالقبض ^{علا} بالاعرف
(وهذا) كله (مع غيبة الطالب
ومع حضرته يرجع اليه في البيان)
لماراده اتفاقا لانه الجمل ومثل
الكفالة الحوالة (وبطل تعليق
البراءة من الكفالة

٢٢ قوله كالأبقاء كذا رأيته
في نسختين من نسخ الفتح ولعل
الاولى بالأبقاء اه منه

عن الذخيرة صالح على مال لاسقاط الكفالة لا يصح أخذ المال وهل تسقط الكفالة بالنفس فيه روايتان
في رواية تسقط وبه يفتي اه وحينئذ فيجعل مافي الهداية على الكفالة بالمال توفيقا بين الكلامين تا مل
ثم لا يخفى أن الفرق بين هذه المسألة والتي قبلها في المتن وهي الرابعة هو أن هذه في الصلح عن الكفالة والتي قبلها
في الصلح عن المال المكفول به فالمال هنا في مقابلة الإبراء عن الكفالة وهناك في مقابلة الإبراء عن المال
الباقى كما مر في عبارة المبسوط ومن العجب مل في النهاية حيث جعل عبارة المبسوط المارة تصور بالمأذ كره هنا في
الهداية فانه عكس الموضوع لأن كلام المبسوط مفروض في الصلح على إبراء الكفيل فقط عن المال وهو الصورة
الرابعة المذكورة في كلام المصنف وكلام الهداية في الصلح على إبراء الكفيل عن المطالبة ولم أر من يه على ذلك
مع انه نقله في البحر وغيره وأقره عليه نعم ربما يشعر كلام الفتح بأنه لم يرض به فراجع (قوله وهو باطله
بيم الكفالة بالمال والنفس) قد علمت مافيه (قوله برئت الى) متعلق بمحذوف حال أي حال كونك مؤذيا الى
كافي شرح مسكين أي فهو براءة استيفاء لإبراء اسقاط (قوله لاقراره بالقبض) لأن مفاد هذا التركيب
براءة من المال مبذوها من الكفيل ومنه اخاص صاحب الدين وهذا هو معنى الاقرار بالقبض من الكفيل فكانه
قال دفعت الى (قوله ومفاده) أي مفاد التعليل المذكور وهذا الكلام لصاحب البحر (قوله براءة
المطلوب) أي المديون للطالب أي الدائن يعني انه يفيد أن المطلوب يبرأ من المطالبة التي كانت للطالب عليه
وكذا يبرأ منها الكفيل فلا مطالبة له على واحد منهما لاقراره بالقبض اذ لا يستحق القبض أكثر من مرة واحدة
(قوله لا رجوع) أي للكفيل على المطلوب نعم للطالب أن يأخذ المطلوب بالمال كافي الكافي للعالم (قوله
لانه إبراء) تعليل لعدم الرجوع في الصور الثلاث اذ ليس فيها ما يفيد القبض ليكون اقرارا به بل هو محتمل للإبراء
بسبب القبض وللإسقاط فلا يثبت القبض بالشك (قوله أي الى) المراد برئت الى (قوله وهو أقرب
الاحتمالين) أي احتمال انه براءة قبض واحتمال انه براءة إسقاط ووجهه الأقرب في الفتح من قوله لانه
اقرار براءة ابتدأها من الكفيل المخاطب وحاصله اثبات البراءة منه على الخصوص مثلقت وقعدت والبراءة
الكائنة منه خاصة كالإبقاء بخلاف البراءة بالإبراء فانها لا تتحقق بفعل الكفيل بل بفعل الطالب فلا تكون
حينئذ مضافة الى الكفيل ومافاله محمد أي من انه لا يثبت القبض بالشك انما يتم اذا كان الاحتمالان متساويين
اه وهذا أيضا ترجيح منه لقول أبي يوسف (قوله لو كتبه في الصك) بأن كتب برئ الكفيل من الدراهم
التي كفل بها بجر (قوله علا بالاعرف) فان العرف بين الناس أن الصك يكتب على الطالب بالبراءة اذا
حصلت بالإبقاء وان حصلت بالإبراء لا يكتب الصك عليه فجعلت اقرارا بالقبض عرفا ولا عرف عند الإبراء فتح
(قوله وهذا كله الخ) عزام في فتح القدير الى شروح الجامع الصغير وجزءه في المتن والدرر وأقره
الشربلاني وكذا الزيلعي وابن كمال فتعبير البحر عنه بقيل غير ظاهر فافهم والاشارة الى جميع الالفاظ المارة
قال في البحر عن النهاية حتى في برئت الى لاحتمال لا في أبرأتك مجازا وان كان بعيدا في الاستعمال له قال
في النهر والطاهر أن في لفظ الحل لا يرجع اليه لظهور أنه مسامحة لأنه أخذ منه شيئا اه قلت وفيه نظر
يظهر بأدنى نظر (قوله لماراده) متعلق بالبيان أي يسأل هل أردت القبض أولا (قوله لانه الجمل) بكسر
ثالثه اسم فاعل أي فان الاصل في الاجمال أن يرجع فيه الى الجمل والمراد بالجمل هنا ما يحتاج الى تأمل ويحتمل
المجاز وان كان بعيدا لا حقيقة الجمل يعني يرجع اليه اذا كان حاضر الأزالة الاحتمالات خصوصاً ان كان
العرف في ذلك اللفظ مشتركاً منهم من يقصد القبض ومنهم من يقصد الإبراء فتح (قوله ومثل الكفالة
الحوالة) في كافي الخاصكم والاحتال عليه في جميع ذلك كالكفيل اه قال ط فان قال المحال للحتال
عليه برئت الى رجع المحتال عليه على المحيل وان قال أبرأتك لا واختلف فيما اذا قال برئت فقط اه وانما
يرجع اذ لم يكن للعجل دين على المحتال عليه (قوله وبطل تعليق البراءة من الكفالة بالشرط) أي لما فيه من
معنى التعليل ويروى انه يصح لأن عليه المطالبة دون الدين في الصحيح فكان إسقاطا محضاً كالطلاق هداية
وظاهره ترجيح عدم بطلانه بناء على الصحيح بجر قلت ولذا قال في متن المتن والاحتار العجة واعلم أن
اضافته لتعليق الى البراءة من اضافة الصفة الى موصوفها والمعنى وبطلت البراءة المتعلقة بالشرط واذا بطلت
البراءة من الكفالة تبقى الكفالة على أصلها فلا طالب مطالبة الكفيل بدليل التعليل فليس المراد بطلان تعليق

البراءة لانه يلزم منه بقاء البراءة صحيحة مخبرة وبطلان الكفالة التبرار لا يناسبه العلة المذكورة لان نفس التعليق ليس فيه معنى التعليل بل الذي فيه معنى التعليل هو البراءة المعلقة قبطل ثم رأيت بخط بعض العلماء على نسخة قديمة من شرح الجمع ما نصه معناه أن الكفالة جائزة والشرط باطل اهـ وهذا عين ما قلته (قوله بالشرط الغير الملائم) نحو اذا جاء غدا فأت برىء من المال ومثال الملائم ما لو كفّل بالمال أو بالنفس وقال ان وابت به غدا فأت برىء من المال فوافاه من الغد فهو برىء من المال كذا في العناية اهـ ح وفي البحر عن المعراج الغير الملائم هو ما لا منفعة فيه للطالب أصلاً كدخول الدار ومجيء الغد لانه غير متعارف اهـ قلت وسئلت عن قال كفلته على أنك ان طالت بقي به قبل حلول الاجل فلا كفالة لي ويظهر لي انه من غير الملائم فليست أسأل (قوله على ما اختاره في الفتح والمعراج) أقول الذي في الفتح هكذا قوله ولا يجوز تعليق البراءة من الكفالة بالشرط اى بالشرط المتعارف مثل أن يقول ان عجلت لي البعض او دفعت البعض فقد أبرأتك من الكفالة أما غير المتعارف فلا يجوز ثم قال وروى أنه يجوز وهو الوجه الخ فهذا شرح لعبارة الهداية التي قد مناهها آتفا وقد مناه أن ظاهر ما في الهداية ترجيح الرواية الثانية وأنه اختارها في متن الملتقى وكذلك اختارها في الفتح كما ترى والمتبادر من كلام الفتح أن المراد بهذه الرواية جواز الشرط المتعارف لانه قيد رواية عدم الجواز بالشرط المتعارف وذكر أن غير المتعارف لا يجوز وهو تصريح بما فهمه بالاولى ثم ذكر مقابل الرواية الاولى وهي رواية الجواز فلم أن المراد بها الشرط المتعارف أيضاً وأن غير المتعارف لا يجوز أصلاً ويحتمل أن يكون قوله وروى أنه يجوز أى اذا كان الشرط غير متعارف ويلزم منه جواز المتعارف بالاولى فعلى الاحتمال الاول يكون قد اختار في الفتح جواز التعليق بالشرط المتعارف وعلى الثاني اختار جوازه مطلقاً وهذا الاحتمال اظهر لانه حيث قيد رواية عدم الجواز بالمتعارف علم أن غير المتعارف لا يجوز بالاولى ثم اختار مقابل هذه الرواية وهو رواية الجواز أى مطلقاً فكان على الشارح أن يقول وبطل تعليق البراءة من الكفالة بالشرط ولو ملائماً وروى جوازه مطلقاً واختاره في الفتح نعم ذكر في الدرر عن العناية قولاً ثالثاً وهو عدم جواز التعليق بالشرط لو غير متعارف والجواز لو متعارفاً وذكر في المعراج هذا القول وجعله يحمل الروايتين وأقره في البحر وقال ان قول الكثر وبطل التعليق محمول على غير المتعارف وتبعه الشارح لكن لا ينبغي أن كلام الفتح مخالف لهذا التوفيق لانه حمل بطلان التعاقب على الشرط المتعارف كما علمت فكيف ينسب اليه ما ذكره الشارح فافهم (قوله وأقره المصنف) اى في شرحه في هذا المحل اى أقر ما في المعراج من التفصيل والتوفيق (قوله والمتفرقات) اى متفرقات البسوع في بحث ما يصيل تعليقه (قوله ترجيح الاطلاق) اى رواية بطلان التعليق المتبادر منها الاطلاق عافضه في المعراج وفي كون الزيلعي رجح ذلك نظر بل كلامه قريب من كلام الهداية المار فراجع (قوله قيد بكفالة النفس) اى باعتبار أن الكلام فيها لا يذكر القيد في المتن كالكثر اهـ ح (قوله مبسوطاً في الخاتمة) حاصله أن تعليق البراءة من الكفالة بالنفس على وجوه في وجه نصح البراءة ويصل الشرط كما اذا أبرأ الطالب الكفيل على أن يعطيه الكفيل عشرة دراهم وفي وجه يصحان كما اذا كان كفيلاً بالمال أيضاً وشرط الطالب عليه أن يدفع المال ويبرئه من الكفالة بالنفس وفي وجه يبطلان كما اذا شرط الطالب على الكفيل بالنفس أن يدفع اليه المال ويرجع به على المطلوب اهـ (قوله لا يسترده أصيل الخ) اى اذا دفع الاصيل وهو المدون الى الكفيل المال المكفول به ليس للاصيل أن يسترده من الكفيل وان لم يعطه الكفيل الى الطالب قال في النهر لانه اى الكفيل ملكه بالاقتضاء وبه ظهر أن الكفالة توجب ديناً للطالب على الكفيل وديناً للكفيل على الاصيل لكن دين الطالب حال ودين الكفيل مؤجل الى وقت الاداء واذا أخذ الكفيل من الاصيل رهناً أو أبرأه أو وهب منه الدين صح فلا يرجع بأدائه كذا في النهاية ولا ينافيه ما مر من أن الراجح أن الكفالة ضم ذمة الى ذمة في المطالبة لان الضم انما هو بالنسبة الى الطالب وهذا لا ينافي أن يكون للكفيل دين على المكفول عنه كما لا يخفى وعلى هذا فالكفالة بالامر توجب ثبوت دينين وثلاث مطالبات تعرف بالتدبر اهـ ما في النهر أى دين ومطالبة حالين للطالب على الاصيل ودين ومطالبة مؤخرين للكفيل على الاصيل أيضاً ومطالبة فقط للطالب على الكفيل بناء على الراجح من انها الضم في المطالبة (تنبيه) نقل محشى مسكين عن الجوى عن المفتاح أن عدم الاسترداد مقيد بما اذا لم يؤخره الطالب عن الاصيل او الكفيل فان أخره لم يسترده اهـ قلت

بالشرط) الغير الملائم على ما اختاره في الفتح والمعراج وأقره المصنف هنا والمتفرقات لكن في النهر ظاهر الزيلعي وغيره ترجيح الاطلاق قيد بكفالة المال لان في كفالة النفس تفصيلاً مبسوطاً في الخاتمة (لا يسترده أصيل)

قوله قيد بكفالة النفس هكذا خطه ولعله سبق قلم فان الذي في نسخ الشارح قيد بكفالة المال لان في كفالة النفس تفصيلاً الخ اهـ

محكمة

مذكور اننا كسبه النصارى المذكورة ولا حاجة الى تقديره ولا الى التفسير بحسب لان لم يعمى تحت فيه
 حصر في المعنى لا يحتاج الى مفعول والمعنى يحتاج له عليه فلما كان الاول استغلب به الشارح عليه فافهم
 (قوله اريد المستقبلي) لانه معلق عليه فان المعنى ان وجب لك عليه من في المستقبل فاما كسبه به حتى
 لو كان له عليه ما لم يأت قبل الكفالة لم يكن مكذوباً ولا به كما يعلم مما يأتي (قوله لم يقبل برأيه) لانه انما كفل
 عنه بمال متقضى بعد الكفالة لانه جعل الذوب شرطاً والشرط لا بد من كونه مستقبلاً على خطر الرجوع فصار
 لم يوجد الذوب بعد الكفالة لا يكون كفيلاً ولا يئتم به قضاء دين وجب بعد الكفالة فلم يتم على من انصف
 يكونه كسبه عن الغائب بل على اجنبي وهذا في لفظ القضاء ظاهر وكذا في ذاب لان معناه يفتقر وجوب
 وهو بالقياس بعد الكفالة حتى لو ادعى اني قدمت الغائب الى فاضي كذا وأفت عليه سنة بكذا بعد الكفالة
 وقضى لي عليه بذلك وأقام الينة على ذلك صار مستلزماً وصحت الدعوى وقضى على الكفيل بالمال لصعوبة
 خضعا عن الغائب سواء كانت الكفالة بأمره او لا الأنة اذا كانت بغير أمره يكون القضاء على الكفيل
 خاصة كذا في التبع وقوله حتى لو ادعى الخ هو معنى ما في النحول العمادية ادعى على رجل انه كفل عن فلان
 بما يذوب له عليه فأقر المدعى عليه بالكفالة وانكر الحق وأقام المدعى بينة انه ذاب له على فلان كذا فانه يقضى به
 في حق الكفيل الخاص وفي حق الغائب جميعاً حتى لو حضر الغائب وانكر لا يلتفت الى انكاره اهـ فان قوله
 وأقام المدعى بينة انه ذاب له على فلان كذا معناه انه وجب له عليه بالقضاء بعد الكفالة اي أن الثاني قضى له
 عليه بذلك فحضر عن على أن الاصيل الغائب محكوم عليه بذلك ثبت شرط الكفالة فصار الكفيل خضعا
 ثبت عليه المال قهراً وعلى الغائب ثمناً بخلاف ما في المتن فان المدعى برهن على أن له على الاصيل كذا الا على
 انه كان حكمه على الاصيل بكذا فلوقبعت هذه الينة يكون قضاء على الغائب قهراً لان الكفيل لم يبرهن
 خصماً لانه لم يثبت شرط كذالته فالفرق بين المسألتين حتى واضح وان خفي على صاحب التبر وغيره والتجب من
 قول الجيران جزمهم خضاعاً بعدم التبرول ينبغي أن يكون على الرواية الضعيفة أما على اظهر الروايتين المدعى به من
 تنفيذ القضاء على الغائب فينبغي التخاذ اهـ فان المفتي به ثبوت القضاء على الغائب من حاكم براه كشافني حتى
 لو رفع حكمه الى الخفي فنده كما حذر صاحب الجرنفة في كتاب القضاء وكلامهم خفي الحاكم الخفي فان
 حكمه لا ينفذ ما علمته من عدم الخصم (قوله وان برهن الخ) هذه مسألة مبتدأة غير داخل تحت قوله
 كفل بما ذاب الخ كما به عليه صدر الشرع و ابن السكال وغيره لان الكفالة هنا بمال مطلق كما يأتي (قوله
 وهو كفيل) اي بذلك المال (قوله فالكفيل الرجوع) اي فاذا قضى عليه ما اي على الكفيل الخاص
 وعلى الاصيل الغائب ثبت للكفيل بالامر الرجوع على الغائب بلا إعادة بينة عليه اذا حضر لانه صار مقضياً
 عليه ثمناً (قوله لان المكشول به هنا) اي في قوله وان برهن الخ مال مطلق اي غير قيد بكونه ناشئاً بعد الكفالة
 بخلاف ما تقدم في قوله كفل بما ذاب الخ لان الكفالة فيه بمال موصوف بكونه مقضياً بعد الكفالة فلم يثبت
 تلك الصفة لا يكون كفيلاً ولا يكون خضعا كما في شرح الجامع لقاضي خان وهذا تعليل لاصل القضاء على
 الكفيل وأما كون القضاء يتعدى الى الاصيل لو الكفالة بأمره ولا يتعدى لو بدون امر فوجهه كما في التبر
 أن الكفالة بلا امر انما يقصد قيام الدين في زعم الكفيل فلا يتعدى زعمه الى غيره أما بالامر الثابت فيقتضي
 اقرار المطالب بالمال اذ لا يأمر غيره بقضاء ما عليه الا وهو معترف به فلذا صار مقضياً عليه ثم قال في التبر
 وفي الجامع الكبير جعل المسألة مربعة اذ الكفالة اما مطلقة ككفلت بمالك على فلان او مقيدة بألف درهم وكل
 أما بالامر أو بدونه وقد علمت أن المسئلة اذا كانت بالامر كان القضاء بها عليهم ما والا فلي الكفيل فقط وأما
 المطلقة فان القضاء بها عليهم ما سواء كانت بالامر او لا لان الطالب لا يتوصل لاثبات حقه على الكفيل الا بعد
 اثباته على الاصيل وهذا لان المذهب أن القضاء على الغائب لا يجوز اهـ وتماه في الفتح (قوله وهذه
 حيلة الخ) ذكر في البحر الاوجه الاربعة المذكورة آنفاً عن الجامع ثم ذكر أن المطلقة هي الحيلة في القضاء
 على الغائب وأن المسئلة لا تصلح للحيلة لان شرط التعدي على الغائب كونه بأمره اهـ قلت وطريق جعلها
 حيلة هو المواضعة الآتية بشرط أن يكون له بينة على الدين الذي له على الغائب وهذا ظاهر في المطلقة عن
 التمسيد بمقدار من المال سواء كانت المسئلة بالامر او لا فيتعدي فيها الحكم الى الغائب لان الكفيل اذا

وفي الهداية وهذا اما من اراد به
 المستقبل كقولهم امان الله بقاءه
 (قضاء الاصيل فبرهن المدعى
 على الكفيل ان له على الاصيل
 كذا لم يقبل) برهانه حتى يحضر
 الغائب فيقضى عليه فيلزمه تبعاً
 للاصيل (وان برهن ان له على زيد
 الغائب كذا) من المال (وهو)
 اي الخاص (ككفيل قضي)
 بالمال (على الكفيل) فقط (ولو
 زاد بأمره قضى عليه) فالكفيل
 الرجوع لان المكشول به هنا مال
 مطلق فأمكن اثباته بخلاف
 ما تقدم وهذه حيلة اثبات الدين
 على الغائب

أمر بكتابة وتوقيع من على الأصل فيبرهن المدعى على الدين وقدوره لالتزام الكفيل به لم يمكن إثباته إلا بعد
إثباته على الأصل فيثبت عليه ما لأن المذهب عندنا في الفسخ أن استثناء على الغائب لا يجوز إلا إذا ادعى
على الحاضر حثالة متصلة به إلا إثباته على الغائب فإذا ثبت عليه سائر أركان المدعى الكفيل يبق المال ما شا
على الغائب وأما الكفالة المتصلة بأش مثلاً فلا يعتد بالحكم فيها إلى الغائب إلا إذا كانت بأمره كما مر تقريره
والتسام فيتعلم منه نعتي الحكم فيها لأنه يحتاج إلى إثبات كون الكفالة بالأمر وليس له مئة على ذلك
ولا يجوز الحلية ما قامة شهود الزور وإقرار الكفيل بالدين يستصر عليه ولا يعتد إلى الغائب فضلاً عن إقراره
بكون الكفالة بأمر الغائب وبهذا التقرير يظهر لنا أن الإشارة في قول الشارح وهذه لا مرجع لها لأن
المدعى في كذالة الكفالة المتصلة وهي قسمها لا تصلح لليلة فأنهم (قوله وكذا الحوالة) عبارة الفسخ وكذا
الحوالة على هذه الوجوه اهـ أي أنها تكون مطلقة ومقتدة وكل منهما بالأمر وبدونه فهي أربعة أيضاً وبإثباته
ما في شرح المتن من التبرير شرح الجامع الكبير وكذا الزهدوا على الحوالة المتصلة بكون قضاء على
الحاضر والغائب ادعى الأمر لم يدع فإن شهدوا بالحوالة المتصلة أن ادعى الأمر بكون قضاء على الحاضر
والغائب فيرجع وإن لم يدع الأمر بكون قضاء على الحاضر خاصة ولا يرجع وعامة فيه وبه يظهر أن الإشارة
بقوله وكذا الحوالة راجعة إلى أصل المسألة لا إلى بيان جعلها حيلة لأن شرط صحة الحوالة كون المال معلوماً
كما سأل في قولنا له إن فلاناً حالي عليك بألف درهم فأقر له بالحوالة فيها كل من مقرر بالمال فيأمره ولا يمكن
المدعى إثباته على الغائب بالينة وهذه حوالة مطلقة لأنهم لا يشترط نوع مخصوص كما سأل في بيان ما إذا شاء
الله تعالى هذا ما ظهر (قوله كفالته بالدرج) هو ضمان الفسخ عند استحقاق المبيع كما مر نهر (قوله
تسليم لمبيع) أي تصديق منه بأن المبيع ملك للبائع لأنها ان كانت مشروطة في البيع فقامه بقبول الكفيل
فكانه هو الموجب له وإن لم تكن مشروطة فالمراد بها أحكام البيع وترغب المشتري فيئز منزلة الإقرار بالمالك
فكانه مال اشتريه فأنه مال البائع فان استحققت فأناضاً من غيرها نهر (قوله كشفة) أي لو كان
الكفيل شفعه فلا شفعه بجر (ضاه بشراء المشتري) (قوله فلا دعوى له) أي فلا تسمع دعواه بالمالك
فيها وبالشفعة وبالأجارة بجر (قوله كتب فيه) بالبناء للمجهول وقوله باع ملكه الخ بوجه قدسها اقتلها
نائب الفاعل ووجه كتب الخ صفة لصك (قوله كالزهد بالمبيع الخ) لأن الشهادة به على إنسان إقراره
بشأن البيع باتفاق الروايات نهر عن الزباني (قوله مطلق عماد كسر) أي عن قيد الملكية وكونه
نافذاً باتفاق دعواه المالك بعده إذ ليس فيه ما يدل على إقراره بالمالك للبائع لأن البيع قد يصدر من غير المالك
وله كذب شهادة ليحفظ الواقعة بخلاف ما تقدم فانه متيد بما ذكر درر أي ليس بعد ذلك في تميم البينة
فتح (قوله لأنه مجرد أخبار) ولو أخبر بأن فلاناً باع شيئاً كان له أن يدعيه درر وقولهم خنا أن الشهادة
لا تكون إقراراً بالمالك يدل بالأولى على أن السكوت زماناً لا يمنع الدعوى بجر وفي حاشية السيد أبي العود
لكن نقل شيخنا عن قسوى الشيخ السليبي أن حضور مجلس البيع وسكوته بلا عذر مانع له من الدعوى بعد
ذلك حسب الباب التزوير اهـ قلت سألني آخر الكتاب قبيل الروايات أن شاء الله تعالى أن ذلك في القريب
والزوجة وكذا في الجار إذا سكت بعد ذلك زماناً في دعوى الظهيرة أن علماء نائف في متونهم وشروحهم
وقسوا بهم أن تصرف المشتري في المبيع مع اطلاع الخصم ولو كان اجنبياً بنحو البناء أو الغراس أو الزرع
ينفعه من سماع الدعوى (قوله ولم يذكر الخ) أي كما قال في الكثر وشهادته وختمه قال في الفسخ الختم امر
كن في زمانهم إذا كتب اسمه في الصك جعل اسمه تحت رصاص مكتوباً ووضع نقش خاتمه كيلا يطرقة التبديل
وليس هذا في زماننا اهـ فالحكم لا يتفاوت بين أن يكون فيه ختم أو لا كذا في العناية قال في التزوي لم أر مالاً
تعارفوا رسم الشهادة بالتم فقط والذي يجب أن يقول عليه اعتبار المكتوب في الصك فإن كان فيه ما يفيد
الاعتراف بالمالك ثم ختم كان اعترافه وإلا اهـ (قوله إلى شهر) أي بعد شهر ولا مطالبة لك على الآن
(قوله هو) أي الضمان (قوله فاقول للضامن) أي مع عيبه في ظاهر الرواية ط عن الشافعي واحترزه
عباروى عن الشافعي أن القول لم يقره (قوله لأنه ينكر المطالبة) أي في الحال (قوله لأن المقر له ينكر
الاجل) لأن المقر بالدين أقر بما هو سبب المطالبة في الحال إذ الظاهر أن الدين كذلك لأنه انما ثبت بدلا عن قرض

ولو شاف الطالب موت الشاهد
يتواضع مع رجل ويدعى عليه
مثل هذه الكفالة فيقر الرجل
بالكفالة ويمنع الدين فيبرهن
المدعى على الدين فيمضى به على
الكفيل والأصل ثم يبرأ
الكفيل فيبقى المال على الغائب
وكذا الحوالة وعامة في الفسخ والجزء
(كفالته بالدرج تسليم) منه (لمبيع)
كشفة فلا دعوى له (كتب شهادته
في صك كتب فيه باع ملكه أو باع
يعا فذاً باباً) فانه تسليم أيضاً كما
لوشهد بالمبيع عند الحاكم فتنى بها
أولاً (لا يكون تسليم) كتب
شهادته في صك بيع معناه (عماد كسر)
(أو كتب شهادته على إقرار
المصدقين) لأنه مجرد أخبار فلا
تناقض ولم يذكر الختم لأنه وقع
اتفاقاً باعاً بتبراعدهم (قال)
الكفيل (ضمنته لك إلى شهر وقال
الطالب) هو (حال) فالقول
للضامن) لأنه ينكر المطالبة
(وعكسه) أي الحكم المذكور
(في) قوله (لك على) مائة إلى شهر
مثلاً (إذا قال الآخر) وهو المقر له
(حالة) لأن المقر له ينكر الاجل

اوقات لا اوسع ونحوه والظاهر أن العاقل لا يرضى بخروج مستحقه في الحال الابدل في الحال فكان
الحلول الاصل والاجل عارض فكان الدين المؤجل معروضاً لعارض لا نوعاً اذعى لنفسه فقا هو تاخيرها
والاخر ينكره وفي الكفالة ما أقر بالدين على ما هو الاصح بل يمتنع المطالبة بعد شهر والمكفول له يدعيها
في الحال والكفيل ينكر ذلك فالقول له وهذا الآن التزام المطالبة يتنوع الى التزامها في الحال او في المستقبل
كالكفالة بما ذاب او بالدرك فانما أقر ينوع منها فلا يلزم بالنوع الاخر اه فسخ (قوله وخاف الكذب) اي
ان أنكر الدين (قوله او حوله) اي دعوى المقر له أنه حال بسبب اقرار المقر بالدين (قوله أن يقول انك)
اي المتدعي عليه للمدعى وقيل اذا قال ليس لك على حق فلا بأس به اذ لم يرد اواء حقه زبلي ولم يذكر أمر
حلفه لو استخلف والظاهر أن له ذلك اذ حجب دناكاره مما لا اثر له نهر أي أن قوله لا بأس به اي بانكاره المذكور
لا اثر له لان الخصم يطلب تخليفه ويكذبه في الانكار فلا اذن له بالانكار اذن بالخلف ولا يمتنع أن ليس للنفي
في الحال الا لقرينة على خلافه فاذا حلف وقال ليس لك على حق اي في الحال فهو صادق فاتهم (قوله اذا
استحق المبيع قبل القضاء على البائع) الطرف متعلق بقوله ولا يؤخذ وأراد بالاستحقاق الناقل أما المطلق
كدعوى التسحب ودعوى الوقف في الارض المشتراة أو أنها كانت مسجداً يرجع على الكفيل وان لم يقض
بالبئن على المكفول عنه ولكل الرجوع على بائعه وان لم يرجع عليه بخلاف الناقل ومز تمام أحكامه في بابه قيد
بالاستحقاق لانه لو انسخ بخيار رؤية أو شرط أو عيب لم يؤخذ الكفيل به وبالبئن لانه لو بئ في الارض لا يرجع
على الكفيل قيمة البناء وكذا لو كان المبيع أمة استولدها المشتري وأخذ من المشتري مع البئن قيمة الولد والعقر
لم يرجع على الكفيل الا بالبئن كذا في السراج نهر (قوله لا يتقضى البيع) ولهذا الواجب المسمى البيع
قبل الفسخ جاز ولو بعد قبضه وهو الصحيح فقام يقض بالبئن على البائع لا يجب رد البئن على الاصيل فلا يجب
على الكفيل وقوله كما مر أي في باب الاستحقاق وانظر ما كتبناه هناك (قوله اي الموظف في كل سنة) لانه
دين له مطالب من جهة العباد فصار كسائر الديون وتماه في الزبلي وهذا التعليل اعتمد وجهه جفافيدل على
اختصاص الخراج المضمون بالموظف أما خراج المقاسمة فجزء من الخراج وهو عين غير مضمون حتى لو هلك
لا يؤخذ بشئ والكفالة بأعيان لا تجوز ط (قوله على خلاف ما اطلقه في البحر) فانه قال وأطلقه فشميل
الخراج الموظف وخراج المقاسمة وخصه بعضهم بالموظف الخ ووجه الاعتراض على البحر حيث حمل كلام
الكتبة على الاطلاق مع وجود القرينة المذكورة على التقييد بالموظف فكان الاولى التقييد فاتهم وكذا
التعليل المار يدل عليه ولذا قال في الفتح وقد قيدت الكفالة بما اذا كان خراجاً موظفاً لا خراجاً مقاسمة فانه غير
واجب في الزمة (قوله منقوض) التقض لصاحب البحر (قوله وكذا الثواب) جمع ثابته وفي الصحاح
الثابته المصيبة واحدة ثواب الدهر اه وفي اصطلاحهم ما يأتي قال في الفتح قيل أراد بها ما يكون بحق
كأجرة الحراس وكري النهر المشترك والمال الموظف لتجهيز الجيش وفداء الاسرى اذ لم يكن في بيت المال
شيء وغيرهما مما هو بحق فالكفالة به جائزة بالاتفاق لانها واجبة على كل مسلم مؤسر بايجاب طاعة ولي الامر
فيما فيه مصلحة المسلمين ولم يلزم بيت المال اوله ولا ثبتي فيه وان اريد بها ما ليس بحق كالجبايات الموظفة على
الناس في زماننا يلا دفارس على الخباط والصباغ وغيرهم للسلطان في كل يوم او شهر فانه ظالم فاختلف المشايخ
في صحة الكفالة بها فقيل نصح اذ العبرة في صحة الكفالة وجود المطالبة ما بحق او باطل ولهذا اقلنا ان من تولى
قسمتها بين المسلمين فعديل فهو مأجور وينبغي أن من قال الكفالة ضم في الدين يمنعها هنا ومن قال في المطالبة
يمكن أن يقول بصحتها او بمنعها بناء على انها في المطالبة بالدين او مطلقا اه اي فان قال بالدين منعها وان قال
مطلقا اي بالدين وغيره أجازها (قوله حتى لو أخذت الخ) تأيد للقول بجواز الكفالة بها فانها اذا أخذت
من الاكار وجاز له الرجوع بها بلا كفالة تمنع الكفالة بالاولى لكن في البراءة لا يرجع الا كاري في ظاهر الرواية
وقال الفقيه يرجع وان أخذ من الجار لا يرجع وزاد في جامع الفصولين أن احد الثمريين لو أدى الخراج يكون
متبرعا نعم في أخراجات القنية بر من ظهر الدين المرغباتي وغيره المستأجر اذا أخذ منه الجباية الرابعة
على الدور والجوانيت يرجع على الآخر وكذا الاكار في الارض وعليه الفتوى اه (قوله وعليه الفتوى)
راجع لقوله ولو تغير حق وكذا المسألة الاكار كما علمت وفي البحر وظاهر كلامهم ترجيح النسخة اي في كفالة

والحيلة ان عليه دين مؤجل وخاف
الكذب أو حله باقراره أن
يقول أهو حال أو مؤجل فان
حال حال انكروه ولا حرج عليه
فولي (ولا يؤخذ من الدرك
اذا استحق المبيع قبل القضاء على
البائع بالبئن) اذ حجب دناكاره
لا يتقضى البيع على الظاهر كما مر
(وصح ضمان الخراج) اي الموظف
في كل سنة وهو ما يجب عليه في
الذمة بقرينة قوله (والرهن به) اذ
الرهن بخراج المقاسمة باطل نهر
تحلى خلاف ما اطلقه في البحر
وتجوز الزبلي الرهن في كل
بما تجوز به الكفالة بجامع التوثق
بمنقوض بالدرك لجواز الكفالة به
دون الرهن (وكذا الثواب) ولو
بغير حق كجبايات زماننا فانها في
المطالبة كالديون بل فوقها حتى
لو أخذت من الاكار فله الرجوع
على مالك الارض وعليه الفتوى
صدر الشريعة وأقره المصنف
وابن الكمال

النواب بغير حق ولذا قال في ايضاح الاصلاح والفتوى على الصحة وفي الخاتمة الصحيح الصحة ويرجع على المكفول عنه ان كان يأمره اه عليه مشى في الاختيار والخيار والمقتضى نعم صحح صاحب الخاتمة في شرحه على الجامع الصغير عدم الصحة وكذلك اُفتي في الخيرية بعدم الصحة مستنداً لما في البرازية والخلاصة من انه قول عامة المشايخ وبما في العمادية من أن الاسير لو قال لغيره خلصني فدفعت المأمور ما لا وخلصه قال السرخسي يرجع وقال صاحب المحيط لا وهو الاصح وعليه الفتوى قال فهذا يدفع ما في الاصلاح وما في الخاتمة والعلّة فيه أن الظلم يجب اعدامه ويحرم تقريره وفي القول بصحته تقريره اه ملخصاً قلت غاية الامر انهم ما قولان معصيان ومشى على الصحة بعض المتون وهو ظاهر اطلاق الكثر وغيره لفظ النواب فكان ارجح وأما مسألة الاسير فليس فيها كفالة ولا أمر بالرجوع على الله في الخاتمة صحح انه يرجع على الاسير وبه جزم في شرح السبيل الكبير بلا حكاية خلاف كما قدّمناه في متفرقات اليسوع وأما قوله والعلّة فيه الخ فهو مدفوع بما رأيت في هامش نسختي المنح بخط بعض العلماء وأظنه السيد الجوى محاصله أن المراد من صحة الكفالة بالنواب رجوع الكفيل على الاصيل لو كانت الكفالة بالأمر لأنه لا يضمن اطالها الظالم لان الظلم يجب اعدامه ولا يجوز تقريره فلا تغتربظاها الكلام اه وهو تنبيه حسن ولهذا لم يذكر الرجوع على الكفيل بل اقتصر على بيان الرجوع على الاصيل لو الكفالة بأمره وليس في هذا تقرير الظلم بل فيه تخفيفه لأنه لو لا الكفالة بحبس الظالم المكفول وبضربه وبكفالة ببيع عقاره وسائر أملاكه بغير تجسس أو بالاستدانة بالمرابحة ونحو ذلك مما هو مشاهد ولعلهم لهذا أجازوا هذه الكفالة وان لم يجوزوا بنحو آخر ونحوه والله سبحانه أعلم (قوله وقيدته شمس الأئمة) لا مرجع في كلامه لهذا الضمير والمناسبات قول النهر وفي الخاتمة قضى نأية غيره بأمره رجوع عليه وان لم يشترط الرجوع وهو الصحيح وقيدته شمس الأئمة الخ أي قيد قوله بأمره وهذا التقييد ظاهر اذا لخصناه أن أمر المكره غير معتبر (فرع) في مجموع النوازل جماعة طمع الوالي أن يأخذ منهم شيئاً بغير حق فاحتج بعضهم وظفر الوالي بعضهم فقال المختفون لهم لا تطلعوه علينا وما اصابكم فهو علينا بالخصص فلما أخذ منهم شيئاً فاتهم الرجوع قال هذا مستقيم على قول من يجوز ضمان الجباية وعلى قول عامة المشايخ لا يصح فتح (قوله لم يعتبر أمره بالرجوع) الا صوب في الرجوع كما هو في البحر وغيره عن العناية لا لاكل قاله بمعنى في متعلقة يعتبر لا بأمره لأنه ليس المراد أنه أمره بالرجوع عليه بل أمره بنقضه النأية وان لم يشترط الرجوع وحينئذ فالعنى انه اذا كان مكرهاً بالامر بالنأية لم يعتبر أمره في حق الرجوع لفساد الامر بالاكره فلا رجوع للمأمور عليه (قوله بلا شرط) أي بلا شرط الرجوع (قوله على الصحيح) يخالف لما قدمته في النفقات من أن الصحيح عدم الرجوع وبه يفتى فقيه اختلاف الصحيح كما ذكرناه آنفاً (قوله على هامتها) أي هامش البرازية وفي القاموس الهامش حاشية الكتاب موله (تتمة) من اصحابنا من قال الافضل أن يساوى اهل محله في اعطاء النأية قال القاضي هذا كان في زمانهم لأنه اعانة على الحاجة والجهاد أما في زماننا فكثر النواب تؤخذ نلما ومن تمكن من دفع الظلم عن نفسه فهو خير له نهر وتسامه في الفسخ ونقل في القنية أن الاولى الامتناع ان لم يحمل حصته على السابقين والا فالاولى عدمه ثم قال وفيه اشكال لان الاعطاء اعانة للظالم على ظلمه (قوله أي النصيب من النأية) أي حصة الشخص منها اذا قسمها الامام فتح (قوله وقبل هي النأية الموظفة) والمراد بالنواب ما هو منها غير راتب فتغايروا فتح (قوله وقبل غير ذلك) قال في النهر وقبل هو أن يقسم ثم يمنع أحد الشريكين قسم صاحبه وقال الهندواني هي أن يمنع أحد الشريكين من القسمة فيضمنه انسان ليقوم مقامه فيها (قوله فانه امن) بقصر الهزيمة على تقدير مضاف أي ذو أمن او بعدتها على صورة اسم الفاعل بمعنى المنعول كساحل بمعنى مسحول او بمعنى أمن سالك كمثله نهاره صائم وعلى الوجهين عيشة راضية (قوله لم يضمن) مثله كل هذا الطعام فانه ليس بمسموم فأكله فمات لا ضمان عليه وكذا لو أخبره رجل انها حرة فترجوها ثم ظهرت مملوكة فلا رجوع بقيمة الولد على الخبير أشبه ط (قوله والمسألة بجالها) أي فسلكه وأخذ ماله ط. (قوله ضمن) أما لو قال له ان أكل اكلك سبع او اتلف مالك سبع فأناضا من لا يصح هندية لما تقدم من أن السبع لا يكفل وأن فعله جبار ط (قوله هذا وارد الخ) أقول صحة الضمان لا من حيث صحة الكفالة حتى يرد ما ذكر بل من حيث انه غرم لأن الغرر يوجب الرجوع اذا كان بالشرط ابو السعود ط ولذا عقبه الشارح بذكر الاصل لكن

وقيدته شمس الأئمة بما اذا امره به طاعاً فلو مكرهاً في الأمر لم يعتبر أمره بالرجوع ذكره الاكل وقالوا من قام بتوزيعها بالعدل أجر وعليه فلا يفسق حيث عدل وهو نادر وفي وكالة البرازية قال لرجل خلصني من مصادرة الوالي اوقال الاسير ذلك فخلصه رجوع بلا شرط على الصحيح قلت وهذا يقع في ديارنا كثيراً وهو أن الصوباشي يمسك رجلاً ويحبسه فيقول لا تخرج خلصني فيخلصه ببلغ خينئذ يرجع بغير شرط الرجوع بل بمجرد الامر فتدبر كذا بخط المصنف على هامشها فليحفظ (والقسمة) أي النصيب من النأية وقبل هي النأية الموظفة وقبل غير ذلك وأياً ما كان فالكفالة بها صحيحة صدر الشريعة (قال) رجل (لا تخرج) اسلك هذا الطريق فانه آمن فسلك وأخذ ماله لم يضمن ولو قال ان كان مخوفاً وأخذ مالك فأناضا من والمسألة بجالها (ضمن) هذا وارد على ما قدمته بقوله ولا تصح بجهالة المكفول عنه كما في الشريعة بلالية

بأن ضمان الغرور في الحقيقة هو ضمان الكفالة ثم اعلم أن المصنف تابع في ذكر هذه المسألة صاحب الدرر
عن العمادية وعزاها للبيري إلى الذخيرة بزيادة أن المكفول عنه مجهول ومع هذا جوزوا الضمان اه لكن
قال في الثالث والثلاثين من جامع الفصولين برمز المحيط ما ذكر من الجواب بخالف لقول القدوري من قال
لغيره من غصبك من الناس أو من بايت من الناس فأنا ضامن لذلك فهو باطل اه وأجاب في نور العين بأن
عدم الضمان في مسألة القدوري لعدم التغرير بظهور الفرق قلت لكن في البرازية وذكر القاضي بايع فلا ناعلي
أن ما أصابك من خسران فعلي أو قال لرجل أن هلك عينك هذا فأنا ضامن لم يصح اه الآن يجاب بأن قوله
بايع فلا ناعلي تغريره لعدم العلم بحصول الخسران في المبايعه معه ولأن الخسران يحصل بسبب جهل المأمور
بأمر البيع والشراء بخلاف قوله اسلك هذا الطريق والحال أنه مخوف فإن الطريق المخوف يؤخذ فيه المال
غالب ولا يصنع فيه للمأمور فقد تحقق فيه التغرير فإذا ضمنه الأمر نصار جع عليه وله عليهم أجازوا الضمان فيه
مع جهل المكفول عنه زجر عن هذا الفعل كما في تضمن الساعي والله سبحانه اعلم (قوله في ضمن المعاوضة)
فيرجع على البائع بقيمة الولد إذا استحققت بعد الاستيلاد بقيمة البناء بعد أن يسلم البناء إليه واحتزرها إذا كان
في ضمن عقد التبرع كالهبة والصدقة (قوله أو ضمن الغارصة السلامة للمغرور نصا) أي كسأله المثل
السنة فإنه نص فيها على الضمان بخلاف الأولى وتعمد عبارة الدرر حتى لو قال الطعان أصاحب الخنطة اجعل
الخنطة في الدلو فذهب من ثقبه ما كان فيه إلى الماء والطعان كان عالما به يضمن لأنه صار غارضا في ضمن العقد
بخلاف المسألة الأولى لأن ثمة ما ضمن السلامة بحكم العقد وهنا العقد يقتضي السلامة كذا في العمادية اه
وأردا بالاولى قوله اسلك هذا الطريق فإنه آمن ويظهر من التعليل أن قوله حتى لو قال الخ تبرع على الأصل
الأول وقوله أن كان عالما به أي بقبب الدلو بشكل عليه مسألة الاستحقاق (قوله وتعمده في الاشياء)
ذكرناه في آخر باب المراجعة وتكلمنا عليه هناك فراجع (قوله هو ضمان الكفالة) أما في الأصل
الثاني فهو ظاهر لأن شرطه أن يذكر الضمان نصا وأما في الأول فلأن عقد المعاوضة يقتضي السلامة فكانه
بسبب أخذ العوض ضمن له سلامة العوض (قوله لو كفالته حالة) ينبغي أن يجري فيه ما سبذكره
الشارح آخر الباب عن المحيط (قوله ليخلصه بأداء أو إبراء) أي بأن يؤدي المال إليه أو إلى الطالب أو بأن
يتكلم مع الطالب ليبرئ الكفيل (قوله برده إليه) في بعض النسخ برده بالباء الموحدة وهي أحسن فهو
متعلق بخلصه أي برده نفسه وتسليمه إلى الطالب (قوله أي لو بأمره) لأن الكفيل بلا أمر متبرع ليس له
مطالبة الأصل بحال ولا نفس حتى أنه لا يأثم بالامتناع من تسليم نفسه معه كما مر سابقا (قوله من قام عن
غيره بواجب بأمره الخ) الظاهر أن المراد بالواجب اللازم شرعا وعادة ليصح استثناء التعويض عن الهبة
وقس الهبة الآن يكون لفظا لا بمعنى لكن وقوله بأمره متعلق بقام (قوله أمره بتعويض عن هبته) أي أمر
المودوب له رجلا أن يعرض الواهب عن هبته (قوله وباطعام الخ) وكذا لو قال أجمع عني رجلا أو أعتق عني
عبدا عن ظهاري خاتمة فالمراد بالواجب الأخرى (قوله وبأن يهب فلانا) فلو قال هب فلانا عني ألفا
تكون من الأمر ولا رجوع للمأمور عليه ولا على القابض ولا الأمر الرجوع فيها والدافع منقطع ولو قال على
أني ضامن ضمن للمأمور ولا الأمر الرجوع فيها دون الدافع خاتمة (قوله في كل موضع الخ) فالمشترى
أو الغاصب إذا أمر رجلا بأن يدفع الثمن أو يدل الغصب إلى البائع أو المالك كان المدفوع إليه مال الكا المذموم
بمقابله مال هو المبيع أو المغصوب وظاهره أن الهبة لو كانت بشرط العوض فأمره بالتعويض عنها يرجع
بلا شرط لوجود الملك بمقابله مال بخلاف ما لو أمره بالاطعام عن كفارته أو بالاجحاج عنه ونحوه فإنه ليس
بمقابله مال فلا رجوع للمأمور على الأمر إلا بشرط الرجوع ويرد عليه الأمر بالاتفاق عليه فإنه قدّم أنه
يرجع بلا شرط مع أنه ليس بمقابله ملك مال وكذا الأمر بأداء النوائب وبتخليص الأسير على ما مر هذا وسبكر
المصنف في باب الرجوع عن الهبة أصلا آخر وهو كل ما يطلب به بالجس والملازمة فالأمر بأدائه ثبت
الرجوع والأفلا لا بشرط الضمان ويرد عليه أيضا الأمر بالاتفاق وانظر ما حترناه في تنقيح الحامدية (قوله
الكفيل للمختلعة الخ) صورته خالعت زوجها على مهرها مثلا ولها عليه دين فكفله له لهما رجل ثم جدد عقد
النكاح بينهما لا يبرأ الكفيل لعدم ما بسقط ما ثبت عليه بالكفالة أفاده ط (قوله نوب الخ) تابع صاحب

والأصل أن المغرور انما يرجع على
الغار إذا حصل الغرور في ضمن
المعاوضة أو ضمن الغارصة
السلامة للمغرور نصا ودرر وتعمده
في الاشياء ومرت في المراجعة (فروع)
* ضمان الغرور في الحقيقة هو
ضمان الكفالة * لتكفيل منع
الأصيل من السفر لو كفالته حالة
ليخلصه منها بأداء أو إبراء وفي
التكفيل بالنفس برده إليه كافي
لغيره أي لو بأمره * من قام
عن غيره بواجب بأمره رجع
بمادفع وان لم يشترطه كالأمر
بالاتفاق عليه وبقتضاء دينه إلا في
مسائل * أمره بتعويض عن هبته
وباطعام عن كفارته وبأداء
عن زكاة ماله وبأن يهب فلانا عني
ألفا في كل موضع يملك المدفوع إليه
المال المدفوع إليه مقابلا لملك مال
فإن المأمور يرجع بلا شرط والأفلا
وتعمده في وكالة السراج والكل
من الاشياء وفي الملتقط الكفيل
للمختلعة بما لها على الزوج من الدين
لا يبرأ بتجديد النكاح بينهما * ثوب
غاب عن دلالة

لا ضمان عليه ولرأب عن صاحب الحانوت وقد ساروم وانتاعلى الثمن فعليه قيمة الثوب ٢٨٥ وكرامه الدلال ثم وضعه في حانوت فبذل ثمن

الدلال بالانتفاق ولا ضمان على صاحب الحانوت عند الامام لانه مردع المردوع دلال معروف في يده ثوب ثمين انه مسروق فقال رددت على الذى اخذت منه برى ولوقال طالب غريمي في مصدر كذا فاذا اخذت مالى فلان عشرة منه يجب اجر المثل لا يزاد على عشرة ملقط واقبت بان ضمان الدلال والسمسار الثمن للبائع باطل لانه وكيل بالاجر وكروا ان الوكيل لا يصح ضمانه لانه يصير عاملا لنفسه فليحذر اه (قائده) ذكر الطرسوسى في مؤلفه ان مصادرة السلطان لارباب الاموال لا يتجاوز الالعمال بيت المال مستدلا بان عمر رضى الله عنه صادرا بأجرة اه وذلك حين استعمله على البحرين ثم عزله واخذ منه اثني عشر ألفا ثم دعاه للعمل فأبى رواء الحاكم وغيره وأراد بعمال بيت المال خدمته الذين يجيرون امواله ومن ذلك كتبته اذا توسعوا في الاموال لان ذلك دليل على خيانتهم ويلحق بهم كسبة الاوقاف ونظامها اذا توسعوا وتعاطوا انواع اللهو وبناء الاماكن فلما كم أخذ الاموال منهم وعزلهم فان عرف خيانتهم في وقف معين رد المال اليه والواضعه في بيت المال منهم وبجر وفي التخصيص لو كفل الحال سؤجلا تأخر عن الاصيل ولو قرض لان الدين واحد قلت وقد منا انها حلة تأجيل القرض وسيجيء أن للمدبون السفر قبل حلول الدين وليس للدائن منعه ولكن بسافر معه فاذا حل منعه ليوفيه واستحسن ابو يوسف أخذ كفيل شهرا لامرأة طلبت كفيل بالنفقة لسفر الزوج وعليه القوي وقاس عليه في الحيط

الملتقط في ذكر هذه الترويح في الكفالة المناسبة للثمن والانتفاع بالردعة أو الاجارات (قوله لا ضمان عليه) هذا الوضع منه أمال قال لا أدري في اى حانوت وضعه ضمن ثوبه بعض الغثين عن اثنائه وذكر الشارح نحوه آخر الردعة (قوله وانتاعلى الثمن) اى قبل العقد فيكون مقبوضا على سوم الثمن (قوله ضمن الدلال بالانتفاق) أقول هذا اذا وضعه أمالة عند صاحب الدكان أمال ووضع عند نفسه فليس عليه ضمان بخلاف مذكور في الثالث والثلاثين من جامع الفصولين فقبل يضمن لانه مودع وليس للمودع أن يودع وتقبل لا يضمن في الصحيح لانه أمر لا بد منه في البيع وبه جزم في الرهبانية كما تله الشارح عنها آخر الاجارات (قوله برى) لانه كغاصب الغاصب اذا رد على الغاصب بيرا وانما يبرأ لأثبت ردّه بجمعة جامع الفصولين (قوله لانه يصير عاملا لنفسه) اذا ولاية القرض له والواضحة يعمل غيره ط فلان وكيل البيع ضمن الثمن لموكله وأدى يرجع ولو أدى بلا ضمان لا يرجع كفي الفصولين وقد مر (قوله الالعمال بيت المال) اى اذا كان رده لبيت المال أو على ارباب ان عاوا كذا ذكر في آخر العبارة (قوله رواء الحاكم وغيره) اخرج في الدر المنثور في سورة يوسف في قوله تعالى اجعلنى على خزائن الارض قال اخرج ابن أبى حاتم والحاكم عن ابى هريرة قال استعملنى عمر على البحرين ثم نزعنى وعزمتنى اثني عشر ألفا ثم دعانى بعد الى العمل فأبيت فقال لم وقد سألت يوسف العمل وكان خيرا منك قلت ان يوسف عليه السلام نبي ابن نبي ابن نبي وأنا ابن امية وأخاف أن أقول بغير علم وأدنى بغير علم وأن يضرب ظهري ويشتم عرضي ويؤخذ مالى اه بجر قلت ولعل مذهبه أن خدوية العمال بائنة بخلاف مذهب عمر رضى الله تعالى عنه فلذا اغترمه (قوله ويلحق بهم الخ) قال السيد الجوى هذا بما يعلم ويحكم ولا يتجاوز القوي بل لانه يكون ذريعة الى ما لا يجوز وذلك لان حكام زماننا لو اتوا بهذا وصادروا من ذكر لا ردور الاموال الى الاوقاف وان علمت اعيانها ولا لبيت المال بل يصرفونها فيما لا يليق ذكره فليكن هذا على ذكر من اه قلت والمفاعل لهذا عمرو بن عمار ط (قوله وفي التخصيص الخ) قد منا عن قوله ولو أبرأ الاصيل أو آخر عنه برى الكفيل ولا ينعكس أن هذا مخالف لما في كل الكتب ولا يجوز العمل به بل تأخر عن الكفيل فقط درن الاصيل (قوله وقد منا) اى قبل فصل القرض وذكرنا هناك أيضا ما فيه كفاية (قوله وسيجيء) اى في فصل الحبس من كتاب القضاء (قوله وليس للدائن منعه الخ) وكذا ليس له أن يطالبه باعطاء الكفيل وان قرب حلول الاجل كافي الا قضية وذكر في المتن يطالبه باعطاء الكفيل وان كان الدين مؤجلا وتماه في التاسع والعشرين من نور العين وفصل في القضية بأنه ان عرف المدبون بالمطل والتسويق بأخذ الكفيل والا فلا اه فالاقوال ثلاثة (قوله واستحسن الخ) وفي الظهيرية قالت زوجي يريد أن يغيب فخذ بالنفقة كفيل لا يجيبها الحاكم الى ذلك لانهم يحب بعد واستحسن الامام الثاني أخذ الكفيل رفقاه او عليه القوي ويجعل كانه كفل بآداب لهما عليه اه بجر عند قوله ونصح بالنفس وان تعددت قال في النهر وظاهره يفيد أنه يكون كفيل بالنفقة عند الثاني مادام غائبا ووقع في كثير من العبارات أنه استحسن أخذ الكفيل بنفقة شهر وقد قالوا كفى الجميع لو كفل لهما بنفقة كل شهر لزمته مادام السكاح بينهم عند أبي يوسف وقال يلزمه نفقة شهر اه وقد تم الشارح نحوه هذا عن الخاتمة عند قول المصنف وبما بيعت فلا نافعي لكن هذا فيما لو كفل بالاجار والظاهر أن ما وقع في كثير من العبارات فيما اذا أراد القاضي اجباره على اعطاء كفيل ثم في نور العين عن الخلاصة لو علم القاضي أن الزوج يمكث في السفر أكثر من شهر يأخذ الكفيل بأكثر من شهر عند أبي يوسف اه (قوله وقاس عليه الخ) في البحر عن المحيط بعد ما مر عن أبي يوسف لو أفتى يقول الثاني في سائر الديون بأخذ الكفيل كان حسنا رفق بالناس اه قال وفي شرح المنظومة لابن الشحنة هذا ترجيح من صاحب المحيط اه ومثله في النهر (قوله لكنه مع الفارق) عبارة الشرنبلالى في شرحه لكن الفرق ظاهر بين نفقة المرأة التي يؤدى تركها الى هلاكها وبين دين الغريم الذي ليس كذلك اه قلت ورأيت بخط شيخ مشايخنا التركمانى وتعليل الفرق من صاحب المحيط والصدور الشهيد يفيد أنه لا فرق بين نفقة المرأة وبين دين الغريم وأى رفق في أن يقال لصاحب الدين سافر معه الى أن يحل الاجل اذ ربما يصرف في السفر أكثر من دينه فلو أفتى بقول صاحب المحيط وحسام الدين الشهيد والمتنق والحجية كان حسنا وفيه حفظ لحقوق العباد من الضياع والتلف خصوصاً في هذا الزمان اه ونحوه في مجموعة السايحاني واليه عيل كلام الشارح بقريته الاستدلال عليه وفي البيرى عن خزانه

بقية الديون لكنه مع الفارق كما في شرح الوهبانية للشرنبلالى

التساوي يأخذ كقبلا أو رجلا بحقه وإن كان ظاهر المذهب عدمه لكن المصلحة في هذا المظهر من التعنت والجور في الناس اه ثم رأيت المقتضى أما السعد أفتى به في معروضاته (قوله لو حبس المديون الخ) تقدم هذا في قول المتن وإذا حبسه له حبه وتقدم بيان شروطه وقوله حبس بالنصب لانه تنازع فيه جاز وأراد وأعمل الثاني واشترى الاول مرفوعه ولو أعمل الاول لرجب أن يقال وأراد ما راز النصارى فافهم (قوله لم التكفل الخ) تقدم هذا أيضا عند قول المصنف وإذا حل على الكفيل بموته لا يحل على الأصيل (قوله من قبل ما التأجيل تم) ما صدريه والتأجيل فاعل الفعل محذوف دل عليه المذكور وخوتم فافهم والله سبحانه أعلم

(باب كفالة الرجلين)

شروع فيها هو كالمركب بعد الفراغ من المقد ط (قوله بأن اشتريته بعد اجماعة) أشار الى استواء الدينين حصة وسدأ فلو اختلفا منه بأن كان ماعليه اى ماعلى المؤدى مؤجلا وما على صاحبه حالا فاذا أدى صح تعينه عن شريكه ورجع به عليه وعلى عكسه لا يرجع لان الكفيل اذا جعل ديناً مؤجلاً ليس له الرجوع على الأصيل قبل الحلول ولو اختلف بينهما نحو أن يكون ماعلى أحدهما قرضاً وما على الآخر ثمن مبيع فإنه يصح تعيين المؤدى لان التبعة في الجنسين المختلفين معتبرة وفي الجنس الواحد لغو بجر عن الفتح (قوله وكفل كل عن صاحبه) فلو كفل أحدهما عن صاحبه دون الآخر وأدى الكفيل فله عن صاحبه فإنه يصدق بجر (قوله بأمره) والأفلا رجوع بشئ أصلا (قوله زائدا على النصف) المراد أن يكون زائدا على ماعليه ولو كان دون النصف أو أكثر ط (قوله بجهة الاصل على النيابة) لان الاول دين عليه والثاني مطالبة بلاء دين ثم هو تابع فوجب صرف المؤدى الى الأقوى حتى على القول بجعل الدين على الكفيل مع المطالبة فإن ماعليه بالأصل أقوى فأن من اشترى في مرض موته شياً كان من كل المال ولومديونا ولو كفل كل من الثلث إلا إذا كان مديونا فلا يجوز أفاده في الفتح (قوله لأدى الى الدور) لانه لو جعل شئ من المؤدى عن صاحبه فاصاحبه أن يقول أداؤك أداني فأن جعلت شئ من المؤدى عني ورجعت على بذلك فلي أن اجعل المؤدى عنك كما لو أدبت بنفسى فيفضى الى الدور كذا في الكفاية وذكر في الفتح انه ليس المراد حقيقة الدور فإنه توقف الشيء على ما توقف عليه بل اللازم في الحقيقة التسلسل في الرجوعات بينهما فيتبع الرجوع المؤدى اليه وغامه فيه (قوله كل واحد منهما بجمعه منفردا) قيد بقوله بجمعه للاحتراز عما لو تكفل كل واحد منهما بالنصف ثم تكفل كل عن صاحبه فهو كالمسألة الاولى في الصحيح فلا يرجع حتى يزيد على النصف وبقوله منفردا وهو حال من كل للاحتراز عما لو تكفلا عن الأصيل بجمع الدين معاً ثم تكفل كل واحد منهما عن صاحبه فهو كذلك لان الدين ينقسم عليهما نصفين فلا يكون كقبلا عن الأصيل بالجميع كما في البحر وفي نور العين عن النهاية عن الثاني ثلاثة كفلاء باق يطالب كل واحد بثلاث الاف وان كفلا على التعاقب يطالب كل واحد بالالف كذا ذكره شمس الائمة السرخسي والمرغيناني والهرثاني اه (قوله ثم كفل كل من الكفيلين عن صاحبه) قيد به لانه بدون ذلك لا رجوع لاحدهما على الآخر وفي الهندية عن المحيط كفل ثلاثة عن رجل بألف فأدى أحدهم برؤا جميعا ولا يرجع على صاحبه بشئ ولو كان كل واحد كقبلا عن صاحبه رجع المؤدى عليهما بالثلثين ولصاحب المال أن يطالب كل واحد منهما بالالف هذا اذا ظفر رأى المؤدى بالكفيلين فان ظفر بأحدهما رجع عليه بالنصف ثم رجعا على الثالث بالثلث ثم رجعا جميعا على الأصيل بالالف وان ظفر بالأصيل قبل أن يظفر بصاحبه رجع عليه بجمع الف اه (قوله بالجميع) احتراز عما لو تكفل كل عن الأصيل بالجميع متعاقبا ثم كفل كل واحد منهما عن صاحبه بالنصف فإنه كالاولى كما في البحر (قوله وبهذه القيود) اى كون كفالة كل منهما عن الأصيل بالجميع وكونهما على التعاقب وكون كفالة كل واحد منهما عن صاحبه بالجميع أيضا (قوله خالف الاولى) اى في الحكم والاقال موضوع مختلف فان أصل الدين في الاولى عليهما لا آخر وفي الثانية على غيرهما وقد كفل به (قوله رجع نصفه على شريكه) اى ثم رجعا على الأصيل لانهما أديا عنه أحدهما نفسه والآخر بشأه بجر (قوله لكون الكل كفالة هنا) اى ما عن نفسه وما عن الكفيل الآخر فلا ترجع للبعض على البعض ليقع النصف الاول عن نفسه خاصة بخلاف ما تقدم وتامه

أكن في المنظومة المحببة
لو ذال مديوني مرادة السفر
وأجل الدين عليه ما استتر
وطلب التكفيل فلو انلزم
عليه اعطاء كفيل يعلم
لو حبس الكفيل فالرجاء له
اذا أراد حبس من قد كفله
لانه قد كان ذا الاجل

حبس فليجازه بفعله
ثم التكفيل ان يمت قبل الاجل
لاشك أن الدين في ذى الحال حل
عليه فالوارث ان أدامه
يرجع به من قبل ما التأجيل تم
(باب كفالة الرجلين)

(دين عليهم ما الآخر) بأن اشتريته
عبد اجماعة (وكفل كل عن صاحبه)
بأمره (جاز ولم يرجع على شريكه)
الاجماع إذا زائدا على النصف
رجحان جهة الاصل على النيابة
ولانه لو رجع نصفه لأدى الى الدور
دور (وان كفلا عن رجل بشئ)
بالتعاقب (بأن كان على رجل
دين فكفل عنه رجلان كل واحد
منهما بجمعه منفردا) ثم كفل
كل من الكفيلين (عن صاحبه)
بأمره بالجميع وبهذه القيود
خالف الاولى (فما أدى) أحدهما
(رجع نصفه على شريكه) لكون
الكل كفالة هنا (او) يرجع
ان شاء (بالكل على الأصيل)
لكونه كفل بالكل بأمره

(وان أبرأ الطالب أحدهما اخذ)
 الطالب الكفيل (الاخر بكه)
 بكم كفالتهم (ولو افرق
 المناوضان) وعليهما دين (أخذ
 الغريم أيا) شاء (منهما بكل الدين)
 لتضمنها الكفالة كإمتر (ولارجوع)
 على صاحبه (حتى يؤدى أكثر من
 النصف) لما مر (كاتب عبديه
 كاتبة واحدة وكفل كل
 من العبدین (عن صاحبه صبح)
 استحسانا (و) حينئذ فمالا أدى
 أحدهما رجع) على صاحبه
 (بنصفه) لاستواءهما (ولو أعتق)
 المولى (أحدهما) والمساءلة بحالها
 (صح وأخذ أيا شاء منهما بمحضه من
 لم يعققه) المعتق بالكفالة والاخر
 بالاصالة (فان أخذ المعتق رجع
 على صاحبه) لكفالتهم (وان أخذ
 الاخر لا لاصالته (وإذا كفل)
 شخص (عن عبده مالا) موصوفا
 بكونه (لم يظهر في حق مولاه) بل
 في حقه بعد عتقه (كإلزامه
 باقراره واستقراره) واستملاك
 وديعة فهو) اى المال المذكور
 (حال وان لم يسمه) اى الحلول
 لحلوله على العبد وعدم مطالبته
 لعسرته والكفيل غير معسر ويرجع
 بعد عتقه لو بأمره ولو كفل مؤجلا
 تأجل كإمتر (أدعى) شخص (رقبة
 عبده فكفل به رجل فأتى العبد
 المكفول) قبل تسليمه (فبرهن
 المدعى انه) كان (له ضمن) الكفيل
 قيمته (لجوازا بالاعيان المضونة
 كإمتر) ولو ادعى على عبده مالا فكفل
 بنفسه) اى بنفس العبد (رجل
 فأتى العبد برئ الكفيل) كإمتر

في الفتح (قوله اخذ الاخر) ضبطه في النهر بالمذخر وغير متعين في الصباح أخذه الله اهلكه وأخذه بدينه عاقبه
 عليه وأخذه بالمذخر مواخذه كذلك اه (قوله بكه) لان ابراء الكفيل لا يوجب ابراء الاصيل والثاني
 كفيل عنه بكه فأخذه بكه نهر (قوله ولو افرق المناوضان) قيد بالمناوضين لان شريكى العنان لو افرقا
 وغتد لم يأخذ الغريم أحدهما لا بما يخصه نهر (قوله أخذ الغريم) يطلق الغريم على من له الدين
 ومن عليه كإمتر ط عن الدستور (قوله لتضمنها الكفالة) ولا تبطل بالافراق ط عن الاتفاقى (قوله
 كإمتر) اى فى كتاب الشركة (قوله لما مر) اى فى المسألة الاولى من انه أصيل فى النصف وكفيل فى الآخر
 فما أدى بصرف الى ما عليه بحق الاصالة فان زاد على النصف كان الزائد عن الكفالة فيرجع نهر (قوله كاتبة
 واحدة) بأن قال كاتبك على ألب الى سنة قيد بالواحدة لانه لو كاتب كلا على حدة فكفل كل منهما من صاحبه
 يبدل الكاتبة للمولى لا يصح قياسا واستحسانا اه كفاية (قوله صح استحسانا) والقياس أن لا يصح لانه
 شرط فيه كفاية المكاتب والكفالة يبدل الكتابة وكل ذلك باطل فيكون شرطها فى الكتابة مفسدا وجه
 الاستحسان أن هذا عند يحتمل الصحة بأن يجعل كل واحد فى حق المولى كان المال كله عليه وعق الاخر معلقا
 بأدائه فطالب كل منهما بجميع المال بحكم الاصالة لا بحكم الكفالة وفى الحقيقة المال مقابلهما حتى يكون
 منقسما عليهما ولكذا نزل المال على كل واحد منهما متعجما للكتابة وفيما وراء ذلك العبرة للحقيقة كفاية (قوله
 المعتق) مبنى للعجهول والاخر معطوف عليه منصوبان على البدلية من اياها أو مرفوعان بفعل محذوف دل
 عليه المذكور وأعلى الابتداء والخبر محذوف اى مواخذ (قوله لكفالتهم) اى يرجع عما اذاعه من بدل
 الكتابة لكفالتهم بأمره وجازت الكفالة يبدل الكتابة هنا لانها فى حالة البقاء وفى الابتداء كان كل المال عليه
 نهر (قوله لم يظهر فى حق مولاه الخ) أفاد أن حكم ما يظهر وهو ما يؤخذ به للعالم كذلك بالاولى كدين
 الاستملاك عيانا وما لم يمتد بالتجارة باذن المولى وجعله الزبلى - قيدا احترازا وهو سحر (قوله لزمه باقراره)
 اى وكذبه المولى بحر (قوله أو استقرض) اى اوسع وهو محجور عليه بحر (قوله لحلوله على العبد)
 لوجود السبب وقبول الذمة بحر (قوله وعدم مطالبته لعسرته) اذ جميع ما فى يده ملك المولى ولم يرض
 بتعلق الدين به فتح (قوله والكفيل غير معسر) فالمانع الذى تحتق فى الاصيل منتف عن الكفيل مع
 وجود المقتضى وهو الكفالة المطلقة بحال غير مؤجل فطالب به فى الحال كإلزامه عن مفلس او غائب يلزمه
 فى الحال مع أن الاصيل لا يلزمه وتعامه فى الفتح (قوله ويرجع بعد عتقه) لان الطالب لا يرجع عليه الا بعد
 العتق فكذلك الكفيل لتساويه مقامه بحر وقوله لو بأمره اى لو كانت الكفالة بأمر العبد وبقي مالوكفيل بدين
 الاستملاك المعان قال فى الفتح ينبغى أن يرجع قبل العتق اذا أدى لانه دين غير مؤخر الى العتق فطالب السيد
 بتسليمه رقبته والقضاء عنه ويبحث اهل الدرس هل المعتق فى هذا الرجوع الامر بالكفالة من العبد أو السيد
 وقوى عندى الثانى لان الرجوع فى الحقيقة على السيد اه قال فى النهر ورأيت مقيدا عندى أن ما قوى
 عنده هو المذكور فى البدائع قال ط فلو كانت بأمر العبد لا يرجع عليه الا بعد العتق فالأصل أن ضمان العبد
 فيما لا يؤاخذ به حالا صحيح والرجوع عليه بعد العتق ان كان بأمره وضمناه فيما يؤاخذ به حالا ان كان بأمر السيد
 صح ويرجع به حالا عليه وان حكم بأن أمر العبد صح ويرجع به عليه بعد العتق كذا يؤخذ من كلامهم اه
 (قوله كإمتر) اى عند قول المتن ولا يتعكس من قوله نعم لو تكفل بالمال مؤجلا تأجل عنهم الخ (قوله فأتى
 العبد) بأن ثبت موثقه ببرهان ذى اليد أو تصديق المدعى فلو لم يكن ثمة برهان ولا تصديق لم يقبل قول ذى اليد
 انه مات بل يحبس هو والكفيل فان طال الحبس ضمن القيمة وكذا الوديعة المجمودة نهر عن النهاية (قوله
 فبرهن المدعى) قيد بالبرهان لانه لو ثبت ذلك باقرار ذى اليد أو تنكوله لم يضمن شيئا نهر (قوله لجوازاها
 بالاعيان المضونة) اى بنفسها وفيها يجب على ذى اليد رد العين فان هلكت وجب رد القيمة (قوله ولو ادعى
 على عبده مالا) اى معلوم القدر بأن قال أخذ منى كذا بالغصب واستهلكه ط (قوله برئ الكفيل) اى
 كإلزامه المكفول بنفسه حزا قال فى النهر واعلم أن هاتين المسألتين مكررتان أما الاولى فلا استفادتها من قوله
 فيما مر ومغصوب وأما الثانية فلانها تتم من أن الكفالة بالنفس تبطل بموت المطلوب اه قال فى البحر لكن ذكر
 الثانية خالصين الفرق بينهما وبين الاولى وهو ظاهر لان المكفول به فى الاولى رقبة العبد وهى مال وهى لا تبطل

بملاك المال بخلاف الثانية (قوله) ولا كفل عبد غير مدين مستغرق الخ) يميز مستغرق بكسر الزاء على أنه صفة لمدين ونسبة الاستغراق اليه مجاز لأن الدين استغرقه أي استغرق رقبته وما في بدءه أو ضيق الزمان وقيد به لأنه لو كان عليه دين مستغرق لم يلزمه الكفالة في رقه فإذا عتق رسته كذا في كافي الحاكم أي لأن حق الغرماء مقدم وحقهم في قيمته رقبته يبعونه بدينهم ان لم يقدسه سيده وبعد العتق صار الحق في ذمته وأما إذا كان دينه غير مستغرق فالظاهر أنه يتقدم دين الغرماء والباقي للكفالة كما لو كفل عن غير سيده قال في السكاني وكفالة العبد والمدير وأتم الولد عن غير السيد بنفس أو مال بلاذن السيد باطلا حتى يعتق فإذا عتق تلممه وإن أذر سيده جازت ان لم يكن عليه دين ويبيع في دين الكفالة وإن كان عليه دين بدئ بدينه قبل دين الكفالة ويسعى المدير وأتم الولد في الدين اهـ (قوله) لأن الحق له أي إذا لم يكن على العبد دين يكون الحق في ماله مولا فصح اذنه في كفالة (قوله) فإذا عتق فأذاه نص على اتوهم فإنه إذا أذاه حال رقه لا يرجع بالاولى ط (قوله) بأمره أي بأمر العبد وهذا زاد في الترو وقال هذا القيد لا بد منه اهـ ثم رأيت مذكورا في شرح الجامع لتساخي خان ولا يخفى أنه إذا لم يرجع مع الأمر فعدم الرجوع بدونه بالاولى ولعل فائدة أنه محل الخلاف الآتي (قوله) لا انعقادا غير موجبة للرجوع الخ) جواب عن قول زفر بالرجوع لتحقيق الموجب له وهو الكفالة بالامر والمانع هو الرق وقد زال كافي الهداية (قوله) بعد ذلك أي بعد انعقادها غير موجبة للرجوع (قوله) كما لو كفل الخ) من تمة الجواب وهذه المسألة تنقدت عند قول المصنف في باب الكفالة ولو كفل بأمره رجوع عليه بما أذى الخ (قوله) لما قلناه) أي من قوله لا انعقادها غير موجبة الخ (قوله) من سائر أمواله) بخلاف ما إذا لم يكفل فإنه لا يلزمه عينا الآن يسلمه لبيع وقد لا يفي ثمنه بالدين فلا يصل الغرماء الى تمام الدين وبالكفالة يصاون فتح (قوله) برقبته) أي ينسب لهم يبعه ان لم ينفذ المولى ولذا اشترط أن لا يكون مديونا كما مر بدون الكفالة ليس لهم ذلك (قوله) وهذا) أي قوله فائدة كفالة المولى الخ (قوله) في شرحه) وأثبت شرحا وهو موجود في رأيت من نسخ المتن المجردة ط والله سبحانه أعلم

بسم الله الرحمن الرحيم * (كتاب الحوالة) *

كل من الحوالة والكفالة عقد التزام ماعلى الاصيل للوثق الا أن الحوالة تنضج ابراء الاصيل ابراء مقيدا كما سيجي فكانت كالركب مع المفرد والثاني مقدم فلمزم تأخير الحوالة فنه (قوله) هي لغة النقل) أي مطلقا لدين أو عين وهي اسم من الاحالة ومنه يقال أحلت زيدا على عمرو فأحتمل أي قبل وفي المغرب تركيب الحوالة يدل على الزوال والنقل ومنه التحويل وهو نقل الشيء من محل الى محل وقامه في الفتح (قوله) وشرا نقل الدين الخ) أي مع المطالبة وقيل نقل المطالبة فقط ونسب الزيلعي الاول الى أبي يوسف والثاني الى محمد وجه الاول دلالة الاجماع على أن الاحتمال لو أبرأ المحال عليه من الدين أو وهبه منه صح ولو أبرأ المحيل أو وهبه لم يصح وحكي في الجمع خلاف محمد في الثانية وجه الثاني دلالة الاجماع أيضا على أن المحيل اذا قضى دين الطالب قبل أن يؤدي الاحتمال عليه لا يكون متطوعا ويجبر على القبول وكذا الاحتمال لو أبرأ المحال عليه عن دين الحوالة لا يرتد بالرد ولو وهبه منه ارتد كما لو أبرأ الطالب الكفيل أو وهبه ولو انتقل الدين الى ذمته لما خفف حكم الابراء والهبة وكذا المحال لو أبرأ المحال عليه لم يرجع على المحيل وإن كانت بأمره كالكفالة ولو وهبه رجوع ان لم يكن للمحيل عليه دين وقامه في البحر وظاهره اتفاق القولين على حذو المسائل ثم ذكر ما يفيد اتفاق القولين أيضا على عود الدين بالتوى وعلى جبر المحال على قبول الدين من المحيل وعلى قسمة الدين بين غرماء المحيل بعدم موته قبل قبض الاحتمال وعلى أن ابراء المحال المحال عليه لا يرتد بالرد وعلى أن توكيل المحال المحيل بالقبض من المحال عليه غير صحيح وعلى أن الاحتمال لو وهب الدين للمحال عليه كان للمحال عليه أن يرجع على المحيل وعلى أنها تقسخ بالتفسخ وعلى عدم سقوط حق حبس المبيع فيما إذا أحاله المشتري وكذلك لو كان عند المحال رهن للمحيل لا يسقط حتى حبسه بخلاف ما إذا كان المحيل هو البائع على المشتري أو المرتهن على الراهن فإنه يظل حبس المبيع والراهن لسقوط المطالبة مع أن حذو المسائل تبين كونها انتقالا للدين ولكن اعتبرت الحوالة تأجيلا الى التوى في بعض الاحكام وجعل النقل للمطالبة وفي بعضها اعتبرت ابراء وجعل النقل للدين أيضا وقام التوجيه في البحر وفي

(ولو كفل عبد غير مدين)

مستغرق (عن سيده بأمره) جاز

لأن الحق له (ف) إذا عتق فأذاه

ار كفل سيده عنه) بأمره

(فأذاه) ولر (بعد عتقه لم يرجع

واحد منه اعلى الآخر) لا انعقادا

غير موجبة للرجوع لأن كلا منهما

لا يستوجب دين اعلى الآخر

فلا تطلب موجبة له بعد ذلك) كالأمر

كفل رجل عن رجل بغير أمره

فبلغه فأجاز الكفالة (لم تكن

الكفالة موجبة للرجوع) لما قلناه

(و) قالوا (فائدة كفالة المولى عن

عبد وجوب مطالته بايفا الدين

من سائر أمواله وفائدة كفالة العبد

عن مولاة تعلقه) أي الدين (برقبته)

وهذا لم يشته المصنف متنافي

شرح والله سبحانه وتعالى أعلم

بالصواب

* (كتاب الحوالة) *

(هي) لغة النقل وشرا (نقل الدين

من ذمة المحيل الى ذمة الاحتمال

عليه) وهل توجب البراءة من

الدين الصحيح نعم فتح

بذلك المال بخلاف الثانية (قوله ولو كفل عبد غير مدين مستغرق الخ) يجوز مستغرق بكسر الراء على أنه صفة لمدين ونسبة الاستغراق اليه محجاز لان الدين استغرقه اي استغرق رقبته وما في يده او شئ الرأ وقد به لانه لو كان عليه دين مستغرق لم تلزمه الكفالة في رقه فاذا عتق لزمته كذا في كافي الحاكم اي لان حق الغرماء مقدم وحققهم في قيمة رقبته يبعونه بدينهم ان لم يندمه سيده وبعد العتق صار الحق في ذمته وأما اذا كان دينه غير مستغرق والظاهر أنه يقدم دين الغرماء والباقي للكفالة كما لو كفل عن غير سيده قال في الكافي وكفالة العبد والمدير وأم الولاد عن غير السيد بنفس او مال بلاذن السيد بأمله حتى يعتق فاذا عتق تلزمه وان أذن سيده جازت ان لم يكن عليه دين وساع في دين الكفالة وان كان عليه دين بدئ بدينه قبل دين الكفالة ونسعى المدير وأم الولاد في الدين اهـ (قوله لان الحق له) اي اذا لم يكن على العبد دين يكون الحق في ماله له مولاه فصح اذنه في كفالته (قوله فاذا عتق فأذاه) نص على أنهم فانه اذا أذاه حال رقه لا يرجع بالاولى ط (قوله بأمره) اي بأمر العبد وهذا زاد في التبر وقال هذا التبدل بدمنه اهـ ثم رأيت مذكورا في شرح الجامع لتساخي خان ولا يخفى أنه اذا لم يرجع مع الامر فعدم الرجوع بدونه بالاولى ولعل فائدة أنه محل الخلاف الا في (قوله لان عقد حاكم غير موجب للرجوع الخ) جواب عن قول زفر بالرجوع لتحقيق الموجب له وهو الكفالة بالامر والممانع حوالق وقد زال كافي الهداية (قوله بعد ذلك) اي بعد انعقادها غير موجبة للرجوع (قوله كما لو كفل الخ) من تمة الجواب وهذه المسألة تقدمت عند قول المصنف في باب الكفالة ولو كفل بأمره رجع عليه بما أدى الخ (قوله لما قلناه) اي من قوله لان عقد حاكم غير موجب الخ (قوله من سائر أمواله) بخلاف ما اذا لم يكفل فانه لا يلزمه عينا الآن بسله ايباع وقد لا يفي ثمنه بالدين فلا يصل الغرماء الى تمام الدين وبالكفالة يصلون فتح (قوله برقبته) اي ينبت لهم يبعه ان لم ينفذ المولى ولذا اشترط أن لا يكون مديونا كما مر وبدون الكفالة ليس لهم ذلك (قوله وهذا) اي قوله فائدة كفالة المولى الخ (قوله في شرحه) وأثبت شرحا وهو موجود في رأيت من نسخ المتن المجردة ط والله سبحانه أعلم

بسم الله الرحمن الرحيم * (كتاب الحوالة) *

كل من الحوالة والكفالة عقد التزام ماعلى الاصيل للتوثق الا أن الحوالة تنضم ابراء الاصيل ابراء مقيدا كما سيجي فكأن كالمركب مع المقدور والثاني مقدم فلزم تأخير الحوالة نهر (قوله في لغة النقل) اي مطلقا لدين او عين وهي اسم من الاحالة ومنه يقال أحلت زيدا على عمرو فأحلت اي قبل وفي المغرب تركيب الحوالة يدل على الزوال والنقل ومنه التحويل وهو نقل الشيء من محل الى محل وتماث في الفتح (قوله ويشترع نقل الدين الخ) اي مع المطالبة وقيل نقل المطالبة فقط ونسب الزبلي الاول الى أبي يوسف والثاني الى محمد وجه الاول دلالة الاجماع على أن الاحتمال لو أبرأ المحال عليه من الدين او وجهه منه صح ولو أبرأ المحيل او وجهه لم يصح وحكي في الجمع خلاف محمد في الثانية وجه الثاني دلالة الاجماع أيضا على أن المحيل اذا قضى دين الطالب قبل أن يؤدي الاحتمال عليه لا يكون متطوعا ويجبر على القبول وكذا الاحتمال لو أبرأ المحال عليه من دين الحوالة لا يرتد بالرد ولو وجهه منه ارتد كالو أبرأ الطالب المكفل او وجهه ولو انتقل الدين الى ذمته لما اختلف حكم ابراء والهبة وكذا المحال لو أبرأ المحال عليه لم يرجع على المحيل وان كانت بأمره كالكفالة ولو وجهه رجع ان لم يكن للمحيل عليه دين وتماث في البحر وظاهرا اتفاق القولين على هذه المسائل ثم ذكر ما يفيد اتفاق القولين أيضا على عود الدين بالتوري وعلى جبر المحال على قبول الدين من المحيل وعلى قسمة الدين بين غرماء المحيل بعدم موته قبل قبض المحال وعلى أن ابراء المحال المحال عليه لا يرتد بالرد وعلى أن توكل المحال المحيل بالقبض من المحال عليه غير صحيح وعلى أن الاحتمال لو وهب الدين للمحال عليه كان للمحال عليه أن يرجع على المحيل وعلى أنها تفسخ بالفسخ وعلى عدم سقوط حق حبس المبيع فيما اذا أحاله المشتري وكذلك لو كان عند المحال رهن للمحيل لا يسقط حق حبسه بخلاف ما اذا كان المحيل هو البائع على المشتري او المرتهن على الراهن فانه يظل حبس المبيع والراهن يسقط المطالبة مع أن هذه المسائل باين كونها نقل للدين ولكن اعتبر الحوالة تأجيلا الى التوري في بعض الاحكام وجعل النقل للمطالبة وفي بعضها اعتبر ابراء وجعل النقل للدين أيضا وتعام التوجيه في الضرر وفي

(ولو كفل عبد غير مدين)

مستغرق (عن سيده بأمره) جاز

لان الحق له (ف) اذا عتق فأذاه

ار كفل سيده عنه) بأمره

(فأذاه) ولو (به) عتقه لم يرجع

واحد منهم ماعلى الآخر) لان عقداها

غير موجبة للرجوع لان كلامهما

لا يستوجب دينا على الآخر

فلا تقلب موجبة له بعد ذلك (كالمولى

كفل رجل عن رجل بغير أمره

فبلغه فأجاز) الكفالة (لم تكن

الكفالة موجبة للرجوع) لما قلناه

(و) قالوا (فائدة كفالة المولى عن

عبد وجوب مطابته بايضا الدين

من سائر أمواله وفائدة كفالة العبد

عن مولاه تعلقه) اي الدين (برقبته)

وهذا لم ينبت المصنف متنا في

شرحه والله سبحانه وتعالى أعلم

بالصواب

* (كتاب الحوالة) *

(هي) لغة النقل وشرا (نقل الدين

من ذمة المحيل الى ذمة المحال

عليه) وهل توجب البراءة من

الدين المصحح نعم فتح

بغير خلاف الرضى الذى ليس ركن عقد (قوله فان قبولها الخ) ذكر فى البحر أولاً أن من الشروط بمجلس
الحالة وقال وهو شرط الاعتقاد فى قواه ما خلا قال ابى يوسف فانه شرط النفاذ عنده فلو كان المحتال غاصاً
المجلس قبله الخبر فأجاز لم ينعقد عندهما خلا قاله والصحيح قولهما اهـ ثم قال هنا وأراد من الرضى القبول
فى مجلس الإيجاب لم يقدمناه أن قبولهما فى مجلس الإيجاب شرط الاعتقاد وهو مصرح به فى البدائع اهـ
وما ذكره فى البحر أولاً هو عبارة البدائع فقوله لما قدمناه أن قبولهما الظاهر أن المبيع فيه زائدة وأن الصغير
فيه مقرر دعائه الحالة لأن المتبادر من كلام البدائع أن اشتراط المجلس عندهما انما هو فى المحتال فقط بقرينة
التفريع وبأنى قرينة ما يؤيده اهـ (قوله لكن فى الدرر وغيره) أى كالتأنيب والبرازية والخلاصة وعبارة
التأنيب الحالة تعقد قبول المحتال له والمحال عليه ولا تصح فى غيبة المحتال له فى قول أبى حنيفة ومحمد كما قلنا فى
الكفالة الآن يقبل رجل الحالة للغائب ولا تشترط حضرة المحتال عليه لصحة الحالة حتى لو أحاله على رجل
غائب ثم علم الغائب قبل صحة الحالة اهـ ومراده بالقبول فى قوله تعقد قبول الخ الرضى الإعم من القبول
المشروط له المجلس بقرينة آخر العبارة ولم يذكر رضى المحيل بناء على رواية الزيادات أنه غير مشروط فلخص من
كلامه أن الشرط قبول المحتال فى المجلس ورضى المحال عليه ولو غاصاً وهو ما نلصقه فى التبرك كأمراً وظاهره أن
خلاف أبى يوسف فى المحتال فقط فعنده لا تشترط حضرته بل يكفي رضاه كالمحال عليه وأنه لا خلاف فى المحال
عليه فى أن حضرته غير مشروط وبه ظهر أنه لا يصح التوفيق بحمل ما فى الدرر وغيره على قول أبى يوسف الذى هو
خلاف الصحيح بل هو محمول على قولهما الصحيح فافهم وبما قررناه ظهر أنه لا خلاف فى اشتراط الرضى الإعم
وأن الخلاف فى قبول المحتال فى المجلس لا فى رضاه فلا ينافى ذلك قول المصنف شرط رضى الكل بلا خلاف الخ
خلافاً لما ظنه فى العزيمة (قوله أو نائبه) أى ولو فوضولياً وبغيره فى الدرر قال فى الفتح فتوقف أى قبول
الفضولى على إجازة المحتال إذا بلغه (قوله ورضى الباقيين) كذا فى بعض النسخ يساء من تأنيبهما ما به التنبيه
وفى عامة النسخ يساء واحدة على أنه جميع أريد به ما فوق الواحد ثم لا يخفى أن اشتراط رضى المحيل مبنى على
رواية القدورى وهى خلاف المختار كما تقدمه فالأحسن عبارة الدرر من الدرر وهى وشرط حضور الثاني
الأن يقبل فضولى لا لا حضور الباقيين اهـ فلم يذكر اشتراط رضاهما فيصدق بكل من الروايتين وقال فى الدرر
أما عدم اشتراط حضور الأول وهو المحيل فأن يقول رجل للدائن لك على فلان بن فلان ألف درهم فأجلى بها
على فرضي الدائن فإن الحالة تصح حتى لا يكون له أن يرجع وأما عدم اشتراط حضور الثالث وهو المحتال عليه
فأن يجلى الدائن على رجل غائب ثم علم الغائب يقبل صحة الحالة كذا فى التأنيب اهـ قلت فلم يذكر فى هذا
التصوير رضى المحيل للغائب وذكر فى الثاني رضى المحال عليه الغائب وذلك مبنى على رواية الزيادات المختارة
كأمراً (قوله وتصح فى الدين) الشرط كون الدين للمعتال على المحيل والأقضى وكالة لأحواله وأما الدين على
المحال عليه فليس بشرط أفاده فى البحر وفيه عن المحيط ولو أحال المحال عليه المحتال على آخر جاز ورئى الأول
والمال على الآخر كالكفالة من الكفيل اهـ فدخل فى الدين دين الحالة كما دخل دين الكفالة فإن الكفيل
لو أحال الطالب جاز كما يأتى وفى البرازية كل دين جاز به الكفالة جاز به الحالة وفى الهندية ما لا تجوز به
الكفالة لا تجوز به الحالة (قوله المعلوم) فلو احتمل بمال مجهول على نفسه بأن قال أختلت بمائة وبشرط على
فلان لا تصح الحالة مع جهالة المال ولا تصح الحالة أيضاً بهذا اللفظ مجرى البرازية (قوله لا فى العين) لأن
النقل الذى تضمنته نقل شرعى وهو لا يصور فى الأعيان بل المتصور فيها النقل الحسى فكانت نقلاً لوصف
الشرعى وهو الدين فتح قال فى الشربلالية رد عليه ما سذكروا من أنها تصح بالدرهم بالودعة إذ ليس فيها نقل
الدين وكذا الغصب على القول بأن الواجب فيه رد العين والقيمة مخلص ودفع الأرباب أن الحالة بالودعة وكالة
حقيقة اهـ قلت فيه نظراً لمسايق فى الحالة المقيدة بودعة ونحوها أنه لا يملك المحيل مطالبة المحتال عليه
ولا المحتال عليه دفعها للمحيل ولا يخفى أن الوكالة حقيقة تنافى ذلك فالصواب فى دفع الأرباب أن النقل موجود
لأن المدينون إذا أحال الدائن على المودع فقد انتقل الدين عن المدينون إلى المودع وصار المودع مطالباً بالدين كله
فى ذمته فكانت حوالته بالدين لأبى العين ثم لو أحال المودع رب الودعة بها على آخر كانت حوالته بالدين فلا تصح
(قوله وبه عرف أن حوالته الغازى) مصدر مضاف لفاعله أى حالته غيره على الامام وعادة التبرك وبه عرف أن

فإن قبولها فى مجلس الإيجاب
شرط الاعتقاد مجرى عن البدائع
لكن فى الدرر وغيرها الشرط
قبول المحتال أو نائبه ورضى
الباقيين لا حضورهما وأقره
المصنف (وتصح فى الدين) المعلوم
(لا فى العين) زائد فى الجوهر
ولا فى الحقوق انتهى وبه عرف
أن حوالته الغازى بحقه

مطلب
فى حوالته الغازى وحوالته المستحق
من الرقب

الحالة على الامام من الغازی الخ ولا يبيحني أن ما ذكره غير ما نحن فيه إذ كلام المصنف في بيان المكفول به قد كرر
أنه المال لا العين ولا الحقوق فاذا استدان الغازی ديناً من زيد ثم أحاله به على الامام صحفت الحوالة سواء قيدها
بأن يعطيه الامام من حقه من الغنمة الحرزة والاولان الحال عليه لا يشترط أن يكون عليه للجعل دين او عين من
وديعة او غيرها ولأن الحال به دين صحيح معلوم فالقول بعدم صحته ليس له وجه صحة اصلاً وهكذا يقال في المستحق
إذا استدان ثم أحال الدائن على الناظر سواء قيد الحوالة به أو لم يقيده في يد الناظر أو لا فبي أيضاً من الحوالة
بالدين لا بالحقوق نعم لو أحال الامام الغازی أو أحال الناظر المستحق على آخر كان مظنة أن يقال انهم من الحوالة
بالحقوق لأن الغنمة إذا حرزت بدارنا يتأكد فيها حق الغانمين ولا تلك الابالقصة ولا يقال ان الوارث إذا
مات بعد الاحراز قبل القسمة يورث نصيبه فيقتضى الملك قبل القسمة لا نأقول ان الحق المتأكد يورث حتى حبس
الرهن والرد بالعيب بخلاف الضعيف كالشفعة وخسار الشرط كما قد مناه عن الفتح في باب المغنم وقسمته وكذا
يقال في غلة الوقف فإن نصيب المستحق يورث عنه إذا مات قبل القسمة بعد ظهور غلة الوقف في وقف الذرية
او بعد عمل صاحب الوظيفة كما قد مناه هناك ومقتضى هذا أن لا تصح هذه الحوالة لأن كلام الغازی
والمستحق لم يثبت له دين في ذمة الامام والناظر نعم تكون وكالة بالقبض من المحال عليه كما يأتي في قول المصنف
وان قال المحيل للمحتال وهذا يقع كثيراً فإن الناظر يحيل المستحق على مستأجر عقار الوقف وقد أتى في
الحامدية بأنه لو مات الناظر قبل أخذ المحتال فللناظر الثاني أخذه لكن ذكرنا في باب المغنم أن غلة الوقف بعد
ظهورها يتأكد فيها حق المستحقين فتورث عنهم وأما بعد قبض الناظر لها فيجب أن تصير ملكاً لهم للشركة
الخاصة بخلاف المغنم فإنه لا يملك الا بعد القسمة حتى لو أعتق أحد الغانمين حصته من امة لا تعتق للشركة العساة
الا إذا قسمت الغنمة على الرايات فيصح للشركة الخاصة وعلى هذا فإذا أصارت العدة في يد الناظر صارت أمانة عنده
ملكاً للمستحقين لهم مطالبته بها ويحبس إذا امتنع من ادائها ويضمنه إذا استهلكها أو هلك بعد الطلب فإذا
أحال الناظر بعض المستحقين على آخر لا يصح لانها حوالة بالعين لا بالدين الا إذا كان الناظر استهلكها
أو خلطها بما له قصير يتأبدته فتصح الحوالة لانها حوالة بالدين لا بالعين ولا بالحقوق فقد ظهر أن هذه الحوالة
لا تكون من الحوالة بالحقوق أصلاً سواء كان الغازی أو الناظر محيلاً او محتالاً وسواء كانت الحوالة المطلقة
أو مقيدة وأن ما ذكره الشارح عن النهر غير محقق فافهم وتدبروا غنم تحقير هذا المقام فإنه من قبض ذي الجلال
والاكرام (قوله لا تصح) قد علمت انه لا وجه له (قوله وهذا في الحوالة المطلقة ظاهر) لتصريحهم باختصاصها
بالدين لا بالمال على التل نهر قلت وهذه حوالة بالدين وان كانت مطلقة بل الصحة فيها اظهر من عدمها لأن
الحوالة المطلقة على ما يأتي أن لا يقيد المحيل بدين له على المحال عليه ولا بعين له في يده فإذا أحال المستحق غريمه
بيده على الناظر حوالة مطلقة فلا شك في صحتها (قوله ينبغي أن تصح) لما علمت من أن مال الوقف في يده أمانة
ولكن إذا صحت لا تكون من الحوالة بالحقوق لأن المستحق إنما أحال دأئنه بدين صحيح بل هي حوالة بالدين
مقيدة بما عند المحال عليه وهو الناظر (قوله كالأحوال على المودع) يجامع أن كلامهم ما أمين ولادين عليه ط
(قوله لانها مطلقة) أي لأن الحوالة تثبت المطالبة ولا مطالبة على الناظر فيما يصل اليه من مال الوقف الذي
قيدت الحوالة به (قوله انتهى) أي كلام البحر وقوله ومقتضاه الخ من كلام النهر أيضاً فافهم (قوله وعندى
فيه تردد) نقله الجوى وأقره ويؤيد الصحة ما ذكره في المغنم أنه يورث عنه لنا كدملكه فيه وقد وجد الجامع
للقياس فيها وفي الونيسة ط (قوله وبرئ المحيل من الدين الخ) أي براءة موقوفة بعدم التوى وقائده براءة
انه لو مات لا يأخذ المحتال الدين من تركته ولكنه يأخذ كفيلاً من ورثته أو من الغرماء مخافة أن يتوى حقه كذا
في شرح الجمع ط ومقتضى البراءة أن المشتري لو أحال البائع على آخر بالتمن لا يجبس المبيع وكذا لو أحال
الراهن المشتري بالدين لا يجبس الرهن ولو أحالها بصداقة لم يجبس نفسها بخلاف العكس أي إحالة البائع
غريمه على المشتري بالتمن أو المرتهن غريمه على الراهن أو المرأة على الزوج والمذكور في الزيادات عكس هذا وهو
أن البائع والمرتهن إذا أحالا سقط حقه ما في الحبس ولو أحيل لم يسقط وتما في البحر قلت ووجهه ظاهر وهو
أن البائع والمرتهن إذا أحالا غريمه ما على المشتري أو الراهن سقطت مطالبته ما في سقط حقه ما في الحبس
بخلاف ما لو أحال اذ كان معالماً باقية كما أوضحه الزيلعي قال في البحر وفي قوله برئ المحيل إشارة الى براءة كفيله

من غنمة حرزة لا تصح وكذلك
حوالة المستحق بمعلومه في الوقف
على الناظر نهر ثم قال بعد
ورقين وهذا في الحوالة المطلقة
ظاهر وأما المقيدة ففي البحر
مال الوقف في يد الناظر ينبغي أن
تصح كالأحوال على المودع والاولا
لانها مطالبة انتهى ومقتضاه
صحتها في الغنمة وعندى فيه تردد
(وبرئ المحيل من الدين) والمطالبة
جميعاً.

وقالاهما) اى بالحد والموت مفلسا (قوله وبأن فلسه الحاكم) اى فى حياته يقال فلسه القاضى اذا قضى
بأن فلسه حين ظهر له حاله كناية عن الطلبة وهذا بناء على أن نفليس القاضى يصح عندهما وعنده لا يصح لانه
يتوهم ارتفاعه بحدوث مال له فلا يعود بتفليس القاضى على المحيل فتح وتعدرا الاستثناء لا يوجب الرجوع
الأتى انه لو تعدر بفسية المحتال عليه لا يرجع على المحيل بخلاف موته مفلسا لخراب الذمة فثبت التوى وتماه
فى الكفاية وظاهر كلامهم متونا وشروحا صحيح قول الامام وتقتل تصحبه العلامة قاسم ولم أر من صحح قولهما
نعم صححوه فى صحة الجرح على السفينة صيانة لماله كما سيأتى فى بابيه (قوله ولو اختلافه) بأن قال المحتال مات
المحتال عليه بالتركه وقال المحيل عن تركه برأية (قوله وكذا فى موته قبل الاداء او بعده) الاولى وبعد بالواو
كفى بعض النسخ لان الاختلاف فيما لا فى أحدهما (قوله على العلم) اى نفي العلم بأن يحلف أنه لا يعلم بشاره
ط وهذا فى مسألة الممن أم فى الاختلاف فى الموت قبل الاداء او بعده فإنه يحلف على البنات لكونه على فعل
نفسه وهو الابقض أفاده ح (قوله وهو العسرة) اى فى المسألة الاولى وعدم الاداء فى الثانية (قوله
وقيل القول للعجيل يمينه) لانكاره عود الدين فتح (قوله طالب المحتال عليه المحيل الخ) اى بعد ما دفع
المحال به الى المحتال ولو حكى بأن وهبه المحتال من المحال عليه لانه قبل الدفع اليه لا يطالبه الا اذا طوب ولا
يلزمه الا اذا ألزم وتماه فى البحر (قوله بأمره) قيد به لانه لو قضا بغير أمره يكون متبرعا ولو لم يتبع المحيل
ما ذكر ط (قوله مثل الدين) انما يقل بما آذاه لانه لو كان المحال به دراهم فأذى ذنابا أو عكسه صر فارجع
بالمحال به وكذا اذا اعطاه عرضا وان أعطاه زبوا فابدل الجياد رجح بالحياد وكذا لو صالحه بشئ رجح بالمحال
به الا اذا صالحه عن جنس الدين بأقل فإنه يرجع بقدر المودى بخلاف المأمور بقضاء الدين فإنه يرجع بما آذى
الا اذا آذى أجود أو جنسا آخر بحر (قوله لانكاره) قال فى البحر لان سبب الرجوع قد تحقق وهو قضاء دينه
بأمره الا أن المحيل يتبع عليه دينه وهو ينكر والقول للمنكر اه (قوله فقال المحتال) فيه إجماع الى أنه حاضر
فلو كان غائبا أو أراد المحيل قبض ما على المحال عليه قائلا انما وكنت قبضه قال أبو يوسف لا أصدق ولا أقبل بينته
وقال محمد قبل قوله كفى الثانية ولو ادعى المحال أن المحال به عن متاع كان المحيل وكيلافى بيعه وانكر المحيل ذلك
فأقول له أيضا نهر (قوله فالقول للعجيل) فيؤمر المحتال برده ما أخذ به الى المحيل لان المحيل ينكر أن عليه شيئا
والقول للمنكر ولا تكون الحوالة اقرا من المحيل بالدين للمحتال على المحيل لانها مستعملة للوكالة أيضا ابن
كمال (قوله يستعمل فى الوكالة) اى مجازا ومنه قول محمد اذا استعاض المضارب عن تقاضى الدين لعدم الربح
يقال له أحل رب الدين اى وكه نهر ولكن لما كان فيه نوع مخالفة للظاهر صدق مع يمينه كفى المنع وأفاد فى
البحر عن السراج أن المحيل لا يملك ابطال هذه الحوالة لانها صحت محتملة أن تكون بمال هودين عليه وأن تكون
توكلا فلا يجوز ابطالها بالاحتمال اه (قوله بماله) الاظهر أن ماموصولة أو موصوفة واللام جارة ويحتمل
أنها كلمة واحدة مجرورة بكسرة اللام (قوله ودبيعة) المراد بها الامانة كما عبر به فى الفتح وغيره قال ط فعم
العارية والموهوب اذا تراضيا على رد ما وقضى القاضى به والعين المستأجرة اذا انقضت مدة الاجارة (قوله
صحت) لانه اقدر على القضاء لتيسر ما يقضى به وحضوره بخلاف الدين فتح (قوله فان هلكت الوديعة)
قيد به لانه الوديعة لان الحوالة لو كانت مقيدة بدين ثم ارتفع ذلك الدين لم تبطل على تفصيل فيه بحر ويأتى
بعضه (قوله برئ المودع) ويثبت الهلاك بقوله نهر واستحقاق الوديعة مبطل للحوالة كعلا كما فى
الثانية ولو لم يبط المحال عليه الوديعة وانما قضى من ماله كان متطوعا قاسا لا استحياسا كذا فى المحيط وفى
التاتر خاتمة لو وهب المحتال الوديعة من المحال عليه صح القبول لانه لما كان له حق أن يملكها كان له حق أن
يملكها بحر (قوله وعاد الدين على المحيل) لانه قوى حقه وأما ما سبق من أن التوى يوجب حين عنده وثلاثة
اوجه عندهما فى الحوالة المطابقة فلا يرشئ بهذا الوجه الرابع يعقوبية (قوله لان مثله يخلفه) أراد بالمثل
البديل ليشمل التيمى قال فى الفتح فاذا هلك المغصوب المحال به لا تبطل الحوالة ولا يبرأ المحال عليه لان الواجب
على الغاصب رد العين فان عجز رد المثل او القيمة فاذا هلك في يد الغاصب المحال عليه لا يبرأ لان له خلفا والقوات
الى خلف كلافوات فثبتت متعلقة بخلفه فبرخلفه على المحتال اه فلما استحق المغصوب بطل لعدم ما يخلفه
كفى الدرر (قوله وتصح أيضا بدين خاص) بأن يحيله بدينه الذى له على فلان المحال عليه فتح وفى الخلاصة

وقالاهما وبأن فلسه الحاكم (ولو
اختلافه) اى فى موته مفلسا
وكذا فى موته قبل الاداء او بعده
(فالقول للمحتال مع يمينه على
العلم) لتسكبه بالاصل وهو العسرة
زيلجى وقيل القول للعجيل يمينه
فتح (طالب المحتال عليه المحيل بما)
اى بمال ما (أحال) به مديعا قضاء
دينه بأمره (فقال المحيل) انما
(أحلت بدين) ثابت (لى عليك)
لم يقبل قوله بل (ضمن) المحيل
(مثل الدين) للمحتال عليه لانكاره
وقبول الحوالة ليس اقرا بالدين
لصحتها بدونه (وان قال المحيل
للمحتال احلتك) على فلان بمعنى
وكانت (لتقبضه لى فقال المحتال)
بل (احلتنى بدين لى عليك) فالقول
للعجيل) لانه منكر ولفظ الحوالة
يستعمل فى الوكالة (أحاله بماله عند
زيد) حال كونه (وديعته) بأن أودع
رجلا ألفا ثم أحال بها غريمه (صحت
فان هلكت) الوديعة (برئ)
المودع وعاد الدين على المحيل لان
الحوالة مقيدة بها بخلاف المقيدة
بالمغصوب فإنه لا يبرأ لان مثله يخلفه
وتصح أيضا بدين خاص

عن التجريد لو كان للحيل على المحتال عليه دين فأحال به مطلقاً ولم يشترط في الحوالة أن يعطيه مما عليه فالحوالة
جائزة ودين الحيل بحاله وله أن يطالب به اهـ ومثله في الزاوية ومقتضاه أنها لا تكون مقيدة ما لم ينص على الدين
(قوله ثلاثة أقسام) أي مقيدة بعين أمانة أو مغصوبة أو دين خاص (قوله وحكمها الخ) أي حكم المقيدة
في هذه الأقسام الثلاثة أن لا يملك الحيل مطالبة المحتال عليه بذلك الدين لأن الحوالة لما قيدت بها
تعلق حق الطالب به وهو استيفاء دينه منه على مثال الرهن وأخذ الحيل يطل هذا الحق فلا يجوز فلو دفع
المحال عليه العين أو الدين إلى الحيل ضمنه للطالب لأنه استملاك ما يتعلق به حق المحتال كما إذا استهلك الرهن أحد
بضئيه للمرتهن لأنه يستحقه فتح (قوله مع أن المحتال الخ) يعني أن هذه الأموال إذا تعلق بها حق المحتال كان
ينبغي أن لا يكون المحتال أسوة لغرماء الحيل بعدم موته كما في الرهن مع أنه أسوة لهم لأن العين التي بيد المحتال عليه
للحيل والدين الذي له عليه لم يصرف مملوكاً للعمال بعقد الحوالة لا يدا وهو ظاهر ولا رقيب لأن الحوالة ما وضعت
للتكليف بل للتقل فيكون بين الغرماء وأما المرتهن فذلك المرهون يد أو حبساً فثبت له نوع اختصاص بالمرهون
شرعاً لم يثبت لغيره فلا يكون لغيره أن يشاركه فيه اهـ درر قال في الجزر وإذا قسم الدين بين غرماء الحيل
لا يرجع المحتال على المحال عليه بحصة الغرماء لاستحقاق الدين الذي كان عليه ولو مات الحيل وله ورثة لا غرماء
استظهر في الجزر وأقره من بعده أن الدين المحال به قبل قبض المحتال يقسم بين الورثة بمعنى أن لهم المطالبة به
دون المحتال فيقسم إلى تركته اهـ وحينئذ فيبيع المحتال التركة ط (تبينه) ما ذكر من القسمة وكون المحتال
أسوة الغرماء في الحوالة المقيدة يعلم منه بالأولى أن الحوالة المطلقة كذلك كما صرح به في الخلاصة والزاوية
وصرح في الحاوي بطلان الحوالة بثبوت المحال عليه وقد ساعد الكافي أن ما بقي للعمال بعد القسمة يرجع به
على الحيل وأنه لو مات الحيل مدينوناً فبضئه المحتال فهو له وما بقي يقسم بينه وبين الغرماء (قوله بخلاف
الحوالة المطلقة) أي فيما كان الحيل المطالبة قال في الفتح هذا متصل بقوله لا يملك الحيل مطالبة المحتال عليه بالعين
المحال به والدين والمطلقة هي أن يقول الحيل للطالب احملك بالالت التي لك على علي هذا الرجل ولم يقل لو دأها
من المال الذي عليه فلوله عند ودعية أو مغصوبة أو دين كان له أن يطالب به لأنه لا تعلق للمحتال بذلك الدين
أو العين لو وقعها مطلقاً عنه بل بذمة المحتال عليه وفي الذمة سعة فبأخذ دينه أو عينه من المحتال عليه لا تبطل
الحوالة ومن المطلقة أن يحيل على رجل ليس له عنده ولا عليه شيء وقال في الجوهرية والفرق بين المطلقة والمقيدة
أنه في المقيدة انقطعت مطالبة الحيل من المحال عليه فإن بطل الدين في المقيدة وتبين براءة المحال عليه من الدين
الذي قيدت به الحوالة بطلت مثل أن يحيل البائع رجلاً على المشتري بالثمن ثم استحق المبيع أو ظهر حر أو قبضه
والعمال الرجوع على الحيل بدينه وكذا لو قيد بدعية فهلكت عند المودع وأما إذا سقط الدين الذي قيدت به
الحوالة بامر عارض ولم تبين براءة الأصل منه فلا تبطل مثل أن يحال بالثمن من ثمن مبيع فهلكت المبيع عنده
قبل تسليمه للمشتري سقط الثمن عن المشتري ولا تبطل الحوالة ولكنه إذا أدى رجوع على الحيل بما أدى لأنه قضى
دينه بأمره وأما إذا كانت مطلقة فإنها لا تبطل بحال من الأحوال ولا تنقطع فيها مطالبة الحيل عن المحال عليه
إلى أن يؤدي فإذا أدى سقط ما عليه قصاصاً ولو تبين براءة المحال عليه من دين الحيل لا تبطل أيضاً ولو أن المحال
أبرأ المحال عليه من الدين صح وان لم يقبل المحال عليه ولا يرجع المحال عليه على الحيل بشيء لأن الزاوية إسقاط
لا تخليك وإن وجهه له احتاج إلى القبول وله أن يرجع على الحيل لأنه مالك ما في ذمته بالهبة فصار كالمالك بالاداء
وكذا لو مات المحال فورثه المحال عليه له أن يرجع على الحيل لأنه ملكه بالارث وتتمام الكلام فيها قال في الجزر
وقد وقعت حادثة الفتوى في المسديون إذا باع شيئاً من دأته بمنال الدين ثم أحال عليه بنظر الثمن أو بالثمن فهل
يصح أم لا فاجبت إذا وقع بنظره صح لأنها لم تقيد بالثمن ولا يشترط لصحة الدين على المحال عليه وإن وقعت بالثمن
فهو مقيدة بالدين وهو مستحق للعمال عليه لو وقع المقاصة بنفس الشراء وقد من أن الدين إذا استحق للغير
فإنها تبطل والله سبحانه وتعالى أعلم اهـ أي لأن الدين لم يسقط بامر عارض بعد الحوالة بل تبين براءة المحال
عليه منه بأمه سابق (قوله بطل) أي البيع أي فسد لأنه شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع للبائع درر أي
وبطلت الحوالة التي في ضمنه ط قلت ووجه النفع أن فيه دفع مطالبة غريمه وتسليمه على المشتري (قوله
لأنه شرط ملائم) لأنه يؤكدهم واجب العقد إذا الحوالة في العادة تكون على الأمل والأحسن قضاء فصار كشرط

قصارت الحوالة المقيدة ثلاثة
أقسام وحكمها أن لا يملك الحيل
مطالبة المحتال عليه ولا المحتال
عليه دفعها للحيل مع أن المحتال
أسوة لغرماء الحيل بعدم موته
بخلاف الحوالة المطلقة كإسقاطه
نفسه و غيره (باع بشرط أن يحيل
على المشتري بالثمن غريمه) أي
للبائع (بطل ولو باع بشرط أن
يحال بالثمن صح) لأنه شرط ملائم
كشرط الجودة

المودة درر قلت وحاصله أن في هذا الشرط تعجيل اقتضائه الثمن في زعم البائع (قوله بخلاف الأول) لان المطالب بالثمن قبل الحوالة وبعدها واحد وهو المشتري (قوله في الحوالة الفاسدة) كالصور الاتبية (قوله فهو) اي المؤدى وهو الحال عليه (قوله وكذا في كل موضع ورد الاستحقاق) اي استحقاق المبيع الذي احيل بثمنه قال في الخلاصة والبرازية وعلى هذا اذا باع الآجر المستأجر وأحال المستأجر على المشتري ثم استحق المبيع من يد المشتري وهو قد أدى الثمن الى المستأجر ان شاء رجع بالثمن على المؤجر ان حيل وان شاء رجع على المستأجر القابض اه (قوله ما لو شرط فيها الاعطاء الخ) صادق بما اذا وقع الشرط بين المحيل والحال عليه او بين الثلاثة فافهم وهي من قسم الحوالة المقيدة (قوله مثلاً) ادخل به الاجنبي للعللة المذكورة ط (قوله لعجزه عن الرفاء) عللة للفساد لانه شرط غير ملائم (قوله نعم لو أجاز) اي المحيل يبيع داره بأن أمره بالمبيع حينئذ يصبح لوجود القدرة على البيع والاداء كما في الدرر وقد ذكر في البرازية المسألة بدون هذا الاستدراك ثم قال بعد مخصوصة مانصه وفي التلخيصية احتمال على أن يؤدبه من ثمن دار المحيل وقد كان أمره بذلك حتى جازت الحوالة لا يجبر المحتال عليه على الاداء قبل البيع ويجبر على البيع ان كان البيع مشروطاً في الحوالة كما في الرهن وانما أعدنا المسألة لانه لا يوفق بين الروايات المختلفة اه ومفاده انه يجبر في بعض الروايات وفي بعضها لا يجبر والتوفيق انه ان قبل المحال عليه الحوالة من المحيل بشرط يبيع دار المحيل ليؤدى المال من ثمنها صحت الحوالة والشرط كالوشرط المرتن ببيع الرهن اذ لم يؤد الراهن المال فانه يصح ولا يملك الرجوع عن ذلك (قوله كما لو قبلها الخ) وجه الجواز أن المحال عليه قادر على الوفاء بما التزم (قوله ولكن لا يجبر على البيع) لعدم وجوب الاداء قبل البيع درر وعبارة البرازية ولا يجبر على بيع داره كما اذا كان قبولها بشرط الاعطاء عند الحصاد لا يجبر على الاعطاء قبل الاجل اه (قوله ولو باع يجبر على الاداء) لتحقق الوجوب درر (قوله على أن أحيل به على فلان) فان أحاله وقبل جاز وان لم يقبل برئ الكفيل عن الضمان وان لم يقبل فلان فالكفيل على ضمانه وان مات فلان لم يطالب بالمال حتى يمضي شهر هذا حاصل ما في البحر عن المحيط ووجه قوله لم يطالب الخ انه بموت فلان لم تبقى الحوالة متمكنة وقد رضى الطالب بتأخير المطالبة الى شهر ففي الاجل للكفيل فلا يطالب قبله وكذا يقال فيما اذا لم يقبل فلان هذا ما طهرلى (قوله انصرف التأجيل الى الدين الخ) اي فلا يطالب فلان الا بعد الشهر ولو انصرف التأجيل الى العقد يصير المعنى على أن أحيل حوالة مقيدة بشهر وذلك لا يصح لانه ينافي انتقال الدين الى ذمة المحال عليه تأمل (تنبيه) قال في الفتح تنقسم الحوالة المعلقة الى حالة ومؤجلة فالحالة أن يحيل الطالب بألفه على المحيل حالة فتكون على المحتال عليه حالة لان الحوالة لتحويل الدين فيتحول بصفته التي على الاصل والمؤجلة أن تكون الالف الى سنة فأحال بها الى سنة ولو أبهمها لم يذكره محمد وقالوا ينبغي أن تثبت مؤجلة كما في الكفالة فلو مات المحيل بقي الاجل لا لو مات المحال عليه لاستغناؤه عن الاجل بموته فان لم يتركه وفاء رجع الطالب على المحيل الى أجله لان الاجل سقط حكم الحوالة وقد انتقضت بالتوى فينتقض ما في ضمانها كما لو باع المدينون دين مؤجل عبداً من الطالب ثم استحق العبد عاد الاجل اه ملخصاً وقد مناقرياً عن البرازية لوقبها الى الحصاد لا يجبر على الاعطاء قبله فأفاد صحة التأجيل مع الجهالة القرينة وقد منّا التصريح به في كتاب الكفالة وشمل التأجيل القرض فيصح هنا اني كافي الحائز ما حاصله لو كان زيد على عمرو ألف قرض ولعمرو على بكر ألف قرض فاحال عمرو زيدا بالالف على بكر الى سنة جاز وليس لعمرو أن يأخذ بكر اياه وان ارأه منها او وجهه له لم يجز اه (قوله وكرهت السقجة) واحدة السقاج فارسي معرب اصله سقته وهو الشيء المحكم سعى هذا القرض به لا يحكم أمره كما في الفتح وغيره (قوله بضم السين) اي وسكون الفاء كافي ط عن الواني (قوله وهي اقراض الخ) وصورتها أن يدفع الى تاجر ما لا قرضاً ليدفعه الى صديقه وانما يدفعه قرضاً لا مائة ليستفيد به سقوط خطر الطريق وقيل هي أن يقرض انساناً ليدفعه المستقرض في بلد يريده المقرض ليستفيد به سقوط خطر الطريق كفاية (قوله فكانه أحوال الخ) بيان لمناسبة المسألة بكتاب الحوالة اه ح وفي نظم الكثر لابن الفصح وكرهت سقاج الطريق * وهي الحالة على التحقيق قال شارحه المقدسي لانه يحيل صديقه عليه أو من يكتب اليه (قوله وقالوا الخ) قال في الترمي واطلاق

بخلاف الأول (أدى المال في

الحوالة الفاسدة فهو بالخيار

ان شاء رجع على) المحتال

(القابض وان شاء رجع على

المحيل) وكذا في كل موضع

ورد الاستحقاق برزاية وفيها

ومن صور فساد الحوالة ما لو شرط

فيها الاعطاء من ثمن دار المحيل

مثلاً لعجزه عن الوفاء بالمئتم نعم

لو أجاز جاز كما لو قبلها المحتال

عليه بشرط الاعطاء من ثمن داره

ولكن لا يجبر على البيع ولو باع

يجبر على الاداء (ولا يصح تأجيل

عقدها) فلو قال ضمنت بمالك على

فلان على أن أحيل به على فلان

الى شهر انصرف التأجيل الى الدين

لانه لا يصح تأجيل عقد الحوالة

بحر عن المحيط (وكرهت السقجة)

بضم السين وفتح الفاء وهي

اقراض لسقوط خطر الطريق

فكانه أحوال انظر المتوقع على

المستقرض نكان في معنى

الحوالة وقالوا اذا لم تكن المنفعة

مشروطة ولا متعارفة فلا بأس

مطلب
في تأجيل الحوالة

مطلب
في السقجة وهي البوليصة

قوله اناطة صوابه نوط لان فعله ثلاثي من باب قال كما في المصباح
 اه متعنه

(فرع) في النهر والبحر عن صرف
 البرازية ولان المستقرض وهب
 منه الزائد لم يجز لانه مشاع يحتمل
 القسمة (ولرب وكل الخيل عن

المحتمل بقض دين الحوالة لم يصح)
 ولو شرط المحال النعمان على
 المحيل صح وبطال بآشاء لان
 الحوالة بشرط عدم براءة المحيل
 كقالة خانية يوفى فيها عن الثاني
 لو غاب المحال عليه ثم جاء المحال
 وادعى جوده المال لم يصدق وان
 برهن لان المنه ود عليه غائب فلو
 حاضر او وجد الحوالة ولا يثبت كان
 القول له وجعل بجوده فسخا (فرع)
 الاب او الوصي اذا احتال بمال
 اليتيم فان كان خيرا لليتيم بأن كان
 الثاني أملا صح سراجية والام
 يجوز كما في مضاربة الجوهره قلت
 ومفادها عدم الجوار ولو تساويا
 أو تقاربا به جزم في الخانية والوجه
 له لانه حينئذ اشتغال بما لا يفيد
 والعقد وانما شرعت للفائدة

* (كتاب القضاء) *

لما كان أكثر المنازعات تقع
 في الديون والبياعات عقبها بما
 يقطعها (هو) بالمدة والقصر لغة
 الحكم وشرا (فصل الخصومات
 وقطع المنازعات) وقيل غير ذلك
 بإسقاط المطولات

المصنف يفيد اناطة الكراة بجز النفع سواء كان ذلك مشروطا أولا قال الزيلعي وقيل اذا لم تكن المنفعة
 مشروطة فلا بأس به اه وجرم بهذا القيل في الصغرى والواقعات الحسامية والكفاية للبيهقي وعلى ذلك
 جرى في صرف البرازية اه وظاهر الفتح اعتماده أيضا حيث قال وفي الفتاوى الصغرى وغيره ان كان السفين
 مشروطا في القرض فهو حرام والقرض بهذا الشرط فاسد والاجاز وصورة الشرط كما في الواقعات رجل أقرض
 رجلا مالا على أن يكتب له به الى بلد كذا فانه لا يجوز وان أقرضه بلا شرط وكتب جاز وكذا لو قال اكتب لي
 سقينة الى موضع كذا على أن أعطيك هنا فلا خيره وروى عن ابن عباس ذلك ألا ترى أنه لو قضاه أحسن عما
 عليه لا يكره اذا لم يكن مشروطا قالوا انما يحل ذلك عند عدم الشرط اذا لم يكن فيه عرف ظاهر فان كان يعرف
 أن ذلك يفعل كذلك فلا اه (قوله فرع الخ) ذكره استطرادا ثم ذكر في البحر والنهر عن البرازية ماله مناسبة
 هنا وحاصله أن المستقرض لو قضى أجود مما استقرض يحل بلا شرط ولو قضى أن يزد فيه تفصيل الخ وقد مناني
 فصل القرض عن الخانية أن الزيادة اذا كانت تجرى بين الرزني أي بأن كانت تظهر في ميزان دون ميزان جاز
 كالأدنى في المائة بخلاف قدر درهم وان لم يجز فان لم يعلم صاحبها بارتفاعه وان علم وأعطاهما خبيرا فلو كانت
 الدراهم لا يضرها التبعض لا تجوز لانها حبة المشاع فيا يحتمل القسمة ولو يضرها جاز وتكون حبة المشاع فيها
 بقسم اه وعليه لو قضاه مثل قرضه ثم زاده درهمافروزا أو أكثر جاز ان لم يكن مشروطا وقد مناهنا عن
 خواهر زاده أن المنفعة في القرض اذا كانت غير مشروطة تجوز بلا خلاف (قوله لم يصح) تكون المحيل بعمل
 لنفسه ليستفيد الا براءة المؤبد بحر عند قوله هي نقل الدين ط واذا لم تصح لا يجبر المحال عليه على الدفع اليه
 (قوله لان الحوالة الخ) كما أن الكفالة بشرط براءة الاصل حوالة كما في الهداية والمالتي (قوله ولا يثبت) أي
 وحلف الجاحد ط (قوله وجعل بجوده فسخا) هي مسألة نواء الدين السابقة في المتن ومرة أن الرجوع انما هو
 لان براءة المحيل مشروطة بسلاسة حق المحال ط (قوله والام يجز) لان تصرفها مقيد بشرط النظر قال في
 كافي الحاكم ومنه ما لو احتال الى أجل وكذا الوكيل اذا لم يقوض اليه الموكل ذلك اه قال في البحر عن
 المحيط لكونه ابراء موقتا فيعتبر بالابراء المؤبد وهذا اذا كان ديناً ورثه الصغير وان وجب بعقد هما جاز التأجيل
 عندهما خلافا لابي يوسف اه (قوله قلت ومفادها) أي مفاد ما في السراجية وما في الجوهره وهذا أحد
 قولين حكاهما المصنف عن الذخيرة ثم رجع ما في الخانية بما ذكره الشارح والله تعالى اعلم

* (بسم الله الرحمن الرحيم) * * (كتاب القضاء) *

ترجم له في الهداية بأدب القاضى والأدب الخصال الحميدة وذكر ما ينبغي للقاضي أن يفعله ويكون عليه وهو
 في الأصل من الأدب بسكون الدال وهو الجمع والدعاء وهو أن تجمع الناس وتدعوهم الى طاعتك يقال أدب
 يأدب كضرب يضرب اذا دعا الى طعامه سميت به الخصال الحميدة لانه تدعو الى الخير ونظامه في الفتح (قوله
 لما كان الخ) كذا في العناية والفتح وهو صريح في أن المراد بالقضاء الحكم وحينئذ فكان ينبغي إيراد عقب
 الدعوى وأيضا كان ينبغي بيان وجه التأخير عما قبله كذا قيل ويمكن أن يقال أرادوا بيان من يصلح للقضاء أي
 الحكم لصح الدعوى عنده فلا جرم أن ذكر قبلها ولا خفاء أن وجه التأخير عما قبله مستفاد من أن أكثر المنازعات
 في الديون والحوالة المطلقة مختصة بها فذكر بعدها نهر (قوله لغة الحكم) واصله قضاي لانه من
 قضيت الآن الباء لما جاءت بعد الالف همزت والجمع الاقضية وقضى ربك أن لا تعبدوا الاياه أي حكم وقيل
 يكون بمعنى الفراغ تقول قضيت حاجتي وضربه فقضى عليه أي قتله وقضى شجبه مات وبمعنى الاداء والانهاء
 ومنه قوله تعالى وقضينا اليه ذلك الامر ومعنى الصنع والتقدير ومنه قوله تعالى فقضاهن سبع سموات ومنه
 القضاء والقدر بحر ملخصا عن الصحاح (قوله وشرا فصل الخصومات الخ) عزاء في البحر الى المحيط
 ولا بد أن يراد فيه على وجه خاص والادخل فيه نحو الصلح بين الخصمين (قوله وقيل غير ذلك) منه قول
 العلامة قاسم انه انشاء الزام في مسائل الاجتهاد المقاربة فيما يقع فيه النزاع لمصالح الدنيا فخرج القضاء على
 خلاف الاجماع وماليس بمجاده وما كان من العبادات ومنه قول العلامة ابن الفرس انه الزام في الظاهر
 على صيغة مختصة بامر ظن لزومه في الواقع شرعا قال فالمراد بالالزام التقرير التام وفي الظاهر فصل احترزه
 عن الالزام في نفس الامر لانه راجع الى خطاب الله تعالى وعلى صيغة مختصة أي الشرعية كالزمت وقضيت

وحكمت وأنفذت عليك القضاء بأمر ظن لزومه الخ فصل عن الجور والتشهي ومعنى في الظاهر أى الصورة
الطارئة إشارة إلى أن القضاء مظهر في التحقيق للأمر الشرعى لاحتبث خلافا لما يتوجه من أنه مثبت أخذنا
من قول الامام بنقذه ظاهرا وباطنا في العقد والفسوخ بشهادة الزور لأن الامر الشرعى في مثله ثابت تقديرا
والقضاء بقضائه في الظاهر ولم يثبت أمره الميكانيكى لأن الشرع قديع المعلوم موجودا والموجود معدوما
كوجود الدخول حكما في الحاق نسب ولد المشرقية بالمغربى فأجرى الممكن مجرى الواقع لتلايهالك الولد باتفاق
نسبه مع وجود العقد المفضى الى ثبوته اه ملخصا وتماه في رسالته (قوله وأركان ستة الخ) فيه نظر
لأن المراد بالقضاء الحكم كأمز والحكم احد الستة المذكورة فيلزم أن يكون ركنا لنفسه فالمناسب ما في البحر
من أن ركنه ما يدل عليه من قول أو فعل ويأتى بيانه (قوله على ما نظمه) أى من بحر الكامل ونصف البيت
الثانى الخاء من محكوم ط (قوله ابن الغرس) بالتحين المجتمة هو العلامة أبو اليسر بدر الدين محمد الشهم بربان
الغرس له شرح على البيتين المذكورين وهو الرسالة المشهورة المسماة الفتاوى كالدبرية في البحث عن اطراف
القضايا الحكيمة وله الشرح المشهور على شرح العقائد النسفية للتقازاني (قوله أطراف كل قضية حكيمية)
الاطراف جمع طرف بالتحريك وطرف الشيء منه ما وقضية أصله قضوية بياء النسبة الى القضاء جذفت منه
الواو بعد قايها ألفا وحكيمة صفة مخصوصة لأن القضاء يطبق على معان منها الحكم كأمز والمراد بالقضية الحادثة
التي يقع فيها التخاصم كدعوى بيع مثلا فركنها اللفظ الدال عليها ولا تكون قضية أى منسوبة الى القضاء
والحكم أى لا تكون محل اثبات حق المدعى فيها وعدمه الا باستجماع هذه الشروط الستة التي هي بمنزلة اطراف
الشيء المحيطة به أو أطراف الانسان هذا ما ظهر لي فافهم (قوله بعدها) بتشديد الدال مصدر عد الشيء
بعده أى حصى عدته أفراده ويلوح بمعنى يظهر والتحقيق قاعله (قوله حكم) تقدم تعريفه وعلت أنه قولى
وفعلى فالقولى مثل أزميت ونصيت مثلا وكذا قوله بعد إقامة الهيئة لعقده آخه واطلب الذهب منه وقوله ثبت
عندى يكفى وكذا اظهر عندى أو علقت فهذا كله حكم في المختار زاد في الخزانة أو اشمده عليه وحكى في النجدة
الخلاف في الثبوت والقوى على أنه حكم ككاه في الحاشية وغيرها وتماه في البحر وذكر في الفتاوى كالدبرية
أنه المذهب ولكن عرف المنتسرين والموافقين الآن على أنه ليس بحكم وإذا يقال ولما ثبت عنده حكم والوجه
أن يقال أن وقع الثبوت على مقتضى الحكم كقول المسيجل ثبت عنده جريان العين في ملك البائع الى حين
البيع فليس بحكم إذا كان المقصود من الدعوى الحكم على البائع بملك المشتري للعين المبسطة والافهو حكم
وتماه فيها وفيها أيضا وأما التنفيذ فالأصل فيه أن يكون حكما ذم من صيغ القضاء قوله أنفذت عليك القضاء
قالوا وإذا رفع اليه قضاء فاض أمضا به شرطه وهذا هو التنفيذ الشرعى ومعنى رفع اليه حصلت عنده
فيه خصوصية شرعية وأما التنفيذ المتعارف في زماننا فالباعنة احاطة القاضى الثاني بحكم الاول على وجه
التسليم له ويسمى اتصالا اه ملخصا وسيأتى تمام الكلام عليه في آخر فصل الحبس وأما أمر القاضى فأنفذوا
على أن أمره بحبس المدعى عليه قضاء بالحق كحمله بالأخذ منه وعلى أن أمره به صرف كذا من وقف الفقراء الى
فقير من قرابة الواقف ليس بحكم حتى لو صرفه الى فقير آخر صح واختلفوا في قوله سلم الدار وتمام الكلام عليه
في البحر والنهر وأطلق الشارح في الفروع آخر الفصل الآتى تبعا للبرازى أنه حكم الا في مسألة الوقف وسيأتى
تمامه وأما الحكم الفعلى فسيأتى في الفروع هناك أن فعل القاضى حكم الا في مسائلتين وحق ابن الغرس
أنه ليس بحكم وأطال الكلام عليه في البحر والهروسياتى توضيحه هناك إن شاء الله تعالى (قوله ومحكوم به)
وهو أربعة أقسام حق الله تعالى المحض كخذ الزنى أو النجس وحق العبد المحض وهو ظاهر وما فيه الحشمان وغلب
فيه حق الله تعالى كخذ القذف أو السرقة أو غلب فيه حق العبد كاتقاص والتعزير ابن الغرس وشرطه كونه
معلوما بجر من البدائع وعن هذا فالحكم بالموجب بفتح الحيم لا يكفى ما لم يكن الموجب أمرا واحدا
كالحكم بوجوب البيع أو الإطلاق أو العتاق وهو ثبوت الملك والحزبية وزوال العصمة قلوا كثر فإن استلزم
أحدهما الآخر صح كالحكم على الكفيل بالدين فإن موجه الحكم عليه به وعلى الاصيل الغائب والا فلا كالأول
وقع التنازع في بيع العقار فحكم شافعى بموجبه فإنه لا يثبت به منع الجار عن الشفعة فالعنى الحكم بها
وأطال في بيانه العلامة ابن الغرس وسيد كرم الشارح آخر الفصل الآتى لكن هذا في الحقيقة راجع الى اشتراط

مطلبه
في التنفيذ

مطلبه
أمر القاضى هل هو حكم أم لا

مطلبه
الحكم الفعلى

الدعوى في الحكم كما أشار إليه في البحر وبأى ذكره في الطريق (قوله وله) أى ومحكوم له وهو الشرع كما
 في حقوقه المحضة أو التي غلب فيها حقه ولا حاجة في ذلك إلى الدعوى بخلاف ما تمحض فيها حق العبد وأغلب
 والعبد هو المذموم وعزوه من لا يجبر على الخصومة إذا تركها وقيل غير ذلك والشرط فيه بالإجماع حضرة
 أو حضرة نائب عنه كوكيل أوولى أو وصى فالمحكوم له المحجور كالأغائب اهـ ملخصا من الفوائد البدرية
 (قوله ومحكوم عليه) وهو العبد دائما لكنه أمامه عين واحد أو أكثر بجماعة اشتركو في قتل قفزي عليهم
 بالقصاص أولا كافي القضاء بالخيرية الأصلية فانه حكم على كافة الناس بخلاف المعارضة بالاعتاق فانه سري
 واختلفوا في الوقت والصحيح المقتضى به أنه لا يكون على الكافة فتسمع فيه دعوى الملك أو زف آخر والمحكوم عليه
 في حقوق الشرع من يستوفى منه حقه سواء كان مدعى عليه أولا كما مرّت الإشارة إليه اهـ ملخصا
 من الفوائد وسد كر المصنف آخر الفصل الاتي حكاية الخلاف في نفاذ الحكم على الغائب وبأى تحققة هناك
 ان شاء الله تعالى (قوله وحاكمكم) هو اما الامام أو القاضي أو الحاكم أما الامام فقال عليا وياحكم
 السلطان العادل نفذواختلفوا في المرأة فيما سوى الحدود والقصاص واطلاقهم يتناول أهلية الفاسق الجاهل
 وفيه بحث وأما المحكم فشرطه أهلية القضاء ويقضى فيما سوى الحدود والقصاص ثم القاضي تنقيد ولايته
 بالزمان والمكان والحوادث اهـ ملخصا من الفوائد وجميع ذلك سابقا في مقرر في مواضع مع بيان بقية منقبة
 الحاكم بشرطه (قوله وطريق) طريق القاضي إلى الحكم يختلف بسبب اختلاف المحكوم به والطريق
 فيما يرجع إلى حقوق العباد المحضة عبارة عن الدعوى واجبة وهي اما الينة أو الأقرار أو اليمين أو التناول عنه
 أو القسامة أو علم القاضي بما يريد أن يحكم به أو القرائن الواضحة التي تصير الامر في حيزا مقطوع به فقد قالوا
 لو ظهر انسان من دار سيده سكن وهو متلوث بالدم سريع الحركة عليه أثر الخوف فدخلوا الدار على الفور
 فوجدوا فيه انسا نامذوب حائل الوقت ولم يوجد أحد غير ذلك الخارج فانه يؤخذ به وهو ظاهر اذا لم يمتري أحد
 في انه قاتله والقول بأنه ذبحه آخر ثم تسوّر الحائط أو أنه ذبح نفسه احتمال بعيد لا يلتفت اليه اذ لم ينشأ عن دليل
 اهـ من القواعد لابن الغرس ثم اطلال هنا في بيان الدعوى ونعر فيها وشروطها الى أن قال ثم لا يشترط
 في الطريق إلى الحكم أن تكون بينهما عند القاضي الواحد حتى لو ادعى عند نائب القاضي وبرهن ثم وقعت
 الجاذبة إلى القاضي أو بالهكس ضحك وله أن يبنى على ما وقع أو لا ويقضى اهـ وستأتي هذه مستأنثا في الفصل
 السابع وقد اتفق أئمة الحنفية والشافعية على انه يشترط لصحة الحكم واعتباره في حقوق العباد الدعوى
 الصحيحة وأنه لا بد في ذلك من الخصومة الشرعية وإذا كان القاضي يعلم أن باطن الآخر ليس كظاهره وأنه
 لا تخاصم ولا تنازع في نفس الآخرين المتداعين ليس له سماع هذه الدعوى ولا يعتبر القضاء المترتب عليها
 ولا يصح الاحتيال لحصول القضاء بمثل ذلك وأما اذا لم يعلم عذر ونقد قضاؤه ولعمري هذا شيء عمت به البلوى
 وبلغت شهرة اعتباره للغاية القصوى اهـ ملخصا ونقله المصنف في المنع بتمامه وآقروه فراجعوه وكذا ائتم به
 في فتاواه (تنبيه) بقي طريق ثبوت الحكم أى بعد وقوعه وعليه اقتصر في البحر فقال له وجهان أحدهما
 اعترافه حيث كان مولى فلو معزولا فكواخذ من الزمان لا يقبل قوله الا فيما في يده الثاني الشهادة على حكمه
 بعد دعوى صحيحة ان لم يكن منكرا أما لو شهدا انه قضى بكذا وقال لم أقض لا تقبل شهدا ثم ما خلا فالحمد
 ورجح في جامع الفصولين قول محمد بن قسادة في الزمان اهـ وستأتي تمام الكلام عند قول المصنف ولم يعمل
 بقول معزول وقد ذكر في البحر فروعا كثيرة في أحكام القضاء يلزم الوقوف عليها (قوله وأهل أهل الشهادة)
 أهل الأول خبره مقدم والثاني مبتدأ مؤخر لان الجملة الخبرية يحكم فيها بما يجوز على معلوم فاذا علم زيد وجعل
 قيامه بقول زيد القائم واذا علم وجعل انه زيد تقول القائم زيد واذا قالوا الما كان أو صاف الشهادة أشهر عند
 الناس عرف أو صافه بأوصافها ثم الضمير في أهل راجع إلى القضاء بمعنى من يصح منه أو بمعنى من يصح توليته
 كما في الخبر وحاصله أن شروط الشهادة من الاسلام والعقل والبلوغ والحرية وعدم العمى والخسة في قذف
 شروط الصحة وتولينه وصحة حكمه بعد حاكم مقتضاها أن تقلد الكافر لا يصح وان أسلم قال في الخبر وفي الواقعات
 الحاسمية القوي على انه لا يستعمل بالردة فان الكثير لا يثافي ابتداء القضاء في اخذ الروايتين حتى لو قلد الكافر
 ثم أسلم حل يحتاج إلى تقليد آخر فيه روايتان اهـ قال في البحر وبه علم أن تقليد الكافر صحيح وان لم يصح قضاؤه

وله ومحكوم عليه وحاكم
 وطريق (وأهل أهل الشهادة)
 أى ادائها على المسلمين كذا في
 الحواشي السعدية

على المسلم حال كفره اهـ وهذا ترجيح لرواية صحة التولية أخذ من كون العتوى على انه لا يستعمل بالردة خلافا لما شئ عليه المصنف في باب التحكيم من رواية عدم الصحة وفي الفتح قلد عبد ففتح جاز قضاؤه بتلك الولاية بلا حاجة الى تحديد بخلاف تولية صبي فادرك ولو قلد كفر فأسلم قال محمد هو على قصاته فصار للكافر كالعبد والفرق أن كلا منهما ماله ولاية وبه مانع وبالعق والاسلام يرتفع أما الصبي فلا ولاية له أصلا وما في الفصول لو قال لصبي أو كافر إذا أدركت فصل بالناس أو اقض بينهم جاز لا يحالف ما ذكر في الصبي لان هذا تعليق الولاية والمعلق معدوم قبل الشرط وما تقدم تحيز اهـ وبه طهر أن الاولى كون المراد في مرجع الضمير من يصح منه القضاء لا من تصح توليته الا أن يراد بها الكمال وهي النافذة بالحكم وأما تولية الاطروش فسيذكرها الشارح (قوله ويرد عليه الخ) أي على ما في الحواشي من تقييده بالمسلمين فكان عليه اسقاطه ليكون المراد أداءه على من يقضى عليه فيدخل الكافر لكن التفسير بالاداء احتراز عن التعلل لانه يصح تحملها حال الكفر والرق لا أدائها فينا في ذلك والتحقيق أن يقال كما يعلم مما قدمنا ان كان المراد يرجع الضمير من تصح توليته يكون المراد بالشهادة تحملها فيدخل فيه العبد والكافر نعم يخرج عنه الصبي لعدم ولايته أصلا وان كان المراد من يصح منه القضاء يكون المراد بالشهادة أداءه فقط فيدخل فيه الكافر المولى على أهل الذمة فانه يصح قضاؤه عليهم حال ولا يكونه قاضيا خاصا لا يضر كالا يضر تخصص قاضي المسلمين بجماعة معينين لان المراد من يصح قضاؤه في الجلة وعلى كل فالواجب اسقاط ذلك القيد الا أن يكون مراده تعريف القاضي الكامل (قوله ليحكم بين أهل الذمة) أي حال كفره والافتد علمت أن الكافر يصح توليته مطلقا لكن لا يحكم الا اذا أسلم (تنبيه) ظهر من كلامهم حكم القاضي المنصوب في بلاد الدروز في القطر الشامي ويكون درزيا ويكون نصرا انما فكل منهما لا يصح حكمه على المسلمين فان الدرزي لانه كالمناقي والزنديق وان سمي نفسه مسلما وقد أفتى في الخير به بأنه لا تقبل شهادته على المسلم والظاهر أنه يصح حكم الدرزي على النصراني وبالعكس تأمل وهذا كله بعد كونه منصوبا من طرف السلطان أو أموره بذلك والا فالواقع انه ينصبه أمير تلك الناحية ولا أدري انه ما ذر له بذلك أم لا ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم لكن حرت العادة أن أمير صيدا يولي القضاء في تلك الثغور والبلاد بخلاف دمشق ونحوها فان أميرها ليس له ذلك فيهابدليل أن لها قاضيا في كل سنة يأتي من طرف السلطان ثم رأيت في الفتح قال والذي له ولاية التقليد الخليفة والسلطان الذي نصبه الخليفة وأطلق له التصرف وكذا الذي ولاه السلطان ناحية وجعل له نوابها وأطلق له التصرف فان له أن يولي ويعزل كذا قالوا ولا بد من أن لا يصح له ما بلغ ذلك أو يعلم ذلك بعرفهم فان نائب الشام وحلب في ديارنا يطلق اهام التصرف في الرعية والخراج ولا يولون القضاء ولا يعزلون اهـ والله سبحانه أعلم (قوله وشرط أهليتها الخ) تكرر مرار في قوله وأهل أهل الشهادة اهـ والظاهر أن المصنف ذكر الجلة الارلى معالكتهم وغيره ثم ذكر الثانية معالكتهم وتوضيحا وشرحا لاولي وأما الجواب بأنه ذكرها ليرتب عليها قوله والفاسق أهلها فغير مفيد فافهم (قوله فلذا قبل الخ) علته لاه (قوله والفاسق أهلها) سياقي بيان الفسق والعدالة في الشهادات وأقصر هذه الجلة دفعا لتوهم من قال ان الفاسق ليس بأهل القضاء فلا يصح قضاؤه لانه لا يؤمن عليه لنفسه وهو قول الثلاثة واختاره الطحاوي قال العيني وينبغي أن يفتى به خصوصا في هذا الزمان اهـ أقول لو اعتبر هذا لانسب باب القضاء خصوصا في زماننا لكان ما جرى عليه المصنف هو الاصح كما في الخلاصة وهو أصح الاقوال كما في العمادية نهر وفي الفتح والوجه تنفيذ قضاء كل من ولاه سلطان ذو شوكة وان كان جاهلا فاسقا وهو ظاهر المذهب عندنا وحينئذ فيحكم بقتوى غيره اهـ (قوله لكنه لا يتلذذ وجوبا الخ) قال في البحر وفي غير موضع ذكر الولاية بمعنى الاولى أن لا تقبل شهادته وان قبل جاز في الفتح ومقتضى الدليل أن لا يحل أن يقضى بها فان قضى جاز ونفذ اهـ ومقتضاها الاثم وظاهر قوله تعالى ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا انه لا يحل قبولها قبل تعزف حاله وقولهم بوجوب السؤال عن الشاهد سرا وعلاية طعن الخصم أو لا في سائر الحقوق على قولها ما المتعق به يقتضى الاثم بتركه لانه للتعزف عن حاله حتى لا يقبل الفاسق وصرح ابن الكمال بأن من قد فاسقا يأثم واذا قبل القاضي شهادته يأثم اهـ (قوله به يفتى) راجع لما في المتن فقد علمت التصريح بتصححه وبأنه ظاهر المذهب وأما كونه عدم تليده واجبا فيه كلام كما علمت فافهم (قوله وقيد) أي قيد قبول

ويرد عليه أن الكافر يجوز تليده
القضاء ليحكم بين أهل الذمة ذكره
الزبلي في التحكيم (وشرط
أهليتها شرط أهليته) فان كلا
منهما من باب الولاية والشهادة
أقوى لانهما ملزمة على القاضي
والقضاء ملزم على الخصم فلذا قبل
حكم القضاء يستحق من حكم
الشهادة ابن كمال (والفاسق أهلها)
فيكون أهله لكنه لا يقبل
وجوبها بأثم مقلده كقابل شهادته
به يفتى وقيد في القاعدة بما اذا
غلب على ظنه صدقه فليحفظ دوز

مطالب
في حكم القاضي الدرزي
والنصراني

والمستثنى الثاني الفاسق ذال الحام
والمرءة فإنه يجب قبول شهادته
بإزائه قال في النهر وعليه فلا يأنم
أيضا توليته القضاء حيث كان
كذلك إلا أن يفرق بينهما انتهى
قلت سيجيء تضعيفه فراجع
وفي معروضات المفتي أبي السعود
لما وقع التساوي في قضاء زماننا
في وجود المعدل الظاهر أو ورد
للامر بتقديم الأفضل في العلم

والدبابة والعدالة (والعدو ولا تقبل ٢)

شهادته على عدوه إذا كانت دينوية
ولو قضى القاضي بها لا ينفذ كره
يعقوب باشا (فلا يصح قضاؤه عليه)
لما تقر بأن أهله أهل الشهادة
قال وبه أفق مفتي مصر شيخ
الاسلام أمين الدين بن عبد العال
قال وكذا يجبل العدو ولا يقبل على
عدوه ثم نقل عن شرح الوهبانية
أنه لم ير نقلها عندنا وينبغي التفاد
لوا القاضي عدلا وقال ابن وهبان
يجب أن يعلم لم يجز أن يشهادة
العدول بمحض من الناس جازاه
قلت واعتمد القاضي محب الدين
في منظومته فقال

ولو على عدوه قاض حكم

ان كان عدلا صح ذل وان لم

واختار بعض العلماء

ان كان بالعلم قضى لن يقبل

وان يكن بمحض من الملا

وبشهادة العدول قبل

قلت لكن نقل في البحر والعسني

والزبيحي والمصنف وغيرهم عند

مسألة التقليد من الجائرين

الناسحي

٣ قوله على عدم قبول العدل هكذا

بخطه ولعل سقط حين قلبه بكلمة غير

والاصل عدم قبول غير العدل

تأدب اه مصححه

٣ ظله

في قضاء العدو على عدوه

شهادة الفاسق المتهوم من قابل اه ج وعبارة الدرر حتى لو قبلها القاضي وحكم بها كان انما لا ينفذ
وفي الفتاوى الساعدية هذا اذا غلب على ظنه صدقه وهو يحفظ اه ١ قلت والظاهر أنه لا يأنم أيضا الحصول
التيين المأمورية في النص تأمل قال ط فان لم يغلب على ظن القاضي صدقه بأن غلب كذبه عنده أو تساوى
فلا يقيمها أي لا يصح قبولها أصلا هذا ما يعطيه المقام اه (قوله والمستثنى الثاني) أي أبو يوسف من الفاسق
الذي يأنم القاضي يقبل شهادته والظاهر أن هذا إنما يغلب على ظن القاضي صدقه فيكون داخل تحت كلام
القاعدية فلا حاجة إلى استثنائه على ما استظهرناه آنفا تأمل (قوله سيجيء تضعيفه) أي في الشهادات
حيث قال وما في الفتنة والمجتبي من قبول ذي المروءة الصادق فقول الثاني وضعفه الكمال بأنه تعدل في مقابلة
النص فلا يقبل وأقره المصنف اه ١ قلت قدمنا آنفا من البحر أن ظاهر النص أنه لا يصلح قبول شهادة الفاسق
قبل تعرف حاله فإذا ظهر للقاضي من حاله الصدق وقبله يكون موافقا للنص إلا أن يريد بالنص قوله تعالى
وأشهدوا ذوي عدل منكم لكن فيه أن دلالة على عدم قبول العدل انما هي بالافهم وهو غير معتبر عندنا
ولاسيما هو مفهوم لقب مع أن الآية الأولى تدل على قبول قوله عند التبين عن حاله كما قلنا تأمل (قوله
وفي معروضات المفتي أبي السعود) أي المسائل التي عرضها على سلطان زمانه فأمر بالعمل بها (قوله
في وجود العدالة) هذا كان في زمانه وقد وجد التساوي في عدمها إلا أن فلينظر من يقدم ط (قوله
إذا كانت دينوية) سيذكر تفسيرها عن شرح الشربلاني واحترز بالدينوية عن الدينية فان من عاذى غيره
لازمت ككابه ما لا يصلح لا يقيمها لأنه يشهد عليه بزور بخلاف المعتادة للدينوية وعن هذا قبلت شهادة المسلم
على الكافران كان عدوه من حيث الديانة وكذا شهادة اليهودي على النصراني (قوله ولو قضى القاضي
بها لا ينفذ) دفع به ما يوهوم أنهم مثل شهادة الفاسق فإنه تقدم أنه يصح قبولها وان ائتم القاضي فشهادة العدو
ليست كذلك بل هي كالوقبل شهادة العدو والصبي (قوله ذكره يعقوب باشا) أي في حاشيته على صدر
الشريعة وقال في الخيرية والمسألة دوارة في الكتب (قوله فلا يصح قضاؤه عليه) أي إذا كانت شهادة
العدو على عدوه لا تقبل ولو قضى بها القاضي لا ينفذ تقرع عليه أن القاضي لو قضى على عدوه لا يصح لما تقرر
الخ وبه سقط ما قيل ان لمذ كره عن العقوبة منكر مع هذا فأفهم (تنبيه) اذا لم يصح قضاؤه عليه فالأخص
أنابه غيره اذا كان مأذونا بالاستجابة وسيأتى أنه يستتيب اذا وقعت له أولاده حادثة (قوله قال) أي
المصنف في الخ ونصه ورأيت موضع شبهة معزوا إلى بعض الفتاوى وأظن أنها فتاوى الكبرى للخاصي
أن يجبل العدو ولا يقبل على عدوه كما لا تقبل شهادته عليه اه ١ فأفهم والظاهر أن المراد بالعدل كما قال ط
كتاب القاضي إلى قاض في حادثة على عدل للقاضي وهو ما يأتي عن الناصحي (قوله ثم نقل) أي المصنف
(قوله أنه لم ير نقلها) أي نقل مسألة قضاء القاضي على عدوه وهذا الكلام ذكره عبد البر بن الشيخ
في شرح الوهبانية عن ابن وهبان فينبغي أن يكون قوله لم ير نقلها مبني على الجعول (قوله وينبغي التفاد)
مطلقا سواء كان بعلة أو بشهادة عدلين وهذا البحث لشارح الوهبانية خالف فيه بحث ابن وهبان إلا أني وذكره
عقبه بقوله قلت بل ينبغي التفاد مطلقا والقاضي عدلا (قوله ان يعلم لم يجز) أي بناء على القول بجواز قضاء
القاضي بعلمه والمعمد خلافه وعليه فلا خلاف بين كلامي ابن الشيخ وابن وهبان فإن مؤدى كلامهما نفوذ
حكمه لعدلا لشهادة العدول (قوله واعتمد الخ) المتبادر من النظم اعتماد الاول وهو بحث ابن الشيخ
فيتعين عود الضمير اليه (قوله واختار بعض العلماء) هو ابن وهبان (قوله قلت لكن الخ) أصله
للمصنف حيث قال وقد غفل الشيخان أي ابن وهبان وشارحه عبد البر عما اتفقت كلمتهم عليه في كتبهم المعتمدة
من أن أهله أهل الشهادة فمن صلح لها صلح ومن لا فلا والعدو لا يصلح للشهادة على ما عليه عامة المتأخرين فلا يصلح
للقضاء اه ١ ط قلت ولم أر هذا الكلام في نسختي من شرح المصنف ثم اعلم أن مراد الشارح الاستدراك
على كلام الشيخين وتأيد كلام المتن فإن المصنف فرع عدم صحة القضاء على عدم قبول الشهادة وهو مفهوم
الكلمة الواقعة في عبارات المتن وهي قولهم وأهله أهلها فان مفهومها عكسها الغلوي وهو ان ليس أهلا
لها الا يكون أهلا فلذا قال المصنف في مثله والعدو لا تقبل شهادته على عدوه فلا يصح قضاؤه عليه ولما كان
هذا الشا بالحكم بالمفهوم وفيه احتمال نقل الشارح أن مفهوم الكلمة المذكورة مصرح به في عبارة الناصحي

فقط الاحتمال رافع بحث الشيخين وتأيد كلام المصنف ولذا قال وهو صريح او كما صريح فيما اعتمد المصنف ولكن بقي ههنا تحقيق وتوفيق وهو انه ذكر في القضية أن العداوة الدنيوية لا تمنع قبول الشهادة ما لم يفتق بها رآه الصحيح وعليه الاعتماد وأن ما في المحيط والرافعات من أن شهادة العدو على عدوه لا تقبل اختيار المتأخرين والرواية المنصوصة تتخللها وأنها مذهب الشافعي وقال أبو حنيفة تقبل اذا كان عدلا وفي الميسر ان كانت دنيوية فهذا لا يوجب فسقه فلا تقبل شهادته اه ملخصا والحاصل أن في المسألة قولين معتمدين أحدهما عدم قبولها على العدو وهذا اختيار المتأخرين وعليه صاحب الكنز والمقتضى ومقتضاه أن العلة العداوة لا الفسق واللام تقبل على غير العدو أيضا وعلى هذا لا يصح قضاء العدو على عدوه أيضا ثانياً ههنا أنها تقبل اذا فسق بها واختاره ابن وهبان وابن الشحنة واذا قبلت في الضرورة يصح قضاء العدو على عدوه اذا كان عدلا فلاخذ اختيار الشيخين صحة وبه علم أن من يقول بقبول شهادة العدو العدل يقول بصحة قضائه ومن لا قبله وأن ما ذكره الناصح لا يعارض كلام الشيخين لاختلاف المناط فاعتزم هذا التحقيق ودع التلقين (قوله لا يعقد على كتابه) هو المعبر عنه فيما سبق بالسجل ط (قوله فيما اعتمده المصنف) اى فى منته من اطلاق عدم القبول (قوله وبه أفق محقق الشافعية الرملة) هذا غير ما نقله فى شرح الوهبانية عن الرافعي عن الماوردي من جواز القضاء على العدو ولا الشهادة عليه لظهور أسباب الحكم وخفاء أسباب الشهادة اه وهو وجهه ولذا قيد ابن وهبان صحة القضاء بما اذا كان بشهادة العدول بمحض من الناس كما مر لتتنق التهمة بمعاينة أسباب الحكم ويظهر لى انه ينبغي أن يصح الحكم عندنا في هذه الصورة حتى على القول بعدم قبول شهادة العدو فتأمل (قوله ومن خطه نقلت) الجار والمجرور متعلق بقوله نقلت وقوله انه لو قضى الخ مفعول نقلت أو بدل من الضمير المجرور في قوله وبه أفق وجهه ومن خطه نقلت معترضة أوهى خبر مقدم وجهه أنه لو قضى الخ مبتدأ مؤخر واقتصر ط على الاخير (قوله وفى شرح الوهبانية للشرى لى الخ) اصله لناظمها ونقله العلامة عبد البر عنه ونصه قال اى ابن وهبان وقد تروهم بعض المتفقهة من اليهود أن من خاصم شخصاً فى حق او ادعى عليه يصير عدوه فيشهدون يشهد بالعداوة وليس كذلك وانما ثبت بنحو الخ اه قلت لكن قد علمت أن مختار ابن وهبان أن العداوة لا تمنع قبول الشهادة الا اذا فسق بها فعمل انها قد تكون مفسقة وقد لا تكون فقله وانما ثبت الخ يريد به العداوة المانعة وهى المفسقة ولا يخفى أن هذه تمنع القبول على العدو وعلى غيره وسبأى تمام الكلام على هذه المسألة فى الشهادات ان شاء الله تعالى (قوله ووصى) اى فى اوصى عليه وقوله وشريك اى فيما هو من مال الشركة ط (قوله والقاسق لا يصلح مقبياً) اى لا يعقد على فتواه وظاهر قول الجمع لاستقضى أنه لا يحل استنشاؤه ويؤيده قول ابن الهمام فى التحرير الاتفاق على حل استفتاء من عرف من أهل العلم بالاجتهاد والعدالة ورآه مستصفاً والناس يستفتونه معظمين له وعلى امتناعه ان ظن عدم أحدهما اى عدم الاجتهاد او العدالة كما فى شرحه ولكن اشتراط الاجتهاد مبنى على اصطلاح الاصوليين أن المفتى المجتهد أى الذى يفتى بمذهبه وأن غيره ليس يفتى بل هو ناقل كما سبأى والثانى هو المراد هنا بدليل ما سبأى من أن اجتهاده شرط الاولوية ولأن المجتهد مقنود اليوم والحاصل أنه لا يعقد على فتوى المفتى القاسق مطلقاً (قوله وله فى شرحه عبارات بلغة) حيث قال ان اولى ما يستلزمه فيض الرحمة الالهية فى تحقيق الوقائع الشرعية طاعة الله عز وجل والتسليم بحبل التقوى قال تعالى واتقوا الله ويعلمكم الله ومن اعتمد على رأيه وذخنه فى استخراج دقائق الفقه وكنوزه وهوى المعاصي حقيقى بانزال الخلد لان قد اعتمد على ما لا يعقد عليه ومن لم يجعل الله نورا لماله من نور اه (قوله وظاهر ما فى التحرير) بل هو صريح كما جمعت (قوله وبه جزم فى الكنز) حيث قال والقاسق يصلح مقبياً وقيل لا جزم بالاول ونسب الثاني الى قائله بصيغة القريض فافهم (قوله لانه يجتهد الخ) هذا التعليل لا يظهر فى زماننا لانه قد تعرض عن النص الضرورى قصد الغرض قاسد وربما عورض بالنص فيدعى فساده النص ط (قوله حذار نسبة الخطا) الاولى أن يقول حذار ما فى القاسموس وحذار حذار و قد يتوزن الثانى أى احذر ط (قوله وشرط بعضهم بتقطعه) احترازاً عن غلب عليه الغفلة والسهو قلت وهذا شرط لازم فى زماننا فان العادة اليوم أن من صار يده فتوى المفتى استطلاع على خصمه وقهره بمجرد قوله أفتانى المفتى بأن الحق معى والخصم جاهل لا يدري ما فى الفتوى فلا بد أن يكون المفتى متيقظاً يعلم حيل الناس ودسائسهم فاذا

فى تهذيب أدب القاضى للخصاف
أن من لم يجز شهادته لم يجز قضاؤه
ومن لم يجز قضاؤه لا يعقد على كتابه
اه وهو صريح او كما صريح فيما
اعتمده المصنف كما لا يخفى فليعتمد
وبدأفتى محقق الشافعية الرملة
ومن خطه نقلت أنه لو قضى عليه
ثم أثبت عداوته بطل قضاؤه فلحفظ
وفى شرح الوهبانية للشرى لى
ثم انما ثبت العداوة بنحو قدف
وبرح وقتل لى لا بما خصمه نعم
هى تمنع الشهادة فيما وقعت فيه
الخاصة كشهادة وكيل فيما وكل
فيه ووصى وشريك (والقاسق
لا يصلح مقبياً) لان الفتوى من
امور الدين والقاسق لا يقبل قوله
فى البيانات ابن ملك زاد العبنى
واختاره كثير من المتأخرين
وجزم به صاحب الجمع فى منته وله
فى شرحه عبارات بلغة وهو قول
الاثمة الثلاثة أيضاً وظاهر ما فى
التحرير أنه لا يحل استفتاؤه اتفاقاً
كما بسطه المصنف (وقيل نعم)
يصلح وبه جزم فى الكنز لانه يجتهد
حذار نسبة الخطا ولا خلاف فى
اشتراط اسلامه وعقله وشرط
بعضهم بتقطعه

جاء السائل يقرره من لسانه ولا يقول له ان كان كذا فالحق معك وان كان كذا فالحق مع خصمك لانه يختار
 لنفسه ما يفتحه ولا يجوز عن اثباته بشاخصه زور بل الاحسن أن يجمع بينه وبين خصمه فاذا ظهر له الحق مع
 أحدهما كتب القوي لصاحب الحق ولحقه من الوكلاء في الخصومات فان أحدهم لا يرضى بالاثبات دعواه
 لموكله بأى وجه أمكن ولهم مهارة في الحيل والتزوير وقلب الكلام وتصوير الباطل بصورة الحق فاذا أخذ
 القوي دهر خصمه ووصل الى غرضه القاسد فلا يحل للمفتي أن يعينه على ضلاله وقد قالوا من جعل بأهل زمانه
 فهو جامل وقد يسأل عن أمر شرعي وتدل القرائن للمفتي المتسقط أن مراد التوصل به الى غرض فالدرك
 شاهدناه كثيرا والحاصل أن غفلة المفتي يلزم منها ضرر عظيم في هذا الزمان والله تعالى المستعان (قوله
 لاخرية الخ) اى فهو وكاروى لا كذا واحد والقاضى ولذا تصح فتواه لمن لا تقبل شهادته له (قوله فيصيح افتاء
 الاخرس) اى حيث فهمت اشارته بل يجوز أن يعمل بإشارة الساطن كما فى الهندية وأفاده عموم قول المصنف
 ويكتفى بالإشارة منه ط (قوله فالاصح الصحة) لانه يفرق بين المدعى والمدعى عليه وقيل لا يجوز لانه لا يسمع
 الاقرار فيصيح حقوق الناس بخلاف الاسم وكذلك افسل شارح الوهبانية وينبغي أن الحكم كذلك فى المفتي فان
 قلت قد يفرق بينهما بأن المفتي يقرأ صورة الاستفتاء ويكتب جوابه فلا يحتاج الى السماع قلت الظاهر من
 كلامهم عدم الاكتفاء بهذا فى القاضى مع أنه يمكن أن يكتب له جواب الخصمين فكذلك فى المفتي ويمكن الفرق
 بأن القضاء لا بد له من صيغة مخصوصة بعد دعوى صحيحة فيحتاج فيه بخلاف الافتاء فانه افادة الحكم الشرعي
 ولو بالإشارة فلا يشترط فيه السماع اه منحن خلاصا قلت لا يشك انه اذا كتب له وأجاب عنه جاز العمل بفتواه
 وأما اذا كان منصوب بالقوى بأية عاتة الناس ويسألونه من نساء وأعراب وغيرهم فلا بد أن يكون صحيح
 السمع لانه لا يمكن كل سائل أن يكتب له سؤاله وقد يحضر اليه الخصمان ويتكلم أحدهما عما يكره في الحق
 عليه لاله والمفتي لا يسمع ذلك منه فيقبحه على ماسع من بعض كلامه فيصيح حق خصمه وهذا قد شاهدته كثيرا
 فلا ينبغي التردد فى أنه لا يصح أن يكون مفتيا عاما ينتظر للقاضى جوابه ليحكم به فان ضرره مثل هذا أعظم من
 نفعه والله سبحانه اعلم (قوله وينتفى القاضى الخ) فى الظهيرية ولا بأس للقاضى أن يقتضى من لم يخصم اليه ولا يقتضى
 أحد الخصمين فيما خوصم اليه اه يجر وفى الخلاصة القاضى حل يفتى فيه أقاويل والصحيح أنه لا بأس به فى
 مجلس القضاء وغيره فى البيانات والمعاملات اه ويمكن حله على من لم يخصم اليه فوافى ما فى الظهيرية ومن
 ثم عولنا عليه فى هذا المختصر منق وقد جمع الشارح بين العبارتين هذا الجملى وفى كافى الحاكم وكره للقاضى أن
 يفتى فى القضاء للخصوم كراحة أن يعلم خصمه قوله فيختر زمنه بالباطل اه (قوله ويستضع) لعله أراد به مسألة
 التسوية تأمل (قوله على الاطلاق) اى سواء كان معه أحد أصحابه او انفرد لكن سياتى فى قبل الفصل أن
 القوي على قول أبى يوسف فيما يتعلق بالقضاء لزيادة تجربته (قوله ودعوا الاصح) مقابله ما باتى عن الحاوى
 وما فى جامع الفصولين من أنه لو معه أحد صاحبيه أخذ بقوله وان خالفه قيل كذلك وقيل يحضر الا فيما كان
 الاختلاف بحسب تغير الزمان كالحكم بظواهر العدالة وفيما اجمع المتأخرون عليه كالأزارعة والعمارة فيختار
 قولهما (قوله وعبرة التهر الخ) اى لا فائدة أن رتبة الحسن بعد زفر بخلاف عبارة المصنف فان عطفه بالواو يفيد
 أنهما فى رتبة واحدة وعبرة المصنف هى المشهورة فى الكتب (قوله وصح فى الحاوى) اى الحاوى القديسى
 وهذا فيما اذا خالف صاحبان الامام والمراد بقوة الدرك الدليل اطلق عليه المدرك لانه محل ادراك الحكم
 لان الحكم يؤخذ منه (قوله والاو اضبط) لان ما فى الحاوى خاص فممن له الاطلاع على الكتاب والسنة وصار
 له ملكة النظر فى الأدلة واستنباط الاحكام منها وذلك هو المجتهد المطلق او المقيد بخلاف الاول فانه يمكن ان
 هو دون ذلك (قوله ولا يخير الا اذا كان مجتهدا) اى لا يجوز له مخالفة الترتيب المذكور الا اذا كان له ملكة
 يقتدر على الاطلاع على قوة المدرك وبهذا يرجع القول الاول الى ما فى الحاوى من أن العبرة فى المفتي المجتهد
 لقوة المدرك نعم فيه زيادة تفصيل سكت عنه الحاوى فقد اتفقنا على أن الاصح هو أن المجتهد فى المذهب
 من المشايخ الذين هم اصحاب الترجيح لا يلزمه الاخذ بقول الامام على الاطلاق بل عليه النظر فى الدليل وترجيح
 ما رجع عنده دليله ونحن تتبع ما رجحه واعتمدوه كالأقنوا فى حياتهم كما حققه الشارح فى أول الكتاب فقلنا عن
 العلامة قائم وبأى قرياعن الملقط أنه ان لم يكن مجتهدا فعليه تقليدهم واتباع رأيهم فاذا قضى بخلافه لا ينفذ

لاخرية وذ كورته ونطقه فيصيح
 افتاء الاخرس لاقتضاه (ويكتفى
 بالإشارة منه لامن القاضى)
 للزوم صيغة مخصوصة حكمت
 وأزمت بعد دعوى صحيحة رأما
 الاطرش وهو من يسمع الصوت
 القوي فالاصح الصحة بخلاف
 الاسم (وينتفى القاضى) ولو
 فى مجلس القضاء وهو الصحيح (من
 لم يخصم اليه) ظهيرية ويستضع
 (ويأخذ) القاضى كالمفتي (يقول
 اى جنيقة على الاطلاق ثم يقول
 أبى يوسف ثم يقول محمد ثم يقول
 زفر والحسن بن زياد) وهو الاصح
 منية وسراجية وعبرة التهر ثم
 بقول الحسن فتنه وصح فى
 الحاوى اعتبار قوة المدرك والاو
 اضبط نهر (ولا يخير الا اذا كان
 مجتهدا)

مطلب
 ينتفى بقول الامام على الاطلاق

حكمه وفي فتاوى ابن الشامي لا يعدل عن قول الامام الا اذا صرح أحد من المشايخ بأن الفتوى على قول غيره وبهذا سقط ما يجنبه في البحر من أن علينا الافتاء بقول الامام وان افتى المشايخ بخلافه وقد اعترضه محسبه الخياط الرمي - بجماعه نادان المفتى حقيقة هو المجتهد وأما غيره فتناقل لقول المجتهد فكيف يجب علينا الافتاء بقول الامام وان افتى المشايخ بخلافه ونحن انما نتحكي فتواهم لا غير اه وتعمأبحاث هذه المسألة حترناه في منظومتنا في رسم المفتى وفي شرحها وقد منابعضه في أول الكتاب والله الهادي الى الصواب فانهم (قوله معتمد مذهبه) اي الذي اعتمده مشايخ المذهب سواء وافق قول الامام أو خالفه كما قررناه آنفا (قوله وسبجي) اي بعد أسطر عن الملقط وكذا في الفصل الآتي عند قوله قضى في مجتهد فيه (قوله اعلم أن في كل موضع قالوا الرأي فيه للقاضي الخ) أقول قد عدت في الاشياء من المسائل التي قوتت لرأي القاضي احدى عشرة مسألة وزاد محسبه الخياط الرمي - اربع عشرة مسألة أخرى ذكرها المجوى في حاشيته ولخفيد المصنف الشيخ محمد بن الشيخ صالح ابن المصنف رسالة في ذلك مما هافض المستفيض في مسائل التفويض فارجع اليها ولكن بعض هذه المسائل لا يظهر توقف الرأي فيها على الاجتهاد المصطلح فليأمل وانظر ما نذكره في الفصل الآتي عند قوله فيجب به بما رأى (قوله وانما ينفذ القضاء الخ) هذا في القاضي المجتهد أما المقلد فعليه العمل بمعتمد مذهبه علم فيه خلافاً أولاً اه ط وسبأني تمام الكلام على هذه المسألة عند قول المصنف واذا رفع اليه حكم قاض آخر نفذ (قوله واذا أشكل الخ) قال في الهندية وان لم يقع اجتهاده على شيء وبقيت الحادثة مختلفة ومشكلة كتب الى فقهاء غيره صرهم فالمشاور بالكتاب سنة قديمة في الحوادث الشرعية فان اتفق رأيهم على شيء ورأيه يوافقهم وهو من أهل الرأي والاجتهاد أمضى ذلك برأيه وان اختلفوا نظر الى أقرب الاقوال عنده من الحق ان كان من أهل الاجتهاد والا أخذ بقول من هو أفتقه وأورع عنده اه ط (قوله وقضى بما رآه صواباً) اي بما حدث له من الرأي والاجتهاد بعد مشاورتهم فلا ينافي قوله ولا رأى له فيه تأمل (قوله الا أن يكون غيره) اي الا أن يكون الشخص الذي افتاه أقوى منه فيجوز له أن يعدل عن رأى نفسه الى رأى ذلك المفتى لكن هذا اذا اتهم رأى نفسه في الهندية عن المحيط وان شاور القاضي رجلاً واحداً كني فان رأى بخلاف رأيه وذلك الرجل أفضل وأفتقه عنده لم تذكر هذه المسألة هنا وقال في كتاب الحدود ولوقضى رأى ذلك الرجل أرجو أن يكون في سعة وان لم يهتم القاضي رأيه لا ينبغي أن يترك رأى نفسه ويقضى برأى غيره اه اي لأن المجتهد لا ينفذ غيره (قوله واتباع رأيهم) اي ان اتفقوا على شيء والا أخذ بقول الا فتقه والا ورع عنده كما قال في الفقه وعندى أنه لو أخذ بقول الذي لا يعيل اليه قلبه جاز لا ن ذلك الميل وعدمه سواء والواجب عليه تقليد مجتهد وقد فعل أصاب ذلك المجتهد أو خطأ اه قلت وهذا كماه فيهما اذا كان المفتيان مجتهدين واختلفا في الحكم ومثله يقال في المقلدين فيعلم يصير حوا في الكتب بترجيحه واعتماده أو اختلفوا في ترجيحه والا فالواجب الا ان اتساع ما اتفقوا على ترجيحه او كان ظاهر الرواية او قول الامام او نحو ذلك من مقدمات الترجيح التي ذكرناها في أول الكتاب وفي منظومتنا وشرحها (قوله في ظاهر الرواية) في البحر ولا يشترط المصر على ظاهر الرواية فالتقضاء بالسواد صحيح وبه يفتى كذا في البرازية اه وبه علم أن كلام القولين معز والى ظاهر الرواية وفيه تأمل رمل على المنع (قوله وفي عقار الخ) في البحر ولا يشترط أن يكون المتداعيان من بلد القاضي اذا كانت الدعوى في المنقول والدين وأما في عقار لا في ولايته فالصحيح الجواز كافي الخلاصة والبرازية وبالله أن تفهم خلاف ذلك فانه غلط اه (قوله أخذ القضاء برشوة) بتلث الرأ قاموس وفي المصباح الرشوة بالكسر ما يعطيه الشخص الحاكم وغيره ليحكم له او يحمله على ما يريد جمعها رشام مثل سدره وسدر والضم لغة وجمعها رشى بالنعم اه وفيه البرطل بكسر الباء الرشوة وفتح الباء عاى وفي الفقه ثم الرشوة اربعة أقسام منها ما هو حرام على الآخذ والمعطى وهو الرشوة على تقليد القضاء والامارة الثاني ارتشاء القاضي ليحكم وهو كذلك ولو القضاء بحق لانه واجب عليه الثالث أخذ المال ليسوى أمره عند السلطان دفعاً للشرراً وجلباً للنفع وهو حرام على الآخذ فقط وحيلة حلها أن يستأجره يوماً الى الليل أو يومين قصير منافع مما لو كتم يستعمله في الذهاب الى السلطان لا امر القلاني وفي الاقضية قسم الهدية وجعل هذا من أقسامها فقال حلال من الجانبين كالاهداء للعود دوسرهم منها كالاهداء ليعينه على الظلم وحرام على الآخذ فقط وهو أن يهدى ليكف

بل المقلد متى خالف معتمد مذهبه لا ينفذ حكمه وينقض هو واختار للفتوى كما بطه المصنف في فتاويه وغيره وقد مناه أول الكتاب وسبجي وفي القهستاني وغيره اعلم أن في كل موضع قالوا الرأي فيه للقاضي فالمراد قاض له ملكة الاجتهاد انتهى وفي الخلاصة وانما ينفذ القضاء في المجتهد فيه اذا علم أنه مجتهد فيه والا فلا واذا اختلف مفتيان في جواب حادثة

(أخذ بقول افتقههما بعد أن يكون اورعهما) سر اجية وفي الملقط واذا أشكل عليه أمر ولا رأى له فيه شاور العلماء ونظر أحسن أقاويلهم وقضى بما رآه صواباً لا بغيره الا أن يكون غيره أقوى في الفقه ووجوه الاجتهاد فيجوز ترك رأيه برأيه ثم قال وان لم يكن مجتهداً فعليه تقليد هم واتباع رأيهم فاذا قضى بخلافه لا ينفذ حكمه (المصر شرط لنفاذ

القضاء في ظاهر الرواية وفي رواية النوادر لا) فينفذ في القرى وفي عقار لا في ولايته على الصحيح خلاصة (وبه يفتى) بزازية (أخذ القضاء برشوة)

مطلب

في الكلام على الرشوة والهدية

الاول الجية أن ما عدا في حال النسق نافذ وهو الموافق لما مر الآن يراد بالنسق في عبارة الخلاصة النسق بالرشوة تأمل (قوله واعتمده في البحر) فيه أن الذي اعتمده في البحر هو قوله فسار الحاصل ان اذا فسق لا ينزل وتنفذ ما ياد الا في مسألة ما اذا فسق بالرشوة فإنه لا ينفذ في الحادثة التي أخذ بيها قال وذكر الترسوسي أن من قال باستحقاقه العزل قال بصدقه أحكامه ومن قال بعزله قال يطلانها اه (قوله لكن في أول دعوى الخاتمة الخ) حيث قال كما في البحر والوالي اذا فسق فهو بمنزلة القاضي يستحق العزل ولا ينزل اه وأنت خير بأن هذا لا يخالف ما في النسخ فانهم نعم نقل في البحر عن الخاتمة أيضا من الردة أن السلطان يصير سلطانا بأمرين بالمبايعة معه من الاشراف والاعيان وبأن ينفذ حكمه على رعيته خوفا من قهره فان بوجع ولم ينفذ فيهم حكمه تجزؤه عن قهرهم لا يصير سلطانا فاذا صار سلطانا بالمبايعة فجار كان له قهر وغلبة لا ينزل لانه لو انزل يصير سلطانا بالقهر والغلبة فلا يفيد وان لم يكن له قهر وغلبة ينزل اه فكان المناسب الاستدراك بهذه العبارة الثانية ليفيد جل ما في الفتح على ما اذا كان له قهر وغلبة (قوله وينبغي أن يكون الخ) ويكون شديدا من غير عنف لئلا من غير ضعف لان القضاء من أحد أمور المسلمين فكل من كان أعرف وأقدر وأوجه وأهيب وأصبر على ما يصيبه من الناس كان أولى وينبغي للسلطان أن يتفحص في ذلك ويولي من هو أولى لقوله عليه الصلاة والسلام من قلد انسا عملا وفي رعيته من هو أولى فقد خان الله ورسوله وجاعة المسلمين بحر ومثله في الزباني فقوله وينبغي بمعنى يطلب أي المطلوب منه أن تكون صفته هكذا وقوله كان أولى أي أحق وهذا لا يدل على أن ذلك مستحب فان الحديث يدل على ان السلطان بتوليته غير الاولى فافهم (قوله موثوقا به) أي مؤثقا من وثقت به أثق بكسر هـ ثاققة ووثوقا اثنته والعفاف الكف عن المحارم وخوارم المروءة والمراد بالوثوق بعهده كونه كاملا فلا يولي الا خف وهو ناقص العقل والصلاح خلاف الفساد وفسر الخفاف الصالح عن كنه مستورا غير مهتول ولا صاحب رية مستقيم الطريقة سليم الناحية كامن الاذى قليل السوء ليس بمعاقر للنبيذ ولا ينادم عليه الرجال وليس بقذاف المحصنات ولا معروفا بالكدب فهذا عندنا من أهل الصلاح اه والمراد بعلم السنة ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قولاه وفعلا وتقريره عند أمر يعاينه وبوجوه الفقه طرقه بجزء مختصا والاثر كما قال السخاوي لغة البقية واصطلاحا الاحاديث مرفوعة أو موقوفة على المعقد وان قصره بعض الفقهاء على الثاني (قوله والاجتهاد شرط الاولوية) هو لغة بديل الجهد وفي تحصيل ذي كلفة وعرفا ذلك من النقيض في تحصيل حكم شرعي قال في التلويح ومعنى بذل الطاقة أن يحسن من نفسه الجهد عن المزيد عليه وشرطه الاسلام والعقل والبلوغ وكونه فقيه النفس أي شديد الفهم بالطبع وعلمه باللغة العربية وكونه حايلا الكتاب الله تعالى فيما يتعلق بالاحكام وعاملا بالحديث متناوسا سندا وانحيا ومنسوخا بالقياس وهذه الشرائط في المجتهد المطلق الذي يفتي في جميع الاحكام وأما المجتهد في حكم دون حكم فعليه معرفة ما يتعلق بذلك الحكم مثلا كالا جتهاد في حكم متعلق بالصلاة لا يتوقف على معرفة جميع ما يتعلق بالنكاح اه ومراد المصنف هنا الاجتهاد بالمعنى الاول نهر (قوله لتعذر) أي لانه متعذر الوجود في كل زمن وفي كل بلد فكان شرط الاولوية بمعنى انه ان وجد فهو الاولى بالتولية فافهم (قوله على انه) متعلق بمحذوف أي قلنا بالتعذر في كل زمن بناء على انه الخ (قوله عند الاكثر) خلافا لما قيل انه لا يجوز عنه زمن وتام ذلك في كتب الاصول (قوله فصيح نولية العاصي) الاولى في التفريع أن يقال فصيح نولية المقلد لانه مقابل المجتهد ثم ان المقلد يشمل العاصي ومن له تأهل في العلم والفهم وعين ابن الغرس الثاني قال وآتاه أن يحسن بعض الحوادث والمسائل الدقيقة وأن يعرف طريق تحصيل الاحكام الشرعية من كتب المذهب وصدور المشايخ وكيفية الايراد والاصدار في الرقائق والدعاوى والحجج ونازعه في النهج ورجح أن المراد الجاهل لتعليمهم بقولهم لان اتصال الحق الى مستحقه يحصل بالعمل بقوى غيره قال في الحواشي يعقوبية اذا احتاج الى قوتى غيره حرم من لا يقدر على أخذ المسائل من كتب الفقه وضبط أقوال الفقهاء اه ونحوه في البحر عن العناية وكذا رجه ابن الكمال قلت وفيه للبحث مجال فان المقتضى عند الاصوليين هو اجتهاد كما باني فصير المعنى انه لا يشترط في القاضي أن يكون مجتهدا لانه يكفاه العمل باجتهاد غيره ولا يلزم من هذا أن يكون عاتيا لكن قد يقال ان الاجتهاد كما تعذر في القاضي تعذر في المقتضى الا أن فاذا احتاج الى السؤال عن ينقل الحكم

مطلب

السلطان يصير سلطانا بأمرين

وماقتضى في فسقه ونحوه باطل واعتمده في البحر وفي الفتح انفقوا في الامارة والسلطنة على عدم الانعزال بالفسق لانها مبني على القهر والغلبة لكن في أول دعوى الخاتمة والوالي كالفاضي فليحفظ (وينبغي أن يكون موثوقا به في

عفاقه وعنده وصلا حده وفهمه

وعلمه بالسنة والاثر ووجوه

الفقه والاجتهاد شرط الاولوية

لتعذره على انه يجوز خلو الزمن

عنه عند الاكثر ثم فصيح نولية

العاصي ابن كمال ويحكم بفتوى

غيره

مطلب

في تفسير الصلاح والصلاح

مطلب

في الاجتهاد وشروطه

من الكتب يلزم أن يكون غير قادر على ذلك تأمل (قوله المفتي بقى بالديانة) مثلا اذا قال رجل قلت
زوجه انت طالق فاصد بذلك الاخبار كذا فان المفتي بقى بعدم الوقوع والقاضي يحكم عليه بالوقوع لانه
يحكم بالظاهر فاذا كان القاضي يحكم بالفتوى يلزم بطلان حكمه في مثل ذلك فدل على انه لا يمكنه القضاء
بالفتوى في كل حادثة وفيه نظر فان القاضي اذا سأل المفتي عن هذه الحادثة لا يقضى بعدم الوقوع لانه انما سأل
عما يحكم به فلا بد أن يبين له حكم القضاء فعلم أن ما في البرازية لا ينافي قواعدهم يحكم بفتوى غيره (قوله في الدماء
والنروح) أي وفي الاموال لكن خصهما بالذکر لانه لا يمكن فيهما الاستباحة بوجه بخلاف المال ونقص
التحويل فان الحاكم الذي يجري أحكامه في ذلك لا بد أن يكون عالما دينا (قوله كالكبريت الاحمر) معدن
عزيز الوجود والحداد والجحور متعلق بمحذوف على انه حال أو خبر لمبتدأ محذوف (قوله وأين العلم) عبارة
البرازية وأين الدين والعلم (قوله بل هو نقل كلام) وطريق نقله لذلك عن المجتهد أحد أمرين اما أن يكون له
سند فيه أو يأخذه من كتاب معروف تداولته الايدي نحو كتب محمد بن الحسن ونحوها من التصانيف المشهورة
للمجتهدين لانه بمنزلة الخبر المتواتر المشهور وهكذا ذكر الرازي فعلى هذا الوجود بعض نسخ النوادر في زماننا
لا يصلح عزومها في محمدا ولا الى أبي يوسف لانهم لم تستمر في عصرنا في ديارنا ولم تتداول نعم اذا وجد النقل
عن النوادر مثلا في كتاب مشهور معروف كالمهدية والمبسوط كان ذلك تعويلا على ذلك الكتاب فتح وأقرب
في البحر والنهر والمخ قلت يلزم على هذا أن لا يجوز الآن النقل من أ كثر الكتب المطبوعة من السروج
أو الفتاوى المشهورة أمحوها لكنهم لم تتداولها الايدي حتى صارت بمنزلة الخبر المتواتر المشهور لكنهم
لا توجد الا في بعض المدارس أو عند بعض الناس كالمبسوط والمخط والبداية وفيه نظر بل الظاهر أنه لا يلزم
التواتر بل يكفي غلبة الظن بكون ذلك الكتاب هو المسمى بذلك الاسم بأن وجد العلماء ينقلون عنه ورأي
ما نقلوه عنه موجودا فيه أو وجد منه أكثر من نسخة فانه يغلب على الظن انه هو ويدل على ذلك قوله اما أن
يكون له سند فيه أي فيما يتقلده والسند لا يلزم نواتره ولا شهرته وأيضا قد من أن القاضي اذا أشكل
عليه أمر يكذب فيه الى فقهاء مصر آخر وأن المشاورة بالكتاب سنة قديمة في الحوادث الشرعية ولا شك أن
احتمال التزوير في هذا الكتاب اليسير أكثر من احتمال في شرح كبير بخط قديم ولا سيما اذا رأى عليه خط
بعض العلماء فتعين الاكتفاء بغلبة الظن ان لا يلزم هجر معظم كتب الشريعة من فقد وغيره لاسيما في
مثل زماننا والله سبحانه أعلم (قوله ولا يطلب القضاء) لما أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه
من حديث أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من سأل القضاء وكل الى نفسه ومن أجبر عليه ينزل
اليه ملك يستده وأخرج البخاري قال صلى الله عليه وسلم يا عبد الرحمن بن سمره لا تسأل الامارة فانك ان
أوتيتها عن مسألة وكأت اليها وان أوتيتها من غير مسألة أعنت عليها واذا كان كذلك وجب أن لا يحل له لانه
معلوم وقوع الفساد منه لانه محذول فتح ملخصا (قوله بقله) أراد بهذا أن يفرق بين الطلب والسؤال
فالاول للقلب والثاني للسان كما في المستصفي ونعامة في النهر (قوله في الخلاصة الخ) أفاد أنه كما لا يحل
الطلب لا يحل التولية كما في النهر وأن ذلك لا يختص بالقضاء بل كل ولاية ولو خاصة كولاية علي وقب وأقيم
فهو كذلك كما في البحر (قوله الا اذا تعين عليه القضاء الخ) استثناء مما في المتن ومما في الخلاصة اما اذا تعين
بأن لم يكن أحد غيره يصلح للقضاء وجب عليه الطلب صيانة لحقوق المسلمين ودفع الظلم الظالمين ولم أر حكم ما اذا
تعين ولم يزل الاعمال هل يحل بذله وكذا لم أرجوا عزله ويضي أن يحل بذله للمال كما حل طلبه وأن يحرم عزله
حيث تعين وأن لا يصح بحر قال في النهر هذا ظاهري صحة تولى له واطلاق المصنف يعني قوله ولو أخذ القضاء
بالرشوة لا يصير قاضيا رده وأما عدم صحة عزله فممنوع قال في الفتح السلطان أن يعزل القاضي بريبة وبلا رية
ولا يعزل حتى يبلغه العزل اه نعم لو قيل لا يحل عزله في هذه الحالة لم يعد كقولني العدل اه قلت وأيضا
حيث تعين عليه يخرج عن عهدة الوجوب بالسؤال فاذا منع السلطان ايم بالمتع لانه اذا منع الاول وولى غيره
يكون قد خان الله ورسوله وجماعة المسلمين كما مر في الحديث واذا منع لم يبق واجبا عليه فبأي وجه
يحل له دفع الرشوة وقد قال بعض علمائنا ان فرضية الحج تيقظ بدفع الرشوة الى الاعراب كما قد مر في باب
فهذا أولى كما لا يخفى وأما صحة عزله فظاهرة لانه وكيل عن السلطان وانما يعزله لا يلزم منه عدم صحة العزل

مطلب
طريق النقل عن المجتهد

لكن في أيمان البرازية المفتي
بقى بالديانة والقاضي بقى
بالظاهر يدل على أن الجادل لا يمكنه
القضاء بالفتوى أيضا فلا بد من
كون الحاكم في الدماء والقروح
عالمًا دينا كالكبريت الاحمر
وأين الكبريت الاحمر وأين العلم
(ومثله) فيما ذكر (المفتي) وهو
عند الاصوليين المجتهد اما من يحفظ
أقوال المجتهد فليس بجفت وقواه
ليس بفتوى بل هو نقل كلام
كبسطه ابن الهمام (ولا يطلب
القضاء) بقله (ولا بد له بلسانه)
في الخلاصة طالب الولاية لا يولي
الا اذا تعين عليه القضاء

السلطان العادل والمناظر) أي الظالم وهذا ظاهري اختصاص بولية القضاء بالسلطان ونحوه كالخليفة حتى لو اجتمع أهل بلدة على بولية واحد القضاء لم يصح بخلاف ما لو ولو اسقطا باعد موت سلطانهم كما في النزاهة نهر وتماخيه فيه قلت وهذا حيث لا ضرورة والأفله بولية القاضي أيضا كما يأتي بعده (قوله ولو كافرا) في انتشار حانية الاسلام ليس بشرط فيه أي في السلطان الذي يقد وبلاذ الاسلام التي في أيدي الكفرة لاشلائها بلاد الاسلام لا بلاد الحرب لانهم لم يظهر وافها حكم الكفر والقضاء مسلمون والمولوك الذين يطعونهم عن ضرورة مسلمون ولو كانت عن غير ضرورة منهم ففساق وكل مصرفه وال من جهتهم يجوز فيه إقامة الجمع والاعتاد وأخذ الخراج وتقليد القضاء وترويج الايامي لاستيلاء المسلم عليه وأما طاعة الكفر فذلك بخداعة وأما بلاد عليهم اولاة كفار فيجوز للمسلمين إقامة الجمع والاعتاد وبصير القاضي قاضيا بتراضي المسلمين فيجب عليهم أن يلقوا بالسوا واليا مسلماء منهم اه وعزاه مسكين في شرحه الى الأصل ونحوه في جامع الفصولين وفي الفتح وإذا لم يكن سلطانا ولا من يجوز التقليد منه كما هو في بعض بلاد المسلمين غلب عليهم الكفار كقرطبة الآن يجب على المسلمين أن يتفقوا على واحد منهم يجعلونه واليا فيولى قاضيا ويكون هو الذي يقضى بينهم وكذا ينصبوا اماما يصلي بهم الجمعة اه وهذا هو الذي تظمن النفس اليه فليعتمد نهر والاشارة بقوله وهذا الى ما أفاده كلام الفتح من عدم صحة تقليد القضاء من كافر على خلاف ما مر عن التارخانية ولكن اذا ولى الكافر عليهم قاضيا ورضيه المسلمون صحت توليته بلا شبهة تأمل ثم ان الظاهر أن البلاد التي ليست تحت حكم سلطان بل لهم أمير منهم مستقل بالحكم عليهم بالغلب أو باتفاقهم عليه يكون ذلك الامير في حكم السلطان فيصع منه بولية القاضي عليهم (قوله ومن سلطان الخوارج وأهل البغي) تقدم الفرق بينهم ما في باب البغاة (قوله صح العزل) فاذا ولى سلطان البغاة باغيا وعزل العدل ثم ظهر ناعليهم احتاج قاضي أهل العدل الى تجديد التولية نهر (قوله نفذه) أي حيث كان موافقا أو مختلفا فيه كما في سائر القضاة وهو مصرح به في فصول العمادي ويدل بفهمه على أن القاضي لو كان من البغاة فان قضاياه تنفذ كسائر فساد أهل العدل لان الفاسق يصلح قاضيا في الاصح وذكر في الفصول ثلاثة أقوال فيه الاول ما ذكرنا وهو المعتمد الثاني عدم التنفيذ فاذا رفع الى العادل لا يعضه الثالث حكمه حكم المحكم عضه لو وافق رأيه والأبطل اه بجر (قوله وبه جزم الناصحي) لكن قد عمت ما هو المعتمد (قوله فاذا تقلد طالب ديوان قاض قبله) في القاموس الديوان ويفتح مجتمع الصحف والكتاب يكتب فيه أهل الجيش وأهل العلية وأول من وضعه عمر رضي الله تعالى عنه جمعه دواوين ودواوين اه فتوله مجتمع الصحف يعني قول الكثر وهو الخراط التي فيها السجلات والمحاضر وغيرها والخراط جمع خريطة شبه الكيس وقول الشارح يعني السجلات تفسير بالمعنى الثاني وقول البحر تعالى السكين ان ما في الكثر مجاز لان الديوان نفس السجلات والمحاضر لا الكيس فيه نظر فافهم والسجل لغة كتاب القاضي والمحاضر جمع محضر وفي الدرر ان المحضر ما كتب فيه ما جرى بين الخصمين من اقرار أو انكار والحكم بينة أو نكول على وجه يرفع الاشتباه وكذا السجل والصن ما كتب فيه البيع والرهن والاقرار وغيرها والحجة والوثيقة تناو لان الثلاثة اه والعرف الآن ما كتب في الواقعة وبقي عند القاضي وليس عليه خطه والحجة ما عليه علامة القاضي أعلاه وخط الشاهدين اسفله وأعطى للنصم بجر ملخصا وانما يطلبه لان الديوان وضع ليكون حجة عند الحاجة فيجعل في يده من له ولاية القضاء وما في يده انقصم لا يؤمن عليه التغيير بزيادة أو نقصان ثم ان كانت الاوراق من بيت المال فلا اشكال في وجوب تسليمها الى الجديد وكذا لو من مال النصوص أو من مال القاضي في الصحيح لانهم وضعوها في يد القاضي لعمله وكذا القاضي يحمل على انه عمل ذلك تدبلا لمتولا واعتماد في الزيلعي (تنبيه) مفاد قول الزيلعي ان يكون حجة عند الحاجة ومثله في الفتح انه يجوز للجديد الاعتماد على سجل المعزول مع انه يأتي انه لا يعمل بقول المعزول وفي الاشياء لا يعتمد على الخط ولا يعمل بمكوب الوقت الذي عليه خطوط القضاة الماضين لكن قال البيري المراد من قوله لا يعتمد على الخط ولا يعمل بذلك عند المنازعة لان الخط مما يزور ويفعل كما في مختصر الظهيرية وليس منه ما في الاجناس بنص وما وجد عند القاضي بأيدي القضاة الذين كانوا قبله لها رسم في دواوين القضاة أجريت على الرسوم الموجودة في دواوينهم وان كان الشهود الذين شهدوا عليها قد

مطلب
في حكم بولية القضاء في بلاد تغلب
عليها الكفار

ولو كافرا ذكره مسكين وغيره
الا اذا كان يمنع عن القضاء بالحق
فيجزم ولو فقد وال لغلبة كفار
وجب على المسلمين تعيين وال
وامام للجمعة فتح (ومن) سلطان
الخوارج و (أهل البغي) واذا
صحت التولية صح العزل واذا رفع
قضاء الباغي الى قاضي العدل
نفذه وقيل لا وبه جزم الناصحي
(فاذا تقلد طالب ديوان قاض قبله)
يعنى السجلات

مطلب
في العمل بالسجلات وكتب
الاوراق القديمة

ما قال الشيخ أبو العباس يجوز الرجوع في الحكم إلى دواوين من كان قبله من الأسماء اهـ أي لا يتجمل
القاضي لا يزور عادة حيث كان محفوظا عند الأسماء بخلاف ما كان بيد الخصم وقد منافي الوقف عن الحرية أنه
إن كان للوقف كتاب في سجل القضاء وهو في أيديهم اتبع ما فيه استحسانا إذا تنازع أهله فيه وصرح أيضا
في الأسعاف وغيره بأن العمل بما في دواوين القضاة استحسان والطاهر أن وجه الاستحسان ضرورة أحياء
الأوقاف ونحوها عند تقادم الزمان بخلاف السجل الجديد لا مكان الوقف على حقيقة ما فيه باقرا لخصم
أو البينة فلذا لا يعتمد عليه وعلى هذا فقول الزبلي "ليكون حجة عند الحاجة معناه عند تقادم الزمان وبهذا
يتأيد ما قاله المحقق هبة الله البعلبي" في شرحه على الأشباه بعد ما مر عن البيري من أن هذا صريح في جواز
العمل بالخجة وإن مات شهودها حيث كان منصوصا ما يتألف السجل المحفوظ اهـ لكن لا بد من تقييده بتقادم
العهد كما قلنا في قباين كلامهم ويأتي تمام الكلام على الخط في باب كتاب القاضي وانظر ما كتبناه في دعوى
تنقيح الفتاوى الحامدية (قوله ونظري في حال المحبوسين الخ) بأن يعث إلى السجن من يعتدهم بأسمائهم ثم يسأل
عن سبب حبسهم ولا بد أن ثبت عنده سبب وجوب حبسهم وثبوته عند الأول ليس بحجة يعتمد عليها الثاني في
حبسهم لأن قوله لم يبق حجة كذا في الفتح نهر (قوله والأطلقه) أي إن لم يكن له قضية وعبرة النهر عن
كتاب الخراج لأبي يوسف فن كان منهم من أهل الدعارة والتلصص والجنابات ولزمه أدب أدبه ومن لم يكن له
قضية خلى سبيله (قوله أوقامت عليه بينة) أعم من أن تشهد بأصل الحق أو يحكم القاضي عليه بجر (قوله
أزمنه الحبس) أي أدام حبسه بجر (قوله وقيل الحق) قائله في الفتح حيث قال من اعترف بحق أزمنه أياه
ورده إلى السجن واعترضه في الجبر بأنه لو اعترف بأنه أقر عند المعزول بالزنى لا يعتبر لانه بطل بل يستقبل الأمر
فإن أقر أربعين في أربعة مجالس حده اهـ وفيه أن المتبادر من الحق حق العبد (قوله والا) أي وإن لم يقتر
بشيء ولم تقم عليه بينة بل ادعى أنه حبس فلما نهر (قوله نادى عليه) ويقول المتنادي من كان يطالب
فلان بن فلان الفلاني بحق فليحضر زبلي (قوله فإن أبي) عن إعطاء الكفيل وقال لا كفيل لي بجر
(قوله نادى عليه شهرا) أي يستأنفه بعد مدة المنادة الأولى (قوله في الودائع) أي ودائع البسامة
نهر (قوله بينة) أي يقيمها الوصي مثلا على من هي تحت يده إنهم البينة فلان أو ناظر الوقف أن هذه القلة
لوقف فلان وكأنه منى على عرفهم من أن الكل تحت يده أمين القاضي وفي زمانها أموال الأوقاف تحت يد
نظارها وودائع البسامة تحت يد الأوصياء ولو فرض أن المعزول وضع ذلك تحت يده أمين عمل القاضي بما
ذكر نهر (قوله المولى) بتشديد اللام المفتوحة أي القاضي الجديد (قوله درر) ومثله في الهداية
وغيرها (قوله ومنساده) أي مفاد قوله خصوصاً فعل نفسه وأصل البحث لصاحب البحر وقد رأيت
صريحاً في كافي الحاكم ونصه وإذا عزل عن القضاء ثم قال كنت قضيت لهذا على هذا بكذا وكذا لم يقبل
قوله فيه وإن شهد مع آخر لم يقبل شهادته حتى يشهد شاهدان سواء اهـ ومثله في التهستني عن المبسوط
(قوله وتعه ابن نجيم) أي في فتاواه وأما ما ذكره في بجره فقد علمت موافقته لما في النهر وعبرة فتاواه
التي رتبها له المصنف هكذا سئل عن الحاكم إذا أخبر بما آخر بقضية هل يكتفي بأخباره وبسوغ
له الحكم بذلك أم لا بد من شاهد آخر معه أجاب لا يكتفي بأخباره ولا بد من شاهد آخر معه قال المرتب لهذه
الفتاوى قد تبين شيخنا في ذلك ما أفتى به الشيخ سراج الدين قارئ الهداية ولا شك أن هذا قول محمد وأن
الشيخين لا يقبلون أخباره عن إقراره بشيء مطلقاً إذا كان لا يصح رجوعه عنه وواقعهما محمد ثم رجع عنه وقال
لا يقبل إلا بيمين رجل آخر عدل إليه وهو المراد بقول من روى عنه أنه لا يقبل مطلقاً ثم صح رجوعه إلى قولهما
كافي البحر ثم قال وأما إذا أخبر القاضي بإقراره عن شيء يصح رجوعه كالحكم لا يقبل قوله بالاجماع وإن أخبر عن
ثبوت الحق بالبينة فقال قامت بذلك بينة وعدلوا وقبلت شهادتهم على ذلك يقبل في الوجهين جميعاً انتهى كلامه
انتهى ما في الفتاوى أقول وحاصله أن القاضي لو أخبر عن إقرار رجل بما لا يصح رجوعه عنه كبيع أو قرض
مثلاً يقبل عندهما مطلقاً وواقعهما محمد أولاً ثم رجع وقال لا يقبل ما لم يشهد معه آخر ثم صح رجوعه إلى قولهما
بالقبول مطلقاً كالأخبار عن حكمه بثبوت حق بالبينة فعل هذا لم يبق خلاف في قبول قول القاضي ولا يتجنى
أن كلامنا في المعزول وهذا في المولى كما يعلم من شرح أدب القضاء وكذا مما سبب أي قبيل كتاب الشهادات عند

(ونظري في حال المحبوسين) في سجن
القاضي وأما المحبوسون في سجن
الوالي فعلى الامام النظر في
أحوالهم فمن لزمه أدب أدبه والا
أطلقه ولا يبيت أحداً في قيد
الرجل لا مطلقاً ولا بد من نفقة من ليس
له مال في بيت المال بجر (فن
أقر) منهم (بحق أوقامت عليه
بينة الزمه) الحبس ذكره مسكين
وقيل الحق (والانادى عليه)
بقدر ما يرى ثم أطلقه بكفيل بنفسه
فإن أبي نادى عليه شهراً ثم أطلقه
(وعمل في الودائع وغلات الوقف
بينة أو أقرار) ذي اليد (ولم يعمل)
المولى (بقول المعزول) لالتحاقه
بالرعايا وشهادة الفرد لا تقبل
خصوصاً بفعل نفسه درر ومفاده
ردها ولو مع آخر نهر قلت لكن
أفتى قارئ الهداية بقبولها وتبعه
ابن نجيم قننه

قوله ولو قال قاض عدل قضيت على هذا بالرجوع الخ وبه يشعر أصل السؤال حيث عبر بالحاكم وعبارة قارئ الهداية كذلك وبه علم أن الاستدراك على ما في النهي غير محله (قوله فيقبل قوله) أي قول المعزول وشغل ثلاث صور ما إذا قال ذواليد بعد اقراره بتسليم القاضي المعزول اليه الزيد الذي أقره المعزول أو قال إنها أقره أو قال لأدري لانه في هذه الثلاث ثبت باقراره أنه مودع المعزول ويد المودع كيد فصار كأنه في يد المعزول فيقبل اقراره به كافي الزباني بخلاف ما إذا أنكر ذواليد التسليم فانه لا يقبل قول المعزول كافي الجبر (قوله فيسلم للمقر له الأول) لانه لما بدأ بالاقرار صرح اقراره ولم يأنه أقر بما هو فيه فلما قال دفعه الى القاضي فقد أقر أن اليد كانت للقاضي والقاضي يقرب به لا تخفى صير حو باقراره متلفا لذلك على من أقر له القاضي فتح ثم قال فرغ يناسب هذا الوجه شهادتان أن القاضي قضى فلان على فلان يكذب أو قال القاضي لم أقض بشئ لا تجوز شهادتهما عندهما ويعتبر قول القاضي وعند محمد تقبل ويتخذ ذلك اه وقد مناعن الجبر أنه في جامع الفصولين رجع قول محمد لفساد الزمان (قوله وبقتضى في المسجد) وبه قال أحمد ومالك في الصحيح عنه خلافا للشافعي له أن القضاء يحضره المشرى وهو نجس بالنص وقد أطال في الفتح في الاستدلال للمذهب ثم قال وأما نجاسة المشرى ففي الاعتقاد على معنى التشبيه والحاظ يخرج اليه أو يرسل نائبه كالموكل كانت الدعوى في دابة وتتمام القروع فيه وفي الجبر (قوله ويستدبر) أي ندبا كافي الذي قبله ط (قوله واجرة المحضر الخ) بضم أوله وكسر ثالثة وومن يحضر الخصم وعبارة الجبر هكذا وفي البرازية ويستعين بأعوان الوالي على الاحضار واجرة الأشخاص في بيت المال وقيل على المقر في المصر من نصف درهم الى درهم وفي خارجه لكل فرسخ ثلاثة دراهم أو أربعة واجرة الموكل على المدعي وهو الاصح وفي الذخيرة أنه الشخص وهو المأمور بعلازمة المدعي عليه اه والأشخاص بالكسر بمعنى الاحضار فقد فرق بين المحضر وبين الملامز وهذا غير مانق له الشارح قائل وفي مسبة المفتي مؤنة الشخص قبل في بيت المال وفي الاصح على المقر اه وهذا في الخانية والحاصل أن الصحيح أن اجرة الشخص بمعنى الملامز على المدعي وبمعنى الرسول المحضر على المدعي عليه لو مقر بدمي امتنع عن الحضور والافعى المدعي هذا خلاصة ما في شرح الوهبانية (قوله أو في داره) لأن العبادة لا تنقبض بكان والاولى أن تكون الدار في وسط البلد كالسجدة نهر (قوله ويردهدية) الاصل في ذلك ما في البخاري عن أبي حميد الساعدي قال استعمل النبي صلى الله عليه وسلم رجلا من الانبياء قال له ابن التبية على الصدقة فلما قدم قال هذا لكم وهذا لي قال عليه الصلاة والسلام هلا جاس في بيت أبيه أو بيت امه فينظر أي يهدي له ام لا قال عمر بن عبد العزيز كانت الهدية على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم هدية واليوم رشوة ذكره البخاري واستعمل عمر أبا هريرة فقدم بمال فقال له من أين لك هذا قال تلاحت الهدايا فقال له عمر أي عدو الله هلا قعدت في بيتك فينظر أي يهدي لك ام لا فأخذ ذلك منه وجعله في بيت المال وتعليل النبي صلى الله عليه وسلم دليل على تحريم الهدية التي سبها الولاية فتح قال في الجبر وذكر الهدية ليس احترازا ياذا يحرم عليه الاستقراض والاستعارة ممن يحرم عليه قبول هديته كافي الخانية اه قلت ومقتضاه أنه يحرم عليه سائر التبرعات فحرم المحاباة أيضا ولذا قالوا له أخذ اجرة كآبة الصلح بقدر أجر المثل فان مفاده أنه لا يحل له أخذ الزيادة لانها محاباة وعلى هذا ما يفعله بعضهم من شراء الهدية بشئ يسير أو ببيع الصلح بشئ كثير لا يحل وكذا ما يفعله بعضهم حين أخذ المحصول من أنه يبيع به الدافع دواة أو سكينا أو نحو ذلك لا يحل له لأنه اذا حرم الاستقراض والاستعارة فهذا الاولى (قوله وهي الخ) عزاه في الفتح الى شرح الاقطع (قوله وفيها الخ) أي في بيت المال) أي الى أن يحضر صاحبها فتدفع له بمئة ليرة اللقطة كافي الفتح (قوله وفيها الخ) أي في التارخانية وهذا يخاف لما ذكره أولا فيها في حق الامام ويؤيد الاول ما مر عن الفتح من أن تعليل النبي صلى الله عليه وسلم دليل على تحريم الهدية التي سبها الولاية وكذا قوله وكل من عمل للسبيلين علا حاكمه في الهدية حكم القاضي اه واعترضه في الجبر بما ذكره الشارح عن التارخانية وبما في الخانية من انه يجوز للامام والمفتي قبول الهدية واجابة الدعوة الخاصة ثم قال الآن يراد بالامام امام الجامع أي وأما الامام بمعنى الوالي فلا يحل له الهدية فلا منافاة وهذا هو المناسب للادلة ولانه رأس العمال قال في انهر والطاهر أن المراد بالعمل ولاية ناشئة عن الامام أو نائبه كالساعي والعاسر اه قلب ومثلهم مشايخ القرى والحرف وغيرهم ممن

(الا أن يقر ذواليد أنه) أي المعزول (سألهما) أي الودائع والذلات (اليه فيقبل قوله فيهما) أي الزيد الذي أقره المعزول أو ذواليد بالاقرار للغير ثم أقر بتسليم القاضي اليه فأقر القاضي بأنهم لا يترقبون له الاقر والمقر قيمته أو مثله للقاضي باقراره الثاني يسلمه ان أقر له القاضي (ويقتضى في المسجد) ويختار مسجد في وسط البلد تنسيرا للناس ويستدبر القبلة كغلب ومدرس خانية واجرة المحضر على المدعي هو الاصح يجسر عن البرازية وفي الخانية على المقر وهو الصحيح (وكذا السلطان) والمفتي والفتية (أو) في داره) ويأذن عموما (ويردهدية) التكبير للتقليل ابن كمال وهي ما يعطى ٣ بلا شرط اعانة بخلاف الرشوة ابن ملك ولولا ذى المهدي بالرد يعطيه مثل قيمتها خلاصة ولولا تعدد الراد لعدم معرفته أو بعد مكانه وضعها في بيت المال ومن خصوصياته عليه الصلاة والسلام أن هدايه له تارخانية ومفاده أنه ليس للامام قبول الهدية والام لا تكن خصوصية وفيها يجوز للامام والمفتي والواعظ قبول الهدية لانه انما يهدي الى العالم لعله بخلاف القاضي

٣١ مطلب

في اجرة المحضر

٣٢ مطلب

في هدية القاضي

لهم قهروا سلطان على من دونهم فانه يهدى اليهم خوفاً من شرهم أو ليرجع عندهم وظاهر قوله ناشئة عن الامام الخ
 دخول الماتني اذا كان منصوباً بمن طرف الامام أو نائبه لكنه شكا في لاطلاقهم جواز قبول الهدية له والالزام
 بكون امام الجامع والمدرس المتصوين من طرف الامام كذلك الا أن يفرق بأن المفتي يطلب منه الهدية
 المساعدة على دعواه ونصره على خصمه فيكون بمنزلة القاضي لكن يلزم من هذا الفرق أن المفتي لو لم يكن
 منصوباً بمن الامام يكون كذلك فيخالف ما سترحوا به من جواز عالمفتي فان الفرق بينه وبين القاضي واضح
 فان القاضي ملزم وسدنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في تنفيذ الاحكام فأخذ الهدية يكون رشوة
 على الحكم الذي يزعمه المهدى ويلزم منه بلال حكمه والمفتي ليس كذلك وقد يقال ان مرادهم بجوازها
 للمفتي اذا كانت له لاله لا لعايته لانه يهدى بدليل التعليل الذي نقله الشارح فاذا كانت لعايته صدق عليها حدة
 الرشوة لكن المذكور في حدة حاشية شرط الاعانة وقد مناعن الفتح عن الاقضية انه لو أحدها ليعينه عند السلطان
 بلا شرط لكن يعلم بيننا انه انما يهدى ليعينه تشايجنا على انه لا بأس به الخ وهذا يشمل ما اذا كان من العمال
 أو غيرهم وعن هذا قال في جامع القصولين القاضي لا يقبل الهدية من رجل لو لم يكن قاضياً لا يهدى اليه
 ويكون ذلك بمنزلة الشرط ثم قال أقول بخالفه ما ذكر في الاقضية الخ قلت والظاهر عدم المخالفة لان القاضي
 منصوب على انه لا يقبل الهدية على التفسير لا في فاق الاقضية مفروض في غيره فيجوز أن يكون
 المفتي مثله في ذلك ويحتمل أن لا يكون والله سبحانه أعلم بحقيقة الحال ولا شك أن عدم القبول هو القبول
 ورأيت في حاشية شرح المنهج للعلامة محمد الدودي الشافعي مانعه قال ع ش ومن العمال مشايخ
 الاسواق والبلدان ومباشرو الاوقاف وكل من يعطى أمراً يتعلق بالمسلمين انتهى قال مر في شرحه
 ولا يلحق بالقاضي فيما ذكر المفتي والواعظ ومعلم القرآن والعلم لانهم ليس لهم أهلية الالزام والاولى في حقهم
 ان كانت الهدية لاجل ما يحصل منهم من الاقضاء والوعظ والتعليم عدم القبول لكون علمهم خالصاً لله تعالى
 وان اهدى اليهم تحبباً وتوقداً لعلمهم وصلاحتهم فالاولى القبول وأما اذا أخذ المفتي الهدية ليرخص في الفتوى
 فان كان بوجه باطل فهو رجل فاجر يبدل أحكام الله تعالى ويشترى بها تمناً قليلاً وان كان بوجه صحيح فهو مكروه
 كراهة شديدة انتهى هذا كلامه وقواعداً لا تأباه ولا حول ولا قوة الا بالله وأما اذا أخذ ليرخص له بل
 لبيان الحكم الشرعي فهذا ما ذكره أولاً وهذا اذا لم يكن بطريق الاجرة بل مجزاً هدية لان أخذ الاجرة على
 بيان الحكم الشرعي لا يصلح عندنا وانما يصلح على الكتابة لانها غير واجبة عليه والله سبحانه أعلم (قوله
 السلطان والباشا) عزاه في الاشياء الى تهذيب القلانسي قال الجوى وفيه قصور اذ لا يشمل القاضي
 الذي تولى منه وهو قاضي العسكرية لقضاة الاقطار وعبارة القلانسي ولا يقبل الهدية الا من ذي رحم محرم
 أو وال يتولى الامر منه أو وال مقدم الولاية على القضاة ومعناه انه يقبل الهدية من الوالي الذي تولى القضاء
 منه وكذلك من وال مقدم عليه في الرتبة فانه يشمل القاضي الذي تولى منه والباشا ووجهه أن منع قبولها
 انما هو للخوف من مراعاة لاجلها وهوان راي الملك ونائبه لمرأه لاجلها (قوله المحرم) هذا التقيد
 لا بد منه ليخرج ابن العم نهر (قوله أو بمن جرت عادته بذلك) قال في الاشياء ولم أر بما اذا ثبت العادة
 ونقل الجوى عن بعضهم انها ثبت بجهة ثم ان ظاهر العطف أن قبولها من القريب غير مقيد بجرى العادة منه
 وهو ظاهر اطلاق القدوري والهداية وفي النهاية عن شيخ الاسلام انه قيد فيه أيضاً وتعممه في النهر (قوله
 بقدر عادته) فلوزاد لا يقبل الزيادة وذكر في الاسلام الا أن يكون مال المهدى قد زاد فيقدر ما زاد ماله اذا
 زاد في الهدية لا بأس بقبولها فتح قال في الاشياء وظاهر كلامه انه زاد في القدر فلو في المعنى كأن كانت
 عادته اهداء فوب كان فأنه يوجب رد الكل لا بقدر ما زاد في قيمته لعدم
 تميزها وتكرره في حواشي الاشياء (تنبيه) في الفتح ويجب أن تكون هدية المستقرض للمقرض
 كالهدي للقاضي ان كان المستقرض له عادة قبل استقراضه فلمقرض أن يقبل منه قدر ما كان يهديه بلا زيادة
 اه قال في البحر وهو سهو والمنقول كما قد مناه آخر الحوالة أنه يحل حيث لم يكن مشروطاً مطلقاً اه وأجاب
 المقدسي بأن كلام المحقق في الفتح مبني على مقتضى الدليل (قوله ولا خصوصاً لهما) فان قبلها بعد انقطاع
 الخصومة جاز ابن ملك وذكره في النهر بحثاً وفي ط عن الجوى الا أن يكون ممن لا تنهأه خصوصاً ماته كمنظار

مطلب
 في حكم الهدية للمفتي

(الامن) أربع السلطان والباشا
 اشباه وبحر و (قريبه) المحرم
 (أو بمن جرت عادته بذلك) يقدر
 عادته ولا خصوصاً لهما دور

الوقوف ومباشرها اه قال في البحر والحاصل أن من له خصومة لا يقبلها مطلقاً ومن لا خصومة له فإن كان له عادة قبل القضاء قبل المعتاد والافلا اه اى سواء كان محرماً وغيره على ما مر عن شيخ الاسلام (قوله دعوة خاصة) الدعوة الى الطعام بفتح الدال عند اكثر العرب وبعضهم يكسرهما كما في المصاح فلو عامة له حضورها لولا خصومة صاحبها كما في الفتح (قوله وحى الخ) هذا هو المصحح في تفسيرها وقيل العامة دعوة العرس والختان وماسواهما خاصة وقيل ان كانت خمسة الى عشرة خاصة وان لاكثر فعمامة وتامة في البحر والنهر (قوله وقيل هي كالهدي) ظاهر الفتح اعتماده فانه قال بعد كلام فقد آل الحال الى أنه لا فرق بين القريب والغريب في الهدية والضيافة وكذا قال في البحر الاحسن أن يقال ولا يقبل هدية ودعوة خاصة الا من يحرم أو بمن له عادة فإن للقاضي أن يجيب الدعوة الخاصة من أجنبي له عادة باتخاذها كالهدي فلو كان من عادته الدعوة له في كل شهر مرة فدعا كل اسبوع بعد القضاء لا يجيبه ولو اتخذ له طعاماً أكثر من الاول لا يجيبه الا أن يكون ماله قد زاد كذا في التارخانية اه (قوله ولا يجيب دعوة خصم) هو ما ذكره في شرح الجمع لابن ملك وقد مناه عن الفتح وقوله وغير معتاد هو ما ذكره في السراج كما عزاه اليه المصنف في المخ وهذا لا يناسب القيل المذكور وقوله لانه يلزم أن تكون العامة كالخاصة وهو خلاف تقييدهم بالمنع بالخاصة فقط تأمل (قوله ويعود المريض) الا أنه لا يبطل المكث عنده بحر (قوله ان لم يكن لهما ولا عليهما دعوى) الذي في الفتح وغيره الاقتصار على ذكر المريض تأمل (قوله ويسوى وجوباً بين الخصمين الخ) اطلاقاً يعنى الصغير والكبير والخليفة والريعة والدنى والشريف والاب والابن والمسلم والكافر الا اذا كان المدعى عليه هو الخليفة ينبغى للقاضي أن يقوم من مقامه وأن يجلسه مع خصمه ويقعد هو على الارض ثم يقضى بينهما ولا ينبغي أن يجلس أحدهما عن يمينه والآخر عن يساره لان اليمين فضلا ولذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يخص به الشيخين بل المستحب باتفاق أهل العلم أن يجلسا ما بين يديه كالتعلم بين يديه ومعه ويكون بعدهما عنه قدر ذراعين أو نحوهما ولا يمكنهما من التربع ونحوه ويكون أعوانه قائمة بين يديه وأما قيام الخصام بين يديه فليس معروفاً وانما حدث لما فيه من الحاجة اليه والناس مختلفو الاحوال والادب وقد حدث في هذا الزمان امور وسفهاء فعمل القاضي يعقضى الحال كذا في الفتح يعنى منهم من لا يستحق الجلوس بين يديه ومنهم من يستحق فيعطى كل انسان ما يستحقه ببقى ما لو كان أحدهما يستحقه دون الآخر وأبى الآخر الا القيام لم أر المسألة وقياس ما في الفتح أن القاضي لا يلتفت اليه نهر (قوله واقبالا) اى نظرا قهستاني والاولى تفسيره بالتوجه اليه صورة أو معنى ثلاثاً تكريراً بعده (قوله ويمتنع من مسارة أحدهما) اى يجنب التكلم معه خفية وكذا القيام بين يديه كفى الروا الجدية وهو الجواز الذي يمنع الناس من التقدم اليه بل يقههم بين يديه على اليعود معه سوط والشهود يقررون نهر (قوله والاشارة اليه) مستدرك بما قبله ط (قوله ورفع صوته عليه) ينبغى أن يستثنى ما لو كان بسبب كساة أدب ونحوه (قوله لوفعل ذلك) اى الضيافة وقال في النهر أيضاً قياساً أنه لو سارت هما وأشار اليهما معاجاز (قوله ولا يمزج) اى يداعب في الكلام من باب تقع (قوله في مجلس الحكم) أما في غيره فلا يكثر منه لانه يذهب بالمهاية بحر (قوله عني) عبارته وعن الثاني في رواية والشافعي في وجد لا بأس ب تلقين الحجة اه وظاهره ضعتها بل ظاهر الفتح أن هذا في تلقين الشاهد لا الخصم كما يأتي نعم في البحر عن الخاتمة ولو أمر القاضي رجلين ليعلاه الدعوى والخصومة فلا بأس به خصوصاً على قول أبي يوسف (قوله واستحسنه أبو يوسف) قال في الفتح وعن أبي يوسف وهو وجه للشافعي لا بأس به لمن استولته الحيرة أو الهية فترك شيئاً من شرائط الشهادة فيعينه بقوله أتشهد بكذا وكذا بشرط كونه في غير موضع التهمة أما فيما بأن ادعى المدعى ألفاً وخمسمائة والمدعى عليه سكر الخمسمائة وشهد الشاهد بالف فيقول القاضي يحتمل انه أبرأ من الخمسمائة واستفاد الشاهد بذلك علماً فوقه في شهادته كما وفق القاضي فهذا لا يجوز بالا اتفاق كما في تلقين أحد الخصمين اه ثم ذكر أن طاهر الهداية ترجح قول أبي يوسف اه وحكاية الرواية في تلقين الشاهد والاتفاق في تلقين أحد الخصمين ينق مامراً عن العيسى تأمل (قوله زيادة تجربته) قد مناع الكفاية أن محمد أولى القضاء أيضاً وذكره عند القادر في طبقاته أن الرشيد ولا قضاء الرقة ثم عزله وولاه قضاء الرى اه والظاهر أن مدته لم تطل ولذا لم يشتهر بالقضاء كما اشتهر أبو يوسف

(و) برءاجية (دعوة خاصة) وحى التي لا يتخذها صاحبها لولا حضور القاضي ولو من محرم ومعتاد وقيل هي كالهدي وفي السراج وشرح الجمع ولا يجيب دعوة خصم وغير معتاد ولو عامة التهمة (ويشهد الجنازة ويعود المريض) ان لم يكن لهما ولا عليهما دعوى شرباً لالة عن البرهان (ويسوى) وجوباً بين الخصمين جلوساً واقبالاً والاشارة ونظر او تمتع من مسارة أحدهما والاشارة اليه) ورفع صوته عليه (والضحك في وجهه) وكذا القيام له بالاولى (وضيافته) نعم لو فعل ذلك معهم معاجاز نهر (ولا يمزج) في مجلس الحكم (مطلقاً) ولو لغيرهما لذهابه بهما به (ولا يلقنه جنته) وعن الثاني لا بأس به عني (ولا يلقن) (الشاهد شهادته) واستحسنه أبو يوسف فيما لا يستفيد به زيادة علم والفتوى على قوله فيما يتعلق بالقضاء لزيادة تجربته بزانية

في الرولانية حتى أن أبابوسف وقت موته قال اللهم انك تعلم أني لم أمل الى أحد الخمين ٣١٣ حتى بالقلب الا في خصومة نصراني مع الرشيد

لم أسو بينهما وقضيت على الرشيد ثم
بكي اه قلت ومفاده أن القاضي
يقضي على من ولده وفي الملقى
ويصح لمن ولده وعليه وسيعي
(فروع) في البدائع من جملة ادب
القاضي انه لا يكلم أحد الخمين
بلسان لا يعرفه الاخر * وفي
التتارخانية والاحوط أن يقول
للخصمين أحكم بينكما حتى اذا كان
في التقليد خلل يصير حكما يحكمهما
* قضى بحق ثم أمره السلاطون
بالاستئناف بعضهم العلماء لم
يلزمه برأيه * طلب المقضي
عليه نسخة السجل من المقضي
له ليعرضه على العلماء أهو صحيح
أم لا فامتنع ألزمه القاضي بذلك
جواهر الفتاوى * وفي الفتح
مضى أمكن إقامة الحق بلا إقرار
صدور كان أولى * وهل يقبل قصص

الخصوم أن جلس للقضاء لا ولا
أخذها ولا يأخذ بما فيها الا اذا أقر
بلفظه صريحا

(فصل في الحبس)

هو مشروع بقوله تعالى أو ينفوا
من الارض وجلس عليه الصلاة
والسلام رجلا بالتهمة في المسجد
وأحدث السجن على رضى الله
تعالى عنه بناء من قصب وسماه نافعا
فنبهه للصوم فبنى غيره من
مدر وسماه مخبسا بفتح الباء وتكسر
موضع الخبيس وهو التذليل وفيه
يقول على رضى الله عنه
ألا ترائى كيسان مكيسا

نبئت بعد نافع مخبسا
حصنا حصينا وأمين كيسان

(صفته أن يكون بموضع ليس به
فراش ولا وطاء) ليخبر في وفي
ومفاده أنه لو جيء له به منعه منه
(ولا يمكن أحد أن يدخل عليه

فلم يحصل له من التجربة ما حصل لابي يوسف لانه كان قاضي المشرق والمغرب وزيادة التجربة تنفذ زيادة علم قال
الجوى قال محمد الأئمة التجاني والذي يؤيده ما ذكره في الفتاوى أن أباحيفه كان يقول الصدقة أفضل
من سب التطوع فليج وعرف مشافه رجوع وقال الحج أفضل اه (قوله حتى بالقلب) أى لم يحصل منه ميل
قلبه الى عدم التسوية بين الخصمين بشرئ الاستثناء (قوله قلت ومفاده الحج) قال في الفتح والدليل عليه
قضية شريح مع على فانه قام وأجلس عليا مجلسه اه (قوله وسيعي) أى فى آخر باب كتاب القاضي (قوله
بلسان لا يعرفه الاخر) لانه كالمساراة (قوله أحكم بينكما) أى ويقولان نعم احكم بيننا (قوله
لم يلزمه) أفاد أنه لو استأنف براءة لعرضه لأبأس به (قوله نسخة السجل) أى كتاب القاضي الذي فيه
حكمه المسمى الآن بالحقبة (قوله ألزمه القاضي بذلك) الظاهر أن الإشارة للعرض على العلماء لأن السجل
أى الحقبة لو كان ملكه لا يلزمه دفعه للمقضي عليه تأمل (قوله وفي الفتح الحج) حيث قال وفي المبسوط
ما حاصله انه ينبغي للقاضي أن يعتذر للمقضي عليه ويبين له وجه قضائه ويبين له انه فهم حجة ولكن الحكم
في الشرع كذا يقتضى القضاء عليه فلم يمكن غيره ليكون ذلك ادفع لشكاية الناس ونسبته الى انه جار عليه
ومن يسمع يحل فرما يفسد العامة عرضه وهو برى واذا أمكن إقامة الحق مع عدم إقرار الصدور كان أولى
اه وفي الصحاح الوعرشة توقد الحز ومنه قيل في صدره على * وغرب بالسكن أى ضغن وعداوة وتوقد من الغيظ
(قوله قصص الخصوم) جمع قصة وهي بالفتح الحصة والمراد بها خنا ورقة يكتب فيها قضية مع خصمه ويسمى
الآن عرض حال (قوله لا) أى لأن كلامه بلسانه أحسن من كتابته (قوله ولا يأخذ بما فيها) عبارة
غيره ولا يؤخذ أى لا يؤخذ صاحبها بما كتبه فيها من اقرار ونحوه ما لم يقر بذلك صريحا لانه لا عبرة بمجرد
الخط فافهم رآته سبحانه أعلم

(فصل في الحبس)

هو من أحكام القضاء الا انه لما اخص بأحكام كثيرة أفرد به فصل على حدة نهر وهو لغة المنع مصدر حبس
كضرب ثم أطلق على الموضع وترجم المصنف له وزاد فيه مسائل أخر من أحكام القضاء ذكرها في الهداية في
فصل على حدة فكان الاولى أن يقول في الحبس وغيره كما قال في باب كتاب القاضي الى القاضي وغيره (قوله
هو مشروع الحج) اراد أنه مشروع بالكتاب والسنة زاد الزبائى والاجماع لأن الصحابة رضى الله تعالى عنهم
أجمعوا عليه (قوله أو ينفوا من الارض) فان المراد بالنفي الحبس كما تقدم في قطاع الطريق اه ح (قوله
وأحدث السجن على) أى أحدث بناء سجن خاص فلا ينفى ما قالوا أيضا من انه لم يكن في عهده صلى الله
عليه وسلم وأبي بكر سجن انما كان يحبس في المسجد أو الدار حتى يشتري عمر رضى الله تعالى عنه دارا بمكة
بأربعة آلاف درهم واتخذ مخبسا (قوله من مدر) بالتحريك قطع الطين اليابس والحجارة كفى القاموس
(قوله بفتح الباء) أى المشاة الخشبية مشددة والعجب مما فى البحر والنهر والمنع من ضبطه بالبناء المشاة الفوقية
وقد ذكره فى القاموس فى الاجوف البائى فقال الخبيس كمعظم السجن وسجن بناء على رضى الله تعالى عنه
(قوله كيسان) قال فى المصباح الكيس وزان فلان القطنة وقال ابن الاعرابى العقل ويقال انه
مخفف من كيس مثل هين وهين والاول أصح لانه مصدر من كاس كيسان باب باع وأما المثل فاسم فاعل
والجمع كيسان مثل جدد وأجساد اه وفى الفتح الكيس أى مخفقا حسن التأني فى الامور والكيس المسوب
اليه الكيس اه (قوله وأميننا) أراد به السجن الذى نصبه فيه فتح وعليه فغطه على ما قبله نظير علقته
تبنوا ماء باردا فإراد بقوله نبئت اتخذت وما قيل من انه يصح كونه وصفا لمخبسا كالأذى قبله لا يناسبه قوله كيسان
فافهم (قوله صفته) الضمير للحبس بالمعنى المصدرى فلذا قال أن يكون بموضع أى فى موضع فافهم (قوله
ولا وطاء) على وزن كتاب المهاد الوطىء مصباح وفيه والمهد والمهاد الفراش وفى القاموس عن الكساء
ان الوطاء خلاف الغطاء قلت فان أريد به المهاد الوطىء أى اللين السهل فهو أخص مما قبله وكذا ان أريد به
ما ينام عليه وهو خلاف الغطاء (قوله ومفاده) أى مفاد قوله ليخبر (قوله ولا يمكن) بالبناء للعجول
مع التشديد (قوله ولا يمكنون عنده طويلا) أى بحيث يحصل له الاستئناس بهم بل بقدر ما يحصل به المقصود

من المشاورة (قوله ومفاده) أى مفاد قوله للاستئناس وفي النهروا إذا احتاج الجماع دخلت عليه زوجته
أوامته إن كان فيه موضع ستره وفيه دليل على أن زوجته لا تحبس معه لو كانت هي الحابسة له وهو الظاهر
اه وأنت خير بأن الاستدلال على المسألة بما قاله الشارح أولى بما في النهروا لأن عدم دخول أحد عليه
للاستئناس أصرح بعدم حبسها معه اذ في حبسها معه غاية الاستئناس له مع كون المقصود من ذلك النجس
لدى وفي دينه وإذا كانت هي الحابسة له وقتلها بجوارح حبسها معه لا يحصل المقصود بل يحصل ضده وهو نجسها
لتخرج من الحبس حتى تخرج معه في ذلك أيضا دليل على أنها لا تحبس معه لو هي الحابسة وليس فيما قاله
في النهروا ما يدل على ذلك أيضا فلذا عدل الشارح عن كلام النهروا فقد ظهر أنه ليس في عدوله عنه خلل بل الخلل
في متابعتها لفافهم ثم إن الظاهر أن المقصود بهذا الرد على من قال أنها تحبس معه وفي البحر عن الخلاصة
فإذا حبست المرأة زوجها لا تحبس معه وفيه عن البرازية وغيرها إذا خيف عليها الفساد استحسن المتأخرون
أن تحبس معه اه وحاصله أن إذا حبسته وكانت من أهل الفساد ويحسنى عليها فعل ذلك إذا لم يكن مرافقا
لها يكون مظنة أن حبسها له لاجل ذلك لا ليجرد استيفاء حقها منه فله حبسها معه أما إذا لم تكن كذلك فلا زوجته
لحبسها معه وهذا محمل ما في الخلاصة (قوله من وطء جارية) وكذا زوجته كأمز وقيل يمنع من ذلك
لأن الوطء ليس من الحوائج الأصلية فتح (قوله وفي الخلاصة يخرج بكفيل) هذا هو الصواب في نقل
عبارة الخلاصة ونقل عنها في البحر يخرج الكفيل فكانه سقطت البداهة من نسخة كتابه عليه في النهروا وكذا الرمي
وقال أيضا والعجب أن البرازي وقع في ذلك فقال وذكر القاضي أن الكفيل يخرج لجنازة الوالدين الخ والذي
في فتاوى القاضي يعني قاضي خان يخرج بالكفيل (قوله وعليه الفتوى) قال في الفتح وفيه نظر لأنه باطل
حتى آدمى بلا موجب نعم اذ لم يكن له من يقوم بحقوق دفنه فعل ذلك وسئل محمد عما إذا مات والداه أخرج
فقال لا اه وحاصله أن ما في الخلاصة مخالف لنص محمد رحمه الله تعالى قال في البحر وقد ينفذ بأن نص محمد
في المديون أصالة والكلام في الكفيل اه وهذا بناء على ما وقع له في نسخة الخلاصة من التعريف على أنه
لا يظهر الفرق بين المديون وكفيله كما قاله المصنف في المنع (قوله يخرج بكفيل) قال في الفتح وإن لم يكن له
خادم يخرج لأنه قد يموت بسبب عدم المرض ولا يجوز أن يكون الذين مقضى التتبع في هلاكه اه ومقتضى
التعليل أنه لو لم يجد كفيل يخرج لكن في المنع عن الخلاصة فإن لم يجد كفيل لا يطلعه تأمل (قوله والألا)
أى وإن وجد من يخدمه لا يخرج هكذا روى عن محمد هذا إذا كان الغالب هو الهلاك وعن أبي يوسف
لا يخرج به والهلاك في السجن وغيره سواء والفتوى على رواية محمد مخ عن الخلاصة (قوله لمع الحلة) أى
لمداواة مرضه لا مكان ذلك في السجن (قوله قيل ولا يتكسب فيه) كذا في بعض النسخ وفي أكثرها بل
ولا يتكسب فيه وهي الصواب لأن التعبير بقيل يفيد الضعف وقد صرح في البحر وغيره بأن الأصح المنع
وفي شرح أدب القضاء عن السرخسي أنه الصحيح من المذهب لأن الحبس مشروع ليخبر ومتى تمكن من
الاكتساب لا يخبر فيكون السجن له بمنزلة الخانات (قوله ولوله ديون أخرج ليخصم ثم يحبس) فيه
إشارة إلى أنه إذا ادعى عليه آخر بدين يخرج لسماع الدعوى فإن أثبتته بالوجه الشرعي أعيد في الحبس
لاجلهما سأنحاه عن الهندية (قوله إذا امتنع عن كفارة) لأن حق المرأة في الجماع يفوت بالتأخير أشباه
واعترضه الجوى بأن حقها فيه قضاء في العمر مرة واحدة اه قلت هذه المرة لأجل انتفاء العتة والتفريق
بها أو أفلها حتى في الوطء بعد هذا إذا حرم الإيلاء منها ويفرق بينهما بمعنى مدته لأنه امتناع بسبب محظور
وكذا في الظهار لأنه منكر من القول فلذا ظهر فيه المطالبة بالعود إليها ويضرب عند الامتناع وإن كان
لا يضرب عند الامتناع عنها بغير سبب تأمل (قوله والاتفاق على قريبه) بالجر عطف على كفارة وكذا قوله
والقسم كما هو ظاهر فافهم وهذا يخالف لما قدمه في النفقة من أنه إذا امتنع من الاتفاق على القريب يفترق
ولا يحبس ومثله في القسم كما مر في بابيه لكن قدمنا في آخر النفقة أنه تابع البحر في نقل ذلك عن البدائع وأن
الذي في البدائع أنه لا يحبس سواء كان أباً أو غيره بخلاف الممنوع من القسم فإنه يضرب ولا يحبس وهو الموافق
لماسيد كره المصنف متناوذاً في البحر أنهم صرحوا بأنه لو امتنع من التكفير مع قدرته يضرب وكذا لو امتنع
من الاتفاق على قريبه بخلاف سائر الديون اه (قوله والضابط) أى لما يضرب فيه المحبوس فإنه بالامتناع

منه
لا يحبس زوجته معه لو حبسته
ومفاده أن زوجته لا تحبس معه
لو هي الحابسة له وهو الظاهر وفي
المتى يمكن من وطء جاريته لو فيه
خلوة (ولا يخرج لجمعة ولا جمعة
ولا ليل فرض) فغيره أولى
(ولا لغيره جنازة ولو) كان
(بكفيل) زبلى وفي الخلاصة
يخرج بكفيل لجنازة أصوله
وفروعه لا غيرهم وعليه الفتوى
(ولو مرض مرضاً ضاهاه ولم يجد
من يخدمه يخرج بكفيل والألا)
به يبقى ولا يخرج لمعالجة وكسب
قيل ولا يتكسب فيه ولوله ديون
خرج ليخصم ثم يحبس خاتمة
(ولا يضرب) المحبوس إلا في ثلاث
إذا امتنع عن كفارة الظهار
والاتفاق على قريبه والقسم بين
نساءه بعد وعظه والضابط ما يفوت
بالتأخير لا إلى خلف أشباه

عازد كرىوت الواجب لا الى خلف فان نفقة القريب تستقطب بالمنى ولو متغيبا بها او متراضى عليها وكذا الوطء والقسم بقوتان بالمنى (قوله ما فى الوهبانية) الشطر الثانى لشارحها غير فيه نظم الاصل (قوله وان فر) اى من الحبس (قوله فى العنت يذكر) اى اذا كان متغيبا لا يؤدى المال قبل يطين عليه الباب ويترك له نفقة يلقى له الخبز والماء وقيل رأى فيه لسانى وهو ما يذكره قرياعن البرازية (قوله ولا يغفل) اى لا يوضع له الغفل بالنم وهو طوق من حديد يوضع فى العنق جمعه أغلال كقفل وأقفال مصباح وأما القيد فمما يوضع فى الرجل (قوله ولا يجرد) اى من ثيابه فى الحبس (قوله وعن الثانى) عبارة النهر ولا يؤثر خلافا لما عن الثانى (قوله لا قاضى فيها) بأن مات او عزل من غير الجواهر (قوله لازمه) ولا يمنع عن الاكتساب والدخول الى بيته لانه لا ولاية له عليه بخلاف القاضى لان له ولاية المنع والحبس وغيره من غير الجواهر (قوله فنية) عبارتها ادعى على بته مالا او أمر القاضى بحبسها فطلب الاب منه أن يجلسه فى موضع آخر غير السجن حتى لا يضيع عرضه بحبس القاضى الى ذلك وكذا فى كل مدع مع المدعى عليه اه (قوله وأفتى المصنف الخ) ذكر فى المنع عبارة قارئ الهداية ثم قال ولا منافاة بين هذا وبين ما ذكرناه لان القاضى يعين مكان الحبس عدم ارادة صاحب الحق أما لو طالب صاحب الحق مكانا فافهيرة فى ذلك اه (قوله واذا ثبت الحق للمدعى) أى عند القاضى كفى الهداية وغيرها وظاهره أن المحكم لا يحبس قال فى البحر ولم أره نهر لكن نقل الجوى عن صدر الشريعة أن له الحبس (قوله ولودانقا) فى كافى الحاكم ويحبس فى درهم وفى أقل منه اه ومنه فى الفتح معللا بأن ظله يتحقق بمنع ذلك (قوله بينة) أو بنكول بحر عن القلائى (قوله بجل حبسه) الا اذا ادعى الفقر فيما يقبل فيه دعواه ط (قوله بطلب المدعى) ذكره قاضى خان وهو قيد لازم من (قوله لم يجل حبسه) لان الحبس جزاء المماطلة ولم يعرف كونه مما طلا فى أول الوهلة فلهذا طمع فى الامهال فلم يستحب المال فاذا امتنع بعد ذلك حبسه لظهوره طله هداية (قوله بل يأمره بالاداء) ينبغى أن يقيد هذا بما اذا لم يتمكن القاضى من اداء ما عليه بنفسه كما اذا ادعى عينا فى يد غيره أو ودعة له عنده وبرهن أنها فى يده أو دىاله عليه وبرهن على ذلك فوجد معه ما هو من جنس حقه كان للقائى أن يأخذ العين منه وما هو من جنس حقه ويدفعه الى المالك غير محتاج الى أمره بدفع ما عليه وقد قالوا ان رب الدين اذا ظهر بجنس حقه له أن يأخذه وان لم يعلم به المدينون فالقاضى اولى نهر وسعه الجوى وغيره ط قلت لكن كونه غير محتاج الى أمره بالدفع فيه فكل لان القاضى لا يتحقق له ولاية أخذ مال المدينون وقضاء دينه به لا بعد الامتناع عن فعل المدينون ذلك بنفسه فكان المناسب ذكره عند قوله فان أبى حبسه فيقال انما يحبس اذ لم يتمكن القاضى الخ فافهم (قوله فان أبى حبسه) فلو قال أمهلى ثلاثة أيام لا دفعه اليك فانه يجهل ولم يكن بهذا القول متعاضدا من الاداء ولا يحبس شرح الوهبانية عن شرح الهداية ومنه قول المصنف الآتى ولو قال أبيع عرضى وأقضى ديني الخ (قوله وعكسه السرخسى) وهو أنه اذا ثبت بالبدينة لا يحبس لآول وهلة لانه يعتذر بأنى ما كنت أعلم أن على دينه بخلافه بالاقرار لانه كان عالما بالدين ولم يقضه حتى احوجه الى شكواه ففتح (قوله وسوى بينهما فى الكفر) حيث قال واذا ثبت الحق للمدعى أمره بدفع ما عليه فان أبى حبسه وعبارة من الدرر أصرح وهى واذا ثبت الحق على الخصم باقراره أو بينة أمره بدفعه الخ وفى كافى الحاكم ولا يحبس الغريم فى أول ما يقدمه الى القاضى ولكن يقول له قم فأرضه فان عاد به اليه حبسه اه (قوله واستحسنه الزبائى) حيث قال والاحسن ما ذكره هنا اى فى الكفر فانه يؤمر بالايقاء مطلقا لانه يحتمل أن يوفى فلا يجل حبسه قبل أن يتبين له حاله بالامر والمطالبة (قوله وهو المذهب عندنا) صرح بذلك فى شرح أدب القضاء وقال ان التسوية بينهما رواية قلت لكن سمعت عبارة كافى الحاكم وهو الجامع لكتب ظاهروا رواية إلا أن عبارة ظاهرها التسوية فيمكن ارجاعها الى ما فى الهداية فلا ينافى قوله وهو المذهب تأمل (قوله فليكن التوفيق) لم يظهر لنا وجهه على أن مانقوله عن منية المفتى لم أجده فيها بل عبارتها هكذا ولا يحبس فى أول ما يقدم اليه ويقول له قم فأرضه فان عاد اليه حبسه اه وهى عبارة الكافى المارة ثم رأيت بعضهم يسه على ما ذكرته (قوله ويحبس المدينون الخ) أعلم أن المدعى اذا ادعى ديناً وأثبت به يؤمر المدينون بدفعه فان أبى وطلب المدعى حبسه وهو عنى يحبس ثم ان كان الدين غنا ونحوه

قلت ويزاد ما فى الوهبانية
 * وان فتر يقرب دون قيد تادبا
 * وتأمين باب الحبس فى العنت يذكر
 (ولا يغفل) الا اذا خاف فراره فيقيد
 أو يتحول لسجن اللصوص وهل
 يطين الباب الرأى فيه للقاضى
 برازية (ولا يجرد ولا يؤجر) وعن
 الثانى يؤجره اقتضاء دينه (ولا يقيم
 بين يدي صاحب الحق اهانة)
 له ولو كان يلد لا قاضى فيها لازمه
 لئلا يؤمر اراحتى يأخذ حقه جواهر
 الفتاوى (وتعين مكانه) اى مكان
 الحبس عند عدم ارادة صاحب
 الحق (للقاضى الا اذا طلب
 المدعى مكانا آخر) فيحبسه اذلك
 فنية وأفتى المصنف تبعا لقارئ
 الهداية بأن العبرة فى ذلك
 لصاحب الحق لا للقاضى اه
 وفى النهر ينبغى أن لا يجاب لو طلب
 حبسه فى مكان اللصوص ونحوه
 (فرع) فى البحر عن المحيط ويجعل
 للنساء سجن على حدة نفيا للفتنة
 (واذا ثبت الحق للمدعى) ولودانقا
 وهو سدس درهم (بينه بجل حبسه
 بطلب المدعى) لظهور الماطل
 بانكاره (والا) ثبت بينة بل باقرار
 (لم يجل) حبسه بل يأمره بالاداء
 فان أبى حبسه وعكسه السرخسى
 وسوى بينهما فى الكفر والدرر
 واستحسنه الزبائى والاوّل مختار
 الهداية والوقاية والجمع قال
 فى البحر وهو المذهب عندنا اه
 قلت وفى منية المفتى لو ثبت بينة
 يحبس فى أول مرة وبالاقرار
 يحبس فى الثانية والثالثة دون
 الاولى فليكن التوفيق (ويحبس
 المدينون

من الاربعة المذكورة في المتن وادعى المديون الفقر لايصدق لان اقدامه على الشراء ونحوه مما ذكر دليل على عدم فقره فيجب الا اذا كان فقره ظاهرا كما سيأتي وان كان الدين غير الاربعة المذكورة وادعى الفقر فالقول له ولا يجبس الخ ما سيجي (تنبيه) اطلق المديون فشميل المكاتب والعبد المأذون والصبي المحجور فانهم يجبسون لكن الصبي لا يجبس بدين الاستهلاك بل يجبس والده أو وصيه فان لم يكونا أمر القاضي رجلا يبيع ماله في دينه كذا في البرازية يجر قلت وجبس والده أو وصيه بدين الاستهلاك انما هو حيث كان للصبي مال وامتنع الاب او الوصي من بيعه أما اذا لم يكن له مال فلا يجبس كما يعلم من آخر العبارة وهو ظاهر والقول له انه فقير لان دين الاستهلاك مما لا يجبس به اذا ادعى الفقر كما يأتي وسيدكر الشارح آخر الباب نظما من لا يجبس وفيه تفصيل للثلاثة المذكورين (قوله في كل دين هو بدل مال) كفن المبيع وبذل القرض وقوله أو ملتزم بعقد كالمهر والكفالة وهو من عطف العام على الخاص فلوا قصر عليه كما وقع في بعض الكتب لاغناه عما قبله زاد في البحر عن القلانسي وفي كل عين بقدر على تسليمها وسيأتي في كلام الشارح ثم اعلم أن هذه العبارة التي عزاهما الشارح الى الدرر والجمع والماتني أصلها للقدوري عدل عنها صاحب الكنزالي قوله في الثمن والقرض والمهر والمجل وما التزمه بالكفالة وتبعه المصنف لوجهين به عليه ما في النهر الا قول أن قوله بدل مال يدخل فيه بدل المغصوب وضمان التلقيات والثاني أن قوله أو ملتزم بعقد يدخل فيه أيضا ما التزمه بعقد الصلح عن دم العمد وانخلع مع انه لا يجبس في هذه المواضع اذا ادعى الفقر اه وصرح الشارح بعد أيضا بأنه لا يجبس فيها فكان عليه عدم ذكر هذه العبارة لكن ما ذكره في النهر غير مسلم أما الاول فلان المراد بدل مال حصل في يد المديون كما سيأتي فيكون دليلا على قدرته على الوفاء بخلاف ما استهلكه من الغصب وأما الثاني فلانه يجبس في الصلح وانخلع كما تعرفه فالاحسن ما فعله الشارح بتعاليل بلعي ليفيد أن الاربعة التي في المتن غير قيد احترازي فافهم لكن الشارح نقض هذا فيما ذكره بعد كما تعرفه (قوله مثل الثمن) شمل الثمن ماعلى المشتري وما على البائع بعد فسخ البيع بينهما باقالة أو خيار وشمل رأس مال السلم بعد الاقالة وما اذا قبض المشتري المبيع أولا بحر (قوله كالأجرة) لاننا نحن المنافع بحر فان المنفعة وان كانت غير مال لكانت تقوم في باب الاجارة للضرورة (قوله ولولذني) يرجع الى الثمن والقرض وكان المناسب ذكره عقب قوله ويجبس المديون قال في البحر أطلقه فأفاد أن المسلم يجبس بدين الذمي والمستأمن وعكسه اه (قوله والمهر والمجل) أي ما شرط نجيته أو تعرف نهر (قوله وما لزمه بكفالة) استثنى منه في الشر بلائمة كفيل أصله كالوكفل أباه أو أمه أي فانه لا يجبس مطلقا لما يلزم عليه من حبس الاب معه وفيه كلام قد مناه في الكفالة (قوله ولولادرك) هو المطالبة بالثمن عند استحقاق المبيع وهذا ذكره في النهر أخذ من اطلاق الكفالة ثم قال ولم أره صريحا (قوله او كفيل الكفيل) بالنصب خبر لكان المقدرة بعد لوفيه داخل تحت المبالغة أي ولو كان كفيل الكفيل فدخل تحت المبالغة الاصيل وكفيله قال في البحر وأشار المؤلف الى حبس الكفيل والاصيل معا الكفيل بما التزمه والاصيل بما لزمه بدلا عن مال والكفيل بالامن حبس الاصيل اذا حبس كذا في المحيط وفي البرازية يتمكن المكفول له من حبس الكفيل والاصيل وكفيل الكفيل وان كثروا اه (قوله لانه التزمه بعقد) أي لان الكفيل التزم المال بعقد الكفالة وكذا كفيله وقوله كالمهر أي فان الزوج التزمه بعقد النكاح فكل منهما وان لم يكن مبادلة مال بمال لكانه ملتزم بعقد والتعليل المذكور لشبهت حبسه بما ذكر وان ادعى الفقر فان التزمه ذلك بالعقد دليل القدرة على الاداء لان العاقل لا يلتزم ما لا قدرة له عليه فيجب وان ادعى الفقر لانه كالتناقض لوجود دلالة اليسار وظهوره وجه حبسه ايضا بالثمن والقرض لانه اذا ثبت المال بيده ثبت غناؤه أفاد ذلك في القبح وغيره والاخير مبنى على التسلسل بالاصل فان الاصل بقاؤه في يده (قوله هذا هو المعتمد) الاشارة الى ما في المتن من أنه يجبس في الاربعة المذكورة وان ادعى الفقر وهذا أحد خمسة أقوال ثانيا ما في الخاتمة ثالثا القول للمديون في الكل أي في الاربعة وفي غيرهما ثانيا رابعها للدائن في الكل خامسها أنه يحكم الزم أي الهبة الا الفقهاء والعلمية لانهم يترجون برزى الاغنياء وان كانوا فقراء صيانة لثأر وجههم كافي أنفع الوسائل (قوله خلافا لفتوى قاضي خان) حيث قال ان كان الدين بدلا عن مال كالقرض وثمن المبيع فالقول للمدعي وعليه

(في) كل دين هو بدل مال
أو ملتزم بعقد درر وجمع وملتي
مثل (الثمن) ولولمنفعة كالأجرة
(والقرض) ولولذني (والمهر)
المجل وما لزمه بكفالة
ولولادرك أو كفيل الكفيل وان
كثروا برازية لانه التزمه بعقد
كالمهر هذا هو المعتمد خلافا
لقتوى قاضي خان لقديم المتون
والشروح على الفتاوى بحر
فليحفظ

الفتوى وان لم يكن يدل مال فالقول للمديون اه وعليه فلا يحبس في المجر والكفالة قال في البحر وهو خلاف
 مختار المصنف سيما صاحب الهداية رذكر الطرسوسى في أنفع الوسائل أنه اى ما فى الهداية المذهب الملقى به
 فقد اختلف الانقاء فيما التزمه بعقد ولم يكن يدل مال والعمل على ما فى المتون لانه اذا تعارض ما فى المتون
 والفتاوى فالمعتمد ما فى المتون كما فى أنفع الوسائل وكذا يقدم ما فى الشروح على ما فى الفتاوى اه قلت وما فى
 الثانية نقل فى أنفع الوسائل عن المبسوط أنه ظاهر الرواية (قوله نعم عده فى الاختيار لبديل الخلع هنا خطأ)
 عده بالرفع مبتدأ واللام فى لبديل متعلق به وخطا خبرا مبتدأ وفى بعض النسخ كبديل بالكاف وهو تحريف
 وقوله هنا اى فيما يكون القول فيه للمدعى كالمسائل الاربع وعبارة الاختيار هكذا وان قال المدعى هو موسر
 وهو يقول أنا معسر فان كان القاضي يعرف يساره أو كان الدين يدل مال كالثمن والقرض او التزمه بعقد كالمهر
 والكفالة وبديل الخلع ونحوه حبسه لان الظاهر بقاء ما حصل فى يده والتزامه بديل على القدرة الخ ثم اعلم أن
 ما ذكره الشارح من الخطئة أصلها للطرسوسى في أنفع الوسائل وتسعه فى البحر والنهر وغيرهما وأقره على ذلك
 وذلك غير وارد ويبان ذلك أن الطرسوسى ذكر مسألة اختلاف المدعى والمدعى عليه فى الفقر وعدمه ونقل
 عبارات الكتب منها كتاب اختلاف الفقهاء للطنطاوى ان كل دين أصله من مال وقع فى يد المديون كأثمان
 البعائات والقروض ونحوها حبسه وما لم يكن أصله كذلك كالمهر والخلع والصلح عن دم العمد ونحوه لم يحبس
 حتى يثبت ملائته اه ونقل نحوه من متن البحر المحيط وغيره وذكر عن السفناقى وغيره حكاية قول آخر أيضا
 وهو أن كل دين لزمه بعقد فالقول فيه للمدعى وكل دين لزمه حكما لا مباشرة العقد فالقول فيه للمديون قالوا
 وهذا القول لا فرق فيه بين ما ثبت بدلا عن مال أو لا ثم ان الطرسوسى قال ان صاحب الاختيار أخطأ حيث
 جعل بدل الخلع كالثمن والقرض فى أن القول فيه للمدعى وهو مخالف لما تنقلناه عن اختلاف الفقهاء للطنطاوى
 ومتن البحر المحيط وغيره وأيضا فان الخلع ليس بدلا عن مال هذا حاصل كلامه واذا أمعنت النظر تعلم أنه كلام
 ساقط فان ما ذكره عن اختلاف الفقهاء ومتن البحر المحيط وغيره هو القول الذى حرر عن قاضى خان وما ذكره
 عن السفناقى وغيره هو الذى مشى عليه التدورى ونقله الشارح عن الدرر والجمع والملقى فالقول الاول اعتبر
 فى كون القول للمدعى كون الدين بدلا عن مال حصل فى يد المديون ولم يعتبر كونه بعقدا ولا شك أن المهر وبديل
 الخلع والصلح عن دم العمد وان كان بعقدا لكنه ليس بدلا عن مال فلا يكون القول فيه للمدعى بل للمديون فلا يحبس
 فيه والقول الثانى اعتبر كون الدين ملتزما بعقد سواء كان بدلا عن مال أو غيره ولا شك أن الخلع ملتزم بعقد كالمهر
 فيكون القول فيه للمدعى والذين صرحوا بأن بدل الخلع لا يحبس فيه المديون هم أهل القول الاول فجعلوه
 كالمهر لكون كل منهما ليس بدلا عن مال وقد علمت أن صاحب الاختيار من أهل القول الثانى فانه اعتبر العقد كما
 قدّمناه عنه فلذا جعل القول للمدعى فى المهر والكفالة والخلع ويلزم منه أيضا أن يكون الصلح عن دم العمد
 كذلك لانه بعقد وحينئذ فاعتراض الطرسوسى على صاحب الاختيار بما حكاه أهل القول الاول ساقط فان
 صاحب الاختيار لم يقل بقولهم حتى يعترض عليه بذلك بل قال بالقول الثانى كبقية اصحاب المتون غير أنه زاد
 على المتون التصريح بالخلع لدخوله تحت العقد وتبعه فى الدرر كيف وصاحب الاختيار امام كبير من مشايخ
 المذهب ومن اصحاب المتون المعترضة أما الطرسوسى فلقد صدق فيه قول المحقق ابن الهمام انه لم يكن من أهل
 الفقه فانهم واغنى تحقيق هذا الجواب فاما لا يتجده فى غير هذا الكتاب والحمد لله ملهم الصواب ثم بعد مدة
 رأيت فى مختصر أنفع الوسائل للزهيرى رد على الطرسوسى بنحو ما قلناه والله الحمد (قوله لا يحبس فى غيره) اى
 ان ادعى الفقر كما بانى (قوله بدل خلع) الصواب اسقاطه كما علمت من أنه من القسم الاول (قوله ومغضوب)
 بالجر عطف على خلع وكذا ما بعده اى وبديل مغضوب اى اذا ثبت استهلاكه للمغضوب ولزمه بدله من القيمة أو المثل
 وادعى الفقر لا يحبس لانه وان كان بدلا عن مال دخل فى يده لكنه باستهلاكه لم يبق فى يده حتى يدل على قدرته على
 الايقاض بخلاف من المبيع فان المبيع دخل فى يده والاصل بقاءه كما مر فلذا لا يحبس فيه وبخلاف العين المغضوبة
 القادر على تسليمها فانه يحبس أيضا على تسليمها كما قدّمه آنفا عن تهذيب القلانسى فلا منافاة بينه وبين ما هنا
 قال فى أنفع الوسائل وقولهم أو ضمان المغضوب معناه اذا اعترف بالغصب وقال انه فقير وتصادف على الهلاك
 أو حبس لاجل العلم بالهلاك فان القول للغاصب فى العسرة هكذا ذكره السفناقى وتاج الشريعة وسعيد الدين

مطلب
 اذا تعارض ما فى المتون والفتاوى
 فالمعتمد ما فى المتون

نعم عده فى الاختيار لبديل الخلع هنا
 خطأ فتنبه وزاد القلانسى
 انه يحبس أيضا فى كل عين يقدر
 على تسليمها كالعين المغضوبة
 (لا يحبس فى غيره) أى غير
 ما ذكر وهو توسع صور يدل خلع
 ومغضوب

القسام ويجرد دعوى المدعى غناه في القسم الاول كما مر (قوله ولو يوما) أخذ في الجرم من ظاهر كلامهم
 (قوله هو الصحيح) صرح به في الهداية لأن المتصور من الحبس النجر والتسارع لقضاء الدين وأحوال الناس
 فيه متفاوتة ومقابلته رواية تندرج شهرين أو ثلاثة وفي رواية بأربعة وفي رواية بنصف حول (قوله لم أحبه)
 أي ولو كان الدين غنا أو قرضا كما هو ظاهر الاطلاق وهو أيضا مقتضى عبارة شرح الاختيار التي قدمناها
 (قوله ولو فقره ظاهرا الخ) أفاد أن قوله فيحبس بما يرى انما هو حيث كان حاله مشكلا كإنبه عليه الشارح
 بعده وفي شرح أدب القضاء قال محمد بعد ذكر التقدير هذا إذا أشكل على أمره أفقر أم غنى - والأسألت
 عنه عاجلا يعني إذا كان ظاهر الفقر قبل البينة على الإفلاس وأخلى سبيله اهـ (قوله قال المديون) أي
 بما صله عن ونحوه اذ القسم الثاني القول فيه للمديون انه معسر فلا يحتاج الى تخفيف الدائن نعم يأتي فيه أيضا
 إذا أثبت يساره لكنه بعيد اذ لا يحلف المدعى بعد البينة تأمل (قوله قلت قدمنا الخ) تشييد لقول المصنف
 فيحبس بما رأى وقدم الشارح ذلك عند قول المصنف قبل هذا الفصل ولا يختر اذ لم يكن مجتهدا وقد تبع
 الشارح في هذا القهستاني قال ح أقول مثل هذا لا يتوقف على كون القاضي مجتهدا كما لا يخفى اهـ أي
 فان ما يقتضيه حال ذلك المديون من قدر مدة حبسه التي يظهر فيها انه لو كان له مال لظهره يستوى في علم
 ذلك المجتهد وغيره بدون توقف على العلم باللغة والكتاب والسنة متناوسدا كما لا يخفى فالظاهر جل ما قالوه
 فيما يفوز الى رأى القاضي من الاحكام والله سبحانه أعلم (قوله ثم بعد حبسه الخ) الظرف متعلق بقول
 المصنف الاتي سأله عنه وقوله لو حاله مشكلا قيد لقوله حبسه بما يراه وقوله والا أي ان لم يكن مشكلا بأن كان
 فقره ظاهرا وهذا كله يغنى عنه ما قبله (قوله احتياطا لا وجوبا) قال شيخ الاسلام لان الشهادة بالاعسار
 شهادة بالنفي فكان للقاضي أن لا يسأل ويعمل برأيه ولكن لو سأل مع هذا كان أحوط زيلعي - وقال في القبح
 والاف بعد مضي المدة التي يغلب ظن القاضي انه لو كان له مال دفعه وجب اطلاقه ان لم يبق المدعى بينة يساره
 من غير حاجة الى سؤال (قوله ويكنى عدل) والاثنا أحوط وكيفيته أن يقول المخبر حال حال المعسرين
 في نفقته وكسوته وحاله ضيقة وقد اخترنا حاله في السر والعلاية بجر عن الزانية وقد سماع هذه الشهادة
 بما بعد الحبس ومعنى المدة لانها قبل الحبس لا تقبل في الاصح كما يأتي وكذلك قبل المدة التي يراها القاضي
 كما سنده (قوله بغيبة دائن) أي يكتفي ذلك في غيبة الدائن فلا يشترط لسماعها حضرته لكن اذا كان
 غائبا معها وأطلقته بكفيل كما في الجرم عن الزانية وسياق مع زيادة ما لو كان الدين لوقف أو يتم (قوله وأما
 المستور الخ) فيه كلام يأتي قريبا (قوله ولا يشترط حضرة الخصم) يغنى عنه قوله بغيبة دائن (قوله الا اذا
 تنازعا الخ) قال في النهروقي في النهاية الاكتفاء بالواحد بما اذا لم تقع خصومة فان كانت كأن ادعى المحبوس
 الاعسار ورب الدين يساره فلا بد من إقامة البينة على الاعسار اهـ ومثله في الجرم قلت وهذا مشكل فان
 ما مر من الاكتفاء بعدل لا شك انه عند المنازعة اذ لو اعترف المدعى بفقر المحبوس أو اعترف المحبوس بغناه
 لم يحتج الى سؤال ولا الى اخبار ثم رأيت في أنفع الوسائل نقل عبارة النهاية المارة بزيادة وهي فان شهد بأبانه
 معسر خلى سبيله ولا تكون هذه شهادة على النفي فان الاعسار بعد اليسار أمر حادث فتكون شهادة بأمر
 حادث لا بالنفي اهـ فأفاد أن هذه الخصومة باعسار حادث يعني اذا أراد حبسه فيما يكون القول فيه للمدعى
 يساره وفي القسم الآخر وجه على يساره بآثر من أبيه منذ شهر مثلا وهو ادعى اعسارا حادثا فلا بد فيه من
 نصاب الشهادة لانها شهادة لوقوعها على أمر حادث لا على النفي بخلاف الشهادة على انه معسر فانها
 قامت على نفي اليسار الذي يحبس بسببه لا على اعسار حادث بعده والمراد إقامة البينة على اعساره بعد حبسه
 قبل تمام المدة التي يظهر فيها للقاضي عسرته لكن سياق أن جماع البينة قبل المدة خلاف ظاهر الرواية فتأمل
 (قوله قلت لكنهم الخ) استدرج على التقييد بالعدل في قوله وبه كفي عدل فقد نقل في أنفع الوسائل
 عن الخلاصة انه بسأل عنه الفتا والواحد يكتفي ولا يشترط لفظ الشهادة ثم نقل عبارة شيخ الاسلام المارة
 ثم قال فقوله أي شيخ الاسلام هذا ليس بواجب وهذا ليس بحجة وان للقاضي أن لا يسأل يؤيد قولنا انه لا يشترط
 العدالة في هذا الواحد لانها اشترط في أمر واجب أو في اثبات حجة شرعية والا فلا فائدة في اشتراطها لان
 القاضي له اخراجه بلا سؤال أحد عنه الخ - وأراد بذلك الرد على الزيلعي حيث قيد بالعدل في قوله والعدل

ولو يوما هو الصحيح بل في شهادات
 الملتقط قال أبو حنيفة اذا كان
 المعسر معروفا بالعسرة لم أحبسه
 وفي الخبائية ولو فقره ظاهرا سأل
 عنه عاجلا وقبل بينته على افلاسه
 وخلى سبيله نهر وفي البرازية
 قال المديون حلقه انه ما يعلم أي
 معسر أجابه القاضي فان حلف
 حبسه بطله وان نكل خلاه وأقره
 المصنف وغيره قلت قدمنا أن
 الرأي لمن له ملكة الاجتهاد فتنبه
 (ثم) بعد حبسه بما يراه لو حاله
 مشكلا عند القاضي والاعمال بما
 ظهر بجر واعتمده المصنف
 (سأل عنه) احتياطا لا وجوبا
 من جبرانه ويكنى عدل بغيبة
 دائن وأما المستور فان وافق قوله
 رأى القاضي عمل به والا لا أنفع
 الوسائل بحثا ولا يشترط حضرة
 الخصم ولا لفظ الشهادة الا اذا
 تنازعا في اليسار والاعسار
 قهستاني قلت لكنهم بالاعسار
 للنفي وهي ليست بحجة

الواحد يكفي واثبات أن المستور الواحد يكفي دون الناس ثم قال والاحسن عندي أن يقال إن كان رأى
 الثاني موافقا لقول هذا المستور في العبرة يقبل والابتن لم يكن للقاضي رأى في عسرة المحبوس أو يسره
 فيشترط كون المحبوس عدلا اه واستحسنه في انه روي عنه قلت قد يرجع الى ما ذكره الزبلي من حيث لا يشعر
 وذلك انه اذا كان للقاضي رأى في عسرة بان ظهر له حاله لا يحتاج الى شاهد أصلا بل لا يحتاج الى سؤال
 والاحوط السؤال من عدل ليحقق به ما رآه القاضي ولا يكون مجرد رأى ويظهر من كلام شيخ الاسلام المنار
 وكذا من كلام الفتح الذي ذكرناه بعده انه لا يلزمه العمل بقول ذلك العدل اذا خالف رأيه واذا وافق قول الخبير
 رأى القاضي لاشك انه يعمل به سواء كان الخبير عدلا أو فاسقا أو مستورا فلم أن كلام الزبلي بمحول
 على ما ذكرنا لم يكن للقاضي رأى بدليل قوله في شرح أدب القضاء وادامت تلك المدة واحتاج القاضي
 الى معرفة حاله لسأل الثقات من جيرانه وأصدقائه الخ فقوله واحتاج دليل انه لا رأى له فقد ظهر أنه في هذه
 الصورة تشترط العدالة كما اعترف به الطرسوسي وفي الصورة الاولى لا تشترط عدالة ولا غير خارا لا يمكن
 للقاضي العمل برأيه واخراج المحبوس بلا سؤال وبه يظهر سقوط هذا البحث من أصله فاقهيم واغنى هذا الخبر
 (قوله ولذا لم يجب السؤال) أى سؤال القاضي عن حال المحبوس وانما يسأل احتياطا كما مر (قوله فان لم
 يظهر له مال خلاه) اى اطلقه من الحبس جبرا على الدائن نهر ثم ان اطلاقه باخبار واحد لا يكون ثبوته حتى
 لا يجوز أن يقول هذا القاضي ثبت عندي انه معسر ولا ينقل ثبوته الى قاض آخر بل هذا يخص هذا القاضي
 انفع الوسائل وأقر في البحر والنهر (قوله ووقف) ذكره في البحر مجتبا الحاقا بالتيقن (قوله فعلى القاضي
 القضاء به) اى اذا أبى المحبوس أن يخرج حتى يقضى بافلاسه كفى البحر وغيره (قوله حتى لا يعيده الدائن
 ثانيا) اى قبل ظهور غناه بحر والظاهر أن المراد أن لا يعيده قاض آخر لأن الاول ظهر له حاله فكيف
 يعيده الى الحبس بل لا يعيده لالهذا الدائن ولا غيره حتى يثبت غناه كاهو صريح عبارة البرازية المذكورة
 وأيضا اذا ثبت اعساره الحادث بشهادة تامة بعد خصومة كما مر فليس لقاض آخر حجب ثانيا فها يظهر لانه
 يكون ثبوته عنده بخلاف ما اذا أطلقه باخبار واحد تأمل وقدم الشارح في الوقت في صور من يتصب
 خصما عن غيره عنه المديون اذا ثبت اعساره في وجه أحد الغرماء (قوله يريد تطويل حبه) الظاهر
 أنه قيد باعتبار العادة والافق غيبته تطويل حبه وان لم يرد ذلك ولذا لم يقيد بذلك في عبارة الاشياء الاتية
 أفاده ط (قوله وقدره) بالنصب عطف على الضمير المنصوب في علمه (قوله أو كفيلا) اى بالمبال أو النفس
 (قوله الا اذا ثبت اعساره) المناسب اسقاط الأوعطفه بأو والمراد بالثبوت الظهور ولو رأى القاضي
 أو اخبار عدل كما مر (قوله ابيع عرضي) انظر ما فائدة التقيد بالعرض فان العقار كذلك فيما يظهر وكذا
 لو قال امتهى ثلاثا لادفعه كما قدمناه عن شرح الرهبانية وهذا أعم من أن يدفعه ببيع عرض أو عقار
 أو باستقراض أو استئجار أو غير ذلك ولادجى الى ما قاله المصنف في المنع من حله على المقيد دسا كما لا يخفى
 (قوله لا يبلاء الاعذار) اى لا اختبار مدعيها ويحتمل أن الهمزة للسلب والابلاء بمعنى الافناء اى لازالة الاعذار
 يعنى أنه لا يعذر له بعدها قاله الثلاثة تبلى الاعذار وتفنيها ط (قوله وسبي غنامه في البحر) قال المصنف
 والشارح هناك والقاضي يحبس الحر المديون لبيع ماله ليدفعه وقضى ذراهم دينه من ذراهمه يعنى بلا أمره
 وكذا لو كان دنانير وياع دنانيره بذراهم دينه وبالعكس استحسانا لا لاجتماعهما في الفئدة لا يبيع القاضي عرضه
 ولا عقاره للدين خلافا لهما وبه اى بقواه ما يبيعهما للدين بقى اختيار وصحبه في تصحيح القديري ويبيع كل
 ما لا يحتاجه للحال اه وحاصله أنه اذا امتنع عن البيع يبيع عليه القاضي عرضه وعقاره وغيرهما وفي
 البرازية وقرع على صحة الجزأ أنه يترك له دست من الثياب وياع الباقي وساع الحسنة ويشتري له الكفاية ويناع
 كفون الحديد ويشتري له من طين وياع في الصيف ما يحتاجه لشتاء وعكسه (قوله ولم يمنع غرماء عنه)
 عطف على قوله خلاه وكان ينبغي ذكره عقبه (قوله على الظاهر) اى ظاهر الرواية وهو الصحيح بحر
 (قوله فيلازمونه الخ) قال في انفع الوسائل وبعد ما خلى القاضي سبيله فلصاحب الدين أن يلازمه في الصحيح
 وأحسن الاقوال في الملازمة ماروى عن محمد أنه قال يلازمه في قيامه وعوده ولا يمنعه من الدخول على
 ادله ولا من القضاء والرضوء والخلاء وله أن يلازمه بنفسه واخوانه وولده بمن أحب اه وغنامه

ولذا لم يجب السؤال انفع الوسائل
 قننه (فان لم يظهر له مال خلاه)
 بلا كفيلا الا في ثلاث مال يتيم
 ووقف واذا كان الدائن غائبا ثم
 لا يجبه ثانيا للقول ولا غيره
 حتى يثبت غريمه غناه برازية
 وفي القصة برهن المحبوس على
 افلاسه فأراد الدائن اطلاقه قبل
 تنليه نعى القاضي القضاء به
 حتى لا يعيده الدائن ثانيا (فرع)
 احضر المحبوس الدين وغاب ربه
 يريد تطويل حبه ان علمه وقدره
 أخذه أو كفيلا وخلاه خاتمة
 وفي الاشياء لا يجوز اطلاق
 المحبوس الا برضى خصمه الا اذا
 ثبت اعساره أو احضر الدين
 لقاضي في غيبة خصمه (ولو قال)
 من يراد حبه (ايع عرضي
 وأقضى ديني اجله القاضي) يومين
 أو (ثلاثة ايام ولا يجبه) لأن
 الدلالة مئة ضربت لا بلاء الاعذار
 (ولو له عقار يجبه) اى (ليبعه
 ويقضى الدين) الذي عليه (ولو
 بئز قليل) برازية وسبي غنامه
 في البحر (ولم يمنع غرماء عنه)
 على الظاهر فيلازمونه نهارا

مطلب
 في ملازمة المديون

في البحر (قوله لا لبلا) لانه ليس بوقت الكسب فلا يتوهم وقوع المال في يده فالملازمة لا تفيد بجرع
 المحيط ويظهر منه أنه ليس له الملازمة في وقت لا يتوهم وقوع المال في يده كالأمر كان مريضاً مثلاً تأمل وانه
 ليس له ملازمة له لا على قصد الاختيار لأن الكلام فيما بعد ظهوره وعمرته وتخليته من الحبس والعلة في الملازمة
 امكان قدرته على الوفاء بعد تخليته فيلزمه كإلا يحق (قوله ويستأجر المرأة مرة تلازمها منية) عبارة
 مثبتة المفتى ولو كان المتدعي عليه امرأة قبل يستأجر امرأة تلازمها وقيل له أن يلازمها ويجلس معها ويقبض
 على ثيابها بالتمار أما بالدليل فتلازمها النساء فإن هر بت ودخلت خربة لا بأس أن يدخل الرجل إذا كان يأمن
 على نفسه في ذلك ويكون بعيداً منها ويحفظها بعينه اه وتقل الثاني في البحر عن الوقوعات معللاً بأن له ضرورة
 في هذه الخلوة أي الخلوة بالمرأة الأجنبية (قوله الاضرر) عبارة الهداية الا اذا علم القاضي أن الملازمة
 بدخل عليه ضررين بأن لا يمكنه من دخول داره فيجئ به دفع الضرر اه قلت والظاهر أن هذا فحين
 لم يظهر للقاضي عسرته بعد حبسه والاف كيف يحبس ثانياً بلا ظواهر غشاه أو هو مفروض فيما قبل الحبس أصلاً
 (قوله وكافة في البرازية لكفيل بالنفس) الاولى بكفيل بالبلاء وعبارة البرازية تتلوا عن الامام محمد وان في
 ملازمته ذهاب قوته وعياله أكفاه أن يقيم كفيل بنفسه ثم يحل سبيله (قوله ولا يقبل برهانه على افلاسه قبل
 حبسه الخ) هذا ما قبل قوله ثم بعد حبسه سأل عنه وقد اختلف التصحيح في هذه المسألة ففي الخاتمة عن ابن الفضل
 أن الصحيح القبول وفي شرح أدب القضاء أن الصحيح عدمه وأن عليه عامة المشايخ واختار في الخاتمة أنه مفوض
 الى رأى القاضي فان رأى انه لين يقبل وان علم أنه وقع لاقال في انفع الوسائل وكأنه أراد بقوله لين أن يعتذر
 اليه ويطلب معه وقوله وقع أن يقول لو تعدت في الحبس كذا وكذا لا يحصل لك مني شيء وآخر في أخرج على
 ربحه ونحو ذلك ثم قال وكان الذي يقول ينبغي للقاضي اذا علم أن نيته عدول بمحمدون في العدة لا يقبل قال
 وهذا حسن أيضاً وعلى عليه لأن العدل المتحرى لا يشهد ما لم يقطع بفقره بخلاف غيره من يحتاج الى تزكية
 ولا يعرف القاضي تحريه ولا دياتته اه ملخصاً وبقي ما اذا برهن على افلاسه بعد حبسه قبل مضى المدة
 وفي الخاتمة لا يقبل في الروايات الظاهرة الا بعد مضى المدة اه وشي الامام الخصاص في أدب القضاء
 على قبوله قبل مضى المدة (قوله وصححه عزى زاده) ليس هو من أهل التصحيح ولكنه نقل عن الزليعي أن
 عليه عامة المشايخ قلت وعليه الصكوز وغيره وعلت التصريح بتصحيحه وعله الزياحي بأنها بيته على النفي
 فلا تقبل ما لم يتأيد بمؤيد وهو الحبس وبعده تقبل على سبيل الاحتياط لا على الوجوب كما بينا اه (قوله
 والمعقول عليه رأيه) اى رأى القاضي واعلم أن كلام النهر هنا غير محذور فانه قال بعد تعليل الزياحي المذكور
 أنفاً والمعقول عليه رأيه كما مر عن شيخ الاسلام وهذا هو احدى الروايتين وهو اختيار العامة وهو الصحيح وقال
 ابن الفضل الصحيح انها تقبل وقال قاضي خان ينبغي أن يكون مفوضاً الى رأى القاضي ان علم يساره لا يقبلها
 وان علم اعساره قبلها اه وبقي ما اذا لم يعلم من حاله شيئاً والظاهر أنه لا يقبلها اه ما في النهر وفيه أن ما مر
 عن شيخ الاسلام هو ما قدمناه عنه في سؤاله عن حال الخبوس بعد تمام المدة وأنه لا يجب بل له أن يعمل بما يراه
 ولا يخفى أن كلامنا فيما قبل الحبس وما نقله عن قاضي خان غير ما قدمناه عنه آنفاً ولا يخفى ما فيه فانه اذا علم
 اعساره وكان ظاهراً يسأل عنه عاجلاً ويقبل بينته ويحلى سبيله كما قدمه الشارح والكلام هنا فيما اذا كان
 أمره مشكلاً كما في البرازية حيث قال وان كان أمره مشكلاً هل يقبل البينة قبل الحبس فيه روايتان (قوله
 وبيته يساره أحتق الخ) هذا ظاهر فيما يكون فيه القول المديون انه فقير لان البينة لا ثبات خلاف الظاهر وذلك
 في بيته اليسار أما القسم الاول وهو ما يكون القول فيه للمدعى بأن كان الدين ملتزماً بما قاله مال أو بعقد
 فلا يظهر لأن الاصل فيه اليسار بل الظاهر تقدم بيته الاعسار لا ثباتها خلاف الظاهر ولم أر من فصل بل كلامهم
 هنا مجمل فلي تأمل (قوله لأن اليسار عارض) فان الآدمي لو ادعى مالاً له كما مر لكن اذا تحقق دخول المبيع في
 يده صار اليسار هو الاصل فينبغي ترجيح بيته الاعسار كما قلنا تأمل (قوله نعم لو بين الخ) عبارة الفتح هكذا وكلما
 تعارضت بيته اليسار والاعسار قدمت بيته اليسار لان معها زيادة علم اللهم الا أن يدعى أنه موسر وهو يقول
 اعسرت من بعد ذلك وأقام بذلك بيته فانه تقدم لان معها علماً بأمر حادث وهو حدوث ذهاب المال اه قال
 في البحر والظاهر انه بحث منه وليس يصح لجواز حدوث اليسار بعد اعساره الذي ادعاه اه وردة المقدسي

لا لبلا الا أن يكسب فيه ويستأجر
 للمرأة مرة تلازمها منية
 (فرع) لو اختار المطلوب الحبس
 والطالب الملازمة ففي حجر الهداية
 يحضر الطالب الاضرر وكافة في
 البرازية لكفيل بالنفس ولطالب
 ملازمته بلا أمر قاض لو دقرا
 بحقه (ولا يقبل برهانه على
 افلاسه قبل حبسه) لقيامها على
 النفي وصححه عزى زاده وصح
 غيره قبوله او المعقول عليه رأيه كما
 مر فان علم اعساره قبلها والا
 نهر فليحفظ (وبيته يساره أحتق)
 من بيته اعساره بالقبول لان
 اليسار عارض والبيئات لا ثبات
 نعم لو بين سبب اعساره وشهدوا به

مطلوبه
 بيته اليسار أحتق من بيته الاعسار
 عند التعارض

قوله فانه تقدم الخ هكذا بخطه
 والاولى فانه تقدم كما في بعض
 النسخ تأمل اه معجمه

قوله وهذا تجز من غير تجز الاول
بالجسم من الجزاء وحى الاقدام
على الشئ بالانزق والثاني بالماء
المهمل وهو طلب الامر الاخرى
اي الاوفق اه منه

فتقدم لاثباتها امر اعراضا فتح
بجنا واعتده في النهر وفي القنية
ان لم يبينوا مقدار ما يملك قيات
والا لم يمكن قبولها لانها قامت
للمعجوس وهو منكر والينة متى
قامت للمعكرو لا تقبل (وأبد

حبس المومر) لانه جزء الظلم
قلت وسيجي في الجزاء يباع ماله
لدينه عنده ما وبه يفتي وحينئذ
فلا يتأبد حبسه فتنبه (ولا يحبس
لما مضى من نفقة زوجته وولده)
اذا ادعى النقر وان قضى بها لانها
ليست بدل مال ولا زنته بعد
على ما مر حتى لو برهنت على
بساره حبس بطلبها (بل يحبس
اذا برهنت على بسار بطلبها كالمو
(أبى ان ينفق عليها) او على
اصوله وفروعه فيحبس احبائهم
بحر قلت وهل يحبس لمحرمه لو أتي
لم أره وظاهر تقييدهم لا

قوله وهذا تجز من غير تجز اه قلت ووجهه أو لا منع كونه بجنا بل فلا حذر كلام الفتح أنه منقول كيف وهو
موافق لما تقدمناه عن انتفع الوسائل عن النهاية عند قول الشارح الا اذا تنازعوا بما قاله في النهر من أنه ينبغي
أن يكون معناه أنه بين سبب الاعسار وشهدوا به وما في البحر مدفوع بأنهم لم يشهدوا به ويسار حادث بل بما هو سابق
على الاعسار الحادث ويثبت الاعسار يتحدث أمر اعراضا اه لكن يظهر لي أن بيان سبب الاعسار غير لازم بل
يكفي قولهم انه اعسر بعد ذلك تأمل (تنبيه) قال البيروني في أوضح زهر ناقلا عن المستصفي واعلم أن يثبت
الاعسار انما تقبل اذا قالوا انه كثير العيال وضيق الحال أما اذا قالوا الامال له لا تقبل اه (قوله فتقدم)
الاولى حذف الفاء ط (قوله قلت) لأن المقصود منها دوام الحبس عليه بحجر عن البرازية (قوله والا لا يخ)
اي بأن يبينوا مقدار ما يملك لم يمكن قبولها (قوله لانها قامت للعجوس الخ) اي على اثبات ملكه لتقدمه من
قال في القنية وقولهم اي الشهود انه ومسر ليس كذلك فيقبل اه قلت وحاصله أن الشهود لو قالوا انه يملك
الشئ الثلاثي مثلا لا تقبل لانه يقول لا أملك شيئا وهم يشهدون له بأن ذلك الشئ ملكه والينة لا تقبل للمعكرو بل
تقبل عليه وهذه شهادة صريحة وتضمن الشهادة عليه يساره وادامة حبسه واذا بطل الضريح بطل ما في
ضخه بخلاف قولهم انه ومسر فانما شهادة عليه صريحة وان كان قولهم انه ومسر يتضمن الشهادة بأنه يملك قدر
الدين أو أكثر فانما ليست بشهادة اه اذ ليس فيها اثبات شيء معين أو مقدار قدر الدين لأن اليسار أعم وأيضاً فانما
ضمنية لا صريحة بل الصريح منها قصد ادامة حبسه فافهم (قوله وسيجي في الجزاء) قد منع عاربه فيه (قوله
وحيث فلا يتأبد حبسه) اي على قولهما وكذا على قوله ان كان ماله غير عقار ولا عرض بل كان من الثمن
ولو خلاف جنس الدين كما قدمناه (قوله ولا يحبس لما مضى الخ) اعلم أن نفقة الزوجة لا تصير ديناً على الزوج
الا بالقضاء او الرضى فاذا مضت مدة قبل القضاء او الرضى سقطت عنه والمراد بالمدة شهر فأكثر وكذا نفقة الوالد
الصغير الفقير وأما نفقة سائر الاقارب فانما تسقط بالمضى ولو بعد القضاء او الرضى الا اذا كانت مستندة
بأمر قاض فلا تسقط بالمضى هذا حاصل ما قدمه الشارح في النفقات لكن ما ذكره من كون الصغير كالزوجة نقلة
هناك عن الزباني وقد مناهنا ذلك أنه يخالف لاطلاق المتن والشروح ولما صرح به في الهداية والذخيرة وشرح
أدب القضاء والخاصية من أن نفقة الولد والوالدين والارحام اذا قضى به لم وضت مدة سقطت (قوله وان قضى
بها) أفاد أنه اذا لم يقض بها لا يحبس بها بالاولى لانها لم تصدر بشئ أصلاً وأما اذا قضى بها ومثله الرضى فلا نها
ليست بدل مال ولا ملتزمة بعقد على ما مر أي في قوله لا يحبس في غيره ان ادعى الفقر كما مر تقريره (قوله حتى
لو برهنت الخ) المناسب حذفه والاقصا على ما بعده فلا يكثر (قوله حبس بطلبها) اي بطلبها حبسه
ان كانت النفقة مقضية بها او مترضى عليها (قوله كالوأي أن ينفق عليها) اي كما يحبس المومر لو امتنع من
الانفاق على زوجته وولده الفقير الصغير كما في السراج وفهم في البحر أنه قد احتراز عن البالغ الزمن الفقير
وقال وفيه تأمل لا يخفى قال في المنع وليس كذلك فانه في معنى الصغير كما لا يخفى فيحبس ابوه اذا امتنع من
الانفاق عليه كما هو الظاهر اه وفي الفتح ويتحقق الامتناع بأن تقدمه في اليوم الثاني من يوم فرض النفقة
وان كان مقدار النفقة قليلاً كالدائى اذا رأى القاضى ذلك فأمعجرو فرضها وطلبت حبسه لم يحبس لان
العقوبة تستحق بالظلم وهو بالمنع بعد الوجوب ولم يتحقق وهذا يقتضى أنه اذا لم يفرض لها ولم ينفق الزوج عليها
في يوم ينبغي ان تقدمته في اليوم الثاني أن يأمره بالانفاق فان رجع فلم ينفق أو وجعه عقوبة وان كانت النفقة
سقطت بعد الوجوب فهو ظالم لها وحق قياس ما أسلفناه في باب القسم من قولهم اذا لم يقسم لها فزادته يأمره
بالقسم وعدم الجور فان ذهب ولم يقسم فزادته أو وجعه عقوبة وان كان ما ذهب لها من الحق لا يقضى ويحصل
به ضرر كبير اه (قوله وفروعه) اي وبقيته فروعه كالاناث والولد البالغ الزمن وهذا بناء على ما مر من أن
الصغير غير قيد (قوله وهل يحبس لمحرمه لو أتي لم أره) أصل التوقف لصاحب الشرع بالنية قلت اذا حبس
الاب فقيره بالاولى مع أناته متنافي آخر النفقات التصريح بذلك عن البدائع فانه قال ويحبس في نفقة الاقارب
كالزوجات أما غير الاب فلا شك فيه وأما الاب فلان في النفقة ضرورة دفع الهلاك عن الولد ولانها تسقط بمضى
الزمان فان لم يحبس سقط حق الولد رأساً فكان في حبسه دفع الهلاك واستدراك الحق عن القوان لان حبسه
يحملة على الاداء اه وقد مناهنا ذلك أن هذا خلاف ما عزا الشارح الى البدائع (قوله وظاهر تقييدهم) اي

بالوفاق عبارة الكثر وغيره يحبس الرجل بنفقة زوجته لاني دين ولده الا اذا امتنع من الاتفاق عليه ولا يخفى
 انما لا تنفذ عدم الحبس في نفقة غير الولد (قوله لكن مامر) اي في أول الباب (قوله يفيد) اي يفيد
 حبسه بالامتناع عن نفقة القريب المحرم حيث عبر بالمحبوس (قوله فتأمل عند الفتوى) اي حيث حصل
 الاضطراب في فهم هذا الحكم من كلامهم فلا يتجمل في الفتوى قلت وبما نقلناه عن المبدائع زال الاضطراب
 وانضح الجواب فافهم (قوله وسيجي) اي في آخر الباب ويأتي الكلام عليه (قوله لا يحبس اصل الخ)
 اي ولو جحد الام لانه لا قصاص عليه بقتل ولديته فكذلك لا يحبس بدنه وقيده بالاصل لان الولد يحبس بدين اياه
 وكذا القريب بدين قريبه كما في الثانية بجر ومبذكر الشارح آخر الباب نظما جماعة ممن لا يحبس وسبأني
 عتقهم عشرة (قوله بل يقضى القاضى الخ) أفاد أنه لا فرق في عدم الحبس بين المورس والمعسر لكن يبيع
 القاضى مال الاب لتقضاء دين ابنه اذا امتنع لانه لا طريق له الا البيع والاضاع أفاده في الجروذ كرفي جواهر
 الفتاوى لا يحبس الاب الا اذا تزاد على الحاكم اه لكن ما ذكر من أن القاضى يقضى دينه بغنى عن حبسه
 ذكره الرمى عن المنصف (قوله من عين ماله) اي ان كان من جنس الدين وقوله او قيمته اي ان كان من غير
 جنسه كالمال والدين دراهم والمال دنائير فتباع الدناير بالدراهم ويقضى بها الدين عند الامام وصاحبه (قوله
 والصحيح الخ) مقابله أنه يبيع عنده الموقوف دون العقار وأما عنده فلا يبيع المنقول ولا العقار وقد متنا
 أن المفتى به قولهما (قوله ولا يستخلف قاض الخ) اي ولو بعذر بجر عن العناية فدخل فيه ما لو وقعت
 له حادثة فلا يستخلف بل تفويض في الجرح عن السراجية القاضى اذا وقعت له حادثة أو ولده فأجاب غيره وكان
 من اخل الالمانية وقضاها عنده وقضى له ولولده جازم قال وقد سئلت عن صحة تولية القاضى ابنه قاضيا حيث
 كان مأذونا له بالاستخلاف فأجبت نعم وشمل اطلاقه الاستخلاف ما اذا كان مذهب الخليفة موافقا لمذهبه
 او مخالفا ثم قال وظاهر اطلاقهم أن المأذون له بالاستخلاف يملكه قبل الوصول الى محل قضائه وقد جرت
 عادتهم بذلك وسئلت عنه فأجبت بذلك اه ثم نقل عن شرح أدب القضاء أنه ذكر في موضع أن القاضى
 انما يصير قاضيا اذا بلغ الى الموضع ألا ترى أن الاول لا يعزل ما لم يبلغ هو البلد وفي موضع آخر ينبغي له أن يقدم
 نائبه قبل وصوله ليعترف عن احوال الناس اه فالاول يفيد أنه لا يملكه قبل وصوله الا أن يقال ان قاضى
 القضاة مأذون بذلك من السلطان وهو الواقع الآن اه ملخصا قلت وماتله ثانيا صريح في أن له الالمانية
 قبل وصوله والتعديل بالتعريف عن احوال الناس لا ينافي أن للنائب القضاء قبل وصول المنيب لان التعريف
 يكون بالقضاء فحينئذ اذ اوصل نائبه فالظاهر انعزال الاول لان النائب قائم مقام المنيب وقد علوا لعدم انعزال
 الاول قبل وصول الثاني بصيانة المسلمين عن تعطيل قضاياهم وبوصول نائب الثاني لا تتعطل قضاياهم وحيث كان
 الواقع الآن هو الاذن من السلطان فلا كلام وبه اندفع ما قيل انه لا يعزل على ما أفق به في الجرح (قوله الا اذا
 قوض اليه) ومثله نائب القاضى قال في الجرح وفي الخلاصة الخليفة اذا أذن للقاضى في الاستخلاف فاستخلف
 رجلا وأذن له في الاستخلاف جازله الاستخلاف ثم وثم اه (قوله كقولهم من شئت واستبدل) هذا
 تنظير لا تمثيل اي فانه في الدلالة يملك الاستخلاف والعزل نظير ما لو صرح بهما (قوله واستخلف من شئت)
 لا يصح عطفه على قوله واستبدل لانه يقتضى أنه لو قال ول من شئت واستخلف من شئت يملك العزل أيضا
 وليس كذلك لان استخلف بمعنى ول بل نص في الجرح في هذه الصورة على أنه لا يملك العزل فتعين عطفه على قوله
 ول وعليه فكان المناسب أن يقول كقولهم ول واستخلف من شئت واستبدل (قوله فان قاضى القضاة الخ)
 في موضع التعديل لقوله وفي الدلالة يملكهما (قوله فيهم) اي في القضاة (قوله تقليدا وعزلا) تفسير للاطلاق
 (قوله فانه يستخلف بلا تفويض) فان كان قبل شروعه لحادث أصابه لم يجوز أن يستخلف الا من كان شهد
 الخطبة وان بعد الشروع فاستخلف من لم يشهد هاجاز نهر اي لانه بان وليس بمقتضى الخطبة شرط الافتتاح
 وقد وجد في حق الاصل فتح واعترض بما لو استخلف شخص لم يشهد الخطبة ثم اقصه صلاته ثم افتتح بهم
 الجمعة فانه يجوز وأجيب بأنه لما صح شروعه فيها وصار خليفة للاول الحق عين شهدا واستظهر في العناية
 الجواب بالحاقه بالباقي لتقدم شروعه فيها (قوله للاذن دلالة) لان المولى عالم بتوحيده اذ عارض عارض
 فانت لا الى خلف ومعلم أن الانسان غرض للاعراض فتح قال في النهر وهو ظاهر في جواز الاستخلاف

٣٢٣

في استخلاف القاضى نائباً عنه

لكن مامر عن الاشياء لا يضرب

٣ المحبوس الا في ثلاث يفيد قسائل

عند الفتوى وسيجي حبس

الولى بدين الصغير (لا) يحبس

(اصل) وان علا (في دين فرعه)

بل يقضى القاضى دينه من عين

ماله او قيمته والصحيح عندهما يبيع

عقاره كمنقوله بجر فليحفظ

(ولا يستخلف قاض) نائباً (الا اذا

قوض اليه) صريحاً كقول

من شئت او دلالة كجملتك قاضى

القضاة والدلالة هنا اقوى لان في

الصريح المذكور عليك الاستخلاف

لا العزل وفي الدلالة يملكهما كقوله

ول من شئت واستبدل واستخلف

من شئت فان قاضى القضاة هو

الذى يتصرف فيهم مطابقة لتقليدا

وعزلا (بجلاف المأمور باقامة

الجمعة) فانه يستخلف بلا تفويض

للاذن دلالة ابن ملاء وغيره

قوله غرض للاعراض الاول بالغين

المجمعة وهو الهدف الذى يرمى اليه

والثاني بالمهمة جمع عرض بمعنى

عارض فالانسان مشبه بالهدف

والاعراض مشبهة بالسهم اه

للمرض ونحوه وتقيد الزباني بالحدث لا دليل عليه وقد تناقوا في الجملة مسألة الاستنباط بغير عذر فارجع اليه اه
 وحاصل ما مر في الجملة أنه قيل لا يصح الاستخلاف بلا اذن السلطان الا اذا سبقه الحدث فيها وقيل ان الضرورة
 جاز أي بحدوث غيره والا فلا وقيل يجوز مطلقا وعليه مشي في شرح المنية والجر والنهر وكذا الشرح لابي
 والمصنف والشارح (قوله وما ذكره من لا خسرو) أي في الدرر والغرور من باب الجملة من أنه لا يستخلف
 الصلاة ابتداء بل بعد ما حدث الا اذا كان مأذونا من السلطان بالاستخلاف اه وهو ما مر عن الزباني
 (قوله وقد مر في الجملة) ونرى أيضا هناك عن العلامة محب الدين بن جرباش في النخبة في تعداد الجملة أن
 اذن السلطان بأقامة الخطبة شرط أول مرة للباقي فيكون الاذن منسحباً لتولية النظارة لخطباء وأقامة الخطيب
 نائباً ولا يشترط الاذن لكل خطيب اه بجر وقد منا هناك نحوه عن قساي ابن الجلي وذو كرهنا هناك
 أن معناه أن اذن السلطان شرط في أول مرة فإذا أذن لشخص بأقامتها كان له الاذن لا آخر ولا آخر الاذن
 لا آخر وهكذا وليس المراد أن اذن السلطان بأقامتها أول مرة يكون اذناً لكل من أراد أقامتها في ذلك المنهج
 بدون اذن من السلطان او من مأذونه كما يوهمه ظاهر العبارة وتقدم تمامه فراجع (قوله المفوض اليه)
 بالمرغف للقاضي (قوله بغير تفويض منه) أي من السلطان درر (قوله كوكيل وكل) أي باذن
 الموكل فانه لا يملك عزله ولا يعزل بموته ويعزلان بموت الموكل بخلاف الوصي حيث يملك الابعاء الى غيره
 ويملك التوكيل والعزل في حياته رضى الموصى بذلك دلالة لمعزله بجر (قوله وكذا لا يعزل أيضا بعزله)
 أي لا يعزل النائب بعزل القاضي أي بعزل السلطان له (قوله ولا بموته) أي موت القاضي المستتيب
 (قوله ولا بموت السلطان) أي لا يعزل النائب به كما لا يعزل المستتيب بخلاف موت الموكل فانه يعزل به
 الوكيل والفرق كفى وكذا الزباني أن السلطان عامل للمسلمين فلا يعزل بموته القاضي الذي ولده واولاده
 القاضي باذنه والموكل عامل لنفسه فيعزل وكيه بموته بل بطلان حقه (قوله بل بعزله) أي بعزل السلطان
 للنائب (قوله واعتمده في الدرر) أي في منتهى حيث قال ولا يعزل أي نائب القاضي بجزوه أي القاضي
 عن القضاء وقال في الملتقى فانه لا يعزل بعزله ولا بموته بل هو نائب السلطان الاصيل اه فالضهير راجع
 الى عدم عزل النائب بموت القاضي او بعزله ط (قوله وعما في الاشياء) قال فيها فخر من ذلك
 اختلاف المشايخ في انزال النائب بعزل القاضي وموته وقول البرازي الفتوى على أنه لا يعزل بعزل القاضي
 يدل على أن الفتوى على أنه لا يعزل بموته بالاولى ثم نقل عن التتارخانية القاضي رسول عن السلطان في نصب
 النواب اه ط (قوله وفي فتاوى المصنف الخ) حيث سئل عما ذكره ابن الغرس من أن نائب
 القاضي في زمانا يعزل بعزله أو بموته فانه نائبه من كل وجه أجاب لا يعتمد على ما ذكره ابن الغرس لمخالفته
 للمذهب فقد نقل الثقات أن النائب لا يعزل بعزل الاصيل ولا بموته قال الزباني من كتاب الوكالة لا يملك القاضي
 الاستخلاف الا باذن الخليفة ثم لا يعزل بعزل القاضي الا بالموافقة ولا بموته ويعزل الخليفة لهم ولا يعزلان
 بموته وهو المعتمد في المذهب ولم نر خلافا في المسألة والله سبحانه اعلم اه لكن الخلاف موجود كما رجع عن الاشياء
 (قوله صح قضاؤه لو أهلا) في التتارخانية عن المحيط ولو أن السلطان لم ياذن له في الاستخلاف فامر رجلا
 فحكم بين اثنين لم يميز حكمه ثم ان القاضي لو أجاز ذلك الحكم بنظر ان كان بحال يجوز حكمه لو كان قاضيا جاز
 امضاء القاضي حكمه وان كان بحال لا يجوز حكمه لو كان قاضيا بنظر ان كان بمن يختلف فيه الفقهاء كما يحدود
 في القذف جازاه ضاؤه ذلك وان كان عبدا أو صبي لم يميز (قوله بل لو تضي فضولي) أي من غير استخلاف
 اصلا (قوله او هو) أي القاضي كالموكل مولى في كل اسبوع يومين قضى في غير اليومين توقف تضاهه فان
 أجاز له في نوبته جاز جامع القصولين (قوله في القضاء) أي ليس خاصا بعقد شئو البيع والشكاح (قوله)
 فقوض بغيره صح) ظاهره ولو بدون الاذن الصريح لانه مأذون دلالة للعلم بأن قضاؤه بنفسه لا يصح تأمل
 (قوله ولو عتق الخ) ومثله لو قوض لكافر نألم فهو على قضاؤه عند محمد كما قد مناه عند قوله اهل اهل الشهادة
 وقد منا هناك وجه الفرق بينهما وبين الصبي حيث يحتاج الى تجديد التفويض (قوله خرج المحكم)
 فانه اذا رفع حكمه الى قاض أمضاه ان وافق مذهبه والأبطاله لان حكمه لا يرفع خلافا كما يأتي في التحكيم
 ح (قوله ودخل الميت الخ) وكذا القاضي البغاة فاذا رفع الى قاضي العدل تدهم كذا ذكره الشارح عند

وما ذكره من لا خسرو قال في البحر
 لا اصل له وانما خوفهم فهمه من
 بعض عبارات وقدمت في الجملة
 (نائب القاضي المفوض اليه
 الاستنباط) فقط لا العزل (نائب عن
 الاصل) وهو السلطان وحيث
 (فلا يملك أن يعزله القاضي بغير
 تفويض منه) للعزل أيضا كوكيل
 وكل (و) كذا (لا يعزل) أيضا
 (يعزله) ولا بموته ولا بموت السلطان
 بل بعزله زباني وعيني وابن ملك
 وغيرهم في الوكالة واعتمده في الدرر
 والملتقى وفي البرازي وعليه الفتوى
 وعما في الاشياء وفي فتاوى
 المصنف وهذا هو المعتمد في المذهب
 لا ما ذكره ابن الغرس لمخالفته
 للمذهب (ونائب غيره) أي غير
 المفوض اليه (ان قضى عنده او)
 في غيبته و (اجازه) القاضي
 (صح) قضاؤه لو أهلا بل لو قضى
 فضولي او هو في غير نوبته وأجازه
 جاز لان المقصود حصول رأيه بجر
 قال وبه علم دخول الفضولي
 في القضاء (فرع) في الاشياء
 والمنظومة المحببة لو قوض لعبد
 فقوض بغيره صح ولو حكم بنفسه
 لم يصح ولو عتق فقضى صح بخلاف
 صبي بالغ (واذا رفع اليه حكم
 قاض) خرج المحكم ودخل الميت
 والمعزول

قول المصنف فيما هو يجوز تقليد القضاء من السلطان العادل والحاشر وأهل البغي وقد مناقبه ثلاثة أقوال وأن المعتقد أنه ينقذه وافق رأييه أولا فافهم (قوله والمخالف رأييه) أي رأى القاضى المرفوع اليه الحكم لكن فيه تفصيل يأتي قريبا وأما لو كان القاضى الأول حكم بمخلاف رأييه فسيأتى في قول المصنف قضى في مجتهده فيه الخ (قوله لانه نكرة الخ) تعليل لقوله ودخل الخ قصد به الرد على الزيلعي حيث ذكر أن كلام المصنف يوجب اختصاصه بما إذا كان موافقا لأية وقد تبع الشارح في هذا التعليل صاحب البحر وفيه نظر وكان المناسب أن يقول بدله لانه مطلق عن التقييد أما العموم فمنوع لما صرح جوابه في كتب الأصول كالبحر وغيره من أن النكرة انما تتم نفاذا وقعت في سياق النفي ومنه وقوعها في الشرط مثبت اذا كانا يمتثلانها تكون على النفي كقوله ان كل رجل نكح عبدي حر فان الحلف على نفسه فالمعنى لا اكلم رجلا فهي نكرة في سياق النفي قعم ولهذا لا تتم في الشرط مثبت مثل ان لم اكلم رجلا لانه على الاثبات كانه قال لا اكلم رجلا فلا تتم وأما الشرط في غير الميمن مثل ان جاء رجل فأطعمه فليس نصا في العموم ومنه ما نحن فيه فافهم (قوله اذ حكم نفسه قبل ذلك) أي قبل الرفع اليه كذلك أي حكمكم قاض آخر في أنه ينقذه اذ ارفع اليه ويكون هذا رافعا للخلاف فيه ولا يحتاج في نفوذه على المخالف الى قاض آخر لكن ذكر ذلك ابن الغرس سؤالا وأجاب عنه بأنه لا يصح لانه غير ممكن شرعا اذ القاضى لا يقضى لنفسه بالاجماع والحكم به حكم بخصه فعل نفسه فيلغو اه قلت هذا ظاهر بالنسبة الى رفع الخلاف أما بالنسبة الى منع الخصم والزامه به فلا فتأمل (قوله نفذه) أي يجب عليه تنفيذه (قوله لو مجتهده فيه) بنصب مجتهده خبر المكان المقدرة بعد لو واسمها ضمير عائدا الى حكم العائد اليه ضمير نفذه ثم اعلم انهم قسموا الحكم ثلاثة أقسام قسم يرتد بكل حال وهو ما خالف النص او الاجماع كما يأتي وقسم يعضى بكل حال وهو الحكم في محل الاجتهاد بأن يكون الخلاف في المسألة وسبب القضاء وامثله كثيرة منها لو قضى بشهادة الحدودين بالنفوذ بعد التوبة وكان يراه كشافى فاذا ارفع الى قاض آخر لا يراه كنفى يعضيه ولا يطلو وكذا لو قضى لامرأة بشهادة زوجها وآخر اجنبى فرفع ان لا يميز هذه الشهادة امضاء لاقول قضى بمجتهده فيه فينفذ لان المجتهده فيه سبب القضاء وهو أن شهادة هؤلاء هل تصير حجة للحكم ام لا فالخلاف في المسألة وسبب الحكم لا في نفس الحكم وكذا الوسمع البينة على الغائب بلا وكميل عنه وقضى بها فينفذ لان المجتهده فيه سبب القضاء وهو أن البينة هل تكون حجة بلا خصم حاضر فاذا رآها صرح وسيأتى اختلاف الترجيح في الاخيرة وقسم اختلفوا فيه وهو الحكم المجتهده فيه وهو ما يقع الخلاف فيه بعد وجود الحكم فقبل ينفذ وقبل يتوقف على امضاء قاض آخر وهو الصحيح كما في الزيلعي وغيره وبه جزم في الخاتمة وحكى ابن الشحنة في رسالته المؤلفة في الشهادة على الخط عن جده ترجيح الاول فاذا ارفع الى الثانى فأما امضاء بصير كان القاضى الثانى حكم في فصل مجتهده فيه فليس للثالث نقضه ولو ابطاله الثانى بطل وليس لاحد أن يجيزه كالوقضى لولد على اجنبى أو لامرأته أو كان القاضى محدودا في قذف لان نفس القضاء يختلف فيه ويستشير الشارح الى القسم الاخير وعام الكلام على ذلك في رسالة ابن الشحنة المذكورة والبرازية وسيأتى له مزيد تحقيق (قوله عالما) حال من قول المصنف قاض آخر وساغحجي . الحال منه وهو نكرة لتخصصها بالوصف وهو آخر ولا يصح كونه خبرا بعد خبر لكان المقدرة بعد لو في قوله لو مجتهده فيه لان الضمير المستتر فيها عائدا الى الحكم كما علمت فيلزم أن يكون الضمير المستتر في عالما عائدا الى الحكم أيضا ولا يصح (قوله عالما باختلاف الفقهاء فيه الخ) أقول ذكر ذلك أيضا في البحر فذكر أن هذا شرط نفاذ القضاء في ظاهر المذهب ثم ذكر عبارة الخلاصة ثم قال والتحقيق المعتقد أن علمه بكون ما حكم به مجتهده فيه شرط وأما علمه بكون المسألة اجتهادية فلا يدل عليه ما في الفتاوى الصغرى اه ثم ذكر مسألة قضاء القاضى مخالفا لأية وأطال الكلام عليها وسيذكرها المصنف في قوله قضى في مجتهده فيه بخلاف رأييه الخ ويأتى الكلام عليها وهذه غير مسألة اشتراط العلم التي نحن فيها ولم يوفها صاحب البحر حقه احتج اثبتت على بعض الحشيين فتكلم عليها بما قالوه في المسألة الثانية الاتية مع انهما مسألان متغايران فافهم ومسألة اشتراط العلم وقع فينازع وقد ألف فيها العلامة الحق الشيخ قاسم رسالة حاصلها أن وضع المسألة المذكورة في قضاء القاضى المجتهده فيه حادث له فيها رأى مقرر قبل تصانعه في تلك الحادثة التي قصد فيها المتفق عليه فحصل حكمه في المحل المختلف فيه وهو لا يعلم ثم بان أن قضاء هذا على خلاف

مطلب
في عموم النكرة في سياق الشرط

مطلب
ما ينقذ من القضاء وما لا ينقذ

والمخالف رأييه لانه نكرة في سياق الشرط قدم فافهم (اخر) قيد اتفاق اذ حكم نفسه قبل ذلك كذلك ابن كمال (نفذه) أي ألزم الحكم والعمل بمقتضاه لو مجتهده فيه عالما باختلاف الفقهاء فيه فلو لم يعلم لم يجز قضاؤه ولا يعضيه الثاني في ظاهر المذهب زيلعي وعيني وابن كمال لكن في الخلاصة ويقتضى بخلافه وكأنه يسيرا فليحفظ

مطلب
مؤتم في قولهم بشرط كون الناضى عالما باختلاف الفقهاء

رأيه المقر قبل هذه الحادثة بحيث لا يتخذ قضاؤه وأما إذا وافق قضاؤه رأيه في المسألة ولم يعلم حال قضائه أن فيها
 خلافاً لم يقل أحد من علماء الاسلام بأنه لا يتخذ قضاؤه خلافاً لمن زعم ذلك وبيان ذلك بالنصوص الصريحة
 منها قول الامام حاتم الدين الشهيد في الفتاوى الصغرى اذا اقتضى في فصل مجتهد فيه وهو لا يعلم بذلك لا يتخذ
 فانه ذكر في السير الكبير رجل مات وله مدبرون حتى عتقوا ثم جاء رجل وأبى ديسا على الميت فباعه سم
 القاضي على فلان أنهم عبيد وقضى بجوازهم ثم ظهر أنهم مدبرون كان قضاؤه بذلك باطلاً وان قضى في فصل مجتهد
 فيه وهو جواز بيع المدبر لكن المالم يعلم بذلك كان باطلاً اهـ فعلم أن الضابط اخذ من فرع وقع فيه القضاء
 على خلاف رأيه السابق وهو أن المدبر لا يباع فلذا كان قضاؤه باطلاً وعدم العلم دليل بقائه رأيه السابق
 أما لو كان عالماً وقضى على خلاف رأيه السابق حمل على تبدل اجتهاده بدليل ما في السير الكبير في باب الفداء
 الذي يرجع الى اخله حيث قال مات وله رقيق وعليه دين كثير فباع القاضي رقيقه وقضى دينه ثم قامت
 اليه بعضهم أن مولاه كان دبره فان يبع القاضي فيه يكون باطلاً ولو كان القاضي عالماً بتدبيره واجتهد
 وأبطل تدبيره لكونه وصية وباعه في الدين ثم ولي قاض آخر يرى ذلك خطأ فانه يتخذ قضاء الاول الخ فعلم أن عدم
 النفاذ ليس هو لعدم العلم بل لكونه يبيع الحر وقال الحسام أيضاً قال في كتاب الرجوع عن الشهادة اذا قضى
 القاضي بشهادة محددين في نكاح وهو لا يعلم بذلك ثم ظهر لا يتخذ قضاؤه وهو محمول على محددين شهدا بعد
 التوبة كافي قضاء شرح الجامع ومن المعلوم أن قضاءه هذا على خلاف رأيه المقر قبل ذلك فلذا لم يتخذ عدم
 النفاذ لعدم صحة الشهادة لا لعدم العلم فاذا ظهر أن هذا في قضاء القاضي المجتهد وأن اعتبار العلم وعدمه انما
 هو للدلالة على البقاء على الاجتهاد الاول واستدله وأنه لو كان على وفق رأيه نفذ وان لم يعلم بالخلاف ظهر لك
 أن اعتبار هذا في القاضي المقلد جهالة فاحشة وخرق لما أجمعت عليه الامة في أن المقلد اذا قضى يقول امامه
 مستوفيا للشرط نفذ قضاؤه سواء علم أن في المسألة خلافاً او لا وصار المختلف فيه بقضائه متفقاً عليه
 كما صرح به نصوص المختصرات والمطولات وامتنع نقضه بالاجماع هذا خلاصة ما في تلك الرسالة وحاصله أن
 اشتراط كون القاضي المجتهد عالماً بالخلاف انما هو لبيان أن الموضع المختلف فيه الذي لم يقصد الحكم به لعدم علمه
 به كصحة بيع المدبر وقبول شهادة المحدود ولا يصير محكوماً به في ضمن الحكم الذي قصده وهو بيع عبد المديون
 لقضاء دينه وقبول شهادة العدل في الصورتين السابقتين ونحوهما اذا لا وجه لصيرورته محكوماً به مع عدم
 علمه به وقصده له ومع كونه مخالفاً لرأيه بخلاف ما اذا كان عالماً به وقصد الحكم به فانه وإن خالف رأيه يصح
 حكمه به وبكون ذلك رجوعاً عن رأيه السابق لتغير اجتهاده فينفذ واذا رجع الى قاض آخر أمضاء وهذا
 كلام في غاية التحقيق وحيث كان هذا هو ظاهر الرواية فلا يعادل عنه وكان صاحب الخلاصة فهم أن المراد
 اشتراط علمه بالخلاف فيما قصد الحكم به ولم يقصد فلذا قال ويبقى بخلافه ولا سيما أن كان فهم أيضاً أنه شرط
 في المجتهد وغيره اذا شك في عدم ذلك ولا سيما على قضاء زماننا فافهم والله سبحانه اعلم (قوله بعد دعوى
 صحيحة الخ) الظرف متعلق بحكم في قوله حكم قاض او محذوف خبر أيضاً لكان المقدرة بعد لو في قوله لو مجتهداً
 فيه قال في البحر أول كتاب القضاء فان فقد هذا الشرط لم يكن حكماً وانما هو افتاء صرح به الامام السرخسي
 وبأنه شرط لنفاذ القضاء في المجتهدات ونقل الشيخ قاسم في فتاواه الاجماع عليه ثم قال هنا في البحر فالخاصل
 أن الحكم المرفوع لا بد أن يكون في حادثة وخصوصة صحيحة كما صرح به العمادى والبرزازى وقالوا
 حتى لو فات هذا الشرط لا يتخذ القضاء لانه قنوى اهـ فلورفع الى حنفى قضاء مالكي بلاد عوى لم يلتفت
 اليه ويحكم بمقتضى مذهبه ولا بد في امضاء الثاني لحكم الاول من الدعوى أيضاً كما جمعت اهـ اى لا بد
 في حكم الثاني اذا رجع اليه حكم الاول من أن يكون أيضاً بعد دعوى صحيحة كما نقله قبله عن البرزازى وهذه
 الدعوى والخصوصة تسمى الحادثة لحدوثها عند القاضي ليحكم بها بخلاف ما كان من لوازم تلك الحادثة فانه
 لم يحدث بدون الخصوصية فيه فلذا لم يصح حكمه به قبلها كما يأتي بيانه في الموجب قريباً ثم اعلم أن اشتراط تقدم
 الدعوى انما هو في القضاء القصدي القولى دون الضمى والفعلى كما سنحققه في الفروع وكذا ما سمع فيه
 الدعوى حصة ومنه الوقف كما يأتي قريباً (قوله والا) اى وان لم يكن حكم الاول بعد دعوى صحيحة لم يكن قضاء
 صحيحاً بل كان افتاء اى بياناً للحكم الحادثة واذا كان افتاء لم يلزم القاضي الثاني تنفيذه بل يحكم بمقتضى مذهبه

بعد دعوى صحيحة من خصم على
 خصم حاضر والا كان افتاء فيحكم
 بمذهبه لا غير بحر

وافق حكم الاول او مخالفه فافهم (قوله وسيجيء آخر الكتاب) أى فى مسائل شتى قبيل الفرائض
وحاصله ما قدمناه عن البحر (قوله وأنه اذا ارتاب الخ) عطف على الضمير المستتر فى سيجيىء فان هذا الحكم
مذكور ختلا أيضا اه ح لكن هذا ذكره فى البحر وقال فى النهرو لم اجد له غيره وتبعه الجوى ط (قوله
وقال) أى صاحب البحر وسبقه الى ذلك العلامة ابن الغرس (قوله وبه عرف) أى بما ذكرناه فانه اقاد
أن شرط صحة الحكم كونه بعد دعوى صحيحة الخ (قوله لتلك ما ذكر) فوذاها الحاطة للقاضى الثانى علما
بحكم القاضى الاول على وجه التسليم له وانه غير معترض عنده ويسمى اتصالا ويجوز بذكر الثبوت والتنفيذ
فيه اه ابن الغرس قلت والعلامة ابن نجيم صاحب البحر رسالة فى الحكم بلا تقدم الدعوى وقال فى آخرها
واعلم أن هذا فيما اشترط فيه الدعوى وأما الوقف فالصحيح عدم اشتراطها لكونه حق الله تعالى فتقبل البيعة
بلا دعوى ويحكم به كما فى البرازية والظاهرية والعمادية وغيرهما فعلى هذا الانكار على التناقد الواقعة فى زماننا
لكتب الاوقاف لان حاصلها اقامة البيعة على حكم قاض بالوقف فقولهم ان التناقد فى زماننا سالت أحكاما
انما هو فى غير الوقف الخ اه ملخصا قلت لكن هذا ظاهر فى الوقف على الفقهاء وفى اثبات مجرد كونه وقفا
أما كونه موقوفا على فلان أو فلان وأن الواقف شرط كذا أو كذا فهذا حق عباد فلا بد فيه من دعواه لاثبات
حقه وكذا فى اثبات شروطه كما يعلم مما ذكرناه فى كتاب الوقف فتأمل (قوله وقد تعارفوا الخ) هذا من متعلقات
اشتراط صحة الدعوى من خصم على خصم حاضر لبيعة القضاء وبما أنه اذا وقع تنازع فى موجب خاص
من مواجب ذلك الشيء الثابت عند القاضى ووقت الدعوى بشروطها كان حكما بذلك الموجب فقط دون
غيره فلو أقر بوقف عقار عند القاضى وشرط فيه شروطا وسله الى المتولى ثم تنازعا عند القاضى الحنفى
فى صحته ولزمه حكمهم بما وجبه لا يكون حكما بالشرط فلنا فى "أن يحكم فيها بمقتضى مذهبه ولا يمنع
حكم الحنفى" السابق ونماه فى الاشياء وذكر فى البحر أن القاضى اذا قضى بشئ فى حادثة بعد دعوى
صحيحة لا يكون قضاء فيها حرم لوازمه الى أن قال فقد علمت من ذلك كثيرا من المسائل فاذا قضى شافعى
ببيعة بيع عقار وموجبه لا يكون حكما منه بأنه لاشفعة للجار لعدم حادتها وكذا اذا قضى حنفى لا يكون
حكما بأن الشفعة للجار وان كانت الشفعة من مواجبه لان حادتها لم توجد وقت الحكم ولا شعور للقاضى
بها وكذا اذا قضى مالكي ببيعة التعليق فى العين المضافة لا يكون حكما بأنه لا يصح نكاح الفضولى انجاز بالفعل
لعدمه وقته فافهم فان أكثر أهل زماننا عنه غافلون اه وكذا قال العلامة قاسم اما كون الحكم حادثة
فاحتراز عالم يحدث بعد الحكم بموجب اجارة لا يكون حكما بالفسخ بثبوت احد المتواجرين لانه لم توجد
فيه خصوصية اه قلت وقد ظهر من هذا أن المراد بالموجب هنا الذى لا يصح به الحكم هو ما ليس من مقتضيات
العقد فالبيع الصحيح مقتضاه خروج البائع عن ملكه البايع ودخوله فى ملك المشتري واستحقاق التسليم والتسلم
فى كل من الثمن والمئمن ونحو ذلك فان هذه وان كانت من مواجبه لكنها مقتضيات لازمة له فيكون الحكم
به حكما بما بخلاف ثبوت الشفعة فيه للخلط أو للجار مثلا فان العقد لا يقتضى ذلك أى لا يستلزمه فحكم من بيع
لا تطلب فيه الشفعة فهذا اسمى موجب البيع ولا يسمى مقتضى وهذا معنى قول بعض المحققين من الشافعية
ان الموجب عبارة عن الاثر المترتب على ذلك الشيء وهو المقتضى مختلفان خلافا لمن زعم اتحادهما اذا مقتضى
لا ينفك والموجب قد ينفك فالاول كاشتغال الملك للمشتري بعد لزوم البيع والثانى كارتداء العيب والموجب
اعم لانه الاثر اللزوم سواء كان ينفك ولا اه وهذا أحسن مما قاله العلامة ابن الغرس من أن موجب الشيء
ما وجبه ذلك الشيء واقتضاه فالموجب والمقتضى فى الاصل واحد ولكن يلزم من بعض الصور أن الموجب
فى باب الحكم اعم وهو التحقيق اذ لو باع مدبره ثم تنازعا عند القاضى الحنفى حكم بموجب ذلك البيع صح الحكم
ومعناه الحكم بطلان ذلك البيع ومن المعلوم أن الشيء لا يقتضى بطلان نفسه فظهر أن الحكم فى هذه الصورة
لا يكون حكما بالمقتضى والا كان باطلا وكن للشافعى تنقذه والحكم ببيعة البيع اذا لمقتضى البيع عند الحنفى
لانه باطل ويصح عند الحنفى أن يقال موجب هذا البيع البطلان اه ملخصا وانما قلنا ان ما مرأ حسن
لانه يرد على ما قاله ابن الغرس أنه كما يقال ان الشيء لا يقتضى بطلان نفسه فكذلك يقال انه لا يوجب بطلان نفسه
فدعواه انهما فى الاصل بمعنى واحد وأن هذا السبب هو الداعى الى الفرق بينهما ما خفا غير مسلم فالظاهر أن الفرق

مطلب
مهم فى الحكم بالموجب

وسيجيىء آخر الكتاب وأنه اذا
ارتاب فى حكم الاول له طلب شيوود
الاصل قال وبه عرف أن تناقيد
زماننا لا تعتبر لتلك ما ذكر وقد
نعرفوا فى زماننا القضاء بالموجب

الموجب على ثلاثة أقسام

بينهما اشتراط عدم الإنشكاك في المتن في لافي الموجب فالواجب اعم فالحكم بالواجب عندنا لا يصح
 ما لم يكن حادثة بأن وقع فيه الترافع والتنازع عند الحكم كما مر فإذا وقع التنازع في جهة البيع ولزومه حكم
 بموجب ذلك البيع كان حكما ببعته وبقا مقتضاه الشرعية التي لا تشكك عنه كملك المشتري المبيع ولزوم
 دفعه الثمن ونحو ذلك بخلاف موجب المنك عنه كما يستحق الجار الاخذ بالشفعة لعدم الحادثة كما قلنا
 ثم اعلم أن ابن الغرس ذكر أن الموجب على ثلاثة أقسام لانه ما أن يكون امرا واحدا او امورا يستلزم بعضها
 بعضها الا في الأول كالتضام بالاملاك المرسله والطلاق والعناق اذا لموجب اهنا سوى ثبوت ملك الرقبة
 العين والحرية وانحلال قيد العصة والثاني كما اذا ادعى رب الدين على الكفيل بدین له على الغائب المكثول
 عنه وطلبه به فأكره الدين فأنبته وحكم بموجب ذلك فالواجب هنا امران لزوم الدين للغائب ولزوم ادائه على
 الكفيل والثاني يستلزم الأول في الثبوت والثالث كما اذا حكم شافعي بموجب بيع عقار اقتصر الحكم على
 ما وقعت به الدعوى فلا يكون حكما بأنه لا شفعة للجار وحكما في تطايره هذا حاصل ما قرره ابن الغرس وبعده
 في التهرور زاد عليه قمار ابعال كنه يرجع الى كونه شرطاً لتقسيم الثاني كما يظهر بالتأمل ان راجعه (تنبيه) قدما
 آفعا عن الجبر عن فتاوى الشيخ فاسم انه نقل الاجماع على أن تقدم الدعوى الصحيحة شرط لفناء الحكم
 وأيد ذلك صاحب البحر في رسالة ألفهها في ذلك ثم قال فقد استفقد مما في هذه الكتب المعتمدة انه لا فرق
 بين ما اذا كان القاضي حنفيا او غيره الى أن قال ومما قرعته على أن قضاء المخالف اذا رفع اليها فانما خصه
 فيما وقع حكمه به لافي غيره ما لو قضى شافعي بينة ذى اليد على خارج نازعه ثم تنازع ذو اليد وخارج آخر
 عند حنفى فانه يسمع الدعوى ولا يمنع قضاء الشافعي من سماعها بناء على أن مذهبا أن القضاء بالملك
 لا يكون قضاء على الكافة بل يقتصر على المقضى عليه وهو الخارج الاول وان كان مذهب الحاكم تعديه
 كما قدمناه من أن قضاء المال كى بغیر دعوى غير صحيح عندنا وان صح عنده فاذا رفع اليها لا تنفذ وكذلك هنا
 لا تعرض لحكمه على الخارج الاول وأما الثاني فلم يقع حكمه عليه على مقتضى مذهبنا ومما قرعته لو جبر
 شافعي على سفيه بعد دعوى صحيحة ثم ردت اليها حادثة من قصر فانه فانما يحكم بمذهب ابى يوسف ومحمد في الجبر
 على السفيه فانه ما وان واقعا الشافعي في اصل الجبر لم يوافقا في أنه يؤثر في كل شئ وانما يؤثر عندهما فيما
 يؤثر فيه الهزل فاذا تزوجت السفيرة التي جبر عليها شافعي ولم يرفع فكأحيا اليه ولم يظله بل رفع الى حنفى
 فله أن يحكم ببعته لم الزوج كفوا على قوله ما المقتضى به ولا يمنع مذهب الجاهل لعدم وجود حادثة التزوج
 وقت الجبر ولم تكن لازمة للبحر حتى تدخل ضمن القبول الانشكاك لجواز أن لا تزوج المحجورة اصلا وقد توقف
 فيه بعض من لا اطلاع له على كلامهم اه قلت ويعلم منه ما يقع الآن من وقوع التنازع في صحة الاجارة الطويلة
 عند قاض شافعي فيحكم ببعته او بعدم انفساخها بوث ولا غيره فان عدم الانفساخ باوث لم يصح حادثة وقت
 الحكم لان الموت لم يوجد وقته فللعنفى أن يحكم بالنسخ بالموت كما انفي به في الخيرية وذكر ابن الغرس
 من هذا القبيل ما لو وهب ابنه وسلمه العين الموهوبة وقضى شافعي بالواجب ثم بعد مدة رجع الواهب في هبته
 وترافعا عند القاضي الحنفى فحكم بطلان الرجوع قال وقد حصل التنازع في هذه المسألة بين اهل المذاهب
 فقال القاضي الشافعي حكم الحنفى باطل لاني حكمت قبله بموجب الهبة ومن موجهها عندى أن الاب يملك
 الرجوع والحكم في الخلافية يجعلها وفاقية وقال القاضي الحنفى الرجوع حادثة مستقلة وجدت بعد الحكم
 الاول بتد طويلا فكيف تدخل تحت حكمه واجيب فيها بأن الموجب هنا موردهى خروج العين من ملك
 الواهب ودخولها في ملك الموهوب له وملك الواهب الرجوع اذا كان ابا عند الشافعي وعدمه عند الحنفى فان
 كن التداعى عند القاضي ليس الا في انتقال العين من ملك الواهب الى ملك الموهوب له اقتصر القضاء بالموجب
 على ذلك فاذا كان القاضي الاول شافعي لا يصير كون الاب يملك الرجوع محكما به واذا كان حنفيا
 لا يصير عدم ملكه كذلك محكما به فللقاضى الثاني أن يحكم بمذهبه أى لان الامر الاول لا يستلزم الامر الثاني
 في الثبوت قال فتبين أن القضاء في حقوق العباد يشترط له الدعوى الموصلة له شرعا على وجه يحصل به المطابقة
 الا ما كان على سبيل الاستلزام الشرعى اى كفى مسألة الكفالة المارة وليس للقاضى أن يتبرع بالقضاء بين
 اثنين فيما يختصا اليه فيه اه ملخصا فاعتر التطويل في هذا المقام بما حواه من القوائد العظام

(قوله وهو عبارة عن المعنى) أى كتر ورجوع المبيع من ملك البائع ودخوله فى ملك المشتري ووجوب التسليم والتسليم ونحو ذلك من مقتضيات البيع ولوازمه فذلك المعنى المحكوم به المضاف الى البيع المتعلق به فى ظن القاضى شرعا هو الواجب هاهنا وهو الذى اقتضاه عقد البيع وأما الحكم بموجب بيع المدبر فهو المعنى الذى اضيف الى ذلك البيع فى ظن القاضى شرعا وهو كون ذلك البيع باطلا ولكن هذا المعنى ليس هو مقتضى ذلك البيع اذ البيع لا يقتضى بطلان نفسه اهـ ابن الغرس وظهر منه أن المراد بما فى قوله بما اضيف له هو البيع مثلا فان دخول المبيع فى ملك المشتري متعلق بذلك البيع ومضاف اليه شرعا فى ظن القاضى أى فى قصده من حيث انه يقتضى بداهة يقصد القضاء به وكذا غيره من مقتضيات البيع اللازمة له واحترزه اهـ لا يقصد القضاء به لعدم التنارع فيه كشوت حق الشفعة وأفاد أن الموجب قد يكون مقتضى كما مثلنا وقد يكون غير مقتضى كبطلان بيع المدبر فإنه موجب لا مقتضى على ما قررناه سابقا فانهم لم يمتنعوا أن هذا التعريف مع ما فيه من التعقيد خاص بالموجب الذى وقع الحكم به خصوصا مع أن الموجب اعم منه فان المعنى المتعلق بذلك البيع المضاف اليه يصدق على ثبوت حق الشفعة فيه وثبوت رده بخيار عيب ونحو ذلك مما ليس من مقتضياته اللازمة بل دليل ما مر من أن الموجب قد يكون امورا يستلزم بعضها بعضا ولا يستلزم فالظاهر والاخصر نعرفه بما تقدمناه من انه الاثر المترتب على ذلك الشيء وان اراد تخصيصه بما يقع به الحكم صحى عندنا يزيد على ذلك قولنا اذا صار حادثه فيخرج ما لاحدته فيه كالو حكم شافعى بموجب بيع بعد انكاره لا يكون حكما بثبوت خيار المجلس مثلا مما ليس من لوازمه ومثله ما تقدمناه من مسألة الهبة وغيرها هذا ما ظهر لى فى هذا المحل فتأمل (قوله فاذا قال الموثق) هو كتاب القاضى الذى يكتب الرقيقة وهى السمة التى فى زماننا (قوله وبه يظهر أن الحكم بالموجب اعم) أى من المقتضى فان بطلان بيع المدبر موجب لا مقتضى لما ذكره فكل مقتضى موجب ولا عكس والضمير فى به عائد الى قوله ولو قال الموثق الخ فان الشارح اقتصر على التقييد ببيع المدبر الذى هو من أفراد الموجب لينبذ على أن الموجب لا يلزم كونه مقتضى فلا يرد ما قيل ان الذى ظهر من عبارته أن ينبذ ما التباين لا العموم فانهم (قوله يجمع) لم يعمل فى شرحه قال ط والمراد به كرايته بهامشه فهو القضاء بسقوط الدين عند ترك المطالبة به سنين (قوله لم يختلف فى تأويله السلف) الجمله صفة كتابا والمراد بالسلف الصحابة والتابعون رضى الله تعالى عنهم اجمعين لقول الهداية المعتبر الاختلاف فى الصدر الاول وهى الصحابة والتابعون اهـ وعليه فلا يعتبر اختلاف من بعدهم كالأشافعى وسبأى انه خلاف الاصم (قوله كتركوا تسمية) أى عدا فإنه مخالف لظاهر قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه بناء على أن الواو فى قوله وانه نفسى للعطف والضمير راجع الى مصدر النعل الذى دخل عليه حرف التثنية الى الوصل واحتمال كونها حالية فتكون قيدا للتثنية بأن التثنية كيدبان واللام متبقة لان الحال فى التثنية بناء على التقدير كأنه قيل لا تأكلوا منه ان كان فسقا فلا يصلح وانه نفسى قبل وهو فسق ولرسلم فلان لم انه قيل لئلا يبل هو اشارة الى المعنى الموجب له كلاتين زيد او هو أخول ولا تشرب الخمر وهو حرام عليك نهر موخا وتمامه فى رسالة ابن نجيم المؤلف فى هذه المسألة (قوله اوسنة مشهورة) قيد بالمشهورة احترازا عن الغريب زبائى ولا بد هاهنا من تقييد الكتاب بأن لا يكون قطعى الدلالة وتقييد السنة بأن تكون مشهورة او متواترة غير قطعية الدلالة والافتخا لفة المتواتر من كتاب اوسنة اذا كان قطعى الدلالة كمرسدة فى التلويح وأما اذا وقع الخلاف فى أنه مؤول او غير مؤول فلا بد أن يترجح احد القولين بشبوت دليل التأويل فيقع الاجتهاد فى بعض أفراد هذا القسم انه ما يسوغ فيه الاجتهاد ام لا كذا فى الفتح وظاهر كلامهم يعطى أن آية التسمية على الذبيحة لا تقبل التأويل بل هى نص فى المدعى وفيه نظر بظهور ما مر نهر اى ما مر من احتمال اوجه الاعراب على انه اذا كان المراد من النص ظنى الدلالة كما مر فى عدم نفاذ الحكم بمعارضه نظر ظاهر كما قاله العلامة ابن امير حاج فى شرح التحرير ثم قال والذى يظهر أن القضاء بجل متروك التسمية عدا وبشاهد معين يتقدم غير توقف على امضاء قاض آخر وبيع أمهات الاولاد لا يتقدم ماله يعضه قاض آخر اهـ قلت لكن قد علمت أن عدم النفاذ فى متروك التسمية مبنى على انه لم يختلف فيه السلف رآه لا اعتبار بوجود اختلاف بعدهم وحيث فلا يفيد احتمال الآية اوجه من الاعراب نعم على ما يأتى من تصحيح اعتبار اختلاف من بعدهم يقوى هذا البحث ويؤيده ما فى الخلاصة من أن القضاء

قوله فاذا قال الخ هكذا بخطه
والذى فى نسخ الشارح ولو قال الخ
وهو الموافق لقول الحشى فى القولة
التي بعده والضمير فى به عائد الى
قوله ولو قال الموثق الخ اهـ معجمه
مطلبه
فى الحكم بما خالف الكتاب
او السنة او الاجماع

وهو عبارة عن المعنى المتعلق بما
اضيف اليه فى ظن القاضى شرعا
من حيث انه يقتضى به فاذا حكم
حنفى بموجب بيع المدبر كان
معناه الحكم بطلان البيع ولو
قال الموثق وحكم بمقتضاه لا يصح
لان الشئ لا يقتضى بطلان نفسه
وبه يظهر أن الحكم بالموجب اعم
نهر (الاما) عرى عن دليل يجمع
او(خالف كتابا) لم يختلف فى تأويله
السلف كتركوا تسمية (اوسنة
مشهورة)

بجمل متروك التسعة عمداً لم يرد عند أبي يوسف وكذا ما في الفتح عن النبي من أن العبرة في تكون
 الحمل بحجته فيه اشتباه الدليل لاحقية الخلاف قال في الفتح ولا يخفى أن كل خلاف بيننا وبين الشافعي أو غيره
 محل اشتباه الدليل فلا يجوز نقضه بلا توقف على كونه بين الصدر الاول والذي حققه في البحر أن صاحب الهداية
 أشار إلى القولين فإنه ذكر أن عبارة القندوري وهي وإذا رفع إليه حكم ما حكم امضاه إلا أن يخالف الكتاب
 أو السنة أو الإجماع وذكرنا عبارة الجامع الصغير وهي وما اختلف فيه الفتية نقض به القاضي ثم جاء قاض
 آخر يرى غير ذلك امضاه فما ذكره أصحاب الفتاوى من المسائل التي لا ينفذ فيها قضاء القاضي مجيء
 على عبارة القندوري لا على ما في الجامع ومن قال لا اعتبار بخلاف مالك والشافعي اعتمد قول القندوري ومن
 قال باعتباره اعتمد ما في الجامع وفي الواقعات الحاسمة عن الفتية أبي الليث وبه أي بما في الجامع نأخذ لكن
 في شرح ادب القضاء أن الفتوى على ما في القندوري اهـ ملخصاً فقد ظهر أنهم ما قولان معصومان والمتون
 على ما في القندوري والأوجه ما في الجامع ولذا رجحه في الفتح كما يأتي أيضاً (قوله كتحليل بلاوطه) أي
 تحليل المطلقة الثلاث بمجرد دخول بلاد دخول عملاً بقول سعيد بن جحر (قوله أو إجماعاً) المراد منه ما ليس
 فيه خلاف يستند إلى دليل شرعي جرح (قوله كل المتعة) أي كالتضاء ببيعة نكاح المتعة كقوله متعني
 بنفسك عشرة أيام فلا ينفذ بخلاف القضاء ببيعة النكاح الموقت بالغاء التوقيت فينقض مؤبداً (قوله وكبيع
 أم ولد الخ) قال شمس الأئمة السرخسي هذه المسألة تنبئ على أن الإجماع المتأخري رفع الخلاف المتقدم عند محمد
 وعندهما لا يرفع يعني اختلفت الصحابة في جواز بيعها ثم اجمع المتأخرون على عدمه فكان القضاء به على خلاف
 الإجماع عند محمد فيطلبه القاضي الثاني وعندهم المالم يرفع خلاف الصحابة وقع في محل اجتهاد فلا ينقضه
 الثاني لكن قال القاضي أبو زيد في التوقيف أن محمد أروى عنهم جميعاً أن القضاء ببيعها لا يجوز فتح وذكر
 في التحرير أن الاظهر من الروايات أنه لا ينفذ عندهم جميعاً لكن ذكر أيضاً عن الجامع أنه يتوقف على قضاء قاض
 آخر لأن الإجماع المسبوق بخلاف محتلف في كونه إجماعاً فقيه شبهة كغير الواحد فكذا في متعلقه وهو ذلك
 الحكم المجمع عليه وقد ساقنا تمام الكلام على ذلك في باب الاستيلاد (قوله ومن ذلك ما لو قضى بشاهد وعين)
 مقتضاه أنه لا ينفذ وإذا رفع إلى قاض آخر أبطله مع أنه قال في الفتح فلو قضى بشاهد وعين لا ينفذ ويتوقف
 على امضاء قاض آخر ذكره في قضية الجامع وفي بعض المواضع ينفذ مطلقاً اهـ وفي ط عن الهندية
 ذكر في كتاب الاستحسان أنه ينفذ على قول الإمام لا على قول الثاني اهـ (قوله لخالفه الخ) الاولى
 ذكره عقب المسألة الثانية ليعلم أن يكون عليه سالتين (قوله البينة على من ادعى) كذا في البحر وفي الفتح
 على المدعي (قوله أو بقصاص الخ) أي إذا قضى القاضي بالقصاص بين المدعي وبين المدعي على من أنكر
 من عداوة ظاهرة كما هو قول مالك لا ينفذ لخالفه السنة المشهورة البينة على المدعي واليمين على من أنكر
 وقامه في الفتح (قوله أو ببيعة نكاح المتعة أو الموقت) لعل الصواب لا الموقت بلا النافعة لما قد ساء
 قريباً عن الفتح من نفاذ القضاء ببيعة الموقت ونقل ط مثله عن الهندية ولم أر من ذكر عدم نفاذه (قوله
 أو ببيعة بيع معتق البعض) في الهندية عن الظهيرية رجل اعتق نصف عبده أو كان العبد بين اثنين اعتقه
 أحدهما وهو معسر وقضى القاضي للآخر في بيع نصيبه فباع ثم اختصما إلى قاض آخر لا يرى ذلك
 ذكر الخصاص أن القاضي يبطل البيع والقضاء وحكي شمس الأئمة الحلواني عن المشايخ أن ما ذكره الخصاص
 ليس فيه شيء عن أصحابنا ولا قول الخصاص لقلنا أنه ينفذ قضاءه لأنه قضاء في فصل مجتهد فيه اهـ ط (قوله
 أو بسقوط الدين الخ) أي كما قال بعضهم إذا لم يخاصم ثلاث سنين وهو في المصير بطل حقه فلا ينفذ القضاء به
 لأنه قول مهجور فإذا رفع إلى آخر أبطله وجعل المدعي على حقه كما في الحائنة (قوله أو ببيعة طلاق الدور وبقاء
 النكاح) أي صحة التعليق في طلاق الدور لا صحة نفس الطلاق فإذا قال ان طلقك فانت طالق قبله ثلاثاً
 فإن القبلية تلغو وتطلق ثلاثاً لأن صحة تعليق الثلاث تؤدي إلى إبطاله فلو قضى قاض ببيعة التعليق وبطلان
 الطلاق وبقاء النكاح لا ينفذ (قوله في بابه) أي في أول كتاب الطلاق وأخفنا الكلام عليه هناك فافهم
 (قوله وقضاء عبد) استشكل بأن العبد يصلح شاهداً عند مالك وشرع فيصلح قاضياً فإذا اتصل به امضاء قاض

لتحليل بلاوطه لخالفته حديث
 العميلة المشهور (أو إجماعاً) كل
 المتعة لإجماع الصحابة على فساده
 وكبيع أم ولد على الاظهر وقيل
 ينفذ على الاصح (د) من ذلك
 ما (لرفض بشاهد وعين) المدعي
 لخالفته للحدث المشهور البينة
 على من ادعى واليمين على من أنكر
 (أو بقصاص بتعين الولي واحداً
 من أهل المحلة أو ببيعة نكاح
 المتعة أو الموقت أو ببيعة بيع
 معتق البعض أو بسقوط الدين
 بمعنى سنين أو ببيعة طلاق
 الدور وبقاء النكاح) كما مر في بابه
 (وقضاء عبد)

آخر ينبغي أن ينفذ كما في المحدود في القذف ط عن الهندية (قوله مطلقا) أي سواء قضى على حر أو عبد بالغ أو صبي مسلم أو كافر اه ح (قوله ابدا) محل ذكره بعد قوله لا ينفذ كما في عبارة القرر (قوله وعدمها في الاشياء فيها وأربعين) تقدم الكلام عليها آخر كتاب الوقف فراجع (قوله وذكر في الدرر لما ينفذ مع صور) حيث قال فان امضى قضاء من حذ في قذف وتاب وقضاء الاعبي وقضاء امرأة بجدة أو قود أو قضاء قاض لامرأته أو قاض بشهادة المحدود والتاب وبشهادة الاعبي وقاض لامرأة بشهادة زوجها وقاض بجدة أو قود بشهادتهما فنذ حتى لو أبطله ثمان نفذه ثالث لان الاجتهاد الاول كالثاني والاول تأيد باتصال القضاء فلا ينقض باجتهاد لم يتأيد به لانه دون اه قلت وفي هذه العبارة من الخفاء ما لا ينبغي لان القضاء في هذه السبع لا ينفذ ما لم يرضه قاض آخر لان المجتهدين في نفس القضاء لا المقضى به فهو القسم الثالث من الاقسام الثلاثة التي ذكرناها عند قول الشارح لو مجتهد فيه فقول الدرر فنذ أي امضاء القاضي الثاني قضاء القاضي الاول المحدود في قذف الخ وقوله حتى لو أبطله ثمان الخ صوابه حتى لو أبطله ثالث لم يحل فتنبه لذلك فاني لم أر من نبه عليه لكن ما ذكرنا من انه لا ينفذ قضاء الاول موافق لما في الزيلي وهو ظاهر في الاربعة الاول دون الثلاثة الاخيرة بل جونا فذ فيها فيصح أن يقال فيها حتى لو أبطله ثمان نفذه ثالث أي نفذ الثالث قضاء الاول لانه وقع نافذ فلم يصح ابطال الثاني له وهذا هو الموافق لما قد مناه في بيان الاقسام الثلاثة ويوضحه ما في الحاشية والبرازية وغيرهما اذا كان نفس القضاء مختلفا فيه ورفع الى قاض آخر لا يراه له ابطاله واذا رفع الى من يراه ونفذه ثم رفع الى ثالث لا يرى ذلك ليس له ابطاله فلو كان القاضي هو المحدود في قذف فرفع حكمه الى قاض آخر لا يرى جواره ابطاله الثاني وكذا الوقضى لامرأته بشهادة رجلين لا يجوز فلورفع الى آخر لا يراه جازله ابطاله لانه كما لا يصلح شاعدا لامرأته لا يصلح قاضيا لها فان رفع القضاء الاول الى من يرى جواره فأما امضاء ثم رفع امضاء الثاني الى ثالث لا يرى جواره امضى الثالث امضاء الثاني ولا يبطله وكذا قضاء الاعبي وكذا قضاء المرأة في حذ أو قصاص وفيها أيضا الوقضى بشهادة محدود في قذف وهو يراه فرفع الى من لا يراه لا يبطله وكذا الوقضى بشهادة رجل وامرأتين في الحدود والقصاص اه والحاصل أن الخلاف اذا كان بعد القضاء بأن كان المجتهد فيه نفس القضاء الاول لا ينفذ ما لم ينفذه قاض ثان فيكون القضاء الثاني هو النافذ فاذا رفع الى ثالث وجب عليه تنفيذه ولا يصح ابطاله اياه بخلاف ما اذا كان المجتهد فيه نفس المقضى به قبل القضاء فان القضاء به نافذ بدون تنفيذه واذا رفع الى آخر نفذه وان لم يكن مذهبه وهذا ما مر في قوله واذا رفع اليه حكم قاض آخر نفذه وبخلاف ما خالف الدليل فانه لا ينفذ وان نفذه الف قاض كما قاله الزيبي وهذا ما مر في قوله الا ما خالف كتابا او سنة مشهورة او اجاعا وبه تمت الاقسام الثلاثة فافهم واعتنم تحرير هذا المقام (قوله وسيجيء متا) أي في باب كتاب القاضي الى القاضي ح (قوله خلافا لما ذكره المصنف شرحا) حيث عد هذه الصورة من جملة ما لا ينفذ لخالفه الدليل لكن نقل ط عن الهندية حكاية قولين (قوله والفرق الخ) هذه تفرقة عرفية والافتقار تعالى وما اختلف فيه الا الذين اوتوه وما اختلف الذين اوتوا الكتاب الامن بعد ما جاءتهم البينة ولادليل لهم والمراد أنه خلاف لادليل له بالنظر للخالف والا فالقائل اعتمد دليلا ثم مسائل الخلاف التي لا ينفذها هي ما تقدمت في قوله الا ما خالف كتاب الخ ط (قوله الاصح نعم) وقيل انما يعتبر الخلاف في الصدر الاول قال في الفتح وعندى أن هذا لا يقول عليه فان صح أن ما لا كوا بأخسفة والشافعي مجتهدون فلا شك في كون المحل اجتهاديا والافلا ولا شك انهم اهل اجتهاد ورفعة ويؤيده ما في الذخيرة خلع الاب الصغيرة على صداقها ورأه خير الهاصح عند مالك ويزري الزوج عنه فلو قضى به قاض فنذ وسئل شيخ الاسلام عطاء بن حمزة عن ابى الصغيرة زوجها من صغير وقبل ابوه وكبر الصغيران وبينهما غيبة منقطعة وقد كان التزوج بشهادة الفسقة هل يجوز للقاضي أن يبعث الى شافعي المذهب ليطلب هذا النكاح بسبب انه كان بشهادة الفسقة قال نعم اه ط قلت والمسألة الثانية لم اراها في الفتح بل ذكر مسألة غير هذا في عبارة في البحر (قوله يوم الموت لا يدخل تحت القضاء) أي لا يقضى به قصد ابان تنازع الخصمان في يوم موت آخر أنه كان في يوم كذا بخلاف ما اذا كان المقصود غيره كتقديم ملك احدهما واذا قال في البرازية فان ادعى الميراث وكل منهما يقول هذا الى ورثته من ابى ان في يد ثالث ولم يؤثر خا ورثا تاريخا واحدا فأنا فافا وان احدهما سبق فهو له عند الامامين وليس فيه القول بدخول يوم الموت تحت القضاء لان

وصبي مطلقا وقضاء (كافر على

مسلم ابد او نحو ذلك) كالنفر بين

الزوجين بشهادة المراجعة (لا ينفذ)

في الكل وعدمها في الاشياء

ينفا واربعين وذكر في الدرر لما ينفذ

سبع صور منها لو قضت المرأة بجدة

وقود وسيجيء متاخلا فلما ذكره

المصنف شرحا والاصل أن القضاء

يصح في موضع الاختلاف

للاختلاف والفرق أن الاول دليل

للاثنى وهل اختلاف الشافعي

معتبر الاصح نعم صدر الشريعة

(يوم الموت لا يدخل تحت القضاء

بخلاف يوم القتل)

مطلب

يوم الموت لا يدخل تحت القضاء

اتزاع وقع في تقديم المثل قصدا اه وفيما ادعى على آخر ضيعة بأنها كانت لفلان وورثتها منه اخته فلانة قامت
 وأثارتها وبرهن تسمع ولو برهن المطاوب أن فلانة ماتت قبل فلان يعني موته تمام دفع وفيه نظر لما تقرر أن
 زمان الموت لا يدخل تحت التنازع قيل التنازع لم يقع في الموت الجرد فصار كالورثة تنازعا وفي تقديم موت المورث
 من المورث الاسترخاء وبعده كإن الابن مع الابن اذا تنازعا في تقديم موت أبيه قبل الجد أو بعده اه (قوله
 فلو برهن على موت أبيه) أي بأن ادعى شيئا لأبيه وبرهن أن أبا دما وتزكيرا ما وانه مات يوم كذا يرى عن
 شرح ادب القضاء (قوله فتنى بالنكاح) أي فيجعل لها الميراث والصادق والميراث مع الابن لان يوم الموت لا يدخل
 تحت القضاء لانه لا يتعلق به حكم لان الميراث لا يستحق بالموت بل بسبب سابق على الموت والنكاح سبب سابق
 واذا لم يدخل يوم الموت تحت القضاء جعل وجود ذلك التار يخ وعنده سواء ولو عدم تقبل البينان جعلا
 ويستثنى بحق كل واحد منهما لان العمل بهما يمكن فكذا هنا اه يرى عن شرح ادب القضاء وفيه عن الثمانية
 ويقتضى لها القاضى بالميراث والميراث سواء يقتضى بينة الابن او لا لان القضاء بينة الابن بموت الابن
 لا بوقت موته لان حكم الموت لا يتعلق بوقت الموت بل في اى وقت يموت يكون ماله لورثته فصار كإن الابن
 اتمام البينة على موت الابن ولم يذكر الوقت وذلك لا يمنع قبول بينة المرأة اه (تنبيه) ذكر الخبير الرملى
 في حاشية الجرد من باب دعوى الرجلين اذا كان الموت مستقيضا علم به كل كبير وصغير وعالم وجاهل لا يقتضى
 للعصم ولا يكون بطريق أن القاضى قبل البينة على ذلك الموت بل بطريق التيقن بكذب المدعى وارجع الى
 اخاتية من كذب الشهادة في الفصل الثامن عشر يظهر لك صحة ما قلته اه ويأتى ما يؤيده (قوله لا تقبل) قال
 في الاجناس وفرق محمد بينهما بأن القتل يتعلق به حق لازم والموت ليس فيه حق لازم وبأنه أرى القتل ظاهرا يحل
 عن قصاص او دية وفي قبول بينة المرأة على النكاح في زمان متأخر اسقاط اصل القتل لا متاع أن يكون مقتولا
 في زمان ثم يتيحي حيا فيترجى فكان ثبوت القتل يتضمن حقا لازما فالتضمن بينة المرأة اسقاط هذا الحق لم يعتد بها
 ولا كذلك بينة الابن على الموت لان المرأة بينتها لا تتضمن اسقاط حق الابن لان الابن يرث مع المرأة كما يرث
 اذا انفرد فلم تعارض البينتان في الارث بين اسقاطه وابائه فذلك لم يتنع قبول بينتها اه وفي البرازية
 وكذا لو برهن الوارث انه قتل موته قبره من المدعى عليه انه قتله فلان قبل هذا اليوم زمان يكون دفعه الى دخوله
 تحت القضاء اه يرى (قوله وكذا جميع العقود) كالبيع والهبة والنكاح فانها كالقتل تدخل تحت
 القضاء فلو برهن انه باعه كذا يوم كذا وبرهن آخر انه باعه بعد ذلك لم تقبل ولو برهن انه باعه قبله يكون دفعا
 وفي الزوال الجدية ولو أقامت امرأة البينة انه تزوجها يوم النحر بمكة فقتضى بشهودها ثم أقامت أخرى بينة انه
 تزوجها يوم النحر بخراسان لا تقبل بينتها لان النكاح يدخل تحت القضاء فاعتبر ذلك التار يخ (قوله
 الا في مسألة الزوجة الخ) أي فان يوم القتل لا يدخل فيها تحت القضاء وصورتها كما في الجرد عن الظهيرية ادعى
 على رجل انه قتل اباه عددا بالسيف منذ عشرين سنة وانه وارثه لا وارث له سواء وأقام البينة على ذلك فجاءت
 امرأة ومعه اولاد وأقامت البينة أن والدها تزوجها منذ خمسة عشر سنة وأن هذا اولاد منها ووارثه مع ابنه
 هذا قال ابو حنيفة أستحسن في هذا أن اجزى بينة المرأة وأثبت بنسب الولاد ولا يبطل بينة الابن على القتل وكان
 هذا الاستحسان للاحتياط في امر النسب بدليل انها لو أقامت البينة على النكاح ولم تأت بالولاد فالبينة بينة
 الابن وله الميراث دون المرأة وهذا قول ابي يوسف ومحمد اه لكن قوله ولا يبطل بينة الابن على القتل يناقض دعوى
 الاستثناء وعن هذا قال الخبير الرملى في حاشية الجرد في قول باب دعوى الرجلين الظاهر أن حرف التني زائد
 ولم يذكره في التارخانية حيث قال وابطل بينة الابن على القتل والقياس أن يقتضى بينة القتل اه
 قلت ويستثنى أيضا مسألة أخرى ذكرها في دعوى الجرد عن خزانة الاكل برهن أنه قتل ابي منذ سنة وبرهن
 المشهود عليه أن اباه صلى بالنامن الجمعة الماضية قال ابو حنيفة لاخذ بالاحداث اولى اذا كان شيئا مشهورا
 اه قال الرملى وهذا يقيد به ماضى أيضا وهو قيد لازم لا بد منه حتى لو اشتهر موت رجل عند الناس منذ
 عشرين سنة فادعى رجل انه اشترى منه داره منذ سنة لا يقبل ثم رأيت ما يشهد به صريحا في التارخانية
 في الفصل الثامن في التهازل لو ادعى المشهود عليه أن الشهود محدرون في قذف من قاضى بلسد كذا فأقام
 الشهود أن القاضى مات في سنة كذا لا يقضى به اذا كان موت القاضى قبل تاريخ شهود المدعى عليه

فلو برهن على موت أبيه في يوم
 كذا ثم برهنت امرأة أن الميت
 نكحها بعد ذلك قضى بالنكاح ولو
 برهن على قتله فيه فبرهنت أن
 اقتول نكحها بعده لا تقبل وكذا
 جميع العقود والمداينات الا في
 مسألة الزوجة التي معها ولد فانه
 تقبل بينتها في منافض لما قضى
 القاضى به من يوم القتل اشباه

قوله منذ خمسة عشر سنة هكذا
 بخطه والاصوب خمس عشرة سنة
 كما هو مقتضى القاعدة اه معجبه

مستفيضا اه مختصرا فراجع ان شئت اه (قوله من الاول) وهو أن يوم الموت لا يدخل تحت
 القضاء (قوله اذ عيأ ميراثا الخ) قدمناه عن البرازية (قوله برهن الوكيل) أى قبض المال جامع
 الفصولين (قوله صح الدفع) أى اذ برهن المطلوب على الموت لانه بمنزلة الوكيل فالحكم بالموت هنا
 لاذاته بل لاجل العزل (قوله من اياه) أى اذ يدى اليد (قوله لم تسمع) هو الصواب لان يوم الموت
 لا يدخل تحت القضاء اه قية من باب دفع الدعاوى قلت ووجهه انه قضاء يوم الموت قصدا لان ما تضمنه
 وهو عدم الشراء لا تنفع البيئة عليه لانه نفي فمحض قضاء بالموت فلا يصح (قوله وقيل تسمع) وعليه فهمى من
 المستثنيات كما فى الجرح (قوله وسر ما الخ) مرتبط بالمتن والمراد بيان وجه الفرق ولما كان خفيا عبر عنه بالسر
 (قوله من حيث انه موت) أما اذا كان المقصود من ذكره غير مما تنقام عليه البيئة فيكون هو محل
 النزاع فيدخل تحت القضاء كسألة دعوى الميراث فان المقصود من تاريخ الموت تقدم الملك وكسألة دعوى
 الوكالة فان المقصود منه انزال الوكيل (قوله فانه من حيث هو محل للنزاع) قدمناه وجهه فى عبارة الاجناس
 (قوله وينفذ القضاء بشهادة الزور) قيد بها لانه لو ظهر الشهود عبيدا او كفارا أو محدودين فى قذف لم ينقد
 اجماعا لانها ليست بحجة اصلها بخلاف الفساق على ما عرف ولا مكان الوقوف عليهم فلم تكن شهادتهم حجة
 بحر ثم قال وفى الفتنة ادعى عليه جارية انه اشتراها بكذا فأنكر تخلف فنكل فتضى عليه بالنكول تحل الجارية
 للمدعى ديانة ومقتضا كما فى شهادة الزور اه فعلى هذا القضاء بالنكول كلقضاء بشهادة الزور اه (قوله
 ظاهرا وباطنا) المراد بالنفاذ ظاهره أن يسل القاضى المرأة الى الرجل ويقول سلى نفسك اليه فانه زوجك ويتضى
 بالنفقة والقسمة وباطنا اذا باطنا أن يحل له وطؤها ويحل لها التمسك فيما بينها وبين الله تعالى ط (قوله
 حيث كان المحل قابلا الخ) شرطان للنفاذ ويأتى فى كلام الشارح مختزهما (قوله فى العقود) اطلقها
 فتشمل عقود التبرعات قالوا وفى الهبة والصدقة روايتان وكذا فى البيع بأقل من قيمته فى رواية لا ينفذ باطنا
 لان القاضى لا يملك انشاء التبرعات فى ملك الغير والبيع باقل تبرع من وجه بحر (قوله كبسيع ونكاح)
 فلو قضى ببيع امه بشهادة زور حل للمكر وطؤها وكذا لو ادعى على امرأة نكاحا وهى جاحدة أو بالعكس
 وقضى بالنكاح كذلك حل للمدعى الوطء ولها التمسك عنده بحر (قوله والفسوخ) اراد بها ما يرفع حكم
 العقد فتشمل الطلاق ومن فروعهما ادعت انه طلقها اثلاثا وهو ينكر وأقامت ينة زور فقضى بالفرقة فتزوجت
 بآخر بعد العدة حل له وطؤها عند الله تعالى وان علم بحقيقة الحال وحل لاحد الشاهدين أن يتزوجها
 ويوطأ ولا يحل للاول وطؤها ولا يحل لها التمسك به بحر (قوله لقول على الخ) قال محمد رحمه الله تعالى
 فى الاصل باغنا عن على كرم الله وجهه أن رجلا أقام عنده ينة على امرأته أنه تزوجها فأنكرت فقضى له بالمرأة
 فقالت انه لم يتزوجنى فأما اذ قضيت على جده نكاحا فقال لا أجدد نكاحك الشاهدان تزوجاك قال وبهذا
 نأخذ فلو لم ينعقد النكاح بينهما باطنا بالقضاء لما استمع من تجديد العقد عند طلبهم اورغبة الزوج فيها وقد كان فى
 ذلك تخصيصها من الزنى وصيانة مائه اه من رسالة العلامة قاسم المؤلفة فى هذه المسألة وتوقله وبهذا نأخذ دليل
 لما حكاها الطحاوى من أن قول محمد كقول ابي حنيفة (قوله ظاهرا فقط) أى ينفذ ظاهرا لا باطنا لان شهادة
 الزور حجة ظاهرا لا باطنا فينفذ القضاء كذلك لان القضاء ينفذ بقدر الحاجة درر (قوله وعليه الفتوى) نقله أيضا
 فى الفهستانى عن الحقائق وفى الجرح عن ابي الليث لكن قال وفى الفتح من النكاح وقول ابي حنيفة هو الوجه
 اه قلت وقد حقق العلامة قاسم فى رسالته قول الامام بما لا مزيد عليه ثم اورد عليه اشكالا وأجاب عنه وعليه
 المتون (قوله بخلاف الاملاك المرسلة) وهى التى لم يذكر لها سبب معين فانهم اجمعوا انه ينفذ فيها ظاهر الا باطنا
 لان الملك لا بد له من سبب وليس بعض الاسباب بأولى من البعض لتزاحمها فلا يمكن اثبات السبب سابقا على
 القضاء بطريق الاقتضاء وفى النكاح والشراء تقدم النكاح والشراء تصحيا للقضاء درر قال فى البحر ولو حذف
 الاملاك لكان أولى ليشمل ما اذا شهدوا برؤى لم يبينوا سببه فانه لا ينفذ وفى حكم المرسلة الارث كما يأتى
 وظاهر اقتضاهم عليها انه لا ينفذ باطنا فى التسبب اجماعا كما فى المحيط عن بعض المشايخ ونص الخصاص على انه ينفذ
 عند ابي حنيفة فتبين روايتان عنه والشهادة بمعنى الامه كالشهادة بطلاق المرأة وينبغى أن تكون بالوقف
 كالعتق ولم أر نقل فى الشهادة بأن الوقف ملك أو يتزوير شرائط الوقف أو أن الواقف اخرج فلانا وأدخل فلانا

مطلب
 فى القضاء بشهادة الزور

واستثنى محشوها من الاول
 مسائل منها اذ عيأ ميراثا
 فلا سبقهما تاريخا برهن الوكيل
 على وكالته وحكم بها فادعى
 المطلوب موت الطالب صح الدفع
 برهن انه شراه من اياه منذ سنة
 وبرهن ذوالبدعى موته منذ سنتين
 لم تسمع وقيل تسمع وسر ما الخ
 بالينة عبارة عن رفع النزاع
 والموت من حيث انه موت ليس
 محل للنزاع ليرفع باثباته بخلاف
 القتل فانه من حيث هو محل للنزاع
 كما لا يخفى (وينفذ القضاء بشهادة
 الزور ظاهرا وباطنا) حيث كان
 المحل قابلا والقاضى غير عالم
 برؤىهم (فى العقود) كبسيع ونكاح
 (والفسوخ) كآالة وطلاق
 لقول على رضى الله تعالى عنه
 لتلك المرأة شاهد الزنى وقال
 وزفر والثلاثة ظاهرا فقط وعليه
 الفتوى شربلاية عن البرهان
 (بخلاف الاملاك المرسلة) أى
 المطلقة بمن ذكر سبب الملك

فظاهر افتقار الجماعات للاحكام الاسباب
حتى لو ذكر اسباب معينات فعلت انذار
ان كان سببا يمكن انشاؤه والا لا ينفذ
انفاقا كالارث وكالو كانت المرأة
محترمة بغير عدة اوردت وكالو علم
القاضي بكدب الشهود حيث
لا ينفذ أصلا كالقضاء باليمين
الكاذبة زبلي ونكاح الفتح
(قضى في مجتهده بغير خلاف رأيه)
اي مذهبه مجمع وابن كمال (لا ينفذ
مطلقا) ناسيا او عامدا عندهما
والاثمة الثلاثة (وه يفتي) مجمع
ووقاية وملتي وقيل بالنفاذ يفتي

مطلب
مهم المقضى له او عليه يتبع رأى
القاضي وان خالف رأيه

مطلب
في قضاء القاضي بغير مذهبه

مطلب
حكم الحنفى بمذهب ابي يوسف
او محمد حكم بمذهبه

قوله قد اقسام هكذا بخطه وصوابه
اسقاط قد ليصح الوزن كما لا يخفى
اه مجمع

زور اذا فصل به القصاص وظاهر الهداية أن ما عدا الاملاك المرسلات يتقد باطوارا اذا قلنا بأمر الوقت من قبيل
الاسقاط فهو كالطلاق والعناق اه ملخصا (قوله فظاهر افتقار الجماعات) فلا يحل للمقضى له الوطء والاكل
واللبس وحل للمقضى عليه لـ من يفعل ذلك. تراوا لافسقه الناس بجر (قوله ان كان سببا يمكن انشاؤه)
كالبيع والنكاح والاجارة (قوله كالارث) فانه وان كان ملكا بسبب لكه لا يمكن انشاؤه فلا ينفذ القصاص
بالشهود زور فيه باطنا اتفاقا بجر قال وسأيت الاختلاف في باب اختلاف الشاهدين في انه مطلق او بسبب
والشهور اذ قل واختار في الكثر الثاني (قوله وكالو كانت المرأة محترمة الخ) هذا محترز قوله حيث كان المحل
قابلا اه ح فاذا ادعى انها زوجه وثبت ذلك بشهادة الزور وهو يعلم انها محترمة عليه بكونها منكوحه
الغيرا ومعتمدته او بكونها امرتة فانه لا ينفذ باطنا اتفاقا لانه وان كان الملك بسبب لكن لا يمكن انشاؤه وأما
ظاهرا فلا شك في نفاذه كسائر الاحكام بشهادة الزور في غير العتود والفسوخ وليس المراد بنفاذه ظاهرا حل
الوطء وحل تمكنهما منه بل امر القاضي لها به أما المحل فهو فرع نفاذه باطنا وبما قررناه فظهر أنه كالارث
فافهم (قوله وكالو علم القاضي الخ) محترز قوله والقاضي غير عالم بزورهم والظاهر أنه حلالا ينفذ ظاهرا كما
لا ينفذ باطنا لعدم شرط القضاء وهو الشهادة الصادقة في زعم القاضي تأمل (قوله كالقضاء باليمين الكاذبة)
محترز قول المتن بشهادة قالوا الوادعت أن زوجها اباه اثلاث فامكر خلفه القاضي خلف المرأة تعلم أن امر
كما قالت لا يسمعها المقام معه ولأن تأخذ من ميراثه شيئا وهذا لا يشك اذا كان ثلثا بالطلاق المحل لا لانشاء
قبل زوج آخر وفيما دون الثلاث مشكك لانه يقبل الانشاء واجب بأنه انما ثبت اذا قضى القاضي بالنكاح
وهنا لم يقض به لا اعتراضا عليه وانما ادعت الفرقة زبلي وفي الخلاصة ولا يحل وطؤها اجماعا بجر قات
واظهار أن عدم النفاذ هنا في السلطان فقط تأمل (تنبيه) اشار المصنف الى أن قضاء القاضي يحل ما كان
حراما في معتقد المقضى له ولذا قال في اللؤلؤ الحية ولو قال لها انت طالق البتة فخاصها الى قاض يراها رجعية
بعد الدخول فتقضى بكونها رجعية والزوج يرى انها بائنة او ثلاث فانه يتبع رأى القاضي عند محمد فيحل له
المقام معها وقيل انه قول ابي حنيفة وعلى قول ابي يوسف لا يحل وان رفع الى قاض آخر لا ينقضه وان كان
خلاف رأيه وهذا اذا قضى له فان قضى عليه بالبينونة او الثلاث والزوج لا يراه يتبع رأى القاضي اجماعا وهذا
كله اذا كان الزوج له رأى واجتهاد فلو عاتبا تتبع رأى القاضي سواء قضى له أو عليه هذا اذا قضى أما اذا ائق
له فهو على الاختلاف السابق لان قول المفتي في حق الجاحل بمنزلة رأيه واجتهاده اه بجر قلت وقوله فلو
عاتبا المراد به غير المجتهد بدليل المقابلة فيشمل العالم والجاهل تأمل قال في الفتح والوجه عندى قول محمد لان
اتصال القضاء بالاجتهاد الكائن للقاضي يرجع على اجتهاد الزوج والاخذ بالراجح متعين وكونه لا يراه سلا لا
انما يمنع من القربان فبطل القضاء ما بعده وبعد نفاذه باطنا فلا اه (قوله قضى في مجتهده) أى في امر
يسوغ الاجتهاد فيه بأن لم يكن مخالفا لدليل كما مر بيانه وقوله بخلاف رأيه متعلق بقضى وحاصل هذه المسألة
انه بشرط صحة القضاء أن يكون موافقا رأيه اي لمذهبه مجتهدا كان او متولدا فلو قضى بخلافه لا ينفذ
في البدائع اه اذا كان مجتهدا ينبغي أن يصح ويحمل على انه اجتهد فأداه اجتهاده الى مذهب الغير ويؤيده
ما قد سناه عن رسالة العلامة قائم مستدل بما في السير الكبير فراجع به يندفع تعجب صاحب البحر من صاحب
البدائع واعلم أن هذه المسألة غير مسألة اشتراط كون القاضي عالما بالخلاف كما بهنا عليه سابقا (قوله
اي مذهبه) اي اصل المذهب كالحنفى اذا حكمكم على مذهب الشافعى او نحوها او بالعكس وأما اذا حكم
الحنفى بمذهب ابي يوسف او محمد او نحوهما من اصحاب الامام فليس حكمه بخلاف رأيه درر اي لان
اصحاب الامام ما قالوا بقول الا نذكره الى الامام كما اوضحت ذلك في شرح منظومتى في رسم المفتي عند قولى فيها
واعلم بأن عن ابي حنيفة * جاءت روايات غدت متببهة
اختار منها بعضهما والباقي * يختار منه سائر الرفاق
فلم يكن لغيره جواب * كما عليه قد اقسام الاصحاب
(قوله وابن كمال) قال في شرحه لم يقل بخلاف رأيه لايها مه أن يكون الكلام في المجتهد خاصة وليس كذلك
(قوله لا ينفذ مطلقا الخ) قال في الفتح لو قضى في المجتهد فيه ناسيا لمذهبه مخالفا لرأيه نفذ عند ابي حنيفة

ورواية واحدة وان كان عامدا فقيه روايتان وعندهما لا يتقد في الوجهين اى وجهى النسيان والعمد والفتوى على قولهما وذكر في الفتاوى الصغرى أن الفتوى على قوله فقد اختلف في الفتوى والوجه في هذا الزمان أن يفتى به لهمالان التارك لمذهبه عمدا لا بغيره الا لهوى باطل لا لقصد جليل وأما الناسي فلان المقلد ما قلده الا يحكم مذهب له لا بغيره هذا كله في القاضى المجتهد فأما المقلد فاما لولا ان يحكم بمذهب ابي حنيفة فلا يملك المخالفة فيكون معزولا بالنسبة الى ذلك الحكم اه قال في الشربلالية عن البرهان وهذا صريح الحق الذى يعرض عليه بالواجب اه وقال في السروا حتى في البحر أن المقلد اذا قضى بمذهب غيره او برواية ضعيفة او بقول ضعيف نفسه وأقوى ما تمسك به مافى البرازية اذ لم يكن القاضى مجتهدا وقضى بالفتوى على خلاف مذهبه نفذ وليس لغيره نقضه وله نقضه كذا عن محمد وقال الشافى ليس له نقضه اه ومافى الفتح يجب أن يعزل عليه في المذهب ومافى البرازية محمول على رواية عنهم اذ قصارى الامر أن هذا منزل منزلة الناسي لمذهبه وقدمت عنهم مافى المجتهد أنه لا ينفذ فالمقلد أولى اه مافى النهر وبأقرب ما يؤيده (قوله من ليس مجتهدا) وكذا المجتهد كما مر في كلام الفتح (قوله لا يتقد اتفاقا) هذا مبنى على احدى الروايتين عن الامام فى العامد أما على رواية النفاذ فلا تصح حكاية الاتفاق (قوله لكونه معزولا عنه) أى عن غير ما قبله قال الشربلالية فى شرح الوهبانية محل الخلاف فيما اذ لم يقد عليه السلطان القضاء بصح مذهب والا فلا خلاف فى عدم صحة حكمه بخلافه لكونه معزولا عنه اه ح قلت وتبيد السلطان له بذلك غير قديم اقاله العلامة قاسم فى تصحيحه من أن الحكم والفتوى بما هو مرجوح خلاف الاجماع اه وقال العلامة قاسم فى فتاواه وليس للقاضى المقلد أن يحكم بالضعيف لانه ليس من اهل الترجيح فلا يعبدل عن الصحيح الا لقصد غير جليل ولو حكم لا يتقد لان قضاء بقضاء بغير الحق لان الحق هو الصحيح وما وقع من أن القول الضعيف يتقوى بالقضاء المراد به قضاء المجتهد كما بين فى موضعه اه وقال ابن الغرس وأما المقلد المحض فلا يقضى الاجماع عليه العمل والفتوى اه وقال صاحب البحر فى بعض رسائله أما القاضى المقلد فليس له الحكم الا بالصحيح المقتضى به فى مذهبه ولا يتقد قضاؤه بالقول الضعيف اه ومثله ما قدمه الشارح اقول كتاب القضاء وقال وهو المختار للفتوى كما بسطه المصنف فى فتاويه وغيره وكذا ما قلده بعد اسطر عن الملقط (قوله وقد غيرت بيت الوهبانية) وهو

ولو حكم القاضى بحكم مخالف * مقلده ما صح ان كان يذكر

وبعضهم ان كان سهوا اجازة * عن الصدر لا عن صاحبيه يصدر

وقد أفاد كلام الوهبانية الخلاف فيما اذ قضى به ساهيا اى ناسيا مذهب وأنه لا خلاف فيما اذا كان ذا كرا وهذا على احدى الروايتين عن الامام كما علت ولما كان المعتمد المفتى به ما ذكره المصنف فى المتن من عدم النفاذ أصلا أى ذا كرا اونا ناسيا غير الشارح عبارة النظم جاز ما جاء هو المعتمد فافهم لكن الاولى كما قال السباحى تغيير الشطر الثانى هكذا المعتمد فى رأيه فهو مهدر (قوله قلت وأما الامير الخ) الذى رأيت فى سير التارخانية قال محمد واذا امر الامير العسكر بشئ كان على العسكر أن يطيعه والآن يكون المأمور به معصية اه فقول الشارح نفذ أمره بمعنى وجب امتثاله تأمل وقته من أن السلطان لو حكم بين اثنين فالصحيح تفاديه وفى البحر اذا كان القضاء من الاصل ومات القاضى ليس للامير أن ينصب قاضيا وان ولّى عشرها وخرابها وان حكم الامير لم يجز حكمه الخ وفى الاشياء قضاء الامير جائز مع وجود قاضى البلد الا أن يكون القاضى مولى من الخليفة كذا فى الملقط اه والحاصل أن السلطان اذا نصب فى البلدة اميرا وقضى اليه امر الدين والدنيا صح قضاؤه وأما اذا نصب معه قاضيا فلا لانه جعل الاحكام الشرعية للقاضى لا للامير وهذا هو الواقع فى زماننا ولذا قال فى البحر اقول كتاب القضاء سئل عن تولية الباشا بالقاهرة قاضيا يحكم فى حادثة خاصة مع وجود قاضيه المولى من السلطان فأجبت بعدم الصحة لانه لم يفوض اليه تقليد القضاء ولذا لو حكم بنفسه لم يصح اه (قوله كما قدمناه) أى فى ازل الكتاب فى بحث رسم المفتى (قوله ولا يقضى على غائب) اى بالبيعة سواء كان غائبا وقت الشهادة او بعد ها وبعد التزكية وسواء كان غائبا عن المجلس او عن البلد وأما اذا أقر عند القاضى فيقضى عليه وهو غائب لان له أن يطعن فى البيعة دون الاقرار ولان القضاء بالاقرار قضاء اعانة واذا انفذ القاضى اقراره سلم الى المدعى حقه عينا كان او ديناً او عقارا الا انه فى الدين يسلم اليه جنس حقه اذ وجد فى يده من يكون

مطلبه
فى امر الامير وقضائه

مطلبه
فى القضاء على الغائب

مقر بأنه مال الغائب المقر ولا يبيع في ذلك العرض والعقار لان البيع قضاء على الغائب فلا يجوز بجر عن
 شرح الزايدات للعتابي لكن في الخامس من جامع الفصولين عن الخاتمة غاب المذعي عليه بعد ما برهن عليه او غاب
 الوكيل بعد قبول المينة قبل التعديل او مات الوكيل ثم عدلت تلك المينة لا يحكم بها وقال ابو يوسف يحكم وهذا
 ارفق بالناس ولو برهن على الموكل فغاب ثم حضر وكيله او على الوكيل ثم حضر موكله يقضي بتلك المينة
 وكذا يقضي على الوارث بينة قامت على مورثه (قوله اي لا يصح) لما في القبح من أن حضرة الخصم ليتحقق
 انكاره شرط صحة الحكم بجر (قوله بل ولا ينفذ) هذه العبارة غير محترمة لان نفى الصحة يستلزم نفى النفاذ
 وايضا فالحكم صحيح وانما الخلاف في نفاذه بدون تنفيذ قاض آخر كما افاده ح ولذا خسر في البحر كلام الكثر بعدم
 الصحة ثم قال والاولى أن يفسر بعدم النفاذ لقولهم اذا نفذ قاض آخر رآه فانه ينفذ ثم ذكر اختلاف التعصيص
 وسأتي في كلام الشارح (قوله كوكيله) اطلقه فشمع ما اذا كان وكيله في التصومة والدعوى او وكيله
 للتضاء كما اذا اقيمت المينة عليه فوكل ليقضي عليه ثم غاب كافي القضية بجر (قوله ووصيه) أي وصي الميت
 فان الميت غائب ووصيه قائم مقامه حقيقة ويجوز عود التصديق الى الصغير المعلوم من المقام فانه في حكم الغائب
 وشمع وصي الوصي ولو قال كوكيله لكان اولى لشمع الاب والجد (قوله انما يحكم على الغائب والميت)
 ترك الوقف ويظهر لي انه يحكم على الواقف فيما يتعلق به وعلى الوقف فيما يتعلق به سيما في (قوله ينتصب
 خصما عن الباقي) أي فيما للميت وعليه لكن اذا كان في عين فلا بد من كونها في يده فلا تدعى عيناً من
 التركة على وارث ليست في يده لم تسمع وفي دعوى الدين ينتصب احدهم خصماً وان لم يكن في يده شيء بجر
 وفيه من متفرقات القضاء انه ينتصب احدهم عن الباقي بشروط ثلاثة كون العين كلها في يده وأن لا تكون
 مقسومة وأن يصدق الغائب انها ارث عن الميت اه وقد من تمام الكلام على ذلك في كتاب الوقف واذا
 الخير الرمي في حاشيته على جامع الفصولين أن اشتراطهم كون العين في يد المذعي عليه يشمل ما لو كان المذعي
 بعض الورثة على بعض فتسمع الدعوى بشراء الدار من المورث وهي واقعة الفتوى اه (قوله وكذا احد
 شريكي الدين) أي هو خصم عن الاخر في الارث وفاو كذا في غيره عندهما لا عند أبي حنيفة وقوله قياس
 وقولهما استحسان ثم على قولهما الغائب لو صدق الحاضر ان شاء شارحه فيما قبض او اتبع المطلوب
 بنصيبه جامع الفصولين ومقتضاه أن الدين لا مذعي وشريكه وأما الدعوى بدن لو احد على اثنين فذكر قوله
 ما حاصله انه يقضي به عليهما عنده في رواية وفي رواية وهي قول ابي يوسف يقضي بنصيبه على الاخرين ثم قال
 يحتمل أن يكون اختلاف الروايات فيه بناء على اختلاف الروايات في جواز الحكم على الغائب (قوله واجنبي)
 أي من ليس وارثاً ولا وصياً وقوله يده مال اليتيم الذي في البحر مال الميت وصورتها ما في جامع الفصولين وهب
 في مرض موته جميع ماله أو وصى به فأتى ثم ادعى رجل ديناً على الميت قبل تسمع بينته على من يده المال وقبل
 يجعل القاضي خصماً عنه أي عن الميت ويسمع عليه بينته فظهر أن فيه اختلاف المشايخ (قوله وبعض الموقوف
 عليهم) لما في القضية وقف بين أخوين مات احدهما وبقي الوقف في يد الحي وأولاد الميت فأقام الحي بينته على
 واحد من اولاد الاخ أن الوقف بطن بعد بطن والباقي غيب والواقف واحد تقبل وينتصب خصماً عن الباقي
 ثم قال وقف بين جماعة تصح الدعوى من واحد منهم او وكيله على واحد منهم او وكيله اذا كان الوقف واحداً
 وبتمامه في البحر (قوله اي لو الوقف ثابثاً) أما اذا لم يكن ثابثاً وأراد اثبات انه وقف فلا وقت منافي الوقف
 بقرير هذه المسألة بأن وجه ذكرنا ههناك مسائل أخر ينتصب فيها البعض خصماً عن غيره (قوله خرج المسخر)
 هو من نصبه القاضي لسماع الدعوى على الغائب (قوله كاسيحي) أي قريبا أي مماثلة لما يأتي من تقييده
 بغير الضرورة (قوله او حكما) أي بأن يكون قيامه عنه حكماً لا مراً ففتح (قوله سبباً لا محالة) أي لا يتحول له
 عن السببية فاحترز بكونه سبباً عما يكتفون شرطاً وسيد كره المصنف بقوله لا محالة عما يكون سبباً في حال
 دون حال وعما لا يكون سبباً الا بالبقاء الى وقت الدعوى فما يكون سبباً في حال دون حال يقبل في حق الحاضر
 دون الغائب ويثبت في مسائل الوكيل بقتل العبد الى مولاه او بقتل المرأة الى زوجها فاذا برهن العبد انه حرره
 أو المرأة انه طلقها ثلاثاً يقبل في حق قصر يد الحاضر لاني ثبوت العتق أو الطلاق فان المذعي هنا على الغائب
 وهو العتق أو الطلاق ليس سبباً لا محالة لما يدعي على الحاضر وهو قصر يده بانعزاله عن الوكالة لانه قد يتحقق

مطلبه
 فمن ينتصب خصماً عن غيره

أي لا يصح بل ولا ينفذ على المقتضى به
 بجر (الاجتهاد في) أي من يقوم
 مقام الغائب (حقيقة كوكيله)
 ووصيه ومنولى الوقف افاد
 بالاستثناء أن القاضي انما يحكم
 على الغائب والميت لا على
 الوكيل والوصي فيكتب
 في السجل انه حكم على الميت وعلى
 الغائب بحضرة وكيله وبحضرة
 رصيه جامع الفصولين واذا
 بالكاف عدم الحضر فان احد
 الورثة كذلك ينتصب خصماً عن
 الباقي وكذا احد شريكي الدين
 واجنبي يده مال اليتيم وبعض
 الموقوف عليهم أي لو الوقف
 ثابثاً كما مر في باب (أو) ثابته (شريفاً
 كوسى) نصبه (القاضي) خرج
 المسخر كاسيحي (او حكاماً بأن
 يكون ما يدعي على الغائب سبباً
 لا محالة

العتق والطلاق بدون انزال وكليل بأن لا يكون هنالك وكلة اصلا وقد يتحقق موجب الانزال بأن كان بعد
الوكالة فلا يس انزال الوكيل حكما اصليا للطلاق والعتاق فمن حيث انه ليس سببا لحق الحاضر في الجملة لا يكون
الحاضر خصما عن الغائب ومن حيث انه قد يكون سببا قبلنا البينة في حق الحاضر بقصر يده وانزاعه وأما
ما لا يكون سببا لالبقاء الى وقت الدعوى فلا يقبل مطلقا وبإني في مسائل منها ما لو برهن المشتري فاسدا
على البيع من غائب حين اراد البائع فسخ البيع للفساد لا يقبل في حق الحاضر في الفسخ ولا في حق الغائب
في البيع لان نفس البيع ليس سببا لبطالان حق الفسخ بل وازانه باع من الغائب ثم فسخ البيع بينهما وان
شهدوا ببقاء البيع وقت الدعوى لا يقبل لانه اذ لم يكن خصما في اثبات نفس البيع لم يكن خصما في اثبات البقاء
لان البقاء تبع للابتداء وتماه في الفسخ وغيره (قوله فلو شري امة) تفريع على قوله لا محالة فكان الاول ذكره
عند قول المصنف ولو كان ما يدعى على الغائب شرطا بأن يقول بخلاف ما لو شري امة الخ وبخلاف ما لو كان
ما يدعى على الغائب شرطا الخ ليكون ذكره تحتنا القيد في محل واحد (قوله لم يقبل) أي برهانه لاني حق
الحاضر ولا في حق الغائب لان المدعى شيئا من الرذائل على الحاضر والنكاح على الغائب والثاني ليس
سببا لالقول بالاعتبار بالبقاء لجواز أن يكون تزوجها ثم طلقها وان برهن على البقاء اي انها امراته
للحال لا يقبل ايضا لان البقاء تبع للابتداء فتح (قوله مثاله) لاحاجة اليه لا غناء الكاف عنه ٨١ ح
(قوله من فلان الغائب) زاد في الفسخ وهو يملكها اي لا يجوز الشراء لا يثبت المالك للمشتري لاحتمال كونها
لغير البائع وهو فضولي (قوله لان الشراء من المالك) هذا هو المدعى على الغائب (قوله سبب الملكية)
اي والملكية هنا هي المدعى على الحاضر (قوله تسعا وعشرين) قال في المنع وفي المجتبى بعد أن علم بعلامة
شط كل من ادعى عليه حق لا يثبت عليه الا بالبقاء على الغائب فالتقاء على الحاضر قضاء على الغائب وتظهر
ثمرته في مسائل منها اقام بينة أن له على فلان الغائب كذا وأن هذا افضل عنه بأمره يقضى على الغائب
والحاضر لانها كلمة موضوعة ولو لم يقل بأمره لا يقضى على الغائب ومنها لو اقام بينة انه كفيل بكل ماله على
فلان وأن له على فلان ألفا كانت قبل الكفالة يقضى على الحاضر والغائب ولا يحتاج الى دعوى الكفالة
بأمره بخلاف الاولى لان الكفالة المطلقة لا توجب المال على الكفيل ما لم توجهه على الاصيل فنصار كانه
على الكفالة توجب المال على الاصيل فاتصّب عن الغائب خصما ومنها أن القاذق اذا قال انا عبد لفلان
فلا حجة على قاذق اقام المقدوف بينة أن فلانا اعتقه حذو كان قضاء على الغائب بالعتق ومنها لو قال له ابن الزانية
فقال القاذق امة امة فلان فقام المقدوف بينة انها بنت فلان القرشية يحكم بالنسب ويحذو ومنها لو اقام
بينة انه ابن عم الميت فلان وأن الميت فلان بن فلان يجتمعان الى اب واحد وأنه وارثه فحسب قضي بالميراث
والنسب على الغائب ومنها لو اقام بينة أن ابوي الميت كانا عمالوكين اعتقهما ثم ولدهما هذا الولد ومات وأنه
مولاه ووارثه قضي بالولاء وكان قضاء بالولاء على الابوين وحزيرة المولودين بعد عتقهما ومنها لو قال لداث
العبد المأذون فثبت له شئ عليه ان اعتقه مولاه فقام بينة عليه أن مولاه اعتقه بعد الضمان والعبد والمولى
غائبان يقضى بالضمان وكان قضاء بالعتق للغائب وعلى الغائب ومنها لو قال المشهود علمه الشاهد عبد فقام
المدعى أو الشاهد بينة أن مولاه اعتقه قبل الشهادة ومنها لو ادعى شيئا في يد رجل انه اشتراه من فلان وأقام
بينة يقضى له بالمالك والشراء من فلان ومنها ما لو قذف عبدا فقام المقدوف بينة أن مولاه كان اعتقه وادعى
كأن الحدة ومنها ما لو اقام العبد المشتري بينة أن البائع كان اعتقه او رجل آثر اعتقه وهو يملكه ومنها ما لو
قال رجل ما بيعت فلانا فعلى فقام الرجل بينة على الضامن انه باع فلانا عبده بألف ومنها ما لو اقام بينة على
رجل انك اشتريت هذه الدار من فلان وأننا شبعها ومنها ما لو قال لرجل على ألف فاقضها فقام المأمور بينة
انه قضاهما يقضى بقض الغائب والرجوع على الآخر ومنها ما لو قال لغيره الذي في يدي لفلان فاشترى
وانتقد الثمن فقام المأمور بينة انه فعل ذلك ومنها ما لو قال لرجل اضمن لهذا ما ديتني فضمن فقام الضمين بينة
أن فلانا دأيتك كذا أو أني قضيت عنك ومنها الكفيل بأمر اقام بينة على الاصيل انه اوفى الطاب ومنها ما لو
أقام بينة على أن له على فلان ألفا وأنه احال بجمع عليه ومنها ما لو اقام بينة على رجل انه كان لفلان عليك ألف
احلته بها على وأديتها اليه ومنها ما لو طالب البائع المشتري بالثمن فقام حوينة انه أحاله بالثمن على فلان

مطلب
المسائل التي يكون القضاء فيها
على الحاضر قضاء على الغائب
٢٩

فلو شري امة ثم ادعى أن مولاه
زوجه من فلان الغائب وأراد
ردّها بعيب الزواج لم يقبل لاحتمال
انه طلقها وزال العيب ابن كمال
(ما يدعى على الحاضر) مثاله
(كما اذا) ادعى دارا في يد
رجل و (برهن) المدعى (على
ذی البید أنه اشترى) الدار (من
فلان الغائب في حكم) الحاكم
(على) ذی البید (الحاضر كان)
ذلك (حكما على الغائب) أيضا
حتى لو حضر وانكر لم يعتبر لان
الشراء من المالك سبب الملكية
لا محالة وله صور كثيرة ذكر منها
في المجتبى تسعا وعشرين (ولو كان
ما يدعى على الغائب شرطا) لما
يدعيه على الحاضر كما اذا
ادعى عبدا على مولاه انه علق عتقه
بتطليق زوجته زيد وبرهن على
التطليق بغيبة زيد

ومنها ما لو قال لرجل ان جنى عليك فلان فانا كئيل نفسه فأقام بينة انه جنى عليه فلان ومنها ما لو أقام بينة على رجل في يده دار أتمها فأقام ذواليد بينة أن فلانا وجهه له وسلم أو أودع أو باع ومنها ما لو أقام ذواليد بينة أن المدعى باعها من فلان وقضها تطل بينة المدعى ويلزم الشراء الغائب ومنها ما لو قال ذواليد أودعني فلان قطب المدعى تحليفه به فقبض عليه فنقض عليه فنقض على فلان ومنها ما لو قال وصل الى من زيد وكيل فلان بأمره او من غاصب منه وحلف المدعى ما يعلم دفع زيد فنقض عليه فنقض على فلان ومنها ما لو أقام بينة على عبد أن مولاه اعتقه وأنه قطع يده بعد ذلك واستدان منه واشترى منه أو باع منه ومنها ما قبل انه لو قال لامرأته ان طلق فلان امرأته فأنت طالق فأقامت بينة على الحاضر أن فلانا طلق امرأته ومنها ما لو أقام الحاضر على القاتل بينة أن المولى الغائب قد عفا تقبل البينة في جميع هذه الأمور ويتضمن القضاء على الحاضر القضاء على الغائب فيها اه ح (قوله لا يقبل) لان الشرط ليس بأصل بالنسبة الى المشروط بخلاف السبب فان قضى فقد قضى على الغائب ابتداء فمستأنى ط قلت والمتبادر من اطلاقهم انه لا يقبل في حق الحاضر ولا في حق الغائب ويؤيده ما في البحر عن جامع الفصولين علق طلاقها بتزوج عليها فبرهنت أنه تزوج عليها فلا بد للغائبة عن المجلس هل تسمع حال الغيبة فيه روايتان والاصح انها لا تقبل في حق الحاضرة والغائبة فلا طلاق ولا نكاح اه لكن نقل عنه عقبه فرع آخر وهو ادعت عليه انه كفل بمهر خا عن زوجها الوطلة فلان اناؤه اطلقها ثلاثا فأقر المدعى عليه بالكفالة وأنكر العلم بوقوع الثلاث فبرهنت به بحكم لها بالمهر على الحاضر لا بالفرقة على الغائب اه والظاهر أنه خلاف الاصح بقوله وادعت عليه انه لا تقبل في حق الحاضرة والغائبة فلا طلاق ولا نكاح اه عن بعض المتأخرين كفتقر الاسلام والا زوجندي انهم اقتصوا فيه باتصاف الحاضر خصما اى فالشرط عندهم كالسبب ويقابله أيضا ما ذكرناه انهما من قبولها في حق الحاضر لا الغائب (قوله يقبل لعدم ضرر الغائب) وذكري الفتح انه ليس في هذا قضاء على الغائب بشئ اذ ليس فيه ابطال حق له اه اى لان دخول الغائب الدار لا يترتب عليه حكم لكن قال ط لو كان الغائب علق طلاق امرأته بدخوله الدار فاطاها أنه في حكم الاول للزوم الضرر اه (قوله ومن حيل اثبات العلق الخ) هي من جملة الصور التسع والعشرين المارة (قوله ومن حيل الطلاق الخ) الاولى اسقاطه لقول البحر وأما حيل اثبات طلاق الغائب فكما على الضعيف من أن الشرط كالسبب قال في جامع الفصولين ومع هذا لو حكم بالحرمة نفذ لا خلاف المشايخ اه قلت يعنى اذا كان الحاكم مجتهدا أما المقلد فلا يصح حكمه بالضعيف كما ذكرناه سابقا نعم نقل في البحر بعد هذا عن الخلاصة الطريق في اثبات المضانية أن يعلق وكالة بدخوله فيتنازعان في دخوله فشهد الشهود بقضيه بالوكالة وبدخوله اه قال في البحر وعليه فانبات طلاق معلى بدخول شر حيلة فيه ولو كان الزوج غائبا لان هذا ليس من قبيل الشرط لانه لا بد أن يكون فعل الغائب وكذا اثبات ملك أو وقف أو نكاح فيعلق وكالة بملك فلان ذلك الشيء أو بوقفة كذا أو يكون فلانة تزوجة فلان ويتدى الوكيل فيقول الخصم وكالت معلقة بما لم يوجد فيقول الوكيل بل هي منجزة فتعلقها بكاش وبرهن على الملك ونحوه ولا يعلق بفعل الغائب كان نكح ان وقف ان طلق ان ملك هذا ما ظهر الى اه ملخصا قلت وفيه نظر لان المانع اثبات الضرر بالغائب قال في الفتح الاصل أن ما كان شرطا لشيء الحق للحاضر من غير ابطال حق للغائب قبلت البينة فيه اذ ليس فيه قضاء على الغائب وما تضمن ابطالا عليه لا تقبل اه فعلم أن المناط ابطال حق الغائب سواء كان الشرط فعلة أو لا فلا فرق بين كون الشرط ان نكح أو ان كانت منكوحته فتتفرع هذه المسائل على ما في الخلاصة غير ظاهرا اذا ما فيها ليس فيه حكم على غائب اصلا بخلاف هذه المسائل فان فيها الحكم على الغائب ابتداء بما يضره ولو ملكا فانه قد يلزم منه ضرر وارضع البد المدعى أنه ملكه وغير ذلك قد يبر (قوله ومن أراد أن لا يرنى الخ) ان كانت هذه الحيلة صدقا فلا وجه لتسببها حيلة ولا قوله ومن أراد أن لا يرنى وصنيعه يوهم أن ذلك سائغ كذا وليس كذلك بل مثله من اكبر الكاثر ط فالصواب اسقاط هذه العبارة والاقتصار على عبارة البرازية كما قبل في البحر على أن في صحة هذا الفرع كلاما نذكره عقبه (قوله فبرهن عليها بالطلاق) اى وبأنه تزوجها بعد العدة كما هو ظاهر (قوله يقضى عليها انها تزوجة الحاضر) اى ويقضى على الغائب بالطلاق كما يدل عليه ما بعده قلت لكن تقدم أن القضاء على الغائب انما يصح اذا كان سببا لما يقضى على الحاضر لا محالة ولا شك أن طلاق الغائب ليس كذلك

(لا يقبل في الاصح) اذا كان فيه ابطال حق الغائب فلو لم يكن شك اذا علق طلاق امرأته بدخوله زيد الدار يقبل لعدم ضرر الغائب ومن حيل اثبات العلق على الغائب أن يدعى المشهود عليه أن الشاهد عبد فلان فبرهن المدعى أن مالكة الغائب اعتقه تقبل ومن حيل الطلاق حيلة الكفالة بمهرها معلقة بطلاقها ودعوى كفالتها بنفقة العدة معلقة بالطلاق ومن أراد أن لا يرنى غيبته ما في دعوى البرازية ادعى عليها أن زوجها الغائب طلقها وانقضت عدتها وتزوجها فأقرت بزوجة الغائب وأنكرت طلاقه فبرهن عليها بالطلاق يقضى عليها انها تزوجة الحاضر

لأن التزوج قد يكون بدون طلاق كما لم تكن زوجة أحد وانظر ما قد مناه عند قوله سبب الاحالة يظهر لك حقيقة الامر (قوله ولا يحتاج الخ) قال الخياط الرملي وفي جامع الفصولين خلافه (قوله ولو قضى على غائب الخ) اي قضى من يرى جوازه كشافني لاجماع الحنفية على انه لا يقتضى على غائب كاذ كره الصدر الشهيد في شرح أدب القضاء كذا حقيقته في البحر والمصالح انه لا خلاف عندنا في عدم جواز القضاء على الغائب وانما الخلاف في انه لو قضى به من يرى جوازه هل ينفذ بدون تنفيذ أو لا بد من امضاء قاض آخر ورأيت نحو هذا منقولاً عن اجابة السائل عن بعض رسائل العلامة قاسم وبه يظهر أن قول المصنف فيما سطر ولا يقتضى على غائب بيان الحكم المذهب عندنا وقوله هنا ولو قضى الخ حكاية للخلاف في النفاذ وعدمه قلت بقي ما لو قضى الحنفى بذلك ولا يخفى انه يأتى فيه الكلام المار فيما لو قضى في مجتهده بخلاف رأيه وما فيه من التفصيل واختلاف التصحيح فعلى قول من رجع الجواز لا يبق فرق بين الحنفى وغيره وعلى هذا يحمل ما سطر به في القضية من انه لا يشترط في نفاذ القضاء على الغائب أن يكون من شافعي وبه اندفع ما أورده الرملي والمقدسي على صاحب البحر حيث خصه بمن يرى جوازه كاذ كرنا واندفع أيضاً ما يذهبون من المناقاة بين ما ذكره الصدر الشهيد وما في القضية هذا ما ظهر له قدره لكن استظهر في البحر بعد ذلك تخصيص الخلاف في النفاذ وعدمه بالحكم للمفقود لا مطلق الغائب واستدل بعبارة في الخاتمة ونازع الرملي بأنهم لا اتدل على مدعاه بل الفناهم من كلامهم التعميم اه وقال في جامع الفصولين قد اضطرب آراؤهم ويأتيهم في مسائل الحكم للغائب وعليه ولم يصف ولم يقتل عنهم أصل قوى لنا هريني عليه الفروع بلا اضطراب ولا اشكال فالظاهر عندى أن يتأمل في الوقائع ويحسب ويلاحظ المخرج والنزوات فيفتي بحسبها جوازا أو فسادا مثلاً لو طلق امرأته عند العدل فغاب عن البلد ولا يعرف مكانه أو يعرف ولكن يحجز عن احضاره أو عن أن تسافر اليه هي أو وكيلها لبعده أو لمانع آخر وكذا المديون لو غاب وله نقد في البداية ونحو ذلك ففي مثل هذا الورهن على الغائب وغلب على ظن القاضى انه حق لتزوير ولا حيلة فيه فينبغي أن يحكم عليهم عليه وله وكذا المفتى أن يفتي بجوازه دفعا للخرج والنزوات وصيانة للمقوق عن الضياع مع انه مجتهد فيه ذهب اليه الاثمة الثلاثة وفيه روايتان عن أصحابنا وينبغي أن ينصب عن الغائب وكيل يعرف انه راعى جانب الغائب ولا يشترط في حقه اه وأقره في نور العين قلت ويؤيده ما أتى في ريبا في المسخر وكذا ما في الفتح من باب المفقود لا يجوز القضاء على الغائب الا اذا رأى القاضى مصلحة في الحكم له وعليه حكم فانه ينفذ لانه مجتهد فيه اه قلت وظاهره ولو كان القاضى حنفيا ولو في زماننا ولا ينافى ما سطر لان تجوز هذا للمصلحة والضرورة (قوله وقيل لا ينفذ) أى بل يتوقف على امضاء قاض آخر كما في البحر (قوله ورجح في الفتح الخ) ليس قولنا ثالثا بل هو القول الثاني كما علمت وهذا مبنى على أن نفس القضاء مجتهد فيه كقضاء محدود في قذف بعد توبته والا لول مبنى على أن المجتهد فيه سبب القضاء وهو أن هذه المينة هل تكون حجة للقضاء بلا خصم حاضر أم لا فاذا قضى به نفذ كما لو قضى بشهادة المحدود في قذف بعد توبته (قوله والمعتد الخ) مقابله قول خواهر زاد بجوازه لانه آفتى بجواز القضاء على الغائب وهو عين القضاء على الغائب بحر وفيه أيضا تفسير المسخر أن نصب القاضى وكيلاً عن الغائب لسمع الخصومة عليه وشرطه عند القائل به أن يكون الغائب في ولاية القاضى (قوله وهي في خمس) لم يذكر الرابعة في البحر بل زادها الشارح (قوله اشترى بالخيار) أى وأراد الرضى المدة فاختفى البائع فطلب المشتري من القاضى أن ينصب خصما عن البائع ليرده عليه وهذا أحد قولين عزاهما في جامع الفصولين الى الخاتمة لكنه قدّم هذا وعادة قاضى خان تقدم الا شهر (قوله اختفى المكفول له) صورته كقول بقسمه على انه ان لم يوف به غدا نديه على الكفيل فغاب الطالب في الغد فلم يجده الكفيل فرفع الامر الى القاضى فنصب وكيلاً عن الطالب وسلم اليه المكفول عنه يبرأ وهو خلاف ظاهر الرواية انما هو في بعض الروايات عن أبي يوسف قال أبو الليث لو فعل به قاض علم أن الخصم تعيب لذلك فهو حسن جامع الفصولين قلت ما قاله أبو الليث توفيق بين الروايتين لكن ما ذكره من التصحيح في المسألة التالية لهذه ينبغي اجراؤه في رواية أبي يوسف اذا لفرق بظاهر بين المسألتين تأمل (قوله حلف ليوقينه اليوم الخ) بأن على المديون العتق أو الطلاق على عدم قضاؤه اليوم ثم غاب الطالب وخاف الخائف الحنفى فان القاضى ينصب

ولا يحتاج الى اعادة المينة اذا

حضر الغائب (ولو قضى على

غائب بلا نائب ينفذ) في اظهر

الروايتين عن أصحابنا ذكره

مثلا خسر وفي باب خيار العيب

(وقيل لا) ينفذ ورجحه غير واحد

وفي المينة والبزاية وجمع القناوى

وعليه القموى ورجح في الفتح نوقسه

على امضاء قاض آخر وفي البحر

والمعتد أن القضاء على المسخر

لا يجوز الا ضرورة وهي في خمس

مسائل «اشترى بالخيار قنارى»

اختفى المكفول له «حلف ليوقينه

اليوم تعيب الدائن» جعل

أمرها يدها ان لم تصل نفعها

مطل
في القضاء على المسخر

وكلا عن الغائب ويدفع الدين اليه ولا يثبت الخالف وعليه الفتوى يخرج عن الخاتمة وفي حاشية مسكين عن الشيخ شرف الدين الغزالي انه لا حاجة الى نصب الوكيل لقبض الدين فانه اذا دفع الى القاضي برفعيته على اختيار المفتي به كما في كثير من كتب المذهب المعتمدة ولو لم يكن ثمة قاض حث على المفتي به اه (قوله فتغيت) أي لا يباع المطلق عليه فانه نصب من يقبض لها ط (قوله خاتمة) لم أر هذا العبارة في الخاتمة في هذا المجلد (قوله الخامسة الخ) ذكر في شرح أدب القاضي لوقال رجل للقاضي لي على فلان حق وقد نواري عني في منزله قال القاضي يكتب الى الوالي في احضاره فان لم يتفرقه وسأل الطالب الختم على يابه فان أتى بشاهدين انه في منزله وقال أريد منذ ثلاثة أيام أو أقل ختم عليه لان زاد على ثلاث والصحيح انه مفوض الى رأي الحاكم فاذا ختم وطلب المدعي أن ينصب له وكيلاً بعث القاضي الى داره رسولاً مع شاهدين نادى بحضورهما ثلاثة أيام في كل يوم ثلاث مرات بافلان بن فلان ان القاضي يقول لك احضر مع خصمك فلان مجلس الحكم والانصت لك وكلا وقبت بيته عليهما فان لم يخرج نصب له وكيلاً وجمع شهود المدعي وحكم عليه بحضور وكيله اه ملخصاً (قوله انه قول الكل) أي النصب عن الخصم المتواري وهو الذي تعطيه عبارة الكمال (قوله وأن القاضي الخ) الذي في شرح الادب هو ما ذكرناه من تفويض المدة الى القاضي في رؤية الشاهدين للفتي في لافي مدة الختم والذي في شرح الوهبانية مثل ما ذكرناه أيضاً (قوله ولا يبيع التركة المستغرقة بالقاضي للورثة) هذا مقيد بما اذا تم تقوى الورثة على أداء الدين كله من مالهم لما في الثامن والعشرين من جامع الفصولين لو أرادت الورثة أداء دينه لتبقى تركته لهن فاتفقوا عليه وتحملوا قضاء دينه وانقاد وصاياه من مالهم فلهم ذلك ولو اختلفوا فللوصي يبيع الدين ووصاياه ولا يلتفت الى قولهم ثم قال وجاز لا حد الورثة استخلاص العين من التركة بأداء قيمته الى الغرماء الى الوارث الاخر اه وقوله بأداء قيمته الخ قال الرمي في حاشيته عليه هذا اذا لم يكن الدين زائداً لانه ذكره ان الدين لو كان زائداً على التركة فلهم استخلاصها بأداء دينه كله لا يقدر تركته كقن جني يقبضه مولاه بأرضه (قوله لا للورثة) أي الارضى الغرماء حتى لو باع الوارث أي بدون رضي الغرماء لا ينفذ وكذلك المولى اذا جبر على العبد المأذون وعليه دين محبط ليس للمولى أن يبيع العبد وما في يده وانما يبيع القاضي كذا اذا منع عن العبدية ثم ذكر عن القسبة قولين ناهياً عن القاضي انما يبيع التركة المستغرقة لقضاء الدين اذا امتنع الورثة عن بيعها لم يحل ترجيحاً لكن اقتصاره في المتن على القول الاول نفعاً للدرر يفيد ترجيحه وحكي القولين في التنازع والخاتمة والبرازية أيضاً ورأيت بخط شيخ مشايخنا لعل على التركة مانصة أقول فلذا القضاة الآن يأذنون لبعض ورثة الميت المستغرقة تركته بالدين يبيعها لوفاء دينه خوفين القولين وعلماهما (تنبيه) لم يذكر بيع الوصي وفي جامع الفصولين يصح بيع الوصي تركته مستغرقة لوفاء دينه وليس للغرماء ابطاله (قوله لعدم ملكهم) قال في جامع الفصولين ولو استغرقها دين لا يملكها بارت الا اذا أبرأ الميت غريمه أو آذاه واره بشرط التبرع وقت الاداء أما لو آذاه من مال نفسه مطلقاً بلا شرط تبرع أو رجوع يجب له دين على الميت قصير التركة مشغولة دينه فلا يملكها حتى لو ترك ابناً وقتا ودينه مستغرق فأذاه واره ثم أذن للفق في التجارة أو كاتبه لم يصح اذ لم يملك اه وغام الكلام على ذلك في المنح (تنبيه) قيد بالتركة المستغرقة لان غيرها ملك للورثة وفي جامع الفصولين عليه دين غير مستغرق فالعاصر من ورثته يبيع حصته حصته من الدين لا يبيع حصته غيره للدين لانهم ملك الوارث الاخر اذا الدين لم يستغرق فلو دفعت الورثة الى أحدهم كره من التركة ليقضى دين مورثهم وهو غير مستغرق فقضاء صح لانه يبيع منهم حصته منه بدينه والدين لانهم لو دفعوه الى أجنبي لاداء الدين يكون بيعاً كذا اذا (قوله حيث كان الدين لغريمهم) قال في جامع الفصولين استغرق التركة بدين الوارث لا يمنع ارثه اذا كان هو واره لا غير اه ومقاده انه لو كان الدين لبعض الورثة فهو كدين الاجنبي بالنسبة الى باقي الورثة (تنبيه) ذكرنا خير الرمي في حاشية الفصولين أن قوله خنا لا يمنع ارثه لا ينافي ما مر أعلاه من أن الوارث لو أدى دين الغريم بلا شرط تبرع لا يملكها لانه ثبت له الرجوع بأداء الدين بعد أن لم يكن له ملك فلا يملك القن الا بطلب القاضي بخلاف الاستغراق بدنه ابتداءً اذا لا مانع يمنع من الملك اه (قوله يقرض القاضي الخ) أي يستحب له ذلك لانه لكثرة أشغاله لا يمكنه أن يباشر حفظ نفسه والدفع بالقرض أنظر للقيم لكونه مضموناً والوديعة أمانة وينبغي له أن يتخذ أحوال المستقرضين حتى لو اختلف

خطه
في الختم اذا اختلف في بيته

مطلب
في بيع التركة المستغرقة بالدين

فتغيت الخامسة اذا نواري
الخصم فالمتأخرون أن القاضي
ينصب وكيلاً في الكل وهو قول
النافي خاتمة قلت وتقتل شرح
الوهابية عن شرح أدب القاضي
أنه قول الكل وأن القاضي يختم
بيته مدة تراعيه نصب الوكيل
(ولاية يبيع التركة المستغرقة
بالدين للقاضي لا للورثة) لعدم
ملكهم حيث كان الدين لغريمهم
(يقرض القاضي

مطلب
دفع الورثة كرها من التركة الى
أحدهم ليقضى دين مورثهم
فقضاء يصح

مطلب
للتأني اقراض مال الدين وشبهه

أحدهم أخذ منه المال ونماه في البحر وليس للقاضي أن يستقرض ذلك لنفسه ط عن الهندية (قوله مال الوقت) ذكر في البحر عن جامع الفصولين لكن فيه أيضا عن العدة يسع للمتولى اقراض ما فضل من غلة الوقت لو أحرز اه ومقتضاه انه لا يختص بالقاضي مع انه صرح في البحر عن الخزانة أن المتولى ضمن الآن يقال انه حيث لم يكن الاقراض أحرز (قوله والغائب) زاد في البحر انه يسع من قوله اذا خاف التلب اذا لم يعلم بمكان الغائب أما اذا علم فلا لانه يمكنه بعنه اليه اذا خاف التلف اه وانظر هل يقيد اقراضه ماله بما اذا لم يعلم مكانه (قوله واللقطة) الظاهر قراءته بالنصب عطفا على مال ويجوز جزؤه عطفا على المضاف اليه وهو أولى لثلايق منصوبا بين مجرورين يمكن الاضافة فيه بيانية وفيما قبله وما بعده لامية تأمل ثم الظاهر أن المراد باقراض القاضي اللقطة هنا ما اذا وقعها الملتقط اليه والا فالصرف فيها من تصدق أو امسالة الملتقط تأمل (قوله من ملي) بالهمز في المصباح رجل ملي على فعل غنى مقتدرو ويجوز الابدال والادغام اه اى ابدال الهمزة بياء وادغامها في الباء (قوله حيث لا وصى) هذا الشرط زاده في البحر بخلاف قوله وينبغي أن يشترط لجواز اقراض القاضي عدم وصى لليتيم فان كان له وصى ولو منصوب القاضي لم يجز لانه من التصرف في ماله وهو ممنوع منه مع وجود وصيه كما في بيع القنية اه ورده محشية الرملى بأن اطلاق المتون على خلافه وبأنه اذا لم يجز منه والوصى ممنوع من الاقراض استمع النظر لليتيم ولا قائل به تأمل اه لكنه أفتى في وصايا الخيرية بأن للوصى اقراض مال اليتيم بأمر القاضي أخذ بما في وقف البحر عن القنية من أن للمتولى اقراض مال المجد بأمر القاضي قال والوصى مثل القيم اقولهم الوصية والوقف اخوان فلم يمنع النظر لليتيم بهذه الجهة نعم يرد على البحر أن الوصى اذا كان لا يملك الاقراض بدون اذن القاضي علم أن ذلك لم يدخل تحت وصايته بل بقي للقاضي فلم يكن ممنوعا منه مع وجود الوصى كما لو نصب وصيا على يتيم ليس له اولى فلا تقاضى أن يزوجه بنفسه أو بأذن الوصى بتزويجهما وليس للوصى ذلك بدون اذن اذ لا يدخل تحت وصايته بخلاف يسع مال اليتيم ونحوه فليس للقاضي فعله مع وجود الوصى فلذا لم يذكر هذا القيد في المتون فافهم (قوله ولا من يقبله مضاربة الخ) في البحر عن جامع الفصولين انما يملك القاضي اقراضه اذا لم يجد ما يشتره له يكون غلة لليتيم لا لو وجد أو وجد من يضارب لانه انفع اه اى انفع من الاقراض وما قبل ان مال المضاربة أمانة غير مضمون فيكون الاقراض اولى فهو مدفوع بأن المضاربة فيها ربح بخلاف القرض (قوله ولا مستغلا يشتره) اى ما يكون فيه لليتيم غلة كما علمت وهو منصوب بالعطف على محل اسم لا الاولى والا كان حقه الرفع او البناء على الفتح كما لا يخفى (قوله ليحفظه) اى بالاستدكار للمال وأعماله الشهود وتحوز ذلك (قوله لا يقرض الاب) اى فى اصح الرايتين فتح قال فى البحر وفى خزانة الفتاوى الصحيح أن الاب كلقاضى فقد اختلف التصحيح والعقد ما فى المتون وشمل ما اذا أخذ مال ولده الصغير فخرضه لنفسه وهو مسمى عن الامام وقيل له ذلك ولم أر حكم الجدة فى جواز اقراضه على رواية جواز له الاب والظاهر أنه كلاب لقولهم الجدة ابوالاب كلاب الا فى مسائل واختلفوا فى اعادة الاب مال ولده الصغير وفى الصحيح لا اه (قوله لانه لا يقضى لولده) لانه رعايتكم المستقرض فيحتاج للينة والقضاء بها ط (قوله ولا الوصى) فلا يفعل لايعة خيانه فلا يعزل به وكذا ليس له أن يستقرض لنفسه على الاصح فالوفعل ثم اتفق على اليتيم مدة يكون متبرعا اذ صار مضافا لغيره فلا يخاص ما لم يرفع الامر الى الحاكم وعمل الايداع والبيع سيئة ونماه فى البحر وفيه عن الخزانة اذا أجاز الوصى أو الاب وأخذ أو القاضى الصغير فى عمل من الاعمال فالصحيح جوازها وان كانت بأقل من اجرة المثل اه اى لان للوصى والاب والجدة استعماه بلا عوض بطريق التهذيب والرياضة فبالعوض اولى كما فى السابع والعشرين من جامع الفصولين ونماه أبحاث هذه المسائل فيه (قوله ومتى جازا الخ) تسيده لقوله ولا الملتقط بما اذا كان قبل جواز التصديق بها وهذا كره الزيلعي فى مسائل شتى آخر الكتاب يقوله الآن الملتقط اذا نشد اللقطة ومضى مدة التشدات ينبغي أن يجوز له الاقراض من فقير لانه لو تصدق بها عليه فى هذه الحالة جاز القرض اولى اه فافهم (قوله ولو قضى بالجور الخ) القضاء بخلاف الحق اما عن خطأ أو عمد وكل على وجهين اما فى حقه تعالى او حق العبد فانطلقا فى حق العبد اما أن يمكن فيه التدارك والرد أولا فان امسك بآن قضى بمال أو صدقة أو طلاق أو اعتاق ثم ظهر أن الشهود غيباء أو كفارا أو محدودون فى قذف يطل القضاء ويرد العبد

مال الوقت والغائب واللقطة

(واليتيم) من ملي • متى حيث

لارضى • ولا من يقبل مضاربة

ولا مستغلا يشتره وله أخذ المال

من أب مبذور ووضعه عند عدل

قنية (ويكتب الصك) ندى بالحفظه

(لا) قرض (الاب) ولو قاضيا لانه

لا يقضى لولده (و) لا (الوصى)

ولا الملتقط فان أقرضوا ضمنوا

لحجزهم عن التصرف بخلاف

القاضى ويستثنى اقراضهم

للضرورة كحرق ونهب فيجوز اتفاقا

بحر ومتى جاز للملتقط التصديق

فالا قراض اولى (ولو قضى بالجور

فالغرم عليه فى ماله ان متعمدا

وأقرضه) اى بالعمد (ولو خطأ

فد) الغرم (على المقضى) له درر

مطلب
فيما لو قضى القاضي بالجور

رقباء المرأة الى زوجها والمال الى من أخذته وان لم يكن الرقبان قننى بالقصاص واقص لا يقتل المقتضى له
 وبصير صورة لقضاء شبهة مانعة بل يجب الدية في مال المقتضى له وهذا كله اذا ظهر خطأ القاضى بالبينه
 أو باقرار المقتضى له فلو باقرار القاضى لا يظهر في حق المقتضى له حتى لا يطل القضاء في حقه وأما خطأ في حقه
 تعالى بأن قننى بجمدة زنى أو سرقه أو شرب واستوفى الحقة ثم ظهر أن الشهود كذبت فالضمان في بيت المال
 وان كان القضاء بالجور عن عمد وأقر به فالضمان في ماله في الوجود كلها بالجناية والالتلاف ويعزر القاضى ويعزل
 عن القضاء عن الهندية ملخصاً (تنبيه) القاضى اذا قام مسألة على مسألة وحكم ثم ظهر رواية بخلافه
 فالخصمة لا تدعى عليه يوم القيمة مع القاضى والدعى أمامه المتبى فلانه اثم بأخذ المال وأبامع القاضى فلانه
 اثم اجتهاد لان أحدا ليس من أهل الاجتهاد في زماننا وبعض اذ كيا خوارزم قاس المقتضى على القاضى
 زودت أن القاضى صاحب مباشرة للحكم فكيف يؤخذ السبب مع المباشر فانقطع وكان له أن يقول ان
 انقاضى في زماننا ملجأ الى الحكم بعد الفتوى لانه لو ترك ليلام لانه غير عالم حتى يقضى بعلمه بزيادة قبيل
 الشهادات قلت وفيه نظر فان هذا لا يسمى الجاء حقيقة والالزام أن تنقطع النسبة عن المباشر الى المتبى كالو
 اكراه رجل آخر بالالتاف عضو على أخذ مال انسان فان الضمان على المكروه بالكسر لصيرورة المكروه بالفتح كالا
 ولا شك أن ما هنا ليس كذلك فلم تنقطع النسبة عن المباشر وهو القاضى وان اثم المتبى وهو المفتى ولا يتناس
 هذا على مسألة تضمين الساعى الى ظالم مع أن الساعى متبى لا مباشر فان تلك مسألة استثنائية خارجة عن
 القياس زجر عن العافية لكن قد يقال ان هذا حكم الضمان في الدنيا والكلام في الخصومة في الآخرة ولا شك
 في أن كلامنا المباشر والمتبى ظالم اثم وللدظلوم الخصومة معهم وان اختلف ظليهما فان المباشر ظلمه أشد من
 امسك رجلا حتى قتله آخر (قوله ان عزل عن القضاء) الظاهر أن هذا وما بعده مبنيان على رواية انعزاله
 بالفسق وتقدم أن المذهب أنه لا يعزل بل يستحق العزل (قوله وفيه) لم يذ كر ذلك في المنع فيعود الضمير الى
 السراج (قوله وشهادته) اى اذا أراد أن يشهد شهادة عند القاضى المولى لا يقبلها الفقيه بغلبة الجور والرشوة
 فانهم (قوله القضاء مظهر لا مثبت) لان الحق المحكوم به كان ثابتاً والقضاء اظهره والمراد ما كان ثابتاً ولو
 تقديره كلقضاء بشهادة الزور كما ترى سيانه في تعريف القضاء عن ابن الغرس (قوله ويتخصص بزمان ومكان
 وخصومة) عزادى في الاشهاد الى الخلاصة وقال في الفتح من أول كتاب القضاء الولاية تقبل التقيد والتعليق
 بالشرط كقوله اذا وصلت الى بلدة كذا فأنت قاضيا واذا وصلت الى مكة فأنت أمير الموسم والاضافة بجعلك
 قاضيا في رأس الشهر والاستثناء منها بجعلك قاضيا الا في قضية فلان ولا ينتظر في قضية كذا والدليل على جواز
 تعليق الامارة واداءتها قوله صلى الله عليه وسلم حين بعث البعث الى موته وأمر عليهم زيد بن حارثة أن قتل زيد بن
 حارثة بخفر أميركم وان قتل جعفر فبعد الله بين رواحة وهذه القصة مما اتفق عليها جميع أهل السير والمغازى
 اه (قوله بعد خمسة عشر سنة) المناسب خمس عشرة سنة كبر الاول وتأيت الثاني ليكون المدة وثمانو
 سنة وأجاب ط بأنه على تأويل السنة بالعام أو الحول (قوله فلا تسع الا الآن بعدها) اى انتهى السلطان عن
 سماعها بعد حاقه قال السيد الحموى في حاشية الاشياء أخبرنى استاذى شيخ الاسلام يحيى أفندى الشهر
 بالمنقارى أن السلاطين الآن يأمررون قضائهم في جميع ولاياتهم أن لا يسعوا دعوى بعد مضي خمس عشرة سنة
 سوى الوقف والارث اه وتقل في الحامدية فتاوى من المذاهب الاربعة بعدم سماعها بعد النهى المذكور
 لكن هل يبقى النهى بعدم موت السلطان الذى نهى بحيث لا يحتاج من بعده الى نهى جديد أفتى في الخبرية بأنه لا بد
 من تجديد النهى ولا يستمر النهى بعده وبأنه اذا اختلف الخصمان في أنه منهى أو غير منهى فالقول للقاضى
 ما لم يثبت المحكوم عليه النهى وأطال في ذلك وأطاب فراجه وأما ما ذكره السيد الحموى أيضاً من أنه قد علم
 من عادتهم بعض سلاطين آل عثمان نصرهم الرحمن من أنه اذا أولى سلطان عرض عليه قانون من قبله وأخذ أمره
 باتباعه فلا يفيد هنا لأن معناه أن يلتزم قانون أسلافه بأن يأمر بما أمر به وينهى عما نهى عنه ولا يلزم منه
 أنه اذا أولى قاضيا ولم ينهه عن سماع هذه الدعوى أن يصير قاضيه منها بمنح ذلك وانما يلزم منه انه اذا اولاه
 بنها مصرحاً بالكون عاملاً بما التزمه من القانون كما اشتهر أنه حين يولية الآن يأمره في منشوره بالحكم بأصح
 أقوال المذهب كعادة من قبله وتتمام الكلام على ذلك في كتابنا تنقيح الحامدية فراجه وأطلقنا الكلام عليه

مطلب
 اذا قاس القاضى واخطأ فالخصومة
 للمدعى عليه مع القاضى والمدعى
 به القامة

وفي المنع معزاله السراج قال محمد
 لو قال تعددت الجور انعزل عن
 القضاء وفيه عن أبي يوسف اذا
 غلب جوره ورشوته ردت قضايه
 وشهادته (فروع) القضاء مظهر
 لا مثبت ويتخصص بزمان ومكان
 وخصومة حتى لو أمر السلطان
 بعدم سماع الدعوى بعد خمسة
 عشر سنة فسمعها لم ينفذ قلت
 فلا تسع الا الآن بعدها لا بأمر

مطلب
 القضاء يقبل التقيد والتعليق

مطلب
 في عدم سماع الدعوى بعد خمس
 عشرة سنة

مطلب
 هل يبقى النهى بعدم موت السلطان

أيضا في كتاب تنبيه الولاة والحكام (قوله الا في الوقف والارث ووجود عذر شرعي) استثناء الارث موافق لما مر عن الحموي ولما في الحامدية عن فتاوى أجد أفندي المهمنداري مفتي دمشق انه كتب على ثلاث أسئلة أنه تسمع دعوى الارث ولا يمنعها طول المدة ويخالفه ما في الخيرية حيث ذكر أن المستفي ثلاثة مال التيم والوقف والنائب ومقتضاه أن الارث غير مستثنى فلا تسمع دعواه بعد هذه المدة وقد نقل في الحامدية عن المهمنداري أيضا انه كتب على سؤال آخر فبين تركت دعواها الارث بعد بلوغها خمس عشرة سنة بلا عذر أن الدعوى لا تسمع الا بأمر سلطاني ونقل أيضا من فتوى تركية عن المولى أبي السعود وتعيينها اذا تركت دعوى الارث بلا عذر شرعي خمس عشرة سنة فهل لا تسمع الجواب لا تسمع الا اذا اعترف الخصم بالحق ونقل مثله شيخ مشايخنا التركاني عن فتاوى على أفندي مفتي الروم ونقل مثله أيضا شيخ مشايخنا السامحاني عن فتاوى عبد الله أفندي مفتي الروم وهذا الذي رأينا عليه عمل من قبلنا فالظاهر أنه ورد نهى جديد بعدم سماع دعوى الارث والله سبحانه اعلم (تنبيهات) الاول قد استفيد من كلام الشارح أن عدم سماع الدعوى بعد هذه المدة انما هو للنهي عنه من السلطان فيكون القاضي معزولا عن سماعها لما علمت من أن القضاء يختص فلذا قال الابا مرأي فاذا أمر بسماعها بعد هذه المدة تسمع وسبب النهي قطع الحيل والتزوير فلا ينافي ما في الاشباه وغيره من أن الحق لا يسقط بتقدم الزمان اه ولذا قال في الاشباه أيضا ويجب عليه سماعها اه اي يجب على السلطان الذي نهى قضائه عن سماع الدعوى بعد هذه المدة أن يسمعها بنفسه أو يأمر بسماعها كي لا يضيع حق المدعي والظاهر أن هذا حيث لم يظهر من الذي أمارة التزوير وفي بعض نسخ الاشباه ويجب عليه عدم سماعها عليه فالنهي يعود للقاضي المنهي عن سماعها لكن الاول هو المذكور في معين المفتي الثاني أن النهي حيث كان للقاضي لا ينافي سماعها من المحكم بل قال المصنف في معين المفتي ان القاضي لا يسمعها من حيث كونه قاضيا فلو حكمه الخصمان في تلك القضية التي منى عليها المدة المذكورة فله أن يسمعها الثالث عدم سماع القاضي لها انما هو عند انكار الخصم فلما اعترف تسمع كما علم بموافقة مناه من فتوى المولى أبي السعود أفندي اذ لا تزوير مع الاقرار الرابع عدم سماعها حيث تحقق تركها هذه المدة فلو ادعى في اثباتها لا يمنع بل تسمع دعواه ثانيا ما لم يكن بين الدعوى الاولى والثانية هذه المدة ورأيت بخط شيخ مشايخنا التركاني في مجموعته أن شرطها اي شرط الدعوى بمجلس القاضي فلا تصح الدعوى في مجلس غيره كالشهادة تنوير وبحر ودرر قال واستفيد منه جواب حادثة الفتوى وهي أن زيد اترك دعواه على عمر ومدة خمس عشرة سنة ولم يدع عند القاضي بل طالبه بحقه مرارا في غير مجلس القاضي فقتضى ما مر لا تسمع لعدم شرط الدعوى فليكن على ذكر من قاله تكرر السؤال عنها وصرح فتوى شيخ الاسلام على أفندي انه اذا ادعى عند القاضي مرارا ولم يفصل القاضي الدعوى ومضت المدة المزبورة تسمع لانه صدق عليه انه لم يتركها عند القاضي اه ما في النجعة وبه أفقي في الحامدية ثم لا يخفى أن ترك الدعوى انما يتحقق بعد ثبوت حق طلبها فلو مات زوج المرأة أو طلقتا بعد عشرين سنة مثلا من وقت النكاح فلها طلب مؤخر المهر لان حق طلبها انما ثبت لها بعد الموت أو الطلاق لا من وقت النكاح ومثله ما يأتي فيما لو أخر الدعوى هذه المدة لا عسار المديون ثم ثبت بساره بعدها وبه يعلم جواب حادثة الفتوى سئلت عنها حين كتابتي لهذا المحل في رجل له كدك وكان وقف مشتمل على منجور وغيره وضعه من ماله في الدكان باذن ناظر الوقف من نحو أربعين سنة وتصرف فيه هو وورثته من بعده في هذه المدة ثم أنكره الناظر الآن وأنكر وضعه بالاذن وأراد الورثة اثباته وابات الاذن بوضعه والذي ظهر لي في الجواب سماع البيئة في ذلك لانه حيث كان في يدهم ويدورهم هذه المدة بدون معارض لم يكن ذلك تركا للدعوى وظاهر ذلك ما لو ادعى زيد على عمرو بدار في يده فقال له عمرو كنت اشتريتها منك من عشرين سنة وهي في ملكي الى الآن وكذبه زيد في الشراء فسمع بيته عمرو على الشراء المذكور بعد هذه المدة لان الدعوى توجهت عليه الآن وقبلها كان واضع اليد بمعارض فلم يكن مطالبا باثبات ملكيتها فلم يكن تاركا للدعوى ومثله فيما يظهر أن مستأجر دار الوقف يعمرها باذن الناظر ويتفق عليها مبلغا من الدراهم بصير دينه على الوقف ويسمى في زماننا مرصدا ولا يطالب به مادام في الدار فاذا خرج منها فله الدعوى على الناظر برصده المذكور وان طالت مدته حيث جرت العادة بأنه لا يطالب به قبل خروجه ولا سيما اذا كان في كل سنة يتقطع بعضه من اجرة الدار قليلا مل الخلامس

الافى الوقف والارث ووجود عذر شرعي وبه أفقي المفتي ابو السعود فليحفظ

• أمر السلطان انما ينفذ اذا وافق الشرع والافلا اشياء من الناعدة الخلامسة وفوا ان شئ فلو امر قضاءه بتخلف الشهود وجب على العلماء أن ينصحوه ويقولوا له لا تكلف قضائك الى امر يلزم منه خطئك او يحفظ انما اتى تعالى • قضاء الباشا وكابه الى القاضي جائز ان لم يكن قاض مولى من السلطان • الحاكم كالقاضي الا في اربعة عشر مسألة ذكرناها في شرح الكنز يعنى في البحر • وفي الفصل الاول من جاسع الفصولين القاضي بتأخير الحكم بآثم ويعزرو بعزل وفي الاشياء لا يجوز لتأخير الحكم بعد وجود شرائطه الا في ثلاث لرية ولرجاء صلح اقارب واذا استعمل المدعى

٢. مطلب
اذا ترك الدعوى ثلاثة وثلاثين سنة لا تسع

٣. مطلب
باع عقارا وأحد اقاربه حاضر لا تسع دعواه

٤. مطلب
طاعة الامام واجبة

استثناء الشارح العذر الشرعى - اعم بما في الخبرية من الاقتصار على استثناء الوقف ومال اليتيم والغائب لان العذر يشمل ما لو كان المدعى عليه ما كما ظاهرا كما يأتى وما لو كان ثابت الاعصار في هذه المدة ثم أيسر بعدها قسيع كاذ كره في الحامدية • السادس استثناء مال اليتيم • مقيد بما اذا لم يتركها بعد بلوغه هذه المدة وبما اذا لم يكن له ولي كما يأتى وفي الحامدية لو كان أحد الورثة قاصرا والباقي بالغين تسع الدعوى بالنظر الى القاصر بقدر ما يخصه دون البالغين السابع استثناء الغائب والوقف ولم يبينوا له مدة قسيع من الغائب ولو بعد سنين سنة ويؤيده قوله في الخبرية من المقرر أن التركة لا يأتى من العائبة له وعليه لعدم تأتى الجواب منه بالغيبة والعلة خشية التزوير ولا يأتى بالغيبة الدعوى عليه فلا فرق فيه بين غيبة المدعى والمدعى عليه اه • وكذا القاصر في باقى الاعذار أنه لا مدة لها لان بقاء العذر وان طال مدته يؤكده عدم التزوير بخلاف الوقت فانه لو طال مدة دعواه بلا عذر ثلاثة وثلاثين سنة لا تسع كما أتى به في الحامدية أخذا بما ذكره في البحر في كتاب الدعوى عن ابن القيس عن البسوط اذا ترك الدعوى ثلاثة وثلاثين سنة ولم يكن مانع من الدعوى ثم ادعى لا تسع دعواه لان ترك الدعوى مع التمكن يدل على عدم الحق ظاهرا اه • وفي جامع القضاوى عن قضاوى العتباتى قال المتأخرون من اهل الفتوى لا تسع الدعوى بعد ستة وثلاثين سنة الا أن يكون المدعى غائبا أو صيبا أو مجنوناً وليس له مالولى • أو المدعى عليه أميراً جائزاً اه • ونقل ط عن الخلاصة لا تسع بعد ثلاثين سنة اه • ثم لا يخفى أن هذا ليس مبني على المنع السلطاني بل هو منع من الفقهاء فلا تسع الدعوى بعده وان أمر السلطان بجمعها الثامن سمع الدعوى قبل مضي المدة المحدودة مقيد بما اذا لم يمنع منه مانع آخر يدل على عدم الحق ظاهرا المسألة فى مسائل شتى آخر الكتاب من أنه لو باع عقارا أو غيره وأمر أنه أو أحد اقاربه حاضر يعلم به ثم ادعى ابنه مثلاً انه ملكه لا تسع دعواه وجعل سكوتة كالافصاح قطعاً للتزوير والحيل بخلاف الاجنبى فان سكوتة ولو جارا لا يكون رضى الا اذا سككت الجار وقت البيع والتسليم وتصرف المشتري فيه زرعاً وبناء فلا تسع دعواه على ما عليه الفتوى قطعاً للاطماع الفاسدة اه • وأطال في تحقيقه في الخبرية من كتاب الدعوى فقد جعلوا مجرد سكوت القريب والزوج عند البيع مانعاً من دعواه بلا تقييد باطلاعه على تصرف المشتري كما اطلقه في الكنز والمقتضى وأما دعوى الاجنبى ولو جارا فلا بد من منعها من السكوت بعد الاطلاع على تصرف المشتري ولم يقيدوه بجهة وقد أجاب المصنف في قضاواه فيمن له بيت يسكنه مدة تزيد على ثلاث سنين وتصرف فيه هدماً وعبارة مع اطلاع جاره على ذلك بأنه لا تسع دعوى الجار عليه البيت او بعضه على ما عليه الفتوى وسيأتى تمام الكلام على ذلك آخر الكتاب فى مسائل شتى قبل انقراض ان شا الله تعالى فانظر هناك فانه مهم • (قوله امر السلطان انما ينفذ) اى يتبع ولا يتجاوز مخالفته وسيأتى قبيل الشهادات عند قوله امر ترك قاض بقطع اورجهم الخ التعليل بوجوب طاعة ولي الامر وفى ط عن الجوى • أن صاحب الجرد ذكرنا فلان اعتمدنا أن طاعة الامام فى غير معصية واجبة فلو أمر بصوم يوم وجب اه • وقد مر أن السلطان لو حكم بين الخصمين بنقد فى الاصح وبه يفتى (قوله يلزم منه خطئك) اى ان عصوك وسخط الخالق اى ان أطاعوك اه • ح عن الاشياء وفى سخط ضم المهمل مع سكوت الخاء المجهمة وقمهما ونقل عن الصيرفية جواز التخليف وهو مقيد بما اذا رآه القاضي جائزاً أى بأن كان ذاراً أى أما اذا لم يكن له رأى فلا ط عن أبى السعود والمراد بالرأى الاجتهاد (قوله قضاء الباشا الخ) قد مر الكلام عليه قبيل قول المصنف لا يقضى على غائب ولا له (قوله الحاكم كالقاضي) فى بعض النسخ المحكم وهو الذى فى البحر والاشياء (قوله الا فى اربعة عشر مسألة) سيأتى فى آخر باب التحكيم انه فى البحر عدها سبعة عشر ويأتى بيانه هناك مع زيادة عليها (قوله ذكرناها) من كلام الاشياء (قوله ويعزل) اى يستحق العزل كما فى الزيلعي • (قوله لرية) اى اذا كان لرية فى الشهود ومنها ثلاثة شهد واعنده ثم قال أحدهم قبل القضاء أستغفر الله كذبت فى شهادتى فسمع القاضي بلا تعيين شخصه فسألهم فقالوا كتمان على شهادتنا فانه لا يقضى بشهادتهم ويخرجهم من عنده حتى ينظر فى ذلك يرى (قوله ولرجاء صلح اقارب) وكذا الاجانب لان القضاء يورث الضغينة فيترز عنه مهمهما الممكن ط عن الشيخ صالح وفى البيرى عن خزانة الاكل اذا طمع القاضي فى ارضاء الخصمين لأبأس بردهم ولا ينفذ القضاء بينهما لعلهما يسطلمان ولا يردعهما اكثر من مرتين وان لم يطمع أنفذ القضاء اه • (قوله واذا استعمل المدعى)

أراد أن المدعى إذا استعمل من القاضى حتى يحضر بينة فإنه يميله وكذا إذا أقام البينة ثم إن المدعى عليه
استعمل من القاضى حتى يأتي بالدفع فإنه يجيبه ولا يعجل بالحكم اهـ وهذا بعد أن بسأله عن الدفع وكان
صحيحا فلو فاسد الإيماء ولا يلتفت إليه كما فى قاضى خان يرى قلت وسألت قيل باب دعوى الرجلين أنه
لو قال المدعى عليه دفع يميل الى المجلس الثانى وزاد البيرى عن الخلاصة مسألة أخرى يؤخر فيها إذا لم يعتمد على
قوى اهل مصره فبعث الفتوى الى مصر آخر لا يأتى بتأخير القضاء (قوله لا يصح رجوعه عن قضائه) فلو
قال رجعت عن قضائى او وقعت فى تلبس الشهود أو انطلت حكمى لم يصح والقضاء مانس كما فى الخاتمة
اشياء قيد بالرجوع لانه لو انكر القضاء وقال الشهود وقضى فالتقول له على المفتى به ذكره ابن الغرس
وقدمنا اول القضاء عن جامع الفصولين اعتقاد خلافه فى زماننا (قوله لو بعله) كما اذا اعترف عنده شخص
لاخر يملغ وغابا عنه ثم تداعى عنده اثنان فحكم على أحدهما طائفا لانه ذلك المعترف ثم تبين له أنه غيره له نقضه
وتماه فى شرح الوهبانية وهذا مبني على أن للقاضى العمل بعله والقوى على عدمه فى زماننا كما نقله فى
الاشياء عن جامع الفصولين وقيد بزماننا الفساد القضاء فيه وأصل المذهب الجواز وسألت فى تمامه فى باب
كتاب القاضى الى القاضى (قوله او ظهر خطأه) تقدم بيانه عند قوله ولو قضى بالجور (قوله او يخلاف
مذهبه) تقدم بيانه عند قوله قضى فى محجده فيه بخلاف رأيه (قوله فعل القاضى حكم الخ) كذا فى الاشياء
تفرعوا واستثناء وذكر فى البحر اقول كتاب القضاء فعل القاضى على وجهين الاول ما لا يكون موضعا
للعلم كالوأدته مكلفه بتزويجها فزوجها فانه وكيل عنها ففعله ليس بحكم كما فى القاسمية الثانى ما يكون محلا
للعلم كتزويج صغيرة لاولى لها وشراؤه ويبيع مال اليتيم وقسمته العقار ونحو ذلك فخرم فى التجنيس بأنه حكم
وكذا تزويج اليتيم من ابنه ورده فى نكاح الفتح بأن الاوجه انه ليس بحكم لا تنقضاء شرطه اى من
الدعوى الصحيحة وبأن الحاقه بالوكيل يكفى للمنع يعنى أن الوكيل بالنكاح لا يكفى التزويج من ابنه فالقاضى
بمتراته فغنى ذلك عن كونه حكما وعلى هذا فقولهم شراء القاضى مال اليتيم أو شيئا من الغنية لنفسه لا يجوز
لانه حكم لنفسه خلاف الاوجه لان الحاقه بالوكيل للمنع مغن عن كونه حكما لان شراء الوكيل لنفسه باطل
لكن لما كثرت كلامهم كون فعله حكما فالاولى أن يقال تحصيل الكلام مهم ان الحكم القولى يحتاج الى الدعوى
والفعلى لا للقضاء الضمنى لا يحتاج اليها واغنى عنها القصدى ويدخل الضمنى تبعوا وقال محمد فى الاصل
لوطب الورثة القسمة للعقار وفيهم غائب او صغير قال الامام لا أقسم مالم يبرهنوا على الموت والموارث ولا اقضى
على الغائب والصغير بقولهم لان قسمة القاضى قضاء منه وقال لا يقسم اهـ وهذا قاطع للشبهة فتعين
الرجوع الى الحق اهـ مافى البحر لمخصا وحاصله أن مافى الاصل لا يمكن الحاقه بالوكيل فى المنع من القسمة
فتعين أن العلة مانص عليها من كون فعله حكما وتعين التوفيق بما ذكر من أن القضاء الفعلى لا يحتاج
الى الدعوى كالضمنى بخلاف القولى القصدى وبه اندفع ما مر عن الفتح من قوله لا تنقضاء شرطه وان دفع أيضا
قول ابن الغرس ان الصواب أن الفعل لا يكون حكما نعم قال فى التبرم ما يدل على أنه ليس بحكم ايجابهم خيار
البلوغ للصغير والصغيرة بتزويج القاضى على الاصح اذ لو كان تزويجه حكما لزم نقضه اهـ قلت وقد يقال ان
معنى كونه حكما أنه اذا زوج اليتيم ليس لغيره نقضه كما أفتى به ابن نجيم اى لو رفع الى حاكم آخر لا يراه ليس
له نقضه بل عليه تنفيذه لان الحكم رفع الخلاف ولا يلزم من هذا أنه ليس لها خيار البلوغ كما لا يخفى فكذا هنا
غير الاب والجد وحكم به القاضى فان حكمه بحجة العقد لا ينافى ثبوت خيار البلوغ كما لا يخفى فكذا هنا
بالاولى (تسمية) قال فى الاشياء القضاء الضمنى لا تشترط له الدعوى والمقصود فاذا شهدا على خصم بحق
وذكر اسم واسم أبيه وجده وقضى بذلك الحق كان قضاء بنسبه ضمنا وان لم يكن فى حادثة النسب اهـ اى
إذا كان المشهود عليه غير مشار اليه فلو مشار اليه لا يثبت نسبه كما اوضحه الجوى ثم قال فى الاشياء وعلى
هذا لو شهدا بأن فلانة زوجة فلان وكانت زوجها فلانا فى كذا على خصم منكر وقضى بتوكيلها كان قضاء
بالزوجية بينهما وهى حادثة القوى ونظيره مافى الخلاصة من طريق الحكم بثبوت الرضائية أن يعلق رجل وكالة
فلان بدخول رمضان ويدعى بمحو على آخر ويتنازعان فى دخوله فتقام البيعة على رؤيا فيثبت رمضان ضمن ثبوت
التوكيل وأصل القضاء الضمنى ما ذكره اصحاب المتون من أنه لو ادعى كفا لعل على رجل بماله فأقر بها وانكر

مطلب
لا يصح رجوع القاضى عن قضائه
الا فى ثلاث

مطلب
فى حكم القاضى بعله

مطلب
فعل القاضى حكم

لا يصح رجوعه عن قضائه الا فى
ثلاث لو بعله أو ظهر خطأه
او يخلاف مذهبه ففعل القاضى
حكم

مطلب
القضاء القولى يحتاج للدعوى
بخلاف الفعلى والضمنى

مطلب
فى القضاء الضمنى

الدين فبرهن على الكفيل بالدين وقضى عليه بها كان قضاء عليه قصد اوعلى الاصيل الغائب فمما وله فروع
وتفاصيل ذكرناها في التمرح اه (قوله الا في مسائل الخ) استثناء من قوله فعل القاضى حكم ووجه
الاولى أن فعله بطريق الوصالة ووجه الثانية أن فعله كعمل الواقف فلقاض آخر نقضه كما في منتخب المحيط
الرضوى وقيد ذلك فيه بقيد من عن بعض المشايخ فانه قال وان أعطى القاضى بعض القرابة اى فقير من قرابة
الواقف ولم يقض له بذلك ولم يجعله رتبة في الوقف كان لقاض آخر نقضه لكن ذكر في الاشياء من القاعدة
الخامسة أن تقرير القاضى المرتب غير لازم الا اذا حكم بعدم تقرير غيره فحينئذ يلزم وهي في الخصاص أفاده
البيرى (قوله امر القاضى حكم) قدما اول القضاء انهم اتفقوا على أن امره بحبس المدعى عليه بالحق
كأمره بالاخذ منه وعلى أن امره بصرف كذا من وقف الفقراء الى فقير من قرابة الواقف ليس بحكم حتى
لوصرفه الى فقير آخر صح واختلفوا في قولهم سلم الدار وتعام الكلام عليه في البحر والنهر هناك (قوله
القاضى يحلف غريم الميت) لم يبين أن هذا الحليف واجب أم لا ووقف فيه المقدسى لكن قال في الخلاصة
عن أدب القاضى للخصاف واجمعوا على أن من ادعى ديناً على الميت يحلف من غير طلب الوصى والوارث
بالله ما استوفيت دينك من المديون ولا من أحد آذاه اليك عنه ولا قبضه قابض ولا أبرأته ولا شيئاً منه ولا حلت
بذلك ولا بشئ منه على أحد ولا عندك ولا بشئ منه رهن اه وعلاه الصدر الشهيد بأن الذين ليست للوارث
ههنا وانما هي للتركة لانه قد يكون له غريم آخر أو وصى له فالحق في هذا في تركه الميت فعلى القاضى الاحتياط
في ذلك وقال قبله ولا يدفع له شيئاً حتى يستحلفه اه فحلف اجعوا على تحليفه وذكرنا أنه لا يدفع اليه
المال حتى يستحلف ولم يفعل ذلك لم تستوف الدعوى شرطها فلا يقبض حكمه بالدفع والقبض والقاضى مأمور
بالحكم بأصح اقوال الامام فاذا حكم بغيره لم يضح فكيف وقد اجعوا على التحليف وتعامه في الحامدية قال في
الجرم من الدعوى ولا خصوصية للدين بل في كل موضع يدعى حقاً في التركة وأثبت باليدين وعزاه الى الوالديه ثم
قال ولم أن حكم من ادعى أنه دفع للميت دينه وبرهن هل يحلف وينبغي أن يحلف احتياطاً اه قال محسبه
الرملى قد يقال انما يحلف في مسألة مدعى الدين على الميت احتياطاً لاحتمال انهم شهدوا باستصحاب الحال
وقد استوفاه في باطن الامر وأما في مسألة دفع الدين فقد شهدوا وعلى حقيقة الدفع فاتفقوا الاجتهاد المذكور
اه وهذا وجه كما لا يخفى (تنبيه) قيد بالقاضى لان الوصى أن يدفع ذلك للمقرض اذا أقر به الميت عنده
كانت واوليه وتعامه في البيرى (قوله ولو أقر به المريض) اى في مرض موته قال في التتارخانية وقال القاضى
الامام ابو على النسفى عرفنا أن الدين اذا تقدم وجوبه حتى يتوهم سقوطه بهذه الاسباب فغريم الميت
يستحلف وكما ظن أن الدين اذا ثبت باقرار المريض في مرض موته أن الغريم لا يستحلف لانه ذكر في اليسوط
في مواضع أن المريض اذا أقر في مرضه بالمديون للغرماء فانهم يعطون ذلك ولم يشترط المين والخصاف ذكر
المين هنا وهذا شئ استفيد من جهته اه ببرى (قوله أنه حلف المخدرة) هي التي لا تحاطل الرجال وان
خرجت لحاجة وحام كذا ذكره الشارح عن القنية في باب الشهادة على الشهادة (قوله الا بشاهدين)
هذه عبارة الاشياء وظاهرها انه لا يثبت من شاهدين غير الامين وقدم عن الصغرى أنه يقبل قول شاهد معه
قال الشيخ صالح ولعل ذلك لاختلاف الروايتين ط (قوله وقد مضى في الوقف الخ) كان الاولى ذكره عند
قوله امر السلطان انما يقبض الخ (قوله أن السلطان مخالفة شرط الواقف) فيجوز له احداث وظنفة
او مرتب اذا كان المقر في ذلك من مصارف بيت المال ط (قوله ولو غلبه قري ومزارع) بأن كان الواقف له
سلطاناً او واحداً من الامراء ولم يعلم ملكها لهما بوجه شرعى ولذا عله الشارح هناك بقوله لان اصلها بيت
المال وأتقن المتقن ابو السعود أفندى بأن اوقاف المولود والامراء لا يراعى شروطها لانها من بيت المال أو ترجع
اليه اه وقدما تمام الكلام على ذلك في الوقف (قوله وأجاب صنعي أفندى) اى عن سؤال سئل عنه
(قوله متى كان في الوقف سعة) بفتح السين والعين المهمتين اى بأن كانت غلته وافرة (قوله ولم يقصر)
اى ذوا الوظيفة التي أحدها السلطان (قوله لا يجمع) اى من تناول ما قرره له (قوله يحبس الولي الخ)
في البحر لا يحبس صنعي على دين الاستهلاك ولوله مال من عروض وعقار اذا لم يكن له أب أو وصى والراى فيه
للقاضى فيأذن في بيع بعض ماله للايقاء ولوله أب أو وصى يحبس ان امتنع من قضاء دينه من ماله اى مال

مطلب
امر القاضى حكم

مطلب
يحلف القاضى غريم الميت

فلور زوج اليتيم من نفسه او اباه
لم يجوز الا في مسائلنا اذا أذن الولي
للقاضى بترجيحها كان وكلا واذا
أعطى فقير من وقف الفقراء كان
له اءطاء غيره * امر القاضى حكم
الا في مسألة الوقف المذكورة
فأمره فتوى فلو صرف لغيره صح
* القاضى يحلف غريم الميت ولو
أقر به المريض * لا يقبل قول أمين
القاضى انه حلف المخدرة الا
بشاهدين * من اعتمد على
امر القاضى الذى ليس بشرعى
لم يخرج عن العهدة اه وقدما
في الوقف عن المنظومة المحببة
مغزى لا مبسوط أن للسلطان مخالفة
شرط الواقف ولو غلبه قري ومزارع
وانه يعمل بأمره وان غير الشرط
فلحفظ قلت وأجاب صنعي أفندى
بأنه متى كان في الوقف سعة ولم
يقصر في أداء خدمته لا يمنع فتنبه
رعى الوهبانية يحبس الولي بدين
الصغير حتى يوفيه او يظهر فقر
الصغير

مطلب
في حبس الصغرى

قلت لکن قدّم شارحها عن
قاضي خان أن الحر والعبد والبالغ
والصبي في الحبس سواء فيأمل
نفيه هنا قاله الشربلالي قال
وليس للقاضي البيع مع وجود
أب أو وصي وهي ثلاثة حسنة
قلت وفي القنية وصي بأعاذ القاضي
تقصد لو أصحح كأنظمه الشارح
فضمته للمتن مغيرا بعضه فقلت
ويتنص بيع من أب أو وصيه

ولو مصلحا والأصل النقص بسطر
ويتحبس في دين على الطفل والد
وصي والتأديب بعض يصور
وفي الدين لم يحبس أب ومكاتب
وعبد مولاه كعكس ومعسر
نم لو العبد مديوناً يحبس المولى
بدينه لأنه للغرماء وكذا يحبس
بدين مكاتبه إلا فيما كان من جنس
الكتابة ففي عتاق ألوهبانية
وفي غير جنس الحق يحبس سيده
مكاتبه والعبد فيها مخير
وفي حجرها

٢ ويتحبس ذو الكتب الصالح الحر
على الدين إذا بالكتب ما هو ومعسر

* (باب الحكيم) *

٣ (هو) لغة جعل الحكم فيما لا
غير له وعرفا (قوله الخصميين حاكما)
يحكم بينهما

الصبي ولا يحبس الصبي - الأب يرى التأديب لئلا يجاسر إلى مثله إذا باشر شيئا من أسباب التعدي قصدا
فلو خطأ فلا كذا في كفالة المبسوط وفي المحيط للقاضي حبس الصبي - الساجر تأديبا لاعتقوبة لئلا يماطل حقوق
العباد فإن الصبي يؤدب لئلا يترفع عن الأفعال الذميمة اه (قوله فيأمل نفيه هنا) قد عمت من عبارتي
المبسوط والمحيط أن نفيه على وجه العقوبة وإثباته على وجه التأديب وهو شامل أيضا للمأذون والمحجور فافهم
(قوله قال) أي الشربلالي وقد عزا في النهر إلى الطرسوسي - أخذ من قول المبسوط ولوله أب أو وصي - الخ
(قوله فلا تقاضى نفيه) أي تقضى بيع الأب والوصي - لو النقص أصل للصغير (قوله كأنظمه الشارح) أي
شارح ألوهبانية القاضي عبد البر بن النخعي (قوله ولو لمصلحا) اغذا ذكره لأنهم صرحوا بأن شرط بيع
الأب عتق الرابح غير على القيمة كونه محمودا أو مستورا فلا وكان مفسدا لا يجوز إلا بضعف القيمة (قوله والأصلح
النقص) الواو والجمال وقوله بسطر يسكون السين جملة استثنائية (قوله ويحبس الخ) أي يحبس الوالد
والوصي - في دين على الطفل لأجنبي - إذا كان للطفل مال واستعان أداه كما علم مما مر (قوله وصي) على
تقدير الواو العاطفة (قوله وللتأديب الخ) أي وحبس الصبي - للتأديب بعض المشايخ تصوروا (قوله وفي
الدين لم يحبس أب) تقدمت هذه المسألة في قوله لا يحبس أصل وان علاني دين فرعه بل يقضى القاضي دينه من
عين ماله أو قيمته الخ واحترز بالدين عن التفقة فإنه يحبس بها كما مر هناك (قوله ومكاتب) بفتح التاء أي
لا يحبس المكاتب بدين الكتابة فإن كان ديناً آخر يحبس به للمولى ومنهم من منعه لأنه يمكن من إسقاطه بالتعجير
وصححه في المبسوط وعليه الفتوى بجر عن أنفع الوسائل (قوله وعبد مولاه) أي لدين مولاه أطلقه
الزبلي - فطاهره ولو كان مديونا بجر (قوله كعكس) أي عكس المكاتب والعبد فلا يحبس المولى بدين
مكاتبه ان كان من جنس بدل الكتابة لوقوع المقاصة ولا يحبس لتوقفها على الرضى ولا يحبس المولى
بدين عبده المأذون غير المديون وان مديونا يحبس لحق الغرماء بجر وذكره الشارح بعد (قوله ومعسر)
أي من ظهر اعساره بعد حبسه المدة التي رآها القاضي فلا يحبس بعدها وبهذا بلغ عدد من لا يحبس سبعة
أولها الصبي وكلها في النظم وقد عتدها في البحر كذلك لكنه اسقط العسر وذكره العاقلة ان كان لهم عطاء
فلا يحبسون في دية أو رأس ويؤخذ من العطاء وان لم يكن عطاء يحبسون ثم قال ويراد مسألتان لا يحبس المديون
إذا علم القاضي أن له مالا غائبا أو محبوسا وسرافضارت تسعا اه قلت وبالعسر صارت عشرة (قوله
نم الخ) تقييد لقوله كعكس (قوله إلا فيما كان من جنس الكتابة) الأولى أن يقول ان لم يكن من
جنس الكتابة فإنه تقييد أيضا لقوله كعكس كما علم من عبارة البحر المارة آنفا (قوله سيدها) مفعول مقدم
على فاعله وهو مكاتبه (قوله والعبد فيها) أي في الكتابة مخيرا لأنها لا عقدة غير لازم في جانب فلا فسحها (قوله
الحر) اسم فاعل أي الذي حرر الكتب وصححها واحتاج إليها لا اعتماد عليها (قوله أذهو بالكتب ما هو
معسر) إذ قضاء الدين مقدم على حاجته إليها وان كان فقيرا في حق أخذ الصدقة وعدم وجوب الزكاة
كما لو كان له قوت شهر فإنه يباع عليه وهو موسر ولا يباع عليه قوت يومه كما في القنية والله سبحانه أعلم

* (باب الحكيم) *

٢ مطلب
جملة من لا يحبس عشرة

٣ قوله أذهو بالكتب الخ هكذا
ينظره والذي في نسخ الشارح إذا
بالكتب الخ وهو الموافق للوزن
اه معججه

لما كان من فروع القضاء وكان أحط رتبة من القضاء آخره ولهذا قال أبو يوسف لا يجوز تعليقه بالشرط وإضافته
إلى وقت بخلاف القضاء لكونه صلحا من وجه بجر (قوله هو لغة الخ) في الصالح ويقال حكمته في مالى
إذا جعلت إليه الحكم فيه اه وهذه العبارة لا تدل على أن الحكيم لغة خاص بالمال خلافا لما توهمه عبارة
الشارح وإذا قال في المصباح حكمت الرجل بالثبديد فوَضَّ الحكم إليه (قوله وعرفا قوله الخصميين)
أي الفريقين المتخاصمين فيشمل ما لو تعدد الفريقان ولذا أعيد عليهم ما ضمير الجماعة في قوله تعالى هذان
خصمان اخصموا وفي المصباح اخصم يقع على المفرد وغيره والذكر والاثني بلفظ واحد وفي لغة بياض في التثنية
والجمع فيجمع على خصوم وخصام اه فافهم (قوله حاكما) المراد به ما يعم الواحد والمتعدد (تنبيه)
في البحر عن البرازية قال بعض علماءنا أكثر قضاة عهدنا في بلادنا مصالحون لأنهم تقلدوا القضاء بالرشوة
ويجوز أن يجعل حاكما بترافع القضية واعتراض بأن ارفع ليس على وجه الحكيم بل على اعتقاده ما ضى الحكم

(الآخر) ذلك (وشروطه من جهة
الحكم) بالكسر (العقل لا الحرية
والاسلام) فصع تحكيم ذي ذميا
(و) شرطه (من جهة الحكم)
بالفتح (صلاحية لقضاء) كما مر
(وبشرط الاهلية) المذكورة
(وقته) اي التحكيم (ووقت الحكم
جميعا فلو حكم عبد افتق أو صبا
فبلغ أو ذميا فاسلم ثم حكم
لا يندك) هو الحكم (في مقلد)
بفتح اللام مشددة بخلاف الشهادة
وقد سئل لو استقضى العبد ثم
عق رقعة ضي صح وعزاه سعدى
أفتدى للمبتغي (حكا رجلا)
معلوم ما دل عليه كما أتول من
يدخل المسجد لم يجز اجماع الجعالة
(الحكم بينهما بينة أو اقرار
أو نكول) ورضيا بحكمه (صح)
لوفى غير حد وقود دية على عاقلة)
الاصل أن حكم المحكم بمنزلة الصلح
وهذه لا تجوز بالصلح فلا تجوز
بالتحكيم (وينفرد أحدهما
بنقضه) اي التحكيم بعد وقوعه
(كما) ينفرد أحد العاقلين

٢٢ مطلب

حكم بينهما قبل تحكيمه
ثم اجازاه جاز

وحضور المدعى عليه قد يكون بالاختصاص والجبر فلا يكون حكما الأثرى أن البيع قد انعقد ابتداء بالتعاطى
لكن اذا تقدمه بيع باطل أو فاسد وترتب عليه التعاطى لا ينعقد البيع لكونه ترتب على سبب آخر فكذا هنا
ولهذا قال السلف القاضي النافذ حكمه أعز من الكبريت الأحمر اه قال ط وبعض الشافعية يعبر عنه
بأنه قاضى ضرورية اذ لا يوجد قاض فيما عداه من البلاد الا وهو راش ومرش اه وانظر ما تقدم من ادول
القضاء (قوله وركنه لفظه الخ) أى ركن التحكيم لفظه الدال عليه أى اللفظ الدال على التحكيم كالحكم يتناو
جمله الحكم أو حكما كفى كذا فليس المراد خصوص لفظ التحكيم (قوله مع قبول الآخر) أى الحكم بالفتح
فلو لم يقبل لا يجوز حكمه لا بتجديد التحكيم بجر عن المحيط (قوله من جهة الحكم) أى جنبه الصادق
بالقرين وشمل ما لو كان أحدهما قاضيا كفى القهستاني (قوله لا الحرية) فتحكيم المكاتب والعبد
المأذون صحيح بجر (قوله فصع تحكيم ذي ذميا) لانه اهل للشهادة بين اهل الذمة دون المسلمين ويكون
تراضيها عليه فى حقهما كتقليد السلطان اياه وتقليد الذمى ليحكم بين اهل الذمة صحيح لا بين المسلمين وكذلك
التحكيم خندية عن النهاية ط وفى البحر عن المحيط فلو أسلم أحد الخصمين قبل الحكم لم يندحكم الكافر على
المسلم وينفذ للمسلم على الذمى وقيل لا يجوز له أسلم أيضا وتحكيم المرتد موقوف عنده فان حكم ثم قتل أو طلق
بطل وان أسلم نفذ وعندهما جائز بكل حال (قوله كما مر) أى فى الباب السابق بقوله والجمك كالقاضى وأفاد
جواز تحكيم المرأة والفاسق صلاحيتها للقضاء والاولى أن لا يحكم فاسقا بجر (قوله وقته ووقت الحكم
جميعا) وكذا فيما بينهما بخلاف القاضى كإسائى فى المسائل المخالفة بجر (قوله فلو حكم عبد الخ)
ولو حكم حرًا وعبدًا حكم الحر وحده لم يجز وكذا اذا حكم بجر عن المحيط (قوله فى مقلد) بفتح اللام
سبى للجهول أى فمن قلده الامام القضاء (قوله بخلاف الشهادة) فان اشتراط الاهلية فيه اعند الأداء فقط
وأشار بهذا الى فائدة قول المصنف صلاحية للقضاء حيث لم يقل للشهادة (قوله وقد سئل) أى قيل قوله واذا
رفع اليه حكم قاض وأشار بهذا الى أن قوله كفى مقلد ليس متعلقا عليه وقد سئل اول القضاء عند قوله واذا
اهل الشهادة أن فيه روايتين وأنه فى الواقعات الحسامية قال القنوى على أنه لا يستعمل بالذمة لان الكفر لا ينافى
ابتداء القضاء فى احدى الروايتين وان هذا يؤيد رواية صحة تولية الكافر والعبد وصحة حكمهما بعد الاسلام
والعق بواجب تولية وبه جزم فى البحر واقتصر عليه فى الفتح خلافا لما شى عليه المصنف هنا وان هذا بخلاف
الصبي اذا بلغ فإنه لا بد من تجديد تولية وقد مناوجه الفرق هناك فافهم وهل يجرى هذه الرواية فى المحكم لم أره
والظاهر لا (قوله ورضيا بحكمه) أى الى أن حكم كذا فى الفتح فأفاد أنه احترأ لزمعا لورجعا عن تحكيمه قبل
الحكم أو عمال لورضى أحدهما فقط لكن كان الاول ذكره قبل قوله فحكم لثلاث يومه اشتراط الرضى بعد الحكم مع
أنه اذا حكم لزمهما حكمه كفى الكثر وغيره ويأتى متناوذا كره هناك بأوليد دخل ما لو حكم بينهما قبل تحكيمه
ثم فالارضينا بحكمه وأجزناه فإنه جائز كما نقله ط عن الهندية (قوله صح لوفى غير حد وقود الخ) شمل سائر
المجتهدات من حقوق العباد كذا كره بعد وما ذكره من منعه فى القصاص تبعا للكثرة وغيره هو قول الخصاص
وهو الصحيح كفى الفتح وما فى المحيط من جوازه فيه لانه من حقوق العباد ضعيف رواية ودراية لان فيه حق الله
تعالى أيضا وان كان الغالب حق العبد وكذا ما اختاره السرخسى من جوازه فى حق القذف ضعيف بالاولى
لان الغالب فيه حق الله تعالى على الاصح بجر (قوله ودية على عاقلة) خرج ما لو كانت على القاتل بأن ثبت
القتل باقراره أو ثبتت جراحه بينة وارشها أقل مما تحمله العاقلة خطأ كانت الجراحة أو عمدا أو كانت قدر
ما تحمله ولكن كانت الجراحة عمدا لا توجب القصاص فينفذ حكمه وتامه فى البحر (قوله بمنزلة الصلح)
لانهم ما توافقا على الرضى بما يحكم به عليهما (قوله وهذه لا تجوز بالصلح) اعترض بأنه سائى فى الصلح جوازه
فى كل حق يجوز الاعتياض عنه ومنه القصاص لا فى الايجوز ومنه الحدود أقول منشا الاعتراض عدم فهم
المراد فان المراد أن هذه الثلاثة لا تثبت بالصلح أى بأن اصطلحا على لزوم الحد أو لزوم القصاص الخ وما سائى
فى الصلح معناه أنه يجوز الصلح عن القصاص بمال لانه يجوز الاعتياض عنه بخلاف الحد فالقصاص هنا مصالح
عنه وفى الاول مصالح عليه والفرق ظاهر كما لا يخفى (قوله بعد وقوعه) الاول أن يبدله بقوله قبل الحكم
(قوله كما ينفرد أحد العاقلين الخ) أى ينقض العقد وينقضه اذا علم الآخر ولو بكتابة أو رسول على

تفصيل متر في الشركة وبأن في الركالة والمضاربة ان شاء الله تعالى (قوله بلا التماس طالب) يعني أن الموكل
 يتنرد بعزل الموكل ما لم يتعلق بالتوكيل حق المدعى كما لو أراد خصمه السفر فطالب منه أن يوكل وكلا بالخصوصة
 فليس له عزله كما سيأتي في باب (قوله وغيره) منصوص على أنه مقعول معه (قوله لأن حكمه بالصلح)
 والصلح من صنيع التجار فكان كل واحد من الشريكين راضيا بالصلح وما في معناه بحر (قوله بتحكيمه)
 متعلق برضى (قوله ثم استثناء الثلاثة) أي الحد والقود والدية على العاقلة وكان الأولى ذكر هذا عقبها
 (قوله في كل المجتهدات) أي المسائل التي يسوغ فيها الاجتهاد من حقوق العباد كالطلاق والعناق والكتابة
 والكفالة والشفعة والتفقة والديون والبيع بخلاف ما خالف كتابا أو سنة أو اجماعا (قوله حكمه يكون
 الكليات راجع الخ) قال الصدر الشهيد في شرح أدب القضاء هو الظاهر عند أصحابنا وهو الصحيح لكن
 مشايخنا امتنعوا عن هذه الفتوى وقالوا يحتاج إلى حكم الحاكم كما في الحدود والقصاص كيلا يتحاسر العوام
 فيه اه قال في الفتح وفي الفتاوى الصغرى حكم المحكم في الطلاق المضاف بقوله لا يبقى به وفيها روى عن
 أصحابنا ما هو أوسع من هذا وهو أن صاحب الحادثة لو استفتى فقيها عدلا فأفتاه بطلاق المين وسعه اتباع
 فتواه وامسالك المرأة المخولف بطلاقها وروى عنهم ما هو أوسع وهو أن تزوج أخرى وكان حلف بطلاق كل
 امرأة يترجها فاستفتى فقيها آخر فأفتاه بجمعة المين فانه يفارق الأخرى ويمسك الأولى عملا بفتواهما اه
 (قوله وغير ذلك) كما إذا ميس صهرته بشهوة وانتشر لها فحكم الزوجان حكم المحكم لهما بالحل - على مذهب
 الشافعي - فالاصح هو النفاذ ان كان المحكم يراه والا فالصحيح عدمه أفاده في البحر عن القنية (قوله وظاهر
 الهداية الخ) حيث قال قالوا وتخصيص الحدود والقصاص يدل على جواز التحكيم في سائر المجتهدات وهو
 الصحيح الآن لا يبقى به ويقال يحتاج إلى حكم المولى دفع التجاسر العوام اه أي تجاسرهم على هدم المذهب
 فتح ومثل عبارة الهداية عبارة شرح أدب القضاء المارة أنفا وتقدم فيها أن الصحيح صحة التحكيم وأنه الظاهر
 عن أصحابنا وكان ما هنا مزج للقول الآخر المقابل للصحيح والمتبادر من عبارة الهداية أنه لا يبقى بجوارحه في
 سائر المجتهدات لكن ذكر في البحر عن الولوالجية والقنية ما هو كالصريح في أن ذلك في المين المضافة ونحوها
 ونحوه ما قدمناه أنفا عن الفتح عن الفتاوى الصغرى وبأن التصريح به في المخالفات ولكن تأمل في وجه المنع
 من عدم الاقتناء به والتعليل بأن لا يتجاسر العوام على هدم المذهب لا يظهر في خصوص المين المضافة ونحوها
 ثم رأيت المقدسي توقف في ذلك أيضا وأجاب بما حاصله أنهم منعوا من تولية القضاء لغير الأهل لئلا يتحكم بغير
 الحق وكذلك منعوا من التحكيم هنا لئلا يتجاسر العوام على الحكم بغير علم قلت هذا فيمنع التحكيم مطلقا
 إلا لعالم والاحسن في الجواب أن يقال ان الخالف في المين المضافة إذا كان يعتقد صحتها يلزمه العمل بما يعتقد
 فإذا حكم بعدم صحتها حكم مولى من السلطان لزمه اتباع رأي الحاكم وارتفع بحكمه الخلاف أما إذا حكم
 رجلا فلا يفيد شيئا سوى هدم مذهبه لأن حكم المحكم بمنزلة الصلح لا يرفع خلافا ولا يطل العمل بما كان الخالف
 يعتقد فلهذا قالوا لا يبقى به ولا بد من حكم المولى هذا ما ظهري والله سبحانه اعلم (تنبيه) سيأتي في المخالفات
 أنه لا يصح حكمه بما فيه ضرر على الصغير بخلاف القاضي (قوله وصح اخباره الخ) أي إذا قال لاحدهما
 أقررت عندي أو قامت عندي بينة عليك لهذا فعدت أو عدت وقد أقرمتك بذلك وحكمت لهذا فأنكرت المقضي
 عليه لا يلتفت إلى أنكاره ومضى القضاء عليه مادام المجلس باقيا لأن الحكم مادام تحكيمهما قائما كالتقاضي
 المقلد الآن يخرج به الخاطب عن الحكم ويعزله قبل أن يقول حكمت عليك أو قاله بعد المجلس لانه بالقيام منه
 ينزل كما ينزل بعزل أحد هما قبل الحكم فصار كالتقاضي إذا قال بعد العزل قنيت بكذا لا يصدق فتح (قوله
 لا يصح اخباره بحكمه) أي بعد ما قام (قوله حكم القاضي) فانه لا يصح لمن لا تقبل شهادته له (قوله فلا بد
 من اجتماعهما) فلو حكم أحدهما أو اختلفا لم يجر كما في البحر عن الولوالجية وفيه عن الخصاص لو قال لأمراه
 أنت على - حرلم وتوى للطلاق دون الثلاث فيكارجلين فحكم أحدهما بأنها بائن وحكم الآخر بأنها بائن
 بالثلاث لم يجر لانهم لم يجتمعوا على أمر واحد اه (قوله وبعضى حكمه) أي إذا رجع حكمه إلى القاضي ان
 وافق مذهبه امضاه والا بطل وفائدة امضائه ههنا أنه لو رجع إلى قاض آخر يخالف مذهبه ليس لذلك القاضي
 ولاية النقص فيما امضاه هذا القاضي جوهرية وفي البحر ولو رجع حكمه إلى حكم آخر حكمه بعد فالثاني

(في مضاربة وشركة ووصالة)
 بلا التماس طالب (فان حكم
 لزمهما) ولا يطل حكمه بعزلهما
 لصدره عن ولاية شرعية ولا
 يتعدى حكمه إلى (غيرهما) إلا
 في مسألة ما لو حكم أحد الشريكين
 وغيره رجلا في حكم بينهما وألزم
 الشريك تعدي للشريك الغائب
 لأن حكمه كالصلح بحر (فلو حكمه
 في عيب مبيع ففقد رده ليس
 للبائع رده - غلبى بأنه العاقل
 البائع الأول والثاني والمشتري)
 يتحكم فيه فتح ثم استثناء
 الثلاثة فيمنع صحة التحكيم في كل
 المجتهدات حكمه يكون الكليات
 راجع وفسخ المين المضافة إلى
 الملك وغير ذلك لكن هذا مما يعلم
 ويحكم وظاهر الهداية أنه يجب
 بلا يجل - فتأمل (وصح اخباره
 باقرار أحد الخصمين وبعدالة
 الشاهد حال ولايته) أي بقاء
 تحكيمهما (لا) يصح (اخباره
 بحكمه) لا نقضاء ولا يته (ولا يصح
 حكمه لا بويه وولده وزوجته) حكم
 القاضي (بخلاف حكمهما) أي
 القاضي والمحكم (عليهم) حيث
 يصح كالشهادة (حكا رجلين فلا بد
 من اجتماعهما) على المحكوم به
 (ومعنى) القاضي (حكمه ان وافق
 مذهبه

كالقاضي يحضيه ان وافق رأيه والا بطله (قوله لان حكمه لا يرفع خلافا) لقصور ولايته عليه ما بخلاف
القاضي العام (قوله للعكم) بدل من له (قوله تفويض الحكيم الى غيره) فتفويض وحكم الثاني
بلا رضاهما فأجاز له القاضي لم يجوز إلا أن يجزأه بعد الحكم وقيل ينبغي أن يكون كالوكيل الاول اذا أجاز فعل
الوكيل الثاني فتح (قوله وحكمه بالوقف) اي يلزمه لا يرفع خلافا في خلاف الامام القائل بعدم
لزومه بل ينبغي عنده غير لازم يصح رجوعه عنه (قوله بشرطه) اي من كونه مقر راعقارا ونحو ذلك مما مر في
بابه (قوله ولا يحضيه) عبارة البحر لأنه يحضيه (قوله عدمها في البحر سبعة عشر) أشار الى انها تزيد على
ذلك وهو كذلك وتقدم كثير منها في الشرح والمتم منها انه لو استقضى العبد ثم عتق فقضى صح على أحد القولين
بخلاف المحكم كأمته وأنه لا بد من تراضيهما عليه وأن الحكم لا يصح في حدوقود ودية على العاقلة وأن لكل
منهما عزله قبل الحكم وأنه لا يتعدى حكمه في الرقاب العيب الى بائع البائع وأنه لا يفتي بحكمه في فسخ الدين
المضافة ونحوها وأنه لا يصح اخباره بحكمه بخلاف القاضي على ما سأل في آخر المتفرقات وأنه لو خالف
حكمه رأى القاضي اطله وأنه ليس له التفويض الى غيره وأن الوقف لا يلزم بحكمه فهذه عشرة مسائل
مذكورة في البحر وبقي أنه لا يجوز تعليقه ولا اضافته عند أبي يوسف وأنه لا يتعدى حكمه الى الغائب لو كان
ما يدعى عليه سببا لما يدعى على الحاضر وأنه لا يجوز كآبه الى القاضي كعكسه وأنه لا يحكم بكتاب قاض
الا اذا رضى الخصمان وأنه لا يتعدى حكمه من وارث الى الباقي والميت وأنه لا يتعدى حكمه على وكيل بعيب
المبيع الى موكله وأنه لا يصح حكمه على وصي صغير بما فيه ضرر على الصغير وأنه لا يتقيد بملك الحكيم بل له
الحكم في البلاد كلها وأنه لو اختلف الشاهدان فشهد أحدهما انه وكل زيد بالصلومة الى قاضي الكوفة والاخر
الى قاضي البصرة تقبل للوشهد أحدهما بذلك الى الفقه فلان والاخر الى الفقه فلان الاخر لان الحكم متوسط
وقد يكون أحد المحكمين أحد ق من الاخر فلا يرضى الموكل بالاخر بخلاف ما لو كان المطلوب نفس القضاء فإنه
لا يختلف كما في شرح أدب القضاء فهذه تسع مذكورة في البحر أيضا وذكر في أربع مسائل آخر ذكرها الشارح
بعد هذه ثلاث وعشرون مسألة وزاد في البحر أخرى حيث قال ثم اعلم انهم قالوا ان القضاء يتعدى الى الكافة
في أربع الحزبة والنسب والنكاح والولاء ولم يصرحوا بحكمها من المحكم ويجب أن لا يتعدى فتسمع دعوى
الملك في المحكوم بعثته من المحكم بخلاف القاضي اه قلت ويزاد أيضا أنه يعزل بقيامه من المجلس كما قدمناه
عن الفتح فهي اربعة وعشرون (قوله بخلاف القاضي) فان الفتوى على انه لا يعزل بالردة كما قدمناه فاذا
أسلم لا يحتاج الى قولية جديدة (قوله فلغيره قبولها) بخلاف ما لو رد قاض شهادة للتممة لا قبلها قاض
آخر لان القضاء بالردة تعدى الى الكافة بغير عن المحيط (قوله وينبغي أن لا يلي المجلس ولم أره) كذا في بعض
نسخ البحر وفي بعضها قبل قوله ولم أره ما نصه وفي صدر الشريعة من باب التحكيم قال وفائدة الزام الخصم أن
المتبايعين ان حكما حكما فالحكم بغير المشتري على تسليم الثمن والبائع على تسليم المبيع ومن امتنع بحجبه اه
فهذا صريح في أن الحكم بحبس اه (قوله وكذا الخ) هذا من البحر أيضا حيث قال وكذا لم أر حكم قبول
الهبة واجابة الدعوة وينبغي أن يجوز له الانتهاء التحكيم بالفراغ الا أن يهدي اليه وقته من أحدهما فينبغي أن
لا يجوز اه وذكر الرحتى أن الذي ينبغي الجواز لان من ارتاب فيه له عزله قبل الحكم بخلاف القاضي اه
وفيه نظر والله سبحانه أعلم

والا بطله) لان حكمه لا يرفع خلافا

(وليس له للعكم) تفويض

الحكيم الى غيره وحكمه بالوقف

لا يرفع خلافا) على الصحيح خاتمة

(فلورفع الى موافق) لمذهبه

(حكم) ابتداء (بلزومه) بشرطه

(ولا يحضيه) لانه لم يقع معتبرا

والحاصل انه كالقاضي الا في

مسائل عدمها في البحر سبعة

عشر منها لو ارتد اعزل فاذا

اسلم احتاج لتحكيم جديد بخلاف

القاضي ومنها لو رد الشهادة

لتممة فغيره قبولها وينبغي أن

لا يلي المجلس ولم أره وكذا لم

أر حكم قبوله الهدي وينبغي أن

لا يجوز ان اهدي اليه وقت

التحكيم

* (باب كتاب القاضي الى القاضي)

وغيره) * أراد بغيره قوله والمرأة

تقضي الخ (القاضي يكتب الى

القاضي في)

* (باب كتاب القاضي الى القاضي وغيره) *

هذا أيضا من أحكام القضاء غير انه لا يتحقق في الوجود الا بتراضين فهو كالركب بالنسبة لما قبله فتح وهذا
اولى من قول الزليعي انه ليس من كتاب القضاء لانه ما نقل شهادة أو نقل حكم ثم هو من عمل القضاء فكان ذكره
فيه انب. اه وحيث كان من علمهم فكيف يتقيه بجر وأجاب في النهر بان المتن كونه قضاء والمثبت
كونه من أحكامه (قوله وغيره) عطف على كتاب ط (قوله الى القاضي) اي العبد بمسافة يأتي بانها
وأفاد أن قاضي مصر يكتب الى مثله والى قاضي الرستاق بخلاف العكس وفيه خلاف يأتي قال في الفتح
ولو كتب القاضي الى الامير الذي ولاه اصلح الله الامير ثم قضى القصة وهو معه في المصر ثم جاء به ثقة يعرفه

الامير في القياس لا يقبل لان ايجاب العمل بالبيئة ولانه لم يذكر اسمه واسم آية وفي الاستحسان يقبل لانه متعارف ولا يلتقي بالقاضي أن يأتي في كل حادثة الى الامير ليخبره ولو ارسل رسولا ثقة كان كالمُرسل في جواز العمل به فكذلك اذا ارسل كتابا به ولم يجر الرسم في مثله من مصر الى مصر فشرطنا هناك كتاب القاضي الى القاضي اه اي شرطنا ذلك فيما اذا كان الامير في مصر آخر وقد أسقط في البحر والنهر من عبارة الفتح قوله ولم يجر الرسم في مثله من مصر الى مصر فاختلف نظام الكلام فافهم (قوله كل حق) من نكاح وطلاق وقتل موجه مال وأعيان ولو منقولة وهو المروي عن محمد وعليه المتأخرون وبه يقتضي الضرورة وفي ظاهر الرواية لا يجوز في المنقول للحاجة الى الإشارة اليه عند الدعوى والشهادة وعن الثاني تجوز في العبد لقلبة الا باقية لاني الامية وعنه تجوز في الكل قال الاسيبياني وعليه القسوي بجر (قوله استحسانا) والقياس أن لا يجوز لان كتابه لا تكون أقوى من عبارته وهو لو اخبر القاضي في محله لم يعمل باخباره فكأنه اولي وانما تجوز لانه لا يراد على رضى الله تعالى عنه وللحاجة بجر (قوله فان شهدوا على خصم حاضر الخ) قال في النهاية المراد بالخصم هو الوكيل عن الغائب او المسخر الذي جعله اي القاضي وكيلا لاثبات الحق ولو كان المراد بالخصم هو المدعي عليه لما احتج الى قاض آخر لان حكم القاضي قد تم على الاول أقول لا ينبغي ما فيه من التكلف والاحسن أن يقال ان قوله فان شهدوا على خصم ليس بمقصود بالذات في هذا الباب بل نوطئة لقوله وان شهدوا بغير خصم لم يحكم فيه ونظائره كثيرة كذا في الدررقلت وحاصله أنه ليس المراد في هذه المسألة من كتاب القاضي حكمه الى قاض آخر حتى يراد بالخصم فيه الوكيل او المسخر بل المراد أن الشهادة عند القاضي تارة تكون على خصم حاضر فيحكم بها عليه ويكتب بحكمه كما يحفظ الواقعة لا يبعثه الى قاض آخر لان الحكم قد تم وتارة تكون على خصم غائب وهي الآتية فهذه ذكرت نوطئة لتلك والى هذا أشار الشارح بقوله ليحفظ اي يحفظ الواقعة وذكر في النهر عن الزبلي أنه اذا قدر أن الخصم غاب بعد الحكم عليه ومحمد الحكم فحينئذ يكتب له ليسم اليه حقه او لينفذ حكمه اه وحاصله أنه قد يحتاج في المسألة الاولى الى أن يبعث بكتاب حكمه على الخصم الحاضر الى قاض آخر فيكون ذكرهما مقصودا في هذا الباب وأفاد القهستاني أن الكتاب يكون الى القاضي ولو كان الخصم حاضرا وذلك لامضاء قاض آخر كما اذا دعي على آخر ألفا وبرهن وحكم به ثم اصطالحا أن يأخذه منه في بلد آخر وخاف أن ينكر فكتب به لامضاء قاضي البلد (قوله هو السجل) بكسر السين والجيم وتشديد اللام والضمان مع التشديد والفتح مع سكون الجيم والكسر لغات قهستاني عن الكشاف (قوله التي فيها حكم القاضي) بيان للتسبة في قوله الحكمي وشمل ما اذا كان الى قاض آخر ولا (قوله وكتب الشهادة) اي بعد ما سمعها وعدلت نهر (قوله وان كان مخالفا لراي الكاتب الخ) اي بخلاف السجل فانه ليس له أن يخالفه ويتنقض حكمه لان السجل محكوم به دون الكتاب ولهذا أن لا يقبل الكتاب دون السجل كما في البحر عن منية المفتي وقوله في النهر ولم اجد فيه ماسي على ما في نسخة والافقد وجدته في نسخة وفي الفتح والكتاب الحكمي لا يلزم العمل اذا كان يخالفه لانه لم يقع حكم في محله اجتهاد فله أن لا يقبله ولا يعمل به (قوله ويسمى الكتاب الحكمي) هذا في عرفهم نسبوه الى الحكم باعتبار ما يؤول فتح (قوله وليس بسجل) لان السجل محكوم به بخلاف الكتاب الحكمي (قوله وقرأ الكتاب عليهم) اي على شهود الطريق ولو فسر الضمير هنا وتركه في قوله وختم عندهم لم يعود على معلوم لكان اولي ط (قوله أو أعلمهم بما فيه) اي باخباره لانه لا شهادة بلا علم الشهود به كالمشهود بان هذا الصك مكتوب على فلان لا يفيد ما لم يشهدوا بما تضمنه من الدين فتح قال في البحر ولا بد لهم من حفظ ما فيه ولهذا قيل ينبغي أن يكون معهم نسخة اخرى مقبوضة فيستعينوا منها على الحفظ فانه لا بد من التذكر من وقت الشهادة الى وقت الاداء عندهما (قوله وختم عندهم) اي على الكتاب بعد طيه ولا اعتبار للختم في اسفله فلو انكسر خاتم القاضي أو كان الكتاب منشورا لم يقبل وان ختم في اسفله كما في الذخيرة وانما قال عندهم لانه لا بد أن يشهدوا عندهم أن الختم بمحضرتهم كما في المغني واشترط الختم ليس بشرط الا اذا كان الكتاب في يد المدعي وبه يقتضي كذا كره المصنف قهستاني (قوله وسلم الكتاب اليهم) اي في مجلس يصح حكمه فيه فلو سلم في غير ذلك المجلس لم يصح كما في الكرماني قهستاني قال في النهاية وعمل القضاة اليوم أنهم يسلمون المكتوب الى المدعي وهو قول أبي يوسف وهو اختيار القسوي على قول شمس الأئمة وعلى قول أبي

كل حق به يقتضي استحسانا (غير حد وقود) للشبهة (فان شهدوا على خصم حاضر حكم بالشهادة وكتب بحكمه) ليحفظ (و) كتاب الحكم (هو السجل الحكمي) اي الخطة التي فيها حكم القاضي هذا في عرفهم وفي عرفنا كتاب كبير تضبط فيه وقائع الناس (وان لم يكن الخصم حاضر لم يحكم) لانه حكم على الغائب (وكتب الشهادة) الى قاض يكون الخصم في ولايته (ليحكم) القاضي (المكتوب اليه) بها على رأيه وان كان مخالفا لراي الكاتب (لانه ابتداء حكم وهو) نقل الشهادة حقيقة وليس (الكتاب الحكمي) وليس بسجل (وقرأ) الكتاب (عليهم) أو أعلمهم بما فيه (وختم عندهم) اي عند شهود الطريق (وسلم) الكتاب (اليهم)

حقيقة يسلم المكتوب الى الشهود كذا وجدت بخط شيخى اه ثم قال واجمعوا في الصلح ان الاشهاد لا يصح
 ما لم يعلم الشاهد ما في الكتاب فاحفظ هذه المسألة فان الناس اعتادوا خلاف ذلك اه سعية ولكن ينافي
 دعوى الاجماع ما سياتى عن أبي يوسف وقدم المصنف في باب الاستحقاق لا يحكم بسجل الاستحقاق بشهادة
 انه كتاب كذا بل لابد من الشهادة على مضمونه وكذا ما سوى نقل الشهادة والوكالة اه ومنه في الغرر فهذا
 صريح في أن كتاب نقل الشهادة والوكالة لا يحتاج للشهادة على مضمونه ومقتضاه انه لا حاجة لقراءته على الشهود
 أيضا والظاهر أنه مبنى على قول أبي يوسف الاتي تأمل (قوله وشهرتها) أفاد أن الاسم وحده لا يكفي بلا
 شهرة يكتفي ونحوها قال في الفتح ولو كان العنوان من فلان الى فلان أو من أبي فلان الى أبي فلان لا يقبل لأن
 مجرد الاسم او المكتبة لا يتعرف به الا أن تكون الكنية مشهورة مثل أبي حنيفة وابن أبي ليلى وكذلك النسبة
 الى أبيه فقط كعمر بن الخطاب وعلى بن أبي طالب وقيل هذا رواية في سائر الروايات لا تقبل الكنية المشهورة
 لان الناس يشتركون فيها ويشتهر بعضهم فلا يعلم أن المكتوب اليه هو المشهور بها او غيره بخلاف ما لو كتب
 الى قاضي بلدة كذا فانه في الغالب يكون واحدا فيحصل التعريف بالاضافة الى محل ولايته اه ملخصا
 قال في الترويض كتب فيه اسم المدعى والمدعى عليه وجدهما وبذلك كالحق والشهود ان شاء وان شاء اكتفي
 بذلك شهادتهم ومن الشروط أن يكتب فيه التاريخ فلم يكتبه لا يقبل اه اي ليعلم انه كان قاضيا حال الكتابة
 كما في الفتح (قوله واكتفي الثاني الخ) الذي في العزيمة عن الكفاية هو عبارة النهاية التي ذكرناها
 آنفا وعبارة المتني هكذا وأبو يوسف لم يشترط شيئا من ذلك سوى شهادتهم اه كفاية لما ياتي بالقضاء واختار
 السرخسي قوله وليس الخبر كالعين اه أي ان أبي يوسف باشر القضاء مدة مديدة فاختار ذلك لما عاين
 المشقة في الشروط المارة فلذا اختار السرخسي قوله وظاهره أن الختم ليس بشرط عنده وظاهر الفتح انه
 رواية عنه قال ولا شك عندى في صحة فان الفرض عدالة حلة الكتاب فلا يضر عدم ختمه مع شهادتهم انه كفاية
 نعم اذا كان الكتاب مع المدعى ينبغي اشتراط الختم لاحتمال التغيير الآن بشهدوا بما فيه حفظا (قوله أى
 لا يقرأه) أشار الى ما في البحر عن الفتح من أن المراد من عدم قبوله بلا خصم عدم قراءته لا مجرد قبوله لانه
 لا يتعلق به حكم اه (قوله لا يجوز الخصم وشهوده) أي شهود أنه كتاب فلان القاضي وانه ختمه نهر
 وزاد بعد هذا في التكرار شهودا انه كتاب فلان القاضي سلمه اليه في مجلس حكمه وقرأه عليتنا وختمه فحده
 القاضي وقرأه على الخصم وأزعمه بما فيه قال في البحر يعنى اذا ثبت عدالتهم بأن كان يعرفهم بها أو وجد
 في الكتاب عدالتهم أو سأل من يعرفهم من الثقات فزكوا وأما قبل ظهور عدالتهم فلا يحكم به ولا يلزم الخصم
 ثم ذكر قول أبي يوسف المارة (قوله لشهادتهم على فعل المسلم) وخوانه كتب الكتاب وختمه وقرأ عليهم وسلمه اليهم
 (قوله الا اذا أقر الخصم) أي بأنه كتاب فلان القاضي (قوله بخلاف كتاب الامان) معناه اذا جاء الكتاب
 من ملكهم بطلب الامان بجر عن العناية (قوله لانه ليس يلزم) لأن له أن لا يعطيهم الامان بخلاف كتاب
 القاضي فانه يجب على القاضي المكتوب اليه أن يتظرفه ويعمل به ولا بد للزم من الحجة وهي البينة فغ
 (فرع) لو مرض شهود الكتاب في الطريق أو الرجوع الى بلادهم أو السفر الى بلدة أخرى فأشهدوا قومًا على
 شهادتهم جاز وعامة في الخاتمة (قوله لا يعمل بالخط) عبارة الاشياء لا يعتمد على الخط ولا يعمل بمكتوب
 الوقت الذي عليه خطوط القضاة الماضين الخ قال الميرى المراد من قوله لا يعتمد أي لا يقضى القاضي بذلك
 عند المنازعة لأن الخط مما يزور ويقبل كافي مختصر الظهيرية وليس منه ما في دواوين القضاة الخ ما قبله
 أول القضاء عند قوله فاذا اتفقد طلب ديوان قاض قبله فراجع (قوله ويلحق به البراءات) عبارة الاشياء
 ويمكن إلحاق البراءات السلطانية المتعلقة بالوظائف ان كانت العلة انه يعنى كتاب الامان لا يزور وان كانت العلة
 الاحتياط في الامان لمقتضى الدم فلا أقول يجب المصير الى الاخير سألنا أي لا يمكن التزوير بل قد وقع
 كما ذكره الجوى وحينئذ فلا يصح الاحتياط ولكن قد علمت أن العلة في كتاب الامان انه غير ملزم وقد علمنا أول
 القضاء استطاعه ان يكون غلة العمل بما له رسوم في دواوين القضاة الماضين على الضرورة وهنا كذلك فانه يتعذر
 إقامة البينة على ما يكتبه السلطان من البراءات لاجتماع الوظائف ونحوهم وكذا منشور القاضي والوالي
 وعامة الاوامر السلطانية مع جريان العرف والعادة يقبل ذلك مجرد كتابته وامكان تزويرها على السلطان

به كفاية عنوانه في باطنه) وهو أن
 يكتب فيه اسمه واسم المكتوب
 اليه وشهرتها (فان كان) العنوان
 (على ظاهره لم يقبل) قيل هذا في
 عرفهم وفي عرفنا يكون على المظاهر
 فيعمل به واكتفي الثاني بأن
 يشهدهم انه كتابه وعليه الفتوى
 كما في العزيمة عن الكفاية وفي
 المتني وليس الخبر كالعين (فاذا
 وصل الى المكتوب لم ينظر الى
 ختمه) أولا (ولا يقبله) أي
 لا يقرأه (لا يجوز الخصم
 وشهوده ولا بد من اسلام شهوده
 ولو كان لا يلى على دعى)
 لشهادتهم على فعل المسلم (الا اذا
 أقر الخصم فلا حاجة اليهم) أي
 الشهود (بخلاف كتاب الامان)
 في دار الحرب (حيث لا يحتاج
 الى بينة) لانه ليس يلزم وفي
 الاشياء لا يعمل بالخط الا في
 مسألة كتاب الامان ويلحق به
 البراءات

مطلوب
 لا يعمل بالخط

لا يدفع ذلك لأنه وان وقع فهو أمر نادر قلما يقع وهو أن تدبر من إمكان تزوير الشهود ودواولى بالقبول من دفتر
 الصراف ونحوه فانهم علموا به للعرف كإياقي وذكر العلامة البعلبي في شرحه على الاشياء أن للشارح العلامة
 الشيخ علاء الدين رسالة حاصلا بعد نقله ما في الاشياء وان ابن الشحنة وابن وهبان جزموا بالعمل بدفتر الصراف
 ونحوه لعله آمن التزوير كما جزم به البرازي والسرخسي وقاضي خان قال ان حذو العلة في الدفاتر السلطانية
 أولى كما يعرفه من شأده أحوال أهلها حين نقلها إذ لا يختر أولاً إلا بإذن السلطان ثم بعد اتفاق الختم الغفير
 على نقل ما فيها من غير تساهل بزيادة أو نقصان تعرض على المعين لذلك فيضع خطه عليها ثم تعرض على المتولى
 لحفظها المسمي بدفتر أميني فيكتب عليها ثم تعاد أصوالها إلى أمكتتها المحفوظة بالختم فالأمن من التزوير متطوع
 به وبذلك كله يعلم جميع أهل الدولة والكتبة فالوجود في الدفاتر ان المكان الفلاني وقت على المدرسة الفلانية
 مثلاً بعدل به من غير بينة وبذلك يفتي مشايخ الاسلام كما هو مصرح به في بهجة عبد الله أفندي وغيره فليحفظ
 اه قلت ويؤيده العمل بما في دواوين القضاة الماضين وكان مشايخ الاسلام الموليين في الدولة العثمانية أفنوا
 بما ذكره الخاقاني الدفاتر السلطانية بدواوين القضاة المذكورة لاتحاد العلة فيهما والله سبحانه أعلم لكن قد منا
 في الوقف عن الخيرية انه لا يثبت الوقف بمجرد وجوده في الدفاتر السلطانية (قول بدفتر بيع وصراف وسمار)
 عطف على كتاب الامان فان هذا المنصوص عليه لا ملحق به فقد قال في الفتح من الشهادات ان خط السمار
 والصراف حجة للعرف الجاري به اه قال البيهقي هذا الذي في غالب الكتب حتى المجتبى فقال في الاقرار
 وأما خط البياع والصراف والسمار فهو حجة وان لم يكن مصدراً معنوا يعرف ظاهراً بين الناس وكذلك
 ما يكتب الناس فيما بينهم يجب أن يكون حجة للعرف اه وفي خزائن الاكل صراف كتب على نفسه بمال معلوم
 وخطه معلوم بين التجار وأهل البلد ثم مات فجاء غريم يطلب المال من الورثة وعرض خط الميت بحيث عرف
 الناس خطه بجهنم بذلك في تركته ان ثبت انه خطه وقد جرت العادة بين الناس بمثل حجة اه قال العلامة العيني
 والبناء على العادة الفاسدة واجب فعلى هذا اذا قال البياع وجدت في ياد كاري بخطي أو كتبت في ياد كاري
 بيدى أن فلان على ألف درهم كان هذا اقراراً ملزماً به أقول ويراد أن العمل في الحقيقة انما هو ملو جب
 العرف لا بمجرد الخط والله أعلم وهذا عرف أن قولهم فيما اذا ادعى رجل مالاً وأخرج بالمال خطأ وادعى انه خط
 المدعى عليه فأنكر كون الخط خطه فاستكتب فكتب وكان بين الخطين مشابهة ظاهرة تدل على انهما خط
 كاتب واحد اختلف فيه المشايخ والصحيح انه لا يقتضى بذلك فانه لو قال هذا خطي وليس على هذا المال كان
 القول قوله يستثنى منه ما اذا كان الكاتب سماراً أو صرافاً ونحو ذلك من يؤخذ بخطه كذا في قاضي خان اه
 كلام البيهقي قلت ويستثنى منه أيضاً ما قد مناه أول الباب من كتابة القاضي الى الامير الذي ولاه وكد
 ما سيذكره الشارح عن شرح الوهبانية والمقتط وهو ما اذا كان على وجه الرسالة مصدراً معنونا اه وهو
 أن يكتب في صدره من فلان الى فلان على ما جرت به العادة فهذا كالنطق فلزم حجة كما في المتني والزبلي من
 مسائل شتى آخر الكتاب ومثله في الهداية والخاتمة وهذا اذا اعترف أن الخط خطه فانه يلزمه ما فيه وان أنكر
 أن يكون في ذمته ذلك المال بخلاف ما اذا لم يكن مصدراً معنونا كما هو مصرح بالخاتمة وهذا ذكره
 في الاخرس وذكر في الكفاية آخر الكتاب عن الشافعي أن الصحيح مثل الاخرس فاذا كان مستبيناً مرسوماً
 وثبت ذلك بأقراره أو بينة فهو كالخطاب اه ومقتضى كلامهم اختصاص ذلك بكونه على وجه الرسالة الى
 الغائب وهو أيضاً مفاد كلام الفتح في الشهادات فراجع له لكن في شهادات الجرح عن البرازية ما يدل على
 انه لا فرق في المعنونة بين كونه لغائب أو لحاضر ومثله ما في فتاوى قارئ الهداية اذا كتب على وجه الصكوك
 يلزمه المال وهو أن يكتب بقول فلان الفلاني ان في ذمتي فلان الفلاني كذا وكذا فهو اقرار يلزم وان
 لم يكتب على هذا الرسم فالقول قوله مع يمينه اه قلت والعادة اليوم في تصديرها بالعنوان انه يقال فيها سبب
 تحريره هو أنه ترتب في ذمة فلان الفلاني الخ وكذا الوصول الذي يقال فيه وصل الينا من يد فلان الفلاني
 كذا ومثله ما يكتبه الرجل في دفتره مثل قوله علم بيان الذي في ذمتنا فلان الفلاني فهذا كله مصدراً معنونا
 جرت العادة بتصديره بذلك وهو مفاد كلام قارئ الهداية المذكورة فقتضاه أن هذا كله اذا اعترف بأنه خطه
 يلزمه وان لم يكن مصدراً معنوا لا يلزمه اذا أنكر المال وان اعترف بكونه كتبه بخطه الا اذا كان بياعاً

مطلب

في العمل بما في الدفاتر السلطانية

ودفتر بيع وصراف وسمار

مطلب

في دفتر البياع والصراف والسمار

أوصرافاً أو سحاراً إلى الخاتمة وصلح الصراف والسحار خيرة عرفاً اهـ فقبل ما إذا لم يكن مصدراً معنوياً وهو مخرج ما برع عن المحتجى وما إذا لم يعترف بأنه خطه كما هو مخرج ما برع عن الخزانة ثم إن قول المحتجى وكذا ما يكتب الناس فيما بينهم الخ يفيد عدم الاعتقاد على الصراف والسحار والبيعان بل مثله كل ما برع العادة به فدخل فيه ما يكتبه الأحرار والأكابر ونحوهم عن تعذر الشهادتهم فإذا كتب وصلاً أو وصفاً بدلين عليه وختمه بخاتمه المعروف غانته في العادة يكون حجة عليه بحيث لا يمكنه أنكاره ولو أنكره بعد بين الناس مكابر إذا اعترف بكونه خطه وختمه وكان مصدراً معنوياً فينبغي القول بأنه يلزمه وإن لم يعترف به أو وجد بعد موته فقتضى ما في المحتجى أنه يلزمه أيضاً علماً بالعرف كدفع الصراف ونحوه ومنه ما إذا وجد في صندوقه مثلاً صرة دراهم مكتوب علم أحده أمانة فلان القلابي فإن العادة تشهد بأنه لا يكتب بخطه ذلك على دراهمه * ثم اعلم أن هذا كله فيما يكتبه على نفسه كما قد فعل بعض المتأخرين وهو ظاهر بخلاف ما يكتبه لنفسه فإنه لو أذاعه بلسانه صريحاً لا يؤخذ خصمه به فكيف إذا كتبه ولذا أقده في الخزانة بقوله كتب على نفسه كما مر وذكر في شرح الوهبانية آية تلخ قالوا يادكار البياع حجة لازمة عليه فإن قال البياع وجدت بخطي أن علي فلان كذا الزم قال السرخسي وكذا خط السحار والصراف اهـ فقوله أن علي فلان الخ مخرج في ذلك وأما قول ابن وهبان في تعطيل المسألة لانه لا يكتب إلا ماله وعليه فإداه أن البياع ونحوه لا يكتب في دفتره شيئاً على سبيل التجربة للخط أو للهو واللعب بل لا يكتب إلا ماله أو عليه ولا يلزم من هذا أن يعمل بكتابه في الذي له كما لا يخفى خلافاً لمن فهم منه ذلك ويجب تقييده أيضاً بما إذا كان دفتره محفوظاً عنده فلو كانت كتابته فيما عليه في دفتر خصمه فالظاهر أنه لا يعمل به خلافاً لما يحمله ط لأن الخط مما يجوز وكذا لو كان له كاتب والدفتر عند الكاتب لاحتمال كون الكاتب كتب ذلك عليه بلا علمه فلا يكون حجة عليه إذا أنكره أو ظهر ذلك بعد موته وأنكره الورثة خلافاً لمن حكم في عصرنا بذلك الذي ادعى علي ورثته تاجر له كاتب ذمي ودفتره للتاجر عند كتبه الذي فقد كنت أفتيت بأنه حكم باطل وكون المدعي والكاتب ذميين يقوى شبهة التزوير وإن الكتابة حضات بعد موت التاجر وعام الكلام في كتابتنا تنقيح الحامدية (قوله أن يتقن به) أي بأنه خط من يروى عنه في الأول وبأنه خط نفسه في الأخير اهـ ح (قوله قيل وبه يفتي) قال في خزانة الأكل أجاز أبو يوسف ومحمد العمل بالخط في الشاهد والقاضي والراوى إذا رأى خطه ولم يتذكر الحادثة قال في العيون والقنوى على قولهما إذا ثبت أن خطه سواء كان في القضاء أو الرواية أو الشهادة على الصلح ولو لم يكن الصلح في يد الشاهد لأن الغلط نادر وأمر التغيير يمكن الإطلاع عليه وقبلما يشبه الخط من كل وجه فإذا ثبت جواز الاعتماد عليه توسعة على الناس اهـ حموى لكن سيد كرا الشارح في الشهادات قيل باب القول من أنه وجوزاه لو في حوزة وبه ناخذ بحر عن المتقي اهـ وهذا ما اختاره المحقق ابن الهمام هناك وسيأتي تمامه إن شاء الله تعالى (قوله ولا بد من مسافة الخ) فلو أقل لا يقبل وفي نوادره شام إذا كان في مصر واحد قاضيان جاز كتابته أحدهما إلى الآخر في الأحكام جوهرية عن السباع وكذا كتابة القاضي إلى الأمير الذي ولده وهو معه في المصر كما مر أول الباب (قوله على الظاهر الخ) قال في المنع هذا هو ظاهر الرواية وجوزها محمد وان كان في مصر واحد وعن أبي يوسف إن كان في مكان لو غدا الأداء الشهادة لا يستطيع أن يبيت في أحدهما صحيح الأشهاد والكتابة وفي السراجية وعليه القنوى اهـ (قوله ويطل الكتاب الخ) هذا شرط آخر لقبول الكتاب والعمل به وهو أن يكون القاضي الكاتب على قضائه غير أي لانه بمنزلة الشهادة فيجوز قبل أداء الفروع الشهادة بطلان شهادة الفروع فكذلك إذا ط عن العيني (قوله قبل وصول الكتاب الخ) لو أقصر على قوله قبل القراءة لاغتناء وإذا قل في الفتح العبارة الجيدة أن يقال لو مات قبل قراءة الكتاب لا قبل وصوله لأن وصوله قبل موته عند المكسوب إليه وقراءته لا يوجب شيئاً اهـ (قوله فلا يطل) أي في ظاهر الرواية بحر (قوله ويطل يجنون الكتاب الخ) في الخاتمة وإن عزل القاضي الكاتب أو مات بعد ما وصل الكتاب إلى الآخر فإنه يعمل به لأن الموت والعزل ليس يخرج بخلاف ما إذا فسق الكاتب أو عي أو صار محال لا يجوز حكمه وشهادته فإن الآخر لا يقبل كتابه لأن كاتب القاضي بمنزلة الشهادة فيجتمع القضاء بشهادته يجمع القضاء بكتابه اهـ وظاهره أنه يطل بذلك ولو بعد وصوله مع أن الزبلي صرح بأن ذلك كعزله ثم رأيت في الجرد أن ابن كلابيه ما مخالفة

وجوز محمد لو وقاض وشاهد
أن يتقن به قيل وبه يفتي (ولا بد
من مسافة ثلاثة أيام بين القاضين
كأنه مادة على الشهادة) على
الظاهر وجوزهما الثاني أن بحيث
لا يعود في يومه وعليه القنوى
شربلية وسراجية (ويطل)
الكتاب (يجوز الكاتب وعزله
قبل وصول الكتاب إلى الثاني
أو بعد وصوله قبل القراءة) وأجازه
الثاني (وأما بعدهما فلا) يطل
(و) يطل (يجنون الكتاب
ورثته وحده لقلد

ولم يجب عنها تأمل ورأيت في البرازية مثل ما في الخاتمة وفي الدرر مثل ما خاف الظاهر أن في المائة قولين (قوله وعما) الانسب وعما بدون همز لأن العمى مقصور (قوله وفقهه) عبر عنه في النهر بقتل وقال الله بناء على عزله بالنسبة وسئل في الفتح (قوله وكذا بموت المكتوب اليه) لأن الكاتب لما خضع فقد اعتد عدالة وأمانته والفتنة متفادون في ذلك فصيح التعيين ثم (قوله الا اذا علم الخ) بأن قال الى فلان قاضي بلد كذا الى كل من يصل اليه من قضاة المساجين لان غيره صارت به ففتح (قوله بخلاف ما لو علم ابتداء) بأن قال الى كل من يصل اليه كتابي هذا من قضاة المساجين وحكامهم (قوله وجوزة الثاني) وكذا الشافعي وأحد فتح (قوله وعليه العمل) قال الزيلعي واستحسنه كثير من المشايخ وفي الفتح وهو الاوجه لان اعلام المكتوب اليه وان كان شرطاً فالعموم يعلم كما يعلم بالخصوص وليس العموم من قبيل الاجمال والتجهيل فنصار قصديته وتبعيته سواء. نهر (قوله ايا كان) أي متدعيًا ومتدعي عليه (قوله في باب) أي في باب الشهادة على الشهادة ح (قوله خلافا لما وقع في الخاتمة هنا) أي في هذا الباب حيث قال لومات القاضي الكاتب أو عزل قبل وصول الكتاب بطل كتابه كشاهد الاصل اذا مات قبل أن يشهد الفرع على شهادة الاصل اه (قوله غة) أي هنالك أي في باب الشهادة على الشهادة حيث قال الشهادة على الشهادة لا تجوز الا أن يكون المسموع على شهادته مريضاً في المصر أو يكون ميتاً الخ وهذا هو الموافق للمتون (قوله من جوزة جوزها) وشرط جوازها عند الامام أن يعلم في حال قضائه في المصر الذي هو قاضيه بحق غير حذائص لله تعالى من قرض أو بيع أو غصب أو نطابق أو قتل عمد أو حذاف فلو علم قبل القضاء في حقوق العباد ثم ولى فرفضت اليه تلك الحادثة أو علمها في حال قضائه في غير مصره ثم دخل فرفضت لا يقضي عنده وقال لا يقضي وكذا الخلاف لو علم بها وهو قاض في مصره ثم عزل ثم أعيد وأما في حذائص الشرب والزنى فلا ينفذ قضاءه بعلمه اتفاقاً ففتح للحضا وبه علم انه في الحدود والخاصة لله تعالى لا ينفذ كما صرح به في شرح أدب القضاء معللاً بأن كل واحد من المساجين يساوي القاضي فيه وغير القاضي اذا علم لا يمكنه اقامة الحد فكذا هو ثم قال الا في السكران وأمن به أمارة البكر ينبغي له أن يعززه للثمة ولا يكون حداً اه (قوله ومن لا فلا) قال في الفتح الا أن التساوت هنا وأن القاضي يكتب بالعلم بالحاصل قبل القضاء بالاجماع (قوله الا أن المعتد) أي عند المتأخرين لفساد قضاء الزمان وعبارة الاشياء القنوى اليوم على عدم العمل بعلم القاضي في زماننا كما في جامع الفصولين (قوله وفيها) أي في الاشياء نقلاً عن السراجية لكن في منية المفتي المختصة من السراجية التعيين بالقاضي لا بالامام حيث قال القاضي يقضي بعلمه بحد القذف والقصاص والعزير ثم قال قضى بعلمه في الحدود والخاصة لله تعالى لا يجوز اه أفاده بعض المحشين وهذا موافق لما مر من الفتح من الفرق بين الحد والخاص لله تعالى وبين غيره ففي الاول لا يقضي اتفاقاً بخلاف غيره فيجوز القضاء فيه بعلمه وهذا على قول المتقدمين وهو خلاف المتن به كما علمت (تنبيه) ذكر في النهر في الكفالة بجنايته يجب أن يحمل الخلاف بين المتقدمين والمتأخرين على ما كان من حقوق العباد أما حقوق الله المحضة فيقضي فيها بعلمه اتفاقاً ثم استدلل بذلك بأن له التعزير بعلمه قلت ولا يخفى انه خطأ صريح مخالف لصريح كلامهم كما علمت وأما التعزير فليس بحد كما سمعنا من عبارة شرح أدب القضاء وأيضاً فهو ليس بقضاء (قوله فهل الامام قيد) أقول على فرض ثبوته في عبارة السراجية ليس بقيد لما علمت من عبارة الفتح المصرحة بجواز قضاء القاضي بعلمه في قتل عمد أو حذاف لكونه من حقوق العباد (قوله لكن الخ) استدرا على ما نقلنا من اشياء بأنه مبني على خلاف المختار وعلى قوله فهل الامام قيد فإن قول الشريفي لا يقضي بعلمه في الحدود والخاصة لله تعالى يعني اتفاقاً فيفهم منه انه يقضي بعلمه في غيرها كحد القذف وقود وتعزير على قول المتقدمين وهو خلاف المختار فيكون ذكر الامام غير قيد فافهم (قوله مطلقاً) أي سواء كان عليه بعد توليته أو قبلها ح أو سواء كان حداً غير خاص لله تعالى أو قوداً أو غيرهما من حقوق العباد (قوله وخبر مطلقاً) أي سواء سكر منه أولاً (قوله للثمة) أي اذا علم القاضي بأنه سكران له تعزيره لأن القاضي له تعزير المتهم وان لم يثبت عليه كإحدى تحريرته في الكذالة (قوله يثبت الحياولة) أي بأن يأمر بأن يحال بين المطلق وزوجه والمعتق وأمه أو عبده والغامب وما غصبه بأن يجعله تحت يد أمين الى أن يثبت ما علمه القاضي بوجه شرعي (قوله على وجه الحسبة) أي الاحتساب وطلب الثواب لتلاطها الزوج

وعما وفقهه بعد عدالته
 لخروجه عن الاخلية وأجازه الثاني
 (و) كذا (بموت المكتوب اليه)
 وخروجه عن الاخلية (الا اذا علم
 بعد تخصيص) اسم المكتوب اليه
 (بخلاف ما لو علم ابتداء) وجوزة
 الثاني وعليه العمل خلاصة
 (لا) بطل (بموت الخصم) أي ايا كان
 لقام وارثه أو وصيه مقامه قلت
 ٣ وكذا لا يبطل بموت شاهد الاصل
 كما سأل في متنا في باب خلافا لما وقع
 في الخاتمة هنا فهو مخالف لما ذكره
 بنفسه غة قنبه (و) اعلم أن
 (الكتابة بعلمه كلقضاء بعلمه) في
 الاصح بجز من جوزة جوزها
 ومن لا فلا الا أن المعتد عدم
 حكمه بعلمه في زماننا أشباه
 وفيها الامام يقضي بعلمه في حد
 قذف وقود وتعزير قلت فهل
 الامام قيد كما قد مناه في الحدود
 لم أره لكن في شرح الوهبانية
 للشريني والى المختار الا أن عدم
 حكمه بعلمه مطلقاً كما لا يقضي بعلمه
 في الحدود والخاصة لله تعالى كزنى
 وخمر مطلقاً غير أنه يعز من به أثر
 السكر للثمة وعن الامام ان علم
 القاضي في طلاق وعتاق وحبس
 يثبت الحياولة على وجه الحسبة

٣ مطلب
 في قضاء القاضي بعلمه

لا القضاء (ولا يقبل) كتاب

القاضي (من محكم بل من قاض
مولى من قبل الامام يملك) اقامة
(الجمعة) وقيل يقبل من قاضي
رستاق الى قاضي مصر أو رستاق
واعتمده المصنف والكامل (كتب

كتابا الى من يصل اليه من قضاة
المسلمين فوصل الى قاض ولي بعد

كتابة هذا المکتوب لا يقبل) لعدم
ولايته وقت الخطاب جواهر
الفتاوى وفيها الوجه جعل الخطاب
للمكتوب اليه ليس لثبته أن يقبله
(والمرأة تقتضى في غير حدة وقود

وان اختم المولى لها) نظير البخارى
ان يفتح قوم ولوا امرهم امرأة
(وتصل ناظرة) لوقف (ووصية) ٢

لقيم (وشاهدة) فتح فصيح
تقريرها في النظر والشهادة في
الاقواق ولو بلا شرط واقف بحر

قال وقد آتيت في شرط الشهادة
في وقته لفلان ثم لولده مات وترك
بناتها تستحق وظيفة الشهادة
وفي الاشياء من أحكام الانثى ٣

اختار في المسيرة جواز كونها
نيبة لارصولة ابناء حاله في على
الستر (ولونقت في حدة وقود
فرقع الى قاض آخر) يرى جواره

(فامضاه ليس لغيره باطله) خلافا
شرح عيني ٥

٣ مطلب
في جعل المرأة شاهدة في الوقف

٣ مطلب
لا يصح تقرير المرأة في وظيفة
الامامة

٤١ مطلب
لا يصح تولية السلطان مدرسا ليس
بأهل

٥ مطلب
في توحيد الوظائف للابن ولو صغيرا

أو السيد أو الغاصب (قوله لا القضاء) أى لا على طريق الحكم بالطلاق أو العتاق أو الغصب (قوله
ولا يقبل كتاب القاضي) الاولى حذف القاضي لان المحكم ليس قاضيا إلا أن يراده ما يشتمل المولى من السلطان
وغیره (قوله بل من قاض مولى الخ) أفاد أن هذا شرط في الكتاب فقط قال في المخ فلا تقبل من قاضي رستاق
الى قاضي مصر وانما تقبل من قاضي مصر الى قاضي مصر آخر أو الى قاضي رستاق (قوله يملك اقامة الجمعة)
الظاهر أن هذا غير قيد ولا سيما في زماننا لان السلطان لا يأذن للقاضي بها والظاهر أن مراده الاشارة الى أن
المراد قاضي مصر التي تقام فيها الجمعة تأمل وفي المخ عن السراجية وانما تقبل كتب قضاة الامصار التي تقام
فيها الحدود ويقذفها حكم الحكام الا فيما لا خطر له شرعا لان الولاية لا تثبت الا في محل قابل للولاية لمن هو
أهل له (قوله وقيل يقبل الخ) الظاهر أن الخلاف مبني على الخلاف في أن المصر هل هو شرط لنفاذ القضاء
أم لا فحكوا عن ظاهر الرواية انه شرط وعن رواية النوادر انه ليس بشرط وبه يقتضى كافي البرازية فعلى هذا يقتضى
بقبوله من قاضي رستاق الى قاضي مصر أو رستاق منح ومثله في شرح المقدسي ورأيت بخط بعض الفضلاء أن
ما ذكر من ابتناء الخلاف على الخلاف الآخر صرح به في البرازية (قوله واعتمده المصنف والكامل) قد
علمت كلام المصنف وأما الكمال فقد قال والذي ينبغي أنه بعدد الشهادة الاصل والكتاب لا فرق أى بين كونه
من قاضي مصر أو غيره (قوله الى من يصل اليه الخ) أى بناء على قول الثاني بجواز التعميم ابتداء كما مر
(قوله لعدم ولايته وقت الخطاب) أى لانه خطاب وانما يصح اذا كان له ولاية وقته منح (قوله ليس
لثبته أن يقبله) لانه قد كتب الى غيره ولو جعل الخطاب الى النائب وسماه باسمه ليس للثبته أن يقبله لانه
لا يقبل الكتاب الا المکتوب اليه (قوله في غير حدة وقود) لانها لا تصلح شاهدة في ما فلا تصلح حكمة (قوله
ولو بلا شرط واقف) أما اذا شرط الواقف فلا شك فيه لانها أهل للشهادة وأما بدون شرطه الناص عليها كافي
صورة الحادثة التي ذكرها فمضاع فقد رد في التهرب بأن قوله ثم لولده لا يشمل الانثى لان عرف الواقفين مراعى
ولم يتفق تقرير اثني شاهدة في وقف في زمن ما فيما علمنا فوجب صرف ألفاظه الى ما عارفوه وهو الشاهد
الكامل الخ كلامه ونقل الجوى مثله عن المقدسي ثم نقل عن بعضهم أن هذا لا يمنع كونها اهتلالا للشهادة وقول
الاصحاب بجواز شهادتها وقضايتها في غير حدة وقود صريح في صحة تقريرها في الاوقاف اه قلت لا ينبغي ما فيه
فان الكلام ليس في اهليتها بل في دخولها في كلام الواقف المبني على المتعارف (تنبيه) وأما تقريرها في نحو
وظيفة الامام فلا شك في عدم صحة لعدم اهليتها خلافا لما زعمه بعض الجهلة أنه يصح وتستتيب لان صحة التقرير
يعتمد وجود الاهلية وجواز الاستنباط فرع صحة التقرير اه ابو السعود وفي الاشياء اذا ولى السلطان مدرسا
ليس بأهل لم تصح توليته لان فعله مقيد بالصحة ولا مصلحة في تولية غير الاهل واذا عزل الاهل لم يعزل وفي معبد
النعم ومبيد النعم المدرس اذا لم يكن صالحا للتدريس لم يحل له تناول المعلوم اه والذي يظهر في تعريف
اهلية التدريس انها معرفة بطرق الكلام ومفهومة ومعرفة المفاهيم وأن يكون له سابقة اشتغال على المشايخ
بحيث صار يعرف الاصطلاحات ويقدر على أخذ المسائل من الكتب وأن يكون له قدرة على أن يسأل ويجيب
اذا سئل ويتوقف ذلك على سابقة اشتغال في النحو والصرف بحيث صار يعرف الفاعل من المفعول وغير ذلك
واذا قرأ لا يلحن واذا قرأ لاحن بخصرته رد عليه اه مختصرا ط قلت ومقتضاه أنه اذا مات الامام أو المدرس
لا يصح توجبه وظيفته على ابنه الصغير وقد منا في الجهاد في آخر فصل الجزية عن العلامة البيهقي بعد كلام نقله
الى أن قال أقول هذا مؤيد لما هو عرف الحرمين الشريفين ومصر والروم من غير تكريم من ابقاء أبناء الميت ولو
كانوا اصغارا على وظائف آبائهم من امامة وخطابة وغير ذلك عرفا مرضيا لان فيه احياء خلف العلماء ومساعدتهم
على بذل الجهد في الاشتغال بالعلم وقد أفتى بجواز ذلك طائفة من أكابر الفضلاء الذين يعول على اقتنائهم اه
وقيدنا ذلك هنالك بما اذا اشتغل الابن بالعلم أما لو تركه وكبر وهو جاهل فانه يعزل وتعطى الوظيفة للاهل لقوات
العله وقد منا في الوقف أنه لا يصح جعل الصبي الصغير ناظرا على وقف فراجع ما حترناه في الموضعين
(قوله اختار) اى الكمال في المسيرة هي رسالة في علم الكلام سار بها عقيدة الغزالي ط (قوله لئلا يلبس حاله)
على الستر) اى والوصول يحتاج الى مخالطة الذكور بالتعليم واقامة الحج عليهم وغير ذلك مما لا يكون
الامن الذكور والجواز لا يقتضى الوقوع قال في بدء الامالى وما كانت يباقي ط (قوله يرى جواره)

قد به لان نفس القضاء اذا كان مختلفا فيه لا ينفذ ما لم يتقدمه قاض آخر يرى جواز مخيئنا اذ ارفع الى من لا يراه
تقدمه بخلاف ما اذا كان الخلاف في طريق القضاء لا في نفسه فانه يتقدم على المخالف بدون تنفيذ آخر كما حذرناه
سابقا ولذا قال العيني ولو قضت بالحدود والقصاص وأتمضاء قاض آخر يرى جوازها جازيا لاجماع لان نفس
القضاء مجتهد فيه فان شريحا كان يجوز شهادة النساء مع رجل في الحدود والقصاص وقال الشيخ ابو المعين
النسفي في شرح الجامع الكبير ولو قضى القاضي في الحدود بشهادة رجل وامرأتين نفذ قضاؤه وليس لغيره
ابطاله لانه قضى في فصل مجتهد فيه وليس نفس القضاء هنا مختلفا فيه اهـ اي بخلاف قضاء المرأة في الحدود
فان المجتهد فيه نفس القضاء (قوله والخشي كالاشي) اي فيصح قضاؤه في غير حد وقود بالاولى وينبغي أن لا يصح
في الحدود والقصاص شبهة الاونة بجر (قوله وأولاده) اي ونحوه من كل من لا تقبل شهادته له كما يعلم
مما يأتي (قوله فأنا بغيره) اي وكان من اهل الانابة بجر عن السراجية اي بأن كان مأذونا له بالانابة (قوله
كالوقضي) اي القاضي (قوله خلافا للجواهر) حيث قال فيها القاضي اذا كانت له خصومة على انسان
فاستخلف خليفة فقضى له على خصمه لا يتقدم لان قضاء نائبه كقضائه بنفسه وذلك غير جائز لما ذكره محمد أن من
وكل رجلا بشي ثم صار الوكيل قاضيا فقضى او كله في تلك الحادثة لم يجوز لانه قضى لمن ولاه ذلك فكذلك نائب
هذا القاضي قال والوجه لمن ابتلى مثل هذا أن يطلب من السلطان الذي ولاه أن يولي قاضيا آخر حتى يختصما
اليه فيقضي أو يتحاكما الى حاكم يحكم ويتراضيا بقضائه فيقضي بينهما فيجوز اهـ قلت ولعل هذا محمول على
ما اذا لم يكن القاضي مأذونا له بالانابة كما يدل عليه قوله والوجه الخ والافلو كان مأذونا كان نائبه نابا عن
السلطان كما مر في فصل الجلس فلا يحتاج الى أن يطلب من السلطان تولية قاض آخر فلذا مشي المصنف هنا على
الجواز وان ترد فيه في شرحه قيل قوله ويرد هدية (قوله لا يقضي القاضي الخ) في الهندية لا يجوز للقاضي
أن يقضي لو كيله ولا لو كيل وكيله ولا لو كيل أبيه وان علا وأبوه وان سفل ولا لبعده ولا لمكاتبه ولا لعبيده من
لا تقبل شهادتهم له ولا لمكاتبهم ولا لشريكه معاوضة أو عنانا في مال هذه التركة كذا في المحيط وكل من لا تجوز
شهادته كالوالدين والمولودين والزوج والزوجة كذا في شرح الطحاوي اهـ ملخصا وفي معين الحكام مما
يجرى مجرى القضاء الاختفاء فينبغي للمقضي الهروب من هذا متى قدر اهـ أي وكان هنالك مقت غير محموى ط
قلت والعللة في ذلك التهمة (قوله الا في الوصية) صورتهما في الاشياء لو كان القاضي غريم مست فأنبت
أن فلانا وصيه صح وبرئ بالرفع اليه بخلاف ما اذا دفع له قبل القضاء امتنع القضاء وبخلاف الوكالة عن غائب
فانه لا يجوز القضاء به اذا كان القاضي مديون الغائب سواء كان قبل الدفع أو بعده (قوله ولو في حياة
امراته وأبيه) لكن بعد موته ما يقضي فيما لم يرث منه كما يأتي (قوله وزاديتين) أي زاد على نظم
الوهابية يمين وهما الاولان أما الثالث فهو من زيادات شارحها ابن الشحنة نقله عنه الشرنبلالي في شرحه
(قوله لام العرس) بكسر العين أي لام زوجته (قوله محزر) خبر لبتد المحذوف أي هذا الحكم محزر
ط (قوله بغيره) بدون تنوين للضرورة ولو قال من الارث لكان أولى (قوله قضى) بالرفع فاعل خلا
قال الشرنبلالي في شرحه فأتم زوجته يصح لها القضاء بالمال وغيره حال حياة زوجته وبعد موت الزوجة يصح
فيما لم يكن ميراثا له عن زوجته ولا يصح في الموروث لاستحقاق القاضي حصته منه بالميراث من زوجته وقضاؤه
لزوجة أبيه كذلك في حال حياة الاب يصح مطلقا وبعد موته يخص بما لا يرث منه القاضي كما اذا ادعت استحقاقا
في وقت يخصها اهـ ولا ينبغي أن هذا أيضا مخصوص بما اذا كانت أم زوجته المقضى لها حية والا كان قضاء
لزوجة بغير ارث منه (قوله ويقضي الخ) فاعله قوله مستحق قال الشرنبلالي صورتهما وقف على علماء كذا
وسلم للمولى فادعى فساد الوقف بسبب الشيوع عند قاض هو من أولئك العلماء نفذ قضاؤه وكذا يقضي فيما
هو تحت نظره من الاوقاف قال ابن الشحنة وقولي لوصف القضاء والعلم يخرج ما لو كان استحقاقه لانه
لا لوصف وهذه المسألة نظير مسألة الشهادة على وقف لمدرسة هو مستحق وستأتي في كتاب الشهادات والله
سبحانه أعلم

والخشي كالاشي بجر واعلم انه
اذا وقع للقاضي حادثة أو ولده
فأنا بغيره (قضى نائب القاضي
لأولاده جاز) قضاؤه (كالمو
قضى للامام الذي قلده القضاء
أولاد الامام) سراجية وفي
البرازية كل من تقبل شهادته له
وعليه يصح قضاؤه وعليه اهـ
خلافا للجواهر والمقتط فلا يحفظ
(ويقضي النائب بمشهدوا به عند
الاصل وعكسه) وهو قضاء الاصل
بمشهدوا به عند النائب فيجوز
للقاضي أن يقضي تلك الشهادة
باخبار النائب وعكسه خلاصة
(فروع) * لا يقضي القاضي لمن
لا تقبل شهادته له الا اذا ورد عليه
كتاب قاض لمن لا تقبل شهادته
له فيجوز قضاؤه به اشياء وفيها
لا يقضي لنفسه ولأولاده الا في
الوصية وحزر الشرنبلالي في
شرحه الوهابية صحة قضاء
القاضي لأم امرأته ولا مرأة أبيه
ولو في حياة امرأته وأبيه وانه
يقضي فيما هو تحت نظره من
الاوقاف وزاديتين فقال
ويقضي لأم العرس حال حياتها
وعرس أبيه وهو حي محزر
وبعد وفاة ابن خلا عن نصيه
بميراث مقضى به قبضه
ويقضي بوقف مستحق لربه
لوصف القضاء والعلم أو كان يظهر
* هذه (مسائل شتى) *

قد رشح السارح لفظ هذه اشارة الى ان مسائل خبر مبتدأ محذوف ورثي صفتا لسائل (قوله أى متفرقة) ومنه قوله تعالى ان سعيكم لشتى أى مختلف في الجزاء وتماه في البحر (قوله سفلى) بكسر السين وضمة هاءة العلو بنم العين وكسرها مع سكون اللام فهما ط عن الجوى (قوله من أن يتد) أصله يوتد حذف الراء ولو قوعها بين الماء والكسرة من باب ضرب والرتد كما في البحر عن البناء كالخازوق القطعة من الخشب أو الحديد يدق في الحائط ليعلق عليه شيء أو يربط به وفي البحر أيضا وأشار المصنف الى منعه من فتح الباب ووضع الجذوع وهدم سفله وقيد بالتصرف في الجدار احترازاً عن تصرفه في ساحة السفلى فذكر قاضي خان لو حفر صاحب السفلى في ساحتها بئراً وما أشبهه لذلك عنده وان تصرفه صاحب العلو وعندهما الحكم معلول بعللة النسر اه (قوله بفتح ونم) أى مع تشديد الواو ويجمع الأثر على كزوات كجبة وجبات والثاني على كواء بالمد والقصر كدبة ومدى ط والكوة ثقب البيت وتستعار لفتاح الماء الى المزارع والجداول يجرع عن المغرب والمراد بها ما يفتح في حائط البيت لاجل الضوء أو ما يخرج فيه بلا نقاذ لاجل وضع منافع ونحوه (قوله الطاقة) تفسير للكوة لكن في القاموس الطاق ما عطف من الابنية ولم أر من ذكره في اللغة بالباء تأمل (قوله وكذا بالعكس الخ) أى كما يمنع ذو السفلى يمنع ذو العلو وعبرة الجمع وكل من صاحب علو وسفل ممنوع من التصرف فيه الا باذن الآخر وأجازاه ان لم يضربه وفي العيني وعلى هذا الخلاف اذا أراد صاحب العلو أن يبنى على العلو شيئاً أو يبتأ أو يضع عليه جذوعاً ويحدث كنيفاً اه وكذا جعله في الهداية على الخلاف لكن في البحر عن قيمة الولوجية اختلف المشايخ على قوله فقل له أن يبنى ما به الله ما لم يضرب بالسفل وقيل وان أضر والخيار للفقوى انه اذا أشكل انه يضرب أم لا لا يملك واذا علم انه لا يضرب يملك (قوله وقال الخ) قال في الفتح قيل ما حكى عنهما تفسير لقول الامام لانه انما يمنع ما فيه ضرر ظاهر لا ما لا ضرر فيه فلا خلاف بينهم وقيل بينهما خلاف وهو ما فيه شك فالاشك في عدم ضرره كوضع سمار صغيراً أو وسط يجوز اتصافاً وما فيه ضرر ظاهر كفتح الباب ينبغي أن يمنع اتصافاً وما يشك في التصرف به كدق الوتد في الجدار أو السقف فعندهما لا يمنع وعنده يمنع اه وفي قيمة المنية ان المختار أن الخلاف فيما اذا أشكل فعنده يمنع وعندهما لا اه وكذا يأتى في كلام الشارح قريباً انه المختار للفقوى (قوله ولو انهدم السفلى الخ) أى بنفسه وأما لو هدمه فقد قال في الفتح وعلمت انه ليس لصاحب السفلى هدمه فلو هدمه يجبر على بئانه لانه تعدى على حتى صاحب العلو وهو قرار العلو (قوله وتماه في العيني) حيث قال بخلاف الدار المشتركة اذا انهدمت فبناها أحداهما بغير اذن صاحبه حيث لا يرجع لانه متبرع اذ هو ليس بمضطر لانه يمكنه أن يقسم عرصتها ويبنى في نصيبه وصاحب العلو ليس كذلك حتى لو كانت الدار صغيرة بحيث لا يمكن الاتصاف بنصيبه بعد القسمة كان له أن يرجع وعلى هذا اذا انهدم بعض الدار أو بعض الحمام فأصلحه أحد الشرىكين له أن يرجع لانه مضطر اذا لا يمكنه قسمة بعضه ولو انهدم كله فعلى التفصيل الذى ذكرناه اه أى أن أمكنه قسمة العرصة لبنى في نصيبه لا يكون مضطراً والا كان مضطراً والحاصل انه اذا انهدم كل الدار أو الحمام فان كان يمكنه قسمة العرصة لبنى في نصيبه لا يكون مضطراً فلو عمر بدون اذن شريكه يكون متبرعاً والظاهر أن المراد ما اذا أمكنه إعادة العرصة داراً أو جساماً كما كانت لا مطلق البناء وان كان لا يمكن قسمة العرصة فهو مضطر وان انهدم بعض الحمام أو بعض الدار فهو مضطر أيضاً والظاهر أن المراد ما اذا كانت الدار صغيرة ما اذا كانت كبيرة يمكن قسمة فانه يقسمها فان خرج المهدم في نصيبه بناءه أو في نصيب شريكه يفعل به شريكه ما أراد (تنبيه) قال في البحر وذكر الحلول فى ضابط فقال كل من أجبر أن يفعل مع شريكه فاذا فعل أحدهما بغير أمر الآخر لم يرجع لانه متطوع اذ كان يمكنه أن يجبر مثل كرى الانهار واصلح السفينة المعيبة وفداء العبد الجانى وان لم يجبر لا يكون متطوعاً كسأله انهدم العلو والسفل اه ومن ذلك لو اتفق على الدابة بلا اذن شريكه لم يرجع لتكتمه من رفعه الى القاضي ليحير بخلاف الزرع المشترك فانه يرجع لانه لا يجبر شريكه كفى المحط فكان مضطراً اه وتماه ذلك فيه وذكره أن صاحب العلوان بنى السفلى بأمر القاضي رجح بما أتفق والآفة قيمة البناء به يفتى والصحيح أن المتبرع في الرجوع قيمة البناء يوم البناء لا يوم الرجوع قلت وقد تلخص من هذا الاصل وما قبله انه ان لم يضطر بأن أمكنه القسمة فعمر بلا أمر فهو متبرع والا فان كان شريكه يجبر على العمل معه ككرى النهر ونحوه فكذلك وان كان شريكه لا يجبر كسأله السفلى لا يكون متبرعاً

أى متفرقة وجاء واشتق أى متفرقين
(يمنع صاحب سفلى عليه علو) أى
طبقه (لا تخمن أن يتد) أى يدق
الوتد (فى سفله) وهو البيت
المتحانى (أى ثقب كوة) بفتح
أو نهم الطاقة وكذا بالعكس
دعوى الجمع (بالارضى الآخر)
وهذا عنده وهو القياس بحر
وقال لا يملك فعل ما لا يضرب ولو
انهدم السفل بلا صنع ربه لم يجبر
على البناء لعدم التعدى ولذى
العلو أن يبنى ثم يرجع بما أتفق ان
بنى باذنه أو اذن قاضى والآفة قيمة
البناء يوم بنى وتماه في العيني

مطلب
فما لو انهدم المشترك واد
أحدهما البناء وبى الآخر

بل يرجع بما أنفق ان بنى بأمر القاضي والافقية البناء يوم البناء وقد وقع في هذه المسألة اضطراب كثير وقد منا
تمام الكلام علم آخر الشركة وكنت نظمت ذلك بقول

وان يعمر الشريك المشترك * بدون اذن الرجوع مالمالك
ان لم يكن لاذك مضطراً بأن * أمكنه قسمة ذلك السكن
أما اذا اضطّر لذا وكان من * أبى على التعمير يجبر فان
بأذنه أو اذن قاض يرجع * وفعله بدون ذا تبرع
ثم اذا اضطّر ولا يجبر كما * في السفن والحدار يرجع بما
انفق ان كان بالأذن بنى * لذا والافقية البناء

(زائفة مستطيلة) أى سكة طويلة
(يشعب عنها) سكة (مثالها)
لكن (غير نافذة) الى محل آخر
(يمنع أهل الاولى عن فتح باب)
المرو ولا الاستضاءة والريح عيني

ثم اعلم ان مناصب العلواذ بنى السفلى فله أن يمنع صاحب السفلى من السكنى حتى يدفع اليه لكونه مضطراً
وكذا سائطين اثنين لهما عليه خشب فبنى أحدهما فله منع الآخر من وضع الخشب حتى يعطيه نصف قيمة
البناء مبنيًا كما في البحر وفيه عن جامع الفصولين لكل من صاحب السفلى والعلو حق في ملك الآخر اذ بنى العلو
حق قراره ولذى السفلى حق دفع المطر والشمس عن السفلى اه ثم نقل عنه أيضا لو هدم ذو السفلى سفله وذو
العلو علوه أخذ ذو السفلى ببناء سفله اذ قوت عليه حقا بالملك فيضمن كالموقوف عليه ملكا اه قال
في البحر وظاهره انه لا يجبر على ذى العلو وظاهر الفتح خلافه وهو محمول على ما اذا بنى ذو السفلى سفله وطلب
من ذى العلو بناء علوه فانه يجبر اه اى لان فرض المسألة انه هدم علوه فيجبر على بنائه بعد ما بنى ذو السفلى
سفله لا قبله وانما الجبر لان ذى السفلى حقا في العلو كما علمت وأما لو انهدم العلو بلا منعه ولا يجبر لعدم تعديه
كما ذكره الشارح فيما لو انهدم السفلى وفي البحر عن الذخيرة سقف السفلى وجذوعه وهراذيه ويواريه
وطينه اذى السفلى قال وذكر الطرسوسى أن الهراذى ما يوضع فوق السقف من قصب او عريش اه قلت
لكن في المغرب عن الليث الهردية قضبان تقيم ملوية بطاقات من الكرم يرسل عليها قضبان الكرم اه فهى
التي تسمى في عرفنا سقالة هذا وذكر في الخيرية أن تطيين سقف السفلى لا يجب على واحد منهما أما ذو العلو فلعدم
وجوب اصلاح ملك الغير عليه وان تلقى الطين بالسكن المأذون فيه شرعا الا اذا تعدي بازائه فيضيمه وأما ذو
السفلى فلعدم اجباره على اصلاح ملكه فان شاء طينه ورفع ضرر وكف الماء عنه وان شاء تحمله ضرره
(تسمية) في البحر عن جامع الفصولين جدار بينهما ولكل منهما حوله قوهى الحائط فأراد أحدهما رفعه ليصلحه
وأبى الآخر ينبغي أن يقول مراد الاصلاح للآخر ارفع حوله كباسطوانات وعمد وبعلمه أنه يريد رفعه في وقت
كذا وأشهد على ذلك فلو فعله والا فلا دفع الجدار فلو سقطت حوله لم يضمن اه قلت والظاهر أن مثله ما اذا
احتاج السفلى الى العمارة فعلق العلو على صاحبه وهذه فائدة حسنة لم أجدها من نه عليها (قوله زائفة
مستطيلة) وفي التهذيب الزائفة الطريق الذى حاد عن الطريق الاعظم اه من زاعت الشمس اذ امات
والمستطيلة الطويلة من استطال بمعنى طال آفاده في البحر (قوله مثالها) اى طويلة احتراز عن المستديرة
كما يأتي (قوله لكن غير نافذة) أفاد أن الاولى نافذة وقد قال في البحر أطلقها الى الاولى تعالى أكثر الكتب
وقيدها في النهاية تعالى الفقيه أبى الليث والتمر تاشى بغير النافذة ويمكن جعل كلامه عليه اقله مثلها غير نافذة اه
أى بناء على أن غير نافذة بيان لوجه المماثلة وفيه نظر بل المتبادر أن المماثلة في الطول وغير نافذة حال لبيان قيد
زائد فيها على الاولى والالزام أن لا تكون الثانية مقيدة بكونها طويلة فيشمل المستديرة وهو غير صحيح واستظهر
الخير الرملى إطلاق الاولى اذ لا عبرة بكونها نافذة أو غير نافذة لا متناع مرور أهلها في الثانية مطلقا بخلاف
المتشعبة كما يأتي قلت لكن في بعض الصور يظهر الفرق في الاولى بين النافذة وغيرها كما تعرفه (قوله الى محل
آخر) متعلق بنافذة والمراد به الطريق العام وما يتوصل منه اليه احتراز عن النافذة الى سكة اخرى غير نافذة
(قوله عن فتح باب المرور) قال في فتح القدير قال بعض المشايخ لا يمنع من فتح الباب بل من المرور لأن له رفع
كل جداره فكذلك له رفع بعضه والاصح انه يمنع من الفتح لانه منصوص عليه في الرواية بنص محمد في الجامع ولأن
المنع بعد الفتح لا يمكن اذ يمكن مراقبته لئلا يهراق في الخروج فيخرج ولانه عساية حتى بعد تركيب الباب وطول
الزمان حقا في المرور ويستدل عليه بتركيب الباب اه قوله لا الاستضاءة والريح) قال العيني بعد حكاية

مطابق
في فتح باب آخر للدابة

القولين المذكورين ولكن هذا فيما إذا أراد بفتح الباب المروفي أنه يمنع استحسانا وإذا أراد به الاستثناء
والريح دون المروفي يمنع من ذلك كذا نقله عن الفقيه أبي جعفر اه قلت وهذا إذا كان الباب
عاب لا يصلح للمروفي كيدل عليه التعليل المأثور الا أن قول بعض المشايخ بعبه وهو خلاف الاصح فلم أن
المؤلف غيره وهو مسألة الطاقة الآتية فانهم (قول في القصوى) أي البعدي وهي المتشعبة من الاولى الغير
النافذة أما النافذة فلا يمنع من الفتح فيها لان لكل أحد حق المروفيها (قول على الصحيح) مقابلة ما قدمناه
آنفا من القول بأنه لا يمنع من الفتح بل من المروفي (قوله) اذا فتح لهم في المروفي أي لا حق لاهل الرائحة الاولى
في المروفي الرائحة القصوى بل حولا لها على الخصوص ولا الوبييت دار في القصوى لم يكن لاهل الاولى شفعة
فيها كذا في الفتح أي لا شفعة لهم بحق الشركة في الطريق اذ لو كان جاراملا صفا كان له الشفعة شريطة
قال في الفتح بخلاف أهل القصوى فإن لاحدهم أن يفتح بابا في الاولى لأن له حق المروفيها اه قال العلامة
المفتي سي هذا اذا فتح في جانب يدخل منه اليها أما في الجانب الآخر غير النافذة فلا اه وفيه فائدة حسنة
يفدها التعليل أيضا وهي أن الرائحة الاولى اذا كانت غير نافذة وأراد واحد من أهل القصوى فتح باب في
الاولى له ذلك ان كانت داره متصلة بركن الاولى وكانت من جانب الدخول الى القصوى أما لو كانت من الجانب
الثاني فلا اذا فتح في المروفي الجانب الثاني بخلاف ما اذا كانت الاولى نافذة فإن له المروفي من الجانبين
فيكون له فتح الباب من الجانب الثاني أيضا به يظهر الفرق بين كون الاولى نافذة أو لا خلافا لما مر عن الرمي
والظاهر أن كلام الفتح مبني على كون الاولى نافذة وان حل على أنها غير نافذة بدعي تخصيصه بغير الصورة
المذكورة (تنبيه) يعلم مما هنا أنه لو أراد فتح باب أسفل من باب السكة غير نافذة يمنع منه وقبل لا وفي كل
من القولين اختلاف التصحيح والفتوى قال في الخيرية والمتون على المنع فليكن المعول عليه (قوله وفي رائحة
مستديرة) محترز قوله يتشعب عنها مثلها فإن المراد بها الطويلة ويقابلها المستديرة وفي حاشية الوافي على
الدرر هذا اذا كانت أي المستديرة مثل نصف دائرة أو أقل حتى لو كانت أكثر من ذلك لا يفتح فيها الباب
والفرق أن الاولى تصير ساحة مشتركة بخلاف الثانية فإنه اذا كان داخلها أو سعة من مدخلها يصير موضع آخر
غير تابع للاول كذا قبل اه وقائله صدر الشريعة وملا مسكن وردة ابن كمال (قوله لانها كساحة الخ)
قال في الفتح لان لكل حق المروفيها ساحة مشتركة غاية الامر أن فيها اعوجاجا ولهذا يشتركون في الشفعة
اذا بيعت دار منها اه (قوله) ولذا يمكنهم نصب البوابة لم أر غيرا عندي من كتب اللغة لفظ البوابة وهي
في عرف الناس اليوم اسم للباب الكبير الذي نصب في رأس السكة أو أعلاها مثلا وعبارة ابن كمال عن الحلواني
ولذا يمكنهم نصب الدرب وفي القاموس الدرب باب السكة الواسع والباب الاكبر جمعه دراب (قوله بهذه
الصورة) اختلفت النسخ في كيفية رقيها وتصورها بصورة جامعة للمستطيلة المتشعبة عنها مستطيلة مثلها
نافذة وغير نافذة ومستديرة ومربعة هكذا

(في القصوى) الغير النافذة على
الصحيح لانه لا حق لهم في المروفي
بخلاف النافذة (وفي) رائحة
(مستديرة) أي اتصل (طرقها)
أي نهاية سعة اعوجاجها بالمستطيلة
(لا) يمنع لانها كساحة مشتركة
في دار بخلاف ما لو كانت
مربعة فانها كسكة في سكة ولذا
يمكنهم نصب البوابة ابن كمال
بهذه الصورة

رائحة غير نافذة

رائحة نافذة

رائحة مستديرة

رائحة مربعة

باب	باب	باب	باب	باب	باب	باب	باب	باب	باب
دار	دار	دار	دار	دار	دار	دار	دار	دار	دار

قاله الثالثة التي في ركن المتشعبة الغير النافذة لو كان بابها في الطويلة يمنع صاحبها عن فتح الباب في المتشعبة
الغير النافذة لانه ليس له حق المروفيها ولو كان بابها في المتشعبة لا يمنع من فتح باب في الاولى الطويلة وأما الدار
الرابعة التي في الركن الثاني لو كان بابها في الطويلة يمنع من فتحها في المتشعبة المذكورة وكذا لو كان في المتشعبة
يمنع من فتحها في الطويلة لانه ليس له حق المروفي في ذلك الجانب لكن هذا اذا كانت الطويلة غير نافذة بخلاف
النافذة لأن له حق المروفي حيث من الجانبين كما قلنا فيما مر وأما الدار الخامسة التي في الركن الاول من المتشعبة
الثانية النافذة فلصاحبها فتح الباب فيها وفي الطويلة بخلاف الدار السادسة التي في الركن الثاني من المتشعبة
المذكورة فله ركن باب فيها يمنع من الفتح في الطويلة لو غير نافذة لانه نافذة لما علمت (تنبيه) في منية المفتي

مقابل
اقتضوا دارا واراد كل منهم فتح
باب لهم ذلك

من كتاب القسمة دار في سكة غير نافذة بين جماعة اقسموها وأراد كل منهم فتح باب وحده ليس لأهل السكة منعهم
قلت ينبغي تقييده بما إذا أرادوا فتح الابواب فمقابل الباب القديم لا فيما بعده كما قد ساء أنفع من الخيرية من
التعويل على ما في المتون نعم على القول الثاني الصحيح أيضا لا تفصيل ثم قال في المنية دار لرجل بابها في سكة غير
نافذة فاشترى مجنبها دار بابها في سكة أخرى له ففتح باب لها في داره الاولى لا في السكة الاولى وبه أفتى أبو جعفر
وأبو الليث وقال أبو نصير له ذلك لأن أهل السكة شركاء فيها بدليل ثبوت حق الشفعة للكل اه ملخصا قلت
الظاهر أنه مبنى على الخلاف السابق والله تعالى أعلم (قوله ولا يمنع الشخص الخ) هذه القاعدة تخالفه
المسألة التي قبلها فإن المنع فيها من تصرف ذي السفلى مطلق عن التقييد بكونه منصرفا من داره أو لا وهذا المنع
مقيد بالضرر البين ولا سيما على ظاهر الرواية لا تأتي من أنه لا يمنع مطلقا نعم على ما قد مناس أن المختار المنع في
الضرر البين والمشكك تدفع المخالفة على ما مشى عليه المصنف هنا وقد يجاب بأن المسألة المتقدمة ليست من
فروع هذه القاعدة فإن ما هنا في تصرف الشخص في خالص ملكه الذي لاحق للجار فيه وما مر في تصرفه فيما
فيه حق للجار فإن السفلى وإن كان ملكا لصاحبه إلا أن الذي العلو حقا فيه فلذا أطلق المنع فيه ولذا لو هدم ذو
السفلى سفله بؤمر باعاده بخلاف ما هنا هذا ما ظهر لي فاعتنمه (قوله بينا) أي ظاهرا وبإيانه قريبا (قوله
واختاره في العمادية) حيث قال كما في جامع الفصولين والحاصل أن القياس في جنس هذه المسائل أن من
تصرف في خالص ملكه لا يمنع منه ولو أضرت بغيره لكن ترك القياس في محل يضرب بغيره ضررا بينا وقيل بالمنع وبه
أخذ كثير من مشايخنا وعليه الفتوى اه قلت قوله وقيل بالمنع عطف تفسير على قوله ترك القياس فليس قولنا
ثالثا نعم وقع في الخيرية وقيل بالمنع مطلقا الخ ومقتضاه أنه قول ثالث بالمنع سواء كان الضرر بينا أو لا لكن عزا في
الخيرية ذلك إلى التارخائية وللعمادية وليس ذلك في العمادية كما رأيت فالظاهر أن لفظه مطلقا سبق قلم ويدل
عليه قوله في الفتح والحاصل أن القياس في جنس هذه المسائل أن يفعل المالك ما بدله مطلقا لأنه منصرف في
خالص ملكه لكن ترك القياس في موضع يتعدى ضرره إلى غيره ضررا فاحشا وهو المراد بالبين وهو ما يكون
سببا للهدم أو يخرج عن الانتفاع بالكلية وهو ما يمنع الخواص الأصلية كسد الضوء بالكلية واختاروا الفتوى
عليه فأما التوسع إلى منع كل ضرر ما في باب انتفاع الإنسان بملكه كما ذكرنا قريبا اه ملخصا فأنظر كيف
جعل المفتي به القياس الذي يكون فيه الضرر بينا لا مطلقا والزم أنه لو كانت له شجرة مملوكة يستظل بها جاره
وأراد قطعها أن يمنع لتضرر الجار به كما قرره في الفتح قبله قلت وأفتى المولى أبو السعود أن سد الضوء بالكلية
ما يكون متاعا من الكتابة فعلى هذا لو كان للمكان كوتان مثلا فسد الجار ضوء أحدهما بالكلية لا يمنع إذا كان
يمكن الكتابة بضوء الأخرى والظاهر أن ضوء الباب لا يعتبر لأنه يحتاج لغلقه لبرد ونحوه كما حررته في تنقيح
الحامدية وفي البحر وذ كر الرأى في كتاب الاستحسان لو أراد أي يني في داره تنورا للنجار الدائم كما يكون في
الدكاكين أو رخصي للطنج أو مدقات للقصارين لم يجز لأنه يضرب بجواره ضررا فاحشا لا يمكن التحرز عنه فإنه يأتي
منه الدخان الكثير والريح والدق يوهن البناء بخلاف الحمام لأنه لا يضرب إلا بالندوة ويمكن التحرز عنه بأن يبنى
حائط بينه وبين جاره وبخلاف التنور المعتاد في البيوت اه وصحح النسفي في الحمام أن الضرر لو فاحشا يمنع
والأفلا وتماه فيه (قوله حتى يمنع الجار من فتح الطائفة) أي التي يكون فيها ضرر بين بقرينة ما قبله وهو
ما أفتى به قارى الهداية لما سئل هل يمنع الجار أن يفتح كوة يشرف منها على جاره وعياله فأجاب بأنه يمنع من
ذلك اه وفي المنع عن المضمرات شرح القدوري إذا كانت الكوة للنظر وكانت الساحة محل الجلوس للنساء
يمنع وعليه الفتوى اه قال الخضر الرملي وأقول لا فرق بين القديم والحديث حيث كانت العلة الضرر البين
لوجودها فيها (قوله ورجحه في الفتح) حيث قال والوجه لظاهر الرواية (قوله ثم) أي في كتاب القسمة
في المنع (قوله فالعمل على المتون) قد يقال إن هذا لا يقال في كل متن مع شرح بل هذا في نحو المتون القديمة
ط أي وهذه المسألة ليست من مسائل وظهر من كلام الشارح الميل إلى ما مشى عليه المصنف في مثله لأنه
أرفق بدفع الضرر البين عن الجار المأمور بأكرامه ولذا كان هو الاستحسان الذي مشى عليه مشايخ المذهب
المتأخرين وصرحوا بأن الفتوى عليه والحاصل أنهم ما قولان معتمدان يترجح أحدهما بما ذكرنا والآخر
بكونه أصل المذهب (قوله قياسا على مسألة السفلى الخ) أقول هذا غير مسلم لأنه مخالف لكلامهم

(ولا يمنع الشخص من تصرفه)

في ملكه إلا إذا كان الضرر
بجاره ضررا (بيننا) فيمنع من ذلك
وعليه الفتوى برأية واختاره
في العمادية وأفتى به قارى
الهداية حتى يمنع الجار من فتح
الطائفة وهذا جواب المشايخ
استحسانا وجواب ظاهر الرواية
عدم المنع مطلقا وبه أفتى طائفة
كالا مام ظهيرا الدين وابن الدهنة
ووالده ورجحه في الفتح وفي قسمة
الحجتي وبه يفتي واعتمده المصنف
ثم قال وقد اختلف الافتاء
وينبغي أن يعول على ظاهر الرواية
اه قلت وحيث تعارض مثله
وشرحه فالعمل على المتون كما تقر
مراراً قد برر قلت وبني ما لو أشكل
هل يضرب أم لا وقد حرر محشى
الاستنباه المنع قياسا على مسألة
السفلى والعلوانه لا يتدأ إذا أضرت
وكذا إن أشكل على المختار
للفتوى كما في الخاتمة قال المحشى
فكذا تصرفه في ملكه إن أضرت
أو أشكل يمنع وإن لم يضرب لم يمنع
قال ولم أر من به عليه فليغتم فإنه
من خواص كتابي انتهى

قوله من مسائل هكذا يجزئه ولعل
فيه سقطا والأصل من مسائلها
أي المتون القديمة أو نحو ذلك
وليجزأ اه صححه

قوله المتأخرين هكذا يجزئه
وصوابه المتأخرون كما لا يخفى اه
صححه

مع انه قياس مع الدارق وذلك انك علمت ان أصل المذهب في مسألتنا عدم المنع مطلقا لكونه تصرفا في خالص ملكه وثالث المشايخ أصل المذهب فيما اذا كان الضرريه ثانويا بحيث أن التقييد بالدين يخرج لتسكن فالتقول يمنع المشكل مختلفا لثقلين وقياسه على المشكل في مسألة النقل غير صحيح لأن المتن الموضوع لنقل المذهب ماضية على منع التصرف فيها عكس مسألتنا وذكر بعض المشايخ أن الاختار تقييد المنع بالنشر أو المشكل وماذا ان لا يكون تصرفا فيما يجار فيه حق وهو صاحب العلق فالأصل فيه عدم جواز التصرف الا بآذنه بخلاف مسألتنا فان الأصل فيها الجواز لكونه تصرفا في خالص حقه فالحاق المشكل فيها بالمشكل في الأولى غير صحيح فافهم

وهذا آخر ما حرره المؤلف بخطه من هذا الجزء وأما بقية الاجزاء فتمهها بنفسه قبل حلول رسمه فبادر رحمه السيد محمد علاء الدين الى تكملة الجزء المذكور بتعريف الهوامش التي بخط والده وغيرها على الشرح فتعال

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

بالميل لبابك بجبرئيل القلوب * وبالترقب لهبوب نعمات منحك يضرب على صفحات ثقب العيوب * بامن بصر بعظيم قدرته العباد * وقهرهم بها فلا يكون الا ما أراد * فحمدته بالجد اللائق * وشكره على آلائه بالشكر الفائت * ونصلي ونسلم على رسوله محمد المكمل لامته * وعلى آله وصحبه ومن لهجج بدعوته وبعد فان العالم العامل * والعلامة الكامل * وحيد الدهر * وغريد العصر * سيد الزمان * وسعد الاقران * يعسوب العلماء العاملين * ومرجع الجهابذة الفاضلين * مؤلف هذه الحاشية المرحوم سيدي واستاذي ووالدي السيد محمد افندي عابدين * سقى الله ثراه صوب الغفران وجعنا وايا في مستقر رحته * وأسكننا بمجوعة جنه * لما وصل الى هذا المحل من الكتاب * اشتاق الى مشاهدة رب الارباب * فزل حياض المنون * وأتر الجدل الذي ليس بمسكون * وكان رحمه الله بدأ أولا في التأليف من الاجابة الى الآخر * ثم من أول الكتاب الى انتهاء هذا التحرير الفاخر * وزل على نسخته الدر بعض تعليقات * وتحريرات واعتراضات * قد كاد تداول الايدي أن يذهبها * لعدم من يذهبها مذهبها * فأردت أن أجرد ما كتبه والذي على نسخته * وألحقه بمسودته * من غير زيادة عليه * خوف الغلط ونسبته اليه * وان رأيت حاشية ليست من خطه أنه عليها بقولي كذا أو ذكر أوفى أو قاله في الهامش لعل بأنه أفزها والاشطبت عليها ومع هذا يلزم التنبيه كثرى والله يعلم ويرى ومنه أطلب الاعانة والتوفيق لا قوم طريق خال رحمه الله ونفعنا به ورضى عنه أمين

(قوله ادعى على آخر الخ) قال قاضي خان ادعى على رجل انه أخذ منه مالا وبين المال ووصفه وأقام المدعى عليه البينة على اقرار المدعى انه أخذ فلان آخر هذا المال المسمى فأنكر المدعى ذلك لم تقبل منه هذه البينة ولا يكون ذلك ابطالا لدعوى الاول لان من حجة الاول أن يقول أخذته مني فلان آخر ثم رده على وأخذته مني هذا المدعى عليه بعد ذلك اه كذا في الهامش (قوله ومفاده) أي مفاد قوله أولم يقل ذلك ح (قوله بإمكان التوفيق) نقل في البحر أن هذا هو القياس والاستحسان أن التوفيق بالنقل شرط قال الرمي وجواب الاستحسان هو الاصح كما في منية المفتي (قوله وهو مختار الخ) قيده في البحر في فصل الفضولي بأن لا يكون ساعيا في نقض مائم من جهته فراجع (قوله من أقوال أربعة) وهي كفاية إمكان التوفيق مطلقا وعدم كفايته مطلنا وكفايته من المدعى عليه لامن المدعى وكفايته ان اتحاد وجه التوفيق لان تعدد وجوه ح كذا في الهامش (قوله بعد وقتها) ظرف للشراء كقبلة ح (قوله في صورتين) يعني ما اذا قال بجديها أولم يقل ح (قوله في الثاني) لانه يدعى الشراء بعد الهبة وشهوده يشهدون له به قبلها وهو تناقض ظاهر لا يمكن التوفيق بينهما ومرادهم بين الدعوى والبينة والافالمدعى لالتناقض منه لانه ما ادعى الشراء سابقا على الهبة بجر (قوله وينبغي ترجيح الثاني الخ) ولعل وجهه انه الذي يتحقق به التناقض منح وفي النهر من باب الاستحقاق والوجه عندي اشتراطهما عند الحاكم اذ من شرائط الدعوى كونها لديه

(ادعى) على آخر (هبة) مع قبض (في وقت فسل) المدعى (بينة) فقال (قد جردتها) أي الهبة (فاشترتها منه أولم يقل ذلك) أي جديها ومفاده الاكتفاء بإمكان التوفيق وهو مختار شيخ الاسلام من أقوال أربعة واختار الخبدي انه يكفي من المدعى عليه لامن المدعى لانه مستحق وذلك دافع والتاخر يكفي للدفع للاستحقاق برازية (فأقام بيته على الشراء بعد وقتها) أي وقت الهبة (تقبل) في صورتين (وقبله لا) لوضوح التوفيق في الوجه الاول وظهور التناقض في الثاني ولولم يذكريهما تاريخا أو ذكر لاحدهما تقبل لامكان التوفيق بتأخير الشراء وهل يشترط كون الكلامين عند التناهي أو الثاني فقط خلاف وينبغي ترجيح الثاني بجر لان به التناقض والتناقض يرتفع بتصديق الخصم

فوقبول المناقض تركت الاول وأدعى بكذا أو يكذب الحاكم وعما في البحر وأقر المصنف (كالمزادعي أو لانا) أي المارملا (وقف عليه ثم ادعاه لنفسه أو ادعاه للغير ثم ادعاه لنفسه) لم تقبل للتناقض وقبل تقبل ان وفق ٣٦٣ بأن قال كان لقائل ثم اشترته درر في اوامر

الدعوى قال (ولو ادعى الملك)

لنفسه (أو لانا) ادعى (الوقف)

عليه (تقبل كالمزادعي لنفسه ثم

الغيره) فانه يقبل (ومن ذال لاخر

اشترت من هذه الجارية وانكر)

الاسخر الشراء جاز (للبائع أن

يباها ان ترك) البائع (الخصومة)

واقترن تركه بفعل يدل على الرضى

بالفسخ كما ساء كها وتقبلها لتزله

لما تقر بأن (جود) جميع العقود

(ماعد النكاح فسخ) فللبائع ردها

بعيب قديم لتمام الفسخ بالتراضي

عني أما النكاح فلا يقبل الفسخ

أصلا (ف) لذا (لوجود أنه تزوجها ثم

ادعاه وبرهن) على النكاح (يقبل)

برهانه (بخلاف البيع) فانه اذا

أنكره ثم ادعاه لا يقبل لانفساخه

بالانكار بخلاف النكاح (أقر

بقبض عشرة) دراهم (ثم ادعى

أنها زبوف) او تبرجة (صدق

بيمينه لان اسم الدراهم بعينها

بخلاف المستوفة لغلبة غشها

(و) لذا (لو ادعى انها مستوفة

لا) بصديق (ان) كان البيان

(مفصلا وصدق) بين (موصولا)

نهاية فالتفصيل في المفصول لا

في الموصول (ولو أقر قبض الجهاد

لم يصدق مطلقا) ولو موصولا

للتناقض (ولو أقر أنه قبض حقه

او) قبض (الغن او استوفى)

حقه (صدق في دعواه الزبافة لو)

بين (موصولا والا لا) لان قوله

جihad مفسر فلا يتحمل التأويل

بخلاف غيره لانه ظاهر أو نص

فيتم التأويل ابن كمال (أقر

بدين ثم ادعى أن بعضه قرض

وبعضه ربا) وبرهن عليه (قبل

برهانه قينة عن علاء الدين

اه وفي شرح المقدسي ينبغي أن يصح أن يكاد أن يكون الخلاف لفظيا لان الذي حصل سابقا على مجلس الثاني لا بد أن ثبت عنده ليقرب على ما عنده حصول التناقض والثابت بالبيان كالثابت بالبيان نكاحا في مجلس الثاني فالذي شرط كون ما في مجلسه بيعا الحقيقي والحكمي في السابق واللاحق اتين وهو حسن (قوله أو يكذب الحاكم) كالمزادعي أنه كفل له عن مديونه بألف فأنتكر الكفالة وبرهن الدائن أنه كذل عن مديونه وحكم به الحاكم وأخذ المكفول منه المال ثم ان الكفيل ادعى على المديون انه كفل عنه بأمره وبرهن على ذلك يقبل عندنا ويرجع على المديون بما كفل لانه صار مكذبا شرعا بالتضام كذا في المنح ح (قوله وعما في البحر) عبارة البحر في الاستحقاق اولى وهي اذا قال تركت أحد الكلايين يقبل منه لانه استدلل بهما في البرازية عن الذخيرة ادعاه مطلقا فدفعه المديون عليه بأنك كنت ادعته قبل هذا مقبدا وبرهن عليه فقال المديون ادع به الآن بذلك السبب وترك المطلق يقبل ويطلب الدفع اه فان المتروكة الثانية لا الاولى ومع هذا انظر فيه صاحب النهر هناك وقد يقال ذلك القول يوفق بين الدعوتين تأمل وذكركم سيدي الوالد في باب الاستحقاق تأيد ما في النهر وقال في الخمانية رجل ادعى ملكا بسبب ثم ادعاه بعد ذلك ملكا مطلقا فشهد شهوده بذلك ذكر في عامة الروايات انه لا تسمع دعواه ولا تقبل بينته قال مولانا رضى الله تعالى عنه قال جدتي شمس الامعة رجحه الله تعالى لا تقبل بينته ولا تطلب دعواه حتى لو قال أردت بهذا الملك المطلق الملك بذلك السبب تسمع دعواه وتقبل بينته اه (قوله عليه) كذا في المنح ولم يذكره في البحر وكأنه أخذ من قاعدة إعادة التكرار معرفة فيكون المراد به الوقف المار قبل عليه فلا يظهر التوفيق لانه تناقض ظاهري ويمكن جريانه على مذهب الثاني القائل بصدقه ووقفه على نفسه انتهى ولا يخفى عليك ما فيه وفي البحر من فصل الاستحقاق ولو ادعى انها له ثم ادعى انها وقف عليه تسمع لصحة الاضافة بالاختصاص انتفاعا (قوله أن يباها) أي بعد الاستبراء ان كانت في يد المشتري او بالسعود عن الجوى عن الجلي بجننا (قوله فللبائع ردها) قيده في النهاية بأن يكون بعد تحليف المشتري اذ لو كان قبله فليس له الرد على بائعه لاحتمال نكول المديون عليه فاعتبر بعاجدي في حق ثالث وقيده الشارح بأن يكون بعد القبض أما قبله فينبغي أن له الرد مطلقا لكونه فسخا من كل وجه في غير العقار الابدع حلقه فيجب تقيد الكتاب بحر (قوله أقر الخ) للامام الطرسوسي تحقيق في هذه المسألة فراجع في أنفع الوسائل (قوله زبوف) ما رده بيت المال (قوله تبرجة) ما رده التجار قال في القاموس في فصل التون التبرجة الزيف الردي اه وفي المغرب التبرج الدرهم الذي فضته ودبته وقيل الذي الغلبة فيه للفضة وقد استعمل لكل ردي باطل ومنه بهرج دمه اذا أهذروا بطل وعن اللباني درهم تبرج ولم أجده بالنون الاله اه وهو مخالف لما في القاموس مع أنه المنهور (قوله او استوفى) الاستيفاء عبارة عن قبض الحق بتمام سعدي وابن كمال (قوله لانه ظاهر) راجع للدولى وهي قبض الحق والغن والظاهر ما حقل غير المراد احتمالا بعدا والنص يحتمله لاحتمالا بعد دون المفسر لانه لا يتحمل غير المراد أصلا (قوله او نص) راجع للثانية وهو قوله او استوفى (قوله قبل برهانه) لانه مضطر وان تناقض قينة (قوله فرد الخ) حاصل مسائل رده الاقرار بالمال أنه لا يتخلو اما أن رده مطلقا أو يرد الجهة التي عينها المقر ويحولها الى اخرى او رده لنفسه ويحولها الى غيره فان كان الاول بطل وان كان الثاني فان لم يكن بينهما منافاة وجب المال كقوله الله ألف بدل قرض فقال بدل غصب والباطل كقوله من عبد لم آقبضه وقال قرض او غصب ولم يكن العبد في يده فيلزمه الالف صدقه في الجهة او كذبه عند الامام وان كان في يده فالقول للمقر في يده وان كان الثالث فحوما كانت في قتل لكنها لفلان فان صدقه فلا يتحول اليه والا فلا وان كان بطلا او عتاق او ولاء أو نكاح أو ووف أو نسب أو ورق لم يرتد بالرد فيقال الاقرار يرتد بالرد المقر له الا في هذه ذكر مجموع ذلك في البحر وفيه اختصار أو خسته في حاشيته (قوله في مجلسه) وفي غيره بالاولى (قوله الابحجة) كيف تقبل حخته وهو متناقض في دعواه تأمل في جوابه سعدي واستنكسه في البحر أيضا وقل خلافة عن البرازية حيث قال في يده عبد فقال رجل هو عبدك فرد المقر له ثم قال بل هو عبدى وقال المقر هو عبدى فهو لى البد المقر ولو قال ذوالبد لاخر هو عبدك فقال بل هو عبدك ثم قال الاسخر بل هو عبدى وبرهن لا يقبل للتناقض اه وهذا يخالف ما في

وسمي في الاقرار (قال لا تترك على اتى) درهم (فرد المقر له) (ثم صدقه) في مجاسه (ثلاثى عليه) للمقر له الابحجة او اقرار

فانيا وكذا الحكم في كل ما فيه الحق

لواحد (ومن ادعى على آخر ما لا فقال) المدعى عليه (ما كان لك على) حتى قط فبرهن المدعى على) أن له عليه (الف وبرهن) المدعى عليه (على القضاء) أي الإبقاء (أو الإبراء ولو بعد القضاء) ٣٦٤ أي الحكم بالمال إذا دفع بعد قضاء القاضي صحيح إلا في المسألة الخمسة كإسبيء

الهداية من أنه لا بد من الحجة فإنه يقتضي سماع الدعوى اهـ (قوله لواحد) بخلاف ما لو قال اشتريت وأنكره أن يصدقه لأن أحد العاقلين لا يتقدم بالفسخ فلا يتقدم بالعقد والمعنى أنه حقه ما بقي العقد فعمل التصديق أما المقتله فينفرد برذال الإقرار فاقترقا كذا في الهداية فالخامس أن كل شيء يكون الحق اهما جعلا إذا رجع المذكر إلى التصديق قبل أن يصدقه الآخر على أنكاره فهو جازر كالبيع والنكاح وكل شيء يكون فيه الحق لواحد كالهبة والصدقة والإقرار لا ينفعه إقراره بعده كإي القنية بجزء من (قوله ما كان لك) انظر لو لم يذكر لفظ كان وانظر ما سنده كرهه قريبا عند واقعة سمرقند فإنه يفيد الفرق بين الماضي والحال (قوله قط) لا فرق بين أن يؤكد النفي بكلمة قط أولا بجزء (قوله على الخ) الأصوب أن يقول على ألفله عليه فافهم وفي بعض النسخ على أنه له عليه ألف (قوله على القضاء أي الإبقاء) قيد بدعوى الإبقاء بعد الانتكار إذا لو ادعاه بعد الإقرار بالدين فإن كان كالأقوالين في مجلس واحد لم يقبل للتناقض وإن تفرق فاعن المجلس ثم ادعاه وأقام البيينة على الإبقاء بعد الإقرار تقبل لعدم التناقض وإن ادعى الإبقاء قبل الإقرار لا يقبل كذا في خزائن المفتين بجزء (قوله إلا في المسألة الخمسة) كما ودعني فلان وأبخرني وأبخرنيته أو عصبته منه وقال أخذت هذه الأرض من أربعة من فلان أو هذا الكرم معاملة منه سميت خمسة لأن فيه خمسة أقوال قال في البحر وهذه خمسة كتاب الدعوى لأن صورها خمسة ودبعة وأجارة وأعارة ورهن وغصب أو لأن فيه خمسة أقوال للعلماء الأول ما في الكتاب وهو أنه تندفع خصومة المدعى لأن البيينة أثبت أن يده ليست بد خصومة وهو قول أبي حنيفة الثاني قول أبي يوسف واختاره في المختارات المدعى عليه أن كان صالحا فكما قال الإمام وان معروفا بالجبر لم تندفع عنه لأنه قد يدفع ماله إلى مسافر يرده إياه ويشهد فيحتمل لإبطال حق غيره فإذا اتهم به القاضي لا يقبله الثالث قول محمد بن النعمان أنه إذا قالوا نعرفه بوجهه فقط لا تندفع عنه لأنه لا بد من معرفته بالوجه والاسم والتسبب وفي البرازية تعويل الأئمة على قول محمد وفي العمادية لو قالوا نعرفه باسمه ونسبه لا بوجهه لم يذكر في شيء من الكتب وفيه قولان وعند الإمام لا بد أن يقول نعرفه باسمه ونسبه وتكفي معرفة الوجه وانفقوا على أنهم لو قالوا أو دعه رجل لا نعرفه لم تندفع الرابع قول أبي شبرمة أنها لا تندفع عنه مطلقا لأنه تعذر إثبات الملك لعدم الخصم عنه ودفع الخصومة بناء عليه قلنا مقتضى البيينة شيان ثبوت الملك للغائب ولا خصم فيه فلم يثبت ودفع خصومة المدعى وهو خصم فيه فثبت وهو كالمكيل بنقل المرأة وأقامة البيينة على الطلاق الخامس قول ابن أبي ليلى لا تندفع بدون بينة لإقراره بالملك للغائب وقلنا أنه صار خصما بظاهريه فهو بإقراره يريد أن يحول حقاؤه مستحقا على نفسه فلا يصدق إلا بيمينه كالأدعي تحول الدين من ذمته إلى ذمته غيره اهـ (قوله كإسبيء) في فصل رفع الدعاوى من كتاب الدعوى ح (قوله قبل برهانه) انظر لو برهن على إبقاء البعض فقد صارت حادثة القنوى (قوله في فصل الاستبراء) وفيه فوائد جمة فراجعها والاستبراء طلب شراء شيء (قوله أن لم يصالحه) محل هذه المسألة عند قوله ومن ادعى على آخر ما لا قال في البحر وقيد بكون المدعى عليه لم يصالحه لسكرته عنه والأصل الغدم أما إذا أنكر فصالحه على شيء ثم برهن على الإبقاء أو الإبراء لم تسمع دعواه كذا في الخلاصة ح (قوله وكأه الخ) من كلام صاحب المنع (قوله فأين) الواقع في المنع فأين (قوله وإن زاد) أي على قوله فيما تقدم مالك على شيء (قوله وقيل) ذكره القدوري عن أصحابنا بجزء (قوله لأن المحتجب) أي من الرجال والمحتجب من لا يتولى الأعمال بنفسه وقبل من لا يراه كل أحد لعظمته بجزء (قوله حتى لو كان) أي المدعى عليه فترع هذا على ذلك القول في النهاية تبعاً لقاضي خان وفي إيضاح الإصلاح وفيه نظر لأن مبنى إمكان التوفيق على أن يكون أحدهما ممن لا يتولى الأعمال بنفسه لا المدعى عليه بخصوصه انتهى ودفعه ظاهر لأن الكلام كله في تناقض المدعى عليه لا المدعى بجزء (قوله نعم لو ادعى الخ) قال في الدرر عن القسمة المدعى عليه قال للمدعى لا اعرفك فلما ثبت الحق بالبيينة ادعى الإبطال لا تسمع ولو ادعى إقرار المدعى بالوصول أو الإبطال تسمع اهـ قال في البحر لأن المناقض هو الذي يجمع بين كلامين وهما لا يجمع ولهذا الوصية المدعى عيانا لم يكن مناقضا ذكره الترناشي انتهى ونماه فيه وهو أحسن مما عمل به الشارح وبه ظهر أن قول الشارح إقرار المدعى عليه صوابه المدعى الآن يقرأ المدعى بصيغة المبني للفاعل تأمل (قوله لأن الإقرار الخ)

(قبل) برهانه لا مكان التوفيق لأن غير الحق قد يقضى ويبرأ منه دفعا للخصومة وسجيء في الإقرار أنه لو برهن على قول المدعى أنما يبطل في الدعوى أو شهودى كذبة أو ليس لي عليه شيء صح الدفع إلى آخره وذكره في الدرر قبل الإقرار في فصل الاستبراء (كما) يقبل (لو ادعى الخصام على آخر فأنكر) المدعى عليه (فبرهن المدعى) على الخصام (ثم برهن المدعى عليه على العفو أو) على (الصالح عنه على مال وكذا في دعوى الرق) بأن ادعى عبودية شخص فأنكر فبرهن المدعى ثم برهن العبد أن المدعى أعنته يقبل أن لم يصالحه ولو ادعى الإبقاء ثم صالحه قبل برهانه على الإبقاء بجزء وفيه برهن أن له أربع عمانية ثم أقر أن عليه للمنكر ثلثمائة وسقط عن المنكر ثلثمائة وقيل لا وعليه الفتوى مطلقا وكأه لأنه لا مكان المدعى عليه جاحدا فذمته غير مشغولة في زعمه فأين تقع المقاصة والله تعالى اعلم (وإن زاد) كلمة (ولا اعرفك وفخوه) كما رأيته (لا) يقبل لتعذر التوفيق وقيل يقبل لأن المحتجب أو المخدرة قد يتأذى بالشغب على بابيه فبأمر بارضاء الخصم ولا يعرفه ثم يعرفه حتى لو كان ممن يعمل بنفسه لا يقبل نعم لو ادعى إقرار المدعى عليه بالوصول أو الإبطال صح درر في آخر الدعوى لأن التناقض لا يمنع صحة الإقرار (أقر ببيع عبده) من فلان (ثم جده صح) لأن الإقرار بالبيع بلائنه باطل إقرار برأية

(أدعى على آخر أنه باعه أمته) منه (فقال) الآخر (لم ابعها منك قط فبرهن) المدعى (على الشراء) منه (فوجد) المدعى (بها عيباً) وأراد
ودها (فبرهن البائع أنه) أي المشتري (برئ إليه من كل عيب بها لم تقبل) بيته البائع للتناقض وعن الثاني تقبل لاسكان التوفيق ببيع وكيله
وابرائه عن العيب ومنه واقعة سحر قد ادعت أنه نكحها بكذا وطالبته بالمهر فأنكر ٣٦٥ فبرهنت فادعى أنه خلعهما على المهر تقبل لاحتمال

أنه تزوجه أبوه وهو صغير ولم يعلم
خلاصة (بطل) جميع (صلح)
أي مكتوب (كتب أن شاء الله
في آخره) وقال آخره فقط وهو
استحسان راجح على قوله فتح
واتفقوا على أن الفرجة كفاسل
السكوت وعلى انصرافه للكل في
جل عطف بواو واعقت بشرط
وأما الاستثناء بالآ وأخواتها
فلأخيراً لاقرينه كله مائة درهم
وتجوز ديناراً الادورهما فلا ذول
استحساناً وأما الاستثناء بأن شاء
الله بعد جملة ايقاعيتين فإليهما
اتصافاً وبعد طلاقين معلقين
أو طلاق معلق وعقبي فإليهما
عند الثالث وللآخر عند الثاني
ولو بلا عطف أبوه بعد سكوت
فلأخيراً اتصافاً وعطفه بعد سكوت
لغو الاتصافيه تشديد على نفسه
وتماه في الجبر (ما ذى) فقالت
عرسه اسلمت بعد موته وقالت
ورثته قبله صدقوا) تحكيم الحال
(كما) يحكم الحال (في مسألة)
جريان (ماء الطاحونة) ثم الحال
انما تصلح حجة للدفع للاستحقاق
(كافي مسلم مات فقالت عرسه)
الذمية (اسلمت قبل موته) فإثره
(وقالوا بعده) فالقول لهم لأن
الحادث يضاف لأقرب أوقاته
(فرع) وقع الاختلاف في كفر
الميت وإسلامه فالقول المدعى
الإسلام بجر (قال المودع)
بالفتح (هذا ابن مودعي) بالكسر
(الميت لا وارث له غيره دفعها
إليه) وجوباً كقوله هذا ابن
دائني قيد بالوارث لأنه لو أقر أنه
وصيه أو وكيله أو اشتري منه لم
يدفعها

فيه أن الإقرار بالبيع إقرار بركنيه لأنه مبادلة مال بمال الآن يحتمل على أنه أقر بالبيع بالإمال تأمل قال
في البسوط شهدا على إقرار البائع ولم يسميا الثمن ولم يشهدا بقبض الثمن لا تقبل وإن قالوا أقر عندنا أنه باعه
منه واستوفى الثمن ولم يسميا الثمن جاز وفي جميع القضايا شهدا أنه باع وقبض الثمن جاز وإن لم يسميا الثمن
وكذا لو شهدا بإقرار البائع أنه باعه وقبض الثمن اه وقال في الخلاصة شهدوا على البيع بليان الثمن إن شهدوا
على قبض الثمن تقبل وكذا لو بين أحدهما وسكت الآخر اه نور العين في أوائل الفصل السادس واقتصر
ما سنذكره في كتاب الشهادة وفي باب الاختلاف فيها (قوله أمته منه) لأحاجة إلى قوله منه لأن ضمير باعه
يعني عنه ح (قوله أي المشتري) الأصوب أي البائع كما في الجبر (قوله للتناقض) لأن اشتراط البراءة
تغير للمقدم من اقتضاء وصف السلامة إلى غيره فيقتضي وجود العقد وقد ذكره بخلاف ما مر لأن الباطل
قد يقضى ويبرأ منه دفعا للدعوى الباطلة وهذا ظاهر الرواية عن الكل بجر (قوله ببيع وكيله) أي وكيل
البائع (قوله وإبرائه عن العيب) من إضافة المصدر إلى مفعوله وهو ضمير الوكيل والتفاعل المشتري
الخ وعلى ما قلنا مضاف إلى فاعله والضمير لوكيله وهو المفهوم من عبارة الجبر فقوله أولاً لم ابعها منك قط أي
مباشرة وقوله أنه برئ إليه أي إلى وكيله (قوله فأنكر) أي بأن قال لا نكاح بيننا كما في الجبر عن جامع
الفصولين ولو قال لا نكاح بيني وبينك فلما برهنت على النكاح برهن هو على الخلع تقبل بيته ولو قال لم يكن بيننا
نكاح قط أو قال لم أتزوجها قط والباقي بحاله ينبغي أن يكون هذا وسيلة العيب وفي ظاهر الرواية لا تقبل بيته
البراءة عن العيب لأنها إقرار بالبيع فكذلك الخلع يقتضي سابقة النكاح فيحقق التناقض اه (قوله راجح
على قوله) إذا الأصل في الجمل الاستقلال والصك يكتب للاستيناف فلما انصرف إلى الكل كان مبطلا له
فيكون ضده ما قصده فيمنصرف إلى ما يليه ضرورة كذا في التبيين ح (قوله في جمل) أي قوله والآن في
ما قبله وفي الجبر والحاصل أنهم اتفقوا على أن المشيئة إذا ذكرت بعد جمل متعاطفة بالواو كقوله عبده حر
وأمر أنه طالق وعليه المشيئة إلى بيت الله الحرام إن شاء الله ينصرف إلى الكل فبطل الكل فثنى أبو حنيفة على
حكمه وهما خرجا صورة كتب الصك من عموم بهامض اقتضى تخصيص الصك من عموم حكم الشرط
المتعقب بجملة متعاطفة للعادة وعليها يحتمل الحادث ولذا كان قولهم استحساناً راجحاً على قوله كذا في فتح
التقدير وظاهره أن الشرط ينصرف إلى الجميع وإن لم يكن بالمشيئة انتهى (قوله بشرط) أي سواء كان
الشرط هو المشيئة أو غيرها كما صرح به في الجبر ح والظاهر أن هذا خاص بالإقرار للمسألة بعده من
قوله وأما الاستثناء الخ تأمل (قوله ايقاعيتين) أي منجزتين ليس فيهما تعليق بقرينة المقابلة فتوأت
طالق وهذا حر إن شاء الله تعالى ح (قوله أبوه بعد سكوت) أي إذا كان السكوت بين الجملة الأخيرة وبين
ما قبلها (قوله الاتصافيه تشديد) فلو قال إن دخلت الدار فأنت طالق وسكت ثم قال وهذه الأخرى دخلت
الثانية في الجين بخلاف وهذه الدار الأخرى ولو قال وهذه طالقة ثم سكت وقال وهذه طالقة الثانية وكذا
في العتق بجر كذا في الهامش (قوله تحكيم الحال) أي لظاهر الحال (قوله كما الخ) ليست هذه
المسألة موجودة فيما كتب عليه المصنف (قوله جريان الخ) لأوجه تخصيص الجريان بل الانقطاع
كذلك فكان الأولى حذفه (قوله ثم الحال انما تصلح حجة للدفع للاستحقاق) فإن قيل هذا متقوض
بالقضاء بالأجر على المستأجر إذا كان ماء الطاحونة جارياً عند الاختلاف لأنه استدلال بالحال
لأثبت الأجر قلنا أنه استدلال لدفع ما يدعى المستأجر على الأجر من ثبوت العيب الموجب لسقوط الأجر
وأما ثبوت الأجر فإنه بالعقد السابق الموجب له فيكون دافعا لأموجبا يعقوبية وفي الهامش عن الجبر
فلومات مسلم وله أمأة نصرانية فجاءت مسلمة بعد موته وقالت اسلمت قبل موته وقالت الورثة اسلمت بعد موته
فالقول قولهم أيضاً ولا يحكم الحال لأن الظاهر لا يصلح حجة للاستحقاق وهي محتاجة إليه وأما الورثة فهم
الدافعون ويظهروا لهم ظاهر الحدوث أيضاً اه (قوله كافي مسلم الخ) تمثيل للمتن وهو الاستحقاق وحاصله
انما كان القول لهم هنا أيضاً للمسألة ولا يمكن أن يكون لها بناء على تحكيم الحال لأنه لا يصلح حجة للاستحقاق
وهي محتاجة إليه (قوله المدعى الإسلام) فلومات رجل وأبواه ذمتان فقالا مات ابننا كافراً وقال ولده
المسلمون مات مسلماً فبرأه للولد دون الأبوين بجر عن الخزانة (قوله مودعي) قال في الجبر قيد بإقرار

بالبرة لانه لو قال هذا أخوه شقيقه ولا وارث له غيره وهو يدعيه بالقاضي يتأني في ذلك والفرق أن استحقاق
 الاخ بشرط عدم الابن بخلاف الابن لانه وارث على كل حال ومراده بالابن من يرث بكل حال فالبنت والاب
 والام كالابن وكل من يرث بحال دون حال فهو كالاخ بحر (قوله زيلعي) وهو الصواب كما في الفتح خلافا
 لما في غاية البيان (قوله تركه قسم الخ) قال في آخر الفصل الثاني عشر من جامع الفصولين وامنرا الى
 الاصل الوارث لو كان محجوباً بغيره بحد وجاه وأخت لا يعطى شيئاً لم يبرهن على جميع الورثة أي إذا ادعى
 أنه أخو الميت فلا بد أن يثبت ذلك في وجه جميع الورثة الحاضرين أو يشهدا أنهم لا يعلمان وارثاً غيره ولو
 قالوا وارث له غيره تقبل عندنا لا عند ابن أبي ليلى لانهما جازفا ولنا العرف فان مراد الناس به لا تعلم وارثاً
 غيره وهذه شهادة على الشيء فقبلت لما مر من أنها تقبل على الشرط ولو قضوا هنا كذلك لقيامها على شرط الارث
 ولو كان الوارث ممن لا يجب بأحد فلو شهدا أنه وارثه ولم يقولوا لا وارث له غيره اولاً لعله يتلوم القاضي زماناً
 رجاء أن يحضر وارث آخر فان لم يحضر يقضى له بجميع الارث ولا يكفل عند أبي حنيفة في المسألتين يعني فيما
 اذا قالوا وارث له غيره اولاً لعله وعندهما يكفل فيهما ومدة التاؤم مفروضة الى رأى القاضي وقيل حول وقيل
 شهر وهذا عند أبي يوسف وأما أحد الزوجين لو أثبت الورثة بينة ولم يثبت أنه لا وارث له غيره فعند أبي حنيفة
 ومحمد يحكم لهما بأكثر النصيبين بعد التاؤم وعند أبي يوسف بأقلهما وله الزرع ولها الثمن اه ملخصاً وان تلوم
 ومضى زمانه فلا فرق بين كونه ممن يجب كالاخ او ممن لا يجب كالابن كما في البرازية من العاشر في النسب
 والارث وانظر ما سياتي في قيل باب الشهادة على الشهادة (قوله كذا نسخ المتن) يعني باسقاط لا والحق ثبوتهما
 كما في سائر الكتب ح (قوله لم يكفوا) مبنى على مجهول مضاعف العين والواو للورثة او الغرماء أى لا ياخذ
 القاضي منهم كفيلاً ح قال في الدرر اى لم يؤخذ منه كفيلاً بالنفس عند الامام وقال ابو يونس اه وهذا ظاهر
 في انه على قولهما يؤخذ كفيلاً بالنفس ثم رأيت لتاج الشريعة ابو السعود عن شيخه ولم يره في البحر فوقف
 في أنها بالمال أو بالنفس (قوله لجهالة) علة لقوله لم يكفوا كذا في الهامس (قوله ويتلوم) اى يتأني والمراد
 تأخير القضاء لتأخير الدفع بعده كما أفاده في البحر عن غاية البيان والمسألة على وجود ثلاثة قارجع الى البحر
 وسياق شئ منها قبيل الشهادة على الشهادة (قوله مدة) وقدر مده مفقوض الى رأى القاضي وقدره
 الطحاوى يجوز وعلى عدم التدبير حتى يغلب على ظنه أنه لا وارث الا ولا غرم له آخر (قوله ثبت بالاقرار) اى
 الارث والدين وهو محتز قوله بشهود (قوله ذلك) اى قالوا لا نعلم له وارثاً او غرمياً ح كذا في الهامس
 (قوله ادعى) قال في جامع الفصولين من الرابع ادعى عليهم أن الدار التي بيد كمالى فبرهن على احدهما
 فلما دار في يد أحدهما بآثار فالحكم عليه حكم على الغائب اذا أحد الورثة ينتصب خصماً عن البقية ولو لم
 يكن كل الدار بيده لا يكون قضاء على الغائب بل يكون قضاء بما في يد الحاضر على الحاضر ولو بيدهما
 بشراء لا يكون الحكم على احدهما حكماً على الآخر انتهى (قوله جدد ذواليد الخ) هذا التعميم غير صحيح
 بعد قوله وبرهن عليه لان البرهان يستلزم سبق الجحد والصواب أن يتدل قوله وبرهن عليه بقوله وثبت ذلك فيشمل
 الثبوت بالاقرار وبالبيينة وحيت ذيد فقط قوله جدد دعواه أو لم يجحد ح ويجب بأن هذا التعميم راجع الى
 قوله وترك باقية أشار به الى الخلاف فافهم (قوله خلافا لهما) حيث قالوا ان جدد ذواليد يؤخذ منه ويجعل
 في يد أمين لخياسته بيجوده والترك في يده (قوله خصماً للميت) الا صوب عن الميت قال في الهامس ناقلاً
 عن البحر انما ينتصب خصماً عن الباقي بثلاثة شروط كونه العين كلها في يده وأن لا تكون مقسومة وأن
 يصدق الغائب على أنها ارث عن الميت المعين انتهى (قوله والحق الخ) لا ارتباط له بما قبله لان ما قبله
 في انتصاب أحد الورثة خصماً للميت وهذا الفرق في انتصاب أحدهم خصماً فيما عليه قال في البحر وكذا ينتصب
 أحدهم فيما عليه مطلقاً ان كان ديناً وان كان في دعوى عين فلا بد من كونها في يده ليكون قضاء على الكل
 وان كان البعض في يده نفذ بقدره كما صرح به في الجامع الكبير وظاهر ما في الهداية والنهاية والعناية انه
 لا بد من كونها كلها في يده في دعوى الدين أيضاً وصرح في فتح القدير بالفرق بين العين والدين وهو الحق وغيره
 سهو اه وفي حاشية أبي السعود عن شيخه ووجه الفرق بينهما أن حق الدائن شائع في جميع التركة بخلاف
 مدعى العين اه (قوله والعين) حيث لا ينتصب أحد الورثة خصماً عن الباقي في دعوى العين الا اذا كانت

(فان أقض) ما يابا (باب آخر لم يقد)
 اقراره (اذا كذبه) الابن (الأول)
 لانه اقراره على الغير ويضمن للثاني
 حفظه ان دفع للأول بلا قضاء
 زيلعي (تركه قسم بين الورثة
 او الغرماء بشهود لم يقولوا نعلم)
 كذا نسخ المتن والشرح وعبارة
 الدرر وغيره لا نعلم (له وارثاً
 او غرمياً لم يكفوا) خلافا لهما
 بلهما المكفول له ويتلوم القاضي
 مدة ثم يقضى ولو ثبت بالاقرار
 كفوا اتفاقاً ولو قال الشهود ذلك
 لا اتفاقاً (ادعى) على آخر (داراً
 لنفسه ولاخيه الغائب) ارثاً
 (وبرهن عليه) على ما ادعاه
 (أخذ) المدعى (نصف المدعى)
 مشاعاً (ترك باقية في يده يد اليد
 بلا كفيلاً جدد) ذواليد (دعواه
 او لم يجحد) خلافا لهما وقولهما
 استحسان نهاية ولا تعداد البيينة
 ولا القضاء اذا حضر الغائب في
 الاصح لا تنصب أحد الورثة خصماً
 للميت حتى تقضى منها ديونه ثم
 انما يكون خصماً بشروط تسعة
 مبسوطه في البحر والحق والفرق
 بين الدين والعين

(ومثله) اى العشار (المنقول) فيما ذكر (فى الاصح) دور لكن اعتقد فى الملتقى انه يؤخذ منه اتفاقا ومثله فى البحر قال وأجمعوا على أنه لا يؤخذ لومئذ (اوصى له بثلث ماله بيقع) ذلك (على كل شئ) لانها اخذ الميراث (ولو قال مالى او ماسلكه صدقة فهو على) جنس (مال الزكاة) استحسانا وان لم يجد غيره اسلك

٣٦٧

(منه) قدر (قوته فاذاملك) غيره
(تصدق بقدره) فى البحر قال ان
فعلت كذا انما أملكه صدقة فليته
أن يبيع ملكه من رجل ثوب
فى منديل ويقتضيه ولم يره ثم يفعل
ذلك ثم يردّه بخيار الرؤية فلا يلزمه
شئ ولو قال ألف درهم من مالى
صدقة ان فعلت كذا ففعله وهو
ملك اقل لزمه بقدر ما يملك ولو لم
يكن له شئ لا يجب شئ (وصح
الايباء بلا علم الوصى) فصح
تصرفه (لا يصح) التوكيل بلا علم
وكيل) والفرق أن تصرف
الوصى خلافة والوكيل نيابة
(فالعلم) الوكيل بالتوكيل
(ولو من) محيى او (فاسق صح
تصرفه ولا يثبت عزله الاب) اخبار
(عدل) او فاسق ان صدقة عناية
(اوستورين او فاسقين) فى الاصح
(كاخبار السيد بجنابة عبده)
فالواعيه كان مختارا للقاء
(والشفيع) بالبيع (والبكر)
بالسكاح (والمسلم الذى لم يهاجر)
بالشرائع وكذا الاخبار يعيب اريد
شراء وسجرا مؤذن وفتح شركه
وعزل قاض وسولى وقف فهى
عشرة بشرط فيها أحد شرطى
الشهادة لالفظها (وبشرط سائر
الشروط فى الشاهد) وقده فى
البحر بالعزل القصدى وبما اذا لم
يصدقه ويكون الخبير غير المرسل
ورسوله فانه يعمل بخبره مطلقا كما
سيبى فى باب (بائع قاض او أمينه)
وان لم يقل جعلتك امينا فى بيعه
على الصحيح ولو الجلية (عبدا)
(ل) دين (الغرماء وأخذ المال
قضاء)

فى يده ولا يشترط فى دعوى الدين كون جميع التركة فى يده حتى يتصب خصما عن الباقي خلافا لما فى الهداية
والنهاية والعناية ح (قوله لومئذ) اى كالمعتار (قوله مالى او ماسلكه الخ) ظاهر دخول الدين أيضا
وحكى فى التنية قولين واعتقد فى وصايا الوهبانية الدخول وقتل السائحى عن المقدسى لاشك أن الدين يجب
فيه الزكاة ويصير مالا عند الاستيفاء لكن فى البحر عن الخلية عدم الدخول وهو مقتضى قولهم ان الدين
ليس بحال حتى لو حلف أن لا مال له وله دين على الناس لم يبحث وقتل ابن الشحنة عن ابن وهبان أن فى حفظه
من الخلية رواية الدخول ح (قوله جنس مال الزكاة) اى جنس كان بلغت نصيبا او لا عليه دين مستغرق
اولا بحر (قوله تصدق بقدره) اى بقدر ما يملك لان حاجته مقدّمة فيملك اهل كل صنعة قدر كفايته الى
أن يتجدد له شئ فتح (قوله فليته) اى ان أراد أن يفعل ولا يبحث (قوله ثم يفعل ذلك) اى المحلوف عليه
(قوله فلا يلزمه شئ) قال العلامة المقدسى ومنه يعلم أن المعتبر الملك حين الخت لا حين الحلف انتهى أقول
ويعلم منه أن المشتري باسم المفعول بخيار الرؤية لا يدخل فى ملكه حتى يراه ويرضى به قاله الشيخ أبو الطيب
مدنى والمألة تحتاج الى المراجعة وماتتله عن البحر عزاه فى البحر الى اللؤلؤ الجلية فى الحيل آخر الكتاب
وتعامة فيها حيث قال وان كان له ديون على الناس يتصلح عن تلك الديون مع رجل ثوب فى منديل ثم يفعل
ذلك ويرد الثوب بخيار الرؤية فيعود الدين ولا يبحث انتهى (قوله فصح تصرفه) لا يخفى أن من حكم
الوصى أنه لا يملك عزل نفسه بعد القبول حقيقة وحقا وظاهرا ما هنا تبعا للكثر أنه يصير وصيا قبل التصرف
وليس كذلك بل انما يصير بعده كاتبة عليه فى البحر ولذا قال فى نور العين مات وباع وصيه قبل علمه بوصايته
ومونه جاز استحسانا ويصير ذلك قبولا منه للوصاية ولا يملك عزل نفسه فكان على الشارح أن يقول ان تصرفه
قبل بدله فصح تصرفه قنمه (قوله بلا علم وكيل) فالوباع الوصى شيئا من التركة قبل العلم بالوصية
جاز البيع ولو باع الوكيل قبل العلم به لم يحز بحر اى فيكون يبيع القضولى فلم يحزه موكله او الوكيل بعد
علمه بها كما فى نور العين من الثالث والعشرين وفى البرازية عن الثانى خلافة وفى البحر أما اذا علم المشتري
بالوكالة واشترى منه ولم يعلم البائع الوكيل كونه وكلا بالبيع بأن كان المالك قال للمشتري اذهب بعبدى الى
زيد فقبل له حتى يبيعه بوكالته عنى منك فذهب به اليه ولم يخبره بالتوكيل فباعه هو منه يجوز وتعامه فيه (قوله
أوفاسق) اى اذا صدقه الوكيل حتى لو كذبه لا يثبت فعل هذا لافرق بين الوكالة والعزل لاق فى العزل
أيضا اذا صدقه بعزل كذا فى غاية البيان يعقوبية (قوله فى الاصح) خلافا لما فى الكثر حيث قيد
بالمستورين فان ظاهره أنه لا يقبل خبر الفاسقين وهو ضعيف لان تأثير خبرهما أقوى من تأثير خبر العدل
بدليل أنه لو قضى بشهادة واحد عدل لم ينفذ وبشهادة عدلين نفذ كما فى البحر عن الفتح ونقله فى المخ أيضا (قوله
وعزل قاض) ذكره فى البحر بحثا (قوله شطرى الشهادة) اى العدد أو العدالة وفى الحواشى السعدية أقول
فيه اشارة الى أن العدالة لا تشترط فى العدد وان قوله عدل صفة رجل قال فى التلويح وهو الاصح (قوله
ويشترط) اى فى الخبر (قوله سائر الشروط) اى مع العدد أو العدالة على قول الامام الاعظم فلا يثبت
بخبر المرأة والعبد والصبي وان وجد العدد أو العدالة وقل من تبعه على هذا (قوله فى الشاهد) اى المشروطة
فى الشاهد (قوله القصدى) اجتزأ عما اذا كان حكما كوت الموكل فانه يثبت وينعزل قبل العلم ح
(قوله اذا لم يصدق) أما اذا صدقه قبل ولو فاسقا بحر وقد مر (قوله غير المرسل) الذى فى البحر غير
الخصم ورسوله (قوله ورسوله) فلا يشترط فيه العدالة حتى لو أخبر الشفيع المشتري بنفسه وجب
الطلب اجماعا والرسول يعمل بخبره وان كان فاسقا صدقه او كذبه بحر وتعامه فيه (قوله وان لم الخ)
بأن قال لا يبيع هذا العبد فقط (قوله على الصحيح) اعلم أن أمين القاضى هو من يقول له القاضى جعلتك
أميناً فى بيع هذا العبد أما اذا قال ببع هذا العبد ولم يرد عليه اختلاف المشايخ والصحيح أنه لا يلحقه عهدة ذكره
شيخ الاسلام خواهر زاده كفى البحر معزى الى شرح التلخيص للشارحى أقول والمألة مذكورة هكذا
فى الفتاوى اللؤلؤية من (قوله الغرماء) اى أرباب الديون لم يذكر الوارث مع أنهم مساوون فاذا لم يكن فى
التركة دين كان العاقد عاملا له فرجع عليه بحلقه من العهدة ان كان وصى المت وان كان القاضى أو أمينه
هو العاقد رجع على المشتري كما ذكره الزيلعى لان ولاية البيع القاضى اذا كانت التركة قد حاط بها الدين

ولا يملك الوارث البيع بحر (قوله عند القاضي) أو أمينه منح (قوله بخلاف) قيدا لقوله ولا يحلف
 (قوله نائب الناظر) قال في البحران نائب الامام كهو ونائب الناظر كهو في قبول قوله فلا وادعى ضياع
 مال الوقف او تقريقه على المستحقين فانكروا فالقول له كالاصيل لكن مع العين وبه فارق أمين القاضي فانه
 لا عين عليه كالقاضي اه منح (قوله ولو باع الوصي) قال في الشربلية لا فرق فيه بين وصي الميت
 ومنسوب القاضي مدني (قوله او بلا أمره) اي بطريق الاولى (قوله للعبد) وقول الدررالن سبق
 فلم وصوابه المثنى (قوله وان نصبه القاضي) الاولى حذفه والاقصا على قوله لانه عاقد نيابة عن الميت
 كما في الهداية ليشمل وصي الميت قال في الكفاية أما اذا كان الميت أوصى اليه فظاهر وأما اذا نصبه فكذلك
 لان القاضي انما نصبه ليكون قائما مقام الميت لا مقام القاضي (قوله اليه) كما اذا وكله حال حياته
 (قوله ولو ظهر بعده الخ) فيه ايجاز يحمل بوضحه ما في فتح القدير فلو ظهر للميت مال يرجع الغريم فيه بدنه
 بلا شك وهل يرجع بما ضمن للمشتري فيه خلاف قيل نعم وقال مجد الاثمة السرخسي لا يأخذ في الصحيح من
 الجواب لان الغريم انما يضمن من حيث ان العقد وقع له فلم يكن له أن يرجع على غيره وفي الكافي الاصح
 الرجوع لانه قضى بذلك وهو مضطر فيه فقد اختلف في الصحيح كما سمعت اه وقوله بما ضمن للمشتري يفيد
 أن الاختلاف في المسألة الاولى لانه في الثانية انما ضمن للوصي لا للمشتري لكن قال في البحر وقيل لا يرجع به
 في الثانية والاقل اصح اه والحاصل أنه في الاولى اختلف الصحيح في الرجوع وفي الثانية الاصح عدمه فتنبه
 ووجدت في نسخة رجوع الغريم منه بدنه لا بما غرم هو الاصح قال ح وقيل يرجع بما غرم أيضا وصح
 (قوله فيه) اي في المال الذي ظهر للميت (قوله لما مر) متعلق بقوله كان الهالك من مالهم والمراد
 بما مر أن القاضي لا يضمن (قوله عدل) اي وعالم كذا قصد في المتن وغيره مدني وكذا قيده في الكبر
 ولا بد منه هنا مقابلة قوله وان عدلا جاهلا قال في البحر وما ذكره المصنف قول الماتريدي وفي الجامع الصغير
 لم يعتبر به بهما ثم رجوع محمد فقال لا يؤخذ بقوله الا أن يعاين الخجة او يشهد بذلك مع القاضي عدل وبه أخذ
 مشايخنا اه وهذا يظهر لك أن كلام المصنف ملقب من قولين لان عدم تقييده بالعدالة والعلم مبني
 على ما في الجامع الصغير والتفصيل بعده مبنى على قول الماتريدي وحينئذ تخفى قيده الشارح بقوله
 عدل يجب زيادة عالم أيضا فيكون على قول الماتريدي ويكون قوله بعد وقبل يقبل لوعدا لا عالم مستدركا
 وحقه أن يقول وقيل يقبل ولولم يكن عالما وهو ما في الجامع الصغير (قوله ولي الامر) انظر ما قد سنه
 في باب الامامة من كتاب الصلاة (قوله ومنعه محمد) هذا ما يرجع اليه بعد الموافقة لهما ح (قوله
 حتى يعاين الخجة) زاد عليه بعض المشايخ أو يشهد بذلك مع القاضي عدل وهو رواية عنه وقد استعده في فتح
 القدير بكونه بعيدا في العادة وهو شهادة القاضي عند الجلال والاكتفاء بالواحد على هذه الرواية في حق
 ثبت بشاهدين وان كان في زني فلا بد من ثلاثة آخر كذا ذكره الاسيحياني بحر (قوله وقيل يقبل لوعدا لا عالما)
 دخول على المتن قصد به اصلاحه وذلك انه أطلق أولا القاضي ولم يقيده بالعدل العالم تبع للجامع الصغير
 وهو ظاهر الرواية ثم ذكر التفصيل وهو على قول الماتريدي القائل باسئراط كونه عدلا عالما كما مشى عليه
 في الكثر وان أردت زيادة الدراية فأرجع الى الهداية وحيث كان مراد الشارح ذلك فكان الصواب أن يحذف
 قوله عدل في قول المسألة فانه من الشرح على ما رأيناه واعلم أنه على رواية الجامع رجوع محمد وقال لا حتى يعاين
 الخجة كما مر بيانه وأن عليه الفتوى وقال في البحر لكن رأيت بعد ذلك في شرح أدب القضاء للصدر الشهيد
 انه صح رجوع محمد الى قوله ما قال والحاصل المفهوم من شرح الصدر أنهما قالوا بقبول اخباره عن اقراره
 بشئ لا يصح رجوعه عنه مطلقا وأن محمدا أولا واقفهما ثم رجوع عنه وقال لا يقبل الا بضم رجل آخر عدل اليه
 ثم صح رجوعه الى قوله لهما وأما اذا أخبر القاضي باقراره عن شيء يصح رجوعه عنه كما لحظ يقبل قوله
 بالاجماع وان أخبر عن ثبوت الحق بالينة فقال قامت بذلك يئسة وعدلوا وقبلت شهادتهم على ذلك تقبل
 في الوجهين جميعا اه وضمير اقراره راجع الى الخصم هذا ولا يحق عليك أن الكلام في القاضي المولى
 وأما المعزول فلا يقبل ولو شهد معه عدل كما مر عن الثر اوائل كتاب القضاء (قوله ان استفسر الخ) بأن
 يقول في حد الرئي اني استفسرت المقر بالري كما هو المعروف فيه وحكمت عليه بالرجم ويقول في حد السرقة

ثمة عند القاضي (واستحق العبد)
 اوضاع قبل تسليمه (لم يضمن) لان
 امين القاضي كالقاضي والقاضي
 كالامام وكل منهم لا يضمن بل
 ولا يحلف بخلاف نائب الناظر
 (ورجع المشتري على الغرماء)
 لتعد الرجوع على العاقد (ولو باع
 الوصي لهم) اي لاجل الغرماء
 (بأمر القاضي) او بلا أمره
 (فاستحق) العبد (او مات قبل
 القبض) للعبد من الوصي
 (وصاع) الن (رجع المشتري على
 الوصي) لانه وان نصبه القاضي
 عاقد نيابة عن الميت فترجع الحقوق
 اليه (وهو يرجع على الغرماء)
 لانه عامل لهم ولو ظهر بعده للميت
 مال يرجع الغريم فيه بدنه هو
 الاصح (اخرج القاضي الثلث
 لافقراء ولم يعطهم اياه حتى هلك
 كان) الهالك (من مالهم) اي
 الفقراء (والثلاث للورثة) (لمحتر
 أمرك قاض) عدل (رجم
 او قطع) في سرقة (او ضرب)
 في حد (تضي به) بما ذكر (وسعك
 فعله) لوجوب طاعة ولي الامر
 ومنعه محمد حتى يعاين الخجة
 واستحسنوه في زماننا وفي العيون
 وبه يقتضي الا في كتاب القاضي
 للضرورة وقيل يقبل لوعدا لا عالما
 (وان عدلا جاهلا ان استفسر
 فاحسن) تفسير (الشرايط صدق
 والا لا)

وكذا لا يقبل قوله (لو) كان (فاسقا) عالما كان أو جاهلا للهمة فالقضاء أربعة (الآن وما من الحجة) أي تبيها شرعا (صب دهننا للناس عند الشهود) فادعى مالكا ضمانه (وقال) الصاب (كانت) الدهن (نجسة وانكره المالك فالتول للصاب) لانكاره الضمان والشهود يشهدون على الصاب لاعلى عدم النجاسة (ولو قتل رجلا وقال قتلته لرقته او لقتله أبي لم يسع) قوله لئلا يؤتى الى فتح باب العدوان فانه يقتل ويقول كان القتل لذلك وأمر الدم عظيم فلا يعمل بخلاف المال اقرار برأية (صدق) قاض (معزول) بلايين (قال يزيد أخذت منك ألفا قضيت به) أي بالالف (لمكرود فتمت له اوقال قضيت بقطع يدك في حق وادعى زيد أخذه) الف (وقطعه) اليد (طما وأقر بكونه ما) أي الاخذ والقطع (في) وقت (قضائه) وكذا لو زعم فعليه قتل التقليد أو بعد العزل ٣٦٩ في الاصح لانه أسند فعله الى حالة معهوده منافية

للضمان فبمدنى الآن بمره زيدا على كونه ما في غير قضائه فالتقاضي يصحون مبطلا صدر شرعية (فرع) نقل في الاشياء عن بعض الشافعية اذا لم يكن للقاضي شيء في بيت المال فله أخذ عشر ما وتولى من أموال البتاعى والاقواق وفي الخانية للمولى العشر في مسألة الطاحونة قلت لكن في البرازية كل ما يجب على القاضي والمفتي لا يحصل لهما أخذ الاجر به كمنكاح صغير لانه واجب عليه وكجواب المفتي بالقول وأما بالكتابة فيجوز لهما على قدر كتبهما لان الكتابة لاتلزمهما وتعامه في شرح الوهبانية وفيها وليس له اجر وان كان قاسما وان لم يكن من بيت مال مقررا ورخص بعض لانعدام مقرر وفي عصرنا نقول الاول ينص وجوز للمفتي على كتب خطه على قدره اذ ليس في الكتب يحصر

(كتاب الشهادات) *

اخرها عن القضاء لانها كالوسيلة وهو المقصود (هي) لغة خبر قاطع وشرعا (اخبار صدق لاشياء حق) فتح قلت فاطلاقها على الزور مجاز كاطلاق الميدين على الغموس (بإلقاء الشهادة في مجلس القاضي) ولو بلا دعوى

كما في عتق الامة وسبب وجوبها طلب دى الحق أو خوف فوت حقه بأن لم يعلمها اذ الحق وخاف فوته لزمه أن يشهد بلا طلب فتح

انه ثبت عندى بالجدة انه أخذ نصا من حرز لا شبهة فيه وفي القصاص انه قتل عمدا بلا شبهة وانما يحتاج الى استصدار الجاهل لانه ربما نظن بسبب جهله غير الدليل دليلا كفاية (قوله شرعا) فيشمل الاقرار (قوله لانكاره الضمان) بالمثل لا بالقيمة شيئا فلا يكون القول له الا في أنها متحصة فيضمن قيمتها متحصة كاتقوله ابو السعود عن الشيخ شرف الدين المغزى بحسب الاشياء وعبرة الخانية قيل كتاب القاضي من الشهادات القول قوله مع يمينه في انكاره استهلاك الطاهر ولا يسع الشهود أن يشهدوا عليه أنه صب زيتا غير نجس وتعلمه فيها فراجعها وهي أظهر مما هنا (قوله وكذا لو زعم الخ) أي المدعى لكن لو أقر القاطع والآخر في هذا بما أقر به القاضي يضمنان لانهما أقرتا بسبب الضمان وقول القاضي مقبول في دفع الضمان عن نفسه لا في ابطال سبب الضمان عن غيره بخلاف الاول لانه ثبت فعله في قضائه بالتصادق ولو كان المال في يد الآخر قائما وقد أقر بما أقر به القاضي والمأخوذ منه المال صدق القاضي في أنه فعله في قضائه ولا يؤخذ منه لانه أقر أن اليد كانت له فلا يصدق في دعوى التملك الا بجمعة وقول المعزول ليس بجمعة فيه بخبر (قوله لانه أسند) أي القاضي (قوله الى حالة) فصار كما اذا قال طلقت أو عتقت وأنا مجنون وجنونه معهود بخبر (قوله للضمان) أي من كل وجه كما زاده في البحر أخذ ما في الجمع قال فلا يرد ما لو قال المولى لامت بعد عتقه ساقط يدك وأنت أمي وقالت قطعت يداي أنا حره حيث يكون القول ليه لانه أسند فعله الى حالة قد يجامعها الضمان في الجلة لان كونها أمة لا يثني الضمان عنه من كل وجه ألا ترى أنه يضمن اذا كانت مراهونة أو مأذونة مدبونة اه ملخصا وتعام التفاريغ عليه فيه فراجع (قوله في الاشياء) وعبارتها قال في بسط الانوار للشافعية من كتاب القضاء ما لفظه وذكر جماعة من اصحاب الشافعي وأبي حنيفة اذا لم يكن للقاضي شيء من بيت المال فله أخذ عشر ما يتولى من مال الايتام والاقواق ثم بالغ في الانكار اه ولم أر هذا لا صاحبنا اه وما أحبت نقل الشارح العبارة على هذا الوجه لئلا يظن بعض المتأخرين صحة هذا النقل مع أن الناقل بالغ في انكاره كما ترى كيف وقد اختلفوا عندنا في أخذه من بيت المال فما ظنك في البتاعى والاقواق (قوله والاقواق) أقول زاد في الاشياء قوله ثم بالغ في الانكار الخ قال العلامة الشيخ خير الدين الرملي في حاشيته على الاشياء ما نصه قوله ثم بالغ في الانكار أقول يعني على الجماعة والمبالغة في الانكار واخفة الاعتبار وذلك انه لو تولى على عشرين ألفا مثلا ولم يلحقه من المشقة فيها شيء ٥ اذ يستحق عشرها وهو مال التيم وفي حرمة جاءت القواطع فما هو الا بهتان على الشرع الساطع وظلمة غطت على بصائرهم فعنود بالله من غضبه الواقع ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم اه وقال يبري زاده في حاشيته والصواب أن المراد من العشر أجر مثل عمله حتى لو زاد رد الزائد اه مدنى (قوله في مسألة الطاحونة) أي اذا كان له عمل والذي في الخانية من الوقف رجل وقف ضبعة على ماله وفقا صحيحا فان الوقف وجعل القاضي الوقف في يد قيم وجعل للقيم عشر الغلات وفي الوقف طاحونة في يد رجل بالمطاعة لا حاجة فيها الى التسمي واصحاب هذه الطاحونة يقضون غلما لا يجب للقيم عشر هذه الطاحونة لان القيم يأخذ ما يأخذ بطريق الاجر فلا يستوجب الاجر بدون العمل اه وهكذا في التارخانية ح

(كتاب الشهادات) *

(قوله كاطلاق الدين) فان حقيقة الميدين عقدي تقوى به عزم الحالف على العمل او الترك في المستقبل والغموس الحلف على ما مضى كذا بعدا (قوله وخاف) أي الشاهد وقوله فوته أي الحق (قوله بلا طلب) نظريه المقدسي بأن الواجب في هذا اعلام المدعى بما يشهد فان طلب وجب عليه أن يشهد والا لا يجوز له أن ترك حقه

(شرطها) أحد وعشرون شرطاً مكاناً واحداً وشرائط التحمل ثلاثة (العقل الكامل) وقت التحمل والبصر ومعاينة المشهود به الاقرب
ثبت بالتسامع (و) شرائط الاداء سبعة عشر عامة وسبعة خاصة منها (الضبط والولاية) فيشترط الاسلام لو ادعى عليه مسلماً (والقدرة على
التمييز) بالنسبة والبصر (بين المدعى والمدعى عليه) ومن الشرائط عدم قرابة ولاد أو زوجية او عداوة دينية: ودفع مغرم أو جرم مغنم كاسيحي
(وركنها لئلا يشهد) لا غير لتفنيته معنى مشاهدة ٣٧٠ وقسم واخبار للحال فكانه يقول اقسام بالله لقد اطلعت على ذلك وأنا أخبر به وهذه

المعاني مفقودة في غيره فتمين حتى
لوزاد فيما علم بطل للشك (وحكمها
وحوب الحكم على القاضي
بوجوبها بعد الترجية) بمعنى
اقتراضه فوراً الا في ثلاث قد منها
(فلو امتنع) بعد وجود شرائطها
(انتم) لتوكة الفرض (واستحق
العزل) لفسقه (وعز) لارتكابه
مالاً يجوز شرفاً زليجاً (وكفران
لم ير الوجوب) اي ان لم يتقدم
اقراره عليه ابن ملك وأطلق
الكافي في كونه واستظهر المصنف
الاول (ويجب أدائها بالطلب)
ولو حكماً كما مر لكن وجوبه بشروط
سبعة مبسطة في الخبر وغيره
منها عدالة قاض وقرب مكانه
وعلمه بقوله او بـ كونه اسرع
قولاً وطلب المدعى (لوفى حق
المعبدان لم يوجد بدله) اي بدل
الشاهد لانما فرض كفاية تتعين
لأنه لا يمكن الاشهادن لتحمل أو أداء
وكذا الكاتب اذا تعين لكن له
أخذ الاجرة للشاهد حتى لو
أركبه بلا عذر لم تقبل وبه تقبل
لمحدث أكرموا الشهود وجوز
الثاني الا كل مطلقاً وبه يفتى بجر
وأقره المصنف (و) يجب الاداء
(بالطلب لو) الشهادة (في حقوق
الله تعالى) وهي كثيرة عند منافي
الاشياء اربعة عشر قال ومتى أخر
شاهد الحسبة شهادة بلا عذر
فسق قتره (كطلاق امرأة) اي
نائماً (وعتق امية) وتديرها
وكذا عتق عبد وتديره شرح
وهبانية وكذا الرضاع كما مر
في بابها

(قوله شرائط مكانها واحد) اي مجلس القضاء مخ (قوله العقل الكامل وقت التحمل) المراد ما ينهل
التمييز بدليل ماسأني في الباب الاق (قوله عشرة عامة) اي في جميع انواع الشهادة أما العامة فهي
الحرية والبصر والنطق والعادلة لكن هي شرط وجوب القبول على القاضي لا شرط جوازها وأن لا يكون
محدوداً في قذف وأن لا يجوز الشاهد الى نفسه مغنياً ولا يدفع عن نفسه مغرم فلا تقبل شهادة الفرع لاصله وعكسه
وأحد الزوجين للآخر وأن لا يكون خصماً فلا تقبل شهادة الوصي لليتيم والوكيل لوكله وأن يكون عالماً بالمشهود
به وقت الاداء ذاك كراهه ولا يجوز اعتماده على خطه خلافاً له وأما ما يخص بعضاً فالاسلام ان كان المشهود
عليه مسلماً والمذكورة في الشهادة في الحد والقصاص وتقدم الدعوى فيما كان من حقوق العباد ومواقفها
للدعوى فان خالفتم لم تقبل الا اذا وفق المدعى عند مكانه وقيام الرأفة في الشهادة على شرب الخمر ولم يكن
سكران لا بعد مسافة والاصالة في الشهادة في الحدود والقصاص وتعذر حضور الاصل في الشهادة على
الشهادة كذا في البحر لكنه ذكر أولاً أن شرائط الشهادة نوعان ما هو شرط تحصيلها وما هو شرط أدائها فالاول
ثلاثة وقد ذكرها الشارح والثاني اربعة انواع ما يرجع الى الشاهد وما يرجع الى الشهادة وما يرجع الى مكانها
وما يرجع الى المشهود به وذكر أن ما يرجع الى الشاهد السبعة عشر العامة والخاصة وما يرجع الى الشهادة
ثلاثة لفظ الشهادة والعدد في الشهادة بما يطلع عليه الرجل واتفاق الشاهدين وما يرجع الى مكانها واحد
وهو مجلس القضاء وما يرجع الى المشهود به علم من السبعة الخاصة ثم قال فالخاص ان شرائطها احدى
وعشرون فشرائط التحمل ثلاثة وشرائط الاداء سبعة عشر منها عشرة شرائط عامة ومنها سبعة شرائط خاصة
وشرائط نفس الشهادة ثلاثة وشرائط مكانها واحد اهـ ومقتضاه ان شرائط الاداء نوعان لا اربعة كما ذكر
اولاً والصواب أن يقول انها اربعة وعشرون ثلاثة منها شرائط التحمل واحدى وعشرون شرائط الاداء منها
سبعة عشر شرائط الشاهد وهي عشرة عامة وسبعة خاصة ومنها ثلاثة شرائط لنفس الشهادة ومنها واحد شرط
مكانها وبهذا يظهر لك ما في كلام الشارح أيضاً (قوله أشهد) فلو قال شهدت لا يجوز لان الماضي موضوع
للاخبار عما وقع فيكون غير مخبر في الحال من (قوله لتضمنه) اي باعتبار الاشتقاق (قوله معنى
مشاهدة) وهي الاطلاع على الشيء عياناً (قوله وقسم) لانه قد استعمل في القسم نحو أشهد بالله لقد كان
كذا اي أقسم من (قوله للحال) ولا يجوز شهدت لان الماضي موضوع للاخبار عما وقع (قوله فتعين
الخ) فلذا اقتصر عليه احتياطاً واتباعاً لما تروى ولا يخلو عن معنى التعبد اذا لم يتقن غيره كما بسطه في البحر
(قوله حتى لو زاد فيما أعلم الخ) فلو قال أشهد بكذا فيما أعلم لم تقبل كالمو قال في ظني بخلاف ما لو قال أشهد
بكذا اذ علمت ولو قال لاحق لي قبل فلان فيما أعلم لا يصح البراء ولو قال فلان على ألف درهم فيما أعلم لا يصح
القرار ولو قال المعتدل هو عدل فيما أعلم لا يكون تعديلاً بجر (قوله ثلاث) خوف ريبية ورجاء صلح
اقارب واذا استعمل المدعى من (قوله قدمناها) اي قبيل باب التحكيم ح (قوله ان لم ير الوجوب)
نتله في اول قضاء البحر عن شرح الكتل الكبير (قوله واطلق الكافي) اي في رسالته سيف القضاة على
البغاة حيث قال حتى لو أخر الحكمكم بلا عذر عما قالوا انه يكفر (قوله كما مر) هو قوله او خوف فوت
حقه (قوله وقرب مكانه) فان كان بعيداً بحيث لا يمكنه أن يغدو الى القاضي لاداء الشهادة ويرجع الى اذله
في يومه ذلك قالوا الا يأنم لانه يلحقه ضرر بذلك قال تعالى ولا يضار كاتب ولا شهيد بجر (قوله ان لم يوجد
بدله) هذا هو خامس الشروط وأما الاثنان الباقيان فهما أن لا يعلم بطلان المشهود به وأن لا يعلم أن المقر أقر
خوفاً ح (قوله اخذ الاجرة) لينظر مع ما تقدم من قوله كل ما يجب على القاضي والمفتي لا يحل لهما أخذ
الاجرة وليس خاصاً بهما بدليل ما ذكره من أن غاسل الاموات اذا تعين لا يحل له أخذ الاجر فتأمل
(قوله بلا عذر) بأن كان لهم قوة المشي أو مال يستكفون به الدواب (قوله وبه) اي بالعدركذا
في الهامش (قوله مطلقاً) اي سواء صنعه لاجلهم او لا ومنعه محمد مطلقاً وبعضهم فصل (قوله اربعة عشر)

فدعاها في الوقت ح (قوله حسبة) متعلق بالجرح لا بالساحد ح قال في الاشياء تقبل شهادة
الحسبة بلاد عوى في طلاق المرأة وعق الامة والوقف وخلال رمضان وغيره الاحلال الفطر والانشي
والحدود الاحدة القذف والسرقة واختلفوا في قبولها بلاد عوى في النسب كما في التفسيرية من النسب ويزم
بالقبول ابن وهبان في تدبير الامة وحرمة والخلع والايلاء والتظهار ولا تقبل في عتق العبد بدون دعوى عنده
خلافا لها واختلفوا على قوله في الحرية الاصلية والمعلقة لا اه وفي التفسيرية اذا شهد اثنان على امرأة أن
زوجها طلقها ثلاثا وعلى عتق أمة وقالوا كان ذلك في العام الماضي جازت شهادتهما وتأخيرهما الا يوهن
شهادتهما قيل وينبغي أن يكون ذلك وهذا في شهادتهما اذا عمل الله بحكها امساك الزوجات والاماء لان الدعوى
ليست شرط لقبول هذه الشهادة فاذا أخرها صار واقعة اه كذا في الهامش (فرع) في المجتبي عن الفضلي
تحمل الشهادة فريضة على الكفاية كادائم والا لصاعت الحقوق وعلى هذا الكتاب الا انه يجوز له أخذ الاجرة
على الكتابة دون الشهادة فحين تعينت عليه باجتماع الفقهاء وكذا من لم تتعين عليه عندنا وهو قول للشافعي وفي
قول يجوز له عدم تعيينه عليه اه شلبي اه ط (قوله ثمانية عشر) اي بزيادة عتق العبد وتدبيره والرضاع
والجرح واما طلاق المرأة وعق الامة وتدبيرها في الاربعة عشر ح (قوله الا في الوقت) يعني اذا ادعى
الموقوف عليه أصل الوقت تسع عند البعض والمفتي به عدم سماعها الا بتولية كما تقدم في الوقت ح (قوله
والاولى أن يقول الخ) فيه اشارة الى أن المراد سبب الحدود منوات ابن كمال (قوله ونصاها) لم يقل
وشروطها اي كما قال في التكرار لمسا أي أن المرأة ليست بشرط في الولادة واختبها ابن كمال (قوله اربعة
رجال) فلا تقبل شهادة النساء (قوله ابن زوجها) اي اذا كان الاب مدعيا قال في البحر اعلم انه يجوز أن
يكون من الاربعة ابن زوجها وحاصل ما ذكره في المحيط البرهاني أن الرجل اذا كان له امرأتان ولا احدهما
خمس بين فشهد اربعة منهم على اخيم انه زنى بامرأته يقيم تقبل الا اذا كان الاب مدعيا وكانت امهم حية اه
(قوله فاعتقه) اي حكم بعقبه (قوله لو وارثه) بأن لم يكن له وارث غيره والا لوارثه (قوله والقود)
شمل القود في النفس والعضو وقيد به لما في الخلية ولو شهد رجل وامرأتان يقتل الخطا او يقتل لا يوجب
القصاص تقبل شهادتهما وقوله بخلاف الاثنى اي فانه يقبل على اسلامها شهادة رجل وامرأتين بل في المقدسي
لو شهد نصرانيان على نصرانية أنها أسلمت جاز وتجب على الاسلام قلت وينبغي في التصرف كذلك فيخبر ولا تقبل
ورأيت في اللؤلؤ الجنية انتهى سائحاني وانظر لم لم يقل كذلك في شهادة رجل وامرأتين على اسلامه لكنه يعلم
بالاولى وصريحه في البحر عن المحيط عند قوله والذي على مثله وانظر ما مر في باب المرتدة عن الدرر (قوله
ومنه) اي من القود ح (قوله لثلاثة) اي ان أصر على كفره (قوله بخلاف الاثنى) فانها لا تقتل تقبل
شهادة رجل وامرأتين فلذا قيد بذكر (قوله رجلان) في البحر لو قضى بشهادة رجل وامرأتين في الحدود
والقصاص وهو يراه اولوا برهانه رفع الى قاض آخر أمضاه وفي الخاتمة رجل قال ان شريت الخمر فاعلوكي حتر
فشهد رجل وامرأتان أنه شر به عتق العبد ولا يحد السيد وعلى قياس هذا ان مرقف والقوى على قول
أبي يوسف فيهما كذا في الهامش (قوله الا المعلق فيقع) يعني ما علق على شيء مما يوجب الحد والقود لا يشترط
فيه رجلان بل يشهد برجل وامرأتين وان كان المعلق عليه لا يثبت بذلك قاله في البحر (قوله كما مر) اي قريبا
(قوله وللرأدة) لم يذكرها في الاصلاح قال لان شهادة امرأة واحدة على الولادة انما تكون عندهما
خلافا له على ما مر في باب ثبوت النسب واما شهادتهما على الاستمالة فتقبل بالاجماع في حق الصلاة انما قلنا
في حق الصلاة لان في حق الارث لا تقبل عنده خلافا له اه (قوله عندهما) قيد للارث واما في حق
الصلاة فتقبل اتفاقا كما في المنح (قوله وعيوب النساء) اي كما لو اشترى جارية فادعى أن بها قرنا وورثنا
لكن ذكر في المنح في باب خيار العيب عند قوله ادعى اياها فان ما لا يعرفه الانشاء يقبل في قيامه للحال قول
امرأة ثقتان ان كن بعد التبض لا يرتد قولها بل لا بد من تخليف البائع وان كان قبله فكذلك عند محمد وعند أبي
يوسف يرتد قولها بل لا يمين البائع اه وفي الفقه قيل باب خيار الرؤية ان الاصل أن القول بان تمسك بالاصل وان
شهادة النساء بانفرادهن فيما لا يطلع عليه الرجال حجة اذا تأيدت بمؤيد ولا تعتبر لتوجه الخصومة لا لازام الخصم
ثم ذكر أنه لو اشترى جارية على أنها بكر ثم اختلفا قبل القبض او بعده في بكارتها ربحها القاضى النساء فان قلن بكر

قوله وحرمة كذا في النسبة
المجموع منها وانظر ما معناه واه
محترف عن حرية واجتزأه مبيحة

وهل يقبل جرح الشاهد حسبة
الظاهر نعم لكونه حقا لله تعالى
اشياء فبلغت غاية عشر وليس
لنا مدعى حسبة الا في الوقت
على المرجوح فليحفظ (وسترها

في الحدود أبر) حديث من ستر
ستر قالوا لى الكتمان الممتك يحسن
(و) الاولى أن (يقول) الشاهد
(في السرقة آخذ) احساء للفق
(لا سرق) رعاية للستر (ونصاها

للزنى اربعة رجال) ليس منهم ابن
زوجها ولو علق عتقه بالزنى وقع
برجلين ولا حد ولو شهد بعقبه ثم
أربعة برزناه محصنا فاعتقه القاضى
ثم رجه ثم رجع الكل ضمن الاولان
قيمه لمولاه والاربعة دية له أيضا
لو وارثه (ولبيعة الحدود والقود

(و) منه (اسلام كافر ذكر) لما كمل
لقتله بخلاف الاثنى بحر (و) مثله
(ردة مسلم رجلان) الا المعلق
فيقع ولا يحد كما مر (وللولاية
واستهلال الصبي للصلاة عليه
ولا لث عندهما والشافعي

واحد وهو أريح فتح (والبكرة
وعيوب النساء فيما لا يطلع عليه
الرجال امرأة) حرة مسلمة
والثنتان احوط

(وكفى في التزكية) قول المزمكي (هو عدل في الاصح) لثبوت الجزية بالدار درر يعني الاصل فين سكن في دار الاسلام الجزية فهو بعبارته جواب عن النقض بالعدل وبدلته جواب عن النقض بالمحدود ابن كمال (والتعديل من الخصم الذي لم يرجع اليه في التعديل لم يصلح) فلو كان ممن يرجع اليه في التعديل صح البرازية والمراد بتعديله تركيته بقوله هم عدول زادلكم اخطاوا وانسوا أولم يزد (و) أملا (قوله صدقوا وهم عدول صدقة) فانه (اعتراف بالحق) فيقضى بأقراره لا بالينة عند الجحد اختيار وفي البحر عن التهذيب يحلف اليهود في زماننا لتعدر التزكية اذا مجهول لا يعرف المجهول وأقره المصنف ثم نقل عنه عن الصيرفية تفويضه للقاضي قلت ولا تنس ما مر عن الاشياء (و) الشاهد (له ان يشهد بجمع اورأى في مثل البيع) ولو بالتعاطى فيكون من المرعى (والاقرار) ولو بالكتابة فيكون مرئيا (وحكم الحاكم والغصب والقتل وان لم يشهد عليه) ولو محتقبا يرى وجه المقر ويفهمه (ولا يشهد على محجب بسماعه منه الا اذا تبين القائل) بأن لم يكن في البيت غيره الكن لو فسر لا تقبل درر (او يرى شخصها) اي القائل (مع شهادة اثنين بأنهما فلانة بنت فلان ابن فلان) ويكفي هذا الشهادة على الاسم والنسب وعليه الفتوى جامع القصولين

شهد له رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحرية (قوله هو عدل) اي وجازت الشهادة قال في الكافي ثم قيل لا بد أن يقول المعتدل هو عدل جازت الشهادة اذا العبد والمحدود في القذف اذا تاب قد يعدل والاصح أن يكتب بقوله هو عدل لثبوت الجزية بالدار كذا في الهامش لكن في البحر واختار السرخسي أنه لا يكتب بقوله هو عدل لأن المحدود في قذف بعد التوبة عدل غير جازت الشهادة وينبغي ترجمته اه وفي الهامش قوله قول المزمكي الخ او يكتب في ذلك القسط من تحت اسمه هو عدل ومن عرف في الفسق لا يكتب شيئا احتراز عن الهلك او يكتب الله اعلم درر (قوله الجزية) مخالف لما نقل في بعض الشروح عن الجامع الكبير من أن الناس أحرار الا في الشهادة والمحدود والقصاص كالا يحق فليأمل بمقوية لكن ذكر في البحر عن الزيلعي أن هذا محمول على ما اذا طعن الخصم بالرق كاتمه القدروري اه (قوله بالمحدود) اي قولهم الاصل فين كان في دار الاسلام الجزية بفهم الموافقة المسمى بدلالة النص جواب عن النقض بالمحدود في القذف الوارد على ما تقدم فان العدالة لا تستلزم عدم الحد في القذف وانعادل بفهم الموافقة لان الاصل فين كان في دار الاسلام عدم الحد في القذف أيضا فهو مساو ح (قوله والتعديل) اي التزكية (قوله من الخصم) اي المدعى عليه والمدعى بالاولى وأطلقه فعمل ما ادعاه المدعى عليه قبل الشهادة أو بعده كما في البرازية ويحتاج الى تأمل فانه قبل الدعوى لم يوجد منه كذب في انكاره وقت التعديل وكان الفسق الطارئ على المعتدل قبل القضاء كالمقارن بحر (قوله لم يصلح) اي لم يصلح من كان في الهامش لان من زعم المدعى وشهوده أن المدعى عليه كاذب في الانكار وتزكية الكاذب الفاسق لا تصح هذا عند الامام وعندهما تصح ان كان من أهله بأن كان عدلا لكن عند محمد لا بد من ذم آخر اليه (قوله عن الاشياء) اي قبيل الحكمين من أن الامام لو أمر قضاة بتخلف الشهود وجب على العلماء أن يعصوه ويقولوا له الخ (قوله في مثل البيع) ولا بد من بيان الثمن في الشهادة على الشراء وسنوضح في باب الاختلاف فراجع (قوله ولو بالتعاطى) وفيه يشهدون بالاخذ والاعطاء ولو شهدوا بالبيع جاز بحر عن البرازية وفيه عن الخلاصة رجل حضريعا ثم احتج الى الشهادة للمشتري يشهد له بالملك بسبب الشراء ولا يشهد له بالملك المطلق اه وفيه ولا بد من بيان الثمن في الشهادة على الشراء لان الحكم بالشراء بنفي مجهول لا يصح كما في البرازية وانظر ما سياتي وما مر وفي الهامش عن الدرر ويقول أشهد أنه باع أو أقر لانه عاين السبب فوجب عليه الشهادة به كما عاين وهذا اذا كان البيع بالعقد ظاهرا وان كان بالتعاطى فكذلك لان حقيقة البيع مبادلة المال بالمال وقد وجد وقيل لا يشهدون على البيع بل على الاخذ والاعطاء لانه بيع حكيم لاحتمال (قوله والاقرار) بأن يسمح قول المقر لفلان على كذا درر كذا في الهامش (قوله ولو بالكتابة) في البحر عن البرازية ما ملخصه اذا كتب اقراره بين يدي الشهود ولم يقل شيئا لا يكون اقرارا فلا تحل الشهادة به ولو كان مصدرا محرر وما وان لغائب على وجه الرسالة على ما عليه العامة لان الكتابة قد تكون التجربة وفي حق الاخرس يشترط أن يكون معنونا مصدرا وان لم يكن الى الغائب وان كتب وقرأ عند الشهود مطلقا أو قرأه غيره وقال الكاتب أشهد واعلى به او كتبه عندهم وقال أشهد واعلى بما فيه كان اقرارا والا فلا وبه ظهر أن ما هنا خلاف ما عليه العامة لكن جزم به في القبح وغيره (قوله وان لم يشهد عليه) لو قال المازلف ولو قال لا تشهد على بدل قوله وان لم يشهد عليه لكان أقود لما في الخلاصة لو قال المقر لا تشهد على بما سمعت تسعة الشهادة اه فيعلم حكم ما اذا سك بالاولى بحر وفيه واذا سك بشهدها علم ولا يقول أشهد في لانه كذب (قوله غيره) انظر عبارة البحر (قوله فسر) اي بأنه شاهد على المحجب (قوله شخصها) في الملقط اذا سمع صوت المرأة ولم ير شخصها فشهد اثنان عنده أنها فلانة لا يحل لأن يشهد عليها وان رأى شخصها وأقرت عنده فشهد اثنان أنها فلانة حل له أن يشهد عليها بحر اه من اول الشهادات واحتمل تزوير رؤية شخصها عن رؤية وجهها قال في جامع القصولين حسرت عن وجهها وقالت أنا فلانة بنت فلان بن فلان وحبث لزوجي مهري فلا يحتاج الشهود الى شهادة عدلين أنهم فلانة بنت فلان مادامت حية اذ يمكن الشاهد أن يراها فان ماتت فينثني يحتاج الشهود الى شهادة عدلين بنسبها (قوله وعليه الفتوى) ومقابل يقول لا بد من شهادة جماعة ولا يكتب الاثنان ذكر الفقيه ابو الليث عن نصر بن يحيى قال كنت عند أبي سليمان فدخل ابن محمد بن الحسن فساله عن الشهادة على المرأة متى تجوز اذا لم يعرفها قال كان

(فرع) في الجواهر عن محمد بن داود بن أبي نعيم في كتاب الشهادة لأن عند الاداء يعضهم المذني عليه فيضرة (واذا كان بين الخطين) بأن أخرج المذني
خطا اقرار المذني عليه فانكر كونه خطه فاستكتب ٣٧٤ فكتب وبين الخطين (مشابهة ظاهرة) على انهم ما خط كتاب واحد (لا يحكم)

عليه بالمال) هو الصحيح الثانية
وان اثني ذري الهداية بخلافه
فلا يقول عليه وانما يقول على
هذا الصحيح لأن ذاتي خان من
أجل من يعتقد على تحججه كذا
ذكره المصنف هنا وفي كتاب
الاقرار واعده في الاشباه لكن
في شرح الوهابية لو قال هذا خطي
لكن ليس على هذا المال ان كان
الخط على وجه الرسالة مصدرا
معنونا لا يصدق ويلزم بالمال ويحرم
في الملتقط فتاوى قارئ الهداية
قراجع ذلك ولا يشهد على شهادة
غيره ما لم يشهد عليه) وقيدته
في النهاية بما اذا جمعه في غير مجلس
القاضي فلو فيه جاز وان لم يشهد
شربلاية عن الجوهرية ويحالفه
تصوير صدر الشريعة وغيره
وقولهم لا بد من التحميل وقبول
التحميل وعدم النبي بعد التحميل
على الاظهر نعم الشهادة بقضاء
القاضي صحيحة وان لم يشهد هما
القاضي عليه وقيدته ابو يوسف
بجلس القضاء وهو الاحوط ذكره
في الخلاصة (كفي) عدل
(واحد) في اثني عشر مسألة على
ما في الاشباه منها اخبار القاضي
بافلاس المحبوس بعد المدة
(والتزكية) اي تزكية السر وأما
تزكية العلانية فشهادة اجماعا
(وترجمة الشاهد) وانضم
(والرسانة) من القاضي الى المزكي
والاشان احوط وجاز تزكية عبد
وصي رواله وقد نظم ابن وهبان
سبأ أحد عشر فقال
ويقبل عدل واحد في تقوم
وجرح وتعديل وأرض يقدّر
وترجمة والسلم على هوجيد
وانلاسه الارسال والعيب يظهر

ابو حنيفة يقول لا يجوز حتى يشهد عنده جماعة أنها فلا تة وكان ابو يوسف وأبو ية يقولان يجوز اذا شهد عنده
عدلان أنها فلا تة وهو المختار للفتوى وعليه الاعتماد لأنه أبسر على الناس اه واعلم انهم ما كما احتاجا للاسم
والنسب للشهود وعليه وقت القبل يحتاج ان أداء الشهادة الى من يشهد أن صاحبة الاسم والنسب
هذه وذكر الشيخ خير الدين أنه يصح التعريف من لا تقبل شهادته لها سواء كانت الشهادة عليها اوليا
سائحا في زيادة من البحر وغيره (قوله لان عند الخ) اه أن ضمير الشان محذوف واوالا بعده خبرها (قوله
فيضرة) اي يضتر المذني عليه بغضه للفتنة (قوله واذا كان بين الخطين الخ) وفي الباقية عن خزانة
الاكل صراف كتب على نفسه بمال معلوم وخطه معلوم بين التجار واخل البلاد ثم مات فجاء غريمه يطلب
المال من الورثة وعرض خط الميت بحيث عرف الناس خطه حكم بذلك في تركته ان ثبت أنه خطه وقد جرت
العادة بين الناس أن مثله حجة وهذا مشكل لكونها شهادة على الخط وهنالم يعتبروا هذا الاشتباه ووجبه
لا يفتض وسيجيء وقدم الشارح أنه لا يعمل بالخط الا في مسائلتين يعمل بكتاب اهل الحرب بطلب الامان كافي
سراخانية ويطبق به البرأت السطانية بالوظائف في زماننا الثانية يعمل بدفتر السجائر والصراف والبيع
كافي قضاء اخانية اه كذا في الهامس (قوله ظاهرة) فتنه معني دالة فعداه على أو متعلقة بتدل محذوف
اولفظ على معنى في (قوله لا يصدق) هذا خلاف ما عليه العامة كما قد سئد عن البحر (قوله وفتاوى
قارئ الهداية) عبارتها سئل اذا كتب شخص ورقة بخطه أن في ذمته لشخص كذا ثم ادعى عليه فخذ
المبلغ واعترف بخطه ولم يشهد عليه أجاب اذا كتب على رسم الصكوك يلزم المال وهو أن يكتب يقول فلان بن
فلان الفلاني ان في ذمته لفلان بن فلان الفلاني كذا وكذا فهو اقرار يلزم به وان لم يكتب على هذا الرسم
فالقول قوله مع يمينه اه ثم أجاب عن سؤال آخر فحواه بقوله اذا كتب اقراره على الرسم المتعارف بحضرة
الشم ودفعه ومعترف به من شاهد كاشه أن يشهد عليه اذا جده اذا عرف الشاخذ ما كتب او قرأه عليه أما اذا
شهدوا أنه خطه من غير أن يشاهدوا كتابته لا يحكم بذلك اه وحاصل الجوابين أن الحق ثبت باعترافة بأنه خطه
او بالشهادة عليه بذلك اذا عاينوا كاشه او اقراء عليهم والا فلا وهذا اذا كان معنونا ثم لا يخفى أن هذا لا يخالف
ما في المتن نعم يخالف ما في البحر عن البرازية في تعليل المسألة بقوله لا لا يزيد على أن يقول هذا خطي وأنا حررت
لكن ليس على هذا المال وثمة لا يجب كذا هنا وقد يوفق بينهما بحمله على ما اذا لم يكن معنونا لكن هو قول
القاضي النسفي كافي البرازية وقد قد سئد انه خلاف ما عليه العامة (قوله ما لم يشهد عليه) اي ما لم يقل له
الشاهد اشهد على شهادتي (قوله تصوير صدر الشريعة) حيث قال سمع رجل أداء الشهادة عند القاضي
لم يسخ له أن يشهد على شهادته ح (قوله وقولهم) عطف على تصوير ووجه المخالفة الاطلاق وعدم تقييد
الاشتراط بما اذا كانت عند غير القاضي (قوله وقبول التحيل) فلو اشهد عليه فاقبال لا يقبل لا يصير شاهدا حتى
لوشهد بعد ذلك لا يقبل قسبة وينبغي أن يكون هذا على قول محمد من انه وكيل وللوكيل أن لا يقبل وأما على
قوله ما من انه تحصيل فلا يطل بالردة لأن من حل غير شهادة لم يطل بالردة بجر (قوله بعد المدة) اي بعد أن
حبسه القاضي مدة يعلم من حاله لو كان له مال لقضى دينه ولم يصبر على ذل الحبس كانت قدم مدني (قوله
نشهدا اجماعا) الاحسن ما في البحر حيث قال وقيدنا بتركية السر للاحتراز عن تركية العلانية فانه يشترط
لها جميع ما يشترط في الشهادة من الحرية والبصر وغير ذلك الالفاظ الشهادة اجماعا لان معنى الشهادة فيها الظهور
فانما يختص بجلس القضاء وكذا يشترط العدد فيها على ما قاله الخصاص اه وفي البحر أيضا وخرج من كلامه
تركية الشاهد بعد الزني فلا يثبت في المزكي فيها من احلية الشهادة والعدد الاربعة اجماعا ولم أر إلا أن حكم
تركية الشاهد بيقية الحدود ومقتضى ما قاله اشتراط رجلين لها اه (قوله وانضم) اي المذني
او المذني عليه كافي الفتح (قوله الى المزكي) وكذا من المزكي الى القاضي فتح (قوله وجاز تزكية الخ) وكذا
تركية المرأة والاعني بخلاف ترجمتها كافي البحر (قوله ووالد) لو ولد زادي البحر وعكسه والعبد لم يلا وعكسه
والمرأة والاعني والمحدود في قذف اذا تاب وأحد الزوجين للآخر (قوله تقوم) اي تقوم الصيد والمتلفات
(قوله هو جيد) اي المسلم فيه كذا في الهامس (قوله وافلاسه) يعني اذا اخبر القاضي بافلاس المحبوس بعد
مضي مدة الحبس اطلقه حموي على الاشباه كذا في الهامس (قوله والعيب يظهر) اي في اثبات العيب

وموت اذا شاهد من يجيز

(والتركية للذي) تكون (بالامانة)

في دينه واسلانه ويده وان صاحب

يقظة) فان لم يعرفه المسلمون سألوا

عنه عدول المشركين اختيار

وفي الملتقط عدل نصراني ثم اسلم

قلت شهادته ولو سكر الذي

لا تقبل (ولا يشهد من رأى خطه

ولم يذكرها) اي الحادثة (كذا

القاضي والروى) لمشاهدة

الخط اللفظ وجوزاده في حوزة ويد

ناخذ بصر عن المبني (ولا) يشهد

أحد (بما يعينه) بالاجماع

(الافى) عشرة على ما في شرح

الوجهانية منها العتق والولاء عند

الثاني والمهر على الاصح برزاية

(و) النسب والموت والنكاح

(والدخول) برزخته (وولاية

القاضي واصل الوقت) وقيل

وشرائطه على المختار كما في باب

(و) اصاره (هوكل ما يتعلق به حخته

وتوقف عليه) والاشئ شرائطه

(فه الشهاده بذلك اذا خبر بها)

بهذه الاشياء (من يثق) الشاهد

(به) من خبر جماعة لا يتصور

فواطوهم على الكذب بلا شرط

عدالة او شهادة عدلين الا في الموت

فيكني العدل ولو انش وهو اختار

ملتقى وفتح وقيد شارح الوجهانية

بأن لا يكون الخبر مذهب ما كوارث

وموصى له (ومن في يده شيء سوى

رقيق) علم رقه (ويعبر عن نفسه)

والافه وكعاف (لك أن تشهد) يم

(أنه له ان وقع في قلبك ذلك) اي انه

ملكه (والالا) ولو عاين القاضي

ذلك جازله القضاء به برزاية اي

اذا ادعاه المالك والالا (وان فسر)

الشاهد (للقاضي ان شهادته

بالسمع او بما عاينه اليد رتبة)

على الصحيح

الذي يختلف فيه البائع والمشتري (قوله على مامر) اي من رواية الحسن من قبول خبر الواحد بلا علة (قوله وموت) اي موت الغائب (قوله يجيز) اي اذا شهد عدل عند رجلين على موت رجل وسعيه ما أن يشهدا على موته والناسية عشر قول أمين القاضي اذا أخبره بشهادة شهود على عين تعدد خبرها كما في دعوى النسبة اشياء مدني (قوله وفي الملتقط الخ) وفي الثانية صبي احتل لا قبل شهادته ما لم يسأل عنه ولا بد أن يتأني بعد البلوغ بتدويمات في قلوب أهل مسجده ومحلته كما في الغريب انه صالح وغيره اه وفرق في الظهيرية بينهما بأن النصراني كان له شهادة مقبولة قبل اسلامه بخلاف الصبي وهو يدل على أن الاصل عدم العدالة بجر (قوله ولم يذكرها) وهذا قولهما وقال ابو يوسف يحل له أن يشهد وفي الهداية بمحمد مع أبي يوسف وقيل لا خلاف بينهم في هذه المسألة انهم متفقون على انه لا يحل له أن يشهد في قول اصحابنا جميعا الآن تذكر الشهادة وانما الخلاف بينهم فيما اذا وجد القاضي شهادة في ديوانه لأن ما في قطره تحت ختمه يؤمن عليه من الزيادة والتقصان فحصل له العلم ولا كذلك الشهادة في الصك لانها في يد غيره وعلى هذا اذا كان المجلس الذي كانت فيه الشهادة او أخبره قوم ممن يثق بهم انما شهدنا نحن وأنت كذا في الهداية وفي البرزوي الصغير اذا استيقن انه خطه وعلم انه لم يزد فيه شيء بأن كان مخبوا عنه وعلم بدليل آخر انه لم يزد فيه لكن لا يحفظ ما سمع فعند هذا لا يسمع أن يشهد وعند أبي يوسف يسمع وما قاله أبو يوسف هو المعمول به وقال في التقويم قولهما هو الصحيح جوهره (قوله عن المبني) قد سأل في كتاب القاضي عن الخزانة انه يشهد وان لم يكن الصك في يد الشاهد لأن التغيير نادر واثره يظهر فراجعه ورجع في الفتح ما ذكره الشارح وذكر له حكاية تؤيده (قوله الا في عشرة) كلها مذكورة هناك وشرحا آخرها قول المتن ومن في يده شيء ح وفي الطبقات السنية التيمم في ترجمة ابراهيم بن اسحق من نظمه

افهم مسائل ستة واشهادها * من غير رؤياها وغير وقوف

نسب وموت والولاد ونكاح * وولاية القاضي وأصل وقوف اه

(قوله والنسب) قال في فتاوى قارئ الهداية ولو أن رجلا نزل بين ظهراني قوم وهم لا يعرفونه وقال أنا فلان ابن فلان قال محمد بن علي الله عنه لا يسمعهم أن يشهدوا على نسبه حتى يلقوا من أهل بلده رجلين يشهدان عندهم على نسبه قال انقصاف وهو الصحيح اه كذا في الهامش (قوله والموت) قال في الثاني عشر من جامع الفصولين يشهد أحد العدلين بموت الغائب والاخر يجيئه فالمرأة تأخذ بقول من يجبر بموته وعلمه فيه اه كذا في الهامش وفيه اذالم يعاين الموت الا واحدا لا يقضي به وحده ولكن لو أخبر به عدلا مثله فاذا سمع منه حل له أن يشهد بموته فيشهدان فيقضي جامع الفصولين وفيه ولو جاء خبر بموت رجل من أرض أخرى وضع اخيه ما يصنع على الميت لم يسخ لاحد أن يشهد بموته الامن شهد بموته او سمع من شهد بموته لان مثل هذا الخبر قد يكون كذبا جامع الفصولين اه (قوله والنكاح) قال في جامع الفصولين الشهادة بالمعاص من الخارجين من بين جماعة حاضرين في بيت عقد النكاح بأن المهر كذا يقبل لا ممن سمع من غيرهم اه كذا في الهامش (قوله وولاية القاضي) ويزاد الوالي كما في الخلاصة والبرزاية (قوله وشرائطه) المراد من الشرائط أن يقولوا ان قدر امن الغلة كذا ثم يصرف الفضل الى كذا بعد بيان الجهة بجر (قوله كما مر) اي في كتاب الوقت وقد منا هناك تحقيقه (قوله عدلين) يعني ومن في حكمهما وهو عدل وعدلنان كما في الملتقى (قوله الا في الموت) قال في جامع الفصولين شهدا أن أباه مات وترك ميراثا له انهم لم يدركوا الموت لا تقبل لانهم ما شهدا بذلك الميت بجماع لم يجز اه (قوله ومن في يده الخ) في عقد هذه من العشرة نظردكه في الفتح والجز (قوله علم رقه) صوابه لم يعلم رقه كما هو ظاهر لمن تأمل مدني (قوله لك أن تشهد الخ) قال في البحر ثم اعلم أنه انما يشهد بالملك الذي اليد بشرط أن لا يجبره عدلان بأنه لغده فلما أخبره لم يجز له الشهادة بالملك كما في الخلاصة اه (قوله ذلك) قال في الشربلية اذا رأى انسان درة ثمينة يد كناس او كانا في يد جاهل ليس في آياته من هو أهل لا يسمع أن يشهد بالملك له فعرف أن مجرد اليد لا يكتفي اه مدني (قوله اذا ادعاه) أشار الى التوفيق بينه وبين ما في الزبلي كما أوضحه في البحر (او بما عاينه اليد) اي بأن يقول لاني رأيته في يده يتصرف فيه تصرف المالك جامع الفصولين وفي الظهيرية من الشهرة الشرعية أن يشهد عنده

من دارين كل يوم والترك لم تقبل هداية ولا يخفى أن الغمري كانوا المستأمنين في دارنا وبه ظهر عدم صحة ما نقل عن الحموي من تمثيله لاصحاب الدار بكونهما في دار الاسلام والالزم توارثهما حيث ذكروا ان كانا من دارين مختلفين وفي الفتح وانما تقبل شهادة الذي على المستأمن وان كانا من اهل دارين مختلفين لأن الذي بعقد الذمة صار كالسلم وشهادة المسلم تقبل على المستأمن فكذا الذي (قوله على صغائره) اشار الى انه كان ينبغي أن يزيد وبلا غلبة قال ابن السكك مال لأن الصغيرة تأخذ حكم الكبيرة بالاصرار وكذا بالغلبة على ما أفصح عنه في الفتاوى المغري حيث قال العدل من يجنب الكبار كلها حتى لو ارتكب كبيرة تسقط عدالة وفي الصغائر العبرة بالغلبة أو الاصرار على الصغيرة فتصير كبيرة ولذا قال وغلب صوابه اهـ قال في الهامش لا تقبل شهادة من يجلس مجلس الخيول والمجانة والشرب وان لم يشرب هكذا في المحط فتاوى هندية وفيها والفاسق اذا تاب لا تقبل شهادته ما لم يمض عليه زمان يظهر عليه اثر التوبة والصحيح أن ذلك مقفوض الى رأى القاضي اهـ (قوله وفي الخلاصة الخ) قال في الاضية والذي اعتمد الكذب اذا تاب لا تقبل شهادته ذخيرة وسد كره الشارح (قوله كبيرة) الاصح انه اكل ما كان شنعاء بين المسلمين وفيه هلك حرمة الدين كما بسطه القهستاني وغيره كذا في شرح الملتقى وقال في الفتح وما في الفتاوى الصغرى العدل من يجنب الكبار كلها حتى لو ارتكب كبيرة تسقط عدالة وفي الصغائر العبرة بالغلبة لتصير كبيرة حسن ونقله عن أدب القضاء اعصام وعليه قول غير أن الحاكم يزوال العدالة بارتكاب الكبيرة يحتاج الى الظهور فلذا شرط في شرب المحرم والسكر الادمان والله سبحانه أعلم اهـ (قوله سقطت عدالته) وتعود اذا تاب لكن قال في البحر وفي الخالية الفاسق اذا تاب لا تقبل شهادته ما لم يمض عليه زمان يظهر التوبة ثم بعضهم قدره بستة أشهر وبعضهم قدره بستة والصحيح أن ذلك مقفوض الى رأى القاضي والمعدل وفي الخلاصة ولو كان عدلا فشهد يزور ثم تاب فشهد تقبل من غير مذمة اهـ وقد منا أن الشاهد اذا كان فاسقا سار الا ينبغي أن يخبر بفسقه كيلا يطل حق المدعى وصرح به في العدة أيضا اهـ (فائدة) من اثم بالنسق لا يطل عدالة والمعدل اذا قال للشاهد هو منهم بالنسق لا يطل عدالته خاتمة (قوله بحر) مثله في التارخانية (قوله كفر) أشار الى فائدة تنبيهه في الهداية بأن لا يترك الختان استخفافا بالدين وفي البحر عن الخلاصة والمختار أن أول وقته سبع وآخره اثنتا عشرة (قوله وخصي) لأن حاصل أمره انه مظلوم نعم لو كان ارتضاه لنفسه وفعله مختارا منع وقد قبل عرشه شهادة عاقمة الخصي على قدامه بن مفلعون رواه ابن أبي شيبة منح (قوله وأقطع) لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع يد رجل في سرقة ثم كان بعد ذلك يشهد فقبل شهادته منح (قوله بالزنى) أى ولو شهد بالزنى على غيره تقبل قال في المنع وتقبل شهادة ولد الزنى لأن فسق الابوين لا يوجب فسق الولد ككفرهما أطلقه فشمع ما إذا شهد بالزنى أو بغيره خلافا لما لك في الاول اهـ مدني (قوله كاشي) فيقبل مع رجل وامرأة في غير حدة وقود (قوله باثبات العتق) تستدم انه لا تحالف بعد خروج المبيع عن ملكه الخ مأمور في التحالف فراجع وقوله العتق لانه لو لا شهادتهما لالتحالف وفسخ البيع مقتضى لابطال العتق منح (قوله ومن محرم رضاعا) قال في الاضية تقبل لا بويه من الرضاع ولين أرضعته امرأته ولا تم امرأته وأبيها برازية من الشهادة فيما تقبل وفيما لا تقبل اهـ وتقبل لامرأته وأبيها وزوج ابنته ولا امرأة ابنه ولا امرأة أبيه ولا اخت امرأته اهـ كذا في الهامش عن الحاشية معز بالخلاصة (قوله امتدت الخصومة) أى ستين منح (قوله لو عدولا) قال في المنع عن البحر ويشتري حله على ما إذا لم يساعدا المدعي في الخصومة أولم يذكر ذلك توفيقا اهـ ووفق الرمي بغيره حيث قال مفهوم قوله لو عدولا انهم اذا كانوا مستورين لا تقبل وان لم تمتد الخصومة للثمة بالخاصة واذا كانوا عدولا تقبل لارتفاع التهمة مع العدالة فيجعل ما في القضية على ما إذا لم يكتفوا عدولا توفيقا ما قلناه أشبه لأن العمدة في باب الشهادات العدالة (قوله على ذي ميت) نصراني مات وترك ألف درهم وأقام مسلم شهودا من النصاري على ألف على الميت وأقام نصرايين آخرين كذلك فالألب المتروكة للمسلم عنده وعند أبي يوسف يتحصان والاصل أن التبول عنده في حق اثبات الدين على الميت فقط دون اثبات الشريعة بينه وبين المسلم وعلى قول الثاني في حقهما ذخيرة ملخصا وبه نلهم أن قبولها على الميت مقيد بما إذا لم يكن عليه دين لمسلم نعم هو قيد لاثبات الشريعة بينه وبين المدعي

(و) من (مرتكب صغيرة) يلا
اصرار (ان اجنب الكبار)
كاهها وغلب صوابه على صغائره
دور وغيرها قال وهو معنى
العدالة وفي الخلاصة كل فعل
يرفض المروءة والكرم كبيرة وأقرب
ابن الكمال قال ومتى ارتكب
كبيرة سقطت عدالته (و) من
(أقف) لولعذروا والا بويه تأخذ
بحر والاستهزاء بشئ من الشرائع
كفر ابن كمال (وخصي) وأقطع
(وولد الزنى) ولو بالزنى خلافا لما لك
(وخصي) كاشي لوم شكلا والا فلا
اشكال (وعتق لعنته وعكسه)
الالتمه لما في الخلاصة شهدا بعد
عتقهما أن الثمن كذا عند
اختلاف بائع ومشتري لم تنيل لجز
الفتح باثبات العتق (ولا خيه
وعنه ومن محرم رضاعاً ومصاهرة)
الا اذا امتدت الخصومة وخاصة
معه على ما في القضية وفي الخرافة
تخاصم الشهود والمدعى عليه
تقبل لو عدولا (ومن كافر على عبده
كافر مولاه مسلم أو) على وكيل
(حر كافر مولاه مسلم لا) يجوز
(عكسه) لقيامها على مسلم قدرا
وفي الاول نعمنا (و) تقبل (عليه
ذمي ميت وصيه مسلم

وأفاد عدم قبول الآخرس مطابقا لاولي (وسرته ومملوك) ولومكاتبها أو مبعضا (وصي) ومغفل ومجنون (الا) في حال صحته الا (أن يحكملا في الرق والتقيز وأذا بعد الحرية) ولولمعة كاسر (و) بعد (البلوغ) وكذا ٣٧٩ بعد ابصار واسلام وتوبة فسق وطلاق

زوجة لان المعتبر حال الاداء

شرح تكملة وفي البحر متى حكم برده لعله ثم زالت فشهد بهم لم تقبل الأربعة عبد وصي وأعي وكافر على مسلم وادخال الكمال احد الزوجين مع الاربعة سهو (ومحدود في ذف) تمام الحد

وقيل بالاكسر (وان تاب) بتكذيبه نفسه فحق لان الرد من تمام الحد بالنص والاستثناء

منصرف لما يليه وهو وأولئك هم الفاسقون (الا ان يحذ كافرا) في القذف (فيسلم) فتقبل وان شرب أكثره بعدد الاسلام على الظاهر بخلاف عبد حد فعتق لم تقبل (أو يقيم) المحدود (بينة على صدقه) اما أربعة على زناه أو اثنين

على اقراره به كالبرهن قبل الحد بحر وفيه الفاسق اذا تاب تقبل شهادته الا المحدود بقذف

والمعروف بالكذب وشاهد الزور لوعدا لا تقبل أبدا ملتقط لكن سجي ترجع قبولها (وسمجنون في حادثة تقع في السجين) وكذا لا تقبل شهادة الصبيان فيما يقع في الملاعب ولا شهادة النساء فيما يقع في الحمامات وان مست الحاجات

منع الشرع عما يستحق به السجين وملاعب الصبيان وحجرات النساء فكان التقصير مضافا اليهم لا الى الشرع بزازية وصغرى وشرب ليلية لكن في الحارثي تقبل شهادة النساء وحدهن في القتل في الحمام بحكم

الدية كليله ردم اه فليتبته عند الفتوى وقد ساقبول شهادة العلم في حوادث الصبيان (والزوجة

زوجهها وهولها) وجاز عليها

ما يقتضي ترجيحه واختياره (قوله بالاولي) لان في الاعي انما تحقق في نسبه وهنا تحقق في نسبه وغيرها من قدر المشهود به وأما آخر كذا في القبح ونقل أيضا عن المسوط انه باجماع الفقهاء لان لفظ الشهادة لا يتحقق منه وعما فيه (قوله ولومكاتبها) والمعنى في المرض كالمكاتب في زمن السعاية عند أبي حنيفة وعندهما حر مديون (تنبهات) مات عن عم وأمين وعمدين فأعدهما الم شهدا بينة أحدهما بعينها أي انه أقر بها في صحته لم تقبل عنده لان في قولها ابتداء بطلانها انتهاء لان معق البعض ككاتب لا تقبل شهادته عنده لا عندهما ولو شهدا أن الثانية أخت الميت قبل الشهادة الأولى أو بعدها أو معها لا تقبل بالاجماع لاننا لو قبلنا لصارت عصبه مع البنت فيخرج العلم عن الوراثه بحر عن المحيط أقول هذا ظاهرا عند وجود الشهادتين وأما عند سبق شهادة الاختية فاعلة فيها هي علة البتة فتفقه وفي المحيط مات عن أخ لا يعلم له وارث غيره فقال عبدان من رقيق الميت انه أعنتنا في صحته وان هذا الآخر ابنه فهددوهما الاخ في ذلك لا تقبل في دعوى الاعتاق لانه أقر بأنه لا ملك له فيهما بل هما عنده لالا خلا قرار الاخ انه وارث دونه فقبل شهادتهما في النسب ولو كان مكان الآخر أي جاز شهادتهما وبنت نسبا أو يسبعان في نصف قيمتهما لانه أقر أن حقه في نصف الميراث فصح بالعتق لانه لا يجزأ عندهما الا أن العتق في عبد مشترك فيجب السعاية للشريك الساكن وأقول عند أبي حنيفة بعقان كما فلا غير أن شهادتهما بالبينة لم تقبل لان معق البعض لا تقبل شهادته فتفقه (فائدة) قضى بشهادة فظهر واعبيد اثنين بطلانه فلو قضى بوكالة بينة وأخذ ما على الناس من الديون ثم وجدوا عبيدا لم تبرأ الغرماء ولو كان يثله في وصاية برثوا لان قبضه باذن القاضي وان لم يثبت الايضاء كاذنه لهم في الدفع الى ابنه بخلاف الوكالة اذ لا يملك الاذن لغريم في دفع دين الحلي لغيره قال المقدسي فعلى هذا ما يقع الا أن كثيرا من فولية شخص نظروا فقتصر فيه تصرف مثله من قبض وصرف وشراء وبيع ثم يظهر أنه بغير شرط الواقع وأن انها باطل ينبغي أن لا يضمن لانه تصرف باذن القاضي كالوصي فليست ملت وتقدم في الوقف ما يؤيده سائحاني (قوله ومغفل) وعن أبي يوسف انه قال ان اردت شهادة أقوام نرجو شفاعتهم يوم القيامة معناه أن شهادة المغفل وأمثاله لا تقبل وان كان عدلا صالحا تارخانية (قوله في حال صحته) أي وقت كونه صاحب كذا في الهامش (قوله بعد ابصار) بشرط أن يتحمل وهو بصير أيضا بان كان بصيرا ثم عي ثم أبصر فأدى قافهم (قوله زوجة) أي ان لم يكن حكم بردها لما يأتي قريبا (قوله وفي البحر) أي عن الخلاصة (قوله فشهد بها) أي تلك الحادثة (قوله الأربعة) أما ما سوى الاعي فظاهر لان شهادتهم ليست شهادة وأما الاعي فلينظر الفرق بينه وبين احد الزوجين ثم رأيت في الشربلية استه كل قبول شهادة الاعي (قوله عبد الخ) قال في البحر فعلى هذا لا تقبل شهادة الزوج والا جبر والمغفل والمتمم والفاسق بعد ردها اه وذكر في البحر أيضا قبل هذا الباب اعلم انه يفرق بين الردود لثمة وبين الردود لشبهة فالثاني يقبل عند زوال المانع بخلاف الاول فانه لا يقبل مطلقا البتة أشار في النوازل اه (قوله وادخال الخ) مع انه صرح في صدر عبارته بخلافه ومثله في التارخانية والجوهرة والبدائع (قوله سهو) لان الزوج له شهادة وقد حكم بردها بخلاف العبد ونحوه تأمل (قوله بتكذيبه) الباء للتصوير تأمل وبؤيده ما في الشربلية فراجعها (قوله فتقبل) لان الكافر شهادة فكان ردها من تمام الحد وبالإسلام حدثت شهادة أخرى وليس المراد أنها تقبل بعد اسلامه في حق المسلمين فقط بحر (قوله لم تقبل) لانه لا شهادة للعبد أصلا في حال رقه فتوقف على حدودها فاذا حدثت كان ردها شهادة بعد العتق من تمام الحد بحر (قوله زناه) أي المقدوف (قوله اذا تاب الخ) قال قاضي خان الفاسق اذا تاب لا تقبل شهادته ما لم يمض عليه زمان يظهر أثر التوبة ثم بعضهم قد رد ذلك بسة أشهر وبعضهم قدره بسة والصحيح انه مفقوض الى رأى القاضي والمعدل وعامة هناك وفي خزائن الفتى كل شهادة ردت لثمة النسق فاذا ادعاهم لا تقبل اه كذا في الهامش (قوله سجي) أي قبيل باب الرجوع عن الشهادة (قوله ترجع قبولها) وكذا قال في الخانية وعليه الاعتماد وجعل الاول رواية عن الثاني (قوله لا الى الشرع) وقيل في كل ذلك تقبل والاصح الاول كذا في الفتية جامع الفتاوى (قوله وحدهن) قدم في الوقف أن القاضي لا ينفى قضاء آخر بشهادة النساء وحدهن في شجاج الحمام سائحاني ويمكن جملة على النصاص بالشجاج (قوله وجاز عليها الخ) قال في الاشباه شهادة الزوج على الزوجة مقبولة الا برناها

الافى مسائلين في الاشهاد (ولو في عدة من ثلاث) لما في التنية طلقها ثلاثا وهي في العدة لم تنجز شهادته لها ولا شهادته له ولو شهد لها ثم تزوجها بطلت خاتمة فلم منع الزوجة عند القضاء لا تحمل أو أداء (والفرع لأصله) وان علا الا اذا شهد الحد لابن ابنه على أبيه أشباه قال ويجاز على أصله الا اذا شهد على أبيه لانه ولو بطلاق ضررها والام في كساحه وفيها بعد ثمان ورفان لا تقبل شهادة الانسان لنفسه الا في مسألة القاتل اذا شهد بقتول المقتول فراجعها (وبالعكس) للثمة (وسيد بعده ومكاتبه والشريك لشريكه فيها هو من شركتهما) لانها لنفسه من وجه في الاشهاد فتنضم أن يطعن بثلاثة برف وحد وشركة وفي فتاوى النسق لو شهد بعض أهل القرية على بعض منهم بزيادة الخراج لا تقبل ما لم يكن خراج كل أرض معينا أولاخراج للشاهد وكذا أهل قرية شهدوا على ضعة انهم من قرية ثم لا تقبل وكذا أهل سكة يشهدون بشيء من مصالحه لو غير نافذة وفي النافذة ان طلب حق لنفسه لا تقبل وان قال لا أخذ شيئا تقبل وكذا في وقف المدرسة اتجى فليحفظ (والاجير الخاص استأجره) مسانحة أو مشاورة أو الخادم أو التابع أو التلميذ الخاص الذي يضرر أستاذه ضرر نفسه ونفعه نفع نفسه درر

قوله ولو بالعكس هكذا في النسخة المجموع منها ولا وجود لذلك في نسخ الشارح التي بيدي اه صححه

وقد نفها كما في حد القذف وفيما اذا شهد على اقرارها بأنها أمة لرجل يدعيها فلا تقبل الا اذا كان الزوج أعطاها الطهر والمدة يقول أذنت لها في النكاح كما في شهادة الخاتمة ح كذا في الهامش (قوله في الاشهاد) وهما في البحر أيضا (قوله ولو شهد له الخ) وكذا لو شهد ولم يكن أجيرا ثم صار أجيرا قبل أن يقضى بها نازحانية (قوله ثم تزوجها) أي قبل القضاء (قوله فعلم الخ) الذي يعلم بمأذ كره منع الزوجة عند القضاء وأما منعها عند النكاح أو الاداء فلم يعلم بمأذ كره فلا بد من ضمنية ما ذكره في المنع عن البرازية ولو صح ما حال نكاحها ثم ابانها وشهد لها أي بعد انقضاء عدتها تقبل وما ذكره أيضا عن فتاوى القاضي لو شهد لآخراته وهو عدل فلم يرد الخ كما شهدته حتى طلقها بائنا وانقضت عدتها روى ابن خباز رحمه الله أن القاضي ينفذ شهادته قال في البحر والحاصل انه لا بد من اتقاء التهمة وقت الزوجة وأما في باب الرجوع في التهمة فهي مانعة منه وقت التهمة لا وقت الرجوع فلو ذهب لاجنبية ثم نكحها فله الرجوع بخلاف عكسه كما سيأتي وفي باب اقرار المريض الاعتبار لكونها زوجة وقت الموت لا وقت الوصية اه (قوله والفرع) ولو قرعته من وجه كولد الملاعة وتعامه في البحر (قوله الا اذا شهد بالحد) محل هذا الاستثناء بعد قوله وبالعكس اذا جازأصل لا فرع (قوله ولو بطلاق ضررها) لانها شهادة لأمته بجر كذا في الهامش (قوله والام في نكاحه) الوالوال لصال وذكري البحر هاتفر وعاحسة فراجع (قوله في مسألة القاتل) وصورة ثلاثة قتلوا رجلا عمدا ثم شهدوا بعد التوبة أن الولي قد عفا عنا قال الحسن لا تقبل شهادتهم الا أن يقول اثنان منهم عفا عنا وعن هذا الواحد ففي هذا الوجه قال أبو يوسف تقبل في حق الواحد وقال الحسن تقبل في حق الكل ح كذا في الهامش وانظر ما في حاشية القاتل عن المجوى والكفري (قوله ولو بالعكس) ولو كانت الزوجة أمة بجر (قوله لشريكه) أطلقه فشمك الشريكات بأواعها وفي المناقضة كلام في البحر فراجع (قوله من شركتهما) وتقبل فيما ليس من شركتهما فتاوى هندية كذا في الهامش (قوله أن يطعن بثلاثة الخ) انظر حاشية الرمي على البحر قبل قوله والحد وفي قذف اه (قوله أولاخراج للشاهد) أي عليه (قوله على ضعة) لعدله على قطعة كما في البرازية لكن في الفتح كما هنا وفي القاموس الضيعة العقار والارض المغلة اه وفي الهامش عن الحامدية شهدوا مع متولى الوقف على آخر أن هذه القطعة الارض من جلة أراضى قرية ثم تقبل اه ثم تاشي من الشهادة (قوله لا تقبل) وقبل تقبل مطلقا في النافذة فتح (قوله وكذا) أي تقبل (قوله المدرسة) أي في وقفة وقف على مدرسة كذا وهم من أهل تلك المدرسة وكذلك الشهادة على وقف مكتب وللشاهد صفي في المكتب وشهادة أهل المحلة في وقف عليها وشهادتهم بوقف المسجد والشهادة على وقف المسجد الجامع وكذا أبناء السبيل اذا شهدوا بوقف على أبناء السبيل فالمعقد القبول في الكل برأية قال ابن التهمة ومن هذا النمط مسألة قضاء القاضي في وقف تحت نظره أو مستحق فيه اه وهذا كله في شهادة الفقهاء بأصل الوقف أما شهادة المستحق فيما يرجع الى الغلة كشهادته باجازه وشيوخه لم تقبل لأن له حقا فيه فكان متهما وقد كتبت في حواشي جامع الفصولين أن مثله شهادة شهود الاوقاف المقررين في وظائف الشهادة لما ذكرنا وتقريره فيها لا يوجب قبولها وفائدتها اسقاط التهمة عن المتولى فلا يخلط ويقويه أن البيعة تقبل لاسقاط العين كالمودع اذا ادعى الرذ أو الهلاك بجر ملخصا فراجع (قوله انتهى) أي ما في فتاوى النسق ونقل عنه في الفتح آخر الباب (قوله أو مشاهرة) أي أو مساومة هو الصحيح جامع الفتاوى (قوله أو التلميذ الخاص) وفي الخلاصة هو الذي يأكل معه وفي عياله وليس له أجر معلومة وتعامه في الفتح فارجع اليه وفي الهامش ولو شهد الاجير لاستاذه وهو التلميذ الخاص الذي يأكل معه وهو في عياله لا تقبل ان لم يكن له أجر معلومة وان كان له أجر معلومة مساومة أو مشاهرة أو مسانحة ان أجير وحده لا تقبل وان أجير مشترك تقبل وفي العميون قال محمد رحمه الله تعالى استأجره بواقف فله في ذلك اليوم القياس أن لا تقبل ولو أجير خاص فشهد ولم يعدل حتى ذهب الشهر ثم عدل لا تقبل كن شهدا لمراته ثم طلقها ولو شهد ولم يكن أجيرا ثم صار قبل القضاء لا تقبل برأية ثم نقل في الهامش فراجع بحاله هنا وهو يبدع ضعة وادعى آخر أنها وقف وأحضر صكافيه خطوط العدول والقضاة الماضين وطلب الحكم به ليس للقاضي أن يقضى بالصك لانه انما يحكم بالحجة وهي البيعة أو الاقرار بالصك لأن الخط ثابت وورود كذا لو كان

وهو معنى قوله عليه الصلاة والسلام لأشادة للقاتع باهل البيت اى الطالب معاشه منهم من القنوع لامن القناعة ومفاده قبول شهادة المستأجر والاستاذة (وتحت) بالفتح (من يفعل الردى) ويوق وأما بالكسر فالتكسر المثلث في أعضائه وكلامه خلفة فتقبل بجر (ومغنية) ولو لنفسها الحرمه وقع صوتها درر وينبغي تقييده بعدا ومتعال عليه ليظهر عند القاضي كافي مد من الشرب على اللهو ذكره الوائى (ونأجحة في مصيبة غيرها) يأجر دور وفتح زاد المعنى فلو في مصيبتها تقبل وعلاه الوائى بزيادة اضطر اوها وانساب صبرها واختيارها فكان كالشرب للتداوى (وعد وبسبب الدنيا) جعله ابن الكمال عكس الفرع لاصوله ٣٨١ فتقبل له عليه واعتمد في الوهبانية والمجبية

قبولها ما لم ينسق بسببها قالوا والمحقق للذهبي عنه وفي الاشياء في تمة قاعدة اذا اجتمع الحرام والحلال ولو العداوة للدين لا تقبل سواء شهد على عدوه أو غيره لانه فسق وهو لا يجوز وفي فتاوى المصنف لا تقبل شهادة الجاهل على العالم لفسقه بترك ما يجب تعلمه شرعا فحينئذ لا تقبل شهادته على مثله ولا على غيره ولما كتم تعزيره على ترك ذلك ثم قال والعالم من يستخرج المعنى من التركيب كما يحق وينبغي (ومجاز في كلامه) أو يخلف فيه كثيرا أو اعتمد شتم أولاده أو غيرهم لانه معصية كبيرة كترك زكاة أو حج على رواية فوريته أو ترك جماعة أو أوجعة أو أكل فوق شبع بلا عذر وخروج للفرجة قدوم أمير وركوب بجر وليس حري ببول في سوق أو إلى قبلة أو شمس أو قرأ وطفلي ومسخرة ورقاص وشتم الدابة وفي بلادنا يشتمون بأمر الدابة فتح وغيره وفي شرح الوهبانية لا تقبل شهادة الخيل لانه لا يخله يستقيم فيما يقرض من الناس فيأخذ زيادة على حقه فلا يكون عدلا ولا شهادة الاشراف من أهل العراق لتعصيمهم ونقل المصنف عن جواهر الفتاوى ولا من انتقل من مذهب أبي حنيفة الى مذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه

على باب الحانوت لوح مفتر وب ينطق بوقفية الحانوت لم يجوز للقاضي أن يقتضى بوقفته به جامع الفصولين فعمل من ذلك انه ليس للقاضي أن يحكم بما في دفتر الباع والمتراف والمصارف خصوصاً في هذا الزمان ولا ينبغي الاقتصار به لمخرجه اه (قوله ومفاده) صرح به في الفتح جازما به لكن في الترخاينة عن الفتاوى الغاية ولا يجوز شهادة المستأجر للاجير وفي حاشية الفتح عن المحيط السرخسي قال أبو حنيفة في الجزر لا ينبغي للقاضي أن يجيز شهادة الاجير لاستاذة ولا الاستاذة لاجيره وهو مخالف لما استنبطه من الحديث (قوله رفع صوتها) في النهاية فلذا أطلق في قوله مغنية وقيد في غناء الرجال بقوله للناس وتماه في الفتح وأما الشهادة عليها لانه يجرى جرح مجز فلذا اخص الظهور عند القاضي بالمداومة تأمل (قوله درر) ما ذكره جار في النوح بعينه ما باله لم يكن مسقطا للعدالة اذا ناحت في مصيبة نفسها سعدية ويمكن الفرق بأن المراد رفع صوت يحنى منه الفتنة (قوله ونأجحة الخ) لا تقبل شهادة النأجحة ولم رده التي تنوح في مصيبتها وانما أراد به التي تنوح في مصيبة غيرها واتخذت ذلك مكسبة تاريخاينة عن المحيط ونقله في الفتح عن الذخيرة ثم قال ولم يقب هذا من المشايخ أحد فيها عات وتماه فيه فراجع (قوله واختيارها) مقتضاها لو فعلته عن اختيارها لا تقبل (قوله وعد الخ) أى على عدوه ملحق قال الحانوتى مثل في شخص ادعى عليه وأقيمت عليه بينة فقال انهم مذبذبون في خمسة أيام يحكم عليه الحاكم ثم أراد أن يقيم البينة على الخصومة بعد الحكم فهل تسمع الجواب قد وقع الخلاف في قبول شهادة العدو على عدوه عداوة دينية وهذا قبل الحكم وأما بعده فالذى يظهر عدم ترض الحكم كما قالوا ان القاضي ليس له أن يقتضى بشهادة الفاسق ولا يجوز له اذا قضى لا ينتقض اه وهو مخالف لما في البيهقي (قوله واعتمد في الوهبانية الخ) قال في المنع وما ذكره هنا في المختصر من التفصيل في شهادة العدو تبعا للفتنة وغيره هو المشهور على السنة فقها منا وقد جزم به المتأخرون لكن في القنية ان العداوة بسبب الدين لا تمنع ما لم ينسق بسببها أو يجلب منفعة أو يدفع بها عن نفسه مضرة وهو الصحيح وعليه الاعتماد واختاره ابن وهبان ولم يتعبه ابن النخعة لكن الحديث شاهد لما عليه المتأخرون اه وتماه فيها وانظر ما كتبناه أول القضاء أقول ذكر في الخبرية بعد كلام مانصه فحصل من ذلك أن شهادة العدو على عدوه لا تقبل وان كان عدلا وصرح يعقوب باشا في حاشيته بعدم نفاذ قضاء القاضي بشهادة العدو على عدوه والمسألة دارة في الكتب وذكر الشارح عبارة يعقوب باشا في أول كتاب القضاء (قوله أو اعتمد شتم أولاده) قال في الفتح وقال نصير بن يحيى من يشتم أخاه وعمله ككثيرا في كل ساعة لا يقبل وان كان أحسانا يقبل وكذا الشتم للعيوان كدأته اه (قوله كترك زكاة) الصحيح أن تأخير الزكاة لا يطل العدالة وذكر الخاص عن قاضي خان أن الفتوى على سقوط العدالة بتأخيرها من غير عذر لحق الفقهاء دون المجع خصوصا في زماننا كذا في شرح النظم الوهباني مخ في الفروع آخر الباب (قوله أو ترك جماعة) قال في فتح القدر من هاترك الصلاة بالجماعة بعد كون الامام لا طعن عليه في دين ولا حال وان كان متأولا أو كان يكون معتقدا أفضلتها أول الوقت والامام يؤخر الصلاة أو غير ذلك لا تسقط عدالته بالترك وكذا يترك الجمعة من غير عذر فخرجهم من أسقطها بجمرة واحدة كالخوائى ومنهم من شرط ثلاث مررات كالسرخسي والاول أوجه اه لكن قد منعه أن الحكم يسقط العدالة بارتكاب الكبيرة يحتاج الى الظهور تأمل (قوله بلا عذر) احتراز عما اذا أراد التقوى على صوم الغدا أو مواساة الضيف كافي الشرب لانية والفتح (قوله قدوم أمير) الآن يذهب للاعتبار في نكاح لا تسقط عدالته (قوله فيا يقرض) عبارة غيره يقرض (قوله الاشراف من أهل العراق) أى لانهم قوم تعصبون فاذا نابت أحدهم نائبة أى سيد قومهم فيشهد له ويشفع فلا يؤمن أن يشهد له بزور اه وعلى هذا كل معصية لا تقبل شهادته بجر كذا في الهامس (قوله من مذهب أبي حنيفة) أى استخفافا قال في القنية من كتاب الكراهية ليس

قال وكذا بائع الاكفان والخطوط لقيمة الموت وكذا الدلال والوكيل لو بائيات النكاح أما لو شهد أمه امرأته تقبل والحيلة انه يشهد بالنكاح ولا يذکر الوكالة بزانية وتسهيل واعتمده قدرى أفندي في واقعاته وذكره المصنف في اجارة معينة معز بالبرازية ولمخضه انه لا تقبل شهادة الدالين والصكاكين واخضرين والوكلاء المتعطل على ابوابهم ونحوه في فتاوى مؤيد زاده وفيها وصى - أخرج من الوصاية بعد قبولها لم تجز شهادته للصبأيد او كذا الوكيل بعدما أخرج من الوكالة ان خاصم اتفقا قالوا لا تفك ذلك عند أبي يوسف (ومد من الشرب) لغير الخمر لان بقطر ممتها يرتكب الكبيرة فتد شهادته وما ذكره ابن الكمال غلط كما حزره في الخبر قال وفي غير الخبر يشترط الادمان لان شربه صغيرة وانما قال (على الهوى) ليخرج الشرب للتداوى فلا يسقط العبد التلشبه ٣٨٢ الاختلاف صدر الشريعة وابن كمال (ومن يلعب بالصبيان) لعدم حرمة وكذبه

غالباً كافي (والطيور)
الا اذا أمسكها للاستئناس
فيباح الا أن يجتر جام غيره
فلا لا كاله لرام عيني وعناية
(والطنبور) وكل لهوشنيغ بين
الناس كالظناير والمزامير وان لم
يكن شنيغاً نحو الحداء وضرب
القصب فلا اذا اخش بأن رقصوا
به خائفة لدخوله في حد البكائر
يجز (ومن يغني للناس) لانه يجمعهم
على كبيرة هداية وغيرها وكلام
سعدى أفندي يفيد تفسيده
بالاجرة فتأمل وأما المغني لنفسه
لدفع وحشته فلا بأس به عند
العامّة غناية وصححه العيني
وغيره قال ولو فيه وعظ وحكمة
فخا ترافقا ومنهم من أجاز
في العرس كما جاز ضرب الدف فيه
ومنهم من أباحه مطلقاً ومنهم من
كرهه مطلقاً اه وفي البحر
والمذهب حرمة مطلقاً فاقطع
الاختلاف بل ظاهر الهداية انه
كبيرة ولو لنفسه وأقره المصنف
قال ولا تقبل شهادة من يسمع الغناء
أو يجلس مجلس الغناء زاد المعنى
أو يجلس الفجور والشرب وان لم
يسكر لان اختلاطه بهم وتركه
الامر بالمعروف يسقط عدالته
(أو يرتكب ما يحذره) للفسق
ومن يرتكب كبيرة قاله
المصنف غيره (أو يدخل الحمام
بغير ازار) لانه حرام

للعامّة أن يجوز من مذهب الى مذهب ويستوى فيه الحنفى والشافعى وقيل لمن انتقل الى مذهب الشافعى
لزوج له أخاف أن يموت مسلوب الايمان لاهلته الذين لحيفة قدرة وفي آخر هذا الباب من المخ وان انتقل اليه
لقلة مبالاة في الاعتقاد والجرأة على الانتقال من مذهب الى مذهب كما يتفق له ويميل طبعه اليه لغرض
يحصل له فانه لا تقبل شهادته اه فعلم بجموع ما ذكرناه أن ذلك غير خاص بانتقال الحنفى وانه اذا لم يكن
لغرض صحيح فافهم ولا تكن من المتعصبين فحرم بركة الاثمة المجتهدين وقدمنا هذا البحث مستوفى في فصل
التعزير فارجع اليه (قوله وكذا بائع الاكفان) اذا ابتكر وترصد لذلك جامع الفتاوى ويجز (قوله
لقيمة الموت) وان لم يتنه بأن كان عدلاً لا تقبل كذا قيد شمس الاثمة س (قوله وكذا الدلال) أى فيما
عقده أو مطلقاً الكثرة كذبه (قوله والحيلة الخ) مقتضاه أن من لا تقبل شهادته لعله يجوز له أن يحضيه ويشهد
كما اذا كان عبداً المشهود له أو ابنه أو نحو ذلك فليأمل (قوله بزانية) عبارتها وشهادة الوكيلين
أو الدالين اذا قالوا نحن بعنا هذا الشيء أو الوكيلان بالنكاح أو بالخلع اذا قالوا نحن فعلنا هذا النكاح أو الخلع
لا تقبل أما لو شهد الوكيلان بالبيع أو بالنكاح انهما منكم كونه أو ملكه تقبل وذكر أبو القسم أنكر الورثة
النكاح تشهد رجل قد تولى العقد والنكاح يذکر النكاح ولا يذکر أنه تولاها اه (قوله والوكلاء المتعطل)
أى الذين يجمعون على أبواب القضاة يتوكلون للناس بالخصومات ح كذا في الهامش (قوله على
ابوابهم) أى القضاة (قوله وفيها) مكر مع ما أتى منّا (قوله ومد من الشرب) الادمان أن يكون
في نية الشرب متى وجد قال شمس الاثمة يشترط مع هذا أن يخرج سكران ويحضر منه الصبيان وأن يظهر
ذلك للناس وكذلك مد من سائر الاشربة وكذا من يجلس مجلس الفجور والجماعة في الشرب لا تقبل شهادته
وان لم يشرب بزانية كذا في الهامش (قوله وما ذكره ابن الكمال غلط) حيث قال ومد من الشرب أى
شراب الاشربة المحترمة مطلقاً على الهوى لم يشترط الخصاص في شرب الخمر الادمان ووجهه أن نفس شرب الخمر
يوجب الحد فوجب رد الشهادة وشرط في شهادة الاصل الادمان لانه اذا شرب في السر لا تسقط عدالته
لان الادمان أمر آخر ورواى الاعلان بل لان شرب الخمر ليس بكبيرة فلا يسقط العدالة الا الاضرار عليه وذلك
بالادمان قال في الفتاوى الصغرى ولا تسقط عدالة الشارب الخمر بنفس الشرب لان هذا الحد ثابت بنص فاطع
الا اذا دام على ذلك ح كذا في الهامش (قوله كما حزره في البحر) حيث قال وذكر ابن الكمال أن شرب
الخمر ليس بكبيرة فلا يسقط العدالة الا بالاضرار عليه بدليل عبارة الفتاوى الصغرى المقدمة اه لكن في
الهامش قال تحت قول الشارح كما حزره في البحر أى من أن التحقيق أن شرب قطرة من الخمر كبيرة وانما شرط
المشايع الادمان ليظهر شربه عند القاضي اه ح (قوله القصب) الذى في الخنج القصب (قوله بأن
يرقصوا) وفي بعض النسخ زيادة كانوا قائلين والوجه أن اسم مغنية ومعنى انما هو في العرف لمن كان الغناء
حرقة التي يكتب بها المال وهو حرام ونصوا على أن التغنى لله أو لجمع المال حرام بلا خلاف وحينئذ فكأنه
قال لا تقبل شهادة من اتخذ التغنى صناعة يأكل بها وتما فيه فراجع (قوله وغيره) كان كمال (قوله قال)
أى العيني (قوله فخا ترافقا) اعلم أن التغنى لا يسمع الغير وانما يسمع حرام عند العامة ومنهم من جوز
في العرس والولية وقيل ان كان يتغنى ليستفيد به نظم القوافي ونصير فصيح اللسان لا بأس أما التغنى لاسماع
نفسه قبل لا يكره وبه أخذ شمس الاثمة لما روى ذلك عن أزهد الصحابة البراء بن عازب رضى الله عنه والمكره
على قوله ما يكون على سبيل الهوى ومن المشايخ من قال ذلك يكرهه وبه أخذ شيخ الاسلام بزانية (قوله ضرب
الدف فيه) جواز ضرب الدف فيه خاص بالنساء لما في الخبر عن المعراج بعد ذكره انه مباح في النكاح وما في
معناه من جادث سرور قال وهو مكروه للرجال على كل حال للتشبه بالنساء (قوله فاقطع الاختلاف)

(أوباع بنرد) أوطاب مطلقا فامر أولا أما الشطر فيج فلهذه الاختلاف شرط واحد ٣٨٣ من سنت فلذا قال (أوباعمر بشرط فيج أو يتركه)

الصلاة حتى يفوت وقتها (أو

يخلف عليه) كثيرا (أو يلعب

به على الطريق أو يذ كر عليه فسقا)

أشياء أو يداوم عليه ذكركه سعدى

أفندى معزى اللكافى والمعراج

(أو يأكل الربا) قيدوه بالشهرة

ولا يخفى أن الفسق يمنعها شرعا

الا أن القاضى لا يشيت ذلك الا بعد

ظهوره فله فالكل سواء بجر فليحفظ

(أو يبول أو يأكل كل على الطريق)

وكذا كل ما يحل بالمرءة ومنه

كشف عورته ليستنجي من جانب

البركة والناس حضور وقد كثرت

زمانا فتح (أو يظهر سب السلف)

لظهور فسقه بخلاف من يحقيقه

لانه فاسق مستور عني قال

المصنف وانما قيدنا بالسلف تعا

لكلامهم والا فالاولى أن يقال

سب مسلم سقوط العدالة بسب

المسلم وان لم يكن من السلف كما في

السراج والنهاية وفيها الفرق بين

السلف والخلف أن السلف الصالح

الصدر الاول من التابعين منهم أبو

حنيفة رضى الله تعالى عنه والخلف

بالفتح من بعدهم في الخير وبالسكون

في الشر بجر وفيه عن العناية عن

أبي يوسف لأجل شهادة من سب

الحصاة وأقبلها ممن تبرأ منهم

لانه يعتقد دينا وان كان على

باطل فلم يظهر فسقه بخلاف الساب

(شهد ان أباهما أوصى اليه فان

ادعاء صحت) شهادة ما استسحنا

كشهادة دائمي الميت ومدويه

والموصى لهما ووصيه لثالث على

الايضاء (وان أنكر لا) لأن القاضى

لا يملك اجبار أحد على قبول

الوصية عني (كما) لا تقبل

(لو شهد ان أباهما الغائب

فه كلام ذكرته في حاشيتي على البحر وقد رد السائحاني على صاحب البحر (قوله أو يلعب بنرد) أى اذا علم ذلك ففتح (قوله أوطاب) نوع من اللعب كذا في الهامش قال في الفتح ولعب الطاب في بلادنا مثله لانه يرى وطرح بلا حساب واعمال ففكر وكما كان كذلك مما أحدثه الشيطان وعمله أهل الغدلة فهو حرام سواء قومه به أولا اه قلت ومثله اللعب بالصينية والناظم في بلادنا وان تورع ولم يلعب ولكن حضر في مجلس اللعب بدليل من جلس مجلس الغناء وبه يظهر جهل بعض أهل الورع البارد (قوله أما الشطر فيج فلهذه الاختلاف) أى اختلاف مالك والشافعي في قولهما باباخته وهو رواية عن أبي يوسف واختاره ابن الشحنة أقول هذه الرواية ذكرها في المجتبى ولم تستهر في الكتب المشهورة بل المشهور والرد على الاباحة وابن الشحنة لم يكن من أهل الاختيار سائحاني وانظر ما في شرح المنظومة المحبية للاستاذ عبد الغنى اه (قوله شرط واحد) أى حرمة والحاصل أن العدالة انما تسقط بالشطر فيج اذا وجد واحد من خمسة القمار وفوت الصلاة بسببه واكثر الخلف عليه واللعب به على الطريق كما في فتح القدير أو يذ كر عليه فسقا كما في شرح الوهبانية بجر كذا في الهامش (قوله على الطريق) قال في الفتح وأما ما ذكر من أن من يلعبه على الطريق تزدشهاده فلا يمانه الامور المحقرة اه (قوله أو يداوم عليه) هذا سادس الستة كذا في الهامش (قوله قيدوه بالشهرة) قيل لانه اذا لم يشتهر به كان الواقع ليس الاتهمة أكل الربا ولا تسقط العدالة به وهذا أقرب ومن جمعه الى ما ذكر في وجهه تنقيد شرب الخمر بالادمان (قوله فالكل سواء) أى كل المفسقات لا خصوص الربا سائحاني (قوله بجر) أصل العبارة للكمال حيث قال والحاصل أن الفسق في نفس الامر مانع شرعا غير أن القاضى لا يرتب ذلك الا بعد ظهوره فالحكم سواء في ذلك وقال قبله وأما كل مال اليتيم فلم يقبده أحد ونصوا له بجره وأنت تعلم انه لا بد من الظهور للقاضى لان الكلام فيما يرد به القاضى الشهادة فكأنه بجره يظهر لانه يحاسب فعلم انه استنقص من المال اه (قوله أو يأكل كل على الطريق) أى بأن يكون بجر أى من الناس بجر ثم اعلم انهم اشترطوا في الصغيرة الادمان وما شرطوه في فعل ما يحل بالمرءة فيما رأيت وينبغي اشتراطه بالاولى واذا فعل ما يحل بها سقطت عدالته وان لم يكن فاسقا حيث كان مباحقا على الخلل بها ليس بفاسق ولا عدل فالعدل من اجتنب الثلاثة والفاسق من فعل كبيرة أو أسير على صغيرة ولم أر من نه عليه وفي العناية ولا تقبل شهادة من يعتاد الصباح في الاسواق بجر قال في النهاية وأما اذا شرب الماء أو كل القواكه على الطريق لا يقدر في عدالته لان الناس لا تستقبح ذلك مخس (قوله أو وصى اليه) أى الى زيد والاولى اظهاره (قوله فان ادعاه) أى رضى به سعدية وعزيمة (قوله والموصى لهما) أو رد على هذا أن الميت اذا كان له وصيان فالقاضى لا يحتاج الى نصب آخر وأوجب بأنه يملك لاقرارهما بالعجز عن القيام بأمر الميت كذا في البحر (قوله لثالث) أى لرجل ثالث متعلق شهادة كقوله على الايضاء أى على أن الميت جعله وصيا وهذا مرتب بالمسائل الاربعة لا بالاخيرة كما لا يخفى فافهم وفي البحر ولا بد من كون الموت معروفا في الكل أى ظاهرا الا في مسألة المدونين لانهم ما يقران على أنفسهم بثبوت ولاية القضا للمشهد له فانتفت التهمة وثبت موته باقرارهما في حقهما وقيل معنى الثبوت أمر القاضى اياهما بالاداء اليه لبراءتهما عن الدين بهذا الاداء لان استيفاء منهما حق عليهما والبراءة حتى لهما فلا تقبل كذا في الكافي اه ملخصا (قوله على قبول الوصية) ظاهري أن الوصى من جهة القاضى خلافا لما في البحر (قوله كالاتقبل لو شهد الخ) هذا اذا كان المطلوب يجمعد الوكالة والاجازت الشهادة لانه يجبر على دفع المال باقراره بدون الشهادة وانما قامت الشهادة لبراءة المطلوب عند الدفع الى الوكيل اذا حضر الطاب وأنكر الوكالة فكانت شهادة على أيهما فقتبل وفرق بينهما وبين من وكل ربا بالانصومة في دار بينهما وقضاهما شهد ابنا الموكل بذلك لا تقبل وان أقر المطلوب بالوكالة لانه لا يجبر على دفع الدار الى الوكيل بحكم اقراره بل بالشهادة فكانت لا يسهما فلا تقبل بجر ملخصا عن المحيط (قوله أباهما) أشار الى عدم قبول شهادة ابن الوكيل مطلقا بالاولى والمراد عدم قبولها في الوكالة من كل من لا تقبل شهادته للموكل وبه صرح في البرازية بجر (قوله الغائب) قيد به لانه لو كان حاضرا لا يمكن الدعوى بها ليشهد لان التوكيل لا تسمع الدعوى به لانه من العقود الجائرة لكن يحتاج الى بيان صورة شهادتهما

وكما يقبض ديونه وأدعى الوكيل
 أو أنكره) والفرق أن القاضي
 لا يملك نصب الوكيل عن الغائب
 بخلاف الوصي (شهد الوصي)
 أي وصي الميت (بحق للميت)
 بعد ما عزل القاضي عن الوصاية
 ونصب غيره أو بعد ما أدرك الورثة
 (لا تقبل) شهادته لأنه ميت في ماله
 أو غيره (خاصم أولاً) لحلول
 الوصي محل الميت ولذا لا يملك
 عزل نفسه بالأعزل قاض فكان
 كالميت نفسه فاستوى خصامه
 وعنده بخلاف الوكيل فلذا
 قال (ولو شهد الوكيل بعد عزله
 للموكل أن خاصم) في مجلس
 القاضي ثم شهد بعد عزله (لا تقبل)
 اتفاقاً للثمة (والأقبل) لعدمها
 خلافاً للثاني بخلاف الوصي سراج
 وفي قسامة الزبلي كل من صار
 خصماً في حادثة لا تقبل شهادته
 فيها ومن كان بعرضه أن يصير
 خصماً لم ينتصب خصماً بعد تقبل
 وهذا أن الاصلان متفق عليهما
 ونماه فيه بعد ما جلس القاضي
 لأنه لو خاصم في غيره ثم عزله قبلت
 عندهما كل ما شهد في غير ما وكل
 فيه أو عليه جامع الفتاوى
 وفي البرازية وكه بالخصومة عند
 القاضي فخاصم المطلوب بألف
 درهم عند القاضي ثم عزله فشهد
 أن موكله على المطلوب مائة دينار
 تقبل بخلاف ما لو وكله عند
 غير القاضي وخاصم ونماه فيها
 (كما قبلت عندهما خلافاً
 للثاني) شهادة اثنين بدين على الميت
 لرجلين ثم شهد الشهود لهما
 للشاهد بدين على الميت) لأن
 كل فريق يشهد بالدين في الذمة
 وهي تقبل حقها حتى فلم تقع
 الشركة له في ذلك بخلاف الوصية
 بغير عين كفي وصايا الجميع وشرحه

غنيته مع جحد الوكيل لأنها لا تتبع إلا بعد الدعوى ويمكن أن تصور بأن يدعى صاحب ودعة عليه تسليم
 ودعة الموكل في دفعها فيجحد فشهد بان به ويقبض ديون أيهما وانما صورناه بذلك لأن الوكيل لا يحير
 على فعل ما وكل به إلا في رد الودعة ونحوها كما سيأتي فيها بجر وفيه نظر يناله في حاشيته قد بذر (قوله
 عن الغائب) لعدم الضرورة إليه لوجود رجاء حضوره من قال في البحر بعد ذكر الغائب إلا في المنقود
 (قوله بعد) وكذا قبله بالاولي فكان الاول أن يقول ولو بعد ما عزل القاضي ودلت المسألة على أن القاضي
 إذا عزل الوصي يستعزل برأية ويمكن أن يقال عزله بجحده (قوله ولو شهد الخ) أصل المسألة في
 البرازية حيث قال وكه بطلب ألف درهم قبل فلان والخصومة فخاصم عند غير القاضي ثم عزل الوكيل قبل
 الخصومة في مجلس القضاء ثم شهد الوكيل بهذا المال لموكله يجوز وقال الثاني لا يجوز بناء على أن نفس
 الوكيل قام مقام الموكل اهـ فالمراد هنا أنه خاصم فيما وكل به فإن خاصم في غيره ففيه تفصيل أشار إليه
 الشارح فيما يأتي اهـ وتقل في الهامش فرعاً هو ادعى المشتري أنه باعه من فلان وفلان فيجحد فشده البائع
 لم تقبل كذا في المحيط والبائع إذا شهد لغيره بما باع لا تقبل شهادته وكذا المشتري كذا في فتاوى قاضي خان
 فتاوى الهندية اهـ (قوله كالوصي) بناء على أن عنده بمجرد قبول الوكالة يصير خصماً وان لم يخاصم
 ولهذا أثر على موكله في غير مجلس القضاء فذا قراره عليه وعندهما لا يصير خصماً بمجرد القبول ولهذا لا يثبت
 إقراره ذخيرة ملخصاً (قوله وفي قسامة الزبلي الخ) المسألة مبسوطة في الفصل السادس والعشرين من
 الترخانية (قوله متفق عليهما) فيه أن أبي يوسف جعل الوكيل كالوصي وإن لم يخاصم مع أنه بعرضه
 أن يخاصم (قوله عندهما) أي خلافاً للثاني كما تقدم ح (قوله أو عليه) أي أو شهد عليه أي على
 الموكل (قوله وفي البرازية) بيان لقوله في غير ما وكل فيه (قوله عند القاضي) متعلق بوكيل
 بالاختصاص (قوله مائة دينار) أي مال غير الموكل به بخلاف ما مر (قوله ونماه فيها) حيث قال
 بخلاف ما لو وكله عند غير القاضي فخاصم مع المطلوب بألف وبرهن على الوكالة ثم عزله الموكل عنها فشده على
 المطلوب بمائة دينار فما كان للموكل على المطلوب بعد القضاء بالوكالة لا يقبل لأن الوكالة لما اتصل بها القضاء
 صار الوكيل خصماً في حقوق الموكل على غرمائه فشده بعد العزل بالذمة ثم شدة الاختصاص فلا تقبل بخلاف
 الأول لأن علم القاضي بوكالته ليس بقضاء فلم يصير خصماً في غير ما وكل به وهو الدراهم فحوز شهادته بعد العزل
 في حق آخر اهـ بزيادة من جامع الفتاوى وزاد في الذخيرة إلا أن يشهد بحال حادث بعد تاريخ الوكالة فثبت
 تقبل شهادته عنده اهـ ولهذا قال في البرازية بعد ما مر وهذا غير مستقيم فيما يحدث لأن الرواية مخفوفة
 فيما إذا وكله بالخصومة في كل حق له وقبضه على رجل يعني أنه لا يتناول الحادث أما إذا وكله بطلب كل حق له
 قبل الناس أجمعين فالخصومة تنصرف إلى الحادث أيضاً استصحاباً لما إذا تحمل المذكورة على الوكالة العامة
 ثم قال والحاصل أنه في الوكالة العامة بعد الخصومة لا تقبل شهادته لموكله عن المطلوب ولا على غيره في القسامة ولا
 في الحادثة إلا في الواجب بعد العزل اهـ يعني وأما في الخاصة فلا تقبل فيما كان على المطلوب قبل الوكالة
 وتقبل في الحادث بعدها أو بعد العزل وانما جاء عدم الاستقامة بالقبول بقوله بما كان للموكل على المطلوب
 بعد القضاء بالوكالة ولذا لم يقيد بذلك في الذخيرة بل صرح بعده بأن الحادث تقبل فيه كإقامته فاعتنم هذا
 التحرير اهـ وذكر في الهامش عبارة جامع الفتاوى ونصها أنه في الفصل الثاني لما اتصل القضاء بها أي
 بالوكالة صار الوكيل خصماً في جميع حقوق الموكل على غرمائه فإذا شهد بالذمة ثم شدة الاختصاص فلا تقبل
 وفي الأول علم القاضي بوكالته ليس بقضاء فلم يصير خصماً فكان في غير ما وكل به وهو الدراهم فحوز شهادته بعد
 العزل في حق آخر اهـ (قوله شهادة اثنين الخ) راجع الفصل الرابع والعشرين من الترخانية (قوله في
 ذلك) أي فيما في الذمة وانما ثبت الشركة في المقبوض بعد القبض ووجه قول أبي يوسف بعدم القبول أن
 أحد الفريقين إذا قبض شيئاً من التركة يدينه شريكه الفريق الآخر فصار كل شاهد لنفسه (قوله بخلاف
 الوصية بغير عين) كما إذا شهد أن الميت أوصى لجليز بألف فأدعى الشاهد أن الميت أوصى لهما بالالف وشهد
 الوصي لهما أن الميت أوصى للشاهدين بألف لا تقبل الشهادتان لأن حق الموصي له تعلق بعين التركة حتى لا يفي
 بعد هلاك التركة فصار كل واحد من الفريقين مثبلاً لنفسه حق المشاركة في التركة فلا تنصف شهادته ما واحترز

وسيجيء ثمة (و) كـ (شهادة وصيين لارث كبير) على أجنبي (في غير مال الميت) فأنه مقبولة في ظاهر الرواية كالمشهد الوصيان على اقتران الميت بشئ معين لوارث بالغ تقبل بزازية (ولو) شهدا (في ماله) أي الميت (لا) خلافا لما ٣٨٥ ولما صغر لم يجز انفسا وسيجيء في الوصايا

(ك) مالا تقبل (الشهادة على

بحر) بالفتح أي فسق (مجرد)

عن اثبات حق لله تعالى اول العبد

فان تضمنته قبلت والا لا (بعد

التعديل و) لو (قبلت) أي

الشهادة بل الاخبار ولومن واحد

على الجرح المجرد كذا اعتمد

المصنف تعالما قرره صدر الشريعة

وأقره من لا خسرو وأدخله تحت

قواهم الدفع اسهل من الرفع وذكر

وجهه وأطلق ابن الكمال ردها

تبع العامة الكتب وذكر وجهه

وظاهر كلام الوافي وعزمي زاده

الميل اليه وكذا اللهستاني حيث

قال وفيه أن القاضي لم يلتفت لهذه

الشهادة ولكن يركى الشهود سرا

وعلمنا فان عدلوا قبلها وعزا

للمضمران وجعله البرجندي على

قوله مالا قوله فتنه (مثل أن

يشهدوا على شهود المذني) على

الجرح المجرد (بأنهم فسقة

او زناة أو آكلة الربا أو شرية الخمر

أو على اقرارهم انهم شهدوا بزور

أو أنهم اجراء في هذه الشهادة

أو أن المذني مبطل في هذه الدعوى

أو أنه لا شهادة لهم على المذني عليه

في هذه الحادثة) فلا تقبل بعد

التعديل بل قبله درر واعتمده

المصنف (وتقبل لو شهدوا على)

الجرح المركب كـ (اقرار المذني

بفسقهم أو اقراره بفسادهم بزور

أو بأنه استأجرهم على هذه

الشهادة) أو على اقرارهم انهم

لم يحضروا المجلس الذي كان فيه

الحق يعني

بالوصية بغير عين عن الوصية بها كالمشهدا أنه أوصى لرجلين بعين وشهدا المشهود لهما للشاهدين الأولين أنه أوصى لهما بعين أخرى فأنه تقبل الشهادة ان اتفاقا لانه لا شركة ولا تهمة اه ح كذا في الهامش (قوله على أجنبي) الظاهر أنه غير قيد تأمل (قوله حق الله تعالى) ولو كان الحق تعزيرا وانظر باب التعزير من البحر عند قوله يا فاسق يا زاني (قوله والا لا) تكرار س (قوله بعد التعديل) ولوقوله قبلت ذكر في البحر أن التفصيل انما هو اذا ادعاء الخصم وبرهن عليه جهرا أما اذا أخبر القاضي به سرا وكان مجردا طلب منه البرهان عليه فإذا برهن عليه سرا أبطل الشهادة لتعارض الجرح والتعديل فيقدم الجرح فإذا قال الخصم للقاضي سرا أن الشاهد أكل ربا وبرهن عليه ردّ شهادته كما أفاده في الكافي اه ووجهه أنه لو كان البرهان جهرا لا يقبل على الجرح المجرد لنفس الشهود به بظاهر الفاحشة بخلاف ما اذا شهدوا سرا كما بسطه في البحر وحاصله انها تقبل على الجرح ولو مجردا أو بعد التعديل لو شهدوا به سرا وبه يظهر أنه لا بد من التقييد اقول المصنف لا تقبل بعد التعديل عما اذا كان جهرا وظاهر كلام الكافي أن الخصم لا يضره الاعلان بالجرح المجرد كافي البحر أي لانه اذا لم يشكبه بالشهود سرا وفق بظاهر القاضي لا يسقط حقه بخلاف الشهود فانها تسقط شهادتهم بنفسهم بذلك وكذا يقبل عند سؤال القاضي قال في البحر أول الباب المار وقد ظهر من اطلاق كلامهم هنا أن الجرح يقدم على التعديل سواء كان مجردا أو لا عند سؤال القاضي عن الشاهد والتفصيل الاتي من انه ان كان مجردا لا تنفع البيعة به أو لا تنفع انما هو عند طعن الخصم في الشاهد علانية اه هذا وقد مر قبل هذا الباب انه لا يسأل عن الشاهد بلا طعن من الخصم وعنده ما يسأل مطلقا والفتوى على قولهم ما من عدم الاكتفاء بظاهر العدالة وحينئذ فكيف يصح القول بردّ الشهادة على الجرح المجرد قبل التعديل وأجاب السامحاني بأن من قال تقبل أراد أنه لا يكتفي حينئذ بظاهر العدالة ومن قال تردّ أراد أن التعديل لو كان ثابتا أو ثبت بعد ذلك لا يعارض الجرح المجرد فلا تبطل العدالة اه ويشير الى هذا قول ابن الكمال فان قلت أليس الظاهر من فسق الشهود قبل إقامة البيعة على عدالتهم يمنع القاضي عن قبول شهادتهم والحكم بها قلت نعم لكن ذلك للطعن في عدالتهم لا لسقوط امر يستطعم عن حدير القبول ولذا الوعد لو ابعد هذا قبل شهادتهم ولو كانت الشهادة على فسقهم مقبولة لسقوط امر حدير الشهادة ولم يبق لهم مجال التعديل اه وهذا معنى كلام اللهستاني وكذلك كلام صدر الشريعة ومثلا خسرو يرجع الى ما ذكره ابن الكمال (قوله وجعله البرجندي) أقول المتبادر منه رجوعه الى قوله لكن يركى الشهود سرا وعلمنا أما على قول الإمام فيكتفي بالتركية علمنا كما تقدم وهذا محله ما اذا لم يطعن الخصم أما اذا طعن كما هنا فلا اختلاف بل هو على قول الكل من انهم يزكون سرا وعلمنا فثأمل وراجع ولعل هذا هو وجه امر الشارح بقوله فتنه س والظاهر أن الضمير راجع الى الاطلاق المفهوم من قوله وأطلق الكمال (قوله أو زناة الخ) أي عادتهم الزنى أو أكل الربا أو الشرب وفي هذا الاثبات الحد بخلاف ما يأتي من انهم زنوا أو سرقوا من الخ لانها شهادة على فعل خاص موجب للعدا ما ظهر لي (فرع) ذكره في الهامش ومن ادعى ملكا لنفسه ثم شهد أنه ملك غيره لا تقبل شهادته ولو شهد بملك لانسان ثم شهد به لغيره لا تقبل ولو اشاع شيا من واحد ثم شهد به لآخر تردّ شهادته ولو برهن أن الشاهد أقرّ أنه ملكي يقبل وبالشاهد لو أنكر الاقرار لا يخلف جامع الفصولين في الرابع عشر اه (قوله فلا تقبل) تكرار مع مامّر (قوله واعتمده المصنف) قال وانما لم تقبل هذه الشهادة بعد التعديل لأن العدالة بعد ما ثبت لا ترتفع الا باثبات حق الشرع أو العبد كما عرفت وليس في شيء مما ذكر اثبات واحد منهما بخلاف ما اذا وجدت قبل التعديل فانها كافية في الدفع كما مرّ كذا قاله مثلا خسرو وغيره فان قلت لان لم انه ليس فيما ذكر اثبات واحد منهما يعني حق الله تعالى وحق العبد ان اقرارهم بشهادة الزور أو شرب الخمر مع ذهاب الرأفة موجب للتعزير وهو هان من حقوق الله تعالى قلت الظاهر أن مرادهم بما يوجب حسانتها تعالى الحد لا التعزير لقولهم وليس في وسع القاضي الزامه لانه يدفعه بالتوبة لان التعزير حق الله تعالى يسقط بالتوبة بخلاف الحد لا يسقط بها والله تعالى أعلم اه قلت لكن صرح في تعزير البحر أن الحق لله تعالى لا يختص بالحد بل أعظم منه ومن التعزير وصرح هذا أيضا بأن التعزير لا يسقط بالتوبة إلا أن يقال ان مراده ما كان حق العبد لا يسقط بها تأمل (قوله كاتر المذني) قال في البحر لا يدخل تحت

(أو أنهم عبد أو محدودون ينفذ)

أوانه ابن المدعي أو أبوه عناية
أرفاذف والقذوف يدعيه

(أو أنهم زنوا ووصفوه أو سرقوا

منه كذا) وبينه (أو شربوا

الخمر ولم يتقدم العهد) كما مر

في باب أه وقتلوا النفس عدا عيني

(أو شركاء المدعي) أي

والمدعي مال (أو أنه استأجرهم

بكذا لها) للشهادة (وأعطاهم

ذلك مما كان لي عنده) من المال

ولولم يقله لم تقبل له عواد الاستجار

لغيره ولا ولاية له عليه (أو أئني

صالحتهم على كذا ودفعته إليهم)

أي رشوة والأفلاصيح بالمعنى

النسري ولو قال ولم أدفعه لم تقبل

(على أن لا يشهدوا على زورا) قد

(شهدوا زورا) وأنا أطلب ما أعطيتهم

وأنما قبلت في هذه الصور لأنها

حق الله تعالى أو العبد خست

الحاجة لأحيائهم (شهد عدل

قلم يبرح) عن مجلس القاضى ولم

يطل المجلس ولم يكذبه المشهود له

(حتى قال أو همت) أخطأت

(بعض شهادتي ولا مناضة قبالت)

شهادته بجميع ما شهد به لوعدا

ولو بعد القضاء وعليه الفتوى

خاتمة ويجزى قلت لكن عبارة

المتنى تقتضى قبول قوله أو همت

وأنه يقضى بما بقى وهو مختار

السرخصى وغيره وظاهر كلام

الأكمل وسعدى ترجيحه فتنبه

وتبصر (وأن) فإله الشاهد

(بعد قيامه عن المجلس لا) تقبل

على الظاهر احتياطا وكذا الوقوع

الغلط في بعض الحدود أو النسب

هذه

الجرح ما إذا برهن على إقرار المدعي بفسقهم أو أنهم أجروا أو لم يحضروا الواقعة أو على أنهم محدودون في
نفذ أو على رق الشاهد أو على شركة الشاهد في العين وكذا قال في الخلاصة للنصم أن بطلان ثلاثة أشياء أن
يقول هما عبدان أو محدودان في نفذ أو شريكان فإذا قال هما عبدان يقال للشاهد دين أقيم البيعة على
الحزبية وفي الآخر ينال للنصم أتم البيعة أنهم ما كذلك اه فعلى هذا الجرح في الشاهد الظاهر ما يخل
بالعدالة لا بالشهادة مع العدة فإدخال هذه المسائل في الجرح المقبول كما فعل ابن الهمام مردود بل من باب
الظن كما في الخلاصة وفي خزانة الأكل لو برهن على إقرار المدعي بفسقهم أو بما يطل شهادتهم يقبل وليس
هذا يخرج وانما هو من باب إقرار الإنسان على نفسه اه وهذا لا يرد على المصنف فكان على الشارح أن
لا يذ كر قوله الجرح المركب فانه إذا زيادة ضرر (قوله بشف) لأن من تمام حذره وشهادته وهو من حقوق الله
تعالى (قوله ولم يتقدم العهد) بأن لم يزل الريح في الخمر ولم يمض شهر في الباقي قيد بعدم التناهد اذ لو كان
متقدما لا تقبل لعدم اثبات الحق به لأن الشهادة بمحمد متقدم مردودة منج وما ذكره المصنف بقوله ولم يتقدم
العهد وفق به الزيلعي بين جعلهم هم زناة شرية الخمر من المجرد وجعلهم زنوا أو سرقوا من غيره ونقل عن
المقدسي أن الاظهر أن قولهم زناة أو فسقة أو شرية أو أككلا ربا اسم فاعل وهو قد يكون يعنى الاستقبال
فلا يقطع بوصفهم بما ذكر بخلاف الماضي اه ملخصا وهو حسن جدا لأنه هو المتبادر من تخصيصهم في التمثيل
للاول باسم الفاعل والثاني بالماضي (قوله أو شركاء) فيما إذا كانت الشهادة في شركتهما منج والمراد أن
الشاهد شريك مفاوض فلهما حصل من هذا الباطل يكون له فيه منقعة لأن يراد أنه شرية كفي المدعي به
والا كان إقرارا بأن المدعي به لهما فتح ومثله في القهستاني وما في الخمر من حمله على الشركة عقد اشبهل
بعمومه الغنان ولا يلزم منه نفع الشاهد فكأنه سبق قلم وعلى ما قلنا قول الشارح والمدعي مال أي مال
نصح فيه الشركة ليخرج نحو العقار وطعام أهله وكسوتهم مما لا تصح فيه (قوله أو أئني صالحتهم) أي شهدوا
على قول المدعي أئني صالحتهم الخ (قوله أي رشوة) قاله في السعدية (قوله لم يبرح) لأنه لو قام لم يقبل منه
ذلك لجواز أنه غره الخصم بالدينار بجر (قوله أخطأت) قال في البحر معنى قوله أو همت أخطأت يسبان
ما كان يحق على ذكره أو زيادة كانت باطلة كذا في الهداية اه (قوله بعض شهادتي) منسوب على
نزع الخافض أي في بعض شهادتي سعدية (قوله قبلت شهادته) قال في المنج واختاره في الهداية لقوله
في جواب المسألة تجازت شهادته وقبل يقضى بما بقى أن تذكره نقصان وإن يريادة يقتضى بها أن ادعياها المدعي
لأن ما حدث بعد ما قبل القضاء يجعل كدونه عندها والله مال شمس الأمانة السرخصى واقترع عليه
قاضى خان وعزاه إلى الجامع الصغير اه (قوله لوعدا) تكرر مع المتن س (قوله وعليه الفتوى)
أي على قوله ولو بعد القضاء (قوله بما بقى) أي أو بما زاد كما صرح به غيره ومثله في البحر قال وعليه معنى
القبول العمل بقوله الثاني (قوله فتنبه وتبصر) في كلام الشارح عني عنه في هذا المقام نظرا من وجوه
* الاول أن قوله ولو بعد القضاء ليس في محله لأن الضمير في قول المصنف قلت راجع إلى الشهادة كما نص عليه
في المنج وهو مقتضى ضميعة هنا وحينئذ فلا معنى لقبولها بعد القضاء بل الصواب ذكره بعد عبارة المتن
* الثاني أنه لا محل للاستدراك هنا لأن في المسألة قولين ولا يقبل الاستدراك بقول على آخره لأن يعتبر
الاستدراك بالنظر إلى ترجيح الثاني * الثالث أن قوله وكذا الوقوع الغلط في بعض الحدود أو النسب يقتضى أنه
مفترع على القول المذكور في المتن وليس كذلك * الرابع أنه يقتضى أنه لا يقبل قوله بذلك وليس كذلك وعبرة
الربلي تدل على ما قلنا من أوجه النظر المذكورة حيث قال ثم قيل يقضى بجميع ما شهد به أو لا حتى لو شهد
بألف ثم قال غلطت في خصمائه يقضى بألف لأن المشهود به أو لا صار حقا للمدعي ووجب على الثاني القضاء
به فلا يطل برجوعه وقبل يقضى بما بقى لأن ما حدث بعد الشهادة قبل القضاء كدونه عند الشهادة ثم قال وذكر
في النهاية أن الشاهد إذا قال أو همت في الزيادة أو في نقصان يقبل قوله إذا كان عدلا ولا يتفاوت بين أن
يكون قبل القضاء أو بعده رواء عن أبي حنيفة وعلى هذا الوقوع الغلط في ذكر بعض حدود العقار أو في بعض
النسب ثم تذكر قبل لأنه قديمي به في مجلس القضاء فذكره ذلك للقاضى دليل على صدقه واحتياطه في الأمور
اه فتأمل (قوله أو النسب) بأن قال محمد بن علي بن غران قد اذكر في المجلس قيل وبعد وقوله بعض

الحدود بأن ذكر الشرقي مكان الغربي ونحوه فتح (قولاً أولى من بينة الموت) نقل الشيخ غانم خلافة عن الخلاصة وغيرها فراجعها وأفتى المفتي أبو السعود بخلافه وذكر في الجرم مسائل في تعارض المينات وترجيحها في الباب الآتي عند قوله ولو شهد أنه قبل زيد أيوم النحر الخ وذكر في الهامش مسائل في تعارض المينات هي قع أقامت الامة بينة أن مولاها دبرها في مرض موته وهو عاقل وأقامت الورثة بينة أنه كان مخلوط العقل فبينة الامة أولى وكذا إذا خلع امرأته ثم أقام الزوج بينة أنه كان مجنوناً وقت الخلع والمرأة على أنه كان عاقلًا فبينة المرأة أولى في الفصلين زوج الأب بنته البالغة من رجل على أنه يعطيه ألفاً عطاء ثم أذعت البنت أن الألف مبرها وأدعى الأب أنه لاجل قفتانلق وأقاما البينة فبينة البنت أولى لأن بينتها ثبت الوجوب في النكاح وبينته ثبت الرشوة حاوي الزاهدي ولو ادعى أحدهما البيع بالتجعة وأنكر الآخر فالقول للمدعي التجعة ولو برهن أحدهما قبل ولو برهن الآخر بالتجعة كما سبق في البيع تعارضت بينة صحة الوقف وفساده فان الفساد اشترط في الوقف مفسد فبينة الفساد أولى وإن كان يعني في المحل وغيره فبينة الصحة أولى وعلى هذا التفصيل إذا اختلف البائع والمشتري في صحة البيع وفساده بأقاني على الملتقى بينة أنه باعها في البلوغ أولى من بينة أنه باعها في صغره حاوي الزاهدي إذا تعارضت بينة القدم والحدث في البرازية والخلاصة بينة القدم أولى وفي ترجيح المينات للبغدادى عن القسنة بينة الحدث أولى وذكر العلائق في شرح الملتقى أن بينة القدم أولى في البناء وبينة الحدث أولى في البكشيف اه حامدية ولو ظهر خونه وهو منبثق فيجد الإفاقة وقت بيعه فالقول له وبينة الإفاقة أولى من بينة الجنون وعن أبي يوسف إذا ادعى شراء الدار فشهد شاهدان أنه كان مجنوناً عند ما باعه وآخران أنه كان عاقلًا فبينة العقل وصحة البيع أولى إذا اختلف المتبايعان في صحة العقد وفساده فأنما يجعل القول لمن يدعي الصحة والبينة بينة من يدعي الفساد ولو قال لا دعوى على تركه أخى ولا جنى في تركه أخى وهو أحد الورثة لا يطل ولا يدفع الورثة بهذا اللفظ يحجر عن النوادر اه (قوله من يقيم بلغ) متعلق بينة (قوله ما اشتراه) أي المشتري (قوله من وصيه) أي وصي النبي (قولاً ذاعل) بينة كون البائع معوها أولى من بينة كونه عاقلًا غانم البغدادى (قوله فهو على المرض) لأن تصرفه أدي من تصرف الصحة فيكون متيقناً وانظر نسخة السامحاني قال مجزده هذه الحواشي الذي في السامحاني هو قوله ولو قال الشهود لا ندري كان في صحة أو مرض فهو على المرض أي لأن تصرفه أدي من تصرف الصحة فيكون متيقناً وفي جامع الفتاوى ولو ادعى الزوج بعد وفاتها أنها كانت أبرأته من الصداق حال محتم أو أقام الوارث بينة أنها أبرأته في مرض موته فبينة الصحة أولى وقبل بينة الورثة أولى ولو أقر الوارث ثم مات فسال المقتول أقر في صحته وقال بقية الورثة في مرضه فالقول للورثة والبينة للمقتول وإن لم يقر بينة وأراد استخلاصهم لذلك أذعت المرأة البراءة عن المهر بشرط وأدعاهما الزوج مطلقاً وأما البينة فبينة المرأة أولى إن كان الشرط متعارفاً فيصح الإبراء معه وقبل البينة من الزوج أولى ولو أقامت المرأة بينة على المهر على أن زوجها كان متراً به يومنا هذا أو أقام الزوج بينة أنها أبرأته من هذا المهر فبينة البراءة أولى وكذا في الذين لأن بينة مدعي الدين بطلت كما قرر المذني عليه بالذين ضمن دعواه البراءة كشهود بيع واقالة فان بينتها لم يطلها شيء وبطل بينة البيع لأن دعوى الاقالة أقراره وقوله فهو على المرض لم يذكر ما إذا اختلفا في الصحة والمرض وفي الأنتروى أدعى بعض الورثة أن المورث وهبه شيئاً معنا وقبضه في صحته وقالت البقية كان في المرض فالقول لهم وإن أقاموا البينة فالبينة المدعي الصحة ولو أذعت أن زوجها طلقها في مرض الموت ومات وهي في العدة وأدعى الورثة أنه في الصحة فالقول لها وإن برهنها وقتاً واحداً فبينة الورثة أولى اه هذا ما وجدته فيها (قوله أولى من بينة الطوع) قال ابن الشحنة

وينتأ كرمه وطوع أقبنا * فتقدم ذات الكرمه صحح الأكره

قال في الهامش تعارضت بينة الأكره والطوع في البيع والصلح والاقراف فبينة الأكره أولى بأقاني على الملتقى وخاتمة في أحكام السبع الفاسدة وترجيح المينات وبينة الجوع عن الوصية أولى من بينة كونه موصياً مصرّاً إلى الوفاة أبو السعود وحامدية (قولاً للمدعي البطلان) لأنه منكر للعقد (قولاً للمدعي الصحة) مفاده أن البينة بينة الفساد فيوافق ما قبله (قوله إلا في مسألة الاقالة) كما لو ادعى المشتري أنه باع المبيع من البائع

(بينة الله) أي المجرع (مات من

الجرع أولى من بينة الموت بعد البرء) ولو أقام أولياء مقتول

بينة على أن زيد أجره وقتله

وأقام زبديسة على أن المقتول قال

أن زيداً لم يجرعني ولم يقتلني فبينة

زيداً أولى من بينة أولياء المقتول

مجمع الفتاوى (وبينه الغبن) من

يقيم بلغ (أولى من بينة كون القعة)

أي قيمه ما اشتراه من وصيه في ذلك

الوقت (مثل القن) لأنها ثبت

أمرها زائداً ولأن بينة الفساد راجع

من بينة الصحة درر خلافاً لما في

الوهابية أمابدون البينة فالقول

للمدعي الصحة منية (وبينة كون

المصرف) في نحو تدبيراً وخلع

أو خصومة (ذاعل أولى من بينة)

الورثة مثلاً (كونه مخلوط العقل

أو مجنوناً) ولو قال الشهود لا ندري

كان في صحة أو مرض فهو على

المرض ولو قال الوارث كان يهني

يصدق حتى يشهد أنه كان صحيح

العقل برزاية (وبينة الأكره)

في أقراره (أولى من بينة الطوع)

إن أرحاً واتحد تاريخهما فإن

اختلفا أولم يؤرخا فبينة الطوع

أولى ملقط وغيره واعتقده

المصنف وأنه وعزى زاده (فروع)

بينة الفساد أولى من بينة الصحة

شرح وهابية وفي الأشباه

اختلف المتبايعان في الصحة

والمطلان فالقول للمدعي البطلان

وفي الصحة والفساد للمدعي الصحة

إلا في مسألة الاقالة

قوله بينة كون البائع معوها

الخ هكذا في الشحنة المجموع منها

وليس تأمل فيه مع قول المصنف وبينه

المصرف ذاعل الخ وليجزر

كان شهودا بالدار بلا ذكر انها في يد
انضم فشهد به آخران أو شهدا
بالمال بالحدود وآخران بالحدود
أو شهدا على الاسم والتسب ولم
يعرفا الرجل بمينه فشهد آخران
انه المسمى به درر شهد واحد
قتال المباوق من شهد كشاهد
لم تقبل حتى يتكلم كل شاهد
بشهادته وعليه الفتوى شهادة
التي المتواترة مقبولة * الشهادة
اذا بطلت في البعض بطلت في الكل
الا في عيدين مسلم ونصراني فشهد
نصرانيان عليهما بالعتق قبلت
في حق النصراني فقط اشباه
قلت وزاد محسبها خمسة أخرى
معزية للبرازية

* (باب الاختلاف في الشهادة) *
مبنى هذا الباب على اصول مقرة
منها أن الشهادة على حقوق العباد
لا تقبل بلا دعوى بخلاف حقوقه
تعالى ومنها أن الشهادة بأكثر
من المدعى باطله بخلاف الأقل
للافتقار فيه ومنها أن الملك المطلق
أزيد من المقيّد بثبوته من الاصل
والملك بالسبب مقنصر على وقت
السبب ومنها موافقة الشهادتين
لفظاً ومعنى وموافقة الشهادة
الدعوى معنى فقط وستتضح
(تقدم الدعوى في حقوق العباد
شرط قبولها) لتوفيقها على
مطالبهم ولربالتوكيل بخلاف
حقوق الله تعالى لوجوب اقامتها
على كل أحد فكل أحد خصم
فكان الدعوى موجودة

٢ قوله الى الكلام الثاني هكذا في
النسخة المجموع منها ولعل صوابه
كلام الثاني بالاسافة وليجزر اه

معجزة

بأقل من الثمن قبل النقد وادعى البائع الاقالة فالقول للمشتري مع انه يدعى فساد العقد ولو كان على القلب
تخلفاً أشباه (قوله وفي المتن) انظر ما كتبناه قبيل الكفالة (قوله شهادة التي المتواترة مقبولة) بخلاف
غيره فلا يقبل سواء كان نفساً صورة أو معنى وسواء أحاط به علم الشاهد أو لا كما مر في باب العين في البيع
والشراء نعم تقبل بيعة النبي في الشروط كما قدمناه هناك وذكر في الهامش في النوادر عن الثاني شهدا عليه
بتول أو فعل يلزم عليه بذلك اجارة أو بيع أو كآبه أو طلاق أو عتاق أو قتل أو قصاص في مكان أو زمان وصفات
فبرهن المشهود عليه أنه لم يكن ثمّة يومئذ لا تقبل لكن قال في المحيط في الحادي والخمسين ان لو اتزعت عند الناس وعلم
الكل عدم كونه في ذلك المكان والزمان لا تنجح الدعوى ويقضى بفراغ الذمة لانه يلزم كذب الثابت
بالضرورة ما لم يدخل الشك عدنا الى الكلام الثاني وكذا كل بيعة قامت على أن فلان لم يفل ولم يفعل ولم يقتر
وذكر الناطقي آمن الامام اهل مدينة من دار الحرب فاخطوا بعبدة أخرى وقالوا كآجبعاف شهدا انهم لم
يكونوا وقت الامان في تلك المدينة بقبلا ان اذا كانوا من غيرهم برازية وذكر الامام السرخسي أن الشرط وان
نفساً كآه وان لم ادخل الدار اليوم قاصر أنه كذا فبرهنت على عدم الدخول اليوم يقبل حلقه ان لم تأت صهر في
في الليلة ولم اكلمها فشهدا على عدم الاتيان والكلام يقبل لان الغرض اثبات الجزاء كآه لو شهدا انان انه أسلم
واستثنى وآخران بلا استثناء يقبل ويحكم باسلامه برازية (قوله نسخة أخرى) * الاولى قال لبعده ان
دخلت هذه الدار فأت حراً وقال نصراني ان دخل هو هذه الدار قاصر أنه طالق فشهد نصرانيان على دخوله
الدار ان العبد مسلم لا تقبل وان كافر اتقبل في حق وقوع الطلاق لا العتق * الثانية لو قال ان استقرضت من
فلان فبعده حراً فشهد رجل وأبو العبد أنه استقرض من فلان والحال يقبل في حق المال لا في حق عتق
لان فيها شهادة الاب للابن * الثالثة لو قال ان شربت الخمر فبعده حراً فشهد رجل وامرأتان على تحققه
يقبل في حق العتق لا في حق لزوم الحد * الرابعة لو قال ان سرق فبعده حراً فشهد رجل وامرأتان عليه بها
يقبل في حق العتق لا في حق القطع الكل من البرازية * قلت ثم رأيت مسألة أخرى فزدها وهي الخامسة
لو قال لها ان ذكرت طلاقك ان سميت طلاقك ان تكلمت به فبعده حراً فشهدا شهدا انه طلقها اليوم والآخر
على طلاقها أمس يقع الطلاق لا العتاق وهي في البرازية أيضاً كذا في حاشية تنوير البصائر اه وزاد البيهقي
ما في خزائنه الا كل من الملقطة وذلك لقطة في يد مسلم وكافر فأقام صاحبها شاهدين كافر بن عليها تسع على ما في
يد الكافر خاصة استحساناً ومالومات كافر فاقسم ابنه تركته ثم اسلم احدهما ثم شهدا كافران على ايه يدين
قلت في حصة الكافر خاصة اه

* (باب الاختلاف في الشهادة) *

(قوله منها أن الشهادة الخ) هذه عبارة الدرر قال محسبها الشرع لا يلى ليس من هذا الباب لانه في الاختلاف
في الشهادة لا في قبول الشهادة وعدمه اه مدني (قوله بأكثر من المدعى) ومنه اذا ادعى ملكاً مطلقاً
أو بالتناج فشهدوا في الاول بالملك بسبب وفي الثاني بالملك المطلق قبلتان لان الملك بسبب أقل من المطلق لانه يفيد
الاولوية بخلافه بسبب فانه يفيد الحدوث والمطلق أقل من التناج لان المطلق يفيد الاولوية على الاحتمال
والتناج على اليقين وفي قلبه وهو دعوى المطلق فشهدوا بالتناج لا تقبل ومن الاكثر ما لادعى الملك بسبب
فشهدوا بالمطلق لا تقبل الا اذا كان السبب الارث باقاني وعماه هناك كذا في الهامش (قوله باطله) اي
الا اذا وفق ويانه في الجبر (قوله موافقة الشهادتين الخ) كما لو ادعى داراً في يد رجل انها له منذ سنة
فشهد الشهود أنهم منذ عشرين سنة بطلت فلادعى المدعى انها منذ عشرين سنة والشهود شهدوا انها منذ
سنة جازت شهادتهم خاتمة وفي الافتقار عن القاعدة في الشهادات الشهادة لو خالفت الدعوى بزيادة
لا يحتاج الى اثباتها وانقصان كذلك فاذ لا لا يمنع قبولها اه حامدية وفي الخيرية عن الفصولين ولا يكتف
الشاهد الى بيان لون الدابة لانه سئل عما لا يكلف الى بيانه فاستوى ذكره وتركه ويخرج منه مسائل كثيرة
اه حامدية رجل ادعى في يد رجل متاعاً أو داراً انها له وقضى القاضي له فلم يقبضه حتى أقام الذي
في يده المينة أن المدعى أمر عند غير القاضي انه لاحق له فيه قال ان شهدوا انه اتز بذلك قبل القضاء بطل القضاء
وان شهدوا انه أقتر به بعد القضاء لا يبطل القضاء لان الثابت بالمينة كالثابت عياناً ولو عاين القاضي

(فإذا وافقتهما) أي وافقت الشهادة
 الدعوى (قبلت والا) نوافقها
 (لا) تقبل وهذا أحد الأصول
 المتقدمة (فلو ادعى ملكا مملوكا
 فشهد به بسبب) كسراء أو أوارث
 (قبلت) لكونهما بالاقبل مما ادعى
 فقطابا معنى كإثبات (وعكسه)
 بأن ادعى بسبب وشهدا بمطلق
 (لا) تقبل لكونهما بالاكتر كإثبات
 قلت وهذا في غير دعوى ارث
 وتنازع وشراء من مجهول كإبطه
 الكمال واستثنى في البحر ثلاثة
 وعشرين (وكذا يجب مطابقة
 الشهادات لفظا ومعنى) الألفي
 اثنتين وأربعين مسألة مسروطة في
 البحر وزاد ابن المصنف في حاشيته
 على الأشباه ثلاثة آخر تركها
 خشية التطويل (بطريق الوضع)
 لا التضمن والكتفيا بالموافقة
 المعنوية وبه قالت الأئمة الثلاثة
 (ولو شهد أحدهما بالنكاح والآخر
 بالتزويج قبلت) لاتحاد معناهما
 (كذا المهمة والعطية وشوخوا
 ولو شهد أحدهما بالف والآخر
 بالقبض أو مائة وما تبين أو طاعة
 وطائفتين أو ثلاث ردت) لاختلاف
 المعنيين (كالو ادعى غصبا أو قتل
 فشهد أحدهما به والآخر
 بالاقرب) لم تقبل ولو شهد بالاقرار
 به قبلت (وكذا) لا تقبل (في كل قول
 جمع مع فعل) بأن ادعى ألفا فشهد
 أحدهما بالرفع والآخر بالاقرب
 لاتسبع للجمع بين قول وفعل فنية

أقرار بذلك كن الحكم على هذا الوجه خاتمة من تكذيب الشهود كذا في الهامش (قوله فإذا وافقتهما
 قبلت) صدر الباب بهذه المسألة مع أنها ليست من الاختلاف في الشهادة لكونها كالدليل لوجوب اتفاق
 الشاهدين ألا ترى أنهم سألوا لاختلاف الدعوى والشهادة كالأبني على من له أدنى بصيرة سعيدة
 وبه ظهر وجه جعل ذلك من الأصول ثم إن التفرع على ما قبله مشعر بما قاله في البحر من أن اشتراط المطابقة
 بين الدعوى والشهادة أغما وفيما كانت الدعوى شرطاً فيه وتبعد في تنوير البصائر وهو ظاهر لأن تقدم
 الدعوى إذا لم يكن شرطاً كان وجودها كعدمها فلا يضر عدم التوافق ثم إن تفرعه على ما قبله لا ينافي كونه
 أصلاً في آخر وهو الاختلاف في الشهادة فانهم وبما تقرر اندفع ما في الشرع لآلية من أن قوله منها أن الشهادة
 على حقوق العباد الخ ليس من هذا الباب لأنه في الاختلاف في الشهادة لا في قوايا أو عدمه قد تقرر (قوله
 وهذا أحد الأصول الخ) نية عليه دون ما قبله لدفع توهم عدم أصلية سبب كونه مقترناً على ما قبله فإنه لا تنافي
 كما قدمناه والافتقار أصل أيضاً كما علمته فتنبه (قوله أو أوارث) تبع فيه الكثر والشهور أنه كدعوى الملك
 المطلق كما في البحر عن الفتح وسيد كره الشارح فلو استقطعه هنا لكان أولى ح (قوله قبلت) فيه قيد
 في البحر عن الخلاصة (قوله بأن ادعى بسبب) أي ادعى العين لا الدين بحر (قوله بالاكثر) وفيه
 لا تقبل إذا وافق بحر (قوله في غير دعوى ارث) لأنه مساو للملك المطلق كما قدمناه (قوله وتنازع)
 لأن المطلق أقل منه لأنه يشهد الأولوية على الاحتمال والتنازع على اليقين وذكر في الهامش أن الشهادة على
 التنازع بأن يشهد أن هذا كان يبيع هذه الناقة ولا يشترط أداء الشهادة على الولادة فتاوى الهندية في باب
 تحمل الشهادة عن التنازع عن النسيب اهـ (قوله وشراء من مجهول) لأن الظاهر أنه مساو للملك
 المطلق وكذا في غير دعوى قرض بحر ومنه شراء مع دعوى قبض فإذا ادعاهما فشهدا على المطلق تقبل
 بحر عن الخلاصة وحكي في الفتح عن الغمادية خلافاً (قوله ثلاثة وعشرين) لكن ذكر في البحر بعد ما أنه
 في الحقيقة لاستثناؤه فراجع (قوله خشية التطويل) قدمها الشارح في كتاب الوقف (قوله بطريق
 الوضع) أي بمعناه المطابق وهذا جعله الزيلعي تفسيراً للموافقة في اللفظ حيث قال والمراد بالاتفاق في اللفظ
 تطابق اللفظين على إفادة المعنى بطريق الوضع لا بطريق التضمن حتى لو ادعى رجل مائة درهم فشهد شاهد بدهم
 وآخر بدهمين وآخر بثلاثة وآخر بأربعة وآخر بخمسة لم تقبل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لعدم الموافقة
 لفظاً وعندهما يقضى بأربعة اهـ والذي يظهر من هذا أن الامام اعتبر توافق اللفظين على معنى واحد بطريق
 الوضع وأن الامام اكتفى بالموافقة المعنوية ولو بالتضمن ولم يشترط المعنى الموضوع له كل من اللفظين وليس
 المراد أن الامام اشترط التوافق في اللفظ والتوافق في المعنى الوضعي والأشكلى ما فزع عنه من شهادة
 أحدهما بالنكاح والآخر بالتزويج وكذا الهبة والعطية فإن اللفظين فيهما محتقان ولكنهما توافقا في معنى
 واحد أفاده كل منهما بطريق الوضع ويدل على هذا التوفيق أيضاً ما نقله الزيلعي عن النهاية حيث قال
 أن كانت المخالفة بينهما في اللفظ دون المعنى تقبل شهادته وذلك نحو أن يشهد أحدهما على الهبة والآخر على
 العطية وهذا لأن اللفظ ليس بقصود في الشهادة بل المقصود ما تضمنه اللفظ وهو ما صار اللفظ علماً عليه فإذا
 وجدت الموافقة في ذلك لا تنسر المخالفة فيما سواها حال فكذا ذكره ولم يحكم فيه خلافاً اهـ وهذا بخلاف
 الفرع السابق الذي نقلناه عنه فإن الخمسة معناها المطابق لا يدل على الأربعة بل تضمنها وإذا لم يقبلها الامام
 وقبلها أصحابه لاكتفائهم بالتضمن والحاصل أنه لا يشترط عند الامام الاتفاق على لفظ بعينه بل ما بعينه
 أو مرادفه وقول صاحب النهاية لأن اللفظ ليس بقصود حراده به أن التوافق على لفظ بعينه ليس بقصود
 لا مطلقاً كما ظن فافهم (قوله بالموافقة المعنوية) فإن قيل يشك على قول الكل ما لو شهد أحدهما أنه قال لها
 أنت خلية والآخر أنت برة لا يقضى بينوته أصلاً مع أقادهم معناها أجيب بمنع الترادف بل هما متباينان
 لمعنيين يلزمهما لازم واحد وهو وقوع البيوتة وتعامه في الفتح (قوله لاتحاد معناهما) أي مطابقة فصار
 كأن اللفظ متحد أيضاً فافهم (قوله ولو شهد بالاقرار) مقتضاه أنه لا يضر الاختلاف بين الدعوى والشهادة
 في قول مع فعل بخلاف اختلاف الشاهدين في ذلك (قوله للجمع بين قول وفعل) بخلاف ما إذا شهد أحدهما
 بألف المدعى على المدعى عليه وشهد الآخر على اقرار المدعى عليه بألف فانه يقبل فانه ليس بجمع بين قول

ولاي حنيفة أن المال في النكاح تابع والاصل فيه الحل والملك والازدواج ولا اختلاف فيما هو الاصل فثبت
 فاذا وقع الاختلاف في التبع يقضى بالاقل لاتفاقهما عليه (قوله في صحة الشهادة) قال في البحر بعد
 كلام وبه ظهر أن الجز شرط صحة الدعوى لا كية وهم من كلام المصنف من أنه شرط القضاء بالينة فقط اه
 اي بشرط أن يقول في الدعوى مات وترك ميراثا كما يشترط في الشهادة وانما يذكره لان الكلام في الشهادة
 (قوله الجز) اي النقل اي أن يشهدا بالاتقال وذلك امانا كما صورته الشارح او بما يقوم مقامه من اثبات
 الملك للميت عند الموت او اثبات يده او يده نأيه عند الموت أيضا وهو ما أشار اليه بقوله الا أن يشهد الخ وهذا
 عندهما خلافا لابي يوسف فانه لا يشترط شيئا ويظهر الخلاف فيما اذا شهدا أنه كان ملك الميت بالزيادة
 وطوليا بالفرق بين هذا وبين ما يأتي من أنه لو شهدا حتى أنه كان في ملكه تقبل والفرق ما في الفتح الى آخر
 ما يأتي قال مجرده هذه الحواشي وكتب المؤلف على قوله الجز هامشة وعليها أثر الضرب لكني لم أتبعه
 فأحببت ذكرها وان كانت مفهومة عما قبلها فقال قوله الجز هذا عندهما لان ملك الوارث متجدد الا أنه يكتفي
 بالشهادة على قيام ملك المورث وقت الموت لثبوت الانتقال ضرورة وكذا يده او يده من يقوم مقامه وأبو يوسف
 يقول ان ملك الوارث ملك المورث نصارت الشهادة بالملك للمورث شهادة للوارث فالجز أن يقول الشاهد
 مات وتركه اميرانا او ما يقوم مقامه من اثبات ملكه وقت الموت أو يده او يده من يقوم مقامه فاذا ثبت الوارث
 أن العين كانت لمورثه لا يقضى له وهو محل الاختلاف بخلاف الحي اذا ثبت أن العين كانت له فانه يقضى له بها
 اعتبارا للاستصحاب اذا اصل البقاء انتهى (قوله ارث) بأن ادعى الوارث عينا في يده انسان انما ميراث
 أبيه وأقام شاهدين فشهدا أن هذه كانت لآبيه لا يقضى له حتى يجر الميراث بأن يقول الخ (قوله بملكه) اي
 المورث (قوله عندهم) لابتدأ من هذا التقيد كما علمت وكان ينبغي ذكره بعد الثلاثة (قوله لان الايدي)
 تعميل للاستغناء بالشهادة على يد الميت عن الجز وبيان ذلك أنه اذا ثبت يده عند الموت فان كانت يده ملك فظاهر
 لانه أثبت ملكه وأن الانتقال الى الوارث فثبت الانتقال ضرورة كما لو شهدا بالملك وان كانت يده أمانة فكذلك
 الحكم لان الايدي في الامانات عند الموت تقبل يدهم بواسطة الضمان اذا مات مجهولا لتركه الحفظ والمضمون
 بملكه الخامن على ما عرف فيكون اثبات اليد في ذلك الوقت اثباتا لملك وتركه تعميل الاستغناء بالشهادة على يد
 من يقوم مقامه فلهذا لا يثبت يده من يقوم مقامه اثبات يده فيغني اثبات الملك وقت الموت عن ذكر الجز
 فاكتفى به عنه اه (قوله ولا بد مع الجز من بيان سبب الورثة الخ) قال في الفتح وينسب الميت والوارث
 حتى يلتقي الى أب واحد ويذكر أهله وارثه وحل يشترط قوله ووارثه في الأب والام والولد قبل يشترط
 والقوى على عدمه وكذا كل من لا يجب بحال وفي الشهادة بأنه ابن ابن الميت او بنت ابنة لا بد منه وفي أنه
 مولاه لا بد من بيان أنه اعتقه اه ولم يذكر هذا الشرط متنا ولا شرعا والظاهر أن الجز مع الشرط
 الثالث يغني عنه فليتأمل وانظر ما تم قبل الشهادات (قوله سبب الورثة) وهو أنه أخوه مثلا (قوله
 لآبيه وأمه) ذكر في البحر عن البرازية انهم لو شهدوا أنه ابنه ولم يقولوا ووارثه الاصح أنه يكتفي كما لو شهدوا أنه
 ابنا وأمه فان ادعى أنه عم الميت يشترط صحة الدعوى أن يفسر فيقول عمه لآبيه وأمه ولا يمه ويشترط
 أيضا أن يقول ووارثه واذا أقام الميتة لآبيه للشهود من نسبة الميت والوارث حتى يلتقي الى أب واحد وكذلك
 هذا في الأخ والجد اه ملخصا (قوله وارثا غيره) قال في فتح القدير واذا شهدوا أنه كان لمورثه تركه
 ميراثا ولم يقولوا لا نسلم له وارثا سواء كان بمن يرث في حال دون حال لا يقضى لاحتمال عدم استحقاقه
 أو يرث على كل حال يحتمل القاضي وينظر مآلة هل له وارث آخر اولا قال مجردها هذا يباين
 تركه المؤلف ونقط عليه لتوقفه في فهمه من نسخة الفتح الحاضرة عنده فلتراجع نسخة اخرى يقضى بملكه
 وان كان نصيبه يختلف في الاحوال يقضى بالاقل فيقضى في الزوج بالربع والزوجة بالثلث الا أن يقولوا لا نسلم
 له وارثا غيره وقال محمد وهو رواية عن أبي حنيفة يقضى بالاكثر والظاهر الاول وبأخذ القاضي كفيلا عندهما
 ولو قالوا لا نسلم له وارثا بهذا الموضع كني عند أبي حنيفة خلافا لهما اه وتقدمت المسألة قبيل كتاب
 الشهادات وذكرها في السادس والخمسين من شرح أدب القضاء متنوعة ثلاثة انواع فارجع اليه وخلصها هناك
 صاحب البحر بما فيه خفاء وقد علم عامر أن الوارث ان كان من قديم يجب حرم مان فذكر هذا الشرط

(ولزم) في صحة الشهادة (الجز)

بشهادة ارث) بأن يقول مات وتركه

ميراثا المذموم (الا أن يشهدا

بملكه) عندهم (او يده او يده من

يقوم مقامه) كمتاجر ومستعير

وغاصب ومودع فيغني ذلك عن

الجز لان الايدي عند الموت تقبل

يدهم بواسطة الضمان فاذا ثبت

الملك ثبت الجز ضرورة (ولا بد مع

الجز) المذكور (من بيان سبب

الورثة) بيان (أنه أخوه لآبيه

وأمه أو لآل أحدهما) ونحو ذلك

ظهيرية وبقي شرط ثالث (و) هو

(قول الشاهد لا وارث) أولا

اعلم (له) وارثا (غيره)

ورابع وهو أن يذكر الشاهد الميت والأبواب لعدم معانة السبب ذكرهما البرازي (وذكر اسم الميت ليس بشرط وإن شهد ايدي) سواء قالا (مذموم) أولا (ردت) لقيا ما يجهول لتوقع ٣٩٢ يد الخ (بجلاف ما لو شهد انها كانت ملكه أو أقر المدعي عليه بذلك أو شهدا شاهدان

انه أقر أنه كان في يد المدعي) دفع للمدعي لمعاوضة الاقرار وحيث ان المقترب لا تطل الاقرار والاصل أن الشهادة بالميت المتقضى مقبولة لا باليد المتقضية لتوقع الدلائل البرازية ولو أقر أنه كان يد المدعي بغير حق حل يكون اقراره باليد المتقضى نعم جامع النصولين (فروع) شهدا بأف وقال أحدهما قضى خصمائه قبلت بأف الا اذا شهد معه آخر ولا يشهد من علمه حتى يقر المدعي به شهدا بصفة برة واختلاف في كونها قطع خلافا لهما واستظهر صدر الشريعة قولهما وهذا الم يذكر المدعي لو نها ذكره الزيلعي * ادعى المدعيون الاصل منفردا وشهدا به مطلقا اوجه لم تقبل وهبانية شهدا في دين الخ بأنه كان عليه كذا انقل الا اذا سألهما انخصم عن بقاءه لأن فقالا لا ندرى وفي دين الميت لا تقبل مطلقا حتى يقول مات وهو عليه يجر قلت ويخالفه ما في معين الحكام من ثبوته بجزر بيان سببه وان لم يقل مات وعليه دين اه والاحتياط لا يفتي * ادعى ملكا في الماضي وشهدا به في الحال لم تقبل في الاصح كالوشهدا بالماضي أيضا

جمع القصولين

(باب الشهادة على الشهادة) *

(في مقبولة) وان كثرت استحضارا

في كل حق على الصحيح (الافق حد

وفرد) كسقوطهما بالشبهة وجاز

الشهاد مطلقا لكن لا تقبل الا

(بشرط تعذر حضور الاصل) موت

اي موت الاصل

لاصل القضاء وان كان من قديم يجب تجنب نقصان فذكره شرط للقضاء بالاكثر وان كان وارثا دائما ولا يتقص بغيره فذكره شرط للقضاء حالادون تلزم قائل (قوله لعدم معانة السبب) ولان الشهادة على الميت لا تجوز بالتسامع فتح (قوله البرازي) وكذا في الفتح (قوله وذكر اسم الميت) حتى لو شهدا أنه جده ابو آية ووارثه ولم يسم الميت تقبل برأية (قوله ردت) وعن أبي يوسف تقبل (قوله يد الخ) لاحتمال انها كانت ملكا له او دبعة متلا واذا كانت ودبعة متلا تكون باقية على حالها أما الميت فتقبل ملكا له اذا مات مجهلا لها كما تقدم (قوله انها كانت ملكه) اي لو شهدا المدعي ملكا عين في يد رجل انها كانت ملك المدعي يقتضى بها وان لم يشهدا انها ملكه الى الآن والفرق بين هذه وبين ما مر من انها كانت ملك الميت فانها تزده ما لم يشهدا بأنها ملكه عند الموت ما ذكره في الفتح من انها مال الم يتصل على ثبوت ملكه حالة الموت فانما ثبت بالاستصحاب والثابت به حجة لبقاء الثابت للاثبات ما لم يكن وهو المحتاج اليه في الوارث بخلاف مدعي العين فان الثابت بالاستصحاب بقاء ملكه لا يتخذ (قوله بذلك) اي يد الخ او ملكه ومن اقتصر على الثاني فقد قصر (قوله دفع للمدعي) الاولى أن يقول فانه يدفع للمدعي كما يظهر بالتأمل وفي البحر وانما قال دفع اليه دون أن يقول انه اقرار بالملك لأنه لو برهن على أنه ملكه فانه يقبل اه اي في مسألة الاقرار باليد او الشهادة عليه لانهما المذكوران في الكز دون مسألة الشهادة بالميت (قوله لتوقع اليد) لاحتمال أنه كان له فاشتراده (قوله بأف) اي ولا يسمع قوله قضاء (قوله الا اذا شهد معه آخر) لكمال النصاب (قوله ولا يشهد) اي بالالف كاه (قوله من علمه) اي قضاء خصمائه كذا في الهامش (قوله حتى يقر المدعي به) لئلا يكون اعانة على الظلم والمراد من ينبغي في عبارة الكز معني يجب فلا تجل له الشهادة بجر (قوله اذا لم يذكر المدعي لو نها) قال في الفتح ولو عين لو نها فقال أحدهما سوداء لم يقطع اجابا اه (قوله مطلقا اوجه) أما الاول فلان الاطلاق أنيد من المقيد وأما الثاني فلا خلاف الشهادة والدعوى للمباينة بين المتفرق والجللة (قوله بجر) اوضحه عند قول الكز وبعبه لا فراجه (قوله قلت) القول لصاحب المنح (قوله بيان سببه) قوام المقدسي قلت وكذا في نورا العين وقال ان الاول ضعيف وان الاحتياط في أمر الميت يكفي فيه تخلف خصمه مع وجود دينة وان في هذا الاحتياط ترك احتياط آخر في فاء دينة الذي يحجبه عن الحنسة وتضييع حقوق أناس كثيرين لا يجودون من يشهد لهم على هذا الوجه ح (قوله ملكا في الماضي) بأن قال كان ملكي وشهدا أنه له (قوله كالوشهدا بالماضي أيضا) اي لا تقبل لان اسناد المدعي بذلك على نفي الملك في الحال اذ لا فائدة للمدعي في اسناد مع قيام ملكه في الحال بخلاف الشاهدين لو أسند ملكه الى الماضي لان اسنادهما لا يدل على النفي في المال لانهم لا يعرفان بقاءه الا بالاستصحاب منج وبهذا ظهر الفرق بين ما هنا وبين ما تقدم متان قوله بخلاف ما لو شهدا أنها كانت ملكه (فروع مهم) قال المدعي ان الدار التي حدودها مكتوبة في هذا المحضر ملكي وقال الشهود ان الدار التي حدودها مكتوبة في هذا المحضر ملكه صح الدعوى والشهادة وكذا لو شهدا أن المال الذي كتب في هذا الضلع عليه تقبل والمعنى فيه أنه أشار الى المعلوم لو شهدا بملك المتنازع فيه وانخصم ان تصاد فاعلى أن المشهود به هو المتنازع فيه ينبغي أن تقبل الشهادة في اصل الدار وان لم تذكر الحدود لعدم الجلية المتقضية الى النزاع في اصل الدار جامع القصولين في آخر الفصل السابع

(باب الشهادة على الشهادة) *

(قوله وان كثرت) أعني الشهادة على شهادة الفروع ثم وثم لكن فيها شبهة البدلية لأن البدل ما يصار اليه

الاعند العجز عن الاصل وهذه كذلك ولذا لا تقبل فيما سقط بالشهاد كشهادة السامع الرجال درر كذا

في الهامش (قوله الا في حد وفرد) اي ما يوجب الحد فلا يردها اذا شهد على شهادة شاهدين أن فاني بلد

كذا ضرب فلان أخذ في كذا فانهما تقبل حتى ترد شهادة بجر عن المبدوط وفيه اشعار بأنها تقبل في التعزير

وحديث رواية عن أبي يوسف وعن أبي حنيفة أنه لا تقبل كافي الاختيار فاستأنى (قوله مطلقا) بعدد

أوغيرة (قوله الا بشرط تعذر حضور الاصل) أشار الى أن المراد بالمرض ما لا يستطيع معه الحضور الى

يجلس القاضى كما يقدره في الهداية وأن المراد بالسفر الغيبة مدته كما هو ظاهر كلام المشايخ وأفصح به في الخاتمة والهداية لا يجاوزة البيوت وأن أطلقه كالمريض في الكنز ولم يصرح بالتعذر ولكن ما ذكرناه هو المراد لأن العلامة الجوزقافهم (قوله وما نقله القهستاني) عبارته لكن في قضاء النهاية وغيره الاصل اذا مات لا تقبل شهادة فرعه فشرط حياة الاصل اه كذا في الهامش (قوله فيه كلام) ويؤيد كلام القهستاني قوله الآتى ويجوز أن أصله عن أهلها (قوله فانه نقله عن الخاتمة عنها) ليس في القهستاني ذلك وانظر ما ذكره في كتاب القاضى الى القاضى (قوله والصواب ما هنا) قال في الدر المنقى لكن نقل البرجندى والقهستاني كلامهما عن الخلاصة وكذا في الجبر والمنع والسراج وغيرهما أنه متى خرج الاصل عن احلته الشهادة بأن خرس أو فسق أو عي أو جن أو ارتدت بطلت الشهادة اه قتيبه ح كذا في الهامش (قوله وفي القهستاني) عبارته وتقبل عندنا أكثر المشايخ وعليه الفتوى كما في المضمرات وذكر القهستاني أيضاً أن الاول ظاهر الرواية وعليه الفتوى وفي الجبر قالوا الاول احسن وهو ظاهر الرواية كما في الحاوى والثاني أرفق الى آخره وعن محمد يجوز كيف ما كان حتى روى عنه أنه اذا كان الاصل في زاوية المسجد والفرع في زاوية أخرى من ذلك المسجد تقبل شهادتهم مخ وبجر (قوله او كون المرأة مخدرة) قال البرزوى هي من لا تكون برزت بكرا كانت أو ثيباً ولا يراها غير المحارم من الرجال أما التي جلست على المنصة فزأها رجال أجاب كما هو عادة بعض البلاد لا تكون مخدرة حموى (قوله في الوكالة) وذكره هنا أيضاً (قوله عند القاضي) قاله في المنع (قوله لا طلاق جواز الاشهاد) يعنى يجوز أن يشهد وهو صحيح أو سقيم ونحوه ولكن لا تجوز الشهادة عند القاضي الا وما ذكره موجود قال في الجبر نقل عن خزائن المفتين والاشهاد على شهادة نفسه يجوز وان لم يكن بالاصول عذر حتى لو حل بهم العذر يشهد القروع اه ومثله في المنع عن السراجية (قوله كما مر) اى وقوله وجاز الاشهاد مطلقاً (قوله وما في الحاوى غلط) من أنه لا تقبل شهادة النساء على الشهادة وفي الهامش ولو شهد على شهادة رجل واحد ما يشهد بنفسه أيضاً لم يجوز كذا في محيط السرخسى فتاوى الهندية (قوله عن كل اصل) فلو شهد عشرة على شهادة واحد تقبل ولكن لا يقضى حتى يشهد شاهد آخر لان الثابت بشهادتهم شهادة واحد بجر عن الخزانة وأفاد أنه لو شهد واحد على شهادة نفسه وآخران على شهادة غيره بصح وصريحه في البرازية (قوله وذلك) يعنى بأن يكون لكل شاهد شاهدان متغايران بل يكفي شاهدان على كل اصل (قوله ولوابنه) كما يأتى متناً (قوله أى أشهد بكذا) قيد بقوله أشهد لانه بدونه لا يصح أن يشهد على شهادته وان سمع منه لانه كالنائب عنه فلا بد من التعميل والتوكيد بقوله على شهادتي لانه لو قال أشهد على ذلك لم يجوز لاحتمال أن يكون الاشهاد على نفس الحق المشهود به فيكون أمراً بالكذب ويعلى لانه لو قال بشهادتي لم يجوز لاحتمال أن يكون أمراً بأن يشهد مثل شهادته بالكذب وبالشهادة على الشهادة لان الشهادة بقضاء القاضي صحيحة وان لم يشهد هما القاضى علمه (قوله سكوت الفرع) اى عند تجميعه قال في الجبر لو قال لا قبل قال في القنية ينبغى أن لا يصير شاهداً حتى لو شهد بعد ذلك لا تقبل اه (قوله حاوى) نقله في الجبر ثم قال بعد ورقة وفي خزائن المفتين الفرع اذا لم يعرف الاصل بعدالة ولا غيرا فهو مسمى في الشهادة على شهادته بتركه الاجتياط اه وقالوا الاساءة افحش من الكراهة اه لكن ذكرنا الشارح في شرحه على المنار أنها دونها وأيت مثله في التقرير يشرح البرزوى والتحقيق وغيرهما تأمل (قوله ان فلانا الخ) ويذكر اسمه واسم أبيه وجدته فانه لا بد منه كما في البحر (قوله هذا اوسط العبارات) والاطول أن يقول أشهد أن فلانا شهد عندى أن فلان على فلان كذا أو أشهد في على شهادته وأمرنى أن أشهد على شهادته وأنا الا أن أشهد على شهادته بذلك ففيه ثمان شينات (قوله وعليه فتوى السرخسى) قال في الفتح وهو اختيار الفقيه أبي الليث واستاذه أبي جعفر وهكذا ذكره محمد في السير الكبير وبه قالت الأئمة الثلاثة وسكن أن فتهاه زمن أبي جعفر خالفوه واشتروا زيادة طوبى له فأخرج أبو جعفر الرواية من السير الكبير فانقادوا له قال في الزخيرة فلو اعتد أحد على هذا كان اسهل وكلام المصنف اى صاحب الهداية يقتضى ترجيح كلام القدورى المشغل على خمس شينات حيث حكاه وذكر أن ثم اطول منه وأقصر ثم قال وخير الامور واسطها وذكروا نصير البعدادى شارح القدورى أقصر آخر ثلاث شينات وهو أشهد أن فلانا شهد في على شهادته أن فلانا أقر عنده بكذا ثم قال

وما نقله القهستاني عن قضاء النهاية فيه كلام فانه نقله عن الخاتمة عنها وهو خطأ والصواب ما هنا (أمرض أو سفر) واكتفى الثاني بغيبته بحيث يعذر أن يبيت بأهله واستحسنه غير واحد وفي القهستاني والسراجية وعليه الفتوى وأقره المصنف (او كون المرأة مخدرة) لا تخاطب الرجال وان خرجت لحاجة وحمام قنية وفيها لا يجوز الاشهاد للسلطان وأمر وهل يجوز لمحبوس ان من غير حاكم الخصومة نعم ذكره المصنف في الوكالة وقوله (عند الشهادة) عند القاضي قبل لكل لا طلاق جواز الاشهاد لا الاداء كما مر (و بشرط شهادة عدد) نصاب ولورجل واحد وامرأتين وما في الحاوى غلط بجر (عن كل اصل) ولو امرأة (لا تغاير فرعى هذا وذلك) خلا قال الشافعى (و كيفيتهما أن يقول الاصل مخاطباً للفرع) ولوابنه بجر (أشهد على شهادتي اى أشهد بكذا) ويكتفى سكوت الفرع ولورده ارتد قنية ولا ينبغى أن يشهد على شهادة من ليس بعدل عنده حاوى (ويقول الفرع أشهد أن فلانا شهد في على شهادته بكذا وقال لى أشهد على شهادتي بذلك) هذا اوسط العبارات وفيه خمس شينات والا قصر أن يقول أشهد على شهادتي بكذا ويقول الفرع أشهد على شهادته بكذا وعليه فتوى السرخسى وغيره ابن كمال وهو الاصح كما في القهستاني عن الزاهدى

وما ذكره التدويرى اولى وأحوط ثم حكى خلافاً في أن قوله وقال لى اشهد على شهادة في شرط عند أبي حنيفة
 ومحمد فلا يجوز تركه لانه اذ لم يقله احتل أنه أمره أن يشهد مثل شهادته وهو كذب وأنه أمره على وجه التحمل
 فلا يثبت بالشك وعند أبي يوسف يجوز لأن أمر الشاهد محمول على الصحة ما لم يكن اهـ والوجه في شهود
 الزمان القول بقوله ما وان كان فيهم العارف المتدين لان الحكم للعالم خصوصاً المتخذ بها مكسبة للدراسم
 اهـ مافى الفتح باختصار وحاصله أنه اختار ما اختاره في الهداية وشرح القدورى من لزوم خمس شينات
 فى الاداء وهو ما جرى عليه فى المتون كالتدويرى والكز والغرر والمثقى والاصلاح ومواهب الرحمن وغيرها
 (قوله الفرع لاصله) لانه من اهل التزكية هداية (قوله والالزم تعديل الكل) هذا عند أبي يوسف وقال
 محمد لا تقبل لانه لا شهادة الا بالعدالة فاذا لم يعرف قوه لم يتقوا الشهادة فلا تقبل ولا يي يوسف أن المأخوذ عليهم
 القبل دون التعديل لانه قد يخفى عليهم فيتعرف القاضي العدالة كما اذا شهدوا بأنفسهم كذا فى الهداية وفى
 البحر وقوله والاصدق بصور الاول أن يسكرتوا وهو المراد هنا كما أفصح به فى الهداية الثانية أن يقولوا
 لا تخبرك فجعله فى الخاتمة على الخلاف بين الشيخين وذكر ان الخصاص أن عدم القول ظاهر الرواية وذكر الحلواني
 أنها تقبل وهو الصحيح لان الاصل بقى مستورا اذ يحتمل الجرح والتوقف فلا يثبت الجرح بالشك ووجه المشهور
 أنه جرح للاصول واستشهد الخصاص بأنهم ما لو قالوا انما اتهمهم فى الشهادة لم يقبل القاضي شهادته وما استشهد
 به وهو الصورة الثالثة وقد ذكرنا فى الخاتمة اهـ ملخصاً حيث كان المراد الاول فتقول الشارح والالزم الخ
 تكرر مع ما فى المتن (قوله لان العدل لا يتهم بئله) كذا علل فى البحر وفيه عود الضمير على غير مذكور
 وأصل العبارة فى الهداية حيث قال وكذا اذا شهد شاهدان فعذر أحدهما الآخر يجوز لنا غاية الامر
 أن فيه منفعة من حيث القضاء بشهادته ولكن العدل لا يتهم بئله كما لا يتهم فى شهادة نفسه اهـ قال فى النهاية
 اى بمثل ما ذكرت من الشبهة وحاصل ما فى الفتح أن بعضهم قال لا يجوز لانه منهم حيث كان بتعديله رفيقه
 يثبت القضاء بشهادته والجواب أن شهادة نفسه تضمن مثل هذه المنفعة وهى القضاء بها فكما أنه لم يعتبر
 الشرع مع عدالته ذلك مانعاً كذا ما نحن فيه (قوله فى حاله) فیسأله عن عدالته فاذا ظهرت قبله والا لا
 منح (قوله على ما فى القهستانى) عبارة وفيه ايماء الى أنه لو قال الفرع ان الاصل ليس بعدل ولا أعرفه
 لم تقبل شهادته كما قال الخصاص وعن أبي يوسف أنه تقبل وهو الصحيح على ما قال الحلواني كما فى المحيط اهـ
 قائل القل مدنى (قوله عن المحيط) ذكر فى التتارخانية خلافه ولم يذكر فيه خلافاً وكفى هذا مع انهما
 لم قالانهم لا تقبل شهادتهما وظاهر استنهاد الخصاص به كما مر أنه لا خلاف فيه وفى البرازية شهدا عن أصل
 وقال الاخير فيه وزكاه غيرهما لا يقبل وان جرحه أحدهما لا يلتفت اليه اهـ (قوله بأمرود) عد
 منها فى البحر حضور الاصل قبل القضاء مستدلاً بما فى الخاتمة ولو أن فروعا شهدوا على شهادة الاصول ثم
 حضر الاصول قبل القضاء لا يقضى بشهادة الفروع اهـ لكن قال فى البحر وظاهر قوله لا يقضى دون أن
 يقول بطل الاشهاد أن الاصول لو غابوا بعد ذلك قضى بشهادتهم اهـ فلذا تركه الشارح (قوله ما يخالفه)
 وهو خلاف الاظهر (قوله وبانكار أصله الشهادة) كذا وقع التعبير فى كثير من المعترات وفى
 الشرنبلالية عن الفاضل جوى زاده ما يفيد أن الاول التعبير بالاشهاد لان انكار الشهادة لا يشمل ما اذا قال
 لى شهادة على هذه المادة لكن لم أشهدهم بخلاف انكار الاشهاد فانه يشمل هذا ويشمل انكار الشهادة لان
 انكارها يستلزم انكاره فانكار الاشهاد نوعان صريح وضخى ولذا عبر الزياي وصاحب البحر بالاشهاد وبه
 اندفع اعتراض الدرر على الزياي وظاهر أيضاً أن قول الشارح هنا ولم تشهدهم ليس فى محله لانه ليس من أفراد
 انكار الشهادة لان معناه لنا شهادة ولم تشهدهم قائل (قوله ما لنا شهادة) يعنى ثم غابوا وامرضوا
 ثم جاء الفروع فشهدوا لا تقبل (قوله وغلطنا) هو فى معنى انكار الشهادة تأمل (قوله قيل له هات الخ)
 فهذا من قبيل ما مر شهادة قاصرة تبها غيرهم كذا فى اليا مش (قوله ولو مرة) فلعلمها غير هاتين
 من ترميهما تلك النسبة منح (قوله الى القاضي) فان كتب ان فلانا وفلان شهدا عندى بكذا من المال
 على فلانة بنت فلان الفلانية وأحضر المدعى امرأة عند القاضي المكتوب اليه وانكرت المرأة أن تكون هى
 النسوية بتلك النسبة فلا بد من شاهدين آخرين يشهدان ان النسوية بتلك النسبة كما فى المسألة الاولى كذا

(ويكنى تعديل الفرع لاصله) ان
 عرف الترويج بالعدالة والالزم
 تعديل الكل (ك) ما يكتفى بتعديل
 (أحد الشاهدين صاحبه) فى
 الاسع لان العدل لا يتهم بئله
 (وان سكت) الفرع (عنه نظار)
 القاضى (فى حاله) وكذا لو قال
 لا اعرف حاله على الصحيح شرنبلالية
 وشرح المجمع وكذا لو قال ليس
 بعدل على ما فى القهستانى عن
 المحيط قنبه (وتبطل شهادة
 الفرع) بأسور يهيم عن الشهادة
 على الاظهر خلاصة وسيجيء
 متامياً بخلافه وبجرح اصله عن
 اهلينا كفى وخرس وعي
 و (بانكار أصله الشهادة)
 كنولهم ما لنا شهادة اولم تشهدهم
 اولم شهدناهم وغلطنا ولو سئلوا
 فسكو اقبل خلاصة (شهدا)
 على شهادة اثنين على فلانة بنت فلان
 الفلانية وقال أخبرنا بما جعفرها
 وجاء المدعى بامرأة لم يعرفها
 قيل له هات شاهدين انها هى فلانة
 ولو مرة (ومثله الكتاب الحكيم)
 وهو كتاب القاضي الى القاضي لانه
 كالشهادة على الشهادة

في العيني مدني (قوله لاحتمال التزوير) اي بأن يتواطأ المتدعي مع ذلك الرجل (قوله البيان) يعنى
 اذا ادعى المتدعي عليه أن غيره يشاركه في الاسم والنسب كان عليه البيان كذا في الهامش اي يقول له
 القاضي أثبت ذلك فان أثبت تدفع عنه الخصومة كالوعلم القاضي بشارك له في الاسم والنسب وان لم يثبت
 ذلك يكون خصما (قوله فيما) اي في الشهادة وكما يصح (قوله الى نخذها) بسكون الخاء وكسر ها
 يريد به القبيلة الخاصة التي ليس دوها أخص منها وهذا على أحد قولين للفرين وهو في الصحاح وفي الجوهرة
 جعل الفخذ دون القبيلة وفوق البطن وجعله في ديوان أقل من البطن وكذا صاحب الكشف قال العرب على
 ست طبقات * الشعب كضرب وريقة * وجبر سميت به لان القبائل تشعب منها * والقبيلة ككثانة *
 والعمارة كقريش * والبطن كقصي * والفخذ كهاشم * والفصيلة كالعباس * وكل واحد يجمع ما بعده *
 فالشعب يجمع القبائل والعمارة تجمع البطون وهكذا وعليه فلا يجوز الاكتفاء بالفخذ ما لم ينسبها الى الفصيلة
 والعمارة بكسر العين والشعب بفتح الشين فتح ملخصا (قوله بخذها) الانسب وأخذها (قوله
 والمقصود الاعلام) قال في الفتح ولا يخفى أنه ليس المقصود من التعريف أن ينسب الى أن يعرفه القاضي لانه
 قد لا يعرفه وان نسبه الى مائة جده بل اثبت الاختصاص ويزول الاشتراك فانه قلنا يتفق انسان في اسميهما
 واسم أبيهما وجدهما او صناعتهما ولقبهما فاذا كرس قاضي خان من أنه لو لم يعرف مع ذكر الجدة لا يكتفى بذلك
 الاوجه منه ما في الفصولين من أن شرط التعريف ذكر ثلاثة أسماء غير أنهم اختلفوا في اللقب مع الاسم هل هما
 واحد أو لا والمراد بالثلاثة اسمه واسم أبيه وجده أو صناعته أو فخذ فانه يكتفى عن الجدة خلافا لما في
 البرازية في الهداية ثم التعريف وان كان يتم بذكر الجدة عندهما خلافا لابي يوسف على ظاهر الروايات فذكر
 الفخذ يقوم مقام الجدة لانه اسم الجدة الاعلى أي في ذلك الفخذ الخاص فقول منزلة الجدة الادنى وفي ايضاح
 الاصلاح وفي العجم ذكر الصناعة بمنزلة الفخذ لانهم ضيعوا أنسابهم والاولى أن يقول بدل الاعلام رفع
 الاشتراك لان الاعلام بأن يعرف غير مراد كالمتر وفي البحر عن البرازية وان كان معروفا بالاسم المجرد مشهورا
 كشهرة الامام أبي حنيفة يكتفى عن ذكر الاب والجد ولو كنى بلا نسبة لم يقبل الا اذا كان مشهورا كالامام
 (قوله شهيد بزور) والرجال والنساء فيها سواء بجر عن كافي الحاكم (قوله بأن أقر على نفسه) قال في البحر
 وقيد باقراره لانه لا يحكم به الا باقراره وزاد شيخ الاسلام أن يشهد بوجوه واحد فيجوز حيا كذا في فتح القدير
 وبحث فيه الرمي في حاشية البحر واعتراض الافرار صدر الشريعة بأنه قد يعلم بوجوه كما اذا شهد بوجوه زيد أو بأن
 فلا ناقله ثم ظهر زيد حيا أو برؤية الهلال فخصي ثلاثون يوما وليس في السماء علمه ولم ير الهلال وأجاب في العناية
 بأنه لم يذكره ما للتدبره ولما لانه لا يخص له أن يقول كذبت او ظننت ذلك فهو بمعنى كذبت لاقراره بالشهادة
 بغير علم وفي البعقونية وأيضا يمكن أن يحمل قوله لا يعلم الا باقراره على الحصر الاضافي بقوله لا يعلم بالبينه
 وأجاب ابن الكمال بأن الشهادة بالموثوق بها لا تسامع وكذا بالنسب فيجوز أن يقول رأيت قبيلة سمعت الناس
 يقولون انه عمرو بن زيد وأما الشهادة على رؤية الهلال فالامر فيه اوسع اه (قوله ولا يمكن اثباته) اي اثبات
 تزويره أما اثبات اقراره فمكن كما لا يخفى تأمل (قوله وزاد اضربه) قال في البحر وروح في فتح القدير قولهما
 وقال انه الحق (قوله ان يسهم) السهم بضم السين وسكون الحاء المهملة تن السواد واني كذا في الهامش
 (قوله اذا رآه سياسة) قدم الشيارح في آخرباب حذا القذف ما يخالف هذا حيث قال واعلم انهم يذكرون في
 حكم السياسة أن الامام يفعلها ولم يقولوا القاضي فظاهره أن القاضي ليس له الحكم بالسياسة ولا العمل بها
 فليحذر خيال (قوله مصرًا) قال في الفتح واعلم أنه قد قيل ان المسألة على ثلاثة أوجه ان رجع على سبيل
 الاصرار مثل أن يقول نعم شهدت في هذا بالزور ولا ارجع عن مثل ذلك فانه يعزى بالضرب بالاتفاق وان رجع
 على سبيل التوبة لا يعزى انشاقا وان كان لا يعرف حاله فعلى الاختلاف المذكور وقيل لا خلاف بينهم في جوابه
 في التائب لان المقصود من التعزير الاتزجار وقد انزعج بداعي الله تعالى وجواب ما فيمن لم يقب ولا يخالف فيه
 ابو حنيفة (قوله أبدأ) لان عدالة لا تعقد مثلا على (قوله تقبل) اي من غير ضرب مرة كافي البحر عن
 الخلاصة قبيل قوله والافتق وفي الحاشية المعروف بالعدالة اذا شهد بزور عن أبي يوسف أنه لا تقبل شهادته أبدأ

فلو جاء المتدعي برجل لم يعرفه كفته
 اثبات انه هو ولو مقرا لاحتمال
 التزوير بجر ويلزم مدعي الاشتراك
 البيان كما بسطه قاضي خان (ولو
 فالأفهم التسمية لم تجز حتى ينسبها
 الى نخذها) بخذها ويكتفى نسبتها
 لزوجهما والمقصود الاعلام (اشهده
 على شهادته ثم جاء عنها لم يصح) اي
 نسبه فله أن يشهد على ذلك درر
 وأقره المصنف خال كنهه قدم ترجيح
 خلافه عن الخلاصة (كافران
 شهدا على شهادة مسلمين لكافر على
 كافر لم تقبل كذا شهادتهما على
 القضاء لكافر على كافر وقبيل
 شهادة رجل على شهادة أبيه وعلى
 قضاء أبيه) في الصحيح درر
 خلافا للملقط (من ظهر أنه شهد
 بزور) بأن أقر على نفسه ولم يتع
 سهواً أو غلطا كما حذر ابن الكمال
 ولا يمكن اثباته بالبينه لانه من باب
 النفي (عزى بالتشهير) وعليه
 الفتوى مراجعة وزاد اضربه
 وحسنه مجمع وفي البحر وظاهر
 كلامهم أن للقاضي أن يسهم وجهه
 اذا رآه سياسة وقيل ان رجع مضرا
 ضرب اجاعا وان تائب لم يعز اجاعا
 وتقضي مدة توبته لراي القاضي
 على الصحيح لو فاسقا ولو عدلا
 أو مستورا لا تقبل شهادته أبدأ
 قلت وعن الثاني تقبل وبه يفتي عيني
 وغيره والله اعلم

(هو أن يقول رجعت عما شهدت به ونحوه فلو أنكراها لا يكون

رجوعاً (و) الرجوع (شرطه

مجلس القضاة) ولو غير الأول

لأنه فسخ أو توبة وهي بحسب

الحنائية كما قال عليه الصلاة

والسلام السري بالسر والعلاية

بالعلانية (فلو ادعى) المشهود

عليه (رجوعهما عند غيره وبرهن)

أو أراد بينهما (لا يقبل) لنفسه

الدعوى بخلاف ما لو ادعى وقوعه

عند قاض وتضمنه إياها ملقى

أو برهن أنهما اقتربا رجوعهما عند

غير القاضي قبل وجعل إنشاء الحال

ابن مالك (فإن رجعا قبل الحكم

بها سقطت ولا ضمان) وعزروا عن

بعضها لأنه فسق نفسه جامع

القضولين (وبعد لم يفسخ) الحكم

(مطلقاً) لترجعه بالقضاء (بخلاف

ظهور الشاهد عبداً ومحموداً

في قذف) فإن القضاء يطل ويرد

ما أخذ وتلزم الدية لوقصاصها

ولا يضمن الشهود لما مر أن الحاكم

إذا أخطأ فالغرم على المقتضى له

شرح تكملة (وضمننا ما تلفاه

للمشهود عليه) لتسليمها تعدياً مع

تعذر تضمن المباشرة لأنه كالمجلى إلى

القضاء (قبض المدعى المال أولاً

به يفتى) بحر وبزازية وخلاصة

وخزانة المفتين وقبده في الوقاية

والكنز والدرر والمثلث بما إذا

قبض المال لعدم الاتلاف قبله

وقيل إن المال عينا فكالأول وإن

دينا فكالثاني وأقره القهستاني

(والعبرتيه لمن يقي) من الشهود

(المن رجع فإن رجع أحدهما

ضمن النصف وإن رجع أحد

ثلاثة

لأنه لا تعرف توبته وروى القبيح أبو جعفر أنه تقبل وعليه الاعتماد اه وكلام الشارح صريح في أن

الرواية الثانية عن أبي يوسف أيضاً تأمل

* (باب الرجوع عن الشهادة) *

(قوله فلو أنكراها) أي بعد القضاء (قوله مجلس القاضى) وتوقف صحة الرجوع على القضاء به أو بالضمان

خلافاً لما استبعد كتابه عليه في الفتح وفيه أيضاً ويقتصر على اشتراط المجلس أنه لو أقر شاهد بالرجوع في غير

المجلس وأشهد على نفسه به وبالترام المال لا يلزمه شيء ولو ادعى عليه بذلك لا يلزمه إذا تصادق أن روم المال

عليه كن هذا الرجوع (قوله لأنه فسخ) تعليل لاشتراط مجلس القاضى وقوله فسخ أي فختص بما

تختص به الشهادة من مجلس القاضى من (قوله وهي) أي التوبة (قوله فلو ادعى) بيان لفائدة

اشتراط مجلس القاضى (قوله عند غيره) أي عند غير القاضى ولشرطياً كما في المحيط (قوله لا يقبل)

أي ولا يستخف (قوله لنفسه الدعوى) أي لأن مجلس القاضى شرط للرجوع فكان مذهباً رجوعاً

باطلاً والبيئة أو طلب الميزان بما يكون بعد الدعوى الصحيحة (قوله وتضمنه) أي القاضى أي حكمه

عليهما بالضمن (قوله سقطت) أي الشهادة فلا يقضى القاضي بها لتعارض الخبرين بلا مرجح للأول (قوله

وعز) قال في الفتح فالراجح أن اليهود سواء رجعوا قبل القضاء أو بعده ولا يلحقون نظر لأن الرجوع ظاهر في

أنه توبة عن تعمد الإوران تعمده أو السهو والخلل أن كان أخطأ فيه ولا تعزير على التوبة ولا على ذنب ارتفع

بما وائس فيه حذم مقتدر اه وأجاب في البحر بأن رجوعه قبل القضاء قد يكون لقصد اتلاف الحق أو كون

المشهود عليه غزاه بما لا ماذكره وبعد القضاء قد يكون لأنه يجهل أنه اتلاف على المشهود له مع أنه اتلاف

للمال بالغرامة (قوله عن بعضها) كما لو شهدا بدار وبثأها أو بآنان وولدها ثم رجعا في البناء والولد لم يقض

بالاصل من (قوله مطلقاً) قال في المنحوق مطلقاً يشمل ما إذا كان الشاهد وقت الرجوع مثل ما شهد في

العدالة أو دونها أو أفضل منه وهكذا أطلق في أكثر الكتب متوناً وشروحاً وفتاوى وفي المحيط يصح رجوعه

لوحاله بعد الرجوع أفضل منه وقت الشهادة في العدالة والألا وبغز وردة في البحر ونقل في الفتح أنه قول أبي

حنيفة أولاً وهو قول شيخه حماد ثم رجح إلى قولهما وعليه استقر المذهب وعزاه في البحر أيضاً إلى كافي الحاكم

(قوله لترجعه) الأولى لترجعه (قوله ويرد ما أخذ) أي إلى المقتضى عليه بحر (قوله إذا أخطأ) وهنا خطأ

بعدم الفحص عن حال اليهود (قوله وضمننا ما تلفاه) اعلم أن تضمن الشاهد لم يخص في رجوعه مثل

ما إذا كرسياً لازماً للقضاء ثم ظهر بخلافه كما أوضحه في لسان الحكم وأشار إليه في البحر فراجعهما ما ذكر في

البحر ما يقطبه ضمان الشاهد ويؤخذ من قوله اتلفاه أنه لو لم يصف التلف إليهما لا يضمنان كالمشهد بانسب قبل

الموت فبات المشهود عليه وورث المشهود له المال من المشهود عليه ثم رجعا لم يضمنانه لأنه ورث بالموت وذلك

لأن استحقاق الوارث المال بالنسب والموت والاستحقاق يضاف إلى آخرهما وجوداً فيضاف للموت ذكره

الزبلي في أقرار المريض سأنحني عن المقدسي قلت وفي البحر عن العناية شهدوا على أنه أبرأه من الدين ثم

مات الغريم مقلساً ثم رجعا لم يضمننا للطالب لأنه تولى ما عليه بالأفلاس اه (قوله لتسليمها) قال في البحر وفي

إيجابه صرف الناس عن نقله وتعذر استيفائه من المدعى لأن الحكم ماض فاعتبر التسبب اه كذا في الهامش

(قوله لأنه كالمجلى) أي القاضي (قوله وقبده الخ) أي وكذا في الهداية والاختار والاصلاح ومرواهب

الرحمن وجرم به في الجوهره وصاحب المسح وأنت على علم بأن اقتصار أبواب المتون على قول ترجيح له وما في

المتون مقدم على ما في الشروح فيقدم على ما في الفتاوى بالأولى وما كان ينبغي للمصنف مخالفة عامة المتون

وما نقله في البحر عن الخلاصة أن ما في الفتاوى هو قول الامام الاخير لنا فيه كلام وكأنه هو الذي غر المصنف

(قوله فكالأول) أي يضمنه الشهود مطلقاً بقصها المشهود له أولاً لأن العين يزول ملك المشهود عليه عنها

بالقضاء وفي الدين لا يزول ملكه حتى يقبضه (قوله فكالثاني) أي لو رجع الشهود قبل قبضه لا يضمنون

ولو بعده يضمنون (قوله ضمن النصف) إذ شهادة كل منهما يقوم نصف الحجة فيبقى أحدهما على الشهادة

تبقى الحجة في النصف فيجب على الراجع ضمان ما لم يتبق الحجة فيه وهو النصف ويجوز أن لا يثبت الحكم ابتداء

ببعض العلة ثم يبقى بقاء بعض العلة كاستداء الحول لا ينبغي على بعض النصاب ويبقى منعقد ايبقاء بعض النصاب مخ (قوله لم يضمن) اي الراجع (قوله ضمنا النصف) وفي المقدسي فان قيل ينبغي أن يضمن الراجع الثاني فقط لان التلف اضيف اليه قلنا التلف مضاف الى المجموع الآن رجوع الاول لم يظهر أثره لما منع وهو من بقي فاذا رجع الثاني ظهر أن التلف بهما أقول تقدم في الحدود عن المحيط اذا شهد على حد الرجم خمسة فرجع الخامس لاضمان وان رجع الرابع ضمنا الربع وان رجع ثالث يضمن الربع فقوله يضمن الثالث الربع مخالف لما هنا لان المأخوذ من باب الرجوع في الشهادة أن الخامس والرابع والثالث يضمنون النصف أثلاثا فإني المحيط اما غلط أو ضعيف أو غير مشهور واذا شهد أربعة على شخص بأربع مائة درهم وقضى بها فرجع أحدهم عن مائة وآخر عن تلك المائة ومائة أخرى وآخر عن تلك المائتين ومائة أخرى فعلى الراجعين خسون أثلاثا لان الاول لم يرجع الا عن مائة فبقي شاهدا بثلاثمائة والرابع الذي لم يرجع شاهدا بثلاثمائة كما هو شاهد بالمائة الزايدة أيضا فوجد نصاب الشهادة في الثلاثمائة فلا ضمان فيها وأما المائة الزايدة لما بقي الرابع شاهدا بها ورجع البقية تنصفت لان العبرة لمن بقي فيضمنون نصفها وهو الخمسون أثلاثا فان رجع الرابع عن الجميع ضمنا المائة أربعة ايعني المائة التي اتفقوا على الرجوع عنها وغير الاول يضمن الخمسين التي اتفقوا على الرجوع عنها أثلاثا ووجه عدم ضمان المائتين والخمسين أن الاول بقي شاهدا بثلاثمائة والثالث بقي شاهدا بمائتين فالمائتان تم عليها النصاب وبقي على الثالثة شاهدا واحد لم يرجع ولكن لما رجع الثلاثة غيره تنصفت فضمنوا الخمسين أثلاثا سائحاتي وقوله والثالث بقي شاهدا لعله والثاني والمسألة مذكورة في البحر عن المحيط موجهة بعبارة أخرى فراجعها (قوله ضمنت الربع) اذ بقي على الشهادة من يبقى به ثلاثة الارباع مخ (قوله فان رجعوا) أي رجع الكل من الرجل والنساء (قوله بالاسداس) السدس على الرجل وخمسة الاسداس على النسوة لان كل امرأتين تقوم مقام رجل واحد (قوله فقط) لانهن وان كنن بمنزلة رجل واحد (قوله ولا يضمن راجع الخ) هذه المسألة على ستة أوجه لانهما اما أن يشهدا بمهر المثل أو بأزيد أو بأقل وعلى كل فالمدعي أمته أو هو ولا ضمان الا في صورة ما اذا شهدا عليه بأزيد ولو قال المصنف بعد قوله ضمنا الزوج كما في الخ لا فاد جميع الصور خمسة منطوقا وواحدة مفهوما ولا يخفى عما نقله الشارح عن العزيمة وكان عليه أيضا أن يقول وان بأقل لم يحذف ولو شهدا بأصل النكاح لايهايه أن الشهادة في الاول ليست على أصله وعلى كل فقول الشارح وأقل تكرار كما لا يخفى قال الحلبي فلو قال المتن ويضمن الزيادة بالرجوع من شهد على الزوج بالنكاح بأكثر من مهر المثل لاستوفى الستة واحدا منطوقا وخمسة مفهوما ثم ظهر لي أن المصنف أظهر ما خفي وأخفى ما ظهر من هذه الصور فذكر عدم الضمان في الشهادة بمهر المثل ويلزم منه عدمه في الشهادة بالأقل وصرح بضمان الزيادة وهذا كله لو هي المدعية كما به عليه الشارح وأشار به الى أن ما بعده فما لو كان هو المدعي فذكر المصنف بعده انه لا ضمان لو شهدا بأقل من مهر المثل وسكت عما لو شهدا بمهر المثل أو أكثر لعلنا علم بأنه لا ضمان بالاولى لان الكلام فيما اذا كان هو المدعي ولم يصرح به الشارح كما صرح بالأقل في الاول اعتمادا على ظهور المراد فتنبه (قوله على المعتقد) خلافا لما في المنظومة النسبية وشرحها وتبعهما صاحب الجمع حيث ذكروا انهما يضمنان عندهما خلافا لابي يوسف قال في الفقه وما في الهداية وشرحها هو المعروف ولم ينقلوا سواء وهو المذكور في الاصول كالمبسوط وشرح الطحاوي والذخيرة وغيرها وانما نقلوا فيها خلافا للشافعي فان كان لهم شعور بالخلاف في المذهب لم يعرضوا عنه بالكلية ولم يشغلوا بتقليل خلاف الشافعي (قوله ولو شهدا بالبيع) قال العيني فان شهدا بالبيع بألف مثلا فقتضى به القاضى ثم شهدا عليه بعد القضاء بقبض الثمن فقتضى به ثم رجعا عن الشهادتين ضمنا الثمن وان كان أقل من قيمة المبيع يضمنان الزيادة أيضا مع ذلك وان شهدا عليه بالبيع وقبض الثمن حمله واحدة فقتضى به ثم رجعا عن شهادتهما يجب عليهما القيمة فقطح ولا يظهر تفاوت بين المسألتين في الحكم بالضمان لانه فيهما يضمن القيمة لانه في الاولى ان كان الثمن مثل القيمة فيها وان كان أقل منها يضمنان الزيادة أيضا اه (قوله ضمنا القيمة) لان مقتضى به البيع دون الثمن لانه لا يمكن القضاء بايجاب الثمن لا قترانه بما يوجب سقوطه وهو القضاء بالايفاء ولذا قلنا لو شهدا انه باع من هذا عبده واقاله بشهادة واحدة لا يقتضى بالبيع لمقارنته ما يوجب انفساخه وهو

لم يضمن وان رجع آخر ضمنا النصف وان رجعت امرأة من رجل وامرأتين ضمنت الربع وان رجعتا فالنصف وان رجع ثمان نسوة من رجل وعشر نسوة لم يضمن فان رجعت أخرى ضمن) التسع (ربعه) لبقاء ثلاثة أرباع النصاب (فان رجعوا فالغرم بالاسداس) وقالوا عليهم النصف كما لو رجعوا فقط (ولا يضمن راجع في النكاح شهد بمهر مثلها) أو أقل اذا اتلاف بعض كلا اتلاف (وان زاد عليه ضمناها) لو هي المدعية وهو المنكر عزى زاده (ولو شهدا بأصل النكاح بأقل من مهر مثلها فلا ضمان) على المعتقد لتعذر المماثلة بين البضع والمال (بخلاف ما لو شهدا عليها بقبض المهر أو بعضه ثم رجعا) ضمناها لا تلافيهما المهر (وضمنا في البيع والشراء ما نقص عن قيمة المبيع) لو الشهادة على البائع (أو الزاد) لو الشهادة على المشتري لا اتلاف بلا عوض ولو شهدا بالبيع وينقد الثمن فلو في شهادة واحدة ضمنا القيمة ولو في شهادتين ضمنا الثمن عيني

(ولو شهد احدى البائع بالبيع بالعين الى سنة وقيمته ألف فان شاء ضمن الشهود قيمته حالاً وان شاء أخذ المشتري الى سنة وأياً ما اختار برئ الآخر) وعامة في نزاهة المفتين (وفي الطلاق قبل وطء وخلوة ضمن نصف المال) المسمى (أو المتعة) ان لم يسم (ولو شهدا أنه طلقها ثلاثاً وآخران أنه طلقها واحدة قبل الدخول ثم رجعا فغفرتا نصف المهر على شهود الثلاث لا غير) العرمة الغليظة (ولو بعد وطء أو خلوة فلا ضمان) ولو شهدا بالطلاق قبل الدخول وآخران بالدخول ثم رجعا فغفرتا نصف المهر وشهود الطلاق ربعه اختيار (ولو شهدا بعقق فربعا ضمننا القيمة) ملو له (مطلقاً) ولو لمعسرين لانه ضمان ٣٩٨ اتلاف (والولاء للمعتق) لعدم تحوّل العتق اليهما بالضمنان فلا يتحوّل الولاء هداية

القضاء بالاقالة فتح وقوله ضمننا الثمن لأن القضاء بالثمن لا يقارنه ما سبقه لانهم لم يشهدا بالايفاء بل شهدا به بعد ذلك واذا صار الثمن مقضياً به ضمنا برجوعيهما فتح زاد الزيلعي وان كان الثمن أقل من قيمة المبيع فيضمنان الزيادة أيضاً مع ذلك لانهم اتفقا عليه هذا القدر بشهادتهما الاولى اه (قوله وعامة في نزاهة المفتين) عبارة كما في النسخ فان اختارا الشهود رجوعاً بالثمن على المشتري وتصدقون بالفضل فان رد المشتري المبيع بسبب الرضى أو تقبلاً لرجوع على البائع بالثمن ولا شيء على الشهود وان رد بقضاء فالضمنان على الشهود بحاله وان اذيا رجعا بما اذيا اه (قوله ضمننا نصف المال المسمى أو المتعة الخ) لانهم اكداهما على شرف السقوط ألا ترى انهما لو طوعت ابن الزوج وارادت سقط المهر أصلاً منخ (قوله قبل الدخول) قيد في الشهادتين ح (قوله لا غير) لانه لم يقض بشهادة شهود الواحدة لانه لا يفيد لأن حكم الواحدة حرمة خفيفة وحكم الثلاث حرمة غليظة منخ (قوله فلا ضمان) لتأكد المهر بالدخول فلم يقض راعيه ما كان على شرف السقوط ح (قوله ضمن شهود الدخول الخ) لانهم قرروا عليه بشهادتهم جميع المهر وقد كان جميعه على شرف السقوط وهذا يقتضي أن يضمنوا جميعه لكن شهود الطلاق قبل الدخول قرروا عليه نصف المهر وقد كان على شرف السقوط وقد اختص الفريق الاول بضمنان نصف وتنزع مع الفريق الثاني في ضمان النصف الآخر فيقسم عليهم ما فيصيب الاول ثلاثة أرباع والثاني ربع ح كذا في الهامش (قوله اختيار) عليه بأن الفريقين اتفقا على النصف فيكون على كل فريق ربعه وانفرد شهود الدخول بالنصف فينفردون بضمنه اه قال وفي الجرح عن المحيط ولورجع شاخدا الطلاق لا ضمان عليهم لانهم ما أوجبوا نصف المهر وشاخدا الدخول لا غير يجب عليهم ما نصف المهر لانه ثبت بشهادة شهود الطلاق نصف المهر وتلف بشاخي الدخول نصف المهر وان رجح من كل طائفة واحد لا يجب على شاخي الطلاق شيء ويجب على شاخي الدخول الربع اه (قوله لانه ضمان اتلاف) بخلاف ضمان الاعتاق لانه لم يتلف الاملكه ولزم منه فساد ملك صاحبه فضمنه الشارع صلاته ومواساته (قوله بقیة قیمته) فان لم يكن له مال غير العبد عتق ثلثه وسعى في ثلثه وضمن الشاهدان ثلث القيمة بغير عوض ولم يرجعاه على العبد فان عجز العبد عن الثلثين يرجع به الزورته على الشاهدین ويرجع به الشاهد على العبد عند حيا بجر (قوله يضمنان قيمته) والفرق انهما بالكاتب حالاً بين المولى وبين مالیه العبد بشهادتهما كما عاصين فيضمنان قيمته بخلاف التدبير فانه لا يحول بل تنقص مالیه فتح (قوله على الشهود) قال في البحر بعد نقله ذلك عن المحيط وبه علم أن ما في فتح القدير من أن الولاء لذین شهدوا عليه بالكاتب سهو اه (قوله وورثاد) أي الشهود عليه ولو كانوا وارثين له (قوله لاشهود الاصل الخ) قال المصنف في وجهه لانهم أنكروا أي شهود الاصل السبب وهو الاشهاد وذلك لا يطل القضاء لانه خبر يحتمل الصدق والكذب فصار كرجوع الشاهد بعد القضاء لا ينقض به الشهادة لهذا بخلاف ما اذا أنكروا الاشهاد قبل القضاء لا يقضى بشهادة الفرعين كما اذا رجعوا قبله فتح (قوله فلا ضمان) لانهم ما رجعوا عن شهادتهم انما شهدوا على غيرهم بالرجوع منخ (قوله وضمن المزكون) قال في البحر وأطلق ضمانهم فشمّل الذی لو زكوا شهدوا الزنى فرجعوا فاذا الشهود عبيد أو مجوس فالذیة على المزكين عنده (قوله بكونهم عبيدا) بأن قالوا علمنا انهم عبيد ومع ذلك زكناهم وقبل انطلاف فيما اذا اخبرنا المزكون بالحرية بأن قالوا هم أحرار اما اذا قالوا هم عدول فبانوا عبيداً لا يضمنون اجماعاً لان العبد قد يكون عدلاً جوهرة (قوله أما مع الخطأ) بأن قال أخطأت في التزكية (قوله وضمن شهود التعليق) قال في البحر لانهم شهود الالة اذا التاف يحصل بيبه وهو الاعتاق والتقليص وهم أثبتوه أطلقته فشمّل تعليق العتق والطلاق فيضمن في الاول القيمة وفي الثاني نصف المهر ان كان قبل الدخول كذا في الهامش (قوله والشروط) اعلم أن الشرط عند الاصولين ما يتوقف عليه الوجود وليس يؤثر في الحكم ولا يفسد اليه والعلامة المؤثرة

(وفي التدبير ضمننا ما نقصه) وهو ثلث قيمته ولو مات المولى عتق من الثلث وتزنيهما بقیة قیمته وعامة في البحر (وفي الكتابة يضمنان قيمته) كلها وان شاء اتبع المكاتب (ولا يعتق حتى يؤذى ما عليه اليهما) وتصدقاً بالفضل والولاء ملو له ولو عجز عاد ملو له ورد قيمته على الشهود (وفي الاستيلاء يضمنان نقصان قيمته) بأن تقوم قنة وآم ولد لوجازييهما فيضمنان ما بينهما (فان مات المولى عتقت وضمننا) بقیة (قیمته) أمة (للورثة) وعامة في العمى (وفي القصاص ادية) في مال الشاهدین وورثاه (ولم يقتصا) لعدم المباشرة ولو شهدا بالعفو لم يضمنان لأن القصاص ليس بمال اختيار (وضمن شهود الفرع برجوعهم) لاضافة التالف اليهم (لاشهود الاصل بقولهم) بعد القضاء (لم تشهد الفروع على شهادتنا أو أشهدناهم وعاطنا) وكذا الوالد والاربعنا عنهم لعدم اتلافهم ولا الفروع لعدم رجوعهم (ولا اعتبار بقول الفروع) بعد الحكم (كذب الاصول أو غلطوا) فلا ضمان ولورجع الكل ضمن الفرع فقط (وضمن المزكون) ولو اذیة (بالرجوع) عن التزكية (مع عليهم بكونهم عبيدا) خلافاً لهما (أما مع انطلاف فلا) اجماعاً بجر (وضمن شهود التعليق) قيمة العتق ونصف المهر لو قبل الدخول (لاشهود الاحصان) لانه شرط بخلاف التزكية لانها علة (والشرط) ولو وجدهم على الصحيح عيني

في الحكم والسبب هو المنعنى الى الحكم بلا تأثير والعلامة ما دل على الحكم وليس الوجود متوقفا عليه وبهذا ظهر أن الاحصان شرط كذا كذا لا كذا لم تنف وجوب الحد عليه من كذا في الهامش (قوله شاهد الايقاع) قال في منية المفتي شهدا على أنه أمر امرأته أن تطلق نفسها وآخران أنها طلقت نفسها وذلك قبل الدخول ثم رجعا فاقضمان على شهود الطلاق لانهما أثبتا السبب والتفويض شرط كونه سببا بجر كذا في الهامش (قوله لا التفويض) أي تفويض الطلاق الى المرأة أو تفويض العتق الى العبد وشهد آخران أنها طلقت وأن العبد عتق الخ شئى مدنى

(كتاب الوكالة)

قال وفيه شاهد الايقاع لا التفويض لانه علة والتفويض سبب انتهى

(كتاب الوكالة)

مناسبتة أن كلام من الشاهد والوكيل ساع في تحصيل مراد غيره (التوكيل صحيح) بالكتاب والسنة قال تعالى فابعدوا أحدكم بورككم ووكل عليه الصلاة والسلام حكيم بن حزام بشراء أخصية وعلمه الاجماع وهو خاص وعام كانت وكيلي في كل شئ عم الكل حتى الطلاق قال الشهيد وبه يفتى وخصه أبو الليث بغير طلاق وعتاق ووقف واعتمده في الاشياء وخصه قاضي خان بالمعاوضات فلا يلي العتق والتبرعات وهو المذهب كما في تنوير البصائر وزواهر الجواهر وسيجيء أن به يفتى واعتمده في الملتقط فقال وأما الهبات والعتاق فلا يكون وكلا عند أبي حنيفة خلافا لمحمد

(قوله التوكيل صحيح) لم يذ كر ما يصير به وكلا ولا الفرق بين الوكيل والرسول وحزرتة في يوسع تنقيح الحامدية قال مجتهد هذه الحواشي ذكر المؤلف رحمه الله في الحامدية في الخيارات سؤالا طويلا وزيده بالفرق وهما أن ذكر السؤال من أصله تيمنا للقائدة قال رحمه الله سئل في رجل اشترى من آخر نصف أغنام معلومة ولم يرها وول كل زبديا ورأها زيد ويزعم الرجل أن له خيار الرؤية إذا رآها وان رآها وكيلا بالقبض فهل نظر الوكيل بالقبض مسقط خيار رؤية الموكل الجواب نعم وكفى رؤية وكيل قبض ووكيل شراء لرؤية رسول المشتري تنوير من خيار الرؤية ونظر الوكيل بالقبض أي قبض المبيع مسقط عند أبي حنيفة خيار رؤية الموكل كالوكيل بالشراء يعني كما أن نظر الوكيل بالشراء يسقط خياره وقالاهو كالرسول يعني نظر الوكيل بالقبض كنظر الرسول في أنه لا يسقط الخيار قيد بالوكيل بالقبض لانه لو وكل رجلا بالرؤية لا تكون رؤيته كروية الموكل اتفاقا كذا في الخاتمة الخ ما ذكره الشارح ابن مالك والمسألة في المتون وأطال فيها في البحر فراجع وصورة التوكيل بالقبض كن وكلا عن قبض ما اشتريته وما رأيته كذا في الدرر أقول ولم يذ كر الفرق بين الوكيل والرسول وهو لازم قال في البحر وفي المعراج قبل الفرق بين الرسول والوكيل أن الوكيل لا يضيف العتق الى الموكل والرسول لا يستغنى عن اضافته الى المرسل وفي الفوائد صورة التوكيل أن يقول المشتري لغیره كن وكيلا في قبض المبيع أو وكنك قبضه وصورة الرسول أن يقول كن رسولا عن قبضه أو أرسلتك لتقبضه أو قل فلان أن يدفع المبيع اليك وقيل لافرق بين الرسول والوكيل في فصل الامر بأن قال قبض المبيع فلا يسقط الخيار اه كلام البحر وكنيت فيما علقته عليه أن قوله وفي الفوائد الخ لا ينافي ما قبله لأن الأول في الفرق بين الرسول والوكيل فالرسول لا يملكه من إضافة العتق الى حرسه لما عمن الدرر من أنه معبر وسفير بخلاف الوكيل فإنه لا يضيف العتق الى الموكل الا في مواضع كالنكاح والخلع والهبة والرضع ونحوها فان الوكيل فيها كالرسول حتى لو أضاف النكاح لنفسه كان له وما في الفوائد بيان لما يصير به الوكيل وكلا والرسول رسولا وحاصلا انه يصير وكلا بالفاظ الوكالة ويصير رسولا بالفاظ الرسالة وبالأمر لكن صرح في البدائع أن افعل كذا وأذنت لك أن تفعل كذا فوكيل ويؤيده ما في الوالوجية دفع له الفارق قال اشترى بها أوبع أو قال اشترى بها أوبع ولم يقل لي كان توكيلا وكذا اشترى بهذا الفارق جارية وأشار الى مال نفسه ولو قال اشترى هذه الجارية بألف درهم كان مشورة والشراء للأموال اذا زاد على أن أعطيك لأجل شرائك درهمين لأن اشتراط الايجرة يدل على الانابة اه وأفاد أنه ليس كل أمر توكيلا بل لا بد مما يفيد كون فعل المأمور بطريق النسابة عن الأمر فليحفظ اه هذا يجمع ما كتبه قتلته وبالله التوفيق (قوله ووكل عليه السلام الخ) رواه أبو داود بسند فيه مجهول ورواه الترمذي عن حبيب بن أبي ثابت عن حكيم وقال لا تعرفه الامن هذا الوجه وحبيب لم يسمع عندي من حكيم إلا أن هذا داخل في الارسال عندنا فيصدق قول المصنف أي صاحب الهداية صح إذ كان حبيب اماما ثقة فتح (قوله كانت وكيلي في كل شئ) نقل في الدرر ليلية وغيره عن قاضي خان لو قال لغیره أنت وكيلي في كل شئ أو قال أنت وكيلي بكل قليل وكثير يكون وكلا بحفظ لا غير هو الصحيح ولو قال أنت وكيلي في كل شئ جازأمر لي بصير وكلا في جميع التصرفات المالية كبيع وشراء ودية وصدقة واختلاف في طلاق وعتاق ووقف فليل ذلك لا طلاق تعمم اللفظ وقيل لا يملك ذلك الا اذا دل دليل سابقة الكلام ونحوه وبه أخذ الفقيه أبو الليث اه وبه يعلم ما في كلام الشارح سابقا ولاحقا قد روي لابن

تجميع رسالتها المسألة الخاصة في الوكالة العائدة ذكر فيها ما في الخاتمة وما في فتاوى أبي جعفر ثم قال وفي
البرازية أنت وكيل في كل شيء جائز أمرك ملك الحفظ والبيع والشراء وملك الهبة والصدقة حتى إذا أنفق
على نفسه من ذلك المال جاز حتى يعلم خلافه من قصد الموكل وعن الامام تخصصه بالمعاوضات ولا يلاي العتق
والتبرع وعليه الفتوى وكذلك قال طلقت امرأتك ووجبت ووقفت أرضك في الاصح لا يجوز اه وفي
الذخيرة انه فوكل بالمعاوضات لا بالاعتاق والهبات وبه بقي اه وفي الخلاصة كما في البرازية والحاصل أن
الوكيل وكالة عامة يملك كل شيء الا الطلاق والعتاق والوقف والهبة والصدقة على المفتي به وينبغي أن لا يملك
الابراء والحط عن المديون لانهم من قبيل التبرع فدخلت تحت قول البرازي انه لا يملك التبرع ونظيره انه
يملك التصرف في مرة بعد أخرى وهل له الاقراض والهبة بشرط العوض فانهم ما بالنظر الى الابتداء تبرع فان
القرض عارية ابتداء معاوضة انتهاء والهبة بشرط العوض هبة ابتداء معاوضة انتهاء وينبغي أن لا يملكهما
الوكيل بالتوكيل العام لانه لا يملكهما الا من يملك التبرعات ولذا لا يجوز اقراض الوصي مال اليتيم ولا هبته
بشرط العوض وان كانت معاوضة في الانتهاء وظاهر العموم انه يملك قبض الدين واقتضاءه وابقائه والدعوى
بمحقوق الموكل وسماع الدعوى بمحقوق على الموكل والا فإير على الموكل بالدين ولا يختص بمجلس القاضي
لان ذلك في الوكيل بالخصومة لا في العام فان قلت لو وكله بصيغة وكلتك وكالة مطلقة عامة فهل تناول الطلاق
والعتاق والتبرعات قلت لم أره صريحاً والظاهر أنه لا يملكها على المفتي به لان من الالفاظ ما سرح
قاضي خان وغيره بأنه فوكل عام ومع ذلك قالوا بعدم اه ما ذكره ابن نجيم في رسالته ملخصاً وقد ساقها
الفتال في حاشيته برمتها (قوله وفي التبرع) عبارتها نقل عن الخاتمة وفي فتاوى الفقيه أبي جعفر رجل
قال لغيره وكلتك في جميع أموري وأقمت مقام نفسي لا تكون الوكالة عامة ولو قال وكلتك في جميع أموري
التي يجوز بها التوكيل كانت الوكالة عامة تناول البياعات والانكحة وفي الوجه الاول اذا لم تكن عامة ينظر
ان كان الرجل يختلف ليس له صناعة معروفة فالوكالة باطلة وان كان الرجل تاجر تجارة معروفة تصرف اليها
اه وبه يعلم ما في كلام الشارح اذ صورة البطان ليست في قوله أنت وكيل في كل شيء كما في عليه الشارح هذه
العبارات بل في غيرها وهي وكلتك في جميع أموري الخ الآن يقال هم اسواء في عدم العموم ولكن مبني
كلامه على أن ما ذكره عام ولكنك قد علمت ما فيه مما نقلناه سابقاً ما ذكره ليس مما الكلام فيه اه (قوله
فلو جهل) كما لو قال وكلتك بمالي مخ (قوله نظرا الى أصل التصرف الخ) جواب عما يرد على هذا الشرط
وهو فوكل المسلم ذمياً ببيع خمر أو خنزير وفوكل المحرم حلالاً ببيع الصيد لانه صحيح عنده ولا يملكه الموكل
س (قوله فلا يصح فوكل مجنون) مصدر مضاف للفاعل (قوله تصرف) متعلق بتوكيل (قوله) (قوله
ان ما دوناً) أي ان كان الصبي الموكل ما دوناً (قوله فوكل عبد) مضاف لفاعله (قوله فوكل
مرتد) بخلاف فوكله عن غيره كما سنده (قوله وان امتنع عنه الموكل الخ) ومثله ما لو اشترى عبداً شراء
فاسداً أو اغتقه قبل قبضه لا يصح ولو أمر البائع باعتاقه يصح لانه يصير قابضاً اقتضاء كما قدمه في البيع الفاسد
(قوله فتنبه) أشار به الى انه لا تنافي بين كلاميه كما قدمه (قوله ثم ذكر) عطف على محذوف أي ذكر شرط
الموكل به والموكل ثم ذكر الخ تأمل (قوله يعقل العقد) أي يعقل أن البيع سالب للبيع جالب للثمن
وأن الشراء بالعكس وفي الجهر وما يرجع الى الوكيل فاعقل فلا يصح فوكل مجنون وصبي لا يعقل
لا البالغ والحزبية وعدم الردة فيصح فوكل المرتد ولا يتوقف لان المتوقف ملكه والعلم للوكيل بالتوكيل فلو
وكه ولم يعلم تصرفه توقف على اجازة الموكل أو الوكيل بعده اه (قوله ولو وصيا) قال في جامع أحكام
الصغار فان كان الصبي ما دوناً في التجارة فصار وكيلاً بالبيع بمن حال أو مؤجل فباع جازي به ولم يمتعه العهدة
وان كان وكيلاً بالشراء فان كان بمن مؤجل لا تنزعه العهدة قياساً واستحساناً وتكون العهدة على الأمر حتى
ان البائع يطالب الأمر بالثمن دون الصبي وان وكله بالشراء بمن حال فالقياس أن لا تنزعه العهدة
وفي الاستحسان تنزعه اه قال وتماه في الحر في شرح قوله والحقوق فيما يضيفه الوكيل الى نفسه الخ
فراجع (قوله محجوراً) صفة للصبي والعبد كذا في الهامش (قوله فلذا لم يقل ويقصده) أي البيع
احترازاً عن بيع الهازل والمكدر كما ذكره صاحب الهداية كذا في الهامش (قوله تبعاً للكنز) أي حال

وفي التبرع لانه لم يكن للموكل
صناعة معروفة فالوكالة باطلة
(وهو اقامة الغير مقام نفسه) ترهها
أو يحجز (في تصرف جائز معلوم)
فالوجيل ثبت الادنى وهو الحفظ
(من يملكه) أي التصرف نظراً
الى أصل التصرف وان امتنع
في بعض الاشياء بعارض النهي
ابن كمال (فلا يصح فوكل
مجنون وصبي لا يعقل مطلقاً
وصبي يعقل) تصرف ضار (نحو
طلاق وعتاق وهبة وصدقة وصح
بما ينفعه) بلاذن وليه (كقبول
هبة) صح (بما تردد بين ضرر
ونفع كبصع واجارة ان ما دوناً ولا
توقف على اجازة وليه) كما لو باشره
بنفسه (ولا يصح فوكل عبد
محجور وصح لو ما دوناً أو سكتاً
وتوقف فوكل مرتد فان أسلم نفذ
وان مات أو لحق أو قتل لا) خلافاً
لهما (و) صح (فوكيل
مسلم ذمياً ببيع خمر أو خنزير)
وشرائهم كما مر في البيع الفاسد
(ومحرم حلالاً ببيع صبي وان
امتنع عنه الموكل لعارض)
النهى كما قدمه من اقتضيه ثم ذكر شرط
التوكيل فقال (اذا كان
الوكيل يعقل العقد ولو وصياً
أو عبداً محجوراً) لا ينبغي أن
الكلام الآن في صحة الوكالة لا في
صحة بيع الوكيل فلذا لم يقل
ويقصده تبعاً للكنز

ثم ذكر ضابط الموكل فيه فقال (بكل ما يباشره) الموكل (بنفسه) لنفسه فشمل الخصومة ٤٠١ فلذا قال (فصح بخصومة في حقوق العباد برضى

الخصم) وجوزاه بلارضاء وبه
قالت الثلاثة وعليه فتوى أبي
الليث وغيره واختاره العتبات
وصححه في النهاية واختار للفتوى
تفويضه للحاكم درر (الآن
يكون) الموكل (مرضا) لا يمكنه
حضور مجلس الحكم بتقديمه ابن
كمال (او غايبا مدة سفر او مريضا
له) ويكنى قوله (أنا أريد السفر ابن
كمال (او مختدرة) لم تخاطب الرجال
كأمر (او أخصا) او فقهاء
(والحكم بالمسجد) اذ المريض
الطالب بالتأخير بحر (او محبوسا
من غير حكم) هذه (الخصومة)
فلو منه فليس يعذر برأية بحثا
(او لا يحسن الدعوى) خاتمة
(لا يكون من الاعذار (ان كان)
الموكل (شريفا خاص من دونه)
بل الشريف وغيره سواء بحر
(وله الرجوع عن الرضى قبل سماع
الحاكم الدعوى) لا بعده قنية
(ولو اختلفا في كونها مختدرة ان
من بنات الاشراف فالقول لها
مطلقا) ولو ثبتا فيرسل امينة ليحلفها
مع شاهدين بحر وأقره المصنف
(وان من الاوساط فالقول لها لو
بكر او ان) هي (من الاسافل فلا في
الوجهين) عملا بالظاهر برأية
(و) صح (بأبها ثم) كذا
بـ (استيفائها الا في حد وقود)
بعبية سوكة عن المجلس ملتي
(وحقوق عقد لا بد من اضافته)
اي ذلك العقد (الى الوكيل كبيع
واجارة وصلح عن اقرار يتعلق به)
مادام حيا ولو غابا ابن ملك

كونه تابعي عدم القول للكنز ذكره صاحب الهداية مختاراه عن بيع الهازل والمكره خ (قوله ثم ذكر
ضابط الموكل فيه) أي ما ذكره المصنف ضابط لاحد فلا يراد عليه أن المسلم لا يملك بيع الخروءات أو كبل
الذي به لأن ابطال القواعد باطلال الطرد لا العكس ولا يبطل طرده عدم توكيل الذي سلبا ببيع خره وهو
بالكذلك لا يملك التوصل به توكيل الذي به فصدق الضابط لأنه لم يقل كل عقد يملكه يملك توكيل كل أحده بل
التوصل به في الجلة وتعامه في البحر (قوله بكل) متعلق بقول الممان أول الباب التوكيل صحيح لنفسه
أخرج الوكيل فانه لا يوكل مع انه يباشر نفسه (قوله فشمل الخصومة) تشرع على قوله بكل ما يباشره وهو
أولى من قول الكنز بكل ما يعقد لشموله العقد وغيره كسائر البحر أي كالمصنوع والقبض (قوله فصح
بخصومة) شمل بعضا معينا وجميعها كما في البحر وفيه عن منية المفتي ولو وكله في الخصومة له لاعلمه فلا ثبات
مال الموكل فلا يراد المدعى عليه الدفع لم تمنع قال فالخلاص أنها تخصص بتخصيص الموكل وتعم بتعميمه
وفي البرازية ولو وكله بكل حق هوله وبخصومته في كل حق له ولم يعين الخاص به والخاص فيه جاز اه وتعامه
فيه (قوله برضى الخصم) شمل الطالب والمطوب بحر (قوله وجوزاه الخ) قال في الهداية لا خلاف
في الجواز انما الخلاف في الزم يعني هل ترتد الوكالة برضا الخصم عند أبي حنيفة نعم وعندهما لا ويجوز جوهره
(قوله وعليه فتوى أبي الليث) أفتى الرمي بقول الامام الذي عليه المتن واختاره غير واحد (قوله
تفويضه للحاكم) بحث فيه في البرازية فانظر ما في البحر وفي الزيلعي أي أن القاضي اذا علم من الخصم التعنت
في الالباء عن قبول التوكيل لا يمكنه من ذلك وان علم من المرسل قصد الاضرار لخصمه لا يقبل منه التوكيل
الابرزى اه (قوله لا يمكنه حضور مجلس الحكم) وان قدر على الحضور على ظهر الدابة او ظهر انسان فان
ازداد مرضه بذلك لم يتركه فان لم يتركه قيل على الخلاف والصحيح لزومه كذا في البرازية بحر (قوله ويكنى
قوله أنا أريد السفر) قال في البحر وفي المحيط واردة السفر أمر باطن فلا بد من دليلها وهو اما صدق الخصم
بهم أو القربة الظاهرة ولا يقبل قوله اني أريد السفر لكن القاضي ينظر في حاله وفي عتده فانه لا يفتي حيثه من
يسافر كذا ذكره الشارح وفي البرازية وان قال أخرج بالقالة القلاية سألهم عنه كافي فسخ الاجارة
وفي خزائن المفتين وان كذبه الخصم في ارادته السفر يحلفه القاضي بالله انك تريد السفر اه (قوله اذالم يرض
الطالب) قال في الجوهره ان كانت هي طالبة قبل منها التوكيل بغير رضى الخصم وان كانت مطلوبة ان اخرها
الطالب حتى يخرج القاضي من المسجد لا يقبل منها التوكيل بغير رضى الخصم الطالب لأنه لا عذر له الى
التوكيل اه (قوله برأية بحثا) عبارتها وكونه محبوسا من الاعذار يلزمه توكيله فعلى هذا لو كان
الشاهد محبوسا له أن يشهد على شهادته قال القاضي ان في محسن القاضي لا يكون عذرا لأنه يخرج به حتى
يشهد ثم يعيده وعلى هذا يمكن أن يقال في الدعوى أيضا كذلك بأن يجب عن الدعوى ثم يعاد اه قلت
ولا يفتي انه مفهوم عبارة المصنف وهي ليست من عنده بل واقعة في كلام غيره والمفاهيم حجة بل صرح به
في الفتح حيث قال ولو كان الموكل محبوسا فعلى وجهين ان كان في حبس هذا القاضي لا يقبل التوكيل بلارضاء
لان القاضي يخرج به من السجن ليخاصم ثم يعيده وان كان في حبس الوالي ولا يمكنه الوالي من الخروج للخصومة
يقبل منه التوكيل اه (قوله وله) اي المدعى عليه (قوله فيرسل أمينة) اي القاضي (قوله
فالقول لها) اي اذا وجب عليها عين (قوله في الوجهين) اي فيما اذا كانت بكر او ثيبا (قوله وضح
بأبها ثم) اي حقوق العباد اي يصح التوكيل بأبها جميع الحقوق واستيفائها الا في الحدود والقصاص لان
كلامهم ما يباشر بنفسه فخل التوكيل به بخلاف الحدود والقصاص فانها تندرى بالثبوت والمراد بالابقاء هنا
دفع ما عليه والاستثناء القبض من (قوله الا في حد وقود) استثناء من قوله وبأبها ثم واستيفائها وقوله
بعبية موكله قيد للساني فقط كما يه عليه في البحر وقوله قبله باستيفائها اي وكذا انسابها بالينة عند الامام أبي
حنيفة خلافا لابي يوسف ولم يصرح به هنا لدخوله في قوله فصح بخصومة كما في البحر (قوله يتعلق به) اي
بالوكيل من (قوله مادام حيا ولو غابا) فاذا باع وغاب لا يكون للموكل قبض الثمن كما في البحر عن المحيط
وقوله مادام حيا عزاه في البحر الى الصغرى ولكن قال بعده وشمل ما اذا مات في البرازية ان مات الوكيل عن
وصي قال الفضلي تنقل الحقوق الى وصيه لا الموكل وان لم يكن وصي يرفع الى الحاكم نصب وصيا عند

(ان لم يكن محجورا كتسليم مبيع وقبضه وقبض من وجوع به عند استحقاقه وخصوصة في عيب بلا فصل بين حضور موكله وغيبته) لانه العاقلة حقة وسكالكس في الجوهره ولو حضرا ٤٠٢ فالحكمة على أخذ الثمن لا العاقد في اصح الاقوال ولو اضاف العقد الى الموكل تتعلق الحقوق

بالموكل اتفاقا ابن مالك فليحفظ
فقوله لا بد فيه ما فيه ولذا قال ابن
الكال يكتفى بالاضافة الى نفسه
فاهم (وشرط) الموكل (عدم
تعلق الحقوق به) اي بالوكيل
(لفو) باطل جوهره (والمالك
يثبت للموكل ابتداء) في الاصح
(فلا يعتق قريب الوكيل بشرائه
ولا يفسد نكاح زوجته به) لكن
(هما) ثابتان (على الموكل
لو اشترى وكيله قريب موكله
وزوجته) لان الموجب للعقد
والفساد الملك المستقر (وفي كل
عقد لابد من اضافته الى موكله)
يعنى لا يستغنى عن الاضافة الى
موكله حتى لو اضافه الى نفسه
لا يصح ابن كمال (كنكاح وخلع
وصلح عن دم عمد او عن انكار
وعتق على مال وكاتبه وخبية وتصدق
واعادة وايداع ورهن واقراض)
وشركة ومصاربة عيني (تتعلق
بموكله) لانه لكونه فيها سفيرا محضا
حتى لو اضافه لنفسه وقع النكاح
له فكان كالرسول (فلا مطالبه
عليه) في النكاح (بغير تسليم)
للزوجة (والمشتري الا بناء عن دفع
الثمن للموكل وان دفع) له (صح
ولو مع غيب الوكيل) استحسانا
(ولا يطالبه الوكيل ثانيا) لعدم
الفائدة نعم تقع المقاصة بين الوكيل
لو وحده ويصتنه لموكله بجلال
وكيل يقيم وصرف عيني (ومثله)
اي مثل الوكيل عبد (ما ذون
لاديين عليه مع مولاه) فلا يملك
قبض ديونه ولو قبض صح استحسانا
ما لم يكن عليه دين لانه لغرماء
بزازية (فرع) التوكيل بالاستقرار
باطل لا الرسالة درر والتوكيل
بقبض اقرض صح فتيه

القبض وهو المعقول وقيل ينقل الى موكله ولاية قبضه فيحتمل عند الفتوى اه ثم قال في البحر بعد ورقة
ونصف والوكيل بالشراء اذا اشترى بالنسيئة فبات الوكيل حل عليه الثمن ويبيح الاجل في حق الموكل وحزمه
خنايد على أن المذهب ما قال انه المعقول وقد اختلفت به بعد ما احتطت كما قال في السابق اه (قوله
ان لم يكن) اي الوكيل (قوله محجورا) فان كان محجورا كالعبد والصبي المحجورين فانهم ما اذا عقد بطريق
او كالة تتعلق حقوق عقدهما بالموكل س (قوله كتسليم مبيع) بيان لحقوق العقد (قوله ورجوع به عند
استحقاقه) شامل لمساكين * الاولى ما اذا كان الوكيل بائعا وقبض الثمن من المشتري ثم استحق المبيع فان
المشتري يرجع بالثمن على الوكيل سواء كان الثمن باقيا في يده او سلمه الى الموكل وهو يرجع على موكله * الثانية
ما اذا كان مشتريا فاستحق المبيع من يده فانه يرجع بالثمن على البائع دون موكله وفي البرازية المشتري من الوكيل
بائع من الوكيل ثم استحق من الوكيل رجوع الوكيل على المشتري منه وهو على الوكيل والوكيل على الموكل وقطع
فأدنه عند اختلاف الثمن انتهى بحر (قوله في عيب) شامل لمساكين ايضا ما اذا كان بائعا فبرده المشتري
عليه وما اذا كان مشتريا فبرده الوكيل على بائعه لكن بشرط كونه في يده فان سلمه الى الموكل فلا برده الا بذنه
كاسياني في الكتاب بحر (قوله ولو اضاف الخ) رده في البحر فراجع فلا مرد اعترضه على المصنف وخبينا
كلام في حاشية القتال وحاشية آبي السعد فراجع وكذا في نور العين في أحكام الوكالة في الفصل الثالث
والثلاثين وكتبته في هامش البحر (قوله يكتفى) اي من غير لزوم (قوله لان الموجب الخ) هذا لا يناسب
كلام المصنف بل هو جار على القول الثاني من أنه يثبت للوكيل ابتداء ثم ينقل الى الموكل (قوله حتى لو اضافه
الى نفسه لا يصح) اي لا يصح على الموكل فلا ينافي قوله الا حتى لو اضاف النكاح لنفسه وقع النكاح له كما نطق
وفي البرازية الوكيل بالطلاق والعقاق اذا خرج الكلام مخرج الرسالة بان قال ان فلانا مررت أن اطلق او اعتق
ينفذ على الموكل لان عهدته ما على الموكل على كل حال ولو اخرج الكلام في النكاح والطلاق مخرج الوكالة بأن
أضافه الى نفسه صح الا في النكاح والفرق أنه في الطلاق أضافه الى الموكل معنى لانه بناء على ملك القبة وهي
للموكل في الطلاق والعقاق فأما في النكاح فذمة الوكيل قابلة للمهر حتى لو كان بالنكاح من جانبها او اخرج
مخرج الوكالة لا يصح مخالفا لاضافته الى المرأة معنى فكانه قال ملكته بضع موكلتي اه قال في البحر على هذا
معنى الاضافة الى الموكل مختلف في وكيل النكاح من قبل الزوج على وجه الشرط وفيما عداه على وجه الجواز
فيجوز عدمه اه وفي حاشية القتال عن الاشياء الركيل بالبراء اذا ابرأ ولم يصفه الى موكله لم يصح كذا في
الخزانة اه أقول وطاهر ما في البحر أنه لا تلزم الاضافة الا في النكاح وهو مخالف لكلامهم فانظر ما في الدرر
وتدبر وانظر ما علقناه على البحر وراجع أيمان شرح الوهبانية (قوله او عن انكار) هذا الصلح لا يصح
اضاقه الى الوكيل بخلاف الصلح عن اقرار فانه تصح اضافته الى كل منهما وقد عرفت اختلاف الاضافة في
الموضعين فافترق الصلحان في الاضافة ابن كمال وفيه رد على صدر الشريعة حيث قال لا فرق فيهما (قوله
وهبة وتصدق) انظر ما حقوق الهبة والصدقة المتعلقة بالموكل (قوله سفيرا) السفير الرسول والمصلح بين القوم
صالح كذا في الهامش فانه يضيفهما الى موكله فانه يشترط خالعهن موكلين بكذا وكذا في امثاله ابن مالك يجمع
(قوله بحر) اي اذا كان وكيل الزوج (قوله وتسليم) اي اذا كان وكيلها (قوله للموكل) لكونه اجنبيا
عن الحقوق لرجوعه الى الركيل أصالة (قوله نعم تقع المقاصة) فلو كان للمشتري على الموكل تقع المقاصة
بمجرد العقد بوصول الحق اليه بطريق التقاض ولو كان له دين عليهما تقع المقاصة بين الموكل دون دين الوكيل
ولو كان له دين على الوكيل فقط وقعت المقاصة به وبين الوكيل للموكل لانه قضى دينه بمال الموكل وقال
ابو يوسف رضي الله عنه لا تقع المقاصة بين الوكيل بخلاف ما اذا باع مال اليتيم ودفع المشتري الثمن الى اليتيم
حيث لا تبرأ ذمته بل يجب عليه أن يدفع الثمن الى الرضى لان اليتيم ليس له قبض ماله أصلا فلا يكون له الاخذ
من الدين فيكون الدرع اليه تضيقا فلا يعتد به وبخلاف الوكيل في الصرف اذا صار في قبض الموكل بدل
الصرف حيث يظل الصرف ولا يعتد بقبضه اه عني كذا في الهامش (قوله بخلاف) متعلق بقوله وان
دفع له ح وقوله وكيل يقيم اي وصيه (قوله فلا يملك) اي المولى (قوله بقبض القرض) بأن يشول
الرجل أقرضه ثم يوكل رجلا بقبضه بحر عن القنية (فرع) التوكيل بالاقرار صحيح ولا يكون التوكيل به قبل

له (باب الوكالة بالبيع والشراء) * الاصل انما ان عمت او جهلت جهالة بسيرة وهي جهالة النوع المحض كقوس صحت وان فاحشة وهي جهالة الجنس كدابة بطلت وان متوسطة كعبد فان بين الثمن والصفة كتركى صحت والا لا ٤٠٣ (وكاه بشراء ثوب هروى أوفرس أو بعل صح) بما يتصله

حال الآخر زيلعى فراجعته (وان لم يسم) فمثاله من القسم

الاول (وبشراء ازارا وعبد جازان سمي الموكل غنا) يخص نوعا

اولا بحر (اونوعا) كحشى زادفد البرازية اوفدرا ككذا فقيز (والا)

يسم ذلك (لا) يصح وألقى بجهالة الجنس (و) هي مالو وكاه (بشراء

ثوب اود ابة لا) يصح (وان سمي غنا) للجهة الفاحشة (وبشراء طعام

وبين قدره اودفع غنه وقع) فى عرفنا (على المعتاد) المهيأ (للاكل) من كل

مطعم يمكن اكله بلا ادام (كلهم مطبوخ او مشوى) وبه قلت الثلاثة

(وبه يفتى) عيني وغيره اعتبارا لا يعرف كفاي العين (وفى الوصية له) اى

اشخص (يطعام يدخل كل مطعموم) ولو دواء به حلالة كسكنجيين

بزازية (ولو وكيل الرتبة العيب مادام المبيع فى يده) لتعلق الحقوق به

(ولو ارته او وصيه ذلك بعد موته) موت الوكيل (فان لم يكونا فلو كاه

ذلك) اى الرتبة العيب وكذا الوكيل بالبيع وهذا اذا لم يسلمه (فلوسله الى

موكله امتنع رده الا بأمره) لانتهاه الوكالة بالتسليم بخلاف وكيل باع

فاسد اقله الفسخ مطلقا حتى الشرع قنية (و) للوكيل (حبس المبيع

بمن دفعه) الوكيل (من ماله ولا) بالاولى لانه كالبايع (ولو اشتراه

الوكيل) بنقد ثم أجله البائع كان للوكيل المطالبة به حالا) وهي الحيلة

خلاصة ولو وجبه كل الثمن ترجع بكنه ولو بعضه رجع بالباقي لانه حظ

بحر (هناك المبيع من يده قبل حبه هلك من مال من كاه ولم يستطع

الغن) لا يده كيدته (ولو) هلك

الاقرار اقرارا من الموكل وعن الظواير سى معناه أن يوكل بالخصومة ويقول خاصم فاذا رأيت لحوق مؤنة أو خوف عار على فأقر بالمستحق يصح اقراره على الموكل كذا فى البرازية وللشافعية فيها قولان أصحهما الا يصح وقدم الشيخ يعنى صاحب الجيز فى كتاب الشركة فى الصك كلام على الشركة الفاسدة أنه لا يصح التوكيل فى المباح وأنه باطل روى على البحر والفرع سياتى سنأى فى باب الوكالة بالخصومة والله اعلم

(باب الوكالة بالبيع والشراء)

(قوله ان عمت) بأن يقول اشبع لى مارأيت لانه فوض الامر الى رأيه فأى شى يستتريه يكون بمثابة درر وفى البحر عن البرازية ولو وكاه بشراء اى ثوب شاء صح ولو قال اشترى الاثواب لم يذكره محمد قى يجوز وقيل لا ولو أن لا يجوز ولو ثوبا او الدواب او الثياب او دواب يجوز وان لم يقدّر الثمن (قوله بطلت) اى وان بين الثمن (قوله متوسطة) اوضحه فى النهاية (قوله زيلعى) عبارة لان الوكيل قادر على تحصيل مقصود الموكل بأن يظفر فى حاله ح وفى الكفاية فان قبل الجهر أنواع منها ما يصلح لركوب العظاء ومنها ما لا يصلح الا ليجمل عليه قلنا هذا اختلاف الوصف مع أن ذلك يصير معلوما بجملة حال الموكل حتى قالوا ان الغازى اذا أمر إنسانا بأن يشتري له حمارا ينصرف الى ما يركب مثله حتى لو اشتراه مقطوع الذنب والا ذنبا لا يجوز عليه اه (قوله القسم الاول) اى ما فيه جهالة بسيرة وهي جهالة النوع المحض (قوله دارا وعبد) جعل الدار كالعبد تبعاً للكنز موقفاً للقاضى خان لكنه شرط مع بيان الثمن بيان المحلة كما فى فتاواه مختاراً للهداية فانه جعلها كالثوب لانها تختلف باختلاف الاغراض والجيران والمرافق والمحال والبلدان وذ كرى المراج أنه يخاف لزوية المبسوط قال والمتأخرون قالوا فى ديارنا لا يجوز الا ببيان المحال ووفقى فى البحر بحمل ما فى الهداية على ما اذا كانت تختلف فى تلك الدار اختلافا فاحشا وكلام غيره على غيره (قوله أولا) بأن كان يوجد بهذا الثمن انواع (قوله وهى) اى جهالة الجنس (قوله بشراء ثوب اود ابة الخ) أقول سياتى سنأى فى هذا الباب لو وكاه بشراء شى بغير عينه فالشراء للوكيل الا اذا نواه له موكل أو شره بآله أى مال الموكل والظاهر أنه مقيد بما اذا سمي غنا أو نوعا مامل ويكون قوله بغير عينه مقبلا لما سمي عينه بعد بيان الجنس (قوله فى عرفنا) نقلوه عن بعض مشايخ ما وراء النهر قال فى البرازية وفى عرفنا ما ذكرنا قال فى البحر ولكن عرف القاضى على خلافه ما فان الطعام عندهم للطبخ بالمرق والغم (قوله بزازية) قال فى المنع بعد قوله يدخل كل مطعموم كما فى البرازية وفى أعينها لا يأكل طعاما فأكل كل دواء ليس بطعام كالسنة موني لا يحنث ولو به حلالة كالسكنجيين يحنث اه فليست امل (قوله بالعيب) أشار الى أنه لو رضى بالعيب فانه يلزمه ثم الموكل ان شاء قبله وان شاء ألزم الوكيل وقبل أن يلزم الوكيل لو هلك يهلك من مال الموكل كذا فى البرازية والى أن الرد عليه لو كان وكلا بالبيع فوجد المشتري به عيبا مادام الوكيل عاقلا من اهل لزوم العهدة فلو سيجور فعلى الموكل بحر (قوله وهذا الخ) لاحاجة اليه مع قول المتن مادام المبيع فى يده ح (قوله مطلقا) اى وان سلمه وقبض الثمن وسلمه الى الموكل فيسترد الثمن منه بغير رضاه (قوله حبس المبيع) الذى اشتراه للموكل منح (قوله دفعه) قال فى المنع قبله بقوله دفعه لانه لو لم يكن دفعه فلا حبس بالاولى لانه مع الدفع ربما يتوهم أنه متبرع بدفع الثمن فلا يحبس فأقاد بالحبس أنه ليس بمتبرع وأن له الرجوع على موكله بماد دفعه وان لم يأمر به صريحا الاذن حكما (قوله أولا) اى لم يدفعه (قوله لانه) لتعليل للحبس لا للاولوية (قوله بنقد) اى بمن حال فلو وجب لأجل فى حق الموكل أيضا فان ليس للوكيل طلبه حالا بحر (قوله كل الثمن) اى جملة واحدة قال فى البحر ولو وجبه خمسمائة ثم الخمسمائة السابقة لم يرجع الوكيل على الآخر الا بالآخرى لان الاولى حط والثانية هبة (قوله فهو كبيع) عند محمد وهو قول أى خفيفة ابن كمال (قوله كرهن) اى فيه لا بالاول من قيمته ومن الثمن وعند زفر كغصب فان كان الثمن مساويا للقيمة فلا اختلاف وان كان الثمن عشرة والقيمة خمسة عشر فعند زفر يضمن خمسة عشر لكن يرجع الموكل على الوكيل بخمسة وعشر الباقين يضمن عشرة وان كان بالعكس فعند زفر يضمن عشرة ويطلب الخمسة من الموكل وكذا عند أبي يوسف لان الرهن يضمن بالاول من قيمته والدين وعند محمد يكون مضمونا بالثمن وهو خمسة عشر ابن كمال (قوله وابن مالك) اى والحدادى نقل عن المستصفي ومضى عليه فى درر

(بعد حبه فهو كبيع) فيه لا بالثمن وعند الشافى كرهن (ولا اعتبارا بغيرارة الموكل) ولو حاضرا كما اعتد به المصنف تبعا للبحر خلافا للحنى وابن مالك

(بل بمفارقة الوكيل ولو صيا) في
 صرف ولم يفسد العقد بمفارقتها
 صاحبه قبل القبض) لانه العاقد
 والمراد بالسلم الاسلام لا قبول السلم
 لانه لا يجوز ابن كمال (والرسول
 فيهما) اي الصرف والسلم (لا تعتبر
 مفارقتها بل مفارقتها مرسلة) لان
 الرسالة في العقد لا القبض واستفاد
 صحة التوكيل بهما (وكله بشراء
 عشرة ارطال لحم بدرهم فاشترى
 ضبعه بدرهم ما يباع منه عشرة
 بدرهم لم الموكل منه عشرة بنصف
 درهم) خلافا لهما والثلاثة قلنا
 انه مأمور بأرطال مقدرة فينفذ
 الزائد على الوكيل ولو شري
 لما لا يساوي ذلك وقع للوكيل
 اجماعا كغير موزون (ولو وكله
 بشراء شئ بعينه) بخلاف الوكيل
 بالنكاح اذا تزوجها لنفسه صح
 منية والفرق في الوان (غير
 الموكل لا يشترط لنفسه) ولا موكل
 آخر بالاولى (عند غيبته حيث
 لم يكن مخالفا) دفعا للفرق (فالو
 اشتراء بغير التقود او بخلاف ماسي)
 الموكل (له من الثمن وقع) الشراء
 (للوكيل) لخالفته أمره وينعزل في
 ضمن المخالفة عيني (وان) بشراء
 شئ (بغير عينه) فاشترى للوكيل
 الا اذا نواه للموكل (وقت الشراء
 او شراء بماله) اي بمال الموكل
 ولو تكاذبا في النية يحكم بالنقد
 اجماعا ولو توافقا لهما لم ينحصر
 فروايتان (زعم انه اشترى عدا
 موكة فبطل وقال موكة بل شريته
 لنفسه فان) كن العبد (معينا
 وهو حي)

الجار وعزاه صاحب النهاية الى الامام خواهر زاده واستشكله الزيلعي وصاحب العناية بأن الوكيل
 أصيل في باب البيع حضر الموكل العقد ولم يحضر وقال الزيلعي واطلاق الميسوط وسائر الكتب دليل على
 أن مفارقة الموكل لا تعتبر أصلا ولو كان حاضرا وهذا منشأ ما مشى عليه المصنف سيما للبركان أبواب العيني
 عن الاشكال بأن الوكيل نائب فذا حضر الاصيل فلا يعتبر النائب اه وتعليقه الجوى بأن الوكيل نائب
 في أصل العقد أصيل في الحقوق فلا اعتبار بحضرة الموكل وبه علت أن ما ذكره الشارح اي العيني في غير
 محله قلت والذي يدفع الاشكال من أصله ما قدمه الشارح عن الجوهرية من أن العهدة على أخذ الثمن لا العاقد
 لرخصه في أصح الاقوال وما ذكره العيني وصاحب العناية من أن القول الآخر من أنه لا عبرة بحضرة
 وهو ما مشى عليه في المتن سابقا فتنبه (قوله ولو صيا) أتى بالمبالغة لانه محل موهم حيث لا ترجع الحقوق
 اليه (قوله فيسطل العقد الخ) كذا قاله صاحب الهداية والكافي وسائر المتأخرين درر وهو تقرير
 على الأصل المذكور (قوله بمفارقتها) اي الوكيل (قوله صاحبه) وهو العاقد منح (قوله
 والمراد الخ) قال الزيلعي وهذا في الصرف مجرى على اطلاقه فانه يجوز التوكيل فيه من الجانبين وأما في
 السلم فانه يجوز بدفع رأس المال فقط وأما بأخذ فلا يجوز لان الوكيل اذا قبض رأس المال يبقى المسلم فيه في
 ذمته وهو مبيع ورأس المال عنه ولا يجوز أن يبيع الانسان ماله بشرط أن يكون الثمن لغيره كافي يبيع المعين
 واذا بطل التوكيل كان الوكيل عاقد لنفسه فيجب المسلم فيه في ذمته ورأس المال يملكه واذا سلمه الى الآخر
 على وجه التمليك منه كان قرضا اه (قوله ضعفه) احتراز عن الزيادة القليلة كعشرة ارطال ونصف فانها
 لازمة للاسرها لانهما تدخل بين الوزنين فلا يتحقق حصول الزيادة بجر عن غاية البيان (قوله خلافا لهما)
 فعندهما يلزمه العشرون بدرهم لانه فعل المأمور وزاده خيرا منح (قوله كغير موزون) قيد به لان في
 القيميات لا ينفذ شئ على الموكل منح (قوله بخلاف الخ) محل هذا بقوله لا يشترط لنفسه ح (قوله
 والفرق في الوان) ذكره الزيلعي أيضا وحاصله أن النكاح الداخل تحت الوكالة نكاح مضاف الى الموكل
 فينعزل اذا خالف وأضافه الى نفسه بخلاف الشراء فانه مطلق غير مقيد بالاضافة الى كل أحد اه (قوله غير
 الموكل) بالخرصة شئ مخصوصة بالنصب استثناء منه او حال قال في المنح وانما قيدنا بغير الموكل للاحتراز عما اذا
 وكل العبد من يشترط له من مولا او وكل العبد بشرائه له من مولا فاشترى فانه لا يكون لآخر ما لم يصرح به
 للمولى انه يشترطه فيها لا لآخر مع أنه وكيل بشراء شئ بعينه كما سيأتي اه وكان وجه الاحتراز عما ذكره من
 الصورتين باعتبار احتمال لفظ الموكل لاسم الفضل واسم للمفعول ولا يخفى ما فيه فكان الاولى أن يقول غير
 الموكل والموكل اه (قوله لا يشترط لنفسه) اي بلا حضوره باقاني كذا في الهامش (قوله بالاولى)
 او ضمنه في البحر (قوله دفعا للفرق) قال الباقيات لانه يؤدي الى تغيير الالزام حيث اعتد عليه ولان فيه عزل
 نفسه فلا يملكه على ما قيل لا يحضر من للموكل كذا في الهداية اه هكذا في الهامش وفيه الوكيل بالبيع
 لا يملك شراء لنفسه لان الواحد لا يكون مشتريا وباعا فيبيعهم من غيره ثم يشترطه منه وان أمره الموكل أنه يبيعه
 من نفسه أو أولاده الصغار أو من لا تقبل شهادته فباع منه جاز برأية اه حامدية واذا وكله أن يشترطه
 عبد بعينه ثم سمي وقبل الوكيل كماله ثم خرج من عند الموكل وأشهد على نفسه أن يشترطه لنفسه ثم اشترى
 العبد بمثل ذلك الثمن فهو للموكل فتاوى هندية (قوله فلو اشتراه) تقرير على قوله حيث لم يكن مخالفا (قوله
 بغير التقود) اي اذا لم يكن الثمن مسمى (قوله او بخلاف) شمل المخالفة في الجنس والقدرة وفيه كلام فانظر
 في البحر (قوله ماسي) اي ان كل الثمن مسمى (قوله فاشترى الوكيل) المسألة على وجوه كما في البحر وحاصلها
 أنه ان أضاف العقد الى مال أحد هما كان المشتري له وان أضافه الى مال مطلق فان نواه للاخر فهو له وان نواه
 لنفسه فهو له وان تكاذبا في النية يحكم بالنقد اجماعا وان توافقا على عدمها فالعاقد عند الثاني وحكم النقد
 عند الثالث وبه علم أن محل النية للموكل فيما اذا أضافه الى مال مطلق سواء تقدمه من ماله أو من مال الموكل
 وكذا قوله ولو تكاذبا وقوله ولو توافقا محل فيما اذا أضافه الى مال مطلق لكن في الاول يحكم بالنقد اجماعا وفي
 الثاني على الخلاف السابق اه (قوله لو اشتراه) معناه اضافة العقد الى ماله لا الشراء من ماله بجر
 (قوله فلو لك) الصواب استقاطه قوله وهو حي كافي الشرب ليلية وتبع فيه صاحب الدرر وصدر الشريعة

فأثم (فأقول للمأمور مطلقاً) أجماعاً فقد التزم أولاً لاخباره عن أمر يملك استثنائه (وان ميتاً) الحال أن (التمن منقود فكذلك) الحكم (والا) يكن منقوداً (فأقول للموكل) لأنه منكر الرجوع عليه (وان) العبد (غير معين) وهو حي - أوميت (فكذا) أي يكون للمأمور (ان التمن منقوداً) لأنه أمين (والافتلا من) للتمه خلا فالتهم (قال يعني هذا العسر وفساده ثم انكر الامر) أي انكر المشتري أن عرا أمره بالشراء (أخذ عمو ولغا انكاره) الاخر لما ناقشته لاقراره بتوكيله بقوله يعني لعمره (الآن يقول عمو لم أمره به) أي بالشراء (فلا) يأخذه عمو لأن اقرار المشتري ارتد برده (الا أن يسلمه المشتري اليه) أي إلى عمو لأن التسليم على وجه البيع يبيع بالتعاطي وان لم يوجد نقد التمن للعرف (أمره بشراء شيئين معينين) او غير معينين اذا نواه للموكل كما مر (يجز) (و) الحال انه (لم يسم) تمناً فاشترى له أحدهما بقدر قيمته (او بزيادة) بسيرة (يتعاب الناس فيها صح) عن الأمر (والالا) اذ ليس للموكل الشراء بغير فاحش اجماعاً بخلاف وكيل البيع كما سيأتي (و) كذا (بشرائهما بألف وقيمتهم مساوية) فاشترى أحدهما بصفة أو أقل صح (و) لو (بالاكثر) ولو يسيراً (لا) يلزم الأمر (الا ان يشتري الثاني) من المعينين مثلاً (بما بقي) من الألف (قبل الخصومة) لحصول المقصود وجوزاه ان بقي ما يشتري بمثله الآخر (و) لو أمر رجل مديونه (بشراء شيء) معين (بدين له عليه وعينه او) عين (البائع صح) وجعل البائع وكيلاً ٤٠٥ بالقض دلالة لغيره بالغريم بالتسليم اليه

بمخلاف غير المعين لأن توكيل المجهول باطل ولذا قال (والا) يعني (فلا) يلزم الأمر (ونفذ على المأمور) فهلاكه عليه خلا فالتهم وكذا الخلاف لو أمره أن يسلم حاعليه أو بصرفه بناء على تعيين النقود في الوكالات عنده وعدم تعيينها في المعاولات عندهما (ولو أمره) أي أمر رجل مديونه (بالتصدق بما عليه صح) أمره بجعله المال لله تعالى وهو معلوم (كما) صح امره (لو أمر) الأجر (المستأجر بمرتبة ما استأجره بما عليه من الأجرة) وكذا لو أمره بشراء عبد يسوق الدابة وينفق عليها صح اتفاقاً للضرورة لأنه لا يجبر الأجر كل وقت بفعل المؤجر كالتو جسر في القبض قلت وفي شرح الجامع الصغير لقاضي خان ان كان ذلك قبل وجوب الأجرة لا يجوز وبعد الوجوب قبل على الخلاف الخ فراجع (و) لو أمره (بشراءه بألف ودفع) الألف (فاشترى وقيمه كذلك فقال) الأمر (اشترى بنصفه وقال المأمور) بل (بكله صدق) لأنه أمين (وان) كان (قيمه نصفه) (ف) القول (للامر) بلاعين (دبر وابن كمال تبعاً لصدرا الشريعة

(قوله فثم) لا حاجة اليه ولعله أراد أنه فثم من كل وجه ليجتزبه عما اذا حدث به عيب فانه كالهلال كما في البرازية تامل (قوله للمأمور) أي مع عينه يعقوبية (قوله والا يكن منقوداً) سواء كان العبد حياً أو ميتاً وفيه أن صورة الحي مرت وهذه في الميت (قوله أي يكون) أي القول كذا في الهامش (قوله والافتلا من) حاصل المسألة المذكورة على ثمانية اوجه كما قال الزيلعي "لأنه اما أن يكون مأموراً بشراء عبد بعينه أو بغير عينه وكل وجه على وجهين اما أن يكون التمن منقوداً او غير منقود وكل وجه على وجهين اما أن يكون العبد حياً حين اخبر الوكيل بالشراء أو ميتاً ثم قال فاما أنه ان كان منقوداً فالقول للمأمور في جميع الصور وان كان غير منقود يتظر فان كان الوكيل لا يملك الانشاء بأن كان ميتاً فالقول للآخر وان كان يملك الانشاء فالقول للمأمور عندهما وكذلك عند أي حنيقة في غير موضع التهمة وفي موضع التهمة القول للآخر اه (قوله للتمه) فانه يحتمل انه اشتراه لنفسه فلما رأى الصفة خاطرة اراد ازاله للموكل كذا في الهامش (قوله خلا فالتهم) الخلاف فيما اذا كان منكر احياء والتمن غير منقود فقط كذا في الهامش (قوله بقوله يعني الخ) بدل من قوله بتوكيله (قوله او غير معينين) بحث فيه ابو السعود فانظر ما كتبه على البحر (قوله اذا نواه) قيد في غير معينين فقط كذا في الهامش (قوله كما مر) قريباً في قوله وان بغير عينه فالشراء للوكيل الا اذا نواه للموكل (قوله عن الأمر) لان التوكيل مطلق أي عن قيد المعينة وقد لا يتحقق الجمع بينهما (قوله معين) لا حاجة اليه مع قول المصنف وعينه ح (قوله والا يعين) لا المبيع ولا البائع (قوله خلا فالتهم) فقال يلزم الأمر اذا قبضه المأمور بحر (قوله ما عليه) أي يعقد عقد السلم ح بأن قال له أسلم الدين الذي لي عليك إلى فلان جاز وان لم يعين فلان لم يميز عنده وعندهما يجوز كيفما كان وكذا لو أمره بأن يصرف ماعليه من الدين زيلعي (قوله أو يصرفه) أي يعقد عقد الصرف ح كذا في الهامش (قوله في الوكالات عنده) ولهذا الوقيدها بالعين منها أو بالدين منها ثم ذلك العين أو سقط الدين بطلت الوكالة فاذا تعينت فيها كان هذا ملك الدين من غير من عليه الدين وهذا لا يجوز الا اذا وكله يقبضه له ثم يقبضه لنفسه وتو كيل المجهول لا يجوز فكان باطلاً أو يكون أمره بصرف ما لا يملكه الا بالقبض قبله زيلعي (قوله في المعاولات) عينا كانت النقود أو ديناً (قوله بفعل المؤجر) بالفتح وهو الدار مثلاً (قوله كالتو جسر) بالكسر (قوله فراجع) أقول الذي رأيته في الشرح المذكور في هذا المثل ما قدمه ونصه وأما مسألة اجارة الحمام ونحوها قبل ذلك قولهما وان كان قول الكل فاعلم اجاز باعتبار الضرورة لان المستأجر لا يجبر في كل وقت فجعلنا الحمام فاعلم مقام الأجر في القبض اه ولم أجده هذه العبارة فيه لكن لا تخالف ما ذكره الماتن لأن وجوب الأجرة يكون بعد استيفاء المنفعة أو باشتراط التجمل وهو معنى قول التمن ماعليه من الأجرة (قوله للامر) وينفذ على المأمور زيلعي (قوله بلاعين) في الاشياء كل من قبل قوله فعليه العين الا في مسائل عشر وعدها وليس منها ما ذكره هنا ويكن الجواب تأمل كذا يحيط به بعض الفضلاء وذكر في الهامش فروعا هي وان قال أمرني

حيث قال صدق في الكل بثبوت الخلاف وتبعهم المصنف لكن بجزم الوافي بأنه تحريف وصوابه بعد الخلاف (وان لم يدفع) الآلف (وقيته نصفه)
 (ف) القول (للا امر) بلايين قاله المصنف تبع الدرر كما مر قلت لكن في الاشياء القول للوكيل يمينه الا في أربع فباليمينه قتيبه (وان) كان (قيمه)
 ألفا فبها لكان ثم يفسخ العقد بينهما (فيلزم) المبيع (المأمور) كذا الوأمره (بشراء معين من غير بيان عن فقال المأمور اشتريته بكذا) (ان) صدقه
 بأمره (على الظاهر) (وقال الامر بنصفه تحالفا) فوقع الاختلاف في الثمن يوجب التحالف (ولو اختلفا في مقداره) أي الثمن (فقال الامر)
 أمرتك بشراؤه بمائة وقال المأمور بألف فالحق للامر بيمينه (فان برهان قدم برهان المأمور) لانها أكثر اثباتا (و) لو أمره (بشراء أخيه)
 فاشترى الوكيل فقال الامر ليس هذا المشتري (ياخي فالحق له) بيمينه (ويكون الوكيل مشتريا لنفسه) والاصل أن الشراء متى لم يتقد على الامر
 يتقد على المأمور بخلاف المبيع كما مر في خيار الشرط (وعتق العبد عليه) أي على الوكيل (زعمه) عتقه على موكله فيؤاخذ به خاتمة (و) لو
 أمره عبد (بشراء نفسه الامر من مولاه بكذا ودفع) المبلغ (فقال) الوكيل (لسيده اشتريته لنفسه فباعه على هذا) الوجه (عتق) على المالك
 (ولو لم يسيد) وكان الوكيل سفيرا (وان قال) الوكيل (اشترته) ولم يقل لنفسه (فالعبد) ملك (للمشتري والاف للسيد فيهما) لانه كسب
 عبده (وعلى العبد ألف أخرى في) الصورة (الاولى) بدل الاعناق (كأعلى المشتري) ألف (مثلها في الثانية) لان الاولى مال المولى فلا يصلح
 بدلا (وشراء العبد من سيده اعتاق) فتلغوا أحكام الشراء فلذا قال (فالوشرى) العبد (نفسه الى العطاء صم) الشراء بجزم (كما صم في
 حصته اذا اشترى نفسه من مولاه ومعه رجل) آخر ٤٠٦ (وبطل) الشراء (في حصه شريكه) بخلاف ما لو شرى الاب ولده مع رجل آخر فانه

يصح فيهما بيع الخاتمة من بحث
 الاستحقاق والفرق انعقاد البيع
 في الثاني لا الاول لان الشرع
 جعله اعتاقا ولذا بطل في حصه
 شريكه لزوم الجمع بين الحقيقة
 والجواز (قال لعبد اشترى نفسك
 من مولاه فقال لمولاه بعني
 نفسي لفلان ففعل) أي باعه على
 هذا الوجه (فهو لا امر) فلو
 وجده عبدا ان علم به العبد فلا رد
 لان علم الوكيل كعلم الموكل وان لم
 يعلم فارد للعبد اختيار (وان لم
 يقل لفلان عتق) لانه أي بتصرف
 آخر فنفذ عليه وعليه الثمن فيهما
 لزوال جرمه بعقد باشره مقتربا بذن
 المولى درر (فرع) الوكيل
 اذا خالف ان خلافا الى خير في
 الجنس كبيع بألف درهم فباعه
 بألف ومائة فتد ولو بمائة دينار لا
 ولو خيرا خلاصة ودرر

(فصل لا يعقد وكيل البيع والشراء)

والاجارة والصرف والسلم ونحوها

(مع من ترده شهادته له) للثمة
 وجزأه بمثل القيمة

قوله بخلاف الوكيل بالبيع
 الطاهر أنه لا حاجة اليه تأمل

اه متعجبه

فدفعته الى وكيل له أو غيره له أو وهبه الى أوقضى لي من حق كان لي عليه لم يصدق وضمن المال اه بجزم وفيه
 من شتى القضاء نائب الناظر كوفي قبول قوله فلا بد من ضياع مال الوقف أو تفرقه على المستحقين وأنكروا
 فالحق له كالأصيل لكن مع البين وبه فارق أمين القاضي لانه لا يمين عليه كالقاضي وفي الخير به من الوصايا
 الوصي مثل القيم لقولهم الوصية والوقف اخوان اه حامدية اه (قوله بجزم الوافي) وكذا اعترضه
 في العقوبة وقد ذكرت العبارتين في حاشي الجهر (قوله تحريف) وادعى انه مخالف للعتل والنقل
 (قوله لكن في الاشياء) في عبارة الاشياء كلام طويل ذكره الشربلاني في رسالة حافلة وكذا المقدسي
 له رسالة تلخصها الجوى في حاشيته ونقله الفتحا فراجع ذلك ان شئت (قوله المأمور) في صورتين زباني
 (قوله ولما اختلف الخ) هنا اتفاقا على بيان شيء لكن الاختلاف في المقدار بخلاف الصورة التي قبلها فانه
 لم يبين فيها شيء من الثمن وما في الزباني سهو كما نبه عليه في الجهر (قوله بشراء أخيه) أي أخى الامر
 (قوله فالحق له) أي لا امر (قوله من مولاه بكذا) أي بألف مثلا وكان ينبغي التعبير به لقوله بعد
 والاف للسيد (قوله سفيرا) فلا ترجع الحقوق اليه والمطالبة بالالف الاخرى على العبد لا على الوكيل هو
 الصحيح بجزم (قوله فتلغوا أحكام الشراء) أي فلا يسلط بالشروط الفاسدة ولا يدخله خيار الشرط ح
 كذا في الهامش (قوله الى العطاء) فانه لو كان شراء حقيقة لافسده الاجل المجهول (قوله ومعه رجل)
 أي تشارك الرجل والعبد في شراء نفسه العبد أي صفقة واحدة بجزم (قوله انعقاد البيع في الثاني) أي
 في شراء الاب لان صيغة الشراء استعملت في معناها الحقيقي لا الاول لان ما وقع من العبد لم يكن صيغة تفيد
 الشراء س (قوله الحقيقة) وهو ثبت الملك للمشتري (قوله والجواز) وهو الاعتاق (قوله لزوال
 جرمه) جواب عما يقال العبد المحجور اذا توكل لا ترجع الحقوق اليه وعزاني الهامش الاشكال الى الدرر
 (قوله الوكيل اذا خالف) قال في الهامش وكله أن يبيع عبده بألف وقيمه كذلك ثم زادت قيمته الى ألفين
 لا يملك بيعه بألف بزانية اه

(فصل لا يعقد وكيل البيع والشراء) *

(قوله والاجارة الخ) أما الحوالة والاقالة والخط والبراء والتجوز بدون حقه يجوز عندهما ويضمن وعند
 أبي يوسف لا يجوز الوكيل بالبيع يملك الاقالة حتى لو باع ثم قال لزمه الثمن للموكل والوكيل بالشراء لا يملكها
 بخلاف الوكيل بالبيع والوكيل بالسلم والوصي والاب والمتولى كالوكيل ولو قال الموكل للوكيل ما صنعت
 من شيء فهو جازم يملك الحوالة بالاجماع والاقالة على خلاف ما مر وكذا الوأمر المشتري عن الثمن صح عندهما

الامن عبده ومكاتبه (الاذا

أطلق له الموكل) كبيع من شئت

(فيجوز بيعه لهم بمثل القيمة) اتفاقا

(كما يجوز عقده معهم بأكثر من

القيمة) اتفاقا أي بعده لا شراؤه

بأكثر منها اتفاقا كما لو باع بأقل

منه بأربعين فأحسن لا يجوز اتفاقا

وكذا يسير عنده خلافا لهما

ابن ذلك وغيره وفي السراج لو

صرح بهم جازاجا الامن نفسه

وطفه وعبده غير المديون (وصح

بيعه بمافل أو أكثر وبالعرض)

وخصا بالقيمة وبالتقود وبه يفتى

بزازية ولا يجوز في الصرف

كديار درهم بغن فأحسن اجماعا

لانه يبيع من وجه شراء من وجه

صيرفية (وصح بالنسيئة ان)

التوكيل بالبيع (التجارة وان) كان

(للحاجة لا يجوز) كالمراة اذا دفعت

غزلا الى رجل لبيعه لها وتعين

النقد به يفتى خلاصة وكذا

في كل موضع قامت الدلالة على

الحاجة كما أفاده المصنف وهذا

أيضا ان باع بما يبيع الناس

نسيئة فان طول المدة لم يجز

به يفتى ابن ملك ومتى عين الآخر

شأ تعين الا في بيعه بالنسيئة بألف

فباع بالنقد بألف جاز بجر قلت

وقد منا انه ان خالف الى خير في

ذلك الحسن جاز ولا لا وانها تنقيد

بزمان وسكان لكن في البرازية

الوكيل الى عشرة أيام وكل في

العشرة وبعدها في الاصح وكذا

الكنيل لكنه لا يطالب الا بعد

الاجل كما في تنوير البصائر وفي

زواهر الجواهر قال بعه بشم ود

أو رأى فلان أو علمه أو معرفته

وباع بدونهم جاز بخلاف لا تباع

الابشم ود أو لا بمضطر فلان به

يفتى

لكن يفتى وهذا اذا لم يقض الثمن أما اذا قبض فلا يملك الحط والاقالة اه كذا في الهامش (قوله الا
من عبده ومكاتبه) وكذا مفاوضه وابنه الصغير فالمستثنى من قولها ما أربع بجر وقيد العبد في المبسوط
بغير المديون وفيه إشارة الى انه لو كان مديونا يجوز بجر (قوله كما يجوز عقده) أي عند عدم الاطلاق
(قوله الامن نفسه) وفي السراج لو أمره بالبيع من هؤلاء فانه يجوز اجماعا الا أن يبيعه من نفسه أو ولده
الصغير أو عبده ولا دين عليه فلا يجوز قطعا ان صرح به الموكل اه مشخ الوكيل بالبيع لا يملك شراء لنفسه
لان الواحد لا يكون مشتريا وبائعافيه من غيره ثم يشتره منه وان أمره الموكل أن يبيعه من نفسه وأولاده
الصغار أو بمن لا تقبل شهادته فباع منهم جاز بزازية كذا في البحر ولا يخفى ما بينهما من المخالفة وكذا كمثل ما في
السراج في النهاية عن المبسوط ومثل ما في البرازية في الذخيرة عن الطحاوي وكان في المسألة قولين خلافا لمن
ادعى انه لا مخالفة بينهما (قوله وصح بيعه بمافل أو كتر الخ) قال الخنذي بجملة من يتصرف بالتسليط
حكمهم على خمسة أوجه منهم من يجوز بيعه وشراؤه بالمعروف وهو الاب والجد والوصي وقدر ما يتغابن
يجعل عقوا ومنهم من يجوز بيعه وشراؤه على المعروف وعلى خلافه وهو المكاتب والمأذون عند أبي حنيفة
يجوز لهم أن يبيعوا ما يساوي ألفا بدرهم ويشترى ما يساوي درهما بألف وعندهما لا يجوز الا على المعروف
وأما الخز البائع العاقل يجوز بيعه كيفما كان وكذا شراؤه اجماعا ومنهم من يجوز بيعه كيفما كان وكذا
شراؤه على المعروف وهو المضارب وشريك العنان أو المفاوضة والوكيل بالبيع المطلق يجوز بيع هؤلاء عند
أبي حنيفة بجماع وهما وعندهما لا يجوز الا بالمعروف وأما شراؤهم فلا يجوز الا على المعروف اجماعا
فان اشترى بخلاف المعروف والعادة أو بغير التقود نفذ شراؤهم على أنفسهم وضموا ما نقدوا فيه من مال
غيرهم اجماعا ومنهم من لا يجعل قدر ما يتغابن فيه عقوا وهو المريض اذا باع في مرض موته وحاجي فيه قليلا
وعليه دين مستغرق فانه لا يجوز محاباته وان قلت والمشتري بالخيار ان شاء وفي الثمن الى تمام القيمة وان شاء
فسخ وأما وصيه بعد موته اذا باع تركته لقضاء ديونه وحاجي فيه قدر ما يتغابن فيه صح بيعه ويجعل عقوا وكذا
لو باع ماله من بعض ورثته وحاجي فيه وان قل لا يجوز البيع على قول أبي حنيفة وان كان أكثر من قيمته حتى
تجزئ سائر ورثته وليس عليه دين ولو باع الوصي من لا تجوز شهادته له وحاجي فيه قليلا لا يجوز وكذا المضارب
ومنهم من لا يجوز بيعه وشراؤه ما لم يكن خيرا وهو الوصي اذا باع ماله من اليتيم أو اشترى فعند محمد لا يجوز
بحال وعندهما ان خيرا فخير واللام يجر اه سائحاتي قلت وفي وصايا الخاتمة في السرخصي الخيرية بما اذا
اشترى الوصي لنفسه ما في اليتيم ما يساوي عشرة بخمسة عشر وباع ماله من نفسه من اليتيم ما يساوي عشرة
بثمانية وذكر ما قد مناه في منية المتقى بعبارة أخصر مما قد مناه (قوله بزازية) قال العلامة قاسم في تصحيحه
على القدوري ورجح دليل الامام الموقول عليه عند النسفي وهو أصح الاقاويل والاختيار عند المحبوبي
ووافقه الموصلي وصدر الشريعة اه رملي وعليه أصحاب المتون الموضوعات لنقل المذهب بما هو ظاهر
الرواية سائحاتي (قوله بالنقد بألف جاز) لانه وان صار مخالفا لانه الى خير من كل وجه وان باعه بأقل من
الالف بالنقد لا يجوز لانه وان خالف الى خير من حيث التعجيل خالف الى شر من حيث المقدار والخلاف الى
شر من وجه يمكن في المنع فان باعه بألفين نسيئة وشرا أيضا لا يجوز ذخيرة وفيها قبله واذا واكله بالبيع نسيئة
فباعه بالنقد ان عايبا بالبيع بالنسيئة جاز والافلا اه وفي البحر عن الخلاصة لو قال بعه الى أجل فباعه بالنقد
قال السرخصي الاصح انه لا يجوز بالاجماع وقرق بينه وبين ما نقله الشارح بتعيين الثمن وعدمه قلت لكن
ينبغي أن يكون ما في الخلاصة محمولا على ما اذا باع بالنقد بأقل مما يباع بالنسيئة بدليل ما قد مناه عن الذخيرة
وقوله قبله بالنسيئة بألف قيد ببيان الثمن لانه لو لم يعين وباع بالنقد لا يجوز كما بينه في البحر (قوله بزمان
وسكان) فلوقال بعه عند الميز يبعه اليوم وكذا الطلاق والعتاق وبالعكس فيه روايان والصحيح انه كالأول
س (قوله أو لا بمضطر فلان الخ) قال في الفتاوى الهندية وكه بالبيع ونهاه عن البيع الا بمضطر فلان
لا يبيع الا بمضطرته كذا في وجيز الكردي واذا أمره أن يبيع برهن أو كفيل فباع من غير رهن أو من غير كفيل
لم يجزأ كده بالنقي أولم يؤكد واذا قال برهن ثقة لم يجزأ البرهن يكون بقيته وقاء بالثمن أو تكون قيمته أقل
بقدر ما يتغابن فيه واذا أطلق جاز بالرهن القليل كذا في المحيط ولو قال بعه وخذ كفلا أو بعه وخذ رهنا

لا يجوز الا كذلك اهـ كذا في الهامش وجملة الامر ان كل ما قد به الموكل ان مقيد من كل وجه يلزم رعايته اكده بالنفي أولا كعبه بخيار قباعه بدونه نظيره الوديعة ان مقيدا كالحق في هذه الدار تبين وان لم يقبل لا تحفظ الا في هذه الدار لتفاوت الحزبان لا يفيد أصلا لا يجب مراعاته كعبه بالنسبة فباعه بقدر يجوز وان مقيدا من وجه يجب مراعاته ان اكده بالنفي وان لم يؤكده لا يجب مثاله لاتباعه الا في سوق كذا يجب رعايته بخلاف قوله بعبه في سوق كذا وكذا في الوديعة اذا قال لا تحفظ الا في هذا البيت يلزم الرعايته وان لم يفد أصلا بان عين صندوقا لا يلزم الرعايته وان اكده بالنفي والرحن والكفالة مقيد من كل وجه فلا يجوز خلافاً اكده بالنفي أولا والاشهاد قديدين لم يعي الشهود وكانوا وعدوا ولا يفيد فاذا اكده بالنفي يلزم الرعايته والا لا علة بالشبهين برازية قبيل الفصل الخامس وانظر ما قد سناه عن البحر في مسألة البيع بالنسيئة (قوله واقعة الفتوى الخ) المسألة مصرح بها في وصايا النامية لكن بلفظ بمحض فلان والحكم فيها ما ذكره هنا اهـ (قوله وصح أخذ رهنا الخ) قال في نور العين وكيل البيع لو قال أو احتال أو أربأ أو حط أو وحب أو تجوز صح عند أبي حنيفة ومحمد ومن لموكله لا عند أبي يوسف والوكيل لو قبض الثمن لا يملك الاقالة اجماعا اهـ قلت وكذا بعد قبض الثمن لا يملك الحط والبراء برازية (قوله أو توى المال على الكفيل) وهو يكون بالرافعة الى حاكم مالي ترى برائة الاصيل عن الذين بالكفالة ولا يرى الرجوع على الاصيل بونه مفلسا يحكم به ثم عوت الكفيل مفلسا ابن كمال ومثله في التبر بلاية عن الكافي وتحقيقه في شرح الزيلعي اهـ (قوله وتفيد شراؤه) لان التهمة في الاكثر محققة فلهذا اشتراه لنفسه فاذا لم يوافقته ألحقه بغيره على ما مر وأطلقه فشمع ما اذا كان وكلا بشرأ معين فانه وان كان لا يملك شراؤه لنفسه فبالخالفه يكون مشتريا لنفسه فالتهمة باقية كافي الزيلعي وفي الهداية قالوا لا ينفذ على الآخر وذكر في النية انه قول عامة المشايخ والاول قول البعض وفي النسخة انه لانص فيه بحر ملخصا (قوله ما يقوم به مقوم) أي لم يدخل تحت تقويم أحد من المقومين قال مسكين فلو قومه عدل عشرة وعدل آخر غمانية وآخر سبعة فابن العشرة والسبعة داخل تحت تقويم المقومين وتعامه فيه (قوله وبناية) هي شرح الهداية (قوله لا طلاق التوكيل) أي اطلاقه عن قيد الاجتماع والافتراق (قوله وظاهره الخ) أي لانه جعله استخانا وقال في البحر ولذا أخرجه دليله كإعادته ولذا استشهد بقول الامام بما لو باع الكل بثلث النصف فانه يجوز وقد علمت أن المتفق به خلاف قوله اهـ أي خلاف قوله قيمة استشهد به قلت وقد علمت ما قد سناه عن العلامة فاسم (قوله وقيد ابن الكمال الخ) ومثله في البحر مغزوا الى المعراج ونقل الاتفاق أيضا في الكفاية عن الايضاح (قوله وفي الشراء يتوقف الخ) لافرق بين التوكيل بشراء عبد يعينه أو بغيره زيلعي وفيه لا يقال انه لا يتوقف بل ينفذ على المشتري لاننا نقول انما لا يتوقف اذا وجد نفاذا على العاقد وهذا شراء النصف لا ينفذ على الوكيل لعدم مخالفته من كل وجه ولا على الآخر لانه لم يوافق أمره من كل وجه فقلنا بالتوقف اهـ ملخصا (قوله اتفاقا) والفرق لا في حنيفة بين البيع والشراء أن في الشراء تتحقق تهمة انه اشتراه لنفسه ولان الامر بالبيع يصادف ملكه فيصح فيعتبر فيه الاطلاق والآخر بالشراء صادف ملك الغير ولم يصح فلا يعتبر فيه التقيد والاطلاق كما في الهداية (قوله ولو رد مبيع يعيب على وكيله) أطلقه فشمع ما اذا قبض الثمن أولا وأشار الى أن الخصومة مع الوكيل فلا دعوى للمشتري على الموكل فلو أقر الموكل بعبه وأنكره الوكيل لا يلزمهما شيء لان الموكل أجنبي في الحقوق ولو بالعكس رده المشتري على الوكيل لان اقراره صحيح في حق نفسه لا للموكل برازية ولم يذكر الرجوع بالثمن وحكمه انه على الوكيل ان كان نقده وعلى الموكل ان كان نقده كافي شرح الطحاوي وان نقده على الوكيل ثم هو الى الموكل ثم وجد الشاري عسا أثبت القاضي انه رده على الوكيل كذا في البرازية وقد بايع لان الوكيل بالاجارة اذا أجر وسلم ثم طعن المستأجر فيه يعيب فقبل الوكيل بغير قضاء يلزم الموكل ولم يعتبر اجارة جديدة وقد يعيب اذا لم يبدل بغير قضاء بخيار روية أو شرط فهو جائز على الآخر وكذا الوردة المشتري عليه يعيب قبل القبض بحر ملخصا (قوله ردة الوكيل على الآخر) لو قال فهو ردة على الآخر لكان أولى لان الوكيل لا يحتاج الى خصومة مع الموكل الا اذا كان عسا يحدث مثله ورد عليه باقرار قضاء وان بدون قضاء لا تصح خصومته لكونه مشتريا كما أفاده في البحر وحاصل هذه المسألة

قلت وبه علم حكم واقعه الفتوى دفع له مالا وقال اشترى زيتنا بمعرفة فلان فذهب واشترى بلا معرفته فيملك الزيت لم يضمن بخلاف لا تشتري الا بمعرفة فلان فليحفظ (و) صح (أخذه رهنا وكفيل بالثمن فلا ضمان عليه ان ضاع) الرهن (في يده أو توى) المال (على الكفيل) لان الجواز الشرعي يتنافى الضمان (وتفقد شراؤه بمثل القيمة وغين يسير) وهو ما يقوم به مقوم وهذا (اذا لم يكن سعره معروفا وان كان) سعره (معروفا) بين الناس (كثيرا وطم) وموزوجين (لا ينفذ على الموكل وان قلت الزيادة) ولو فلسا واحدا به يبقى بحر وبناية (وكله يبيع عبد فباع نصفه صح) لا طلاق التوكيل وقال ان باع الباقي قبل الخصومة جاز والاول هو استحسان ما تقي وهداية وظاهره ترجيح قولهما والمتفق به خلافه بحر وقيد ابن الكمال الخلاف بما يعيب بالشركة والاجاز اتفاقا فليراجع (وفي الشراء يتوقف على شراء باقية قبل الخصومة) اتفاقا (ولو رد مبيع يعيب على وكيله) بالبيع (بيته أو نكوله أو اقراره فيما لا يحدث) مثله في هذه المدة (ردة الوكيل على الآخر)

(لا يجبر عليه) إذا لم يكن للموكل
على الوكيل دين وهي واقعة الفتوى
تكملة العمادى واعتمده
المصنف قال ومفاده أن الوكيل
يبيع عين من مال الموكل لو فاء
دينه لا يجبر عليه كما لا يجبر الوكيل بخو
طلاق ولو بطلها على المعقد وعق
وهبة من فلان ويبيع منه لكونه
متبرعا فى مسائل إذا أوكاله بدفع
عين ثم غاب أو يبيع رهن شرط فيه
أو بعده فى الأصح أو يخصوصه بطلب
المدعى وغاب المدعى عليه أشباه
خلاف ما افق به قارئ الهداية
قلت ونظائر الاشياء أن الوكيل
نالا جبر يجبر فقدر ولا تنس مسألة
واقعة الفتوى وراجع تنوير
البصائر فاعله أوفى وفى فروق
الاشياء التوكيل بغير رضى الخصم
لا يجوز عند الامام إلا أن يكون
الموكل حاضرا بنفسه أو سفيرا
أو مريضا أو مخدرة (الوكيل
لا يؤكل إلا بأذن أمره) لوجود
الرضى (الا) إذا أوكاله (فى دفع
زكاة) فوكل آخر ثم وفد دفع
الاخير جاز ولا يتوقف بخلاف
شراء الاضحية أضحية الخانية (و) الا
الوكيل (فى قبض الدين) إذا وكل
من فى عياله (صح ابن ملك (و) الا
(عند تقدير الثمن) من الموكل الاول
(له) أى لو كيله فيجوز بلا اجازته
لمحصل المقصود درر

الموكل فإذا لم يجب على الوكيل أداء المال من مال الموكل بأمر موكله ولا بالضمان عن موكله لا يكون الوكيل
ظالما بالاستناعاد ملخصا ومفاده أنه لو ثبت أمر موكله أو كفالته عنه يؤمر بالاداء وعليه يحمل كلام قارئ
الهداية تأمل ثم رأيت فى حاشية المخ حيث قال أقول كلام الثانية صريح فيما افق به قارئ الهداية فانه
صريح فى وجوب أداء المال بأحد شيئين إما أمر الموكل أو الضمان فليكن الممول عليه فلي تأمل اه ثم قال
موقفا من عبارة الثانية السابقة الثانية الثالثة وان لم يكن له دين على الوكيل لا يجبر وبين عبارة الفوائد لابن
نجيم الثالثة لا يجبر الوكيل إذا امتنع عن فعل ما واكل فيه الا فى مسائل الخ مانته أقول الذى ذكره فى الفوائد
مطلق عن قيد كونه من ماله أو من مال موكله أو من دين عليه والفرع الاخير المنقول عن الخاتمة مقيد بما إذا
لم يكن عليه دين وما قبله بما إذا لم يكن له مال تحت يده وأنت اذا تأملت وجدت المسألة ثلاثة إما أن يوجد أمره
ولامال له تحت يده ولادين أو له واحد منهما أو الظاهر أن الودعة مثل الدين لصحة التوكيل بقضها كهي فحصل
الدين فى الفرع الثانى على مطلق المال حتى لا يخالف كلامه فى الفرع الاول كلامه فى الفرع الثانى لصحة
وجهه ويحمل كلامه فى الفوائد على عدم وجود واحد منهما فحصل التوفيق فلا مخالفة فتأمل اه وحاصله أنه
لا يجبر إذا لم يكن له عند الوكيل مال ولادين وعليك بالتأمل فى هذا التوفيق (قوله لا يجبر عليه) لو قال
ولا يجبر الوكيل إذا امتنع عن فعل ما واكل فيه الا فى مسائل وهى الثلاثة الآتية لكان اولى لتلخيص بما ذكر
فى المتن كفى الاشياء كذا فى الهامش (قوله لا يجبر عليه) أى على البيع (قوله على المعقد) وسيأتى
فى باب عزل الوكيل (قوله لكونه متبرعا) عله لقوله لا يجبر (قوله بدفع عين ثم غاب) لاحتمال انه لا يجبر
دفعهاله نور العين (قوله أو يبيع رهن شرط فيه الخ) أى سواء شرط فى عقد الرهن التوكيل بالبيع أو بعده
قال فى نور العين لو لم بشرط التوكيل فى البيع فى عقد الرهن بشرط بعده قيل لا يجب وقيل يجب وهذا أصح
اه (قوله بطلب المدعى) سند ذكر بيانه فى باب عزل الوكيل وأشار الى أن المراد بتوكيل الخصومة وكيل
المدعى عليه فقول الدرر وكيل خصومة لو أبى عنها لا يجبر عليها لانه وعد أن يتبرع ينبغى أن يخص بوكيل المدعى
كما يفهم مما هنا كانه عليه فى نور العين ويعدده قوله اذا غاب المدعى فالاحسن ما سند ذكره بعد (قوله خلافا
لما افق به قارئ الهداية) مرتبط بالمتن فانه مثل حل يجبس الوكيل فى دين وجب على موكله إذا كان للموكل
مال تحت يده أى يدوكيله وامتنع الوكيل عن اعطائه سواء كان الموكل حاضرا أو غابا فأجاب انما يجبر على دفع
ما ثبت على موكله من الدين اذا ثبت أن الموكل أمر الوكيل بدفع الدين أو كفل أو لا فلا يجبس اه ح
كذا فى الهامش (قوله وظاهر الاشياء) حيث قال ولا يجبر الوكيل بغير أمر على تقاضى الثمن وانما يجبل
الموكل ح ويستفاد هذا من قول الشارح لكونه متبرعا قبل الاستثناء قال فى الهامش ولا يجبس الوكيل
بدين موكله ولو كانت عاتة الآن يضمن ونعامة فى وكالة الاشياء (قوله واقعة الفتوى) أى السابقة آنفا
وهى ما اذا واكله بقضاء الدين بماله عليه قصير المستثنات خمسة بضم الوكيل بالاخر (قوله وفى فروق الاشياء)
نقدت أول كتاب الوكالة (قوله حاضرا بنفسه) انظر ما معنى هذا فانا لم نر من ذكره بل المذكور تعذر
حضوره شرط ولم أر هذه العبارة فى فروق الاشياء فراجعها (قوله الوكيل لا يؤكل) المراد انه لا يؤكل فيما واكل
فيه فيخرج التوكيل بمحقوق العقد فيما ترجع الحقوق فيه الى الوكيل فله التوكيل بلا اذن لكونه أصيلا فيها
ولذا لا يملك نهيها عنها وصح توكيل الموكل كما قدمناه بجر وفيه وخرج عنه ما لو واكل الوكيل بقض الدين من
فى عياله فدفع المديون اليه فانه يبرأ لان يده ككده ذكره الشارح فى السرقة اه وذكر الثانى المصنف
(قوله بخلاف شراء الاضحية) فلو وكل غيره بشرائها فوكل الوكيل غيره ثم وفد فاشترى الاخير يكون موقوفا
على اجازة الاول ان أجاز جاز والا فلا بجر عن الخاتمة (قوله تقدير الثمن) أى لو عين عنه لو كيله ش (قوله
من الموكل الاول) مخالف لما فى البحر وللتعليل كما يظهر مما كتبناه على البحر والموافق لما فى البحر أن يقول من
الوكيل الاول له أى للوكيل الثانى وأفاد اقتصاره على هذه المسائل أن الوكيل فى النكاح ليس له التوكيل وبه
صرح فى الخلاصة والبرازية والبحر من كتاب النكاح وقد مناه فى باب الولى فراجع خلافا لما قاله ط هناك
بحثمان أن له التوكيل قياسا على هذه المسألة الثالثة فافهم (قوله لمحصل المقصود) لان الاحتياج
فيه الى رأى تقدير الثمن فظاهره وقد حصل بخلاف ما اذا واكل وكيلين وقد تقرر الثمن لانه لما فاقض اليهما مع

(والتفويض الى رأيه) كاعمل برأيك (كلاذن) في التوكيل (الافى طلاق وعتاق) لانهم مما يحلف به فلا يقوم غيره مقامه قنية (فان وكل) الوكيل غيره (بدونهما) بدون اذن وتفويض (فعل الثاني) بحضرته او غيبته (فأجازه) الوكيل (الاول صح) وتعلق حقوقه بالاعتد على الصحيح (الا في) ما ليس بعقد فهو (طلاق وعتاق) لتعلقهما بالشرط فكان الموكل علقه بالنظر الاول دون الثاني (وابراء) عن الدين قنية (وخصومة وقضاء) دين) فلا تكني الحضرة ابن ملك خلافا للثانية (وان فعل اجنبي) فاجازه الوكيل (الاول) (جازا لافى شراء) فله ينفذ عليه ولا يتوقف متى وجد نفاذا (وان وكل به) اى بالامر أو التفويض (فهو) اى الثاني (وكيل الامر) وحينئذ (فلا ينزل بعزل موكله او موته وينزلان بموت الاول) كما مر في القضاء وفي البحر عن الخلاصة والخاتمة له عزله في قوله اصنع ما شئت (صاه بصنعه وعزله من صنعه بخلاف اعمل برأيك قال المصنف فعليه لو قيل للقاضي اصنع ما شئت فله عزل نائبه بلا تفويض العزل صريحا لان النائب كوكيل الوكيل واعلم أن الوكيل وكالة عامة مطلقة مدفوعة انما يملك المعاضيات لا المطلق والعتاق والتبرعات به يبقى زواهر الجواهر وتنوير البصائر (قال) لرجل (فرضت اليك امر امرأتى صار وكيلا بالطلاق وتقيده) طلاقه (بالجس) بخلاف قوله وكاتيك في امر امرأتى فلا يتقيد به درر من لا ولاية له على غيره لم يميز نصرفه في حقه وحينئذ (فاذا باع عبداً او مائة او ذى) اوحربى عيسى (مال صغيره الحز الم او شرى واحد ٤١١ منهم به او زوج صغيره كذلك) اى حرة

مسألة (لم يجز) لعدم الولاية (والولاية في مال الصغير الى الاب ثم وصيه ثم وصى وصيه) اذ الوصى يملك الايصاء (ثم الى) الخ (أبى الاب ثم الى وصيه) ثم وصى وصيه (ثم الى القاضي ثم الى من نصبه القاضي) ثم وصى وصيه (وليس لوصى الام) ووصى الاخ (ولاية النصرف في ترك الام مع حضرة الاب او وصيه او وصى وصيه او الجد) أبى الاب (وان لم يكن واحداً بما ذكرنا فله) اى لوصى الام (الحفظ) له (بيع الموقوف لا العتار) ولا يشتري الا الطعام والكسوة لانهم من جملة حفظ الصغير خاتمة (فروع) وصى القاضي كوصى الاب الا اذا قبله القاضي بنوع تقديده وفي الاب بيع الكل عمادية وفي متفرقات البحر القاضي أو أمينه لا ترجع حقوق عقد بشارم اليتيم اليهما بخلاف وكبي ووصى وأب فلو ضمن القاضي أو أمينه ثمن ما باعه اليتيم بعد بلوغه صح بخلاف فهم وفي الاشياء جاز التوكيل بكل ما يعقد الوكيل لنفسه الا الوصى فله أنه يشتري مال اليتيم لنفسه لا لغيره بوكالة وجاز التوكيل بالتوكيل

تقدير الثمن فله أن غرضه اجتماع رأيهما في الزيادة واختبار المشتري كما مر درر (قوله خلافا للثانية) راجع الى الخصومة كما قبله في المخ والجر (قوله ينفذ عليه) اى على الاجنبي يجوز عن السراج (قوله وان وكل) اى الوكيل (قوله اى بالامر) اى وكالة ملتزمة بالامر بالوكيل اى الاذن به (قوله وينزلان) اى الوكيل الاول والثاني (قوله بموت الاول) اى الموكل وكان الاولى التعبير به ح (قوله وفي البحر) الذي في البحر نسبة أن الثاني صار وكيل الموكل فلا يملك عزله فيما اذا قال اعمل برأيك الى الهداية ونسبة أن له عزله في قوله اصنع ما شئت الى الخلاصة ثم قال وهو مخالف للهداية لأن يفرق بين اصنع ما شئت وبين اعمل برأيك والفرق ظاهر وعمل في الخاتمة بأنه لما فوضه الى صنعه فقد رضى بصنعه وعزله من صنعه اه فليس في كلام الخلاصة والخاتمة التصریح بخلافه أحدهما لا آخر فيجتمعا في المسألة قولين ودعوى صاحب البحر ظهور الفرق غير ظاهرة في الحواشي البيهقوية والحواشي السعدية انه ينبغي أن يملك في صورة اعمل برأيك تناول العمل بالأمى العزل كما لا يخفى اه (قوله بخلاف اعمل برأيك) بحث فيه في الحواشي البيهقوية والسعدية (قوله واعلم) بتكرار مع ما تقدم أول الكتاب مستوفي ح (قوله زواهر الجواهر وتنوير البصائر) هما جاشيتان على الاشياء الاولى للشيخ صالح والثانية لاختيه الشيخ عبد القادر ولدى الشيخ محمد بن عبد الله الغزي صاحب المخ (قوله لعدم الولاية) وكذا الولاية لمسلم على كفرة في نكاح ولا مال كما في البحر في كتاب النكاح من باب الولي وتقدم هنالك أيضاً متنا وشرحا فليحفظ قال تعالى والذين كفروا بعضهم اولياء بعض (قوله الى الاب) حيث لم يكن سفيها أما الاب السفيه لا ولاية له في مال وله اشباه في الفوائد من الجمع والفرق وفي جامع الفصولين ليس للاب تحريكه بحال وغيره ولا أن يهب ماله ولو بعوض ولا اقراضه في الاسح والقاضي أن يقترض مال اليتيم والوقف والغائب وليس لوصى القاضي اقراضه ولو اقترضه ضمن وقيل يبيع للاب اقراضه اذ لا يذاع فهذا الولي اه عدة كذا في الهامش (قوله يملك الايصاء) سواء كان وصى الميت او وصى القاضي مخ (قوله ثم وصى وصيه) قال في جامع الفوائد في ٢٧ ولهم الولاية في الاجارة في النفس والمال والموقوف والمعتق ولو كان عقدهم بمثل القيمة او بغير الغبن صح لا بشاخصه ولا يتوقف على اجازته بعد بلوغه لانه عقد لا يجيز له حال العقد وكذا اشراؤهم لليتيم يبيع بغير الغبن ولو فاحشا فنذ عليهم لاعليه ولو بلغ في مدة الاجارة فلو كانت على النفس فخير ابطال او امنى ولو على املاكه فلا خيار له وليس له فسخ البيع الذي نفذ في صغره فسط قيل انما يجوز اجارتهم اليتيم اذا كانت بأجر المثل لا بأقل منه والصحيح جواز ذلك ولو بأقل اه كذا في الهامش وقوله فسط هو من لفوائده صاحب المحيط (قوله لا العتار) فيه كلام ذكره ابو السعود في حاشية مسكين فراجع (قوله راجع اليه) اى والنفق ظاهر اشباه والفرق انه اذا اشترى لغيره حقوق العقد من جانب اليتيم راجع اليه ومن جانب الامر كذلك فيؤدي الى المضاربة بخلاف نفسه معوى من (قوله بالتوكيل) يسانه في الاشياء من الوكالة

* (باب الوكالة بالخصومة والقض) *

(قوله أي أخذ الدين) هذا لغة وعرفا هو المطالبة عبادة ح وكان عليه أن يذ ك هذا المعنى فأنهم بنوا الحكم عليه مهالين بأن العرف قاض على اللغة ولا يخفى عليك أن أخذ الدين بمعنى قبضه فلو كان المراد المعنى اللغوي يصير المعنى الوكيل يقبض الدين لا يملك القبض وهو غير معقول تدبر (قوله عند زفر) وروى عن أبي يوسف غرر الأفكار (قوله واعتمد في البحر العرف) حيث قال وفي الفتاوى الصغرى التوكيل بالتقاضى يعقد العرف ان كان في بلدة كان العرف بين التجار أن المتقاضى هو الذى يقبض الدين كان التوكيل بالتقاضى توكيلا بالقض والا فلا ح وليس في كلامه ما يقتضى اعتماده نعم نقل في المنع عن السراجية أن عليه الفتوى وكذا في التهستاني عن المذهرات (قوله اجماعا) لأن الوكيل بعقد لائك عقدا آخر (قوله وأمرتك بقبضه توكيل) قال في البحر أول كتاب الوكالة فان قلت هما الفرق بين التوكيل والارسال فان الارسال فان الأذن والامر توكيل كما علمت أي من كلام البدائع من قوله لا يجاب من الموكل أن يقول وكذلك بكذا أو أفعل كذا وأذنت لك أن تفعل كذا أو نحوه قلت الرسول أن يقول له ارسلتلك أو كن رسولا عني في كذا وقد جعل هنا الزبلي في باب حمار الرؤية أمرتك بقبضه وصرح في النهاية فيه معزى بالى القوائد الظهيرية أنه من التوكيل وهو الموافق لما في البدائع اذ لا فرق بين أفعل كذا وأمرتك بكذا اه وتما فيه (قوله خلا للزبلي) حيث جعل أمرتك بقبضه ارسالا ح كذا في الهامش (قوله وكيل الصلح) لأن الصلح مسألة لا تخصومة (قوله أي الخصومة) حتى لو اقيمت عليه البيعة على استيفاء الموكل أو إقراره تقبل عنده وقال لا يكون خصما زبلي (قوله ولو ووكيل التاضى) بأن وكلة يقبض دين الغائب شربلاية (قوله أمره بقبض دينه) قال في الهامش نقلا عن الهندية الوكيل يقبض الدين إذا أخذ العروض من الغريم والموكل لا يرضى ولا يأخذ العروض فلو ووكيل أن يرد العروض على الغريم ويطلبه بالدين كذا في جواهر الفتاوى رجل له على رجل ألف درهم وضع فوكل رجلا بقبضها وأعلم أنها موضع فقبض الوكيل ألف درهم غلده وهو يعلم أنها غلده لم يجز على الأمر قاضت في يده ضمنها الوكيل ولم يلزم الأمر شيء ولو قبضها وهو لا يعلم أنها غلده فقبضه حيا تروا ضمان عليه وله أن يرد حيا يأخذ خلافتها فان ضاعت من يده فكانها ضاعت من يده الأمر ولا يرجع بشيء في قياس قول أبي حنيفة وفي قياس قول أبي يوسف يرد مثلها أو يأخذ الوضخ اه أقول الاوضح حلى من فضة جمع وضع واصاله البياض مقرب وفي المختار والوضح حلى من الدراهم الصالح وذكر في الهامش دفع الى رجل مالا يدفعه الى رجل فذكر أنه دفعه اليه وكذبه في ذلك الأمر والمأمور له بالمال فالقول قوله في برامة نفسه عن الضمان والقول قول الاسترخاء لم يقبضه ولا يسقط دينه عن الأمر ولا يجيب البيز عليهم ما جعلا وانما يجيب على الذى كذبه دون الذى صدقه فان صدق المأمور فى الدفع فانه يحلف بالله ما قبض فان حلف لا يسقط دينه وان نكل سقط صدق الاسترخاء لم يقبضه وان كذب المأمور فانه يحلف بالمأمور خاصة لقد دفعه اليه فان حلف برئ وان نكل لزمه ما دفع اليه اه هندية من فصل اذا واكل انسانا بقضاء دين عليه (قوله درهمه ما دون درهم) معناه لا يقبض متفرقا فلو قبض شيئا دون شيء لم يبرأ الغريم من شيء جامع الفصولين وفيه وكيل قبض الوديعة قبض بعضها جاز فلو أمر أن لا يقبضها الا جمعة اقبض بعضها ضمن ولم يجز القبض فلو قبض ما بقي قبل أن يهلك الاول جاز القبض على الموكل اه (قوله في الاشياء الخ) الظاهر أنه أراد بالنقل المذكور الاشارة الى مخالفته لما في الاشياء فان من جملة الثلاث كما تقدم قبل هذا الباب أنه يجبر الوكيل بخصومة بطلب المدعى اذا غاب المدعى عليه وقد تبع المصنف صاحب الدرر وقال في العزيمة لم نجد هذه المسألة هنا لاف المتون ولا في الشروح ثم أجاب كالشربلاية بأنه لا يجبر عليها يعنى ما لم يقبض موكله فاذا غاب يجبر عليها كما ذكره المصنف في باب رهن يوضع عند عدل اه وهذا أحسن بما قد سنا عن نور العين تأمل هذا ولكن المذكور في المنع متناوفا لما في الاشياء فانه ذكره بقوله لا يجبر عليها الا اذا كان وكيلا بالخصومة بطلب المدعى عليه وغاب المدعى وكانه ساقط من المتن الذى شرح عليه

(وكيل الخصومة والتقاضى)
 أي أخذ الدين (لا يملك القبض)
 عند زفر وفيه يقى لفساد الزمان واعتقد في البحر العرف
 (و) لا (الصلح) اجماعا بحر
 (ورسل التقاضى يملك القبض
 لا لخصومة) اجماعا بحر
 ارسلتلك أو كن رسولا عني ارسال
 وأمرتك بقبضه توكيل خلافا
 للزبلي (ولا يملكهما) أي
 الخصومة والقبض (وكيل
 الملازمة كما لا يملك الخصومة وكيل
 الصلح) بحر (وكيل قبض الدين
 يملكها) أي الخصومة خلافا لهما
 لو وكيل الدائن ولو وكيل القاضي
 لا يملكها اتفاقا كوكيل قبض
 العين اتفاقا وأما وكيل قيمة واخذ
 شفعة ورجوع هبة ورد يعيب
 فيملكها مع القبض اتفاقا ابن ملك
 (أمره بقبض دينه) وأن لا يقبضه
 الا جمعة فقبضه الا درهم لم يجز
 قبضه (المذكور) (على الأمر)
 لخالفته فلم يصروكلا
 (و) الأمر (له الرجوع على
 الغريم ب كله) وكذا لا يقبض درهما
 دون درهم بحر (ولو لم يكن للغريم
 يئنه على الايفاء فقبضى عليه)
 بالدين (وقبضه الوكيل قضاع منه
 ثم برهن المطالب على الايفاء)
 للموكل (فلا سبيل له) للمدينون
 (على الوكيل وانما يرجع على
 الموكل) لان يده كبد ذخيرة
 (الوكيل بالخصومة اذا أبي)
 انخصومة (لا يجبر عليها) في الاشياء
 لا يجبر الوكيل اذا امتنع عن فعل
 ما واكل فيه تبرعه الا في ثلاث كما مر
 (بخلاف الكفيل) فانه يجبر عليها
 لا لالترام

وكلمة بخصومته وأخذ حقه من الناس على أن لا يكون وكيلاً فيما يدعى على الموكل (جاء) هذا التوكيل (فلو أثبت) الوكيل (المال) أي لموكله (ثم أراد الخصم الدفع على الوكيل) لأنه ليس بوكيل فيه دور (وصح اقرار الوكيل بالخصومة) لا بغيرها مطلقاً (بغير الحدود والقصاص) على موكله (عند القاضي دون غيره) استحضاراً (وانعزل) الوكيل (به) أي بهذا الاقرار حتى لا يدفع إليه المال وان برهن بعده على الوكالة للتناقض دور (وكذا اذا استثنى) الموكل (اقراره) بأن قال وكلتك بالخصومة غير جائز الاقرار وصح التوكيل والاستثناء على الظاهر بزيادة (فلو أقر عنده) أي القاضي (لا يصح وخرج به عن الوكالة) فلا تنصع ٤١٣ خصوصته دور (وصح التوكيل بالاقرار ولا يصير به)

الشارح تأمل (قولاً وصح اقرار الوكيل) يعني اذا ثبت وكالة الوكيل بالخصومة وأقر على موكله سواء كان موكله المتدعي فأقر باحتيائه الحق أو المتدعي عليه فأقر بشيئته عليه دور (قولاً بالخصومة) متعلق بالوكيل (قولاً لا بغيرها) أي لا اقرار الوكيل بغير الخصومة أي وكالة كانت (قولاً بغير الحدود والقصاص) متعلق باقرار (قولاً استحضاراً) والقصاص أن لا يصح عند القاضي أيضاً لأنه مأثور بالخاصة والاقرار بغيرها لأنه مسألة ح (قولاً انعزل) أي عزل نفسه لاجل دفع الخصم وإني وردت عزمي زاده ط قال في الهداية تحت قوله انعزل أي لو اقيمت البيئة على اقراره في غير مجلس القضاء يخرج من الوكالة اه (قولاً حتى لا يدفع اليه المال) أي لا يؤمر الخصم بدفع المال الى الوكيل لأنه لا يمكن أن يتي وكلا يجواب مقيد وهو الاقرار وما ووكله بجواب مقيد وانما ووكله بالجواب مطلقاً اه ح عن شرح الهداية معزياً للقاضي زاده (قولاً للتناقض) لأنه زعم أنه مبطل في دعواه دور (قولاً بأن قال) المسألة على خمسة أوجه مبسطة في البحر (قولاً على الظاهر) أي ظاهراً الرواية ومثله استثناء الانكار فيصح منها في ظاهر الرواية فيلحق وبإنه فيه (قولاً أي بالتوكيل) التوكيل بالاقرار صحيح ولا يكون التوكيل به قبل الاقرار اقراراً من الموكل وعن الطواويس معنى أن يوكل بالخصومة ويقول مناصم فإذا رأيت لحوق مؤنة أو خوف عار على فأقر بالمتدعي يصح اقراره على الموكل كذا في البرازية روى قلت ويظهر منه وجه عدم كونه اقراراً ونظيره صلح المنكر (قولاً وبطل توكيل الكفيل) فلو أبرأه عن الكفالة لم تنطب صحة وقوعها باطلاً ابتداءً كما لو كفل عن غائب فإنه يقع باطلاً ثم اذا أجاز له لم يجز (قولاً بالمال) متعلق بالكفيل ح وسياق محترمه منا (قولاً لو ووكله بقبضه) أي فيما لو أعتق المولى عبده المديون حتى إنه ضمان قتيته للغرماء وبطل العبد بجميع الدين ولو ووكله الطالب بقبض المال عن العبد كان باطلاً لأن الوكيل من يعمل لغيره والمولى عامل لنفسه لأنه يرى به نفسه فلا يصح وكلاً كفاية (قولاً لأن الوكيل) قال في الهامش أي لأن الوكيل عامل لغيره حتى عمل لنفسه فقط بطلت الوكالة اه اشباه (قولاً الا اذا الخ) الاستثناء مستدرك فأنظر ما في البحر والمديون بالنصب وقاع وكل مستتر فيه (قولاً قتيته) عبارتها كافي المخ ولو ووكله بقبض دينه على فلان فأخبره المديون فوكله ببيع سلعته وإيفاء ثمنه الى رب الدين فباعها وأخذ الثمن وذلك يهلك من مال المديون لاستحالة أن يكون قاضياً ومقتضياً الواحد لا يصح أن يكون وكيلاً للمطلوب والطالب في القضاء والاقتضاء اه وعمامة في البحر فأنظره (قولاً بخلاف كفيل النفس) قبله الزيلعي بأن يوكله بالخصومة قال في البحر وليس بقيد اذ لو ووكله بالقبض من المديون صح اه (قولاً حيث يصح ضمانهم) بالثمن والمهر لأن كل واحد منهم سفير ومعبّر مخ والمناسب أن يقول يصح توكيلهم لكن لا يظهر في مسألة وكيل الامام ببيع الغنائم تأمل (قولاً سفير) أي معبر عن غيره فلا تلحقه العهدة (قولاً بخلاف العكس) هو تكرار محض ح أي مع قوله وبطل توكيل الكفيل بالمال لكن اذا لو حظ ارتباطه بقوله قتل قتل ناسخة اظهارة للفرق بينهما لم يكن تكراراً تأمل (قولاً وكذا كلما الخ) تكرار محض مع ما قبلها ح (قولاً للبايع) المناسب للموكل (قولاً لم يجز) استحالة الشربلالي بوكيل الامام ببيع الغنائم ودفعه ابو السعود بما مر من أنه سفير ومعبّر فلا تلحقه عهدة (قولاً عاملاً لنفسه) لأن حق الاقتضاء له (قولاً ربيع) أي على موكله بالبيع ولقائل أن يقول التبرع حصل في ادائه اليه بجهة الضمان كادائه بحكم الكفالة عن المشتري بدون أمره فلست تأمل شربلالية ولا يخفى أن التبرع في القيس عليه انما هو في نفس الكفالة وأما الاداء فهو ملزم به شاء أو أبى بخلاف مسألتنا على أنه اذا أدى على حكم الضمان لا يسمى متبرعاً بل هو ملزم به في ظنه اه (قولاً علماً باقراره) أي في مال نفسه لأن المديون تقضي بأمانتها بخلاف اقراره بقبض الوديعة الاتي لأن فيه البطلان حق المال في العين سائحاتي (قولاً ولا يصدق الخ)

أي بالتوكيل (مقرراً) بحر (وبطل توكيل الكفيل بالمال) لتلاصيح عامل لنفسه (كما) لا يصح (لو ووكله بقبضه) أي الدين (من نفسه أو عبده) لأن الوكيل مق عمل لنفسه بطلت الا اذا ووكيل المديون ببراء نفسه فيصح وبصح عزله قبل ابرائه نفسه اشباه (او ووكيل المحتال المحيل بقبضه من المحال عليه) او ووكيل المديون وكيل الطالب بالقبض لم يصح لاستحالة كونه قاضياً ومقتضياً فنية (بخلاف كفيل النفس والرسول ووكيل الامام ببيع الغنائم والوكيل بالتزويج) حيث يصح ضمانهم لأن كلا منهم سفير (الوكيل) بقبض الدين اذا كفل صح وبطل الوكالة لأن الكفالة اقوى للزومها قتل ناسخة (بخلاف العكس) وكذا كلما صح كفالة الوكيل بالقبض بطلت وكالته تقدمت الكفالة او تأخرت لما قلنا (وكيل البيع اذا ضمن الثمن للبائع عن المشتري لم يجز) لما مر أنه يصير عاملاً لنفسه (فان أدى بحكم الضمان رجوع) لمطلانه (وبدونه لا) لتبرعه (ادعى انه) وكيل الغائب بقبض دينه فصدقه الغريم امر بدفعه اليه علماً باقراره ولا يصدق لو ادعى الايفاء

(فإن حضر الغائب فصدقه) في التوكيل (فيها) ونعمت (والأمر الغريم يدفع الدين اليه) إلى الغائب (ثانياً) لفساد الاداء بانكاره مع عينه (ورجح) الغريم (بعدمه) على الوكيل ان باقي ما يده ولو حكاماً بأن استهلكه فإنه يضمن مثله خلاصة (وان ضاع لا) عملاً بصدقه (الاذا) كان قد (ضمنه عند الدفع) بقدر ما يأخذه الدائن ثانياً لما أخذه الوكيل لأنه أمانة لا تجوز بها الكفالة زيلعي وغيره (او قال له قبضت منك على اني ابرأتك من الدين) فهو كالموكل الاب للثمن عند أخذ مهر بقتة أخذ منك على اني ابرأتك من مهر بقتي فإن أخذته البنت ثانياً رجع الختم على الاب فكذا هذا برزاية (وكذا) بضمنه (اذا لم يصدقه على الوكالة) بعم صورتي السكوت والتكذيب (ودفع له ذلك على رزعه) الوصالة فهذه اسباب الرجوع عند الهلاك (فإن ادعى الوكيل هلاكه او دفعه لموكله صدق) الوكيل (بجلفه وفي الوجوه) المذكورة (كها) الغريم (ليس له الاسترداد حتى يحضر الغائب) وان برهن انه ليس بوكيل او على اقراره بذلك او أراد استخلافه لم يقبل لسعه في نقض ما وجبه للغائب نعم لو برهن أن الطالب بجهد الوكالة وأخذ من المال ٤١٤ تقبل بجر ولومات الموكل وورثه غريمه او وجبه له أخذه قائماً ولو له الكاشنة الا اذا صدقه

على الوكالة ولو أقر بالدين وانكر الوكالة حلف ما يعلم أن الدائن وكله عيني (قال اني وكيل بقبض الوديعة فصدقه المودع لم يؤمر بالدفع اليه) على المشهور وخلافه لابن الشحنة ولودفع لم يملك الاسترداد مطلقاً لماسر (وكذا) الحكم (لو ادعى شراءه من المالك وصدقه) المودع لم يؤمر بالدفع لأنه اقرار على الغير (ولو ادعى انتقالها بالارث او الوصية منه وصدقه أحرم بالدفع اليه) لاتفاقهما على ملك الوارث (اذا لم يكن على الميت دين مستغرق) ولا بد من التلوم فيها لاحتمال ظهور وارث آخر (ولو أنكر موته او قال لا ادري لا) يؤمر به ما لم يبرهن ودعوى الايضاء كوكالة فليس لمودع ميت ومدونه الدفع قبل ثبوت أنه وصي ولو لا وصي فدفع لبعض الورثة برئ عن حصته فقط (ولو وكله بقبض مال فادعى الغريم ما يسقط حق موكله) كاداء او ابراء أو اقراره بأنه ملكي (دفع) الغريم (المال) ولو عقارا (اليه) أي الوكيل لان جوابه تسليم ما لم يبرهن وله تحليف الموكل لا الوكيل لان النيابة لا تجري في اليمين خلافاً لفر

سبأني متنا في قوله ولو وكله بقبض مال فادعى الغريم ما يسقط حق موكله الخ (قوله لفساد الاداء) لأنه لم يثبت الاستيفاء حيث انكر فقوله بانكاره الباء للسببية وقوله مع عينه يشير الى أنه لا يصدق بمجرد الإنكار وفي البحر عن البرزاية ولو ادعى الغريم على الطالب حين أراد الرجوع عليه أنه وكل القاض و برهن يقبل ويبرأ وان انكر حاقه فان نكل برأ انتهى وفيه عنها أيضاً وان أراد الغريم أن يحلفه بالله ما وكله له ذلك وإن دفع عن سكوت ليس له الا اذا عاد الى التصديق وان دفع عن تكذيب ليس له أن يحلفه وان عاد الى التصديق لـكنه يرجع على الوكيل اه فاطلاق الشارح في محل التقييد تأمل (قوله فإنه يضمن مثله) الاولى بدله تأمل (قوله قد ضمنه) بتشديد الميم بأن يقول أنت وكيله لكن لا آمن أن يجهد الوكالة ويأخذ مني ثانياً فيضمن ذلك المأخوذ فالضهير المستتر في وكله عائد الى الوكيل والبارز الى المال بجر (قوله او قال) اي مدعى الوكالة (قوله فهذه) اي الثلاثة وذكر في الهامش عن القول لمن من الوكالة في شخص اذ لا آخر ان يعطى زيدا ألف درهم من ماله الذي تحت يده فادعى المأمور الدفع وغاب زيد وانكر الاذن وطالبه بالبينة على الدفع فهل يلزمه ذلك أجاب ان كان المال الذي عنده أمانة فالقول قول المأمور مع عينه وان كان تعويضاً أو دينا لم يقبل قوله الايئنة اه (قوله لم يقبل) ولا يكون له حق الاسترداد (قوله خلافاً لابن الشحنة) فيه أن ابن الشحنة نقل رواية عن أبي يوسف انه يؤمر بالدفع وماها هو المذهب فلامعارضه ح (قوله مطلقاً) سواء سكت أو كذب أو صدق (قوله لماسر) انه يكون ساعياً في نقض ما وجبه للغائب وفي البحر لو هلك الوديعة عنده بعد ما منع قبيل لا يضمن وكان ينبغي الضمان لأنه منعهما من وكل المودع في رزعه اه ومثله في جامع الفصولين (قوله ولو ادعى) أي الوارث أو الموصي له (قوله على ملك الوارث) أي والموصي (قوله ولا بد من التلوم الخ) تقدمت هذه المسائل في متفرقات القضاء وقد منّا الكلام عليها (قوله ودعوى الايضاء كوكالة) فاذا صدقه ذواليد لم يؤمر بالدفع له اذا كان عيناً في يد المقر لأنه أقر أنه وكيل صاحب المال بقبض الوديعة أو الغصب بعد موته فلا يصح كالأقر أنه وكيله في حياته بقبضها وان كان المال ديناً على المقر فعلى قول محمد الاول بصدق ويؤمر بالدفع اليه وعلى قوله الأخير وهو قول أبي يوسف لا يصدق ولا يؤمر بالتسليم اليه وبإسناده في الشرح بجر (قوله أو اقراره) أي الموكل بأنه ملكي المسألة في جامع الفصولين حيث قال قال ادعى أرضاً وكالة انه ملك موكله فبرهن فقال ذواليد انه ملكي وموكل أقر به فلو لم يكن له بيينة فله أن يحلف الموكل لا ركيه فركله لو غاباً فلاقاضي أن يحكم به لموكله فلو حضر الموكل وحلف انه لم يقتر له بقي الحكم على حاله ولو نكل بطل الحكم اه وبه يظهر ما في كلام الشارح (قوله لان جوابه تسليم) لأنه انما ادعى الايضاء وفي ضمن دعواه اقرار بالدين وبالوكالة وتعماه في التبيين (قوله ما لم يبرهن) أي على الايضاء فتقبل لماسر أن الوكيل بقبض الدين وكيل بالخصومة بجر (قوله لا الوكيل) أي على عدم علمه باستيفاء الموكل بجر (قوله لان النيابة لا تجري في اليمين) وكيل قبض الدين ادعى عليه المديون الايضاء الى موكله او ابراءه وأراد تحليف الوكيل انه لم يعلم به لا يحلف اذ لو أقر به لم يجز على موكله لأنه على الغير جامع الفصولين وهذا التعليل أظهر مما ذكره الشارح فتدبر وفي نور العين عن الخلاصة وفي الزبادات في كل موضع لو أقر لزمه فاذا أنكر يستخلف الا في ثلاث مسائل * وكيل شراء وجد عيباً فأراد الرد وأراد البائع تحليفه بالله ما يعلم أن الموكل رضى بالعيب لا يحلف فان أقر الوكيل لزمه * الثانية وكيل قبض الدين اذا ادعى عليه

(ولو وكله بعيب في أمة وادعى البائع)
 إن المشتري رضى بالعيب لم يرد عليه
 حتى يحلف المشتري (والفرق أن
 القضاء هنا فسخ لا يقبل النقض
 بخلاف ما مر خلافا لهما) (فلوردها
 الوكيل على البائع بالعيب فحضر
 الموكل وصدقه على الرضى كانت
 له لا للبائع) اتفاق في الأصح لأن
 القضاء لا عن دليل بل للجهل بالرضى
 ثم ظهر خلافه فلا يفتد باطنا نهابة
 (والمأمور بالاتفاق) على اهل
 أوبناء (أو القضاء) لدين (أو الشراء
 أو التصديق) عن زكاة (إذا أمسك
 ما دفع اليه ونقدم من ماله) ناويا
 الرجوع كذا قيد الخامسة في
 الاشباه (حال قيامه لم يكن
 متبرعا) بل يقع التقاض استحسانا
 (إذا لم يصف الى غيره) فلو كانت
 وقت انفاقه مستهلكة ولو بصرفها
 لدين نفسه أو أضاف العقد الى
 دراهم نفسه ضمن وصار مشتريا
 لنفسه متبرعا بالاتفاق لأن الدراهم
 تتعين في الوكالة نهابة وبزانية
 نعم في المنتقى لو أمره أن يقبض
 من مديونه ألفا ويتصدق فتصدق
 بألف ليرجع على المديون جاز
 استحسانا (وصى) اتفاق من ماله
 (و) الحال أن (مال اليتيم غائب
 فهو) أي الوصى كالأب
 (متطوع الان يشهد أنه قرض عليه
 أو أنه يرجع) عليه جامع الفصولين
 وغيره وعمله في الخلاصة بأن قول
 الوصى وإن اعتبر في الاتفاق لكن
 لا يقبل في الرجوع في مال اليتيم
 الإباينة (فروع) الوكالة
 المجردة لا تدخل تحت الحكم وبيان
 في الدرر صح التوكيل بالسلم
 لا يقبل عقد السلم فلنناظر أن
 يسلم من ربه في زبته وحصره

المديون أن موكله أبرأه عن الدين واستحلف الوكيل على العلم لا يحلفه ولو أقربه لزمه يقول الحق لم يذكر الثالثة
 في الخلاصة وفي الثانية تنظر إذا لم يرد عليه المديون فكيف يتصور لزومه على الوكيل (قوله
 ولو وكله بعيب) أي برد أمة بسبب عيب ح (قوله لم يرد عليه الخ) أي لم يرد الوكيل على البائع ح كذا في
 الهامش (قوله حتى يحلف الخ) يعني لا يقضى اتفاقا بالرد عليه حتى يحضر المشتري ويحلف أنه لم يرض
 بالعيب ح كذا في الهامش (قوله والفرق) أي بين هذه المسألة حيث لا ترد الأمانة على البائع وبين التي
 قبلها حيث يدفع الغريم المال الى الوكيل ح كذا في الهامش (قوله خلافا لهما) حيث قال لا يؤخر القضاء
 في الفصلين لأن قضاء القاضي عندهما ينفذ ظاهره فقط إذا ظهر الخطأ ح (قوله فلا يفتد باطنا) اعترضه
 قاضي زاده أنه إذا جاز نقض القضاء دهنه عند أبي حنيفة أيضا بأي سبب كان لا يتم الدليل المذكور للفرق بين
 المسألتين ح (قوله وألشراء) قيد بهما في الجرعن الخلاصة الوكيل يبيع الدين إذا أسسك الدينار وابعه
 ديناره لا يبيع (قوله عن زكاة) الظاهر أنه ليس بقيد ح وبدل عليه إطلاق ما أتى عن المنتقى (قوله
 الى غيره) أي غير مال الأمر سواء أضاف الى مال الأمر أو أطلق ح (قوله وقت انفاقه) أي وأشرائه
 أو تصدقه (قوله لدين نفسه) أو غيره ح (قوله نعم الخ) لوجه للاستدراك فإنها لا تنافي ما قبلها فان
 قيام الدين في ذمة المديون كقيام المال في يد الوكيل وصاحب المنع والجرد كراهات من غير استدراك ح
 (قوله وصى) اتفاق الخ) سببا في تحرير هذه المسألة في آخر كتاب الوصايا إن شاء الله تعالى (قوله غائب)
 والحاضر كذلك بالاولى (قوله فروع) تكرر مع ما أتى قريبا أول الباب (قوله وبيان في الدرر) قال فيها
 قال في الصغرى الوكيل يقبض الدين إذا أحضر خصما فاقر بالتوكيل وأنكر الدين لا تثبت الوكالة حتى لو أراد
 الوكيل إقامة البينة على الدين لا تقبل اه أقر بالتوكيل وأنكر الدين لا تثبت الوكالة لانه لما اقر بالوكالة
 لا يكون خصما بالدين بخلاف ما إذا أنكر الوكالة وأقر بالدين فانه يكون خصما في اثبات الدين لكون البينة
 واقعة على خصم متكرر للوكالة فانهم كذا في الهامش (قوله صح التوكيل بالسلم) أي الاسلام وقد تقدم التبيه
 على هذه المسألة في باب الوكالة بالبيع والشراء حيث قال هناك والمراد بالسلم الاسلام لا قبول السلم فانه
 لا يجوز ابن كمال وأوضحناه بعبارة الزيلعي فراجع وفي شرح الوهبانية قال في المبسوط اذا وكله أن يأخذ
 الدراهم في طعام مسمى فأخذها الوكيل ثم دفعها الى الموكل فالطعام على الوكيل وللوكيل على الموكل الدراهم
 قرص لأن أصل التوكيل باطل لأن المسلم اليه أمره ببيع الطعام من ذمته الى ذمة الوكيل ولو أمره أن يبيع
 عين ماله على أن يكون الثمن على الأمر كان باطلا فكذلك إذا أمره أن يبيع طعاما في ذمته وقبول السلم من
 صنيع المفاليس فالتوكيل به باطل (قوله فلنناظر أن يسلم الخ) فزعه على ما قبله لانه كالوكيل على ما صرحوا
 به وفي هذه العبارة ايجاز الحق بالالغاز وهي مشبهة على مسألتين احدهما يجوز للقيم أن يسلم من ربع الوقف
 في زبته وحصره كالوكيل بعقد السلم ثم رأس المال وإن ثبت في ذمته كالمسألة السابقة فهو مأمور بدفع بدله
 من غلة الوقف وليس المراد بموته في الذمة متأخرا فيفسد العقد بل المراد أنه كالتن ثبت في الذمة ثم ما يعطيه
 يكون بدلا عما وجب وهنا يعطيه في المجلس كالتوكيل بالشراء يصح وإن لم يكن الثمن ملكه أو نقول الثمن هنا معين
 أي رأس مال السلم لأن مال الأمانة يعين بالتعيين ثانياً فما قد علمت أن قيم الوقف وكيل الواقف والوكالة أمانة
 لا يبيعها ولما اشترى أن ذلك لا يبيع جعل النظار له حيلة إذا أراد وأن يجعلوا في القرية أمينا يحفظ زرعها
 ويقررون له على ذلك جعلوا وهي أن يأمره بعقد السلم ويستلمون من الوكلاء على ما هو مقرر لهم باطنا فالغلة السلم
 فيها تثبت في ذمة الوكيل ولو صرفها من غلة الوقف ضمنها ولو صرف مال السلم على المستحقين لم يرجع به في غلة
 الوقف وكان متبرعا لانه صرف مال نفسه في غيره ما أذن له فيه يخرج على المسألة السابقة لانه توكيل بقبول
 السلم هذا حاصل ما ذكره شرح الوهبانية في هذا المخل وقد صعب على فهم هذا الكلام ولم يتخلص منه حاصل
 مدة طويلة حتى فتح المولى بشي غلب على ظني انه هو المراد في تصوير هذه الحيلة في المسألة الثانية وهي
 أن شخصا يكون ناظرا على وقف فيريد أن يجعل أمينا قادرا عليه بحيث ينتفع هو عاجلا والأمين أجلا فإذا أخذ
 من الامين شيئا على ذلك ليقوم مقامه يأخذ من غلات الوقف بدلا عن الجعل فهو لا يجوز لانه يبيع الوكالة
 في المعنى فلما علمت أن الناظر وكيل الواقف وهذا يفعل في زماننا كثيرا في المقاطعات والاقواق ويسمونه الترا

وليس له أن يوكل به من يجعله يمول
أمانة لا يصح بيعها وقامه في شرح
الوهبانية

• (باب عزل الوكيل) •

(الوكالة من اعتود الغير أنه لا زمة)
كالعارية (ولا يذللها خيار شرط
ولا يصح الحكم به اعتدوا أو اتما

يصح في ضمن دعوى خصمته على
غيره) ويانه في الدرر (فله وكل

العزل متى شاء ما لم يتعلق به حق
الغير) كوكيل خصومة يطلب

الخصم كاسيبي، ولو الوكالة دورية
في طلاق وعتاق على ما صححه

البرازي وسيبي، عن العيني خلافه
فتنه (بشرط علم الوكيل) أي

في القصد أي أتما الحكم فيثبت
وينعزل قبل العلم كالرسول (ولو)

عزله قبل وجود الشرط في المعلق
(به) أي بالشرط به يفتي شرح

وهبانية (ويثبت ذلك) أي العزل
(بما أخذه به وبكتابته) مكتوب بعزله

(وارسالة رسولا) ميرا (عدلا أو
غيره) اتفاقا (جزا أو عبدا صغيرا

أو كبيرا) صدقه أو كذبه ذكره
المصنف في مستقرات القضاء (إذا

قال) الرسول (الموكل أرسلني إليك
لا بلغك عزله أبدا عن وكالته ولو

أخبره فتولى) بالعزل (فلا بد من
أحد شرطى الشهادة) عددا

أو عدالة (كأخواتها) المتقدمة في
المتفرقات وقد منا الله متى صدقه

قبل ولو فاسقا اتفاقا ابن مالك
وفزع على عدم لزومها من

البايعين بقوله (فلو وكيل) أي
بالخصومة وبشراء المعين لا الوكيل

بنكاح وطلاق وعتاق ويبيع ماله
وبشراء شيء بغيره كإتي الأشياء

(عزل نفسه بشرط علم موكله)

فإذا فصل له بهذه الحيلة وهي أن يأخذ الناظر من الأمين مبلغا معلوما مسلما على غلة الوقت ليصرفه في مصارفه
ويأخذ منه ما عينه له الوقت من العشر مثلا ويستغل ذلك الأمين غلة الوقت على أنه المسلم فيه ليحصل للناظر
نفع بنظره ولا أمين بأمانته فهو أيضا لا يجوز لأن الناظر وكل عن الوقت فكأنه صار وكلاء عن الوقت في
قبول عقد السلم وأخذ الدراهم على الغلة الخارجة وقد علمت أن الجائر التوكيل بعقد السلم لا يقبوله فإذا أخذ
الدراهم وصرفها على المستحقين يكون متبرعا صار فاسا مال نفسه وثبت الغلة في ذمته فبازمه مثلها هذا
ما ظهري ثم لا يخفى أن هذا كله إنما يكون بعد بيان مقدار السلم فيه مع سائر شروط السلم ولا يكون فسادا من
جهة أخرى كما لا يخفى والله تعالى أعلم

• (باب عزل الوكيل) •

(قوله خيار شرط) لأنه انما يحتاج إليه في عقد لازم ليتمكن من له الخيار من فسخه إذا أراد منحه (قوله

فله وكل العزل) قال الزبلي بعد تقرير مسألة عزل الوكيل ما لم يتعلق به حق الغير وعلى هذا قال بعض
المشايخ إذا وكل الزوج بطلاق زوجته بالتساها ثم غاب لا يملك عزله وليس بشيء بل له عزله في الصحيح لأن المرأة

لاحق لها في الطلاق وعلى هذا قالوا لو قال الموكل للوكيل كلما عزلتك فأنت وكيل لا يملك عزله لأنه كلما عزله
تجددت الوكالة وقيل ينزل قوله كلما وكذلك فأنت معزول وقال صاحب النهاية عقدي أنه يملك عزله بأن

يقول عزلتك من جميع الوكالات فيصرف ذلك إلى المعلق والمنفذ وكلاهما ليس بشيء ولكن الصحيح إذا أراد
عزله وأراد أن لا تنعقد الوكالة بعد العزل أن يقول وجعت عن المعلقة وعزلتك عن المخيرة لأن ما لا يكون لازما

يصح الرجوع عنه والوكالة منه اه ملخصا (قوله كوكيل خصومة) تمثيل ما يدخل النني أي ليس له عزله
وان علم به الوكيل لتعلق حق الغير به فليس للموكل العزل كوكيل خصومة وهو ما إذا وكل المتدعي عليه

وكيلا بالخصومة يطلب الخصم الذي هو المتدعي ثم غاب وعزله فإنه لا يصح للناظر حق المتدعي ح (قوله
كاسيبي) أي قريبا (قوله ولو الوكالة دورية) لا يتناولها ما يكون مباغلة على قوله فله وكل العزل

أو على قوله ما لم يتعلق به حق الغير فعلى الأول يكون المعنى أن له العزل ولو كانت الوكالة دورية والمباغلة حينئذ
ظاهرة وعلى الثاني أنه ليس له العزل في الوكالة الدورية وعلى كل ففي كلام السارح مناقشة أما على الأول

فلنا فانه لقوله وسيبي، عن العيني خلافه لأن الذي سيجي، أن له العزل فليس خلافه وأما على الثاني فلانه يقتضي
أنه مما يتعلق به حق الغير وليس كذلك لأن من يقول بعدم عزله في الوكالة الدورية يقول أنه لا يمكن لأنه كلما عزله

تجددت له وكالة وقوله في طلاق وعتاق يحتمل أنه حال من الوكالة الدورية ويحتمل أنه مسألة أخرى من مدخول
لو أيضا أي ولو في طلاق وعتاق لا يقيد كونه في الوكالة الدورية وفي كل مناقشة أيضا لأن البرازي لم يصح شيئا

منها بل قال وكله غير جائز الرجوع قال بعض المشايخ ليس له أن يعزله في الطلاق والعتاق وقال بعض مشايخنا
له العزل وليس فيه رواية مسطورة وقال قبله وعزل الوكيل بالطلاق والنيكاح لا يصح بلا علم لانه وان لم يلحقه

ضرر لكنه يصير مكذبا فيكون غرورا اه نعم يصح حله على الثاني ان جعلت المبالغة على قوله فله وكل عزله ولا يرد
حينئذ عليه أنه مما لا حق فيه للغير كما سيصرح به والظاهر أن قوله وسيبي، عن العيني خلافه وقع من سهو القلم

ولو حذفه لاستقام الكلام وانظم والعبارة الجيدة أن يقال فله وكل العزل متى شاء ولو الوكالة دورية ما لم
يتعلق به حق الغير كوكيل خصومة يطلب الخصم بشرط علم الوكيل ولو في طلاق وعتاق (قوله في طلاق

وعتاق) لو ادخله على الطرف أيضا فكانه قال ولو كانت الوكالة بطلاق أو عتاق أي فإن العزل فيها لا يصح
س (قوله وسيبي) أي قريبا (قوله بشرط علم الوكيل) فلو أشهد على العزل في غيبة الوكيل لم يتضرر

بجر (قوله كالرسول) فانه ينزل قبل علمه س (قوله بعزله) أي ان وصل إليه المكتوب كاسيبي أي
في التروع (قوله الموكل الخ) هو مقول القول (قوله كأخواتها) وهي أخبار السيد بيمينه عبده

والثنيح بالبيع والبكر بالنكاح والمسلم الذي لم يهاجر بالشرائع والأخبار يعيب لم يرد شراء وجر ما دون وفسخ
شركة وعزل قاض ومتولى وقف (قوله لا الوكيل بنكاح) فانه يصح عزله نفسه في هذه الأشياء وان لم يعلم
الموكل لعدم تنزيره ح (قوله عزل نفسه) قال في الأشباه لا يصح عزل الوكيل نفسه إلا بعلم الموكل

وأما حاصل كافي البحر أن الوكالة
بيع الرهن لا تبطل بالعزل حقيقة
أو حكميا ولا بالخروج عن
الاحلية فيجنون وردة وفيما عداها
من اللازمة لا تبطل بالحقبة بل
بالحكمي وبالخروج عن الاحلية
قلت فاطلاق الدرر فيه تنسّر
(د) ينزل (بافراق أحد الشرعيين)
ولو بتوكيل ثالث بالتصرف (وان
لم يعلم الركيل) لانه عزل حكمي
(و) ينزل (بجز موكله لمكانها
وجبره) أي موكله (لرمادونا
كذلك) أي علم أولا لانه عزل
حكمي كما مر وهذا (إذا كان
وكيلا في العتود والخصومة أما
إذا كان وكيلا في قضاء دين
واقضاه وقبض ودبعة فلا) ينزل
بجبره ويجز ولو عزل المولى وكيل
عبد المأذون لم ينزل (د) ينزل
(بصرفه) أي الموكل (بنفسه)
فيما وكل فيه تصرفا بجز الوكيل
عن التصرف معه والا لا كالو
طلقيا واحدة والعدة باقية)
فالوكيل تطلقها أخرى لبقاء المحل
ولورثة الزوج ولو حق وقع طلاق
وكيله ما بقيت العدة (وتعود
الوكالة إذا عاد إليه) أي الموكل
(قديم ملكه) كأن وكله ببيع فباع
موكله ثم رد عليه بما هو فسخ بني
على وكالته (أو بغيره) أي أثر
ملكه كسألة العدة بخلاف مال
تجدد الملك (فروع) في الملتقط
عزل وكتب لا ينزل مالم يصله
الكتاب وكل غايما عزله قبل
قبوله صح وبعده لا يدفع إليه مقسة
لدفعا إلى إنسان يصلها فدفعا
ونسى لا يضمن الوكيل بالمفع
إبراء عماله عليه

برئ من الضكل قضاء وأما في الاخر فلا لا يقدّر ما يتوهم أن له عليه وفي الاشياء ٤١٩ قال لديونه من تجاهه لعلامة كذا ومن أخذ

اصبعك او قال لك كذا فادفع اليه لم يصح لانه لو قيل ليجوز فلا يبرأ بالدفع اليه وفي الوجانية قال ومن قال اعط المال قابض خنصر فأعطاه لم يبرأ وبالمال يخسر ويبيع بالثقة أو بيع بخلافه قالوا يجوز التغير وفي الدفع قل قول الوكيل مقدم كذا قول رب الدين والخمس يجبر ٢ ولو قبض الدلال مال المبيع في يسه منه وضاع يشطر

في الفواكه البدرية لابن القيس مسائل كثيرة تتعلق بالدعوى فتراجع (قوله لكن جزم) عبارته مختلفة قال في المصباح وجع الدعوى الدعوى بكسر الواو لانه الاصل كسبانى ويفتحها محاقلة على ألف التانيث ح كذا في الهامش (قوله دعوى دفع التعرض) قال في البحر اعلم انه سئل قارى الهداية عن الدعوى يشطع النزاع بينه وبين غيره فاجاب لا يجبر المدعى على الدعوى لان الحق له اه ولا يعارضه ما نقلوه في الفتاوى من صحة الدعوى بدفع التعرض وهي مسهورة كافي البرازية والخزانة والفرق ظاهر فانه في الاول انما يدعى أنه ان كان شئ يتبعه ولا يشهد على نفسه بالابراء وفي الثاني انما يدعى عليه أنه يتعريض في كذا بغير حق وبطالته في دفع التعرض فانهم ح كذا في الهامش (قوله لهذا القيد) اى قوله او دفعه فانه فضل قصده الادخال والفصل بعد الجنس قيد فافهم (قوله فلو) أشار به الى أن الجبر في أصل الدعوى لا يفنى يدعى بين يديه والتفريع لا يظهر ط وفي بعض النسخ بالواو (قوله في محله) اى بخصوصها وليس قضاءه عاما (قوله برزاية) ليس ما ذكره عبارة البرازية وعبارتها كما في المنع قاضيان في مصر طلب كل واحد منهما أن يذهب الى قاض فانخار للمدعى عليه عند محمد وعليه الفتوى اه وفي المنع قبل هذا عن الثانية قال ولو كان في البلدة قاضيان كل واحد منهما في محلة على حدة فتوقعت الخصومة بين رجلين أحدهما من محلة والاخر من محلة اخرى والمدعى يريد أن يخاصمه الى قاضى محله والاخر يأبى ذلك اختلف فيها ابو يوسف ومحمد والصحح أن العبرة لمكان المدعى عليه وكذا لو كان أحدهما من اهل العسكر والاخر من اهل البلدة اه وعلمه في المحيط كافي البحر بأن ابا يوسف يقول ان المدعى منثنى للخصومة فيعتبر قاضيه ومحمد يقول ان المدعى عليه دافع لها اه وانما حل الشارح عبارة البرزاية على ما في الثانية من التقييد بالمحلة لما قاله المصنف في المنع هذا كله وكل عبارات اصحاب الفتاوى يفيد أن فرض المسألة التي وقع فيها الخلاف بين ابي يوسف ومحمد فيما اذا كان في البلدة قاضيان كل قاض في محلة وأما اذا كانت الولاية لقاضين ولو قضاه على مصر واحد على السواء فيعتبر المدعى في دعواه قل الدعوى عند أى قاض اراده اذا لا تظهر قائدة في كون العبرة للمدعى او للمدعى عليه وشهد لصحة هذا ما قد مناه من تعليل صاحب المحيط اه ورد الخبير الرملى وادعى أن هذا بالهذيان اشبه وذكر أنه حيث كانت العلة لا يابى يوسف أن المدعى منثنى للخصومة ولمحمد أن المدعى عليه دافع لها لا يتجه ذلك فان الحكم دائر مع العلم اه وهو الذى يظهر كما قال شيخنا واثقنا قول التعريض في هذه المسألة ما نقله انشراح عن خط المصنف ومضى عليه العلامة المقدسى كما نقله عنه ابو السعود وحاصله أن ما ذكره من تصحيح قول محمد من أن العبرة لمكان المدعى عليه انما هو فيما اذا كان قاضيان كل منهما في محلة وقد أمر كل منهما بالحكم على اهل محله فقط بدليل قول العمادى وكذا لو كان أحدهما من اهل العسكر والاخر من اهل البلد فأراد العسكرى أن يخاصمه الى قاضى العسكر فهو على هذا ولا ولاية لتقاضى العسكر على غير الجندى فتقوله ولا ولاية دليل واضح على ذلك أما اذا كان كل منهما مأذونا بالحكم على اى من حضر عنده من مصرى وشامى وحلبى وغيرهم كافي قضاءه ما تنافى بهى التعويل على قول أبي يوسف لما وافقته لتعريض المدعى عليه اى فان المدعى هو الذى له الخصومة فظهر ما قبل اى قاض أراد وبه ظهر أنه لا وجه لما في البحر من أنه لو تعدد القضاة في المذاهب الاربعة كما في القاهرة فاختار للمدعى عليه حيث لم يكن الثاني من محلهما قال وبه أقيت مرارا أقول وقد رأيت بخط بعض العلماء نقلا عن الفتى أبي السعود

في الفواكه البدرية لابن القيس مسائل كثيرة تتعلق بالدعوى فتراجع (قوله لكن جزم) عبارته مختلفة قال في المصباح وجع الدعوى الدعوى بكسر الواو لانه الاصل كسبانى ويفتحها محاقلة على ألف التانيث ح كذا في الهامش (قوله دعوى دفع التعرض) قال في البحر اعلم انه سئل قارى الهداية عن الدعوى يشطع النزاع بينه وبين غيره فاجاب لا يجبر المدعى على الدعوى لان الحق له اه ولا يعارضه ما نقلوه في الفتاوى من صحة الدعوى بدفع التعرض وهي مسهورة كافي البرازية والخزانة والفرق ظاهر فانه في الاول انما يدعى أنه ان كان شئ يتبعه ولا يشهد على نفسه بالابراء وفي الثاني انما يدعى عليه أنه يتعريض في كذا بغير حق وبطالته في دفع التعرض فانهم ح كذا في الهامش (قوله لهذا القيد) اى قوله او دفعه فانه فضل قصده الادخال والفصل بعد الجنس قيد فافهم (قوله فلو) أشار به الى أن الجبر في أصل الدعوى لا يفنى يدعى بين يديه والتفريع لا يظهر ط وفي بعض النسخ بالواو (قوله في محله) اى بخصوصها وليس قضاءه عاما (قوله برزاية) ليس ما ذكره عبارة البرازية وعبارتها كما في المنع قاضيان في مصر طلب كل واحد منهما أن يذهب الى قاض فانخار للمدعى عليه عند محمد وعليه الفتوى اه وفي المنع قبل هذا عن الثانية قال ولو كان في البلدة قاضيان كل واحد منهما في محلة على حدة فتوقعت الخصومة بين رجلين أحدهما من محلة والاخر من محلة اخرى والمدعى يريد أن يخاصمه الى قاضى محله والاخر يأبى ذلك اختلف فيها ابو يوسف ومحمد والصحح أن العبرة لمكان المدعى عليه وكذا لو كان أحدهما من اهل العسكر والاخر من اهل البلدة اه وعلمه في المحيط كافي البحر بأن ابا يوسف يقول ان المدعى منثنى للخصومة فيعتبر قاضيه ومحمد يقول ان المدعى عليه دافع لها اه وانما حل الشارح عبارة البرزاية على ما في الثانية من التقييد بالمحلة لما قاله المصنف في المنع هذا كله وكل عبارات اصحاب الفتاوى يفيد أن فرض المسألة التي وقع فيها الخلاف بين ابي يوسف ومحمد فيما اذا كان في البلدة قاضيان كل قاض في محلة وأما اذا كانت الولاية لقاضين ولو قضاه على مصر واحد على السواء فيعتبر المدعى في دعواه قل الدعوى عند أى قاض اراده اذا لا تظهر قائدة في كون العبرة للمدعى او للمدعى عليه وشهد لصحة هذا ما قد مناه من تعليل صاحب المحيط اه ورد الخبير الرملى وادعى أن هذا بالهذيان اشبه وذكر أنه حيث كانت العلة لا يابى يوسف أن المدعى منثنى للخصومة ولمحمد أن المدعى عليه دافع لها لا يتجه ذلك فان الحكم دائر مع العلم اه وهو الذى يظهر كما قال شيخنا واثقنا قول التعريض في هذه المسألة ما نقله انشراح عن خط المصنف ومضى عليه العلامة المقدسى كما نقله عنه ابو السعود وحاصله أن ما ذكره من تصحيح قول محمد من أن العبرة لمكان المدعى عليه انما هو فيما اذا كان قاضيان كل منهما في محلة وقد أمر كل منهما بالحكم على اهل محله فقط بدليل قول العمادى وكذا لو كان أحدهما من اهل العسكر والاخر من اهل البلد فأراد العسكرى أن يخاصمه الى قاضى العسكر فهو على هذا ولا ولاية لتقاضى العسكر على غير الجندى فتقوله ولا ولاية دليل واضح على ذلك أما اذا كان كل منهما مأذونا بالحكم على اى من حضر عنده من مصرى وشامى وحلبى وغيرهم كافي قضاءه ما تنافى بهى التعويل على قول أبي يوسف لما وافقته لتعريض المدعى عليه اى فان المدعى هو الذى له الخصومة فظهر ما قبل اى قاض أراد وبه ظهر أنه لا وجه لما في البحر من أنه لو تعدد القضاة في المذاهب الاربعة كما في القاهرة فاختار للمدعى عليه حيث لم يكن الثاني من محلهما قال وبه أقيت مرارا أقول وقد رأيت بخط بعض العلماء نقلا عن الفتى أبي السعود

(كتاب الدعوى) *

(كتاب الدعوى) *

لا يجزى مناسبتها للوكالة بالخصومة (هى) لغة قول يقصده الانسان ايجاب حق على غيره وألفها التانيث فلا تتون وجمعها دعاوى بشق الواو كفتوى وفتاوى درر لكن جزم في المصباح بكسر هاء أيضا فهما محاقلة على ألف التانيث وشرعا (قول مقبول) عند القاضي (يقصد به طلب حق قبل غيره) خرج الشهادة والاقرار (أو دفعه) اى دفع الخصم (عن حق نفسه) دخل دعوى دفع التعرض فتسمع به يبقى برزاية بخلاف دعوى قطع النزاع فلا تسمع سراجية وهذا اذا اريد بالحق في التعريض الامر الوجودى فلو أريد ما يبرأ الوجودى والعدى لم يتجوز لهذا القيد (والمدعى من اذا ترك) دعواه (ترك) اى لا يجبر عليها (والمدعى عليه بخلاف) اى يجبر عليها فلو في البلدة قاضيان كل في محلة فاختار للمدعى عليه عند محمد به يبقى برزاية ولو القضاة في المذاهب الاربعة على الظاهر وبه اقيت مرارا بحر

٣ قوله قال في المصباح المنع هو منقول بالمعنى وفي المقام من يديان وتحقيق يعلم براجعة عبارة المصباح

٤١٩

٤١٩

لأنه مثله معنى (وان تعدر) احضارها (مع بقائها كرحى وصبرة طعام) وقطيع غنم (بعث القاضي ٤٢١ أمينه) ليشاورها (والا) تكن باقية

(الكنى) في الدعوى (بذكر القيمة)
وقالوا لو ادعى أنه غصب منه عين
كذا ولم يذكر قيمتها سمع فختلف
خصمه او يجبر على البيان درر
وابن ملك ولهذا لو (ادعى اعيانا
مختلفة الجنس والنوع والصفة
وذكر قيمة الكل جله كنى ذلك)
الاجال على الصحيح وتقبل بينته
او يخطف خصمه على الكل مرة
(وان لم يذكر قيمة كل عين على
حدة) لأنه لما صح دعوى الغصب
بلا بيان فلا ينبغي ان يصح اذا عين قيمة
الكل جله بالاولى وقيل في دعوى
السرقة يشترط ذكر القيمة ليعلم
كونها انصافاً ما في غيرها فلا يشترط
عمادية وهذا كدعوى
العين لا الدين فلو (ادعى قيمة شيء
مستهلك اشترط بيان جنسه ونوعه)
في الدعوى والشهادة ليعلم القاضي
بماذا يقضى (واختلف في بيان
الذكورة والانوثة في الدابة)
فشرطه ابو الليث أيضاً واختاره
في الاختيار وشرط الشهيد بيان
السن أيضاً وقامه في العمادية
(وفي دعوى الايداع لا بد من بيان
مكانه) اى مكان الايداع
(سواء كان له محل أو لا وفي الغصب
ان له محل وموثة فلا بد)
الدعوى (من بيانه والا) حل له
(لا) وفي غصب غير المثل يبين قيمته
يوم غصبه على الظاهر عمادية
(ويشترط التحديد في دعوى العتار
كما يشترط في الشهادة عليه ولو)
كان العتار (مشهوراً) خلافاً
لهما (الا اذا عرف الشهود الدار
بعينها فلا يحتاج الى ذكر جله ودعا)

بأن لا يدري سكانها ذكره فاضى زاده ح (قوله لانه) اى القيمة وذكر القيمة باعتبار المذكور وهو على لقوله
وذكر قيمته (قوله وان تعدر) اى تعسر (قوله والا تكن) تكرار مع قوله وذكر قيمته ان تعذر س (فرع) وصف
المدعى المدعى فلما حضر خالف في البعض ان ترك الدعوى الاولى وادعى الحاضر سمع لانها دعوى مبتدأة والا
فلا يجزى عن البرازية (قوله بذكر القيمة) لان عين المدعى تعذر مشاهدتها ولا يمكن معرفتها بالوصف فاشترط
بيان القيمة لانها شيء تعرف العين الهالكه به غاية البيان وفي شرح ابن السكال ولا عبرة في ذلك للتوصيف لانه
لا يجزى بدون ذكر القيمة وعند ذكرها الحاجة اليه اشير الى ذلك في الهداية اه وفي القهستانى وفي قوله
وذكر قيمته ان تعذر اشارة الى أنه لا يشترط ذكر اللون والذكورة والانوثة والسن في الدابة وفيه خلاف كما في
العمادية وقال السيد أبو القاسم ان هذه التعريفات للمدعى لازمة اذا أراد أخذ عينه او مثله في المثل أما
اذا أراد أخذ قيمته في التيمم فيجب أن يكتب بذكر القيمة كما في محاضر الخزانة اه (قوله عين كذا) قال في
البحر والحاصل أنه في دعوى الغصب والرهن لا يشترط بيان الجنس والقيمة في حجة الدعوى والشهادة ويكون
القول في القيمة للغاصب والمرتمن اه قلت وزاد في المعراج دعوى الوصية والاقرار قال فانها سمعنا في
الجهول وتصح دعوى الابرأ انجهول بلا خلاف اه ففي حجة (قوله واهذا) اى لسماعها في الغصب
وان لم يذكر القيمة قال في الدرر ولو قال غصب مني عين كذا ولا أدري قيمته قالوا سمع قال في الكافي وان لم يبين
القيمة وقال غصب مني عين كذا ولا أدري اهو حاله أو قائم ولا أدري كم كانت قيمته ذكر في عامة الكتب انه سمع
دعواه لان الانسان ربما لا يعلم قيمة ماله فلو كلف بيان القيمة لتضرر به أقول فائدة صحة الدعوى مع هذه الجملة
القاحشة توجه اليين على الخصم اذا أنكر والجبر على البيان اذا أقر أو نكل عن اليين فتأمل فان كلام الكافي
لا يكون كافياً لاجهال التحقيق ح (قوله وتقبل بينته) اى على القيمة (قوله او يخطف) اى عند عدم
البينة (قوله لانه) على العلة (قوله يشترط ذكر القيمة) قال الشيخ عمر مؤلف النهرينغنى أن يكون المعنى
أنه اذا كانت العين حاضرة لا يشترط ذكر قيمتها الا في دعوى السرقة حوى (قوله وهذا كله) اى المذكور
من الشروط السابقة (قوله لا الدين) ستأتى دعوى الدين في المتن (قوله اشترط بيان جنسه) أقول
لى شبهة في هذا الحل وهى أنه لو ادعى اعياناً مختلفة فقد مر أنه يكتب بذكر القيمة لكل جله وذكر في النصولين
أنه لو ادعى أن الاعيان قائمة بيده يؤمر باحضارها فتقبل البينة بحضرتها ولو قال انها خالكة وبين قيمة الكل
جمله سمع دعواه فظهر أن ما تقدمه المصنف في دعوى الاعيان انما هو اذا كانت هالكة والا لم يجز الى ذكر
القيمة لانه ما مور باحضارها وقد مناع ابن السكال أن العين اذا تعذر احضارها جله ونحوه فذكر القيمة
مغن عن التوصيف وهو موافق لما ذكره المصنف في الاعيان من الاكتفاء بذكر القيمة فقوله هنا اشترط بيان
جنسه ونوعه مشكل وان قلنا انه لا بد من ذكر القيمة من بيان التوصيف لم يظهر فرق بين دعوى القيمة ودعوى
نفس العين الهالكة فسامعنى قوله تعالى البحر وهذا كله في دعوى العين لا الدين فليأتمل وفي البحر عن السراجية
ادعى عن محدود لم يشترط بيان حدوده (قوله من بيانه) اى بيان موضع الغصب (قوله على الظاهر)
قال في نور العين وفي غصب غير المثل واهلاكه ينبغي أن يبين قيمته يوم غصبه في ظاهر الرواية وفي رواية يتخير
المالك بين أخذ قيمته يوم غصبه او يوم هلاكه فلا بد من بيان انها قيمة اى اليومين ولو ادعى ألف دينار بسبب
اهلاك الاعيان لا بد من أن يبين قيمتها في موضع الاهلاك وكذلك الا بد من بيان الاعيان فان منها ما هو قبيح
ومنها ما هو مثلى اه (قوله في دعوى العتار) في المغرب العتار الضيعة وقيل كل مال له اصل كالدار
والضيعة اه وقد صرح مشايخنا في كتاب الشفعة بأن البناء والتخل من المنقولات وانه لا شفعة فيها ما اذا
بيعا بلا عرصه فان يعامعها وجبت تبعاً وقد غلط بعض العصريين فجعل التخييل من العتار ونسبه فلم يرجع
كعادته بحر وفي حاشية ابي السعود وقوله لا شفعة فيها الخ يحصل على ما اذا لم تكن الارض محتكرة
والا فالبناء بالارض المحتكرة ثبت فيه الشفعة لانه لما له من حق القرار التحق بالعتار كما سيأتى في الشفعة

كما لو ادعى ثمن العقار لانه دعوى
الدين حقيقة بجر (ولا بد من
ذكر بلدتيه الدار ثم المخلصة ثم السكنة)
فيبدأ بالاعتم ثم الاخص فالأخص
كما في النسب (ويكنى بكثرة)
فلو ترك الرابع صح وان ذكره وغلط
فيه لا ملتي لان المدعى يختلف
به ثم اغايب الغلط باقرار الشاهد
فصولين (وذكر أسماء اصحابها)
اي الحدود (وأسماء انسابهم
ولا بد من ذكر الجدة) لكل منهم
(ان لم يكن الرجل مشهورا)
والا اكتفى باسمه لحصول المقصود
(وذكر أنه) اي العقار (في
يده) ليصير خصما (ويريد) عليه
(بغير حق ان كان) المدعى (منقولاً)
لماتر (ولا ثبت يده في العقار
بتصادقهما بل لا بد من نيئة
او علم قاض) لاحتمال تزويرهما
بمخلاف المقول لما يتيده ثم هذا
ليس على اطلاقه بل (اذا ادعى)
العقار (ملكاً مطلقاً ما في دعوى
الغصب و) دعوى (الشراء) من
ذي اليد (فلا) يفتقر لبيئة لان
دعوى الفعل كما تصح على ذي اليد
تصح على غيره أيضاً برأية
(وذكر أنه بطلان به) لتوقفه
على طلبه ولا احتمال رهنه او حبسه
بالثمن وبه استغنى عن زيادة غير
حق فافهم (ولو كان) ما يدعيه
(ديناً) مكبلاً او موزناً نقداً
او غيره (ذكر وصفه) لانه لا يعرف
الا به

(قوله كما في النسب) فان ذكر الاسم أعتم من الاسم مع ذكر الاسم مع اسم الاب
واسم الجدة كذا في الهامش (قوله فلو ترك) اي المدعى او الشاهد فكيفهما في التوى والغلط واحد
كما صرح به في الفصولين (قوله وغلط فيه لا) اي لا يصح وتظيره اذا ادعى شراء شيء بئس منقود فان الشهادة
تقبل وان سكتوا عن بيان جنس الثمن ولو ذكره واختلفوا فيه لم تقبل كما في الزياحي سائحي (قوله
فصولين) وفيه أيضاً ما لو ادعى المدعى لا تسع ولا تقبل بيئته لان المدعى عليه حين اجاب المدعى فقد
صدق أن المدعى بهذه الحدود فيصير بدعوى الغلط بعده مناقضاً وتقول تفسير دعوى الغلط أن يقول المدعى
عليه أحد الحدود ليس ما ذكره الشاهد او يقول صاحب الحد ليس بهذا الاسم كل ذلك نفي والشهادة على النفي
لا تقبل اه ولصاحب جامع الفصولين بحث فيما ذكر كتنه على هامش البحر حاصله أنه يمكن أن يجيب
المدعى بأن هذا ليس لأنه فلا يكون مناقضاً او يجيب ابتداء بأنه مخالف لما حدته فينبغي التفصيل وتماه
فيه ويخط السائحي والمخاص أن يقول المدعى عليه هذا الحدود ليس في يدي فليزم أن يقول الخصم بل هو
في يدك ولكن حصل غلط فيمنع به ولو تدارك الشاهد الغلط في المجلس يقبل او في غيره اذا وفق برأية وعبارتها
ولو غلط وفي حد واحد أو حدين ثم تداركوا في المجلس أو غيره يقبل عند اسكان التوفيق بأن يقول كان اسمه
فلانا ثم صار اسمه فلانا وبيع فلان واشتراه المذکور (قوله ولا بد من ذكر الجدة) قدمه بنا قبيل باب الشهادة
على الشهادة أن الدعوى والشهادة بالحدود في هذا الصك تصح أمافي الدار فلا بد من تحديده ولو مشهورا
عند أبي حنيفة وعامة حده بذكر صاحب الحد وعندهما التحديد ليس بشرط في الدار المعروف كدار عمر
ابن الحارث بكوفة فعلى هذا لو ذكر في دار فلان ولم يذكر اسمه ونسبه وهو معروف بكيفية اذا الحاجة اليهما
لاعلام ذلك الرجل وهذا مما يحفظ جداً فصولين (فرع) قال في جامع الفصولين لو ذكر في دار ورثة فلان
لا يحصل التعريف اذ هو بذكر الاسم والنسب وقيل يصح لانه من اسباب التعريف اه وعلل الاول قبله بأن
الورثة مجهولون منهم ذو فرض وعصبة وذو رحم ثم رمز لوكتب لري ورثة فلان قبل القسمة قبل يصح وقيل لا ثم
رمز كتب لري دار من تركه فلان يصح حد او جعل أحد حدوده أرضاً لا بدري مال كها لا يكتفي أقول لو كانت
معروفة ينبغي أن لا يحتاج الى ذكر صاحب اليد لحصول الغرض اه ولا ينبغي أن يجته مخالف لقول الامام
كافته عنه ثم قال ولو جعل أحد الحدود أرض المملوكة يصح وان لم يذكر أنه في يده لانها في يد السلطان
بواسطة يد نائبه والطريق يصلح حد ابلايان طوله وعرضه الاعلى قول والنهر لا عند البعض وكذا السور وهو
رواية وظاهر المذهب يصلح والحد قد كثر ولو قال لري ارض فلان وفلان في هذه القرية اراض كثيرة متفرقة
مختلفة تصح الدعوى والشهادة ولو ذكر لري ارض الوقف لا يكتفي وينبغي أن يذكر أنها وقف على الفقراء
او المسجد او نحوه ويكون كذا الوقف وقيل لا يثبت التعريف بذكر الوقف ما لم يذكر أنه في يده من أقول
ينبغي ان يكون هذا على تقدير عدم المعرفة الاب والافه توضيق بلا ضرورة اه ملخصاً (قوله منقولاً)
هو تكرار مع مامر س (قوله ولا ثبت يده في العقار بتصادقهما الخ) هذا مما يقع كثيراً ويغفل عنه كثير
من قضاة زماننا حيث يكتب في الصكوك أقر بوضع يده على العقار المذکور فلا بد أن يقول المدعى انه
واضع يده على العقار ويشهد له شاهدان ولذا انظمت ذلك بقولي

واليد لا تثبت في العقار * مع التصديق فلا تمار

بل يلزم البرهان ان لم يدع * عليه غصبا أو شراء مدعى

وفي جامع الفصولين برمز الثانية ادعى شيئاً يد آخر وقال هو ملكي وهذا أحدث يده عليه بلا حق قالوا ليس
هذا دعوى غصب على ذي اليد قال صاحب الفصولين أقول قياس مامر في فسخ انه لو ادعى انه ملكي وفي يدك
بغير حق يصح ولو لم يذكر يوم غصبه ينبغي أن يصح هنا أيضاً وتماه فيه في الفصل السادس (قوله بطلان به)
أي سواء كان عيناً أو ديناً منقولاً أو عقاراً فلو قال لي عليه عشرة دراهم ولم يرد على ذلك لم يصح ما يقبل للقاضي
مهره حتى يعطيه وقيل يصح وهو الصحيح قهستاني سائحي (قوله وبه استغنى) أي بذكر أنه بطلان به لانه
لا مطالب له اذا كان محبوساً بحق (قوله ذكر وصفه) زاد في الكنز وأنه بطلان به قال في البحر هكذا جزم به
في المتون والشروح وأما أصحاب الفتاوى كالخلاصة والبرازية فجعلوا اشتراطه قولاً ضعيفاً وليس المراد لفظ

(ولا بد في دعوى التلبيات من ذكر الجنس والنوع والصفة والقدر وسبب الوجوب) فلو ادعى كزبر دينا عليه ولم يذكر سببالم تسمع واذا ذكر في السلم انما له المطالبة في مكان عيناه وفي نحو قرض وغصب واستهلاك في مكان القرض ونحوه ٤٣٣ بجر فليحفظ (وبسأل القاضي المذعي عليه)

عن الدعوى فيقول انه ادعى عليك

كذا اخذنا فتقول (بعد صحتها)

والا) تصدر صحيحة (لا) بسأل

لعدم وجوب جوابه (فان أقر)

فيها (أو أنكر فبرهن المذعي قضى

عليه) بلا طلب المذعي (والا)

يرهن (حلقه) الحاكم (بعد طلبه)

اذلا بد من طلبه العين في جميع

الدعاوى الا عند الثاني في أربع

على ما في البرازية قال وأجمعوا

على التحليف بلا طلب في دعوى

الدين على الميت (واذا قال) المذعي

عليه (لا أقر ولا أنكر لا يستحلف

بل يحبس ليقر أو ينكر) درر

وكذا لو لم السكوت بلا آفة عند

الثاني خلاصة قال في البحر

وبه ائقيت لما أن الفتوى على قول

الثاني فيما يتعلق بالقضاء اه ثم

نقل عن البدائع الاشبه انه انكار

فيستحلف قيدا بتحليف الحاكم

لانهم قالوا (اصطلمها على أن يحلف

عند غير قاض ويكون بريأ فهو

باطل) لأن العين حق القاضي مع

طلب الخصم ولا عبرة ليمين ولا نكول

عند غير القاضي (فلو برهن

عليه) أي على حقه (يقبل

ولا يحلفه ثانيا عند قاض) برازية

الا اذا كان حلقه الأول عنده

فكني درر ونقل المصنف عن

القضية أن التحليف حق القاضي

قال يمكن باستخلافه لم يعتبر (وكذا

لو اصطلمها أن المذعي لو حلف

فالحصم ضامن) المال

وأطلبه به بل هو أو ما يفيد من قوله مره ليعطيني حتى كافي العمد اه ولا يخفى انه كان ينبغي للمصنف ذكره لما قالوا ان ما في المتن والنسوخ مقدم على ما في الفتاوى (قوله من ذكر الجنس) كحكمة النوع كسقية والصفة بكيدة (قوله لم تسمع) ويذكر في السلم شرائطه من اعلام جنس رأس المال وغيره من نوعه وصفته وقدره بالوزن ان كان وزنا واتقاد بالجلس حتى يصح ولو قال بسبب بيع صحيح جرى بينهما صحت الدعوى بلا خلاف وعلى هذا في كل سبب له شرائط كثيرة لا يكتفي بقوله بسبب كذا صحيح واذا قلت الشرائط يكتفي وأجاب شمس الاسلام فيمن قال كفل كفالة صحيحة انه لا يصح كالم لا نه لعله صحيح في اعتقاده لا عند المنفى المعتد عدمها لا قبول فيقول كفل وقبل المكفول له في المجلس ويذكر في القرض وأقرضه من مال نفسه لجواز ان يكون وكلا وهو سفير لا يملك الطلب ويذكر أنه قبضه وصرفه في حوائجه ليكون ديننا اجتماعا لانه عند الثاني موقوف على صرفه واستملاكه برأيه مخفيا (قوله فبرهن) نظايره أن اليمين لا تنقام على مقر قال في البحر الا في أربع فراجع وفيه لو أقر بعد اليمين يقضى به لاهوا وانه لو سكت عن الجواب يحبس الى أن يجيب فراجع (قوله حلقه الحاكم) ولا يبطل حقه بينه لكنه ليس له أن يخاصم ما لم يقم اليمين على وفق دعواه فان وجدها أقامها وقضى له بها درر كذا في الهامش (قوله في أربع) في الرد والعيب يحلف المشتري بالله ما رضى بالعيب والشقيع بالله ما أبطل شفته من المرأة اذا طلعت فرض النفقة على زوجها الغائب يحلف بالله ما خلف لك زوجك شيئا ولا أعطاك النفقة والرابع يحلف المستحق بالله ما بايعت ح كذا في الهامش وفيه فرع رجل ادعى على رجل انه كان لابي عليك مائة دينار وقدمات أي قبل استيفاء شيء عنها وصارت ميراثا لى بموته وطلبه بتسليم المائة دينار فقال المذعي عليه قد كان لا يملك على مائة دينار الا اني اديت منها ثمانين دينار الى أينك في حياته وقد أقر أبوك بالتبض بيلدة سمرقند في بيتي في يوم كذا بالفاظ فارسية وأقام على ذلك يمينه فقال المذعي للمذعي عليه انك مبطل في دعواك اقرار أبي بقبض ثمانين دينار منك لما أن أبي كان غائبا عن بيلدة سمرقند في اليوم الذي ادعت اقراره فيه وكان بيلدة كبيرة وأقام على ذلك يمينه هل تدفع يمينه المذعي عليه يمينه المذعي فقبل الا لأن تكون غيبة أبي المذعي عن سمرقند في اليوم الذي شهد به المذعي عليه على اقراره بالاستيفاء بسمرقند وكونه بيلدة كبيرة ظاهرا مستفيضا يعرفه كل صغير وكبير وكل عالم وجاهل فحينئذ القاضي يدفع بينته يمينه المذعي عليه كذا في الذخيرة فتاوى الهندية من الباب التاسع في التهادة على التني والاثبات اه (قوله واجمعوا) الانسب أن يقول والا في دعوى الدين على الميت اتفاقا وصورة التحليف أن يقول له القاضي بالله ما استوفيت من المدين ولا من أحد آذاه اليك عنه ولا قبضه لك قابض بأمرك ولا أبرأته منه ولا شأمنه ولا أحلت بشي من ذلك أحدا ولا عندك له ولا شيء منه رهن كذا في البحر عن البرازية ح ويحلف وان أقر به المريض في مرض موته كما في الاشياء عن التناوذية وقدمه الشارح قيل باب الحكمين من القضاء (قوله ثم نقل) أي في مسألة المتن قال في الهامش قوله ثم نقل عن البدائع المتبادر أنه راجع الى مسألة السكوت وليس كذلك بل هو راجع الى المتن قال في البحر وفي الجمع ولو قال لا أقر ولا أنكر فالقاضي لا يستحلفه قال الشارح بل يحسبه عند أبي خيفة حتى يقر أو ينكر وقال لا يستحلف وفي البدائع انه انكار وهو تصحيح لقوله ما كما لا يخفى فان الاشبه من ألفاظ التصحيح كما في البرازية ح (قوله الا اذا كان) استثناء منقطع لأن فرض المسألة في أن الحلف الأول عند غير قاض (قوله حلقه الأول عنده) أي عند قاض فيكني أي لا يحتاج الى التحليف ثانيا هذا ولا موقع للاستثناء كما لا يخفى ح اللهم الا أن يكون المراد عنده قبل نقله القضاء تامل وراجع وقوله حلقه بفتح الحاء وكسر اللام وضم الفاء والهاء (قوله لم يعتبر) هذه المسألة تغاير المتقدمة في المتن فان تلك فيما اذا حلف عند غير قاض وهذه فيما اذا حلف عند القاضي باستخلاف المذعي لا القاضي ح (قوله وكذا لو اصطلمها) وفي الواقعات الحساسة قبيل الرهن وعند محمد قال لا تسخرى عليك ألف درهم فقال له الاخران حلفت انها لك اديتها اليك خلف فأذا خاله المذعي عليه ان كان اذاها اليه على الشرط الذي شرط فهو باطل والموثدي أن يرجع فيما أدى لأن ذلك الشرط باطل لانه على خلاف حكم

(وحلف) أي المدعى (لم يضمن) النظم لان فيه تفسير الشرع (واليمين لا ترد على مدع) تلذيث البيعة على المدعى وحديث الشاهد واليمين ضعيف بل رده ابن معين بل أنكره الراوي عيني (برهن) المدعى (على دعواه) وطلب من القاضي أن يحلف المدعى انه محق في الدعوى أو على أن الشهود صادقون أو محتون في الشهادة لا يجيبه (علم الشاهد أن القاضي يحلفه) ويعمل بالمسوخ (له الامتناع عن اداء الشهادة) لانه لا يلزمه برازية الدين لان امرنا باكرام الشهود ولذا (علم الشاهد أن القاضي يحلفه) (أحق من بيعة ذي اليد) لانه المدعى والبيعة له بالحديث بخلاف المتيقن بسبب كساج (ويشأن الخارج في الملك المطلق) وهو الذي لم يذكره سبب (أحق من بيعة ذي اليد) (عليه بنكوله مرة) لكونكوله (في مجلس القاضي) حقيقة (بقوله لأحلف أو) حكما ونكاح فالبيعة لذى اليد اجاعا كاسبي (وقضى) القاضي (عليه بنكوله مرة) لكونكوله (في مجلس القاضي) حقيقة (بقوله لأحلف أو) حكما كأن (سكت) وعلم انه (من غير آفة) كتمس وطرش في الصحيح سراج وعرض اليمين ثلاثا ثم القضاء أحوط (وهل يشترط القضاء على فور النكول خلاف) درر ولم أرفقه ترجيحاً له المصنف قلت ٤٢٤ قد متناه يفترض القضاء فوراً الا في ثلاث (قضى عليه بالنكول ثم أراد أن يحلف

الشرع لان حكم الشرع أن اليمين على من أنكروا المدعى اه بجر (قوله أو على أن الشهود الخ) أي أو طلب تحلف الشهود على انهم صادقون (قوله في الملك المطلق) قيد بالملك المطلق لماسأى وهو مقيد بما اذا لم يورث خا وأرثا وتاريخ الخارج مساو وأسبق أما اذا كان تاريخ ذي اليد أسبق فانه يقضى له كإسباني في الكتاب بخلاف ما اذا ادعى الخارج الملك المطلق وذو اليد الثمراء من فلان وبرهنا وأرثا وتاريخ ذي اليد أسبق فانه يقضى للخارج كما في الظهيرية بجر (قوله بخلاف المقيد) لان البيعة قامت على ما لا يدل عليه اليد فاستوباو برحت بيعة ذي اليد باليد يقضى له وهذا هو الصحيح ودليله من السنة ما روى عن جابر بن عبد الله ان رجلا ادعى ناقة في يد رجل وأقام البيعة أنها ناقته فتبعتها وأقام الذي يسيده البيعة أنها ناقته فتبعتها فقضى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي هي في يده وهذا حديث صحيح مشهور بجر كذا في الهامش (قوله ونكاح) أي لو برهن على نكاح امرأته فتهارت اعذر العمل به لان المحل لا يقبل الاشتراك واذا تهارت افرق القاضي بينهما حيث لا مرجح كما في القنية ولا شيء على واحد منهما ان كان قبل الدخول أما لو كان التهارت بعد موتها ولم يورث خا فانه يقضى بالنكاح بينهما وعلى كل واحد منهما نصف المهر وثمان سرات زوج واحد بجر ونماه فيه كذا في الهامش (قوله في الصحيح) أي على قول الثاني الذي عليه الفتوى كما تقدم (قوله وعرض اليمين) هو مبتدأ وقوله أحوط خبر عنه (قوله أحوط) أي ندباو عن أبي يوسف ومحمد أن التكرار حتم حتى لو قضى القاضي بالنكول مرة لا ينقذ والصحيح انه ينقذ من (قوله وهل يشترط) الاولى يفترض (قوله قاله المصنف) قال الرمي في حاشية المنح تقدم انه ينزل منكرا على قواه ما وعلى قول أبي يوسف يحبس الى أن يجيب ولكن الاول فيما اذا زام السكوت ابتداء ولم يجب عند الدعوى بجواب وهذا فيما اذا أجاب بالانكار ثم زام السكوت تأمل (قوله قدمنا) أي في كتاب القضاء ح (قوله لا يلتفت اليه) أما لو أقام بيعة بعده فتقبل كما يأتي قريبا (قوله ثلاثا) بيعة واقرار ونكول (قوله والسابع الخ) بحث في هذه السابعة الخبر الرمي في حاشية المنح وقال انه غريب لا يقبل مالم بعضه نقل من كتاب معتدود كفي البحر أن مدارها على ابن الغرس لكن عبارة ابن الغرس فقد قالوا لظهر رانسان الخ (قوله خلافا لما في شرح المجمع) ليس فيه ما ينافي ذلك بل حكى قولين ح (قوله بعد عين المدعى عليه) لان حكم اليمين انقطاع الخصومة للسالم الى غاية احضار البيعة وهو الصحيح وقيل انقطاعها مطلقا ط (قوله بعد القضاء بالنكول) كان فائدتا تعدى الى غيره لان النكول اقرار وهو حجة قاصرة بخلاف البيعة شيئا وهذا ظاهر في نحو الرد بالعب (قوله خاتمة) قال في البحر ثم علم أن القضاء بالنكول لا يمنع المقضى عليه من اقامة البيعة بما يظله لما في الخاتمة رجل اشترى من رجل عبدا فوجده عيبا فخاصم البائع فأنكر البائع أن يكون العيب عنده فاستخلف فنكل فقضى القاضي عليه وأزمره العبد ثم قال البائع بعد ذلك قد كنت تبرأت اليه من هذا العيب وأقام البيعة بثبت بيته اه أقول ان كان مبني ما ذكره من القاعدة هو ما نقله عن الخاتمة فبها نظر فان نكوله عن الخلق بذل أو اقرار بأن العيب عنده فأقامته البيعة بعده على انه تبرأ اليه من هذا العيب مؤكدا لما أقر به في ضمن نكوله أما لو ادعى عليه ما لا ونكل عن اليمين فقضى عليه به يكون اقرارا به وحكما به فاذا برهن على انه كان قضاء اياه يكون تناقضا ونقضا للعكم فين المسألتين فرق فكيف نصح قاعدة كلية ثم لا يخفى أن كلام البحر في اقامة المقضى عليه البيعة وظاهر كلام الشارح أن المدعى هو الذي أقام البيعة كما يدل عليه السياق

لا يلتفت اليه والقضاء على حاله) ماض درر فبلغت طرق القضاء ثلاثا وعددها في الاشياء سبعة بيعة واقرار ويمين ونكول عنه وقامة وعلم قاض على المرحوح والسابع قرينة قاطعة كان ظهر من دار خالية انسان خائف يسكن متلوث بدم فدخلوا خافورا فرأوا مذبوحا لحينه أخذه اذ لا يترى أحدا أنه قاتله (شك فيما يدعى عليه ينبغي أن يرضى خصمه ولا يحلف) تحززا عن الوقوع في الحرام (وان أبي خصمه الاحلفه ابرأ كبرأيه ان المدعى مبطل حلف والا) بان غلب على ظنه انه محق (لا) يحلف برازية (وتقبل البيعة لو أقامها) المدعى وان قال قبل اليمين لا بيعة لي سراج خلافا لما في شرح المجمع عن المحيط (بعد عين) المدعى عليه كما تقبل البيعة بعد القضاء بالنكول خاتمة (عند العاتية) وهو الصحيح لقول شرح اليمين القاسية أحق أن ترد من البيعة العادلة ولان اليمين كالخلف عن البيعة فاذا جاء الاصل اتى حكم الخلف كأنه لم يوجد أصلا بجر

ولا يدل عليه ما في الخاتمة من هذا الوجه أيضا وانظر ما كتبناه في هامش الجرعن حاشية الاشهاد للعموى
 (قوله طلاق الخاتمة) الذي نقله في الجرعن طلاق الخاتمة والولاء الحية من الحنف مطلق عن التقييد بالسبب
 وعدمه وما في الدرر من عدم الحنف مما لم يجعلوه احدى الروايتين عن محمد والذي جعلوا الفتوى عليه
 هو الرواية الثانية عنه وهو قول أبي يوسف والتفصيل المذكور في المتن ذكره في جامع الفصولين فعبارة
 الشارح غير محزنة (قوله خلافا لطلاق الدرر) حيث قال وهل يظهر كذب المنكر باقامة البينة والصواب
 أنه لا يظهر حتى لا يعاقب عقوبة شاهد الزور ذكره الزيلعي (قوله ثم أقامها المدعى) سمعيد الشارح المسألة
 بعد نحو ورقتين (قوله او الايفاء) بحث فيه العلامة المقدسي بأن الاصل في الثابت أن يبقى على ثبوته
 وقد حكمتم أن شهد له بشئ أنه كان له أن الاصل بقاؤه واذا وجد السبب ثبت والاصل بقاؤه اه ط أقول
 وجوابه أن اثبات كون الشيء له يفيد ملكيته له في الزمن السابق واستصحاب هذا الثابت يصلح للدفع
 من يعارضه في الملكية بعد ثبوته له وقد قالوا الاستصحاب يصلح للدفع للاثبات واذا أثبتنا الحنف
 بكون الاصل بقاء القرض يكون من الاثبات بالاستصحاب وهو لا يجوز فالفرق ظاهر فتأمل
 (قوله ولا تخلف) أى في تسعة (قوله بعد عدة) قيد للثاني كما في الدرر (قوله تدعيه الامه) بأنها
 ولدت منه ولدا وقد مات أو أسقطت سقطا مستتبين انطلق وأنكره المولى ابن كمال (قوله ولا يتأتى الخ) وقلب
 العبارة الزيلعي وهو سبق فلم (قوله ونسب) وفي المنظومة ولولا قال في الحقائق لم يقل ونسب لانه انما
 يتخلف في النسب الجزء عندهما اذا كان ثبت باقراره كالأب والابن في حق الرجل والاب في حق المرأة ابن
 كمال (قوله وولاء) أى بأن ادعى على معروف الرق انه معتقه أو مولاه (قوله في الاشياء السبعة) أى
 السبعة الاولى من التسعة قال الزيلعي وهو قولهما والاقل قول الامام س قال الرمي يقتضى عليه بالتكول
 عندهما (قوله وكذا يستخلف السارق) وكذا يخلف في النكاح ان ادعت هي المال أى ان ادعت المرأة
 النكاح وغرضها المال كالمهر والتفقه فأنكر الزوج يخلف فان نكل يلزمه المال ولا يثبت الحل عنده لان المال
 يثبت بالبدل لا الحل وفي النسب اذا ادعى حقا مالا كان كالارث والتفقه أو غير مال كحق الحضنة في اللقيط
 والعرق بسبب الملك وامتناع الرجوع في الهبة فان نكل ثبت الحق ولا يثبت النسب ان كان مما لا يثبت بالقرار
 وان كان منه نعلي الخلاف المذكور وكذا منكر العقود الخ ابن كمال وانكار القود سيد ذكره المصنف
 وفي صدر الشريعة فيلغز أعيان امرأته تأخذ نفقة غير معتدة ولا حائضة ولا نفساء ولا يحل وطؤها وفيه ويلغز أى
 شخص أخذ الارث ولم يثبت نسبه كالأو ادعى ان بابب اخوة فأنكر اخوته والحاصل أن هذه الاشياء لا تخلف
 فيها عند الامام ما لم يدع معها مالا فانه يخلف وفاقا سائحي (قوله ولم يقطع) اعترض بانه ينبغي أن يصح
 قطعه عند أبي حنيفة لانه بدل كافي قود الطرف والحاصل أن النكول في قطع الطرف والنكول في السرقة
 ينبغي أن يتحد في إيجاب القطع وعدمه ويمكن الجواب بأن قود الطرف حق العبد فثبت بالشبهة كالأموال
 بخلاف القطع في السرقة فانه خالص حتى الله تعالى وهو لا يثبت بالشبهة فظهر الفرق فليأمل يعقوبية (قوله
 في التعزير) لانه يخص حق العبد ولهذا ملك العبد اسقاطه بالعنف س (قوله فليدفع عيناها) أى دفع
 اليمين عنها كذا في الهامش (قوله أن تتزوج) أى بأسخر كذا في الهامش (قوله في احدى وثلاثين
 مسألة) تقدمت في الوقت س وذكرها في الجرعنا وذكر في الهامش عن الامام الخفاف كان الامام الثاني
 وغيره رحمهم الله تعالى من أصحابنا يقولون يخلف في كل سبب لو أقر المدعى عليه لزمه كالأو ادعى انه أبوه أو ابنة
 أو زوجته أو مولد أو لولو ادعى انه أخوه أو عمة أو نحوها لا يخلف إلا أن يدعى حقا في ذمته كالارث فيجبهه فحينئذ
 يخلف وان نكل يقتضى بالمال ان ثبت المال ودعوى الوصية بثلاث المال كدعوى الارث على ما ذكرنا
 الا في فصل واحد وهو أن الوارث لو نكل عن اليمين عن موت مورثه ودفع ثلث ما في يده من ماله الى ثلث مدعى
 الوصية بالثلث ثم جاء المورث حيا لا يضمن الوارث التاكل لشيء من البرازية من كتاب أدب القاضى
 في اليمين (قوله لا الخلف) يخالفه ما يأتي عن شرح الوهبانية من أن الاخرس الاصم الاعمى يخلف وليس

ويظهر كذبه باقامتها) أى البينة
 (لو ادعاه) أى المال (بلا سبب
 خلف) أى المدعى عليه ثم أقامها
 حتى يحدث في يمينه وعليه الفتوى
 طلاق الخاتمة خلافا لطلاق
 الدرر (وان ادعاه بسبب
 خلف) انه لا دين عليه (ثم أقامها)
 المدعى على السبب (لا) يظهر كذبه
 لجواز انه وجد القرض ثم وجد
 البراءة أو الايفاء وعليه الفتوى
 فصولين وسراج وشئى وغيرهم
 (ولا تخلف في نكاح) أنكره هو
 أو هي (ورجعة) جدها هو أو هي
 بعد عدة (وفي ايلاء) أنكره
 أحدهما بعد المدة (واستبدال)
 تدعيه الامه ولا يتأتى عكسه لثبوته
 باقراره (ورق ونسب) بأن ادعى
 على مجهول انه قنه أو ابنه وبالعكس
 (ولاء) عتاقه أو مولاه ادعاه
 الاعلى أو الاسفل (وحد ولعان
 والفتوى على انه يخلف) المنكر
 (في الاشياء السبعة) ومن عدتها
 ستة ألحق أمومية الولد بالنسب
 أو الرق والحاصل أن الفتوى به
 التخلف في الكل الا في الحدود
 ومنها حد قذف ولعان فلا يمين
 اجبا على الا اذا ضمن حقا بأن علق
 عتقه عبده برق نفسه فالعبد تحل له
 فان نكل ثبت العتق لا الزنى
 (و) كذا (يستخلف السارق)
 لا لجل المال (فان نكل ضمن
 ولم يقطع) وان أقر بها قطع وقالوا
 يستخلف في التعزير كما بسطه في
 الدرر وفي الفصول ادعى نكاحها
 فحيلة دفع عيناها أن تتزوج
 فلا تخلف وفي الخاتمة لا استخلاف
 في احدى وثلاثين مسألة (التيابة
 تجرى في الاستخلاف لا الخلف)

وفزع على الاول بقوله (فانركل والوصى) والمتولى وأبو السمعير ذلك الاستحلاف) فله طلب بين خصمه (ولا يحلف) أحد منهم (الا اذا) ادعى عليه العترة (مع اقراره) على الاصيل فيستخاف حينئذ كتركيل بالبيع فان اقراره صحيح على الموكل فكذلك انكوله وفي الخلاصة كل موضع لم يفتقر فيه فدا انكره يستحلف الا ان ثلاث ذكرها والصواب في أربع وثلاثين لما مر عن الخاتمة وزاد ستة أخرى في البحر وزاد أربعة عشر في تنوير البصائر شائبة الاشياء والنسائل لابن المنب ٤٢٦ ولولا خشيعة التطويل لاوردتها كلها (التحليف على فعل نفسه يكون على البتات) اي

التلفع بأنه ليس كذلك (والتحليف على فعل غيره) يكون (على العلم) أى انه لا يعلم انه كذبت لعدم علمه بما فعل غيره طاهر اللهم (الا اذا كان) فعل الغير (شياء يصل به) أى بالخلاف وفزع عليه بقوله (فان ادعى) مشتري العمد (سرقة العمد أو باقته) وأثبت ذلك (يحلف) البائع (على البتات) مع انه فعل الغير وانما صاح باعتبار وجوب تسليمه سلبا فرجع الى فعل نفسه حلف على البتات لا ما أكد ولا اعتبرت مطلقا بخلاف العكس درر عن الزيلعي وفي شرح المجموع عنه هذا اذا قال المنكر لا علم لي بذلك ولرا دعى العلم حلف على البتات كودع ادعى قبض وبها وفزع على قوله وفعل غيره على العلم بقوله (واذا ادعى) بكرر (سبق الشراء) له على شراء زيد ولا يثبت (يحلف خصمه) وهو بكرر (على العلم) أى انه لا يعلم انه اشتراه قبله لما مر (كذا اذا ادعى دينا أو عينا على وارث اذا علم القاضى كونه ميراثا أو اقرب به المدعى أو برهن انخصم عليه) فيحلف على العلم (ولرا دعاهما) أى الدين والعين (الوارث) على غيره (يحلف) المدعى عليه (على البتات) كوهوب وشراء درر (و) يحلف (جاحد التردد) اجابا (فان نكل فان كان في النفس حبس حتى يقر أو يحلف ويصادونه يقتض)

(قوله ولا يحلف الخ) الاول أن يقول وفزع على الثاني بقوله ولا يحلف الخ (قوله على الاصيل) أى الركيل فقط كذا في الهامش (قوله فيستخاف الخ) بتي حل يستخاف على العلم أو على البتات ذكر في الفصل السادس والعشرين من نور العين أن الرضى اذا باع شيئا من التركة فادعى المشتري انه معيب فانه يحلف على البتات بخلاف الركيل فانه يحلف على عدم العلم اه فتأمله كذا يحلف بعض الفضلاء (قوله والصواب في أربع وثلاثين) أى بضم الثلاثة الى ما في الخاتمة لكن الاول منها مد كوردة في الخاتمة (قوله لابن المصنف) وهو الشيخ شرف الدين عبد القادر وهو صاحب تنوير البصائر وأخوه الشيخ صالح صاحب الزواهر كذا يفهم من كتاب الوقف (قوله سرقة العمد الخ) يعنى أن يشتري العمد اذا ادعى انه سارق أو آتق وأثبت اباقة أو سرقة في يده نفسه وادعى انه آتق أو سرقة في يد البائع وأراد التحليف يحلف البائع بالله ما أثبت بالله ما سرق في يده وهذا يحلف على فعل الغير درر كذا في الهامش (قوله أو باقته) ليس المراد بالابق الذى يدعيه المشتري الا باق الكاش عذره اذ لو اقتره بالسائق لا يلزمه شئ لان الاباق من العيوب التى لا بد فيها من المعاودة بأن ثبت وجوده عند البائع ثم عند المشتري كلاهما في صغره أو كبره على ما سبق في محله أبو السعود وفي الخواشي السعدية قوله يحلف على البتات بالله ما أثبت أقول الطاهر أنه يحلف على الحاصل بالله ما عليك الردفان في الحلف على السب يتقرر البائع أو قد يبرأ المشتري عن العيب اه (قوله على البتات) كل موضع وجب اليقين فيه على العلم حلف على البتات كفى وسقطت عنه وعلى عكسه لا ولا يقتضى بنكوله على ما ليس واجبا عليه بجر (قوله لانها أكد) أى لان يمين البتات أكد من يمين العلم اه ح (قوله واذا اعتبر مطلقا) اي ولكون يمين البتات أكد من يمين العلم تعتبر في فعل نفسه وفي فعل غيره ح كذا في الهامش (قوله مطلقا) أى فعل نفسه وفعل غيره (قوله بخلاف العكس) يعنى أن يمين العلم لا تكفى في فعل نفسه ح كذا في الهامش (قوله عن الزيلعي) قال الزيلعي في كل موضع يجب اليقين فيه على البتات حلف على العلم لا يكون معتبرا حتى لا يقتضى عليه لا يسقط اليقين عنه وفي كل موضع وجب اليقين فيه على العلم حلف على البتات يعتبر اليقين حتى يسقط اليقين عنه ويقضى عليه اذا نكل لان الحلف على البتات أكد فيعتبر مطلقا بخلاف العكس اه وفي جامع النصوص قبل هذا الفرع مشكل قال الرملي وجه اشكاله انه كيف يقضى عليه مع انه غير مكلف الى الت ويزول الاشكال بأنه مسقط لليقين الواجبة عليه فاعتبر فيكون قضاء به عند نكول عن يمين مسقط للحلف عنه بخلاف عكسه ولهذا يحلف ثانيا لعدم سقوط الحلف عنه بها فتذكر له عنه لعدم اعتباره والاحتراز به فلا يقتضى عليه بيمينه تأمل اه واستشكل في السعدية الفرعين ولم يجب عن الثاني وأجاب عن الاول بأنه يجوز أن يكون تكوله لعلمه بعدم فائدة اليقين على العلم فلا يحلف حذرا عن التكرار اه وهو يعنى ما ذكره الرملي (قوله وهو بكرر) تفسير للخبير والاولى أن يقول أى خصم بكرر وهو زيد أقول تبع الشارح في هذا المصنف وصاحب الدرر قال بعض مشايخنا صوابه زيد لانه هو المنكر واليمين عليه ويمكن أن يقال ان يحلف بالبناء للفاعل لا للمفعول ومعناه أن يطلب من القاضى تحليفه لان ولاية التحليف له فيكون قوله وهو بكرر تفسير للخبير في خصمه لكن فيه ركاسة وقال في الهامش قوله وهو بكرر راجع الى المضاف اليه لا للمضاف ولو قال وهو زيد لكان أولى ح (قوله اذا علم القاضى) ينبغى أن يخصص التقييد بذلك بصورة العين كما يظهر من العمادية فان جريان ذلك في الدين مشكل عزمى وذكر في البحر تنصيلا في دعوى الدين فراجعها فانهم مهم (قوله كونه ميراثا) أى كون المورث مات وتركه (قوله أو برهن انخصم) وهو المدعى عليه (قوله فيحلف) أى الوارث (قوله على العلم) اي والابأن لم يعلم القاضى حقيقة الحال ولا اقرار المدعى بذلك ولا اقام المدعى عليه بينة يحلف على البتات بالله ما عليك تسليم هذا العين الى المدعى عمادية عزمى (قوله كوهوب) يعنى لو وهب رجل لرجل عبدا فقبضه أو اشترى رجل من رجل عبدا فجاء

لأن الاطراف خللت وتاية للنفس كالمال فيجرب فيها الابتدال خلافا لهما (قال المدعى ليينة حاضرة) في المص (وطلب بين خصمه لم يحط)
 خلافا لهما ولو حاضرة في مجلس الحكم لم يحلف اتفاقا ولو غايبه عن المص حلف اتفاقا ابن ملك وقد روى المجتبى الغيبة بمدة السفر (ويأخذ القاضي)
 في مسألة المتن فيما لا يستقط بشبهة (كفيلانقة) يؤمن هروبه بجر فليحتفظ (من خصمه) ولو وجبها والمال حقيرا في ظاهر المذهب عني
 (بنفسه ثلاثة أيام) في الصحيح وعن الثاني إلى مجلسه الثاني وصح (فان امتنع من) اعطاء (ذلك) الكفيل (لازمه) بنفسه او امينه مقدار مدة
 التكفيل (لئلا يغيب) (الأأن يكون) الخصم (غريبا) اى مسافرا (ف) يلزم اوكفل ٤٢٧ (الى انتهاء مجلس القاضي) دفعا للنفور

رجل وزعم أن العبد عبده ولا يئذله فأراد استخلاف المدعى عليه يحلف على البتات ح (قوله خلافا لهما)
 فعندهما يلزمه الارش فيهما لأن النكول اقراره شبهة عندهما فلا يثبت به القصاص مخ (قوله حاضرة في
 المص) اطلق حضورها فتمل حضورها في المص بصفة المرض وظاهر ما في خزائن المفتين خلافا فانه قال

الاستخلاف يجرب في الدعوى الصحيحة اذا أنكر المدعى عليه ويقول المدعى لاشهودي أو شهودي غيب أو في
 المص اه بجر (قوله ويأخذ القاضي) أي يطلب المدعى كافي الخانية وفي الصغرى هذا اذا كان المدعى عالما

بذلك أما اذا كان جاهلا فالقاضي يطلب رواه ابن سماعة عن محمد اه بجر (قوله في مسألة المتن) قيد به لانه
 لو قال لا يئذلى أو شهودي غيب لا يكفل لعدم الفائدة كذا في الهداية (قوله يؤمن هروبه) بان يكون له دار

معروفة وحانوت معروف لا يسكن في بيت بكرة ويتركه ويهرب منه مخ وهذا شئ يحفظ جدا بجر عن
 الصغرى قال وينبغي أن يكون القضية ثقة بوطا فقه في الاوفاف وان لم يكن له ملك في دار وحانوت لانه لا يتركها

ويهرب اه وفي البحر أيضا عن كفالة الصغرى القاضي أو رسوله اذا أخذ كفيل من المدعى عليه بنفسه بأمر
 المدعى أولا بأمره فان لم يصف الكفالة إلى المدعى بأن قال أعط كفيلنا بنفسك ولم يقل للطالب ترجع الحقوق إلى

القاضي أو رسوله حتى لو سلم إليه الكفيل براء ولو سلم إلى المدعى فلا وإن أضاف إلى المدعى كان الجواب على
 العكس اه وفيه عنها اطلب المدعى من القاضي وضع المقول عند عدل ولم يكف بكفيل النفس فان كان المدعى

عليه عدلا لا يجيبه القاضي ولو فاسقا يجيبه وفي العقار لا يجيبه الا في النجس الذي عليه الفلان القرافي اه
 قال في البحر وظاهره أن النجس من العقار وقد تناخلافه وفي أبي السعود عن الجوى عن المقدسى التصريح

بأنه من العقار (قوله في الصحيح) في البحر عن القضية ادعى القاتل أن له يئذ حاضرة على العفو أجل ثلاثة أيام
 فان مضت ولم يأت بالينة وقال لي يئذ غائبة يقتضى بالتصاصر قياسا كالأموال وفي الاستحسان يؤجل

استعظاما لما لدم اه وفي البحر أيضا عن قضاء الصغرى ان فائدة الكفالة بالثلاث أو نحوها لا ابراء الكفيل
 بعدها فان الكفيل إلى شهر لا يبرأ بعده لكن التكفيل إلى شهر للتوسعة على الكفيل فلا يطلب الا بعد مضيه

لكن لو عمل لا يصح وهذا للتوسعة على المدعى فلا يبرأ الكفيل بالتسليم للعالم اذ قد يعجز المدعى عن البينة واذا
 أحضرها يعجز عن أقامتها وانما يسلم إلى المدعى بعد وجود ذلك الوقت حتى لو أحضر البينة قبل الوقت بطالب

الكفيل (قوله إلى مجلسه) اى القاضي (قوله لازمه) اى دارمه حيث دار فلا يلزمه في مكان معين وفي
 الصغرى ولا يلزمه في المسجد لانه بنى للذكر به يفتى ثم قال ويبعث معه أمينا بدورمه ورأيت في زيادات

بعض المشايخ أن المطلوب أن لا يرضى بالامين عنده خلافا لهما بناء على التوكيل بالارضى الخصم بجر ملخصا
 وقامه فيه (قوله اى مسافرا) تفسير مراد (قوله حتى لو علم) بأن قال أخرج غدا مثلا (قوله يكفله) اى

الى وقت سفره بجر (قوله كأمرا) اى عند قول المصنف اصطلاحا على أن يحلف عند غير قاض الخ لكن هناك
 اليمين من المدعى وكما رعد قوله وتقبل البينة لو أقامها بعد معين (قوله فأنكر المدعى) اى مدعى الدين (قوله

ولا يئذله) اى المدعى الايصال (قوله فطلب يئذله) اى عين الزائن (قوله فقال المدعى) اى مدعى الدين
 (قوله اجعل حتى في الختم) اى الصلح ومعناه اكتب إلى الصلح بالينة ثم استخلفى مدنى او المراد احضار

نفس الحق في شئ محتوم وهو الاظهر وفي حاشية القتال عن الفتاوى الاتقوية يعنى أحضر حتى ثم استخلفى
 ومثله بخط السامحاني ومثله في الحامدية (قوله أنه لو حلفه بغيره) كالرجن والرحيم بجر (قوله ولم أره

صريحا) فيه أن قوله في التغليظ ويحتب العطف كيلا تستكر اليمين كإياى وصاحب البحر نفسه صريح به
 وقوله هم في كتاب الايمان والقسم بالله تعالى او باسم من اسمائه كالرجن والرحيم والحق او بصفة يحلف بها من

صفاته تعالى كعزة الله وجلال الله وكبريائه وعظمته وقدرته يدل على كونه يمينا اه شيخنا والعجب من
 رجل وزعم أن العبد عبده ولا يئذله فأراد استخلاف المدعى عليه يحلف على البتات ح (قوله خلافا لهما)
 فعندهما يلزمه الارش فيهما لأن النكول اقراره شبهة عندهما فلا يثبت به القصاص مخ (قوله حاضرة في
 المص) اطلق حضورها فتمل حضورها في المص بصفة المرض وظاهر ما في خزائن المفتين خلافا فانه قال
 الاستخلاف يجرب في الدعوى الصحيحة اذا أنكر المدعى عليه ويقول المدعى لاشهودي أو شهودي غيب أو في
 المص اه بجر (قوله ويأخذ القاضي) أي يطلب المدعى كافي الخانية وفي الصغرى هذا اذا كان المدعى عالما
 بذلك أما اذا كان جاهلا فالقاضي يطلب رواه ابن سماعة عن محمد اه بجر (قوله في مسألة المتن) قيد به لانه
 لو قال لا يئذلى أو شهودي غيب لا يكفل لعدم الفائدة كذا في الهداية (قوله يؤمن هروبه) بان يكون له دار
 معروفة وحانوت معروف لا يسكن في بيت بكرة ويتركه ويهرب منه مخ وهذا شئ يحفظ جدا بجر عن
 الصغرى قال وينبغي أن يكون القضية ثقة بوطا فقه في الاوفاف وان لم يكن له ملك في دار وحانوت لانه لا يتركها
 ويهرب اه وفي البحر أيضا عن كفالة الصغرى القاضي أو رسوله اذا أخذ كفيل من المدعى عليه بنفسه بأمر
 المدعى أولا بأمره فان لم يصف الكفالة إلى المدعى بأن قال أعط كفيلنا بنفسك ولم يقل للطالب ترجع الحقوق إلى
 القاضي أو رسوله حتى لو سلم إليه الكفيل براء ولو سلم إلى المدعى فلا وإن أضاف إلى المدعى كان الجواب على
 العكس اه وفيه عنها اطلب المدعى من القاضي وضع المقول عند عدل ولم يكف بكفيل النفس فان كان المدعى
 عليه عدلا لا يجيبه القاضي ولو فاسقا يجيبه وفي العقار لا يجيبه الا في النجس الذي عليه الفلان القرافي اه
 قال في البحر وظاهره أن النجس من العقار وقد تناخلافه وفي أبي السعود عن الجوى عن المقدسى التصريح
 بأنه من العقار (قوله في الصحيح) في البحر عن القضية ادعى القاتل أن له يئذ حاضرة على العفو أجل ثلاثة أيام
 فان مضت ولم يأت بالينة وقال لي يئذ غائبة يقتضى بالتصاصر قياسا كالأموال وفي الاستحسان يؤجل
 استعظاما لما لدم اه وفي البحر أيضا عن قضاء الصغرى ان فائدة الكفالة بالثلاث أو نحوها لا ابراء الكفيل
 بعدها فان الكفيل إلى شهر لا يبرأ بعده لكن التكفيل إلى شهر للتوسعة على الكفيل فلا يطلب الا بعد مضيه
 لكن لو عمل لا يصح وهذا للتوسعة على المدعى فلا يبرأ الكفيل بالتسليم للعالم اذ قد يعجز المدعى عن البينة واذا
 أحضرها يعجز عن أقامتها وانما يسلم إلى المدعى بعد وجود ذلك الوقت حتى لو أحضر البينة قبل الوقت بطالب
 الكفيل (قوله إلى مجلسه) اى القاضي (قوله لازمه) اى دارمه حيث دار فلا يلزمه في مكان معين وفي
 الصغرى ولا يلزمه في المسجد لانه بنى للذكر به يفتى ثم قال ويبعث معه أمينا بدورمه ورأيت في زيادات
 بعض المشايخ أن المطلوب أن لا يرضى بالامين عنده خلافا لهما بناء على التوكيل بالارضى الخصم بجر ملخصا
 وقامه فيه (قوله اى مسافرا) تفسير مراد (قوله حتى لو علم) بأن قال أخرج غدا مثلا (قوله يكفله) اى
 الى وقت سفره بجر (قوله كأمرا) اى عند قول المصنف اصطلاحا على أن يحلف عند غير قاض الخ لكن هناك
 اليمين من المدعى وكما رعد قوله وتقبل البينة لو أقامها بعد معين (قوله فأنكر المدعى) اى مدعى الدين (قوله
 ولا يئذله) اى المدعى الايصال (قوله فطلب يئذله) اى عين الزائن (قوله فقال المدعى) اى مدعى الدين
 (قوله اجعل حتى في الختم) اى الصلح ومعناه اكتب إلى الصلح بالينة ثم استخلفى مدنى او المراد احضار
 نفس الحق في شئ محتوم وهو الاظهر وفي حاشية القتال عن الفتاوى الاتقوية يعنى أحضر حتى ثم استخلفى
 ومثله بخط السامحاني ومثله في الحامدية (قوله أنه لو حلفه بغيره) كالرجن والرحيم بجر (قوله ولم أره
 صريحا) فيه أن قوله في التغليظ ويحتب العطف كيلا تستكر اليمين كإياى وصاحب البحر نفسه صريح به
 وقوله هم في كتاب الايمان والقسم بالله تعالى او باسم من اسمائه كالرجن والرحيم والحق او بصفة يحلف بها من
 صفاته تعالى كعزة الله وجلال الله وكبريائه وعظمته وقدرته يدل على كونه يمينا اه شيخنا والعجب من

رجل وزعم أن العبد عبده ولا يئذله فأراد استخلاف المدعى عليه يحلف على البتات ح (قوله خلافا لهما)
 فعندهما يلزمه الارش فيهما لأن النكول اقراره شبهة عندهما فلا يثبت به القصاص مخ (قوله حاضرة في
 المص) اطلق حضورها فتمل حضورها في المص بصفة المرض وظاهر ما في خزائن المفتين خلافا فانه قال
 الاستخلاف يجرب في الدعوى الصحيحة اذا أنكر المدعى عليه ويقول المدعى لاشهودي أو شهودي غيب أو في
 المص اه بجر (قوله ويأخذ القاضي) أي يطلب المدعى كافي الخانية وفي الصغرى هذا اذا كان المدعى عالما
 بذلك أما اذا كان جاهلا فالقاضي يطلب رواه ابن سماعة عن محمد اه بجر (قوله في مسألة المتن) قيد به لانه
 لو قال لا يئذلى أو شهودي غيب لا يكفل لعدم الفائدة كذا في الهداية (قوله يؤمن هروبه) بان يكون له دار
 معروفة وحانوت معروف لا يسكن في بيت بكرة ويتركه ويهرب منه مخ وهذا شئ يحفظ جدا بجر عن
 الصغرى قال وينبغي أن يكون القضية ثقة بوطا فقه في الاوفاف وان لم يكن له ملك في دار وحانوت لانه لا يتركها
 ويهرب اه وفي البحر أيضا عن كفالة الصغرى القاضي أو رسوله اذا أخذ كفيل من المدعى عليه بنفسه بأمر
 المدعى أولا بأمره فان لم يصف الكفالة إلى المدعى بأن قال أعط كفيلنا بنفسك ولم يقل للطالب ترجع الحقوق إلى
 القاضي أو رسوله حتى لو سلم إليه الكفيل براء ولو سلم إلى المدعى فلا وإن أضاف إلى المدعى كان الجواب على
 العكس اه وفيه عنها اطلب المدعى من القاضي وضع المقول عند عدل ولم يكف بكفيل النفس فان كان المدعى
 عليه عدلا لا يجيبه القاضي ولو فاسقا يجيبه وفي العقار لا يجيبه الا في النجس الذي عليه الفلان القرافي اه
 قال في البحر وظاهره أن النجس من العقار وقد تناخلافه وفي أبي السعود عن الجوى عن المقدسى التصريح
 بأنه من العقار (قوله في الصحيح) في البحر عن القضية ادعى القاتل أن له يئذ حاضرة على العفو أجل ثلاثة أيام
 فان مضت ولم يأت بالينة وقال لي يئذ غائبة يقتضى بالتصاصر قياسا كالأموال وفي الاستحسان يؤجل
 استعظاما لما لدم اه وفي البحر أيضا عن قضاء الصغرى ان فائدة الكفالة بالثلاث أو نحوها لا ابراء الكفيل
 بعدها فان الكفيل إلى شهر لا يبرأ بعده لكن التكفيل إلى شهر للتوسعة على الكفيل فلا يطلب الا بعد مضيه
 لكن لو عمل لا يصح وهذا للتوسعة على المدعى فلا يبرأ الكفيل بالتسليم للعالم اذ قد يعجز المدعى عن البينة واذا
 أحضرها يعجز عن أقامتها وانما يسلم إلى المدعى بعد وجود ذلك الوقت حتى لو أحضر البينة قبل الوقت بطالب
 الكفيل (قوله إلى مجلسه) اى القاضي (قوله لازمه) اى دارمه حيث دار فلا يلزمه في مكان معين وفي
 الصغرى ولا يلزمه في المسجد لانه بنى للذكر به يفتى ثم قال ويبعث معه أمينا بدورمه ورأيت في زيادات
 بعض المشايخ أن المطلوب أن لا يرضى بالامين عنده خلافا لهما بناء على التوكيل بالارضى الخصم بجر ملخصا
 وقامه فيه (قوله اى مسافرا) تفسير مراد (قوله حتى لو علم) بأن قال أخرج غدا مثلا (قوله يكفله) اى
 الى وقت سفره بجر (قوله كأمرا) اى عند قول المصنف اصطلاحا على أن يحلف عند غير قاض الخ لكن هناك
 اليمين من المدعى وكما رعد قوله وتقبل البينة لو أقامها بعد معين (قوله فأنكر المدعى) اى مدعى الدين (قوله
 ولا يئذله) اى المدعى الايصال (قوله فطلب يئذله) اى عين الزائن (قوله فقال المدعى) اى مدعى الدين
 (قوله اجعل حتى في الختم) اى الصلح ومعناه اكتب إلى الصلح بالينة ثم استخلفى مدنى او المراد احضار
 نفس الحق في شئ محتوم وهو الاظهر وفي حاشية القتال عن الفتاوى الاتقوية يعنى أحضر حتى ثم استخلفى
 ومثله بخط السامحاني ومثله في الحامدية (قوله أنه لو حلفه بغيره) كالرجن والرحيم بجر (قوله ولم أره
 صريحا) فيه أن قوله في التغليظ ويحتب العطف كيلا تستكر اليمين كإياى وصاحب البحر نفسه صريح به
 وقوله هم في كتاب الايمان والقسم بالله تعالى او باسم من اسمائه كالرجن والرحيم والحق او بصفة يحلف بها من
 صفاته تعالى كعزة الله وجلال الله وكبريائه وعظمته وقدرته يدل على كونه يمينا اه شيخنا والعجب من

(وقيل ان مقتضى الضرورة قرض الى الثاني) ابا العباس (فلو حلت له) الثاني (بفتح كفتى عليه) بالمال (المستند) قضاؤه (على) قول (الاشعر) كذا في خزائنه المثلثين وظاهره انه مفرغ على قول الاشعر ما على القول بالتخفيف به ما فيعتبر تكموله ويقضى به والا فلا فائدة بغير واعتمده المستفاد قلت ولو حلت بانطلاقه لانه لا مال عليه ثم برهن المدعى على المال ان شهدوا وعلى السبب كالا قراض لا يفرق وان شهدوا على قيام الدين يفرق لان السبب لا يستلزم قيام الدين وقال محمد في الشهادة على قيام المال لا يبحث لاحتمال صدقه خلافا لابي يوسف كذا في شرح الوجاهة لشر بن بلال وقد تقدم (ويستند كراوصافه تعالى) ٤٢٨ وقيد بعضهم بفاسق ومال خبير (والاختيار) فيه (في صفته الى الثاني)

ويجوز العطف كذا تكرر البين (ولو حلت بالله ونكل عن التغليظ لا يقتضى عليه) اي بالنكول لان المقصود الحلف بالله وقد حصل زيادى (لا) يستحب التغليظ على المال (زمان و) لا (مكان) كذا في الحواصى فظاهره انه مباح (ويستحب اليهودى بالله الذى اذن التوراة على موسى والنصرانى بالله الذى انزل الانجيل على عيسى والمجوسى بالله الذى خلق النار) فيغلق على كل يعتقد فلو اكنى بالله كالمسلم كنى اختيار (والرثنى بالله تعالى) لانه يقتضيه وان عبد غيره وجزم ابن الكمال بان الدهرية لا يعتدونه تعالى قلت وعليه فيما ذابحون ربي تخلف الاخرس أن يقول له الناضى عليك عهد الله وميثاقه ان كان كذا وكذا فاذا أومأ برأسه اى نعم صار حلفا ولو أصم أبينا كتب له ليحجب بخطه ان عرفه والا فبإشارته ولو اعى أيضا فأبوه او وصيه أو من نصبه القاضى شرح وهانية (ولا يختلفون في بيوت عبادتهم) لكرامة دخولها بحر (ويحلف القاضى) في دعوى سبب يرتفع (على الحاصل) اى على صورة انكر المنكر وفسره بقوله (اى بالله ما ينسبك نكاح قائم) ما ينسبك (بيع قائم وما يجب عليك رده)

صاحب المنع حيث نقله وأقره عليه وكذا الشارح ثم رأيت مثل ما قدمته منقولاً عن المقدسى وكتبته في هامش البحر (قوله والا فلا فائدة) تظهر فائدة فيما اذا كان باحلا بعدم اعتبار تكموله فاذا اطلب حله به بر ما يتبع ويتر بالمضى درر البحار (قوله واعتمده المستفاد) لكن عبارة ابن الكمال فان ألح الخدم قبل صبحهما في زمانا تلكن لا يقتضى عليه بالنكول لانه امتنع عما هو منى عنه شرعا ولو قضى عليه بالنكول لا يتخذ انتهت ومثله في الزيلعى وشرح درر البحار وظاهره أن القائل بالتخفيف بهما يقول انه غير مشروع ولكن يعرض عليه لعله يتبع فان من له أدنى ديانة لا يحلف به ما كذباً فانه يؤذى الى طلاق الروجة وعق الامة أو ما أسكها باحرام بخلاف الذين بالله تعالى فانه يتأهل به في زمانا كثيرا تأمل وقوله لانه امتنع عما حرم منى عنه شرعا أقول فكيف يجوز للقاضى تخفيفه الايمان بما هو منى شرعا ولعل ذلك البعض يقول الذى عنه تنزيهى سعدية (قوله وقد تقدم) اى قبيل قوله ولا تخلف في طلاق ورجعة الخ (قوله وبغلق الخ) اى يؤكده الذين بكراوصاف الله تعالى وذهب مثل قوله وانه الذى لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذى يعلم من السر ما يعلم من العلانية ما لفلان هذا عليك ولا طيك هذا المال الذى ادعاه ولا نئى منه لان احوال الناس شتى فبهم من يتبع عن البين بالتغليظ ويحتمل عند عدمه فيغلق عليه لعله يتبع بذلك زيلعى (قوله زيلعى) عبارته ولو أمره بالعطف فأتى بواحدة ونكل عن الباقي لا يقتضى عليه بالنكول لان المستحق عليه عين واحدة وقد أتى بها اد (قوله وضاخره أنه مباح) في البحر عن الحظ لا يجوز التغليظ بالمكان (قوله فيغلق على كل الخ) قال في البحر فان قلت اذا حلف الكافر بالله فقط ونكل عما ذكره هل يكفيه ام لا قلت لم أره مريحا وظاهره قولهم انه يغلق به أنه ليس بشرط وأنه من باب التغليظ فيكتفى بالله ولا يقتضى عليه بالنكول عن الوصف المذكور اد (قوله صار حلفا) ولا يقول بالله انه كذا لانه اذا قال نعم بكون اقرار الايمنا كما في الشر بن بلال س (قوله او وصيه او من نصبه القاضى) وهذا مستثنى من قولهم الحلف لا يجري فيه النيابة ابو العود (قوله ويحلف الثاني الخ) قال في نور العيز النوع الثالث في مواضع الحلف على الحاصل والتخلف على السبب جغ ثم المسألة على وجوده اما أن يدعى المدعى ديناً او ملكاً في عين او حقا في عين وكل منيا على وجهين اما أن يدعى مطلقا او بائناً على سبب فلو ادعى ديناً ولم يذكر سببه يحلف على الحاصل ماله قبل ما ادعاه ولا شئ منه وكذا لو ادعى ملكاً في عين حاضر أو حقا في عين حاضر ادعاه مطلقا ولم يذكر سببه يحلف على الحاصل ما حذا لفلان ولا شئ منه ولو ادعاه بناء على سبب بأن ادعى ديناً بسبب قرض او شراء او ادعى ملكاً بسبب بيع او حبة او ادعى غصباً او ودعة او عارية يحلف على الحاصل في ظاهر الرواية لا على السبب بالله ما استقرضت ما غصبت ما أودعتك ما شريت منه كفى وعن أبي يوسف يحلف على السبب في هذه الصور المذكورة الا عند تعرض المدعى عليه فهو أن يقول أياها القاضى قد يبيع الانسان شيئاً ثم يقبل حينئذ يحلف القاضى على الحاصل من وذكر شئ الا أنه الخلوانى رواية اخرى عن ابي يوسف ان المدعى عليه لو أنكر السبب يحلف على السبب ولو قال ما على ما يدعيه يحلف على الحاصل قاضى خان وهذا أحسن الا قايلاً عندى وعليه أكثر القضاة يقول المختبر وكذا في مختارات التراز لصاحب الهداية اد (قوله ما ينسبك نكاح قائم) ادخال النكاح في المسائل التى يحلف فيها على الحاصل عند عدمه ما غفله من صاحب الهداية والشارح لان أبا حنيفة لا يقول بالتخلف في النكاح الآن يقال ان الامام مفرغ على قولهما لا على قوله كتفرعه في المزارعة على قوليسا بحر ونقل عن المقدسى أنه يجوز على ما اذا كان مع النكاح دعوى المال (قوله بيع قائم) هذا والحق ما في الخزائنه من التفصيل قال المشتري اذا ادعى الثراء فان ذكر نقد الثمن فالمدعى عليه يحلف بالله ما حذا العبد من ذلك المدعى ولا شئ منه بالسبب الذى ادعى ولا يحلف بالله ما بيعته وان لم يذكر المشتري نقد الثمن يقال له أحضر الثمن فاذا

لوقائما وبذلك لو حالكا (وما هي بائن منك) وقوله (الآن) متعلق بالجميع مسكين (في دعوى نكاح وبيع وغصب وطلاق) فيه لف ونشر لاي
 السبب اي بالله ما نكيت وما بعث خلافا للثاني نظر للمدعى عليه ايضا لاحتمال طلاقه واقالته (الا اذا ازم) من الخلف على الحاصل (ترن النظر
 للمدعى فيجلب) بالاجماع (على السبب) اي على صورة دعوى المدعى (كدعوى شفعة الجوار ونفقة مبتوتة والخصم لا يراحمها) لكونه شافعيما
 اصدق حلقه على الحاصل في معتقده فيتضرر المدعى قلت ومفاده انه لا اعتبار ٤٢٩ بذهب المدعى عليه وامام مذهب المدعى فقيه

خلاف والاوجه أن يسأله القاضي
 هل تعتقد وجوب شفعة الجوار
 أولا واعتمده المصنف (وكذا)
 اي يخلف على السبب اجماعا (في
 سبب لا يرفع) برفع بعد بثوته
 (كعبد مسلم بدعى) على مولا له
 (عقبة) لعدم تكرر رقه (و) أما
 (في الامه) ولو مسلمة (والعبد
 الكافر) فلتكرر رقهها بالمعاق
 حلف مولاها (على الحاصل)
 والحاصل اعتبار الحاصل الا لغير
 مدع وسبب غير متكرر (وصح فداء
 اليمين والصلح منه) لحديث ذبوعن
 أعراسكم بأموالكم وقال الشهيد
 الاحتراز عن اليمين الصادقة واجب
 قال في البحر اى ثابت بدليل جواز
 الحلف صادقا (ولا يخلف) المذكور
 (بعده) أبدا لانه اسقط حقه (و) قيد
 بالفداء والصلح لان المدعى (لو
 استقطه) اى اليمين (فصد ابان قال
 برئت من الحلف اوتركه عليه
 او هبته لا يصح وله التحليف)
 بخلاف البراءة عن المال لان
 التحليف للمالك برزاية وكذا اذا
 اشترى يمينه لم يميز لعدم ركن
 البيع درر (فرع) استخلف
 خصمه فقال حلفتي مرة عند
 حاكم او محكم وبرهن قبل والافله
 تحليفه درر قلت ولم أر ما لو قال
 اني قد حلفت بالطلاق لا اى لا حلفت

احضره استخلفه بالله ما يكذب قبض هذا الثمن وتسليم هذا العبد من الوجه الذى اذى وان شاء حلقه بالله
 ما بينك وبين هذا شراء قائم الساعة والحاصل أن دعوى الشراء مع نقد الثمن دعوى المبيع ملكا مطلقا وليست
 بدعوى العقد ولهذا تصح مع جهالة الثمن معنى وليست بدعوى العقد ولهذا تصح مع جهالة المبيع فيجلب على
 ذلك الثمن اه بجر (قوله لو قائما الخ) زاده لما في البحر وفي قول المؤلف وما يجب عليك رده قصور
 والصواب ما في الخلاصة وما يجب عليك رده ولا مثله ولا بدله ولا شيء من ذلك اه وكذا في قوله وما هي
 بائن منك الا لانه خاص بالسائن وأما الرجعي فيحلف بالله ما هي طالق في النكاح الذى بينكما وما اذا كانت
 الدعوى باطلاق الثلاث فقال الاسيما يي يخلف بالله ما طلقتما ثلاثا في النكاح الذى بينكما اه وقد ذكر في
 البحر حنا جلة مما يخلف فيه على الحاصل فراجع وقال بعد هاتم اعلم انه تكرر منه في بعض صور التحليف تكرار
 لا في نظر اليمين خصوصا في تحليف مدعى دين على الميت قائم اتصل الى خمسة وفي الاستحقاق الى اربعة مع قولهم
 في كتاب الايمان ان اليمين تكرر بترك ارحف العطف مع قوله لا كفوله لا اكل طعاما ولا شربا ومع قولهم هنا
 في تغليظ اليمين يجب الاحتراز عن العطف لان الواجب بين واحدة فاذا عطف صارت أيمانا ولم أرعه جوابا
 بل ولا من تعرض له اه قال الرمي أقول اذا تأمل المتأمل وجد التكرار لتكرار المدعى فليست أم له يعنى
 أن المدعى وان ادعى شيئا واحدا في اللفظ لكنه مدع لاشياء متعددة ضمنا فيحلف الخصم عليها احتياطا (قوله
 نظرا للمدعى عامه) لتعليل لقوله لا على السبب (قوله لكونه شافعيما) لان الشافعي يخلف على الحاصل معتقدا
 مذهبه اتم الا تستحق نفقة ولا شفعة فيضيع النفع فاذا ادعى انه ما بانها واشترى ظهر النفع ورعاية جانب المدعى
 اولى لان السبب اذا ثبت ثبت الحق واحتمال سقوطه بعراض متوهم والاصل عدمه حتى يقوم الدليل على
 العارض اه (قوله فقيه خلاف) قيل لا اعتبار به وانما الاعتبار لمذهب القاضي (قوله والاوجه أن
 يسأله) اي يسأل المدعى (قوله واعتمده المصنف) اي تبع البحر وانظر هل يجري ذلك في قضاء زماننا المأثورين
 بالحكم بمذهب أبي حنيفة (قوله والصلح منه) اي على شيء معلوم والفرق أن الثاني بأقل من المدعى وأما
 الاول فقد يكون بمثل كافي القهستاني ح (قوله ولا يخلف) ضبطها المؤلف رحمه الله بتشديد اللام (قوله
 لانه اسقط حقه) اي حقه في الخصومة والذي في البحر لانه اسقط خصوصته بأخذ المال منه مدنى (قوله
 وبرهن قبل) في البحر عن البرازية ولو قال المدعى عليه حين أراد القاضي تحليفه انه حلفنى على هذا المال
 عند فاض آخر أو برأنى عنه ان برهن قبل وان دفع عنه الدعوى والاقال الامام البرزوى انقلب المدعى مدعى
 عليه فان نكل اندفع الدعوى وان حلف لم يملك المال لان دعوى البراءة عن المال اقرار بوجوب المال عليه بخلاف
 دعوى البراءة عن دعوى المال اه وظاهر هذا أن قول الشارح والافله تحليفه أى والا يبرهن فله تحليفه
 اى تحليف المدعى الاول تأمل وعبارة الدرر ولو لم يكن له يمينه واستخلفه اى أراد تحليف المدعى جاز (قوله
 والافله تحليفه) اى تحليف المدعى قال في نور العين أراد تحليفه فبرهن أن المدعى حلفنى على هذه الدعوى
 عند قاضى كذا يقبل ولو لا يمينه فله تحليف المدعى لانه يدعى بقاء حقه في اليمين ولو ادعى أن المدعى أبرأنى عن
 هذه الدعوى ليس له تحليفه ان لم يبرهن اذ المدعى يدعوه استحق جوابا على المدعى عليه والجواب اما اقرار
 أو انكار وقوله أبرأنى الخ ليس باقرار ولا انكار فلا يسمع ويقال له أجب خصمك ثم ادع ما شئت وهذا بخلاف ما
 لو قال أبرأنى عن هذا الاتف فانه يحلف اذ دعوى البراءة عن المال اقرار بوجوبه والاقار جواب ودعوى
 البراءة مسقط فيترتب عليه اليمين ومنهم من قال الصواب أن يحلف على دعوى البراءة كما يحلف على دعوى
 التحليف واليه مال مع وعليه اكثر قضاء زماننا اه وعبارة الدرر ولو لم يكن له يمينه واستخلفه اى أراد
 تحليف المدعى جاز انتهت وبه علم ما في عبارة الشارح من الايهام فتنبه (قوله ولم ارا الخ) وجدت في هامش
 نسخة شيخنا بخط بعض العلماء ما نصها قد رأيتها في أواخر القضاء قبيل كتاب الشهادة من فتاوى الكرنيتي

فيتر (باب التحالف) لما قدم بين الواحد كرمين الاثنين (اختلنا) اي المتبايعان (في قدر من) او وصفه او جنسه (او) في قدر (مبيع) منهم ان برهن) لانه توردها بالحنة ٤٣٠ (وان برهنها فثبت الزيادة) اذ الينيات للانثبات (وان اختلفا فيها) اي الثمن والمبيع

معزى الاول قضاء جواهر الفتاوى وعبارته رجل ادعى على آخر دعوى وتوجهت عليه المين فلما عرض القاضي المين عليه قال اني حلفت بالطلاق اني لا احلف ابدا والا ن لا الحلف حتى لا يقع على الطلاق فان القاضي يعرض عليه المين ثلاثا ثم يحكم بالنكول ولا يسقط عنه المين بهذا المين اه (قوله فيتر) اقول سبق عن العناية ان القاضي لا يجذب من الحاق الضرر بأحدهما في الاختلاف على الحاصل أو على السبب فإعادة جانب المدعى أولى فعلى هذا لا يعذر بدعواه الحلف بالطلاق ويقضى عليه بالنكول على أن ذلك يكون بالاولى لانه هو الذي أطلق الضرر بنفسه باقدا منه على الحلف بالطلاق اه او السعود اقول وأيضا لو كان ذلك حجة صحيحة لتحيل به كل من توجه عليه بين فيلزم منه ضياع حق المدعى ومخالفة نص الحديث والمين على من انكر فتدبر

* (باب التحالف) *

(قوله او وصفه) كالخاري والبغدادى (قوله او جنسه) كدراهم او دنانير (قوله او في قدر مبيع) فلو في وصفه فلا تحالف والقول للبائع كما سيذكره الشارح (قوله لو الاختلاف في الثمن) اقول في زيادة لو حنفا في الموضوعين خلل وعبرة الهداية ولو كان الاختلاف في الثمن والمبيع جميعا فيبينة البائع في الثمن اولى وينتة المشتري في المبيع اولى نظر الى زيادة الاثبات فله شيخ والذى المفقى محمد تاج الدين المدنى (قوله فان رضى الخ) هذه العبارة لا تشمل الا صورة الاختلاف فيها فالاولى أن يقول كما قال غيره فان ترأصيا على شئ اى بأن رضى الساع بالثمن الذى ادعاه المشتري او رضى المشتري بالمبيع الذى ادعاه البائع عند الاختلاف في احدهما او رضى كل بقول الآخر عند الاختلاف فيهما وقال الحلبي العبارة فاسدة والصواب كما قال غيره فان ترأصيا على شئ (قوله فيفسخ من له الخيار) قال في البحر وأشار بجزمهما الى أن البيع ليس فيه خيار لاحدهما ولهذا قال في الخلاصة اذا كان للمشتري خيار روية او خيار عيب او خيار شرط لا يتحالفان اه والساع كالمشتري فالمقصود أن من له الخيار ممكن من الفسخ فلا حاجة الى التحالف ولكن ينبغي أن البائع اذا كان يدعى زيادة الثمن وأنكرها المشتري فان خيار المشتري يمنع التحالف وأما خيار الساع فلا ولو كان المشتري يدعى زيادة المبيع والبائع ينكرها فان خيار البائع يمنعه لتمكنه من الفسخ وأما خيار المشتري فلا هذا ما ظهر لي تخريجا لا نقلا اه وحاصله أن من له الخيار لا يتمكن من الفسخ دائما فنبغى تخصيص الاطلاق (قوله وبدئ بيمين المشتري) اى في الصور الثلاث كما في شرح ابن الكمال وقوله لانه البادئ بالانكار قال الساجاني هذا ظاهر في التحالف في الثمن أما في المبيع مع الاتفاق على الثمن فلا يظهر لأن البائع هو المنكر فالظاهر البداء به وبشهادة له ما سألني انه اذا اختلف المؤجر والمستأجر في قدر المدة بدئ بيمين المؤجر وإلى ذلك وأما التمهتاني اه وبجث مثل هذا البحث العلامة الرمل (قوله بأن كان مقايضة) اى سلعة بسلعة (قوله او صرفا) اى غنا بثن (قوله ويقتصر على النقي) بأن يقول البائع والله ما باعه بألف والمشتري والله ما اشتراه بألفين (قوله في الاصح) وفي الزباديات يحلف البائع والله ما باعه بألف ولقد باعه بألفين والمشتري بالله ما اشتراه بألفين ولقد اشتراه بألف س (قوله بل يفسخهما) ظاهر ما ذكره الشارحون انهما لو فسخا انفسح بلا توقف على القاضي وأن فسح أحدهما لا يكتفى وان اكتفى بطلب أحدهما بجر وذكر فائدة عدم فسخه بنفس التحالف انه لو كان المبيع جارية فليشتري وطوها كافي النهاية (قوله والسلعة قائمة) احتراز عما اذا حلتك وسيأتى منا (قوله كاختلافهما في الرق) هو الطرف اذا انكر البائع أن هذا رقه وصورته كافي الزلعي أن يشتري الرجل من آخر ستماني رقة وزنه مائة رطل ثم جاء بالرق فارغا ليرده على صاحبه وزنه عشرون فقال البائع ليس هذا رقي وقال المشتري هو رقبك فالقول قول المشتري سواء سمي لكل رطل ثنا ولم يسم فجعل هذا اختلافا في المقبوض وفيه القول قول القابض ان كان في ضمنه اختلاف في الثمن ولم يعتبر فييجاب التحالف لأن الاختلاف فيه وقع مقتضى اختلافهما في الرق اه (قوله فهو أجل) ذكر في البحر هنا مسألة عجيبة فراجع (قوله فهو أجل وشرط) لانها متبنتان بعارض الشرط والقول لمنكر العوارض فقد جزموا انها بان القول لمنكر الخيار كما علمت وذكرها

جميعا (قدم برهان البائع لر) الاختلاف (في الثمن وبرهان المشتري لوفى المبيع) نظر الاثبات الزيادة (وان عجزا) في الصور الثلاث عن البينة فان رضى كل بمثالة الاخر فيها (و) ان لم يرض واحد منهما بدعوى الآخر تحالفا (فالم يكن فيه خيار فيفسخ من له الخيار (وبدئ بيمين) المشتري) لانه البادئ بالانكار وهذا (لو) كان (بيع عين بين والا) بأن كان مقايضة او صرفا (فهو مخير) وقيل يقرع ابن ملك ويقتصر على النقي في الاصح (وفسخ) القاضي البيع بطلب أحدهما او بطلبهما ولا يفسخ بالتحالف ولا يفسخ أحدهما بل يفسخهما بجر (ومن نكل) منهما (لزمه دعوى الآخر) بالقضاء وأصله قوله صلى الله عليه وسلم اذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة بعينها تحالفا وترادا وهذا ككله في الاختلاف في البذل مقصود افلو في ضمن شئ كاختلافهما في الرق فالقول للمشتري في انه الرق ولا تحالف كما لاختلاف في وصف المبيع كقوله اشترته على انه كاتب أو خيار وقال البائع لم اشترط فالقول للبائع ولا تحالف ظهيرة (و) قيد باختلافهما في ثمن ومبيع لانه (لا تحالف في) غيرهما لانه لا يحتمل به قوام العقد فهو (أجل)

وشرط) رخص او خيار او ضمان

(وقبض بعض ثمن والقول للمكسر)

بيمينه وقل زفر والشافعي يثبتهان

(ولا) تخالف اذا اختلفا (بعد

هلال المبيع) او خروجه عن

ملكه او تعيبه بما لا يرد به (وحلف

المشتري) الا اذا استعمل كفي يرد

البائع غير المشتري وقال شمس

والشافعي يثبتان ويقضي على

قيمة الهالك وهذا هو الثمن ديناراً

مقابلة تخالفاً اجاعا لان المبيع

كل منهما ويرد مثل الهالك أو قيمته

كلوا اختلنا في جنس الثمن بعد هلاك

السلعة بأن قال أحدهما دراهم

والآخر ديناراً فالتاويل للمشتري

رد القيمة سراج (ولا) تخالف

(بعد هلاك بعضه) او خروجه عن

ملكه كعبدین مات أحدهما

عند المشتري بعد قبضهما ثم

اختلفا في قدر الثمن لم يتخالف عند

أبي حنيفة رحمه الله تعالى (الا أن

يرضى البائع بترك حصة الهالك)

اصلاً فيثبت يتخالفان هذا على

تخريج الجمهور وصرف مشايخ

بلغ الاستثناء الى عين المشتري (ولا

في) قدر (بدل كتابة) لعدم

لزمها (و) قدر (رأس مال بعد

اقالة) عقد (السلم) بل القول

للعبد والمسلم اليه ولا يعود السلم

(وان اختلفا) أي المتعاقدان

(في مقدار الثمن بعد الاقالة) ولا

يثبت (تخالفاً) وعاد البيع (لو كان

كل من المبيع والثمن مقبوضاً ولم

يرده المشتري الى بائعه) بحكم الاقالة

(فان رده اليه بحكم الاقالة

قوله قيد بالاختلاف الى آخر القولة

هكذا في النسخة المجموع منها

وليس في يدى سواها وهي عبارة

غير ظاهرة المعنى فلعل لفظة كان

ساقطة قبل قوله كالاختلاف في

المسلم فيه وليجزر له صحيحه

في شمار الشرط فيه قولين قدمنا في باب المذهب ما ذكره هنا بجر أمطلق الاختلاف في الاجل فثبت
الاختلاف في اجله وقد رددنا القول لمكسر الزائد بخلاف ما لو اختلفنا في الاجل في السلم فانها يتخالفان كما قدمناه
في باب وخرج الاختلاف في مضيه فان القول فيه للمشتري لانه حقه وهو مكسر استيفاء حقه كذا في النهاية بجر
رفيه ويستأنى من الاختلاف في الاجل ما لو اختلفنا في اجل السلم بأن ادعاه أحدهما ونفاه الآخر فان القول
فيه لمصلحة عند الامام لانه فيه شرط وتركه فيه مفسد للعقد واذا ما علمه يدل على الصحة بخلاف ما نحن فيه
لانه لا تعلق له بالجهة والفساد فيه فكان القول لنا فيه (قوله وشرط رخص) أي بالثمن من المشتري ط (قوله
او ضمان) أي اشتراط كفيل (قوله وقبض بعض ثمن) او حظ البعض او ابراء الكل بجر والتقييده اتفاقاً
اذا اختلف في قبض كذا وكذلك هو قبول قول البائع وانما يذكره باعتبار أنه مفروغ عنه بجزلة سائر
الدعاوى كذا في النهاية بجر (قوله بيمينه) لانه اختلاف في غير المعقود عليه وبه فاشبه الاختلاف في الخط
والابراء وهذا لان بائعه لا يحتل ما به قوام العقد بخلاف الاختلاف في وصف الثمن او جنسه فانه بجزلة
الاختلاف في القول في جريان التحالف لان ذلك يرجع الى نفس الثمن فان الثمن دين وهو يعرف بالوصف
ولا كذلك الاجل ألا ترى أن الثمن موجود بعد مضيه بجر (قوله اذا اختلفا) أي في مقدار الثمن معراج
ومثله في ثمن الجمع (قوله بعد هلاك المبيع) أفاد أنه في الاجل وما بعده لافرق بين كون الاختلاف بعد
الهلاك او قبله (قوله المبيع) أي عند المشتري اذ قبل قبضه ينسخ العقد بهلاكه معراج (قوله او تعيبه
الخ) فيه انه داخل في الهلاك لانه منه تأمل ثم ان عبارتهم هكذا أو صار يحال لا يقدّر على رده بالعيب قال في
الكفاية بأن زاد زيادة متصلة او منفصلة اه أي زيادة من الذات كسمن وولد وعقر قال في غرر الافكار
ولو لم تثبت من الذات سواء كانت من حيث السعر او غيره قبل القبض او بعده يتخالفان اتفاقاً ويكون الكسب
للمشتري اتفاقاً اه ثم ان الباشريح سبع الدرر ولا يخفى أن ما قالوه اولى لما علمت من ثبوت العيب وغيره تأمل
(قوله غير المشتري) فانما يتخالفان لقيام القيمة مقام العين كما في البحر س (قوله على قيمة الهالك) ان قياماً
وسئل ان مثلاً خبر الدين س (قوله تخالفاً اجاعاً) وان اختلفا في كون البدل ديناً او عيناً ادعى المشتري
انه كان عيناً يتخالفان عندهما وان ادعى البائع انه كان عيناً وادعى المشتري انه كان ديناً لا يتخالفان والقول
قول المشتري كفاية (قوله لان المبيع كل منهما) أي فكان فائهما بقا المعقود عليه فريده بجر أي رده
القائم (قوله كالاختلاف) وبهذا علم أن الاختلاف في جنس الثمن كالاختلاف في قدره الا في مسألة هي
ما اذا كان المبيع هالكا بجر (قوله تخالفاً) لانهم لم يتفقا على ثمن فلا بد من التحالف للفسخ (قوله بعد
هلاك بعضه) أي هلاكه بعد القبض كما سيذكره قريباً (قوله عند المشتري) قبل نقد الثمن (قوله بعد قبضهما)
فلو قبل يتخالفان في موتهما وموت أحدهما وفي الزيادة لوجود الانكسار من الجانبين كفاية (قوله عند أبي
حنيفة) لان التحالف بشرط بعد القبض بقيام السلعة وهي اسم لجمع المبيع فاذا اهلك بفسخه انعدم الشرط
والقول للمشتري مع عينه عنده لانكاره الزائد غرر الافكار (قوله اصلاً) أي لا يأخذ من ثمن قيمة الهالك
شأ أصلاً ويجعل الهالك كأن لم يكن وكذا العقد على القائم فيثبت يتخالفان في عنه وينكول ايهما لزم دعوى
الآخر غرر الافكار (قوله يتخالفان) أي على ثمن الحى ح (قوله تخريج الجمهور) من صرف
الاستثناء الى التحالف (قوله وصرف مشايخ بل الاستثناء الخ) أي المتقدم في الكلام لان المعنى ولا يتخالف
بعد هلاك بعضه بل يميز على المشتري الآن يرضى الخ قال في غرر الافكار بعد ما قدمناه وقيل الاستثناء
يشعر الى حلف المشتري المفهوم من السياق يعنى يأخذ من ثمن الهالك قدر ما أقر به المشتري اذ البائع اخذ
القائم صلماً عن جميع ما ادعاه على المشتري فلم يبق حاجة الى تحليف المشتري وعن أبي حنيفة انه يأخذ من ثمن
الهالك ما أقر به المشتري لا لزيادة فيهما اتفاقاً وبتر اذان في القائم اه (قوله الى عين المشتري) وحينئذ
البائع يأخذ الحى صلماً عما يدعيه قبل المشتري من الزيادة زليحى (قوله بعد اقالة) قيد بالاختلاف بعدها
لانما لم اختلفا في قدره وتخالفاً كالاختلاف في جنسه ونوعه وصفته كالاختلاف في المسلم فيه في الوجه
الاربعة كما قدمناه بجر (قوله عقد السلم) اتما لم يجز التحالف لان موجب رفع الاقالة دعوى السلم مع
انه دين والساقط لا يعود سائحاًنى (قوله للعبد والمسلم اليه) أي مع عينهما بجر (قوله ولا يعود السلم)

(لا) مخالفة للافقعة (وان اختلصا) اي الزوجان (في) قدر (المهر) او جنسه (فنى لمن أقام البرهان وان برهنا فلا رأت اذا كان مهر المثل
شهدا زوج) بان كن كفتاته أو أقل ٤٣٢ (وان كانا شاهداها) بأن كان كفتاتها أو أكثر (فبنته أولى) لاثباتها خلاف

الظاهر (وان كان غير شاهد لكل
منهما) بأن كن بينهما (فالتأمر)
لاستواء (ويجب مهر المثل) على
الصح (وان عجزا) عن البرهان
(فمألها ولم يفسح السكاح) تبعية
المهر بخلاف البيع (ويبدأ
بجنسه) لان أول التسلين عليه
فيكون أول البينين عليه فطهرية
(ويحسم) بالتشديد أى يجعل
(مهر مثلها) حكم السقوط اعتبار
التسمية بالتحالف (فيقضى بقوله
لر كان كفتاته أو أقل وبقولها
لر كفتاتها أو أكثر وبما بينهما) أى
بين مائته وبذعيه (ولم يخالفا)
أى المؤخر والمستأجر (في) بدل
(الاجارة) أو في قدر المدة (قبل
الاستيفاء) للمنفعة (فخالفا) وتزاد
وبدئ بغير المستأجر لو اختلفا في
البدل والمؤخر لو في المدة وان برهنا
فالبدل للمؤخر في البدل والمستأجر
في المدة (وبعد لا القول
للمستأجر) لانه منكر للزيادة
(ولو) اختلفا (بعد) التمكن من
(استيفاء البعض) من المنفعة
(فخالفا وفسخ العقد في الباقي
والقول في الماضي للمستأجر)
لانه قد ادها ساعة فساعة فكل جزء
كعقد بخلاف البيع (وان اختلف
الزوجان) ولم يملوكين أو مكاتبين
أو صغيرين واله غير يجامع أو ذمية
مع مسلم قام النكاح أو لا في بيت
لها أو لا وحدها خزانه الاكمل
لان العبرة بالبدل لذلك (في متاع)
هو هنا ما كن في (البيت) ولو ذهبا
أو فضة (فالقول لكل واحد منهما
فيما صلح له مع غيره)

لن ان قاله في باب السلم لا يتقبل الفسخ لانه اسقاط فلا يعود بخلاف البيع كما سيأتى وينبغي أخذ من أهله
انهم لم يخالفا في جنسه او نوعه او صفته بعد ما حكم كذلك ولم ارد حرجا بجر وفيه وقد علم من تقريرهم
هنا ان اذا قاله قبل الاقالة الا في اقالة السلم وأن الإبراء لا يقبلها وقد كتبناه في الذوائد (قوله لخالفا) أى
والقول للمتكسر (قوله او جنسه) كقوله هو هذا العبد وقولها هو هذه الجارية فيحكم النذر والجنس سواء
اذا فصل واحد وهو أنه اذا كان مهر مثلها مثل قيمة الجارية أو أكثرها قيمة الجارية لا عينها كما في الطهرية
والهداية بجر وفيه ولم يذ كر حكمه بعد الطلاق قبل الدخول وحكمه كما في الطهرية أن لها نصف ما ادها
الزوج وفي مسألة العبد والجارية لها المتعة الا أن يرضيا على أن تأخذ نصف الجارية اه (قوله البرهان)
أما قبول بينة المرأة فلما حار لانهما تدعى الاقين ولا اشكال وانما يرد على قبول بينة الزوج لانه منكر للزيادة فكان
عليه اليقين لا البينة فكيف تقبل بينته قلنا هو مدعى صورة لانه يدعى على المرأة تسليم نفسها بأداء ما أقتر به من
المهر وهي تنكر والدعوى كافية لقبول البينة كما في دعوى المودع رد الردبعة معراج (قوله لاثباتها) علة
للمسأئين قال في الهامش اختلفت مع الزوجة في مؤخر صداقها على الزوج ولا بينة فالقول قولها يمينها الى قدر
مهر مثلها حامدية عن البحر (قوله على الصحيح) قيد لثباته قال في البحر فالصحيح التاثر ويجب مهر المثل (قوله
ولم يفسخ النكاح) لان اثر التحالف في اعدام التسمية وانه لا يخل ببعثة النكاح لان المهر تابع فيه بخلاف البيع
لان عدم التسمية يفسده على ما مر فيفسخ من غير (قوله وبدء أيمينه) نقل الرملى عن مهر البحر عن غاية
البيان انه يقرع بينهما استحبابا واختارا في الطهرية وكثيرون انه يبدأ بيمينه والخلاف في الاولى (قوله لان أول
التسلين) تسليم المهر وتسليم الزوجة نفسها (قوله ويحكم) هذا اعني التحالف أولا ثم الحكم قول الكرخي
لان مهر المثل لا اعتبار به مع وجود التسمية وسقوط اعتبارها بالتحالف فلذلك تقدم في الوجوه كلها وأما على
تخرج الرازي فالحكم قبل التحالف وقد قدمناه في المهر مع بيان اختلاف التعجج وخلاف ابى يوسف بجر
(قوله قبل الاستيفاء) لان التحالف في البيع قبل القبض على وفق القياس والاجارة قبل الاستيفاء نظيره بجر
والمراد بالاستيفاء التمكن منه في المدة وبعدمه عدمه لما عرف انه قائم مقامه في وجوب الأجر بجر (قوله
فخالفا) وأيمه انكل لزمه دعوى صاحبه وأيمه ابرهن قبل (قوله وبدئ بيمين المستأجر الخ) فان قيل كان
الراجل أن يبدأ بيمين الأجر لتجبل فائدة النكول فان تسليم الموقوف عليه واجب أوجب بأن الأجر ان كانت
مشروطة التجبل فهو كالا سبق انكارا فيدأ به وان لم يشترط لا يمنع الأجر من تسليم العين المستأجرة لان تسليمه
لا يتوقف على قبض الأجرة أو بالعود عن العناية (قوله لو في المدة) وان كان الاختلاف فيها ما قبلت بينة
كل منهما فيما تدعيه من الفضل نحو أن يدعى هذا شهر اربعة عشر والمستأجر شهرين بخمسة فيقضى بشهرين بعشرة
بجر (قوله وبعده) أى بعد الاستيفاء (قوله وان اختلف الزوجان) قد به للاحتراز عن اختلاف نساء الزوج
دونه وعن اختلاف الاب مع بنته في جهازها او مع ابنه فيما في البيت وعن اختلاف اسكاف وعطاري آلة
الاسكاف أو العطارين وهي في أيديهما واختلف المؤجر والمستأجر في متاع البيت واختلاف الزوجين فيما
في أيديهما من غير متاع البيت وبيان الجبيع في البحر فراجعه وسأى بعضه (قوله قام النكاح أولا) بان
طلقها مثلا ويستثنى ما اذا مات بعد عدتها كما سيأتى قال الرملى في حاشية البحر في لسان الحكم ما يخالف
ذلك فارجع اليه ولكن الذى هنا هو الذى مشى عليه الشراح (قوله صلح له) الضمير راجع لكل وفى القصة
من باب ما يتعلق بجهيز البنات افتراوا في بيتها جارية ثقلها مع نفسها واستخدمتها سنة والزوج عالم به ساكت ثم
ادعاهما فالقول له لان يدك كنت ثابتة ولم يوجد المزيل اه وبه علم أن سكوت الزوج عند ثقلها ما يصلح لهما
لا يطل دعواه وفى البدائع هذا كله اذا لم تقر المرأة أن هذا المتاع اشتراه فان أقرت بذلك سقط قولها لانها
أقرت بالملك لزوجها ثم ادعت الانتقال اليها فلا يثبت الانتقال الا بالبينة اه وكذا اذا ادعت انها اشتريته منه
كفى الخيانة ولا يحتج انه لو برهن على شرائه كان كافرا حارها بشرانه فلا بد من بينة على الانتقال اليها منه بهمة
ونحو ذلك ولا يكون استناعتها بمشرية ورضاء بذلك دليلا على انه ملكها اذ ذلك كما نفهمه النساء والعوام وقد
أقبت بذلك مرارا بجر وذكر في الهامش القول للمرأة مع عيبتها فيما تدعيه انه ملكها عما هو صالح للنساء
وعما هو صالح للرجال والنساء وكذا القول قولها مع عيبتها أيضا فيما تدعيه انه ودعته تحت يد عاها وما هو صالح

الاذا كان كل منهما يفعل او يبيع ما يصلح للاستر فالقول له تعارض الظاهرين درر وغيرها (والقول له في الصالح لهما) لانها وما في يدها في يده
والقول لذى اليد بخلاف ما يختص بها لان ظاهرها اظهر من ظاهره وهو يد الاستعمال (ولو اقاما بينة يقتضى بينهما) لانها خارجة خائبة والبيت
للزواج الا ان يكون لهما بينة بجر وهذا لو حيين (وان مات أحدهما ٤٣٣ واختلف وارثه مع الحي في المشكل) الصالح لهما (فالقول)

للساومهما وصالح للنساء والرجال والله أعلم كذا في الحامدية عن الشلبي (قوله الظاهرين) أى فرجعنا
الى اعتبار اليد والاقالة تعارض يقتضى التسايط (قوله درر) عبارة الدرر الا اذا كان كل منهما يفعل
او يبيع ما يصلح للاستر اه أى الا ان يكون الرجل صائغا وله أساور وخواتيم النساء والحلي والخلائل ونحوها
فلا يكون لهما وكذا اذا كانت المرأة تبيع ثياب الرجال او تاجرة تجبر في ثياب الرجال والنساء او ثياب
الرجال وحدها كذا في شروح الهداية اه قال في الشربلالية قوله الا اذا كان كل منهما يفعل او يبيع ما يصلح
للاستر ليس على ظاهره في عمومه ففي قول أحدهما يفعل او يبيع الاخر ما يصلح له لان المرأة اذا كانت تبيع
ثياب الرجال او ما يصلح لهما كالآنية والذهب والفضة والامعة والعقار فهو للرجل لان المرأة وما في يدها
للزواج والقول في الدعاوى لصاحب اليد بخلاف ما يختص بها لانه عارض يد الزوج اقوى منها وهو الاختصاص
بالاستعمال كما في العناية ويعلم مما سدد كره المصنف رحمه الله اه وحسنه فقوله الدرر وكذا اذا كانت المرأة
دلالة الخ معناه أن القول فيه للزوج أيضا لأنه خرج منه ما لو كانت تبيع ثياب النساء بقوله قوله فالقول
لكل منهما فيما يصلح له ويمكن حل كلام الشارح على هذا المعنى أيضا يجعل الصغير في قوله فالقول له راجعا
الى الزوج ثم قوله تعارض الظاهرين لا يصلح على سواء حل الكلام على ظاهره وعلى هذا المعنى أما الاول فلانه
اذا كان الزوج يبيع يشهد له ظاهران السد والبيع لان ظاهر واحد فلا تعارض الا اذا كانت هي تبيع ذلك
فلا يرجح ملكها ما ذكره الشربلاني الا اذا كان مما يصلح لهما على أن التعارض لا يقتضى الترجيح بل التنازول أما
الثاني فلانه اذا كان الزوج يبيع فلا تعارض كما مر وأما اذا كانت تبيع هي فكذلك ما مر أيضا فتنبه أقول
وما ذكره في الشربلالية عن العناية صرح به في النهاية لكن في الكفاية ما يقتضى أن القول للمرأة اذ حيث
قال الا اذا كانت المرأة تبيع ثياب الرجال وما يصلح للنساء كالتجار والدروع والمخففة والحلي فهو للمرأة اذ
قولها فيها لشهادة الظاهر اه ومنه في الزبني قال وكذا اذا كانت المرأة تبيع ما يصلح للرجال لا يكون القول
قوله في ذلك اه فالظاهر أن في المسألة قولين فليحذر (قوله والبيت للزوج) اى لو اختلفا في البيت فهو له
(قوله لهما بينة) اى فكون البيت لهما وكذا لو رهن على كل ما يصلح لهما (قوله لو حيين) بالثنية (قوله
في المشكل) انظر ما حكمه غيره والظاهر أن حكمه ما مر ثم رأيت في ط عن الجوى (قوله فالقول فيه للحي)
مع عينه درم متقى اذ لا يملك بيت وزكر في البحر عن الخزانة استثناء ما اذا كانت المرأة أدلة الزفاف في بيته
فالمشكل وما يجوز مثلها به لا يستحسن جعله للزوج الا اذا عرف بجماعة جنس منه فهو له وألحق صاحب البحر
ما اذا اختلفا في الحياة ليله الزفاف قال وينبغي اعتماده للفقهاء الا أن يوجد نص بخلافه (قوله ولورقيقة)
يستغنى عنه بما يأتي في المتن ح (قوله ولو احدثا مملوكا الى قوله والحي في الموت) كذا في عامة شروح
الجامع وذكر الرضى انه سهو والصواب انه للحر مطلقا وذكره الاسلام أن القول له خافى الكل لا في خصوص
المشكل كما في القهستاني سائحاني (قوله تسعة أقوال) الاول ما في الكتاب وهو قول الامام الثاني قول
أبي يوسف للمرأة جهاز مثلها والباقي للرجل يعنى في المشكل في الحياة والموت الثالث قول ابن أبي ليلى المتاع
كله ولها ما عليها فقط الرابع قول ابن معن وشريك هو بينهما الخامس قول الحسن البصري كله لهما وله
ما عليه السادس قول شريح البيت للمرأة السابع قول محمد في المشكل للزوج في الطلاق والموت ووافق
الامام فيما لا يشك الشامن قول زفر المشكل بينهما التاسع قول مالك الكل بينهما هكذا حكى الاقوال
في خزانة الاكل ولا ينبغي أن التاسع هو الرابع بجر كذا في الهامش (قوله لان يد الخ) ان وشمر مرتب
(قوله للميت) بحث فيه صاحب البعقوبية (قوله فهو على ما وصفناه في الطلاق) يعنى المشكل
للزواج ولها ما يصلح لهما لانها مخرقة كذا هو معلوم من السياق والعاق ويؤيده قول السراج ولو كان الزوج
حر والمرأة مملوكة أو أمة أو مدبرة أو أم ولد وقد اعتقت قبل ذلك ثم اختلفا في متاع البيت فما احدهما قبل العتق
فهو للرجل وما احدهما بعده فهما فيه كالجزين سائحاني (قوله في الطلاق) اى في مسألة اختلاف
الزوجين التي قبل قوله وان مات أحدهما فانها تنحل حال قيام النكاح وبعده كذا ذكره الشارح اه
(قوله ثم اعلم أن هذا) اى جميع ما مر اذا لم يقع التنازع بينهما في الرق والحرية والنكاح وعدمه فان وقع
الى آخر ما في البحر فراجع (قوله لانها صارت الخ) يفيد أنه - ما لو ماتا فكذلك (قوله بلانظر) فهذا

فيه (للحي) ولورقيقة وقال
الشافعي ومالك الكل بينهما وقال
ابن أبي ليلى الكل له وقال الحسن
البصري الكل لهما وهي المسبعة
وعنى الخائبة تسعة أقوال (ولو
أحدثا مملوكا) ولو ما دونها ومكتبا
وقالوا الشافعي هما كالحر (فالقول
للحري في الحياة وللحي في الموت) لان
يد الحر أقوى ولا يملك الميت (اعتقت
الامة) او المكتوبة او المدبرة
(واختارت نفسها في البيت قبل
العتق فهو للرجل وما بعده قبل أن
تختار نفسها فهو على ما وصفناه
في الطلاق) بجر وفيه طلقها
ومضت العدة فالمشكل للزوج
ولورثته بعده لانها صارت أجنبية
لا يملكها ولما ذكرنا أن المشكل
للزوج في الطلاق فكذا لو ارثه
أما لو مات وهي في العدة فالمشكل
لها فكأنه لم يطلقها بدليل ارثها ولو
اختلف المؤبر والمستأجر في
متاع البيت فالقول للمستأجر
بيمينه وليس للمؤبر الا ما عليه من
ثياب بدنه ولو اختلف استكاف
وعطاف في الات الاساكفة وآلات
العطارين وهي في أيديهما فهي
بينهما بلانظر ما يصلح لكل منهما

٢ قوله في قول أحدهما يفعل او
يبيع الخ كذا في النسخة المجموع
منها ولا تخلو العبارة عن تأمل
فالعلماء حرفة فينبغي تحصيلها
بمراجعة عبارة الشربلالية اه
معصمه
قوله ثم اعلم أن هذا الوجود لذلك
هنا في نسخ الشارح التي يسدى
فليحذر اه معصمه

وتمامه في السراج (رجل معروف بالفتن والحاجة صار يده غلام وعلى عنقه بدرة وذلك بداره فادعاه رجل عرف باليسار وادعاه صاحب الدار فهو
لسمعروف باليسار وكذا كئس في منزل رجل ٤٣٤ وعلى عنقه قطعة يقول) الذي على عنقه (حتى وادعاه صاحب المنزل ففى

الفرع خاف ما قبله والمسائل الاتية بعده (فرع) رجل تصرف زمانا في ارض ورجل آخر رأى الارض
والتصرف ولم يدع ومات على ذلك لم تسمح بعد ذلك دعوى ولده فقتل على يد المتصرف لان الحال شاهد اه
حامدية عن الرراجية (قوله بدرة) البدرة عشرون ألف دينار بجر كذا في الهامش (قوله قطيفة) دينار
مخمل والجمع قماط وقطاف مثل صانف وصحف لانها جمع قطيفة وصحيفة ومنه التطفاف التي تؤكل صحاح
الجوهري كذا في الهامش (قوله وآخر مسمك) انما هو أنه ماسك الدفة التي هي للسفينة بمنزلة اللجام للدابة
(قوله بخلاف البقر والغنم) قال في المنع أما لو كان بقرا او غنما عليها رجلان أحدهما قائد والآخر سائق
فهى للسائق الا أن يقود شاة معه فتكون له تلك الشاة وحدها كذا في الهامش (فرع) رجل دفع الى قصار أربع
قطع كرباس ليغسلها فلما فرغ قال له القصار اربعت الى رسولك لا تفعل ذلك فجاء الرسول بثلاث قطع فقال القصار
بعثت اليك اربع قطع وقال الرسول دفع الى ولم يعده على - يقال لب الثوب صدق ايم ما شئت فان صدق الرسول
برئ من الدعوى ونوجه اليين على القصار ان حلف برئ وان نكل وجب عليه الضمان وكذلك ان صدق
القصار برئ ووجب اليين على الرسول ووجب عليه أجر القصار اذا حلف القصار على ذلك أو صدقه
صاحب الثوب لانه لما حلف القصار ففى زعمه انه اعطاه اربع قطع فبأخذ ذلك ولولاجية في الفصل
الثاني

* (فصل في دفع الدعاوى) *

(قوله اودعني) ظاهر قوله اودعني وما بعده يفيد أنه لا بد من دعوى ايداع الكل وليس كذلك لما
في الاختيار أنه لو قال النصف والنصف ودعيت عندى لفلان وأقام بينة على ذلك اندفعت في الكل لتعذر
التمييز اه بجر وفيه أيضا وأفاد المؤلف انه لو أجاب بأنهم يابست الى أوصى لفلان ولم يزد لا يكون دفعا وقيد
بكونه اقتصر على الدفع بما ذكر للاحتراز عما اذا زاد وقال كنت دارى بعثمان فلان وقضيهام اودعني اه اذكر
هبة وقضالم تندفع الآن يتراعى بذلك اويعله القاضي (قوله اورخنيه زيد) أتى بالاسم العلم لانه لو قال
اودعني رجل لا اعرفه لم تندفع فلا بد من تعيين الغائب في الدفع وكذا في الشهادات كما سيذكره السارح فلو
ادعاه من مجهول وشهدا جميعين أو عكسه لم تندفع بجر وفيه عن خزنة الاكل والخانية لو أقر المدعى أن رجلا
دفعه اليه أو شهدوا على اقراره بذلك فلا خصومة بينهما وفيه وأطلق في الغائب فمثل ما اذا كان بعيدا معروفا
يتعذر الوصول اليه أو قريبا كما في الخلاصة والبرازية (قوله على ما ذكر) لكن لا تشترط المطابقة لعين
ما ادعاهما في خزنة الاكل لشرهوا أن فلانا دفعه اليه ولا ندري لمن هو فلا خصومة بينهما أو اراد بالبرهان
وجود حجة سواء كانت بينة أو علم القاضي أو اقرار المدعى كما في الخلاصة ولو لم يبرهن المدعى عليه وطالب
عين المدعى استحققه القاضي فان حلف على العلم كان خصما وان نكل فلا خصومة كما في خزنة الاكل بجر
(قوله والعين قائمة) أخذ التقيد من الإشارة بقوله هذا الشيء لان الإشارة الحسية لا تكون الا الى موجود
في الخارج كما أفاده في الجروسيا في محترزه قال في الهامش عبدها في يد رجل وأقام بينة انه عبده
وأقام الذي مات في يده انه أودعه فلان أو غصبه أو أجره لم يقبل وهو خصم فانه يدعى التهمة عليه وايداع الدين
لا يمكن ثم اذا حضر الغائب وصدقه في الايداع والاجارة والرجوع عليه بما ضمن للمدعى أمالو كان غاصبا
لم يرجع وكذا في العارية والابق مثل الابل اهنا فان عاد العبد وما يكون عبد المن استقر عليه الضمان اه
بجر (قوله نعرفه) اي الغائب (قوله ابووجهه) نعرفهم ووجهه فقط كفيه عند الامام برازية (قوله
وشرط محمد) محل الاختلاف فيما اذا ادعاه الخصم من معين بالاسم والسب فشهد له بمجهول لكن قال نعرفه
بوجهه وأمالو ادعاه من مجهول لم تقبل الشهادة اجماعا كذا في شرح أدب القضاء للخصاف (قوله فلو حلف)
لا يخفى أن التفريع غير ظاهر فكان الاولى أن يقول ولم يكتب محمد بجمعة الوجه فقط يدل عليه قول الزياحي
والمعرفة بوجهه فقط لا تكون معرفة ألا ترى الى قوله عليه السلام لرجل أتعرف فلانا فقال نعم فقال هل تعرف
اسمه ونسبه فقال لا فقال اذا لا تعرفه وكذا لو حلف الخ (قوله عن البرازية) ونقله عنها في الجبر (قوله دفعه
خصومة المدعى) أي حكم القاضي بدفعها وأفاد أنه لو أعاد المدعى الدعوى عند قاض آخر لا يحتاج المدعى عليه

لصاحب المنزل رجلان في سفينة
بم ادقيق فادعى كل واحد السفينة
وما فيها وأحدهما يعرف ببيع
المدقيق والآخر يعرف بانه ملاح
فالمدقيق للذى يعرف ببيعه
والسفينة لمن يعرف بانه ملاح
عمل بالظاهر ولو فيها راكب وآخر
مسلك وآخر يتنذب وآخر يمدحها
وكاهم يدعونها ففى بين الثلاثة
أثلاثا ولا شيء له اذ رجل يتود
قطارا بل وآخر راكب ان على
الكل متاع الراكب فكاهم له
والقائد أجيره وان لا شيء عليها
فالراكب ماهو راكبه والباقي
للقائد بخلاف البقر والغنم
وتمامه في حرانة الاكل

* (فصل في دفع الدعاوى) *

لما قدم من يكون خصما ذكر من
لا يكون (قال ذواليد هذا الشيء)
المدعى به منقول لا كان او عتارا
(اودعني أو أعارني أو أجزني
اورخنيه زيد الغائب او غصبته
منه) من الغائب (وبرهن عليه)
على ما ذكر والعين قائمة لا هالكه
وقال الشهود نعرفه باسمه ونسبه
او بوجهه وشرط محمد معرفته
بوجهه أيضا فلو حلف لا يعرف
فلانا وهو لا يعرفه ابووجهه
لا يحنث ذكره الرباعي وفي
الشر بلاية عن خط العلامة
المقدمي عن البرازية أن تعويل
الأئمة على قول محمد اه فليحفظ
(دفعه خصومة المدعى)

إلى إعادة الدفع بل ثبت حكم القاضي الأول كما صرح جوابه وظاهر قوله دفعته الله لا يختلف للمدعى أنه لا يلزمه تسليمه إليه ولم أره الآن بجر وفيه نظر فإنه بعد البرهان كلف بحلف أم قبله فقد نقل عن البرازية أنه يحلف على البتة لقد أودعها إليه لا على العلم ثم نقل عن الذخيرة أنه لا يحلف لأنه مدعى الإيداع ولو حلف لا تندفع بل يحلف المدعى على عدم العلم (قوله للملك المطلق) ومنه دعوى الوقف ودعوى غلته كما حتره في البحر أول الفصل الآتي قال في البحر ولم يذكر المؤلف رحمه الله تعالى صورة دعوى المدعى وأراد بها أن المدعى ادعى ملكا مطلقا في العين ولم يتدفع على ذي اليد فعلا بدليل ما يأتي من المسائل المتقابلة لهذه وحاصل جواب المدعى عليه أنه ادعى أن يده يد أمانة أو مضمونة والمالك للغير ولم يذكر برهان المدعى ولا بد منه لماعرف أن الخارج هو المطالب بالبرهان ولا يحتاج المدعى عليه إلى الدفع قبله وحاصله أن المدعى لما ادعى الملك المطلق في يده المدعى عليه أنكره فطلب من المدعى البرهان فأقامه ولم يقض القاضي به حتى دفعه المدعى عليه بما ذكره وبرهن على الدفع اهـ (قوله بالحلل) بأن يأخذ مال إنسان غصباً ثم يدفعه سرّاً إلى مريد سفره ويودعه بشهادة الشهود حتى إذا جاء المالك وأراد أن يثبت ملكه فيه أقام ذواليدينة على أن فلانا أودعه فيبطل حقه كذا في الدرر ح (قوله في المختار) وفي المراجيع رجع إليه أبو يوسف حين ابتلى بالقضاء وعرف أحوال الناس فقال المختار من الناس يأخذ من إنسان غصباً ثم يدفعه سرّاً إلى من يريد السفر حتى يودعه بشهادة الشهود حتى إذا جاء المالك وأراد أن يثبت ملكه يقيم ذواليدينة على أن فلانا أودعه فيبطل حقه وتندفع عنه الخصومة كذا في المبسوط (قوله كإسقاط في الدرر) ذكر هنا أقوال اثنتي عشرة في الرابع قول ابن شبرمة أنها لا تندفع عنه مطلقاً والخامس قول ابن أبي ليلى تندفع بدون بينة لا قراره بالملك الغائب س (قوله وفيه نظر) فيه نظر لأن وكفى يرجع إلى أودعته وأسكنني إلى أعارني وسرقته منه إلى غصبته منه وضل منه فوجدته إلى أودعته وهي في يدي مزارعة إلى الإجارة أو الودعة فلا يزاد على الخمس كذا في الهامش (قوله بجر) ذكر في البحر بعد هذا أمانته والآخران راجعان إلى الأمانة والثلاثة الأخيرة إلى الضمان أن لم يشهد في الأخيرة والأولى الأمانة فالصور وعشر وبه علم أن الصور لم تقصر في الخمس اهـ ولا يخفى أنه بعد رجوع ما زاده إلى ما ذكره لا محل للاعتراض بعدم الانحصار تأمل (قوله أو هي في يدي) مقتضى كلامه أن هذه العبارة ليست في البحر مع أنها والتي بعدداه ح (قوله الحق) بصيغة الماضي (قوله قال) أي في البرازية (قوله فلا يزاد) أي لا تزداد مسألة المزارعة التي زادها البرازي وقد عاتى بما في البحر أنه لا يزاد البقية أيضاً (قوله وقد حترته الخ) حيث عم قوله غصبته منه بقوله ولو حلف فأدخل فيه قوله أو سرقته منه أو انتزعت منه وكذا عم قوله أودعته بقوله ولو حلف فأدخل فيه الأربعة الباقية ولا يخفى أنه محذور أحسن مما هنا فإنه هنا أرسل الاعتراض ولم يجب عنه إلا في مسألة المزارعة فأوهم خروج ما عداها عما ذكره ومع أنه داخل فيه كما عاتى فافهم (قوله أو أقر ذواليد) ولو برهن بعده على الودعة لم تسع برازية (قوله قال ذواليد) حاصل هذه أن المدعى ادعى في العين ملكاً مطلقاً فأنكره المدعى عليه فبرهن المدعى على الملك فدفعه ذواليد بأنه اشتراها من فلان الغائب وبرهن عليه لم تندفع عنه الخصومة يعني فيقضي القاضي ببرهان المدعى لأنه لما زعم أن يده يد ملك اعترف بكونه خصماً بجر وفيه عن الزبلي وإذا لم تندفع هذه المسألة وأقام الخارج البينة فقضى له ثم أحال المقتول للغائب وبرهن تقبل بيته لأن الغائب لم يصرمه ضياعه وانما قضى على ذي اليد خاصة (قوله اشتريته) ولو فاسد مع القبض بجر (قوله أو انتزعت) أشار به إلى أن المراد من الشراء الملك مطلقاً (قوله بل ادعى عليه) أي على ذي اليد الفعل وقيد به للاحتراز عن دعواه على غيره فدفعه ذواليد بواحد مما ذكره وبرهن فأنه تندفع كدعوى الملك المطلق كما في البرازية بجر وأشار الشارح إلى هذا أيضاً بقوله بخلاف قوله غصب سني الخ لكن قوله وبرهن بنفسه ما سنفقه عن نورا عين عند قول المتن اندفعت من أنه لا يحتاج إلى البينة وكذا مسألة الشراء التي ذكرها المصنف وهي مسألة المتون (قوله أو قال سرق مني) ذكر الغصب تمثيل والمراد دعوى فعل عليه فلو قال المدعى إودعتك إياه واشتريته منك وبرهن ذواليد كاذراً على وجه لا يفيد ملك الرقبة له لا يتدفع كذا في البرازية بجر فكان الأولى أن يقول كأن قال (قوله وبناه) ويعلم حكم ما ذابناه للشاغل بالأولى بجر (قوله الصحيح) أقول هذا المذكور في الغصب فما الحكم في السرقة

لأنه المطابق لأن يده هؤلاء ليست يد خصومة وقال أبو يوسف أن عرف ذواليد بالحلل لا تندفع وبه يؤخذ ملتقى واختاره في المختار وهذه خمسة كتاب الدعوى لأن فيها أقوال خمسة علماء كما بسط في الدرر وأولان صورها خمس عيني وغيره قلت وفيه نظر إذا الحكم كذلك لو قال وكفى صاحبه يحفظه أو أسكنني فيها زيد الغائب أو سرقته منه أو انتزعت منه أو ضل منه فوجدته منه أو ضل منه فوجدته بجر أو هي في يدي مزارعة برازية فالصور إحدى عشر قلت لكن ألحق في البرازية المزارعة بالإجارة أو الودعة قال فلا يزاد على الخمس وقد حترته في شرح الملتقى (وان) كان هالكاً أو قال الشهود أودعته من لا نعرفه أو أقر ذواليد بيد الخصومة كأن (قال) ذواليد (اشتريته) أو انتزعت (من الغائب أو) لم يتدفع الملك المطلق بل ادعى عليه الفعل بأن (قال المدعى غصبته) مني (أو) قال (سرق مني) وبناه للمفعول للستر عليه فكان له قال سرقته مني بخلاف غصب مني أو غصبه مني فلان الغائب كما سيأتي حيث يتدفع وهل يتدفع بالمصدر الصحيح لا

برازية (وقال ذواليد) في الدفع (اودعني فلا وبرهن عليه لا) تندفع في الكل لما قلنا (قال في غير مجلس الحكم انه ملكي ثم قال في مجلسه انه
ودبعة عندي) اورحن (من فلان تندفع مع البرهان على ما ذكره ولبرهن المدعى على مقالته الاولى يجده خصما ويحكم عليه) لسبق
اقرار ينع الدفع برازية (وان قال المدعى ٤٣٦ اشترته من فلان) الغائب (وقال ذواليد اودعني فلان ذلك) اى بنفسه فلو بوكه لم

تندفع بلاينة (دفعت الخصومة
وان لم يبرهن) لتوافقهما أن أصل
المالك للغائب الا اذا قال اشترته
ووكلى بقبضه وبرهن ولو صدقه في
الشراء لم يؤمر بالتسليم لتلايكون
قضاء على الغائب باقراره وهي
بحسبة ثم اقتصار الدرر وغيرها
على دعوى الشراء قيد اتفاق
فلذا قال (ولرأى أنه له غصبه
منه فلان الغائب وبرهن عليه
ورغم ذواليد أن هذا الغائب
اودعه عنده اندفعت) لتوافقهما
أن البذل ذلك الرجل (ولو كان
مكان دعوى الغصب دعوى سرقة
لا) تندفع بزعم ذى اليد ايداع
ذلك الغائب استحسانا برازية
وفي شرح الوهبانية للشربلانى
لوافقا على الملك لزيد وكل يدعى
الاجارة منه لم يكن الثاني خصما
للاول على الصحيح ولا المدعى رهن
اوشراء أما المشتري فخصم للكل
(فروع) * قال المدعى عليه في
دفع يميل الى المجلس الثاني صغرى
* للمدعى تحليف مدعى الايداع
على البنات درر وله تحليف
المدعى على العلم ونظامه في البرازية
* وكل بنقل امته فبرهنت انه
اعتمه سابقا قبل الدفع لالاتق مالم
يحضر المولى ابن ملك

* (باب دعوى الرجلين) *

ويجب أن لا تندفع بالاولى كما في بانه المفعول وهو ظاهر تأمل رملى على المخ (قوله برازية) قال ادعى
انه ملكه وفي يده غصب فبرهن ذواليد على الايداع قبل تندفع لعدم دعوى الفعل عليه والصحيح انها لا تندفع
بجر من (قوله وبرهن عليه) أراد بالبرهان اقامة البينة فخرج الاقرار لما في البرازية معزى الى الذخيرة من
صار خصما لدعوى الفعل عليه ان برهن على اقرار المدعى بايداع الغائب منه تندفع كاقامته على الايداع لثبوت
اقرار المدعى أن يده ليست بخصومة اه بجر (قوله لما قلنا) من أن المدعى ادعى الفعل عليه أمافي مسألتى
المتى فأشار الى علمه الاول بقوله أو اقتر ذواليد بخصومة والى علمه الثانية بقوله ادعى عليه الفعل اى فانه
صار خصما بدعوى الفعل عليه لا يده بخلاف دعوى الملك المطلق لانه خصم فيه باعتبار يده كفى الجبر وأما علمه
ما اذا كان هالكا فلم يشر اليها وهي أنه يدعى الدين ويحله الذمة فالمدعى عليه ينتصب خصما بذمة وبالبينة انه كان
في يده ودبعة لا يتبين أن ما في ذمته لغيره فلا تندفع كفى المعراج وكذا علمه ما اذا قال الشهود وأدعه من لا يعرفه
وهي انهم ما أحالوا المدعى على رجل تمكن من خاصته كذا قيل (قوله في مجلسه) أى مجلس الحكم (قوله
لسبق اقرار) باضافة سبق الى اقرار والدفع مفعول ينع (قوله ذلك) اى المذكور فى كلام المدعى ح
(قوله اى بنفسه) تقييد لقوله اودعني لا تفسير لقوله ذلك ح وقال في الهامش بنفسه أى بنفس فلان
الغائب (قوله بلاينة) لان الوكالة لا تثبت بقوله معراج ولانه لم يثبت تلقى اليد من اشترى هومنه لا نكار
ذى اليد ولا من جهه وكيله لانكار المشتري بجر (قوله وان لم يبرهن) وفي البنات ولو لطلب المدعى عينه على
الايداع يحلف على البنات اه بجر (قوله الا اذا قال) اى المدعى (قوله اشترته) اى من الغائب كذا
في الهامش (قوله وهي بحسبة) لم يظهر وجه العجب (قوله ولو ادعى الخ) المسألة تقدمت متناقبيل باب عزل
الركيل معللة بأنه اقرار على الغير قلت وكذا لو ادعى انه أعارمه فلان كما يظهر من العلم قال في الهامش الخصم
في اثبات النسب خمسة الوارث والوصى والموصى له والغريم للميت وعلى الميت برازية وكذلك في الارث
جامع الفصولين اه (قوله اندفعت) أى بلاينة نور العين (قوله دعوى سرقة لا) وهذا بخلاف قوله
انه نوبى سرقة من زيد وقال ذواليد اودعني زيد ذلك لا تندفع الخصومة استحسانا يقول الحنفى لعل وجه
الاستحسان هو أن الغصب ازالة اليد المحقة باثبات اليد المدبالة كما ذكر في كتب الفقه فاليد للغاصب في مسألة
الغصب بخلاف مسألة السرقة اذ اليد فيها لذى اليد اذ لا يد للسارق شرعا ثم ان عبارة لا يد للسارق نكتة لا يخفى
حسنها على ذوى النهى نور العين وهذا اولى وما قاله السائحانى يجب حله على ما اذا قال سرق منى أما لو قال
سرقة الغائب منى فانها تندفع لتوافقهما أن اليد للغائب وصار من قبيل دعوى الفعل على غير ذى اليد وهي
تندفع كفى الجبر لكن ذكر بعده هذه المسألة وأفاد انها بنيت للفاعل وصرح بذلك فى الفصولين فاعل فى المسألة
قولين قياسا واستحسانا اه (قوله لا تندفع) قال صاحب البحر وقد سئل بعد تأليف هذا المجلد يوم
عن رجل أخذ متاع اخته من بيتها ورهنه وغاب فادعت الاخت به على ذى اليد فأجاب بالرهن فأجبت ان
ادعت المرأة غصب أخيه وبرهن ذواليد على الرهن اندفعت وان ادعت السرقة لا اه أى لا تندفع وظاهره
انها ادعت سرقة أخيهامع اتفاقه مناعه أن تقييد دعوى الفعل على ذى اليد للاحتراز عن دعواه على غيره فانه
لو دفعه ذواليد لواحد مما ذكر وبرهن تندفع فيجب أن يحمل على انها ادعت انه سرق منها مبنيا على الجبر لىكون
الدعوى على ذى اليد لكن ينافية قولها ان أخاهأ أخذ منه من بيتها تأمل (قوله يميل الى المجلس الثاني) أى
بعد أن سأله عنه وعلم انه دفع صحيح كما قدمناه قبل التحكيم (قوله للمدعى تحليف الخ) خلافا لما فى الذخيرة
لانه يدعى الايداع ولا حلف على المدعى ح كذا فى الهامش (فروع) ادعى نكاح امرأته لهما زوج يشترط
حضره الزوج الظاهر جامع الفصولين * السباهى لا ينتصب خصما للمدعى الارض ملكا أو وقفا خبريته من
الدعوى * الاصل سقوط دعوى الملك المطلق دون المقيد بسبب در منتهى * المشتري ليس بخصم للمستأجر
والمرتبهن جامع الفصولين فى الفصل الثالث

* (باب دعوى الرجلين) *

لا يخفى عليك أن عقد الباب لدعوى الرجلين على ثالث والا فجميع الدعاوى لا تكون الا بين اثنين وحينئذ

لا تكون هذه المسألة من مسائل هذا الكتاب فلذلك ذكره صاحب الهداية والكنز في أوائل كتاب الدعوى
 قالت ولعل صاحب الدرر انما أخرها الى هذا المتام مقتضيا في ذلك اثر صاحب الوقاية لتحقيق مناسبة بينهما وبين
 مسائل هذا الباب بحيث تكون فاتحة لمسائله وان لم تكن منه عزمي (قوله حجة خارج) الخارج وذو اليد
 لو ادعى اربابا من واحد فدو اليد أولى كما في الشراء هذا اذا ادعى الخارج وذو اليد تلقى الملك من جهة واحد
 فلوا دعياه من جهة اثنين يحكم للخارج الا اذا سبق تاريخ ذى اليد بخلاف مالوا دعياه من واحد فانه يقتضى
 لذى اليد الا اذا سبق تاريخ الخارج والفرق في الهداية ولو كان تاريخ أحدهما اسبق فهو أولى كما لو حضر
 البائعان وبرهنا وأرخا وأحداهما اسبق تاريخا والبائع في يد أحدهما يحكم للاسبق اه فصولين من الثامن
 وعشامه فيه (قوله في ملك مطلق) لان الخارج هو المذمى والبيئة ينفذ المذمى بالحديث قيد الملك بالمطلق
 احترازاً عن المقيّد بدعوى التنازع وعن المقيّد بما اذا ادعى تعلق الملك من واحد وأحداهما قابض وبما اذا
 ادعى الشراء من اثنين وتاريخ أحدهما اسبق فان في هذه الصورة تقل بيئة ذى اليد بل لا يجتمع كما سأتى درر
 (فرع) في الهامش اذا برهن الخارج وذو اليد على نسب صغير قدّم ذو اليد الا في مسالتين في الخزانة الاولى
 لوبرهن الخارج على انه ابنه من امرأته وهما حران وأقام ذو اليد بيئته انه ابنه ولم ينسب به الى امه فهو للخارج
 الثانية لو كان ذو اليد ذمياً والخارج مسلماً فبرهن الذي يشهد من الكفار وبرهن الخارج قدّم الخارج سواء
 برهن بمسكين او بكفار ولو برهن الكافر بمسكين قدّم على المسلم مطلقاً أشباه قبيل الوكالة اه (قوله فقط)
 قيد بقوله فقط لانه لو وقتا يعتبر السابق كما يأتى هنا فالمراد سواء لم يوقتا او وقت أحدهما وحده ولو استوى
 تاريخهما فالخارج أولى فالاعلم قول الفرع حجة الخارج في الملك المطلق أولى الا اذا ارتخا وذو اليد اسبق
 صاحباني (قوله قال في دعواه هذا العبد الخ) تقدمت المسألة متناقبيل السلم (قوله تاريخ غيبة)
 لان قوله منذ شهر متعلق بغيباب فهو قيد للغيبة وقوله منذ سنة متعلق بما يتعلق به قوله الى أى ملك الى منذ سنة فهو
 قيد للملك وتاريخ والمعتبر تاريخ الملك ولم يوجد من الطرفين (قوله وقال أبو يوسف) ضعيف (قوله
 ولو حالة الانفراد) ينبغي اسقاطها لان الكلام في حالة الانفراد (قوله كذا في جامع الفصولين) ذكر هذا
 في الفصل السادس عشر حديث قال استحق حمار فطلب منه من باعته فقال البائع للمشتق من كم مدة غاب عنك
 هذا الحمار فقال منذ سنة فبرهن البائع انه ملكه منذ عشر سنين قضى به للمشتق لانه ارتخ غيبته لا الملك
 والبائع أرخ الملك ودعواه دعوى المشتري لتلقيه من جهته فصارت كأن المشتري ادعى ملكاً باعته بتاريخ عشر
 سنين غير أن التاريخ لا يعتبر حالة الانفراد عند أبي حنيفة فيبقى دعوى الملك المطلق حكماً للمشتق أقول يقضى
 به للمورخ عند أبي يوسف لانه يرجح المورخ حالة الانفراد اه ملخصاً وقد تقدم في الثامن وقال ولكن
 الصحيح والمشهور من مذهبه يعنى أباحنيفة انه اى تاريخ ذى اليد وحده غير معتبر فيه ذكره خير الدين
 الرملى في حاشية المنخ (قوله ولو برهن خارجان) يعنى اذا ادعى اثنان عينا في يد غيرهما وزعم كل واحد منهما انها
 ملكه ولم يذ كر سبب الملك ولا تاريخه قضى بالعين بينهما لعدم الاولوية وأطلقه فشمع ما اذا ادعى الوقت في يد
 ثالث فيقضى لكل وقف النصف وهو من قبيل دعوى الملك المطلق باعتبار ملك الوقت وعظام يمانية في الحر
 وفيه بيان أن الغلبة مثله وقيد بالبرهان منهما اذ لو برهن أحدهما فقط فانه يقضى له بالكل ولو برهن الخارج الاخر
 يقضى له بالكل لان المقتضى له صار ذايد بالقضاء فتقدم بيئة الخارج الاخر عليه بجر وعشامه فيه (قوله ولو
 مية) أى ولم يؤرخا واستوى تاريخهما كما هو في عبارة البحر عن الخلاصة (قوله ولو ولدت) أى المية
 قبل الموت وظاهر العبارة انها ولدت بعده ولكن ينظر هل يقال له ولادة (قوله وعشامه في الخلاصة) هو أنه
 يرث من كل واحد منهما ميراث ابن كامل وهما يرثان من الابن ميراث أب واحد ح (قوله وهي لمن صدقته)
 يشمل ما اذا معه القاضي أو برهن عليه مدعيه بعد انكاره له بجر عن الخلاصة (قوله اذ لم تكن الخ) أما
 ان كانت في يد من كذبه أو دخل بها فهو أولى ولا يعتبر قولها لان تمكنه من قتلها أو من الدخول بها بدليل على
 سبق عقده الآن يقيم الاخر البيئته انه تزوجها قبله فيكون أولى لان الصريح يفوق الدلالة زيلجى بقى
 لدخل بها أحدهما وهي في بيت الاخر ففي البحر عن الظهيرية أن صاحب البيت أرى (قوله هذا اذ لم يؤرخا)
 وكذا اذا أرخا واستويا (قوله فان أرخا) أى الخارجان مطلقاً (قوله فالسابق أحق) أى وان صدقت

(تقدم حجة خارج في ملك مطلق)

أى لم يذ كر له سبب كما مر (على حجة

ذى اليد ان وقت أحدهما فقط)

وقال أبو يوسف ذو الوقت أحق

وغرته فيما لو (قال) في دعواه

(هذا العبد الى غاب عن منذ شهر

وقال ذو اليد الى منذ سنة قضى

للمدعى) لان ما ذكره تاريخ غيبة

لاملك فلم يوجد التاريخ من الطرفين

فقضى بيئته الخارج وقال أبو يوسف

يقضى للمورخ ولو حالة الانفراد

وينبغي أن يفتى بقوله لانه اوفق

وأظهر كذا في جامع الفصولين

وأقره المصنف (ولو برهن خارجان

على شئ قضى به لهما فان برهنا في)

دعوى (نكاح ستطا) لتعذر الجمع

لوحية ولو مية قضى به بينهما وعلى

كل نصف المهر ويرثان ميراث زوج

واحد ولو ولدت بثبت النسب منهما

وعشامه في الخلاصة (وهي لمن

صدقته اذ لم تكن في يد من كذبه

ولم يكن دخل) من كذبه (بها)

هذا اذا لم يؤرخا (فان ارتخا

فالسابق أحق بها

قوله فيقضى لكل وقف النصف

هكذا في النسخة المجموع منها ولعله

قد قضى لكل بنصف الوقت ويجزى

اه متصححة

فلو أرتخ أحدهما فهي لمن صدقته
أولى اليد برزانية قلت وعلى
ما مر عن الثاني ينبغي اعتبار تاريخ
أحدهما ولم أر من نبه على هذا
فتأمل (وان أقرت لمن لاجبة فهي
له وان برهن الآخر فتني له ولو
برهن أحدهما وقتني له ثم رهن
الآخر لم يقض له الا اذا ثبت
سبقه) لان البرهان مع التاريخ
اقوى منه بدونه (كالم يقض ببرهان
خارج على ذي يد ظهر نكاحه
الا اذا ثبت سبقه) أي ان نكاحه
أسبق (وان) ذكر اسباب
الملك بأن (برهن على شراء شيء
من ذي يد فله كل نصفه بنصف
الثنى) ان شاء (اورتك) انما خير
لتقريب الصفة عليه (وان ترك
أحدهما بعد ما قضى لهما لم يأخذ
الاخر كله) لانساخه بالقضاء
فلو قبله (وهو) أي ما ادعى
شراءه (السابق) تاريخا (ان
أرتخا) فيرد البائع ما قبضه من
الآخر اليه مرابح (و) هو
(الذي يدان لم يورثا او أرتخ
أحدهما) واستوى تاريخهما
(و) هو (الذي وقت ان وقت
أحدهما فقط و) الحال أنه
(لا يدلها) وان لم يوقتا فقد مر أن
لكل نصفه بنصف الثمن (والشراء
أحق من حبة وصدقة) ورهن ولو
مع قبض وهذا (ان لم يورثا

ان قوله ويريد ذلك وبعد شهادة الخ
حكذا في النسخة المجموع منها ولم
يظهر لي معناه فلعل اصل العبارة
ويريد ذلك بعد شهادة الخ وليحذر
اد معجبه

الآخر او كان ذايده او دخل بها والحاصل كَمَا في الزيلعي انهما اذا تنازعا في امرأة وبرهنها فان أرتخا وتاريخا
أحدهما أقدم كان هو أولى وان لم يورثا أو استويا فان مع أحدهما قبض كانه خول بها ونقلها الى منزله كان
هو أولى وان لم يوجد شيء يرجع الى تصديق المرأة اه (قوله قال السابق أحق بها) أي ولا يصبر ما ذكره من
كونها في يده أو دخل بها مع التاريخ لكونه صريحا وهو يفوق الدلالة مخ (قوله فلو أرتخ أحدهما)
أي وصدقت الآخر او كان ذايده فان لم يوجد أقدم المؤرخ فالتصديق أو اليد أقوى من التاريخ وعلم بما مر
أن اليد أرجح من التصديق ومن الدخول فالخاصل كافي للبرهان سبق التاريخ أرجح من الكل ثم اليد
ثم الدخول ثم الاقرار ثم تاريخ أحدهما (قوله أو الذي اليد) أي لو أرتخ أحدهما ولا تحريده فانها الذي اليد
(قوله وعلى ما مر عن الثاني) أي من انه يقضي للمؤرخ حالة الانفراد على ذي اليد فيقضي هنالك المؤرخ وان
كان الآخر ذايده لخرج جانب المؤرخ حالة الانفراد عند أبي يوسف وقد منع الزيلعي أنه لو برهن انه تزوجها
قبله فهو أولى وسأني متنا (قوله وان أقرت لمن لاجبة فهي له) قال السأني كان عليه أن يقول فان لم يتم
حجة فهي لمن أقرت له ثم ان برهن الآخر قضى له الخ (قوله من ذي يد) أما لو ادعى الشراء من غير ذي اليد
فسأني متنا في قوله وان برهن خارجا على ملك مؤرخ الخ (قوله بنصف الثمن) أي الذي عينه فان ادعى
أحدهما انه اشتراه بمائة والآخر بمائتين أخذ الاول نصفه بثمانين والآخر بمائة (قوله ما قبضه) أي الثمن
(قوله وهو الذي يد) أي المدعى بالفتح قال في البحر في اشكال في عبارة الكتاب هو أن أصل المسألة مفروض
في خارج تنازعا فيما في يد ثالث فاذا كان مع أحدهما قبض كان ذايده تنازع مع خارج فلم تكن المسألة ثم رأيت في
المراج ما يراد من جواز أنه اثبت بالينة قبضه فيما سمي من الزمان وهو الا ان في يد البائع اه الا أنه بشكل
ما ذكره بعد عن الذخيرة بأن ثبوت اليد لأحدهما بالمعينة اه والحق انها مسألة أخرى وكان ينبغي افرادها
وحاصلها أن خارجا وذايده ادعى كل الشراء من ثالث وبرهن أقدم ذواليد في الوجوه الثلاثة والخارج في وجه
واحد اه وقد أشار المصنف الى ذلك حيث ذكر قوله ولذي وقت ولكن كان عليه أن يقدمه على قوله ولذي يد
لانه من تمة المسألة الاولى ويكون قوله ولذي استئناف مسألة أخرى (فرع) شل في شاب أمر ذكره خدمة من
هو في خدمته لعني هو أعلم بشأه وحققته فخرج من عنده فاتهمه انه عمد الى بيته وكسره في حال غيبته وأخذ
منه كذا المبلغ سماه وقامت أمارة عليه بأن غرضه منه استبقاؤه واستقراره في يده على ما يتوآخاه هل يسمع
القاضي والحالة هذه عليه دعواه ويقبل شهادته من هو متقيد بخدمة واكله وشربه من طعامه وهرقه والحال
انه معروف بحب الغلمان الجواب ولكم فسج الجنان الجواب قد سبق لشيخ الاسلام ابي السعود العمادى
رحمته الله تعالى في مثل ذلك فتوى بأنه يحرم على القاضي سماع مثل هذه الدعوى معللا بأن مثل هذه الحيلة
معهود فيما بين الفجرة واختلافهم فيما بين الناس مشهورة ومن لفظه رحمه الله تعالى فيها لا بد للحكام أن لا يصغوا
الى مثل هذه الدعاوى بل يعزروا المدعى ويحجزوه عن التعرض لمثل ذلك الغمر المخدع ويمنعوا من صاحب تنوير
الابصار لا تتشاور ذلك في غالب القري والامصار ويؤيد ذلك فروع ذكرت في باب الدعوى تتعلق باختلاف حال
المدعى وحال المدعى عليه ويريد ذلك وبعد اشهاد من بعثه بعثى وبعد ادائه تغدى فلا حول ولا قوة الا بالله
العلي العظيم ان الله وان الله راجعون ماشاء الله كان وما لم يشأ لم يكن والله تعالى اعلم فتاوى خيرية وعبارة
المصنف في فتاواه بعد ذكر فتوى أبي السعود وأنا أقول ان كان الرجل معروفا بالقسط وحب الغلمان والتحمل
لا تسمع دعواه ولا يلفت القاضي لها وان كان معروفا بالصلاح والفلاح فله سماعها والله تعالى أعلم (قوله فقط)
أقول التاريخ في الملك المطلق لا عبرة به من طرف واحد بخلافه في الملك بسبب كما هو معروف قاله شيخ والذي
مدنى (قوله والشراء أحق من حبة) أي لو برهن خارجا على ذي يد أحدهما على الشراء منه والآخر على
الهبه منه كان الشراء أولى لانه أقوى لكونه معاوضة من الهبة ولانه ثبت الملك بنفسه والملك في الهبة
يتوقف على القبض فلو أحدهما ذايده والمسألة يحالها يقضى للخارج أو لا سبق تاريخا وان ارتخت احدهما
فلا ترجح ولو كل منهما ذايده فيهما أو لا سبق تاريخا كدعوى ملك مطلق وأطلق في الهبة وهي مقيدة
بالسليم وبأن لا يكون بعوض والا كانت يسعا وأشار الى استواء الصدقة والهبة المقبوضتين للاستواء في التبرع
ولا ترجح للصدقة بالزوم لانه يظهر في ثاني الحال وهو عدم التمكن من الرجوع في المستقبل والهبة قد تكون

لازمة كهيبة محرم والصدقة قد لا تلزم بأن كانت لغنى اه مخلصا من الجرم وفيه ولم ارحكم الشراء الفاسد مع القبض والهبة مع القبض فان الملك في كل متوقف على القبض وينبغي تقديم الشراء للمعاوضة ورد المقتضى بأن الاولى تقديم الهبة لكونها مشروعة (قوله ولو اترخت احداهما) اى احدى البيتين (قوله ولو اختلف الملك استويا) لان كلامهما خضع عن ملكه في اثبات ملكه وهما فيه سواء بخلاف ما اذا اتحد لاحتياجهما الى اثبات السبب وفيه يقدم الاقوى وفي الجرم لو ادعى الشراء من رجل وآخر الهبة والقبض من غيره والثالث الميراث من آية والرابع الصدقة من آخر قضى بينهم ارباعا لانهم يتلقون الملك من ملكهم فيجعل كأنهم حضروا وأقاسوا اليئنة على الملك المطلق اه (قوله وهذا) اى استواؤهما فيما واختلف الملك وكذا لو كانت العين في ايديهما ولم يبق تاريخ أحدهما فانهم ما يستويان كما قدمناه (قوله فيما لا يقسم) كالعبد والداية (قوله لان الاستحقاق الخ) جواب عما قاله في العمادية من أن العجيج انهم سواء لان الشيوع الطارئ لا يفسد الهبة والصدقة وينفسد الرهن اه وأقره في الجرم وصدر الشريعة قال المصنف نقلا عن الدرر عده صورة الاستحقاق من امثلة الشيوع الطارئ غير صحيح والصحيح ما في الكافي والفصولين فان الاستحقاق اذا ظهر باليئنة كان مستندا الى ما قبل الهبة فيكون مقارنا لها لا طارئا عليها اه اى وحيث كان من قبيل المقارن وهو يطل الهبة اجماعا بفرد مدعى الشراء بالبرهان فيكون أولى (قوله لا الطارئ) لان الشيوع الطارئ لا يفسد الهبة والصدقة بخلاف المقارن (قوله وترجع هي) اى على الزوج (قوله وهو ينصف الثمن) كالرجوع ببعض (قوله لما مر) اى من فريق الصفقة (قوله فان سبق تاريخ أحدهما) لكن يشترط في الشهادة انه اشترى من فلان وهو يملكها كما في دعوى العمادية عن الجرم عز بالخزانة الاكمل كذا في الهامس (قوله مغلطا للجامع) اى جامع الفصولين في قوله لواجتمع نكاح وهبة يمكن أن يعمل باليئتين لاستويا بأن تكون منكوحه هذا وهبة الاخر بأن يهبه أمته المنكوحه فينبغي أن لا تبطل ينسب الهبة حذرا من تكذيب المؤمن وحلله على الصلاح وكذا الصدقة مع النكاح وكذا الرهن مع النكاح اه قال مولانا في بخره وقد كتبت في طائفة انه وهم لانه فهم أن المراد انهما تنازعا في أمة أحدهما ادعى انها ملكة بالهبة والاخر أنه تزوجها وليس مرادهم ذلك وانما المراد من النكاح المهر كما عبر به في الكتاب وتماه في المخ (قوله ثم الخ) ذكر هذا في الجامع بحسب ما علمت وقال في الجرم ولم أره صريحا (قوله معه) الضمير راجع للقبض (قوله أقوى من الرهن) هذا اذا كانت في يد ثالث س (قوله استويا) بحث فيه العمادية بأن الشيوع الطارئ يفسد الرهن فينبغي أن يقضى بالكل لمدعى الشراء لان مدعى الرهن أثبت رهنه فاسد اذ لا تقبل بينته فصار كأنه مدعى الشراء انفرادا قامة اليئنة وتماه في الجرم قلت وعلى ما مر من أن الاستحقاق من الشيوع المقارن ينبغي أن يقضى لمدعى الشراء بالاولى فالحكم بالاستواء على كل من القولين مشكل فلي تأمل (قوله غير ذي يد) قيد به لان دعواهما الشراء من صاحب اليد قدمت في صدر الباب س (قوله على ملك مؤرخ) قيد بالملك لانه لو أقامها على انها في يده منذ سنتين ولم يشهدوا انها له قضى بها لمدعى لانها شهدت باليد لا بالملك بخر (قوله فالسابق أحق) لانه ثابت انه أول المالكين فلا يتلقى الملك الا من جهته ولم يتلق الا حرمته مخ وقيد بالتاريخ منهم لانه اذا لم يؤرخا واستويا فبهي بينهما في المسألتين الاولين وان سبقت احدهما فالسابقة اولى فيها وان اترخت احدهما فقط فبهي الاحق في الثانية لا الاولى وأما في الشائفة فالخارج أولى في الصور الثلاث وتماه في الجرم (قوله متفق) صوابه النصب على الحال من فاعل برهننا ح (قوله او مختلف) اى تاريخيهما باقاني وان ادعى الشراء كل واحد منهما من رجل آخر فأقام أحدهما بينة بأنه اشتراه من فلان وهو يملكها أو أقام آخر اليئنة انه اشتراه من فلان آخر وهو يملكها فان القاضي يقضى به بينهما وان وقتا فصاحب الوقت الاول اولى في ظاهر الرواية وعن محمد انه لا يعتبر التاريخ وان أرخ أحدهما دون الآخر يقضى بينهما اتصافا فان كان لاحدهما قبض فالأخر اولى وان كان البائعان ادعىا ولا أحدهما يد فانه يقضى للخارج منهما قاضي خان كذا في الهامس (قوله عيني) ومثله في الزيلعي تبع للكا في وادعى في الجرم أنه سهو وأنه يقدم الاسبق كافي دعوى الشراء من شخص واحد فانه يقدم الاسبق تاريخا ورد الرمي بأنه هو الساهي فان

فلو اترخا واتحد الملك فالاسبق

أحق لقوته (ولو اترخت احداهما

فقط فالأول خة اولى) ولو اختلف

الملك استويا وهذا فيما لا يقسم

اتصافا واختلف الصحيح فيما يقسم

كالدار والاصح أن الكل لمدعى

الشراء لان الاستحقاق من قبيل

الشيوع المقارن لا الطارئ هبة

الدرر (والشراء والمهر سواء)

فينصف وترجع هي بنصف القيمة

وهو بنصف الثمن او ينصف لما مر

(هذا اذا لم يؤرخا ولو اترخا استوى

تاريخيهما فان سبق تاريخ

أحدهما كان أحق) قيد بالشراء

لان النكاح أحق من هبة أو رهن

او صدقة عمادية والمراد من

النكاح المهر كما حرره في الجرم

مغلطا للجامع نعم يستوى

النكاح والشراء لو تنازعا في الإامة

من رجل واحد ولا مرجح فتكون

ملكاه منكوحه لا آخر فتدبر

(ورهن مع قبض أحق من هبة

بلا عوض معه) استحسانا ولوبه

فهي أحق لانها بيع اتمها والبيع

ولو يوجه أقوى من الرهن ولو العين

معهما استويا لم يؤرخا أو أحدهما

اسبق (وان برهن خارجا على ملك

مؤرخ أو شراء مؤرخ من واحد)

غير ذي يد (أو برهن خارج

على ملك مؤرخ وذيد على ملك

مؤرخ اقدم فالسابق أحق وان

برهننا على شراء متفق تاريخيهما)

او مختلف عيني

وكذلك يدعى الشراء (من)
 رجل (آخر أو وقت أحدهما فقط
 استويا) ان تعدد البائع وان
 اتحد ذو الوقت أحق ثم لا بدس
 ذكر المدعى وشهوده ما يفيد ملك
 بائعه ان لم يكن المبيع في يد البائع
 ولزمه دوايدته فتولان برزاية
 (فان برهن خارج على الملك وذو
 اليد على الشراء منه أو برهن على
 سبب ملك لا يتكرر كالنجاح) وما في
 معناه كنسخ لا بعدد وعزل قطن
 (وحطب لب وجزوف) ونحوها
 ولو عند بائعه درر (فدوايد
 أحق) من الخارج اجابا الا اذا
 ادعى الخارج عليه فعلا كغصب
 أو ودعة أو اجارة ونحوها في
 رواية درر أو كان سببا يتكرر
 كبناء وغرس ونسج خز وزرع بر
 ونحوه أو اشكل على أهل الخبرة
 فهو للخارج لانه الاصل وانما
 عدلنا عنه بجديد النجاح (وان
 برهن كل من الخارجين أو ذوي
 الأيدي أو الخارج وذو اليد
 عيني) (على الشراء من الآخر
 بلا وقت سقطا وترك المال) المدعى
 به (في يد من معه) وقال محمد يقضي
 للخارج قلنا الاقدام على الشراء
 اقرار منه بالملك له ولو أثبتنا قبضا
 تها تراتفا درر (ولا يرجح
 بزيادة عدد الشهود) فان الترجيح
 عندنا بقوة الدليل لا بكثرته ثم فرغ
 على هذا الاصل بقوله (فلو أقام
 أحد المدعين شاهدين والآخر
 أربعة فلهما سواء) في ذلك (وكذا
 لا ترجح بزيادة العدالة) لان
 الاعتبار أصل العدالة اذ لا حد
 للعدلية

في المسألة اختلاف الرواية في جامع الفصولين لبرهننا على الشراء من اثنين وتاريخ أحدهما سبق اختلافت
 الروايات في الكتب فاذكر في الهداية بشراي أنه لا عبرة لسبق التاريخ وفي المبسوط ما يدل على أن الاسبق
 اولى ثم يرجح صاحب جامع الفصولين الاول اه ملخصا قلت وفي نور العيون عن قاضي خان ادعى شراء من
 اثنين يقضي به بينهما نصفين وان آخر أو أحدهما سبق فهو أحق في ظاهر الرواية وعن محمد لا يعبر بالتاريخ يعني
 بينهما وان آخر أحدهما فقط يقضي به بينهما نصفين وقفا قلنا لا أحدهما يد فالخارج اولى ثم قل في نور العيون في
 المبسوط يؤيده ما في قاضي خان أنه ظاهر الرواية وما في الهداية اختيار قول محمد ثم قال ودليل ما في المبسوط
 وقاضي خان وهو أن الاسبق تاريخا يضيف الملك الى نفسه في زمان لا يتنازع غيره أقوى من دليل ما في
 الهداية وهو أنهم ما يثبتان الملك لبايعهما فكأنهما أحضرنا وادعى الملك بالتاريخ ووجه قوة الاول غير خلاف
 على من تأمل اه وكذا جهت في دليل ما في الهداية في الحواشي السعدية فراجعها وبه علم أن تعقيد المصنف
 باتفاق التاريخ معنى على ظاهر الرواية فهو اولى بمافعله الشارح وان وافق الكافي والهداية وأما الحكم عليه
 بالسبب كافي الجرح لا ينفي (قوله من رجل آخر) أي غير الذي يدعى الشراء منه صاحبه زبلي (قوله
 استويا) لان ما في الاول يثبتان الملك لبايعهما فكأنهما أحضرنا ولوقت أحدهما فتوقفته لا يدل على تقدم
 الملك بل واز أن يكون الآخر أقدم بخلاف ما اذا كان البائع واحدا لانهما اتفقا على أن الملك لا يتلقى الا من
 جهته فاذا ثبت أحدهما تاريخا يحكم به حتى يبين انه تقدمه شراء غيره يجوز ثم قال واذا استويا في مسألة
 الكتاب يقضي به بينهما نصفين ثم يجز كل واحد منهما ان شاء أخذ نصف العبد بنصف الثمن وان شاء ترك اه
 (قوله ملك بائعه) بأن يشهد وانه اشتراهما من فلان وهو عاينها يجوز (قوله أو برهننا) أي الخارج وذو اليد
 وفي الجراطلقة فتمل ما اذا ارادوا استوى تاريخهما أو سبق أولهم يؤرخا أصلا أو ارتخت احدهما فلا اعتبار
 بالتاريخ مع النجاح الا من آخر تاريخا مستحيلا بأن لم يوافق سن المدعى وقت ذي اليد ووافق وقت الخارج
 فحينئذ يحكم للخارج ولو خالف سنة الرقبتين لغت اليتمان عند عامة المشايخ ويترك في يد ذي اليد على ما كان كذا
 في رواية وهو بينهما نصفين في رواية كذا في جامع الفصولين وفيه برهن الخارج أن هذه امته وولدت هذا القن
 في ملكي وبرهن ذو اليد على مثله يحكم به للمدعى لانهما ادعىا في الامتة ملكا مطلقا فيقضي بها للمدعى ثم
 يستحق القن تبعاه اه وبهذا يظهر أن ذال اليد انما يقدّم في دعوى النجاح على الخارج اذ لم يتنازع في الامتة أما
 لو تنازع في ملك مطلق وشهدوا به وبتناج ولادها فانه لا يقدر وهذه يجب حفظها اه (قوله كالتناج)
 هو ولادة الحيوان من تحت عنده بالبناء للامهول ولدت ووضع في المغرب والمراد ولادته في ملكه او في
 ملك بائعه او مورثه ويانه في البحر (قوله فعلا) أي وان لم يدع الخارج النجاح تأمل (قوله في رواية) الاولى
 أن يقول في قول كافي الشربلية (قوله درر) اقتصر عليها الزبلي وصاحب البحر وشراح الهداية ويؤيده
 ما كتبناه فيما يأتي تحت قول المصنف فلزم برز حاقضي بها لذو اليد قال الزبلي بعد تعديل تقديم ذي اليد في
 دعوى النجاح بأن اليد لا تدل على اولى الملك فكان مساويا للخارج فيها فاثباتها يندفع الخارج ويثبت ذي اليد
 مقبولة للدفع ولا يلزم ما اذا ادعى الخارج الفعل على ذي اليد حيث تكون بينه ارجح وان ادعى ذو اليد النجاح
 لانه في حذو أكثر اثباتا لاثباتها ما هو غير ثابت أصلا اه ملخصا ويستثنى أيضا ما اذا تنازع في الامتة كما مر وما اذا
 ادعى الخارج اعتنا فامع النجاح ويسانه في البحر (قوله ونسج خز) قال في الكفاية الخنزاسم دابة ثم سمي الثوب
 المتخذ من وبره خزا قيل هو نسج فاذا بلي بغزل مرة ثانية ثم ينسج اه عزني كذا في الهامش (قوله بجديد
 النجاح) هو ماروي جابر بن عبد الله رضي الله عنه ان رجلا ادعى ناقة في يد رجل وأقام البيعة انما ناقته تعبت
 عنده وأقام الذي حى في يده البيعة انما ناقته تعبت فاقضى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم للذي حى في يده وهذا
 حديث صحيح مشهور فصارت مسألة النجاح مخصوصة بحر (قوله من الآخر) أي من خصمه الآخر (قوله
 بلا وقت) فلو وقتا يقضي لدى الوقت الآخر بحر (قوله وقال محمد يقضي للخارج) لان العمل بهما يمكن
 فيجعل كأنه اشترى ذو اليد من الآخر وقبض ثم باع ونعاه في البحر (قوله بالملك له) فصار كأنهما قاسما على
 الاقرارين وفيه التها بالاجماع كذا هنا (قوله تها تراتنا) لان الجمع غير ممكن بحر وهذا في غير العقار وبانه
 في البحر أيضا (قوله فلهما سواء في ذلك) قال شيخ مشايخنا ينبغي أن يقيد ذلك بما اذا لم يصل الى حد التواتر

(ادعى رجل نصفها وآخر كلها وبرهنها فلا دل برهنها والباقي لا أثر بطريق المنازعة) وهو أن النصف سالم لمضى الكل بلا منازعة ثم استوت منازعتهم في النصف الآخر فينصف (وقالوا الثلثة والباقي للثاني بطريق العول) لأن في المسألة كلا ونصفا فالمسألة من اثنين وتعود الى ثلاثة واعلم أن أنواع القسمة أربعة * ما يقسم بطريق العول اجماعا وهو ثمان ميراث وديون ووصية ومجابهة وديارهم مرسلة وسعاية وجناية رقيق * وبطريق المنازعة اجماعا وهو مسألة الفضولين * وبطريق المنازعة عنده والعول ٤٤١ عندهما وهو ثلاث مسائل الكتاب

واذا أوصى رجل بكل ماله أو بعبد بعينه ولا أثر بنصف ذلك * وبطريق العول عنده والمنازعة عندهما وهو خمس كما بسطه الزيلعي والعيني وتعمد في البحر والاصل عنده أن القسمة متى وجبت لحق ثابت في عين أو ذمة شائعا فعولية أو ميراثا ولا أحدهما شائعا ولا أثر في الكل فمنازعة وعندهما متى شائعا على الشيوع فعولية والمنازعة فليحفظ (ولو الدار في أيديهم ففي الثاني) نصف لا بالقضاء ونصفه لانه خارج ولو في يد ثلاثة وأدى أحدهم كلها وآخر نصفها وآخر ثلثها وبرهنوا قسمة عنده بالمنازعة وعندهما بالعول ويأبى في الكافي (ولو برهنوا على تنازع دابة) في أيديهما أو بأحدهما أو غيرهما (وأثر خافض لمن وافق ستمها تاريخه) بشهادة الظاهر (فلو لم يؤثر خافض به الذي اليد ولهما ان في أيديهما أو في يد ثالث وان لم يوافقهما) بأن خالف أو أشكل (فلهما ان كانت في أيديهما أو كانا خارجين فان في يد أحدهما قضى به الله) هو الاصح قلت وهذا أولى مما وقع في الكنز والرد والملتقى قيسر

فانه حينئذ يقسم العلم فلا ينبغي أن يجعل كل جانب الآخر اه أقول ظاهر ما في النسخة والزيلعي يفيد ذلك حيث قال ولنا أن شهادة كل شاحدين على ثمانية كافي حالة الافراد والترجيح لا يقع بكثرة العال بل بقوتها بأن يكون أحدهما ملتوازا والآخر أحادا أو يكون أحدهما مفسرا والآخر مجعلا فيترجح المفسر على المجمل والمتوار على الاخذ اه يبري (قوله بطريق المنازعة) اعلم أن أنا حنفية رجعنا الله اعتبر في هذه المسألة طريق المنازعة وهو أن النصف سالم لمضى الكل بلا منازعة فيسبى النصف الآخر وفيه منازعتهم على السواء فينصف فلصاحب الكل ثلاثة أرباع ولصاحب النصف الربع وهما اعتبر بطريق العول والمضاربة وانما سبى بهذا لأن في المسألة كلا ونصفا فالمسألة من اثنين وتعود الى ثلاثة فلصاحب الكل سهمان ولصاحب النصف سهم هذا هو العول وأما المضاربة فان كل واحد يضرب بقدر حصته فلصاحب الكل له ثلثان من الثلاثة فيضرب الثلثان في الدار وصاحب النصف له ثلث من الثلاثة فيضرب الثالث في الدار فيحصل ثلث الدار لأن ضرب الكسور بطريق الاضافة فانه اذا ضرب الثلث في الستة معناه ثلث الستة وهو اثنان مخ (قوله ومجابهة) الوصية بالمجابهة اذا أوصى بأن يباع العبد الذي قيمته ثلاثة الاف درهم من هذا الرجل بألفي درهم وأوصى لا أن يباع العبد الذي يساوي ألفي درهم بألف درهم حتى حصلت المجابهة له سبأ بألفي درهم كان الثلث بينهما بطريق العول والوصية بالمرسلة اذا أوصى رجل بألف ولا أثر بألفين كان الثلث بينهما بطريق العول والوصية بالعق اذا أوصى بأن يعتق من هذا العبد نصفه وأوصى بأن يعتق من هذا الآخر ثلثه يقسم ثلث المال بينهما بطريق العول ويسقط من كل واحد منهما حصته من السعاية اه ح كذا في الهامش وقية مدبرجني على هذا الوجه ودفعت القيمة الى أولياء الجناية كانت القيمة بينهما بطريق العول وأما ما يقسم بطريق المنازعة عندهم فمسألة واحدة ذكرها في الجامع فضولي باع عبدا من رجل بألف درهم وقضولي آخر باع نصفه من آخر بخمسة مائة فأجاز المولى البيعين جميعا بخير المشتريان فاذا اختارا الاخذ أخذ بطريق المنازعة ثلاثة أرباعه لمشتري الكل وربعه لمشتري النصف عندهم جميعا وفي البحر عبد فقأ عين رجل وقتل آخر خطأ فدفع بهما يقسم الجاني بينهما بطريق العول ثلثا لدولي القتل وثلثه للآخر يجر اه قال المؤلف رحمه الله وأسقط ابن وهبان الوصية بالعق وبها تم الثمان (قوله لانه خارج) لأن مدعى النصف تصرف دعواه الى ما في يده ولا يدعى شيئا بمنى في يد صاحبه (قوله ويأبى في الكافي) ذكره في غرر الاذكار فراجع (قوله ولو برهننا) يتصور هذا بأن رأى الشاهد انه ارتفع من ابن اتى كاتب في ملكه وآخر رأى انه ارتفع من ابن اتى في ملك آخر فتخل الشهادة الفريقين بجر عن الخلاصة وقدمنا أنه لا اعتبار بالتاريخ مع التنازع الا من ارتخ تاريخا مستقبلا الخ فتأمل (قوله لذى اليد) هذا قيد لما اذا دعى كل منهما التنازع فقط ادعى الخارج الفعل على ذي اليد كالغصب والاجارة والعارية فيبينة الخارج اولى لانها أكثر اثباتا للفعل على ذي اليد كافي البحر عن الزيلعي ونقله في نور العين عن الذخيرة على خلاف ما في المبسوط وقال الظاهر أن ما في الذخيرة هو الاصح والارجح لما في الخلاصة عن كاب الولاة تلوا هرزاده أن ذا اليد اذا ادعى التنازع ادعى الخارج انه ملكه غضبه منه ذواليد أو ودعه له أو أعاره منه كانت بينة الخارج أولى وانما ترجح بينة ذي اليد على التنازع اذا لم يدع الخارج فعلا على ذي اليد أمالوا دعى فعلا كالشراء وغير ذلك فيبينة الخارج اولى لانها أكثر اثباتا للفعل عليه اه وانظر ايضا ما كتبناه قريبا بتعدي ورقة (قوله مما وقع في الكنز) حيث قال وان أشكل فلهما لان قوله وان لم يوافقهما أعظم من قول الكنز وكذا قول الكنز فلهما ما قيد بما اذا لم تكن في يد أحدهما وعبارة الملتقى والفرر وان أشكل فلهما وان خالفهما بطل قال الشارح في شرح الملتقى فيقضي لذى اليد قضاء ترك كذا اختاره في الهداية والكافي قلت لكن الاصح أنه كالمشكل كما جزم به في التنوير والرد والجز وغيره فليحفظ اه قلت نقل الشرنبلالي عن كافي الجناكم أن

الغصب) من زيد (والاخر على الودعة) منه (استوبا) لانها بالجذير غصبا (الناس احرار) بلايان (الافى) اربع (الشهادة) والحدود والشماس والقتل) كذا في نسخة المصنف وفي نسخة والعقل وغبار الاشياء والذبة وحينئذ (فلا رادى على مجهول الحال) احرار لا (انه عده فانكر وقال) انا حر الاصل فالقول له) لتسكه بالاصل (واللايس) للثوب (أحق من أخذ الكم والراكب) أحق (من أخذ اللجام ومن في السرج من رديفه وذو جملها من علق كونه بها) لانه أكثر تصرفا (والجالس على البساط والمتعلق به سواء) بكالسليه وراكبي سرج (كن معه ثوب وطرفه مع الآخر لاهدته) أى طرفه الغير المنسوجة لانها ليست ثوب (بجلاف جالس دار تنازع فيها) حيث لا يقضى لهما الاحتمال انها في يد غيرهما وهما علم انه ليس في يد غيرهما عيني (الحائط لمن جذوعه عليه أو متصل به اتصال تريبع) بأن تتداخل أوصاف لبنانه في لبنات الآخر ولو من خشب فإنا نكون الخشبة مركبة في الأخرى له لانه على انهم ما بنوا معا ولذا سمى بذلك لانه حينئذ يبنى مربعا (لا بان له) اتصال ملازقة أو نقب وادخال او (هرادى) كغصب وطبق يوضع على الجذوع (بل) يكون (بين الجارين لوتنازعا) ولا يخفى به صاحب الهراى بل صاحب الجذوع الواحد أحق منه خاتمة

أقول في اتصال التريبع الخ هو مكرر مع ما في صدر القولة اه

أقول هو الصحيح لليقين يكذب البينتين فيترك في يده اليد وقال ومحصله اختلاف التصحيح (قوله من زيد) هكذا وقع في النسخ وموافقا على الغصب من يده أى من يده أحد الخارجين حال الزيلعى والمنع معناه اذا كان عين في يد رجل فأقام وجلان عليه البينة أحدهما بالغصب منه والآخر بالودعة استوت دعواهما حتى يقضى بينهما نصفين لأن الودعة تصير غصبا بالجذوع حتى يجب عليه الضمان مدنى والظاهر أنه أراد على الغصب الناشئ من زيد فزيد هو الغاصب فمن ليست له الغصب بل ابتدائية تأمل (قوله الشهادة) فيسأل عن الشاهد اذا طعن الخصم بالرق لان لم يطعن فلا يقبل قوله أنا حر بالنسبة اليه ما لم يبرهن واذا خذف ثم زعم أن المذوف عبد لا يجد حتى يثبت المذوف حرته بالجذوع وكذا الوقع يد انسان وكذا الوقع خطأ وزعم العاقلة أن المقتول عبد ط (قوله والذبة) الثلاث بمعنى واحد في المالك (قوله واللايس للثوب) قال الشيخ فاسم فقطى له قضاء ترك لا استحقاق حتى لو أقام الآخر البينة بعد ذلك بقضى له شربلاية (قوله ومن في السرج) نقل الناطقى هذه الرواية عن النوادر وفي ظاهر الرواية هي بينهما نصفين أقول لكن في الهداية والمثلث مثل ما في المتن فتنبه بخلاف ما اذا كانا راكبين في السرج فانها بينهما قول واحد كما في الغاية وبؤخذ منه اشتراكهما اذا لم تكن مسرجة شربلاية (قوله وذو جملها أولى من علق كونه) احتراز عما لو كان له بعض جملها اذ لو كان لاحدهما من والاخر مائة من كانت بينهما كما في التبيين (قوله لاهدته) يقال له بالتركي حتى سعدية (قوله بخلاف جالس دار) كذا قال في العناية ويضاهيه ما في البدائع لو اذ عبادا راوا أحدهما ساكن فيها فبني للساكن وكذلك لو كان أحدهما أحدث فيها شائسا من بناء او حفرة فبني له وان لم يكن ثبتي من ذلك ولكن أحدهما داخل فيها والاخر خارج عنها فبني بينهما وكذا لو كانا جميعا فيها لأن البنية على العقار لا تثبت بالكون فيها وانما تثبت بالتصرف اه (تنبيه) قال في البدائع كل موضع قضى بالملك لاحدهما لكون المدعى في يده يجب عليه العين لصاحبه اذا طالب فان نكل قضى عليه به شربلاية (قوله وهما علم) أى في الجلوس على البساط والاولى وهنالك قال الزيلعى وكذا اذا كانا جالسين عليه فهو بينهما بخلاف ما اذا كانا جالسين في دار وتنازع فيها حيث لا يحكم لهما بالاحتمال انها في يد غيرهما وهما علم انه ليس في يد غيرهما اه (قوله لمن جذوعه عليه) ولو كان لاحدهما جذع او جذعان دون الثلاثة ولا آخر عليه ثلاثة أجزاع او أكثر ذكر في التوازل أن الحائط يكون لصاحب الثلاثة ولصاحب مادون الثلاثة موضع جذعه قال وهذا استحسان وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف آخرا وقال أبو يوسف ان الصانع أن يكون الحائط بينهما نصفين وبه كان أبو حنيفة رضى الله تعالى عنه يقول أولا ثم رجع الى الاستحسان قاضى خان في دعوى الحائط والطريق وبه اثنى الحامدى واذا لم تغمره فعلى صاحب الخشبة عمارة موضعها كما في الحامدية يعنى ما تحتها من أسفل الى الأعلى مما شأنه أن تكسبه به الخشبة كما ظهر لي سابقا ثم قال وفي البرازية جدار مشترك بين اثنين لاحدهما عليه جولة للآخر أن يضع عليه مثل صاحبه ان كان الحائط يحتمل والايصال لذى الجذوع ان شئت فارفعها بالسوى صاحبك وان شئت فخط بقدر ما يمكن يحمل الشريك اه ملخصا وفي البرازية أيضا جدار بينهما أراد أحدهما أن يبنى عليه سقفا آخر أو غرفة فبني وكذا اذا أراد أحدهما وضع السلم يمنع الا اذا كان في القديم اه حامدية وأقضى فيها بخلافه نقلا عن العمادية فراجعها (قوله أو متصل به اتصال تريبع) ثم في اتصال التريبع هل يكفي من جانب واحد فعلى رواية الطحاوى يكفي وهذا أظهر وان كان في ظاهر الرواية يشترط من جوانبه الأربع ولو أقام البينة قضى لهما ولو أقام أحدهما البينة قضى له خلاصة حامدية كذا في الهامش وان كان كلا الاتصالين اتصال تريبع أو اتصال مجاورة يقضى بينهما وان كان لاحدهما تريبع ولا آخر ملازقة يقضى لصاحب التريبع وان كان لاحدهما تريبع ولا آخر عليه جذوع فصاحب الاتصال اولى وصاحب الجذوع أولى من اتصال الملازقة ثم في اتصال التريبع هل يكفي من جانب واحد فعلى رواية الطحاوى يكفي وهذا أظهر وان كان في ظاهر الرواية يشترط من جوانبه الأربع ولو أقام البينة قضى لهما ولو أقام أحدهما البينة قضى له خلاصة وبرازية كذا ينط سلا على (قوله في لبنات الآخر) انظر ما في الزيلعى عن الكرخي وقد أشيع الكلام فينازعه الله (قوله أو نقب) أى بان نقب وأدخلت الخشبة وهذا فيما لو كان من خشب (قوله أو هراى) الهراى جمع هريه فصارت تضم ملوية

بملاقات من أفلام يرسل عليهم أقسيان الكرم كذا في الهامش وفي منقولات العزيمة الهردية يضم الهاء
 وسكون الراء المهملة وكسر الدال المهملة والياء المشددة واليرادى بفتح الهاء وكسر الدال اه (قوله
 ولو لاحدهما جذوع) قال من لا يعلى وان كنت جذوع أحدهما أسفل وجذوع الآخر أعلى يطبقة
 وتنازعا في الحائط فانه اصحاب الاسفل لسبق يده ولا ترفع جذوع الاعلى عمادية في الفصل الخامس
 والثلاثين ومثله في الفصولين (قوله واجارة) اى اجارة داره (قوله اشباه من اسكام الساقط لا يعود)
 رجل استأذن جاره في وضع جذوعه على حائط الجار أو في حفر سرداب تحت داره فاذن له في ذلك ففعل ثم
 ان الجار باع داره فطلب المشتري رفع الجذوع والسرداب كن له ذلك الا اذا البائع شرط في البيع ذلك فيشتد
 لا يصح كون المشتري أن يطلب ذلك فاضى خان من باب ما يدخل في البيع تبعاً من الفصل الاول ومثله في
 البرازية من القسمة وفي الاشياء من الدارية وراجع السيد أحمد حنبه مثلاً على والمألة ستأني في العارية
 (قوله في حق ساحتها) اذ لم يعلم قدر الانصبا منية المتنى (قوله كالطريق) الطريق يقسم على عدد
 الرؤس لا بقدر مساحة الاملاك اذ لم يعلم قدر الانصبا وفي الشرب متى جهل قدر الانصبا يقسم على عدد
 الاملاك لا الرؤس منية (فرع) السابط اذا كان على حائط انسان قائم فانه السابط ذكراً صاحب الكتاب أن
 حل السابط وتعليقه على صاحب الحائط لا نكاحه مستحق عليه وبه كان يفتى ابو بكر الخوارزمي ويريد به أنه
 يملك مطالبته ببناء الحائط اه من الفصل الثالث من كتاب الحيطان لقاسم بن قطلوبغا اه من مراد
 الحيطان وقوله ويريد به الخ اى بقوله لان حله الخ كذا ظهر في قائل وانظر ما كتبناه في متفرقات القضاء
 (قوله بخلاف الشرب) دار فيها عشرة ايات لرجل وبيت واحد لرجل تنازعا في الساحة أو ثوب في يد رجل
 وطرف منه في يد آخر تنازعا فيه فذلك بينهما نصفان ولا يعتبر بفضل اليد كالا اعتبار بفضل الشئ ودبطلان
 الترجيح بكثرة الادلة برازية من الفصل الثالث عشر وبه علم أن ذلك حيث جهل اصل الملك أما لو علم
 كالمالك كانت الدار المذكورة كلها لرجل ثم مات عن اولاد فقاموا البيوت منها قال الساحة بينهم على قدر البيوت
 (قوله بقدر سعتها) فعند كثرة الاراضى تكثر الحاجة اليه فيقدر بقدر الاراضى بخلاف الاتفاقيات بالساحة فانه
 لا يختلف باختلاف الاملاك كما روي في الطريق زياعى واعلم أن القسمة على الرؤس في الساحة والنسبة
 وأجرة القسام والنواصب اى الهوائية المأخوذة طلباً والعائلة وما يرجى من المركب خوف الفرق والطريق
 كذا يحيط الشيخ شاهين أبو السعود (قوله اى اندارخان) كذا في الدرر والمخ وعبارة الهداية والزيلى
 كغيرهما تفيد أنهم ذوايد وفي الفصولين ادعى كل منهما ماله وفي يده ذكر محمد في الاصل أن على كل منهما
 البيعة والا فالحين اذ كل منهما مقتر بتوجه الخصومة عليه لما ادعى اليد لنفسه فلا يرجح أحدهما حكمه باليد
 ويصير مدعى عليه والاخر مدعى ولو برهنا يجعل المدعى في يده اثباتاً يدعى اليه في دعوى الملك
 في العقار لا تنفع الاعلى ذى اليد ودعوى اليد تقبل على غير ذى اليد لوانزاعه ذلك الغير في اليد فيجعل مدعى
 اليد مقصوداً ومدعى الملك تبعاً اه وفي الكفاية وذكر القرائنى فان طلب كل واحد عين صاحبه ما هي في يده
 حلف كل واحد منهما ما هي في يد صاحبه على اثبات فان حلفا لم يقض باليد له ما ويرى كل عن دعوى صاحبه
 وترقب الدار الى أن يظهر المال فان نكاحاً قضى لكل بالنصف الذى في يد صاحبه وان نكل أحدهما قضى عليه
 بملكها للعالم نفسه الذى كان في يده ونصفها الذى كان في يد صاحبه بنكاحه وان كانت الدار في يد ثالث لم تنزع
 من يده لان نكاحه ليس بجعته في حق الثالث اه فعلم أن الخارجين قد اتفقا في قالوا في حذفه (قوله قضى به)
 لا يقال الاقرار بالرق من المضار فلا يعتبر من الصبي لاننا نقول لم يثبت بقوله بل بدعى ذى اليد لعدم المعارض
 ولا نسلم أنه من المضار لا مكان التدارك بعده بدعى الحزبة ولا يقال الاصل في الادعى الحزبة فلا تقبل
 الدعوى بلاينة وكونه في يده لا يوجب قبول قوله عليه كالقبط لا يقبل قول الملتقط أنه عبده وان كان في يده لانا
 نقول اذا اعترض على الاصل دليل بخلافه بطل وبوت اليد دليل الملك ولا نعلم أن القبط اذا عبر عن نفسه وأقر
 بالرق يخالفه في الحكم وان لم يعتبر ليس في يد الملتقط من كل وجه لانه أمين زيلعى ملخصاً

* (باب دعوى النسب) *

الدعوة فوعان دعوة استيلاء وهو
أن يكون أصل العلق في ملك
المتدعي ودعوة تميز بوجه خلافه
والأول أقوى لاستنادها
لوقت العلق واقتصار دعوة
التحريم على الحال ويستفهم (مبيعة
ولدت لأقل من ستة أشهر منديعت
فأدعاه) البائع (ثبت نسبه) منه
استحسانا لعلها في ملكه ومبنى
النسب على الخفاء فيعني فيه
التناقض (و) إذا جئت استندت
فصار أم ولد فيفسخ البيع
ويرد الثمن (و) لكن (إذا ادعاه
المشتري قبله ثبت) نسبه (منه)
لوجود ملكه وأثبتها باقراره
وقيل لم يحمل على أنه ككها
واستولاهما اشتراها (ولو ادعاه
معه) أي مع ادعاه البائع (أوبعده
لا) لأن دعوته تميز بالبائع
استيلاء فكان أقوى كالمتر
(وكذا) يثبت من البائع (لو ادعاه
بعد موت الأم بخلاف موت الولد)
لقوات الأصل (وبأخذه) البائع
بعد موت أمه (ويسترد المشتري
كل الثمن) وقالوا حصته
(واعتاقهما) أي اعتاق المشتري
الأم والولد (كوتهما) في الحكم
(والتدبير كالاعتاق) لأنه أيضا
لا يحتمل الإبطال ويرد حصته
اتفاقا لمتى وغيره وكذا حصتها
أيضا على الصحيح من مذهب الإمام
كافي القهستاني والبرهان ونقله
في الدرر والنخ عن الهداية

(قوله الدعوة) أي بكسر الهمزة في النسب وفيها الدعوة إلى الطعام (قوله في ملك المتدعي) أي حقيقة
أو حكما كما إذا وطئ جارية ابنه فولدت وأدعاه فإنه يثبت ملكه فيها ويثبت عتق الولد ويضمن قيمته الولد كما تقدم
وجعلها الاتساق دعوة شبيهة (قوله واستنادها) عطف على معلول قال في الدرر والأول أقوى
لأنه أسبق لاستنادها ح (قوله من ستة أشهر) أفاد أنهم اتفقا على المدة والافتي التاريخية عن الكافي قال
البائع بعثا منكم منذ شهر والودعي وقال المشتري بعثا مني لا كثر من سنة والودلي ليس منك قال القول للمشتري
بالاتفاق فإن أقاما البينة فالبينة للمشتري أيضا عند أبي يوسف وعند محمد البائع وسيد كره المشرح بقوله
ولو تنازعا وقيد دعوى البائع أدل ادعاه ابنه وكذبه المشتري صدقه البائع أو لا فدعونه باطله وتعمانه فيها
(قوله فادعاه) أفاد بالقائه أن دعونه قبل الولادة موقوفة فإن ولدت حيا ثبت والأفلا كما في الاختيار
وبأنه البائع أن الأم تلوك كانت بين جماعة فقيراها أحدهم فولدت فادعوه جميعا ثبت منهم عنده
وخصاه بآئين والأفلا كما في النظم وبالأطلاق أنه لو لم يصدق المشتري البائع وقال لم يكن العلق عندك
كان القول للبائع بشهادة الظاهر فإن برهن أحدهما فيبطله وإن برحنا فيبينة المشتري عند الثاني وبينة
البائع عند الثالث كافي المنية شرح المتدعي (قوله البائع) ولو كثر من واحد قهستاني (قوله
ثبت نسبه) صدقه المشتري أولا كما في غير الأفكار وأطلق في البائع فبطل المسلم والذمي والحر والمكاتب
كذا رأيت معزو الاختيار (قوله استحسانا) أي لا قياسا لأن بيعه أقرار منه بأنها مائة فصير
مناقضا (قوله وأثبتها) عطف على فاعل ثبت ح وهذا الوجه لالحال المسبق في الاستيلاء أنه لو رزق
بأمة فولدت فملكها لم تصر أم ولد وإن ملك الولد عتق عليه ومرفعه متباستولاد جارية أحد أبويه وقال فثبت
حلالها فلا نسب وإن ملكه عتق عليه قال المشرح غنة وإن ملك أمه لا تصير أم ولد لعدم ثبوت نسبه سائحا في
(قوله باقراره) ثم لا تصح دعوى البائع بعده لاستغناء الولد بثبوت نسبه ولأنه لا يحتمل الإبطال زيلعي
(قوله ولو ادعاه) أي وقد ولده لدون الأقل (قوله بخلاف موت الولد) أي وقد ولده لدون الأقل فلا يثبت
الاستيلاء في الأم لقوات الأصل فإنه استغنى بالموت عن النسب وكان الأولى للشارح التعليل بالاستغناء
كما لا يخفى فتدبر (قوله كل الثمن) لأنه حين أن باع أم ولده وماليتها غير متقومة عنده في العقد والغصب فلا
يضتها المشتري وعندهما متقومة فيضتها هداية (قوله وقالوا حصته) أي حصة الولد أي لا يرده حصته
الأم (قوله الأم والولد) الواو بمعنى أو مانعة الخلق والظاهر أنها حقيقية لأحد الشبيين تأمل (قوله
كوتهما) حتى لو أعتق الأم لا الولد فادعاه البائع أنه ابنه صح دعوته ويثبت نسبه منه ولو أعتق الولد لا الأم
لم تصح دعوته لأن حق الولد ولا في حق الأم كافي الموت منح (قوله ويرد حصته) أي فيما لو أعتق الأم
أو دبرها لا الولد (قوله وكذا حصتها) فصار حاصل هذا أن البائع يرد كل الثمن وهو حصة الأم وحصة الولد
في الموت والعتق عند الإمام ويرد حصته الولد فقط فيها عندهما وعلى ما في الكافي يرد حصته فقط في الاعتاق
عند الإمام كقولهما (قوله أيضا) أي في التدبير والاعتاق وأم في الموت فيرد حصتها أيضا عند أبي حنيفة
رحم الله قولوا واحدا كما يدل عليه كلام الدرر حيث قال وفيما إذا اعتق المشتري الأم أو دبرها يرد البائع على
المشتري حصته من الثمن عندهما وعنده يرد كل الثمن في الصحيح كافي الموت كذا في الهداية ح (قوله ونقله
في الدرر) وذكر في المبسوط يرد حصته من الثمن لا حصتها بالاتفاق وفرق على هذا بين الموت والعتق
بأن القاضي كذب البائع فيما زعم حيث جعلها معلقة من المشتري قبض رجه ولم يوجد التكذيب في فضل
الموت فيؤخذ برجه فيسترد حصتها كذا في الكافي ٥١ لكن رجع في الزيلعي كلام المبسوط وجعله هو الرواية
فقال بعد نقل الصحيح عن الهداية وهو مخالف الرواية وكيف يقال يسترد جميع الثمن والبيع لم يسطل
في الجارية حيث لم يسطل اعتاقه بل يرد حصة الولادة فقط بأن يقسم الثمن على قيمتهما وتعتبر قيمة الأم يوم
القبض لأنهم ادخلت في ضمانه بالقبض وقيمة الولد يوم الولادة لأنه صار له قيمة بالولادة فعتق قيمته عند ذلك ٥١

(قوله ماى الكاى) وهو رخصته لاحصتها بالاتفاق (قوله لاكثر من حولين) مثله تمام السنتين اذ لم
 يوجد اتصال العلوق بملكه يقينا وهو الشاهد والحجة شريلاية (قوله ثبت النسب) وان ادعاء المشتري
 وحده صح وكانت دعوة استيلاء وان ادعاء معا وسبق أحدهما صحت دعوة المشتري لا البائع تاتر خاتية
 (قوله نسكا) بان زوجه اياها المشتري والا كان زنى (قوله فحكمه كالأول) فثبت النسب ويبطل البيع
 والامة ام ولد تاتر خاتية (قوله قبل بيعه) قال فى التاتر خاتية هذا الذى ذكرنا اذا علمت المدة فان لم يعلم
 انها ولدت لاقل من ستة اشهر او لاكثر الى سنتين او اكثر من وقت البيع فان ادعاء البائع لا يصح الا بتدقيق
 المشتري وان ادعاء المشتري نصح وان ادعاء معا لا تصح دعوة واحد منهما وان سبق أحدهما فلو المشتري
 صحت دعواه ولو البائع لم تصح دعوة واحد منهما (قوله والا) أى بان كذبه ولم يدعه او ادعاء او سكنت فهو أعم
 من قوله ولولتازعا ح (قوله ولولتازعا) أى فى كونه لاقل من ستة اشهر أولا كثيرا قد مناه عن التاتر خاتية
 (قوله والاخر لاكثر) أى وليس بينهما ستة اشهر (قوله وكذا الحكم لو كاتب) أى المشتري واعلم أن
 عبارة الهداية كذلك ومن باع عبدا وولد عنده وباعه المشتري من آخر ثم ادعاء البائع الاول فهو ابنه وبطل
 البيع لان البيع يحتمل النقض وماله من حق الدعوة لا يحتمل فينقض البيع لاجله وكذلك اذا كاتب الولد
 اورهنه أو أجره أو كاتب الأم أو زوجها ثم كانت الدعوة لان هذه العوارض تحتمل النقض فينقض ذلك
 كله وتصح الدعوة بخلاف الاعناق والتدبير على ما مر قال صدر الشريعة خبير كاتب ان كان راجعا الى المشتري
 وكذا فى قوله أو كاتب الأم يصير تقدير الكلام ومن باع عبدا وولد عنده وكاتب المشتري الأم وهذا غير صحيح لان
 المعطوف عليه بيع الولد لا بيع الأم فكيف يصح قوله وكاتب المشتري الأم وان كان راجعا الى من فى قوله ومن
 باع عبدا فالمسألة أن رجلا كاتب من ولد عنده اورهنه أو أجره ثم كانت الدعوة فحينئذ لا يحسن قوله بخلاف
 الاعناق لان مسألة الاعناق التى مرت ما اذا اعتق المشتري الولد لان الفرق صحيح اذ يكون بين اعتناق
 المشتري وكاتبه لابن اعتناق المشتري وكاتبه البائع اذا عرفت هذا فرجع الضمير فى كاتب الولد هو المشتري
 وفى كاتب الأم من فى قوله من باع اه أقول الاظهر أن المرجع فيها المشتري وقوله لان المعطوف عليه بيع
 الولد لا بيع الأم مدفوع بأن المتبادر بيعه مع انه بقرينة سوق الكلام ودليل كراهة التفريق بجديت سيد
 الانام عليه الصلاة والسلام نعم كان مقتضى ظاهر عبارة الوقاية أن يقال بالنظر الى قوله بعد بيعه وكذا
 بعد كتابة الولد ورهنه الخ لكنه سهو وافتى على الدرر (قوله أو كاتب الأم) أى لو كانت يبيع مع الولد فالضمير
 فى الكل للمشتري وبه يسقط ما فى صدر الشريعة (قوله يعنى علقا) محترزه قوله لو اشتراها حبلى (قوله
 ثم ادعى البائع الولد) لان دعوة البائع صحت فى الذى لم يبعه لمصادفة العلوق والدعوى ملكه فثبت نسبه
 ومن ضرورية ثبوت الآخر لانهم من ماء واحد فيلزم بطلان عتق المشتري بخلاف ما اذا كان الولد واحدا
 وتماه فى الزبلى (قوله وهو حرة الاصل) أى النابتة بأصل الخلقة وأما حرة الاعناق فعارضة (قوله
 لانهما علقا فى ملكه) بخلاف ما اذا كان الولد واحدا حيث لا يبطل فيه اعتناق المشتري لانه لو يبطل فيه يبطل
 مقصود الاجل حق الدعوة للبائع وانه لا يجوز وحنان ثبت الحرة فى الذى لم يبع ثم تعدى الى الآخر وكمن
 شئ يثبت ضمنا ولم يثبت مقصودا يعنى (قوله حتى لو اشتراها) أى البائع وقوله حبلى وجاءت بهما الاكثر
 من سنتين يعنى (قوله لم يبطل) قال الاكل ونوقض بما اذا اشترى رجل أحد توأمين واشترى أبوه الآخر
 فادعى أحدهما الذى فى يده بأنه ابنه ثبت نسبهما منه وبعتقان ولم تقتصر الدعوى وأجيب بأن ذلك لموجب
 آخر وهو ان كان الاب فالابن قد ملك أخاه وان كان هو الابن فالاب قد ملك حافده فيعتق ولولدت توأمين فباع
 أحدهما ثم ادعى ابو البائع الولدين وكذا به أى ابنه البائع والمشتري صارت أم ولده بالقيمة وثبت نسبهما وعتق
 الذى فى يد البائع ولا يعتق المبيع لما فيه من ابطال ملكه الظاهر بخلاف النسب لانه لا ضرر فيه والفرق بينه
 وبين البائع اذا كان هو الذى أن النسب ثبت فى دعوى البائع بعلوق فى ملكه وهنا حجة الاب أن شبهة أثبت
 ومالك لا يملك تظهر فى مال ابنه البائع فقط وتماه فى نسخة السامحاني عن المقدسي (قوله لانه دعوة
 تحرير) لعدم العلوق فى ملكه (قوله فتقتصر) بخلاف المسألة الاولى وهو ما اذا كان العلوق فى ملكه
 حيث يعتقان جميعا لما ذكرناه دعوة استيلاء فتستند ومن ضرورية عتقهما بطريق انهما حرة الاصل قبين أنه

على خلاف ماى الكافى عن
 المبسوط وعبارة المواهب وان
 ادعاء بعد عتقها او موته ثابت
 منه وعليه رد الثمن واكتفيا
 برخصته وقيل لا برخصتها فى
 الاعناق بالاتفاق اه فليحفظ
 (ولو ولدت) الامة المذكرة
 (لاكثر من حولين من وقت
 البيع وصدقه المشتري ثبت
 النسب) بصديقه (وهى أم ولده
 على المعنى القولى نسكا) حلا
 لامره على الصلاح بى لولدت
 فيما بين الاقل والاكثر ان صدقه
 فحكمه كالأول لاحتمال
 العلوق قبل بيعه والا لا ولولتازعا
 قال قول للمشتري اتفاقا وكذا
 البينة له عند الثانى خلافا
 للثالث شريلاية وشرح مجمع
 وفيه لولدت عند المشتري ولدين
 أحدهما دون ستة اشهر والاخر
 لاكثر ثم ادعى البائع الاول ثبت
 نسبهما بلانصديق المشتري
 (باع من ولد عنده واقعاء بعد بيع
 مشترية ثبت نسبه) لكون العلوق
 فى ملكه (وزديعه) لان البيع
 يحتمل النقض (وكذا) الحكم
 (لو كاتب الولد أو رهنه أو أجره
 أو كاتب الأم أو رهنها أو أجرها
 أو زوجها ثم ادعاء) فثبت نسبه
 وترد هذه التصرفات بخلاف
 الاعناق كالمس (باع أحد
 التوأمين المولودين) يعنى علقا
 وولدا (عنده وأعتقه المشتري ثم
 ادعى البائع) الولد (الاخر ثبت
 نسبهما وبطل عتق المشتري) بأمر
 فوقه وهو حرة الاصل لانهما
 علقا فى ملكه حتى لو اشتراها
 حبلى لم يبطل عتقه لانه دعوة
 تحرير بقرينة قصر يعنى وغيره

وجزم به المنصف ثم قال وحيلة استشاط دعوى البائع أن يقر البائع انه ابن عبده فلان فلا تصح دعواه أبدا مجتبي وقد أفاده بقوله (قال) عمرو (الصبى معه) أومع غيره عني (عروان زيد) الغائب (ثم قال هو ابني لم يكن ابني) أبدا (وان) وصليمة (بخدمته بنوته) خلافا له ما لأن السب لا يستعمل النقض بعد ثبوته حتى لو صدقه بعد تكذيبه صح ولذا قال لصبى هذا الولد متى ثم قال ليس متى لا يصح نفقه لانه بعد الاقرار به لا ينفي بالثبوت فلا حاجة الى الاقرار به ثانيا ولا سهو في عبارة العمادى كإزعمه متلاخسر وكما أفاده الشريلاى وهذا اذا صدقه الابن وأما بدونه فلا اذا عاد الابن الى التصديق لبقاء اقرار الابن ولو انكر الاب الاقرار بغيره عليه الابن قبل وأما الاقرار بأنه أخوه فلا يقبل لانه اقرار على الغير (ذروع) لو قال لست وارثه ثم ادعى انه وارثه وبين جهة الارث صح ٤٤٦ اذا تناقض في النسب عنى ولو ادعى بنوته العلم لم يصح ما لم يذ كر اسم الجد ولو برهن

انه أنقر أنى ابنه تنبيل لثبوت السب باقراره ولا تسمع الاعلى خدع هو وارث أو دائن أو مديون أو موسى له ولو أحضر رجلا لصدى عليه حثا لايه وهو مقرب أو لافله اثبات نسبه بالبينه عند القاضي بخصرة ذلك الرجل ولو ادعى ارباعا عن أبيه فلو أقر به أمربا بدفع اليه ولا يكون قضاء على الاب حتى لو جاء حيا يأخذ من الدافع والدافع على الابن ولو أنكر قبل للابن برهن على موت أبيك وأنت وارثه ولا يمين والنسب تحليفه على العلم بأنه ابن فلان وانه مات ثم يكلف الابن باليمين بذلك وتماه في جامع الفصولين من القصل السابع والعشرين (ولو كان) الصبى (مع مسلم وكافر فقال المسلم هو عبدي وقال الكافر هو ابني فهو حر ابن الكافر) لنسب الحرية حالا والاسلام ما لا لكن جزم ابن الكمال بأنه يكون مسلما لأن حكمه حكم دار الاسلام وعزاه للتحفة فليحفظ (قال زوج امرأة لصبى معها هو ابني من غيرها وقالت حواشي من غيره فهو ابنيهما) ان ادعى امعا والافقه تفصيل ابن كمال قوله اما مجبى تصديق الخ هكذا في النسخة المجموع منها ولا يتناول العبارة عن تأمل وامل فيها تحريفا والاصل أما بدون تصديق فلا يثبت النسب واذا لم يصدق الخ ولتراجع عبارة القبولين اه صحيحه

باع حرا عني (قوله أبدا) أى وان بخدمته العبد (قوله خلافا لهما) هما قالوا اذا جدد بنوته فهو ابن للمقر واذا صدق زيد أو لم يدر تصديقه ولا تكذيبه لم تصح دعوى المقر عندهم درر (قوله بعد بنوته) وهما ثبت من جهة المقر للمقر له (قوله حتى لو صدقه) أى صدق المقر له المقر وفى التذريع خفاء وعبارة الدور وله أى لا يحنف أن السب لا يستعمل النقض بعد ثبوته والاقرار بمثله لا يرتد بالرد اذا تعلق به حتى المقر له ولو صدقه بعد التكذيب ثبت النسب منه وأيضا تعلق به حتى الولد فلا يرتد بخدمته المقر له قطيعا أنه متزوج على تعلق حتى المقر له به (قوله لا يفتنى بالنفى) وهذا اذا صدقه الابن أما مجبى تصديق فلا يثبت السب اذا لم يصدق الابن ثم صدقه ثبتت البنوة لأن اقرار الاب لم يطل بعدم تصديق الابن فصولين قال جامعهم أطن أن هذه القولة مشطوب عليها فله علم (قوله في عبارة العمادى) عبارته هذا الولد ليس متى ثم قال هو منى صح اذا اقراره بأنه منه ثبت نسبه فلا يصح نفقه فيها سهو كما قال متلاخسر ولانه ليس في العبارة سبق الاقرار على النفى اه كذا في الهامش (قوله كإزعمه) تمثيل للمنفى وقوله ككما أفاده تمثيل للنفى قال في الهامش وهو عدم السهو ونصه والذى يظهر لى أن اللفظة الثالثة وهى قوله هو منى صح ليس له فائدة في ثبوت صحة النسب لانه بعد الاقرار به أولا لا يفتنى بالنفى فلا يحتاج الى الاقرار به بعده فليأمل (قوله اذا تناقض الخ) ذكر في الدرر في فصل الاستبراء فوائد جمة فراجعها (قوله اسم الجد) بخلاف الاخوة فانها تصح بلا ذكر الجد كفى الدرر واعلم أن دعوى الاخوة ونحوها مما لو أقر به المدعى عليه لا يلزمه لاسمع ما لم يدع قبله ما لا قال في الرواجية ولو ادعى انه أخوه لا يوجب به فجهد فان القاضي يسأله ألك قبله ميراث تدعيه أو نفقة أو حق من الحقوق التى لا يقدر على أخذها الا بالاثبات النسب فان كان كذلك يقبل القاضي يمينته على اثبات النسب والا فلا خصومة بينهما لانه اذا لم يدع ما لا يدع حقا لان الاخوة المجاورين والاخرين فى الصلب أو الرحم ولو ادعى انه أبوه وأنكر فأثبت يقبل وكذا عكسه وان لم يدع قبله حقا لانه لو أقر به صح فينتصب خصما وهذا لانه يدعى حقا فان الابن يدعى حتى الاتساب اليه والاب يدعى وجوب الاتساب الى نفسه شرعا وقال عليه السلام من اتسب الى غير أبيه أو أمتي الى غير مواليه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين اه ملخصا وتماه فيها وفى البرازية (قوله ابني) مكررمع ما قدمه قريبا (قوله ولا تسمع) أى بينة الارث كما فى الفصولين (قوله أو دائن) انظر ما صورته ولعل محورية أن يدعى ديناً على الميت ونسب له القاضي من يثبت في وجهه دينه فيثبت بصر خصما للمدعى الارث ومثل ذلك يقال فى الموصى له تأمل (قوله أو موسى له) أو الوصى برازية كذا فى الهامش (قوله فلو أقر) أى المدعى عليه وقوله أى بالنسبة بالموروث (قوله ولو أنكر) أى المدعى عليه (قوله تحليفه) أى المنكر (قوله على العلم) أى على نفي العلم بأن يقول والله لا أعلم انه ابن فلان الخ (قوله بأنه ابن فلان) الظاهر أن تحليفه على انه ليس بابن فلان انما هو اذا ثبت المدعى الموت والافلا فائدة في تحليفه الاعلى عدم العلم بالموت تأمل (قوله بذلك) أى بالمال الذى أنكره أيضا (قوله السابع والعشرين) صوابه الفصل الثامن والعشرين كذا فى الهامش (قوله وقال الكافر حواشي) قال فى شرح الملتقى وهذا اذا ادعى امعا معافى سبق دعوى المسلم كان عبدا له ولو ادعى البنوة كان ابنا للمسلم اذا القضاء بنسبه من المسلم قضاء باسلامه (قوله والاسلام ما لا) الظهور دلائل التوحيد لكل عاقل وفى العكس ثبت الاسلام تبعا ولا يحصل له الحرية مع العجز عن تحصيلها درر (قوله لكن جزم الخ) فيه انه لا عبرة للدرا مع وجود أحد الابوين ح قلت بخلافه ما ذكرنا فى اللقط لو ادعى امعا من يثبت نسبه منه وهو مسلم تبعا للدرا وقد ساند فى كتابه عن الرواجية (قوله بأنه يكون مسلما) أى وابنا للكافر (قوله معهما) أى فى يدهما احتريزه عما لو كان فى يده أحدهما قال فى التارخانية وان كان الرادى يد

وهذا (لغير معبر والا) بان كان معبراً (فهو لمن صدقه) لان قيام أيديهما وقراشهما ٤٤٧ يفيدانه منهما (ولو ولدت امة اشتراها فاستحقت

الزوج أوبد المرأة فالقول للزوج فهما وقيد بسناد كل منهما الولد الى غير صاحبه لما فيها أيضاً عن المنتقى صني
في يد رجل وامرأة قالت المرأة هذا ابني من هذا الرجل وقال ابني من غيرهما يكون ابن الرجل ولا يكون للمرأة
فان جاءت بامرأة شهدت على ولادتها اياه كان ابنها منه وكانت زوجته بهذه الشهادة وان كان في يده وادعاه
وادعت امرأته انه ابنها منه وشهدت المرأة على الولادة لا يكون ابنها منه بل ابنه لانه في يده واحترز عافيتها
أيصاصي في يد رجل لا بدعيه اقامت امرأته ابنها ولدت له ولم تسم أباه وأقام رجل انه ولدت في فراشه ولم يسم
أتمه يجعل ابنه من هذه المرأة ولا يعتبر الترجيح باليد كالأدعاء رجلان وهو في يده أحدهما فانه يقضي لذي اليد
(قوله لان) تعليل للسؤال الاول فكان الاول تقديمه على قوله والا (قوله ولو ولدت أمة) أي من
المشتري وادعى الولد حوى (قوله يوم الخصومة) أي لا يوم القضاء كافي الشربلية واليه بشر قوله لانه
يوم المنع وتما فيه في الشربلية (قوله أي سبب كان) كبذل أجرة دار وكهبة وصدقة ووصية الأنا المغرور
لا يرجع بما ضمن في الثلاث كافي أبي السعود (قوله غرم قيمة ولده) أي ولا يرجع بذلك على الخبز كما مر
في آخرب المراجعة (قوله فيرثه) ولا يغرم شيئاً لأن الارث ليس يعرض عن الولد فلا يقوم مقامه فلا يجعل
سلامة الارث كسلامته (قوله بالقيمة) يعني في صورة قتل غير الاب أما اذا قتله الاب كيف يرجع بما غرم
وهو ضمان اتلافه وقد صرح الزبلي بذلك أي بالرجوع فيما اذا قتله غيره وبعدمه بقتله اه شربلية وعلى
هذا فقول الماشر في الصورتين معناه في صورة قبض الاب من دينه قدر قيمته وصورة قبضه أقل منها والمراد
صورتنا الشراء والزواج كما نقل عن المقدسي قال السائحاني قوله في الصورتين أي الشراء والزواج ولا يرجع
على الواهب والمتصدق والموصى بشئ من قيمة الاولاد مقدسي اه (قوله وكذا الخ) أي فانه يرجع على
المشتري الاول بالثمن وقيمة الولد (قوله منافعتها) أي بالوطء (قوله غنوه) في الاشياء بعذر الوارث
والوصي والموتلى للجهل اه لعله لجهله بما فعله المورث والموصى والموتلى وفي دعوى الافتروى في التناقض
المديون بعد قضاء الدين والمختلعة بعد أداء بدل الخلع لو برهنت على طلاق الزوج قبل الخلع وبرهن على ابراء
الدين يقبل لكن نقل انه اذا استعمل في قضاء الدين ثم ادعى ابراء لا يسمع سائحاني (قوله لا تسمع
الدعوى) أي ممن له دين على الميئ (قوله على غريم ميت) الظاهر أن المراد منه مديون الميت حوى
(قوله الا اذا وهب) استثناء منقطع لانه ليس غريماً الا اذا كان في الموهوب عن مغضوبة ونحوها كان
خصماً للمدعي حوى ملخصاً (قوله لكونه زائداً) عبارة الاشياء زائداً (قوله لا يجوز لمدعي عليه
الانكار الخ) قال بعض الفضلاء يلحق بهذا مدعي الاستحقاق للمبيع فانه ينكر الحق حتى يثبت ليتمكن من
الرجوع على بائعه ولو أقر لا يقدر وأيضاً ادعاء الوكالة أو الوصاية وثبوته لا يكون الا على وجه الخصم الجاحد
كما ذكره قاضي خان فان أنكر المدي عليه لكونه ثبوت الوكالة أو الوصاية شرعاً محيياً يجوز لخلق هذا أيضاً
بهما ويلحق بالوصي احد الورثة اذا ادعى عليه الدين فانه لو أقر بالحق يلزم الكل من حصته واذا أنكر فأقيمت
البينة عليه يلزم من حصته وحصتهم حوى (قوله دعوى دين على ميت) اجمعوا على أن من ادعى ديناً على
الميت يحلف بلا طلب وصي ووارث بالله ما استوفيت دينك منه ولا من أحد أذاعه عنه وما قبضه قابض
ولا أبرأته ولا شيئاً منه وما أحلت به ولا شيئاً منه على أحد ولا عندك ولا شيئاً منه رهن خلاصة فلو حكم
القاضي بالرفع قبل الاستحلاف لم يفتد حكمه وتما فيه في أوائل دعوى الحامدية وموت في أول كتاب الدعوى
تحت قول المسائن ويسأل القاضي المدعي بعد صحتها الخ وموت في كتاب القضاء (قوله ودعوى أبني) لعل
صورتهما فيما اذا ادعى على رجل أن هذا العبد عبدى أبني مني وأقام بينة على انه عبده فيحلف أيضاً لاحتمال
انه باعه تأمل ثم رأيت في شرح هذا الشرح نقل عن الفقه هكذا وعبارته قال في الفقه يحلف مدعي الابن
مع البينة بالله انه أبني على ملكك الى الآن لم يخرج بيع ولا هبة ولا غيرها اه (قوله الاقرار لا يجامع
البينة) لانها لا تقام الا على منكر كرهذا الاصل في الاشياء في كتاب الاقرار عن الحامية واستثنى منه أربع
مسائل وهي ماسوى دعوى الابن وكذا ذكركها قبل في كتاب القضاء والشهادات ولم يذكر الخامسة بل زاد
غيرها وعبارته لا تسمع البينة على مقرر الا في وارث مقرر دين على الميت فتقام البينة للمدعي وفي مدعي عليه أقر
بالوصية قبره من الوصي وفي مدعي عليه أقر بالوكالة فيثبتها الوكيل دفعا للضرر وفي الاستحقاق تقبل البينة به

نفع اقرار المسحق عليه ليتكّن من الرجوع على بائعه وفيما لو حوصم الاب بحق عن الصبي فأقر لا يخرج عن
الخصومة ولكن تقام البينة عليه مع اقراره بخلاف الوصي وأمين القاضي اذا أقر خرج عن الخصومة وفيما
لو أقر الوارث للموصى له فأنه السمع البينة عليه مع اقراره وفيما لو أقر دابة بعينها من رجل ثم من آخر فأقام
الأول البينة فإن كان الآخر حاضر اتقبل عليه البينة وإن كان يقر بما يدعي اهـ (مخاض في سماع) (قوله
الاف أربع) هي سبع كما في المجزى والمذكور فيناخسة (قوله من مشتر) فقبل البينة مع اقرار
المسحق عليه ليتكّن من الرجوع على بائعه كذا ذكره في الاشهاد لكن منع اقراره كيف يكون له الرجوع
تأمل (قوله وفي رهن مجهول) كتب مثلاً (قوله في دعوى الجهر) قبل قوله ولا تردعين على مدع
(قوله وهي ما لو قال الخ) ستأتي هذه المسألة في كتاب الغصب وكتب المحنى هناك على قوله فالو لم يبين
فقال الظاهر أن في النسخة خللاً لأنه اذا لم يبين فأنك الزيادة التي يحلف عليها أي على أنها وفي ظني أن أصل
النسخة فإن بين يعني أنه لو بين حلف على نفي الزيادة التي هي أكثر مما بينه وأقل مما يدعيه المالك هذا وينبغي أن
يقارب في البيان حتى لو بين قيمة فرس بدرهم لا يقبل منه كأن تقدم نظيره اهـ وكتب على قوله هناك ولو حلف
المالك أيضاً على الزيادة أخذها لم يظهر وجهه فليراجع اهـ (قوله يحلف على الزيادة) أي التي يدعيها المالك
(قوله أو قيمته) عطف على الضمير المحرور أي أخذ قيمته

* (كتاب الاقرار) *

(قوله وهو أقرب) أي المقتز (قوله اخبار بحق عليه) لعله يقتض بالاقراء بأنه لاحق له على فلان بالأبراء
واسقاط الدين ونحوه كاسقاط حق الشفعة سعدية. وقد يقال فيه اخبار بحق عليه وهو عدم وجوب
المطالبة تأمل (قوله انشاء من وجه) هو الصحيح وقيل انشاء ونفى عليه ما سباني لكن المذكور
في غاية البيان عن الاستروثية قال الخواص: اختلف المشايخ في أن الاقرار سبب للمالك أم لا قال ابن الفضل
لا راستدل بمأئين احدهما المريض الذي عليه دين اذا أقر بجميع ماله لا جنبي يصح بلا اجازة الوارث
ولو كان عليك لا ينفذ الا بقدر الثلث عند عدم الاجازة والثانية أن العبد المأذون اذا أقر لرجل بعين في يده يصح
ولو كان عليك كما يكون تبرعاً عنه فلا يصح وذكر الجرجاني أنه تملك واستدل بمأئين منها أن أقر في المرض لو اذنه
بدن لم يصح ولو كان اخباراً يصح اهـ ملخصاً فظهر أن ما ذكره المصنف وصاحب الجرجاني من الطريقين
وكان وجهه ثبوت ما استدل به الفريقان تأمل (قوله لأنه لو كان لنفسه) أي على الغير ولو للغير على الغير
فهو شهادة (قوله لا اقراراً) ولا يقتض باقرار الوكيل والولي ونحوهما لنيابته مناب المتوكلات شرعاً شرح
ملتقى (قوله صح اقراره بمال الخ) ويجوز الغاصب على البيان لأنه أقر بقيمة مجهولة واذا لم يبين يحلف على
ما يدعي المالك من الزيادة فإن حلف ولم يثبت ما ادعاه المالك يحلف أن قيمته مائة ويأخذ من الغاصب مائة فإذا
أخذ ثم ظهر الثوب خير الغاصب بين أخذه وأورده وأخذ القيمة وحكي عن الحاكم أبي محمد العيني أنه كان يقول
ما ذكر من تحليف المغصوب منه وأخذ المائة بقيمة من الغاصب هذا بالانكار يصح وكان يقول الصحيح في
الجواب أن يجير الغاصب على البيان فإن أبي يقول له القاضي أ كان قيمته مائة قال لا يقول كان خبيراً فإن
قال لا يقول له خمسة وعشرون إلى أن يتمي إلى ما لا تنقص عنه قيمته عرفاً وعادة فيلزمه ذلك من منقذات
اقرار التنازعانية (قوله برهنة) أي قليلاً (قوله ولا يرجع) لاقتصار اقراره عليه فلا يدعى إلى غيره (قوله
مكرهاً) لقيام دليل الكذب وهو الاقرار اخباراً بمقتل الصدق والكذب فيجوز تحلف مدلوله الوضعي
عنه مخ (قوله لعدم التخلف) أي لعدم صحة تحلف المدلول الوضعي لا لانشاء عنه كذا في الهامش أي فإن
الانشاء لا يتحقق مدلوله عنه (قوله والمسلم بخمسة) حتى يؤمر بالتسليم اليه ولو كان تملكاً مبتدأ لما صح وفي

الاف أربع وكالة ووصاية وأثبت
دين على ثبت واستحقاق عين من
مشتري ودعوى الابن لا تحلف
على حق مجهول الا في ست اذا ائتم
القاضي وصي يقيم ومستولى وقف
وفي رهن مجهول ودعوى سرقة
وغصب وخيانة مودع لا يحلف
المدعي اذا حلف المدعي عليه الا
في مسألة في دعوى الجهر قال وهي
غريبة يجب حفظها اشباه قلت
وهي ما لو قال المغصوب منه كانت
قيمة ثوبي مائة وقال الغاصب لم ادر
ولكنها لا تبلغ مائة صدق بيمنه وأزم
بيانه فالو لم يبين يحلف على الزيادة
ثم يحلف المغصوب منه أيضاً أن قيمته
مائة ولو ظهر خير الغاصب بين أخذه
أو قيمته فليحفظ والله تعالى أعلم

* (كتاب الاقرار) *

مناسبته أن المدعي عليه ما منكر
أو مقتز وهو أقرب لغلبة الصدق
(هو) لمغة الاثبات يقال قرا الشيء
اذا ثبت وشرعاً (اخبار بحق عليه)
للغير (من وجه انشاء من وجه)
قد بعله لأنه لو كان لنفسه يكون
دعوى لا اقراراً ثم فرع على كل من
الشبهين فقال (قل) لوجه (الأول)
وهو الاخبار (صح اقراره بمال
مملوك للغير) ومتى أقر بملك الغير
(يلزمه تسليمه) إلى المقتز (أدا)
ملكه برهنة من الزمان لنفاذه على
نفسه ولو كان انشاء لما صح لعدم
وجود الملك وفي الاشهاد أقر
بجزءه بعد ثم شراء عتق عليه ولا يرجع
بالتن اوبو قيمة دار ثم شراها او ربتها
صارت وقاموا أخذة له برزعه ولا
يصح اقراره بطلاق وعتاق مكرهاً
ولو كان انشاء لصح لعدم التحلف
(وصح اقرار المأذون بعين في يده
والمسلم بخمسة)

الدرر وفيه إشارة إلى أن الخمر قائمة لا مستهلكة إذ لا يجب بدلها للمسلم نص عليه في المحيط كما في الشربلية
 (قوله ونصف داره) أي القابلة للقسمة (قوله بناء على الاقرار) يعني إذا ادعى عليه شيئاً وأنه أقترله به
 لا تسمع دعواه لأن الاقرار اخبار لا سبب للزوم المقر به على المقر وقد علل وجوب المدعى به على المقر بالاقرار
 وكأنه قال اطالبه بما لا سبب لوجوبه عليه اولاً ومنه باقراره وهذا كلام باطل مخ وبه يظهر أن الدعوى بالشيء
 المعين بناء على الاقرار كما هو صريح المتن لا بالاقرار بناء على الاقرار فقله بأنه أقترله لا محل له تأمل (قوله
 لم يحل له) أي لا مقرله كذا في الهامش (قوله ثم لو أنكر الخ) وفي دعوى الدين لو قال المدعى عليه ان المدعى
 أقتر يا سفيانه وبرهن عليه فقد قيل انه لا تسمع لانه دعوى الاقرار في طرق الاستحقاق اذ الدين يقضى بثله في
 الحاصل هذا دعوى الدين لنفسه فكان دعوى الاقرار في طرق الاستحقاق فلا تسمع ط ذ جامع الفصولين
 وفتاوى قدورى كذا في الهامش والطاء للمعيط والذال للذخيرة ومثل ما هو المصطور في جامع الفصولين في
 البرازية وزاد فيها وقيل يسمع لانه في الحاصل يدفع أداء الدين عن نفسه فكان في طرف ذكره في المحيط وذكر
 شيخ الاسلام برهن المطلوب على اقرار المدعى بأنه لاحق له في المدعى أو بأنه ليس بملك له او ما كانت ملكاً لتدفع
 الدعوى ان لم يقتر به لانسان معروف وكذا لو ادعاه بالارث فبرهن المطلوب على اقرار المورث كما ذكرنا
 وتماه فيها كذا في الهامش (قوله وأما دعوى الاقرار) أي بأن المدعى ملك المدعى عليه وأما دعوى
 الاقرار بالاستدناء فقبل لا تسمع قال في الهامش واختلفوا أنه هل يصح دعوى الاقرار في طرق الدفع حتى
 لو أقام المدعى عليه بيته أن المدعى أقتر أن هذه العين ملك المدعى عليه هل تقبل قال بعضهم لا تقبل وعاتهم
 ههنا على أنها تقبل درر (قوله ثم قبل لا يصح) محله فيما اذا كان الحق فيه لواء أحد مثل الهبة والصدقة أما
 اذا كان له مسائل الشراء والنكاح فلا وهو اطلاق في محل التقييد ويجب أن يقيد أيضاً بما اذا لم يكن المقر
 مصر اعلى اقراره لمسألة من أنه لا شيء له الآن يعود الى تصديقه وهو مصر جوى وبخط السائحى عن
 الخلاصة لو قال لا آخر كنت بعتك العبد بألف فقال الآخر لم أشتره منك فسكت البائع حتى قال المشتري في
 المجلس اوبعده الى اشترته منك بألف فهو الجائز وكذا النكاح وكل شيء يكون لهم ما جعلا فيه حق وكل شيء
 يكون فيه الحق لواحد مثل الهبة والصدقة لا ينفعه اقراره بعد ذلك (قوله فلا يرتد) لانه صار ملكه ونفى
 المالك ملكه عن نفسه عند عدم المنازع لا يصح نعم لو تصادقا على عدم الحق صح لما مر في البيع الفاسد أنه طاب
 ربح مال ادعاه على آخر فصده على ذلك فأوفاه ثم ظهر عدمه بتصادقهما فانظر كيف التصادق الا لا حق نقض
 السابق مع أن ربحه طيب حلال سائحى (قوله قال البديع) هو شيخ صاحب القنبه (قوله الزوائد
 المستهلكة) يفيد بظاهره أنه يظهر في حق الزوائد الغير المستهلكة وهو مخالف لما في الخاتمة قال رجل في يده
 جارية وولدها أقتر أن الجارية لفلان لا يدخل فيه الولد ولو أقام بيته على جارية أنه لا يستحق أولادها وكذا
 لو قال هذا العبد ابن امك وهذا الجد من شأنك لا يكون اقرار بالعبد وكذا بالجدى فليحذر جوى س
 وقيد بالمستهلكة في الاستروشنية ونقله عنها في غاية البيان (قوله فلا يملكها) شري أمة فولدت عنده
 لا باستيلاده ثم استحققت بيته تبعها وولدها ولو أقترهم الرجل لا والفرق أنه بالبيته يستحقها من الاصل ولذا قلنا
 ان الباعة يتراجعون فيما بينهم بخلاف الاقرار حيث لا يتراجعون ف ثم الحكم بأمة حكم بولدها وكذا
 الحيوان اذا الحكم بجهة كماله بخلاف الاقرار فانه لم يتناول الولد لانه حجة ناصة وهذا الوالد يسد المدعى عليه
 فابوى ملك آخر هل يدخل في الحكم اختلف المشايخ فور العين في آخر السابق فقيه مخالفة لهوم كلام المصنف
 (قوله أقتر حر مكلف) اعلم أن شرطه التكليف والطوع مطلقاً والحرية للتفدية للعالم لا مطلقاً فصح اقرار العبد
 للعالم فيما لا يهتمة فيه كالحدود والقصاص وبغير ما فيه تهمة الى ما بعد العتق والمأذون بما كان من التجارة
 للعالم وتأخر ما ليس منها الى العتق كاقراءه بجنابة ومهر ومطوعة بلاذن والنجى المأذون كالعبد فيما كان من
 التجارة لا فيما ليس منها كالكفالة واقراء السكران بطريق مخطور صحيح الا في حد الزنى وشرب الخمر مما يقبل
 الرجوع وان بطريق مباح لا مخ وانظر العزيمة (قوله ان أقتر وأبجارة) جوابه قول المصنف الا لا يصح
 اى صح للعالم زاد الشئى أو ما كان من ضرورات التجارة كالدين والوديعة والعارية والمضاربة والغصب دون
 ما ليس منها كالمهر والجنابة والكفالة لا دخول ما كان من باب التجارة تحت الاذن دون غيره اه قتال

ونصف داره مشاعاً والمرأة
 بالزوجة من غير شهود ولو كان
 انشاء المصح (ولا تسمع دعواه
 عليه) بأنه أقترله (بشيء) معين
 (بناء على الاقرار) له بذلك به
 يبقى لانه اخبار يحتمل الكذب
 حتى لو أقتر كاذباً لم يحل له لأن
 الاقرار ليس سبباً للملك نعم لو سلمه
 برضاه كان ابتداء هبة وهو الاوجه
 برازية (الآن يقول) في دعواه
 (هو ملكى) وأقترى به أو يقول لى
 عليه كذا وهكذا أقتر به فتسمع
 اجاعاً لانه لم يجعل الاقرار سبباً
 للوجوب ثم لو أنكر الاقرار هل
 يحلف الفتوى أنه لا يحلف على
 الاقرار بل على المال وأما دعوى
 الاقرار في الدفع فتسمع عند العامة
 (ول) اوجه (الثاني) وهو الانشاء
 (لوردة) المقرله (اقراره ثم قبل
 لا يصح) ولو كان اخبار المصح وأما
 بعد القبول فلا يرتد بالرد ولو أعاد
 المقر اقراره فصده لانه اقراران
 اخر ثم لو أنكر اقراره الثاني لا
 يحلف ولا تقبل عليه بيته قال
 البديع والاشبهه قبولها واعتقده
 ابن الشخصية وأقره الشربلية
 (والمالك السابته) بالاقرار
 (لا يظهر في حق الزوائد المستهلكة
 فلا يملكها المقر له) ولو اخبرنا
 للملكها (أقتر حر مكلف) يقظان
 طاعاً (او عبد) أو وصي أو معتوه
 (مأذون) لهم ان أقتر وأبجارة

كافرا من مجبور بجهة وقود والافبعة منه زمانه ٥٠ ومعنى عليه كبحون وسبي السران ومز المكره (بحق معلوم او مجهول صح) لان

جهالة المقر به لا تنشر الا اذا بين
سببا تنشره الجهالة كبيع واجارة
واما جهالة المقر فتنتشر كقولك
على أحدنا ألف درهم لجهالة
المقتضى عليه الا اذا جع بين نفسه
وعبده فيصح وكذا تنشر جهالة
المقر له ان خفت كل واحد من الناس
على كذا والا لا كذا هذين
على كذا فيصح ولا يجبر على البيان
لجهالة المدعى بجهالة ونقله في
الدور لكن باختصار مغل كما بينه

عزى زاده (ولزمه بيان ما جهل)

كشئ وحق (بندى قية) كفلس
وجوزة لا بما لقيمة له كخبة خبطة
وجلد ميتة وصبي حر لانه رجوع

فلا يصح (والقول للمقر مع حلقه)

لانه المنكر (ان ادعى المقر له أكثر

منه) ولا يئنه (ولا يصدق في

أقل من درهم في على مال ومن

النصب) أى نصاب الزكاة في الاصح

اختيار وقيل ان المقر فقير افتصاب

السرقه وصح (في مال عظيم)

لويينه (من الذهب والفضة ومن

خمس وعشرين من الابل) لانها

أدنى نصاب يؤخذ من جنسه (ومن

قدرا النصاب قيمة في غير مال الزكاة

ومن ثلاثة نصب في أموال عظام)

ولو فسره بغير مال الزكاة اعتبر

فيها كما من (وفي دراهم ثلاثة و)

في (دراهم) أو دنانير أو ثياب

(كثيرة عشرة) لانها نهاية اسم

الجمع (وكذا درهما درهم) على

المعتمد ولو خفضه لزمه مائة وفي

درهم أو درهم عظيم درهم والمعتبر

الوزن المعتاد الا بجهة زيلعي

(وكذا كذا) درهما (احد عشر

وكذا وكذا احد وعشرون) لان

قلبه بالواو احد وعشرون

(قوله وقود) أى عملا لثمة فيه فيصح الحال (قوله والا) أى بأن كان بمافيه ثمة (قوله تنشره الجهالة)
لان من أقر أنه باع من فلان شيئا واشترى من فلان كذا بشئ أو أجرة فلا ناشيا لا يصح اقراره ولا يجبر المقر على
تسليم شئ در كذا في الهامش (قوله بين نفسه وعبده) قال المقدسى هذا في حكم المعلوم لان ما على
عبده يرجع اليه في المعنى لكن انما يظهر هذا فيما يلزمه في الحال أما ما يلزمه بعد الحزبة فهو وكلا جنبي فيه فاذا
جمعه مع نفسه كان كقوله لك على أو على زيد فهو مجهول لا يصح ذكره الجوى على الاشياء قتال (قوله على
كذا) بتشديد الياء (قوله ولا يجبر على البيان) زاد الزيلعي ويؤمر بالتذكر لان المقر قد نسي صاحب
الحق وزاد في غاية البيان انه يختلف لكل واحد منهم ما اذا ادعى وفي التارخانية ولم يذكر كراهه يستحق لكل واحد
منهم ما يمين على حدة بعضهم فالواضع ويبدأ القاضي بين أيمه ما شاء او يقرع وإذا احلف لكل لا يخلو من ثلاثة
أوجه ان حلف لاحده ما فقط يقتضى بالبعد لا آخر فقط وان نكل لهما يقتضى به وبقية الولد بينهما نصيب سواء
نكل لهما جلة بأن حلقه القاضي لهما مينا واحدة أو على التعاقب بأن حلقه لكل على حدة وان حلف فقد
برى عن دعوة كل فان أراد أن يصطلحنا وأخذ العبد منه له ما ذاك في قول أبي يوسف الاول وهو قول محمد
كما قيل الحلف ثم رجع أبو يوسف وقال لا يجوز اصطلاحهم ما بعد الحلف قالوا ولا رواية عن أبي حنيفة اه
(فرع) لم يذكر الاقرار العام وذكره في المنع وصح الاقرار بالعام كما في يد من قليل أو كثيرا أو بعد أو متاع
أو جميع ما يعرف في أوجيع ما ينسب الى فلان وإذا اختلفا في عينها كانت موجودة وقت الاقرار أولا
فالقول قول المقر الا أن يقيم المقر له البينة انها كانت موجودة في يده وقته واعلم أن القبول ليس من شرط
صحته الاقرار لكنه يرتد بذكر المقر له صرح به في الخلاصة وكثير من الكتب المعيزة واستشكل المصنف بناء
على هذا قول العمادى وقاضى خان الاقرار للغائب يتوقف على التصديق ثم أجاب عنه وببحث في الجواب
الرملى ثم أجاب عن الاشكال بما حاصله ان لزوم غير الصحة ولا مانع من توقف العمل مع صحة كبيع
القضولى فالتوقف لازمه لا صحته فالقرار للغائب لا يلزم حتى يصح اقراره لغيره كما لا يلزم من جانب المقر له حتى
صح رده وأما الاقرار للحاضر فيلزم من جانب المقر حتى لا يصح اقراره لغيره قبل رده ولا يلزم من جانب المقر
له فيصح رده وأما الصحة فلا شبهة فيها في الجانبين بدون القبول (قوله عزى زاده) وحاصله أن ما ذكره
صاحب الدور من الجبر انما هو فيما اذا جهل المقر به لا المقر له لقول الكافى لانه اقرار المجهول وهو لا يقيد
وفائدة الجبر على البيان انما تكون لصاحب الحق وهو مجهول (قوله كشئ وحق) ولو قال أردت حتى
الاسلام لا يصح ان قاله مفصولا وان موصولا يصح تارخانية وكفاية (قوله في على مال) بتشديد الياء
(قوله ومن النصاب) معطوف على قوله من درهم وكذا المعطوفات بعده (قوله وقيل ان المقر الخ)
قال الزيلعي والاصح أن قوله يئني على حال المقر في الفقر والغنى فان القليل عند الفقير عظيم وأضعاف ذلك
عند الغنى ليس بعظيم وهو في الشرح متعارض فان المائتين في الزكاة عظيم وفي السرقة والمهر العشرة عظيمة
فيرجع الى حاله ذكره في النهاية وحواشى الهداية معزيا الى المبسوط شربلالية وذكر في الهامش عن الزيلعي
ويئني على قياس ما روى عن أبي حنيفة أن يعتبر فيه حال المقر شربلالية (قوله في مال عظيم) برفع
مال وعظيم (قوله لويينه) بأن قال مال عظيم من الذهب أو قال من الفضة (قوله ومن خمس وعشرين)
أى ولا يصدق في أقل من خمس وعشرين لو قال مال عظيم من الابل (قوله ومن قدرا النصاب قيمة) ينصب
قيمة (قوله ومن ثلاثة نصب) من أى جنس سماه تحقيقا لادنى الجمع حتى لو قال من الدراهم كان سقانة
درهم وكذا في كل جنس يريد حتى لو قال من الابل يجب عليه من الابل خمس وسبعون كفاية (قوله
اعتبر قيمتها) ويعتبر الادنى في ذلك للتيقن به زيلعي أى أدنى النصب من حيث القيمة أبو السعود (قوله
اسم الجمع) يعنى يقال عشرة دراهم ثم يقال احد عشر فيكون هو الأكثر من حيث اللفظ كما في الهداية س
(قوله وكذا) أى لو قال له على كذا درهما يجب درهم (قوله على المعتمد) لان ما في المتن مقدم
على الفتاوى شربلالية وفي التمة والخيرة درهما لان كذا كتابة عن العدد وأقله اثنان اذا الواحد لا يعد
حتى يكون مع شئ وفي شرح المختار قيل يلزمه عشرون وهو القياس لان أقل عدد مركب يذكر بعده
الدراهم بالنصب عشرون منخ (قوله وكذا كذا درهما) أى بالنصب وبالحذف ثلثمائة وفي كذا كذا

درهم ما وكذا كذا دينار عليه من كل أحد عشر وفي كذا كذا دينار درهم واحد عشر منها جميعا ويقسم
 ستة من الدراهم وخمسة من الدينارين احتياطا ولا يعكس لأن الدراهم أقل مائة والقياس خمسة ونصف من كل
 لكن ليس في لفظه ما يدل على العكس غاية البيان ملخصا (قوله ولوثلث) بأن قال كذا كذا درهمها
 (قوله اذا نظيره) وما قبل نظيره مائة ألف ألف قسم ونظاير لأن الكلام في نصب الدرهم وغيره هذا العدد
 مجزور ولنظره اذ اجزأ بزمه ذلك وظاهر كلامهم لا (قوله ولوخمس زيد الخ) فيه انه يضم الالف الى
 العشرة آلاف (قوله عشرة آلاف) هذا حكاية العيني بلفظ ينبغي لكنه غلط ظاهر لأن العشرة آلاف
 تتركب مع الالف بلا وا فيقال احد عشر ألفا فهدر الواو التي تعتبر معه ما أمكن وهنا يمكن فيقال احد
 وعشرون ألفا ومائة وأحد وعشرون درهما ثم قوله ولوستس الخ مستقيم سائحا أي بأن يقال مائة
 ألف وأحد وعشرون ألفا وأحد وعشرون درهما وكذا لو سبع زيد قبله ألف وما ذكره أحسن من قول بعضهم
 (قوله زيد عشرة آلاف) فيه انه يضم الالف الى العشرة آلاف فيقال أحد عشر والقياس لزوم مائة ألف
 وعشرة آلاف الخ اه لان احد وعشرون ألفا أقل من مائة ألف وقد أمكن اعتبار الأقل فلا يجب الاكثر
 ويلزم أيضا اختلال المسائل التي بعده كلها فيقال لو خمس زيد مائة ألف ولو ستس زيد ألف ألف وهكذا بخلافه
 على ما مر فتدبر (قوله زيد مائة ألف) فيقال مائة ألف وأحد وعشرون ألفا ومائة وأحد وعشرون (قوله أو
 قبلي) في بعض النسخ وقبلي (قوله عندي أومع) كنه في عرفهم كذلك أما العرف اليوم في عندي ومع
 للدين لكن ذكروا عنه أخرى تصد عدم اعتبار عرفنا قال السائحا نقلنا عن المقدسي لأن هذه المواضع
 محل العين لا الدين اذ محلها الذمة والعين يحتمل أن تكون مضمونة وأمانة والامانة أدنى فحمل عليها والعرف يشهد
 له أيضا فان قيل لو قال على مائة وديعة دين أو دين وديعة لا تثبت الامانة مع انها أظلمة ما أحجب بأن احدا للفظين
 اذا كان للامانة والاسترلالين فاذا اجتمع في الإقرار يترجح الدين اه أي بخلاف اللفظ الواحد المحتمل لمعنيين
 (قوله بالشركة) قال المقدسي ثم ان كان متيزا فوديعة والاشركة سائحا فكان عليه أن يقول
 أو بالوديعة (قوله بخلاف الإقرار) فانه لو كان إقرارا لاحتاج الى التسليم (قوله متى أضاف) ينبغي
 تقييده بما اذا لم يأت بلفظ في كاي علم بما قبله (قوله المقتر به) بضم الميم وقع القاف وتشديد الراء (قوله كان
 هبة) لأن قضية الاضافة تنافي حمله على الإقرار الذي هو اخبار لا انشاء فيجعل انشاء فيكون هبة فشرط فيه
 ما يشترط في الهبة منح اذا قال اشهدوا اني قد أوصيت فلان بألف وأوصيت أن فلان في مائة ألفا فالأولى
 وصية والاخرى إقرار وفي الاصل اذا قال في وصيته سدس داري فلان فهو وصية ولو قال فلان سدس
 في داري فأقرار لانه في الأول جعل له سدس داري جميعها مضاف الى نفسه وانما يكون ذلك بقصد التملك وفي
 الثاني جعل دار نفسه طرفا للسدس الذي كان فلان وانما يكون داره طرفا لذلك السدس اذا كان السدس
 مما كان فلان قبل ذلك فيكون إقرارا أما لو كان انشاء لا يكون طرفا لأن الدار كلها فلا يكون البعض طرفا
 للبعض وعلى هذا اذا قال له ألف درهم من مالي فهو وصية استحسانا اذا كان في ذكر الوصية وان قال في مالي
 فهو إقرار اه من النهاية أول كتاب الوصية فتقول المصنف فهو هبة أي ان لم يكن في ذكر الوصية وفي
 هذا الاصل خلاف كما ذكر في المنع وسيأتي في مقترحات الهبة عن البرازية وغيرها الدين الذي الى على فلان
 فلان انه إقرار واستشكه الشارح هناك وأوجهاه فراجع (قوله ولا يرد) أي على منطوق الاصل
 المذكور وقوله ولا الارض أي لا يرد على منهومه وهو أنه اذا لم يصفه كان إقرارا وقوله للاضافة تقدير اعلة
 اقوله ولا الارض (قوله ما في يتي) وكذا ما في منزلي ويدخل فيه الدواب التي يبعثها بالهار وتؤوى اليه
 بالليل وكذا العبيد كذلك كما في التاتريجية أي فانه إقرار (قوله لانها اضافة) أي فانه أضاف الظرف
 لا المظروف المقتر به (قوله ولا الارض) لا ورود لها على ما تقدم اذ الاضافة فيها الى ملكه ثم نقلها في المنع
 عن النجائية على انها تملك ثم نقل عن المتبقي نظيره ما على انها إقرار وكذا نقل عن القضية ما يفيد ذلك حيث قال
 إقرار الاب لولده الصغير بعين من ماله تملك ان أضافه الى نفسه في الإقرار وان أطلق فأقرار كما في سدس داري
 وسدس داره ثم نقل عن ما يخالفه ثم قال قلت بعض هذه القروع يقتضي التسوية بين الاضافة وعدمها
 فيفيد أن في المسألة خلافا ومسألة الاب الصغير يصح فيها الهبة بدون القبض لأن كونه في يده قبض فلا فرق

(ولوثلث بلا واو فأحد عشر)

اذ لا نظيره فحمل على التكرار

(ومعها فائة وأحد وعشرون)

وان ربع مع الواو (زيد ألف)

ولو خمس زيد عشرة آلاف ولو

سدس زيد مائة ألف ولو سبع زيد

ألف ألف وهكذا يعتبر نظيره أبدا

(ولو) قال له (على أو) له (قبلي)

فهو (إقرار دين) لأن على

للايجاب وقبلي للضمان غالبا

(وصدق ان وصل به هو وديعة)

لانه يحتمل مجازا (وان فصل

لا) يصدق لتقرره بالسيكوت

(عندي أومع أو في يتي أو في

(كيس أو في صندوق) إقرار

بال (أمانة) مما بالعرف (جميع

مالي أو ما أملكه) أوله من مالي

أومن دراهمي كذا فهو (هبة

لا إقرار) ولو عريق مالي أو يتي

دراهمي كان إقرارا بالشركة

(فلا بد) لجهة الهبة (من التسليم

بخلاف الإقرار والاصل انه متى

أضاف المقتر به الى ملكه كان

هبة ولا يرد ما في يتي لانها اضافة

نسبة لا ملك ولا الارض التي

حدودها كذا لفظي فلان فانه

هبة وان لم يقبض لانه في يده الا

أن يكون مما يحتمل التسوية

في شرط قبضه مفرزا الاضافة تقدير ابدل قول المصنف أقول لا شيء من المعلوم لكثير من الناس انه ملكه فهل يكون اقرارا
أو تليكا ينبغي الثاني فيراعى فيه ثم انظر التليك فراجعهم (قال في عليك أنه فقال آثره أو أتقدمه أو أجلي به أو قضيتك اياه أو أبرأني منه أو تصدقت به
على أو ودعيتني أو أحلتك به على زيد) ونحو ذلك (فهو اقرار له بها) (رجوع الضمير اليها في كل ذلك عزى زاده فكان جوابا وهذا اذا لم يكن
على سبيل الاستهزاء فان كان وسمه الشهود ٤٥٢ بذلك لم يلزمه شيء أو ما لو ادعى الاستهزاء لم يصدق (وبلا ضمير) مثل آثرن الخ وكذا

تصاحب أو ما استقرضت من أحد
سوالك أو غيرك أو قبلك أو بعدك
(لا يكون اقرار لعدم انصرافه
الى المذكور فكان كلاما مستبداً
والاصل أن كل ما يصلح جواباً
لا ابتداء يجعل جواباً وما يصلح
للابتداء لا للبناء أو يصلح له ما يجعل
ابتداءً لثلاث يلزمه المال بالثك
اختيار وهذا اذا كان الجواب
مستقلاً فهو غير مستقل كقوله نعم
كان اقراراً مطلقاً حتى لو قال أعطني
ثوب عبدي هذا أو افتح لي باب
داري هذه أو جص لي داري
هذه أو أسرج دابتي هذه أو أعطني
سرجها أو لجامها فقال نعم كان
اقراراً منه بالعبد والدار والداية
كافي (قال اليس لي عليك ألف
فقال بلى فهو اقرار له بها وان قال
نعم لا) وقيل نعم لأن الاقرار يحصل
على العرف لا على دقائق العربية
كذا في الجوهرية والفرق أن بلى
جواب الاستفهام المنى بالاثبات
ونعم جوابه بالنفي (والايماء بالرأس)
من الناطق (ليس باقرار بمال
وعتق وطلاق وبيع ونكاح واجارة
وهبة بخلاف ائقاء ونسب واسلام
وكفر) وأمان كافر وإشارة محرم
لصيد والشيخ برأسه في رواية
الحديث والطلاق في أنت طالق
هكذا وأشار ثلاث إشارة الاشهاد
وزاد العيين خلفه

بين الاقرار والتليك بخلاف الاجنبي ولو كان في مسألة الصغير شيء مما يحتمل القسمة ظهير الفرق بين الاقرار
والتليك في حقه أيضاً لاقتضاره الى القبض مفرزا اه ثم قال وهذا مسألة كثيرة الوقوع وهي ما اذا أقتر
لا شيء الخ ما ذكره الشارح مختصراً وحاصله انه اختلف النقل في قوله الارض التي حدودها كذا لفظي
حل هو اقرار أو هبة أو قاذانه لا فرق بينهما الا اذا كان فيها شيء مما يحتمل القسمة فقط غير ثمة الاختلاف
في وجوب القبض وعدمه وكان مراد الشارح الاشارة الى أن ما ذكره المصنف آخر ايفيد التوفيق بأن يحمل
قول من قال انها تليك على ما اذا كانت معلومة بين الناس انها ملكه فتكون فيها الاضافة تقدير أو قول من قال
انها اقرار على ما اذا لم تكن كذلك فتقوله ولا الارض أي ولا ترد مسألة الارض التي الخ على الاصل السابق
فانه حاجة أي لو كانت معلومة انها ملكه للاضافة تقدير لكن لا يحتاج الى التسليم كما اقتضاه الاصل لانها في يده
وحينئذ يظهر دفع الورود تامل (قوله مفرزا الاضافة) في بعض النسخ يوجد هنا بين قوله مفرزا وقوله
للاضافة ياض وفي بعض النسخ انتهى وقد سنأقريباً أن قوله للاضافة على تقوله ولا الارض (قوله فهل يكون
اقراراً) أقول المتفهم من كلامهم أنه اذا أضاف التقربة أو الموهوب الى نفسه كان هبة ولا يحتمل الاقرار
والهبة فيعمل بالقرائن لكن يشكل على الأول ما عن نجم الاثمة البخاري أنه اقرار في الحالتين وربما يوفق بين
كلامهم بأن الملك اذا كان ظاهر الملك فهو تليك والا فهو اقراران وجدت قرينة وتليك ان وجدت قرينة
تدل عليه فتأمل فانه يجد في الحوادث ما يقتضيه رمل وقال السامحاني انت خبير بأن اقوال المذهب كثيرة
والشهور هو ما مر من قول الشارح والاصل الخ وفي المنع عن السعدى أن اقرار الاب لولده الصغيرين ماله
تليك ان أضاف ذلك الى نفسه فانظر لقوله بغير ماله ولقوله لولده الصغير فيو يسر الى عدم اعتبار ما يعبدل
العبرة لفظ اه قلت ويؤيده ما مر من قوله ما في بيتي وما في الخاينة جميع ما يعرف بي أو جميع ما ينسب الى
لقلان قال الاسكاف اقرار اه فان ما في بيته وما يعرف به وينسب اليه يكون معلوماً لكثير من الناس أنه
ملكه فان البد والتصرف دليل الملك وقد صرحوا بأنه اقرار وأقضى به في الحامدية وبه تأيد بحث السامحاني
ولعله انما عرفت مسألة الارض بالهبة لعدم الفرق فيها بين الهبة والاقرار اذا كان ذلك لطفه ولذا ذكرها في المتن
في جانب غير الطفل مضافة للمقترح قال اذا قال ارضي هذه وذكر حدودها فلان أو قال الارض التي
حدودها كذا الولد فلان وهو صغير كان جائزاً ويكون تليكا فتأمل والله أعلم (قوله فهو اقرار له بها) وكذا
لا اذضيها أو والله لا اذضيها ولا اعطيها فاقرار وفي الخاينة لا اعطيها لا يكون اقراراً ولو قال أحل
غرماء لعلني أو بعضهم أو من شئت أو من شئت منهم فاقرارها مقدسي وفيه قال أعطني الالف التي لي عليك
فقال اصبر أو سوف تأخذها أو قوله آثرن ان شاء الله اقرار وفي البرازية قوله عند دعوى المال ما قبضت منك
بغير حق لا يكون اقراراً ولو قال بأى سبب دفعته الى قالوا يكون اقراراً وفيه نظر اه قدمه الى الحاكم قبل
حلول الاجل وطالبه به فله أن يحلف ماله على اليوم شيء وهذا الحلف لا يكون اقراراً وقال الفقيه لا يلتفت الى
قول من جعله اقراراً سامحاني وفي العيني عن الكافي زيادة ونقله القفال وذكر في المنع جملته منها فراجعها
(قوله لرجوع الضمير اليها) فكانه قال آثرن الالف التي لا على (قوله على سبيل الاستهزاء) إى بالقرائن
(قوله الى المذكور) إى انصرفا فامتعينا والافيهو محتمل (قوله والاصل أن كل ما يصلح الخ) كالالفاظ المأثرة
وعبارة الكافي بعد هذا كما في المنع فان ذكر الضمير صلح جواباً لا ابتداء وان لم يذكره لا يصلح جواباً أو يصلح
جواباً لا ابتداء فلا يكون اقراراً بالثك (قوله جواباً) ومنه ما اذا انقضاء جماعة درهم فقال قضيتكها أو أبرأني
(قوله لا البناء) إى على كلام سابق بأن يكون جواباً عنه (قوله وهذا) إى التفصيل بين ذكر الضمير
وعدمه كما يستفاد مما تقدم قبل (قوله مطلقاً) إى ذكر الضمير كقوله نعم حولى أو لم يذكره كما مشل

(قوله لا يستخدم فلانا) اى فاشار الى خدمته كذا فى الهامش وبأقوى فى الشرح (قوله الا فى تسع) ينبغي أن يراد تعديل الشاهد من العالم بالاشارة فانها تكفى كما قدمنا فى الشهادات فقال فرع ذكره فى الهامش اذى بعض الزوئ بعد الاقسام دى على الميت يقبل ولا يكون الاقسام ابراء عن الدين لان حقه غير متعلق بالغير فلم يكن الرضى بالقسمة اقرارا بهدم التعلق بخلاف ما اذا ادعى بعد القسمة عيناً من أعيان التركة حيث لا تسع لان حقه متعلق بعين التركة صورة ومعنى فانظمت القسمة بانقطاع حقه عن التركة ضرورة ومعنى لان القسمة تستدعى عدم اختصاصه به برأيه اهـ (قوله بلا شرط) فالاجل فيها نوع فكانت الكفالة المؤجلة أحد نوعي الكفالة فصديق لان اقراره بأحد النوعين لا يجعل اقرارا بالنوع الآخر غاية البيان وقد مرّت المسألة فى الكفالة عند قوله لك مائة درهم الى شهر (قوله وشراؤه امة مستقبة الخ) وفى البرازية عال ان ذلك بقوله والضايف أن الشيء ان كان مما يعرف وقت المساومة كالجارية القائمة المتقبة بين يديه لا يقبل الا اذا صدقه المدعى عليه فى عدم معرفته اياها فيقبل وان كان مما لا يعرف ~~ككسب~~ في متدبير أو جارية قاعدة على رأسها عطاء لا يرى منها بئى يقبل ولهذا اختلفت أقاويل العلماء اهـ ويظهر أن التوب فى الجراب كهو فى المنديل سائحان (قوله كنوب) اى كسرا توب فى جراب (قوله وكذا الاستيham) انظر جامع الفصولين ونور العين فى الفصل العاشر وحاشية القتال (فرع) ذكره فى الهامش رجل قال لا خرى عليك ألف درهم فقال له المدعى عليه ان خلفت انهما مالك على دفعتهما اليك خلف المدعى ودفع المدعى عليه الدراهم قالوا ان اذى الدراهم بحكم الشرط الذى شرط فهو باطل وللدافع أن يسترد منه لان الشرط باطل خاتمة (قوله والاعارة) الاولى أن يقال الاستعارة كمن فى جامع الفصولين فى العاشر كذا فى الهامش (فرع) فى الهامش شراء فشهد رجل على ذلك وختم فهو ليس بتسليم يريد به أنه اذا شهد بالشراء اى كتب الشهادة فى حلك الشهادة وختم على حلك الشهادة ثم ادعاه صر دعواه ولم تكن كتابة الشهادة اقرارا بأنه للبائع وهذا لان الانسان يبيع مال غيره كمال نفسه والشهادة بالبائع لا تدل على صحته جامع الفصولين فى الرابع عشر (قوله ذكره فى الدرر) الضمير راجع الى المذكور متنا من قوله وكذا الخ سوى الاجارة والى المذكور شرحنا جميع ذلك منذ كور فيها والضمير فى قوله وصححه فى الجامع الخ راجع الى ما فى المتن فقط يدل عليه قول المصنف فى المنح ومن صرح بكونه اقرارا متنا لا خسرو وفى النظم الوهبانى لعبد البر خلافه ثم قال والحاصل أن رواية الجامع أن الاستيham والاستيجار والاستعارة ونحوها اقرارا بالملك للمساوم منه والمستأجر منه ورواية الزبادات أنه لا يكون ذلك اقرارا بالملكية وهو الصحيح كذا فى العمادية وحكى فيها اتفاق الروايات على أنه لا ملك للمساوم ونحوه فيه وعلى هذا اختلف بيني صحة دعواه ملكا للمساوم فيه لنفسه او لغيره اهـ وانما جزمنا هنا بكونه اقرارا أخذ برأيه رواية الجامع الصغير والله تعالى أعلم اهـ قال السائحان ويظهر لى أنه ان ابدى عذرا يفتى بما فى الزبادات من أن الاستيham ونحوه لا يكون اقرارا فى العمادية وهو الصحيح وفى السراجية أنه الأصح قال الانقروى والاكثر على تصحيح ما فى الزبادات وأنه ظاهر الرواية (قوله وصححه فى الجامع) اى جامع الفصولين وهذه رواية الجامع للإمام محمد والضمير فى صحته لكونه اقرارا بالملك لذى اليد قال فى الشريعة لالة كون هذه الاشياء اقرارا بعدم الملك للمباشر متفق عليه وأما كونها اقرارا بالملك لذى اليد فغيره روايتان على رواية الجامع يفيد الملك لذى اليد وعلى رواية الزبادات لا وهو الصحيح كذا فى الصغير وفى جامع الفصولين صحح رواية افادته الملك فاختلف التصحيح للروايتين ويتبنى على عدم افادته ملك المدعى عليه جواز دعوى المقر بها لغيره اهـ ونقل السائحان عن الانقروى أن الأكثر على تصحيح ما فى الزبادات وأنه ظاهر الرواية اهـ قلت ففتى به لترجحه لكونه ظاهر الرواية وان اختلف التصحيح (تمت) الاشراء من غير المدعى عليه فى كونه اقرارا بأنه لا ملك للمدعى كالاشراء من المدعى عليه حتى لو برهن يكون دفعا قال فى جامع الفصولين بعد نقله عن الصغير أقول ينبغي أن يكون الاستيداع وكذا الاستيهاب ونحوه كالاستيham (مهمة) قال فى البرازية وما يجب حفظه هنا أن المساومة اقرارا بالملك للبائع أو بعدم كونه ملكا لغيره لا قصد اقرارا صريحا بأنه ملك البائع والتفاوت يظهر فيما اذا وصل اليده يؤمر بالرد الى البائع فى فصل الاقرار الصريح ولا يؤمر فى فصل المساومة وبما اشترى متاعا من انسان وقبضه ثم ان أباه المشتري استحققه بالبرهان من المشتري وأخذ ثم

لا يستخدم فلانا ولا يظهر سره
اولا يدل عليه وأشار حنث عمادية
فتمت برطلان اشارة الناطق الى
تسع فليحفظ (وان اقتر بدين مؤجل
واذى المقر له حلولة) لزمه الدين
(حالا) وعند الشافعى رضى الله
عنه مؤجلا يمينه (كأقراره بعد
في يده أنه لرجل وانه استأجره
منه) فلا يصدق فى تأجيل واجارة
لانه دعوى بلا حجة (و) حينئذ
(يستخاف المقر له فيما بخلاف مالو
أقر بالدرهم السود فكذبه فى
صفها) حيث (يلزمه ما اقتر به فقط)
لان السود نوع والاجل عارض
لثبوته بالشرط والقول للمقر فى
النوع واليمين فى العوارض
(كأقرار الكفيل بدين مؤجل)
فان القول له فى الاجل لثبوته فى
كفالة المؤجل بلا شرط (وشراؤه)
امة (مستقبة اقرارا بالملك للبائع
كسب فى جراب وكذا الاستيham
والاستيداع) وقبول الودعة بجر
(والاعارة والاستيهاب والاستيجار
ولو من وكيل) فكل ذلك اقرار
بملك ذى اليد فيمنع دعواه لنفسه
ولغيره بوكالة او وصاية للتناقص
بخلاف ابرائه عن جميع الدعاوى
ثم الدعوى بهما لعدم التناقص
ذكره فى الدرر قبيل الاقرار وصححه
فى الجامع

نخلنا لتعجج الوجباتية ووفق شارحها ٤٥٤ الشري تلالى بأنه ان قال بعض هذا كان اقرا وان قال اتيسع لى هذا لا يؤيده مسألة كاتبة

مات الاب وورثه الابن المشتري لا يؤمر برده الى البائع ويرجع بالتمن على البائع ويكون المتاع في يد المشتري هذا
بالاثر ولما أقر عند البيع بأنه ملك البائع ثم استحقه ابوه من يده ثم مات الاب وورثه الابن المشتري لا يرجع على
البائع لانه في يد بناء على زعمه يحكم الشرائع ان القناء للمستحق لا يوجب فسخ البيع قبل الرجوع
بالتن اه ذكره في الفصل الاول من كتاب الدعوى وفيه فروع جمة كما همسة فراجع (قوله لتعجج
الوجباتية) اى فى مسألة الاستيلاء (قوله لا) بل يكون استحقها ما وطلب اشهاد على اقراره بارادة بيع
ملك القائل فيلزمه به بعد ذلك شربلاية (قوله فانه ليس باقرار) اى فاحنا الى او مساو قال فى الهامش
وان رأى المولى عبده يبيع عينا من اعيان المولى فسكت لم يكن اذنا وكذا المرتن اذ رأى الراهن يبيع الرهن
فسكت لم يطل الرهن وروى الطحاوى عن اصحابنا المرتن اذا سكت كان رضى بالبيع ويبطل الرهن خاتبة
من كتاب المأذون (قوله والموزون) كقوله مائة وبقير كذا أو رطل كذا ولو قال لانه نصف درهم ودينار ووثوب
فعليه نصف كل منهما وكذا نصف هذا العبد وهذه الجارية لان الكلام كله وقع بغير عينه او بعينه فينصرف
النصف الى الكل بخلاف ما لو كان بعضه غير معين كنصف هذا الدينار ودرهم يجب الدرهم كله قال الزياحى
وعلى تقدير خفض الدرهم مشكل وأقول لا اشكال على اعة الجوار على أن الغالب على الطالبة عدم الترام
الاعراب ساعنانى اى فضلا عن العوام ولكن الاحوط الاستسار فان الاصل براءة الذمة فلهذا قصد الجرح
تأمل (قوله كما اثاب) لانه ذكر عدد من مبين وأردفه ما بالتهسير فصرف اليه ما لى عدم العاطف مخ
(قوله يحرف العطف) بأن يقول مائة وأواب ثلاثة كافى مائة ووثوب (قوله ان أمكن نقله) كثر فى وصرة
(قوله خلافا لى) فعنده لزمه ما جيعا لان غضب غير المقول متصور عنده زيلعى (قوله فى خيمة) فيه أن
الخيمة لا تنسى ظرفا حقيقة والمعتبر كونه ظرفا حقيقة كفاى المخ (قوله لزمه) لانه الاقرار بالغضب اخبار عن
نقله ونقل المظروف حال كونه مظلوما لا يتصور الا بنقل الظرف فصار اقرارا بغضه ما ضرورة ورجع فى البيان
اليه لانه لم يعين هكذا فى غاية البيان وغيرها حنا وفيما بعده وظاهره قصره على الاقرار بالغضب ويؤيده ما فى
الخاتبة لى على ثوب او بعد صح ويقتضى بقية وسط عند أبى يوسف وقال محمد القول لى فى القيمة اه وفى البحر
والاشباه لا يلزمه شئ اه ولعله قول الامام فهذا يدل على أن ما هنا قاصر على الغضب والالز به القيمة اولى
يلزمه شئ ثم رأيت فى الشربلاية عن الجوهرية حيث قال ان أضاف ما أقر به الى فعل بأن قال غضبت منه قرأ فى
قوصرة لزمه القرو والقوصرة والابل ذكره ابتداء وقال على تمرى قوصرة فعليه الترددون القوصرة لان
الاقرار قول والقول يميز البعض دون البعض كما لو قال بعت له زعفرانا فى سلة اه ولله الحمد ولعل المراد
بقوله فعليه الترقية تأمل (قوله لزمه الثوب) هو ظاهر ويدل عليه ما يأتى متساو وهو ثوب فى منديل أو فى
ثوب فان ما هنا ولى فى غاية البيان ولو قال غضبتك كذا فى كذا والثانى لا يكون وعاء للثوب لزمه وفيها ولو
قال على درهم فى قفيز خنطة لزمه الدرهم فقط وان صلح التغير ظرفا بيانه ما قاله خواهر زاده انه أقر بدرهم
فى الذمة وما فيها لا يتصور أن يكون مظلوما فى شئ آخر اه ويظهر لى أن هذا فى الاقرار ابتداء أما فى الغضب
فلزمه الطرف أيضا كفاى غضبه درهما فى كيس بناء على ما قد مناه وبقية التعليل وعلى هذا التفصيل درهم
فى ثوب تأمل (قوله جفنه) فسخ الجيم اى غمده (قوله وحائله) اى علاقته قال الاصمعى لا واحد لها
من لفظها وانما واحد هاجم عيني (قوله فى قوصرة) بالتشديد وقد تختلف مختار (قوله وطعام فى
بيت) الاصل فى جنس هذه المسائل أن الظرف ان أمكن أن يجعل ظرفا حقيقة ينظر فان أمكن نقله لزمه وان لم
يمكن نقله لزمه المظروف خاصة عندهما لان الغضب الموجب للضمان لا يتحقق فى غير المنقول ولو ادعى أنه لم ينقل
المظروف لا يصدق لانه أقر بغضب تام اذ هو مطلق فيحمل على الكمال وعند محمد لزمه ما جيعا لان غضب المنقول
متصور عنده وان لم يمكن أن يجعل ظرفا حقيقة لم يلزمه الا الاول كقوله درهم فى درهم لم يلزمه الثانى لانه
لا يصلح أن يكون ظرفا مخ كذا فى الهامش (قوله لا تكون ظرفا) خلافا لى لانه يجوز أن يلقى الثوب
النفس فى عشرة اواب مخ كذا فى الهامش (قوله خمسة) لان أثر الشرب فى تكثير الاجراء لافى تكثير
المال درر كذا فى الهامش وفى اللولالية ان عنى بعشرة فى عشرة الشرب فقط او الشرب بمعنى تكثير الاجزاء
فعشرة وان نوى بالضرب تكثير العين لزمه مائة ساعنانى (قوله وعشرة ان عنى مع) وفى البيانية على

وختمه على ملك البيع فانه ليس
باترار بعدم ملكه (و) له على
(مائة ودرهم كذا درهم) وكذا
المكيل والموزون استخسانا
(وفى مائة ووثوب مائة ووثوبان بفسر
المائة) لانها مهمة (وفى مائة
وثلاثة اواب كما اثاب) خلافا
للساننى رضى الله عنه قلنا الاواب
لم تذ كر بحرف العطف فانصرف
التفسير اليه بالاستسواء هما
فى الحاجة اليه (والاقرار بديانة
فى اصطبل تلزمه) الدابة (فقط)
والاصل أن ما يصلح طرفا ان أمكن
تقلد لزمه والالزم المظروف فقط
خلافا لى وان لم يصلح لزم الاول
فقط كقوله درهم فى درهم
قلت ومفاده أنه لو قال دابة فى خيمة
لزمه ولو قال ثوب فى درهم لزمه
الثوب ولم أره فيحذر (وحائتم)
تلزمه (حلقة وفصه) جميعا
(وبسيف جفنه وحائله ونصله
وبجبله) بجاء فى بيت مزين يستور
وسرر (العيدان والكسوة ويتر
فى قوصرة او بطعام فى جوارق او)
فى (سينة او ثوب فى منديل او)
فى (ثوب يلزمه الطرف كالمظروف)
لما قد مناه (ومن قوصرة) مثلا
(لا) تلزمه القوصرة ونحوها
(كنوب فى عشرة وطعام فى
بيت) فيلزمه المظروف فقط لا مراد
العشرة لا تكون طرفا لو احدثا عدة
(وبخمس فى خمسة وعن) معنى
على او (الشرب خمسة) لما مر
وألزمه زفر بخمس وعشرين
(وعشرة ان عنى مع) كما مر فى
الطلاق
٢ قوله والقول يميز البعض الخ
هكذا فى النسخة المجموع منها
وانظر لمعناه تأمل اه صحيحه

(ومن درهم الى عشرة او ما بين درهم الى عشرة تسعة) لدخول الغاية الاولى ضرورة اذ لا وجود لما فوق الواحد بدونه بخلاف الثانية وما بين الحائطين فلذا قال (و) في له (كتر حنطة الى كتر شعير لزماء) جميعا (الاقتضا) لانه الغاية الثانية (ولو قال له على عشرة دراهم الى عشرة دنانير يلزمه الدراهم وتسعة دنانير) عند أبي حنيفة رضي الله عنه لما مر نهاية (وفي) له (من دارى ما بين هذا الحائط الى هذا الحائط له ما بينهما) فقط لما مر (وصح) الاقرار بالجل المحتمل وجوده وقته (اي وقت الاقرار بأن تلدون نصف حول لومزوجة أولدون حولين لومعتة للثبوت نسبه (ولو) الجل (غير) أدنى) ويقتدر بأدنى مدة يتصور ذلك عند أهل الخبرة زيلجي لكن في الجوهره أقل مدة جل الشاة أربعة أشهر وأقلها البقية الدواب ستة أشهر (و) صح (له ان بين) المقتز (سببا صالحا) يتصور للعمل (كالارث والوصية) كقولهم مات أبوه فورثه أو أوصى له به فلان فيجوز والاذلا كما يأتي (فان ولدته حيا لاقل من نصف حول) مذاقتر (فله ما أقتر وان ولدت حين فلهما) نصفين ولو أحدهما ٤٥٥ ذكرنا والاستراثنى فكذلك في الوصية بخلاف الميراث

(وان ولدت ميتا) يرد (لورثه) ذلك (الموصى والمورث) لعدم اهلية الجنين (وان فسروا) ما لا يتصور كهبة أو (بيع أو اقراض أو إهمم الاقرار) ولم يبين سببا (لغ) وجل محمد الميهم على السبب الصالح وبه قالت الثلاثة (و) أما (الاقرار للرضيع) فانه (صحح وان بين) المقتز (سببا صالحا منه حقيقة كالاقراض) أو بمن مبيع لأن هذا المقتز محل اثبوت الدين للصغير في الجملة أشباه (أقرب شئ على الله بالخيار) ثلاثة أيام (لزمه بلا خيار) لأن الاقرار اخبار فلا يقبل الخيار (وان) وصلته (صدقة المقتز له) في الخيار لم يعتبر تصديقه (الا إذا أقتر بعقد) بيع (وقع بالخيار له) فيصح باعتبار العقد اذا صدقه أو برهن فلذا قال (الآن يكذبه المقتز له) فلا يصح لانه منكر والقول له (كأقراه بدين بسبب كفالة على أنه بالخيار في مدة ولو) المدة (طويلة) أو قصيرة فانه يصح اذا صدقه لأن الكفالة عقد أيضا بخلاف ما مر لأنها أفعال لا تقبل الخيار زيلجي (الامر بكتابة الاقرار اقرارا حكما) فانه كما يكون باللسان يكون بالبيان فلو قال للصكا اكتب خط اقرارى بألف على أو اكتب بيع دارى أو طلاق امرأتى صح كتب ام لم يكتب قوله فالأقرار بالجل الخ هكذا في النسخة المجموع منها وليست ام له

درهم مع درهم او معه درهم لزماء وكذا قبله وبعده وكذا درهم فدرهم أو درهم بخلاف درهم على درهم وقال درهم درهم لأن الثاني تأكيد له على درهم في قفيز بتر لزمه درهم وبطل القفيز كعكسه وكذا الفرق زيت في عشرة شحائم حنطة ودرهم ثم درهمان لزمه ثلاثة ودرهم بدرهم واحدا لانه للبدلية اه ملخصا وفي الحاوى القدسي له على مائة وزيف لزمه مائة والقول له في النيف وفي قريب من ألف عليه أكثر من خمسمائة والقول له في الزيادة وفي الهامش لو قال أردت خمسمائة مع خمسمائة لزمه عشرة لأن اللفظ يحتمله قال تعالى فادخلني في عبادي قبل مع عبادي فاذا احتل للفظ ولو مجازا ونوام صا لاسما اذا كان فيه تشديد على نفسه كما عرف في موضعه درر اه (قوله تسعة) عند أبي حنيفة وقال لا يلزمه عشرة وقال زفر غانية وهو القياس لانه جعل الدرهم الاول والاخر حدا واحدا لا يدخل في المحدود ولهما أن الغاية يجب أن تكون موجودة اذ المعدوم لا يجوز أن يكون حدا للموجود ووجوده يوجب قد دخل الغايتان وله أن الغاية لا تدخل لأن الحد بغير المحدود لكن هذا لا بد من ادخال الاولى لأن الدرهم الثاني والثالث لا يتحقق بدون الاولى فدخلت الغاية الاولى ضرورة ولا ضرورة في الثانية درر كذا في الهامش (قوله بخلاف الثانية) اي الغاية الثانية (قوله الاقتضا) من شعير وعندهما كتران مخ كذا في الهامش (قوله لما مر) اي من أن الغاية الثانية لا تدخل لعدم الضرورة واعلم أن المراد بالغاية الثانية التمسك للذكر فالغاية في الى عشرة وفي الى ألف الفرد الاخير وهكذا على ما يظهر لي قال القدسي ذكر الاتقاني عن الحسن أنه لو قال من درهم الى دينار لم يلزمه الدينار وفي الاشباه على من شاة الى بقرة لا يلزمه شئ سواء كان بعينه أو لا ورأيت معز بالشرحها قال أبو يوسف اذا كان بغير عينه فهم ما عليه ولو قال ما بين درهم الى درهم فغله درهم عند أبي حنيفة ودرهمان عند أبي يوسف سائحاني (قوله لما مر) من أن الغاية الثانية لا تدخل وأن الاولى تدخل للضرورة اي ولا ضرورة هنا تأمل وعال له في البرهان كما في الشر بلائية بقيامهما بأنفسهما (قوله وصح الاقرار بالجل) سواء كان جل أمة أو غير هابا يقول جل امتي أو جل شاتي فلان وان لم يبين له سببا لأن لتخصه وجهها وهو الوصية من غيره كأن أوصى رجل بجل شاة مثلا لا خرومات فأقرا به بذلك فحمل عليه (قوله المحتمل) اي والمتيقن بالاولى ولعل الاولى أن يقول المتيقن وجوده شرعا (قوله لثبوت نسبه) فيكون حكما بوجوده (قوله لكن في الجوهره) الاستدراك على ما تضمنه الكلام السابق من الرجوع الى أهل الخبرة اذ لا يلزم فيما ذكر (قوله وصح له) اي للعمل المحتمل وجوده وقت الاقرار بأن جاءت به لدون نصف حول ولستين وأبوه ميت اذ لو جاءت به لستين وأبوه حي ووطء الام له حلال فالأقرار بالجل لانه محال بالعلوق الى أقرب الاوقات فلا يثبت الوجود وقت الاقرار لا حقيقة ولا حكما بيانية وكفاية (قوله بخلاف الميراث) فانه فيه للذكر مثل حظ الانثيين (قوله فانه صحيح) لأن الاقرار لا يتوقف على القبول ويثبت المال للمقتز له من غير تصديق لكن بطلانه يتوقف على البطلان كما في الانقروى سائحاني والفرق بينه وبين الجل سيد كره الشارح (قوله في الجملة) اي بأن بعقد مع وليه بخلاف الجل فانه لا يلي عليه أحد (قوله لم يعتبر) ينبغي أن يقول فانه لم يعتبر لأن ان وصلته فلا جواب لها ح (قوله أو قصيرة) الاولى حذفها كما لا يخفى ح (قوله لانها افعال) لأن الشئ المقتز به قرض أو غصب أو ودعة أو عارية (قوله بكتابة الاقرار) بخلاف أمره بكتابة الاجارة وأشهد ولم يحز عنه لا تتعقد أشباه (قوله يكون بالبيان) بالبلاء الموحدة والنون ومقتضى كلامه أن مسألة المتن من قبيل الاقرار بالبيان والظاهر أنهم من قبيل الاقرار باللسان بدليل قوله كتب ام لم يكتب بدليل ما في المنح

عن الثانية حيث قال وقد يكون الاقرار بالبئان كما يكون باللسان رجل كتب على نفسه ذكراً بحق بمحضرة قوم
أرأى على إنسان ليكتب ثم قال اشهدوا على هذا اللان كان اقراراً اه فان ظاهر التركيب أن المسألة الاولى
مثال للاقرار بالبئان والثانية للاقرار باللسان فأملى ح (فرع) ادعى المدعي أن المدان كتب على
قرطاس بخطه ان الدين الذي لي على فلان بن فلان ابرأه عنه صح وسقط الدين لأن الكتابة المرسومة المغنونة
كالتوقيع به وان لم يكن كذلك لا يصح ابراء ولا دعوى ابراء ولا فرق بين أن تكون الكتابة بطلب الدائن
أو لا بطلبه برأية من آخر الرابع عشر من الدعوى وفي أحكام الكتابة من الاشياء اذا كتب ولم يقل شيئاً
لا تمل الشهاده قال القاضي النسي ان كتب مصدراً يعني كتب في صدره ان فلان بن فلان له على كذا
أو ما بعد فلان على كذا يحل للشاهد أن يشهد وان لم يقل اشهد على به والعامة على خلافه لأن الكتابة قد
تكون لتجربة ولو كتب وقرأه عند الشهود وان لم يشهدهم ولو كتب عندهم وقال اشهدوا على بما فيه ان علوا
بما فيه كان اقراراً والا فلا وذكر القاضي ادعى على آخر ما لا يخرج خطأ وقال انه خط المدعي عليه بهذا المال
فأنكر كونه خطه فاستكتب وكان بين الخطين مشابهة ظاهرة تدل على انه ما خط كاتب واحد لا يحكم عليه بالمال
في الصحيح لأنه لا يزيد على أن يقول هذا خطي وأنا حرته لكن ليس على هذا المال وثمة لا يجب كذا هنا
الافى دفتر السمار والبيع والصرف اه وقد مناشياً من الكلام عليها في باب كتاب القاضي وفي أمثاله
كتاب الشهادات ومثله في البرازية وقال السامحاني وفي المقدسي عن الظهيرية لوقال وجدت في كتابي
أن له على ألفاً او وجدت في ذكرى او في حسابي أو بخطي او قال كتب بيدي أن له على كذا كله باطل وجماعة
من ائمة بلخ قالوا في دفتر البيع ان ما وجد فيه بخط البيع فهو لازم عليه لأنه لا يكتب الا ما على الناس له
وما للناس عليه صيانة عن النسيان والبناء على العادة الظاهرة واجب اه فقد استفتينا من هذا
أن قول ائمتنا لا يعمل بالخط يجري على عموم واستثناء دفتر السمار والبيع لا يظهر بل الاولى أن يعزى
الى جماعة من ائمة بلخ وأن يقيد بكونه فيما عليه ومن هنا يعلم أن رد الطرسوسى العمل به مؤيد بالمذهب فليس
الى غيره نذهب وانظر ما قدمناه في باب كتاب القاضي الى القاضي (قوله أحد الورثة) وان صدقوا
جميعاً لكن على التفاوت كرجل مات عن ثلاثة بنين وثلاثة آلاف فاقسموها وأخذ كل واحد ألفاً فادعى رجل
على أبيهم ثلاثة آلاف فصدقه الاكبر في الكل والاوسط في الاثنين والصغير في الالف أخذ من الاكبر ألفاً
ومن الاوسط خمسة اسداس الالف ومن الاصغر ثلث ألف عند أبي يوسف وقال محمد في الاصغر والاكبر كذلك
والاوسط يأخذ الالف ووجه كل في الكافي (تنبيه) لو قال المدعي عليه عند القاضي كل ما وجد في تذكرة
المدعي بخطه فقد التزمته ليس باقرار لأنه قيده بشرط لا يلزمه فانه ثبت عن أصحابنا رجعهم الله أن من قال كل
ما أتق به على فلان فأنام قتر به فلا يكون اقراراً لأنه يشبه وعداً كذا في المحط شربلالية في رجل كان يستدين
من زيد ويدفع له ثم تحاسب على مبلغ دين لزيد بتمة الرجل وأقر الرجل بأن ذلك آخر كل قبض وحساب ثم بعد
أيام يريد نقض ذلك واعادة الحساب فهل ليس له ذلك الجواب نعم لقول الدرر لا عذر لمن أقر سائحاً وفيها
في شربكي تجارة حسب لهم جماعة الدفاتر فراضوا وتفصل المجلس وقد ظنا صواب الجماعة في الحساب ثم تبين
الخطأ في الحساب لدى جماعة آخر فهل يرجع للصواب الجواب نعم لقول الاشياء لا عبرة بالنظر بين خطاه
في شربكي عنان تحاسباً ثم افترقا بلا ابراء أو بقيا على الشركة ثم تذكر أحدهما انه كان أوصل لشريكه أشياء
من الشركة غير ما تحاسب عليه فأنكر الآخر ولا يثبت فطلب المدعي يمينه على ذلك فهل لذلك لأن الدين على
من أنكر الجواب نعم اه (قوله أقر بالدين) سيأتى في الوصايا قبيل باب العتق في المرض (قوله وقيل
حصته) عبر عنه بقيل لأن الاول ظاهر الرواية كما في فتاوى المصنف وسيجيء أيضاً وهذا اختلاف الوصية
لما في جامع الفصولين احد الورثة لو أقر بالوصية يؤخذ منه ما يخصه وفاقاً في جموعة منسلا على عن العمادية
في الفصل التاسع والثلاثين احد الورثة اذا أقر بالوصية يؤخذ منه ما يخصه بالاتفاق واذا مات وترك ثلاثة بنين
وثلاثة آلاف درهم فأخذ كل ابن ألفاً فادعى رجل أن الميت أوصى له ثلث ماله وصدقه احد البنين
فالقياس أن يؤخذ منه ثلاثة أخماس ما في يده وهو قول زفر وفي الاستحسان يؤخذ منه ثلث ما في يده وهو قول
علمائنا رجعهم الله لنا أن المقر أقر بألف شائع في الكل ثلث ذلك في يده وثلثا في يد شريكه فما كان اقراراً فانيا

قوله ولو كتب وقرأه عند الشهود
وان لم يشهدهم هكذا في النسخة
المجموع منها بدون ذكر جواب
للو واجر اه معجمه

وحل للمالك أن يشهد الا في حد
وقود خفية وقد مناشى الشهادات
عدم اعتبار مشابهة الخطين (احد
الورثة أقر بالدين) المدعى به على
مورثه وجدده الباكون (يلزمه)
الدين (كله) يعنى ان وفى ما ورثه
به برهان وشرح بجمع (وقيل
حصته) واختاره أبو الليث دفعا
للنشر

في يده يسبق وما كان اقرارا في يد غيره لا يقبل فوجب أن يسلم اليه أى الى الموصى له ثلث ما في يده اه (قوله ولو شهد هذا المقر مع آخر) وفي جامع الفصولين خ ينبغي للقاضي أن يسأل المدعى عليه هل مات مورثك فان قال نعم يسأله عن دعوى المال فلأقر وكذبه بقية الورثة ولم يقض باقراره حتى شهد هذا المقر وأجبت معه يقبل ويقضى على الجميع وشهادته بعد الحكم عليه باقراره لا تقبل ولو لم يقيم البيعة أقر الوارث أو نكل ففي ظاهر الرواية يؤخذ كل الدين من حصة المقر لانه مقر بأن الدين مقدم على ارثه وقال ث هو القياس ولكن المختار عندى أن يلزمه ما يخصه وهو قول الشعبي والحسن البصري ومالك وسفيان وابن أبي ليلى وغيرهم ممن تابعهم وهذا القول أعدل وأبعد من الضرر نه ولو برهن لا يؤخذ منه الا ما يخصه وفاقا انتهى بقى ما برهن على احد الورثة بدنيه بعد قسمة التركة فهل للدائن أخذه كله من حصة المانصر قال المصنف في فتاواه اختلفوا فيه فقال بعضهم نعم فاذا حضر الغائب يرجع عليه وقال بعضهم لا يأخذ منه الا ما يخصه اه ملخصا وفي جامع الفصولين أيضا وكذا لو برهن الطالب على هذا المقر تسمع البيعة عليه كافي وكيل قبض العين لو أقر من عنده العين انه وكيل بقبضها لا يكتفى اقراره ويكلف الوكيل اقامة البيعة على اثبات الوكالة حتى يكون له قبض ذلك فكذا هنا اه (قوله بغير اقراره) ولو كان الدين يحل في نصيبه بغير اقرار ما قبلت شهادته لما فيه من دفع المغرر عنه باقى ودرر كذا في الهامش (قوله أشهد على ألف الخ) نقل المصنف في المنع عن الخيانة روايتين عن الامام ليس ما في المتن واحدة منهما احدهما أن يلزمه المالك ان أشهد في المجلس الثاني عين الشاهدين الاولين وان أشهد غيرهما كان المال واحدا وأخرهما انه ان أشهد على كل اقرار شاهدين يلزمه المالكان جميعا سواء أشهد على اقراره الثاني الاولين أو غيرهما اه فلزوم المالكين ان أشهد في مجلس آخر آخرين ليس واحدا بما ذكره ونقل في الدرر عن الامام الاولى وأبدل الثانية بما ذكره المصنف متابعه واعترضه في العزيمة بما ذكرناه انه ابتدأ قول ثالث غير مستند الى أحد ولا مسطور في الكتب (قوله في مجلس آخر) بخلاف ما لو أشهد أولا واحدا وثانيا آخر في موطن أو موطنين فالمال واحد اتفاقا وكذا لو أشهد على الاول واحد وعلى الثاني أكثر في مجلس آخر فالمال واحد عندهما وكذا عنده على الظاهر مخ (قوله لزوم ألفان) واعلم أن تكرار الاقرار لا يخلو اما أن يكون مقبدا بسبب أو مطلقا والاقل على وجهين اما بسبب متحد فيلزم ما واحد وان اختلف المجلس أو بسبب مختلف فمالان مطلقا وان كان مطلقا فاما بصلك أولا والاقل على وجهين اما بصلك واحد فالمال واحد مطلقا وبه كين فمالان مطلقا وأما الثاني فان كان الاقرار في موطن واحد يلزم مالان عنده وواحد عندهما وان كان في موطنين فان أشهد على الثاني شهود الاول فمال واحد عنده الا أن يقول الماظوب هما مالان وان أشهد غيرهما فمالان وفي موضع آخر عنه على عكس ذلك وهو ان اتحاد الشهود فمالان عنده والافواحد عندهما وأما عندهما فاختلف المشايخ منهم من قال القياس على قوله مالان وفي الاستحسان مال واحد واليه ذهب السرخسي ومنهم من قال على قول الكرخي مالان وعلى قول الطحاوي واحد واليه ذهب شيخ الاسلام اه ملخصا من التاخر خاتمة وكل ذلك مفهوم من الشرح وبه ظهر أن ما في المتن رواية منقولة وأن اعتراض العزيمة على الدرر مردود بحيث جعله قولاً مبتدعاً غير مسطور في الكتب مستندا الى الله في الثانية حكى في المسألة روايتين الاولى لزوم ما لئن ان اتحاد الشهود والا فمال الثانية لزوم ما لئن ان أشهد على كل اقرار شاهدين اتحادا أولا وقد أوضح المسألة في الولو الجية فراجعها (قوله كمالو اختلف السبب) ولو في مجلس واحد وفي البرازية جعل الحقة كالسبب حيث قال ان أقر بألف بيض ثم بألف سود فمالان ولو ادعى المقر له اختلاف السبب وزعم المقر اتحاده أو الصلح أو الوصف فالقول للمقر ولو اتحاد السبب والمال الثاني أكثر يجب المالكان وعندهما يلزم الاكثر سائحي (قوله اتحاد السبب) بأن قال له على ألف ثمن هذا العبد ثم أقر بعده كذلك في المجلس أو في غيره مخ (قوله أو والشهود) هذا ما ذهب اليه السرخسي كما علمته مما مر (قوله ثم عند القاضي) وكذا لو كان كل عند القاضي في مجلس ط (قوله والاصل أن المعرف) كالقرار بسبب متحد (قوله أو المنكر) كالسبيين وكالطلاق عن السبب (قوله ولو نسي الشهود) في صورة تعدد الشهادات (قوله وتقامه في الخاتمة) ونقلها في المنع (قوله أقر) أى بدين أو غيره كافي آخر الكنز (قوله ثم ادعى) ذكر المسألة في الكنز في شتى الفرائض (قوله وبه يفتى) وهو المختار

ولو شهد هذا المقر مع آخر أن الدين
كان على الميت قبلت وبهذا
علم انه لا يحل الدين في نصيبه بغير
اقراره بل بقضاء القاضي عليه
باقراره فلتحفظ هذه الزيادة درر
(أشهد على ألف في مجلس وأشهد
رجلين آخرين في مجلس آخر) بلا
بان السبب (لزم) المالكان (ألفان)
كألو اختلف السبب بخلاف ما لو
اتحد السبب أو والشهود أو أشهد
على صك واحد أو أقر عند الشهود
ثم عند القاضي أو بعكسه ابن مالك
والاصل أن المعرف أو المنكر إذا
أعدهم معا كان الثاني عين الاول
أو منكرافغيره ولو نسي الشهود
أفى مواطن أم موطنين فهما مالان
ما لم يعلم اتحادهم وقيل واحد وتقامه
في الخاتمة (أقر ثم ادعى)
انه كاذب في الاقرار يحلف المقر له
ان المقر لم يكن كاذبا في اقراره عند
الثاني وبه يفتى درر

(وكذا) الحكم بحري (خادى وارث المقر) فيحلف (وان كانت الدعوى على ورثة المقر له فاليين عليهم بالعلم الا لا تعلم انه كان كاذبا) صدر الشريعة
 * (باب الاستثناء وما في معناه) * في كونه مغيرا كالشرط ونحوه (هو) عندنا (تكلم بالباقي بعد النيا باعتبار الحاصل من مجموع التركيب
 وبني وبنات باعتبار الاجراء) فإنا نل على عشرة الاثلاثة له عارثان مطرقة وحى ما ذكرناه ومختصرة وهي أن يقول ابتداء له على سبعة
 وهذا معنى قوله - تكلم بالباقي بعد النيا اي بعد الاستثناء (وشرط فيه الاتصال) بالمستثنى منه (الاستثناء كنفس او معال أو أخذهم) به
 بقى (والنداء بينهما لا ينسب) لانه لتنيه ٤٥٨ والتأكيد (كقوله لك على ألف درهم يا فلان الا عشرة بخلاف لك على ألف فاشهدوا الا كذا

برازية وظاهره أن المقر اذا ادعى الاقرار كذا يحلف المقر له أو وارثه على ان يفتي به من قول أبي يوسف مطلقا
 سواء كان مضطرا الى الكذب في الاقرار أو لا قل شيخنا وليس كذلك المسألة في مسائل شتى قبيل كتاب
 الصلح عند قول المصنف أقر بما لي في صلح وأشهد عليه به ثم ادعى أن بعض هذا المال المقر به قرض وبعضه ربا
 الخ حيث نقل الشارح عن شرح الرهبانية للشرنبلاني ما يدل على انه انما يفتي بقول أبي يوسف من انه يحلف
 له ان المقر ما أقر كاذبا في صورة يوجد فيها اضطراب المقر الى الكذب في الاقرار كصورة التي تقدمت ونحوها
 كذا في حاشية مسكين الشيخ محمد أبي السعود المصري وفيه انه لا يتعين الحمل على هذا الا ان العبارة هناك في هذا
 ونحوه فقوله ونحوه يحتمل أن يكون المراد به كل ما كان من قبيل الرجوع بعد الاقرار مطلقا ويدل عليه ما بعده
 من قوله وبه جزم المصنف فراجع (قوله يحلف) أي المقر له وقال بعضهم انه لا يحلف برأية والاصح
 التحليف حامدية عن صدر الشريعة وفي جامع الفصولين أقرت فحلف المقر له بالله لقد أقرت لك اقرارا صحيحا ط وارث
 والمقر له عالم به ليس لهم تحليفه اذ وقت الاقرار لم يتعلق حقهم بحال المقر فصح الاقرار وحيث تعلق حقهم صار
 حقا للمقر له من أقرت ومات فقال ورثته انه أقرت تلجئة حلف المقر له بالله لقد أقرت لك اقرارا صحيحا ط وارث
 ادعى أن مورثه أقرت تلجئة قال بعضهم له تحليف المقر له ولرأى انه أقرت كاذبا لا يقبل قال في نور العين يقول
 الحقير كان ينبغي أن يتخذ حكم المسألين ظاهرا اذا الاقرار كاذبا موجود في التلجئة أيضا ولعل وجه الفرق هو
 أن التلجئة أن يظهر أحد شخصين أو كلاهما في العلن خلافا لما أوضاع عليه في السر ففي دعوى التلجئة يدعى
 الرارث على المقر له فعلا وهو راضع مع المقر في السر فلذا يحلف بخلاف دعوى الاقرار كاذبا لا يجني على
 من أقرت فيهما صافيا اه من أواخر الفصل الخامس عشر ثم اعلم أن دعوى الاقرار كاذبا انما تنفع اذا لم يكن
 أمرهما فلو كان لا تنفع لكر العلامة ابن نجيم رسالة في امرأة أقرت في حتم البنات فلا تنفع ببلغ معين ثم وقع
 بينهما تارو عام ثم مات فادعى الوصي انها كاذبة فأفتى بجمع دعواه وتحليف البنت وعدم حجة الحكم قبل
 التحليف لانه حكم بخلاف المفتي به وأن البراء هنا لا يمنع لأن الوصي يدعى عدم لزوم شيء بخلاف ما اذا دفع
 المقر المال المقر به الى المقر له فانه ليس له تحليف المقر له لانه يدعى استرجاع المال والبراء مانعة من ذلك أما
 في الاولى فانه لم يدع استرجاع شيء وانما يدفع عن نفسه فافترقا والله أعلم

* (باب الاستثناء وما في معناه) *

(قوله تكلم بالباقي) أي معنى لاصورة درر (قوله بعد النيا) ينضم فكون وفي آخره ألف مقصورة اسم
 من الاستثناء سائحي (قوله لانه لتنيه) أي تنبيه الخطاب وتأكيد الخطاب لأن المنادى هو الخطاب
 ومفاده لو كان المنادى غير المقر له ينسب ونقل عن الجوهرية ولم أره فيه الكن قال في غاية البيان ولو قال فلان على
 ألف درهم يا فلان الا عشرة كان جائزا لانه أخرجه مخرج الاخبار لشخص خاص وهذا صيغته فلا بعد فاصلا
 اه تأمل وفي الولوجية لأن النداء تنبيه الخطاب وهو محتاج اليه لتأكيد الخطاب والاقرار فصار من الاقرار
 اد (قوله ولالاكثر) أي أكثر من المصنف كذا في الهامش (قوله لفظ المصدر) كعبیدی أحرار
 الاعبيدي (قوله مساويه) كقوله الامماليكي (قوله وان بغيرهما) بأن يكون أخص منه في المفهوم
 لكن في الوجوب مساويه (قوله ايهام البقاء) أي بحسب صورة اللفظ لان الاستثناء تنصرف لفظي فلا ينسب
 اعمال المعنى (قوله ووقع ثمان) وان كانت الست لاصحة لهما من حيث الحكم لان الطلاق لا يزيد على
 الثلاث ومع هذا لا يجعل كانه قال أنت طالق ثلاثا الا اربعاف كان اعتبار اللفظ أولى عنابة (قوله كما صح)
 فصله عما قبله لانه بيان للاستثناء من خلاف الجنس فان مقدرا من مقدرا صرح عندهما استحسانا ونطرح قيمة

ونحوه) مما به فاصلا لان الاشهاد يكون بعد تمام الاقرار فلم يصح الاستثناء (فن استثنى بعض ما أقر به صح) استثناءه ولو لا اكثر عند الاكثر (ولزمه الباقي) ولو مما لا يقسم كهذا العبد فلان الاثنته أو ثلثيه صح على المذهب (و) الاستثناء (المستغرق باطل ولو فيما قبل الرجوع كوصية) لان استثناء الكل ليس برجوع بل هو استثناء فاسد هو الصحيح جوهرية وهذا (ان كان) الاستثناء (ب) عين (لفظ الصدر أو مساويه) كما يأتي (وان بغيرهما كعبیدی أحرار الا هؤلاء وألا سألوا غائما ورأشدا) ومثله نساء طوالت الا هؤلاء أو الا زينب وعمرة وعند (وهم الكل صح) الاستثناء وكذا ثلث مالي زيد الألف والثلث ألف صح فلا بد تحقيق شيء اذ الشرط ايهام البقاء لاهقيقته حتى لو طلقها سبأ الأرباع صح ووقع ثمان (كما صح استثناء الكلي والورثي والمعدود الذي لا تتفاوت احاده كالفيلوس والجرز من الدراهم والدنانير

المستثنى مما أقر به وفي القياس لا يصح وهو قول محمد وزفر وان غير مقدم من مقدم ولا يصح عندنا قياسا واستحسانا
 خلافا للشافعي في نحو مائة درهم الاثوبا غاية البيان لكن حيث لم يصح هنا الاستثناء يجبر على البيان ولا يمنع
 به صحة الاقرار لما تقر بأن جهالة المقتر به لا تمنع صحة الاقرار ولكن جهالة المستثنى تمنع صحة الاستثناء ذكره
 في الشربلالية عن قاضي زاده (قوله الثبوتها) أي هذه المذكورات (قوله فكأن كالثنين) لأنها
 بأوصافها أثمان حتى لو عينت تعلق العقد بعينها ولو وصفت ولم تعين صار حكمها حكم الدينار كفاية (قوله
 لكن في الجوهرية) ومثله في النبايع ونقله قاضي زاده عن الذخيرة كما في الشربلالية وفيها قال الشيخ علي
 عشرة دراهم الدينار أو قيمته أكثر أو لا أكثر كذلك ان مشيئا على أن استثناء الكل بغير لفظه صحيح ينبغي
 أن يبطل الاقرار لكن ذكر في البرازية ما يدل على خلافه قال علي - دينار لا مائة درهم بطل الاستثناء لأنه
 أكثر من الصدر ما في هذا الكيس من الدراهم اقلان الألفاظ نظران فيه أكثر من ألف فالزيادة للمقر له
 والاف للمقر وان ألف أو أقل فكلمها للمقر لعدم قيمة الاستثناء قلت ووجهه ظاهر بالتأمل اه قلت
 فكان ينبغي للمصنف أن يثني على ما في الجوهرية حيث قال فيما قبله وان استغرقت تأمل (قوله فيجوز
 الظاهر أن في المسألة روايتين مبينتين على أن الدراهم والدينار جنس واحد أو جنسان ح (قوله لم يخرج)
 بالبناء للمفعول (قوله يلزمه تسع مائة الخ) لأنه ذكر كلمة الشك في الاستثناء فثبت أقلهما وخذ رواية أبي
 سليمان وفي رواية أبي حنيفة يلزمه تسع مائة قالوا والاول أصح كما في صحيح قاضي خان في شرح الزيادات الثاني
 وهو الموافق لقواعد المذهب كما في الرمز حوى - وكتب السامخاني على الاول هذا ظاهر على مذهب الشافعي
 من أنه خروج بعد دخول وأما على مذهبن من أن التركيب مفاده مفرد فكأنه قال له تسع مائة أو تسع مائة
 وخمسون فتوجب التسع مائة لأنها أقل حتى أنهم قالوا اثره الخلاف تظهر في مثل هذا التركيب فعندنا يلزمه
 الاقل لأنه لما كان تكلمها بالباقي بعد التثنية شك في المتكلم به والاصل فراغ الدم وعند الشافعي - لما دخل
 الالف صار الشك في الخارج فيخرج الاقل زياني - وصححه قاضي خان اه وتعبيرهم بقوله لم قالوا والاول أصح
 يفيد التبري تأمل (قوله في الخارج) بالبناء للمفعول (قوله بخروج الاقل) وهو ما دون النصف لأن
 استثناء الشيء استثناء الاقل عرفا فافوجبت النصف وزيادة درهم لأن أدنى ما يتحقق به القلة التقصص عن النصف
 بدرهم (قوله أو فلان) ولو شاء لا يلزمه ولو الجمية (قوله على خطر) كان حلفت فذلك ما ادعت به فلو
 حلف لا يلزمه ولو دفع بناء على أنه يلزمه فله استرداده كما في الجبر في فصل صلح الورثة وقيد في الجبر التعليق على
 خطر بأن لم يتضمن دعوى الاجل قال وان تضمن كذا جازا رأس الشهر فلك على - كذا يلزمه للعالم ويستخلف
 المقر له في الاجل اه تأمل وفي الجبر أيضا ومن التعليق المبطل له ألف الآن يسدولي غير ذلك أو أرى
 غيره أو فيما أعلم وكذا اشهد وأن له على - كذا فيما أعلم (قوله فانه ينجز) أي في تعليقه بكائن لأنه ليس تعليقا
 حقيقة بل مراده بأن يشهد هم تبرأ دتمه بعد موته ان جسد الورثة فهو عليه مات أو عاش لكن قدم
 في مقترقات البيع انه يكون وصية (قوله بطل اقراره) على قول أبي يوسف ان التعليق بالمشيئة ابطال
 وقال محمد تعليق بشرط لا يوقف عليه والتمرة تظهر فيما اذا قدم المشيئة فقال ان شاء الله أنت طالق عند أبي
 يوسف لا يقع لأنه ابطال وقال محمد يقع لأنه تعليق فاذا قدم الشرط ولم يذ كر الجزاء لم يتعلق وبقي الطلاق من غير
 شرط كفاية ولو جرى على لسانه ان شاء الله من غير قصد وكان قصده ايقاع الطلاق لا يقع لان الاستثناء
 موجود حقيقة والكلام معه لا يكون ايقاعا عيني (قوله لو ادعى المشيئة) أي ادعى انه قال ان شاء الله
 تعالى ح (قوله قاله المصنف) قال الرمي - في حواشيه أقول الفقه يقتضي انه اذا ثبت اقراره بالبيعة
 لا يصدق البيعة أما اذا قال ابتداء اقررت له بكذا مستثنيا في اقرارى يقبل قوله بلا يئنة كانه قال له
 عندي كذا ان شاء الله تعالى بخلاف الاول لأنه يريد ابطاله بعد تقرر تأمل اه (قوله لدخوله تبعا)
 ولهذا واستحق البناء في البيع قبل القبض لا يسقط شيء من الثمن بمقابل بل يتغير المشتري بخلاف البيت تسقط
 حصته من الثمن (قوله وان قال بناؤها الخ) قال في الذخيرة واعلم أن هذه خمس مسائل وتخريجها على
 أصلين الاول أن الدعوى قبل الاقرار لا تمنع صحة الاقرار بعده والدعوى بعد الاقرار في بعض ما دخل تحت
 الاقرار لا تنصح والثاني أن اقرار الانسان حجة على نفسه لا غيره اذا عرفت هذا فتقول اذا قال بناؤها لي

ويكون المستثنى القيمة

استحسانا لثبوتها في الذمة فكانت

كالثنين (وان استغرقت) القيمة

(جميع ما أقر به) لاستغراقه بغير

المساوى (بخلاف) له على - (دينار

الامانة درهم لاستغراقه بالمساوى

فيبطل لأنه استثنى الكل بجزء

لكن في الجوهرية وغيرها على مائة

درهم الا عشرة دنانير وقيمته مائة

أو أكثر لا يلزمه شيء ويجوز (واذا

استثنى عدد دين بينهما حرف الشك

كان الاقل مخرجا فتحو له على - ألف

درهم الامانة) درهم (أو خمسين

درهما فيلزمه تسع مائة وخمسون

على الاصح بجزء (واذا كان

المستثنى مجهولا ثبت الاكثر فتحو له

على مائة درهم الاشياء أو) الا قليلا

أو) الا (بعضا يلزمه احد وخمسون

لوقوع الشك في الخارج فيحكم بخروج

الاقل (ولو وصل اقراره بان شاء

الله تعالى) أو فلان أو علقه بشرط

على خطر لا بكائن كان مت فانه

ينجز (بطل اقراره) بقي لو ادعى

المشيئة هل يصدق لم أره وقد تمت

في الطلاق أن المعتمد لا فليكن

الاقرار كذلك لتعلق حق العبد قاله

المصنف (وصح استثناء البيت

من الدار لاستثناء البناء) منها

لدخوله تبعا فكان وصفا

واستثناء الوصف لا يجوز (وان

قال بناؤها لي

وعرضتم انتم فكم قال لان العروة في البقعة لا البناء حتى لو قال وأرضهم ان كان البناء أيضا دخوله تبع الا اذا قال بناؤه والارض
 لعدم فكم قال (و) استثناء (فصل الحاشية وطوق الجارية كالبناء) فبما تر (وان قال) مكلف (له على ألف من عن عبدا مقبضته)
 الجارية من عبده وقوله (موصولا) باقراره ان من اذكره في المساوي فليعتد (وعينه) أي عين العبد وهو في المقتله (فان سله الى المقتل من الاث
 والاف) فبما بالبناء (وان لم يعين) العبد (لزمه) الخلف (مطلقا) وصل أم فصل وقوله ما قبضته لغولانه رجوع (كقوله من عن ثمر أو خنزير أو مال
 بناؤه أو من أو مائة أو دم) فبما مطلقا (وان وصل) لانه رجوع (الا اذا صدقه أو أقام بينة) فلا يلزمه (ولو قال له على ألف درهم سرام أو رباهني
 فزومه مطلقا) وصل أم فصل لاحتمال حله عند غيره (ولو قال زورا أو باطلا لزمه ان كذبه المقتله والام) بأن صدقه (لا) يلزمه (والاقرار بالبيع لم يثبت)
 هي أن يثبت أن تأتى أمر اباطنه على خلاف ظاهره فانه (على هذا التفصيل) ان كذبه لم يثبت البيع والا (ولو قال له على ألف درهم زيوف) ولم يذكر
 السبب (ففي كذا قال على الاصح) جبر (ولو قال له على ألف) من عن متاع أو قرض وهي زيوف مثلا لم يصدق مطلقا لانه رجوع ولو قال
 (من غصب أو وديعه الا انه زيوف أو بهرجة صدق مطلقا) وصل أم فصل (وان قال ستوقه أو رصاص فان وصل صدق وان فصل لا) لانها دراهم
 بشار (وصدق) بينه (في غيبته) أو أودعني ٤٦٠ (توبا اذا جاء ببيع) ولا يثبت (و) صدق (في له على ألف) ولو من عن متاع مثلا (الا انه
 ينقص كذا) أي الدراهم وزن

وأرضها للفلان انما كان للفلان لانه أولا ادعى البناء وثانيا اقتربه للفلان تبعا للارض والاقرار بعد
 الدعوى صحيح واذا قال أرضها لي وبناؤها للفلان فكم قال لانه أولا ادعى البناء لنفسه تبعا وثانيا اقتربه للفلان
 والاقرار بعد الدعوى صحيح ويؤمر المقتله بنقل البناء من أرضه واذا قال أرضها للفلان وبناؤها لي فهما للفلان
 لانه أولا اقتربه بالبناء تبعا وثانيا ادعاء لنفسه والدعوى بعد الاقرار في بعض ما تناوله الاقرار لا تنفع واذا قال
 أرضها للفلان وبناؤها للفلان آخر فهما للمقتله الاول لانه أولا اقتر بالبناء له تبعا للارض وبقوله وبناؤها للفلان
 آخر يصير مقترا على الاول والاقرار على الغير لا يصح واذا قال بناؤها للفلان وأرضها للفلان آخر فكم قال لانه
 أولا اقتر بالبناء للاول وثانيا صار مقترا على الاول بالبناء للثاني فلا يصح كفاية مخلصا (قوله فكم قال)
 وكذا لو قال يبايع هذه الارض للفلان وبناؤها لي (قوله في البقعة) فقصر الحكم عليها منع دخول
 الوصف تبعا (قوله فص الحاشية) انظر ما في الحاشية عن الذخيرة (قوله ونخله البستان) الا أن يستثنى
 بأصولها لان أصولها دخلت في الاقرار قصد الاتباع في الحاشية بعد ذكر النص والتخلد وحلقة السف
 قال لا يصح الاستثناء وان كان موصولا الا أن يقيم المدعى البينة على ما ادعاءه لكن في الذخيرة لو اقتر بأرض
 أو دار رجل دخل البناء والشجار حتى لو أقام المقتله يثبت بعد ذلك على أن البناء والشجار لم تقبل بينته اه
 الا أن يحمل على كونه مفضولا لا موصولا كما أشار لذلك في الحاشية سائحاتي (قوله وطوق الجارية)
 استشكل بأنهم نصوا انه لا يدخل معها تبعا الا المعتاد للمهنة لا غيره كالطوق الا أن يحمل على انه لا قيمة له كثيرة
 أقول ذلك في البيع لانها وما عاها البائع أمّا هنا لما اقتر بها فظهر أنها لا قيمة له والظاهر منه أن ما عليها مما لكها
 فبقيها ولو جليل تأمل (قوله فيما تر) أي من انه لا يصح (قوله له على ألف) قيد به لانه لو قال ابتداء
 اشترت منه مبيعا الا أني لم أقبضه قبل قوله كما قبل قول البائع بتمه هذا ولم أقبض الثمن والمبيع في يد البائع
 لانه من كرفض المبيع أو الثمن والقول للمكر بخلاف ما هنا لان قوله ما قبضته بعد قوله له على كذا رجوع
 فلا يصح أفاده الرمي (قوله حال منها) أي من الجملة (قوله فان سله) لعلمهم أرادوا بالتسليم هنا
 الاحتياط ويخص هذا من قولهم يلزم المشتري تسليم الثمن أولا لانه ليس يبيع ضريح متدي أبي السعود
 ملخصا (قوله ان كذبه) في كونه زورا أو باطلا (قوله ان كذبه لم يثبت البيع والا) وفي البدائع كالا يجوز
 بيع التلجة لا يجوز الاقرار بالتلجة بأن يقول لا سرائي أقتر لك في العلانية عمال وبنواضع على فساد الاقرار
 لا يصح اقراره حتى لا يملكه المقتله سائحاتي (قوله صدق مطلقا) لان الغاصب يعصب ما يصادف والمودع
 يودع ما عنده فلا يقتضي السلامة وما يبيع كثر وقوعه ما في الترخاية اعترفتي هذه الدابة فقال لا ولكنك
 غيبتها فان لم يكن المستعير ركبها فلا ضمان والاضمن وكذا دفعها الى عارية أو أعطيتها عارية وقال أبو
 حنيفة ان قال أخذتها منك عارية وبجد الآخر ضمن واذا قال أخذت هذا الثوب منك عارية فقال أخذته
 مني يباع بالقول للمقتله ما لم يلبس لانه منكر الثمن فان لبس ضمن اعترفتي هذا فقال لا بل أجزتك لم يضمن
 ان حاك بخلاف قوله غيبته لكن يضمن ان كان استعماله (قوله أي الدراهم) مثله في الثمن بل لا يملك
 في العيني قوله الا انه ينقص كذا أي مائة درهم وهذا ظاهر قتال (قوله والافقيته) فيه أن فرض المسألة

خبرة لا وزن سبعة (متسلا وان
 فصل) بلا ضرورة (لا) يصدق
 لجهة استثناء القدر لا الوصف
 كذا يافة (ولو قال) لا سرائي أخذت
 منك ألفا ودبعة فهلكت (في يدي
 يلاعتد) وقال الآخر بل أخذتها
 مني (غيبها ضمن) المقتله لا قراره
 بالخذ وهو سبب الضمان (وفي)
 قوله أنت (أعطيتني ودبعة وقال
 الآخر بل (غيبته) مني (لا) يضمن
 بل القول له لانكاره الضمان (وفي)
 هذا كن ودبعة) أو قرض لي (عندك
 فأخذته) منك (فقال) المقتله بل
 حولى أخذته المقتله لو قائما والافقيته
 لا قراره باليد له ثم بالخذ منه وهو
 سبب الضمان (وصدق من قال
 أجزت فلانا (فرسي) هذه) أو
 نوب هذا فر كعبه أو لبسه
 أو أعزته نوب أو أسكنه بيتي
 (ورده أو خاط) فلان (نوب هذا
 يكذب انقبضته) منه وقال فلان بل
 ذلك لي (فالقول للمقتله) استحسانا

في المثار إليه الآن يقال كان موجودا حين الإشارة ثم استلكته المقر تأمل فقال (قوله هذا الالف وديعة فلان الخ) وسيأتي قبيل الصلح ما لو قال اوصى أبي ثلث ماله لفلان بل لفلان (قوله لانه لم يقر بايداعه) اي فلم يكن مقررا بسبب الضمان بخلاف الاول فانه حيث أقر بأنه وديعة لفلان آخر يكون ضمنا حيث أقر بها للاول لجهة اقراره بها للاول فكانت ملك الاول ولا يمكنه تسليمها للثاني بخلاف ما اذا باع الوديعة ولم يسلمها للمشتري لا يكون ضمنا بمجرد البيع حيث يمكنه دفعها اليه اهذا ما ظهر فتأمل (فرع) أقر بمالين واستثنى كله على ألف درهم ومائة دينار الادرهما فان كان المقر له في المالين واحدا يصرف الى المال الثاني وان لم يكن من جنسه قياسا والى الاول استحسانا لو من جنسه وان كان المقر له رجلين يصرف الى الثاني مطلقا مثل لفلان على ألف درهم ولفلان آخر على مائة دينار الادرهما هذا كله قولهما وعلى قول محمد ان كان الرجل يصرف الى جنسه وان لرجلين لا يصح الاستثناء أصلا تارخانية عن المحيط (قوله اكثرهما قدرا) اي لو جنسا واحدا فلو جنسين كألف درهم لابل ألف دينار لزمه الالفان ط ملخصا (قوله ولو قال الدين الخ) عبارة الحاوي القدسي قال الدين الذي لى على فلان لفلان ولم يسلطه على القبض اه بلاذ كلفظة لو تحرير كذا في الهامش (قوله لما ترو) أوائل كتاب الاقرار (قوله فلزم التسليم) اي فلا تصح هبته من غير من عليه الدين الا اذا سلطه على قبضه (قوله ولو لم يسلطه الخ) لو هنا شرطية لا وصلية (قوله واسمى الخ) حاصلة ان سلطه على قبضه او لم يسلطه ولكن قال اسمى فيه عارية يصح كافي فتاوى المصنف وعلى الاول يكون هبة وعلى الثاني اقرارا وتكون اضافته الى نفسه اضافة نسبة لملك كذا ذكره الشارح فيما تروا غاها شرط قوله واسمى عارية ليكون قربة على ارادة اضافة النسبة وعليه يحمل كلام المتن ويكون اطلاقا في محل التقيد فلا اشكال حينئذ في جملة اقرارا ولا يخالف الاصل المار للقرينة الظاهرة وفي شرح الوهبانية امرأة قالت الصداق الذي لى على زوجي ملك فلان ابن فلان لاحق لي فيه وصدة فلان المقر له ثم ابرأت زوجها قبل يبرا وقيل لا والبراءة اظهر لما أشار اليه المرغيناني من عدم صحة الاقرار فيكون الابراء ملاقيما له اه فان هنا اضافة للملك ظاهرة لان صداقها لا يكون لغيرها فكان اقرارها له هبة بلا تسلط على القبض وأعاد الشارح المسألة في متتقات الهبة واستشكها وقد علمت زوال الاشكال بعون الملك المتعامل فاغتيمه (قوله وهو المذكور) اي قوله وان لم يقله لم يصح

* (باب اقرار المريض) *

(قوله وحده) مبتدأ وقوله مرق الخ خبر في الهندية المريض مرض الموت من لا يخرج لحوائجه خارج البيت وهو الاصح اه وفي الاسماعيلية من يبيع مرض يشتكى منه وفي كثير من الاوقات يخرج الى السوق ويقضي مصالحه لا يكون به مريضاً مرض الموت وتعتبر بترت عات من كل ماله واذا باع لوارثه او وهبه لا يتوقف على اجازة باقي الورثة (قوله نافذ) لكن يحلف الغريم كما مقر قبل باب التحكيم ومثله في قضاء الاشياء قال في الاصل اذا أقر الرجل في مرضه بدين لغير وارث فانه يجوز ان أحاط ذلك بماله وان أقر لوارث فهو باطل الا أن يصدقه الورثة اه وهكذا في عاتمة الكتب المعتمدة من مختصرات الجامع الكبير وغيره لكن في الفصول العمادية ان اقرار المريض لوارث لا يجوز حكاية ولا ابتداء واقاره للاجنبي يجوز حكاية من جميع المال وابتداء من ثلث المال اه قلت وهو مخالف لما اطلقه المشايخ فيحتاج الى التوفيق ويتبعني أن يوفق بينهما بأن يقال المراد بالابتداء ما يكون صورته صورة اقرار وهو في الحقيقة ابتداء تملك بأن يعلم بوجه من الوجود أن ذلك الذي أقر به ملك له وانما قصد اخراجه في صورة الاقرار حتى لا يكون في ذلك منع ظاهر على المقر كما يقع أن الانسان يريد أن يصدق على قدر فقره بين الناس واذا اخلاه به هبه منه او لئلا يحسد على ذلك من الورثة فيحصل منهم ايذاء في الجملة بوجه ما وأما الحكاية فهي على حقيقة الاقرار وبهذا الفرق أعجاب بعض علماء عهدنا المحققين وهو العلامة على المقدسي كافي حاشية الفصول للرحلي أقول وبما يشهد لجهة ما ذكرنا من الفرق ما صرح به صاحب الفتية أقر الصحیح بعبدى يديه لفلان ثم مات الاب والابن مريض فانه يعتبر خروج العبد من ثلث المال لان اقراره متردد بين أن يموت الابن أو لا فيسقط ويبين أن يموت الاب أو لا فيصح فصار كالاقرار المبتدأ في المرض قال اسناد نافذ هذا كالتخصيص على أن المريض اذا أقر بعين في يده للاجنبي فاعنا يصح اقراره من جميع

المال اذا لم يكن فذلك اياه في حال مرضه معلوما حتى امكن جعله ملكا اظهر ازا فاما اذا علم ملكه في حال مرضه فاقرار به لا يصح الا من ثلث المال قال رحمه الله وانه حسن من حيث المعنى اه قلب وانما قد حسنه بكونه من حيث المعنى لانه من حيث الرواية يخالف لما اطلقوه في مختصرات الجامع الكبير فكان اقرار المريض لغير وارثه صحيحا مطلقا وان احاط بجماله والله سبحانه اعلم معين الفتى ونقله شيخ مشايخنا من اهل العلم ثم قال بعد كلام طويل فالذي نقرر لتساكن المتون والشروح أن اقرار المريض لاجنبي صحيح وان احاط بجميع ماله وشمل الدين والعين والمتون لا تنفي غالبا الاعلى ظاهر الرواية وفي الجرح من باب قضاء الفوائت متى اختلف الترجيح رجح اطلاق المتون اه وقد علمت أن التفصيل يخالف لما اطلقه وأن حسنه من حيث المعنى لا الرواية اه وقد علمت أن ما نقله الشارح عن المصنف لم يرتضه المصنف الا اذا علم ملكه لها اى بقاء ملكه لها في زمن مرضه (قوله في معينه) وهو معين الفتى للمصنف (قوله ودين الصحة) مبتدأ خبره جملة تقدم (قوله فبما علمه) اى ان لم يجزها الورثة لكونها وصلة لزوجته الوارثة (قوله والمريض) بخلاف الصحيح كافي جسد العناية (قوله ليس له) اى للمريض ومفاده أن تخصيص الصحيح صحيح كافي جرد النهاية شرح الملتقى (قوله بعض الغرماء) ولو غرماء صحة (قوله اعطاء مهر) به من اعطاء ونسبه واضاقته الى مهر (قوله فلا يعلم لهما) بفتح الياء واللام واسكان السين المهملة اى بل يشاركهما غرماء الصحة لان ما حصل له من النكاح وسكنى المذار لا يصلح لتعلق حقهم فكان تخصيصها أيضا لإلحاق الغرماء بخلاف ما بعده من المسائل لانه حصل في يده مثل ما نقد وحق الغرماء تعلق بمعنى التركة لا بالصورة فاذا حصل له مثله لا يعتد تقويتا كفاية (قوله اى ثبت كل منهما) اى من القرض والشراء (قوله واذا أقر الخ) ولولا وارث عليه دين فأقر بقبضه لم يجز سواء وجب الدين في صحته أو لا على المريض دين أولا قطط. أقرت بقبض مهر خاتومات وهي زوجته او معتقة لم يجز اقرارها أو الأبن طلقها قبل دخوله جاز جع فصولين وقع مرض قال في مرض موته ليس لى في الدنيا شي ثم مات فله بعض الورثة أن يحلفوا وزوجته ويثبت على انهما لا يعلن شيئا من تركه المتوفى بطريقة اسع. وكذا لو قال ليس لى في الدنيا شي سوى هذا حاوى الزا هدى فرمى وقع للقاضي عبد الجبار وعت لعلاتجرى واسع. للانبرار لنجم الدين ابراه الزوجة زوجها في مرض موته الذى مات فيه موقوف على اجازة بقية الورثة فتاوى الشافى حامدية كذا في الهامش (قوله الوديعه اولى) لانه حين اقر به اعلم انما ليست من تركه ثم اقراره بالدين لا يكون شاعلا لما لم يكن من جملة تركته برازية (قوله وبراؤه مديونه وهو مديون) قيد به احتراز عن غير المديون فان ابراه الاجنبى نافذ من الثلث كافي الجوهرة ساجحاني (فائدة) أقر في مرضه شي فقال كنت نقلته في الصحة كان بمنزلة الاقرار في المرض من غير اسناد الى زمن الصحة اشياء وفي البرازية عن المتنى أقر فيه أنه باع عبده من فلان وقبض الثمن في صحته وصدقه المشتري فيه صدق في البيع لا في قبض الثمن الا من الثلث اه ونقل في نور العين عن الخلاصة ونقل قبله عن الخانية أقر أنه ابرأ فلانا في صحته من دين لم يجز اذا علمك انشاءه للمال فكذا الحكاية بخلاف اقراره بقبض اذ ملك انشاءه فملك الاقرار به ثم قال فلعن في المسألة روايتين أو أحدهما سهو الظاهر أن ما في الخانية أصح وقال أيضا قوله اذ لا ملك انشاءه للمال بخلاف لما فيها أيضا أنه يجوز ابراء الاجنبى الا أن يخص عدم القدرة على الانشاء بكون فلان وارثا أو بكون الوارث كفيلا فلان الاجنبى حتى اطلاقه نظر اه قلب او يكون المقر مديونا كما أفاده المصنف (قوله اجنبيا) الا أن يكون الوارث كفيلا عنه فلا يجوز اذ يبرأ الكفيل براءة الاصيل. جامع الفصولين. ولو أقر لاجنبى باستيفائه دينه منه صدق كما بسطه في الوالوجية (قوله فلا يجوز) سواء كان من دين له عليه أصالة أو كفالة وكذا اقراره بقبضه واحتماله على غيره فصولين وفي الهامش أقر مريض مرض الموت أنه لا يستحق عند زوجته عند حقاو ابرأ ذمتها من كل حق شرعى ومات عنها وورثة غيرها وله تحت يدها أعيان وله ذمتها من دين والورثة لم يجزوا الاقرار لا يكون الاقرار صحيحا حامدية (قوله يشمل الوارث) صرح به في جامع الفصولين حيث قال مريض له على وارثه دين فأقره لم يجز ولو قال لم يكن لى عليك شي ثم مات جاز اقراره قضاء لادبائه اه وينبغي لو ادعى الوارث الاخر أن المقر كاذب في اقراره أن يخلف المقر له بأنه لم يكن كاذبا بناء على قول أبي يوسف الفتى به كما حرق قبل باب الاستثناء وفي البرازية ادعى عليه ديونا وما لوديعه فصالح الطالب على يسير سيرا

في معينه فليحفظ (وأخر الارث عنه ودين الصحة) مطلقا (وما لزمه في مرضه بسبب معروف) بيينة او بعيانة قاض (قدم على ما أقر به في مرض موته ولو) المقر به (وديعه) وعند الشافى - الكل سواء (والسبب المعروف) ما ليس بتبرع (كنكاح مشاهد) ان يجرى المثل أما الزيادة فباطلة وان جاز النكاح عناية (وبيع مشاهد واتلاف كذلك) اى مشاهد (و) المريض (ليس له أن يقضى دين بعض الغرماء دون بعض ولو) كان ذلك (اعطاء مهر وافياء اجرة) فلا يعلم لهما (الا) في مسألتي (اذا قضى ما استقرض في مرضه او نقد ثمن ما اشترى فيه) لو يمثل القيمة كما في البرهان (وقد علم ذلك) اى ثبت كل منهما (بالبرهان) لا باقراره للثمة (بخلاف) اعطاء المهر ونحوه (ما) اذ لم يؤد حتى مات فان البائع اسوة للغرماء (في الثمن) اذ لم تكن العين المبعة (في يده) اى يد البائع فان كانت كان اولى (واذا أقر) المريض (بدين ثم) أقر (بدين) تحاصوا وصل او فصل (لاستواء ولو أقر بدين ثم يوديعه تحاصوا وبعبكه الوديعه اولى (وابراؤه مديونه وهو مديون غير جائز) اى لا يجوز (ان كان اجنبيا وان) كان (وارثا فلا) يجوز (مطلقا) سواء كان المريض مديونا أولا للثمة وجملة صحته أن يقول لاحق لى عليه كما أفاده بقوله (وقوله لم يكن لى على هذا المطلوب شي) يشمل الوارث وغيره

وأقر الطالب في اله لائحة أنه لم يكن له على المدعى عليه شيء وكان ذلك في مرض المدعى تيممات قبرهن الوارث
أنه كان لورثي عليه أموال كثيرة وأما قصد حرماننا لتسليم وان كان المدعى عليه وارث المدعى وجرى ما ذكرنا
فجرهن بقية الورثة على أن أبانا قصد حرماننا بهذا الاقرار تسع اه وينبغي أن يكون في مسائلنا كذلك لكن
فرق في الاشياء بكونه متهما في هذا الاقرار لتقدم الدعوى عليه والصلح جعله على يسير والكلام عند عدم قرينة
على التهمة اه قلت وكثيرا ما يقصد المذبح حرمان بقية الورثة في زماننا وتدل عليه قرائن الاحوال القرينة من
الصريح فعلى هذا تسع دعواهم بأنه كان كاذبا وتقبل ينتهم على قيام الحق على المقر له وهذا قال السائحاني
ما في المتن اقرار وبراء وكلاهما لا يصح للوارث كما في المتن والشروح فلا يعقل عليه لتلا بصير حله لاسقاط
الارث الجبري اه والله اعلم (قوله صحيح قضاء) ومر في القروع قبيل باب الدعوى (قوله كابطه
في الاشياء) أقول قد خالفه علماء عصره وأقربا عدم الصحة منهم ابن عبد العال والمقدمي وأخو المصنف
والطائفتي والرملي وكتب الجوى في الرد على ما قاله نقلا عن تقدم كابة حسنة فلتراجع أقول وحاصل ما ذكره
الرملي أن قوله لم يكن عليه شيء مطابق لاحوال الاصل من خلو ذمته عن دينه فليس اقرارا بل كاعترافه بعين في يد
زيد بأنهم الزيد فاتفت التهمة ومثله ليس له على والده شيء من تركه أمته وليس له على زوجي مهر على المرحوم
بخلاف ما هنا فان اقرارها بما في يدها اقرار بملكها للوارث بلا شك لان اقصى ما يستدل به على الملك اليد فكيف
يصح وكيف تنفي التهمة والنقل معصرة بأن الاقرار بالعين التي في يد المقر كالاقرار بالدين واذا لم يصح في المهر
على الصحيح مع أن الاصل براءة الذمة فكيف يصح فيما به الملك مشاهد باليد نعم لو كانت الامتعة بيد الاب
فلا كلام في الصحة وفي حاشية البيري الصواب أن ذلك اقرار للوارث بالعين بصيغة النفي وما استدل به المصنف
في الدين لا العين وهو وصف في الذمة وانما يصير ما لا يقبضه (قوله أومع اجنبي) قال في نور العين أقر لوارثه
ولاجنبي بدین مشترک بطل اقراره عندهما تصادق في الشركة او تكاذبا وقال محمد للاجنبي بحصته لو أنكر
الاجنبي الشركة وبالعكس لم يذكره محمد ويجوز أن يقال انه على الاختلاف والصحيح أنه لم يجز على قول محمد
كما هو قولهما (قوله الا أن صدقه) اي بعد موته ولا عبرة لاجازته سمه بله كافي خزائن المفتين وان أشار صاحب
الهداية لصدقه وأجاب به ابنه نظام الدين وحافده عماد الدين ذكره القهستاني شرح المتن وفي النعمية اذا
صدق الورثة اقرار المريض لوارثه في حياته لا يحتاج لتصديقهم بعد وفاته وعزا لحاشية مسكين قال فلم يجعل
الاجازة كالتصديق ولعله لا نهم أقر وا اه وقدم الشارح في باب الفضولي وكذا وقف بيعه لوارثه على
اجازته سم اه في الخلاصة نفس البيع من الوارث لا يصح الاجازة الورثة يعني في مرض الموت وهو الصحيح
وعندهما يجوز لكن ان كان فيه غبن او حياطة بخير المشتري بين الرد أو تكميل القيمة سائحاني (قوله او وصي)
في بعض النسخ وأوصى بدون ألف (قوله لزوجه) يعني ولم يكن له وارث آخر وكذا في عكسه كافي
الشريعة لالة قاله شيخ والدي مدني (قوله صحت) ومثله في حاشية الرملي على الاشياء فراجعها (قوله
وأما غيرهما) اي غير الزوجين وفي الهامش أقر رجل في مرضه بأرض في يدها وقف ان أقر بوقف من قبل
نفسه كان من الثلث كالوارث المريض بعقوبته أو أقر أنه تصدق به على فلان وهي المسألة الاولى قال وان أقر
بوقف من جهة غيره ان صدقه ذلك الغير او ورثته جاري الكمال وان أقر بوقف ولم يبين أنه منه أو من غيره فهو
من الثلث ابن النخبة كذا في الهامش (قوله صح الخ) هذا مشكل فليراجع (قوله لما زعمه الطرسوسي)
اي من أنه يكون من الثلث مع تصديق السلطان اه ح كذا في الهامش (قوله ولو كان ذلك) اي
الاقرار ولو وصية (قوله يقبض دينه) قال في الخانية لا يصح اقرار مريض مات فيه يقبض دينه من وارثه
ولا من كفيل وارثه الخ ما يأتي في القرب من ذلك عن نور العين وقيد بدین الوارث احتراز عن اقراره باستيفاء
دين الاجنبي والاصل فيه أن الدين لو كان وجب له على اجنبي في صحته جاز اقراره باستيفائه ولو عليه دين
معروف سواء وجب ما أقر بقبضه بدلا عما هو مال كمن أولا كبذل صلح دم العمد والمهر ونحوه ولو دينا وجب
في مرضه وعليه دين معروف او دين وجب بعبادة اليهود فلوما أقر بقبضه بدلا عما هو مال لم يجز اقراره اي
في حق غرماء الصحة كمانته السائحاني عن البدائع ولو دينا لا عمل ليس بمال جاز اقراره بقبضه ولو عليه دين
معروف جامع الفصولين وفيه لوباع في مرضه شيئا بأكثر من قيمته فاقر بقبضه لم يصدق وقيل للمشتري أدعته

(صحيح قضاء لادبارة) فترفع به
مطالبة الدنيا لمطالبة الاسرة
حاوي الا المهر فلا يصح على الصحيح
بنازية اي لظهور أنه عليه غالبا
بخلاف اقرار البنت في مرضها
بأن الشيء للفلان ملك أبي أو أمي
لاحق لي فيه او انه كان عندي
عارية فانه يصح ولا تسع دعوى
زوجها انه كابطه في الاشياء
فان لا فاعنتم هذا الخبر برقائه من
مفردات كافي (وان أقر المريض
لوارثه) مفردة اومع اجنبي بعين
او دين (بطل) خلافا للشافعي رضي
الله تعالى عنه ولنا حديث لا وصية
لوارث ولا اقرار له بدین (الا أن
يصدق) بقية (الورثة) فلو لم يكن
وارث آخر أو وصي لزوجه او وصي
له صححت الوصية وأما غيرهما فيرث
الكل فرضا ورضا فلا يحتاج لوصية
شريعة لالة وفي شرحه للوهانية
أقر بوقف ولا وارث له فلو على جهة
عامة صح تصديق السلطان او نائبه
وكذا لو وقف خلافا لما زعمه
الطرسوسي فليحفظ (ولو) كان
ذلك اقرارا يقبض دينه

لعدم مرض الموت واختيار ولو مات المقر له ثم المريض وورثه المقر له من ورثة المريض جاز اقراره كقراره للاجنبي بجر وسيجيء عن الصيرفة بخلاف اقراره) اي لوارثه (بوديعة مستهلكة) فانه جائز وورثته أن يقول كانت عندي ودیعة لهذا الوارث فاستهلكتها بجمهرة والحاصل أن الاقرار للوارث موقوف الا في ثلاث مذكورة في الاشياء منها اقراره بالامانات كلها ومنها التي كلاحق في قبل أبي اواهي وهذه الحيلة في ابراء المريض وارثه ومنه هذا الشيء الفلاني ملك أبي اواهي كان عندي عارية وهذا حيث لا قرينة وتامة فيها فيحفظ فانه سهم (أقر فيه) اي في مرض موته (لوارثه) يؤمر في الحال بتسليمه الى الوارث فاذا مات يرثه) برأية وفي انفسه تصرفات المريض نافذة وانما تنقض بعد الموت (والعبارة لكونه وارثا وقت الموت لا وقت الاقرار) فلو أقر لاختيه مثلا ثم ولد له صح له قراره عدم ارثه (الا اذا صار وارثا) وقت الموت (بسبب جديد كالزوج وعقد المودة) فيجوز كذا ذكره بقوله (ولو أقر لها) اي لاجنبية (ثم تزوجها صح بخلاف اقراره لاختيه المحبوب بسبب اوبان اذا زال حجه) باسلامه او بموت الابن فلا يصح لان ارثه بسبب قديم لا جديد (وبخلاف الهبة) لها في مرضه (والوصية لها) ثم تزوجها فلا تصح لان الوصية تنكح بعد الموت وهي حيث ذوارثه

مرة اخرى او انقض البيع عند أبي يوسف وعند محمد يؤتى بترقيته وانقض البيع (قولوا غصبه) اي بقبض ما غصبه منه (قولوا ونحو ذلك) كأن يقر أنه قبض المبيع فاسد امته او أنه رجع فيما وجبه لمريضاً حوى ط (فرع) أقر بدين لوارثه ولغيره ثم برئ فهو كدين صحته ولو أوصى لوارثه ثم برئ بطلت وصيته جامع القصولين (تمت) في التارخانية عن واقعات الناطقي اشهدت المرأة شهودا على نفسها بالبنين والاولاد تريد بذلك اضرار الزوج واشهد الرجل شهودا على نفسه بمال بعض الاولاد يريد به اضرار باقي الاولاد والشهود يعلمون ذلك وسعهم أن لا يؤدوا الشهادة الخ ما ذكره العلامة البيري وينبغي على قياس ذلك أن يقال ان كُن للقاضي علم بذلك لا يصح الحكم كذا في حاشية أبي السعود على الاشياء والظواهر (قوله ولو فعله) اي الاقرار بهذه الاشياء للوارث (قولوا من ورثة المريض) كما اذا أقر لابن ابنه ثم مات ابن الابن عن أبيه (قوله وسيجيء) اي قريبا (قولوا بوديعة) الا صوب باستهلاك الوديعة اي المعروفة بالبينة (قوله مستهلكة) اي وهي معروفة (قوله وصورته) قد أوضح المسألة في الرواحية ولم يبين هذه الصورة أن الوديعة معروفة كما صرح به في الاشياء وفي جامع القصولين راغا صورتهما أودع أباه ألف درهم في مرض الاب أو صحته عند الشهود فلما حضره الموت أقر باحداكه صدق اذ لمسكت ومات ولا يدري ما صنع كان في ماله فاذا أقر بالتلافه فأرلى اه والحاصل أن مدار الاقرار هنا على استهلاك الوديعة المعروفة لاعتبارها (قوله والحاصل) فيه مخالفة للاشياء ونصها وأما مجرد الاقرار للوارث فهو موقوف على الاجازة سواء كان يعين أو دين أو قبض منه أو ابراءه الا في ثلاث لأقر بالتلاف وديعته المعروفة أو أقر بقبض ما كان عنده ووديعة أو بقبض ما قصه الوارث بالوكالة من مدونه كذا في تلخيص الجامع وينبغي أن يلحق بالثانية اقراره بالامانات كلها ولو مال الشركة او العارية والمعنى في الكل أنه ليس فيه ايثار البعض فاعتنم هذا التحري فانه من مفردات هذا الكتاب اه ط (قولوا اقراره بالامانات) اي بقبض الامانات التي عند وارثه لابان هذه العبر لوارثه فانه لا يصح كما صرح به الشارح قريبا وصرح به في الاشياء وهذا مراد صاحب الاشياء بقوله وينبغي أن يلحق بالثانية اقراره بالامانات كلها فانتبه لهذا فانما من يحظى فيه ويقول ان اقراره لوارثه مما حاز مطلقا مع أن النقول مصرحة بأن اقراره بالعبر كالدين كقد ساند عن الرمي ومن هذا يظهر لك ما في بقية كلام الشارح وهو متابع فيه للاشياء مخالفا للمنفق ولخاله فيه العلماء الفحول كقد ساند في الفتاوى الاسماعيلية سئل فحين أقر في مرضه أن لاحق له في الاسباب والامتعة المعلومه مع بقية المعلومه وأنها تستحق ذلك دونه من وجه شرعي فهل اذا كانت الاعيان المرقومة في يده وملكه فيها ظاهر ومات في ذلك المرض فالأقرار به لوارثه باطل الجواب نعم على ما اعتدوا المحققون ولم يعدوا بالنفي خلافا للاشياء وقد أسكروا عليه اه ونقله السائحاني في مجتمعه ورد على الاشياء والشارح في خامس نسخته وفي الحامدية سئل في مريض مرض الموت أقر فيه أنه لا يستحق عند زوجته خذ حضا وأبرأ ذمتها عن كل حق شرعي ومات عنها وعن ورثته غير حاضرا له تحت يدها أعيان وله بذمتها دين والورثة لم يجبروا الاقرار فهل يكون غير صحيح الجواب يكون الاقرار غير صحيح والحالة هذه والله تعالى أعلم اه (قوله ومنها التي) فيه أنه ليس باقرار للوارث كما صوبه في الاشياء (قوله كلاحق) هذا صحيح في الدين لافي العبر كامر (قوله أو أمي) ومنها اقراره بالتلاف وديعته المعروفة كافي المتن كذا في الهامش (قوله ومنه هذا الشيء) هذا غير صحيح كما علمت مما مر قال في البحر في متفرقات القضاء ليس لي على فلان شيء ثم ادعى عليه مالا وأراد تحليفه لم يحلف وعند أبي يوسف يحلف لعادة وسأني في مسائل شتى آخر الكتاب أن الفتوى على قول أبي يوسف اخذاره أئمة خوارجهم لكن اختلفوا فيما اذا ادعاه وارث المقر على قولين ولم يرجح في البرأية منهم شيئا وقال الصدر الرشيد الرأى في التحليف الى القاضي وفسره في فتح القدير بأنه يجتهد بخصوص الوقوع فان غلب على ظنه أنه لم يقبض حين أقر يحلف الخصم وان لم يقبض على ظنه ذلك لا يحلفه وهذا انما هو في المنقرض في الاخصام اه قلت وهذا أمر لم يجنبه والحمد لله (تمت) قال في التارخانية عن العلامة رجل قال استوفيت جميع مالي على الناس من الدين لا يصح اقراره وكذا الو قال ابرأت جميع غرماءي لا يصح الا أن يقول قبيلة فلان وحدهم حصون فحينئذ يصح اقراره وبراءه (قوله بسبب قديم) اي قائم وقت الاقرار ولو أقر لوارثه وقت اقراره وموت موته وخرج من أن يكون وارثا فيما بين ذلك

(أقر فيه أنه كان له على ابنته الممتنة عشرة دراهم قد استوفيتها وله) أي العتق (ابن ينكر ذلك صح إقراره) لأن الميت ليس بوارث (كألو أقر لا مرأته في مرض موته بدین ثم ماتت قبله وترك) منها (وارثا) صح الإقرار (وقيل لا) فإنه بدیع الدین صریفة ولو أقر فيه لوارثه ولا جنبي بدین لم یصح خلافاً لمحمد عمادیه (وان أقر لا جنبي) مجهول نسبه (ثم أقر ببنوته) وصدقه ٤٦٥ وهو من أهل التصديق (ثبت نسبه) مستندا

لوقت العلق (و) إذا ثبت (بطل إقراره) لما مر ولولم یثبت بأن كذبه أو عرف نسبه صح الإقرار لعدم ثبوت النسب شرعية معزى بالنياسيع (ولو أقر أن طلقها ثلاثاً) یعنی بأنا (فيه) أى في مرض موته (فلها الأقل من الارث والدين) ويدفع لهذا ذلك بحكم الإقرار لا بحكم الارث حتى لا تصير شريكة في أعيان التركة شرعية (وهذا إذا) كانت في العدة (و) طلقها بسواها) فإذا مضت العدة جاز لعدم التهمة عزيمة (وان طلقها بلا سواها فله الميراث بالغام بلغ ولا یصح الإقرار لها) لأنها وارثه أذ هو قار وأهمله أكثر المشايخ لظهوره من كتاب الطلاق (وان أقر لغلام مجهول) النسب في مولده أو في بلد هو فيها هو ما في السن بحيث (يولد مثله لمثله أنه ابنه وصدقه الغلام) لو يميز والام يحجج لتصديقه كما مر وجنشد ثبت نسبه (ولو أقر ببنوته) إذا ثبت (شاركه) الغلام (الورثة) فان انتفت هذه الشروط يؤخذ المقر من حيث استحقاق المال كألو أقر بأخوة غيره كما مر عن النياسيع كذا في الشرعية لا في غير عند الفتوى (و) الرجل (صح إقراره) أى المريض (بالولد والوالدين) قال في البرهان وان علما قال المقدسي وفيه نظر لقول الزيلعي لو أقر بالجد أو ابن الابن لا یصح لأن فيه حل النسب على الغير (بالشروط) الثلاثة (المتقدمة) في الابن

ذلك بطل إقراره عند أبي يوسف لا عند محمد نور العين عن قاضي خان وفي جامع الفصولين أقر لابنه وهو قن ثم عتق فمات الابن جازلانه للمولى بالعتق بخلاف الوصية لابنه وهو قن ثم عتق فانما بطل لانما يحتث للابن اه وبيانه في المخ وانظر ما كتبناه في الوصايا (قوله ليس بوارث) يفيد أنها لو كانت حية وارثه لم یصح قال في الخاتمة لا یصح إقرار مريض مات فيه بقبض دين من وارثه ولا من كفيل وارثه ولو كفيل في حتمته وكذا لو أقر بقبضه من اجنبي تبرع عن وارثه وكل رجل يبيع شيء معين فباعه من وارث موكله وأقر بقبض الثمن من وارثه أو أقر أن وكيله قبض الثمن ودفعه اليه لا یصدق وان كان المريض هو الوكيل وموكله صحيح فأقر الوكيل انه قبض الثمن من المشتري وسجد الموكل صدق الوكيل ولو كان المشتري وارث الوكيل والموكل والوكيل مريضان فأقر الوكيل بقبض الثمن لا یصدق اذ مرضه یكنی ابطلان إقراره لوارثه بالقبض فمرضهما أولى مريض عليه دين محيط فأقر بقبض ودیعة أو عارية أو مضاربة كانت له عند وارثه صح إقراره لان الوارث لو ادعى رد الامانة الى موثرته المريض وكذبه المورث یقبل قول الوارث اه من نور العين قبيل كتاب الوصية (قوله خلافاً لمحمد) (فرع) باع فيه من اجنبي عبد او باعه الاجنبي من وارثه أو وهبه منه صح ان كان بعد القبض لان الوارث ملك العبد من الاجنبي لامن موثرته بزانية (قوله عمادیه) قد ساء عبارتها عن نور العين (قوله لمن طلقها) أى في مرضه (فرع) إقراره لها أى للزوجة بمهرها الى قدر مثله صح لعدم التهمة فيه وان بعد الدخول قال الامام ظهير الدين وقيل جرت العادة بمنع نفسها قبل قبض مقدار من المهر فلا یحكم بذلك التقدير اذ لم تعترف بالقبض والصحيح انه یصدق الى تمام مهر مثلها وان كان الظاهر أنها استوفت شيئاً بزانية وفيها أقر فيه لاسرأته التي ماتت عن ولد بقدر مهر مثلها وله ورثة أخرى لم یصدق فيه في ذلك قال القاضي الامام لا یصح إقراره ولا یناقض هذا ما تقدم لان الغالب هنا بعد موته الاستيفاء ورثتها أو وصيها المهر بخلاف الاول اه (فرع) في التارخانية عن السراجية ولو قال مشترك أو شرك في هذه الدار فهذا إقرار بالنصف وفي العناية ومطلق الشركة بالنصف عند أبي يوسف وعند محمد ما يفسره المقر ولو قال في الثلثين موصولا صدق وكذا قوله يني وبينه أولى وله اه (قوله وان أقر لغلام) كان الاولى تقديم هذه المسألة على قوله وان أقر لا جنبي ثم أقر ببنوته لان الشروط الثلاثة هنا معتبرة هنا كذا في حاشية مسكين عن الجوى (قوله أو في بلد) حكاية قول آخر قال في الحواشي البعقوبية مجهول النسب من لا یعلم له أب في بلده على ما ذكر في شرح تلخیص الجامع لكل الدين والظاهر أن المراد به بلد هو فيه كذا في الفتية لا مسقط رأسه كذا ذكره البعض لان المغربي اذا انتقل الى المشرق فوقع عليه حادثة يلزم أن یفتش عن نسبه في المغرب وفيه من الخرج ما لا یحتج فلیحفظ هذا اه (قوله وجنشد) ینبئ حذوها فان بذرها صار الشرط بلا جواب ح (قوله هذه الشروط) أى أحدها ح (قوله من حيث استحقاق المال) ان كان المراد بالمال هو المقر به كما هو ظاهر قوله كما مر أعنی بأن أقر لا جنبي ثم أقر ببنوته ولم یثبت بسبب انتفاء شرط فح أنه تكرر الامل له هنا وان كان المراد به الارث كما هو ظاهر قوله كألو أقر بأخوة غيره فیکون المعنی ان أقر لغلام انه ابنه ولم یثبت نسبه بسبب انتفاء شرط من هذه الشروط شارك الورثة فلا یظهر وجهه اذ تقدم أن إقراره له بالمال صح ولا یصح الإقرار لوارثه كما مر أن المراجعة حينئذ لیست للمقر بل للورثة حيث شاركهم في الارث ومع هذا فان كان الحكم كذلك فلا بد له من نقل صريح حتى یقبل وقد راجعت عدة كتب فلم أجده ولعل لهذه أمر الشارع بالتحریر قاتل (قوله عن النياسيع) الذي قدمه الشرع بلالی عن النياسيع عند قوله أقر لا جنبي ثم یبنوته نفسه ولو كذبه أو كان معروفاً النسب من غيره لزمه ما أقر به ولا یثبت النسب اه ثم كتب هنا ما نقله الشارع عنه (قوله فیجتر) لم یظهر لي المخالفة الموجبة للتحریر تأمل ح (قوله والرجل صح إقراره) في بعض النسخ اسقاط الرجل ولفظ صح إقراره (قوله أى المريض) الاولى تركه ح (قوله وان علما) بحريك ثلاثة حروفه أى الوالدان وفيه نظر وجهه ظاهر فهو كإقراره ینت ابن قال في جامع الفصولين أقر ببنوته فلها النصف والباقي للعصبة اذ إقراره ینت جائز لا ینت الابن اه وما ذاك الا لان فيه تحمیل النسب على الابن قد بر ط (قوله لا یصح) وسأقی

للمقر عليه لا المقر له فلم أن المقر له صوابه المقر عليه كما عبر به صاحب المخ في كتاب الفرائض ويدل عليه قوله لا أني
 ان بالتصديق ثبت النسب ولا يكون ذلك الأمن المقر عليه قال في روح الشروح على السراجية واعلم انه
 ان شهد مع المقر رجل آخر أو صدقه المقر عليه أو الورثة وهم من أهل الاقرار فلا يشترط الاصرار على الاقرار
 الى الموت ولا ينفع الرجوع لثبوت النسب ح اه وفي شرح فرائض الملتقى للطارب لمسي - وصح رجوعه لانه
 وصية معني ولا شيء لانه مقر له من تركته قال في شرح السراجية المسمى بالمحتاج وهذا اذا لم يصدق المقر عليه اقراره
 قبل رجوعه أو لم يقر بمثل اقراره أما اذا صدق اقراره قبل رجوعه أو أقر بمثل اقراره فلا ينفع المقر رجوعه عن
 اقراره لان نسب المقر له قد ثبت من المقر عليه اه فهذا كلام شراح السراجية فالصواب التعبير به عليه كما عبر به
 في المخ في كتاب الفرائض وان كانت عبارتهم هنا كعبارة الشارح وكذا عبارة الشارح في الفرائض غير محزنة
 فتنبه (قوله عند الفتوى) أقول تحرير رده انه لو صدقه المقر له فلا الرجوع لانه لم يثبت النسب وهو ما في
 البدائع ولو صدقه المقر عليه لا يصح رجوعه لانه بعد ثبوته وهو ما في شروح السراجية فنشأ الاستبعاد تحريف
 الصلة فالأوضاع مختلفة ولا يحق أن هذا كله في غير الاقرار بنحو الولد (قوله نصف نصيب المقر) ولومعه
 وارث آخر شرح الملتقى وبيان في الزيلعي - (قوله في حق نفسه) فصار كالمشترى اذا أقر أن البائع كان أعتق
 العبد المبسوع يقبل اقراره في العتق ولم يقبل في الرجوع بالثمن بيانية وفي الزيلعي - فاذا قبل اقراره في حق نفسه
 يستحق المقر له نصيب المقر مطلقا عندنا وعند مالك وابن أبي ليلى يجعل اقراره شائعا في التركة فيعطي المقر
 من نصيبه ما يخصه من ذلك حتى لو كان لشخص مات أبوه أخ معروف فأقر بأخ آخر فكذب أخوه المعروف فيه
 أعطى المقر نصف ما في يده وعندهما يعني عند مالك وابن أبي ليلى ثلث ما في يده لان المقر قد أقر له ثلث شائع
 في النصفين فنشأ اقراره في حصته وبطل ما كان في حصة أخيه فيكون له ثلث ما في يده وهو سدس جميع المال
 والمدرس الآخر في نصيب أخيه بطل اقراره فيه لما ذكرنا ونحن نقول أن في زعم المقر أنه يساويه في الاستحقاق
 والمنكر ظالم بانكاره فيجعل ما في يده المنكر كالمالك فيكون الباقي بينهما بالسوية ولو أقر بأخت تأخذ ثلث
 ما في يده وعندهما خيه ولو أقر ابن و بنت وكذبهما ابن و بنت يقسم نصيب المقر بين أخماسا وعندهما أرباعا
 والتفريق ظاهر ولو أقر بامرأة أنها زوجة أخيه أخذت ثمن ما في يده ولو أقر بحجة هي أم الميت أخذت سدس
 ما في يده فيعامل فيما في يده كما يعامل لو ثبت ما أقر به اه ونجاءه فيه (قوله بابن) أي من أخيه الميت
 (قوله اتنى) هذه مسألة الدور الحكمي التي عدتها الشافعية من موانع الارث لانه يلزم من التورث عدمه
 بيانه انه اذا أقر أخا بنين بالميت ثبت نسبه ولا يرث لانه لو ورث لحجب الاخ فلا يكون الاخ وارثا نرا
 فلا يقبل اقراره بالابن فلا يثبت نسبه فلا يرث لان اثبات الارث يؤدي الى ثبوت نسبه وما أدى اثباته الى نفسه اتنى من
 أصله وهذا هو الصحيح من مذهبه لكن يجب على المقر باطنا أن يدفع للابن التركة اذا كان صادقا في اقراره
 (قوله وظاهر كلامهم نعم) يعني ظاهر كلامهم صحة اقرار هذا الاخ بالابن ويثبت نسبه في حق نفسه فقط فيرث
 الابن دونه لما قالوا ان الاقرار ينسب على غيره يصح في حق نفسه حتى تلزمه الاحكام من النفقة والحضانة
 لافي حق غيره وقد رأيت المسألة منقولة ولله تعالى الحمد والمنة في فتاوى العلامة قاسم بن فطو بعا الحنفي - ونصه
 قال محمد في الاملاء ولو كانت للرجل عمة أو مولى نعمة فأقرت العمة أو مولى النعمة بأخ للميت من أبيه أو أمته
 أو بنت أو ابن عم أخذ المقر له الميراث كله لان الوارث المعروف أقر بأنه مقدم عليه في استحقاق ماله واقراره
 حجة على نفسه اه هذا كلامه ثم قال فإلما لم يكن في هذا دور عندنا لم يذكري الموانع وذكر في بابيه اه (قوله
 الى نصيبه) فيجعل كأنه استوفى نصيبه ولان الاستيفاء انما يكون بقبض مضمون لان الديون تقتضي بامثالها
 ثم تلتقي فصارا فقد أقر يدين على الميت فيلزم المقر كما قر قبل باب الاستثناء ولا يجري في هذه المسألة الخلاف
 السابق كما لا يخفى على الحاذق (قوله بعد حلفه) أي حلف المنكر أي لاجل الاخ لاجل التوريم لانه
 لا ضرر على التوريم فلا ينافي ما يأتي ولو نكل شاركة المقر (قوله لكنه) الاستدراك يقتضي أن لا يحلف
 في الاولى وبه صرح الزيلعي - وهو مخالف لما قدمه عن الاكل ومترجوا به (قوله يحلف) أي المنكر بالله
 لم يعلم انه قبض الدين فان نكل برئت ذمة الدين وان حلف دفع اليه نصيبه بخلاف المسألة الاولى حيث لا يحلف
 لحق التوريم لان حقه كله حصل له من جهة المقر فلا حاجة الى تحليفه وهما لم يحصل الا النصف فيحلفه زيلعي -

عند الفتوى (ومن مات أبوه فأقر
 بأخ شاركة في الارث) فيستحق
 نصف نصيب المقر (ولم يثبت
 نسبه) لما تقر بأن اقراره مقبول
 في حق نفسه فقط قلت بقي لو أقر
 الاخ بابن هل يصح قال الشافعية
 لا لان ما أدى وجوده الى نفسه
 اتنى من أصله ولم أره لاثبتنا
 صريحا وظاهر كلامهم نعم
 فليراجع (وان ترك) شخص (ابن)
 وله على آخره فأكفر أحدهما
 بقبض أبيه خسين منها فلا شيء
 للمقر (لان اقراره ينصرف الى
 نصيبه (ولا آخر خمسون) بعد
 حلفه انه لا يعلم أن أباه قبض شطير
 المائة قاله الاكل قلت وكذا
 الحكم لو أقر أن أباه قبض كل الدين
 لكانه ههنا يحلف لحق التوريم
 زيلعي -

* (فصل في مسائل شتى) * (أقرت الحرة المكنته بدين) لا سحر (فكذبها زوجها صريح) اقرارها (في حقه أيضا) عند أبي حنيفة (فقبض)
المقرة (وتلازم) وان تنسّر الزوج وحده احدى المسائل الست الخارجة من قاعدة الاقرار بجهة قاصرة على المقر ولا يتعدى الى غيره وهي في الاشياء
وينبغي أن يخرج أيضاً من كان في الجارية غيره فأقر لا تنسّر بدين فان له حبسه وان تنسّر المستأجر وهي واقعة القسوى ولم ترها صريحة (وعندهما لا)
تصدق في حق الزوج فلا تجبس ولا تلازم دور قلت وينبغي أن يقول على قولها ما قضاء وقضاء لان الغالب أن الاب يعاها الاقرار له وألبعض آثارها
ليتوصل بذلك الى منعها بالحبس عنده عن زوجها كما وقفت عليه من اراجين اثبت بالقضاء كذا ذكره المصنف (بجهولة النسب أقرت بالرق
لأنسان) وصدة المقرلة (ولها زوج وأولاد منه) أي الزوج (وكذبها) زوجها (صح في حقه خاصة) فولد علق بعد الاقرار رقيق خلافاً لمحمد
(لا) في (حقه) يرد عليه انتقاص طلاقها كما حققه في الشربلية (وحق الاولاد) وفرع على حقه بقوله (فلا يسلط النكاح) وعلى حق الاولاد
بقوله (وأولاد حصلت قبل الاقرار وما في بطنها وقتها أحرار) لصولهم قبل اقرارها بالرق (بجهول النسب حرز عبده ثم أقر بالرق
لأنسان وصدة) المقرلة (صح) اقراره (في حقه) ٤٦٨ فقط (دون ابطال العتق فان مات العتيق يرثه وارثه ان كان) له وارث يستغرق

* (فصل في مسائل شتى) *

(قوله وهي في الاشياء) وعبارتها الاقرار بجهة قاصرة على المقر ولا يتعدى الى غيره فلو أقر المؤجر أن الدار
لغيره لا تنسخ الاجارة الا في مسائل لو أقرت الزوجة بدين فللداين جسمها وان تنسّر الزوج ولو أقر المؤجر
بدين لا وفاء له الا من غن العين فله بيعها لقضائه وان تنسّر المستأجر ولو أقرت بجهولة النسب بأنها بنت أبي
زوجها وصدة المقر لا تنسخ النكاح بينهما بخلاف ما اذا أقرت بالردة ولو طلقها ثنتين بعد الاقرار بالرق لم يملك
الرجعة واذا ادعى نسب ولد أمته المبيعة وله أخ ثبت نسبته وتعدى الى حرمان الاخ من الميراث لكونه لابن وكذا
المكاتب اذا ادعى نسب ولد حرته في حياة أخيه صحت وميراثه لولده دون أخيه كما في الجامع اهـ (قوله وينبغي)
البحث لصاحب المنع (قوله افتاء وقضاء) ينصهما (قوله لان الغالب) فيه نظر اذ العلة خاصة
والمدعى عام لانه لا يظهر فيما اذا كان الاقرار لاجنبي وقوله ليتوصل الخ لا يظهر أيضاً اذا الحبس عند القاضي
لا عند الاب فاذا المعول عليه قول الامام وأيضاً لم يستند في هذا التصحيح لاحد من أئمة الترجيح ط لكن قوله
اذ الحبس عند القاضي مخالف لما مر في باب أن الخيار فيه للمدعى (قوله بجهولة النسب أقرت) ليس على
اطلاقه لما في الاشياء بجهول النسب اذا أقر بالرق لأنسان وصدة المقر له صح وصار عبده اذا كان قبل تأكد
الحرية بالقضاء أما بعد قضاء القاضي عليه بحد كامل أو بالقصاص في الاطراف لا يصح اقراره بالرق بعد ذلك
اهـ سائحاتي (قوله فولد) التفرع غير ظاهر ومحله فيما بعد والظاهر أن يقال فتكون رقيقة له كما أفاده
في العزيمة (قوله كما حققه في الشربلية) حيث قال لانه نقل في المحيط عن الميسوط أن طلاقها ثنتان
وعدها حضنتان بالاجماع لانها صارت أمة وهذا حكم يخصها ثم نقل عن الزيادات ولو طلقها الزوج تطلقتين
وهو لا يعلم باقرارها مالم يعلم الرجعة ولو علم لا يملك وذكري الجامع لا يملك علم أولم يعلم قبل ما ذكر قياس
وما ذكره في الجامع استحسن وفي الكافي آلى وأقرت قبل شهرين فلهما عتقه وان أقرت بعد مضي شهرين
فأربعة والاصل انه متى أمكن تدارك ما خاف فونه باقرار الغير ولم يدارك بطل حقه لان فوات حقه مضاف الى
تقصيره فان لم يمكن التدارك لا يصح الاقرار في حقه فاذا أقرت بعد شهر أمكن الزوج التدارك وبعد شهرين
لا يمكنه وكذا الطلاق والعدة حتى لو طلقها ثنتين ثم أقرت بملك الثالثة ولو أقرت قبل الطلاق ثنتين ولو
مضت من عدتها حضنتان ثم أقرت بملك الرجعة ولو مضت حصة ثم أقرت ثنتين بخصيتين اهـ قلت وعلى
ما في الكافي لا اشكال لقوله ان فوات حقه مضاف الى قصيره تأمل (قوله حرز عبده) ماض مبنى للفاعل
وعبده مفعول (قوله فيرث الكل) ان لم يكن له وارث أصلاً (قوله أو الباقي) ان كان له وارث
لا يستغرق (قوله وشربلية) عبارة الشربلية عن المحيط وان كان للميت بنت كان النصف لها والنصف
للمقرلة اهـ وان جنى هذا العتيق سعى في جنائيه لانه لا عاقلة له وان جنى عليه يجب عليه ارش العبد وهو
كالمملوك في الشهادة لان حرته في الظاهر وهو يصلح للدفع لالاستحقاق اهـ (قوله ارش العبد)
وعليه فقد صار الاقرار بجهة متعديّة في حق الجنى عليه فينبغي زيادة هذه المسألة على الست المتقدمة آنفاً
(قوله ونحوه) بأن كثر اليقين أيضاً مع رفاً ومتمكراً (قوله بقوله البر حق الخ) هذا مما يصلح للاخبار
ولا يعين جواباً والذي في الدرر البر الحق وهو في بعض النسخ كذلك وهو ظاهر فانه يحمل على الابدال ط

التركة (والاثير) الكل أو الباقي
كافي وشربلية (المقرلة فان
مات المقر ثم العتيق فارثه لعصبة
المقر) ولو جنى هذا العتيق سعى
في جنائيه لانه لا عاقلة له ولو جنى
عليه يجب ارش العبد وهو كالمملوك
في الشهادة لان حرته في الظاهر
وهو يصلح للدفع لالاستحقاق
(قال) رجل لا سحر (لى عليك
ألف فقال) في جوابه (الصدق
أو الحق أو اليقين أو نكر) كقوله
حقاً ونحوه (أو كثر لفظ الحق
أو الصدق) كقوله الحق الحق أو
حقاً حقاً (ونحوه أو قرن بها البر)
كقوله البر حق أو الحق بر الى آخره
(فاقرار ولو قال الحق حق أو الصدق
صدق أو اليقين يقين لا) يكون
اقراراً لانه كلام تام بخلاف ما مر
لانه لا يصلح للابتداء فجعل جواباً
فكانه قال ادعيت الحق الى آخره
قوله على الست الخ فيه انه لم يذكر
السادسة وانما ذكرها ط حيث
قال السادسة باع المبيع ثم أقر أن
المبيع كان تلجئة وصدة المشتري
فله الرد على بائعه بالعيب اهـ صحيحه

(قوله لانه نداه) أي قيصا اذ الاخيرة والنداء اعلام المنادى واحضاره لتحقيق الوصف (قوله حيث ترد) أي لو اشتراه من لم يعلم بهذا الاخبار ثم علم ط (قوله بخلاف الاول) فان الشيد لا يتكمن من اثبات هذه الاوصاف فيها ط (قوله بطريقين) متعلق بالسكران (قوله عليه الحد) لعل سبق قلم والصواب القصاص فليراجع (قوله كما بسطه سعدى) وعبارته هناك وقال صاحب النهاية ذكر الامام القمى تاشي ولا يحد السكران باقراره على نفسه بالزنى والسرقه لانه اذا احصا ورجع بطل اقراره ولكن يضمن المسروق بخلاف حد القذف والقصاص حيث يقام عليه في حال سكره لانه لا فائدة في التأخير لانه لا يملك الرجوع لانه ما من حقوق العباد فاشبه الاقرار بالمال والطلاق والعناق اه ولا يخفى عليك ان قوله لانه لا فائدة في التأخير محمل بحث وفي معراج الدراية بخلاف حد القذف فانه يحبس حتى يعفو ثم يحبس للحد ثم يحبس حتى يحلف منه الضرب ثم يحبس للسكركه في البسوط وفي معراج الدراية قيد بالاقرار لانه لو زنى وسرق في حاله يحد بعد العفو بخلاف الاقرار وكذا في الذخيرة اه (قوله سقوط القضاء) أي قضاء صلاة زعيم يوم والى بخلاف الانعما (قوله على ما هنا) أي على ما في المتن والافسأ أي زيادة عليها (قوله بالخيرية) فاذا أقر أن العبد الذي في يده حر ثبتت حرته وان كذبه العبد ط (قوله في الاسعاف) ونصه ومن قبل ما وقف عليه ليس له الرد بعده ومن رده أول مرة ليس له القبول بعده اه وتعام التصاريح فيه ولا يخفى أن الكلام في الاقرار بالوقت لا في الوقف وفي الاسعاف أيضا ولو أقر جليل بأرض في يده أنها وقف عليها وعلى أولاده حملوا عليها أي ما من بعدهم على المساكين صدقة أحدهما وكذبه الآخر ولا أولاد لهما يكون نصفها وقفاً على المصدق منهم والنصف الآخر للمساكين ولورجع المنكر إلى التصديق رجعت الغلة إليه وهذا بخلاف ما لو أقر لرجل بأرض فكذبه المقتز له ثم صدقه فانه لا تصدق له ما لم يقتر لها ما نيا والمقتز أن الأرض المقتز بوقفها لا تصير ملكا لاحد فكذب المقتز له فاذا رجع اليه الأرض المقتز بكونها ملكا ترجع إلى ملك المقتز بالتكذيب اه (قوله لو وقف) فيه أن الكلام في الاقرار بالوقف لا في الوقف وأيضا الكلام فيما لا يرتد ولو قبل القبول على أن عبارة الاسعاف على أن ما في الاشياء والمنع أن المقتز اذا رده ثم صدقه صح ح (قوله قضاء البحر) وعبارته قيد بالاقرار بالمال احتراز عن الاقرار بالرق والطلاق والعناق والنسب والولاء فانه لا يرتد بالزنا الثلاثة الأولى ففي البرازية قال لا تخرأنا عبد المقتز له ثم عاد إلى تصديقه فهو عبده ولا يطل الاقرار بالرق بالرد كما لا يطل بيجود المولى بخلاف الاقرار بالعين والدين حيث يطل بالرد والطلاق والعناق لا يطلان بالرد لانهما اسقاط يتم بالمسقط وحده وأما الاقرار بالنسب والولاء فشرح المجمع من الولاء وأما الاقرار بالنكاح فلم أره الآن اه وتعام هناك (قوله واستثنى عنه) لا حاجة إلى ذكرهما هنا فانها ليستاسما نحن فيه ح أي لأن الكلام في الاقرار وما ذكر في البراء (قوله مسألتي) حيث قال ثم اعلم أن البراء يرتد بالرد إلا فيما إذا قال المديون أبرأني فأبرأه فانه لا يرتد كما في البرازية وكذا البراء الكفيل لا يرتد بالرد فاستثنى مسألتي كما أن قولهم ان البراء لا يتوقف على القبول يخرج عنه البراء عن بدل السرف والسلم فانه يتوقف على القبول ابطاله كقائه مناه في باب السلم (قوله فيها) أي في الوكالة (قوله أو قال) عطف على صالح لانها مسألة أخرى في أوائل الثالث الثالث من فتاوى الحنفية كلام طويل في البراء العلة فرأيه وفي الخاتمة وصى الميت اذا دفع ما كان في يده من تركه الميت إلى ولد الميت وأشهد الولد على نفسه انه قبض التركة ولم يبق من تركه والده قابل ولا كثير الا قد استوفاه ثم ادعى في يد الوصي شيئا وقال من تركه والذى وأقام على ذلك بينة وكذا الوأقر الوارث انه قضى جميع ما على الناس من تركه والده ثم ادعى على رجل دين الولد تسع دعواه قلت ووجدت سماعتها أن اقرار الولد لم يضمن ابراء شخص معين وكذا اقرار الوارث بشبهه جميع ما على الناس ليس

القضاء وتعام في احكامات الاشياء (المقتز اذ كذب المقتز بطل اقراره) لما تقرر ٤٦٩ أنه يرتد بالرد (الافى) ست على ما هنا سمع بالاشياء (الافقر) بالخيرية والنسب وولاء العناق والوقف في الاسعاف لو وقف على رجل قبله ثم رده لم يرتد وان رده قبل القبول ابدت (والطلاق والرق) فكما لا يرتد ويراد الميراث بزازية والنكاح كما في مقتضات قضاء البحر وتعامه في واستثنى عنه مسألتي من البراء وهذا ابراء الكفيل لا يرتد وبراء المديون بعد قوله أبرأني فأبرأه لا يرتد فالمستثنى عشرة فلتحفظ وفي وكالة الوهبانية متى صدقه فيها ثم رده لا يرتد بالرد وحل يشترط لصحة الرد مجلس البراء خلاف والضابط أن ما فيه عليك مال من وجه يقبل الرد والافلا كما بطل شفعة وطلاق وعناق لا يقبل الرد وهذا ضابط جيد فليحفظ (صالح احد الورثة وأبرأه ابراء عاما) أو قال لم يبق لي حق من تركه أبي عند الوصي أو قبضت الجميع ونحو ذلك (ثم ظهر في) يدو صيه من (التركة شيئا) لم يكن وقت الصلح وتحققته (تسع دعوى حصته منه على الاصح)

٤ قوله فاذا رجع ترجع إليه الأرض المقتز بكونها ملكا الخ هكذا في النسخة المجموع منها والظاهر أن في العبارة سقطا وليختر اه صحيحه ٣ قوله على أن عبارة الاسعاف على أن الخ انظر ما معناه فاعمل هنا خلا لا يعرف براجعة عبارة الحلبي اه متعجبه

فيه ابراء ولزنا للبراءة فهي غير صحيحة في الاعيان شرح وحيانية للشرنبلالي وفيه نظران عدم صحتها معناه
 أن لا تصير ملكا للمدعى عليه والا فالادعى لا تسع كإياي في الصلح (قوله صلح البرازية) وعبرة البرازية
 قال تاج الاسلام واحد صالح الرثة وبراء ابراء عاماتم ظهر في التركة شيء لم يكن وقت الصلح لارواية في جواز
 الدعوى ولقائل أن يقول يجوز دعوى حصة فيه وهو الاصح ولقائل أن يقول لا اه للشرنبلالي رسالة
 سماحا تنقيح الاحكام في الاقرار والبراءة الخاص والعامة أجاب فيها بأن البراءة العامة كلاحق أو لادعى
 دعوى شيء سابق عليها أو دينها ميراث أو غيره وحقق ذلك بأن البراءة العامة كلاحق أو لادعى
 أو لادعى صومعة قبل فلان أو هو برى من حق أو لادعى لى عليه أو لى على عليه أو لادعى عليه شيا
 أو براءة من حق أو مالى قبله وأما خاصة بدين خاص كبرائه من دين كذا أو عام كبرائه مالى عليه فيبرأ عن كل
 دين دون العين وأما خاصة بعين فتصح لى الضمان لا الدعوى فيدعى به على المخاطب وغيره وإن كان عن
 دعواها فهو صحيح ثم إن البراءة لا تخص مجهول لا يصح وان لمعلوم صح ولو مجهول فقول قبضت تركه مورثي
 كلها أو كل من لى عليه شيء أو دين فهو برى ليس ابراء عاما ولا خاصا بل هو اقرار مجتزأ لا يمنع من الدعوى لمافى
 المحيط قال لادين لى على أحد ثم ادعى على رجل ذنا صح لاحتمال وجوبه بعد الاقرار وفيه أيضا وقوله هو
 برى مالى عنده اخبار عن ثبوت البراءة لا انشاء وفي الخلاصة لاحق لى قبله فيدخل فيه كل عين ودين وكفالة
 واجارة وجناية وحد اه وفي الاصل فلا يدعى اربا ولا كفالة نفس أو مال ولا ديناً أو مضاربة أو شركة أو ودعية
 أو ميراثاً أو داراً أو عبداً أو شيئا من الاشياء حاداً بعد البراءة اه ففى شرح المظومة عن المحيط ابراء
 احد الورثة الباقي ثم ادعى التركة وأنكره والتسع دعواه وان أقر وبالتركة أمره بالرد عليه اه ظاهر فيها
 اذا لم تكن البراءة عامة لماعلمته ولما سئذ رأته لو ابراء عاماتم أقر بعده بالمال المبرأه لا يعود بعد سقوطه
 وفي العمادية قال ذواليد ليس هذا لى وليس ملكي أو لاحق لى فيه أو فحوز ذلك ولا منازع له حيثئذ ثم ادعاه أحد
 فقال ذواليد هو لى فالتول له أن الاقرار مجهول باطل والتناقض انما يمنع اذا تضمن ابطال حق على أحد اه
 ومثله في القيص وخزانة المفتين فهذه علمت الفرق بين ابراءك أو لاحق لى قبلك وبين قبضت تركه مورثي أو كل
 من لى عليه دين فهو برى ولم يخاطب معيناً وعلمت بطلان فتوى بعض أهل زماننا بأن ابراء الوارث وارثاً آخر
 ابراء عاماً لا يمنع من دعوى شيء من التركة وأما عبارة البرازية أى التي قدمناها فأصلها معزول الى المحيط وفيه نظر
 ظاهر ومع ذلك لم يقيس ابراء بكونه لمعين أو لا وقد علمت اختلاف الحكم في ذلك ثم إن كان المراد به اجتماع
 الصلح المذكور في المتون والشروح في مسألة الخارج مع البراءة العامة لمعين فلا يصح أن يقال فيه لارواية فيه
 كيف وقد قال قاضي خان انفتت الروايات على انه لا تسع الدعوى بعده الا في حادث وإن كان المراد به الصلح
 والابراء بنحو قوله قبضت تركه مورثي ولم يبق لى فيها حق الاستوفية فلا يصح قوله لارواية فيه أيضاً لما قدمناه
 من النصوص على صحة دعواه بعده وانفتت الروايات على صحة دعوى ذى اليد المقترب بأن لا ملك له في هذا العين
 عند عدم المنازع والذى يبرأ أى أن المراد من تلك العبارة ابراء لغير معين مع ما فيه ولو سلمنا أن المراد به المعين
 وقطعنا النظر عن اتفاق الروايات على منعه من الدعوى بعده فهو مبين لمافى المحيط عن المبسوط والاصل
 والجامع الكبير ومشهور الفتاوى المعقدة كالتخايف والخلاصة فيقدم ما فيها ولا يعدل عنها اليه وأما ما فى الاشهاد
 والبحر عن القضية افتقر الزوجان وأبرأ كل صاحبه عن جميع الدعاوى وللزوج أعيان فاعسة لا تبرأ المرأة منها
 وله الدعوى لأن الابراء انما ينصرف الى الديون لا الاعيان اه فمعمول على حصوله بصيغة خاصة كقوله أبرأتهما
 عن جميع الدعاوى مالى عليها فيختص بالديون فقط لكونه مقيد اجمالى عليها ويؤيده التعليل ولولوى على ظاهره
 فلا يعدل عن كلام المبسوط والمحيط وكافى الحاكم المصرح به يوم البراءة لتلك من أبرأ ابراءاً عاماً الى مافى القضية
 اه هذا حاصل ما ذكره الشرنبلالي في رسالته وهي قريب من كتراسين وقد أكره فيها من القول فمن أراد
 الزيادة فليرجع اليها به علم انه ما كان ينبغي للمصنف أن يذكر ما في البرازية متناوياً ما مسيجي آخر الصلح فليس
 فيه ابراء عام قد برر وانظر شرح الملتقى في الصلح (قوله عن الاعيان) سياتى الكلام على ذلك في الصلح (قوله
 في الصلح) أى في آخره (قوله أقر رجل) تقدمت المسألة متناوياً متفرقات القضاء (قوله شرح وحيانية)
 وبه أفتى في العمادية والخيرية من الدعوى (قوله لا عذر لى أقر) فيه أن اضطاراه الى هذا الاقرار عذر

صلح البرازية ولا تناقض لمحل قوله
 لم يبق لى حتى أى بما قبله على أن
 الابراء عن الاعيان باطل وحيثئذ
 قالوجه عدم صحة البراءة كما أفاده
 ابن النخنة واعتده الشرنبلالي
 وسحقه في الصلح (أقر) رجل
 (بال فى صلح وأشهد عليه) به (ثم
 ادعى ان بعض هذا المال) المقتربه
 (قرض وبعضه ربا عليه) فان أقام
 على ذلك بينة تقبل (وان كان
 متناقضاً لانعلم انه مضطر الى
 هذا الاقرار شرح وحيانية قلت
 وحذر شارحها الشرنبلالي انه
 لا يفتى بهذا الفرع لانه لا عذر ان
 أقر

وبالدين بعد الابرء منه باطل ولو
 بغير بعد هبتها له على الاشبه
 نعم لو ادعى ديناً بسبب حادث بعد
 الابرء العام وأنه أقتربه يلزمه
 ذكره المصنف في فتاويه قلت
 ومفاده أنه لو أقتربقا الدين أيضاً
 في حكمه كالأول وهي واقعة
 الفتوى فتأمل الفعل في المرض
 أحط من فعل الصحة الا في مسألة
 اسناد الناظر النظر لغره بلا شرط
 فإنه صحيح في المرض لا في الصحة
 تمة وتماه في الاشياء وفي
 الوهبانية

أقر بغير المثل في ضعف موته
 فينة الابهاب من قبل تمدر
 واسناد يصح فيه للصحة اقبل
 وفي القبض من ثلث التراث يقدر
 وليس بالاشهاد مقر انعمته
 ولو قال لا تخبر بخلق يسطر
 ومن قال ملكي ذالذا كان منشأ
 ومن قال هذا ملك ذافهو مظهر
 ومن قال لا دعوى لي اليوم عندنا
 فما يدعى من بعد منها فمكرر

* (كتاب الصلح) *

مناسبته أن انكار المقترب سبب
 للخصومة المستدعية للصلح (هو)
 لغة اسم من المصالحة وشرعاً عقد
 يرفع النزاع) ويتطوع الخصومة
 (وركنه الايجاب) مطلقاً
 (والقبول) فيما يتعين أما
 فيما لا يتعين كالدراهم فيتم بلا قبول
 عناية وسبيء (وشرطه العقل
 لا البلوغ والحرية فصع من صبي
 ما دون ان عرى) صلحه (عن ضرر
 بين و) صح (من عبده ما دون
 ومكاتب) لو فيه نفع

لمخلصاً (قوله وبالدين) قد بدله لان اقراره بالعين بعد الابرء العام صحيح مع انه يبرأ من الاعيان في الابرء
 العام كما صرح به في الاشياء وتحقق الفرق في رسالة الشربلاني في الابرء العام (قوله بعد حجة الله على
 الاشبه) قال في البرازية وفي المحيط وهبت المهر منه ثم قال اشهد وأن لها على مهر كذا فاختار عند الفقيه
 أن اقراره جائز وعليه المذكور اذا قبلت لان الزيادة لا تصح بلا قول لها والاشبه أن لا يصح ولا يجعل زيادة غير
 قصد الزيادة عن الجوى برهن انه أبرأني عن هذه الدعوى ثم ادعى المدعى ثانياً انه أقر لي بالمال بعد ابرأني
 فلما قال المدعى عليه أبرأني وقلت الابرء وقال صدقته فيه لا يصح الدفع يعني دعوى الاقرار ولو لم يقل يصح
 الدفع لا احتمال الرد والابرء يرتد بالرد فيبقى المال عليه بخلاف قوله اذ لا يرتد بالرد بعده جامع الفصولين
 لكن كلامنا في الابرء عن الدين وحذا في الابرء عن الدعوى وفي الرابع والعشرين من التبرازية ولو قال
 أبرأناك مالي عليك فقال لك على ألف قد صدقت فهو برى استحساناً لا حتى في هذه الدار فقال كان لك
 سدس فاشترت يمانك فقال لم أبعه فله السدس ولو قال خرجت عن كل حق لي في هذه الدار أو برئت منه اليك
 أو أقررت لك فقال الآخر اشترت يمانك فقال لم أقبض الثمن فله الثمن اه وفيها عن العناية ولو قال لا حتى
 قبل برى من كل عين ودين وعلى هذا لو قال فلان برى مالي قبله دخل المضمون والامانة ولو قال هو برى مالي
 عليه دخل المضمون دون الامانة ولو قال هو برى مالي عنده فهو برى من كل شيء أصله امانة ولا يبرأ عن
 المضمون ولو ادعى الطالب حقاً بعد ذلك وأقام بيته فان كان أرخ بعد البراءة تسمع دعواه وتقبل بيته وان
 لم يؤرخ فالقياس أن تسمع وجل على حق وجب بعدها وفي الاستحسان لا تقبل بيته (قوله ذكره المصنف في
 فتاويه) ونصه سئل عن رجلين صدر بينهما ابراء عام ثم ان رجلاً منهما بعد الابرء العام أقر أن في ذمته مبلغاً معيناً
 لا آخر فهل يلزمه ذلك أم لا اجاب اذا أقر بالدين بعد الابرء منه لم يلزمه كافي القوائد الزينة نقلاً عن التبرازية
 نعم اذا ادعى عليه ديناً بسبب حادث بعد الابرء العام وأنه أقتربه يلزمه اه وانظر ما في اقرار تعارض
 الدينات لغام العدادي (قوله قلت ومفاده) أي مفاد تعقيد الزوم بدعواه بسبب حادث وقوله لو أقر
 ببقاء الدين أي بأن قال ما أبرأني منه باقي في ذمتي والفرق بين هذا وبين قوله السابق وبالدين بعد الابرء منه
 انه قال هناك بعد الابرء لفلان على كذا تأمل (قوله بقاء الدين) أي بعد الابرء العام (قوله كالأول)
 أي الاقرار بالدين بعد الابرء منه (قوله تمة) اسم كتاب (قوله أقر بغير المثل) قد بدله اذ لو كان الاقرار
 بأزيد منه لم يصح (قوله الابهاب) أي لو أقامت الورثة البينة ومنه الابرء كما حققه ابن الشحنة (قوله
 من قبل تمدر) أي في حالة الصحة ان المرأة وهبت مهرها من زوجها من قبله لا تقبل ولا ينافي هذا ما قدمته
 الشارح من بطلان الاقرار بعد الهبة لاحتمال انه أبانها ثم تزوجها على المهر المذكور وفي هذه المسألة
 كذا قبل وفيه أن الاحتمال موجوده (قوله واسناد) قال في المتن لو أقر في المرض الذي مات فيه
 أنه باع هذا العبد من فلان في صحته وقبض الثمن وادعى ذلك المشتري فإنه يصدق في البيع ولا يصدق
 في قبض الثمن لا بقدر الثلث هذه مسألة النظم الا انه أغفل فيه قد تصديق المشتري ابن الشحنة مدني
 وقد مناقب شيوخه أوراق عن نور العين كلاماً فراجع (قوله فيه) أي في ضعف الموت (قوله من ثلث
 التراث) أي الميراث (قوله تشهد) باسم كان الدال المهملة (قوله نعمة) بفتح النون وبالعين
 ورفع الدال المشددة (قوله نخلق) برفع الخاء واسكان اللام قال المقدسي ذكر محمد أن قوله لا تخبر فلا نا
 أنه على ألفا اقرار وزعم السرخسي أن فيه روايتين سائحاتي (قوله منشأ) أي كان هبة (قوله
 مظهر) بضم الميم أي مقتر

* (كتاب الصلح) *

(قوله مطلقاً) فيما يتعين وفيما لا يتعين (قوله بلا قبول) لانه اسقاط وسبيء قريباً (قوله وشرطه الخ)
 وشرطه أيضاً قبض يده ان كان ديناً بدين والا كما سبب أي في مسائل شتى آخر الكتاب فراجعوه وأوضحه
 في الدرر هنا (قوله فصع من صبي الخ) وكذا عته بأن صالح أبوه عن داره وقد ادعاهما مدعي وأقام البرهان
 (قوله لو فيه نفع) لو قال لو لم يكن فيه ضرر بين لكان أولى ليشمل ما إذا لم يكن فيه نفع ولا ضرراً لو كان فيه ضرر

غيرين ط (قوله معلوما) قال في جامع النصولين عازيا بالمبسوط الصلح على خمسة أوجه * صلح على دراهم
أو دنانير أو فلولس فيحتاج إلى ذكر القدر * الثاني على بزاز أو كيل * أو وزني * مما لا حيل له ولا مؤنة فيحتاج إلى ذكر قدر
وصفة أذ يكون جيدا أو وسطا أو رديا فلا بد من بيانه * الثالث على كيلي * أو وزني * مما لا حيل له ولا مؤنة فيحتاج
إلى ذكر قدر وصفة وكان تسليمه عند أبي حنيفة كما في السلم * الرابع صلح على ثوب فيحتاج إلى ذكر ذرع وصفة
وأجل ذا الثوب لا يكون ديننا إلا في السلم وهو عرف مؤجلا * الخامس صلح على حيوان ولا يجوز إلا بعينه
إذا صلح من التجارة والحيوان لا يصلح دينها بها اه (قوله إلى قبضه) بخلاف ما لا يحتاج إلى قبضه مثل
أن يدي حقاني دار رجل وأدى المتدي عليه حقاني أرض بيد المتدي فاصطالحا على ترك الدعوى جاز (قوله
والتعزير) أي إذا كان حتمًا للعبد كما لا يخفى ح (قوله أو مجهولا) أي بشرط أن يكون مما لا يحتاج إلى
التسليم كترك الدعوى مثلا بخلاف ما لو كان عن تسليم المتدي وفي جامع النصولين أدى عليه ما لا معلوما
فصالحه على ألف درهم وقبض بدل الصلح وذكر في آخر الصلح وأبرأ المتدي عن جميع دعاواه وخصوماته أبرأ
جميعا عما قيل لم يصح الصلح لأنه لم يترك قدر المال المتدي فيه ولا بد من بيانه ليعلم أن هذا الصلح وقع معاوضة
أو اسقاطا أو وقع صرفا شرط فيه التقاض في المجلس أو لا وقد ذكر قبض بدل الصلح ولم يتعرض لمجلس الصلح فرفع
هذا الاحتمال لا يمكن القول بصحة الصلح وأما الإبراء فقد حصل على سبيل العموم فلا تسمع دعوى المتدي بعين
للإبراء العام لا للصلح اه وتقدم التصريح به في الاستحقاق وانظرا كتبنا عن الفتح أو آخر خيار العيب
(قوله كحق شفعة) اذ هو عبارة عن ولاية الطلب وتسليم الشفعة لا قيمة له فلا يجوز أخذ المال في مقابله
(قوله والثالث) هو إحدى الروايتين وبها ينبغي كما في الشربلية عن الصغرى أما بطلان الأول فرواية
واحدة كما فيها أيضا عن الصغرى (قوله للحاكم) ظاهره أنه يبطل بالصلح أصلا وهو الذي في الشربلية عن
تأني خان فانه قال بطل الصلح وسقط الحدان كان قبل أن يرفع إلى القاضي وإن كان بعده لا يبطل الحد وقد سبق
أنه انما سقط بالفعل عدم الطلب حتى لو عاد وطلب حدًا الآن يحمل ما في الحاشية على أنه لم يطلب بعده (قوله
مطلقا) قبل الرد وبعبارة (قوله وطلب الصلح) فاعل طلب مستتر فيه والصلح مفعوله ولا حاجة إليه لأنه
تمكرار مع ما في المتن (قوله على ذلك) وفي بعض النسخ هذه (قوله بالمسقط) هذا يفيد أنه لا يشترط الطلب
كما لا يشترط القبول ط (قوله وحكمه وقوع الخ) قال في البحر وحكمه في جانب المصالح عليه وقوع الملك
فيه للتمتع سواء كان المتدي عليه مقرا أو منكر أو في المصالح عنه وقوع الملك فيه للمتدي عليه أن كان
مما يحتمل التملك كالمال وكان المتدي عليه مقرا به وإن كان مما لا يحتمل التملك كالتقصاص فالحكم وقوع
الإبراء كما إذا كان منكرًا مطلقا (قوله وقوع الملك) أي للمتدي أو للمتدي عليه (قوله عليه) أي سقاطا
ولو منكرًا (قوله كببيع) أي فقبض فيه أحكام البيع فينظر أن وقع على خلاف جنس المتدي فهو بيع
وشراء كإذ كرهنًا وإن وقع على جنسه فإن كان بأقل من المتدي فهو حط وإبراء وإن كان مثله فهو قبض
واستيفاء وإن كان بأكثر منه فهو فضل وربما اه من الزيلعي - رمل - قال في البحر اعتبر بيعا أن كان على
خلاف الجنس إلا في مسائلين وتماه فيه (قوله فقبض فيه) أي في هذا الصلح منع فشم المصالح عنه
والمصالح عليه حتى لو صلح عن دار بدار وجبت فيها الشفعة ط (قوله ونشترط) في موضع التعليق لقوله
ويفسده جهالة البديل (قوله من المتدي) بالبناء للمفعول (قوله إن كلا الخ) أشار إلى أن من بيانية
أو تبعيضية وكل مراد تأمل (قوله كإذ كرنا) أي إن كلا فكلًا أو بعضا فبعضا ح (قوله لأنه معاوضة)
مستثنى المعاوضة أنه إذا استحق الثمن فان مثله يرجع بمثله أو قيميا فبقية ولا يفسد العقد (فرع) قال في البرازية
وفي نظم الفقه أخذ سارقا من دار غيره فأراد رفعه إلى صاحب المال فدفع له السارق ما لا على أن يكف عنه
يبطل ويرد البديل إلى السارق لأن الحق ليس له ولو كان الصلح مع صاحب السرقة برئ من الخصومة بأخذ المال
وحدة السرقة لا يثبت من غير خصومة ويصح الصلح اه وفيها أيضا اتهم بسرقة وجب فصالح ثم زعم أن الصلح
كان خوقا على نفسه أن في حبس الوالي تصح الدعوى لأن الغالب أنه حبس ظلما وإن في حبس القاضي لا تصح

(و شرطه أيضا) (كون المصالح
عليه معلوما أن كان يحتاج إلى
قبضه و) (كون المصالح عنه حقا
يجوز الاعتراض عنه ولو) كان
(غير مال كالتقصاص والتعزير
معلوما كان) المصالح عنه
(أو مجهولا لا) يصح (لو) المصالح
عنه (مما لا يجوز الاعتراض
عنه) وبينه بقوله (كحق شفعة
وحد قذف وكفالة بنفس) ويبطل
به الأول والثالث وكذا الثاني
لو قبل الرفع للحاكم لا حد زني
وشرب مطلقا (وطلب الصلح كاف
عن القبول من المتدي عليه أن كان
المتدي به مما لا يتعين بالتعيين)
كأدراهم والدنانير وطلب الصلح
على ذلك لأنه اسقاط للبعض وهو
يتم بالمسقط (وإن كان مما يتعين
بالتعيين) فلا بد من قبول المتدي
عليه (لأنه كالبيع بحر) وحكمه
وقوع الإبراء عن المدعى (وقوع
الملك في مصالح عليه وعنه لو مقرا
(وهو صحيح مع إقراره وسكوت
أو إنكاره فالأول) حكمه) كببيع
أن وقع عن مال بمال) وحينئذ
(فقبض فيه) أحكام البيع
(كأنه شفعة والرد بعيب
وخيار رؤية وشرط يفسده جهالة
البديل) المصالح عليه لاجهالة
المصالح عنه لأنه بسقط وتشترط
القدرة على تسليم البديل (وما
استحق من المتدي) أي المصالح
عنه (يرد المتدي حصته من
العوض) أي البديل إن كلا
فكلًا أو بعضا فبعضا (وما استحق
من البديل يرجع) الذي (بمحضه
من المتدي) كإذ كرنا لأنه معاوضة

وهذا حكمها (و) حكمه (كأجارة ان وقع) الصلح (عن مال بمنفعة) كخدمة عبد وسكنى دار (فشرط التوقيت فيه) ان احتج اليه والا لا
 كصبيغ نوب (ويطلب بموت أحدهما وبه لا التحل في المدة) وكذا الوقوع عن منفعة بمال او بمنفعة عن جنس آخر ابن كمال لانه حكم الاجارة
 (والاخير ان) اى الصلح بسكوت وانكار (معاوضة في حق المدعى وفداء بين وقطع نزاع في حق الآخر) وحديث (فلا شفعة في صلح عن دار مع
 أحدهما) اى مع سكوت وانكار لكن الشفيع أن يقوم مقام المدعى فيدل بيمينه فان كان المدعى يمينه أقامها الشفيع عليه وأخذ الدار بالشفعة
 لان باقامة الحجة تبين أن الصلح كان في معنى ٤٧٤ المبيع وكذا لو لم يكن له يمينه خلف المدعى عليه فتمسك شرئلا لية (وتجب في صلح) وقوع

(عليها بأحدهما) او باقرار لآن
 المدعى يأخذها عن المال فيؤاخذ
 برزعه (وما استحق من المدعى ردة
 المدعى حصته من العوض ورجع
 بالخصومة فيه) فيخاصم المستحق
 تلخو العوض عن الغرض (وما
 استحق من المدل رجع الى الدعوى
 في كله او بعضه) هذا اذا لم يقع
 الصلح بلفظ البيع فان وقع به رجع
 بالمدعى نفسه لا بالدعوى لان
 اقدامه على المباينة اقرار بالملكية
 عيني وغيره (وهلا للبدل) كلا
 أو بعضا (قبيل التسليم له) اى
 للمدعى (كاستحقاقه) كذلك
 (في الفصلين) اى مع اقرار
 أو سكوت وانكار وهذا هو البدل
 مما يتعين واللا يسطل بل يرجع
 بمثله عيني (صالح عن) كذا نسخ
 المتن والشرح وصوابه على (بعض
 ما يدعيه) اى عين يتدعيها لجوازه
 في الدين كسجى فلو ادعى عليه
 دارا فصالحه على بيت معلوم منها
 فلو من غيرها صح قهستاني
 (لم يصح) لان ما قبضه من عين
 حقه وأبراء عن الباقي والأبراء
 عن الاعيان باطل قهستاني
 وجبلة محتته ما ذكره بقوله
 (الزيادة شئ) آخر كتوب ودرهم
 (في البدل) فيصير ذلك عوضا عن
 حقه فيما بقى (أو) يلحق به (الأبراء
 عن دعوى الباقي)
 ٢ قوله عن أبي قد سقط من أصل
 نسخة المؤلف لفظ ما ينصف اليه
 أبى فتركت محله بياض الوضع فيه
 ما يوجد في النسخة بعد مراعيتها
 اه من هاشم الأصل

لان الغالب انه يحبس بحق اه (قوله ان احتج اليه) سكنى دار (قوله بموت أحدهما) أى ان عقدها
 لنفسه بجر (قوله وبه لا التحل) اى قبل الاستيفاء وتمامه في البحر (قوله لو وقع) كان ينبغي ذكره
 قبل قوله فشرط التوقيت فيه (قوله عن منفعة) يعنى انه يصح الصلح فلو ادعى مجرى في دار أو مسللا على
 سطح او شربا في نهر فأقر أو أنكر ثم صالحه على شئ معلوم جاز كما في القهستاني علائى شرح ماتنى كذا في
 الهامش (قوله عن جنس آخر) كخدمة عبد عن سكنى دار (قوله في حق المدعى) فطل الصلح على دراهم
 بعد دعوى دراهم اذا تقرر فاقبل القبض بجر (قوله عن دار) يعنى اذا ادعى رجل على آخر داره فسكت
 الآخر وأنكر فصالح عنها بدفع شئ لم تجب الشفعة لانه يزعم أنه يستحق الدار المملوكة على نفسه بهذا الصلح ويدفع
 خصومة المدعى عن نفسه لانه يشترها وزعم المدعى لا يلزمه مخ ادعى أرضا في يد رجل بالارث من أبيهما
 فجددوا بالدفصاله أحدهما على مائة لم يشاركه الآخر لان الصلح معاوضة في زعم المدعى فداء يمين في زعم
 المدعى عليه فلا يمكن معاوضة من كل وجه فلا يثبت للشريك حق الشركة بالشك وفي رواية عن أبى
 يشاركه خاتمة ملخصا (قوله وتجب) اى تجب الشفعة في دار وقع الصلح عليها بأن تكون بدلا (قوله بأحدهما)
 اى الانكار والسكوت (قوله تلخو) علة لقوله ردة المدعى حصته (قوله رجع) اى المدعى (قوله الى
 الدعوى) الا اذا كان مما لا يتعين بالتعين وهو من جنس المدعى به فحينئذ يرجع بمثل ما استحق ولا يسطل الصلح كما
 اذا ادعى ألفا فصالحه على مائة وقبضها فانه يرجع عليه بمائة عند استحقاقها سواء كان الصلح بعد الاقرار او قبله
 كالوجوده استوفاة او بهرجة بخلاف ما اذا كان من غير الجنس كالدنانير هنا اذا استحققت بعد الافتراق
 فان الصلح يطل وان كان قبله رجع بمثلها ولا يسطل الصلح كالفلوس بجر (قوله رجع الى الدعوى) الا اذا كان
 المصالح عنه مما لا يقبل النقص فانه يرجع بقيمة المصالح عليه كالقصاص والعق والنكاح والخلع كما في الاشياء
 عن الجامع الكبير وتمام الكلام عليه في حاشية الجوى (قوله في كله) ان استحق كل العوض (قوله
 او بعضه) ان استحق بعضه (قوله لان اقدامه) اى المدعى عليه (قوله بالملكية) اى للمدعى بخلاف
 الصلح لانه لم يوجد منه ما يدل على انه أقر بالملك له اذا الصلح قد يقع لدفع الخصومة (قوله كاستحقاقه) فيرجع
 بالمدعى او بالدعوى درستنى كذا في الهامش (قوله كذلك) اى كلا او بعضا (قوله بعض
 ما يدعيه) اى وهو قائم وبأى حكم ما اذا كان هالكا عند قول الماتن والصلح عن المصوب الهالك وقال
 القهستاني لان المدعى بهذا الصلح استوفى بعض حقه وأبراء عن الباقي والأبراء عن الاعيان باطل اه مدنى
 (قوله او يلحق) منصوب بأن مثل او يرسل (قوله عن دعوى الباقي) قيد بالأبراء عن دعواه لان الأبراء
 عن عينه غير صحيح كذا في المبسوط ابن مالك بأن يقول برئت عنها اوعن خصومتى فيها اوعن دعوى هذه الدار
 فلا تسمع دعواه ولا يثبت وأما لو قال أبرأتك عنها اوعن خصومتى فيها فانه باطل وله أن يخصم كالقول لمن يسيده
 عبد برئت منه فانه يبرأ ولو قال أبرأتك لانه انما أبرأه عن ضمانه كما في الاشياء من أحكام الدين قلت فقرر قوا
 بين أبرأتك وبرتت أو أنابرى لاضافة البراءة لنفسه فتم بخلاف أبرأتك لانه خطاب الواحد فلا تخصمه غيره
 كما في حاشيتها معز باللو لوالجية شرح الملقى وفي البحر الإبراء ان كان على وجه الانشاء فان كان عن العين بطل
 من حيث الدعوى فله الدعوى بما على الخطاب وغيره ويصح من حيث نفي الصمان فان كان عن دعواها فان
 أضاف الإبراء الى الخطاب كبرأتك عن هذه الدار أو عن خصومتى فيها اوعن دعواى فيها لا تسمع دعواه على
 الخطاب فقط وان أضافه الى نفسه كقوله برئت عنها أو أنابرى فلا تسمع مطلقا هذا الوعد على طريق الخصوص
 اى عين مخصوصة فلو على العموم فله الدعوى على الخطاب وغيره كالو تبار الزوجان عن جميع الدعاوى وله
 أعيان قائمة له الدعوى بما لانه يصرف الى الديون لا الاعيان وأما اذا كان على وجه الاخبار كقوله هو برىء
 مما لى قبله فهو صحيح متناول للدين والعين فلا تسمع الدعوى وكذا لا مالك فى هذه العين ذكره في المبسوط

والحط فعمل أن قوله لا استحق قبله حقاً مطلقاً ولا دعوى يمنع الدعوى بالعين والدين لما في المسوط لاحقاً لقوله
يشمل كل عين ودين فلو ادعى حقاً لم يسع ما لم يشهدوا أنه بعد البراءة أه ما في البحر ملخصاً وقوله بعد البراءة
يفيد أن قوله لاحقاً لبراءة عام لا اقرار (قوله مطلقاً) أي سواء وجد أحد الأمرين أو لم يوجد فلا تسمع
دعوى الباقي ح (قوله وقولهم) جواب سؤال وارد على كلام الماتن لاعتلى ظاهر الرواية ألا تعترض
للإبراء فيها وما تفهمه الصلح اسقاط للباقي لإبراء فأنهم (قوله عن دعوى الخ) كذا عبارة القهستاني
ويجب اسقاط لفقد دعوى بقرينة الاستدراك الآتي ونقل الجوى عن حواشي صدر الشريعة للعقيد معني
قولنا البراءة عن الاعيان لا تصح أن العين لا تصير ملكاً للمدعى عليه لأن يبقى المدعى على دعواه الخ أبو السعود
وهذا أوضح مما هنا قال الساجاني والاحسن أن يقال الإبراء عن الاعيان باطل ديانة لا قضاء قال في
الهامش وعبارته في شرح الملتقى معناه أن العين لا تصير ملكاً للمدعى عليه لأنه يبقى على دعواه بل تسقط في
الحكم كالصلح عن بعض الدين فإنه انما يبرأ عن باقيه في الحكم لا في الديانة فلو ظفربه أخذ ذكره القهستاني
والبرجندى وغيرهما وأما الإبراء عن دعوى الاعيان فصحيح أه ما في الهامش وهو مخالف لما نقلناه عن
شرح الملتقى أنفساً وفي الخلاصة إبرأتك عن هذه الدار أو عن خصوصية فيها أو عن دعوى فيها فهذا كله باطل
حتى لو ادعى بعده تسمع ولو أقام يمينه تقبل أه تأمل (قوله وأما الصلح) مقابل قوله أي عين يدعيها
(قوله بعض الدين) قال المقدسي عن المحط له ألف فأنكره المطلوب فصالحه على ثلثمائة من ألف صح
ويبرأ عن الباقي قضاء لاديانة ولو قضاها ألف فأنكر الطالب فصالحه بمائة صح ولا يحل له أخذها ديانة
فيؤخذ من هنا ومن أن الربا لا يصح الإبراء عنه ما بقيت عينه عدم صحة براءة علماء قضاء زماناً بما يأخذونه
ويطلبون الإبراء فيبرؤهم بل ما أخذوه من الربا عرف بجماع عدم الحل في كل واحد ما علم أن عدم براءة في الصلح
استثنى منه في الثانية ما لو زاد وأبرأتك عن البقية ساجاني ويظهر من هذا أن ما تضمنه الصلح من الاسقاط
ليس إبراء من كل وجه واللام يمتنع لقوله إبرأتك عن البقية (قوله أي قضاء) وحينئذ فلا فرق بين الدين والعين
على ظاهر الرواية تأمل (قوله من الاشياء) قال فيها عن الثانية الإبراء عن العين المغصوبة إبراء عن ضمانها
وتصير أمانة في يد الغاصب ولو كانت العين مستهلكة صح الإبراء وبرئ من قيمتها أه فتقوله الإبراء عن الاعيان
باطل معناه أنها لا تكون ملكاً بالإبراء والأف الإبراء عنها سقوط ضمانها صحيح أو يحمل على الأمانة أه ملخصاً
أي أن البطلان عن الاعيان محله إذا كانت الاعيان أمانة لأنها إذا كانت أمانة لا تلحق عهدتها فلا وجه للإبراء
عنها تأمل وحاصله أن الإبراء المتعلق بالاعيان إما أن يكون من دعواها وهو صحيح بلا خلاف مطلقاً وان لم يمتنع
بنفسها فإن كانت مغصوبة هالكة صح أيضاً كالدين وإن كانت قائمة فعلى البراءة عنها البراءة عن ضمانها
لوهالك وتصير بعد البراءة من عينها كالأمانة لا تضمن إلا بالتعدي عليها وإن كانت العين أمانة فالبراءة
لا تصح ديانة بمعنى أنه إذا ظفرها ما لكها أخذها وتصح قضاء فلا يسمع القاضي دعواه بعد البراءة هذا ملخص
ما استفيد من هذا المقام ط وهو كلام حسن يرشدك إلى أن قول الشارح معناه محمول على الأمانة يبقى
لو ادعى عليه عينا في يده فأنكر ثم أبرأ المدعى عنها فهو بمنزلة دعوى الغصب لأنه بالانكار صار غاصباً وهل تسمع
الدعوى بعده لو قائمة الظاهر نعم (قوله ولو باقرار) أي صح الصلح عن دعوى المال ولو كان الصلح باقرار
المدعى عليه وسواء كان الصلح عنه بجال أو بمنفعة وقوله هنا عنه أي عن المال (قوله أو بمنفعة) أي ولو بمنفعة
(قوله وعن دعوى المنفعة) صورة دعوى المنافع أن يدعى على الورثة أن المثلت أوصى بخدمة هذا العبد
وأنكر الورثة لأن الرواية متحفظة على أنه لو ادعى استجار عين والمالك ينكر ثم صالح لم يجز أه وفي الاشياء
الصلح جائز عن دعوى المنافع الادعوى اجابة كما في المستصفي أه رمل وهو مخالف لما في البحر تأمل
(قوله عن جنس آخر) كالصلح عن السكنى على خدمة العبد بخلاف الصلح عن السكنى على سكنى فلا يجوز
كافي العيني والزبلي قال السمد الجوى لكن في الولو الحية ما يخالفه حيث قال وإذا ادعى سكنى دار مصالحة
عن سكنى دار أخرى مئة معلومة جاز واجارة السكنى بالسكنى لا يتجاوز قال وإنما كان كذلك لأنهم ما ينعقدان
تلك كاتبة لك أه أبو السعود وذكره ابن ملاء في شرح النقاية بخلاف ما ذكره في شرحه على المجموع قال
في اليعقوبية والموافق للكتب ما في شرح المجموع (قوله على مال) أي في حق المدعى وفي حق الآخر دفعاً

لكن ظاهر الرواية الصحة مطلقاً
شربلية ومشي عليه في
الاختيار وعزاء في العزيمة
للبرازية وفي الجلالية لشج الاسلام
وجعل ما في المتن رواية ابن سماعة
وقولهم الإبراء عن الاعيان باطل
معناه بطل الإبراء عن دعوى
الاعيان ولم يصير ملكاً للمدعى
عليه وإذا لو ظفربه تلك الاعيان حل
أخذها لكن لا تسمع دعواه في
الحكم وأما الصلح على بعض
الدين فيصح ويبرأ عن دعوى الباقي
أي قضاء لاديانة فلذا لو ظفربه
أخذ قهستاني وقامه في أحكام
الدين من الاشياء وقد حققته
في شرح الملتقى (وصح) الصلح (عن
دعوى المال مطلقاً) ولو باقراراً
بمنفعة (و) عن دعوى (المنفعة)
ولو بمنفعة عن جنس آخر (و) عن
دعوى (الرق وكان عتقاً على
مال)

ويثبت الرأى لولا إقراره والا لا يثبت درر قلت ولا يعود بالينة رقة وتساو كذا في كل موضع أقام بينة بعد الصلح لا يستحق المدعى لانه يأخذ البدل باختياره نزل بانفسه فينظر (و) عن دعوى الزوج (النكاح) على غير من زوجة (وكان خلعا) ولا يطيب لوم مطلا ويحل لها التزوج لعدم المدخول ولو ادعت المرأة فصالحها لم يصح وثابة ونفائة ودرر وملتقى وصحبه في المجتبي والاختيار وصحح الصحة في درر البحار (وان قتل العبد المأذون له رجلا عدا لم يميز صلحه عن نفسه) لانه ليس من تجارته فلم يلزم المولى لكن يسقط به القود ويؤخذ بالبدل بعد عقته (وان قتل عبدا) اى للمأذون (رجلا عدا وصالحه) المأذون (عنه جاز) لانه ٤٧٦ من تجارته والمكاتب كالحر (والصلح عن المغصوب الهالك على اكثر من قيمته قبل القضاء

بالقيمة جائز) كصلحه بعرض (فلا تقبل بينة الغاصب بعده) اى الصلح على (أن قيمته أقل مما صالح عليه) ولا رجوع للغاصب (على المغصوب منه بشئ) (لو تصادقا بعده انتهى أقل) بجر (ولو اعتق موسر عبد امشركه فصالح) (الموسر الشريك على اكثر من نصف قيمته لا يجوز) لانه متقدر شرعا فبطل الفضل اتفاقا (كالصلح في) المسألة (الاولى) على اكثر من قيمة المغصوب (بعد القضاء بالقيمة) فانه لا يجوز لان تقدير القاضى كالشارع (وكذا لو صالح بعرض صحيح وان كانت القيمة اكثر من قيمة مغصوب تلف) (لعدم الرأى) (و) صح (في) الجنابة (العمد) مطلقا ولو في نفس مع اقرار (بأكثر من الدية والارش) أو بأقل لعدم الرأى وفي الخطأ كذلك لا تصح الزيادة لان الدية في الخطأ مقدرة حتى لو صالح بغير مقاديرها صح كصفها ما كان بشرط المجلس لثلاث يكون دينبايدن وتعين القاضى أحدها بصير غيره بجنس آخر ولو صالح على خرف قد تلتزم الدية في الخطأ ويسقط القود

للصومة بجر (قوله لو بإقرار) اى من العبد (قوله لا يستحق المدعى) بالنساء لانه فعول وسياق آخر الباب استثناء مسألة (قوله لانه يأخذ البدل) باضافة أخذ الى البدل (قوله على غير من زوجة) لانه لو كانت ذات زوج لم يصح الصلح وليس عليه العدة ولا تجديد النكاح مع زوجها كما في العمادية قهستاني (قوله وكان خلعا) ظاهره أنه يقتضى عدم الطلاق فيملك عليها طلقين لو تزوجها بعد أملا إذا كان عن اقرار فظاهر وأما إذا كان عن انكار أو سكوت فعاملته بزمه قد بر ط (قوله لو لم يطلا) هذا عام في جميع أنواع الصلح كنفاية (قوله لم يصح) وأطال صاحب غاية البيان في ترجمته حموى (قوله في درر البحار) وأقره في شرحه غرر الافكار وعليه اقتصر في الجرح فكان فيه اختلاف التحجيج وبعبارة الجمع او ادعت منع نكاحه فصالحها جاز وقبل لم يميز (قوله عدا) قيد به لانه لو كان القتل خطأ فالظاهر الجواز لانه يسلك به مسلك الاموال ط (قوله فلم يلزم المولى) قال المقدسى فان أجاز له صح سائحاني (قوله عدا) فاعل قتل (قوله المغصوب) اى القبيح لانه لو كان مثليا فهلك فالمصالح عليه ان كان من جنس المغصوب لا يتجوز الزيادة اتفاقا وان كان من خلاف جنسه جاز اتفاقا وقيد بالهالك اذ لو كان قبله يجوز اتفاقا ابن ملك وسيد ذكر محترز قوله قبل القضاء وقيد بقوله على اكثر من قيمته لانه محل الخلاف وفي جامع الفصولين غضب كتر بر أو آث درهم فصالح على نصفه ولو كان المغصوب هالك جاز الصلح ولو فاعثا لكن عيبه أو أخفاه وهو مقر أو منكر جاز قضاء لادبانه ولو حاضر اياه لكن غاصبه منكر جاز كذلك فالوجود المالك بينة على بقية ماله قضى له به والصلح على بعض حقه في كيلي - او وزنى - حال قيامه باطل ولو أقر نغصبه وهو ظاهر وبه قدر مالكه على قبضه فصالحه على نصفه على ان أبرأه مما بيني جاز قياسا لاستحسانا ولو صالحه في ذلك على ثوب ودفعه جاز في الوجوه كلها اذ يكون مشتريا للثوب بالمغصوب ولو كان المغصوب قنا او عرضا فصالح غاصبه ماله على نصفه وهو مغيبه عن مالكه وغاصبه مقتر أو منكر لم يميز اذ صلحه على نصفه اقرار بقيامه بخلاف كيلي - او وزنى - اذ يتصور هلاك بعضه دون بعضه عادة بخلاف ثوب وقت اه (قوله من قيمته) ولو بغبن فاحش قال في غاية البيان بخلاف الغبن اليسير فانه لما دخل تحت تقويم المقربين لم يعد ذلك فضلا لم يكن ربا اى عندهما (قوله بالقيمة جائز) لان الزيادة لا تظهر عند اختلاف الجنس فلا يكون ربا وهذا جائز عند الامام خلافا له ما لان حق المالك في الهالك لم يقطع ولم يتحول الى القيمة فكان صلحا عن المغصوب لانه قيمته (قوله بعرض) اى سواء كانت قيمته كقيمة الهالك أو أقل - أو أكثر وانما ذكرها الشارح حنا مع انها سأتى منا اشارة الى أن محلها هنا ح (قوله موسر) قيد به لانه لو كان معسرا يسعى العبد في نصفه كما في مسكين (قوله وصح في الجنابة العمد) شمل ما اذا تعدد القاتل او انفر دحتى لو كانوا جماعة فصالح أحدهم على اكثر من قدر الدية جاز وله قتل البقية والصلح معهم لان حق القصاص ثابت على كل واحد منهم على سبيل الانفراد تأمل - وملى - (قوله لعدم الرأى) لان الواجب فيه القصاص وهو ليس بمال (قوله كذلك) اى ولو في نفس مع اقرار ح (قوله الزيادة) أفاد صحة النقص (قوله حتى لو صالح) أفاد أن الكلام فيما اذا صالح على احد مقادير الدية وصح ما به بغير أو ما تابرة أو ما تاشاة أو ما تاحله أو ألف دينار أو عشرة آلاف درهم كما في العزيمة عن الكافي (قوله بشرط المجلس) اى بشرط القبض في المجلس وهذا قيد بما اذا كان الصلح بمكيل او موزون كما قيده في العناية ح (قوله احدها) كالا بل مثلا (قوله بصير) بضم الياء وفتح الصاد وكسر الياء المستددة فعل مضارع (قوله بجنس آخر) فلو قضى القاضى بمائة بغير فصالح القاتل عنها على اكثر من مائتي برة وهي عنده ودفعها جاز وتماه في الجوخرة (قوله ويسقط القود) اى في العمد يعنى بصير الصلح القاسد فيما يجب القود وعقوا عنه وكذا على خنزير أو حتر كما في الهندية سائحاني وهذا بخلاف ما اذا قيد بالهالة قال في المنع ثم اذا قعدت

التسمية في الصلح كالوصال على دابة أو ثوب غير معين تجب الدية لان الولي لم يرض بسقوط حقه مجازا بخلاف
 ما اذا لم يسم شيئا أو سمي الخمر ونحوه حيث لا يجب شيء لما ذكرنا من أن القصاص انما يتقوم بالتقوم ولم
 يوجد (قوله ما يرجع اليه) اذ لاديه فيه بخلاف الخطا فانه اذ بطل الصلح يرجع الى الدية المتقدمة قريبا
 (قوله او على) نسخ المتن وعن (قوله يدعيه على آخر) العبارة مقابلة والصواب يدعيه عليه آخر يدل
 عليه قوله لم يبدله الموكل (قوله فيؤخذ) اي ويرجع على الموكل به وكذا الصلح بالخلع وكذا يرجع في الصورة
 التالية لهذه كما في المقدسي سأنحائي (قوله فيلزم الوكيل) اي ثم يرجع به على الموكل (قوله لانه حينئذ
 كبيع) والخقوق فيه ترجع الى المباشر فكذا ما كان بمنزلة (قوله مطلقا) سواء كان عن مال بآل أو لا ح
 (قوله صالح عنه فضولي الخ) هذا فيما اذا أضاف العقد الى المصالح عنه ما في آخر تصرفات الفضولي من
 جامع الفصولين ف الفضولي اذا أضاف العقد الى نفسه يلزمه البذل وان لم يضمه ولم يصفه الى مال نفسه
 ولا الى ذمة نفسه وكذا الصلح عن الغير اهـ (قوله وسلم) اي في الاخرة (قوله صح) مكرر بما في المتن
 وفي الدرر اما الاول فلان الحاصل للمدعي عليه البراءة وفي حقها الاجنبي والمدعي عليه سواء ويجوز ان يكون
 الفضولي أصلا اذا ضمن كالفضولي بالخلع اذا ضمن البذل وأما الثاني فلانه اذا اضافته الى نفسه فقد اترم
 تسليمه فصح الصلح وأما الثالث فلانه اذا عينه للتسليم فقد اشترط له سلامة العوض فصار العقد تاما بقبوله وأما
 الرابع فلان دلالة التسليم على رضى المدعي فوق دلالة الضمان والاضافة لنفسه على رضاه اهـ باختصار
 (قوله في الكل) فلما استحق العوض في الوجوه التي تقدمت او وجدته زيوفا واستوفى لم يرجع على المصالح
 لانه متبرع اترم تسليم شيء معين ولم يلزم الا بقاء عن غيره فلا يلزمه شيء آخر ولكن يرجع بالدعوى لانه لم يرض
 بترك حقه مجازا الا في صورة الضمان فانه يرجع على المصالح لانه صار دينا في ذمته ولهد الواسع من التسليم
 يجبر عليه زيلعي (قوله بأمره) لم يرجع على المصالح عنه ان كان الصلح بأمره بزارية فقييد الضمان اتفاقا
 وفيها الأمر بالصلح والخلع أمر بالضمان لعدم توقف صحته معا على الأمر فصرف الأمر الى اثبات حق الرجوع
 بخلاف الأمر بقضاء الدين اهـ (قوله عزى) لم اجد فيه فليراجع (قوله والايسلم) كان ينبغي
 أن يقول والا يوجد شيء مما ذكر من الصور الاربعة كما يعلم مما نقلناه عن الدرر (قوله والا فهو موقوف)
 هذه صورة خامسة مترددة بين الجواز والبطلان ووجه الحصر كما في الدرر أن الفضولي اما أن يضمن المال أولا
 فان لم يضمن فاما أن يضيف الى ماله أولا فان لم يصفه فاما أن يشترط في البذل او لا فان لم يشترط فاما أن يسلم
 العوض أولا فالصلح جائز في الوجوه كلها الا الاخير وهو ما اذا لم يضمن البذل ولم يصفه الى ماله ولم يشترط اليه
 ولم يسلم الى المدعي حيث لا يحكم بجوازه بل يكون موقوفا على الاجازة اذ لم يسلم للمدعي عوض اهـ وجعل
 الصور الرباعي اربعا وألحق المشار بالخصف (قوله الخمسة) التي خامستها قوله والابطال او التي خامستها قوله
 والا فهو موقوف بعد قوله او على هذا ويؤيده قول الشارح سابقا في الصورة الرابعة (قوله في دعواه) فيه
 أنه اذا كان صادقا في دعواه كيف يطيب له وفي زعمه انما وقف وبذل الوقف حرام فملكه من غير مستوفى فأخذه
 بجر درشوة ليكيف دعواه فكان كما اذا لم يكن صادقا وقد يقال انه انما أخذه ليكيف دعواه لا ليطبل وقفيته وعسى
 أن يوجد مدع آخر ط قلت اطلق في أول وقف الخامسة الجواب بأنه لا يصح قال لأن المصالح يأخذ
 بدل الصلح عوضا عن حقه على زعمه فبصير كالمعاوضة وهذا لا يكون في الوقف لان الموقوف عليه لا يملك
 الوقف فلا يجوز له بيعه فهنا ان كان الوقف ثابتا فالاستبدال به لا يجوز والا فهذا يأخذ بدل الصلح لاعتق
 ثابت فلا يصح ذلك على حال كذا في جواهر الفتاوى اهـ ثم قل الخامسة ما هنا ثم قال فتأمل اهـ وانظر
 ما كتبتاه في باب البيع الفاسد عن التمر عند قوله بخلاف بيع قن ضم الى مدر (قوله كل صلح بعد صلح) المراد
 الصلح الذي هو اسقاط أو الواسط على عوض ثم على عوض آخر فالتالي هو الجائز وانسخ الاول كالبيع
 نور العين عن الخلاصة (قوله فالتالي باطل) قاله القاضي الامام (قوله وكذا النكاح الخ) وقامه
 في جامع الفصولين في الفصل العاشر كذا في الهامش (قوله بعد النكاح) وفيه خلاف فقيل تجب
 التسمية الثانية وقيل كل منهما (قوله والحوالة الخ) بأن كان له على آخر ألف فأحال عليه بها شخصان أحال
 عليه بها شخصا آخر شيخنا (قوله بعد الشراء) أي بعد ما اشتري المصالح عنه (قوله الا في ثلاث) قلت

لعدم ما يرجع اليه اختيار
 (وكل) زيد عرا (بالصلح عن دم عمد
 أو على بعض دين يدعيه) على آخر
 من مكمل وموزون (لزم بدله الموكل
 لانه اسقاط فكان الوكيل
 سفيرا الا أن يضمه الوكيل)
 فيؤخذ بضمائه (كالووقع الصلح)
 من الوكيل (عن مال بآل عن
 أقران) فيلزم الوكيل لانه حينئذ
 كبيع (أما اذا كان عن انكار
 لا) يلزم الوكيل مطلقا بجر ودرر
 (صالح عنه) فضولي (بلا أمر صح
 ان ضمن المال أو أضاف) الصلح
 (الى ماله أو قال على) هذا او (كذا
 وسلم) المال صح وصار متبرعا
 في الكل الا اذا ضمن بأمره عزى
 زاده (والا) يسلم في الصورة
 الرابعة (فهو موقوف فان أجازه
 المدعي عليه جاز ولزمه) البذل
 (والابطال والخلع في جميع
 ما ذكرنا من الاحكام) الخمسة
 (كالصلح ادعى وقفية دار ولاينة
 له فصالحه المنكر لقطع الخصومة
 جاز وطالبه) البذل (لو صادقا
 في دعواه وقيل) قائله صاحب
 الاجناس (لا) يطيب لانه يبيع
 معنى ويبع الوقف لا يبيع
 صلح بعد صلح فالتالي باطل وكذا
 النكاح بعد النكاح والحوالة
 بعد الحوالة (والصلح بعد الشراء)
 والاصل أن كل عقد أعيد فالتالي
 باطل الا في ثلاث مذكورة
 في بيع الاشياء

الكفالة والشراء والابارة فلتراجع (أدام) المذمى عليه (بينة بعد الصلح عن انكار ان المذمى قال قبله) قبل الصلح (ليس لي قبل فلان حق
والصلح مانس) على الصحة (ولو قال) المذمى (بعده ما كان لي قبله) قبل المذمى عليه (حق بطل) الصلح بجر قال المصنف وهو مقيد لاطلاق
العمادية ثم نقل عن دعوى البرازية ٤٧٨ أنه لو ادعى المالك بجهة اخرى لم يسطل فيجوز (والصلح عن الدعوى الفاسدة يصح وعن

البينة لا) والناسدة ما يمكن
تصحيحها بجر وحزري الاشياء
ان الصلح عن انكار بعد دعوى
فاسدة فاسدة لا في دعوى مجهول
لجائز فله فقط (وقبل اشتراط
صحة الدعوى لصحة الصلح غير صحيح
مطلقا) فيصح الصلح مع بطلان
الدعوى كما اعتمد صدر الشريعة
آخر الباب وأقره ابن السكيت وغيره
في باب الاستحقاق كما تفرجعه
(وصح الصلح عن دعوى حق الشرع
وحق الشفعة وحق وضع الخدوع
على الاسخ) الاصل انه متى وجدت
اليمين فخر الشخص في اي حق كان
فقدى اليمين بدراهم جاز حتى
في دعوى التحرير مجتبي بخلاف
دعوى حد ونسب درر (الصلح
ان كان بمعنى المعاوضة) بأن كان ديناً
بعين (ينقض بقتنه وما) اي بفسخ
المصالحين (وان كان لا يمسها)
اي المعاوضة بل بمعنى استيفاء البعض
واستائط البعض (ولا) نصح افالته
ولا تنقضه لان الساقط لا يعود قنية
وصيرفة فليحفظ (ولو صالح عن
دعوى دار على سكنى بيت منها أبداً
او صالح على دراهم الى الحصاد
او صالح مع المودع بغير دعوى
الهلاك لم يصح الصلح) في الصور
الثلاث مرابحة قيد بعدم دعوى
الهلاك لانه لا ادعاء وصالحه قبل
اليمين صح به يفتي خاتمة (ويصح)
الصلح (بعد حلف المذمى عليه

زاد في التصولين الشراء بعد الصلح (قوله الكفالة) اي لزيادة التوفيق استباه (قوله والشراء) اطلقه
في جامع التصولين وقدمه في القدمة بأن يكون الثاني اكثر ثمن من الاول أو أقل أو يجنس آخره والا فلا يصح
اشباه (قوله والابارة الخ) أي من المتاجر الاول وفي نسخ ثلاث اشياء (قوله ليس لي قبل) بكسر
فتح (قوله ما كان لي قبله) بكسر فتفتح أيضاً (قوله قال المصنف) نصه وفي العمادية ادعى فانكر فسلحاه ثم ظهر
بعده أن لا شيء عليه بطل الصلح اه أقول يجب أن يتقدم قوله ثم ظهر بغير الاقرار قبل الصلح لما تقدم من مسألة
اختصم به مترح مولانا صاحب الجرح ولا ينبغي أن يعلل مضمي الصلح على الصحة في مسألة التي المتقدمة
عدم قبول الشهادة لما فيه من التناقض فلا يظهر حينئذ لا شيء عليه فم تشبهها بعبارة العمادية فافهم (قوله
عن دعوى البرازية) ونصه وفي المسئلة ادعى ثوبار صالح فبرهن المذمى عليه على اقرار المذمى أنه لا حق له
فيه ان على اقراره قبل الصلح فالصلح صحيح وان بعد الصلح يبطل الصلح وان علم الحاكم اقراره بعدم حقه ولو قبل الصلح
يبطل الصلح وعلمه بالاقرار السابق كققراره بعد الصلح هذا اذا اتحد الاقرار بالمالك بأن قال لاحق لي بجهة الميراث
ثم قال انه ميراث لي عن أبي فأما غيره اذا ادعى ملكاً لا بجهة الارث بعد الاقرار بعدم الحق بطريق الارث بأن
قال حق بالشراء او بالبينة لا يبطل اه (قوله فيجوز) ما نقله عن البرازية لا يحتاج الى تحرير لانه تقييد مفيد
وله اه أراد تحرير ما قامه المصنف من تقييد ما في العمادية فانه غير طاهر كما علمت والله أعلم (قوله والناسدة)
مثال الدعوى التي لا يمكن تصحيحها لو ادعى أمة قتلت أماً حرّة الاصل فصالحها عنه فهو جائز وان أقامت
بينة على انها حرّة الاصل بطل الصلح اذ لا يمكن تصحيح هذه الدعوى بعد ظهور حرّة الاصل ومثال الدعوى التي
يمكن تصحيحها لو أقامت بينة انها كانت أمة فلان أعتقها عام أول وهو ملكها بعد ما ادعى شخص انها أمة
لا يبطل الصلح لانه يمكن تصحيح دعوى المذمى وقت الصلح بأن يقول ان فلانا الذي اعتقك كان غصبك متى حتى
لو أقامت بينة على هذه الدعوى تسع سوى مدني وقوله هنا وهو على كماله خالية (قوله وحزري الخ) هذا
التحرير غير محذور ورد الرمي وغيره بما في البرازية والذي استقر عليه فتوى ائمة خوارج أن الصلح عن دعوى
فاسدة لا يمكن تصحيحها لا يصح والتي يمكن تصحيحها كما اذا ترك ذكر أحد المودع ويصح اه وهذا ما ذكره
المصنف وقد علمت أنه الذي اعتمد صدر الشريعة وغيره فكان عليه المعول (قوله وقيل الخ) الاخصر أن يقال
وقيل يصح مطلقا (قوله آخر الباب) فيه نظارتان عبارة فكذا ومن المسائل المهمة انه هل يشترط صحة الصلح
صحة الدعوى ام لا فبعض الناس يقولون يشترط لكن هذا غير صحيح لانه اذا ادعى حجاجه ولا في دار فصول
على شيء يصح الصلح على ما مر في باب الحقوق والاستحقاق ولا شك أن دعوى الحق المجهول دعوى غير صحيحة وفي
الذخيرة مسائل تزيد ما قلنا اي فالباب ادعى انه أراد الفاسدة بدليل التمثيل لانه يمكن تصحيحها بتعيين الحق المجهول
وقت الصلح وفي حاشية الرمي على المنع بعد نقله عبارته أقول هذا لا يوجب كون الدعوى الباطلة كالفاسدة
اذ لا وجه لصحة الصلح عنها كالصلح عن دعوى حد أو ربوا وحلوان الكاهن واجرة النائمة والمغنة الخ وكذا
ذكر الرمي في حاشيته على التصولين نقل عن المصنف بعد ذكره عبارة صدر الشريعة قال ما نصه فقد
أفاد أن القول باشتراط صحة الدعوى لصحة الصلح ضعيف اه (قوله وحق الشفعة) أي دعوى حقه الدفغ
اليمين بخلاف الصلح عن حقه النابت كما مر (قوله دين بعين) وفي بعض النسخ بدین (قوله وصيرفة)
الاولى الاقتصار على العزوى القسنة لانه في الصيرفة نقل الخلاف في الصحة وعدمها مطلقاً وأما في القسنة فقد
حكى القولين ثم وفق بينهما بما حاق فقال المواب أن الصلح ان كان الخ (قوله على سكنى بيت) قيد بالكنى
لانه لو صالحه على بيت منها كان وجه عدم الصحة كونه جراً من المذمى بناء على خلاف ظاهر الرواية الذي مشى
عليه في المتن سابقاً وقيد بقوله ابداً ومثله حتى يموت كما في الخاتمة لانه لو بين المدة بصح لانه صلح على منفعة فهو
في حكم الابارة فلا يثبت التوقيت كما مر وقد اشتبه الامر على بعض المحققين (قوله الى الحصاد) لانه يبيع
معنى فتنتز جهالة الاجل (قوله بغير دعوى) اي الدعوى من المودع (قوله ويصح الصلح) اي لو ادعى مالا

فأنكر وحلف ثم ادّعى عند قاض آخر فأنكر فصول صح ولا ارتباط لهذه بمألة الوديعه قال المودع ضاعت الوديعه أو رددتها وانكر ربه الرّد أو الهلاك صدق المودع بينه ولا شيء عليه فلو صالح ربه بما به ذلك على شيء فهو على أربعة وجوه * أحدها أن يدعى ربه الايداع وبجده المودع ثم صالحه على شيء معلوم جازا تنصافا * الثاني أن يدعى الوديعه ومطالبه بالرّد فأقر المودع بالوديعه وسكت ولم يقل شيئا ورب المال يدعى عليه الاستهلاك ثم صالحه على شيء معلوم جازا أيضا وقاض الثالث أن يدعى عليه الاستهلاك وهو يدعى الرّد أو الهلاك ثم صالحه على معلوم جاز عند محمد وأبي يوسف آخر ولم يجز عند أبي حنيفة وأبي يوسف وأولويه يفتي وأجمعوا على أنه لو صالح بعد ما حلف أنه رد الوديعه أو هلكت لا يجوز الصلح انما الخلاف فيما لو صالح قبل اليمين * الرابع أن يدعى المودع الرّد أو الهلاك ورب المال سكت ولم يقل شيئا فعند أبي يوسف لا يجوز الصلح وعند محمد يجوز قال المودع بعد الصلح كنت قلت قبل الصلح انها هلكت أو رددتها فلم يصح الصلح صلى قول أبي حنيفة وقال رب المال ما قلت فالتول للمنعكرو ولا يطل الصلح خاتمة هذا ما رأيته في الخاتمة بنوع اختصار ورأيت في غيرهما معزوا اليها كذلك ونقلها في المنع لكن سقط من عبارته شيء اختل به المعنى فانه قال في الوجه الثالث جاز الصلح في قول محمد وأبي يوسف الاول وعليه الفتوى والذي رأيته في الخاتمة أن الفتوى على عدم الجواز وبقي خامسة ذكرها المقدسي * وهي ادّعى ربه الاستهلاك فسكت فصلحه جائز لكن هذا هو الثاني في الخاتمة ثم اعلم أن كلام الماتر والشارح غير محز لان قوله بغير دعوى الهلاك شامل للحد والسكوت ودعوى الرّد وهو الوجه الاول والثاني وأحد شئ الثالث والرابع وقد علمت انه في الاول والثاني جائزا تنصافا وكذا في أحد شئ الثالث والرابع على الراجح والصواب أن يقول بعد دعوى الرّد أو الهلاك باسقاط غير والتعبير يبعد وزيادة الرّد قد دخل فيه الوجه الثالث بناء على المفتي وهو الوجه الرابع بناء على قول أبي يوسف وهو المعتقد لتقديم صاحب الخاتمة اياه كما هو عادته وقوله لانه لو ادّعى اى الهلاك شامل لما اذا ادّعى المالك الاستهلاك وهو أحد شئ الوجه الثالث وسكت وهو أحد شئ الرابع وعلمت ترجيح الجواز فيهما فاقوله صح به يفتي في غير محله وقوله وصالحه قبل اليمين هذا وارد على اطلاق المتن أيضا ورأيت عبارة الاشياء نحو ما استصوبته ونصها الصلح عقدي رفع النزاع ولا يصح مع المودع بعد دعوى الهلاك اذ لا نزاع ثم رأيت عبارة متن المجمع مثل ما قلته ونصها وأجاز صلح الاجير الخاص والمودع بعد دعوى الهلاك أو الرّد والله الحد (قوله باقامة) متعلق بالنزاع (قوله بعده) اى الصلح (قوله فانها تقبل) أفاد أنهم لم توجد عند الصلح وفيه غبن لا يصح الصلح به صح في البرازية سائحتني (قوله ولو طالب) اى العبيد بعد بلوغه (قوله وقيل لا) وجه بأن اليمين بدل المدعى فاذا حلفه فقد استوفى البدل يحوى عن القنينة (قوله في السراجية) وكذا جزم به في البحر قال الجوى وما مشى عليه في الاشياء رواية محمد عن أبي حنيفة وما مشى عليه في البحر قولهما وهو الصحيح كما في معين المفتي اه (قوله الاول) صوابه لثاني على ما نقله الجوى (قوله والابراء) الراو هنا وفيما بعده بمعنى او يحوى (قوله عن عيب) اى عيب كان لا خصوص البياض وقنامه في المنع

* (فصل في دعوى الدين) *

(قوله في دعوى الدين) الاولى في الصلح عن دعوى الدين قال في المنع لما ذكر حكم الصلح عن عموم الدعاوى ذكر في هذا الباب حكم انخاص وهو دعوى الدين لان الخصوص أبدى يكون بعد العموم اه (قوله على بعض الخ) قيد ببعض فأفاد أنه لا يجوز على الاكثر وأنه بشرط معرفة قدره لكن قال في غاية البيان عن شرح الكافي ولو كان لرجل على رجل درهم لا يعرفان وزنها فصالحه منها على ثوب أو غيره فهو جائز لان جهالة المصالح عنه لا تمنع من صحة الصلح وان صالحه على دراهم فهو فاسد في القياس لانه يحتمل أن يدل الصلح أكثر منه ولكن استحسن أن أجيزه لان الظاهر أنه كان أقل مما عليه لان مبنى الصلح على الخط والانعاض فكان تقديرهما بدل الصلح بشئ دلالة ظاهرة على انه اعرفاه أقل مما عليه وان كان قدر ما عليه نفسه اه (قوله من دين) اى بالبيع او الاجارة او القرض قهستاني (قوله وحط لباقيه) فلو قال المدعى للمدعى عليه المنكر صالحك على مائة من ألف عليك كان أخذ المائة ابراء عن تعميانه وهذا قضاء لادبائه الا اذا زاد ابراءك قهستاني وقد مناه مثله معزوا للخاتمة (قوله حالا) لانه اعتياض عن الاجل وهو حرام (قوله فيجوز) لان معنى الارفاق

دفعاً للنزاع) باقامة المينة ولو بر من المدعى بعده على أصل الدعوى لم تقبل الا في الوصي عن مال اليتيم على انكار اذ اصالح على بعضه ثم وجد البينة فانها تقبل ولو بلغ الصبي فأقامها تقبل ولو طالب بینه لا يحلف أشباه (وقيل لا) جزم بالاول في الاشياء وبالثاني في السراجية وحكاها في القنينة مقدمة الاول (طلب الصلح والابراء عن الدعوى لا يكون اقرارا) بالدعوى عند المتقدمين وخالفهم المتأخرون والاول أصح بزيادة (بجلاف طلب الصلح) عن المال (والابراء عن المال) فانه اقرار اشياء (صالح عن عيب) اودين (وظهر عدمه اوزال) العيب (بدل الصلح) ويرد ما أخذه اشياء اودر

* (وصل في دعوى الدين) *

(الصلح الواقع على بعض جنس ماله عليه) من دين أو غصب (أخذ

لبعض حقه وحط لباقيه لامعاوضة)

لربا وحيتند (فصح الصلح بلا اشتراط

قبض بدله عن ألف حال على مائة

حالة أو على ألف مؤجل وعن ألف

جديد على مائة زبوف ولا يصح

عن دراهم على دينار مؤجلة)

لعدم الجنس فكان صرفا فلم يجوز

نسبة (او عن ألف مؤجل على

نصفه حالا) الا في صلح المولى مكاتبه

فيجوز زبلي (او عن ألف سود

على نفسه ايضا) والاصل أن

الاحسان ان وجد من الدائن

فاسقاط وان منها

تفاوضة (قال) لغريمه (اذال) خمسة غدا من ألف على عليك على انك ترى من) النصف (الباقى نقبيل) واذا فيه (برى وان لم يؤد ذلك فى
الغد عاديته) كما كان لتواتر التقييد بالشرط ووجوهها خمسة أحدها هذا (و) الثانى (ان لم يؤت) بالغد (لم بعد) لانه ابراء مطلق والثالث (وكذا
لوصاله من ديشه على نصفه يدفعه اليه غدا وهو برى) مما فضل على انه ان لم يدفعه غدا فالكل عليه كان الا امر) كالوجه الاول (كما قال)
لانه صرح بالتقييد والرابع (فان ابراء عن نصفه على ان يعطيه ما بقى غدا فهو برى) واذا الباقى فى الغد (أولا) لبدائه بالبراء بالاباداء
(و) الخامس (لوعلق بصريح الشرط كان آذيت ٤٨٠ الى) كذا (او اذا اومتى لا يصح) الا براء لما تقر بأن تعليقه بالشرط صريح باطل لانه عليك

من وجه (وان قال) المديون (لا سحر
سرا الا قرأك بما لك حتى تؤخره عنى
او تحط) عنى (ففعيل) الدائن
التأخير أو الحط (صح) لانه ليس
بكره عليه (ولو أعلن ما قاله سرا
أخذ منه الكل للحال) ولو أذى
ألفا وجد فقال أقر لى بها على أن أحط
منها مائة جاز بخلاف على أن أعطيك
مائة لانها رشوة ولو قال ان أقررت لى
حطت لك منها مائة فأترصص الاقرار
لا الحط مجتنى (الدين المشترك)
بسبب متحد كمن مبيع يبع صفقة
واحدة او دين ووروث او قيمة
مستملك مشترك (اذا قبض
أحد هما شيئا منه شاركه الآخر
فيه) ان شاء او اتبع الغريم كما
يأتى وحينئذ (فلو صالح أحدهما
عن نصيبه على ثوب) اى خلاف
جنس الدين (أخذ الشريك الآخر
نصفه الا أن يضمن) له (ربع) أصل
(الدين) فلا حق له فى الثوب (ولو
لم يصالح بل اشترى بنصفه شيئا
ضمنه) شريكه (الربع) لقبضه النصف
بالمقايمة (او اتبع غريمه) فى جميع
ما مر لبقاء حقه فى ذمته (واذا
ابرا أحد الشريكين الغريم عن
نصيبه لا يرجع) لانه ائتلاف لا قبض
(وكذا) الحكم (ان) كان للمديون
على أحدهما دين قبل وجوب
ديهما

فما بينهما اظهر من معنى المعاوضة فلا يكون هذا مقابلة الاصل ببعض المال ولكنه ارفاق من المولى بحط
بعض المال ومساهلة من المكاتب فيما بقى قبل حلول الاجل ليتوصل الى شرف الجزية (قوله معاوضة) اى
ويجربى فيه حكمهما فان تحقق الربا أو شبهته فسدت ولا صحت ط قال ط بأن صالح على شيء هو أدون من
حقه قدرا أو وصفا أو وقتا وان منها ماى من الدائن والمدين بأن دخل فى الصلح ما لا يستحقه الدائن من وصف
كالبيض بدل السود أو ما هو فى معنى الوصف كتجديل المؤجل او عن جنس بخلاف جنسه اه (قوله لم بعد)
اى الدين مطلقا أذى او لم يؤد (قوله ما بقى غدا) لو قال ابراءك عن الخمسة على أن تدفع الخمسة حاله ان كانت
العشرة حالة صح الا براء لان أداء الخمسة يجب عليه حالا فلا يكون هذا تعليق الا براء بشرط تجديل الخمسة
ولو مؤجلة بطل الا براء اذ لم يعطه الخمسة جامع القصولين كذا فى الهامش (قوله بصريح الشرط) قال
القهستاني وفيه اشعار بأنه لو قدم الجزاء صح فى الظهيرة لو قال حطت عنك النصف ان تقدمت الى نصفها فانه
حط عندهم وان لم يقدمه سائحان (قوله كان آذيت) الخطاب للغريم ومنه الكيديل كما صرح به الاسيحاين فى
شرح الكافى وقاضى خان فى شرح الجامع قال فى غاية البيان وفيه نوع اشكال لان ابراء الكفيل اسقاط محض
ولهذا لا يرتد برده فينبغى أن يصح تعليقه بالشرط لانه كبراء الاصل من حيث انه لا يحلف به كالحلف بالطلاق
فيصح تعليقه بشرط متعارف لا غير المتعارف ولذا قلنا اذا كفل بمال عن رجل وكفل بنفسه أيضا على انه ان وفى
بنفسه غدا فهو برى عن الكفالة بالمال فوافى بنفسه برى عن المال لانه تعليق بشرط متعارف فصح اه (قوله
بكره عليه) لانه لو شاء لم يفعل الى أن يجدد البيعة أو يحلف الا سرفسكل عن اليقين اتقانى (قوله أخذ منه)
يفيد أن قول المدينى عليه لا أقرك بما لك الخ اقرار ولذا قال فى غاية البيان قالوا فى شروح الجامع الصغير
وهذا انما يكون فى السر أما اذا قال ذلك علانية يؤخذ باقراره اه (قوله الدين المشترك) قيد بالدين لانه لو
كان الصلح عن عين مشتركة يخص المصالح بيدل الصلح وليس لشريكه أن يشاركه فيه لكونه معاوضة من كل وجه
لان المصالح عنه مال حقيقة بخلاف الدين زيلعى فليحفظ فانه كثير الوقوع وفى الخاتمة رجلان ادعى ارضا
او دارا فى يد رجل وقال اى لنا ورثاها من أيننا نجد الذى حى فى يده فصالحه أحدهما عن حصته على مائة درهم
فأراد الاين الآخر أن يشاركه فى المائة لم يكن له أن يشاركه لان الصلح معاوضة فى زعم المدعى فداء عن اليقين فى
زعم المدعى عليه فلم يكن معاوضة من كل وجه فلا يثبت للشريك حق الشراكة بالشك وعن أبى يوسف فى رواية
لشريكه أن يشاركه فى المائة اه (قوله صفقة واحدة) بأن كان لكل واحد منهما عين على حدة أو كان لهما عين
واحدة مشتركة بينهما وباعا الكل صفقة واحدة من غير تفصيل ثمن نصيب كل واحد منهما زيلعى واحترز
بالصفقة الواحدة عن الصفقتين حتى لو كان عبد بين رجلين باع أحدهما نصيبه من رجل بخمسمائة درهم وباع
الآخر نصيبه من ذلك الرجل بخمسمائة درهم وكتب عليه صكا واحدا بألف وقبض أحدهما منه شيئا لم يكن
للاخر أن يشاركه لانه لا شركة لهما فى الدين لان كل دين وجب بسبب على حدة عزمية وعامة فى المخ
(قوله موروث) او كان موسى به لهما او بدل قرضهما ابو السعود عن شيخه (قوله او اتبع الغريم) فلوا اختار
اتباعه ثم قوى نصيبه بأن مات الغريم مقلدا رجوع على القابض نصف ما قبض ولومن غيره بجر وراجع الزيلعى
(قوله اى خلاف الخ) لانه لو صالح على جنسه بشاركه فيه او يرجع على المدين وليس للقابض فيه خيار لانه
بمنزلة قبض بعض الدين زيلعى (قوله نصفه) اى نصف الدين من غريمه أو أخذ نصف الثوب مخ (قوله
الا أن يضمن) أى الشريك المصالح (قوله ربع أصل الدين) أفاد أن المصالح مخير اذا اختار شريكه اتباعه
فان شاء دفع له حصته من المصالح عليه وان شاء ضمن له ربع الدين ولا فرق بين كون الصلح عن اقرار أو غيره
(قوله ما مر) اى فى مسألة القبض او الصلح والشراء (قوله قبل وجوب الخ) أما لو كان حادنا حتى التقيا

عليه حتى (وقعت المقاصة بينه السابق) لانه فاض لا قابض (ولو أبرأ) الشريك المديون (عن البعض قسم الباقي على سهامه) ومثله المقاصة
ولو أجل نصيبه صح عند الثاني والغصب والاستحجار بنصيبه قبض لا التزج والصلح عن جنابة عدم وحياله اختصاصه بما قبض أن يهبه الغريم قدر دينه
ثم يبرئه او يبيعه به كفا من غير ملامته يبرئه ملقط وغيره ومزت في الشركة (صالح أحد برئ السلم عن نصيبه على ما دفع من رأس المال فان أجاز به
الشريك) الآخر (تفعل عليهم وان رده رد) لان فيه قسمة الدين قبل قبضه وانه باطل نعم ٤٨١ لو كانا شريكي مفاوضة جاز مطلقا بغير

*** (فصل في الخارج) ***

(أخرجت الورثة أحدهم عن)
التركة وهي (عرض أو) هي عقار
بمال) أعطوه له (أو) أخرجه (عن)
تركة هي (ذهب بفضة) دفعوها
له (أو) على (العكس) أو عن
تقدين بهما (صح) في الكل صرفا
للجنس بخلاف جنسه (قل)
ما أعطوه (أو كثر) لكن بشرط
التقاض فيما هو صرف (وفي)
أخرجه عن (تقدين وغيرهما
ياحد التقدين لا) يصح (الأأن)

يكون ما أعطى له أكثر من حصته

من ذلك الجنس) تحترق عن الربا
ولا بد من حضور التقدين عند
الصلح وعلمه بقدر نصيبه شر بلائقة
وبلائية ولو بعرض جاز مطلقا
لعدم الربا وكذا لو أنكروا ارثه
لانه حينئذ ليس يسدل بل لقطع
المنازعة (ويطل الصلح ان أخرج

أحد الورثة وفي التركة ديون بشرط

أن تكون الديون لبقيةتهم) لان تملك

الدين من غير من عليه الدين باطل

ثم ذكر لحيثه حيلة فقال (وصح

لوسرطوا ابراء الغرماء منه) أي من

حصته لانه تملك الدين من عليه

فيستقط قدر نصيبه عن الغرماء

(أو قضا نصيب المصالح منه) أي

الدين (تبرعا) منهم (وأحالهم

بجسته أو أقرضوه قدر حصته منه

قصاصا فهو كالقبض بجر (قوله عليه) أي على المديون (قوله المديون) بالنصب مفعول أبرأ (قوله
قسم الباقي الخ) حتى لو كان لهما على المديون عشرون درهما فأبرأه أحد الشريكين عن نصف نصيبه كان له
المطالبة بالخمسة والسباكت المطالبة بال عشرة كذا في الهامش (قوله على سهامه) أي الباقية لاصلها ساحتاني
(قوله ومثله المقاصة) بأن كان للمديون على الشريك خمسة مثاقيل هذا الدين فان القسمة على ما بقي بعد
المقاصة (قوله والغصب) أي اذا غصب أحدهما من المديون شيئا تلفه شاركه الآخر لانه يملكه من
وقت الغصب عند أداء النعمان وكذا لو استأجر أحدهما منه دارا بخصته سنة وسكنها وكذا اخذ منه العبد
وزراعة الأرض وكذا لو استأجره بأجر مطلق وروري ابن جماعة عن محمد لو استأجر بخصته لم يشاركه الآخر
وجعله كالنكاح ونعمه في شرح الهداية (قوله لا التزج) أي تزج المديونة على نصيبه فانه اختلف في ظاهر
الرواية بخلاف ما اذا تزجها على دراهم لانها صارت قصاصا وهو كالاستيفاء اتقاني (قوله جنابة عدم)
أي لو جنى أحدهما عليه جنابة محمد فمادون النفس ارشها مثل دين الجاني فصالحه على نصيبه وكذا لو فيها
قصاص اتقاني (قوله يبرئه) أي الشريك الغريم (قوله عن نصيبه) أي من المسلم فيه (قوله من رأس
المال) بأن أراد أن يأخذ رأس ماله ويقض عند الشركة اتقاني فالصلح مجاز عن القسح عزيمة (قوله
عليهما) والمقبوض بينهما وكذا ما بقي من المسلم فيه درر الجمار (قوله رد) وبقي السلم كما كان

*** (فصل في الخارج) ***

(قوله أخرج الخ) أوصى لجل ثلث ماله ومات الموصى فصالح الوارث الموصى لهن الثلث بالسدس جاز
الصلح وذكر الامام المعروف بنحو ما رزاه أن حق الموصى له وحق الوارث قبل القسمة غير متأكدي محقق
القوط بالاسقاط اه فقد علم أن حق الغنام قبل القسمة وحق حبس الرهن وحق المسيل المجرد وحق الموصى
له بالسكنى وحق الموصى له بالثلث قبل القسمة وحق الوارث قبل القسمة يسقط بالاسقاط ونعمه في الاشياء
فيما قبل الاسقاط ومالا كذا في الهامش (قوله صرف الجنس) عليه للاخير (قوله لكن بشرط) قال
في البحر ولا يستتر في صلح أحد الورثة المتقدم أن تكون أعيان التركة معلومة لكن ان وقع الصلح عن أحد
التقدين بالآخر يعتبر التقاض في المجلس غير أن الذي في يده بقية التركة ان كان جاحدا يكتفي بذلك القبض لانه
قبض حال فينوب عن قبض الصلح وان كان مقرا غير مانع بشرط تجديد القبض اه (قوله أكثر من حصته)
فان لم يعلم قدر نصيبه من ذلك الجنس فالصحيح أن الثلث ان كان في وجود ذلك في التركة جاز الصلح وان علم وجود
ذلك في التركة لكن لا يدري أن يبدل الصلح من حصته أقل أو أكثر أو مثله فسد بجر عن الخاتمة (قوله وكذا
لو أنكروا ارثه) أي فانه يجوز مطلقا قال في الشر بلائية وقال الحاكم الشهيد انما يبطل على أقل من نصيبه في مال
الربا حالة التصديق وأما في حالة التناكر بان أنكروا وراثته فيجوز وجه ذلك أن في حالة التناكر ما يأخذ
لا يكون بدلا في حق الأخذ ولا في حق الدفاع هكذا ذكر المرغيناني ولا بد من التقاض فيما يقابل الذهب
والفضة منه لكونه صرفا ولو كان بدل الصلح عرضا في الصور كالها جاز مطلقا وان قل ولم يقبض في المجلس اه
(قوله ديون) أي على الناس بقرينة ما يأتي وكذا لو كان الدين على الميت قال في البنائزية وذكر خمس الاسلام أن
الخارج لا يصح اذا كان على الميت دين أي يطلبه رب الدين لان حكم الشرع أن يكون الدين على جميع الورثة
اه (قوله بشرط) متعلق بأخرج (قوله لأن تملك الدين) وهو هنا حصته المصالح (قوله من عليه
الدين) وهم الورثة هنا (قوله باطل) ثم يعتدى البطالان الى الكل لان الصفقة واحدة سواء بين حصته الدين
او لم بين عند أبي حنيفة وينبغي أن يجوز عندهما في غير الدين اذا بين حصته ابن مالك (قوله ابراء الغرماء)
أي ابراء المصالح الغرماء (قوله وأحالهم) لا محل لهذه الجملة هنا وهي موجودة في شرح الوقاية لابن مالك

وصالحوه عن غيره) بما يصلح بدلا (وأحاطهم بالقرض على الغرماء) وقبلوا الحوالة وهذه أحسن الخيل ابن كمال والأوجه أن يبعوه كضامن
تغرأونحوه بشدرا الدين ثم يحيلهم على الغرماء ابن ملك (وفي صحة صلح عن تركه بجهولة) أعيانها ولادين فيها (على مكيسل أو موزون) متعلق بصلح
(اختلاف) والصحيح الصحة زيلجي لعدم اعتبار شبهة الشبهة وقال ابن الكمال أن في التركة جنس بدل الصلح لم يجوزوا أن لا يدرفعلى الاختلاف
(ولو) التركة (بجهولة وهي غير مكيسل أو موزون في يد البقية) من الورثة (صح في الأصح) لأنها لا تنقض إلى المنازعة لقيامها في يدهم حتى
لو كانت في يد المصالح أو بعضهما لم يجوز ما لم ٤٨٢ يعلم جميع ما في يده للعاجلة إلى التسليم ابن ملك (وبطل الصلح والقسمة مع احاطة الدين بالتركة)

وفي بعض النسخ أو أحاطهم (قوله عن غيره) أي عما سوى الدين (قوله أحسن الخيل) لأن في الأولى
ضرر الورثة حيث لا يمكنهم الرجوع على الغرماء بقدر نصيب المصالح وكذا في الثانية لأن التقدير من النسبة
اتقاني (قوله والأوجه) لأن في الأخيرة لا يتخلو عن ضرر التقدير في وصول مال ابن ملك (قوله شبهة
الشبهة) لأنه يحتمل أن لا يكون في التركة من جنسه ويحتمل أن يكون وإذا كان فيها يحتمل أن يكون الذي وقع
عليه الصلح أكثر وأن يحتمل أن يكون مثله أو دونه وهو احتمال الاحتمال قتل إلى شبهة الشبهة وهي غير معتبرة
(قوله بدل) بالبناء للمفعول (قوله أو موزون) أي ولادين فيها ووقع الصلح على مكيسل وموزون اتقاني
(قوله في الأصح) وقيل لا يجوز لأنه يبيع المجهول لأن المصالح باع نصيبه من التركة وهو مجهول بما أخذ من
المكيسل والموزون اتقاني (خاتمة) التباين أي تناوب الشريكتين في دأبهن غلة أو ركوبا يختص جواز الصلح
عند أبي حنيفة لا الجبر وجائز في دأبه غلة أو ركوبا بالصلح فاسد في غلتي عبيد عنده ولوجبر درر البهار وفي
شرحه غرر الأفكار ثم علم أن التباين جبر في غلة أو ركوبا بالصلح فاسد في غلتي عبيد عنده ولوجبر درر البهار وفي
جواز اتفاقا لعدم التفاوت ظاهرا ولقلته وفي غلة دار أو دارين أو سكنى دار أو دارين جاز اتفاقا لا مكان المعادلة
لأن التغير لا يعمل إلى العقار طاهر وأن التباين وصلحها جائز في جميع الصور كما يجوز أبو حنيفة أيضا قسمة الرقيق
صلحا اه (قوله أو يوفى) بالبناء للمفعول بضم فتح تشديد (قوله لئلا الخ) قال العلامة المقدسي
فلو ذلك المعزول لابتدأ من نقض القسمة ط (قوله على السواء) أفاد أن أحد الورثة إذا صلح البعض
دون الباقي بصلح وتكون حصته له فقط كذا الوصلح الموصى له كافي لا تقوى سائحاتي (مسألة) في رجل
مات عن زوجة وبنين وثلاثة أبناء عم عصبة وخلف تركته أقسموها بينهم ثم ادعت الورثة على الزوجة بأن
الدار التي في يدها ملك مورثهم المتوفى فأنكرت دعواهم فدعت لهم قدر ما من الدراهم صلحا عن انكار
فهو يوزع بدل الصلح عليهم على قدر موارثهم أو على قدر رؤوسهم الجواب قال في البحر وحكمه في جانب
المصالح عليه وقوع الملك فيه للمدعي سواء كان المدعي عليه مقرا أو منكر أو في المصالح عنه وقوع الملك فيه
للمدعي عليه اه ومثله في المنع وفي مجموع النوازل سئل عن الصلح على الانكار بعد دعوى فاسدة هل يصح
قال لا لأن تصحيح الصلح عن الانكار من جانب المدعي أن يجعل ما أخذه عين حقه أو عوضا عنه لا بد أن يكون
مباينا في حقه ليتمكن تصحيح الصلح من الذخيرة فيقتضي قوله وقوع الملك فيه للمدعي وقوله أن يجعل عين حقه أو
عوضا عنه أن يكون على قدر موارثهم مجموعة متلا على (قوله من مالهم) أي وقد استوفاه ولا يظهر
عند النفاوت ط (قوله فعلى قدر ميراثهم) وسأني آخر كتاب القرائن بيان قسمة التركة بينهم حينئذ (تمه)
ادعى مالا أو غيره فاشتري رجل ذلك من المدعي يجوز الشراء ويقوم مقام المدعي في الدعوى فان استحق
شيئا من ذلك كان له والافلا فان جحد المطلوب ولا ينسب فله أن يرجع على المدعي بجزء وتأمل في وجهه ففي
البرازية من أول كتاب الهبة ويبع الدين لا يجوز ولرباعه من المديون أو وجهه جاز (قوله صلحوا الخ) أقول
قال في البرازية في الفصل السادس من الصلح ولو ظهر في التركة عين بعد التصريح لا روية في أنه هل يدخل تحت
الصلح أم لا ولما قلنا أن يقول يدخل ولما قلنا أن يقول لا اه ثم قال بعد نحو ورقين قال تاج الإسلام وبخط صدر
الاسلام وجدته صالح أحد الورثة وأبرأ أبراء عاماتم ظهر في التركة شيء لم يكن وقت الصلح لا روية في جواز
الدعوى ولما قلنا أن يقول يجوز دعوى حصته منه وهو الأصح ولما قلنا أن يقول لا وفي المحط لو أبرأ أحد
الورثة الباقي ثم ادعى التركة وأنكره ولا نسمع دعواه وان أقروا بالتركة أمره وبالرذيلة اه كلام البرازية ثم
قال بعد أسطر صالحت أي الزوجة عن الثمن ثم ظهر دين أو عين لم يكن معلوما للورثة قبل لا يكون داخل في الصلح
ويقسم بين الورثة لأنهم إذا لم يعلموا كان صلحهم عن المعلوم الظاهر عندهم لاعتنا المجهول فيكون كالمتسنى

الآن أن يضمن الراشدين بلا رجوع
أو يضمن اجنبي بشرط براءة الملبت
أو يوفى من مال آخر (ولا ينبغي
أن) بصلح) ولا يقسم (قبل
القضاء) بالدين (في غير دين محيط
ولو فعل) الصلح والقسمة (صح)
لأن التركة لا يتخلو عن قليل دين فلو
وقب الكل تنصرت الورثة فيوقف
قدر الدين استحصانا وقاية لئلا
يحتاجوا إلى نقض القسمة بجزء
(ولو أبرأ جوا واحدا) من الورثة
(فحصته تقسم بين الباقي على
السواء ان كان ما أعطوه
من مالهم غير الميراث وان كان
المعطى) بما ورثوه فعلى قدر ميراثهم
يقسم بينهم وقد انحصاف بكونه
عن انكار فلو عن اقرار فعلى السواء
وصلح أحدهم عن بعض الأعيان
صحح ولو لم يذكر في صك التصحيح
أن في التركة دينا أم لا فالصك
صحح وكذا لو لم يذكر في الفتوى
فيفتى بالصحة ويحمل على وجود
شرائطها مجمع الفتاوى (والموصى
له) بلغ من التركة (كوارث فيما
قد مناه) من مسألة الخارج
(صلحوا) أي الورثة (أحدهم)
وخرج من بينهم (ثم ظهر للميت دين
أو عين لم يعلموها هل يكون
ذلك داخل في الصلح) المذكور

من الصلح فلا يطل الصلح وقيل يكون داخلا في الصلح لانه وقع عن التركة والتركة اسم للكل - فاذا ظهر دين فسد
 الصلح ويجعل كانه كان تايها عند الصلح اه والحاصل من مجموع كلامه المذكور انه لو ظهر بعد الصلح
 في التركة عين دل تدخل في الصلح فلا تسمع الدعوى بها أم لا تدخل فتسمع الدعوى قولان وكذا الرصد بعد الصلح
 ابراء عام ثم ظهر للمصالح عين دل تسمع دعواه فيه قولان أيضا والاصح السماع بناء على القول بعدم دخولها
 تحت الصلح فيكون هذا اقتضاها للقول بعدم الدخول وهذا اذا اعترف بقية الورثة بأن العين من التركة
 والا فلا تسمع دعواه بعد ابراء كما أفاده ما نقله عن المحيط وانما قيد بالعين لانه لو ظهر بعد الصلح في التركة دين
 فعلى القول بعدم دخوله في الصلح يصح الصلح ويقسم الدين بين الكل - وأما على القول بالدخول فالصلح فاسد
 كالوكان الدين ظاهر وقت الصلح الآن يكون مخرجا من الصلح بأن وقع التصريح بالصلح عن غير الدين من أعيان
 التركة وهذا أيضا ذكره في البرازية حيث قال ثم ما ظهر بعد التصريح على قول من قال انه لا يدخل تحت الصلح
 لاختفاء ومن قال يدخل تحته فكذلك ان كان عينا لا يوجب فساد وان دينان مخرجا من الصلح لا يفسد
 ولا يفسد اه (قوله بل بين الكل) أي بل يكون الذي ظهر بين الكل - (قوله قلت الخ) قلت
 وفي الثامن والعشرين من القصولين انه الاشبه أي لو ظهر عين لادين (قوله ولا يطل الصلح) أي لو ظهر
 في التركة عين أما لو ظهر فيها لادين فقد قال في البرازية ان كان مخرجا من الصلح لا يفسد ولا يفسد اه أي
 ان كان الصلح وقع على غير الدين لا يفسد وان وقع على جميع التركة فسد كما لو كان الدين ظاهرا وقت الصلح
 (قوله وفي مال طفل) أي اذا كان لطفل مال يشهود لم يجز الصلح فيه وما يدعي أي ولا يجوز فيما يدعي خصم
 من المال على الطفل ولا يتورق بينة له بما ادعاه ومفهومه انه يجوز الصلح حيث لا ينه لطفل وحيث كانت للنفس
 بينة ابن النخنة كذا في الهامش (قوله وصح على البراء الخ) فلو صالح من العيب ثم زال العيب بأن كان
 يابضا في عين عبد فاجب بطل الصلح ويرد ما أخذ لان المعوض عنه هوصفة السلامة وقد عادت فيعود العوض
 فيبطل الصلح ابن النخنة شرح الوهبانية كذا في الهامش (قوله ومن قال الخ) أي ان اصطفا
 على أن يحلف المدعي عليه وان حلف برئ تخلف المدعي عليه ماله قبله قليل ولا كثير فالصلح باطل ويكون
 المدعي على دعواه ان أقام البينة قبلت وان لم يكن له بينة وأراد أن يتخلفه عند القاضي كان لذلك
 وان اصطفا على أن يحلف المدعي على دعواه على أنه ان حلف فالمدعي عليه يكون ضامنا لما يدعيه
 فهذا الصلح باطل ابن النخنة كذا في الهامش (قوله ولو متدع) لو وصلة كذا في الهامش

(كتاب المضاربة)

(قولان أشهر حمالا) بل بين الكل -
 والقولان حكاهما في الثانية مقدما
 لعدم الدخول وقد ذكر في أول
 فتاواه انه يقدم ما هو الأشهر فكان
 هو المعتمد كذا في البحر قلت
 وفي البرازية انه الاصح ولا يطل
 الصلح وفي الوهبانية
 وفي مال طفل بالشهود فلم يجز
 وما يدعي خصم ولا يتورق
 وصح على البراء من كل غائب
 ولو زال عيب عنه صالح يهدر
 ومن قال ان تخلف فغيره فلم يجز
 ولو متدع كالا جنسي - يصور

(كتاب المضاربة)

(هي) لغة مفاعلة من الضرب
 في الارض وهو السير فيها وشرعا
 (عقد شركة في الربح بمال من جانب)
 رب المال (وعمل من جانب)
 المضارب (وركنها الايجاب والقبول
 وحكمها) أنواع لانها (ايداع
 ابتداء) ومن حيل الضمان أن
 يقرضه المال الادرهما ثم يعقد
 شركة عثمان بالدرهم وبما أقرضه
 على أن يعملوا الربح بينهما ثم يعمل
 المستقرض فقط فان هلك فالقرض
 عليه

(قوله من جانب المضارب) قديده لانه لو اشترط رب المال أن يعمل مع المضارب فحدث كما سيصرح به
 المصنف في باب المضارب يضارب وكذا اتفدوا أخذ المال من المضارب بلا أمره وباع واشترى به الا اذا صار
 المال عروضا فلا تفسد لو أخذ من المضارب كما سيأتي في فصل المتفرقات (قوله ايداع ابتداء) قال الخبير
 الرملي - سيأتي أن المضارب يملك الايداع في المطلقة مع ما تقر أن المودع لا يودع فالمراد في حكم عدم الضمان
 بالهلاك وفي أحكام مخصوصة لافي كل حكم فتأمل (قوله ومن حيل الخ) ولو أراد رب المال أن يضمن المضارب
 بالهلاك يقرض المال منه ثم يأخذه منه مضاربة ثم يبيع المضارب كافي الزانعات فمستأني وذ كرهذه الحيلة
 الزيلعي - أيضا وذ كرهلهاما ذكره الشارح وفيه نظر لانها تكون شركة عثمان شرط فيها العمل على الاكثر مالا
 وهو لا يجوز بخلاف العكس فانه يجوز كما ذكره في الظهيرية في كتاب الشركة عن الاصل للامام محمد تأمل
 وكذا في شركة البرازية حيث قال وان لاحدهما ألف ولا شرا ألفان واشتركا واشترطا العمل على صاحب الالف
 والربح أنصافا جاز وكذا لو شرط الربح والرضيعة على قدر المال والعمل من أحدهما بعينه جاز ولو شرط
 العمل على صاحب الالفين والربح نصفين لم يجز الشرط والربح بينهما أثلاثا لأن ذلك شرط لنفسه بعض ربح
 مال الاخر بغير عمل ولا مال والربح انما يستحق بالمال أو بالعمل أو بالضمان اه ملخصا لكن في مسألة
 الشارح شرط العمل على كل منهما الا على صاحب الاكثر فقط والحاصل أن المفهوم من كلامهم أن الاصل
 في الربح أن يكون على قدر المال الا اذا كان لاحدهما عمل فيصع أن يكون ربحا بمقابله عمله وكذا لو كان

العمل منهم ما يصح التفاوت أيضا تأمل (قوله وتوكيل مع العمل) فيرجع بحالقه من العهدة على رب المال درر (قوله بالخالفه) فالريخ للمضارب لكنه غير طيب عند الطرفين در منتي (قوله مطلقا) هو ظاهر الرواية قهستاني (قوله ربح أولا) وعن أبي يوسف اذا لم يربح لأجر له وهو الصحيح لئلا يزو الفاسدة على الصحيحة سائحان ومثله في حاشية ط عن العيني (قوله على المشروط) قال في الملتقى ولا يزاد على ما شرط له كذا في الهامش أى فيما اذا ربح والا فلا يتحقق الزيادة فلم يكن الفساد بسبب تسببه دراهم معينة للعامل تأمل (قوله خلافا) فيه اشعار بأن الخلاف فيما اذا ربح وأما اذا لم يربح فأجر المثل بالغ ما بلغ لأنه لا يمكن تقدير نصف الربح المعلوم كافي الفصولين ليكن في الوقايع ما قاله أبو يوسف مخصوص بما اذا ربح وما قاله محمد أنه أجر المثل بالغ ما بلغ فيما هو أعم قهستاني (قوله والثلاثة) فعنده له أجر مثل عمله بالغ ما بلغ اذا ربح در منتي كذا في الهامش (سئل) فيما اذا دفع زيد لعمر وبضاعة على سبيل المضاربة وقال لعمر وبعها ومهما ربحت يكون بيننا مثلثة فباعها وخسر فيها فامضاربة غير صحيحة ولعمر وأجر مثله بلا زيادة على المشروط حامدية رجل دفع لآخر أمتعة وقال بعها واشترها وما ربحت فينصفين خسر فلا خسران على العامل واذا طالبه صاحب الامتعة بذلك فتصالحا على أن يعطيه العامل اياه لا يلزمه ولو كلفه انسان يبدل الصلح لا يصح ولو عمل هذا العامل في هذا المال فهو بينهما على الشرط لأن ابتداء هذا الس بمضاربة بل هو توكيل ببيع الامتعة ثم اذا صار الثمن من النقود فهو دفع مضاربة بعد ذلك فلم يضمن أولا لأنه أمين بحق الوكالة ثم صار مضاربا فاستحق المشروط جواهر الفتاوى (قوله وصى الخ) ظاهره أن الوصى أن يضارب في مال اليتيم يجز من الربح وكلام الزيلعي فنه أظهر وأفاد الزيلعي أيضا أن الوصى دفع المال الى من يعمل فيه مضاربة بطريق النيابة عن اليتيم كأيي أبو السعود (قوله اذا عمل) لأن حاصل هذا أن الوصى يؤجر نفسه لليتيم وأنه لا يجوز (قوله لقله ضرره) أى ضرر القرض بالنسبة الى الهبة فجعل قرضا ولم يجعل هبة ذكره الزيلعي (قوله من الاثمان) أى الدراهم والدنانير فالمن العروض فباعها فاصارت نقودا انقلبت مضاربة واستحق المشروط كما في الجواهر (قوله وهو معلوم للعاقدين) ولو متاعا لما في التاترخانية واذا دفع ألف درهم الى رجل وقال نصفها معك مضاربة بالنصف صح وهذه المسألة تنص على أن قرض المشاع جائز ولا يوجد لهذا رواية الا ههنا واذا جاز هذا العقد كان لكل نصف حكم نفسه وان قال على أن نصفها قرض وعلى أن تعمل بالنصف الاخر مضاربة على أن الربح كله لى جاز ويكره لأنه قرض جز منفعه وان قال على أن نصفها قرض عليك ونصفها مضاربة بالنصف فهو جائز ولم يذكر الكراهية هنا في المشايخ من قال سكوت محمد عنها دليل على انها تنزيهية وفي الخاتمة قال على أن تعمل بالنصف الاخر على أن الربح لى جاز ولا يكره فان ربح كان بينهما على السواء والوضعية عليهم لان النصف ملكه بالقرض والاخر بضاعة فيده وفي التجريد يكره ذلك وفي المحيط ولو قال على أن نصفها مضاربة بالنصف ونصفها هبة لك وقبضها غير مقسومة فالهبة فاسدة والمضاربة جائزة فان هلك المال قبل العمل أو بعده ضمن النصف حصه الهبة فقط وهذه المسألة نص على أن المقبوض بحكم الهبة الفاسدة مضمون على الموهوب له اه ملخصا وتمامه فيه فليحفظ فانه مهم وهذه الاخيرة ستأتى قبيل كتاب الايداع قريبا (قوله وكف فيه) أى في الاعلام مخ (قوله لم يجز) وما اشتراه والدین في ذمته بجر (قوله وان على ثالث) بأن قال اقض مالى على فلان ثم اعمل به مضاربة ولو عمل قبل أن يقبض الكل ضمن ولو قال فاعمل به لا يضمن وكذا بالواو لأن ثم للترتيب فلا يكون ما ذروا بالعمل الا بعد قبض الكل بخلاف الفاء والواو ولو قال اقض ديني لتعمل به مضاربة لا يصير ما ذروا لم يقبض الكل بجر قال في الهامش قال في الدرر فلو قال اعمل بالدين الذى في ذمتك مضاربة بالنصف لم يجز بخلاف ما لو كان له دين على ثالث فقال اقض مالى على فلان واعمل به مضاربة حتى لا يبقى لرب المال فيه يد اه (قوله وكره) لأنه اشترط لنفسه منفعة قبل العقد مخ (قوله اشترى عبدا) هذا فيههم أنه لو دفع عرضا وقال له بعه واعل بتمه مضاربة أنه يجوز بالاولى وقد أوضحه الشارح وهذه جملة لجواز المضاربة في العروض وجملة أخرى ذكرها انصاف أن يبيع المتاع من رجل يتق به ويقبض المال فيدفعه الى المضارب مضاربة ثم يشتري هذا المضارب هذا المتاع من الرجل الذى ابتاعه من صاحبه ط (قوله عينا) أى معينا وليس المراد بالعين العرض ط

(وتوكيل مع العمل)
تصرفت به بأمره (وشركه ان ربح
وغصب ان خالف وان أجاز) رب
المال (بعده) لصيرورته غاصبا
بالخالفه (واجارة فاسدة ان فسدت
فلا ربح) للمضارب (حينئذ بل له
أجر) مثل (عمله مطلقا) ربح أولا
(بلا زيادة على المشروط) خلافا
لمحمد والثلاثة (الافى وصى) أخذ
مال يتيم مضاربة فاسدة (كشرطه
لنفسه عشرة دراهم) (فلا شيء له)
فما مال اليتيم (اذا عمل) اشياء فهو
استثناء من أجر عمله (و) الفاسدة
(لا ضمان فيها) أيضا (كصحيحة)
لأنه أمين (ودفع المال الى آخر
مع شرط الربح) كله (للمالك
بضاعة) فيكون وكيل متبرعا
(ومع شرطه للعامل قرض) لقله
ضرره (وشروطها) أمور سبعة
(كون رأس المال من الاثمان)
كأمر في الشركة (وهو معلوم)
للعاقدين (وكفت فيه الإشارة)
والقول في قدره وصفته للمضارب
بيينه والبيئة للمالك وأما المضاربة
بدين فان على المضارب لم يجز وان
على ثالث جاز وكره ولو قال اشترى
عبدا نبهته ثم بعه ومضارب بتمه
ففعل جاز كقوله لغاصب
أومستودع أومستضع اعمل
بما في يدك مضاربة بالنصف جاز
مجتبى (وكون رأس المال عينا

لا دينا (كإبسطه في الدرر) وكونه

مسما إلى المضارب (ليمكنه

التصرف (بمخلاف الشركة) لأن

العامل فيها من الجانبين (وكون

الربح بينهما شائعا) فلو عين قدرا

فسدت (وكون نصيب كل منهما

معلوما) عند العقد ومن شروطها

كون نصيب المضارب من الربح حتى

لو شرط له سن رأس المال أو منه

ومن الربح فسدت وفي الجلالة

كل شرط يوجب جهالة في الربح أو

يقطع الشركة فيه يفسدها والباطل

الشرط وضع العقد اعتبارا بالوكالة

(ولو ادعى المضارب فسادها فالقول

لرب المال وبعبكسه فالمضارب)

الأصل أن القول لمدعى الصحة

في العقد وإذا قال رب المال

شرطت لك ثلث الربح الا عشرة

وقال المضارب الثلث فالقول لرب

المال ولو فيه فسادها لانه ينكر

زيادة يتبعها المضارب خاتمة وما

في الاشهاد فيه اشتباه فافهم) ويجلث

المضارب في المطلقه التي لم تقيد

بمكان أو زمان أو نوع (البيع)

ولو فاسدا (بنقد ونسيئة متعارفة

والشراء والتوكيل بهما والعقود

وبحرا) ولو دفع له المال في بلده على

الظاهر (والابضاع) أي دفع المال

بضاعة (ولو لرب المال ولا تفسده)

المضاربة كما يجب (و) يملك (الايداع

والرهن والارتهان والاجارة

والاستيجار) فلا استأجر أرضا

بضاعة لزعها أو غيرها جاز ظهيرة

(والاحتيال) أي قبول الخوالة

(بالمثل مطلقا) على الايسر والاعسر

لأن كل ذلك من صنيع التجار

(لا) يملك (المضاربة) والشركة

والخلط بجال نفسه (الاباذن أو

اعمل برأيك)

(قوله لا دينا) مكرر مع ما تقدم (قوله مسلما) فالو شرط رب المال أن يعمل مع المضارب لا يجوز المضاربة سواء كان المالك عاقلا أو لا كالأب والوصي إذا دفع مال الصغير مضاربة وشرط عمل شريكه مع المضارب لا تصح المضاربة وفي السفناتي وشرط عمل الصغير لا يجوز وكذا أحد المتفاوضين وشريكه العنان إذا دفع المال مضاربة وشرط عمل صاحب نفذ العقد تاريخية وسيأتي في الباب الآتي متنا بعض هذا (قوله كل شرط المخ) قال الأكل شرط العمل على رب المال لا يفسدها وليس بواحد مما ذكر والجواب أن الكلام في شروط فاسدة بعد كون العقد مضاربة وما أورد لم يكن العقد فيه عقد مضاربة فإن قلت فامعني قوله لا يفسدها إذا التقي يقتضي الثبوت قلت سلب الشيء عن المعدوم صحيح كزيد المعدوم ليس يصير وسيأتي في المتن أنه مفسد قال الشارح لأنه يمنع التخلية فيمنع الصحة فالأولى الجواب بالمنع فيقال لا نسلم أنه غير مفسد سائحا في (قوله في الربح) كما إذا شرط له نصف الربح أو ثلثه بأو الترددية س (قوله فيه) كالمو شرط لاحدهما دراهم مسماة س (قوله بطل الشرط) كشرط الخسران على المضارب س (قوله وما في الاشياء) من قوله القول قول مدعى الصحة إذا قال رب المال شرطت لك الثلث وزيادة عشرة وقال المضارب الثلث فالقول للمضارب كما في الذخيرة اه (قوله فيه اشتباه) أي اشتبه عليه مسألة بأخرى وهي المذكورة هنا لأن التي ذكرها داخل تحت الأصل المذكور لأن من له القول فيها مدعى للصحة فلا يصح استثناءها بخلاف التي هنا (قوله أو نوع) أي أو شخص كما سيذكره (قوله ولو فاسدا) يعني لا يكون به مخالفا فلا يكون المال خارجا عن كونه في يده أمائة وإن كانت مباثرة العقد الفاسد غير جائز وخرج الباطل كما في الاشياء (قوله بنقد ونسيئة) ولو اختلفا فيها فالقول للمضارب في المضاربة وللحوك في الوكالة كما مررتنا في الوكالة (قوله والشراء) الاطلاق مشعر بجواز تجارته مع كل أحد لكن في النظم أنه لا يخرج مع امرأته وولده الكبير العاقل وولديه عنده خلا فالحما ولا يشتري من عبده المأذون وقيل من مكاتبه بالاتفاق قهستاني (فروع مهمة) له أن يرهن ويرهن لها ولو أخذ تخلا أو بشرا معاملة على أن ينق في تلقفها وتأبيرها من المال لم يجز عليها وان قال له اعمل برأيك فان رهن شيئا من المضاربة ضمنه ولو أخر الثمن جاز على رب المال ولا يضمن بخلاف الوكيل الخاص ولو حظ بعض الثمن ان العيب طعن فيه المشتري وما حظ حصته أو أكثر يسير ايجاز وان كان لا يتغاب الناس في الزيادة يصح ويضمن ذلك من ماله لرب المال وكان رأس المال مابقي على المشتري ويحرم عليه وطء الحاربة ولو باذن رب المال ولو تزوجها ابتزج ربح رب المال جاز أن لم يكن في المال ربح وخرجت الحاربة عن المضاربة وان كان فيه ربح لا يجوز وليس له أن يعمل بما فيه ضرر ولا مالا يعمل به التجار وليس لاحد المضارب أن يبيع أو يشتري بغير إذن صاحبه ولو اشترى بما لا يتغاب الناس في مثله يكون مخالفا وان قيل له اعمل برأيك ولو باع بهذه الصفة جاز خلا فالحما كالوكيل بالبيع المطلق وإذا اشترى بأكثر من المال كانت الزيادة له ولا يضمن بهذا الخلط الحكمي ولو كان المال دراهم فاشترى بغير الاثمان كان لنفسه وبالذات للمضاربة لانها جنس هنا الكل من الجبر (قوله ولا تفسد) لأن حق التصرف للمضارب (قوله والاستيجار) أي استيجار العمال للامال والمنازل لحفظ الاموال والسفن والدواب (قوله والخلط بجال نفسه) أي أو غيره كما في البحر لأن أن تكون معاملة التجار في تلك البلاد أن المضاربين يخلطون ولا ينفونهم فان غلب التعارف بينهم في مثله وجب أن لا يضمن كما في التاريخانية وفيها قبله والأصل أن التصرفات في المضاربة ثلاثة أقسام قسم هو من باب المضاربة وتوابعها فيملكه من غير أن يقول له اعمل ما بدا لك كالتوكيل بالبيع والشراء والرهن والارتهان والاستيجار والايداع والابضاع والمساخرة وقسم لا يملك بطلاق العقد بل اذا قيل اعمل برأيك كدفع المال الى غيره مضاربة أو شركة أو خلط ماله بماله أو بمال غيره وقسم لا يملك بطلاق العقد ولا بقوله اعمل برأيك إلا أن ينص عليه وهو مالمس بمضاربة ولا يحتمل أن يلق بها كالأستدانة عليها اه ملخصا (قوله بجال نفسه) وكذا بجال غيره كما في البحر وهذا إذا لم يغلب التعارف بين التجار في مثله كما في التاريخانية وفيها من الثامن عشر دفع الى رجل ألفا بالتصق ثم ألفا أخرى كذلك خلط المضارب المالكين فهو على ثلاثة أوجه أما أن يقول المالك في كل من المضاربين اعمل برأيك أو لم يقل فيها أو قال في احدها فقط وعلى كل فاما أن يكون قبل الربح في المالكين أو بعده فيها أو في أحدهما ففي الوجه الأول لا يضمن مطلقا وفي الثاني ان خلط قبل الربح فيها فلا ضمان أيضا وان بعده

فيه ما ضمن المالكين وحصة رب المال من الربح قبل الخلط وان بعد الربح في أحدهما فقط ضمن الذي لا ربح فيه
وفي الثالث استأنى يكون قوله اعمل برأيك في الاولى أو يكون في الثانية وكل على أربعة أو بوجه أمان أن يحللهما
قبل الربح فيما أو بعده في الاولى فقط أو بعده في الثانية فقط أو بعده فيما قبل الربح فيما أو بعده في الثانية فإن
قال في الاولى لا يضمن الاوّل ولا الثاني فيما لو خلط قبل الربح فيما أو (قوله اذ الشيء) علة لكونه لا يملك
المضاربة ويلزم منها اني الاخيرين لان الشركة والخلط أعلى من المضاربة لانها مشتركة في أصل المال (قوله
لا يضمن مثله) لا يرد على هذا المستعير والمكاتب فإن له الاعارة والكتابة لان الكلام في التصرف نيابة وهما
يتصرفان بحكم المالكية لا النيابة اذ المستعير ملك المنفعة والمكاتب صار حراً ايدوا المضارب يعمل بطريق
النيابة فلا بد من التنصيص عليه أو التفويض المطلق اليه كما في الكفاية (قوله ولا الاقراض) (قوله ولا الاقراض)
ولأن يأخذ سفتجة بجر أى لانه استدانه وكذلك لا يعطى سفتجة لانه قرض ط عن الشاي (قوله
والاستدانة) كما اذا اشترى سلعة بمن دين وليس عنده من مال المضاربة شيء من جنس ذلك الثمن فلو
كان عنده من جنسه كان شراء على المضاربة ولم يكن من الاستدانة في شيء كما في شرح الطحاوي قهستاني
والظاهر أن ما عنده اذ الموقوف بما زاد عليه استدانة وقد مناعن الجبر اذا اشترى باكثر من المال كانت الزيادة له
ولا يضمن بهذا الخلط الحكمي وفي البدائع كالا تجوز الاستدانة على مال المضاربة لا تجوز على اصله فلو
اشترى بجميع ما له ثانياً ثم استأجر على حيا أو قصرها وقتها كان متعلقاً عاقداً لنفسه ط عن الشاي
وهذا ما ذكره المصنف بقوله فلو شري بمال المضاربة ثوباً الخ فأشار بالتفريع الى الحكمي (قوله وان
استدان) اي بالاذن وما اشترى بينهما نصفان وكذا الدين عليهم ولا يغير موجب المضاربة فربح ما لهما
على ما شرط قهستاني وقال الياثباني أقول شركة الوجود هي أن يتفقا على الشراء انسيئة والمشتري عليهما
أثلاثاً أو أنصافاً قال والربح يتبع هذا الشرط ولو جعلاه مخالفاً لم يرجد ما ذكر فيظهر لي أن يكون المشتري
بالدين لا أمر لو المشتري معيناً أو مجهولاً جهالة نوع وسعى عنه أو جهالة جنس وقد قيل له اشترى ما يختاره
والا فلا لمشتري كما تقدم في الوكالة لكن ظاهر المتن أنه لرب المال وربحه على حسب الشرط ويفتقر
في الضمني ما لا يفتقر في الصريح اد (قوله بماله) متعلق بكل من قصر وجب (قوله ذلك) اي اعمل
برأيك (قوله هذه المقالة) وهي اعمل برأيك قلت والمراد بالاستدانة نحو ما قد مناعه عن القهستاني فهذا
ملكه اذ انصأ أم لو استدان تقوداً فالظاهر أنه لا يصح لانه لو كبل بالاستقراض وهو باطل كما مر في الوكالة
وفي الثانية من فصل شركة العنان ولا يملك الاستدانة على صاحبه ويرجع المقرض عليه لا على صاحبه لان
التوكيل بالاستدانة توكيل بالاستقراض وهو باطل لانه لو كبل بالتكدي الا أن يقول التوكيل للمقرض
ان فلا يستقرض منك كذا فحينئذ يكون على الموكل لا الوكيل اد اي لانه رسالة لا وكالة والظاهر
أن المضاربة كذلك كما قلنا (قوله ولو بعد العقد) بأن كان رأس المال بماله (فرع) قال في الهامش لو نهي
رب المال المضارب بعد أن صار المال عرضاً عن البيع بالنسيئة قبل أن تباع ويصير المال ناضاً لا يصح نهيه وأما
قبل العمل أو بعد العمل وصار المال ناضاً يصح نهيه لانه يملك عزله في هذه الحالة دون الحالة الاولى مخ اد
(قوله عن بيع الحال) يعني ثم باعه بالحال بسعر ما يباع بالموجل كما في العيني سائحاني (قوله بالنهي) مثل
لا تبع في سوق كذا (قوله الشراء له) وله ربحه وعليه خسرانه ولكن يتصدق بالربح عندهما وعند أبي يوسف
يطيب له أصله المودع اذ انصرف فيها ويرجع اتقاني (قوله ولو لم يتصرف) أشار الى أن أصل الثمن
واجب بنفس المخالفة لكنه غير قار بالالشراء فانه على عرضية الزوال بالوفاق وفي رواية الجامع أنه لا يضمن
الا اذا اشترى والاوّل هو الصحيح كما في الهداية قهستاني قلت والظاهر أن ثمرته فيما لو خلط بعد الاخراج
قبل الشراء يضمن على الاوّل لا على الثاني (قوله حتى عاد الخ) يظهر في مخالفتها في المكان تأمل (قوله
وكذا الواجب) قال الاتقاني فان اشترى بيعه في غير الكوفة ثم باع في الكوفة فهو مخالف في الاوّل وما اشترى
بالسكة فهو على المضاربة لان دليل الخلاف وجد في بعضه دون بعضه (قوله عاد في البعض) اي تعود

اذ الشيء لا يضمن مثله (و) لا
الاقراض والاستدانة وان قيل له
ذلك أي اعمل برأيك لانها ليس
من صنيع التجار فلم يندخل في التعميم
(ما لم يضمن) المالك (عليهما)
فذلكهما وان استدان كانت
شركة وجوه وحينئذ (فلو اشترى
بمال المضاربة ثوباً وقصر بالماء
او جل) متاع المضاربة (بماله)
(و) قد قيل له ذلك فهو متوقع
لانه لا يملك الاستدانة بهذه المقالة
وانما قال بالماء لانه لو قصر بالشا
فحكمه كصبيغ (وان صبغه اجر
فشريك بما زاد) الصبيغ ودخل
في اعمل برأيك كالمخلط (و) كان له
حصة قيمة (صبغه ان يبيع
وحصة الثوب) أي يضر (في مالها)
ولو لم يقل اعمل برأيك لم يكن شريكاً
بل غاصباً وانما قال اجر كما مر أن
السودان نص عند الامام فلا
يدخل في اعمل برأيك بجر (ولا)
يملك أيضاً (تجوازاً بلداً أو سلعة
أو وقت أو شخص عينه المالك)
لان المضاربة تقبل التقيد المفيد
ولو بعد العقد ما لم يصير المال عرضاً
لانه حينئذ لا يملك عزله فلا يملك
تخصيصه كما سيجي وقد بان المفيد لان
غير التقيد لا يعتبر أصلاً كنهيه عن
بيع الحال وأما المفيد في الجملة
كسوق من مصرفان صرح بالنهي
صح والا لا (فان فعل ضمن)
بالمخالفة (وكان ذلك الشراء له)
ولو لم يتصرف فيه حتى عاد للوفاق
عادت المضاربة وكذا الوعود
في البعض اعتباراً باليعز بالسكن

(ولا يملك تزويج قن من مالها ولا شراء من يعتق على رب المال بترابة او عيّن بخلاف الوكيل بالشراء) فانه يملك ذلك (عند عدم القرينة)
 المتيدة للوكالة كاشتري عبد أبيه أو استخدمه او جارية اطأها (ولا من يعتق عليه) أى المضارب (ان كان فى المال ربح) هو هنا أن تكون قيمة هذا
 العبد أكثر من كل رأس المال كما بسطه العيني فليحفظ (فان فعل) شراء من يعتق على واحد منهما (وقع الشراء لنفسه وان لم يكن) ربح
 كما ذكرنا (سبح) للمضاربة (فان ظهر) الربح (زيادة قيمته بعد الشراء) عتق حظه ولم يضمن نصيب المالك) بعقده لا بصنعه (وسعى) العبد
 (المعتق فى قيمة نصيب رب المال ولو اشترى الشريك من يعتق على شريكه او الاب او الوصى من يعتق على الصغير نفذ على العاقد) اذ لا نظريته
 للصغير (والمأذون اذا اشترى من يعتق على المولى صح وعتق عليه ان لم يكن مستغرا بالدين والا) خلا فالحما زيلعي (مضارب معه ألف بالنصف
 اشترى به أمة فولدت) ولدا (مساويا له) أى للألف (فأذعاه موسرا فصارت قيمته) أى الولد ٤٨٧ وحده كما ذكرنا (ألفا نصفه) أى
 خمسمائة نفذت دعوته لوجود

المالك بظه ور الربح المذكور فعتق
 (سعى لرب المال فى الألف وربعه)
 ان شاء المالك (أو اعتقه) ان شاء
 (ورب المال بعد قبضه ألفه) من
 الولد (تضمن المذمى) ولو معسرا
 لانه ضمان تملك (نصف قيمتها) أى
 الأمانة لظهور ونفوذ دعوته فيها
 ويحصل على انه تزويجها ثم اشترى
 حبلى منه ولو صارت قيمتها ألفا
 ونصفه صارت أم ولد وضمن للمالك
 ألفا وربعه لو موسرا فلو معسرا
 فلا سعاية علم الا أن أم الولد لا تسعى
 وغنمها فى الجبر والله أعلم

* (باب المضارب يضارب) *
 لما تقدم المنردة شرع فى المركبة
 فقال (ضارب المضارب) آخر (بلا
 اذن) المالك (لم يضمن بالذم مالم
 يعمل الثانى ربح) الثانى (اولا)
 على الظاهر لان الدفع ايداع وهو
 يملكه فاذا عمل تبين انه مضاربة
 فيضمن الا اذا كانت الثانية فاسدة
 فلا ضمان وان ربح بل للثانى أجر
 مثله على المضارب الاول وللأول
 الربح المشروط (فان ضاع) المال
 (من يده) أى يد الثانى (قبل العمل)
 الموجب للضمان (فلا ضمان) على

احد (وكذا) لا ضمان (لو غصب
 المال من الثانى) وانما (الضمان
 على الغاصب فقط ولو استهلكه
 الثانى او وهبه فالضمان عليه
 خاصة فان عمل) حتى ضمنه (خبر
 رب المال ان شاء ضمن) المضارب

المضاربة لكن فى ذلك البعض خاصة قال الاقناني ما تقدم (قوله او عيّن) بأن قال ان ملكته فهو حر فانه يملك
 ذلك والفرق أن الوكالة بالشراء مطلقة وفى المضاربة مقيدة بما يظهر الربح فيه بالبيع فاذا اشترى مالا يقدر على
 بيعه خالف (قوله كما بسطه العيني) عبارته اذا كان رأس المال ألفا وصار عشرة آلاف درهم ثم اشترى المضارب
 من يعتق عليه وقيمه ألف أو أقل لا يعتق عليه وكذا لو كان له ثلاثة اولاد أو أكثر وقيمة كل واحد ألف أو أقل
 فاشترى من يعتق منهم شئ لا يعتق عليه لان كل واحد مشغول برأس المال ولا يملك المضارب منهم شئ حتى تزيد قيمة كل عين على
 رأس المال على حدة من غير خضمة الى آخر عيني كذا فى الهامش (قوله ربح) أى فى الصورة الثانية (قوله
 للصغير) على قاصرة والدلة فى الشريك هى المذكور فى المضارب من قصد الاسترباح ط (قوله بالنصف)
 متعلق بمضارب كذا فى الهامش (قوله أمة) فوطئها ملق كذا فى الهامش (قوله موسرا) لانه ضمان عتق
 وليس بقيد لازم بل ليفهم أنه لا يضمن لو معسرا بالاولى كانه عليه مسكين (قوله كما ذكرنا) أى فى قوله مساويا له
 فالكاف بمعنى مثل خبر صاروا ألفا قبل منه وألفا هو الخبر والخبر والجار والمجرور قبله حال منه (قوله سعى) الاول
 وسعى عطف على نفذت (قوله المذمى) وهو المضارب (قوله تملك) بخلاف ضمان الولد لانه ضمان عتق وهو
 يعقد التعدي ولم يوجد (قوله لظهور) أى لوقوع دعوته صحيحة ظاهرا (قوله حبلى منه) تنازع فيه كل من
 تزويجها واشترى اى حلالا مره على الصلاح لكن لا تنفذ هذه الدعوى لعدم الملك وهو شرط فيها اذ كل واحد
 من الجارية ووادها مشغول برأس المال فلا يظهر الربح فيه لما عرف أن مال المضاربة اذا صار أجنبيا ساحتلف كل
 واحد منها لا يريد على رأس المال لا يظهر الربح عنده لان بعضها ليس بأولى به من البعض فحينئذ لم يكن
 للمضارب نصيب فى الأمانة ولا فى الولد وانما الثابت له مجرد حق التصرف فلا تنفذ دعوته فاذا زادت قيمته
 وصارت ألفا وخمسمائة ظهر الربح وملك المضارب منه نصف الزيادة فنفذت دعوته السابقة لوجود شرطها وهو
 الملك فصار ابنه وعتق بقدر نصيبه منه وهو ربعه ولم يضمن حصته رب المال من الولد لان العتق ثبت بالملك والنسب
 فصارت العلة ذات وجهين والمالك آخرهما وجود افضاف العتق اليه ولا صنع له فى الملك فلا ضمان لعدم التعدي
 فاذا اختار الاستعلاء استعاعه فى ألف رأس ماله وفى ربعه نصيبه من الربح فاذا قبض الألف صار مستوفيا
 لرأس ماله وظهر أن الام كليا ربح بينهما نصفين ونفذت دعوة المضارب وصار كليا أم ولده لان الاستيلاء اذا
 صادف محلا يحتمل النقل لا يتجزأ أجماعا ويجب نصف قيمتها لرب المال فان قيل لم يجعل المقبوض من الولد من
 الربح قلنا لانه من جنس رأس ماله وهو مقدم على الربح فكان اولى بجعله منه زيلعي ملخصا (قوله وضمن
 للمالك) لانها لما زادت قيمتها ظهر فيها الربح وملك المضارب بعض الربح فنفذت دعوته فيها فيجب عليه لرب
 المال رأس ماله ونصيبه من الربح فاذا وصل اليه ألف استوفى رأس ماله وصار الولد كله ربحا يملك المضارب
 منه نصفه فيعتق عليه ومالم يصل اليه الألف فالولد رقيق على حاله على نحو ما ذكرنا فى الام

* (باب المضارب يضارب) *
 (قوله على الظاهر) أى ظاهر الرواية عن الامام وهو قولهما من (قوله فاسدة) قال فى الجبر وان كانت
 احداهما فاسدة أو كلاهما فلا ضمان على واحد منهما والعامل أجر المثل على المضارب الاول ويرجع به الاول
 على رب المال والوضيعة على رب المال والربح بين الاول ورب المال على الشرط بعد أخذ الثانى أجرته اذا كانت
 المضاربة الاولى صحيحة والا فلا قل أول أجر مثله اه (قوله خاصة) والاشهر للخيار فيضمن أيها شاء كما
 فى الاختيار سائجاني (قوله خبر رب المال) فان ضمن الاول صحّت المضاربة بينه وبين الثانى وكان الربح

(الاول رأس ماله وان شاء ضمن الثاني) وان اختار أخذ الربح ولا يضمن ليس له ذلك بجر (فان أذن) المالك (بالدفع ودفع بالتثاقل وقد قيل)
 لا لأول (مارزق الله فينا نصفان فللمالك النصف) علا بشرطه (وللاول السدس الباقي والثاني الثلث) المشروط (ولو قيل مارزق الله
 بكاف الخطاب) والمسألة بجهاها (فللثاني ثلثه والباقي بين الاول والمالك نصفان) باعتبار الخطاب فيكون لكل ثلث (ومثله ما رجحت من شيء
 او ما كان لك فيه من ربح) ويخوذلك وكذا الوشرط للثاني اكثر من الثلث اقل فالباقي بين المالك والاول (ولو قال له ما رجحت بيننا نصفان ودفع
 بالنصف للثاني النصف واستويا فيما بيني) لانه لم يربح سواء (ولو قيل مارزق الله في نصفه او ما كان من فضل الله فينا نصفان فدفع بالنصف فللمالك
 النصف وللثاني كذلك ولا شيء للاول) ٤٨٨ لجعله ماله للثاني (ولو بشرط) الاول (للالثاني ثلثيه) والمسألة بجهاها (ضمن الاول للثاني سدسا)

بالسمية لانه التزم سلامة الثلثين
 (وان شرط) المضارب (للمالك
 ثلثه) شرط (لعبد المالك ثلثه)
 وقوله (على أن يعمل معه) عادي
 وليس بقيد (و) شرط (لنفسه ثلثه
 صح) وصار كأنه اشترط للمولى
 ثلثي الربح كذا في عامة الكتب
 وفي نسخ المتن والشرح هنا خلط
 فاجتنبه (ولو عقدها المأذون مع
 اجنبي) وشرط المأذون عمل مولاه
 لم يصح ان لم يكن المأذون (عليه
 دين) لانه كاشتراط العمل على
 المالك (والاصح) لانه حينئذ لا يملك
 كسبه (واشتراط عمل رب المال
 مع المضارب مفسد) للعقد لانه يمنع
 التحلية فيمنع الصحة (وكذا اشتراط
 عمل المضارب مع مضاربه او عمل
 رب المال مع) المضارب (الثاني)
 بخلاف مكاتب شرط عمل مولاه
 كما لو مضارب مولاه (ولو بشرط بعض
 الربح للمساكين) او للرجل
 او في الرقاب (او لامرأة المضارب
 او مكاتبه صح العقد) (لم يصح)
 الشرط (ويكون) المشروط (رب المال
 ولو بشرط البعض لمن شاء المضارب
 فان شاء لنفسه او لرب المال
 صح) الشرط (والا) بان شاءه
 لاجنبي (لا) يصح ومتى شرط
 البعض لاجنبي ان شرط عليه عمله
 صح والا لا قلت لكن في القهستاني
 انه يصح مطلقا

على ما شرطوا وان ضمن الثاني ربحه بما ضمن على الاول وصحت بينهما وكان الربح بينهما وطاب للثاني ما ربح دون
 الاول بجر وفيه ولو دفع الثاني مضاربة الى ثالث وربح الثالث او وضع فان قال الاول للثاني اعمل فيه برأيت
 فرب المال ان يضمن اي الثلاثة شاء ويرجع الثالث على الثاني والثاني على الاول والاول لا يرجع على أحد اذا
 ضمنه رب المال والا لضمان على الاول وضمن الثاني والثالث كذا في المحيط (قوله ضمن الثاني) فيه اشعار بأنه
 اذا ضمن يرجع على الاول ويطلب الربح له دون الاول لانه ملك مستندا قهستاني سائحاني (قوله ليس له الخ)
 لان المال بالعمل صار غصبا وليس للمالك الاتصين البديل عند ذهاب العين المغصوبة وليس له أن يأخذ الربح
 من الغاصب كذا ظهر لي ط (قوله فان أذن) مفهوم قوله بلاذن (قوله علا بشرطه) لانه شرط نصف
 جميع الربح له (قوله الباقي) الاولى اسقاطه حلي والباقي هو الفاضل عما اشترطه للثاني لان ما وجبه
 الاول لم يخسر الى نصيبه خاصة اذ ليس له أن يوجب شيئا لغيره من نصيب المالك وحيث أوجب للثاني الثلث
 من نصيبه وهو النصف يبقى له السدس قال في البحر وطاب الربح للجميع لان عمل الثاني عمل عن المضارب
 كلاجبر المشترك اذا استأجر آخر بأقل مما استأجر (قوله لعبد المالك) قيد بعبد رب المال لان عبد
 المضارب لو شرط له شيء من الربح ولم يشترط عمله لا يجوز فيكون ما شرط لرب المال اذا كان على العبددين والا
 لا يصح سواء شرط عمله أولا ولا يصح كون للمضارب بجر وقد يكون العاقد المولى لانه لو عقده المأذون فسيأتي
 وشمل قوله لعبد ما لو شرط للمكاتب بعض الربح فانه يصح وكذا لو كان مكاتب المضارب لكن بشرط أن يشترط
 عمله فيهما وكان المشروط للمكاتب له لا لمولاه وان لم يشترط عمله لا يجوز وعلى هذا غيره من الاجاب فتصح
 المضاربة وتكون لرب المال ويطلب الشرط بجر وسيأتي الكلام فيه والمرأة والولد كلاهما هنا كذا
 في النهاية بجر وقيد باشتراط عمل العبد احترازا عن عمل رب المال مع المضارب فانه مفسد كما سيأتي (قوله
 للمولى) لكن المولى لا يأخذ ثلث العبد مطلقا في التبيين ثم ان لم يكن على العبددين فيه ولا مولى سواء شرط
 فيها عمل العبد أولا وان كان عليه دين فهو كفر ماله ان شرط عمله لانه صار مضاربا في مال مولاه فيكون كسبه
 له فإخذه غرماؤه وان لم يشترط عمله فهو أجنبي عن العقد فكان كالمسكوت عنه فيكون للمولى لانه نكاح ملكه
 اذ لا يشترط بيان نصيبه بل نصيب المضارب لكونه كلاجبر اه ملخصا (قوله وفي نسخ المتن الخ) أما المتن
 فقد رأيت في نسخة منه ولو شرط للثاني ثلثه ولعبد المالك ثلثه على أن يعمل معه ولنفسه ثلثه صح اه وهو
 قاسد كما ترى وأما الشرح فقصه وقوله على أن يعمل معه عادي وليس بقيد بل يصح الشرط ويكون لسيدته وان
 لم يشترط عمله لا يجوز كذا في الهامش (قوله واشترط) هذه المسألة كالتعليل لما قبلها فكان الاولى
 تقديمها وتقرير الاول عليها (قوله بخلاف مكاتب) أي اذا دفع مال مضاربة لآخر (قوله مولاه)
 أي فانه لا يفسد مطلقا فان عجز قبل العمل ولادين عليه فسد بجر (قوله أو في الرقاب) أي فكهما وفساد
 الشرط في الثلاث لعدم اشتراط العمل كما سيظهر (قوله ولم يصح الشرط) وما في السراجية من الجواز يحول
 على جواز العقد لا الشرط مخ فلا يحتاج الى ما قيل ان المسألة خلافية لكن عدم صحة الشرط في هذين
 اذ لم يشترط عملهما كما سيشر اليه بقوله ومتى شرط لاجنبي الخ ومرة عن النهاية أن المرأة والولد كلاهما جني هنا
 وفي التبيين ولو شرط بعض الربح لمكاتب رب المال أو المضارب ان شرط عمله جاز وكان المشروط له لانه صار
 مضاربا والا فلا لان هذا ليس بمضاربة وانما المشروط هبة موعودة فلا يلزم وعلى هذا غيره من الاجاب
 ان شرط له بعض الربح وشرط عمله عليه صح والا فلا اه (قوله لا يصح) لانه لم يشترط عمله (قوله صح)
 أي الاشتراط كالعقد (قوله لكن في القهستاني) لا محل للاستدلال لان قوله يصح مطلقا أي عقد المضاربة

والشروط للأجنبي أن شرط عمله والأفلام الكأ أيضا وعزاد الذخيرة خلافا للبرجندى وغيره فتنبه ولو شرط البعض لقضاء دين المضارب أو دين المالك جاز ويكون للشروط قضاء دينه ولا يلزم بدفعه لغرمائه بجر (وتبطل) المضاربة (بموت أحدهما) لكونها وكالة وكذا بقتله وجبريطراً على أحدهما ويجنون أحدهما مطبقاً قهستاني وفي البرازية مات المضارب والمال عروضاً باعها وصيه ولومات رب المال والمال نقد تبطل في حق التصرف ولو عرضاً تبطل في حق المسافرة لا التصرف فليبيعه بعرض ونقد (و) بالحكم (بلقوى المالك مرتدًا فان عاد بعد لحوقه مسلماً فالمضاربة على حالها) حكم بلحاظه ام لا عناية (بخلاف الوكيل) لانه لاحق له ٤٨٩ بخلاف المضارب (ولو ارتد المضارب فهي

على حالها فان مات او قتل او لحق بدار الحرب وحكم بلحاظه بطلت) ومات تصرف نافذ وعهده على المالك عند الامام بجر (ولو ارتد المالك فقط) اي ولم يلحق فتصرفه (اي المضارب (موقوف) وردة المرأة غير مؤثرة (وبغزل بعزله) لانه وكيل (ان علم به) بخبر رجلين مطلقا او فضولي عدل او رسول ميز (والا) يعلم (لا) يغزل (فان علم) بالغزل ولو حكما كوت المالك ولو حكما (والمال عروض) هو هنا ما كان خلاف جنس رأس المال فالدراهم والدنانير هنا جنسان (باعها) ولو نسيت وان نهاء عنها (ثم لا تصرف في ثمنها) ولا في نقد من جنس رأس ماله ويبدل خلافه به استحسانا للوجوب ودينه ويطهر الربح (ولا يملك المالك فسخها في هذه الحالة) بل ولا تخصيص الاذن لانه عزل من وجه نهاية (بخلاف احد الشريكين اذا سخر الشركه ومالها امتعة) صح (افترقوا في المال ديون وبيع يجبر المضارب على اقتضاء الديون) اذ حينئذ يعمل بالاجرة (والا) ربح (لا) جبر لانه حينئذ متبرع (و) يؤمر بان (يوكل المالك عليه) لانه غير العاقد (و) حينئذ (الوكيل) بالبيع والمستبضع كالمضارب يؤمر ان بالتوكيل

صحیح سواء شرط عمل الاجنبي أو لا غير أنه ان شرط عمله فالمشروط له والا فرب المال لانه بمنزلة المسكوت عنه ولو كان المراد أن الاشتراط صحيح مطلقاً فاقوله والا أي وان لم يشترط عمله فللمالك (قوله ويكون) أي البعض (قوله قضاء) نائب فاعل المشروط (قوله بجر) عبارته ولا يجبر على دفعه لغرمائه اه. كذا في الهامش (قوله المسافرة) أي الى غير بلد رب المال ط عن البرازية (قوله فان عاد الخ) ينبغي أن يكون هذا اذا لم يحكم بلحاظه أما اذا حكم بلحاظه فلا تعود المضاربة لانها بطلت كما هو ظاهر عبارة الاتفاقية في غاية البيان لكن في العناية أن المضاربة تعود سواء حكم بلحاظه أم لا فتأمل رملي (قوله بخلاف الوكيل) أي لو ارتد موكله ولحق ثم عاد فلا تبقى الوكالة على حالها والفرق أن محل التصرف خرج عن ملك الموكل ولم يبق به حق الوكيل فلذا قال لانه الخ س (قوله بخلاف المضارب) فان له حقاً فاذا عاد المالك فهي على حالها (قوله ولو ارتد) مختار قوله وبلقوى (قوله فقط) على هذا الفرق بين المالك والمضارب فلو قال وبلقوى أحدهما ثم قال ولو ارتد أحدهما فقط الخ. لكان أخصراً وأظهر تأمل لكن الفرق انه اذا ارتد المضارب قصرته نافذ (قوله غير مؤثرة) سواء كانت هي صاحبة المال أو المضاربة الآن تموت أو تلحق بدار الحرب فيحكم بلحاظها لان ردتها لا تؤثر في أملاكها فكذا في تصرفاتها من (قوله ولو حكما) أي ولو العزل حكماً فلا يغزل في الحكمي الا بالعلم بخلاف الوكيل حيث يغزل في الحكمي وان لم يعلم كذا قالوا فان قلت ما الفرق بينهما قلت قد ذكرنا أن الفرق بينهما انه لاحق له بخلاف المضارب من (قوله ولو حكما) أي كارتداده مع الحكم بلحاظه س (قوله فالدراهم) التفرع غير ظاهر فالاولى الواو كافي البحر والمخ (قوله جنسان) فان كان رأس المال دراهم وعزله ومعه دنانير لبيعها بالدراهم استحساناً من (قوله ما عرفت في البيع الفاسد عند قول المصنف والدراهم والدنانير جنس) (قوله باعها) أي لبيعها ولا يمنع العزل من ذلك اتفاقاً (قوله عنها) أي عن النسبة كما لا يصح نهيها عن المسافرة في الروايات المشهورة وكما لا يملك عزل ولا يملك تخصيص الاذن لانه عزل من وجه بجر عن النهاية وسياقي (قوله ويبدل) لاحاجة اليه لفهمه مما قبله حيث بين المراد من العروض ما قرىسا وأن الدرهم والدنانير جنسان (قوله خلافه) أي له أن يبدل خلاف رأس المال من النقد برأس المال قال في البحر وان كان رأس المال دراهم وعزله ومعه دنانير لبيعها بالدراهم استحساناً مدني (قوله لوجوب الخ) أي ان استع المالك من خلاف الجنس كما يفيد ما قد متناعن الاتفاقية (فرع) قال في القنية من المضاربة أعطاء دنانير مضاربة ثم أراد القسمة له أن يستوفي دنانيره أن يأخذ من المال بقيتها وتعتبر قيمته اليوم التسعة لا يوم الدفع اه. وفي شرح الطحاوي عن المضاربة وينبغي لرب المال مثل ماله وقت الخلاف يرى في بحث القول في ثمن المثل وهذه فائدة طالماتوقفت فيها فان رب المال يدفع دنانير مثلاً بعدد مخصوص ثم تغلوق قيمتها ويريد أخذها عدداً لا بالقيمة تأمل والذي يظهر من هذا انه لو علم عدد المدفوع ونوعه فله أخذ ولو أراد أن يأخذ قيمته من نوع آخر يأخذ بالقيمة الواقعة يوم الخلاف أي يوم النزاع والخصام وكذا اذا لم يعلم نوع المدفوع كما يقع كشر في زمانها حيث يدفع أو عاتم تجهل فيضطر الى أخذ قيمتها لجهالها فله أيضاً أخذ بالقيمة يوم الخصام والله أعلم تأمل (قوله في هذه الحالة) أي حالة كون المال عروضاً لا للمضارب حقاً في الربح بجر (قوله صح) أي الفسخ (قوله على اقتضاء الديون) أي طلبها من أربابها (قوله) اذ حينئذ عبارة البحر لانه كالاجير والربح كالأجرة وطلب الدين من تمام تكمله العمل فيبيع عليه (قوله) بالاجرة) ظاهره ولو كان الربح قسماً لاقال في شرح الملتقى ومفاده أن نفقة الطلب على المضارب وهذا لو الدين في مصر والافقي مال المضاربة قال في الهندية وان طال سفر المضارب ومقامه حتى أتت النفقة في جميع الدين فان فضل على الدين حسب النفقة مقدار الدين وما زاد على ذلك يكون على المضارب كذا في المحيط ط

(والسهم يجب على التفاضل) وكذا الدلال لانهم يعملان بالاجرة (فرع) استوجر على أن يبيع ويشترى لم يجز له عدم قدرته عليه والحيلة أن يستأجره مدة للتدعة ويستعمله في البيع زيلجي (وما هلك من مال المضاربة يصرف الى الربح) لانه تبع (فان زاد الهالك على الربح لم يضمن) ولو فاسد من عمله لانه أمين (وان قسم الربح وبقيت ٤٩٠ المضاربة ثم هلك المال او بعضه ترادف الربح لياخذ المالك رأس المال وما فضل فهو بينهما وان

نقص لم يضمن) لما مر ثم ذكر مفهوم قوله وبقيت المضاربة فقال (وان قسم الربح وفشخت المضاربة) والمال في يد المضارب (ثم عقداها) فهلك المال لم يترادف بقيت المضاربة) لانه عقد جديد وهي الحيلة النافعة للمضارب

* (فصل في المنقرقات) *

(المضاربة لا تفسد بدفع كل المال او بعضه) تنقيح الهداية ببعض اتفاق عناية (الى المالك بضاعة

لامضاربة) لما مر (وان أخذه)

اي المالك المال (بغير أمر المضارب

وباع واشترى بطلت ان كان رأس

المال نقدا) لانه عامل لنفسه (وان

صار عرضا لا) لان النقض الصريح

حينئذ لا يعمل فهذا اولى عناية

ثم ان باع بعرض بقيت وان نقد

بطلت لما مر (واذا سافر) ولو يوما

(فطعامه وشرا به وكسوته وركوبه)

بفتح الراء ما يركب ولو كراه (وكل

ما يحتاجه عادة) اي في عادة التجار

المعروف (في ماله) لو صحيحة

لا فاسدة لانه اجبر فلا نفقة له

كاستبضع ووكيل وشريك كافي

وفي الاخير خلاف (وان عمل

في مصر) سواء ولد فيه أو اتخذ

دارا (فنفقته في ماله) كدوائه

على الطاهر أما اذا نوى الإقامة

بمصر ولم يتخذ دارا فله النفقة ابن

مالك ما لم يأخذ مالا لانه لم يحتبس

بتاليها ولو سافر عاله وماله

(قوله والسهم) هو المتوسط بين البائع والمشتري بأجر من غير أن يستأجر (قوله زيلجي) وتما كلامه وانما جازت هذه الحيلة لان القدي تناول النفقة وهي معلومة ببيان قدر المدة وهو قادر على تسليم نفسه في المدة ولو عمل من غير شرط وأعطاه شيئا لبا سبه لانه عمل معه حسنة فجاز له خيرا وبذلك جرت العادة وما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن (قوله ولو فاسدة) أي سواء كانت المضاربة صحيحة أو فاسدة وسواء كان الهلاك من عمله أو لا (قوله من عمله) يعني المسلط عليه عند التجار وأما التعدي فيظهر أنه يضمن سائحا (قوله فهو بينهما) أي بعد دفع النفقة (قوله لما مر) أي من أنه أمين فلا يضمن (قوله في يد المضارب) مثله في العزيمة عن صدر الشريعة وهو نص على التوهم والاقبال الاولى اذا دفعه لرب المال بعد الفسخ ثم استردته وعقدا أخرى (قوله النافعة للمضارب) أي لو خاف أن يسترد منه رب المال الربح بعد القسمة بسبب حلاك ما بقي من رأس المال وعلم بما مر آفعا انه لا يتوقف صحة الحيلة على أن يسلم المضارب رأس المال الى رب المال وتقييد زيلجي به اتفاق كما نبه عليه أبو السعود

* (فصل في المنقرقات) *

(قوله لامضاربة) أي فانها تنقد وقد تبع زيلجي ومفهومه انه لو دفعه مضاربة تفسد الاولى مع أن الذي يفسد الثانية لا الاولى كما في الهداية قال في الجرح وتقييده بالبضاعة اتفاق لانه لو دفع المال الى رب المال مضاربة لا تبطل الاولى بل الثانية لان المضاربة تنعقد شركة على مال رب المال وعمل المضارب ولا مال خافوا جوزه فله يؤول الى قلب الموضوع واذا لم يصح بقي عمل رب المال بأمر المضارب فلا تبطل الاولى كذا في الهداية وبه علم انها بضاعة وان سميت مضاربة لان المراد بالبضاعة هنا الاستعانة لان الابضاع الحقيقي لا يتأتى هنا وهو أن يكون المال للمبضع والعمل من الآخر ولا يربح للعامل وفهم من مسألة الكتاب جواز الابضاع مع الاجنبي بالاولى اه (قوله لما مر) أي من أن الشيء لا يضمن مثله (قوله وان أخذه) محترز قوله بدفع (قوله وان صار عرضا) أي في يد المضارب (قوله ثم ان باع) أي ما صار عرضا (قوله لما مر) أي من انه عامل لنفسه قال في الهامش فلو باع أي رب المال العروض بقدر ما اشترى عرضا كان للمضارب حصته من ربح العروض الاولى لا الثانية لانه لم يبايع العروض وصار المال نقدا في يده كان ذلك نقضا للمضاربة فشرأوه به بعد ذلك يكون لنفسه فلو باع العروض بعروض مثليها أو بمكيل أو موزون وربح كان بينهما على ما شرطنا بجر ومنع عن المتوسط (قوله ولو يوما) لان العلة في وجوب النفقة حبس نفسه لاجلها فعلم أنه ليس المراد بالسفر الشرعي بل المراد أن لا يمكنه المبيت في منزله فان أمكن انه يعود اليه في ليلة فهو كالصبر لا نفقة له بجر (قوله ولو بكراه) بفتح الراء ومدة هاو كسر الهزة بعدها (قوله لانه أجبر) أي في الفاسدة (قوله خلاص) فانه صرح في النهاية بوجوبه في مال الشركة منع وجعله في شرح الجمع رواية عن محمد وفي الحامدية في كتاب الشركة عن الرمي على المنع اقول ذكر في التارخانية عن الخانية قال محمد هذا استحسانا اه أي وجوب نفقته في مال الشركة وحيث علمت انه الاستحسان فالعمل عليه لماعلمت أن العمل على الاستحسان الا في مسائل ليست هذه منها خير الدين على المنع اه (قوله ما لم يأخذ مالا) يعني لو نوى الإقامة بمصر ولم يتخذ دارا فله النفقة الا اذا كان قد أخذ مال المضاربة في ذلك المصرف فلا نفقة له مادام فيه ولا يفتي ما فيه من الإيجاز المحقق بالاغراض قال في البحر فلو أخذ مالا بالكوفة وهو من أهل البصرة وكان قدم الكوفة مسافرا فلا نفقة له في المال مادام في الكوفة فاذا خرج منها سافر فلا نفقة حتى يأتي البصرة لان خروجه لاجل المال ولا يفتي من المال مادام بالبصرة لان البصرة وطن أصلي له فكانت اقامته فيه لاجل الوطن لا لاجل المال فاذا خرج من البصرة له أن يفتي من المال الى أن يأتي الكوفة لان خروجه من البصرة لاجل المال وله أن يفتي أينما أقام بالكوفة حتى يعود الى البصرة لان وطنه بالكوفة كان وطن أمانته وانه يطل بالسفر فاذا عاد اليها وليس له بها وطن كانت اقامته فيها لاجل المال كذا في البدائع والمحيط والقفاوى الظهيرية اه ويظهر منه انه لو كان له وطن بالكوفة

أو خلط بأذن أو بعين لرجلين أتفق بالحصة وإذا قدم ردة ما بقي مبيع ويضمن الزائد على المعروف ولو أتفق من ماله ليرجع في ماله ذلك ولو ذك
ليرجع على المالك (ويأخذ المالك قدر ما أنفق المضارب من رأس المال إن كان ثمة ربح فإن استوفاه وفضل شيء) من الربح (أقسامه) على
الشرط لأن ما أنفقه يجعل كالملك والهالك يصرف إلى الربح كما مر (وان لم يظهر ربح فلا شيء عليه) أي المضارب (وان باع المتاع من جهة حسب
ما أتفق على المتاع من الجملان وأجرة السمار والقصار والصباغ ونحوه) مما عتدته ٤٩١ (ويقول) البائع (قام على بكذا

أيضا ليس له الانفاق الا في الطريق ورأيت التصريح به في الترخانية من الخامس عشر (قوله أو خلط الخ) أو يعرف شائع كما قد مناه لا يضمن به تأمل (قوله بأذن) أي وتصير شركة ملك فلا تنافي المضاربة وتظهر ما قد مناه لودفع اليه ألفا فلتضاربها قرض ونصفها مضاربة صح ولكل نصف حكم نفسه اه مع أن المال مشترك شركة ملك فلم يضمن المضاربة وبه ظهرا نه لا ينافي ما قدّمه الشارح عن الكافي من أنه ليس للشريك نفقة فافهم (قوله أو بعائين) أي وإن كان أحدهما بضاعة فننفقه في مال المضاربة الآن بتفرغ للعمل في البضاعة فمن مال نفسه دون البضاعة الا ان أذن له المستبضع بالنفقة منه الا انه متبرع تاريخية في الخامس عشر عن المحيط وفيها عن العتابة ولورجع المضارب من سفره بعد موت رب المال فلا ينطبق من المال على نفسه وعلى الرقيق وكذا بعد النسي ولو كتب اليه بنهاه وقد صار المال نقد الم ينطبق في رجوعه اه (قوله ولودك) أي مالهها (قوله ويأخذ) أي من الربح (قوله من رأس) متعلق بأنفق وحاصل المسألة انه لودفع له ألفا مثلا فأنفق المضارب من رأس المال مائة وربع مائة يأخذ المالك المائة الربح بدل المائة التي أنفقها المضارب ليستوفي المالك جميع رأس ماله فلو كان الربح في هذه الصورة مائتين يأخذ مائة بدل النفقة ويقسمان المائة الثانية (قوله من الحملان) قال في مجمع البحرين والحملان بالضم الحمل مصدر حله والحملان أيضا أجر ما يحمل اه وهو المراد ط (قوله حقة) كالصبيغ (قوله أو حكا) كالتضاربة (قوله والعادة) قد سبق في المراجعة أن العبرة في الضم لعادة التجار فاذا جرت بضم ذلك يضمن ط (قوله اي شيئا) قال في البحر وقال محمد في السير البز عند أهل الكوفة ثياب الكنان أو القطن لانياب الصوف وأخز كذا في الغرب اه (قوله نصف الربح) لانه ظهر فيها ربح ألف لما صار المال نقد فاذا اشترى بالالفين عبدا صار مشتركا بربه لانه مضارب والباقي لرب المال فيكون مضمونا عليهما بالخصص (قوله الباقي) ولكن الا لكان يجبان جميعا للبائع على المضارب ثم يرجع المضارب على رب المال بألف وخمسمائة لأن المضارب هو المباشر للعقد وأحكام العقد ترجع اليه اتفاقا (قوله لكونه) علة لقوله خارجا (قوله وبينهما) أي بين الضمان المفهوم من مضمون وبين الامانة (قوله لها) لأن ضمان رب المال لا ينافي المضاربة س (قوله ولوبيع) أي والمسألة بجماله (قوله فخصتها) أي المضاربة (قوله لان ربحه) أي ربح العبد ملك لانه مضارب كما تقدم وفي الهامش قوله بربه وهو الالف اه (قوله بينهما) أي والالف يخص بها المضارب كما مر (قوله عبدا) أي قيمته ألف فالتمس والقيمة سواء وانما قلنا ذلك لانه لو كان فيهما فضل بأن اشترى رب المال عبدا بألف قيمته ألفان ثم باعه من المضارب بألفين بعد ما ربح المضارب ألفا فانه يرايح على ألف وخمسمائة وكذا لو الفضل في قيمة المبيع دون الثمن بأن كان العبد يساوي ألفا وخمسمائة فاشتراه رب المال بألف وباعه من المضارب بألف فانه يرايح على ألف ومائتين وخمسين وكذا عكسه بأن شري عبدا قيمته ألف بألف فباعه منه بألف فالمسألة وباعية قسمان لا يرايح فيهما الا على ما اشترى رب المال وقسمان يرايح فيهما عليه وعلى حصة المضارب وهذا اذا كان البائع رب المال فلو كان المضارب فهو على أربعة أقسام أيضا كما يأتي وتعامه في البحر عن المحيط (قوله شراء) صفة عبدا (قوله رايح) جواب لو (قوله وكذا عكسه) وهو ما لو كان البائع المضارب والمسألة بجماله بأن شري رب المال بألف عبدا شراه المضارب بنفسه ورأس المال ألف فانه يرايح بنفسه وهذا اذا كانت قيمته كالثمن لافضل فيهما ومثله لو الفضل في القيمة فقط أما لو كان فيهما فضل او في الثمن فقط فانه يرايح على ما اشترى به المضارب وحصة المضارب وبه علم أن المسألة رباعية أيضا وتعامه في البحر (قوله ولو شري) أي من معه ألف بالنصف كما قد به في الكنز (قوله بالفداء) لانه لما صار المال عينا واحد اظهر الربح وهو ألف بينهما وألف لرب المال فاذا فدياه خرج عن المضاربة لأن نصيب المضارب صار مضمونا عليه ونصيب رب المال صار له بقضاء القاضى بالفداء عليهما واذا خرج عتبا بالدفع أو بالفداء غرما على قدر ملكهما بجزر والفرق بين هذا وبين ما مر تحت لا يخرج هنالك ما خص رب المال

كبار ولو اختار المالك الدفع والمضارب القداء فله ذلك لئولهم الربح حينئذ (اشترى بالقهاء عبد اولئك الثمن قبل النقد) البائع لم يضمن لانه أمين بل (دفع المالك) للمضارب (ألفا أخرى ثم وثم) أى كماله دفع أخرى الى غير نهاية (ورأس المال جميع ما دفع) بخلاف الوكيل لان يده ثانيا استيفاء لأمانة (مع ألفان فقال) للمالك ٤٩٢ (دفعت الى ألفا ورجعت ألفا وقال المالك دفعت ألفين فالقول للمضارب) لان القول في مقدار المقبوض

للتناض أميناً أو ضمينا كما لو أنكروا أصلا (ولو كان الاختلاف مع ذلك في مقدار الربح فالقول لرب المال في مقدار الربح فقط) لانه يستفاد من جهته (وأيهما أقام بينة تقبل وان أقاما حافا لينة بينة رب المال في دعواه الزيادة في رأس المال) بينة (المضارب في دعواه الزيادة في الربح) قيد الاختلاف بكونه في المقدار لانه لو كان في الصفة فالقول لرب المال فاذا قال (مع ألف فقال هو مضاربة بالنصف وقد ربح ألفا وقال المالك هو بضاعة فالقول للمالك) لانه منكر (وكذا الوفاق) المضارب (هي قرض وقال رب المال هي بضاعة أو ودعة أو مضاربة فالقول لرب المال والينة بينة المضارب) لانه يدعى عليه التمسك والمالك ينكر (و) أما (لو ادعى المالك القرض والمضارب المضاربة فالقول للمضارب) لانه ينكر الضمان وأيهما أقام بينة قبل (وان أقاما بينة فينة رب المال أولى) لانها أكثر اثباتا وأما الاختلاف في النوع فان ادعى المضارب العموم أو الاطلاق وادعى المالك الخصوص فالقول للمضارب لتسكه بالاصل ولو ادعى كل نوعا فالقول للمالك والينة للمضارب فيقيمها على صحة تصرفه ويلزمه انفي الضمان ولو وقت البستان

عن المضاربة وهذا يخرج أن الواجب هناك ضمان التجارة وهو لا ينافي المضاربة وهنا ضمان الحناية وهو ليس من التجارة في شيء فلا يتيق على المضاربة كفاية (قوله كما مر) أى قريبا من أن ضمان المضارب ينافي المضاربة (قوله ولو اختار المالك الدفع الخ) قال في البحر قيد بقوله قيمته ألفان لانه لو كانت قيمته ألفا قد يبر الحناية الى رب المال لان الرقبة على ملكه لا ملك للمضارب فيه افا ان اختار رب المال الدفع والمضارب القداء مع ذلك فله ذلك لانه يستتبع بالقداء مال المضاربة وله ذلك لان الربح يؤولهم كذا في الايضاح اه ونحوه في غاية البيان ولا يخفى أن الربح في مسئلة المتن محقق بخلاف هذه فقد علل لتعريف كور على أن الظاهر أنه في مسئلة المتن لا يتفرّد أحدهما بالخيار لكون العبد مشتركا بديل له ما في غاية البيان ويكون الخيار لهما ما جعلا شافديا وان شافديا قائل (قوله ما دفع) فلا يظهر الربح الا بعد استيفاء المالك الكل لكن المضارب لا يربح الا على ألف كما مر (قوله بخلاف الوكيل) أى اذا كان الثمن مدفوعا اليه قبل الشراء ثم هلك فانه لا يرجع الامرة (قوله لان يده ثانيا الخ) الضمير فيه للوكيل يانه أن المال في يده المضارب أمانة ولا يمكن حمله على الاستيفاء لانه لا يكون الا قبض مضون فكل ما قبض يكون أمانة وقبض الوكيل ثانيا استيفاء لانه وجب له على الموكل مثل ما وجب عليه للبائع فاذا صار مستوفيا له صار مضونا عليه فيه لك عليه بخلاف ما اذا لم يكن مدفوعا اليه الا بعد الشراء حيث لا يرجع أصلا لانه ثبت له حق الرجوع بنفس الشراء فجعل مستوفيا بالقبض بعده اذا مدفوع اليه قبله أمانة وهو قائم على الامانة بعده فلم يصير مستوفيا فاذا هلك يرجع مرة فقط لما قلنا (قوله مع ذلك) أى مع الاختلاف في رأس المال (قوله الربح) صورته قال رب المال رأس المال ألفان وشرط لك ثلث الربح وقال المضارب رأس المال ألف وشرط لي النصف (قوله فقط) لافي رأس المال بل القول فيه للمضارب كما علمت (قوله فالينة الخ) لان بينة رب المال في زيادة رأس المال أكثر اثباتا وبينة المضارب في زيادة الربح أكثر اثباتا كما في الزيلعي ويؤخذ من هذا ومن الاختلاف في الصفة أن رب المال لو ادعى المضاربة وادعى من يده المال انها عتق وله في المال كذا وأما بينة فينة ذي اليد أولى لانها أثبتت حصة من المال وأثبتت الصفة سائحا في (قوله فالقول للمالك) لان المضارب يدعى عليه تقوم عمله وأشرط من جهته أي يدعى الشركه وهو ينكر مخ (قوله المضارب) الاولى ذواليد (قوله هي قرض) ليكون كل الربح له (قوله فالقول للمضارب) مثله في الخاتمة وغاية البيان والى والى وقاله ابن السكينة عن النهاية وشرح التحرير وحكي ابن وهبان في نظمه قولين وفي مجموعة منلا على عن مجموعة الاقروى عن محيط السرخسى لو قال رب المال هو قرض والقاض مضاربة فان بعده ما تصرف فالقول لرب المال والينة بينة أيضا والمضارب ضامن وان قبله فالقول قوله ولا ضمان عليه أى القاض لانهم اتصافا على أن القبض كان باذن رب المال ولم يثبت القرض لانكار القاض اه ونقل فيها عن الذخيرة من الرابع عشر مثله ومثله في كتاب القول لمن عن غانم البغدادي عن الوجيز ومثله أفتى على أفندي مفتي الممالك العثمانية وكذا قال في فتاوى ابن نجيم القول لرب المال ويمكن أن يقال ان ما في الخاتمة والتسوية فيما اذا كان قبل التصرف جملا لمطابق على المقيلا لاتحاد الحادثة والحكم وبالله التوفيق من مجموعة منلا على ملخصا (قوله بالاصل) لان الاصل في المضاربة العموم اذا قصد منها الاسترباح والعموم والاطلاق يناسبانه وهذا اذا تنازعا بعد تصرف المضارب فلو قبله فالقول للمالك كما اذا ادعى المالك بعد التصرف العموم والمضارب الخصوص فالقول للمالك در منتي (قوله كل نوعا) بأن قال احدهما في بر وقال الاخر في بر (قوله فالقول للمالك) لانهما اتفقا على الخصوص فكان القول قول من يستفاد من جهته الاذن س (قوله فيقيمها) أى الينة (قوله على صحة الخ) يعنى أن الينة تكون حينئذ على صحة تصرفه لانه في الضمان حتى تكون على التني فلا تقبل (قوله ولو وقت) في بعض التسخ ولو وقت (قوله البستان) فاعل وقت والمسئلة بجبالها بأن قال رب المال ادّيتك المضاربة أن تعمل في بر في رمضان وقال المضارب دفعت الى لاعل

قضى بالمأخرة والافينة المالك (فروع) دفع الوصي مال الصغير الى نفسه مضاربة جاز وقيد الطر سوسى بان لا يجعل الوصى لنفسه من الربح أكثر مما يجعل لامثاله ونعمانه في شرح الوهبانية وفيها مامات المضارب ولم يوجد مال المضاربة فيما خلف عادينا في تركته وفي الاختيار دفع المضارب شيئا للعاشر ليكتب عنه ضمن لانه ليس من أمور التجارة لكن صرح في مجمع الفتاوى بعدم الضمان في زماننا قال وكذا الوصى لانهمما بقصد ان الاصلاح وسيسى آخر الوديعة وفيه لو شري بماله ما عاقل قال أنا أمسكه حتى ٤٩٣ أجدر بجاحك كثيرا وأراد المالك

بيعه فان في المال ربح أجبر على بيعه لعمله بأجر كما مر الا أن يقول للمالك أعطيك رأس المال وحسبك من الربح فيجبر المالك على قبول ذلك وفي البرازية دفع اليه ألفا نصفها هبة ونصفها مضاربة فيلكت يضمن حصة الهبة اه قلت والمضى به انه لا ضمان مطلقا لا في المضاربة لانها أمانة ولا في الهبة لانها فاسدة وهي تملك بالقبض على المعتمد المفتى به كاسيسى فلا ضمان فيها ربه يضعف قول الوهبانية وأودعه عشر اعلى أن خمسة له هبة فاستهلك الخمس يخسر

(كتاب الايداع) *
لا خفاء في اشتراكه مع مقبله في الحكم وهو الامانة (هو) لغة من الودع أى الترك وشرا (تسليط الغير على حفظ ماله صريحا أو دلالة) كأن اتفق رقب رجل فاخذ رجل بغيبة ماله ثم تركه ضمن لانه بهذا الاخذ التزم حفظه دلالة بجر (والوديعة ما ترك عند الامين) وهي أخص من الامانة كما حققه المصنف وغيره (وركنها الايجاب صريحا) كأودعتك (أو كناية) كقوله لرجل أعطى ألف درهم أو أعطى هذا الثوب مشلا فقال أعطيتك كان وديعة بجر لان الاعطاء يستعمل الهبة لكن الوديعة أدنى وهو متيقن فصار كناية (أو فعلا) كالوضع ثوبه بين يدي رجل ولم يقل

في طعام في سؤال واقاما البينة (قوله قننى بالمأخرة) لان اخر الشريطين ينسخ أولهما (قوله والا) أى ان لم يوتأ ووقت احدهما دون الاخرى (قوله الى نفسه) الضمير راجع الى الوصى (قوله وقيد الطر سوسى) أى بثمانه وردة ابن وهبان بأنه تقيد لا طلاقهم برأيه مع قيام الدليل على الاطلاق واستظهر ابن النخعة ما قاله الطر سوسى نظرا للضمير أقول لكن في جامع الفصولين عن الملقط ليس للوصى في هذا الزمان أخذ مال البتيم مضاربة فهذا يفيد المنع مطلقا (قوله في تركته) لانه صار بالتجهيل مستهلكا وسيأتى تمامه في الوديعة ان شاء الله تعالى وأفتى به في الحامدية فأنلا به أفتى قارئ الهداية (قوله وفيه لو شري الخ) الكلام خناني موضعين الاول حتى امسك المضارب المتاع من غير رضى رب المال والثاني اجبار المضارب على البيع حيث لاحق له في الامسك أما الاول فلا حلق له فيه سواء كان في المال ربح أو لا الا أن يعطى الرب المال رأس المال فقط ان لم يربح أو مع حصته من الربح فحينئذ له حتى الامسك وأما الثاني وهو اجباره على البيع فهو أنه ان كان في المال ربح أجبر على البيع الا أن يدفع للمالك رأس ماله من حصته من الربح وان لم يكن في المال ربح لا يجبر ولكن له أن يدفع للمالك رأس ماله أو يدفع له المتاع برأس ماله هذا حاصل ما فهمته من عبارة المنع عن الذخيرة وهي عبارة معقدة وقد راجعت عبارة الذخيرة فوجدتها كافي المنع وبقي ما اذا أراد المالك أن يمسك المتاع والمضارب يريد بيعه وهو حادثة الفتوى ويعلم جوابها مما ترك قبل الفصل من انه لو عزل له وعلم به والمال عروض باعها وان نهاء المالك ولا يملك المالك فسخها ولا تخصص الاذن لانه عزل من وجهه (قوله حصة الهبة) لان هبة المتاع الذي يقبل القسمة غير صحيحة فيكون في ضمانه (قوله وهي الخ) ونقلها القتال عن الهندية (قوله تملك بالقبض) أقول لا تنافي بين الملك بالقبض والضمان سائحي أقول نص عليه في جامع الفصولين حيث قال راعى الفتاوى الفضلى الهبة الفاسدة تفيد الملك بالقبض وبه يفتى ثم اذا هلكت أفتيت بالرجوع لخواص جبة فاسدة لذى رحم محرم منه اذا الفاسدة مضمونة فإذا كانت مضمونة بالقيمة بعد الهلاك كانت مستحقة الرد قبل الهلاك اه فتنبه (فروع) سئل فيما اذا مات المضارب وعليه دين وكان مال المضاربة معروفا فهل يكون رب المال أحق برأس ماله وحصته من الربح الجواب نعم كما صرح به في الخاتمة والذخيرة البرهانية حامدية وفيها عن قارئ الهداية من باب القضاء في قساواه اذا ادعى احد الشريكين خيانة في قدر معلوم وأنكر حلق عليه فان حلف برئ وان نكل ثبت ما ادعاه وان لم يعين مقدارا فكذا الحكم لكن اذا نكل عن المين لزمه أن يعين مقدارا ما خاف فيه والقول قوله في مقداره مع يمينه لان نكوله كاتر اربى في مجهول والبيان في مقداره الى المقترح يمينه الا أن يقيم خصمه يمينه على اكثر اه

(كتاب الايداع) *
(قوله بغيبة الخ) قيد به لان المالك لو كان حاضرا لم يضمن كما حققه المصنف انظر البعقونية قال في المنع ان الامانة علم لما هو غير مضمون فشمع جميع الصور التي لا ضمان فيها كالعارية والمستأجرة والوصى بمجتمه في يد الموصى له بها والوديعة ما وضع للامانة بالايجاب والقبول فكانا متغايرين واختاره صاحب النهاية وفي البحر وحكمهما مختلف في بعض الصور لانه في الوديعة يبرأ عن الضمان اذا عاد الى الوفاق وفي الامانة لا يبرأ عن الضمان بعد الخلاف (نكتة) ذكرها في الهامش روى أن زليخا المالكيت بالفقر وايضت عينا حانم الحزن على يوسف عليه السلام جلست على قارعة الطريق في رى القراء فترها يوسف عليه السلام فقامت تنادى أيها الملك اجمع كلامي فوق يوسف عليه السلام فقالت الامانة أقامت المملوك مقام المملوك والخاتمة أقامت المملوك مقام المملوك فسأل عنها فقبل انها زليخة فترجها رجة عليها اه زليخة (قوله أو كناية) اراد بها ما قابل الصريح مثل كليات الطلاق للابنانية (قوله لان الخ) التعليق في البحر أيضا (قوله ولم يقل الخ) فلو قال لأقبل الوديعة لا يضمن اذا القبول عرف فلا يثبت عند الرد صريحا قال صاحب جامع الفصولين أقول دل هذا على

أن البقار لا يصير مودعا في بقرة من بعثها اليه فقال البقار للرسول اذهب به الى ربها فاني لا قبلها فذهب بها
 فينبغي أن لا يضمن البقار وقدم خلافه يقول الحقيق قوله ينبغي لا ينبغي اذ الرسول لما أتى به اليه خرج عن
 حكم الرسالة وصار أجنيا فلما قال البقار ردعاً على مالكها صار كأنه ردعاً الى اجنبي أو ردعاً مع أجنبي
 فلذا يضمن بخلاف مسئلة الثوب نور العين وتماهيه وفيه أيضاً عن الذخيرة ولو قال لم أقبل حتى لم يصبر
 مودعاً وترك الثوب ربه وذهب فرفعه من لم يقبل وادخله يتيه ينبغي أن يضمن لانه لما لم يثبت الايداع صار غاصبا
 برفعه يقول الحقيق فيه اشكال وهو أن الغصب ازالة للمالك ولم توجد ورفعه الثوب لتقصده النفع لا الضرر
 بل ترك المالك ثوبه ايداعاً ثم ورفعه من لم يقبل قبولاً ضمنياً فالظاهر أنه لا يضمن والله تعالى أعلم اهـ (قوله شيئاً)
 فلو قال لا أقبل لا يكون مودعاً لان الدلالة لم توجد بجر وفيه عن الخلاصة لو وضع كتابه عند قوم فذهبوا
 وتركوه ضمنوا اذا ضاع وان قاموا واحداً بعد واحد ضمن الاخير لانه تعين للحفظ فتعين للضمان اهـ فكل من
 الايجاب والقبول فيه غير صريح كمسئلة الخاني الآتية قريبا (فرع) في جامع الفصولين لو أدخل دابة دار
 غيره وأخرجها رب الدار لم يضمن لانها تنصرف بالدار ولو وجد دابة في مرطبه فأخرجها ضمن سائحي (قوله
 كما لو سكت) أي فانه قبول وبعد أن ذكره في الهنديه قال وضع شيئاً في يتيه بغير أمره فلم يعلم حتى ضاع لا يضمن
 لعدم التزام الحفظ وضع عند آخر شيئاً وقال احفظ فضاع لا يضمن لعدم التزام الحفظ اهـ ويمكن التوفيق
 بالقرينة الدالة على الرضى وعدمه سائحي (قوله من الثيابي) ولا يكون الجاهي مودعاً مادام الثيابي
 حاضراً فان كان غائباً فالجاهي مودع وفيه عن اجارات الخلاصة لبس ثوباً فظن الثيابي انه ثوبه فاذا هو
 ثوب الغير ضمن هو الاصح أي لانه يترك السؤال والتقصص يكون مفترطاً فلا ينافي ما يأتي من أن اشتراط الضمان
 على الامين باطل أفاده أبو السعود (قوله وهذا) أي اشتراط القبول أيضاً (قوله وان لم يقبل) قدم
 أن القبول صريح ودلالة فعله هنا بمعنى الرد كما لو سكت فهو قبول دلالة تأمل (قوله لاثبات اليد) قال
 بعض الفضلاء فيه تسامح اذ المراد اثبات اليد بالفعل ولا يكتفي قبول الاثبات كما أشار اليه في الدرر بقوله وحفظ
 شيء بدون اثبات اليد عليه محال تأمل قال وأجاب عنه أبو السعود (قوله فلو أودع صيباً) قال الرمي
 في حاشية المنخ ويستثنى من ايداع الصبي ما اذا أودع صبي محجور مثله وهي ملك غيرهما فللمالك تفنيم الدفاع
 والاخذ كذا في القوائد الزينية مدني وانظر حاشية القتال (قوله ضمن بعد عقه) أي لو بالغوا والا فلا
 ضمان (فرع) قال في الهامش لو احتاج الى نقل العيال أو لم يكن له عيال فسافر بهم لا يضمن وهذا الوعين المكان
 فلو لم يعين بأن قال احفظ هذا ولم يقل في مكان كذا فسافر به فلو كان الطريق مخوفاً ضمن بالاجماع والا عندنا
 كالأب والوصي لو سافر بعمال الصبي وهذا اذا لم يكن رجل وموثة جامع الفصولين فلو كان لها رجل وموثة
 وقد أمر بالحفظ مطلقاً فلو كان لا بد له من السفر وقد عجز عن حفظه في المصرا الذي أودعه فيه لم يضمن بالاجماع
 فلو له بدمن السفر فكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله قريبا أو بعيداً وعن أبي يوسف رحمه الله ضمن لو بعيداً
 لا لوقرباً وعن محمد ضمن في الحالين جامع الفصولين المودع بأجر ليس له أن يسافر به التعيين مكان العقد للحفظ
 جامع الفصولين (قوله عند الطلب) الا في مسائل سأتى (قوله بأجر) سأتى أن الاجير المشترك لا يضمن وان
 شرط عليه الضمان وأيضاً قول المتن خنا واشتراط الخ يرد عليه وهذا مع الشرط فكيف مع عدمه وفي البرازية
 دفع الى صاحب الحمام واستأجره وشرط عليه الضمان اذا تلف قد ذكرنا انه لا اثر له فيما عليه الفتوى
 سائحي وانظر حاشية القتال وقد يفرق بأنه هنا مستأجر على الحفظ قصد بخلاف الاجير المشترك فانه
 مستأجر على العمل تأمل (قوله للزليعي) ومثله في النهاية والكفاية وكثير من الكتب رمى على المنخ
 (قوله غير المغل) أي الخائن كذا في الهامش (قوله كالجاهي) أي معلم الحمام وأما من جرى العرف بأنه يأخذ
 في مقابلة حفظه اجرة يضمن لانه ودع بأجرة لكن القوي على عدمه سائحي (قوله فلو دفعها) تفرع

شبابه وايداع (والقبول من
 المودع صريحاً) كتبت (أو دلالة)
 كما لو سكت عند وضعه فانه قبول
 دلالة كوضع ثيابه في حمام بمرأى
 من الثيابي وكقوله رب الخان أين
 اربطها فقال هناك كان ايداعاً
 خائنة وهذا في حق وجوب الحفظ
 وأما في حق الامانة فتتم بالايجاب
 وحده حتى لو قال للغاصب أودعك
 المصوب برئ عن الضمان وان
 لم يقبل اختيار (وشرطها كون
 المال قابلاً للاثبات البدعية) فلو
 أودع الآبق أو الطير في الهوا لم
 يضمن (وكون المودع مكلفاً شرط
 لوجوب الحفظ عليه) فلو أودع صيباً
 فاستهلكها لم يضمن ولو عبد محجوراً
 ضمن بعد عقه (وهي أمانة)
 هذا حكمها مع وجوب الحفظ
 والاداء عند الطلب واستحباب
 قبولها (فلا تضمن بالهلاك) الا اذا
 كانت الودعة بأجر أشباه معزياً
 للزليعي (مطلقاً) سواء امكن
 التميز أم لا هلك معها شيء أم لا
 لحديث الدارقطني ليس على
 المستودع غير المغل ضمان (واشتراط
 الضمان على الامين) كالجاهي
 والخاني (باطل به يفتي) خلاصة
 وصدر الشريعة (وللمودع
 حفظها بنفسه وعياله) كاله (وهم
 من يسكن معه حقيقة أو حكماً
 لا من يونه) فلو دفعها

لولد المميز أو زوجته ولا يسكن معهم ولا يتفق عليه ما لم يضمن خلاصة تركه أو دفعها الزوجها لأن العبرة للمعا كنه لا للنفقة وقبل بعثان معا عيني (وشرط كونه) أي من في عياله (امتنا) فلو علم خيانه ضمن خلاصة (و) جاز (أن في عياله الدفع لمن في عياله ولو نهاه عن الدفع إلى بعض من في عياله فدفعت أو وجسد بدامنه) بأن كان له عيال غيره ابن ملك (ضمن والا لا وان حفظها بغيرهم ضمن) وعن محمدان حفظها بمن يحفظ ماله كوكيله أو ذونه وشريكه مفاوضة وعنا ناجاز وعليه الفتوى ابن ملك واعنده ابن الكمال ٤٩٥ وغيره وأقره المصنف (الأذاخاف الحرق

أو الغرق وكان غالباً محيطاً) فلو غير محيط ضمن (فعلها إلى جاره أو) إلى (ذلك آخر) إذا أسكنه دفعها لمن في عياله أو ألقاها فوقعت في البحر ابتداء أو بالتدريج ضمن زيلعي (فإن ادّعاء) أي الدفع لجاره أو فذلك آخر (صدق أن علم وقوعه) أي الحرق (بيته) أي بدار المودع (والا) يعلم وقوع الحرق في داره (لا) يستدق (الايينية) فحصل بين كلامي الخلاصة والهداية التوفيق وبالله التوفيق (ولو منعه الوديعة ظلماً بعد طلبه) لردّ وديعته فلو لحملها إليه لم يضمن ابن ملك (نفسه) ولو حكماً كوكيله بخلاف رسوله ولو بعلامة منه على الظاهر (قادر) على تسلمها ضمن (والا) بأن كان عاجزاً أو خاف على نفسه أو ماله بأن كان مدفوناً معها ابن ملك (لا) يضمن كطلب الظالم (فلو كانت الوديعة سميماً أراد صاحبه أن يأخذها لضرب به رجلاً فله المنع من الدفع) إلى أن يعلم أنه تركه الرأي الأول وأنه يتفجع به على وجه مباح جواهر (كألو أو دعت) امرأة (كأبويه أقرار من الزوج) بعل أو قبض مهرها منه (قله منعه منها ثلاثاً ذهب حق الزوج خائنة) ومنه (أي من المنع ظلماً) (موت) أي موت المودع (مجهلاً

على قوله أو حكماً) (قوله لولد المميز) بشرط أن يكون قادراً على الحفظ يجر عن الخلاصة (قوله ضمن) أي بدفعها وكذا لو تركه في بيته الذي فيه ودائع الناس وذهب فضاءت ضمن يجر عن الخلاصة (قوله في عياله) الضمير في عياله الأخير يصح أن يرجع للعيال الأول وبه صرح الشربلاني ويصح أن يرجع إلى المودع وبه صرح المقدسي وقبه لا يشترط في الأبوين كونهما في عياله وبه يفتى ولو أودع غيره عياله وأجاز المالك خرج من الميز ولو وضع في حوز غيره بلا استئجار يضمن ولو أجزأه يضمن داره ودفعها أي الوديعة إلى المستأجر إن كان لكل منهم ما غلق على حدة يضمن وإن لم يكن وكل منهما ما يدخل على صاحبه من غير حشمة لم يضمن وفي سكوتهم عن الدفع لعيال المودع إشارة إلى أنه لا يملكه ونقل سميماً اختلافاً وترجيحاً للضمان سائحاني (وأراد بشيئنا أبا السعود (فرع) لو قال ادفعها لمن شئت يوصلها إلى فدفعتها إلى أمين فضاءت قبل يضمن وقبل لا يضمن تأخر حاشية سائحاني (فرع) حفرتها الوفاة فدفعت الوديعة إلى جارتها فهلكت عند الجارة قال البلخي أن لم يكن بحضورها عند الوفاة أحد من يكون في عياله لا يضمن كالموقع الحريق في دار المودع لدفعها لاجنبي خائنة (قوله وعليه الفتوى) ونقله في البحر عن النهاية قول قبله وظاهر المتون أن كون الغير في عياله شرط واختاره في الخلاصة (قوله وكان غالباً محيطاً) وفي التأخر حاشية عن التمسك وسئل حميد الزبيري عن مودع وقع الحريق ببيته ولم ينقل الوديعة إلى مكان آخر إن مع تمكنه منه فتركها حتى احترقت ضمن اه ومثله ما لو تركها حتى أكلها العت كما يأتي في النظم ذكر حميد في حريق وقع في دار المودع فدفعتها إلى اجنبي لم يضمن فلو خرج من ذلك ولم يستردّها ضمن وعمامة في نور العين وفي جواهر الفتاوى وإذا دفع الوديعة لآخر لعذر فلم يستردّ عقب زواله فهلكت عند الثاني لا يضمن لأن المودع يضمن بالدفع وما لم يضمن به للعذر لا يضمن بالترك يدل عليه لو سلمها إلى عياله وتركها عندهم لا يضمن للأذن وكذلك الدفع هنا ما دون فيه اه ملخصاً (قوله أو ألقاها) أي في السفينة (قوله كلامي الخلاصة الخ) نص الخلاصة إذا علم أنه وقع الحريق في بيته قبل قوله والا فلا وعبارة الهداية أنه لا يصدق الاينية قال في المخ ويعكن حمل كلام الهداية على ما إذا لم يعلم وقوع الحريق في بيته وبه يحصل التوفيق ومن ثم قولنا عليه في المختصر (قوله كوكيله) في الخلاصة المالك إذا طلب الوديعة فقال المودع لا يمكن أن أحضرها الساعة فتركها وذهب أن تركها عن رضئ فهلكت لا يضمن لأنه لما ذهب فقد انشأ الوديعة وإن كان عن غير رضئ يضمن ولو كان الذي طلب الوديعة وكيل المالك يضمن لأنه ليس له إنشاء الوديعة بخلاف المالك اه وهذا صريح في أنه يضمن بعدم الدفع إلى وكيل المالك كما لا يخفى وفي الفصول العمادية معزى إلى الظهريه ورسول المودع إذا طلب الوديعة فقال لا دفع إلا الذي جاء بها ولم يدفع إلى الرسول حتى هلكت ضمن وذكر في فتاوى القاضي ظهير الدين هذه المسئلة وأجاب نجيب الدين أنه يضمن وفيه نظر بدليل أن المودع إذا صدّق من ادّعى أنه وكيل يقبض الوديعة فإنه قال في الوكالة لا يؤمر بدفع الوديعة إليه ولكن لقائل أن يفرق بين الوكيل والرسول لأن الرسول ينطق على لسان المرسل ولا كذلك الوكيل ألا ترى أنه لو عزل الوكيل قبل علم الوكيل بالعزل لا يصح ولو رجع عن الرسالة قبل علم الرسول صح كذا في فتاواه اه منخ قال محشي الرمل في حاشية البحر ظاهر ما في الفصول أنه لا يضمن في مسئلة الوكيل فهو مخالف للخلاصة ويترأى إلى التوفيق يحمل ما في الخلاصة على ما إذا قصد الوكيل إنشاء الوديعة عند المودع بعد منعه لدفع له في وقت آخر وما في الفصول والتجنيس على ما إذا منع لودّي إلى المودع بنفسه ولذا قال في جوابه لا دفع إلا الذي جاء بها وعمامة فيها (قوله كطلب الظالم) الظاهر أن المراد بالظالم هنا المالك لأن الكلام في طلبه هو ما بعده مفترع عليه اعني قوله ولو كانت الخزيد عليه قول المصنف في المنع لمافيه من الاعانة على الظلم (فرع) ذكر في الهامش مرض الدابة الوديعة فامر المودع أنسا فاعطى لها ضمن المالك أيهما شاء فلو ضمن المودع لا يرجع على المعالج ولو ضمن المعالج يرجع على المودع علم أن لا الغرأ ولا الا ان قال المودع ليست لي أول أمره بذلك فحينئذ لا يرجع كذا في جامع الفصولين (قوله المودع) بالفتح (قوله مجهلاً) أما بتجهيل

المالك فلا ضمان والقول للمودع بمينه بلا شبهة قال الحنفى وهل من ذلك الزائد في الرهن على قدر الدين
 اه اقول الظاهر أنه منه لقولهم ما تضمن به الوديعة يضمن به الرهن فاذا مات مجهلا يضمن ما زاد وقد أثبت
 به رملى (قوله فانه يضمن) قال في مجمع الفتاوى المودع أو المضارب أو المستعير أو المستبضع
 وكل من كان المال بيده امانة اذا مات قبل البيان ولم تعرف الامانة بعينها فانه يكون ديناً عليه في تركته لانه
 صار مستهلكاً للوديعة بالتجهيل ومعنى موته مجهلاً أن لا يبين حال الامانة كما في الاشياء وقد سئل الشيخ
 عرين نجيم عما لو قال المريض عندى ورقة في الحانوت فلان ضمنها دراهم لا عرف قدرها مات ولم يوجد
 فأجاب بأنه من التجهيل لقوله في البدائع هو أن يموت قبل البيان ولم تعرف الامانة بعينها اه قال بعض
 الفضلاء وفيه تأمل فمال ملخصاً (قوله الا اذا علم) أى الجهل واذا قال الوارث ردها في حياته أو تلفت
 في حياته لم يصدق بلائيه ولو برهن أن المودع قال في حياته رددتها يقبل سائحان (قوله عنده) أى
 عند المودع بالفتح وأدى المودع دلا كها والمقصود أن الوارث كالمودع بالفتح يقبل قوله في الهلاك اذا نسرهما
 فهو مثله الا انه خالفه في مسئلة قال ربهما مات المودع مجهلاً وقال ورثته كانت قائمة يوم موته ومعرفة
 ثم هلكت بعد موته صدق ربهما هو الصحيح اذ الوديعة صارت ديناً في التركة في الظاهر فلا يصدق الورثة ولو قال
 ورثته ردها في حياته أو تلفت في حياته لا يصدق قرن بلائيه لمونه مجهلاً فتنظر الضمان في التركة ولو برهنوا
 أن المودع قال في حياته رددتها تقبل اذا ثبت بينه كالنائب ببيان جامع الفصولين عن الذخيرة (قوله
 الا اذا الخ) استثناء من قوله والمودع اذا دل ضمن قال ط عن خلاصة المودع انما يضمن اذا دل السارق
 على الوديعة اذ لم ينعه من الاخذ حال الاخذ فان منعه لم يضمن (قوله منعه) أى المودع السارق فأخذ
 كرها فصولين (قوله سائر الامانات) ومنها الرهن اذ امانات المرتين مجهلا يضمن قيمة الرهن في تركته
 كما في الاقروى أى يضمن الزائد كما قد مناه عن الرملى وكذا الوكيل اذ امانات مجهلا ما قبضه كما يؤخذ مما هنا
 وبه اتفق الحامدى بعد الخيرى وفي اجارة البرازية المستأجر يضمن بالموت مجهلاً سائحان (قوله بالموت)
 ويكون اسوة للغرماء يرى على الاشياء (قوله ومفاوض) وكترهن انقروى كذا في الهامش (قوله على
 ما في الاشياء) وعبارتها الوصى اذ امانات مجهلا فلا ضمان عليه كما في جامع الفصولين والاب اذ امانات مجهلا
 مال ابنه والوارث اذ امانات مجهلا ما اودع عند مورثه واذا امانات مجهلا لما ألقته الرمح في بيته أو لما وضعه ماله
 في بيته بغير علمه واذا امانات الصبي مجهلا لما اودع عنده محجوراً اه ملخصاً في سبعة وذكر المصنف ثلاثة
 فهي عشرة (قوله اودع) عبارة الدبر قبض وهي أولى تأمل (قوله غلات الوقف) أقول هكذا
 وقع مطلقاً في الولوالجية والبرازية وقيد فاضى خان بنولى المسجد اذ أخذ غلات المسجد ومات من غير بيان
 اه اقول أما اذا كانت الغلة مستحقة لقوم بالشروط فيضمن مطلقاً بدليل اتفاق كلمتهم فيما اذا كانت الدار وقفاً
 على اخوين غاب أحدهما وقبض الاخر غلتهما تسعين ثم مات الحاضر وترك وصياً ثم حضر الغائب
 وطالب الوصى بنصيبه من الغلة قال الفقيه أبو جعفر اذا كان الحاضر الذى قبض الغلة هو القيم الآن
 الاخوين أجزا جميعاً فكذلك وان أجز الحاضر كانت الغلة كلها له في الحكم ولا يطيب له اه كلامه اقول
 ويلحق بغلة المسجد ما اذا شرط ترك شيء في يد الناظر للعمارة والله تعالى أعلم يرى على الاشياء قال الحنفى وهذا
 مستفاد من قولهم غلات الوقف وما قبض في يد الوكيل ليس غلة الوقف بل هو مال المستحقين بالشروط قال
 في الاشياء من القول في الملك وغلة الوقف على كماله الموقوف عليه وان لم يقبل اه ملخصاً من مجموعة من لا على
 آخر كتاب الوقف نقل ذلك حيث سئل عن وكيل المتولى اذ امانات مجهلا هل يضمن قلت وقد ذكر في البحر في باب
 دعوى الجلين أن دعوى الغلة من قبيل دعوى الملك فراجعوا وأشارنا اليه ثم فراجعوا به علم أن اطلاق المصنف
 والشارح في محل التقييد ويقيد عبارة انفع الوسائل الآية فتنبيه (قوله المصنف) أى في المخرج (قوله
 ابنه) الشيخ صالح (قوله بالقبضة) لعدم تمكنه من البيان فلم يكن حاسباً ظمناً قلت هذا مسلم لومات فحاة
 عقب القبض تأمل (قوله في انفع الوسائل) من انه ان حصل طلب المستحقين وأخر حتى مات مجهلاً يضمن
 وان لم يطلبوا فان محموداً معروفاً بالامانة لا يضمن والا لم يعطهم بلا مانع شرعى ضمن وحاصل الدأته مخالف
 لما عليه أدخل المذهب من الضمان مطلقاً محموداً ولأولاً وفى في الاسماء عليه بنمان الناظر اذ امانات بعد ما طلب

فانه يضمن (تصديقاً في تركته
 الا اذا علم أن وارثه يعلمها فلا ضمان
 ولو قال الوارث أنا علمتها وأنكر
 الطالب انفسرها وقال هي كذا
 وأنا علمتها وهلك صدق هذا
 ومالو كانت عنده سواء الا في مسئلة
 وهي أن الوارث اذا دل السارق
 على الوديعة لا يضمن والمودع اذا
 دل ضمن خلاصة الا اذا منعه من
 الاخذ حال الاخذ (كما في سائر
 الامانات) فانها تنقلب مضونة
 بالموت عن تجهيل كشرى
 ومفاوض (الافى) عشر على
 ما في الاشياء منها (ناظر اودع
 غلات الوقف ثم مات مجهلاً) فلا
 يضمن قيد الغلة لأن الناظر لو مات
 مجهلاً مال البدل ضمنه اشياء
 أى لئن الارض المستبدلة قلت
 قلعين الوقف بالاولى كادراهم
 الموقوفة على القول بجوازها قاله
 المصنف وأقره ابنه في الزواهر
 وقيد موته بجنا بالقبضة فلو برض
 ونحوه ضمن لتمكنه من بيانها
 فكان مانعاً لها ظمناً فيضمن ورده
 ما يجنه في انفع الوسائل فتنبيه

٢ قوله ففى سبعة فيه أن الذى
 ذكره ستة فقط فليجوز ذلك بمراجعة
 الاشياء اه مصححه

(د) منها (فان مات مجهلا لاموال الناسي) زادت الاشياء عند من أودعها ولا بد منه لأنه لو وضعها في يته ومات مجهلا لاشحن لأنه مودع بخلاف مال أودع غيره لأن لقاضي ولاية ايداع مال اليتيم على العقد كما في تنوير البصائر فليحفظ (و) منها (سلطان أودع بعض الغنمة عند غار ثم مات مجهلا) وليس منها مسئلة أحد المتفوضين على العقد لما تله المستنف هنا وفي الشركة عن وقف الخائفة أن الدواب انه يضمن نسيب شريكه بموته مجهلا وخلافه غلط قلت وأقره محشوها فيق المستثنى تسعة فليحفظ وزاد ٤٩٧ الشربلاني في شرحه للوهبانية على العشرة

تسعة الجدة ووصيه ووصي القاضي وستة من المخجورين لأن الجبر يشمل سبعة فانه لصغر ورق وجنون وغفلة ودين وسفه وعته والمعتوه كصبي وان بلغ ثم مات لا يضمن إلا أن يشهدوا انها كانت في يده بعد بلوغه لزوال المانع وهو الصافان كان الصبي والمعتوه مأذونا له ما تم ما قبل البلوغ والافاقه ضمنا كذا في شرح الجامع الوجيز قال فبلغ تسعة عشر ونظم عاطفا على بيتي الوهبانية بيتين وهي

وكل امين مات والعين يحصر وما وجدت عنافه ينقص سوى ستوى الوقف ثم مفروض ومودع مال الغنم وهو المؤثر وصاحب دار ألفت الربح مثل ما لو ألقاه ملاك بها ليس بشعر كذا والجد وقاض وصيه

جميعا ومخجور فوارث يسطر (وكذا لو خطها المودع) بمجنسها أو بغيره (بماله) أو مال آخر ابن كمال (بغير إذن) المالك (بميت لا تتجزئ) الابكافة كخطة بشعر ودراهم جساد بزوف مجتبي (ختمها) لاستهلاكه بانلطل لكن لا يباح تناولها قبل اداء الضمان وصح الابراء ولو خطه بردي فتمنه لأنه عيبه وبعبك شريك

المستثنى امتحنا فمعه منه فلما ووجه ظاهر لان الامانة تضمن بالمنع (قوله ومنها فاض) لو قال القاضي في حياته ضاع مال اليتيم عندي أو قال أنشئت على اليتيم لان ضمان عليه ولو مات قبل أن يقول شيئا كان ضامنا خائفة في الوقف كذا في الهامش (قوله ضمن) لعل وجه الضمان كونها لا تقتضي الورثة فالغرم بالغنم ويظهر من هذا أن الرمي اذا وضع مال اليتيم في يته ومات مجهلا يضمن لأن ولايته قد تكون مستحقة من الناسي أو الالب فضمناه بالاولى وفي الخيرية وفي الوصي قول بالضمان سائحاتي (قوله وأقره) أي الصواب (قوله محشوها) أي الاشياء (قوله تسعة) بأخراج أحد المتفوضين (قوله ووصيه الخ) داخل في قول الاشياء الوصي لأن يقال حله على وصي الاب لبيان التفصيل قصد الالابضاح تأمل (قوله وستة من المخجورين) وهم ماعدا الصغير وانما استقطه لأنه مذكور في الاشياء ومراوده الزيادة على ما في الاشياء فافهم (قوله يشمل سبعة) لينظر الخارج من السبعة حتى صارت ستة (قوله فانه لصغر) مسئلة الصغير من العشرة التي في الاشياء الآن يقال عدها هنا باعتبار قوله وان بلغ ثم مات لا يضمن تأمل ثم ظهر لي أن مراوده بمجرده عدد المخجورين سبعة وأن مراوده بستة منهم ماعدا الصغير لأنه مذكور في الاشياء ولذا قال وستة من المخجورين (قوله ودين) بفتح الدال وسكون الياء (قوله كصبي) لعله قصد بهذا التشبيه الاشارة الى ما يأتي عن الوجيز تأمل قال في تلخيص الجامع أودع صبي مخجور رابع قل ابن اثني عشرة سنة ومات قبل بلوغه مجهلا لا يجب الضمان س (قوله وان بلغ) أي الصبي (قوله يحصر) أي يحفظ مفهوله العين قبله (قوله نصير) بالبناء للجهول (قوله مفروض) خلاف العقد كما تقدمه (قوله ومودع) بكسر الدال والمؤمر بتشديد الميم الثانية (قوله لو ألقاه) بفتح الواو وصلها باللام (قوله بها) أي بالدار (قوله يشعر) تبع فيه صاحب الاشياء حيث قال بغير علمه واعترضه الجوى بأن الصواب بغير أمره كما في شرح الجامع اذ يستحيل تجهيل ما لا يعلم اه فكان عليه أن يقول في النظم ليس بأمر (قوله كذا والاد) برفعه وتنوينه بكذا (قوله وقاض) بجذف يائه وتنوينه (قوله وصيه) برفعه (قوله ومخجور) ان كان المراد من المخجور ستة كما تقدمه يمكن الموجود في النظم سبعة عشر تأمل (قوله فوارث) اذا مات مجهلا لما اخبره المورث به من الوديعة (قوله وكذا لو خطها) ولو خط المتولى ماله بمال الوقف لم يضمن وفي الخلاصة ضمن وطريق خروجه من الضمان الصرف في حاجة المسجد أو الدفع الى الحاكم منتقى القاضي لو خط مال صبي بماله لم يضمن وكذا اجماعنا لو خط مال رجل بمال آخر ولو بماله ضمن وينبغي أن يكون المتولى كذلك ولا يضمن الوصي بموته مجهلا ولو خط بماله ضمن يقول الحقير وقد مر نقلا عن المتقي أيضا أن الوصي لو خط ماله بمال اليتيم لم يضمن وفي الوجيز أيضا قال أبو يوسف اذا خط الوصي مال اليتيم بماله فضاع لا يضمن نور العين أو اخر السادس والعشرين وبخط السائحاتي عن الخيرية وفي الوصي قول بالضمان اه قلت فأفاد أن المرح عديمه والحاصل أن من لا يضمن بانلطل بماله المتولى والقاضي والسمار بمال رجل آخر والوصي وينبغي أن الاب كذلك بؤينه ما في جامع القصولين لا بصير الاب غاصبا بأخذ مال ولده وله أخذ بلا شيء لو محتاجا والافلو أخذ لم يضمن فلا يضمن الا اذا ألقاه بلا حاجة اه بل هو أولى من الوصي تأمل والمراد بقوله ولده الصغير كبقيد في القصول العمادية (قوله لا تتجزئ) فلو كان يمكن الوصول اليه على وجه التيسير كخط الجوز بالوز والدرهم السود بالبيض فانه لا يقطع حتى المالك اجماعا واستفاد منه أن المراد بعدم التيسير عدمه على وجه التيسير لعدم امكانه مطلقا بجر (قوله لاستهلاكه) واذا ختم ملكها ولا يباح قبل اداء الضمان ولا سبيل للمالك عليها عند أبي حنيفة ولو أربأ سقط حقه من العين والدين بجر (قوله خطه) أي الجيد (قوله شريك) نقل نحوه المصنف عن المجتبي ولعل ذلك في غير الوديعة أو قول مقابل لما سبق من أن الخط في الوديعة يوجب الضمان مطلقا اذا كان لا يتجزأ

لعدمه مجتبي (وان باذنه اشتركا) شركة املاك (كالواختلطت بغير صنعه) كأن انشئ الكيس لعدم التعدي ولو خلطها بغير المودع ضمن الخلط ولو صغيرا ولا يضمن أبوه خلاصة (ولو أنفق بعضها فرد مثله بخلطه بالباقي) خلطا لا يميزه (ضمن الكل خلط ماله بها فلو تأتى التميز أو أنفق ولم يرد أو أودع وديعتين فأنفق احداهما ضمن ما أنفق فقط مجتبي وهذا اذا لم يضره التبعض (واذا تعدي عليها) فليس فيها أو ركب دابتها أو أخذ بعضها (ثم) رد عينه الى يده حتى (زال التعدي زال) ما يؤدى الى (الضمان) اذا لم يكن من نيته العود اليه اشباه من شروط النية (بخلاف المستعير والمستأجر) فلو أزاله لم يبرأ لعمليهما لانفسهما بخلاف مودع ووكيل بيع أو حفظ أو اجارة أو استئجار ومضارب ومستبضع وشريك عنان أو معاوضة ومستعير لرضن اشباه والحاصل أن الامين اذا تعدي ثم ازاله لا يزول الضمان الا في هذه العشرة لان يده كيد المالك ولو كذبه في عوده للوفاق فالقول له وقيل للمودع عمادية (و) بخلاف (اقراره بعد جوده) أى جود الابداع حتى لو ادعى هبة أو بيعا لم يضمن خلاصة وقيد بقوله (بعد طلب) ردها (فلو سأل عنه حالها فجدها فهلكت لم يضمن بجر وقيد بقوله (وقتها من مكانها وقت الانكار) أى حال جوده لانه لم يملكها وقتها فهلكت

(قوله لعدمه) أى التعيب المفهوم من عيبه (قوله بغير صنعه) فان ذلك ذلك من ماله ما جعلا وبقسم الباقي بينهما على قدر ما كان لكل واحد منهما كالمال المشترك بجر (قوله غير المودع) سواء كان اجنبيا أو من في عياله بجر عن الخلاصة (قوله فرد مثله) ابن سماعه عن محمد بن رجل أودع رجلا ألف درهم فاشتري بها ودفعها ثم استردها بية أو شرأ وردها الى موضعها فضاقت لم يضمن وروى عن محمد أودع رجلا ألف درهم فاشتري بها صاحب الوديعة فوجدها زوفا فردت على المودع فهلكت ضمن تارخانية (قوله الكل) البعض بالانفاق والبعض بالخلط س بجر (قوله التميز) أى كلف الدراهم السود بالبيض أو الدراهم بالنائير فانه لا يقطع حق المالك بالاجماع مسكين س (قوله ولم يرد) بتشديد الال (قوله أو أودع) بضم الهمزة (قوله وهذا) مرتبط بقوله أو أنفق ولم يرد كما في البحر قال ط ولم أرفعا اذا فعل ذلك فيما يضره التبعض حل يضمن الجميع أو ما اخذ ونقصان ما بقى فيجزر (قوله التبعض) كدراهم والدنانير والمكبل والموزون (قوله اشباه) عبارتها ان المودع اذا تعدي ثم زال التعدي ومن نيته أن يعود اليه لا يزول التعدي اه كذا في الهامش (قوله من شروط النية) وذكره حنفي البحر عن الظاهرية قال حتى لو نزع ثوب الوديعة للام من عزمه أن يلبسه نهرا ثم سرق ليل لا يبرأ عن الضمان (قوله والمستأجر) مستأجر الدابة أو المستعير لوقى أن لا يرددها ثم ندم لو كان سارعا عند النية ضمن لو هلكت بعد النية أما لو كان واقفا اذا ترك نية الخلاف عاد أمينا جامع الفصولين (قوله فلو أزاله) أى التعدي (قوله بخلاف مودع الخ) ولرأى وما وجب حفظ شهر فحنى شهر ثم استعمالها ثم ترك الاستعمال وعاد الى الحفظ ضمن اذ عاد والامر بالحفظ قد زال جامع الفصولين (قوله ووكيل) بأن استعمل ما وكل بيعه ثم ترك وضاع لا يضمن (قوله أو اجارة) بأن وكله ليؤجر أو يستأجر له دابة فركبها ثم ترك (قوله أو معاوضة) أما شريك الملك فانه اذا تعدي ثم ازال التعدي لا يزول الضمان كما هو ظاهر لما تقر أنه اجنبى في حصة شريكه فلو أعاد دابة الشريك تعدي ثم ازال التعدي لا يزول الضمان ولو كانت في نوبته على وجه الحفظ فتعدي ثم ازاله يزول الضمان وحى واقعة الفتوى شلت عنها فأجبت بما ذكرت وان لم أر حافى كلامهم العلم بما ذكره هو مودع في هذه الحالة وأما استعمالها بلاذن الشريك فهي مثله مقررة مشهورة عندهم بالضمان وبصير غاصبا رمل على المنع (قوله ومستعير لرضن) أى اذا استعار عبد البرهنة أو دابة فاستخدم العبد وركب الدابة قبل أن يرضنها ثم رخصها بمال مثل التينة ثم قضى المال ولم يقبضها حتى هلكت عند المرعنة لا ضمان على الراهن لانه قد رضى عن الضمان حين رخصها منع وهذه المسئلة مستتنة من قوله بخلاف المستعير كما في البحر (قوله ثم ازاله) أى التعدي (قوله في عوده للوفاق الخ) عبارة نور العين عن مجمع الفتاوى وكل امين خالف ثم عاد الى الوفاق عاد أمينا كما كان الا المستعير والمستأجر فانه ما بقيا ضامنين اه وحى أو تى تدبر (قوله له) أى للمالك (قوله للمودع) بفتح الال لانه بنى الضمان عنه (قوله هبة الخ) أى انه وهبها منه أو باعها له (قوله بعد طلب) متعلق بمجوده (قوله ردها) أفاد في الخاتمة أن طلب امرأة الغائب وجبران اليتيم من الوصى لينفق عليه من ماله كذلك سائحانى ومثله في التارخانية (قوله وقت الانكار) ظاهره انه متعلق بنقلها وهو مستبعد الوقوع وبعبارة الخلاصة وفي غصب الاجناس انما يضمن اذا نقلها عن موضعها الذى كانت فيه حال الجحود وان لم ينقلها وهلكت لا يضمن اه وخر ظاهر وعليه فهو متعلق بقوله مكانها وفي المتن لو كانت العارية بما يحول يضمن بالانكار وان لم يحولها وذكروا شيخنا عن الشربلية انه لو جدها ضمن ولو لم يحول يؤيده قول البدائع ان العقيد ينسخ بطلب المالك فتدعزل نفسه عن الحفظ فبقى مال الغير في يده بغير اذنه فيكون مضموفا اذا هلك تقرر الضمان سائحانى وفي التارخانية عن الخاتمة ذكر الناطقى اذا جحد المودع الوديعة بمحضرة صاحبها يكون ذلك فخا للوديعة حتى لو نقلها المودع من المكان الذى كانت فيه حاله الجحود يضمن وان لم ينقله من ذلك المكان بعد الجحود فهلكت لا يضمن اه قتأمل (قوله خلاصة) لم يقتصر في الخلاصة على هذا بل نقله عن غصب الاجناس ثم قال بعده وفي المتن اذا كانت الوديعة والعارية مما يحول يضمن بالجحود وان لم يحولها اه وذكر الرمل الظاهر أنه أى ما في الاجناس قول لم يظهر لاصحاب

لم يصدق وفي الغصب منه يصدق لانه امين سر اجبة ٥٠٠ وفي المجتبى القصار اذا غلط فدفعت ثوب رجل لغيره فقطعه فكلما ضامنا من

قال خ ضمن لا يداع المودع وقال صلا يضمن لان الايداع ضمنى وانما يضمن بايداع قصدي اه ولو ادع
بلاذن ثم اجاز المالك خرج الاول من البين بجر عن الخلاصة (قوله لم يصدق) لانه اقر بوجوب الضمان
عليه ثم ادعى البراءة فلا يصدق الا بينة جامع القصولين (قوله وفي الغصب الخ) أى اذا غصبت من الوديع
فاذعى الوديع الردي يصدق اذ لم يفعل الوديع ما يوجب الضمان فهو على ما كان امين عند الرد وقوله وبعده بخلاف
دفعه للاجبتى لانه موجب للضمان سائحان (فرع) دفع الى رجل ألف درهم وقال ادفعها الى فلان بالرى
فما اذا دفع فدفعت المودع المال الى رجل ليدفعه الى فلان بالرى فأخذ في الطريق لا يضمن المودع لانه وصى
الميت فلو كان الدافع حيا ضمن المودع لانه وكيل الا أن يكون الاسترقاق عياله فلا يضمن حينئذ خاتمة برهن
عليه انه دفع اليه عشرة فقال دفعته الى لادفعه الى فلان فدفعت يصح الدفع برزاية من الدعوى (قوله على
الاول) في جامع القصولين ولو ضمن المعالج رجع على المودع علم انه الغير ولا الا ان قال المودع ليست لى ولم
أومر بذلك فحينئذ لا يرجع اه تأمل (فرع) ولو قال وضعت ما بين يدي وقت ونسيت ما ضاعت يضمن ولو قال
وضعتها بين يدي في داري والمسئلة بمجالها ان عملا يحفظ في عرصة الدار كسرعة التقدير يضمن ولو كان مما يعتد
عرصتها حصانه لا يضمن برزاية وخلاصة وقصولين وذخيرة وخاتمة وظاهره انه يجب حفظ كل شيء في حرز
مشله تأمل لكن تقدم في السرقة ان ظاهر المذهب كل ما كان حرزا للنوع فهو حرز لكل الانواع فيقطع بسرعة
لؤلؤة من اصطلح تأمل وقد يفرق بين الحرز في السرقة والحرز في الوديع وذلك ان الاعتبار في قطع السارق بتلك
الحرز وذلك لا يتفاوت باعتبار المحرزات والمعتبر في ضمان المودع التصدير في الحفظ ألا ترى انه لو وضعها في داره
الحصينة وخرج وكانت زوجته غير آمنة يضمن ولو احدث سرقة يضمن لان الدار حرز وانما ضمن للتصدير في الحفظ
ولو وضعها في الدار وخرج والباب مفتوح ولم يكن في الدار أحد وفي الحمام أو المسجد أو الطريق أو نحو ذلك
وغاب يضمن مع انه لا يقطع سارقها ونظرا لهذا كثيرة فاذا اعتبرنا هذا الحرز المعتبر في السرقة لزم أن لا يضمن
في هذه المسائل ونحوها فيلزم مخالفة ما أطبقوا عليه في هذا الباب فظهر يقينا صحة ما قلنا من الفرق والله أعلم
وبه ظهر جواب حادثة وهي أن مودعا وضع بقبة شمال غالية الثمن في اصطلح الخيل فسرق والجواب انه يضمن
وان قطع سارقها والله تعالى أعلم (قوله بخلاف مودع الغاصب) والفرق بينهما على قول أبي حنيفة أن
مودع الغاصب غاصب لعدم اذن المالك ابتداء وبقاء (قوله درر) وجزم به في البحر (قوله فتكلم عن
الحلف) صور هذه المسئلة تسعة اقر لها من كل لهما حلف لهما ما اقر لاحدهما ونكل للآخر وحلف نكل
لاحدهما وحلف للآخر سائحان (قوله ولو حلف الخ) اشار الى أن المودع يحلف اذا انكر الايداع
كما اذا ادعى الرد أو الهلاك ما لنفى التهمة أو لانتكاره الضمان والى انه لو حلف لاثني عليه لهما والى أن
للقاضي أن يبدأ بأيهما شاء والاولى القرعة والى انه لو نكل للاول يحلف للثاني ولا يقضي بالنكول بخلاف
ما اذا اقر لاحدهما لان الاقرار بحجة نفسه وتماه في البحر (قوله ونكل للآخر) في التحليف الثاني يقول
بالله ما هذه العين له ولا قيمتها لانه لما اقر بالاول ثبت له الحق فيها فلا يشد اقراره فيها للثاني فلو اقتصر على الاول
لكان صادقا بجر له على رجل دين فأرسل الدائن الى مديونه رجلا ليقبضه فقال المديون دفعته الى الرسول
وقال دفعته الى الدائن وأنكر الدائن قال قول الرسول مع يمينه والذي في نور العين قال قول للمرسى يمينه
تأمل قال الدائن ابعث الدين مع فلان فضاع من يد الرسول ضاع من المديون برزاية (قوله وضاعت)
يعنى غابت ولم تظهر ولا حاجة اليه شيخنا (قوله على الاصح) مقتضاها أن الاجير المشترك لا يضمن لكن
اقتى الخبر الرمى بالضمان وعزاه في حاشية القصولين الى البرزاية معلا بأنه تضييع في زمانا تأمل (قوله
بخلاف الخ) هذا مخالف لما في جامع القصولين وبور العين وغيرهما من انه لا يضمن وهكذا رأته في نسختي
المخ لكن لفظة لاملحقة بين الاسطر وكانها ساقطة من النسخ فنقلها الشارح هكذا فتمت (فرع) في الهامش
وفي النوازل مرتب باليتم على ظالم وخاف ان لم يهد اليه هدية أن يأخذها منه لا يضمن وكذا المضارب والمشاخ
اخذوا بهذا القول انقروى وفي فتاوى النسبى أنفق الوصى على باب القاضي يضمن ما أعطى على وجه الرشوة
لاعلى وجه الاجارة اذ لم يزد على اجر المثل انقروى اه (قوله فانه يضمن) فاضى خان قال وضعتها
في داري فنسيت المكان لا يضمن ولو قال وضعتها في مكان حصين فنسيت الموضع ضمن لانه جهل الامانة كالو

وعن محمد أصاب الوديعه شئ
فأمر المودع رجلا لمعالجها فغطبت
من ذلك فلهيها تضمين من شاء
ليكن ان ضمن المعالج رجع
على الاول ان لم يعلم انه الغير والام
يرجع اه (بخلاف مودع
الغاصب) فيضمن ايا شاء واذا
ضمن المودع رجع على الغاصب
وان علم على الظاهر درر خلافا
لما نقله القهستاني والباقاني
والبرجندى وغيرهم فتمت (معه)
ألف ادعى رجلان كل منهما انه له
أودعه اياه فكل عن الحلف لهما
فهولهما وعليه ألف آخر بينهما)
ولو حلف لاحدهما ونكل للآخر
فلا لى نكل له (دفع الى رجل
ألفا وقال ادفعها اليوم الى فلان
فلم يدفعها حتى ضاعت لم يضمن)
اذا يلزمه ذلك (كالو قال له اجل
الى الوديعه فقال أفعل ولم يفعل
حتى مضى اليوم) وهلك لم يضمن
لان الواجب عليه التخلية عمادية
(قال) رب الوديعه (للمودع ادفع
الوديعه الى فلان فقال دفعته
وكذبه) في الدفع (فلان وضاعت)
الوديعه (صدق المودع مع يمينه)
لانه امين سر اجبة (قال) المودع
ابتداء (لا ادري كيف ذهبت
لا يضمن على الاصح كالو قال ذهبت
ولا ادري كيف ذهبت) فان
القول قوله بخلاف قوله لا ادري
اضاعت ام لم تضاع أولا ادري
وضعتها أو دفتها في داري أو موضع
آخر فانه يضمن ولو لم يبين مكان الدفن
ليكنه قال سرق من المكان
المدفون فيه لا يضمن وتماه في
العمادية

(فروع) عقد المودع أو الرضى على دفع بعض المال إن خاف تلف نفسه أو عضوه قد دفع لم يضمن وإن خاف الحبس أو التقييد ضمن وإن خشي أخذ ماله كله فهو عذر كالمال كان الجابر هو الآخر بنفسه فلا ضمان عادية * خيف على الوديعة الفساد دفع الأمر للعاسم ليعيه ولم يرفع حتى فسد فلا ضمان ولو أنفق عليها بلا أمر فاض فهو متبرع * قرأ من معحف الوديعة أو أزاله من فمها حالة القراءة فلا ضمان لأن له ولاية هذا التصرف صريحة قال وكذا لو وضع السراج على المارة وفيها أودع صكا وعرف أداء بعض الحق ومات الطالب وأنكر الوارث الأداء حبس المودع العكس أبدا وفي الاشياء لا يبرأ مديون الميت بدفع الدين إلى الوارث وعلى الميت دين * ليس للسيد أخذ وديعة العبد العامل لغیره مائة لا جره إلا الرضى والناظر إذا علمت فعل منه أن لا أجر للناظر في المسقف إذا أحيل عليه المستحقون فلا يفظ وفي الوهبانية ودفع ألف مقرضا ومقارضا وريح القراض الشرط جاز ويحذر وإن يدعى ذو المال قرضا وخصمه قراضا قرب المال قد قيل أجدر وفي العكس بعد الريح فالقول قوله كذلك في الابضاع ما يـ وان قال قد ضاعت من البيت وحدها يصح ويستحق فقد يتصور وتارك في قوم لا امر صحيفته ٤ وتارك في قوم لا امر صحيفته فراحوا وراحت يضمن المتأخر وتارك لنشر الصوف صيفا فعت لم يضمن وقرض إنشأ بالعكس يؤثر إذا لم يبدأ الثقب من بعده

١ ولم يعلم المالك ما هي تنقر قلت بقي لوسده مرة فتجعه الفار وأفسده لم يذكر وينبغي تفصيله كما مر فتدبر

٢ قوله فظاهر هكذا في النسخة المجموع منها ولعل صوابه فضاغت تأمل اه معجمه

٣ قوله مضبوط بالقلم الخ فيه توقف فليتأمل اه

٤ قوله وفيه ودائع هكذا في الاصل ولعله وعنده ودائع أو في حانوته مثلا وليحذر اه معجمه

مات شيهلا صح وقيل لا يضمن كقولته ذهب ولا أدري كيف ذهب ولو قال دفنت في أدري أو في موضع آخر ضمن ولو لم يكن مكان الدفن ولكنه قال سرقته من مكان دفنت فيه لم يضمن ولو دفن في الأرض يبرأ الوجه مثل علامة والأغلال وفي المنازة ضمن مطلقا ولو دفن في الكرم يبرأ الوجهين بأن كان له باب مغلق ولو وضعها بلا دفن يرى موضوعا لا يدخل فيه أحد بلا إذن توجهت للصوم نحو في مفازة قد دفنها حذرا فلما رجع لم يظفر بجعل دفنه لو أمكنه أن يجعل فيه علامة ولم يفعل ضمن وكذا لو أمكنه العود قريبا بعد زوال الخوف فلم يعد تم جأ ولم يجره حال الودع بأذن ربه فظاهر وضعها في زمان القسمة في بيت خراب ضمن ولو دفعها على الأرض لا لودعها نور العين (قوله ماله كله) أما لو خاف أخذ ماله الويتي قدر الكفاية يضمن فصولين (قوله ولو أنفق الخ) ولو لم ينفق عليها المودع بالفتح حتى حلت يضمن لكن نفقته على المودع بالكسر متل على حادى الزايدى (قوله على المارة) فيما لو كانت المارة وديعة (قوله أبدا) أى ما لم يقر الوارث بالأداء (قوله إلى الوارث) ظاهره سواء كان الدين مستغرا للمادفعه أو لا وسواء كان الدين مستغرا قالا والظاهر أن بقيد عدم البراءة بما إذا كان الدين مستغرا للمادفعه والوارث غير موثق كبقيد بهما في المودع إذا دفع الوديعة للوارث سوى (قوله وديعة العبد) تاجر كان أو محجورا عليه دين أو لا وهذا إن لم يعلم أن الوديعة كسب العبد فلو لم يذله أخذها وكذا لو علم أنه المولى تارخانية (قوله قلت) القول لصاحب الاشياء قاله في الهامش (قوله مقرضا) أى نصفه (قوله ومقارضا) أى مضاربا بنصفه كذا في الهامش (قوله وريح) مضبوط بالقلم الخ (قوله قرضا) أى مضاربة كذا في الهامش (قوله فاقول قوله) أى قول رب المال قال في الهامش وإذا أقام البينة فالبينة بينة العامل وإن هلك المال في يد المضارب بعد ما اختلفا فالعامل ضامن جميع ما في يده لرب المال عمل أو لم يعمل شرح وجهانية لابن الشحنة (قوله يضمن المتأخر) مفهومه أنهم إذا قاموا بجملة ضمنوا به صرح فأنى خان ويظهر أن كل ما لا يتقسم كذلك سائحاته قال في الهامش ولو ترك واحد القوم وديعة وقام الكل دفعة وتركوها ولم يأخذها واحد منهم ضمنها الكل ابن الشحنة (قوله فمفت) بالثلثة (قوله ولم يعلم الخ) الواو بمعنى أو وبضم ياء يعلم كذا في الهامش (قوله وينبغي) البحث للطر سوسى حيث قال وينبغي أن يكون فيها التفصيل لأن الأمر دائر بين الإعلام للمودع أو السد بدونه وهو موجود وارتضاء ابن الشحنة وأقره الشرنبلالى (فروع) ربطط في طرف كنه أو عمامته أو شدة هافى سديلا ووضع فيه كنه أو ألقاها في جيبه ولم تقع فيه وهو يظن أنها وقعت فيه لا يضمن * خرج وترك الباب مفتوحا ضمن ولو لم يكن في الدار أحد ولم يكن في مكان يسمع حس الدخول جعلها في الكرم قوله حائط بحيث لا يرى المارة ما في الكرم لا يضمن إذا أغلق الباب والاضمن * سوقى قام إلى الصلاة وفيه ودائع لم يضمن إذ جبرانه يحفظونه وليس بإيداع المودع لكنه مودع لم يضيع وذكر الشارح ما يدل على الضمان فليست عند التتوى جامع الفصولين وفي البرازية والحاصل أن العبرة للعرف اه غاب رب الوديعة ولا يدري ادوسى ثم سبت عيسكه حتى يعلم موته ولا يصدق بها بخلاف اللفظة وإن أنفق عليها بلا أمر القاضى فهو متطوع ويسأله القاضى البينة على كونها وديعة عنده وعلى كون المالك غائبا فإن برهن فلو مما يؤثر وينفق عليها من غلته أمره به أو لا يأمره بالاتفاق يوما أو يومين أو ثلاثة رجاء أن يحضر المالك لا كقول بآمره بالبيع وامسك الثمن وإن أمره بالبيع ابتداء فلصاحبها الرجوع عليه به إذا حضر لكن في الدابة يرجع بقدر القيمة لا بالزيادة وفي العبد بالزيادة على القيمة بالغة ما بلغت ولو اجتمع من ألبانها شئ كثيرا وكانت أرضا فأثرت وخاف فساد فباعه بلا أمر القاضى فلو المصرا وفى موضع يتوصل إلى القاضى قبل أن يفسد ذلك ضمن تارخانية من العاشري المتفرقات (تمة) في ضمان المودع بالكسر في فأنى خان مودع جعل في ثياب الوديعة ثوبا بنفسه فدفعها إلى ربه وأتى ثوبه فيها فاضاع عنده ضمنه لأنه أخذ ثوب الغير بلا إذنه والجعل فيه لا يكون عذرا قال في نور العين ينبغي أن تقيد المسئلة بما لو كان غير عالم ثم علم بذلك وضاع عنده والا فلا سبب للضمان أصلا فظاهر أن قوله والجهل فيه لا يكون عذرا ليس على إطلاقه والله أعلم اه ملخصا

(كتاب العارية)
 أخرها عن الوديعة لأن فيها غشكوا وان اشترى كافى الامانة ومحاسنها النية عن الله تعالى في اجابة المخطوطة لانهم لا تكون
 المحتاج كالترضى فلذا كانت الصدقة بعشرة والترضى بمائة عشر (هى) لغة شديدة وتحقق اعارة الشيء قاموس وشربا (تلك المنافع مجازا)
 أفاد بالتلك لزوم الايجاب والقبول ولو فعلا وحكمها كونها أمانة وشرطها قابلية المستعار للاقتناع وخلوها عن شرط العوض لانها تضير اجارة
 وصرح في العمادية بجواز اعارة المشاع وايداعه ويبيعه يعنى لان جهالة العين لا تنقض للجهالة لعدم لزومها وقالوا لعب الدابة على المستعير وكذا
 نفقة العبد أما كونه فعلى المعير وهذا اذا طلب ٥٠٢ الاستعارة فلو قال المولى خذ واستخدمه من غير أن يستعيره فنقصه على المولى أيضا لانه

(كتاب العارية)

(قوله مشددة) كأنها منسوبة الى العار لان طلبها عار وعيب صحاح ورد في النهاية بأنه صلى الله عليه وسلم
 باشر الاستعارة فلو كان العار في طلبها مباشر حاو فوله على ما في المغرب من انهم اسلم من الاعارة وأخذها من
 العار العيب خطأ اه وفي المبسوط من التعاور وهو التناوب كافي البحر وتحقق قال الجوهري منسوبة
 الى العار وردة الراغب بأن العار ياتي والعارية واوى وفي المبسوط انها من العربية بتلك التناوب بل اعوض
 وردة المطرزي لانه يقال استعاره منه فأعاده واستعاره الشيء على حذف من والصواب أن المنسوب اليه
 العارة اسم من الاعارة ويجوز أن تكون من التعاور التناوب قهستاني. ملخصا (قوله تلك) فيه رد على
 الكرخي القائل بأنها اباحة وليست بتلك وبشبهه انعقادها لفظ تلك وجواز أن يكون ما لا يختلف بالمستعمل
 والمباح له لا يبيع لغيره وانعقادها لفظ الاباحة لانه استعير لتلك بجر (قوله ولو فعلا) أى كالتعاطى كما
 في اللهستاني وهذا ما للغة على القول وأما الايجاب فلا يصح به وعليه ينتزع ما سأل في قرين من قول المولى
 خذ واستخدمه والظاهر أن هذا هو المراد بما نقل عن الهندية ركنها الايجاب من المعير وأما القول من
 المستعير فليس بشرط عند أصحابنا الثلاثة اه أى القول صريح بغير شرط بخلاف الايجاب ولهذا قال
 في الترخائية ان الاعارة لا تثبت بالسكوت اه واللازم أن لا يكون اخذها قبولا (قوله بجواز اعارة
 المشاع) اعارة الجزء المشاع فصح كيفما كان في التي تحتل القسمة أو لا تحتلها من شريك أو اجنبى
 وكذا اعارة الشيء من اثنين اجل أو فصل بالتصنيف أو بالاثلاث قسمة (قوله ويبيع) وكذا اقرضه كما مر
 وكذا ايجاره من الشريك لا الاجنبى وكذا اوقفه عند أبي يوسف خلافا لمحمد فيما يحتل القسمة والاخبار
 وتعممه في اوائل هبة البحر فرجعه (قوله لان جهالة الخ) أفاد أن الجهالة لا تقتضيها قال في البحر
 والمراد بالجهالة جهالة المشاع المملوكة لاجهالة العين المستعارة بدليل ما في الخلاصة لو استعار من آخر
 جارا فقال ذلك الرجل لى حماران فى الاصطبل فخذ أحدهما واذب فخذ أحدهما وذهب به يضمن اذا هلك
 ولو قال خذ أحدهما أيهما شئت لا يضمن (قوله للجهالة) وفي بعض النسخ للمنازعة (قوله لانه وديعة)
 أى اباح له بها الاقتناع (قوله لانه صريح) أى حقيقة قال قاضى زاده الصريح عند علماء الاصول
 ما انكشف المراد منه في نفسه فتناول الحقيقة غير المهجورة والمجاز المتعارف اه فالاول اعرك والثاني
 اطعمك ارضى ط (قوله لانه صريح) هذا ظاهر في مختك أما حملك فقال الزيلعي انه مستعمل فيها
 يقال حمل فلان فلان على دابة يراد به الهبة نارة والعارية باخرى فاذا نوى أحدهما جفت نيته وان لم تكن له نية
 حمل على الادنى كيلا يلزمه الاعلى بالثك اه وهذا يدل على انه من المشترك بينهما لكن انما اريد به العارية عند
 التجرد عن النية لئلا يلزمه الاعلى بالثك ط وانظرا ما كتبناه على البحر عن الكفاية فقيه الكفاية (قوله بها)
 أى بالنية (قوله شهرا) فلم يقل شهر الا يكون اعارة بجر عن الخيانة أى بل اجارة فاسدة وقد قيل بخلافه
 تاريخية وينبغي هذا لانه اذا لم يصرح بالمدة ولا بالعوض فأولى أن يكون اعارة من جعله اعارة مع التصريح
 بالمدة دون العوض شيئا ونقل الرملى في حاشية البحر عن اجارة البرازية لا تنفع الا اجارة حتى
 لو قال أجزتك منافعها سنة بلا عوض تكون اجارة فاسدة لا عارية اه قال فتأمل مع هذا (قوله مجازا)
 أى بلا عوض (قوله مدة عمرك) هذا وجه آخر ذكره القهستاني وهو كون عمرى ظرفا (قوله ولو
 موقفة) ولكن يكره قبل تمام الوقت لان فيه خف الوعد ابن كمال اقول من هنا لم أن خلف الوعد مكره
 للاحرام وفي الذخيرة يكره تنهيا لانه خلف الوعد ويستحب الوفاء بالعهد ساجداني (قوله قبل) أى
 بالرجوع (قوله فلا اجر المثل) أى للمعير والاولى فليعلم أى على المستعير (قوله للقبية) لم اجده في القبية
 في هذا المحل (قوله وقت البيع) أى الا اذا شرط البائع وقت البيع بقاء الجذوع والوارث في هذا المعنى

وديعة (وتضع بأعرك) لانه صريح (واطعمك
 ارضى) أى غلظت لانه صريح مجازا من اطلاق
 اسم المحل على الحال (ومختك) بمعنى اعطيتك
 (قوى) أو جارى هذه وجعلك على دابتي هذه اذا
 لم يرد به مختك وجعلك الهبة (لانه صريح ففيد
 العارية بلانية والهبة أى مجازا (وأخذ منك
 عبيدى) وأجزتك دارى شهر اجازا (ودارى)
 مبتدأ (لك) خبر (سكنى) تمييز أى بطريق السكنى
 (و) دارى لك (عوى) مفعول مطلق أى اعرتها
 لك (سكنى) تمييزه يعنى جعلت سكنا لك
 مدة عمرك (و) لعدم لزومها ارجع المعير متى شاء
 ولو موقفة أو فيه ضرورة قبل وتبقى العين بأجر المثل
 لكن استعارة لتزعم ولده وصار لا يأخذ الاثديا
 فله اجر المثل الى القطام وتامة في الاشياء وفيها
 معزى بالقنية تلزم العارية فيما اذا استعار جدار
 غيره لوضع جذوعه فوضعا ثم باع المعير الجدار ليس
 للمشتري ربحها وقيل نعم الا اذا شرطه وقت البيع
 اه قوله وقوله على ما في المغرب الخ لم يظهر لى مرجع
 الضمير لى أن العبارة كلها لا تخلو عن نظر فالوضع
 عبارة المصباح ونصه بعد أن قال وتعاروا والشي
 واعتدوه وتداولوه والعارية من ذلك والاصل فعلية
 بفتح العين قال الازهرى نسبة الى العارة وهى
 باسم من الاعارة يقال أعرته الشيء اعارة وعارة مثل
 اطعمته اطاعة وطاعة واجبه اجابة وجابة وقال
 اللبث سميت عارية لانها عار على طلبها وقال
 الجوهري مثله وبعضهم يقول مأخوذة من عار
 القرس اذا ذهب من صاحبه لخروجها من يد
 صاحبها وهما غلط لان العارية من الواو لان
 العرب يقولون هم تعاورون العوارى وتعورونها
 ناواو اذا عار بعضهم بعضا والعار ونار القرس
 من الباء فالصح ما قال الازهرى وقد تحققت
 العارية في الشعر والجمع والعوارى بالتخفيف
 وبالتشديد على الاصل انتهت عبارته اه معجمه

قلت وبالقيل جزم في الخلاصة

والبرازية وغيرهما واعتده محشيا
في تنوير البصائر ولم يعقبه ابن
المصنف فكله ارضاء فلينظر

(ولا تضمن بالهلاك من غير تعد)

وشرط الضمان باطل كشرط

عدمه في الرهن خلافا لوجهرة

(ولا تخرج ولا ترهن) لان الشيء

لا يتضمن ما فوقه (كلودية)

فانها لا تخرج ولا ترهن بل ولا تودع

ولا تعار بخلاف العارية على المختار

وأما المستأجر فيؤاجر ويودع

ويعار ولا يرهن وأما الرهن

فمكالودية وفي الوهبانية نظم تسع

مسائل لا يملك فيها غلبا لغيره

بدون اذن سواء قبض أو لا فقال

ومالك أمر لا يملكه بدو

ن أمر وكيل مستعير وموخر

ركوبيا وبسا فيها ومضارب

ومرتهن أيضا وقاض يوتن

ومستودع مستضع ومزارع

اذ لم يكن من عنده البذر يذو

قلت والعاشرة

ومالك ما في أن يساق غيره

وان اذن المولى له ليس بشكر

(فان أجرة المستعير) (أو رهن)

فهلكت ضمنه المعير للتعدى (ولا

رجوع له) للمستعير (على أحد)

لأنه بالضمان ظهر أنه أجرة ملك نفسه

ويتصدق بالاجرة خلافا للثاني

(أو ضمن) (المستأجر) سكت

عن المرتن وفي شرح الوهبانية

الخامسة لا يملك المرتن أن يرهن

فيضمن وللمالك الخيار ويرجع

الثاني على الاول (ويرجع) (المستأجر

على المستعير اذ لم يعلم بأنه عارية

في يده) دفعا لضرر الضرر (وله

أن يعير ما اختلف استعماله أولا

ان لم يعين) المعير (منفعان) يعير

(ما لا يختلف ان يعين)

المستري الآن لو ارث أن يأمره برفع البناء على كل حال كما في الهندية ومنه يعلم أن من اذن لاحد ورثته ببناء
محل في داره ثم مات فلبس في الورثة مطالبة برفعه ان لم تقع القصة أو لم يخرج في قسمه وفي جامع التصويل استعار
دارا فبني فيها بلا أمر المالك أو قال له ابن لنفسك ثم باع الدار بمقتضاها يورث الباقي يهدم بناءه واذا فرط في الرد
بعد الطلب مع التمكن منه ضمن سائحاني قال في الهامش وسيأتي مثله من بني في دار زوجته في شتى
الوصايا وفيه زيادة مسألة السرداب على الجذوع فقال رجل وضع جذوعه على حائط جارد باذن الجار أو حفر
سردابا في داره باذن الجار ثم باع الجار داره وأراد المشتري أن يرفع جذوعه وسردابه كان للمشتري ذلك الا
اذا كان البائع شرط في البيع بقاء الجذوع والسرداب تحت الدار فحينئذ لا يكون للمشتري أن يطالبه
برفع ذلك وتعمامه في الخيانة في فصل ما يتخير بوجه الجار اه (قوله وبالقيل الخ) وأفتى بد في الخيرية كذا
في الهامش (قوله في الخلاصة) وكذا في الخيانة كما قد مناصرته قيل دعوى النسب (قوله ولا تضمن)
هذا اذ لم يبين انها مستحقة للغير فان ظهر استحقاتها ضمنها ولا رجوع له على المعير لانه متبرع والمستحق
أن يضمن المعير واذا ضمنه لا رجوع له على المستعير بخلاف المودع اذا ضمنه المستحق حيث يرجع على المودع
لانه عامل له بجر (قوله بالهلاك) هذا اذا كانت مطلقة فلو مقيدة كأن يعير بوما فلو لم يردها بعد مضى ضمن
اذا هلك كذا في شرح الجمع وهو المختار كما في الامامية اه قال في الشريعة لانه سواء استعملها بعد الوقت أو لا
وذكر صاحب المحيط وشيخ الاسلام انما يضمن اذا اتفق بعد مضى الوقت لانه حينئذ يصير غاصبا أبو العود
(قوله للوجهرة) حيث جزم فيها بصيرورته مضمونة بشرط الضمان ولم يقل في رواية مع أن فيها روايتين
كما يؤخذ من عبارة الزيلعي من (قوله على المختار) فانها تعار أشباه قال محشيا اذا كان مما لا يختلف
بالاستعمال كالسكنى والحمل والزراعة وان شرط أن يتفق هو بنفسه لان التقيد بما لا يختلف غير مفيد كما
في شروح الجمع من وفي الجرو له يعني المستعير أن يودع على المفتي به وهو المختار وصح بعضهم عدمه ويقترع
عليه ما لو أرسلها على يد أجنبي فهلك ضمن على الثاني لا الاول وسيأتي قريبا اه (قوله وأما المستأجر)
في ودية البحر من الخلاصة والودية لا تودع ولا تعار ولا تؤثر ولا ترهن والمستأجر يؤاجر ويودع ولم
يذكر حكم الرهن وينبغي الخ وفي قول الخلاصة وينبغي الخ كلام كتبه في هامش البحر (قوله ويودع)
لكن الاجر المشترك يضمن ما يداع ماتحت يده لقول النصولين ولو أودع الدال ضمن سائحاني (قوله
لا يملكه) بتشديد اللام وابتداء البيت الثاني من فون دون (قوله وموخر) بفتح الجيم (قوله فيها)
أي الاعارة والاجارة وهذا الوعيد بلبسه وركوبه والافتقار ويأتي أنه يعير ما يختلف ولو لم يقيد بلبس وراكب
سائحاني الوكيل لا يوكل والمستعير ليس بالراكب وليس له أن يعير لمن يختلف استعماله والمستأجر ليس له أن
يؤجر غيره من ركوبيا كان أو ملبوسا لا يذن (قوله ومستودع) بفتح الدال (قوله ضمنه المعير) بتشديد
ميم ضمنه مبنيا لفاعل والمعرف فاعل والضمير في ضمنه راجع للمستعير (قوله على أحد) عبارة مسكينة
على المستأجر وهكذا اقتره القهستاني وقال فلا فائدة في التكرار العامة قال أبو العود وتعبه شيخا أبان سلب
الفائدة ممنوع بل هو كون قيمة الرهن عشرين وكان رهنه عشرة فلا يرجع بالرائد على المرتن (قوله المستأجر)
مفعول ضمن هكذا مضبوط بالتم (قوله عن المرتن) قال في الشريعة لانه وسكت على الوضمن المرتن فينظر
حكمه قال شيخنا حكم المرتن في هذه الصورة حكم الغاصب كما ذكره نوح أفندي لانه قبض مال الغير بلا اذنه
ورضاه فيكون المعير تضمينه وبأداء الضمان يكون الرهن هالك على ملك مرتنه ولا رجوع له على الراهن
المستعير بل ضمن لما علمت من كونه غاصبا ويرجع بدنه اه وتقييده بقوله ولا رجوع له على الراهن المستعير
للا ترازع لكان الراهن مرتهنا فانه يرجع على الاول أبو العود وهذا ما ذكره الشارح بقوله وفي شرح
الوهبانية الخ بليس بيان لما سكت عنه المصنف كما يوجهه كلامه بل بيان لفائدة اخرى تأمل (قوله وفي
شرح الخ) ظاهره انه بيان لما سكت عنه المصنف مع انه ليس من قبيله لان الكلام في المستعير اذا أجرة أو رهن
(قوله أن يرهن) أي بدون اذن الراهن شرح وهبانية كذا في الهامش (قوله ويرجع الثاني) أي ان
ضمن وان ضمن الاول لا يرجع على أحد ابن النخبة كذا في الهامش (قوله ان لم يعين) أي بأن نص على
الاطلاق كما سئذ كره قريبا كمالا واستعار دابة للركوب أو ثوبا للباس له أن يعيرهما ويكون ذلك تعيينا للراكب

زواجر الجواهر الاختيار (ومنه)
 أى كالمعار المؤجر) وهذا عند عدم
 التمسى فلو قال لا تدفع لغيره فوقع
 فيه من مطلقا خلاصة (نحن)
 استعارة دابة أو استأجر مطلقا
 بلا تقييد (يحمل) ماشاء
 (وبعيره) للحمل (ويركب) علا
 بالاطلاق (وإيا فعل) أولا (نعين)
 مرادا (و نحن بعيره) ان عطيت
 حتى لو أليس أو أركب غيره لم يركب
 بنفسه بعده هو الصحيح (كان) (وان)
 أطلق العبر أو المؤجر (الانتفاع)
 في الوقت والنوع انتفع ماشاء أى
 وقت شاء (لما مر) (وان قيده) بوقت
 أو نوع أو بهما (نحن بالخلاف الى
 شريطة) لا الى مثل أو خير (وكذا)
 تقييد الاجارة بنوع أو قدر (مثل
 العارية) (عارية الثنين والمكيل
 والموزون والمعدود المتقارب)
 عند الاطلاق (قرض) ضرورة
 استعمال عينها (قبضين) المستعير
 (بما لا كراهة قبل الانتفاع) لانه قرض
 حتى لو استعاره ليعبر بالميزان
 أو يزين الدكان كان عارية ولو
 أعاره قصعة تزيد فقرض ولو بينهما
 مباسطة فإباحة ونصح عارية السهم
 ولا يضمن لأن الرمي يجري مجرى
 الهلاك صيرفة (ولو أعار أرضا
 لبناء والغرس صح) للعلم بالمنفعة
 (وله أن يرجع متى شاء) لما تقرر
 انها غير لازمة (ويكلفه قلعهما
 الا اذا كان فيه مشقة بالارض
 فيترك بالقيمة مقبوعين) لللا
 تلف أرضه

واللبس فان ركب حو بعد ذلك قال الامام علي - البردوى - يكون ضامنا وقال السرخسي - وخواهر زاده
 لا يضمن كذا في تساوي قاضي خان وصحح القول في الكافي بحر - وسأقي (قوله وان اختلف) أى ان عين
 منتفعا واختلف استعماله لا يعبر لتفاوت قالوا الركوب واللبس مما اختلف استعماله والحمل على الدابة
 والاستخدام والسكنى مما لا يختلف استعماله أبو الطيب مدني (قوله المؤجر) بالفتح أى اذا أبرشأ فان لم يعين
 من ينفع به قلنا مستأجر أن يعبر سواء اختلف استعماله أولا وان عين يعبر بما لا يختلف استعماله لا ما اختلف
 من (قوله أو استأجرها) فله الحمل في أى وقت وأى نوع شاء - بأقاني كذا في الهامش (قوله مطلقا) اقول
 الظاهر أنه أراد بالاطلاق عدم التقييد بمتنوع معين لانه سبذ كراطلا في الوقت والنوع والالزام التكرار
 تأمل (قوله بلا تقييد) قال في التبيين ينبغي أن يحصل هذا الاطلاق الذي ذكره هنا فيما يختلف باختلاف
 المستعمل كاللبس والركوب والزراعة على ما اذا دل على أن اركب عليها من شاء كما حصل الاطلاق الذي
 ذكره في الاجارة على هذا اه - وأقره في التمرين لامة فإياه معه قول المؤلف بلا تقييد بالنظر لما يختلف لا يمت
 ط قلت فعلى هذا يحمل قول المصنف سابقا ان يعين بالنسبة للختلف على ما اذا دل على الاطلاق لا على
 ما يشمل السكون لكن في الهداية لو استعارة دابة ولم يسم شيئا له أن يحمل وبغير غيره للحمل ويركب غيره الخ
 فراجعها (قوله يمتل ماشاء) أى من أى نوع كان لا الحمل فوق طاقتها كما لو سلك طريقا لا يسلكه الناس في
 حاجة الى ذلك الممكن ضمن اذا مطلق الاذن ينصرف الى المعارف وليس من المعارف الحمل فوق طاقتها
 والتقدير في ذلك والتعليل في جامع الفصولين وسأقي في الاجارة مثله في المتن كذا في الهامش (قوله ويركب)
 بفتح أوله ونعمه سأنحائي (قوله أولا) بفتح الهاء معزة وتشديد الراء (قوله بعيره) أى فيما يختلف بالمستعمل
 كإفسيه السياق والحق سأنحائي - وقد تنا عن الزيلعي - انه ينبغي تقييد عدم الضمان فيما يختلف بما
 اذا أطلق الانتفاع فافهم (قوله انتفع) فلو لم يسم موضعا ليس له اخراجها من الفصولين (قوله أو بهما)
 فتشديد من حيث الوقت كذا كان وكذا من حيث الانتفاع فيما يختلف باختلاف المستعمل وفيما
 لا يختلف لا تقييد لعدم السائدة كما مر ولم يذكر التقييد بالمكان لكن أشار اليه الشارح في الاستروذ كره
 المصنف قبل قوله ولا توجب فقال استعارة دابة ليركبها في حاجة الى ناحية سماها فأنخرجها الى النهر ليس فيها
 غير تلك الناحية ضمن اذا هلك وكذا اذا استعار ثورا ليركب أرضه فكرب أرضا أخرى يضمن وكذا اذا قرنه
 بثور أعلى منه لم يجز العادة به وفي البدائع اختلاف في الايام أو المكار أو ما يحمل فالقول للبعير بينه سأنحائي
 استعارها شئرا فهو على المصرو وكذا في اعارة خادما واجارته وموصى له بجذمته فصولين (قوله قرض) أى
 اقراض لأن العارية بمعنى الاعارة كما مر وهي التملك وتحماته في العزيمة (قوله حتى الخ) تفرع على
 مفهوم قوله عند الاطلاق (قوله ليعبر) بتشديد الباء الثانية الاصل عاير والجوهري نهى أن يقال عبر
 بعقوبة (قوله أو يزين) تشديد الباء الثانية (قوله كن عارية) لانه عين الانتفاع وانما تكون قرضا
 عند الاطلاق كما تقدم (قوله فقرض) فعليه مثلها أو قيمتها من (قوله ونصح عارية السهم) أى لغيره
 دار الحرب لانه يمكن الانتفاع به في الحال وانه يحتمل عوده اليه برى الكفرة بعد ذلك من عن السيرفة ونقل
 عنها قبل هذا انه استعار سهمها لغيره دار الحرب لا يصح وان استعار ليرى الهدف صح لانه في الاول لا يمكن
 الانتفاع بعين السهم الا بالاستهلاك وكل عارية كذلك تكون قرضا لعارية اه (قوله ولا يضمن) عبارة
 الصيرفة كما في المنع قال ه - ونصح عارية السلاح وذكر في السهم انه يضمن كالقرض لأن الرمي يجري مجرى
 الهلاك وهذه النسخة التي نقلت منها نسخة صحيحة عليها خطوط بعض العلماء وكان في الاصل مكتوب لا يضمن
 فحذف منها لفظة لا ويذل عليه تنظيره بقوله كالقرض ولكن كان الظاهر على هذا أن يقال في التعليل لأن الرمي
 يجري مجرى الاستهلاك فتعبر به بالهلاك يقتضى عدم الضمان فتأمل وراجع (قوله للعلم) تأمل في هذا
 التعليل استعار رقة رقع بها قصه أو خشبة يدخلها في ثائه أو آخره فهو ضامن لانه قرض الا اذا قال لا ردّها
 عليك فهي عارية تاتر خاتمة (قوله مقبوعين) أو بأخذ المستعير غراسه وبناء بلا تقييد المعبر هداية وذكر
 الخاتم أن له أن يضمن المعبر قيمتهما فاعين في الحال ويكونان له وأن يرغبهما الا اذا كان الرقع مضرًا بالارض
 فينتدبه يكون الخيار للمعبر كما في الهداية وفيه رمز الى أن الاضمان في العارية المطلقة وعنه أن عليه القيمة والى

(وان وقت) العارية (فرجع قبله)

كأنه قاعهما (وضمن) المعير للمستعير

(ما نقص) البناء والغرس (بالقسط)

بأن يقرم فأخا إلى المدة المضروبة

وتعتبر القيمة يوم الاسترداد بجر

(واذا استعارها لزرها لم تؤخذ

منه قبل أن يحصد الزرع وقتها

أولاً) فترك بأجر المثل مراعاة

للعين فلو قال المعير أعطيك المذر

وكلفتك ان كان لم يثبت لم يجز

لأن بيع الزرع قبل نيانه باطل وبعد

نيانه فيه كلام أشار إلى الجواز

في المغنى نهاية (ومؤنة الرد على

المستعير فلو كانت موقنة فأمسكها

بعده فهل كتب ضمنها) لأن مؤنة

الرد عليه نهاية (الاذا استعارها

ليرتها) فتكون كالاجارة رهن

الخالية (وكذا الموصى له بالندمة

مؤنة الرد عليه وكذلك المؤجر

والغاصب والمزمن) مؤنة الرد

عليهم لحصول المنفعة لهم هذا

لواخراج باذن رب المال والا

فؤنة رد مستأجر ومستعار على

الذي أخرجه اجارة البرازية

ببخلاف شركة ومضاربة وهمة

قضى بالرجوع مجتبي (وان رد

المستعير الداية مع عبده أو أجيره

مشاهرة) لاميامة (أو مع عبد

رهباً مطلقاً) يقوم عليها أولاً في

الاصح (أو أجيره) أي مشاهرة

كأمر فهلكت قبل قبضها (يرى)

لأنه أتى بالتسليم المتعارف (بخلاف

نقيس) كجوهرة (وبخلاف الرد

مع الاجنبي) أي (بأن كانت

العارية موقنة فضت مدتها ثم بعثها

مع الاجنبي) (لتعديده بالامساك

بعد المدة) (والا فالمستعير يملك

الايداع)

أن لا ضمان في الموقنة بعد انقضاء الوقت فقلع المعير البناء والغرس الآن بضرب القلع فحينئذ ينضم قيمتهما
مقلوعين لا فائض كما في المخط قهستاني كذا في الهامش (قوله ما نقص البناء) هذا ما مضى عليه في الكنز
والهداية وذكر في البحر عن المخط ضمان القيمة قائماً الآن يقلعه المستعير ولا ضرر فان ضمن ضمان القيمة
مقلوعاً وعبارة الجمع والرسم الضمان فقلع ما نقصهما القلع وقيل قيمتهما أو يملكهما وقيل ان ضرر بخير المالك
يعنى المعير بخير بين ضمان ما نقص وضمان القيمة ومثله في درر البحار والمواهب والملتقى وكلهم قدموا الاقل
وبعضهم حرم به وغيره عن غيره فقبل فلذا اختاره المصنف وهي رواية القدوري والثاني رواية الحاكم الشهيد
كما في غرر الافكار (قوله قائماً) فلو قيمته قائماً في المال أربعة وفي المال عشرة ضمن ستة شرح الملتقى
(قوله المضروبة) فيضمن ما نقص عنها (قوله القيمة) أي استداؤها (قوله وقتها) بتسديد القلاف
(قوله فترك الخ) نص في البرهان على أن الترك بأجر استحسان ثم قال عن المبسوط ولم يبين في الكتاب
أن الأرض تترك في يد المستعير إلى وقت ادراك الزرع بأجر أو غير أجر قالوا وينبغي أن تترك بأجر المثل كما
لوانتهت مدة الاجارة والزرع بقل بعد اه شربلاية (قوله أعطيك المذر) بضم الهمزة والمذرة فعوله
(قوله وكلفتك) بضم الكاف وتسكين اللام وفتح الباقي (قوله الجواز) وهو المختار كما في الغياثية ط
(قوله على المستعير) (فروع) علف الدابة على المستعير مطلقاً أو مقيدة ونفقة العبد كذلك والكسوة على
المستعير برزازية وقدّمه الشارح أول الترجمة وآخر النفقة جاء رجل إلى مستعير وقال اني استعرت دابة
عندك من ربه افلان فأمرني بشيئها فصدقه ودفعها ثم أتته كرام المعير أمره بذلك ضمن المستعير ولا يرجع على
القائض اذا صدقه فلو كذبه أو لم يصدقه أو شرط عليه الضمان فانه يرجع قال وكل تصرف هو سبب الضمان
لواذعى للمستعير أنه فعله باذن المعير فكذبه ضمن المستعير ما لم يبرهن فصولين * استعار قدر الغسل الثياب ولم
يسلمه حتى سرق له الا ضمن برزازية تأمل (قوله لان) مستدرك لبقاء التصريح (قوله الا اذا استعارها الخ)
فخوة الرد على المعير والفرق ما أشار إليه لان هذه اعادة فيها منفعة لصاحبها فانها تصبح مضمونة في يد المزمّن
وللمعير أن يرجع على المستعير بقيمتها فكانت بمنزلة الاجارة خالية فقد حصل الفرق بين العارية للرهن وغيرها
من وجهين الأول هذا والثاني ما مر في الباب قبله عند قوله بخلاف المستعير والمستأجر أنه لو خالف ثم عاد
إلى الموافق برئ عن الضمان أفالده في البحر (قوله هذا الخ) الأولى ذكره قبل الغاصب لانه راجع إلى كون
مؤنة الرد على المؤجر يعني انما تكون عليه اذا أخرجه المستأجر بانه والا فلي المستأجر فيكون كالمستعير
وفي البحر عن الخلاصة الاجارة المشتركة كالتلطيظ ومضمونة الرد عليه لا على رب الثوب (قوله لواخراج)
أي إلى بلد آخر مثلاً والظاهر أن المراد بالاذن الاذن صريحاً والافالاذن دلالة موجود تأمل (قوله بخلاف
شركة الخ) فإن أجرة ردها على صاحب المال والمواهب كما في المخط (قوله مع عبده) أي مع من في عيال
المستعير قهستاني قال في الهامش ردها مع من في عياله برئ جامع الفصولين (قوله لاميامة) لانه
ليس في عياله قهستاني (قوله أو مع عبد الخ) أي مع من في عيال المعير قهستاني (قوله يقوم عليها) أي
يتعاها كالمساكن (قوله مع الاجنبي) قال في الهامش المستأجر لو رد الدابة مع أجني ضمن جامع
الفصولين (قوله والا فالمستعير الخ) إشارة إلى فائدة اشتراط التوقيت قال الزيلعي وهذا أي قوله بخلاف
الاجنبي يشهد لمن قال من المشايخ ان المستعير ليس له أن يودع وعلى المختار تكون هذه المسئلة محمولة على
ما اذا كانت العارية موقنة فضت مدتها ثم بعثها مع الاجنبي لانه بما سكاها بعد يضمن لتعديده فكذا اذا تركها
في يد الاجنبي اه وفي البرهان وكذا يعني يرد لو ردها مع أجني على المختار بناء على ما قل مشايخ العراق
من أن المستعير يملك الايداع وعليه الفتوى لانه لما ملك الاعارة مع أن فيها ايداعاً وغلبت المنافع فلا ينال
الايداع وليس فيه غلبت المنافع أولى وأقول اه وان ردها مع أجني ضمن اذا هلكت بأنها موضوعه فيما اذا
كانت العارية موقنة وقد انتهت باستيفاء مدتها وحسبنا المستعير مودعاً والمودع لا يملك الايداع بالاتفاق
اه شربلاية قلت ومثله في شروح الهداية ولكن تقدم متناهه يضمن في الموقنة وفي جامع الفصولين لو كانت
العارية موقنة فأمسكها بعد الوقت مع امكان الرد ضمن وان لم يستعملها بعد الوقت هو المختار سواء توقفت نصا
أو دلالة حتى ان من استعار دوماً ليكسر حطباً فكسره فأمسك ضمن ولو لم يوقت اه فعلى هذا فاضمانه ليس

قياسك الاعارة (من الاجنبى) به بقى زيلعى فتعين جل كلامهم على هذا وتختلف ردود بعه ومغضوب الى دار المالك فانه ليس بتسليم (واذا استعار راضاً) ايضاً (للزراعة يكتب المستعير) انك (أطعمتى أرضك لازرعها) فيخصص للابلاب البناء ونحوه (العبد المأذون بك الاعارة والمحجور اذا استعار واستهلكه يضمن بعد العتق ولو أعار) عبد محجور عبد محجوراً (مثله فاستهلكها ضمن) الثاني (للحال ولو استعار ذهاباً فقلده مبيعاً فسرق) الذهب (منه) أى من الصبي (فان كان ٥٠٦ الصبي يضبط) حفظ (ما عليه) من اللباس (لم يضمن) والا ضمن لانه اعارة والمستعير يملكها (وضعها) أى العارية (بين يديه

فنام فضاعت لم يضمن لو نام جالساً)

لانه لا يعتد مضيعا لها (وضمن لو نام مضطجعا) لتركه الحفظ (ليس للاب

اعارة مال طفله) لعدم البدل

وكذا المقاضى والوصى (طلب)

شخص (من رجل ثور اعاريه فقال

أعطيك غدا فلما كان الغد ذهب

الطالب وأخذه بغير اذنه واستعمله

فحات الثور (لا ضمان عليه)

خاتمة عن ابراهيم بن يوسف لكن

في المجتبى وغيره انه يضمن (جهاز

ابنته بما يجهزه بمثله) قال كنت

اعرتها الامتعة ان العرف مستمرا

بين الناس (ان الاب يدفع ذلك)

الجهاز (ملكك الاعارة لا يقبل

قوله) انه اعارة لان الظاهر يكذبه

(وان لم يكن) العرف (كذلك)

أوتارة تارة (فالقوله) به بقى

كالو كان أكثر مما يجهزه بمثله

فان القول له اتفاقاً (والأم) وولى

الصغيرة (كالاب) فيما ذكر وفيما

يدعيه الاجنبى بعد الموت لا يقبل

الابينة شرح وهبانية وتقدم

في باب المهر وفي الاشباه (كل امين

ادعى اصيل الإمانة الى مستحقها

قبل قوله) بينه (كالودع اذا

ادعى الرد والوكيل والناتر) اذا

ادعى الصرف الى الموقوف عليهم

يعنى من الاولاد والفقراء

بالارسال مع الاجنبى - الآن يجعل على ما اذا لم يمكنه الرد تأمل ومع هذا يعد هذا التأويل التقيد أولاً بالبعد والاجير فانه على هذا الفرق بينهما وبين الاجنبى - حيث لا يضمن بالرد قبل المدة مع أى من كان ويضمن بعدها كذلك فهذا أدل دليل على قول من قال ليس له أن يودع وصحبه في النهاية كما نقله عنه في التاترانية (قوله فيما يملك) وهو ما لا يختلف وظاهره انه لا يملك الايداع فيما يختلف وليس كذلك وعبارة الزيلعى - وهذا الآن الوديعة أدنى حال من العارية فاذا كان يملك الاعارة فيما لا يختلف فأولى أن يملك الايداع على ما يتناول يختص بشئ دون شئ لأن الكل لا يختلف في حق الايداع وانما يختلف في حق الانتفاع اه اللهم الآن يقال ما عبارة عن الوقت أى في وقت يملك الاعارة وهو قبل معنى المدة اذا كانت موقتة وهو بعد كالايجب تأمل (فرع) في الهامش اذا اختلف المعير والمستعير في الانتفاع بالعارية فادعى المعير الانتفاع بقول مخصوص في زمن مخصوص وادعى المستعير الاطلاق القول قول المعير في التقيد لأن القول له في أصل الاعارة فكذا في صفحتها قارى الهداية في القول لمن (قوله على هذا) وهو كون العارية موقتة وقد مضت مدتها ثم يعطى بها مع الاجنبى لكن لايجب أن الضمان حيثئذ بسبب معنى المدة لان كونه يعطى بها مع الاجنبى - اذا لفرق حيثئذ بينه وبين غيره (قوله وبخلاف) معطوف على قول المتن بخلاف وكان الاول ذكره هناك تأمل (قوله فانه ليس الخ) كذا في الهداية ومثله الغير خلافة في الخلاصة قال مشايخنا يجب أن يبرأ قال في الجامع الصغير للامام قاضى خان السارق والغاصب لا يبرأ بالرد الى منزل ربه أو مربطه أو أجيره أو عبده ما لم يرد حالى مالكها (قوله لازرعها) اللام للتعليل (قوله فيخصص) أى فلا يقول أعرتنى (قوله يملك الاعارة) وكذا الصبي المأذون وفي البرازية استعار من صبي مثله كالقدوم ونحوه ان ما ذونا وهو مال لا ضمان وان لغير الدافع المأذون يضمن الاول لا الثانى لانه اذا كان مأذوناً من دفعه وكان التلف حاصلًا بسلطه وان الدافع محجوراً يضمن هو بالدفع والثانى بالاختلاف غاصب الغاصب اه (قوله واستهلك الخ) لأن المعير سلطه على اتلافه وشرط عليه الضمان فصح تسلطه وبطل الشرط في حق المولى درر كذا في الهامش (قوله عبد محجور عبد المحجور) فعبد محجور فاعل أعار ومنه فاعله كان عبداً مفقوداً وموصوف محجوراً كذا ضبط بالقلم (قوله ضمن الثانى) لانه أخذ بغير اذن فكان غاصباً (قوله للحال) لأن المحجور يضمن باتلافه حالا درر كذا في الهامش (قوله لانه) على لقوله لم يضمن (قوله يملكها) أى الاعارة (قوله وضعها) أى المستعير (قوله يديه) أى يدي المستعير (قوله مضطجعا) هذا في الحنفى قال في جامع الفصولين المستعير اذا وضع العارية بين يديه ونام مضطجعا ضمن في حنفى لاني سفر ولو نام فقطع رجل مقود الاداة في يده لم يضمن في حنفى وسفر ولو اخذ المقود من يده ضمن لو نام مضطجعا في الحنفى والا فلا اه وفي البرازية نام المستعير في المفازة ومقوده في يده فقطع السارق المقود لا يضمن وان جذب المقود من يده ولم يشعر به يضمن قال الصدر هذا اذا نام مضطجعا وان جالساً لا يضمن في الوجهين وهذا لا يناقض ما مر أن نوم المضطجع في السفر ليس بترك للحفظ لأن ذلك في نفس النوم وهذا في أمر زائد على النوم اه وفيما استعار منه مراً للسنى واضطجع ونام وجعل المرتح رأسه لا يضمن لانه حافظ الآن السارق من تحت رأس النائم فقطع وان كان في الصغراء وهذا في غير السفر وان في السفر لا يضمن نام قاعداً أو مضطجعا والمستعار تحت رأسه أو بين يديه أو بجواربه بعد حافظاً اه (قوله انه يضمن) وبه جزم في البرازية قال لانه أخذ بلا اذنه وقال ولو استعار من آخر نوره عند انتقال ثم جاء المستعير غداً فآخذه فهلك لا يضمن لانه استعاره منه غداً وقال نعم فان فقدت الاعارة وفي المسئلة الاولى وعد الاعارة لا غير (قوله جهز ابنته الخ) وفي اللؤلؤية اذا جهز الاب ابنته ثم شبه الورثة يطلبون القسمة منها فان كان الاب اشترى لها في صغرها أو بعد ما كبرت وسلم اليها ذلك في صحته فلا سبيل للورثة عليه ويكون للبنت خاصة اه مخ كذا في الهامش (قوله فان القول له) ظاهراً أن القول له حيثئذ في الجميع

وأما لهما وأما إذا ادعى الصرف الى وظائف المرتقة فلا يقبل قوله في حق أرباب الوظائف لكن لا يضمن ما أنكره له بل يدفعه ثانيا من مال
الوقف كما بسطه في حاشية أخى زاده قلت وقد مر في الوقف عن المولى أبي السعود واستحسنه المصنف وأقره ابنه فليحفظ (وسواء كان في حياة مستحقها
أو بعد موته الا في الوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعدم موت الموكل انه قبضه ودفعه له في حياته لم يقبل قوله الا يضمنه بخلاف الوكيل بقبض العين
كوديعة قال قبضتها في حياته وهلكت وانكرت الورثة أو قال دفعها اليه فانه يصدق لانه يتقن النعمان عن نفسه بخلاف الوكيل بقبض الدين
لانه يوجب النعمان على الميت وهو ضمان مثل المقبوض فلا يصدق وكالة الوالولية قلت وظاهره انه لا يصدق لاني حق نفسه ولا في حق الموكل
وقد أتى بعضهم انه يصدق في حق نفسه لاني حق الموكل وحمل عليه كلام الوالولية في تأمل عند ٥٠٧ الفتوى (فروع) أوصى بالعارية ليس

للورثة الرجوع * العارية كالاجارة
تنسخ بموت أحدهما * مات وعليه
دين وعنده وديعة وبغير عينها
فالتركة بينهم بالخصص * استأجر
بعيرا الى مكة فعلى الذهاب وفي
العارية على الذهاب والمجيء
لان ردها عليه * استعار دابة
للذهاب فأمسكها في بيته
وهلكت ضمن لانه اعارها
للذهاب لا لالمسالك * استقرض
قوبا فأعار عليه الا تزل لم يضمن
لانه عارية عرفا * استعار رضا لبيبي
ويسكن واذا خرج فالبناء
للمالك فلما ملك أجر مثلها مقدار
السكنى والبناء للمستعير لان
الاعارة قليلك بلا عوض فكانت
اجارة معنى وفسدت بجهالة المدة
وكذا الوشرط الخارج على المستعير
لجهالة البديل والحيلة أن يؤجره
الارض سنين معلومة يبذل
معلوم ثم يأمره بأداء الخراج منه *
استعار كتابا فوجده خطأ اصلحه
ان علم رضى صاحبه قلت ولا يأنم
بتركه الا في القرآن لان اصلحه
واجب بخط مناسيب وفي الوهبانية
وسفر رأى اصلحه مستعيره

لا في الزائد على جهاز المنزل ولعزير (قوله وأما لهما) كالعلماء والاشراف قال بعض الفضلاء ينبغي
أن يقيد بأن لا يكون الناظر معروفا بالمانة كما كثر نظار زماننا بل يجب أن لا يتوهم هذه المسئلة جوى ط
(قوله المرتقة) مثل الامام والمؤذن والبواب لان له شيئا بالاجرة بخلاف الاولاد ونحوهم لانه صلة محضة
(قوله أخى زاده) أى على صدر الشريعة (قوله مستحقها) أى الامانات (قوله الا في الوكيل) أخاد
الحصر قبول القول من وكيل البيع ويؤيده ما في وكالة الاشياء اذا قال بعدم موت الموكل بعته من فلان بألف
درهم وقبضها وهلكت وكذبه الورثة في البيع فانه لا يصدق اذا كان المبيع قائما بعينه بخلاف ما اذا كان
هالكا سائحا (قوله بعدم موت الموكل) بخلافه في حياته (فروع) شئ لو ذهب الى مكان غير المسمى ضمن
ولو أقصر منه وكذا لو أمسكها في بيته ولم يذهب الى المسمى ضمن قاضي خان لانه اعارها للذهاب لا لالمسالك
في البيت يقول المختير يرد على المشتري اشكال وهو أن الخافقة فيهما الى خير لا الى شر فكان الظاهر
أن لا يضمن فيهما وأعل في المسئلة الثانية رواية ان قد ذكر في يد لواء استأجر قدوم الكسر الحطب فوضعه في بيته
فتلف بلا تعصير قيل ضمن وقيل لا شئ والمكث المعتاد عفو نور العين * اذا مات المعير والمستعير بطل الاعارة
خاتية * استعار من آخر شيئا فدفعه ولده الصغير المحجور عليه الى غيره بطريق العارية فضاغ يضمن الصبي - الدفاع
وكذا المدفوع اليه فانه خاتية عن المحيط * رجل استعار كتابا فضاغ بفناء صاحبه وطالبه فلم يجبهه بالضياع ووعده
بالدفع ثم أخبره بالضياع قال في بعض المواضع ان لم يكن آسأمن رجوعه فلا ضمان عليه وان كان آسأمن لكن
هذا خلاف ظاهر الرواية قال في الكتاب يضمن لانه متناقض ولو الجلية وفيه الاستعار ذهابا فقلده صيا فسرقت
كان الصبي يضبط حفظ ما عليه لا يضمن والا ضمن وفيه ادخل بيته باذنه فأخذناه لينظر اليه فوقع لا يضمن
ولو أخذ به بلاذنه بخلاف ما لو دخل سوقا يبيع فيه الاناء يضمن اه جاز رجل الى مستعيره وقال اني استعرت
دابة عندك من ربحا فلان فأمرني بقبضها فصدقه ودفعها ثم انكر المعير امره ضمن المستعير ولا يرجع على القابض
فلو كذبه او لم يصدقه أو شرط عليه الضمان فانه يرجع قال وكل تصرف هو سبب للضمان لو ادعى المستعير انه فعله
بإذن المعير وكذبه المعير ضمن المستعير ما يبرهن فصولين وفيه استعاره وبعثته ليأتى به فركبه به فهلك به
ضمن القن ويبيع فيه حالا بخلاف قن محجور أو تلف وديعة قبلها بلاذن مولاه اه (قوله في حياته) أى
الموكل (قوله مثل المقبوض) لان الدينون تقضى بأمثالها (قوله لاني حق نفسه) أى فيضمن (قوله
ولا في حق الموكل) أى في إيجاب النعمان عليه بمثل المقبوض (قوله بعضهم) هو من معاصري صاحب
المنع كما ذكره فيها وذكر الرمي في حاشيتها انه هو الذي لا يحد عنه وليس في كلامنا ما يشهد لغيره تأمل اه
قلت وللشربلاني رسالة في هذه المسئلة فراجعها كما اشترنا اليه في كتاب الوكالة وكتب منها شيئا في هامش البحر
هناك (قوله بينهم) أى بين اصحاب الدين ورب الوديعة (قوله لانه عارية) أى فلا يضمن الا بالتعدي
ولم يوجد (قوله بلا عوض) أى وهنا جعل له عوضا وفي البرازية دفع داره على أن يسكنها ويرتها ولا اجر
فهى عارية لان المرتبة من باب النفقة وهى على المستعير وفي كتاب العارية بخلافه سائحا (قوله بجهالة
المدة) عبارة البحر عن المحيط لجهالة المدة والاجرة لان البناء مجهول فوجب اجر المنزل اه فأفاد أن الحكم
كذلك لو بين المدة لجهالة الاجرة والاجرة لان البناء مجهول فوجب اجر المنزل اه فأفاد أن الحكم
ولما شرطه على المستعير فقد جعله بلا عن المنافع فقد أتى بمعنى الاجارة والعبرة في العدة وللمعاني (قوله
لجهالة البديل) أما لو كان خراج القسامة فلان بعض الخارج يزيد وينقص وأما اذا كان خراجا موطفا فانه
وان كان مقدرا الآن الارض اذا لم تحسم له ينقص عنه منخ ملخصا (قوله منه) أى من ذلك البديل

يجوز إذا مولاه لا يتأثر
وفي معانيها
وأى معبر ليس عليك أخذما
أعاروفى غير الرهان التصور
وخل واهب لا يجوز رجوعه
وخل مودع ماضيع المال يخسر

*** (كتاب الهبة) ***

وجه المناسبة ظاهر (قوله بلا عوض) أى بلا شرط فهو على حذف مضاف لكن هذا الظاهر لو قال بلا عوض كفى الكثرة لأن معنى مجانا عدم العوض لا عدم اشتراطه على أنه اعتراضه الحموى كفى أبى السعود بأن قوله بلا عوض نص في اشتراط عدم العوض والهبة بشرط العوض نقضه فكيف يجتمعان أه
أى فلا يتم المراد بما ارتكبه وهو شمول التعريف للهبة بشرط العوض لأنه يلزم خروجها عن التعريف حيث ذكر كونه عليه في العزيمة أيضا قلت والتحقيق أنه إن جعلت الباء للملابسة متعلقة بمحذوف حال لمن تملك لزم ما ذكره أمالو جعل المحذوف خبرا بعد خبر أى هي كائنة بلا شرط عوض على معنى أن العوض فيها غير شرط بخلاف البيع والاجارة فلا يرد ما ذكره قدير (قوله شرط فيه) والامتناع للهبة بشرط العوض ح (قوله وأما تملك الدين الخ) جواب عن سؤال مقدروها أن تنبيهه بالعين يخرج لملك الدين من غير من عليه مع أنه هبة فيخرج عن التعريف فأجاب بأنه يكون عيناً ما لا فالمراد بالعين في التعريف ما كان عيناً خالاً أو ما لا قال بعض الفضلاء ولهذا لا يلزم إلا إذا قبض وله الرجوع قبله فله منعه حيث كان يحكم النيابة عن القبض وعليه تنبئ مسألة موت الواهب قبل قبض الموهوب له في هذه فتأمل بلى هل الأذن يتوقف على المجلس الظاهر نعم فلراجع ولا ترد هبة الدين من عليه فانه مجاز عن الإبراء والقرء المجازى لا ينقض والله سبحانه أعلم أه
(قوله صحت) أى ويكون وكلا عنه فيه قال في الجرع عن المحيط ولو وهب ديناً له على رجل وأمره أن يقبضه فقبضه جازت الهبة استحساناً فيصير قابضاً للواهب بحكم النيابة ثم يصير قابضاً لنفسه بحكم الهبة وإن لم يأذن بالقبض لم يجز أه وفي أبى السعود عن الحموى ومنه يعلم أن نصير معلومه التحمد للغير بعد فراغه له غير صحيح مالم يأذنه بالقبض وهي واقعة الفتوى وقال في الاشياء صحت ويكون وكلاً قابضاً للموكل ثم لنفسه ومقتضاه عزله عن التسليم قبل القبض أه (قوله قال الامام) بيان للآخرى ح
(قوله بعلم) بكسر الهمزة مشددة (قوله تهادوا تحابوا) بفتح تاء تهادوا وهادته وادله واسكان واووه وتحابوا بفتح تاء وحائه وضم تاءه مشددة (قوله ولومكاتباً) فغيره كالبز وأتم الولاد والمبعض بالاولى (قوله صحتها) أى بقائها على الصحة كما سأتى (قوله مقبوضاً) رجل أضل لؤلؤة فوهبها لآخر وسلطه على طلبها وقبضها متى وجدها قال أبو يوسف هذه هبة فاسدة لأنها على خطر والهبة لا تصح مع الخطر وقال زفر تجوز خائفة (قوله مشاع) أى فيما يقسم كما يأتى وهذا في الهبة وأما إذا تصدق بالكل على اثنين فانه يجوز على الأصح يجوز أى بخلاف ما إذا تصدق بالبعض على واحد فانه لا يصح كما يأتى آخر المتفرقات لكن سأتى أيضاً انه لا شروع في الاولى وقد ذكر في الجرحنا أحكام المشاع وعقد لها في جامع الفصولين ترجمة فراجعها (فائدة) من أراد أن يهب نصف دار مشاعاً يبيع منه نصف الدار بين معلوم ثم يبريه عن التين بزازية (قوله هو الايجاب) وفي خزائن الفتاوى إذا دفع لابنه مالا قصر في فيه الابن يكون للاب الا اذا دلت دلالة التملك يرى قلت فقد أفاد أن التلفظ بالايجاب والقبول لا يشترط بل تكفى القرائن الدالة على التملك كن دفع لقبض شيئاً وقبضه ولم يلقظ واحد منهما بشئ وكذلك يقع في الهبة ويحويها فاحفظه ومثله ما دفعه لوجه أو غيرها قال وهبت منك هذه العين فقبضها الموهوب له بمحضرة الواهب ولم يقل قبضت صح لأن القبض في باب الهبة جار مجرى الركن فصار كالقبول ولو ألبسته وفي شرح الجمع لابن مالك عن المحيط لو كان أمره بالقبض حين وهب لا يتقيد بالمجلس ويجوز قبضه بعده (قوله والقبول) فيه خلاف ففي القهستاني وتصح الهبة بكونه وفيه دلالة على أن القبول ليس بركن كما أشار إليه في الخلاصة وغيرها وذكر الكرماني أن الايجاب

(قوله وأى معبر الخ) أرض أجزأها المالك للزراعة ثم أعارها من المستأجر وزرعها المستعبر فلا يملك استرجاعها لما فيه من الضرر وتفسخ الاجارة حين الاعارة ابن الشيخة كذا في القيامش (قوله يجوز رجوعه) والجواب أن هذا الابن غلوك الغير والمملوك لا يملك شيئاً فيقع لغيره وهو سيده فيصح الرجوع كذا في القيامش (قوله دخل مودع) المودع لو دفع الوديعة الى الوارث بلا أمر التسانى ضمن إن كانت مستقرقة بالدين ولم يكن مؤتمناً والا فلا إذا دفع لبعضهم فواذ يفتية كذا في القيامش

*** (كتاب الهبة) ***

(قوله وجه المناسبة ظاهر) لأن ما قبلها تملك المتفعة بلا عوض وهي تملك العين كذلك (قوله مجانا) زاد ابن الكمال للعال لاخراج الوصية (قوله بلا عوض) أى بلا شرط عوض فهو على حذف مضاف لكن هذا الظاهر لو قال بلا عوض كفى الكثرة لأن معنى مجانا عدم العوض لا عدم اشتراطه على أنه اعتراضه الحموى كفى أبى السعود بأن قوله بلا عوض نص في اشتراط عدم العوض والهبة بشرط العوض نقضه فكيف يجتمعان أه
أى فلا يتم المراد بما ارتكبه وهو شمول التعريف للهبة بشرط العوض لأنه يلزم خروجها عن التعريف حيث ذكر كونه عليه في العزيمة أيضا قلت والتحقيق أنه إن جعلت الباء للملابسة متعلقة بمحذوف حال لمن تملك لزم ما ذكره أمالو جعل المحذوف خبرا بعد خبر أى هي كائنة بلا شرط عوض على معنى أن العوض فيها غير شرط بخلاف البيع والاجارة فلا يرد ما ذكره قدير (قوله شرط فيه) والامتناع للهبة بشرط العوض ح (قوله وأما تملك الدين الخ) جواب عن سؤال مقدروها أن تنبيهه بالعين يخرج لملك الدين من غير من عليه مع أنه هبة فيخرج عن التعريف فأجاب بأنه يكون عيناً ما لا فالمراد بالعين في التعريف ما كان عيناً خالاً أو ما لا قال بعض الفضلاء ولهذا لا يلزم إلا إذا قبض وله الرجوع قبله فله منعه حيث كان يحكم النيابة عن القبض وعليه تنبئ مسألة موت الواهب قبل قبض الموهوب له في هذه فتأمل بلى هل الأذن يتوقف على المجلس الظاهر نعم فلراجع ولا ترد هبة الدين من عليه فانه مجاز عن الإبراء والقرء المجازى لا ينقض والله سبحانه أعلم أه
(قوله صحت) أى ويكون وكلا عنه فيه قال في الجرع عن المحيط ولو وهب ديناً له على رجل وأمره أن يقبضه فقبضه جازت الهبة استحساناً فيصير قابضاً للواهب بحكم النيابة ثم يصير قابضاً لنفسه بحكم الهبة وإن لم يأذن بالقبض لم يجز أه وفي أبى السعود عن الحموى ومنه يعلم أن نصير معلومه التحمد للغير بعد فراغه له غير صحيح مالم يأذنه بالقبض وهي واقعة الفتوى وقال في الاشياء صحت ويكون وكلاً قابضاً للموكل ثم لنفسه ومقتضاه عزله عن التسليم قبل القبض أه (قوله قال الامام) بيان للآخرى ح
(قوله بعلم) بكسر الهمزة مشددة (قوله تهادوا تحابوا) بفتح تاء تهادوا وهادته وادله واسكان واووه وتحابوا بفتح تاء وحائه وضم تاءه مشددة (قوله ولومكاتباً) فغيره كالبز وأتم الولاد والمبعض بالاولى (قوله صحتها) أى بقائها على الصحة كما سأتى (قوله مقبوضاً) رجل أضل لؤلؤة فوهبها لآخر وسلطه على طلبها وقبضها متى وجدها قال أبو يوسف هذه هبة فاسدة لأنها على خطر والهبة لا تصح مع الخطر وقال زفر تجوز خائفة (قوله مشاع) أى فيما يقسم كما يأتى وهذا في الهبة وأما إذا تصدق بالكل على اثنين فانه يجوز على الأصح يجوز أى بخلاف ما إذا تصدق بالبعض على واحد فانه لا يصح كما يأتى آخر المتفرقات لكن سأتى أيضاً انه لا شروع في الاولى وقد ذكر في الجرحنا أحكام المشاع وعقد لها في جامع الفصولين ترجمة فراجعها (فائدة) من أراد أن يهب نصف دار مشاعاً يبيع منه نصف الدار بين معلوم ثم يبريه عن التين بزازية (قوله هو الايجاب) وفي خزائن الفتاوى إذا دفع لابنه مالا قصر في فيه الابن يكون للاب الا اذا دلت دلالة التملك يرى قلت فقد أفاد أن التلفظ بالايجاب والقبول لا يشترط بل تكفى القرائن الدالة على التملك كن دفع لقبض شيئاً وقبضه ولم يلقظ واحد منهما بشئ وكذلك يقع في الهبة ويحويها فاحفظه ومثله ما دفعه لوجه أو غيرها قال وهبت منك هذه العين فقبضها الموهوب له بمحضرة الواهب ولم يقل قبضت صح لأن القبض في باب الهبة جار مجرى الركن فصار كالقبول ولو ألبسته وفي شرح الجمع لابن مالك عن المحيط لو كان أمره بالقبض حين وهب لا يتقيد بالمجلس ويجوز قبضه بعده (قوله والقبول) فيه خلاف ففي القهستاني وتصح الهبة بكونه وفيه دلالة على أن القبول ليس بركن كما أشار إليه في الخلاصة وغيرها وذكر الكرماني أن الايجاب

فلو شرطه بحيث ان اخذها قبل فترة ما وكذا الواجبات مع الإبراء وبطل الشرط خلاصة (و) حكموا أنها (لا تبطل بالشرط الفاسدة) فذهب عبد
على أن يعتقه تصح ويطل الشرط (وتصح بالبيع كوجبت ونحلت وأطعمتك هذا اللعنام ولى) ذلك (على وجه المزاج) بخلاف اطعمتك أرضي فانه
عادية رقبتهما اطعام لغلتما بجر (أو الاضامة الى ما) أى الى جزء (يعبر به عن الكل) كوجبت لك فسرهما وجعلته لك) لأن اللام تليخيل بخلاف
جعلته باسمك فانه ليس بهيبة وكذا هي لك لسلال الآن يكون قبله كلام يفيد الهبة خلاصة (وأعمرتك هذا الشيء وجعلتك على هذه الدابة) ناويا بالمال
الهبة كجاء (وكسوتك هذا الثوب ودارى له هبة) أو عمرى (تسكنها) لأن قوله تسكنها مشورة لا تفسير ٥٩ لأن الفعل لا يصلح تفسير اللام فقد أشار

عليه في ملكه بأن يسكنه فان شاء
قبل مشورته وان شاء لم يقبل (لا)
لوقال (هبة سكنى أو سكنى هبة)
بل تكون عادية أخذاً بالمقتضى
وحاصله أن اللفظان أتباعاً تلك
الرقبة فذهب أو المنافع فعارية أو
احتل اعتبار الية فوازل وفي البحر
اغرسه باسم ابني الأقرب الهبة
(و) تصح (بقبول) أى فى حق
الموهوب له أما فى حق الواهب
فتصح بالإيجاب وحده لانه متبرع
حتى لو حلف أن يهب عبده لفلان
فوهب ولم يقبل بزوجته حث
بخلاف البيع (و) تصح (قبض
بلاذن فى المجلس) فانه هنا
كما القبول فاختص بالمجلس
(وبعبده) أى بعد المجلس بالاذن
وفى المحيط لو كان أمراً بالقبض
حين وهبه لا يتقيد بالمجلس ويجوز
القبض بعده (والتسكن من القبض
كالتقبض ولو وعب لرجل ثياباً فى
مندوق مقفل ودفع اليه
الصندوق لم يكن قبضاً لعدم
تسكنه من القبض (وان مغنوحاً
كان قبضاً لتسكنه منه) فانه كالخلة
فى البيع اختيار وفى الدرر والختار
صحته بالخلة فى صحيح الهبة
لأفاسدها وفى التتف ثلاثة عشر
عقداً لا تصح بالقبض (ولونها)
عن القبض (لم يصح) قبضه
(مطلقاً)

فى الهبة عقد تام وفى المبسوط ان القبض كالقبول فى البيع ولذا الوهب الذين من القريم لم يشترط الى القبول
كما فى الكرماتى لكن فى الكافى والخصنة انه ركن وذكر فى الكرماتى انها تنقصر الى الايجاب لأن ملك الانسان
لا ينتقل الى الغير بدون غلبة والى القبول لانه الزام الملك على الغير وانما يثبت اذا حلف أن لا يهب فوهب
ولم يقبل لأن القرض عدم انظار الجود وقد وجد الاظهار ولعل الحق الاول فان فى التأويلات التصريح بانه
غير لازم وهذا قال أصحابنا لوضع ماله فى طريق ليكون ملكاً للرافع جازاه وسأنى تمامه قريباً (قوله فلو
شرطه) بأن وجبه على أن الموهوب بالخير ثلاثة أيام (قوله وكذا الرأخ) أى لا يصح خيار الشرط أى لو أراه
على أنه بالخير ثلاثة أيام يصح الإبراء ويطل الخيار من هذا بخلاف لما رى فى باب خيار الشرط (قوله
المزاج) رده المفسر على صاحب الصواب وأجبت عنه فى خامسه (قوله بخلاف جعلته باسمك) قال فى البحر
قيد بقوله لك لانه لو قال جعلته باسمك لا يكون هبة ولهذا قال فى الخلاصة لو غرس لانه كرمان قال جعلته لابنى
يكون هبة وان قال باسم ابني لا يكون هبة ولو قال افرس باسم ابني فالامر متردد وهو الى الهبة أقرب اه
وفى المنع عن الخانية بعده هذا قال جعلته لابنى فلان يكون هبة لأن الجعل عبارة عن التخليك وان قال افرس باسم
ابني لا يكون هبة وان قال جعلته باسم ابني يكون هبة لأن الناس يريدون به التخليك والهبة اه وفيه مخالفة
لما فى الخلاصة كما لا يخفى اه قال الرمى أقول ما فى الخانية أقرب لعرف الناس تأمل اه وحنا تكملة اه هذه
لكن أطلق انها مضروب عليها فهذه اتمام روى وظاهره انه اقترع على المخالفة وفيه أن ما فى الخانية فيه لفظ
الجعل وهو حر ادبه التخليك بخلاف ما فى الخلاصة اه تأمل تم عرف الناس التخليك مطلقاً تأمل (قوله
ليس هبة) بقى ما لو حال ملكتك هذا الثوب مثلاً فان قامت قرينة على الهبة حثت والا فلا لأن التخليك أعظم منها
لصدقه على البيع والوصية والاجرة وغيرها وانظر ما كتبناه فى آخر حجة الحامدية وفى الكازرونى انها هبة
(فروع) فى الهامش رسل قال لرجل قدمته لك بهذا الثوب وهذه الدراهم فقبضها ففى هبة وكذا لو قال
لاخرة قد ترحيها على مهر محسى قدمته لك بهذه الثياب أو بهذه الدراهم فقبضها ففى هبة كذا فى محيط السرخسى
تتأوى حشدية أعطى زوجته ذناباً لتخذيها ثياباً وتلبسها عند فدفعتها معاملة ففى لها قنينة اتخذ
لواده الصغير ثوباً بملكه وكذا الكبير بالتسليم برأية لو دفع الى رجل ثوباً وقال ألبس نفسك ففعل يكون هبة
ولو دفع دراهم وقال أئنفه عليك يكون قرضاً فأبقى اتخذ لواده ثياباً ليس له أن يدفعها الى غيره الا إذا بين وقت
الاتخاذ ثم عارية وكذا لو اتخذ لتليده ثياباً فأبقى التليد فأراد أن يدفعها الى غيره برأية كذا فى الهامش
(قوله مشورة) يضم الشين أى فقد أشار فى ملكه بأن يسكنه فان شاء قبل مشورته وان شاء لم يقبل كقوله
هذا الطعام لك تاكله أو هذا الثوب لك تلبسه بجر (قوله لو قال هبة سكنى) منصوب على الحال أو التمييز بجر
(قوله أو سكنى هبة) بالنصب (قوله باسم ابني) قدمنا الكلام فيه قريباً أقول قوله جعلته باسمك غير
صحيح كما رى فكيف يكون ما هو أدنى رتبة منه أقرب الى الهبة سألنا فى قلت قد يفرق بأن ما رى ليس خطائاً
لابنه بل لاجنبي وما هنا معنى على العرف تأمل (قوله وتصح بقبول) أى ولو فعلاً ومنه وجبت جارى حتى هذه
لاحد كذا فلما أخذها من شاء فأخذها لرجل منها تكون له وكان أخذها قولاً وما فى المحيط من انها تدل على أنه
لا يشترط فى الهبة القبول مشكل بجر قلت يظهر لى أنه أراد بالقبول قولاً ولا عليه يحمل كلام غيره أيضاً وبه
يظهر التوفيق بين القولين باشتراط القبول وعدمه والله الموفق وقد منّا نظره فى العارية وانظر ما كتبناه على
البحر فى القبول شرط لو كان الموهوب فى يده كما يأتى (قوله بخلاف البيع) فانه ان لم يقبل لم يثبت (قوله
صحته) أى القبض بالخلة حال فى التارخانية وهذا الخلاف فى الهبة الصحيحة فأما الهبة الفاسدة فالتخلة
ليست قبض اتفاقاً والأصح أن الاقرار بالهبة لا يكون اقراراً بالقبض خالية (قوله وفى التتف ثلاثة عشر)

أحدها الهبة والثاني الصدقة والثالث الرهن والرابع الوقف في قول محمد بن الحسن والأوزاعي وابن شبرمة وابن أبي ليلى والحسن بن صالح والخامس العمري والسادس التحلة والسابع الجنتين والثامن الصلح والتاسع رأس المال في السلم والعاشر البذل في السلم إذا وجد بعضه زوفاً فإن لم يقبض بدلهما قبل الافتراق بطل حصتها من السلم والحادي عشر الصرف والثاني عشر إذا باع الكيل بالكيل والجنس مختلف مثل الخنطة بالشعر جاز فيه التفاضل بالنسيئة والثالث عشر إذا باع الوزني بالوزني مختلف مثل الحديد بالصفر أو الصفر بالنحاس أو النحاس بالرصاص جاز فيها التفاضل بالنسيئة من الغفار كذا في الهامش (قوله بالقبض) فيشترط القبض قبل الموت ولو كانت في مرض الموت للأجنبي كما سبق في كتاب الوقف كذا في الهامش (قوله بالقبض الكامل) وكل الموهوب له رجلين يقبض الدار فقبضها جاز خاية (قوله منع تمامها) إذا قبض شرط فصولين وكلام الزياهي يعطى أن هبة المشغول فاسدة والذي في العمادية أنه غير تامّة قال الجوى في حاشية الأشباه فيجتمعت أن في المسئلة روايتين كما وقع الاختلاف في هبة المشاع المحتمل للقسمة هل هي فاسدة أو غير تامّة والاصح كافي البناء أنها غير تامّة فكذلك هنا كذا يحيط شيخنا ومته يعلم ما وقعت الإشارة إليه في الدر المختار فأشار إلى أحد القولين بما ذكره أولاً من عدم تمام والى الثاني بما ذكره آخر من عدم الصحة فتدبر أبو السعود وأعلم أن الضابط في هذا المقام أن الموهوب إذا اتصل بملك الوهاب اتصال خاتمة وأمكن فصله لا يتجوز هبته ما لم يوجد الانفصال والتسليم كما إذا وهب الرزع أو الثمر بدون الأرض والشجر أو بالعكس وإن اتصل اتصال محارة فإن كان الموهوب مشغولاً بحق الوهاب لم يجوز كما إذا وهب السرج على الدابة لأن استعمال السرج أغما يكون للدابة فكانت للوهاب عليه بد مستعملة فتوجب نقصاناً في القبض وإن لم يكن مشغولاً جاز إذا وهب دابة مسرجة دون سرجها لأن الدابة تتهتم بعمل يدهونه ولو وهب الجمل عليه ما جاز لأن الجمل غير مستعمل بالدابة ولو وهب داراً دون ما فيها من متاعه لم يجوز وإن وهب ما فيها وسله دونها جاز كذا في المحيط شرح مجمع (قوله وإن شاغلاً) تجوز هبة الشاغل لا المشغول فصولاً أقول هذا ليس على إطلاقه فإن الرزع والشجر في الأرض شاغل لا مشغول ومع ذلك لا تجوز هبته لاتصاله بها تأمل خير الدين على الفصولين (قوله فلو وهب الخ) وإن وهب داراً فيها متاع وسلمها كذلك ثم وهب المتاع منه أيضاً جازت الهبة فيه ما لا نه حين هبة الدار لم يكن للوهاب فيها شيء وحين هبة المتاع في الأولى زال المانع عن قبض الدار لكن لم يوجد بعد ذلك فعل في الدار ليمت قبضه فيها فلا يقبل التمسك بالقبض الأول صحيحاً في حقها بجزء عن المحيط (قوله وسلمها كذلك الخ) قال صاحب الفصولين فيه نظر إذا دابة شاغلة للسرج والجامع لا مشغولة يقول الحقيق صل أى الأصل عكس في هذا والظاهر أن هذا هو الصواب يؤيده ما في فائض خان وهب أمة عليها حلى وثياب وسلمها جاز ويكون الحلى وما فوق ما يستعرونها من الثياب للوهاب لكان العرف ولو وهب الحلى والثياب دونها لا يجوز حتى ينزعها ويضعها ما إلى الموهوب له لأنهم ما دام عليها يكون تمامها مشغولاً بالأصل فلا تجوز هبته نور الدين (قوله لا تشغله) تعليل لقوله لا مشغول به أى بملك الوهاب حيث قبضه بملك الوهاب فافهم أقول الذي في البحر والمنع وغيرهما تصور المشغول بملك الغير بما إذا ظهر المتاع مستحقاً أو كان غصبه الوهاب أو الموهوب له وانظر ما كتبناه على البحر من جامع الفصولين (قوله بغير ملك واهبه) وفي بعض النسخ بملك غيره واهبه اه (قوله كرهن وصدقة) أى كأن شغل الرهن والصدقة بملك غير الرهن وغير المتصدق لا يمنع تمامها كما في المحيط وغيره مدنى قال في المنع وكل جواب عرفته في هبة الدار والجواز بقاها من المتاع فهو الجواب في الرهن والصدقة لأن القبض شرط تمامها كالهبة (قوله إلا إذا وهب) كأن وهبه داراً أو الأب ساكنها أو له فيها متاع لأنها مشغولة بمتاع القابض وهو مخالف لما في الخاتمة فقد جزم أولاً بأنه لا تجوز ثم قال وعن أبي حنيفة في الجزر تجوز ويصير قابضاً لابنه تأمل (قوله وكذا الدار) مستدرك بأن الشغل هنا بغير ملك الوهاب والمراد شغل بملكه (قوله المعارة) أى لو وهب طفله داراً يسكن فيها قوم بغير أجر جاز ويصير قابضاً لابنه لا لو كان بأجر كذا نقل عن الخاتمة (قوله نصح الجزر) وكان أصله وهم فيها فقروا لأن يرزقهم الميم من هم لأجل الوزن (قوله مفرغ) تفسير للجزر واحترزه عن هبة الثمر على التخل وتقوم لما سياتى درر (قوله بعد أن يقسم) ويشترط في صحة هبة المشاع الذي

ولو في المجلس لأن الصريح أقوى من الدلالة (ونتم) الهبة (بالقبض) الكامل (ولو الموهوب) شاغلاً لملك الوهاب لا مشغولاً به والأصل أن الموهوب إن مشغولاً بملك الوهاب منع تمامها وإن شاغلاً لأفלו وهب جراً فيه طعام الوهاب أو داراً فيها متاعه أو دابة عليها سرجه وسلمها كذلك لا نصح وبعبارة نصح في الطعام والمتاع والسرج فقط لأن كلامها شاغل لملك الوهاب لا مشغول به لأن شغله بغير ملك واهبه لا يمنع تمامها كرهن وصدقة لأن القبض شرط تمامها وتتمامه في العمادية وفي الأشباه هبة المشغول لا تجوز إلا إذا وهب الأب لطفله قلت وكذا الدار المعارة والتي وهبتها زوجها على المذهب لأن المرأة ومتاعها في يد الزوج فصح التسليم وقد غيرت بيت الوهبانية فقلت

ومن وهبت الزوج داراً لها بها متاع وهم فيها تصح الجزر وفي الجوهرية وحيلة هبة المشغول أن يودع الشاغل أولاً عند الموهوب له ثم يسلمه الدار مثلاً فصح تسليمها بمتاع في يده (في) متعلق بتمت (بحوز) مفرغ (مقسوم ومتاع لا) يبقى متغايبه بعد أن (يقسم)

قوله بضم الميم الخ لا حاجة إليه كما لا يخفى اه معجمه

كيت وجام صغيرين لانها (لا) تتم

بالقبض (فما يقسم ولو) وهبه

(الشريك) أولا جنى لعدم تصور

القبض الكامل كافي عامة الكتب

فكان هو المذهب وفي الصيرفة

عن العتاي وقيل يجوز لشريكه

وهو اختار (فان قسمه وسلمه صح)

لزال المانع (ولو سلمه شاعرا لا يملكه

فلا ينفذ تصرفه فيه) فيضمه وينفذ

تصرف الواهب درر لكن فيها عن

القصولين الهبة الفاسدة تفيد الملك

بالقبض وبه يبقى ومثله في البرازية

على خلاف ما صحه في العمادية

لكن لفظ الفتوى أكد من لفظ

الصحيح كإسوله المصنف مع بقية

أحكام المشاع وهل للترب

الرجوع في الهبة الفاسدة قال

في الدرر نعم وتعليقه في الشر بلا لية

بأنه غير ظاهر على القول المفتي به

من أقادتها الملك بالقبض فيحفظ

(والمانع) من تمام القبض (شروع

مقارن) للعقد (لا طارئ) كأن

رجع في بعضها شاعرا فانه لا يفسدها

اتفاقا (والاستحقاق) شروع

(مقارن) لا طارئ يفسد الكل

حتى لو هب أرضا وزرعها وسلمها

فاستحق الزرع بطلت في الأرض

لاستحقاق البعض الشائع فيها

يحتل القسمة والاستحقاق اذا ظهر

بالينة كان مستندا الى ما قبل

الهبة فيكون مقارنا لها لا طارئا

كأزعه صدر الشريعة وان تبعه

ابن الكمال فتنبه (ولا تصح هبة لمن

في ضرع وصف على غنم ونخل

في أرض وعمر في نخل) لانه كشاع

قوله لا امثلها لعل الاولى لا امثلته

وقوله لانه بمنزلة المشاع محل نظر فان

عبارة الشارح لانه كشاع وعبارة

شرح الدرر لكتنها في حكم المشاع

وليحذر اه صحيحه

لا يمتثلها أن يكون قد را معلوما حتى لو هب نصيبه من عبد ولم يعلم به لم يجوز لانها جهالة التوجب المنازعة بحر
وانظر ما كتبناه عليه (قوله وجام) فيه أن الجام بما لا يقسم مطلقا كذا في الهامش (قوله في عامة
الكتب) وصرح به الزيلعي وصاحب البحر من (قوله هو المذهب) راجع لمسئلة الشريك كافي المنع
(قوله وهو المختار) قال الرملی "وجد بخط المؤلف يعني صاحب المنع براء هذا ما صورته ولا يمتثل عليك انه
خلاف المشهور (قوله فان قسمه) أي الواهب بنفسه أو نائبه أو أمر الموهب له بأن يقسم مع شريكه كل ذلك
تتم به الهبة كما هو ظاهر ان عنده أدنى فقه تأمل رملی" والتخلة في الهبة الصحيحة قبض لافي الفاسدة جامع
القصولين (قوله ولو سلمه شاعرا الخ) قال في الفتاوى الخيرية ولا تفيد الملك في ظاهر الرواية قال الزيلعي ولو
سلمه شاعرا لا يملكه حتى لا ينفذ تصرفه فيه فيكون مغموه عليه وينفذ فيه تصرف الواهب ذكره المحامد
وقاضي خان وروى عن ابن رستم مثله وذكر عصام انها تفيد الملك وبه أخذ بعض المشايخ اه ومع أقادتها الملك
عند هذا البعض اجمع الكل على أن الواهب استردادها من الموهب له ولو كان ذارح محرم من الواهب قال
في جامع القصولين راضر الفتاوى الفضلى "ثم اذا هلكت أفتيت بالرجوع للواهب هبة فاسدة لذى رحم محرم منه
اذا الفاسدة مضمونة على ما مر فاذا كانت مضمونة بالقيمة بعد الهلاك كانت مستحقة الرد قبل الهلاك اه وكما
يكون للواهب الرجوع فيها يكون لوارثه بعد موته لكونها مستحقة الرد وتضمن بعد الهلاك كالبيع الفاسد اذا
مات أحد المتبايعين فلورثته تنقذه لانه مستحق الرد ومضمون بالهلاك ثم من المقرر أن القضاء يتخصص فاذا اول
السلطان قاضيا للقبض يذهب أي حنفية لا ينفذ قضاء يذهب غيره لانه معزول عنه بتخصيصه فالتحق فيه
بالربعة نص على ذلك علمنا ونازحهم الله تعالى اه مافي الخيرية وأفتى به في الحامدية أيضا والتاجية وبه جزم
في الجوهرية والجرى ونقل عن المتبني بالغين المجمة انه لو باعه الموهب له لا يصح وفي قول العين عن الوجيز الهبة
الفاسدة مضمونة بالقبض ولا يثبت الملك فيها الا عند ادعاء العوض نص عليه محمدي في المبسوط وهو قول أبي
يوسف اذا الهبة تنقلب عقد معاوضة اه وذكره هبة المشاع فيما يقسم لا تفيد الملك عند أبي حنيفة وفي
القهيستاني لا تفيد الملك وهو المختار كما في المضمرات وهذا مروى عن أبي حنيفة وهو الصحيح اه فثبت علمت
انه ظاهر الرواية وانه نص عليه محمد ورووه عن أبي حنيفة ظهر أنه الذي عليه العمل وان صرح بأن المفتي به
خلافه ولا سيما انه يكون ملكا خبيثا كما يأتي ويكون مضمونا كما علمته فلم يجد نفعا للموهب له فاعتقه وانما اكثرت
التقلي في مثل هذه لكثرة وقوعها وعدم تبنيها اكثر الناس للزوم الضمان على قول الخالف ورجاء دعوة بافعة
في الغيب (قوله بالقبض) لكن ملكا خبيثا وبه يفتي قهيستاني أي وهو مضمون كما علمته آتفا قتنبه وفي
حاشية المنع ومع أقادتها الملك يحكم بتقصها الفاسد كالبيع الفاسد ينقض له تأمل (قوله في البرازية)
عبارتها وحل يثبت الملك بالقبض قال الناطقي "عند الامام لا يفيد الملك وفي بعض الفتاوى يثبت فيها فاسد او به
يفتى ونص في الاصل انه لو هب نصف دار من آخر وسلمها اليه فباعها الموهب له لم يجوز له انه لا يملك حيث
ابطل البيع بعد القبض ونص في الفتاوى انه هو المختار وروايت بخط بعض الافاضل على هامش المنع بعد نقله
ذلك وأنت تراه عزرا رواية افادة الملك بالقبض والاقناع بها الى بعض الفتاوى فلا تعارض رواية الاصل واذا
اختارها قاضي خان وقوله لفظ الفتوى الخ قد يقال بمنع عمومها لاسيما مثل هذه الصيغة في مثل سياق البرازية
فاذا تأملته تنقضي برجحان ما دل عليه الاصل اه (قوله وتعليقه) قد علمت مافيه مما قد مناه عن الخيرية
قتنبه (قوله للعقد لا طارئ) أقول منه ما لو هب دارا في مرضه وليس له سواها ثم مات ولم يجوز الورثة
الهبة بقيت الهبة في ثلثها وتبطل في الثلثين كما صرح به في الحاشية (قوله البعض الشائع) أي حكما
لان الزرع مع الارض يحكم بالاتصال كشيء واحد فاذا استحق أحدهما صار كأنه استحق البعض الشائع فيما
يحتل القسمة فمثل الهبة في الباقي كذا في الكافي درر قال في الخاتمة والزرع لاشبهه المتاع (قوله
بالينة) لينظر فيما لو ظهر باقرار الموهب له أما باقرار الواهب فالظاهر أنه لغولته أقر بملك الغير (قوله لانه
كشاع) قال في شرح الدرر هذه نظرا للمشاع لا امثلها فلا شروع في شيء منها لكم في حكم المشاع حتى
اذا فصلت وسلمت صح وقوله لانه بمنزلة المشاع اقول لا يذهب عليك انه لا يلزم أن يأخذ حكمه في كل شيء
والا لزم أن لا تجوز هبة النخل من صاحب الارض وكذا عكسه والظاهر خلافه والفرق بين ما انه ما من جزء من

المشاع وان دق الاول الشريك فيه ملك فلا تصح هبته ولو من الشريك لان القبض الكامل فيه لا يتصور وأما مشعو
 النخل في الارض والقر في النخل والزرع في الارض لو كان كل واحد منها شخص فوجب صاحب النخل نخلة
 كله لصاحب الارض أو عكسه فان الهبة تصح لان ملك كل منهما متميز عن الآخر فيصح قبضة بتمامه ولم أر من
 صرح به لكن يؤخذ الحكم من كلامهم ولكن اذا وجد النخل فلا يسعنا الا التسليم (فرع) له عليه عشرة نفقاتها
 فوجد القابض دانقازا فوجب له الدائن أو للبائع ان الدراهم صحا حاضرة التبعيض يصح لانه مشاع لا يستقل
 القسمة وكذا هبة بعض الدراهم والدنانير ان شرطها التبعيض تصح والا لا برأية (قوله ظاهر الدرر نعم)
 اقول صرح به في الثانية فقال ولو وهب زرعاً دون الارض أو غراب دون النخل وأمره بالحصاد والجد اذا فعل
 الموهوب له ذلك جاز لان قبضه بالاذن يصح في المجلس وبعده وفي الحامدية عن جامع الفتاوى ولو وهب زرعاً
 في أرض أو غراب في شجرة أو حلية سيف أو بنا دار أو ديناراً على رجل أو فقير من صبرة وأمره بالحصاد والجد اذا
 والزرع والتقص والقبض والكيل ففعل صح استحساناً الخ (قوله أصلاً) أي وان سلمها مفرزة (قوله)
 لانه معدوم) أي حكوا وكذا الوهب الجمل وسلم بعد الولادة لا يجوز لان في وجوده احتمال انفسار كالمعدوم مخ
 (قوله جديد) وهذا لان الحنطة استحات وصارت دقيقاً وكذا غيرها وبعد الاستحالة هو عين آخر على
 ما عرف في الغصب بخلاف المشاع لانه محل للملك لانه لا يمكن تسليمه فاذا زال المانع جاز مخ (قوله)
 بالقبول) انما اشترط القبول لانه اذا لم يوجد كذلك يقع الملك فيها بغير رضاه لانه لا حاجة الى القبض ولا
 يجوز ذلك لما فيه من توهم الضرر بخلاف ما اذا لم يكن في يده وأمره بقبضه فانه يصح اذا قبض ولا يشترط
 القبول لانه اذا قدم على القبض كان ذلك قبولا ورضى منه بوقوع الملك له فملكه ط ملخصاً وهذا معنى قوله
 بعد لانه حينئذ عامل لنفسه أي حين قبل صريحاً (قوله بلاقبض) أي بان يرجع الى الموضع الذي فيه العين
 ويمضي وقت يتمكن فيه من قبضها قهستاني (قوله ولو بغصب) انظر الزيلعي (قوله عن الآخر)
 كما اذا كان عنده ودبقة فأعارها صاحبها فان كلاً منهما قبض امانة فتاب أحدهما عن الآخر (قوله عن
 الاذن) فتاب قبض المصوب والمبيع فاسد اعن قبض المبيع الصحيح ولا يثوب قبض الامانة عنه مخ
 (قوله لا عكسه) قبض الودعة مع قبض الهبة يتجاسان لانها قبض امانة ومع قبض الشراء يتغيران لانه
 قبض ضمان فلا يثوب الا في الحيط ومثله في شرح الطحاوي لكنه ليس على اطلاقه فانه اذا كان مضموناً
 بغيره كالبيع المضمون بالثمن والمرهون المضمون بالدين لا يثوب قبضه عن القبض الواجب كفي المستصفي ومثله
 في الزايدى فلو باع من المودع احتاج الى قبض جديد وتمامه في العمادى قهستاني (قوله على الطفل)
 ولو بالغ اشترط قبضه ولو في عياله تاترخانية (قوله في الجله) أي ولو لم يكن له تصرف في ماله (قوله بالعقد)
 أي الايجاب فقط كما يشير اليه الشارح كذا في الهامش وهذا اذا علمه أو شهد عليه والاشهاد للحرز عن الجود
 بعدموته والاعلام لازم لانه بمنزلة القبض برأية قال في التاترخانية فلو أرسل العبد في حاجة أو كان أبقا في
 دار الاسلام فوهبه من ابنه صح فلو لم يرجع العبد حتى مات الاب لا يصير ميراثاً عن الاب اه (قوله)
 لو الموهوب الخ) لعله احتراز عن نحو وهبه شيئاً من مالي تأمل (قوله معلوماً) قال محمد رحمه الله كل شيء وهبه
 لابنه الصغير وأشهد عليه وذلك الشيء معلوم في نفسه فهو جائز والقصد أن يعلم ما وهبه له والاشهاد ليس بشرط
 لازم لان الهبة تتم بالاعلام تاترخانية (قوله أو يد مودع) أي أو يد مستعيره لا كونه في يد غاصبه أو أمرته
 أو المشتري منه بشراء فاسد برأية قال السائحاني انه اذا انقضت الاجارة أو ارتدت الغصب تتم الهبة كما تتم
 في نظائره (قوله يتولاه) كسبعه ماله من طفله تاترخانية (قوله ثم وصيه) ثم الوالي ثم القاضي ووصى
 القاضي كما ساقى في المأذون ومن قبيل الوكالة في الخصومة والوصى كالأب والام كذلك الوصي في عياله ان
 وهبت له أو وهب له تلك الام القبض وهذا اذا لم يكن للوصي اب ولا جد ولا وصيهما وذكر الصدر أن عدم الاب
 لقبض الام ليس بشرط وذكر في الرجل اذا تزوج ابنته الصغيرة من رجل فزوجها إليك قبض الهبة لها ولا يجوز
 قبض الزوج قبل الزفاف وبعد البلوغ وفي التجريد قبض الزوج يجوز اذا لم يكن الاب حياً فلو أن الاب ووصيه
 والجد ووصيه غائب منقطة جاز قبض الذي يتولاه ولا يجوز قبض غيره هؤلاء الاربعة مع وجود واحد
 منهم سواء كان الصغير في عياله أو لا وسواء كان ذارحاً محرم أو اجنبياً وان لم يكن واحداً من هؤلاء الاربعة جاز

(ولو قبله وسله جاز) لزوال المانع
 وهل يكفي فصل الموهوب له باذن
 الواهب ظاهر الدرر نعم (بخلاف
 دقيق في برودهن في مسم ومن
 في ابن) حيث لا يصح أصلاً لانه
 معدوم فلا يملك الا بعقد جديد
 (وملك) بالقبول (بلاقبض جديد
 لو الموهوب في يد الموهوب له) ولو
 بغصب أو أمانة لانه حينئذ عامل
 لنفسه والأصل أن القبض اذا
 جابحاً ناب أحدهما عن الآخر
 واذا تغير اناب الاعلى عن الادنى
 لا عكسه (وهبة من له ولاية على
 الطفل في الجله) وهو كل من
 يعوله فدخل الاخ والم عند عدم
 الاب لو في عياله (تم بالعقد) لو
 الموهوب معلوماً وكان في يده أو
 يد مودعه لان قبض الولي يثوب
 عنه والأصل أن كل عقد يتولاه
 الواحد يكفي فيه بالايجاب
 (وان وجبه اجنبي يتم بقبض
 وليه) وهو أحد اربعة الاب ثم
 وصيه ثم الجد ثم وصيه وان لم يكن
 في حجرهم

وعند عدمهم تم بقبض من يعوله كعمه (وأخته وأجنبي) ولولم تظا (أو في حجرهما) والالافوات الولاية (وبقبضه ولو بميزا) بعقل التحصيل (ولو مع وجود أليه) بجنتي لانه في النافع المحض كالبالغ حتى ولو وهب له أعمى لانفع له وتلقه مؤتمه لم يصح قبوله أشباه قلت لكن في البرجندى اختلف فيما لو قبض من يعوله والاب حاضر قبيل لا يجوز والصحيح هو الجواز اه وظاهر القهستاني ترجيحه وعزاه لغير الاسلام وغيره على خلاف ما اعتمدته المصنف في شرحه وعزاه للخلاصة لكن متساهل بقبوله بوصول ولو بأتمه ٥١٣ والاجنبى أيضا قاتل (وصح رده لها كقبوله)

سراجية وفيها حسنات الصبي له ولا يوبه أجر التعليم ونحوه ويباح لوالديه أن يأكل من مأكول وهب له وقبل لا تهين فأفاد أن غير المأكول لا يباح لهما الاحتاجة وضعوا هدايا الختان بين يدي الصبي فما يصلح له كتاب الصبيان فالهبة له والافان المهدي من أقرباء الاب أو معارفه فلا بد وأن معارف الامة فلا تلام قال هذا الصبي أو لا ولو قال أحدت للاب أو للام قال قوله له وصك كذا زفاف البنت خلاصة وفيها التحذ لولده أو لتلميذه ثيابا ثم أراد دفعها لغيره ليس له ذلك ما لم يبين وقت الاتخاذ انها عارية وفي الميغني ثياب البسطن يملكها بلبسها بخلاف نحو ملحفة ووسادة وفي الخاتبة لا بأس بتفضيل بعض الاولاد في المحبة لانها عمل القلب وكذا في العطايا ان لم يقصده به الاضرار وان قصده يسوى بينهم يعطى البنت كالابن عند الثاني وعليه الفتوى ولو وهب في صحته كل المال للولد جاز أو ثم وفيها لا يجوز أن يهب شيئا من مال طفله ولو به وض لانها تبرع ابتداء وفيها ويبع القاضي ما وهب للصغير حتى لا يرجع الواهب في هبته (ولو قبض زوج الصغيرة) أمّا البالغة فالحق القبض لها (بعد الزفاف ما وهب لها صريح) قبضه ولو بجحضة الاب في الصحيح قوله يمكنه الدفع اليه لعل صوابه الى غيره ويجوز اه مصححه

قبض من كان الصبي في حجره ولم يجز قبض من لم يكن في عياله بزانية قال في البحر والمراد بالوجود الحضور اه وفي غاية البيان ولا تملك الامة وكل من يعول الصغير مع حضور الاب وقال بعض مشايخنا يجوز اذا كان في عياله مع كل زوج وعنه احتراز في المتن بقوله في الصحيح اه وعك الزوج القبض لهما مع حضور الاب بخلاف الامة وكل من يعول لها غير الزوج فانهم لا يملكونه الا بعد موت الاب أو غيبته غيبة منقطعة في الصحيح لان تصرف هؤلاء للضرورة لا يتفويض الاب ومع حضور الاب لا ضرورة جوهرية واذا غاب أحداهم غيبة منقطعة جاز قبض الذي يتلوه في الولاية لان التأخير الى قدوم الغائب تقويت للمنفعة للصغير فتنقل الولاية الى من يتلوه كما في الانكاح ولا يجوز قبض غيره هو لا مع وجود أحداهم ولو في عياله القباض أو رجحا من ماله كالخ والعلم والام بدائع ملخصا ولو قبض له من هو في عياله مع حضور الاب قيل لا يجوز وقيل يجوز به ببقى مشتمل الاحكام والصحيح الجواز كقبض الزوج والاب حاضر خاتبة والفتوى على انه يجوز استروثني فقد عات أن الهداية والجوهرة على صحيح عدم جواز قبض من يعوله مع عدم غيبة الاب وبه جزم صاحب البدائع وقاضي خان وغيره من أصحاب الفتاوى صححو اختلافه وكن على ذكر ما قالوا لا يعدل عن صحيح قاضي خان فانه فقيه النفس ولا سيما وفيه هنا نفع للصغير فأتى عند الفتوى وانما كثرت من النقول لانها واقعة الفتوى وبعض هذه النقول نقلت من خط من لا على التركاوي واعتمدت في عزوها عليه فانه ثبت رجحه الله تعالى (قوله عدمهم) ولو بالغية المنقطعة (قوله بعقل التحصيل) تفسير التميز (قوله لكن) استدراك على قوله وعند عدمهم ح (قوله بوصول ولو بأتمه) بمعنى جاز ووصل قول المتن ولو مع وجود أليه بقوله بأتمه وأجنبي ح كذا في الهامش (قوله ولو بأتمه) متعلق بوصول (قوله وصح رده) أي رده الصبي وانظر حكم رده الولي وظاهر انه لا يصح حتى لو قبل الصبي بعد رده له بصح ط (قوله لها) أي للهبه (قوله وهب له) قال في التارخانية روى عن محمد بن صالحه يباح وفي الذخيرة وأ كثر مشايخ بخارى على انه لا يباح وفي فتاوى سمرقند اذا اهدى القولا كالحصير يصلح للابوين الا كل منها اذا أريد بذلك الابوان لكن الاهداء للصغير استصغارا للهدية اه قلت وبه يحصل التوفيق ويظهر ذلك بالقرائن وعليه فلا فرق بين المأكول وغيره بل غيره أظهر فتأمل (قوله فأفاد) أصله لصاحب البحر وتبعه في المنع (قوله الاحتاجة) قال في التارخانية واذا احتاج الاب الى مال ولده فان كان في المصر واحتاج للقرمأ كل غير شئ وان كان في المفازة واحتاج اليه لانعدام الطعام معه فله الاكل بالقيمة اه (قوله فالقول له) لانه هو المالك (قوله وكذا زفاف البنت) أي على هذا التفصيل بأن كان من أقرباء الزوج أو المرأة أو قال المهدي أحدت للزوج أو المرأة كما في التارخانية وفي الفتاوى الخيرية سئل فيما يرسل الشخص الى غيره في الاعراس ونحوها هل يكون حكمه حكم القرض فيلزمه الوفاء به أم لا أجاب ان كان العرف بأنهم يدفعونه على وجه البذل يلزم الوفاء به ان مثلما قلناه وان قيمته فبقيمته وان كان العرف خلاف ذلك بأن كانوا يدفعونه على وجه الهبة ولا يتطرون في ذلك الى اعطاء البذل حكمه حكم الهبة في سائر أحكامه فلا رجوع فيه بعد الهلاك أو الاستهلاك والاصل فيه أن المعروف عرفا كالشرط شرطا اه قلت والعرف في بلادنا مشترك نعم في بعض القري بعدونه قرض حتى انهم في كل ولاية يحضرون الخطيب يكتب لهم ما يهدى فاذا جعل المهدي ولية يراجع المهدي الدفتر فيهدى الاثر الى الثاني مثل ما أهدى اليه (قوله لولده) اي الصغير وأمّا الكبير فلا بد من التسليم كما في جامع الفتاوى وأمّا التليذ فلو كبير افكذلك وعك الرجوع عن هبته ولو أجنبي مع الكراهة ويمكن حمل قوله ليس له الرجوع عليه سائحا في (قوله أو لتلميذه) مسئلة التليذ مقروضة بعد دفع الثياب اليه قال في الخاتبة اتخذ شيئا لتلميذه فأبى التليذ بعد ما دفع اليه ان يبين وقت الاتخاذ انه اعاره يمكنه الدفع اليه فافهم (قوله وان قصده) بسكون الصاد ورفع الدال وبعبارة المنع وان قصده الاضرار وهكذا رأيت في الخاتبة (قوله وعليه الفتوى) أي على قول أبي يوسف من أن التصديق بين الذكر والاثني أفضل من التثليث الذي هو قول محمد رملي (قوله ولو بعوض) وأجازها محمد بعوض مساوي كما ذكر

آخر الباب الآتي وعبارة المجمع وأجازها محمد بشر طعوض مساو اه وسأني قبيل المتفرقات سئل أبو مطيع
 من رجل قال لا تخرأ دخل كرمي وخذ من العنب كم يأخذ قال يأخذ عنقودا واحدا وفي العناية هو المختار
 وقال أبو الليث مقدار ما يشبع انسان تاترخانية وفيها عن التقة سئل عمر النسي عن امرأ ولاده أن يقتلها
 أرضه التي في ناحية كذا بينهم وأراد به التملك فاقسموها وراضوا على ذلك هل يثبت لهم الملك أم يحتاج الى
 أن يقول لهم الأب ملككم هذه الاراضي أو يقول لكل واحد منهم ملكك هذا النصيب المرفز فقال لا وسئل
 عن الحسن فقال لا يثبت لهم الملك الا بالقسمة وفي تجنيس الناصري ولو وهب دارا لابنه الصغير ثم اشترى بها
 أخرى فالثانية لابنه الصغير خلافا لفرولودفع الى ابنه ما لا يقصر فيه الابن يكون للابن اذا دلت دلالة على
 التملك اه وسئل الفقيه عن امرأة وهبت مهرها الذي لها على الزوج لابن صغيره وقبل الاب قال أنا في هذه
 المسئلة واقف فيتمثل الجواز كن له عبد عند رجل ودبعة فأبى العبد وهبه مولاه من ابن المودع فانه يجوز
 وسئل مرة أخرى عن هذه المسئلة فقال لا يجوز وقال الفقيه أبو الليث وبه تأخذ وفي العناية ودوا المختار
 تاترخانية (قوله دارا) المراد بها ما يقسم (قوله وبقيته) وهو هبة واحد من اثنين قال في الهامش دفع
 لرجل توبين وقال ايها ما شئت فقل والاخر لا يملك فلان ان يكن قبل أن يفرق فاجاز والا لا على آخر ألف فقد
 وألف غلة فقال وهبت منك احد المالكين جاز والسبان اليه والى ورثته بعد موته برزاية (قوله لكبيرين)
 أي غير فقيرين والا كانت صدقة قصص كجأني (قوله يحمل القسمة) انظر الفقهائي (قوله لكبيرين)
 هذه عبارة البحر وقد تبعه المصنف وظاهرها انهم مالوكا صغيرين في عياله جاز عندهما وفي البرزاية ما يدل عليه
 فراجع اه وأقول كان الاولى عدم هذا القيد لانه لا فرق بين الكبيرين والصغيرين والكبير والصغير عند أبي
 حنيفة ويقول أطلق ذلك فأفاد أنه لا فرق بين أن يكونا كبيرين أو صغيرين أو أحدهما كبير أو الآخر صغيرا
 وفي الاولين خلافا رمل (قوله في عيال الكبير) صوابه في عيال الواهب كما يدل عليه كلام البحر
 وغيره (قوله أولا بنه الخ) عبارة الخانية وهب داره لابن له أحدهما صغير في عياله كانت الهبة فاسدة عند
 الكل بخلاف ما لو وهب من كبيرين وسلم اليهما جلة فان الهبة جائزة لانه لم يوجد الشيوع وقت العقد ولا وقت
 القبض وأما اذا كان أحدهما صغيرا فكما وهب بصير قابضا حصص الصغير فيمكن الشيوع وقت القبض اه
 فليأتنا ثم ظهر أن هذا التفصيل مني على قولهما أما عنده فلا فرق بين الكبيرين وغيرهما في الفساد (قوله
 لم يجوز) والحيلة أن يسلم الدار الى الكبير ويهبها لثمنها برزاية وأفاد أنهم للصغيرين تصح لعدم المرجح لسبق قبض
 أحدهما وحيث اتحد وليهما فلا شيوع في قبضه ويؤيد قول الخانية داري هذه لولدي الا صغري يكون باطلا لانهما
 هبة فاذا لم يمين الاولاد كان باطلا اه فأفاد أنه لو بين صح ورايت في الانقروى عن البرزاية أن الحيلة في صحة
 الهبة لصغير مع كبير أن يسلم الدار للصغير ويهبها منه ما ولا يردهما من الخزانة ولو تصدق بداره على ولدين له
 صغيرين لم يجوز لانه مخالف لما في المتون والشروح سائحات أي من أن الهبة لمن له ولاية تتم بالعقد (قوله
 اتنافا) لتفرق القبض (قوله صدقة) انظر ما نكتبه بعد الباب عند قول ابن والصدقة كالهبة وفي المضمرات
 ولو قال وهبت منكما هذه الدار والموهوب لهما فقيران صحته الهبة بالاجماع تاترخانية لكن قال بعده وفي
 الاصل هبة الدار من رجلين لا يجوز وكذا الصدقة فيحتمل أن قوله وكذا الصدقة اي على غنيين والا يظهر أن في
 المسئلة روايتين اه قال في البحر وصح في الهداية ما ذكره من الفرق (قوله لالتنين) هذا قوله وقال لا يجوز وفي
 الاصل أن الهبة لا يجوز وكذا الصدقة عند دفع الصدقة عنه روايتان خانية (قوله لالتناك) تقدم أن الملقى به
 أن الفاسدة تملك بالقبض فهو مني على ما قدمنا ترجمه تامل (قوله لو قسمها الخ) قاله في البحر (قوله
 ان استويا) أي وزنا وجوده خانية (قوله جاز) مخالف لما في الخانية فانه ذكر التفصيل فيما اذا قال نصفهما
 ثم قال وان قال أحدهما للهبة لم يجوز كما ساء أو مختلفين (قوله ثلثهما جاز) هذا يفيد أن المراد بقوله
 سابقا ونصفهما واحد منهما لانصف كل والا فلا فرق بينه وبين الثلث في الشياع بخلاف قوله على أن المراد
 أحدهما فانه مجهول فلا يصح (قوله مطلقا) استويا أو اختلفا مخ (قوله تجوز هبة حائطا الخ) وفي الخبر
 هبة البناء دون الارض جائزة وفي الفتاوى عن محمد بن وهب رجل غلة وهي فائنة لا يكون قابضا لها حتى
 يقطعها ويسلمها اليه وفي الشراء اذا خلى بينه وبينه اصابها قابضا لها متفرقات التاترخانية وقد مناهوه عن

لنباثته عنه فصح قبض الاب
 كتبها حمزة (وقبله) أي الزفاف
 (لا) يصح لعدم الزاوية (وهب
 اثنان دارا واحد صح) لعدم
 الشيوع (وقبله) لكبيرين (لا)
 عنده للشيوع فيما يحمل القسمة
 أما ما لا يملكه كاليت يصح اتنافا
 قيدنا بكبيرين لانه لو وهب لكبير
 وصغير في عيال الكبير ولا بنه
 صغير وكبير لم يجوز اتنافا وقيدنا
 بالهبة لجواز الرهن والاجارة من
 اثنين اتنافا (واذا تصدق بعشرة)
 دراهم (أو وهبها لفقيرين صح)
 لأن الهبة للفقير صدقة والصدقة
 يراد بها وجه الله تعالى وهو واحد
 فلا شيوع (لا لتنين) لأن الصدقة
 على الغني هبة فلا تصح للشيوع
 أي لا تملك حتى لو قسمها وسلمها
 صح (فروع) وهب لرجلين درهمي
 ان صحيا صح وان مغشوشا لانه
 مما يقسم لكونه في حكم العروض
 معه درهمان فقال لرجل وهبت
 لك أحدهما أو نصفهما ان استويا
 لم يجوز وان اختلفا جاز لانه مشاع
 لا يقسم ولذا لو وهب لثمنهما جاز
 مطلقا تجوز هبة حائط بين داره
 ودار جاره بخاره وهبة البيت
 من الدار فهذا يدل على كون سقف
 الزايب على الحائط واختلاط
 البيت بجيطان الدار لا يمنع صحة
 الهبة



وكنتافي أول العتق عند قوله والولد تبع الأم الخ مسألة الخليل فراجعها (قوله ولو حلت) تقدم قريبا
 أن الخليل أن زاد خيرا منع وان نقص لا فليكن التوفيق سائحاني (قوله ولم تلد) مفهومه أنها لو ولدت نبت
 الرجوع كالو زال البناء تأمل (قوله وقال الزبلي الخ) والتوفيق ما مر عن البرازية وعن الهندية (قوله نعم)
 لأنه نقصان وتقدم في باب خيار العيب عن النهر أن الخليل عيب في نبات آدم لا في البهائم اه (قوله مريض مديون
 الخ) (فروع) وهب في مرضه ولم يلم حتى مات بطلت الهبة لأنه وإن كان وصية حتى اعتبر فيه الثلث فهو هبة
 حقيقة فيحتاج الى القبض * وهب المريض عبد الامال له غيره ثم مات وقد باعه الموهوب له لا ينقض البيع
 ويضمن ثلثه وان اعتقه الموهوب له والواهب مديون ولا مال له غيره قبل موته جاز ويعد موت الواهب لآلات
 الاعتاق في المرض وصية وهي لا تعمل حال قيام الدين وان اعتقه الواهب قبل موته ومات لاسعاية على العبد
 لجواز الاعتاق ولعدم الملك يوم الموت بزانية ورأيت في مجموعة مناعلي الصغيرة بخطه عن جواهر الفتاوى
 كان ابو حنيفة حاسبا فوقع مسألة الدور بال كوفة فتكلم كل فريق بنوع قد ذكره والذاك حين استقبلوه فقال من
 غير فكر ولا روية أسقطوا السهم الدائر فصح المسئلة مثاله مريض وهب عبد الله من مريض وسلمه اليه ثم وهبه
 من الواهب الاول وسلمه اليه ثم ماتا جميعا ولا مال لهما غيره فانه وقع فيه الدور حتى رجع اليه شيء من مال زاد في
 ماله واذا زاد في ماله زاد في ثلثه واذا زاد في ثلثه زاد في ماله واذا زاد في ماله زاد في ثلثه ثم لا يزال
 كذلك فاحتج الى تصحيح الحساب وطريقه أن تطلب حسابا له ثلث وأقله تسعة ثم تقول صحت الهبة في ثلاثة
 منها ويرجع من الثلاثة سهم الى الواهب الاول فيزد السهم حوسم الدور وأسقطه من الاصل بقى ثمانية ومنها تصح
 وهذا معنى قول أبي حنيفة أسقطوا السهم الدائر وتصح الهبة في ثلاثة من ثمانية والهبة الثانية في سهم فيحصل
 للواهب الاول ستة ضعف ما صححناه في هبته وصححنا الهبة الثانية في ثلث ما عطينا فثبت أن تصحيحه باسقاط سهم
 الدور وقيل دع الدور ويدور في الهواء اه ملخصا وفيه حكاية عن محمد فلتراجع (قوله وقد وظنت) أي من
 الموهوب له أو غيره ط (قوله والميم الخ) لينظر ما لو حكم بطلانها مرئدا أما اذا مات الموهوب له فلان
 الملك قد انتقل الى الورثة وأما اذا مات الواهب فلان النص لم يوجب حتى الرجوع الا للواهب والوارث ليس
 بواهب درر قلت مفاد التعليق انه لو حكم بطلانها مرئدا فالحكم كذلك وليراجع صريح النقل والله أعلم
 (قوله بطل) يعني عقد الهبة والاولى بطلت أي لا تقال الملك للوارث قبل تمام الهبة سائحاني (قوله ولو
 اختلغا) أي الشخصان لا يقيد الواهب والموهوب له وان كان التركيب بوجهه بأن قال وارث الواهب ما قبضته
 في حياته وانما قبضته بعد وفاته وقال الموهوب له بل قبضته في حياته والعبد يد الوارث ط (قوله فالقول
 للوارث) لان القبض قد علم الساعة والميراث قد تقدم القبض بجر (قوله كفاية) سقوطها اذا لم يوص بها
 وكذا الخراج (قوله ديه) بكون الهاء وخراج باسكان الجيم ولو قال هكذا كان موزنا خراج ديات
 ثم كفارة كذا (قوله ضمان) أي اذا اعتق نصيبه موسرا فضته شريكه (قوله نفقات) أي غير المستدانة
 بأمر القاضي (قوله صلات) بكسر الصاد (قوله والعين العوض) وهب لرجل عبد بشرط أن يعوضه
 ثوبان نقايضا جازوا الا خانية (قوله سقط الرجوع) أي رجوع الواهب والمعوض كما في الانتقوى واليه
 يشير مفهوم الشارح سائحاني قال في الهامس المرأة اذا أرادت أن يتزوجها الذي طلقها فقال المطلق
 لا تزوجك حتى تهينني مالك على فوهبت مهرها الذي عليه على أن يتزوجها ثم إن يتزوجها قالوا مهرها
 الذي عليه على حاله تزوجها ولم يتزوجها لانها جعلت المال على نفسها عوضا عن النكاح وفي النكاح العوض
 لا يكون على المرأة خانية وأفتى في الخيرية بذلك اه (قوله رجع كل) برفع كل متونا عوضا عن المنافع
 اليه لان التملك المطلق يحتمل الابتداء ويحتمل المجازاة فلا يطل حق الرجوع بالنكح مستقنى (قوله بهبته)
 ههنا كلام وهو أن الاصل المعروف كاللفظ كما صرح به في الكافي وفي العرف يقصد التعويض ولا يذكر حذبل
 هبتك ونحوه استحيا فينبغي أن لا يرجع وان لم يذكر البدلية وفي الخانية بعث الى امرأته هذا والعوضه المرأة
 وزنت اليه ثم فارقها فادعى الزوج أن ما بعته عارية واراد أن يسترد وأرادت المرأة أن تسترد العوض فالقول
 للزوج في مناعه لأنه انكر التملك والمرأة أن تسترد ما بعته أذتر نعم انه عوض للهبة فاذا لم يكن ذلك هبة لم يكن
 هذا عوضا فلكل منهما استرداد مناعه وقال ابو بكر الاسكاف ان صرحت حين بعثت انه عوض فكذلك وان لم

ولو حلت ولم تلد هل للواهب
 الرجوع قال في السراج لا وقال
 الزبلي نعم وفي الجوهره مريض
 مديون يستغرق وهب امة فوات
 وقد وظنت ردها مع عقرها هو
 المختار (والميم موت أحد العاقلين)
 بعد التسليم فلو قبل بطل ولو اختلفا
 والعين في يد الوارث فالقول
 للوارث وقد نظم المصنف ما يسقط
 بالموت فقال

كفاية ديه خراج ورابع
 ضمان لعن هكذا نفقات
 كذا هبة حكم الجميع سقوطها
 بموت لما أن الجميع صلات
 (والعين العوض) بشرط أن
 يذكر لفظا يعلم الواهب انه عوض
 كل حبه (فان قال خذه عوض
 هبتك أو بدلها) أو في مقابلتها ونحو
 ذلك (فقبضه الواهب سقط
 الرجوع) ولو لم يذكر أنه عوض
 رجع كل بهبته

قوله وخراج باسكان الجيم فيه نظر
 والاوضح عبارة ط ونصها قال
 ح هو من الطويل من الضرب
 الثالث منه والجزء الاول فيه
 السلم والجزء الثاني مقبوض مع
 تمكين هاء ديه اه

(و) إذا (بشترط فيه شرائط الهبة) كقبض واقرار وعدم شيوع ولو العوض مجانسا أو يسيرا وفي بعض نسخ المتن بدل الهبة العقد وهو تحريف (ولا يجوز للاب أن يعرض عما وهب للصغير من ماله) ولو وهب العبد التاجر ثم عوّض فلكل منهما الرجوع بجر (ولا يصح تعويض مسلم من نصراني عن هبته خرا أو خنزيرا) إذا لا يصح تملكيا من المسلم بجر (ويشترط أن لا يكون العوض بعض الموهوب فلو عوّضه البعض عن الباقي) لا يصح (فله الرجوع في الباقي) ولو الموهوب شيئين فعوّضه أحدهما عن الآخران كانا في عقدين صح والا لا لأن اختلاف العقد باختلاف العين والدراهم تتعين في هبة ورجوع بحيث (ودقيق الخطئة يصلح عوضا عنها) لحدوثه بالظن وكذا الوصغ بعض الثياب أولت بعض السويق ثم عوّضه صح خائفة (ولو عوّضه ولدا أحدي جارتين فهو بنين وجد) ذلك الولد (بعد الهبة امتنع الرجوع وصح) العوض (من أجنبي) ويسقط حق الواهب في الرجوع إذا قبضه (كبدل الخلع) (ولو) التعويض (بغير إذن الموهوب له) ولا رجوع ولو بأمره إلا إذا قال عوّض عني على أني ضامن لعدم وجوب التعويض بخلاف قضاء الدين (و) الأصل أن (كل ما يطالب به الإنسان بالحس والملازمة يكون الامر بأدائه مثبنا للرجوع من غير اشتراط الضمان وما لا فلا) إلا إذا شرط الضمان ظهريه (وحيث قد فلا أمر المديون رجلا بقضاء دينه رجع عليه) وإن لم يضمن لوجوبه عليه لكن يخرج عن الأصل ما لو قال أنفق على بناء داري أو قال الأسير اشتري فانه يرجع فيه ما بالشرط رجوع كفالة خائفة مع انه لا يطالب بهما لا بحس ولا بلازمة فتأمل (وان استحق نصف الهبة رجع بنصف العوض ٥١٧ وعكسه لا مال يردها مني) لانه يصلح عوضا

ابتداء فكذا بقاء لكنه يجبر
ليسلم العوض ومراعاة العوض
الغير المشروط أما المشروط فبإدائه
كأجنبي فيوزع البذل على المبدل
نهاية (كألو استحق كل العوض
حيث يرجع في كلها ان كانت قائمة
لأن كانت هالكة) كألو استحق
العوض وقد ازدادت الهبة
لم يرجع خلاصة (وان استحق
جميع الهبة كان له أن يرجع في
جميع العوض ان كان قائما وبطله
ان العوض هالكا وهو مثلي
وبقيته ان قيمها) غايه (ولو عوّض
النصف رجع بمالم يعوّض) ولا يضر
الشيوع لانه طارئ (تنبيه) نقل
في المجتبى انه يشترط في العوض
أن يكون مشروطا في عقد الهبة
أما إذا عوّضه بعده فلا ولم أر من
صرح به غيره

تصرّح به ولكن نوت أن يكون عوضا كان ذلك هبة منها وبطلت نيته ولا ينبغي انه على هذا ينبغي أن يكون
في مثلتنا اختلاف به قويه (قوله أو يسيرا) أي أقل من الموهوب لأن العوض ليس ببذل حقيقة
والا لما جاز بالقل للربا (قوله أن يعوّض) وان عوّض فللواهب الرجوع لبطلان التعويض بزانية
(قوله من ماله) أي من مال الصغير ولو من مال الاب صح للمساكن من جهة التعويض من الاجنبي
سائحاني (قوله وهب العبد) فوهب مبنى للمفعول أي وهب له شخص شيئا (قوله ثم عوّض) أي
عوّض العبد عن هبته (قوله الرجوع) لعدم ملك التاجر المأذون الهبة فلم يصح العوض (قوله بجر)
لأن العبد المأذون لا يملك أن يهب أولا ولا آخر في التعويض سائحاني ويحتمل أن وهب مبنى للفاعل
وعوّض مبنى للمفعول (قوله من نصراني) من معنى اللزم (قوله خرا) مفعول تعويض (قوله
في هبة) يعني إذا وهب دراهم تعينت فلأبدلها بغيرها كان اعراضا منه عنها فلأني بغيرها ودفعه له فهو هبة
مبتدأة وإذا قبضها الموهوب له وأبدلها بجنسها أو بغير جنسها لارجوع عليه ومثل الدراهم الدنانير ط (قوله
ورجوع) أي ليس له أن يرجع إلا إذا كانت دراهم الهبة قائمة بعينها فلأني نقها كان اهلا كما يمنع الرجوع
ط (قوله بالظن) أي فلا يقال انه عين الموهوب أو بعضه (قوله ثم عوّضه) أي البعض أي جعله عوضا
عن الهبة لحصول الزيادة فكانه شيء آخر (قوله امتنع الرجوع) لانه ليس له الرجوع في الولد فصح العوض
(قوله ولا رجوع) أي للمعّوض على الموهوب له ولو كان شرهك سواء كان باذنه أولا لأن التعويض ليس
بواجب عليه فصار كالوأمرة أن يبرع لاني ضامن بخلاف المديون إذا أمر رجلا
بأن يقضى دينه حيث يرجع عليه وان لم يضمن لأن الدين واجب عليه مخ (قوله لعدم) علة لقوله ولا رجوع
(قوله والأصل الخ) تقدم قبل كفالة الرجلين أصلان آخران (قوله لكن) استدراك على قوله وما لا فلا
(قوله رجع بنصف العوض) قال في الجوهره وهذا أي الرجوع فيما إذا لم يحتمل القسمة وان فيما يحتملها
إذا استحق بعض الهبة بطل في الباقي ويرجع بالعوض اه أي لأن الموهوب له تبين انه لم يملك ذلك البعض
المستحق فبطل العقد من الأصل لانه هبة مشاع فيما يحتمل القسمة (قوله وعكسه لا) أي ان استحق نصف
المعّوض لا يرجع بنصف الهبة لأن النصف الباقي مقابل لكل الهبة فان الباقي يصلح للعوض ابتداء فكأن ابتداء
الا انه يختار لانه ما أسقط حقه في الرجوع الا ليلزم لكل العوض ولم يسلم له فله أن يرده (قوله ليسلم) الأولى
لانه لم يسلم له العوض (قوله الغير المشروط) أي في العقد (قوله ولو عوّض النصف الخ) عوّضه
في بعض هبته بأن كانت ألفا عوّضه درهما منه فهو مبيع في حق الدرهم ويرجع في الباقي وكذا البيت في حق
الدار بزانية (قوله ولا يضر الشيوع) أي الحاصل بالرجوع في النصف (قوله ولم أر من صرح الخ)
قائله صاحب المنخ أقول صرح به في غاية البيان ونصه قال اصحابنا ان العوض الذي يسقط به الرجوع ما شرط

وفروع المذهب مطلقة كما مر تدبر (وانشاء خروج الهبة عن ملك الموهوب له) ولو هبة الا اذا رجع الثاني فلا قول الرجوع سواء كان قبضاً أو ورثتي
لماسي، أن الرجوع فسخ حتى لو عادت بسبب جديد بأن تصدق بها الثالث على الثاني أو بآء هامة لم يرجع الأول ولرباع نصفه رجع في الباقي لعدم
المانع وقيد الخروج بقوله (بالكسبة) بأن يكون خروجاً عن ملكه من كل وجه ثم فرع عليه بقوله (فلو ضحى الموهوب له بالثالث الموهوب له أو نذر
التصدق بها وصارت لهما لا يمنع الرجوع) ومثله المتعة والقران والنذر مجتبي وفي المنهاج وان وهب له ثوباً بخله صدقة لله تعالى فله الرجوع
خلافاً للثاني (كالزوجهما من غير تضيعة) فله الرجوع اتفاقاً (فرع) عبد عليه دين أو جنابة خطأ فوهبه مولاة لفرعيه أو لولي الجنابة سقط الدين
والجنابة ثم لو رجع صح استحساناً ولا يعود ٥١٨ الدين والجنابة عند محمد ورواية عن الامام كالا يعود النكاح لو وهبها لزوجها

ثم رجع خاتمة (والزاي الزوجية
وقت الهبة فلو وهب لامرأة
ثم نكحها رجع ولو وهب لامرأة
لا) كعكسه (فرع) لا نصح
هبة المولى لأم ولولاه مرضه
ولا تنقلب وصية اذ لا بد للمجهور
أما لو أوصى لها بعد موته نصح
لعتقها بجمونه فيسلم لها كافي (والقاف
القرابة فلو وهب لأمي رحم محرم
منه) نسا (ولو ذمياً أو مستأنساً
لا يرجع) شحني (ولو وهب لمحرم
بلا رحم كاخيه رضاعاً) ولو ابن عمه
(ولمحرم بالمصاهرة كأميات النساء
والربائب وأخيه وهو عبد
لاجنبى أو لعبد أخيه رجع ولو
كان) أي العبد ومولاه (ذا رحم
محرم من الوهاب فلا رجوع فيها
اتفاقاً على الاصح) لأن الهبة
لا يما وقعت تمنع الرجوع بجر
(فرع) وهب لآخيه وأجنبي
خالا لا يقسم قبضاً له الرجوع في
حظ الاجنبى لعدم المانع درر

قوله عطف على بلا رحم لعل
الصواب عطف على لمحرم تأمل
اد محججه

في العقد فأما اذا عوزه بعد العقد لم يسقط الرجوع لانه غير مستحق على الموهوب له وانما تبرع به ليسقط
عن نفسه الرجوع فيكون هبة مبتدأة وليس كذلك اذا شرط في العقد لانه يوجب أن يصير حكم العقد حكم
السبع ويتعلق به الشفعة ويرد بالعيب فدل أنه قد صار عوضاً عنها قالوا أيضاً يجب أن يعتبر في العرض
الشرايط المعتبرة في الهبة من القبض وعدم الاشاعة لانه هبة كذا في شرح الاقطع وقال في التحفة فأما العرض
المأخر عن العقد فهو لا يسقط الرجوع ولا يصير في معنى المعاوضة لا ابتداء ولا انتهاء وانما يكون الثاني عوضاً
عن الأول بالإضافة اليه نصاً كهذا عوض عن هبتك فان هذا عوض اذا وحده القبض ويكون هبة يصح
ويرطل فيما نصح وبطل به الهبة وأما اذا لم يصف الى الأول يكون هبة مبتدأة ويثبت حق الرجوع في الهبتين
جميعاً اه مع بعض اختصار ومفاده انهما قولان أو روايتان الأول لزوم اشتراطه في العقد والثاني لا يلزم
الإضافة الى الأول وهذا الخلاف في سقوط الرجوع وأما كونه بيعاً انتهاء فلا نزاع في لزوم اشتراطه في العقد
تأمل (قوله وفروع المذهب الخ) قلت الظاهر أن الاشتراط بالنظر لما سبق من توزيع البذل على المبدل
لامطلقاً وحيث نفي المجتبى لا يخالف اطلاق فروع المذهب فتأمل أبو السعود المصري (قوله كما مر)
من دقيق الخطة وولد احدى جارتين (قوله سواء كان) أي رجوع الثاني (قوله فسخ) فاذا عاد
الى الوهاب الثاني ملكه عاد بما كان متعلقاً به (قوله لم يرجع الا قول) لأن حق الرجوع لم يكن ثابتاً في هذا
الملك درر عن المحيط (قوله لا يمنع الرجوع) وجازت الاضحية كافي المنع عن المجتبى (قوله فجعله)
أي الموهوب له (قوله عبد عليه دين الخ) صبي له على مملوك وصيه دين فوهب الوصى عبد للصبي
ثم أراد الوصى الرجوع في ظاهر الرواية لذلك وعن محمد المتع برأية (قوله استحساناً) قال في الخاتمة
وفي القياس لا يصح رجوعه في الهبة وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة والمعلّى عن أبي يوسف وهشام عن محمد
وعلى قول أبي يوسف اذا رجع في الهبة يعود الدين والجنابة وأبو يوسف استغنى قول محمد وقال أرايت
لو كان على العبد دين لصغير فوهبه مولاة منه فقبل الوصى وقبض فسقط الدين فان رجع بعد ذلك لو قلنا لا يعود
الدين كان قبول الوصى الهبة تصرفاً من غير ائتمار على الصغير ولا يملك ذلك وأما مسألة النكاح ففيها روايتان عن
أبي يوسف في رواية اذا رجع الرأب يعود النكاح اه (قوله كعكسه) أي لو وهبت لرجل ثم نكحها
رجعت ولولزوجها لا (قوله لذي رحم محرم) خرج من كان ذا رحم وليس بمحرم ومن كان محرمًا وليس بذى
رحم درر فلا قول كآين المم فاذا كان أخاه من الرضاع ايضاً فهو خارج ايضاً واحترز عنه بقوله نسافاته ليس
بذى رحم محرم من النسب كافي الشربلية والثاني كالأخ رضاعاً (قوله منه نسبا) الضمير في منه
للمرحم فخرج الرحم غير المحرم كآين المم والمحرم غير الرحم كالأخ رضاعاً والرحم المحرم الذي محرميته لآمن الرحم
كآين عمه أو أخ رضاعاً وعلى هذا الحاجة الى قوله نسبا نعم يحتاج اليه لوجعل الضمير للوهاب ليخرج به
الاخير تدبر (قوله ولو ابن عمه) أي ولو كان أخوه رضاعاً ابن عمه وهذا خارج بقوله منه أو بقوله نسبا
لأن محرميته ليست من النسب بل من الرضاع ولا يخفى أن وصله بما قبله غير ظاهر لأن قوله لمحرم بلا رحم لا يشمله
لكونه رجلاً ويمكن أن يقال قوله بلا رحم الباء فيه للسببية أي لمحرم بسبب غير الرحم كآباء في قوله بعده بالمصاهرة
(قوله والمحرم) عطف على بلا رحم فلا يمنع الرجوع باقاني (قوله والربائب الخ) وأزواج البنتين
والبنات خاتمة (قوله رجع) لأن الملك لم يقع فيها القريب من كل وجه بدليل أن العبد أحق بما وهب له
اذا احتاج اليه وهذا عند وفلا يرجع في الأولى دون الثانية كافي البحر (قوله ذا رحم محرم) موره
أن يكون لرجل اختان لكل واحدة منهما ولد واحد الولدين مملوك لا أحر أو يكون له أخ من أبيه وأخ من أمته

(والهات هلاك العين الموهوبة ولو اقام) أى الهلاك (صدق بلا حلف) لانه يشكر الرد (فان قال الواهب هي هذه) العين (حلف) المنكر (انها ليست هذه) خلاصة (كايحلف) الواهب (ان الموهوب له ليس بأخيه اذا ادعى) الاخ (ذلك) لانه يدعى مسبب النسب لالنسب خاتية (ولا يصح الرجوع الا بتراضيهما أو بحكم الحاكم) للاختلاف فيه فيضمن بئعه بعد القضاء لاقبله (واذا رجع بأحدهما) بقضاء أو ورضى (كان فسخا) لعقد الهبة (من الاصل واعاد ملكه) القديم لاهبة الواهب (فلهذا) لا يشترط فيه قبض الواهب (وصح) الرجوع (في الشائع) ولو كان هبة لم يصح فيه (ولو الواهب رده على بائعه مطلقا) بقضاء أو ورضى (بخلاف الرد بالعيب بعد القبض بغير قضاء) لان حق المشتري في وصف السلامة لا في الفسخ فافتراقهم مرادهم بالفسخ من الاصل أن لا يترتب على العقد أثر في المستقبل لا بطلان أثره أصلا ولا الاعاد المنفصل الى ملك الواهب برجوعه فصولين (اتفقا) الواهب والموهوب له (على الرجوع في موضع لا يصح) رجوعه من المواضع السبعة السابقة (كالهبة لقرابته جاز) هذا الاتفاق بينهما جوهرية وفي المجتبى لا تجوز الاقالة في الهبة والصدقة في المحارم الا بالقبض ١٩ لانها هبة ثم قال وكل شيء يفسخه

الحاكم اذا اختصما اليه فهذا حكمه ولو وهب الدين لطفل المديون لم يجوز لانه غير مقبوض وفي الدرر قضى بطلان الرجوع لما منع ثم زال المانع عاد الرجوع (تلفت) العين (الموهوبة واستحققتها مستحق وضمن) المسحق (الموهوب له لم يرجع على الواهب بما ضمن) لانها عقد تبرع فلا يستحق فيه السلامة (والاعارة كالهبة) هنالاق قبض المستعير كان لنفسه ولا غرور لعدم العقد وتعامه في العمادية (واذا وقعت الهبة بشرط العوض المعين فهي هبة ابتداء فيشترط التقابض في العوضين ويطل) العوض (بالبيع) فيما يقسم (بيع انتهاء فترة اللعب وخيار الرؤية وتؤخذ بالشفعة) هذا اذا قال وبيتك على أن تعوضني كذا أما لو قال وبيتك بكذا فهو بيع ابتداء وانتهاء وقيد العوض بكونه معينا لانه لو كان مجهولا بطل اشتراطه فيكون هبة ابتداء وانتهاء

وأحدهما مملوك للآخر (قوله هلاك العين) وكذا اذا استهلك كما هو ظاهر صرح به أصحاب الفتاوى رملى قلت وفي البرازية ولو استهلك البعض له أن يرجع بالباقي (قوله مسبب النسب) بضم الميم وفخ السين وتشديد الباء وهو المال أى ادعى بسبب النسب ما لا لزما وكان المقصود اثباته دون النسب شيخ (قوله ولا يصح الخ) قال قاضي خان وهب ثوبا لرجل ثم اختلسه منه فاستملكه ضمن الواهب قيمة الثوب للموهوب له لان الرجوع في الهبة لا يكون الا بقضاء أو ورضى سائحاتي (قوله أو بحكم الحاكم الخ) الواهب اذا رجع في هبته في مرض الموهوب له بغير قضاء يعتبر ذلك من جميع مال الموهوب له أو من الثلث فيه روايتان ذكر ابن سماعة في القياس يعتبر من جميع ماله خاتية (قوله بئعه) أى وقد طلبه لانه تعدى فلو أعتقه قبل القضاء نفذ ولو منعه فهلك لم يضمن لقيام ملكه فيه وكذا اذا هلك بعد القضاء لانه أول القبض غير مضمرن وهذا دام عليه بجر (قوله واعادة) بنصبه معطوف على فسخا (قوله لاهبة) أى كقالة زفر رحمه الله (قوله في الشائع) بأن رجع لبعض ما وهب (قوله على بائعه) أى بحكم خيار العيب يعنى ولم يعلم بالعيب قبل الهبة أبو السعود (قوله مطلقا) حال من رجوع الواهب (قوله وصف السلامة) ولهذا زال العيب امتنع الرد (قوله لعاد المنفصل) أى الزوائد المنفصلة المتولدة من الموهوب كذا في الهامش (قوله لا يصح رجوعه) صفة للموضع كذا في الهامش (قوله لانها هبة) أى الاقالة هبة أى مستقلة وعبرة البرازية استقلال المصدق عليه بالصدقة فاقاله لم يجوز حتى يقبض لانه هبة مستقلة وكذا اذا كانت الهبة لازي رحم محرم وكل شيء يفسخه الحاكم اذا اختصما اليه فهذا حكمه وتعامه فيها فراجعها في نسخة صحيحة (قوله وكل شيء يفسخه) قيل الظاهر انه سقط منه لفظة لا والاصل لا يفسخه كما هو الواقع في الخاتية اه وبه يظهر المعنى ويكون المراد منه تعميم المحارم وغيرهم مما لا يرجع في هبته هم (قوله ولو وهب الخ) سيجي في الورقة الثانية أن المعتقد للصحة سائحاتي (قوله عاد الرجوع) مبنى على ما قدمه عن الخاتية واعتمده التمسكت في لكن في كلامه هنالك اشارة الى اعتقاد خلافه قلت ولا يخفى ما في اطلاق الدرر فان المانع قد يكون خروج الهبة من ملكه ثم تعود بسبب جديد وقد يكون للزوجية ثم تزول وفي ذلك لا يعود الرجوع كما صرحوا به نعم صرحوا به فيما اذا بنى في الدار ثم هدم البناء وفيما اذا وهبها لآخر ثم رجع ولعل المراد زوال المانع العارض فالزوجية وان زالت لكنها مانع من الاصل والعود بسبب جديد بمنزلة تجديد ملك حادث من جهة غير الواهب فصارت بمنزلة عين اخرى غير الموهوبة بخلاف ما اذا عادت اليه بما هو فسخ هذا ما ظهر لي فتدبره (قوله وضمن) بتشديد الميم والمسحق فاعله والموهوب مفعوله (قوله التقابض) أى في المجلس وبعده بالاذن سائحاتي (قوله في العوضين) فان لم يوجد التقابض فلكل واحد منهما أن يرجع وكذا لو قبض أحدهما فقط فلكل الرجوع القابض وغيره سواء غاية البيان (قوله بيع انتهاء) أى اذا اتصل القبض بالعوضين غاية البيان الا انه لا تتحالف لاختلاف في قدر العوض لما في المقدسى عن الاخيرة اتفاقا على أن الهبة بعوض واختلفا في قدره ولم يقبض والهبة قائمة خير الواهب بين تصديق الموهوب له والرجوع في الهبة أو بقبضها لو هلك ولو اختلفا في أصل العوض فالقول للموهوب له في انكاره وللواهب الرجوع لو قائما ولو مستهلكا فلا شيء له ولو أراد الرجوع فقال انا اخولك أو عوّضتك أو اعانصتكم بها فالقول للواهب استحسانا اه

(فرع) وحب الواثق أرضاً شرطاً استبداله بلا شرط عوض لم يجوز ان شرط كان كبيع ذكره الناصبي وفي الجمع وأجاز محمد بن ماله طفاً بشرط عوض مائة ومنعاه قلت فيحتاج على قوله ما الى الفرق بين الوقف ومال الصغير انتهى والله اعلم * (فصل) * في مسائل متفرقة (وحب امة الاجلها وعلى ان يردّها عليه أو يعقّبها أو يستولدها أو) وحب (داراً على أن يردّ عليه شيئاً منها) ولو معيناً كثلث الدار أو ربعها (أو على أن يعوّض في الهبة والصدقة شيئاً عنها صحت) الهبة (وبطل الاستثناء) في الصورة الاولى (و) بطل (الشرط) في الصور الباقية لانه بعض أو مجهول والهبة لا تبطل بالشرط ولا تنس ما مر من ٥٢ اشترط معلومية العوض (اعتق حل امة ثم وهبها صريح ولو بدرهم وهبها لم يصح) لبقاء

الجل على ملكه فكان مشغولاً به بخلاف الاول (كما لا يصح) تعليق (الابراء عن الدين) بشرط محض كقوله لم يدبونه اذا جاء غداً وان مت بفتح التاء فانت بري من الدين أو ان مت من مرضك هذا أو ان مت من مرضي هذا فانت في حل من مهري فهو باطل لانه مخاطرة وتعليق (الابشرط كائن) لتكون تجبيراً كقوله لم يدبونه ان كان لي عليك دين ابرأتك عنه صح وكذا ان مت بضم التاء فانت بري منه أو في حل جازو كان وصية خاتمة (جاز العمرى) للعمرى ولورثته بعده

لبطلان الشرط (لا تجوز) (الرقبي) لانها تعليق بالخطر واذا لم تصح تكون عارية شتى لحديث احمد وغيره من ائمة عمرى فهي لعمره في حياته وموته لا تزقبوا من ارقب شيئاً فهو سبيل الميراث (بعث الى امرأته متاعاً) هدايا اليها (وبعثت له أيضاً) هدايا عوضاً للهبة صرحت بالعوض أولاً (ثم اخبرني) بعد الزفاف (وادعى) الزوج (انه عارية) لاهية

ملخصاً (قوله بلا شرط) متعلق بوجوب (قوله الى الفرق) قال شيخ والدي وقد يفرق بينهما بأن الواثق لما شرط الاستبدال وهو يحصل بكل عقد يفيد المعاوضة كان هذا العقد اخلافاً في شرطه بخلاف هبة الاب مال ابنه الصغير كذا قاله الرمي في حاشيته على المنح مدني * (فصل في مسائل متفرقة) * (قوله الاجلها) اعلم ان استثناء اجل ينقسم ثلاثة اقسام في قسم يجوز التصرف ويبطل الاستثناء كالهبة والتكاح والخلع والصلح عن دم العمد وفي قسم لا يجوز اصل التصرف كالبيع والاجارة والرهن لان هذه العقود تبطل بالشرط وكذا باستثناء اجل وفي قسم يجوز التصرف والاستثناء جميعاً كالوصية لان افراد اجل بالوصية جائز فكذا استثناءه يعقوبة (قوله شيئاً عنها) أى شيئاً مجهولاً (قوله لانه بعض) وقدر متناهي بشرطه ان لا يكون العوض بعض الموهوب (قوله أو مجهول) الاول راجع الى صورة هبة الدار والثاني الى قوله أو على أن يعوّض ولا يشمل الثلاث التي بعد الاولى فالاولى تعليل الهبة بان هذه الشروط تخالف مقتضى العقد فكانت فاسدة والهبة لا تبطل بها الا ان يقال قوله والهبة لا تبطل بالشرط من تنية التعليل (قوله ولا تنس الخ) نية عليه اشارة الى دفع ما قاله الرمي تبعاً للنهاية من أن قوله أو على أن يعوّض الخ فيه اشكال لانه ان اراد به الهبة بشرط العوض فهي والشرط جائزان فلا يستقيم قوله بطل الشرط وان اراد به أن يعوّضه عنها شيئاً من العين الموهوبة فهو تكرار محض لانه ذكره بقوله على أن يردّ عليه شيئاً منها وحاصل الدفع أن المراد الاول وانما بطل الشرط لجهالة العوض كذا أفاده في البصر ثم رأيت مصدر الشريعة صرح بقوله مرادهم ما اذا كان العوض مجهولاً وانما يصح العوض اذا كان معلوماً (قوله بشرط محض الخ) (فروع) وهبت مهر هذا الزوجها على أن يجعل امر كل امرأه يتزوجها عليها ايدها ولم يقبل الزوج قبل لا يبرأ والخيار أن الهبة تصح بلا قبول المديون وان قبل ان جعل امرها يدها قالوا ابراء ماض وان لم يجعل فكذلك عند البعض والخيار أنه يعود وكذا لو أبرأته على أن لا ينسبها ولا يجعلها وأوجب لها كذا فان لم يكن هذا شرطاً في الهبة لا يعود المهر * منه ما من المسير الى ابويها حتى تهب مهرها فالهبة باطلة لانها كالكرهية وذكر شمس الاسلام خوفها ينسب حتى تهب مهرها فان كان قادراً على الضرب وذكر بكر سقوط المهر * لا يقبل التعليق بالشرط ألا ترى انها لو قالت لزوجها ان فعلت كذا فانت بري من المهر لا يصح * قال لم يدبونه ان لم اقتض مالي عليك حتى تموت فانت في حل فهو باطل لانه تعليق والبراءة لا تحتسمل برأيه (قوله لانه مخاطرة) لاحتمال موت الدائن قبل الغد أو قبل موت المديون ونحو ذلك لان المعنى اذا مت قبل وان جاء الغد والدين عليك فيحتمل أن يموت الدائن قبل الغد أو قبل موت المديون فكان مخاطرة كذا قرره شيخنا وأقول الظاهر أن المراد أنه مخاطرة في مثل ان مت من مرضك هذا وتعليق في مثل ان جاء الغد والاراء لا يحتملها وأن المراد بالشرط الكائن الموجود وحالة الابراء وأما قوله ان مت بضم التاء فانتما صريح وان كان تعليقا لانه وصية وهي تحتل التعليق فافهم وتقدمت المسئلة في مقترقات البيوع فيما يطل بالشرط ولا يصح تعليقه به (قوله جاز العمرى) بالضم من الاعمار كافي الصحاح قال في الهامش العمرى هي أن يجعل داره له عمرة فاذا مات تردّ عليه اه (قوله لا تجوز الرقبي) هي أن تقول ان مت قبلك فهي لك الحديث احمد وأبي داود والنسائي مرفوعاً من عمر عمرى الخ كذا في الهامش في كافي الحاصكم الشهيد باب الرقبي رجل حضرته الوفاة فقال دارى هذه حبس لم تكن حبساً وهي ميراث وكذا ان قال دارى هذه حبس على عقي من بعدى والرقبي هو الحبس وليس بشئ * رجل قال لرجلين عسدي هذا أطولكم حياة أو قال عسدي هذا حبس على أطولكم حياة فهذا باطل وهو الرقبي وكذلك لو قال لرجل دارى لك حبس وهذا قول أبي حنيفة ومحمد وقال

وحلف (فاراد الاسترداد وأرادت)

هي (الاسترداد) أيضا (بستر ذلك) منها (ما عطي) اذ لا هبة فلا عوض ولو استهلك أحدهما ما بعته الآخر فممنه لأن من استهلك العارية فممنه خاتمة (حبة الدين من

عليه الدين وبراءة عنه يتم من غير قبول) اذ لم يوجب انقضاء عقد صرف أو سلم لكن يرتد بالرد في المجلس وغيره لما فيه من معنى الاسقاط وقيل يتقيد بالمجلس كذا في العناية لكن في الصيرفة لو لم يتقبل ولم يرد حتى اقترافه بعد أيام ردت لا يرتد في الصحيح لكن في المجتبى الاصح أن الهبة تمليك والبراءة

اسقاط (عليك الدين من ليس عليه الدين باطل الا) في ثلاث حوالة ووصية و(اذا سلطه) أي سلط المملك غير المديون (على قبضه) أي الدين (فيصح) حينئذ ومنه ما لو وهبت من انبها ما على ابيه فالعقد الصحة للتسلط ويقتصر على هذا الاصل لو قضى دين غيره على أن يكون له لم يجوز ولو كان وكيلًا بالبيع فصولين (و) ليس منه ما (إذا اقر الدائن ان الدين

لفلان وان اجمعه) في كتاب الدين (عارية) حيث (صح) اقراره لكونه اخبار الاغنية كذا لم يقتله قبضه بزازية وعمامة في الاشياء من أحكام الدين وكذا لو قال الدين الذي على فلان لفلان بزازية وغيرها قلت وهو مشكل لأنه مع الاضافة الى نفسه يكون تمليكًا وتمليك الدين من ليس عليه باطل فتأمل وفي الاشياء في قاعدة تصرف الامام بعز الصلح البزازية

أبو يوسف أما أنا فإني أنه إذا قال لث حبيس فهي له إذا قبضها وقوله حبيس باطل وكذلك إذا قال هي لك رقي اه وفيه أيضا فإذا قال داري هذه لك حرى تسكنها وسلمها اليه فهي هبة وهي بمنزلة قوله طعمان هذه لك تأكله وهذا النوب لك تلبسه وان قال وهبت لك هذا العبد حياتك وحياته فقصته فهي هبة جائزة وقوله حياتك باطل وكذا لو قال أعمرك داري هذه حياتك أو قال اعطيتكها حياتك فإذا امت فبهي لي وإذا امت أنا فهي لوارثي وكذا لو قال حوجة لك ولعقبك من بعدك وان قال اسكتك داري هذه حياتك ولعقبك من بعدك فهي عارية وان قال هي لك ولعقبك من بعدك فهي هبة لم يرد ذكر العقب لغو اه (قوله فلا عوض) لأنها انما قصدت التعويض عن هبة فلما ادعى العارية ورجع لم يوجد التعويض فلها الرجوع (قوله من غير قبول) لما فيه من معنى الاسقاط ح (قوله عقد صرف أو سلم) لأنه يتوقف على القبول في السلم والصرف لكونه موجبا للفسخ فيها لا لكونه هبة منخ (قوله لكن يرتد الخ) استدراك على قوله يتم من غير قبول بمعنى أنه وان تم من غير قبول لما فيه من معنى الاسقاط لكنه يرتد بالرد لما فيه من معنى التملك ح قال في الاشياء البراء يرتد بالرد الا في مسائل الاولى اذا أبرأ الخصال المحال عليه فردة لا يرتد وكذا اذا قال المديون أبرأني فأبرأه وكذا اذا أبرأ الطالب الكفيل وقيل يرتد الرابعة اذا قبله ثم رده لم يرتد اه (قوله الاسقاط) تعليل للتعميم يعني وانما يصح الرد في غير المجلس لما فيه من معنى الاسقاط اذ التملك المحض يتقيد بصدقه بالمجلس وليس تعليل لقوله يرتد بالرد لما علت أن علته ما فيه من معنى التملك فتنه ح (قوله لكن في الصيرفة) استدراك على تضعيف صاحب العناية القول الثاني (قوله لكن في المجتبى) استدراك على جعلهم كلاما من الهبة والبراءة اسقاطا من وجه تمليك من وجه وأنت خير بأن هذا الاستدراك مخالف للمشهور ح (قوله تمليك) أي فيحتاج الى القبول قال في الهامش فن قال بالتمليك يحتاج الى الجواب منخ (قوله اسقاط) ومن قال للاسقاط لا يحتاج اليه منخ كذا في الهامش (قوله على قبضه) أي وقبضه قال في جامع الفصولين هبة الدين من ليس عليه لم يجوز الا اذا وهبه وأذن له بقبضه جاز صد لم يجوز الا اذا سلطه على قبضه فيصير كانه وهبه حين قبضه ولا يصح الا قبضه اه فتنه لذلك رمي قال السامحاني وحينئذ يصير وصيلا في القبض عن الآخر ثم اصيلا في القبض لنفسه ومقتضا صحة عزله عن التسليط قبل القبض واذا قبض بدل الدراهم دنانير صح لأنه صار الحق للموهوب له فذلك الاستبدال واذا نوى في ذلك التصديق بالزكاة جاز اه كافي الاشياء اه (قوله ما على ابيه) أي وامرته بالقبض بزازية مدني (قوله للتسلط) أي اذا سلطته على القبض كما يشير اليه قوله ومنه وفي العناية وهبت المهر لابننا الصغير الذي من هذا الروح الصحيح أنه لا تنص الهبة الا اذا سلطت ولدها على القبض فيجوز بوصيه مملكا لولده اذا قبض اه فقول الشارح للتسلط أي التسليط صرحا لاحكام كفاهمه السامحاني وغيره لكن لينظر فيما اذا كان الابن لا يعقل فان القبض يكون لايه فهل يشترط أن يقرز الابن قدر المهر وقبضه لانه أو يكتفى بقوله كافي هبة الدين من عليه (قوله بالبيع) فالودع للموكل عن دين المشتري على أن يكون ما على المشتري للوكيل لا يجوز (قوله وليس منه) أي من تمليك الدين من ليس عليه (قوله فتأمل) يمكن الجواب بأن المراد الدين الذي على فلان بحسب الظاهر هو فلان في نفس الامر فلا اشكال فتدبر ح اقول ويمكن أن يكون مبنيا على الخلاف فانه قال في التفسير انا على السعدى اقرار الاب لولده الصغيرين من حاله تمليك أن اضافته الى نفسه في الاقرار وان اطلق فاقرا كافي سدس داري وسدس هذه الدار ثم رقم لنجم الائمة البخاري اقرار في الحالتين لا تمليك اه قال في اقرار المنخ فيسند أن في المسئلة خلافا ولكن الاصل المذكور هو المشهور وعليه فروع في الخاتمة وغيرها وقد يجاب بأن الاضافة في قوله الدين الذي الى اضافة نسبة لملك كما يجاب به الشارح في الاقرار عن قولهم جميع ما في بيتي لفلان فانه اقرار وكذا قالوا من ألفاظ الاقرار جميع ما يعرف بي أو جميع ما ينسب الى والله تعالى اعلم وقد مرّت المسئلة تحيل اقرار المريض واجبا عنه بأحسن

اصطلاحاً أن يكتب اسم أحد هاتين الديوان فالعطاء لمن كتب اسمه الخ (والصدقة كالبهية) يجامع التبرع وحينئذ لا تصح غير مقبوضة ولا في مشاع
يقسم ولا رجوع فيها) ولو على غنى لأن المقصود فيها الثواب لا العوض ولو اختلفا فقال الراهب هبة والآخر صدقة فالقول للواهب خاتمة
(فروع) كتب قصة الى السلطان يسأله تملك أرض محدودة فأمر السلطان بالتوقيع فكتب كاتبه جعلها مأكلاً له هل يحتاج الى القبول
في المجلس القياس نعم لكن لما تعذر الوصول اليه ٥٤٢ أقيم السؤال بالقصة مقام حضوره أعطت زوجها ما لا يسر له ليتوسع فظفر به بعض

غرامته ان كانت وهبته وأقرضته
ليس لها أن تسترد من الغريم وان
أعطته ليتصرف فيه على ملكها
فلها ذلك لانه دفع لانه مالا
ليستصرف فيه ففعل وكثر ذلك فأت
الاب ان أعطاه هبة فالتك له والا
خيرات وتعامه في جواهر الفتاوى
بعث اليه بهدية في انا هل يباح
أكلها فيه ان كان ثريداً فهو
مباح لحواله الى انا آخر ذهب لذه
يباح والا فان كان بين ما انبساط يباح
أيضاً والا فلا دعا وما الى معلم
وفرقهم على اخوته ليس لاهل
خون مناوله أهل خون آخر
ولا اعطاء سائل وخادم وهرة لغير
رب المنزل ولا كلب ولولرب المنزل
الا ان يناوله الخبز المحترق للاذن
عادة وتعامه في الجوهره وفي
الاشياء لا يجبر على الصلوات الا في أربع
شعبة ونفقة زوجة وعين موسى
بهم او مال وقف وقد حررت آيات
الوهانية على وفق ما في شرحها
للشربلاني فقلت

وواهب دين ليس يرجع مطلقاً
وابراء ذى نصف يصح الخمر
على جها أو تركه ظله اها
اذا وعت مهر او لم يوف يخسر
معلق تطلق ببراء مهرها
منكاح أخرى لو رد قبضه

مما خاف راجعه (قوله غير مقبوضة) فان قلت قدم أن الصدقة لفقرين جائزة فيما يحتمل القصة بقوله وصح
تصدق عشرة لفقرين قات المراد هنا من المشاع أن يهب بعضه لواحد فقط فحينئذ هو مشاع يحتمل القصة
بخلاف الفقيرين فإنه لا شوبع كما تقدم بحر (قوله ولو على غنى) اختاره في الهداية مقتصر عليه لانه
قد قصد بالصدقة على الغنى الثواب لكثرة عمله بحر وهذا يخالف لما وقيل باب الرجوع من أن الصدقة
على الغنى هبة ولعلهما قولان تأمل (قوله فأمر السلطان) هذا التاميم في أرض موات أو ملك السلطان أما
اذا أقطعه من غير ذلك فلا مام أن يخرج منه متى شاء كسلف ذلك في العشر والخارج ط (قوله وأقرضته)
وسأني ما لم تصرف في ماله واودع انه باذنها (قوله والاخيرات) بأن دفع اليه ليعمل للاب (فروع) دفع
دراهم الى رجل وقال أنفقها ففعل فهو قرض ولو دفع اليه ثوباً وقال ألبسه نفسك فهو هبة والفرق مع أنه تملك
فيه ما أن التملك قد يكون عوض وهو أدنى من تملك المنفعة وقد أمكن في الاول لأن قرض الدراهم يجوز
بخلاف الثانية ولو الية وفيها قال احد الشريكين لا أثر وجهتك حصتي من الربح والمال قائم لاتصح لانها
هبة مشاع فيما يحتمل القصة ولو كان استلمك الشريك صحت رجل اشترى حلياً ودفعه الى امرأته واستحلته
ثم ماتت ثم اختلف الزوج وورثتها ائمة أوعارية فالقول قول الزوج مع العين انه دفع ذلك اليها عارية لانه
منكر للهبة منخ وانظر ما كتبناه أول كتاب الهبة عن خزائن الفتاوى قال الرمي وهذا صريح في رد
كلام أكثر العوام أن تقع المرأة بوجوب التملك ولا شك في فساد ه وسبقه الى هذا صاحب البحر كذا كراه
عنه في باب التحالف وكتبنا هناك عن البدائع أن المرأه أن أقوت أن هذا المتاع اشتراه لي سقط قوله لانها أقوت
بالملاك لزوجه ائمة ادعت الاتقال اليها فلا يثبت الا بالينة اه وظاهره تحول ثياب البدن ولعله في غير الكسوة
الواجبة وهو الرائد علم تأمل وراجع ويدل عليه ما مر أن قول الهبة من قوله اتخذ لولده ثياباً الخ غيب لا رجوع له
هناك ما لم يصرح بالعارية فهنا أولى (قوله خون) بكسر الخاء وأخوته قبلها بكسر التاء منوثة (قوله
على الصلوات) بكسر الصاد (قوله مطلقاً) أي سواء قبل المديون أولاً وقبل لا بد من القبول ويظهر ذلك
منه ما في كلام البحر حيث قال أول باب الرجوع وأطلق الهبة فانصرفت الى الاعيان فلا رجوع في هبة الدين
للمديون بعد القبول بخلافه قبله لكونها اسقاطاً اه وكأنه اشتبه عليه الرد بالرجوع تأمل (قوله وابراء ذى
نصف الخ) قال قاضي خان واذا كان دين بين شريكين فوهب أحدهما نصيبه من المديون جاز وان وهب نصف
الدين مطلقاً يغذي في الربع كالو وهب نصف العبد المترك اه كذا في الهامس (قوله على جها الخ) اشتمل البيت
على مسئلتين الأولى امرأه تركت مهرها للزوج على أن يخرج بها فلم يخرجها قال محمد بن مقاتل انها تعود بمهرها
لأن الرضى بالهبة كن بشرط العوض فاذا انعدم العوض انعدم الرضى والهبة لا تصح بدون الرضى * والثانية
اذا قالت لزوجه ائمة وهبت مهرى منك على أن لا تطلقني فقبل صحت الهبة فلولا ظلمها بعد ذلك فالهبة ماضية
وقال بعضهم مهرها باق ان ظلمها كذا في الهامس (قوله معلق تطلق الخ) البيت للشربلاني نظم فيه
مسئلة سئل عنها وحى قال الهامى تكلمت عليك أخرى وأبرأتني من مهرك فأنت طالق قيل اذا ادعى انه أوفاه
المهر فلم يبق ما تبرئه عنه وأنكرت يقبل في عدم الحنث وان لم يقبل بالنظر لسقوط حقها كما يقبل قوله لو اختلفا
في وجود الشرط فأجاب ان رد الابراء لم يحث لانه لو كان كما ادعت فردته أبطله وان كان كما ادعى فالرد معقب لطلان
الابراء المقتضى للحنث وانما اعتبر الرد مع دعوى الدفع لما يأتى انه اذا قبض دينه ثم أبرأ غيره وقبل صح
الابراء ويرجع عليه بما قبض اه ملخصاً ومفهوماً انه لم يقبل لم يصح الابراء قال وانما سطرته دفعا لما يترجم
من الحنث بمجرد الابراء وانظر ما ذكره الشارح في آثر باب التعليق وقال في الهامس أي اذا علق طلاق
امرأته على نكاح أخرى مع الابراء عن المهر فتزوج فادعت امرأته الابراء فادعى دفع المهر فالقول له في عدم
الحنث لكن قال في الاشياء وعلى أن الابراء بعد القضاء صحيح لو علق طلاقها ببراءتها عن المهر ثم دفعه لها الا يطل

التعليق فاذا أبرأته براءة استقاط وقع اه كذا في الهامش (قوله وان قبض الانسان) باع متاعا وقبض
 الثمن من المشتري ثم أبرأ البائع المشتري من الثمن بعد القبض يصح ابرأؤه ويرجع المشتري على البائع بما كان
 دفعه اليه من الثمن كذا في الهامش (قوله صحيحة) أي هي صحيحة كذا في الهامش (قوله أي بشكاح)
 عبارة الشريعة لا في أي بقهر المرأة لثباتها في نكاحه مع الضرة وهو الانسب حيث كان المعلق طلاقها لا طلاق
 النقرة (فائدة) قال الرازي في كتابه المحي بجاوي مسائل المني للقاضي عبد الجبار اتهم وسادة كرسى
 العروس وباعها بحل ان كانت وضعت للثوب اه أقول وعليه بقاس شمع الاعراس والموالد رملى على
 الخ والله سبحانه وتعالى أعلم *

قال الفقير الى الباري سبحانه المرتضى كرمه واحسانه وامتنانه محمد علاء الدين ابن المؤلف هذا آخر ما
 وجدته على نسخة شيخنا المؤتمد المرحوم الوالد السيد محمد افندي عابدين عليه رحمة ارحم الراغبين
 وأحسن له الفوائد ولكن يحتاج بعضه الى مراجعة أصله المتقول عنه فإنه لم يظهر لي وليس عندي أصله
 لا يرجع اليه والله المستول وعليه التكلان ونسأل سبحانه التوفيق لا قوم طريق وهو حبي وزم الوكيل
 وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم وذلك في خامس وعشري صفر الخير ثم ارا الاربعاء قبيل الظهور
 سنة الف ومائتين وستين أحسن الله ختامها آمين

يقول المستعين بربه القوى * مصحح دار الطباعة المصرية محمد قطة العدوى * منحه الله بخفي الطافه *
 وأدركه جموعته واسعافه * قد تم هذا الجزء طبعا * وكل تمهيدا ووضعنا * بدار الطباعة
 المصرية * الكائن ببولاق مصر المحمية * متحبا بقدر الامكان * ومقابلا على خط
 المؤلف عليه سبحانه الرحمة والرضوان * ما عدا آخره اعني من ملزمة ٩١ الى
 النهاية * فان تصحيح ذلك كان على نسخة بلغت في التحريف والسقط الغاية *

لكوننا غالبا منسوخة من نسخة من جرد الهوامش * وتساهل النسخ
 في النقل فكثرت فيها التحريف الفاحش * غير أنه بعون الملك المعبود
 * حصل في التصحيح بذل الجهود * فما أمكن اصلاحه أثبتته بعدد

المراجعة والتثبت التام * والاشرت الى التوقف بالكتابة
 على الهامش أو بوضع رقم من الارقام * اعطاء للصناعة
 حقه ما موفورا * عسى أن يلحق بمن كان سعيهم مشكورا
 * وقد كان تمامه في أوائل شعبان ١٢٧١ هـ

احدى وسبعين ومائتين بعد الالف *

من هجرة من خلقه الله على أجل نعت

وأكل وصف * صلى الله وسلم عليه

وعلى اله * والناجين

على منواله *

آمين

وبتلوه الجزء الخامس أوله كتاب الاجارة

وان قبض الانسان مال مبيعه
 فابرا يؤخذ منه كالا دين أظهر
 ومن دون أرض في البناء صحيحة
 وعندى فيه وقفة فيحترق
 قلت وجه توقي نصريهم في كتاب
 الرهن بأن رهن البناء دون الارض
 وعكسه لا يصح لانه كالكسائح
 فتأمله وأشرت بأظهر لما في العمادية
 عن خواهر زاده انه لا يرجع
 واختاره بعض المشايخ ويطفر
 أي بشكاح نضرتهم لانه برده للأبراء
 أبطله فلا حنت فليحفظ انتهى

5437